

مؤلفات الشريف المرتضى ٣٣٧



السَّائِلُ الْمَسْأَلُ

الشَّريفُ المَرْتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ المَوْسَوِيِّ، عَالِمِ الهُدَى

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

المجلد الأول

(السَّائِلُ الْقُرْآنِيُّ وَالْحَدِيثِيُّ)

تحقيق

عبدالله المحققين

للمركز الدولي للدراسات الإسلامية في مشهد المقدسة

السَّائِلُ الْمَسْأَلُ

الشَّرِيفُ الْمَرْصُوفِي
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمَهُ اللهُ
(٣٥٥-٤٣٦هـ)

المَجَلَّةُ الْأَوَّلُ
(السَّائِلُ الْقُرْآنِيَّةُ وَالْحَدِيثِيَّةُ)



تَحْقِيقُ
عِدَّةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمَرْصُوفِيُّ / ٣٣١



الفهرس الإجمالي

مقدمة عامة

- الفصل الأول: رسائل الشريف المرتضى دراسة وصفية..... ٩
- الفصل الثاني: رسائل الشريف المرتضى، تعدادها وعناوينها..... ٢٥
- الفصل الثالث: طبعات رسائل الشريف المرتضى..... ٤١
- الفصل الرابع: مخطوطات رسائل الشريف المرتضى..... ٦١

أ. الرسائل القرآنية

- (١) تفسير الآيات المتشابهة من القرآن..... ٢١٥
- (٢) مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَيْتُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾..... ٢٥٣
- (٣) مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾..... ٢٦٩
- (٤) مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَحْوَا بَزُءُوسِكُمْ﴾..... ٢٧٩
- (٥) مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلَّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾..... ٢٩٥
- (٦) مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾..... ٣٠١
- (٧) مسألة في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي..... ٣٠٩
- (٨) مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة..... ٣٢٩
- (٩) مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه..... ٣٣٥
- (١٠) مسألة في تاويل آية قتل الخضر للغلام..... ٣٤٥
- (١١) مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾..... ٣٥٩

- (١٢) مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ ٣٦٥
- (١٣) فصل في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية..... ٣٧٧
- (١٤) مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين..... ٣٨٥
- (١٥) مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ ٣٩١
- (١٦) مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُغُونَ إِلَى قَوْمِ...﴾ ٤٠١
- (١٧) مسألة حول كلام ابن جني في حذف علامة التانيث..... ٤١٣

ب. الرسائل الحديثية

- (١٨) شرح الخطبة الشقشقية..... ٤٢١
- (١٩) مسألة في كلام لعلي عليه السلام يتبرأ فيه من الظلم..... ٤٤٧
- (٢٠) مسألة في شرح حديث: «أنا وأنت يا علي كهايتين»..... ٤٥٧
- (٢١) مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء..... ٤٦٥
- (٢٢) حول خبر «لا تجتمع أمتي على خطأ» وخبر..... ٤٧٣
- (٢٣) مسألة في وجه وصف الثوم بالخبث في كلام النبي..... ٤٨١
- (٢٤) مسألة في شرح حديث: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»..... ٤٩١
- (٢٥) مسألة في جنس أولاد قابيل..... ٤٩٩

مَقْدَمَةٌ عَامَّةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تُعَدُّ رسائل الشريف المرتضى مجموعةً معرفيةً غاية في الأهمية، فقد احتوت على عددٍ كبيرٍ من المعارف في مختلف المجالات، من كلامية، و تفسيرية، و فقهية، و أصولية، و تاريخية، و أدبية، و غير ذلك؛ الأمر الذي يسمح للباحث القارئ لها أن يطلع بصورة شبيهة متكاملة على المشهد الفكري الذي كان حاكماً على الإمامية في نهاية القرن الرابع و بداية القرن الخامس الهجريين، و الذي كان متمثلاً في فكر رأس الإمامية آنذاك، أعني علم الهدى الشريف المرتضى رحمه الله، فقد تمكّن من خلال الرسائل التي ألفها، و المسائل التي أجب عليها، أن يقدم للباحث مادةً علميةً دسمةً عن المشهد الفكري للإمامية في ذلك العصر.

و قد برزت من خلال هذه الرسائل قدرة الشريف المرتضى العلمية الفائقة، و إمامه بكافة العلوم الدينية، و تعمقه في مختلف فروع المعرفة، حتّى صار جديراً بما وصفه به النجاشي بقوله: «حاز من العلوم ما لم يدايه فيه أحدٌ في زمانه»^١. فقد كان صاحب رأي في كلّ مسألة يتطرّق إليها، كما كان متمكناً من إبداء رأيه بكلّ وضوح و جرأة، و يظهر ذلك في ردّه للكثير من الأخبار لمجرد كونها أخبار آحاد، أو في اتهامه للقميين بالتشبيه، و غير ذلك ممّا لم يكن يمكن أن يصدر من غيره.

كما أبرزت هذه الرسائل مدى دائرة التأثير الواسعة التي كان يتمتع بها الشريف المرتضى بين الإمامية في ذلك العصر، فقد كانت تصله أسئلة من مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وكانت الأوصاف التي يصفه بها السائلون تدلّ على المكانة التي كان يتمتع بها في قلوب الإمامية، فقد غدا الشريف المرتضى ملجأً وكهفًا يلجأ إليه الإمامية كي يجيبهم على كل ما يختلج في صدورهم، ويشير اهتمامهم من شبهات وإشكالات قد تطرّق أذهانهم، أو مسائل قد يتلون بها في حياتهم الاجتماعية. و نحاول في هذا التمهيد إلقاء نظرة عامّة على جميع رسائل الشريف المرتضى، لأجل التعرف على بعض خصائصها المشتركة، وذلك من خلال فصول أربعة.

الفصل الأول

رسائل الشريف المرتضى دراسة وصفية

تتَّصف بعض رسائل الشريف المرتضى بخصائص مشتركة يمكن على أساسها تصنيف هذه الرسائل إلى أقسام وأصناف مختلفة، وبما أنَّ هذه الخصائص قد لا تتَّضح للقارئ بسهولة، لذلك فضلنا الإشارة إليها هنا، فلعلَّها تثير في ذهنه أفكاراً جديدة.

رسائل الشريف المرتضى في كتب الآخرين

إنَّ الدارس لرسائل الشريف المرتضى يجد أنَّ العلماء الذين جاؤوا من بعده قد اهتموا بنقل نصِّ عددٍ مهمٍّ من رسائله في كتبهم، هذا فضلاً عن نقل نصوصاً من رسائله في كتابه من دون أن يشير إلى ذلك.

و هذه الظاهرة بهذا الحجم قد لا نجدها عند غير الشريف المرتضى من علماء الإمامية، ممَّا يدل على أهميَّة هذه الرسائل، و مدى التأثير الذي تركته على العلماء المتأخريين^١.

١. و الجدير بالذكر أنَّ بعض العلماء اهتموا باستنساخ أجزاء مختصرة من كتب الشريف المرتضى ممَّا يدل على أهميَّة تراثه بصورة عامَّة، فقد قال المحقِّق الطهراني: «مسألة في المتعة، للفاضل المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين السيوري. أوله: مسألة: و ممَّا شاع به على الإمامية و ادعى تفرداها به. و النسخة بخطَّ المؤلِّف [يعني الفاضل المقداد] مع كتابه نضد القواعد في الخزانة الرضوية» (الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٩٢).

و يمكن أن يُقال: لولا نقل بعض هذه الرسائل في كتب العلماء المتأخرين لكانت هذه الرسائل قد فُقدت إلى الأبد؛ فإنَّ المصدر الوحيد لمعرفة نصوص بعض هذه الرسائل هي الكتب التي نُقلت فيها، وهذا يعني أنه كان لهؤلاء العلماء دورٌ مهمٌّ في نقل و حفظ تراث الشريف المرتضى و صونه من الضياع.

و قد كان هدفهم من إيراد نصّ هذه الرسائل إما الأطلاع بصورة دقيقة على رأي الشريف المرتضى، وإما الاكتفاء بما ذكره الشريف المرتضى في رسائله، لكونه قد وفي البحث حقّه، و لا حاجة إلى طرح البحث بعبارات جديدة، و إمّا بهدف الردّ عليها، أو غير ذلك من الأهداف.

و على أيّ حالٍ، فإنّ ذلك يدلّ على أهميّة هذه الرسائل، حتّى في صورة نقلها بهدف الردّ عليها؛ فإنّه لولا أهمّيّتها لما حاول العلماء الردّ عليها.

و نذكر فيما يلي أسماء هذه الرسائل مع اسم الكتاب الذي نقلت فيه:

١. مسألة حول قَدَم العالم؛ وردت في كتاب كنز الفوائد للكرجكي.^١
٢. شرح الخطبة الششقيّة؛ وردت في حدائق الحقائق، للكيدري.^٢ و قد نقل القطب الراوندي أكثر عبارات هذا الشرح أيضاً في كتابه منهاج البراعة.^٣
٣. رسالة في دليل الخطاب؛ وردت في عدّة الأصول للشيخ الطوسي.^٤
٤. مسألة القياس من الموصليّات الأولى؛ وردت في عدّة الأصول للشيخ الطوسي.^٥

«و قال محقّق رسالة خلاصة الإيجاز في المتعة للشيخ المفيد، تعليقاً على ما جاء في الذريعة: «و بعد المراجعة تبين كونها بحث المتعة من كتاب الانتصار للسيد المرتضى بخطّ الفاضل المقداد، لا أنّها من تأليفاته» (خلاصة الإيجاز في المتعة، هامش ص ٥).

١. كنز الفوائد، ج ١، ص ٤٢ - ٤٥.

٢. حدائق الحقائق، ج ١، ص ١٥٩.

٣. منهاج البراعة، ج ١، ص ١٢١.

٤. عدّة الأصول، ج ٢، ص ٤٧٠.

٥. المصدر السابق، ج ٢، ص ٦٤٧ - ٧١٩.

٥. مناظرة أبي العلاء المعرّي مع الشريف المرتضى؛ وردت في كتاب الاحتجاج للطبرسي^١.
٦. الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة؛ وردت في كتاب الاحتجاج أيضاً^٢؛ كما نقلها العلامة المجلسي في بحار الأنوار^٣.
٧. مسألة في إرث الأولاد؛ وردت في كتاب السرائر لابن إدريس^٤؛ وكتاب مختلف الشيعة للعلامة الحلّي^٥.
٨. مسألة في خبر الواحد؛ وردت في كتاب السرائر أيضاً^٦.
٩. مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له؛ وردت في كتاب مختلف الشيعة للعلامة الحلّي^٧.
١٠. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر؛ وردت في كتاب المنتظم لابن الجوزي^٨، كما نقلها المحقّق الأفندي في الفوائد الطريفة^٩.
١١. مسألة في علّة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقّه بعد الرسول صلى الله عليه وآله، وردت في الفوائد الطريفة للمحقّق الأفندي^{١٠}.
١٢. جُمّل العلم والعمل، وردت في كتاب المجموع الرائق للسيد هبة الله الموسوي^{١١}.
١٣. لقد نقل العلامة المجلسي أجزاء كثيرة من رسائل ومؤلفات الشريف المرتضى، وقد تقدّم أنّه نقل نصّ الرسالة الباهرة، وأمّا باقي ما ذكره فمقول من تكملة الأمالي. و

٢. المصدر السابق، ص ٦١٧.
 ٤. السرائر، ج ٣، ص ٢٣٢.
 ٦. السرائر، ج ٢، ص ٦٢٨.
 ٨. المنتظم، ج ١٥، ص ٢٩٥.
 ١٠. المصدر السابق، ص ٧٠٥.

١. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٢.
 ٣. بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٣٣٢.
 ٥. مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٦.
 ٧. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٩١.
 ٩. الفوائد الطريفة، ص ٦٩٧.
 ١١. المجموع الرائق، ج ١، ص ١٤٣.

نحن نذكر هنا ما تمكّننا من العثور عليه من تلك المسائل:

- أ. مسألة في العصمة، و هي المسألة السادسة من الطرابلسيات الأولى، و قد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي.^١
- ب. مسألة حول سرّ مدح و ذمّ بعض الحيوانات و الأطعمة، و هي المسألة التاسعة من الطرابلسيات الأولى، و قد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي مرّتين.^٢
- ج. مسألة حول معنى حديث: «لو علم أبوذرّ ما في قلب سلمان لقتله»، و هي المسألة الحادية عشرة من الطرابلسيات الأولى، و قد نقلها المجلسي عن بعض فوائد الشريف المرتضى،^٣ و الظاهر يعني بها تكملة الأمالي، كما في سابقتيها.
- د. مسألة في الردّ على المنجّمين، و هي المسألة الخامسة من المسائل السلّاريات، و قد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي.^٤
- هـ. مسألة في المنامات، و هي المسألة السادسة من المسائل السلّاريات، و قد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي.^٥
- و. مسألة في تفضيل الأنبياء على الملائكة، و قد نقلها المجلسي من تكملة الأمالي.^٦
- ز. شرح بيتين من شرح القصيدة المذهبة.^٧

ردود الشريف المرتضى

قام الشريف المرتضى في بعض رسائله بالردّ على بعض الأشخاص و قد توزّعت المواضيع التي تناولتها تلك الرسائل بين كلام و فقه و أدب، و هذا يعكس

١. بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٩٤.

٢. المصدر السابق، ج ٢٧، ص ٢٧٤؛ و ج ٦١، ص ٨٢.

٣. المصدر السابق، ج ٢٢، ص ٣٤٤.

٤. المصدر السابق، ج ٥٥، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

٥. المصدر السابق، ج ٥٨، ص ٢١٤.

٦. المصدر السابق، ج ٥٧، ص ٢٨٦.

٧. المصدر السابق، ج ٤١، ص ١٨٥.

مرّة أخرى تنوع اهتمامات الشريف المرتضى، والمسائل التي كانت تشغل باله، كما يعكس سعة ثقافته وتشعبها، وتلك الرسائل هي:

١. الردّ على يحيى في اعتراضه دليل الموحدّين في حدّث الأجسام.
٢. الكلام فيما يتناهى ولا يتناهى؛ ردّ فيها على يحيى بن عدي أيضاً.
٣. مسألة على يحيى في طبيعة الممكن.
٤. مسألة حول قَدَم العالم؛ ردّ فيها على بعض الفلاسفة ممّن قال بقَدَم العالم.
٥. رسالة عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة؛ ردّ فيها على أبي الحسن الرّبيعي.
٦. رسالة في الردّ على أصحاب العدد.
٧. الفرائض في نصرة الرؤية، وإبطال القول بالعدد.
٨. مسائل كثيرة في نصرة الرؤية، وإبطال القول بالعدد.
٩. استمرار الصوم مع قصد المنافي له؛ ردّ فيها على رسالة قديمة كتبها سابقاً، و سوف تأتي بعد قليل الإشارة إليها.
١٠. تتبّع الأبيات التي تكلم عليها ابن جنّي في إثبات المعاني للمتبيّ.
١١. النقض على ابن جنّي في الحكاية والمحكي.

رسائل الشريف المرتضى التي تمّ الردّ عليها

لقد كانت ظاهرة كتابة الردود - وما زالت - ظاهرة مهمّة في تاريخ الفكر الإسلامي، فقد ملئت الأوراق والقراطيس بالردود والنقوض على المخالفين في الدين أو المذهب أو الرأي بصورة عامة.

ولا تدلّ كتابة الردّ بالضرورة على وجود اختلاف جذريّ بين الطرفين المختلفين، بل قد ينتمي الطرفان إلى مذهب وفكر واحد، وقد يكرن أحدهما للآخر احتراماً كبيراً؛ لكن هذا لا يعني عدم وجود أيّ اختلاف بينهما.

و لم يكن الشريف المرتضى بمنأى من هذه الظاهرة، فقد كتبت عدّة ردود على ما كتبه، مثل ردّ أبي الحسين البصري على كتابته: الشافي والمقنع^١ أو ردّ شهاب الدين الشافعي الرازي على كتاب تنزيه الأنبياء^٢؛ كما تعرّضت بعض رسائله إلى الردّ عليها أيضاً، وهي:

١. مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد؛ اتهم فيها الشريف المرتضى القميين بالتشبيه والجبر؛ و قد ردّ الشيخ أبو الحسن بن محمد بن طاهر الشريف الفتونى العاملى على هذه النقطة من الرسالة، حيث قام بتأليف رسالة سماها: «تنزيه القميين عن المطاعن»^٣.

٢. رسالة عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة؛ قام أبو المحاسن المعري بكتابة ردّ على الشريف المرتضى حول مسألة المسح على الرجلين^٤، و لعل ردّه كان ناظراً إلى هذه الرسالة.

٣. مسألة في إرث الأولاد؛ ناقشها العلامة الحلّي بعد أن أوردتها بأكملها في المختلف، كما تقدّم قبل قليل. و قد لا يرضى البعض بتسمية هذه المناقشة ردّاً، إلّا أنه على أيّ حال قد ردّ العلامة على الفكرة المطروحة في هذه الرسالة، و ناقش أهمّ الأدلّة التي ذكرها الشريف المرتضى فيها؛ فمن الممكن تسمية ذلك ردّاً أو نقضاً.

٤. استمرار الصوم مع قصد المنافي له؛ ناقشها العلامة الحلّي أيضاً في المختلف، بعد أن أوردتها بالكامل؛ كما تقدّم.

٥. مسألة قديمة حول أن العزم على الإفطار مفطرٌ؛ و هي رسالة ردّ فيها الشريف

١. طبقات المعتزلة لابن المرتضى، ص ١١٩. ٢. النقض، ص ١١، ٢٤٤.

٣. راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٤، ص ٤٥٧، رقم ٢٠٤٢.

٤. خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٣، ص ١٢٨.

المرتضى نفسه عليها في رسالته السابقة، أي رسالة «استمرار الصوم مع قصد المنافي له»، وذلك بسبب تغيير رأيه في المسألة.

نصوص الآخرين المذكورة في رسائل الشريف المرتضى

يعتبر نقل العلماء لنصوص كتب و رسائل الآخرين في كتبهم و رسائلهم من الأمور التي اكتسبت في كثير من الأحيان أهمية كبرى، و ذلك بسبب فقدان الكثير من تلك الكتب المنقول منها على طول التاريخ، فصار ما نقل منها في كتب الآخرين هو المصدر الوحيد الذي يدلنا على ما كانت تحتوي عليه تلك الكتب.

وكلّما زادت النصوص المنقولة زادت قدرتنا على معرفة حقيقة النصّ المفقود. و قد بلغ مقدار النقل من بعض النصوص حدّاً، بحيث صار من الممكن إعادة تكوين النصوص المتبقية بنحو يجعلها أقرب ما تكون إلى النصّ الأصلي.

و قد حفظ لنا الشريف المرتضى في تراثه نصوصاً كثيرةً من كتب و رسائل الآخرين؛ كحفظه لنصوص كثيرة من كتاب المغني للقاضي عبد الجبار من خلال كتابيه: الشافي، و الصرفة؛ و أيضاً من خلال إحدى رسائله التي سوف تأتي الإشارة إليها بعد قليل. كما أنّه حفظ لنا في رسائله الآتية نصوصاً من مؤلفات الآخرين ما زالت مفقودة، و تلك الرسائل هي:

١. رسالة في الردّ على أصحاب العدد؛ ردّ فيها الشريف المرتضى على رسالة ذهب صاحبها إلى اعتماد العدد دون الرؤية في معرفة أيام شهر رمضان. و قد نقل نصوصاً كثيرة من تلك الرسالة، و هي التي يحتمل أن تكون من مؤلفات الكراچكي.

٢. عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة؛ ردّ الشريف المرتضى فيها على أبي الحسن الرّبّعيّ النحويّ. و قد حفظ نصوصاً مهمّةً لنا من كلامه.

٣. أقاويل العرب في الجاهلية، و مذاهب عبدة الأصنام؛ نقل فيه نصّاً من كتاب

المقالات لأبي عيسى الوراق، و نصّاً آخر من كتاب الآراء و الديانات لأبي محمّد النوبختي.

٤. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام؛ نقل في نهايتها نصّاً قصيراً من كتاب المغني.

المسائل المنسوبة إلى الأشخاص و البلدان

من الخصائص التي تمتعت بها شخصية الشريف المرتضى بصورة كبيرة هي كثرة الأسئلة، أو المسائل التي وُجّهت إليه من شخصيات كثيرة، يعتبر بعضها من العلماء الكبار، ممّا يدلّ على المكانة التي وصل إليها الشريف المرتضى. و قد نسبت هذه المسائل تارةً إلى الأشخاص السائلين، و أخرى إلى المدن و البلدان التي أرسلت منها.^١ و فيما يلي استعراض لهذه الرسائل:

القسم الأول: المسائل المنسوبة إلى الأشخاص السائلين

١. أجوبة المسائل التّبانيات. السائل هو الشيخ أبو عبد الله محمّد بن عبد الملك التّباني.

٢. أجوبة المسائل السّلاريات. السائل هو الشيخ أبو يعلى سلّار بن عبد العزيز الديلمي.

٣. أجوبة المسائل المحمّديّات. السائل هو الشريف النقيب أبو محمّد الحسن بن محمّد بن الحسن بن أحمد بن القاسم العلويّ المحمّدي.^٢

٤. أجوبة المسائل الرّسّيّات. السائل هو الشريف أبو الحسن المحسن بن محمّد بن الناصر الحسنّي الرّسّي.^٣

١. تمّ التعريف بهؤلاء الأعلام و الأشخاص و الأماكن في مقدّمات الرسائل بقدر الإمكان، فراجع.

٢. راجع: مجلّة كتاب شيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ١٥٢.

٣. راجع: المصدر، ص ١٤٠.

٥. أجوبة المسائل الرمليات. من المحتمل أنّ السائل هو محمّد بن محمّد بن الرملّي الحائري.^١
٦. أجوبة المسائل البرمكيات أو الطوسيات^٢. ولا نعرف السائل، كما من المحتمل أنّها ليست منسوبة إلى السائل.

القسم الثاني: المسائل المنسوبة إلى المدن التي أرسلت منها

وهي مرسلّة بصورة رئيسية من إيران، والعراق، والشام.

الف) المسائل المرسلّة من إيران (و تشمل بلاد الجبل، وطبرستان، وخراسان):

١. الريّ. أرسلت منها: المسائل الرازيات.
٢. طبرستان. أرسلت منها: المسائل الطبريات، والمسائل الناصريات المسمّاة ب: الطبريات أيضاً.
٣. خراسان. أرسلت منها: المسائل الخراسانيات، ومسألة في المسح على الخفين.
٤. مامطير. أرسلت منها: المسائل المامطيريات.
٥. جرجان. أرسلت منها: المسائل الجرجانيات.^٣
٦. الديلم. يحتمل أنّه قد أرسلت منها: المسائل الديلميات. ويحتمل أنّها نفس المسائل السلازيات؛ فإنّ سلاز ملقّب بالديلمي أيضاً، وقد كان عند طرحه هذه المسائل في بغداد، كما يظهر من مقدمتها.
٧. طوس. يحتمل أنّ المسائل الطوسيات أرسلت من طوس؛ ولكن يحتمل أنّها منسوبة إلى سائلٍ مسمّى بالطوسي، وقد يكون قد أرسلها من مدينة أخرى.

١. راجع: المصدر، ص ١٤٣ - ١٤٤.

٢. راجع: المصدر، ص ١٣٥.

٣. يقال إنّ جرجان في أوزبكستان.

(ب) المسائل المرسلة من العراق:

١. النيل^١: أرسلت منها: المسائل النيليات.
٢. واسط: أرسلت منها: المسائل الواسطيات.
٣. بادرايا^٢: أرسلت منها: المسائل البادرانيات.
٤. بغداد: من المحتمل أن المسائل المتقدمة المنسوبة إلى الأشخاص قد أرسلت من بغداد، وخاصة: المسائل السلاريات، و التبتانيات، و المحدثيات.
٥. الموصل: أرسلت منها: المسائل الموصليات الأولى و الثانية و الثالثة.

(ج) المسائل المرسلة من الشام:

١. طرابلس: أرسلت منها: المسائل الطرابلسيات الأولى و الثانية و الثالثة و الرابعة.
٢. دمشق: أرسلت منها: المسائل الدمشقيات، و المسمّاة ب: الناصريات.
٣. حلب: أرسلت منها: المسائل الحلبيات الأولى و الثانية و الثالثة.
٤. صيدا: أرسلت منها: المسائل الصيداويات.
٥. الرملة: أرسلت منها: المسائل الرمليات. و من المحتمل أن هذه المسائل قد أرسلت من قبّل شخص يُدعى الرمليّ الحائريّ، و لعلّه لم يُرسل هذه المسائل من الرملة بل من الحائر.

(د) مدن و بلدان أخرى:

١. ميّافارقين: أرسلت منها: المسائل الميافارقيات.
٢. مصر: أرسلت منها: المسائل المصريّات الأولى و الثانية.

١. في الحلّة حالياً.

٢. هي بلدة (بدره) الحالّيّة، الواقعة على حدود العراق مع إيران.

الرسائل المرسلة في عدّة مجموعات

من خصائص رسائل الشريف المرتضى أنّه قد أرسلت إليه عدّة مجموعات من المسائل تحمل نفس الاسم، ولعلّ أكثرها من نفس الأشخاص، وهو يدلّ على مدى أهميّة شخصيّة الشريف المرتضى عند أبناء هذه المناطق، واهتمام المرسلين لهذه المجموعات بالتعرّف على معالم دينهم؛ وهذه المجموعات هي:

١. أجوبة المسائل الطرابلسيات الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة.
٢. أجوبة المسائل الموصليات الأولى، والثانية، والثالثة.
٣. أجوبة المسائل الحلبيات الأولى، والثانية، والثالثة.
٤. أجوبة المسائل المحمديات الأولى، والثانية، والثالثة.
٥. أجوبة المسائل المصرية الأولى، والثانية.
٦. أجوبة المسائل الرسيّات الأولى، والثانية.

تاريخ كتابة بعض رسائل الشريف المرتضى

من المهمّ معرفة تاريخ تأليف الكتب و الرسائل؛ فإنّ ذلك يعين على معرفة التطوّر الفكريّ الذي مرّ به المؤلّف، ومدى التغيّر أو الثبات الذي تمتع به فكره. و رسائل الشريف المرتضى على نحوين؛ فبعضها نعرف تاريخ تأليفها بصورة دقيقة، إلّا أنّ أكثرها لا نعرف تاريخها، سوى أنّه يمكن تحديد تاريخ تقريبيّ لها. و سوف نستعرض هنا الرسائل التي أمكننا معرفة تاريخها بصورة تحقيقيّة أو تقريبيّة، و نرتبها وفقاً لترتيب التاريخ^١:

١. راجع تفصيل هذه المعلومات في البحث الذي يحمل عنوان: مكتبة الشريف المرتضى، المطبوع في ضمن مجلّة كتاب شيعة، العدد المزدوج ٩ و ١٠، و هو العدد الخاصّ بألفيّة الشريف المرتضى.

رسائله القديمة

قام الشريف المرتضى بتأليف رسائل عبّر عنها بأنها: «قديمة»، ولا يمكننا معرفة تاريخ تأليفها بالدقة؛ ولكن من المحتمل أنّ تاريخ تأليف بعضها يعود إلى القرن الرابع - حيث كان المرتضى ما زال شاباً - أو العقد الأول من القرن الخامس، وهذه الرسائل هي:

١. تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾^١. أشار الشريف المرتضى في بعض رسائله إلى أنّه قد أملى تأويل هذه الآية قديماً.^٢

٢. مسألة قديمة حول أنّ الإفطار مفطرٌ.

٣. مسألة مفردة قديمة حول علم الإمام.

٤. مسألة مفردة قديمة في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا﴾^٣.

٥. مسألة قديمة في تحقيق الفرق بين الحال والماضي والمستقبل.

٦. حكم عبادة ولد الزنا.

٧. المسائل الموصليّات الثانية: وصفها الشريف المرتضى في كتابه الانتصار^٤، بأنّها «قديمة».

٨. مسائل أهل مصر قديماً في اللطيف. هكذا سمّاها الشيخ الطوسي في الفهرست^٥، وهي المسائل المصريات الأولى.

١. طه (٢٠): ١١٤.

٢. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٤٠٥.

٣. آل عمران (٣): ١٦٩.

٤. الانتصار، ص ٤٤٢.

٥. الفهرست، ص ١٦٥.

سنة ٥٣٨٠هـ ونيف

أجاب المرتضى فيها على المسائل الموصليات الأولى.

ما قبل سنة ٥٣٩٨هـ

هناك رسالة يعود تاريخ تأليفها إلى ما قبل سنة ٥٣٩٨هـ، وهي سنة الانتهاء من كتاب الشافي، حيث أرجع في هذا الكتاب إلى هذه الرسالة، وهي: مسألة مفردة حول حديث المنزلة^١.

ما بعد سنة ٥٣٩٨هـ

هناك رسائل يعود تاريخ تأليفها إلى ما بعد سنة ٥٣٩٨هـ، وهي - كما تقدّم - سنة الانتهاء من كتاب الشافي، حيث أرجع في هذه الرسائل إلى هذا الكتاب؛ وهذا يعني أنها أُلّفت بعد تاريخ تأليف الشافي، وهذه الرسائل هي:

١. أجوبة المسائل التبتانيات.
٢. أجوبة المسائل الطرابلسيات الأولى.
٣. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية.
٤. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر.
٥. مسألة في تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...﴾^٢ الآية.
٦. مسألة قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾^٣ الآية.
٧. مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر.
٨. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير.

١. الشافي، ج ٣، ص ٢٩.

٢. التوبة (٩): ١٠٠.

٣. الفتح (٤٨): ١٦.

و الجدير بالذكر أن الشريف المرتضى قد أرجع إلى الشافعي في بعض كتبه، وهي: الذخيرة، ص ٤٠٩؛ و تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ١٨٧؛ و المقنع، ص ٣١؛ و شرح جمل العلم و العمل، ص ١٩٢؛ و الذريعة، ج ١، ص ٤٨٥؛ و الصرفة، ص ٢٤٨؛ و شرح القصيدة المذهبة (رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٧٤). و هذا يعني أنها كلها قد تمت كتابتها بعد سنة ٣٩٨هـ.

بين سنتي ٤١٣ و ٤١٩هـ

و هي الفترة المحتملة لتأليف أجوبة المسائل التبتيات.

ما بعد المسائل التبتيات

هناك رسائل تم تأليفها بعد أجوبة المسائل التبتيات، حيث أرجع فيها إلى التبتيات، وهي:

١. رسالة في الردّ على أصحاب العدد.

٢. مسألة في الإجماع.

ما بعد سنة ٤١٣هـ

هناك رسالة يعود تاريخها إلى ما بعد سنة ٤١٣هـ؛ أي بعد سنة الفراغ من تأليف الشريف المرتضى لأماليه، حيث أرجع فيها إلى الأمالي، و هذه الرسالة هي: مسألة في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ».

سنة ٤١٥هـ

و هي سنة تأليف رسالتين، هما:

١. مسألة في العمل مع السلطان.

٢. مسألة في المسح على الخفّين.

سنة ٥٤٢٠هـ

في هذه السنة وردت المسائل الموصليات الثالثة على الشريف المرتضى، فأجاب عليها.

بعد سنة ٤٢٠هـ بقليل

رسالة في الردّ على أصحاب العدد؛ فقد أرجع فيها إلى الموصليات الثالثة، وعبّر عنها ب: مسائل أهل الموصل الواردة أخيراً، وهذا يدلّ على أنّ رسالة الردّ على أصحاب العدد قد تمّ تأليفها بفترة قصيرة بعد سنة ٥٤٢٠هـ التي وردت فيها الموصليات الثالثة، كما تقدّم.

بعد سنة ٥٤٢٠هـ

أي بعد تأليف كتاب الانتصار، فعلى الرغم من عدم علمنا بتاريخ تأليف الانتصار، إلّا أنّه بدليل إشارته في هذا الكتاب إلى سنة ٥٤٢٠هـ؛^٢ لذلك علمنا أنّ تاريخ تأليف هذا الكتاب يعود إلى ما بعد هذه السنة. وبما أنّه قد أشار الشريف المرتضى في بعض رسائله إلى الانتصار؛ لذا علمنا أنّ تاريخ تأليف تلك الرسائل يعود إلى ما بعد سنة ٥٤٢٠هـ، وهذه الرسائل هي:

١. الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة.
٢. مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد.

قبل سنة ٥٤٢٧هـ

قام بتأليف المسائل السلارية.

١. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٩.

٢. راجع: الانتصار، ص ٨١.

سنة ٥٤٢٧ هـ

قام في هذه السنة بتأليف عدّة رسائل، وهي:

١. مسألة في نكاح المتعة.
٢. صيغة البيع.
٣. ألفاظ الطلاق.
٤. استحقاق مدح الباري على الأوصاف.
٥. المنع من العمل بأخبار الآحاد.
٦. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل.
٧. المسائل الطرابلسيات الثانية.
- ٨ المسائل الطرابلسيات الثالثة.

سنة ٥٤٢٩ هـ

فرغ في هذه السنة من الجواب عن المسائل الرستيات الأولى.

الفصل الثاني

رسائل الشريف المرتضى، تعدادها وعناوينها

لقد قام الشريف المرتضى في خلال حياته العلميّة الطويلة بتأليف عدد كبير من الرسائل وأجوبة المسائل المفصّلة والمختصرة.

ويمكن القول إنّ أكثرها قد كتب له البقاء؛ إمّا من خلال وجود نسخها الخطيّة بصورة مستقلّة، أو في ضمن الكتب التي قامت بنقل تلك الرسائل كما تقدّم. بينما فقد عدد منها فيما فُقد من تراث الإماميّة الكبير، ولعلّ مخطوطات بعض هذه الرسائل ما زال موجوداً في خبايا بعض المكتبات، على أمل العثور عليها وإخراجها إلى النور.

و فيما يلي قائمة بجميع الرسائل التي قام الشريف المرتضى بتأليفها، سواء الرسائل الموجودة والمطبوعة هنا، أو المنقولة في ضمن تكملة الأمالي، أو التي طبعت في مجلّد مستقلّ، أو الرسائل المفقودة.¹

١. والجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى كان قد احتمل القيام بتأليف رسالة حول جواز إظهار المعجزات على يد غير الأنبياء عليهم السلام، حيث قال في كتابه الشافي: «ولاستقصاء الكلام في جواز إظهار المعجزات على غير الأنبياء موضع غير هذا، ولعلنا أن نفرد له مسألة بمشينة الله تعالى» [الشافي، ج ١، ص ١٩٩ - ٢٠٠]. كما احتمل أن يفرد موضعاً للبحث عن وجوب أن يكون

أولاً: الرسائل المنشورة في هذه الطبعة

لقد تمّ ترتيب هذه الرسائل وفقاً للعلوم المختلفة، من قرآنيّة، و حديثيّة، و كلاميّة، و فقهية، و أصوليّة، و رسائل منتزعة، و منسوبة.

و نعني بالرسائل المنتزعة الرسائل التي ليست من تأليف الشريف المرتضى، ولكن تمّ تجميعها و انتزاعها من كتبه و رسائله من قبّل أشخاص آخرين، فهي تعكس أفكاره و نظريّاته بشكل جيّد، و هي رسالتان فقط.

و أمّا الرسائل المنسوبة فهي الرسائل التي توجد قرائن مهمّة على عدم صحّة نسبتها إلى الشريف المرتضى، ولكن بما أنّها كانت قد طبعت في ضمن الطبقات السابقة للرسائل لذلك تقرّر إعادة طباعتها هنا، و هي ثلاث رسائل.

و قد تمّ ترتيب الرسائل وفقاً للموضوعات بقدر المستطاع، و سوف يتّضح ذلك للقارئ من خلال مطالعة القائمة التالية التي تحتوي على الرسائل المنشورة هنا، و هي مرتّبة وفقاً لأجزائها.

و قد ذكرنا أسماء الرسائل وفقاً لترتيب هذه الطبعة، و ذكرنا أمامها موضعها من الطبعة السابقة، و هي طبعة قم ذات الأجزاء الأربعة، و أشرنا إلى تلك الطبعة بكلمة «رسائل»، و لو كان هناك اختلاف مهمّ في العنوان ذكرناه. و وضعنا أمام الرسائل التي لم تطبع في الطبعة السابقة نجمة (*)؛ لتمييزها عن غيرها:

«الإمام أكثر ثواباً، حيث قال: «و لعلنا أن نغرد للكلام في أنّ الإمام يجب أن يكون أكثر ثواباً من رعيته موضعاً نستوفيه إن شاء الله تعالى؛ فلنا في تلخيص الدلالة على هذا الموضوع نظر» [الشافي، ج ٢، ص ٤٧]؛ لكن يبدو أنّه لم يوفّق لتأليف هاتين الرسالتين، فإنّه لم تصل إلينا نسخة منها، كما لم ينسب إليه أحد تأليف رسالة حول هذين الموضوعين.

الجزء الأول (الرسائل القرآنية والحديثية)

الرسائل القرآنية^١

- ٢٢ / ١. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن. (رسائل، ج ٣، ص ٢٨٥).
- ٢٣ / ٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١١١).
- ٢٤ / ٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١١٥).
- ٢٥ / ٤. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾. (رسائل، ج ٢، ص ٦٥).
- ٢٦ / ٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُؤَلِّيُ بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١٠١).
- ٢٧ / ٦. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَ لَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾. (رسائل، ج ٣، ص ٩٥).
- ٢٨ / ٧. مسألة في تفسير آية من كتاب الله تعالى، و هي قوله: ﴿وَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾ (رسائل، ج ٣، ص ٨٦).
- ٢٩ / ٨. مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة. (رسائل، ج ٣، ص ٩٤).
- ٣٠ / ٩. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه. (رسائل، ج ٣، ص ٨٥).
- ٣١ / ١٠. مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام. (رسائل، ج ٣، ص ١٧٥، و عنوانها هناك: مسألة في الحسن و القبح العقلي).

١. تم ترتيب الرسائل القرآنية وفقاً لترتيب الآيات في المصحف الشريف.

٣٢ / ١١. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٨).

٣٣ / ١٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١١٧).

٣٤ / ١٣. فصل في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٠).

٣٥ / ١٤. مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين. (رسائل، ج ٣، ص ٩٣).

٣٦ / ١٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١٠٢).

٣٧ / ١٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾. (رسائل، ج ٣، ص ١٠٨).

٣٨ / ١٧. مسألة حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٦).

الرسائل الحديثية

١ / ١٨. شرح الخطبة الشقشقية. (رسائل، ج ٢، ص ١٠٥).

٢ / ١٩. مسألة في كلام لعلي عليه السلام يتبرأ فيه من الظلم. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٩).

٣ / ٢٠. مسألة في شرح حديث: «أنا وأنت يا عليّ كهاتين». (رسائل، ج ٣، ص ١٣٤).

٤ / ٢١. مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٣).

٥ / ٢٢. حول خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ»، وخبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة». (رسائل، ج ٣، ص ١٤٦).

٦ / ٢٣. مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٥، و عنوانها هناك: وجه نهي النبي عن أكل الثوم).

- ٧/٢٤. مسألة في شرح حديث: «الولد للفراش و للعاهر الحجر». (رسائل، ج ٣، ص ١٢٤).
- ٨/٢٥. مسألة في جنس أولاد قابيل. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٧، و لم يوضع لها عنوان في الطبعة السابقة).

الجزء الثاني: الرسائل الكلامية

- * ١/٢٦. جوابات المسائل السألرية. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- ٢/٢٧. جوابات المسائل الرازية. (رسائل، ج ١، ص ٩٧).
- ٣/٢٨. جواب المسائل الواردة من طبرستان. (رسائل، ج ١، ص ١٣٣).
- ٤/٢٩. جوابات المسائل النيليةات. (رسائل، ج ٤، ص ١٥، و عنوانها هناك: جوابات المسائل المصرية).
- * ٥/٣٠. مقدّمة في الأصول الاعتقادية. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- * ٦/٣١. مسألة في الإنسان. (تطبع لأول مرة).
- * ٧/٣٢. مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال. (تطبع لأول مرة).
- * ٨/٣٣. مسألة حول قِدَم العالم. (تطبع هنا بصورة مستقلة لأول مرة).
- ٩/٣٤. مسألة في خلق الأفعال. (رسائل، ج ٣، ص ١٨٧).
- ١٠/٣٥. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض. (رسائل، ج ٤، ص ٣٠٧).
- ١١/٣٦. مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر. (رسائل، ج ٣، ص ١٥٠).
- ١٢/٣٧. مسألة في إبطال قول: «إنّ الشيء شيء لنفسه». (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٣).

الجزء الثالث: تنمّة الرسائل الكلامية

- ١/٣٨. مسألة في الدليل على أنّ الجواهر مدرّكة. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٦).
- ٢/٣٩. مسألة في علّة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح. (رسائل، ج ٤،

- ص ٣٣١، و عنوانها هناك: استحقاق مدح الباري على الأوصاف).
- ٣/٤٠. مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٩).
- ٤/٤١. مسألة في الألم و وجه الحسن فيه. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٩، و عنوانها هناك: معنى النفع في الضرر).
- ٥/٤٢. مسألة في سبب تقديم أولية و جوب النظر على أصل و جوبه. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٨، و عنوانها هناك: النظر قبل الدلالة).
- ٦/٤٣. مسألة في أن الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٧).
- ٧/٤٤. مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤١، و عنوانها هناك: منع كون الصفة بالفاعل).
- ٨/٤٥. مسألة في مناقشة الدليل على أن الجوهر ليس محدثاً بمعنى. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٢، و عنوانها هناك: الدليل على أن الجوهر ليس بمحدث).
- ٩/٤٦. مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية و ما هي لطف فيه. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٣، و عنوانها هناك: النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها).
- ١٠/٤٧. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة. (رسائل، ج ٢، ص ١٣١).
- * ١١/٤٨. مناظرة أبي العلاء المعري مع الشريف المرتضى. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- * ١٢/٤٩. المسائل المقدسيات. (تطبع لأول مرة).
- ١٣/٥٠. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار. (رسائل، ج ٢، ص ٨١، و ج ٤، ص ٣٥٤، و عنوانها في المورد الثاني: اللفظة الدالة على الاستغراق).
- ١٤/٥١. مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام. (رسائل، ج ٢، ص ١٦٧).
- ١٥/٥٢. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٦).

- * ١٦/٥٣. مسألة في ميراث الأنبياء عليهم السلام. (تطبع لأول مرة).
- ١٧/٥٤. الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة. (رسائل، ج ٢، ص ٢٤٩).
- * ١٨/٥٥. مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بالإمامة دون سائر أهل البيت. (تطبع لأول مرة).
- ١٩/٥٦. مسألة فيمن يتولى غسل الإمام. (رسائل، ج ٣، ص ١٥٣).
- ٢٠/٥٧. مسألة في علم الوصي بساعة وفاته وعدمه. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٠).
- ٢١/٥٨. مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٣).
- * ٢٢/٥٩. مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمتهم عليهم السلام. (تطبع لأول مرة).
- ٢٣/٦٠. مسألة في علة خذلان أهل البيت عليهم السلام وعدم نصرتهم. (رسائل، ج ٣، ص ٢٠٧).
- ٢٤/٦١. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة في خبر الغدير. (رسائل، ج ٣، ص ٢٤٩).
- ٢٥/٦٢. مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر. (رسائل، ج ٣، ص ٢٤١).
- ٢٦/٦٣. مسألة في علة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقه بعد الرسول. (رسائل، ج ٣، ص ٣١٥).
- * ٢٧/٦٤. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- ٢٨/٦٥. مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٨).
- ٢٩/٦٦. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٧).
- ٣٠/٦٧. مسألة في فدك. (رسائل، ج ٣، ص ١٤١).

٣١/٦٨. مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٠).

٣٢/٦٩. رسالة في غيبة الحجّة. (رسائل، ج ٢، ص ٢٩١).

٣٣/٧٠. فصل في الغيبة. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٤).

٣٤/٧١. فصل في الإمامة بعد القائم عليه السلام. (رسائل، ج ٣، ص ١٤٥).

٣٥/٧٢. مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيّات». (رسائل، ج ٣، ص ١٣٥).

٣٦/٧٣. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا. (رسائل، ج ٣، ص ١٣١).

٣٧/٧٤. أقاويل العرب في الجاهلية، ومذاهب عبدة الأصنام. (رسائل، ج ٣، ص ٢٢١).

الجزء الرابع: الرسائل الفقهيّة

١/٧٥. جوابات المسائل الرسيّة الأولى. (رسائل، ج ٢، ص ٣١٣).

٢/٧٦. جوابات المسائل الرسيّة الثانية. (رسائل، ج ٢، ص ٣٨١).

٣/٧٧. جوابات المسائل الموصليّات الثانية. (رسائل، ج ١، ص ١٦٧).

٤/٧٨. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة. (رسائل، ج ١، ص ١٩٩).

٥/٧٩. جوابات مسائل أهل ميّافارقين. (رسائل، ج ١، ص ٢٦٩).

٦/٨٠. جوابات المسائل الواسطيّات. (رسائل، ج ٤، ص ٣٧).

٧/٨١. جوابات المسائل الرملية. (رسائل، ج ٤، ص ٤٥).

٨/٨٢. مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٨).

٩/٨٣. مسألة في حكم ماء البئر النابع بعد غور مائها النجس. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٩).

وعنوانها هناك: تنجس البئر ثمّ غور مائها).

١٠/٨٤. مسألة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة. (رسائل، ج ٣، ص ١٥٩).

١١/٨٥. مسألة في المسح على الخفين. (رسائل، ج ٣، ص ١٨١).

- ١٢/٨٦. رسالة في الردّ على أصحاب العدد. (رسائل، ج ٢، ص ١٥).
- ١٣/٨٧. مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٢).
- ١٤/٨٨. مسألة في استلام الحجّ والتلبية. (رسائل، ج ٣، ص ٢٧٣).
- ١٥/٨٩. مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر. (رسائل، ج ٣، ص ١٣٠).
- ١٦/٩٠. مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول. (رسائل، ج ٤، ص ٣١٩، و عنوانها هناك: صيغة البيع).
- ١٧/٩١. مسألة في نكاح المتعة. (رسائل، ج ٤، ص ٣٠١).
- ١٨/٩٢. مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظٍ واحدٍ. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢١، و عنوانها هناك: ألفاظ الطلاق).
- ١٩/٩٣. مسألة في إرث الأولاد. (رسائل، ج ٣، ص ٢٥٥).
- ٢٠/٩٤. مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقيّة. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٧).
- ٢١/٩٥. مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٨).
- ٢٢/٩٦. مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٩).
- ٢٣/٩٧. مسألة في العمل مع السلطان. (رسائل، ج ٢، ص ٨٧).
- ٢٤/٩٨. مسألة في حكم أموال السلطان. (رسائل، ج ٣، ص ١٢٨).
- ٢٥/٩٩. مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، و وجه حسنها. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٥، و عنوانها هناك: دور العقل و السمع في النوافل).

الجزء الخامس (الرسائل الأصولية و المنتزعة و المنسوبة)

الرسائل الأصولية

- ١/١٠٠. أجوبة المسائل التّبانيات [في أخبار الأحاد]. (رسائل، ج ١، ص ٣).
- ٢/١٠١. مسألة في خير الواحد. (رسائل، ج ٣، ص ٢٦٧، و عنوانها هناك: مسألة عدم تخطئة العامل بخبر الواحد).

- ٣/١٠٢. المنع من العمل بأخبار الأحاد. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٥).
- ٤/١٠٣. مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد. (رسائل، ج ٣، ص ٣٠٧).
- ٥/١٠٤. مسألة في الإجماع. (رسائل، ج ٣، ص ١٩٩).
- * ٦/١٠٥. رسالة في دليل الخطاب. (تطبع هنا بصورة مستقلة لأول مرة).
- ٧/١٠٦. طريق الاستدلال على فروع الإمامية. (رسائل، ج ٢، ص ١١٥، و عنوانها هناك: مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم).
- ٨/١٠٧. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه. (رسائل، ج ٢، ص ٩٩).

الرسائل المنتزعة

- * ١/١٠٨. مجموعة في فنون علم الكلام. (لم تطبع في الطبعة السابقة).
- * ٢/١٠٩. الحدود والحقائق (لابن قارورة). (لم تطبع في الطبعة السابقة).

الرسائل المنسوبة

- ٣/١١٠. الحدود والحقائق. (رسائل، ج ٢، ص ٢٥٩).
- ٤/١١١. مسألة في نفي التجسيم والرؤية. (رسائل، ج ٣، ص ٢٧٩).
- ٥/١١٢. إنقاذ البشر من الجبر والقدر. (رسائل، ج ٢، ص ١٧٥).

ثانياً: رسائل طبعت بصورة كتاب

- ١/١١٣. المسائل الطرابلسيات الأولى.
- ٢/١١٤. المسائل الطرابلسيات الثانية.
- ٣/١١٥. المسائل الطرابلسيات الثالثة. (هذه الثلاث طبعت في مجلد مستقل).
- ٤/١١٦. جُمِل العلم والعمل.
- ٥/١١٧. المقنع في الغيبة وتكملته.

٦/١١٨. شرح القصيدة المذهبة.

٧/١١٩. الشهاب في الشيب و الشباب.

ثالثاً: رسائل تكملة الأمالي^١

١/١٢٠. مسألة في رفع الخلاف بين المتكلمين و النحويين حول تقسيم الفعل إلى ماض و حاضر و مستقبل.

٢/١٢١. وجه التكرار في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ﴾، و قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَ بِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾.

٣/١٢٢. مسألة في بيان كيفية دخول «كان» في القرآن على ما هو ثابت في الحال و مستمرّ دائماً.

٤/١٢٣. تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾.

٥/١٢٤. مسألة في تأويل الحذف في القرآن.

١. هناك رسائل وردت في تكملة الأمالي لم نذكرها في هذه القائمة لكونها جزءاً إما من شرح القصيدة المذهبة، أو من المسائل الطرابلسيات الأولى، أو المسائل السلارية، فلم نذكرها هنا منعاً للتكرار، و هذه الرسائل هي:

١. شرح بيتين من القصيدة المذهبة للسيد الحميري.

٢. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر. (و هي المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى).

٣. مسألة في العصمة. (و هي المسألة السادسة من الطرابلسيات الأولى).

٤. مسألة حول سرّ مدح و ذمّ بعض الحيوانات و الأطعمة. (و هي المسألة التاسعة من الطرابلسيات الأولى).

٥. مسألة حول معنى حديث: «لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله». (و هي المسألة الحادية عشر من الطرابلسيات الأولى).

٦. الردّ على المنجمين. (و هي المسألة الخامسة من المسائل السلارية).

٧. مسألة في المنامات. (و هي المسألة السادسة من المسائل السلارية).

- ٦/١٢٥. معنى قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نِيَّةُ الْمَرْءِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ».
- ٧/١٢٦. مسألتان حول الاسم الأعظم، و تأويل قوله تعالى: ﴿لِنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾.
- ٨/١٢٧. الاعتراض على من استدلَّ بدليل السحارة على أَنَّ الْعَالَمَ مَلَأَ.
- ٩/١٢٨. مسألة مختصرة حول الفرق بين الألتغ و الأليغ.
- ١٠/١٢٩. معنى قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَعْلَمَكُمْ بِنَفْسِهِ أَعْلَمَكُمْ بِرَبِّهِ».
- ١١/١٣٠. تأويل قوله تعالى: ﴿وَ اٰخْتِلَافُ اَلْسِنَتِكُمْ﴾ بما لا يتنافى مع الاختيار.
- ١٢/١٣١. تصحيح الدليل على انتساب أفعالنا إلينا.
- ١٣/١٣٢. تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة.
- ١٤/١٣٣. تأويل قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا اٰتُوا مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ اَلَّا تُشْرِكُوْا بِهِ شَيْئًا﴾.
- ١٥/١٣٤. تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ اَنْ يُقَضِيَ اِلَيْكَ وَحْيُهُ وَ قُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.
- ١٦/١٣٥. تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِيْنَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَ مِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَ مِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾.
- ١٧/١٣٦. تأويل قوله تعالى: ﴿وَ لَا يَخْلِكُ الَّذِيْنَ يَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِهِ الشَّفَاعَةَ اِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَ هُمْ يَعْلَمُوْنَ﴾.
- ١٨/١٣٧. مسألة في الاستثناء.
- ١٩/١٣٨. تأويل قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ اِنِّكُمْ ظَلَمْتُمْ اَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ فَتُوْبُوا اِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا اَنْفُسَكُمْ...﴾.
- ٢٠/١٣٩. تأويل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلٰى الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَ عَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوْا...﴾.
- ٢١/١٤٠. تأويل قوله تعالى: ﴿اَنْتٰى يَكُوْنُ لِىْ غُلَامٌ وَ قَدْ بَلَغَنِى الْكِبَرُ وَ اِهْرَآتٰى غَاقِرَةٌ﴾.

٢٢/١٤١. تأويل قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ نَحَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبُّونَ أَبْنَاءَكُمْ وَ يُسْتَخَيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾.

٢٣/١٤٢. تأويل قوله تعالى: ﴿وَ مَا أَذْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَ لِأَبِيكُمْ﴾.

٢٤/١٤٣. تأويل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ...﴾.

٢٥/١٤٤. معنى قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَنْ أَجَبِي فَقَدْ أَرَبِي».

٢٦/١٤٥. مسألة في بيان ما ورد في القرآن من معاتبات للرسول صلى الله عليه وآله.

٢٧/١٤٦. تأويل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾.

رابعاً: الرسائل المفقودة

و هي على قسمين:

أ. الرسائل المفقودة التي نُقل منها بعض الشذرات^١

١/١٤٧. أجوبة المسائل المحمديات [الأولى].

٢/١٤٨. أجوبة المسائل المحمديات [الثانية].

٣/١٤٩. شرح الرسالة.

٤/١٥٠. المسائل الصيداويات.

٥/١٥١. كتاب إلى الكراجكي.

١. راجع تفصيل الكلام عن هذه الرسائل في كتابنا: «المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى»، وهو يشكل الجزء الأخير من مجموعة مؤلفات الشريف المرتضى المطبوعة من قبل مؤتمر ألفتته. وقد ذكرنا هنا أسماء الرسائل فقط المذكورة في كتاب المتبقي؛ لأن هذه القائمة مخصصة لذكر الرسائل، ولم نذكر الكتب المذكورة هناك، مثل كتاب مسائل الخلاف، و كتاب المصباح في الفقه، و كتاب الفقه الملكي، و كتاب الوعيد.

١٥٢/٦. المسائل الموصليّات الأولى^١.

١٥٣/٧. المسائل المامطيريات.

١٥٤/٨. مسألة في علم النجوم.

١٥٥/٩. المسائل الحلبيّات الأولى^٢.

١. هذه المسائل مفقودة، و تحتوي على ثلاث مسائل فقط، هي: مسألة في الوعيد، و أخرى في القياس، و ثالثة في الاعتماد، و كنّا قد عثرنا على مقاطع من المسألة الأولى و الثانية و أودعناها كتاب المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى، و لم نعثر حينها على مقطع من المسألة الثالثة، و لكن عندما شارف أمر مراجعة رسائل الشريف المرتضى على الانتهاء، و عند مراجعتنا لرسالة الحدود و الحقائق التي جمعها ابن قارورة من كلام الشريف المرتضى رحمه الله، و التي وُضعت في ضمن الرسائل المنتزعة من هذه المجموعة، لفت نظرنا مقطع في صفحة و نصف أو صفحتين حول موضوع الاعتماد، و لم نعثر على مصدر لهذا المقطع بين كتب و رسائل الشريف المرتضى الموجودة، لذلك صار من المحتمل قوياً أن يكون هذا المقطع قد انتزعه ابن قارورة من المسألة الثالثة من المسائل الموصليّات الأولى. و قد أحببنا التنويه على هذا الأمر هنا، لعدم إمكان تقاذه في كتاب المتبقي الذي قد خرج من المطبعة.

٢. بعد طباعة كتاب «المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى» عثرنا على مقطع قصير من المسائل الحلبيّات في ثنايا كتاب «كشف القناع عن وجه حجيّة الإجماع» للمحقق التستري الكاظمي، و نحن نضع هذا المقطع هنا مع الاعتذار من القارئ الكريم لغفلتنا عن وضعه في كتاب «المتبقي»، و المقطع هو: «و حكى غيره عنه أنّه قال في المسائل الحلبيّات ما محصله: إنّ الحكم إنّ كان ممّا اجتمعت الإماميّة عليه، فالأمر فيه واضح و إنّ كان ممّا اختلفوا فيه و لم يتعرّضوا له، فلا بدّ أن يكون في الأدلّة الشرعيّة ما يدلّ على الحقّ فيه بعينه؛ فإذا خلت عنه - و قلّمّا يتفق ذلك - رجّع فيه إلى مقتضى الأصلي في العقلي، و هو يفيد العلم به أيضاً؛ لأنّه لا يجوز على الله سبحانه أن يكلف بما لا سبيل للمكلف إلى تمييزه و العلم به، كما لا يجوز أن يكلف بما لا قدرة له عليه. و لا بدّ فيما كلفه العمل به من طريق العلم و القطع و تمييز الحسن من القبيح و الواجب من غيره؛ ليأمن المكلف من الإقدام على القبيح. ثمّ حكى عن بعضهم عدم تجويز خلط حادّة من دليل شرعيّ يدلّ على حكمها، و قوى هو جوازها و الرجوع فيها إلى الأصول العقليّة كما هو الشأن قبل إرسال الرسل، فتفيد العلم أيضاً» كشف القناع، ص ١٢٨.

ب. الرسائل المفقودة التي لم يبق منها شيء^١

١٥٦/١٠/١. المسائل الحليّات الثانية.

١٥٧/١١/٢. المسائل الحليّات الثالثة.

١٥٨/١٢/٣. البرق.

١٥٩/١٣/٤. تتبّع الأبيات التي تكلم عليها ابن جتّي في إثبات المعاني للمتنبّي.

١٦٠/١٤/٥. تفسير القصيدة الميمية من شعره.

١٦١/١٥/٦. ثلاث مسائل سئل عنها السلطان.

١٦٢/١٦/٧. الردّ على يحيى في اعتراضه دليل الموحّدين في حدّث الأجسام.

١٦٣/١٧/٨. الفرائض في نصرّة الرؤية، وإبطال القول بالعدد.

١٦٤/١٨/٩. الكلام فيما يتناهى ولا يتناهى.

١٦٥/١٩/١٠. المسائل البادرانيّات.

١٦٦/٢٠/١١. المسائل البرمكيّات أو الطوسيّات.

١٦٧/٢١/١٢. المسائل الجرجانيّات.

١٦٨/٢٢/١٣. المسائل الطرابلسيّات الرابعة.

١٦٩/٢٣/١٤. المسائل المصريّات الأولى.

١٧٠/٢٤/١٥. المسائل المصريّات الثانية.

١٧١/٢٥/١٦. مسائل منفردات في أصول الفقه.

١٧٢/٢٦/١٧. مسائل كثيرة في نصرّة الرؤية، وإبطال القول بالعدد.

١. تُراجع تفاصيل ذلك في البحث الذي يحمل عنوان: «مكتبة الشريف المرتضى» المطبوع في مجلّة كتاب الشيعة العدد المزدوج ٩ - ١٠. وقد اقتصرنا هنا على ذكر أهمّ الرسائل المفقودة، ولم نتعرّض لذكر كتب الشريف المرتضى المفقودة، كما لم نتعرّض إلى الرسائل المفقودة التي تحتاج إلى شيء من البيان والتوضيح، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى البحث المُشار إليه.

- ١٨ / ٢٧ / ١٧٣. مسألة على يحيى في طبيعة الممكن.
- ١٩ / ٢٨ / ١٧٤. مسألة في الإرادة.
- ٢٠ / ٢٩ / ١٧٥. مسألة أخرى في الإرادة.
- ٢١ / ٣٠ / ١٧٦. مسألة في الإمامة.
- ٢٢ / ٣١ / ١٧٧. مسألة في التأكيد.
- ٢٣ / ٣٢ / ١٧٨. مسألة في التوبة.
- ٢٤ / ٣٣ / ١٧٩. مسألة في دليل الصفات.
- ٢٥ / ٣٤ / ١٨٠. مسألة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾.
- ٢٦ / ٣٥ / ١٨١. مسألة في كونه عالماً.
- ٢٧ / ٣٦ / ١٨٢. مسألة قديمة حول أن العزم على الإفطار مفطر.
- ٢٨ / ٣٧ / ١٨٣. مسألة قديمة في تحقيق الفرق بين الحال و الماضي و المستقبل.
- ٢٩ / ٣٨ / ١٨٤. مسألة كبيرة في إبطال القول بالوعول.
- ٣٠ / ٣٩ / ١٨٥. مسألة مفردة حول أمية النبي صلى الله عليه و آله.
- ٣١ / ٤٠ / ١٨٦. مسألة مفردة حول حديث المنزلة.
- ٣٢ / ٤١ / ١٨٧. مسألة مفردة قديمة في تأويل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً﴾.
- ٣٣ / ٤٢ / ١٨٨. النقض على ابن جنّي في الحكاية و المحكي.

الفصل الثالث

طبقات رسائل الشريف المرتضى

تقدّم أنّ الشريف المرتضى قام بتأليف عدد كبير جداً من الرسائل في مختلف العلوم والمجالات، الأمر الذي تحتم القيام بجمع هذه الرسائل في موضع واحد؛ منعاً من تشتتها وضياعها، وكانت أقدم محاولة لجمع هذه الرسائل هو ما قام به الشريف المرتضى نفسه، حيث أمر أن يُجمع عدد مهمّ من رسائله و يوضع في خاتمة أماليه، فتمّ له ذلك، وهو الذي عُرف باسم «تكملة الأمالي» أو «تكملة الغرر».

وبعد ذلك قام أحدهم في سنة ٦٧٦هـ بتجميع عدد من رسائل الشريف المرتضى الكبيرة والمهمّة، واستنسخها في مجموعة ما زالت موجودة في عصرنا ومحفوطة في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة في مشهد، وسوف يأتي التعريف بمحتوياتها في الفصل الرابع.

و ظهرت في العصور الأخيرة محاولات لتجميع بعض هذه الرسائل مع رسائل أخرى لعلماء آخرين:

مثل مجموعة «كلمات المحقّقين» التي طبعت في طهران على الحجر في سنة ١٣١٥هـ، واحتوت على ثلاثين رسالة لعدّة من العلماء، كان آخرها ثلاث رسائل للشريف المرتضى، وهي:

١. مسألة وجيزة في الغيبة.

٢. رسالة في بيان أحكام أهل الآخرة.

٣. رسالة في مسألة العصمة. (و هذه الرسالة هي في الحقيقة المسألة السادسة من المسائل الطرابلسيات الأولى، وليست رسالة مستقلة).

و مثل مجموعة «فنائس المخطوطات» التي نُشرت منها خمس مجموعات بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، و طبعت في مطبعة المعارف ببغداد، و قد احتوى بعضها على عددٍ من رسائل الشريف المرتضى، و هي:

١. مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة. (طبعت في ضمن المجموعة الثانية).

٢. مسألة وجيزة في الغيبة. (طبعت في ضمن المجموعة الرابعة).

٣. مجموعة في فنون من علم الكلام. (طبعت في ضمن المجموعة الخامسة).

و قد طبعت هذه الرسائل الثلاث بين السنوات ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، و ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

و بعد ذلك ظهر اهتمام بنشر مجموعات خاصّة برسائل الشريف المرتضى فقط دون غيره من العلماء، و كان السيّد أحمد الحسيني الإشكوري رائداً في هذا المجال، حيث اهتمّ بجمع رسائل الشريف المرتضى و نشرها في ضمن مجموعات منذ أن كان في العراق و بعد أن هاجر إلى إيران.

و يمكن التعرّف على المجموعات التي ظهرت قبل المجموعة الجديدة التي بين أيدينا، من خلال ما يلي:

أولاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة الكاظميّة)

طبعت هذه المجموعة في مجلّد واحد فقط بتحقيق السيّد أحمد الحسيني الإشكوري، و هي من منشورات مكتبة الشريف المرتضى العامّة - الكاظميّة - بغداد، سنة ١٣٨٦هـ، و تحتوي على أربع رسائل فقط، و هي:

١. تفضيل الأنبياء على الملائكة. (و هي من رسائل تكملة الأمالي).

٢. المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء.

٣. أحكام أهل الآخرة.

٤. إنقاذ البشر من الجبر والقدر.

و لم يُكتب لهذا المشروع أن يستمر لعوائق الزمان التي لا تُملك، ولكن بعد هجرة المحقق المحترم إلى قم توجه مرة أخرى لإكماله، وذلك من خلال المجموعة التالية.

ثانياً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة قم)

طبعت هذه المجموعة في ضمن أربعة أجزاء، الثلاثة الأولى منها من إعداد السيد مهدي الرجائي، وإشراف السيد أحمد الحسيني الإشكوري، طبعت سنة ١٤٠٥هـ. والجزء الرابع من إعداد السيد أحمد الإشكوري، طبع سنة ١٤١٠هـ، وقامت دار القرآن الكريم - قم بنشر هذه المجموعة بأجزائها الأربعة.

وقد اعتمد في الأجزاء الثلاثة الأولى على مخطوطة مكتبة العلامة السيد مصطفى الصفائي الخوانساري (ت ١٤١٣هـ) في قم المقدسة، وقد استنسخها والده آية الله السيد أحمد بن محمد رضا الحسيني الخوانساري، ثم انتقلت المخطوطة إلى مكتبة الروضة الرضوية المقدسة، وهي تحمل الرقم ١٤٧٥، وقد تمّ التعريف بها في ضمن مجاميع المخطوطات من هذا التمهيد برقم ٤٤.

و يطغى على تحقيق هذه المجموعة حالة من التعجل و عدم الدقة، حتى قد لا تجد صفحة منها تخلو من أخطاء، والكثير منها أخطاء فادحة، مما يجعل النصّ عصياً على الفهم في كثير من الأحيان. و سوف يلمس القارئ المحترم هذه الحقيقة عند مطالعة هذا التحقيق الجديد للرسائل، حيث قوبل مع هذه المجموعة، و تمّ إثبات الاختلافات في الهامش، و أشير إلى هذه المجموعة بكلمة: «المطبوع».

وقد أصاب السيد الإشكوري حيث وصف هذه المجموعة في مقدمته عليها بأنها

«ليست إلا طبعة مستعجلة قصدنا بها تيسير تداولها للقراء الأفاضل»، وكان يأمل القيام بتحقيق جديد و علمي لها، ولكن لم يتم له ذلك.

و على أي حال فهي مجموعة مهمّة، فقد اعتمد عليها الباحثون مدّة تقارب الأربعة عقود، و ذلك لعدم وجود بديل لها، كما أنها احتوت على ١١٩ رسالة، أي أنها احتوت على معظم الرسائل التي ألفها الشريف المرتضى، و إن كانت قد أغفلت بعضاً من رسائله المهمّة جداً، مثل المسائل السلاريات، و المسائل الطرابلسيات الأولى، حيث لم تنشر في هذه المجموعة.

و يُلاحظ على هذه المجموعة أنّه قد نشرت فيها إحدى الرسائل مرتين، مرّة في الجزء الثاني، ص ٨٣ تحت عنوان: «مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار». و الأخرى في الجزء الرابع، ص ٣٥٤ تحت عنوان: «اللفظة الدالّة على الاستغراق»، و هي في الحقيقة رسالة واحدة.

كما احتوت على رسالة مختصرة لم يوضع لها عنوان، و إنّما أشير إليها بكلمة: «مسألة»، ولكن عدم وضع عنوان لها يوهم أنّ هذه المسألة هي استمرار للرسالة السابقة عليها، كما لم تذكر هذه الرسالة في فهرس المحتويات ممّا جعلها مغمورة و ضائعة بين عشرات من الرسائل الأخرى، و هي تبدأ هكذا: «مسألة: ما روي من أنّ ولد قابيل...»، و هي مطبوعة في الجزء الثالث، ص ١٢٧.

ثم إنّ هذه المجموعة احتوت على ٢١ رسالة هي في الحقيقة ليست رسائل مستقلة بل هي جزء من مجموعة مسائل، أو هي جزء من رسائل «تكملة الأمالي»، أو كانت تستحقّ أن تطبع بصورة كتاب مستقلّ، و لذلك تحتمّ أن توضع كلّ رسالة في موضعها، و قد تمّ هذا الأمر في هذا التحقيق الجديد لجميع مؤلّفات الشريف المرتضى، و التي قام مؤتمّر ألفيّة الشريف المرتضى بتحقيقها و إصدارها، حيث وضعت هذه الرسائل الإحدى و العشرون في موضعها الصحيح من المجموعة التي

تتبعها إليها، أو في «تكملة الأمالي»، أو طبعت بصورة كتاب في مجلد مستقل. وفيما يلي نذكر أسماء هذه الرسائل، و موضعها من طبعة قم ذات الأجزاء الأربعة:

الجزء الأول:

١. المسائل الطرابلسيات الثانية، ص ٣٠٧. (هذه المسائل والتي تليها طبعت في مجلد مستقل، مع الطرابلسيات الأولى).
٢. المسائل الطرابلسيات الثالثة، ص ٣٥٧.

الجزء الثاني:

٣. مسألة في المنامات، ص ٧. (وهي المسألة السادسة من المسائل السلارية، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).
٤. مسألة في وجه التكرار في الآيتين، ص ٧٣. (تكملة الأمالي).
٥. مسألة في الاستثناء، ص ٧٧. (تكملة الأمالي).
٦. مسألة في توارد الأدلة، ص ١٤٥. (وهي المسألة السابعة من المسائل السلارية).
٧. مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، ص ١٥٣. (تكملة الأمالي).
٨. مسألة في الرد على المنجمين، ص ٢٩٩. (وهي المسألة الخامسة من المسائل السلارية، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).

الجزء الثالث:

٩. جُمَل العلم والعمل، ص ٩. (طبعت بصورة كتاب في مجلد مستقل، مع شرحها).
١٠. مسألة: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنُتَلِّ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾، ص ٩٧. (تكملة الأمالي).
١١. قوله تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَ قَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾، ص ١٠٣. (تكملة الأمالي).

١٢. قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ نَحْيَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ...﴾، ص ١٠٤. (تكملة الأمالي).

١٣. قوله تعالى: ﴿وَ مَا أَدْرَى مَا يُفْعَلُ بِي وَ لَا بِكُمْ﴾، ص ١٠٥. (تكملة الأمالي).

١٤. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ...﴾، ص ١٠٥. (تكملة الأمالي).

١٥. مسألة في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: «نية المرء خير من عمله»، ص ٢٣٣.

(تكملة الأمالي).

١٦. مسألة في العصمة، ص ٣٢٣. (و هي المسألة السادسة من المسائل

الطرابلسيات الأولى، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).

١٧. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر، ص ٣٢٩.

(و هي المسألة الرابعة من المسائل الطرابلسيات الأولى، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).

الجزء الرابع:

١٨. شرح القصيدة المذهبة، ص ٥١. (طبعت بصورة كتاب في مجلد مستقل).

١٩. الشهاب في الشيب و الشباب، ص ١٤١. (طبعت بصورة كتاب في مجلد

مستقل).

٢٠. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام، ص ٢٧٧. (لم تطبع هذه الرسالة في

هذا التحقيق الجديد الذي بين أيدينا؛ لأنها ليست للشريف المرتضى كما سيأتي بعد قليل، وإنما هي من رسائل القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) كما جاء التصريح بذلك في بدايتها).

٢١. معنى قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: «من أجبني فقد أربى»، ص ٣٥٣. (تكملة

الأمالي).

فهذه الرسائل الإحدى و العشرون طبعت في هذا التحقيق الجديد إما في ضمن

مجموعتها التي تنتمي إليها - أي المسائل السأارية و الطرابلسية الأولى - أو في ضمن تكملة الأمالي، أو بصورة كتاب مستقل، أو لم تطبع كما في الرسالة العشرين. وبهذا أتضح للقارئ الكريم موضع هذه الرسائل من الطبعة الجديدة (طبعة المؤتمر)، كما سوف يزول ما قد يُظنّ من أنّ بعض الرسائل قد أهملت في هذه الطبعة.

و في الطبعة الجديدة (طبعة المؤتمر) ذات الأجزاء الخمسة طبعت ٩٨ رسالة من مجموع ١١٩ رسالة التي كانت في الطبعة السابقة ذات الأجزاء الأربعة، وذلك بعد حذف الرسائل الإحدى والعشرين المتقدمة آنفاً و وضعها في مكانها الصحيح، ثم أُضيف في الطبعة الجديدة ١٤ رسالة جديدة ما كانت قد طبعت في الطبعة السابقة - كما ستأتي الإشارة إليها و إلى أسمائها - فصار مجموع ما في الطبعة الجديدة ١١٢ رسالة.

ثالثاً: مسائل المرتضى (طبعة بيروت)

حُققت هذه المجموعة من الرسائل في النجف الأشرف، و طبعت في بيروت في مجلّد واحد، بتحقيق الشيخ وفقان خضير محسن الكعبي، سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، مؤسسة البلاغ - دار سلوني.

و قد اعتمد المحقق على مخطوطة مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام (مكتبة الشيخ الأميني رحمه الله) في النجف الأشرف، و التي تحمل الرقم ١٣/٧ عقائد، و جعلها الأصل، ثم قابلها مع مخطوطة مكتبة السيّد الحكيم العامة في النجف الأشرف، و التي تحمل الرقم ٤٣٨ / كلام.

و تمّ توزيع الرسائل في هذه المجموعة وفق موضوعاتها، من فقه، و أصول، و كلام، و أدب، و جاء في نهايتها نصّ إجازة الشريف المرتضى للبصروي فهرس مؤلفاته المشهور. كما قام المحقق بشرح رسالة: «مسألة التاء من قوله: ذات القديم»^١.

و هذه المجموعة تحتوي على ٤٣ رسالة، و قد جاء في مقدّمة التحقيق أنّها تحتوي على ٤٢ رسالة، و السبب في ذلك يعود إلى أنّ المحقّق لم يعتبر رسالة: «شبهة للبراهمة» الواردة في الصفحة ١٩٣ مستقلة عن «رسالة: في الجواهر المدركة» الواردة قبلها و في نفس الصفحة، مع أنّهما رسالتان مستقلتان.

و كلّ ما في هذه المجموعة موجود في المجموعة السابقة المطبوعة في قم، ما عدا ثلاث رسائل منها، و هي: «مسألة في الرؤية بالأبصار»، (مسائل المرتضى، ص ١١١)، و «إبطال مدّعي الرؤية»، (المصدر، ص ١١٥)، و «أقسام المنافع»، (المصدر، ص ١١٨). هذا و لم يشاهد محقّق هذه المجموعة الجزء الرابع من المجموعة السابقة، فظنّ أنّ هناك مسائل لم تطبع هناك و هي موجودة في مجموعته، ولكن لو كان قد شاهد الجزء الرابع لوجد أنّ معظم رسائل مجموعته موجودة فيه، ما عدا الرسائل الثلاث المُشار إليها.

و الذي يميّز هذه الطبعة عن سابقتها قلة الأخطاء و التحريفات بالنسبة إلى تلك الطبعة السابقة، و إن كانت لم تخلّ من أخطاء لا يمكن عدّها قليلة. ثمّ إنّ الكثير من رسائل هذه المجموعة تحمل أسماء مختلفة عن أسمائها في الطبعة السابقة، فينبغي عدم تصوّر تعدّد الرسائل لمجرّد تعدّد عناوينها.

و بما أنّه لم يوضع فهرس واضح لهذه المجموعة، حيث تداخلت فيه العناوين الرئيسية بالفرعية لذلك فضلنا - تسهيلاً للمراجع - أن نذكر هنا أسماء الرسائل الواردة في هذه المجموعة مع تحديد رقم صفحتها، و ربّما بعض التعليق عليها، و نذكر أمامها موضعها من الطبعة السابقة - لأجل بيان ما ذكرناه آنفاً من أنّ معظم ما هو موجود في هذه الطبعة موجود أيضاً في الطبعة السابقة - و نشير إليها بكلمة «رسائل»، و إن كان هناك اختلاف مهمّ في العنوان بين الطبعتين أشرنا إلى ذلك. إذن رسائل هذه المجموعة كالتالي:

أولاً: علم الفقه

١. مسألة في المسح على الخفين، ص ٢١. (رسائل، ج ٣، ص ١٨١).
٢. مسألة في جواز نكاح المتعة، ص ٢٦. (رسائل، ج ٤، ص ٣٠١).
٣. حكم الإيجاب و القبول في المعاملات، ص ٣٠. (رسائل، ج ٤، ص ٣١٩، و عنوانها هناك: صيغة البيع).
٤. أحكام الطلاق بلفظ واحد، ص ٣٣. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢١، و عنوانها هناك: ألفاظ الطلاق).
٥. المسائل الرمليات، ص ٣٥. (رسائل، ج ٤، ص ٤٥).
٦. العزم على الإفطار غير مفطر، ص ٤٠. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٢، و عنوانها هناك: استمرار الصوم مع قصد المنافي له).
٧. حكم ولد البنت من حيث السيادة، ص ٤٧. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٧، و عنوانها هناك: إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية).
٨. الوقف على الأولاد يشمل ولد البنت، ص ٤٧. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٨، و عنوانها هناك: تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء).
٩. المسائل الواسطيات، ص ٤٩. (رسائل، ج ٤، ص ٣٧).
١٠. الفرق بين نجس العين والحكم، ص ٥٩. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٨).
١١. حكم ماء البثر بعد الجفاف، ص ٦١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٢٩، و عنوانها هناك: تنجس البثر ثم غور مائها).
١٢. أحكام النوافل، ص ٦٣. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٥، و عنوانها هناك: دور العقل و السمع في النوافل).
١٣. مسألة في العمل مع السلطان، ص ٦٥. (رسائل، ج ٢، ص ٨٧).

ثانياً: علم الأصول

١٤. المنع من العمل بخبر الواحد، ص ٨١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٥).
١٥. طريق الاستدلال على فروع الإمامية، ص ٨٤. (رسائل، ج ٢، ص ١١٥، و عنوانها هناك: مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم).
١٦. مسألة في أصالة البراءة، و نفي الحكم بعدم الدليل عليه، ص ١٠٥. (رسائل، ج ٢، ص ٩٩، و عنوانها هناك: مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه).

ثالثاً: علم الكلام

١٧. مسألة في الرؤية بالأبصار، ص ١١١. (هذه المسألة غير مطبوعة في الطبعة السابقة - و هكذا المسألتان اللتان تليها -، و هي منقولة في نهاية المجلس الثاني من أمالي المرتضى).
١٨. إبطال مدعى الرؤية، ص ١١٥. (هذه المسألة منقولة في نهاية المجلس الثالث من أمالي المرتضى).
١٩. أقسام المنافع، ص ١١٨. (هذه المسألة منقولة في نهاية المجلس الرابع من أمالي المرتضى).
٢٠. القديم لا يفعل القبيح، ص ١٢٢. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣١، و عنوانها هناك: استحقاق مدح الباري على الأوصاف).
٢١. الجسم مع الصفة، ص ١٢٨. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٧، و عنوانها هناك: الجسم لم يكن كائناً بالفاعل).
٢٢. أول الواجبات النظر، ص ١٣٠. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٨، و عنوانها هناك: النظر قبل الدلالة).
٢٣. أجوبة المسائل النيليات، ص ١٣٢. (رسائل، ج ٤، ص ١٥، و عنوانها هناك: جوابات المسائل المصرّيات).

٢٤. مسألة في الغيبة، ص ١٥٤. (رسائل، ج ٢، ص ٢٩١، و عنوانها هناك: رسالة في غيبة الحجَّة).

٢٥. مناقشة رأي المجبرة والمشبهة، ص ١٦٢. (رسائل، ج ٤، ص ٢٧٧، و عنوانها هناك: مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام. وهذه الرسالة هي في الحقيقة للقاضي عبد الجبار كما سيأتي، وليست للشريف المرتضى).

٢٦. مسألة حدوث الجسم والجوهر والعرض، ص ١٨٤. (رسائل، ج ٣، ص ٣٢٩، و عنوانها هناك: مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر. و قد تقدّم أنها المسألة الرابعة من المسائل الطرابلسيات الأولى، كما أنّها من رسائل تكملة الأمالي).

٢٧. مسألة في العصمة، ص ١٨٧. (رسائل، ج ٣، ص ٣٢٣. و قد تقدّم أنّها المسألة السادسة من المسائل الطرابلسيات الأولى، كما أنّها من رسائل تكملة الأمالي).

٢٨. كون الصفة بالفاعل، ص ١٩١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤١، و عنوانها هناك: منع كون الصفة بالفاعل).

٢٩. في الجواهر المدركة، ص ١٩٣. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٦، و عنوانها هناك: الدليل على أنّ الجواهر مدركة).

٣٠. شبهة للبراهمة، ١٩٣. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٦، و عنوانها هناك: دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام).

٣١. الجوهر لا يكون محدثاً، ص ١٩٨. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٢، و عنوانها هناك: الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدث).

٣٢. الأفعال مع اللطف، ص ١٩٩. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٣، و عنوانها هناك: النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها).

٣٣. وصف الشيء لنفسه، ص ٢٠١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٣، و عنوانها هناك:

إبطال قول: إن الشيء شيء لنفسه).

٣٤. الألم ووجه الحسن فيه، ص ٢٠٢. (رسائل، ج ٤، ص ٣٤٩، و عنوانها هناك: معنى النفع في الضرر).

٣٥. الكلام في الأعراض، ص ٢٠٨. (رسائل، ج ٤، ص ٣٠٧، و عنوانها هناك: نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض).

٣٦. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار، ص ٢١٨. (رسائل، ج ٢، ص ٨١، و ج ٤، ص ٣٥٤، و عنوانها في المورد الثاني: اللفظة الدالة على الاستغراق).

٣٧. أجوبة المسائل الطرابلسية الثانية، ص ٢٢٠. (رسائل، ج ١، ص ٣٠٧).

٣٨. مسألة في المنامات، ص ٢٨٨. (رسائل، ج ٢، ص ٧. و قد تقدّم أنها المسألة السادسة من المسائل السلارية، كما أنها من رسائل تكملة الأمالي).

رابعاً: الأدب

٣٩. مسألة التاء من قوله: ذات القديم، ص ٣٠١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٣٩، و عنوانها هناك: التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث).

٤٠. معنى الإجباء في اللغة، ص ٣٣١. (رسائل، ج ٤، ص ٣٥٣، و عنوانها هناك: معنى قول النبي: «من أجبى فقد أربى». و قد تقدّم أنها من رسائل تكملة الأمالي).

٤١. مسألة في وجه التكرار في الآيتين، ص ٣٣٤. (رسائل، ج ٢، ص ٧٣. و قد تقدّم أنها من رسائل تكملة الأمالي).

٤٢. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، ص ٣٣٦. (رسائل، ج ٢، ص ٦٥).

٤٣. مسألة في الاستثناء، ص ٣٤٢. (رسائل، ج ٢، ص ٧٧. و هي من رسائل تكملة الأمالي).

فهذا كل ما هو موجود في هذه المجموعة من رسائل، و قد اتضح أنّ عشراً منها

إما موجود في نهاية بعض مجالس أمالي المرتضى، أو في تكملة الأمالي، أو في ضمن مجموعة مسائل مثل السالارية و الطرابلسية الأولى، أو ليس للشريف المرتضى أساساً، ولذلك لم تطبع هذه الرسائل العشر بصورة مستقلة في الطبعة الجديدة للرسائل التي بين أيدينا (طبعة المؤتمر)، وإنما وضعت في مكانها الصحيح، ما عدا الرسالة التي ليست للشريف المرتضى فهي لم تطبع، و أما المتبقّى و هو ٣٣ رسالة فقد طبع بصورة رسالة مستقلة في الطبعة الجديدة.

رابعاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة المؤتمر)

و هي الطبعة الماثلة بين يدي القارئ الكريم، و هي واقعة في خمسة أجزاء، و موزعة بحسب الموضوعات إلى رسائل قرآنية، و حديثية، و كلامية، و فقهية، و أصولية، و منتزعة، و منسوبة، و تحتوي على ١١٢ رسالة. و نوّد هنا تقديم بعض المعلومات حول هذه الطبعة:

أولاً: بعض ميزات هذه الطبعة

لقد بذلت في هذه الطبعة جهود كبيرة جداً من قِبَل أكثر من محقق لإخراجها بهذه الحلة القشبية الجديدة، و قد تميّزت هذه الطبعة عن سابقتها بعدة ميزات، نذكر منها:

١. خلّوها من عشرات بل مئات الأخطاء التي غصّت بها طبعة قم، ممّا جعلها أيسر تناولاً للباحثين بدرجة كبيرة جداً.

٢. القيام بجرد دقيق لكلّ رسائل الشريف المرتضى، في سبيل العثور على جميع الرسائل التي وصلت إلينا، و عدم إغفال أيّ واحدة منها.

و قد أضيفت في هذا التحقيق ١٤ رسالة جديدة لم تكن قد طبعت في ضمن الطبعات السابقة كما سوف يأتي بعد قليل.

٣. القيام بمقابلة كلّ رسالة مع نسخه، و وضع الاختلافات في الهامش. و هناك

بعض الرسائل لم يُعثر على نسخة مستقلة لها، بل كانت موجودة في ضمن كتب أخرى، فتمّت مقابلتها مع مخطوطات تلك الكتب، و لم يتمّ الاكتفاء بالمطبوع منها، مثل:

أ. شرح الخطبة الشقشقيّة، المنقول في كتاب حدائق الحقائق للكيدرّي البيهقي، حيث نُقل هذا الشرح بكامله في هذا الكتاب، و قد استعين بمخطوطات حدائق الحقائق لتحقيق هذا الشرح، و هكذا الرسائل القادمة.

ب. مسألة حول قَدَم العالم، المنقولة في كتاب كنز الفوائد للكرجكي.

ج. الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة، المنقولة في آخر كتاب الاحتجاج للطبرسي.

د. رسالة في دليل الخطاب المنقولة في كتاب عدّة الأصول للشيخ الطوسي.

٤. إعداد مقدّمة لكلّ رسالة تحتوي على عرضٍ لأهمّ مطالب الرسالة، و بيان صحّة نسبتها إلى الشريف المرتضى، و تاريخ تأليفها، و ذلك في حالة توفّر المعلومات حول ذلك، كما تمّ التعريف بطبعاتها السابقة إن كانت، و بالنسخ المعتمدة.

و تمّ تلخيص مطالب معظم الرسائل في هذه المقدّمات، و ذلك تسهيلاً للقارئ من طلاب الجامعات و من غير العرب الذين لا يجيدون إلاّ العربيّة الحديثة، فهذه الرسائل مكتوبة بلغة قديمة يعود تاريخها إلى ألف سنة، و قد يتعسّر على الكثيرين فهم مطالبها. و قد تمّ التركيز على الرسائل الكلاميّة فصارت مقدّماتها تساوي أحياناً حجم الرسائل نفسها؛ و ذلك لأنّه إضافة إلى كتابة تلك الرسائل بلغة قديمة كما تقدّم، فإنّ الرسائل الكلاميّة تحتوي على اصطلاحات و مباني و أبحاث قديمة متعلّقة بمدرسة بغداد، و قد نُسيت من قِبَل الكثيرين حتّى ممّن له اهتمام بعلم الكلام، فإنّ الكثير من المهتمّين بهذا العلم لا تتجاوز معلوماتهم عنه مدرسة الحلّة و كتب العلامة الحليّ (ت ٧٢٦هـ) و خاصّة كتاب كشف المراد و رسالة الباب الحادي عشر، و أمّا

المرحلة السابقة على هذه المدرسة فلا يمتلكون معلومات كثيرة عنها، ولذلك تحتمّ القيام بشرح مطالب الرسائل الكلاميّة بالخصوص^١؛ لأجل رفع الغموض الذي لفّها على طول قرون متمادية.

٥. إضافة إلى شرح الكثير من مطالب الرسائل في مقدّمات التحقيق، وُضعت في هذا التحقيق الجديد تعليقات علمية و توضيحية كثيرة في هامش متن الرسائل، لتوضيح الكثير من المطالب المعقّدة. كما تمّ تقديم بعض المعلومات النافعة للقارئ حول كتب و رسائل الشريف المرتضى التي أحال عليها في المتن، و خاصّة الكتب و الرسائل المفقودة منها.

٦. تغيير أسماء بعض الرسائل القصيرة التي كانت في الطبعة السابقة؛ لكونها خاطئة أو غير دقيقة و غير معبّرة عن محتوى الرسائل بصورة كاملة، فإنّه يظهر أنّ أسماء هذه الرسائل قد وضعت من قِبَل المحقّقين أو النساخ. و قد تمّ توضيح ذلك في مقدّمة تحقيق كلّ رسالة.

كما تمّ تغيير أسماء الكثير من أسماء المسائل التي احتوت عليها مجموعات المسائل التي أجاب عنها الشريف المرتضى، مثل المسائل الرسيّة الأولى، أو الموصليات الثالثة و غيرها، فإنّ هذه المجموعات تحتوي في داخلها على مسائل متعدّدة، و لكلّ مسألة منها عنوان خاصّ بها.

١. و لا بأس هنا في الإشارة إلى أنّ الأبحاث الكلاميّة للشريف المرتضى غير منحصرّة في الرسائل الكلاميّة الموجودة في هذه الطبعة، بل له أبحاث كلاميّة مهمّة في ضمن رسائل أخرى، فمثلاً، المسائل الرسيّة الأولى تحتوي على مسائل كلاميّة مهمّة جدّاً، لكنّها وضعت في ضمن الرسائل الفقهية بسبب أنّ أكثر مسائلها فقهية. و مثال آخر: رسالة مجموعة في فنون علم الكلام، فهي تحتوي على مسائل كلاميّة مهمّة، و خاصّة المسألة الأولى منها. و قد فضلنا التنويه هنا إلى ذلك تنبيهاً للقارئ الكريم.

٧. تم اكتشاف الكثير من الحقائق المتعلقة بهذه الرسائل في خلال التحقيق، فمن تلك الحقائق أنّ المسائل الموصليات الثانية و الثالثة هي في الحقيقة شرح لرسالة الإعلام للشيخ المفيد، و لذلك تمت المقارنة بينها و بين تلك الرسالة، و تم توضيح ذلك في الهامش.

و من الأمور المكتشفة أيضاً أنه تم اكتشاف أربع مسائل من مجموع خمس مسائل من المسائل المحمدية التي سأها الشريف المحمدي (نسبة إلى محمد ابن الحنفية)، و ذلك من خلال الاستعانة بفهرس البصري، ولكن باعتبار وجود احتمال ضئيل جداً أن لا تكون تلك المسائل هي من المسائل المحمدية لذلك طبعت هذه المسائل بصورة متفرقة في هذه الطبعة الجديدة، ثلاث منها في ضمن الرسائل القرآنية، و واحدة في ضمن الرسائل الفقهية. ولكننا قمنا في كتاب المتقى من التراث المفقود للشريف المرتضى بتجميع كل هذه المسائل الأربع في موضع واحد حسب الترتيب الذي ذكره البصري، فراجع.

و نفس الأمر حصل مع المسائل الرملية، فراجع.

ثانياً: الرسائل الجديدة

طبعت في هذه الطبعة الجديدة لأول مرة مجموعة من الرسائل عشر على مخطوطاتها في ثنايا مخطوطات رسائل الشريف المرتضى، كما أنّ قسماً منها كانت قد طبعت في ضمن كتب أخرى، و هي تطبع الآن هنا و لأول مرة بصورة مستقلة، و هذه الرسائل هي:

١. جوابات المسائل السلارية. (لم تطبع بصورة كاملة في الطبعة السابقة).
٢. مسألة في الإنسان. (هذه الرسالة إلى الرسالة السابعة تطبع هنا لأول مرة).
٣. مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال.

٤. المسائل المقدّسيّات.
٥. مسألة في ميراث الأنبياء عليهم السلام.
٦. مسألة في وجه اختصاص الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام بالإمامة دون سائر أهل البيت.
٧. مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمّتهم عليهم السلام.
٨. مسألة حول قِدَم العالم. (طبعت هذه الرسالة و التي تليها لأول مرّة هنا بصورة مستقلّة).
٩. رسالة في دليل الخطاب.
١٠. مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة. (لم تطبع هذه الرسالة و الرسائل التي تليها، في ضمن طبعة قم).
١١. مجموعة في فنون علم الكلام.
١٢. الحدود و الحقائق (جمع ابن قارورة).
١٣. مناظرة أبي العلاء المعرّي مع الشريف المرتضى.
١٤. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر.

ثالثاً: الرسائل التي لم تطبع

لم تطبع في هذه الطبعة بعض الرسائل المنسوبة إلى الشريف المرتضى، و هي:

١. رسالة نفي سهو النبي ﷺ

هذه الرسالة منسوبة في الحقيقة إلى الشيخ المفيد و الشريف المرتضى، و لا يوجد دليل قاطع على نسبتها إلى أيّ واحد منهما، و بما أنّها كانت قد طبعت باسم الشيخ المفيد في مؤتمر أليّته المنعقد في سنة ١٤١٣هـ في مدينة قم، لذلك لم نجد مبرراً لطباعتها هنا مرّة أخرى باسم الشريف المرتضى ما دام لا يوجد دليل قاطع على

نسبتها إليه، خاصّة و أنّه قد يوقع ذلك بعضّ الباحثين أو المفهرسين في خطأ، فيتصوّرون أنّ للشيخ المفيد و الشريف المرتضى رسالتين حول نفي سهو النبي صلى الله عليه و آله، مع أنّ الواقع ليس كذلك.

٢. رسالة المحكم و المتشابه

نسبت رسالة إلى الشريف المرتضى تحمل هذا العنوان أو عنوان «الناسخ و المنسوخ»، و هي في الحقيقة قطعة من تفسير النعماني، و تحتوي في بدايتها على خبر واحد منقول عن أمير المؤمنين عليه السلام، إضافة إلى بحوث حول القرآن و بعض العقائد.

و لا تصحّ نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى بكلّ تأكيد؛ و ذلك لأمر:

١. أسلوبها و قلمها يختلف عن أسلوب و قلم الشريف المرتضى بصورة كبيرة، ففيها اعتماد على أخبار الأحاد بشكل كبير، و هو أمر يرفضه الشريف المرتضى رفضاً باتاً، كما نقلّ فيها الأبحاث العقلية و التفصيلات و التأمّلات التي تمتلئ بها كتاباته.
٢. توجد فيها آراء تختلف مع آراء الشريف المرتضى المعهودة منه، مثل اعتبار القول باللسان و العمل بالأركان داخلين في حقيقة الإيمان^١، و هو أمر يرفضه الشريف المرتضى، حيث يؤكّد على أنّ حقيقة الإيمان هي التصديق بالقلب فحسب^٢.

٣. لم ينسب أحد من القدماء هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، بل صرّح بعض المحقّقين بأنّها مقطّعة من تفسير النعماني^٣، فالأولى نسبتها إلى النعماني.

١. المحكم و المتشابه، ص ١١٨ - ١١٩.

٢. الذخيرة، ص ٥٣٦.

٣. رياض العلماء، ج ٤، ص ٤٧.

٣. رسالة في معجزات الأنبياء ﷺ

لم تطبع هذه الرسالة في هذه المجموعة مع أنها كانت قد طبعت في مجموعة قم، ج ٤، ص ٢٧٧، و مجموعة بيروت، ص ١٦٢، وذلك لعدم كونها للشريف المرتضى، فقد جاء التصريح في بدايتها بأنها للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ)، فقد جاء في بدايتها: «من كلام قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد...».

و أما قوله بعد أن ذكر بعض دعاوي المجبرة: «و سئلتُ أن أصرف طرفاً من العناية إلى شرح هذا الفصل، و أن أذكر من ذلك طرفاً ممَّا أرتتبه على أقصى ما في ملههم إن شاء الله، و به القوة»، فهو من كلام القاضي أيضاً، و لا دليل على أنه من كلام الشريف المرتضى.

و أما قوله في أثناء الرسالة: «و قد ألزمهم الشيخ أبو عبد الله...»، فليس المقصود به الشيخ المفيد - حتى يمكن اعتبار ذلك دليلاً على نسبة الرسالة للشريف المرتضى لكونه تلميذ الشيخ المفيد - بل المقصود به أبو عبد الله البصري المعروف بجعل و الكاغذي، و هو أستاذ القاضي عبد الجبار.

و يدل على نفي نسبة الرسالة للشريف المرتضى أيضاً ما جاء في خاتمتها: «... و ليس لذكر الإجماع في هذا مدخل، و لا يتعلّق به من يفهم شيئاً؛ لأنّ الإجماع إنّما يُعلم سمعاً لقول الرسول^١». و من الواضح أنّ هذا الكلام يناسب مباني القاضي عبد الجبار الذي استدلّ على حجّية الإجماع بالخبر المشهور المروي عن النبي صلى الله عليه و آله: «لا تجتمع أمّتي على خطأ»^٢، و هذه الطريقة يختلف فيها الشريف المرتضى بصورة كبيرة، فهو يردّ هذا الخبر لكونه خبر واحد غير حجّة، و يستدلّ

١. كذا و لعل الصواب: «بقول».

٢. المغني، ج ١٧ (الشرعيّات)، ص ١٨٠.

على حجّية الإجماع بدخول المعصوم عليه السلام فيه^١.

و في الختام نأمل أن تكون هذه الجهود الكبيرة التي بذلت في تحقيق رسائل الشريف المرتضى ومصنّفاته بشكل عامّ و على مدى عدّة أعوام، مُعيناً للباحثين على رفع الكثير من الإشكالات و الإبهامات في مختلف المجالات العلميّة، فهذه المصنّفات و إن كان قد مضى على تأليفها أكثر من ألف عام إلا أنّ الكثير منها - و خاصّة الكلاميّة - ما زال حياً و كأنّه قد كُتب لزماننا.

كما نأمل أن تكون هذه الجهود المبذولة خطوة مهمّة إلى الأمام لأجل إعادة إحياء و نشر معالم المدرسة العقليّة التي تعتبر مائزاً مهمّاً و علامة فارقة لمدرسة بغداد الإماميّة الكبرى، و بالخصوص لفكر الشريف المرتضى، في عصرٍ نحن بأمسّ الحاجة فيه إلى هذا النوع من الفكر العقلي العميق.

و ما هذه الجهود إلا أقلّ ما يمكن تقديمه لشخصيّة عظيمة كالشريف المرتضى الذي يُعدّ برأسه مرحلة من مراحل تطوّر العلم عند الإماميّة، و الذي بذل كلّ ما بوسعه في سبيل تقديم صورة ناصعة عن الدين، وردّ الشبهات التي يوردها المخالفون. فرحم الله سيّدنا الشريف الأجل المرتضى علم الهدى، و حشره مع أجداده الطاهرين، و جعلنا ممّن يسير على خطاه في التعريف بمعالم الدين و الذود عن حياضه.

الفصل الرابع

مخطوطات رسائل الشريف المرتضى

من خلال نظرة سريعة على مخطوطات رسائل الشريف المرتضى رحمه الله، نلاحظ أنّ هذه المخطوطات على نحوين:

الأول: مخطوطات تشتمل على عدّة رسائل ومصنّفات للشريف المرتضى، وقد تشتمل على مصنّفات غيره من العلماء - خاصّة القدماء - إلا أنّ الصبغة العامّة لها أنّها من مصنّفات الشريف المرتضى، وهو ما يُعبّر عنه في مصطلح المفهرسين بـ «المجموعة».

الثاني: مخطوطات تشتمل على رسالة واحدة من مصنّفات الشريف المرتضى، وقد تكون مشتملة على مصنّفات أخرى إلا أنّها ليست للشريف المرتضى وفيما يلي تعريف تفصيلي بالمخطوطات من القسم الأول، وهي المجاميع المخطوطة التي تشتمل على غير واحد من مصنّفات الشريف المرتضى، وقد أرجأنا تفصيل التعريف بمخطوطات القسم الثاني إلى مقدّمة تحقيق كلّ رسالة على حده، و نكتفي في المقدّمة نفسها بالإحالة إلى رقم المجموعة التي ورد التعريف بها في هذه المقدّمة العامّة لرسائل الشريف المرتضى، وإليك تفصيل الكلام عن المجاميع.

١. مصوّرّة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، ميكرو فيلم (٣٠١٤) ١٢٥٥: و أصل

المخطوطة موجود في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، تحت الرقم

(١٤٤٨)؛^١ نُسخَت أكثر رسائلها في سنة ٦٧٦ هـ. وعلينا ختم مكتبة الشيخ ابن خاتون، ووقفيّتها على مكتبة تلك العتبة المشرفة.

وهي تشتمل على تسع رسائل، وعناوينها كما يلي:

١. المسائل التّبانيّات (ص ٦ - ٩٦)؛ استُنسخت في شهر ذي القعدة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٢. جوابات المسائل السّالريّة (ص ٩٧ - ١٥٧)؛ استُنسخت في الثالث من شهر ذي الحجّة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٣. نقض كلام بعض من نصر العمل بالعدد في الشهور (ص ١٥٨ - ١٧١ و ص ١ - ٢٨ مكرراً)؛ استُنسخت في ١٢ ذي الحجّة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٤. جوابات المسائل الثانية الواردة من الموصل (ص ٢٩ - ٦٨). ولم يرد فيها تاريخ الفراغ من الاستنساخ.

٥. جوابات المسائل الثالثة الواردة من الموصل (ص ٦٩ - ٨٨)؛ استُنسخت في الثالث من ذي الحجّة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٦. جوابات مسائل ميفارقين (ص ٨٩ - ١١٠)؛ استُنسخت في العشر الآخر من ذي الحجّة من شهور سنة ٦٧٦ هـ.

٧. مخاطبة المرتضى و المعرّي برواية الشيخ سلمان الصهرشتي (ص ١١١ - ١١٢)، ولم يرد فيها تاريخ الفراغ من الاستنساخ.

٨. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ١١٤ - ١٦٤)، وهي بخط حديث يختلف عن خطّ سائر الرسائل. ولم يُذكر عنوان هذه الرسالة في فهرس المكتبة.^٢

٩. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ١٦٥ - ١٧١)، وهي أيضاً بخط حديث

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢، ص ٣٧ - ٣٩.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ص ٥٨٨ و ٥٨٩.

يختلف عن خط سائر الرسائل، و ذكر عنوانها في فهرس المكتبة: «جواب خمس مسألة^١ وردت بعد ذلك».

٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٣٩٧٢: نُسخت في سنة ٩٨٦ هـ، بخطّ النستعليق، و هي غير معلومة النسخ.

و توجد بندرة على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة.

و تشتمل على رسالتين من رسائل الشريف المرتضى، وهما:

١. مسألة في بيان قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين...» (ص ٣ - ٤).

٢. مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلامّ و عدم نصرتهم (ص ٤ - ١٧).

٣. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، المرقّمة ١٣٧٣٢: نسخها «محمد بن

إبراهيم الأوالميّ البحرانيّ» في القرن العاشر تقريباً، بخطّ النستعليق.

و هي تشتمل على سبع عشرة رسالة، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلا اثنان منها،

وهما:

١. غيبة الحجّة عليه السلامّ (/ ذيل على المقنع / زيادة المكملّ بها كتاب المقنع)؛ و

هي الرسالة العاشرة من المجموعة، و تقع في ٦ صفحات.

٢. الوجود؛ نُسبت في فهرس المكتبة للشريف المرتضى سهواً، و لم نعثر على

قرينة تشهد لهذه النسبة؛ بل نُسبت الرسالة في نفس فهرس المكتبة تحت الأرقام (٧ /

٨٨٠ و ٤ / ٦٨٦٩) للمير السيّد شريف، أي الشريف الجرجاني، و هو غير الشريف

المرتضى^٢.

٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني بقائن، المرقّمة ١٤٠؛ و منها مصوّر في

١. كذا في المصدر.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٤، ص ٦٩٨ - ٦٩٩.

مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، وهي تحمل الرقم ١٦٩٠^١، نسخها «المولى محمد اللاري» بخط النسخ، و فرغ من نسخها في شهر المحرم من سنة ١٠٤٤ هـ. و توجد بندرة على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة. و على الورقة الأولى منها تملك «محمد المشتهر بابن خاتون»، و تملك آخر لـ «سلطان محمود القائي» بتاريخ ١١٦٧ هـ، و له أيضاً ختم بيضوي مكتوب بالفارسية، و هو: «خاك ره حق نظر على». و كتب «السيد معصوم القهستاني» اسم الرسالة الأولى و اسم مؤلفها، و هي شرح تهذيب الأحكام للمولى محمد أمين الإسترآبادي.

و تحتوي المخطوطة على عشر رسائل، كلُّها للشريف المرتضى، إلا الرسالة الأولى المذكورة. و أمّا عناوين رسائل الشريف المرتضى الواردة في المجموعة فهي كما يلي:

١. حدود الأجسام (ص ١٥٨ - ١٦٨).
٢. أجوبة المسائل الطرابلسيات الأولى (ص ١٦٩ - ٢٤٥).
٣. أجوبة المسائل التبنائيات (ص ٢٤٧ - ٢٩٤).
٤. أجوبة المسائل السلارية (ص ٢٩٥ - ٣٢٨).
٥. الرد على أصحاب العدد (ص ٣٢٩ - ٣٥٩).
٦. أجوبة المسائل الموصليات الثانية (ص ٣٦٠ - ٣٩١).
٧. أجوبة المسائل الموصليات الثالثة (ص ٣٩١ - ٤٠٥).
٨. أجوبة المسائل الميفارقيات (ص ٤٠٧ - ٤٢١).
٩. مناظرة السيد مع أبي العلاء المعري (ص ٤٢١ - ٤٢٣).
٥. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ استنسخها

«محمد حسين بن محمد علي بن غلام علي القمي» في سنة ١٠٤٨ هـ، بخطّ النسخ. و على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة.

و تشتمل على اثنتي عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و هي كالتالي:

١. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٢).
٢. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٣-٥).
٣. مسألة في العصمة (ص ٥-٨).
٤. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٨-٩).
٥. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٩-١٠).
٦. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدّث بمعنى (ص ١٠-١١).
٧. إبطال قول «أَنَّ الشَّيْءَ شَيْءٌ لِنَفْسِهِ» (ص ١١-١٢).
٨. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ١٢-١٣).
٩. دور العقل و السمع في النوافل (ص ١٣-١٤).
١٠. الدليل على أنّ الجواهر مدرّكة (ص ١٤).
١١. دفع شبهة للبراهمة (ص ١٤-١٨).
١٢. معنى النفع في الضرر (ص ١٨-٢١).

٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ استنسخها

«محمد حسين الحافظ بن محمد علي القمي» نزيل المشهد الغروي، بخطّ النسخ، و كتب في آخر «رسالة في معجزات الأنبياء عليهم السلام» أنّه فرغ من نسخها سنة ٨٤١ هـ؛^١ لكنّ المظنون أنّ الناسخ قد نقل هذا التاريخ من نسخة الأصل التي كتب عنها هذه النسخة، ثمّ سها في قراءة تاريخها أو في نقل تاريخه إلى نسخته؛ لأنّه

١. راجع: الصفحة ١٠٤ من النسخة.

نسخها عن المخطوطة المتقدّمة آنفاً ذات الرقم ٣٩٦٨٨ و الموجودة في مكتبة الروضة الرضويّة بمشهد و متنها متشابه إلى حدّ كبير جدّاً، و ورد تاريخ تلك النسخة كالتالي: «١٠٠٠هـ»، و الظاهر أنّ وجهه الصحيح هو سنة (١٠٤٨ هـ)؛ فعلى هذا، قد نقل الناسخ تاريخ تلك النسخة المذكورة سهواً إلى نسخته و هو سنة (٨٤١ هـ)، ثمّ ختم الناسخ الرسالة الأخيرة من المجموعة بقوله: «حصل الفراغ من تصحيح هذه الفتاوى الزاهرة و المسائل الباهرة في شهر ربيع الأوّل سنة ١٣١٤ هـ، و بقي مع الإمعان فيه أغلاط...».

و توجد على هوامش النسخة علامات التصحيح و المقابلة، و علامات بلاغ مختصرة، و تشتمل على ٣١ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. مسألة في نكاح المتعة (ص ٢)، و هي ناقصة من الأوّل.
٢. صيغة البيع (ص ٢-٦).
٣. ألفاظ الطلاق (ص ٦-٨).
٤. المسائل الرملية (ص ٨-١٢).
٥. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١٢-١٥).
٦. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة (ص ١٥).
٧. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١٥-١٦).
٨. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ١٦-٢٣).
٩. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٢٣-٢٤).
١٠. تنجيس البئر ثمّ غور مائها (ص ٢٤-٢٦).
١١. ثلاث مسائل من كتاب العمدة (الغرر) (ص ٢٦-٣٨).
١٢. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٣٨-٤٤).
١٣. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٤٤-٤٦).

١٤. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٤٧ - ٤٨).
١٥. النظر قبل الدلالة (ص ٤٨ - ٤٩).
١٦. جوابات المسائل المصريات (ص ٤٩ - ٧٠).
١٧. رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام (ص ٧١ - ٧٧).
١٨. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٧٨ - ١٠٤).
١٩. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٠٥ - ١٠٨).
٢٠. مسألة في العصمة (ص ١٠٩ - ١١١).
٢١. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ١١١ - ١١٣).
٢٢. منع كون الصفة بالفاعل (ص ١١٣ - ١١٤).
٢٣. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدّث بمعنى (ص ١١٤ - ١١٥).
٢٤. إبطال قول «أنّ الشيء شيء لنفسه» (ص ١١٥ - ١١٦).
٢٥. النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها (ص ١١٦ - ١١٧).
٢٦. دور العقل و السمع في النوافل (ص ١١٧ - ١١٨).
٢٧. الدليل على أنّ الجواهر مدرّكة (ص ١١٨ - ١١٩).
٢٨. دفع شبهة للبراهمة (ص ١١٩ - ١٢٣).
٢٩. معنى النفع في الضرر (ص ١٢٣ - ١٢٨).
٣٠. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ١٢٨ - ١٣٤).
٣١. معنى قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «من أجبى فقد أربى» (ص ١٣٤ - ١٣٥).

٧. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣: استنسخها «راشد بن محمّد بن شاه ولي» بين سنتي (١٠٤٨ - ١٠٥٨ هـ) بخطّ النسخ، حيث كتب تاريخ

الفراغ من الاستنساخ في آخر «المسائل الناصريّات» و في آخر «جمل العلم» سنة ١٠٤٨ هـ، و في آخر «المسائل المصريّات» سنة ١٠٥٥ هـ، و في آخر «إنقاذ البشر» سنة ١٠٥٨ هـ.

و على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة و علامات موجزة أخرى للبلاغ في مواضع متعدّدة بعبارة «بلغ مقابلة و تصحيحاً جيّداً»، أو عبارة «بلغ مقابلة». و يشاهد في الورقة الأخيرة منها ختم بيضويّ نصّه: «محمد صالح العباد». و تملّك «محمد عليّ بن الشيخ الراشد النجفي»^١.

و ذُكر تعداد الرسائل الواردة في هذه المجموعة في فهرس المكتبة^٢ ٥٣ عنواناً، كلّها للشريف المرتضى إلاّ اثني عشر عنواناً و هي التي تحمل الأرقام التالية: ٩، ١٠، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١ و ٦٢.

لكنّنا عثرنا على رسائل أخرى فيها، من تصانيف الشريف المرتضى أيضاً، و هي: أجوبة المسائل الرسيّة الثانية، مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه، حكم الباء في آية «وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ»، مسألة في الاستثناء، مسألة في العمل مع السلطان، مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار، مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له، مسألة في أنّ إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة، مسألة في تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء، مسألة في تنجيس البئر ثمّ غورها، دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء.

فعلى هذا الأساس، الرسائل الموجودة في هذه المجموعة كما يلي:

١. أجوبة المسائل الرسيّة الأولى (ص ١٠ - ٥٣).
٢. أجوبة المسائل الرسيّة الثانية (ص ٥٣ - ٥٨).

١. راجع: الصفحة ٢ من المخطوطة.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٢، ص ٧٤١ - ٧٨٤.

٣. كَيْفِيَّةُ الاسْتِدْلَالِ عَلَى الْخُصُومِ (/ طريق الاستدلال على فروع الإمامية / مناظرة الخصوم و كَيْفِيَّةُ الاسْتِدْلَالِ عَلَيْهِمْ) (ص ٥٩ - ٦٨).
٤. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ٦٨ - ٧٠).
٥. حكم الباء في آية: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٧٠ - ٧٢).
٦. مسألة في الاستثناء (ص ٧٢ - ٧٣).
٧. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٧٣ - ٧٨).
٨. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ٧٨ - ٧٩).
٩. فهرس مؤلفات المرتضى (إجازة الشريف المرتضى للبصروي) (ص ٧٩ - ٨١).
- * ١٠. ذبائح أهل الكتاب (/الذبيحية) للشيخ المفيد (ص ٨٢ - ٨٨).
١١. مسألة في وجه التكرار في الآية... (ص ٨٨ - ٨٩).
١٢. جوابات السألات (/مسألة في المنامات) (ص ٨٩ - ٩٢).
١٣. الرد على المنجمين (ص ٩٢ - ٩٩).
١٤. مسألة في قول الحكماء: «من شروط النظر المؤدّي إلى العلم أن يكون...» (/ مسألة في توارد الأدلة) (ص ٩٩ - ١٠١).
١٥. أحكام أهل الآخرة (ص ١٠٢ - ١٠٦).
١٦. المسح على الخفّين (ص ١٠٦ - ١٠٨).
١٧. نكاح المتعة (/مسألة في جواز نكاح المتعة) (ص ١٠٨ - ١٠٩).
١٨. القبول في النكاح و البيع (/مسألة في تقديم القبول بلفظ الأمر في العقود) (ص ١٠٩ - ١١١).
١٩. الطلاق (/أحكام الطلاق بلفظ واحد) (ص ١١١).

١. وضعنا هذه العلامة عند ذكر الرسائل الواردة في بعض المجاميع التي ليست من تصانيف الشريف المرتضى.

٢٠. أجوبة المسائل الرمليّة (/جوابات المسائل الرمليّات) (ص ١١١ - ١١٣).
٢١. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١١٣ - ١١٦).
٢٢. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة (ص ١١٦ - ١١٧).
٢٣. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١١٧).
٢٤. أجوبة المسائل الواسطيّات (ص ١١٧ - ١٢٠).
٢٥. حكم نجس العين و نجس الحكم (/الفرق بين نجس العين و الحكم) (ص ١٢٠).
٢٦. مسألة في تنجيس البئر ثمّ غور مائها (ص ١٢٠ - ١٢١).
٢٧. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (وردت في الفهرس ثلاثة عناوين: مسألة في الرؤية بالأبصار، إبطال مدّعي الرؤية، أقسام المنافع) (ص ١٢١ - ١٢٥).
٢٨. القديم لا يفعل القبيح (/استحقاق مدح البارئ على الأوصاف) (ص ١٢٥ - ١٢٨).
٢٩. المنع من العمل بخبر الواحد (ص ١٢٨ - ١٢٩).
٣٠. الجسم مع الصفة (/الجسم لم يكن كائناً بالفاعل) (ص ١٢٩ - ١٣٠).
٣١. أوّل الواجبات النظر (/أولويّة وجوب النظر) (ص ١٣٠ - ١٣١).
٣٢. أجوبة المسائل النيليّات (/أجوبة المسائل المصريّة) (ص ١٣١ - ١٣٨).
٣٣. مسألة في الغيبة (ص ١٣٨ - ١٤١).
٣٤. مناقشة رأي المجبرة و المشبّهة (/مسألة في معجزات الأنبياء) (ص ١٤١ - ١٥٣).
٣٥. حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٥٣ - ١٥٥).
٣٦. العصمة (/مسألة في حقيقة العصمة) (ص ١٥٥ - ١٥٦).
٣٧. التاء في قولنا: «ذات القديم» (ص ١٥٦ - ١٥٧).

٣٨. كون الصفة بالفاعل (/ منع كون الصفة بالفاعل) (ص ١٥٧).
٣٩. الجوهر لا يكون محدثاً بمعنى (/ الدليل على أن الجوهر ليس بمحدث بمعنى) (ص ١٥٧ - ١٥٨).
٤٠. وصف الشيء لنفسه (/ إبطال قول «أن الشيء شيء لنفسه») (ص ١٥٨).
٤١. الأفعال مع اللطف (/ النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها) (ص ١٥٨ - ١٥٩).
٤٢. أحكام النوافل (/ دور العقل و السمع في النوافل) (ص ١٥٩).
٤٣. في الجواهر المدرّكة (/ الدليل على أن الجواهر مدرّكة) (ص ١٥٩).
٤٤. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء (ص ١٥٩ - ١٦١).
٤٥. الألم ووجه الحسن فيه (/ معنى النفع في الضرر) (ص ١٦١ - ١٦٣).
٤٦. الأعراض (/ الكلام في الأعراض / نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض) (ص ١٦٣ - ١٦٧).
٤٧. معنى الإجابة (/ معنى قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : «من أجبى فقد أربى») (ص ١٦٧).
٤٨. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ١٦٨ - ١٩٥).
٤٩. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثالثة (ص ١٩٥ - ٢٤٥).
٥٠. المسائل الناصريات (ص ٢٤٦ - ٣٨٩).
- * ٥١. مسارّ الشيعة، للشيخ المفيد (ص ٣٩٢ - ٤٠٧).
٥٢. جمل العلم و العمل (/ جمل العقائد) (ص ٤٠٨ - ٤٤٦).
- * ٥٣. الفخرية في معرفة النية، لفخر المحققين الحلّي (ص ٤٤٨ - ٤٦٩).
٥٤. إنقاذ البشر من القضاء و القدر (ص ٤٧٢ - ٤٨٨).
- * ٥٥. النكت في مقدّمات الأصول، للشيخ المفيد (ص ٤٨٨ - ٤٩٤).

*٥٦. استحباب التياسر عن القبلة (/ استحباب التياسر لأهل العراق)، للمحقق الحلبي (ص ٤٩٥ - ٥٠٠).

*٥٧. أفعال الحجّ (مجهول المؤلف) (ص ٥٠٠ - ٥٠٤).

*٥٨. أجوبة المسائل، للمحقق الحلبي (ص ٥٠٤ - ٥٠٥).

*٥٩. الحكمة العلية (/ الأخلاق في أربع مقامات)، لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ص ٥٠٦ - ٥١٢).

*٦٠. المسائل المصرية (/ جوابات المسائل المصريّات)، للمحقق الحلبي (ص ٥١٤ - ٥٣٥).

*٦١. المسائل الكمالية، للمحقق الحلبي (ص ٥٣٦ - ٥٤٦).

*٦٢. أجوبة المسائل الطبرية (/ أجوبة مسائل الخواري)، للمحقق الحلبي (ص ٥٤٦ - ٥٥٩).

٨. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩ / ٨؛ وهي تحتوي على ثمان ضمائم، والضميمة الثامنة منها سمّيت في فهرس المكتبة^١ باسم: «أجوبة المسائل»، وهذه فحسب من مصنّفات الشريف المرتضى.

و أمّا الضمائم السبع الأولى منها فقد استنسخها «كاظم بن علي نقي الشريف الرضويّ السمنانيّ» بين سنتي (١٢٣٨ - ١٢٤٣ هـ) بخطّ النسخ، والثامنة المذكورة استنسخها «إسماعيل بن سالم» بطلب من «الميرزا ظهيرا»، وفرغ من استنساخها في شهر ربيع الثاني من شهر سنة ١٠٥٤ هـ.

و تشاهد في هوامشها علامات التصحيح، و حواشٍ توضيحية مختصرة بصورة نادرة.

ثمّ الضميمة الثامنة من المجموعة - التي سمّيت في الفهرس بـ «أجوبة المسائل» -

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٧، ص ١٩٤ - ١٩٥.

تحتوي على ٣٢ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كالتالي:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢٨٢ - ٢٨٥).
٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٢٨٥ - ٢٨٨).
٣. صيغة البيع (ص ٢٨٨ - ٢٩١).
٤. ألفاظ الطلاق (ص ٢٩١ - ٢٩٣).
٥. المسائل الرملية (ص ٢٩٣ - ٢٩٦).
٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٢٩٦ - ٣٠٤).
٧. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٣٠٤ - ٣٠٥).
٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٣٠٥ - ٣٠٦).
٩. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٣٠٦ - ٣١١).
١٠. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٣١١ - ٣١٢).
١١. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٣١٢ - ٣١٤).
١٢. ثلاث مسائل من جملة كتاب العمدة (الغرة) (ص ٣١٤ - ٣٢٤).
١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٣٢٤ - ٣٣١).
١٤. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٣٣١ - ٣٣٣).
١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٣٣٣ - ٣٣٤).
١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٣٣٤ - ٣٣٦).
١٧. جوابات المسائل المصرية (ص ٣٣٦ - ٣٥٣).
١٨. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٣٥٣ - ٣٦٠).
١٩. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٣٦٠ - ٣٨٦).
٢٠. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٣٨٦ - ٣٩٠).

٢١. مسألة في العصمة (ص ٣٩٠ - ٣٩٣).
٢٢. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٣٩٣ - ٣٩٥).
٢٣. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٣٩٥ - ٣٩٧).
٢٤. الدليل على أن الجوهر ليست بمحدّث بمعنى (ص ٣٩٧).
٢٥. إبطال قول «أنّ الشيء شيء لنفسه» (ص ٣٩٧ - ٣٩٨).
٢٦. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٣٩٨ - ٤٠٠).
٢٧. دور العقل و السمع في النوافل (ص ٤٠٠ - ٤٠١).
٢٨. الدليل على أنّ الجواهر مدرّكة (ص ٤٠١).
٢٩. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام (ص ٤٠١ - ٤٠٦).
٣٠. معنى النفع في الضرر (ص ٤٠٦ - ٤١١).
٣١. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٤١١ - ٤١٩).
٣٢. مسألة في أحكام أهل الآخرة (ص ٤١٩ - ٤٣٠).
٩. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، المرقّمة ٣٦٩٤؛ وهي تشتمل على اثنتي عشرة رسالة، استُنسخت ثمان رسائل منها بخطّ النسخ في سنة ١٠٥٦ هـ - كما صرّح بها في آخر الرسالة السابعة - و لم يُعلم اسم الناسخ.
- و أمّا الرسالة التاسعة فقد استُنسخها «عبد الله» بخطّ نستعليق في ربيع الأوّل من سنة ١٠٢٢ هـ، و تشاهد على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة.
- و الرسالة العاشرة استُنسخت بخطّ النسخ، و لم يُعلم تاريخ استنساخها، و على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة و حواشٍ مختصرة.
- و الرسالة الحادية عشرة، استُنسخها «مرتضى بن نور الله الحسيني» بخطّ النسخ في رجب المرجّب من سنة ١١٢٦ هـ.
- و أمّا الرسالة الأخيرة فلم يُعلم اسم ناسخها و تاريخ استنساخها، وهي بخطّ النسخ.

وما هو للشريف المرتضى من الرسائل فائنان فقط، وهما:

١. أجوبة المسائل الرازية، وهي الرسالة الخامسة من المجموعة.
 ٢. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته عمر، وهي الرسالة التاسعة منها. وكتاهما استُنسختا في سنة ١٠٥٦ هـ بخط النسخ، ولم يُعلم اسم الناسخ. وتُشاهد في الأوراق الأولى منها علامات التملك، منها تملك السيد «ريحان الله الموسوي» بتاريخ جمادى الأولى من سنة ١٣٢١ هـ، مع ختمه البيضوي ونصه: «العبد ریحان الله الموسوي»؛ ومنها تملك شخص آخر بتاريخ ربيع الأول من سنة ١٣١١ هـ مع ختمه البيضوي ونصه: «العبد المذنب لطف علي ابن محمد كاظم». وفي انتهاء كتاب الاقتصاد الهادي إلى طريق الرشاد للشيخ الطوسي وردت صورة إجازة «المولى أحمد بن جار الله الصميري الشيرازي» للمير محمد صادق ابن المير محمد باقر، بتاريخ العشر من شهر رجب من شهر سنة ١١٢٦ هـ.
 ١٠. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ٢٥٥؛ استنسخها «عبد الحميد بن محمد مقيم الخطيب عبد العظيم» في ١٧ ربيع الآخر من شهر سنة ١٠٥٦ هـ، بخط النسخ.
- و النسخة مملوءة بالأغلاط، و قوبلت مع نسخة أخرى في سنة ١٠٦٣ هـ، كما صُرح بذلك في آخر رسالة «الرد على الزيدية» للشيخ المفيد.
- و يشاهد في الورقة الأولى منها تملك «محمد مهدي بن محمد رضي الدين الهروي» مع ختمه المربع، ونصه: «المهدي من هديت».
- وهي تشتمل على ٢٦ رسالة، أكثرها من مصنفات الشيخ المفيد، و أربع منها للشريف المرتضى فقط، وهي: تفضيل الأنبياء على الملائكة، و المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء، و حدوث الأجسام من الجواهر، و المتولي لغسل الإمام.
- فعلى أي حال، عناوين الرسائل الواردة في هذه المجموعة كما يلي:

- * ١. شرح حديث «إنَّ المهر ما تراضيا عليه الناس»، للشيخ المفيد.
- * ٢. نوادر الأثر بعلي خير البشر، للشيخ جعفر بن أحمد بن علي القمي.
- * ٣. أجوبة المسائل الصاغانية، للشيخ المفيد.
- * ٤. تفضيل الأنبياء على الملائكة (ص ٤ - ١٤).
- * ٥. المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء (ص ١٦ - ٢٠).
- * ٦. إيمان أبي طالب، مجهول المؤلف (ص ٢٢ - ٣٦).
- * ٧. مناظرة أبي الهذيل مع العلوي، مجهول المؤلف (ص ٤٠ - ٥٠).
- * ٨. معنى المولى، لأبي جعفر محمد بن الطوسي (ص ٥٠ - ٥٢).
- * ٩. پاسخ أبو حنيفة، مجهول المؤلف (ص ٥٢ - ٥٣).
- * ١٠. حدوث الأجسام من الجواهر (/مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر) (ص ٥٤ - ٥٧).
- * ١١. المتولّي لغسل الإمام (/مسألة في من يتولّى غسل الإمام) (ص ٥٨ - ٦٢).
- * ١٢. شرح منام الشيخ، للشيخ المفيد.
- * ١٣. الردّ على الزيدية، للشيخ المفيد.
- * ١٤. معنى المولى، للشيخ المفيد.
- * ١٥. الردّ على أصحاب العدد، للشيخ المفيد.
- * ١٦. المسح على الرجلين، للشيخ المفيد.
- * ١٧. العويص في الفقه، للشيخ المفيد.
- * ١٨. أقسام المولى، للشيخ المفيد.
- * ١٩. تفضيل علي عليه السلام على الأمة، للشيخ المفيد.
- * ٢٠. شرح حديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، للشيخ المفيد.
- * ٢١. الغيبة، للشيخ المفيد.

* ٢٢. النصّ على عليّ عليه السلام، للشيخ المفيد.

* ٢٣. خبر مارية القبطية، للشيخ المفيد.

* ٢٤. أجوبة المسائل السروية، للشيخ المفيد.

* ٢٥. الإمامة، للخواجه نصير الدين الطوسي.

* ٢٦. أصول الدين، مجهول المؤلف.^١

١١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ٦٦١٦؛ استنسخ قسم منها بخط «أحمد السروي» في سنة ١٠٧١ هـ بخط النسخ؛ وقسم آخر استنسخه «عبد الوهاب بن خواجه شاه منصور النيسابوري» في سنة ١٠٧٢ هـ بخط النستعليق؛ وقسم آخر استنسخه «عليّ بن فتح الله الحسيني» في سنة ١٠٧٢ هـ بخط النستعليق. وهي تشتمل على رسائل كثيرة مختلفة،^٢ لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلا ثلاث منها، وهي:

١. المسائل الطرابلسيات الثالثة، وهي تحتوي على مسألتين من ٢٣ مسألة من هذه الرسالة فقط، وهما: المسألة ٢١ (تحدي القرآن بقوله: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ...﴾) والمسألة ١٣ (حول الحديث المروي في الكافي في قدرة الله تعالى). و الرسالة تقع في خمس صفحات.

٢. مسألة في تفضيل الأنبياء على الملائكة، تقع في خمس صفحات.

٣. مسألة في علّة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربتة بعد الرسول صلّى الله عليه وآله للقوم الخارجين، تقع في صفحتين.

١٢. مصوِّرة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، برقم ٢٦١١؛ وأصل النسخة في مكتبة المرتضوي بالمشهد الرضوي، استنسخها «عزيز الله بن عبد العليّ الفراهاني»،

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٨.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ١٦، ص ٣٠٩-٣١٢.

و فرغ من استنساخها في سنة ١٠٧٤ هـ، بخط النسخ، و استنسخها عن أصل عتيق
اهتم بتصحيح بعض كلماته في الهامش.^١

و تحتوي على ٢٨ رسالة، لا تتعلق بالشريف المرتضى إلا أربع منها:

١. حدوث الأجسام من الجواهر (/ مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث
الأجسام من الجواهر)؛ و هي الرسالة ١١ من المجموعة، و تقع في الصفحات (٧٩-
٨٢) منها.

٢. المتولّي لغسل الإمام (/ مسألة في من يتولّى غسل الإمام)؛ و هي الرسالة ١٢
من المجموعة، و تقع في الصفحات (٨٢-٨٥) منها.

٣. المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء؛ و هي الرسالة ١٨ من المجموعة، و
تقع في الصفحات (١١٦-١٢٠) منها.

٤. مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة؛ و هي الرسالة ٢٠ من
المجموعة، و تقع في الصفحات (١٣٤-١٤٢) منها.

١٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢١٩١٤؛ استُنسخت في
سنة ١٠٨٤ هـ بخط النسخ، و لم يُعلم اسم الناسخ.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح.

و هي تشتمل على ١٧ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٣-٥).

٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٥-٨).

٣. صيغة البيع (ص ٨-١١).

٤. ألفاظ الطلاق (ص ١١-١٢).

٥. المسائل الرمليّة (ص ١٣- ١٧).
 ٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١٧- ٢٣).
 ٧. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة (ص ٢٣).
 ٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٢٤).
 ٩. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ٢٤- ٣١).
 ١٠. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم (ص ٣١- ٣٢).
 ١١. تنجيس البثر ثمّ غور مائها (ص ٣٢- ٣٤).
 ١٢. ثلاث مسائل من كتاب العمدة (الغرر) (ص ٣٤- ٤٣).
 ١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٤٣- ٤٩).
 ١٤. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٤٩- ٥١).
 ١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٥١- ٥٣).
 ١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٥٣- ٥٤).
 ١٧. جوابات المسائل المصريّات (ص ٥٤- ٧٤).
 ١٤. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ٩٠٣؛ استنسخها «حمزة بن محمود الحلّي» في سنة ١٠٨٦هـ، بخطّ النسخ.
- و هي تشتمل على ضمائم و رسائل مختلفة، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلاّ ثلاث منها، و عناوينها كالتالي:
١. مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة؛ و هي القسم الأول من الضميمة الثالثة من المجموعة، و تقع في تسع صفحات.
 ٢. مسألة في علّة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقّه بعد الرسول صلّى الله عليه وآله؛ و هي القسم الثاني من الضميمة الثالثة من المجموعة، و تقع في ستّ صفحات.

٣. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر؛ و هي الضميمة الرابعة من المجموعة، و تقع في ثمان صفحات.
١٥. مصورة المكتبة المركزية بجامعة طهران، ميكروفيلم (٢٣٥٨ و ٢٣٥٧) ١٢٥٦؛ و أصل النسخة في مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، تحت الرقم ٢٦٤٥، استُنسخت في سنة ١٠٩٣ هـ بخط النسخ، و لم يُعلم اسم الناسخ.
- و تشتمل على ٤١ رسالة، جلّها للشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:
١. المسائل الناصريات (ص ٦ - ١٦٣) و (ص ١ - ٢٦).
 ٢. إجازة الشريف المرتضى للبصروي (ص ٣٠ - ٣٤).
 ٣. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة (ص ٣٤ - ٤٠).
 ٤. مسألة في المسح على الخفين (ص ٤٠ - ٤٢).
 ٥. مسألة في نكاح المتعة (ص ٤٢ - ٤٤).
 ٦. صيغة البيع (ص ٤٤ - ٤٦).
 ٧. ألفاظ الطلاق (ص ٤٦).
 ٨. المسائل الرملية (ص ٤٦ - ٤٩).
 ٩. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٤٩ - ٥٣).
 ١٠. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٥٣ - ٥٤).
 ١١. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٥٤).
 ١٢. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٥٤ - ٥٧).
 ١٣. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٥٧ - ٥٨).
 ١٤. تنجيس البئر ثم غور مائها (ص ٥٨ - ٥٩).
 ١٥. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٥٩ - ٦٤).
 ١٦. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٦٤ - ٦٨).

١٧. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٦٨ - ٧٠).
١٨. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٧٠).
١٩. النظر قبل الدلالة (ص ٧٠ - ٧١).
٢٠. جوابات المسائل المصريات (ص ٧١ - ٨١).
٢١. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٨١ - ٨٥).
٢٢. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٨٥ - ٩٩).
٢٣. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٩٩ و ١٢٦ - ١٢٨).
٢٤. جوابات المسائل الرازية (ص ١١٣ - ١٢١ و ص ١٠٠ - ١١٠).
- * ٢٥. المسائل العكبريّة، للشيخ المفيد (ص ١١٢ - ١١٣).
٢٦. مسألة في العصمة (ص ١٢٨ - ١٣٠).
٢٧. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ١٣٠).
٢٨. منع كون الصفة بالفاعل (ص ١٣٠ - ١٣١).
٢٩. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدّث بمعنى (ص ١٣١ - ١٣٢).
٣٠. إبطال قول «أنّ الشيء شيء لنفسه» (ص ١٣٢).
٣١. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ١٣٢ - ١٣٣).
٣٢. دور العقل و السمع في النوافل (ص ١٣٣ - ١٣٤).
٣٣. الدليل على أنّ الجواهر مدركة (ص ١٣٤).
٣٤. دفع شبهة للبراهمة (ص ١٣٤ - ١٣٧).
٣٥. معنى النفع في الضرر (ص ١٣٧ - ١٤٠).
٣٦. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ١٤٠ - ١٤٤).
٣٧. معنى قول النبي صلّى الله عليه و آله: «من أجبي فقد أربى» (ص ١٤٤).

٣٨. مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم (ص ١٤٥ - ١٥٦).

٣٩. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ١٥٦ - ١٥٨).

٤٠. حكم الباء في آية: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ١٥٨ - ١٦١).

٤١. مسألة في الاستثناء (ص ١٦١ - ١٦٢).

١٦. مخطوطة مكتبة آية الله السيد البروجردي بقم، برقم ٣٧٤؛ و توجد مصورتها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، و رقمها ٤٣٣٩.

استنسخها «عبد الرضا بن الخليل بن إبراهيم الكاظمي»، و فرغ من استنساخها آخر شهر رمضان من شهر سنة ١٠٩٥ هـ، بخط النسخ.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح، و على الورقة الأولى منها تملك المحدث «السيد عبد الله بن محمد رضا شبر»، و ختمه البيضوي و نصه: «الواق باله الغني، عبده عبد الله الحسيني».

و قد ذكر في فهرس المكتبة أن تعداد الرسائل الواردة في هذه المجموعة سبعة عناوين^١، و ذكر عنوان بعضها بصورة خاطئة، كما سنذكر بمواردها عند تعريف كل منها؛ لكن العنوان الأخير منها هو «مسائل شتى»، و هي بنفسها تشتمل على ٢٨ رسالة جُلّها للشريف المرتضى؛ فعليه عناوين الرسائل الموجودة في هذه المجموعة كما يلي:

١. أجوبة المسائل الطرابلسية الأولى (ص ١ - ١٠٨)؛ ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة المسائل التبانيات».

٢. أجوبة المسائل الميفارقيات (ص ١٠٩ - ١٢٦).

٣. أجوبة المسائل الموصليات الثانية (ص ١٢٧ - ١٤٥)؛ ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة المسائل الموصليات الأولى».

٤. أجوبة المسائل الموصليات الثالثة (ص ١٤٦ - ١٨٤)؛ ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة المسائل الموصليات الثالثة».
- * ٥. إيمان أبي طالب، للشيخ المفيد (ص ١٨٥ - ١٩٩).
٦. إنقاذ البشر من القضاء والقدر (ص ٢٠٠ - ٢٦٢)؛ ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «القضاء والقدر» ونُسب للشيخ المفيد خطأ.
٧. في فنون من علم الأصول (ص ٢٦٣ - ٢٩٣)؛ ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «مسائل شتى»، وهذا العنوان في فهرس المكتبة وهو يشتمل على العناوين التالية:

- * ٨. المختصر في أصول الدين، للقاضي عبد الجبار (ص ٢٩٤ - ٣٦٩).
٩. معنى نقصان الدين والعقل في النساء (ص ٣٧٠ - ٣٧١).
١٠. تفسير قوله: «الولد للفراش...» (ص ٣٧١).
١١. وجه نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ (ص ٣٧١ - ٣٧٢).
١٢. حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ٣٧٣ - ٣٧٤).
١٣. إنّ ولد قاييل كانوا غير نجباء (ص ٣٧٤).
١٤. تفسير قوله تعالى: «وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ...» (ص ٣٧٤ - ٣٧٥).
١٥. حكم أموال السلطان (ص ٣٧٥).
١٦. حكم الصدق بالمال الحرام (ص ٣٧٥).
١٧. جواز التزكية من المال الآخر (ص ٣٧٥).
١٨. صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ٣٧٥ - ٣٧٦).
١٩. علم الوصي بساعة وفاته وعدمه (ص ٣٧٦ - ٣٧٧).
٢٠. حكم عبادة ولد الزنا (ص ٣٧٧ - ٣٧٨).
٢١. مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته (ص ٣٧٨).

٢٢. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٣٧٨ - ٣٨٠).
٢٣. مسألة في بيان قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين» (ص ٣٨٠ - ٣٨١).
٢٤. مسألة في الرجعة من جملة الدمشقيّات (ص ٣٨١ - ٣٨٤).
٢٥. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٣٨٤ - ٣٨٨). وهي ناقصة من آخرها بمقدار أربع صفحات.
٢٦. مسألة في المنامات (ص ٣٨٨ - ٣٩٣).
٢٧. عدم وجوب غسل الرجلين (ص ٣٩٣ - ٤٠٣).
٢٨. تفسير الآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾ (ص ٤٠٣ - ٤٠٩).
٢٩. مسألة في الردّ على المنجمين (ص ٤٠٩ - ٤١٧).
٣٠. مسألة في الحسن و القبح العقليّين (ص ٤١٧ - ٤٢٠).
٣١. المراد من الصاعقة و الرجفة في الآيتين (ص ٤٢٠ - ٤٢١).
٣٢. الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ (ص ٤٢١)، وهي ناقصة من آخرها بمقدار صفحة.
٣٣. مسألة في المسح على الخفّين (ص ٤٢١ - ٤٢٣).
٣٤. مسألة في خلق الأفعال (ص ٤٢٣ - ٤٢٦). وهي ناقصة من آخرها بمقدار ستّ صفحات.
١٧. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، برقم ٣٣٢٤: استنسخها «محمد نصير بن صفات الله نيستانه النائيني»، و فرغ من استنسخها في شهر شعبان من شهر سنة ١٠٩٧ هـ بخطّ النسخ.
- و على هوامشها علامات التصحيح بندرة.
- و هي تشتمل على خمس رسائل كلّها للشريف المرتضى:
١. أجوبة المسائل (ص ١ - ٣٠).

٢. الردّ على أصحاب العدد (ص ٣٠-٦٧). وكتب في آخرها: «تمّ الكتاب بحمد الله تعالى. قد فرغ من تسويده على يد أقل الطلبة محمّد نصير بن صفات الله نيستانه نائيني في عاشر شهر شعبان المعظم سنة ١٠٩٧ هـ».
٣. أجوبة المسائل الموصليّات الثالثة (ص ٦٨-١٠٧). وكتب في آخرها: «تمّت المسائل بحمد الله و عونه، على [يد] أقلّ عباد الله ابن صفات الله محمّد نصير نيستانه نائيني في ظهر يوم الأحد خامس عشر شهر شعبان المعظم سنة ١٠٩٧ هـ».
٤. أجوبة المسائل الموصليّات الثانية (ص ١٠٨-١٢٥). وكتب في آخرها: «تمّت المسائل بحمد الله تعالى و عونه على يد أقلّ العباد محمّد نصير بن صفات الله نيستانه نائيني في يوم الأربعاء في شهر شعبان المعظم سنة ١٠٩٧ هـ».
٥. أجوبة المسائل الميافاريّات (ص ١٢٦-١٤٢). وكتب في آخرها: «تمّت المسائل و الرسائل بحمد الله و عونه و حسن توفيقه على يد الكاتب المحوج إلى الله ابن صفات الله محمّد نصير نيستانه نائيني، من الشهور ثامن وعشرين شعبان المعظم، من العام سبع وتسعين بعد ألف هجرية. تمّ»^٢.
١٨. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، برقم ٦٨٦٢؛ لم نثر على اسم الناسخ في آخر رسائل الشريف المرتضى؛ لكن ورد في آخر الرسالة الثانية و العشرين منها أنّها استُنسخت في شهر رجب المرجّب من شهور سنة ١٠٩٨ هـ في مدرسة الخيراتيّة بمشهد بيد «علي أكبر بن محمّد جعفر الشريف القائني».
- و استُنسخت كلّ الرسائل الموجودة في المجموعة بخطّ النستعليق إلاّ الرسالتين المرقمّتين في فهرس المكتبة^٣ (٢١ و ٢١)، و هما بخطّ النسخ. و الرسائل (١ - ٢٠)

١. في النسخة: «كاتب» بدون الألف و اللام.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٨، ص ٣١٣-٣١٥.

٣. راجع: فهرس المكتبة، ج ١٨، ص ٥٠-٥٧.

استنسخها العلامة الشيخ «الميرزا عبد الله الأفندي»، و توجد في هوامشها حواشٍ توضيحية و علامات التصحيح. و الظاهر أنّ سائر الرسائل أيضاً استنسخها الشيخ الأفندي.

و يشاهد في الورقة الأولى منها تملك السيد «ريحان الله بن جعفر الموسوي» بتاريخ سلخ ذي القعدة من سنة ١٣١٩ هـ مع ختمه البيضوي و نصّه: «العبد ریحان الله الموسوي»، و أيضاً ختم مرتب و نصّه بالفارسية: «محمد أمان هر دو عالم است» أي: «محمد أمان كلاً العالمين».

و لم ترد في فهرس المكتبة عناوين بعض الرسائل الموجودة في المجموعة، و ذكر عنوان بعضها بصورة خاطئة، و على أساس تصفّحنا للمجموعة بلغ تعداد رسائل الشريف المرتضى في هذه المجموعة فقط إلى ٢٩ عنواناً.

و عناوين كلّ الرسائل الموجودة في هذه المجموعة كما يلي:

* ١. المسائل الطبرية، للمحقّق الحلّي (ص ٦ - ١١).

* ٢. المسألة النافعة للمباحث الجامعة، لعמיד الدين عبد المطلب بن محمد بن

الأعرج الحسيني (ص ١٢).

* ٣. تفسير البسمة، مجهول المؤلف (ص ١٢ - ٢٢).

* ٤. أجوبة مسائل الخواري، للمحقّق الحلّي (ص ٢٢ - ٢٨).

٥. المسح على الخفين (ص ٣٠ - ٣١).

٦. نكاح المتعة (ص ٣١ - ٣٢).

٧. القبول في النكاح و البيع (/ صيغ البيع) (ص ٣٢ - ٣٣).

٨. ألفاظ الطلاق (ص ٣٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٩. أجوبة المسائل الرملية (ص ٣٣ - ٣٥).

١٠. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٣٥ - ٣٧). لم يُذكر هذا العنوان في

١١. إضافة الأولاد إلى الجدِّ إضافة حقيقيَّة (ص ٣٧ - ٣٨). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٢. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٣٨). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٣. أجوبة المسائل الواسطيات (ص ٣٨ - ٤٠).
١٤. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم (ص ٤٠). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٥. تنجيس البثر ثمَّ غور مائها (ص ٤٠ - ٤١). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٦. ثلاث مسائل من جملة كتاب العمدة [الغرر] (ص ٤١ - ٤٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٧. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٤٥ - ٤٨). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٨. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٤٨ - ٤٩). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٩. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٤٩). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٠. النظر قبل الدلالة (ص ٤٩ - ٥٠). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢١. أجوبة المسائل المصرية (ص ٥٠ - ٥٦).
٢٢. الغيبة (ص ٥٦ - ٥٨).
٢٣. مسألة في معجزات الأنبياء (ص ٥٨ - ٦٨). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٢٤. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٦٩ - ٧١). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٥. مسألة في العصمة (ص ٧١ - ٧٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٦. التاء في الذات ليست للتأنيث (ص ٧٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٧. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٧٣ - ٧٤). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٨. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدّث بمعنى (ص ٧٤ - ٧٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٢٩. إبطال قول: «أَنَّ الشَّيْءَ شَيْءٌ لِنَفْسِهِ» (ص ٧٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٠. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٧٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣١. دور العقل و السمع في النوافل (ص ٧٦). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٢. الدليل على أنّ الجواهر مدرّكة (ص ٧٧). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٣. دفع لشبهة للبراهمة (ص ٧٧ - ٧٩). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٤. معنى النفع في الضرر (ص ٧٩ - ٨١). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٥. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٨١ - ٨٤). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
٣٦. أحكام أهل الآخرة (ص ٨٤ - ٨٩).

- * ٣٧. ذبائح أهل الكتاب، للشيخ البهائي (ص ٩٠-٩٦).
- * ٣٨. المواعظ و الحكم، مجهول المؤلف (ص ٩٦-١٠٢).
- * ٣٩. أجوبة مسائل متفرقة، لأبي نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي (ص ١٠٦-١٢٦).
- * ٤٠. توضيح المقاصد، للشيخ البهائي (ص ١٢٧-١٤٠).
- * ٤١. صيغ العقود و الإيقاعات، للمحقق الكركي (ص ١٤٤-١٧٢).
- * ٤٢. الأوزان و المقادير، للعلامة محمد باقر المجلسي (ص ١٧٦-١٩٠).
- * ٤٣. صيغ العقود و النكاح، للعلامة محمد باقر المجلسي (ص ١٩٢-٢٠٦).
- * ٤٤. أوزان شرعي، للعلامة محمد باقر المجلسي (ص ١٩٨-٢٠٠).
- * ٤٥. حكم الحاكم في رؤية الهلال، مجهول المؤلف (ص ٢٠٢-٢١٨).
- * ٤٦. أمل الآمل، للشيخ الحرّ العاملي (ص ٢٢٠-٥٧٥).
١٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، برقم ٢٦١٤٩؛ نسخت في القرن الحادي عشر - على ما ذكر في فهرس المكتبة - بخطّ النسخ، و لم يُعلم اسم الناسخ.
- و هي تشتمل على عشرين رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و ذلك كما يلي:
١. جوابات المسائل الطبرية (ص ٣-٣٦).
 ٢. مسألة في قوله: «نبيّة المؤمن خير من عمله» (ص ٣٦-٤٢).
 ٣. مسألة في فدك (ص ٤٢-٤٥).
 ٤. فصل في الغيبة (ص ٤٥-٤٧).
 ٥. مسألة عن الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة (ص ٤٧-٤٨).
 ٦. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» (ص ٤٨-٤٩).
 ٧. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾ (ص ٤٩-٥٤).

٨. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام (ص ٥٤ - ٥٦).
٩. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر (ص ٥٦ - ٥٩).
١٠. مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر (ص ٥٩ - ٦٤).
١١. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (ص ٦٤ - ٦٩).
١٢. مسألة في إرث الأولاد (ص ٦٩ - ٨٥).
١٣. مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم (/ طرق الاستدلال على فروع الإمامية) (ص ٨٥ - ١٠٦).
١٤. مسألة في تخطئة العامل بخبر الواحد (ص ١٠٦ - ١١١).
١٥. مسألة في استلام الحجر (ص ١١١ - ١١٤).
١٦. مسألة في قوله تعالى: «أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...» (ص ١١٤ - ١١٩).
١٧. مسألة في قوله تعالى: «فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...» (ص ١١٩ - ١٢٢).
١٨. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن (/ تفسير سورة الحمد)، و هي ناقصة من أولها (ص ١٢٢ - ١٢٨).
١٩. مسألة في نفي الرؤية (ص ١٢٨ - ١٣٣).
٢٠. مسألة في قوله تعالى: «وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...» (ص ١٣٣ - ١٣٧).

و تختم المجموعة برسالة في معنى «لا تسبوا الدهر» و هي ليست للشريف المرتضى، و قد استُنسخت بخط آخر، غير خط ناسخ تلك الرسائل. ثم يتبعها بحث حول «بلاد الهند و غيرها و ذمها و مدحها»، و تليها حكاية مليحة.

٢٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم ٨؛ و هي معروفة بمجموعة «إمام الجمعة النخوي»، استُنسخت في القرن الحادي عشر تقريباً بخط النسخ التحريري، و لم يعلم اسم الناسخ و تاريخ النسخ بالضبط؛ لكن يشاهد على

الورقة الأولى ختم نصّه: «اللهم صلّ على محمد وآل محمد، سنة ١٠٩٤هـ»، و ختم آخر نصّه: «محمد حسن الوجادي ١١٢٢»، و مذكرة كتبها «عبد الله منشي مازندراني» بتاريخ ١٢٦٨ هـ.

و تشاهد على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة .
و المجموعة تشتمل على ٢٧ رسالة، لا يتعلّق بالشريف المرتضى منها إلا الرسائل الأولى والثانية والسابعة والثامنة .
و لا يخفى أنّ الرسالة السابعة نُسبت في فهرس المكتبة إلى الشيخ المفيد سهواً، و أيضاً الرسالة ١٧ تحت عنوان «رسالة عددية = جواب أهل الموصل» نُسبت إلى الشريف المرتضى، و الحال أنّها للشيخ المفيد .

فعلى هذا، رسائل الشريف المرتضى الواردة في هذه المجموعة كما يلي :

١. تفضيل الأنبياء على الملائكة (ص ٤ - ١٠)، و هي الرسالة الأولى من المجموعة .
٢. المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء (ص ١٠ - ١٤)، و هي الرسالة الثانية من المجموعة .
٣. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٧ - ١٩)، و هي الرسالة السابعة من المجموعة .
٤. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ١٩ - ٢٢)، و هي ضميمة الرسالة السابعة من الرسائل المذكورة في فهرس المكتبة .

٢١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ١٠٨٠؛ و هي على قسمين :

قسم منها استنسخه «سليمان بن مولانا مبارك بن إبراهيم بن عين الدين بن معين

الدين القرشي» بخط النسخ، و لم يشر إلى تاريخ الاستنساخ، و هذا القسم يشتمل على سبع رسائل من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. أجوبة المسائل الطرابلسيّة الأولى (ص ٨ - ١٠٣).

٢. أجوبة المسائل التّبانيات (ص ١٠٥ - ١٦١).

٣. أجوبة المسائل السّلاويّة (ص ١٦٤ - ٢٠٧).

٤. الردّ على أصحاب العدد (ص ٢٠٨ - ٢٤٧).

٥. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة (ص ٢٤٨ - ٢٩١).

٦. جوابات المسائل الموصليّات الثانية (ص ٢٩٢ - ٣١٠).

٧. جوابات المسائل الميافارقيّات (ص ٣١١ - ٣٢٩).

و قسم آخر من المخطوطة يشتمل على رسائل ليست للشريف المرتضى، و يشرع بكتاب الاعتقادات للشيخ الصدوق (ص ٣٣١ - ٣٨٢)، و هذا القسم استنسخه «كمال الدين محمّد بن علاء الدين أحمد بن جمال الدين محمّد الخفري» بخط النسخ، و فرغ من استنساخه في الأربعاء ١٢ جمادى الأولى من سنة ٩٧٣ هـ ببلدة كُلكُنْده من بلاد دكن في الهند.

٢٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، برقم ٦٩١٤؛ استُنسخت في سنة ١١٠١ هـ بخط النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها، و تاريخ الفراغ في نهاية النسخة كالتالي: «تمّ الكتاب المستطاب بعون الملك الوهاب، في يوم الخميس، إحدى [كذا] عشر من شهر جمادى الثاني، من شهور سنة إحدى و مائة بعد الألف».

و على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة بصورة مختصرة، و تشهد على الصفحة الثالثة منها علامة تملّك «ابن عيسى أصفهاني عبد الله» مع ختمه المربع. و هي تتحد مع المخطوطة الآتية التي تحمل الرقم ٢٣ خطأً و ترتيباً و متناً؛ و ليست هي بعينها أو مصوّرة عنها، و المظنون أنّ كاتباً واحداً كتبهما بخطه عن نسخة الأصل التي

استنسخت بتاريخ سنة ٥٧٤هـ، و أرسل كلاً منهما إلى شخص، أو احتفظ بإحدهما لنفسه و أرسل الأخرى لغيره.

و تشتمل على ٤٧ رسالة، جلها للشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٦ - ٨).
٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٨ - ١٠).
٣. صيغة البيع (ص ١٠ - ١٢).
٤. ألفاظ الطلاق (ص ١٢ - ١٣).
٥. المسائل الرملية (ص ١٣ - ١٥).
٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١٥ - ٢٠).
٧. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٢٠).
٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٢١).
٩. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٢١ - ٢٤).
١٠. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٢٤).
١١. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٢٤ - ٢٥).
١٢. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٢٥ - ٢٦).
١٣. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٢٦ - ٣٢).
١٤. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٣٢ - ٣٧).
١٥. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٣٧ - ٣٨).
١٦. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٣٨ - ٣٩).
١٧. النظر قبل الدلالة (ص ٣٩ - ٤٠).
١٨. جوابات المسائل المصرية (ص ٤٠ - ٥٠).
١٩. الوجيزة في الغيبة = رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام (ص ٥٠ - ٥٥).

٢٠. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٥٥ - ٧١).
٢١. مسألة في الاعتراض على من يثبت الأجسام من الجواهر (ص ٧١ - ٧٤).
٢٢. مسألة في العصمة (ص ٧٤ - ٧٦).
٢٣. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٧٦ - ٧٧).
٢٤. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٧٧ - ٧٩).
٢٥. الدليل على أن الجوهر ليس بمحدث بمعنى (ص ٧٩).
٢٦. يبطال قول: «أن الشيء شيء لنفسه» (ص ٧٩).
٢٧. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٧٩ - ٨١).
٢٨. دور العقل و السمع في النوافل (ص ٨١).
٢٩. الدليل على أن الجواهر مدركة (ص ٨١ - ٨٢).
٣٠. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام (ص ٨٢ - ٨٤).
٣١. معنى النفع في الضرر (ص ٨٤ - ٨٨).
٣٢. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٨٨ - ٩٣).
٣٣. معنى قول النبي صلى الله عليه و آله: «من أجبى فقد أربى» (ص ٩٣).
- و كتب الناسخ في آخر هذه الرسالة: «كتبت هذه المسائل من نسخة وجدت في خزانة كتب الحضرة الشريفة الغرويّة، و كانت نسخة عتيقة صحيحة، و الحمد لله تعالى و حده».
٣٤. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٩٥ - ١٥٣).
٣٥. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ١٥٤ - ١٦٠).
٣٦. المسائل الناصريّات (ص ١٦١ - ٣٦١).
- و كتب الناسخ في آخر الكتاب هكذا: «كتبت هذه النسخة من نسخة وجدت في خزانة كتب الحضرة الشريفة المقدّسة الغرويّة - صلوات الله على الساكن بها -

كانت نسخة عتيقة صحيحة، تاريخ كتابتها في ذي القعدة سنة أربع وسبعين وخمس مائة». وفي أكثر صفحاتها كانت هذه اللفظة، أعني: «بلغ العرض مكتوبة».

٣٧. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة (ص ٣٦٢ - ٣٦٩).

٣٨. طريق الاستدلال على فروع الإمامية (ص ٣٦٩ - ٣٨٥).

٣٩. حكم الباء في آية: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٣٨٥ - ٣٨٩).

٤٠. مسألة في الاستثناء (ص ٣٨٩ - ٣٩٠).

٤١. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٣٩٠ - ٣٩٧).

٤٢. وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ٣٩٧ - ٣٩٨).

٤٣. إجازة الشريف المرتضى للبصري (ص ٣٩٨ - ٤٠٢).

* ٤٤. ذبائح أهل الكتاب، للشيخ المفيد (ص ٤٠٣ - ٤١٢).

٤٥. جوابات المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ٤١٣ - ٤٥٥).

٤٦. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٤٥٦).

٤٧. مسألة في المنامات (ص ٤٥٦ - ٤٦١).

٢٣. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري بطهران (سپهسالار سابقاً)، برقم ٢٥٣٣؛

استنسخت في يوم الخميس ١١ من شهر جمادى الآخرة من شهر سنة ١١٠١ هـ، بخط النسخ، ولم يعلم اسم ناسخها، واستنسخت عن نسخة الأصل التي استنسخت بتاريخ ٥٧٤ هـ.

وتشاهد على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة بصورة مختصرة. وقد تقدّم في ذيل المجموعة السابقة أنّ هذه النسخة تتحدّ معها خطأً و ترتيباً و متناً؛ لكنّها ليست هي بعينها أو مصوّرة عنها، والمظنون أنّ كاتباً كتبها بخطه و أرسل كلاً منهما إلى شخص، أو احتفظ بإحدهما لنفسه و أرسل الأخرى لغيره.

* و توجد مخطوطة أخرى في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة

بالنجف الأشرف (مكتبة العلامة الأميني) برقم ٥٧١، بهذا الترتيب بعينه، إلا أن تلك المخطوطة تختلف في رسالتين لم تردا في مخطوطة مكتبة الشهيد المطهري، وهما: إجازة الشريف المرتضى للبُصروي، ومسألة في أحكام أهل الآخرة.

و تلك المخطوطة أيضاً استُنسخت عن أصل وجده الناسخ في الخزانة الغروية - كما صرّح بذلك في انتهاء «أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية» - و يشاهد على الورقة الأولى منها تملّك العلامة المجلسي و نصّه: «بسم الله، للحقير محمد باقر بن محمد تقي المجلسي». و كتب ذيل هذه العبارة «شمس الدين الهرندي» في سنة ١٣٣٣هـ: «خط مبارك مرحوم مجلسي - أعلى الله تعالى مقامه - محترم (?) است».

و يشاهد فيها أيضاً تملّك محمد مهدي الهرندي بقوله: «قد تشرف بتملكه الفقير إلى الله الغني ابن رضي الدين محمد الهرندي محمد مهدي؛ جمعهما الله تحت لواء الولي»، مع ختمه المربع.

و أيضاً تملّك «عبد الله بن حاجي هادي»، و هو جدّ شمس الدين الهرندي. و استظهر العلامة الشيخ آقا بزرگ الطهراني الرازي أن يكون العلامة المجلسي هو الذي أمر بعض تلامذته أو بعض وراقي عصره باستنساخ هذه المجموعة له. ثمّ توجد عليها مقابلة و تصحيح فرغ منه «المولى عبد الله الهرندي» تلميذ العلامة المجلسي في سنة ١٠٩٦هـ.

و لما كانت المخطوطتان متحدتين من حيث خصوصياتهما و متنهما، لم نقابل النسخة الموجودة في مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام؛ بل راجعناها عند اللزوم فقط.

٢٤. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ١١٣٤٠؛ استنسخها «محمد بن محمد زمان» بين سنتي (١١١٦ - ١١١٧ هـ)، حيث كتب في آخر الرسالة الأولى والخامسة والسادسة سنة ١١١٦ هـ، و في آخر الرسالة ٢٦ و ٢٩ سنة ١١١٧ هـ، وكلّها

بخط النسخ إلا الرسالة ٢٧، وهي المسائل السروية للشيخ المفيد بخط النستعليق، و تاريخ الفراغ منها من النسخ ١١٣٧ هـ.

و تشاهد على هوامش بعض الرسائل حواشٍ و تعليقات توضيحية بندرة، و على بعضها علامات التصحيح و المقابلة.

و ذكر تعداد الرسائل الواردة في هذه المجموعة في فهرس المكتبة^١ ٣٣ عنواناً، كلها للشريف المرتضى إلا سبع رسائل، و هي المرقمة بالأرقام التالية: ٢، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢ و ٣٣.

و لم يُتعرّض في فهرس المكتبة إلى ذكر عناوين بعض الرسائل في المجموعة، و ذكرت عناوين بعضها بصورة خاطئة؛ فعناوين الرسائل الموجودة في هذه المجموعة كما يلي:

١. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٤ - ٤٥)، دُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «جوابات المسائل الناصريّة = أجوبة المسائل الناصريّة».

٢. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ٤٥ - ٥٠)، دُكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «جوابات المسائل الناصريّة = أجوبة المسائل الناصريّة».

*٣. ذبائح أهل الكتاب = مسألة في تحريم ذبائح أهل الكتاب، للشيخ المفيد (ص ٥٢ - ٥٨).

٤. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثانية (ص ٥٩ - ٩٠).

٥. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثالثة (ص ٩١ - ١٤٢).

٦. الردّ على المنجمين (ص ١٤٤ - ١٥٠).

٧. مسألة في توارد الأدلة (ص ١٥٠ - ١٥٣).

٨. المسائل الناصريّات (ص ١٥٤ - ٢٩٧).
٩. مسألة في بيان أحكام الآخرة (ص ٢٩٨ - ٣٠٣).
١٠. مسألة في طريق الاستدلال على فروع الإمامية (ص ٣٠٤ - ٣١٤).
١١. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ٣١٤ - ٣١٥). لم يذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.
١٢. معنى الباء في قوله تعالى: ﴿وَ اٰمَسَّحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٣١٦ - ٣١٩).
١٣. الاستثناء المعقّب للجمل (ص ٣١٩ - ٣٢٠).
١٤. العمل مع السلطان = مسألة في الولاية من قبل السلطان الجائر والظالم (ص ٣٢٠ - ٣٢٦).
١٥. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفّار = اللفظة الدالة على الاستغراق (ص ٣٢٦).
١٦. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٣٢٦ - ٢٣٧).
١٧. مسألة في المنامات (ص ٣٢٧ - ٣٣٠).
١٨. قسم من الطرابلسيات الثالثة، وهو المسألة ٢٢ منها (ص ٣٣١ - ٣٣٢). و دُكرت هذه العناوين الأربعة الأخيرة في فهرس المكتبة تحت عنوان «مسائل شتى».
١٩. المسح على الخفين (ص ٣٣٢ - ٣٣٣).
٢٠. مسألة في المتعة (ص ٣٣٣ - ٣٣٥).
٢١. القبول في النكاح والبيع = مسألة في صيغة النكاح (ص ٣٣٥ - ٣٣٧).
٢٢. الطلاق (ص ٣٣٧).
٢٣. أجوبة المسائل الرملية (ص ٣٣٧ - ٣٣٩).
٢٤. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٣٣٩ - ٣٤٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٢٥. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حَقِيقِيَّة (ص ٣٤٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٢٦. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٣٤٣). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٢٧. أجوبة المسائل الواسطيات (ص ٣٤٣ - ٣٤٦).

٢٨. حكم نجس العين و نجس الحكم (ص ٣٤٦).

٢٩. تنجيس البئر ثم غور مائها (ص ٣٤٦ - ٣٤٧). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

٣٠. فساد العمل بأخبار الأحاد (ص ٣٤٧ - ٣٤٨).

٣١. أجوبة المسائل المصرية (ص ٣٤٨ - ٣٥٣).

٣٢. [مسألة في] العصمة (ص ٣٥٣ - ٣٥٤).

٣٣. التاء في قولنا: «ذات القديم» (ص ٣٥٤ - ٣٥٥).

٣٤. تميم كتاب أبي رشيد سعيد بن محمد = نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٣٥٥ - ٣٥٩).

٣٥. معنى الإجابة (ص ٣٥٩).

٣٦. أجوبة المسائل السروية (ص ٣٦٠ - ٣٦٣).

* ٣٧. عيون المسائل، للمير داماد، السيد محمد باقر المرعشي الإسترآبادي (ص ٣٦٤ - ٤٥٣).

* ٣٨. الاعتقادات، للشيخ الصدوق (ص ٤٥٤ - ٤٥٥). لم يُذكر هذا العنوان في فهرس المكتبة.

* ٣٩. تقويم الإيمان، للمير داماد السيد محمد باقر المرعشي الإسترآبادي (ص ٤٥٦ - ٥٧٥).

* ٤٠. مشارق الشموس في شرح الدروس، للمولني حسين بن محمد الخوانساري (ت ١٠٩٨ هـ) (ص ٥٧٦ - ٥٧٧). ذُكر عنوانها في فهرس المكتبة هكذا: «شرح الدروس الشرعية».

٤١. جواب المسائل [الرازية] (ص ٥٧٨ - ٥٩٣).

* ٤٢. الإعضالات العويصات، للمير داماد، السيد محمد باقر المرعشي الإسترآبادي (ص ٥٩٤ - ٦٠٩).

* ٤٣. أجوبة المسائل العكبرية، للشيخ المفيد (ص ٦١٠ - ٦٢٠).

٢٥. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، برقم ٥٩٣؛ استُنسخت في سنة ١١٢٥ هـ بخط

النسخ والنستعليق المكسر، و لم يُعلم اسم ناسخها.

و تشمل على رسائل مختلفة، سبع منها للشريف المرتضى، و عناوينها:

١. أجوبة المسائل الطرابلسيات؛ تقع في ١٠٣ صفحة. و ذُكر عنوان الرسالة في

فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة في المسائل المتفرقة».

٢. جوابات المسائل التبانيات؛ تقع في ٥٨ صفحة. و ذُكر عنوانها في فهرس المكتبة

سهواً: «رسالة في أخبار الأحاد = المسائل و أجوبتها في الاجتهاد».

٣. جوابات المسائل السلارية؛ تقع في ٤٥ صفحة. و ذُكر عنوانها في فهرس المكتبة

سهواً: «المسائل و أجوبتها في الجوهر و العرض و غيرهما».

٤. رسالة في نقص الشهور في العدد و أنها برؤية الأهلة (= رسالة في الرد على

أصحاب العدد)، تقع في ٣٩ صفحة.

٥. جوابات المسائل الموصليات الثالثة؛ تقع في ٤٣ صفحة. و ذُكر عنوانها في

فهرس المكتبة سهواً: «متفرّدات الإمامية».

٦. جوابات المسائل الموصليات الثانية؛ تقع في ٢٠ صفحة. و ذُكر عنوانها في

فهرس المكتبة سهواً: «المسائل الفقهية المتفرّد بها الإمامية و أجوبتها».

٧. جوابات المسائل الميافارقيّات؛ تقع في ٢١ صفحة. و ذكر عنوانها في فهرس المكتبة سهواً: «أجوبة المسائل الفقهيّة»^١.
٢٦. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ٥٤١/١٤؛ استنسخها «محمّد بن مهر عليّ» و فرغ من استنساخها في يوم الإثنين ٢٣ شهر ربيع الأوّل من شهور سنة ١١٣١ هـ بخطّ النسخ.
- و هي تشتمل على ضمائم مختلفة، و الضميمة ١٤ منها هي رسائل الشريف المرتضى، و تحتوي على ١٨ رسالة، كما يلي:
١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢ - ٣).
 ٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٣ - ٥).
 ٣. صيغة البيع (ص ٥ - ٦).
 ٤. ألفاظ الطلاق (ص ٦).
 ٥. المسائل الرملية (ص ٦ - ٨).
 ٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٨ - ١١).
 ٧. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقية (ص ١١).
 ٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١١ - ١٢).
 ٩. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ١٢ - ١٤).
 ١٠. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ١٤).
 ١١. تنجيس البئر ثمّ غور مائها (ص ١٤ - ١٥).
 ١٢. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ١٥ - ١٩).
 ١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ١٩ - ٢٢).

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٥، ص ٩٢ - ٩٤.

١٤. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ٢٢ - ٢٣).
١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٢٣ - ٢٤).
١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٢٤).
١٧. جوابات المسائل المصرّيات (ص ٢٤ - ٣٢).
١٨. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٣٢ - ٣٥).
٢٧. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، برقم ٢٦١٤٧: استنسخت في القرن الثاني عشر تقريباً، وهي ناقصة من آخرها، ولم يعلم اسم ناسخها، وعرّفت في فهرس المكتبة تحت عنوان «سؤال و جواب = جوابات المسائل»، وتشتمل على ٣٧ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و ترتيب عناوينها كما يلي:
 ١. معنى نقصان الدين و العقل في النساء (ص ٩).
 ٢. تفسير قوله عليه السلام: «الولد للفراش و...» (ص ٩ - ١٠).
 ٣. وجه النهي عن أكل الثوم (ص ١٠ - ١١).
 ٤. وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ١١ - ١٢).
 ٥. حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ١٢ - ١٤).
 ٦. حقيقة الإنجاب في ولد قابيل (ص ١٤).
 ٧. تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ سَبَقَتْ...﴾ (ص ١٤).
 ٨. حكم أموال السلطان (ص ١٤ - ١٥).
 ٩. حكم التصدّق بالمال الحرام (ص ١٥ - ١٦).
 ١٠. جواز التركيبة من المال الآخر (ص ١٦).
 ١١. صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ١٦).
 ١٢. علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه (ص ١٦ - ١٨).
 ١٣. عبادة و ولد الزنا (ص ١٨ - ١٩).

١٤. مشاهدة المحتضر الإمام عليه السلام قبل موته (ص ١٩ - ٢٠).
١٥. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٢٠ - ٢٣).
١٦. مسألة في بيان قوله عليه السلام: «أنا وأنت يا عليّ كهاتين» (ص ٢٣ - ٢٤).
١٧. مسألة في الرجعة من جملة الدمشقيّات (ص ٢٤ - ٢٨).
١٨. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٢٨ - ٣٤).
١٩. مسألة في المنامات (ص ٣٤ - ٤١).
٢٠. عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة (ص ٤١ - ٥٩).
٢١. في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾ (ص ٥٩ - ٦٨).
٢٢. مسألة في الردّ على المنجمين (ص ٦٨ - ٨٣).
٢٣. مسألة في الحسن والقبح العقليّين (ص ٨٣ - ٨٨).
٢٤. المراد من الصاعقة و الرجعة في الآيتين (ص ٨٨ - ٨٩).
٢٥. كيفيّة نجاة هود من الريح المهلك (ص ٨٩ - ٩٠).
٢٦. الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ (ص ٩٠ - ٩٢).
٢٧. مسألة في المسح على الخفّين (ص ٩٢ - ٩٥).
٢٨. مسألة في خلق الأفعال (ص ٩٥ - ١١٠).
٢٩. مسألة في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُؤَلِّى بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ (ص ١١٠ - ١١١).
٣٠. مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ (ص ١١١ - ١١٢).
٣١. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ...﴾ (ص ١١٢ - ١١٣).

٣٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾ (ص ١١٣ - ١١٤).
٣٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...﴾ (ص ١١٤ - ١١٦).
٣٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ...﴾ (ص ١١٦ - ١١٩).
٣٥. مسألة في الإجماع (ص ١١٩ - ١٢٥).
٣٦. من كلام لعلي عليه السلام يتبرأ فيه من الظلم (ص ١٢٥ - ١٢٧).
٣٧. مسألة في خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم (ص ١٢٧ - ١٣٩).
٢٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢١٩٠٨؛ استُنسخت في القرن الحادي عشر تقريباً بخط النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها. و على هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة. و تشتمل على رسالتين من رسائل الشريف المرتضى، وهما:
١. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٢ - ٧٦).
 ٢. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ٧٦ - ٨٥).
٢٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢١٩١٠؛ استُنسخت في القرن الحادي عشر تقريباً بخط النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها. و على هوامشها علامات التصحيح. و هي تشتمل على ثلاث رسائل من مصنّفات الشريف المرتضى:
١. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٤ - ١٢).
 ٢. وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ١٢ - ١٣).
 ٣. إجازة الشريف المرتضى للبصروي (ص ١٣)، و هي ناقصة من آخرها.

٣٠. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، برقم ٢١٩٠٩؛ استُنسخت في القرن الحادي عشر تقريباً بخطّ النسخ، ولم يعلم اسم ناسخها. وعلی هوامش النسخة علامات التصحيح. وتشتمل علی أربع رسائل للشريف المرتضى، وهي:

١. طريق الاستدلال علی فروع الإمامية (= مناظرة الخصوم و كيفة الاستدلال عليهم) (ص ٣-١٧).

٢. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ١٧-٢٠).

٣. حكم الباء في آية: ﴿وَ امْسُخُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٢٠-٢٤).

٤. مسألة في الاستثناء (ص ٢٤-٢٥).

٣١. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ١١٤٣٢؛ استُنسخها «أحمد بن علي مختار الجرفادقاني» في سنة ١٢٣٢هـ بخطّ النسخ. وتشاهد في هوامشها علامات التصحيح والمقابلة.

وهي تشتمل علی رسائل مختلفة، ثلاث منها للشريف المرتضى، وهي:

١. أجوبة المسائل الموصليات الثالثة، وهي الرسالة ١٧ من المجموعة، وقد عرّفت في فهرس المكتبة سهواً تحت عنوان: «الموصليات الثانية»، و تقع في الصفحات (٥-١٨) من المجموعة.

٢. أجوبة المسائل الموصليات الثانية، وهي الرسالة ١٨ من المجموعة، وقد عرّفت في فهرس المكتبة سهواً تحت عنوان: «الموصليات الثالثة»، و تقع في الصفحات (١٨-٢٢) منها.

٣. أجوبة المسائل الميافارقيات، وهي الرسالة ١٩ من المجموعة، و تقع في الصفحات (٢٢-٢٦) منها. و قد صرّح الناسخ في آخر هذه الرسالة أنه أتمّ المسائل و

الرسائل بحمد الله و حسن توفيقه وعونه في سنة ١٢٣٢ هـ.^١
 ٣٢. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ١٤٦٧٣؛ استنسخها «عبد الله بن محمد سعيد الخوانساري» في سنة ١٢٣٣ هـ بخط النسخ.
 و تشاهد على الورقة الأولى منها تملك «الشيخ محمد علي واعظ تلواسكاني» في سنة ١٣٤٠ هـ.

و هي مجموعة تشتمل على رسائل مختلفة كثيرة، اثنتان منها للشريف المرتضى،
 و هما:

١. أجوبة المسائل [الرازية]، و هي الرسالة ١٩١ من المجموعة، و تقع في ١٥ صفحة.

٢. مقدّمة في الأصول، و هي الرسالة ١٩٦ من المجموعة، و تقع في ٣ صفحات.^٢
 ٣٣. مخطوطة مكتبة آية الله السيد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ١٦٣١؛
 استنسخها «غلام علي الهندي» في سنة ١٢٣٣ هـ، بخط النسخ.

و هي تشتمل على ضمائم و رسائل مختلفة، رسالتان منها للشريف المرتضى، و
 هما:

١. المسائل الناصريّات، و هي الضميمة الرابعة من المجموعة، و تقع في ٦٩ صفحة.

٢. مسألة في أحكام أهل الآخرة، و هي الضميمة الخامسة من المجموعة، و تقع
 في ٣ صفحات.

٣٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم ٥١٨٧؛ استنسخها

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢٩، ص ٥٤-٥٦.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٧، ص ١٥٤-١٥٧.

«الميرزا محمّد بن علي أكبر»، و فرغ من استنساخها ٢٥ ذي الحجّة من شهر سنة ١٢٣٤ هـ، كما صرّح به في انتهاء الرسالة الأولى منها، وكتبها بخطّ النسخ، و النسخة كثيرة الأغلاط.

و ذكر تعداد رسائلها في فهرس المكتبة^١ ١٤ رسالة للشريف المرتضى سوى الرسالة الأولى منها، و هي مجمع الفائدة و البرهان للمقدّس الأردبيلي. لكن بعد توزّق المخطوطة وجدنا أنّ المفهرس لم يشر إلى بعض رسائلها، أو أشار إلى بعضها بصورة خاطئة؛ فعليه عناوين كلّ الرسائل و الكتب الواردة في هذه المجموعة عن الشريف المرتضى كما يلي:

١. مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم (ص ٢-٦).
٢. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ٦-٧).
٣. حكم الباء في آية: ﴿وَ اٰمَسَّحُوْا بِرُءُوْسِكُمْ...﴾ (ص ٧-٨).
٤. مسألة في الاستثناء (ص ٨).
٥. رسالة في الولاية عن الجائر = مسألة في العمل مع السلطان (ص ٨-١١).
٦. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار (ص ١١-١٢).
٧. جوابات المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ١٢-٢٦).
٨. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٢٦).
٩. مسألة في المنامات (ص ٢٦-٢٨).
١٠. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٢٨-٤٧).
١١. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ٤٧-٤٩).
١٢. المسائل الناصريات (ص ٥٠-١١٥).
١٣. أحكام أهل الآخرة = مسألة في أحكام أهل الآخرة (ص ١١٦-١١٨).

١٤. جوابات المسائل الطرابلسيات (ص ١١٨ - ١٤٣).
١٥. القول فيما نبه به المنجمون = مسألة في الرد على المنجمين (ص ١٤٣ - ١٤٦).
١٦. مسألة في توارد الأدلة (ص ١٤٦ - ١٤٨).
١٧. الانتصار (ص ١٤٨ - ٢٥٧).
١٨. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢٥٨).
١٩. مسألة في نكاح المتعة (ص ٢٥٨ - ٢٥٩).
٢٠. صيغة البيع (ص ٢٥٩ - ٢٦٠).
٢١. ألفاظ الطلاق (ص ٢٦٠).
٢٢. المسائل الرملية (ص ٢٦٠ - ٢٦١).
٢٣. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٢٦١ - ٢٦٣).
٢٤. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٢٦٣).
٢٥. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٢٦٣).
٢٦. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٢٦٣ - ٢٦٤).
٢٧. الفرق بين نجس العين ونجس الحكم (ص ٢٦٤).
٢٨. تنجيس البئر ثم غور مائها (ص ٢٦٤ - ٢٦٥).
٢٩. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٢٦٥ - ٢٦٧).
٣٠. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٢٦٧ - ٢٦٨).
٣١. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٢٦٨ - ٢٦٩).
٣٢. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٢٦٩).
٣٣. النظر قبل الدلالة (ص ٢٦٩).
٣٤. جوابات المسائل المصرية (ص ٢٦٩ - ٢٧٣).

٣٥. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٢٧٣ - ٢٧٥).
٣٦. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٢٧٥ - ٢٨٠).
٣٧. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٢٨٠ - ٢٨١).
٣٨. مسألة في العصمة (ص ٢٨١ - ٢٨٢).
٣٩. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٢٨٢ - ٢٨٣).
٤٠. مسألة في منع كون الصفة بالفاعل (ص ٢٨٣).
٤١. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدث بمعنى (ص ٢٨٣).
٤٢. إبطال قول: «أَنَّ الشَّيْءَ شَيْءٌ لِنَفْسِهِ» (ص ٢٨٣).
٤٣. النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها (ص ٢٨٣ - ٢٨٤).
٤٤. دور العقل والسمع في النوافل (ص ٢٨٤).
٤٥. الدليل على أنّ الجواهر مدركة (ص ٢٨٤ - ٢٨٥).
٤٦. معنى النفع في الضرر (ص ٢٨٥ - ٢٨٦).
٤٧. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٢٨٦ - ٢٨٨).
٤٨. معنى قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مَنْ أَجَبِي فَقَدْ أَرَبِي» (ص ٢٨٨).
٤٩. جمل العلم والعمل (ص ٢٨٩ - ٣٠٥).
٣٥. مخطوطة مكتبة مدرسة صدر بازار بإصفهان، برقم ٩١٤؛ استنسخها «أحمد بن محمد علي الكزّوني» بخطّ النسخ، و فرغ من استنساخها في يوم الأربعاء ١٥ ذي القعدة من شهر سنة ١٢٣٨ هـ، كما صرّح بذلك في نهاية الرسالة العاشرة.
- وهي تشتمل على إحدى عشرة رسالة، رسالتان منها للمرتضى، وهما:
١. أجوبة المسائل الرازية (ص ٤٤ - ٥٦)، وهي الرسالة الثانية منها.

٢. مقدّمة في الأصول (ص ٥٦ - ٥٨)، و هي الرسالة الثالثة منها^١.

٣٦. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، برقم ٣٩٦٨٥: استُنسخت في

عام ١٢٤٣ هـ، بخطّ النسخ، و لم يُعلم اسم ناسخها.

و تشتمل على اثنتي عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما

يلي:

١. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ٢ - ٤).

٢. مسألة في العصمة (ص ٤ - ٦).

٣. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٦ - ٧).

٤. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٧ - ٨).

٥. الدليل على أنّ الجوهر ليس بمحدّث بمعنى (ص ٨ - ٩).

٦. إبطال قول: «أَنَّ الشَّيْءَ شَيْءٌ لِنَفْسِهِ» (ص ٩).

٧. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٩ - ١٠).

٨. دور العقل و السمع في النوافل (ص ١٠ - ١١).

٩. الدليل على أنّ الجواهر مدركة (ص ١١).

١٠. دفع شبهة للبراهمة (ص ١١ - ١٤).

١١. معنى النفع في الضرر (ص ١٤ - ١٧).

١٢. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ١٧)، و هي ناقصة الآخر.

٣٧. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدّسة بمشهد، برقم ٢٠٩٩٥: استُنسخت في

سنة ١٢٤٣ هـ بخطّ النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها.

و على هوامشها علامات التصحيح بندرة.

و تحتوي على ثمانى عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما

يلى:

١. مسألة في المسح على الخفّين (ص ٢ - ٤).
٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٤ - ٦).
٣. صيغة البيع (ص ٦ - ٨).
٤. ألقاظ الطلاق (ص ٨ - ٩).
٥. المسائل الرملية (ص ٩ - ١١).
٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١١ - ١٦).
٧. إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقيّة (ص ١٦).
٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١٦).
٩. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ١٦ - ١٩).
١٠. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ١٩ - ٢٠).
١١. تنجيس البئر ثمّ غور مائها (ص ٢٠ - ٢١).
١٢. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٢١ - ٢٧).
١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٢٧ - ٣١).
١٤. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٣١ - ٣٢).
١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٣٢ - ٣٣).
١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٣٣ - ٣٤).
١٧. جوابات المسائل المصريّات (ص ٣٤ - ٤٤).
١٨. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٤٤ - ٤٨).

٣٨. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، برقم ٢٠٩٩٦؛ و هي تكملة

المخطوطة السابقة، استُنسخت في سنة ١٢٤٣ هـ، بخطّ النسخ عن أصل وجدّه

الناسخ في خزانة الحضرة الغروية، و لم يُعلم اسم ناسخها .

وهي تشتمل على ١٤ رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي :

١. مسألة في معجزات الأنبياء عليهم السلام (ص ٢ - ١٨).
٢. مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٨ - ٢٠).

٣. مسألة في العصمة (ص ٢٠ - ٢٢).

٤. التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث (ص ٢٢ - ٢٣).

٥. منع كون الصفة بالفاعل (ص ٢٣ - ٢٤).

٦. الدليل على أن الجوهر ليس بمحدث بمعنى (ص ٢٤ - ٢٥).

٧. إبطال قول: «أن الشيء شيء لنفسه» (ص ٢٥).

٨. النسبة بين الأفعال و ما هو لطف منها (ص ٢٥ - ٢٦).

٩. دور العقل و السمع في النوافل (ص ٢٦ - ٢٧).

١٠. الدليل على أن الجواهر مدركة (ص ٢٧).

١١. دفع شبهة للبراهمة (ص ٢٧ - ٣٠).

١٢. معنى النفع في الضرر (ص ٣٠ - ٣٣).

١٣. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض (ص ٣٣ - ٣٨).

١٤. معنى قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «من أجبى فقد أربى» (ص ٣٨).

٣٩. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، برقم ٢٠٩٩٧؛ و هي تكملة

المخطوطة السابقة، استُنسخت في سنة ١٢٤٣ هـ، بخط النسخ، و لم يُعلم اسم ناسخها.

و على هوامش النسخة علامات التصحيح و المقابلة بندرة.

و تشتمل على ثلاث رسائل للشريف المرتضى، و هي:

١. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ٢ - ٥٥).

٢. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ٥٦ - ٦٢).
٣. مسألة في أحكام أهل الآخرة (ص ٦٤ - ٧٠).
٤٠. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، برقم ٢٠٩٩٧؛ وهي تكملة المخطوطة السابقة، استُنسخت في العام ١٢٤٣ هـ، بخطّ النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها.

و تشمل على سبع رسائل للشريف المرتضى، وهي:

١. طريق الاستدلال على فروع الإمامية (= مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم) (ص ٢ - ١٤).
٢. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ١٤ - ١٦).
٣. حكم الباء في آية: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ١٦ - ١٩).
٤. مسألة في الاستثناء (ص ١٩ - ٢٠).
٥. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٢٠ - ٢٧).
٦. وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار (ص ٢٧).
٧. إجازة الشريف المرتضى للبُصروي (ص ٢٨ - ٣٣).

٤١. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، برقم ٧٦١٥؛ استُنسخت في سنة ١٢٨١ هـ. كما صرّح بذلك في آخر جوابات المسائل الموصليّات الثانية و الثالثة، و الميافارقيّات.

و استُنسخت بعض رسائل المجموعة عن نسخة الأصل التي كتبت بتاريخ ٦٧٦ هـ، كما صرّح بذلك في آخر رسالة جوابات المسائل التّبانيّات^١.

و ذكر في آخر رسالة أجوبة المسائل الرازيّة تاريخ النسخ و أنّه في العشرين من

١. راجع: الصفحة ٥٧ من المخطوطة.

جمادى الأولى من سنة ١٠٨٩ هـ^١؛ و في آخر رسالة مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد كُتبت هذه العبارة: «كتبتها من خطّ الشيخ زين الدين؛ قدّس الله نفسه الزكية»^٢، و يشاهد نظير هذه العبارة في آخر مسألة في حكم عبادة ولد الزنا^٣. و ختم الناسخ رسالة في الردّ على أصحاب العدد بقوله: «تمّت الكتاب [كذا] في الثاني عشر من ذي الحجّة سنة ستّ و ستّين و ستمئة (٦٦٦)، و الحمد لله ربّ العالمين، سنة ١٢٨١ هـ».

و النسخة كثيرة الأغلاط، و قد نُسخت بخطّ النسخ، و ذُكر عدد الرسائل الواردة فيها في فهرس المكتبة^٤ ٢٠٤ عنواناً، نسبها المفهرس كلّها إلى الشريف المرتضى؛ لكن من خلال فحص النسخة و سبرها توصلنا إلى أنّ بعض الرسائل ليست للشريف المرتضى، إضافة إلى أنّ المفهرس لم يتعرّض إلى ذكر عناوين كثيرة وردت في هذه المجموعة، بحيث بلغ الوارد فيها بعد التأمل إلى تسعة و ثمانين عنواناً، و هي كما يلي:

١. جوابات المسائل التّبانيّات (ص ٤ - ٥٧). ذُكر عنوان الرسالة في فهرس المكتبة سهواً: «عدم حجّية خبر الواحد».
٢. أجوبة المسائل الرازية (ص ٥٧ - ٧٣).
٣. أجوبة المسائل الرسيّة الأولى (ص ٧٤ - ١١٨).
٤. أجوبة المسائل الرسيّة الثانية (ص ١١٨ - ١٢٣). لم يذكر عنوان هذه الرسالة في فهرس المكتبة.

١. راجع: الصفحة ٧٣ من المخطوطة.

٢. راجع: الصفحة ٣٧٢ من المخطوطة.

٣. راجع: الصفحة ٣٩٢ من المخطوطة.

٤. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢٠، ص ١٤ - ٢٢.

٥. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ١٢٣ - ١٥٤).
٦. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثالثة (ص ١٥٤ - ٢٠٤).
٧. الردّ على المنجمين (ص ٢٠٥ - ٢١١).
٨. توارد الأدلة (ص ٢١١ - ٢١٣).
- * ٩. أجوبة المسائل العشر، للشيخ المفيد (ص ٢١٦ - ٢٣٠).
- * ١٠. المسائل السروية، للشيخ المفيد (ص ٢٣٠ - ٢٣٢). ذُكرت هذه الرسالة في فهرس المكتبة تحت عنوان: «المخلدون في النار»، ونُسبت سهواً إلى الشريف المرتضى.
- * ١١. أجوبة المسائل العكبرية، للشيخ المفيد (ص ٢٣٣ - ٢٥١).
١٢. أحكام أهل الآخرة (ص ٢٥٢ - ٢٥٦).
١٣. كيفية الاستدلال على الخصوم (ص ٢٥٧ - ٢٦٥).
١٤. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (٢٦٥ - ٢٦٧).
١٥. مسألة في حكم الباء في الآية: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ٢٦٧ - ٢٦٩).
١٦. مسألة في الاستثناء (ص ٢٦٩).
١٧. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٢٧٠ - ٢٧٤).
١٨. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ٢٧٤ - ٢٧٥).
١٩. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٢٧٥).
٢٠. مسألة في المنامات (ص ٢٧٥ - ٢٧٨).
٢١. مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء (ص ٢٨٠).
٢٢. مسألة في تفسير قوله عليه السلام: «الولد للفراش...» (ص ٢٨٠ - ٢٨١).
٢٣. مسألة في وجه النهي عن أكل الثوم (ص ٢٨١).
٢٤. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ٢٨١ - ٢٨٢).

٢٥. مسألة حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ٢٨٢).
٢٦. مسألة في الإنجاب في ولد قابيل (ص ٢٨٢).
٢٧. مسألة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ (ص ٢٨٢ - ٢٨٣).
٢٨. مسألة في حكم أموال السلطان (ص ٢٨٣).
٢٩. مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام (ص ٢٨٣).
٣٠. مسألة في جواز التركيبة من المال الآخر (ص ٢٨٣).
٣١. مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ٢٨٣ - ٢٨٤).
٣٢. مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته (ص ٢٨٤).
٣٣. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا (ص ٢٨٤ - ٢٨٥).
٣٤. مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام عليه السلام قبل موته (ص ٢٨٥).
٣٥. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٢٨٥ - ٢٨٦).
٣٦. مسألة في بيان قوله عليه السلام: «أنا وأنت يا عليّ كهاتين» (ص ٢٨٦ - ٢٨٧).
٣٧. مسألة في الرجعة (ص ٢٨٧ - ٢٨٩) كُتِبَ بعد هذه الرسالة قسم من رسالة «مسألة في العمل مع السلطان» وأيضاً قسم من «مسألة في المنامات» مكرراً (ص ٢٨٩ - ٢٩٢).
٣٨. رسالة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة (ص ٢٩٢ - ٢٩٩).
٣٩. مسألة في تفسير الآية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾ (ص ٢٩٩ - ٣٠٣).
٤٠. مسألة في الحسن والقبح العقليّين (ص ٣٠٨ - ٣١٠).
٤١. مسألة في المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين (ص ٣١٠ - ٣١١).
٤٢. مسألة في كيفية نجاة هود من الريح المهلكة (ص ٣١١).

٤٣. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ (ص ٣١١-٣١٢).
٤٤. مسألة في المسح على الخفين (ص ٣١٢-٣١٣).
٤٥. مسألة في خلق الأفعال (ص ٣١٣-٣١٧).
٤٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (ص ٣١٧-٣١٩).
٤٧. مسألة في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ (ص ٣١٩).
٤٨. تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ (ص ٣١٩-٣٢٠).
٤٩. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ (ص ٣٢٠).
٥٠. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾ (ص ٣٢٠-٣٢١).
٥١. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...﴾ (ص ٣٢١).
٥٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ...﴾ (ص ٣٢١-٣٢٢).
٥٣. مسألة في الإجماع (ص ٣٢٢-٣٢٥).
٥٤. مسألة من كلام علي عليه السلام يتبرأ من الظلم (ص ٣٢٥).
٥٥. مسألة في علة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم (ص ٣٢٥-٣٣٢).
٥٦. أقاويل العرب في الجاهلية (ص ٣٣٢-٣٣٦).
٥٧. أجوبة المسائل الطبرية (ص ٣٣٦-٣٤٨).
٥٨. مسألة في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ٣٤٨-٣٥٠).
٥٩. مسألة في فدك (ص ٣٥٠-٣٥١).

٦٠. فصل في الغيبة (ص ٣٥١ - ٣٥٢).
٦١. مسألة في الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة (ص ٣٥٢ - ٣٥٣).
٦٢. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» (ص ٣٥٣).
٦٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾ (ص ٣٥٣ - ٣٥٥).
٦٤. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام (ص ٣٥٥).
٦٥. مسألة في إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته (ص ٣٥٥ - ٣٥٦).
٦٦. مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام بأب بكر (ص ٣٥٦ - ٣٥٩).
٦٧. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (ص ٣٥٩).
٦٨. مسألة في إرث الأولاد (ص ٣٦٠ - ٣٦٤).
٦٩. مسألة في عدم تخطئة العامل بخبر الواحد (ص ٣٦٤ - ٣٦٥).
٧٠. مسألة في استلام الحجر (ص ٣٦٥ - ٣٦٧).
٧١. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَيْتُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (ص ٣٦٧ - ٣٦٩).
٧٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ (ص ٣٦٩ - ٣٧٠).
٧٣. مسألة في نفي الرؤية (ص ٣٧٠ - ٣٧١).
٧٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي...﴾ (ص ٣٧١ - ٣٧٢).
٧٥. أجوبة مسائل عن متشابه القرآن (ص ٣٧٣ - ٣٨٢).
٧٦. كلام في حقيقة الجوهر (ص ٣٨٢).
٧٧. مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد (ص ٣٨٤ - ٣٨٦).
٧٨. مسألة في علة امتناع علي عن محاربة الغاصبين لحقه بعد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (ص ٣٨٦ - ٣٨٩).

٧٩. تكرار «مسألة في من يتولّى غسل الإمام»؛ تقدّمت بالرقم ٣٥ (ص ٣٨٩ - ٣٩٠).
٨٠. تكرار «مسألة في وجه النهي عن أكل الثوم»؛ تقدّمت بالرقم ٢٣ (ص ٣٩١).
٨١. تكرار «مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه»؛ تقدّمت بالرقم ٢٤ (ص ٣٩١ - ٣٩٢).
٨٢. تكرار «مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته»؛ تقدّمت بالرقم ٣٢ (ص ٣٩٢).
٨٣. تكرار «مسألة في حكم عبادة ولد الزنا»؛ تقدّمت بالرقم ٣٣ (ص ٣٩٢).
٨٤. رسالة في الردّ على أصحاب العدد (ص ٣٩٤ - ٤٢٦).
٨٥. أجوبة المسائل الموصليّات الثانية (ص ٤٢٦ - ٤٦١).
٨٦. أجوبة المسائل الموصليّات الثالثة (ص ٤٦١ - ٤٧٥).
٨٧. أجوبة المسائل الميفارقيّات (ص ٤٧٥ - ٤٨٩).
٨٨. مناظرة السيّد مع أبي العلاء المعرّي (ص ٤٨٩ - ٤٩٠).
٨٩. تكرار «المسائل التّبانيّات» (ص ٤٩١ - ٥٠٠).
٤٢. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، برقم ١٤٢٥٤؛ استنسخها «زين العابدين الخوانساري» في القرن ١٣ تقريباً بخطّ النسخ، و الرسالة الأولى منها «الردّ على أصحاب العدد»، استنسخت عن نسخة الأصل التي كتبت بتاريخ ٦٦٦ هـ، و الرسالة الثالثة «الموصليّات الثانية» نُسخت عن نسخة الأصل التي كتبت بتاريخ ٦٧٦ هـ.
- و النسخة كثيرة الأخطاء، و قد ذُكر تعداد رسائلها في فهرس المكتبة ٢٦ عنواناً؛ و عُنونت ثلاثة موارد منها و التي تحمل الأرقام (٢٠ و ٢٢ و ٢٦) تحت عنوان «مسائل شتّى»؛ و الأولى منها تشتمل على أربعين رسالة، و الثانية تشتمل على سبع عشرة رسالة، و الثالثة على ستّ رسائل.

- و إليك تفصيل عناوين الرسائل الواردة في هذه المجموعة:
١. الردّ على أصحاب العدد (ص ٤ - ١٨).
 ٢. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة (ص ١٨ - ٣٣)، ذكرت في فهرس المكتبة سهواً: «الموصليّات الثانية».
 ٣. جوابات المسائل الموصليّات الثانية (ص ٣٣ - ٣٩)، ذكرت في فهرس المكتبة سهواً: «الموصليّات الثالثة».
 ٤. جوابات المسائل الميافارقيّات (ص ٤٠ - ٤٥).
 ٥. مناظرة أبي العلاء المَعْرِي مع الشريف المرتضى (ص ٤٦).
 ٦. أجوبة المسائل التّبانيّات (ص ٤٧ - ٧٤).
 ٧. أجوبة المسائل الرازيّة (ص ٧٤ - ٨١).
 ٨. أجوبة المسائل الرسيّة الأولى (ص ٨١ - ٩٩).
 ٩. أجوبة المسائل الرسيّة الثانية (ص ٩٩ - ١٠١).
 ١٠. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثانية (ص ١٠١ - ١١٤).
 ١١. أجوبة المسائل الطرابلسيّات الثالثة (ص ١١٤ - ١٣٧).
 ١٢. الردّ على المنجمين (ص ١٣٧ - ١٤٠).
 ١٣. مسألة في توارد الأدلّة (ص ١٤٠ - ١٤١).
 ١٤. أحكام أهل الآخرة (ص ١٤٢ - ١٤٤).
 ١٥. كيفيّة الاستدلال على الخصوم = مناظرة الخصوم و كيفيّة الاستدلال عليهم (ص ١٤٤ - ١٤٨).
 ١٦. مسألة في عدم الدليل دليل العدم (ص ١٤٨ - ١٤٩).
 ١٧. مسألة في الباء في قوله تعالى: ﴿وَ اَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ١٤٩ - ١٥٠).
 ١٨. مسألة في الاستثناء المعقّب للجمل (ص ١٥٠).

١٩. مسألة في العمل مع السلطان (ص ١٥٠ - ١٥٣).
٢٠. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ١٥٣).
٢١. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ١٥٣).
٢٢. مسألة في المنامات (ص ١٥٣ - ١٥٥).
٢٣. مسألة في معنى نقصان الدين والعقل في النساء (ص ١٥٥).
٢٤. مسألة في تفسير قوله عليه السلام: «الولد للفرش» (ص ١٥٥ - ١٥٦).
٢٥. مسألة في وجه النهي عن أكل الثوم (ص ١٥٦).
٢٦. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ١٥٦).
٢٧. مسألة حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ١٥٦).
٢٨. مسألة في الإنجاب في ولد قابيل (ص ١٥٦ - ١٥٧).
٢٩. مسألة في تفسير قوله تعالى: «وَأُولَٰئِكَ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ...» (ص ١٥٧).
٣٠. مسألة في حكم أموال السلطان (ص ١٥٧).
٣١. مسألة في حكم التصدق بالمال الحرام (ص ١٥٧).
٣٢. مسألة في جواز التزكية من المال الآخر (ص ١٥٧).
٣٣. مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ١٥٧).
٣٤. مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته (ص ١٥٧).
٣٥. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا (ص ١٥٧ - ١٥٨).
٣٦. مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام عليه السلام قبل موته (ص ١٥٨).
٣٧. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ١٥٨).
٣٨. مسألة في بيان قوله عليه السلام: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين» (ص ١٥٨ - ١٥٩).
٣٩. مسألة في الرجعة (ص ١٥٩ - ١٦٠).

٤٠. مسألة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة (ص ١٦١ - ١٦٥).
٤١. مسألة في تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْهُمُ الْمُتَجَرِّبُونَ﴾ (ص ١٦٥ - ١٦٦).
٤٢. الردّ على المنجمين (ص ١٦٧ - ١٧٠)، وهي تكرار لما تقدّم في الرقم ١٢.
٤٣. مسألة في الحسن والقبح العقليّين (ص ١٧٠ - ١٧١).
٤٤. مسألة في المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين (ص ١٧١).
٤٥. مسألة في كيفية نجاة هود من الريح المهلك (ص ١٧١).
٤٦. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾ (ص ١٧١).
٤٧. مسألة في المسح على الخفّين (ص ١٧١ - ١٧٢).
٤٨. مسألة في خلق الأفعال (ص ١٧٢ - ١٧٤).
٤٩. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (ص ١٧٤ - ١٧٥).
٥٠. مسألة في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ (ص ١٧٥).
٥١. تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ (ص ١٧٥ - ١٧٦).
٥٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ يَكُونُ لِي غُلَامًا...﴾ (ص ١٧٦).
٥٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾ (ص ١٧٦).
٥٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ (ص ١٧٦).
٥٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾ (ص ١٧٦ - ١٧٧).
٥٦. مسألة في الإجماع (ص ١٧٧ - ١٧٨).
٥٧. مسألة في كلام علي عليه السلام يتبرأ من الظلم (ص ١٧٨).

٥٨. مسألة في علة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم (ص ١٧٨ - ١٨٢).
٥٩. أقاويل العرب في الجاهلية (ص ١٨٢ - ١٨٤).
٦٠. أجوبة المسائل الطبرية (ص ١٨٤ - ١٩١).
٦١. مسألة في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ١٩١ - ١٩٢).
٦٢. مسألة في فدك (ص ١٩٢).
٦٣. فصل في الغيبة (ص ١٩٢ - ١٩٣).
٦٤. مسألة في الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة (ص ١٩٣).
٦٥. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء عليهم السلام لا نورث» (ص ١٩٣).
٦٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾ (ص ١٩٣ - ١٩٤).
٦٧. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام (ص ١٩٤).
٦٨. مسألة في إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته عمر (ص ١٩٤ - ١٩٥).
٦٩. مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام بأب بكر (ص ١٩٥ - ١٩٦).
٧٠. مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (ص ١٩٦ - ١٩٧).
٧١. مسألة في إرث الأولاد (ص ١٩٧ - ٢٠٠).
٧٢. مسألة في عدم تخطئة العامل بخبر الواحد (ص ٢٠٠ - ٢٠١).
٧٣. مسألة في استلام الحجر (ص ٢٠١).
٧٤. مسألة في قوله تعالى: ﴿أُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...﴾ (ص ٢٠١ - ٢٠٢).
٧٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...﴾ (ص ٢٠٢ - ٢٠٣).
٧٦. مسألة في نفي الرؤية (ص ٢٠٣).
٧٧. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ (ص ٢٠٣ - ٢٠٤).

٧٨. أجوبة مسائل عن متشابه القرآن (ص ٢٠٤ - ٢٠٩).
٧٩. في حقيقة الجوهر (ص ٢٠٩).
٨٠. مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد (ص ٢١٠ - ٢١١).
٨١. مسألة في علة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقه بعد الرسول (ص ٢١١ - ٢١٢).
٨٢. مسألة في من يتولى غسل الإمام (ص ٢١٢ - ٢١٣).
٨٣. مسألة في وجه النهي عن أكل الثوم (ص ٢١٣ - ٢١٤).
٨٤. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ٢١٤).
٨٥. مسألة في علم الوصي بساعة وفاته (ص ٢١٤).
٨٦. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا (ص ٢١٤).

٤٣. مصورة المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ وهي ميكروفيلم من نسخة مكتبة العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، و قد استنسخها بخطه - كما نص باسمه «محمد محسن بن علي الطهراني» - بين سنتي ١٣٢٢ - ١٣٣١ هـ.^١ و قد استنسخها عن نسخة الأصل التي كتبت بتاريخ ٦٧٦ هـ. و عليها علامة وقف «أشرف».

و على هوامشها توجد علامات التصحيح بندرة، و علامات للبلاغ بألفاظ مختصرة نحو: «بلغ قبلاً»^٢، و «بلغ بحمد الله»^٣ و أمثالهما. و ذكر في فهرس المكتبة عدد الرسائل الواردة فيها ٣٢ رسالة، جُلّها للشريف

١. يوجد تصريحه باسمه في انتهاء بعض الرسائل الواردة في المجموعة؛ راجع على سبيل المثال

آخر الرسالة الموسومة بـ«إنقاذ البشر من الجبر والقدر» في الصفحة ٤٨ من النسخة.

٢. راجع: الصفحة ٤٧ من النسخة.

٣. راجع: الصفحة ٦٨ من النسخة.

المرتضى؛ لكن من خلال فحص النسخة تبين لنا أنها تشتمل على إحدى وخمسين رسالة، و عناوينها كما يلي:

١. في إنكاح علي عليه السلام ابنته عمر (ص ٢-٨).
- *٢. أقوال الموحدة والعدلية والمجبرة والمتفلسفة، للصاحب بن عباد (ص ٨-١٩). وذكُر بعد هذه الرسالة في فهرس المكتبة عنوان «رسالة في التوحيد»، ولم نعثر عليها، والظاهر أنها إدامة الرسالة المذكورة.
- *٣. التذكرة في الأصول الخمسة، للصاحب بن عباد (ص ٢٠-٢٧).
٤. إنقاذ البشر من الجبر والقدر (ص ٣٠-٤٨)؛ فرغ من استنساخها في اثني عشر بقين من أول شهر الحرام من شهور سنة ١٣٢٩ هـ.
٥. مجموعة من فنون علم الكلام (ص ٤٩-٥٩). فرغ من استنساخها في شهر ذي الحجة الحرام من شهور سنة ١٣٢٩ هـ.
٦. مناظرة السيد مع أبي العلاء المعري (ص ٥٩).
٧. جوابات المسائل الموصليات الثانية (ص ٦١-٦٨)، فرغ من استنساخها في ١٧ صفر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ عن نسخة تاريخها ٦٧٦ هـ.
٨. جوابات المسائل الموصليات الثالثة (ص ٧٠-١٠٦). و فرغ من استنساخها في ١٤ صفر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.
٩. جوابات المسائل الميافارقيات (ص ١٠٧-١١٤). فرغ من استنساخها في ٢٥ شهر صفر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.
١٠. جوابات المسائل التبانيات (ص ١١٥-١٤٧). فرغ من استنساخها في شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٣٣٠ هـ عن نسخة تاريخها ٦٧٦ هـ.
١١. جوابات المسائل الرازية (ص ١٤٨-١٥٧). فرغ من استنساخها في الثاني من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.

١٢. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ١٥٨ - ١٨٢).
١٣. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ١٨٢ - ١٨٤). فرغ من استنساخها يوم مولود النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ سَنَةِ ١٣٣٠ هـ.
١٤. جوابات المسائل الطرابلسيات الثانية (ص ١٨٥ - ٢٠١). فرغ من استنساخها في ٢٧ من ربيع الآخر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.
١٥. جوابات المسائل الطرابلسيات الثالثة (ص ٢ - ١٩). فرغ من استنساخها في عصر يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ربيع الآخر من شهور سنة ١٣٣٠ هـ.
١٦. مسألة في الردّ على المنجمين (ص ١٩ - ٢٣).
١٧. مسألة في توارد الأدلّة على دعوى واحد = مسألة في توارد الأدلّة (ص ٢٣ - ٢٤).
١٨. رسالة في الردّ على أصحاب العدد (ص ٢٥ - ٤٣). فرغ من استنساخها بمشهد الإمامين الهمامين أبي الحسن موسى وأبي جعفر الجواد عليهما السلام في الكاظميّة المقدّسة يوم السبت الثاني من جمادى الأولى من سنة ١٣٣٠ هـ.
١٩. مسألة في تفضيل الأنبياء على الملائكة (ص ٤٣ - ٤٦).
٢٠. مسألة في المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء (ص ٤٦ - ٤٧).
٢١. مسألة في من يتولّى غسل الإمام (ص ٤٧ - ٤٨). فرغ من استنساخها في يوم الإثنين الثاني عشر من شهور سنة ١٣٣١ هـ.
٢٢. مقدّمة في الأصول (ص ٤٨).
٢٣. مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد (ص ٤٩ - ٥٠).
٢٤. مسألة في المسح على الخفّين (ص ٥١ - ٥٢).
٢٥. مسألة في نكاح المتعة (ص ٥٢ - ٥٣).
٢٦. صيغ البيع (ص ٥٣ - ٥٤).

٢٧. ألفاظ الطلاق (ص ٥٤ - ٥٥).
٢٨. المسائل الرملية (ص ٥٥ - ٥٦).
٢٩. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٥٦ - ٥٩).
٣٠. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٥٩).
٣١. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٥٩).
٣٢. جوابات المسائل الواسطيات (ص ٦٠ - ٦١).
٣٣. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٦٢).
٣٤. تنجيس البثر ثم غور مائها (ص ٦٢ - ٦٣).
٣٥. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٦٣ - ٦٦).
٣٦. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٦٦ - ٦٩).
٣٧. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٦٩ - ٧٠).
٣٨. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٧٠).
٣٩. النظر قبل الدلالة (ص ٧٠ - ٧١).
٤٠. المسائل النيلية = جوابات المسائل المصرية (ص ٧١ - ٧٧).
٤١. المقنع في الغيبة (ص ٧٨ - ٨٩).
٤٢. جمل العلم والعمل (ص ٨٩ - ١٢١). وكتب في هامش الصفحة (١٢١) منها: «بلغ قبلاً بحمد الله ١٣ صفر ١٣٤٨».
٤٣. مسألة وجيزة في الغيبة (ص ١٢٢ - ١٢٥).
٤٤. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة (ص ١٢٥ - ١٢٩).
٤٥. مسألة في العصمة (ص ١٣٠ - ١٣١).
٤٦. في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر (ص ١٣١ - ١٣٢).
٤٧. مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم (ص ١٣٦ - ١٤٦).

٤٨. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ١٤٦ - ١٥٠).
٤٩. حكم الباء في آية: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ...﴾ (ص ١٥٠ - ١٥٣).
٥٠. مسألة في العمل مع السلطان (ص ١٥٣ - ١٦٥).
- * ٥١. كتاب العروس، لأبي محمد جعفر بن أحمد بن عليّ القميّ (ص ١٦٨ - ١٧٨). فرغ من استنساخها في سنة ١٣٢٢ هـ.
- و تلحقها مقالات و ملحقات مختصرة أخر لم نتعرض لذكرها (ص ١٧٩ - ٢٠٤).
٤٤. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد المرعشي بقم، برقم ١٤٩٧: استنساخها «السيّد أحمد بن محمد رضا الحسيني [الصفائي الخوانساري]» بين سنتي ١٣٢٩ - ١٣٤٣ هـ.
- و صرح الكاتب بأنه قد استنسخ بعض رسائل المجموعة عن أصل عتيق؛ كرسالة النصر للروية في ثبوت الأهله استنساخها عن نسخة أصل كتبت بتاريخ ١٨ ذي الحجّة من سنة ٦٦٦ هـ؛ أو رسالة جوابات المسائل الموصليات الثانية، استنساخها عن نسخة أصل كتبت بتاريخ ١١ ذي الحجّة من سنة ٦٧٦ هـ؛ أو رسالة جوابات المسائل التّبانيات استنساخها عن نسخة أصل كتبت بتاريخ آخر ذي القعدة من سنة ٦٧٧ هـ.
- و على هوامشها علامات التصحيح و المقابلة و حواشٍ مختصرة من الناسخ و غيره، و كتبت عناوين الرسائل بخطّ الناسخ في أوّل المجموعة مع ختمه البيضويّ بتاريخ ١٣٦٠ هـ.

و رسالة أصل النسخة في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، برقم ١٤٧٥ من المجموعة المُهداة من النسخ الخطيّة^١، و دُكر عدد رسائلها في فهرس تلك المكتبة ٢٤ رسالة^٢؛ و دُكر تعدادها في فهرس مصوّرات مكتبة السيّد المرعشي ٧١ رسالة، و نحن أضفنا إليها بعد التأمل و دراسة النسخة عناوين آخر، بحيث بلغت ٨٥

١. راجع: فهرس المكتبة، ص ٣٧٢ - ٣٧٤.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٤، ص ٣٨٥ - ٣٩٨، المكرويلم ١٤٩٧.

- رسالة، تعدّ ٨٢ منها للشريف المرتضى وبقائها لغيره من العلماء .
 وأما عناوين الرسائل الموجودة في هذه المجموعة فكما يلي:
 ١. النصر للروية [في ثبوت الأهلة] (ص ٢ - ٢٢).
 ٢. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة (ص ٢٢ - ٤٣)، ذُكرت في النسخة سهواً:
 «جوابات المسائل الموصليّات الثانية» .
 ٣. جوابات المسائل الموصليّات الثانية (ص ٤٤ - ٥٢)؛ ذُكرت في النسخة سهواً:
 «جوابات المسائل الموصليّات الثالثة» .
 ٤. جوابات المسائل الميافارقيّات (ص ٥٣ - ٦١).
 ٥. جوابات المسائل التبنّيّات (ص ٦٢ - ١٠١).
 ٦. جوابات المسائل الرازيّة (ص ١٠٢ - ١١٢).
 ٧. جوابات المسائل الرسيّة الأولى (ص ١١٢ - ١٣٩).
 ٨. جوابات المسائل الرسيّة الثانية (ص ١٣٩ - ١٤٣).
 ٩. جوابات المسائل الطرابلسيّات الثانية (ص ١٤٣ - ١٦٣).
 ١٠. جوابات المسائل الطرابلسيّات الثالثة (ص ١٦٣ - ١٩٧). ولم يُذكر عنوان
 هذه الرسالة في فهرس المكتبة.
 ١١. مسألة في الردّ على المنجمين (ص ١٩٨ - ٢٠٣).
 ١٢. مسألة في توارد الأدلّة (ص ٢٠٣ - ٢٠٥).
 ١٣. رسالة في غيبة الحجّة (ص ٢٠٥ - ٢٠٧).
 ١٤. مسألة في أحكام أهل الآخرة (ص ٢٠٧ - ٢١١).
 ١٥. مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم (ص ٢١١ - ٢١٨).
 ١٦. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه (ص ٢١٨ - ٢١٩).
 ١٧. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (ص ٢١٩ -
 (٢٢١).

١٨. مسألة في الاستثناء (ص ٢٢١).
١٩. مسألة في العمل مع السلطان (ص ٢٢١ - ٢٢٥).
٢٠. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار (ص ٢٢٥).
٢١. مسألة في وجه التكرار في الآيتين (ص ٢٢٥ - ٢٢٦).
٢٢. مسألة في المنامات (ص ٢٢٦ - ٢٢٨).
٢٣. معنى نقصان الدين والعقل في النساء (ص ٢٢٩). ذُكرت هذه الرسالة مع ١٣ رسالة تالية بعدها في فهرس المكتبة تحت عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة».
٢٤. تفسير قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «الولد للفراس...» (ص ٢٢٩).
٢٥. وجه نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ (ص ٢٢٩ - ٢٣٠).
٢٦. وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه (ص ٢٣٠).
٢٧. حول كلام ابن جنّي في حذف علامة التأنيث (ص ٢٣٠ - ٢٣١).
٢٨. ما روي من أنّ ولد قبايل كفّار غير نجباء (ص ٢٣١).
٢٩. تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ...﴾ (ص ٢٣١).
٣٠. حكم أموال السلطان (ص ٢٣١).
٣١. حكم التصدّق بالمال الحرام (ص ٢٣١).
٣٢. جواز التزكية من المال الآخر (ص ٢٣١).
٣٣. صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام (ص ٢٣١ - ٢٣٣).
٣٤. علم الوصيّ بساعة وفاته (ص ٢٣٢).
٣٥. حكم عبادة ولد الزنا (ص ٢٣٢).
٣٦. مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته (ص ٢٣٢ - ٢٣٣).
٣٧. مسألة في من يتولّى غسل الإمام و الصلاة عليه (ص ٢٣٣ - ٢٣٤).
٣٨. مسألة ما معنى قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين؟» (ص ٢٣٤).

٣٩. في الرجعة من جملة المشقيات (ص ٢٣٤ - ٢٣٦).
٤٠. عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة (ص ٢٣٦ - ٢٤٢).
٤١. مسألة في تفسير آية: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ (ص ٢٤٢ - ٢٤٥).
٤٢. مسألة في الحسن والقبح العقليين (ص ٢٤٥ - ٢٤٦).
٤٣. المراد من الصاعقة والرجفة في الآيتين (ص ٢٤٦ - ٢٤٧).
٤٤. كيفية نجاة هود من الريح المهلك (ص ٢٤٧).
٤٥. تفسير آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾ (ص ٢٤٧ - ٢٤٨).
٤٦. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢٤٨ - ٢٤٩).
٤٧. مسألة في خلق الأفعال (ص ٢٤٩ - ٢٥٢).
٤٨. تفسير آية: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾ (ص ٢٥٢ - ٢٥٤).
٤٩. تفسير آية: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾ (ص ٢٥٤).
٥٠. تفسير آية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ (ص ٢٥٤).
٥١. تفسير آية: ﴿أَنْتَى يَكُونُ لى غَلَامٍ وَقَدْ بَلَغْنَى الْكِبَرُ...﴾ (ص ٢٥٤ - ٢٥٥).
٥٢. تفسير آية: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ...﴾ (ص ٢٥٥).
٥٣. تفسير آية: ﴿وَ مَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بى وَ لَا يَكُمُ﴾ (ص ٢٥٥).
٥٤. تفسير آية: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فى شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ (ص ٢٥٥ - ٢٥٧).
٥٥. مسألة في الإجماع (ص ٢٥٧ - ٢٥٨).
٥٦. مسألة في كلام لعلي عليه السلام يتبرأ من الظلم (ص ٢٥٨ - ٢٥٩).
٥٧. مسألة في علة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم (ص ٢٥٩ - ٢٦٤).
٥٨. أفاويل العرب في الجاهلية (ص ٢٦٤ - ٢٦٨).

٥٩. جوابات المسائل الطبرية (ص ٢٦٨ - ٢٧٨).
٦٠. مسألة في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ٢٧٨ - ٢٨٠).
٦١. مسألة في فذك (ص ٢٨٠ - ٢٨١).
٦٢. فصل في الغيبة (ص ٢٨١).
٦٣. مسألة عن الحال بعد إمام الزمان عليه السلام في الإمامة (ص ٢٨١ - ٢٨٢).
٦٤. حول خبر: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» (ص ٢٨٢).
٦٥. مسألة قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ...﴾ (ص ٢٨٢ - ٢٨٣).
٦٦. مسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام (ص ٢٨٣ - ٢٨٤).
٦٧. مسألة إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته (ص ٢٨٤ - ٢٨٥).
٦٨. علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر (ص ٢٨٥ - ٢٨٦).
٦٩. الجواب عن الشبهات الواردة لخبر الغدير (ص ٢٨٦ - ٢٨٨).
٧٠. مسألة في إرث الأولاد (ص ٢٨٨ - ٢٩٢).
٧١. عدم تخطئة العامل بخبر الواحد (ص ٢٩٢ - ٢٩٣).
٧٢. مسألة في استلام الحجر (ص ٢٩٣ - ٢٩٤).
٧٣. تفسير آية: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (ص ٢٩٤ - ٢٩٥).
٧٤. تفسير آية: ﴿فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...﴾ (ص ٢٩٥ - ٢٩٦).
٧٥. مسألة في نفي الرؤية (ص ٢٩٦ - ٢٩٨).
٧٦. تفسير آية: ﴿وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ (ص ٢٩٨ - ٢٩٩).
٧٧. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن = تفسير سورة الحمد (ص ٢٩٩ - ٣٠٦).
٧٨. مسألة في حقيقة الجوهر (ص ٣٠٦ - ٣٠٧).
٧٩. إبطال العمل بأخبار الآحاد (ص ٣٠٨ - ٣١٠).

٨٠. علة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقه (ص ٣١٠-٣١٢).
٨١. مسألة في العصمة (ص ٣١٣).
- ٨٢*. درة الغواص في أوام الخواص، لقاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) (ص ٣١٦-٣٩٤).
- ٨٣*. ميزان المقادير في تبيان التقادير، لرضي الدين محمد بن الحسن القزويني (ص ٣٩٦-٤١٥).
٨٤. الكز، للمولى إسماعيل بن محمد حسين الخواجوني (ص ٤١٦-٤٢٩).
- ٨٥*. الألفاظ الكتابية، لعبد الرحمن بن عيسى بن حماد الكاتب الهمداني (ت ٣٢٠ هـ) (ص ٤٣٠-٤٧٥).
٤٥. مخطوطة مكتبة آية الله السيد الحكيم العامة في النجف الأشرف، برقم ٤٣٨؛ استنسخها العلامة الشيخ «محمد بن طاهر السماوي» بين سنتي ١٣٣٤-١٣٣٦ هـ. وتشتمل على إحدى عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، وعناوينها كالتالي:
١. إنقاذ البشر من الجبر والقدر؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٦ هـ، وتقع في ٤١ صفحة.
٢. أجوبة المسائل الموصليات الثالثة، و ذكرت في فهرس المكتبة سهواً: «الموصليات الثانية»؛ فرغ من استنساخها سنة ١٣٣٤ هـ، وتقع في ٣٤ صفحة.
٣. أجوبة المسائل الموصليات الثانية، و ذكرت في فهرس المكتبة سهواً: «الموصليات الثالثة»؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، وتقع في ١٥ صفحة.
٤. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثانية؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ٣٣ صفحة.
٥. أجوبة المسائل الطرابلسيات الثالثة؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ٥٩ صفحة.

٦. أجوبة المسائل الرسيّة الأولى؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ٤٧ صفحة.
٧. جوابات المسائل الرسيّة الثانية؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في خمس صفحات.
٨. أجوبة المسائل الرازيّة؛ فرغ من استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ١٨ صفحة.
٩. جوابات المسائل الميافارقيّات؛ استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ١٥ صفحة.
١٠. مسألة في من يتولّى غسل الإمام؛ استنساخها في سنة ١٣٣٤ هـ، و تقع في ثلاث صفحات.
١١. رسالة في غيبة الحجّة عليه السلام؛ استنساخها في سنة ١٣٣٥ هـ، و تقع في أربع صفحات.
٤٦. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ٤٣٢؛ استنساخها العلامة الشيخ «محمّد بن طاهر السماويّ» في سنة ١٣٣٥ هـ، وهي تكملة المجموعة السابقة، و تشتمل على ضمام و رسالات مختلفة، ست رسائل منها للشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:
١. أجوبة المسائل السلاريّة، و تقع في ٣٥ صفحة.
 ٢. مناظرة الخصوم و كفيّة الاستدلال عليهم، و تقع في عشر صفحات.
 ٣. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه، و تقع في صفحتين.
 ٤. جوابات المسائل المصريّات، و تقع في تسع صفحات.
 ٥. مسألة في أحكام أهل الآخرة، و تقع في ستّ صفحات.
 ٦. مسألة في العمل مع السلطان، و تقع في سبع صفحات.

٤٧. مخطوطة مكتبة آية الله السيد المرعشي بقم، برقم ١٢٨٠٧: استُنسخت في سنة ١٣٣٦ هـ - كما صُرح بها في آخر الرسالة السادسة من المجموعة - بخط النسخ؛ و ناسخها مجهول.

وهي تشتمل على رسائل مختلفة، اثنتان منها للشريف المرتضى، وهما:

١. حدوث الأجسام من الجواهر (= مسألة في الاعتراض على من يثبت حدوث الأجسام من الجواهر)، وهي الرسالة ١٣ من المجموعة، و تقع في الصفحات (٢ - ٣) منها، و الرسالة ناقصة الآخر.

٢. المتولّي لغسل الإمام (= مسألة في من يتولّى غسل الإمام)، وهي الرسالة ١٤ من المجموعة، و تقع في الصفحات (٤ - ٦) منها، وهي ناقصة الأول.^١

٤٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، برقم ١٠٠٠٥: استُنسخت في سنة ١٣٣٦ هـ بخط التحرير، و لم يُعلم اسم الناسخ.

ذُكر عدد الرسائل الواردة في المجموعة في فهرس المكتبة^٢ ثمانى رسائل، و لم تنسب سوى الرسالة الخامسة منها للشريف المرتضى، و ذلك تحت عنوان «المسائل»؛ لكن هذا العنوان بحدّ ذاته يشتمل على سبع عشرة رسالة من رسائل الشريف المرتضى، و عناوينها كما يلي:

١. مسألة في المسح على الخفين (ص ٢ - ٣).

٢. مسألة في نكاح المتعة (ص ٤ - ٦).

٣. صيغة البيع (ص ٦ - ٨).

٤. ألفاظ الطلاق (ص ٨ - ٩).

٥. المسائل الرملية (ص ٩ - ١١).

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٢، ص ٥٢٩.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣٢، ص ١٦ - ١٨.

٦. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ١١ - ١٦).
٧. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقيّة (ص ١٦).
٨. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ١٦).
٩. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ١٦ - ٢٠).
١٠. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٢٠).
١١. تنجيس البئر ثمّ غور مائها (ص ٢٠ - ٢٢).
١٢. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٢٢ - ٢٨).
١٣. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٢٨ - ٣٢).
١٤. المنع من العمل بأخبار الأحاد (ص ٣٢ - ٣٣).
١٥. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ٣٣ - ٣٤).
١٦. النظر قبل الدلالة (ص ٣٤ - ٣٥).
١٧. جوابات المسائل المصريّات (ص ٣٥ - ٤٥).

٤٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بطهران، برقم ١٠٠٠٧؛ استنسخها «عبد الله بن محمّد حسن الهشتروديّ التبريزيّ النجفيّ» بخطّ التحرير بين سنتي (١٣٣٦ - ١٣٣٧ هـ) في النجف الأشرف.

و يشاهد في عدّة من صفحاتها ختم بيضويّ نصّه: «محمّد جواد»، أو «حسين عليّ...».

وهي تشتمل على خمس رسائل كلّها للشريف المرتضى وهي:

١. أجوبة المسائل التبتانيّات (ص ٤ - ٤٧)؛ فرغ من استنساخها في شهر ذي القعدة من شهر سنة ١٣٣٦ هـ.
٢. أجوبة المسائل السلاريّة (ص ٥٠ - ٨١)؛ فرغ من استنساخها يوم الجمعة من سنة ١٣٣٦ هـ.

٣. إبطال العمل بأخبار الأحاد (ص ٨٢-٨٤)؛ فرغ من استنساخها ١٢ شهر صفر المظفر من سنة ١٣٣٧ هـ، وكتب الناسخ في آخرها:

هذه الأوراق قد نقلت من خط العالم الجليل الشيخ علي محسني الروضة سبط الشهيد الثاني - قدس الله أرواحهم - . نقلت هذه الفقرة عن خط شيخنا الأجل الأعلّم آية الله فخر الأنام حجّة الإسلام شيخ الشريعة الأصبهاني؛ أدام الله بقاءه، إن شاء الله.

٤. الردّ على أصحاب العدد (ص ٨٦-١١٣)؛ فرغ من استنساخها ليلة الأربعاء من شهر ذي القعدة الحرام من شهر سنة ١٣٣٦ هـ.

٥. أجوبة المسائل الميافارقيات (ص ١١٨-١٢٦)؛ وهي ناقصة في أواسطها ١٣ مسألة من مسائل الرسالة.

٥٠. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد الحكيم العامّة في النجف الأشرف، برقم ٤٣٣/٧؛ استنسخها العلامة الأديب الشيخ «محمد بن طاهر السماوي» في سنة ١٣٥٨ هـ، وهي تكملة للمجموعة المتقدّمة برقم ٤٥.

و تشتمل على ضمائم و رسائل مختلفة، تتعلّق الضميمة السابعة منها بالشريف المرتضى فقط، حيث استنسخت فيها رسالتان من رسائله، وهما:

١. مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم؛ وهي تقع في الصفحات (٢-١٠) منها.

٢. مسألة في بيان قوله صلّى الله عليه و آله: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين»؛ وهي تقع في الصفحات (١٠-١١) منها.

٥١. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر في الكاظميّة المقدّسة، برقم ٥٨٧؛ استنسخها العلامة السيّد «محمد صادق بن الحسن آل بحر العلوم الطباطبائي الحسيني»، و فرغ من استنساخها سنة ١٣٩١ هـ، بخطّ النسخ، و قد استنسخها عن

نسخة الشيخ آقا بزرك الطهراني في سنة ١٣٢٩ هـ في سامراء، كما صرح به الناسخ في آخر الرسالة الخامسة وهي: «مجموعة في فنون علم الكلام».

و تشاهد في هوامش بعض الرسائل علامات التصحيح و حواشٍ توضيحية مختصرة من قبيل السيد الناسخ، و توقيعه: «محمد صادق».

و ذُكر عدد الرسائل الموجودة في هذه المجموعة في فهرس المكتبة ١٨ رسالة؛ لكن تشتمل الرسالة السابعة منها التي تحمل عنوان: «مجموعة المسائل المتفرقة» على ١٧ رسالة أو مسألة مستقلة؛ فعليه بلغ عدد رسائل هذه المجموعة ٣٠ عنواناً، و هي كما يلي:

١. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة (ص ٤ - ١٢).
٢. كتاب المقنع في الغيبة (ص ١٣ - ٣٣).
٣. مسألة وجيزة في الغيبة (ص ٣٤ - ٣٨).
٤. مناظرة أبي العلاء المعري مع الشريف المرتضى (ص ٣٩ - ٤١).
٥. مجموعة في فنون علم الكلام (ص ٤٢ - ٦٥).
٦. مقدّمة في الأصول (ص ٦٦ - ٦٩).
٧. مسألة في المسح على الخفين (ص ٧٠ - ٧٢).
٨. مسألة في نكاح المتعة (ص ٧٢ - ٧٥).
٩. صيغة البيع (ص ٧٥ - ٧٧).
١٠. ألفاظ الطلاق (ص ٧٧).
١١. المسائل الرمليّة (ص ٧٨ - ٨٠).
١٢. استمرار الصوم مع قصد المنافي له (ص ٨٠ - ٨٥).
١٣. إضافة الأولاد إلى الجد إضافة حقيقية (ص ٨٥ - ٨٦).
١٤. تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء (ص ٨٦).

١٥. جوابات المسائل الواسطيّات (ص ٨٦ - ٩٠).
١٦. الفرق بين نجس العين و نجس الحكم (ص ٩٠ - ٩١).
١٧. تنجيس البئر ثمّ غور مائها (ص ٩١ - ٩٢).
١٨. ثلاث مسائل من كتاب العمدة [الغرر] (ص ٩٢ - ٩٩).
١٩. استحقاق مدح البارئ على الأوصاف (ص ٩٩ - ١٠٤).
٢٠. المنع من العمل بأخبار الآحاد (ص ١٠٤ - ١٠٦).
٢١. الجسم لم يكن كائناً بالفاعل (ص ١٠٦).
٢٢. النظر قبل الدلالة (ص ١٠٦ - ١٠٧).
٢٣. جوابات المسائل المصريّات (ص ١٠٧ - ١٢٠).
٢٤. مسألة في معنى قول النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» (ص ١٢١ - ١٢٦).
٢٥. مسألة في تأويل آية: «وَ لَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَ هَمَّ بِهَا ...» (ص ١٢٧ - ١٣٤).
٢٦. مسألة في المنامات (ص ١٣٥ - ١٤١).
٢٧. مسألة في تأويل قول النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» (ص ١٤٢ - ١٤٨).
٢٨. مسألة في تأويل آية: «وَ إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ ...» (ص ١٤٩ - ١٥٤).
٢٩. مسألة في تأويل آية: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ...» (ص ١٥٥ - ١٥٩).
٣٠. مسألة في تأويل آية: «وَ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا ...» (ص ١٦٠ - ١٦٤).
٥٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، برقم ٧٥٣٩؛ استنسخ الرسالة الرابعة منها «أبو محمّد حقّ الملك» بخطّ النستعليق، و هي غير مؤرّخة.

و تشاهد في هوامش النسخة علامات التصحيح والمقابلة .
 وقد ذُكر في فهرس المكتبة^١ أنها تشتمل على سبع رسائل، ليس للشريف
 المرتضى سوى الرسالة السابعة منها؛ لكن وجدنا فيها مسألتين أُخريتين للشريف
 المرتضى، بعد الرسالة السابعة المذكورة؛ فعناوين المسائل الثلاث الواردة في هذه
 المجموعة كالتالي :

١. جواب السؤال عن وجه تزويج أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر (ص ٧-٢).
٢. جواب السؤال عن علة امتناع أمير المؤمنين عليه السلام عن محاربه بعد
 رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (ص ٧-١٠).
٣. جواب السؤال عن وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر بالإمامة دون أهل البيت
 كلهم (ص ١٠-١٧).

عملنا في التحقيق

لم يكتمل تحقيق هذه الرسائل على ما هي عليه من تعدد العناوين، و تشتت
 المخطوطات، و تداخلها، و صعوبة نصّها، لولا تظافر الجهود المضاعفة التي بذلت
 في سبيل ذلك. و قد اتّبعت الخطوات التالية في تحقيق الرسائل:

أولاً: جمع مخطوطات الرسائل من سبب المكتبات، ثم فهرستها فهرسة دقيقة
 لمعرفة محتوياتها و عناوين رسائلها، و قد لاقينا صعوبات عديدة في هذا المجال،
 ذلك أنّ هذه المجموع اشتملت على عدد كبير من الرسائل، لم يعتن بفهرستها
 مفهرسو المخطوطات، و لم يعرفوا بعناوينها، و لهم بعض الحق في ذلك، فهي - في
 الأغلب - فاقدة للعناوين، و متداخلة مع بعضها، أو مشتملة على تكرار استنساخ

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢٦، ص ٣٦-٣٨.

بعض الرسائل أكثر من مرّة، إضافة إلى تعدّد عناوين البعض الآخر، ممّا أوهم اللبس و الخلط عند الكثيرين.

ثانياً: تقييم المخطوطات، و تعيين الأصحّ و الأنفس من خلال القِدَم، أو اشتمالها على القراءة أو البلاغ، أو كونها مصحّحة، و انتقاء الأهمّ لغرض المقابلة.

ثالثاً: مقابلة المخطوطات المنتقاة، و قد اعتمدنا في تحقيق الرسائل على خمس نسخ إن وجدت، فبعض الرسائل لها نسخ فريدة أو قليلة، و إذا فاقت الخمس استعنا بسائر النسخ عند الضرورة.

رابعاً: تخريج الآيات و الروايات و الأقوال، و ما ينبغي تخريجه، من مصادرها القديمة.

خامساً: شرح معنى المفردات الغريبة و المبهمة، و ترجمة الأعلام، و توضيح الأماكن و المذاهب، و ما لزم توضيحه للقارئ الكريم.

سادساً: تقويم النصّ، و ملاحظة اختلاف النسخ، و صياغة الهوامش، و ضبط النصّ لما هو الأقرب للصواب و لمراد المصنّف رحمه الله؛ فأثبتنا الراجح في المتن و المرجوح في الهامش، علماً بأنّ بعض ما ذكر من المطبوع في الهامش كان مغلوطاً.

سابعاً: ضبط النصّ بالحركات، لتسهيل فهم المطالب على القارئ، متحرّين الضبط و الدقّة.

ثامناً: المراجعة العلمية، و الملاحظة النهائية للنصّ، و التخريجات، و القراءة الأخيرة للتأكد من صحّة المراحل السابقة.

تاسعاً: تقديم مقدّمتين، إحداهما دراسة عامّة عن الرسائل و طبعاتها و مخطوطاتها، و هي هذه، و الأخرى مقدّمة خاصّة لكلّ رسالة وُضعت في مقدّماتها.

عاشرًا: استخراج الفهارس الفنية العامّة للرسائل أجمع، تسهيلاً للوصول إلى مطالب الكتاب.

كلمة الشكر

- و لا يطيب لنا هنا إلا أن نتقدّم بالشكر الجزيل لكلّ من ساهم في تحقيق هذه الرسائل، وإخراجها بهذه الحلّة القشبية، ونخصّ منهم بالذكر:
١. آية الله الشيخ رضا الأستاذي، للإشراف العامّ و للمشاركة في التحقيق.
 ٢. الشيخ حبّ الله النجفي، لقراءته نصوص الرسائل بدقّة كبيرة، و ضبط النصّ، و تحريك الكلمات، و المساهمة في التحقيق.
 ٣. الشيخ حميد أحمددي جلفائي، للمشاركة في التحقيق.
 ٤. الشيخ محمّد حسين الدرايتي؛ لجهوده في جمع المخطوطات و دراستها و فحصها و فهرستها فهرسة دقيقة، و اختيار النسخ الأجلود للتحقيق و الإشراف و المتابعة لجميع مراحل التحقيق، و المراجعة المتكرّرة.
 ٥. الشيخ محسن شعاعي و الشيخ محمّد حسين محموديان لمقابلة المخطوطات، و ضبط الاختلاف بينها.
 ٦. الشيخ رضا المختاري و الشيخ محمّد رضا خادميان لتحقيق متن رسالة «الردّ على أصحاب العدد».
 ٧. و أمّا نحن فقد قمنا بكتابة جميع مقدّمات التحقيق و الفصول الثلاثة الأولى من المقدّمة العامّة للرسائل، و المراجعة و ملاحظة الهوامش و كتابة بعض التعليقات العلميّة، و إضافة عناوين جديدة وضعت بين معقوفين، و المشاركة في تحقيق الرسائل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

حيدر البياتي (الحسن)

١٨ ذي الحجة ١٤٤١ هـ

نماذج من تصاوير النسخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بعدة نيت مع كل قول ونشع من كل عمل وكانوا ردها عن
 السهات ونشع في الظلمات واما جلت عظمت فقال ان
 واخر على سيدنا محمد نبيه وصفيه وعلى له الدين اذهب عنهم الرجس
 وطهرهم من الاثام وبرام من الاثام صلاة تامة من الرب لا زمة
 الاثنوا، موصولة غير مقطوعة ومبدولة غير ممنوعة وشلم عليهم
 ومن بعد فاني وقفت على المسائل التي تباحثن الله توفيقا واخر من
 كل خير نفسك الجواب عنها والاضاح لما اشكلتها فوجدتها عند التصح
 دالة على فكر رفيع الرجل لطيف الفاعل كلام من شبهه كانت لغتها ودقتها
 ادل على العظمة من حجة جليظة ظاهرة وانا احب عن هذه المسائل ان يستعمله
 وفي الضيق وفي المقتسم المشعب ومن الله تعالى سنده العون والتوفيق

حكاية ما اقتحيت به المسائل

اذا كان الله جل عظمه وتقدس اسماءه قد انعم على الكافة بسيدنا الاحل
 المرصدي المجدد علم الهدى لادم الله سلطانه والحزن نوره وايد الامتداد
 واهله بديوان بقاياه وكنهه اعد به وجعله الفرع فيما يعرض لهم من امر دينهم
 يكشف ملتبته ووضح مشكله ويظهر حقيقته ويستر مجله ويبرر بديان
 ربيهم وينفي شكهم ويبلغ صدورهم ويبتلن نفوسهم فلا عز بعد هذه النعمة
 لمن قام على حجة الرب ومنازعة الشك مع التمكن من مفارقتها والراحة
 من مجاهدتها واحق ما سئل المستفتى وطول معرفته المتأدبين ولا رخصة
 في اهلها ولا توسعة في اغفاله وهو العلم بما يلزمه من العبادات الشرعية
 والاحتكام الشريعة التي لا ينفك المكلف من وجوبها ولا يخلو من زومها
 ولا يبعد منه التقرب بها ولا دالما يحب عليه منها الا بعد معرفتها والتفكير
 في مرتبها وادانته من السؤال اذ حاله فقد تعسر على من تمكن من

الحال

وان خبرهم اذا كان لا بد من كونه طريقاً الى العلم فواجب
 ان يكون كثرة متواترين وقد بينا ان الامر بخلاف ذلك
 ذلك كله واوضحناه وما ختم به الفصل ايضاً من وجوب
 ارتحال اهل الامصار وسالكى لا قطار حتى يسمعوا من
 الرسول عليه السلام ما يتنافه به غير واجب ايضاً ويغني
 عن ذلك كله ما بيناه ورتبناه وقد اجبتنا عن هذه المسائل
 بما اتسع له وقت ضيق

فتسأل اهل واجوبتها بحمد الله تعالى
 وافق الفراغ من تليقها في الويلد ومرتبه
 لدى القعد من سنة مت وبعين وسماء
 واهتمت للعلم وصلاحه على سبيل الحكمة الطاهر
 وحسنه بالله وغم الكلد

و

تسبح من الحار و محار أيضاً في كل ما فضل من رباح القمار
 و الزراعات و الصناعات عن المونة و الكفاية في طول السنة
 مع الاقتصاد و سببهم الله تعالى الذي أضافه إلى نفسه و سببهم
 الرسول عليه السلام و هذان الشهران بعد الرسول
 للإمام القائم مقامه مضافاً إلى شهر الإمام الذي سببته
 بالقرني و ما في الشعام لسامي آل محمد عليه و طيبم السلام
 ولحق كينهم و أنا نسيلم و كانه يقسم على شنتنا شهم
 ثلاثة منها لال الامام عليه السلام و ثلاثة منها لال الرسول
 عليه و عليهم السلام و هذا الخمر لما جعل لم عوضاً عن
 الصدقة فاذا منعوه في بعض الايام حلت لهم الصدقة
 مع المنع من هذا الخمر والله الموفق للصواب
 تمت بيل و اجوبتها والله ولي محمد و التوفيق
 وافق الفراغ من تعليقها في العبد المذنب المذنب
 سنة ثمان و تسعون و ثمانمائة و اربع و عشرين
 و صلواته على محمد و آله و صلواته على
 و حسنا اللهم الصلاة

٨٩

نفوسا بالامساك والامساك بالامساك والامتناع فهذا الوجه الثاني في
 ثانيا من حسنة حصول الفعوا ما علموا ما علموا وما علموا وما علموا
 وجهين من الوجوه التي ذكرنا ان الام لا يجوز عليها من
 فيه للفسدة وجهان لا يخلو وجهان او ان يكون الامر كذلك في
 الوجه الثاني جليل عليها المزمع واذا قيل اذا كانت للفسدة
 تغير وجود الواجبات فالذي يومتكم ان يكون
 في الوديعه او فضالدين مفسده في بعض الاوقات

لان الفسدة
 عززت وجودها
 كلها في وجهات

فالجواب
 من ذلك انه لو كان شيء في مفسدة في بعض الاوقات
 وجب على الله تعالى ان يبيده لنا ويغيره فما لم يغيره ذلك
 علمنا ان جميع الاوقات متاوية في وجود ذلك كله وهذا

مسئلة
 فانس رضي الله عن
 بلها الله اشهد

مقامه في الزنقة وليس كذلك نكاح المتعة لانه عالم بدخله الطلاق
 فالتيه ما يقدم مقامه في وقوع الزنقة وهو انفضاء المدّة
 وبعد فان موضع القياس فاسد لانه لا يقتضي صناديق من النوع
 النكاح من حيث لم يدخله فيه شروط باقية النوعا علمنا ان البيع
 بيع موجود حاقه وبيع السلام في البيع وليس ببيعه ولا في غيره
 المحقق في السلم والم يوجد ذلك مناد البيع المختلفة قلنا
 الا انكحة المختلفة غير متفق اختلاف شرطها وان يحتم البيع
 الصيغة على ان هذه العلة لو كانت صحيحة لما اجمع مع اباحة
 نكاح غيرها المتعة وقد علمنا باختلاف ان نكاح المتعكات
 في صدر الاسلام مباحا واما ادعى قيام انه خط بعد ذلك
 ونسفت اباحته فكيف يجتمع علة النكاح مع الاباحة واذا كان
 علة خطر هذا النكاح ان الطلاق لا يدخل فيه وكونه مالا
 يدخله فيه وكونه مالا لا يدخله الطلاق وقد كان حاصل
 مع الاباحة المتكامة بها خلاف وكذلك دليل واضح على
 صناديق العلة وما بعد به هذا القياس كثيرا في هذا الغرض
 كانه

على جهة
 مجيد
 في البيع
 مشروطة السلم في بيع
 الموجود لا شرطه
 الموجود في السلم

كانية
 مسدودة

دج

رسالة في حكم البناء
في غير وقتها
والتي هي في كتاب
الرسائل و المسائل

كتاب مسائل الشريعة في حكم البناء
بن الناصر الحسين الرضي عنه
الشريف الاجل علم الهدى الموفق ذي القرنين القاسم
ابن الطاهر الاوحد ذي المناقب ابو احمد الموصوفى
قدس اسر و حروفه شرح محمد بن محمد راته

رسالة في هذا الجواب
مسئلة في حكم البناء
في غير وقتها
والتي هي في كتاب
الرسائل و المسائل
والتي هي في كتاب
الرسائل و المسائل
والتي هي في كتاب
الرسائل و المسائل

من تملكتها
محمد بن محمد
الاصحح محمد علي الخليل
من تملكتها
محمد بن محمد
الاصحح محمد علي الخليل

لاجرة بارصة

نراقه

نه

الاحرام لم يذهل عنها المسلم سنة الحادية والعشرون قوله
 اذا بعدت المسافة بين بلدين في روية الهلال فلكل بلد حكم نفسه وقوله
 اذا روى الهلال في البلد الشرفي الشاسع من بلدك القريب منه عرضاً
 بحيث يكون غروب الشمس في بلدك بعد ساعة من غروبها في البلد الشرفي
 فما لغزيرة ان القمر يبعد عن الشمس عن تلك الساعة بثلاثين دقيقة او اقل
 او اكثر فاذا روى الهلال في البلد الشرفي فما لغزيرة يجبان يري في بلدك
 اذا لم يكن ثم مانع فكيف اطلقوا القول ان لكل بلد حكم نفسه لحياب
 لا تقول ان لكل بلد حكم نفسه مطلقاً وكيف والمروي عن الائمة عليهم السلام
 انه يجب الصوم اذا شهده لان يدخلان ويجزجان من مصر لكن اذا
 كانت البلدان التي روي فيهما متقاربة بحيث لو كانت السماء مصحبه والمواقع
 مرتفعة لروي في ذلك البلد ايضاً لاتفاق عرضها ونقار بها مثل ان تصاد
 وواسط والكوفة وتكريت والموصل هكذا كتر شيخنا ابو جعفر الطوسي
 رحمه الله في المبسوط وهذا يدل على ان مع العلم بان مني اهل في بلد تصاد
 انه مع ارتفاع المواقع يجبان يري في الاخر كانت الروب فيه روية لذلك
 الاخر اما اذا تباعدت البلدان تباعداً نزول مع هذا العلم فاحتم
 لا يجب ان يحكم لها حكم واحد في الاهلة لان نساوي يعرفونها لا يعلم
 الا من احباب الارصاد وارباب النجوم وهو طريق غير معلوم ولا يجنب
 به الوثوق فلهذا لا يعمل به المسلم سنة الثانية والعشرون
 الكافر اذا باشر بخرجه ثم صار خلاً يكون طاهراً ام لا واذا مزجت
 المخز بالخل

بسم الله الرحمن الرحيم
 من مملوكك **عبد الرحمن بن محمد**
 ١٤٩

وتم في شبان سنة
 خمس مائة واربعة واربعين
 الطاهر بن محمد بن محمد بن محمد

املا سيدنا الشريف الاتقي ذي الجودين **عبد الرحمن بن محمد**
 بياض العم لرجاء حسن الملة ورويت من خراسان فقال
 الشيخ الامامية ليتك المسبح على النفين ويتدع فاعله في
 وخالف فقها والمامة في ذلك ولجاز للمسبح على النفين و
 فرقوا بين اللقيم فيد والساق الاملوي عن مالك فانك
 يبطل التوقيت في مسح النفين ولا يضرب له غايه وقد يفتي
 وبعض اصحابه فاشك ان يبسط المسح على النفين على الجملة
 الذي يدل على صحته من ههنا في بطلان المسح على النفين
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
 وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم
 الى الكعبين فامسحوا بظهوركم ومسح اعضا مخصوصة باسماها
 خاصة وقد علمنا ان العنق لا يسمى رجلا في لغة العرب
 ولا شحم ينجب ان يكون المسح عليه عنه يظهر
 لامثل الحكم الاله لان الاله امره يسبح ما يسمى رجلا
 ينجف لا يستحق هذه التسمية فان **عبد الرحمن بن محمد**
 رجلا ونه نداء الواضع لانهم يقولون وطينة بجلي
 ان فيها حق قلت
 الاقاس

ايوب

ان يكونوا في الجنة سواها فان الجنة ان كتبت
 جنبه للخلد و جنبه معدن و جنبه للماوي و غير ذلك
 بما لم يذكره الله فاما روية البشيم فلا يصح الا على احد ^{وهي}
 اما ان يقوي انه تلى قول البشر او كيف الملائكة فلما
 الاكل والشرب و طمونه و الله صلى عليهم باقية لغيرهم وان
 جل عليهم في الاكل والشرب جاز وان جعلوا في
 عزه جاز و اما التكليف فانه يخطفهم لانهم لا
 يصح ان يكونوا ملكين ^{حسينين} في حالة واحدة
 والكلام في المن يخرج بهذا المعنى و صلى الله على سيدنا
 و خير خلقه محمد و آله للطيبين الطاهرين و

تسا

سلم تسليمًا كثيرًا

للهدس اولاً و آخرها

وباظن في

المعنى

الهدس
 محمد بن عبد الله
 بن محمد بن عبد الله
 بن محمد بن عبد الله
 بن محمد بن عبد الله

وما صح ويصح منه وما يجردان شاء الله من ذلك والراي العاقل سموه في القاموس
 برانق و الله تعالى حكايتهما وجد بخط السيد المرتضى قد اجرت لابي الحسن محمد
 محمد بن البصري لحن الله توفيقه جميع كتبه وتصانيفه وآماله ونظره وتفرقة
 ما ذكر منه في هذه الاوراق على علمه بعد ذلك وكتبه علي بن الحسين الموسوي
 في شعبان من سنة سبع عشرة واربع مائة

سؤال في بيان احكام الآخرة قال لا يخفى مخالفة غيره من سلك بيان احكام اهل الآخرة
 في معارفهم واحوالهم وافعالهم وانما ذكر من ذلك جملة وجيز اعلم ان احكام
 الآخرة تارة احوالها الثواب وما للآخرة الحاسية وتمتع في هذه الاحوال الثلاثة
 سقوط التكليف عنهم وان معارفهم ضرورية وانهم يطوبون الى الاستماع عن الفروع
 وان كانوا غافلين لا يخالصهم مؤثر في علمها وهذا هو الصحيح ومن ما ذهب اليه
 من مخالفة في هذه الجزئية الذي يدل على سقوطها التكليف من اهل الثواب منهم
 فوان الثواب من شرطه حتى ان يكون تخالصا غير مشوب ولا مختص ومما
 انكسر لذلك يخرج من صفته لانه لا يكون في علمها فان قيل ليس كذلك
 فذايم في اهل الجنة الذين هم مشابوهن فمن اهل التكليف من اهل الجنة
 ومن اهل الموقف قلنا للجراب الصحيح من هذه السوال اما اذا اعلن زوال
 التكليف من اهل الجنة بالطبيعة لانه ذكرنا ما اعلن زواله من اهل الجنة بطبيعة

احكام

حاشية

أريد بلفظة زجا الهيبة الجنس كان استثناء الرجل الواحد منها من غير وصف له منيبدأ أما
لفظة رجل في الآيات كقولهم جاء في رجل فانه لا يكون جوارتظ للجنس في شؤن كلام

١٥٨

ولو ارادوا به الجنس لمسن الاستثناء كما يحسن من

الناك للجنس وانما براد في بعض المواضع

بلفظة رجل وما ضربت رجلا

وهي تميزان يبتئ

فيقول الأريدا

نمت المسلم

واللهوت رب

العالمين

على سيدنا محمد

وآل الطاهرين

ع

٤٥

فما يقولون في اهل العقاب على الموقف قلت اما اهل العقاب فكلونهم مختارين لا فعلهم اشت
 تايرة باللام والافراء بهم لانهم اذا لم يتمكنوا مع كونهم مختارين ان يفعلوا ما نزل بهم في
 العز كان ذلك اقوالا حسراتهم وانما يدينهم بها واما اهل الموقف فما لا يعلم ان فعلهم
 كما فعل اهل الجنة واهل النار كما لم يفوق بين الجميع فان قيل فاذا قلتم انهم مخلصون
 ان لا يفعلوا القبيح فقد تخلم ذلك كونهم مختارين لا فعلهم عرض الوجوده قلت انما
 ينجون الى ان لا يفعلوا القبيح خاصة والالهي انما يكون فيما لا يفعل فاما ما يفعلون فيه
 فيرون لانهم يوشرون فعلا عليهم وينقلون من حال الى اخر بعد ان لا يكون في فعلهم
 شيء من القبيح وليس يمنع ان يكون الله عز وجل يجر الكون من آخره ولا يصح ان لا يجره
 السج لا معارفة كما ان بعضه هو بمنزلة الجهات المحسوسة والطرق المتعارفة فالجبريات وان كان لها
 عرض الوجوده وليس يجب ان يلحقهم غم ولا مسرة في اختيارها الى ان لا يفعلوا القبيح لانهم مستقرون
 عندنا ليس فلا غم ولا مسرة في الالهي، الا معارفة القبيح وهذه الجبريات لا تطلع عليها واستدراك
 تصواب تم هذه الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم
 وكبره

الحمد لله على منزل فضله والفضل والفضل على امرته وفضلها لمن محمد فاك فيقول الفقير لا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم فقد الله تعالى في يومه لغزوه قبل ان يخرج الامر منه ان الباش
 على اعيان هذه المقار وتحريره الرسالة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ورد بالرسالة من تلك
 المملكة الى هذه البلاد وكثرة بعض الالهيان من اعظم ما يشنع به على الروم على علم بعد
 تحملا الامانة حكمهم بجرهم بما ج اهل الكتاب يسبح ان القرآن الميردنا لخلق بتجليها في آية الله
 لنا وفيها وهو فضلنا وطعام المخلص الذين اوتوا الكتاب بعقلكم فامرنا بالتسليم

لم يترك ذكره اذا ذكر اناب واذا اناب وجد من الثواب قال الله وما
 شكركم الا بنفسي وانا نورا الاله لهم البشر اولم يتفكروا في انفسهم كما
 قال ان شئ فكيف التفتك في خلق السموات والارض لئن فكيف التفتك في لخلقك
 صفامن مدنا ليزو كان القحان بانه على اسم الزهراء *تعمير بن يحيى*
 وخزبر صمان بن عقان من مدن خراسان خربة القعوم *بالتصديق بن يحيى*
 واما سبوت النار في كثيرة واول من رجم لها بيبا با *سدره*
 بنعون اوزيدون وجدنا واعظيها بعضهم اهلها *فضلنا*
 بها الى خراسان لنتحى كوكوا الهدج جواب المسائل *احمد بن محمد بن ابي*
 من طبرستان املاء السيد اجل المصطفى علم الهدى *سدره*
 اقدم من حماد المستنير الذي سأل الشريف من *سدره*
 توبيعه فقال اما القول في افعال العباد هل هي مخلوقة ام *سدره*
 وما معنى قول الصادق افعال العباد مخلوقة خلق تقدير *سدره*
 خلق تكون امرين امرين لا جبر ولا تفويض *سدره*
 وبالله التوفيق انا افعال العباد فليست مخلوقة لله عز *سدره*
 وكيف يكون خلقها وهي مصانفة الى العباد واصنافها *سدره*
 ولو كانت مخلوقة لكانت من فعله ولو كانت فخلاله *سدره*
 الذم والمدح على سببها وحسبها الى العباد كما لا يدون *سدره*
 ويبدون فخلقهم وصورهم وهياكلهم ولكانت ايضا *سدره*
 فافعالهم *سدره*

الى غير من توجه التكليف الاول اليه فاما قوله تعالى ياتون
 رجالا اغناء مشاة على ارجلهم وهو في مقابلة من ياتي
 واكبا على كل ضامر ومعنى على كل ضامر اي على كل حمل
 ضامر او ناقة ضامرة ولهذا قال نعم ياتين ولم يقل
 ياتون على تزكيات عن الركبان وهذا القدر كما

في الجواب عن

المسئلة

م
 م
 م
 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بحمد الله نستفتح كل قوله ونستعين على كل عمل وبإنا انزلنا به نزلنا في الشيا
 ونستغنى في الطلقات وإياه جلت عظمتنا ان يصلى اولا واخر على سيدنا
 محمد نبي وصفي وعلى آله الذين اذهب عنهم الرجس وطهرهم من الاثام وويل
 من الانسان صلاة سأل من الرباء لانسة الاستواء ومروعة غير مقطوعة وبه
 غير مفرجة وسلم عليهم تسليما ومن بعد فانني وقفت على المسائل التي سالت
 الله توفيقك واجزل من كل خير نصيبك الجواب عنها والايضا لما اشكلت من
 فوجدتها عند التفتيح والتامل دالة على دقة التوصل لطيف التعليل فذكر
 من شبهة كانت لتوقها ودقتها ادل على الفطنة من حجة جليلة ظاهرة وانا ارجو
 عن هذه المسائل ما يتسع له وقت الضيق وقلبي المنتقم المنتعش ومن الله تعالى
 استعمل المعونة في التوفيق ~~.....~~ اذا كان الله جل جلاله
 وقد سئلت اسمان فلا نصر على الكافة سيدنا الاجل المرتضى ذي الجدين علم
 الهدى ادام الله سلطانه وامن نصر وايد الاسلام واهله بدوام بقاءه وكتب اعداياه
 وجعله الفرع فيما يرزى لهم من امر دينهم فيكشف سلبته ويوضح مشكله ويظهر خفيه
 ويبين مجله ويزيل بذلك ريبهم وينفي شكهم ويشرح صدقهم ويسكن نفوسهم
 فلا عذر بعد هذه الصمد لمن اقام على طاعة الرب وما نزع الشك مع التمكن من
 سفارتها والاحد من مجاهدتها واسق سائل المستشدد وطلب معرفة التدين

علاء

فلا يكون جازياً من جهات يطأها وإن لم يقتل ولا فرق في ذلك بين
 أن يكون لقطاً أو لا أكثر الحيض ولا أقل من ذلك ما يقوله أبو حنيفة لأنه
 يوافقنا في جواز الرمي عند انقطاع الدم وإن لم يقع الحيض إلا أنه
 يفرق بين انقطاعه لأكثر الحيض ولا أقل فيجوز الرمي إذا كان الانقطاع
 في أكثر الحيض ولا يجوز إذا كان لا أقل مستنداً بما سبقه من مستند الحيض
 مفروض أن الرسول عليه السلام وعليهم في التيممة من بلاد الشراة
 أم جميع المكاسب والتجارة والعقار والزرع وإن عجب ذلك منهم في هذه
 العصرين من المكسب والحيض واجب في كل الصناعات المستفاد من الحرب من أموال
 أصل الشرك وهو أيضاً واجب فيما يستفاد من المعادن ولا يكون في حيز
 من الجوارح واجب أيضاً في كل ما فضل من أرباح التجارة والزرع والاعتق
 والصناعات عن المودة والكفاية في طول سنة على الاقتصاد وعليهم
 الله تعالى الذي أضاف إلى نفسه ومع الرسول عليه السلام وحديث
 السهمان بعد الرسول للإمام القائم مقامه مضافاً إلى سهم الإمام
 الذي يستقده بالقرن وبأكثر السهام ليتأذى إلى محمده عليه وعليهما
 السلم والمساكين وابتنا سبيلهم فكانت يقسم على ستة أسهم ثلاثة منها
 لأن الإمام عليه السلام وثلاثة منها لأن الرسول عليه وعليهما السلم
 وهذا الخمس إنما جعل لهم عوضاً عن الصدقة فإذا استوفى في بعض الأحيان
 حلت لهم الصدقة مع المنع من هذا الخمس وألقه الخوف للمصائب تمت
 المسائل والمسائل التي جعلها الله وحده وحسن توفيقه

بسم الله رب العالمين وهو على الصلوة خير خلقه محيي وآدم أجدهم

مكتبة العهد سليمان بن مولانا سياركت

بيت ابراهيم بن عيين الدين بن عيين

الدين الغريشي عفي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وهو ارحم الراحمين
 املاء سيدنا الشريف المرتضى ذي المجلدين رضي الله عنه في شعبان سنة
 خمس عشرة واربعمائة في دار ابيه الطاهر رضي الله وجهه بباب المحل جواباً عن
 وردت من خراسان الشيعة الامامية تكو المسح على الخفين وتبديع فاعله و
 تحظيه وحالف فقهاء العامة في ذلك واجادوا المسح على الخفين وفرقوا بين
 رخصة المقيم فيه والمسافر الا ما دوى عن مالك فانه كان يبطل الوقت في
 مسح الخفين ولا يضرب له غاية وقد حكى عن بعض اصحابه انه كان يضعف
 المسح على الخفين على الجملة والذي يدل على صحة مذهبنا في بطلان المسح على
 الخفين قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة الى اخر الآية فامر بفعل
 ومسح اعضاء مخصوصة باعمالها خاصة وقد علمنا ان الخنف لا يستوي جلا في لغة
 ولا عرف ولا شرع فيجب ان يكون الماسح عليه غير متطهر ولا متمثل حكم الآية لان الآية

النفس اطلعت الى علمها فاشرقت على ما يكون حال الذي يذهبون اليه من حقيقة
 النفس غير مفهوم ولا مضبوط وكيف اذا اضيف اليه الاطلاع الى عالمها وما هذا
 الملك والى اى شئ يشيرون بهام النفس ولم يجب ان تعرفوا كتابات عند
 هذا الاطلاع وكل هذا زخرفة ومخوفة وتهاويل لا يقع منها شئ وقول الصالح
 فيه مع انه جاهل محظوظ الى ان يكون مفهوما من قول الفلاسفة لان
 صالحا ادعى ان النائم يرى على الحقيقة ما ليس يراه فلم يشتر الى امر غير مقول
 ولا مفهوم بل ادعى ما ليس بصحيح وان كان مفهوما وهو لا وعقول اعلى لا يفهم
 مع اجتهاد ولا يعقل مع قوة التأمل والتبيين والفرق بينهما واضح فاما
 سبب الاتزان فيجب ان ينشأ على تحقيق سبب الاتزان اليقظة وقد
 علمنا ان سبب الاتزان اليقظة مع الجماع ليس ما انتهى به اصحاب الطبيع
 لانا قد بينا في غير موضع ان الطبع لا اصل له وان الاطالة فيه على امر لا يحصل
 وانما سبب الاتزان ان الله تعالى اجري له عادة باخراج الماء من ظهر الرجل
 عند هذه الحركة المضمومة وليس يستع ان يجري ما الله تعالى له عادة بان يخرج
 هذا الماء من الظهر لما اعتاد النائم ان يرجع وان كان هذا الاعتقاد باللا

ثم الكبار المستطاب يعون الملك الوهاب

فولم يفسر احد من شراحه الا

من نور من نور وانه عبد الله

هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَيُتَقَرَّبُ
 إِلَيْهِ عَلَى سَوَالٍ يُعَدُّ وَتَسْأَلُ فِيهِ وَهَذَا التَّكْرَمُ عَلَى أَنْ يَجْعَلْنَا
 السَّيِّئَ وَالْبَاطِلَ الْهَيْبِينَ وَالْحَالَ السُّوْمَةَ وَالنَّبِيَّةَ الدَّفُوعَةَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْأُمَمِ وَالضَّعِيفِ
 الْعَرَبِ وَالْعَيْمِ قَهْرَ نَبِيَّةٍ وَصَفَةَ وَتَجَمُّدَ وَمَقَالٍ فَاضِلٍ عَزِيزٍ وَأَطَابِجِ رَوْثِيهِ
 فَأَيُّ رَفَعَتْ حَقْلَ السُّؤَالِ فِي رُؤْيَا السُّؤَالِ إِدَامَهُ هَذِهِ كِتَابُهُ وَتَسْرَتِ شَهَادَةُ اللَّهِ بِأَنَّ نَسْلَهُ طَائِلٌ عَلَيْهِ هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةُ تَبْدُؤُهُ بِحَرَمِهِ وَأَنْسِ بِوَالِدِ هَذِهِ الْعُلُومِ وَقَدْ لَا يَنْهَاهَا وَلَا تَأْتِيهَا إِلَّا الْجِبْرُ مِنَ السُّؤَالِ عَلَى
 ضَيْقِ زَمَانٍ وَقَلَّةِ فِرَاقٍ فِي مَكْرَمَةِ قَوْلِهِمْ وَمَنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ عَظَمَةُ اسْتِمْرَارِ التَّوَقُّفِ سَتَسْطَلُّ عَلَيْهِ عَامَةٌ
 وَتَسْتَلَامُ لَهُمْ حُرُوفًا وَيَلِدُ ذَلِكَ وَالْقَادِمُ عَلَيْهِ وَالْمَرْغُوعُ فِيهِ الْمَرْكَبَةُ الْأُولَى مَا لَمْ يَتَوَلَّ فِي مَعْتَقِدِ
 الْحَقِّ بِاسْمِهِ تَقْلِيدًا كَأَقْرَابِهِمْ مِنْ أُمَّ فَاسْتَوْفَانِ كَانَ كَأَقْرَابِهِمْ عَلَى تَقْلِيدِهِ وَقَصْدِ اللَّاتِظَرِّ سَتَرَ
 الْكَلِمَةَ الشَّرْعِيَّةَ الْمُنْزَلَةَ لِسَعْرِ الْعَرَبِ إِذْ كَانَتْ الْخَطِّفُ صَحْبًا مَوْجُودًا عَلَى حُصُولِ الْعَرَبِ أَوْ جَوَابِهَا
 مَعَ عَلْمَانِيَّتِهَا غَيْرَ عِبَادَةٍ فَإِنَّ كَانَ الْعَلْمَانِيَّةَ وَاجِبًا فَيُخَالِفُ الْأَسْوَدَ وَأَنْ كَانَ عَرَبِيًّا وَاجِبًا فَيُخَالِفُ
 مَخْلُفَ مَا لَمْ يَجْعَلِ السُّؤَالَ عَلَيْهِ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ كَامِلٍ الْعَشْرُ هَكَذَا لَكَ الْقَوْلُ
 فِي زَمَانٍ مَهْلِكَةٍ الْتَظَرُّ لِكُلِّ مَخْلُفَةٍ وَتَأْزَاوُلِهَا مِنْ الْأَزْمَانِ الَّتِي فُرِطَ فِيهَا فِي الْتَظَرُّ طَرِيقَ الْعَرَفِ
 هَلِكِ فِيهَا الْعِبَادَاتُ أَمْ لَمْ يَحْتِمْ وَمَا حَكَمَ مَا كَرِهَ مَعْلَدًا هَلِكِ وَالْعَرُوطُ فِي الْعَرُوطِ فِي الْعِبَادَاتِ
 وَمَا مَعْلَدًا إِذَا حَصَلَتْ لِلْعَرَبِ بِدَلَالِهَا الْعَصَى مَا كَرِهَ أَوْ مَا مَعْلَدًا أَمْ لَا تَبْدَأُ بِسُؤَالِهَا تَقَابُلُهُمْ
 أَعْلَمُ أَنْ تَسْتَفْتِيَ الْحَقَّ عَلَى سَبِيلِ الْخُفْيَةِ بِمَعْرِفَتِهِ بِاللَّهِ تَسْأَلُ مَا أَوْجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَرَفِ
 هُوَ كَأَنَّ لَا يَخْتَلِفُ الْعَرَبُ وَالْجَمْعُ وَالْأَفْرَقُ فِي أَسْأَلِ الْعَرَبِ عَلَيْهِ مِنَ الْعَرَفِ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقْلًا
 مَعْتَقِدًا لِلْخَالِيفِ الْحَقِّ وَتَبَيَّنَ أَنْ يَكُونَ شَاكِلًا غَيْرَ مَعْتَقِدًا لِشَيْءٍ أَوْ تَبَيَّنَ أَنْ يَكُونَ مَعْتَقِدًا لِلْخَالِيفِ

ترك ذكر الأراج واخلالها بغيره في بغداد لان هذه المركبات واحب ذكرها على ان هذه الاعراض المديك
على ضرب سببها ما درت بحله ومنها ما درت في حله ومنها ما درت بحله من غير ان درت بحله كما انشأه
الحما سدا وراثة الاول هو الالوان الناق وهو اللون والحجارة والبرود والاصوات والطعم والارواح و
الثالث هو الاسكون مسلم اليه

انما مسسمل الالجاب وفي اللعالمه هوان باج الزرخ قبل ان يمد صلاحه قبال
اجي الالجاب اجي اذا فعل ذلك فضع ما روى عن النبي من قوله من اجاب نقدا في ان من باج الزرخ
صل ان يمد صلاحه ودد من ذلك وخطر عليه بحري بحري من ان لا ينفذ فاعل العصه مخطوب
عليه وان لو كان يمد صلاحه ربي في الحصفه ولا معناه معناه عن اجاب بحري في الخطر و
العصه وصار بحري قبال القابك من في مدس قرايه هر

عاصر مخالف الله هم كما ان فالك يدع

الحالة تمه في الغزاة الاخيرة

شهر المولد في سنة ١٢٥٠ هـ

شيخ المازبيد

الافغانه

٢٢٢

سماواته التي هي الخيم وبه نبتت وهو اسم الخبز

مسئلة املا سيد الشريف المصطفى في المحبين وفي الله عنه في سبعين سنة خمس عشر
 واربعة انة في ذار ابيه الظاهر نصر الله ووجه بيان المحول جوابا عن مسئلة وردت من
 خراسان قال البتة الامانة شكر للمع على التحق وتبدع فاعله ونقطه مخالف
 فعها العامة في ذلك واجاز والمع على التحق ومرفوا بين وضعة المع فيه
 والماز الا ما روى عن مالك فانه كان يظل التوفيق في مع التحق ولا يصرب
 له غابة وفدت كي من بعض احبابه انا كان يضعف المع على التحق على الحجة والذبح
 بدل على حجة مذهبنا في بطلان المع على التحق قوله فانما با اهل الذين السموات اذا
تمت الى الصانع الا ان الاله فامر بعسل ومع اعصاء مخصوصة باسماء على خاصة
 وفه علمنا ان الحنف لا يبقى جلال في لغة ولا عرض ولا شرع فيجب ان يكون المانع عليه
 غير فطوره ولا مثل حكم الاله لان الاله امر بمع ما يمتي جلاله ونفعه لا يفتق منه
 الشبهة فان قيل فله يمتي الحنف جلال في بعض المواضع لانهم يقولون وطئته جرحي
 وان كان بهما نخت فلما هذا الجاز والحجاز الابداس عليه ولا يترك ظاهر الكتاب له

والكلام

من لطفهم منسوبا الى التسليحان لاجته فيه على العباد ولا الهم واذا كان موجودا يشتر
 بلخافهم اياه كان ماضيا بهم من المصالح ويرفع عنهم من المنازع منسوبا اليهم وهم
 الملوذ عليه الواخذون بعولت هذا ينكر عليهم في اشارة اليه فاشجج قاله
 فيه ايجنام بمثابة القول في المارد في حال الغيبة ظاهر وهو القافي جنوب
 فاعلمنا احبنا لقافات ظهر الازام والسطح للحدود بان هي ثابتة بالبتة اما الاضداد
 استوفاهما من دون فاذ ذلك بونه كان الازام على من احاقق الازام والحق الى الغيبة
 طير ينح الشريعة في امانته للحدود لانه لكان يتجها الصفة عزها منها مع التكاليف
 ودقالات الاسباب الما تسمى منها فاما في الحال المذكوراه فلا وهذه حيلة متعبة
 في الكلام في هذه المسئلة طاعة المسغان وبيد التوفيق مسئلة من كلام ما هي
 الفضاة عبد الجبار بن احمد في ان الجحيم والبهيمة لا يمكنهم الاستدلال على البتة ذكر
 ان الجحيم فلا يثبت في وقتنا هذا على الزام ايشاء كان سلفهم يفترون من الزامها
 واطلغوا الفاظا كانوا يابون حلالها بل صاروا كان مشايعنا يرون ان الزامها
 اياه اقل ما يفتنون به حاسنوا من الكلام في المبدل معن كثير من العبادات
 التي كانوا يعايلون بها وان كان لا يحصل لها ومرتعا على حواجز تكليفها العاجز
 ما عن عينة صطالبة الاعمي بين النبيين بين الاوان والزمن يصعدوا الجبال و
 تغذيت الاعداد على ولده والزمن على زمانه تكليف المنوع صعدوا السماء و
 المشوع على الماء وود الغائب واجبا الميت والحي بين الفضاة ان جعل الحد

المصاحم رسالة الغيبة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَعْق

المحمدية على منوال غيره ومثالي فتمه وله الشكر على ان جعلنا من اهل البيت
 الفخر حتى يميز بين الحق للبين والباطل للبهين وصلى على سيد الامم وفضل آلهم
 والجمع محمد بن عبد الله وعلى اله وعشتره واخطاب اروقته اما بعيد فائق وقفت على المسائل
 التي ضمنها الشريف اذ اتم الله عزه في كتابه وسرود شهادته تعالى له بما دلني عليه
 هذه المسائل على حسن تدبيره وجوهه فيجر وان يواظن هذه المسائل ودقائنها
 وانا اجيب عن المسائل على حقي بيان وفلذة براءي وكثرة ضوابطي ومن الله وامنه
 عظيمة اسماء التوفيق ومثلها غمامه ومثل المرامه وهو تعالى ولي ذلك والقادر عليه
 والمفروض فيه سبحانه وتعالى سألته الاول ما الغول في معنق الحق

كانتم مؤمنون ام فاسقون فان كان كذلك وندم على

وصد الى النظر ابرك التكليف الشرعي الى ان تستقر له المعرفة اذ كانت حجتها
 موقوفة على حصول المعرفة او العمل بها مع علنا باعثا غير عادته فان كان العمل بها
 واجبا فبعض خلاف ما اجمع المسلمون عليه من وجوب التكليف الشرعي على كل بالغ
 كامل العقل وكذلك القول في زمان مهلة النظر لكل مكلف وما دار عليها الا ان

الحق

الرسول عليه السلام يا فاذ به غير واجب ايضا وخير من ذلك ان لا يتناهب ويتناهب
 وقد اعيان من هذه المسألة بالشرح له وفك شيق ^{منه} ^{للسائل} ^{والجواب} ^{بما} ^{يقدر}
 لطلب راقع الفراع من طلبها في المشايخ من ^{الشيخ} ^{الشيخ}
 انكره عنده مستويين وتماثل

والله رب العالمين

١٢٨١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه مسائل وردت على السيد الاجل الشريف علم الهدى رحمه الله عن طريقه في
 المسألة الاولى ان يشرك في الفاع وهو من عند الامتياز هل هو
 غير ذي ليل فلو استقر الجواب امكن ان الفاع هو من عند الامتياز
 شانه بعد شانه ويجري الفاع مندهم والتماسه والتميز هو الفاع
 الواضح على ذلك اجماع الامتياز بل انهم لا يختلفون فيما ذكرنا من الاحتكام
 على الشرايط المتعددة لا في نسبة العلم لذي ذلك الفاع بل هو من الفاع
 وبما يستفاد ان ذلك كيت يكون الفاع حرا وهو لا يكرهنا بل هو من الفاع
 على المكراوات ان الدم وهم الغنم بل لا يكرهان وهما عربان وكذلك فليلا
 لا يكره وهو غير فان قالوا فليلا للتميز للتميز الذي يكره كثيره ولا يكره ذلك
 الفاع واما الدم فلهم للتميز بل انهم لا يشترط الفاع حرم فلا يشترط الا
 لاجل حرمه الا ان كان في الغنم لثانين لم يكره ان كان حلالا لا يشترط في الشيعه
 على الثانيين من المكروه بل الفاع في الحبيثة هو المصلحة والله تعالى اعلم
 وشعرهم الله تعالى ان الدم وهو ما شرب منه شراب على حبيبة الفاع وان
 يكون فيه قوه الا ان كانا ولا يصح ذلك المتكروان ان يكون حرم الفاع كذلك ويجوز
 في بعض خصوصيات حرم الفاع وغيره منهم الا اننا نالتى بعضا منهم وقد

فيما يخص عن حرم
 الفاع

في السؤال عن
حقيق الروح
جوابه
في الزيادة على
في السؤال عن
الارباب

اجادهم وليست أعمال الله لهم ان يكون في وقت خلقه والواجب وكان مع مستحقا
لذات المسئلة الثاني عشر الرقيب ما هو السيد في الجوارح الصبيح عند ما يخرج
منه من العمل المنة وفي مخالف الحق الذي لا يثبت كونهما الامع وقد
ولهذا لا يثبت ما نرى في مخالف الجواد دعما فالروح جسم على هذا الصاعد
المسئلة الثالث عشر ما هو السيد في الرافات جعل فاهما يعرف بعد ان
طفهان جميعا غلام لا الجوارح ما اذا كانت ذات جعل لا تخله اربا فاشا
منه ذات جعل بل يربو جميعا بعد المفا وقرنها المسئلة الرابع عشر ما هو السيد
في الاربعة الجوارح هو الذين الصبيح عند اهل الانبيسة لما يوطئ منها في
وعقاب وجهه ان يهلك بالبلد في الدنيا ويحسرت الذنوب فان فضل ذلك
شربا في الغيرة ثم اهل الفياشة فان فضل ما صعبا باستغفار ثم روي
والثواب الدائم لات المؤمن حتى ياتي بحدود الثواب الدائم فان وقع منه
شي من الذنوب صواب بذلك ثم يرد الى بعض من الثواب والامان لان
المعصية من يطلع عليهم بالثواب الدائم فان كان عليهم ذنوب من يعاقب بعض
وتنحى فيها الشايعون السعي والامنة عليهم لا يربو ولا ينجى بما يستحقه ما ياتي في
الدائم وهذه المسئلة مستفسا هو ساهل المصلح في ثواب الذنوب والمسئلة
العاشر العبد يدخل الجنة هكذا يستقل الله بياك عفا الى الجواب
العبد يدخلها بسخطا فليكن في المسئلة بل يجرى بها والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على خير خلقه محمد وال محمد عليين في عشرين شهرا بعد الالف سنة

في ان العبد يدخلها
الجنة بعد ان
يستقل الله

ان الله
قال مشروطة
الاجل
عبد الله
الروح
الانبيسة
الانبيسة
الانبيسة

بسم اهل الرحمن الرحيم

مسئلة السيد المرتضى علم الهدى اية القاسم علي بن الحسين الوائلي قدس سره رحمه
 سالني الرئيس الاجل محمد احمد عن السبب في تكلم المراديين عليه لابنته فلا ناور
 كيف يصح ذلك مع اعتقاد الشيعة الامامية انه كان على حال لا يجوز معها تكلمه وانما ذلك
 من الكلام في ذلك جملة كافية بنسب مع بالاطلاع عليها وليعلم ان الزيدية القائلين بالنسخ على
 اهل الرومين عليه السلام بالامامة بعد ارسال صلى الله عليه واله ينفرد بصلته لملا من هذه
 المسئلة واما الهالاهم فيهم من المتحقق الضرفق وان كان ذميا كبيرا يستحق به عار عظيم
 في تاريخهم وليس يكفر والناس استمر حوزة تكلمه والنكاح اليه وليس كذا الكافر ويجوز الكلام
 مع الامامية الذين يذهبون لان دفع النسخ كونه وميتلون على ذلك مسائلها انكا
 النبي صلى الله عليه واله فلا نالنا ابنته واحدة بغيره فان ذلك مع القول بكفره وجملة
 النسخ على اهل الرومين المؤمنين عليه غير جائز وليس لكم ان تقولوا اهل النسخ ان كان بعد ذلك
 النبي صلى الله عليه واله وهو غير مؤثر ولا يقع فيما يكون في حياته لان دفع النسخ كان
 كذا والكافر عندكم لا يجوز ان يقع منها بيان متقدم بالمستترين فطلبكم ان من غير ذلك
 عين لا يجوز ان يكفر هذا بان نقل هذا الذم عن كل من كثر يدفع النسخ لا يجوز ان يكون
 له حال ايمان متقدما وانما ظهر الايمان فهو مبطل بخلافه والمسئلة لا تترجم مع هذا
 الشئ من مسائلهم ايضا على هذه الذم اهل الروم فلا نالنا كانت بقا تلك الامامية الذين
 طردوا عن مكة و بدونها ايضا ما متدوا كانت اخر غير يكفر لها فاعلموا ما متدوا
 طردوا عن مكة انما الكفر على طلبكم لا يجوز ان تكون الايمان في حال متقدما من كثر يدفع

الفعل لبعض الافراض ان يكون للولا ذلك الغرض لافعله واتهم عليه فان
 جاز ان يكون فيه افراض اخرى ليس هذا حكمها فان كان هذا المتولى والفرقة
 الولاية بالا فراض الولاية وزالت عنها الافراض الولاية لكان يتولاها
 فيه مثل غيرها ولو انفردت عن افراض الدين بافراض الدنيا لم يقدم عليها فهذا
 دليل على ان فرضه فيها هو ما يرجح الى الدين وان جاز ان يجمع اليه غيره لما
 لا يكون هو المقصود وان كان الامر بالعكس من هذا فالغرض من الغرض المقصود
 هو الرجوع الى الدنيا فيمنه تقيع الولاية فان قيل فما الوجه فيما يروى عن
 الصادق ع من قوله كفاة العزل مع السلطان قضاء حاجات الاخوان و
 ليس هذا يرجع من العزل من قبله معصية وذهب حتى يحتاج الى الكفاة
 عنها وقد تلتم انها تكون في بعض الاخوان حسنة وواجبة فلنا يجوز ان يكون
 عليه السلم اراد بذلك ان قضاء حاجات الاخوان يخرج الولاية من قبح الى
 الحسن ويقضي نفعها من جهة اللوم كما ان الكفاة تقطع اللوم عن
 مرتكب ما يقتضيها فاد عليه السلم ان يقول ان قضاء حاجات الاخوان
 يدخلها في الحسن فقال لا تكون كفاة لها تشبيها ويكن ايضا ان يريد بذلك
 من تولى السلطان الظالم وهو لا يقصد بهذه الولاية التمكن من اقامته
 وادفع اليها اهل ثم قضى بعد ذلك حاجات الاخوان على وجه الحسن ويستحق
 والشكر فهذه الولاية وقعت في الاصل قبيحة ويجوز ان يسقط عقابها
 ويترحم عن فاعلها بان يفعل طاعة قصدها وتكون تلك الطاعة هي
 قضاء حاجات الاخوان المؤمنين وهذا واضح والحمد لله رب العالمين
 وصلواته وسلامه على محمد وآله الطيبين الطاهرين تم تكليفها في ليلة الاربعة

كتاب النصرة للرواية في ثبوت الابدان من مصنفات سيدنا المرتضى في الجواب عما يحتمل فيه الشيخ ابو الفتح الخراساني في تصحيحه
 بسم الله الرحمن الرحيم ويرد قولهم في جواب ما يحتمل فيه الشيخ ابو الفتح الخراساني في تصحيحه

المعرفة على القولين؛ وبارها الطاء ومنها اصل الالاء وشايع الرداء وصلواته على خير البشر وفضل الابدان والحضر سيدنا محمد نبيه
 صفيه وعلى الطاهرين من عترته وسلم وقت احسن الحمد لثبوتك على انك قد نعت من الكلام الجريح في نكرة العدد في المشهور المطلق
 على من ذهب الى الرواية واعتزها لم يثبت في اسماها وانما يجب شكك وانصرفت بملكيتك واعلم في هذا الباب كلاما جازيا
 ليس مبتدئا للكفاية فان من طول من اصحابنا الكلام في هذه المسئلة فكيف لا يحتاج اليه الا من فيها ازيد اهل من ان يكونوا
 الذين في النطق والامر الموقف للصواب في جميع الامور واعلم ان هذه المسئلة اذا تأملت علمنا انها مسئلة اجماع من جميع المسلمين
 والاجماع عليها بر الدليل المتعدد لان الخلاف فيها انما يظهر من نعت اصحاب الحديث المتبين الى اصحابنا وقد تقدم اجماع وتبهم
 ولا اعتبار بالخلافات المحارث لان لو كان بر اعتبارها استقر اجماع ولا قامت المحجة برود دعوى ضرورة ان احد من اهل العلم لم يأت
 نكرة في هذه المسئلة ولا جرى بين اهل العلم فيها تشقة لكلام ولا نظروا جدال حتى ظهر من بين اصحابنا فيها هذا الخلاف ثم لا اعتبار
 بهذا الخلاف سالفه كان ام حادوا متاخرا لان الخلاف انما يفتد اذ وقع من مبتدأ اعتباري والاجماع من اهل العلم والفضل العراية
 والفضل والذين خالفوا من اصحابنا في هذه المسئلة عدو ليرحم ليس بولد محجة في الاصول ولا في الفروع وليس من يخلف
 النطق في هذه المسئلة ولا في اجملاتها لقصد وتبهم نقصان فظنه ولا اصحاب الحديث الذين لم يردوا الحق في الاصول ولا
 اشقة بما يحتمل ولا نظرا على تم تحدد في بناء الكلام في هذه المسائل واليه ابا بل نظر فيها ولا اجتهاد ولا وصولا الى الحق المحجة
 وانما ضربهم على المنقيد والتسليم الصفهين فقد بان هذه المسئلة مسئلة اجماع والاجماع عندنا محجة لان الالام المصرد ذلك
 لايج الزمان متفردوا اهلنا وبوجه لا دخول قول من هو محجة وتدعياتي في موضع كثيرة من كتبنا حتى هذه الطريقة وكيفية السلم
 باطرين الى ان قول الالام واهلنا في اقوال الشيعه وغير مفصل منها في زمان الغيبة الذي نجح عنا فيه قول الالام على التحقيق
 منها في جواب مسائل في جرد الاستبانة وقد مضى الكلام هناك في هذه المسئلة ايضا فيما هو جواب مسائل اهل الجرح والارادة
 اعتبارا من ارادة استيفاء الكلام في هذا الباب جميع الوا اشرنا اليه من هذه الكتب وفي اخره هو انما قد علمنا ضرورة ان المسلمين
 من لدن النبي الى قتنا بنوا يعرفوننا ويجهلوننا في ابايل الشهور والعهود على التحقيق الرواية ويخرجون الى الصمى والبواضع
 المتكسفة خروجا منكشفنا ظاهرا مسلما لنا ايضا وانما حواهم ما هو ان ذلك قد يتبينون له ويجهلوننا ايضا في تلك الحقائق
 ذلك منهم مخالفة ولا يما يرض من مصادم ولا يكره منهم منكر حتى ان تدجرى جرحى الالام والنجس في الظهور الا اننا نطلب ان تعين

بما هو
 الجدلان في

الشمس

لم یفقد هاد طعنه شیخدا نظر واختلافه اخره و هو ان یطعن حتی یموت کما انشاه النظام و الشکلی الطعن علی الجمة
 و الخلو فی الطعن بنیة و لیس فی قول الشاعر یطعنهم سئلونی فجوهره کما یلین علی نابین باب یقال قد قث
 الشاة اخذوننا هذا اذا اعدتبا بصوف خلطت صونها و قد قث خلانا بحی و شرادا و ستمه باب
 امام الله لک سوا ینع و یفرین یفرد و وصل سوا الهما بنی طغها و ما حنیها بمسقبلها و ذاهبا برادنا
 و مشظها برادنا و تالدها بمظرفنا و قد یها بحی و شها و مؤلفها بمؤتفها و لو ادیها بآبها و ردها و
 برادها با محازها و سوا البها بلوا حقها و بادها بتالها تم الکتاب بتبنا الحی و لا المکارم و الودیع
 ترجمه عبدالرحمن الهذلی نقلنا من الفسوف الطبیعة فی بیوت نعلها عن

احمد بن الفصح الثالث المی کانت و ظفرت بها و عنده

هو عبدالرحمن بن عیسی بن حماد الهذلی کاتب برکن عبدالعزیز بن ابی ذلف العجلی کان شیخا صالحا متعبدا من
 اهل البیوت القدیمة و وجدت فی رسم الادب ما نصه کان الشیخ اما فی اللغة و النحو فامد بصب و کان کاتبنا
 سدید شاعر فاضلا کاتبنا ابی ذلف العجلی له صفات فلیس کما کثیرة الفائدة منها کتار الالفاظ المثانیة
 و هو صغیر الحجم لا یتسفی عنطاب الکتاب قال لصاحب بن عماد رکت عبدالرحمن بن عیسی صنف کتتاب
 الالفاظ لامت یقطع یده فمشل من السب فقال جمع شذوار العریة الجزاء فی اوراق لیسرة فاضاعا فی
 اقره صبیان المکاتب و رفع عن المثنیة ینر نقبل للدرس و الحفظا لکثیره المطالعة لکثیرة الدائمة و کانت
 وفاة الهذلی سنة عشرين و ثمان مائة بعد الهجرة (۹۳۲) و قبل غیره لک هذا العلم و لهذا الکتاب نسخ مختلفة
 بالزیادة و النقص و الترتیب کما اشار الی ذلک فی الفسوف المطبوعة و کان تراجم العبد الائم من سنا حقه عیفر
 یم الاربعة و السبع عشر من صفر الحزیر من عام الثالث خالاربعین و الثمان مائة بعد

الالف من الهجرة احمد العیسی احسن الهمال و غفر الله له و الی اجد
 و الحمد لله رب العالمین و صلوا علی محمد و الی اجمعین اید

الابین بن الفاضل فی الامام الفاضل عبد

الرحیم بمسکوت فاضلا قال یحفظ کللام الرحمن و کتتاب عبدالرحمن بن عبد الکتاب الذی یومن الذخایر
 الفزیة الوجودیة یحیی کل من اشتغل بفتون الادب غیره فاحتم قدره و مشقت ذکره و ارفع رتبته

سـ لله للرحم الممسائل المسئلة
 قال سدا الاصل الذي علم الهدى قد سر الله وجهه وقفت على الفقه
 الاستناد المسائل وسأل بيان اجوبتها وجزئة ما وضع به من مسائله
 على كنهه وموضع شبهة وانا اجبت عن المسائل معتد الاضمار وغير
 اخلال بها بيان محجة او وضع شبهة فلهذا نقول استمد المعنى والعموم
 المسئلة الاولى ما المانع من كون الجوه جوهرا بالفاعل اما ان لا يكون جوهرا
وان كان بالفاعل قال لو كان الجوه جوهرا بالفاعل لصح ان يجعله
 الفاعل جوهرا سواء اذ ارادته اذ اذع من ذلك فخرضا ولا ما جرى مجراه واذا صح
 ذلك وطرا البياض لا مخلو من ان يبقى للسواد او لا ينفيه فان يفاه لم يخل
 من حيث كان جوهرا ان ينفى بالسواد او لا ينفى وقد علمنا انه لا بد من بقاء السواد
 البياض استعماله اجتماع الصفتين ولا يجوز نفي البياض الجوه بوقوعه
 ذلك الى كون هذه الثلاث معدومة فهو موجودا معدم كن ان يقال ان جعله الجوه
 جوهرا اسودا امستحيلا لانه اذا جعله جوهرا فهو مختبر واذا جعله اسودا
 فهو غير مختبر فيوتى الى كون الذي انزل من مختبر غير مختبر في حال
 واحدة وهذا جرى مجرى التضاد وقد يمكن هذا القائل ان يقول لكانت عندكم ان
 كون الفعل حسنا ونجسا بالفاعل ومع ذلك فلا يمكن كون الفعل الواحد حسنا
 ونجسا ولا تضادا هناك ولا ما جرى مجراه وكذلك ايضا الحزن والامرا اما ما اخبرنا
 او امرا بالارادة ولا تضادا بين الارادة ولا ما جرى مجراه ومع ذلك لا يمكن جعل
 المصغرة الواحد مختبرا وامرا لا حال واحد على انه ان يقول المصغرة جعله
 جوهرا اسودا فنعنا انه جعل المراد من ذانا واصرة ولم يمتصناه ان جعل

صورة الصفحة الأولى من «المسائل السلارية»، نسخة «أ»

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ السَّلَازِيَةِ
 تَأليفُ مُسَيِّدِ الْعُلَمَاءِ الْعَالِمِ
 الْبَارِعِ الْعَدْلِيِّ الْمُحَقِّقِ السَّيِّدِ
 الرَّزْفِيِّ الْمُرْتَضِيِّ عِلْمِ الْهُدِيِّ دِي الْمَجْدِيِّ
 أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْتَسَوِيِّ قَدِيرِ
 الرَّفْعِ وَوَدَّ ضَرْحَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قال سيدنا الشريف السيد
 الواحد المرتضى خواجه المحدث علم الهدى تقى الله
 وفقتنا على ما انفذه الأستاذ ادام الله عزه من المسائل
 بيان جوابها ووجوهها ادام الله تاييدها وما وضع يده من شواهد
 الاعلى نكتة وهو صعب شبيهة فلما احببت عن المسائل معتدلاً
 الاختصار والايجاز من غير اخلال معهما ببيان حجة او دفع
 شبهة ومن الله استهدانا للمعونة والتوفيق والتشديد
ابتداء المسائل وان قالت اما نفع الله تعالى
 على الخلق بدوام بقاؤنا وسيدنا الشريف السيد لاجل المرتضى علم
 الهدى طال الله بقاءه وادام علوه وشموه وبسطته وكثرت عدا
 وحسنه فالاشتن تقصر عن ادائها شكرها والمتر تضعف عن
 نفعها في شربها فلا زال الله عنا وعن الاسلام ظله جليل يامر
 الغيور وبعد من كان له شيبيل الى القامها بعرض له ويعلم في صدره
 من الشبه الى الخاطر الشريف استمداد الهدى من جهته فلا معنى
 لاقامته على ظلمتها والغاية اقتباس نور الله سبحانه ليوقف على
 الطريق النهج والشيبيل الواضحة والصرط المستقيم واكادام وان
 كان متحركاً من ايراد ذلك في المجلس الاشراف واخذنا بحجبه على
 ما جرت به عادة فانه شاييل الانعام بالوقوف على هذه المسائل
 وايضاح ما اشكل منها يبع النفع بها فيحصل بذلك البتة في مجموع
 من الوقوف على الحق وعموم النفع للمؤمنين كافة والتنويه باسم اكادام
 ولما هي سيدنا الشريف السيد المرتضى علم الهدى ادام الله قدرته في كل ما اشراف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيدنا الشريف السيد الأجل الأوصد المير تقوق والمجدين علم الهدى
 تقوق الله برضوانه ونفست على أفقده الأستاذ ادا م الله عز من المسائل وبال
 بيان جباها ووجده ادا م الله نايدوه ما وضع به من مسائله على كتفه وموضع
 وانا اجبت المسائل بمعدنا الاختصار والابحاز من غير انك ايعها بيان حجة اؤنه
 شبيهة ومنه استمد المعونه والتوقير والمسددين ابتداء المسائل بان قال اعانم
 الله نع على الخلق بدوام بقاء سيدنا الشريف السيد الأجل المير تقوق علم الهدى الطال الله
 وادام علوه وسموه وبسطه وكبت اعاده وحسنه فالانس تقصير عن اداء شكرها و
 تضعف عن كفا تقا على نعمها فله انزال الله عنا وعن الاسلام تله وحرر المير من الضيق
 وبحر لن كان له سبيل الى القامايضرك ويتبع في صدره من الشبه الى القام
 الشريف واستمد الهدى من جهة فله معنى لاقامة على طلبها وانفاية اقتباس من راسه
 ليقتف على الطريق النجى والسبيل الواضح والمراط المستقيم والحادم وان كان يمكنها
 ايراد ذلك في الجلس الاشراف واخذ الجوابه على جرت عاده تفاز سائل الانعام بالحق
 على هذه المسائل وايضا صاحب اشكلتها ايم النعم بها فيجعل بذلك المتقوي بحجوه من اليق
 على الخلق وعموم النعم للؤمنين كافة والتمويه بياهم الحادم ولراوس سيدنا الشريف السيد
 علم الهدى ادا م الله قد ترفى ذلك علوه ان شاء الله المسئلة الاولى ما مللنا عن
 كونه الجوه جوهرا بالفاعل جوارز بينوته متا بان منه كون جوهرا وان كان بالفاعل
 فان قيل لكان جوهرا بالفاعل الصحيح ان يجهله الفاعل جوهرا سواء الاله الامناع من فلك

تقوق

لا يكون ذلك فيه ولا يجوز ان يقارن كونه مرئياً للجزء من اجزاءه لان ما وقع من
 الاجزاء وتقدم وجوده ولربما خبتا ولا من جملة الخبر لا يجوز ان يتغير عن ذلك بما
 يقاس هذا الخبر في الخبر فلم يبق الا ان يصاحبه من حيث الوجود او في جزئ من اجزاء الخبر
 ويوثق في الجميع لتعلق الخبر بغيره ولم يبق بعد هذا الا ان يجيب الشبهة المذكورة
 في السؤال وهي ان تقارن الازادة او كون المرئ مرئياً كل جزئ من اجزاء الخبر والذي
 يفسد ذلك انه لا يخلو من ان يكون هذا الحال المقارنة لكل جزئ من اجزاء الخبر متساوية
 بل على ما قارنته خبراً او من جملة الخبر فان كان القسم الاول وجب ان يكون كل جزئ من
 الخبر خبراً وقد علمنا خلاف ذلك وان كان الثاني فيبطل ان الله لم يمتنع في كون الخبر
 على الحقيقة خبراً لان كل جزئ من اجزاء الخبر انما يكون خبراً وكانت الازادة او حال المرئ
 المقترنة به لا تنافي ولا كون خبراً وانما تنافي كون خبراً من جملة الخبر في الموثق في كون الخبر
 بكل خبر وهو المقصود وليس هنا اشارة الى زادة ولا حال يتعلق بهذا الوجه ^{فقد}
 عرفت ان الخبر خبراً من موثقه ومقتضيه وبعد فليس كل جزئ من اجزاء الخبر حقيقة
 ولا حكمه يكون من جملة اجزاء الخبر فكيف يتعلق ذلك بمقتضى موثقه ولربما خبراً صفة
 ولا بد من موثقه بها واذا بطلت كل ما يشار اليه من الموثقات الا كون المرئ مرئياً
 فيجب ان تتعلق هذه الحال بكون الخبر خبراً لا بكون المرئ مرئياً ^{فقد}
 اجزاء الخبر وانما تعلق بكونه خبراً فاولى ما يقال في كيفية
 الاختصاص حتى يوثق ما قلنا من المقارنة الاولى

جزئ من اجزائه تمت

المسائل واجوبتها

٢



بسملة الرحمن الرحيم

قال سيدنا الشريف السيد الاجل لا وجدنا المرفوع والهدى على الصدقة
 اقدبرتموا وقتت طرنا الفذة الاصنا دارام الله من السائل و سال
 بيان جوابها و وجدنا امام الله لا يدعنا وضع يده من ساطة الاله
 نكدة و موضع شبهه و انا الحسب من المسائل المعتد الاضخا و الانجا
 من غير اخلال من هاديا بيان حجة او دفع شبهه و مله عند المعونة و
 التوفيق و الله ما ابتدء المسائل ان قال اما نعم الله على العالمين
 بقا سيد الشريف السيد الاجل المرفوع على الهدى طال الله بقاءه و لادام
 طوره و سموه و بسطه و كتب امناه و حدة فالالسرفع مراد
 شكرها و المنزعة من غير ما تلا ان الله عنا و هو جل
 ظله و حرم ايمه من الغيب و بعد من كان له سبيل الى العالمين
 و يعنى في صله من الشبه الى الحاطة الشريف استمداد الهدى و حصة
 فلا سفلو لانه على لهما و انما ياتنا من نداء الله سبحانه اليه على
 النهج و السبيل الى الجنة و العترة المستقيمة و الحاد و اركان شمس
 ايراد ذلك في الجليل الاثرون اخذ الجواب عنه على ما جرت به عادة
 فان سأل الاضخا بالوديع على هذه المسائل و اضح ما اسطر منها
 ليصم النعم مما يحصل ذلك المنفق محسوب من لوقوف على الحق و على النعم
 للوسيل انتم التوفير باسم الحاد و لوراى سيدنا الشريف السيد المرفوع
 على الهدى امام الله فله و فرك طوره اننا الله المستر الرحمن المانع

ومفضل له ونهد فليس كل شيء من اجزاء الخبر صفة ولا حكم يكونه من حيلة
 اجزاء الخبر فكيف فعلوا ذلك بمقتضى ومؤثر وله يكونه خبراً صفة ولا يكون
 مؤثراً فيها واذا ابطالنا كل ما يشار اليه من اليونان الاكون المراد به
 فبحر ان تعلو هذه الحال كون الخبر خبراً لا يكون الجزاء الذي يقان من حيلة اجزاء
 الخبر واذا تعلقت يكونه خبراً تا ولى ما يقال فكيف لا احسنا
 حتى نوضح ما قلناه من اشارة لا اول جزء من اجزائه
 فمثل الوسا له والجموع من الملوك والكتاب
 والمحمدية العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

والسيد الشريف الاجل الامير القاسم بن الحسين بن علي الهدى رحمه الله عليه من اهل بيت
 نافع الاستاذ ام اسد في مسائل وسائل بيان خواصها ووجوبها امام المؤمنين ما وقع
 من سائله الاعلى بكتبة موضع شبهة وانا اجيب عن المسائل بعد الاحتياط ولا يخاف من غير احتلال
 مهملين بجملة او في شبهة وفيها اسماء العونية والتوفيق والتشديد السائل ان قال ما
 نعم مصحاحي على الحق بدوام نفاه سيدنا الشريف الاجل القاسم بن علي الهدى طاب الله
 ادم علمه وسمو بوسطه وكتبه اعدا وحسنه نالاس تقدر عن اذكارها والنزخ
 عن تعاطي شرها فلان زال اسمها وعن الاحكامه وحرر من ايام من غير وجع قد كان له
 سبل الخلق ما يرضي الذي يطمع في صدره من الشبه الخاطا الشريف واستمداد الهدى من غير
 بعض الامور على ظهرها وانفاية اساس فراسمها في يقف على الطريق النور والسبل الواضحة من
 الصراط المستقيم والحادم وكان متمكنا من ايراد ذلك في المجلس الاشراف واخذ الجواب عن كل
 به عادية فانه سائل الامام بالتوفيق على هذه المسائل وايضا ما اشكل منها يعلم النفع بها فيحصل
 المبتغى بمجرد التوفيق على الحق وعموم النفع للمؤمنين كافة والنسب باسم القاسم ولاري سيدنا
 الشريف السيد القاسم بن علي الهدى ادم الله نوره في ذلك علوه ان شاء الله المستأجر
 ما المانع من كون الجوهر حورا لها على حوازيه في وقتها بان سببها جوهرها فيكون بالعدل وان
 قيل لو كان جوهرها بالقبول ليعلم بجعلها قبل جوهرها او لا غير لانها من ذلك في قضاء ولا
 ما يخرج حوازه ولذا اصح ذلك مطرى ابيض فلا يخاف من ان ينفع اسواد اولها فينصفان نفا
 لم يخل من سكان جوهرها ان ينفع في السواد ولا ينفع وقد علمنا ان لا بد من نفع السواد ابيض
 لاستحالة اجتماع الصفتين ولا يجوز في ابيض جوهره في ذلك ان يكون هذه الذات
 معدومة موجودة فقد يمكن ان يقال ان جعل الجوهر حورا اسود استحيل لانها اذا جعل
 جوهره جوهره حورا اذا جعل اسواد فهو غير حور فيكون الذات الواحدة غير متغيرة
 في حال

الخبز فان كان القسم الاول وجعلت يكونا كل جزء من اجزاء الخبز وقد علمنا ذلك فان كان الثاني منطلي
 باندم يبقى مؤثر فيكون الخبز على الحقيقة خبزاً لان كل جزء من اجزاء الخبز اذا لم يكن خبزاً وكانت الالادة
 وحال المراد المتقتر به لا تتناول كون خبزاً وانما تتناول كونه من جملة الخبز فما المؤثر فيكون الخبز كما لا يخبر
 وهو المقصود وليس ههنا اشارة الى الادة ولا حال يتعلق بهذا الوجه بصينه فقد عرر كون الخبز خبزاً من
 مؤثر فيه ومقتض له وبعد ليس لكل جزء من اجزاء الخبز صفة ولا حكم يكون من جملة اجزاء الخبز فكيف
 تعلق ذلك بتحقق مؤثر له بكونه خبزاً صفة ولا بد من مؤثر فيها واذا اطلنا كالبايشا وايه
 من المؤثرات الاكبر المريد مراد فيجب ان يتحقق بتعلق هذه الحال بكون الخبز خبزاً لا يكون الخبز
 اللدغ يقا من جملة اجزاء الخبز واذا تعلقت بكونه خبزاً فاول ما يقال في كيفية الاحتصاص حتى
 يؤثر ما علمناه من المقارنة لا ولا جزء من اجزاءه تمتثل الى

ولحجاب يعوت الملك الوهاب بيد الاقرب اليه

ابن محمد الهندي وعلمه بترين النسخ

في الفريسيه المجلد ١٣

والهجرة

٢

اجوه ثلاثة - انلى - لا يربنه

للشريف الرضى رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

احب بعد حمد الله رب العالمين والصلوة على نبيه وآله الطاهرين فقد رقت
 على ما انفذ الاستاذ ادم الله عزه من المسائل وسأل عن بيان جوابها
 فوجدت ادم الله قاصدا ما وضع يده من مسائله لا على نكتة و موضوع شبيهة
 وانا اجيب عن المسائل معدة الاختصار والابحار من غير اخلال لهما ببيان حجة
 اودع فيهن ومن الله ستمد المعونة والتوفيق والسداد ابتداء المسائل
 قال انا نعم الله على الخلق بادم بقاء سيدةنا الشريفة الاجل الرضى علم الهدى
 اطال الله بقاءه وادم علوه وسموه ولبهته وكتب اعدائه وحسدته قال ابن
 نفع عن ابي اسكها والحق نضمت عن نقاطي نشرها فلما ازال الله عنها وعن الكلام
 ظلمة وحس ابانة من الخيرة وبعد فمن كان له سبيل الى القوارير فليخرج
 في صدره من الشبه الى الخاتم الشريف واستمداد المعنى من جهة فلا معنى لقائمة على
 قلمها والغاية اقتباس نور الشرح من تكييف على الطوبى النهج والسبيل الرحمة
 والبرهان المستقيم والخدم وان كان ممكنا من ايراد ذلك في المجلس الاشراف واخذ
 الجواب عن على ما جرت به عادة فانه سائل الانعام بالوقوف على هذه المسائل
 والبصاح مما اشكل منها تبليغ النفع بها فيحصل بذلك المبتغى محمود من الوقوف
 على الحق وعموم النفع للمؤمنين كافة والتوسيد باسم الخادم والابى سيدة الشريف
 السيد الرضى علم الهدى ادم الله قدره في ذلك علوه ان شاء الله تعالى
 المسئلة الاولى ما المانع من كون الجوه جوهرا بالفاعل وجواز بيئته من
 بان منه يكون جوهرا وان كان بالفاعل فان قيل لو كان جوهرا بالفاعل لفتح
 ان يجعله الفاعل جوهرا سواء الابدان مانع من ذلك من تضاد ولا يجزى مجراه
 و

زنت آتة نه بخيول من ان يكون هذه افعالنا لفاضة نحل جزء من اجزاء الخبر فتاوتة نحل ما
 فانته خبر اوم من جملة الخبر فان كان القسم الاول واجب ان يكون كل جزء من اجزاء الخبر
 وقد علمنا ذلك وان كان الثاني فيسقط بان لم يبق موثر في كون الخبر على الحقيقة خبر لان
 كل جزء من اجزاء الخبر اذا لم تكن خبرا وكانت الارادة وحال المرید المقترنة به لا تنال
 كونه خبرا او فاعلتنا وان كونه من جملة الخبر فالموثر في كون الخبر بالوجود هو المقصود
 وليس ههنا اشارة الى ارادة ولا حال متعلق بهذا الوجه بعينه فقد عرى كون الخبر
 خبرا من موثر فيه ومقتضى له وبجسد فليس لكل جزء من اجزاء الخبر صفة ولا حكم
 بكونه من جملة اجزاء الخبر فكيف نعلق ذلك بمقتضى وموثر ولكم بكونه خبرا صفة
 ولا بد من موثر فيها واذا اطلبنا كل ما يشار اليه من الموترات الا كون المرید مریدا
 فيجب ان نعلق هذه الحال بكون الخبر خبرا لا بكون الجزء الذي يفارنه من جملة
 اجزاء الخبر واذا نعلق بكونه خبرا فاول ما يقال في كيفية الاختصاص حتى يؤثر
 ما علمناه من المقارنة لاول جزء من اجزائه هذا ما حصره الجوزية على الاثر الصلح على ما

تمت اجوبة المسائل الستار تيد للشيخ الشريف الرضي ع

نظم اهل العباد محمد بن الشيخ طاهي

السواي في ١٢ رجب سنة ١١٢٠

حادي صلحها

جل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَرَبِّكَ فَتَعْتَبِينَ

سيدنا الشريف السيد الاجل الامجد المنقذ والمجيد علم الهدى
 نصحه الله برينوا شوقا فقت على ما انقذه الاستاد ادم الله من المسائل والى اجل
 ومجد ادم الله تاييدك ما وضع بك من سائر الاجل تكتبه ووضوح شمسها العيب
 من المسائل معمولا الاختصار والايجاز من غير اخلال بها بيان حجة ارفع شعبة
 ومن الله سبحانه المعونة والموفق والاشهد بذي يستدل المسائل بان قال اما نصر
 الله تعالى على الخلق بدوام بقاء سيدنا الشريف السيد الاجل المرتضى علم الهدى
 اطال الله بقاء ادم علم وسوء وبسطه وكتب اعلاه وحده تعالى لاسن تقص
 عن اداء شكرها والحق تصف عن تعالى نشرها الا ان الله عنا وعن السلام ظلم
 ومن ايا من الغير بعد من كان له سبيل الى التماس عرض له ويطلع في صدق
 من الشبه الى التماس الشريف واستمداد الهة من جهته فلا تصح لاقامة على ظلمها
 والنهاية اقتباس قول الله سبحانه يعقب على الطريق النج والسبيل الواضحة والقرابة
 المستقيم والقدام وان كان مستحسنا من اراد ذلك في الجاهل الاشراف واخذ الجواب
 على ما جرت به عادة فان سائل الانعام بالوقوف على حكمة المسائل وايضا ما اشكرها
 ليعلم النفع بها فيحصل بذلك المبتغى مجموعا من الوقوف على الحق وعموم النفع
 للمؤمنين كما تدل التنوير باسم للقدام وراه سيدنا الشريف السيد المرتضى علم الهدى
 ادم الله فله في ذلك كله انشاء الله المستبشر ويجب ما المانع من كون الجواب

محمدا

المقولة ترجع الى الجملة ذواتها افرها من روح ودم والهناء من غير هوة
 ان تدرك واحد مرید واحد اذا اعتبرت ذلك وحدنا الى شانه الى
 من يكون بجيا وعلقت انما الهوة لا توجب له هذا الحكم الا من يتجلى
 فان احتمال حلول الهوة الواحدة في جميع الاجزاء احتمال ايضا لا يمتنع
 المحل بلحاظ ما تقدم ذكره فلم يبق في تعلق الهوة بالجملة والجماع بالمال
 ذبنا السبب في حلول احدهما والجماع بالحكم لهما ولما وجدنا في نسخ من
 جيا همت نقص بينه بعض هذا الجيب علم ان الحق في قوله بينه وانما
 لا يتوقف على تفصيل ذلك في تحديده وليس يتوقف انما ليس يتوقف
 الى وليس في تلك الصفة تفصيل الصفة التي كانت لكل واحد منها
 الا ترى ان قوله ليس محذور ولا خارج للعادة الى ما ليس كذلك فهو محذور
 وخارج للعادة وما ليس محذور الا في حاله كونه محال الى ما ليس كذلك
 فيصير بالجماع دلالة على العلم وما ليس محذور الى ما ليس محذور حتماً والمثل
 يتحرك مثل وجود الحركة فاذا وجدت الحركة في ذواتها فيتحرك كصاحبها
 ويمكن بهم ايضا قولهم لو كان شيئا القادر هو الجملة المثلية وقد علم
 جواز دخول الزيادة والنقصان والتمتع والزلل على ذواتها كما كتب
 الا يعلم الا ان في اليوم ان الى القادر في مثل اذا نادت افرها او
 نقصت ولاحوا ان لم يسمين على ما وقع في حال نزولها والزلل على ما
 من في حال حتم والجماع بينه المشبه به في ذلك انما العلم الى
 القادر انما تعلق بالمتخصص بهذه الصفة من الجملة التي لا تتغير لقبها بالزيادة
 والنقصان ويكون على حده واحده كونه حالة فادرة العلم والزلل
 ليس العلم الى القادر متعلقا بالاجزاء التي يدخلها الزيادة والنقصان
 يتعلق بالجملة
 من رزق الله
 من رزق الله
 من رزق الله



Handwritten notes and a rectangular stamp on the right side of the page.

لا يزال ولا العلى كونه غايته الى الميرك ذلك فيضيه بالاجتماع دلاله على العلى
 وما ليس بحجم ونصير جيبا والمحل للشيخ في مثل وجد الميرك قادا وجدت
 المحرك فيه وهي ايضا غير متحرك صان متحركا ومن شهبهم ايضا فيهم لو كان
 المحي القادر هو الجمل المشاهدة ونحن نعلم جواز دخول الزيادة والنقصا
 والجمع والفرز على هذه الجمل فكان يجب الابدال الانسان منا اليوم انه المحي
 القادر من قبل اذ ارادت اجراءه او نقصت على ما صح ان يده الممين على ما
 وضع في حال هزاله والفرز على ما كان منه في حال صغره والحجاب عن هذه
 البسمة على ركاكها ان العام بالمح القادر متعلقا بالاجزاء التي يخلها
 الزيادة والنقصان وانما تتعلق بالجمل

بفتح حاء

العدم كما يراد بالأضلال والفتنة افضل ثباتا من كثير من الاعمال والجلاب آخره هو
ان يكون المراد بلفظة خبير في قولنا خير العمل هو افضل الذي هو المبالغة وانما يريد على
خير العمل الذي هو خير فقال خيرا العمل وهو يريد بهذا المعنى لا التفضيل والمبالغة وقد
نعم من المصنفين في قولنا ان جاء بالمنسنة فلا يضرها انما اراد هذا المعنى دون المبالغة وكان
تعالى قال حيا بالمنسنة من مجملها خير ويقع كل هذا وهذا واخرج المسئلة الخامسة
ما يقال الخنا تجم على ان ساءت بر المؤمنين عليه السلام وكفره فيخرج عن الاسلام ولا ياب عنه
: اسير وكلمه يا فعلة امير المؤمنين عليه السلام بن يقينه ان اذارت من الخواجج وترك قدمهم كما قلنا
يات منهم بالمحاربة وتورث بعضهم بعضا واجرا الاحكام والسلم عليهم والفتح بهذا امر
عقاروا با بر نسجوه من قول النبي صلى الله عليه واله من سب عينا فقد سبني ومن سبني فقد
سب الله الخواجج في بائنه التوفيق ان امير المؤمنين عليه السلام لم يكن
في ايام مباشرة له من الامم مستغفرا على اختياره وبمكنا من ايشاره وكان في غيبة بعد
لاعداياه وطالبو غزواته ولهذا قال بعضنا وقد سألوه بما يقضون فقال عليه السلام اقتضوا
كنتم تقضون حتى يكون الناس جماعة او اموتوا ولا هذه الحال لما امر عليه السلام كثيرنا
من الاحكام التي كان يرعى خلقها وقد ثبت ذلك في الكتاب الثاني في الامامة ونشرناه
وانما لم يشرف الخواجج بما اوجب كفرهم وحرهم من الملة للثبته والاستصلاح كالديار
في محاربة من اهل الجبل وصفين بالسيرة التي سجعونها للعد التي ذكرناها ومن اوشى
تكن عليه السلام في ايام ولايته وما كان الاستغناء مقتضاها على اسال عنه في امر الخواجج
والسيرة فيهم الا كين من الامم التي يمكن عليه السلام من اقامته للثبته وتكاملها على المنا
وذلك في نهج القدره فقد التفتت مستعجلة في في الانسان
الاولى في هذه المسئلة ان يبين كلفنا وجبنا فيها ما يطالع على اصولها وطريقه للكل فيها
وان من ضبط ما نوره تكن من تصف كلام الخالفين في هذه المسئلة التي لم تكن من معرفة

في دفعه ووجهه ان يوجبوا عجزاً في الزرع في السنة في اناس حتى ذهبوا
 ذلك ووجهه غير مستعد ان يوجب الصفة الواحدة الى كل من الاجزاء وان يتم
 من غير ان يوجبوا عجزاً في هذا ان كل واحد لا يوجب العلم القوي في تجميع
 ذلك وليس فقد ذلك كما كان ولا يوجب العلم منسوق اليه الا انه انما يوجب العلم
 الا ان يوجب الصفة الواحدة الى كل جزء من الجزئين في العلم الخارج عن المحقق
 في علمه في ذلك وجهه ان ذلك في الجزاء كجمع الصفة الكثيره الى الذات الواحدة في
 ذلك ان يوجب هذه الجملة دون بعضها لان الاحكام العقول لا تنسج الى الجزئية وفي اجزاء
 من يوجب ذلك ولانسان يوجب ضرورة انه مدرك واحد ومراد واحد اذا اعتبرنا ذلك
 وحده في ان يفتقر الى معنى يكون شيئاً واعياناً في الحياة لا يوجب هذا الحكم غاية الا
 به دون احتمال حصول الحياة الواحدة في جميع الاجزاء احتمالاً ايضاً ان يكون لكل يوجبها لنا
 تقدم ذكره في مرتبة نقل الحياة بالجملة واجزاءها الى العالم الا ما ذهبت اليه من حلول بعضها
 واجزاء الحكم لها وما وجدنا التي يخرج من كونها عند بعض شيه بعض هذا الحكم على ان
 في يفتقر الى نسبة وانما لا يفتقر الى تفصيل ذلك وتحديد و ليس يتبع ان يتم بالشيء
 صفة الى اليسر له تلك الصفة فيحصل الصفة في ما كانت لكل واحد منهما الا ان قد
 يتم باليسر في غير ذلك لاجراء العادة الى اليسر كذلك في غير مجزئ وضارفاً للعادة وليس
 يحكم من الافعال لا ادال على كونها عالمها الا اليسر كذلك فيصير الاجتماع دلالة العلم وليس
 يحكم باليسر في جميع فيصير العلم اليسر في كل من وجوده في كل ما نوجدت الحركة في ذلك
 ايضاً غير محركة كما تحركها ومن شربهم ايضاً فظهر لو كان في القادر هو الجملة شاهد
 ونحن يعلمون ان دخولنا في زيادة والنقصان والتميز والفرز على هذه الجملة فكان على العلم
 بالانسان من اليوم انما العلم القادر من قبل اذا زادنا جزاؤه او نقصت لما صح ان يتم
 علمنا وتبع في الاجزاء والفرز على ان كان منه في حال سنة والمجرب على هذه الشبهة
 على كما كتبنا انما يوجب القادر انما يتعلق بالمتحركين والصفتين من الجملة التي لا تتغير في نفسها
 بالزيادة والنقصان وتكون على حيد واحد في كل ما علمت قادر على التميز والفرز وليس
 العلم بالشيء القادر سلفاً بالاجزاء التي يدخلها الزيادة والنقصان وانما يتعلق بالجملة

وقال قوم المفسرين في قوله نعم مرنا بالحسنة ظنيرونها انما ارادوا هذا
 دون البنا لانه كان قد وقع في ريبنا بالحسنة من غيرها شيوعا وقع كل هذا وهذا
 وانح السورة الخامسة عشر من باب الرجوع الى ان ساطع الورد يربح ويكفر
 في خارج على الاسلام ولا ذيل منه واسمه وحكيه ما فصله في قوله
 عليه السلام من نية الاذرة من الخراج وتركه فلام كان من انية منهم
 بالحادثة وتوحيشهم ايضا وانما احكام الاسلام والجمع عند الله
 عادوا به ان مستوحشوا في قوله عليه من طلبا ضد حتى من
 ستنفي ضد حتى سلقه في الجواب لانه التوفيق انما يكون بين اليقين واليقين
 في ايام حياتهم لانه لا يولد به الا قد مشروا بلا اشارة ومن تكامل ما يراه ولا
 في نية ملامداه لا ملامداه وعلا عمل اولادنا في الغنائم وندسا لوليا
 يعرضوننا بما اتصوا بما لكم نفضون حتى يكون اليقين حيا واما موت
 ولولا هذه الحال لما اتروا ليلنا من احكام التي كان يرى خلا
 وقد يتناذر في انكار الشافي في الالفه وشرخاه واطلامه
 في الخراج لا يوجب كرمه وخروج الملة لانه لا يستلزم كماله
 في محله من اجل الجهل وسفه السيرة التي يستفادها من اجل
 ومما عني فكيف يلد السر في ايام ولا يشهد ما كان لا يقتضاه نفسا
 وهذا ما سألنا في الخراج واليه يروى انهم لا يرونه على يد النبي
 لم يكن في السلام على النبي صلى الله عليه وسلم انما كان في الخراج
 التعدد ضد الحق سلفا في انسان الا انما في قوله صلى الله عليه وسلم

فا

ف

زعم فديهم ما ليس بجوه لا خادق وعادة الرضا ليس كذلك في جميعها
 فعادة وما ليس بكم من الاضار لا دلالة له ما كما ان الرضا ليس كذلك
 فيسببا لاجتماع دلالة على العلم وما ليس بكم من الرضا ليس بكم فيسببا
 والمحل الذي قبله جوه الحركة ما وجد الحركة فيه وهو في غير محلها
 متحركا ومن ثم انهم ايضا قولهم لو كان المحل الفاعل هو الجملة المتأخرة ونحو
 جواز دخول الزيادة وكسفتها والنحو الفاعل على هذه الجملة كان الجواب
 منها اليوم المحل الفاعل على الجملة المتأخرة او نفسها ولا مع ان ذلك
 السبب على ما ذكره في حاله والجزء على ما كان منه في حاله من الجواب
 عن هذه التهمة على ما ذكرنا في العلم بان الفاعل انما يتعلق بالمتعلق
 الصفة من الجملة التي لا تتغير في نفسها بالزيادة والنقصان وتكون واحدة
 واحدة في كونها مالم تدع مع السبب للزيادة ليس العلم بان الفاعل يتعلق
 بالاجزاء التي يدخلها الزيادة والنقصان وانما يتعلق بالجملة

ابن مسعود عن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم سب عليا فقد سبني ومن سبني
 فقد سب الله تعالى ان امير المؤمنين عليه السلام لو يكن
 في ايام مباشرة لتدبر الامة متصرفا على اختياره ومخيرا من اياته وكان في قلبه
 وعظماؤه لا عداية وطالبوا حنراة ولهذا قال لقتضاه وقد سألوه بما يقصده فقال
 عليه السلام اقتضوا بما كنتم تقتضون حتى يكون الناس جماعة او اسوت ولعل احد
 لقال لما قرى عليه السلام كثير من الاحكام التي كان يرى خلافها وقد بينا ذلك في
 الكتاب الثاني في الامامة وشرحناه وان ما لم يدر في الخراج مما وجهه كغيرهم
 وخرجوه عن الملوك للفتنة والاستصلاح كالبرقي وما روي من اهل الجمل
 وصنبن باليرة التي يختص بها للملئق ذكرنا ما من اى محمى يمكن عليه التلم
 في ايام ولايته وما كان الاستنساخ خصوصا وحل مسائله من الخراج والبر
 فيها الاكهي من الامور التي لو يمكن عليه التلم من اقامة الحق فيها وتركها
 على ما هو ذلك فرضها مع التذرع عند التمكن

١. فحده المشقة ان ينين كلاما وجيزا فيما يطالع به على امرها وطريق الكلام فيها صا
 وان من ضبط ما فخره تكن من نفس كلام الغائبين فحده المشقة على افتراقهم
 وتكن من معرفة فساد ما امره بابو سهل البيهقي رحمه الله كما بقى الاضمان فذا
 اوله من التناقل بنفس ذلك الكتاب لقله افاضة وكثرة الفايق فيما فخره وحقته
 وقلا خلت الناس في المي التناقل صومك الجملة التي لا تنطق بالاحكام ميم من اس
 ونعد مدح ودم ويسى هذا الذي التناقل اذ اكان سنيا من هذه التنيق قد
 للم التناقل من الملايكة والهن باسا من صفة لذلك الجنس والظلاسة

من الانفصال والادال على كونه علما ال ساليين كذلك فيصير بالاجتماع والادال على
 العلم وساليين جسم ال ساليين جسم فيصير جسما والحل ليس مقبول مثل وجه العلم
 فاذا وجددت الحركة يزدحم ايضا غير محركة ما يحترقا ومن شبهه ايضا في علم
 لو كان العلم القادر من الجملة المشاهدة ضمن ضم جواز دخول الزيادة والنقصان
 والسمن والجزال على هذه الجملة فكان يجب اليعلم الانسان منا اليوم ان العلم
 القادر من قبل اذا زادت اجزائه او نقصت ولما صح ان ندم السمين على ما وقع
 في حال من ال العلم بل على ما كان سندا في حال سمنه والجواب من هذه القضية
 على كفا اذ العلم بالعلم القادر وانما يتعلق بالخص من هذه الصفة من الجملة القدر
 لا لتفسير في نفسها بان الزيادة والنقصان وتكون على حد واحد في كونها عالمية
 قادرة مع السمن والجزال وليس العلم بالعلم القادر متعلقا بالاجزال والقدر
 يدخلها الزيادة والنقصان وانما يتعلق بالجملة

قال المرحون **صلى الله عليه وسلم** عن النبي محمد من خلفنا في ميراث الانبياء
 عليهم السلام ان استدلوا على انهم لا يرثون بقرينة طرفة عينا واما ما كان
 سؤلتم قد با على التسع والخمسة وقد علمنا ان النبي هو لو كان يورث المال
 فنظر من اهله وورثته ان يترسوا على المادة بخارية بذلك ومتى
 سؤلة طرقتهم كتر فتروا الله بقية هاهنا واهله من مثل هذه الحال
الجواب ان يقبل الله اذ يصل تعالى ميراث النبي
 صدقة فتعرض جميع فقراء المسلمين بل جميع الامة لما ذكرتم منه
 متى موته لانه لا احد من الامة الا يوجد وان كان غنيا ان يقتصر فيكون
 من اهل ميراث النبي فان كان منع من هذا المال لم يخصصه من اهل هو
 اكثر من هاهنا من اهل افاضة وان كان نزهة من ان يتقى
 يوم باعياهم مونة فقد عوضه لان يتقى جميع الامة مونة بل يصل ميراثه
 صدقة فاذا قالوا لما جعل الميراث كله لمتى موته هاهنا منهم من
 ذلك من يتقون وعليه يتقون قلنا كذلك يقول في اهل
 الامة قد جروا عن متى موته ومتى فعلوا كانوا اعطوا من ثمن
 وعاد الصديق في اليوم عليهم ولا يصح بذلك على النبي ولا تمتعتم
 فقال لهم قد عرض الله في ورثة النبي صلى الله عليه وآله
 بان حكم ان ميراثهم ومنهم بالنبي الوصية من متى موته من ميراث
 التكليف وفيه جليله يستحق عليها التولية بل يقرب منه لذلك

في ميراث النبي
 في ميراث النبي
 في ميراث النبي

ع

٦

ويكفون

لساناً اليهم وفقرٌ عليهم فكيف ينهون ويحكمون من ماله فإيه الأ

ويأنفاه حلان الله تعالى قد أقدمه ودرّ التيه على ضرره لا كره وشر
للعاصي وأنواع الكبار ولم يكن في ذلك من بعض هذه العتاج ولا
ويحان ينزهمهم من هذه حال الأكرم من التيه والتجر فأني صوف

والزجر

ينز ذلك لجمع وير ما ذكره وكيف ينزهونها أكثر منها وأكبر
وايتي ذكره في ذلك قبل المثل فما علقوا به تمت الرسالة وله الله

وهذه وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين منتهى
والحمد لله أولاً وآخراً وظناً وأولاً والوطن
والاحول والاق الأبا لله العلي العظيم
فمهما الشجيرة متولي مسجد الشمس
في الحلة الفتح أحسنها لله
والبلاء في سنة ستة وأربعين

باصناف وانبیاء ورسوله بل هو في حكم الواقع لذكر ويجابه بل فليس يرداد بالمخارج
 منذ الجاهلية الا لما كان حاصلها على قبيلها وذكرنا صحتها عن تخليص صفة المواضع المشتملة
 فيه وما ضمت وما كانوا اجتهاد الاضرب كما قرين بين النص والاستحقاق اعلم ان
 المخارج والاداءة فاذا خرجوا الى الحرب وقاربوا ما فيها الكفر والبدل كما في
 القصاص بعد ان لم يكونوا عليه في الاوار وكذا في انطقوا او انظر او اعلموا ان حجة الامامة
 والشريعة وطعنوا فيها سموها فحقوا ان كل ذلك كفر ما كانوا عليه ولا يستحق عقاب
 فيها من جهة هذا الجواب ايضا صفا الى ما تقدم عليه وجه الله وسلام
 قال سيدنا الشيرازي رحمه الله في رسالته سالنا اوامامنا فقالوا ان حجة الامامة لا ينظر
 على ان الامة اثني عشر قولا اخصصتم انتم ما دون اهل البيت كل من ادعى ان الامة عليه فانه
 قالوا في حجة من قبلنا التعلق بقرابة وعشيرة اهل البيت جليلين مردودين بسبيلهم واليه
 ما ان تم كتمه بان تصفوا فاقوا وجه اجتهادنا على حكم هذه العدة دون ما زاد عليه
 وجهوا من ذلك ان الذي يقع به ان حجة العدة المخصوصة المعبر من جماعة اهل
 البيت عليهم السلام هم الامة دون غيرهم طرق كثيرة اعدادها الاعتبار والتشابهة للنص
 من الروايات صوابا عندنا على هذه العدة دون ما زاد عليه او نقص وانما ذكرنا ذلك
 هاتين الطريقيتين واقصرت بهما انما كانت جميع ذلك ليعلموا ان يخرج عن الغرض المقصود
 فالماطرية الاعتبارية هو ما ظهر من اعتبار الذين عننا هم وعيننا هم من العلم بان
 تفرقة الناس واجمع ما يربطهم عليهم السلام فهو ذلك ما ظهر عن اهل البيت عليهم السلام
 من علم الذين ملبهذوا بالعقد والاذعان حتى انتم اليه كافة اهل عصره من غير تفرقة بين
 وتفرقة اليه التقرب ما في علم الاحكام والاحكام والاحكام واحدا المتكلمة لانه التوحيد من جهة
 الفطرية وكلامه وحده على التفسير الذي انما ارادوه من ذلك من جهة وروى عنه اهل
 العربية ونقل عنه معتنق اللغات وقال في الطب ما استفادوا من علمه فيده واعترفوا

فيها

د

وعن ذلك حديث الخضر عليه السلام وسؤال امير المؤمنين عليه السلام
 عن المسائل فامر الحسين عليه السلام باجابتها عنها فاجابه فاطمه كخضر
 عليه السلام بحفرة الجماعة الاقرار لله سبحانه بالربوبية ولمحمد صلى الله عليه واله
 بالنبوته ولا امير المؤمنين عليه السلام بالامامة والحسن عليه السلام
 والشعفة فزول الحسين عليه السلام وذكرهم باسمائهم انصرف ولم
 يبق والقوم من هو فاجتمع امير المؤمنين عليه السلام ام الخضر والحديث
 مدق مشهور في كتب اصحابنا وله شرح لم اورد له للاختصار وحرر
 ذلك ايضا حديث اللوح الذي اهدبته الله تعالى على نبيه صلى الله عليه واله
 فيه اسماء الائمة الاثني عشر وموافقا مشهور عند الطائفة مضمون
 في كتابها والاختصار في هذا اكثر من كثير لا يخفى ولو قصدت الي
 اثباتنا طالعها المتقارب وهذا كاف في الفرض كبرناه بها واما
 جز التي اوردته من قول رسول الله صلى الله عليه واله اني مخلقتكم
 ما ان تمسكتم به ان تضلوه اناب الله وعقرتني اهل بيتي فليس
 المراد به منهم من يهتدي بهداه يتر ومن اجتمع له الصفات التي
 يستحق بها الاتباع ويكون المتمسك به هو حج وعرفان وهذا
 غيره موجود الا في امتناعه اللام بدل الهمزة عيناه واذا كان الامر
 كذلك دل على انه هم المعنيون لذلك دون من سواهم على ما
 رتبناه وهدى له وصل وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 الطيبين الطاهرين وسلم سلما كبيرا كبيرا العبر

كذا

وإخباره إبان كل واحد منهما كامل في صناعته ومستوف شرطه من لدنه وإن
كانت الصانعان في انفسهما مختلفين ووجه آخر وهو ان ظاهر الكلام
يقضي المساواة في كل شيء من الثواب وغيره الآتية لما قام الدليل القاطع
على ان النبي صلى الله عليه وسلم أكثرها بما أخرجنا الثواب بدليل
ويجوز عده من ضرب العصفاء نزل كالمصحة والعلم والخلم وغير ذلك
واعلى قدس الله سره وجهه في جزائه وسره في جزاء مسئلة مثل هذا

المسئلة

ما معنى قولكم عند الزيارة لست هذا ثمكتكم عليهم السلام أشهد انك تسبح
كل يوم في رزق جوابه وكيف يتصور في الميت سماع الكلام وفي المتوردة
الجواب وصل هذا الأسوه من قائله وعقله من مورده والله الوفي

الجواب

السؤال المغلقة بالمتكلم بالاستعداد والعجز قبل الفكر والتامل البين وبه
اشبه فانه يجيب محال وحق عليه أقرب أو بما في معناه فنقول

التمثل كل م فلان مسموع والتمثل في السلطان أمين سميع بكلام فلان يسبح
كلام فلان فتجوز الوصف بالسماع لا يحصل فائدة ويترتبها ونفعا
ذالك لأن كان الجميع مدركا بحاسة السمع معا ولا تارة الجواب فيتمثل في ذلك
بالكلام ويستعمل في مثل ما تضمنه السؤال كالتخييل وغيره خلا فيتمثل المراد

وهو القدر فماذا اقر بصحة ذلك والقدرة عليه قبل ان تترك ان
 يشرف الله تعالى اوليائه من الانبياء والائمة عليهم ويرغب اتباعهم برعايتهم
 في ان يزوروا ما هدمهم بالمصداقها والنسخ اليها والتوسل اليها
 المية بان يحفظ محال كلامهم حتى يصل الى سمع من حضر الرأى شهد فبصحة
 وليس الله تعالى اجابته دعائه وقبوله عالم وهذا غاية ما استعمله ال
 قد بان انه جازم يمكن غير محال ولا مستعذر ومن انكره فلا يحل من احد من
 اما في الجهل أو العصبية اللذين يمانان من الانبياء والحق والحق والقرار
 بالصانع وقدرته على ما قد مناه أو مجد الصانع والاطبال النبوة والتوصل
 بانكار ذلك الى تلك الضمنا وتبنيج مذهب خص الناس من اول
 المتصلي الله عليه والرسول والتمسك بشعره والاتباع لعقده تسال الله
 تبارك وتعالى التوفيق لما يريد من علم وعمل وان شاء والتوبة المغفرة

خرجت على نسخة صاعدا المكتوبة سنة تسعماية وستة مائة

المستنسخة على نسخة قديمة نلفظ وقع له

فيها تصحيفات اعدت الى الصواب

وانا الفتى الى التردد

الماوي

محمد بن الشيخ طاهر السماوي

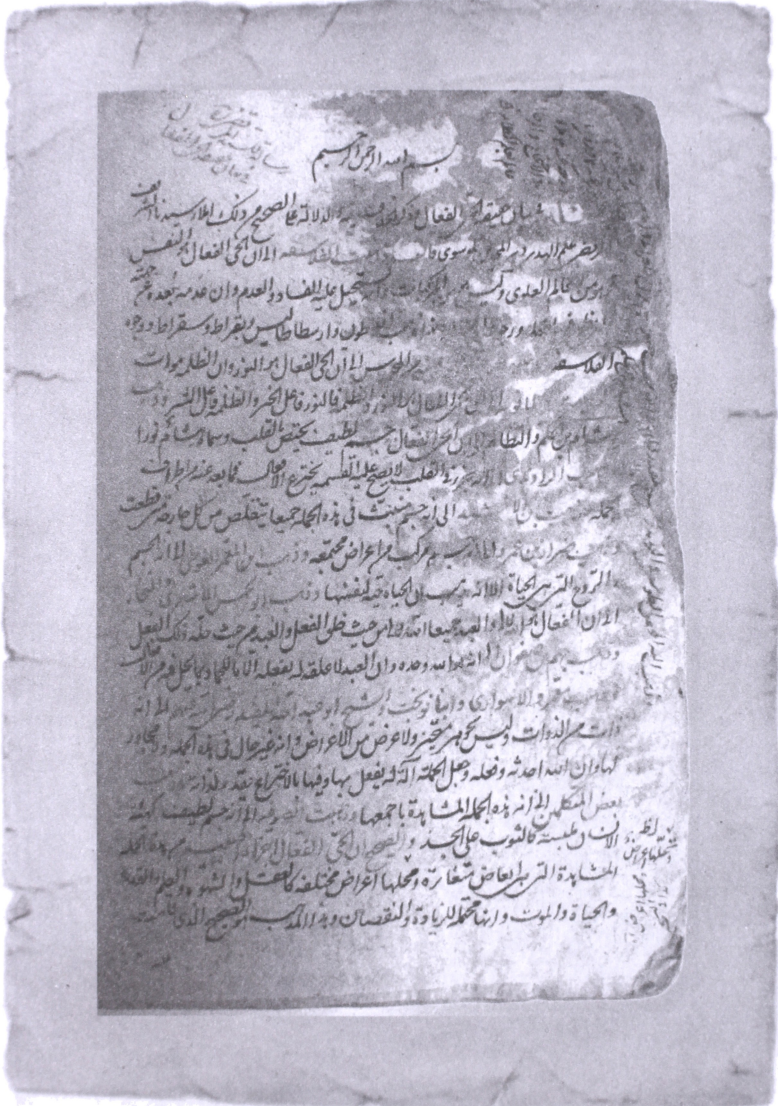
وكتب في الخفها من محرم سنة

الذي يلا انزل من ان

وكتب في حاشية

عليه

عليه



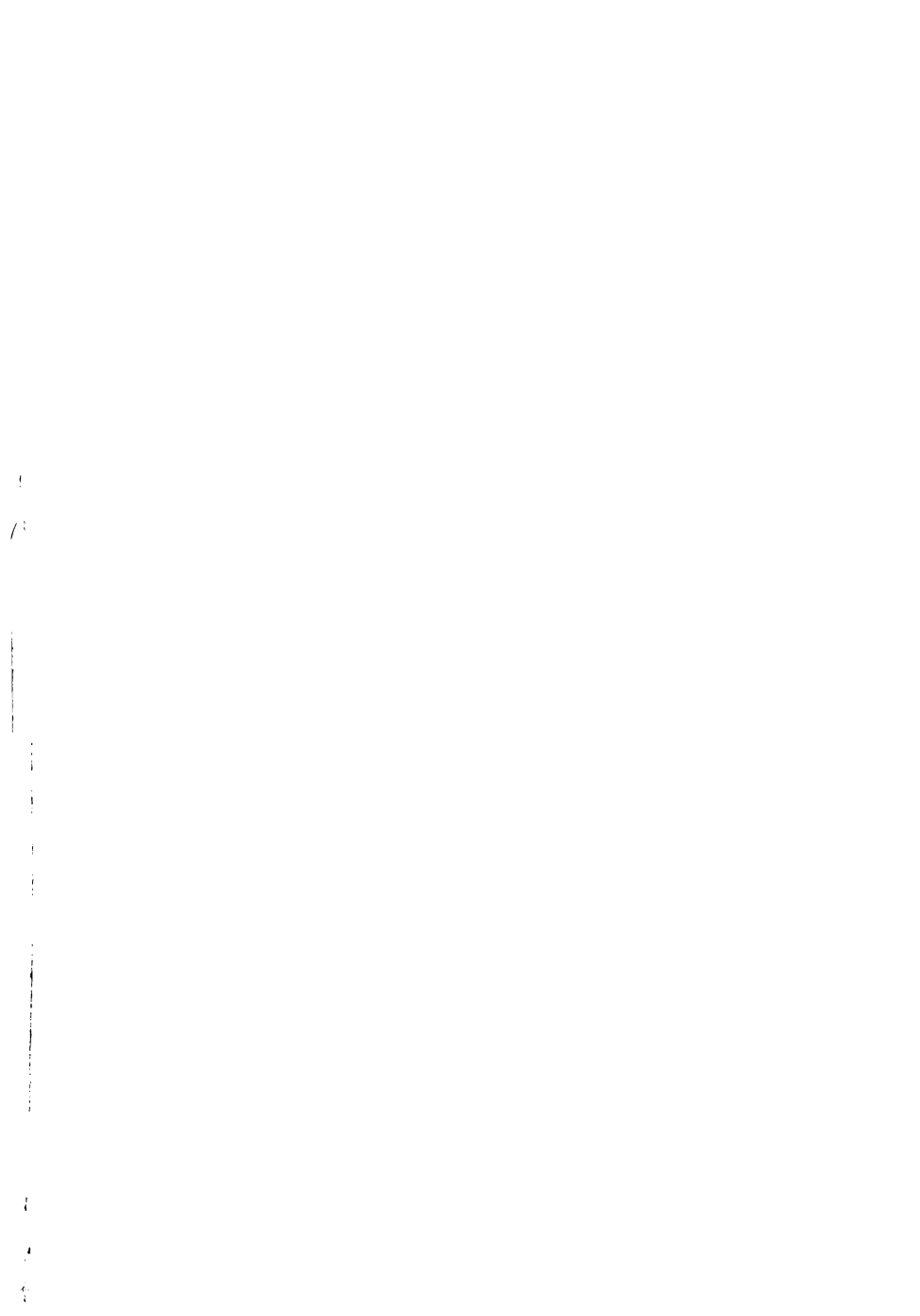
صورة الصفحة الأولى من «مسألة في بيان حقيقة الحي الفعّال»، نسخة «ب»

الرسائل و المسائل

أ. الرسائل القرآنيّة

(١)

تفسيرُ الآياتِ المُتشابهةِ مِنَ الْقُرْآنِ



مقدمة التحقيق

لقد أولى المسلمون القرآنَ الكريمَ أهميّةً خاصّةً باعتباره معجزة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْكَبْرَى، ولأنّه دستور الإسلام الخالد، فاهتمّوا بتفسيره و توضيح غامضه و الكشف عن معاني المُشكَل من آياته. و من أهمّ الأبحاث التي لاقت اهتماماً خاصّاً من قِبَل العلماء هي المتشابهات المذكورة في القرآن، و التي قد يتمسك بها بعض أعداء الإسلام و يعتبرها منقصة في هذا الكتاب العظيم، أو التي قد يؤدّي أتباعها من دون تفسيرها تفسيراً صحيحاً - من خلال الرجوع إلى المحكمات - إلى حصول انحرافات خطيرة؛ و لذلك أولى العلماء المهتمّون بالقرآن عناية خاصّة بمسألة المتشابهات.

و العلوم التي تتعرّض لمتشابه القرآن على نوعين:

أولاً: علم المتشابه، و هو العلم الذي يحاول تفسير و إيضاح الآيات التي يوجد في ألفاظها نوع من التشابه، كالتكرار و غيره من التشابهات التي قد تبدو بحسب النظرة الأولى غير مبرّرة.

ثانياً: علم المحكم و المتشابه، و هو العلم المختصّ بتفسير الاختلافات و الآيات التي قد تبدو للوهلة الأولى أنّها تحتوي على نظريات أو أفكار غير صحيحة، فمن خلال الرجوع إلى الآيات المحكّمة يمكن إعطاء تفسير صحيح لهذا النوع من الآيات.

فالأول ناظر إلى ألفاظ الآيات، بينما الثاني يركز على معناها^١.
 و قد جاءت في كتب الفهارس أسماء متعدّدة لكتب ألفت حول مسألة متشابهة
 القرآن، و الكثير منها مفقود؛ و لذلك لا يمكن التأكد من تعلق هذا الكتاب بأيّ
 واحد من العِلَمين المتقدّمين من العلوم المتعلّقة بمتشابه القرآن، لكن يمكن
 تخمين موضوع تلك الكتب من خلال دراسة اهتمامات المؤلف، و هل أنّها كانت
 اهتمامات أدبيّة محضة فتتعلق بالنوع الأول، أم أنّها اهتمامات كلاميّة و علميّة فتتعلق
 بالنوع الثاني^٢.

و نذكر من تلك الكتب ما تمّ تأليفه إلى عصر الشريف المرتضى، و هي من العامّة
 على قسمين:

١. ما ألفت بعنوان كتاب متشابه القرآن من قِبَل مجموعة من العلماء، منهم: مقاتل بن
 سليمان (ت ١٥٠هـ)، و نافع بن عبد الرحمن (ت ١٦٩هـ)، و عليّ بن حمزة الكسائي
 (ت ١٨٩هـ)، و خلف بن هشام البزاز (ت ٢٢٩هـ)، و أبو الهذيل العلاف (ت ٢٣٥هـ)، و
 بشر بن المعتمر المعتزلي (ت ٢١٠هـ)، و جعفر بن حرب المعتزلي (ت ٢٣٦هـ)، و
 الناشئ الكبير (ت ٢٩٣هـ)، و أبو عليّ الجبائي (ت ٣٠٣هـ)، و أبو الحسن الأشعري
 (ت ٣٢٤هـ)، و أبو بكر القطيعي (ت ٣٦٨هـ)، و عليّ بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ)، و
 القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ).

٢. ما يحمل عناوين أخرى، مثل: كتاب الردّ على الملحدين في متشابه القرآن،
 لمحمّد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ)، و كتاب درة التنزيل و غرة التأويل،
 لمحمّد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (ت ٤٣١هـ)^٣.

١. يزوهشي در محكم و متشابه (بالفارسيّة)، ص ١١.

٢. المصدر.

٣. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٣٩؛ هداية الراتب (مقدّمة التحقيق)، ص ٥-٧.

وأما علماء الإمامية، فقد اهتموا أيضاً ببحث متشابه القرآن، فقاموا بتأليف عدّة كتب في هذا المجال، مثل: كتاب التنزيه و ذكر متشابه القرآن، لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي (توفي بعد ٣٠٠هـ)^١، وكتاب حقائق التأويل في متشابه التنزيل، للشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)^٢ وكتاب متشابه القرآن و مختلفه، لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ). و من الكتب التي تعرّضت إلى بحث متشابه القرآن: الأمالي للشريف المرتضى، حيث تطرّق فيه المؤلف إلى دراسة مجموعة كبيرة من الآيات القرآنية التي تحمل نوعاً من الإبهام، فقام بتأويلها و حاول العثور على معنى ملائم لها.

التعريف بالرسالة

و من المؤلفات التي يجب أن تضاف إلى قائمة المؤلفات في مجال المحكم و المتشابه، هي الرسالة التي بين أيدينا؛ إذ لم نجد ممّن قام بإعداد فهرس للكتب و الرسائل المكتوبة حول موضوع المحكم و المتشابه من يشير إلى هذه الرسالة^٣، و لعلّه يعود إلى صغر حجمها، و عدم استيعابها لجميع آيات القرآن، و ضياعها بين رسائل الشريف المرتضى الكثيرة، حيث لا يتنبّه إلى وجودها إلا القلّة النادرة من الباحثين.

و هذه الرسالة هي في الحقيقة مشروع تفسير للقرآن الكريم الذي لم يُكتب له الكمال، تطرّق فيه الشريف المرتضى إلى دراسة الآيات المتشابهة و بيان الوجه الصحيح فيها، و لم يكتفِ بالآيات المتشابهة التي تمسك المشبهة و المجبرة بظواهرها

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٤.

٢. هذا الكتاب يعتبر من أهم كتب الإمامية في المحكم و المتشابه، و هو مكوّن من عشرة أجزاء إلا أن الموجود و المطبوع منها هو الجزء الخامس فقط. راجع: يزوهشي در محكم و متشابه، ص ١٧.

٣. أنظر على سبيل المثال: البرهان في علوم القرآن (هامش المحقق)، ج ٢، ص ١٩٧ - ١٩٩؛ هداية المرتاب (مقدمة المحقق)، ص ٥ - ١٠.

لإثبات آرائهم، بل قام بالردّ على مختلف الشُّبُه التي يمكن أن تردّ على الآيات، كالترّكّار وغيره ممّا يمكن أن يتمسك به البعض للطعن في القرآن الكريم، وهذا الأمر يمكن أن نشاهده جلياً في قسم سورة الحمد من هذا التفسير.

وقام الشريف المرتضى في البداية بدراسة متشابهة سورة الحمد كلّها، ما عدا قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، ولعلّه لا يوجد في هذا الجزء من الآية الأخيرة من الحمد شبهة كي يردّ عليها. كما سقط من نسخ هذا التفسير جزء من بحث: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وبداية ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

وقد ألمح في نهاية بحث ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وفي خلال بحث: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إلى رأيه حول حقيقة التأكيد، وهو لزوم أن يفيد التأكيد غير ما يفيد المؤكّد، وإلا كان عبثاً. ويمكن اعتبار هذا شاهداً ظنياً على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

وفي القسم الثاني من التفسير قام بالبحث عن متشابهة سورة البقرة، ولكنّ الذي وصل إلينا هو بحث عن ﴿الْم﴾ فقط. وقد تعرّض في البداية إلى جواب إشكالات مبنية على اعتبار الحروف المقطّعة أسماء للسور القرآنية، وهو الرأى الذي سوف يختاره الشريف المرتضى حول حقيقة هذه الحروف، حيث قام بعد ذلك مباشرة بطرح بحث مفصّل حول حقيقة هذه الحروف، وذكر تسعة أقوال حول ذلك، وتبيّن هو القول الأوّل المبني على أنّ هذه الحروف هي أسماء للسور وشعار لها، ثمّ ناقش سبعة أقوال وردّها، وبعد ذلك ذكر قولاً أخيراً، وهو أنّ معنى هذه الحروف أنّ الله تعالى أقسم بها لعظمتها وجلالتها، وأنّها مباني أسمائه تعالى، وعليها تدور اللغات، وحذف جواب القسم، فكأنّه قال: «و حروف المعجم، لقد بيّن لكم السبل وأنهج الدلالة». وقد اعتبر الشريف المرتضى هذا الوجه أقرب إلى السداد، ويمكن أن يكون تالياً للقول الأوّل المختار.

ثم إنَّ تفصيل الأقوال حول الحروف المقطّعة بهذه الصورة يدلّ على أنّه كان في نية الشريف المرتضى تفصيل الكلام في هذا التفسير و عدم الاختصار، فلو كان قد تمّ له ما أراد لكان قد بلغ حجم التفسير إلى عدّة مجلّدات.

و قد كان في نيّته إكمال التفسير، فقد أشار في نهاية القول الرابع من الأقوال المتقدّمة حول الحروف المقطّعة إلى إيكال بقيّة البحث عند التعرّض إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّهِ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ من سورة آل عمران، و هو يدلّ على إرادته إكمال التفسير ولكن يبدو أنّ ظروفًا حالت دون ذلك.

و قد ذكر البُصروي (ت ٤٤٣هـ) تفسيراً للشريف المرتضى، سمّاه: تفسير سورة الحمد و مائة و خمس و عشرين آية من سورة البقرة^١.

و ذكره النجاشي و سمّاه: تفسير سورة الحمد، و قطعة من سورة البقرة^٢.
و لعلّهما يشيران بهذا التفسير إلى محلّ البحث. فإن كان الأمر كذلك، و كان التفسير الذي أشار إليه البُصروي هو نفس هذا التفسير، فهو يعني أنّ تفسير ١٢٤ آية من سورة البقرة قد سقط منه، و صار في عِدَاد تراثنا المفقود.
و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٨٥.

مخطوطات الرسالة

تقدّم سابقاً في ضمن المقدّمة العامّة للرسائل - في قسم «المجاميع الخطيّة الشاملة لرسائل الشريف المرتضى» - تعريفٌ مفصّلٌ بالمجاميع الخطيّة المحتوية على عدد من رسائل المؤلّف؛ فعلى هذا الأساس، نحن لم نقم بالتعريف بمواصفات مخطوطات كلّ رسالة بالتفصيل، إلّا إذا لم تكن مخطوطاتها موجودة في ضمن تلك

١. راجع: مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٧٩.

٢. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧٠.

- المجاميع، و نكتفي في الرسائل التي كانت موجودة في المجاميع الخطية بذكر اسم المكتبة و رقم المخطوطة و محل وقوعها في ضمن مجموعتها فقط، و ذلك كما يلي:
١. مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٢٦٢ - ٢٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
 ٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٧٣ - ٣٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
 ٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٩ - ٣٠٦) منها، و رمزنا لها ب«س».
 ٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٢٠٤ - ٢٠٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».

[تفسيرُ الآياتِ المُتَشَابِهَةِ مِنَ الْقُرْآنِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ^١

مَسَائِلُ عَنِ الْأَجَلِ الْمُرتَضَى فِي آيٍ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ^٢:

سَأَلْتُمْ - أَيَّدَكُمُ اللَّهُ وَأَحْسَنَ تَوْفِيقَكُمْ - إِمْلَاءَ كِتَابٍ فِي مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، وَالكَلَامِ عَلَى شُبَّهِ سَائِرِ الْمُبْطَلِينَ الَّذِينَ تَعَلَّقُوا بِآيَاتِهِ؛ كَالْمُجْبِرَةِ، وَالمُشَبَّهَةِ، وَالمُلْحَدَةِ، وَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ أَعْدَاءِ الإِسْلَامِ الطَّاعِنِينَ فِيهِ.

وَذُكِرَ أَنَّ مَا صُنِّفَ مِنَ الكُتُبِ فِي هَذَا البَابِ لَا يُحِيطُ بِهِ المَعَانِي^٣ أَجْمَعِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى المُتَشَابِهِ^٤ إِنَّمَا تَشَاغَلَ بِالمُجْبِرَةِ وَالمُشَبَّهَةِ، وَ لَمْ يَعْرِضْ لِمَنْ عَدَاهُمْ.

وَالتَّفَاسِيرُ الكَامِلَةُ رُبَّمَا لَمْ يَسْتَوْفِ مُصَنِّفُهَا الكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الأَغْرَاضِ، وَ مَنْ اسْتَوْفَى شَيْئًا مِنْهَا فَهُوَ فِي^٥ خِلَالِ كَلَامٍ طَوِيلٍ، وَ قَعِرَ^٦ بَحْرٍ عَمِيقٍ، يَتَعَدَّرُ عَلَى

١. فِي «س»: «و صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ المَعْصُومِينَ» بَدَلُ «و بِهِ نَسْتَعِينُ». وَ فِي

«ع» وَ المَطْبُوعِ: - «و بِهِ نَسْتَعِينُ».

٢. فِي المَطْبُوعِ: - «عَنِ الأَجَلِ المَرْتَضَى فِي آيٍ مِنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ».

٣. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ، وَ الصَّحِيحُ: «لَا يُحِيطُ بِالمَعَانِي».

٤. فِي المَطْبُوعِ: «مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ» بَدَلُ «المُتَشَابِهِ».

٥. فِي «س، ع» وَ المَطْبُوعِ: «مَنْ».

٦. فِي «س، ع»: - «قَعِرَ».

المُسْتَفِيدِ إِدْرَاكُهُ، وَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إِصَابَتُهُ.

وَأَنَا أُجِيبُ إِلَى مَا التَّمَسَّطُمُوهُ، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ مُسْتَمِدًّا مِنْهُ تَوْفِيقَهُ
و تَأْيِيدَهُ، وَهُوَ حَسْبِي، وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ.

مُتَشَابِهَةٌ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ

[«اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: مَا الْوَجْهُ فِي تَكَرُّرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»^١،
وَكَلاهُمَا يُفِيدُ مَعْنَى وَاحِدًا^٢، وَاشْتِقَاقُهُمَا مِنْ «الرَّحْمَةِ»، وَقَدْ كَانَ فِي ذِكْرِ أَحَدِهِمَا
كِفَايَةٌ عَنِ الْآخَرِ؟

الْجَوَابُ: قُلْنَا: فِي ذَلِكَ وَجْوهٌ:

أُولَاهَا: أَنْ قَوْلَنَا: «الرَّحْمَنُ» أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى وَأَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَوْلِنَا: «الرَّحِيمُ»، وَهَذَا
الْمِثَالُ مِمَّا وَضَعَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ لِلْمُبَالَغَةِ وَالْقُوَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «سُكْرَانٌ»
وَ«غَضْبَانٌ» وَ«عَطْشَانٌ» وَ«جَوْعَانٌ»^٣ لِمَنْ امْتَلَأَ سُكْرًا وَغَضَبًا وَعَطْشًا^٤ وَاشْتَدَّ
جَوْعُهُ^٥؟ وَهَذَا الْوَجْهُ ذَكَرَهُ الْمُبَرِّدُ^٦.

١. الفاتحة (١): ٣.

٢. في «س،ع» و«المطبوع»: «واحد».

٣. في «د،س،ع»: - «و جوعان». و في المطبوع وُضِعَتْ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٤. في «د،ع»: - «و عطشاً».

٥. في «د،ع»: «جزعه»، وَهُوَ مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ.

٦. أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْأَكْبَرِ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ فِي زَمَانِهِ بِيغْدَادَ، أَخَذَ
عَنِ الْمَازِنِيِّ، وَ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ. وَ رَوَى عَنْ إِسْمَاعِيلِ الصَّفَّارِ، وَ الصَّوْلِيِّ. مِنْ مَصْنُفَاتِهِ:

وثانيها: أنَّ «الرحمنَ» يُفيدُ عمومَ الرحمةِ بالعبادِ في الدنيا، و«الرحيمَ» يَخْتَصُّ بالمؤمنينَ في الآخرةِ. يُقَوِّي هذا الوجهُ^١ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾^٢. فإذا كَانَ بَيْنَهُمَا هذا الفَرْقُ فذِكْرُهُمَا واجبٌ.

و ثالثها: أنَّ قولنا: «رَحْمَنٌ» تَشْتَرِكُ فِيهِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ وَاللُّغَةُ العِبرَانِيَّةُ وَاللُّغَةُ السُّرْيَانِيَّةُ، وَقولنا: «رَحِيمٌ» يَخْتَصُّ بِالعَرَبِيَّةِ، فَأَرَادَ تَعَالَى أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ^٣ بِالرَّحْمَةِ بِالوصفِ الخَاصِّ وَالْمُشْتَرِكِ؛ حَتَّى لَا تَبْقَى شُبُهَةٌ.

ورابعها: أنَّ «الرحمنَ» مِنَ الأوصافِ التي يَخْتَصُّ بِهَا القَدِيمُ تَعَالَى، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بِهَا غَيْرُهُ، وَ «الرحيمَ» يَخْتَصُّ بِهِ وَ بغيرِهِ، [وَ] يَشْتَرِكُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ، فَأَرَادَ تَعَالَى أَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ بِمَا يَخْتَصُّهُ^٤ وَ يُشَارِكُ فِيهِ مِنَ أوصافِ الرَّحْمَةِ. وَ هذا يَرْجِعُ معناه إِلَى الجوابِ الأوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اخْتَصَّ «الرحمنُ» بِهِ تَعَالَى لِقَوِّمَتِهِ وَ مُبَالَغَتِهِ. وَ خَامِسُهَا: أَنْ يَكُونَ المعنى وَ إِنْ كَانَ واحداً، فَالمرادُ بِهِ التوكيدُ. وَ الشَّيْءُ قَدْ

يُؤَكِّدُ عَلَى مَذَاهِبِ العَرَبِ بَأَن يُعَادَ لفظُهُ بَعِيْنِهِ، كَقَوْلِ الشاعِرِ:

أَلَا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ إِذْ تَوَلَّوْا: أَيْنَ؟ أَيْنَا؟^٥

﴿الكامل، و الروضة، و المقتضب، و معاني القرآن. مات في سنة ٢٨٥ هـ. و قيل: ٢٨٦ هـ. و دفن في مقبرة باب الكوفة في داره. راجع: تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٢٨٠؛ بغية الوعاة، ص ١١٦؛ العبر، ج ١، ص ٤١٠؛ الفهرست لابن النديم، ص ٦٤؛ شذرات الذهب، ج ٢، ص ١٩٠؛ معجم الأدباء، ج ٧، ص ١٣٧.

١. في «س، ع» و المطبوع: + «في».

٢. الأحزاب (٣٣): ٤٣.

٣. في «س» و المطبوع: «فَعَبَّرَ». وَ فِي «ع»: «فَفَسَّرَ». كِلَاهُمَا بَدَلُ «نَفْسِهِ».

٤. في «س، ع» و المطبوع: «يَخْتَصُّ بِهِ» بَدَلُ «يَخْتَصُّهُ».

٥. البيت ورد في ديوان قُصَيَّة، ص ٢٧ و ٢٨، وَ نَسَبَهُ أَبُو الفَرَجِ الأصفهاني فِي الأَغْنَانِي، ج ٢٢،

و قد يُوكَّد^١ أيضاً بأن يُخَالَفَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِداً، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
 [أَلَا حَبْذا هِنْدٌ و أَرْضٌ بها هِنْدٌ] و هِنْدٌ أتى مِنْ دُونِها النَّأْيُ و البُعْدُ^٢
 و هذا التَّأكِيدُ الْمُخْتَلِفُ اللَّفْظِ أَحْسَنُ عِنْدَهُمْ، و نَظائِرُهُ و شَوَاهِدُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ
 تُحْصَى، و التَّأكِيدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أَحْسَنُ وَجْهِي التَّأكِيدِ
 وَ أبلِغُهُمَا.
 و هذا الجوابُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ التَّأكِيدَ لَا يُفِيدُ إِلَّا مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ. و فِي
 هذا خِلافٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ.^٣

[﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؟
 و هَذَا الْكَلَامُ^٥ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا و تَحْمِيدًا مِنْهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ، أَوْ أَمْرًا؛ فَإِنْ
 كَانَ خَيْرًا، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي أَنْ يَحْمَدَ هُوَ تَعَالَى نَفْسَهُ^٦ و يَشْكُرُهَا؟ و إِنْ كَانَ أَمْرًا،
 فَلَيْسَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ.

- « ص ٣٢٦ إلى عبيد بن الأبرص؛ و السمرقندي في تفسيره، ج ٢، ص ٤٢١ نسبه إلى لبيد. و راجع
 أيضاً: التبيان، ج ١، ص ١٥؛ مجمع البيان، ج ١٠، ص ٤٦٤؛ إعجاز القرآن للباقلاني، ص ١٠٦.
 ١. في «د، س» و المطبوع: «تؤكد».
 ٢. البيت للخطيئة، من قصيدة يمدح بها بني سعد. راجع: ديوان الخطيئة، ص ١٩. و راجع أيضاً:
 الموشح، ص ١١٩؛ الصناعتين، ص ١٠٨؛ مجمع البيان، ج ٣، ص ٢١١.
 ٣. ذهب المصنف رحمه الله إلى أن التأكيد إذا أفاد ما يفيد المؤكد من غير زيادة عليه كان عبثاً
 و لغواً. راجع: الذريعة، ج ١، ص ١٠٢، ١٢٦، و راجع أيضاً: مسألة في حكم الباء، القادمة.
 ٤. في «س، ع» و المطبوع: «هذا» بدون واو العطف.
 ٥. من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين...» إلى هنا ساقط من «ب».
 ٦. في «س، ع» و المطبوع: «لنفسه».

الجواب: قلنا: قد قيل في ذلك: إنه أمر، وإن المعنى فيه: «قولوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ»^١.
و زُوي: أَنَّ جِبْرَيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا نَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِهذه
السورة، قَالَ لَهُ: قُلْ - يَا مُحَمَّدًا! - وَأَمْرٌ أَمَّتَكَ بَأَن يَقُولُوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.
و حُذِفَ الْقَوْلُ^٢.

و فِي الْقُرْآنِ وَ اللَّغَةِ أَمْثَالُهُ كَثِيرَةٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَ الْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ
كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾^٣، وَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ
أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^٤. وَ الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ قَالُوا كَذَلِكَ.
وَ قَالَ الشَّاعِرُ:

وَقَفْتُ يَوْمًا بِهِ أَسْأَلُهُ - وَ الدَّمْعُ مِنِّي^٥ الْحَيْنِ يَسْتَبِقُ^٦
بَارِعَ، أَنْ تَقُولَ هُمْ^٧ سَلَكُوا
وَ إِنَّمَا أَرَادَ: «أَقُولُ: بَارِعَ»، فَحَذَفَ.

وَ جَوَابٌ آخَرُ: وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُسْتَقِلًّا بِنَفْسِهِ لَا حَذَفَ فِيهِ، وَ الْغَرَضُ بِهِ أَنْ

١. راجع: التبيان، ج ١، ص ٣٣؛ تفسير السمعاني، ج ١، ص ٣٥؛ أحكام القرآن لابن العربي، ج ١،

ص ٩؛ المحرر الوجيز، ج ١، ص ٦٨؛ زاد المسير، ج ١، ص ٨.

٢. راجع: المصادر السالفة.

٣. الرعد (١٣): ٢٣ - ٢٤.

٤. الزمر (٣٩): ٣.

٥. في «س، ع» و المطبوع: «ملي».

٦. في جميع النسخ و المطبوع: «الحبيب تستبق». و الصحيح ما أثبتناه؛ أي أن دَمْعِي يَسْتَبِقُ
حَيْنِي.

٧. في «س» و المطبوع: «تقول لهم». و معنى «أن تقول»: «أنتى تقول؛ أي: مهما تحكي و ترسم من
طريقي».

٨. لم نعر على البيتين في مصدر آخر.

يُخَيِّرِنَا أَنْ الْحَمْدَ كُلَّهُ لَهُ، وَ أَنَّهُ يُسْتَحَقُّ لَهُ بِكُلِّ نِعْمَةٍ تَنَالُنَا^١ الْحَمْدُ وَ الشُّكْرُ؛ أَلَا تَرَى
أَنْ كُلَّ نِعْمَةٍ وَصَلَتْ إِلَيْنَا مِنْ قِبَلِ الْعِبَادِ فِيهِ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ، وَ وَاصِلَةٌ مِنْ جِهَتِهِ؛ لِأَنَّهُ
تَعَالَى جَعَلَنَا عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي لَوْ لَمْ يَجْعَلْنَا عَلَيْهَا لَمَا انْتَفَعْنَا بِتِلْكَ النِّعْمَةِ؛ كَالْحَيَاةِ،
وَ الشَّهْوَةِ، وَ ضُرُوبِ الْآلَاتِ، وَ غَيْرِ ذَلِكَ.

وَ لَوْ لَمْ يَجْعَلْ لَنَا أَيْضاً تِلْكَ الْأَجْسَامَ الَّتِي تَتَنَاوَلُهَا^٢ وَ تَنْتَفِعُ^٣ بِهَا عَلَيْنَا مَا هِيَ
عَلَيْهِ مِنَ الطُّعُومِ وَ الصِّفَاتِ لَمَا كَانَتْ نِعْمَةً، فَقَالَ: إِنَّ الْمَرْجِعَ بِالنِّعَمِ كُلِّهَا إِلَيْهِ،
وَ الْحَمْدَ كُلَّهُ يَسْتَحِقُّهُ تَعَالَى.

[﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾]

مسألة: فَإِنْ قَالَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وَ لَمْ يَقُلْ: «الْحَمْدُ لِي»،
وَ هُوَ أَخْصَرُّ وَ أَقْرَبُ وَ أَوْلَى فِي الْاِخْتِصَاصِ؟
الجواب: قُلْنَا: لِلْخِطَابِ مَوَاقِعُ^٤ تَتَّفِقُ^٥ فِي الْمَعْنَى، وَ تَخْتَلِفُ^٦ فِي الْفَخَامَةِ^٧
وَ التَّعْظِيمِ وَ الْجَلَالَةِ وَ النَّبَاهَةِ^٨، فَيَكُونُ الْعُدُولُ إِلَى مَا اقْتَضَى التَّفْخِيمَ أَوْلَى، وَ إِنْ

١. في «د، س، ع»: «تألفها». و في المطبوع: «ينالها».

٢. في «د، س» و المطبوع: «تتناولها».

٣. في «ب، د، س» و المطبوع: «وننتفع».

٤. في «د، س، ع» و المطبوع: «موافق».

٥. في «د، س، ع» و المطبوع: «يتفق».

٦. في «س، ع» و المطبوع: «ويختلف».

٧. «فُخْمَ الرَّجْلِ - بِالضَّمِّ - فَخَامَةٌ» أَي: ضَخْمٌ، وَ عَظْمٌ قَدْرُهُ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٤٤٩ (فخم).

٨. «النَّبَاهَةُ»: ضَدُّ الْخُمُولِ، وَ الشَّرَافَةِ. رَاجِع: النِّهَايَةِ، ج ٥، ص ١١؛ لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٥٤٧ (نبه).

كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا. وَوَجَدْنَاهُمْ^١ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ خِطَابِ الْوَالِدِ لِابْنِهِ وَالرَّئِيسِ لِرَعِيَّتِهِ وَبَيْنَ خِطَابِ النَّظِيرَيْنِ، فَيَقُولُ الْوَالِدُ لِابْنِهِ: يَجِبُ أَنْ تُطِيعَ أَبَاكَ؛ فَلأَبِيكَ عَلَيْكَ الْحَقُّ. وَيَكُونُ هَذَا أَوْلَى فِي خِطَابِهِ الدَّالُّ عَلَى تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ، مِنْ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَجِبُ أَنْ تُطِيعَنِي وَلَا تُعَصِّبَنِي.

وَكَتَبَ الْخَلِيفَةُ فِي الْكُتُبِ النَّافِذَةِ عَنْهُ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، وَيَأْمُرُ بِكَتَبِ كَذَا وَكَذَا، وَرُبَّمَا شَافَهُهُ بِمِثْلِ هَذَا الْخِطَابِ.
وَكُلُّ هَذَا يَقْتَضِي جَلَالَهَ هَذِهِ الصُّورَةُ^٢ وَفَخَامَةً مَوْضِعِهَا.
وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَالْعُدُولُ عَنِ الْقَوْلِ الَّذِي ذَكَرُوهُ أَوْلَى، وَمَا اخْتَارَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ هُوَ الْوَاجِبُ.

﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وَهُوَ تَعَالَى مَالِكُ لِيَوْمِ الدِّينِ وَلِغَيْرِ يَوْمِ الدِّينِ، وَلكُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَمْلُوكَاتِ؟ وَمَا السَّبَبُ فِي هَذَا الْاِخْتِصَاصِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقْتَضِي الْعُمُومَ وَالشُّمُولَ؟
الْجَوَابُ: أَحَدًا مَا قِيلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَنَّ وَجْهَ اِخْتِصَاصِ الْمَلِكِ بِيَوْمِ الدِّينِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الشُّبُهَاتُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ زَائِلَةً عَنْ تَفَرُّدِهِ بِالْمُلْكِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْمَلِكَ فِي الدُّنْيَا لِغَيْرِهِ، وَيَدَّعُو مِنْ دُونِهِ أَضْدَادًا وَأُنْدَادًا، تَزُولُ هُنَاكَ شُبُهَتُهُ،

١. فِي «س، ع» وَالْمَطْبُوعُ: «وَجَدْنَاهُمْ» بِدُونِ «وَأَوَّعَطُفَ».

٢. فِي «س، ع» وَالْمَطْبُوعُ: «وَمَا يَرْتَكِبُ» بِدَلِّ «وَيَأْمُرُ بِكَتَبِ».

٣. فِي «د، س، ع» وَالْمَطْبُوعُ: «السُّورَةُ».

٤. فِي «س، ع» وَالْمَطْبُوعُ: «لِيَوْمِ».

و تَحْصُلُ معرفته، على وجه لا يدخله الشك، ولا يعترضه الريب، فكأنه أضاف
المُلك إلى يوم الدين لزوال الريب فيه، وانحسار^١ الشُّبهات عنه.

ووجه آخر، وهو: أن يوم الدين إذا كان أعظم المملوكات وأجلها خطراً وقدرًا،
فالاقتصار^٢ عليه يُغني عن ذكر غيره؛ لأن ملك العظيم الجليل بملك^٣ الحقيق
الصغير أولي، ومن عادة العرب إذا أرادوا التعظيم والمبالغة أن يُعلقوا الكلام
بأعظم الأمور وأظهرها، ويكتفون بذلك عن ذكر شموله وعمومه^٤؛ ألا ترى أنهم
إذا أرادوا أن يصفوا رجلاً بالجد و يُبالغوا في ذلك، قالوا: هو واهب الألواف
والقناطير^٥. ولم يفتقروا إلى^٦ أن يقولوا: هو واهب الدوانيق والقرايط؛ للاستغناء
عنه، وللدلالة الكلام عليه.

ووجه آخر، وهو: أن يكون في الكلام حذف، ويكون تقديره: مالك يوم الدين
وغيره. كما قال تعالى: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾^٧، و أراد الحر^٨ و البرد، فحذف
اختصاراً.

١. في «س،ع»: «و انحصار»، وهو سهو. و «الانحسار»: الانكشاف. راجع: تاج العروس، ج ٦، ص ٢٧٣ (حسر).

٢. في «ب،د،س،ص» و المطبوع: «فالاختصار».

٣. في «ب،س،ع» و المطبوع: «يملك».

٤. في «س» و المطبوع: «غيره شمولاً أو عمومه» بدل «شموله وعمومه». و في «ع»: «شمولاً أو عمومه» بدلها.

٥. في «ب،د»: «و القناطر».

٦. في «س» و المطبوع: - «إلى».

٧. النحل (١٦): ٨١.

٨. في «س،ع» و المطبوع: - «و أراد الحر».

و هذا الجوابُ يَضَعُفُ - و إن كَانَ قَوْمٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ قد اعْتَمَدُوهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَ تَعَدُّرِ التَّأْوِيلِ، فَأَمَّا مَعَ إِمْكَانِهِ وَ تَسَهُّلِهِ^٢ فَلَا وَجْهَ لِذِكْرِ الْحَذْفِ.

و المِثَالُ الَّذِي مَثَّلُوا بِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضاً^٣؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ لَمْ يَرِدْ «و البَرْدَ»، ثُمَّ حَذَفَهُ؛ بَلِ الْوَجْهُ فِيهِ: أَنَّهُ خَاطَبَ قَوْمًا لَا يَمَسُّهُمْ إِلَّا الْحَرُّ، وَ لَا مَجَالَ لِلْبَرْدِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ بِلَادَهُمْ تَقْتَضِي^٥ ذَلِكَ، فَتَنَى الْأَذَى الَّذِي يَعْتَادُونَهُ.

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِرَادَتُهُ نَفْيَ الْأَمْرَيْنِ، فَدَلَّ عَلَى نَفْيِ أضعفهما، كما ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ.

[﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾]

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؟ وَ مَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا التَّكْرَارِ، وَ يُغْنِي أَنْ يَقُولَ: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ نَسْتَعِينُ»؟
الجوابُ: قُلْنَا: قد قِيلَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الْكِنَايَةَ^٦ لَوْ تَأَخَّرَتْ عَنِ الْعَامِلِ^٧ فِيهَا لَتَكَرَّرَتْ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ إِذَا تَقَدَّمَتْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «نَعْبُدُكَ وَ نَسْتَعِينُكَ» لَكَانَ

١. فِي «س» وَ الْمُطْبُوعِ: «بَتَعَدَّرَ». وَ فِي «ع»: «فَتَعَدَّرَ».

٢. فِي «س، ع» وَ الْمُطْبُوعِ: «وَ تَسَبَّلَهُ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمُطْبُوعِ كَوْنُهُ: «وَ تَسِيرَهُ»، وَ هُوَ خَطَأٌ مَطْبُوعِي، يَرِيدُ: «وَ تَيْسَرَهُ».

٣. فِي الْمُطْبُوعِ: - «أَيْضاً».

٤. فِي «س، ع» وَ الْمُطْبُوعِ: «مَا». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمُطْبُوعِ: «مَا أَرَادَ» بَدَلِ «مَا يَرِدُ».

٥. فِي «د، س، ع» وَ الْمُطْبُوعِ: «يَقْتَضِي».

٦. أَي: الضَّمِيرِ.

٧. فِي «س، ع» وَ الْمُطْبُوعِ: «الْقَائِلُ».

يَجِبُ مِنْ تَكَرُّرِ الْكِنَايَةِ مَا يَجِبُ مِثْلُهُ إِذَا تَقَدَّمَتْ؟

و هذا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «نَعْبُدُكَ وَ نَسْتَعِينُ»، وَ يَقُولُ: «أَمَّا زَيْدٌ فَإِنِّي أُحِبُّهُ وَ أَكْرِمُهُ»؛ فَلَا تُكَرَّرُ الْكِنَايَةُ. فَسَقَطَ هَذَا الْوَجْهُ.

وَ قِيلَ أَيْضاً فِي جَوَابِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: إِنَّ الْفَائِدَةَ فِي تَكَرُّرِ لَفْظِ «إِيَّاكَ» التَّأْكِيدُ، وَ إِنْ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِداً.

وَ هَذَا الْجَوَابُ إِذَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ بِالتَّأْكِيدِ، وَ أَنْ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ فِي اللَّغَةِ.

وَ أَصَحُّ مَا أُجِيبَ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ قَالَ: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ نَسْتَعِينُ» لَكَانَ الْكَلَامُ مُوَهِّماً لِأَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ تَكُونُ لِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَقْهَا فِي الْكَلَامِ بِهِ تَعْلِيقاً يَمْنَعُ مِنْ هَذَا التَّوَهُّمِ وَ الْإِحْتِمَالِ، فَإِذَا قَالَ: «وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» زَالَ الْإِحْتِمَالُ وَ تَحَصَّنَ الْكَلَامُ.

مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ لَنَا بِأَنْ نَعْبُدَ دليلاً عَلَى أَنَّهُ مَا فَعَلَ الْمَعُونَةَ، وَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَفْعَلَهَا، وَ مُنْبَهاً^١ عَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ الْفِعْلِ، حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يَدْعُوهُ^٢ بِأَنْ يُجَدِّدَهَا فِي كُلِّ حَالٍ؟

الْجَوَابُ: قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا تَوَهَّمُوهُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَعَانَنَا...^٤.

١. فِي «س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ مِنْهَا».

٢. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ، وَ الصَّحِيحُ: «نَدْعُوهُ».

٣. فِي «د، س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِأَنَّ».

٤. فِي «د، س، ع» وَ الْمَطْبُوعِ يَوْجَدُ هُنَا سَقَطَ بِمَقْدَارِ صَفْحَةٍ أَوْ رَقَّةٍ عَلَى الظَّاهِرِ. وَ مِنْ هُنَا إِلَى

آخِرِ الرَّسَالَةِ سَاقَطَ مِنْ «ب».

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾]

... و رابعها: أن يَكُونَ الصِّرَاطُ هَاهُنَا معناه «الطريقُ إِلَى الْجَنَّةِ»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي

تسميةِ الصِّرَاطِ بِأَنَّهُ صِرَاطٌ^١ هُوَ الطَّرِيقُ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى صِرَاطٍ إِذَا عَوَّجَ الْمَوَارِدُ مُسْتَقِيمٍ^٢

فَكَأَنَّ^٣ دَعَوْنَاهُ تَعَالَى بِأَنْ يُدْخِلَنَا الْجَنَّةَ، وَأَنْ^٤ يَهْدِينَا إِلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ، وَهَذَا

أَمْرٌ مَرَجُوجٌ مُسْتَقْبَلٌ مَا تَقَدَّمَ مِثْلُهُ وَ [لَا]^٥ يَكُونُ التَّمَاثُهِ بَاطِلًا، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى

الْإِيصَالَ إِلَى الثَّوَابِ وَإِلَى الْعِقَابِ بِأَنَّهُ هِدَايَةٌ إِلَيْهِمَا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي

سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَ يُضِلُّعَ بِأَلْهَمُ * وَ يُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَافًا

لَهُمْ^٦، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْهِدَايَةَ الَّتِي تَكُونُ فِي الْآخِرَةِ وَ بَعْدَ^٧ انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ لَا

تَلِيْقُ^٨ إِلَّا بِالثَّوَابِ وَ طَرِيقِهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَنَّةِ﴾^٩.

١. في «س» و المطبوع: «بأنَّ الصِّرَاطَ» بدل «بأنَّهُ صِرَاطٌ». و في «ع»: «بأنَّ صِرَاطَ» بدلها.

٢. القائل هو جرير بن عطية بن الخطفي. راجع: ديوان جرير، ص ٥٠٧؛ التبيان، ج ١، ص ٤١؛

مجمع البيان، ج ١، ص ٦٥؛ مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج ١، ص ٢٤. و الموارد: الطرُق إلى الماء،

واحدتها: مَوْرِدَةٌ. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣١٣ (سُرط).

٣. في «س، ع» و المطبوع: «فكان».

٤. في «س، ع» و المطبوع: «أن» بدون واو العطف.

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق.

٦. محمّد (٤٧): ٤ - ٦.

٧. في «س، ع» و المطبوع: «بعد» بدون واو العطف.

٨. في «د، س، ع» و المطبوع: «لا يليق».

٩. الصّافّات (٣٧): ٢٣.

و قَالَ - عَزَّ مِنْ قَائِلٍ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾^١.

و هذا كُلُّهُ يُوَضِّحُ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ أَنَّ الْهِدَايَةَ قَدْ تَكُونُ إِلَى الثَّوَابِ وَإِلَى الْعِقَابِ. فَسَقَطَتِ الشُّبُهَةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

[﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾]

مسألة: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وَهُوَ يَعْنِي الْمُؤْمِنِينَ لَا مَحَالَةَ، وَ لَيْسَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مُنْعَمًا عَلَيْهِمْ [إِلَّا] بِالْإِيمَانِ وَالدِّينِ؟

لأنَّه لَوْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ لَمَا كَانَ فِيهِ تَخْصِيصٌ لِلْمُؤْمِنِينَ مِنَ الْكَافِرِينَ الضَّالِّينَ؛ لِأَنَّ نِعَمَ الدُّنْيَا تَشْتَمِلُ الْجَمِيعَ، وَكَذَلِكَ النِّعْمَةُ بِالتَّكْلِيفِ وَالتَّعْرِيزِ^٢ شَامِلَةٌ لِلْجَمِيعِ، فَلَمْ يَبْقَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ إِلَّا الْإِيمَانَ، وَإِذَا كَانَ مُنْعَمًا بِالْإِيمَانِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْمُنْعِمَ لَا يَكُونُ مُنْعَمًا إِلَّا بِمَا يَفْعَلُهُ.

الجواب: قُلْنَا: غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَكُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِنْعَامِ هَاهُنَا الْإِيمَانَ وَالدِّينَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ يُنْعِمُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بِأَشْيَاءٍ يَخْتَصُّهُمْ - دُونَ الْكَافِرِ - بِالْخَوَاطِرِ وَالتَّبَوَاعِثِ السَّهْلَةِ الشَّارِحَةِ لِلصُّدُورِ، وَلهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾^٣، فَبَيَّنَّ أَنَّهُ قَدْ خَصَّهُمْ - لِإِيمَانِهِمْ وَهُدَاهُمْ - بِمَا لَمْ يَنْعَمَ بِهِ الْكَافِرِينَ.

ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِالنِّعْمَةِ هَاهُنَا الثَّوَابَ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ مِنْ فِعْلِهِ، وَإِذَا كَانَ إِنَّمَا

١. النساء (٤): ١٦٨ - ١٦٩.

٢. أي التعريض للثواب.

٣. محمد (٤٧): ١٧.

استَحَقَّ بتعريضه و تكليفه كان نعمةً منه تعالى و منسوباً إلى تفضُّله و رحمته. ثم لو سلمنا أن المراد بالآية: «الذين أنعمت عليهم بالإيمان» - حسب ما اقترحوا - لم تكن فيه دلالة على أن الإيمان من فعله عزَّ اسمه؛ لأنه إذا كان بتعريضه و تكليفه و توفيقه و الطافه و معونته، فهو نعمةً منه؛ ألا ترى أن أحدنا إذا دفع إلى غيره مالاً عظيماً تفضلاً عليه، فصرَّفه ذلك الغير في ضروب المنافع و ابتياع العبيد و الضياع، لم يمتنع أحدٌ من أن ينسب تلك الضياع أنها نعمةٌ من دافع المال، من حيث وصل إليها بنعمته و معونته؟ و هذا واضح لا شبهة فيه.^١

١. لم يتعرض المصنّف رحمه الله إلى تأويل قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ لَا الضَّالِّينَ﴾، و لعله لم يجد فيه شبهة كي يجيب عليها.

[مُتَشَابِهٌ] سُورَةُ الْبَقَرَةِ

[بحث حول أسماء السور]

فإن قيل: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُسَمِّيَ^١ - تَعَالَى - السُّورَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَ لَمْ تَجْرِ عَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ يُسَمَّوْا بِمِثْلِهَا، وَالْقُرْآنُ مُنْزَلٌ^٢ بَلَّغْتَهُمْ؟
قُلْنَا: لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ حِطَّةٌ^٣، وَلَا يَجِبُ فِيهِ^٤ الْإِتْبَاعُ وَالِإِقْتِدَاءُ، وَلِهَذَا جَازَ أَنْ يُحَدِّثَ أَهْلُ كُلِّ صِنَاعَةٍ لِمَا عَرَفُوهُ مِنَ الْأَلَاتِ وَالْأَدْوَاتِ أَسْمَاءً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْأَسْمَاءُ فِي اللُّغَةِ أَسْمَاءً لِتِلْكَ الْمُسَمَّيَاتِ. وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُسَمِّيَ أَحَدُنَا وَلَدَهُ بِاسْمٍ^٥ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ بِذَلِكَ مَعْيَباً.
فإن قيل: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحُرُوفُ^٦ أَسْمَاءً لِلسُّورِ، مَعَ اشْتِرَاكِ جَمَاعَةٍ

١. في «س» و المطبوع: + «اللَّهُ». و كأنه قد شُطِبَ عَلَيْهَا فِي «س».

٢. في المطبوع: - «منزل».

٣. «الْحَطُّ» فِي الْأَصْلِ: الْوَضْعُ. وَ «الْحَطُّ»: وَضْعُ الْأَحْمَالِ عَنِ الدَّوَابِّ. وَ حَطَّ الْجَمَلَ عَنِ الْبَعِيرِ يَحْطُهُ حَطًّا: أَنْزَلَهُ. وَ كُلُّ مَا أَنْزَلَهُ عَنِ ظَهْرِ، فَقَدْ حَطَّهُ. وَ حَطَّةٌ: حَذْرُهُ. وَ الْحَطُّ: الْحَذْرُ مِنْ غُلُوِّ. وَ الْحِطَّةُ: نَقْصَانُ الْمَرْتَبَةِ. وَ الْحِطَّةُ أَيْضاً: نَقْصٌ فِي الْمَقَامِ. رَاجِعٌ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٢٧٣ - ٢٧٥؛ تاج العروس، ج ١٠، ص ٢١٩ (حطط).

٤. كَذَا فِي النسخِ وَ الْمَطْبُوعِ، وَ الصَّحِيحُ: «فِيهَا».

٥. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَا» بِدَلِّ «بِاسْمٍ». وَ فِي «ع»: - «بِاسْمٍ».

٦. مِثْلُ «طه» وَ «ص» وَ «ق».

مِن السُّورِ فِي بَعْضِهَا^١ وَخُلُوْ كَثِيْرٍ مِّنَ السُّورِ مِنْ شَيْءٍ مِنْهَا^٢؟
 قُلْنَا: أَمَّا الْاِشْتِرَاكُ، فَغَيْرٌ مُّتَمَيِّزٍ فِي^٣ أَسْمَاءِ الْأَلْقَابِ^٤ - وَإِنْ كَانَ حَقُّ^٥ الْأَلْقَابِ فِي
 الْأَصْلِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّمْيِيزِ أَنْ لَا يَقَعُ فِيهَا الْاِشْتِرَاكُ - ثُمَّ عِنْدَ وَقْعِ الْاِشْتِرَاكِ فِيهَا فَرِعُوا
 إِلَى الصِّفَاتِ، وَهَذَا قَالُوا: «زَيْدٌ الطَّوِيلُ الْعَاقِلُ»، وَأَحَقُّوا الصِّفَةَ لَمَّا وَقَعَ الْاِشْتِرَاكُ
 فِي الْإِسْمِ، وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَالَمِ إِلَّا زَيْدٌ وَاحِدٌ لَمَّا احتاجوا إِلَى الصِّفَةِ.
 وَ هَكَذَا السُّورُ، لَمَّا وَقَعَ الْاِشْتِرَاكُ فِي أَسْمَانِهَا أَحَقُّوا بِهَا مَا يَبَيِّنُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ^٦،
 فَقَالُوا: «حَمٌ^٧ الدُّخَانُ»، وَ «الزُّخْرُفُ»، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَ لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى ذَلِكَ فِيمَا
 يَنْفَرِدُ بِلَقْبِهِ، كـ «صَادٌ» وَ «قَافٌ»^٨ وَ «طه» وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُنَّ.
 فَأَمَّا خُلُوْ بَعْضِ السُّورِ مِنْ اسْمٍ^٩؛ لِأَنَّ وَضَعَ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَصْلِ غَيْرٌ وَاجِبٍ،
 وَ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ^{١٠} جَازَ أَنْ يَخْتَصَّ مُسَمًّى دُونَ غَيْرِهِ.

١. مثل «حم» المشتركة بين سورتي الدخان والزخرف.

٢. أي من الحروف، فإن أكثر السور خالية من الحروف المقطعة.

٣. في المطبوع: - «في».

٤. الأسماء على قسمين: أحدهما: ما يفيد في المسمى فائدة مخصوصة، مثل: ضارب، وقائم،
 وهي الصفات. والآخر: ما يفيد لكن المقصد به التعريف، مثل: زيد، وعمرو، وهي الألقاب.

راجع: الذخيرة، ص ٥٧٢.

٥. في المطبوع: - «حق».

٦. في «س، ع» و المطبوع: «التمييز».

٧. في «س، ع» و المطبوع: - «حم».

٨. كذا، والصحيح: «ص» و «ق».

٩. يريد بالاسم هنا الحروف المقطعة، فسوف يأتي بعد قليل أن هذه الحروف هي في الحقيقة
 أسماء للسور وشعار لها. وبناءً عليه تكون السور الخالية بدايتها من هذه الحروف لا اسم لها
 بهذا المعنى.

١٠. في «س، ع» و المطبوع: - «غير واجب».

[تفسير ﴿الْم﴾، وبحث حول الحروف المقطعة]

فإن قيل: فما الوجهُ فيما افتتحَ به^١ هذه السورةَ من قوله: ﴿الْم﴾ وهو كلامٌ لا يُعرَفُ معناه، ولا يُعلَمُ فحواه؟ وكيف يجوزُ أن يُخاطِبَهُم بما لا يَعْرِفُونَهُ ولا يَأْلَفُونَهُ^٢؟
الجوابُ: قلنا: قد ذَكَرَ النَّاسُ في معنى هذه^٣ الحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ التي افْتَتَحَتْ بِهَا السُّورُ وجوهاً كثيرةً؛ فبعضُها صحيحٌ، وبعضُها فاسدٌ، ونحنُ نذُكُرُ الصحيحَ الذي نَخْتارُه، ونُبَيِّنُه على ما فيه اختلافٌ وفسادٌ.

[القول الأول، وهو المختار]

فمن أصحَّ ما ذُكِرَ في ذلكَ وبعده من الفسادِ: أن تكونَ هذه الحُرُوفُ أسماءً للسُّورِ وشِعَاراً لها، والأسماءُ إذنٌ كانت على سبيلِ التلقينِ^٥ - الذي ذَكَرناه - والتمييزِ؛ لأنَّ الألقابَ جاريةٌ مَجْرَى الإِشارةِ، ولا تُفيدُ^٦ في المُلقَبِ^٧ أكثرَ من الإِشارةِ إليه، وإمكانِ الإِخبارِ عنه عندَ الغيبةِ باللقبِ، كما أمكنت الإِشارةُ مع الحضورِ؛ ألا ترى أن قولنا: «زيدٌ» و«عمرو» لا يُفيدانِ أكثرَ من التلقينِ^٨ الذي ذَكَرناه، ولا يجرانِ مَجْرَى «طويلٍ» و«قصيرٍ» وما أشبههما^٩ من الصفاتِ؟

١. في المطبوع: - «به».

٢. في المطبوع: «يقولونه».

٣. في «س، ع» والمطبوع: - «هذه».

٤. نسبه الشيخ الطوسي رحمه الله إلى زيد بن أسلم، والحسن. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٧.

٥. في «ع» و«هامش «س»»: «التغليب».

٦. في «د، س، ع» والمطبوع: «ولا يفيد».

٧. في «س، ع» والمطبوع: «اللقب».

٨. في «س» والمطبوع: «التلقب». وفي «ع»: «التغلب».

٩. في المطبوع: «أشبهها».

و مِنْ أَمَارَةِ كَوْنِ الْإِسْمِ لِقَبًّا أَنْ يَجُوزَ تَبْدِيلُهُ وَ تَغْيِيرُهُ وَ اللَّغَةُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَ الْإِسْمُ الْمُفِيدُ^١ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ إِلَّا بِتَغْيِيرِ اللَّغَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَا^٢ لَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا بِ«زَيْدٍ»، ثُمَّ بَدَأْنَا فِي ذَلِكَ، فَسَمَّيْنَاهُ بِ«عَمْرٍو»، لَسَأَغَ ذَلِكَ، وَ اللَّغَةُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ؛ وَ إِذَا وَصَفْنَاهُ بِأَنَّهُ «طَوِيلٌ» لَمْ يَجُزْ أَنْ نَصِفَهُ بِالْقَصِيرِ وَ نَرْجِعَ عَنْ وَصْفِهِ بِالطَوِيلِ إِلَّا مَعَ تَغْيِيرِ اللَّغَةِ وَ انْقِلَابِهَا؟

وَ هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الْقَوَائِحِ قَدْ رُوِيَ عَنِ الشُّيُوخِ الثَّقَاتِ الَّذِينَ لَا أَرِيَابَ لَهُمْ.

وَ مَا لَا اسْمَ لَهُ مِنَ السُّورِ قَدْ يُعْرَفُ وَ يُمَيِّزُ بِمَا يَقُومُ مَقَامَ الْإِسْمِ مِنَ الصِّفَاتِ؛ كـ «سُورَةِ النَّسَاءِ» وَ «سُورَةِ الْمَائِدَةِ» وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا.

وَ قَدْ طَعَنَ أَبُو مُسْلِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْرٍ الْأَصْبَهَانِيُّ^٣ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، وَ ضَعَّفَهُ، وَ أَوْرَدَ عَلَيْهِ كَلَاماً طَوِيلاً، جُمِلَتْهُ أَنْ قَالَ:

إِنَّ الْإِسْمَ غَيْرَ الْمُسَمَّى، فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْقَوَائِحُ أَسْمَاءً لِلسُّورِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ^٤ غَيْرَهَا، وَ لَا يَكُونَ^٥ مِنْهَا. وَ قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ - قَرَأُوهُمْ وَ غَيْرُ

١. يعني الصفة.

٢. في «س، ع» و المطبوع: «أنه».

٣. ذكر في بعض كتب التراجم أن كنيته: أبو سلمة. و الرجل من رؤوس المعتزلة و وجيه عندهم، كاتب أديب شاعر، كان الوزير أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح يشناقه و يصفه، له مصنفات أشهرها تفسيره المسمى بـ «جامع التأويل»، و أيضاً: كتاب في النحو، و الناسخ و المنسوخ، و غيرهما. توفي سنة ٣٢٢ هـ. و قيل: ٣٧٢ هـ. راجع: لسان الميزان، ج ٥، ص ٨٩، الرقم ٢٩٢؛ الوافي بالوفيات، ج ٢، ص ١٧٥؛ معجم الأدباء، ج ١٨، ص ٣٥، الرقم ١٥؛ معجم المؤلفين، ج ٩، ص ٩٧.

٤. كذا في جميع النسخ التي بين أيدينا. و في المطبوع: «تكون».

٥. في «د»: «و قد يكون». و في المطبوع: «و لا تكون».

قُرَائِهِمْ - عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْفَوَاتِحَ مِنَ السُّورِ، وَمَعْدُودَةٌ فِي جُمْلَةِ آيِهَا، وَهَذَا
يُوجِبُ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْاسْمَ^٢ غَيْرَ الْمُسَمَّى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ.

وَالجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَيْسَتْ غَيْرَ السُّورِ، وَهِيَ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ،
وَإِنْ كَانَتْ خَارِجَةً مِنْ جُمْلَتِهَا عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَسْمَاءً لَهَا وَ
أَلْقَاباً عَلَيْهَا خَارِجَةً عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الْغَيْرِ لِلْمُسَمَّى^٣، وَ
هِيَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ قُرْآنًا مُنْزَلًا مُتَعَبِّدًا بِتِلَاوَتِهِ مِنْ جُمْلَةِ السُّورِ؛ لِأَنَّا أَمَرْنَا أَنْ تَتْلَوْهَا
فِي جُمْلَتِهَا، وَتَبَدَّى بِهَا، ثُمَّ تَتَّبِعُهَا بِالسُّورَةِ. وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَ
بَيْنَ الْمُسَمَّى مُشَارَكَةٌ مِنْ وَجْهِ، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ
قَوْلَنَا: «زَيْدٌ» هُوَ غَيْرُ الشَّخْصِ الَّذِي تُلَقَّبُهُ بِهَذَا اللَّقَبِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِي جُمْلَتِهِ^٤، وَإِنْ
كَانَ يَدْخُلُ مَعَهُ فِي جُمْلَتِهِ [مِنْ] جِهَةٍ أُخْرَى^٥؟

أَلَا تَرَى أَنَّ هَذَا الْاسْمَ مُحَدَّثٌ وَفِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَمَوْجُودٌ وَمُدْرَكٌ، وَكُلُّ هَذَا
قَائِمٌ فِي الْمُسَمَّى؟

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: قَدْ جَعَلْتُمُ الْاسْمَ^٦ دَاخِلًا مَعَ الْمُسَمَّى وَغَيْرَ مُتَمَيِّزٍ مِنْهُ.
لِأَنَّ لَمْ نَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ اسْمًا، وَإِنَّمَا جَمَعْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسَمَّى مِنْ

١. أي وهذا الجواب الذي تبيّناه المصنّف رحمه الله، و ردّ عليه أبو مسلم.

٢. في «س،ع» والمطبوع: «بالاسم» بدل «بأن الاسم».

٣. في «س،ع» والمطبوع: «المسمى».

٤. من قوله: «وإن كان خارجاً عنه...»، إلى هنا ساقط من المطبوع.

٥. في «د»: «في الجملة أخرى»، وفي «ع»: «في جملة أخرى»، وفي «س» والمطبوع: «في
جهة أخرى» بدل «في جملة [من] جهة أخرى».

٦. في «س،ع» والمطبوع: - «الاسم».

وجهٍ لم يكن فيه اسماً للمسمى، فكذلك القول في هذه القَوَائِحِ.

[القول الثاني]

و من عجيب أمر أبي مُسْلِمٍ أنه عَرَضَ عن هذا الجوابِ، و تَعَلَّلَ^١ فيه إلى ما حَكَيْناه عنه، و رَدَّ أيضاً غيرَه من الأجوبة المردودة - لَعَمْرِي - في أنفُسِها، ثم اختارَ جواباً ظاهرَ الضَّعْفِ بَيْنَ الفَسَادِ، و نَحْنُ نَبْتَدِئُ بالكلامِ عليه قَبْلَ غيرِه ممَّا يُرِيدُ أن يُبَيِّنَ^٢ فسادَه:

قال أبو مُسْلِمٍ - بَعْدَ أن عَرَضَ أجوبهَ غيرِه في معنى هذه الحُرُوفِ -:
والذي عندنا في هذه الحُرُوفِ أن حُرُوفَ المُعْجَمِ لَمَّا كَانَتْ أَصْلَ كَلَامِ
العَرَبِ الذي منه^٣ يُبْنَى و يُولَّفُ، افْتَتَحَ اللهُ تَعَالَى السُّورَ^٤ بهذه الحُرُوفِ
المُقَطَّعَةِ الذي هو^٥ حُرُوفُ العَرَبِ المَبْنِيَّ منها كَلَامُه، و رَدَّها^٦ في أوائلها؛
تَبَكِّيئاً^٧ للعَرَبِ بما لَزِمَهُم من الحُجَّةِ و ظَهَرَ مِنْهُم من العَجْزِ، كَأَنَّهُم

١. قال ابن منظور في لسان العرب، ج ١١، ص ٥٠١ - ٥٠٣ (غلل): «عَلَّ في الشيء يَغُلُّ غُلُولاً و انغَلَّ و تَغَلَّلَ و تَغَلَّلَ: دخل فيه، يكون ذلك في الجواهر و الأعراض... و تَغَلَّلَ الماء في الشجر: تَحَلَّلَهَا... و تَغَلَّلَ: تَعَلَّفَ... و العَلَّغَلَّة: إدخال الشيء في الشيء حتى يلتبس به و يصير من جملته... و العَلَّغَلَّة: سرعة السير، و قد تَغَلَّلَ.»

٢. كذا في النسخ. و في المطبوع: «نريد أن نبين»، و هو الصحيح.

٣. كذا في النسخ. و في المطبوع: «منها»، و هو الصحيح.

٤. في «س، ع» و المطبوع: «السورة».

٥. كذا في النسخ. و في المطبوع: «التي هي»، و هو الصحيح.

٦. كذا في النسخ. و في المطبوع: «أوردها».

٧. في «ع»: «تسكيئاً». و في المطبوع: «تسكيناً». «و التبكيئ» و التبريع، و التعنيف، و التوبيخ.

راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٤٤ (بكت).

خو طبوا فليل لهم: يا أيها الكافرون بما أنزل على محمد، هذا الذي زعمتم أن محمداً صلى الله عليه وآله... [نسبه إلى] الله كلام مبني^٣ من حروفكم وكتابكم وبلغتكم المتداولة بينكم لا [من حروف وكتب و لغات غير مألوفة بينكم]،^٤ و معانيه و طرقة و مبانيه^٥ معاني كلامكم و طرائقكم و مذهبكم، قد دُعيت إلى الإتيان بمثله و يمثل^٦ أقل سورة منه فجزتم، فلو كان كما تزعمون لكنتم قادرين على مثله.

و أظن في هذا الكلام و أسهب و ذهب كل مذهب.

و هذا الوجه غير شديد و لا مرضي؛ لأن القوم كانوا يعرفون أن القرآن مبني من حروف المعجم و مركب منها ضرورة عند سماعه و إدراكه، و لا يحتاجون إلى أن يقدم لهم في أوائل السور حروف تدل على أن الكلام الذي وليها مبني منها. فإن كان المراد بتقديم هذه الحروف الدلالة على أن القرآن مركب منها، فذلك مستغنى عنه بما ذكرناه.

و إن كان للتبكي^٨ و التفرع من حيث عجزوا عن الإتيان بمثله و هو مركب منه، فهذا التفرع أيضاً ييم^٩ مع إلغاء تقديم^{١٠} هذه الحروف؛ لأن المعلوم الذي لا

١. في النسخ يوجد هنا فراغ بمقدار عدة كلمات.

٢. أثبتناه قياساً بمقتضى السياق. ٣. في «س، ع» و المطبوع: «بني».

٤. في «س، ع» و المطبوع يوجد هنا فراغ بمقدار عدة كلمات، و ما أثبتناه يقتضيه السياق.

٥. في «س، ع» و المطبوع: «وبانيه». ٦. في «س، ع» و المطبوع: «ومثل».

٧. في «س» و المطبوع: «أنزلها». و في «ع»: «دلته».

٨. تقدم معناه أنفاً.

٩. في «س، ع» و المطبوع: «ليت».

١٠. في «س» و المطبوع: «إلغاء» بدل «إلغاء تقديم».

إشكال فيه أن القرآن من هذه الحروف مُركَّب، وأنهم إذا عَجَزُوا عن مُعَارَضَتِهِ
و مُقَابَلَتِهِ، فَقَدْ عَجَزُوا عن تَجَانِسِ كَلَامِهِمْ.
و لَيْسَ يَنْبَغِي أن يَعْتَمِدَ^١ هذا الجواب مَن طَعَنَ عَلَى الجوابِ^٢ الذي ذَكَرناه
مُسْتَضِعاً لَهُ.

[القول الثالث]

و مِمَّا قِيلَ فِي هذه الحروف: أَنها مُنْبِئَةٌ عن أسماءِ اللَّهِ تَعَالَى و صفاتِهِ^٣، فقالوا:
«آلَمْ» أَنَا اللَّهُ، و فِي «أَلْر» أَنَا الْبَارِي، و فِي «آلَمَص» أَنَا اللَّهُ الصَّادِقُ، و فِي
«كَهَيْعَص» الْكَافُ مِن كَرِيم، و الْعَيْنُ مِن عَلِيم، و الصَّادُ مِن صَادِق، و الهَاءُ مِن
هادي. و هذا حُكْيَ عن جماعَةٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ.^٤

و هو وَجْهٌ باطلٌ لا خَفَاءَ فِي بَطْلانِهِ؛ لِأَنَّهُ رَمَزَ و إغَارَ لا يَدُلُّ ظاهِرُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ،
و لو أَن أَحَدَنَا نَطَقَ بِحَرْفٍ مِن هذه الحروفِ و أَرادَ الإِشَارَةَ بِهِ إلى [أَسْماءِ أَوْلِئِها
هذه]^٥ الحروفُ، لَعُدَّ رَامِزاً مُلغِزاً^٦، و لَكَانَ مَذْمُوماً.

و بَعْدُ، فَلَيْسَ النَّاسِبُ^٧ لِلحَرْفِ^٨ المَخْصُوصِ إلى كَلِمَةٍ مَخْصُوصَةٍ تَشْتَمِلُ
عَلَيْهِ و عَلَى غَيْرِهِ بِأَوْلَى مِمَّنْ نَسَبَهُ إلى غَيْرِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ مِمَّا يَشْتَمِلُ عَلَى تِلْكَ

١. فِي «س، ع» و المَطْبُوعُ: + «عَلَى».

٢. فِي «س، ع» و المَطْبُوعُ: - «مَن طَعَنَ عَلَى الجوابِ».

٣. فِي المَطْبُوعُ: - «و صفاتِهِ».

٤. نَسَبَهُ الشَّيْخُ الطُّوسِي رَحِمَهُ اللَّهُ إلى السُّدِّيِّ و الشَّعْبِيِّ. راجع: التَّبَيَّانُ، ج ١، ص ٤٧.

٥. فِي النسخِ و المَطْبُوعُ يوجَدُ هُنَا فَرَاغٌ بِمَقْدَارِ عِدَّةِ كَلِمَاتٍ، و ما أَضْفَنَاهُ بِقِتْضِيهِ السِّيَاقِ.

٦. فِي «س» و المَطْبُوعُ: «لَعُدَّ رَامِزاً مُلغِزاً»، و فِي «ع»: «لَعُدَّ رَامِزاً مُلغِزاً» بِدَلِّ «لَعُدَّ رَامِزاً مُلغِزاً».

٧. فِي النسخِ و المَطْبُوعُ: «النَّاسِبُ»؛ و ما أَثْبَتْنَاهَا هُوَ الصَّحِيحُ.

٨. فِي «س، ع» و المَطْبُوعُ: «لِلحروفِ».

الحروف، و هذا يقتضي أن لا يستقر لهذه الحروف معنى من المعاني معقول، والله تعالى يجل من أن يتكلم بما لا معنى له.

[القول الرابع]

ومما قيل في ذلك أيضاً: أن هذه الحروف تقطع لإسم الله تعالى^١. وهذا أيضاً باطل؛ لأنه لا يخرج عن أن يكون خطاباً بما لا يعقل ولا يفهم معانيه. فأما المشابهة، فعندنا أن الله تعالى وإن علم تأويله والعلماء أيضاً يعلمون مثل ذلك، والآية التي تتعلق^٢ بها في هذا الباب من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَغْلَمْ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾^٣، فنحن نبين تأويلها عند البلوغ إليها، ونذكر أن المراد بخلاف ما ظنوه، بإذن الله تعالى^٤.

[القول الخامس]

ومما قيل في ذلك أيضاً: أن المشركين كانوا تواصوا بأن لا يصغوا إلى القرآن، وأن يلغوا فيه، ويعرضوا عنه، فافتتح كلامه - جل وعز - بهذه الحروف المقطعة^٥؛ ليسمعوها، فيصغوا إليها، مستدعين لها، متعجبين من ورودها، فيرد عليهم بعدها من الكلام ما يحتاجون إلى استماعه وفهم معانيه، حتى يصير ما قدمه داعياً إلى الاستماع والإصغاء، ويصير الاستماع والإصغاء^٦ داعيين إلى الفهم والقبول^٧.

١. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٧. ٢. في «س، ع»: «تعلق».

٣. آل عمران (٣): ٧.

٤. مما يؤسف له أن تأليف هذا التفسير قد انقطع، ولم يصل إلى هذا الموضوع، ولكن راجع

البحث عن هذه الآية في أمالي المرتضى، ج ١، ص ٤١٨، المجلس ٣٣.

٥. في «س، ع» والمطبوع: «المنظمة».

٦. في «س، ع» والمطبوع: - «و بصير الاستماع والإصغاء».

٧. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٨.

و هذا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأنَّ الخِطَابَ و الكلامَ مِمَّا لَا يَحْسُنُ إِلَّا لِلْفَائِدَةِ التي لَا يُفْهَمُ^١ إِلَّا بِهِ. و لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ الْأَغْرَاضُ الْمُخْتَلِفَةُ مَقَامَ الْإِفَادَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَهُمْ بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، حَتَّى يَحْتَنِمَ ذَلِكَ إِلَى اسْتِمَاعِ الْكَلَامِ الْمَفْهُومِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مِمَّا لَا يُفِيدُ وَجْهًا [لَا شَيْءَ]^٢ فِي قَبْجِهِ، و لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنِ هَذَا الْوَجْهِ مِمَّا فِيهِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمُسْتَحْسَنَةِ.

على أَنَّهُ إِذَا كَانُوا إِنَّمَا يَلْعَوْنَ فِي كَلَامِهِ و يُعْرِضُونَ عَنِ بَيَانِهِ عِنَادًا و عَصْبِيَّةً^٣، فَلَيْسَ بِنَافِعٍ أَنْ يُقَدَّمَ^٤ أَمَامَ كَلَامِهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ؛ لِأَنَّهُ^٥ إِذَا أوردَ عَلَيْهِمْ بَعْدَهَا الْكَلَامَ الْمُتَضَمِّنَ لِلْأَمْرِ و النَّهْيِ و الْإِخْبَارِ، عَدَلُوا عَنِ اسْتِمَاعِهِ، و لَعَوُا فِيهِ، و صَارَ مَا أوردَهُ مِنَ الْمُقَدَّمَةِ عَارًا و نَقْصًا^٦ لَا يَجْرُ نَفْعًا، و يَجْعَلُوهُ^٧ مِنْ أَوْكَدِ الْحُجَجِ^٨ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ الْكِتَابَ الَّذِي جِئْتَ بِهِ بِلِسَانِنَا و بِلُغَتِنَا^٩، و قد قَدِّمْتَ فِيهِ مَا لَا نَعْرِفُهُ، و لَا نَأْلَفُهُ^{١٠}، و لَا تَخَاطَبُ بِمِثْلِهِ.

[القول السادس]

و قد قِيلَ أَيْضًا: إِنَّ مَعْنَى تَقْدِيمِ هَذِهِ الْحُرُوفِ لِإِفْتِتَاحِ الْكَلَامِ و ابْتِدَائِهِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ مُبْتَدَأًا: «أَلَا إِنَّكَ^{١١} ذَاهِبٌ»^{١٢}، و كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ

١. كذا في النسخ. و في المطبوع: «لا تُفهم»، و هو الصحيح.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق. ٣. في المطبوع: «عصبيَّة» بدون واو العطف.

٤. في «س، ع» و المطبوع: «أن يقوم». ٥. في «س، ع» و المطبوع: «لأنه».

٦. في «س، ع» و المطبوع: «أو نقصاً».

٧. كذا في النسخ. و في المطبوع: «و يجعلونه»، و هو الصحيح.

٨. في «س» و المطبوع: «الحجة». ٩. في «س» و المطبوع: «و لغتنا».

١٠. في المطبوع: «لا نعرف تألفه» بدل «لا نعرفه، و لا نألّفه».

١١. في «س، ع» و المطبوع: «إنك».

١٢. في «د، س» و المطبوع: «ذهب».

الأُمُور»^١، وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾^٢، وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ﴾^٣. ف«ألا» زائدة بلا إشكال؛ لأنها لو حذفت من الكلام لَمْ يَتَغَيَّرْ فائدته. وقد قال الشاعر:

أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَاسَةَ^٤ الْيَوْمِ^٥ أَنَّنِي كَبَرْتُ وَ أَلَا يَشْهَدُ اللَّهُ^٦ أَمْثَالِي^٧
و نظائر ذلك كثيرة.

و هذا أيضاً^٨ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «ألا» معروفة في لُغَةِ الْعَرَبِ، وَ أَنَّهَا^٩ موضوعَةٌ في هذه المَوَاضِعِ لِلإفْتِتَاحِ، وَ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنْهُمْ افْتَتَحَ كَلَامَهُ^{١٠} بِالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ.

فَكَانَ هَذَا الْقَائِلُ يَقُولُ: إِذَا كَانَتْ لَفْظَةُ «ألا» - وَ هِيَ كَلِمَةٌ مَبْنِيَّةٌ مُؤَلَّفَةٌ عَلَى بِنَاءِ سَائِرِ الْكَلَامِ - مِمَّا^{١١} جَعَلُوهُ لِلإفْتِتَاحِ، فَأَلَا جَازَأُنْ يُجَعَلُ الْحُرُوفُ الْمُقَطَّعَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِبَهِئَةٍ^{١٢} مَوْضِعَةً هَذَا الْمَوْضِعِ؟ وَ لَا شُبْهَةٌ فِي فِسَادِ هَذَا الضَّرْبِ مِنْ

١. الشورى (٤٢): ٥٣. ٢. فصلت (٤١): ٥٤.

٣. هود (١١): ٥. وراجع: التبيان، ج ١، ص ٤٨.

٤. «بسباسة»: اسم امرأة من بني أسد. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٩؛ تاج العروس، ج ٨، ص ٢٠٦ (بسس).

٥. في «س» و المطبوع: «بسياسة القوم» بدل «بسباسة اليوم».

٦. في المصادر: «السر».

٧. قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي. راجع: ديوان امرؤ القيس، ص ١٥٩؛ التبيان، ج ٢، ص ٢٦٧؛ مجمع البيان، ج ٢، ص ١١٩؛ الكشف و البيان، ج ٢، ص ١٨٧.

٨. في «س» و المطبوع: - أيضاً.

٩. في «س» و المطبوع: «و إنما هي» بدل «و أنها». و في «ع»: «و إنما» بدلها.

١٠. في المطبوع: «كلاماً».

١١. في «س، ع» و المطبوع: «بما».

١٢. في «س، ع» و المطبوع: «بهية».

القياس في اللّغة، و أنّه تَعَجَّرُفٌ^١ فيها، و خُرُوجٌ عن حَدِّها.

[القول السابع]

و ممّا قِيلَ في ذلك أيضاً: أنّ الافتتاحَ بهذه الحُرُوفِ يَجْرِي مَجْرَى المَرُويِّ
عن^٢ العَرَبِ مِن قولهم:

جاريةٌ قد^٣ وَعَدَّتني أن تاءً تَدَهْنُ^٥ رأسي و تُفْلِنِي^٦ و^٧

و تَمَسَحُ^٨ القَنَفاءُ^٩ حتّى تَننأ^{١٠}

١. في «س،ع» و المطبوع: «لا يعرف» بدل «تعجرف». و «التعجرف»: الجفوة في الكلام، و الخرق في العمل، و السرعة في المشي. راجع: أساس البلاغة، ص ٤٠٩؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٢٣٥ (عجرف).

٢. في «س» و المطبوع: «من».

٣. في «س،ع» و المطبوع: «قد».

٤. في المطبوع: «تا».

٥. في «د،س،ع» و المطبوع: «يدهن». و ما أثبتناه من المصادر.

٦. في «س،ع» و المطبوع: «و يعلى».

٧. في «د»: «أونا». و في «س،ع» و المطبوع: «أوما».

٨. في النسخ و المطبوع: «و يمسح». و ما أثبتناه من المصادر.

٩. في «د»: «الفتقاء». و في «س،ع» و المطبوع: «العنقا».

١٠. في «س،ع» و المطبوع: «بينا».

و قوله: «تفْلِنِي» من فلا رأسه و فلاه: بحث فيه عن القمّل. و «القَنَفاء»: الكمرة. و «تننأ» أي: تننأ و تبدو، فأبدل الهمزة إيدالاً صحيحاً. و قال ابن منظور بعد ذكر البيت: «فإنه أراد: حتّى تننأ. فإمّا أن يكون حَقَفَ تخفيفاً قياسياً - على ما ذهب إليه أبو عثمان في هذا النحو - و إمّا أن يكون أبدل إيدالاً صحيحاً، على ما ذهب إليه الأخفش. و كلّ ذلك ليوافق قوله: «تا» من قوله: «وعدتني أمّ عمرو أن تا» و «وا» من قوله: «تمسح رأسي و تفْلِنِي وا». و لو جعلها بين بين لكانت الهمزة الخفيفة في نيّة المحقّقة، حتّى كأنه قال: تننأ، فكان يكون تا تننأ مستفعلن. و قوله: رن أن تا: مفعولن، و لينبي وا: مفعولن. و مفعولن لا يجيء مع مستفعلن. و قد أكفأ هذا الشاعر بين التاء و الواو، و أراد أن تَمَسَحَ و تُفْلِنِي و تَمَسَحَ. و هذا من أقبح ما جاء في الإكفاء...».

و كَقَوْلِ الْآخِرِ:

قُلْنَا لَهَا: قِفِي لَنَا^١، قَالَتْ: قَافٍ لَا تَحْسَبِي^٢ أَنَا نَسِينَا الْإِيْجَافَ^٣

و كَقَوْلِ الْآخِرِ:

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ، وَ إِنْ شَرَّأَ فَأُ و لَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَأْه

و هَذَا أَيْضاً لَيْسَ بِشَيْءٍ.

«و الرجز لِحَكِيم بن مُعَيَّة الرِّبَعِي التَّمِيمِي. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣٣٤؛ لسان العرب، ج ١، ص ١٦٤ و ١٦٥ (فلا) و (نتأ)؛ الخصائص، ج ١، ص ٢٩١؛ همع الهوامع، ج ٦، ص ٢١٩؛ المدخل لعلم تفسير كتاب الله المنزل، ص ١١٩، الهامش ٧٦.

١. في النسخ والمطبوع: - «لنا». و ما أثبتناه من المصادر.

٢. في «س، ع» و المطبوع: «لا يحيى».

٣. في «د، س، ع» و المطبوع: «الإيخاف»، و ما أثبتناه من المصادر. و «الإيخاف»: سرعة السير. و البيت للوليد بن عُقبة بن أبي مُعيط أخي عثمان بن عفان لأمه، و كان يتولى الكوفة فأتهم بشرب الخمر، فكتب إليه الخليفة يأمره بالشخص إليه، فخرج في جماعة، و نزل الوليد يسوق بهم، فقال: قلت لها: قفي، فقالت [لي]: قافٍ لا تحسبينا قد نسينا الإيخاف و عرفت قينات علينا عزاف.

راجع: كتاب العين، ج ٦، ص ١٩٠ (وجف)؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٧٧؛ تفسير السمرقندي، ج ١، ص ٤٦؛ الكشف و البيان، ج ١، ص ١٣٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤١٢، الرقم ٦٧؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ١٢٥، الرقم ٢٤٠.

٤. أي: و إن شرأ فشرأ. و في «س» و المطبوع: «و انشرفا» بدل «و إن شرأ فا».

٥. أي: إلا أن تشاء. و في «د»: «إلا أن ثا»، و في «س، ع» و المطبوع: «إرثا» بدل «إلا أن تا». و القائل هو نُعَيْم بن أوس، أو القَمَم بن أوس، أجاز بها امرأته، و ربما نُسب إلى حَكِيم بن مُعَيَّة الرِّبَعِي التَّمِيمِي، و نسبه الثعلبي إلى الزَّجَاج، و ابن عطية الأندلسي إلى زهير بن أبي سلمى. راجع: كتاب سيبويه، ج ٣، ص ٣٢١؛ شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢، ص ٣٢٣؛ و ج ٤، ص ٢٦٢ و ٢٦٣؛ التبيان، ج ١، ص ٤٩؛ الكشف و البيان، ج ١، ص ١٣٨؛ المحرر الوجيز، ج ١، ص ٨٣؛ تفسير القرطبي، ج ١، ص ١٥٥.

والذي ذكره من العَرَبِ إنما هو على سبيل الإيجازِ والاختصارِ والحذفِ، الذي يُعني فيه عن تمامِ الكلامِ معرفةَ القصدِ^١ والإشارةُ إليه، وليسَ هذا مما كُنَّا فيه بسبيلٍ؛ لأنَّ قولَ القائلِ: «وَعَدْتَنِي أَنْ تَأْتِيَنِي»^٢ أي: تَمَسَّحَ رَأْسِي؛ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قَالَتْ: قَافٌ» فَمَعْنَاهُ: وَقَفْتُ. وَكَذَلِكَ^٣ قَوْلُهُ: «وَإِنْ شَرَّأَ فَاءً»، أَي: فَشَرَّأَ^٤. وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ تَأْتِيَنِي»^٥، أَي: إِلَّا أَنْ تَشَاءَ^٦، فَحُذِفَ بَعْضُ الْكَلَامِ لِدَلَالَةِ الْبَاقِي عَلَيْهِ وَعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِهِ، وَكُلُّ هَذَا غَيْرٌ مُوجُودٍ فِي الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ؛ فَكَيْفَ تُجَعَّلُ شَاهِدًا عَلَيْهَا؟

[القول الثامن]

وَمِمَّا قِيلَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ مُبْتَدِعُونَ يَذْهَبُونَ فِي الْقُرْآنِ الْمَسْمُوعِ الْمَقْرُوءِ^٨ أَنَّهُ^٩ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ كَلَامَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ غَيْرُهُ، فَأَرَادَ تَعَالَى بِذِكْرِ هَذِهِ الْحُرُوفِ التَّنْبِيْهَ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ، وَأَنَّ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى غَيْرُ هَذَا الْمَسْمُوعِ بَاطِلٌ مُضْمَجَلٌ^{١٠}. وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ مِنْ^{١١} ذَهَبَ إِلَى أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى لَيْسَ حَقِيقَتُهُ^{١٢} فِي

١. في «د»: «معرفة للقصد». وفي المطبوع: «معرفة القصد».

٢. في «د»: «أن تأ». وفي «س، ع» و المطبوع: «إرثا» بدل «أن تأ».

٣. في المطبوع: «كذلك» بدون واو العطف. ٤. في «س، ع» و المطبوع: «و انشرافاً».

٥. في «س، ع» و المطبوع: «فتيراً».

٦. في «د»: «نا». وفي «س، ع» و المطبوع: «شاء».

٧. في «س، ع» و المطبوع: - «أي: إلا أن تشاء».

٨. في «س، ع» و المطبوع: «المقتر».

٩. في «س، ع» و المطبوع: «فإنه».

١٠. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٧ - ٤٩.

١١. في النسخ و المطبوع: «ما»، و الصحيح ما أثبتناه.

١٢. في «د»: «صفة». و في «س» و المطبوع: «حقيقة». و في «ع»: «حقه».

ذاته مما^١ يُسَمَّعُ ويُقْرَأُ، وَجَعَلَ هَذَا الْقُرْآنَ عِبَارَةً وَعَلَّةً وَحِكَايَةً - عَلَى اخْتِلَافِ
عِبَارَاتِهِمْ - لَا يَحْجُجُهُ^٢ وَيُبْطِلُ قَوْلَهُ أَنْ يُوْرَدَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا
جَازَ أَنْ يَقُولَ فِي الْمُرْكَبِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ أَنَّهُ غَيْرُ الْمَسْمُوعِ وَأَنَّهُ فِي النَّفْسِ، جَازَ
أَنْ يَقُولَ فِي الْمَفْرَدِ مِثْلَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الشُّبُهَةَ فِي الْأَمْرَيْنِ قَائِمَةٌ، وَإِنَّمَا يُزَالُ إِذَا أُزِيلَتْ
بِغَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

[القول التاسع]

وَمِمَّا^٣ قِيلَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَقَسَمَ بِهِذِهِ الْحُرُوفِ لِعِظَمِهَا وَجَلَالَتِهَا
وَكَثْرَةِ الْإِنْتِفَاعِ^٤ بِهَا، وَأَنَّهَا مَبَانِي أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَبِهَا أَنْزَلَ تَحِيَّتَهُ عَلَى أَنْبِيَائِهِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَعَلَيْهَا تَدَوَّرُ اللَّغَاتُ عَلَى اخْتِلَافِهَا.
فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «وَحُرُوفِ الْمُعْجَمِ، لَقَدْ^٥ بَيَّنَّ لَكُمْ السُّبُلَ وَأَنْهَجَ الدَّلَالََةَ»،
فَحَذَفَ جَوَابَ الْقَسَمِ؛ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ بِهِ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ
فِيهِ»^٦ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَابِ وَيَكْفِي مِنْهُ^٧.
وَيَجْرِي هَذَا^٨ مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ النَّازِعَاتِ غَرْقًا»^٩ - فِي أَنْ جَوَابَ الْقَسَمِ

١. في «د»: «لا». و في «س، ع» و المطبوع: «بما».

٢. في «د، س، ع» و المطبوع: «لا بحجة».

٣. في «س، ع» و المطبوع: - «مما».

٤. في «ع» و هامش «س»: «الانتفاع».

٥. في «س، ع» و المطبوع: «فقد».

٦. البقرة (٢): ٢.

٧. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٨.

٨. في «س» و المطبوع: - «هذا».

٩. النازعات (٧٩): ١.

محذوف، و التَّأْوِيلُ: «و النَّازِعَاتِ غَرَقًا، لَتُبْعَثُنَّ^١ أَوْ لَتَعْرَضُنَّ عَلَى اللَّهِ»، فَحَذَفَ الْجَوَابَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَخِرَةً﴾^٢ يَدُلُّ عَلَيْهِ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿و السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^٣ و ﴿و السَّمْسِ وَ ضُحَاهَا﴾^٤، فَحَذَفَ الْجَوَابَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَالٌّ سَائِعٌ فِي اللَّغَةِ.

وَ إِنْ كَانَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ قَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ جَوَابَ ﴿و السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾^٥: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾^٦؛ مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ، وَ هُوَ الْجَوَابُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ التَّقْدِيرُ^٧: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، وَ السَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾.

وَ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى^٨: لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ اللَّامِ فِي الْجَوَابِ الْمُتَأَخِّرِ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «و اللَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ»، لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «و اللَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ»، [بِإِضْمَارِ] ^٩اللَّامِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا.

وَ هَذَا الْجَوَابُ أَقْرَبُ إِلَى السَّدَادِ مِنَ الْأَجْوِبَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَ أَشْبَهُ بِأَنْ يَكُونَ وَجْهًا تَالِيًا لِلْوَجْهِ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ قَبْلُ^{١٠}.
وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ^{١١} مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

١. في «د» و هامش «س»: «التَّحَاسِبُنَّ».

٢. النازعات (٧٩): ١١.

٣. البروج (٨٥): ١.

٤. الشمس (٩١): ١.

٥. البروج (٨٥): ١.

٦. البروج (٨٥): ٤.

٧. في المطبوع: «و القدير»، و هو سهو واضح.

٨. هو النحوي المعروف بثلث، و سوف تأتي ترجمة الرجل في رسالة المصنّف رحمه الله

المسمّاة بـ«مسألة في استلام الحجر».

٩. في «س، ع» و المطبوع يوجد هنا فراغ بمقدار عدّة كلمات، و أضفنا اللفظ لضرورة السياق.

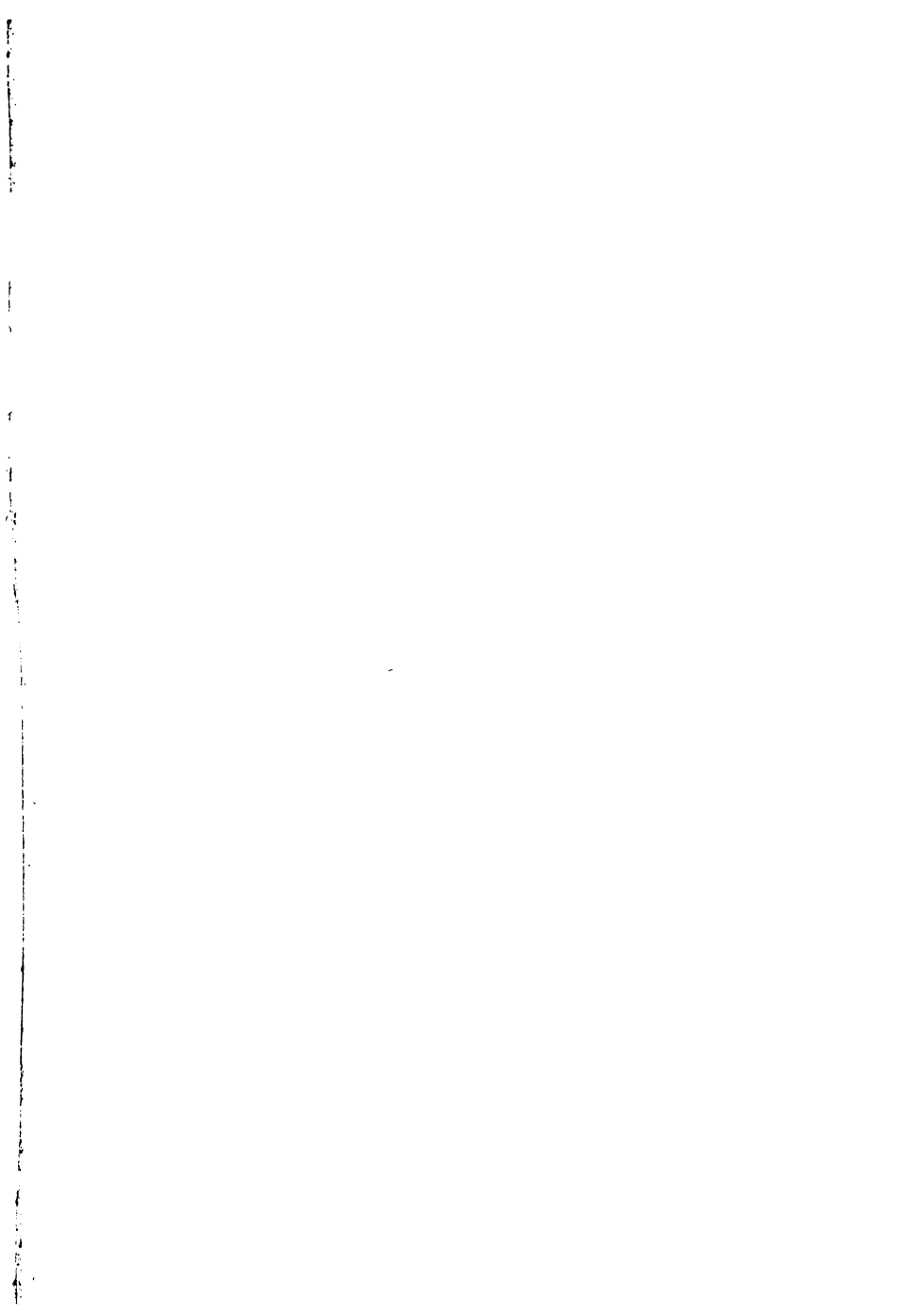
١٠. و هو القول الأول.

١١. في «س، ع» و المطبوع: - «النبي».

(٢)

مسألة في قوله تعالى:

﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾



مقدمة التحقيق

وَجَّه سؤالان إلى الشريف المرتضى حول هذه الآية، وهما:

الأول: سؤال عن مرجع اسم الإشارة والضمائر في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...﴾^١، وقوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾^٢، فإلى مَنْ رجعت هذه الهاءات؟ والسبب في السؤال عن ذلك هو أنه إذا كان هذا الحوار قد حصل قبل خلق الخلق، فإلى مَنْ ترجع هذه الهاءات؟

والثاني: وهو سؤال عن معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾^٣، فإنه قد دلّ على أن هناك أشخاصاً معروضين ومُشار إليهم؛ فمن هؤلاء؟
وقد أجاب الشريف المرتضى على السؤالين، ثم أضاف سؤالين آخرين يمكن أن يُوجَّها إلى الآية.

إذن تنقسم بحوث هذه الرسالة إلى قسمين: أحدهما جواب عن السؤالين المطروحين من قِبَل السائل، والآخر إضافة سؤالين آخرين، والإجابة عنهما، وذلك كما يلي:

القسم الأول: أجاب الشريف المرتضى عن السؤال الأول باستعراض أقوال

١. البقرة (٢): ٣١.

٢. البقرة (٢): ٣٣.

٣. البقرة (٢): ٣١.

المفسرين حول مرجع اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿أُنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ واختار القول القائل بأن الإشارة ناظرة إلى جميع الأجناس من العقلاء وغيرهم، لا خصوص أسماء الملائكة، ولا خصوص أسماء ذرية آدم عليهم السلام، ويشهد للقول المختار ظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَ عَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ فهو يدل على أنه علمه كل الأسماء من دون استثناء لجنس دون آخر. وبذلك اتضح الجواب على السؤال عن مرجع الهاءات في قوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾.

وأما جوابه عن السؤال الثاني فهو أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ لا يليق إلا بالمسميات دون الأسماء، فإن هذه التعابير لا تتناسب مع الأسماء، وإنما تتناسب مع العقلاء من أصحاب الأسماء، أو العقلاء إذا انضم إليهم غيرهم من غير العقلاء على نحو التغليب لما يعقل. وهذا العرض والخطاب لم يحصل قبل خلق جميع الخلق كما أشير إليه في السؤال الأول، فإن الملائكة كانوا على الأقل مخلوقين في ذلك الوقت. ويمكن أن يكون الله تعالى قد خلق أصول جميع الأجناس في ذلك الوقت وقام بعرضهم على الملائكة، حتى يليق بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾.

ومخلص الكلام أن الشريف المرتضى قد ركز في الجواب عن السؤالين على أمرين:

أحدهما: أن مرجع اسم الإشارة والضمائر إلى المسميات دون الأسماء، وهم العقلاء، أو هم مع ما ينضم إليهم من غير العقلاء، وإنما جيء بضمير العاقل لأجل التغليب.

والآخر: أن هذا الحوار لم يحصل قبل خلق الخلق، وإنما كانت هناك مخلوقات في ذلك الوقت.

القسم الثاني: و يبدو أنّ الشريف المرتضى لم يرقه منذ البداية السؤال الموجه إليه في هذه المسألة، فقام بطرح أسئلة متعلّقة بالآية المسؤول عنها، و قال إنّ هذه الأسئلة هي الأجدر بالتدقيق و التأمل.

و الجدير بالذكر أنّ هذا القسم الثاني من المسألة و الأسئلة الجديدة المطروحة فيه موجودة كلّها في أمالي المرتضى^١، حيث تعرّض هناك إلى آية الإنباء، و طرح ثلاثة أسئلة على الأقلّ حولها، و أجاب عنها، و قد اكتفى هنا بطرح سؤالين منها، و هما:
الأول: كيف يأمر الله تعالى أن يُخبروا بما لا يعلمون؟ أليس هذا من التكليف بما لا يطاق، أو شبيه به؟

الثاني: كيف علمت الملائكة صحّة قول آدم عليه السلام عندما أخبرهم بالأسماء؟ فكيف علموا بمطابقة تلك الأسماء للمسمّيات، و بالتالي صحّة ما قاله آدم عليه السلام، مع أنّ الملائكة لم يكونوا عالمين بالأسماء؛ فإنّهم لو كانوا عالمين بها لأخبروا بها من البداية؟

و الجدير بالذكر: أنّ الشريف المرتضى قد ذكر في الأمالي عند تعرّضه لهذا السؤال: أنّ هذا سؤال لم نجد أحداً ممّن تكلم في تفسير القرآن و لا في مُشابهه و مُشكّله تعرّض له، و هو من مهمّ ما يُسأل عنه^٢.

إذن لقد وجد الشريف المرتضى هذين السؤالين أجدر بالبحث و التأمل؛ فإنّهما سؤالان دقيقان، و يتناسبان مع عبقريته و ذكائه.

و قد أجاب عن السؤال الأوّل بجوابين:

أولاً: إنّ كان قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ أمراً، فهو معلق على شرط، و

١. الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٦٢.

٢. المصدر، ص ٦٨.

هو كونهم صادقين وعالمين بأنهم إذا أخبروا عن ذلك صدقوا، فكأنه تعالى قال لهم: «أخبروا بذلك إذا علمتموه»، ومتى رجعوا إلى أنفسهم فلم يعلموا، فلا تكليف عليهم، وهذا بمنزلة أن يقول القائل لغيره: «خبرني بكذا وكذا إن كنت تعلمه، أو إن كنت تعلم أنك صادق فيما تخبر به»^١، والتكليف بهذه الطريقة المشروطة صحيح وحسن، وليس تكليفاً بما لا يطاق.

ثانياً: يحتمل أن لا يكون الأمر في الآية أمراً على الحقيقة، بل له صورة الأمر، فيكون بمعنى التنبيه على أن الملائكة وإن كانوا أهل عبادة كثيرة وطاعة بلا معصية، ولكن يمكن أن يكون هناك صنف من المخلوقات يكون أولي منهم بالاستخلاف في الأرض، وذلك لاختصاصه بعلوم تجهلها الملائكة، فنبههم تعالى على ذلك من خلال أمرهم الظاهري بالإخبار عن الأسماء، ولا إشكال في هذا أيضاً.

ثم أجاب عن السؤال الثاني بجوابين أيضاً:

أولاً: من الممكن أن الله تعالى أوجد علماً ضرورياً للملائكة بمطابقة الأسماء للمسميات.

وبما أن معرفة الأسماء التي اختص بها آدم عليه السلام أمرٌ خارق للعادة بالنسبة للملائكة الذين أعلنوا جهلهم بها، لذلك قد يقال: عندما أوجد الله تعالى العلم الضروري المتقدم فيهم، فهذا يعني أنهم قد علموا نبوة آدم عليه السلام أيضاً على نحو الضرورة، وهو يتنافى مع تكليفهم بالإيمان بنبوته، فقال الشريف المرتضى: إن هذا لا يؤدي إلى أن يكونوا عالمين بنبوة آدم عليه السلام علماً ضرورياً، فإن العلم بأن آدم عليه السلام صادق في كلامه بصورة خارقة للعادة لا يعني أنه نبي، بل إثبات نبوته بحاجة إلى ترتيب مقدمات وصياغة دليل للوصول إلى ذلك.

ثانياً: وهناك احتمال آخر، وهو أن يكون للملائكة لغات متعددة، وكل صنف من الملائكة يعلم معاني أسماء ما في لغته الخاصة فقط، أما آدم عليه السلام فقد كان يعلم جميع الأسماء في جميع اللغات وهو أمر خارق لعادة الملائكة، فلما أخبرهم علم كل صنف من الملائكة صحّة قوله في لغته، كما علم صحّة قوله في باقي اللغات من خلال إخبار الملائكة الذين يتحدثون بتلك اللغات.

وبهذا يكون الشريف المرتضى قد أجاب في هذه الرسالة عن أربعة أسئلة وجّهت إلى الآية محلّ البحث.

نسبة الرسالة إلى المؤلف

لقد تقدّم أنّه قد تعرّض الشريف المرتضى إلى هذه الآية في أماليه، وأشار فيها إلى أكثر مطالب القسم الثاني من هذه الرسالة، بحيث نجد هناك مطابقة كبيرة بين المطالب والكثير من العبارات، وهذا في حدّ ذاته قد يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة التي بين أيدينا إليه، وأنّ مطالب هذه الرسالة والمطالب المذكورة في الأمالي حول الآية قد صدرت من قلم واحد، حتّى يمكن الاستعانة بمطالب الأمالي عند تحقيق الرسالة.

و تنبغي الإشارة هنا إلى أنّ هذه الرسالة ليست مستقلة؛ بل الظاهر أنّها تشكّل في الحقيقة المسألة الرابعة من المسائل المحمّدية، وهي مسائل وجّهها الشريف أبو محمد الحسن بن محمد العلويّ المحمّدي إلى الشريف المرتضى، ويدلّ على ذلك فهرس المسائل المحمّدية الذي ذكره البُصروي (ت ٤٤٣هـ) في فهرسه الخاصّ بمصنّفات الشريف المرتضى، حيث جاء فيه أنّ المسألة الرابعة من المحمّدية هي قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...﴾ الآية؛ وهذا قد يعتبر قرينة أخرى على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

إبداعات الشريف المرتضى

أشرنا قبل قليل إلى أن الشريف المرتضى وصف السؤال الأخير في أماليه بأنه لم يذكره أحد، وهذا يعني أنه من إبداعاته وبنات أفكاره. وفي الحقيقة ليست هذه المرة الوحيدة التي يقوم فيها الشريف المرتضى بإبداع أفكار جديدة، بل هناك موارد أخرى أبدع فيها نظريات وآراء لم يُسبق إليها، وقد أحببنا بهذه المناسبة أن نشير إلى ما وقعنا عليه منها، وهي:

١. كلامه حول المنامات، فقد قال حول ذلك: «و هذا الذي رتبناه في المنامات و قسّمناه أسدّ تحقيقاً من كلّ شيء قيل في أسباب المنامات، و ما سطر في ذلك معروف غير محصّل ولا محقّق»^١.

٢. رأي خاص له حول حصول المعارف لبعض الكفّار، حيث قال: «و قد ذكرنا في جواب المسألة الرابعة من هذه المسائل في هذا المعنى و جهاً غريباً ما تقدّمنا أحد إليه»^٢.

٣. رأي حول سبب تقدّم بحث (النظر) في الكتب الكلاميّة، حيث قال: «و لمّا فكرتُ في جهة العذر في ذلك، لم أجد إلا ما أنا ذاكرة»^٣.

٤. جواب على إشكال حول تقدّم القدرة على الفعل، حيث قال: «و هذا السؤال على الترتيب الذي رتبناه لا يوجد جواب عنه في كتب الشيوخ المسطورة كلّها على التعيين»^٤.

٥. كلام حول إعجاز القرآن، حيث قال: «و قد كنّا ذكرنا في كتابنا الموضح عن إعجاز القرآن جواباً سديداً عن هذا السؤال يمكن أن نجيب من ذهب في القرآن إلى

٢. المصدر، ص ٣٩١.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٣.

٣. المصدر، ج ٤، ص ٣٣٩.

٤. الذخيرة، ص ٩٤.

خرق العادة بفصاحته، وإن كنا ما قرأناه لهم في كتاب، ولا سمعناه في مناظرة ولا مذاكرة، وإنما أخرجناه فكرة»^١.

٦. كلام حول عدم الحاجة إلى معرفة سبب غيبة الإمام عليه السلام بالتفصيل بعد ثبوت عصمته، حيث قال: «ثم استأنفنا في المقنع طريقة غريبة لم تُسبق إليها، ودللنا على أنه لا يجب علينا بيان السبب في غيبته على التعيين»^٢.

٧. تأويل بعض الروايات، حيث قال: «و يمكن أن يكون في الخبر وجهٌ رابع خطر لنا»^٣.

٨. أنشد المرتضى قصيدة ذكر فيها بيتين لم يسبقه أحد إلى معناهما، حيث قال:

إِنِّي لَمَّا كُنْتُ قَلْتُ فِي جَمَلَةٍ قَصِيدَةٍ:

و عهدي بتمويه عين المُحِبِّ تَنَمَّ عَلَى قَلْبِهِ الطَّائِر

فَلَمَّا التَقِينَا بَرغم الرِّقَا دَمَوْه قَلْبِي عَلَى نَاطِرِي

و ذلك على ما أظنّ في سنة نيّف و ثمانين و ثلاثمائة، تداول أهل الأدب إنشاد هذه الأبيات، واستغربوا هذا المعنى، وشهدوا بأنه غير مسبوق إليه، ولا معترض له. وسمع أخي (رضي الله عنه) هذه الأبيات... فشهد لهذا المعنى بأنه مبتكر مخترع، وأنه مستحسن مستعذب^٤.

فهذا بعض ما تمكنا من العثور عليه في ثنايا كلمات الشريف المرتضى حول ما أبدعه من أفكار، و نظريات علمية وغيرها.

١. المصدر، ص ٣٩٥.

٢. المقنع في الغيبة (قسم الزيادة)، ص ٧٣ - ٧٤.

٣. الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٦٠.

٤. طيف الخيال، ص ٨٠.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١١١ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع الرسالة في الصفحات (٢٩٤ - ٢٩٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع الرسالة في الصفحات (١١٤ - ١١٩) منها، و رمزنا لها ب«ل».

[مسألة في قوله تعالى:

﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة عن^١ معنى قوله تعالى للملائكة: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^٢، وقوله: ﴿يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾^٣؛ أن هذه الهاءات راجعة إلى من؟ ومن الذين رجعت الهاءات إليهم، وهذا قبل خلق الله تعالى الخلق؟

وما معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾^٤؟ فقد دل على أنه كان هناك قوم معروضون^٥ مشاراً إليهم، وهم غير الملائكة؛ فمن هؤلاء المبعوثون^٦؟

الجواب:

أما قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ فعند أكثر أهل العلم وأصحاب التفسير أن الإشارة بهذه الأسماء إلى جميع الأجناس؛ من العقلاء وغيرهم.

٢. البقرة (٢): ٣١.

١. في المطبوع: «ما» بدل «عن».

٤. البقرة (٢): ٣١.

٣. البقرة (٢): ٣٣.

٥. في «س، ل» والمطبوع: «معروضون»؛ والصحيح ما أثبتناه.

٦. كذا، ولعل الصحيح: «المعروضون». واستظهر في هامش المطبوع أن الصحيح: «المعنيون».

و قَالَ قَوْمٌ: أَرَادَ أَسْمَاءَ الْمَلَائِكَةِ خَاصَّةً.

و قَالَ آخَرُونَ: أَرَادَ أَسْمَاءَ ذُرِّيَّتِهِ^١.

و الصوابُ القولُ الأوَّلُ، الذي عليه إجماعُ أهلِ التفسيرِ^٢، و الظاهرُ يشهدُ به؛

لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾.

فأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾، فلا يليقُ إلا بالمُسَمَّياتِ دونَ

الأسماءِ؛ لأنَّ هذه الكِنَايَاتِ لا تليقُ^٣ بالأسماءِ، و إنما تليقُ^٤ بالعقلاءِ من أصحابِ

الأسماءِ، أو العقلاءِ إذا انصَمَّ إليهم غيرُهم ممَّا لا يعقلُ على سبيلِ التغليبِ لما

يعقلُ، كما يُغلبُ المُذَكَّرُ على المؤنَّثِ إذا اجتمعوا في الكِنَايَةِ، كما يقولُ القائلُ:

«أصحابكُ و إماؤكُ جاءوني»، و لا يقولُ^٥: «جننني»^٦.

و ممَّا يشهدُ للتغليبِ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ

يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ

اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾^٧.

و قد رُوِيَ في قِرَاءَةِ أُتَيْيَ: «ثُمَّ عَرَضَهَا». و في قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «ثُمَّ عَرَضَهُنَّ»^٨.

فهاتانِ القِرَاءَتانِ تليقانِ^٩ بالكِنَايَةِ عن الأسماءِ دونَ المُسَمَّياتِ.

١. راجع في الأقوال: التبيان، ج ١، ص ١٣٨ - ١٤٠؛ جوامع الجامع، ج ١، ص ٩٢؛ مجمع البيان،

ج ١، ص ١٥٣ - ١٥٩؛ زاد المسير، ج ١، ص ٤٩ و ٥٠؛ تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٧٧ - ٨٠.

٢. راجع المصادر السالفة.

٣. في «س، ل»: «لا يليق».

٤. في «س، ل»: «يليق».

٥. في «س» و المطبوع: «و لا يقال».

٦. في «ل» و المطبوع: «جننني».

٧. النور (٢٤): ٤٥.

٨. راجع: مجمع البيان، ج ١، ص ١٥٣؛ روض الجنان، ج ١، ص ٢٠٣؛ تفسير السمرقندي، ج ١،

ص ٦٨؛ تفسير السمعي، ج ١، ص ٦٥؛ البحر المحيط، ج ١، ص ٢٩٦.

٩. في «س» و المطبوع: «يليقان».

و لَيْسَ هَذَا الْعَرَضُ وَالْخِطَابُ قَبْلَ خَلْقِهِ تَعَالَى جَمِيعَ الْخَلْقِ - عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ -: لِأَنَّ الْمَلَائِكَةَ بِإِلَاسْكَ قَدْ كَانَتْ مَخْلُوقَةً، وَالْخِطَابَ مَعَهَا كَأَنَّ فِي عَرَضِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ. وَغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى خَلَقَ أَصُولَ جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ فِي تِلْكَ الْحَالِ، حَتَّى يَلِيقَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ عَرَضْنَاهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾.

وَالَّذِي يَشْتَبِهُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَيَجِبُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَالتَّنْقِيرُ^١ عَنْهُ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَأْمُرُ الْمَلَائِكَةَ وَيُكَلِّفُهُمْ أَنْ يُخْبِرُوا بِمَا لَا يَعْلَمُونَ، وَهَذَا عِنْدَكُمْ هُوَ^٢ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ بِعَيْنِهِ، أَوْ جَارٍ مَجْرَاهُ فِي الْقُبْحِ؟

وَالْمَوْضِعُ الْآخَرُ أَنْ يُقَالَ: مِنْ أَيْنَ عَلِمَتِ الْمَلَائِكَةُ لَمَّا أَخْبَرَهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ صَحَّةَ قَوْلِهِ وَمُطَابَقَةَ الْأَسْمَاءِ الْمُسَمَّيَاتِ، وَكَمْ تَكُنْ عَالِمَةً مِنْ قَبْلِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَالِمَةً لَأَخْبَرَتْ بِالْأَسْمَاءِ، وَكَمْ تَعْتَرِفُ بِفَقْدِ الْعِلْمِ؟

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أُنثِيُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ إِنْ كَانَ أَمْرًا، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِشَرْطٍ؛ وَهُوَ كَوْنُهُمْ صَادِقِينَ وَعَالِمِينَ بِأَنَّهُمْ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ ذَلِكَ صَدَقُوا، وَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ لَهُمْ: أَخْبِرُوا بِذَلِكَ إِنْ عَلِمْتُمُوهُ.^٣ وَالتَّكْلِيفُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِهَذَا الشَّرْطِ صَحِيحٌ حَسَنٌ.

وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُنثِيُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى

١. «التنقير» عن الأمر: التفتيش والبحث عنه والتعرف. راجع: النهاية، ج ٥، ص ١٠٥: لسان

العرب، ج ٥، ص ٢٣٠؛ تاج العروس، ج ٧، ص ٥٥٣ (نقر).

٢. في «س»: «عن». وفي المطبوع: «من».

٣. فإذا رجعوا إلى أنفسهم ووجدوا أنهم غير عالمين، فلا تكليف عليهم.

٤. في «س» والمطبوع: «لا يأمر» بدل «ليس بأمر».

الحقيقة، وإن كان له صورة الأمر، و يَكُونُ المعنى فيه التقريرَ والتنبية على الحُجَّةِ.
و يَكُونُ تلخيصُ هذا الكلامِ^١: أَنْ اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ
فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَ يَسْفِكُ الدَّمَاءَ وَ نَحْنُ
نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَ نُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٢، أَي: مُطَلِّعٌ عَلَى مَا لَا
تَطَّلِعُونَ عَلَيْهِ.

ثُمَّ أَرَادَ التَّنْبِيَةَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْمَلَائِكَةِ - مع أَنَّهَا تُسَبِّحُ وَ تُقَدِّسُ
وَ تُطِيعُ وَ لَا تَعْصِي - أَوْلَى بِالِاسْتِخْلَافِ فِي الْأَرْضِ، وَ إِن كَانَ فِي ذُرِّيَّتِهِ مَنْ يُفْسِدُ
وَ يَسْفِكُ الدَّمَاءَ، فَعَلَّمَ تَعَالَى آدَمَ أَسْمَاءَ جَمِيعِ^٣ الْأَجْنَاسِ أَوْ أَكْثَرِهَا.

ثُمَّ قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿أُنَبِّئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾؛ مُقَرَّرًا لَهُمْ، وَ مُنْبَهًا عَلَى مَا
ذَكَرْنَاهُ، وَ دَالًّا عَلَى اخْتِصَاصِ آدَمَ^٥ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا لَمْ يُخَصَّصُوا^٦ بِهِ، فَلَمَّا أَجَابُوا
بِالاعْتِرَافِ وَ تَسْلِيمِ عِلْمِ الْغَيْبِ إِلَيْهِ قَالَ: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبَ السَّمَاوَاتِ
وَ الْأَرْضِ وَ أَعْلَمُ مَا تُدْبُرُونَ وَ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾^٧، مَوْظِعًا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى الْمُنْفَرِدُ
بِعِلْمِهِ^٨ الْمَصَالِحِ فِي الدِّينِ، وَ^٩ أَنْ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ^{١٠} يُسَلِّمَ لِأَمْرِهِ، وَ يَعْلَمَ

١. أي جوابه الأخير الذي ذكره عند قوله: «و يمكن أيضاً أن يكون...».

٢. البقرة (٢): ٣٠.

٣. في «س» و المطبوع: - «جميع».

٤. في «س» و المطبوع: «فيها» بدل «ومنبها».

٥. في «س» و المطبوع: - «آدم».

٦. في «س» و المطبوع: «لم يختصوا».

٧. البقرة (٢): ٣٣.

٨. في «س» و المطبوع: «بعلم».

٩. في «س» و المطبوع: - «و».

١٠. في «س» و المطبوع: «أنه».

أنه لا يختارُ لعباده إلا ما هو أصلحُ لهم في دينهم؛ عَلِمُوا وَجَهَ ذَلِكَ، أم جَهَلُوا.
فأما^١ الجوابُ عن الشبهة الثانية التي ذكرناها، فهو: أنه غيرُ مُمتنع أن يكونَ اللهُ
تعالى فَعَلَ في الملائكة في الحالِ العِلْمِ الضروريِّ بمطابقةِ الأسماءِ للمسمياتِ،
فَعَلِمُوا بذلكَ صحته بعدَ أن كانوا غيرَ عالمينَ به.

وهذا لا يؤدي إلى أن يكونَ الملائكةُ عالمَةً بنبوةِ آدمَ ضرورةً، على وجهِ يُنافي
التكليفِ؛ وذلكَ أنه ليسَ في علمهم بصحة ما أُخبرَ به في مُطابقةِ الأسماءِ
للمسمياتِ على سبيلِ الاضطرارِ ما يقتضي علمهم بنبوته ضرورةً^٢، بل لا بُدَّ بعدَ
ذلكَ من مراتبٍ في الاستدلالِ تفضي^٣ إلى العِلْمِ بالنبوة؛ و يجرى ذلكَ مجرى أن
يُخبرَ أحدنا^٤ [نبي] بما فَعَلَهُ مُستَسِرًّا به على سبيلِ التفصيلِ على وجهِ يخرقُ
العادة، فهو وإن كانَ عالمًا بصدقِ خبره ضرورةً، فليسَ بعالمٍ أنه نبيٌّ، ولا يستغني
عن الاستدلالِ^٥ بعدَ ذلكَ على نبوته^٦.

ووجهُ آخرٍ، وهو: أنه غيرُ مُمتنع أن يكونَ للملائكةِ عليهم السلامُ لغاتٌ
مُختلفةً، و كُلُّ قبيلٍ منها يعرفُ أسماءَ الأجناسِ في لغته دونَ لغةٍ غيره، و يكونُ
إحاطةً عالمٍ واحدٍ بأسماءِ الأجناسِ^٧ في جميعِ لغاتهم خارقةً للعادة. فلمَّا أرادَ اللهُ

١. في «س» و المطبوع: «وأما».

٢. من قوله: «على وجهِ يُنافي التكليف...» إلى هنا ساقط من «س» و المطبوع.

٣. في «س» و المطبوع: «يفضي».

٤. في «س» و المطبوع: «بأحدنا».

٥. ما بين المعقوفين استفدناه من الأمالي للشريف المرتضى، ج ٢، ص ٦٨.

٦. في «س» و المطبوع: «+ ليعد ذلك».

٧. أي أن العلم بالصدق لا يساوي العلم بالنبوة، بل لا بُدَّ من ترتيب المقدمات و الدليل لإثبات
النبوة.

٨. من قوله: «في لغته دون...» إلى هنا ساقط من «س» و المطبوع.

تَعَالَى تَنْبِيهِهِمْ^١ عَلَى بُرُوءِ آدَمَ، عَلَّمَهُ جَمِيعَ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ. فَلَمَّا أَخْبَرَهُمْ بِهَا عَلِمَ كُلُّ
فَرِيقٍ مُطَابَقَةً مَا خُبِّرَ بِهِ^٢ مِنَ الْأَسْمَاءِ لِلْغَيْتِ^٣ - وَهَذَا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى
غَيْرِهِ -، وَ عَلِمَ مُطَابَقَةً ذَلِكَ لِبَاقِي^٤ اللُّغَاتِ بِخَبْرِ كُلِّ قَبِيلٍ؛ لِأَنَّ^٥ كُلَّ قَبِيلٍ إِذَا كَانَ
كَثْرَةً عَلِمَ بِخَبْرِهِمْ صَحَّةً مَا يُجِيبُونَ بِهِ.

و هذا الجوابُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُنَبِّئُوكَ بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾
أَي^٦: لِئُخْبِرَنِي كُلَّ قَبِيلٍ مِنْكُمْ بِمَعَانِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَمْرَدَ اللَّهُ
تَعَالَى بِهِ آدَمَ وَ مَيَّزَهُ بِهِ مِنْهُمْ^٧.
و هذا بَيِّنٌ لِمَنْ^٨ أَنْعَمَ تَأَمَّلَهُ. وَ السَّلَامُ.

١. في «س»: «نَّبَأَهُمْ نَبِيَّهُمْ». و في المطبوع: «نَبَأَهُمْ».

٢. في «س» و المطبوع: «لَهُ».

٣. في «س» و المطبوع: «اللُّغَوِيَّة».

٤. في «س» و المطبوع: «الْبَاقِي».

٥. في «س» و المطبوع: «بِأَنَّ».

٦. في «س» و المطبوع: «أَي».

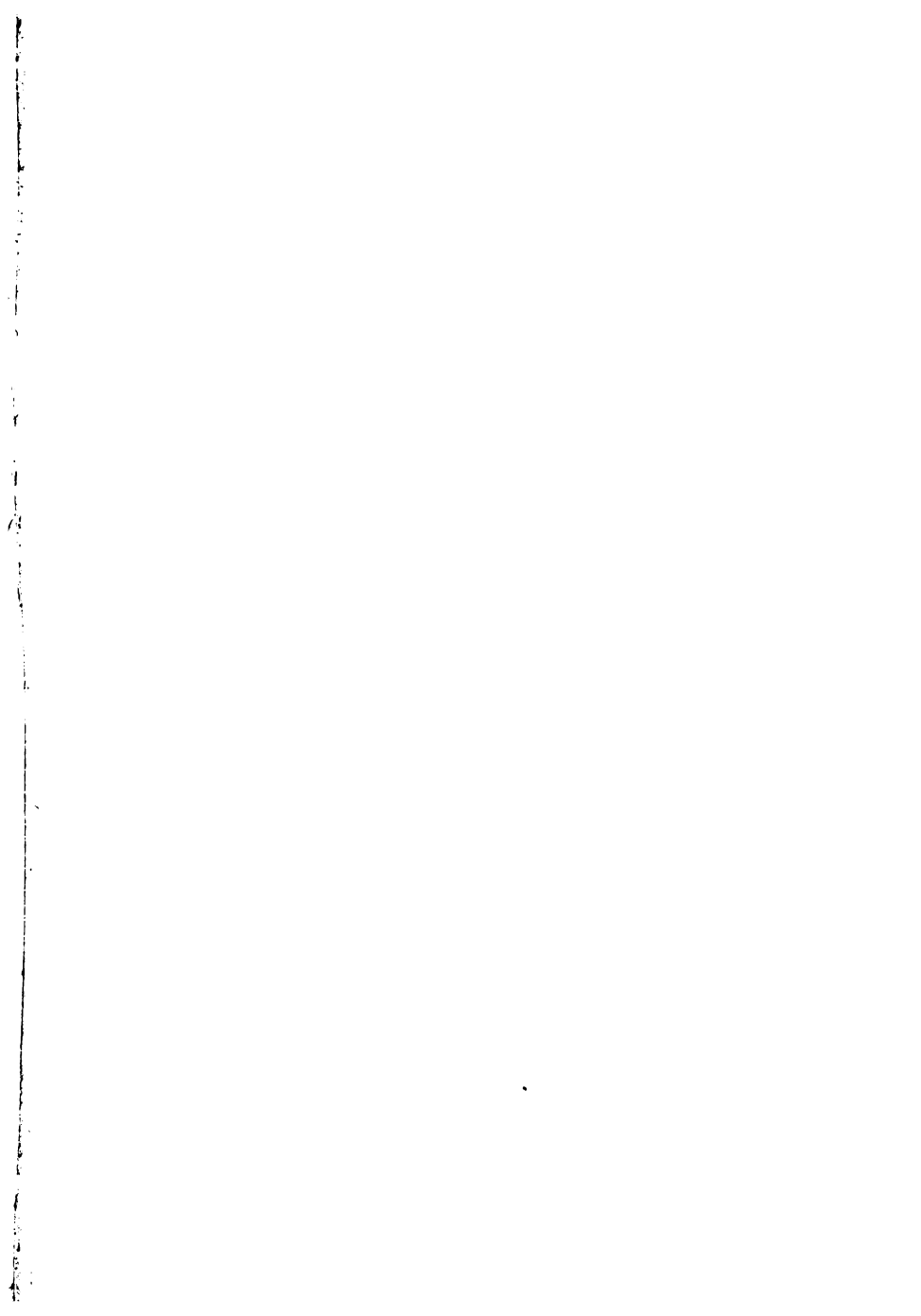
٧. في المطبوع: «مِنْهُمْ».

٨. في «س» و المطبوع: «لِمَنْ».

(٣)

مسألة في قوله تعالى:

﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾



مقدمة التحقيق

تتعلق هذه الرسالة بتفسير معنى الآية المذكورة في العنوان، وقد تعرّض الشريف المرتضى إلى ذلك، وفسّر كلمات الآية ومقاطعها كما يلي:

١. التلقّي: قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَى﴾، والتلقّي هنا بمعنى القبول والتناول على وجه الطاعة، فإنه ليس كلّ مَنْ سمع من غيره كلاماً يُعتبر متلقياً له، بل ينبغي أن يكون ذلك على وجه الطاعة.

وقد أشارت الآية إلى أنّ الله تعالى تاب على آدم عليه السلام بعد تلقّيه للكلمات، ولم تشر إلى أنّ آدم عليه السلام قد توسّل بهذه الكلمات، وسأل الله تعالى بها أن يتوب عليه، وذلك لأنّ قوله: «فتلقّى» يدلّ على ذلك.

وقد أشار الشريف المرتضى إلى وجود قراءة بنصب «آدم» ورفع «الكلمات»، وعليها لا يكون معنى التلقّي هو القبول؛ بل يكون بمعنى أنّ الكلمات قد تداركت آدم عليه السلام بالنجاة والرحمة.

٢. الكلمات: ذكر الشريف المرتضى عدّة أقوال حول الكلمات التي قالها آدم عليه السلام من دون أن يرجح قولاً على آخر، إلا أنه ذكر في آخر الأقوال قولاً مروياً من طرق أهل البيت عليهم السلام، وهو أنّ آدم عليه السلام رأى أسماء معظمة مكتوبة على العرش، فسأل عنها، فقيل له: «إنّها أسماء أجل الخلق» وهم أهل البيت الخمسة عليهم السلام، فحينئذ سأل آدم عليه السلام الله تعالى بهم أن يتوب عليه.

و بعد أن ذكر هذا القول طرح إشكالاً قد يورد عليه، وهو أن آدم عليه السلام لم يرَ إلا أسماء مكتوبة، فكيف تلقاها؟ وكيف تسمى تلك الكتابات كلمات؟

فأجاب بأن الكلمات قد تطلق على الكتابة بشيء من التوسع والتجوز، كما يمكن أنه عند ما رأى تلك الكتابة سأل عنها، فقال له تعالى: «هذه أسماء من أكرمته، وعظمته، وأجللته، ورفعته منزله، ومن لا أسأل به إلا أعطيت». فكانت هذه هي الكلمات التي تلقاها آدم عليه السلام، وقالها، وانتفع بها.

٣. التوبة: قد يقال: أن توبة آدم عليه السلام وقبول الله تعالى لتوبته يخالف عصمة الأنبياء عليهم السلام. ولم يتعرض الشريف المرتضى للإجابة عن هذه الشبهة، وإنما أحال القارئ على كتابه تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام.^١

نسبة الرسالة إلى المؤلف

إن إحالة الشريف المرتضى على كتابه تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام يدل في نفسه دلالة واضحة على صحة نسبة الرسالة إليه.

و الجدير بالذكر أن هذه المسألة هي في الحقيقة إحدى المسائل المحمّدية التي وجهها الشريف أبو محمّد الحسن بن محمّد العلويّ المحمّدي إلى الشريف المرتضى، وقد ذكر البصروي (ت ٤٤٣هـ) في فهرسه قائمة المسائل المحمّدية، فكانت هذه المسألة تشكل المسألة الخامسة منها^٢، وهذا أيضاً يدل على تصحيح نسبة الرسالة إليه.

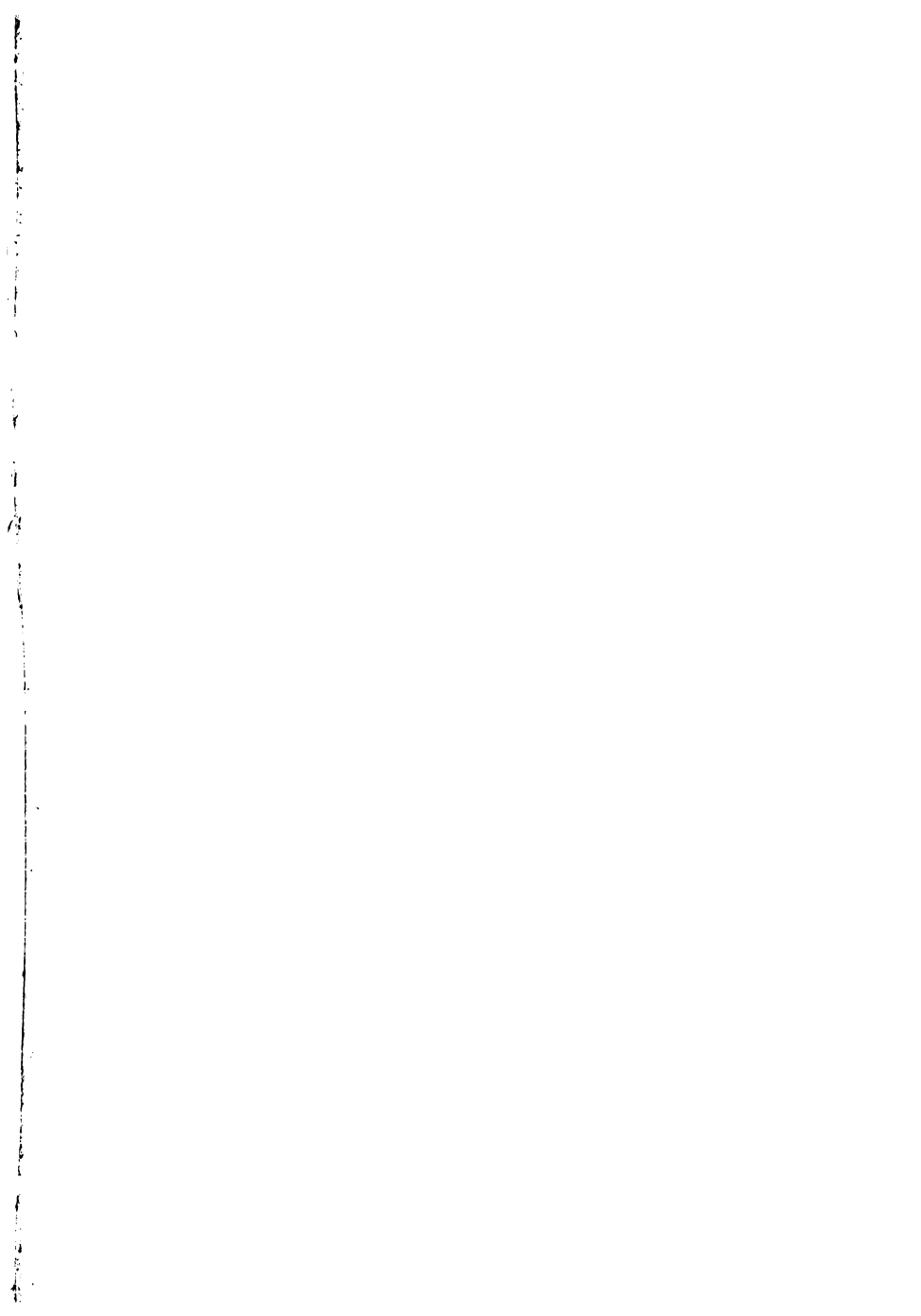
و كانت هذه المسألة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١١٥ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

١. راجع: تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ص ٣٥.

٢. راجع: مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٧٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٥ - ٢٩٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١١٩ - ١٢٢) منها، و رمزنا لها ب«ل».



[مسألة في قوله تعالى:

﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة عن^١ معنى قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^٢.

الجواب:

أما قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، فالتلقي هاهنا هو القبول والتناول على سبيل الطاعة، وليس كل ما سمعه واحد من غيره يكون له متلقياً، حتى يكون متقبلاً فيوصف بهذه السمة^٣.

وأغنى قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَى﴾ عن أن يقول: «فزعت^٤ إلى الله بهن^٥»، أو «سألته بحقهن^٦»؛ لأن معنى التلقي يفيد ذلك، وينبئ عما حذف من الكلام اختصاراً،

١. في المطبوع: «ما» بدل «عن».

٢. البقرة (٢): ٣٧.

٣. «السمة»: العلامة. راجع: المصباح المنير، ص ٦٦٠ (وسم).

٤. في المطبوع: «فرغت».

٥. في «س» و المطبوع: «لهن». والضمير راجع إلى «الكلمات».

٦. في «س» و المطبوع: «عقبهن».

ولهذا قال تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾، ولا يتوبُ عليه إلا بأن سألَ و رَغِبَ و تَضَرَّعَ^١ بتلك الكلمات.

وقد قرأ ابنُ كثيرٍ وأهلُ مَكَّةَ وابنُ عَبَّاسٍ ومُجاهِدٌ: «فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ» بالنَّصْبِ مِنْ رَبِّهِ^٢ و بَرَفِعِ «كَلِمَاتٍ»^٣. و على هذه القراءة لا يَكُونُ معنَى «التَّلَقَى» القَبُولُ؛ بَلْ يَكُونُ المعنى: أَنَّ الكَلِمَاتِ تَدَارَكَتْه بالنجاةِ والرحمةِ.
فَأَمَّا الكَلِمَاتُ، فقد قِيلَ: إِنَّهَا «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَ تَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ»^٤.

وقيلَ: بَلْ هِيَ «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ»^٥.
وقيلَ: بَلْ الكَلِمَاتُ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَا رَبِّ، أَرَأَيْتَ إِنْ تُبِتَ وَأَصْلَحْتُ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: إِذَنْ أَرْجِعْكَ إِلَى الْجَنَّةِ^٦.

وقيلَ - وهذه روايةٌ تَخْتَصُّ أَهْلَ الْبَيْتِ -: أَنَّ آدَمَ رَأَى مَكْتُوباً عَلَى الْعَرْشِ أَسْمَاءَ مُعْظَمَةٍ مُكْرَمَةٍ، فَسَأَلَ عَنْهَا، فَقِيلَ لَهُ: «هَذِهِ أَسْمَاءُ أَجَلِّ الْخَلْقِ مَنزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَكْنِهِمْ مَكَانَةً، وَابْتِغَى^٧ ذَلِكَ بِأَعْظَمِ الثَّنَاءِ وَالتَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ»، الْأَسْمَاءُ: مُحَمَّدٌ، وَعَلِيٌّ، وَفَاطِمَةٌ، وَالْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. فَحَيْثُذِ سَأَلَ

١. في «س» و المطبوع: «و يفزع».

٢. كذا في النسخ و المطبوع؛ و الصحيح: «بَنَصْبِ آدَمَ» بدل «بالنصب من ربه».

٣. راجع: التبيان، ج ١، ص ١٦٦؛ مجمع البيان، ج ١، ص ١٧٣؛ تفسير السمرقندي، ج ١، ص ١٧٢؛ تفسير البغوي، ص ٦٥.

٤. الأعراف (٧): ٢٣. و راجع: التبيان، ج ١، ص ١٦٩؛ مجمع البيان، ج ١، ص ١٧٥؛ جامع البيان، ج ١، ص ٣٤٧.

٥. راجع المصادر السابقة.

٦. راجع: التبيان، ج ١، ص ١٦٩؛ المحيط الأعظم، ج ٢، ص ٢٧٧.

٧. في «س» و المطبوع: - «و ابتغى»؛ و الأصحُّ الأَفْصَحُ أَنْ يَقَالَ: «فابتغى».

آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَبُّهُ تَعَالَى، وَجَعَلَهُمُ الْوَسِيلَةَ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ وَرَفَعَ مَنَزِلَتَهُ.^١
فَإِنْ قِيلَ: عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْأَخِيرِ كَيْفَ يُطَابِقُ هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾؟ وَ مَا الَّذِي تَلَقَّاهُ؟ وَ كَيْفَ يُسَمَّى مَنْ ذَكَرْتَهُمْ بِأَنَّهَا^٢ «كَلِمَاتٌ»؟ وَ هَذَا^٣ إِنَّمَا يَتِمُّ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ ذِكْرَ كَلِمَاتٍ وَ الْفَاعِلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ. قُلْنَا: قَدْ يُسَمَّى الْكِتَابَةُ «كَلِمَاتٍ» عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ وَ التَّجَوُّزِ، وَ إِذَا كُنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ آدَمَ رَأَى كِتَابًا يَتَضَمَّنُ أَسْمَاءَ قَوْمٍ، فَجَائِزٌ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا «كَلِمَاتٌ» تَلَقَّاهَا وَ رَغِبَ إِلَى اللَّهِ بِهَا.

وَ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ آدَمُ لَمَّا رَأَى تِلْكَ الْكِتَابَةَ [و] سَأَلَ عَنْهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «هَذِهِ أَسْمَاءٌ مِّنْ أَكْرَمَتِهِ وَ عَظَمَتِهِ وَ أَجَلَلَتِهِ وَ رَفَعَتْ مَنَزِلَتَهُ، وَ مَن لَّا أَسْأَلَ بِهِ إِلَّا أَعْطَيْتُ»، وَ كَانَتْ هَذِهِ هِيَ^٤ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَلَقَّاهَا وَ انْتَفَعَ بِهَا.

فَأَمَّا التَّوْبَةُ مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَبُولُ اللَّهِ تَعَالَى تَوْبَتَهُ، وَ هُوَ عَلَى مَذْهَبِنَا الصَّحِيحِ لَمْ يَوْقِعْ ذَنْبًا، وَ لَا قَارَفَ قَبِيحًا، وَ لَا عَصَى بِأَنْ خَالَفَ وَاجِبًا؛ بَلْ بَانَ تَرَكَ مَدْوَبًا، فَقَدْ بَيَّنَّا مَعْنَاهَا مُسْتَقْصَى مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ،^٥ وَ أَرْزَلْنَا الشُّبُهَةَ^٦ الْمُعْتَرِضَةَ فِي^٧ هَذَا الْمَعْنَى، فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ أَخَذَ مِنْ مَوْضِعِهِ.

١. مجمع البيان، ج ١، ص ١٧٥؛ تأويل الآيات، ج ١، ص ٤٦.

٢. في المطبوع: - «بأنها».

٣. في «س» و المطبوع: «و هذه».

٤. في «س» و المطبوع: - «هي».

٥. راجع: تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٢٤ - ٣٤.

٦. في «س» و المطبوع: «الشبهة».

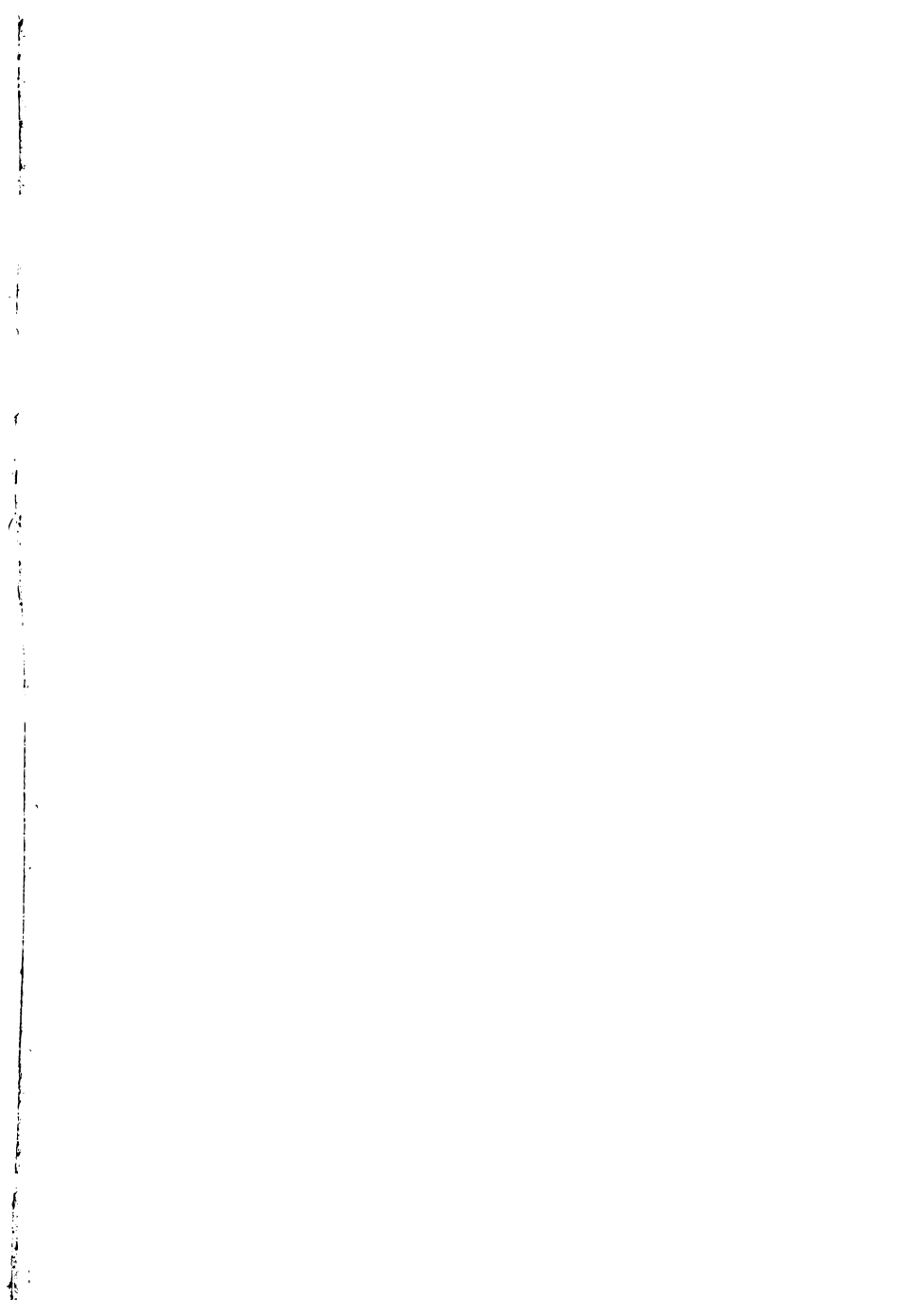
٧. في «س» و المطبوع: «عن». و الأوضح أن يقال: «و أزلنا الشبهة المعترضة في طريق هذا المعنى».

وَمِنَ اللَّهِ نَسْتَمِدُّ الْمَعُونََةَ وَالتَّوْفِيقَ، وَإِيَّاهُ نَسْتَهْدِي سَبِيلَ الرَّشَادِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(٤)

مسألة في حكم الباء

في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى معنى الباء في الأمر بالمسح بالبرؤوس الوارد في آية الوضوء، حيث ذكر أنه حتّى لو لم تدلّ الباء في أصل اللغة على التبويض، إلاّ أنّها تدلّ عليه في هذه الآية؛ وذلك لأنّها لو لم تدلّ عليه فيها لكان دخولها عبثاً، وجودها كعدمها؛ فهي لم تدخل لتعدية الفعل «امسحوا»؛ لأنّه فعل متعدّ بنفسه، فلم يبق إلاّ أن تكون للتبويض.

ثمّ طرح إشكالاً على ذلك، وهو أنّه يمكن أن تكون للباء هنا فائدة أخرى غير التبويض، مثل أن تكون للتأكيد.

وأجاب على ذلك من خلال طرح بحث حول حقيقة التأكيد، حيث أشار إلى ما ذهب إليه في أكثر من موضع من أنّ اللفظ المؤكّد ينبغي أن لا يكون مجرد تكرار حرفي للفظ المؤكّد؛ لأنّه عبث، بل يجب أن يفيد فائدة زائدة على ما في المؤكّد، حتّى في مثل: «جاء زيد نفسه».

ثمّ أورد على كلامه إشكالاً من خلال ذكر أمثلة وردت فيها الباء - و غيرها من الحروف كاللام - للتأكيد من دون أن تفيد فائدة أخرى، مثل: «تزوّجت بامرأة»، و «ما زيد بقائم»، و «إنّ في الدار لزيداً».

فأجاب بالنسبة إلى المثال الأوّل بأنّ «تزوّجت» قد تعدّى إلى المفعول بواسطة الباء، و أمّا قولهم: «تزوّجت امرأة» فهو للاختصار. إذن صار للباء هنا فائدة، و هي تعدية الفعل إلى المفعول.

و أمّا بالنسبة إلى المثال الثاني ففائدة دخول الباء فيه هي الدلالة على اليقين أو قوّة الظنّ بمضمون الخبر، بخلاف ما لو لم تدخل.

و استشهد على كلامه هذا بقول أهل اللغة على نحو الاستنباط من كلامهم، فإنّهم وإن لم يصرّحوا بأنّ الباء في مثل هذا المثال تدلّ على اليقين أو قوّة الظنّ، لكنّهم قالوا بأنّها تدلّ على التأكيد و القوّة. فإن سألناهم: ما معنى هذا التأكيد و القوّة التي تكون مع وجود الباء و تزول بزوالها، مع أنّ في كلا الحالتين يوجد نفى لقيام زيد على نحو الإخبار و التبيين؟ لم يجدوا إلا أن يفسروا ذلك باليقين أو قوّة الظنّ. و بما أنّ العلم و اليقين أقوى من الظنّ، و الظنّ على مراتب فالقوي منه أقوى من الضعيف، لم يمتنع أن يكون معنى القوّة التي ذكرها أهل اللغة هو ما تقدّم من اليقين أو الظنّ القوي.

و أمّا بالنسبة إلى المثال الثالث، فجوابه مشابه للثاني، فقد ذكر أهل اللغة أيضاً أنّ الجملة مع اللام أقوى منها إذا كانت خالية منها، و لا نجد معنى لهذه القوّة إلا ما تقدّم. و بعد نهاية الجواب عن الأمثلة الثلاثة أضاف الشريف المرتضى أنّ العرب قد زادوا حروفاً طلباً للفصاحة، و إن لم تدلّ على معنى زائد، مثل: «لأمرٍ ما كان كذا»، بل تجاوزوا هذا القدر و زادوا حروفاً توهم بظاهاها معنى غير المعنى المراد، و لا يتّضح أنّها زائدة إلا بعد التأمل، مثل قوله تعالى: «ما منَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ»^١، فإن «ألا» هي في الحقيقة: «أن لا»، و «لا» هنا زائدة، لكنّها توهم قبل التأمل معنى مغايراً للمراد الحقيقي، و هو: «ما الذي منعك من عدم السجود؟»، مع أنّ المراد الحقيقي: «ما الذي منعك من السجود؟».

فإذا كان من الفصاحة أن تُزاد حروف توهم معنى مخالف للظاهر، فمن الأولى أن تُزاد حروف لا توهم ذلك، و تكون زيادتها للفصاحة.

وبعد ذلك استطرد الشريف المرتضى بالبحث، وأشار إلى وجه غريب في معنى الآية الكريمة، يجعل «لا» فيها غير زائدة و مفيدة لمعنى، وهو أنه يمكن أن يكون معناها: «ما الذي دعاك إلى أن لا تسجد؟»، فإن الذي دعا إبليس إلى عدم السجود هو الذي منعه من السجود، أي الداعي منع من السجود، فيكون المنع لازماً للداعي و متفرعاً عليه. و الآية جاءت بلفظ «المنع» لكن أريد منها «الداعي»، أي جيء بلفظ اللزوم و أريد الملزوم، فكان إدخال «لا» بلحاظ المراد الحقيقي و هو الداعي لا بلحاظ لفظ المنع، فصار المقصود: «ما الذي دعاك إلى أن لا تسجد»، وإن جاء اللفظ بصورة: «ما الذي منعك من أن لا تسجد»، أي كان المقصود هو الدعاء و إن جاء اللفظ بصورة المنع. و على هذا لا تكون «لا» زائدة.

و بعد ذلك ذكر أمثلة أخرى من كلام العرب مما هو محمول على المعنى.

نسبة الرسالة إلى المؤلف

لم ينسب أحد من أصحاب الفهارس القديمة رسالة للشريف المرتضى بهذا العنوان؛ و لكن هناك قرينة داخلية تدل على صحة نسبتها إليه، و هي متعلقة بما تقدم قبل قليل من أنه قد ذكر وجهاً غريباً حول معنى قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ...﴾^١، حيث قال في الرسالة محل البحث:

وأظنُّ أنّي قد أملت في بعض كلامي وجهاً غريباً في زيادة «لا» في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ...﴾، و هو أن يكون المعنى: ما حملك على أن لا تسجد، و دعاك إلى أن لا تسجد؟

و هو يشير بهذا الكلام إلى إملائه لإحدى رسائله المعلوم نسبتها إليه، و عنوانها:

تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾^١، فهي من رسائل تكملة الأمالي، ولا شك في نسبة التكملة إليه، فقد جاء في تلك الرسالة:
 قلنا: قد أنكر كثير من أهل العربية زيادة «لا» في مثل هذا الموضوع، و ضعفوه و حملوا قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ على أنه خارج على المعنى، و المراد به: ما دعاك إلى ألا تسجد، و من أمرك بألا تسجد؟^٢.

و هذا يعنى صحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى. و أمّا تاريخ تأليفها فغير معروف، لكنّ المحقّق الطهراني ذكر أنّ الشريف المرتضى كتبها بعد ما جرى البحث حولها في مجلس الوزير المغربي في جمادى الأولى سنة ٤١٥ هـ^٣ و لا ندرى فلعله شاهد ذلك في إحدى المخطوطات، كما يمكن أن يكون قد حصل خلط بين هذه الرسالة و رسالة العمل مع السلطان التي كتبها الشريف المرتضى بعد بحث في مجلس الوزير المغربي في جمادى الآخرة سنة ٤١٥.

و قد طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٦٥، و مسائل المرتضى، ص ٣٣٦.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٤٥ - ٣٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٧٠ - ٧٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».

١. الأنعام (٦): ١٥١.

٢. الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٢٩٩.

٣. الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٩٤.

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (١٥٨ - ١٦١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».

٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩٠٩؛ تقع في الصفحات (٢٠ - ٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ف».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٧٠ - ٧٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«خ».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٦٧ - ٢٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٨٥ - ٣٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».

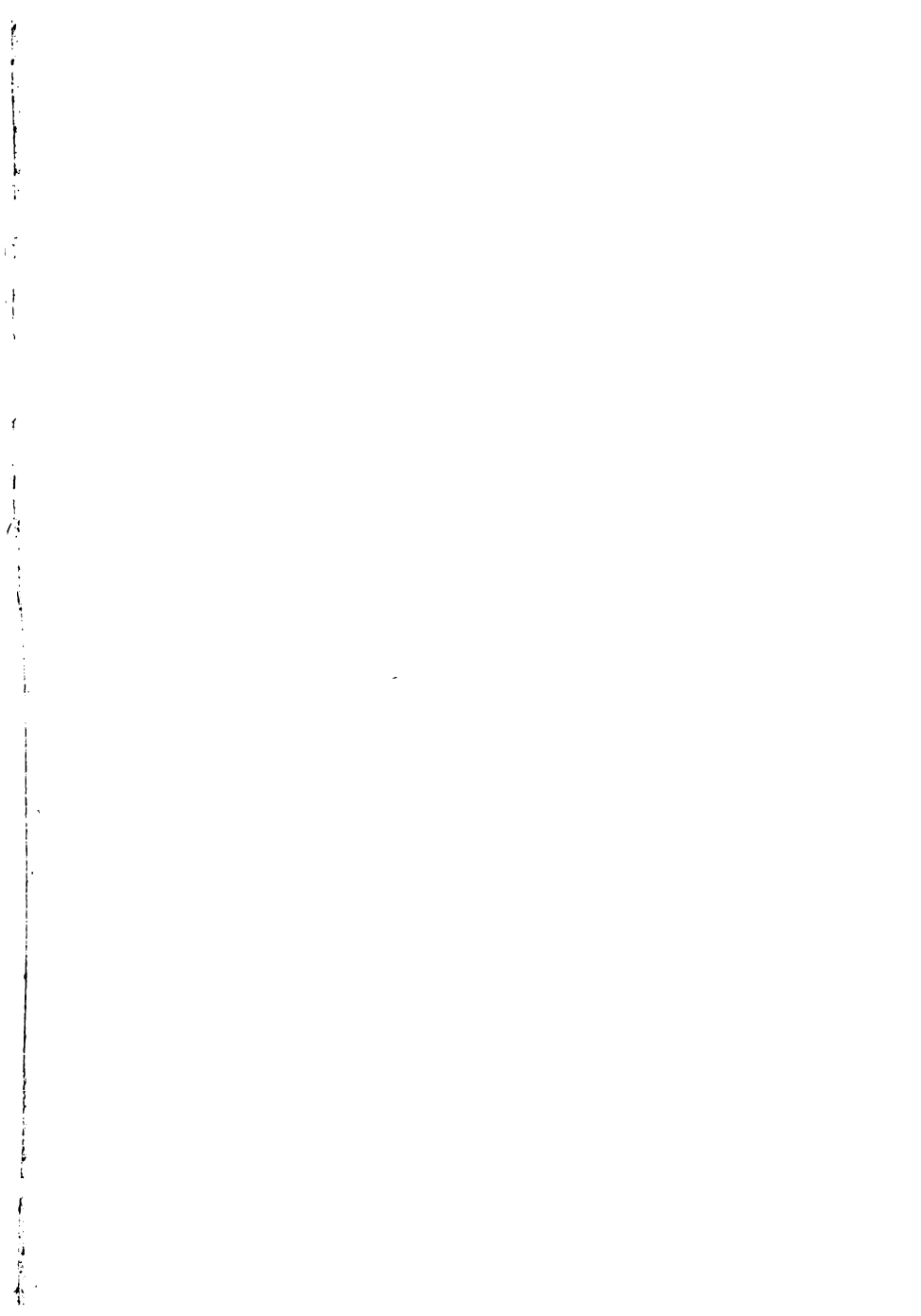
(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٥٠ - ١٥٣) من المجموعة.

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٤٩ - ١٥٠) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، ميكروفيلم المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢١٩ - ٢٢٠) من المجموعة.

٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٨؛ تقع في الصفحات (١٦ - ١٩) من المجموعة.



مسألة في حكم الباءِ

في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

لَيْسَ يَمْتَنِعُ الْقَوْلُ مِنْ دُخُولِ الْبَاءِ، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِ ١ التَّبْعِيضَ فِي أَسْلِ اللُّغَةِ، ٢
وَأَنَّهَا ٣ إِذَا دَخَلَتْ لَغَيْرِ أَنْ يُعَدَّى الْفِعْلُ بِهَا، وَعَرِيَتْ مِنْ فَائِدَةٍ مَتَى ٤ لَمْ تُحْمَلْ ٥
عَلَى إِفَادَةِ التَّبْعِيضِ، أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ ٦:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ٧، مَعْلُومٌ أَنَّ الْبَاءَ مَا دَخَلَتْ هَاهُنَا لِتَعْدِيَةِ
الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ، وَ مُحَالٌ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا كَعَدَمِهَا، فَيَجِبُ
حَمْلُهَا عَلَى إِفَادَةِ التَّبْعِيضِ، وَإِلَّا كَانَ ٨ دُخُولُهَا عَبَثًا.

١. في «ص، ل» و المطبوع: «لم يقتض».

٢. أي ليس يمتنع القول بدخول الباء للتبعيض، وإن لم تقتضه في أصل اللغة.

٣. في «خ، ص» و المطبوع: «وإنما».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في «ص، ع، ل» و المطبوع: «لم يحمل».

٦. في المطبوع: «في».

٧. المائدة (٥): ٦.

٨. في «ص» و المطبوع: «الكان».

[بحث حول التأكيد]

فإن قيل: ألا دَخَلت للتأكيد؟

قلنا: قد بينّا - في غير مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِنَا الْمُتَفَرِّقِ فِي مَوَاضِعَ - أَنَّ التَّأَكِيدَ^١ إِذَا أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ يُفِيدُ مَا أَفَادَهُ الْمُؤَكَّدُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ كَانَ عَيْبًا^٢، وَ تَكَلَّمْنَا^٣ عَلَيَّ مَا يُعْتَرَضُ بِهِ^٤ مِنْ قَوْلِهِمْ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ»^٥، وَ «ضَرَبْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يُدْعَى أَنَّهَا عَلَى سَبِيلِ التَّأَكِيدِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ فِي ذَلِكَ أَجْمَعَ فَوَائِدَ زَائِدَةً عَلَيَّ مَا فِي الْمُؤَكَّدِ^٦.

فإن قيل: ألا كَانَ دَخُولُ الْبَاءِ هَاهُنَا كَدُخُولِهَا فِي^٧ «تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ» - عُدُولًا عَنْ «تَزَوَّجْتُ الْمَرَأَةَ» - وَ «مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ» وَ «لَيْسَ عَمْرُو بِخَارِجٍ»؟ وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ ادِّعَاءَ فَائِدَةٍ زَائِدَةٍ فِي دَخُولِ الْبَاءِ هَاهُنَا، مِنْ تَبْعِيضٍ وَ لَا غَيْرِهِ.

وَ كَمَا زَادُوا الْبَاءَ تَأَكِيدًا، فَقَدْ زَادُوا حُرُوفًا أُخْرَى عَلَيَّ سَبِيلِ التَّأَكِيدِ، فَقَالُوا: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا» - وَ مَا دَخُولُ هَذِهِ اللَّامِ الْأَكْثَرُ وَجِهَا فِي إِفَادَةِ مَعْنَى زَائِدٍ، وَ مَا هِيَ إِلَّا لِلتَّأَكِيدِ - وَ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا^٨ يُحْصِي مِنَ الْأَمْثَلِ.

الجواب: قلنا: أمّا لفظُ «تَزَوَّجْتُ»، فلا يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ إِلَّا بِالْبَاءِ، وَ إِنَّمَا

١. من قوله: «قلنا: قد بينّا...» إلى هنا ساقط من «خ، ص، ع، ل» و المطبوع.

٢. الذريعة، ج ١، ص ١٠٢، ١٢٦. ٣. في «ص، ف» و المطبوع: «و يكلمنا».

٤. في «ف»: «نعترض به». و في المطبوع: «يغن ضربه».

٥. في «ع، ل»: «بنفسه».

٦. ألف المصنّف رحمه الله مسألة في التأكيد، و هي مفقودة، و قد ذكرها البصري. المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى، ص ٣١٢.

٧. في المطبوع: «من». نعم، استظهر في هامشه كونه «في».

٨. في «خ، ص»: «لا». و في المطبوع وُضِعَتْ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

حَذَفُوهَا فِي قَوْلِهِمْ: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً» تَخْفِيفًا، كَمَا حَذَفُوهَا فِي قَوْلِهِمْ: «مَرَرْتُه»،
وَالْأَصْلُ: «مَرَرْتُ بِهِ». وَمِثْلُ «تَزَوَّجْتُ» «تَمَتَّعْتُ»^١ فِي أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَلَا بُدَّ
مِنَ الْبَاءِ، إِلَّا إِذَا أَرَدْتَ التَّخْفِيفَ فَحَذَفْتَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مَا زِيدَ بِقَائِمٍ» وَ«لَيْسَ عَمَرُو بِخَارِجٍ»، فَدُخُولُ الْبَاءِ هَاهُنَا يَقْتَضِي
التَّيَقُّنَ وَالتَّحَقُّقَ^٢ لِمَا خَبَّرَ بِهِ^٣ أَوْ قُوَّةَ الظَّنِّ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا اسْقَطَ الْبَاءَ، فَكَأَنَّهُ مَعَ
إِسْقَاطِ الْبَاءِ يُخْبِرُ عَنِ^٤ اعْتِقَادِهِ^٥، أَوْ عَنِ ظَنِّ^٦ غَيْرِ قَوِيٍّ، وَإِذَا أَدْخَلَهَا أَخْبَرَ عَنِ عِلْمِ
أَوْ قُوَّةِ ظَنِّ.

وَكَأَنِّي^٧ بَمَنْ يَسْمَعُ بِهَذَا^٨ الْكَلَامِ يَنْفِرُ مِنْهُ^٩ وَيَسْتَبَعِدُهُ وَيَقُولُ^{١٠}: مَنْ قَالَ هَذَا؟
وَمَنْ سَطَّرَهُ؟ وَمَنْ أَشَارَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ الَّذِينَ هُمُ الْقُدُوءُ^{١١} فِي هَذَا الْبَابِ إِلَيْهِ؟
وَلَيْسَ يَجِبُ إِنْكَارُ شَيْءٍ وَلَا^{١٢} إِثْبَاتُهُ إِلَّا بِحُجَّةٍ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ كُلَّهُمْ
يَقُولُونَ: قَوْلُنَا: «لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ» وَ«مَا عَمَرُو بِخَارِجٍ» أَقْوَى مِنْ قَوْلِنَا: «لَيْسَ زَيْدٌ
قَائِمًا» وَ«مَا عَمَرُو خَارِجًا»، وَأَنَّ دُخُولَ الْبَاءِ يَقْتَضِي التَّأَكِيدَ وَالْقُوَّةَ، وَلَا يَزِيدُونَ
عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ فِي التَّفْسِيرِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «تَمَتَّعْتُ».
٢. فِي «ص» وَالْمَطْبُوعِ: «وَالْتَحْقِيقَ».
٣. فِي «ع»: «خَوْتَهُ» بَدَلَ «خَبَّرَهُ». وَفِي «ف»: «خَبَّرْتَهُ». وَفِي «ل»: «خَبَّرْتَهُ».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ» بَدَلَ «عَنِ».
٥. أَيُّ اعْتِقَادٍ هُوَ غَيْرُ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ وَالْيَقِينِ فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَعْمَمَ مِنَ الْعِلْمِ (الْيَقِينِ)
وَالْتَقْلِيدِ وَالْجَهْلِ. رَاجِع: الْحُدُودُ، ص ٨٨ - ٩٠.
٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَرَضٌ» بَدَلَ «عَنِ ظَنِّ».
٧. فِي «خ، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «وَكَأَنِّي».
٨. فِي «ع» وَالْمَطْبُوعِ: «هَذَا» بَدُونَ الْبَاءِ الْجَارَةِ.
٩. فِي «خ، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «عِنْدَهُ».
١٠. فِي «خ، ص»: «مَنْ يَقُولُ» بَدَلَ «وَيَقُولُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَقُولُ» بَدُونَ «وَ الْعَطْفِ».
١١. «الْقُدُوءُ»: مَا يَقْتَدِي بِهِ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ١٧١ (قُدُو).
١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالْأَ» بَدَلَ «وَالْأَ».

ولو قيل لهم: أيُّ قُوَّةٍ أزدتم؟ أ و لَيْسَ مَن نَفَى قِيَامَ زَيْدٍ بِغَيْرِ بَاءٍ مُّخْبِرًا وَ مُبَيِّنًا^١ كما هو كذلك مع إدخال الباءِ؟ لَمَا قَدَّرُوا أَن يُفَسِّرُوا الْقُوَّةَ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ إِنْ اهْتَدَوْا إِلَيْهِ، وَإِلَّا كَانُوا مُحِلِّينَ^٢ عَلَى سَرَابٍ^٣، وَ تَعَذَّرُ^٤ عَلَيْهِمْ أَن يُسَيِّرُوا^٥ إِلَى قُوَّةٍ لَمْ تُسْتَبَعَدْ^٦ مَعَ إِسْقَاطِ^٧ الْبَاءِ.

وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ أَقْوَى مِنَ الظَّنِّ، وَ الظَّنُّ أَقْوَى مِنَ الْإِعْتِقَادِ، وَ الظَّنُّ بَعْضُهُ أَقْوَى مِنَ بَعْضٍ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَن يَكُونَ مَعْنَى الْقُوَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ. وَ بِمِثْلِ هَذَا نُجِيبُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا»، وَ «إِنَّكَ لَقَائِمٌ»؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هَذَا أَقْوَى، وَ مَا الْمُرَادُ بِالْقُوَّةِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى لَهَا.

[أَمْثَلَةٌ مِمَّا زَادَتْهُ الْعَرَبُ طَلَبًا لِلْفَصَاحَةِ]

وَ زَيْمًا زَادَتْ الْعَرَبُ حُرُوفًا؛ طَلَبًا لِفَصَاحَةِ الْكَلِمَةِ وَ جَزَالَتِهَا، وَ إِنْ لَمْ تُفْعَدْ^٨ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ؛ كَزِيَادَةِ «مَا» فِي قَوْلِ الزَّبَّاءِ^٩: «وَ اللَّهُ مَا ذَلِكَ لَعَدَمٍ

١. فِي غَيْرِ «خ، ص»: «وَ مُثَبَّتًا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ مُنْبَأً».

٢. فِي «ص»: «مُخْتَلِينَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مُخْتَلِفِينَ».

٣. فِي «خ»: «شَرَابٍ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «صَوَابٍ».

٤. فِي «ف»: «وَ يَعْذَرُوا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ يَعْذَرُونَ».

٥. فِي «خ، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَسَيِّرُوا».

٦. فِي «ص»: «لَمْ يَسْتَفِدْ». وَ فِي «ع، ل»: «لَمْ يَسْتَعَدَّ». وَ فِي «ف»: «لَمْ يَسْتَبَعُدَّ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَتَعَدَّ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِسْقَاطُهُ». ٨. فِي «ص، ف» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَفْعَدْ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْبَرْمَا». وَ الزَّبَّاءُ يُمَدُّ وَ يُقَصَّرُ، وَ هِيَ مَلِكَةُ الْجَزِيرَةِ، وَ تُعَدُّ مِنْ مَلُوكِ الطَّوَائِفِ، لَقَبَّتْ بِ«الزَّبَّاءِ» لِكثْرَةِ شَعْرِهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَ لَهَا شَعْرٌ إِذَا أُرْسِلَتْ غَطَّى بِدَنِّهَا كُلَّهُ. وَ اخْتَلَفُوا فِي اسْمِهَا، فَقِيلَ: بَارِعَةٌ. وَ قِيلَ: نَابِلَةٌ. وَ قِيلَ: مَيْسُونُ. وَ هِيَ بِنْتُ عَمْرُو بْنِ الظَّرْبِ أَحَدِ أَشْرَافِ

مُؤايس^١، ولا قِلَّةَ أوايس^٢، ولكنها شيمَةٌ^٣ ما أناس^٤ - وإنما أرادت شيمَةٌ^٥ أناس -
وقولها: «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أنفه»^٦، وقولهم^٧: «لأمرٍ ما كانَ كذا»، وقول الشاعر:
«لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسَوِّدُ»^٨.

فكما حدّفوا للفضاحة في مواضع كثيرة - فإنَّ «سَلِي الْقَرْيَةِ» أفصحُ وأخصرُ
من: «واسأل أهلَ القريّة»^{١٠} - وكذلك قد زادوا للفضاحة، وتجاوزوا هذا؛ بأن زادوا

«العرب و حكمائهم. توفيت سنة ٣٥٨ هـ. راجع: الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٣٤٥ - ٣٥٠؛
المختصر في أخبار البشر، ج ١، ص ٦٩ و ٧٠؛ تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٢٥٩ - ٢٧٠؛
حياة الحيوان الكبرى، ج ٢، ص ١٧٩ - ١٨٤؛ تاريخ الطبري، ج ١، ص ٤٤٥؛ مروج الذهب، ج ٢،
ص ٧٠.

١. في «ص» والمطبوع: «مراس».

٢. قال الفراهيدي: «الأسية: المعالجة والمداوية. والجمع: آسيات، وأوايس». راجع: كتاب العين،
ج ٧، ص ٣٣٣ (أسي)؛ أساس البلاغة، ص ١٧.

٣. في «ص» والمطبوع: «سمه».

٤. راجع: تاريخ الطبري، ج ١، ص ٤٤٥؛ مروج الذهب، ج ٢، ص ٧٠؛ الأغاني، ج ١، ص ٥٦؛
جمهرة الأمثال، ج ١، ص ٢٣٤؛ مجمع الأمثال، للميداني، ج ١، ص ٢٤٦.

٥. في «ص» والمطبوع: «شمه».

٦. راجع: مجمع الأمثال، ج ١، ص ٢٤٥؛ وج ٢، ص ١٤٥؛ معجم الأدباء، ج ١٦، ص ٢٩٨؛ شرح
الرضي على الكافية، ج ٣، ص ٥٣؛ نهاية الأرب، ج ٢، ص ١١٢.

٧. في «خ»: «وقوله».

٨. في المطبوع: «لا يسود» بدل «لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسَوِّدُ». ونسبه سيبويه إلى رجل من خثعم،
والجوهرى إلى أنس بن نهيك، ونسب أيضاً إلى أنس بن مدركة الخثعمي. راجع: كتاب
سبويه، ج ١، ص ٢٢٦؛ الصحاح، ج ١، ص ٣٨٠؛ مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج ٢، ص ٢٠١؛
البحر المحيط، ج ٢، ص ٢٣٩؛ البيان والتبيين، ص ٣٨٧؛ خزنة الأدب، ج ٣، ص ٨٦.

٩. في المطبوع: «أسئل».

١٠. في المطبوع: - «أفصح وأخصر من: وأسأل أهل القرية». وفي «ع، ل»: - «أهل».

حُرُوفاً تُعَيِّرُ^١ بظَاهِرِهَا وَ قَبْلَ الْإِطْلَاحِ عَلَى الْمُرَادِ بِهَا الْمَعْنَى.

أَلَا تَرَى أَنْ قَوْلَهُمْ: «لَيْسَ كَمِثْلِ فُلَانٍ أَحَدٌ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^٢ الْكَافُ فِيهِ زَائِدَةٌ، وَ هِيَ فِي الظَّاهِرِ مُغَيَّرَةٌ^٣ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا مِثْلَ لِمِثْلِهِ، وَ إِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ: «لَا مِثْلَ لَهُ»؟ وَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ»^٤، وَ إِنَّمَا مَعْنَاهُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ؟».

و قَوْلُ الشَّاعِرِ:

و لَا أَلُومٌ^٥ الْبِيضَ أَلَّا تَسْخَرَا [لَمَّا رَأَى الشَّمْطَ^٦ الْقَفَنْدَرَا]^٧

و الْمَعْنَى: «أَنْ تَسْخَرَا»، فَ «أَلَّا»^٩ زَائِدَةٌ، وَ دَخُولُهَا مُغَيَّرٌ لِلْمَعْنَى قَبْلَ التَّأْمُلِ.

وَ إِنَّمَا^{١٠} حَمَلَهُمْ طَلَبُ التَّدَلِّي^{١١} عَلَى الْفَصَاحَةِ عَلَى أَنْ يَزِيدُوا حُرُوفاً

١. في «ص»: «تعتبر». و في المطبوع: «يعتبر». ٢. الشورى (٤٢): ١١.

٣. في المطبوع: «المغيرة». ٤. الأعراف (٧): ١٢.

٥. هكذا في النسخ و المصادر، كما في الموارد الآتية. و في المطبوع: «و لا أزم». نعم، نُقِلَ فِي هَامِشِهِ عَنْ «فقه اللغة» مَا نَصَّهُ: «و قَالَ أَبُو النُّجُمِ: فَمَا أَلُومُ الْيَوْمِ أَنْ لَا تَسْخَرَا».

٦. «الشَّمْطُ»: بِيَاضُ شَعْرِ الرَّأْسِ يَخَالِطُ سَوَادَهُ. وَ «الشَّمْطُ» فِي الرَّجُلِ: شَيْبُ الْحِيَةِ، وَ هُوَ فِي الْمَرْأَةِ شَيْبُ الرَّأْسِ. رَاجِعْ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٦، ص ٢٤٠؛ تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، ج ١١، ص ٢٨٩؛ الصَّحاح، ج ٣، ص ١١٣٨.

٧. «القفندرا»: القبيح المنظر. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ١١؛ تاج العروس، ج ٧، ص ٤١٢.

٨. قائل البيت هو أبو النجم. راجع: التبيان، ج ١، ص ٤٥؛ مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج ١، ص ٢٦؛ الخصائص، ج ٢، ص ٢٨٣.

٩. كذا في النسخ و المطبوع، و الصحيح: «لا» بدل «ألا»؛ لعدم زيادتها بجزءيها، بل الزائد هو «لا» فقط. و مما يؤيد و يؤكد هذا الأمر قول المصنف - قدس سره - بعد سطرين: «و أظنُّ أَنِّي قَدْ أَمْلَيْتُ فِي بَعْضِ كَلَامِي وَجْهًا غَرِيبًا فِي زِيَادَةِ «لَا» وَ لَمْ يَقُلْ: «فِي زِيَادَةِ: أَلَّا» فَتَدَبَّرْ جَيِّدًا.

١٠. في المطبوع: «و أمّا».

١١. في «خ»: «البدل». و في المطبوع: «التدني».

يُغَيِّرُ^١ ظَاهِرُهَا الْمَعْنَى، فَأَوْلَى^٢ أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِيمَا لَا يُغَيِّرُ بظَاهِرِ^٣ زِيَادَتِهِ مَعْنَى.

[بيان وجه غريب في زيادة «لا» في بعض الأمثلة]

و أَظُنُّ أَنِّي قَدْ أَمَلَيْتُ فِي بَعْضِ كَلَامِي^٤ وَجْهًا غَرِيبًا فِي^٥ زِيَادَةِ «لَا» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ»، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ أَنْ لَا تَسْجُدَ، وَدَعَاكَ إِلَى أَنْ لَا تَسْجُدَ؟ لِأَنَّ إِبْلِيسَ مَا امْتَنَعَ مِنَ السُّجُودِ إِلَّا بِدِاعٍ إِلَيْهِ وَحَامِلٍ عَلَيْهِ، وَالدَّاعِي أَوْ الْحَامِلُ^٦ إِلَى أَنْ لَا يَسْجُدَ مَانِعٌ مِنَ السُّجُودِ، فَأَوْرَدَ لَفْظَةَ «الْمَنَعِ»، وَبَنَى^٧ الْكَلَامَ عَلَى مَعْنَاهَا، فَأَدْخَلَ لَفْظَةَ «لَا» بِنَاءً عَلَى الْمَعْنَى لَا اللَّفْظِ. وَهَذَا لَطِيفٌ مِنَ التَّعَلُّلِ.

وَ يُمَكِّنُ فِي قَوْلِهِ: «أَلَّا تَسْخَرَا» مَا يُقَارِبُ ذَلِكَ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْغُرُضَ بِالْكَلامِ: «أَنِّي^٨ لَا أَلُومَنَّ^٩ أَنْ يَسْخَرَنَّ^{١٠} مَعَ مُشَاهَدَةِ الشَّعْرِ الْأَبْيَضِ»، فَأَدْخَلَ لَفْظَةَ «لَا».

وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ إِدْخَالِهَا أَنْ مَعْنَى كَلَامِهِ: «إِنِّي لَا أَلُومُ الْبَيْضَ طَالِبًا أَنْ لَا

١. في «ع، ل» و المطبوع: «حروفاً تغير». و في «ف»: «حرفاً بغير». و في «ص»: «حروفاً بغير».

٢. في المطبوع: «فالأولى».

٣. في «ع»: «بظاهاها». و في المطبوع: «ظاهر».

٤. الأملالي للمرتضى، ج ٢، ص ٢٩٩.

٥. في المطبوع: «بنافي» بدل «في».

٦. في «ص، ل» و المطبوع: «و الحامل».

٧. في المطبوع: «و بيني».

٨. في المطبوع: «أني».

٩. في المطبوع: «لا ألومن»، و استظهر في هامشه كونه: «لا ألومن». و الصحيح كونه: «لا ألومهن».

١٠. في «خ، ص» و المطبوع: «أن تسخرن».

تَسْحَرًا»، و يُرِيدُ^١ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّ مَنْ تَبَّرَ^٢ مِنْ لَوْمِ الْبَيْضِ عَلَى أَنْ يَسْحَرَ، فَقَدْ تَبَّرَ^٣ مِنْ أَنْ يَلُومَهُنَّ طَالِبًا أَلَّا يَسْحَرَ، فَلَفْظَةُ «لَا» هَاهُنَا مُفِيدَةٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ. وَ لَوْ تَعَايَنَّا ذِكْرَ مَا نُقِلَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَعْنَى، وَ مَا وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ ذَلِكَ، لَأَطَّلْنَا.

وَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾^٤، وَ لَا يُقَالُ: بَوَّأْتُ لِقُلَانٍ مَتْرَلًا، وَ إِنَّمَا يُقَالُ: بَوَّأْتُهُ؛ لِكُنْهَ أَرَادَ مَعْنَى^٥ «بَوَّأْتُ»، وَ هُوَ «جَعَلْتُ»؛ لِأَنَّ مَنْ بَوَّأَ فَقَدْ جَعَلَ.

وَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ
أَوْ مِثْلِ إِخْوَةٍ^٦ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارٍ^٧
فَنَصَبَ لَفْظَةَ «مِثْلٍ»، وَ لَمْ يَعْطِفْهَا بِالْجَرِّ عَلَى مَا عَمِلَتْ فِيهِ الْبَاءُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «جِئْنِي»: «هَاتِي» وَ «احضُرْنِي»، فَلَحَظَ مَعْنَى الْكَلَامِ دُونَ لَفْظِهِ، وَ بَنَى الْكَلَامَ عَلَيْهِ. وَ هَذَا الْجِنْسُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى.

وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ أُرِيدُ».

٢. فِي «خ، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِيرًا».

٣. فِي «خ، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِيرًا».

٤. الْحَجَّ (٢٢): ٢٦.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِمَعْنَى».

٦. فِي الْمَصَادِرِ: «أُسْرَةٌ».

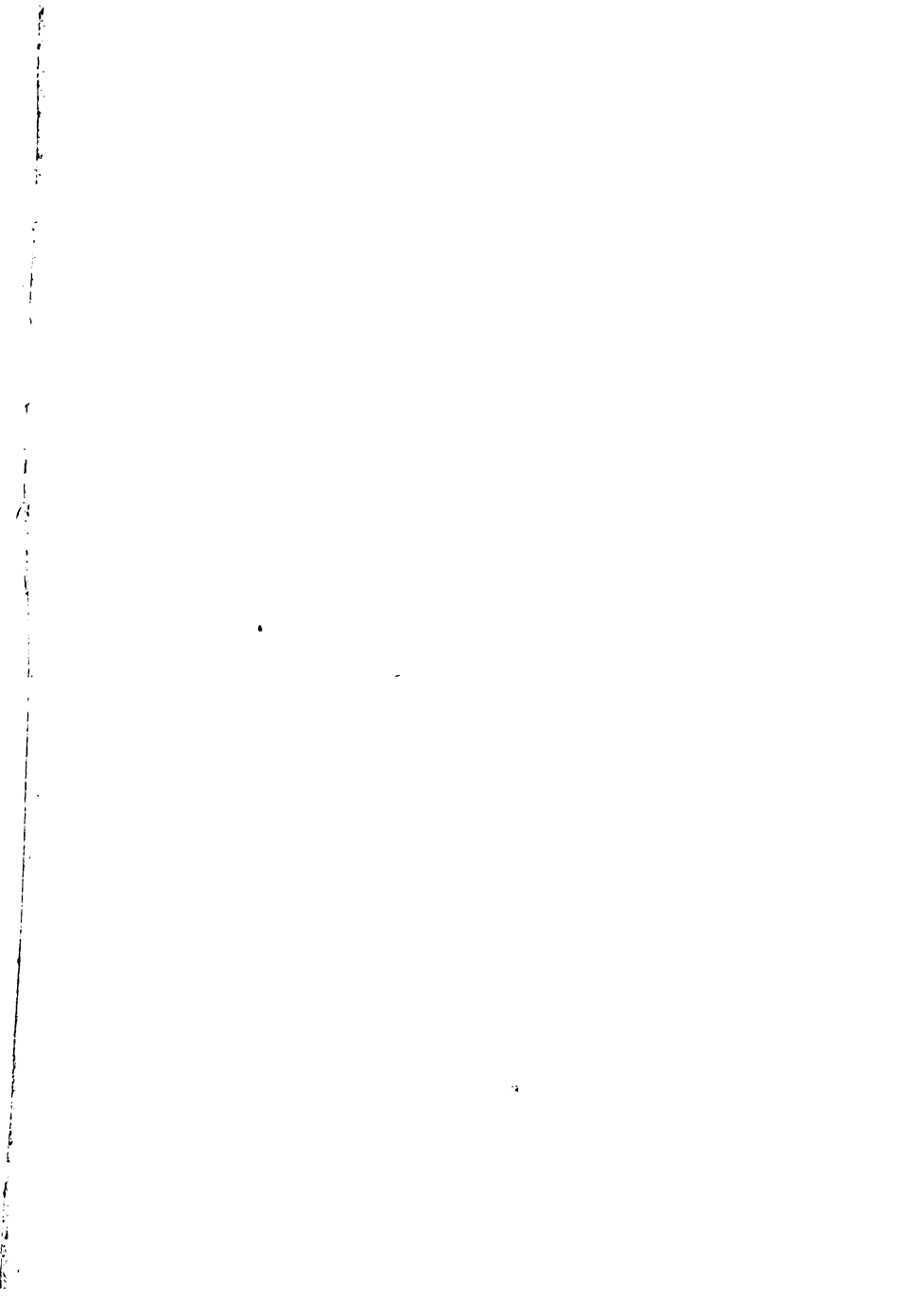
٧. هُوَ مَنظُورُ بْنُ زَبَّانِ بْنِ سَيَّارِ بْنِ الْعُشْرَاءِ، مِنْ بَنِي فَزَارَةَ؛ شَاعِرٌ مَخْضَرٌ، مِنْ الصَّحَابَةِ. كَانَ سَيِّدَ قَوْمِهِ. تَزَوَّجَ الْإِمَامَ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِبِنْتِهِ خَوْلَةَ فَوَلَدَتْ لَهُ الْحَسَنَ الْمَثْنَى. تُوُفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ ٢٥هـ. تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٧، ص ٥٤٠ (نَظَرُ)؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٧، ص ٣٠٨؛ عَمْدَةُ الطَّالِبِ الصَّغْرَى فِي نَسَبِ آلِ أَبِي طَالِبٍ، ص ٦٣.

وَ الْبَيْتُ لَجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةِ بْنِ الْخَطْفِيِّ، يَخَاطَبُ الْفَرَزْدَقَ، فَيَفْخَرُ عَلَيْهِ بِسَادَاتِ قَيْسٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْوَالُهُ. وَ بَنُو بَدْرِ مِنْ فَزَارَةَ، وَ فِيهِمْ شَرَفُ قَيْسِ عَيْلَانَ، وَ بَنُو سَيَّارِ مِنْ فَزَارَةَ مِنْ ذِيانٍ مِنْ قَيْسٍ. رَاجِعْ: كِتَابُ سَيَّبِيهِ، ج ١، ص ٩٤؛ النِّقَاطُضُ، ص ٣٢٤؛ تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ، ج ١٢، ص ٤٣.

(٥)

مسألة في قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾



مقدّمة التحقيق

سُئل الشريف المرتضى عن معنى الآية المذكورة، فأجاب بذكر بعض الأقوال في الآية، ثمّ استحسن الأخير منها، والأقوال هي:

الأول: أن يُحشر الظالمون مع أوليائهم في النار و يُوالى بينهم في العذاب.

الثاني: أن يخلي الفراعنة، و يوليهم على الظالمين.

الثالث: ما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَ النَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^١، فيكون المعنى: أنّ الكفّار يتولّى بعضهم بعضاً و ينصره، و منع المؤمنين من ذلك، فكان حاكماً عدلاً من حيث حكم بذلك.

و أنهى كلامه بقوله: «والله تعالى أعلم» ممّا يدلّ على عدم جزمه بشيء من هذه الأقوال.

و هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٠١ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (١١٠ - ١١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٣١٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».

[مسألة في قوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾]

[بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ]

وَسُئِلَ - قَدَّسَ اللّٰهُ رَوْحَهُ - عَنِ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾^١.

فَقَالَ: قَدْ^٢ قِيلَ فِيهَا أَقْوَالٌ:

منها: أَنْ يُحَشِّرَ الظَّالِمُونَ مَعَ أَوْلِيَائِهِمْ، فَيَدْخُلُونَ النَّارَ، وَيُؤَلَّى^٣ بَيْنَهُمْ^٤ فِي الْعِقَابِ. وَقِيلَ: يُخَلِّي الْقِرَاعِيَّةَ، وَيُؤَلِّيهِمْ عَلَى الظَّالِمِينَ، وَيُمْكِنُهُمْ^٥ مِنْهُ^٦.

وَقِيلَ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ: وَهُوَ مَا بَيَّنَّهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^٧.

١ . الأنعام (٦): ١٢٩. و في «س، ص» و المطبوع: + «مسألة».

٢ . في «س، ص» و المطبوع: «فقد».

٣ . في «ج»: «فيوالئ». و في «س، ص» و المطبوع: «إلى».

٤ . في «س» و المطبوع: «ببتهم».

٥ . في «ب»: «و نمكئهم». و في «ج»: «و لكنهم». و في «ص»: «و تمكئهم».

٦ . كذا، و الأنسب: «منهم».

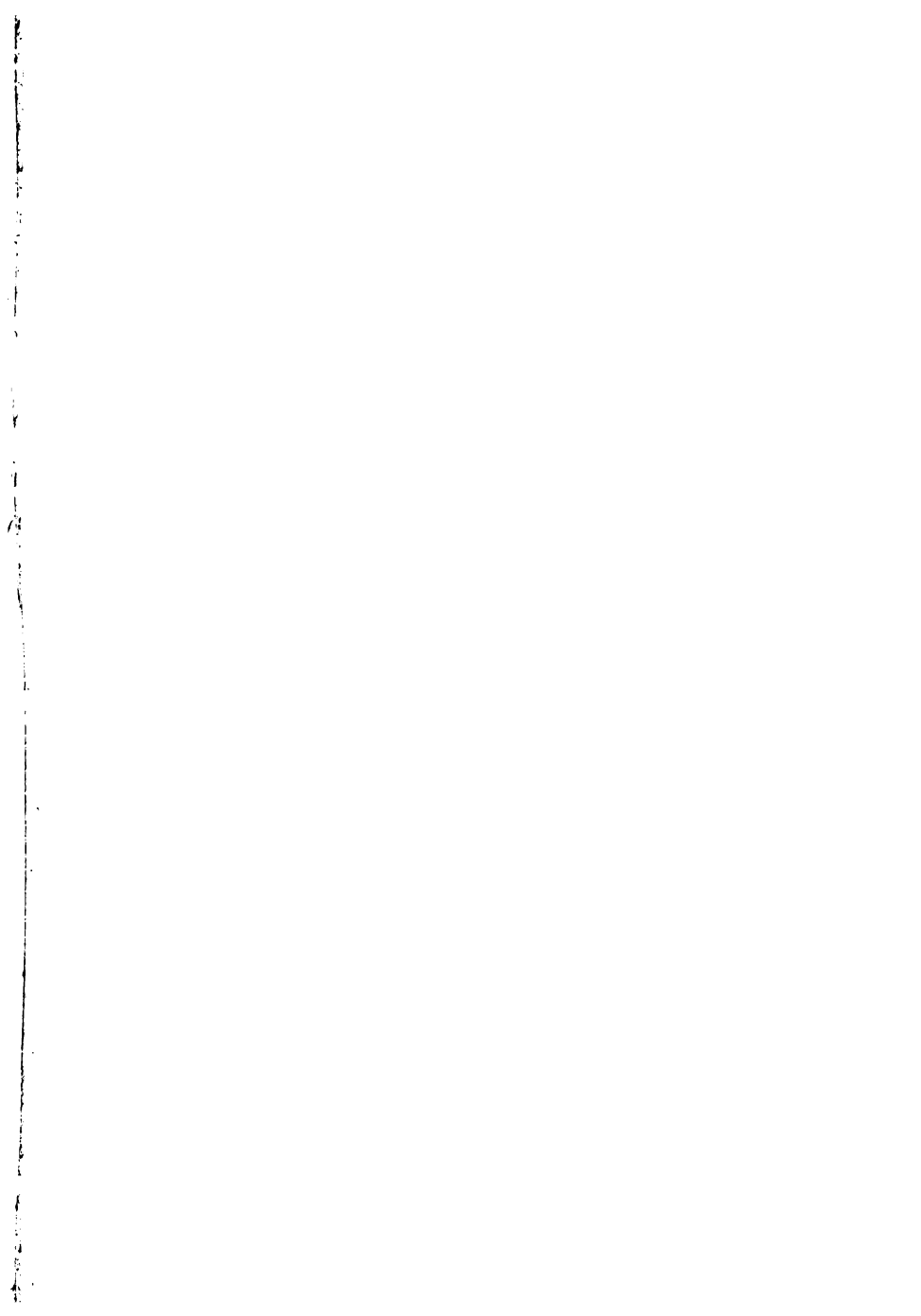
٧ . المائدة (٥): ٥١.

فَحَكَمَ أَنَّ الْكُفَّارَ بَعْضُهُمْ يَتَوَلَّى بَعْضًا وَيَنْصُرُهُ، وَمَنْعَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ ذَلِكَ، فَكَانَ حَاكِمًا عَادِلًا؛ مِنْ حَيْثُ حَكَمَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٦)

مسألة في الإشكالِ الواردِ في آية:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾



مقدمة التحقيق

ورد في هذه الرسالة سؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾، فَإِنَّ «ثُمَّ» تدلّ على الترتيب والتعقيب، وهذا يدلّ على أنّ الله تعالى خاطب في هذه الآية قوماً قد خلقهم وصورهم، ثم أمر الملائكة بعد ذلك بالسجود لآدم عليه السلام؛ فَمَنْ هؤلاء المخلوقون في ذلك الوقت، أي قبل الأمر بالسجود؟ هل هم ذرّيّة آدم عليه السلام؟ وهذا مستحيل؛ لأنهم لم يُخلقوا بعد؛ أو أنّهم غيرهم؟ فما هو الدليل عليه؟

و أجاب الشريف المرتضى على هذا السؤال بثلاثة أجوبة:

الأول: أنّ المخاطبين ليسوا من ذرّيّة آدم عليه السلام، بل هم من الجنّ وغيرهم ممّن خلق الله تعالى في ذلك الوقت.

الثاني: ليس معنى: «خلقناكم» الإيجاد والإحداث، بل معناه التقدير، فإنّ أحد معاني الخلق هو التقدير، أي أنّ الله تعالى قدّر خلق بني آدم عليه السلام، وعلّم كيفيتهم وأحوالهم قبل أن يوجدهم، وهذا التقدير يسمّى خلقاً في اللغة.

والجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد ذكر هذا المعنى للخلق واعتمده في المسألة الأولى من المسائل الطبرية، حيث اعتبر هناك أنّ خلق الله تعالى لأفعال الإنسان الاختيارية يكون بمعنى التقدير لها، لا بمعنى إيجادها وإحداثها.

الثالث: ما ذكره جماعة، وهو أنّ «ثُمَّ» الواردة في الآية لم تأتِ للدلالة على ترتب

الأمر بالسجود على الخلق و التصوير للمخاطبين، بل يمكن أن يكون العكس^١.
 ولم يرضَ الشريف المرتضى بهذا الجواب؛ لأنه خلاف الظاهر.
 وأما ما قد يرد على الجواب الأول من أنه أيضاً خلاف الظاهر، فأجاب عليه بأنه
 لا يوجد في ظاهر قوله تعالى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ ما يدل على أن المخاطبين
 هم ذرية آدم عليه السلام دون غيرهم، بينما «ثم» ظاهرة في ترتيب الأمر بالسجود
 على الخلق و التصوير؛ فالأمر مختلف في الحالتين.
 وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٥ في
 ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٤٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٩٠ - ٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١١ - ٣١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٧ - ٢٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

١. يوجد في مخطوطات الرسالة سقط في هذا الموضوع، مما أدى إلى حصول شيء من الغموض في معنى هذا الجواب.

[مسألة في الإشكالِ الواردِ في آية:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: أجمع أهل العربية على أن «ثم» موجبة^١ في العطف الترتيب دالة على التعقيب. وإذا كان هذا كما وصفوا، فما معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^٢، فيجيء من هذا - على قول النحويين - أنه تعالى أمر الملائكة [بقوله: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ بعد خلقه و تصويره قوماً خوطبوا بذلك؟ فإن كان هؤلاء المخاطبون من ذرية آدم، فهذا^٣ من الأمر المستحيل؛ وإن كانوا^٤ من غير ذرية آدم، فيحتاج إلى دليل.

الجواب:

أما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [فهو] لِقَوْمٍ لَيْسُوا مِنْ نَسْلِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ بَلِ لِلْجِنِّ وَ غَيْرِهِمْ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى. و على هذا الجواب تسقط الشبهة، و لا يبقى سؤال.

١. في «س»: «يوجب». و في المطبوع: «توجب».

٢. الأعراف (٧): ١١.

٣. في «س، ص» و المطبوع: «فهنا».

٤. في المطبوع: «كان».

و الجواب^١ الآخر: أن يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ﴾ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْإِيجَادُ
و الْإِحْدَاثُ^٢، و إِنْ كَانَ الْخِطَابُ بِهِ لِبَنِي آدَمَ، و إِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى «التَّقْدِيرَ».

و عَلَى هَذَا الْمَعْنَى حَمَلَ قَوْمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا
تَعْمَلُونَ﴾^٣ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدَّرَهَا و عَلِمَ كَيْفِيَّتَهَا و أَحْوَالَهَا، و سَبَقَ الْخَلْقُ الْإِيجَادَ
و الْإِحْدَاثَ؛ و قَدْ يُسَمَّى أَحَدُنَا بِأَنَّهُ خَالِقٌ لِلْأَدِيمِ و إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْدِثًا و لَا مَوْجِدًا.
فَالشُّبُهَةُ أَيْضًا سَاقِطَةٌ عَلَى^٥ هَذَا الْجَوَابِ.

و قَدْ أَجَابَ قَوْمٌ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ: بِأَنَّ لَفْظَةَ «ثُمَّ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قُلْنَا
لِلْمَلَائِكَةِ﴾^٧ لَمْ يَأْتِ لِتَرْتِيبِ^٨ الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ عَلَى الْخَلْقِ و التَّصْوِيرِ^٩، لَا الْأَمْرُ هُوَ
الْمُرْتَّبُ عَلَيْهِمَا^{١٠}.

و هَذَا الْجَوَابُ و إِنْ كَانَ مُسْقِطًا لِلشُّبُهَةِ، فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ
يَقْتَضِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالسُّجُودِ هُوَ الْمُرْتَّبُ لَا الْإِعْلَامُ^{١١}؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ:
«ضَرَبْتُ زَيْدًا ثُمَّ عَمْرًا» فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّ ضَرْبَ عَمْرٍو هُوَ الْمُرْتَّبُ

١. في «س، ص» و المطبوع: «الجواب» بدون واو العطف.

٢. في «س، ص» و المطبوع: «و الإصلاحات».

٣. الصافات (٣٧): ٩٦.

٤. في «ب، س، ص» و المطبوع: «و سوء».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «عن».

٦. في المطبوع: - «ثم».

٧. الأعراف (٧): ١١.

٨. في «س، ص» و المطبوع: + «الجواب»، و هو سهو واضح.

٩. في هذا الموضع عبارة أو عبارتان ساقطة من جميع النسخ التي بين أيدينا.

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «عليها».

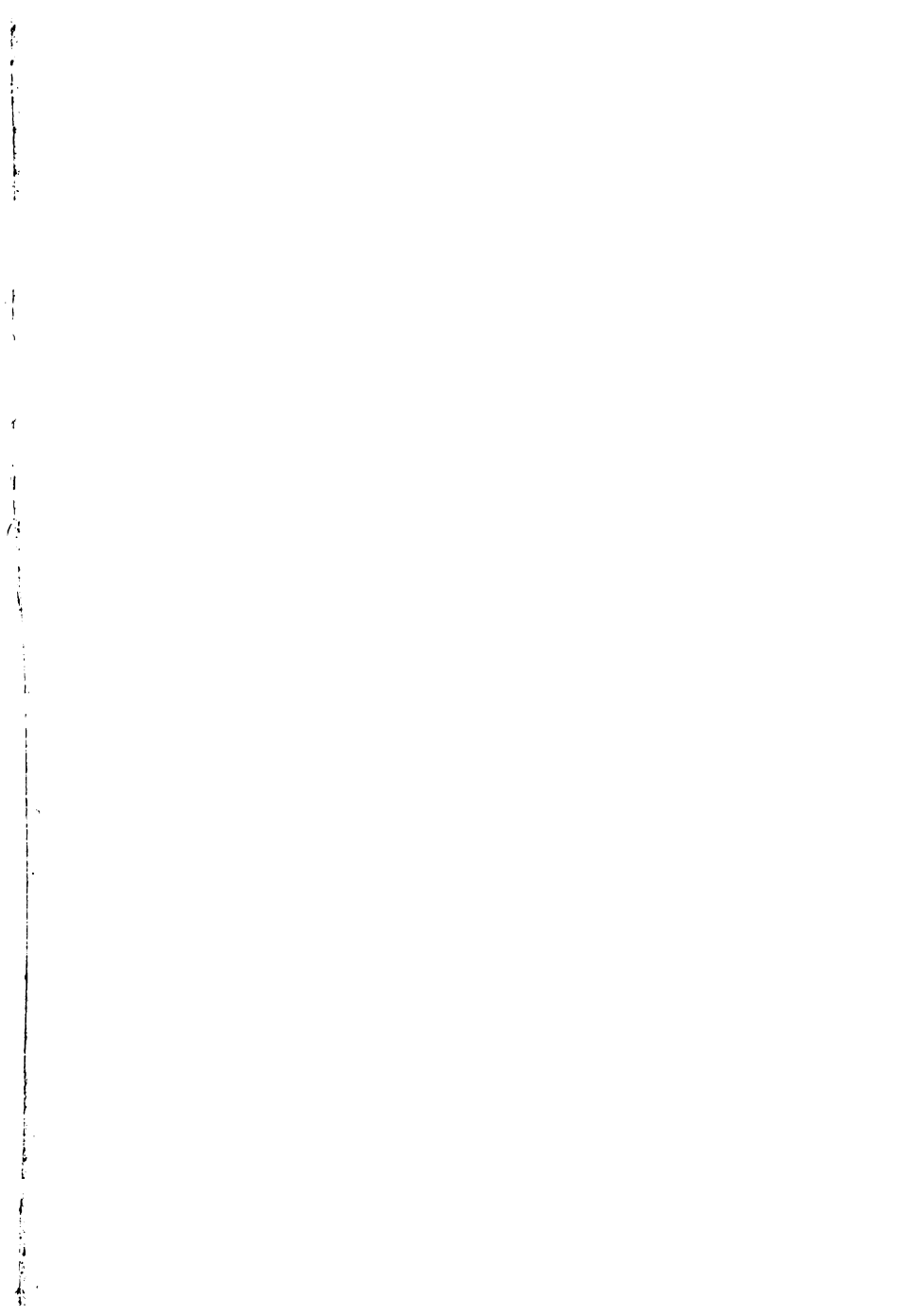
١١. في «ب»: «للإعلام» بدل «لا الإعلام». و في «ج، س، ص» و المطبوع: «لا للإعلام».

على ضَرْبٍ زِيدٍ؟ و على هذا الجوابِ الذي حَكَيْنَاهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرْبُ عَمْرٍو مُتَقَدِّمًا عَلَى ضَرْبِ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا أَدْخَلَ لَفْظَةَ «ثُمَّ» لِإِعْلَامِ تَرْتُّبِ الضَّرْبِ عَلَى الضَّرْبِ ٢، و معلومٌ خِلَافُ ذَلِكَ.

فإن قيل: فالجوابُ الذي ذَكَرْتُمُوهُ - المَبْنِيُّ عَلَى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ﴾ لَمْ يَعْينِ بِهِ البَشَرَ، وَإِنَّمَا عَنَى ٣ غَيْرِهِمْ - مُخَالَفٌ أَيْضًا لِلظَّاهِرِ. فإن قُلْتُمْ: خَالَفْنَا الظَّاهِرَ بِدَلِيلٍ. قُلْنَا: وَنُخَالَفُهُ أَيْضًا بِدَلِيلٍ.

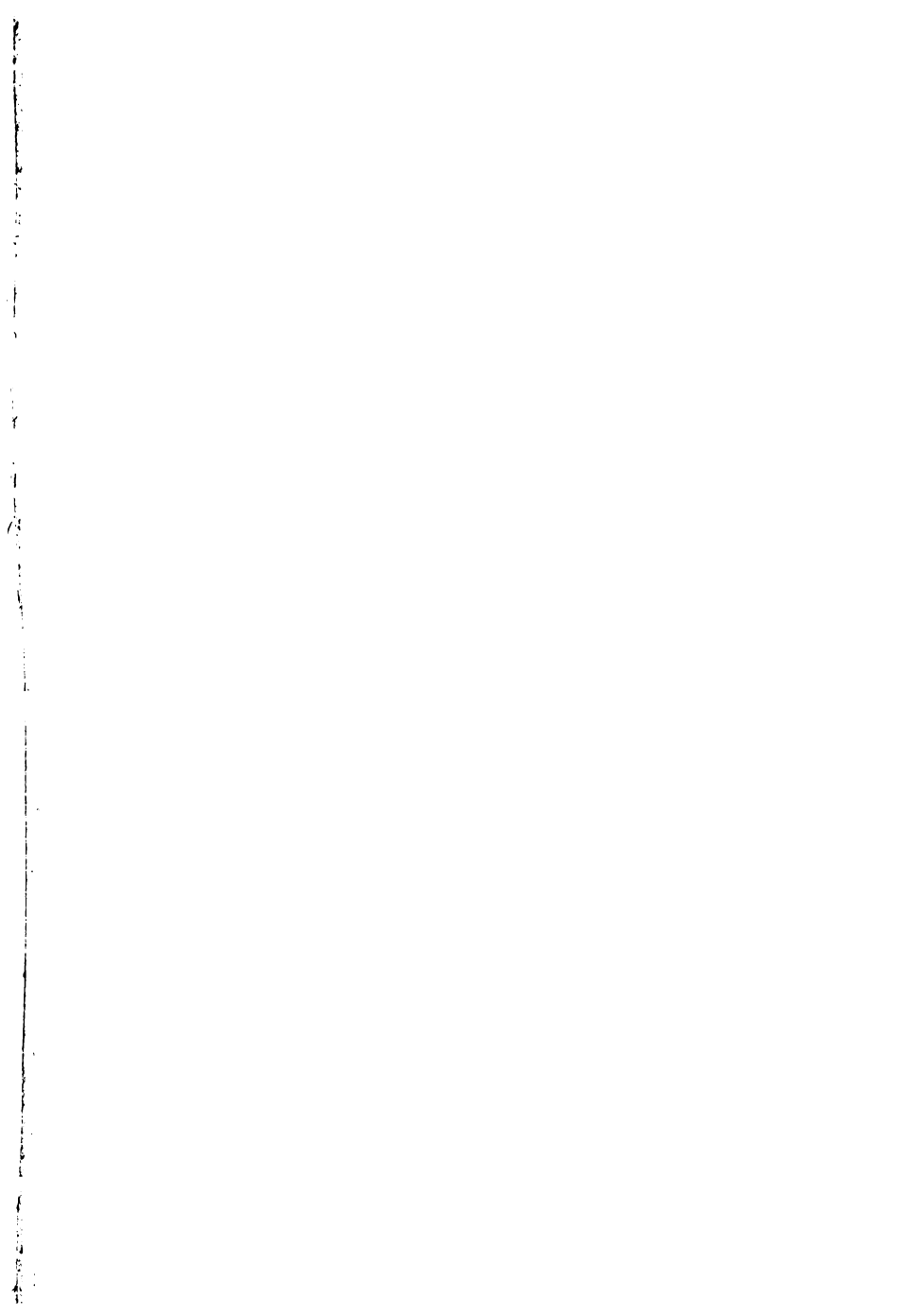
و الجوابُ عَنِ السُّؤَالِ: أَنَّهُ لَيْسَ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُتَوَجِّهًا إِلَى بَنِي آدَمَ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ العُقَلَاءِ. و الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ يَقْتَضِي تَرْتُّبَ ٤ القَوْلِ عَلَى الخَلْقِ وَ التَّصْوِيرِ ٥.

-
١. في «ب»: «للإعلام لترتيب». في «ج»: «للإعلام ترتيب». و في «ص»: «للإعلام ترتب».
 ٢. كذا في جميع النسخ التي بين أيدينا و المطبوع. و الصحيح أن يقال: «لترتب إعلام ضرب عمرو على إعلام ضرب زيد».
 ٣. في «س» و المطبوع: «+ به».
 ٤. في «ب، ج»: «ترتيب».
 ٥. قد وردت هنا في المطبوع مسألة حول قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام (٦): ١٥١] و جوابه رحمه الله عنها؛ لكن وردت هذه المسألة و جوابها بعينها في الأمالي للمصنف رحمه الله، ج ٢، ص ٣٥٤ - ٣٥٨ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ؛ فعلى هذا لم نأت بتكرارها هنا.



(٧)

مسألة: في تفسير آية من كتاب الله تعالى
وهي قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾



مقدمة التحقيق

ورد في هذه الرسالة بحثان طرحهما المخالفون في الإمامة، وقام الشريف المرتضى ببيان وجهة نظره حولهما، والبحثان هما:

الأول: الاستدلال المعروف بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَ رَضُوا عَنْهُ وَ أَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^١، حيث استدَلَّ المخالفون بهذه الآية على نزاهة الصحابة الذين أنكروا إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، باعتبار أنهم من السابقين الأولين.

الثاني: كيف يمكن تقبل ما يدعيه الإمامية من أن كل الصحابة قد ضلّوا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، على الرغم من كل الوعود الحسنة لهم والأقوال الجميلة في حقهم!!؟

وقام الشريف المرتضى ببيان رأيه حول البحثين، وذلك كما يلي:

البحث الأول: أجاب على الاستدلال بالآية بعدة أجوبة، هي:

أولاً: أن لفظ: «السابقون» لا يدل على خصوص السبق إلى الإسلام، بل يحتمل السبق إلى شيء آخر، مثل السبق إلى الطاعات، وقد جاء التعبير عن ذلك في القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَ

مِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَ مِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ^١، فالسابق هنا بمعنى السابق بالطاعات، فإذا ورد هذا الاحتمال في الآية محلّ البحث، فسوف يبطل استدلالكم.

و لو قالوا: إن أصحابهم سابقون إلى الطاعات أيضاً، فتشملهم الآية، فالجواب أن إثبات هذا الأمر بحاجة إلى دليل من خارج الآية، وهو غير موجود.

ثانياً: لو سلمنا أن المراد بالسبق السابق إلى الإسلام، فسوف يرد عليه:

١. أن الآية مشروطة بالإخلاص في الباطن، وأن يكون الباطن كالظاهر، وهذا أمر يشترطه الجميع و يقبل به، فإذا كان كذلك فمن أين لهم أن يثبتوا أن أصحابهم كانوا بهذه الصفة؟

٢. ذهب المخالفون من المعتزلة ممن ذهب إلى القول بالتحاطب إلى أن الوعد بالثواب مشروط بعدم الإتيان بمعصية تسقط ثواب الطاعة، وإذا كان كذلك، فمن أين لهم أن يثبتوا أن أصحابهم لم يأتوا بمعصية أدت إلى سقوط ثواب السابق إلى الإسلام. و أما أمير المؤمنين عليه السلام فلا يشمل هذا الإشكال؛ لأننا لا نستدلّ على فضله و تقدّمه بهذه الآية، و إنما هناك أدلة خاصة دلّت على ذلك، من أهمّها نصّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ التي تقتضي العصمة.

ثالثاً: يُحتمل في المراد بالسابق أمران: الذي لم يتقدّمه أحد، أو الذي سبق غيره و إن كان مسبقاً في نفسه.

أما الاحتمال الأول: فالذين ينطبق عليهم هذا الوصف هم أمير المؤمنين عليه السلام و بعض الصحابة المعروفين، مثل حمزة، و جعفر، و خبّاب بن الأرت، و زيد بن حارثة، و عمّار بن ياسر، و أما أبو بكر ففي تقدّم إسلامه خلاف معروف، و قد ذكر أهل النقل أن إسلام من ذكرناهم، كان متقدّماً على إسلامه، فلا يدخل أبو بكر في الاحتمال الأول.

و أما الاحتمال الثاني: فهو يشمل جميع المسلمين، سوى آخر مسلم في العالم، و الذي لا يكون سابقاً لأحد. و هذا الاحتمال معلوم البطلان.

و بذلك يبطل استدلال المخالفين بآية السبق على نزاهة أصحابهم.

و خلاصة الكلام: إن كان «السبق» بمعنى السبق إلى الطاعات، فهو عامّ و شامل لكلّ من كان كذلك، و لا يختصّ بمن يريد المخالفون تقديمه، و إن كان بمعنى السبق إلى الإسلام فهو شامل لكلّ سابق للإسلام ممن باطنه كظاهره. و على هذا، إذا أراد المخالفون أن يثبتوا شمول الآية لشخص، فعليهم أن يثبتوا تقدّم إسلامه، و أنّ باطنه كظاهره، و أنّه لم يأت بعد ذلك بشيء يسقط ثوابه، و هو أمر متعذر متعسر.

البحث الثاني: نفى الشريف المرتضى أن يكون جميع الصحابة قد ضلّوا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه و آله، فإنّه لا بدّ في كلّ الأوقات من قائل بالحقّ، و ذاهب إليه، و مقيم عليه، و إنّما ضلّ عددٌ من الصحابة و اتبعهم جمّ غفير تقليداً لهم و من باب حسن الظنّ بهم، فيما وقف مجموعة كبيرة من الصحابة إلى جانب الحقّ، فدافعوا عن حقّ أمير المؤمنين عليه السلام، و هم جماعة بني هاشم، و جماعة من المهاجرين و الأنصار.

و الحدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد تأثر في بحثه الأخير بابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧)، حيث ذكر هذا البيان في كتابه الإنصاف في الإمامة، كما أشار الشريف المرتضى إلى ذلك في الشافي^١.

و تعتبر النقطة التي أشير إليها آنفاً نقطة مهمّة ينبغي التأكيد عليها، و هي أنّ أحد كبار أعلام الإماميّة - و هو الشريف المرتضى - ما كان يذهب إلى ضلال جميع الصحابة، و هو يمثل بحكم مكانته العلميّة، و نفوذه بين الإماميّة شريحة واسعة من

علماء الإمامية، و هذا يُبطل ما قد يثيره البعض من أنّ الإمامية يذهبون إلى ضلال جميع الصحابة.

و يدلّ على صحّة نسبة المسألة إلى الشريف المرتضى إحالته فيها إلى كتاب الشافعي، و هذه قرينة مهمّة.

و قد طبعت هذه المسألة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨٦ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية»، و عنوانها هناك: «مسألة [في تفسير آية: ﴿وَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾]».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤٠٣ - ٤٠٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٥٩ - ٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٩٩ - ٣٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٢ - ٢٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٦٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

مسألة: في تفسير آية من كتاب الله تعالى^١

[وهي قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

سَأَلَ الْإِمَامِيَّةَ مُخَالَفُوهُمْ^٢، فَقَالُوا: أَخْبِرُونَا: أَلَيْسَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالسَّابِقُونَ
الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
وَ رَضُوا عَنْهُ وَ أَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^٣، مع نظائرها؟
أَوْ لَيْسَ هَذَا إِخْبَارَ صِدْقٍ يَقْطَعُ الْعُذْرَ وَضَوْحُهُ، وَ يَنْفِي الشَّكَّ بَيَانُهُ، وَ يُسْقِطُ
التَّأْوِيلَ^٤ عَلَيْهِ، وَ يَقُومُ بِنُصْرَةِ^٥ نَفْسِهِ؟
فإن قُلْتُمْ: بلى.

قُلْنَا: عَرَّفْنَا مَنْ هُوَ لَاءٍ؟ وَ مَيِّزُوهُمْ لَنَا مِنْ غَيْرِهِمْ؛ لِتَوَالِي وَ نُعَادِي^٦ عَلَى بَصِيرَةٍ

١. في المطبوع: - «من كتاب الله تعالى».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «مخالفونا».

٣. التوبة (٩): ١٠٠.

٤. في «س، ص» و المطبوع: «إن دَلَّ» بدل «التأول». و في «ج»: «التأويل».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «تبصرة».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «من غير توالي و تعادي» بدل «من غيرهم؛ لنوالي و نعادي».

و تَثَبَّتْ، وَ تَكُونُ^١ عَلَى يَقِينٍ.

وَ إِنْ اعْتَرَضْتُمْ^٢ فِي هَذِهِ الْمَوْعُودَةِ^٣ الْجَمِيلَةِ بِأَمْرِ، لَزِمَكُمْ مِثْلُهُ فَيَمَنْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُ وُعِدَ بِإِعْدَادِ الْجَنَّةِ وَ حُسْنِ الْمُتَقَلَّبِ فِي «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ»^٤ وَ نَظَائِرِهَا، تَتَلَوْنَهُ^٥ وَ تَنْسُبُونَ^٦ مَعْنَاهُ إِلَى مَنْ أَرَدْتُمْ، فَمَا الْفَصْلُ؟

وَ قَالُوا: قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنِ كَذَا وَ كَذَا آلَافٍ صَحَابِيٍّ^٧؛ أَفَتَرَى

هؤُلَاءِ كُلَّهُمْ ضَلُّوا، وَ هَذِهِ الْوَعُودُ الْحَسَنَةُ وَ الْأَقْوَالُ الْجَمِيلَةُ لَهُمْ وَ فِيهِمْ؟!

فَإِنْ كَانُوا ضَلُّوا، فَمَنْ بَعَدَهُمْ مِمَّنْ تَابَعَهُمْ^٩ أَضَلُّ وَ أَضَلُّ، وَ مَنْ^{١٠} بَعْدَ أَوْلَئِكَ أَيْضاً إِلَى الْيَوْمِ بِالظُّلْمِ الْآنَ^{١١} وَ الْبَغْيِ وَ الرِّبَا وَ شَرِبِ^{١٢} الْخُمُورِ وَ الْمُتَنَكَّرَاتِ^{١٣} وَ الْفَوَاحِشِ. وَ الْجَنَّةُ الْمَنْعُوتَةُ أَلَّا^{١٤} (الْأُمَّمَ سُكَّانُهَا، وَ) ^{١٥} مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ - مَعَ هَذِهِ

١. فِي «ح، ص»: «يَثَبَّتَ وَ يَكُونُ» بَدَلَ «تَثَبَّتَ، وَ نَكُونُ». وَ فِي «أ، ب»: «نَثَبْتُ وَ نَكُونُ» بَدَلِهَا.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَثَبَّتَ وَ يَكُونُ» بَدَلِهَا. ٢. فِي «س، ص»: «أَفْتَرَضْتُمْ».

٣. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمَدْعُوعَةُ». وَ الْأَنْسَبُ: «الْوَعُودُ».

٤. الْإِنْسَانُ (٧٦): ١.

٥. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَتَلُوا لَهُ» بَدَلَ «تَتَلَوْنَهُ».

٦. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يَنْسُبُونَ».

٧. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٨. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الصَّحَابِيُّ» بَدَلَ «آلَافِ صَحَابِيٍّ».

٩. فِي «أ، ب»: «بِإِعْتِمَادِهِمْ».

١٠. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ» بَدُونَ وَ أَوْ الْعَطْفِ.

١١. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ؛ وَ لَا حَاجَةَ إِلَى كَلِمَةِ «الْآنَ»، وَ بَدُونَهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

١٢. فِي «أ، ب، ح، ص»: «شَرِبَ».

١٣. فِي «ح، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ الْمُنَاكِرَاتِ».

١٤. فِي «س»، «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِلَى».

١٥. مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ يَوْجَدُ فِي جَمِيعِ النُّسخِ؛ وَ لَكِنْ لَاحِاجَةٌ إِلَيْهِ، وَ بَدُونَهُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

الصفات القبيحة المطبوعة^١ - أهلها، فإن لم يكن الصدر الأول^٢ أولى^٣ فما نجدهم^٤.

الجواب - وبالله التوفيق -^٥:

قال الشريف الأجل المرتضى علم الهدى - قدس الله روحه -: قد بينا في كتابنا المعروف بـ «الشافى»^٥ الذي نقضنا به على صاحب الكتاب المعروف بـ «المعنى» كلامه في الإمامة وتعلقه بهذه الآية؛ لأنه أوردنا في جملة ما احتج به، وحاكاه عن أبي علي الجبائي^٦، واستقصينا الكلام فيها، ونورد^٧ هاهنا جملة كافية مقنعة.

[معنى «السبق» في الآية]

وأول ما نقوله: أن ظاهر هذه الآية لا يقتضي^٨ أن السبق المذكور فيها إنما هو السبق إلى إظهار الإيمان والإسلام واتباع النبي صلى الله عليه وآله؛ لأن لفظ^٩

١. في «س، ص» والمطبوع: «المظنة».

٢. هكذا في جميع النسخ والمطبوع، ولعل الصحيح أن يقال: «أهلها» بدل «أولى».

٣. في «س، ص»: «وإلا ما عدّهم» بدل «فما نجدهم».

٤. في «س، ص» والمطبوع: - «وبالله التوفيق».

٥. الشافى في الإمامة، ج ٣، ص ١٦.

٦. أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن زيد الجبائي، رأس المعتزلة ومن انتهت إليه رئاستهم. كان رأساً في الفلسفة والكلام. له مصنّفات مشهورة، منها: كتاب التفسير، والرد على أهل السنة، وغيرهما. أخذ عن أبي يوسف يعقوب الشحام البصري، وأخذ عنه أبو الحسن الأشعري. وُلد سنة ٢٣٥ هـ، وتوفي سنة ٣٠٣ هـ. راجع: لسان الميزان، ج ٥، ص ٢٧١، الرقم ٩٣٠؛ طبقات المفسرين، ص ٨٨، الرقم ١٠٠.

٧. في «ب، ج، ص»: «ونورده».

٨. في «أ، ب» والمطبوع: «لا تقتضي».

٩. كذا في جميع النسخ والمطبوع، ولعل الأصح: «اللفظة».

«السابقين» مُشْتَرَكَةٌ غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِالسَّبِقِ إِلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ.

و قد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا السَّبَقَ إِلَى فِعْلِ الْخَيْرَاتِ وَالطَّاعَاتِ - فَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ تَقَدَّمَ فِي الْفَضْلِ وَالْخَيْرِ: سَابِقٌ وَ مُتَقَدِّمٌ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾^٢، وَإِنَّمَا^٣ أَرَادَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾^٤ - وَ يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «الْأَوْلُونَ» التَّأَكِيدَ لِلْسَّبِقِ وَ التَّقَدُّمَ وَ التَّفْرِيزَ^٥ فِيهِ؛ كَمَا يُقَالُ: «سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ أَوَّلٌ سَابِقٍ^٦». وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هَاهُنَا دَلَالَةٌ تَدُلُّ^٧ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبِقِ فِي الْآيَةِ السَّبَقُ^٨ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَقَدْ بَطَلَ غَرَضُ الْمُخَالَفِينَ.

[نفي دخول من يزي المخالفون فضله و تقدمه في الآية]

وَ إِذَا ادَّعَا فِيمَنْ يَذْهَبُونَ إِلَى فَضْلِهِ وَ تَقَدُّمِهِ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِذَا حَمَلْنَاهَا^٩ عَلَى السَّبِقِ فِي الْخَيْرِ وَ الدِّينِ، احْتِاجُوا إِلَى دَلِيلٍ غَيْرِ ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَ أَنَّى لَهُمْ بِذَلِكَ؟ ثُمَّ إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّبِقِ فِي الْآيَةِ السَّبَقُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَ الْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ^{١٠} الْآيَةُ مُشْرُوطَةً بِالْإِخْلَاصِ، وَ أَنْ يَكُونَ

١. في «س، ص» و المطبوع: - «فعل الخيرات و». ٢. الواقعة (٥٦): ١٠ و ١١.

٣. في «ج، س، ص»: «فإنما». ٤. فاطر (٣٥): ٣٢.

٥. في «ب، ج»: «و التبذير». و في «س، ص»: «و التدبیر». و في المطبوع: «و التدبير».

٦. في «أ، ج»: «و سابق». و في «ب»: «+ و سابق إلى الإسلام». و لعل الصحيح هو: «و أنت إلى الخيرات أول سابق» كما في كتاب الأغاني، ج ١٤، ص ٤١٠.

٧. في «أ، ج»: - «تدل». ٨. في «ب، س، ص» و المطبوع: - «السبق».

٩. في «س، ص» و المطبوع: «حملنا».

١٠. ما أثبتناه من «ج»، و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يكون».

الظاهر كالباطن؛ فإنَّ الله لا يعدُّ بالجنةِ والرضوانِ مَنْ أظهرَ الإسلامَ وأبطنَ خلافه. ولا خلافَ بيننا وبينَ مخالفينا في أنَّ هذا الشرطَ الذي ذكرناه مُراعئ في الآية، وإذا كانَ لا بُدَّ من مُراعته، فمن أينَ للمُخالفِ أنَّ القومَ الذينَ يذهبونَ إلى تعظيمهم و تفضيلهم ممَّن أظهرَ السَّبَقَ إلى الإسلامِ كانَ باطنهم كظاهريهم حتَّى يَسْتَحِقَّ الدخولَ تحَتَ الوعدِ بالجنةِ والرضا من الله تعالى؟

و يَخْتَصُّ مُخالفونا بشرطٍ آخرَ يذكرونه على مذاهبهم؛^١ وهو أنهم يَشترطونَ في هذه الآيةِ وفي أمثالها من آياتِ الوعدِ بالثوابِ على الطاعاتِ، أن لا يأتي هذا المُطيعُ بما يَسقطُ به ثوابُ طاعتهِ من الأفعالِ القبيحةِ. و نحنُ لا نَشترطُ ذلكَ؛ لأنَّ من^٢ مذاهبننا^٣ أنَّ المؤمنَ على الحقيقةِ سِرّاً و علانيةً لا يجوزُ أن يكفُرَ،^٤ و لا نَحْتَاجُ^٥ إلى هذا الشرطِ، وإن شَرَطْنَا نحنُ و هم جميعاً في آياتِ الوعيدِ بالعقابِ أن لا^٦ يتوبَ هذا العاصي؛ فإنَّ التوبةَ تُسقطُ^٧ عندنا العقابَ تَفْضُلاً، و عندَ مُخالفينا وجوباً،^٨ فلا بُدَّ من اشتراطها في الوعيدِ بالعقابِ.

فمن أينَ لمُخالفينا - إذا تَبَتَّ لهم دخولُ مَنْ يُريدونَ دخوله في الآيةِ^٩، مُضافاً إلى

١. و هو القول بالتحابط. و المقصود بالمخالفين هنا المعتزلة.

٢. في «س، ص» و المطبوع: - «من».

٣. أي القول بالموافاة.

٤. الذخيرة، ص ٥٢١.

٥. في «س» و المطبوع: «و لا يُحتاج». و الأنسب: «فلانحتاج».

٦. في «ج، ص» و المطبوع: «إلا أن» بدل «أن لا».

٧. في «ج، س، ص» و المطبوع: «يسقط».

٨. الذخيرة، ص ٣١٧ - ٣٢٠.

٩. في «ب، ج» و هامش «ص»: «الإبابة».

إيمانه باطناً و ظاهراً - أنه ما أتى طولَ عُمرِهِ بما أسقط^١ ثوابَ سَبِقِهِ إلى الإسلام؟

[بيان دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الآية]

فإن قالوا: فَمِنْ أَيْنَ تَعَلَّمُونَ أَنْتُمْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهُوَ مَعْنِيْ بِهَذِهِ الْآيَةِ عِنْدَكُمْ - قَدْ حَصَلَ فِيهِ الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرْتُمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِهِ؟

قُلْنَا: نَحْنُ لَا نَعْتَمِدُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَقَدُّمِهِ عَلَى الْخَلْقِ فِي الثَّوَابِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ فَيَلْزَمُنَا أَنْ نَذْكُرَ حُصُولَ شَرْطِهَا فِيهِ، بَلْ نَعْتَمِدُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مَسْطُورٌ فِي الْكُتُبِ مِمَّا لَيْسَ لِلْمُخَالِفِ مِثْلُهُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُخَالِفِ إِذَا كَانَ مُعْتَمِداً فِي فَضْلِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى تَفْضِيلِهِ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ^٣ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ الْمُعْتَبَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَاصِلَةٌ^٤ فِيهِ.

وَبَعْدُ، قَدْ ثَبَّتَ^٥ عِصْمَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَنَا وَطَهَارَتُهُ مِنَ الْقَبَائِحِ كُلِّهَا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُظْهَرَ مِنَ الطَّاعَاتِ وَالْخَيْرَاتِ خِلَافٌ مَا يُبَيِّنُ.
وَأَكَّدَ مَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ:^٧ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصَّ عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ

١. في «ج»: «أسقطه». وفي «ص»: «سقط». وفي «س»: «المطبوع»: «يسقط».

٢. في «ص»: «في هذه» بدل «على هذه». وفي «س»: «المطبوع»: «بهذه» بدلها.

٣. في «س»: «المطبوع»: «الأئمة».

٤. كذا، والأنسب: «حاصل».

٥. في «ب، ج»: «و قد». وفي «س»: «المطبوع»: «بعد و قد» بدل «و بعد، قد».

٦. كذا، والأنسب: «ثبتت».

٧. في «ج»: «+ «على»». وفي «س»: «المطبوع»: «+ «أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

والاستخلاف بعده على أمته؛ بالأدلة التي ذكرناها في كتبنا وبسطانها، لا سيما في الكتاب «الشافي»^١. وإذا ثبت أنه الإمام المستخلف على الأمة، ثبت أنه معصوم؛ لأن العقول قد دلت على أن الإمام لا بُدَّ من أن يكون معصوماً لا يجوزُ عليه^٢ من الخطأ^٣ ما جازَ على رعيته.

فهذه الدلالة ونظائرها نعلم أن باطن أمير المؤمنين عليه السلام كظاهره، وأنه لا يجوزُ أن يُظهِرَ من الخيرات والطاعات ما يجوزُ أن يُبطنَ خلافه، فنعلم بذلك دخوله قطعاً تحت الآية.

وهذا هو الجواب عن الاعتراض بحصول الشرائع^٤ فيمن عني بسورة «هل أتى»^٥. فإن ادعى مخالفتنا دخول غيره فيه، فيجب أن يدلوا على مثل ما دللنا عليه، وإلا كانوا حاصلين على الدعوى العارية من برهان.

[بيان آخر لتوضيح من هو داخل في الآية]

على أنا نقول لهم^٥: ليس يخلو المراد بالسابقين المذكورين في الآية هو السابق الذي لم يتقدمه غيره، أو يُراد به^٦ من سبق سواه وإن كان مسبوقاً في نفسه بغيره. فإن كان المراد هو الأول، فالذين هم بهذه الصفة في السبق إلى الإسلام هم^٧.

١. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٦٠؛ وج ٣، ص ٧ وما بعدها؛ الذخيرة، ص ٤٤٢ وما بعدها.

٢. في «س» والمطبوع: «تخطيه»، وهو من سهو النساخ.

٣. في «ج، س، ص»: «الخط»، وهو أيضاً من سهو النساخ.

٤. في «س، ص» والمطبوع: «التوابع».

٥. في «س، ص» والمطبوع: - «لهم».

٦. في «أ، ج»: - «به».

٧. في «ص» والمطبوع: «وإن».

٨. في «س» والمطبوع: - «هم».

أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَمْرَةَ، وَجَعْفَرٌ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ -، وَخَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِّ^١، وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ^٢، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ^٣ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -؛ وَمِنَ الْأَنْصَارِ: سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ^٤،

١. أبو يحيى خَبَّابُ بْنُ الْأَرْتِّ بن جندلة التميمي، وقيل: الخُزَاعِي. وهو من السابقين الأولين، شهد بدرًا والمشاهد بعدها. روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَرَوَى عَنْهُ: أَبُو أَمَامَةَ الْبَاهِلِي، وَمَسْرُوقٌ، وَأَبُو وائِلٍ، وَابْنُهُ. تُوَفِّيَ سَنَةَ ٣٧ هـ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ صَفِّينَ وَالنَّهْرَوَانَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَرَوَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ وَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ خَبَّابًا، أَسْلَمَ رَاغِبًا، وَهَاجَرَ طَائِعًا، وَعَاشَ مُجَاهِدًا، وَابْتُلِيَ فِي جِسْمِهِ أَحْوَالًا، وَلَنْ يُضَيِّعَ اللَّهُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا». رَاجِعْ: تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ، ج ٣، ص ١١٥، الرَّقْمُ ٢٥٤؛ تَنْقِيحُ الْمَقَالِ، ج ١، ص ٣٩٥.

٢. أَبُو سَلْمَةَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَأُمُّهُ سَعْدَى بِنْتُ ثَعْلَبَةَ مِنْ بَنِي مَعْنٍ مِنْ طَيْبِئِ، اشْتَرَاهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَالِ خَدِيجَةَ وَأَعْتَقَهُ وَقَالَ: «يَا مَعَاشِرَ قُرَيْشٍ، زَيْدَ ابْنِي وَأَنَا أَبُوهُ...»، وَاسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ، وَقَتْلَ بِمَوْتِهِ فِي سَنَةِ ثَمَانَ مِنَ الْهَجْرَةِ. رَاجِعْ: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبِيَاءِ، ج ١، ص ٢١٨ - ٢٢٠، الرَّقْمُ ٣٦؛ رِجَالُ ابْنِ دَاوُدَ، ص ٩٩، الرَّقْمُ ٦٥٨؛ مُسْتَدْرَكَاتُ عِلْمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ، ج ٣، ص ٤٦٥، الرَّقْمُ ٥٩١١.

٣. أَبُو الْيَقْظَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حَلِيفُ بَنِي مَخْزُومٍ، وَيُنْسَبُ إِلَى عَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَهُوَ مَدْحِجٌ بِنِ أَدَدَ. رَاجِعِ الْأَرْكَانَ، رَوَى ابْنُ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ حُمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا تَقُولُ فِي عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ؟ فَقَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ عَمَّارًا - ثَلَاثًا -؛ قَاتَلَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقُتِلَ شَهِيدًا»، وَوَرَدَتْ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ أُخْرَى فِي مَدْحِهِ وَجَلَالَتِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ فِي الدِّينِ. كَانَ هُوَ وَأَبَوَاهُ مِنَ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأُمُّهُ أَوَّلُ مَنْ اسْتَشْهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. شَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُرُوبَهُ حَتَّى قُتِلَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِصَفِّينَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَدَفَنَهُ هُنَاكَ. رَاجِعْ: الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ، ج ٦، ص ٣٨٩، الرَّقْمُ ٢١٦٥؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢١، ص ٢١٥، الرَّقْمُ ٤١٧٤؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٧٠، الرَّقْمُ ٦٣٩؛ رِجَالُ ابْنِ دَاوُدَ، ص ١٤٣، الرَّقْمُ ١١٠٣.

٤. سَعْدُ بْنُ مُعَاذِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَشْهَلِيِّ الْأَوْسِيِّ، مِنْ أَجَلِّ الصَّحَابَةِ، أَسْلَمَ بِالْمَدِينَةِ بَيْنَ الْعَقَبَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، فَاسْلَمَ بِإِسْلَامِهِ بَنُو عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَدَارَهُمْ أَوَّلُ دَارِ أَسْلَمَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَسَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَيِّدَ الْأَنْصَارِ. شَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا، وَثَبَّتَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَوْمَئِذٍ، وَرُمِيَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي أَكْحَلِهِ، وَلَمْ يَرَقَأْ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ، وَذَلِكَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ

و أبو الهيثم بن التيهان^١، و خزيمة بن ثابت^٢ ذو الشهادتين.
فأما أبو بكر، ففي تقدم إسلامه خلاف معروف، و قد ذكر أهل النقل أن
إسلام أمير المؤمنين عليه السلام و حمزة^٣ و جعفر و خباب و زيد كان متقدماً^٤
لإسلامه، و الأخبار بذلك في نقل أصحاب الحديث و أصحاب السير من العامة

« سنة خمس، و هو ابن سبع و ثلاثين سنة، و دُفن بالبيع. و ذكر الصدوق رحمه الله في باب
التعزية من الفقيه أن رسول الله صلى الله عليه و آله و وضع رداءه في جنازة سعد بن معاذ رحمه
الله، فسئل عن ذلك، فقال: «إني رأيت الملائكة قد وضعت أرديتها، فوضعت رداي». راجع:
الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٢٠-٤٣٦؛ تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣٠٠، ح ٢٢٢٥؛ كتاب من لا
يحضره الفقيه، ج ١، ص ١١١، ح ٥١٢.

١. في «ص»: «أبو الهاشم بن البشار».

و «أبو الهيثم بن التيهان» اسمه مالك بن بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاة، حليف لبني عبد
الأشهل، من الصحابة، و قد شهد العقبة مع السبعين من الأنصار، و آخى رسول الله صلى الله
عليه و آله بينه و عثمان بن مظعون، و شهد أيضاً بدرأ و أحدأ و الخندق و سائر المشاهد مع
رسول الله صلى الله عليه و آله، و توفي في خلافة عمر بالمدينة. و قيل: إنه شهد صفين مع أمير
المؤمنين عليه السلام، و قتل يومئذ. راجع للمزيد: الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٤٩؛ الشقات،
ج ٣، ص ٣٧٦؛ الإصابة، ج ٧، ص ٣٦٥، ح ١٠٦٨٩.

٢. «خزيمة بن ثابت بن الفاكه الأنصاري» الملقب بذي الشهادتين؛ لأنه شهد للنبي صلى الله
عليه و آله على يهودي في دين قضاة عليه السلام، فقال: «كيف تشهد و لم تحضره و لم تعلمه؟»
قال: يا رسول الله، نحن نصدقك على الوحي من السماء، فكيف لا نصدقك على أنك قضيتة؟!
فأنفذ حينئذ شهادته و سمأه «ذا الشهادتين»؛ لأنه صبر شهادته شهادة رجلين. و هو الذي شهد
بدرأ و ما بعدها، و شهد صفين مع أمير المؤمنين عليه السلام، و قتل يومئذ بعد عمار. راجع:
رجال البرقي، ص ٦٣؛ رجال الكشي، ج ١، ص ١٨٢؛ رجال الطوسي، ص ٣٨، الرقم ٢٢٦؛
و ص ٦٢، الرقم ٥٤٨؛ رجال ابن داود، ص ١٤٠؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٢١٣؛ أسد الغابة، ج ٢،
ص ١١٤؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٤٨؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٠، ص ١٠٨.

٣. في «ج، س، ص» و المطبوع: «و عمر».

٤. في «ج، س، ص» و المطبوع: «مقدماً».

مشهورة معروفة.^١

فَعَلَىٰ مَنْ ادَّعَىٰ تَقَدَّمَ إِسْلَامُ أَبِي بَكْرٍ وَأَنَّهُ سَابِقٌ لَا مُتَقَدِّمَ لَهُ أَنْ يَدُلَّ عَلَىٰ ذَلِكَ،
وَهِيَاهَاتَ أَنْ يَتِمَّكَنَّ مِنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ^٢ أَنْ يَدُلَّ عَلَىٰ نَظَائِرِهِ فِي أَنْ ظَاهِرَهُ كِبَاطِنِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ
يَأْتِ فِي بَاقِي عُمُرِهِ مَا يَزُولُ مَعَهُ الثَّوَابُ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ بِإِيمَانِهِ وَإِسْلَامِهِ، وَدُونَ^٣
ذَلِكَ خَرَطُ الْقَتَادِ.

وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَىٰ الْوَجْهِ الثَّانِي الَّذِي قَسَمْنَا فِي كَلَامِنَا، فَهُوَ مُؤَدِّ إِلَىٰ أَنْ يَكُونَ
جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَابِقِينَ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا
الْوَاحِدَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ إِسْلَامٌ مِنْ وَاحِدٍ، وَمَعْلُومٌ خِلَافُ ذَلِكَ.

فَقَدْ بَانَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَذْهَبُنَا فِي الْمَعْنَىٰ بِهَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا السَّبْقُ
إِلَىٰ الْخَيْرَاتِ وَالطَّاعَاتِ، فَكُلُّ^٤ سَابِقٍ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ ظَاهِرُهُ كِبَاطِنُهُ دَاخِلٌ تَحْتَهَا.^٥
وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ السَّبْقُ إِلَىٰ الْإِسْلَامِ، فَكُلُّ^٦ سَابِقٍ إِلَىٰ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ بَاطِنُهُ فِيهِ
كَظَاهِرِهِ وَعَلَاتِيَّتُهُ كَسِيرُهُ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ. فِ [عَلَىٰ] مَنْ ادَّعَىٰ فِي بَعْضِ مَا^٧ اخْتَلَفَ

١. راجع بحثاً مفصلاً حول تقدم إسلام أمير المؤمنين عليه السلام في الفصول المختارة،
ص ٢٥٤ وما بعدها.

٢. في «أ»: «على». وفي «ج، س» و«المطبوع»: «عليه».

٣. في «س، ص» و«المطبوع»: «وأن».

٤. في «س، ص» و«المطبوع»: «دون» بدون واو العطف.

٥. في «أ، ب، ج، س، ص» و«المطبوع»: «وكل».

٦. في «س، ص» و«المطبوع»: «تحتة».

٧. في «أ، ب، س، ص» و«المطبوع»: «وكل».

٨. كذا، والأنسب: «من».

في تَقَدُّمِ ١ إسلامِهِ «أَنْ إِسْلَامَهُ يَتَقَدَّمُ» ٢ الدليل على ذلك، ثُمَّ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ - إِذَا تَبَيَّنَتْ لَهُ تَقَدُّمُ إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ - أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْبَاطِنَ كَالظَّاهِرِ، ثُمَّ عَلَى سَلَامَةِ ثَوَابِهِ. وَ مَعْلُومٌ تَعَدَّرُ ذَلِكَ وَ تَعَسَّرَهُ ٣ عَلَى مَنْ يَرُومُهُ ٤ مِنْ مُخَالِفِينَا، وَإِلَّا فَلْيَتَعَاطَوْهُ لِيَعْلَمُوا عَجْزَهُمْ ٥ عَنْ ذَلِكَ.

[نفي ضلال جميع الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ]

فَأَمَّا مَا حَتَمَ بِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قُبِضَ عَنْ كَذَا وَ كَذَا آلَافٍ ٦ صَحَابِيٍّ ٧؛ أَمْ فَتَرَى هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ صَلَّوْا؟ فَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ: ٨ مَعَادَ اللَّهِ أَنْ يَضِلَّ ٩ عَنْ الْحَقِّ جَمِيعُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، أَوْ يَعْدِلَ إِلَى الْقَوْلِ بِالْبَاطِلِ ١٠ جَمِيعُ الْأُمَّةِ ١١ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ بَلْ لَا بُدَّ لِلْحَقِّ فِي كُلِّ زَمَانٍ مِنْ قَائِلٍ بِهِ وَ ذَاهِبٍ إِلَيْهِ وَ مُقِيمٍ عَلَيْهِ، وَ إِنْ ضَلَّ عَنْهُ غَيْرُهُ.

وَ الَّذِينَ ضَلَّوْا الضَّلَالَ الشَّدِيدَ بَعْدَ وِفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، مَنْ

١. في المطبوع: - «تقدم».

٢. في «س» و المطبوع: + «له».

٣. في «ب»: «و تعسر»؛ و هو من سهو القلم.

٤. في «ج»: «يروم».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «يروم».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «أعجزهم».

٧. في «س» و المطبوع: - «آلاف».

٨. في «س» و المطبوع: «الصحابي».

٩. في «س» و المطبوع: - «أن يقال».

١٠. في المطبوع: «أن يفضل».

١١. في «أ، ج، س، ص» و المطبوع: + «على»، و في «ب»: + «على جميع الباطل على». و الصحيح

١١. في «س، ص» و المطبوع: «الأئمة».

ما أثبتناه.

[أبدى] ^١ بعد مخالفتيه فيمن نصبه للإمامة و ارتضاه للخلافة، و عدل بالأمر عنه، و صيره في غيره؛ افتاناً على الرسول، و تقدماً بين يديه، و خلافاً ^٢ ظاهراً عليه. ثم اتبع هؤلاء الجسم الغفير ^٣ و العدد الكبير؛ تقليداً لهم، و حسن ظن بهم، و عجزاً عن الاختبار و الاعتبار، فضلوا ^٦ أيضاً دون ذلك الضلال.

و بقي أهل الحق الذين علموا أن الإمامة في أمير المؤمنين عليه السلام بالنص و التوقيف ^٨، و أنه ^٩ أغلب على مقامه، و حيل بينه و بين حقه، فهو المستحق للإمامة.

و هؤلاء هم ^{١٠} جماعة بني هاشم، و من المهاجرين و الأنصار جماعة كثيرة معروفون؛ و هم الذين تأخروا عنبيعة أبي بكر، و اجتمعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام منحاكين ^{١١} إليه و معتمدين ^{١٢} ما يصرفهم عليه و يزيدهم

١. في النسخ و المطبوع بدل ما بين المعقوفين: «بعد».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «و خلاف».

٣. في «س، ص»: «الجسم الغفير» بدل «الجسم الغفير». و في المطبوع: - «الغفير».

٤. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «الكثير».

٥. في «ج، س، ص» و المطبوع: «الظن».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «فضلاً».

٧. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و نفى».

٨. في «ج، س، ص» و المطبوع: «و التوقيت».

٩. في «ج، س، ص» و المطبوع: + «أو ان».

١٠. في المطبوع: - «هم».

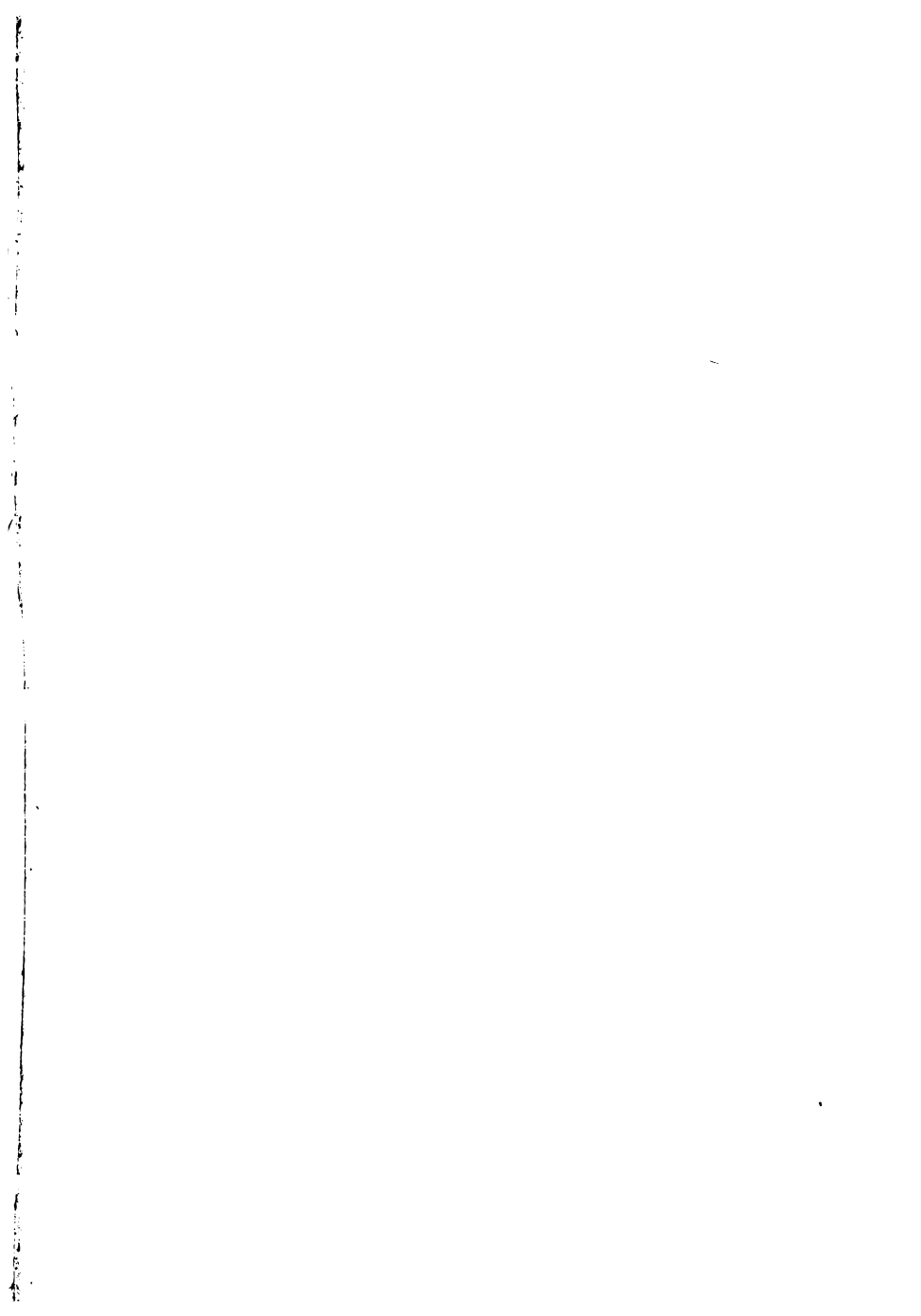
١١. في «ج»: «متحازين». و في «س، ص» و المطبوع: «متحاورين».

١٢. في «أ»: «و معهم». و في «ج»: «و معتمدت». و في «س، ص»: «و تعمدت». و في المطبوع:

«و تعمدن».

به. فلما رأوا إحالة^١ عن^٢ الاستمرارِ على المنازعةِ والمُجاذبةِ في^٣ هذا الأمرِ - بعد أن قويت^٤ الشبهةُ فيه، وكثرت الأعداؤُ عليه، و [زاد]^٥ عدَدُ النصارِ لما تمَّ من الاختيارِ؛ علماً منه^٦ بما يعقبُ المخارجةَ^٧ و تورثُ المُجاهرةَ مِنَ الفسادِ العظيمِ في الدينِ، و تفرِّقُ الشَّمْلِ، و تشعِّبُ الحَبْلِ^٨ - اقتدوا^٩ به عليه السلامُ في الإمساكِ و المتاركةِ^{١٠}، إلى أن يقضي اللهُ أمراً^{١١} كان مفعولاً.

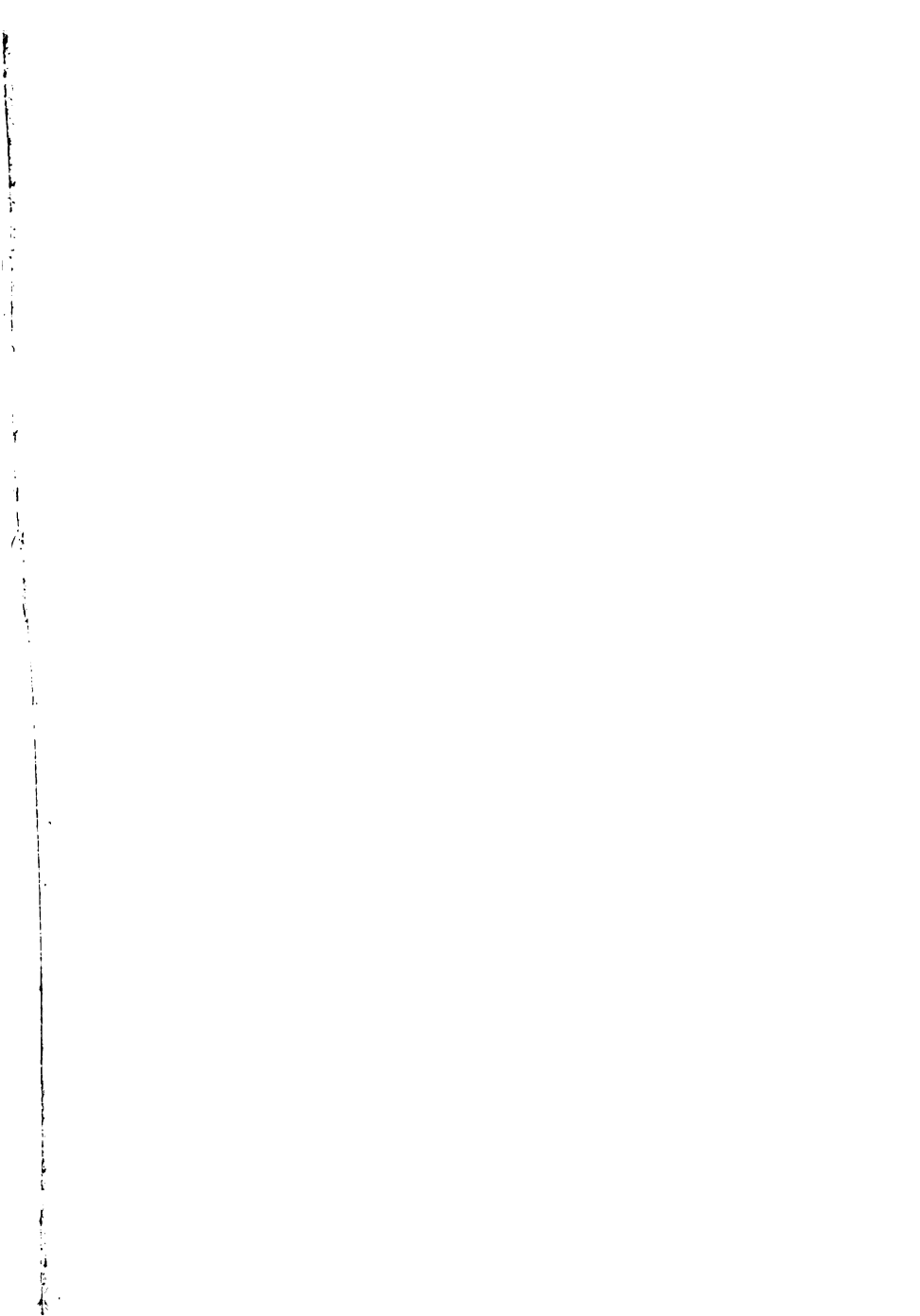
١. في «ج»: «إحالة». و في «س، ص» و المطبوع: «حاله». و المقصود أنهم وجدوا منه عليه السلام منعاً و دفعاً.
٢. في «س، ص» و المطبوع: «على».
٣. في «ب»: «والمجادمة في» بدل «والمجاذبة في». و في «س، ص» و المطبوع: «والمجاذبة و» بدلها.
٤. في «س، ص» و المطبوع: «قريت».
٥. في «س، ص» و المطبوع: «وإذا». و في سائر النسخ: «وإذ». و الصواب ما أثبتناه.
٦. أي من أمير المؤمنين عليه السلام.
٧. أي الخروج و الحرب.
٨. في «أ»: «و شعب الجهل». و في «ب»: «و تشعب الجبل»، و هو من سهو القلم. و في «س، ص» و المطبوع: «و تشعب الحيل».
٩. في «س، ص» و المطبوع: «اقتداء».
١٠. في «أ»: «و المنازعة». و في «ب، س، ص» و المطبوع: «و المشاركة».
١١. في «ب، ج»: «ما» بدل «أمراً». و في «ص»: «- أمراً».



(٨)

[مسألة في كيفية نجات هود عليه السلام]

[من الريح المهلكة]



مقدمة التحقيق

طرح في هذه الرسالة المختصرة سؤال عن كيفية نجاة هود عليه السلام و من معه من الريح المهلكة التي أبادت قومه، مع أن الريح عندما تهبّ تشمل جميع الأماكن المحيطة بها، و تغطي نقطة كبيرة من الأرض؟

فأجاب الشريف المرتضى باحتمال تدخل القدرة الإلهية، التي أدت إلى عدم هبوب الريح على المكان الذي كان فيه هود عليه السلام و من معه، كما أن إبراهيم عليه السلام دخل في وسط النار، إلا أن الله تعالى كفّ عنه أذاها، وجعلها برداً و سلاماً.

و قد طبعت هذه الرسالة سابقاً في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٤ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٨٩ - ٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٣١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في

- الصفحة (٢٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

[مسألة في كيفية نجاة

هود عليه السلام من الريح المهلكة]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: إن سأل سائل فقال: إن الماء في عهد نوح لما عمَّ^١ جميع الأرض لم ينجُ من العرق إلا^٢ أصحاب السفينة، فالريح المُسخرَةُ بِمِ اعْتَصَمَ^٣ منها هودٌ عليه السلامُ ومن اتَّبعه من المؤمنين، مع علمنا أن كلَّ ريحٍ تهبُّ من شمالٍ أو جنوبٍ أو صِبَاً^٤ أو دَبُورٍ^٥ فإنها تعمُّ الأرضَ وأكثرها^٦؟

-
١. في «س، ص» و«المطبوع: «يم».
 ٢. في «المطبوع: «لا».
 ٣. في «س، ص» و«المطبوع: «أعظم»، و لم نجد له وجهاً.
 ٤. قال الراغب: «الصِّبا: الريح المستقبل للقبلة». و قال الفيومي: «الصِّبا - وزان العَصا -: الريح تهبُّ من مطلع الشمس». راجع: المفردات، ص ٤٧٥؛ المصباح المنير، ص ٣٣٢ (صبو).
 ٥. قال الفراهيدي: «الدُّبور: ريح من قِبَل القبلة». و قال ابن منظور: «الدُّبور - بالفتح -: الريح التي تقابل الصِّبا والقَبول، و هي ريح تهبُّ من نحو المغرب. و الصِّبا تقابلها من ناحية المشرق». و قال الفيومي: «الدُّبور - وزان رسول -: ريحٌ تهبُّ من جهة المغرب، تقابل الصبا. و يقال: تُقْبِل من جهة الجنوب ذاهبةً نحو المشرق». راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣٢؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٢٧٢؛ المصباح المنير، ص ١٨٩ (دبر).
 ٦. في «س، ص» و«المطبوع: «و أكثرنا».

و هذا السؤال و إن لم يكن داخلاً في علم^١ الكلام، فإن كثرة العلم و جودة الطبع توسع^٢ للمسؤول - إذا كانت هذه حالة المقال و يضرب له المثال - الجواب عن الريح المهلكة لعاد المدمرة عليهم؛ ما الوجه في كيفية نجاة هود عليه السلام منها و^٣ نجاة من نجا بنجاته - من أهله و أصحابه - مع عموم الريح الأماكن كلها؟^٤.

فالجواب عندي: أنه غير ممتنع أن يكون هود عليه السلام و من كان في صحبته [في مكان] بحيث لم تهب فيه هذه الريح المهلكة. و الله تعالى قادر على أن يخص بالريح أرضاً دون أرض، و يكف عن هود عليه السلام و من معه عند هبوبها [قوتها] و تأثير اعتمادها، فلا يلحقهم من الضرر بها - و إن هبت بينهم - كما لحق من هلك؛ كما أنه تعالى كف إحراق النار عن إبراهيم عليه السلام و بردها في جسمه، و إن كان حاصلها فيها. و كل ذلك جائز واضح.

١. في «ب، ج، ص»: - «علم».

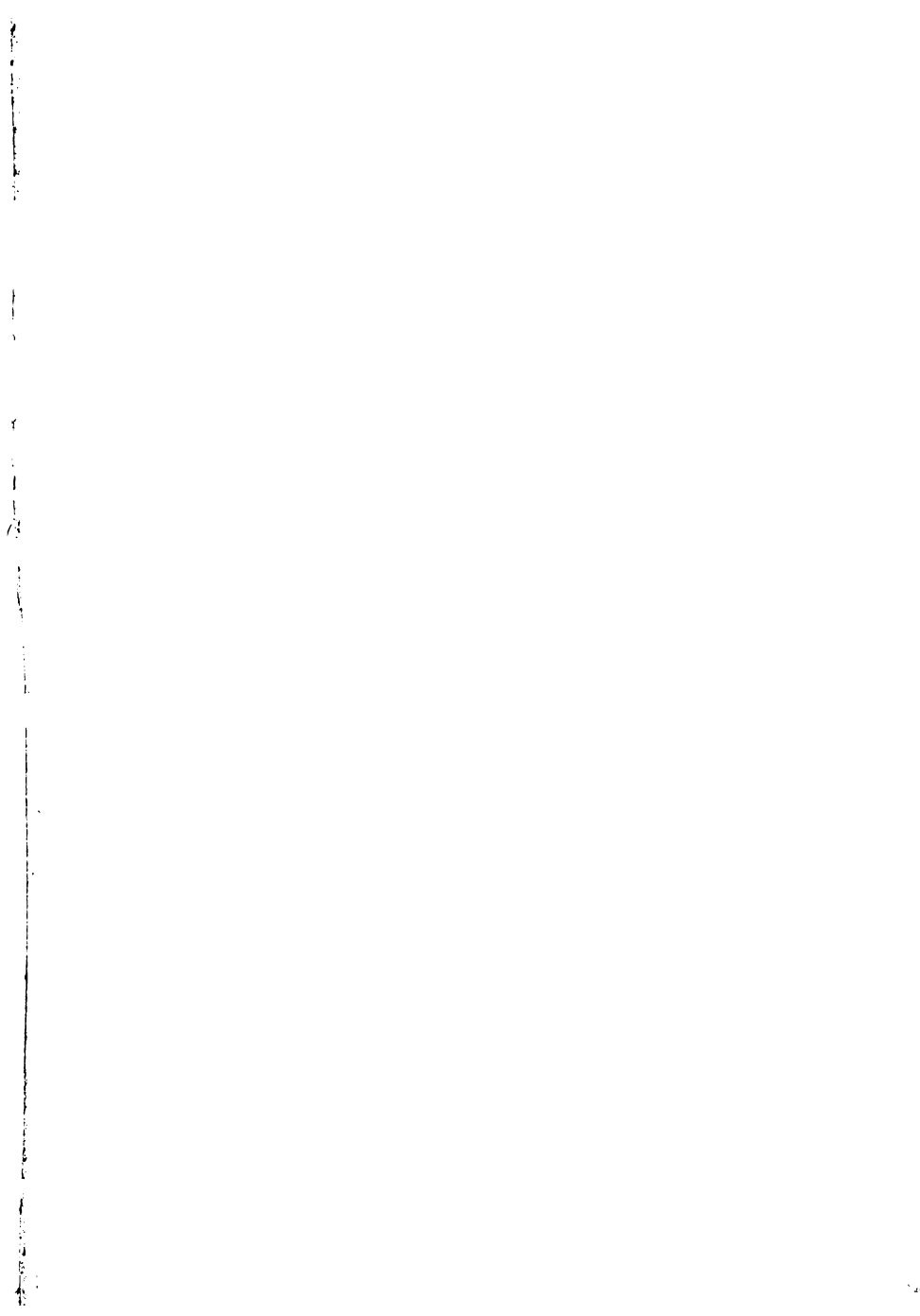
٢. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «يوسع».

٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: + «من».

٤. ما بين القوسين تكرار للسؤال السابق، ولعله سهو.

(٩)

مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه



مقدمة التحقيق

يدور السؤال في هذه الرسالة حول قوله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾^١.

فقد طرح السائل ثلاثة أسئلة، نذكرها هنا مع تقديم و تأخير السؤالين الأول والثاني، وذلك لأجل ترتيب الأسئلة بصورة أفضل، والأسئلة هي:

الأول: قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾^٢، فما هو وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبويه، وهما على الشرك؟

و لم يصرح السائل بأنهما على الشرك، لكنّه هو المفهوم من كلامه، و من استشهاده بالآية.

الثاني: إن إبراهيم عليه السلام قد وعد أباه فقط بالاستغفار في آيات أخرى، منها قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾^٣، فكأن السائل وجد أن هناك تعارضاً بين أن يعد أباه فقط بالاستغفار، ثم يستغفر لأبيه وأمه معاً في قوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾، فالإشكال يتركز على قوله: «ولوالدي» في الآية محل السؤال، و لذلك اقترح السائل جواباً لهذا الإشكال، ذكره بصورة السؤال التالي:

١. إبراهيم (١٤): ٤١.

٢. التوبة (٩): ١١٣.

٣. الممتحنة (٦٠): ٤.

الثالث: هل يمكن أن نقرأ الآية بهذه الصورة: «رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيْ» بياء ساكنة غير مُشَدَّدة، فيكون الدعاء لأبيه فقط، وبذلك سوف يرتفع التعارض المذكور، و تكون الآية محلَّ البحث متوافقة مع قوله: «وَ اغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ»^١.
و أجاب الشريف المرتضى على الأسئلة بما يلي:

أولاً: أحال القارئ للجواب على السؤال الأول على كتابه تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، حيث ذكر في ذلك الكتاب أن استغفار إبراهيم عليه السلام لم يكن إلا بعد ما وعده أبوه بالإيمان كذباً ونفاقاً، حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ صَادِقٌ، فَاسْتَغْفَرَ لَهُ بِنَاءٍ عَلَى هَذَا الظَّنِّ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ كَذِبُهُ رَجَعَ عَنِ اسْتِغْفَارِهِ، فَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ قَدْ ارْتَكَبَ ذَنْباً^٢، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَيَّرَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾^٣.

ثانياً: و أجاب عن السؤال الثاني بأن استغفار إبراهيم عليه السلام لوالديه يَحْتَمَلُ وجهين:

أحدهما: وهو ما ذكره الشيعة الإمامية من أن ذلك الشخص لم يكن أباه حقيقة، بل هو جدّه لأمه، و أن أباه الذي استغفر له في ضمن قوله: «رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَ لِوَالِدَيْ» كان مؤمناً.

كما يجوز أن تكون أمّه مؤمنة أيضاً، و يمكن اعتبار دعاء إبراهيم عليه السلام دليلاً على إيمانها.

وبذلك يرتفع الإشكال، و يتّضح أنّه في الحقيقة لم يستغفر لأبوين مشركين، بل مؤمنين.

١. الشعراء (٢٦): ٨٦.

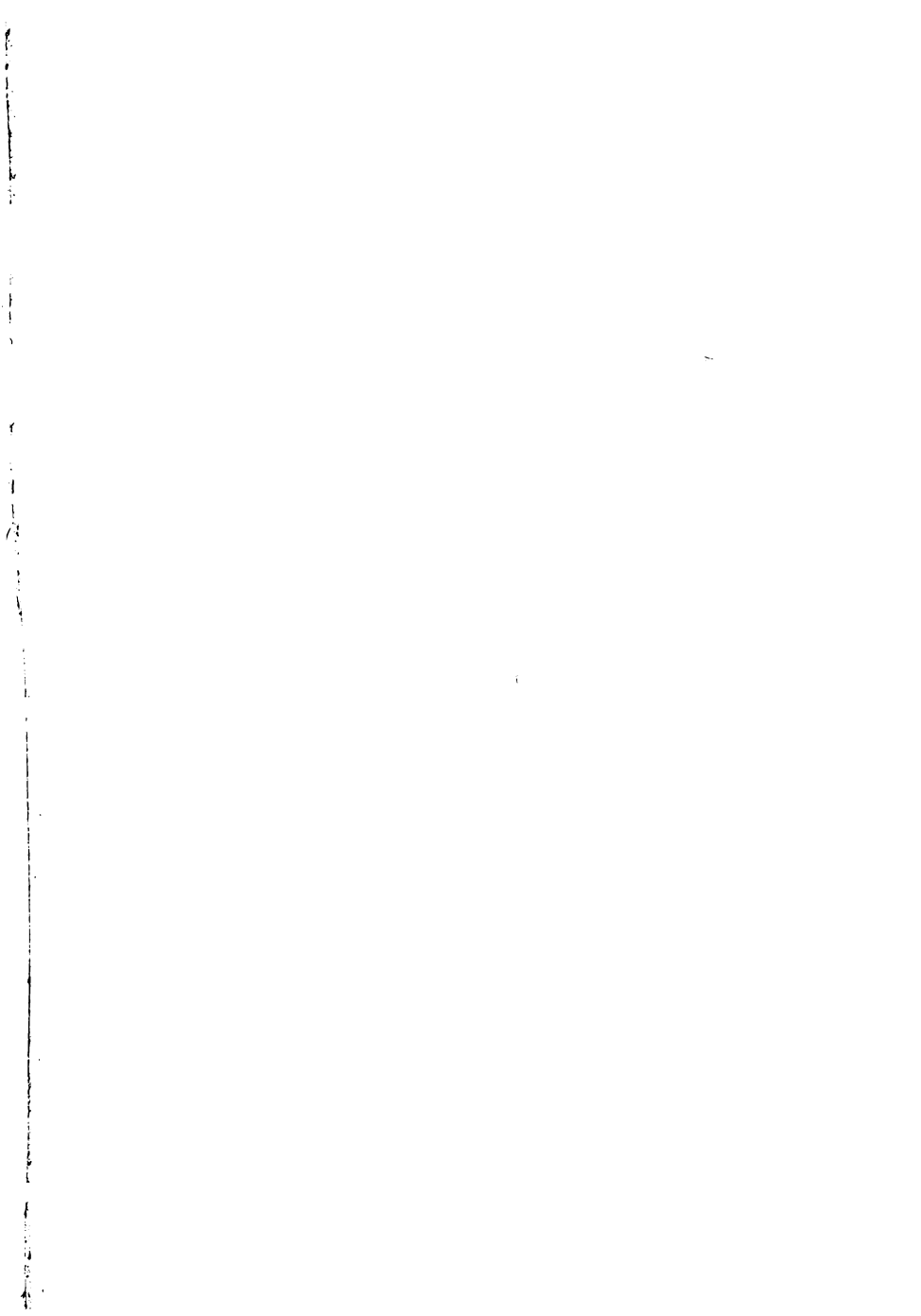
٢. راجع: تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ص ٦١.

٣. التوبة (٩): ١١٤.

و الآخر: وهذا الوجه أحسن من وجهة نظر الشريف المرتضى، وهو أن هذا الدعاء لم يكن حقيقياً، بل كان لأجل تعليمنا كيف ندعو لأنفسنا ولوالدينا المؤمنين. ثالثاً: وأجاب عن اقتراح السائل قراءة كلمة: «و لوالدي» بسكون الياء، بأن هذه القراءة إن كانت مروية فهي جائزة، وإلا فهي بدعة، والبدعة غير جائزة. وبهذا يكون الشريف المرتضى قد أجاب على الأسئلة الثلاثة بأجمعها. ويدل على صحة نسبة الرسالة إليه ما تقدم من إرجاعه فيها إلى كتابه المعروف تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام. وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٨٥ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩: تقع في الصفحات (٣٧٢ - ٣٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧: تقع في الصفحات (١١ - ١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
- ٣ و ٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ و الرسالة تكررت فيها، فتارة وقعت في الصفحات (٢٨١ - ٢٨٢)، و أخرى في الصفحات (٣٩٢ - ٣٩١) من المجموعة؛ و رمزنا لها في الموضوع الأول بـ «ج» و في الآخر بـ «د».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧: تقع في الصفحة (٢٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ و الرسالة تكررت فيها أيضاً، فتارة وقعت في الصفحة (١٥٦) و أخرى في الصفحة (٢١٤) من المجموعة؛ و رمزنا لها في الموضوع الأول بـ «ص»، و في الآخر بـ «ع».



[مسألة في وجه استغفار إبراهيم ﷺ لأبيه]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: قال الله^١ تعالى مُخْبِرًا عن إبراهيم عليه السلام أنه قال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾^٢، والذي أَخْبَرَنَا اللهُ تعالى أنه وَعَدَ أباه بِالِاسْتِغْفَارِ دُونَ أُمَّه، فَقَالَ: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾^٣، وَقَالَ: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾^٤، وَقَالَ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾^٥؛ فَمَا وَجْهَ اسْتِغْفَارِهِ لِوَالِدَيْهِ^٦؟ وَهَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ» بِيَأْ سَاكِنَةٍ غَيْرِ مُشَدَّدَةٍ^٧، فَيَكُونَ ذَلِكَ مُوَافِقًا لِقَوْلِهِ: ﴿وَ اغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾^٨،

١. في «د، ع»: «و سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ» بَدَلَ «مَسْأَلَةَ: قَالَ اللهُ».

٢. إبراهيم (١٤): ٤١.

٣. الممتحنة (٦٠): ٤.

٤. مريم (١٩): ٤٧.

٥. التوبة (٩): ١١٣.

٦. من قوله: «فَقَالَ: ﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ...﴾ إِلَى هُنَا لَيْسَ فِي «د، ع».

٧. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مُشَدَّدَةٌ».

٨. الشعراء (٢٦): ٨٦. وَ فِي «د، ع»: «فَأَجَابَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنْ وَالِدَيْهِ الْمَذْكُورَيْنِ لَيْسَا مَوْعُودَيْنِ، وَالْمَوْعُودُ بِالِاسْتِغْفَارِ لَهُ كَانَ جَدَّهُ لِأُمَّه، لَا وَالِدَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَ يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْ

و مُحَقَّقًا لِمَا وَعَدَهُ بِهِ مِنَ الِاسْتِغْفَارِ؟

الجواب:

إِعْلَمُ أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ: «تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْمَةِ»^١ الْقَوْلَ فِي اسْتِغْفَارِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِيهِ، وَ^٢ بَسَطْنَاهُ وَشَرَحْنَاهُ وَفَرَعْنَاهُ^٣، فَمَنْ أَرَادَ النَّهْيَةَ وَقَفَّ عَلَيْهِ مِنْ هُنَاكَ.

و فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾ وَجِهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ عِنْدَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ الْأَبَ الْكَافِرَ الَّذِي وَعَدَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالِاسْتِغْفَارِ لِمَا وَعَدَهُ ذَلِكَ بِالْإِيمَانِ إِنَّمَا كَانَ جَدَّهُ أَبَا أُمِّهِ^٤، وَ لَمْ يَكُنْ وَالِدَهُ^٥ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ وَالِدَهُ كَانَ مُؤْمِنًا.

وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أُمُّهُ^٦ أَيْضًا مُؤْمِنَةً كَوَالِدِهِ، وَ يُجْعَلُ دُعَاءُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهَا بِالْمَغْفِرَةِ دَلِيلًا عَلَى إِيْمَانِهَا.

﴿إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعْلِيمًا لَنَا كَيْفَ نَدْعُو لِنَفُوسِنَا وَ لِلْوَالِدَيْنِ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا تَعْبُدُ اللَّهُ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِأَنْ يَقُولَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وَ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا يَخْطِئُ لِعَصْمَتِهِ؛ وَ إِنَّمَا جَاءَ ذَلِكَ تَعْلِيمًا لَنَا. فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ الْبَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ مَرْوِيَّةً وَ قَدْ قُرئَ بِهَا جَازَتْ بِالْتَخْفِيفِ، وَ إِلَّا فَالْإِبْدَاعُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَ فِيهِ نَظَرٌ بَيْنَ «بَدَلٌ»^١ «إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ». وَ هُوَ تَكَرَّرَ لِمَا سَيَأْتِي.

١. تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ص ٥٥ - ٥٩.

٢. فِي «س، ص» - «و».

٣. مِنْ «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَرَعْنَاهُ».

٤. فِي «س، ع، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «جَدَّهُ لِأُمِّهِ».

٥. فِي «أ»: «أَبَاهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَكُونُ الْإِمَامُ» بَدَلُ «تَكُونُ أُمُّهُ».

و الوجهُ الأحسنُ^١: أنا لا نجعلُ ذلكَ من إبراهيمَ عليه السلامَ دعاءً لنفسه؛ بل تعليمًا لنا كيف ندعو لثفوسنا و للوالدين المؤمنين منا، كما تعبّد الله نبيّنا صلّى الله عليه و آله بأن يقول: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^٢، و هو عليه السلام لا يُخطئُ للعصمة^٣، و إنّما قال ذلكَ تعليمًا لنا.

فأمّا القراءةُ بتسكين الياءِ، فإن كانت مرويّةً و قد قرئ بها جازت القراءةُ بالتخفيف^٤، و إلا فالإبداعُ غيرُ جائزٍ.

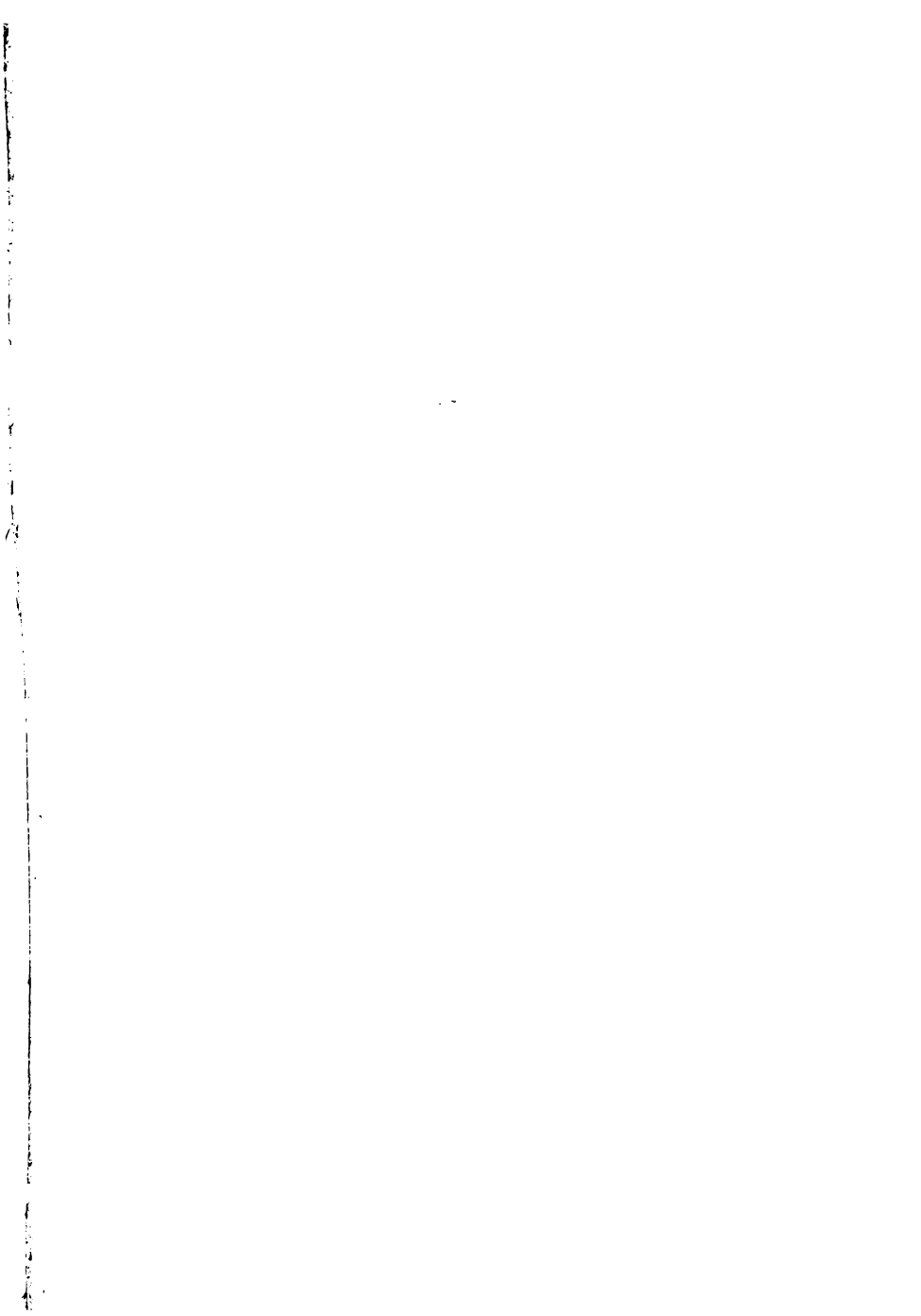
١. في «أ، ب»: «و الوجه الآخر».

٢. في «س، ص» و المطبوع: - «من».

٣. البقرة (٢): ٢٧٦.

٤. في «أ، ب، ج»: «العصمته».

٥. في «أ، ب، ج، ص» و المطبوع: «و قد روي بها جازت» بدل «و قد قرئ بها جازت القراءة بالتخفيف».



(١٠)

مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام



مقدمة التحقيق

يدور البحث في هذه الرسالة حول إشكال يتعلّق بقصة موسى والخضر عليهما السلام، وبالخصوص حول قصة قتل الخضر عليه السلام للغلام، ويبدو أنّ السؤال افتراضي؛ فإنّ الرسالة تبدأ بقوله: «إن سألت سائل...». وقد عُثِرَ على نسخة في ضمن النسخ الخطيّة التي جمعتها الأمانة العامّة لمؤتمر ألقىة الشريف المرتضى، تحتوي على أربعة مقاطع متنوّعة، وُضعت تحت عنوان: المسائل المقدّسات أو المقدّسيات، وكان أحد هذه المقاطع عبارة عن الإشكال الثاني المطروح في هذه الرسالة التي بين يدينا، والذي سوف يأتي استعراضه خلال هذه المقدّمة، فهل يمكن اعتبار رسالة الحسن والقبح العقلي كلّها جزءاً من مجموعة مسائل لم تصلنا بالكامل، وتحمل عنوان: المسائل المقدّسات أو المقدّسيات؟ الأمر غامض.

عنوان الرسالة

وقد كان عنوان هذه الرسالة في الطبعة السابقة: «مسألة في الحسن والقبح العقلي» وهذا العنوان غير دقيق؛ لأنّ الشريف المرتضى قد طرح في هذه الرسالة إشكالين رئيسيين حول قصة موسى والخضر عليهما السلام:

الأول منهما يدور حول أنّ قتل الغلام عمل قبيح، فكيف يأمر الله تعالى به؟!

والثاني يدور حول سبب دخول الغاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِينَا غُلَامًا

فَقَتَلَهُ^١، بينما لم تدخل في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾^٢، و قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَفْعَمْنَا أَهْلَهَا﴾^٣.

فهذا هو محتوى الرسالة بصورة إجمالية، و بذلك يبدو أن عنوان الرسالة في الطبعة السابقة غير دقيق تماماً؛ فإنَّ مَنْ يقرأ هذا العنوان يتوقَّع وجود بحث نظريّ حول مسألة الحسن و القبح العقليّين، يقوم فيه المؤلّف بذكر النظريّات المختلفة حول الموضوع، ثمّ يختار نظريّة منها، و يجيب على إشكالاتها، ثمّ يطرح إشكالات النظريّات الأخرى. لكننا لا نرى شيئاً من هذا في هذه الرسالة، و إنّما هي تتعرّض - كما تقدّم - إلى إشكال حول آية قتل الخضر للغلام. نعم إنّ أصل الإشكال يعتمد على فكرة الحسن و القبح العقليّين؛ لكن هذا لا يكفي لتسمية الرسالة بذلك؛ لأنّها إنّما تتعرّض إلى أحد تطبيقات نظريّة الحسن و القبح العقليّين فقط، لا إلى أصل النظريّة؛ و لهذا يكون الأولى تسميتها: «تأويل آية قتل الخضر للغلام».

محتوى الرسالة

و تفصيل البحث حول الإشكاليين المطروحين في هذه الرسالة و اللذين يشكّلان أساس مطالب الرسالة، كما يلي:

الإشكال الأوّل: أنّ ما كان في عقولنا حسناً أو قبيحاً، فهو عند الله تعالى حسن أو قبيح أيضاً، و قد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^٤، لكنّه أمر هنا بقتل غلام زكيّ بلا ذنب، و في الظاهر كان هذا الفعل قبيحاً عند موسى عليه

١. الكهف(١٨): ٧٤.

٢. الكهف(١٨): ٧١.

٣. الكهف(١٨): ٧٧.

٤. الأنعام(٦): ١٥١.

السلام، لكنّه عند الله تعالى حسن.

إذا أُجيب بأنّ قتله كان يؤدّي إلى أمرين حسنين، ومصلحتين عظيمتين، وهما إيمان أبويه، وابتعادهما عن الكفر، ولذلك كان قتله حسناً.

أجيب بأنّه إذا كان الأمر كذلك، فهو مع ذلك لا يوجب قتل الغلام، كما أنّ كفر أبويه لا يُعدُّ ذنباً له؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾^١.

إضافة إلى أنّه يمكن للغلام أن يعترض يوم القيامة ويقول: «بأيّ ذنب قُتِلْتُ؟»، خاصّة وأنّه تعالى كان يمكنه أن يميته دون أن يقتله، فيكون قد مات بأجله، وبقضاء الله تعالى، وبما حتمه من الموت على عباده، ولا يصحّ للغلام يوم القيامة أن يعترض ويقول: «لِمَ يا رَبِّ أمتني؟».

أضف إلى ذلك، أنّه لو صحّ ذلك لأمكن للسلطان أن يقتل من لا يجب قتله إذا وُجِدَ في قتله مصلحة أو مصالح، أو يأخذ ماله إذا وُجِدَ أن بقاء المال عنده يوجب طغيانه، واستعلاءه على غيره.

وأجاب الشريف المرتضى على ذلك بأنّ الحسن والقبح لا يختلفان بين القديم تعالى والمُحدّث، وإنّما اعتبر موسى عليه السلام قتل الغلام قبيحاً لجهله بوجه حُسن قتله وقبح إيقائه، فإنّ وجه ذلك هو أنّ إيقائه كان سيؤدّي إلى أن يدعو أبويه إلى الكفر فيجيبانه، وهذه مفسدة، وهي وجه قبيح، فوجب القتل. فلو علم موسى عليه السلام بذلك لعلم حسن القتل. وليس كلّ وجوه وجوب القتل يجب أن تكون متقدّمة عليه، بل إذا علم الله تعالى أنّ التبقية قبيحة - لترتب مفسدة عليها - وجب القتل.

وأما ما ذكر من تفضيل الإمامة على القتل، فيمكن الإجابة عنه بوجهين:

أولاً: لقد كان في علم الله تعالى أن أبويه لا يثبتان على الإيمان إلا بقتل ولدهما، لا بموته بشكل طبيعي؛ فيكون هذا وجه وجوب القتل، دون الموت الطبيعي.

ثانياً: إذا كان الله تعالى مخيراً بين الإماتة والقتل، فيمكنه أن يختار القتل على الرغم من أن فيه ألماً يلحق المقتول؛ لأنه في المقابل سوف يحصل المقتول على أعواض توازي الألم الذي لحقه، بل تزيد عليه أضعافاً مضاعفة، فيصير كأنه لم يتألم. ويشير الشريف المرتضى هنا إلى بحث حول مسألة الأعواض، وهو أنه لو علم الله تعالى أن هذا الشخص يؤمن إذا فعل به ألماً، كما أنه يؤمن إذا فعل به ما لا ألم فيه، فهو برأي الشريف المرتضى مخير بين الأمرين؛ لأنه حتى في حالة وصول الألم إليه، فإنه سوف يعوّض عن ذلك الألم بما يزيد عليه من الأعواض^١، وإن كان قد ذهب بعض المتكلمين إلى أنه في هذه الحالة لا يختار تعالى إلا الشق الثاني، أي ما لا ألم فيه^٢. وأما إشكال السلطان فهو غير لازم؛ لأنّ البشر لا يعلمون المصالح والمفاسد بصورة قطعياً، بينما الله تعالى يعلمها، إضافة إلى أن الله تعالى يعوّض المقتول، ويقدر على إيصال العوض إليه، بينما البشر لا يتمكنون من إيصال العوض إليه.

الإشكال الثاني: وقد أشرنا إلى هذا الإشكال في بداية هذه المقدمة، وهو أنه لماذا دخلت الفاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِينَا غُلَامًا مَّقْتُلَةً﴾، بينما لم تدخل في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبْنَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقْنَاهَا﴾، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا؟﴾

وهذا الإشكال أو السؤال هو في الحقيقة مجرد سؤال لغوي، ولا تعلق له ببحث الحسن والقبح العقليين.

١. يمكن اعتبار هذا الرأي شاهداً على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى؛ فإنه كان يذهب إلى ذلك في كتبه الأخرى، كما سوف يأتي في الهامش التالي.

٢. الذخيرة، ص ٢٣١.

و قد أجاب الشريف المرتضى عليه بأن سبب دخول الفاء هو أنّ لقاء الغلام كان سبباً للقتل، بينما لم يكن ركوب السفينة سبباً للخرق، ولا إتيان القرية سبباً للاستطعام، ولهذا لم تدخل الفاء فيهما.

وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٧٥ تحت عنوان «مسألة في الحسن والقبح العقلي» كما تقدّم.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤١٧ - ٤٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».

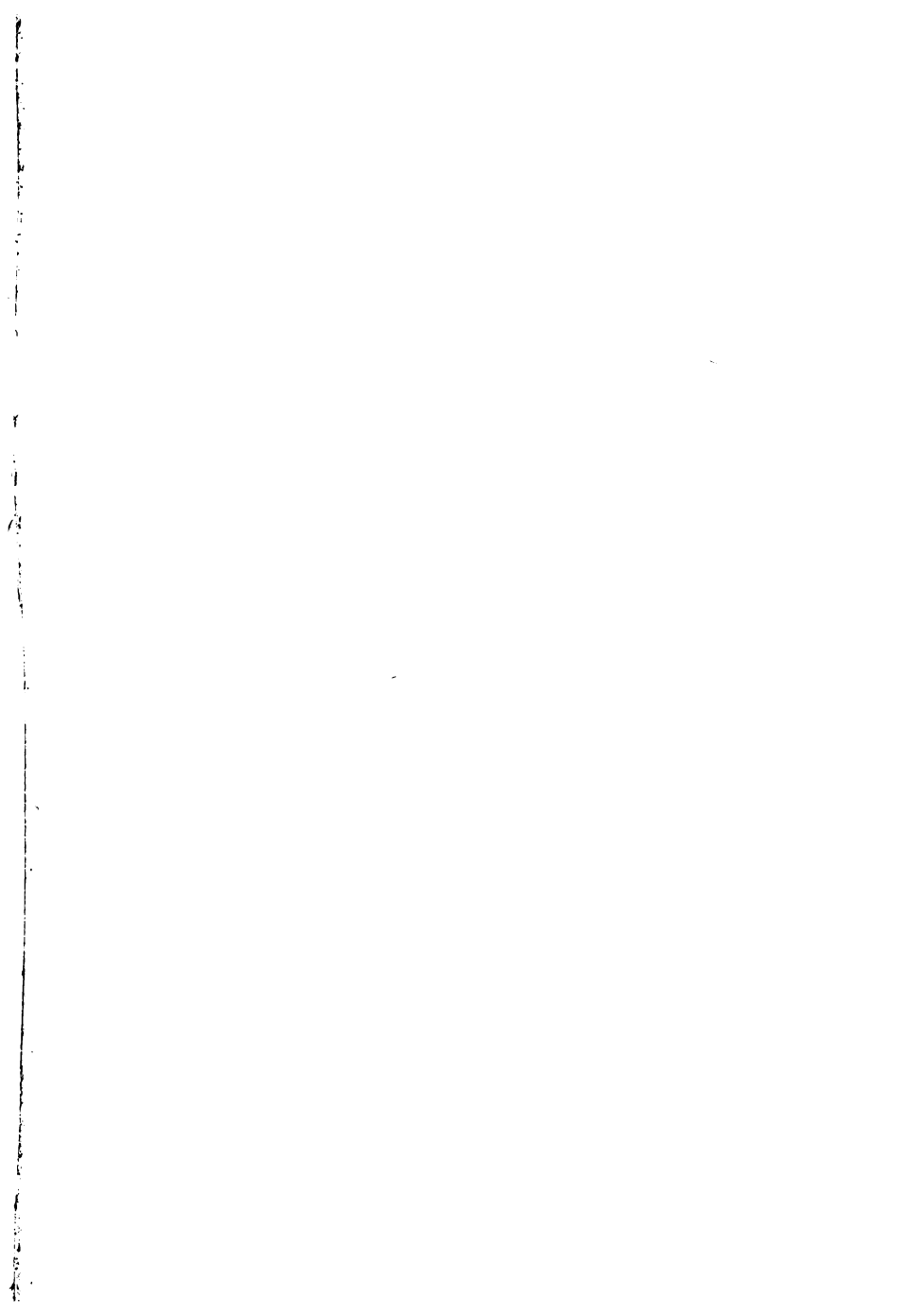
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٨٣ - ٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٠٨ - ٣١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٩٠ - ٤٩٢) من المجموعة، و هي تحتوي على جزء من الرسالة المذكورة، و تحمل عنوان «المسائل المقدّسات». كما تقدّم في بداية هذه المقدّمة. و رمزنا لها بـ «ع».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٧٠ - ١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٥ - ٢٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



[مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إن سأل سائل فقال: أ لستم تزعمون أن ما كان في عقولنا حسناً فهو عند الله حسناً، وما كان عندنا قبيحاً فهو عنده^٢ تعالى كذلك؛ ولا يجوز أن يكون حسناً شيئاً هو عنده بضده^٣، ولا قبيحاً أمر هو عنده بخلافه؟
قلنا: الأمر كذلك.

فإن قال: أليس الله تعالى قد قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^٤، وقال: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^٥؟ وقد أمر أن يقتل غلاماً زكياً لم يحب عليه أن يقتل، وقصته في سورة الكهف^٦، وذلك الفعل في الظاهر كان عند موسى عليه السلام فظيعاً قبيحاً وعند الله حسناً!

١. في «س» والمطبوع: - «عندنا».

٢. في «ر، س، ص» والمطبوع: «عند الله» بدل «عنده».

٣. في «س، ص» والمطبوع: «يفيده».

٤. الأنعام (٦): ١٥١.

٥. المائدة (٥): ٤٥.

٦. الكهف (١٨): ٧٤.

فَيَقَالُ لَهُ: لَمَّا تَضَمَّرَ قَتَلَ هَذِهِ النَّفْسَ أَمْرَيْنِ حَسَنَيْنِ^١ وَ مَصْلَحَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ - [أعني] ثَبَاتٌ^٢ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَبَوَيْ الْغُلَامِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَ بَعْدَهُمَا مِنَ الْكُفْرِ وَ الطُّغْيَانِ - حَسَنٌ قَتَلَهُ.

فَيَقُولُ هَذَا السَّائِلُ: وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُدْخِلِ الْغُلَامِ^٣ فِي وَجُوبِ قَتْلِهِ، وَ لَا كُفْرَ أَبِيهِ بِمُلْزِمِهِ^٤ ذَنْباً^٥، وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾^٦، وَ قَالَ: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾^٧؛ أَلَا تَرَوْنَ هَذَا الْغُلَامَ إِذَا قَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «بَأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلْتُ؟» لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ذَنْباً قَدْ اِكْتَسَبَهُ؟

وَ قَدْ كَانَ اللَّهُ قَادِراً عَلَى إِمَاتَةِ^٨ الْغُلَامِ؛ فَيَكُونُ^٩ بِمَا قُضِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَنِيَّتِهِ دَاخِلاً فِيهَا حَتَمَهُ مِنَ الْمَوْتِ عَلَى بَرِيَّتِهِ^{١٠}، وَ يَصِيرُ الْمَوْتُ لِنَفْسِهِ مُرْهِقاً^{١١}، وَ لَا يَكُونُ بَقَاؤُهُ بِالْكَفْرِ لِأَبَوَيْهِ مُرْهِقاً. وَ لَيْسَ لَهُ بِالْإِمَاتَةِ أَنْ يَقُولَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَبِّ، لِمَ أُمَّتَنِي؟ وَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي^{١٢} قُتِلْتُ وَ لَا ذَنْبَ لِي.

١. في «س، ص» و المطبوع: «حسنتين».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «تناسب».

٣. في «س» و المطبوع: «للغلام».

٤. في «ر، س، ص» و المطبوع: «يلزمه». و في «د، ص»: «ذنبها». و في «ل»: «+ ذنبهما».

٥. في «ر»: «ذنبها».

٦. فاطر (٣٥): ١٨.

٧. الروم (٣٠): ٤٤.

٨. في «س» و المطبوع: «هذا».

٩. في «س، ص» و المطبوع: «ليكون الغلام» بدل «فيكون». و في «ر»: «- فيكون».

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «دينه».

١١. كذا، و لعل الصحيح: «مُرْهِقاً» بالزاي.

١٢. في «س» و المطبوع: «لم».

و يَجِيءُ مِنْ هَذَا: أَنَّ لِلسُّلْطَانِ - إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي قَتْلِ مَنْ لَمْ يَجِبْ قَتْلُهُ مَصْلَحَةً، لَا بَلْ مَصَالِحَ كَثِيرَةً - أَنْ يَقْتُلَهُ، وَ إِذَا عَلِمَ أَيْضاً أَنَّ مَعَ الْإِنْسَانِ مَالاً يُرِهْقُهُ الطُّغْيَانَ وَ الْإِسْتِعْلَاءَ عَلَى مَنْ^١ هُوَ دُونَهُ وَ الْإِسْتِذْلَالَ لِلنَّاسِ أَنْ يَأْخُذَ مَالَهُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ. وَ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَاعِلٌ مَا شَاءَ^٢ وَ أَرَادَ، وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: «لِمَ؟» وَ «لَا»^٣ وَ «كَيْفَ؟» وَ لَا يُعَارِضُ وَ لَا يَعْجَبُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «حَتَّى إِذَا زَكَّيَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا»^٥، وَ قَالَ: «حَتَّى إِذَا لَقِيََا غُلَامًا فَقَتَلَهُ»^٦، وَ قَالَ: «حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا»^٧، فَعَطَفَ الْقَتْلَ عَلَى لِقَاءِ الْغُلَامِ بِالْفَاءِ، وَ لَمْ يَدْخُلْ فِي خَرْقِ السَّفِينَةِ عَلَى الرُّكُوبِ حَرْفَ عَطْفٍ، وَ لَا فِي الْإِسْطِعَامِ عَلَى إِيْتَابِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ عَطْفًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ؟ فَلَا بُدَّ لِذَلِكَ مِنْ^٨ مَعْنَى يَخْصُهُ.

الجواب: أَنَّ الْعِلْمَ بِحُسْنِ الْحَسَنِ وَ قُبْحِ الْقَبِيحِ^٩ لَا يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعَالِمِينَ، وَ لَا فَرَقَ فِي هَذَا الْعِلْمِ بَيْنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى وَ الْمُحَدَّثِ.

١. في «س، ص» و المطبوع: «ما».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «يشاء».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «لم لا؟» بدل «لم؟ و لا».

٤. جاءت قبل قوله: «قال» زيادة في «ع» و هي: «و من المسائل المقدسات».

٥. الكهف (١٨): ٧١.

٦. الكهف (١٨): ٧٤.

٧. الكهف (١٨): ٧٧.

٨. في «س، ص» و المطبوع: «في».

٩. في «س، ص» و المطبوع: «القيح».

فَأَمَّا مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّمَا اسْتَقْبَحَ^١ عَلَى الْبَدِيهَةِ قَتْلَ الْغُلَامِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ
الْوَجْهَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ حَسَنٌ قَتَلَهُ وَ قُبِحَ تَبْقِيَتُهُ، وَ لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ لَعَلِمَ حُسْنَ الْقَتْلِ
وَ قُبْحَ التَّبْقِيَةِ.

وَ إِنَّمَا وَجِبَ قَتْلُ الْغُلَامِ لِأَنَّ فِي تَبْقِيَتِهِ - عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ -
مَفْسَدَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَدْعُو أَبَوَيْهِ إِلَى الْكُفْرِ فَيَسْتَجِيبَانِ^٢
لَهُ، وَ الْمَفْسَدَةُ وَجْهٌ قُبْحٌ^٣. وَ لَيْسَ كُلُّ وَجْهِ وَجُوبٍ الْقَتْلِ لِاسْتِحْقَاقِ بَجْنَايَةِ
تَقَدَّمَتْ؛ بَلِ الْمَفْسَدَةُ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ، وَ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِي التَّبْقِيَةِ
مَفْسَدَةٌ وَجِبَ الْقَتْلُ.

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي السُّؤَالِ - مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ قَادِرًا عَلَى إِزَالَةِ الْحَيَاةِ بِالْمَوْتِ مِنْ
غَيْرِ أَلْمٍ، فَتَزُولُ التَّبْقِيَةُ الَّتِي هِيَ الْمَفْسَدَةُ مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ إِبْلَامٍ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ -
فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى عَلِيمًا أَنَّ أَبَوَيْهِ لَا يَنْتَبِهَانِ عَلَى الْإِيمَانِ وَ يَعْدِلَانِ عَنِ
الْكُفْرِ إِلَّا بِأَنْ يُقْتَلَ هَذَا الْغُلَامُ؛ فَيَكُونُ هَذَا وَجْهٌ وَجُوبٍ الْقَتْلِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِ.
وَ الْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنَّ التَّبْقِيَةَ إِذَا كَانَتْ هِيَ الْمَفْسَدَةَ، وَ اللَّهُ تَعَالَى مُخَيَّرٌ فِي إِزَالَتِهَا
بِإِنْفَادِ الْحَيَاةِ بِالْمَوْتِ مِنْ غَيْرِ أَلْمٍ^٦ بِالْقَتْلِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ وَ إِنْ كَانَ فِيهِ أَلْمٌ يَلْحَقُ

١. في «د»، ص، ل: «استفتح».

٢. في «س»، ص و المطبوع: «فيجيبان».

٣. في «س»، ص و المطبوع: «قبيح».

٤. كذا، و الأنسب: «فأله».

٥. في «د»: «بانفء». و في «س»، ص و المطبوع: «بانفء».

٦. في «س»، ص و المطبوع: «المراد» بدل «ألم و».

المقتول، فبإزاء ذلك الألم^١ أعواض عظيمة يُوازي الانتفاع بها المَصْرَةَ بالقتلِ
و يزيدُ عليه أضعافاً^٢ مُضاعفة؛ فيصيرُ القتلُ بالأعواضِ المُستَحَقَّةِ عليه كأنه ليسَ
بألم، بل هو نفعٌ وإحسانٌ.

و يجري ذلك مجرى مَنْ عَلِمَ اللهُ تعالى أنه يؤمنُ إن فعلَ به ألماً كما يؤمنُ
إذا فعلَ به ما ليسَ بألم، فالمذهبُ الصحيحُ: أنه تعالى مُخَيَّرٌ في استصلاحِ هذا
المُكَلَّفِ و فعلٍ ما هو أُطْفَ له في الإيمانِ، بَيْنَ فِعْلِ الألامِ، و فِعْلِ ما لَيْسَ بألم.
و إن كانَ قد ذَهَبَ قومٌ إلى أنه تعالى و الحالُ هذه لا يَفْعَلُ به إلا ما لَيْسَ بألم،
و أخطَوا؛ و قد بيَّنا الكلامَ في هذه المسألة، و استَقْصيناها في مواضعٍ من كُتُبنا.^٣
فأما الزامنا - أن يَكُونَ السُّلطانُ^٤ متى عَلِمَ أن في قتلِ بعضِ الناسِ مَصْلحةً
أن يَقْتله، و كذلك في أخذِ المالِ - فغيرُ لازم؛ لأنَّ أحداً منا لا يَجوزُ أن يَعْلَمَ
قطْعاً المَصْلحةَ و المَفْسدةَ، و إنما يَظُنُّ ذلكَ، و اللهُ تعالى يَعْلَمُه. ثمَّ إنَّ اللهُ تعالى
إذا قَتَلَ مَنْ ذَكَرنا حاله أو يَأْمُرُه بِقَتله، لَضَمِنَ إِبصالَه إلى الأَعواضِ الزائدةِ النفعِ
علني ما دَخَلَ عليه مِنْ ضَرَرِ القتلِ؛ لأنَّه عالِمٌ بذلكِ و قادرٌ عليّ إِبصالِه، و أحَدنا لا
يَعْلَمُ ذلكَ و لا يَقْدِرُ أيضاً عليّ إِبصالِه؛ ففارَقَتْ^٦ حالنا في هذه المسألةِ حالَ
القَدِيمِ تعالى.

١. في غير «س» و المطبوع: «الآلام».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «أضعاف».

٣. راجع: الذخيرة، ص ٢٣١.

٤. كذا في النسخ و المطبوع. و الصحيح: «للسلطان».

٥. كذا، و الأنسب: «أمر».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «فصادفت».

و أما دخول الفاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ و سقوطها من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا زَكَّيَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾، و من قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعُوا أَهْلَهَا﴾، فقد قيل: إن الوجه فيه أن اللقاء لما كان سبباً للقتل أُدخِلت الفاء إشعاراً^١ بذلك^٢، و لما لم يَكُن في السفينة الركوب سبباً للخرق، و لا إتيان القرية سبباً للاستطعام، لم تُدخِل^٣ الفاء. و هذا وجهٌ صحيحٌ.

١. في «د، ر، ص، ل»: «اشتهاراً».

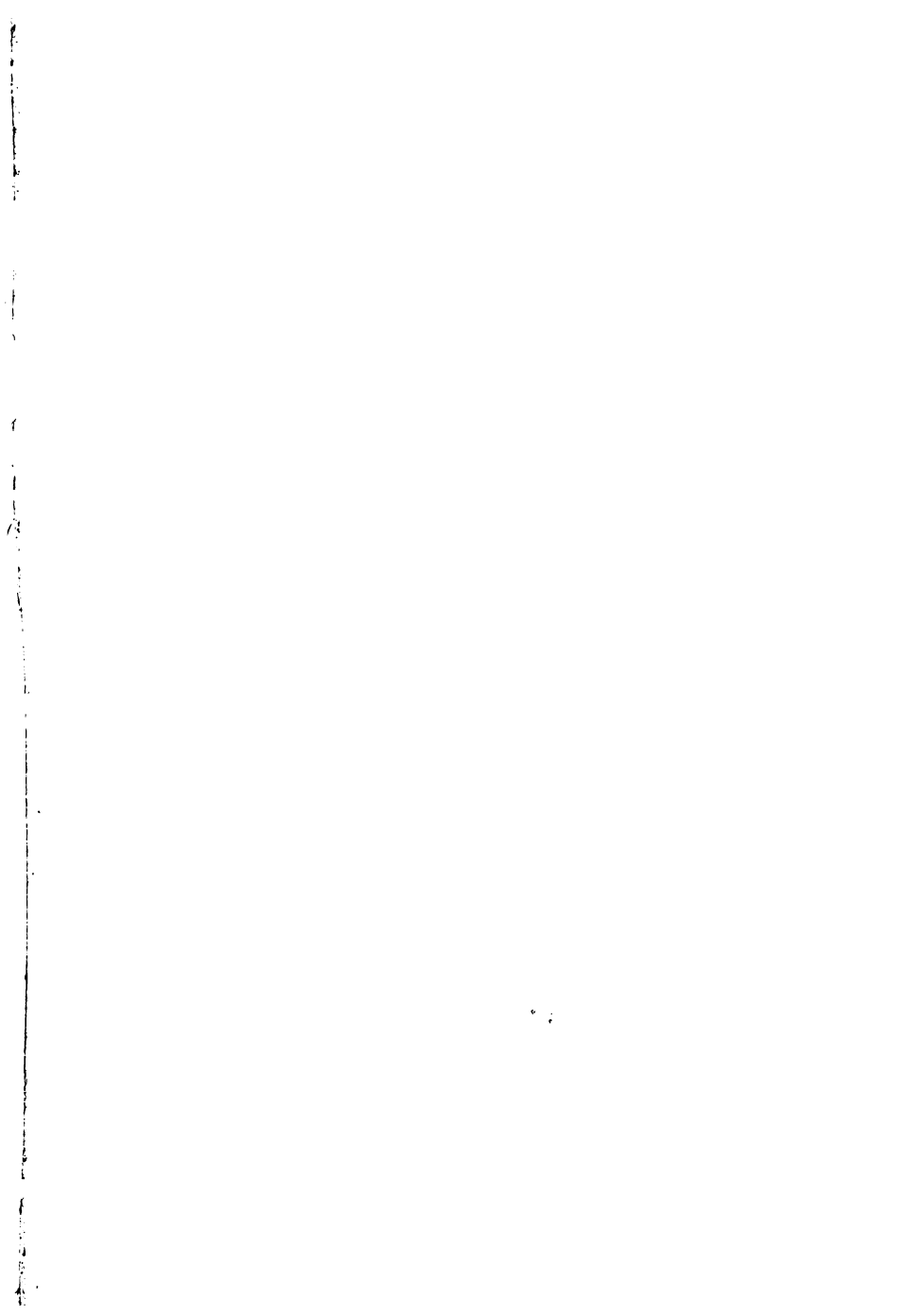
٢. في «د، ص»: «لك». و في «ل»: - «بذلك».

٣. في «د، ر، س، ص، ل» و المطبوع: «لم يدخل».

(١١)

مسألة في قوله تعالى:

﴿ وَ لَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً ﴾



مقدمة التحقيق

سُئل الشريف المرتضى في هذه الرسالة المختصرة عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾، فأجاب باختصار، وذكر أنّ المراد أنّه لولا ما أخبر به تعالى من الآجال التي يُبقي عباده لها، لوقع الهلاك الذي قد أوقعه الله تعالى في الأمم السابقة، والذي أشير إليه في الآية السابقة على هذه الآية. وكانت قد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٨ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّعة ١٤٢٥٤: تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

[مسألة في قوله تعالى:

﴿ وَ لَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً ﴾]

[بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ]

مسألة: ما معنى قوله تعالى: ﴿ وَ لَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً ﴾^١؟
الجواب: معنى هذه الآية أنه لولا ما أخبر الله تعالى به و ضربه^٢ من الآجال التي تبقى عباده إليها، لكان^٣ الهلاك الذي قد تقدّم ذكره و أن الله تعالى أوقعه بالأمم السالفة.

يشهد لذلك قوله تعالى قَبْلَ هذه الآية: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾^٤.
و يكون تقدير الآية: لولا الآجال المضروبة للتبعية و استمرار التكليف^٥، لكان الهلاك مُستقراً لازماً.

١. طه (٢٠): ١٢٩.

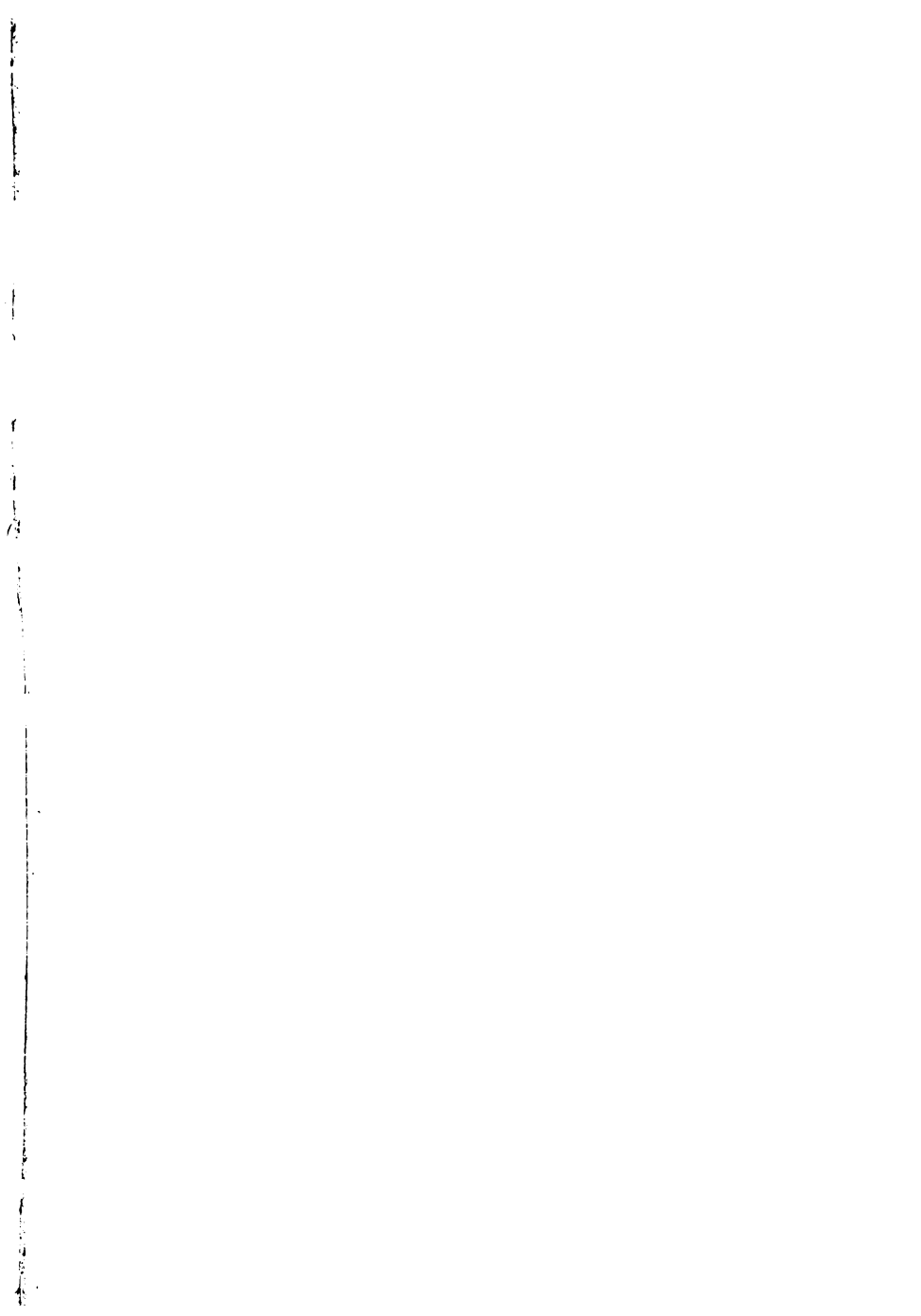
٢. في «أ، ب» و المطبوع: «و خبر به»، و في «د»: «و خبرته»، و في «ص»: «و خيره» بدل «و ضربه».

٣. «كان» هنا تامة.

٤. طه (٢٠): ١٢٨.

٥. في المطبوع: «التكلف».

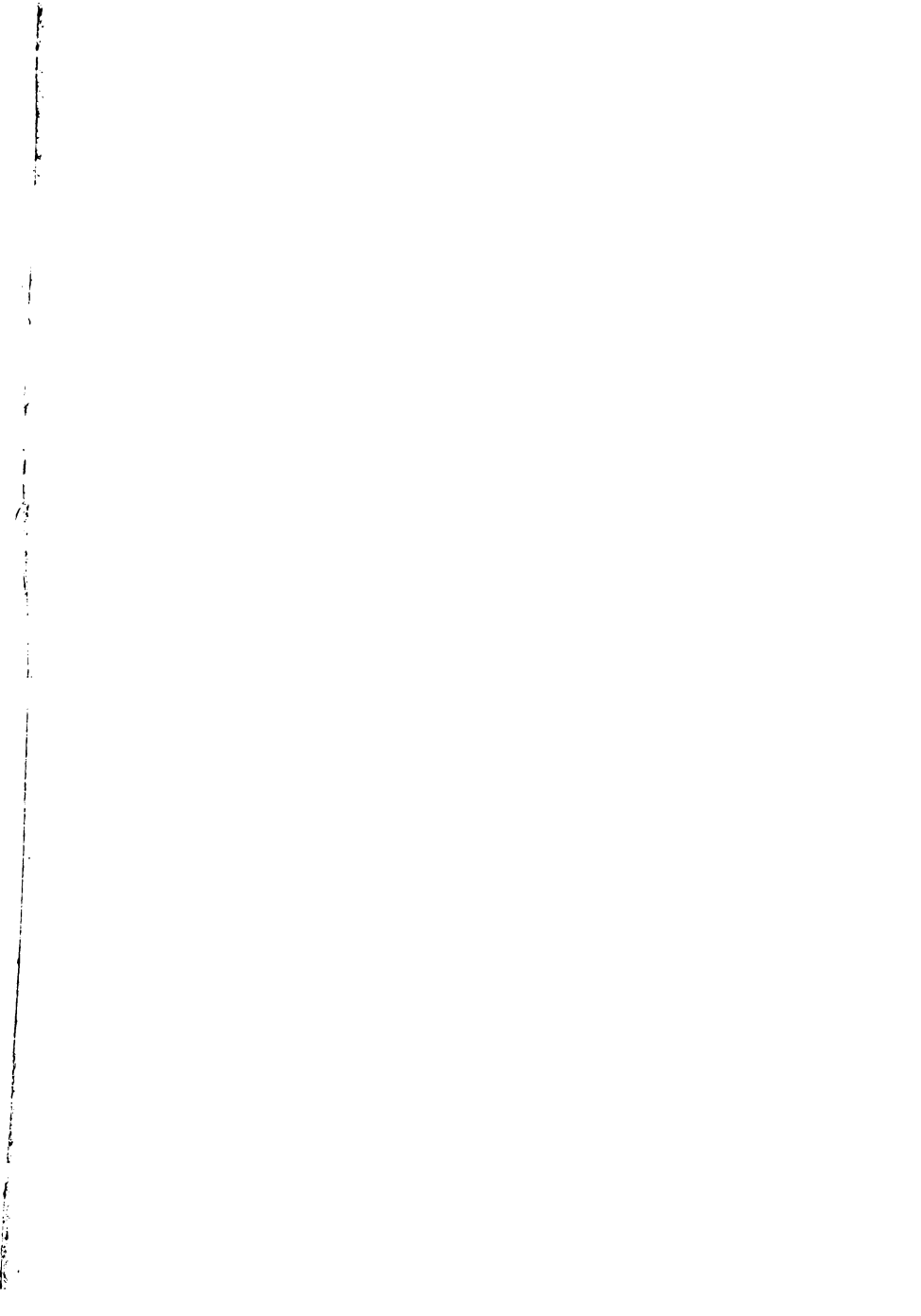
٦. في «أ، ب، د، ص»: «مستمرراً».



(١٢)

[مسألة في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾]



مقدمة التحقيق

وَجَّهَ الشريف أبو محمَّد الحسن بن محمَّد العلويَّ المحمَّدي - نسبة إلى محمَّد بن الحنفيَّة - هذه المسألة إلى الشريف المرتضى، وطلب منه الإجابة عليها. وإذا رجعنا فهرس البُصروي (ت ٤٤٣هـ) وجدنا مجموعة مسائل تسمَّى بـ «المسائل المحمَّديَّة»، وأنَّ المسألة الأولى منها هي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾، وهي نفس هذه المسألة التي بين أيدينا، وهذا يعتبر قرينة مهمَّة على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

السائل

هو أبو محمَّد الحسن بن أبي الحسن أحمد بن القاسم بن محمَّد العويد بن علي بن عبد الله رأس المذري بن جعفر الثاني بن عبد الله بن جعفر بن محمَّد بن الحنفيَّة^١، الشريف، النقيب، سيِّد في هذه الطائفة. له كتب، منها: خصائص أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن، وكتاب في فضل العتق، وكتاب في طرق الحديث المروي في الصحابي^٢. فهو من أحفاد محمَّد بن الحنفيَّة، ولهذا لُقِّب بالشَّريف المحمَّدي. وهو من مشايخ الشيخ الطوسي، فقد جاء في مشيخة التهذيب في طريقه إلى الفضل بن شاذان: «أخبرنا الشريف أبو محمَّد الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي المحمَّدي»^٣.

١. مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١٠٥.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣٠، ص ١٤١.

محتوى الرسالة

سأل الشريف المحمّدي في هذه المسألة عن تفسير معنى الآية المذكورة آنفاً، ثمّ سأل عن نداء إبراهيم عليه السلام، هل شمل جميع الأمم، و منها أمة النبي محمّد صلى الله عليه وآله، أو اختصّ ببعضها؟

و قد أجاب الشريف المرتضى بتفسير الآية كلّها، ثمّ أجاب في خلال ذلك عن سؤال الشريف المحمّدي، وذلك كما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾، معناه: جعلناه منزلاً وطناً و مهدينا لإبراهيم عليه السلام. و قيل: إنّ الكلمة مشتقة من الرجوع، أي: جعلناه منزلاً و مرجعاً لإبراهيم عليه السلام.

٢. قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئاً﴾، قال البعض: معناه: و قلنا له: لا تشرك بي شيئاً. و قد أيد الشريف المرتضى وجود حذف في الآية بحاجة إلى تقدير، إلا أنّ تقدير كلمة: «و قلنا» يردّ عليه أنّ ظاهر الآية يدلّ على كونها ذات سياق واحد، و أنّ الكلام متعلّق بعرضه ببعض، فتقدير كلمة: «و قلنا» يقطع الكلام، فالأولى تقدير: «لأنّ نقول له»، و بذلك لا يحصل انقطاع في الكلام، و يكون التقدير: «و إذ بوّأنا لإبراهيم مكان البيت لأنّ نقول له: لا يشرك بي شيئاً».

٣. قوله تعالى: ﴿وَ طَهَّرْ بَيْتِي﴾، قيل: من عبادة الأوثان، و قيل: من ذبائح المشركين، و سائر الأذناس. و قد احتمل الشريف المرتضى كلا القولين، و لم يقطع بشيء منهما.

٤. قوله تعالى: ﴿وَ أَدِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾، و في هذه النقطة أجاب الشريف المرتضى عن سؤال الشريف المحمّدي، فبيّن أنّ المراد بالأذان الإعلام، ثمّ ذكر قولين حول الشخص المأمور بالأذان بالحجّ:

الأول: أنّه إبراهيم عليه السلام، و أنّ نداءه موجه إلى كلّ من جاء بعده إلى يوم القيامة.

لكن رفض الشريف المرتضى هذا الوجه؛ لأن إبراهيم عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى جميع الأمم المستقبلية، و شريعته لا تلزمهم، فلا يمكن أن يوجّه النداء إليهم كلّهم، وإنّما هو متوجّه إلى أمته، و من تلزمهم شريعته فقط.

الثاني: أنّ المأمور بالأذان والإعلام بالحجّ هو النبيّ محمد صلى الله عليه وآله، لا إبراهيم عليه السلام، و جوّز الشريف المرتضى هذا الوجه، و اعتبره محتملاً.

و قد يقال: إنّ هذا الأمر معطوف على الأوامر السابقة في الآية، و هي: ﴿أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئاً وَ طَهَّرَ بَيْتِي﴾، و هذه الأوامر كانت موجّهة إلى إبراهيم عليه السلام، فكيف يكون الأمر بالأذان موجّهاً إلى النبيّ صلى الله عليه وآله مع اتّحاد السياق؟ و أجاب الشريف المرتضى بأنّه أمر جائز، فمن الممكن أن يتوجّه الكلام و التكليف الأول إلى شخص، ثمّ يوجّه التكليف الثاني إلى شخص آخر، و لا إشكال في ذلك، و إن كان التكليفان متجاوزين و متقارنين.

٥. قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً﴾، أي على أرجلهم، في مقابل الراكب.

٦. قوله تعالى: ﴿عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾، أي على كلّ جمل ضامر، أو ناقة ضامرة.

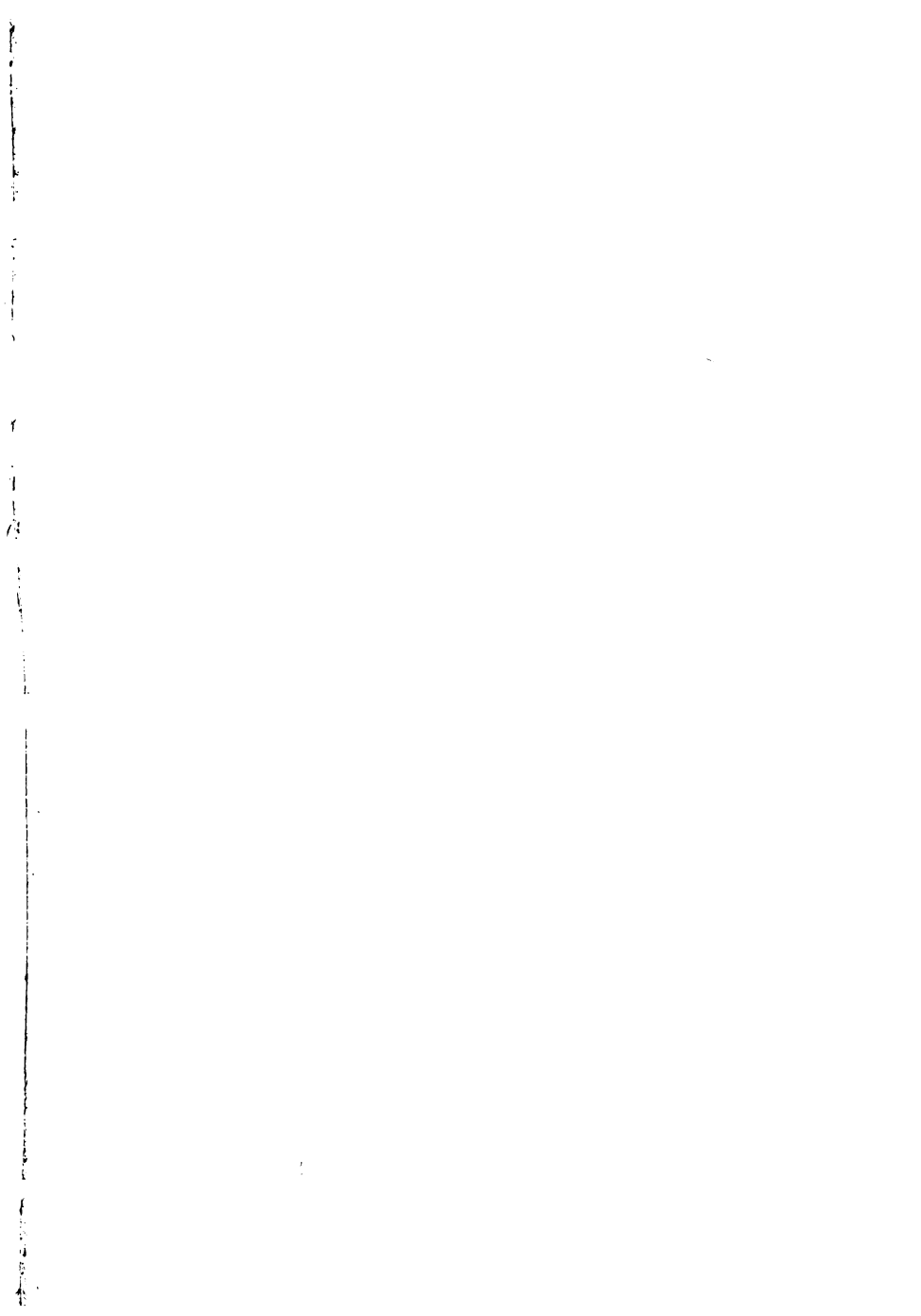
و كانت هذه المسألة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١١٧ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٨ - ٢٩٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١٣٣ - ١٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».



[مسألة في قوله تعالى:

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

سَأَلَ الشَّرِيفُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَلَوِيِّ الْمُحَمَّدِيَّ النَّقِيبُ^١ السَّيِّدَ الْأَجَلَّ الْمُرْتَضَى، فَقَالَ:
إِنْ رَأَى - حَرَسَ اللَّهُ عُلُوَّهُ - أَنْ يَشْرَحَ لَنَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا وَ طَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَ الْقَائِمِينَ وَ الرُّكْعِ السُّجُودِ * وَ أَدْنَى فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَ عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾^٢؛ هَلْ خَصَّ بِالنَّدَاءِ أُمَّةً دُونَ أُمَّةٍ، أَمْ عَمَّ الْأُمَّةَ كُلَّهَا؟ وَ هَلْ بَلَّغَهُمْ نِدَاؤَهُ وَ دَخَلَتْ فِيهِ أُمَّةٌ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟ إِنْ رَأَى أَجَابَ بِشَرْحٍ وَ بَيَانٍ مُنْعِمًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الجواب:

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾، فَمَعْنَاهُ: جَعَلْنَاهُ مَسْرُورًا،

١. انظر ترجمته في مقدمة التحقيق.

٢. الحج (٢٢): ٢٦ - ٢٧.

وَوَطَّأَنَاهُ، وَمَهَّدَانَاهُ. وَ«الْمَبَاءَةُ»: الْمَنْزِلُ^١.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ أَصْلَ اشْتِقَاقِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنَ الرَّجُوعِ^٢، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾^٣ أَي رَجَعُوا، وَمِنْهُ^٤ قَوْلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبَّادٍ^٥: «بُوُّ بِشِيعِ نَعْلِ^٦ كَلْبِيبٍ»^٧ أَي ارْجِعْ بِذَلِكَ. فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْبَيْتَ مَنَزِلًا وَمَوْتَلًا^٨ وَمَلَاذًا وَمَرَجِعًا لِإِبْرَاهِيمَ، جَازَ أَنْ يَقُولَ: «بُوَّأَنَاهُ»^٩.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾، قَالَ قَوْمٌ: مَعْنَاهُ: «وَقُلْنَا لَهُ: لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا». وَأَجْرُوهُ^{١٠} مُجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾^{١١}، وَالْمَعْنَى: «قَائِلِينَ:

١. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٤١١؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٦ - ٣٩ (بوأ).

٢. راجع: المصباح المنير، ص ٦٦ (بوأ).

٣. البقرة (٢): ٦١.

٤. في «س، ص» و«المطبوع»: «منه و» بدل «ومنه».

٥. في «س، ص» و«المطبوع»: «جواد»، وهو من سهو النساخ. والرجل هو الحارث بن عبادة بن قيس بن ثعلبة البكري، من فحول شعراء العراق وحكمانها وشجعانها قبل الإسلام، وفي أيامه كانت حرب «البسوس». وقيل: توفي سنة ٥٢ قبل الهجرة النبوية. وقيل: مات وله من السنين مائة وخمسون سنة. راجع: معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٧٣٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٥٦.

٦. في «س، ص» و«المطبوع»: «بوأ... فعل» بدل «بُوُّ بشيع نعل».

٧. راجع: تهذيب اللغة، ج ١٥، ص ٤٢٧؛ خزنة الأدب، ج ١، ص ٤٥٠؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٨٦؛ المحرر الوجيز، ج ١، ص ١٥٥. ونسب في المصادر إلى المهلهل قاله لبيجير أو ليحيى بن الحارث بن عبادة.

٨. في «س، ص» و«المطبوع»: «ومزيلة». وفي «ل»: «و مؤبلاً». وما أثبتناه هو الموافق للسياق.

٩. في «س، ص» و«المطبوع»: «بوأه».

١٠. في «س، ص» و«المطبوع»: «وأجرى».

١١. الرعد (١٣): ٢٣ - ٢٤.

سَلَامٌ عَلَيْكُمْ». و الكلام مُفْتَقِرٌ بِلا شَكٍّ إلى محذوف.

و هذا الذي ذكّرناه - من حذف لفظه «و قلنا» - يَضَعُفُ^١؛ من جهة أن ظاهر الآية يدلُّ^٢ على تعلق الكلام ببعضه ببعض، و أن الغرض في تَبَوُّءِ إبراهيم البيت أن لا يُشْرِكَ و أن يُطَهَّرَ البيت للطائفتين و القائمين.

و إذا كان هذا هو المعنى^٣، لم يطابقه أن يُقدَّرَ لفظه «و قلنا» ثمَّ يحذفها؛ لأن هذا التقدير يقطعُ^٤ الكلام الثاني عن حكم الأول، و يجعله أجنبياً منه، و الظاهر أنه متعلِّق به.

فالأولى أن يكونَ تقديرُ الكلام: «و إذ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ لِأَن نَقُولَ لَهُ: لا تُشْرِكْ بي شيئاً» فيصحَّ معنى التعلُّقِ و مطابقتُه المتعلِّقِ به^٥، و هو تَبَوُّءُ البيتِ. فأما قوله تعالى: ﴿وَ طَهَّرْ بَيْتِي﴾، فقليل: إنَّه أراد: من عبادة الأوثان. و قيل: من ذبائح المشركين و سائر الأنداس^٦. و الكلام يحتملُ لكلِّ ذلك.

فأما قوله تعالى: ﴿وَ أَدْنُ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ فمعناه: أعلمهم و أشعرهم بوجوبه، و «أعلمتُ» و «أدنتُ» هاهنا بمعنى واحد، و الأذان بالصلاة هو الإعلامُ بدخولِ وقتها.

١. في «س، ص» و المطبوع: + «من يضعف». نعم، وُضِعَتْ في المطبوع بين معقوفين، و استظهر في الهامش زيادتها.

٢. في المطبوع: «تدل».

٣. في «س» و المطبوع: «المعنى هو» بدل «هو المعنى».

٤. في «س» و المطبوع: «يقع»، و استظهر في هامش المطبوع كونها: «يرفع».

٥. في النسخ و المطبوع: «فيصح معنى البيت و مطابقة البيت فيه». و الصواب ما أثبتناه.

٦. الأولُ نُسب إلى قتادة. راجع: التبيان، ج ٧، ص ٣٠٩؛ مجمع البيان، ج ٧، ص ١٤٤؛ جامع البيان، ج ١٧، ص ١٨٧؛ تفسير السمرقندي، ج ٢، ص ٤٥٦؛ تفسير ابن زمنين، ج ٣، ص ١٧٧.

و قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ أَدَانَ إِبْرَاهِيمَ هُوَ إِذْ وَقَفَ فِي الْمَقَامِ، فنادى: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَجيبوا داعيَ اللَّهِ، يا عِبَادَ اللَّهِ، أَطِيعُوا اللَّهَ»، فَاسْتَمَعَ مِنْ بَيْنِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَأَجَابَهُ مَنْ فِي الْأَصْلَابِ؛ فَمَنْ كُتِبَ لَهُ الْحَجُّ وَكُلُّ مَنْ حَجَّ، فَهُوَ مِمَّنْ أَجَابَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.^٢
و قَالَ قَوْمٌ آخَرُونَ: إِنَّ الْمُخَاطَبَ وَالْمَأْمُورَ^٣ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ أَدِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ هُوَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.^٤

فَأَمَّا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَ إِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مَبْعُوثًا إِلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٥، وَ لَمْ تَلْزَمَهُمْ شَرِيعَتُهُ^٦؛ فَكَيْفَ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْحَجِّ وَ هُوَ غَيْرُ مُرْسَلٍ إِلَيْهِمْ؟

وَ أَخْبَارُ الْأَحَادِ فِي هَذَا الْبَابِ غَيْرُ مُعْتَمَدَةٍ^٧، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي النَّاسِ﴾ عَلَى كُلِّ مَنْ يَأْتِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ^٨ مَبْعُوثًا إِلَى جَمِيعِ الْأُمَمِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، فَجَعَلْنَاهُ مُتَوَجِّهًا إِلَى أُمَّتِهِ وَ مَنْ تَلَزَمَهُمْ شَرِيعَتُهُ. فَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي الَّذِي حَكَيْنَاهُ - مِنْ تَوَجُّهِ تَكْلِيفِ الْأَذَانِ بِالْحَجِّ إِلَى نَبِيِّنَا صَلَّى

١. في «س» و المطبوع: «من».

٢. نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عِظَاءِ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَ أَبِي مُسْلِمٍ وَ غَيْرِهِمْ. راجع: مجمع البيان، ج ٧، ص ١٤٥؛ زاد المسير، ج ٥، ص ٢٩٠.

٣. في المطبوع: «+ به».

٤. نُسِبَ إِلَى الْحَسَنِ وَ الْجَبَّانِي. راجع: التبيين، ج ٧، ص ٣٠٩؛ تفسير البغوي، ج ٣، ص ٢٨٣؛ زاد المسير، ج ٥، ص ٢٩٠.

٥. من قوله: «فَأَمَّا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «س» وَ «ص» وَ «مَطْبُوع».

٦. في «س» وَ «ص» وَ «مَطْبُوع»: «شريعة».

٧. في «س» وَ «ص» وَ «مَطْبُوع»: «غير معتمد».

٨. في «س» وَ «مَطْبُوع»: «كان». وَ فِي «ص» - «لَمْ يَكُنْ».

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - فجانزاً غير ممتنع، ولا يضعفه أنه معطوف على الأوامر المتوجهة إلى إبراهيم عليه السلام، من قوله: ﴿أَلَا تُشْرِكُ بِي شَيْئاً وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾؛ لأنه غير ممتنع أن ينفصل هذا التكليف من الأول^٢ وإن كان له مجاوراً ومقارناً، ويتوجه إلى غير من توجه التكليف الأول إليه.

فأما قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً﴾، فمعناه: مشاة^٣ على أرجلهم، وهو في مقابلة من يأتي راكباً على كل ضامر.

ومعنى ﴿على كل ضامر﴾ أي: على كل جملي ضامر أو ناقية ضامرة^٥، ولهذا قال تعالى: ﴿يَأْتِينَ﴾ ولم يقل: «يأتون»، كناية عن الركاب^٦ دون الركب^٧. وقد قرئت: «يأتون»^٨ على أنه كناية عن الركبان. وهذا القدر كافٍ في الجواب عن المسألة^٩.

١. في «ص، ل»: «مجاز».

٢. أي من التكليف الأول.

٣. في «س، ص» والمطبوع: - «مشاة».

٤. في «س، ص» والمطبوع: - «على».

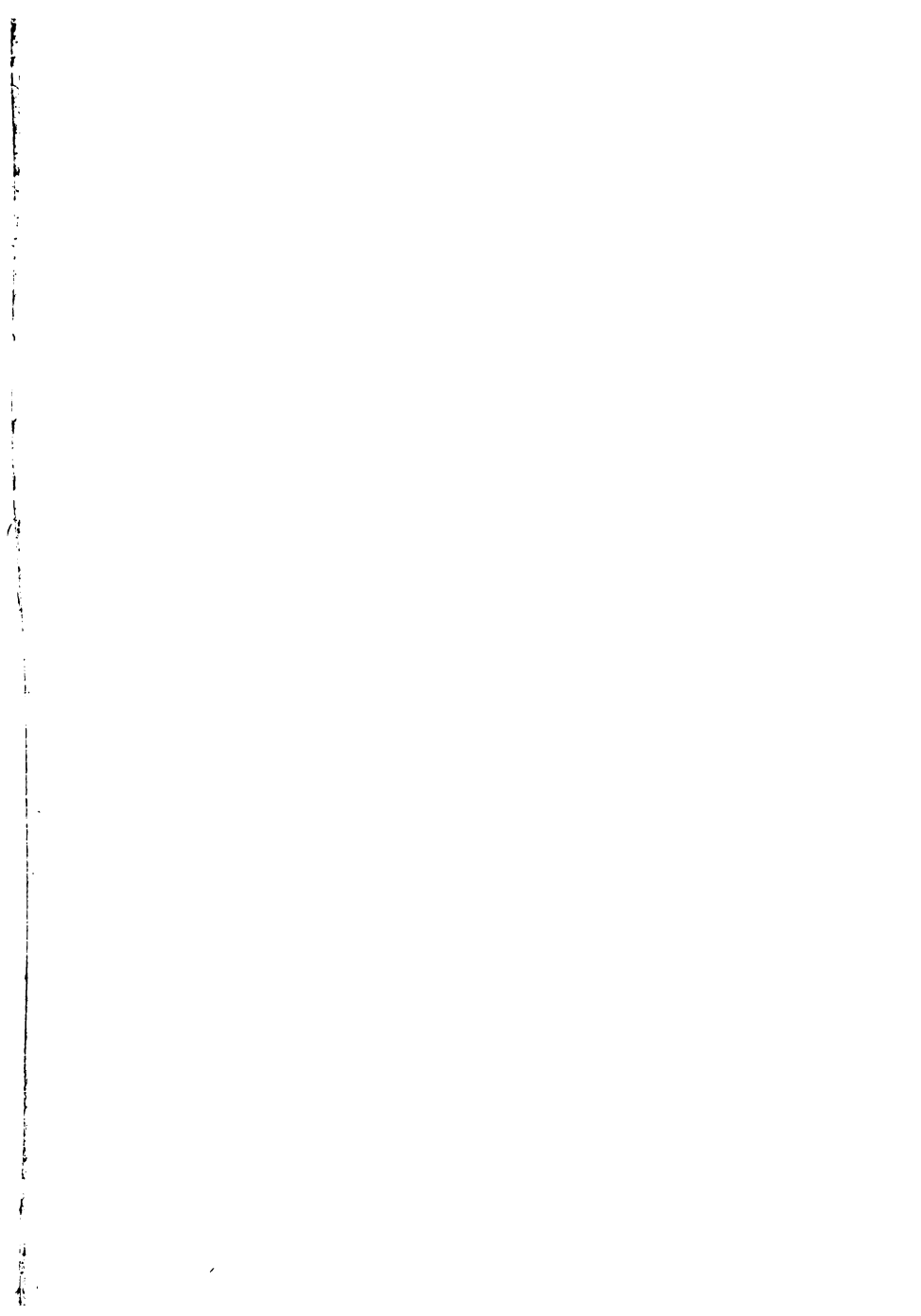
٥. قال الطريحي رحمه الله في مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٧٤ (ضمير): «الضامر: المهضم البطن المهزول الجسم؛ يقال: ناقية ضامر وضامرت، والمعنى: ركبناً على كل يعير ضامر مهزول لبعده السفر... يقال: ضمّر البعير ضموراً - من باب قعد -: دقّ وقلّ لحمه».

٦. «الركاب»: المَطْي؛ واحدها راحلة. راجع: المصباح المنير، ص ٢٣٦ (ركب).

٧. قال ابن الأثير في النهاية، ج ٢، ص ٢٥٦ (ركب): «الرَّكْبُ: اسم من أسماء الجمع - كسفر و رهط -؛ ولهذا صغره على لفظه. وقيل: هو جمع راكب - كصاحب و صاحب - . ولو كان كذلك لقال في تصغيره: رُؤَيْكِبُون، كما يقال: صويحبون».

٨. في «س، ص» والمطبوع: «ويأتون». ومن قوله: «كناية عن الركاب...» إلى هنا ساقط من «ل».

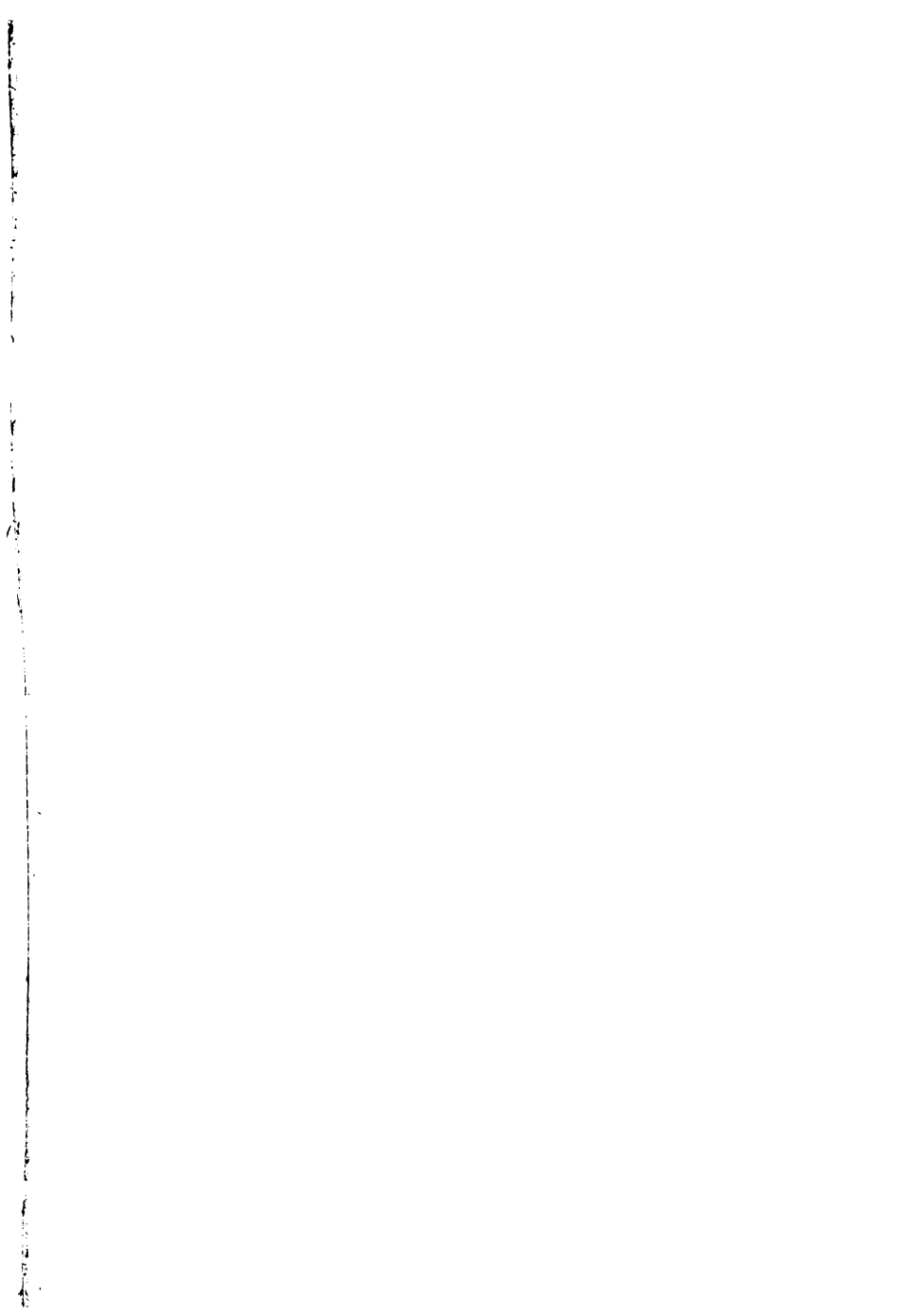
٩. في «س، ص» والمطبوع: + «تمت المسائل، والحمد لله رب العالمين».



(١٣)

فصل

[في الاستدلال على كون السماوات
و الأرضين سبعة، و أنها غير كروية]



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى ثلاثة بحوث:

البحث الأول: السماوات والأرضون السبع. أشار إلى الآيات القرآنية التي استدلّ بها جمهور المسلمين على أنّ عدد السماوات والأرضين سبع، ومن تلك الآيات قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأُمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾^١.

البحث الثاني: إثبات أنّ السماء غير كروية. ذكر الشريف المرتضى في هذه الرسالة الأدلة القرآنية التي استدلّ بها جمهور المسلمين على أنّ السماء غير كروية، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَفْحًا مَّحْفُوظًا﴾^٢، فلو كانت السماء فوقنا، فلا يجوز أن تكون تحت أقدامنا، أو أن تحول الأرض التي تحتنا بيننا وبينها.

البحث الثالث: إثبات أنّ الأرض مسطّحة. اختلفت آراء المتكلّمين حول أنّ الأرض كروية أو مسطّحة، فذهب أبو عليّ الجبائي (ت ٣٠٣هـ) إلى أنّ الأرض مسطّحة، و ليست كروية، و توقّف ابنه أبو هاشم (ت ٣٢١هـ) في ذلك، لكنّه مال إلى القول بكرويّتها، فيما ذهب أبو القاسم البلخي (ت ٣١٩هـ) إلى أنّها كروية^٣.

و ذكر الشريف المرتضى هنا أيضاً الأدلة القرآنية التي استدلّ بها جمهور

١. الطلاق (٦٥): ١٢.

٢. الأنبياء (٢١): ٣٢.

٣. المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، ص ١٠٠.

المسلمين على أن الأرض مسطحة، مثل قوله تعالى: ﴿وَ اللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾^١، فإن البساط لا يكون كروياً. وسوف يأتي بعد قليل أن أبا علي الجبائي قد استدلل بهذه الآية على بطلان كروية الأرض.

وقد أشار الشريف المرتضى في نهاية الرسالة إلى أن هذه الأدلة إنما تنفع للاحتجاج بها على أهل الملة من المسلمين، لا من خالف الإسلام. وهو واضح باعتبار أنه إنما احتجّ بآيات قرآنية، ولا يمكن الاحتجاج بها إلا على المسلمين.

و الجدير بالذكر أن الشريف المرتضى قد ردّ في أماليه الاستدلال بآية: ﴿وَ اللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ - التي أشير إليها قبل قليل - على أن الأرض كلها مسطحة، وليست كروية؛ لأنّ النعمة المُشار إليها في الآية تتمّ حتّى مع وجود بعض النقاط المنبسطة على سطح الأرض، ولا حاجة إلى أن تكون الأرض كلها مسطحة وغير كروية كي تتمّ النعمة، ولذلك ردّ استدلال أبي علي الجبائي بهذه الآية على عدم كروية الأرض، حيث قال في الأمالي:

ومعنى قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾^٢، أي يمكن أن تستقرّوا عليها وتفرشوها وتصرّفوا فيها، وذلك لا يمكن إلا بأن تكون مبسوطة ساكنة دائمة السكون. وقد استدلل أبو عليّ بذلك، وبقوله تعالى: ﴿وَ اللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ على بطلان ما تقوله المنجمون من أن الأرض كروية الشكل^٣. وهذا

١. نوح (٧١): ١٩.

٢. البقرة (٢): ٢٢.

٣. نقل الشيخ الطوسي استدلال أبي عليّ عند تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾، حيث قال: «و استدلل أبو عليّ الجبائي بهذه الآية على أن الأرض بسيطة ليست كرة، كما يقول المنجمون والبلخي، بأن قال: جعلها فراشاً، والفراش البساط بسط الله تعالى إياها، والكرة لا تكون مبسوطة. قال: والعقل يدلّ أيضاً على بطلان قولهم؛ لأن الأرض لا يجوز أن تكون كروية مع كون البحار فيها، لأن الماء لا يستقرّ إلا فيما له جنبان يتساويان، لأن الماء لا يستقرّ فيه كاستقراره في

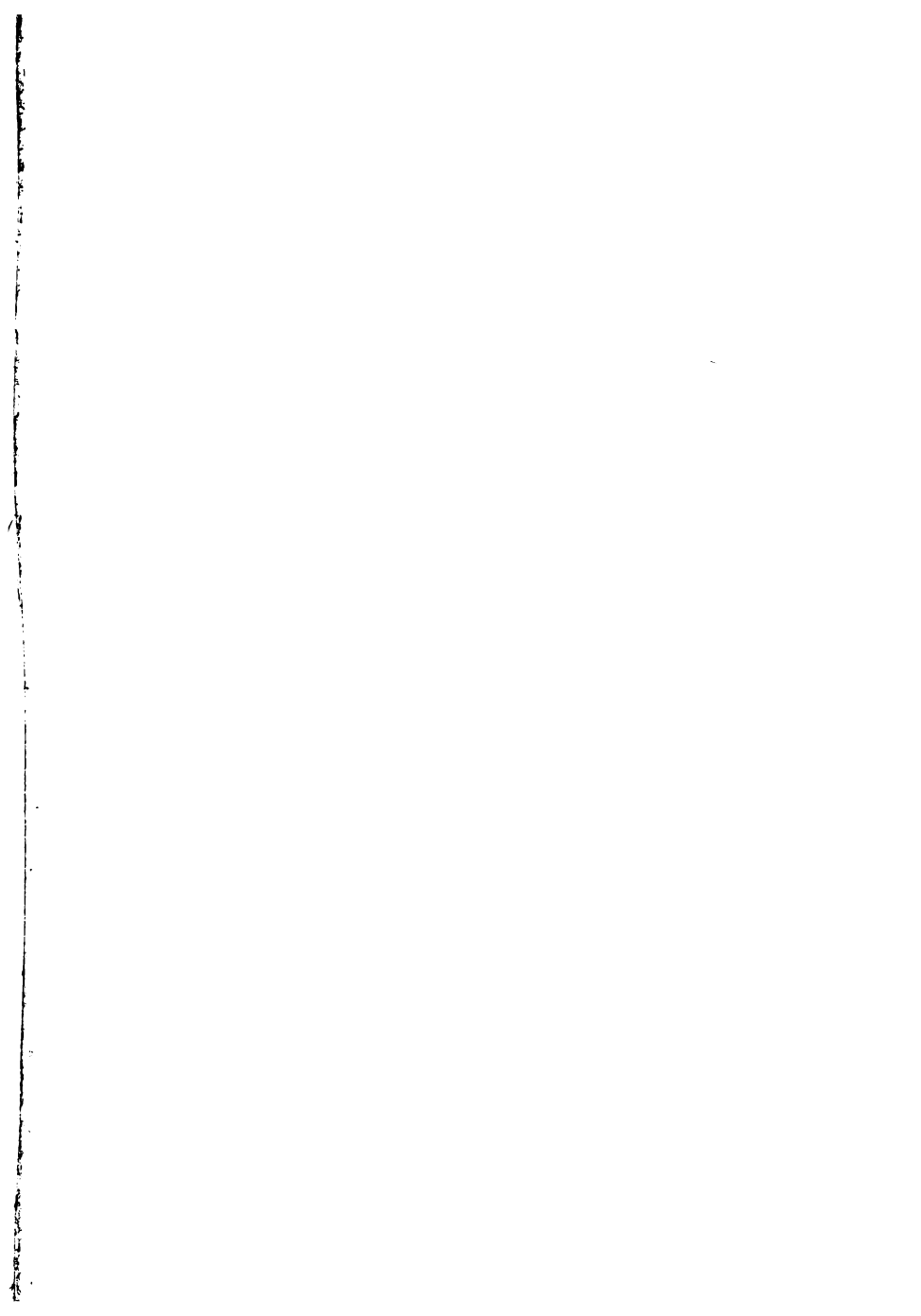
القدر لا يدل؛ لأنه يكفي في النعمة علينا أن يكون فيها بسائط، و مواضع مسطوحة، يمكن التصرف عليها، وليس يجب أن يكون جميعها كذلك. و معلوم ضرورة أن جميع الأرض ليس مسطوحاً مبسوطاً، وإن كان مواضع التصرف منها بهذه الصفة، و المنجمون لا يدفعون أن يكون في الأرض بسائط و سطوح يُتصرف عليها و يُستقرّ فيها، وإنما يذهبون إلى أن بجلتها شكل الكرة. و ليس له أن يقول: قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ يقتضي الإشارة إلى جميع الأرض و جلتها، لا إلى مواضع منها؛ لأنّ ذلك تدفعه الضرورة؛ من حيث أننا نعلم بالمشاهدة أنّ فيها ما ليس ببساط و لا فراش^١.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٠ في ضمن «مسائل متفرقة من الحديث و غيره» و في ذيل مسألة فيها كلام لأمير المؤمنين عليه السلام جاء في آخره: «و الله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها...». فلعلّ الرسالة التي بين يدينا تكملة لتلك المسألة و ليست رسالة منفصلة، ولكن بما أنّ مخطوطات تلك المسألة التي فيها كلام أمير المؤمنين عليه السلام خالية من الرسالة محلّ البحث، لذلك يحتمل أن تكونا رسالتين مستقلّتين و لذلك فصلناهما.

مخطوطات الرسالة

لم نعثر على نسخة لهذه الرسالة - أو هذا الفصل - التي وردت في رسائل الشريف المرتضى المطبوعة منضمة لرسالة «من كلام لعلي عليه السلام يتبرأ من الظلم»، كما تقدّم آنفاً و اعتمدنا في تحقيقها على الطبعة المذكورة فقط.

«الأواني، فلو كانت له ناحية في البحر مستعلية على الناحية الأخرى، لصار الماء من الناحية المرتفعة إلى الناحية المنخفضة كما يصير كذلك إذا امتلأ الإناء الذي فيه الماء». و ردّ الشيخ الطوسي عليه بالجواب الذي أجاب به الشريف المرتضى و الذي نقلناه أعلاه، حيث قال: «و هذا لا يدل على ما قاله؛ لأن قول من قال الأرض كروية معناه: أنّ لجميعها شكل الكرة». (التيان، ج ١، ١٠٢-١٠٣) ١. الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ١٦٣.



فصل [في الاستدلال على كون السماوات

و الأرضين سبعة، وأنها غير كروية]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

استَدَلَّ جُمهُورُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ السَّمَاوَاتِ سَبْعٌ وَأَنَّ الْأَرْضِينَ سَبْعٌ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾^١، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾^٢.
قالوا: وَجَاءَتِ الْأَخْبَارُ بِشَرْحِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ سَمَاءً سَمَاءً.

وَاحْتَجَّوْا بِأَنَّهَا غَيْرُ كُرْوِيَّةٍ بِقَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾^٣، وَبِقَوْلِهِ ﴿وَ النَّبِّئِ الْمَعْمُورِ * وَ السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ﴾^٤، قالوا: وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ فَوْقَنَا يُحَاذِي أَقْدَامَنَا، وَ لَا أَنْ يَحُولَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْأَرْضِ الَّتِي تَحْتَنَا.^٥

قالوا: وَ قَدْ وَافَقْنَا الْفَلَاسِفَةَ عَلَى أَنَّ السَّمَاءَ فَوْقَنَا، وَ الْفَوْقُ لَا يَكُونُ مُقَابِلًا لَطَرْفِ

الأقدام.

١ . المؤمنون (٢٣): ١٧.

٢ . الطلاق (٦٥): ١٢.

٣ . الأنبياء (٢١): ٣٢.

٤ . الطور (٥٢): ٤ - ٥.

٥ . كذا، و لعلَّ الصحيح: «و لا أن تحول بيننا و بينه الأرض التي تحتنا».

وَاحْتَجَّوْا فِي أَنَّ الْأَرْضَ مَسْطُوحَةً بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾^١، وَبِالسَّاطِ لَا يَكُونُ كُرْوِيًّا وَلَا مُعَادِلًا ذَاتَ تَحْدِيدٍ^٢. وَقَالَ: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾^٣ أَي بَسَطَهَا. وَقَالَ: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا﴾^٤.
 وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ احْتِجَاجُهُمْ عَلَى أَهْلِ الْمِلَّةِ، وَإِبَانَةٌ^٥ عَنِ الْآيَاتِ^٦ [الدَّالَّةِ عَلَى] الَّذِي زَعَمُوا أَنَّ الْفَلَكَ وَالْأَرْضَ غَيْرُ كُرْوِيَّيْنِ، لَا عَلَى مَنْ خَالَفَ الْإِسْلَامَ.

١. نوح (٧١): ١٩.

٢. كذا.

٣. النازعات (٧٩): ٣٠.

٤. النبأ (٧٨): ٦.

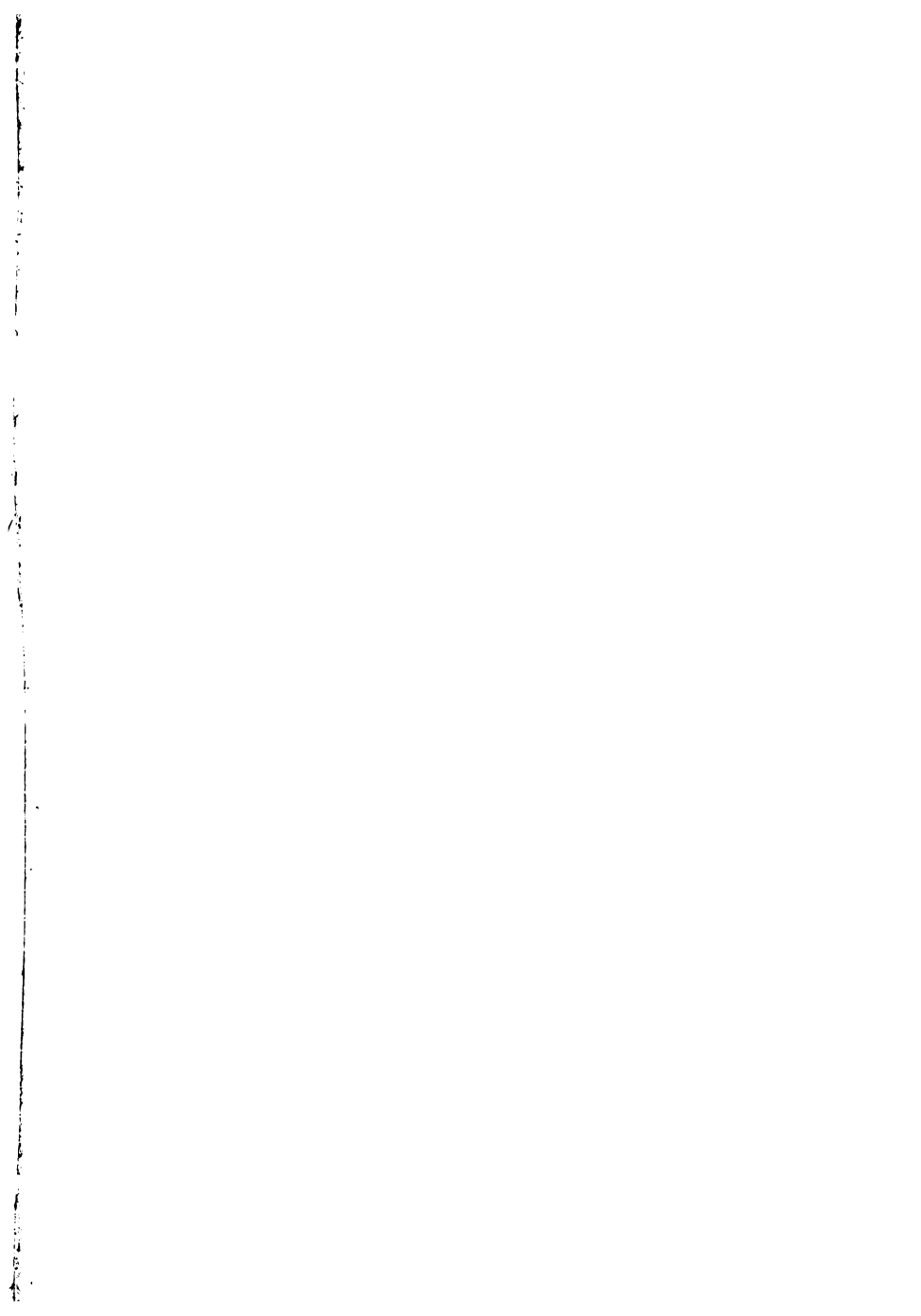
٥. الإبانة هنا بمعنى الكشف والإيضاح.

٦. في المطبوع: «البيت»، ولا محصل له، وما أثبتناه هو الذي استظهرناه من العبارة.

(١٤)

[مسألة في المُرادِ مِنْ «الصاعِقَة» و «الرَّيحِ»

و «الرَّجْفَة» في الآيتين]



مقدمة التحقيق

هذا سؤال افتراضي عن ما يظهر من التعارض الموجود في عذاب قوم عاد و ثمود، فتارة أخبر تعالى بأنه أهلك عاداً بالريح، فقال: ﴿وَ فِي غَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾^١ و ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصِراً فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ﴾^٢، بينما ذكر في آية أخرى أنه أهلكهم بالصاعقة، فقال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ ضَاعِقَةً مِثْلَ ضَاعِقَةِ غَادٍ وَ ثَمُودَ﴾^٣.

و من جهة أخرى أخبر أنه أهلك ثمود بالرجفة، فقال: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ﴾^٤، بينما ذكر في الآية السابقة أنه أهلكهم بالصاعقة، كما أهلك عاداً بها. و من الواضح أن الريح و الرجفة غير الصاعقة؛ فما هو وجه هذا الاختلاف في بيان العذاب النازل؟

فأجاب الشريف المرتضى على الإشكال بإيراد احتمالين:

الأول: يحتمل أن يكون قوم عاد قد أهلكوا بالريح و الصاعقة معاً، فيجوز حينئذٍ الإخبار تارة عن أنهم أهلكوا بالريح، و أخرى عن أنهم أهلكوا بالصاعقة.

كما يوجد نفس الاحتمال بالنسبة إلى ثمود، و هو أنهم أهلكوا بالرجفة و الصاعقة معاً، فذكرت آية الرجفة، و ذكرت أخرى الصاعقة.

١. الذاريات (٥١): ٤١.

٢. فصلت (٤١): ١٦.

٣. فصلت (٤١): ١٣.

٤. الأعراف (٧): ٧٨؛ العنكبوت (٢٩): ٣٧.

الثاني: يحتمل أن تكون الريح و الرجفة تعبيراً آخر عن الصاعقة، فتكون بمعنى الصاعقة؛ لأنَّ الصاعقة هي كلُّ ما يصعق الناس، و الريح و الرجفة يمكن تسميتهما صاعقة؛ لأنَّ الناس قد صعقوا بها.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٩٣ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤٢٠ - ٤٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٨٨ - ٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١٠ - ٣١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٦ - ٢٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

[مَسْأَلَةٌ فِي الْمُرَادِ مِنَ «الصَّاعِقَةِ»

و«الرَّيْحِ» وَ«الرَّجْفَةِ» فِي الْآيَتَيْنِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ:

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا بِالرَّيْحِ^١، ثُمَّ قَالَ فِي سُورَةِ حَمِّ السَّجْدَةِ: ﴿فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَ ثَمُودَ^٢، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي قِصَّةِ ثَمُودَ: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ^٣، فَسَمِيَ الصَّاعِقَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي سُورَةِ حَمِّ رَجْفَةً^٤؟

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الرِّيحَ غَيْرَ الصَّاعِقَةِ، وَالصَّاعِقَةَ غَيْرَ الرَّجْفَةِ؛ مَا الْجَوَابُ^٥؟

الْجَوَابُ:

إِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَنْصَمَّ إِلَى الرِّيحِ صَاعِقَةً فِي إِهْلَاكِ قَوْمِ عَادٍ، فَيَسُوعُ أَنْ يُخْبِرَ

١. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الذَّارِيَاتِ (٥١): ٤١: ﴿وَفِي غَايِ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾،
وَأَيْضًا: فَصَّلَتْ (٤١): ١٥ - ١٦.

٢. فَصَّلَتْ (٤١): ١٣.

٣. الْعَنْكَبُوتُ (٢٩): ٣٧. وَقَالَ الرَّاعِبُ فِي الْمَفْرَدَاتِ، ص ٣٤٤ (رَجْفٌ): «الرَّجْفُ: الْاضْطِرَابُ الشَّدِيدُ... وَالْإِرْجَافُ: إِيقَاعُ الرَّجْفَةِ؛ إِمَّا بِالْفِعْلِ، وَإِمَّا بِالْقَوْلِ».

٤. فِي «أ، ج، س، ص»: «و فِي سُورَةِ هُودٍ». وَفِي «ب»: «و فِي سُورَةِ هُودٍ وَ هُودٍ».

٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «مَا الْجَوَابُ؟».

في مَوْضِعٍ أَنَّهُ أَهْلَكَهْم بِالرِّيحِ، وَ فِي آخَرَ^١ أَنَّهُ أَهْلَكَهْم بِالصَّاعِقَةِ.
و قد يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الرِّيحُ نَفْسُهَا هِيَ الصَّاعِقَةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ صَعِقَ النَّاسُ مِنْهُ
فَهُوَ صَاعِقَةٌ.

و كذلك القولُ في الصَّاعِقَةِ وَ الرَّجْفَةِ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَقْتَرِنَ^٢ بِالصَّاعِقَةِ
رَجْفَةً^٣؛ فَيُخْبِرُ فِي مَوْضِعٍ بِأَنَّهُمْ أَهْلِكُوا بِالصَّاعِقَةِ، وَ فِي آخَرَ بِالرَّجْفَةِ.
وَ قد يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الرَّجْفَةُ هِيَ الصَّاعِقَةُ؛ لِأَنَّهُمْ صَعِقُوا عِنْدَهَا.

١. في «أ، ب، ج، س، ص»: «الآخر».

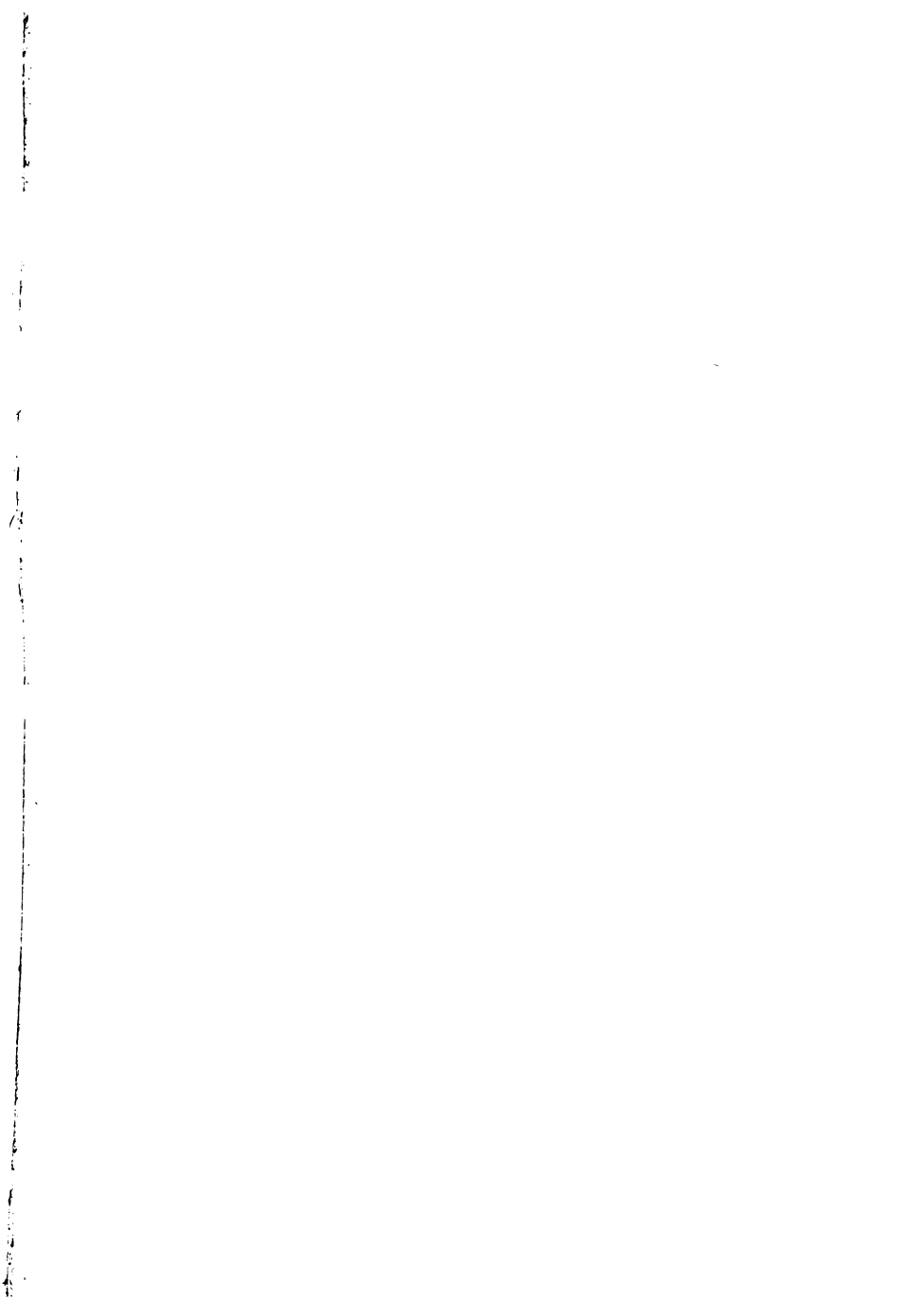
٢. في «أ، س، ص» و المطبوع: «يقترن».

٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «الرجفة».

(١٥)

مسألة في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾



مقدمة التحقيق

طرح الشريف المرتضى عن بعضهم سؤالاً حول الآية المذكورة، و هو: كيف أورثهم الكتاب، و قد وصفهم بالظلم؟

فأجاب على ذلك بذكر بعض الأقوال، ثم بيّن رأيه في المسألة، و الأقوال هي:
الأول: ما ذكره أبو عليّ الجبائي (ت ٣٠٣هـ) من أنّ معنى ﴿ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ أنّه يحمل نفسه على العبادة، و يضربها و هذه صفة مدح، فلا إشكال في أن يكون ممّن ورت الكتاب.

الثاني: أنّه ظالم لنفسه؛ لأنّه يفعل الصغائر دون الكبائر، فتكون صغائره مكفّرة، و بذلك يمكن أن يكون ممّن ورت الكتاب أيضاً.

الثالث: و هذا القول هو المعتمد عند الشريف المرتضى، و هو أنّ قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ صفة ﴿عِبَادِنَا﴾، لا صفة ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾، بمعنى أنّنا أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا؛ لأنّ عبادنا على أنواع، فمنهم من هو ظالم لنفسه، و منهم المقتصد، و منهم السابق بالخيرات، أي ليس كلّ عبادنا ظالماً لنفسه، أو مقتصداً، أو سابقاً بالخيرات، و أمّا الذين أورثوا الكتاب فهم السابقون بالخيرات فقط دون الآخرين.^١

و الجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد أملى رسالة أخرى أكثر تفصيلاً في تأويل هذه الآية، و هي من رسائل تكملة الأمالي^١، و تحتوي على نفس الأقوال المذكورة في هذه الرسالة و نفس الرأي المختار؛ و لكن بسبب وجود اختلاف كبير بين الرسالتين من حيث الحجم و المطالب المطروحة فيها يمكن القول أنّ للشريف المرتضى إملاءين: مختصر و مفصل لهذه الآية.

ثمّ إنّه يوجد في ذيل هذه الرسالة مطلبان مختصران يظهر أنّه لا ارتباط لهما بالرسالة محلّ البحث، و لعلّهما متعلّقان برسالة أخرى للشريف المرتضى، أو لعلّهما من فوائده و إملاءاته التي كان يلقيها في مجالسه العلمية، و المطلبان هما:

أولاً: هناك بعض الأفعال تتعدّى بحرف الجرّ؛ و ذلك لأنّها بمعنى فعل لازم، مثل: «علمتُ به» فهو بمعنى: «أحطتُ به»، و غير ذلك من الأمثلة.

ثانياً: معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾^٢ هو: «لا يؤذن لهم و لا يعتذرون»، فيعتذرون معطوف على يؤذن، و ليس جواباً له.

و يحتمل أن يكون المعنى: «لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون؟».

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٠٢ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

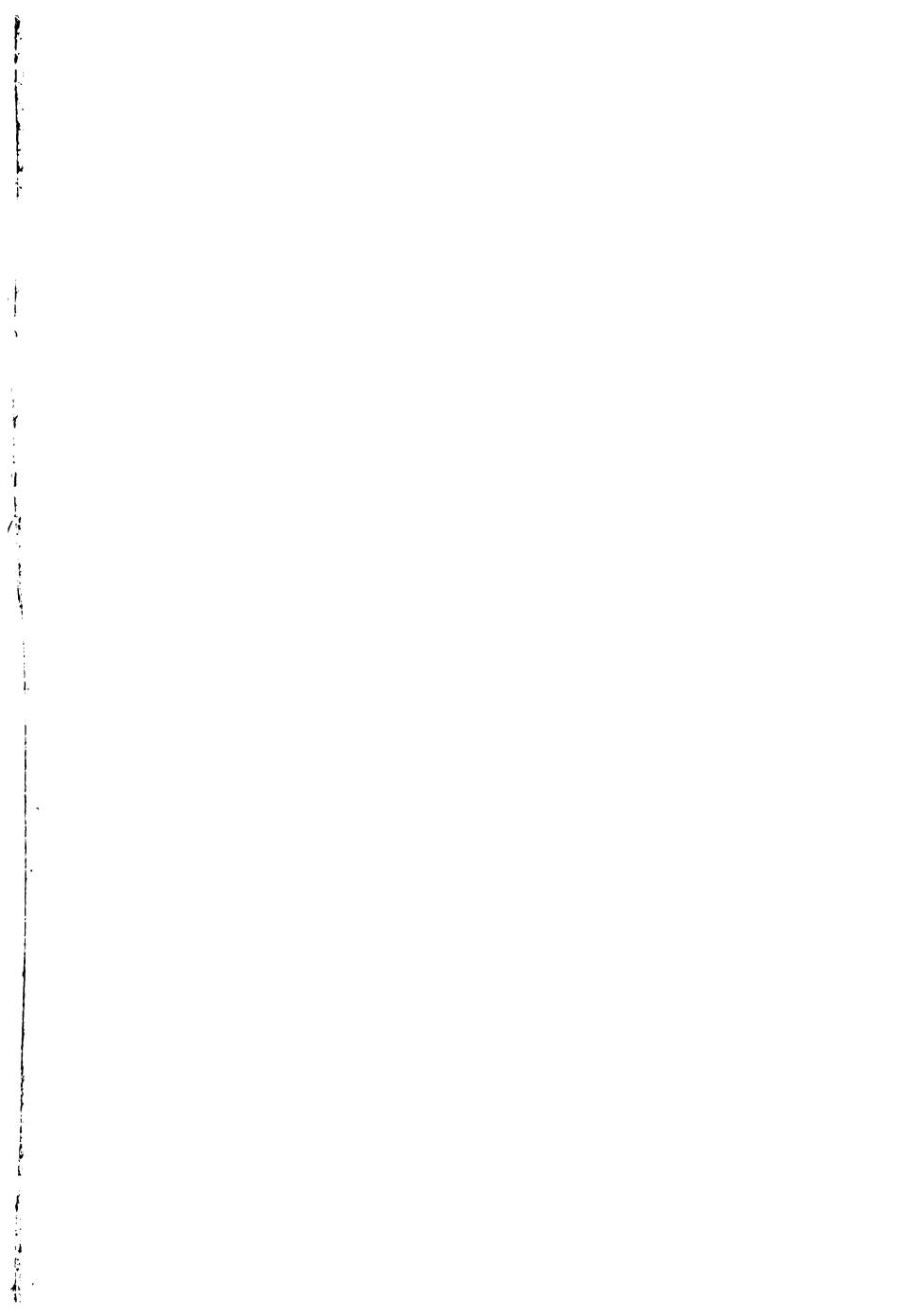
مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (١١١ - ١١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

١. الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٣٠٣.

٢. المرسلات (٧٧): ٣٦.

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١٩ - ٣٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».



[مسألة في قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا... ﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

وَقَالَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اضْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾^١:
فَقِيلَ: كَيْفَ أَوْرَثْتَهُمُ الْكِتَابَ وَقَدْ وَصَفْتَهُمْ^٢ بِالظُّلْمِ؟
وَقَالَ: قَالَ^٣ أَبُو عَلِيٍّ الْجَبَائِيُّ^٤: «ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ»، أَي: إِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَيْهَا فِي الْعِبَادَةِ وَيَضُرُّ بِهَا، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: «فُلَانٌ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ؛ لِقَرَطِ صَوْمِهِ وَكَثْرَةِ صَلَاتِهِ». وَهَذِهِ صِفَةٌ مَدْحٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: «ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ» بِفِعْلِ الصِّغَاثِ^٥.
قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالَّذِي أَعْتَمَدَهُ وَأَعْوَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ «فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ»

١. فاطر (٣٥): ٣٢.

٢. في «ج، ص»: «و قد و» بدل «و قد و ص فهم»، و هو سهو واضح.

٣. في «س، ص» و المطبوع: - «قال».

٤. تقدمت ترجمته ذيل المسألة الثانية من هذه المسائل القرآنية.

٥. نسب الشريف المرتضى في رسالته الأخرى حول تفسير هذه الآية، هذا القول إلى أبي علي

الجبائي، بينما نسب القول الأول إلى «بعضهم». الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٣٠٣.

من صفة ﴿عِبَادِنَا﴾؛ أي: أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا، وَ مِنْ عِبَادِنَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَ مِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ، وَ مِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ؛ أي: فَلَيْسَ كُلُّ عِبَادِنَا ظَالِمًا لِنَفْسِهِ، وَ لَا كُلُّهُمْ مُّقْتَصِدًا، وَ لَا كُلُّهُمْ سَابِقًا بِالْخَيْرَاتِ، فَكَانَ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ «السَّابِقُونَ^١ بِالْخَيْرَاتِ» دُونَهُمَا.

[تعدية بعض الأفعال المتعدية بحرف الجر]

وَ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلِمْتُ بِهِ» لَمَّا كَانَتْ فِي مَعْنَى «أَحَطْتُ»، وَ «أَحَطْتُ» أَعْمٌ وَ أَكْثَرُ.

وَ مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ جَحَدُوا بِهَا^٢ لَمَّا كَانَتْ فِي مَعْنَى «كَفَرُوا» - لِأَنَّ جُحُودَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ كُفْرٌ - فَقَالَ: ﴿جَحَدُوا بِهَا﴾ فَعَدَّاهُ بِالْبَاءِ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ^٣ لَمَّا كَانَ^٤ «الرَّفَثُ» بِمَعْنَى الْإِفْضَاءِ.^٥

[معنى قوله تعالى: ﴿وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾]

وَ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ^٦﴾: يَجُوزُ: لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ وَ لَا يَعْتَذِرُونَ؛ فَيَكُونُ^٧ مَعْطُوفًا عَلَى «يُؤْذَنُ لَهُمْ»،

١. كذا في جميع النسخ و المطبوع. و الصحيح: «السابقين»؛ لأنه خبر «كان».

٢. النمل (٢٧): ١٤.

٣. البقرة (٢): ١٨٧.

٤. في «س، ص» و المطبوع: «كانت».

٥. أي: كما أن «أحطت» يتعدى بالباء، قد يتعدى «علمت» بالباء؛ لأنه بمعناه. و كذلك «جحد» قد يتعدى بالباء؛ لأنه بمعنى «كفر». و «رفث» قد يتعدى بـ «إلى»؛ لأنه بمعنى «أفضى».

٦. المرسلات (٧٧): ٣٦.

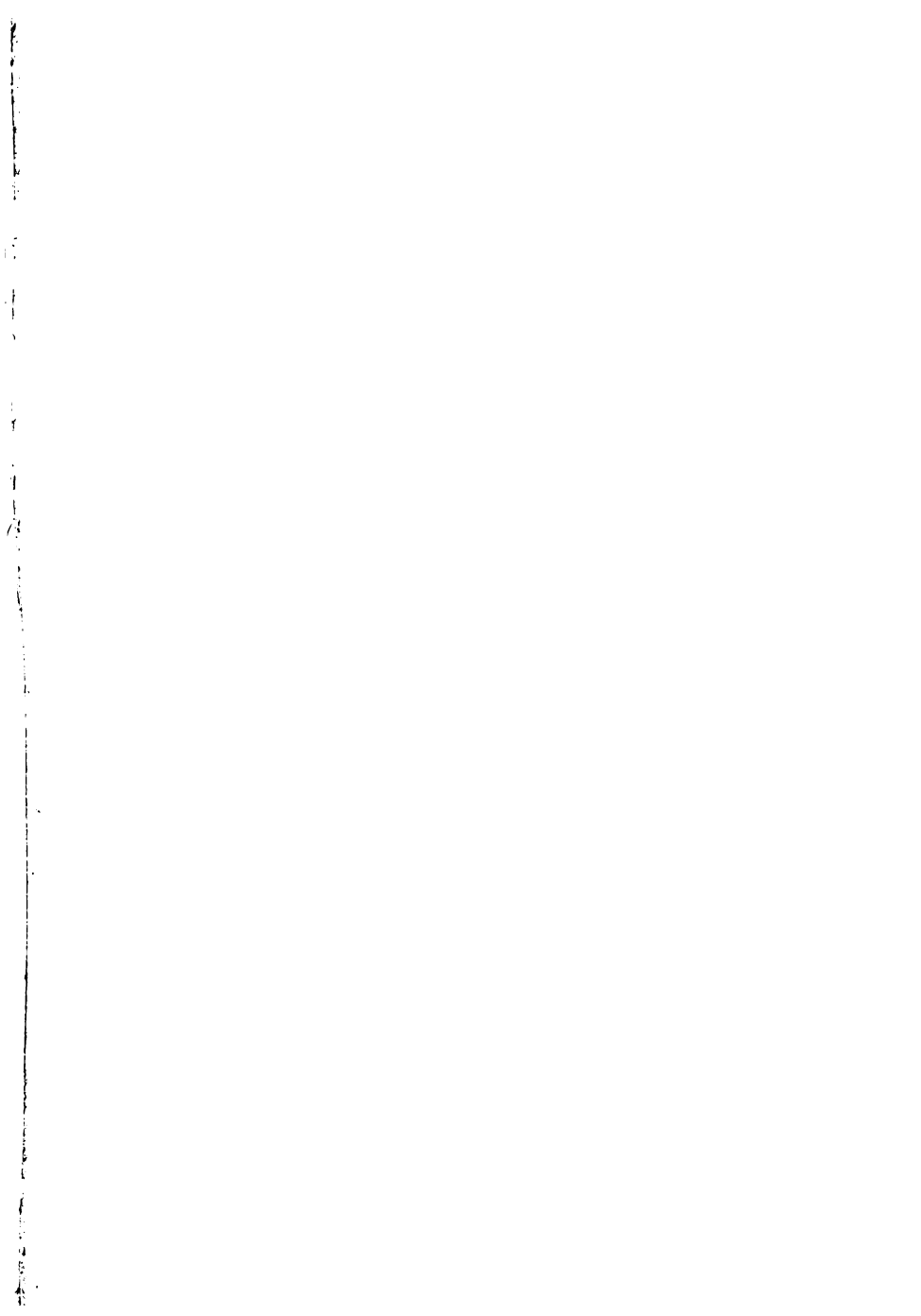
٧. في «ج، س، ص» و المطبوع: «ليكون».

و لا يَكُونُ جواباً.

و يَجوزُ: لا يُوذَنُ^١ لَهُمْ؛ فَكَيْفَ يَعْتَدِرُونَ؟^٢

١. في المطبوع: + «لا يؤذن»، وهو سهو واضح.

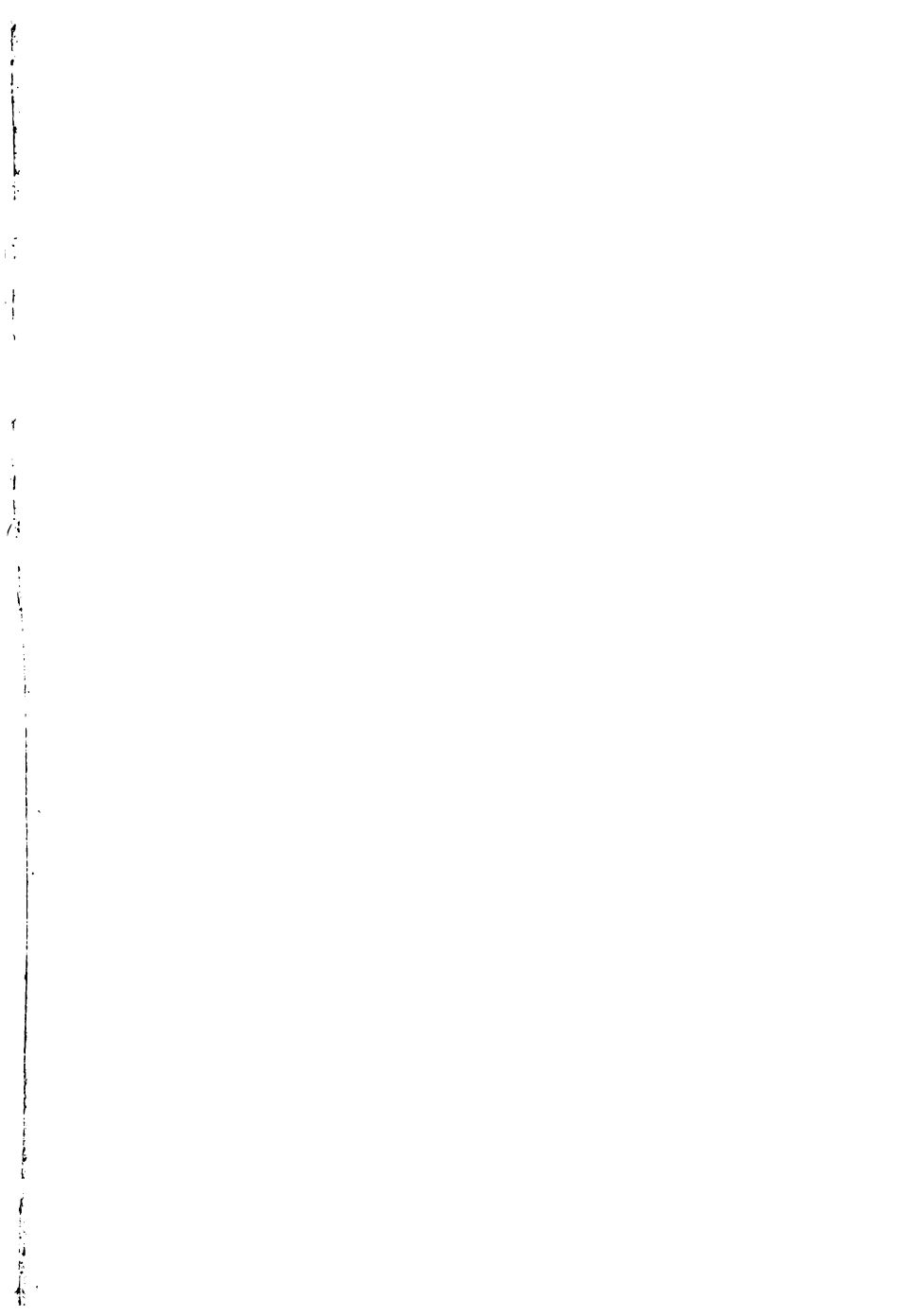
٢. قد وردت هنا في المطبوع أربع مسائل و جوابه رحمه الله عنها: الأولى منهما حول قوله تعالى: ﴿أَنْتَى يَكُونُ لى غُلامٍ وَ قَدْ بَلَغَنى الكِبَرُ...﴾ [آل عمران (٣): ٤٠]، و الثانية حول قوله تعالى: ﴿يَسْؤُمُونَكَ سُوءَ العَذابِ يَذَّبُحُونَ أَثْناءَ كُفْمٍ وَ يَسْتَحْيُونَ نِساءَ كُفْمٍ...﴾ [البقرة (٢): ٤٩]، و الثالثة حول قوله تعالى: ﴿وَ ما أَدْرِى ما يُفْعَلُ بى وَ لا بِكُمْ...﴾ [الأحقاف (٤٦): ٩]، و الرابعة حول قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فى شكٍ مِمّا أنزَلنا إِلَيْكَ...﴾ [يونس (١٠): ٩٤]، و كلُّها وردت بعينها و متوالية فى الأمالي للمصنّف رحمه الله، ج ٢، ص ٣٧٩ - ٣٨٤ مع اختلاف يسير فى بعض الألفاظ؛ فعلى هذا لم نأت بتكرارها هنا. ثم لا بدّ من الذكر أنّ فى المسألة الأولى من هذه المسائل لم يُصرّح باسم السائل فى كتاب الأمالي؛ لكن هنا فى المطبوع صرّح به بهذه العبارة: «و سأله - قدس الله روحه - أبو القاسم بن عليّ بن عبد الله بن شيبّة العلويّ الحسيني عن قول الله - تبارك و تعالى - فى قصّة زكريّا عليه السلام: ﴿أَنْتَى يَكُونُ لى غُلامٍ...﴾».



(١٦)

مسألة في قوله تعالى:

﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ...﴾



مقدمة التحقيق

استدل المخالفون على صحة خلافة الخليفة الأول بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعَةٌ إِلَىٰ قَوْمِ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ﴾، وهذه الآية بحسب رأيهم تنطبق على الخليفة الأول؛ لأنه تولى قتال أهل الردة والروم، وكانوا أولي بأس شديد.

وأجاب الشريف المرتضى على هذا الاستدلال بعبارة أجوبة، هي:

أولاً: إن هذا الاستدلال مبني على القول بأن الداعي هو شخص آخر غير النبي صلى الله عليه وآله، وهو أول الكلام، فإن النقل دل على أن الداعي هو النبي صلى الله عليه وآله، حيث دعاهم إلى معارك مثل مؤتة، وحنين، وتبوك، وغير ذلك مما وقع بعد خيبر.

ثانياً: على فرض التسليم بأن الداعي هو غير النبي صلى الله عليه وآله، فمن قال هو الخليفة الأول؟ فهذا أول الكلام أيضاً.

ولا يمكن ادعاء إطباق المفسرين على ذلك، فإن المفسرين مختلفون فيما بينهم، فبعضهم قال: إن أولي البأس الشديد هم ثقيف، فيما قال آخر: إنهم هوازن، بينما قال ثالث: إنهما معاً.

ثم حتى لو أطبقوا على ذلك لم يكن إطباقهم حجة؛ فإن أهل العدل كثيراً ما استخرجوا وجوهاً صحيحة لآيات على خلاف ما ذكره المفسرون.

ثالثاً: هناك احتمال آخر في الآية يمكن أن نقبله، وهو أن الداعي هو أمير المؤمنين

عليه السلام، فإنه قد دعا إلى قتال الناكثين والقاسطين و المارقين، و هؤلاء كانوا أولي بأس شديد.

و أما ما يقال من أن من قاتلهم أمير المؤمنين عليه السلام كانوا مسلمين، و الآية تتحدث عن قتال أشخاص غير مسلمين، حيث قالت: «تُفَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ»، فالجواب أن من قاتلهم عليه السلام ما كانوا مسلمين، بل كانوا كفاراً، فإن الصحيح أن قتال الإمام كفر، كما أن المعتزلة و الخوارج كانوا يرون أن قتال أمير المؤمنين عليه السلام كبيرة، و الكبيرة عندهم تُخرج من الإيمان و الإسلام.

ثم إن ظاهر الآية لا يقتضي بقاء جميع المخلفين إلى زمان أمير المؤمنين عليه السلام، حتى يقال: إنهم لم يبقوا كلهم إلى ذلك الزمان، بل ظاهر الآية يقتضي بقاء أكثرهم أو بعضهم، و هذا كان متحققاً في زمان أمير المؤمنين عليه السلام. و قد أحال الشريف المرتضى أحال في هذه الرسالة على كتابه الشافي، و هو يعتبر قرينة مهمة على تصحيح النسبة إليه.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٠٨ في ضمن «أجوبة المسائل القرآنية».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٥٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».

[مسألة في قوله تعالى:

﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: و قالوا: الدليل على صحة اختيارنا و توفيقنا^١ في فعلنا و وقوعه أحمد موقع عند الله تعالى قوله: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأُسْ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾^٢.

و هذا إخبار عن أمر سيكون، فيخبرهم^٣ الرسول عليه السلام بما سيتجدد من هذه الحال، كما أخبرهم بما يكوون من سواها في الحوادث بعده. و هذه كلها من دلائله عليه السلام.

و وجدنا صاحبنا المتولي لغزاة الروم^٥، كما تولى قتال أهل الردة^٦،

١. في «ص» و المطبوع: «و توفيقنا»، و هو من سهو النساخ.

٢. الفتح (٤٨): ١٦.

٣. كذا، و لعل الأنسب: «فأخبرهم».

٤. يعني الخليفة الأول. و في «ل»: «صاحب».

٥. في «ص، ل»: «للروم» بدل «لغزاة الروم». و المراد بذلك معركة اليرموك التي فتح الله بها على أيدي المسلمين بلاد الشام و كسر شوكة الروم، و ذلك في سنة ١٣ من الهجرة.

٦. «الردة» من الارتداد؛ قال الراغب: «الارتداد و الردة: الرجوع في الطريق الذي جاء منه؛ لكن

و قَاتَلَ ١ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ٢ الْفُرسَ ٣.

أَوْ لَيْسَ هَذِهِ الْأُمُورُ مُنْتَظِمَةً عَلَى الْمَأْثُورِ، جَارِيَةً عَلَى الْمَحْجُوبِ ٤،

﴿الرَّذَّةُ تَخْتَصُّ بِالْكَفْرِ، وَالْإِرْتِدَادُ يَسْتَعْمَلُ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ﴾. وَقَالَ الطَّرِيحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَصْحَابُ الرَّذَّةِ - عَلَى مَا نَقَلَ - كَانُوا صِنْفَيْنِ: صَنَفٌ ارْتَدَّوْا عَنِ الدِّينِ، وَكَانُوا طَائِفَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا أَصْحَابُ مُسَيْلِمَةَ، وَالْأُخْرَى ارْتَدَّوْا عَنِ الْإِسْلَامِ وَعَادُوا إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَانْتَفَقَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى قِتَالِهِمْ وَسَبِيهِمْ، وَاسْتَوْلَدَ عَلَيٌّ مِنْهُمْ الْحَنْفِيَّةَ. وَالصَّنْفُ الثَّانِي لَمْ يَرْتَدَّوْا عَنِ الْإِيمَانِ؛ وَلَكِنْ أَنْكَرُوا فِرَاقَ الزَّكَاةِ وَزَعَمُوا أَنَّ «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ» [التَّوْبَةُ (٩): ١٠٣] خُطَابٌ خَاصٌّ بِزَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ». وَقَالَ الرَّوَاوِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ: «وَقِيلَ: كَانَ أَهْلُ الرَّذَّةِ إِحْدَى عَشْرَةَ فِرْقَةً؛ ثَلَاثٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: بَنُو مُدَلِّجٍ، وَرِئِيسُهُمْ ذُو الْخِمَارِ، وَهُوَ الْأَسْوَدُ الْعَنَسِيُّ، وَكَانَ كَاهِنًا تَنَبَّأَ بِالْيَمَنِ وَاسْتَوْلَى عَلَى بِلَادِهِ وَأَخْرَجَ عَمَالَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَبَيَّتَهُ فَيُرُوزُ الدِّيلِمِيَّ فَيَقْتُلُهُ وَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ بِقَتْلِهِ لَيْلَةَ قُتُلِ، فَسُرَّ الْمُسْلِمُونَ، وَفُضِّبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ الْعَدُوِّ وَبَنُو حَنْفِيَّةَ، قَوْمٌ مُسَيْلِمَةَ، الَّذِي تَنَبَّأَ؛ وَبَنُو أَسَدٍ، قَوْمٌ طَلْحِيحَةٌ بَنُ خُوَيْلِدٍ، تَنَبَّأَ أَيْضًا، ثُمَّ أَسْلَمَ». رَاجِعْ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٨، ص ٧؛ الْمَفْرَدَاتُ لِلرَّاعِبِ، ص ٣٤٩؛ مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٣، ص ٤٩ (رَدَدٌ)؛ فَهْمُ الْقُرْآنِ، ج ١، ص ٣٧٠ وَ ٣٧١؛ مِرَاةُ الْعُقُولِ، ج ٢٥، ص ٢٩٩.

١. فِي «ل» «وَالرَّذَّةُ وَقَاتَلَ»، وَفِي «ص»: «وَالرَّذَّةُ قَاتَلَ» بَدَلَ «الرَّذَّةُ وَقَاتَلَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: - «وَقَاتَلَ».

٢. خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: هُوَ أَبُو سَلِيمَانَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْمَخْزُومِيَّ، مِنْ فَرَسَانَ قَرِيشٍ وَأَشْدَانَهَا، شَهِدَ مَعَ الْمُشْرِكِينَ بِدْرَاءً وَأَحْدَأً وَالْخَنْدُقَ، وَكَانَ لَهُ دَوْرٌ فِي انْكَسَارِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ. هَاجَرَ مُسْلِمًا سَنَةَ ثَمَانَ، وَشَهِدَ مَوْتَهُ فَتَأَمَّرَ عَلَى الْجَيْشِ بَعْدَ شَهَادَةِ الْأَمْرَاءِ الثَّلَاثَةِ. أَرْسَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الْعُرَيْزِيِّ فِي سَرِيَّةٍ فَهَدَمَهَا، كَمَا أَرْسَلَهُ فِي سَرِيَّةٍ إِلَى بَنِي جُدَيْمَةَ، فَارْتَكَبَ مَجْزَرَةً تَبَرَّأَ مِنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. قَادَ مَعَارِكَ قَاتَلَ أَهْلَ الرَّذَّةِ وَفَتَحَ الشَّامَ، وَبَعْضُ مَعَارِكِهِ مَا قَبْلَ فَتْحِ الْعِرَاقِ. تَوَفِّيَ بِجَمْعِ سَنَةِ ٢١ لِلْهَجْرَةِ. رَاجِعْ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٧، ص ٣٩٤؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٢١٥؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبِيَاءِ، ج ١، ص ٣٦٦.

٣. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْعُرَيْزِ». بَدَلَ «الْفَرَسِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَحْجُوبِ».

مُتْمِرَةً لِلْخَيْرَاتِ، مُؤَكَّدَةٌ لِأَسْبَابِ الْإِسْلَامِ، قَامِعَةٌ لِمُخَالَفِهِه١! عَرَّفُونَا مَا عِنْدَكُمْ فِي هَذَا.

الجواب - وباللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

قَالَ الْأَجَلُ الْمُرْتَضَى عَلَّمَ الْهُدَىٰ ذُو الْمَجْدَيْنِ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ :- إِعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قَدْ بَنَاهَا هَذَا السَّائِلُ عَلَىٰ أَنَّ الدَّاعِيَ لِهَوْلَاءِ الْأَعْرَابِ هُوَ غَيْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَهَذَا مُنَازَعٌ فِيهِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ. وَالدَّعْوَى بِغَيْرِ بُرْهَانٍ لَا يَتَقَصَّرُ عَلَيْهَا مُنْصِيفٌ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا - تَطَوُّعًا وَتَبَرُّعًا - أَنَّ الدَّاعِيَ هُوَ غَيْرُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَنْ عِنْدَهُ؛ بَلْ جَازَ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُ.

وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ كِلَا الْوَجْهَيْنِ - وَ إِنْ كُنَّا قَدْ ذَكَرْنَا فِي الْكِتَابِ الشَّافِي^٢ مَا هُوَ الْغَايَةُ الْقُصْوَى :-

أَمَّا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَتُدْعُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولَىٰ بِأُسِّ شَدِيدٍ﴾ فَغَيْرُ دَالٍّ عَلَىٰ تَعْيِينِ الدَّاعِي؛ بَلْ هُوَ مُبْهَمٌ^٣ مُشْتَرَكٌ. فَعَلَىٰ مَنْ ادَّعَىٰ أَنَّهُ دَاعٍ بِعَيْنِهِ الدَّلَالَةَ.

وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ النُّقْلِ وَ الرِّوَايَةِ فِي [أَنَّ]^٤ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَ أَهْلُونَا فَاسْتَعْفِرْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَفْعَلْنَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا * بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَ الْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ

١. في «ص» و المطبوع: «للمخالفة».

٢. الشافعي في الإمامة، ج ٤، ص ٣٣ - ٤٢.

٣. في «ص» و المطبوع: «فيهم».

٤. ما بين المعقوفين أضعفناه لمقتضى السياق.

أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَ زَيْنَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَ ظَنَنْتُمْ ظَنُّ السَّوِّءِ وَ كُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا^١ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنِ الْحُدَيْبِيَّةِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: «سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمٍ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يُفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا^٢».

وَ إِنَّمَا طَلَبَ هَؤُلَاءِ الْمُخَلَّفُونَ^٣ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى غَنِيمَةِ خَيْبَرَ، فَمَنَعَهُمُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ وَ أَمَرَ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُمْ: «قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا»، يُرِيدُ: إِلَى هَذِهِ الْعَرَاةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى كَانِ^٤ حَكَمَ مِنْ قَبْلُ بِأَنْ غَنِيمَةُ خَيْبَرَ لِمَنْ شَهِدَ الْحُدَيْبِيَّةَ، وَ أَنَّهُ لَا حَظَّ فِيهَا لِمَنْ لَمْ يَشْهَدْهَا. وَ هَذَا هُوَ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ». ثُمَّ قَالَ - جَلَّ اسْمُهُ -: «قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أَوْلَى بِأَسِ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ»، وَ إِنَّمَا أَرَادَ - تَبَارَكَ اسْمُهُ - أَنَّ الرَّسُولَ سَيَدْعُوكُمْ^٥ فِيمَا بَعْدَ إِلَى قِتَالِ قَوْمٍ أَوْلَى بِأَسِ شَدِيدٍ؛ كَمَوْتِهِ، وَ حُنَيْنٍ، وَ تَبُوكَ. فَمِنْ أَيْنَ لِلْمُخَالِفِينَ^٦ أَنَّ الدَّاعِيَ لَهُؤُلَاءِ الْأَعْرَابِ هُوَ غَيْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَعَ مَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْحُرُوبِ الَّتِي^٧ كَانَتْ بَعْدَ خَيْبَرَ؟

١. الفتح (٤٨): ١١ - ١٢.

٢. الفتح (٤٨): ١٥.

٣. في «ص، ل»: «المخالفون».

٤. في المطبوع: - «كان».

٥. في «ص» و المطبوع: «سيدعون».

٦. في «ص، ل» و المطبوع: «و للمخالفين».

٧. في «ص، ل» - «التي».

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعِيَ: أَنْ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: ﴿سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أَوْلَى بِأُسِّ شَدِيدٍ﴾ هو أبو بكرٍ لما دَعَا الْمُسْلِمِينَ إِلَى قِتَالِ بَنِي حَنِيفَةَ، أَوْ قِتَالِ فَارِسَ وَالرُّومِ؛ وَيَحْتَجُّ بِإِطْبَاقِ الْمُفَسِّرِينَ عَلَى ذَلِكَ.

لَأَنَّ الْمُفَسِّرِينَ أَوْلَى: ^١ مَا أَطْبَقُوا عَلَى مَا ادَّعَوْهُ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ ^٢ رَوَى عَنْ أَبِي رَوْقٍ ^٣ عَنِ الضَّحَّاكِ ^٤ فِي قَوْلِهِ: ﴿سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أَوْلَى بِأُسِّ شَدِيدٍ﴾ قَالَ: هُمْ تَقِيْفٌ ^٥.

١. في المطبوع: - «أولاً».

٢. هو علي بن المسيب، وقد تكرر عين هذا السند في رواية عن الطبري في جامع البيان، ج ١٢، ص ٢٣١ بإسناده عن علي بن المسيب عن أبي روق عن الضحاك. والظاهر من أحواله وأحوال أخيه الحسن وأيضاً أخيه المقلد أنهم كانوا من الشيعة، وكانوا من أمراء الموصل ونواحيها. راجع للمزيد: تجارب الأمم، ج ٧، ص ٣٣٢؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٤، ص ٢٥٦؛ أعيان الشيعة، ج ٥، ص ٣١١.

٣. أبو روق عطية بن الحارث الهمداني الكوفي، تابعي، من بطن من همدان يقال لهم: «بنو وثن» من أنفسهم. وهو صاحب التفسير، وروى عن الضحاك بن مزاحم وغيره. قال ابن عقدة: «إنه كان ممن يتولى بولاية أهل البيت عليهم السلام». راجع: الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٦٩؛ الجرح والتعديل، ج ٦، ص ٣٨٧، الرقم ٢١٢٢؛ رجال ابن داود، ص ٢٧٧، الرقم ٢٢؛ خلاصة الأقوال، ص ١٣١، الرقم ٢٢.

٤. أبو القاسم - وقيل: أبو محمد - الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، مفسر، له كتاب في التفسير، وكان يكون بسمرقند وبلخ ونيسابور، وكان يؤذّب الأطفال في مدرسته. توفي سنة ١٠٥ هـ بخراسان. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٢٩١، الرقم ٢٩٢٨؛ الأنساب للسمعاني، ج ١٣، ص ٤٤١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٩٨، الرقم ٢٣٨؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣٢٥، الرقم ٣٩٤٢.

٥. راجع: التبيان، ج ٩، ص ٣٢٦؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٩٣؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ٢، ص ٧٠.

و رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^١ قَالَ: هُمْ هَوَازِنٌ، يَوْمَ خَيْبَرَ.^٢

و رَوَى الْوَاقِدِيُّ^٣ عَنْ قَتَادَةَ^٤، قَالَ: هُمْ هَوَازِنٌ وَ تَقِيفٌ.^٥

فلا إطباقاً لأهل التأويل على ما ادُّعِيَ.

و [ثانياً:] لو أطبقوا لم يَكُنْ في إطباقهم حُجَّةٌ؛ و كم استنخرج أهل العدل في

مُشَابِهَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الْوُجُوهِ الصَّحِيحَةِ مَا خَالَفَ مَا ذَكَرَهُ الْمُفَسِّرُونَ!

١. أبو عبد الله سعيد بن جبيرة الأسدي الكوفي التابعي، وهو حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس و ابن عمر، وهو من المفسرين المعروفين، له كتاب في التفسير - كما ذكر ابن النديم في الفهرست -، و قتلته الحجاج بن يوسف الثقفي في سنة ٩٤ أو ٩٥ هـ. راجع: تهذيب الكمال، ج ١٠، ص ٣٥٨، الرقم ٢٢٤٥؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٣٢١، الرقم ١١٦؛ الفهرست لابن النديم، ص ٥١.

٢. في المطبوع: - «يوم خيبر». و راجع: التبيان، ج ٩، ص ٣٢٤؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٩٣؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ٢، ص ٧٠؛ الجواهر الحسان، ج ٥، ص ٢٥٣؛ فتح القدير، ج ٥، ص ٥٠؛ تفسير الآلوسي، ج ٢٦، ص ١٠٢.

٣. أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي، المدني الأصل، البغدادي المسكن و الوفاة، ولد سنة ١٣٠ و توفي ٢٠٧ هـ، صاحب التصانيف الكثيرة، منها: أخبار مكة، و تفسير القرآن، و فتوح الشام، و فتوح العراق، و كتاب الجمل، و كتاب الردة، و غيرها. و كان قاضياً ببغداد. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٦، ص ١٨٠، الرقم ٥٥٠١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٤٥٤، الرقم ١٧٢؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٦٦٢، الرقم ٧٩٩٣.

٤. أبو الخطاب قَتَادَةَ بن دِعَامَةَ بن قَتَادَةَ بن عزيز السُدوسي البصري المفسر، روى عن أنس، و بُدَيْلِ بن مَيْسَرَةَ، و أَبِي الشعثاء، و حبيب بن سالم، و غيرهم. و اختلف في توثيقه بين أهل الرجال. له كتاب في التفسير، توفي سنة ١١٧ هـ. راجع: الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٢٢٩؛ الجرح و التعديل، ج ٧، ص ١٣٣، الرقم ٧٥٦؛ تهذيب الكمال، ج ٢٣، ص ٥١٠، الرقم ٤٩٤٨؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٨٥، الرقم ٦٨٦٤.

٥. راجع: التبيان، ج ٩، ص ٣٢٦؛ مجمع البيان، ج ٩، ص ١٩٣؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ٢، ص ٧٠. و في فتح القدير، ج ٥، ص ٥٠ نسبه إلى سعيد بن جبيرة.

فأما الوجه الآخر الذي يُسَلَّمُ فيه أن الداعي لهؤلاء الأعراب هو غير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فواضح أيضاً؛ لأنه لا يَمْتَنِعُ أن يُعْنَى بهذا الداعي أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنه قد قَاتَلَ بَعْدَهُ أَهْلَ الْجَمَلِ وَأَهْلَ صِفِّينَ وَأَهْلَ النَّهْرَوَانَ، وَبَشَّرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَنَّهُ يُقَاتِلُهُمْ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٢: «تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ»^٣، وَ قَدْ كَانُوا أَوْلَى بِأَسِّ شَدِيدٍ بَعِيرٍ شَبْهَةٍ.

فإن قيل: الآية تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ قَاتَلُوا مَا كَانُوا مُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ»^٤، وَ مُحَارِبُو أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَوَاطِنِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا كَانُوا مُسْلِمِينَ.

قلنا: عندنا أنهم كانوا كفاراً، والكافر لا يكون مسلماً. وعندنا مخالفتنا - من المعتزلة والخوارج ومن وافقهم - أن الكبائر تُخْرِجُ عَنِ الْإِسْلَامِ كَمَا تُخْرِجُ عَنِ الْإِيمَانِ. وَعِنْدَهُمْ أَنَّ قِتَالَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ كَبِيرَةً وَمُخْرِجاً عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ.

وَقَدْ دَلَّلْنَا فِي كِتَابِنَا^٦ الشَّافِي^٧ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِنَا^٨ عَلَى كُفْرِ مُحَارِبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا لَيْسَ هَاهُنَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ.

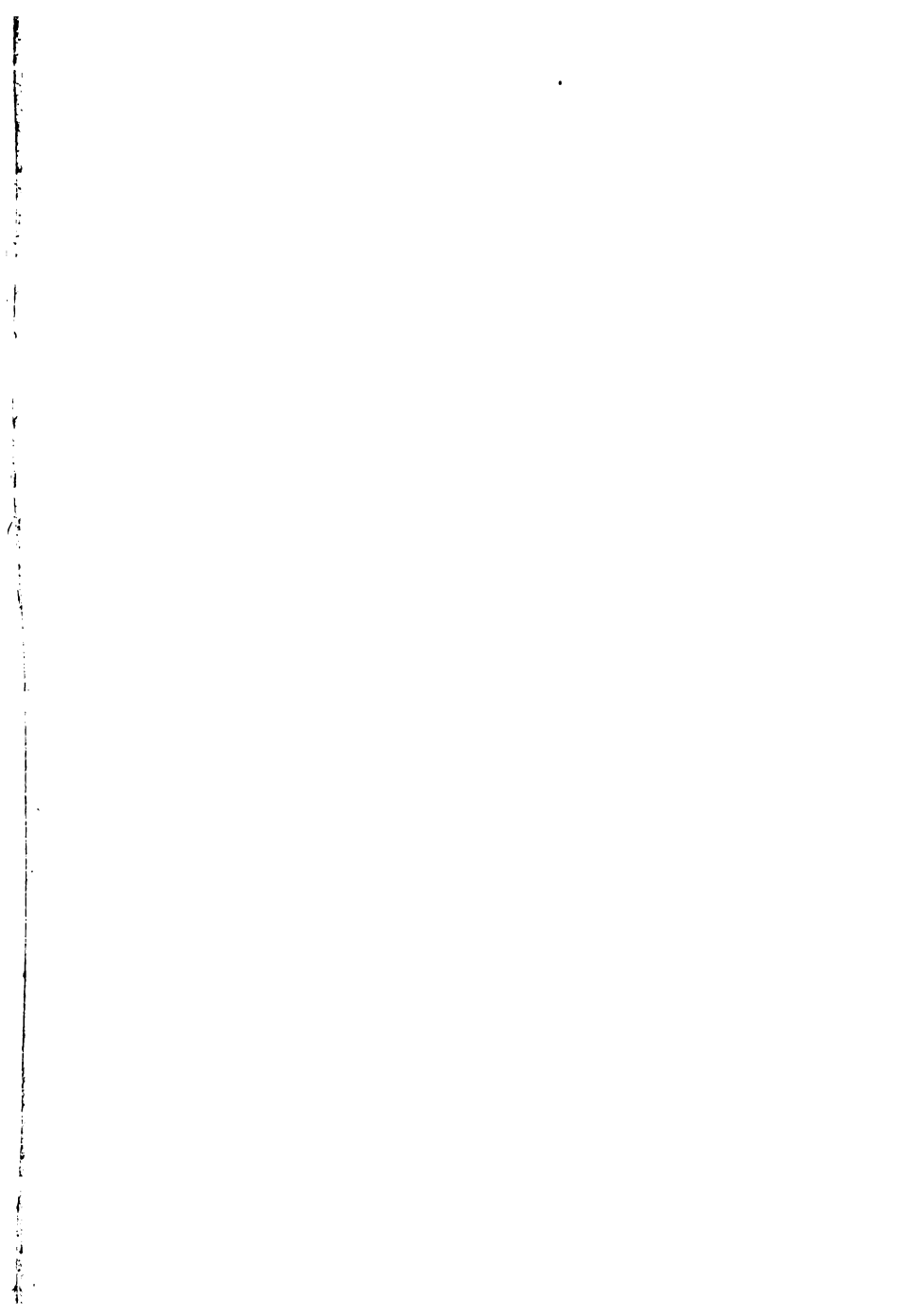
١. في المطبوع: «وأما».
٢. في «ص» و المطبوع: «علي» بدل «عليه السلام».
٣. الإفصاح، ص ١٣٥؛ كز الفوائد، ص ٢٧٩؛ الخرائج والجرائح، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٠١؛ وقعة الجمل، ص ١١. أسد الغابة، ج ٤، ص ٢٦؛ المناقب للخوارزمي، ص ١٢٨.
٤. الفتح (٤٨): ١٦.
٥. في «ص» و المطبوع: «عند» بدون واو العطف.
٦. في «ص» و المطبوع: «كتبتنا».
٧. الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٤٠ و ٣١٩ و ٣٢٧.
٨. راجع: الذخيرة، ص ٤٩٥؛ الانتصار، ص ٤٧٦ - ٤٨٠.

فإن قيل: من أين نَعَلِمَ بَقَاءَ هَؤُلَاءِ الْمُخَالِفِينَ^١ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى أَيَّامِ أَمِيرِ
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا عَلِمْنَا بَقَاءَهُمْ إِلَى أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ؟
 قُلْنَا: وَمِنْ أَيْنَ تَعَلَّمُونَ بَقَاءَ جَمِيعِهِمْ إِلَى أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ؟
 فَإِنْ قُلْتُمْ: أَعَلِمْتُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْآيَةِ يَقْتَضِي بَقَاءَهُمْ حَتَّى يَتِمَّ كَوْنُهُمْ مَدْعُورِينَ
 إِلَى قِتَالِ أَوْلِي الْبَأْسِ الشَّدِيدِ.
 قُلْنَا لَكَ مِثْلَ مَا قُلْتَهُ فِي بَقَائِهِمْ إِلَى أَيَّامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَظَاهِرُ الْآيَةِ لَا
 يَقْتَضِي وَجُوبَ بَقَاءِ جَمِيعِهِمْ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي بَقَاءَ أَكْثَرِهِمْ أَوْ بَعْضِهِمْ.

١. كذا، والأنسب: «المخلفين».

(١٧)

مسألة حَوْلَ كَلامِ ابنِ جَنِّي
في حَذْفِ عَلامَةِ التَّأنيثِ



مقدمة التحقيق

يعدّ أبو الفتح عثمان ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) من أئمة الأدب واللغة، و صاحب مدرسة كبيرة في الإعراب و التصريف على الخصوص، و قد لازم أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) سنوات مديدة، حتّى غدى مرجعاً يُرجع إليه في مجاله. و قد تتلمذ على يديه مجموعة من كبار العلماء و الأدياء من أمثال أبي الحسن السمسّمي (ت ٤١٥هـ)، و أبي الفتح ثابت بن محمّد الجرجاني الأندلسي النحوي (ت ٤٣١هـ)، و الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)، الذي صلّى على جثمان أستاذه عند وفاته^١.

و الغريب أنّ الشريف المرتضى على الرغم من معاصرته لابن جنيّ إلاّ أنّه لا يُعدّ من شيوخه، و لانعلم سبب عدم حضوره في دروس ابن جنيّ، كما فعل أخوه الرضي! و الملاحظ في مؤلّفات الشريف المرتضى المتعلّقة بأفكار ابن جنيّ و آرائه، أنّ الحالة الطاغية عليها هي حالة النقد لتلك الأفكار و الآراء، فهو قد كتب ثلاثة رسائل أو كتُب ردّ في جميعها على ابن جنيّ، و ناقش فيها آرائه، و هي:

١. كتاب تتبّع الأبيات التي تكلم عليها ابن جنيّ في إثبات المعاني للمتنبيّ^٢، و سمّي أيضاً: الردّ على ابن جنيّ في تعريضه لأبيات المتنبيّ^٣.

١. انظر: الأعلام، الزركلي، ج ٤، ص ٢٠٤؛ وفيات الأعيان، ج ١، ص ١٢٢؛ ج ٣، ص ٢٤٦؛ المجازات النبوية، ص ٢٦؛ اللّمع في العربية (مقدمة التحقيق).

٢. الفهرست، للشّيخ الطوسي، ص ١٦٥.

٣. الذريعة، ج ١٠، ص ١٧٦.

٢. كتاب النقص على ابن جنّي في الحكاية والمحكي^١.

٣. الرسالة التي بين أيدينا.

وهذه المؤلفات الثلاثة كلّها تحتوي على ردّ لآراء ابن جنّي، وهو واضح من عناوين الكتابين الأولين، فعلى الرغم من كونهما مفقودين، إلا أنّ عناوينهما يدلّان على كونهما كتباً للردّ على ابن جنّي.

وقد ردّ الشريف المرتضى أيضاً على ابن جنّي في الرسالة محلّ البحث، حيث سأله سائل عن عبارة مأخوذة من كتاب اللّع في اللغة لابن جنّي، حيث ذهب في هذا الكتاب إلى أنّه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بكلام، فالأحسن إسقاط تاء التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً، ثمّ ترقّى وقال: إذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي فيكون إسقاط تاء التانيث أحسن.

وهنا اعترض السائل على هذا الكلام؛ باعتباره منافياً لآيات من القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^٢، فمع أنّ الفاعل في هذه الآية مؤنث غير حقيقي، وفصل بينه وبين الفعل، لكن تمّ إثبات تاء التانيث في الفعل، ولم تحذف، وهذا يعني وفقاً لكلام ابن جنّي أنّه كلام مخالف للفصاحة، مع أنّ القرآن لا يكون إلاً فصيحاً.

فالإشكال إذن ناظر إلى أنّ كلام ابن جنّي يؤدّي إلى القول بابتعاد بعض آيات القرآن عن الفصاحة.

١. الفهرست للشيخ الطوسي، ص ١٦٥.

٢. ص (٣٨): ١٢. وقد ذكر السائل آيات أخرى نقص بها على ابن جنّي، وهي: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، فقد فصل فيها بين الفعل ونائب الفاعل المؤنث الحقيقي، وهو: «أُمَّهَاتُكُمْ» مع إثبات تاء التانيث. وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ﴾، و«أَجَلْتُمْ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ﴾، وقد فصل فيهما بين الفعل ونائب الفاعل المؤنث غير الحقيقي، وهما: «الميتة» و«بهيمة» مع إثبات تاء التانيث. ولكن لم يأت السائل بمثال لآية فصل فيها الفعل عن الفاعل المؤنث الحقيقي، وأثبتت فيه تاء التانيث، ولعلّه لأنّ كلام ابن جنّي غير خاصّ بالفاعل، بل يعمّ نائب الفاعل أيضاً.

وقد أجاب الشريف المرتضى على ذلك بتسليم الإشكال أولاً، ثم بالبحث عن تخريج لكلام ابن جني، وذلك كما يلي:

أولاً: تحدّث عن عدم وجوب تقليد ابن جني في كل ما يقوله، خاصّة وأنّه لم يأتِ بدليل على كلامه، فمما لا شكّ فيه أنّه يجب تذكير فعل المذكّر، وتأنيث فعل المؤنث، والفصل لا يُخرج الفعل من كونه فعلاً لفاعله المؤنث.

ثمّ إنّه يمكن اعتبار الآيات القرآنية نفسها دليلاً على ردّ كلام ابن جني.

ثانياً: يمكن العثور على تخريج لمخالفة ما قاله ابن جني مع آيات القرآن، وهو أنّ إثبات تاء التأنيث في الآيات قد جاء للإعلام بجواز إبقاء تاء التأنيث حتّى مع وجود الفصل بكلام، فإنّ إبقاء هذه التاء لا يعدّ - حتّى من وجهة نظر ابن جني - لحناً أو خطأ لا يسوغ استعماله.

لكنّ الشريف المرتضى رجّح في النهاية جوابه الأول، وعبر عنه بأنّه أقوى.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قد قال الشريف المرتضى في خلال كلامه في هذه الرسالة: «لأنّ فصاحة القرآن وبلوغها الغاية فيها لا مطّعن عليها». فقد يقال: هذه العبارة تدلّ على أنّ فصاحة القرآن قد وصلت إلى مرتبة الإعجاز، وهذا ينافي القول بالصرفة التي كان يذهب الشريف المرتضى إليها، فالمعروف من مذهبه في جهة إعجاز القرآن أنّه كان ينكر أن يكون إعجاز القرآن من باب الفصاحة، وإنّما كان يذهب إلى القول بالصرفة، وأنّ فصاحة القرآن غير معجزة.

لكن في الحقيقة القول بالصرفة لا ينافي القول بأنّ القرآن على أعلى مراتب الفصاحة، فعلوّ المرتبة في الفصاحة شيء، والوصول إلى حدّ الإعجاز في مجال الفصاحة شيء آخر، وفي هذا الصدد يقول الشريف المرتضى في الذخيرة:

ما شهد الفصحاء من فصاحة القرآن وعظم بلاغته إلّا بصحيح، وما أنكر أصحاب الصرفة علوّ مرتبة القرآن في الفصاحة... فليس في طرب فصحاء

الشعراء، وشهادتهم ببراعته ردُّ على أصحاب الصرفة^١.

إذن لا منافاة بين ما جاء في هذه الرسالة من كلام حول علو مرتبة فصاحة القرآن، وبين نظرية الصرفة.

وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى ج ٣، ص ١٢٦ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٠) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«س».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ص».

[مسألة حول كلام ابن جنّي^١

[في حذف علامة التانيث]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: قال ابن جنّي في مُختصره المُلقَّب بـ «اللِّمَعِ»:

و إذا فَضَلَتْ بَيْنَ الْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ وَ بَيْنَ فِعْلِهِ بِكَلَامٍ، فَالْأَحْسَنُ إِسْقَاطُ
عَلَامَةِ التَّانِيثِ مِنَ الْفِعْلِ مَعَ كَوْنِ الْمُؤَنَّثِ مُؤَنَّثًا حَقِيقِيًّا! وَ إِنْ كَانَتْ^٢ غَيْرَ
مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيًّا^٣، أَزْدَادَ تَرَكُّ الْعَلَامَةِ حُسْنًا!^٤

اعترض سائل فقال: كيف يكون إسقاط علامة التانيث [أحسن] و قد قال

اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^٥ و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^٦.

١. أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي النحوي، إمام العربية، لزم أبا عليّ الفارسيّ دهرًا، و سافر معه حتّى برع و صنّف، و سكن بغداد، و تخرّج به الكبار. كان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الموصلي. و خدم عضد الدولة و ابنه، و قرأ على المتنبّي ديوانه، و أخذ عنه الشريف الرضي و عبد السلام البصري. و له من التصانيف: سرّ الصناعة، الخصائص، المقصور و الممدود، إعراب الحماسة، و غيرها. توفّي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ١٧ - ١٩، الرقم ٩؛ المجازات النبوية، ص ٢٦. ٢. كذا، و الأنسب: «كان».

٣. في جميع النسخ و المطبوع سوى «ب» - «حقيقي».

٤. اللّمع في اللغة، ص ٣٤ مع اختلاف في العبارة.

٥. ص (٣٨): ١٢.

٦. النساء (٤): ٢٣. و في «س، ص» و المطبوع: - «و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾».

و «حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَ الدَّمَ»^١، و «أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ»^٢، و الْقُرْآنَ لَا يَنْزِلُ بَلُغَةً غَيْرَهَا أَفْصَحُ مِنْهُ؟!

و مِثْلُ ابْنِ جَنِّيٍّ لَا يَذْهَبُ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا؛ فَمَا تَفْسِيرُ كَلَامِهِ؟ و مَا الْمُرَادُ؟^٣
 الْجَوَابُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ ابْنِ جَنِّيٍّ فِيمَا قَالَهُ وَ خَيْرُهُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ فِيهِ، لَا سِيَّمَا
 وَ لَمْ يُوَرِّدْ فِيهِ حُجَّةً وَ لَا شُبْهَةً فَيَقَعُ النَّظَرُ فِيهَا وَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا.
 وَ مَعْلُومٌ أَنَّ فِعْلَ الْمَذْكَرِ يَجِبُ تَذْكَيرُهُ وَ فِعْلَ الْمُؤنَّثِ يَجِبُ تَأْنِيثُهُ، وَ اعْتِرَاضُ
 الْكَلَامِ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلَ الْمُؤنَّثِ^٥. أَلَا تَرَى أَنَّ اعْتِرَاضَ الْكَلَامِ فِي فِعْلِ
 الْمَذْكَرِ لَا يُغَيِّرُ مَا يَجِبُ مِنْ تَذْكَيرِهِ؟
 وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَنَا فِي^٦ ذَلِكَ حُجَّةٌ إِلَّا الْقُرْآنَ لَكَفَى وَ أَعْنَى؛ لِأَنَّ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ
 وَ بُلُوغَهَا الْغَايَةَ فِيهَا لَا مَطْعَنَ عَلَيْهَا.
 وَ يُمَكِّنُ وَجْهَ آخَرَ - إِذَا صَحَّحْنَا مَا قَالَهُ ابْنُ جَنِّيٍّ وَ حَقَّقْنَاهُ -: وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ
 الْغَرَضُ فِي الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْإِعْلَامَ بِجَوَازِ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ مَعَ اعْتِرَاضِ
 الْكَلَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَى مَا هُوَ لِحَقٍّ وَ خَطَأً لَا يَسُوغُ اسْتِعْمَالَهُ.
 وَ الْأَوَّلُ أَقْوَى.

١. المائدة (٥): ٣.

٢. المائدة (٥): ١.

٣. في جميع النسخ و المطبوع سوى «أ»: «و ما له».

٤. في جميع النسخ و المطبوع سوى «ص»: «و غيره». و خَيْرُ الشَّيْءِ عَلَى غَيْرِهِ. فَضَّلَهُ عَلَيْهِ.
 راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٢٦٤ (خير).

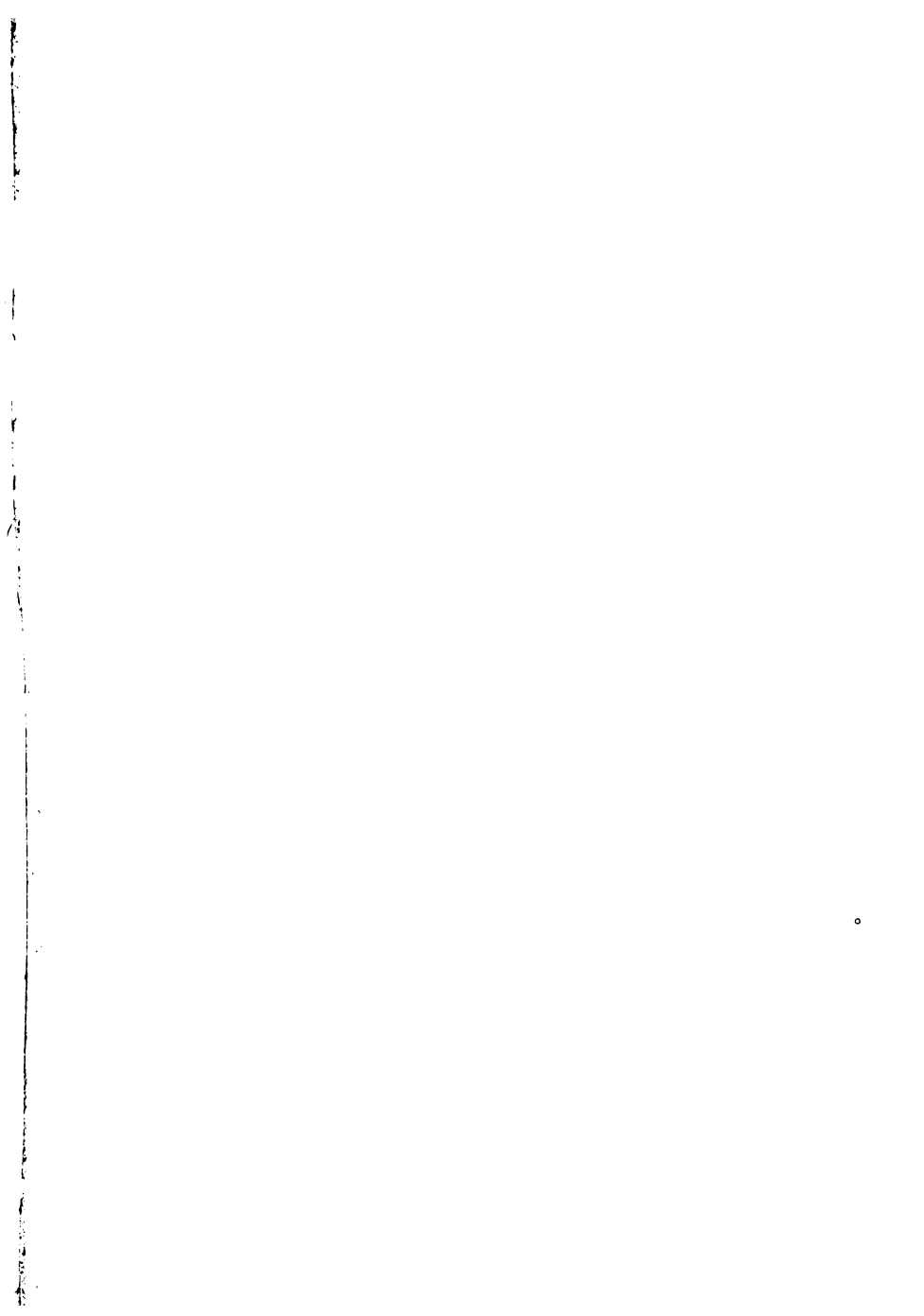
٥. في «أ، د»: «فعلا المؤنث». و في «ب»: «فعلا لمؤنث». و في «ص»: «فعلا للمؤنث».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «النافي» بدل «لنا في».

ب. الرسائل الحديثية

(١٨)

شرحُ الخطبةِ الشَّقْشِقِيَّةِ



مقدمة التحقيق

تعتبر الخطبة الشقشقية من الخطب المشهورة و المهمة لأمير المؤمنين عليه السلام، و بما أنها تحتوي على موضوع حسّاس جدّاً، و هو بيان موقف أمير المؤمنين عليه السلام من الخلفاء السابقين بشيء كبير من الصراحة، و تقييم أداء كلّ واحد منهم بكلّ وضوح، أدّى ذلك إلى تشكيك البعض في نسبة هذه الخطبة إليه عليه السلام.

و ربّما كان هذا الأمر هو الباعث الحقيقي وراء التشكيك في محتوى كلّ كتاب نهج البلاغة، و ادّعاء أنّ الخطب التي احتوى عليها الكتاب هي من إنشاء جامعِهِ الشريف الرضيّ، لا أمير المؤمنين عليه السلام^١. إلّا أنّ الله تعالى قيّض بعض العلماء و الباحثين للبحث عن مصادر خطب نهج البلاغة، و إثبات أنها كانت موجودة قبل حياة الرضيّ بأزمنة طويلة، و ذلك مثل العمل العلميّ المهمّ و الكبير الذي قام به العلامة السيّد عبد الزهراء الحسينيّ الخطيب في كتابه الجليل: مصادر نهج البلاغة و أسانيد، حيث تمكّن من خلال ما بذله من جهود مُضنية من إثبات هذا الأمر إلى حدّ كبير بصورة علميّة و موثقة.

و قد تركّز اهتمام العلماء على توثيق الخطبة الشقشقية بالخصوص؛ فذكروا أنها قد رويت في كتب كتبت قبل ولادة الرضيّ (ولد سنة ٣٥٩)، مثل كتاب الإنصاف لابن

١. راجع: مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ١، ص ٣٠٩.

قبة الرازي (توفي قبل سنة ٣١٧هـ)، و بعض كتب أبي القاسم البلخي المعتزلي (ت ٣١٧هـ)^١، إضافة إلى عدم مناسبة أسلوب و ألفاظ هذه الخطبة لأسلوب الرضي، حتّى قال بعض أصحاب الاختصاص: «أنتى للرضي و لغير الرضي هذا النفس و هذا الأسلوب! قد وقفنا على رسائل الرضي، و عرفنا طريقته و فنّه في الكلام المنثور، و ما يقع مع هذا الكلام في حلّ و لا خمر»^٢.

و من جهة أخرى، اهتمّ العلماء بشرح هذه الخطبة بصورة مستقلة، و بيان معاني ألفاظها، و من هذه الشروح شرح الشريف المرتضى الذي بين أيدينا، و هو رسالة مختصرة قام رحمه الله فيها بشرح معاني أهمّ ألفاظ الخطبة. و قد سمى البصري (ت ٤٤٣هـ) هذه الرسالة باسم: «تفسير الخطبة الشقشقية»^٣؛ باعتبار قوله عليه السلام في خاتمتها: «تلك شقشقة هدرت، ثمّ قرّت»، فيما سماها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ): «الخطبة المقمصّة»^٤؛ باعتبار قوله عليه السلام في مطلعها: «أما و الله لقد تقمّصها مني...».

و قد ترك شرح الشريف المرتضى هذا أثره على من جاء بعده، فقد أورد قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣) في شرحه لنهج البلاغة معظم ألفاظه، من دون أن يصرّح بذلك^٥؛ و لكن بمقارنة يسيرة بين شرح الشريف المرتضى، و ما جاء في شرح الراوندي ينكشف لنا أنّ الأخير قد نقل أكثر كلمات الشريف المرتضى مع شيء من التصرف و التقديم و التأخير. كما نقل قطب الدين الكيذري (ق ٦) نصّ هذا الشرح

١. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٠٥-٢٠٦.

٢. المصدر، ص ٢٠٥. و راجع تفاصيل أخرى حول الخطبة في: مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ١، ص ٣٠٩-٣٢٤.

٣. مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٣.

٤. راجع: معالم العلماء، ص ١٠٦.

٥. راجع: منهاج البراعة، ج ١، ص ١٢١-١٣١.

بكامله في شرحه على نهج البلاغة^١ و قد يمكن اعتبار ذلك قرينة على تصحيح نسبة الشرح إلى الشريف المرتضى؛ و ذلك لقرب عهد الكيذري نسبياً منه، و نسبه إليه على نحو جازم.

و الجدير بالذكر أنّ بعض الباحثين استظهر أن يكون شرح الشريف المرتضى للخطبة الشقشقية أول شرح مستقل لها^٢؛ لكن يبدو أنّ هذا الكلام سهو؛ فإنّ هناك من سبق الشريف المرتضى بشرح ألفاظ الخطبة الشقشقية، و هو الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري؛ فقد طلب الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) منه أن يقوم بشرح الخطبة، فقام بشرح معاني أهمّ ألفاظها بصورة مختصرة. و قد أورد الشيخ الصدوق هذا الشرح بأكمله في بعض كتبه^٣.

و لكن على الرغم من وجود شرح متقدّم للخطبة على شرح الشريف المرتضى، إلا أنّ القارئ لشرحه يرى فيه الاستقلال في التعابير و الألفاظ و بيان المعاني عمّا قبله، و هو ديدن العباقرة و كبار المفكرين الذين يحاولون أن يكونوا مستقلّين في فكرهم و إنتاجهم العلمي، فيأتون دائماً بشيء جديد.

و على أيّ حال فقد اهتمّ العلماء بشرح هذه الخطبة بصورة مستقلة؛ لما تقدّم من أهمّيتها و خطورتها، و إليك قائمة بالشروح المستقلة للخطبة إضافة إلى ما ذكر:

١. شرح الخطبة الشقشقية، للسيد علاء الدين كلستانه، محمّد بن أبي تراب الحسيني الإصبهاني (ت ١١٠٠).

٢. شرحها للمولى إبراهيم الجيلاني.

٣. شرحها بالفارسية للسيد محمّد عباس التستري الکنهوي (ت ١٣٠٦).

١. حدائق الحقائق، ج ١، ص ١٥٩.

٢. مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ١، ص ٣٢٣. و راجع أيضاً: مجلة تراثنا، العدد ٥، ص ٢٩٨.

٣. راجع: معاني الأخبار، ص ٣٦٢.

٤. شرحها لتاج العلماء السيد علي بن دلدار علي الكنهوري (ت ١٣١٢).
٥. شرحها لأبي المعالي محمد إبراهيم الكلباسي (ت ١٣١٥).
٦. شرحها للشيخ هادي الساني.
٧. شرحها للسيد علي الهاشمي.
٨. شرحها للشاعر الأديب السيد جعفر بن السيد صادق العابد.
٩. شرحها للسيد حسين الصدر^١.

إن هذا الاهتمام بشرح الخطبة يدل على أهميتها، كما أن قيام الشريف المرتضى بشرحها يدل على مدى اهتمامه بها، وأهميتها من وجهة نظره، حتى إنه استشهد ببعض مقاطع الخطبة في بعض كتبه، ووصفها بالشهرة والمعروفة، فقال عنها تارة: «إنه قول مشهور»، وأخرى: «إنه قول معروف»^٢.

وكان هذا الشرح قد طبع في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٠٥ تحت عنوان «شرح الخطبة الشقشقية»، كما طبع في ضمن كتاب حدائق الحقائق للكيدري الذي تقدم أنه أورد نص الشرح في كتابه، وقد أعيد نشره اعتماداً على طبعة رسائل الشريف المرتضى في ضمن سلسلة رسائل الأعلام حول نهج البلاغة^٣.

مخطوطات الرسالة

لم نعر على مخطوطة مستقلة لهذا الشرح، ولكن تقدم أن قطب الدين الكيدري البيهقي نقل في شرحه على نهج البلاغة المسمى «حدائق الحقائق» نص هذا الشرح، حيث قال عند شرحه لهذه الخطبة:

قد وجدت لهذه الخطبة خاصة شرحاً أملاه السيد الشريف الأجل المرتضى علم

١. مصادر نهج البلاغة وأسائده، ج ١، ص ٣٢٣-٣٢٤.

٢. الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٢٤، ٢٢٨.

٣. رسائل الأعلام حول نهج البلاغة، الرقم ١، طبعة دار النهج - البحرين ١٤٣١هـ.

الهدى ذو المجدين علي بن الحسين الموسوي - قدس الله روحه - فأوردته
بجماله^١ وكمالهِ؛ فإن كل الصيد في جوف الفرا^٢.

و هذا يعني أنه قام بنقل نص الشرح، خلافاً للقطب الراوندي الذي تقدم أنه نقل
معظم عبارات الشرح مع تصرف و من دون أن يصرح بأنه نقل ذلك من شرح
الشريف المرتضى. و لذلك لم نعتمد في مقابلة شرح الشريف المرتضى على كتاب
الراوندي، بينما قمنا بمقابلته مع ثلاث مخطوطات من كتاب حدائق الحقائق، إضافة
إلى مقابلته مع المطبوع سابقاً في ضمن رسائل الشريف المرتضى.

و مخطوطات حدائق الحقائق كالتالي:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٦٨٠١، و تاريخ
استنساخها شهر رمضان من سنة ٦٤٥هـ، الناسخ: محمد بن أبي الحسين بن محمد
القصار^٣ و هذه النسخة قديمة و نفيسة للغاية. و يقع شرح الشريف المرتضى منها
في الصفحات (٦٣ - ٦٨)، الأوراق (٣٢ - ٣٤)، و رمزنا لها ب«ن».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٨١٨^٤ و هذه النسخة
قديمة و نفيسة، لكنّها ناقصة الأول و الآخر، و تاريخها مجهول. و يقع شرح الشريف
المرتضى منها في الصفحات (٣٦ - ٤٠)، الأوراق (١٨ - ٢٠)، و رمزنا لها ب«م».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٥١٦، و تاريخ
استنساخها صفر من سنة ١٠٤٩، الناسخ: محمد شريف بن علي رضا المازندراني^٥.

١. في المطبوع: «بحاله»، و الذي أثبتناه استفدناه من مخطوطات الكتاب.

٢. حدائق الحقائق، ج ١، ص ١٥٩.

٣. فهرس المكتبة، ج ٤٢، ص ٥٠٥.

٤. فهرس المكتبة، ج ٣، ص ١٩.

٥. فهرس المكتبة، ج ١٧، ص ٩٩.

و كانت هذه النسخة في حوزة المرحوم السيد محمد علي الروضاتي. و يقع شرح الشريف المرتضى منها في الصفحات (٣٣ - ٣٨)، الأوراق (١٨ - ٢٠)، و رمزنا لها بـ «ق». و في هذه النسخة تقديم و تأخير، و خلط لكلام صاحب حدائق الحقائق بكلام الشريف المرتضى، مع حذف و إضافات من قبل الناسخ!! ولذلك لم نعتمد عليها بصورة كاملة. و رمزنا لها بـ «ق».

شرحُ الخطبةِ الشَّقْشِقِيَّةِ^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألةٌ تُحِيطُ على تفسيرِ الخطبةِ المَقْمُصَةِ^٢، وهي الشَّقْشِقِيَّةُ، مِنْ إِمْلَاءِ السَّيِّدِ المُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مِنْ كَلَامِ أميرِ المؤمنينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٣.
أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٥: «لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ^٦»، وَإِنَّمَا^٧ أَرَادَ^٨: لَبَسَهَا، وَاشْتَمَلَتْ^٩ عَلَيْهِ كَمَا يَشْتَمِلُ القَمِيصُ عَلَى لَبِيسِهِ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّيَّ مِنْهَا مَحَلَّ القُطْبِ مِنَ الرَّحَى»، فَالْمُرَادُ^{١٠} أَنَّ أَمْرَهَا عَلَيَّ يَدُورُ، وَبِي يَقُومُ، وَأَنَّهُ لَا عِوَضَ عَنِّي فِيهَا، وَلَا بَدِيلَ مِنِّي^{١١}.

١. فِي «ن، م»: «شرح الخطبة المقمصة المعروفة بالشقشقية». وفي «ق»: «شرح الخطبة المقمصة».

٢. سَمَّيْتُ الخُطْبَةَ بِالمَقْمُصَةِ لِاشْتِمَالِهَا عَلَى لَفْظِ «التَقْمُص» فِي أَوَّلِهَا.

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «مَسْأَلَةٌ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ن، م، ق».

٤. فِي «ن»: «قَالَ» بِدَلِّ «أَمَّا».

٥. فِي «ق»: - «أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٦. فِي «ن، م، ق»: - «فُلَانٌ».

٧. فِي «ن، م، ق»: - «وَإِنَّمَا».

٨. فِي «ق»: «أَيُّ» بِدَلِّ «وَإِنَّمَا أَرَادَ». وَفِي «ن، م»: + «أَنَّهُ».

٩. فِي «ن، م»: «وَاشْتَمَلْتُ».

١٠. فِي «ن، ق»: «أَرَادَ».

١١. فِي «ق»: - «مَنِّي».

لها، كما أن قُطْبَ الرَّحَى - وهو^١ الحَدِيدَةُ^٢ المَوْضُوعَةُ في وَسَطِهَا - عليها مَدَارُ الرَّحَى، و لولا هي^٣ لَمَا انْتَضَمَت حَرَكَاتُهَا، و لا ظَهَرَت مَنَفَعَتُهَا.

و قوله عليه السلام^٤: «يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ^٥»، كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ غَيْرُ مَوْصُولٍ المعنى بِذِكْرِ قُطْبِ الرَّحَى^٦؛ المُرَادُ بِهِ^٧ أَنِّي عَالِي^٨ المَكَانِ بَعِيدُ المُرْتَقَى؛ لِأَنَّ السَّيْلَ لا يَنْحَدِرُ إِلَّا عَنِ الأَمَاكِنِ العَالِيَةِ و المَوَاضِعِ المُرْتَفِعَةِ.

ثُمَّ أَكَّدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا المعنى^٩ بِقَوْلِهِ: «و لا يَرْقَى^{١١} إِلَيَّ الطَّيْرُ»؛ لِأَنَّهُ^{١٢} لَيْسَ كُلُّ مَكَانٍ عِلَا^{١٣} عَنِ اسْتِقْرَارِ السَّيْلِ عَلَيْهِ و اقْتَضَى تَحَدُّرَهُ عَنْهُ يَكُونُ مِمَّا^{١٤} لا يَرْقَى إِلَيْهِ الطَّيْرُ؛ فَإِنَّ هَذَا وَصَفٌ يَفْتَضِي بِلُغِ الغَايَةِ فِي العُلُوِّ و الارتفاع.

و قوله عليه السلام^{١٥}: «لَكِنِّي سَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبًا^{١٦}»، فمعنى «سَدَلْتُ»^{١٧}: أَلْقَيْتُ

١. في «م» و المطبوع: «هو» بدون واو العطف.

٢. في المطبوع: «الحديد»، و هو سهو واضح.

٣. في المطبوع: «و لولاها» بدل «و لولا هي».

٤. في «ن، ق» - «و قوله عليه السلام».

٥. في المطبوع: + «و لا يرقى إليّ الطير».

٦. في «م» و المطبوع: «هذا كلام».

٧. في «ن، م، ق» - «غير موصول المعنى بذكر قطب الرحى».

٨. في «ن، م، ق»: «أي» بدل «المراد به».

٩. في «ق»: «عليّ».

١٠. في «ن، م، ق»: «ذلك» بدل «هذا المعنى».

١١. في «ن»: «و لا يرتقي».

١٢. في المطبوع: «و لأنّه».

١٣. في «م»: «فيما».

١٤. في المطبوع: «عال».

١٥. في «ن، م، ق» - «و قوله عليه السلام».

١٦. في المطبوع: + «و طويت عنها كشحاً».

١٧. في «ن، م، ق»: «أي» بدل «فمعنى سَدَلْتُ».

بيني و بينها حجاباً؛ أي ^١ عَزَفْتُ ^٢ عنها، و تَنَزَّهْتُ عن طلبها، و حَجَبْتُ نفسي عن مرآها.

و ^٣ قوله عليه السلام: «و طَوَيْتُ عنها كَشْحاً» نظيرُ قوله: «سَدَلْتُ دونها ثوباً» ^٤، و معنى الكلام: أُنْثِي ^٥ أَعْرَضْتُ ^٦ عنها، و عَدَلْتُ عن جبتها. و مَنْ عَدَلَ عن جهةٍ إلى غيرِها فَقَدْ طَوَى كَشْحَهُ عنها؛ لأنَّ الكَشْحَ: الخَاصِرَةَ. ^٧

و قوله عليه السلام: «بَيَّنَّ أَنْ أَسْوَلَ ^٨ بِبَيْدِ جَدَاءٍ»، فَإِنَّمَا أَرَادَ ^٩: مقطوعة؛ لأنَّ الجَدَّ ^{١٠}: القَطْعُ. ^{١١} و يُحْتَمَلُ أيضاً أَنْ يُرْوَى: «جَدَاءٌ» بالذالِ المُعْجَمَةِ ^{١٢}؛ لأنَّ الجَدَّ أيضاً: القَطْعُ، و الجَدَاءُ: المُنْقَطِعَةُ. ^{١٣} قَالَ الطائي ^{١٤}:

١. في «ن، ق»: «يعني».
٢. في المطبوع: «عرضت»، و استظهر في هامشه: «أعرضت».
٣. في «ن، م، ق»: + «كذلك».
٤. في «ن، م، ق»: - «نظيرُ قوله: سدلت دونها ثوباً».
٥. في «ن، م، ق»: «أُنْثِي».
٦. في «ق»: «عرضت».
٧. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٣٩٩؛ النهاية، ج ٤، ص ١٧٥؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٥٧١ (كشح).
٨. في «ن، م، ق»: - «و قوله عليه السلام: بَيَّنَّ أَنْ أَسْوَلَ».
٩. في «ن، م، ق»: «أي» بدل «فإنما أراد».
١٠. في «ن، م، ق»: «و الجَدَّ» بدل «لأنَّ الجَدَّ».
١١. راجع: المفردات، ص ١٨٧؛ لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٩ و ١١٠ (جدد).
١٢. في «ق»: «معجمة».
١٣. في «ن، م، ق»: «و هو القَطْعُ أيضاً» بدل «لأنَّ الجَدَّ أيضاً: القَطْعُ، و الجَدَاءُ: المُنْقَطِعَةُ». و راجع: كتاب العين، ج ٦، ص ١١؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٤٧٩ (جذذ).
١٤. أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، ذكره النجاشي رحمه الله في رجاله، ص ١٤١، الرقم ٣٦٧

أبا جعفرٍ، إنَّ الجَهالةَ أُمُّها وَلوَدٌ، و أُمُّ العَقْلِ ١ جَذاءُ حائِلٌ ٢
فأَمَّا «الطَّخِيَةُ» فهي الظُّلْمَةُ ٣؛ و «لَيْلَةُ طَخِيَاءُ» أي ٤: مُظْلِمَةٌ ٥.

فأَمَّا قولُه عليه السلام: «فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ على هاتا أَحجى، فَصَبْرْتُ و في
العَيْنِ قَدِي، و في الحَلْقِ شَجاً» ٦؛ ف «هاتا» ٧ لُغَةٌ تَجري مجرى «هذي» ٨
و «هذه». و «أحجى»: أُولَى. ٩ و «قَدِي العَيْنِ»: معروفٌ ١٠. و «الشَّجاءُ»: ما اعترَضَ في
الحَلْقِ. ١١

«... كان إمامياً، و له شعر في أهل البيت عليهم السلام كثير. و ذكر أحمد بن الحسين رحمه الله أنه رأى نسخة عتيقة قال: لعلها كتبت في أيامه أو قريباً منه، و فيها قصيدة يذكر فيها الأئمة عليهم السلام حتى انتهى إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام؛ لأنه توفي في أيامه. و قال الجاحظ في كتاب الحيوان: و حدّثني أبو تمام الطائي، و كان من رؤساء الرافضة. له كتاب الحماسة، و كتاب مختار شعر القبائل».

١. في بعض المصادر: «العلم» بدل «العقل».

٢. «الحائل»: كلُّ أُنْثَى لا تحمل. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٨٩ (حول). و البيت نُقِلَ عن الطائي في عيون الأخبار للدينوري، ج ٢، ص ١٤٠؛ ربيع الأبرار للزمخشري، ج ٢، ص ٣٦؛ التذكرة الحمدونية، ج ٣، ص ٢٦٨.

٣. في «ن، م، ق»: «و الطخية: الظلمة» بدل «فأما الطخية، فهي الظلمة».

٤. في «ن، م، ق»: - «أي».

٥. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٢٩٤ (طخي)؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ٥ (طخو).

٦. من قوله: «فأما قوله» إلى هنا ساقط من «ن، م، ق».

٧. في «ن، م، ق»: «و هاتا».

٨. في «م»: «هذا».

٩. راجع: المحيط في اللغة، ج ٣، ص ١٤٢ (حجو)؛ النهاية، ج ١، ص ٣٤٨ (حجا).

١٠. في «ن، م، ق»: - «و قَدِي العين معروف». و راجع أيضاً: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٧٣؛ تاج

العروس، ج ٢٠، ص ٦٩ (قذي).

١١. راجع للمزيد: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٢٢ (شجا).

فَأَمَّا التُّرَاثُ فَهُوَ^١ الميراثُ، وَ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ يَمْلِكُهُ مَالِكُهُ يُسَمَّى^٢ تُّرَاثًا، حَتَّى يَكُونَ قَدْ وَرِثَهُ عَنْ غَيْرِهِ. وَ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [بِ] «أَرَى تُّرَاثِي نَهْبًا» أَي: حَقِّي^٣ مِنَ الْإِمَامَةِ وَ خِلَافَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الَّذِي وَرِثْتَهُ عَنْهُ بِنَصِّهِ عَلَيَّ وَ إِشَارَتِهِ إِلَيَّ^٤. «نَهْبًا»^٥: مُنْقَسِمًا^٦ وَ مُتَوَزَّعًا مُتَدَاوِلًا.

وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧: «فَأَدْلِي بِهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَهُ»، إِنَّمَا يُرِيدُ^٨: أَلْقَاهَا إِلَيْهِ، وَ أَرْسَلَهَا إِلَى جِهَتِهِ؛ الْأَصْلُ فِيهِ^٩ قَوْلُهُمْ: «أَدْلَيْتُ^{١٠} الدَّلْوَ»، إِذَا أَلْقَيْتَهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَ مِنْهُ: «أَدْلَى الرَّجُلُ بِحُجَّتِهِ»^{١١}.

وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِيَا عَجَبًا! بَيْنَا^{١٢} هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ جَعَلَهَا لِأَخْرَبَ بَعْدَ وَفَاتِهِ^{١٣}»، مِنْ دَقِيقِ الْمُحَاسَبَةِ^{١٤} وَ شَدِيدِ^{١٥} الْمُؤَاقَفَةِ^{١٦}؛ لِأَنَّ مَنْ يَسْتَقِيلُ مِنَ الْأَمْرِ - عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ -، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ زَاهِدًا فِيهِ مُنْقَضًا مِنْهُ مُتَبَرِّمًا بِهِ، فَإِذَا^{١٧} عَقَدَهُ

١. فِي «ن، م، ق»: «وَ التُّرَاثُ» بَدَلَ «فَأَمَّا التُّرَاثُ فَهُوَ».

٢. فِي «ن، م، ق»: «وَ لَا يُسَمَّى الْمَلِكُ» بَدَلَ «وَ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ يَمْلِكُهُ مَالِكُهُ يُسَمَّى».

٣. فِي «ن، م، ق»: «أَي».

٤. فِي «ن، م، ق»: بَدَلَ قَوْلِهِ: «وَ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ...» إِلَى هُنَا: «وَ أَرَادَ بِالتُّرَاثِ حَقَّهُ مِنَ الْإِمَامَةِ وَ خِلَافَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي قَدْ (فِي «ن»: «قَدْ») وَرِثَهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَصِّهِ عَلَيْهِ وَ إِشَارَتِهِ إِلَيْهِ».

٥. فِي «ن، م، ق»: «أَي».

٦. فِي «ن»: «مُنْقَسِمًا».

٧. فِي «ن، م، ق»: «أَي» بَدَلَ «بَعْدَهُ» إِنَّمَا يُرِيدُ.

٨. فِي «ن، م، ق»: «مَنْ» بَدَلَ «الْأَصْلُ فِيهِ».

٩. فِي «ق»: «أَدْلَيْتُ».

١٠. لِلْمُزِيدِ رَاجِعٌ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ٢٦٧؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيظُ، ج ٢، ص ١٦٨٤ (دَلْو).

١١. فِي «ن»: «بَيْنَمَا».

١٢. فِي «ق»: «مَمَاتِهِ».

١٣. فِي «ن، م، ق»: «الْمَجَانَسَةُ».

١٤. فِي «ن»: «وَ مِنْ» بَدَلَ «فَإِذَا».

١٥. فِي «ن، م، ق»: «الْمُؤَاقَفَةُ». وَ فِي «م»: «الْمُؤَاقَفَةُ».

١٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ مَنْ» بَدَلَ «فَإِذَا».

لَعْبِرِهِ وَوَصَىٰ بِهِ إِلَىٰ سِوَاهُ فَهُوَ عَلَىٰ غَايَةِ التَّمَسُّكِ بِهِ وَالتَّحَمُّلِ لِأَوْقَارِهِ وَالتَّلَبُّسِ لِأَوْزَارِهِ!!

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ^١ «لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ^٢ ضَرَعِيهَا»، يُرِيدُ ^٣: اِقْتَسَمَا مِنْفَعَتَهَا؛ مِنْ «الشَّطْرِ» الَّذِي هُوَ النَّصْفُ. ^٤

وَأَمَّا إِتْسَادُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

«سَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَىٰ كُورِهَا وَ يَوْمٌ حَيَّانٌ أَخِي جَابِرٍ»

فَهَذَا الْبَيْتُ لِأَعْشَىٰ قَيْسٍ ^٥، مِنْ جُمْلَةِ قَصِيدَةِ ^٦ «أُولَٰهَا:

عَلَقَمُ، مَا أَنْتَ إِلَىٰ عَامِرٍ أَلْنَاقِصِ الْأَوْتَارِ وَ الْوَاتِرِ ^٧

فَأَمَّا حَيَّانٌ ^٨ أَخُو جَابِرٍ، فَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي حَنْبَلَةَ كَانَ يُنَادِمُ الْأَعْشَىٰ، وَهُوَ ^٩ مِنْ

١. في «ن، م، ق»: - «و قوله عليه السلام».

٢. في «ق»: «شطرا».

٣. في «ن، ق»: «أي» بدل «يريد».

٤. راجع للمزيد: النهاية، ج ٢، ص ٤٧٣؛ المصباح المنير، ص ٣١٢ (شطرا).

٥. الأعشى الكبير أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل الأسدي، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وله ديوان شعر مشهور، وكان يغني بشعره، فسُمِّيَ: صَنَاجَةَ الْعَرَبِ. أدرك الإسلام ولم يُسَلِّمْ. لُقِّبَ بِالْأَعْشَىٰ لِضَعْفِ بَصَرِهِ، وَ عَمِي فِي أَوَاخِرِ عَمْرِهِ، تُوْفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ١٦٦؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٣٤١.

٦. في «ن، م، ق»: «و البيت الذي أنشده للأعشى من قصيدة» بدل «فهذا البيت...» إلى هنا.

٧. قيل: كانت بين علقمة بن علاثة و عامر بن الطفيل منافرة، و قال الأعشى هذه القصيدة في هجو علقمة. راجع: خزائن الأدب، ج ٣، ص ٣٧٠؛ الأغاني، ج ١٦، ص ٤٥٥؛ الشعر و الشعراء، ج ١، ص ٢٥٣؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٧٣٨.

٨. في «ن، م، ق»: «وحيان» بدل «فأما حيان».

٩. في «ن»: - «و هو». و في «ق»: - «و».

ساداتِ بني حَنيفَةَ^١، فأرادَ: ما أبعدَ ما بينَ يَوميَ عليَ كورٍ^٢ المَطيَّةِ^٣ أدأبُ^٤ وأنصبُ^٥ في الهَواجرِ^٦ والصَّنابِرِ^٧ وبيْنَ يَوميَ وإدعاً قاراً مُنادماً لِحيانِ أخي جابرٍ في نِعمَةٍ وخَفِضٍ وأمنٍ وخِصبٍ.

و زُويَ: أنَ حَيانَ هذا^٨ - [و] كانَ شَريفاً مُعظماً - عَتَبَ عَلَيَ الأَعشى؛ كَيْفَ نَسَبَهُ إلى أخيه و عَرَفَهُ به؟ فاعتذَرَ^٩ الأَعشى بأنَّ^{١٠} القافيةَ ساقته إلى ذلك، فلمَ يَعدِزُه^{١١} و الغرضُ في تمثِله^{١٢} - صَلواتُ اللّهِ عليه - بهذا البيتِ تَباعُداً ما بيَنَهُ عليه السلامُ و بيْنَ القومِ؛ لأنَّهُم فازوا^{١٣} بأرائهم، و رَجَعوا بِطِلابِهِم، و ظَفِرُوا بما قَصَدوه، و اشتَمَلوا عَلَيَ ما اعتمَدوه، و هو عليه السلامُ في أثناءِ ذلك كُلِّه مَجفُوءٌ^{١٤} في حَقِّه،

١. من قوله: «كان ينادم الأَعشى» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في «ن» - «علي كور».

٣. الكور - بضم الكاف -: الرحل، أو رحل الناقة. و المَطيَّة: الدابة. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٤٠١ (كور)؛ النهاية، ج ٤، ص ٣٤٠ (مطا).

٤. يقال: أدأب في العمل، أي: جدَّ و تعب. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٦٩ (دأب).

٥. من «النَّصَب» بمعنى التعب. راجع: النهاية، ج ٥، ص ٦٢ (نصب).

٦. «الهَواجر» جمع «الهاجرة»: اشتداد الحرِّ نصف النهار. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٨٦؛ مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٨٦٠ (هجر).

٧. صَنابِرُ الشتاء شِدَّةُ بَرِّه، واحداً صَنبور. راجع: تاج العروس، ج ٧، ص ١٠٩ (صنبر).

٨. في «م» - «هذا».

٩. في المطبوع: «واعتذر».

١٠. في المطبوع: «أن».

١١. في المطبوع: «فلم يعدرُه».

١٢. في المطبوع: «تمثيله».

١٣. في المطبوع: «قَلدوا».

١٤. في «ن»: «مخفق». و في «م، ق»: «محقق».

كَمِدٌ مِّنْ^١ نَّصِيْبِهِ. فَالْبُعْدُ كَمَا تَرَاهُ^٢ بَيْنَهُمْ بَعِيدٌ^٣، وَ الْإِخْتِلَافُ شَدِيدٌ،
وَ الْاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ وَقَعَ فِي مَوْعِيهِ، وَ^٤ وَارِدٌ فِي مَوْضِعِهِ.

وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَصَيَّرَهَا فِي نَاحِيَةٍ^٥ خَشْنَاءَ^٦، يَجْفَوُ^٧ مَسُّهَا، وَ يَعْظُمُ
كَلْمُهَا»، إِنَّمَا^٨ هُوَ تَعْرِضٌ بِجَفَاءٍ^٩ خُلِقَ الرَّجُلُ التَّالِي^{١٠} لِلْأَوَّلِ، وَ ضِيقِ صَدْرِهِ،
وَ يَنْفَارِ طَبَعِهِ.

وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَرَاكِبِ الصَّعْبَةِ، إِنْ أَسْلَسَ لَهَا عَسْفَ، وَ^{١١} إِنْ أَشْتَقَ لَهَا
خَرَمٌ^{١٢}»، مَعْنَاهُ: أَنَّ رَاكِبَ الْبَكْرَةِ^{١٣} الصَّعْبَةِ - الَّتِي مَا ذَلَّلَتْ وَ رُئِضَتْ - بَيْنَ خَطْبَيْنِ:
إِنْ أَرَخْنِي لَهَا الزَّمَامَ تَوَجَّهَتْ بِهِ حَيْثُ شَاءَتْ بَعْسَفٍ^{١٤} وَ خَبَطٍ، وَ «إِنْ أَشْتَقَ لَهَا»
بِمَعْنَى^{١٥}: ضَيَّقَ عَلَيْهَا السَّنَاقَ «خَرَمَ» بِمَعْنَى^{١٦}: حَرَقَ^{١٧} أَنْفَهَا؛ لِأَنَّ الزَّمَامَ يَكُونُ

١. فِي «ن، م، ق»: «مَكَّدَ فِي». وَ «الْكَمْدُ»: الْحَزَنُ الشَّدِيدُ لَا يُسْتَطَاعُ إِمْضَاؤُهُ. رَاجِعٌ: تَاجِ الْعُرُوسِ،
ج ٥، ص ٢٢٦ (كمد).
٢. فِي «ق»: «بِرَاه».
٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «رَأَاهُ عَنْهُمْ» بَدَلَ «تَرَاهُ بَيْنَهُمْ بَعِيدًا».
٤. فِي «ن، م، ق»: - «وَ».
٥. فِي النَّهْجِ: «فِي حَوْزَةٍ».
٦. مِنْ قَوْلِهِ: «وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ق».
٧. فِي «ن»: «مَجْفُوءًا».
٨. فِي «ق»: - «إِنَّمَا».
٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِجَفَاءٍ».
١٠. فِي «ن»: «التَّالِي».
١١. فِي «ق» وَ الْمَطْبُوعِ وَ النَّهْجِ: - «إِنْ أَسْلَسَ لَهَا عَسْفَ، وَ».
١٢. فِي «م، ق» وَ النَّهْجِ: + «وَ إِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّم». وَ فِي «ن»: + «أَيَّ خَرَمَ أَنْفَهَا».
١٣. الْبَكْرُ مِنَ الْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الْفَتَى مِنَ النَّاسِ، وَ الْبَكْرَةُ بِمَنْزِلَةِ الْفَتَاةِ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٤، ص
٧٩ (بكر).

١٤. فِي «م»: «فَعَسْفَ».

١٥. فِي «م»: «أَيَّ». وَ فِي «ق»: «إِنْ»، كِلَاهُمَا بَدَلَ «بِمَعْنَى».

١٦. فِي «م»: «أَيَّ». وَ فِي «ق»: - «خَرَمَ، بِمَعْنَى».

١٧. فِي «ق»: «حَرْفَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «خَرَمَ».

مُصِلاً بِالْأَنْفِ، فَإِذَا وَالِي بَيْنَ جَذِبِهِ - لَشِدَّةِ إِمْسَاكِهِ^١ - خَرَقَهُ.^٢
 «وإن أسلس لها تقحّم»، [أراد به مثل المعنى الذي أَرَادَهُ بِلَفْظَةِ^٣ «عَسَفَ»؛ مِنْ
 رُودٍ^٥ مَا يَكْرَهُ وَرُودَهُ^٦ مِنَ الْمَوَارِدِ، وَ يَأْبَى سُلُوكَهُ مِنَ الْمَقَاصِدِ.
 وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٧: «فَبُلِي النَّاسُ^٨ لَعَمْرُ اللَّهِ بِخَبْطِ وَشِمَاسِ^٩ وَتَلَوْنِ
 وَاعْتِرَاضِ^{١٠}».

و «الخبط» هو^{١١} السَّيْرُ عَلَى غَيْرِ جَادَّةٍ وَ مَحَجَّةٍ. وَ «الشَّمَاسُ»: النَّفَارُ.
 وَ «التَّلَوْنُ»: التَّقْلُبُ^{١٢} وَ التَّبَدُّلُ. وَ أَمَّا^{١٣} «الاعتراض» فهو هَاهُنَا^{١٤} أَيْضاً^{١٥} ضَرَبَ
 مِنْ^{١٦} التَّلَوْنِ وَ التَّغْيِيرِ، وَ تَرَكُ لَزُومِ الْقَصْدِ وَ الْجَادَّةِ؛ يُقَالُ: «مَشَى الْعُرْضَةَ^{١٧}» أَي:

١. في المطبوع: «لإمساكه» بدل «لشدّة إمساكه».

٢. في «ن، ق»: + «و خرم بمعنى خرق». و في «م»: + «و خرّمه بمعنى خرق». و في المطبوع: +
 «و على الرواية الأخرى: إن أشتق لها خرم. و هو معنى خرق».

٣. من قوله: «و إن أسلس لها تقحّم» إلى هنا ساقط من «ن».

٤. في «ن، م»: «و تقحّم مثل عَسَفَ» بدل «أراد به مثل المعنى الذي أَرَادَهُ بِلَفْظَةِ عَسَفَ».

٥. في «ن، م»: «أي ورد» بدل «من ورود». ٦. في «ق»: «ورده».

٧. في «ن، م»: - «و قوله عليه السلام».

٨. في «ن، م»: + «و روي: فمّني». و في النهج: «فمّني» بدل «فبلي».

٩. في «ن، م»: - «لعمر الله بخبط و شماس».

١٠. هكذا في النهج و المطبوع. و في «ق، ن، م»: - «و تلون و اعتراض».

١١. في «م»: - «هو».

١٢. في «ن»: - «أما». و في «م»: - «و أما».

١٣. في «ن، م، ق»: «هنا» بدل «ههنا» فهو هاهنا.

١٤. في «ن، م»: - «أيضاً».

١٥. في المطبوع: «ضربان» بدل «ضرب من».

١٦. في المطبوع: «للعرضة».

تَرَكَ الْقَصْدَ وَ الْمَحَجَّةَ وَ جَادَةَ الطَّرِيقِ^١، وَ سَارَ فِي عُرْضِهَا عَاسِفاً حَاطِباً.

وَأَمَّا^٢ تَلْوِيحُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَلْ تَصْرِيحُهُ بِذَمِّ الشُّورَى، وَ الْأَنْقَةَ مِنْ اقْتِرَانِهِ بِمَنْ^٣
لَا يُسَاوِيهِ وَ لَا يُضَاهِيهِ^٤؛ فَهُوَ كَثِيرُ التَّرَدُّدِ فِي كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. ثُمَّ^٥ حَبَّرَ بِأَنَّهُ فَعَلَ
ذَلِكَ كُلَّهُ مُقَارَبَةً وَ مُسَاهَلَةً وَ اسْتِصْلَاحاً وَ سَمَاحاً؛ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَكِنِّي^٦
أَسْفَفْتُ إِذْ أَسَفَوَا، وَ طَرْتُ إِذَا طَارُوا^٧». يُقَالُ^٨: «أَسَفَّ الطَّائِرُ وَ سَفَّ»: إِذَا دَنَا مِنْ
الْأَرْضِ فِي طَيْرَانِهِ^٩ بِغَيْرِ الْفِ^{١٠}؛ وَ «أَسَفَّ الرَّجُلُ إِلَى الْأَمْرِ الدَّنِيِّ^{١١}»: إِذَا دَخَلَ فِيهِ
بِالْإِلْفِ لَا غَيْرِ^{١٢}.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَمَالَ رَجُلٌ لَصِغْنِهِ، وَ أَصْغَى آخَرَ لَصِهْرِهِ»، وَ إِنَّمَا أَرَادَ الْمَائِلَ
إِلَى صِهْرِهِ [وَ] هُوَ^{١٣} عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ^{١٤}؛ فَإِنَّهُ كَانَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ عُثْمَانَ

١. فِي «ن، م، ق»: - «وَ جَادَةَ الطَّرِيقِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنَّمَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٤. فِي «ق»: - «وَ لَا يُضَاهِيهِ».

٥. فِي «م»: - «ثُمَّ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَكِن»، وَ أُشِيرَ فِي هَامِشِهِ إِلَى أَنَّ فِي النَّهْجِ كَمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. فِي «ن، م، ق»: - «وَ طَرْتُ إِذَا طَارُوا».

٨. فِي «ق»: - «يُقَالُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «سَفَّ الطَّائِرُ» بَدَلَ «أَسَفَّ الطَّائِرُ...» إِلَى هُنَا.

١٠. فِي «ن، م، ق»: - «بِغَيْرِ الْفِ».

١١. فِي «ن، م، ق»: «الَّذِي» بَدَلَ «الدَّنِيِّ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: - «الدَّنِيِّ»، وَ الَّذِي أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنْ

مَصَادِرِ اللُّغَةِ الْمَذْكُورِ بَعْضُهَا فِي الْهَامِشِ التَّالِي.

١٢. رَاجِعْ أَيْضاً: مَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ، ج ٣، ص ٥٧؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٩، ص ١٥٤ (سَفَف).

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «هُوَ».

١٤. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفِ بْنِ عَبْدِ الْحَرِثِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ كِلَابِ الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيُّ الْمَشْهُورُ بِعَبْدِ

عَمْرٍ أَوْ عَبْدِ الْكَعْبَةِ فِي زَمَنِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الشُّورَى فِي قِصَّةِ الْخِلاَفَةِ، مَاتَ فِي سَنَةِ

٣٢ مِنَ الْهَجْرَةِ. رَاجِعْ لِلْمَزِيدِ: تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ٢، ص ١٦٩؛ الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٤١٦.

مُصَاهِرَةٌ مَعْرُوفَةٌ، فَعَقَدَ لَهُ الْأَمْرَ، وَ مَالَ إِلَيْهِ بِالْمُصَاهِرَةِ، وَ الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ لَضِغْنِهِ إِنَّمَا هُوَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ الزُّهْرِيُّ^١، فَإِنَّهُ كَانَ مُنْحَرَفًا عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ هُوَ أَحَدٌ مَنْ قَعَدَ عَنْ بَيْعَتِهِ فِي وَقْتِ وَلايَتِهِ^٢.
 وَ أَمَّا^٣ لَفْظَةُ «هَنْ»، فَإِنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُهَا^٥ فِي الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ الشَّدِيدَةِ؛ يَقُولُونَ: «جَرَتْ هَنْتٌ، وَ هَنَاتٌ».

وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِلَى أَنْ قَامَ^٦ ثَالِثُ^٧ الْقَوْمِ - يَعْنِي^٨ عُثْمَانَ - نَافِجًا حِضْنِيهِ^٩»، فَالْتَفِجُ^{١٠} وَ التَّفْجُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَ «الْحِضْنُ» هُوَ^{١١} الصَّدْرُ وَ الْعَضْدَانِ^{١٢} وَ مَا بَيْنَهُمَا^{١٣}،

١. أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص الزهري، كان فارساً بطلاً رامياً، و هو مقدّم جيوش الإسلام في فتح العراق. و هو ممن روى حديث الطير عن الرسول صلى الله عليه و آله. راجع: التذكرة الحمدونية، ج ٢، ص ٤٨٢، الرقم ٧؛ العبر في خبر من غير، ج ١، ص ٦٠، الرقم ٥٥.
٢. في «ن، م»: «فمال رجل لضغنه هو سعد بن أبي وقاص الزهري، كان منحرفاً عن أمير المؤمنين، و هو أحد من قعد عن بيعته في وقت ولايته. و أصغى آخر لصره هو عبد الرحمن بن عوف الزهري، كان بينه و بين عثمان مصاهرة معروفة، فعقد له الأمر و مال إليه بالمصاهرة» بدل «قوله عليه السلام: فمال رجل...» إلى هنا.
٣. في «ن، ق»: - «أما». و في «م»: - «وأما».
٤. في «ن، م»: - «فإن».
٥. في «ن، م، ق»: «يستعملها العرب».
٦. في «ن، م، ق»: - «يقولون: جرت هنة و هنات و قوله عليه السلام: إلى أن قام».
٧. في «ن، م، ق»: «و ثالث».
٨. في «ن، م»: - «يعني».
٩. في «ن، م، ق»: - «نافجاً حضيته».
١٠. في «ن، م، ق»: «و التفج».
١١. في «ن، ق»: - «هو».
١٢. في «م»: «و العضد».
١٣. في «ن، م، ق»: «يليهما».

ومنه: «حَضَنْتُ الصَّبِيَّ حَضْنًا وَحِضَانَةً». والحِضْنُ - أيضاً -: أصلُ الحَبْلِ.
ومعنى^١ «بَيْنَ نَثِيلِهِ وَمُعْتَلِفِهِ» أي: بَيْنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَرُوثُ فِيهِ وَالْمَوْضِعِ
الَّذِي يَأْكُلُ مِنْهُ.

وقوله عليه السلام: «وَقَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ؛ يَخْضَمُونَ مَالَ اللَّهِ خَضَمَ الْإِبِلِ نِبْتَةَ
الرَّبِيعِ»^٢. و^٣ «الْخَضْمُ» أَقْوَى مِنَ الْقَضْمِ، وَتَعْمَلُ فِيهِ الْأَشْدَاقُ^٤، وَيَكُونُ فِي
الْأَكْثَرِ لِلْأَشْيَاءِ اللَّيِّئَةِ الرَّطْبِيَّةِ. وَ«الْقَضْمُ» بِمَقَادِيمِ الْأَسْنَانِ، وَيَكُونُ لِلْأَشْيَاءِ الْيَابِسَةِ.
وقوله عليه السلام: «إِلَى أَنْ أَنْتَكَّتْ [عَلَيْهِ] فَتَلَّهُ، وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلَهُ، وَكَبَّتْ بِهِ
بِطْنَتَهُ»؛^٥ وَ«الْإِنْتَكَاتُ»: الْإِنْتِقَاضُ، وَإِذَا تَزَايَلَتْ قُوَى الْحَبْلِ^٦ وَتَفَرَّقَتْ مِرْرُهُ^٧ قِيلَ:
إِنَّهُ أَنْتَكَتَ^٨، وَمِنْهُ نَكَتُ الْعَهْدِ؛ لِأَنَّهُ^٩ فَسَخَّ لَهُ وَحَلَّ لِعَقْدِهِ^{١٠}.

١. من قوله: «ومنه: حضنتُ الصبي...» إلى هنا ساقط من «ن، م، ق».

٢. من قوله: «وقوله عليه السلام وقام...» إلى هنا غير موجود في «ن، م، ق» إلا عبارة «يخضمون مال الله».

٣. في «ن، م، ق»: - «و».

٤. «الأشداق» جمع الشَّدق، وهو لحم باطن الخدين من جانبي الفم. راجع: جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٦٥٢ (شذوق).

٥. ما بين المعقوفين أضفناه من نهج البلاغة.

٦. من قوله: «وقوله عليه السلام: إلى أن انتكث...» إلى هنا لا يوجد في «ن، م، ق».

٧. في «ن، م، ق»: «و انتكث الحبل: تزايلت قواه» بدل «و إذا تزايلت قوى الحبل».

٨. في «ن، م»: «مدده». قال ابن السكيت: المِرَّةُ القُوَّةُ وجمعها المِرْرُ؛ قال: وأصل المِرَّةِ إحكامُ
القتلِ. و المِرَّةُ: طاقةُ الحبلِ، كالمِريرة، وكلُّ قُوَّةٍ مِنْ قُوَى الحبلِ مِرَّةٌ، وجمعها مِرْرٌ. راجع: تاج
العروس، ج ٧، ص ٤٧٦ (مرر).

٩. في «ن، م، ق»: - «قيل: إنه انتكث».

١٠. في «ن»: «لأن».

١١. في «ن، م»: «للعقدة».

و معنى^١ «أجهز^٢ عليه عمله» أي قتله فعله. والإجهازُ لا يُستعملُ إلا في إتمام ما بدئَ به، من الجراح وغيرها.

فأما «البطنة» فهي^٣ كثرة الأكلِ و السرف^٤ في الشبع، وذلك غير محمود في نُجباء الرجالِ و ذوي الفضلِ منهم^٥.

وقوله عليه السلام: «فما راعني إلا و الناس^٦ كعُرفِ الضبُعِ^٧ إليّ، يَنثالونَ عليّ من كلِّ وجه^٨»، و الضبُعُ ذاتُ عُرفٍ^٩ كثير، و العَرَبُ تُسمي الضبُعَ: «عرفاء» لعظم عُرفها. و معنى^{١١} «ينثالون» أي: يتتابعون و يتزاحمون^{١٢}.

وقوله عليه السلام: «حتي لقد^{١٣} و طي الحسان، و شق عطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم^{١٤}» فأرادَ «الحسين»^{١٥} الحسن و الحسين عليهما السلام، و «غلب غلب

١. في «ن، م، ق»: - «و معنى».

٢. في «ن، م، ق»: «و أجهز».

٣. في «ن، م، ق»: «و البطنة» بدل «فأما البطنة فهي».

٤. في «م»: «و الشرب».

٥. في «ق»: - «منهم».

٦. في «ن، م، ق»: - «و قوله عليه السلام»: فما راعني إلا و الناس».

٧. في «ق»: - «كعُرف الضبُع».

٨. في «م، ق»: - «ينثالون عليّ من كلِّ وجه».

٩. في «ن، ق»: - «و».

١٠. «العُرف»: شعْرُ عُنُقِ الفرس، و قيل: هو منبت الشعر و الريش من العنق. و العرفاء: الضبُع؛

لكثرة شعر رقبتها. راجع: تاج العروس، ج ١٢، ص ٣٧٧ (عرف).

١١. في «ن، ق»: - «و معنى». و في «م»: - «معنى».

١٢. راجع للمزيد: كتاب العين، ج ٨، ص ٢٢٦؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٦٤٥ (نثل).

١٣. في «ن، م، ق»: - «و قوله عليه السلام: حتي لقد».

١٤. في «ن، م، ق»: - «و شق... عطفاي... إلى هنا».

١٥. في «ن، م، ق»: «أراد» بدل «فأراد بالحسين».

١٦. في «ن، م، ق»: - «و».

في الاسم^١ الكبير على الصغير. و«العطف»: المنكب. و«رَبِيضَةُ الغَنَمِ»: الرابضة. وإِنَّمَا شَبَّهَهُم بِالغَنَمِ لِقَلَّةِ الفِطْنَةِ عِنْدَهُمْ، وَبُعْدِ التَّأْمُلِ مِنْهُمْ؛ وَالعَرَبُ تَصِفُ الغَنَمَ بِالغَبَاوَةِ^٤ وَ قَلَّةِ الذِّكَاةِ.

وقوله عليه السلام: «فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ^٥ نَكَصَتْ^٦ طَائِفَةٌ، وَمَرَقَتْ أُخْرَى، وَفَسَقَ آخَرُونَ»، وفي رواية^٧: «نَكَثَتْ طَائِفَةٌ، وَفَسَقَتْ أُخْرَى، وَمَرَقَ^٨ آخَرُونَ»، فمعنى^٩ «فَسَقَتْ» أي: جازت و عدلت عن الصواب. و«مَرَقَ» أي: خَرَجَ^{١٠} عن الحدِّ وَ مِنَ القَصْدِ^{١١}، وَالعَرَبُ تُسَمِّي السَّهْمَ إِذَا لَمْ يُصِبِ الغَرَضَ وَ مَضَى جَانِبًا بِأَنَّهُ^{١٢} «مَارِقٌ»^{١٣}.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَكِنَّهُمْ^{١٤} حَلَيْتَ^{١٥} الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ^{١٦}»، وَفِي رِوَايَةٍ

١. في «م»: «اسم». وفي منهاج البراعة، ج ١، ص ١٢٩: «التثنية اسم» بدل «الاسم».
٢. في «ن»: «و». ٣. في «ن، م»: «فالعرب».
٤. في المطبوع: «بالغباء».
٥. في «ن، م»: «و قوله... بالأمر».
٦. في «م»: «نكثت».
٧. في «ن، م»: «و روي» بدل «و في رواية».
٨. في «ن، م»: «و مرقت» و ما أثبتناه استفدناه من نهج البلاغة.
٩. في «ن، م، ق»: «فمعنى».
١٠. في المطبوع: «بمعنى جارت» بدل «و مرقت آخرون... أي خرج».
١١. في «ن، م»: «القسط».
١٢. في المطبوع: «فإنه».
١٣. و راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ١٦٠؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٤٠ (مرق).
١٤. في «ن، م، ق»: «و أما قوله عليه السلام: ولكنهم».
١٥. في «ن، م»: «و حليت».
١٦. في «ن، م»: «في أعينهم».

أخرى: «حَلَّتْ لَهُمْ دُنْيَاهُمْ»، فمعنى «حَلَيْتَ»: تَبَرَّقَتْ وَ تَزَيَّنَتْ فِي أَعْيُنِهِمْ؛ مِنْ الْحَلْيِ. وَ يُحَكِّي: «حَلَّتْ»^١، فَهُوَ مِنْ حَلَاوَةِ الطَّعْمِ^٢.
 وَ مَعْنَى^٣ «رَاقَهُمْ زَبْرِيحُهَا» أَي: أَعْجَبَهُمْ زُخْرُفُهَا. وَ «الزَّبْرِيحُ» كَالزُّخْرُفِ^٤، وَ هُوَ مَا لَهُ ظَاهِرٌ جَمِيلٌ مُعْجَبٌ وَ بَاطِنٌ^٥ بِخِلَافِ ذَلِكَ. وَ أَصْلُ «الزَّبْرِيحِ»: الْغَيْمُ الرِّقِيُّ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ، فَهُوَ مُغْرٍ^٦ بِظَاهِرِهِ، وَ لَا خَيْرَ فِيهِ^٧.
 وَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ» إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ^٨، فَمَعْنَاهُ^٩: «أَنَّ الْفَرَضَ تَعَيَّنَ وَ تَوَجَّهَ^{١٠} مَعَ^{١١} وَجُودِ^{١٢} مَنْ أَنْتَصِرُ بِهِ عَلَى دَفْعِ^{١٣} الْمُنْكَرِ وَ مَعَ الْبَاطِلِ، وَ أَعْتَدْتُ^{١٤} - إِلَى مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ - مِنَ الْقَعُودِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «احْلُولَاتٍ» وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحِيحَ: «احْلُولَتْ».

٢. اخْتَصَرَ فِي «م، ق» مِنْ قَوْلِهِ: «وَ أَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَ لَكُنْهُمْ حَلَيْتَ...» إِلَى هُنَا بِمَا يَلِي: «حَلَيْتَ (فِي «م»): «وَ حَلَيْتَ» (الدُّنْيَا، أَي تَزَيَّنَتْ؛ مِنَ الْحَلْيِ. وَ زُوي: حَلَّتْ؛ مِنْ حَلَاوَةِ الطَّعْمِ».

٣. فِي «ن، م، ق»: - «وَ مَعْنَى».

٤. فِي «ن، م، ق»: - «وَ الزَّبْرِيحُ كَالزُّخْرُفِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَبْدُو لَهُمْ» بَدَلَ «وَ هُوَ مَا لَهُ».

٦. فِي «ق»: «وَ بَاطِنُهُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ أَصْلُهُ» بَدَلَ «وَ أَصْلُ الزَّبْرِيحِ».

٨. فِي «ن»: «يَغْفِرُ».

٩. رَاجِعِ لِلْمَزِيدِ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢٨٥؛ النِّهَايَةِ، ج ٢، ص ٢٩٤ (زَبْرِيحُ).

١٠. فِي «ن، م، ق»: - «وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ...» إِلَى هُنَا.

١١. فِي «ن، م، ق»: «يَعْنِي».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ يَوْجِبُ».

١٣. فِي «م، ق»: «وَ مَعَ».

١٤. فِي «ق»: «وَ جُودِهِ».

١٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «رَفَعَ».

في أول الأمر، و التَّهْوِضِ فِي حَرْبِ الْجَمَلِ و ما بَعْدَهَا؛ لَفَقْدِ الْأَنْصَارِ أَوْلَى و حُضُورِهِمْ ثَانِيًا.

فَأَمَّا «الْكِظَّةُ» فهي البِطْنَةُ^١ و شِدَّةُ الْاِمْتِلَاءِ مِنَ الطَّعَامِ.^٢ و «السَّعْبُ» هو^٣ الْجَوْعُ. و معنى^٤ «أَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَيَّ غَارِبَهَا» أي: تَرَكْتُهَا، و تَحَلَّيْتُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَلْقَى زِمَامَ النَّاقَةِ عَلَيَّ غَارِبَهَا فَقَدْ بَدَأَ لَهُ فِي إِسْكَائِهَا و زَمَّهَا، و خَلَّى بَيْنَهَا و بَيْنَ اخْتِيَارِهَا، و لِهَذَا صَارَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ و الْفُرْقَةِ^٥. و «الغَارِبُ»: أَعْلَى الْعُنُقِ.^٦

[و قوله عليه السلام]: «و لَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوْلِهَا» أي: [لولا اجتماع هؤلاءِ عَلَيَّ الْآنَ]^٧ كُنْتُ اسْتَعْمَلْتُ فِي آخِرِ الْأَمْرِ مَا اسْتَعْمَلْتُهُ فِي أَوَّلِهِ.^٨

و قوله عليه السلام: «و لَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَقْطَةِ عَنزٍ»، و الْعَرَبُ تَقُولُ: عَقَطَتِ النَّاقَةُ تَعْفِطُ عَقْطًا و عَفِيطًا و عَفْطَانًا، فهي عَافِطَةٌ، و هو نُثْرُهَا^٩ بِأَنْفِهَا كَمَا يَنْثُرُ الْجِمَارُ. و يُقَالُ^{١٠}: عَقَطَتِ: ضَرَطَتْ. و كَلَّامٌ مِنَ الْمَعْنِيِّينَ تَحْتَمِلُهُمَا اللَّفْظَةُ

١. في «ن، م، ق»: «و الكِظَّةُ البِطْنَةُ».

٢. راجع للمزيد: لسان العرب، ج ٧، ص ٤٥٧ (كظظ).

٣. في «ن، م، ق»: «هو».

٤. في «ن، م، ق»: «معنى». و في «م»: «و معنى».

٥. في «ن، م، ق»: «و الفرقة».

٦. في لسان العرب، ج ١، ص ٦٤٤ (غرب): «الغَارِبُ: مُقَدِّمُ السَّنَامِ؛ و الدَّرْوَةُ: أَعْلَاهُ». و في مجمع

البحرين، ج ٢، ص ١٣١ (غرب): «الغَارِبُ: ما بين السَّنَامِ و العُنُقِ».

٧. ما بين المعقوفين استفدناه من منهاج البراعة، ج ١، ص ١٣١.

٨. من قوله: «و لسقيت آخرها...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٩. في «ن، م»: «و عَقَطَتِ العنز: نثرت» بدل: «و قوله عليه السلام: و لألْفَيْتُمْ...» إلى هنا.

١٠. في «ن، م»: «يقال».

في هذا الموضوع^١.

وأما قوله عليه السلام: «تِلْكَ شِقْشِقَةٌ هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّتْ»: استقرت^٢.
 و«الشَّقْشِقَةُ»^٣ هي التي يُخْرِجُهَا البعيرُ مِنْ فِيهِ عِنْدَ جَرِّ جَرِيَّتِهِ وَغَضَبِهِ
 أَوْ قَطْمِهِ^٥. وَإِنَّمَا^٦ أَرَادَ^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهَا سَوْرَةٌ التَّهَبَّتْ ثُمَّ خَمَدَتْ، وَثَارَتْ^٨
 ثُمَّ وَقَفَتْ.

وَلَمَّا اقْتَضَى ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- بَقِيَّةَ الْكَلَامِ، وَقد انْقَطَعَ بِمَا اعْتَرَضَهُ،
 وَزَالَ عَنِ سَنِيهِ، اعْتَدَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْعُدُولِ عَنِ تَمَامِهِ بَانْقِضَاءِ أَسْبَابِهِ^٩ وَانْقِطَاعِ
 نَارِهِ وَتَلَاشِي دَوَاعِيهِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَيَقْتَضِي أَوَّلَهُ آخِرَهُ؛ فَإِذَا قُطِعَ،
 انْحَلَّ نِظَامُهُ، وَخَبَا ضِرَامُهُ^{١١}.

١. في «ن، م»: «و قوله: «عَفَطْتُ عِزَّ» يَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ «بَدَلُ «و كَلَّأَ مِنَ الْمَعْنَيْنِ...» إِلَى هُنَا. وَ رَاجِعٌ لِلْمَزِيدِ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٣٥٢؛ النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢٦٤ (عَفَطَ).
٢. مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تِلْكَ شِقْشِقَةٌ...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ن، م، ق».
٣. فِي «ن، م، ق»: «و الشَّقْشِقَةُ».
٤. فِي «ن، م، ق»: «مَا يُخْرِجُهُ» بَدَلُ «هِيَ الَّتِي يُخْرِجُهَا».
٥. «قَطْمٌ» كَفَرَّخَ: اشْتَهَى الضَّرْبَ وَ النِّكَاحَ وَ اللَّحْمَ، فَهُوَ قَطْمٌ. رَاجِعٌ: تَاجِ الْعُرُوسِ، ج ١٧، ص ٥٨٠ (قَطْم).
٦. فِي «ن، م، ق»: «و إِنَّمَا».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُرِيدُ».
٨. فِي «ن، م»: «و نَشَأَتْ»، هَكَذَا قَدْ تَقَرَّرَ.
٩. فِي «م»: «و قَدْ».
١٠. فِي «ن، م، ق»: «سَبِيهِ».
١١. «الضَّرَامُ» كَكِتَابٍ: دُقَاقُ الْحَطَبِ الَّتِي يُسْرِعُ اشْتِعَالَ النَّارِ فِيهِ، أَوْ مَا اشْتَعَلَ مِنَ الْحَطَبِ. رَاجِعٌ: تَاجِ الْعُرُوسِ، ج ١٧، ص ٤٢٧ (ضَرَم).

و نَسَأَلُ اللّٰهَ التَّوْفِيقَ. تَمَّتْ بِحَمْدِ اللّٰهِ وَ مِنْهُ ١.

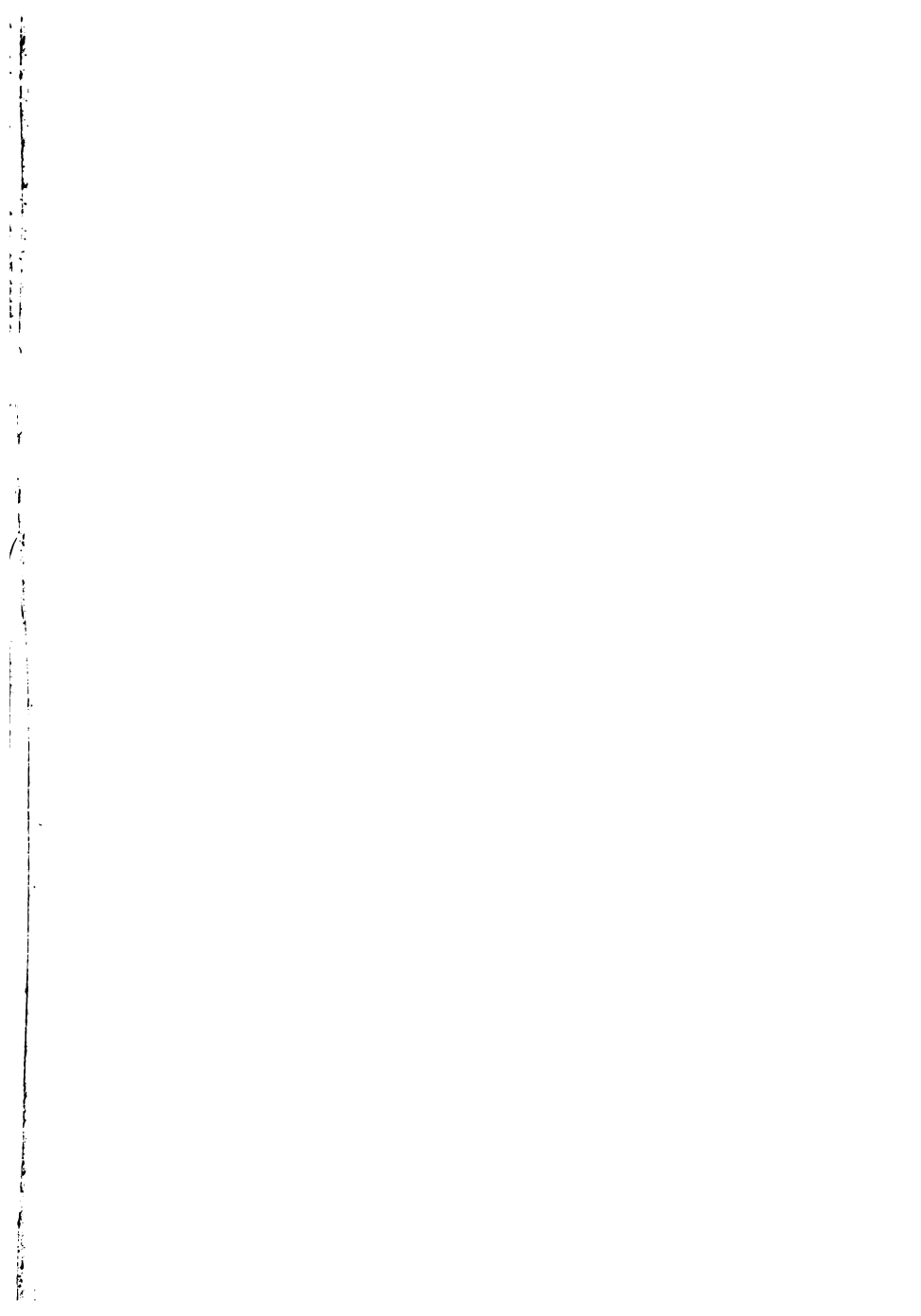
١. من قوله: «و نَسَأَلُ اللّٰهَ...» إلى هنا ساقط من «ن، م، ق». و جاء بعد نهاية نقل هذا الشرح في كتاب حدائق الحقائق، ج ١، ص ١٦٥ ما يلي: «قد حكى السيّد المرتضى - رضي الله عنه - أن أبا عمرو ومحمّد بن عبد الواحد غلام ثعلب روى عن رجاله في قوله عليه السلام: «وُطِنَ الْحَسَنَانُ» أنّهما الإيهامان، و أنشد للشّافعي: «مَهْضُومَةُ الْكُشْحِينِ، ذَرْمَاءُ الْحَسَنِ».

و روي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام إنّما كان يومئذ جالساً محتبباً - و هي جلسة رسول الله صلى الله عليه و آله المسماة بالقرفصاء، و هي جَمْعُ الرَكْبَتَيْنِ وَ جَمْعُ الْعِطْفِ وَ هُوَ الذَّيْلُ - و اجتمعوا لبيابيعه و زاحموه حتّى وطّوا ذيله و إيهامه من تحته، و هُما إيهامان، و لم يعنِ الحسن و الحسين و هُما رجلان كبيران كسائر الحاضرين ثمّ من أولاد أمير المؤمنين و غيرهم، فكيف وطّوهما دون غيرهما؟».

(١٩)

[مسألة في كلامٍ لعليٍّ عليه السلام]

[يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظُّلْمِ]



مقدمة التحقيق

لقد أولى بيتُ الشريف الطاهر أبو أحمد الموسوي (ت ٤٠٠هـ) - والد الشريفين المرتضى و الرضي - أهميّة خاصّة بنقل كلام و خطب أهل البيت عليهم السلام، و لا سيّما الخطب و الكلمات البليغة لأمير المؤمنين عليه السلام.

و الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) غنيّ عن التعريف في هذا المجال، فقد قام في البداية بتأليف كتابه خصائص الأئمة عليهم السلام، و نقل فيها خطباً و كلمات كثيرة لأمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ قام بتأليف كتابه الذائع الصيت نهج البلاغة، الذي بلغ من الشهرة بين المسلمين عامّة كلّ مبلغ، فقد أودع فيه أبلغ خطب و كلمات أمير المؤمنين عليه السلام.

و الجدير بالذكر أنّ الذي يقرأ كتب الأدب السابقة على تأليف نهج البلاغة يعرف قيمة ما فعله الشريف الرضي في هذا الكتاب، فالذي يراجع كتاب البيان و التبیین للجاحظ (ت ٢٥٥)، أو الكامل في اللغة و الأدب لأبي العباس المبرّد (ت ٢٨٥)، أو الأمالي لأبي عليّ القالي (ت ٣٥٦هـ) - و هذه الكتب تسمّى: «دواوين الأدب» - لوجد فيها تجاهلاً كبيراً لكلام أمير المؤمنين عليه السلام و بلاغته، و محاولة لوضعه في مرتبة غيره من الأدباء و البلغاء، و محاولة لإبراز بعض الشخصيات من أمثال الحجاج أو عبد الملك بن مروان كأفراد بلغوا مبلغاً عظيماً من الفصاحة و البلاغة.

إلا أنّ الشريف الرضي قام بإبراز كلمات و خطب أمير المؤمنين عليه السلام و تخصيص كتاب لها، و بذلك أثبت بالدليل أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان

يترع على قمة الفصاحة، و يأخذ بناصية البلاغة، فإنه بفضل كتاب نهج البلاغة خرجت دعوى بلاغة أمير المؤمنين عليه السلام من مجرد دعوى بلا دليل ملموس، إلى دعوى موثقة و مقرونة بالأدلة الواضحة الجلية.

كما اهتم الشريف المرتضى بنقل الخطب البليغة لأهل البيت عليهم السلام، فقد وجد بخطه خطبة رائعة من خطب فاطمة الزهراء عليها السلام، أولها: «اشتملت شملة الجنين، وقعدت حجرة الظنين، نقضت قادمة الأجدل، فخانك ريش الأعزل...»^١.

كما أولى اهتماماً خاصاً بخطب أمير المؤمنين عليه السلام، فقد تحدت سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ) عن ذلك، و قال: «و قد أخبرنا السيد الشريف أبو علي بن محمد الحسيني بإسناده إلى الشريف المرتضى، قال: وقع إليّ من خطب أمير المؤمنين عليه السلام أربعمائة خطبة»^٢.

و هذا يدل دلالة واضحة على مدى اهتمام المرتضى بخطب أمير المؤمنين عليه السلام.

مصادر الخطبة

إن الخطبة التي نقلها الشريف المرتضى هنا هي من الخطب البليغة لأمير المؤمنين عليه السلام، و التي يظهر أن الشريف المرتضى قام بإملائها على تلاميذه، و قد نقلها كل من الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، و الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)، و الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، و ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، و سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ)^٣.

١. راجع: بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٣١١ (نقلاً عن هامش نسخة من كشف الغمة بخط مؤلفه).

٢. تذكرة الخواص، ص ١١٤.

٣. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٧١٨، المجلس ٩٠، ح ٧: نهج البلاغة، ج ٢، ٢١٦؛ ربيع الأبرار، ج ٣،

و الجدير بالذكر أنّ السيّد عبد الزهراء الخطيب عند استعراضه أسماء من نقل هذه الخطبة، غفل عن نقل المرتضى لها^١، ولعلّ سبب ذلك يعود إلى أنّ هذه الخطبة كانت ما زالت مخطوطة عند تأليف السيّد الخطيب لكتابه.

و قد روى الشيخ الصدوق الخطبة بسنده، و هو: حدّثنا علي بن أحمد بن موسى الدقاق، قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الطائي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين الخشاب، قال: حدّثنا محمّد بن محسن، عن المفصل بن عمر، عن الصادق جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جده، عن أبيه عليهم السلام، قال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام...^٢.

ثم إنّ حجم الخطبة الحقيقي أكبر من الحجم المنقول هنا، فقد نقلها الشيخ الصدوق و المقدار الذي نقله أكثر ممّا هو موجود هنا. و الطريف أنّ حجم الخطبة الذي نقله الشريف المرتضى هنا هو نفس حجمها الذي نقله أخوه الشريف الرضي في نهج البلاغة، فقد كانت عادة الشريف الرضي أن يقوم باقتطاع أبلغ كلام أمير المؤمنين عليه السلام و يضمّنه في كتابه، و لا ندرى هل كان من قصد الشريف المرتضى عند نقله هذا الجزء البليغ من الخطبة هو نقل أبلغ كلام أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً كما فعل الشريف الرضي، و هل كانت للشريف المرتضى نيّة القيام بجمع البليغ من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، فسبقه أخوه إلى ذلك؟ لا ندرى.

و كانت هذه الخطبة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٩ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

« ص ٣١٩: مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ١، ص ٣٧٦-٣٧٧؛ مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ٣، ص ١٥٩.

١. راجع: مصادر نهج البلاغة و أسانيد، ج ٣، ص ١٥٩.

٢. الأُمالي للصدوق، ص ٧١٨، المجلس ٩٠، ح ٧.

و قد تقدّم عند الكلام عن رسالة «الاستدلال على كون السماوات و الأرضين سبعة، و أنّها غير كروية» احتمالاً أن تكون هذه الرسالة ذيلًا للخطبة التي بين أيدينا؛ و ذلك لوجود مناسبة بينهما، فراجع.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

[مسألة في كلامٍ لعليٍّ عليه السلام]

[يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظُّلْمِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: من كلامٍ لأمير المؤمنين عليه السلام أملاها علمُ الهدى - قدس الله روحه -:

«وَاللَّهِ، لَأَنْ أُبَيِّتَ عَلِيَّ حَسَنُكَ السَّعْدَانِ^١ مُسَهَّدًا^٢، أَوْ أُجْرَّ^٣ فِي الْأَغْلَالِ مُصَفَّدًا^٤، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِمًا لِبَعْضِ الْعِبَادِ، وَغَاصِبًا لَشَيْءٍ مِنَ الْحُطَامِ؛ وَكَيْفَ أَظْلِمُ أَحَدًا لِنَفْسِ يُسْرِعُ^٥ إِلَى الْبَلِيِّ قُفُولُهَا، وَيَطْوُلُ فِي الثَّرَى حُلُولُهَا!؟

وَاللَّهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيلًا وَقَدْ أَمَلَقَ، حَتَّى اسْتَمَاحَنِي مِنْ بُرْكَمِ صَاعًا، وَرَأَيْتُ

١. قال ابن أبي الحديد في شرحه، ج ١١، ص ٢٤٦: «السَّعْدَانِ: نَبْتُ ذُو شَوْكٍ، يُقَالُ لَهُ: حَسَنُ السَّعْدَانِ، وَحَسَكَةُ السَّعْدَانِ. وَتَشَبَّهُ بِهِ حَلْمَةُ الثَّدْيِ، فَيُقَالُ: سَعْدَانَةُ الثَّدْوَةِ. وَهَذَا النَّبْتُ مِنْ أَفْضَلِ مِرَاعِي الْإِبِلِ.»

٢. «المسَهَّدُ»: قَلِيلُ النَّوْمِ، أَوْ مِنْ ذَهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ. وَسَهَدَةٌ: أَسْهَرَةٌ. رَاجِعُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ١، ص ٤٢٤؛ مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٣، ص ٧٥ (سَهْد).

٣. فِي «س» وَالْمَطْبُوعِ: «وَأُجْرَّ.»

٤. «المصَفَّدُ»: الْمَقْتِيدُ، وَالْمَشَدَّدُ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ٢٥٦ (صَفْد).

٥. فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ وَالْمَطْبُوعِ: «تُسْرِعُ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًّا لِلنَّهْجِ وَلِغَةِ الضَّادِ.

صَبِيَانَهُ شُعْتًا [الشُّعُورُ، عُبْرًا]¹ الأُلْوَانِ مِنْ فَقْرِهِمْ، كَأَنَّمَا سُودَّتْ وُجُوهُهُمْ بِالْعِظْلِمِ،² وَاوَدَنِي مُوَكَّدًا، وَكَرَّرَ عَلَيَّ الْقَوْلَ مُرَدِّدًا؛ فَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ بِسَمْعِي³، فَظَنُّنِي أَنِّي أَبِيعُهُ دِينِي، وَأَتَّبِعُ قِيَادَهُ مُفَارِقًا طَرِيقَتِي، فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً، ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا؛ فَضَجَّ ضَحِيجٌ ذِي دَنْفٍ⁴ مِنْ أَلْمِهَا، وَكَأَدَانُ يَحْتَرِقُ مِنْ مَيْسَمِهَا؛ فَقُلْتُ لَهُ: تَكَلَّمْتَ الثَّوَاكِلَ، يَا عَقِيلُ! أَلَا تَتُّنُّ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِإِعْبِهِ، وَتَجْرُنِي إِلَى نَارٍ سَجَرَهَا⁵ جَبَّارُهَا لَغَضْبِهِ؟! أَلَا تَتُّنُّ مِنَ الْأَذَى وَلَا أَيْتُنُّ مِنْ لَظْيٍ⁶!؟

وَأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ طَارِقُ طَرَقْنَا بَمَلْفُوفَةٍ فِي وَعَائِهَا، وَمَعْجُونَةٍ شَنِتُّهَا، كَأَنَّمَا عَجِنْتَ بِرَيْقِ حَيَّةٍ أَوْ قَيْهَا. فَقُلْتُ: أَمْ صَدَقَةٌ أَمْ نَذْرٌ أَمْ زَكَاةٌ؟ وَكُلُّ ذَلِكَ⁷ مُحَرَّمٌ عَلَيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ. فَقَالَ: لَا ذَا وَلَا ذَاكَ؛⁸ وَلَكِنَّهَا هَدِيَّةٌ. فَقُلْتُ: هَبَيْتَكَ الْهَبُولُ! أَلَا عَنْ دِينِ اللَّهِ أَيْتَيْتَنِي لِتَخْدَعَنِي؟ أَمْ مُحْتَبِطٌ [أَنْتَ]⁹ أَمْ ذُو جِنَّةٍ أَمْ تَهْجُرُ؟ وَاللَّهِ، لَوْ أُعْطِيتُ

١. ما بين المعقوفين من النهج والمطبوع.

٢. في «ب»: «بالظلم». و«العِظْلِمِ»: عصارة بعض الشجر. قال الأزهرى: عصارة شجر لونه كالنيل، أخضر إلى الكدر. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٤١٢ (عظلم).

٣. في النهج: «سمعي» بدون الباء الجارة. ويقال: أصغى إلى فلان برأسه وبأذنه: أمالها يسمع. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٦١ (صغو).

٤. «الدَّنْفُ»: المَرَضُ اللازِمُ المُخَامِرُ. وقيل: هو المرض ما كان. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٠٧ (دنف).

٥. أي: ملاءها، أو أوقدها وأحماها. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٦ (سجر).

٦. «الَلْظِي»: النار. وقيل: اللهب الخالص. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٤٨ (لظي).

٧. في النهج: «أصله» أم زكاة أم صدقة؟ فذلك «بدل» أم صدقة أم نذر أم زكاة؟ وكل ذلك.

٨. في «س»: «لا ذا ولا ذلك». وفي المطبوع: «لا ولا ذلك»، كلاهما بدل «لا ذا ولا ذلك».

٩. ما بين المعقوفين من النهج والمطبوع.

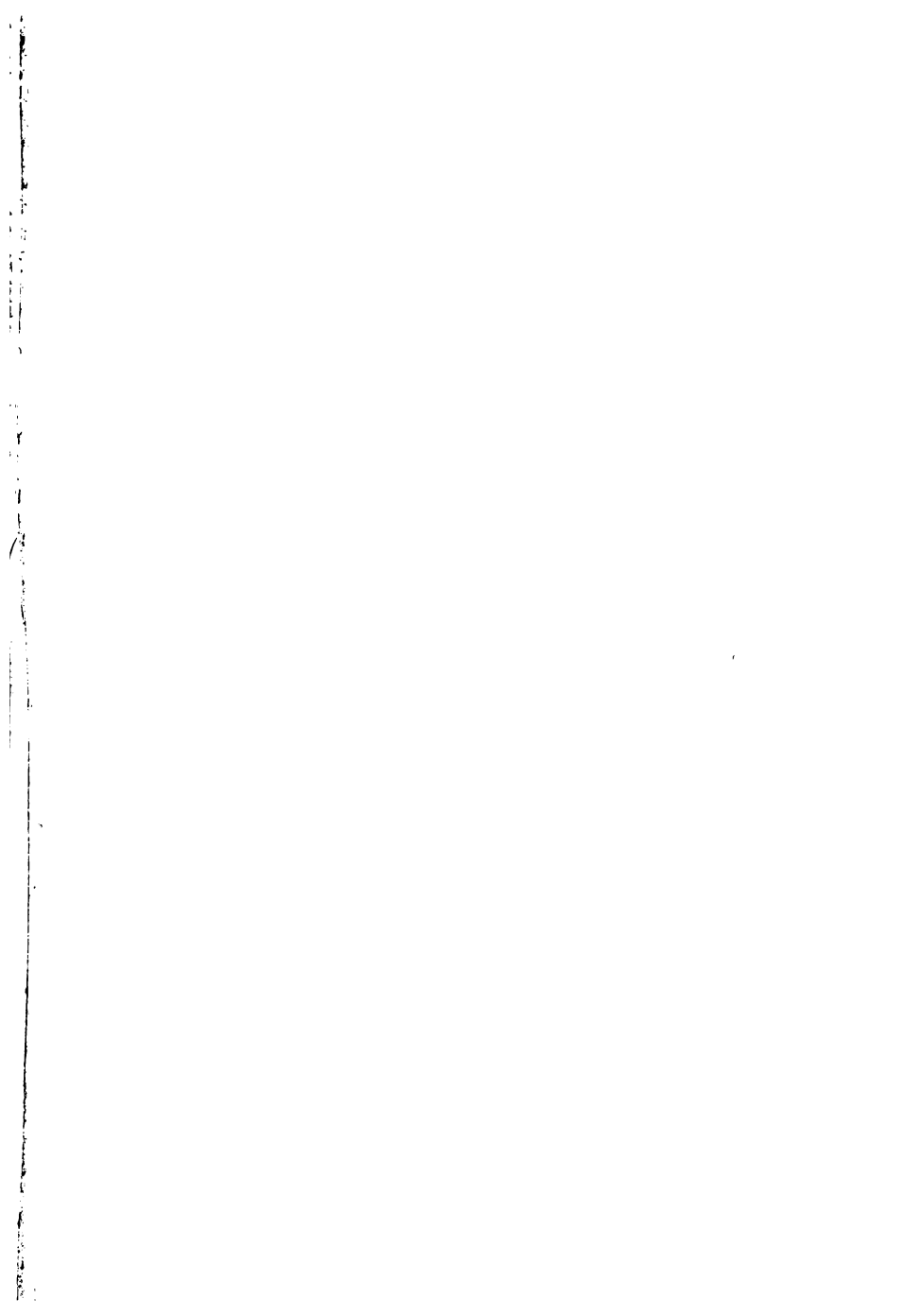
الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها، واسترق^١ لي قطنها، مُدْعِنَةً بِأَمْلَاقِهَا^٢ عَلَى أَنْ
 أَعْصَى اللَّهَ فِي نَمَلَةٍ أَسْلَبَهَا جُلْبَ شَعِيرَةٍ فَأَلْوَكُهَا^٣، مَا قَبِلْتُ وَلَا أَرَدْتُ^٤.
 وَإِنْ دُنِيَ كَمِ عِنْدِي أَهْوُونُ مِنْ وَرَقَةٍ فِي فَمِ جَرَادَةٍ تَقْضِمُهَا؛ مَا لِعَلِّي وَنَعِيمٍ يَفْنَى،
 وَلَذَّةٍ لَا تَبْقَى!؟ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُبَاتِ الْعَقْلِ، وَقُبْحِ الزَّلَّلِ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ».

١. في «ب، ص» و حاشية «س»: «و ملك».

٢. في «ب، ص»: - «مُدْعِنَةً بِأَمْلَاقِهَا». و في النهج: - «و استرق لي قطنها. مُدْعِنَةً بِأَمْلَاقِهَا».

٣. في «ب»: «ألوكها». و لآكَه يَلُوْكُه لُوْكًا: أَدَارَه فِي فَمِه. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٨٥ (لوك).

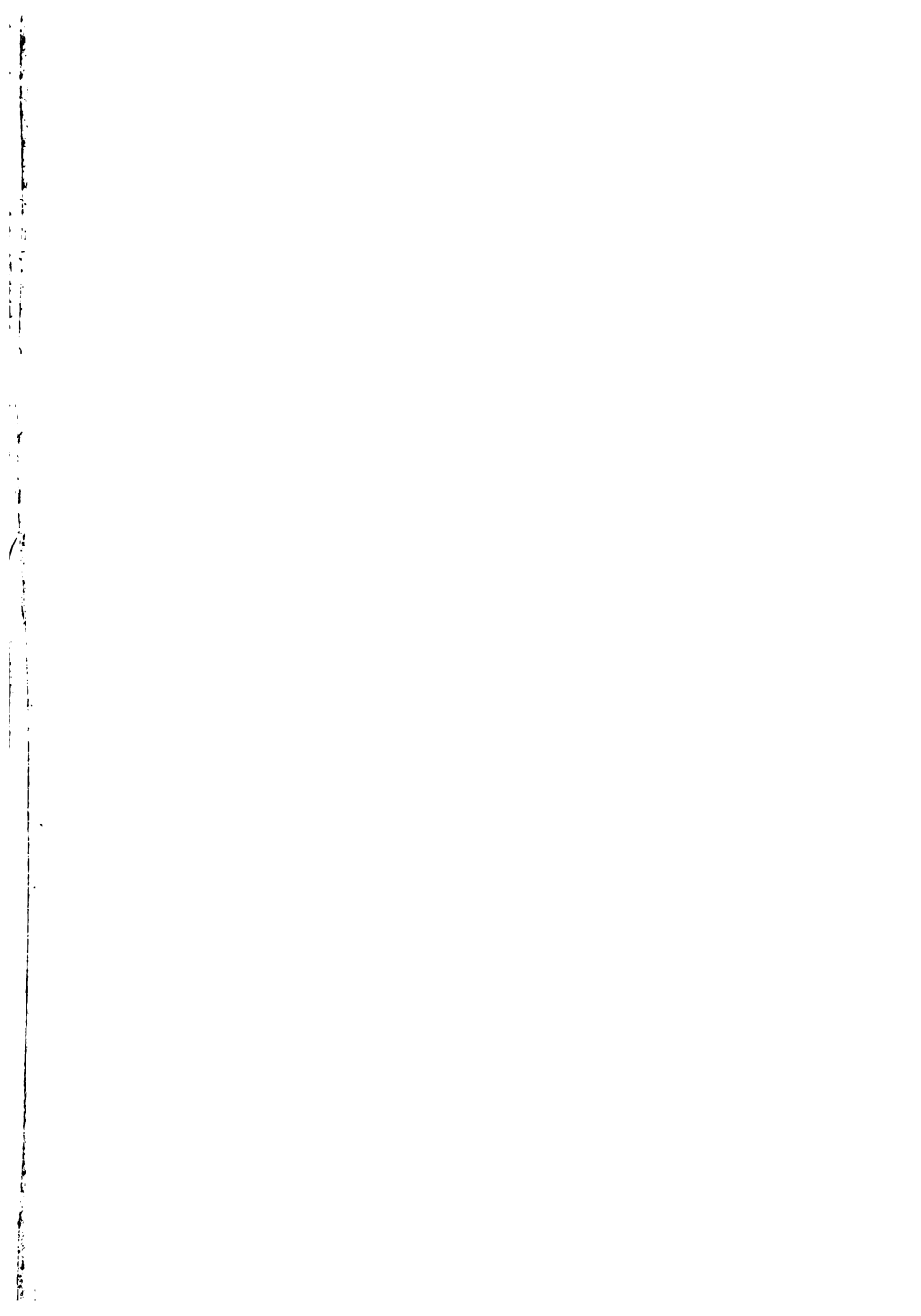
٤. في النهج: «أسلبها جُلْبَ شَعِيرَةٍ، مَا فَعَلْتُهُ» بدل «فألوكها، مَا قَبِلْتُ وَلَا أَرَدْتُ».



(٢٠)

[مسألة في شرح حديث:

«أنا و أنت يا علي كَهَاتَيْنِ»]



مقدمة التحقيق

لقد شغل بحث «الأفضلية» -بمعنى كثرة الثواب -أذهان المتكلمين من الإمامية وغيرهم، فقد طرحوا بحثاً حول أفضلية الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، و أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على الصحابة و الملائكة و الأنبياء ما عدا رسول الله صلى الله عليه وآله، و غير ذلك، و قد تمّ تأليف رسائل متعدّدة حول هذا الموضوع، منها ما كتبه الشريف المرتضى حول أفضلية الأنبياء عليهم السلام على الملائكة و الذي سوف يأتي في هذه المجموعة.

و من المسلم بين المسلمين أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل البشر، بل أفضل الخلق و سيّدهم، فهو أفضل من الملائكة و الأنبياء عليهم السلام، و الأئمة عليهم السلام، و حتّى أمير المؤمنين عليه السلام؛ فمما لا شكّ فيه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أفضل من أمير المؤمنين عليه السلام؛ و لهذا وُجّه سؤال إلى الشريف المرتضى عن معنى قوله صلى الله عليه وآله: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين، و أشار إلى إصبعيه»^١، فهذا التعبير يدلّ على المساواة في الفضل بينهما، مع أنّه صلى الله عليه وآله نبيّ، و أمير المؤمنين عليه السلام وصيّ، و الوصي لا يساوي النبيّ؛ فكيف ساوى بينهما في هذا الحديث؟

و أجاب الشريف المرتضى على ذلك من خلال ثلاثة وجوه:

١. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٦٣.

الأول: إذا كان هناك شخصان متقاربان في الفضل والدين، مع وجود تفوق لأحدهما على الآخر، فيمكن وصفهما بأنهما متساويان ومتعادلان، وذلك باعتبار تقاربهما في الفضل، وهكذا كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وأمير المؤمنين عليه السلام، فقد كانا متقاربين في الفضل، إلا أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان أفضل وأكثر ثواباً.

الثاني: قد يراد بالمساواة أنهما كانا كاملَي الخصال التي يقتضيها منصب كل واحد منهما، فرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كان حاوياً لكل خصال الكمال التي يقتضيها منصب الرسالة، وهكذا كان أمير المؤمنين عليه السلام بالنسبة لمنصب الإمامة والوصاية، والوصف بالمساواة بهذا المعنى مقبول عرفاً، فيكون التساوي على هذا الوجه في غير الفضل والثواب.

الثالث: أن ظاهر الحديث يقتضي تساوي رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وأمير المؤمنين عليه السلام في كل شيء حتى الثواب، لكن بما أنه قام الدليل القطعي على كون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أكثر ثواباً، لذلك أخرجنا الثواب، وبقي غيره من الصفات، مثل العصمة والعلم والحلم وغيرها، فيكونان متساويين فيها.

فهذه هي الوجوه المحتملة في توجيه الحديث، ولم يرجح الشريف المرتضى وجهاً على آخر من بين هذه الوجوه، وهذا يعني أن كلهما محتمل.

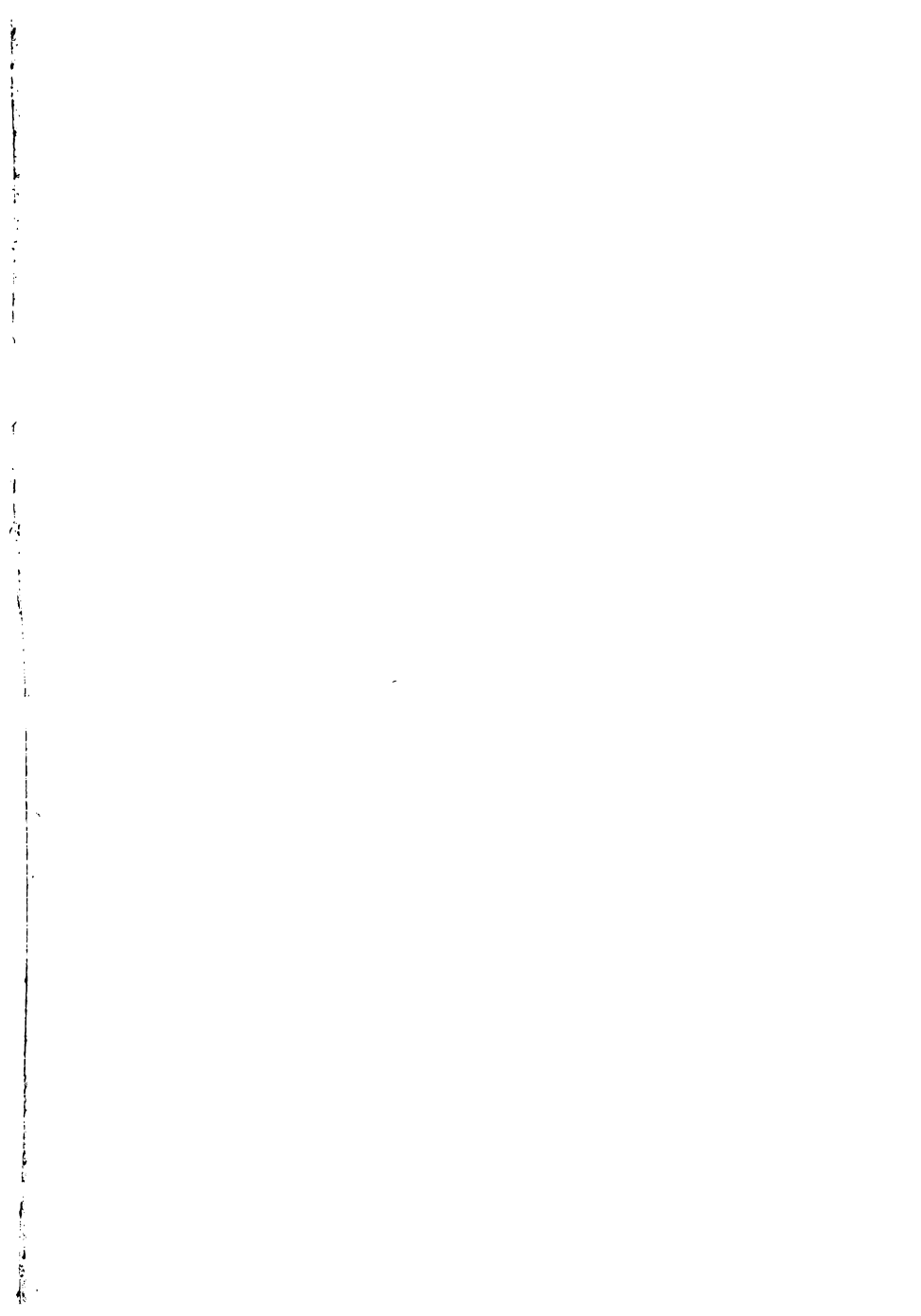
لقد أبرز الشريف المرتضى مرة أخرى من خلال هذه الرسالة قدرته الفائقة على التأويل والتوجيه، وهو أمر لا يتأتى إلا لمن كانت له درية وخبرة كبيرة في خفايا الكلام واللغة.

وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٤ في

ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٣٩٧٢؛ تقع في الصفحة (٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ق».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٣. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٧. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة، المرقّمة ٤٣٢/٧؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«م».



[مسألة في شرح حديث:

«أنا وأنت يا عليّ كهاتين»]

[بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ما معنى قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أنا وأنت يا عليّ كهاتين» - وأشار إلى إصبعيه -،^١ مع أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَبِيٌّ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصِيٌّ؟
الجواب: إنه غير مُتَمَنِّعٍ فِي الْمَتَقَارِبِينَ فِي الْفَضْلِ وَالِدِينِ، وَيَزِيدُ أَحَدَهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِيهِ زِيَادَةٌ قَرِيبَةٌ،^٢ أَنْ يُقَالَ فِيهِمَا: إِنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ وَمُتَعَادِلَانِ. وَإِنَّمَا لَا يُقَالُ ذَلِكَ مَعَ التَّفَاوُتِ^٣ فِي الْفَضْلِ.

فالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ وَأَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَمِنْ حَيْثُ تَقَارَبَ فَضْلُهُمَا^٤ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا^٥ فِيهِ^٦ تَفَاوُتٌ^٧، جَازَ إِطْلَاقُ الْفَاطِظِ^٨ الْمَسَاوِةِ؛ وَاللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ، وَعُرْفُ الْاسْتِعْمَالِ، وَنَظَائِرُهُ

١. عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٦٣.

٢. في «د، ص»: «قرينة». وفي «س» والمطبوع: «قوية».

٣. أي التفاوت الكبير. ٤. في «ق، م»: «فضيلتها».

٥. في «س، ص» والمطبوع: «بينهما».

٦. في «أ، ب، د»: «فيه». وفي «س، ص» والمطبوع: «فيهما».

٧. أي تفاوت كبير.

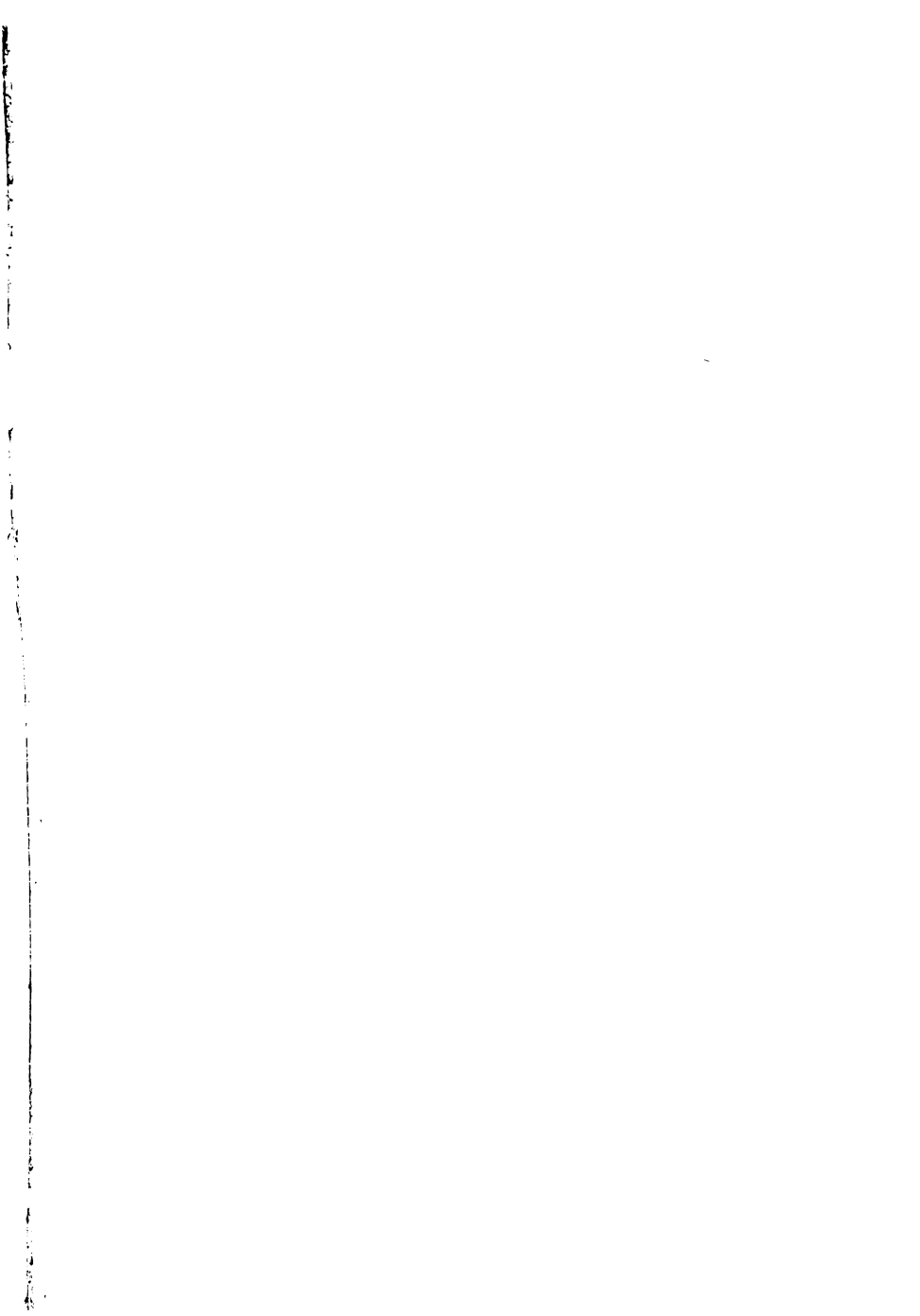
٨. في «ق، م»: «ألفاظ».

التي هي ^١ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى. ^٢
 ووجه آخر: وهو أنه يُمكنُ أن يُريدَ بالمساواةِ بينهما أنْ كُلُّ واحدٍ منهما كاملُ
 الخِصالِ ^٣ التي تَقْتَضِيها مَنزِلتهُ وولايتهُ، وغيرُ مَقْصَرٍ ^٥ عن شَيْءٍ منها؛ ^٦ فيكونُ
 التساوي من هاهنا، لا من حيثِ الفِضْلِ وكثرةِ الثوابِ.
 وقد يُقالُ ^٧ في ذي ^٨ الصناعتينِ المُخْتَلِفَتَيْنِ: «إنهما مُتساويانِ و مُتَعادِلانِ»،
 وإنما يُرادُ ^٩ أنْ كُلُّ واحدٍ منهما كاملٌ في ^{١٠} صناعتهِ ^{١١} و مُستوفٍ ^{١٢} شرطَ مَنزِلتهُ، و
 إن كانتِ الصناعتانِ في أنفُسِهِما مُخْتَلِفَتَيْنِ.
 ووجه آخر: وهو أن ظاهرَ الكلامِ يَقْتَضِي المساواةَ في كُلِّ شَيْءٍ من ثوابِ
 وغيره، إلا أنه لما قامَ الدليلُ القاهرُ على أن النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَكْثَرُ ثَوَابًا،
 أَخْرَجْنَا الثَّوَابَ بِدَلِيلِهِ، ^{١٣} وَبَقِيَ ما عَداهُ مِنْ ضُرُوبِ الْفَضَائِلِ؛ كَالْعِصْمَةِ، وَالْعِلْمِ،
 وَالْحِلْمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

١. في جميع النسخ سوى «ق، م» و المطبوع: - «التي هي».
٢. في جميع النسخ سوى «أ، م» و المطبوع: «أن يُحصى».
٣. في جميع النسخ سوى «ق، م» و المطبوع: «للخصال».
٤. في «د، س، ص، ق»: «يقتضيها».
٥. في ظاهر «أ، ب، د، س، ص» و المطبوع: «مقتض».
٦. في «س، ص» و المطبوع: «منهما».
٧. في «أ، ب، د»: «نقول». و في «س، ص» و المطبوع: «تقول». و في «ق»: «يقول».
٨. كذا، و الأنسب: «في ذَوِي».
٩. في جميع النسخ و المطبوع سوى «م»: «يريد».
١٠. في «س، ص» و المطبوع: «من».
١١. في «ب، د»: «صناعة».
١٢. في جميع النسخ سوى «ق، م» و المطبوع: «و مستوفي».
١٣. في «ق، م»: «بدليل».

(٢١)

مسألة في معنى نقصان الدين
و العقل في النساء



مقدمة التحقيق

لقد أثارَت مسألة المرأة و حقوقها و النظرة إليها في الإسلام تساؤلات عديدة، و لم تقتصر هذه التساؤلات على عصرنا الحاضر؛ بل كان بعضها مُثاراً منذ العصور الإسلامية الأولى، و إنّ أحد هذه التساؤلات هو السؤال عن معنى ما ورد في بعض النصوص الروائية الدالة على نقصان دين المرأة و عقلها، فإنّ هذه النصوص مروية عن النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أمير المؤمنين عليه السلام.

و قد سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة المختصرة عن معنى هذه النصوص، فأجاب من خلال تأويلها، من دون أن يشير -كعادته في الإجابة على مثل هذا النوع من الإشكالات الناشئ من وجود بعض الأخبار - إلى أنّها أخبار آحاد، و أنّها ليست حجة، و لا تفيد علماً و لا عملاً، و لعلّه لم يتعرّض لذلك بسبب بعض الملاحظات الخاصّة، مثل ملاحظة شخصيّة السائل و مستواه الفكري.

و على أيّ حال، فقد قام الشريف المرتضى بتأويل هذا الحديث من خلال ما يلي:
أمّا نقصان الدين فمعناه أنّ النساء يقعدن عن الصلاة و الصيام أيام العادة الشهرية، فيُحرمن من ثواب هاتين العبادتين، خلافاً للرجال. و قد نسب هذا القول إلى القليل.
و هذا المعنى مروى عن أمير المؤمنين عليه السلام، و هو مذكور في الرواية التي سوف ينقلها عنه عليه السلام في نهاية الرسالة.

و أمّا نقصان العقل فمعناه أنّ النساء غير قادرات على اتّخاذ القرارات الحازمة، و

المواقف الجريئة في الحياة، على خلاف الرجل.

و هذا أمر طبيعي في ظلّ غلبة العاطفة عند المرأة، فالذي تغلب عليه العاطفة - رجلاً كان أو امرأة - يكون عادة غير قادر على اتخاذ قرارات مصيرية و مهمة، و هذا لا يعني عدم إمكان الجمع بين العاطفة و العقل، فإنّه من الممكن أن يجتمعا في بعض الأشخاص النادرين. كما أنّ هذا التحليل لا يعني الخطّ من قيمة المرأة، فحاجة المرأة إلى العاطفة لأداء وظيفتها كأُمّ، و مربية ناجحة، و مُعدّة للأجيال، أشدّ من حاجتها إلى اتخاذ قرارات مصيرية، و لولا وجود العاطفة عند المرأة لاختلّ نظام الأسرة و التربية، و لصارت المرأة عاجزة - كالرجل - عن تحمّل أعباء تربية الأطفال، و إعدادهم للمستقبل.

و هذا البيان في الحقيقة إنّما هو ناظر إلى الأعمّ الأغلب من النساء و الرجال، و إلاّ فهناك نساء هنّ على الغاية من كمال العقل، كما في السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام، فإنّها كانت آية في ذلك، و هو لا ينافي وجود العاطفة عندها، فقد تقدّم أنّه لا مانع من اجتماع العقل و العاطفة في شخص واحد، سوى أنّهما عادة ما لا يجتمعان عند الناس العاديين.

آراء أخرى

و قد طرحت عدّة آراء حول تحليل روايات نقصان عقل المرأة، نشير هنا إلى بعضها، و نحيل القارئ إلى الكتب و البحوث المُعدّة لتفصيل تلك الآراء و مناقشاتهما، و الوجوه هي:

أولاً: أنّ هذه الروايات متناسبة مع عصر صدرورها، حيث كانت المرأة تعيش آنذاك في أجواء ثقافية تمنعها من التعلّم و أعمال العقل، و لذلك لم تتوفّر لديها الفرصة الكافية لتنمية قدراتها العقلية و الفكرية، الأمر الذي دعا إلى وصفها بنقصان العقل،

و لكن إذا توفّرت لديها فرصة النموّ الفكري والعقلي فإنّها سوف لن تكون قاصرة و لا ناقصة عقلياً^١.

ثانياً: المقصود بالعقل في هذه الروايات هو قوّة الحفظ والضبط، واستشهد صاحب هذا القول بقوله تعالى: «فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى»^٢، و فسّر كلمة: «تضل» بالنسيان^٣.

ثالثاً: المراد بنقصان العقل هو نقصانه عند المرأة في مجال العقل النظري، و في القدرة على الاستدلال، و فهم المسائل العلميّة المعقدة، خلافاً للرجل^٤. و هذا قول ضعيف.

و لم نعثر لهذه الرسالة على قرينة خارجيّة أو داخلية على تصحيح النسبة إلى الشريف المرتضى، سوى وجودها في ضمن رسائل أخرى له و نسبتها إليه في مخطوطات هذه الرسائل.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٣ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

١. شخصيت و حقوق زن در اسلام (بالفارسيّة)، ص ٩١.

٢. البقرة (٢): ٢٨٢.

٣. شخصيت و حقوق زن در اسلام (مجموعة بحوث بالفارسيّة)، ج ٢، ص ٢٤٠.

٤. المصدر، ص ٢٤١.

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٢٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

[مسألة في معنى نقصان الدين]

[والعقل في النساء]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة: ما معنى ما رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهُوَ مُشِيرٌ إِلَى النِّسَاءِ: «نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ»^٢؟ أَسَلَبَ^٣ اللَّبَّ الْحَكِيمَ مِنْهُنَّ؟
الجواب: قد قِيلَ: إِنَّ مَعْنَى نَسَبِ النِّسَاءِ إِلَى نُقْصَانِ الدِّينِ أَنْتَهُنَّ يَقْعُدْنَ عَنِ^٤ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ أَيَّامَ حَيْضِهِنَّ، الَّذِي هُوَ عَلَى الْأَكْثَرِ كُلِّ شَهْرٍ، فَيُحْرَمْنَ ثَوَابَ هَاتَيْنِ الْعِبَادَتَيْنِ الْجَلِيلَتَيْنِ؛ وَهَذَا لَا يُوْجَدُ فِي الرِّجَالِ.
وَأَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ النِّسَاءَ أَنْزَرَهُ^٥ عَقُولاً مِنَ الرِّجَالِ، وَأَنَّ النَّجَابَةَ

١. في «د»: «لما روي إلى نقص». وفي «س، ص» والمطبوع: «لما أرادوا إلى نقص»، كلاهما بدل «ناقصات».

٢. مسند أحمد، ج ٢، ص ٦٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٧٨؛ و ج ٢، ص ١٢٦؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٦١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٢٦، ح ٤٠٠٣.

٣. في المطبوع: «أصلب».

٤. في «د، س، ص» والمطبوع: «من».

٥. في «د، ص»: «أنذر». وفي «س» والمطبوع: «أنذر». ونَزَرَ الشَّيْءُ: قَلَّ. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٣٥٩ (نزر).

و اللَّبَابَةُ^١ إِنَّمَا يُوَجَّدَانِ فِيهِنَّ فِي النَّادِرِ الشَّاذِّ، وَ عَقْلَاءُ النِّسَاءِ وَ ذَوَاتُ الْحَزْمِ وَ الْفِطْنَةِ مِنْهُنَّ مَعْدُودَاتٌ، وَ مَنْ بِهَذِهِ الصَّفَةِ مِنَ الرِّجَالِ لَا يُحْصَى^٢ كَثْرَةً.
 وَ قَدْ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يُقَالَ فِي نَقْصَانِ الدِّينِ مِثْلُ هَذَا الْوَجْهِ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِنَّ ضَعُفَ الدِّينِ وَ قَلَّتْ الْبَصِيرَةُ فِيهِ، تُسَبِّبُ إِلَيْهِنَّ ذَلِكَ عَلَى الْأَكْثَرِ الْأَغْلَبِ.
 وَ لَا يَطْعَنُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَنْ عَلِمَنَاهُ عَلَى غَايَةِ الْعَقْلِ فِي الدِّينِ وَ الْكَمَالِ فِيمَا يَعُودُ إِلَيْهِ؛ مِثْلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ عَلَيْهَا، وَ خَدِيجَةَ بِنْتِ حُوَيْلِدٍ، وَ مَرِيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا عَلَى الْأَغْلَبِ الْأَكْثَرِ، وَ مَنْ عَرَفَنَاهُ بِالْفَضْلِ فِي الدِّينِ مِنَ النِّسَاءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ^٣ قَلِيلَ الْعَدَدِ عَسِرُ الْوُجُودِ.

وَ رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ - بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ حَرْبِ الْجَمَلِ - فِي ذَمِّ النِّسَاءِ: «مَعَاثِرُ النَّاسِ، النِّسَاءُ نَوَاقِصُ الْإِيمَانِ، نَوَاقِصُ الْحُظُوظِ، نَوَاقِصُ الْعُقُولِ؛ فَأَمَّا نَقْصَانُ إِيْمَانِهِنَّ فَفَعُودُهُنَّ عَنِ الصَّلَاةِ وَ الصِّيَامِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِنَّ، وَ أَمَّا نَقْصَانُ عَقُولِهِنَّ فَشَهَادَةُ الْأَمْرَاتَيْنِ كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ، وَ أَمَّا نَقْصَانُ حُظُوظِهِنَّ فَمَوَارِيثُهُنَّ عَلَى الْأَنْصَافِ مِنْ مَوَارِيثِ الرِّجَالِ. فَاتَّقُوا شِرَارَ النِّسَاءِ، وَ كُونُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ عَلَى حَذَرٍ، وَ لَا تُطِيعُوهُنَّ فِي الْمَعْرُوفِ؛ حَتَّى لَا يَطْمَعَنَّ فِي الْمُتَنَكَّرِ»^٤.

١. في «س، ص» و المطبوع: «و اللبابة». و لَبَّ لِبَابَةٌ: صَارَ ذَا عَقْلٍ. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٣٠ (لب).

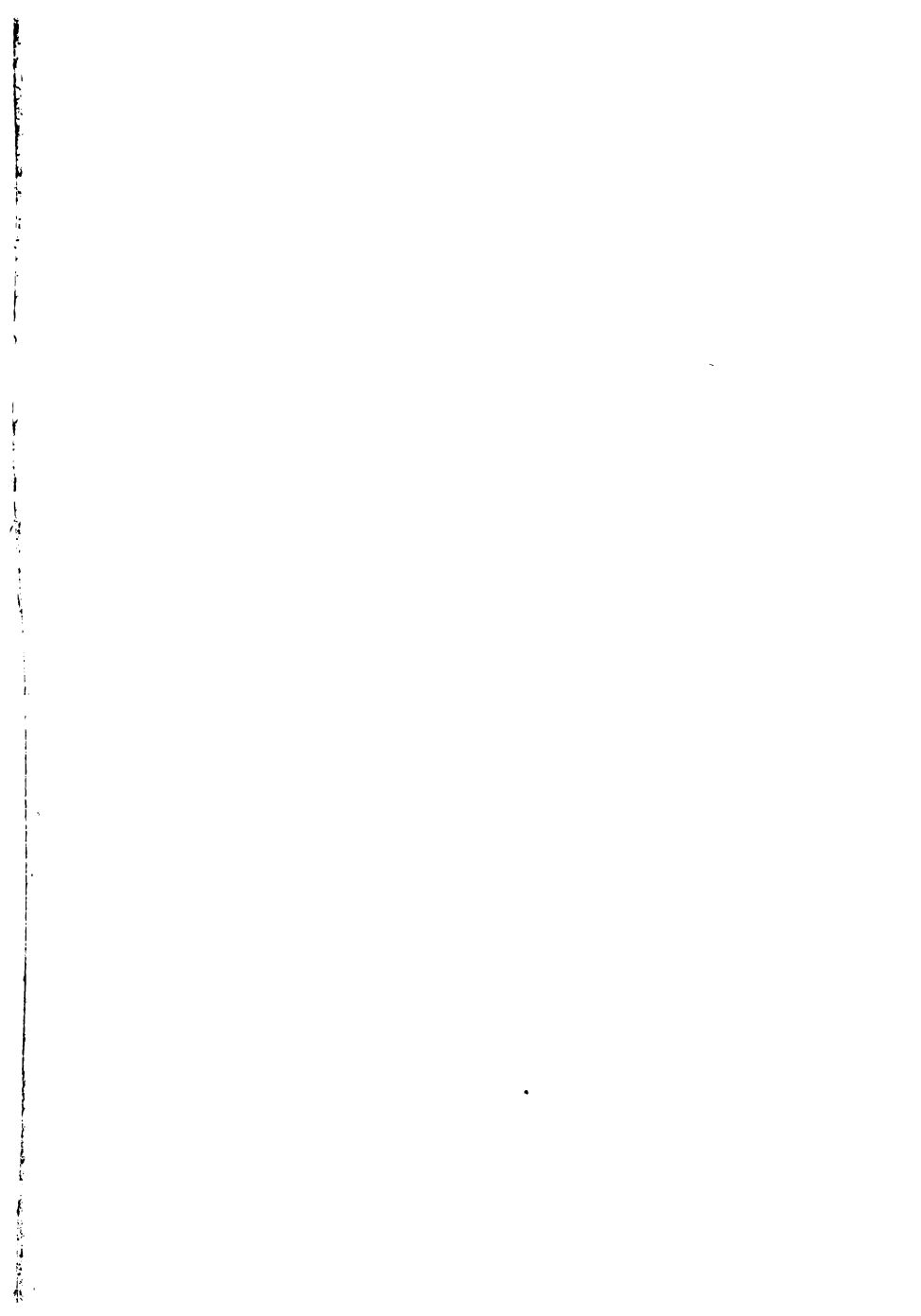
٢. في المطبوع: «لا تُحصى».

٣. في «س» و المطبوع: - «على كل حال».

٤. نهج البلاغة، ص ١٠٥، الخطبة ٨٠ (مع اختلاف يسير في اللفظ).

(٢٢)

حولَ خَبرِ «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَيَّ خَطِيءٌ» وَ خَبرِ
«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَناه صَدَقَةٌ»



مقدمة التحقيق

تحتوي هذه الرسالة على قسمين:

القسم الأول: يحتوي على كلام مختصر للشرif المرتضى حول خبر: «لا تجتمع أمّتي على خطأ»، حيث أشار إلى أنّ المخالفين استدّلوا على حجّية الإجماع بهذا الخبر، وهو خبر واحد غير حجّة، ثمّ إذا سُئلوا عن دليلهم على تصحيح هذا الخبر، تمسّكوا بالإجماع، وأنّ الأمة أجمعت على التمسّك بهذا الخبر، مع أنّ هذا استدلال بالشيء على نفسه، وبعبارة أخرى: «هذا دَور باطل».

وفي الحقيقة لم يصرّح الشرف المرتضى في متن الرسالة محلّ البحث بأنّهم استدّلوا بخبر «لا تجتمع أمّتي على خطأ»؛ لكنّه واضح ومفهوم من كلامه، ولا حاجة إلى تجشّم عناء كثير لفهم ذلك؛ فهذا الخبر مشهور عند المخالفين، وطالما استدّلوا به على حجّية الإجماع^١. أضف إلى ذلك أنّه قد صرّح في بعض كتبه بما تقدّم من استدلالهم بهذا الخبر على الإجماع من جهة، واستدلالهم على حجّية نفس الخبر بالإجماع من جهة أخرى، وأنّه استدلال بالشيء على نفسه، حيث قال:

ويقال لهم فيما تعلقوا به رابعاً من الخبر [أي خبر: «لا تجتمع أمّتي على خطأ»]:
هذا الخبر يجب أن تدلّوا على صحّته... فلا شبهة في أنّ هذا الخبر إنّما رواه الآحاد، وليس من الأخبار الموجبة للعلم، وإنّما يفزع مخالفونا في تصحيحه

١. راجع: المعتمد في أصول الدين، ج ٢، ص ١٦.

إلى أمور كلها عند التأمل مبنية على أن إجماعهم حجة، وقبولهم للشيء يقتضي صحته، وما أشبه ذلك، وهذا هو استدلال على الشيء بنفسه، وتمحل وتعلل^١.
وبذلك لا يصح ما جاء في متن الرسالة محل بحثنا من قول أحدهم بعد انتهاء كلام الشريف المرتضى: «يعني بالخبر زوايتهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة». إن هذا الكلام خاطئ؛ فإنه لا ارتباط لهذا الخبر بالإجماع من قريب ولا من بعيد.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم من الرسالة على تعليق لشخص مجهول، حاول شرح كلام الشريف المرتضى المذكور في القسم الأول، وقد تقدم خطأه؛ لكنه حاول بعد ذلك بيان رؤية الشريف المرتضى حول حديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»، وهي أنه رفض ما قاله بعض الإمامية من أن «صدقة» في قوله: «ما تركناه صدقة» منصوبة، لا مرفوعة؛ لأن من نقل هذه الكلمة إنما نقلها موقوفة، لا معربة. ولكن هذه الرؤية مخالفة لما ذكره الشريف المرتضى في الشافي، حيث ذكر أن النزاع دائر حول كون كلمة «صدقة» مرفوعة أو منصوبة، وأن القول برفعها غير مسلم، وهذا يعني أنه لا يخطئ من يقول بالنصب خلافاً لما ذكره صاحب التعليق في الرسالة التي بين يدينا. ويبدو أنه قد حصل لهذا الشخص خلط بين كلام الشريف المرتضى في الشافي وكلام القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) المنقول في نفس الكتاب، والذي بنى كلامه على الرفع وعدم النصب.

ولنذكر الآن نص كلام القاضي عبد الجبار، ومن ثمّ جواب الشريف المرتضى ليُتضح خطأ ما ذكره صاحب التعليق:

قال القاضي عبد الجبار:

فأما من يقول: المراد في «إننا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة» لا يدلّ

١. راجع: الذريعة، ص ٤٢٧؛ و راجع: الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤.

على أننا لا نورث الأموال، فكأنه أراد: أن ما جعلوه صدقة في حال حياتهم لا يورثون، فريك من القول؛ لأن إجماع الصحابة بخلافه؛ لأن أحداً لم يتأوله على هذا الوجه؛ لأنه لا يكون في ذلك تخصيص للأنبياء ولا مزية لهم، ولأن قوله: «ما تركناه صدقة» جملة من الكلام مستقلة بنفسها، ولا وجه إذا لم يكن ذلك فيها أن يجعل من تمام الكلام الأوّل، فكأنه عليه السلام مع بيانه أنهم لا يورثون، بين جهة المال الذي خلفوه؛ لأنه كان يجوز أن لا يكون ميراثاً، ويُصرف إلى وجه آخر^١.

و أجاب الشريف المرتضى:

فأما طعنه على من تأوّل الخبر بأنه عليه السلام لا يورث ما تركه للصدقة بقوله: «إن أحداً من الصحابة لم يتأوله على هذا الوجه»، فهذا التأويل الذي ذكرناه أحد ما قاله أصحابنا في هذا الخبر، فمن أين له إجماع الصحابة على خلافه؟ وأن أحداً لم يتأوله على هذا الوجه؟...

وقوله: «إنه لا يكون في ذلك تخصيص للأنبياء ولا مزية»، ليس بصحيح. وقد قيل في الجواب عن هذا: إنه صلى الله عليه وآله يجوز أن يريد أن ما ننوي فيه الصدقة ونفده لها من غير أن نخرجه عن أيدينا لا يناله ورثتنا، وهذا تخصيص لهم ومزية ظاهرة.

فأما قوله: «إن قوله: ما تركناه صدقة جملة من الكلام مستقلة، فلا وجه لأن يجعل من تمام الكلام الأوّل» فكلام في غير موضعه؛ لأنها إنما تكون مستقلة بنفسها إذا كانت لفظاً «ما» مبتدأ مرفوعة، ولم تكن منصوبة بوقوع الفعل عليها، وكانت لفظاً «صدقة» أيضاً مرفوعة غير منصوبة، وفي هذا وقع النزاع، فكيف يدعى أنها جملة مستقلة بنفسها، ونحن نخالف في الإعراب الذي لا يصح استقلالها بنفسها إلا مع تغييره؟

وأقوى ما ذكره ما نقوله: إن الرواية جاءت في لفظة «الصدقة» بالرفع، وعلى ما تأولتموه لا تكون إلا منصوبة.

والجواب عن ذلك: أننا لا نسلّم الرواية بالرفع، ولم تجر عادة الرواة بضبط ما جرى هذا المجرى من الإعراب، والاشتباه يقع في مثله، فمن حقّ منهم وصرّح أنّ الرواية بالرفع يجوز أن يكون اشتبه عليه فظنّها مرفوعة وهي منصوبة^١.

وبهذا يتضح وجه الخطأ في ما جاء في التعليق المشار إليه.

وعلى أيّ حال فالقسم الثاني من هذه الرسالة ليس من كلام الشريف المرتضى، بل هو تعليق لأحدهم انتقل خطأً إلى المتن، فكان من الأفضل حذفه أو نقله إلى الهامش ولكن أبقى في المتن المحقّق؛ لوروده هكذا في المخطوطات.

وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٦ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

[حول خبر «لا تجتمع أمتي على خطأ»]

و خبر «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سَمِعَ مِنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: مِنْ أَعْجَبِ الْأَشْيَاءِ أَنَّهُمْ - يَعْنِي غَلْبَةَ^١ النَّاصِبَةِ - يُعْوَلُونَ فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ، وَ كَوْنِهِ حُجَّةً فِي الشَّرِيعَةِ، عَلَى خَيْرٍ وَاحِدٍ، لَمْ^٢ يَتَّبِعْ لَهُ سَنَدٌ وَ لَمْ يَبِينْ^٣، وَ إِذَا طَوَّلُوا بِتَصْحِيحِهِ عَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى^٤ الْإِجْمَاعِ وَ أَنَّهُ حُجَّةٌ!!

فَهَلْ هَذَا إِلا تَعْوِيلٌ عَلَى الرِّيحِ، وَ لَبْسٌ الدَّلِيلِ بِالْمَدْلُولِ وَ الْمَدْلُولِ بِالِدَّلِيلِ، وَ تَصْحِيحُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ؟!^٥

[تعليق]^٦

يَعْنِي بِالْخَيْرِ رَوَايَتَهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ:

-
١. في «س، ص» و المطبوع: - «غلبة». و الغلبة هنا، جمع «غالب».
 ٢. في «س، ص» و المطبوع: «لا».
 ٣. و هو خبر «لا تجتمع أمتي على خطأ» أو «على ضلالة».
 ٤. في المطبوع: - «على».
 ٥. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ص ٤٢٧؛ الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١٩٣ - ١٩٤.
 ٦. هذا التعليق لشخص غير معروف، و فيه أكثر من خطأ في فهم كلام المصنف رحمه الله، و للمزيد راجع مقدمة هذه الرسالة.

«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نَوَرَتْ، مَا تَرَكَناه صَدَقَةً»^١.

و كَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُنَكِّرُ مَا كَانَ يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْإِمَامِيَّةِ فِي مَنْعِ
الاحتجاج بهذا الخبر، و أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: «مَا تَرَكَنا صَدَقَةً» بِنَصْبِ التَّاءِ^٣ مِنْ
«صَدَقَةٍ»^٤ فَلَا يَرْتَضِي^٥ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ؛ لِأَنَّ مَنْ تَقَلَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِنَّمَا تَقَلَّهَا
مَوْقُوفَةً غَيْرَ مُعَرَّبَةٍ.

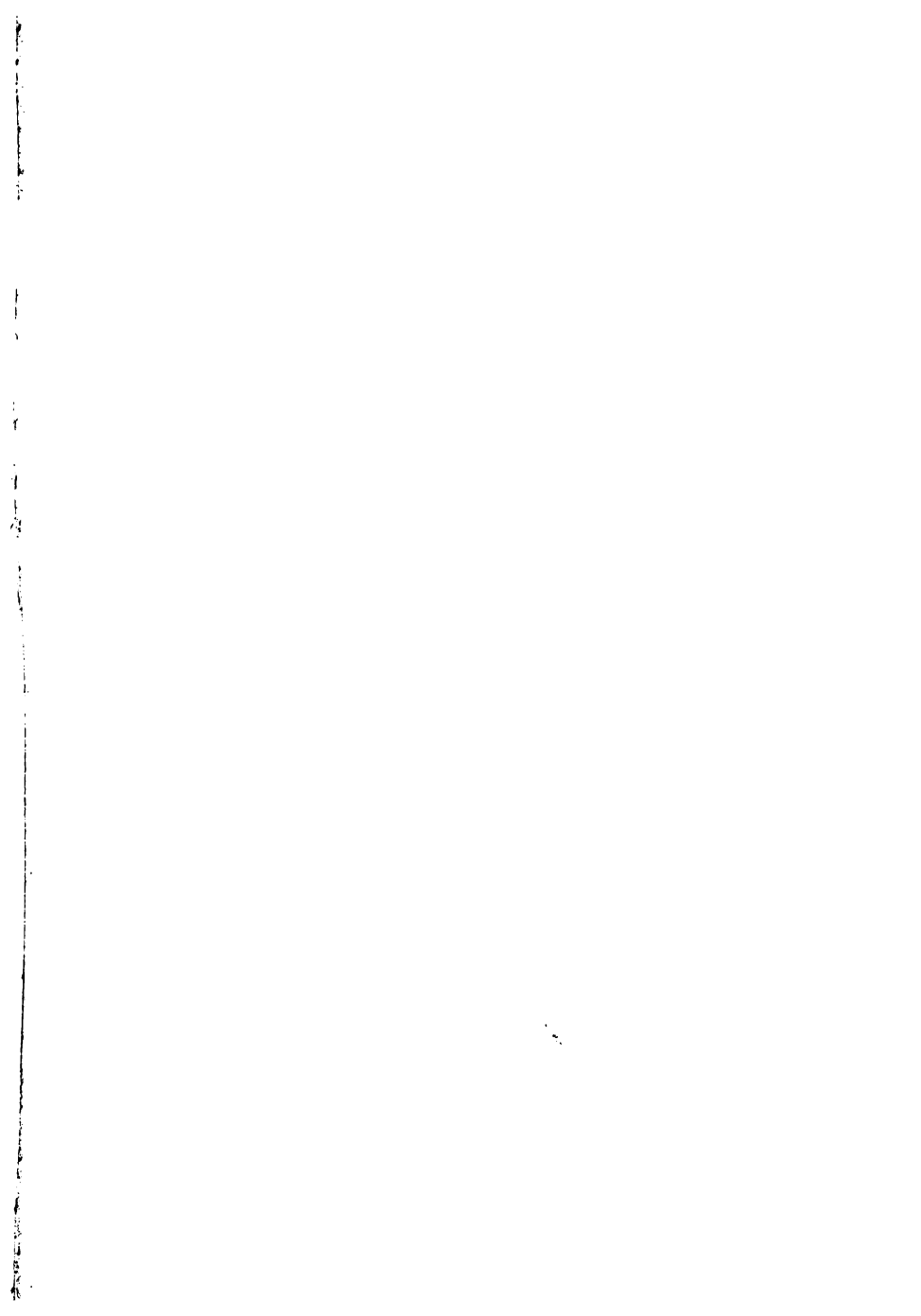
ثُمَّ إِنَّ الظَّنَّ^٦ بِناقِلِي^٧ هَذَا الْخَبَرِ وَ وَاضِعِيهِ أَنَّهُمْ لَا يَنْصِبُونَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ
وَ لَمْ يَقْصِدُوا إِلَى مَعْنَى النِّصْبِ^٨؛ لِظُهُورِ التَّنَاقُضِ وَ التَّنَافِي بَيْنَ أَوْلَاهَا
وَ آخِرِهَا.^٩

١. السنن الكبرى للنسائي، ج ٤، ص ٦٤؛ التمهيد لابن عبد البر، ج ٨، ص ١٧٥؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٤٨٨، ح ٣٥٦٠٠؛ عمدة القاري، ج ١٤، ص ٢٥؛ و ج ١٥، ص ٢٤؛ دلائل النبوة للأصبهاني، ج ٤، ص ١٢٥١.
٢. في المطبوع: «ما تركناه».
٣. في «س، ص»: «النساء». و في حاشية «س»: «الماء». و في المطبوع: «ما».
٤. في «س، ص» و المطبوع: - «من صدقة».
٥. في «س، ص»: «فلا ترتضى».
٦. في «س» و المطبوع: «النصب».
٧. في «س، ص» و المطبوع: «ينافي».
٨. في النسخ الثلاث و المطبوع: «النفى»، و هو سهو.
٩. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٦٠.

(٢٣)

مسألة في وجه وصف التوم

بالخُبث في كلام النبي ﷺ



مقدّمة التحقيق

سأل الشريف أبو القاسم عليّ بن عبد الله ابن الشبيه العلويّ الحسيني الشريف المرتضى في هذه الرسالة عن معنى تعبيرٍ ورد في أحد الأخبار النبويّة، حيث جاء فيه كلام عن الثوم، وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ الْخَبِيثَةِ، فَلَا يَقْرِبَنَّ مَسْجِدَنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا»؛ فقد عبّر في هذا الخبر عن الثوم بأنّه: «بقلة خبيثة»، مع أنّ هذا التعبير يتنافى مع آيات وروايات أخرى، وهي:

١. قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾^١، فما

سمّاه تعالى في كتابه كريماً، كيف يوصف بأنّه خبيث؟!

٢. وروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ لِأَحَدِ الْأَشْخَاصِ: «لَا تَسَبَّنْ شَيْئاً»،

ووصف الثوم بأنّه بقلة خبيثة نوعٌ من السبِّ، فكيف يمكن التوفيق بين الخبرين؟

إذن الإشكال متمركز على وصف الثوم بالخبيث.

وقد أجاب الشريف المرتضى أوّلاً ببيان رأيه المعروف حول أخبار الأحاد، وهو

عدم حجّيتها؛ لأنّها لا تورث علماً، ولا يمكن القطع بصحّتها. وأضاف في هذه الرسالة أمراً آخر أكثر أهميّة، فقد صرّح بأنّ الصدق في أخبار الأحاد أقلّ كثيراً من الكذب، وهذا التصريح المهمّ يكشف لنا عن نظرتّه إلى أخبار الأحاد الموجودة و

قيمتها، كما يوضح لنا سبب عدم اعتماده في آرائه على تلك الأخبار، وقلة روايته لها. ثم إنَّ تصريحه الأخير يدلُّ على أنَّ الخبر المسؤول عنه في هذه الرسالة هو خبر غير حجَّة، فلا حاجة للبحث عن توجيهه وتأويلٍ لِمَا ورد فيه؛ ولكن مع هذا لم يُخلِ الشريف المرتضى البحثَّ من بيان، وقام بذكر توجيهين للخبر:

الأول: أنَّ المراد بالخبيثة في الخبر هي ذات الرائحة النتنة، وهذا الوصف لا يتنافى مع وصف النبات في الآية بأنَّه كريم، فإنَّ المقصود بالكريم هو الدالُّ على الله تعالى، وهو لا ينافي نتن الريح.

الثاني: أنَّه تعالى لا يعني بالآية أنَّ كلَّ النباتات كريمة، بل المراد بعضها. وفي الختام اعتبر أنَّ التوجيه الأول أقوى.

و تنبغي الإشارة إلى أنَّ الشريف المرتضى لم يقم في هذا الجواب إلا بتوجيه الآية القرآنيَّة الواردة في السؤال، ولم يتعرَّض إلى الحديث الذي ذكره السائل، والذي ينهى عن سبِّ كلِّ شيء مع أنَّ الوصف بالخبث نوع من السبِّ، ولعله لم يتعرَّض له لوضوح الجواب عنه من خلال ملاحظة الجواب عن الآية، فإنَّه إذا فسَّرنا الخبث بنتن الرائحة، فسوف لن يُعتبر الوصف بالخبث سبباً، بل حكاية عن أمر واقع فحسب. هذا إضافة إلى أنَّ خبر النهي عن السبِّ خبر واحد أيضاً.

عنوان الرسالة

ثمَّ إنَّه من خلال ما تقدَّم يتَّضح أنَّ عنوان الرسالة في الطبعة السابقة غير مناسب لمحتواها والعنوان هو: «وجه نهْي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ»؛ لأنَّ السؤال لم يتحدَّث عن سبب النهي عن أكل الثوم، وإنَّما تحدَّث عن سبب وصف الثوم بالخبث مع أنَّ هذا الأمر يتعارض مع بعض الآيات والروايات، فالأفضل اختيار عنوان أكثر تعبيراً، مثل العنوان الذي اخترناه، وهو: «وجه وصف الثوم بالخبث في

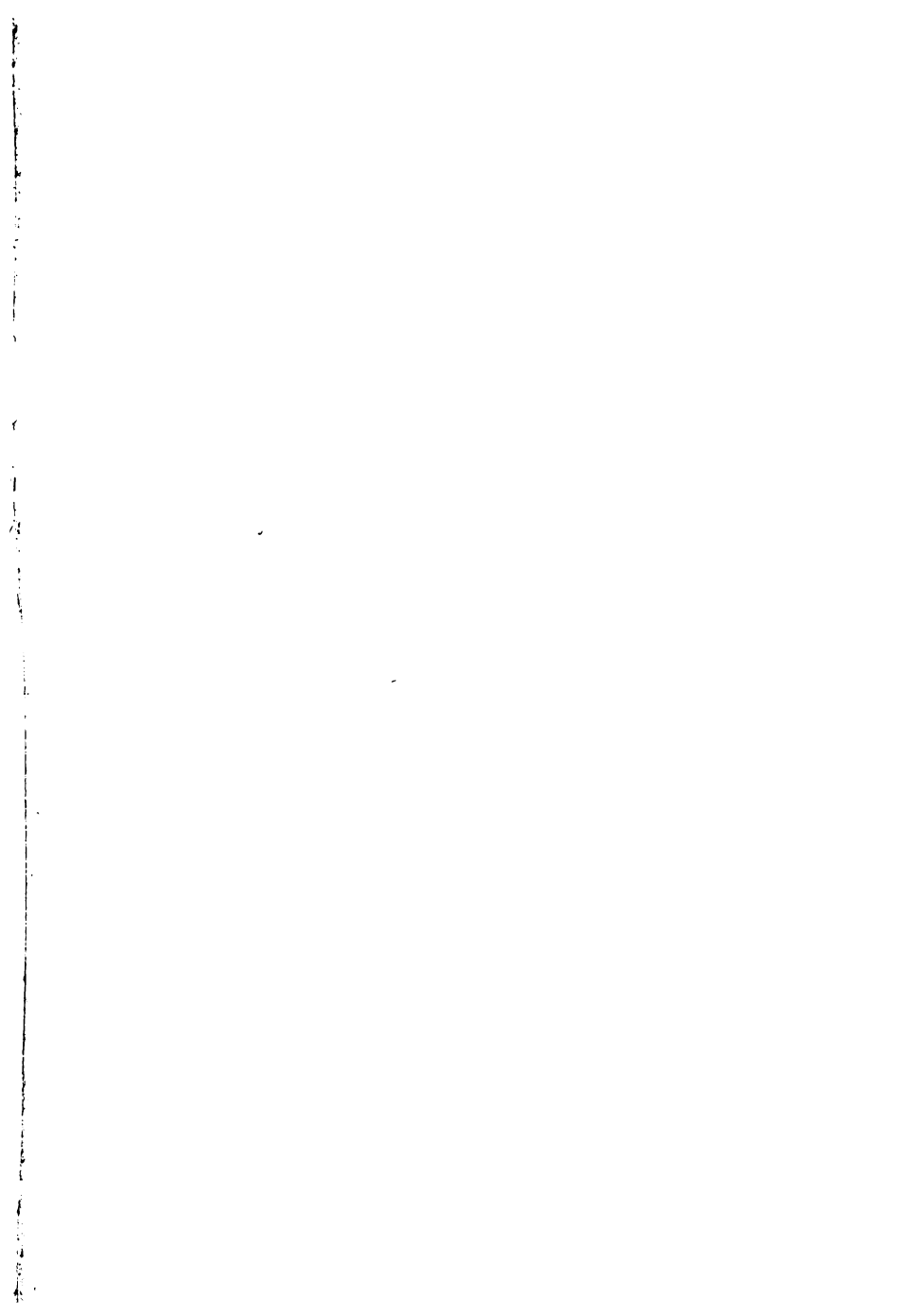
كلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

و الجدير بالذكر أن السائل العلوي الذي قام بطرح سؤال هذه الرسالة كان قد سأل الشريف المرتضى سؤالاً آخر، وهو إحدى مسائل تكملة الأمالي، حيث سأله عن قوله تعالى: ﴿أَنْتَى يَكُونُ لى غُلَامٌ وَ قَدْ بَلَغَنى الكِبَرُ وَ امْرَأَتى عاقِرٌ﴾^١.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٥ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٩/٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٣٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د». و تكررت أيضاً في الصفحة (٣٩١) منها.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٢٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



[مسألة في وجه وصف الثوم]

[بالخُبث في كلام النبي ﷺ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: سأل^١ أبو القاسم عليُّ بنُ عبدِ اللهِ ابنُ الشَّيْبَةِ^٢ العَلَوِيُّ الحُسَيْنِيُّ: ^٣رُوي عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ لَمَّا افْتَتِحَ خَيْبَرٌ وَقَعُوا فِي الثُّومِ فَأَكَلُوهُ،^٥ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الْبَقْلَةَ الْخَيْبَتَةَ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا».^٦

١. في «د»: - «سأل». وفي «س، ص» و المطبوع: «سأله».

٢. في «س، ص» و المطبوع: - «الشبيبه». وفي غيرها: «بن شبيبة».

٣. في غير «س، ص» و المطبوع: «الحسنِي». و السائل هو الشريف علي بن عبد الله بن الحسين بن علي الأحول بن الحسين بن زيد الشبيه النسابة بن علي بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، أبو القاسم العلوي المعروف بابن الشبيه، سمع محمد بن المظفر. قال عنه الخطيب البغدادي: «كتبته عنه، و كان صدوقاً دتياً، حسن الاعتقاد، يورق بالأجرة و يأكل من كسب يده، و يواسي الفقراء من كسبه. أخبرنا أبو القاسم ابنُ الشبيه...». راجع: تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٩؛ إكمال الكمال، ج ٥، ص ٨٧؛ مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١٠٤ - ١٠٥.

٤. في «ع»: «و سئل - رضي الله عنه - عما روي» بدل قوله: «مسألة...» إلى هنا.

٥. في «ص»: - «فأكلوه».

٦. راجع: الكافي، ج ٦، ص ٣٧٤، ح ١؛ الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٨، ح ٤٢٦٩؛ التهذيب، ج ٩، ص ٩٦، ح ٤١٩؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٦٠؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٣، ح ٣٨٢٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ٧٦؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٤١٠، ح ١١٩٥.

و قد^١ قال الله عزَّ و جلَّ: ﴿أ و لَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ رَوْحٍ كَرِيمٍ﴾^٢ و ما سَمَّاهُ اللهُ تَعَالَى كَرِيمًا، كَيْفَ يَصِحُّ^٣ أَنْ يُسَمَّى حَبِيثًا؟
و رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ لِجَابِرِ بْنِ سُلَيْمٍ^٤: «يَا جَابِرُ،^٥ لَا تَسْبِنَنَّ شَيْئًا»، فَكَانَ جَابِرٌ لَا يَسْبُ شَيْئًا^٦. وَ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلشُّومِ: «الْبَقْلَةُ الْحَبِيثَةُ» هُوَ^٨ ضَرْبٌ مِنَ السَّبِّ.

الجواب^٩: اعْلَمْ أَنَّ أَحْبَارَ الْأَحَادِ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَ لَا مَقْطُوعٍ عَلَى صِحَّتِهَا، وَ الصَّدْقُ فِيهَا أَقْلٌ كَثِيرًا مِنَ الْكُذْبِ.^{١٠} وَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْنَا^{١١} أَنْ نَتَأَوَّلَ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا عَلِمْنَاهُ وَ قَطَعْنَا عَلَى صِحَّتِهِ، وَ [هَذَا الْخَبْرُ] جَائِزٌ كَوْنُهُ كَذِبًا.

غَيْرَ أَنَا نُخْرِجُ لَهُ وَجْهًا تَطَوُّعًا: وَ هُوَ أَنْ يُرِيدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْحَبِيثَةِ الْمُتَيْنَةَ الرِّيحَ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُجَاوِزَ لِمَنْ أَكَلَ الثَّوْمَ يَتَأَذَى بِرَائِحَتِهِ شَدِيدًا، فَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ

١. في «أ، ب، د، ص»: - «قد».

٢. الشعراء (٢٦): ٧.

٣. في «أ»: «يجوز».

٤. في «س» و المطبوع: «سليمان»، و الصحيح ما أثبتناه. و الرجل هو أبو جُرَيْرٍ جَابِرِ بْنِ سُلَيْمِ الْهُجَيْمِيِّ التَّمِيمِيِّ، مِنْ تَلْهَجِيمِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ تَمِيمٍ. وَ قِيلَ: اسْمُهُ «سُلَيْمِ بْنِ جَابِرٍ»، وَ الْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَ هُوَ مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ. رَاجِعْ: أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١، ص ٢٥٣.

٥. في «أ، ب، د، ص»: - «لجابر بن سليم: يا جابر».

٦. في «ب، ص»: «سبًا». و راجع: مسند أحمد، ج ٤، ص ٦٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١٠، ص ٢٣٦.

٧. في جميع النسخ سوى «س» و المطبوع: «الثوم».

٨. في «س، ع» و المطبوع: - «هو».

٩. في «ص»: «مسألة». و في «ع»: «فأجاب - رضي الله عنه - بقوله» بدل «الجواب».

١٠. في «أ، ب»: - «كثيراً من الكذب». و في «د، ص»: - «أقل كثيراً من الكذب».

١١. في المطبوع: - «علينا».

عليه وآله مَنْ أَكَلَهَا مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛^٢ لثَلَا يُؤْذِي أَهْلَهُ وَالْمُصَلِّينَ فِيهِ.
وَلَيْسَ يُنَافِي وَصْفَ هَذَا النَّبَاتِ بِأَنَّهُ كَرِيمٌ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ مُنْتِنٌ الرَّائِحَةُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى
﴿كَرِيمٌ﴾ أَنَّهُ دَالٌّ^٣ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^٤، وَأَنَّهُ لَطْفٌ فِي مَصَالِحَ كَثِيرَةٍ دِينِيَّةٍ؛ وَهَذَا
الْمَعْنَى لَا يُنَافِي نَتْنَ الرِّيحِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ وَصَفَ كُلَّ مَا خَلَقَهُ بِالْحُسْنِ وَالتَّمَامِ وَالإِحْكَامِ، وَمِمَّا
خَلَقَ^٥ الْقِرْدُ وَالْحِنْزِيرُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْخَلْقِ الَّذِي يُسْتَقْدَرُ؟ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي الْحُسْنَ
وَالحِكْمَةَ، وَإِنْ نَفَرَتْ كَثِيرٌ مِنَ الطَّبَاعِ عَنْهَا.

وَيُمْكِنُ وَجْهٌ آخَرٌ: وَهُوَ أَنَّ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾
الْخُصُوصَ دُونَ الْعُمُومِ.
وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَقْوَى.

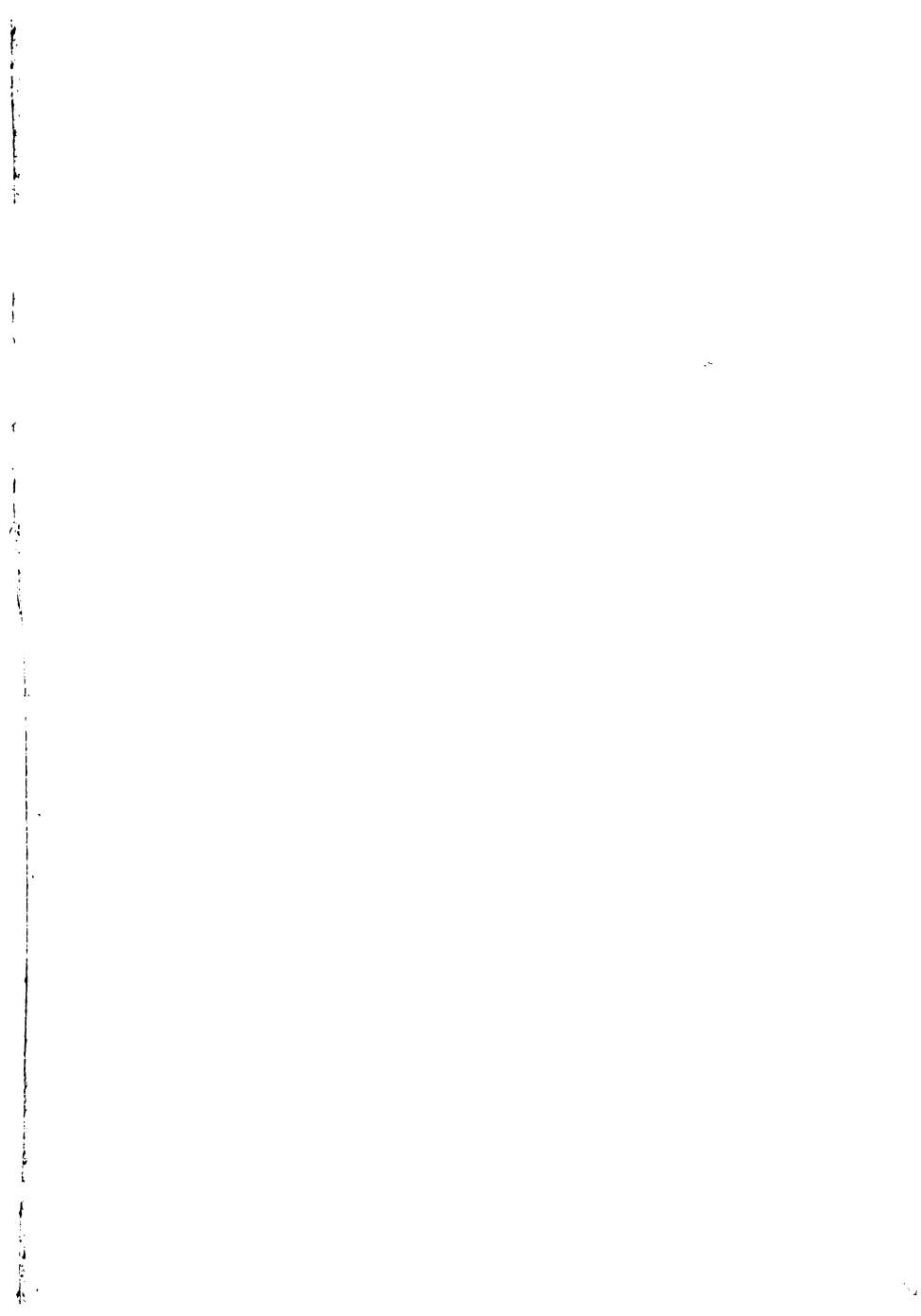
١. في «د»: «عن». و في «س» و المطبوع: - «من».

٢. في «أ، ب، س، ص» و المطبوع: «المساجد». و في «د»: - «المسجد».

٣. في «أ، د، ص»: «دليل». و في «ب»: «دليل ذلك»، كلاهما بدل «دال».

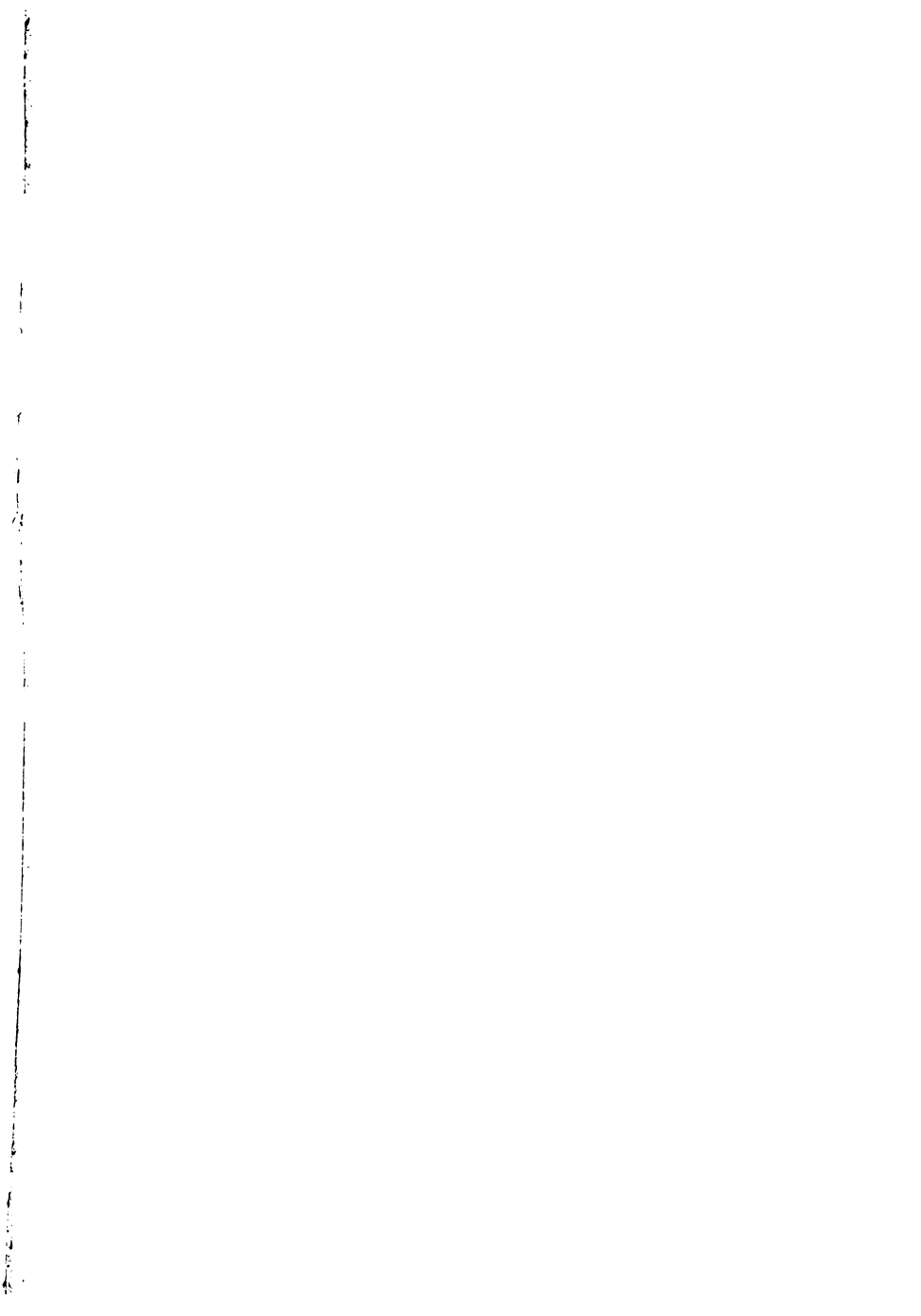
٤. راجع: التبيان، ج ٨، ص ٧.

٥. في «أ، ب، د»: «يخلق». و في «ص»: «لا يخلق»، كلاهما بدل «خلق».



(٢٤)

مسألة في شرح حديث:
«الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»



مقدمة التحقيق

قام الفقهاء بتأسيس قواعد فقهية عديدة استخرجوا بعضها من أحاديث نبوية، و طبقوها على بحوثهم الفقهية، و من تلك القواعد القاعدة المستلّة من قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «الولد للفراش، و للعاهر الحجر»، و هو حديث مشهور شهرة كبيرة، حتّى يمكن ادّعاء قطعية صدوره؛ و ذلك لأنّ حادثة إلحاق زياد بن أبيه بأبي سفيان من قبَل معاوية و اعتراض الصحابة و المسلمين و احتجاجهم عليه بهذا الحديث أدّى إلى اشتهاار الحديث، و لو كان حديثاً غير مسموع من النبي صلى الله عليه وآله و آلِهِ، لردّ معاوية على مَنْ احتجّ به عليه، و لمّا صار إلحاق زياد إحدى مثالبه و مطاعنه^١. و هذا الحديث يؤسّس في الحقيقة لقاعدة فقهية تكون ضرورية عند اختلاط المياه و ولادة ولد من أحدها؛ فإنّ إلحاقه برجلٍ يعتبر أمراً مهماً جداً من الناحية الاجتماعية و النفسية و غيرها. كما تجري القاعدة نفسها في مَنْ ولد له ولد و شك في نسبته إليه؛ فإنّه لا يجوز له نفيه عنه؛ لقاعدة الفراش، إلّا أن يجزم بنفيه^٢.

و لذلك أسّس الشارع هذه القاعدة لتكون أمانة على تعيين أب الولد تعبداً، ففي صورة ما إذا كانت المرأة فراشاً لرجل و كان يمكنه الوصول إليها و يطؤها و ولدت ولداً، فإنّه يكون ملحقاً بصاحب الفراش، و لا يحقّ له نفيه عن نفسه، و إن كانت

١. راجع: القواعد الفقهية، للجنوردي، ج ٤، ص ٢٥.

٢. راجع: دروس تمهيدية في القواعد الفقهية، ج ٢، ص ١٨٥.

المرأة قد مارست الزنا مع رجل آخر، أو وُطئت وَطءَ شبهة^١.

وبطبيعة الحال فإنَّ إلحاق الولد بصاحب الفراش إنَّما يكون في حالة إمكان إلحاقه به، وأمَّا لو علمنا بعدم إمكان ذلك، مثل أن يكون الرجل بعيداً عن المرأة فترة طويلة كسنة أو أكثر، أو يكون في السجن بحيث نعلم أنَّه لم يصل إليها، ففي هذه الصورة لا يلحق الولد به^٢.

وأمَّا القرائن الظنيَّة الدالَّة على نفي الولد من صاحب الفراش، مثل شبهه بالزاني، أو قول القافة، وغير ذلك فهي ظنون ساقطة عن الحجية، ولا تمنع من إجراء القاعدة^٣.

ثمَّ إنَّ المراد بصاحب الفراش هو مَنْ له حقُّ المضاجعة شرعاً، فيكون أعمَّ من الزوج الدائم والموقت، ومن المولى. وهناك بعض المصاديق صارت موضعاً للبحث بين الفقهاء، تراجع في محلها^٤.

وقد سُئل الشريف المرتضى في هذه الرسالة شرحَ الحديث النبويِّ الدالَّ على هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ المراد بالفراش هو العقد مع إمكان الوطي، خلافاً لأبي حنيفة الذي فسَّر الفراش بالعقد فقط.

وأمَّا «العاهر» فقد فسَّره الشريف المرتضى بالمرأة الزانية، لا الرجل الزاني بها؛ و لعلَّ سبب ذلك يرجع إلى أنَّ الحديث قد ذكر أنَّ عقوبة العاهر هو الحجر، بمعنى الرجم، وهذا المعنى لا ينطبق على الرجل الزاني دائماً؛ لأنَّ الزاني لا يكون محصناً دائماً حتَّى يستحقَّ الرجم في جميع الصور، بينما المرأة التي تزني وتكون فراشاً

١. المصدر، ١٨٥-١٨٧.

٢. القواعد الفقهية، للجنوردي، ج ٤، ص ٢٧-٣٠.

٣. المصدر، ص ٢٨-٢٩.

٤. المصدر، ص ٤٦.

لرجل تكون محصنة دائماً، فستحقّ الرجم دائماً؛ ولذلك أمكن تطبيق الحديث عليها بصورة مطلقة.

و بسبب ما تقدّم نجد أنّ الشريف الرضيّ (ت ٤٠٦هـ) قد رفض في كتابه المجازات النبوية تفسير الحجر بالرجم؛ فإنّه وجد أنّ تفسير العاهر بالرجل الزاني غير صحيح؛ باعتبار أنّ الزاني لا يكون محصناً دائماً حتّى يستحقّ الرجم دائماً؛ لذلك لم يفسّر الحجر تفسيراً حقيقياً، بل مجازياً. و ذهب إلى أنّ المراد بالحجر هو أنه لا شيء للعاهر الزاني، و أنّ الولد لا يلحق به، كما يقال: ليس لك من هذا الأمر إلاّ الحجر و التراب؛ أي: ليس لك شيء. و بذلك يكون التعبير بالحجر تعبيراً مجازياً، لا حقيقياً^١. إذن يبدو أنّه قد وجد كلّ من الشريفين - المرتضى و الرضيّ رحمهما الله - صعوبة في تفسير العاهر الذي له الحجر بالرجل الزاني الذي يستحقّ الرجم؛ و لذلك قام المرتضى بتفسير العاهر بالمرأة الزانية، و أبقى على المعنى الحقيقيّ للحجر و هو الرجم، فيما فسّر الرضيّ الحجر تفسيراً مجازياً، و أبقى على تفسير العاهر بالرجل الزاني.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٤ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقّمة ٩/٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٣٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٥٥ - ١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

[مسألة في شرح حديث:

«الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»]

[بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ]

مسألة: ما معنى قوله عليه السلام: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^١؟
الجواب: معنى ذلك أن الولد تابع للفراش، الذي اختلف الفقهاء^٢ في معناه:
فقال أبو حنيفة وأصحابه: هو العقد^٣.

و قال الشافعي: الفراش هو العقد مع التمكّن من الوطء^٤. و هو مذهبنا^٥.
و «العاهر»: الزانية التي تأتي بولدٍ من غير عقد.
و معنى «لها الحجر»: أن تُرجم بالحجارة و يُقام عليها حدّ الزنا. فكنتي عن إقامة
الحدّ بما به يُقام الحدّ من الحجر، و هذه بلاغة عظيمة.

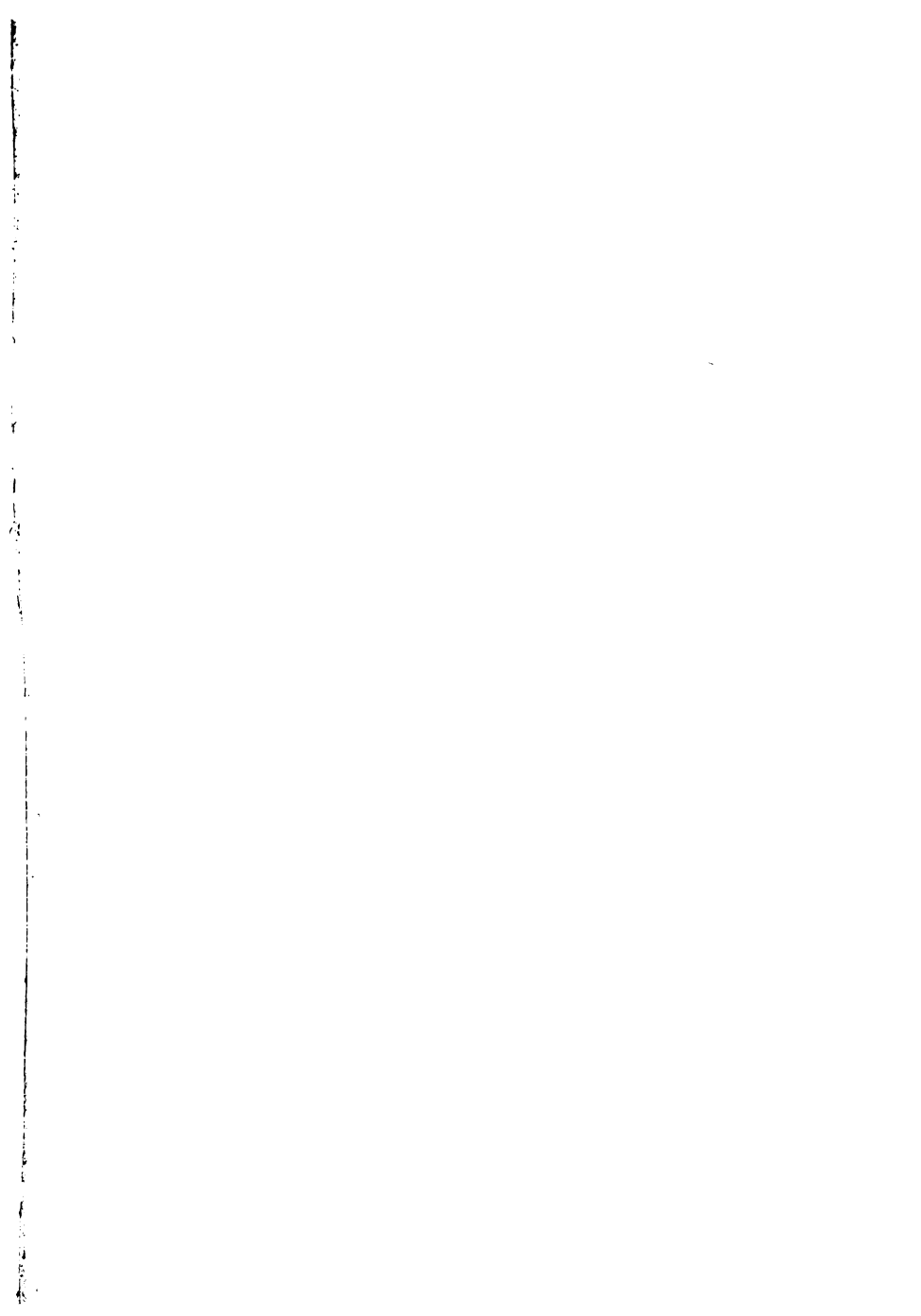
١. الكافي، ج ٥، ص ٤٩٢، ح ٣؛ و ج ٧، ص ١٦٣، ح ١ و ٣؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨١٢؛
التهذيب، ج ٨، ص ١٦٩، ح ١٢ و ١٣؛ و مسائل الشيعة، ج ٢١، ص ١٦٩، ح ٢٦٨١١؛
و ص ١٧٤، ح ٢٦٨٢٣؛ و ص ١٧٥، ح ٢٦٨٢٧؛ و ص ١٩٣، ح ٢٦٨٧٦.

٢. في «أ»: - «الفقهاء».

٣. في «س» و المطبوع: «الوطء». و راجع: نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٧٦.

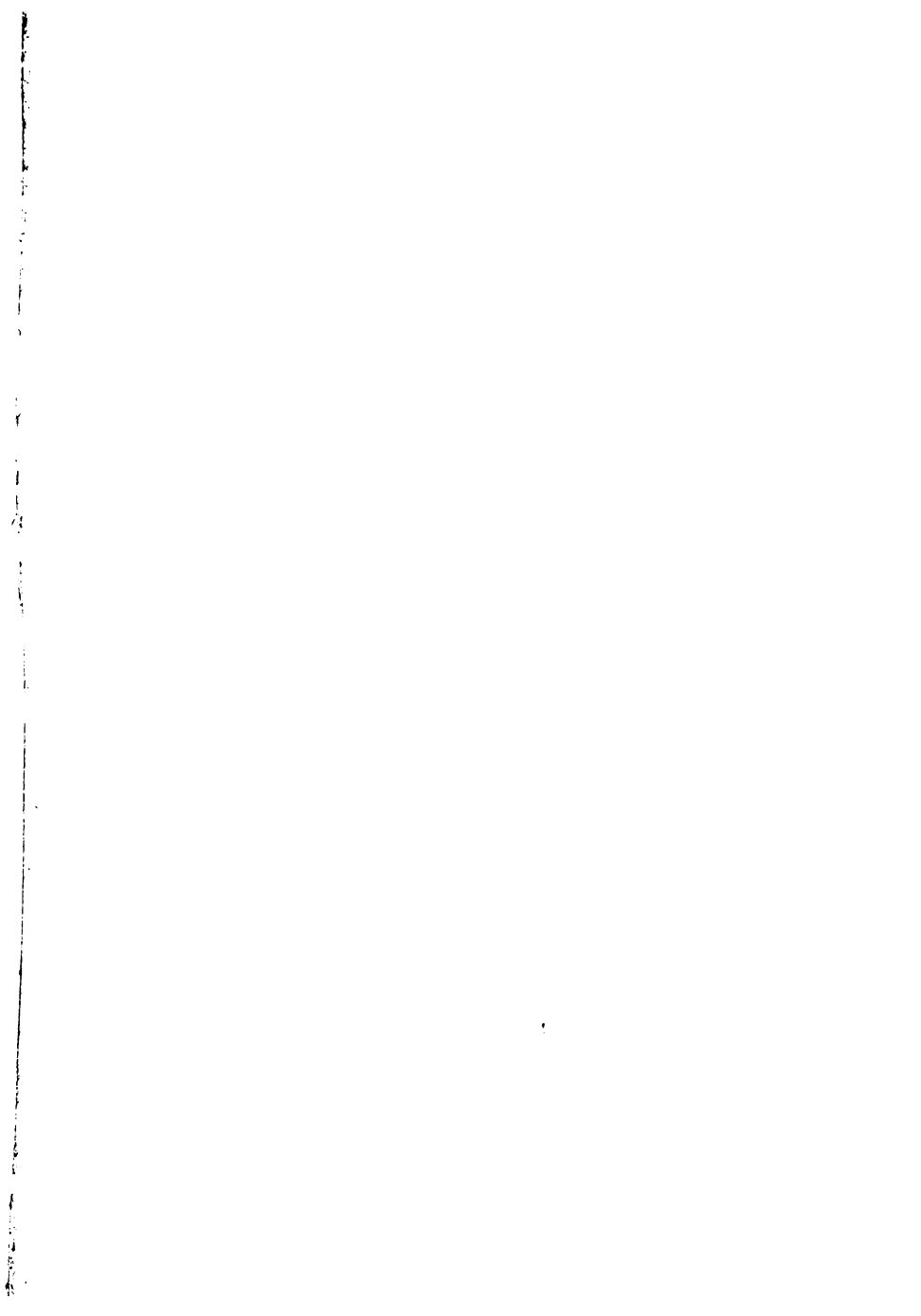
٤. راجع: كتاب الأمم، ج ٥، ص ١٣٩؛ و ج ٦، ص ٢١٣.

٥. راجع: جوابات مسائل أهل ميافارقين، المسألة ٣٣؛ جواهر الفقه، ص ٢٦١؛ السرائر، ج ٣،



(٢٥)

مسألة في جنس أولاد قبيل



مقدمة التحقيق

وَجَّهَ إلى الشريف المرتضى سؤال يتعلّق بأولاد قابيل، و السؤال يتركز على ما روي من أنّ أولاد قابيل كانوا غير نجباء؛ فإذا كانوا كذلك، فما هو جنسهم؟ و الظاهر أنّ السائل تصوّر أنّه إذا كان أولاد قابيل غير نجباء، و كان غيرهم نجباء، فيجب أن يكونوا من جنسين مختلفين!!

و في الجواب قال الشريف المرتضى: يمكن أن يكون هناك أولاد نجباء و غير نجباء من جنس واحد و من نسب مشترك، و من المتعارف أن يكون في النسب الواحد أولاد صالحون و طالحون، و مؤمنون و كافرون، و بذلك لا يجب أن ينتمي أولاد قابيل إلى جنس آخر يختلف عن الأولاد النجباء.

و السؤال بهذا المقدار ضعيف للغاية، و لكن قد التزم الشريف المرتضى التزاماً أخلاقياً بالإجابة على أيّ سؤال مهما بلغ من الضعف. و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٧ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقّمة ٩/٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٣٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

[مسألة في جنس أولاد قاييل]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ما زوي من أن وُلد قاييل كانوا غير نُجباء^١، وأن زوجته ما أنجبت^٢؛ فمن

أي جنس كانوا؟

الجواب: أعلم أن الإنجاب^٣ قد يكون في جهة دون جهة^٤ ولسبب^٥ دون سبب، وإن كان الجنس واحداً والنسب متفقاً؛ وقد يكون من الأنساب المتفقة صالحون وطلحون، ومؤمنون^٦ وكافرون. فغير واجب إذا لم ينجب^٧ وُلد قاييل أن يكون من جنس غير جنس المتنجبات^٨. وهذا ما لا شبهة فيه.

١. في «س»: «غير محباء». وفي «ص» والمطبوع: «غير محياء».

٢. في «أ»: «ما أنجست». وفي «س، ص»: «ما أعت» بإهمال النقط في الحرف الأخير. وفي المطبوع: «ما أعك».

و أنجب الرجل والمرأة: إذا ولدا ولداً نجيباً، أي كريماً. وامرأة منجاب: ذات أولاد نجباء. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٧٤٨ (نجب).

٣. في «س، ص» والمطبوع: «الإيجاب».

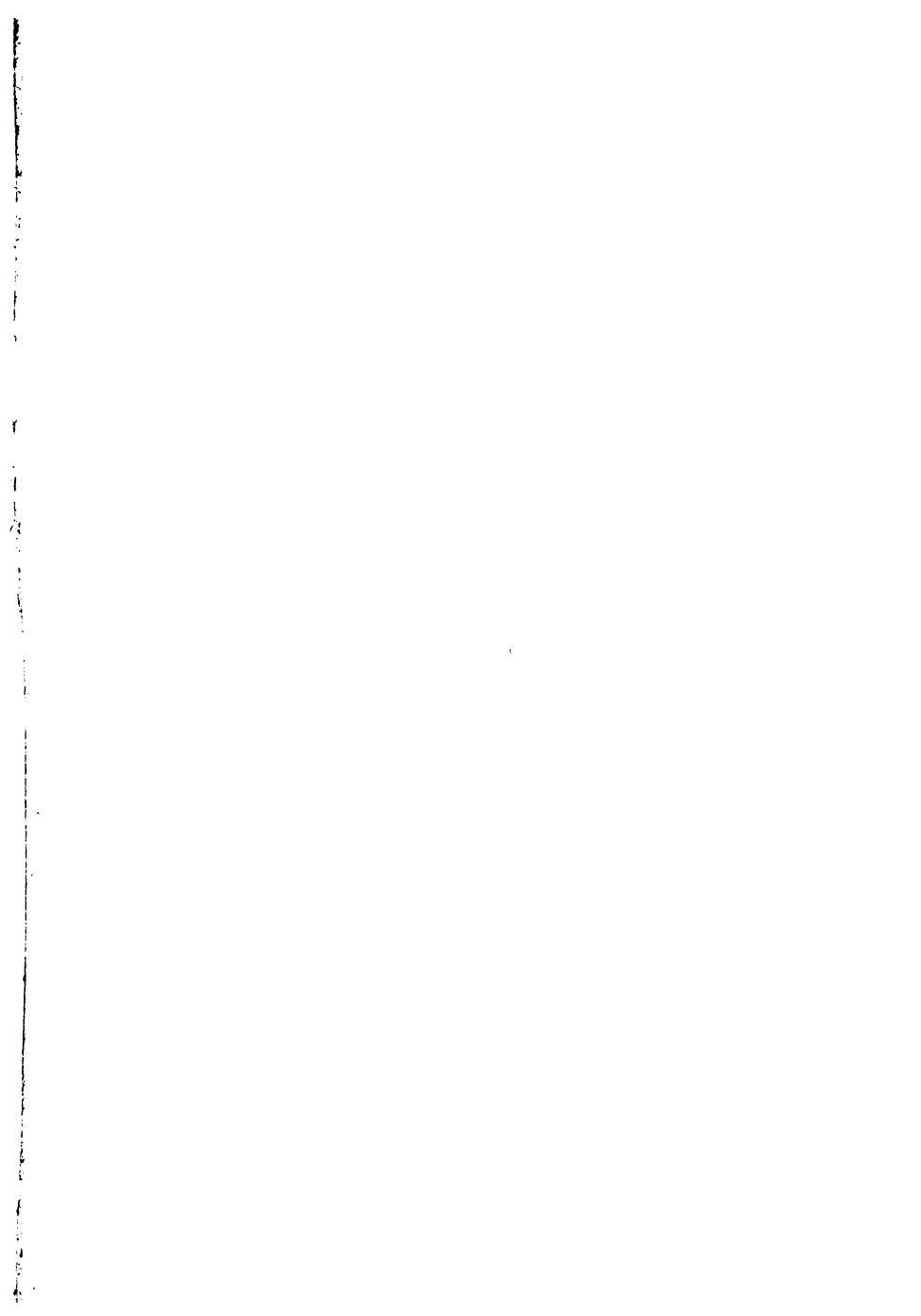
٤. في «أ»: «دون الأخرى». وفي «ب، د، ص»: «دون جهة الأخرى»، كلاهما بدل «دون جهة».

٥. في «أ»: «و سبب» بدون اللام الجارة.

٦. في «س، ص» والمطبوع: «و مرجون».

٧. في «س، ص» والمطبوع: «لم يبحث».

٨. في «س، ص» والمطبوع: «التنجيات».



فهرس المطالب

الفهرس الإجمالي..... ٥

مقدمة عامة

الفصل الأول: رسائل الشريف المرتضى دراسة وصفية..... ٩

رسائل الشريف المرتضى في كتب الآخرين..... ٩

ردود الشريف المرتضى..... ١٢

رسائل الشريف المرتضى التي تم الرد عليها..... ١٣

نصوص الآخرين المذكورة في رسائل الشريف المرتضى..... ١٥

المسائل المنسوبة إلى الأشخاص و البلدان..... ١٦

القسم الأول: المسائل المنسوبة إلى الأشخاص السائلين..... ١٦

القسم الثاني: المسائل المنسوبة إلى المدن التي أرسلت منها..... ١٧

ألف) المسائل المرسله من إيران (و تشمل بلاد الجبل، و..... ١٧

ب) المسائل المرسله من العراق..... ١٨

ج) المسائل المرسله من الشام..... ١٨

د) مدن و بلدان أخرى..... ١٨

الرسائل المرسله في عدّة مجموعات..... ١٩

تاريخ كتابة بعض رسائل الشريف المرتضى..... ١٩

رسائله القديمة..... ٢٠

سنة ٣٨٠هـ ونيف..... ٢١

- ٢١..... ما قبل سنة ٣٩٨ هـ.....
- ٢١..... ما بعد سنة ٣٩٨ هـ.....
- ٢٢..... بين سنتي ٤١٣ و ٤١٩.....
- ٢٢..... ما بعد المسائل التبتائيات.....
- ٢٢..... ما بعد سنة ٤١٣ هـ.....
- ٢٢..... سنة ٤١٥ هـ.....
- ٢٣..... سنة ٤٢٠ هـ.....
- ٢٣..... بعد سنة ٤٢٠ هـ بقليل.....
- ٢٣..... بعد سنة ٤٢٠ هـ.....
- ٢٣..... قبل سنة ٤٢٧ هـ.....
- ٢٤..... سنة ٤٢٧ هـ.....
- ٢٤..... سنة ٤٢٩ هـ.....
- ٢٥..... الفصل الثاني: رسائل الشريف المرتضى، تعدادها و عناوينها.....
- ٢٦..... أولاً: الرسائل المنشورة في هذه الطبعة.....
- ٢٧..... الجزء الأول (الرسائل القرآنية والحديثية).....
- ٢٧..... الرسائل القرآنية.....
- ٢٨..... الرسائل الحديثية.....
- ٢٩..... الجزء الثاني: الرسائل الكلامية.....
- ٢٩..... الجزء الثالث: تتمّة الرسائل الكلامية.....
- ٣٢..... الجزء الرابع: الرسائل الفقهية.....
- ٣٣..... الجزء الخامس (الرسائل الأصولية والمنتزعة والمنسوبة).....
- ٣٣..... الرسائل الأصولية.....
- ٣٤..... الرسائل المنتزعة.....

- ٣٤..... الرسائل المنسوبة.....
- ٣٤..... ثانياً: رسائل طبعت بصورة كتاب.....
- ٣٥..... ثالثاً: رسائل تكملة الأمالي.....
- ٣٧..... رابعاً: الرسائل المفقودة.....
- ٣٧..... أ. الرسائل المفقودة التي تُقل منها بعض الشذرات.....
- ٣٩..... ب. الرسائل المفقودة التي لم يبق منها شيء.....
- ٤١..... الفصل الثالث: طبعات رسائل الشريف المرتضى.....
- ٤٢..... أولاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة الكاظمية).....
- ٤٣..... ثانياً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة قم).....
- ٤٧..... ثالثاً: رسائل المرتضى (طبعة بيروت).....
- ٤٩..... أولاً: علم الفقه.....
- ٥٠..... ثانياً: علم الأصول.....
- ٥٠..... ثالثاً: علم الكلام.....
- ٥٢..... رابعاً: الأدب.....
- ٥٣..... رابعاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة المؤتمر).....
- ٥٣..... أولاً: بعض ميزات هذه الطبعة.....
- ٥٤..... ثانياً: الرسائل الجديدة.....
- ٥٧..... ثالثاً: الرسائل التي لم تطبع.....
- ٥٧..... ١. رسالة نفي سهو النبي ﷺ.....
- ٥٨..... ٢. رسالة المحكم والمتشابه.....
- ٥٩..... ٣. رسالة في معجزات الأنبياء ﷺ.....
- ٦١..... الفصل الرابع: مخطوطات رسائل الشريف المرتضى.....
- ١٤٠..... عملنا في التحقيق.....
- ١٤٢..... كلمة الشكر.....
- ١٤٣..... نماذج من تصاوير النسخ.....

الرسائل والمسائل

أ. الرسائل القرآنية

١. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن

٢١٧	مقدمة التحقيق
٢١٩	التعريف بالرسالة
٢٢١	مخطوطات الرسالة
٢٢٣	تفسير الآيات المتشابهة من القرآن
٢٢٥	متشابه فاتحة الكتاب
٢٢٥	﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾
٢٢٧	﴿الْحَفْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٢٢٩	﴿الْحَفْدُ لِلَّهِ﴾
٢٣٠	﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
٢٣٢	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
٢٣٤	﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
٢٣٥	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
٢٣٧	متشابه سورة البقرة
٢٣٧	بحث حول أسماء السور
٢٣٩	تفسير ﴿الْم﴾، وبحث حول الحروف المقطعة
٢٣٩	القول الأول، وهو المختار
٢٤٢	القول الثاني
٢٤٤	القول الثالث
٢٤٥	القول الرابع

٢٤٥ القول الخامس
٢٤٦ القول السادس
٢٤٨ القول السابع
٢٥٠ القول الثامن
٢٥١ القول التاسع

٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَيْنُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

٢٥٥ مقدّمة التحقيق
٢٥٩ نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٦٠ إبداعات الشريف المرتضى
٢٦٢ مخطوطات الرسالة
٢٦٣ مسألة في قوله تعالى: ﴿أَتَيْنُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾

٢٧١ مقدّمة التحقيق
٢٧٢ نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٧٣ مخطوطات الرسالة
٢٧٥ مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾

٤. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾

٢٨١ مقدّمة التحقيق
٢٨٣ نسبة الرسالة إلى المؤلف
٢٨٤ مخطوطات الرسالة
٢٨٧ مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾
٢٨٨ بحث حول التأكيد

- ٢٩٠..... أمثلة مما زاده العرب طلباً للفصاحة
 ٢٩٣..... بيان وجه غريب في زيادة «لا» في بعض الأمثلة

٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾

- ٢٩٧..... مقدمة التحقيق
 ٢٩٧..... مخطوطات الرسالة
 ٢٩٩..... مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾

٦. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾

- ٣٠٣..... مقدمة التحقيق
 ٣٠٤..... مخطوطات الرسالة
 ٣٠٥..... مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾
 ٧. مسألة في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي...

- ٣١١..... مقدمة التحقيق
 ٣١٤..... مخطوطات الرسالة
 ٣١٥..... مسألة: في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ...﴾
 ٣١٧..... معنى «السبق» في الآية
 ٣١٨..... نفي دخول من يرى المخالفون فضله و تقدمه في الآية
 ٣٢٠..... بيان دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الآية
 ٣٢١..... بيان آخر لتوضيح من هو داخل في الآية
 ٣٢٥..... نفي ضلال جميع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٨. مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة

- ٣٣١..... مقدمة التحقيق

- ٣٣١..... مخطوطات الرسالة
- ٣٣٣..... مسألة في كَيْفِيَّةِ نَجَاةِ هُوْدٍ ﷺ مِنَ الرِّيحِ الْمُهْلِكَةِ
٩. مسألة في وجه استغفار إبراهيم ﷺ لأبيه
- ٣٣٧..... مقدّمة التحقيق
- ٣٣٩..... مخطوطات الرسالة
- ٣٤١..... مسألة في وجه استغفار إبراهيم ﷺ لأبيه
١٠. مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام
- ٣٤٧..... مقدّمة التحقيق
- ٣٤٧..... عنوان الرسالة
- ٣٤٨..... محتوى الرسالة
- ٣٥١..... مخطوطات الرسالة
- ٣٥٣..... مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام
١١. مسألة في قوله تعالى: ﴿ وَ لَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا ﴾
- ٣٤١..... مقدّمة التحقيق
- ٣٤١..... مخطوطات الرسالة
- ٣٤٣..... مسألة في قوله تعالى: ﴿ وَ لَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا ﴾
١٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿ وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ... ﴾
- ٣٤٧..... مقدّمة التحقيق
- ٣٤٨..... محتوى الرسالة
- ٣٤٩..... مخطوطات الرسالة
- ٣٧١..... مسألة في قوله تعالى: ﴿ وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ... ﴾

١٣. فصلٌ في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً...

٣٧٩..... مقدمة التحقيق

٣٨١..... مخطوطات الرسالة

٣٨٣..... فصلٌ في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية

١٤. مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين

٣٨٧..... مقدمة التحقيق

٣٨٨..... مخطوطات الرسالة

٣٨٩..... مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين

١٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾

٣٩٣..... مقدمة التحقيق

٣٩٤..... مخطوطات الرسالة

٣٩٧..... مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾

٣٩٨..... تعدياً بعض الأفعال المتعدية بحرف الجر

٣٩٨..... معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدُونَ﴾

١٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾

٤٠٣..... مقدمة التحقيق

٤٠٤..... مخطوطات الرسالة

٤٠٥..... مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾

١٧. مسألة حول كلام ابن جني في حذف علامة التانيث

٤١٥..... مقدمة التحقيق

٤١٨..... مخطوطات الرسالة

٤١٩..... مسألة حَوْلَ كَلامِ ابْنِ جَنِّي فِي حَذْفِ عَلامَةِ التَّائِيثِ

ب. الرِساءاتِ الحَديثِيَّة

١٨. شَرحُ الخُطبةِ الشَّقْشِقِيَّة

٤٢٣..... مَقَدِّمةُ التَّحْقِيقِ

٤٢٤..... مَخْطوطاتُ الرِساءةِ

٤٢٩..... شَرحُ الخُطبةِ الشَّقْشِقِيَّةِ

١٩. مَسْأَلَةٌ فِي كَلامِ لَعليِّ عليه السلام يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظلمِ

٤٤٩..... مَقَدِّمةُ التَّحْقِيقِ

٤٥٠..... مَصادرُ الخُطبةِ

٤٥٢..... مَخْطوطاتُ الرِساءةِ

٤٥٣..... مَسْأَلَةٌ فِي كَلامِ لَعليِّ عليه السلام يَتَبَرَّأُ فِيهِ مِنَ الظلمِ

٢٠. مَسْأَلَةٌ فِي شَرحِ حَدِيثِ: «أنا و أنتَ يا عَلِيٌّ كَهاتينِ»

٤٥٩..... مَقَدِّمةُ التَّحْقِيقِ

٤٤١..... مَخْطوطاتُ الرِساءةِ

٤٤٣..... مَسْأَلَةٌ فِي شَرحِ حَدِيثِ: «أنا و أنتَ يا عَلِيٌّ كَهاتينِ»

٢١. مَسْأَلَةٌ فِي مَعْنَى نَقْصانِ الدِّينِ و العَقْلِ فِي النِّساءِ

٤٤٧..... مَقَدِّمةُ التَّحْقِيقِ

٤٤٨..... آراءُ أُخْرى

٤٤٩..... مَخْطوطاتُ الرِساءةِ

٤٧١..... مَسْأَلَةٌ فِي مَعْنَى نَقْصانِ الدِّينِ و العَقْلِ فِي النِّساءِ

٢٢. حَولَ خَبرِ «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَيَّ خَطِّياً» و خَبرِ

٤٧٥..... مَقَدِّمةُ التَّحْقِيقِ

- ٤٧٨.....مخطوطات الرسالة
 ٤٧٩.....حولَ خَيْرٍ «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطِيٍّ» وَخَيْرٍ.....
 ٤٧٩.....تعليق

٢٣. مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي ﷺ

- ٤٨٣.....مقدمة التحقيق
 ٤٨٤.....عنوان الرسالة
 ٤٨٥.....مخطوطات الرسالة
 ٤٨٧.....مسألة في وَجهِ وَصْفِ الثُّومِ بِالْخُبْثِ فِي كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ

٢٤. مسألة في شرح حديث: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»

- ٤٩٣.....مقدمة التحقيق
 ٤٩٥.....مخطوطات الرسالة
 ٤٩٧.....مسألة في شرح حديث: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَ لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»

٢٥. مسألة في جنس أولاد قابيل

- ٥٠١.....مقدمة التحقيق
 ٥٠١.....مخطوطات الرسالة
 ٥٠٣.....مسألة في جنس أولاد قابيل

مَجْلَدُ السُّؤَالِ وَالرَّجْوَى ٣٤١



السُّؤَالُ وَالرَّجْوَى

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمِ الْهَدْيِ

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

لِلْمَجْلَدِ الثَّانِي

(السُّؤَالُ وَالرَّجْوَى كَامِلِيَّةٌ)

تَحْقِيقُ

عِدَّةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ

الْمُهَوَّلَةِ وَالذِّكْرَى الْفَيْئَةِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّئَالُ الْمَسْأَلُ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المَجْلَدُ الثَّانِي
(السَّئَالُ الْكَامِلَةُ)



تَحْقِيقُ
عِدَّةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى / ٣٤١



- سروشنامه: سیدمرتضی، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.
- عنوان و نام پدیدآور: الرسائل والمسائل / المرتضی علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی، تحقیق: عدّة من المحققين: حیدر البیاتی (حسن)، محمد حسین الدربانی، حبّ الله النجفی، حمید الاحمدی الجلفانی، إعداد: مركز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحرّة.
- موضوع: متخصّصات طاهری؛
- فرهست: مؤتمّر الدولي لذكری أفتیة الشریف المرتضی، مؤلفات الشریف المرتضی؛ ۲۴ (ج ۲): ۷-۴۷، ۶-۶۰، ۷۸-۹۷، (دوره): ۱-۶۹، ۶-۶۰، ۹۷-۹۸.
- شابك: فیبا.
- وضعت فهرست نویسی: یادداشت؛
- یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد دوم، ۱۳۹۹.
- یادداشت: کتابنامه.
- مدرجات: ج ۲، الرسائل الکلامیة.
- موضوع: فقه جمفری -- قرن ۵ ق.
- موضوع: کلام شیعه امامیه -- قرن ۵ ق.
- شناسه افزوده: مؤسسه کتابشناسی شیعه
- شناسه افزوده: دربانی، محمدحسین، ۱۳۴۳ -
- شناسه افزوده: نجفی، حبّ الله، ۱۹۷۴ م -
- شناسه افزوده: أحمدی جلفانی، حمید، ۱۳۵۷ -
- شناسه افزوده: بیانی، حیدر، ۱۳۵۶ -
- شناسه افزوده: أستاذی، رضا، ۱۳۱۶ -
- شناسه افزوده: مؤسسه علمی فرهنگی دار الحدیث، مرکز همایش های علمی و پژوهش های آزاد.
- شناسه افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.
- رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲
- رده بندی کنگره: BP ۱۸۱/۶
- شماره کتاب شناسی ملی: ۷۲۷۳۱۶



مرکز پژوهش های علمی و پژوهش های آزاد



بنیاد پژوهش های اسلامی
تأسیس ۱۳۳۵ ش

المؤتمّر الدولي لذكری أفتیة الشریف المرتضی - مؤلفات الشریف المرتضی / ۳۴

الرسائل والمسائل (المجلّد الثاني) / الرسائل الکلامیة

الشریف المرتضی علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی

تحقیق: عدّة من المحققين: حیدر البیاتی (حسن)، محمد حسین الدربانی، حبّ الله النجفی، حمید الاحمدی الجلفانی

إشراف: آية الله رضا الأستادی

تقديم: حیدر البیاتی (الحسن)

الإخراج الفتی: محمد کریم الصالحی

الخطاط: حسن فرزنانگان

تصميم الغلاف: نیما تقوی

الطبعة الأولى: ۱۴۴۲ ق / ۱۳۹۹ ش / ۴۰۰ نسخة، وزیري / الثمن: ۶۵۰۰۰۰ ریال ایرانیتی

الطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضویة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلامیة، ص: ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف و فاکس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامیة: ۳۲۲۳۰۸۰۳-۵۱

مؤسسة العلمیة-الثقافیة في دارالحدیث، قم، ص: ۸۱۶-۳۷۱۸۵

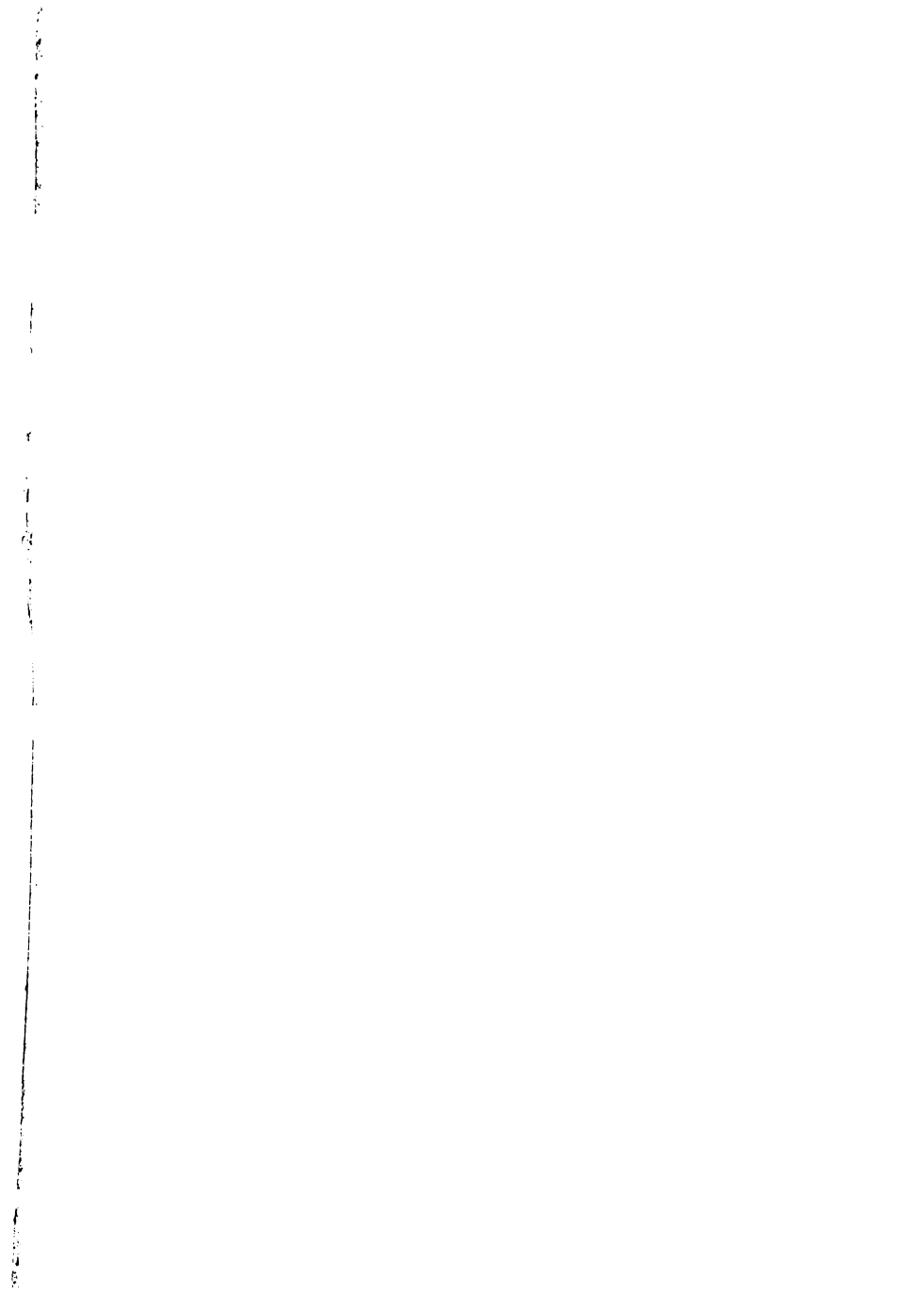
هاتف مركزالمبیع في مؤسسة العلمیة-الثقافیة في دارالحدیث: ۳۷۷۴۰۵۴۵-۲۵

www.islamic-ri.ir

info@islamic-ri.ir

الفهرس الإجمالي

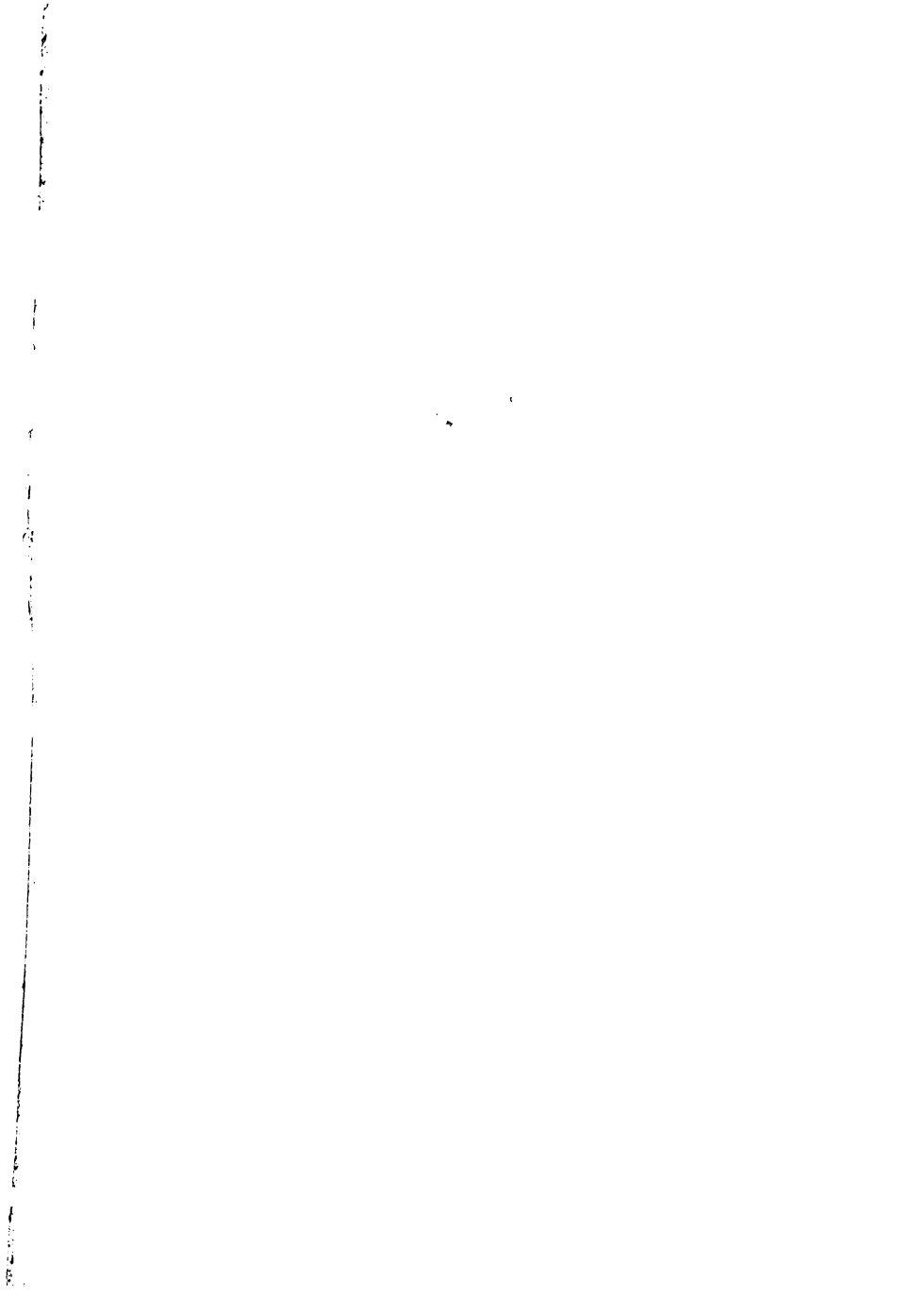
- ج. الرسائل الكلامية ٧
- (٢٦) جوابات المسائل السأرية ٧
- (٢٧) جوابات المسائل الرازية ١٣٧
- (٢٨) جواب المسائل الواردة من طبرستان ٢١٥
- (٢٩) جوابات المسائل النيليات ٢٧١
- (٣٠) مقدمة في الأصول الاعتقادية ٣٣١
- (٣١) مسألة في الإنسان ٣٤٥
- (٣٢) مسألة في بيان حقيقة الحي الفعّال ٣٧٣
- (٣٣) مسألة حول قدم العالم ٣٩٥
- (٣٤) مسألة في خلق الأفعال ٤١٥
- (٣٥) نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض ٤٣٧
- (٣٦) مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر ٤٦١
- (٣٧) مسألة في إبطال قول: «إن الشيء شيء لنفسه» ٤٦٩



ج. الرسائل الكلامية

(٢٦)

جوابات المسائل السّالريّة



مقدمة التحقيق

من المسائل التي وجّهت إلى الشريف المرتضى للإجابة عليها هي المسائل السالارية التي قدّمها إليه تلميذه النابه الشيخ سَلار بن عبد العزيز الديلمي (ت ٤٤٨ هـ أو ٤٦٣ هـ)^١، فقد وجّه إليه ثمانِي مسائل مهمّة في مختلف المجالات الكلامية، و يعتبر بعضها من مسائل الكلام المعقّدة للغاية، و هي تعكس جانباً من آخر ما وصل إليه علم الكلام من تطوّر و عمق في عصر الشريف المرتضى، كما تعكس عمق فكر السائل و المصيب معاً، فهما علّمان من أعلام الإمامية، و من كبار رجال عصرهما. و تعتبر هذه المسائل من الأهميّة بحيث أنّ كلّ من ينوي القيام ببحث حول موضوع مرتبط بإحدى هذه المسائل فلا غنى له عن مراجعتها و الانتفاع منها، فإنّه يمكن اعتبارها بمثابة مصدر أمّ في المسائل الكلامية التي تعرّضت لها. و تقوم فيما يلي باستعراض أهمّ الجوانب المتعلقة بهذه المسائل.

السائل

هو الشيخ أبو يعلى حمزة بن عبد العزيز الديلمي الطبرستاني المعروف بسَلار^٢ (و بالفارسية: سالار، بمعنى الرئيس و المُقَدّم)، و لا نعرف عن تفاصيل حياته الشيء الكثير، سوى أنّه ممّا لا شكّ فيه أنّه يعتبر من كبار علماء الإمامية في مجال الفقه

١. أعيان الشيعة، ج ٧، ص ١٧٠.

٢. راجع ترجمته في رياض العلماء، ج ٢، ص ٤٣٨ - ٤٤٤؛ أعيان الشيعة، ج ٧، ص ١٧٠ - ١٧٢.

و الكلام و غيرها، و قد مدحه الشريف المرتضى في مقدّمة جوابه على مسائله و وصفه بالأستاذ، حيث قال: «وقفتُ على ما أنفذه الأستاذ - أدام الله عزّه - من المسائل، و سألتُ بيان جوابها، و وجدته - أدام الله تأييده - ما وضع يده من مسائله إلا على نكتة و موضع شبهة».

و وصفه الشيخ منتجب الدين (ت ٥٨٥هـ) بأنّه: «فقيه، ثقة، عين»^١.

و قال الفاضل الآبي (ت ٦٩٠هـ) في مقدّمة كتابه: «قد اقتصرْتُ في ذكر أقوال الأصحاب على المشايخ الأعيان الذين هم قدوة الإماميّة و رؤساء الشيعة»، و ذكر منهم الشيخ سلّار^٢.

و قال عنه العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ):

سلّار بن عبد العزيز الديلمي، أبو يعلى قدّس الله روحه، شيخنا المتقدّم في الفقه و الأدب و غيرهما، كان ثقةً و جهلاً، له المُنْع في المذهب، و التقريب في أصول الفقه، و المراسم في الفقه، و الردّ على أبي الحسن البصري في نقض الشافعي، و التذكرة في حقيقة الجوهر، قرأ على المفيد رحمه الله و على السيّد المرتضى رحمه الله^٣.

كما قال عنه ابن داود (ت ٧٤٠هـ):

سلّار بن عبد العزيز الديلمي، أبو يعلى، فقيه جليل معظّم مصنّف، من تلامذة المفيد و السيّد المرتضى، من تصانيفه كتاب الأبواب و الفصول في الفقه، و الرسالة التي سماها المراسم و غير ذلك، قدّس الله سره^٤.

و قال عنه الشهيد الأوّل (استشهد ٧٨٦هـ) في بعض فوائده التي عدّد فيها أسماء

١. فهرست منتجب الدين، ص ٦٧.

٢. كشف الرموز، ج ١، ص ٤٠.

٣. خلاصة الأقوال، ص ١٦٧.

٤. رجال ابن داود، ص ١٠٤.

تلامذة الشريف المرتضى، وجعله في أول القائمة، و قال عنه:
 أبو يعلى سلّار بن عبد العزيز، وكان من طبرستان، وكان ربما يدرّس نيابة عن
 السيّد، وكان فاضلاً في علم الفقه والكلام وغير ذلك^١.
 وقد أُشير في هذه الكلمات إلى فضل سلّار ومكانته العلميّة في مجال الفقه
 والكلام، ولكن أضاف الصفدي (ت ٧٦٤هـ) له تخصصاً آخر قد يكون خفياً على
 الكثيرين، وهو تخصصه في مجال الأدب والنحو، فقد سمّاه عند ترجمته: «سلّار بن
 عبد العزيز، أبو يعلى النحوي، صاحب المرتضى»، وذكر أنّ أبا الكرم المبارك بن
 الفاخر النحوي قرأ على يديه^٢. ولهذا خصّص السيوطي (ت ٩١١هـ) لسلّار ترجمة
 في كتابه: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة^٣، وبهذا اتّضح لنا جانب آخر من
 جوانب شخصية سلّار العلميّة. والجدير بالذكر أنّ البعض أشار إلى تتلمذ أبي الفتح
 عثمان ابن جنّي النحوي المشهور على يد سلّار!!^٤، ولكن يبدو أنّه خطأ نشأ من
 التباس الأستاذ بالتلميذ، فإنّ ابن جنّي يقع في طبقة أساتذة سلّار وقد توفيّ سنة
 ٣٩٢هـ،^٥ وبذلك يبدو أنّ العكس هو الصحيح، وأنّ سلّاراً هو الذي تتلمذ على يد
 ابن جنّي. وعلى أيّ حال فإنّ ارتباط سلّار بابن جنّي - وهو هو في مجال النحو -
 يؤيد الجانب النحوي من شخصيّة سلّار العلميّة.

مشايخه

١. الشيخ المفيد.

١. مجلة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٦٦.

٢. الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٣٣.

٣. بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٩٤.

٤. أعيان الشيعة، ج ٧، ص ١٧١.

٥. تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٣١٠.

٢. الشريف المرتضى. و كان سَلَّارَ من خواصِّ تلامذة الشريف المرتضى، و قد تقدّم في كلام الشهيد الأوّل عنه أنّه كان ربما ينوب عنه في التدريس، كما يقال أنّ الشريف المرتضى أمره بنقض نقض الشافعي الذي ألفه أبو الحسين البصري المعتزلي (ت ٤٣٦هـ) فقام بذلك^١، كما كان سَلَّارَ ممَّن شارك في تغسيل الشريف المرتضى^٢.

٣. احتملنا قبل قليل أن يكون ابن جنّي من أساتذة سَلَّار.

تلاميذه

١. عبد الله بن الحسن بن الحسين بن بابويه.
٢. أبو الصلاح تقي الدين الحلبي. و كان سَلَّارَ إذا استفتي من حلب يقول: «عندكم التقي»^٣.
٣. الحسن بن الحسين بن علي بن بابويه المعروف بحسكا.
٤. الداعي بن زيد بن علي بن الحسين الأفضسي الحسيني الآوي.
٥. أبو علي الطوسي ولد الشيخ الطوسي.
٦. أبو الكرم المبارك بن فاخر النحوي.
٧. أبو الفتح الكراچكي.
٨. الشيخ المفيد أبو محمّد عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين النيسابوري الخزاعي.
٩. الشيخ المفيد عبد الجبّار بن عبد الله المقرئ الرازي^٤.

١. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١١.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١.

٣. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٩٩.

٤. أعيان الشيعة، ج ٧، ص ١٧١.

مؤلفاته

١. المراسم العلوية في الأحكام النبوية. و هو مطبوع.
 ٢. المقنع في المذهب.
 ٣. تقريب التهذيب في أصول الفقه.
 ٤. كتاب الردّ على أبي الحسين البصري في نقض الشافعي.
 ٥. التذكرة في حقيقة الجوهر والعرض.
 ٦. الأبواب والفصول في الفقه.
 ٧. المسائل السَلارية: وهي الأسئلة التي سألها من الشريف المرتضى، وهذه هي المسائل الماثلة بين يدي القارئ.
- قيل: إنّه مات ودفن في قرية خسروآباد من قرى تبريز في سنة ٤٤٨ أو ٤٦٣ هـ.^١

المسائل

لقد وجّه سَلار هذه المسائل إلى الشريف المرتضى في أثناء تتلمذه على يديه في بغداد، وفضّل أن يقدّمها مكتوبة بدلاً من أن يطرحها شفهيّاً في الدرس، فقد قال في مقدّماتها:

و الخادم وإن كان متمكناً من إيراد ذلك في المجلس الأشرف وأخذ الجواب عنه - على ما جرت به عادته - فإنّه سائل الإنعام بالوقوف على هذه المسائل، و إيضاح ما أشكل منها؛ ليعمّ النفع بها.

و هذا يعني أنّ الأسئلة والأجوبة بغدادية، و قد تمّ إعدادها في هذه المدينة العريقة في الثلث الأوّل من القرن الخامس.

و هذه المسائل تعكس مدى العمق الفكري الذي كان يتمتّع به سَلار في مجال

علم الكلام، فالمعروف عن سلّار أنه فقيه، وذلك من خلال كتابه المراسم، ولكن هذه المسائل تقدم لنا جانباً آخر من شخصيته، وهو الجانب الكلامي، فأكثر مسائله التي وجَّهها هنا تتعرّض لمسائل من لطيف الكلام، وهي مسائل عميقة ومعقدة، و يحتاج التعمق فيها إلى عقلية فريدة وذكاء خاص. ولكن ممّا يؤسف له أنّ هذه المسائل لا تعكس لنا رأي سلّار في المسائل التي طرحها بصورة واضحة، فهو قد طرحها بصورة أسئلة وإشكالات على آراء كان يتبنّاها الشريف المرتضى، وقد حاول أن يقوي تلك الإشكالات ويفصلها، ولكن هذا لا يدلّ على إيمانه بتلك الإشكالات وقبوله بها، فلعلّه طرحها ليجد الجواب عليها، وليخرج من الحيرة التي ربما كانت تسببها له.

ومن جهة أخرى، لم يذكر المسائل السلّارية لا البصروي (ت ٥٤٤٣هـ)، ولا النجاشي (ت ٤٥٠هـ) ولا الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)^١ - وهو أمر مستغرب -، وإمّا ذكرها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)^٢.

ومن مظاهر الاهتمام بهذه المسائل أمرُ الشريف المرتضى بإضافة المسألة الخامسة والسادسة منها، واللّتين تدوران حول المنجمين والمنامات - إلى تكملة الأمالي^٣.

كما ذكر السيّد ابن طاووس (ت ٦٦٤هـ) الكثير من عبارات المسألة الخامسة

١. لقد ذكر الشيخ الطوسي المسائل الديلمية كأحد مؤلفات الشريف المرتضى (الفهرست، ص ١٦٥)، ولكن هذه المسائل ليست نفس المسائل السلّارية وإن كان سلّار ديلميّاً، وذلك لأنّ ابن شهر آشوب ذكر الديلمية والسلّارية معاً في ضمن مصنفات الشريف المرتضى (معالم العلماء، ص ١٠٥)، فلو كانتا واحدة لأشار إلى ذلك أو اكتفى بذكر إحداهما، والأهمّ من ذلك أنّه وصف المسائل الديلمية بأنّها مسائل في الفقه، بينما المسائل السلّارية لا تحتوي على أيّ مسألة فقهية.

٢. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٣. الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٣١٩، ٣٢٥.

المتعلّقة بالردّ على المنجّمين، و قام بمناقشة جزء منها^١.

و سأل السيّد ابنُ زهرة (ت ٥٧٤٩هـ) فخرَ المحقّقين (ت ٥٧٧١هـ) عن بعض ما طرحه الشريف المرتضى في المسألة السادسة التي يدور موضوعها حول المنامات، و قام فخر المحقّقين بمناقشته^٢.

و قد كانت هذه المسائل عند السيّد بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ)، فقد نقل مقطعاً من مقدّمة الشريف المرتضى عليها^٣.

و أمّا الذين أشاروا إلى المسألة الخامسة أو السادسة - كالقطب الراوندي (ت ٥٧٣هـ) وغيره^٤ - التي تقدّم أنّهما منقولتان في تكملة الأمالي، فلا يمكن الجزم بأنّ المسائل السلارية كانت عندهم، فلعلّهم نقلوا هاتين المسألتين من تكملة الأمالي، كما صرّح العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) بذلك عند نقله لهما^٥.

و الغريب أنّ المحقّق الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) ذكر السلارية في كتابه ثلاث مرّات!!^٦، و لعلّ ذلك لاعتبارات مختلفة، فمرّة باعتبار أنّ المسائل من تأليف سألار، و أخرى باعتبار أنّ الأجوبة من تأليف الشريف المرتضى، فصارت تأليفين لشخصين، و أمّا المرّة الثالثة فلا نعلم الوجه في ذكرها.

و ربّما بسبب صعوبة أكثر مطالب المسائل السلارية تعرّضت هذه المسائل لمحاولة تفكيكها، و استنساخ بعضها بصورة مستقلّة، من دون الإشارة أحياناً إلى أنّها جزء من المسائل السلارية. و قد وصل الأمر إلى استنساخ جواب إحدى هذه المسائل

١. فرج المهموم، ص ٤١ و ما بعدها.

٢. مسائل ابن زهرة، ص ٦٦ و ما بعدها.

٣. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥.

٤. الخرائج و الجرائح، ج ٣، ص ١٠٢٥؛ مفتاح الكرامة، ج ١٢، ص ٢٥٥.

٥. بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٢٨١، ج ٥٨، ص ٢١٤.

٦. الذريعة، ج ٢، ص ٨٣؛ ج ٥، ص ٢٣٣؛ ج ٢٠، ص ٣٥٢.

- و هي المسألة السابعة التي يدور موضوعها حول بحث توارد الأدلة - مع حذف سؤال سلّار، بحيث صارت المسألة تبدأ بجواب الشريف المرتضى و أخذت تبدو كأنها رسالة مستقلة^١!

و أمّا ما يدلّ على صحّة نسبتها - إضافة إلى ذكر ابن شهر آشوب لها - فهو ما تقدّم من وجود مسألتين منها في ضمن تكملة الأمالي التي لا شكّ في نسبة ما فيها إلى الشريف المرتضى. إضافة إلى ما سيأتي بعد قليل من إشارة الشريف المرتضى إليها في المسائل الطرابلسيات الثالثة. و أيضاً لقد صرّح سلّار في مقدّمة كلامه باسم الشريف المرتضى ودعا له بالبقاء، و هي قرينة داخلية مهمّة تدلّ على تصحيح النسبة.

و أمّا تاريخ كتابة المسائل فلا علم لنا به على وجه الدقّة، ولكن يمكن تخمينه من خلال إشارة الشريف المرتضى إليها في المسألة السادسة عشرة من الطرابلسيات الثالثة، حيث قال: «و قد كنّا أملينا منذ سنّيات (و في النسخ الأخرى كما يلي: "منذ سنّيات"، و "منذ سنتنا"، و "منذ سنوات"، و "مذ سئلنا") في جواب مسائل سئلنا عنها، مسألة استوفينا فيها الكلام على المنجمين»^٢، و هذه إشارة إلى المسألة الخامسة من السلّارية التي تطرّق فيها بالتفصيل للكلام على المنجمين، و قد أرسلت الطرابلسيات الثالثة سنة ٤٢٧هـ،^٣ و هذا يعني أنّ السلّارية قد أرسلت قبل هذا التاريخ بعدة سنوات، و أمّا وفقاً للنسخة التي عبرت بكلمة «سنّيات» أو «سنّيات» فسوف تكون السلّارية قد أرسلت بستين أو ثلاث - و ربما أكثر من ذلك بقليل - قبل سنة ٤٢٧هـ.

١. كانت نسخة هذه المسألة عند المحقّق الطهراني. راجع: الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٨٥.

٢. المسائل الطرابلسيات، ص ٥١٨.

٣. المسائل الطرابلسيات، ص ٤٠٩.

محتوى المسائل

نحاول هنا بيان محتوى المسائل السلارية، و توضيح أهم مطالبها، مع التركيز على المطالب المعقدة، و محاولة فكّ مغاليقها بقدر المستطاع، و ذلك كما يلي:

المسألة الأولى: في أنّ الجوهرَ جوهرٌ في حال العدم.

تعتبر هذه المسألة من المسائل التي وقعت محلاً للنزاع في تاريخ الكلام، فقد ذهب الجبائيان أبو علي (ت ٣٠٣هـ) و أبو هاشم (ت ٣٢١هـ)، و أبو عبد الله البصري (ت ٣٦٩هـ) و غيرهم من معتزلة البصرة إلى أنّ الجوهر جوهر في حال العدم^١. بمعنى أنّ الجوهر في حال عدمه يكون على صفة تقتضي أن يكون متحيزاً و يشغل حيزاً من الفراغ عندما يوجد في الخارج، و لا يكون ذلك مُعطى له من قِبَل الفاعل، فالفاعل لا يعطي إلا الوجود للجوهر و لا يعطيه الجوهرية، فالفاعل لا يجعل الجوهر جوهرًا، بل يوجده و حسب^٢. و هذه النظرية غير خاصة بالجوهر، بل تشمل الأعراض أيضاً؛ فالسواد لا يصير سواداً بالفاعل، بل يكون كذلك بذاته و في حال العدم. و قد ذهب الشريف المرتضى إلى ذلك، و تبناه في أكثر من رسالة^٣، و تعرّض إليه بصورة مفصلة في هذه المسألة من السلارية.

و ذهب أبو القاسم البلخي (ت ٣١٧هـ) إلى أنّ المعدوم شيء فقط، و هو ليس بجسم و لا جوهر و لا عرض و لا غير ذلك^٤.

فيما أنكر الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) كلّ ذلك، فقد رفض أن يكون المعدوم شيئاً

١. المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٧.

٢. كشف المراد، ص ٥٥.

٣. راجع: نهاية المسألة الرابعة من الطرايبليات الأولى، ورسالة: كلام في حقيقة الجوهر، ورسالة: إبطال قول: «إنّ الشيء شيء لنفسه»، و هما من الرسائل الكلامية للشريف المرتضى.

٤. المقالات للبلخي، ص ٤٤٢؛ أوائل المقالات، ص ٩٨؛ المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين،

أو جسماً جوهرراً أو عرضاً أو أي شيء غير ذلك، فهو برأيه نفي محض^١، و تابعه على ذلك المحقق الكراجكي (ت ٤٤٩هـ)^٢. كما نفاه ابن البطريق^٣ (ت ٦٠٠هـ)، و المحقق الحلبي (ت ٦٧٦هـ)، و العلامة الحلبي (ت ٧٢٦هـ)^٤.

و قد استدلل الشريف المرتضى في هذه المسألة من السلاية على ما ذهب إليه

بما يلي:

الدليل الأول: طرح في هذا الدليل بياناً واضحاً و سيراً، و هو: من الواضح أن الجوهر دون غيره إذا وجد كان متحيزاً، فلا بد من أن يكون مختصاً بصفة تقتضي له ذلك، و هي غير موجودة في غيره، هذا أولاً. و ثانياً: يجب أن تكون هذه الصفة متحققة في حال العدم و قبل وجوده، بحيث يجب أن يتحقق أثرها - و هو التحيز - فور وجود الجوهر و من دون انتظار، بخلاف ما لو كانت هذه الصفة معطاة من الفاعل، فإنه سوف يوجد ذات الجوهر أولاً ثم يعطيه صفة الجوهرية و هي التحيز، و في هذا توجد حالة انتظار و إن كانت عقلية، بينما إذا كانت الصفة المقتضية للتحيز متحققة في العدم لم يكن هناك انتظار. إذن، هذه الصفة ملازمة لذات الجوهر حتى في حال عدمه، و هو المطلوب.

و أما إشكال من يقول: إن هذا الكلام يقتضي أن يكون المعدوم معلوماً و مشاراً إليه و هو في حال العدم، بينما المعدوم لا يمكن فيه ذلك، فالجواب عليه: أن المعدوم

١. أوائل المقالات، ص ٩٨؛ المسائل العكبرية، ص ٤٠-٤٣؛ فرج المهموم، ص ٤١-٤٢.

٢. كنز الفوائد، ص ١٤، ص ١٤٥.

٣. ذكروا له رسالة باسم: نهج العلوم إلى نفي المعدوم المعروف بسؤال أهل حلب (راجع: أمل الآمل، ج ٢، ص ٣٤٥).

٤. المسلك في أصول الدين، ص ١٨، ١٣٥؛ مسائل ابن مهنا، ص ٨٨؛ مسائل ابن زهرة، ص ١١٥-١١٦،

معلوم، فنحن نعلم بالصوت بعد انقطاعه وإن لم نكن ندركه بحاسة السمع، كما نعلم بالبعث والنشور وكلها أمور معدومة.

وأما الإشكال بأنه ما المانع من أن يوجد الجوهر غير متحيّز ثم يعطيه الفاعل صفة التحيز؟ فأجاب عليه الشريف المرتضى من خلال بيان مفصل نفى فيه كل الاحتمالات الممكنة والتي يمكن أن يكون الجوهر قد حصل على تحيزه من خلالها، فلم يبق إلا احتمال أن يكون قد حصل على ذلك لذاته، وهو المطلوب. ويمكن اعتبار هذا البيان دليلاً ثانياً على ما ذهب إليه الشريف المرتضى في هذه المسألة. وبيانه كما يلي:

الدليل الثاني: أنّ تحيز الجوهر إمّا أن يكون لوجوده أو لحدوثه، وهذان مشتركان بين الجوهر وغيره، بينما التحيز خاصّ بالجوهر.

أو لحدوثه على وجه معيّن، ولكن لا يوجد وجه في حدوثه حتّى يقال: إذا وقع الجوهر عليه كان متحيّزاً، وإذا لم يقع عليه لم يكن كذلك. كما لو كان هناك وجه لحدوثه لم يمتنع أن يحدث على وجه آخر، فلا يكون متحيّزاً. وأيضاً لو كان كذلك، لجاز أن يحدث في نفس الوقت على الوجه الذي يقتضي تحيزه، وعلى وجه آخر يقتضي أن يتّصف بصفة أخرى كالسواد؛ لأنّه لا تنافي بين التحيز والسواد، بل التنافي بين التحيز وعدم التحيز، فيلزم أن يكون جوهرًا سواداً في آن واحد، لكنّه باطل - أو لعدمه - لكن انعدام الجوهر يمنع من تحيزه، فكيف يقتضيه؟!

أو لعدم معنى، لكن العدم لا يخصّص شيئاً، بينما التحيز خاصّ بالجوهر. كما أنّ المعدوم لا يؤثّر في غيره.

أو لوجود معنى، لكن هذا المعنى لا يوجب تحيز الجوهر إلا إذا كان مختصاً به، وهذا الاختصاص إمّا بأن يحلّ في الجوهر أو يجاوره، وفي كلا الحالتين لا بدّ أن يكون الجوهر متحيّزاً قبل ذلك، وإلا لم يمكن أن يحلّ فيه المعنى أو يجاوره، وبذلك يلزم

أن يكون الجوهر متحيزاً قبل تحيزه. و أيضاً نقل الكلام إلى هذا المعنى، فهو لا بد أن يمتلك صفة تقتضي أن يوجب التحيز للجوهر، وهذه الصفة إن كانت لمعنى آخر لزم التسلسل، وإن كانت لذات المعنى فليكن الجوهر أيضاً متحيزاً لذاته، ولا حاجة لفرض معنى اقتضى ذلك له. و أيضاً لو كان كذلك لزم أن تكون كل الماهيات تستحق ما تختص به بسبب معنى، و يلزم جواز أن تمتلك الذات الواحدة معينين يقتضيان صفتين؛ لعدم التنافي بين الصفتين، فيكون الشيء متحيزاً و سواداً، و هو باطل. و أيضاً يلزم عدم امتناع تزايد المعاني فيزداد التحيز، و يزداد حجم الجوهر من دون أن تنضم إليه جواهر أخرى، و هو بديهي البطلان.

أو بالفاعل و هو أهم احتمال مقابل للنظرية المختارة، لكن هذا يستلزم جواز أن يجمع الفاعل بين التحيز و السواد في ذات واحدة؛ لأنه بحسب الفرض متعلق بفعله، و الفاعل مختار في أفعاله، ولكن هذا باطل؛ لأنه لو فرضنا وجود البياض في هذه الحالة، فإما أن ينتفي التحيز و السواد معاً، و هو باطل؛ لأن البياض لا ينافي التحيز فلا ينفيه، و إما أن يبقى معاً، و هو باطل؛ لأن البياض ينافي السواد فلا يجتمع معه، و إما أن ينتفي السواد دون التحيز، و هو باطل؛ لأنه يقتضي أن تكون الذات الواحدة موجودة و معدومة، فقد فرضنا أن الفاعل فعل التحيز و السواد في ذات واحدة، فلا يمكن أن تفقد جزءاً من ذاتها دون جزء. و أيضاً لو صحَّح من الفاعل أن يفعل التحيز لجاز أن يفعل الكون في جهة مثلاً، و بما أنه يمكننا فعل الكون في جهة لذا أمكننا أيضاً أن نفعل التحيز، و هو باطل، فنحن عاجزون عن إعطاء صفة التحيز للجوهر، بل هو أمر خاص بالله تعالى. و أيضاً بما أنه لا اختصاص للمقدورات بفاعل دون آخر، فلو تمكَّن فاعل من فعل التحيز في الجوهر لكُنَّا نحن أيضاً قادرين على فعل ذلك، و هو واضح البطلان.

أو لنفسه أو لِمَا هو عليه في نفسه، و على كلا الفرضين يثبت المطلوب، و هو أن

الصفة المقتضية للتحيز ملازمة لذات الجوهر، سواء في حال عدمه أو وجوده، وأنّه يجب له التحيز حين وجوده.

و ناقش الشريف المرتضى بعد ذلك دليلين أقيما على النظرية المختارة:
أحدهما: أن أيّ ذاتين لا تخلوان إمّا أن تكونا متماثلتين، بمعنى أن تكون كلّ واحدة منهما تسدّ مسدّ الأخرى لصفة ذاتية. أو مختلفتين، بمعنى أن إحداهما لا تسدّ مسدّ الأخرى لصفة ذاتية. فالمماثلة والمخالفة ترجعان إلى صفة في الذات، وحينئذ إذا ثبت أن الجوهر المعدوم مخالف للأعراض، وبما أن المخالفة تكون بواسطة صفة من الصفات، ثبت أن الجوهر يمتلك صفة تقتضي تحيزه متى وجد، وبهذه الصفة يخالف الأعراض التي لا تمتلك هذه الصفة، أو تمتلك صفة تقتضي - عند وجودها - وجودها في موضوع.

الجواب: أن هذه مجرد دعوى بلا دليل، فإنّ من ينفي كلّ صفة عن المعدوم لا يسلمّ لكم عدم خلوه من أن يكون مماثلاً أو مخالفاً لغيره، ولا يسلمّ ما فسّرتم به التماثل والتخالف.

و الدليل الآخر: إذا لم تختصّ الجواهر بصفة تقتضي تحيزها عند وجودها، لما أمكن العلم بها على نحو التفصيل، و قد علمنا أن الله تعالى يعلم بالجواهر في حال عدمها على نحو التفصيل، و يميّز بعضها عن بعض، فلا بدّ أن تختصّ بتلك الصفة.

الجواب: المقدّمة الأولى غير مسلمة، فأنتم تقولون: إنّ الله تعالى يعلم أجزاء السواد الموجودة على نحو التفصيل، مع أنّ هذه الأجزاء لا يمتلك كلّ واحد منها صفة خاصّة به ليست للجزء الآخر، فيجوز أن يعلم بذاتين معدومتين على نحو التفصيل و إن لم تختصّ إحداهما بصفة ليست للأخرى.

و بعد أن بيّن الشريف المرتضى نظريته و استدلّ عليها و ناقش بعض الأدلّة الباطلة، رجع إلى الأسئلة أو الإشكالات التي قدّمها سلار - والتي تركّزت على السؤال

عن المانع من أن يكون الجوهر جوهرًا بالفاعل، والذي يترتب عليه أن لا يكون جوهرًا في حال العدم -، وقام بالإجابة عليها، وذلك كما يلي:

١. السؤال: ذكر سَلَار في البداية إشكالاً لمن أنكر أن يكون الجوهر جوهرًا بالفاعل، وهو أنه يلزم منه أن يصير الشيء الواحد جوهرًا سواداً؛ لعدم وجود تضاد بين الجوهرية والسواد أو ما شابه ذلك مما يمنع اجتماعهما، فإذا صحَّ ذلك وطراً البياض فإنه ينفي السواد؛ لاستحالة اجتماعهما، لكنه لا ينفي الجوهر، فيلزم أن تكون الذات الواحدة موجودة معدومة.

فأشكل سَلَار بأنَّ جعلَ الفاعل الذات الواحدة جوهرًا سواداً مستحيل من الأساس؛ لأنه يستلزم أن تكون تلك الذات متحيّزة وغير متحيّزة في آن واحد، وهو مستحيل في نفسه. وبذلك لا يمكن إيراد هذا الإشكال لردّ القول بأنَّ الجوهر متحيّز بالفاعل. الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنَّ العلم بتحيّز الجوهر وعدم تحييز السواد متوقّف على العلم بأنَّ السواد والتحيّز لم يكونا بالفاعل، وإنما هما من مقتضيات ذات الجوهر وذات السواد، فإذا لم يثبت ذلك وجوزنا أن يكون السواد وتحيّز الجوهر بواسطة الفاعل فسوف لن نقطع بكون السواد غير متحيّز وبكون الجوهر متحيّزاً، لأنَّ هذا سيكون أمراً راجعاً إلى الفاعل المختار، إن شاء فعله، وإن لم يشأ لم يفعله.

٢. السؤال: أورد سَلَار إشكالاً نقضياً على الإشكال الذي ذكره أعلاه، وهو أنكم تقولون: إنَّ حُسن الفعل وقُبْحه يكون بالفاعل، ومع ذلك لا تجوزون أن يكون الفعل الواحد حسناً وقبيحاً في آن واحد، مع عدم وجود تضاد أو ما شابهه بينهما. فليكن الأمر كذلك في كون الشيء جوهرًا سواداً.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنَّ الحُسن والقُبْح وإن لم يكن بينهما تضاد ولكنهما لا يمكن أن يجتمعا؛ لأنَّ الحُسن تكون كلّ وجوه القبح متفية عنه، والقبيح يكون فيه وجه من وجوه القُبْح كحدّ أدنى، فإذا كان الشيء حسناً وقبيحاً لزم نفي ما

أثبتناه بعينه، وهو أشدّ في الاستحالة من التضادّ.

٣. السؤال: وأشكل سلار إشكالاً نقضياً آخر مشابهاً للسابق، وهو أنّ الخبر والأمر يكونان بإرادة الفاعل، ولا تضادّ بين الإرادتين، ولكن مع ذلك لا يمكن للكلام واحد أن يكون خبراً وأمرأ في آن واحد.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنّه لا مانع من ذلك، فيمكن أن يكون الكلام الواحد خبراً وأمرأ؛ لأنّه لا تضادّ بينهما، وليس فيهما إثبات للمنفى كما تقدّم في اجتماع الحسّن والقيح. كما يمكن أن نتكلم بكلام ونقصد به الخبر فيكون خبراً، أو نقصد به الأمر فيكون أمرأ، ولكن هذا يعتبر أمرأ غريباً في اللغة العربيّة، ففي هذه اللغة لكليّ من الخبر والأمر صيغة تختلف عن الأخرى، فلو جُمع بينهما في صيغة واحد لكان المتكلم كأنّه لم يتكلم بالعربيّة.

٤. السؤال: أشكل سلار على الإشكال الذي ذكره أعلاه، والذي دلّ على استلزام أن تكون الذات موجودة ومعدومة فيما لو جعل الفاعل الذات جوهرأ سواداً وطراً البياض، وإشكاله هو أنّ معنى جعل الذات جوهرأ سواداً هو أن يجعل الذاتين ذاتاً واحدة، وحينئذ إذا طرأ البياض نفى تلك الذات فصارت معدومة، ولم يبق شيء موجوداً حتّى يقال إنّ طروء البياض يستلزم أن تكون الذات موجودة ومعدومة كما تقدّم في الدليل. وأمّا إذا كان معنى جعل الذات جوهرأ سواداً جعل الذات الواحدة على صفتين، فهذا المعنى وإن لم يكن مراداً للمستدلّ - على الرغم من أنّه هو المتصورّ -، لكن يرد عليه أنّه عند طروء البياض سوف تنتفي الذات وتنتفي الصفات تبعاً لها، فلا يلزم بقاء شيء حتّى يقال: يلزم أن تكون الذات موجودة ومعدومة، بل سوف ينعدم كلّ شيء.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنّ الوجه في لزوم أن تكون الذات التي صارت جوهرأ سواداً بالفاعل أن تكون موجودة معدومة بطروء البياض هو أنّ جعلها

جوهراً سواداً يقتضي بقاءها واستمرارها على حالها ما لم يطرأ مانع، فإذا طرأ البياض منع من بقاء السواد ولم يَمنع من بقاء التحيز و الجوهرية، فصار في الذات وجهان: أحدهما يقتضي البقاء، والآخر يقتضي الانتفاء؛ فصارت لأجل ذلك موجودة معدومة.

المسألة الثانية: في أن القدرة توجب حالاً للجملة دون المحلّ.

من الأبحاث الكلامية التي وقعت محلاً للخلاف بين المتكلمين هو أنّ القدرة عندما تحلّ في جزء من أجزاء زيد، كاليد أو الرجل، فإنّها توجب صفة «القادر»، ولكن ما هو الذي يستحقّ هذه الصفة؟ هل هو زيد - أي زيد ككلّ (الجملة)، لا كلّ جزء جزء منه - أو اليد و الرجل، أي المحلّ الذي حلّت فيه القدرة؟ فالبحث يدور حول أنّه هل القدرة توجب حالاً (أي صفة القادر) للجملة (زيد) أو لمحلّ القدرة (اليد)؟

ذهب الشريف المرتضى إلى أنّ القدرة توجب حال «القادر» للجملة، دون المحلّ وإن كانت القدرة تحلّ في المحلّ، واستدلّ عليه بدليلين:

الأول: أنّ أحكام الفعل - من مدح و ذمّ، و أمر و نهى - كلّها ترجع إلى الجملة دون الأجزاء، فالذي يضرب شخصاً بيده لا يُوجّه اللوم و الذمّ إلى يده بل إليه كلّ. و الذي يجوز توجيه الذمّ إلى الجزء مخالف لبديهة العقل؛ فالعقلاء يفرقون بين تعليق الذمّ بجزء كاليد، و بين تعليقه بمجموعة أجزاء مضموم بعضها لبعض (الجملة)، فيقبّحون الأول و يحسّنون الثاني، و لا يجوز أن يحسّن الثاني إلّا بأن يكون مجموع تلك الأجزاء (الجملة) قادراً واحداً.

الثاني: أنّ الأفعال تقع بحسب قصد و العلم و الإدراك، و هي متعلّقة بالجملة، فيجب أن يكون ما تقتضيه متعلّقاً بها أيضاً. و قد نسب الشريف المرتضى هذا الدليل إلى القليل.

و أضاف: إنّ القادر - و هو الجملة - لا يقدر أن يفعل إلّا إذا كانت في يده - و هي

المحلّ - قدرة، ثمّ قال: إذا جهلنا سبب ذلك - أي سبب حاجة القادر في فعله إلى وجود قدرة في المحلّ - فهو لا يعني أن نشكّ في كون الجملة هي القادر دون المحلّ، فإنّ هذا حكم بديهي، كما تقدّم.
ثمّ أورد على نفسه إشكاليين:

أحدهما: أنّ القادر الذي هو الجملة لا يفعل في غيره من الأجسام إلا بسبب، فكيف يفعل في أجزائه - وهي غيره أيضاً - بغير سبب؟ وهذا يدلّ على أنّ الجملة غير القادر بل القادر هو الأجزاء والمحلّ.

والآخر: وهو أنّه يلزم من كلامكم أن يقدر القادر - وهو الجملة - على الفعل، وإن لم تكن هناك قدرة في المحلّ، فكونه قادراً كافٍ لصدور الفعل، وإن لم تكن هناك قدرة في المحلّ، وبما أنّ هذا باطل، فيلزم أن لا تكون الجملة هي القادر. وأجاب على ذلك بما تقدم آنفاً، وهو أنّ عدم العلم بسبب شيء لا يدعو إلى ترك ما ثبت بالبداهة.

وبعد ذلك عاد للجواب على إشكالات سلّار، وذلك كما يلي:

١. السؤال: أقام سلّار في البداية دليلاً على أنّ القدرة توجب الحالّ للمحلّ لا للجملة - وهو خلاف ما ذهب إليه الشريف المرتضى -، وهو أنّها لو أوجبت الحالّ للجملة للزم أن يفعل بيده من توجد في قلبه قدرة، من دون أن تكون في يده قدرة؛ لأنّه إذا كان وجود القدرة في المحلّ يوجب الحالّ للجملة كلّها، يلزم منه أن تكون الجملة قادرة على كلّ الأفعال بوجود قدرة في جزء واحد منها، ولكن بما أنّه لا يجوز الفعل باليد من دون أن تكون فيها قدرة دلّ ذلك على أنّ القادر هو اليد لا الجملة، وهذا خلافاً للعلم مثلاً، فعلى الرغم من وجود العلم في القلب إلا أنّ العالم يستطيع أن يفعل بيده أفعالاً محكمة ومنظمة.

ثمّ طرح إشكالاً على هذا الدليل، وهو أنّ سبب عدم صحّة الفعل باليد إلا عند

وجود القدرة فيها راجع إلى طبيعة القدرة، فإن من أحكامها أن مقتضاها لا يتحقق إلا إذا كانت موجودة في المحل.

و أجاب عليه بأن هذا نفس كلامنا، فنحن نقول: القدرة توجب الحال للمحل، و أنتم تقولون: القدرة لا يتحقق مقتضاها إلا إذا كانت موجودة في المحل، فهو إقرار بما نقول لكن بعبارة أخرى.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأن الإقرار بما تقولون إنما يتحقق بأن ننفي الحال عن الجملة ونثبتها للمحل، ونحن لم نقل بذلك، وإنما قلنا: إنه لا يمكن الفعل من دون أن تكون قدرة في المحل، وهذا لا يعني إثبات الحال للمحل أيضاً، وليس إقراراً بما تقولون.

٢. السؤال: وأضاف سألار: إن كلامنا أولى من كلامكم، فنحن نثبت إيجاب القدرة الحال لما به يصحّ الفعل وهو المحل، و أنتم تثبتونه لما لا يصحّ به الفعل وهو الجملة، فإن فعل الضرب لا يصحّ بكلّ زيد (الجملة) بل بخصوص اليد (المحل).

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنّ صفة القادر (الحال) إنما تضاف إلى ما يصحّ منه الفعل لا إلى ما يصحّ به الفعل، وهو الآلة، فإن الآلة لا توصف بأنها قادرة؛ و لإشكال في وصف زيد (الجملة) بأنه قادر؛ لأنه يصحّ منه الفعل، وإن كان لا يصحّ به الفعل، فهو ليس آلة في الفعل.

٣. السؤال: و أورد سألار إشكالاً نقضياً، وهو إذا كانت القدرة في المحل توجب الحال للجملة، لزم أن يكون وجود «السواد» في جزء من الجسم يوجب «السواد» لكلّ الجسم (الجملة) أو وجود «الكون في جهة» في جزء من الجسم يوجب «الكون في جهة» في جميع الجسم (الجملة)، لكن هذا معلوم البطلان، فلكي يتّصف الجسم كلّهُ بالسواد لا بدّ أن تتّصف جميع أجزائه بالسواد أيضاً، وهكذا الكون، فإنّ الجسم لا يكون في جهة إلا إذا كانت كلّ أجزائه في جهة أيضاً.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى: أما السواد فهو أساساً لا يوجب حالاً لا للمحلّ ولا للجملة، ومعنى قولنا: «إنّ هذا المحلّ أسود» هو أنّ السواد حالّ فيه لأنّه موصوف بالسواديّة. وأما الكون في جهة فنحن نوافق على أنّه يوجب الحالّ للمحلّ لا للجملة؛ لأنّ أحكامه موجودة في محلّه ولا تتعدّى إلى الجملة، فإنّه لو تحرّكت اليد لا يقال: زيد متحرّك^١، بينما إذا قدرت اليد يقال: زيد قادر. فالكون يختلف عن القدرة التي هي محلّ كلامنا، فلا يصحّ النقض به.

٤. السؤال: و أجاب سلار على إشكال قد يتوجّه إلى ما ذكره، وهو أنّ إيجاب القدرة الحالّ للمحلّ يوجب أن يكون هناك «قادرين كثيرين» في الجسم الواحد بعدد القدرات الموجودة في أجزاء هذا الجسم، وأن لا يتصرّف هؤلاء القادرين بإرادة واحدة، بل تفعل هذه اليد ما يخالف فعل اليد الأخرى. فأجاب على هذا الإشكال بأنّه إن أريد أنّ كلّ جزء له حكم الجملة وهو كونه قادراً، فهو الذي كنّا نصرّ عليه منذ البداية، لكن هذا لا يوجب أن تكون هناك إرادة واحدة، فإنّ الإرادة غير القدرة، فالإرادة توجب الحالّ للجملة، وتكون الجملة هي المريدة، فتكون كلّ الأجزاء فاعلة بإرادة واحدة. وإن أريد أنّه يلزم تسمية الجملة: «قادرين كثيرين» فهو أمر يرجع إلى اللغة العربيّة، فلو سمّاها العرب بذلك لسمّيناها نحن أيضاً بذلك.

الجواب: أما التفرقة بين الإرادة والقدرة فباطل، فإنّه لا فرق بينهما، فإنّما أن يوجبا الحالّ للمحلّ معاً أو للجملة معاً. وأما تسمية العرب بغير مهمّة في المقام، وإنّما الكلام في المضمون، وهو باطل.

٥. السؤال: ثمّ أورد سلار إشكالاً نقضياً على القائلين بإيجاب القدرة الحالّ

١. إنّما ذكر الحركة باعتبار أنّها عبارة عمّا يوجب كون الجسم كائناً في جهة بعد أن كان في جهة سابقة (الحدود، ص ٣٥) فالحركة من فروع الكون في جهة.

للعجلة، و هو أنكم قبلتم بأنّ الكون في جهة يوجب الحالّ للمحلّ دون العجلة، فيلزمكم ما أوردتموه آنفاً علينا، و هو تسمية العجلة الواحدة: «كائنون كثيرون».

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بالموافقة إجمالاً على ذلك، ولكن لم يوافق على أن تسمى العجلة «كائنون كثيرون» - لأنّ هذا الجمع خاصّ في العريّة بالعقلاء، و المحالّ ليس كلّها عاقلاً - بل وافق على تسميتها: «ذوات كائنات»، أي ذوات كثيرة كائنة في جهة، و لا إشكال في ذلك.

المسألة الثالثة: في أنّ الحياة توجب حالاً للعجلة، دون المحلّ.

و هذه المسألة تشبه في روحها المسألة السابقة، و الكلام فيها واحد، فعلى الرغم من حلول الحياة في المحلّ لكن لا يقال له: «حي»، بل الحيّ هو العجلة، أي الحيّ هو زيد لا اليد مثلاً، فإنّ من مقتضيات الاتّصاف بصفة الحيّ أن يكون هذا الحيّ عالماً و قادراً و مريداً، و هذه الأحكام راجعة إلى العجلة لا المحلّ، فاليد لا توصف بأنّها قادر - كما تقدّم في المسألة السابقة - و لا عالم و لا مريد.

و بقيت الإشكالات التي طرحها سلار على لسان القائلين بأنّ الحياة في المحلّ توجب حالاً للمحلّ لا للعجلة، و هي:

١. السؤال: و قد يعتبر هذا أهمّ إشكال، و هو أنّ من مقتضيات الحياة الإدراك - أي الإدراكات الحسيّة، و هي السمع و البصر و الذوق و اللمس و الشمّ -، فلولا الحياة لما حصل الإدراك، و لولا أن تكون الحياة موجودة في المحلّ لما حصل الإدراك، فلو لم تكن حياة في العين لما أمكن الإبصار، و وجود الحياة في المحلّ كشرطٍ للإدراك يدلّ على أنّه لا بدّ أنّ يكون المحلّ حياً أيضاً.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى على ذلك بأنّ الحيّ هو العجلة لا المحلّ، و أمّا توقّف الإدراك على وجود حياة في المحلّ فهو لأمر خاصّ قد لا نعرفه يرجع إلى طبيعة الحياة، و هو لا يقتضي أن يصبح المحلّ حياً. فالعين توجد فيها حياة ولكن لا

تسمى «حيّة»، فالحيّ هو مجموع أجزاء زيد (الجملة) لا العين (المحلّ) بخصوصها، وإِنما العين جزء من الأجزاء التي يتكوّن منها الحيّ.

٢. السؤال: إذا قلنا إنّ الحياة توجب حالاً للجملة لا للمحلّ، فهذا يعني أنّه إذا حلّت الحياة في الشّعْر مثلاً فسوف لن يُضاف إلى «الجملة» شيء جديد، أي سوف لن تصير الجملة «حيّاً» بحلول الحياة في الشّعْر؛ لأنّها كانت قد صارت «حيّة» قبل ذلك بحلول الحياة في اليد مثلاً.

الجواب: أجاب الشريف المرتضى بأنّ هناك فائدة لحلول الحياة في المحلّ الجديد كالشّعْر، وهي أن يصير الشّعْر (المحلّ) جزءاً من الجملة، أي يصير من جملة الحيّ، فإنّ مجرد اتّصال الشّعْر بالحيّ (الجملة) لا يجعله جزءاً منه، وإِنما يصير جزءاً منه في حال ما لو حلّت فيه الحياة، فإذا حلّت فيه الحياة صار جزءاً من الحيّ (الجملة)، وأوجب حال «الحيّ» للجملة، وإن كانت الجملة قد وجب لها حال «الحيّ» بحلول الحياة في جزء سابق كاليد مثلاً.

المسألة الرابعة: في بيان وجه اختصاص العرَض بمحلّه.

و سأل سلار عن وجه الإشكال في القول: إنّ العرض يختصّ بمحلّه بواسطة الفاعل، أي أنّ الفاعل هو الذي يفعل العرض في هذا المحلّ ويخصّصه به. وبما أنّ الفاعل عادة يكون عالماً و قاصداً لفعله، لذلك قد يرد على ما ذلك أنّ الفاعل غير القاصد كالنائم و الساهي يمكنه فعل العرض و تخصيصه بمحلّه، مثل أن يحرك شيئاً فيفعل فيه كوناً في جهة، و يكون هذا الكون خاصاً بمحلّه، و لذلك لم يعتبر صاحب القول السابق الدالّ على تخصيص للعرض بمحلّه بواسطة الفاعل، أن يكون الفاعل قاصداً؛ و ذلك لكي يشمل غير القاصد كالنائم و الساهي.

و بما أنّ هذه المسألة لا تؤثر على مباحث أصول الدين اكتفى الشريف المرتضى في الإجابة على المقدار الذي توّصل إليه فكره، و أجلّ البحث إلى فرصة أخرى فيما

لو طرأ على ذهنه أمر جديد، و يبدو أنه لم يتوصل في بعض وجوه هذه المسألة إلى نتيجة نهائية.

لكنه قال في الجواب: إنَّ العرض لا يخلو من أمرين: إما أن يمكن أن يوجد في محلٍّ آخر غير الذي وجد فيه، وإما أن لا يمكن ذلك في حقه بحيث يستحيل وجوده في غير محله.

فعلى الوجه الثاني إذا سُئل عن وجه اختصاص هذا العرض بمحله واستحالة وجوده في غيره، فالجواب أنه لا يوجد سبب لذلك؛ فالقول: «إنَّ العرض يختص بمحله» يتضمَّن إثباتاً وهو وجوده في محله ونفياً وهو عدم وجوده في غير محله. أمَّا الإثبات فعلة الفاعل كما هو واضح، و أمَّا النفي والعدم فلا يمكن تعليقه وإسناده إلى علة.

وببيان آخر: إنَّ كلَّ علة افترضاها لذلك الاختصاص كانت باطلة، فإن كانت العلة هي نفس و ذات العرض، اقتضى ذلك تماثل الأعراض التي تحلَّ في هذا المحلِّ، وهو باطل. و إن كانت علة ذلك أيَّ علة أخرى لجاز زوالها، وعند زوالها يجوز أن يحلَّ ذلك العرض في غير محله، و قد فرضنا استحالة ذلك. و إن كانت العلة هي الفاعل، فالفاعل مختار في فعل العرض في محله أو غيره، و قد فرضنا استحالة ذلك. إذن على فرض اختصاص العرض في محله واستحالة وجوده في محلٍّ آخر لا توجد علة يمكن تعليل ذلك بها.

و أمَّا الوجه الأوَّل، و هو اختصاص العرض بمحله مع جواز وجوده في محلٍّ آخر، فالكلام في وجه اختصاصه بمحله صعب مستصعب، و قد ذكر البعض أنَّ وجه اختصاصه وجود «معنى» في العرض يقتضي ذلك، ولكن يرد عليه أنه غير لازم؛ لإمكان أن يكون اختصاص العرض راجعاً إلى الفاعل القادر، خاصة و أنَّ هذا الاختصاص تابع للحدوث - لأنه يحصل معه - للبقاء، و كلُّ ما يتبع الحدوث يمكن

إسناده إلى الفاعل، خلافاً للبقاء فإنّه غير مستند إلى الفاعل عند المتكلّمين.
ولكن إذا صحّ هذا، يرد عليه النقص التالي: وهو إذا صحّ إسناد اختصاص العرض
بمحلّه إلى الفاعل، صحّ إسناد اختصاصه بالوقت إلى الفاعل أيضاً، مع أنّ الوقت باقٍ و
مستمرّ، و الباقي لا يُسند إلى الفاعل عند المتكلّمين كما تقدّم.

فأجاب الشريف المرتضى بأنّ الأفعال على قسمين: قسم لا يبقى إلا وقتاً واحداً
كالصوت والإرادة، وهذا لا يستند اختصاصه بالوقت إلى الفاعل المختار؛ لاستحالة
وجوده أكثر من وقت واحد، فلا يكون الفاعل المختار مختاراً في تخصيص الفعل
بهذا الوقت دون وقت آخر، وهذا لا يعني أنّ الفاعل غير مُحدّث للفعل، بل هو فاعل
له؛ لأنّه مختار في إحداثه أو عدم إحداثه، ولكن الكلام في تخصيصه بهذا الوقت دون
غيره، فهو مختار في إحداثه لكنّه غير مختار في تخصيصه بالوقت. والقسم الآخر من
الأفعال يبقى أكثر من وقت واحد، وهذا القسم لا يستند إلى الفاعل المحدّث إلا في
وقت واحد دون باقي الأوقات؛ وذلك لأنّ هذا الفاعل الحادث يفعل بقدرة زائدة
على ذاته، وطبيعة هذه القدرة تقتضي أن لا توجد الأشياء بها إلا في وقت واحد، و
ذلك خلافاً للفاعل القديم تعالى القادر لنفسه، فإنّه يستطيع تقديم أفعاله وتأخيرها
عن وقت وجودها.

وبذلك سيكون النقص المتقدّم وارداً على الناقض نفسه في أفعاله تعالى، و لا
يرد عليه في أفعال المحدّثين؛ لما تقدّم من أنّ الحادث القادر بقدرة زائدة لا يقدر إلا
على وقت واحد. وبذلك يمكن صياغة النقص السابق بالصورة التالية: ما المانع من
أن يكون تخصيص الفاعل المحدّث العرض بمحلّه مع جواز وجوده في محلّ آخر،
مثل فعل الفاعل القديم تعالى في وقت مع جواز وجوده في وقت آخر؟

وهناك إشكال آخر، وهو: إذا جاز وجود العرض في محلّ آخر جاز انتقاله إليه، و
هو يعارض اختصاصه بمحلّه الأوّل.

فيمكن أن يقال في الجواب: إنَّ الفرق بين الحالتين أنَّ اختصاصه بمحلّه الأوّل يكون بالفاعل، بينما انتقاله إلى محلّ آخر لا يكون كذلك؛ لأنَّ الفاعل لا يُنسب إليه إلا ما كان في حال الحدوث دون البقاء.

و على أيّ حال يبدو أنَّ المسألة لم تكن منقّحة بالكامل عند الشريف المرتضى، ولذلك اكتفى بهذا المقدار من الجواب، كما أشار إلى ذلك في نهاية كلامه.

المسألة الخامسة: في بيان بطلان أحكام النجوم.

سأل سلّار في هذه المسألة عن أمرين:

الأوّل: مدى صحّة ما ينسبه المنجّمون من تأثيرات للنجوم في الأمور التي تحصل على كوكب الأرض، و ذكر تبريرين لكلامهم: أحدهما: أن يقال إنَّ الكواكب تؤثر في الأمور الأرضيّة كما تؤثر الشمس في سُمرة البشرة. والآخر: أن يقال إنَّ الله تعالى قد أجرى العادة على أن يؤثر في الأمور الأرضيّة عند طلوع كوكب أو انتقاله من مكانه.

والثاني: مدى إصابة المنجّمين في إخباراتهم، فالذي يقال عنهم: «إنّهم حادسون في ذلك»، ولكن كيف يكون ذلك مع إصابتهم في أكثر أقوالهم؟ حتّى إنّهم يصيبون دائماً في تعيين وقت الكسوف. فما الفرق بين الإخبار عن الكسوف والإخبار عن تأثيرات الكواكب في الأمور الأرضيّة؟

و أجاب الشريف المرتضى بكلام مفصّل وبيّن رأيه حول النجوم، و قسّم جوابه إلى قسمين وفقاً للسؤال:

القسم الأوّل: ذكر في البداية أنّ المنجّمين يقولون: إنَّ الكواكب تفعل بطبعها في الأمور الأرضيّة، و لم يقل منهم أحد إنَّ عادة الله تعالى جرت بأن يفعل في الأرض أفعالاً عند حركة الكواكب، والذي يقول بذلك إنّما يريد التظاهر بذلك أمام الآخرين لإبعاد التهمة عن نفسه. ثمّ قام بذكر أدلّة على إبطال تأثير الكواكب في الأمور الأرضيّة، و هي:

الدليل الأول: قالوا: إن الكواكب تفعل بطبعتها، مع أن الطبائع لا وجود لها، والقول بها باطل. إضافة إلى أن الفاعل لا بد أن يكون حياً قادراً، ولكن الكواكب ليست كذلك؛ وذلك لأن الحياة تزول بالحرارة الشديدة كحرارة النار، والشمس - وهي أحد الكواكب - تمتلك من الحرارة أضعاف ما للنار الأرضية من الحرارة، فلا يمكن أن تكون حية. كما أن الإجماع دلّ على أن الفلك - وهو عبارة عن كرة مصمّمة ممتلئة تحتوي في داخلها على كواكب الشمس والقمر وسائر الكواكب، وتكون الأرض في مركزها - وما فيه من كواكب ليست حية، بل هي مستخرّة ومدبرة، وما لم يكن الشيء حياً لا يكون فاعلاً.

الدليل الثاني: لو سلمنا أن الكواكب حية وفاعلة، فهي تكون فاعلة في الأرضيات بالتوليد؛ لأنها أجسام، والجسم لا يفعل في غيره بالاختراع، وإنما يفعل فيه بالتوليد، والتوليد متوقف على وجود اتصال مادي بين الفاعل والفعل، مع أنه لا اتصال بين الكواكب والأمور الأرضية. وأما الهواء - الذي قد يقال إنه هو الواسطة بين النجوم والكواكب - فهو لا يمكن أن يكون واسطة في الأفعال الشديدة وحمل الأثقال، ولو كان واسطة لكان ينبغي أن نشعر به؛ فتأثير الهواء يكون محسوساً عادة. كما أن هناك أموراً لا يجوز أن تفعل بألة مادية ولا تتولد عن سبب كالإرادات والاعتقادات وسائر الأمور النفسية والعقلية، فكيف تمكّنت الكواكب من التأثير فيها؟

الدليل الثالث: لو كانت الكواكب مؤثرة فينا ومدبرة لنا لسقط الأمر والنهي والمدح والذم عنّا.

الدليل الرابع: من معجزات الأنبياء عليهم السلام الإخبار عن الغيوب، فلو كانت معرفة المغيبات ممكنة من خلال معرفة أحكام النجوم، لما كان إخبار الأنبياء عليهم السلام معجزة و خارقاً للعادة.

الدليل الخامس: الاستدلال بإجماع المسلمين على بطلان أحكام النجوم. وقد ذكر

هذان الدليلان في آخر الجواب على المسألة.

و تعرّض الشريف المرتضى في الأثناء إلى ما ذكره سَلار من تبريرات لقول المنجّمين:

أحدهما: احتمال أن يكون تأثير الكواكب كتأثير الشمس في سُمرة البشرية. فأجاب بأنّ الشمس ليست مؤثرة في السمرة، وإنّما المؤثر هو الله تعالى الذي جرت عادته على جعل البشرة سمراء عند تعرّضها للشمس، بينما ليس تأثير الكواكب من هذا القبيل.

و الآخر: احتمال أن يكون تأثير الكواكب من خلال عادة الله تعالى التي جرت على الفعل عند حركة الكواكب، فأشار إلى ما ذكره في بداية الجواب من أنّ أحداً من المنجّمين لم يقل ذلك، وإنّما قد يتظاهر به البعض لتحسين صورته أمام الآخرين. ونحن لا نمنع أن تجري عادة الله تعالى بذلك، ولكن ما الدليل على وقوع هذه العادة، فالسمع لا يدلّ عليه، وأمّا التجربة - التي يمكن أن يقال: إنّ التجربة دلّت على وقوع أحداث بصورة دائمة عند حركة الكواكب، فلا بدّ أن تكون هذه الأحداث مستندة إلى الله تعالى، و بما أنّه تعالى ليس موجّباً بل مختار، فيجب أن تكون عادته اقتضت ذلك - فهي لا تدلّ على ذلك؛ لأنّها ليست مطّردة، فخطأ المنجّمين أكثر من إصابتهم، وبذلك لا يمكن إثبات العادة الإلهية من خلال التجربة، وبذلك لا يبقى أيّ طريق لإثباتها.

القسم الثاني: تعرّض الشريف المرتضى في هذا القسم من الجواب إلى إصابة المنجّمين في إخباراتهم، فرفض ما قد يدعى من إصابتهم الدائمة، فإنّ أحكامهم مختلطة، قد تصيب و قد تخطئ، و قد بيّن ذلك من خلال استدالات و حكايات جرت له حول هذه المسألة، و بيانها كما يلي:

أولاً: أن يقال لهم: خذوا طالع فلان، ثمّ قولوا: هل سيّعمل وفق ما يخرجه به طالعه

أو لا؟ فإن أخبروا بالإيجاب أو النفي، عَمِلَ صاحبُ الطالع بخلاف ما أخبروا به، و هذا الأمر يُثبت خطأهم قطعاً و لا يمكنهم الفرار منه. و قد حاولوا التملّص من ذلك بأن اشترطوا أن يكتب صاحبُ الطالع ما يريد أن يفعله أو يخبر غيره بذلك. ولكن هذا الشرط باطل؛ فإنّه لو كان النظر في النجوم يدلّ على ما سيحدث، فلا فرق بين أن يكتب ذلك أو لا.

ثانياً: ذكر الشريف المرتضى حكاية له مع شخص أشار فيها إلى عدم إيمانه المطلق بأحكام النجوم، و عدم اهتمامه بها، و استشهد على عدم إصابة المنجمين بمثال، و هو أنّه لو فرضنا طريقاً فيه آبار متقاربة بحيث يحتاج الماشي إلى الانتباه الشديد كي لا يسقط في إحداها، و في الماشين عميان و بصراء، فهل يجوز أن يتساوى الخطر الذي يهدّد العميان مع الذي يهدّد البصراء؟ بالطبع لا. و البصراء مثال للمنجمين، و العميان مثال لغير المنجمين ممّن لا يحسن التنجيم أو لا يهتمّ به، و مثال الآبار الأخطار التي تهدّد الإنسان في حياته، فإذا كان المنجمون على حقّ و كانوا يعرفون ما يجري في المستقبل، لكان يجب أن يتّقوا الأخطار قبل وقوعها، بينما نراهم يواجهون نفس الأخطار التي تواجه غيرهم.

ثالثاً: قد شاهدنا مجموعة من الناس ممّن لهم القدرة على التنبؤ و الإخبار عن المغيبات - و يسمّون: «الزّاقون» - يصيبون في إخباراتهم مع عدم امتلاكهم أيّ معرفة بعلم النجوم. ثمّ ذكر حكاية عن شخص من هؤلاء الزّاقين كان يعرف بالشعراني. و في النهاية أجب عن سؤال سلّار حول معرفة الفرق بين الإخبار عن الكسوف و الإخبار عن تأثيرات الكواكب في الأمور الأرضية، و قال: إنّ معرفة الكسوف يعتمد على حسابات دقيقة معروفة، و على أصول صحيحة و قواعد سديدة، بينما أحكام النجوم و معرفة الخير و الشرّ فليس كذلك. و يكفي في الفرق وجود الإصابة الدائمة في معرفة الكسوف و عدم ذلك في أحكام النجوم.

المسألة السادسة: في بيان حقيقة المنامات.

وجّه سلّار عدة أسئلة يدور موضوعها حول المنامات، وهي: هل المنامات صحيحة أم باطلة؟ و من الذي يفعلها؟ وما هو جنسها؟ وما هو وجه صحتها في أكثر الأحيان؟ وما هو سبب الإنزال عند مشاهدة حالة الجماع في المنام؟ وأجاب الشريف المرتضى عن ذلك، وقد احتوى جوابه على بيان مجموعة من آرائه الكلامية، مما جعل هذه المسألة من المسائل الكلامية المهمة مع كونها بحسب الظاهر بعيدة عن ذلك.

و في البداية تعرّض لبيان حقيقة النائم، فذكر أنّ النائم غير كامل العقل؛ وذلك باعتبار أنّ العقل عنده عبارة عن مجموعة من العلوم التي تجتمع عند المكلف^١، فإذا كملت صار الإنسان كامل العقل ومكلفاً، وإذا نقصت صار ناقص العقل وخرج عن التكليف. و النائم بسبب كونه في حكم الساهي، و السهو يُنفي العلوم، فلذلك نراه يعتقد في أثناء نومه اعتقادات و تصوّرات باطلة لا وجود لها في الخارج، فصار غير كامل العقل و غير مكلف. فهذه حقيقة عقل النائم، و أمّا حقيقة النائم نفسه فسوف يأتي بعد قليل أنّه - حاله حال كلّ حيّ فعّال - عبارة عن هذا الجسم المُشاهد ككُلّ.

و أمّا حقيقة المنامات فهي مجموعة اعتقادات لا علوم، و الاعتقادات أعمّ من العلوم، فهي تشمل الظنّ و الجهل و التقليد إضافة إلى العلم^٢، و بما أنّ العلم - بمعنى ما يقتضي سكون النفس^٣ - غير موجود عند النائم، لذلك صار ما عند النائم عبارة عن اعتقاداتٍ من الأنواع الأخرى غير العلم.

و أمّا الفاعل لهذه الاعتقادات التي تحدث في أثناء النوم فهو النائم نفسه؛ لأنّ كلّ

١. الذخيرة، ص ١٢١.

٢. الحدود، ص ٨٨، ٩٠.

٣. المصدر، ص ٨٨.

ما كان غيره من الفاعلين لا يصح أن تصدر منه هذه الاعتقادات؛ لأنه إما محدث أو قديم، والمحدثون من الأحياء الفاعلين - كالبشر والملائكة والجن - لا يقدر على إيجاد الاعتقادات في غيرهم، سواء كان ذلك الغير نائماً أم يقظاً، لا ابتداءً و اختراعاً ولا بنحو التوليد؛ لأنهم أجسام، فإن حقيقة الحيّ الفعّال هو أنه جسم^١، والجسم لا يقدر على أن يفعل الاعتقادات في جسم آخر - فالنائم جسمٌ أيضاً - ابتداءً ولا تولدًا؛ لأنّ التولد يحصل بواسطة الاعتماد^٢، والجسم لا يؤثر في جسم آخر إلا بواسطة الاعتماد، فالذي يريد ضرب وجه شخص آخر يجب أن يوجد اعتماداً بين يده و وجه ذلك الشخص، أي أن يوجد نوعاً من الدفع بينهما؛ كما أنّ اليد إذا أرادت أن ترمي حجراً فلن تتمكن من ذلك من دون أن يكون بينهما اعتماد و دفع. ولهذا لا يمكن ما ذكرناه من أن يوجد جسمٌ اعتقاداتٍ في جسم آخر؛ لأنه ذكرنا الآن أنّ الجسم لا يفعل في غيره إلا بواسطة الاعتماد و الدفع، والاعتماد لا يمكن أن يوجد اعتقاداتاً و تصوّراً في قلب شخص آخر، ولهذا إذا وضعنا يدنا على قلب شخص آخر و اعتمدنا عليه مدة طويلة فسوف لن نتمكن من إيجاد اعتقاد فيه.

و أما القديم تعالى فهو قادر على أن يوجد الاعتقادات في النائم؛ لأنه تعالى قادر لنفسه و يستطيع أن يخترع الاعتقادات في الإنسان ابتداءً و من دون حاجة إلى توسط الاعتماد و الدفع و الاتصال المادّي، ولكن مع ذلك فإنّ الله تعالى لا يفعل تلك الاعتقادات في النائم؛ لأنّ أكثرها جهالات و غير مطابقة للواقع، و فعل الجهالات قبيح. فلم يبق إلا أن يكون الفاعل للاعتقادات في المنام هو النائم نفسه.

١. الذخيرة، ص ١١٤.

٢. يريد بالاعتماد نوعاً من الدفع الذي يحصل عند حصول تماس بين جسمين، فالذي يضع حجراً على يده يجد ثقل و اعتماد الحجر على يده و دفعه إياها. و قد يحصل هذا الدفع بين جسمين في الجهات الستّ. راجع: الحدود، ص ٣٦ - ٣٧.

و أما صحّة المنامات و بطلانها، فقد تقدّم الآن أنّ أكثرها جهالات، ولكن مع ذلك أخذ الشريف المرتضى بتفصيل البحث حول هذا الموضوع، فذكر ما حكى عن المتكلّم صالح قُبّة من تصحيح جميع المنامات و اعتبارها مطابقة للواقع، و اعتبرها دعوى مخالفة للبداهة، و إذا كان اليقظان يرى المجذاف و القلم منكسرين في الماء و هما ليسا كذلك، فلماذا لا يجوز للنائم أن يرى منامات باطلة، و هو في حال النوم أقرب إلى النقص منه إلى الكمال؟

ثمّ قسّم المنامات من حيث سببها إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: منامات تحصل من دون سبب، فهي تكون من فعل النائم ابتداءً، أي من دون داعٍ و سبب.

الثاني: منامات تحصل من وسوسة الشيطان. و بما أنّ الشيطان حيّ فعّال، و كلّ حيّ فعّال فحقيقته أنّه جسم، و الجسم لا يوجد الاعتقاد في جسم آخر كما تقدّم، لذلك حاول الشريف المرتضى بيان طريق لنفوذ الشيطان إلى باطن النائم، فكان هذا الطريق أن يوجد الشيطان صوتاً و كلاماً خفياً يسمعه النائم فيتصوّر و يعتقد أنّه يرى مضمونه^١، كما قد يسمع النائم كلام شخص جالس إلى جانبه فيتصوّر أنّ ما يسمعه يراه. و هذا معنى وسوسة الشيطان.

الثالث: منامات تحصل من خلال كلام أيضاً، لكنّ الموجد لهذا الكلام - و الذي يسمّى بحسب الاصطلاح الكلامي: «الخاطر» - في هذه الصورة هو الله تعالى أو أحد الملائكة، فيعتقد النائم أنّه يرى مضمونه في منامه. و المنامات الصالحة تحمل على هذا المعنى، و الباطلة تحمل على وسوسة الشيطان.

و أما مطابقة بعض المنامات للواقع فيمكن حمله على الاتّفاق و الصدفة، و إذا لم

١. أي يفعل اعتقاداً مطابقاً لمضمون ذلك الصوت، فقد تقدّم أنّ فاعل الاعتقادات في المنام هو النائم نفسه.

يمكن حمله على ذلك لشدة مطابقتها لتفاصيل كثيرة من الواقع أو لتكرّر مطابقته مثلاً، فيمكن حينئذ أن تكون هذه المطابقة ناشئة من إيجاد الله تعالى كلاماً في سمع النائم يحتوي على مضمون مطابق للواقع فيتصوّر النائم ويعتقد أنه يراه.

و أما المناشئ الأخرى كالطباع أو المأكولات، فقد نفى أبو علي الجبائي أن تكون الطباع منشأً للمنامات؛ لكونها غير مؤثرة أساساً، والشريف المرتضى وافق على ذلك فقد كان يرى بطلان نظرية الطباع وتأثيراتها^١. و أما المأكولات فقد جوز الجبائي تأثيرها في المنامات، لكن الشريف المرتضى رفض ذلك باعتبار أن المأكولات أجسام ولا يمكنها أن تفعل في غيرها، فإذا نفينا أن يكون تأثيرها من خلال طباعها، كانت تلك التأثيرات من فعل الله تعالى، أي أن تكون عادة الله تعالى جرت بأن يفعل مناماً عند أكل بعض المأكولات، ولكن هذا يؤدي إلى نسبة التخيّلات الباطلة إلى الله تعالى، وهو قبيح.

و أما منامات الأنبياء عليهم السلام فالروايات الواردة في صحتها أخبار آحاد لا يمكن التعويل عليها، ويمكن العثور على وجه في تصحيح مناماتهم، وهو أن يوحى الله تعالى للنبي أنه سوف يريه مناماً في وقت معين، وأنه يجب أن يعمل بمضمونه، فإذا رأى المنام قطع على صحته، لا لمجرد كونه مناماً للنبي. وعلى هذا الوجه يمكن حمل رؤية إبراهيم عليه السلام.

و أما خبر: «من رأى فقد رأى، فإن الشيطان لا يتمثل بي» فهو خبر واحد ضعيف، ولا يدل على صحة كل منام يرى فيه النبي صلى الله عليه وآله. ويمكن حمل هذا الخبر على رؤية اليقظان للنبي صلى الله عليه وآله في حياته، وأنه إخبار عن أن من يراه في اليقظة فقد رآه حقيقة و لم يرَ شيطاناً تلبس بصورة النبي، فهو بهذا يريد أن

ينفي ما قد يتناقله البعض من أنّ الشيطان قد يتلبّس أحياناً بصورة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهَذَا التَّوَابِلِ أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ؛ لَكُونَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَفْتَرِضُ نَفْسَهُ مَرْتَباً وَغَيْرَهُ رَائِباً لَهُ، وَهَذَا الْأَمْرُ يَتَحَقَّقُ فِي حَالِ الْيَقْظَةِ، خِلَافاً لِلْمَنَامِ فَإِنَّهُ لَا رَائِيَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَلَا مَرْتَبِيَّ، وَإِنَّمَا هِيَ تَصَوُّرَاتٌ ذَهْنِيَّةٌ.

وَبَعْدَ ذَلِكَ رَدَّ الشَّرِيفُ الْمَرْتَضَى تَفْسِيرَ الْفَلَّاسِفَةِ لِلْمَنَامَاتِ الصَّحِيحَةِ حَيْثُ قَالُوا إِنَّ النَّفْسَ أَطْلَعَتْ إِلَى عَالَمِهَا فَأَشْرَفَتْ عَلَى مَا يَكُونُ. وَقَدْ رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمْ غَيْرُ مَفْهُومٍ وَلَا مَضْبُوطٍ، فَمَا هِيَ حَقِيقَةُ النَّفْسِ؟ وَمَا مَعْنَى إِطْلَاعِهَا إِلَى عَالَمِهَا؟ وَمَا هُوَ عَالَمُ النَّفْسِ؟ وَلِمَ يَجِبُ أَنْ تُعْرَفَ الْكَائِنَاتُ عِنْدَ حُصُولِ هَذَا الْإِطْلَاعِ؟

وَأَمَّا السُّؤَالُ الْأَخِيرُ الَّذِي سَأَلَ عَنْهُ سَلَّارٌ حَوْلَ الْمَنَامَاتِ وَالْمَتَعَلِّقُ بِسَبَبِ حُصُولِ الْإِنْزَالِ فِي النَّوْمِ عِنْدَ رُؤْيَةِ حَالَةِ الْجَمَاعِ، فَأَجَابَ الشَّرِيفُ الْمَرْتَضَى بِأَنَّ الْجَوَابَ عَنِ ذَلِكَ يَتَضَحُّ عِنْدَ بَيَانِ وَجْهِ الْإِنْزَالِ فِي حَالِ الْيَقْظَةِ، فَالرَّأْيُ الصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى جَرَتْ بِأَنْ يُنْزَلَ الْمَاءُ عِنْدَ الْحَرَكَةِ الْمَخْصُوصَةِ فِي حَالِ الْيَقْظَةِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَمْتَنَعُ أَنْ يَجْرِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَادَتَهُ بِأَنْ يُنْزَلَ الْمَاءَ مِنَ النَّائِمِ عِنْدَ مَشَاهِدَتِهِ وَاعْتِقَادِهِ فِي الْمَنَامِ أَنَّهُ يَجَامِعُ.

المسألة السابعة: في توارده الأدلة.

يَعْتَبِرُ بَحْثُ النَّظَرِ مِنَ الْأُبْحَاثِ الْكَلَامِيَّةِ الْمَهْمَّةُ، فَبَعْدَ أَنْ يُثَبَّتَ الْمُتَكَلِّمُ قُدْرَةَ الْإِنْسَانِ وَاسْتِطَاعَتَهُ وَاخْتِيَارَهُ، يَبْدَأُ بِالْحَدِيثِ عَنِ التَّكْلِيفِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ الَّتِي كُفِّ بِهَا، فَمَنْ دُونَ الْإِخْتِيَارِ لَا مَعْنَى لِلْحَدِيثِ عَنِ التَّكْلِيفِ؛ لِقَبْحِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ أَوْ الْمَجْبَرِ، وَمِنْ تِلْكَ التَّكْلِيفِ الَّتِي كُفِّ بِهَا الْإِنْسَانُ التَّكْلِيفُ بِالنَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى وُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَسَائِرِ الْمَسَائِلِ الْعَقَائِدِيَّةِ، وَلِذَلِكَ طُرِحَ بَحْثُ النَّظَرِ بِصُورَةٍ مَفْصَلَةً بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَتَحَدَّثُوا عَنْ تَعْرِيفِهِ وَشُرُوطِهِ وَسَائِرِ خُصُوصِيَّاتِهِ، وَذَكَرُوا أَنَّ مِنْ شُرُوطِهِ الشُّكُّ فِي الْمَدْلُولِ؛ فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنَ النَّظَرِ تَحْصِيلَ الْعِلْمِ

بالمدلول، فإذا كان المدلول معلوماً يكون النظر تحصيلياً للحاصل.
 و لأجل وجود هذا الشرط في النظر طرح سلار في هذه المسألة إشكالاً متعلقاً
 بمسألة سميت: «توارد الأدلة» أو «ترادف الأدلة» طالباً من الشريف المرتضى الإجابة
 عليه، وهو إذا كان لمدلول واحد دليلاً أو أكثر، وأقمنا الدليل الأول، وحصل لنا
 بسببه العلم بالمدلول و زال عنا الشك، فحينئذ فسوف لن نستطيع النظر في الدليل
 الثاني؛ لعدم تحقق شرطه، وهو الشك في المدلول؛ فإن الشك قد زال بالدليل الأول،
 و ارتفع شرط صحة النظر، فكيف يمكن النظر في الدليل الثاني؟
 و ضرب لهذه المسألة مثلاً، و هو: إذا أقام المستدل على حدوث الأجسام دليلاً
 و هو دليل حدوث الأعراض^١، فسوف لن يتمكن من إقامة الدليل الثاني على
 حدوث الأجسام المبني على أن المعرفة الحسية المسماة بالإدراك لا تتناول إلا أخص
 أوصاف المدرك^٢، و لا يمكنه النظر فيه مع أننا نعلم أن بعض مقدمات هذا الدليل
 بديهية للغاية، مثل «أن الشيء إذا لم يكن قديماً كان حادثاً».

و أضاف إشكالاً آخر، و هو: إذا سئل المتكلمون عن سبب ترادف الأدلة و ذكر
 أكثر من دليل على مسألة واحدة، قالوا: سبب ذلك أنه إذا بدأنا بأي دليل أحسبنا
 لوصلنا إلى العلم، فهناك متسع لنا في اختيار أي دليل للوصول للعلم. إلا أنهم
 يقولون في نفس الوقت: نحن لا نعلم الدليل دليلاً إلا إذا أنتج العلم، ولكن بعد إقامة
 أول دليل كيف نعلم أن باقي الأدلة أدلة مع أنها سوف لن تنتج فينا العلم؛ لكونه قد

١. مفاده: أن الجسم لا يخلو من الأعراض، و الأعراض حادثة، و كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ إذن الجسم حادث.

٢. مفاد هذا الدليل: أن الجسم مدرك، و الإدراك يتعلق بأخص أوصاف المدرك، فلو كان الجسم قديماً لكان وصف القديم من أخص أوصافه، ولكن الجسم لا يدرك قديماً، و بما أن الشيء إذا لم يكن قديماً كان حادثاً، دل ذلك على أن الجسم حادث.

حصل سلفاً بواسطة الدليل الأول؟ فإذا قالوا: يمكن أن نعلم بأنها أدلة إذا نظر غيرنا فيها لأول مرة، فسوف يحصل عنده العلم، وبذلك نعلم أنها أدلة؛ لأنها أنتجت العلم في غيرنا. فالجواب: لا طريق للعلم بحصول العلم لغيرنا، فهو من الأمور الباطنة^١، فيبطل ما ذكرتموه.

وأجاب الشريف المرتضى على هذا الإشكال، فبدأ بعرض الإشكال من جديد و بشيء من التفصيل، و قوى في جوابه أن يكون الدليل الثاني مفيداً للعلم أيضاً كالدليل الأول، و ذلك من خلال النظر في مقدمات الدليل الثاني، فإن الذي ينظر في مقدمات دليل صحيح يصير مضطراً إلى الإيمان بصحة النتيجة، فمن يعلم مثلاً بأن هذا الفعل ظلم، سوف يضطر إلى الحكم بقبحه بلا إشكال.

و إذا رجعنا إلى الإشكال المطروح في السؤال، و هو كيف يحصل له العلم بواسطة الدليل الثاني مع أنه كان قد حصل له العلم من خلال الدليل الأول؟ فالجواب أنه لا ينظر في الدليل الثاني منذ البداية، بل ينظر في مقدماته واحدة واحدة، و إذا نظر في المقدمة الأولى مثلاً كان يجب أن يكون شاكاً فيها قبل ذلك، و هذا لا يتنافى مع علمه بمفاد الدليل الأول؛ لأن مفاد هذا الدليل يختلف عن مفاد هذه المقدمة؛ و هكذا إذا استمر و نظر في باقي المقدمات من الدليل الثاني بعد شكّه في مفادها واحدة واحدة، ثم وصل إلى العلم بمفادها، فإذا اجتمع العلم بالمقدمات كلها حصل عنده علم بمفاد الدليل الثاني تلقائياً و اضطراراً، فقد ذكرنا أنّ من ينظر في مقدمات دليل صحيح يصير مضطراً إلى الإيمان بصحة النتيجة، و بذلك يرتفع الإشكال.

ثم أشار في الأثناء إلى فائدة، و هي أنّ سبب ما يقال من أنّ النظر لا يجتمع مع العلم بمفاد الدليل، و أنه لا بدّ من سبق الشك في ذلك، هو أنّ النظر لا يتعلّق بمدلول

١. وإخباره بحصول العلم في باطنه لا يفيد العلم، فهو خير واحد.

موصوفٍ بصفةٍ ثابتةٍ فيه، بل يتعلّق بمدلول لا يُعلم هل تلك الصفة ثابتة فيه أو متغيرة عنه؟ أي يكون هناك ترديد و شكّ في اتّصاف المدلول بذلك.

و عاد بعد ذلك إلى الإشكال السابق، فاستدلّ على إفاضة الدليل الثاني للعلم بدليل آخر، وهو أنّه لو لم يكن مفيداً للعلم للزم أنّه لو أقام المستدلّ الدليل الأوّل، ثمّ أقام بعده الدليل الثاني، ثمّ حصل له بعد ذلك شكّ في الدليل الأوّل، للزم أن يرتفع علمه بالنتيجة؛ لأنّ الدليل الأوّل قد ارتفع بالشكّ، والثاني قد افترضناه لا يفيد العلم، ولكننا نعلم بالبدهة أنّه لا يزول علمه في هذه الحالة، وهو يدلّ على أنّ الدليل الثاني قد أفاد العلم.

ثمّ تعرّض للإشكال الآخر الذي طرحه سلار، وهو كيف نعلم أنّ الدليل الثاني دليل حقّاً؟ ففي حالة وجود دليل واحد يمكن معرفة كونه دليلاً أو لا من خلال حصول العلم وعدم حصوله، ولكن مع وجود دليلين وإقامة الأوّل، لا يمكن أن نميز هل الدليل الثاني دليل حقّاً أو لا؛ لأنّه لو كان دليلاً لم يحصل العلم بعده؛ لأنّ العلم كان حاصلًا قبل ذلك بالدليل الأوّل، سواء كان الدليل الثاني دليلاً أو لا.

وأجاب عنه بأنّه إذا نظر المستدلّ نظرة من الخارج إلى الدليل و تأمل في مقدماته و وجدها صحيحة و وجد ترتيبها يؤدي إلى النتيجة، فسوف يحصل عنده يقين بأنّه متى اجتمعت هذه المقدمات فسوف يحصل العلم لا محالة، أي يعلم أنّ هذا الدليل بمقدماته يقتضي العلم في حدّ ذاته، وإن لم يتميّز لنا ذلك بسبب حصول العلم مسبقاً بواسطة الدليل الأوّل.

و أشار في النهاية إلى جواب البعض عن الإشكال الأخير، حيث أجاب ذلك البعض بأنّ النظر في الدليل الثاني لا يفيد العلم بالمدلول؛ لحصوله بواسطة الدليل الأوّل، بل يفيد أنّ الدليل الثاني دليل فحسب. و أشكل عليه الشريف المرتضى بأنّه لا معنى لهذا الكلام فإنّك تذهب إلى أنّ معرفة أنّ الدليل دليل متفرّعة على حصول

العلم بالمدلول، و على هذا إذا لم يحصل العلم بالمدلول سوف لن يحصل العلم بأنّ الدليل دليل.

ثمّ أشار إلى أنّ ما يقال من أنّ العلم بأنّ الدليل دليل هو علم بالمدلول، فيه تسامح؛ فإنّهما قد ينفكّان عن بعضهما البعض، فقد يعرف المدلول من لا يعرف أنّ ذلك الدليل دليل عليه، و بعبارة أخرى: قد يجهل بأنّه دليل من يعرف المدلول. فالصحيح أن يقال: إنّ العلم بأنّ الدليل دليل يجب أن يقارنه العلم بالمدلول، وفقاً للتوضيح المتقدّم.

المسألة الثامنة: في نفي كون الإرادة مقارنة لكلّ جزء من أجزاء الخبر.

و سأل سألر عن الخبر، و أنّه ما المانع من أن يقارن كلّ جزء منه إرادة لكونه جزءاً من الخبر؟ فهذا أفضل من القول بأنّ إرادة واحدة قارنت أوّل جزء منه و أثرت في الخبر كلّّه؛ لأنّه يلزم إمّا أن تؤثر الإرادة في المعدوم - لأنها أثرت فيما بعد الجزء الأوّل قبل وجوده - أو في الموجود مع كونها معدومة؛ لأنها تقارن الجزء الأوّل من الخبر ثمّ تنعدم، فتؤثر في باقي الأجزاء في حال عدمها؛ ولكن إذا قلنا بمقارنة إرادة لكلّ جزء من الخبر لم يلزم ذلك.

فإذا قيل: يلزم من هذا أن يكون كلّ جزء خبراً، فالجواب: أنّ طبيعة الخبر أن تكون له أجزاء، فإنّ الجزء الواحد لا يفيد معنى الخبر، و لذلك لا يمكن أن يكون كلّ جزء خبراً. أضف إلى ذلك: لو التزمنا بقولكم من أنّ إرادة واحدة تؤثر في الخبر، و لم يؤدّ ذلك إلى كون كلّ جزء خبراً، فليكن كلامنا المبني على وجود إرادات لا يؤدّي إلى ذلك أيضاً.

و أجاب الشريف المرتضى بأنّ المؤثر في كون الخبر خبراً و الأمر أمراً هو حال المرید، و ليس الإرادة الزائدة على الذات، و لذلك إذا كان المرید مريداً لنفسه لا لإرادة زائدة لأثر في الخبر. و يدلّ أيضاً على ذلك أنّ الخبر لم يكن خبراً لوجوده أو حدوثه - لاشتراك غيره في ذلك، كالأمر - و لا لجنسه و صورته و صيغته - لأنّ قولنا:

«زيد قائم» كما يحتمل الخبر، كذلك يحتمل غيره، كما لو كان المتكلم حاكياً لكلام غيره، فإنه لا يقصد حينئذ الإخبار^١ - فلم يبقَ إلا أن يكون المقتضي للخبر كون المتكلم مريداً له.

و المرید لا يؤثر في الخبر إلا مع وجود مصاحبة بينهما أو ما شابه ذلك، و حينئذ نقول: لا يمكن أن يصاحب المرید كل أجزاء الخبر بنحو المجموع؛ لأنه يقتضي أن يكون كل جزء خبراً، مع أن الجزء لا يفيد معنى الخبر؛ كما لا يمكن أن يصاحب المرید آخر جزء من الخبر؛ لاستلزامه أن لا تكون الأجزاء السابقة أخباراً؛ فلم يبق إلا أن يصاحب أوّل الأجزاء و يؤثر في الجميع؛ لتعلّق أجزاء الخبر بعضها ببعض.

ولكن بقي احتمال آخر، و هو الاحتمال المذكور في السؤال، و هو أن يصاحب المرید كل جزء جزء من الخبر بنحو الاستغراق. و يرد عليه أنه إذا كان المقصود أن المرید يؤثر في جعل كل جزء خبراً، فهو باطل كما تقدّم. و إن كان المقصود أنه يؤثر في كل جزء بجعله جزءاً من الخبر و من جملته، فحينئذ سوف لن تبقى حال للمرید تجعل كل الخبر خبراً، و لا توجد هناك إشارة إلى حال خاصّة تجعل الخبر خبراً، فبقي الخبر بلا مؤثر، و هو باطل.

أضف إلى ذلك: أن كون الجزء «من جملة أجزاء الخبر» ليس صفة و لا حكماً لهذا الجزء، فلا حاجة له إلى مقتضى أو مؤثر، بينما كون الخبر خبراً يُعتبر صفة لا بد لها من مؤثر، و قد تقدّم أن المؤثر هو كون المرید مريداً - دون وجود الخبر أو حدوئه أو جنسه -، فيجب أن يؤثر في كون الخبر خبراً - لكونه صفة - لا في كون جزئه من جملته؛ لعدم كونه صفة، فلا حاجة له إلى مؤثر كما تقدّم، و إنما يؤثر حال المرید في الأجزاء فيما لو قارن أوّل جزء منها.

طبغات المسائل

تقدّم أنّ المسائل السَلارية - بسبب تعقيد أكثر مسائلها أو لأسباب أخرى - تعرضت إلى محاولة تمكيكها واستنساخ بعض مسائلها، وخاصة المسألتين الخامسة و السادسة (في الردّ على المنجمين، و في المنامات)، إضافة إلى السابعة (في توارد الأدلّة) أحياناً، مع إهمال استنساخ باقي المسائل، و قد أثر ذلك على نشر المسائل، فلم تنشر المسائل السَلارية كلّها إلّا في وقت قريب جدّاً، بينما نشرت المسائل المشار إليها بصورة مستقلة قبل سنوات بعيدة، و توضيح ذلك كما يلي:

١. طبعت المسألتان الخامسة و السادسة مع تكملة الأُمالي في طهران سنة ١٢٧٣هـ، و في القاهرة سنة ١٣٧٣هـ بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم؛ كما طبعتا في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٧، ٢٩٩ في قم سنة ١٤٠٥هـ؛ إضافة إلى طباعتها في ضمن بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٢٨١، و ج ٥٨، ص ٢١٤. فيما طبعت المسألة السادسة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٨٨ في بيروت سنة ١٤٢٢هـ.

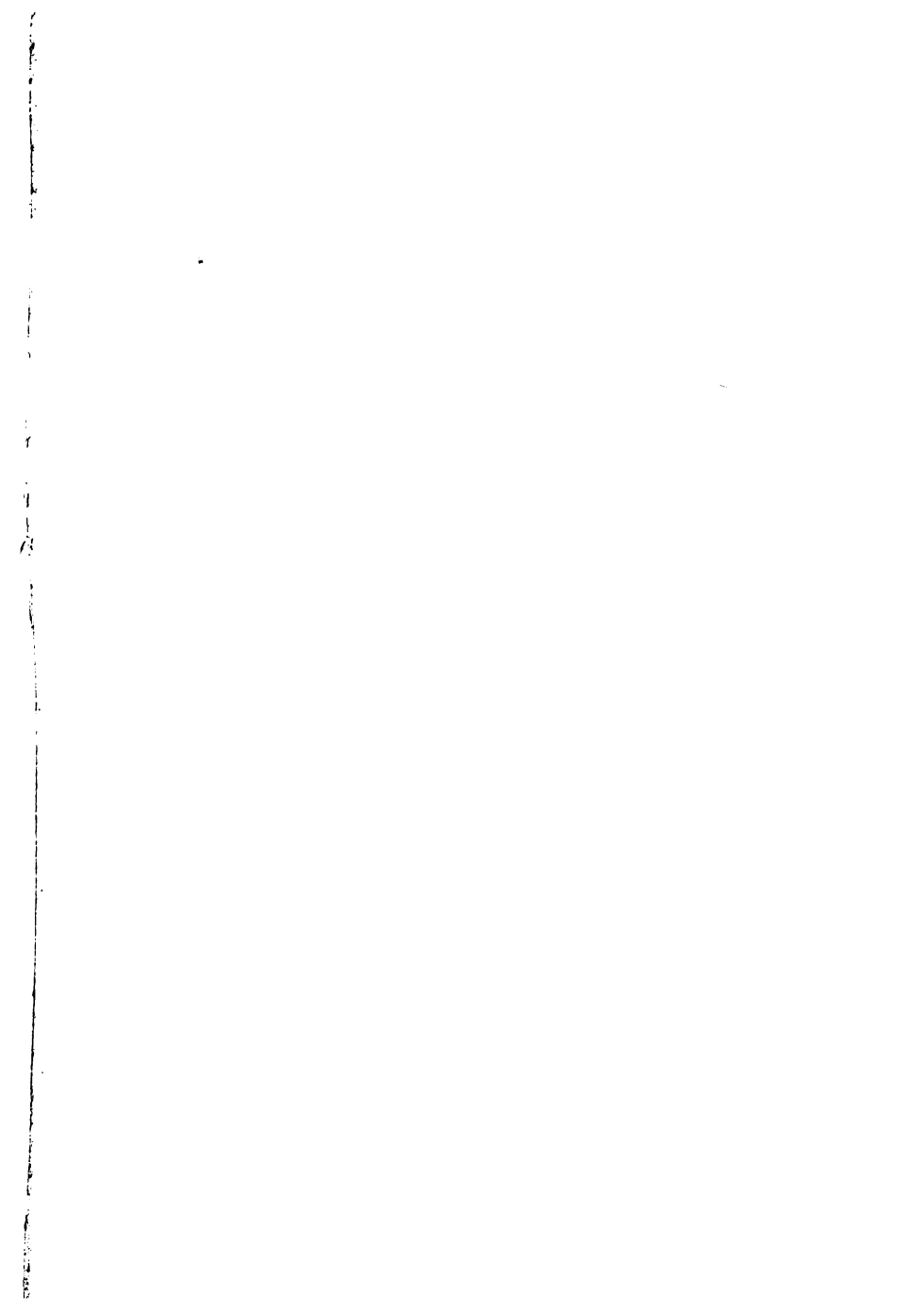
٢. و طبعت المسألة السابعة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٤٥ في قم سنة ١٤٠٥هـ.

٣. و قد طبع نصّ المسائل السَلارية بصورة كاملة لأوّل مرّة سنة ٢٠١٨م في العدد الثاني من مجلّة دراسات شيعية نقدية (Shii Studies Review) الصادرة باللغة الإنجليزية، ص ٢٧١، بتحقيق الدكتور حسن الأنصاري و البروفسورة زابينه اشميتكه، مع مقدّمة باللغة الإنجليزية.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة برلين، المرقّمة ٨٠٠؛ نسخها محمّد بن الحسن بن محمّد جعفر المؤدّب سنة ٥٤٤هـ بالخطّ النسخيّ، و قابلها مع نسخة مقروءة على الشيخ رشيد الدين عليّ بن زيرك الواعظ القمّي في سنة ٥٤٥هـ. و رمزنا لها بـ«أ».

٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ تقع في الصفحات (٩٧- ١١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ١٠٨٠/٣؛ تقع في الصفحات (١٦٣- ٢٠٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٤. مخطوطة مكتبة الإمام الخميني رحمه الله بقائن، المرقّمة ١٤٠/٥؛ و توجد بصورة ميكروفيلم في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، و تحمل الرقم ١٦٩٠/٥، و الرسالة تقع في الصفحات (٢٩٦- ٣٢٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٥. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، المرقّمة ٥٩٣؛ تقع في الصفحات (١- ٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٧؛ تقع في الصفحات (٤٩- ٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٧. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة، المرقّمة ٤٣٢/٢؛ تقع في الصفحات (٢- ٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».



جوابات المسائل السَّالِيَةِ^٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^٣

قَالَ سَيِّدُنَا الشَّرِيفُ، السَّيِّدُ^٤ الْأَجَلُ الْأَوْحَدُ الْمُرْتَضَى، ذُو الْمَجْدَيْنِ، عَلَمُ الْهُدَى - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرِضَاوَانِهِ -: وَقَفْتُ^٥ عَلَى مَا أَنْفَذَهُ الْأَسْتَاذُ - آدَامَ اللَّهِ عِزَّهُ^٦ - مِنَ الْمَسَائِلِ، وَ سَأَلَ^٧ بَيَانَ جَوَابِهَا؛ فَوَجَدْتُهُ^٩ - آدَامَ اللَّهِ تَأْيِيدَهُ^{١٠} - مَا وَضَعَ يَدَهُ مِنْ

١. في «أ» - «جوابات». و في «ص»: «أجوبة».

٢. في «ص»: «للشريف المرتضى رضي الله عنه». و في «ب، ج»: «تأليف سيِّدنا الإمام، العالم البارع، العلامة المحقِّق المحقِّق، السيِّد الشريف المرتضى، علم الهدى، ذي المجدين، أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَ نَوَّرَ ضَرْيَحَهُ».

٣. في «د، س، ط»: «و به نستعين». ٤. في «س»: «السيِّد».

٥. في «ج»: «وقفْتُ». و في «س، ط»: «وافقْتُ». و في «أ»: «قال سيِّدنا الأجل المرتضى علم الهدى قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ: وقفْتُ». و في «ص»: «أما بعد، الحمد لله رب العالمين، و الصلاة على نبيِّه و آله الطاهرين، فقد وقفْتُ» بدل «قال سيِّدنا الشريف، السيِّد الأجل الأوحَد المرتضى، ذو المجدين، علم الهدى تعمَّده اللهُ بِرِضَاوَانِهِ».

٦. في «أ»: «آدام الله عزَّه».

٧. في «س»: «و سائل». و في «ص»: «و سأل عن».

٨. في «أ»: «أجوبتها».

٩. في غير «ص»: «و وجدته».

١٠. في «أ»: «آدام الله تأييده».

مسائله إلا على نُكْتةٍ و مَوْضِعِ شُبْهَةٍ.

و أنا أُجِيبُ^١ عن المسائلِ، مُعْتَمِداً الاختصارَ والإيجازَ، مِن غَيْرِ^٢ إخلالٍ معهما^٣ ببيانِ حُجَّةٍ أو دَفْعِ شُبْهَةٍ؛ و مِن اللّهِ أَسْتَمِدُّ المَعُونَةَ و التَّوْفِيقَ و التَّسْديدَ^٤.

إِبْتِداً المَسائِلَ بأن^٥ قال: أَمَّا نَعَمَ اللّهُ تَعَالَى عَلَيِ الخَلْقِ بَدوامِ بقاءِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ، السَّيِّدِ^٦ الأَجَلِّ المُرْتَضَى عَلمِ الهُدَى - أَطالَ اللّهُ بقاءَهُ، و أدامَ عُلُوَّهُ و سُمُوَّهُ و بَسَطَتَهُ، و كَبَّتْ أَعْداءَهُ و حَسَدَتَهُ - فَالأَلْسُنُ تَقْصُرُ عن أَداءِ شُكْرِها، و المُنَى^٧ تَضَعُفُ عن تَعاطِي نَشْرِها؛ فلا أزالَ اللّهُ عَنّا و عن الإسلامِ ظِلَّهُ، و حَرَسَ أَيامَهُ مِنَ العِجْرِ.

و بَعْدُ، فَمَنْ كانَ لهُ سَبيلٌ إلى إلقاءِ ما يَعرِضُ لهُ، و^٨ يَعتَلِجُ في صَدْرِهِ مِن الشُّبْهِ^٩، إلى الخاطِرِ الشَّرِيفِ، و استمدادِ الهُدَى مِن جَهِتِهِ، فلا مَعنى لإقامَتِهِ على ظِلِّها^{١٠}. و الغايَةُ اِقْتِباسُ نورِ اللّهِ سُبْحانَهُ، لِيَقِفَ على الطَّرِيقِ النّهْجِ، و السَّبيلِ

١. في «أ»: «أجبت».

٢. في «أ»: «معتمداً للاختصار وغير».

٣. في «أ، ص»: «معهما».

٤. في «أ»: - «والتسديد». و في «س، ط»: «والتشديد». و من هنا إلى بداية المسألة الأولى ساقط من «أ».

٥. في «س»: «أن». و في «ص»: - «بأن».

٦. في «ص»: - «السيد».

٧. في «ج»: «والمتن». و المُنَى: جمع «المُنَّة» و هي القوَّة.

٨. في «س، ص»: «أو».

٩. في «د»: «الشبهة».

١٠. أي ظلُّ الشُّبْهِ.

الواضحة، و الصراطِ المُستقيم. و الخادم، و إن كانَ مُتمكناً مِن إيرادِ ذلكِ في
المَجْلِسِ الأَشْرَفِ، و أخذِ الجوابِ عنه - على ما جَرَتْ به عادته - فإنه سائلٌ
الإِنعامَ بالوقوفِ على هذه المسائلِ، و إيضاحِ ما أشكَلَ منها؛ لِيَعْمَ النفعُ بها،
فِيحْصُلَ بِذلكِ المُبتَغى بِمجموعه، مِن الوقوفِ على الحَقِّ، و عمومِ النفعِ
للمؤمنينَ كافَّةً، و التنويهِ بِاسمِ الخادم. و لرأيِ سَيِّدِنَا الشَريفِ، السَيِّدِ المُرْتَضَى
عَلَمِ الهُدَى - أدامَ اللهُ قُدرته ٢ - في ذلكِ عُلُوّه؛ إن شاء اللهُ. ٣

١. في «د»: «ليعصم». و في «س، ص، ط»: «ليعلم».

٢. في «د، س، ص، ط»: «قدره».

٣. من قوله: «ابتدأ المسائل بأن قال» إلى هنا ساقط من «أ».

المسألة الأولى

[في أن الجوهر جوهر في حال العدم]

ما المانع من كون الجوهر جوهرًا بالفاعل، و جواز بينوته^١ مما بان منه بكونه جوهرًا وإن كان بالفاعل؟

فإن قيل: لو كان^٢ جوهرًا بالفاعل، لصح^٣ أن يجعله الفاعل جوهرًا سوادًا؛ لأنه لا مانع من ذلك، من تضادٍّ ولا ما يجري مجراه. وإذا صحَّ ذلك و طرأ البياض، فلا يخلو من^٤ أن^٥ ينفى^٦ السواد، أو^٧ لا ينفيه. (فإن نفاه لم يخل - من حيث كان جوهرًا - أن ينفى بالسواد، أو^٨ لا ينفى).^٩ وقد علمنا أنه لا بُدَّ من نفي السواد بالبياض^{١٠}؛

١. في «أ»: - «و جواز بينوته».

٢. في «أ»: + «الجوهر».

٣. في «د، ط»: «يصح».

٤. في «ص» و حاشية «س»: «إمًا».

٥. في «ص»: + «لا».

٦. في «أ»: «يبقى».

٧. في «د»: «و».

٨. في «ط»: «و».

٩. إذا حذفنا الجملة التي بين الهالين أو اعتبرناها جملة معترضة، فسوف يتضح لنا البرهان بصورة أكبر.

١٠. في غير «د»: «البياض».

لإستحالة اجتماع الصفتين، ولا يجوز نفي البياض للجوهر. فيؤدّي ذلك إلى كون هذه الذات معدومة موجودة.

فقد يُمكن أن يُقال: إن جعله الجوهر سواداً مستحيل^١؛ لأنه إذا جعله جوهرًا فهو مُتَحَيِّزٌ، وإذا جعله سواداً فهو غير مُتَحَيِّزٍ. فيؤدّي إلى كون الذات الواحدة مُتَحَيِّزة^٢ وغير مُتَحَيِّزة في حال واحدة^٣؛ وهذا يجري مجرى التصادُّ. وقد يُمكن هذا القائل أن يقول لنا: أنتم عندكم أن كون الفعل حسناً و^٤ قبيحاً بالفاعل، ومع ذلك فلا يُمكن كون الفعل الواحد حسناً و^٥ قبيحاً؛ ولا تصادُّ هناك ولا ما يجري مجراه. وكذلك أيضاً الخبرُ والأمرُ إنما كانا خبراً و^٦ أمراً بالإرادة، ولا تصادُّ بين الإرادتين^٧ ولا ما يجري مجراه؛ ومع ذلك لا يُمكن جعل الصيغة^٨ الواحدة خبراً و أمراً في حال واحدة.

على أنه له أن يقول: لو سلّمْتُ صحّة جعله جوهرًا سواداً؛ ومعناه: أن يجعل الذاتين ذاتاً واحدةً، وليس معناه أن يجعل ذاتاً على صفتين. وإن^٩

١. في «أ»: «مستحيلاً».

٢. في غير «ص»: «و».

٣. في «ص»: «واحد».

٤. في «ص»: «أو».

٥. في «أ»: «و». وفي «س، ص»: «أو».

٦. في «أ»: «أو».

٧. في «أ»: «الإرادة».

٨. في «أ»: «الصنعة».

٩. في «أ»: «فمعناه أنه».

١٠. في «س، ص»: «فإن».

كَانَ الْمُرَادُ الْأَوَّلَ، فَإِنَّهُ إِذَا طَرَأَ الْبَيَاضُ فَفَنَى الذَّاتَ، فَأَيُّ شَيْءٍ يُتَصَوَّرُ مَوْجُوداً بَعْدَ ذَلِكَ؟ وَ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ إِذَا^١ انْتَفَتِ الذَّاتُ فَالصِّفَاتُ تَبَعُ لَهَا، كَمَا تَنْتَفِي^٢ صِفَاتُ الْحَيِّ عِنْدَ انْتِفَاءِ ذَاتِهِ. وَ لَيْسَ مُرَادُهُمْ هَذَا؛ غَيْرَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُنْتَصَرُ^٣ لَا^٤ الْأَوَّلَ.

فَلْيُنْعِمَ بَيَانِ ذَلِكَ.

الجواب - وباللَّهِ التوفيقُ - :

[في بيان الدليل على أن الجوهر جوهر في حال العدم]

إِعْلَمُ أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ عَدَمِهِ عَلَى صِفَةٍ تَوْجِبُ - إِذَا وُجِدَ - كَوْنَهُ مُتَّحِيِزاً. وَ كَذَلِكَ كُلُّ جَنَسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ وَ هُوَ مَعْدُومٌ عَلَى صِفَةٍ تَقْتَضِي^٥ - بِشَرَطِ الْوُجُودِ - الصِّفَاتِ الَّتِي تَتَجَدَّدُ لَهُ عِنْدَ الْوُجُودِ؛ مِنْ تَعَلُّقِ بَعْضِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا: أَنَّ الْجَوْهَرَ قَدْ ثَبَّتَ تَحْيِيزُهُ عِنْدَ وُجُودِهِ، وَ أَنَّ التَّحْيِيزَ يَجِبُ لَهُ بِشَرَطِ الْوُجُودِ^٦، دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ فِي الْحَالِ عَلَى صِفَةٍ تَقْتَضِي^٧ هَذَا الْحُكْمَ لَهُ. وَ جَرَى مَجْرَى ذَاتَيْنِ يَصِحُّ مِنْ إِحْدَاهُمَا

١. في «أ»: - «إذا».

٢. في «أ»: «ينتفي».

٣. في «س، ص»: «غير أن المنتصور هو هذا».

٤. في «أ»: «و» بدل «لا».

٥. في «أ»: «يقْتَضِي».

٦. من قوله: «من تعلق بغيره» إلى هنا ساقط من «أ».

٧. في «أ»: «يقْتَضِي».

الفعلُ و لا يَصِحُّ مِنَ الأخرى، في أَنه لا بُدُّ مِن اختصاصِ مَنْ صَحَّ الفعلُ منها^١ بصفةٍ لَيْسَتْ للأخرى. و لا يَجوزُ أَن تَكُونَ هذه الصفةُ مُتَنظِّرةً و الحُكْمُ حاصلٌ في الحالِ^٢؛ فبانَ أَنه لا بُدُّ في حالِ العدمِ^٣ من حصولِ^٤ صفةٍ تَقْتَضِي^٥ ما ذَكَرناه.

فإن قيل: كلامكم كُلُّهُ^٦ مَبْنِيٌّ على ما أنتم له^٧ مُدَّعُونَ، و هو غَيْرُ^٨ مُسَلِّمٍ لكم؛ لأنكم أَشْرَتم إلى الجَوْهرِ قَبْلَ وجودِهِ فقلتم^٩: يَجِبُ أَن يَكُونَ مُتَحَيِّزاً متى وُجِدَ. و المعدومُ لَيْسَ بمعلومٍ، و لا مُشارٍ إليه.

ثمَّ لو سَلِمَ أَنه معلومٌ لله تعالى، فما الدليلُ على^{١٠} أَنه يَتَحَيِّزُ^{١١} متى وُجِدَ، و^{١٢} قد كانَ يَجوزُ أَن يوجِدَهُ فلا^{١٣} يَكُونَ مُتَحَيِّزاً؛ لأنَّه عِنْدَ مُخالفِكُمْ يَتَحَيِّزُ^{١٤} بالفاعلِ،

١. في «أ»: «و الأخرى يتعدَّر عليها الفعل، فلا بدَّ من أن تختصَّ التي يصحَّ منها الفعل منهما» بدل «و لا يَصِحُّ مِنَ الأخرى»، في أَنه لا بدَّ من اختصاصِ مَنْ صَحَّ الفعلُ منها.

٢. في «د»: «الحاصل».

٣. في «س، ص»: «فبان أَنه في حالِ العدمِ لا بدَّ»، بتقديم و تأخير.

٤. في «د»: «حصوله».

٥. في «أ»: «يقْتَضِي».

٦. في «س» - «كله».

٧. في «س، ص»: «له».

٨. في «أ»: «غير».

٩. في «س، ص»: «إنَّه».

١٠. في «أ»: «- فما الدليلُ على».

١١. في «أ، س، ص، ط»: «متحيز».

١٢. في «أ»: «- و».

١٣. في «أ»: «ولا».

١٤. في «س، ص»: «متحيز».

وكذلك سائر الأجناس إنما تكون^١ على ما هي عليه بالفاعل .
 قلنا: قد ثبت أن المعدوم يصح العلم به، وأن عدمه لا يمنع من تناول العلم له
 بالأدلة الصحيحة؛ وقد بينا ذلك في مواضع كثيرة من كتبنا^٢، واستقصيناه، و
 أبطلنا الشبهة^٣ العارضة فيه.^٤ ونحن نعلم ضرورة أن الصوت بعد عدمه نعلمه وإن
 كنا لا ندركه في^٥ الحال، و أننا نعلم كلام غيرنا وإن^٦ مضى و تقضى، و ما^٧ فعلنا^٨
 بالأمس، و نعلم أيضاً البعث و النشور و القيامة و الجنة و النار؛ و كل ذلك معدوم،
 و لم يمنع عدمه من تعلق العلم به.

[في بيان الدليل على وجوب تحييز الجوهر عند وجوده]

فأما الذي يدل على أن ما وجد متحيزاً لا يجوز أن يوجد وهو غير متحيز: أن
 تحييزه الحاصل له^٩ بعد أن لم يكن حاصلًا لا يخلو من أن يكون إنما حصل
 لوجوده، أو لحدوثه^{١٠}، أو لحدوثه على وجه^{١١}، أو لعدمه، أو لعدم معني،

١. في «أ»: «يكون».

٢. في «س، ص»: «في مواضع من كتبنا كثيرة»؛ بتقديم و تأخير.

٣. في «س، ص»: «الشبهة».

٤. راجع: الملخص، ص ١٢٤ - ١٢٨؛ شرح جمل العلم و العمل، ص ٦٥ - ٦٦.

٥. في «أ»: «+ هذه».

٦. في «أ»: «و ما».

٧. في «س، ص»: «و إن مضى و انقضى بما».

٨. في «أ»: «فعلناه».

٩. في «أ»: «- له».

١٠. في «د، س، ص، ط»: «- أو لحدوثه».

١١. في «ص»: «على ما وجد».

أو لوجودٍ معنًى، أو بالفاعلِ، أو لِنَفْسِهِ، أو لِمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ.^١
 [١.] و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزاً لوجودِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يوجبُ أَنْ يَكُونَ^٢ كُلُّ^٣ مَا
 شَارَكَهُ فِي الوجودِ^٤ مُتَحَيِّزاً.

[٢.] و بِمِثْلِ ذَلِكَ يَبْطُلُ^٥ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزاً لِحُدُوثِهِ.

[٣.] فَأَمَّا^٦ حُدُوثُهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَالَّذِي يُبْطِلُهُ: أَنَّهُ لَا وَجْهَ يُشَارُ إِليه مِنْ وُجُوهِ^٧
 الحُدُوثِ يَقْتَضِي^٨ كَوْنَهُ بِهذه^٩ الصِّفَةِ.

و لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ حُدُوثُهُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَلَا يَكُونُ مُتَحَيِّزاً.

و إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَمَيَّزَ فِي الوجودِ بِصِفَةٍ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَتى وُجِدَ عَلَى
 وَجْهِ^{١٠} و لَمْ يَكُنْ مُتَحَيِّزاً أَنْ يَكُونَ بِصِفَةِ جِنْسٍ آخَرَ، و إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ حُدُوثُهُ عَلَى
 الوجودِ الَّذِي يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُتَحَيِّزاً و عَلَى الوجودِ الَّذِي يَقْتَضِي [كَوْنَهُ] بِصِفَةِ جِنْسٍ

١. فهذه تسعة وجوه، و سوف يُبطل السبعة الأولى منها، و يبقى الوجهان الآخران، و أُبهما
 يكون صحيحاً فإنه يحقّ المطلوب و هو وجوب تحييز الجوهر عند وجوده، كما سيشير
 المصنّف رحمه الله إلى ذلك في نهاية الدليل بعد عدّة صفحات. و قد ذكر المصنّف هذا الدليل
 في كتابه الملخص، ص ٤٥، فراجع.

٢. في غير «د»: - «يكون».

٣. في غير «ب، ج»: - «كُل».

٤. في «أ»: + «أَنْ يَكُونَ».

٥. في «س، ص»: «نبتل».

٦. في «أ»: «و أمّا».

٧. في «س»: «وجود».

٨. في «ج» الكلمة مهملة.

٩. في «ج»: «بهذا».

١٠. من قوله: «فلا يكون متحيزاً» إلى هنا ساقط من «س، ص».

آخراً^١ - لعدم التنافي بين الصفتين - فجائز أن يكون على الصفتين معاً؛ لحدوثه على الوجهين معاً. و سببٌ فيما يأتي من كلامنا أن المتحيز لا يجوز أن يكون بصفة جنسين.

[٤] و^٢ لا يجوز أن يكون متحيزاً لعدمه؛ لأنّ العدم يُحيل التحيز، فكيف يوجبُه؟

[٥] و لا يجوز أن يكون متحيزاً لعدم معنى؛ لأنّ المعدوم لا يُخصّص^٣، وهذا حكمٌ مُتخصّص^٤.

و أيضاً فقد علمنا أن الجوهر لا يجوز أن يكون في جهةٍ من الجهات لعدم معنى؛ و العلة^٥ في ذلك أن المعدوم لا يؤثر في غيره و يكون به على صفةٍ من الصفات، و هذا قائمٌ في التحيز^٦.

[٦] و لا يجوز أن يكون متحيزاً لوجود معنى؛ لأنّ ذلك المعنى إذا كان موجِباً له صفةً فلا بُدَّ من اختصاصه به، و الاختصاصُ بينهما لا بُدَّ من أن يكون إما بالحلول أو المجاورة^٧، و كلُّ واحدٍ من الأمرين يوجبُ تقدّم التحيز.

و أيضاً فلو^٨ كان متحيزاً لمعنى، لكان القول في ذلك المعنى كالقول فيه؛ لأنّ

١. من قوله: «و إذا لم يمتنع حدوثه» إلى هنا ساقط من غير «أ».

٢. في «د، س، ص، ط» - «لا يجوز أن يكون بصفة جنسين.» و.

٣. في «س، ص»: «لا يتخصّص.»

٤. فإنّ التحيز حكم خاصٌ ببعض الذوات - و هي الجواهر - لا بجمعها.

٥. في «أ»: «فالعلة.»

٦. في «س، ص»: «المتحيز.»

٧. في «س، ص»: «أو بالمجاورة.»

٨. في «س، ص»: «لو.»

ذلك المعنى لا بُدَّ من أن يَسْتَحِقَّ صفةً تَقْتَضِي إيجابه^١ تَحْيِيزَ الجَوْهرِ، فلا يَخْلُو من أن يَكُونَ اسْتَحَقَّهَا لمعنى أيضاً أو لِنَفْسِهِ؛ فإن كَانَ الأوَّلُ أَدَّى إلى إحداثِ ما لا نِهَايةَ له مِنَ المَعَانِي، وإن كَانَ الثاني فَيَجِبُ أيضاً^٢ أن يَكُونَ التَحْيِيزُ مُسْتَحَقًّا عَلَي هذا الوجه؛ لِأَنَّ كَيْفِيَّةَ الاسْتِحْقَاقِ واحِدةٌ.

و أيضاً فَلَوْ كَانَ مُتَحْيِيزاً لمعنى لَوَجَبَ أن يَكُونَ كُلُّ جنسٍ مِنَ الأجناسِ لمعنى؛ لِأَنَّ كَيْفِيَّةَ اسْتِحْقَاقِ ذَلِكَ كُلُّهُ واحِدةٌ، و هذا يَقْتَضِي جوازَ كَوْنِ الذاتِ الواحدةِ بصفةِ المُتَحْيِيزِ^٣ و السوادِ؛ لِحصولِ^٤ المَعْنِيَيْنِ المَوْجِبِيْنِ لهَاتَيْنِ الصِفَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لا تَنَافِي بَيْنَهُمَا. و سُنِّيُّ بَطْلَانِ ذَلِكَ بَعَوْنِ اللَّهِ^٥.

و أيضاً فَلَوْ كَانَ مُتَحْيِيزاً لمعنى، لَمْ يَمْتَنِعْ أن تَتَزَايَدَ^٦ المَعَانِي المَوْجِبَةُ لِتَحْيِيزِهِ فَيَتَزَايَدَ هذا الحُكْمُ، و هذا يُوَدِّي إلى أن يَتَزَايَدَ حَجْمُ الجَوْهرِ و جُثَّتُهُ مِنْ غَيْرِ انضمامِ جواهرٍ إليه، و قد عَلِمَ صَرُورَةَ خِلَافِ ذَلِكَ.

[٧]. و أمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَي أَنَّهُ لا يَجوزُ أن يَكُونَ مُتَحْيِيزاً بِالْفَاعِلِ:

[الدليل الأول]

أَنَّهُ لَوْ جازَ ذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ أن يَجْمَعَ^٧ الفاعلُ بَيْنَ كَوْنِهِ مُتَحْيِيزاً و^٨ سَواداً؛ لِأَنَّ

١. كذا، و لعلَّ الأنسب: «إيجاب تَحْيِيزِ الجَوْهرِ» أو «يقتضي إيجابها تَحْيِيزِ الجَوْهرِ»، فقد جاء في المسائل في الخلاف للنيسابوري، ص ٣٩: «لأنه كان يجب أن يكون ذلك المعنى مختصاً بصيغة لأجلها يوجب كون الجوهر جوهرًا».

٢. في «س، ص»: «من».

٣. في «د»: «التحيز». و في غير «أ، د»: «+ التحيز».

٤. في «د، س، ص، ط»: «بحصول».

٥. يأتي بعد سطور، عند الكلام عن عدم كون الجوهر متحيزاً بالفاعل.

٦. في «أ»: «ولم يمتنع أن يتزايد».

٧. في «د، س، ص، ط»: «يجتمع».

٨. في «س، ص»: «أو».

ما يكون بالفاعل، له التصرف فيه^١ بحسب اختياره، ولا تنافي بين هاتين الصفتين - فمتى قيل: «متى وجد^٢ وجب كونه متحيزاً، ولم يتمكن الفاعل من جعله بخلاف هذه الصفة» كان قائل ذلك مسلماً للمعنى، ومخالفاً في العبارة - و متى اجتمع في الذات الواحدة أن تكون بصفة التحيز و السواد، و قدرنا وجود البياض، لم تخل الحال من وجوه ثلاثة:

إما أن تكون الذات التي فرضنا فيها أنها بصفة التحيز و السواد تنتفي^٣ من كلا الوجهين. و هذا باطل؛ لأنه يؤدي إلى أن البياض يُنافي التحيز. أو يقال: إنها لا تنتفي من كلا الوجهين. و هذا يقتضي أن البياض لا ينافي السواد، وأنه يجتمع معه!

أو يقال: إن الذات تنتفي من حيث كانت سواداً، و لا تنتفي من حيث كانت متحيزة^٤. و هذا يوجب كونها^٥ موجودة معدومة في حال^٦ واحدة. فإن قيل: الذات إذا كانت واحدة، و انتفت لأجل التضاد بينها^٧ و بين ما يطرأ عليها، و جب انتفاؤها من كل وجه كانت عليه، و يكون انتفاء الصفة التي لا تضاد بينها^٨ و بين صفة الطارئ على سبيل^٩ التبعية. و يجري ذلك مجرى انتفاء العلم عند وجود

١. في «س، ص، ط»: «منه».

٢. في غير «أ»: - «متى وجد».

٣. في «أ»: «ينتفي».

٤. في «أ»: «ولا ينتفي من حيث كانت متحيزاً».

٥. في «أ»: «كونه».

٦. في غير «أ»: «حالة».

٧. في «د، س، ص»: «بينهما».

٨. من قوله: «و بين ما يطرأ عليها» ساقط من «د».

٩. في «ص»: «على جهة».

الموت^١ و [انتفاء] الكون عند عدم الجوهر؛ في أنهما يتتفیان تبعاً، لا للتضادّ. قلنا: لا يجوزُ انتفاء الذاتِ الباقيةِ إلا للتضادّ؛ إمّا بواسطة، أو بلا واسطة. و انتفاء العلم عند انتفاء الحياة من حيث كان العلم يحتاج إلى الحياة في وجوده، فانتفاؤه واجب مع انتفاء الحياة؛ وكذلك القول في الكون و انتفائه عند انتفاء الجوهر. و هذا يفارق ما نحن فيه من^٣ الذات الواحدة إذا فرضنا أنها مُتَحَيِّزَةٌ سَوادٌ^٤ في أن كونها على إحدى الصفتين لا يحتاج^٥ إلى كونها على الأخرى؛ لجواز أن تكون^٦ سواداً من غير أن تكون مُتَحَيِّزَةً، و أن تكون مُتَحَيِّزَةً من غير أن تكون سواداً. فإن قيل: الأمر و إن كان على ما ذكرتم من أن إحدى الصفتين لا تحتاج إلى الأخرى كحاجة العلم إلى الحياة، فإن كونها مُتَحَيِّزَةً سَواداً يحتاج^٧ إلى وجودها. فإذا طرأ ضدُّ السوادِ فانتفت الذات من حيث كانت سواداً^٨ و خَرَجَتْ عن الوجود، و جَبَّ خروجها عن التحيز أيضاً؛ لانتفاء الوجود الذي^٩ يحتاج^{١٠} إليه كلا الصفتين.

١. في «د»: «والكون عند عدم وجود الموت».

٢. في غير «أ»: «فانتفاء العلم».

٣. في غير «أ»: «في».

٤. في «د»: «سواداً».

٥. في غير «س، ص»: «لا تحتاج».

٦. في «أ»: «يكون». وهكذا ما بعدها.

٧. في غير «س»: «تحتاج».

٨. في «س، ص»: «أو».

٩. في «س، ص، ط»: «الذي».

١٠. في «س»: «يحتاج».

قلنا: الذات إذا فَرَضْنَا كَوْنَهَا عَلَى هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ، فَهِيَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا يَصِحُّ بَقَاؤُهَا وَاسْتِمْرَارُ الصِّفَةِ لَهَا إِلَى أَنْ يَطْرَأَ مَا يُنَافِي هَذِهِ الصِّفَةَ. فَإِذَا طَرَأَ بَيَاضٌ - عَلَى مَا فَرَضْنَاهُ - فَإِنَّمَا حَصَلَ مَا يُنَافِي السَّوَادَ وَبُضَادَهُ، دُونَ مَا يُنَافِي التَّحْيِيزَ؛ فَقَدْ حَصَلَ فِي هَذِهِ الذَّاتِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا يَقْتَضِي الْإِنْتِفَاءَ، وَالْآخَرُ يَقْتَضِي الْإِسْتِمْرَارَ. فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَوْجُودَةً مَعْدُومَةً؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ بِأَنْ تَنْتَفِيَ لِأَجْلِ الْمَوْجِبِ لِلإِنْتِفَاءِ بِأَوْلَى مِنْ أَنْ تَسْتَمِرَّ^١ لِأَجْلِ الْوَجْهِ الْمُقْتَضِي لِلإِسْتِمْرَارِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَا^٣ كَانَتْ بِالإِنْتِفَاءِ أَوْلَى؟ لِأَنَّ الْوَجْهَ الْمُقْتَضِي لِلإِنْتِفَاءِ طَارِئٌ، وَ مَا يَقْتَضِي الْإِسْتِمْرَارَ بَاقٍ. وَ الطَّارِئُ أَوْلَى بِالتَّأْثِيرِ مِنَ الْبَاقِي^٥؛ كَمَا^٦ تَقُولُونَ فِي انْتِفَاءِ الضِّدِّ بِضِدِّهِ.

قلنا: إِنَّمَا يُرْجَحُ^٧ الطَّرِيقُ عَلَى الْبَقَاءِ فِي التَّأْثِيرِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تُقَابِلُ^٨ فِيهِ صِفَةٌ كَلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الضِّدِّينِ لِصِفَةٍ^٩ صَاحِبِهِ، وَ يَتَرَجَّحُ^{١٠} حُكْمُ الطَّرِيقِ، فَيَكُونُ بِالْوُجُودِ

١. في «ص»: «أحدهما مقتضى... والآخر مقتضى».

٢. في «أ»: «يستمر».

٣. في «ص»: «إذا».

٤. في غير «د، ص»: «طاري».

٥. في «ص»: «أولى من التأثير بالباقي».

٦. في «س، ص»: «فما».

٧. في «د»: «ترجح». و في غير «أ، د»: «ترجح».

٨. في «أ، ص»: «يقابل».

٩. في «أ»: «بصفة».

١٠. في «أ»: «ويرجح».

أَحَقُّ. و ما نَحْنُ فِيهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الذَّاتَ إِذَا كَانَتْ مُتَحَيِّزَةً سَوَاداً، فِيهَا وَجْهَانِ يَقْتَضِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْتِمْرَارَ وَجُودِهَا، وَ الْبِيَاضُ الطَّارِي الَّذِي فَرَضْنَاهُ إِنَّمَا قَابِلٌ إِحْدَى الصِّفَتَيْنِ دُونَ الْأُخْرَى؛ وَإِنَّمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَتَرَجَّحَ طَرُوهُ لَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الذَّاتُ مِمَّا يَقْتَضِي اسْتِمْرَارَ^٣ وَجُودِهَا إِلَّا هَذَا الْوَجْهَ الْوَاحِدَ الَّذِي قَابَلَهُ بِصِفَتِهِ، وَ تَرَجَّحَ^٤ عَلَيْهِ بِطَرُوهُ؛ فَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَجْهٌ آخَرٌ لَا مُقَابِلَةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ هَذَا^٥ الضَّدِّ، فَكَيْفَ يَنْتَفِي بِهٍ مَعَ عَدَمِ التَّضَادِّ وَ الْمُنَافَاةِ؟ وَ أَيْ^٦ تَأْثِيرٍ وَ تَرَجِيحٍ لِلطَّرَوِّ وَ لَا مُقَابِلَةَ بَيْنَهُمَا وَ لَا تَضَادَّ فَيُرَجَّحُ بِالطَّرَوِّ؟

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَ مِنْ كَوْنِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ عَلَى الصِّفَتَيْنِ لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ.^٧

وَ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بِالْأَصْلِ الْمُؤَدِّي إِلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ، ثُمَّ الْامْتِنَاعُ مِنَ الْقَوْلِ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ؛ بَلْ يَجِبُ إِذَا امْتَنَعْنَا مِنْ فَاسِدٍ أَنْ نَمْتَنِعَ مِنْ مُقْتَضِيهِ وَ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ. فَلَوْ جَازَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ لَجَازَ لِقَائِلُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى أَنْ قَدَرْنَا^٨

١. فِي «د»: «أحد».

٢. فِي «أ»: - «يجب أن».

٣. فِي «أ»: «باستمرار».

٤. فِي «أ»: «ويرجح».

٥. فِي «د»: - «هذا».

٦. فِي «أ»: «فأى».

٧. أَي لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ الْجَوْهَرَ يَكُونُ مُتَحَيِّزاً بِالْفَاعِلِ، ثُمَّ يَمْنَعُ مِمَّا يُوَدِّي إِلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ كَوْنِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ عَلَى صِفَتَيْنِ، وَ يَكُونُ سَبَبَ مَنَعِهِ مِنْ ذَلِكَ هُوَ مَا يُوَدِّي إِلَيْهِ هَذَا اللَّازِمُ مِنَ الْفَسَادِ.

٨. فِي «أ»: «إلى أن قدرنا». وَ فِي «د»: «إلى أن قدرتنا». وَ فِي «س، ص»: «إلى قدرنا». وَ فِي «ط»: «إلى قدرنا».

تَعَلَّقُ^١ بالجواهرِ و يَقُولُ: «إنَّما لا يَقَعُ مِنَّا فِعْلُهَا لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِن اجْتِمَاعِ جَوْهَرَيْنِ فِي حَيْزٍ وَاحِدٍ إِنْ فَعَلْنَاهَا مُبَاشَرَةً، أَوْ امْتِلَاءِ الظُّرُوفِ الفارِغَةِ^٢ إِذَا وَاصَلْنَا^٣ الِاعْتِمَادَ فِيهَا إِنْ فَعَلْنَاهَا عَلَي سَبِيلِ التَّوْلِيدِ» وَ يَكُونُ مَتَمَسِّكاً مَعَ هَذَا الِامْتِنَاعِ بِالْقَوْلِ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ، وَ هُوَ أَنَّ القُدْرَةَ^٤ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْجَوَاهِرِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَأَنْتُمْ تَمْتَنِعُونَ^٥ مِنْ وَجُودِ الحَيَاةِ فِي مَوْضِعِ الِاتِّصَالِ بَيْنَ زَيْدٍ وَ عَمْرٍو؛ لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنْ فِسادٍ^٦. فَكَيْفَ عَيْتُمْ مِثْلَهُ؟

وَ ذَلِكَ: أَنَا لَمْ نَمْتَنِعْ^٧ مِنْ وَجُودِ الحَيَاةِ بِحَيْثُ الِاتِّصَالِ لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ مِنْ الفِسادِ؛ بَلْ لَوْجِهٍ صَحِيحٍ ثابِتٍ، وَ هُوَ أَنَّ كَوْنَ^٨ العَضْوِ الوَاحِدِ بَعْضاً لِحَيِّينِ فِي حُكْمِ المُتَنَافِي؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَا يَكُونُ بَعْضاً لَزَيْدٍ أَنْ لَا يَكُونُ بَعْضاً لِغَيْرِهِ. وَ هَذَا وَجْهٌ مَعْقُولٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُشارَ إِلَى مِثْلِهِ فِي المَنْعِ مِنْ كَوْنِ الجَوْهَرِ سَواداً.

فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ نُشِيرُ إِلَى حُكْمِ يَوْجِبُ التَّنَافِي فَنَقُولُ: إِنْ كَوْنَ الذَّاتِ سَواداً يَقْتَضِي أَنْ تَنْتَفِي^٩ بِالْبِياضِ، وَ كَوْنُهَا مُتَحَيِّزَةً يَقْتَضِي أَنْ لَا تَنْتَفِي^{١٠} بِهِ؛ وَ هَذَا حُكْمَانِ مُتَنَافِيانِ.

١. فِي «د، ط»: «تَعَلَّقُ». وَ فِي «أ، س، ص»: «يَتَعَلَّقُ».

٢. فِي «د، س، ص، ط»: «الفارِغَةُ».

٣. فِي «أ»: «وَاصَلْنَا».

٤. فِي «د، س، ص»: «القُدْرَةُ».

٥. فِي غَيْرِ «أ»: «تَمْتَنِعُونَ».

٦. فِي «أ»: «الفِسادُ».

٧. فِي «ص» وَ حَاشِيَةُ «س»: «لَمْ نَمْنَعْ».

٨. فِي «أ، ص»: «أَنْ يَكُونُ».

٩. فِي «س، ص»: «تَنْفِي».

١٠. فِي «أ»: «لَا يَنْتَفِي».

قلنا: كَوْنُ الْمُتَحَيِّزِ مُتَحَيِّزاً لَيْسَ بِمُقْتَضٍ^١ أَنْ لَا يَنْتَفِي بِالْبَيَاضِ؛ لِأَنَّ التَّنَافِي إِذَا كَانَ مَقْصُوراً عَلَى أَمْرٍ، فَالذِّي لَهُ لَا يَقَعُ التَّنَافِي زَوَالُ ذَلِكَ الْأَمْرِ؛ سِوَاءَ حَصَلَتْ صِفَةٌ أُخْرَى أَمْ لَمْ تَحْصُلْ^٢. وَ لِهَذَا نَقِينَا أَنْ يَكُونَ لِلْعَاجِزِ بِكَوْنِهِ عَاجِزاً حَالٌ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ الْفِعْلِ إِذَا اقْتَضَاهَا كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِراً، فَبُخْرُوجِهِ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ يَتَعَذَّرُ^٣ الْفِعْلُ؛ حَصَلَتْ صِفَةٌ أُخْرَى أَمْ^٤ لَمْ تَحْصُلْ، فَإِثْبَاتُهُ عَلَى صِفَةٍ لِأَجْلِ تَعَذُّرِ الْفِعْلِ، إِثْبَاتٌ^٥ صِفَةٍ لَا حُكْمَ لَهَا. وَإِذَا كَانَ الْبَيَاضُ إِنَّمَا يَنْفِي مَا يُخَالِفُهُ^٦ مِنَ الْأَلْوَانِ، فَخُرُوجُ الذَّاتِ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَوْناً يُخَالِفُ الْبَيَاضَ يَكْفِي فِي عَدَمِ الْمُنَافَاةِ لِلْبَيَاضِ؛ فَلَا حَظَّ لِلتَّحَيِّزِ فِي الْحُكْمِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، وَ هُوَ أَنْ لَا يَنْتَفِي بِالْبَيَاضِ^٧.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ^٨ كَانَ كُلُّ حُكْمٍ عَقَلْنَاهُ فِي الْعَدَمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُقْتَضٍ ثَابِتٌ^٩ فِي الْحَالِ، فَهَذَا يُوَجِّبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقُولُوا^{١٠}: «إِنَّ الْجَوَاهِرَ الْمَعْدُومَةَ الَّتِي بَهَا يَدْخُلُ زَيْدٌ فِي أَنْ يَكُونَ شَخْصاً بَعِيْنَهُ، إِنَّمَا^{١١} اخْتَصَّتْ بِهِ، وَ لَمْ يَجْزِ

١. فِي «أ»: «لَيْسَ يَقْتَضِي». وَ فِي «د»: «بِمُقْتَضٍ».

٢. فِي «أ»: «أَوْ لَمْ يَحْصُلْ».

٣. فِي «ج»: «بَتَعَذُّرٍ».

٤. فِي «أ»: «أَوْ».

٥. خَيْرٌ «فِإِثْبَاتِهِ».

٦. فِي «أ»: «يَنْتَفِي بِمَا يُخَالِفُهُ».

٧. أَيُّ أَنَّ عَدَمَ كَوْنِ الذَّاتِ لَوْناً - أَسْوَدَ أَوْ أَحْمَرَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ - مُخَالَفاً لِلْبَيَاضِ يَكْفِي لِلْحُكْمِ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا لَا تَنْتَفِي بِالْبَيَاضِ، وَ لَا حَاجَةَ لِإِثْبَاتِ صِفَةِ وَجُودِيَّةٍ - وَ هِيَ التَّحَيِّزُ - لِتَحَقُّقِ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

٨. فِي «س، ص»: «إِذَا».

٩. فِي «أ»: «ثَابِتاً».

١٠. فِي «أ»: «أَنْ تَقُولُوا»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

١١. فِي غَيْرِ «د»: «إِذَا».

أن تكون^١ من جملة غيره» وهذا حكم معقول قد اختص في حالِ العدم بمقتضى^٢ لذلك، و أنتم لا تُشِيرُونَ إلى مقتضى لهذا الحكم البتة؛ فألا جاز لنا في الذات التي من شأنها إذا وُجِدَتْ أن يَجِبَ تَحْيِزُهَا، أن نَنفِي^٣ مقتضياً لهذا الحكم فيها؟^٤

قلنا: كُلُّ حُكْمٍ مَتَى عُلِّلْنَا^٥ لَمْ يُمَكِّنْ^٦ إِسْنَادَهُ إِلَى عِلَّةٍ صَحِيحَةٍ، فَيَجِبُ الْاِمْتِنَاعُ مِنْ تَعْلِيلِهِ؛ وَالْأَصُولُ كُلُّهَا شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اخْتِصَاصَ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ بِحَيٍّ دُونَ آخَرَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ تَعْلِيلَهُ؛ لِأَنَّ إِنْ عُلِّلْنَا بِالنَّفْسِ^٧ وَجَبَ أَنْ يَشِيَعَ هَذَا الْحُكْمُ فِي جَنَسِ^٩ الْجَوَاهِرِ؛ وَ مَعْلُومٌ فَسَادُ ذَلِكَ. وَ إِنْ عُلِّلْنَا بِعِلَّةٍ فَالْجَوَاهِرُ الْمَعْدُومَةُ^{١٠} لَا يَجُوزُ أَنْ تُعَلَّلَ أَحْكَامُهَا^{١١} فِي حَالِ الْعَدَمِ بِعِلَّةٍ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْعِلَّةِ أَنْ تَخْتَصَّ بِالْمُعَلَّلِ، وَ إِنَّمَا تَخْتَصُّ الْجَوَاهِرُ^{١٢} بِأَنْ تَوْجَدَ فِيهِ، وَ الْمَعْدُومُ

١. في «د، س»: «يكون».

٢. في «أ»: «مقتضى».

٣. في «د»: «ينفني». و في «ب»: «تنفي».

٤. في «أ»: - «فيها».

٥. أي كما قبلنا بعدم وجود مقتضى لاختصاص زيد ببعض الجواهر المعدومة، فلنقبل بعدم وجود مقتضى للحكم بوجوب تحييز الجواهر عند وجودها. و هذا الإشكال ناظر إلى أصل الدليل المتقدم على وجوب تحييز الجواهر عند وجوده، و الذي طُرِحَتْ فِيهِ تِسْعَةٌ وَجُوهٌ وَ مَقْتَضِيَّاتٌ لِدَلِيلِهِ، فَالْإِشْكَالُ يَقُولُ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلْبَحْثِ عَنِ مَقْتَضِيٍّ لِهَذَا الْحُكْمِ.

٦. في «أ»: «عللنا».

٧. في «أ»: «لم تكن» و «الأنسب»: «و لم يمكن».

٨. أي بالذات.

٩. في «أ»: «حيز».

١٠. في «ج»: «المعلومة».

١١. في «ج»: «أحكامهما».

١٢. في «أ»: «الجواهر».

لا يجوزُ عليه ذلك. وإن عَلَّلناه^١ بالفاعلِ فهو أيضاً باطلٌ؛ لأنَّ تأثيرَ الفاعلِ^٢ إنما يكونُ فيما حَدَثَ، دونَ ما العدمُ مُستَمِرُّ له. فبَطَلَ تعليلُ هذا الحُكْمِ. وليسَ كذلكَ ما أشرنا إليه مِن وجوبِ تَحْيِيزِ الجَوْهَرِ متى وُجِدَ؛ لأنَّ تعليلَ هذا الحُكْمِ مُمكِنٌ بصفةِ الذاتِ؛ لأنَّه شائعٌ في جنسِ^٣ الجواهرِ، وكُلُّ حُكْمٍ عَقَلَنَاهُ فالأصلُ فيه التعليلُ إلا لمانعٍ.

[الدليل الثاني]

دليلٌ آخَرُ: و ممَّا يُمكنُ أن يُستَدَلَّ به على أن كَوْنَ المُتَحَيِّزِ مُتَحَيِّزاً^٤ لا يكونُ بالفاعلِ: أَنَّهُ لو كَانَ بالفاعلِ لَجَازَ أن يَجْعَلَهُ بصفةِ جنسِ آخَرَ، مِن كَوْنِ أو غَيْرِهِ. و لو صَحَّ أن تَكُونَ^٥ الذاتُ بصفةِ التَحْيِيزِ و الكَوْنِ لَصَحَّ فيما تَقْدِرُ^٦ عليه مِن الأكوَانِ أن يَكُونَ بهاتَيْنِ الصفتَيْنِ؛ فكَانَ يَصِحُّ مِن أَحَدِنَا أن يَجْعَلَ مقدورَهُ مِنَ الكَوْنِ بصفةِ التَحْيِيزِ؛ لأنَّه لا تَنَافِي بَيْنَ الصفتَيْنِ، على ما قَدَّمناه.

و ليسَ لأَحَدٍ أن يَقُولَ: إنَّ أَحَدِنَا لا يَقْدِرُ على تحصيلِ ذاتٍ مِنَ الذواتِ بصفةِ التَحْيِيزِ، وإن قَدَرَ على ذلكَ القَدِيمِ سُبْحَانَهُ^٧؛ كَمَا أَنَّهُ تَعَالَى^٨ عِنْدَكُمْ قَادِرٌ على

١. في «أ»: «عللناه».

٢. في «أ»: - «فهو أيضاً باطل؛ لأنَّ تأثيرَ الفاعلِ».

٣. في «أ»: «حيِّز».

٤. في «د»: «على كون أن المتحيز متحيزاً». و في «ص»: «على كون المتحيز متحيزاً أن».

٥. في «أ»: «يكون».

٦. في «أ»: «يقدر». و في «د»: «تقدر». و في «س، ص، ط»: «يقدر».

٧. في «أ»: «و إن قدر القديم تعالى على ذلك».

٨. في «ج»: - «كما أنه تعالى».

إيجاد جنس الجواهر^١ وإن لم تكن^٢ قادرين على ذلك.

وذلك: أن من شأن الصفات التي تكون بالفاعل أن لا يقع بين الفاعلين فيها^٣ اختصاص، فمن قدر على بعضها قدر على سائرها. ألا ترى أن كلام أحدنا لما صح أن يكون خبراً وأمرأً و على سائر ضروب الكلام، وحب فيمن قدر على^٤ أن يجعله على بعض هذه الصفات أن يكون قادراً على جعله على سائرها؟ وإذا كان الكون إنما يكون على هذه الصفة بالفاعل، وهو مما يصح أن يكون متحيزاً بالفاعل أيضاً، فيجب فيمن قدر على أن يجعله كوناً أن يجعله متحيزاً؛ لعدم الاختصاص بين صفات الفاعل.

وليس يمكن أن يقال: إن الأكوان من فعل الله تعالى يصح أن تكون بصفة التحيز^٦، دون الأكوان التي في مقدورنا.

وذلك: أننا نقدر من الأكوان على أنواع^٧ وأجناس ما يقدر القديم تعالى عليه من ذلك، ومحال أن يصح فيما يقدر تعالى عليه من الأكوان أن يحصل على صفة لا يصح فيما يقدر عليه منها أن تكون على تلك الصفة؛ لأن ما يجوز على الجنس والنوع من هذه الصفات لا يتخصص، كما لم يتخصص ما يكون عليه جنس

١. في «أ»: «الجواهر».

٢. في «أ»: «لم تكن».

٣. في «ص» و حاشية «س»: «بها».

٤. في «أ»: - «على».

٥. في «أ»: - «هذه».

٦. في «أ»: «يصح أن يكون التحيز».

٧. في «أ»: - «و».

الصوتِ وَ نَوْعُهُ - فيما يَكُونُ^١ عليه مِنَ الصِّفَاتِ المُسْتَنَدَةِ^٢ إِلَى الفَاعِلِ ، كَكَوْنِهِ^٣ خَبِراً وَ أَمْراً - بِقَدِيمٍ دُونَ مُحَدَّثٍ ، وَ قَادِرٍ دُونَ قَادِرٍ .

[الدليل الثالث]

دَلِيلٌ آخَرٌ: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الاختصاصَ فيما تَحْصُلُ^٤ عليه المقدوراتُ بالفاعلِ مُرْتَفِعٌ ، وَ إن جازَ الاختصاصَ في الأجناسِ وَ الأعيانِ ؛ فَلَوْ صَحَّ في قَادِرٍ مِنْ القَادِرِينَ أَنْ يَجْعَلَ مَقْدُورَهُ مُتَحَيِّزاً ، لَصَحَّ ذَلِكَ مِنَّا في مَقْدُورِنَا .
وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الخَبِرِ وَ الأَمْرِ وَ التَحْيِيزِ بِأَنَّ صِفَاتِ الكَلَامِ كُلَّهَا^٥ تَدْخُلُ في مَقْدُورِنَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَحْيِيزُ .

وَ ذَلِكَ: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا^٦ أَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ لَا يَخْتَصُّ لِأَجْلِ تَعَلُّقِهِ بِهِ^٧ ؛ فَلَوْ صَحَّ في بَعْضِ الفَاعِلِينَ جَعْلُ ذَاتِ بِصِفَةِ التَحْيِيزِ ، لَصَحَّ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ قَادِرٍ ، كَمَا قُلْنَا في الخَبِرِ وَ الأَمْرِ^٨ .

[٨، ٩] . وَ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ مَا أَبْطَلْنَاهُ مِنَ الأَقْسَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَحْيِيزُ رَاجِعاً إِلَى نَفْسِ الجَوْهَرِ بِلا واسِطَةٍ ، أَوْ يَكُونَ رَاجِعاً إِلَى^٩ مَا هُوَ عَلَيْهِ في نَفْسِهِ . وَ أَيُّ الأَمْرَيْنِ كَانَ

١ . في «أ»: «لم يكن» .

٢ . في «أ»: «المستند» .

٣ . في «أ»: «لكونه» .

٤ . في «أ»: «يحصل» .

٥ . في «أ»: - «كلها» .

٦ . تقدّم آنفاً .

٧ . في «أ»: - «به» .

٨ . تقدّم آنفاً .

٩ . في «د، س، ص، ط»: «على» .

فَقَدْ تَبَّتْ مَا أَرَدْنَاهُ وَبَيَّنَّا الْكَلَامَ عَلَيْهِ، مِنْ وَجوبِ تَحْيِيزِ الْجَوْهَرِ مَعَ الْوُجُودِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الصِّفَةِ.

وَمَا أَوْجَبَ كَوْنَهُ مُتَّحِيزًا مَعَ الْوُجُودِ^١ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَحْصُلُ لِلْجَوْهَرِ فِي حَالِ وُجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَنْفَصِلُ مِنَ التَّحْيِيزِ^٢، فَلَا^٣ تَكُونُ تِلْكَ الصِّفَةُ بِأَنْ تَقْتَضِيَ^٤ التَّحْيِيزَ بِأَوْلَى مِنْ أَنْ يَكُونَ التَّحْيِيزُ يَقْتَضِيهَا؛ لِاقْتِرَانِهِمَا.

وَأَيْضًا إِذَا عَلِمْنَا وَجُوبَ تَحْيِيزِ الْجَوْهَرِ مَتَى وَجِدَ، وَ^٥ مُفَارَقَتَهُ^٦ لِسَائِرِ الْأَجْنَاسِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي هُوَ وَجُوبُ التَّحْيِيزِ^٧ حَاصِلٌ لَهُ فِي حَالِ^٨ الْعَدَمِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُقْتَضِيهِ أَيْضًا حَاصِلًا فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ^٩ فِي حَالِ^{١٠} الْمُؤَثَّرِ فِيهِ مُنْتَظَرٌ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: قَدْ اخْتَصَّ الْجَوْهَرُ عِنْدَكُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فِي الْعَدَمِ، دُونَ سَائِرِ الذَّوَاتِ؛ فَيَجِبُ أَنْ تَقْتَضِيهَا صِفَةٌ أُخْرَى. وَالْقَوْلُ فِي الصِّفَةِ الثَّانِيَةِ كَالْقَوْلِ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى.

١. فِي «س، ص»: «الوجه».

٢. فِي حَالِ وُجُودِهِ.

٣. فِي «أ»: «ولا».

٤. فِي «أ»: «يقتضي».

٥. فِي «أ»: «وجدوا مفارقتة».

٦. فِي غَيْرِ «أ»: «+ له».

٧. فِي «س»: «وجوب للتحييز». وَفِي «ص»: «الوجوب للتحييز».

٨. فِي غَيْرِ «أ»: «- حال».

٩. فِي «أ»: «يوجب».

١٠. فِي «أ»: «- و».

و ذلك: أن الاختصاص يَقْتَضِي ما يَسْتَنْدُ إليه، و صفة الذاتِ مُقْتَضَى الذاتِ، و ذلك يُعْنِي عن صفةٍ أُخْرَى تَسْتَنْدُ إليها.

[إبطال بعض الأدلة التي أُقيمت لإثبات أن الجوهر جوهر في حال العدم]

[أولاً:]

ولا يجوزُ أن يُسْتَدَلَّ على أنه «لا بُدَّ في كُلِّ جنسٍ، من جوهرٍ و غيرِهِ، من صفةٍ يَكُونُ عليها في العدم» بما يَمْضِي^٢ كثيراً في الكُتُبِ^٣ من أن^٤ الذاتينِ لا بُدَّ من أن يَكُونَا مُخْتَلِفَتَيْنِ أو مُتَمَائِلَتَيْنِ، و أن تَعاقَبَ ذلك عليهما واجبٌ؛ لأنّه إمّا أن تَكُونُ كُلُّ واحدةٍ منهما تَسُدُّ مَسَدَّ الأُخْرَى فيما يَرْجِعُ إلى ذاتِها^٥، أو لا تَسُدُّ^٦ مَسَدَّها في ذلك، و المُتَمَائِلَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، و المُخَالَفَةُ^٧ مُسْتَفَادَةٌ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي. و إذا ثَبَّتَ أن الجَوْهَرَ المَعْدُومَ مِثْلاً^٨ يُخَالَفُ الأَعْرَاضَ في حالِ عَدَمِهِ - على الحَدِّ الذي يَبَيِّنُهُ - وَ ثَبَّتَ أن المُخَالَفَةَ لا بُدَّ من^٩ أن تَكُونُ بَصْفَةً^{١٠} من الصِّفَاتِ، فلا بُدَّ في المَعْدُومِ من أن يَكُونُ على صفةٍ يُخَالَفُ بها^{١١}.

١. في «أ»: «يستند».

٢. في «أ»: «مضى».

٣. انظر مثلاً: المسائل في الخلاف، ص ٤٤ - ٤٥.

٤. في غير «د، ص»: «أن».

٥. في «أ»: «ذاتهما».

٦. في «أ»: «لا يسد».

٧. في «أ»: «مستفادة من القسم الأول، و المخالفة».

٨. في غير «أ»: «مثلاً».

٩. في «أ»: «من».

١٠. في «أ»: «لصفة».

١١. في «أ»: «فلا بد في المعدوم أن تكون على صفة نخالف فيها».

و الدليل على أن الذات إنما تُخالِفُ غيرها بصفةٍ من الصفات: أنه لا يصحُّ أن تُخالِفَها^١ بكونها ذاتاً؛ لأن في الذاتِ مُشْتَبِهاً ومُخْتَلِفاً. ولا تصحُّ^٢ المُخالِفةُ بعِلَّةٍ من العِلَلِ أو بجعلِ الجاعِلِ؛ لأن ذلك مُنْتَظَرٌ في المعدومِ^٣، والمُخالِفةُ حاصلَةٌ في الحالِ^٤. فثَبَّتَ أنه لا بُدَّ من كَوْنِ المعدومِ على صفةٍ.

و يُفسدُ^٥ هذه الطريقة: أنها مَبْتَنِيَّةٌ^٦ على مَحْضِ الدعوى، وهي أن المعدومَ لا يخلو من أن يكونَ مُمَاثِلاً أو مُخَالِفاً؛ وإذا فَسَّرُوا المُمَاثِلَ بأنه «ما سَدَّ مَسَدَّ غيره فيما يَرْجِعُ إلى ذاته» فَمَنْ يُسَلِّمُ^٧ لهم في المعدومِ أنه على صفةٍ تَرْجِعُ إلى ذاته؟ و مَنْ نَفَى عن المعدومِ كُلَّ الصفاتِ وعَرَّاه منها، معلومٌ أنه لا يُوافقُ على ذلك ولا يُسَلِّمُهُ.

و وَجَدْتُ بعضَ مَنْ نَصَرَ هذا الدليلَ يُجِيبُ عن هذا الاعتراضِ الذي ذَكَرناه بأن يَقُولَ: لو ثَبَّتَ أن صفةَ الذاتِ لا يَخْتَصُّ بها إلا الموجودُ، لَجَازَ أن نَقُولَ في المعدومِ: إنه لا بُدَّ أن يكونَ إما أن يَسُدَّ مَسَدَّهُ فيها، أو لا يكونَ كذلك.

و هذا غيرُ نافعٍ؛ لأنَّ المُخالِفَ يَقُولُ: إنَّ المعدومَ لا يَسُدُّ مَسَدَّ الموجودِ في صفةِ الذاتِ التي يَخْتَصُّ بها الموجودُ؛ لأنَّ نَفْيَ صفةِ^٨ الذاتِ لا يُنافي العدمَ^٩، وإنما

١. في «أ»: «يخالِفها».

٢. في «د»: «ولا يصلح».

٣. إلى أن يوجد.

٤. أي في حال العدم.

٥. في غير «أ»: «وتفسد».

٦. في «د»: «مبتنية».

٧. في «أ»: «سَلِّم».

٨. في «أ»: «صفات». وفي «س»: «- صفة».

٩. في «أ»: «المعدوم». وفي «ط»: «العدم».

يَنَافِيهِ ثُبُوتُ الصِّفَاتِ^١. وَإِذَا أُرِدْتُمْ بِالْمُخَالَفِ مَا لَيْسَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، فَالْمَعْدُومُ مُخَالَفٌ لِمَا اخْتَصَّ بِهِذِهِ الصِّفَةِ. فَإِنْ عُدْتُمْ إِلَى أَنَّ الْخِلَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِصِفَةٍ اخْتَصَّ بِهَا الْمُخَالَفُ^٢، نَازَعْنَاكُمْ فِي ذَلِكَ وَقُلْنَا: أَنْتُمْ تَقُولُونَ خِلَافَ هَذَا؛ لِأَنَّكُمْ تَحْدُونَ^٣ الْمُتَمَاثِلَ بِأَنَّهُ مَا سَدَّ^٤ مَسَدَّ غَيْرِهِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، وَتَحْدُونَ^٥ الْمُخَالَفَ بِأَنَّهُ مَا لَيْسَ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ؛ فَمِنْ أَيْنَ بَعْدَ هَذَا أَنَّهُ مَعَ نَفْيِ اخْتِصَاصِهِ^٦ بِتِلْكَ الصِّفَةِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى، وَيَكْفِي فِي كَوْنِهِ مُخَالَفًا نَفْيِ اخْتِصَاصِهِ بِمَا يَتَضَيُّ التَّمَاثِلُ؟

وَرُبَّمَا نُصِرَتْ^٧ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَعْدُومَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّ غَيْرِهِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ مَتَى حَصَلَ مَوْجُودًا، أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ. وَهَذَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَنَا عَنْهُ.

وَهَذَا أَيْضًا لَا يَكْفِي؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُ: إِنَّ الْمَعْدُومَ فِي حَالِ عَدَمِهِ لَيْسَ عَلَى صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ، فَإِذَا قَدَّرْنَا وَجُودَهُ فَإِنَّمَا يَحْضُلُ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى مَا يَجْعَلُهُ الْفَاعِلُ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ جَعَلَهُ بِصِفَةٍ جَنَسٍ مَخْصُوصٍ كَانَ سَادًّا مَسَدَّهُ مَتَى وُجِدَ، وَإِنْ جَعَلَهُ بِصِفَةٍ جَنَسٍ آخَرَ فَعَلَى هَذَا.

١. فِي «أ»: «الذات».

٢. فِي «د، س، ص»: «المخالفة».

٣. فِي «س، ط»: «تجدون».

٤. فِي «أ»: «المتماثل بأنه يسد».

٥. فِي «س، ص»: «و تجدون».

٦. أَيِ الْمُخَالَفِ، وَهُوَ الْمَعْدُومُ فِي مَحَلِّ الْبَحْثِ.

٧. فِي «أ»: «+ من».

فإن عُدِلَ إلى أن يُدْعَى أن المعدوم لا يجوز أن يكونَ على هذه الصفات^١ التي تستند إلى الذات - من التحيز وما أشبهه^٢ - بالفاعل، وأن من الواجب إذا اختصَّ في الوجود ببعض هذه الصفات أن يختصَّ بها متى وُجِدَ. فهذا انتقالٌ إلى الطريقة التي تقدّم^٣ بيانها لها وكلامنا عليها، وبيّنا فيها^٥: أن الجوهر إذا وجب تحيزه عند الوجود - وهذا حكم ثابت له في العدم دون سائر الأجناس - فلا بُدَّ من مقتضى حاصل في العدم. وإنما طعننا^٦ على ما يخالف هذه الطريقة.

[ثانياً:]

فأما من اعتمد - في أن المعدوم لا بُدَّ من اختصاصه بصفة - على أنه لو لم يختصَّ بذلك لما صحَّ العلم به على سبيل التفصيل، وقد علمنا أنه تعالى يعلم المعدومات كلها على سبيل التفصيل ويميز بعضها من بعض، ولولا هذه الجملة^٧ لما صحَّ منه تعالى أن يعيد الجواهر بعد الفناء^٨. فقوله أيضاً يفسد، و طريقته هذه^٩ معترضة بأن يقال له: لم زعمت^{١٠} أن العلم

١. في «أ»: «الصفة».

٢. في «د»، «س»، «ص»، «ط»: «وما أشبهه».

٣. في «ج»، «ط»: «تقدّم».

٤. في «أ»: «بيانها وكلمنا».

٥. تقدّم في ص ٧٠ - ٧١.

٦. في «أ»: «قطعنا». وفي «س»، «ط»: «طعنناه».

٧. في «أ»: - «الجملة».

٨. راجع: المسائل في الخلاف، ص ٤٥.

٩. في «أ»: - «هذه».

١٠. في «أ»: - «لم زعمت».

على سبيلِ التفصيلِ يَفْتَضِي إثباتَ المعلومِ على صفةٍ لَيْسَ المعلومُ الآخرُ المُتَمَيِّزُ^١ منه عليها؟ أَوْ لَيْسَ مِنْ قَوْلِكَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ أَجْزَاءَ السَّوَادِ الْمُخْتَصَّةَ مَتَى وَجِدَتْ بِمَحَلٍّ بَعِيْنِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَإِنْ كَانَ لَا صِفَةَ لِبَعْضِ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ^٢ تَخْتَصُّ بِهَا فِي حَالِ الْعَدَمِ إِلَّا وَهِيَ حَاصِلَةٌ لِبَاقِي الْأَجْزَاءِ؟» وَإِذَا^٣ جَازَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ ذَاتَيْنِ لَا صِفَةَ لِاحْدَاهُمَا إِلَّا وَهِيَ لِلْآخَرَى، جَازَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ ذَاتَيْنِ فِي حَالِ الْعَدَمِ وَإِنْ كَانَ لَا صِفَةَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

[مناقشة بعض فقرات كلام السائل]

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي أَثْنَاءِ السُّؤَالِ، مِنْ تَنَافِي كَوْنِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةِ سَوَاداً مُتَحَيِّزَةً؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مِنْ شَأْنِ السَّوَادِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ^٤، وَ^٥ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ كَيْفَ يُجْعَلُ مُتَحَيِّزاً؟

فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ السَّوَادَ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَحَيِّزٍ إِذَا عَلِمْنَا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَوَاداً بِالْفَاعِلِ وَلَا الْمُنْتَحَيِّزَ يَكُونُ مُتَحَيِّزاً بِالْفَاعِلِ^٦، وَ^٧ أَنَّ السَّوَادَ إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ لِذَاتِهِ وَكَذَلِكَ الْمُنْتَحَيِّزُ إِنَّمَا يَكُونُ مُتَحَيِّزاً لِمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ؛ فَتَشْوِيرُ^٨

١. في غير «د»: «المميز».

٢. في «أ»: «+ أن».

٣. في «أ»: «فإذا».

٤. في «أ»: «من حيث كان السواد أن يكون غير متحيز».

٥. في «ج»: «- من حيث كان من شأن السواد أن يكون غير متحيز، و».

٦. أي وأنه لم يكن المنتحيز متحيزاً بالفاعل.

٧. أي وعلماً أيضاً.

٨. في «أ»: «فيميز».

لنا هذه المُقَدِّمَاتُ أَنْ السَّوَادَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَّحِيزٍ. وَإِذَا لَمْ يَتَقَدِّمِ الْعِلْمُ
بِذَلِكَ، وَجَوَزْنَا كَوْنَهُ سَوَاداً أَوْ مُتَّحِيزاً بِالْفَاعِلِ، فَلَيْسَ يُعْلَمُ^١ أَنْ مِنْ شَأْنِ السَّوَادِ
أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَّحِيزٍ.

فَأَمَّا مَا مَضَى أَيْضاً فِي خِلَالِ الْكَلَامِ، مِنَ الْمُعَارِضَةِ بِأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ
حَسَنًا قَبِيحًا بِالْفَاعِلِ، مَعَ ارْتِفَاعِ التَّضَادِّ بَيْنَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ طَعْنًا
عَلَيْنَا فِيمَا أَوْجَبْنَاهُ مِنْ جَوَازِ جَعْلِ الْفَاعِلِ الذَّاتِ الْوَاحِدَةَ سَوَاداً مُتَّحِيزَةً؛ لِنَفِي^٢
التَّضَادِّ بَيْنَ التَّحِيزِ وَالسَّوَادِ^٣.

فَهُوَ أَيْضاً غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ وَالْقَبِيحَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا تَضَادٌّ، فَالْحَسَنُ
لَا يَكُونُ حَسَنًا^٤ إِلَّا وَقَدْ انْتَفَتَ عَنْهُ وَجْهُ الْقُبْحِ كُلُّهَا، وَالْقَبِيحُ لَا يَكُونُ قَبِيحًا إِلَّا وَ
فِيهِ وَجْهٌ مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ. فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ حَسَنًا قَبِيحًا، فَقَدْ أُثْبِتْنَا مَا نَقَيْنَاهُ بَعِيْنِهِ؛
لَأَنَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ حَسَنًا فَقَدْ نَقَيْنَاهُ عَنْهُ وَجْهَ الْقُبْحِ، وَإِذَا جَعَلْنَاهُ مَعَ ذَلِكَ قَبِيحًا فَقَدْ
أُثْبِتْنَا وَجْهًا مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ؛ وَهَذَا إِثْبَاتٌ لِلْمَنْفِي^٥ بَعِيْنِهِ، وَهُوَ أَكْثَرُ فِي الْاسْتِحَالَةِ
مِنَ التَّضَادِّ.

فَأَمَّا مَا مَضَى أَيْضاً فِي خِلَالِ الْكَلَامِ، مِنَ الْمُعَارِضَةِ بِالْخَبْرِ وَالْأَمْرِ، وَجَعْلِ
بَعْضِ الْكَلَامِ بِصِفَتَيْهِمَا^٦ مَعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

١. فِي «أ»: «فليس نعلم».

٢. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «لانتفاء».

٣. فِي «أ»: «بين السواد والتحيز»؛ بتقديم وتأخير.

٤. فِي «د»: - «حَسَنًا».

٥. فِي «أ»: «المنفي».

٦. فِي «س، ص، ط»: «بصفتها».

فهو غير مُمتنع؛ لأنه لا تضادَّ بينَ الكلامِ خبراً و أمراً، و لا ما يجري مجرى التضادِّ، و لا إثباتٌ للمنفى بعينه كما قلنا في الحسنِ و القبحِ^١؛ و ليس بمُمتنعٍ^٢ أن يتكلّمَ أحدنا بكلامٍ يقصدُ به إلى ما يكونُ به الخيرُ خيراً فيكونُ خيراً، و إلى ما به يكونُ الأمرُ أمراً فيكونُ أمراً؛ و إنّما يفحشُ ذلك لأنَّ صيغةَ الأمرِ في اللغةِ العربيّةِ تُخالِفُ^٣ صيغةَ الخيرِ^٤، فمن جمَعَ بينهما في صيغةٍ^٥ واحدةٍ فكأنه غيرُ متكلّمٍ باللغةِ العربيّةِ.

فأما ما خُتِمَ به الكلامُ، من أن الذاتَ إذا كانت واحدةً، و قدّرنا انتفاءها، و جَبَّ انتفاء الصفاتِ أجمَع.

فقد بيّنا في صدرِ كلامنا ما تزولُ به الشبهةُ^٦، و استوفيناها،^٧ و قلنا^٨: إنَّ الذاتَ إذا فرضنا كونها بصفةِ السوادِ و التحيُّزِ، فقد فرضنا كونها^٩ على ما يجبُ استمراره إلى أن يطرأ ما يُنافيه، و أنّه متى لم يطرأ ما يُنافيه فالاستمرارُ واجبٌ؛ فإذا فرضنا حدوثَ بياضٍ، فإنما حدَثَ^{١٠} ما يُنافي السوادَ دونَ ما يُنافي التحيُّزَ، فللذاتِ و

١. تقدّم أنفاً.

٢. في غير «أ»: «و ليس يمتنع».

٣. في «أ»: «يخالِف».

٤. في «ب، ج»: «الخير».

٥. في «أ»: «صفة».

٦. في غير «أ»: «تزول الشبهة به».

٧. تقدّم في ص ٦٢.

٨. في «أ»: «قلنا».

٩. في «ط» - «بصفة السواد و التحيُّزِ، فقد فرضنا كونها».

١٠. في غير «أ»: «وجد».

حَالُهَا^١ هذه وجهان: أحدهما يَقْتَضِي الانتفاء وهي حال كَوْنِهَا سَوَادًا، و الوجهُ
 الآخرُ يَقْتَضِي الاستمرارَ وهي حالُ التحيُّزِ. فليسَ هي بأن تَنْتَفِي بِأَوْلَى مِنْ أَنْ
 تَسْتَمِرَّ^٢؛ لِثُبُوتِ وَجْهِ^٣ الانتفاءِ و الاستمرارِ، فلهذا قُلْنَا: إِنَّهَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ
 موجودةً معدومةً.

و هذا واضحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ^٤.

١. في «أ»: «و حاله».

٢. في «أ»: «يستمر».

٣. في «أ»: «وجه».

٤. في «س، ص»: «+ بعون الله».

المسألة الثانية

[في أن القدرة توجب حالاً للجُملة، دون المحل^١]

ما جوابٌ مَنْ زَعَمَ أَنَّ القُدْرَةَ توجِبُ حالاً للمحلِّ دونَ الجُملةِ؟ وَ يَسْتَدِلُّ على ذلكَ بأنَّ يَقولُ: لو كانتَ القُدْرَةُ توجِبُ حالاً للجُملةِ، لَوَجِبَ أن يَصِحَّ الفِعْلُ بالأطرافِ مَمَّنْ في قَلْبِهِ أو في بعضِ جَسَدِهِ قُدْرَةٌ واحدةٌ؛ لأنَّ «ما يوجِبُ حالاً للجُملةِ» تأثيرُهُ في غيرِ محلِّهِ من الجُملةِ كتأثيرِهِ في محلِّهِ، وإذا كانَ تأثيرُها صحَّةَ الفِعْلِ وَجِبَ أن يَصِحَّ الفِعْلُ على الحدِّ الذي ذَكَرناهُ؛ فَلَمَّا وَجَدْتُ وَقوفَ صحَّةِ الفِعْلِ^٣ بالأطرافِ على وجودِ القُدْرَةِ فيها حتَّى لا يَصِحُّ فِعْلٌ بجزءٍ لَيْسَ فيه قُدْرَةٌ، قَطَعْتُ على أنَّ^٤ تأثيرُها الحالَ للمحلِّ لا للجُملةِ؛ أَلَا تَرى أنَّ العالِمَ يَصِحُّ مِنْهُ المُحكَّمُ^٥ بأطرافِهِ وإن وُجِدَ العِلْمُ^٦ في قَلْبِهِ؟

١. أي أن القدرة الموجودة في اليد (المحل) توجب صفة القادر (الحال) للمجموع المسمي:

زيد (الجمله)، دون اليد (المحل). أي أن زيدا هو الذي يُسمى قادراً، لا اليد، وإن كانت القدرة

موجودة في اليد.

٢. في غير «أ»: «إذا».

٣. في «أ»: «وجدت وقوع الفعل».

٤. في غير «أ»: - «أن».

٥. في «س، ص»: «الحكم».

٦. في «أ»: «العالم».

فإن قيل: إنما كان كذلك في القدرة لأن من أحكام القدرة أن لا يصحَّ الابتداء بها إلا في محلها.

قيل: هذا إقرار بما ذكرناه من إيجابها الحال للمحل، غير أنكم عبرتم بخلاف عبارتنا؛ لأننا نقول: لا يصحُّ الفعل بالأطراف وإن كان في القلب قدرة؛ لأن القدرة ما^١ أوجبت حالاً للأطراف^٢ وأوجبت للمحل الذي حلت^٣ فيه، وأنتم تثبتون هذا الحكم وتقولون: لأن القدرة لا يصحُّ الابتداء بها إلا في محلها.

على أن ما ذكرناه أولى؛ لأننا ثبت إيجاب القدرة حالاً لِمَا^٤ يصحُّ به الفعل، وأنتم تجعلون القدرة موجبة حالاً لِمَا لا يصحُّ به الفعل. ولئن جاز هذا ليجوز^٥ أن يقال: إن الأكوان^٦ توجب الحال للجمله، والسواد أيضاً؛ لكن لا تكون الجمله كائناً بجزء واحد من الكون^٧، ولا سواداً بجزء واحد من السواد؛ بل إذا حصل في كل جزء جزء^٧ من الكون والسواد، ظهر الحكمين.

فإن قيل: كون القدرة موجبة للمحل حالاً يوجب أن يكون الواحد منا قادرين جماعة^٨، وأن لا تنصرف^٩ بإرادة واحدة.

١. «ما» هنا نافية، أي أن القدرة التي في القلب لم توجب حالاً للأطراف.

٢. في غير «أ»: «للأطراف حالاً»؛ بتقديم وتأخير.

٣. في «أ»: «حلته».

٤. في جميع النسخ: «بما» وهو سهو.

٥. في «د، س، ص، ط»: «ليجوز».

٦. في «أ»: «الأكوان».

٧. في «أ»: - «جزء».

٨. لأنه بناء على ذلك سيكون لكل جزء من الجملة قدرة خاصة به، فيكون كل جزء قادراً؛ فتصير الجملة عبارة عن مجموعة من الأجزاء القادرة، أي مجموعة من القادرين.

٩. في «أ»: «لا يتصرف». وفي «ص»: «لا يتصرف».

قلنا: إن^١ أَرَدْتُمْ أَنْ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ مَا هُوَ^٢ لِلْجُمْلَةِ، فَهَذَا مُسَلَّمٌ، وَلَا يَجِبُ أَنْ لَا تَنْصَرَفَ^٣ بِإِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ؛^٤ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ تَوْجِبُ لْجُمْلَةِ الْأَجْزَاءِ الْحَالَ، فَتَنْصَرَفُ^٥ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ حُكْمُهُ حُكْمُ الْآخِرِ فِي كَوْنِهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي صَيَّرَتْهَا الْإِرَادَةُ عَلَى حَالٍ.

وإن أَرَدْتُمْ تَسْمِيَةَ الْجُمْلَةِ بِأَنَّهَا «قَادِرُونَ كَثِيرُونَ» فَلَوْ سَمَّيْتُمُ الْعَرَبَ لَسَمَّيْنَاهَا. عَلَى أَنَّ هَذَا يَوْجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُسَمَّوْا الْجُمْلَةَ الْكَائِنَةَ^٦: «كَائِنِينَ كَثِيرِينَ».

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِعْلَمُ أَنَّ طَرِيقَ إِثْبَاتِ الْقَادِرِ قَادِرًا، يَوْجِبُ أَنَّ الْقَادِرَ هُوَ جُمْلَةُ الْحَيِّ، دُونَ أَجْزَائِهِ وَأَبْعَاضِهِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا تَوَصَّلْنَا إِلَى إِثْبَاتِ^٧ هَذِهِ الْحَالِ لَهُ بِصَحَّةِ الْفِعْلِ، مِنْ حَيْثُ وَجَدْنَا هَذَا الْحُكْمَ - الَّذِي^٨ هُوَ صَحَّةُ الْفِعْلِ - يَخْتَصُّ بِهِ حَيٌّ دُونَ حَيٍّ^٩ آخَرَ، فَعَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَهُمَا لَمْ يَخْتَصُّ بِهَذَا الْحُكْمِ دُونَ صَاحِبِهِ إِلَّا بِمُقْتَضٍ لَهُ يَرْجِعُ إِلَى مَنْ صَحَّ الْفِعْلُ مِنْهُ. وَلَمَّا عَلِمْنَا أَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا صَحَّ مِنَ الْجُمْلَةِ دُونَ أَبْعَاضِهَا؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ أَحْكَامَ الْفِعْلِ كُلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ دُونَ الْأَبْعَاضِ مِنْ مَدْحٍ وَذَمٍّ وَآمِرٍ وَنَهْيٍ، وَلَا

١. في «أ»: «فإن».

٢. في غير «أ»: - «هو».

٣. في «أ»: «لا ينصرف».

٤. في غير «أ»: - «واحدة».

٥. في «أ»: «فينصرف».

٦. أي التي لها أكوان.

٧. في «أ» الكلمة غير واضحة.

٨. في «أ»: - «الذي».

٩. في غير «أ»: - «حي».

شُبْهَةً عَلَى عَاقِلٍ فِي أَنَّ الْمَأْمُورَ الْمُنْهَى الْمَمْدُوحَ الْمَذْمُومَ هُوَ الْجُمْلَةُ دُونَ
الْأَجْزَاءِ. أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ لَطَمَ غَيْرَنَا^١ وَبَخَصَ عَيْنَهُ^٢، لَمَا وَجَّهَ^٣ الْعَقْلَاءُ ذَمَّهُمْ^٤
عَلَى هَذِهِ الْإِسَاءَةِ إِلَى الْإِصْبَعِ أَوْ الْيَدِ الْمُبَاشِرَتَيْنِ لِلْفِعْلِ، بَلْ إِلَى جُمْلَةِ الْفَاعِلِ؟
فَثَبَّتَ^٥ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ حَالَ الْقَادِرِ^٦ - الَّتِي تَوَصَّلْنَا إِلَيْهَا بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ - يَجِبُ أَنْ
تَكُونَ رَاجِعَةً إِلَى مَنْ تَتَعَلَّقُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ بِهِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ، دُونَ الْأَبْعَاضِ.

وَمِمَّا قِيلَ أَيْضًا فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْأَفْعَالَ تَتَعَلَّقُ بِحَسَبِ الدَّوَاعِي وَالْفَصْدِ وَالْعِلْمِ وَ
الْإِدْرَاكِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سَائِرَ مَا ذَكَرْنَاهُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجُمْلَةِ دُونَ الْأَجْزَاءِ؛ فَيَجِبُ أَنْ
تَكُونَ الْأَفْعَالُ الْوَاقِعَةُ بِحَسَبِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ رَاجِعَةً إِلَى الْجُمْلَةِ دُونَ الْأَجْزَاءِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ فِي النَّاسِ مَنْ ارْتَكَبَ أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي أُشْرِتَ إِلَيْهَا تَرْجِعُ^٧ إِلَى
الْأَجْزَاءِ، وَأَجَازَ^٨ فِي الْجُزْءِ الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ مَمْدُوحًا مَذْمُومًا؟

قُلْنَا: لَا اعْتِبَارَ^٩ بِخِلَافِ يَعْْلَمُ الْعَقْلَاءُ كُلُّهُمْ صَرُورَةً بَطْلَانَهُ. وَ قَدْ عَلِمَ كُلُّ عَاقِلٍ
قُبْحَ تَعْلِيْقِ ذَمٍّ أَوْ مَدْحٍ وَأَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ^{١٠} بِجُزْءٍ وَاحِدٍ مِنْ أَجْزَاءِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ بَلْ بَعْضُ

١. فِي غَيْرِ «أ»: «لَوْ لَطَمَ عَيْنَ غَيْرِهِ أَوْ».

٢. بَخَصَ عَيْنَهُ وَبَخَزَهَا وَبَخَسَهَا، كُلُّهُ بِمَعْنَى فَقَّأَهَا. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٤ (بِخَص).

٣. فِي «د»: «لَمَا وَجَدَ».

٤. فِي غَيْرِ «أ»: «ذَمَّهُمْ».

٥. فِي «د»: «فِيثَبَّتَ».

٦. فِي «ص»: «الْفَاعِلُ».

٧. فِي «أ»: «يَرْجِعُ». وَ فِي «س، ص»: - «تَرْجِعُ».

٨. فِي «أ»: «فَأَجَازَ».

٩. فِي «أ»: «الاعْتِبَارُ».

١٠. فِي «أ»: «وَمَدْحٍ وَأَمْرٍ وَنَهْيٍ».

واحدٍ مِنْ أعضائها. و فَرَّقَ كُلُّ عاقلٍ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى هذه الصفةِ، و بَيْنَ أن يَكُونَ مضموماً إليه و ملتصقاً به جماعةً أحياءٍ قادرين؛ و هذا الفرقُ لا يَتِمُّ إِلَّا بأن تَكُونَ^١ الجُمْلَةُ كُلُّهَا حَيًّا واحداً، و قادراً واحداً. و لو كانَ محلُّ القُدرةِ قادراً، و كذلكَ محلُّ الحياةِ حَيًّا، لَمْ يَكُنْ ما عَلِمنا ضرورةً تُبَوِّهه، مِنْ حُصولِ الفرقِ الذي ذَكَرناه. و قد أُلْزِمَ قَدِيماً مَنْ أجازَ ذلكَ أن يُجَوِّزَ كَوْنَ بعضِ أجزاءِ الإنسانِ عَلَى مذهبِ و البعضِ الآخرِ عَلَى خِلافِهِ حتَّى يَكُونَ بعضٌ مُجْبِراً و بعضٌ عَدليًّا، و بعضٌ مؤمناً و آخرٌ كافراً. و أن يَفَعَ بَيْنَ الأبعاضِ تَدافُعٌ و تَمائِعٌ، إمَّا باختلافِ الدواعي أو^٢ الإراداتِ.

و كُلُّ هذا لازِمٌ؛ لأنَّ حُكْمَ هذه الأبعاضِ في أنْ كُلُّ جُزءٍ منها حَيٌّ قادِرٌ مُستَقِلٌّ^٣ بِنَفْسِهِ، حُكْمٌ زَيدٌ معَ عَمْرٍو؛ و المُمَانَعَةُ و المُدافِعَةُ و الاختلافُ في الاعتقادِ^٤ و التَدْيِينِ غَيْرِ مُنكَرٍ في زَيدٍ و عَمْرٍو، فَكذلكَ^٥ فيما جَرى مَجراهما.

و لَيْسَ يَجِبُ، إِذا لَمْ نَعْلَمِ^٦ العِلَّةَ التي مِنْ أَجلِها لَمْ يَصِحَّ أن يَفْعَلَ الحَيُّ مِنَّا في مَحالِّهِ، مِنْ غَيرِ أن يَكُونَ في كُلِّ محلِّ قُدرةً، و اشْتَبَهَ الوجهُ فِيهِ، و قُطِعَ عَلَيْهِ، أو تَوَقَّفَ في تَعيينِهِ، أن نَرَجِعَ^٧ عَمَّا عَلِمناهِ و تَبَيَّنناهِ عَلَى الضَّرورةِ، مِنْ أن الحَيِّ

١. في غير «أ، ص»: «يكون».

٢. في «د، س، ط»: «و».

٣. في «س، ص، ط»: «مستقبل».

٤. في «د، س، ص، ط»: «و».

٥. في «أ»: «الاعتقادات».

٦. في «أ»: «وكذلك».

٧. في «د، س»: «لم يعلم». و في «ط» الكلمة مهملة.

٨. في غير «ص»: «يرجع».

القادر هو الجملة، دون الأجزاء؛ فإن اشتباه ما يجوز أن يشتبه مثله لا يجب له الرجوع عما قطعنا على علمه و المعرفة به.

ولو أن قائلنا قال لنا: كيف يكون القادر قادراً وهو لا يصح أن يفعل فيما نأى عنه من الأجسام إلا بسبب، و يفعل في أبعاضه^١ بغير سبب^٢؟ و توصل بهذا الطعن إلى القدرح في كونه قادراً.

لكننا لا نجيئه^٣ إلا بمثل ما أحبنا به^٤ من الزمن أن يفعل^٥ - لمكان كونه قادراً - في كل بعض وإن لم تكن^٦ فيه قدرة، و نقول له: الرجوع عن المعلوم المقطوع عليه للجهل بعلة حكم من الأحكام يشتبه مثلها، غير صحيح. ثم نقول: العلة في هذا و ذلك^٧ جميعاً هي أن هذا من حكم القدرة الراجع إلى نوعها؛ لأن الدليل قد دل على أن من شأن صحة الفعل بالقدرة أن يكون^٨ الفعل أو سببه مبتدأ بها في محلها؛ فلهذا لا يصح أن تفعل^٩ في غيرنا إلا بسبب، و في أبعاضنا إلا بقدرة تكون في ذلك البعض^{١٠}.

١. في غير «أ»: «أعضائه».

٢. في «س»: - «و يفعل في أبعاضه بغير سبب».

٣. في «أ»: «لا نجيب».

٤. في «أ»: - «به».

٥. في «أ»: «الزمنه أن تفعل».

٦. في غير «أ، ص»: «لم يكن».

٧. في «أ»: «وذلك».

٨. في «أ»: «أن كون».

٩. في «د، س، ص، ط»: «يفعل».

١٠. أي على الرغم من أن القادر هو الجملة دون الأبعاض، لكن الدليل دل على أن الجملة لا

وما يَرِجِعُ إلى حُكْمِ القُدْرَةِ^١ لا يَجِبُ أن يَكُونَ عَامًّا لِكُلِّ^٢ قَادِرٍ وإن لَمْ يَكُنْ قَادِرًا بِقُدْرَةٍ؛ ولهذا جازَ أن يَبْتَدِئَ اللهُ تَعَالَى الأَفْعَالَ في المَحَلِّ كُلِّهَا؛ وَجِدَتْ القُدْرَةُ فيها، أو عُدِمَتْ عنها^٣.

[مناقشة بعض فقرات كلام السائل]

و هذا الكلام الذي أوردناه^٤ يَنكشِفُ معه جوابُ المسألة، و تَسْقُطُ به^٥ كُلُّ شُبْهَةٍ فيها مع التأمُّلِ؛ غَيْرَ أَنَا نُشِيرُ إلى تَعْيِينِ^٦ الكلامِ على فُصُولِ المسألة:

أَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ: إنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمْ: «هذا مِنْ أَحْكامِ القُدْرَةِ» أَفَرَرْتُمْ بِإِيجابِ القُدْرَةِ الحَالِ لِلْمَحَلِّ دُونَ الجُمْلَةِ، وإِنَّمَا غَيَّرْتُمْ^٧ العبارة.

فباطلٌ؛ لأنَّ الإِقْرَارَ بما أَرادَهُ المُخالِفُ: أن تُنْفَى^٨ الحَالُ التي اقْتَضَتْها صِحَّةُ الفِعْلِ عن جُمْلَةِ الحَيِّ، وَتُثْبِتُها^٩ لِلجُزْءِ المُفْرَدِ. وهذا ما^{١٠} جَرَى؛ بَلْ أَثْبَتْنَا الحَالَ

﴿ تفعل في أعضائها إلا مع وجود قدرة في ذلك المحل، إلا أن هذا لا يعني أن ذلك البعض سيكون قادراً، بل القادر يبقى هو الجملة.﴾

١. لا القادر.

٢. في «د»: + «قدرة». و في «س، ط»: + «قادرة».

٣. في «س»: «منها».

٤. في «أ»: «ذكرناه».

٥. في «أ»: «وسقط». و في غير «أ، ط»: «و يسقط به».

٦. في «د»: «تعين».

٧. في «أ»: «عبرتم».

٨. في «أ»: «ينفي».

٩. في «أ»: «و تثبتها». و الأنسب: «و تثبت».

١٠. «ما» هنا نافية.

- التي هي كونه قادراً - للجملة حسَب^١ ما استدعته صحَّة الفعل، و منعنا من أن يفعل^٢ في المحل ابتداءً من غير أن يكونَ قَدَرٌ لحكم^٣ يعودُ إلى نوعِ القدرة، كما منعنا أن يفعلَ في غيرِه ابتداءً و إن كانَ قادراً بلا شُبُهة.

و قولُ السائل: إنا نثبتُ إيجابَ القدرةِ حالاً لِمَا يَصِحُّ به الفعلُ، و أنتم تَجعلونَ القدرةَ موجبةً حالاً لِمَا لا يَصِحُّ به الفعلُ^٤.

غيرُ صحيح؛ لأنَّ الحالَ إنما يَجِبُ إضافتها إلى مَنْ يَصِحُّ منه الفعلُ، لا ما يَصِحُّ به الفعلُ؛ لأنَّ الآلاتِ يَصِحُّ بها الفعلُ و لا حَظُّ لها في حالِ القادرِ. و يلزَمُ على هذا أن تكونَ محالُّ الفعلِ كُلُّها - و إن تعدَّت هذه الجملة - لها حالُ القادرِ؛ لأنَّ الفعلَ حالُّ بها و موجودٌ فيها.

و ما مضى في السؤالِ، من أنَّ جوازَ ما ذهبتم إليه يؤدِّي إلى أن يُقالَ: إنَّ الأكوانَ توجِبُ الحالَ للجملةِ، و كذلك السوادُ.

ظاهرُ الفسادِ؛ لأنَّ السوادَ - قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ - لا يوجِبُ حالاً للجملةِ و لا محلِّ، و معنى وَصَفْنَا للمحلِّ أَنَّهُ^٥ «أسودُّ» أنَّ السوادَ موجودٌ فيه.

فأمَّا الكونُ فهو لَعَمري^٦ يوجِبُ حالاً، لكن لمَحله؛ لأنَّ الأحكامَ الراجعةَ إلى

١. في «أ»: «فثبت».

٢. في غير «أ»: «نفعل».

٣. في «أ»: «تكون قَدَرٌ لحكم». و في «ص»: «تكون قدرة بحكم». و في غير «أ، ص»: «يكون قدرة بحكم».

٤. من قوله: «و أنتم تجعلون» إلى هنا ساقط من «د».

٥. في «أ»: «فلا معنى لوصفنا للمحلِّ بأنَّه».

٦. في «أ»: «فلعمري» بدل «فهو لعمري».

هذا الكون عائدةٌ كُلُّها إلى المَحَلِّ ؛ لأنَّ مَحَلَّ هذا الكونِ إذا كانَ مُتَحَرِّكاً بِالكونِ الموجودِ فيه ، فلنَ يَتَعَدَّى هذا الحُكْمُ مَحَلَّ الحَرَكَةِ . ألا تَرى أَنه قد يَتَحَرِّكُ بعضُ الجسمِ و يَسْكُنُ بعضُ آخَرُ مع الاتِّصالِ ؟ و نَحْنُ نَصِفُ الجُمْلَةَ بِأَنَّها «حَيٌّ واحدٌ» و «قادرٌ واحدٌ»^١ بما يَحُلُّ بعضُها مِن هذه المَعاني ، و لا نَصِفُها بما يَحُلُّ بعضُها مِن الحَرَكَةِ بِأَنَّها «مُتَحَرِّكٌ واحدٌ» بَل متى لَم يَكُنْ في كُلِّ جُزءٍ حَرَكَةٌ لَم يوصَفُ بِذلك . فبِإِنِ الفَرْقُ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ .

فأما ما حُتِمَ به الفِصْلُ - مِن ارتكابِ أنَّ^٢ الجُمْلَةَ «قادرُونَ كَثيرونَ» - فَقدَ بَيَّنَّا فَسادَهُ ، و بَسَطْنَا الكلامَ^٣ فيه .

فأما الفِصْلُ بَيْنَ الإِرادَةِ و القُدْرَةِ ، بِأَنَّ الإِرادَةَ الواحِدَةَ إِنما تَتَصَرَّفُ^٤ الجُمْلَةُ كُلُّها بِحَسَبِها ؛ لأنَّ الإِرادَةَ توجِبُ الحُكْمَ للجُمْلَةِ ، و لَيْسَ كذلكَ في القُدْرَةِ . فظاهِرُ البُطلانِ ؛ لأنَّ كُلَّ شَيْءٍ اقْتَضَى في الإِرادَةِ - و إِن حَلَّتْ مَحَلًّا واحداً مِن هذه الجُمْلَةِ - أن تَكُونَ^٥ الحالُ الموجِبَةُ عنها تَرَجُّعٌ^٦ إلى الجُمْلَةِ دُونَ المَحَلِّ فهو بَعِينُهُ قائمٌ في القُدْرَةِ ، و كُلُّ شَيْءٍ شَكَّكَ^٧ في أن الحالَ الموجِبَةَ عن القُدْرَةِ تَرَجُّعٌ إلى مَحَلِّها لا إلى الجُمْلَةِ فهو يُشَكِّكُ^٨ في الإِرادَةِ ؛ و مِن تَعاطَى

١ . في غير «أ» : «لا» .

٢ . في «أ» - «أن» .

٣ . في «ص» : «القول» .

٤ . في «أ» : «يتصرف» . و في «د» الكلمة مهملة .

٥ . في «س ، ص» : «يكون» .

٦ . في «أ» : «منها يرجع» .

٧ . في «ص» : «يشكل» . و في غير «أ ، ص» : «شكل» .

٨ . في غير «أ» : «يشكل» .

ذَلِكَ عَلِمَ^١ أَنْ الْأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ. وَكَيْفَ يُشْكَلُ^٢ هَذَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَادَرَ هُوَ الْمُرِيدُ، كَمَا أَنَّ الْقَادَرَ الْمُرِيدَ هُوَ الْحَيُّ الْعَالِمُ؟ فَكَيْفَ يُرَدُّ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَى غَيْرِ مَا يُرَدُّ إِلَيْهِ سَائِرُهَا؟

وَأَمَّا الْمَنْعُ مِنَ التَّسْمِيَةِ لِلجُمْلَةِ بِأَنَّهَا «قَادِرُونَ كَثِيرُونَ» لِأَنَّ الْعَرَبَ مَا سَمَّتْ بِذَلِكَ.

فَمَا نَحْنُ فِي التَّسْمِيَةِ حَتَّى نَرْجِعَ فِيهَا إِلَى الْعَرَبِ، وَقَدْ بَيَّنَّا^٣ أَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ وَبَيْنَ أَنْ يُضَمَّ قَادِرُونَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ؛ فَالْحُكْمُ مُخْتَلِفٌ، وَالتَّسْمِيَةُ لَا اعْتِبَارَ بِهَا.

وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تُسَمَّى الْجُمْلَةُ الْوَاحِدَةُ «كَائِنِينَ كَثِيرِينَ»؛ لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ الَّذِي هُوَ بِالنُّونِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَا يُعْقَلُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَيْسَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِهِذِهِ الصِّفَةِ؛ لَكِنَّا نَقُولُ: هَذِهِ الْجُمْلَةُ «ذَوَاتُ كَائِنَاتٍ».

١. في «أ»: «على».

٢. في «أ»: «فكيف يشكلك».

٣. تقدّم في ص ٨٢-٨٣.

٤. في «ص»: «المن».

المسألة الثالثة

[في أن الحياة توجب حالاً للجملة دون المحل]

ما جوابُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَيَاةَ أَيْضاً^١ تَوْجِبُ الْحَالَ لِلْمَحَلِّ، لَا لِلْجُمْلَةِ؟ وَاسْتَدَلَّ بِمَا اسْتَدَلَّ فِي الْقُدْرَةِ وَإِجَابِهَا الْحَالَ لِلْمَحَلِّ، مِنْ أَنَّ أَحْكَامَ^٢ الْحَيَاةِ تَقِفُ عَلَى حُلُولِهَا فِي الْمَحَلِّ، فَلَا تَكُونُ آلَةً فِي الْإِدْرَاكِ، وَ لَا يَصِحُّ وَجُودُ الْقُدْرَةِ فِيهِ وَالْعِلْمُ إِلَّا بَعْدَ حُلُولِهَا.

مَعَ أَنَّ عِنْدَ خُصُومِنَا^٣ أَنَّهُ لَا أَمْرَ يَتَجَدَّدُ - بِحُلُولِ الْحَيَاةِ فِي الْمَحَلِّ - لَهُ^٤؛ لِأَنَّ الْحَالَ قَدْ وَجَبَتْ لَهُ بِكُلِّ حَيَاةٍ فِي غَيْرِهِ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّ إِجَابَتَهَا الْحَالَ لِمَا اتَّصَلَ بِمَحَلِّهَا إِنَّمَا يَصِحُّ^٥ بِأَنَّ يَكُونَ فِيهِ حَيَاةٌ. قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ فِي الْقُدْرَةِ: إِنَّ هَذَا إِقْرَارٌ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ الَّذِي أَوْرَدَهُ هُنَاكَ.^٦

١. في «ص»: - «أيضاً».

٢. في «د»: «إمكان».

٣. أي خصوم القائل المشار إليه في بداية المسألة.

٤. أي للمحل.

٥. في «أ»: «تصح».

٦. راجع بداية المسألة الثانية حيث قال: «فإن قيل... قيل: هذا إقرار...».

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِعْلَمَ أَنَّ مَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَطَرِيقَةَ الطَّعْنِ فِيهِ^١ يُضَاهِيَانِ مَا تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا بِإِفْصَالٍ، وَ الْمُزِيلُ لِلشَّبْهَةِ عَنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَاحِدًا، وَ قَدْ ذَكَرْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ.

وَ كَيْفَ تَكُونُ^٢ أَحْكَامُ الْحَيَاةِ رَاجِعَةً إِلَى الْمَحَلِّ وَ أَوَّلُ أَحْكَامِهَا إِجَابُهَا حَالُ «الْحَيِّ»؟ وَ هَذَا لَا يَلِيقُ بِالْمَحَلِّ، وَ إِنَّمَا يَلِيقُ بِالْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ كَوْنِ كُلِّ جُزْءٍ حَيًّا^٣. وَ مِنْ أَحْكَامِهَا تَصْحِيحُ كَوْنِ الْعَالِمِ عَالِمًا وَ الْقَادِرِ قَادِرًا وَ الْمُرِيدِ مُرِيدًا، وَ كُلُّ هَذِهِ الْأَحْكَامِ لَا تَرْجِعُ إِلَى الْمَحَلِّ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ، وَ إِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى الْجُمْلَةِ.

وَ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَنَّ الْإِدْرَاكَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِمَحَلٍّ فِيهِ حَيَاةٌ، فَيُظَنُّ^٥ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا وَجَبَ لِأَنَّ الْحَيَّ هُوَ الْمَحَلُّ.

وَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ بِالْحَيَاةِ الَّتِي تَحُلُّ الْجُزْءَ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَ إِنْ كَانَ هُوَ الْجُمْلَةَ دُونَ الْمَحَلِّ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ^٦ أَنْ يَقِفَ الْإِدْرَاكَ بِالْمَحَلِّ عَلَى وَجُودِ الْحَيَاةِ فِيهِ لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى جَنْسِ الْحَيَاةِ؛ فَكَانَ الْحَيُّ الَّذِي هُوَ الْمُدْرِكُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا يَكُونُ مُدْرِكًا لِلْحَرَارَةِ وَ الْبُرُودَةِ إِلَّا بِمَحَلٍّ فِيهِ حَيَاةٌ، وَ مِنْ شَرَطِ كَوْنِ الْمَحَلِّ آلَةً لِلْمُدْرِكِ^٧

١. في «أ»: «أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَطَرِيقَ الطَّعْنِ بِهَا».

٢. في «أ»: «يَكُونُ».

٣. قَدْ بَيَّنَّهُ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

٤. في «أ»: «يَرْجِعُ».

٥. في «أ»: «فَيُظَنُّ».

٦. في «س، ص»: «فَلَيْسَ يَمْنَعُ».

٧. في «أ»: «أَنَّهُ الْمُدْرِكُ» بِدَلِّ «آلَةٍ لِلْمُدْرِكِ».

في كونه مدركاً وجود الحياة فيه؛ كما قلنا نظير ذلك في القادر لأمرٍ يرجع إلى نوع القدرة، على ما مضى^١.

وما تضمّنه السؤال، من أن عندنا أنه لا أمر يتجدد بحلول الحياة في المحل؛ لأن الحال قد وجبت للحَيِّ بكلِّ حياةٍ في غيره.

غيرُ مُستقيم؛ لأنَّ العضو المتَّصل بالحَيِّ لا يكون من جملته بنفس التاليف و الاتصال، و^٢ لو كان كذلك لوجب أن يكون الشَّعْرُ و الظَّفْرُ لأجل الاتصال من جملة الحَيِّ؛ و قد علمنا خلاف ذلك. وإذا وُجِدَتْ فيه الحياة صار من جملته، و أوجبت هذه الحياة حالاً للجملة، و إن كانت قد وجبت لها مثلها بالحياة الموجودة في أعضائها الأخرى.

و أمّا الحوالة في هذه المسألة على ما مضى من الكلام في القدرة، فقد سلف من إبطال ذلك و إيضاح الحق منه ما فيه كفاية^٣.

١. مضى في جواب المسألة الثانية.

٢. في غير «أ، س، ص»: «و».

٣. سلف في جواب المسألة الثانية.

المسألة الرابعة

[في بيان وجه اختصاص العرض بمحلّه]

ما المُفسِدُ^١ لِقَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ العَرَضَ إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِمَحَلِّهِ بِالْفَاعِلِ، مِنْ غَيْرِ اعتبارِ كَوْنِهِ قاصِداً^٢ حَتَّى لَا يَلْزَمَ عَلَيْهِ السَاهِي وَ النَّائِمُ؟
و يَقُولُ: كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ النَّائِمُ عِنْدَكُمْ كَوْنًا مَخْصُوصًا مِنْ جُمْلَةِ مَا فِي مَقْدُورِهِ كَذَلِكَ، يُخَصِّصُ^٣ أَحَدَ العَرَضَيْنِ بِالْمَحَلِّ، وَ إِنْ كَانَ جَائِزًا أَنْ يَوْجَدَ مَا يَحُلُّ زَيْدًا فِي عَمْرٍو، وَ مَا يَحُلُّ عَمْرًا فِي زَيْدٍ؟
الجوابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

إِعْلَمُ أَنَّ العَرَضَ لَا يَخْلُو مِنْ حَالِيَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَصِحَّ وَجُودُهُ فِي غَيْرِ المَحَلِّ الَّذِي وُجِدَ فِيهِ، أَوْ لَا يَصِحَّ ذَلِكَ فِيهِ حَتَّى يَسْتَحِيلَ وَجُودُهُ إِلَّا فِي المَحَلِّ الَّذِي حَلَّهُ دُونَ غَيْرِهِ.

فَإِنْ كَانَ الأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ثَانِيًا، وَ قِيلَ لَنَا: مَا الِوَجْهُ فِي اخْتِصَاصِهِ بِمَحَلِّهِ، حَتَّى كَانَ لَا يَصِحُّ حُلُولُهُ إِلَّا فِيهِ؟ وَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ تُسَيِّدُونَ ذَلِكَ؟
فالجوابُ: إِنَّ قَوْلَنَا: «إِنَّ العَرَضَ يَخْتَصُّ بِمَحَلِّهِ» يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتًا وَ نَفْيًا؛ فَالْإِثْبَاتُ

١. في «س، ص»: «المفسدة».

٢. في «أ»: «ضدًا».

٣. في «أ»: «تخصّص».

وجوده في المَحَلِّ الذي حَلَّه، و النفيُّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي غيرِهِ^١؛ فالإثباتُ عِلَّتَهُ الفاعلُ،
و النفيُّ لا يَصِحُّ تعليلُهُ و لا إسنادُهُ إلى مُقتَضِي له.

و لك أيضاً أن تقول: اختصاصُ العَرَضِ بِمَحَلِّهِ حَتَّى لا يَصِحُّ وجودُهُ إلا فيه
مِمَّا لا يَصِحُّ تعليلُهُ؛ لأنَّهُ^٢ بأيِّ شَيْءٍ عُلِّلَ كَانَ ذلكُ فاسداً؛ لأنَّهُ إن عُلِّلَ بالنفسِ،
اقتضى تَمَاتُلَ كُلِّ شَيْءٍ يَخْتَصُّ بهذا المَحَلِّ، و معلومٌ خِلافُهُ؛ لأنَّ الأجناسَ
المُخْتَلِفَةَ قد تَخْتَصُّ بالمَحَلِّ الواحدِ حَتَّى لا يَصِحُّ وجودُها إلا فيه، فلو اقتضى
ذلكُ^٣ صِفَةَ نَفْسٍ لا قَتَضَى تَمَاتُلَ ما له هذا الحُكْمُ؛ و قد عَلِمْنَا خِلافَهُ. و إن عَلَّلْنَا
ذلكَ بِعِلَّةٍ جازَ ارتفَاعُها، فَصَحَّ^٤ حُلُولُ هذا العَرَضِ فِي غيرِ مَحَلِّهِ؛ و ذلكُ أيضاً
فاسداً. و إن عَلَّلْنَا^٥ بالفاعلِ، فما يَسْتَنِدُ إليه يَصِحُّ فِيهِ التَّخْيِيرُ^٦، فكانَ يَجِبُ لو
اِخْتَارَ أن يَفْعَلَهُ فِي غيرِ هذا المَحَلِّ أن يَصِحَّ ذلكُ؛ و قد فَرضنا أن العَرَضَ لا يَصِحُّ
وجودُهُ إلا في المَحَلِّ الذي وُجِدَ^٧ فيه.

فأمَّا الوجهُ الأوَّلُ - و هو جوازُ وجودِ^٨ العَرَضِ فِي المَحَالِّ المُتَغَايِرَةِ - فهو
الصعبُ المُشْتَبِهُ.

و الذي يَمْضِي فِي الكُتُبِ: أن ذلكَ لو كانَ جائزاً لكانَ حُلُولُهُ فِي المَحَلِّ موجباً

١. من قوله: «فالإثبات وجوده» إلى هنا ساقط من «ج».

٢. في «أ»: «لأن».

٣. في «أ، ص»: «ذلك».

٤. في «أ»: «فيصح».

٥. في «أ»: «عللنا».

٦. في غير «أ، ب»: «التخيير».

٧. في «س، ص»: «وجد».

٨. في «أ»: «وجود جواز»: بتقديم وتأخير.

عن «معنى» يَقْتَضِي ذلك فيه .

وهذا غَيْرُ لازم؛ لأنَّ لقائلٍ أن يَقُولَ: إنَّ جوازَ حُلُولِهِ فِي هَذَا المَحَلِّ وَفِي غَيْرِهِ
 إِنَّمَا يَقْتَضِي - متى حَلَّ^١ فِي بَعْضِ المَحَالِّ - أمراً يَقْتَضِيهِ وَ يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ ، وَ قد يَجُوزُ
 أن يَكُونَ ذلك^٢ مُسْتَنِداً إِلَى الفاعِلِ وَ كَوْنَهُ قادراً؛ لا سَيِّماً وَ هَذَا حُكْمٌ يَتَّبِعُ
 الحُدُوثَ ، وَ يُمَكِّنُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَتَّبِعُ^٣ الحُدُوثَ أن تُسَيِّدَهُ إِلَى الفاعِلِ .
 وَ لا يُمَكِّنُ دَفْعُ ذلكَ بما يُدْفَعُ بِهِ كَوْنُ الأحوالِ أَوْ الأحكامِ التي تَحْصُلُ فِي
 حالِ البقاءِ مُسْتَنِدَةً^٤ إِلَى الفاعِلِ .

فإذا قيل: لو جاز أن يكون اختصاص العَرَضِ بِمَحَلٍّ مُسْتَنِداً إِلَى الفاعِلِ لَجازَ^٥
 أن يَكُونَ اختصاصُهُ بالوقتِ أَوْ^٦ ما تَقْدِيرُهُ تَقْدِيرُ الوقتِ مُسْتَنِداً أيضاً إِلَى الفاعِلِ .
 أمكَّن أن يُقالَ: الأفعالُ على صَرِيحِ: صَرَبْتُ مِنْها^٧ لا يوجَدُ إِلا وقتاً واحداً ،
 كالصوتِ وَ الإرادةِ . فهذا الضربُ ممَّا لا يُمَكِّنُ إِسنادَ اختصاصِهِ بالوقتِ إِلَى
 الفاعِلِ ؛ لِاستِحالةِ^٨ وجودِهِ إِلا وقتاً واحداً . وَ الضربُ الأخرُ مِنَ الأفعالِ يَصِحُّ
 وجودُهُ^٩ أَكثَرَ مِنْ وقتٍ واحدٍ . وَ قد دَلَّ الدليلُ على أن هَذَا الضربَ أيضاً مِنْ

١ . فِي غير «أ» - «متى حل» .

٢ . فِي «أ» : «كذلك» .

٣ . فِي غير «أ» : «تبع» .

٤ . فِي غير «أ» : «مسندة» .

٥ . فِي غير «د» : «جاز» .

٦ . فِي «أ» - «أو» .

٧ . فِي «أ» - «منها» .

٨ . فِي «أ» : «باستحالة» .

٩ . فِي «أ» - «إلا وقتاً واحداً» . وَ الضربُ الأخرُ مِنَ الأفعالِ يَصِحُّ وجودُهُ .

أفعالنا لا يَصِحُّ أن نوجدهُ إلا في وقتٍ واحدٍ وإنَّ صَحَّ عليه البقاءُ والاستمرارُ أوقاتاً كثيرةً؛ وإنما لم يَصِحَّ ذلك مِنَّا لأمرٍ يرجعُ إلى حُكْمِ القَدْرِ التي لا نَكُونُ قادرينَ إلا بها، فأما القَدِيمُ تَعَالَى القادرُ لِنَفْسِهِ فهو يَقْدِرُ على تقديمِ أفعاله الباقياتِ عن أوقاتٍ وجودها و تأخيرها. فما ألزَمناه في الوقتِ يَلزِمُهُ^٢ في أفعالِ القَدِيمِ تَعَالَى الباقياتِ، ولا يَلزِمُهُ^٣ في أفعالنا وإن كانت باقياتٍ؛ للوجهِ الذي ذكرناه.

فِيَتَحَقَّقُ السُّؤَالُ حِينَئِذٍ وَيُقَالُ: ما أنكرتم أن يَجْرِيَ أَحَدُنَا في فعلِ العَرَضِ في بعضِ المَحَالِّ في جوازِ وجوده في غيرِه^٤ مَجْرَى القَدِيمِ تَعَالَى في فعلِ العَرَضِ الباقي وقتَ مَنعِ جوازِ وجوده في غيرِه^٥؟ فليسَ يَمْنَعُ^٦ مِن ذلكَ في أَحَدِنَا - وإن جازَ في القَدِيمِ تَعَالَى - مانعٌ، كما فَرَّقْنَا في تقديمِ الأفعالِ و تأخيرها بَيْنَنَا^٧ و بَيْنَ القَدِيمِ تَعَالَى.

فإن قيل: لو جازَ على العَرَضِ الوجودُ^٨ في مَحَالِّ مُخْتَلِفَةٍ لَجازَ عليه أن يَنْتَقِلَ إلى غيرِ مَحَلِّه بَعْدَ وجوده فيه.

أمكن أن يُقالَ: الفَرَقُ بَيْنَ الأمرينِ أن انتقاله لا يُمكنُ إسنادُه إلى الفاعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يُسندُ إليه من الصفاتِ إلا ما تَبِعَ حُدوثَ الذواتِ، و العَرَضُ لو انتَقَلَ في

١. في «أ»: - «وإن».

٢. في «د، س»: «تلزمه». و في غير «أ، د، س»: «نلزمه».

٣. في «ب، ج، ط»: «ولا يلتزمه». و في «ص»: «ولا نلزمه».

٤. من المحال.

٥. من الأوقات. و من قوله «مجرى القديم تعالى» إلى هنا ساقط من «أ، د، س، ص، ط».

٦. في «أ»: «فليس يمتنع».

٧. في «أ»: - «بيننا».

٨. في «أ»: «الموجود».

حال بقائه لم يَجْزِ إسنَادُ انتقاله إلى الفاعل؛ و الذاتُ غَيْرُ حَادِثَةٍ فِي هَذِهِ الْحَالِ. و لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الْحُدُوثِ؛ لِأَنَّ حُلُولَهُ فِي حَالِ حُدُوثِهِ كَيْفِيَّةٌ^١ فِي حُدُوثِهِ، و يُمَكِّنُ أَنْ يُسَنَدَ إِلَى الْفَاعِلِ.

و لنا في هذه المسألة نَظَرٌ، و هذا الذي ذَكَرْنَاهُ آخِرُ مَا حَصَرْنَا الْآنَ^٢ فِيهَا، و إِنْ عَرَّ لَنَا بَعْدَ هَذَا شَيْءٌ يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ^٣ أَوْ رَدَّنَاهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. و لَيْسَ يَضُرُّ الشُّكَّ فِي أَنَّ الْعَرَضَ يَجُوزُ و جُودُهُ فِي غَيْرِ الْمَحَلِّ الَّذِي وُجِدَ فِيهِ بِأَصْلِ^٤ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ؛ فَلَا عِنَايَةَ بِتَحْقِيقِهِ.

١. في «أ»: «كَيْفِيَّةٌ».

٢. في «أ»: «إِلَّا أَنْ».

٣. في «أ»: «و».

٤. في غير «أ»: «بِأَصْلِ».

المسألة الخامسة^١

[في بيان بطلان أحكام النجوم]

ما القول فيما يُخبرُ به المُنجِّمُونَ مِن وقوعِ حَوادثٍ، و يُضيفُونَ ذلكَ إلى تأثيراتِ النجومِ؟

و^٢ ما المانعُ مِن أن تؤثرَ الكواكبُ على حَدِّ تأثيرِ الشمسِ الأدمَّةِ فينا بالشعاعِ؟^٣
و إن كانَ تأثيرُ الكواكبِ مُستحيلاً، فما المانعُ مِن أن تكونَ التأثيراتُ مِن فعلِ اللّهِ تعالى بِمَجْرَى العادةِ عندَ طلوعِ هذه الكواكبِ أو^٤ انتقالها؟ فليُنعمَ ببيانِ ذلكَ؛ فإنَّ الأنفَسَ إليه مشوقةٌ^٥.

و كَيْفَ نَقولُ^٦: «إِنَّ المُنجِّمِينَ حادسونَ» مع أنه لا يفسدُ مِن أقوالهم إلا القليلُ، حتَّى إنهم يُخبرُونَ بالكسوفِ و وَقْتِهِ و مقدارِهِ، فلا يكونُ إلا على ما أُخبروا به^٧؟

١. لم ترد هذه المسألة في «أ»، وإنما اكتفي منها بالكلمات التالية: «المسألة الخامسة: في إبطال النجوم، و هي عندي بحمد اللّهِ تعالى». و قد نُقلت هذه المسألة كلّها في تكملة الأمالي للشريف المرتضى، و جاء في أولها: «مسألة: سُئل رضي اللّهُ عنه فقيل:».

٢. في «د، س، ط»: - «و».

٣. في الأمالي: - «بالشعاع».

٤. في «ص»: «و».

٥. في الأمالي: «متشوقة».

٦. في الأمالي: «نقول».

٧. في غير الأمالي: «منه».

فأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ إِيخْبَارِهِمْ بِحُصُولِ هَذَا التَّأثيرِ فِي هَذَا الجِسمِ، وَبَيْنَ حُصُولِ تأثيرِها فِي أجسامِنَا؟

الجواب - وباللَّهِ التَّوْفِيقُ^١ :-

إِعْلَمُ أَنَّ المُنْجَمِينَ يَذْهَبُونَ إلى أَنَّ الكَوَاكِبَ تَفْعَلُ فِي الأَرْضِ وَمَنْ عَلَيْها أفعالاً يُسِنِدُونَهَا^٢ إلى طِباعِها. و ما فيهِم أَحَدٌ يَذْهَبُ إلى أَنَّ اللّهُ تَعَالَى أَجْرَى العادَةَ بِأَنْ يَفْعَلَ عِنْدَ قُرْبِ بَعْضِها مِنْ بَعْضٍ أَوْ بَعْدِها أفعالاً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لِلْكَوَاكِبِ أَنْفُسِها تأثيرٌ فِي ذَلِكَ، وَمَنْ ادَّعَى هَذَا المَذْهَبَ الآنَ مِنْهُم فَهُوَ قاتِلٌ بِخِلافِ ما ذَهَبَتْ إليه القِدماءُ فِي ذَلِكَ وَ مُتَّجِمِلٌ بِهَذَا المَذْهَبِ عِنْدَ أَهْلِ الإِسْلامِ وَ مُتَقَرَّبٌ إِلَيْهِم بِإِظْهارِها، وَ لَيْسَ هَذَا بِقَوْلٍ لِأَحَدٍ^٣ مِمَّنْ تَقَدَّمَ؛ فَكأنَّ الَّذِي كانَ يَجوزُ أَنْ يَكُونَ صَحيحاً - وَ إنْ دَلَّ الدَّلِيلُ على فِسادِها - لا يَذْهَبُونَ إليه، وَ إنَّما يَذْهَبُونَ إلى المُحالِ الَّذِي لا يُمْكِنُ صَحَّتُهُ.

[فِي إِبْطالِ تأثيرِ الكَوَاكِبِ فِي الأُمورِ الأَرْضِيَّةِ]

[الدليل الأول]

وَ قد فَرَّغَ^٤ المُتَكَلِّمُونَ مِنَ الكَلِامِ^٥ فِي أَنَّ الكَوَاكِبَ لا يَجوزُ أَنْ تَكُونَ فِينا فاعِلةً، وَ تَكَلَّمْنَا نَحْنُ أَيْضاً فِي مَوَاضِعَ على ذَلِكَ،^٦ وَ بَيْنًا بِطِلالِ الطَّبائِعِ الَّتِي

١. فِي الأَمالي: - «وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٢. فِي «ب»، ج، ط: «يُسِنِدُونَهَا». وَ فِي «س»: «وَ يَسِنِدُونَهَا».

٣. فِي «ص»: «أَحَدٌ».

٤. فِي «د»: «فَوْقَ». وَ فِي «س، ط»: «فَرَّقَ».

٥. هَكَذَا فِي الأَمالي. وَ فِي النسخ: - «مِنَ الكَلِامِ».

٦. راجع: المُلخَص، ص ٣٠٠ - ٣٠١.

يَهْدُونَ بِذِكْرِهَا وَإِضَافَةِ الْأَفْعَالِ إِلَيْهَا،^١ وَبَيَّنَّا أَنَّ الْفَاعِلَ لَا بُدَّ مِنْ^٢ أَنْ يَكُونَ حَيًّا قَادِرًا^٣، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْكَوَاكِبَ لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ فَكَيْفَ تَفْعَلُ، وَ مَا يُصَحِّحُ الْأَفْعَالَ مَفْقُودٌ فِيهَا؟

وَ قَدْ سَطَرَ الْمُتَكَلِّمُونَ طُرُقًا كَثِيرَةً فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَيَّةٍ وَ لَا قَادِرَةٍ^٤، وَ أَشْفُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ^٥: إِنَّ الْحَيَاةَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحَرَارَةَ الشَّدِيدَةَ - كَحَرَارَةِ النَّارِ - تَنْفِيهَا وَ لَا تَنْتَبُثُ مَعَهَا، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ حَرَارَةَ الشَّمْسِ أَشَدُّ وَ أَقْوَى مِنْ حَرَارَةِ النَّارِ بِكَثِيرٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَصِلُ إِلَيْنَا عَلَى بُعْدِ الْمَسَافَةِ مِنْ حَرَارَةِ شُعَاعِهَا^٦ يُمَاطِلُ أَوْ يَزِيدُ عَلَى حَرَارَةِ النَّارِ، وَ مَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْحَرَارَةِ مُسْتَحِيلًا^٧ كَوْنُهُ حَيًّا.

وَ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ - فِي نَفْيِ كَوْنِ الْفَلَكَ وَ مَا فِيهِ مِنْ شَمْسٍ وَ قَمَرٍ وَ كَوَاكِبٍ أَحْيَاءَ - السَّمْعُ^٨ وَ الْإِجْمَاعُ؛ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي ارْتِفَاعِ الْحَيَاةِ عَنِ الْفَلَكَ وَ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنَ الْكَوَاكِبِ، وَ أَنَّهَا مُسَخَّرَةٌ مُدَبَّرَةٌ مُصَرَّفَةٌ^٩؛ وَ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَرَوَدَ.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٢٣ - ٢٤؛ الملخص، ص ٢٨٥ و ما بعدها؛ الذخيرة، ص ٧٥ - ٧٦، ص ١٦٥ - ١٦٧؛ شرح جمل العلم والعمل، ص ٤٦ - ٤٧.
٢. في الأمالي: - «من».
٣. راجع: الملخص، ص ٧٣ و ما بعدها، و ص ٨٢ و ما بعدها.
٤. في الأمالي: + «أكثرها معترض».
٥. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٧٥ - ٧٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٢٠٠ - ٢١٣.
٦. في الأمالي: «من حرارة الشمس بشعاعها».
٧. في الأمالي: «يستحيل».
٨. في «ص»: «بالسمع».
٩. في «د»: «مصروفة».

و إذا قَطَعْنَا عَلَى نَفْيِ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ عَنِ الْكَوَائِبِ، فَكَيْفَ تَكُونُ فَاعِلَةً؟!

[الدليل الثاني]

على^١ أننا قد سَلَّمْنَا إِلَيْهِمْ^٢ - استظهاراً في الْحُجَّةِ - أَنَّهَا قَادِرَةٌ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْجِسْمَ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ فِي غَيْرِهِ ابْتِدَاءً؛ وَإِنَّمَا يَفْعَلُ فِي غَيْرِهِ^٣ عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ، وَلَا بُدَّ مِنْ وُصْلَةٍ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ. وَالْكَوَائِبُ غَيْرُ مُمَاسَّةٍ لَنَا، وَلَا وُصْلَةٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ فَاعِلَةً فِينَا؟

فَإِنْ ادَّعَى أَنْ الْوُصْلَةَ بَيْنَنَا هِيَ^٤ الْهَوَاءُ، فَالْهَوَاءُ أَوْلَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ آلَةً فِي الْحَرَكَاتِ الشَّدِيدَةِ وَحَمْلِ الْأَنْقَالِ. ثُمَّ لَوْ كَانَ الْهَوَاءُ آلَةً تُحَرِّكُنَا بِهَا الْكَوَائِبُ، لَوَجَبَ أَنْ نُحِسَّ بِذَلِكَ وَنَعْلَمَ أَنَّ الْهَوَاءَ يُحَرِّكُنَا وَيُصَرِّفُنَا، كَمَا نَعْلَمُ فِي غَيْرِنَا مِنَ الْأَجْسَامِ^٥ - إِذَا حَرَّكْنَا^٦ بِآلَةٍ - مَوْضِعَ^٧ تَحْرِيكِهَا لَنَا بِهَا.

عَلَى أَنْ فِي الْحَوَادِثِ الْحَادِثَةِ فِينَا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُفْعَلَ بِآلَةٍ وَلَا يَتَوَلَّدَ عَنْ سَبَبٍ، كَالْإِرَادَاتِ وَالْإِعْتِقَادَاتِ وَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ؛ فَكَيْفَ فَعَلَتْ الْكَوَائِبُ ذَلِكَ فِينَا، وَهِيَ لَا يَصِحُّ^٨ أَنْ تَكُونَ مُخْتَرَعَةً لِلْأَفْعَالِ؟ لِأَنَّ الْجِسْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا إِلَّا

١. في الأمالي: «و على».

٢. في الأمالي: «لهم».

٣. في الأمالي: «إلا» بدل قوله: «ابتداءً؛ وإنما يفعل في غيره» فالعبارة هكذا: «في غيره إلا على سبيل التوليد».

٤. في الأمالي: - «هي».

٥. في «ص»: «من غيرنا في الأجسام».

٦. في الأمالي: «حركناه».

٧. في الأمالي: «يوضع».

٨. هكذا في الأمالي. وفي النسخ: «لا تصح».

بقُدرة، و القُدرة لا يجوز^١ لأمر يرجع إلى نوعها أن يُخترع^٢ بها الأفعال .
 فأما الأدمة فليس تؤثرها على الحقيقة الشمس^٣ في وجوهنا و أبداننا، وإنما
 الله تعالى هو المؤثر لها و فاعلها بتوسط حرارة الشمس، كما أنه تعالى هو المحرق
 على الحقيقة بحرارة النار، و الهاشم لما يهشمه^٤ الحجر بتقله .
 و حرارة الشمس مسودة للأجسام من جهة مفهومة معقولة^٥، كما أن النار
 تحرق الأجسام على وجه معقول؛ فأى تأثير للكواكب فينا يجري هذا المجرى في
 تمييزه و العلم بصحته؟ فليشر إليه؛ فإن ذلك مما^٦ لا يقدر عليه^٧.

[الدليل الثالث]

و مما يمكن أن يُعتمد عليه في إبطال أن تكون الكواكب فاعلة فينا و مُصرفة
 لنا: أن ذلك يقتضي سقوط الأمر و النهي و المدح و الذم عنّا، و تكون
 معذورين في كل إساءة تقع منا و نجنيها^٨ بأيدينا، و غير مشكورين على شيء
 من الإحسان و الإفضال. و كل شيء يفسد به قول المجبرة، فهو مُفسد
 لهذا المذهب.

١. في الأمالي: «لا تجوز».

٢. في الأمالي: «تخترع».

٣. في الأمالي: «الشمس على الحقيقة».

٤. في غير «ص» و الأمالي: «تهشمه».

٥. في الأمالي: «معقولة مفهومة».

٦. في «ص»: «ما».

٧. في الأمالي: «مما لا قدرة عليه».

٨. في «د، ط»: «و نجنيها».

٩. في «د» - «و».

فأما الوجه الآخر: وهو أن يكون الله تعالى أجرى العادة بأن يفعل أفعالاً مخصوصة عند طلوع كوكب أو غروبه أو اتصاله أو مفارقه: فقد بينا أن ذلك ليس بمذهب للمُنجمين البتة؛ وإنما يتجمّلون الآن بالنظائر به.

وأنه قد كان جائزاً أن يُجرى الله تعالى العادة بذلك؛ لكن لا طريق إلى العلم بأن ذلك قد وقع ونبئت. ومن أين لنا أن الله تعالى أجرى العادة بأن يكون زحل أو المريخ إذا كان في درج الطالع كان نحساً، وأن المشتري إذا كان كذلك كان سعداً؟ وأي سماع مقطوع به جاء بذلك؟ وأي نبي خبر به واستفيد من جهته؟ فإن عولوا في ذلك على التجربة، و أننا جربنا ذلك و من كان قبلنا فوجدناه على هذه الصفة، وإذا لم يكن موجباً فيجب أن يكون معتاداً.

قلنا: ومن سلم لكم صحة هذه التجربة وانتظامها و أطرافها؟ وقد رأينا خطأكم فيها أكثر من صوابكم، و صدقكم أقل من كذبكم؛ فالأنا نسبتهم الصحة إذا اتفقت فيكم إلى الاتفاق الذي يقع من المحمّن و المرجم؟ فقد رأينا من يصيب من هؤلاء أكثر ممن يخطئ، و هو على غير أصل معتد، و لا قاعدة صحيحة.

فإذا قلتم: سبب خطأ المنجم زلل دخل عليه في أخذ الطالع أو تسيير الكواكب. قلنا: ولم لا كانت إصابته سببها الاتفاق و التخمين؟ وإنما كان يصح لكم هذا

١. في «د»: «قلنا». و في الأمالي: «و أما».

٢. في الأمالي: «و أننا».

٣. في الأمالي: «وجب».

٤. في الأمالي: «منكم».

٥. في «د»، «س»، «ص»، «ط» - «من هؤلاء».

٦. في الأمالي - «الاتفاق و».

التأويل و التخريج لو كان على صحة أحكام النجوم دليل قاطع هو غير إصابة المنجم؛ فأمّا إذا كان دليل صحة الأحكام الإصابة، فألا كان دليل فسادها الخطأ؟ فما أحدهما إلا في مقابلة صاحبه^١.

[استدلالات و بيانات حول عدم إصابة المنجمين في أحكامهم]

[أولاً]

و ممّا أفتح به القائلون بصحة الأحكام^٢، و لم يتحصّل عنه منهم^٣ جواب، أن قيل لهم في شيء بعينه: خذوا الطالع و احكموا هل يؤخذ أو يترك؟ فإن حكموا إما بالأخذ أو الترك خولفوا و فعل خلاف ما خبروا به.

و قد أعطلتهم هذه المسألة و اعتذروا فيها^٤ بأعذار مulfقة لا يخفى على عاقل سمعها بعدها من الصواب، و قالوا^٥ في هذه المسألة: يجب أن يكتب هذا المبتلى بها ما يريد أن يفعله^٦ أو يخبر به غيره، فإننا نخرج ما قد عزم عليه من أحد الأمرين. و هذا تعلل منهم بالباطل^٧؛ لأنه إذا كان النظر في النجوم يدل على جميع الكائنات التي من جملتها ما يختاره أحدنا من أخذ هذا الشيء المعروف^٨

١. في «س، ط»: «صاحبتة». و في الأمالي: «فما أحدهما في المقابلة إلا كصاحبه».

٢. من قوله: «الإصابة، فألا كان دليل» إلى هنا ساقط من «د».

٣. في الأمالي: «منهم عنه».

٤. في الأمالي: «عنها».

٥. في الأمالي: «فقالوا».

٦. في الأمالي: «أن يفعل».

٧. في الأمالي: «و هذا التعليل منهم باطل».

٨. في الأمالي: - «المعروض».

أو تركه، فأبى فَرِقَ بَيْنَ أَنْ يَطْوِيَ ذَلِكَ فَلَا يُخْبِرَ بِهِ وَلَا يَكْتُبُهُ حَتَّى يَقُولَ الْمُنْجِمُ مَا عِنْدَهُ، وَبَيْنَ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ أَوْ^١ يَكْتُبُهُ قَبْلَ ذَلِكَ؟

وَإِنَّمَا فَرِعُوا إِلَى الْكِتَابَةِ^٢ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا حَتَّى لَا يُخَالَفَ الْمُنْجِمُ فِيمَا يَذْكُرُهُ وَيَحْكُمُ بِهِ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَرَكَ. وَلَوْ كَانَتْ الْأَحْكَامُ صَحِيحَةً، وَفِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْكَائِنَاتِ، لَوَجِبَ أَنْ يَعْرِفَ الْمُنْجِمُ مَا اخْتَارَهُ مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَلَوْ نَزَلْنَا تَحْتَ حُكْمِهِمْ، وَكَتَبْنَا مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَهُ، لَمَّا وَجَدْنَا إصَابَتَهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَقَلَّ مِنْ خَطْئِهِمْ، وَ لَمْ يَزِيدُوا فِيهِ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ وَ يُخْبِرُ بِهِ الْمُرْجِمُ^٣ الْمُرْجِمُ^٤، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي طَالِعٍ وَلَا غَارِبٍ، وَلَا رَجُوعٍ إِلَى أَصْلٍ؛ وَإِلَّا فَالْبَلْوَى بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ^٥.

[حكايات و مناظرات وقعت للمصنف تتعلق بعدم إصابة المنجمين]

[الحكاية الأولى]

وَكَانَ بَعْضُ الرُّؤَسَاءِ، بَلِ الْوُزَرَاءِ، مِمَّنْ كَانَ فَاضِلاً فِي الْأَدَبِ وَ الْكِتَابَةِ، وَ مَشْغُوفاً بِالنَّجُومِ عَامِلاً عَلَيْهَا، قَالَ لِي يَوْمًا - وَ قَدْ جَرَى حَدِيثٌ يَتَعَلَّقُ بِأَحْكَامِ النَّجُومِ، وَ رَأَى مِنْ مَخَايِلِي^٦ التَّعَجُّبَ مِمَّنْ يَتَشَاغَلُ بِذَلِكَ وَ يُفْنِي زَمَانَهُ بِهِ -: أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ فِي نَفْسِي.

١. في الأمالي: «و».

٢. في «ص»: «أو».

٣. في «ب»، «د»: «المركز». و في «ج»، «س»، «ط»: «المركز». و أُرْكَنَ الْأَمْرَ: ظَنَّهُ ظَنَّاً كَانَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْبَاقِينَ.

٤. في الأمالي: «على ما يفعله المخمّن المرجم».

٥. في الأمالي: «وبينكم».

٦. في «س»: «محالي». و في «ص»: «حالي».

فَقُلْتُ: سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ^١.

فَقَالَ^٢: أُرِيدُ أَنْ تُعَرِّفَنِي هَلْ بَلَغَ بَكَ التَّكْذِيبُ بِأَحْكَامِ النُّجُومِ إِلَى أَنْ لَا تَخْتَارَ
يَوْمًا لِسَفَرٍ^٣، وَلُبْسِ ثَوْبٍ جَدِيدٍ، وَتَوَجُّهًا^٤ فِي حَاجَةٍ؟

فَقُلْتُ: قَدْ بَلَغْتُ إِلَى ذَلِكَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - وَزِيَادَةٌ عَلَيْهِ، وَمَا فِي دَارِي تَقْوِيمٌ وَلَا
أَنْظَرُ فِيهِ، وَمَا رَأَيْتُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا خَيْرًا.

ثُمَّ أَقْبَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ^٥: نَدَعُ مَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ أَحْكَامِ النُّجُومِ مِمَّا يَحْتَاجُ
إِلَى فِكْرٍ دَقِيقٍ وَرَوِيَّةٍ طَوِيلَةٍ، وَهَاهُنَا شَيْءٌ قَرِيبٌ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِمَّنْ عَلَّتْ
طَبَقَتُهُ فِي الْفَهْمِ أَوْ انْخَفَضَتْ؛ خَبَّرَنِي: لَوْ فَرَضْنَا جَادَةً مَسْلُوكَةً، وَطَرِيقًا يَمْشِي
فِيهِ النَّاسُ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَفِي مَحَجَّتِهِ آبَارٌ مُتَقَارِبَةٌ، وَبَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضِ طَرِيقٍ
يَحْتَاجُ سَالِكُهُ إِلَى تَأَمُّلٍ وَتَوْقُفٍ حَتَّى يَتَخَلَّصَ مِنَ السَّقُوطِ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْآبَارِ،
هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٦ سَلَامَةً مَنْ يَمْشِي فِي هَذَا الطَّرِيقِ مِنَ الْعُمِيَانِ كَسَلَامَةِ مَنْ
يَمْشِي فِيهَا^٧ مِنَ الْبُصْرَاءِ، وَقَدْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَا يَخْلُو طَرْفَةً عَيْنٍ مِنْ مُشَاةٍ^٨ فِيهِ بُصْرَاءٌ
وَعُمِيَانٍ؟ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطَبُ الْبُصْرَاءِ^٩ مُقَارِبًا لِعَطَبِ^{١٠} الْعُمِيَانِ،

١. فِي «ح، ط»: «بِذَلِكَ».

٢. فِي «ص» وَالْأَمَالِي: «قَالَ».

٣. فِي «ص»: «لِلسَّفَرِ».

٤. فِي الْأَمَالِي: «وَتَوَجُّهًا».

٥. فِي «ص»: «وَقُلْتُ».

٦. فِي «س»: «يَكُونُ».

٧. فِي الْأَمَالِي: «فِيهَا».

٨. فِي الْأَمَالِي: «مِنَ الْمَشَاةِ».

٩. فِي «د، س»: «النَّظْرَاءِ». وَفِي «ط»: «الْبَطْرَاءِ».

١٠. فِي الْأَمَالِي: «يُقَارِبُ عَطَبُ».

أو ١ سلامة العُميانِ مُقَابِرَةً ٢ لسلامة البُصراءِ؟

فقال: هذا مما لا يجوز؛ بل الواجب أن تكون ٣ سلامة البُصراءِ أكثر من سلامة العُميانِ، ولا يجوز في مثل هذا التقارب.

فقلتُ له ٤: إذا كان هذا محالاً فأحيلوا نظيره و ما لا فرق بينه وبينه، و أنتم تُجيزون شبيه ما ذكرناه و عديله؛ لأن البُصراءِ هم الذين يعرفون أحكام النجوم و يميزون سعداها من نحسها و يتوقون بهذه المعرفة مضار الزمان و يتخطونها و يعتمدون منافعة و يقصدونها، و مثال العُميانِ كُلُّ من لا يحسن تعلم ٥ النجوم و لا يلتفت إليه من العلماء ٦ و الفقهاء و أهل الديانات و العبادات، ثم من ٧ سائر العوام و الأعراب و الأكراد و هم أضعاف أضعاف ٨ من بُراعي النجوم ٩، و مثال الطريق الذي فيه الأبار الزمان الذي يمضي على الخلق أجمعين ١٠، و مثال آباره ١١ مصائبه و نوائبه و محته، و قد كان يجب - لو صح العلم بالنجوم و أحكامها - أن تكون سلامة المنجمين أكثر و مصائبهم أقل - لأنهم يتوقون المحن؛ لعلهم بها

١. في الأمالي: «و».

٢. في «س»: «مقاربة».

٣. في «د»: «يكون».

٤. في الأمالي: - «له».

٥. في «ب، ج، س، ط»: «بعلم». و في «د» الكلمة مهملة.

٦. في الأمالي: «من الفهماء».

٧. في الأمالي: - «من».

٨. في «ج، س، ص»: - «أضعاف».

٩. في الأمالي: «عدد النجوم».

١٠. في الأمالي: «يمضي عليه الخلق أجمعون».

١١. في «ص» و حاشية «س»: «الأبار».

قَبْلَ كَوْنِهَا - وَ تَكُونُ مِخْنُ كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَاهُ^١ مِنْ الطَّبَقَاتِ الْكَثِيرَةِ أَوْفَرَ وَ أَظْهَرَ حَتَّى تَكُونَ^٢ السَّلَامَةُ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْغَرِيبَةُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ وَ أَنَّ السَّلَامَةَ أَوْ الْمِخْنَ فِي الْجَمِيعِ مُتَقَارِبَةٌ غَيْرُ مُتَفَاوِتَةٍ .
فَقَالَ: رُبَّمَا اتَّفَقَ مِثْلُ ذَلِكَ .

فَقُلْتُ لَهُ: فَيَجِبُ أَنْ نُصَدِّقَ مَنْ^٣ خَبَّرَنَا فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكِ الَّذِي فَرَضْنَاهُ بِأَنَّ سَلَامَةَ الْعُمَيَانِ فِيهِ^٤ كَسَلَامَةِ الْبُصْرَاءِ، وَ نَقُولُ: لَعَلَّ ذَلِكَ اتَّفَقَ. وَ بَعْدُ فَإِنَّ الْإِتِّفَاقَ لَا يَسْتَمِرُّ^٥، وَ هَذَا الْحُكْمُ^٦ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مُسْتَمِرٌّ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ .
فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عُدْرٌ صَحِيحٌ .

[ثانياً]

وَ مِمَّا يُفْسِدُ مَذْهَبَ الْمُنْجَمِينَ، وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ^٧ مَا لَعَلَّهُ يَتَّفِقُ لَهُمْ مِنَ الْإِصَابَةِ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ: أَنَا قَدْ شَاهَدْنَا جَمَاعَةً مِنَ الزَّرَاقِينِ^٨، الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ شَيْئاً مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ، وَ لَا نَظَرُوا قَطُّ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، يُصِيبُونَ فِيهَا يَحْكُمُونَ بِهِ إِصَابَاتٍ مُسْتَطَرَفَةً .

١. في «د، ص»: «ذكرنا» .

٢. في «س»: «يكون» .

٣. في «س»: «يصدق عن» . وفي «ص»: «يصدق من» .

٤. في الأمالي: - «فيه» .

٥. في الأمالي: + «بل ينقطع» .

٦. في الأمالي: - «الحكم» .

٧. في الأمالي: - «أن» .

٨. في غير «س، ص»: «الزرّاقين» .

و «الزرّاقون» هم الذين يُخْبِرُونَ عَنِ الْمَغِيبَاتِ رَجْماً بِالْغَيْبِ، مِنْ دُونَ إِعْمَالِ فِكْرٍ وَ تَعَلُّمِ عِلْمٍ .
بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ١٥١، الهامش ٢ .

وَ زَرَّقَ فَلَاناً بَعَيْنَهُ: أَخَذَهَا نَحْوَهُ وَرَمَاهُ بِهَا . تاج العروس، ج ١٣، ص ١٩٣ (زرّق) .

[الحكاية الثانية]

و قد كَانَ المعروف بالشَّعراني^١، الذي شاهَدناه وهو لا يُحسِنُ أن يأخذَ الأصْطُرلابَ للطالعِ، ولا نَظَرَ قَطُ في زيحِ بَلٍ ولا تقويمِ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرِي حاضِرُ الجوابِ، فَطِنَ بالزَّرَقِ، معروفٌ بكثرةِ الإِصابةِ^٢ و بلوغِ الغايةِ فيما يُخرِجُه من الأسرارِ؛ ولقد اجتمعَ يوماً بينَ يدي مع^٣ جماعةٍ كانوا عندي، وكُنَّا كُنَّا اعترَمنا^٥ جهةً نَقِصُدها لبعضِ الأغراضِ، فسألَه أحدنا عَمَّا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، فابتدأَ مِن غَيْرِ أخذِ طالعٍ ولا نظِرٍ في تقويمِ فأخبرنا بالجهةِ التي أزدنا قَصَدَها، ثُمَّ عَدَلَ إلى كُلِّ واحدٍ مِنَ الجماعةِ فأخبرَه عن كَثِيرٍ مِن تفصيلِ أُمورِهِ^٦ وأغراضِهِ^٧، حتَّى قالَ لأحدِهِم: وأنتَ مِن بينِ الجماعةِ قد وَعَدَك وإعِدَّ بشيءٍ يوصلُه إليك، و قَلْبُك به مُتعلِّقٌ، و في كُفِّكَ شيءٌ مِمَّا يَدُلُّ على هذا^٨. و ضَرَبَ بيدهِ^٩ إلى كُفِّهِ يَسْتخرِجُ^{١٠} ما فيه، فاستَحيا ذلكَ الرَّجُلُ و وَجَمَ^{١١}

١. يُكتب في بعض المصادر بالعين، أي «الشَّعراني». راجع: بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ١٥١.
٢. في الأمالي: «معروف به كثير الإصابة».
٣. في الأمالي: - «مع».
٤. في الأمالي: - «كنا».
٥. في الأمالي: «قد اعترمنا».
٦. في الأمالي: «أمره».
٧. في «س»: «و أغراضه».
٨. في الأمالي: + «و قد انقضت حاجتك وانتجرت».
٩. في الأمالي: «و جذب يده».
١٠. في الأمالي: «فاستخرج».
١١. في «س»: «و رجم». و وَجَمَ - هنا -: سكتَ فَرَعاً، فهو واجِمٌ.

و امتنع^١ من الوقوف على ما في كُمه بجُهدِه، فلم يَنْفَعه ذلك، وأعانَ الحاضرون على إخراج ما في كُمه لما أَحَسُوا بالإصابة من الزَّرَاقِ؛ فأخْرِجَ مِنْ كُمه رِقَاعٌ كثيرةٌ، و^٢ في^٣ جُمليتها صَكٌ على دارِ الضربِ بصليةٍ من خَلِيفَةِ الوِزارةِ في ذلك الوقتِ. فَعَجِبْنَا مِمَّا اتَّفَقَ مِنْ^٤ إصابته مع بُعده عن^٥ صِنَاعَةِ النجومِ.

و كانَ لنا صَدِيقٌ يَقُولُ أَبَدًا: مِنْ أَدَلِّ دَلِيلٍ عَلَى بُطْلانِ أَحكامِ النجومِ إصابَةُ الشُّعْرانِيِّ.

[الحكاية الثالثة]

و جَرى يوماً مع مَنْ يَتَعَاطَى^٦ عِلْمَ النجومِ هذا الحَدِيثُ، فَقَالَ: عِنْدَ الْمُنْجِمِينَ أَنَّ السَّبَبَ فِي إصابَةِ مَنْ لَا يَعْرِفُ^٧ شَيْئاً مِنْ عِلْمِ النجومِ أَنَّ مَوْلِدَهُ و ما يَتَوَلَّاهُ مِنْ الكَوَاكِبِ^٨ اقْتَضَى له ذلك.

فَقُلْتُ له: فَالْعَلَّ بِطُلْمِيوسَ^٩ و كُلَّ عالِمٍ مِنْ علماءِ الْمُنْجِمِينَ و مَصِيبٍ فِي

١. في الأمالي: «و منع».

٢. في الأمالي: - «و».

٣. في «ص»: «ومن».

٤. في «د، س، ص، ط»: - «من».

٥. في «ب» و الأمالي: «من».

٦. في «س»: «يتعامل».

٧. في الأمالي: «لا يعلم».

٨. في الأمالي: «و تقتضيه كواكبه» بدل «من الكواكب».

٩. في الأمالي: «بطليموس». و هو حكيم يوناني، وُلِدَ فِي صعيد مصر و توفى قرب الإسكندرية. أكبر فلكي في التاريخ القديم، و صاحب كتاب «المَجَسْطِي» المشهور. المعجم الكبير (في اللغة)،

أحكامِ علمها^١ إنما سببُ إصابته مَوْلَدُه وما تَقْتَضِيهِ كَوَاكِبُه من غَيْرِ عِلْمٍ ولا فَهْمٍ؛ فلا يَجِبُ أن يُسْتَدَلَّ بالإصابةِ عَلَى العِلْمِ إذا كَانَتْ تَنْفَعُ من جاهلٍ وَ يَكُونُ سَبَبُهَا المَوْلَدَ. وإذا كَانَتْ الإصابةُ بالمَوَالِدِ، فالنظَرُ^٢ في عِلْمِ النجومِ عَبَثٌ وَ تَعَبٌ^٣ لا يُحْتَاجُ إليه؛ لأنَّ المَوْلَدَ إنِ اقْتَضَى الإصابةَ أو الخَطَأَ، فالتعلُّمُ لا يَنْفَعُ، وَ تَرْكُهُ لا يَضُرُّ. وهذه عِلَّةٌ تَسْرِي إلى كُلِّ صَنَعَةٍ حَتَّى يَلْزَمَ أن يَكُونَ كُلُّ شَاعِرٍ مُفْلِقٍ، وَ صَانِعٍ حَادِقٍ، وَ نَاسِجٍ لِلدَّبَاجِ مُدَقِّقٍ^٤ لا عِلْمَ له بتلك الصنعة، وإِنَّمَا اتَّفَقَتِ الصَّنَعَةُ مِنْهُ^٥ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ لِمَا تَقْتَضِيهِ كَوَاكِبُ مَوْلَدِهِ. وَ ما يَلْزَمُ عَلَى هَذَا مِنَ الجَهالاتِ لا يُحْصَى. وَ اعْلَمُ أنَّ التَّعَبَ بِعِلْمِ مَرَاكِزِ الكَوَاكِبِ وَ أبعادِها وَ أشكالِها وَ تسييراتها، متى لَمْ تَكُنْ^٦ تَمَرَّتُهُ العِلْمَ بالأحكامِ وَ الاطِّلاعَ^٧ عَلَى الحوادثِ قَبْلَ كَوْنِها، لا مَعْنَى له وَ لا غَرَضَ فِيه؛ لأنَّهُ لا مَنَفَعَةَ فِي أن يُعْلَمَ ذَلِكَ كُلُّهُ لِأَمْرٍ يَخُصُّ^٨ نَفْسَ العِلْمِ بِهِ^٩. وَ ما يَجْرِي مَجْرَى^{١٠} الاطِّلاعِ عَلَى ذَلِكَ - إذا لَمْ تَتَعَدَّ المَعْرِفَةُ إِلَى العِلْمِ بالأحكامِ - إِلَّا مَجْرَى العِلْمِ بَعْدَ الحَصْنِ، وَ كَيْلِ الثَّرَى^{١١}، وَ مَعْرِفَةِ أَطْوالِ الجِبَالِ وَ أوزانِها؛

١. في الأمالي: «في أحكامه عليها».
٢. في «د»: «فما النظر».
٣. في الأمالي: «ولعب».
٤. في الأمالي: «ومدقق».
٥. في الأمالي: - «منه».
٦. في «ص»: «لم يكن».
٧. في الأمالي: «فالاطلاع».
٨. في الأمالي: «وتختص» بدل «لأمر يخص».
٩. في «س، ص»: - «به».
١٠. في الأمالي: - «مجري».
١١. في الأمالي: «النوى».

فَكَمَا^١ أَنْ الْعَنَاءَ فِي تَعْرِفِ ذَلِكَ عَبَثٌ لِأَنَّهُ^٢ لَا يُجَدِي نَفْعاً، فَكَذَلِكَ^٣ الْعِلْمُ بِشَكْلِ
الْفَلَكَ وَتَسِيرَاتِ كَوَاكِبِهِ وَأَبْعَادِهَا، وَالمَعْرِفَةُ بِزَمَانِ قَطْعِ كُلِّ كَوْكَبٍ لِلْفَلَكَ
وَ تَفَاضُلِهَا^٤ فِيهِ.

وَمَا شَقِي^٥ الْقَوْمُ بِهَذَا الشَّانِ وَأَفَنُوا فِيهِ^٦ أَعْمَارَهُمْ إِلَّا لِتَقْدِيرِهِمْ أَنَّهُ يُفْضِي إِلَى
مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ؛ فَلَا يُغْتَرَّ^٧ بِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ مِنْهُمْ: «إِنَّا نَنْظُرُ فِي ذَلِكَ لِتَشْرِفِ^٨
نُفُوسُنَا بِعِلْمِ الْهَيْئَةِ، وَ لَطِيفِ مَا فِيهَا مِنَ الْأَعَاجِيبِ» فَإِنَّ ذَلِكَ تَجَمُّلٌ^٩ مِنْهُمْ
وَ تَقَرُّبٌ إِلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ وَ لَوْلَا أَنْ غَرَضَهُمْ مَعْرِفَةَ الْأَحْكَامِ لَمَا تَعَبُوا^{١٠} بِشَيْءٍ مِنْ
هَذَا^{١١} كُلِّهِ، وَ لَا كَانَتْ فِيهِ فَائِدَةٌ، وَ لَا مَنَّهُ عَائِدَةٌ.

[أدلة أخرى على بطلان أحكام النجوم]

وَ مِنْ أَدَلِّ الْأَدَلَّةِ^{١٢} عَلَى بُطْلَانِ أَحْكَامِ النُّجُومِ: أَنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ
مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْغُيُوبِ، وَ عُدَّ ذَلِكَ خَارِقاً لِلْعَادَاتِ،

١. في الأمالي: «وكما».

٢. في الأمالي: «وسفه» بدل «لأنه».

٣. في غير «س، ص»: «وكذلك».

٤. في الأمالي: «وتفاضلها».

٥. في الأمالي: «سعي».

٦. في الأمالي: - «فيه».

٧. في الأمالي: «فلا تغتر». وفي «ص»: «فلا تعتبر».

٨. في الأمالي: «لشرف». أشرف الشيء: علا وارتفع.

٩. في «د، س»: «يحمل». وفي «ط» الكلمة مهملة.

١٠. في الأمالي: «لما تعنوا».

١١. في الأمالي: «ذلك».

١٢. في الأمالي: «الدليل».

كإحياء الميت، وإبراء الأكمه والأبرص. ولو كان للعلم^١ بما يحدثُ طريقُ نجومِي^٢، لم يكن ما ذكرناه مُعْجِزاً ولا خارقاً للعادة.

وكَيْفَ يَشْتَبِهُ عَلَى مُسْلِمٍ بَطْلَانُ أَحْكَامِ النُّجُومِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عَلَى تَكْذِيبِ الْمُتَنَجِّمِينَ وَ الشَّهَادَةِ بِفَسَادِ مَذَاهِبِهِمْ وَ بَطْلَانِ أَحْكَامِهِمْ؟ وَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ضَرُورَةُ التَّكْذِيبِ بِمَا يَدَّعِيهِ^٣ الْمُتَنَجِّمُونَ وَ الْإِزْرَاءُ عَلَيْهِمْ وَ التَّهْجِينُ^٤ لَهُمْ، وَ فِي الرَّوَايَاتِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا يُحْصَى كَثْرَةً، وَ كَذَلِكَ عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ بَيْتِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ خِيَارِ أَصْحَابِهِ^٥ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^٦، فَمَا زَالُوا يَتَّبِرُونَ^٧ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَنَجِّمِينَ وَ يَعُدُّونَهَا ضَلَالًا وَ مُحَالًا؛ وَ مَا اشْتَهَرَ هَذِهِ الشَّهْرَةَ فِي^٨ دِينِ الْإِسْلَامِ كَيْفَ يَغْتَرُّ بِخِلَافِهِ مُتَنَسِّبٌ إِلَى الْمِلَّةِ وَ مُصَلِّ إِلَى الْقِبْلَةِ^٩؟

١. في الأمالي: «العلم».

٢. في الأمالي: «طريقاً نجومياً».

٣. في «ب، ج، د، ص، ط»: «تدعيه».

٤. في الأمالي: «والتعجيز».

٥. نهج البلاغة، ص ١٠٥، الخطبة ٧٩؛ الأمالي للصدوق، ص ٤١٥-٤١٦، ح ١٦؛ الخصال، ج ١، ص ٢٩٧، ح ٦٧؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٤٠. المعجم الكبير، ج ٢٢، ص ٣٧٦، ح ٩٤١؛ مسند أحمد، ج ١٧، ص ١٧٨، ح ١١١٠٧، و ج ١٨، ص ٣٠٥، ح ١١٧٨١؛ صحيح ابن جبان، ج ٦، ص ٢٣ و ٢٥؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٢، ص ٣٥، ح ٨٥٩؛ تاريخ المدينة لابن شبة، ج ٢، ص ٥٤٨.

٦. في الأمالي: - «رضي الله عنهم».

٧. في غير الأمالي: «فلا».

٨. في الأمالي: «بيروون».

٩. في «ص»: «من».

١٠. في «ص»: «مصلً إلى القبلة ومنتسب إلى الملة»؛ بتقديم وتأخير.

[صحة الإخبار عن الكسوفات، و فرقه مع سائر إخبارات المنجمين]

فأما إصابتهم في الإخبار عن الكسوفات، و ما مضى في أثناء المسألة من طلب الفرق بين ذلك و بين سائر ما يُخبرون به من تأثير الكواكب في أجسامنا: فالفرق بين الأمرين أن الكسوفات و اقترانات الكواكب و انفصالها طريقه الحساب و تسيير الكواكب، و له أصول صحيحة و قواعد سديدة. و ليس كذلك ما يدعونه من تأثيرات الكواكب في الخير و الشر، و النفع و الضرر^٢. و لو لم يكن من^٣ الفرق بين الأمرين إلا الإصابة الدائمة المتصلة في الكسوفات و ما يجري مجراها، و لا يكاد يتفق^٤ فيها خطأ البتة [الكفى]؛ فإن^٥ الخطأ المعهود^٦ الدائم إنما هو في الأحكام الباقية، حتى إن الصواب هو العزيز فيها، و ما يتفق لعله فيها من إصابة^٧ قد يتفق من المخمّن أكثر منه^٨؛ فحمل أحد الأمرين على الآخر بهت و قلة دين و حياء^٩.

١. في الأمالي: «تأثيرات».

٢. في غير «د»: «و الضرر».

٣. في الأمالي: «في».

٤. في الأمالي: «يبين».

٥. في الأمالي: «و أن».

٦. في «ص»: «+ و».

٧. في الأمالي: «و ما يتفق فيها من الإصابة لعله».

٨. انظر أيضاً: الموضوع (الصفة)، ص ١٢٠ - ١٢١.

٩. في الأمالي: «- و حياء».

المسألة السادسة^١

[في بيان حقيقة المنامات]

ما القول في المنامات؟^٢ أم باطله؟^٣ و من فعل من هي؟ و من أي جنس هي؟^٤

و ما هي؟^٥ و وجه صحتها في الأكثر؟ و ما وجه الإنزال عند رؤية المباشرة في المنام؟

فإن كان فيها صحيح و باطل، فما السبيل إلى تمييز أحدهما من صاحبه؟^٦
الجواب - و بالله التوفيق^٧ - :

إعلم أن النائم غير كامل العقل؛ لأن النوم ضرب من السهو، و السهو

١. لقد نقلت هذه المسألة كلها أيضاً في تكملة الأمالي للشريف المرتضى، و جاء في أولها:
«مسألة في المنامات» بدل «المسألة السادسة».

٢. في «أ»: - «أ».

٣. في «د»: - «هي».

٤. في «د»: - «هي».

٥. في غير «أ»: - «و ما هي؟».

٦. في الأمالي: «و إن».

٧. في «ص» و حاشية «س» و الأمالي: «الآخر» بدل «صاحبه».

٨. في الأمالي: - «و بالله التوفيق».

يَنْفِي الْعُلُومَ، وَ لِهَذَا يَعْتَقِدُ النَّائِمُ فِي نَفْسِهِ^١ الْاِعْتِقَادَاتِ الْبَاطِلَةَ؛ لِتُقْصَانِ عَقْلِهِ، وَ فَقَدْ عُلُومِهِ^٢.

[حقيقة المنامات و فاعلها]

وَ جَمِيعُ الْمَنَامَاتِ إِنَّمَا هِيَ «اِعْتِقَادَاتٌ» يَبْتَدِئُهَا النَّائِمُ فِي نَفْسِهِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَدَاهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ - سِوَاءِ^٣ كَانُوا بَشَرًا أَوْ مَلَائِكَةً أَوْ جِنًّا - أَجْسَامٌ،^٤ وَ الْجِسْمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى^٥ أَنْ يَفْعَلَ فِي غَيْرِهِ اِعْتِقَادًا اِبْتِدَاءً، بَلْ وَ لَا شَيْئًا مِنَ الْأَجْنَاسِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ؛ وَ إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ عَلَى سَبِيلِ الْاِبْتِدَاءِ. وَ إِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهُ لَا يَفْعَلُ فِي غَيْرِهِ جِنْسَ اِعْتِقَادَاتٍ مُتَوَلِّدًا»^٦ لِأَنَّ الَّذِي يُعَدِّي الْفِعْلَ مِنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ إِنَّمَا هُوَ اِعْتِمَادَاتٌ، وَ لَيْسَ فِي أَجْنَاسِ اِعْتِمَادَاتٍ مَا يُؤَلِّدُ اِعْتِقَادَاتٍ، وَ لِهَذَا لَوْ اِعْتَمَدَ أَحَدُنَا عَلَى قَلْبِ غَيْرِهِ الدَّهْرَ الطَّوِيلَ، مَا تَوَلَّدَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ اِعْتِقَادٍ^٧. وَ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ وَ شَرِّحَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ^٩.

١. في غير «أ» - «في نفسه».

٢. ذهب المصنّف رحمه الله إلى أنّ العقل عبارة عن مجموع علوم. الذخيرة، ص ١٢١.

٣. في الأمالي: - «سواء».

٤. ذهب المصنّف رحمه الله إلى أنّ المكلف الحيّ هو هذه الجملة التي نشاهدها، أي أنّه جسم فقط. الذخيرة، ص ١١٤.

٥. في غير «أ» - «على».

٦. في «أ» - «متولِّدًا».

٧. في «د» و الأمالي: «الاعتقادات».

٨. في «أ»: «فقد».

٩. راجع: شرح جمل العلم، ص ١٢٩.

و القَدِيمُ تَعَالَى القَادِرُ^١ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِي قُلُوبِنَا ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ أَجْناسِ
 الاعتقادات، لا يَجُوزُ^٢ أَنْ يَفْعَلَ فِي قَلْبِ النَّائِمِ اعتقاداً؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ اعتقاداتِ^٣
 النَّائِمِ جَهْلٌ، وَ يَتَنَاوَلُ^٤ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَرَى وَيَمْشِي
 وَ أَنَّهُ رَاكِبٌ وَ عَلَى صِفَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ^٥؛ وَ هُوَ تَعَالَى لَا
 يَفْعَلُ الْجَهْلَ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ الاعتقاداتِ كُلِّهَا مِنْ جِهَةِ النَّائِمِ.

[إبطال القول بصحة جميع المنامات]

وَ قد حُكِيَ^٦ فِي «المَقالاتِ»: أَنَّ المَعْرُوفَ بِصَالِحِ قُبَّةِ^٧ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنْ كُلُّ مَا
 يَرَاهُ النَّائِمُ فِي مَنَامِهِ عَلَى الحَقِيقَةِ^٨.
 وَ هَذَا جَهْلٌ مِنْهُ^٩ يُضَاهِي^{١٠} جَهْلَ السُّوفِسْطائِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ يَرَى أَنْ رَأْسَهُ
 مَقْطُوعٌ، وَ أَنَّهُ قد ماتَ، وَ أَنَّهُ قد صَعِدَ إِلَى السَّمَاءِ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ ضَرُورَةَ خِلَافِ

١. فِي الأَمالي: «هُوَ القَادِر».

٢. فِي الأَمالي: «وَلَا يَجُوز».

٣. فِي «ص»: «اعتقاد».

٤. فِي الأَمالي: «وَتَنَاوَل».

٥. مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «أ».

٦. فِي الأَمالي: «وَ قد ذُكِرَ». وَ فِي «أ»: «- وَ قد حُكِيَ».

٧. ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَرْتَضَى فِي الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ مِنَ المَعْتَزَلَةِ فَقَالَ: «لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ، وَ
 خَالَفَ الجُمهُورَ فِي أُمُورٍ: مِنْهَا كَوْنُ المَتَوَلِّدَاتِ فَعَلَ اللهُ ابْتِدَاءً، وَ كَوْنُ الإِدْرَاكِ مَعْنَى». طَبَقَاتُ

المَعْتَزَلَةِ، ص ٧٣. وَ رَاجِع: مَقالاتُ الإِسْلامِيِّينَ، ص ٤٠٧.

٨. المَقالاتُ لِأَبِي القاسِمِ البُلْخِيِّ، ص ٤٨٦؛ مَقالاتُ الإِسْلامِيِّينَ، ص ٤٣٣.

٩. فِي غَيْرِ «أ»: «- مِنْهُ».

١٠. فِي الأَمالي: «أَيْضاً هُوَ» بَدَلَ «يُضَاهِي».

ذَلِكَ كُلُّهُ. وَإِذَا جازَ^١ عِنْدَ صالِحٍ هَذَا أَنْ يَعْتَقِدَ اليَقْظانُ فِي السرابِ^٢ أَنَّهُ ماءٌ،
و فِي المُرْدِي^٣ إِذَا كانَ فِي الماءِ أَنَّهُ مَكسورٌ وَ هُوَ عَلى الحَقِيقَةِ صَحِيحٌ لَضَرْبِ^٤
مِن الشُّبْهِ وَ اللُّبْسِ، فَأَلا جازَ ذَلِكَ فِي النائمِ، وَ هُوَ مِن الكَمالِ أَبْعَدُ وَ إِلى^٥
النقصِ أَقْرَبُ؟

[أقسام المنامات]

وَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَسَّم^٦ ما يَتَخَيَّلُ النائمُ أَنَّهُ يَراهُ إِلى أَقسامٍ ثَلاتَةٍ:
مِنها: ما يَكُونُ مِن غَيرِ سَببٍ يَفْتَضِيهِ أَوْ داعٍ يَدْعُو إِليه، فيَكُونُ^٧ اعتقاداً مُبْتَدَأً.
وَ منها: ما يَكُونُ مِن وَسْواسِ الشَّيْطانِ. وَ مَعْنى هَذِهِ الوَسْوسَةِ: أَنَّ الشَّيْطانَ^٨
يَفْعَلُ فِي داخِلِ سَمْعِهِ كَلاماً خَفِيّاً يَتَضَمَّنُ أَشياءَ مَخْصُوصَةً: فيَعْتَقِدُ النائمُ إِذا سَمِعَ
ذَلِكَ الكَلامَ أَنَّهُ يَراهُ؛ فَقد نَجِدُ^٩ كَثيراً مِنَ النِيامِ يَسْمَعُونَ حَدِيثَ مَنْ يَتَحَدَّثُ
بِالقُرْبِ مِنْهُمْ، فيَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ مَعْنى^{١٠} ذَلِكَ الحَدِيثِ فِي مَنامِهِمْ.

١. في «أ»: «فإذا كان».

٢. في «أ، ط»: «الشراب».

٣. في «د، س، ص»: «المرتدي».

و المُرْدِي: خشية يدفع بها الملاح السفينة. لسان العرب، ج ٣، ص ٤٠٢ (مرد).

٤. في «أ»: «بضرب».

٥. في «د، س، ص، ط»: «من».

٦. في «ب، ج، ط»: «نقسم».

٧. من هنا إلى قوله بعد أكثر من صفحة: «من يتخيل الفاسد» ساقط من «ص».

٨. في الأمالي: - «و معنى هذه الوسوسة: أن الشيطان».

٩. في غير «أ، د»: «يجلد».

١٠. في الأمالي: - «معنى».

ومنها: ما يَكُونُ سببه و الداعي إليه خاطراً^١ يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى أو يَأْمُرُ بعضَ الملائكةِ يَفْعَلُهُ . و معنى هذا الخاطر أيضاً: أَنَّهُ يَكُونُ^٢ كلاماً يَفْعَلُ في داخلِ سَمْعِ النَّائِمِ^٣، فَيَعْتَقِدُ النَّائِمُ^٤ أيضاً أَنَّهُ يَرَى ما يَتَضَمَّنُهُ^٥ ذلكَ الكلامُ .
و المَناماتُ الداعيةُ إِلَى الخَيْرِ و الصَّلاحِ في الدِّينِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ إلى هذا الوجهِ مصروفةً، كما أَنَّ ما يَقْتَضِي الشَّرَّ منها الأولى أَنْ تَكُونَ^٦ إلى وَسْوَاسِ الشَّيْطَانِ مصروفةً .

[في بيان سبب صحة بعض المنامات]

و قد يَجُوزُ - على هذا - فيما يراه النَّائِمُ في مَنامِهِ ثُمَّ يَصِحُّ ذلكَ حَتَّى يَرَاهُ في يَقْظَتِهِ على حَدِّ ما رآه^٧ في مَنامِهِ، و في كُلِّ مَنامٍ يَصِحُّ تأويلُهُ^٨، أن يَكُونَ سببُ صحَّتِهِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْعَلُ كلاماً في سَمْعِهِ - لَصَرْبٍ من المَصْلَحَةِ - بأنَّ شَيْئاً يَكُونُ أو قد كانَ على بعضِ الصِّفاتِ، فَيَعْتَقِدُ النَّائِمُ أَنَّ الذي يَسْمَعُهُ هو يَرَاهُ، فإذا صَحَّ تأويلُهُ على ما رآه^٩ فلِما ذَكَرناه، إن لَمْ يَكُنْ ممَّا يَجُوزُ أَنْ تَتَّفَقَ^{١٠} فيه الصَّحَّةُ

١. هكذا في الأمالي، و هو الصحيح. و في جميع النسخ: «خاطر»، و هو سهو.
٢. في الأمالي: «أن يكون» بدل «أنه يكون».
٣. في «أ»: «داخل سمعه». و في الأمالي: «في داخل السمع».
٤. في «أ»: - «النائم». و في «د، س، ط»: - «فيعتقد النائم».
٥. في الأمالي: «يتضمن».
٦. في «أ، س»: «يكون».
٧. في الأمالي: «يراه».
٨. في «أ»: - «تأويله».
٩. في الأمالي: «يراه».
١٠. هكذا في الأمالي. و في «أ»: «يتفقن». و في سائر النسخ: «يتفق».

اتِّفَاقاً؛ فَإِنَّ فِي الْمَنَامَاتِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَصِحَّ بِالِاتِّفَاقِ، وَ مَا يَضِيقُ فِيهِ مَجَالٌ^١ نِسْبَتِهِ^٢ إِلَى الْإِتِّفَاقِ فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَجْهًا فِيهِ.

[نفي تأثير المأكولات في حصول المنامات]

فَإِنْ قِيلَ: أَوْلَيْسَ^٣ قَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ^٤ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ فِي الْمَنَامَاتِ: «إِنَّ الطَّبَائِعَ لَا يَجُوزُ^٥ أَنْ تَكُونَ مُؤَثَّرَةً فِيهَا؛ لِأَنَّ الطَّبَائِعَ مِمَّا^٦ لَا يَجُوزُ^٧ عَلَى الْمَذَاهِبِ الصَّحِيحَةِ أَنْ تُوَثَّرَ فِي شَيْءٍ. وَإِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْمَأْكُولَاتِ^٨ يَكْتَثُرُ عِنْدَهَا الْمَنَامَاتُ بِالْعَادَةِ، كَمَا أَنَّ^٩ فِيهَا مَا يَكْتَثُرُ عِنْدَهُ بِالْعَادَةِ تَخَيُّلٌ^{١٠} الْإِنْسَانِ وَهُوَ مُسْتَقِظٌ لِمَا^{١١} لَا أَصَلَ لَهُ؟»

١. في «د، س، ط»: «محال».

٢. في «أ»: «نسبه». وفي غير «أ، د»: «نسبه».

٣. في الأمالي: «أليس».

٤. أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي البصري، شيخ المعتزلة، و صاحب التصانيف، و رئيس علماء الكلام في عصره. أخذ عن أبي يعقوب الشحام، و أخذ عنه فنُّ الكلام أبو الحسن الأشعري، ثم خالفه. له مقالات و آراء انفرد بها في المذهب، و إليه تُنسب الطائفة الجبائية. نسبته إلى جبِّي من قرى البصرة. اشتهر بالبصرة و دُفن بجبِّي. له تفسير مطوّل، ردّ عليه الأشعري. و كان أبو علي متوسّعاً في العلم، سيّال الذهن، و هو الذي ذلّل الكلام و سهّله و يسّر ما صعب منه. و كان يقف في أمير المؤمنين عليه السلام و أبي بكر أيهما أفضل؟ عاش ٨٦ سنة، و مات بالبصرة سنة ٣٠٣ هـ، و خلّفه ابنه أبو هاشم الجبائي. الأعلام للزركلي، ج ٦، ص ٢٥٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ١٧٤ - ١٨٣، الرقم ١٠٢.

٥. في الأمالي: «لا تجوز».

٦. في الأمالي: «مما».

٧. في الأمالي: «لا تجوز».

٨. في غير «أ، د»: «ما».

٩. في «ب، ج، د»: «يخيّل».

١٠. في الأمالي: «ما».

قلنا: قد قال ذلك أبو عليٍّ، وهو خطأ؛ لأنَّ تأثيراتِ المأكَلِ^١ بمَجْرَى العادةِ على المذاهبِ الصحيحةِ إذا لم يَكُنْ مُضَافاً^٢ إلى الطبائعِ فهو مِن فعلِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فكَيْفَ نُضِيفُ^٣ التخيُّلَ الباطلَ و الاعتقادَ الفاسدَ إلى فعلِ اللَّهِ تَعَالَى؟ فأما المُسْتَقِظُ الذي اسْتَشْهَدَ به، فالكلامُ فيه و^٤ في النائمِ واحدٌ، ولا يَجوزُ أن نُضِيفَ التخيُّلَ الباطلَ إلى فعلِ اللَّهِ تَعَالَى في نائمٍ ولا يَقْظانٍ^٥؛ فأما مَنْ يَتَخَيَّلُ الفاسدَ^٦ و هو غَيْرُ نائمٍ، فلا بُدُّ مِنْ أن يَكُونَ ناقِصَ العقلِ في الحالِ، أو^٧ فاقدَ التمييزِ^٨ بسَهْوٍ^٩ و ما يَجري مَجْراه، فَيَبْتَدِئُ اعتقاداتٍ لا أصلَ لها^{١٠}؛ كما قلناه^{١١} في النائمِ.

[في حقيقة منامات الأنبياء ﷺ]

فإن قيل: فما قولكم في منامات الأنبياء عليهم السلام؟ وما السبب في صحتها حتى عُدَّ ما يروونه في المنامِ مُضاهياً لِمَا يَسْمَعُونَهُ مِنَ الوحيِ؟

١. في الأمالي: «المأكَل».
٢. في الأمالي: «إذا لم تكن مضافة».
٣. في «أ»: «يضيف».
٤. في غير «أ»: «الكلام».
٥. في «أ»: «فعل الله من نائم ويقظان».
٦. في الأمالي: «فأما ما يتخيَّل من الفاسد». ومن قوله قبل أكثر من صفحة: «اعتقاداً مبتدأً. و منها ما يكون» إلى هنا ساقط من «ص».
٧. في «أ» و الأمالي: «و».
٨. في الأمالي: «و فاقداً للتمييز».
٩. في «ص»: «أو».
١٠. في الأمالي: «اعتقاداً لا أصل له».
١١. في «أ»: «قلنا».

قلنا: الأخبارُ الواردةُ بهذا الجنس^١ غيرُ مقطوعٍ على صحَّتها، ولا هي ممَّا
يوجبُ^٢ العِلْمَ. وقد يُمكنُ أن يُعلِّمَ اللهُ تعالى^٣ النبيَّ^٤ - بوحىٍ يسمعه من المَلَكِ
على الوجهِ الموجِبِ للعِلْمِ -: «أنتي^٥ سأريك في منامِك في وقتٍ كذا ما يجبُ أن
تعمل^٦ به^٧» فيقطعَ على صحته من هذا الوجه، لا بمجرّدِ رؤيته له^٨ في المنام. و
على هذا الوجهِ يُحمَلُ منامُ إبراهيم عليه السلام في رؤية^٩ ذبحِ ابنه، ولولا ما أشرنا
إليه، كيف كان^{١٠} يقطعُ إبراهيم عليه السلام بأنه مُتعبّدٌ بذبحِ ابنه؟^{١١}

[تأويل قوله ﷺ: «مَنْ رَأَنِي فَقَدْ رَأَنِي»]

فإن قيل: فما تأويل ما يروى عنه عليه السلام من قوله^{١٢}: «مَنْ رَأَنِي فَقَدْ رَأَنِي؛
فإن الشيطان لا يتمثل^{١٣} بي^{١٤}؟» وقد عَلِمْنَا أَنَّ الْمُبْطَلَّ وَالْمُحَقَّقَ وَالْمُؤْمِنَ

١. راجع: بصائر الدرجات، ج ١، ص ٢٣١ - ٢٣٣، و ص ٣٦٨ - ٣٧٤؛ الكافي، ج ١، ص ١٧٦ - ١٧٧. وبعض ما ذكرنا عنوانه فهو في منامات الأئمة عليهم السلام.
٢. في غير «أ»: «توجب».
٣. في «أ»: - «تعالى».
٤. في الأمالي: «وقد يمكن أن يكون الله تعالى أعلم النبي».
٥. في الأمالي: «أنتي».
٦. في «د» الكلمة مهملة. وفي «س، ط»: «يعمل».
٧. في الأمالي: «عليه».
٨. في «أ»: - «له».
٩. في الأمالي: - «رؤية».
١٠. في «ص»: - «كان».
١١. في الأمالي: «ولده».
١٢. في «أ»: - «من قوله». وفي «س»: «من قول».
١٣. في الأمالي: «لا يتخيّل».
١٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٥٨٤ - ٥٨٥، ح ٣١٩١؛ الأمالي للصدوق، ص ٦٤، ح ١٠؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ١١؛ كمال الدين، ج ١، ص ٧٠.

و الكافر قد يروى النبي عليه السلام في النوم، و يُخبرُ كُلُّ واحدٍ منهم عنه صَلَّى اللهُ عليه و آله^١ بصد ما يُخبرُ به الآخر؛ فكيف يكون رانياً^٢ على الحقيقة^٣ مع هذا؟ قلنا: هذا خبر واحد، و من ضعيف أخبار الأحاد^٤، و لا معوّل على مثل ذلك. على أنه يُمكن - مع تسليم صحته - أن يكون المراد به: من رآني في اليقظة فقد رآني على الحقيقة؛ لأن الشيطان لا يتمثل بي لليقظة^٥، فقد قيل: إن الشياطين^٦ رُبما تمثّلت بصورة بعض^٧ البشر. و هذا التأويل أشبه بظاهر ألفاظ الخبر؛ لأنه قال: «من رآني فقد رآني» فأثبت غيره رانياً له و نفسه مرثيةً، و في النوم لا رائي على الحقيقة^٨ و لا مرثي، و إنما ذلك في اليقظة. و لو حملناه على النوم لكان تقدير الكلام: من اعتقد أنه يراني في منامه، و إن كان غير راء^٩ لي^{١٠} على الحقيقة، فهو في الحكم^{١١} كأنه قد رآني. و هذا عدول عن ظاهر لفظ الخبر و تبديل لصيغته.

١. في «أ، ب» و الأمالي: - «صلى الله عليه و آله».

٢. في «أ»: «إتباتاً».

٣. في الأمالي: «رانياً له في الحقيقة».

٤. في الأمالي: «خبر واحد ضعيف من أضعف أخبار الأحاد».

٥. في «أ»: «اليقظة».

٦. في «ص»: «الشيطان».

٧. في الأمالي: - «بعض».

٨. في الأمالي: «في الحقيقة».

٩. في غير «ص» و الأمالي: «غير رائي».

١٠. في «أ»: - «لي».

١١. في «أ»: «الحكم».

و هذا الذي رَبَّنَاهُ^١ في المَنَاماتِ و قَسَمْنَاهُ أَشَدُّ^٢ تحقِيقاً مِن كُلِّ شَيْءٍ قِيلَ في أسبابِ المَنَاماتِ، و ما سَطِرَ في ذلكَ معروفٌ غَيْرُ مُحَرَّرٍ^٣ و لا مُحَقَّقٍ.

[في نفي تفسير الفلاسفة للمنامات الصحيحة]

فأما ما تَهْذِي به الفلاسِفةُ في هذا البابِ، فهو ممَّا يُضْحِكُ التُّكَلِّي؛ لأنَّهم يَنْسُبُونَ ما صَحَّ مِنَ المَنَاماتِ - لَمَّا أَعْيَتَهُم الحِجِيلُ في ذِكْرِ سببِهِ - إلى أنَّ النَفْسَ اطَّلَعَتْ إلى^٤ عَالَمِهَا فَأَشْرَفَتْ^٥ على ما يَكُونُ. و الذي^٦ يَذْهَبُونَ إليه في حَقِيقَةِ النَفْسِ غَيْرُ مَفْهُومٍ و لا مَضْبُوطٍ؛ فَكَيْفَ إذا أُضِيفَ إليه الاطِّلاعُ إلى^٧ عَالَمِهَا؟ و ما هذا الاطِّلاعُ؟ و إلى أَيِّ شَيْءٍ يُشِيرُونَ بعالمِ النَفْسِ؟ و لِمَ يَجِبُ أن تُعْرَفَ^٨ الكائناتُ عِنْدَ هذا الاطِّلاعِ؟ و كُلُّ هذا زَحْرَفَةٌ و مَحْرَقَةٌ و تَهَاوِيلٌ لا يَتَحَصَّلُ مِنْهَا شَيْءٌ.

و قولُ صالحٍ قُبَّةً^٩ - مع أَنَّهُ تَجَاهُلٌ مَحْضٌ - أَقْرَبُ إلى أن يَكُونَ مَفْهُوماً مِن قولِ^{١٠} الفلاسِفةِ؛ لأنَّ صالحاً ادَّعَى أنَّ النَّائمَ يَرى على الحَقِيقَةِ ما لَيْسَ يَرَاهُ،

١. في «أ»: «أثبتناه».

٢. في الأمالي: «أشد».

٣. في «أ»: «غير محكك». و في «س»: «غير محرد». و في الأمالي: «غير محصل».

٤. في الأمالي: «على».

٥. في غير «أ، د، ص»: «فأشرفت».

٦. في الأمالي: «و هذا الذي».

٧. في الأمالي: «على».

٨. في غير «ص» و الأمالي: «يُعرف».

٩. في «د، ط»: «فيه».

١٠. في «د، س، ص، ط»: «غير» بدل «قول».

فَلَمْ^١ يُنْزِلْ إِلَىٰ أَمْرِ غَيْرٍ مَعْقُولٍ وَلَا مَفْهُومٍ بَلِ ادَّعَىٰ مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَإِنْ كَانَ مَفْهُومًا، وَهُوَ لَا عَوْلَا عَلَيْهِ مَا لَا يُفْهَمُ مَعَ الاجْتِهَادِ، وَلَا يُعْقَلُ مَعَ قُوَّةِ التَّأَمُّلِ وَالتَّبَيُّنِ^٢؛ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَاضِحٌ.

[في بيان سبب الإنزال في المنام]

فَأَمَّا^٣ سَبَبُ الْإِنْزَالِ فِي الْمَنَامِ^٤؛ فَيَجِبُ أَنْ يُبَيَّنَّ عَلَيَّ تَحْقِيقَ سَبَبِ الْإِنْزَالِ فِي الْيَقْظَةِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ سَبَبَ الْإِنْزَالِ فِي الْجَمَاعِ مَعَ الْيَقْظَةِ^٥ لَيْسَ هُوَ مَا يَهْدِي بِهِ أَصْحَابُ الطَّبَائِعِ؛ لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^٦ أَنَّ الطَّبَعَ^٧ لَا أَصَلَ لَهُ، وَأَنَّ الْإِحَالَةَ فِيهِ عَلَيَّ سَرَابٍ لَا يَتَحَصَّلُ، وَإِنَّمَا سَبَبُ الْإِنْزَالِ أَنَّ اللَّهَ^٨ تَعَالَىٰ أَجْرَى الْعَادَةَ بِإِخْرَاجِ^٩ الْمَاءِ مِنْ ظَهْرِ الرَّجُلِ عِنْدَ هَذِهِ الْحَرَكَةِ الْمَخْصُوصَةِ؛ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُجْرِيَ اللَّهُ تَعَالَىٰ الْعَادَةَ بِأَنْ يَخْرُجَ هَذَا الْمَاءُ مِنَ الظَّهْرِ عِنْدَ اعْتِقَادِ النَّائِمِ أَنَّهُ يُجَامِعُ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْعَقْدَ بَاطِلًا.

١. في الأمالي: «ولم».
٢. في «أ»: «و التمييز». وفي الأمالي: «و التدبر».
٣. في الأمالي: «و أمّا».
٤. في غير «أ»: - «في المنام».
٥. في الأمالي: «مع الجماع» بدل «و قد علمنا أن سبب الإنزال في الجماع مع اليقظة»، و هذه الزيادة الأخيرة موجودة في نسخة من نسخ الأمالي.
٦. تقدّم تخريجه في أوائل المسألة الخامسة من هذه الرسالة.
٧. في الأمالي: «أن قول أصحاب الطبايع» بدل «أن الطبع».
٨. في الأمالي: «و أمّا سبب الماء فأَنَّ اللَّهَ».
٩. في غير «أ» و الأمالي: «بانزال».

المسألة السابعة

[في توارد الأدلة]

وَجَدْتُ كُلَّ الْمُتَكَلِّمِينَ قَالُوا فِي كُتُبِهِمْ، حَتَّى سَيِّدَنَا الْأَجَلُ - كَبَّتَ اللَّهُ أَعْدَاءَهُ -
الذي هو إمامهم و الكاشف عما يَلْتَبِسُ عليهم: إنَّ مِنْ شَرْطِ^١ النَّظَرِ الْمَوْلَدِ^٢ لِلْعِلْمِ
أَنْ يَكُونَ النَّاطِرُ شَاكِّاً فِي الْمَدْلُولِ.^٣ وهذا القولُ يوجبُ أن يكونَ العالمُ بحدوثِ
الأجسامِ مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْأَعْرَاضِ^٤، و العالمُ بأنَّ الإدراكَ لا يتناوَلُ إلاَّ أَخَصَّ
الأوصافِ، لا يَعْلَمُ بِدَلِيلِ أَبِي عَلِيٍّ^٥ شَيْئاً، بَلْ لا يُمَكِّنُهُ النَّظَرُ فِيهِ؛ وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ
مَنْ لا يَعْلَمُ^٦ «أَنَّ الْمَوْجُودَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا فَلَا يُبَدُّ مِنْ كَوْنِهِ مُحَدَّثًا» غَيْرَ كَامِلٍ^٧
العقلِ.

على أنهم قالوا أيضاً - حين^٩ سألوا نفوسهم فقالوا: ما وَجَهُ تَرَادُفِ الْأَدَلَّةِ عَلَى

١. في «د»: «شروط».

٢. في «أ»: - «المولد».

٣. راجع: الذخيرة، ص ١٥٩؛ المغني، ج ١٢ (النظر والمعارف)، ص ١١.

٤. في «ص»: «الأغراض».

٥. سوف يوضح المصنّف رحمه الله هذا الدليل بعد قليل.

٦. في «أ»: «بدليل إلا على مسائل».

٧. في «أ»: - «أَنَّ مَنْ لا يَعْلَمُ».

٨. في «أ»: «عند كمال».

٩. في «أ»: «حتى».

المدلول الواحد؟ -: وَجْهُهُ أَنَا نَعْلَمُ أَنَّهَا مِمَّا لَوْ سَبَقْنَا إِلَيْهَا لَوَلَدَتْ الْعِلْمَ. هذا مع قولهم: إِنَّا لَا نَفَرِّقُ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالشَّبْهَةِ إِلَّا بَعْدَ تَوْلِيدِ الدَّلِيلِ الْعِلْمَ. فَكَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّهَا أَدَلَّةٌ، وَلَا يُمَكِّنُنَا النَّظَرُ فِيهَا، وَلَا تُؤَلِّدُ^٢ لَنَا عِلْمًا أَبَدًا؟

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ إِذَا نَظَرَ غَيْرُنَا فِيهَا، اضْطَرَرْنَا إِلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِمَدْلُولِهَا؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهَا أَدَلَّةٌ.

أَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ نَعْلَمَ^٣ أَحَدَنَا عَالِمًا، وَإِنْ جَازَ أَنْ نَعْلَمَهُ مُعْتَقِدًا؛ وَإِذَا لَمْ نَعْلَمْهُ عَالِمًا، فَلَا سَبِيلَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ.

الجواب - وبالله التوفيق - :

إِعْلَمُ أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ «مَنْ عِلْمَ شَيْئًا مِنَ الْمَعْلُومَاتِ بِدَلِيلٍ نَظَرَ فِيهِ^٤ أَوْجَبَ لَهُ ذَلِكَ الْعِلْمَ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ» إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ «وَجْهَ النَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ الْمُتَرَادِفَةِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ إِنَّمَا هُوَ لِيَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَنْظُورَ فِيهِ دَلِيلٌ» مُنَاقِضَةً وَقَوْلٌ يَتَنَافَى^٥؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ إِنَّمَا يُعْلَمُ دَلِيلًا إِذَا حَصَلَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ نَعْلَمَ^٦ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي إِذَا نَظَرْنَا فِيهِ أَنَّهُ دَلِيلٌ وَمَا حَصَلَ لَنَا عِنْدَهُ عِلْمٌ؟^٧

وَالَّذِي يَقْوَى فِي النَّفْسِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ نَظَرَ فِي شَيْءٍ فَعَلِمَهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّلِيلِ،

١. في «ب» الكلمة مهملة. وفي «ج، ط»: «يعلم».

٢. في غير «ص»: «ولا يؤلِّد».

٣. في «ب»: «يعلم».

٤. في «أ»: - «فيه».

٥. في «ص»: «متنافي».

٦. في «أ، د، س، ص، ط»: «يعلم».

٧. في «أ»: «العلم».

قد يجوز أن ينظر في دليل آخر يفضي إلى العلم به ويكون عالماً به^١ من طريقين .
مثال ذلك: أن ينظر^٢ في طريقة إثبات الأعراض، ويستدل بها^٣ على حدوث
الأجسام، فيعلم^٤ بهذه الطريقة أن الأجسام محدثة.

ثم ينظر^٥ في الطريقة الأخرى التي يُعتمد^٦ فيها على أن من شأن الإدراك أن
يتعلق في كل ذات مدرّكة بأخصّ أوصافها، والجسم لو كان قديماً لوجب إدراكه
على هذه الصفة^٧ لأنها من أخصّ أوصافه، وإذا علم ضرورة أنه لا يدرك قديماً
فلا بُد من العلم بحدوثه.

وهذه الطريقة مبنية على مُقدّمات: منها أن الجسم مُدرّك. ومنها أن من شأن
الإدراك أن يتعلّق بأخصّ أوصاف الذات المُدرّكة. ومنها أن الجسم لو كان قديماً
لكان كونه بهذه الصفة من أخصّ أوصافه. ومنها أنه لا يدرك قديماً. فمتى علم
بالتأمل صحّة هذه المُقدّمات، فلا بُد من أن يفعل لنفسه اعتقاداً لأن^٨ الجسم ليس
بقديم، وإذا لم يكن قديماً وهو موجود فلا بُد من كونه محدثاً.

وإنما قلنا: «إنه مع صحّة تلك المُقدّمات وعلمه بها لا بُد من أن يفعل اعتقاداً

١. في «أ»: - «به».

٢. في «ب، ص»: «ننظر».

٣. في غير «أ»: «ونستدلّ فيها».

٤. في «ص»: «فنعلم».

٥. في «ب، ج، ص»: «ننظر».

٦. في غير «أ»: «نعتمد».

٧. أي صفة القِدَم.

٨. في «أ»: «أن». و اللام في «لأن» ليست للتعليل، بل لربط الاعتقاد بمفعوله.

٩. في «أ»: «وإنه».

لأنه ^١ ليس بقديم» لأن ^٢ مجموع ^٣ ما ذكرناه ملجئٌ له إلى فعلٍ هذا الاعتقاد، كما أن من علم في ذاتٍ أنها لم تسيق ذواتاً محدثةً ملجأً إلى اعتقاد كونها محدثةً، و من علم في فعلٍ أن له صفة الظلم ملجأً - بما استقر في عقله من قبح ما له هذه الصفة - إلى فعلٍ اعتقادٍ لقبحه ^٤. و يكون ذلك الاعتقادُ علماً؛ لوقوعه على الوجه الذي ذكرناه.

فإذا قيل: كيف ينظر في حدوث الجسم بالدليل الثاني و هو عالمٌ بحدوثه بالدليل الأول؟ و العلمُ بالشيء يمنع من النظر فيه، و لو جاز أن ينظر فيما علمه لجاز أن ينظر في المشاهدات ^٥.

قلنا: ليس نظره في الدليل الثاني على الحقيقة نظراً في حدوث الجسم، فيلزم أن يكون شاكاً في حدوثه؛ وإنما ينظر في مقدمات الدليل الثاني التي ^٦ منها أن من شأن الإدراك أن يتعلق بأخص أوصاف المدرك، و منها أن الجسم لو كان قديماً لكان كونه كذلك من أخص أوصافه، و غير ذلك مما قد بيناه. و إذا نظر في شيء فيجب أن يكون شاكاً فيما نظر فيه، لا في غيره؛ لأنه إذا نظر في ^٧ «هل الإدراك

١. في «أ»: «أنه».

٢. في غير «أ»: «أن».

٣. في «د»: «مجمع».

٤. في غير «أ»: «ببجه».

٥. أي لجاز أن يستدل على وجود المشاهدات، مثل أن يستدل على وجود زيد الذي يشاهده واقفاً أمامه.

٦. في «أ»: - «التي».

٧. في «د»: + «أن».

٨. في «ج، د، س، ط»: «أهل».

يَتَنَاوَلُ فِي الْمُدْرَكِ أَخْصَصَ الصِّفَاتِ، أَوْ لَا يَتَنَاوَلُ ذَلِكَ؟» إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَاكَاً فِي تَنَاوُلِ الْإِدْرَاكِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ مُقَدِّمَاتِ الدَّلِيلِ. وَعِلْمُهُ بِالذَّلِيلِ الْأَوَّلِ حُدُوثِ الْأَجْسَامِ لَا يَمْنَعُ مِنْ شَكِّهِ فِي مُقَدِّمَاتِ الدَّلِيلِ الثَّانِي.

وَإِنَّمَا يَمْنَعُ^١ - عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ - أَنْ يَكُونَ نَاطِراً فِي شَيْءٍ وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ، أَنْ النَّظَرَ^٢ لَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْمَنْظُورِ فِيهِ بِوَجْهِ مُعَيَّنٍ، بَلْ يَتَعَلَّقُ بِ: هَلِ الصِّفَةُ ثَابِتَةٌ أَوْ مُتَنَفِيَةٌ؟ فَكَأَنَّهُ تَمْيِيلٌ^٣ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَبَحْثٌ عَنْ أَيُّهُمَا هُوَ الثَّابِتُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الشَّكِّ مَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَالْقَطْعَ يُنَافِيَانِ^٤ وَجْهَ تَعَلُّقِ النَّظَرِ.

فَهَذَا هُوَ الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ النَّاطِرُ فِيمَا يَعْلَمُهُ، لَا مَا^٥ يُذَكِّرُ فِي الْكُتُبِ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمُشَاهَدَاتِ؛ لِأَنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُنْظَرَ^٦ فِي الْمُشَاهَدَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ بِهَا.

وَلَوْلَا أَنَّ النَّظَرَ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي يَحْصُلُ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِالْمَدْلُولِ عَلَيْهِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ عَلِمَ حُدُوثَ الْأَجْسَامِ بِدَلِيلِ إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي الطَّرِيقَةِ الْأُخْرَى الْمَبْنِيَّةِ عَلَى كَيْفِيَّةِ تَنَاوُلِ الْإِدْرَاكِ، مَتَى عَرَضَ لَهُ شَكٌّ فِي إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ شَكَّهُ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ يُوَثِّرُ^٧ فِي عِلْمِهِ بِحُدُوثِهَا مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَوْ انْفَرَدَ كَوْنُهُ نَاطِراً بِهَذَا

١. فِي غَيْرِ «أ»: «يَمْتَنَعُ».

٢. هَذِهِ الْجُمْلَةُ فَاعِلٌ «يَمْنَعُ»، وَالتِّي قَبْلَهَا مَفْعُولٌ بِهِ.

٣. فِي «أ»: «تَمْيِيلٌ». وَفِي «د»: «تَمِيلٌ». وَفِي «س»: «يَمِيلٌ». وَمِثْلُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: تَرَدَّدٌ.

٤. فِي «د، س، ص، ط»: «مَنَافِيَانِ».

٥. فِي «ص»: «لَا فِيمَا».

٦. فِي غَيْرِ «أ»: «أَنْظَرُ».

٧. فِي «ص»: «مُؤَثِّرٌ».

الدليلِ دونَ غَيْرِهِ - حَتَّى يَشْكُ في إثباتِ الأكوَانِ^١، أو^٢ حَدُوثِهَا، و أَنَّ الجِسْمَ لَا يَخْلُو مِنْهَا - لَخَرَجَ مِنْ أَنَّ يَكُونُ عَالِمًا بِحُدُوثِ الأَجْسَامِ، و قد عَلِمْنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ قد نَظَرَ في الطَّرِيقَةَ الثَّانِيَةَ ثُمَّ شَكَّ^٣ في إثباتِ الأكوَانِ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ أَنَّ يَكُونُ عَالِمًا بِحُدُوثِ الأَجْسَامِ؛ فَلَوْلَا أَنَّ الطَّرِيقَةَ الثَّانِيَةَ^٥ قد اقْتَضَتْ حُصُولَ عِلْمٍ لَهُ ثَانٍ بِالمَدْلُولِ لَمَا وَجَبَ مَعَ الشُّبْهَةِ في الدليلِ الأَوَّلِ أَنَّ^٦ يَسْتَمِرُّ كَوْنُهُ عَالِمًا^٧. و هذا واضِحٌّ.

فإن قيل: كَيْفَ يَعْلَمُ في الدليلِ الثَّانِي أَنَّهُ دَلِيلٌ و هو لَا يَتَمَيَّزُ لَهُ حُصُولُ العِلْمِ لَهُ مِنْ جِهَتِهِ؟ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِحُدُوثِ الأَجْسَامِ بِالدليلِ الأَوَّلِ، ثُمَّ نَظَرَ في الدليلِ الثَّانِي، و ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ لِنَفْسِهِ عِنْدَ تَكَامُلِ صَحَّةِ مُقَدِّمَاتِ الدليلِ الثَّانِي اعتقاداً لِحُدُوثِ الأَجْسَامِ، و هذا مِمَّا لَا يَتَمَيَّزُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ^٨ مُعْتَقِدٌ و عَالِمٌ بِحُدُوثِ الأَجْسَامِ بِالنَّظَرِ الأَوَّلِ، فَكَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الدليلِ الثَّانِي دَلِيلٌ عَلَى الحَقِيقَةِ؟ و لَأَنَّهُ^٩ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِشَيْءٍ، ثُمَّ نَظَرَ في دَلِيلٍ عَلَيْهِ، فَوَجَدَ نَفْسَهُ عَالِمًا بِمَا لَمْ تَكُنْ عَالِمًا بِهِ^{١٠}؛ لِأَنَّ هَاهُنَا يَتَمَيَّزُ لَهُ حُصُولُ العِلْمِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا.

١. كذا، و الأنسب: «إثبات الأعراض»؛ لما تقدّم. و هكذا في المورد التالي.

٢. في «ص»: «و».

٣. في «أ»: «يشك».

٤. في «ص»: «أن» بدل «لا».

٥. في «أ»: «الثانية».

٦. في «د، س، ص، ط»: «أن».

٧. في «د، س، ص، ط»: «عالمًا».

٨. في «د، س، ط»: «لأن».

٩. في «أ»: «فلا».

١٠. في «أ»: «+ و».

قُلْنَا: الناظرُ قَبْلَ أَنْ يَنْظُرَ فِي هَذَا الدَّلِيلِ الثَّانِي إِذَا تَأَمَّلَ مُقَدِّمَاتِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِأَنَّهَا مَتَى صَحَّتْ وَعَلِمَ النَّاطِرُ ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ لِنَفْسِهِ عِلْماً بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَكَامَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِثُبُوتِ تِلْكَ^١ الْمُقَدِّمَاتِ وَ صَحَّتْهَا ثُمَّ لَا يَفْعَلُ لِنَفْسِهِ^٢ عِلْماً بِحُدُوثِ الْجِسْمِ، كَمَا أَنَّهُ يَعْلَمُ قَبْلَ النَّظْرِ فِي طَرِيقَةِ إِثْبَاتِ الْأَعْرَاضِ وَ حُدُوثِهَا أَنَّهُ مَتَى عِلِمَ النَّاطِرُ أَنَّ الْجِسْمَ لَمْ يَسْبِقْ ذَوَاتًا مُحَدَّثَةً فَلَا بُدَّ^٣ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ لِنَفْسِهِ اعْتِقَادًا لِأَنَّهُ مُحَدَّثٌ، وَ يَكُونُ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ عِلْماً؛ لِهَذَا الْوَجْهِ. فَكَأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الدَّلِيلَ دَلِيلٌ هُوَ عِلْمٌ بِتَعَلُّقِهِ بِالْمَدْلُولِ عَلَيَّ وَجْهِ مَخْصُوصٍ يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ النَّظَرَ فِي الدَّلِيلِ^٤ الثَّانِي لَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ^٥ عِلْمٌ [بِالْمَدْلُولِ، بَلْ] بِأَنَّ [الدَّلِيلَ دَلِيلٌ] يُضَيِّقُ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ، وَ يُقَالُ^٦ لَهُ: أَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِكَ: «إِنَّهُ يَنْظُرُ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي لِيَعْلَمَ أَنَّهُ دَلِيلٌ، لَا لِيَعْلَمَ^٧ الْمَدْلُولَ عَلَيْهِ» وَ أَنْتَ تَرَعُمُ أَنَّ^٨ الْعِلْمَ بِأَنَّ الدَّلِيلَ دَلِيلٌ هُوَ عِلْمٌ بِالْمَدْلُولِ؟ وَ إِذَا كَانَ الْعِلْمُ عِنْدَكَ بِأَنَّ الدَّلِيلَ دَلِيلٌ^٩ إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ لِلنَّاطِرِ بِالْمَدْلُولِ، فَهَذَا النَّاطِرُ لَا يَعْلَمُ أَيْدًا أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ الثَّانِي دَلِيلٌ.

١. فِي «د»: - «تلك».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «عِلْماً بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ».

٣. فِي «ص»: «فإنه لا بد».

٤. فِي «أ»: «دليل».

٥. فِي «أ»: «عنه».

٦. فِي «أ»: «فيقال».

٧. فِي «أ»: «لأننا نعلم» بدل «لا يعلم».

٨. فِي «ص»: «بأن».

٩. فِي «أ»: - «دليل».

ولا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ مِنْ «أَنَّ الْعِلْمَ بَأَنَّ الدَّلِيلَ دَلِيلٌ هُوَ عِلْمٌ
بِالْمَدْلُولِ»^١ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّجَوُّزِ وَالِاخْتِصَارِ، وَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ الْعِلْمَ بَأَنَّهُ
دَلِيلٌ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُقَارِنَهُ الْعِلْمُ بِالْمَدْلُولِ» وَإِلَّا فَقَدْ يَعْلَمُ الْمَدْلُولُ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّ
ذَلِكَ الدَّلِيلَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَجْهَلُ كَوْنَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ دَالَّةً عَلَى الْمَدْلُولِ مَنْ يَعْلَمُ
الْمَدْلُولَ، فَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَصَحُّ وَأَوْضَحُّ^٣.

١. راجع: المغني، ج ١٢ (النظر والمعارف)، ص ٧٧ وما بعدها.

٢. في «أ»: - «إِنَّ».

٣. في غير «أ»: «أَوْضَحُّ وَأَصْرَحُّ».

المسألة الثامنة

[في نفي كون الإرادة مقارنة لكل جزء من أجزاء الخبر]

ما المانع من أن يُقارَنَ كُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْخَبْرِ إِرَادَةً لِكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبْرِ؟ وَهُوَ أَسْلَمَ عَلَى الْأَصُولِ مِنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِرَادَةَ أَثَّرَتْ فِي مَعْدُومٍ، أَوْ أَثَّرَتْ - وَهِيَ مَعْدُومَةٌ - فِي مَوْجُودٍ.

فَإِذَا قِيلَ: يَلْزَمُكُمْ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ خَبْرًا.

قِيلَ^١: الْخَبْرُ لَا بُدَّ^٢ مِنْ كَوْنِهِ أَجْزَاءً كَثِيرَةً، وَلَا يُفِيدُ جُزْءٌ وَاحِدٌ.

وَأَيْضًا فَإِنَّا قُلْنَا بِكَوْنِ^٣ كُلِّ [جُزْءٍ مِنَ الْخَبْرِ تَسْبِقُهُ] إِرَادَةٌ لِكَوْنِهِ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبْرِ؛

وَإِنْ^٤ جَازَ أَنْ تَوَثَّرَ^٥ الْإِرَادَةُ الْأُولَى فِي الْأَجْزَاءِ الْمَعْدُومَةِ كَتَأْثِيرِهَا فِيهَا قَارَنَتْهَ،

وَلَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ كَوْنَ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ خَبْرًا، لِيَجُوزَ^٦ أَنْ تَوَثَّرَ الْإِرَادَاتُ^٧

هَذَا التَّأْثِيرَ.

١. في «أ»: «قبل».

٢. في «أ»: «+ له».

٣. في «أ.س»: «يكون». وفي «ص»: «تكون».

٤. كذا، والأنسب: «فإن».

٥. في «أ»: «يؤثر».

٦. في «أ، د، س، ص، ط»: «ليجوز».

٧. في «د»: «الإرادة».

فَلْيَتَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بَيَانِ ذَلِكَ أَجْمَع.^١
الجواب - وباللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِعْلَمَ أَنَّ الصَّحِيحَ^٢ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي كَوْنِ الْخَبْرِ خَيْرًا وَ الْأَمْرِ أَمْرًا وَ سَائِرِ ضُرُوبِ الْخِطَابِ، إِنَّمَا هُوَ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ مُرِيدًا، دُونَ الْإِرَادَةِ؛^٣ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ كَوْنُ الْخَبْرِ خَيْرًا أَوْ^٤ الْخِطَابِ خِطَابًا لَزِيدَ بَعِينَهُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ، أَوْ كَانَ كَذَلِكَ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَتَغَيَّرِ التَّأْثِيرُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَعُلِمَ أَنَّ التَّأْثِيرَ لِكَوْنِهِ مُرِيدًا. وَ إِنَّمَا تَجَوَّزَ^٥ الْقَوْمُ بِأَنْ عَلَّقُوا ذَلِكَ بِالْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهَا مُصَاحِبَةٌ لِلْمُؤَثِّرِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَ هُوَ كَوْنُهُ مُرِيدًا.

وَ إِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لَمْ يَكُنْ خَيْرًا لَجَنَسِهِ وَ لَا لَوْجُودِهِ وَ لَا لِحُدُوثِهِ وَ لَا لِصِغَتِهِ وَ صُورَتِهِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَجْهِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا كَوْنُ الْمُخَاطَبِ بِهِ مُرِيدًا^٦، فَبِنَا^٧ حَاجَةً إِلَى النَّظَرِ كَيْفَ يُوَثِّرُ كَوْنُهُ مُرِيدًا فِي الْخَبْرِ؟ وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَثِّرَ فِيهِ وَ لَا عُلُقَةً بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ مِنْ مُصَاحِبَةٍ أَوْ مَا جَرَى^٨ مَجْرَاهَا.

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُصَاحِبَ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَقْتَضِي فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا بِنَافِعِهِ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُرِيدًا إِنَّمَا

١. و بهذه الكلمات ختم الشيخ سلار مسأله.

٢. في غير «أ»: - «أَنَّ الصَّحِيحَ».

٣. راجع: الملخص، ص ٣٤٩.

٤. في غير «أ»: «و».

٥. في «د، ط»: «يجوز».

٦. راجع: الملخص، ص ٣٥٧.

٧. في «د، س، ص»: «فينا».

٨. في «ص»: «من صاحبه أو ما يجري».

يَتَعَلَّقُ^١ بِالْفَصْدِ إِلَى كَوْنِهِ خَبْرًا، وَالْجُزْءُ^٢ الْوَاحِدُ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِيهِ.
 وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَارَنَ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِلْخَبْرِ آخَرَ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ؛ لِأَنَّ مَا وَقَعَ مِنْ
 الْأَجْزَاءِ وَ تَقَدَّمَ وَجُودَهُ، وَ لَمْ يَكُنْ خَبْرًا وَ لَا مِنْ جُمْلَةِ الْخَبْرِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ
 عَنْ ذَلِكَ بِمَا يُصَاحِبُ هَذَا الْجُزْءَ الْآخِيرَ.
 فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُصَاحِبَ كَوْنُهُ مُرِيدًا لِلْإِخْبَارِ أَوَّلَ جُزْءٍ^٣ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ، وَ يُؤَثِّرُ
 فِي الْجَمِيعِ؛ لِتَعَلُّقِ الْخَبْرِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ.
 وَ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَنْ نُجِيبَ^٤ عَنِ الشُّبْهَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي السُّؤَالِ، وَ هِيَ أَنْ
 تُقَارَنَ^٥ الْإِرَادَةُ، أَوْ كَوْنُ الْمُرِيدِ مُرِيدًا، كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ.
 وَ الَّذِي يُفْسِدُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَالُ الْمُقَارِنَةُ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ
 أَجْزَاءِ الْخَبْرِ مُتَنَاوِلَةً^٦ لِجَعْلِ^٧ مَا قَارَنَتْهُ^٨ خَبْرًا، أَوْ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبْرِ.
 فَإِنْ كَانَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ خَبْرًا؛ وَ قَدْ
 عَلِمْنَا فَسَادَ^٩ ذَلِكَ.

وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي، فَيَبْطُلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مُؤَثِّرٌ فِي كَوْنِ الْخَبْرِ عَلَى الْحَقِيقَةِ خَبْرًا؛ لِأَنَّ

١. فِي «أ»: «تَعَلَّقَ».
٢. فِي «أ»: «وَالْخَبْرِ».
٣. فِي «أ»: «وَالْجُزْءِ» بَدَلَ «أَوَّلِ جُزْءٍ».
٤. فِي «د، س، ص»: «يَجِيبُ». وَ فِي «ط» الْكَلِمَةُ مَهْمَلَةٌ.
٥. فِي «س»: «يُقَارَنُ».
٦. فِي «أ»: «مُشَارَكَةٌ».
٧. فِي «د»: «يَجْعَلُ».
٨. فِي «د، ط»: «قَارَبَتْهُ».
٩. فِي «ب، ج»: «خِلَافَ». وَ فِي «د، س، ص، ط»: «- فَسَادَ».

كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبِراً، وَكَانَتْ الْإِرَادَةُ أَوْ ١ حَالُ الْمُرِيدِ الْمُقْتَرِنَةُ بِهِ لَا تَتَنَاوَلُ ٢ كَوْنَهُ خَبِراً وَإِنَّمَا تَتَنَاوَلُ ٣ كَوْنَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبْرِ، فَمَا الْمُؤَثِّرُ فِي كَوْنِ الْخَبْرِ بِكَمَالِهِ خَبِراً، وَهُوَ الْمَقْصُودُ؟ وَلَيْسَ هَاهُنَا إِشَارَةٌ إِلَى إِرَادَةٍ وَلَا حَالٍ تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْوَجْهِ بَعِيْنِهِ، فَقَدْ عَرِيَ كَوْنُ الْخَبْرِ خَبِراً مِنْ مُؤَثِّرٍ فِيهِ وَمُقْتَضٍ لَهُ. وَبَعْدَ فَلَيْسَ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ صِفَةٌ وَلَا حُكْمٌ بِكَوْنِهِ «مِنْ جُمْلَةِ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ»، فَكَيْفَ تَتَعَلَّقُ ذَلِكَ بِمُقْتَضٍ وَمُؤَثِّرٍ؟ وَ لَهُ بِكَوْنِهِ «خَبِراً» صِفَةٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُؤَثِّرٍ فِيهَا. وَإِذَا أَبْطَلْنَا كُلَّ مَا يُشَارُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُؤَثِّرَاتِ إِلَّا كَوْنَ الْمُرِيدِ مُرِيداً، فَيَجِبُ أَنْ تَتَعَلَّقَ ٥ هَذِهِ الْحَالُ ٦ بِكَوْنِ الْخَبْرِ خَبِراً، لَا بِكَوْنِ الْجُزْءِ الَّذِي يُقَارِنُهُ مِنْ جُمْلَةِ أَجْزَاءِ الْخَبْرِ. وَإِذَا تَتَلَقَّتْ بِكَوْنِهِ خَبِراً، فَأَوْلَى مَا يُقَالُ فِي كَيْفِيَّةِ الْاِخْتِصَاصِ حَتَّى يُوَثِّرَ، مَا قُلْنَا مِنْ الْمُقَارَنَةِ لِأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ. ٧

تَمَّتِ الْمَسَائِلُ ٨ وَالْجَوَابُ ٩، بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ،

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١٠.

١. في «د»، س، ص، ط: «و».

٢. في «أ»: «لا يتناول».

٣. في «أ»: «يتناول».

٤. في «ص» و حاشية «س»: «جزء أ» بدل «خبيراً، و».

٥. في «أ»: «يتعلق».

٦. في «أ»: - «الحال».

٧. في «ص»: + «هذا ما حضر، والحمد لله على آلائه، و الصلاة على أمثاله».

٨. في «د»: «الرسالة». و في «ص»: «أجوبة المسائل».

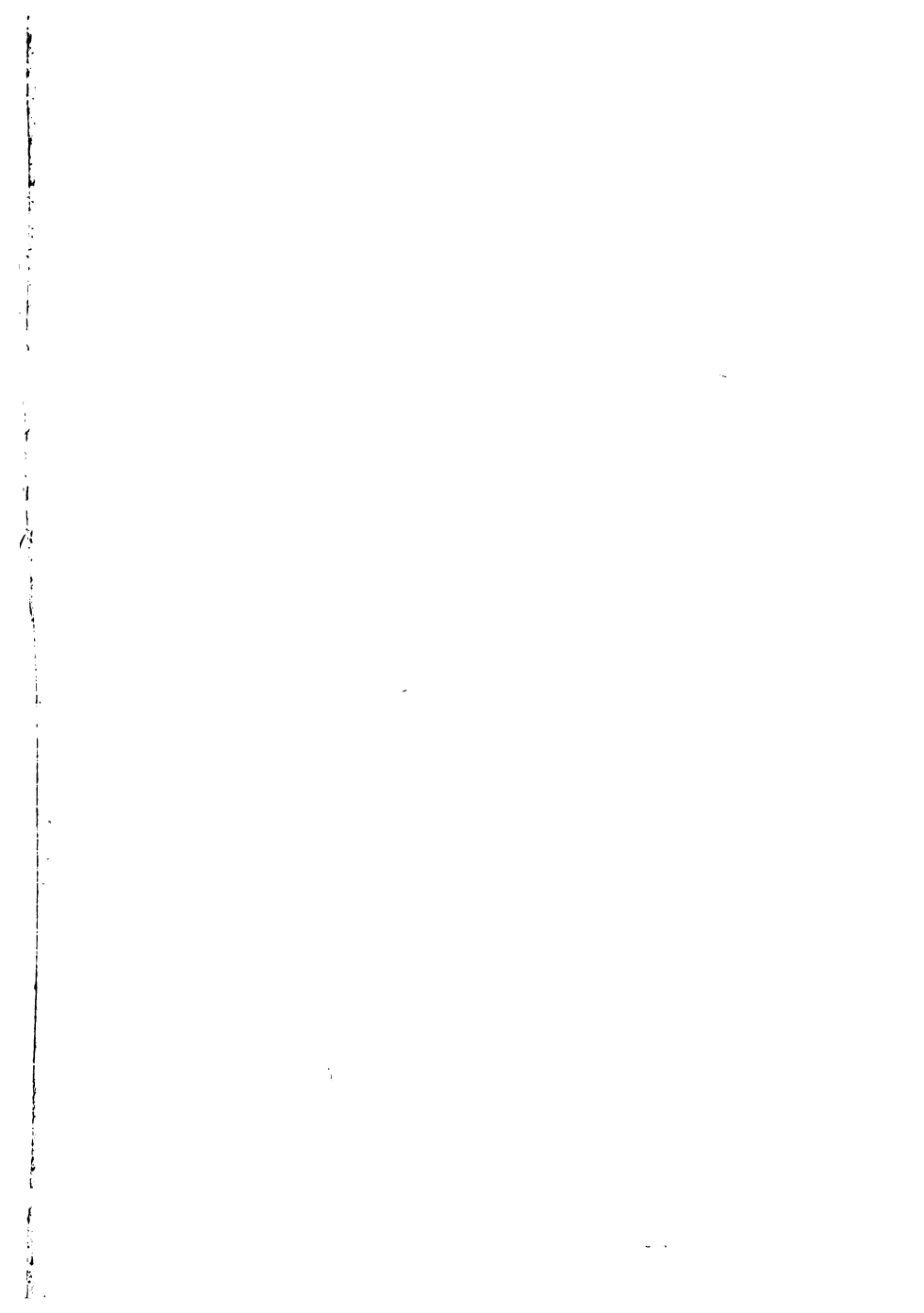
٩. في «ب، ج»: «و أجوبتها»، و في «أ، ص»: «السلارية» بدل «و الجواب».

١٠. في «ب، ج، س، ص»: - «بعون الملك الوهَّاب، و الحمد لله رب العالمين». و في «أ» بدلها:

«و لله الحمد و الشكر، و صلى الله على محمد و آله الأخيار، و الله حسيبي و نعم الوكيل».

(٢٧)

جواباتُ المسائلِ الِرازِيَّةِ



مقدمة التحقيق

وُجِّهت إلى الشريف المرتضى أسئلة من الرِّيِّ، أجاب عن بعضها بشيء من التفصيل، فيما اكتفى في الإجابة على بعضها بالإجمال. وأكثر هذه المسائل كلامية؛ فمن مجموع ١٥ مسألة توجد ١٢ مسألة كلامية، واثنان فقهية، وواحدة تدور حول توضيح معنى أحد الأحاديث. وبذلك يمكن اعتبار هذه المسائل من المسائل الكلامية التي قام الشريف المرتضى بتأليفها، وبيّن آرائه الكلامية فيها. وكما تقدّم فهذه المسائل تحتوي على ١٥ مسألة، إلا أنّ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) ذكر أنّها ١٤ مسألة^١، وقد يعود هذا الأمر إلى الاختلاف في النسخ.

نسبتها إلى المؤلف

ويدلّ على صحّة نسبة هذه المسائل إلى الشريف المرتضى، إضافة إلى ذكر ابن شهر آشوب لها - كما تقدّم^٢ - هو أنّه أرجع فيها إلى كتابه تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام في المسألة السابعة، والمسائل الموصّيات الأولى، وكتاب الذخيرة في المسألة الرابعة عشرة، إضافة إلى مطابقتها لغتها، وأسلوب البحث فيها، والآراء المطروحة فيها

١. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٢. كما نقل الشيخ ابن شهر آشوب عبارة من المسألة الثامنة منها في كتابه متشابه القرآن ومختلفه، ج ٢، ص ٩٧، وهو شاهد آخر على تصحيح نسبة المسائل؛ وذلك لقرب عهد ابن شهر آشوب نسبياً من عهد الشريف المرتضى.

مع لغة و أسلوب و آراء الشريف المرتضى المعروفة. و هذه القرائن تدلّ بوضوح على صحّة نسبة المسائل إليه.

محتوى الرسالة

و قد تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسائل إلى مجموعة من الآراء الكلامية و الفقهية المهمة، و التي ترفع من أهميّة المسائل الراضية إلى درجة كبيرة. و فيما يلي استعراض لأهمّ تلك الأبحاث بالقدر الذي يتّسع له المجال:

المسألة الأولى: تحريم الفقّاع. تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى مسألة تحريم الفقّاع، و ذكر أنّها من المسائل المُجمّعة عليها من قِبَل الإمامية، في مقابل علماء المذاهب الأخرى الذين ذهبوا إلى تجويز شربه^١. و أشار إلى أنّ تحريم الفقّاع غير مرتبط بكونه مسكراً، بل حتّى لو لم يكن مسكراً فهو محرّم. كما أورد في هذا الجواب عدّة روايات من أخبار العامة تدلّ على تحريم الفقّاع، و ألزمهم القول بتحريمه، خاصّة و أنّهم يؤمنون بحجّية خبر الواحد. و الجدير بالذكر أنّه قد أورد معظم مطالب هذه المسألة - إن لم يكن كلّها - في كتابه الانتصار^٢.

و يبدو أنّ مسألة الفقّاع كانت مثار بحث و سؤال في ذلك العصر، حيث تعرّض الشريف المرتضى إلى السؤال عنها في أكثر من موضع، فإضافة إلى هذه المسائل، فقد سُئل عن حكم الفقّاع في المسائل الطبرية، المسألة ٩، و أجاب عنه هناك بشيء من الإجمال، كما أجاب عنه بصورة أشدّ إجمالاً في المسائل الموصليات الثالثة، المسألة ٧٠، و أيضاً في المسائل الميفاريقات، المسألة ٤٣.

و قد ألف علماء الإمامية عدّة رسائل حول تحريم الفقّاع، نذكر منها:

١. الخلاف، ج ٥، ص ٤٨٩ - ٤٩٠.

٢. الانتصار، ص ١١٨.

١. كتاب في تحريم الفقاع، للشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ).
 ٢. الارتجاع في تحريم الفقاع، لابن الجنيد.
 ٣. جواب أهل جرجان في تحريم الفقاع، للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ).
 ٤. رسالة تحريم الفقاع، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، وهي مطبوعة في ضمن الرسائل العشر، وقد أشار فيها إلى أكثر مطالب الشريف المرتضى، وأضاف إليها روايات أهل البيت عليهم السلام حول تحريم الفقاع.
 ٥. رسالة تحريم الفقاع، للسيد ابن زهرة الحلبي (ت ٥٨٥هـ).
- المسألة الثانية: أمية النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. اختلف المتكلمون حول أمية النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فهل كان أمياً لا يعرف الكتابة والقراءة أم لا؟ وإذا كان كذلك، فهل كان أمياً قبل النبوة فقط وتعلمها فيما بعد، أم كان كذلك قبل النبوة وبعدها؟
- الظاهر أن الكلام عن ما قبل النبوة واضح؛ وذلك لوجود آية قرآنية تصرح بذلك، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَحْتُمُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَارْتَابَ الْمُضِطَّلُونَ﴾^٥، فقد دلّت هذه الآية على أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ما كان يقرأ ولا يكتب قبل النبوة.
- وإنما الكلام فيما بعدها، فقد اختلف الإمامية في ذلك، فذهب جماعة منهم كالشيخ المفيد إلى أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صار يعرف القراءة والكتابة بعد النبوة، فيما خالف الباقر في ذلك، وذهبوا إلى أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بقي أمياً حتى بعد أن صار نبياً^٦.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٩٠.

٢. الفهرست، للشيخ الطوسي، ص ٢١٠.

٣. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٢.

٤. الذريعة، ج ١١، ١٣٩.

٥. العنكبوت (٢٩): ٤٨.

٦. أوائل المقالات، ص ١٣٧.

أما الشريف المرتضى فقد تَوَقَّف في هذه المسألة، و لم يجزم بشيء. و يرجع سبب هذا التردد إلى عدم وجود دليل، لا على وجوب القول بعلم النبي بالكتابة - بل الدليل قائم على عدم وجوبها - ولا على وقوعها منه خارجاً.
أما ما يدل على عدم وجوب معرفة النبي بالكتابة، فأمران:

الأول: ذهب الشريف المرتضى إلى أن معرفة القراءة والكتابة ليست من العلوم الدخيلة في منصب النبوة والإمامة، فإنَّ الدليل إنَّما دلَّ على وجوب أن يكون النبي والإمام عالمين بالله تعالى وصفاته، و جميع أحوال الديانات، و أحكام الشريعة، و أما ما عدا ذلك من الحرف والصناعات فلا يجب أن يكونا عالمين بها. و الكتابة صنعة، حالها حال النساجة والصياغة، فكما لا يجب أن يتعلَّمَا هذه الصناعات، فكذلك لا يجب أن يتعلَّمَا الكتابة. إذن تتعلَّم القراءة والكتابة غير واجبين على النبي والإمام.

الثاني: أن القول بوجوب ذلك يؤدي إلى القول بوجوب أن يعلم النبي والإمام بسائر المعلومات الغائبات والحاضرات، و أن يكونا محيطين بمعلومات الله تعالى كلها، وهذا محال؛ فإنَّ المحدث عالم بعلم زائد على ذاته و ليس عالماً لنفسه و ذاته، و إذا كان كذلك لم يمكنه العلم بكلِّ المعلومات؛ لأنَّ العلم الزائد على الذات إنَّما يتعلَّق بالتفصيل بمعلوم واحد، فلا بدَّ لكلِّ معلوم من علم، و بما أنَّه لا يجوز وجود معلومات لامتناهية في الخارج فكذا لا يجوز علوم لامتناهية، فثبت أنَّ معلومات المحدثين - و منهم النبي والإمام - متناهية. و أمَّا القديم العالم لنفسه فعلمه غير زائد على ذاته و هو لا يعلم بعلم بل علمه لنفسه، فيمكن أن يعلم بجميع المعلومات. هذا ما ظهر لنا من هذا الدليل.

إذن هذا كلفه يدلُّ على عدم وجوب الكتابة على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. هذا من جهة، و من جهة أخرى لا يوجد دليل على وقوع الكتابة منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فإنَّ الأدلة التي أقيمت على ذلك ضعيفة، منها ما روي من أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

كتب بيده في كتاب صلح الحديبية ما اقترحه سهيل بن عمرو.
لكن بما أنّ الشريف المرتضى لم يكن يؤمن بحجّية خبر الواحد، لذلك لم يقبل
هذه الرواية كدليل على وقوع الكتابة من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.
وقد يُستدلّ بالآية المتقدّمة على معرفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بالكتابة بعد
النبوة، فهي قد دلّت على أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ما كان يعرف الكتابة قبل النبوة،
وهذا يدلّ على أنّه صار يعرفها بعد ذلك، وإلا لم يكن هناك مبرّر وجيه لتقييد نفي
الكتابة في الآية بما قبل النبوة. كما أنّ التعليل في الآية يدلّ على ذلك، فإنّ ريب
المبطلين وشكّهم إنّما كان يتحقّق لو كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يعرف الكتاب
قبل النبوة، وأمّا بعدها فلا وجه لوقوع الريب والشكّ. والجدير بالذكر أنّ الشيخ
المفيد استدلّ بنفس هذا الدليل على معرفة النبي بالكتابة بعد النبوة^١.
وقد أيّد الشريف المرتضى دلالة ظاهر الآية على نفي معرفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ الكتابة قبل النبوة، وأمّا بعدها فقد بقي متوقّفاً في ذلك، ويدلّ عليه قوله
في نهاية هذه المسألة: «قلنا: أمّا أصحابنا القاطعون على أنّه عليه السلام كان
يحسن الكتابة بعد النبوة...» وهو يدلّ على عدم قطعه و توقّفه في ذلك ولكن بما أنّ
الاستدلال بالآية على نفي الكتابة قبل النبوة يستلزم الدور - فإنّ نفي الكتابة يدلّ على
نفي الريب في النبوة، وبالتالي يدلّ على النبوة، ولكن نفي الكتابة متوقّف على إثبات
النبوة، فيلزم الدور - لذلك استدلّ بدليل آخر، وهو أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لو كان يعلم
الكتابة قبل النبوة لظهر ذلك؛ لأنّ الدواعي متوقّرة على كشف حقيقة الحال في ذلك، ثمّ
إنّ الذين كانوا يعرفون الكتابة من العرب قليلون، فلو كان قد علّمه أحدهم لعرفناه.
إذن هناك دليل على عدم وقوع الكتابة من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قبل النبوة، و

أما بعدها فالشريف المرتضى متوقف في ذلك.

و في النهاية أورد إشكالاً على القائلين بمعرفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْكِتَابَةِ، وهو وَصْفُهُ بِالْأَمِّيِّ فِي الْقُرْآنِ، وهو دليل واضح على عدم معرفته بذلك. وأجاب على لسان القاطعين بمعرفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْكِتَابَةِ بَعْدَ النَّبُوَّةِ بِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَا كَانَ يَحْسُنُ الْكِتَابَةَ، وَالأُخْرَى: أَنَّهَا نِسْبَةٌ إِلَى «أُمِّ الْقُرَى»، وَهِيَ مِنْ أَسْمَاءِ مَكَّةَ، وَ مَعَ وَجُودِ هَذَيْنِ الْإِحْتِمَالَيْنِ لَا يُمْكِنُ الْقَطْعُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

إذن لا يوجد من وجهة نظر الشريف المرتضى أي دليل على وجوب معرفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْقِرَاءَةِ وَ الْكِتَابَةِ بَعْدَ النَّبُوَّةِ، وَ لَا عَلَى وَقُوعِهَا مِنْهُ، وَ هَذَا الْأَمْرُ يَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ مُحْتَمِلَةً لِكُونِهِ أَمِّيًّا وَ لِعَدَمِهِ، وَ لِهَذَا تَوَقَّفَ فِيهَا.

ملاحظة: إنَّ تَوَقَّفَ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَدُلُّ عَلَى أَمَانَةِ عِلْمِيَّةٍ وَ احْتِرَافِ فِكْرِي نَادِرَيْنِ، فَلَيْسَ مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ يُبَدِيَ الْعَالِمُ رَأْيًا قَاطِعًا فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ، بَلْ يُمْكِنُ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي الْحُكْمِ وَ ذَلِكَ عِنْدَمَا يَعُوزُهُ الدَّلِيلُ عَلَى الْإِثْبَاتِ أَوْ النَفْيِ، وَ هَذَا أَمْرٌ طَبِيعِي يَقْتَضِيهِ الْبَحْثُ الْعِلْمِيُّ النَّزِيهِ.

وَ لَيْسَتْ هَذِهِ الْمَرَّةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي تَوَقَّفَ فِيهَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى عَنِ إِبْدَاءِ رَأْيٍ مُعَيَّنٍ فِي مَسْأَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ وَ كَلَامِيَّةٍ، فَإِنَّهُ تَوَقَّفَ فِي مَسَائِلٍ أُخْرَى، مِنْهَا:

١. بقاء القدرة و عدمها^١.
٢. تبقية المقتول لولا القتل^٢.
٣. إنَّ بعض أقسام الخبر المتواتر يورث العلم الضروري أو المكتسب^٣.

١. الذخيرة، ص ٩٦.

٢. المصدر، ص ٢٦٣.

٣. المصدر، ص ٣٤٥.

٤. تفضيل الأئمة عليهم السلام بعضهم على بعض^١.
٥. حقيقة كلام الجوارح يوم القيامة^٢.
٦. حاجة من نأى عنّا إلى إمام آخر^٣.
٧. إثبات أنّ حدوث الجوهر لمعنى^٤.

المسألة الثالثة: تفضيل الأنبياء على الملائكة. من المسائل التي اهتمّ بها الشريف المرتضى، وتعرض إلى السؤال عنها في أكثر من موضع هي مسألة أفضلية الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، فهل الأنبياء عليهم السلام أفضل من الملائكة أو بالعكس؟ و المقصود بالفضل هنا كثرة الثواب و وفوره كما صرح بذلك في بداية الجواب.

و قد كتب الشريف المرتضى كثيراً حول هذه المسألة، فقام بتأليف رسالتين على الأقلّ حولها: إحداهما: مسألة تفضيل الأنبياء على الملائكة، وهي إحدى رسائل تكملة أماليه، والأخرى: مسألة المنع عن تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام. كما أجاب عن هذا السؤال في أجوبة المسائل الطرابلسيات الثالثة، المسألة ٢٠، و المسائل الميفاريقات، المسألة ٢٤، إضافة إلى هذه المسائل.

و قد قام هنا بتلخيص ما جاء في رسالة تفضيل الأنبياء على الملائكة، حيث أشار إليها في خلال البحث، و ذهب إلى أنّ هذا الموضوع لا دخالة للعقل فيه، بل لا بدّ من الاستعانة بالسمع، فذهب إلى تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، و استدلّ على ذلك بإجماع الإمامية، كما ذهب إلى تفضيل الأئمة عليهم السلام أيضاً على الملائكة، بنفس الدليل و هو الإجماع.

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٨١.

٢. الذخيرة، ص ٥٣١.

٣. المصدر، ص ٤١٤.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٢.

و ناقش مَنْ استدَلَّ على تفضيل الأنبياء عليهم السلام، بأنَّ مَسَاقَ الأنبياء أكثر؛ باعتبار أنَّ لديهم شهوات نحو فعل القبائح، و نفور من فعل الواجبات، و ذلك غير موجود في الملائكة.

فقال: إنَّ هذا الاستدلال غير صحيح؛ فيما أنَّ الملائكة مكلَّفون فلا بدَّ أن تكون عليهم مشقَّة في التكليف، و ألا لما استحقَّوا الثواب و التكليف لا يشقُّ إلا بشهوات و نفور، فمن أين نعلم أنَّ مَسَاقَ الأنبياء في التكليف أكثر من الملائكة. ثمَّ لو سلَّمنا أن لا شهوات لهم، و لا مَسَاقَ لهم من هذه الناحية، ولكن يمكن أن تحصل عندهم مَسَاقَ من ناحية أُخرى مثل أن يتألَّموا ببعض ما يدركونه. و بذلك لا يمكن إثبات أنَّ مَسَاقَ الأنبياء أكثر.

ثمَّ أخذ يناقش دليلين من أدلَّة الذين ذهبوا إلى تفضيل الملائكة، نشير إليهما بصورة مقتضبة:

الأول: قوله تعالى: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَئِنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾^١، فقد رَغِبَهما أن يكونا ملكين، فلو كان المَلَكُ أقلَّ شأنًا منهما، لَمَا صَحَّ أن يرغَّبَهما بالمعصية كي يتنزَّلا إلى مرتبة هي أدون منهما.

و أجاب الشريف المرتضى بثلاثة أجوبة، و هي:

أولاً: إنَّ معنى الفضل المبحوث عنه هو كثرة الثواب، و هو يحصل كنتيجة للأعمال، و هو إنَّما رَغِبَهم في أن تكون لهم صورة الملائكة و خلقتهم، و هذا لا يترتَّب عليه الثواب، إنَّما الثواب يترتَّب على الأعمال، و هي غير مُشار إليها في الآية، فالآية غير ناظرة أساساً إلى محلِّ النزاع.

ثانياً: بناء على ما يذهب إليه المعتزلة من تجويز الصغائر على الأنبياء، يمكن أن يقال: إنَّ آدم عليه السلام كان يعتقد خطأ بتفضيل الملائكة على الأنبياء، فرغب في

الوصول إلى درجتهم، فجاءت الآية تماشياً مع هذا الاعتقاد الخاطئ وليست فيها دلالة على تفضيل الملائكة.

ثالثاً: إنَّ إبليس أراد بهذا الكلام أن يخدعهما ويقول لهما: إنَّ النهي لم يشملكما، و إنما هو خاصٌّ بالملائكة، إلا أن تكونا ملكين، لكنكما لستما كذلك، فالنهي إذن لا يشملكما. وليس في هذا الكلام إشارة إلى تفضيل الملائكة.

الثاني: قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾^١، فإنَّ تأخير ذكر الملائكة في الآية يدلُّ على أفضليَّتهم، وفي مثل هذا النوع من الكلام لا يجوز أن يؤخَّر إلا الفاضل، فإنَّه لا يصحَّ أن يقال: «ما يأنف الأمير من كذا وكذا ولا الحارس»، بل العكس هو الصحيح وهذا يدلُّ على تفضيل الملائكة. وأجاب الشريف المرتضى بثلاثة أجوبة أيضاً، وهي:

أولاً: يمكن أن يكون تعالى قد خاطب قوماً يعتقدون خطأ بأفضليَّة الملائكة، فجاء تأخير ذكرهم تماشياً مع هذا الاعتقاد الخاطئ.

ثانياً: نسلم أنَّ مجموع الملائكة أفضل من المسيح عليه السلام، لكن هذا لا يعني أنَّ كل واحد منهم أفضل منه، فإننا نقول إنَّ المسيح عليه السلام أفضل من كل واحد منهم، وهذا هو محلُّ النزاع.

ثالثاً: أنَّ تأخير المفضول مع كثرة الفضل و تباعده أمر قبيح، لكن إذا كان الفضل قريباً فلا إشكال في تأخيرها، والفضل بين الأنبياء عليهم السلام و الملائكة ليس بالكثير، فيمكن تأخير ذكر الملائكة مع كونهم مفضولين و أقلَّ فضلاً.

و هناك آيتان أخريان استدللَّ بهما مَنْ يؤمن بتفضيل الملائكة، لم يذكرهما الشريف المرتضى هنا، لكنَّه ذكرهما في رسالة تفضيل الأنبياء على الملائكة، و ناقشهما، فراجع.

المسألة الرابعة: الذرّ و حقيقته. من الأفكار التي أصرت مدرسة بغداد الإمامية على رفضها هي فكرة عالم الذرّ، فقد ذهب كبار علماء هذه المدرسة كالشيخ المفيد و الشريف المرتضى إلى إنكار هذا العالم جملة و تفصيلاً، و قاموا بتأويل الآيات الدالة عليه^١.

و يمكن أن يرجع هذا الإصرار على إنكار عالم الذرّ إلى محاولة سدّ الباب على مسألة التناسخ، فإنّ الذي يؤمن بعالم الذرّ كأنه يؤمن بنوع من التناسخ، بمعنى انتقال الأرواح من ذلك الجسم الذري إلى الجسم المُشاهد في هذه الدنيا، فقد قال الشيخ المفيد:

فأما الأخبار التي جاءت بأنّ ذرّيّة آدم عليه السلام استنطقوا في الذرّ فنطقوا، فأخذ عليهم العهد فأقرّوا، فهي من أخبار التناسخية، و قد خلطوا فيها و مزجوا الحقّ بالباطل^٢.

و قال أيضاً:

فإنّ تعلق متعلّق بقوله تبارك اسمه: ﴿وَ إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾، فظنّ بظاهر هذا القول تحقّق ما رواه أهل التناسخ و الحشويّة و العامّة في إنطاق الذرّيّة و خطابهم، و أنّهم كانوا أحياء ناطقين... إلخ^٣.

و لذلك حاولت هذه المدرسة رفض كلّ ما يرتبط بالتناسخ، أو يسهّل الإيمان به من قريب أو بعيد.

و من آثار إنكار عالم الذرّ، و كلّ عالم قبل عالمنا هو إنكار فكرة استحقاق أيّ شيء كالنبوّة و الإمامة، فإنّ هذه المناصب لا يمكن أن تكون استحراقيّة بسبب عمل

١. المسائل السروية، ص ٤٤ - ٥٢؛ الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٥٤.

٢. المسائل السروية، ص ٤٦.

٣. المصدر، ص ٤٧.

عمله النبيّ أو الإمام في عالم سابق؛ لأنّه لا وجود لعالم قبل عالمنا كما تقدّم، وإنّما هذه المناصب تفضليّة، فإنّ الله تعالى تفضّل بها على الأنبياء والأئمّة، والذي يؤمن بأنّها استحقاقية هو من وجهة نظر هذه المدرسة من أهل التناسخ، قال الشيخ المفيد بهذا الصدد:

وأقول: إنّ تعليق النبوة تفضُّل من الله تعالى على من اختصّه بكرامته؛ لعلمه بحميد عاقبته... وهذا مذهب الجمهور من أهل الإمامة وجميع فقهاءنا وأهل النقل منها، وإنّما خالف فيه أصحاب التناسخ المعتزّين إلى الإماميّة وغيرهم... وأقول: إنّ تكليف الإمامة في معنى التفضّل به على الإمام كالنبوة على ما قدّمْتُ من المقال...، وهذا مذهب الجمهور من الإماميّة على ما ذكرتُ في النبوة، وقد خالف فيه منهم من قدّمْتُ ذكره^١.

وقد أنكر الشريف المرتضى في هذه المسألة من الرازية عالم الذرّ، حيث تجلّت في هذا البحث عقلايته وقدرته على التأويل:

أما عقلايته، فقد تجلّت في استدلاله على إنكار عالم الذرّ، حيث ذكر أنّ الأدلّة قد دلّت على أنّ الله تعالى لا يكلف إلاّ البالغين الكاملين العقول، وهذا يدلّ على أنّه لو كان هناك عالم ذرّ لكان المخاطبون فيه عاقلين وكاملين العقول، كي يمكن خطابهم وتكليفهم بالإقرار، ولو كانوا كذلك لاستحال أن ينسوا ذلك العالم وما جرى فيه؛ فإنّ العادة قد جرت بذلك، و لولا ذلك لأمكن أن يقيم شخص كامل العقل في بلد من البلدان، ثمّ ينسى أنّه كان مقيماً فيه، ولا يذكر من ذلك شيئاً أبداً، وبما أنّ أحداً لا يذكر ما جرى في عالم الذرّ، فهذا يدلّ على عدم وجوده.

وقد يُنقض على هذا الكلام فيقال: إنّنا لا نذكر كثيراً من الأمور التي شاهدناها في طفولتنا. فالجواب: أنّنا في تلك الفترة لم نكن كاملين العقول، فيكون هذا النقض

خارجاً عن محلّ البحث.

كما قد يقال: لقد تخلّلت بين عالم الذرّ وعالمنا هذا مراحل كثيرة أدّت إلى نسياننا ذلك العالم. فيقال: إنّ تخلّل ذلك لا يوجب النسيان، فقد يتخلّل في أثناء الحياة حالات من الإغماء والجنون والأمراض المُزيلة للعلوم، لكنّ هذا كلّه لا يؤدّي إلى النسيان بعد زوال تلك الحالات.

إنّ هذا المنطق قد يبدو غريباً على من اعتاد على الفكر الفلسفي الدقيق الذي يعتبر النسيان أمراً ممكناً بسبب احتمال وجود ما يؤدّي إليه، ولو كان هذا الاحتمال قليلاً جداً، لكن إذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر كلاميّة، والتي تنظر إلى الأشياء نظرة عرفيّة عاديّة، فربّما سوف يكون هذا الكلام أقرب إلى المنطق العرفي العادي، والله أعلم.

وأما قدرة الشريف المرتضى على التأويل فقد برزت في تأويله لآية الذرّ، حيث ذكر أنّ تأويلها هو أنّ الله تعالى لما خلق البشر وركّبهم تركيباً يدلّ على معرفته، وأراهم العبر والآيات، كان بمنزلة المُشهِد لهم، وكانوا في مشاهدتهم ذلك ومعرفته وتعدّز امتناعهم منه بمنزلة المُقرّين المعترفين، من دون أن يكون هناك إسهاد أو إقرار على الحقيقة.

وقد ذكر الشيخ المفيد هذا التأويل^١، وذكره الشريف المرتضى في أماليه أيضاً، كما ذكر هناك تأويلاً آخر للآية. وفي هذه المسألة من الراية قام الشريف المرتضى بتلخيص مطالب ما جاء في أماليه.

المسألة الخامسة: البدء وحقيقته. تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى معنى البدء، فذكر أنّ معناه اللغوي هو الظهور، وأما معناه الاصطلاحي فالبدء هو ما

١. المسائل السروية، ص ٤٧ - ٥٢.

٢. الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٥٦.

يقتضي المعنى اللغوي، أي ما يقتضي الظهور، و يمكن أن يُبين ذلك من خلال ما يلي: إذا أمر الله تعالى بالشيء في وقت مخصوص على وجه معيّن بمكلف واحد، ثم نهى عنه على هذه الوجوه كلّها، فهو بداء. و بعبارة أوضح: إنّه إذا نهى عن نفس ما أمر به، بحيث يكون هذا الأمر فيه نوع من الرجوع عن نهيه و تغيير للرأي، فهو بداء؛ لأنّه دلّ على ظهور ما لم يكن ظاهراً. و الفرق بينه و بين النسخ أنّ المولى يقول في حال النسخ: إنّ النهي قد انتهى تاريخه، و من الآن فصاعداً فأنا أمرُ به فيكون الاختلاف بين الناسخ و المنسوخ في الوقت. و بعبارة أخرى: في البداء يكون الأمر عن عين ما نهى عنه، و في النسخ يتعلّق الأمر بمثل ما نهى عنه لا بعينه^١. و البداء بهذا المعنى محال على الله تعالى، لأنّه عالم لنفسه، و لا يجوز أن يظهر له من العلم ما لم يكن ظاهراً له. و قد وردت أخبار آحاد دلّت على نسبة البداء إلى الله تعالى، أوّلها الشريف المرتضى و محقّقو الإمامية بالنسخ للشرائع، و هو جائز عليه تعالى.

و بعد ذلك تعرّض الشريف المرتضى إلى إمكان تسمية النسخ بالبداء، فذهب إلى أنّ إطلاق لفظ «البداء» على النسخ إطلاق حقيقي؛ و ذلك لصحّة أن يسمّى الأمر بعد النهي بأنّه ظهور ما لم يكن ظاهراً، و هذا بداء بالمعنى اللغوي له، أي الظهور، فإنّه حاصل في البداء و النسخ معاً، و بذلك يمكن تسمية النسخ بداءً على الحقيقة. و أمّا ما يقال من أنّ هذا الإطلاق يصحّ مع عدم إضافة لفظ البداء، و أمّا مع إضافته فلا يصحّ إطلاقه على النسخ؛ لأنّه إذا أضيف البداء و قيل: «بدا له» فمعناه أنّه ظهر له و حده دون غيره ما لم يظهر، بينما ليس الأمر كذلك في النسخ، فإنّ الأمر الجديد الناسخ للنهي يكون ظاهراً للجميع و ليس خاصاً بصاحب النسخ. و لكن هذا الفرق ضعيف، فإنّه يمكن أن يشترك في الظهور أكثر من شخص، و يضاف البداء مع ذلك إلى أحدهم فيقال: «بدا له». و يمكن أن يقال: إنّ هذه الإضافة متقوّمه بفاعل الأمر، فالذي يأمر هو

الذي يضاف إليه البداء، دون كل من ظهر له، بإضافة البداء تكون إلى الفاعل، لا إلى مَنْ ظهر له.

المسألة السادسة: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «نِيَّةُ الْمَرْءِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ». أجاب الشريف المرتضى في هذه المسألة عن سؤال حول معنى الحديث المذكور، وهو أنه من الواضح أن النية أقل ثواباً من العمل، فكيف يقال إنها خير من العمل؟ فأجاب بأنه يمكن قراءة كلمة «خير» الواردة في الحديث بقرأتين: الأولى: بمعنى «أفعل»، أي أفضل وأكثر ثواباً.

والثانية: أن تحمل على معنى يخالف التفضيل والمبالغة، فيكون معنى الحديث: إن نية المرء هي أحد أعمال الخير التي يقول بها الإنسان. وهذا الوجه مطابق لظاهر الحديث وغير مخالف له.

و أما بناء على القراءة الأولى فيمكن تأويل الحديث بتأويلين: أحدهما: أن نية المؤمن مع عمله، خير من عمله الخالي من النية، وهذا معنى صحيح.

و الآخر: أن نية بعض الأعمال الشاقة العظيمة الثواب خير من عمل آخر يكون أقل مشقةً وأقل ثواباً.

و علق الشريف المرتضى على هذين التأويلين بأنهما على كل حال مخالفان لظاهر الحديث؛ لأن فيهما زيادة غير موجودة فيه. فالأفضل هو الوجه المبني على القراءة الثانية المتقدمة.

و قد كتب الشريف المرتضى رسالة مستقلة حول معنى هذا الحديث و تأويلاته، حيث تعرض إلى تفصيل البحث هناك، و في نهاية تلك الرسالة -التي هي من رسائل تكملة أمالي المرتضى^١ - ذكر عين أكثر العبارات المذكورة في هذه المسألة من المسائل الرازية.

١. و قد طبعت أيضاً في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٣٣.

المسألة السابعة: هل تقع من الأنبياء الصغائر أو الكبار؟ سُئل الشريف المرتضى في هذه المسألة عن عصمة الأنبياء عليهم السلام، وأنه إذا كانوا معصومين فما معنى ما ورد في ظواهر القرآن، مثل قوله تعالى: ﴿وَ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾^١؟

فأجاب ببيان قاعدة في التأويل عند معارضة العقل والنقل، وهي أنه إذا دلّ العقل على شيء فينبغي اتّباعه وعدم العدول عنه بسبب ظواهر الكتاب، فإنّ هذه الظواهر إن كانت محتملة لمعنيين أو أكثر، فيجب حملها على المعنى الموافق للعقل، وإن كانت غير محتملة إلا للمعنى الظاهر المخالف للعقل، فيجب حينئذ ترك الظاهر والقطع على أنّ الله تعالى إنّما أراد غير ما يقتضيه ذلك الظاهر.

ثمّ استدلّ على عصمة الأنبياء عليهم السلام من الذنوب بأدلة، منها دلالة المعجزات، فإنّ المعجزات تدلّ على صدق من ظهرت على يديه فيما يؤديه عن الله تعالى وعدم كتمانها، وإلا لأدّى إلى نقض الغرض. وأما باقي الذنوب ممّا لا دخالة له في أداء الرسالة فيدلّ على عصمتهم منه دليل التنفير. وهذا الدليل يشمل الصغائر؛ لأنّها منفرة.

وهذه المسألة من الراجية هي في الحقيقة تلخيص لما جاء في كتاب تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وقد أشار الشريف المرتضى فيها إلى هذا الكتاب وأهمّيته، حيث قال: «وهذا كتاب جليل الموقع في الدين، كثير الفائدة».

وأجاب عن الآية المذكورة في السؤال والمتعلّقة بعصيان آدم عليه السلام، بأنّ العصيان يحتمل مخالفة الواجب والندب، ولا دليل على أنّ المراد بالعصيان في الآية مخالفة الواجب فقط، فلا يبقى إشكال.

وأما قوله: ﴿فَغَوَى﴾ فمعناه: خاب، بمعنى حرمان الثواب بسبب ترك المنذوب،

و ليس معنى «غوى» القبيح و ضدّ الرشد؛ فإنّ فعل القبيح يعني فعل المعصية، فإذا كان معنى «غوى» فَعَلَّ القبيح، فسوف يكون معنى الآية: «عصى فعصى» أي «فَعَلَّ القبيح فَفَعَلَ القبيح»، و هو عطف للشئ على نفسه، و هو قبيح. فالصحيح في معنى الآية أنّه «ترك الأمر المندوب فحرم الثواب».

فإن قيل: ترك الواجب يستلزم أيضاً حرمان الثواب، فلماذا خصصتموه بترك المندوب؟

فالجواب: أنّ ظاهر التفريع بالفاء أنّ كلّ الجزاء المذكور فيما دخلت عليه الفاء مثل: «سرق ففُطِع» فهو يدلّ على أنّ كلّ جزاء السرقة هو القطع فقط و ليس هناك جزاء آخر غير المذكور، و الآية فرّعت حرمان الثواب على المعصية، و هو يدلّ على أنّ حرمان الثواب هو كلّ الجزاء، بينما جزاء ترك الواجب ليس حرمان الثواب فقط، بل إضافة إلى ذلك فيه استحقاق للذمّ و العقاب، لكن جزاء ترك المندوب حرمان الثواب فقط، و هو يتناسب مع ظاهر الآية و التفريع بالفاء خلافاً لترك الواجب.

المسألة الثامنة: حقيقة الرجعة. من المسائل التي اشتهر بها الإمامية، و عُرفوا بالإيمان بها هي مسألة الرجعة، لكنهم اختلفوا في معناها، فذهب المشهور إلى تفسيرها بعودة الأموات إلى الحياة، و أنّ الله تعالى عند ظهور صاحب الزمان عليه السلام يُرجع قوماً من شيعته و أعدائه إلى الدنيا، ليفوز شيعته بثواب نصرته و مشاهدة دولته، و لينتقم من أعدائه^١، فيما ذهب بعضهم إلى تفسير الرجعة بعودة دولة آل محمّد صلّى الله عليه و آله عند ظهور صاحب الزمان عليه السلام، كما أشار إلى ذلك الشريف المرتضى في جواب هذه المسألة.

و قد اختار الشريف المرتضى الرأي الأول، و قام بتبيينه و الاستدلال عليه في هذه

المسألة من الرازية، وبشيء أكثر تفصيلاً في المسألة الوحيدة المتبقية من المسائل الدمشقيات، فيما اكتفى بإشارة إجمالية إلى البحث في المسألة ٦٠ من الميافارقيات.

وأما ما جاء في هذه المسألة من الرازية فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١. بين الشريف المرتضى معنى الرجعة الذي اختاره، وهو عودة الأموات، وهو رأي المشهور المتقدم.

٢. ذكر أن هذا المعنى ممكن، وليس مستحيلاً كما قد يُخيل للبعض؛ وذلك لأن الله تعالى قادر على كل شيء.

٣. الدليل على إثبات هذا المعنى للرجعة هو إجماع الإمامية.

وينبغي هنا الإشارة إلى أن الإجماع عند الشريف المرتضى لا يعني الاتفاق الكامل بين العلماء بحيث لا يظهر أي خلاف في المسألة، بل الإجماع عنده يمكن أن يجتمع مع وجود الخلاف؛ وذلك لأن الإجماع عنده إنما يكون بحجة بالقدر الذي يكشف عن دخول المعصوم بين المجمعين، فإذا خرج من هذا الإجماع أشخاص معروفون، أو كان خروجهم بسبب شبهة معينة، فإن خروجهم لا يضر بحجة الإجماع، ما دام أننا نعلم أن المعصوم ليس من بين الخارجين، وسوف يأتي بعد قليل أن المخالفين في معنى الرجعة إنما خالفوا لدخول شبهة عليهم، ولذلك لم يكن خلافهم مضرًا بالإجماع.

٤. أجاب على الإشكال القائل: إن الرجعة - بمعنى عودة الأموات - تخالف التكليف؛ لأنها تؤدي إلى الإلجاء، فإن من يشاهد أهوال الموت ثم يرجع إلى الدنيا، سوف يكون ملجأً إلى الإيمان والعمل الصالح، خوفاً من تلك الأهوال التي شاهدها عند موته، ولم ينسها.

فأجاب بأن الرجعة لا تخالف التكليف ولا تؤدي إلى الإلجاء، بل تبقى عند

الإنسان دواعي مترددة بين فعل الطاعة والمعصية، فكما أن مشاهدة المعجزات الباهرة العظيمة غير مُلجئة إلى فعل الطاعة، بل قد يخالفها الكثيرون، فكذلك مشاهدة أهوال الموت والرجعة غير مُلجئة إلى فعل الطاعة.

٥. إن مخالفة مَنْ خالف في معنى الرجعة من الإمامية وذهب إلى أن معناها عودة الدولة، ناشئة من عدم قدرتهم على حل إشكالات الرجعة التي تقدّمت الإشارة إليها، من كونها مستحيلة، أو كونها مخالفة للتكليف، فلجؤوا إلى هذا القول، إلا أنه غير صحيح؛ لأنّ دليل الرجعة ليس خبر واحد حتّى يمكن تأويل ظاهره، بل دليلها الإجماع ومعناه معلوم ومقطوع به غير ظاهر، ولا يمكن تأويل المعلوم والمقطوع. المسألة التاسعة: الطريق إلى معرفة الله تعالى. تتحدّث هذه المسألة عن كيفية إثبات

وجود الله تعالى، وهل هو بالعقل فقط، أو يمكن أن يكون بالسمع أيضاً؟ وأجاب الشريف المرتضى بما يتناسب مع الأحكام العقلية الواضحة من أن ذلك لا يمكن أن يتحقّق إلا بواسطة العقل؛ لأنّ السمع لا يثبت إلا بعد معرفة الله تعالى و صفاته، فلا يمكن أن يثبت به وجود الله تعالى؛ لأنّه سوف يؤدّي إلى الدور.

ولعلّ سبب طرح هذا السؤال هو أنّ البعض - كما جاء في هذه المسألة - ذهب إلى أنّ وجود الله تعالى يثبت بقول الإمام، وهذا الكلام كما هو واضح غير منطقي، و يؤدّي إلى الدور.

و لكن هناك كلام أكثر منطقيّة، وهو أنّ المكلف بحاجة إلى الإمام لكي ينبّهه على وجوب معرفة الله تعالى، و ينبّهه على طريق الاستدلال على ذلك، فيكون دور الإمام هو التنبيه فقط، ثمّ يأخذ المكلف الدليل الذي علّمه الإمام إياه، ويستقلّ بمعرفة الله تعالى، من دون أن يؤدّي ذلك إلى الدور.

إنّ هذا الطريق منطقي ومقبول، فمن هو أعرف بالله تعالى وبالطرق إليه من الإمام المعصوم؟ وقد رضي الشريف المرتضى بهذا الدور للإمام، إلا أنّه لم يحصره فيه، بل

جعل هناك طرقاً أخرى إلى جانب الإمام تقوم بوظيفة التنبيه، فإنّ المكلف إذا عاش بين الناس، وسمع اختلافهم في الديانات، وأنّ كثيراً منهم يؤمن بوجود خالق للعالم، فإنّه سوف يخاف ويتنبّه على وجوب معرفته تعالى، وإن كان يعيش منفرداً عن الناس، فقد يتنبّه بنفسه إلى وجوب النظر والمعرفة، كما قد يُخطِر الله تعالى في سمعه كلاماً ينبّهه على ذلك، وهو المسمّى بالخاطر.

وبعد نهاية المسألة التاسعة أخذ الشريف المرتضى باختصار الأجوبة، حتّى اكتفى أحياناً بنصف سطر، وكأنّه كان على عجلة من أمره، أو أنّه كان يرى أنّ المسألة لا تستحقّ أكثر من ذلك.

وقد أشار في إحدى تلك المسائل المتبقّية إلى حقيقة الروح، واعتبرها عبارة عن الهواء المتردّد في مخارق الحيّ منّا، بحيث لا يكون حياً إلّا مع تردّده، وصرّح بأنّ الروح جسم. وهذا الرأي يتناسب مع ما ذهب إليه من أنّ حقيقة الإنسان هو هذا الجسم المشاهد^١، وأنّه لا يوجد أيُّ بُعد مجرد للإنسان.

كما أشار في مسألة أخرى إلى الإرجاء، واعتبره هو الرأي الصحيح عند الإمامية، وأنكر نظرية التحابط التي ذهب إليها المعتزلة. وقد فصلّ الكلام عن الإرجاء والوعيد في عدّة مواضع من كتبه ورسائله، من أهمّها المسائل الموصليات الأولى، فقد تعرّض إلى هذا البحث بالتفصيل، لكن مع الأسف هذه المسائل مفقودة. كما تعرّض إلى بحث الإرجاء وبطلان التحابط في كتاب الذخيرة^٢، وفي المسائل الطبرية، المسألة ٤. وقد كانت المسائل الرازية قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٩٧ - ١٣٢.

١. الذخيرة، ص ١١٤.

٢. المصدر، ص ٣٠٢، ٥٠٤ وما بعدها.

مخطوطات الرسالة

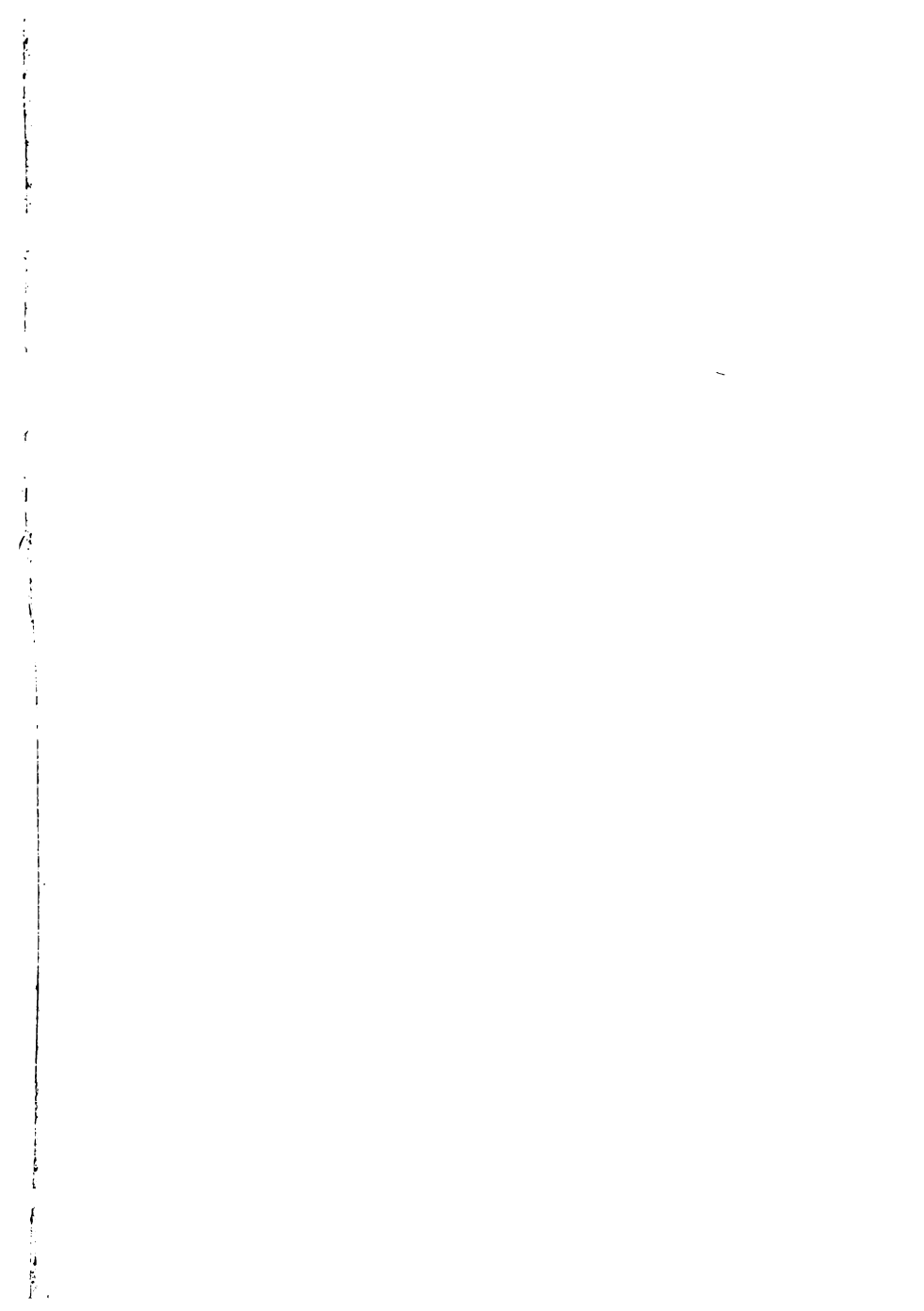
ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٤٢٩؛ و لم يعلم اسم ناسخها و تاريخ النسخ، و يشاهد في الورقة الأولى منها خاتم بيضويّ يحمل اسم «سعيد الحلّي». و تقع في الصفحة (٢٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٥٧٨ - ٥٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٦٧٣؛ تقع في الصفحات (٤ - ١٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الصدر بأصفهان، المرقمة ٩١٤/٢؛ تقع في الصفحات (١ - ١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٥٧ - ٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٣٦٩٤؛ تقع في الصفحات (٣ - ١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».
 ٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٢٣١٩؛ تُسبخت بأمر «علم الهدى محمّد الكاشاني رحمه الله» بكاشان في عام ١٠٧٩هـ بالخطّ النسخي، و لم يُعلم اسم الناسخ، و رمزنا لها بـ«ج».
- و هي تشتمل على رسالات لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلاّ الرسالة الرابعة منها، و هي «جوابات المسائل الرازيّات»، و تقع في ١٥ صفحة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٧٤ - ٨١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١٢٦٢؛ تقع في الصفحات (١٤٨ - ١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (١٠٢ - ١١٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٨/٧؛ تقع في الصفحات (١ - ١٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٩٩ - ١٢٣) من المجموعة.
٨. مخطوطة المكتبة الوطنية بطهران، المرقمة ٤٦٣٣؛ نُسخت في يوم العشرة من شهر جمادى... السنة... (لم نتمكن من قراءة سنة الكتابة في المخطوطة)، و لم يعلم اسم الناسخ أيضاً. و الرسالة تقع في ١٥ صفحة.



[جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الرَّازِيَّةِ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

هذه مسائل وَرَدَتْ عَلَى السَّيِّدِ الْأَجَلِّ الْمُرتَضَى عَلَمِ الْهُدَى^٢ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
مِنْ بَلَدِ الرَّيِّ^٣.

المسألة الأولى

[حُرْمَةُ الْفُقَاعِ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ]

سُئِلَ^٤ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْفُقَاعِ؛ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ، هَلْ عَلَى تَحْرِيمِهِ
دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ أَوْ سَمْعِيٌّ؟

الجواب:

إِعْلَمُ أَنَّ الْفُقَاعَ مُحَرَّمٌ مَحْظُورٌ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ؛ يُحَدُّ شَارِبُهُ، كَمَا يُحَدُّ شَارِبُ الْخَمْرِ.
وَ يَجْرِي الْفُقَاعُ عِنْدَهُمْ فِي النَّجَاسَةِ وَ التَّجَاسَةِ وَ التَّحْرِيمِ مَجْرَى الْخَمْرِ.

١. في «ب، ص»: + «و هو حسبي و نعم الوكيل». و في «د»: + «رَبِّ وَفَقِ لِلتَّسْتِيمِ، بِحَقِّ وَ لِيكَ
الرِّضَا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَ التَّحِيَّةُ وَ التَّسْلِيمُ -».

٢. في «ب، د، ص»: + «ذِي الْمَجْدِينَ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ ابْنِ الطَّاهِرِ الْأَوْحَدِ ذِي الْمَنَاقِبِ أَبِي
أَحْمَدِ الْمَوْسَوِيِّ».

٣. من قوله: «هذه مسائل» إلى هنا لم ترد في المطبوع.

٤. في «ب» و المطبوع: «سأل».

و الدليل الواضح على ذلك إجماع الإمامية عليه؛ لأنهم لا يَخْتَلِفُونَ فيما ذكّرنا^١ من الأحكام. و إجماعهم على ما أشرنا إليه حُجَّةٌ و دَلَالَةٌ توجِبُ العِلْمَ، فيجِبُ لذلك القَطْعُ على تحريمِ الفُقَاعِ و نَجَاسَتِهِ.

فإن قيل: كَيْفَ يَكُونُ الفُقَاعُ حَرَاماً و هو لا يُسْكِرُ؟

قلنا: لَيْسَ التحريمُ مَوْقُوفاً على المُسْكِرَاتِ؛ لأنَّ الدَّمَّ و لَحْمَ الخِنْزِيرِ لا يُسْكِرَانِ و هُمَا مُحَرَّمَانِ، و كذلك قَلِيلُ الخَمْرِ لا يُسْكِرُ و هو مُحَرَّمٌ.

فإن قالوا: قَلِيلُ الخَمْرِ مِنَ الجِنْسِ الذي يُسْكِرُ كَثِيرُهُ، و لَيْسَ كذلكِ الفُقَاعُ. و أمَّا الدَّمُ و لَحْمُ الخِنْزِيرِ فليسا مِنْ جُمْلَةِ «الأشربة» التي لَمْ تُحَرِّمَ فِي الشَّرِيعَةِ إِلَّا لِأَجْلِ وجودِ الإسكارِ فِي الجِنْسِ.

قلنا: غَيْرُ مُسَلَّمٍ لَكُمْ أَنَّ^٢ عِلَّةَ تحريمِ^٣ الأشربةِ فِي الشَّرْعِ مَوْقُوفَةٌ على أَنَّهَا مِنْ جِنْسِ المُسْكِرِ.

و عِلَّةُ التحريمِ فِي الحَقِيقَةِ هِيَ «المَصْلَحَةُ»، و اللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِوَجْهِهَا. و قد حَرَّمَ اللّهُ تَعَالَى الدَّمَّ - و هو مِمَّا يُشْرَبُ، فهو «شَرَابٌ» على مَوْجِبِ اللُّغَةِ - و إن لَمْ يَكُنْ فِيهِ قُوَّةُ الإسكارِ، بَلْ لِعَيْنِهِ؛ فَمَا المُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تحريمُ الفُقَاعِ كذلكِ؟

و يُمْكِنُ أَنْ نُعَارِضَ خُصُومَنَا فِي تحريمِ الفُقَاعِ، و نُورِدَ عَلَيْهِمُ الأَخْبَارَ التي يَرَوِيهَا تِقَاتُهُمْ و رُؤَاثُهُمْ فِي تحريمِ الفُقَاعِ، لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ فِي الشَّرِيعَةِ بِأَخْبَارِ الأَحَادِ، فيلْزَمُهُمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِتَحْرِيمِ الفُقَاعِ؛ لِالأَخْبَارِ الوارِدَةِ مِنْ طُرُقِهِمُ بِتَحْرِيمِهِ.

١. فِي «ب، ص»: «ذكرناه».

٢. فِي المَطْبُوعِ: «الكَرَّ» بَدَلَ «لِكَمْ أَنْ»، و اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «كَون».

٣. فِي النُّسخِ المَعْتَمَدَةِ و المَطْبُوعِ: - «تَحْرِيم». و إِبْتِائِهَا هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لِلنُّسخَةِ «ج».

٤. فِي «ب، ص» و المَطْبُوعِ: «تروِيها».

فَأَمَّا مَا وَرَدَ مِنْ طُرُقِنَا فِي تَحْرِيمِهِ وَأَنَّهُ كَالْخَمْرِ فِي التَّحْرِيمِ وَوَجوبِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِهِ وَالنَّجَاسَةِ، فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى. وَلَا يَنْفَعُنَا^١ الْمُعَارَضَةُ الْخُصُومَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ، وَلَا يُوَقِّفُونَ رُؤَايَاهَا. فَالْمُعَارَضَةُ بِرُوَايَاتِهِمْ لَهُمْ^٢ أَوْلَى. فَمِنْ ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ^٣ ابْنِ^٤ لَهَيْعَةَ^٥، عَنْ دَرَّاجِ أَبِي السَّمْحِ^٦.

وَرَوَى السَّاجِيُّ^٧ صَاحِبُ «اِخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ» قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ دَرَّاجًا أَبَا السَّمْحِ حَدَّثَهُ. وَاجْتَمَعَا عَلَيَّ أَنَّ دَرَّاجًا^٨ قَالَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَكَمِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ^٩ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: أَنَّ نَاسًا^{١٠} مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ قَدِمُوا عَلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا مَعْنَى». وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًّا لِلنُّسَخَتَيْنِ: «ط، ع».
٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَهُ». نَعَمْ، نُقِلَ فِي هَامِشِهِ عَنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى مَا أَثْبَتْنَاهُ.
٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَنْ».
٤. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَبِي». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ«ط».
٥. فِي «ب، ص»: «كَهَيْعَةَ». وَفِي «د»: «كَهَيْعَةَ». وَفِي «ش»: «الْهَيْعَةَ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «رَبِيعَةَ»؛ نَعَمْ، صُحِّحَ فِي هَامِشِهِ بِمَا أَثْبَتْنَاهُ.
٦. فِي «أ، ب، ش، ص»: «الْمَسِيحِ». وَفِي «د»: «الْمَسْحِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَلِلْمَصَادِرِ لِلنُّسَخَتَيْنِ: «ط، م».
٧. أَبُو يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ الضَّبِّيِّ الْبَصْرِيِّ السَّاجِي، مِنْ مُحَدِّثِي عَصْرِهِ فِي الْبَصْرَةِ، وَكَانَ مِنَ الْحَفَاطِ، لَهُ كِتَابٌ جَلِيلٌ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ، تُوَفِّي سَنَةَ ٣٠٧ هـ. رَاجِعِ: الْأَعْلَامَ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٣، ص ٤٧.
٨. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «أَبَا السَّمْحِ حَدَّثَهُ». وَاجْتَمَعَا عَلَيَّ أَنَّ دَرَّاجًا. وَإِثْبَاتُهَا أَصَحُّ وَأَفْصَحُ؛ وَفَقًّا لِلنُّسخَةِ «م» وَلِلْمَطْبُوعِ.
٩. فِي «ب، ش، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «زَوْجَةَ».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنَاسًا».

اللَّهُ عليه و آله لِيُعَلِّمَهُمُ^١ الصَّلَاةَ و السُّنَنَ و الفَرَائِضَ، فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَنَا شَرَاباً نَصْنَعُهُ^٢ مِنَ القَمَحِ و الشَّعِيرِ. فقال عليه السلام: «الغُبَيْرَاءُ؟» قالوا: نَعَمْ،^٣ قَالَ^٤ عليه السلام: «لَا تَطْعَمُوهُ».^٥ قال الساجي في حديثه: قَالَ عليه السلام ذَلِكَ ثَلَاثاً.^٦ و قال أبو عُبَيْدٍ^٧: ثُمَّ لَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيَّومِينَ،^٩ ذَكَرُوا^{١٠} له عليه السلام، فقال: «الغُبَيْرَاءُ؟» قالوا: نَعَمْ. قَالَ عليه السلام: «لَا تَطْعَمُوها»^{١١}. قالوا: فَإِنَّهُمْ لَا يَدْعُونَهَا. قَالَ عليه السلام: «مَنْ لَمْ يَتْرُكْهَا فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ».^{١٣}

و رَوَى أبو عُبَيْدٍ أيضاً عن ابنِ أَبِي مَرْيَمَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن عطاءِ بْنِ يَسَارٍ^{١٤}: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آله سُئِلَ عن الغُبَيْرَاءِ، فَنهَى

١. كذا في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع. و في المصادر: «فعلّمهم».

٢. في المطبوع: «نعمله».

٣. في المطبوع: «فقالوا».

٤. في «ش»: - «قال». و في المطبوع: «فقال».

٥. في المطبوع: «لا تطعموها».

٦. مسند أحمد، ج ٦، ص ٤٢٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٩٢.

٧. في المطبوع: «قال» بدون واو العطف.

٨. في المطبوع: + «القاسم بن سالم».

٩. في المطبوع: «يومين».

١٠. كذا في النسخ و المطبوع. و في المصادر تارة: «ذكروها» و أخرى: «ذكروه»؛ نعم، في بعضها ما أثبتناه.

١١. كذا في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع. و في جميع المصادر: «لا تطعموه».

١٢. في «أ»: «نعم» بدل «عليه السلام».

١٣. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٩٢.

١٤. في النسخ المعتمدة: «دينار». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و للمصادر و للنسخة «م».

عليه السلام عنها و قال: «لا خَيْرَ^١ فيها».^٢
 قال: قال زيد بن أسلم: هي الأسكركة.^٣
 و «الأسكركة» في لغة العرب: اسمُ الفُقاعِ.
 و قال ابنُ الروميِّ^٤، و هو ممن لا يُطعنُ عليه في عِلْمِ اللُغةِ و العَرَبِيَّةِ؛ لأنَّه كان
 مُتقدِّماً في عِلْمِها، مُتولِّجاً^٥ إلى مَعانِها، قال:
 إسقني^٦ الأسكركة^٧ الصُّنْ
 نَسَبَ في جَعْصَلْفُونَه^٨
 و اجعلِ القَيْجَنَ^٩ فيه^{١٠}
 يا خَليلي^{١١} بِعُضُونَه^{١٢}

١. في «ش»: «لا حد».
٢. راجع: كتاب الأُمِّ، ج ٦، ص ١٩٣؛ عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٧.
٣. الموطأ، ج ٢، ص ٨٤٥؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٧٦.
٤. أبو الحسن علي بن العباس بن جورجس البغدادي المعروف بابن الرومي، مولى عبيد الله بن عيسى بن جعفر العباسي، شاعر معروف من طبقة بشار و المتنبي، رومي الأصل، كان جدّه من موالي بني العباس، وُلد و نشأ ببغداد، و مات فيها مسموماً، له ديوان شعر في مجلدين، و كان بينه و بين ابن الحاجب مودة. و نُقل عن ابن سينا: «إنّ ممّا كلّفتني أستاذي في الأدب حفظَ ديوان ابن الرومي، فحفظته مع عدّة كتب في ستّة أيّام و نصف يوم». توفي سنة ٢٨٣ هـ. راجع: معجم المؤلفين، ج ٢، ص ٤٢٥؛ الأعلام، ج ٤، ص ٢٩٧؛ الغدير، ج ٣، ص ٣٠ و ٥١.
٥. في «أ» و المطبوع: «متولّي».
٦. كذا في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع. و في الديوان: «سقني».
٧. في «ب، ص»: «الأسكركة». و في الديوان: «الأسكرك».
٨. في «أ»: «حنظلقونه». و في «ب، ص»: «جعظلقونه». و في «د»: «جعظلقونه». و في «ش»: «حفظ لعبه». و في المطبوع: «جعصلقونه». و الصحيح ما أثبتناه، كما في الديوان.
٩. في «ب، ص»: «السحن». و في المطبوع: «القيجن».
١٠. في المطبوع: «فيها».
١١. في الديوان: «في الأفواه منه» بدل «فيه يا خليلي».
١٢. في «أ، ش» و المطبوع: «بعضونه». و في «ب، ص»: «بعضونه». و الصحيح ما أثبتناه: «»

إِنَّهُ^١ مِصْفَاةٌ أَعْلَا هُ، وَ مِسْكَ^٢ لِسْبُطُونَةٍ^٣
 و^٤ أَرَادَ بِ«الْأَسْكِرْكَ»: الْفُقَاعَ. وَ «الْجَعِضَلْفُونُ»: الْكَوْزُ الَّذِي يُشْرَبُ فِيهِ
 الْفُقَاعُ.^٦ وَ «الصَّنْبَرُ»: الْبَارِدُ. وَ «الْفَيْجَنُ»: الشَّرَابُ.^٧
 وَ رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْ طُرُقٍ مَعْرُوفَةٍ: أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ سَأَلُوا رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنِ الشَّرَابِ الْمُتَّخَذِ مِنَ الْقَمَحِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «يُسْكِرُ؟»^٩ قَالُوا: نَعَمْ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَقْرَبُوهُ».^{١٠}
 وَ لَمْ يَسْأَلْ فِي الشَّرَابِ الْمُتَّخَذِ مِنَ الشَّعِيرِ عَنِ الْإِسْكَارِ بَلْ حَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى
 الْإِطْلَاقِ، وَ حَرَّمَ الشَّرَابَ الْآخَرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْغَبِيْرَاءَ مُحْرَمَةٌ
 لِعَيْنِهَا،^{١١} كَالْخَمْرِ.

- «وَفَقًّا لِلدِّيَوَانِ. وَ الْغَضْنَ وَ الْغَضْنَ: كُلُّ تَنُّرٍ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ جِلْدٍ أَوْ دَرَعٍ أَوْ غَيْرِهَا. مَعْجَمُ مِثْنِ اللَّغَةِ، ج ٤، ص ٣٠٣ (غضن).
١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْهَا».
 ٢. فِي «ب، ص»: «وَ مِسْكَ». وَ فِي الدِّيَوَانِ: «وَ عَطْرٌ».
 ٣. دِيَوَانُ ابْنِ الرُّومِيِّ، ج ٣، ص ٤٩٥.
 ٤. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «وَ إِنْ»، وَ الصَّوَابُ حَذْفُهَا؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسْخِ الثَّلَاثِ: «ج، ط، م».
 ٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْجَعِضَلْفُونُ».
 ٦. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: - «وَ الْجَعِضَلْفُونُ: الْكَوْزُ الَّذِي يَشْرَبُ فِيهِ الْفُقَاعُ». وَ الصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا؛ وَ فَقًّا لـ«م».
 ٧. فِي «ب، ص»: «الْفَيْجَنُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقَيْحَنُ».
 ٨. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «السَّدَابِ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسْخِ الثَّلَاثِ: «ط، ع، م».
 ٩. فِي «أ، ب، د، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «أُ يُسْكِرُ؟».
 ١٠. مُسْتَدَ أَحْمَدُ، ج ٤، ص ٢٣٢؛ سِنَنِ أَبِي دَاوُدَ، ج ٣، ص ٣٢٨؛ السِّنَنِ الْكِبْرِيِّ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٨، ص ٢٩٢.
 ١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِعَيْنِهَا».

و رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ الْأَشْجَعِيَّ^٢ كَانَ يَكْرَهُ الْفُقَاعَ.^٣

و قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ كَذَلِكَ، وَكَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ^٤ يَكْرَهُهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ، عَنْ صَمْرَةَ^٥ قَالَ: «الْعُبَيْرَاءُ»
الَّتِي نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْهَا: الْفُقَاعُ.^٦
فَيَلْزَمُ^٧ مُخَالَفَتَنَا مَعَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَةِ مِنْ طَرَفِهِمْ أَنْ يُحَرِّمُوا الْفُقَاعَ،
وَلَا يَلُومُوا^٨ الْإِمَامِيَّةَ عَلَى تَحْرِيمِهِ^٩، وَ لَا يُبَدِّعُوهُمْ^{١٠} وَلَا يُعَيِّرُوهُمْ^{١١} بِتَحْرِيمِهَا

١. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «عبد». والصواب ما أثبتناه.
٢. في «ب، ص»: «الأشجع». وهو أبو عبد الرحمن عبيد الله بن عبد الرحمن الحافظ الأشجعي، كوفي. روى عن حماد بن سلمة، وسفيان بن سعيد، ومسعر، وتميم أبي خلف وغيرهم؛ وروى عنه: أبو عبيد، ويحيى بن آدم، وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز وغيرهم. توفي سنة ١٨٢ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٥١٤، معرفة الثقات، ج ٢، ص ١١٦، الرقم ١١٧٤؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٨٦.
٣. راجع: عوالي الآلي، ج ١، ص ٣١٨، ح ٤٣.
٤. أبو عبد الرحمن بن مبارك بن الواضح الحنظلي التميمي، من الفقهاء والشعراء، روى عن: سليمان التيمي، وخميد الطويل، وغيرهما؛ وروى عنه الثوري وغيره. مات سنة ١٨١ هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ١٥٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٧٨ - ٤٢١؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٣٨٢.
٥. في المطبوع: «سمره».
٦. راجع: عوالي الآلي، ج ١، ص ٣١٨.
٧. في المطبوع: «و يلزم».
٨. في «أ، ش»: «و لا يلزموا». وفي المطبوع: «و لا يلزم».
٩. في المطبوع: «تحرير».
١٠. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «و لا يبذعونهم»، وهو سهو.
١١. في «ب، ص»: «و يعرفونهم». وفي «د»: «و يعدوهم». وفي المطبوع: «و لا يبزوهم»، وتُغَلَّ في هامشه عن نسخة: «و لا يعيرونهم».

و النهي عن بيعها.

و شيوخهم مالك بن أنس و يزيد^١ بن هارون^٢ يكرهانه؛^٣

قال أحمد: و حدثنا ابن^٤ عبد الله المديني^٥ قال: قال مالك بن أنس: يكره

الفقاع، و يكره أن يُباع في الأسواق.^٦

و غيره ممن ذكرناه ينهى عن شرب الفقاع و بيعه. و العصبية تعمي و تُصم.

١. في النسخ المعتمدة: «و زيد». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و للمصادر و لنسخة «م».
٢. أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي الواسطي، من حفاظ الحديث. أصله من بخارى، و مولده و وفاته بواسط. روى عن سليمان التيمي، و حميد الطويل، و عاصم الأحول، و غيرهم؛ و روى عنه: أحمد بن حنبل، و إسحاق بن راهويه، و يحيى بن معين، و غيرهم. مات سنة ٢٠٦ هـ. راجع: تاريخ ابن خلدون، ج ٣، ص ٦٤؛ وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٢٦٤؛ تهذيب التهذيب، ج ١١، ص ٣٦٨؛ الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ١٩٠.
٣. في المطبوع: «يكرهان».
٤. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «أبو»، و الصواب ما أثبتناه.
٥. في «ش»: «المدني». و في المطبوع: «المدائني».
٦. راجع: عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٨.

المسألة الثانية

[عِلْمُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكِتَابَةِ وَالْقِرَاءَةِ]

ما الذي يَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، هَلْ كَانَ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ وَ قِرَاءَةَ الْكُتُبِ^١، أَمْ لَا؟
الجواب - وبالله التوفيق :-

الذي يَجِبُ اعتقادهُ في ذلك التجويزُ لكونه عليه السلام عالماً بالكتابة و قراءة الكُتُبِ،^٢ و لكونه غير عالمٍ بذلك؛ مِنْ غيرِ قَطْعٍ على أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.
وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ لَيْسَ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي يَقْطَعُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ وَ الْإِمَامَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهَا وَ حَائِزًا^٣ لَهَا؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَقْطَعُ فِي النَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى أَنَّهُمَا لَا بُدَّ مِنْ^٤ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ عَالِمًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَ أَحْوَالِهِ وَ صِفَاتِهِ، وَ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَ مَا لَا يَجُوزُ، وَ بِجَمِيعِ أُصُولِ^٥ الدِّيَانَاتِ، وَ بِسَائِرِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ - الَّتِي يُؤَدِّيهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

١. في «ب، ص»: - «و قراءة الكتب».

٢. في «أ، د، ش»: - «و قراءة الكتب».

٣. في النسخ المعتمدة «و جائزاً». و الصواب ما أثبتناه: طبقاً للمطبوع و للنسختين: «ط، ع».

٤. في «أ، ش»: «في». و في المطبوع: - «من».

٥. في المطبوع: «أحوال».

وَيَحْفَظُهَا^١ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَتَقَدَّمُهَا؛ حَتَّى لَا يَشُدَّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ^٢ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى اسْتِفْتَاءٍ غَيْرِهِ، كَمَا يَذْهَبُ الْمُخَالَفُونَ لَنَا.

فَأَمَّا^٣ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الصَّنَاعَاتِ وَالْحَرْفِ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ نَبِيٌّ أَوْ إِمَامٌ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ. وَالكِتَابَةُ صَنْعَةٌ، كَالنَّسَاجَةِ وَالصَّيَاغَةِ؛ فَكَمَا لَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ ضُرُوبَ الصَّنَاعَاتِ، فَكَذَلِكَ الْكِتَابَةُ.

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاسْتَفْصَيْنَا الْجَوَابَ عَنْ كُلِّ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ فِيهَا فِي مَسْأَلَةٍ مُفْرَدَةٍ أَمَلِينَاهَا جَوَاباً لِسُؤَالِ بَعْضِ الرُّؤَسَاءِ عَنْهَا، وَانْتَهَيْنَا إِلَى أْبْعَدِ الْغَايَاتِ؛^٤ وَقُلْنَا: إِنَّ إِجَابَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِجَابِ الْعِلْمِ حَقّاً^٥ بِسَائِرِ الْمَعْلُومَاتِ الْغَائِبَاتِ وَالْحَاضِرَاتِ، وَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّبِيِّ وَالْإِمَامِ مُحِيطاً بِمَعْلُومَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كُلِّهَا.

وَبَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْمُحَدَّثُ عَالِماً لِنَفْسِهِ، كَالْقَدِيمِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الْوَاحِدَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَعْلُومِينَ^٦ عَلَى جِهَةِ التَّفْصِيلِ، وَكُلُّ مَعْلُومٍ مُفْصَّلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلْمٍ مُفْرَدٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَأَنَّ الْمُحَدَّثَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً

١. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «أن يحفظها» بدل «و يحفظها»، والأنسب ما أثبتناه.

٢. في المطبوع: «الشيء».

٣. في المطبوع: «أما».

٤. هذه المسألة مفقودة، وقد أرجع إليها المصنف رحمه الله في موضعين آخرين: أحدهما في المسألة الثامنة من الطرابلسية الثالثة، وقال أنه أملاها قديماً. والآخر في جواب مسألة: علم الوصي بساعة وفاته و عدمه. وكل هذا يدل على أهمية المسألة.

٥. في المطبوع: - «حقاً».

٦. في المطبوع: «بمعلوم».

لنفسه، ولا يجوز^١ أيضاً وجود ما لا نهاية له من المعلوم. فبطل^٢ قول من ادعى أن الإمام مُحيطٌ بالمعلومات.

فإن قالوا: الفرقُ بين الصناعاتِ وبين الكتابةِ، أن الكتابةَ قد تتعلّق^٣ بها أحكامُ الشرع، وليس كذلك باقي الصناعاتِ.

قلنا: لا صناعةٌ - من نساجةٍ أو بناءٍ أو غيرهما - إلا وقد يجوزُ أن يتعلّقَ به حكمٌ شرعيٌّ كالكتابةِ.

ألا ترى أن من استأجرَ بناءً لبناءٍ^٥ مخصوصٍ - و أيضاً النّساجةُ - قد يجوزُ أن يختلفا؟^٦ فيقولُ الصانعُ: قد وفيتُ العملَ الذي استوَجرتُ له؛ و يقولُ المُستأجرُ: ما وفيتُ بذلك؟

فمتى لم يكنِ الإمامُ عالماً بتلك الصناعاتِ، ومُنتهياً فيها^٧ إلى أبعَدِ الغاياتِ، لم يُمكنه أن يحكمَ بين المُختلفينِ.

فإن قيل: يرجعُ إلى أهلِ تلك الصناعاتِ، فيما اختلفوا فيه.

قلنا في الكتابةِ مثلاً ذلك، سواءً.

و بيّنّا في^٨ تلك المسألة التي أشرنا إليها بأن^٩ هذا يؤدي إلى^{١٠} عِلْمِ الإمامِ

١. في المطبوع: + «أن يكون».

٢. في «ب، د، ش، ص»: «فيبطل». وفي المطبوع: «ويبطل».

٣. في «أ، د، ش، ص»: «يتعلّق».

٤. في «أ، د، ش»: «به أحكام». وفي المطبوع: «بأحكام» بدل «بها أحكام».

٥. في المطبوع: «على» بدل «لبناء». ٦. في المطبوع: «أن يختلف».

٧. في المطبوع: - «فيها».

٨. في «ب، ص»: «ذلك و تنافى» بدل «وبيّنّا في».

٩. في النسخ المعتمدة: «فإن». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و للنسخ الثلاث: «ج، ط، م».

١٠. في المطبوع: + «أن».

بصدق^١ الشهادة^٢ أو كذبه فيما يشهد به؛ لأنه إذا جاز أن يحكم بشهادته^٣ مع تجويز كونه كاذباً...^٤ و ألا جاز أن يحكم بقول ذوي الصناعات - في قيم المتلفات، وأروش^٦ الجنایات، وكل شيء اختلّف^٧ فيه - فيما له تعلّق بالصناعات، وإن جاز الخطأ على المقومين؟

و بيّن أن ارتكاب ذلك يؤدي إلى كل جهالة و ضلالة.

فإن قيل: أليس قد روى أصحابكم أن النبي صلى الله عليه وآله في يوم الحديبية لما كتب بينه و بين سهيل بن عمرو^٩ كتاب^{١٠} مواعدة^{١١}، و جرى من سهيل ما جرى من إنكار ذكر النبي عليه السلام بالنبوة، و امتنع أمير المؤمنين عليه السلام ممّا^{١٢} اقترح^{١٣} سهيل، كتب صلى الله عليه وآله بيده^{١٤} في الكتاب؟

١. في «أش» و المطبوع: «تصديق». و في «ب، د، ص»: «بتصديق». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخ الثلاث: «ج، ط، ع».
٢. كذا، و الأنسب: «الشاهد».
٣. في المطبوع: «بشهادة».
٤. في «أش» و المطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ.
٥. في «ب، ص» و المطبوع: «ذي».
٦. في «ب، ص»: «و أورش».
٧. في «ب، ص»: «اختلفت».
٨. في المطبوع: «معينة» بدل «بينه و».
٩. سهيل بن عمرو القرشي العامري، من مسلمة الفتح، و من أشرف قريش و خطبائهم. أسر يوم بدر كافراً. و هو صاحب القضية يوم الحديبية مع رسول الله صلى الله عليه وآله. خرج مع أهل بيته إلى الشام و مات هناك. أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٧١؛ الإصابة، ج ٣، ص ١٧٧.
١٠. في المطبوع: «و كتاب».
١١. في «ب، د، ص»: «موادعة».
١٢. في النسخ المعتمدة: «فيما». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لنسخة «م».
١٣. في «أش»: «أفدح».
١٤. في «أ، د، ش» و المطبوع: «بيده».

قلنا: هذا قد روي في أخبار الأحاد، وليس بمقطوع عليه. وإنما أنكرنا القطع، ونحن مجوزون - كما ذكرنا - أن يكون عليه السلام كان يحسن الكتابة، كما تجوز^١ أن لا يكون يحسنها.

فإن قيل: أليس الله تعالى يقول: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأَزْتَابِ الْمُبْتُطُونَ﴾^٢؟

قلنا: إن هذه الآية إنما تدل على أنه عليه وآله^٣ السلام ما [كان] يحسن الكتابة قبل النبوة. وإلى هذا يذهب أصحابنا؛^٤ فإنهم يعتقدون^٥ أنه عليه السلام ما كان يحسنها قبل البعثة، وأنه تعلمها من جبرئيل عليه السلام بعد النبوة.

وظاهر الآية يقتضي^٦ ذلك؛ لأن النفي تعلق بما قبل النبوة، دون ما بعدها. ولأن التعليل أيضاً يقتضي اختصاص النفي بما قبل النبوة؛ لأن^٧ المبتطلين والمشككين إنما كانوا^٨ يرتابون^٩ في نبوته عليه السلام لو كان يحسن الكتابة قبل النبوة، فأما^٩ بعد النبوة فلا تعلق له بالريبة والتهمة.

فإن قيل: فمن أين يعلم أنه عليه السلام ما كان يحسن الكتابة قبل النبوة؟ وإذا

١. في «ب، ش، ص» والمطبوع: «يجوز».

٢. العنكبوت (٢٩): ٤٨.

٣. في «ش» والمطبوع: - «وآله».

٤. أوائل المقالات، ص ١٣٦ - ١٣٧.

٥. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يعتمدون». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخة «ج».

٦. في «ب» والمطبوع: «تقتضي».

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «و لأن». و الصواب حذف الواو؛ طبقاً للنسخة «ج».

٨. «إنما يرتابون» لا توجد في النسخ المعتمدة. وإثباتها هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و للنسخة: «م».

٩. في المطبوع: «وأما».

١٠. في «ش»: «ممن». و في المطبوع: «من».

كَانَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ^١ قَدْ أَحْسَنَهَا بَعْدَ النَّبِوَّةِ، فَلَعَلَّ^٢ هَذَا الْعِلْمَ كَانَ مُتَقَدِّمًا.
فَإِنْ قُلْتُمْ: ^٣ نَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ قَبْلَ النَّبِوَّةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ.
قِيلَ لَكُمْ: هَذِهِ الْآيَةُ إِنَّمَا تَكُونُ حُجَّةً وَ مَوْجِبَةً لِلْعِلْمِ إِذَا صَحَّتِ النَّبِوَّةُ؛ فَكَيْفَ
يُجْعَلُ نَفْيُ الْآيَةِ [لِلْكِتَابَةِ] دَلَالَةً عَلَى النَّبِوَّةِ، وَ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا؟
قُلْنَا: الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا كَانَ^٤ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ
وَ الْقِرَاءَةَ قَبْلَ النَّبِوَّةِ، هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُحْسِنُهَا - وَ قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ الَّذِي أَتَى بِنَفْيِ ذَلِكَ
عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ النَّبِوَّةِ - لَمَا^٥ جَازَ^٦ أَنْ تَخْفَى^٧ الْحَالُ فِيهِ مَعَ التَّتَبُّعِ
وَ التَّفْتِيْشِ وَ التَّنْقِيْرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ^٨ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَخْفَى^٩ مَعَ عَدَمِ الدَّوَاعِي إِلَى
كَشْفِهَا، مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْهَا وَ الْإِعْرَاضِ عَنْ تَأْمُلِ أَحْوَالِهَا، فَأَمَّا^{١٠} إِذَا قَوَّيْتَ الدَّوَاعِي
وَ تَوَفَّرَتِ الْبَوَاعِي عَلَى كَشْفِ حَقِيقَةِ الْحَالِ، وَ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ^{١١} دَعْوَى مُدْعٍ
بِمُعْجِزَةٍ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَحْصِ وَ التَّفْتِيْشِ؛ وَ مَعَهُمَا^{١٢} لَا بُدَّ مِنْ ظَهْوَرِ حَقِيقَةِ الْحَالِ.

١. في «ب، د، ص»: - «أنه».

٢. في المطبوع: «و لعل».

٣. في المطبوع: «قلت: فلم» بدل «قلتم».

٤. في المطبوع: «لا» بدل «ما كان».

٥. في المطبوع: «مما».

٦. في المطبوع: + «له».

٧. في المطبوع: «أن يخفى».

٨. في المطبوع: + «كلها».

٩. في النسخ المعتمدة: «أن يخفى». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للنسختين: «ط، ع» و المطبوع.

١٠. في المطبوع: «و أمّا».

١١. في المطبوع: «ذلك» بدون الباء الجارة.

١٢. في «أ، ش» و المطبوع: «و معها».

وَمَنْ كَانَ يُحْسِنُ الْقِرَاءَةَ وَ الْكِتَابَةَ، لَا بُدَّ مِنْ^١ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَعَلَّمَهُمَا^٢ أَوْ أَحَدَهُمَا^٣ مِنْ مُوقِفٍ وَمُعَرِّفٍ، وَالَّذِينَ كَانُوا يُحْسِنُونَ الْكِتَابَةَ مِنَ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مَعْدُودُونَ قَلِيلُونَ؛ فَمَنْ^٤ تَعَلَّمَ مِنْ أَحَدِهِمْ وَكُتِبَ عَنْ أَمْرِهِ عَلَى طُولِ الْأَيَّامِ لَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِ حَالِهِ بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ.

و هذه الجملة تدل على أنه عليه السلام ما كان يحسن الكتابة قبل النبوة. فإن قيل: فقد وصف الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله بأنه «أمي» في مواضع من القرآن^٥، و «الأمي» الذي لا يحسن الكتابة، فكيف تقولون إنه عليه السلام أحسنها بعد النبوة؟

قلنا: أما أصحابنا القاطعون على أنه عليه السلام كان يحسن الكتابة بعد النبوة، فإنهم يجيبون عن هذا السؤال بأن يقولوا: لم يرد الله تعالى بقوله «أمي» أنه لا يحسن الكتابة؛ وإنما أراد الله تعالى نسبه إلى أم القرى؛ لأن^٦ من أسماء مكة «أم القرى». فإذا كانت هذه النسبة محتملة لأمرين، لم يجز أن تقطعوا^٧ على أحدهما بغير دليل.

١. في «ب، د، ص»: «من».

٢. في «أ، د، ش، ص» و المطبوع: «تعلمها».

٣. في المطبوع: «أخذها».

٤. في المطبوع: «ممن».

٥. الأعراف (٧): ١٥٧ و ١٥٨.

٦. في المطبوع: «لأنه».

٧. في المطبوع: «فإن».

٨. في «أ، ب، د، ص» و المطبوع: «أن يقطعوا».

المسألة الثالثة

[تفضيل الأنبياء على الملائكة]

ما تقول في الأنبياء و الملائكة عليهم السلام، أي القبيلين أفضل وأكثر ثواباً؟ وما الذي يجب أن يعتقد في ذلك؟
الجواب - والله التوفيق^١ :-

إعلم أن «الفصل» الذي هو كثرة الثواب و وفوره، لا دلالة في مجرد العقل على أن بعض المكلفين فيه أفضل من غيره؛ لأن كثرة الثواب و قلة إنما يتبعان الوجوه التي^٢ تقع^٣ عليها الأفعال، وذلك مما لا يطلع عليه إلا علم الغيوب، جل و عز. وإنما المرجع في أن^٥ بعض المكلفين أكثر ثواباً من غيره إلى طرق^٦ سمعية. و قد أجمعت الإمامية^٧ بلا خلاف بينها على أن كل واحد من الأنبياء عليهم السلام أفضل و أكثر ثواباً من كل واحد من الملائكة. و ذهبوا في الأئمة عليهم

١. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٢. في المطبوع: «أثره الذي» بدل «الوجوه التي».

٣. في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «يقع».

٤. في المطبوع: «عليهما».

٥. في «أ، ش» و المطبوع: - «أن».

٦. في المطبوع: «طريق».

٧. في «ب، ص» - «و قد أجمعت الإمامية».

السلام أيضاً إلى مثل ذلك. وإجماع الإمامية حجة على ما بيناه، فيجب القطع بهذه الحجة على أن الأنبياء أفضل من الملائكة على جماعتهم عليهم السلام.
 ومن اعتمد من أصحابنا في^١ أن الأنبياء عليهم السلام أفضل، على أن المساق^٢ على الأنبياء عليهم السلام من التكليف أكثر؛ لأن لهم شهوات تتعلق^٣ بالقبح و نِفاراً^٤ عن فعل الواجب، و الملائكة عليهم السلام ليسوا كذلك.
 فقد عوّل على غير صحيح، لأن الملائكة عليهم السلام من حيث كانوا مكلّفين لا بدّ^٥ من^٦ أن تكون^٧ عليهم مشقة في التكليف، لولا ذلك لما استحقوا ثواباً. و التكليف لا يشق إلا بشهوات يتعلّق^٨ بها حَظَرٌ و مَنعٌ منه، و نِفارٌ^٩ يتعلّق بالواجبات. و إذا كان الأمر على ذلك، فمن أين يُعلم بالعقل أن^{١٠} مساق^{١١} الأنبياء عليهم السلام أكثر من مساق^{١٢} الملائكة في التكليف؟
 و ليس إذا علمنا على طريق الجملة أن الملائكة لا تتعلّق^{١٣} شهواتهم بالأكل

١. في «أ، ش»: - «في». و في «ص»: «من».

٢. في «ب، ص»: «الميثاق».

٣. في «د، ش»: «يتعلّق».

٤. في المطبوع: «و نِفار».

٥. في المطبوع: + «له».

٦. في «ب، ص»: - «من».

٧. في «ش» و المطبوع: «أن يكون».

٨. في «ب، ص» و المطبوع: «تتعلّق».

٩. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و نِفاراً». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للنسخ الثلاث: «ج، ط، ع».

١٠. في «أ، ش» و المطبوع: «بأن».

١١. في «ب، ص»: «ميثاق».

١٢. في «ب، ص»: «ميثاق».

١٣. في «أ، د، ش»: «لا يتعلّق».

و الشُّرْبِ و الجَمَاعِ، فيكونوا مُلْتَدِينَ و آلَمِينَ^١ بما يَرْجِعُ إلى هذه الأُمُورِ، أَحَطْنَا عِلْمًا بِسَائِرِ مَا يَلْتَدُونَ^٢ بِهِ^٣ و يَأْلَمُونَ^٤ مَعَهُ مِنْ ضُرُوبِ المُدْرَكَاتِ؛ و لا بُدَّ مَعَ^٥ التَّكْلِيفِ مِنْ أَنْ يَكُونُوا مَمَّنْ يَلْتَدُ و يَأْلَمُ بَبَعْضِ مَا يُدْرِكُونَهُ، لَوْلَا^٦ ذَلِكَ لَمَا اسْتَحَقُّوا ثَوَابًا و لا كَانُوا مُكَلَّفِينَ.

و قد أَمَلْنَا مَسْأَلَةَ مُفْرَدَةٍ فِي تَفْضِيلِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ،^٧ و اسْتَقْصَيْنَاهَا لِلْمُوَافِقِ و الْمُخَالَفِ فِي ذَلِكَ، و أَجَبْنَا عَنِ الشُّبُهَاتِ الَّتِي^٨ عَوَّلَ عَلَيْهَا مُخَالَفُونَا بِمَا أَوْضَحْنَاهُ^٩ و أَشْبَعْنَاهُ.

[مناقشة ما استدل به على تفضيل الملائكة على الأنبياء]

[أولاً:]

و مِنْ أَوْكِدِ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ إِبْلِيسَ مُخَاطَبًا لِأَدَمَ و حَوَاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿مَآئِهَاتُكُمْ رُبُّكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَائِكِينَ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾^{١٠}، فَرَعَّبَهُمَا فِي أَنْ يَكُونَا مَلَائِكِينَ؛ و لا يَجُوزُ أَنْ يُرَغَّبَهُمَا بِأَنْ يَعْصِيَا اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى يَنْتَقِلَا إِلَى حَالِ^{١١} هِيَ دُونَ حَالِهِمَا، و حَالُهُمَا هِيَ أَفْضَلُ مِنْهَا.

١. في المطبوع: «و آلمين». ٢. في «ب، ص»: «يلتدون».

٣. في «أ، ش، ص» و المطبوع: - «به».

٤. في «أ، د، ش»: «و لا يتبع». و في «ص»: «و لا يد مع». و في المطبوع: «و لا يسع»: «كلها بدل و»

لا بد مع». ٦. في المطبوع: «و لولا».

٧. هذه المسألة من مسائل تكملة الأسماء للشريف المرتضى، فراجعها هناك. كما أنها طبعت ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٥٣.

٨. في المطبوع: + «قد».

٩. في المطبوع: «أوضحنا».

١٠. الأعراف (٧): ٢٠.

١١. في المطبوع: «الحال التي» بدل «حال».

[أ.] وهذه ^١ شُبْهَةٌ لها رَوْعَةٌ، و لا محصُولٌ ^٢ لها عند التفتيش؛ لأنَّ الفُضْلَ الذي هو كَثْرَةٌ ^٣ الثوابِ لا يَجُوزُ أن يُسْتَحَقَّ إلَّا بالأعمالِ، و مَنْ صارت خِلْقَتُهُ خِلْقَةً المَلَكِ لا يَجُوزُ ^٤ أن يَكُونَ ثوابُهُ مِثْلَ ثوابِ المَلَكِ. ^٥
 و إنَّما رَغَبُهما في أن يَنْتَقِلَا إلى صورة المَلائِكَةِ و خِلْقَتِهِم ^٦، لا إلى ثوابِهِم و الجِزاءِ ^٧ على أعمالِهِم؛ لأنَّ الجِزاءَ على الأعمالِ تابعٌ لها، و لا يَتَغَيَّرُ بِانْقِلابِ الخَلْقِ و الصورة.

فَبَطَّلَ أن تَكُونَ ^٨ في هذه الآية دَلالةٌ على مَوْضِعِ الخِلافِ.
 [ب.] و أيضاً فإنَّ المُعْتزِلَةَ يُجَوِّزُونَ على الأنبياءِ الصغائرِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ فيُقَالُ لَهُم: إن يَكُنْ ^٩ آدَمُ عليه السلامُ اعتَقَدَ أنَّ المَلائِكَةَ أَفْضَلُ مِنَ الأنبياءِ، و كانَ ذلكَ ذَنْباً صَغِيراً منه، فَرَغِبَ في حالِ المَلائِكَةِ و الانتقالِ إليها بِناءٍ على هذا الخَطِّ، فلا ^{١٠} تَكُونُ ^{١١} الآيةُ دالَّةً في الحَقِيقَةِ على أنَّ المَلائِكَةَ أَفْضَلُ مِنَ الأنبياءِ.
 [ج.] و ممَّا قِيلَ في هذه الآية: إنَّ قولَهُ: «إِلَّا أنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ» لَمْ يردْ ^{١٢} به: إلَّا أن

١. في المطبوع: «و هي».

٢. في «أ، ش»: «كثير». و في المطبوع: «كثير».

٣. كذا، و الأنسب: «لا يجب». راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٦٠ - ١٦١.

٤. فمن شابه زيدا في خلقته لا يجب أن يكون ثوابه كثوابه.

٥. في «ش» و المطبوع: «و خلقهم».

٦. في المطبوع: «ما تجزا» بدل «والجزاء».

٧. في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «أن يكون».

٨. كذا، و لعلَّ الأنسب: «جوزوا أن يكون» بدل «إن يكن».

٩. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و لا». و الصواب ما أثبتناه: طبقاً ل«ط».

١٠. في «د»: «و لا يكون». و في «ش»: «و لا يكن». و في «ص»: «هذه». و في المطبوع: «و لا يكون».

١١. في المطبوع: «أن يراد» بدل «لم يرد».

تَصِيرًا^١ وَ تَقْلِبًا^٢ إِلَى هَذِهِ الْحَالَةِ؛ وَإِنَّمَا أَرَادَ إِبْلِيسَ التَّلْبِيسَ عَلَيْهِمَا، وَ إِيهَامَهُمَا أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ غَيْرُهُمَا؛ فَإِنَّ النَّهْيَ عَنِ تَنَاوُلِ الشَّجَرَةِ^٣ اخْتَصَّ بِهِ الْمَلَائِكَةُ وَ الْخَالِدُونَ. وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى قَوْلِ أَحَدِنَا [الْغَيْرِ]: «مَا نُهِيتَ عَنِ دُخُولِ الدَّارِ [إِلَّا أَنْ تَكُونَ] زَيْدًا» [وَ إِنَّمَا يَعْنِي أَنَّ الْمَنْهِيَّ هُوَ زَيْدٌ]^٤ دُونَكَ.

[ثَانِيًا:]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَنْ يَسْتَنْكَفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ»^٥ وَ ادْعَاءُ الْقَوْمِ أَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَخَّرَ ذِكْرَهُمْ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا الْفَاضِلُ دُونَ الْمَفْضُولِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: مَا يَأْتُفُّ الْأَمِيرُ مِنْ كَذَا وَ كَذَا وَ لَا الْحَارِسُ، وَ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: مَا يَأْتُفُّ مِنْ كَذَا وَ كَذَا الْمَفْضُولُ، ثُمَّ يُعَقَّبُ بِذِكْرِ الْفَاضِلِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: مَا يَأْتُفُّ مِنْ لِقَاءِ زَيْدِ الْوَزِيرِ وَ لَا الْأَمِيرِ.

[أ.] وَ هَذَا مِنْ رُكْبِكَ الشُّبْهِ؛ لِأَنَّهُ^٦ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى خَاطَبَ بِهَذَا الْكَلَامِ قَوْمًا^٧ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ فَضْلَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، فَرْتَبَهُ^٨ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِهِمْ، لَا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ^٩ أَحْوَالُ الْمَذْكُورِينَ. وَ جَرَى ذَلِكَ مَجْرَى أَنْ يَقُولَ أَحَدُنَا لِغَيْرِهِ:

١. في «أ، ش» و المطبوع: «أن يصيرا».

٢. في المطبوع: «و ينقلبا».

٣. في المطبوع: «الشجر».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه من تكملة الأمالي، ج ٢، ص ٢٨٣.

٥. النساء (٤): ١٧٢.

٦. في «ب، ص»: «لا» بدل «لأنه». و في «أ، د، ش»: «+ لا».

٧. في المطبوع: «فيمن» بدل «قوما».

٨. في «ب، ص»: «مرتبة». و في المطبوع: «مرتبة».

٩. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «يقضيه». و ما أثبتناه هو الصواب؛ و فقا لنسخة «ك».

ما يَأْتُفُ أَبِي مِنْ كَذَا وَلا أَبُوكَ. وَإِنْ كَانَ الْقَائِلُ يَعْتَقِدُ فَضْلَ أَبِيهِ عَلَى أَبِي الْمُخَاطَبِ.
 [ب.] وَيُمْكِنُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنَا نُسَلِّمُ أَنْ جَمِيعَ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ
 ثَوَاباً مِنَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ الْمَسِيحُ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَهُوَ
 مَوْضِعُ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّا لَا نَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ^١ الْمَلَائِكَةُ^٢ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمْ^٣، وَإِنْ كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ كُلِّ مَلَكٍ.

[ج.] وَمِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذِهِ أَيْضاً: إِنَّ تَأْخِيرَ الذِّكْرِ لَا يَحْسُنُ مَعَ تَفَاوُتِ^٥
 الْفَضْلِ وَتَبَاعُدِهِ؛ فَأَمَّا مَعَ التَّفَارُقِ وَالتَّسَاوِي، فَهُوَ حَسَنٌ جَائِزٌ؛ وَلِهَذَا يَحْسُنُ أَنْ
 يَقُولَ الْقَائِلُ: مَا يَأْتُفُ مِنْ لِقَائِي وَالرُّكُوبِ إِلَيَّ زَيْدٌ وَلا عَمْرُو؛ وَإِنْ كَانَ عَمْرُو^٦
 دُونَ زَيْدٍ فِي الْفَضْلِ بِيَسِيرٍ غَيْرٍ مُعْتَدٍّ بِهِ، وَإِنَّمَا يَقْبَحُ ذَلِكَ مَعَ التَّفَاوُتِ^٧ الَّذِي
 ذَكَرُوهُ^٨ بَيْنَ الْحَارِسِ وَالأَمِيرِ. وَلَيْسَ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ وَالأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ
 الْفَضْلِ مَا يَظْهَرُ فِيهِ التَّفَاوُتُ^٩ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِتَأْخِيرِ^{١٠} ذِكْرِهِمْ.

١. في «ش» والمطبوع: «يكون».

٢. أي كلهم.

٣. أي الأنبياء.

٤. في المطبوع: «وأنه».

٥. في النسخ المعتمدة: «تقارب». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع وحاشية «م».

٦. في «أ»: - «وإن كان عمرو». وفي المطبوع: «وهو» بدل «وإن كان عمرو».

٧. في النسخ المعتمدة: «التقارب». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع ولنسخة «م».

٨. في المطبوع: - «الذي ذكروه».

٩. في النسخ المعتمدة: «التقارب». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع ولنسخة «م».

١٠. في «أ، ش»: «يتأخر».

المسألة الرابعة

[الذُّرُّ و حَقِيقَتُهُ]

ما تقول في الأخبار التي رويت من جهة المخالف والموافق في الذرُّ و ابتداء الخلق على ما تتضمن^١ تلك الأخبار؛ هل هي صحيحة، أم لا؟ وهل لها مخرج من التأويل يطابق الحق؟^٢

الجواب:

إن الأدلة القاطعة إذا^٣ دلت على أمر، وجب إثباته و القطع عليه، وأن لا يرجع عنه بخبرٍ مُحتمَلٍ، و لا بقولٍ مُعترِضٍ للتأويل. و تُحمَلُ الأخبارُ الواردةً بخلاف ذلك على ما يوافق مدلول^٤ تلك الدلالة و يطابقه، و إن رجعنا بذلك عن ظواهرها. و بصحة هذه الطريقة نرجع عن ظواهر آيات القرآن التي تتضمن إجباراً^٥ أو^٦ تشبيهاً^٧.

١. في النسخ المعتمدة: «يتضمن». و في المطبوع: «تضمن». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للنسختين: «ط، ع».

٢. في «ب، د، ص»: - «الحق».

٣. في المطبوع: «إذ».

٤. في «أ، ش» و المطبوع: - «مدلول».

٥. في النسخ المعتمدة: «أخباراً». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و للنسختين: «ك، م».

٦. في النسخ المعتمدة: «و». و ما أثبتناه موافق للمطبوع و للنسختين: «ر، م».

٧. في «أ، ب، د، ش، ص»: «تشبيهاً». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و للنسختين «ك، م».

و قد دَلَّتْ الأدِلَّةُ [على] أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ إِلَّا الْبَالِغِينَ الْكَامِلِي^١ الْعُقُولِ،
و لَا يُخَاطَبُ إِلَّا مَنْ يَفْهَمُ عَنْهُ^٢ الْخِطَابَ.

و هذه الجُمْلَةُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ رُوِيَ أَنَّهُ خُوِطِبَ فِي الدَّرِّ - وَأُخِذَتْ عَلَيْهِ^٣
الْمَعَارِفُ، فَأَقْرَ قَوْمٌ، وَ أَنْكَرَ قَوْمٌ - كَانَ عَاقِلًا كَامِلًا مُكَلَّفًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَغِيرَ هَذِهِ
الصِّفَةِ لَمْ يَحْسُنْ خِطَابُهُ، وَ لَا جَازَ أَنْ يُقَرَّ وَ لَا^٤ يُنْكَرَ.

وَ لَوْ كَانَ عَاقِلًا كَامِلًا، لَوَجَبَ أَنْ يَذْكَرَ النَّاسَ مَا جَرَى فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنْ
الْخِطَابِ، وَ الْإِقْرَارِ، وَ الْإِنْكَارِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَنْسَى جَمِيعَ الْخَلْقِ ذَلِكَ، حَتَّى
لَا يَذْكُرُوا وَ لَا يَذْكُرَهُ بَعْضُهُمْ. بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ^٥؛ وَ لَوْلَا صِحَّةُ هَذَا الْأَصْلِ
لَجَوَزَ^٦ الْعَاقِلُ مِنَّا أَنْ يَكُونَ أَقَامَ فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ مُتَصَرِّفًا، وَ هُوَ كَامِلٌ عَاقِلٌ، ثُمَّ
نَسِيَ ذَلِكَ كُلَّهُ مَعَ تَطَاوُلِ الْعَهْدِ، حَتَّى لَا يَذْكَرُ مِنْ أَحْوَالِهِ تِلْكَ شَيْئًا.

وَ إِنَّمَا لَمْ نَذْكَرْ^٧ مَا جَرَى مِنَّا وَ إِنَّا فِي حَالِ الطُّفُولِيَّةِ؛ لَفَقْدِ كِمَالِ الْعَقْلِ فِي
تِلْكَ الْحَالِ.

وَ مَا يَتَعَلَّقُونَ^٨ بِهِ مِنْ تَخَلُّلِ أَحْوَالِ عَدَمٍ وَ مَوْتٍ مِنْ تِلْكَ الْحَالِ وَ أَحْوَالِنَا هَذِهِ،

١. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «الكاملين»؛ و الصواب ما أثبتناه.

٢. في «أ، ش» و المطبوع: «عند».

٣. في المطبوع: «عنه».

٤. في المطبوع: «أن».

٥. في المطبوع: «هذا ما جرت العادات به» بدل «بهذا جرت العادات».

٦. في «أ، ش»: «يجوز». و في «ب، ص»: «لجواز».

٧. في «ب، د، ش، ص»: «لم يذكر».

٨. في «ش» و المطبوع: - «و ما يتعلقون». و في «أ» في مكانها بياض. و في «ب، د، ص»: «و ما

يهدون». و في هامش المطبوع: «و ما يجدون». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

وَيَجْعَلُونَهُ^١ سَبِيًّا^٢ فِي عَدَمِ الذِّكْرِ، غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ اعْتِرَاضَ الْعَدَمِ أَوْ الْمَوْتِ بَيْنَ الْأَحْوَالِ لَا يُوَجِّبُ النِّسْيَانَ لِجَمِيعِ^٣ مَا جَرَى مَعَ كَمَالِ الْعَقْلِ. أَلَا تَرَى أَنَّ اعْتِرَاضَ «السُّكْرِ» و«الْجُنُونِ» و«الْأَمْرَاضِ الْمُزِيلَةَ لِلْعُلُومِ^٤» بَيْنَ الْأَحْوَالِ لَا يُوَجِّبُ النِّسْيَانَ لِلْعُقَلَاءِ لِمَا^٥ جَرَى بَيْنَهُمْ؟

فهذه الأخبار إما أن تكون باطلة مصنوعة، أو يكون تأويلها - إن كانت صحيحة - ما ذكرناه في مواضع كثيرة^٦ من تأويل قوله تعالى: «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟»^٧؛ وهو أن الله تعالى لما خلق الخلق على أحوال^٨ تدل^٩ الناظر فيها المتأمل لها على معرفة الله وإلهيته و وحدانيته و وجوب عبادته و طاعته، جاز أن يجعل تسخيرها^{١٠} و حصولها على هذه الصفات - الدالة على ما ذكرناه - إقراراً منها بالوحدانية و وجوب العبادَةِ، و يجعل تصييرها على هذه الصفات - الدالة على ما

١. في «ب، ص»: «و يجعلون». و في «د»: «و تجعلونه». و في «ش»: «و يجعلوه».

٢. في النسخ المعتمدة: «شيئاً». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و للنسخ الست: «ج، ر، ط، ع، ك، م».

٣. في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «بجميع».

٤. في النسخ و المطبوع: «للمعلوم». و الصواب ما أثبتناه.

٥. في المطبوع: «بما».

٦. أمالي المرتضى، ج ١، ص ٥٦.

٧. الأعراف (١٧): ١٧٢.

٨. في المطبوع: «و ركبهم تركيباً، و أراهم الآيات و الدلائل و العبر في أنفسهم و في غيرهم» بدل «على أحوال».

٩. في «ب، ش، ص» و المطبوع: «يدل».

١٠. في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «+ له».

ذَكَرْنَاهُ^١ - استشهداً لها على هذه الأمور.

و للعرب في هذا المعنى من الكلام المَثُورِ و المَنْظُومِ ما لا يُحصى كثرةً؛ و منه قولُ الشاعرِ:

إِمْتَلَأَ الحَوْضُ، و قَالَ: قَطْنِي مَهْلًا، رُوَيْدًا، قَد مَلَأَتْ بَطْنِي^٢
و معنى ذلك: إِنِّي مَلَأْتُهُ حَتَّى لَوْ^٣ أَنَّهُ مَمَّن يَقُولُ لَقَالَ: ^٤حَسْبِي، قَد اكَتَفَيْتُ^٥،
فَجَعَلَ مَا لَوْ كَانَ قَائِلًا لَنَطَقَ بِهِ، ^٦كَأَنَّهُ قَالَ وَ نَطَقَ بِهِ.
و هذا هو^٧ تَأْوِيلُ الآيَةِ و الأَخْبَارِ المَرْوِيَةِ فِي الذَّرِّ.
و فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ كِفَايَةٌ.

١. في المطبوع: «ذكرنا».

٢. في «ب، ص»: «امتلات» بدل «ملأت بطني». راجع: كشف المشكل، ج ٢، ص ٢٤٦؛ ترتيب إصلاح المنطق، ص ٣١؛ الصحاح، ج ٣، ص ١١٥٣ (قطط).

٣. في المطبوع: - «لو».

٤. في «ش»: «يقال». و في المطبوع: - «لقال».

٥. في المطبوع: «اكتفت».

٦. في «أ، ش» و المطبوع: - «به».

٧. في المطبوع: - «هو».

المسألة الخامسة

[البداء و حقيقته]

ما تقول في إطلاق لفظ «البداء» على الله تعالى؟ و هل هو لفظ له معنى يطابق الحق،^١ أم لا يجوز إطلاق هذه اللفظة على حال؟
الجواب - وبالله التوفيق - :

أما «البداء» في لغة العرب هو الظهور، من قولهم: بدا الشيء، إذا ظهر و بان. و المتكلمون تعارفوا فيما بينهم أن يسموا ما^٢ يقتضي هذا البداء باسمه، فقالوا: إذا أمر^٣ الله تعالى بالشيء في وقت مخصوص على وجه معين لمكلف^٤ واحد، ثم نهى عنه على هذه الوجوه كلها، فهو «بداء»؛ لأنه يدل عليه من حيث^٥ لأنه لو لم يظهر^٥ أمر لم يكن ظاهراً، ما^٦ جاز أن يطابق النهي الأمر بهذه المطابقة^٧.

١. في المطبوع: «مطابق للحق» بدل «يطابق الحق».

٢. في النسخ المعتمدة: «بما». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لنسخة «م».

٣. في «ب، ص»: «أراد».

٤. في المطبوع: «بمكلف».

٥. في المطبوع: «لم تظهر».

٦. في المطبوع: «أما».

٧. في المطبوع: «المنهي أمر بهذه الطائفة» بدل «النهي الأمر بهذه المطابقة».

وَفَرَّقُوا بَيْنَ «النَّسْخِ» و«الْبَدَاءِ» بِاخْتِلَافِ الْوَقْتَيْنِ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.
وَالْبَدَاءُ عَلَى مَا حَدَّدْنَاهُ لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ^٢، لَا يَجُوزُ^٣ أَنْ
يَتَجَدَّدَ كَوْنُهُ عَالِمًا، وَلَا أَنْ يَظْهَرَ لَهُ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا.
وَلِهَذَا قَالُوا: إِذَا كَانَ الْبَدَاءُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ^٤، لَمْ يَجُزْ أَيْضًا عَلَيْهِ مَا يَدُلُّ عَلَى
الْبَدَاءِ وَيَقْتَضِيهِ^٥ مِنَ النَّهْيِ عَنِ النَّفْسِ مَا أَمَرَ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فِي وَقْتِهِ، وَالْمَأْمُورُ
وَالْمَنْهِيُّ وَاحِدٌ.

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحْبَابُ أَحَادٍ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا وَلَا تَقْتَضِي قَطْعًا بِإِضَافَةِ الْبَدَاءِ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى^٦، وَحَمَلَهَا^٧ مُحَقِّقُوا أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظِ^٨ «الْبَدَاءِ» فِيهَا النَّسْخُ
لِلشَّرَائِعِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ النَّسْخِ لِلشَّرَائِعِ^٩.
وَبَقِيَ أَنْ نُبَيِّنَ: هَلْ لَفْظَةُ^{١٠} «الْبَدَاءِ» إِذَا حُمِلَتْ عَلَى مَعْنَى «النَّسْخِ» حَقِيقَةٌ أَوْ
مُسْتَعَارَةٌ؟

وَيُمْكِنُ أَنْ يُنْصَحَ [عَلَى] أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي النَّسْخِ غَيْرُ مُسْتَعَارَةٍ؛^{١١} لِأَنَّ «الْبَدَاءَ» إِذَا

١. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «لَاخْتِلَافٌ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنَّسْخَةِ «م».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِنَفْسِهِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَهُ».

٤. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «عَلَيْهِمْ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنَّسْخَةِ «م».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ يَقْتَضِيهِ».

٦. رَاجِعُ: الْكَافِي، ج ١، ص ١٤٦ - ١٤٩، بَابُ الْبَدَاءِ، ح ١ - ١٦.

٧. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَحَمَلُوهَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا ل «ط».

٨. فِي «ب، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «بِلَفْظَةِ».

٩. رَاجِعُ: أَوَائِلُ الْمَقَالَاتِ، ص ٨٠.

١٠. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «لَفْظٌ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنَّسْخَةِ «م».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُسْتَعَارَةُ».

كَانَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ اسْمًا لِلظُّهُورِ، وَإِذَا سَمَّيْنَا مَنْ ظَهَرَ لَهُ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا، حَتَّى اقْتَضَى ذَلِكَ أَنْ يَأْمُرَ نَفْسٍ مَا نَهَى عَنْهُ، أَوْ يَنْهَى عَنِ نَفْسٍ مَا أَمَرَ بِهِ: أَنَّهُ قَدْ «بَدَأَ لَهُ»^١، لَمْ^٢ يَمْتَنِعْ أَيْضًا^٣ أَنْ يُسَمَّى [فَاعِلٌ] الْأَمْرِ بَعْدَ النَّهْيِ وَالْحَظَرِ بَعْدَ الْإِبَاحَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّدْرِيجِ، بِأَنَّهُ «بَدَأَ لَهُ»؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ مِنَ الْأَمْرِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا، وَبَدَأَ مِنَ الْحَظَرِ^٥ مَا لَمْ يَكُنْ بَادِيًا^٦.

فَمَعْنَى^٧ الْبَدَاءِ الَّذِي هُوَ الظُّهُورُ وَ التَّبَرُّزُ حَاصِلٌ فِي الْأَمْرَيْنِ؛ فَمَا الْمَانِعُ عَلَى مُقْتَضَى^٨ اشْتِقَاقِ اللُّغَةِ^٩، أَنْ تُسَمَّى^{١٠} الْأَمْرَيْنِ بَدَاءً؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَعًا ظُهُورَ أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا؟

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا إِنَّمَا يَسُوعُ إِذَا أُطْلِقَ لَفْظُ^{١١} «الْبَدَاءِ» وَ لَمْ يُصَفَّ^{١٢}؛ فَأَمَّا إِذَا أُضِيفَ فَقِيلَ: «بَدَأَ لَهُ فِي كَذَا» فَلَا يَلِيقُ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ، دُونَ مَا خَرَّجْتُمُوهُ؛ لِأَنَّ أُطْلَاعَ «مَنْ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٢. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «وَلَا». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسَخَتَيْنِ: «ر، م».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَيْضًا».

٤. فِي «أ، د، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَإِنَّهُ».

٥. فِي «ب، ص»: «أَوْ الْحَظَرُ» بَدَلَ «مِنَ الْحَظَرِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنَ الْحَظَرِ».

٦. فِي «أ»: «بَابِيًا» وَ فِي «ب، د، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «بَانِنًا». وَ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ طَبَقًا ل«ط».

٧. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِمَعْنَى». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًا ل«ج».

٨. فِي «ب، ص»: «يَقْضَى». وَ فِي «ش»: «تَقْضَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «نَفْص». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي

هَامِشِهِ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْإِسْتِفَات» بَدَلَ «اشْتِقَاقِ اللُّغَةِ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «الْإِسْتِقَاقُ» بَدَلُهَا.

١٠. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يُسَمَّى». وَ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلنُّسخَةِ «ط».

١١. فِي «ب، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «لِغْطَةِ».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ تَنْصَفْ».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أُضِيفَتْ وَ قِيلَ» بَدَلَ «أُضِيفَ فَقِيلَ».

أَمْرٌ بَعْدَ نَهْيٍ^١، أَوْ نَهْيٌ بَعْدَ أَمْرٍ «على أمرٍ ما كَانَ مُطْلِعاً^٢ [عليه]، حَصَّهُ فَلَا يَتَعَدَّاهُ^٣ إلى غيره، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِيصِ: «بَدَأَ له».

وَلَيْسَ كَذَلِكَ التَّنْسِخُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَإِنْ كَانَ مُتَّجِدِّدًا بَعْدَ النِّهْيِ، وَكَذَلِكَ الْحَظْرُ بَعْدَ الْإِبَاحَةِ، فَذَلِكَ مِمَّا لَا يَقْتَضِي الْإِضَافَةَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِيصِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمُتَّجِدِّدَ ظَاهِرًا لِلْأَمْرِ^٥، وَلكُلِّ سَامِعٍ لَهُ وَمُخَاطَبٍ بِهِ.

قُلْنَا: هَذَا فَرْقٌ^٦ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْ^٧ مِنَ الْبَدَءِ - الَّذِي هُوَ الظُّهُورُ - مَا يُشَارِكُنِي فِيهِ غَيْرِي^٨، وَ لَا تَمْنَعُ^٩ مُشَارَكَةُ غَيْرِي^{١٠} - فِي أَنْ ذَلِكَ بَادٍ لَهُ^{١١} - مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَيْ^{١٢} أَلَّا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ لِي وَ لغيرِي مِنْ حُسْنِ الْفِعْلِ أَوْ قُبْحِهِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا، فَأَمْرٌ بِهِ^{١٣} بَعْدَ نَهْيٍ، أَوْ أَنْهَى^{١٤} [عنه] بَعْدَ أَمْرٍ^{١٥}؟

١. فِي التَّنْسِخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «النَّهْيِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسْخَتَيْنِ: «ج، ط».
٢. فِي «ب، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «مُطْلَقًا».
٣. فِي التَّنْسِخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فَلَا يَتَعَدَّى». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ «ط».
٤. فِي «أ، ش»: «مَا».
٥. فِي التَّنْسِخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْأَمْرُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لِلنُّسْخَتَيْنِ: «ط، ع».
٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَرَّتْ» بَدَلُ «هَذَا فَرْق».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَيْ».
٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا شَارَكَ فِيهِ غَيْرُهُ».
٩. فِي «ب، د، ص»: «وَ لَا يَمْنَعُ». وَ فِي «ش»: «وَ لَا لِمَنْع».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُشَارَكَتُهُ» بَدَلُ «مُشَارَكَةِ غَيْرِي».
١١. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِأَدَلَّةٍ» بَدَلُ «بَادٍ لَهُ».
١٢. فِي «ب، ص»: - «إِلَيْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «إِلَى الْأَمْرِ» بَدَلُ «إِلَيْ».
١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «بِهِ».
١٤. فِي «ب، د، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «نَهْي».
١٥. فِي «ب، ص»: - «بَعْدَ أَمْر».

فَدَلَّ عَلَىٰ أَنَّهُ قَدْ «بَدَّاهُ» وَ يُضَافُ الْبَدَاءُ^٢ إِلَيْهِ، وَإِنْ شَارَكَهُ فِي أَنَّهُ «ظَاهِرُهُ»^١ غَيْرُهُ؛ فَالْمُشَارَكَةُ لَيْسَ تَنْفِي هَذِهِ الْإِضَافَةَ.

وَيَجُوزُ^٣ أَنْ يَكُونَ الْقِيَامُ^٤ لِهَذِهِ الْإِضَافَةِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي ظَهْوَرِ هَذَا الْأَمْرِ هُوَ الْفَاعِلُ لَهُ، دُونَ كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ اشْتَرَكُوا فِي الْعِلْمِ بِهِ عِنْدَ ظَهْوَرِهِ، فَالْأَصْلُ فِي ظَهْوَرِهِ هُوَ الْفَاعِلُ لَهُ. فَتَقُومُ^٥ الْإِضَافَةُ بِذَلِكَ.^٦

وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَكَّرَ هَذَا التَّخْرِيجُ^٧؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ^٨ مَا وَاقَفُونَا^٩ عَلَىٰ أَنْ الْبَدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ^{١٠}، وَ شَرَطَهُ^{١١} بِتِلْكَ الشَّرَاطِئِ الْمَشْهُورَةِ.

بَلْ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: «إِنَّ الْبَدَاءَ هُوَ الظَّهْوَرُ»، وَ لَمْ يَزِيدُوا عَلَىٰ ذَلِكَ، وَ الْمُتَكَلِّمُونَ

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: - «عَلَىٰ». وَ الصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا؛ طَبَقًا لِلنُّسَخَتَيْنِ: «ط، ع».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْبَدَاءَ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «لَهُ».

٤. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْقَوِيَّ». وَ فِي «ط، ع»: «الْقَوْلِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِقَوْلِهِ - فَدَسَّ سِرَّهُ - فِي آخِرِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ: «فَتَقُومُ الْإِضَافَةُ بِذَلِكَ».

٥. فِي «أ، د، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «بِهَذِهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَنَّ».

٧. فِي «ب، د، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «فَيَقُومُ». وَ فِي «ش»: «فَيَقُولُ».

٨. فِي «ب، د، ش، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «لِذَلِكَ».

٩. فِي «ش»: «التَّحْرِيمِ». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «سَمِعَهُ؛ لِأَنَّهُمْ» إِلَىٰ هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ». وَ الْمُرَادُ بِالتَّخْرِيجِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَسْمِيَةِ النُّسخِ بِاسْمِ الْبَدَاءِ.

١٠. فِي «أ»: «لِأَنَّ اللَّهَ أَهْلُ» بِدَلِّ «لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ».

١١. فِي «أ، د، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «مَا وَاقَفُونَا» بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ.

١٢. فِي «أ، د، ش»: «الْمُكَلِّفِينَ».

١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ شَرَطَهُ». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنَّ يَنْكُرُ هَذَا التَّخْرِيجَ» إِلَىٰ هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ص».

قَصْرُهُ عَلَى مَوْضِعٍ بِحَسَبِ مَا اخْتَارُوهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْبَدَاءِ - الَّذِي مَرَّ^١ - الظهورُ،
فَيَجُوزُ لِغَيْرِهِمْ أَنْ يُعَدِّيَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فِيهِ أَيْضاً مَعْنَى الظهورِ؛^٢ فَاللُّغَةُ^٣ لَا
تَحْظُرُ^٤ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا لِخُصُوصِ اللُّغَةِ أَنَّ لَفْظَ^٥ «الْبَدَاءِ» يَخْتَصُّ^٦ حَقِيقَةً بِمَا ذَكَرُوهُ، جَازَ
أَنْ يُسْتَعَارَ فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ «النُّسْخُ»؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الظهورِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
وَ قَدْ بَانَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ جَمِيعُ مَا يُحْتَاجُ [إِلَيْهِ] فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٧.

١. في «د، ش» والمطبوع: «هو».

٢. من قوله: «مَوْضِعٍ بِحَسَبِ» إلى هنا ساقط من «ب، ص». و في المطبوع: «في».

٣. في «ب، ص» والمطبوع: «اللغة».

٤. في النسخ والمطبوع: «لا قصر»، و سهو.

٥. في النسخ المعتمدة: «لفظة». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع وللنسخ: «ر، ط، ع، ك، م».

٦. في «ب، د، ص»: «تختص».

٧. في «أ، ش»: «- المسألة».

المسألة السادسة

[تحقيق حَوْلَ قَوْلِهِ ﷺ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»]

مَا تَقُولُ^١ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»؟^٢ وَ^٣ مَعْلُومٌ أَنَّ النِّيَّةَ أَخْفَضُ ثَوَاباً مِنَ الْعَمَلِ؛ وَ أَبُو هَاشِمٍ^٤ يَقُولُ: إِنَّ الْعَزْمَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ دُونَ الْمَعزُومِ عَلَيْهِ فِي ثَوَابٍ وَعِقَابٍ، وَإِلَّا لَزِمَ^٥ أَنْ يَكُونَ^٦ الْعَزْمُ عَلَى الْكُفْرِ كُفْرًا.^٧

الجواب:

فيه^٨ الوجهان^٩.....

١. في «ب، ش، ص»: «ما يقول».

٢. الكافي، ج ٢، ص ٨٤، ح ٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٤٢، ضمن ح ٣٩٨؛ المحاسن، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٣١٥؛ المعجم الكبير، ج ٦، ص ١٨٥؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٦٧٨، ح ٩٢٩٥ و ٩٢٩٦؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٤١٩، ح ٧٢٣٦ و ٧٢٣٧.

٣. في «ب، د، ص»: «الجواب» بدل الواو.

٤. أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي. راجع ترجمته في رسالة: «نقد النيسابوري في تقسيم الأعراس».

٥. في «أ»: «ولا له». وفي «ب، د، ص»: «ولا يبد». وفي «ش»: «ولا بعد»، كلها بدل «وإلا لزم». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع ولحاشية «ش» وللنسخ: «ر، ط، ع، م».

٦. في «ب، د، ص»: «- يكون».

٧. انظر تفصيلاً أكثر لكلام أبي هاشم في: الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٢٦٧.

٨. في «ب، د، ص»: «يكون» بدل «الجواب» فيه».

٩. في المطبوع: «وجهان» بدون الألف واللام.

[في] النِّيَّة^١ - إذا قَدَّرنا^٢ أَنْ لفظة «خَيْرٍ» في الخبرِ محمولةٌ عَلَى الْمُفَاضَلَةِ -:
فأَحَدُهُمَا^٤ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ: نِيَّةُ المُؤْمِنِ مَعَ عَمَلِهِ خَيْرٌ مِمَّنْ عَمَلُهُ العَارِي
مِن نِيَّتِهِ.

و هذا ما لا شُبُهَةَ فِي أَنَّهُ كَذَلِكَ.

و الِوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يُرِيدَ: نِيَّةُ المُؤْمِنِ لِبَعْضِ أَعْمَالِهِ،^٧ قَدْ تَكُونُ^٨ خَيْراً مِّنْ عَمَلِ
آخَرَ لَهُ^٩ لَا تَتَنَاوَلُهُ^{١٠} هَذِهِ النِّيَّةُ.

و هَذَا صَحِيحٌ؛ فَإِنَّ النِّيَّةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^{١١} خَيْراً مِّنْ عَمَلِهَا نَفْسِهَا. وَ غَيْرُ
مُنْكَرٍ أَنْ تَكُونَ^{١٢} نِيَّةً^{١٣} بَعْضِ الأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ العَظِيمَةِ الثَّوَابِ أَفْضَلَ مِمَّنْ عَمَلِ
آخَرَ دُونَ ثَوَابِهَا، حَتَّى لَا يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ النِّيَّةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُسَاوِيَ أَوْ تَزِيدَ عَلَى ثَوَابِ
بَعْضِ الأَعْمَالِ.

١. في المطبوع: - «النِّيَّة».

٢. في «ب، ص»: «قَدَّرت».

٣. في المطبوع: - «أَنْ».

٤. في المطبوع: «أَحَدُهُمَا».

٥. في النُّسخِ المَعْتَمَدَةِ: «بِنِيَّة». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لِمَطْبُوعِ وَ لِنَسْخَةِ «م».

٦. في «أ» وَ المَطْبُوعِ: - «خَيْرٍ مِّنْ عَمَلِهِ».

٧. مَن قَوْلِهِ: «مَعَ عَمَلِهِ خَيْرٌ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مَن «ب، ص».

٨. فِي «د، ش» وَ المَطْبُوعِ: «يَكُون».

٩. فِي المَطْبُوعِ: - «لَهُ».

١٠. فِي «أ»: «لَا يَتَنَاوَلُهُ». وَ فِي «د، ش» وَ المَطْبُوعِ: «لَا يَتَنَاوَلُهُ».

١١. فِي «ب، د، ش، ص» وَ المَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُون».

١٢. فِي «ب، د، ش، ص» وَ المَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُون».

١٣. فِي «أ، ش»: «مَنْهُ». وَ فِي «ب، د، ص»: «بِنِيَّة». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لِنَسْخَةِ: «ط، ع، م»

و هذان الوجهان فيهما^١ على كُلِّ حالٍ تَرَكَ لظاهرِ الخبرِ؛ لإدخالِ زيادةٍ لَيْسَتْ في الظاهرِ.

و التأويلُ الأوَّلُ - إذا حَمَلْنَا لفظَةَ^٢ «خَيْرٌ» على خِلافِ المُبالِغَةِ و التفضيلِ - مُطابِقٌ للظاهرِ و غيرُ مُخالفٍ له.

و في هذا كِفايةً^٣.

١. في «أ، ش» و المطبوع: «فيها».

٢. في «أ، د، ش»: «لفظ».

٣. راجع: الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

المسألة السابعة

[هل تقع من الأنبياء الصغائر أو الكبائر؟]

إذا كان من مذهب الإمامية المحققة^١ منهم^٢ أن الأنبياء عليهم السلام لا يجوز عليهم شيء من القبائح؛ لا صغيرها ولا كبيرها، فما معنى الظواهر التي وردت في القرآن، مثل قوله تعالى: «وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى»^٣ وما أشبه ذلك من الأنبياء عليهم السلام؟ وما الوجه^٤ الصحيح في تأويل هذه الأخبار^٥؟

الجواب:

إعلم أن الأدلة العقلية إذا كانت دالة على أن الأنبياء عليهم السلام لا يجوز أن يواقعوا شيئاً من الذنوب - صغيراً أو كبيراً^٦ - فالواجب القطع على ذلك، ولا يرجع عنه بظواهر من^٧ الكتاب^٨؛ إما أن تكون محتملة مشتركة، أو يكون^٩ ظاهراً

١. في «ص» والمطبوع: «المحقة».

٢. في المطبوع: «منهم».

٣. طه (٢٠): ١٢١.

٤. في المطبوع: «بالوجه» بدل «وما الوجه». نعم، نُقِلَ في هامشه عن «ن» ما أثبتناه.

٥. الأخبار - هنا - مجموع ما أخبر الله تعالى في كتابه الكريم عن أحوال أنبيائه، لا ما أخبر الرواة عن أئمتنا عليهم السلام.

٦. في المطبوع: «وكبيراً».

٧. في المطبوع: «من».

٨. في المطبوع وهاشم «ش»: «لأنها».

٩. في المطبوع: «تكون».

خالصاً^١ لما دلت العقول على خلافه؛ لأنها إذا كانت مُحْتَمِلَةً حَمَلْنَاهَا^٢ عَلَى الْوَجْهِ الْمُطَابِقِ لِلْحَقِّ، الَّذِي هُوَ أَحَدُ مُحْتَمَلَاتِهَا. وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحْتَمِلَةٍ، عَدَلْنَا عَنْ ظَوَاهِرِهَا، وَقَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ غَيْرَ مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ مِمَّا يُوَافِقُ الْحَقَّ. وَالَّذِي يَدُلُّ عَقْلاً عَلَى^٣ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلُوا قَبِيحاً: أَنَّ^٤ الْقَبِيحَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

فَضْرَبٌ مِنْهُ تَمَنَعُ^٥ الْآيَاتُ مِنْ وَقُوعِهِ مِنْهُمْ^٦؛ كَالْكَذِبِ فِيمَا يُوَدُّوَنَهُ وَالزِّيَادَةَ فِيهِ أَوْ النُّقْصَانَ، أَوْ الْكِتْمَانَ لِبَعْضِ مَا كُتِّفُوا بِتَبْلِيغِهِ^٧؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَاتِ تَقْتَضِي^٨ صِدْقَ مَنْ ظَهَرَتْ^٩ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَرِّفَ الرِّسَالَةَ وَلَا يُبَدِّلَهَا، وَتَقْتَضِي^{١٠} أَيْضاً أَنْ لَا يَجُوزَ عَلَيْهِ الْكِتْمَانُ لِمَا^{١١} أَمَرَ^{١٢} بِأَدَائِهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُضُ^{١٣} الْغُرُضَ فِي بَعْثِهِ^{١٤}. وَالضَّرْبُ الْآخَرُ مِنَ الْقَبَائِحِ: هُوَ مَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْأَدَاءِ وَالتَّبْلِيغِ؛ فَهَذَا الضَّرْبُ

١. كذا، والأنسب: «أو تكون ظاهرة خالصة».

٢. في «أ، ش»: «حملناه».

٣. في «أ، ش»: «المطبوع: - «على».

٤. في المطبوع: «وَأَنَّ».

٥. في «ب، د، ش، ص» و«المطبوع: «يمنع».

٦. في المطبوع: «وقتهم» بدل «وقوعه منهم».

٧. في «أ»: «يتبليغه». وفي المطبوع: «تبليغه» بدون الباء الجارة.

٨. في النسخ المعتمدة: «يقتضي». وما أثبتناه من «ط، ع، ك» و«المطبوع. وفي «ب، ص»: «+ من».

٩. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة و«المطبوع: «ظهر». والصواب ما أثبتناه.

١٠. في النسخ المعتمدة و«المطبوع: «ويقتضي». والصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للنسخ: «ط، ع، ك».

١١. في المطبوع: «مما».

١٢. في النسخ المعتمدة + «به». وحذفها هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنسخ الثلاث: «ر، ط، م».

١٣. في المطبوع: «لنقض» بدل «لأنه ينقض».

١٤. في المطبوع: «بعثه».

الذي يَمْنَعُ^١ منه أنه مُنْفَرِّعٌ عن القبول^٢ منهم، وإنما بُعِثُوا لِيُؤدِّوا ما حُمِّلُوهُ، وَلِيَعْمَلَ^٣ بما أَدَّوهُ؛ فما أَدَّى إِلَى التَّنْفِيرِ مِنَ الْقَبُولِ^٤ يَقْتَضِي نَقْضَ الْغَرَضِ أَيْضاً.

و الصغائرُ في هذا البابِ كالكبائرِ؛ لأنَّ الكُلَّ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ قَبَائِحُ تُنْفَرِّعُ^٥، وَ لَوْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَكَانَ السُّكُونُ مِنَ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِ أَكْثَرَ وَأَوْفَرَ.

فَمَنْ جَوَّزَ الصَّغَائِرَ عَلَيْهِمْ وَ اعْتَدَرَ^٦ بِأَنْهَا مِمَّا لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ فِي الْحَالِ الْعِقَابُ، كَمَنْ جَوَّزَ عَلَيْهِمُ الْكِبَائِرَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ - وَ إِنْ كَانُوا مِنْهَا فِي^٧ حَالِ النُّبُوَّةِ مُتَمَتِّعِينَ - وَ اعْتَدَرَ بِمِثْلِ^٩ عُدْرِهِمْ^{١٠} فِي الصَّغَائِرِ مِنْ^{١١} أَنْ الْكِبَائِرَ الْمَاضِيَةَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ لَا يُسْتَحَقُّ بِهَا^{١٢} شَيْءٌ مِنْ^{١٣} الْعِقَابِ.

١. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَمْتَنَعُ»؛ وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، طَبَقاً لِلنَّسْخِ الثَّلَاثِ: «ط، ع، ك».
٢. فِي «ب، ص»: «مَنْفَعِي عَنِ الْقَبُولِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْعِي عَنِ الْقَوْلِ»، كِلَاهِمَا بَدَلُ «مَنْفَعٍ عَنِ الْقَبُولِ».
٣. فِي «أ»: «وَ يَعْلَمُوا». وَ فِي «ش»: «وَ يَعْمَلُوا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ لِيَعْمَلُوا».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّنْفِيرِ مِنَ الْقَوْلِ» بَدَلُ «فَمَا أَدَّى إِلَى التَّنْفِيرِ مِنَ الْقَبُولِ».
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَنْفَرِدُ».
٦. فِي جَمْعِ النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ غَيْرِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَ اعْتَدَرَ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ.
٧. فِي «أ، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِمَّا».
٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا» بَدَلُ «مِنْهَا فِي».
٩. فِي «ب، ص»: «مِثْل».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِثْلُهُ» بَدَلُ «بِمِثْلِ عُدْرِهِمْ».
١١. فِي «أ، د، ش»: «عَنْ». وَ فِي «ب، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.
١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَهَا».
١٣. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «+ الصَّغَائِرُ، وَأَنَّ الْكِبَائِرَ الْمَاضِيَةَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ لَا يُسْتَحَقُّ بِهَا». وَ الصَّوَابُ حَذْفُهَا؛ طَبَقاً لـ«ط».

وَإِنَّمَا سَقَطَ عِقَابُهَا^١ لِأَجْلِ زِيَادَةِ ثَوَابِ طَاعَاتِ فَاعِلِهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُا لَوْ انْفَرَدَتْ
لَأَسْتَحِقَّ بِهَا الْعِقَابُ؟^٢

و لا مَخْلَصَ لِلخُصُومِ مِنْ هَذِهِ النُّكْتَةِ.

و قد بَيَّنَّا ذَلِكَ و شَرَحْنَاهُ و اسْتَوْفَيْنَاهُ فِي كِتَابِنَا الْمَعْرُوفِ بِ «تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ
و الْأُمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ»^٣،^٤ و بَلَّغْنَا فِيهِ الْغَايَةَ الْقُصْوَى.

و ذَكَرْنَا أَيْضاً فِي هَذَا الْكِتَابِ تَأْوِيلَ كُلِّ آيَةٍ ادَّعِيَ أَنَّ ظَاهِرَهَا يَقْتَضِي وَقُوعَ
مَعْصِيَةٍ مِنْ نَبِيِّ، و بَيَّنَّا الصَّحِيحَ مِنْ تَأْوِيلِهَا، و سَقْنَا الْكَلَامَ فِي نَبِيِّ بَعْدَ نَبِيِّ مِنْ آدَمَ
إِلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٥ أَجْمَعِينَ^٦ -، و فَعَلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأُمَّةِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. و هَذَا كِتَابٌ جَلِيلٌ الْمَوْعِ فِي الدِّينِ كَثِيرٌ الْفَائِدَةُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾، فَهَذِهِ الْآيَةُ أَوَّلُ شَيْءٍ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهَا^٧
فِي كِتَابِ «التَّنْزِيهِ»^٨، و بَيَّنَّا أَنَّهُا لَا تُدَلُّ عَلَى وَقُوعِ قَبِيحٍ مِنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛
و أَنَّ ظَاهِرَهَا يَحْتَمِلُ الصَّحِيحَ الَّذِي نَقَوْلُهُ^٩، كَمَا أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِلْبَاطِلِ الَّذِي^{١٠}
يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ.

١. أي عقاب الصغائر.

٢. من قوله: «وإنما سقط عقابها» إلى هنا ساقط من «ب، ص».

٣. في المطبوع: - «عليهم السلام».

٤. راجع: تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ١٧ و ما بعدها.

٥. في النسخ ما عدا المطبوع: + «و عليهم».

٦. في «ب، ص» و المطبوع: - «أجمعين».

٧. كذا، و الأنسب: «عليه».

٨. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٢٤.

٩. في «أ، ش»: «يقوله». و في «د»: «يقوله».

١٠. في المطبوع: «الذين».

لأن لفظه «عصى» تدل على مخالفة الأمر أو الإرادة، والأمر والإرادة قد يتعلقان بالواجب وبما له صفة الندب، والأمر على الحقيقة أمر بالندب كما أنه أمر بالواجب دون الندب؛ فمن أين لهم أنه خالف الواجب، دون أن يكون «عصى» بأن عدل عن المندوب إليه؟ وليس [يَمْتَنِعُ] أن يكون الله تعالى «ندبه» إلى الكف عن تناول تلك الشجرة، فعصى^١ بأن خالف وتناول، فلم يستحق عقاباً؛ لأنه لم يفعل قبيحاً، لكنه حرم نفسه الثواب الذي كان يستحقه على الطاعة التي ندب إليها. ومعنى قوله تعالى: «فَقَوِي» أي: خاب. ولا شبهة في اللغة أن لفظه «عوى» تكون^٢ بمعنى «خاب»؛ قال الشاعر:

فَمَنْ يَلْقَى^٣ خَيْرًا يَحْمَدِ النَّاسُ أَمْرَهُ وَمَنْ يَغْوِ^٤ لَا يَعْدُمُ عَلَى الْغَيِّ لِأَنَّمَا^٥
وَمِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ فِي كِتَابِ «التَّنْزِيهِ» أَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَقَوِي» بَعْدَ قَوْلِهِ:
«عَصَى آدَمُ رَبَّهُ» لَا يَلِيقُ إِلَّا بِالْخَيْبَةِ^٦، وَلَا يَلِيقُ بِالْغَيِّ الَّذِي هُوَ الْقَبِيحُ وَضْدُ
الرُّشْدِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا^٧ يُعْطَفُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يَكُونُ سَبَبًا فِي نَفْسِهِ، وَمُحَالٌّ أَنْ

١. في المطبوع: «من تناول الشجرة وعصى» بدل «عن تناول تلك الشجرة، فعصى».

٢. في «أ، د، ش»: «يكون».

٣. في «ب، ص»: «يعمل».

٤. في المطبوع: «ولم».

٥. في «أ، د، ش» والمطبوع: «لم».

٦. البيت للمرقش الأصغر (ربيعة بن سفيان بن سعد بن مالك). انظر: المفضليات، ج ٢، ص ٤٧؛

الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٠؛ وجمهرة الأمثال، ج ١، ص ١٧٧؛ و ترتيب إصلاح المنطق، ص ٢٨٣؛

ولسان العرب، ج ١٥، ص ١٤٠.

٧. في المطبوع: «بالخيلة».

٨. في المطبوع: «- لا».

يُقَالُ: «عَصَى فَعَصَى» و لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُرَادَ بِمَا عُطِفَ بِالفَاءِ غَيْرُ مَعْنَى الْأَوَّلِ.
و الخِيبةُ هي حِرْمَانُ الثَوَابِ بِالمعصيةِ التي هي تَرْكُ المندوبِ و سببٌ^١ فيها،
فجازَ أَنْ تُعْطَفَ^٢ عليها. و الغيُّ الذي^٣ هو الفِعْلُ القَبِيحُ، لا يَجوزُ عَطْفُهُ عَلَى
المعصيةِ، و لا أَنْ تَكُونَ^٤ المعصيةُ^٥ سبباً فيه.

فإن قالوا: ما المانعُ مِنْ أَنْ يُرِيدَ بـ ﴿عَصَى﴾: ^٦ لَمْ يَفْعَلِ الواجِبَ مِنَ الكَفِّ عَنِ
الشجرةِ؟ و الواجِبُ يُسْتَحَقُّ بالإخْلالِ به حِرْمَانُ الثَوَابِ، كالفِعْلِ المندوبِ إليه؛
فكَيْفَ رَجَحْتُمْ ما ذَهَبْتُمْ إليه، لا^٧ ما^٨ ذَهَبْنَا نَحْنُ إليه؟

قُلْنَا: التَّرجِيحُ لِقَوْلِنَا ظاهراً؛ إذ^٩ الظاهرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَصَى... فَعَوَى﴾ أَنْ
الَّذِي دَخَلَتْهُ الفاءُ جِزَاءً عَلَى المعصيةِ، و أَنَّهُ كُلُّ الجِزَاءِ المُسْتَحَقُّ بِالمعصيةِ^{١٠}؛ لِأَنَّ
الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِ القَائِلِ: «سَرَقَ فَفُطِعَ» و «قَذَفَ فَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً»^{١١} أَنْ ذَلِكَ جَمِيعُ
الجِزَاءِ، لا بَعْضُهُ.

١. في «ب، د»: «سبب» بدون واو العطف. و في «ص»: - «و سبب».

٢. في «ب، د، ش، ص» و المطبوع: «أَنْ يعطف».

٣. في «ب، د، ش، ص»: - «الذي».

٤. في «أ، د، ش» و المطبوع: «أَنْ يكون».

٥. في المطبوع: - «المعصية».

٦. في «ب، د، ص»: «فعصى» بدل ﴿عَصَى﴾. و في المطبوع: + «أي».

٧. في «ب، د، ص»: - «لا». و في المطبوع: «على».

٨. في النسخ المعتمدة: «كما». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و لنسختي «ط، م».

٩. في النسخ المعتمدة: «أَنْ». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لنسخة «م».

١٠. في «ب، ص»: - «بالمعصية». و من قوله: «الظاهر من قوله تعالى: إلى هنا ساقط من «أ، ش».

١١. في «ب، د، ص» و المطبوع: - «جلدة».

و كذلك^١ إذا قال القائل: «مَنْ دَخَلَ دَارِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، حَمَلْنَاهُ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ يَقْتَضِي أَنَّ الدَّرْهَمَ جَمِيعُ جَزَائِهِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ بِالْدُخُولِ سِوَاهُ.

و مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ اسْتَحَقَّ الدَّمَ وَالْعِقَابَ وَحِرْمَانَ الثَّوَابِ، وَ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْمُنْدُوبَ^٢ فَهُوَ غَيْرُ مُسْتَحِقِّ لَشَيْءٍ كَانَ تَرْكُهُ لِلنَّدْبِ سَبَباً تَاماً^٣ فِيهِ إِلَّا حِرْمَانَ الثَّوَابِ فَقَطْ، وَ بَيِّنَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْوَاجِبَ لَيْسَ كَذَلِكَ.

و إِذَا كَانَ الظَّاهِرُ يَقْتَضِي أَنَّ مَا دَخَلْتَهُ الْفَاءُ جَمِيعُ الْجَزَاءِ عَلَى ذَلِكَ السَّبَبِ، لَمْ يَلِقْ إِلَّا بِمَا قُلْنَا، دُونَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ.

و هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

١. في المطبوع: «وكذا».

٢. في المطبوع: «إليه».

٣. في «ب، د، ص»: «ما» بدل «تاماً».

المسألة الثامنة

[حقيقة الرجعة]

ما حقيقة الرجعة؟ لأنَّ شذاذ الإمامية^١ يذهبون إلى أنَّ الرجعة رجوع دولتهم في أيام القائم عليه السلام، من دون رجوع أجسامهم.

الجواب:

إعلم أنَّ الذي تذهب الشيعة الإمامية إليه^٢: أنَّ الله تعالى يُعيد عند ظهور إمام الزمان - المهدي عليه السلام - قوماً ممن كان قد تقدّم موته من شيعة؛ ليفوزوا بثواب نصرتهم ومعاونته ومُشاهدة دولته. ويُعيد أيضاً قوماً من أعدائه؛ لينتقم منهم [وَيُنَالُوا بَعْضُ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الْعِقَابِ فِي الْقَتْلِ عَلَى أَيْدِي شِيعَتِهِ، أَوْ الذُّلِّ وَالْخِزْيِ]^٤ بما يُشاهدون من ظهور الحقِّ وعلوِّ كلمة أهله.

والدلالة على صحّة هذا المذهب: أنَّ الذي ذهبوا إليه ممَّا لا شبهة على عاقل في أنه مقدورٌ لله تعالى، غيرٌ مُستحيل في نفسه؛ فإنَّا نرى كثيراً من مُخالفينا

١. في النسخ المعتمدة: «عن». وفي المطبوع: «سئل عن» بدل «ما». وما أثبتناه هو الأنسب؛ طبقاً لـ «ط».

٢. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٨، فقد عبّر الشيخ المفيد عن هؤلاء بالشذاذ أيضاً.

٣. المصدر السابق.

٤. هكذا في مجمع البيان، ج ٧، ص ٣٦٧. وورد بدل ما بين المعقوفين في «أ، ش»: «فتلتذوا»،

في «ب، د، ص» و المطبوع: «فيلتذوا».

يُنْكِرُونَ الرجعة إنكاراً مَنْ يراها مُسْتَحِيلَةً غيرَ مقدورة.

وإذا ثَبَّتْ^١ جواز الرجعة ودخولها تحت المقدور، فالطريق^٢ إلى إثباتها إجماع الإمامية على وقوعها؛ فإنهم لا يَخْتَلِفُونَ في ذلك. وإجماعهم قد بينّا - في مواضع من كتبتنا - أنه حُجَّةٌ؛ لدخول قول الإمام عليه السلام فيه، وما يَسْتَمِلُ على قول المعصوم من الأقوال لا بُدَّ فيه من كونه صواباً.

وقد بينّا أن الرجعة لا تُنافي التكليف،^٣ وأن الدواعي مُتَرَدِّدَةٌ معها؛ حتّى^٤ لا يَظُنُّ ظانٌّ أن تكليف مَنْ يُعَادُ باطلٌ. وذكّرنا أن التكليف كما يَصِحُّ مع ظهور المُعْجِزَاتِ الباهرة والآيات القاهرة، وكذلك مع الرجعة؛^٥ لأنه ليس في جميع^٦ ذلك مُلجئٌ إلى فعل الواجب والامتناع من فعل القبيح.

فأما مَنْ تَأَوَّلَ الرجعة من^٧ أصحابنا على أن معناها «رجوع الدولة والأمر والنهي، من دون رجوع الأشخاص وإحياء الأموات»، فإن قوماً من الشيعة لما عَجَزُوا عن نُصْرَةِ الرجعة وبيان جوازها وأنها [لا] تُنافي التكليف، عَوَّلُوا على هذا التأويل للأخبار الواردة بالرجعة.^٨

١. في المطبوع: «أثبت».

٢. في «ب، ص»: «فالدخول».

٣. راجع رسالة مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيات» وهي من الرسائل الكلامية القادمة، رقم ٧١.

٤. في «أ» الكلمة غير واضحة. وفي «ب، ص»: «حيث». وفي «د» والمطبوع: «حين».

٥. راجع الرسالة السابقة المشار إليها في الهامش قبل قليل.

٦. في «ب، ص»: «جميع».

٧. في المطبوع: «في».

٨. راجع أخبار الرجعة في: كتاب الإيقاظ من الهجعة للشيخ الحرّ العاملي، وكتاب الرجعة في أحاديث الفريقين للشيخ نجم الدين الطبسي.

و هذا منهم غير صحيح؛ لأن الرجعة لم تثبت بظواهر الأخبار المتقولة،
فنتطرق^١ التأويلات عليها؛ فكيف يثبت ما هو مقطوع على صحته بأخبار آحاد^٢ لا
توجب العلم؟

و إنما الموعول في إثبات الرجعة على إجماع الإمامية على معناها، فإن^٣ الله
تعالى يحيي أمواتاً عند قيام القائم عليه السلام - من أوليائه و أعدائه - على ما بيناه؛
فكيف تطرق^٤ التأويل على ما هو معلوم، فالمعنى غير محتمل.

١. في «د، ش» و المطبوع: «فيطرق». و في سائر النسخ المعتمدة: «فتطرق». و ما أثبتناه من «ط».

٢. في المطبوع: «التي».

٣. في المطبوع: «بأن».

٤. في «ب، د، ص» و المطبوع: «يطرق».

المسألة التاسعة

[الطريق إلى معرفة الله تعالى]

قد سُئِلَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - عن الطريقِ إلى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِمُجَرِّدِ الْعَقْلِ، أو
من طريقِ السَّمْعِ؟^١

الجواب:^٢

الطريقُ إلى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى هو الْعَقْلُ، ولا يَجُوزُ أن يَكُونَ السَّمْعُ؛ لأنَّ السَّمْعَ
لا يَكُونُ دليلاً على شَيْءٍ^٣ إلا بَعْدَ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وِحِكْمَتِهِ، وأَنَّهُ لا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ،
ولا يُصَدِّقُ الْكَذَّابِينَ. فَكَيْفَ يَدُلُّ السَّمْعُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ، وَوَجْهَ دَلَالَتِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى
حصولِ الْمَعَارِفِ بِاللَّهِ؛ حَتَّى^٤ يَصِحَّ أن يوجِبَ عليه النَظْرَ؟

وَرَدَدْنَا عَلَى مَنْ يَذْهَبُ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أن مَعْرِفَةَ اللَّهِ تُسْتَفَادُ^٥ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ، أن مَعْرِفَةَ كَوْنِ الْإِمَامِ إِمَاماً مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

١. في «أ» + «لأن».

٢. في المطبوع: «أن».

٣. في المطبوع: «الشيء».

٤. في النسخ ما عدا المطبوع: «أن».

٥. في النسخ المعتمدة: «يُستفاد». وما أثبتناه الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنسخ: «ر، ع، م».

٦. في المطبوع: «لأن». والأنسب: «بأن».

و بَيَّنَّا أَنَّهُمْ عَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ^١ الْإِمَامَ يُنْبِئُهُ^٢ عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَدْلَةِ.
 فَهُوَ^٣ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ^٤ تَنْبِيئَهُ^٥ الْإِمَامَ عَلَى النَّظَرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَاقِلِ^٦ [مُنْبِئُهُ آخَرُ،
 فَهُوَ مُؤَثَّرٌ؛] لِكَيْتَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ^٧ [و قَبْلَ] مَعْرِفَةِ^٨ كَوْنِهِ إِمَاماً كَتَبِيئِهِ^٩ غَيْرِهِ مِمَّنْ
 لَيْسَ بِإِمَامٍ.^{١٠}

و بَيَّنَّا أَنَّ الْعَاقِلَ إِذَا نَشَأَ بَيْنَ النَّاسِ، وَ سَمِعَ اخْتِلَافَهُمْ فِي الدِّيَانَاتِ، وَ قَوْلَ كَثِيرٍ
 مِنْهُمْ: «إِنَّ لِلْعَالِمِ صَانِعاً، خَلَقَ الْعُقَلَاءَ لِيَعْرِفُوهُ، وَ يَسْتَحِقُّوا الثَّوَابَ عَلَى طَاعَاتِهِمْ،
 وَ إِنَّ مَنْ فَرَطَ فِي الْمَعْرِفَةِ اسْتَحَقَّ الْعِقَابَ» لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ خَائِفاً مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ
 وَ إِهْمَالِهِ؛ لِأَنَّ خَوْفَ الضَّرَرِ جِهَةٌ^{١١} وَ جُوبِ كُلُّ نَظَرٍ فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا، وَ أَنَّهُ مَتْنِي
 خَافَ الضَّرَرَ وَ جَبَّ عَلَيْهِ النَّظَرُ وَ قَبِحَ مِنْهُ إِهْمَالُهُ وَ الْإِخْلَالُ بِهِ.
 وَ بَيَّنَّا^{١٢} أَنَّهُ إِنْ اتَّفَقَ هَذَا الْعَاقِلُ، بِحَيْثُ لَا مُنْبِئُهُ^{١٣} لَهُ عَلَى النَّظَرِ وَ لَا مُخَوِّفٌ، جَازَ

١. في المطبوع: «معرفة».

٢. في المطبوع: «مبنيئة».

٣. كذا، و الأنسب: «و هو».

٤. في «أ، د، ش» و المطبوع: «لأننا».

٥. في «أ، ش» و المطبوع يوجد فراغ. و في «د» الكلمة غير واضحة؛ و كأنها: «نبيئته».

٦. في «أ، ش» و المطبوع: «العاقل».

٧. في «أ، ش» و المطبوع: - «الحال».

٨. في المطبوع: «المعرفة».

٩. في «أ، ش» يوجد في موضع كلمة «كتبيئيه» فراغ. و في المطبوع: - «كتبيئيه».

١٠. راجع: الشافعي، ج ١، ص ٤٣، و ص ٧٢ - ٧٣.

١١. في النسخ و المطبوع: «وجهه على» بدل «جهة». و ما أثبتناه استفدناه من الذخيرة، ص ١٦٧.

١٢. في المطبوع: «و قلنا».

١٣. في المطبوع: «لا عينية».

أَنْ يَتَنَبَّهُ هُوَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ فِي الْأَمَارَاتِ الَّتِي تَظْهَرُ^١ لَهُ، عَلَى مِثْلِ مَا يُخَوِّفُهُ بِهِ الْمُخَوِّفُ، فَيَخَافُ مِنَ الْإِسْتِضْرَارِ بِتَرْكِ النَّظْرِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ النَّظْرُ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَرِداً عَنِ النَّاسِ.

فَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّهُ مَعَ التَّفَرُّدِ مِنَ النَّاسِ لَا يَتَّفِقُ أَنَّهُ يَتَنَبَّهُ^٢ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُخَاطِرَ اللَّهُ تَعَالَى بِبَالِهِ مَا يُخَوِّفُهُ مِنْ إِهْمَالِ النَّظْرِ^٣؛ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يُوجِبَ عَلَيْهِ النَّظْرَ وَالْمَعْرِفَةَ.

وَذَكَرْنَا اخْتِلَافاً فِي^٤ «الْخَاطِرِ»، مَا هُوَ؟ وَأَنَّ الْأَقْوَى فِي^٥ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ «كَلَاماً يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي دَاخِلِ سَمْعِ الْعَاقِلِ، يَتَضَمَّنُ مِنَ التَّنْبِيهِ^٦ عَلَى الْأَمَارَاتِ مَا يَخَافُ مِنْهُ مِنْ إِهْمَالِ النَّظْرِ»، فَيَجِبُ^٧ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ ذَلِكَ.

وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَقْصَى فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ»^٨.

و

١. في «د، ش، ص»: «يظهر».

٢. في المطبوع: «أَنْ يَنْبَهُ» بدل «أَنَّهُ يَتَنَبَّهُ».

٣. و هو ما يسمّى بـ«الخطر».

٤. في «أ، ب، د، ش»: «اختلافاً من». وفي «ص»: «اختلافاً عن». وفي المطبوع: «اختلاف أمن».

٥. في «أ، ب، ش، ص» والمطبوع: «من».

٦. في «ش»: «التنبه». وفي المطبوع: «المبنيّة».

٧. في المطبوع: «نظر يجب» بدل «النظر، فيجب».

٨. الذخيرة في علم الكلام، ص ١٧١ وما بعدها.

المسألة العاشرة

[الوجه في حُسن أفعالِ اللَّهِ تَعَالَى]

القَدِيمُ تَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَنَافِعُ وَالْمَضَارُّ؛ فَمَا وَجَهُ حُسْنِ أَعْمَالِهِ فِي ابْتِدَاءِ

خَلْقِ الْعَالَمِ؟

الجوابُ:

الفِعْلُ كَمَا يَقَعُ حَسَنًا لِاجْتِلَابِ مَنفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضْرَةٍ، فَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ حَسَنًا إِذَا

فُعِلَ لَوَجْهِ حُسْنِهِ، مِنْ غَيْرِ اجْتِلَابِ مَنفَعَةٍ وَلَا دَفْعِ مَضْرَةٍ.

المسألة الحادية عشرة^٢

[عدم وجوب خلق الخلق]

هل يجب على الله تعالى في حكمته إيجاد الخلق، أو خلقهم تفضلاً منه؟

الجواب:

لو كان إيجادهم واجباً على الله تعالى، للزم أن يكون في وقتٍ مُخِلاً بالواجب،
وكان حينئذٍ مستحقاً للذم.

١. في النسخ المعتمدة: «الحادي». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع وللنسخ: «ج، ر، م».

٢. في «ب، د، ص» و«المطبوع: «عشر».

المسألة الثانية^١ عشرة^٢

[حقيقة الروح]

الروح، ما يقول السيد فيه^٣؟

الجواب:

الصحيح عندنا أن الروح عبارة عن الهواء المتردد في مخارِق الحيِّ مِنَّا، الذي لا يثبت كونه حياً إلا مع تردُّده؛ ولهذا لا يُسمَّى ما يتردَّدُ في مخارِقِ الجَمَادِ روحاً. فالروح جسمٌ على هذه القاعدة.

١. في «أ، ب، د، ش»: «الثاني».

٢. في «ب، د، ص» و«المطبوع»: «عشر».

٣. في المطبوع: «ما تقول في الروح؟» بدل «الروح؛ ما يقول السيد فيه؟».

٤. في «ب، ش، ص»: «تردَّد».

المسألة الثالثة^١ عشرة^٢

[حُكْمُ الزَّانِي بِذَاتِ الْبَعْلِ فِي تَرْوِجِهَا]

ما يَقُولُ السَّيِّدُ فِي امْرَأَةٍ ذَاتِ بَعْلٍ زَنَى بِهَا رَجُلٌ ثُمَّ^٣ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا^٤ تَرْوَجَهَا^٥؛
تَحِلُّ لَهُ^٦ أَمْ لَا؟

الجواب:

أما إذا كانت ذات بعل، لا تحلُّ له أبداً. فأما^٧ غيرُ ذاتِ بعلٍ، يحلُّ تروجها بعدَ
إظهارِ توبتها.

١. في «أ، ب، د، ش»: «الثالث».

٢. في «ب، د، ص» و«المطبوع»: «عشر».

٣. في المطبوع: - «ثم».

٤. أي طلقها بعلمها.

٥. في «ش» و«المطبوع»: «زوجها».

٦. في «أ، ش» و«المطبوع»: - «له».

٧. في المطبوع: + «إذا كانت».

المسألة الرابعة^١ عشرة^٢

[الإجراء]

ما يقول السيد في الإجراء؟

الجواب:

هو الدين الصحيح عند أهل^٣ الإمامية، ولا تحابط عندنا في ثواب^٤ و عقاب^٥.
و يجوز أن يبلَى [المؤمن] بالبلاء في الدنيا، و يُمحَّص^٥ من الذنوب، فإن فَضَلَ
من ذلك شيء يُعاقب في القبر، ثم أهوال^٦ القيامة، فإن فَضَلَ يُعاقب عقاباً مُنقطعاً، ثمَّ
يُرَدُّ إلى الجنة و الثواب الدائم؛ لأنَّ المؤمنَ يَسْتَحِقُّ بإيمانه وَحده الثواب الدائم، فإن
وَقَعَ منه شيء من الذنوب عوقب بذلك، ثمَّ يُرَدُّ إلى ما يَسْتَحِقُّه من الثواب و الإيمان.
و ولاية المعصومين تَقْطَعُ^٧ عليهم بالثواب الدائم؛^٨ فإن كان عليهم ذنوب

١. في «أ، ب، ش»: «الرابع».

٢. في «أ، ب، د، ص» و المطبوع: «عشر».

٣. في المطبوع: - «أهل».

٤. في المطبوع: + «لا».

٥. في المطبوع: «و التمحيص».

٦. في المطبوع: + «يوم».

٧. في «ب، د، ش، ص»: «يقطع».

٨. من قوله: «فإن وقع منه شيء» إلى هنا ساقط من المطبوع.

موبقاتٌ يُمَحَّص^١، و يَشْفَعُ فِيهِ الشَافِعُونَ^٢ - النَّبِيُّ وَالْأَنْمَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - ، وَلَا يُمْنَعُ مِمَّا^٣ يَسْتَحِقُّهُ بِإِيمَانِهِ مِنَ الثَّوَابِ الدَّائِمِ.
و هذه الْمَسْأَلَةُ مُسْتَقْصَاةٌ فِي «جَوَابِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ»^٤، وَ فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ»^٥.

١. فِي «ب، د، ص»: «تُمَحَّص».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَالشَّافِعُونَ» بَدَلَ «فِيهِ الشَّافِعُونَ».

٣. فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِمَا».

٤. يَعْنِي مَسْأَلَةَ الْوَعِيدِ مِنْ جَوَابَاتِ الْمَسَائِلِ الْمَوْصِلِيَّاتِ الْأُولَى، وَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ مَفْقُودَةٌ، وَ لَكِنْ بَقِيَتْ مِنْهَا بَعْضُ الْمَقَاطِعِ، رَاجِعٌ: الْمَتَّبِقِيُّ مِنَ التَّرَاثِ الْمَفْقُودِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى.

٥. رَاجِعٌ: الذَّخِيرَةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، ص ٣٠٢ وَ مَا بَعْدَهَا، وَ ص ٥٠٤ وَ مَا بَعْدَهَا.

المسألة الخامسة^١ عشرة^٢

[دخول العبد الجنة باستحقاقه]

العبد يدخل الجنة بعمله، أو بتفضّل الله تبارك وتعالى؟

الجواب:

العبد يدخل^٣ باستحقاقه الجنة^٤، كالحُرِّ.

تمت المسائل وأجوبتها^٥، والحمد لله رب العالمين، و صلى الله على خير

خلقه^٦ محمد^٧، وآله أجمعين^٨.

١. في «أ، ب، ش»: «الخامس».

٢. في «ب، د» و المطبوع: «عشر». و في «ص»: - «المسألة الخامسة عشرة».

٣. في المطبوع: + «الجنة».

٤. في «أ، د»: - «الجنة».

٥. في «ب، د، ص»: - «و أجوبتها».

٦. في «ب، د، ص»: «سيدنا» بدل «خير خلقه». و في المطبوع: - «خير خلقه».

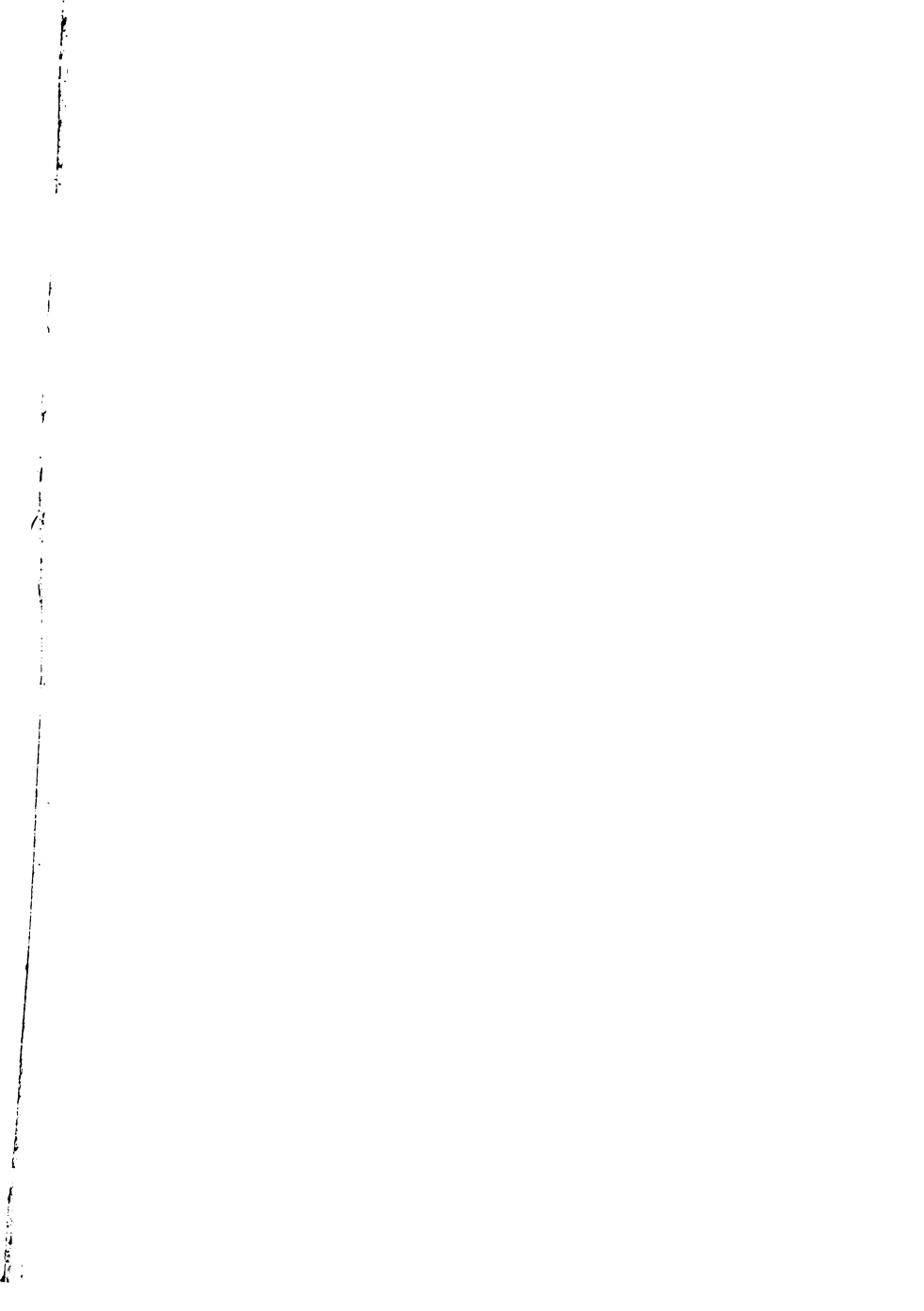
٧. في «ب، د، ص»: + «النبي».

٨. في «ب، د، ص»: «الظاهرين» بدل «أجمعين». و من قوله: «و أجوبتها» إلى هنا لا يوجد في «أ».

و في «ب، ص»: + «و صحبه المنتجبين». و في المطبوع: + «و حسبنا الله و نعم الوكيل».

(٢٨)

جواب المسائل الواردة من طبرستان



مقدمة التحقيق

تحتوي هذه المسائل على مجموعة مهمة جداً من المسائل الكلامية والفقهية، و هي مكونة من إحدى عشرة مسألة؛ تسع منها كلامية، و اثنتان فقهيتان، و بذلك يمكن اعتبار المسائل الطبرية مسائل كلامية، باعتبار كثرة المسائل الكلامية فيها. و الطبرية منسوبة إلى طبرستان في شمال إيران، و لا يُتوهم أنّ الطبري نسبة إلى مدينة طبرية - إحدى مدن الشام -؛ فإنّ النسبة إليها: «طبراني» لا «طبري». قال ياقوت الحموي:

و النسبة إليها [أي طبرية] طبراني على غير قياس، فكأنه لما كثرت النسبة بالطبري إلى طبرستان، أرادوا التفرقة بين النسبتين، فقالوا: «طبراني» إلى طبرية^١.

و لم يتمّ تعيين السائل الذي قام بطرح هذه المسائل، سوى أنّه أُشير في بداية المسائل إلى أنّه أحد الأشراف.

نسبتها إلى المؤلف

و يدلّ على تصحيح نسبة المسائل الطبرية إلى الشريف المرتضى، إضافة إلى تناسبها مع آرائه المعروفة في كتبه المشهورة، هو أنّه أُرِجِعَ فيها إلى كتاب الملخص (مسألة ٢)، و الموصليات الأولى (مسألة ٤ و ٧).

ثم إن هذه المسائل كاملة، و لم يسقط منها شيء؛ بدلالة ما جاء في آخرها من قوله: «قد أجبنا عن المسائل بكمالها».

و الجدير بالذكر أنّ للشریف المرتضى مسائل طبرية أخرى غير هذه، و هي معروفة باسم: «الناصریات»، و هي فقهية، و تحتوي على ٢٠٧ مسائل، و قد سميت طبرية لأنها مرسله أيضاً من بلاد طبرستان، فينبغي عدم الخلط بينهما.

محتوى الرسالة

و فيما يلي استعراض لأهم مطالب المسائل الطبرية:

المسألة الأولى: نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى و إليهم. يمكن تقسيم البحث في

هذه المسألة إلى نقاط، هي:

١. بين الشریف المرتضى في هذه المسألة رأيه حول أفعال الإنسان الاختيارية، فقد ذهب إلى أنها مخلوقة للإنسان نفسه، لا الله تعالى، بمعنى أن الإنسان هو الذي أحدثها و أنشأها. و دليل هذا التصور عن أفعال الإنسان أمران:

أولاً: أن هذه الأفعال تنسب إلى الإنسان نفسه، و تضاف إليه إضافة الفعلية، فيقال: إنها فعله، أي أنه هو الذي أكل و شرب و ضرب، و هذا يعني أنها مخلوقة له، و لو كانت مخلوقة لله تعالى لنسبت إليه، و لما توجه المدح و الذم إلى الإنسان؛ كما لا يُمدح و لا يُذم على صورته و شكله؛ لأنه ليس من فعله.

يبدا أن الشریف المرتضى لم يتمكن هنا من الجمع بين فاعلين طويلين يقومان بإيجاد فعل واحد، لكن يُنسب الفعل إلى الفاعل القريب فقط، فيُمدح و يُذم عليه، بل تصور أن مجرد الخلق يساوي نسبة الفعل إلى خالقه.

ثانياً: أن الفعل تابع لتصورات الإنسان و دواعيه، فهو بالخيار في فعله و تركه، و هذا يدل على أنه هو فاعل له الفعل.

و الجدير بالذكر أن هذا الدليل دليل سيال، فقد استخدمه الشریف المرتضى في

موارد أخرى، مثل إثبات نسبة الفعل المتولّد والعلم المكتسب إلى الإنسان^١.
 ٢. هناك معنى آخر للخلق يمكن من خلاله أن يسمّى الله تعالى خالقاً لأفعال الإنسان الاختيارية، وهو معنى التقدير، ومعناه أنّ الله تعالى هو الذي قدّر هذه الأفعال، وفصل حسنّها من قبيحها، وميّز خيرها من شرّها، وواجبها من نديبها، والمقدّر يسمّى في اللغة خالقاً.

٣. إنّ إطلاق لفظ «الخالق» على الإنسان ليس مُستعظماً - خلافاً للبلخي حيث رفض ذلك - فأهل اللغة سمّوه بذلك، وقال تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^٢ فهذا تصريح بوجود أكثر من خالق، ولو كان هناك خالق واحد لما صحّ هذا التعبير، كما لم يصحّ أن يقال: «أحسن الآلهة». وأمّا رفض البلخي إطلاق لفظ «الخالق» على الإنسان بحجّة أنّه تنقيص لله تعالى وإبطال لتعظيمه فينتقض بتجويزه - أي البلخي - إطلاق لفظ «مُحدّث» و«مخترع» على الإنسان، فلو كان في لفظ «خالق» تنقيص فهو كذلك في هذه الألفاظ.

٤. وأمّا معنى ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام من أنّ أفعال العبد مخلوقة خلق تقدير، لا خلق تكوين، فهو ناظر إلى نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى، لا إلى نسبتها إلى العباد أنفسهم، فإنّ نسبتها إليهم بالتقدير والتكوين معاً، لا بأحدهما. وهذا المعنى مناسب لما تقدّم من أنّ الله تعالى خالق بمعنى مقدّر، لا بمعنى الإحداث والإنشاء والتكوين.

وأمّا قوله عليه السلام: «أمر بين أمرين، لا جبر ولا تفويض»، فمعناه أنّ العباد غير مُجبرين على أفعالهم، وفي نفس الوقت فإن الأمر غير مفوض إليهم، وذلك بمعنىين: الأول: أنّه تعالى لو لم يُقدّرهم على الفعل، لما تمكّنوا منه.

١. الذخيرة، ص ٧٣، ١٦٦.

٢. المؤمنون (٢٣): ١٤.

الثاني: أن تقدير الأفعال و تمييز حَسَنها و قبيحها و واجبها من نَدبها بيده تعالى .
و المعنى الثاني أنسب بالجمله الأولى، فيكون المعنى: «لا جبر»، أي أن الله تعالى
لم يخلق الأفعال خلق تكوين، و «لا تفويض»، أي أنه تعالى خالق الأفعال خلق تقدير.

المسألة الثانية: عدم إرادة الله تعالى المعاصي و القبائح من الأبحاث المهمة التي
تدور حول مسألة إرادة الله تعالى هي أنه هل يريد المعاصي و يرضى بها أو لا؟
أجاب الشريف المرتضى بالنفي القاطع، و هو أنه تعالى لم يُرد شيئاً من المعاصي
أبداً، و ذكر دليلين عقليين على ذلك:

الأول: أنه نهى عنها، و كل مَنْ نهى عن فعل كان كارهاً له.

الثاني: أن إرادة القبيح قبيحة، و الله تعالى منزّه عن القبيح.

كما استدلل على كلامه بآيات من القرآن، و بإجماع المسلمين على أنه تعالى لا
يرضى بالمعاصي التي وقعت من العباد مثل أن يُكفر به أو أن يُشتم أولياؤه، و هذا
يعني أنه كاره لها؛ إذ لو كان مريداً لها لكان راضياً بها.

و قد أجاب بعد ذلك عن إشكال مفاده أن العباد لو فعلوا ما يكرهه الله تعالى للدّل
على ضعفه، قياساً على رعية الملك إذا خالفوا أوامره.

و الجواب: أنه إذا كانت أوامر الملك تصبّ في مصلحة الرعية و قاموا بمخالفته،
فإنه لا يدلّ على ضعفه، نعم إذا كانت أوامره تصبّ في صالحه هو و نظامه، فإنّ
مخالفتهم تدلّ على ضعفه، و الله تعالى لا يأمر بشيء لأجل مصالحه الخاصة و العياد
بالله، و إنّما كلّ أوامره لمصلحة العباد، فمخالفتهم لا تدلّ على ضعفه.

ثم أضاف جوابين نقضيين:

أحدهما: إنّ صاحب الإشكال يقول: إنّ الله تعالى يريد للمعاصي، لكنّه يسلم في
نفس الوقت بأنّه قد نهى عنها، فيقال له: لو سلّمنا بإشكالك من أن وقوع ما يكرهه
تعالى يدلّ على ضعفه، للزم أن تقبل بأنّ وقوع ما نهى عنه يدلّ على ضعفه أيضاً؛ فإنّ

الملك إذا ضعف لفعل رعيته ما لا يريد، لكان ضعيفاً أيضاً لفعلهم ما يكرهه.
و الآخر: أنه تعالى لو كان أمراً و مريداً من الكفار أن يكفروا به و من العصاة أن يعصوه، لكان أمراً لهم أن يضعفوه و يغلبوه و مريداً لذلك، و هو واضح البطلان.
و قد تعرّض الشريف المرتضى إلى هذا البحث و الإشكال و الجواب عليه في كتابه الملخص^١.

المسألة الثالثة: القول في الاستطاعة. عرّف الشريف المرتضى الاستطاعة بأنها القدرة على الفعل، و صرّح بأنها متقدّمة على الفعل، و هذا من الأبحاث الخلافية، فقد ذهب بعض المتكلمين إلى أنّ القدرة مع الفعل، فيما أصرّ العدلية على أنها قبله، و يدلّ عليه:

أولاً: إنّما يُحتاج إلى القدرة لكي يخرج الفعل من العدم إلى الوجود، فلو كان موجوداً لكان مستغنياً عنها، فيجب أن تكون القدرة موجودة في حال عدم الفعل. و ليست القدرة كالعلة؛ فإنّ تأثير العلة تأثير إيجاب للمعلول بينما تأثير القدرة تأثير اختيار لا إيجاب، و لو كانت القدرة كالعلة لاحتاج الفعل إليها في البقاء أيضاً إضافة إلى الحدوث، و هو خلاف ما ذهب إليه المتكلمون.

ثانياً: لو كانت القدرة مع الفعل لامتنع فعل الإيمان من الكافر، و لم يكن قادراً عليه؛ لأنّه بناء على ذلك لو كان قادراً على الإيمان قدرة حاصلة مع الإيمان لا قبله، لحصل الإيمان، و الفرض أنّه كافر. و إن لم يكن قادراً على الإيمان لم يحسن تكليفه به؛ فإنّه لا فرق بينه -بناء على ذلك- و بين العاجز.

ثالثاً: دلّت آية وجوب الحجّ على اشتراط وجوبه بالاستطاعة، فإذا كانت الاستطاعة و القدرة مع الفعل، لزم أن يكون الأمر بالحجّ متوجّهاً إلى من قام به، و هو باطل.

المسألة الرابعة: الوعيد و الشفاعة. سُئل الشريف المرتضى في هذه المسألة عن بحثين مهمّين، هما: حكم مرتكب الكبيرة، و الشفاعة، و العلاقة بين البحثين هي أنّ مرتكب الكبيرة هل يمكن أن تشملهُ الشفاعة، و يخرج من النار، أو لا؟

البحث الأول: و هي من المسائل المهمّة في علم الكلام، حيث يدور الأمر فيها حول مصير مرتكب الكبيرة، و هل هو خالد في النار أو لا؟

فقد ذهب المعتزلة إلى القول بخلود مرتكب الكبيرة في النار، و بذلك أسسوا نظريّة كلاميّة صارت من أصولهم الخمسة، و هي: «الوعيد»، فيما خالف الإماميّة بصورة عامّة في ذلك، و آمنوا بأنّ المؤمن إذا ارتكب كبيرة لا يخلد في النار، بل يخرج منها، و هي النظريّة التي عُرفت باسم: «الإرجاء»^١. و قد صار الخلاف في الوعيد من العلامات الفارقة بين الإماميّة بصورة عامّة و المعتزلة.

و استدللّ الإماميّة، و منهم الشريف المرتضى، على قولهم بأنّ إجماع المسلمين دلّ على أنّ الإيمان يُستحقّ به الثواب الدائم، و أمّا المعصية فقد دلّ الإجماع و العقل على استحقاق العقاب المنقطع بفعلها، كما دلّ الدليل على بطلان التحابط، و أنّ الذنوب لا تُحيط ما يستحقّه الإنسان من ثواب، و حينئذ إذا ارتكب المؤمن كبيرة مع اعتقاده بحرمتها فسوف يستحقّ الثواب الدائم بإيمانه، فإنّ هذه الكبيرة لم تحبط ثوابه؛ لبطلان التحابط، و هذا يلزم منه أنّه لا يستحقّ لارتكابه الكبيرة إلاّ عقاباً منقطعاً، فإنّه لا يعقل أن يستحقّ الثواب و العقاب الدائمين معاً، كما لا يصحّ القول بأنّه يتردّد بين الجنّة و النار، فيُنعم تارة، و يُعذب أخرى؛ و ذلك لأنّ السمع و الإجماع منعا من ذلك، و دلاً على أنّ من يدخل الجنّة فإنّه لا يخرج منها أبداً، و بذلك ثبت انقطاع عقاب مرتكب الكبيرة على خلاف ما ذهب إليه المعتزلة.

و أمّا الدليل على بطلان التحابط فهو أنّ الشيء إنّما ينفي شيئاً آخر إذا نافاه

و ضادّه، و لا منافاة و لا تضادّ بين الثواب و العقاب المستحقّين، كما أنّ التضادّ يكون بين الأمور الموجودة، بينما المستحقّ من الثواب و العقاب لا يكون إلاّ معدوماً، و لا تضادّ بين المعدومات. فبطل ما قاله أهل التحابط بأنّ المستحقّ من العقاب أبطل المستحقّ من الثواب.

البحث الثاني: و هذا البحث انعكاس للبحث السابق، و هو يدور حول حقيقة الشفاعة، أمّا المعتزلة الذين ذهبوا إلى أنّ مرتكب الكبيرة خالد في النار و لا يخرج منها أبداً، فمن الطبيعي سوف لن تشمل الشفاعة، لذلك قاموا بتعريف الشفاعة بأنّها عبارة عن إيصال المنافع و زيادة المرتبة، و أمّا الإماميّة الذين جعلوا عقاب مرتكب الكبيرة منقطعاً، فأمكنهم القول بشمول الشفاعة له، و أنّها ستكون بمعنى إسقاط العقاب عن مُستحقّه، و أشكلوا على المعتزلة بأنّه لو كان معنى الشفاعة طلب إيصال المنافع و زيادة المرتبة لكنا شافعين للنبي صلّى الله عليه و آله؛ لأننا ندعو له بزيادة المرتبة و المنزلة، و من المسلم أنّنا لا نسمّى شافعين للنبي صلّى الله عليه و آله، لا لفظاً و لا معنى. و لا يصحّ أن يقال إنّ سبب عدم كوننا شافعين للنبي صلّى الله عليه و آله هو اشتراط الرتبة في الشفاعة بين الشافع و المشفوع فيه، فلا يمكن أن يكون الشافع أقلّ مرتبة من المشفوع فيه. إنّ هذا لا يصحّ؛ لأنّ الرتبة إنّما تشترط بين الشافع و المشفوع إليه، لا بين الشافع و المشفوع فيه.

و استدلل الإماميّة على صحّة المعنى الذي ذهبوا إليه في الشفاعة بقوله صلّى الله عليه و آله: «ادخرتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي». فإنّ تخصيص أهل الكبائر بالشفاعة يدلّ على أنّ معناها إسقاط العقاب، و لو كانت بمعنى زيادة المنافع لما صحّ تخصيصها بأهل الكبائر، فإنّه لا فرق بينهم و بين غيرهم - من أهل الطاعات أو مرتكبي الصغائر - في الانتفاع بزيادة المنافع.

المسألة الخامسة: القرآن محدّث غير مخلوق. برز خلاف قديم بين المسلمين حول

حدوث القرآن و قدّمه أَدَى إلى ظاهرة عرفت باسم المحنة أو محنة خلق القرآن، حيث ذهب المعتزلة إلى حدوث القرآن، فيما ذهب أهل الحديث إلى القول بقدّمه^١، و قد ذهب الإمامية بصورة عامّة إلى القول بحدوث القرآن. و استدلّ الشريف المرتضى في هذه المسألة على ذلك بتجدّد الكلام، فإنّ القرآن كلام متجدّد، فعند ما نسمعه نعلم بوجوده و تجدّده بعد عدمه، و عندما ينقطع الصوت نعلم بانقضائه و انعدامه، و التجدّد علامة الحدوث. و للقرآن أوّل و آخر و أجزاء، و يوصف بأنّه مُنَزَّل و محكم و عربي و محدّث، و كلّ هذا يدلّ على حدوثه. ولكن أكّد الشريف المرتضى على عدم جواز إطلاق اسم «المخلوق» على القرآن؛ لأنّ هذا اللفظ يدلّ على الاختلاق و الجعل، و القرآن منزّه من ذلك.

المسألة السادسة: حكم المخالف في الفروع. سُئل الشريف المرتضى في هذه المسألة عن الخلاف في فروع الدين، هل يؤدي إلى نفس النتائج التي يؤدي إليها الخلاف في أصول الدين؟

فأجاب بأنّ لدينا أدلّة علميّة و قطعيّة على الأحكام الفرعيّة، و هذا يعني أنّها تتساوى من حيث القيمة مع الأصول، فيكون المخالف لفروع الإمامية كالمخالف لأصولها، و هو الذي عليه إطباق الإمامية.

و قد فضّل الشريف المرتضى الاختصار في الإجابة عن هذه المسألة، و عدم التصريح برأيه حول المخالف لأصول الإمامية، و لعلّه مراعاة لبعض المسائل المعيّنة.

المسألة السابعة: حكم مرتكب الكبائر. و سُئل الشريف المرتضى عن مرتكبي الكبائر كشرب الخمر و الزنا، و هل يكون غير المستحلّ لها كافراً؟

إنّ هذا السؤال قد يكون ناظراً إلى ما ذهب إليه الخوارج من تكفير كلّ مرتكب للكبيرة، و استباحة دمه و عرضه و ماله.

و قد أجاب الشريف المرتضى بالتفريق بين المستحلّ لارتكاب هذه الكبائر و المحرّم لها، أما المستحلّ فجزم بكفره بإجماع المسلمين؛ لأنّه باستحلاله لشرب الخمر و الزنا يكون مخالفاً لصريح ما شرّعه النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، و هو يكون ناشئاً من الشكّ في نبوته، و هو كفر. أما المحرّم فهو ليس بكافر؛ لأنّه لو صار كافراً بذلك لصار مرتدّاً؛ لتقدّم إيمانه، و يترتّب على ذلك آثار الكفر من استباحة المال و منع الموارثة و المناكحة، و هذا لم يقل به أحد من المسلمين، و خلاف الخوارج متأخّر. و الشريف المرتضى هنا يشير إلى قاعدة مهمّة في باب الإجماع، و هي أنّ الخلاف المتأخّر عن الإجماع لا يضرّ به، بل يبقى الإجماع على حجّيته. و الجدير بالذكر أنّ عدم تكفير مرتكب الكبيرة غير المستحلّ لها قد تقدّم في المسألة الرابعة، أنّه يعتبر فاسقاً بعمله، و إن كان ما زال مؤمناً من حيث عقيدته.

المسألة الثامنة: اعتبار الرؤية في الشهور. ظهر خلاف بين الإمامية حول أنّ شهر رمضان يزيد و ينقص، و يكون ثبوته بالرؤية، أو أنّه ثابت العدد، فلا ينقص عن ثلاثين يوماً، و قد تبنّى الشريف المرتضى الرأي الأوّل، و كتب عدّة رسائل حوله، و أجاب عن عدّة مسائل، منها رسالة ألّفها في الجواب على بعض علماء الإمامية ممّن كان يذهب إلى نظريّة العدد، اسمها: الردّ على أصحاب العدد. و في هذه المسألة استدلّ على رأيه من خلال الاستدلال باتّفاق المسلمين على اعتبار الرؤية، و أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله كان يطلب الأهلّة، و كذلك المسلمون، و لو كان العدد معتبراً لاتبّعه النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله و المسلمون و تركوا طلب الأهلّة، ثمّ استدلّ بعدد من الروايات، و ردّ الرواية المؤيّدّة للقول بالعدد و الدالّة على عدم نقصان شهر رمضان و عدم تمام شعبان، و سبب ردّه لها هو شدوذها و ضعفها. ولكنّه لم يترك تأويل هذه الرواية بما لا يتنافى مع ما ذهب إليه، كعادته في عدم ترك تأويل الأخبار الضعيفة، فذكر أنّ تأويل هذه الرواية هو أنّ شهر رمضان لا نقص فيه من حيث الفضيلة و

الكمال، و أن شعبان بالنسبة إلى شهر رمضان نقاص الفضيلة و الكمال.
 و أما هل القول بالعدد يستلزم الكفر أو لا، فقد أحال الشريف المرتضى جوابه إلى ما تقدم في المسألة السادسة حول حكم المخالف في الفروع.
 المسألة التاسعة: حكم شرب الفقّاع. لقد تعرّض الشريف المرتضى للسؤال عن الفقّاع أكثر من مرّة، و قد تعود كثرة السؤال عن ذلك إلى مخالفة علماء أهل السنّة، حيث ذهبوا إلى جواز شربه.^١

و قد تكلم الشريف المرتضى في الجواب هنا بشيء من الاختصار، فاستدلّ على حرمة الفقّاع بإجماع الإماميّة، و بالأخبار المتظاهرة الفاشية، و أشار إلى عدم تعلّق تحريم الفقّاع بكونه مسكراً و عدمه، و ذكر أخيراً أن مستحلّ الفقّاع عند الإماميّة حاله حال مستحلّ الخمر.

المسألة العاشرة: حكم عبادة الكافر. من المسائل التي كانت و ما زالت إلى يومنا هذا مثاراً للبحث و الجدل و السؤال، هي أن الكافر هل تقبل منه الطاعات؟ فإنه لو صلّى أو صام أو تصدّق، أو فعل غير ذلك من أفعال الخير، فهل تقبل منه أو لا؟
 أجاب الشريف المرتضى بأنّ الكافر لا تقبل طاعاته أبداً؛ و ذلك لأنّ الطاعة يترتب عليها استحقاق المدح و الثواب، و من المعلوم أنّ الكافر لا يستحقّ شيئاً من المدح و الثواب. و الذي ذهب إلى قبول طاعاته هو القائل بالتحباط، حيث ذهب إلى أن ثواب طاعات الكفّار يُحبط عقابهم بمقدار ذلك الثواب. ولكن قد تقدم في المسألة الرابعة الكلام عن بطلان التحباط.

ثمّ أجاب الشريف المرتضى عن إشكال قد يثار، و هو أن عدم وقوع الطاعة من الكافر مخالف للبداهة، فإننا نرى رأي العين أنّ الكفّار يمارسون الكثير من العبادات و القربات، و هذا يدلّ على كونهم عارفين باللّه تعالى و أنّ طاعاتهم مقبولة.

١. المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٣٣٧.

فأجاب من خلال بيان نقطتين:

الأولى: لا يوجد شيء مخالف للبداهة في كلامنا، فإنّ الطاعة ليست أمراً ظاهراً للعيان حتّى يمكن إدراكها، بل هي من الأمور المستورة عن الخلق، ولا يعلمها إلاّ علماء الغيوب، وإنّما أقصى ما يمكن أن يقال: إنّ الكافر قد فعل ما هو طاعة في الظاهر، وأما هل هي طاعة حقاً فهو أمر مستور عنّا، وإذا دلّ الدليل على عدم وقوع الطاعة منهم، علمنا أنّ ما يفعلونه ليس طاعة حقيقة.

الثانية: طرح في هذه النقطة بحثاً مهماً، وإن لم يرد في السؤال، وهو هل أنّ الكفار عارفون بالله تعالى أو لا؟

أجاب الشريف المرتضى بأنّهم غير عارفين بالله تعالى قطعاً، بنفس الدليل السابق الدالّ على نفي الطاعات عنهم، وهو أنّ معرفة الله تعالى تستوجب المدح والثواب، والكافر لا يستحق شيئاً من ذلك.

وأما ما يقال من أنّهم نظروا في الدليل المؤدّي إلى المعرفة كما نظرنا نحن فيه، فلا بدّ أن تحصل لهم المعرفة. فأجاب عن ذلك بأننا لا نعلم أولاً أنّهم نظروا في الأدلّة، ولو علمنا ذلك فإنّنا لا نعلم أنّهم نظروا فيها من الوجه الذي يؤدّي إلى المعرفة والعلم، ولو علمنا بذلك لم نعلم تكامل باقي الشروط اللازمة في توليد العلم، وبذلك لا يمكن الجزم بأنّهم نظروا في الأدلّة بما يؤدّي إلى حصول العلم، فبقى على الشكّ، وإذا قام الدليل على عدم حصول المعرفة لديهم جزمنا بذلك.

وقد تعرّض الشريف المرتضى إلى بحث معرفة الكفار بصورة أكثر تفصيلاً في المسألة الرابعة من المسائل الرسيّة الأولى، وأشار إليه بشيء من الإجمال في نهاية المسألة الأخيرة من الرسيّة الثانية.

المسألة الحادية عشر: عدد أصول الدين. وسئل الشريف المرتضى أخيراً عن عدد أصول الدين، فأجاب بأنّ المتكلمين - وعنّي بهم المعتزلة - قد ذكروا أنّ أصول الدين خمسة، وذكر أصول المعتزلة الخمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين

المنزلتين، و الوعد و الوعيد، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر. إلا أنه أشكل على هذا التقسيم بأنه لم يتعرّض إلى ذكر النبوة. فإن قيل: إنها داخلة في العدل لأنها من الألفاظ، و اللطف داخل في العدل. فيقال لهم: إنَّ الوعد و الوعيد، و المنزلة بين المنزلتين، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر أيضاً من باب الألفاظ و هو من فروع العدل، فلماذا أفردتموها بالذكر، و تركتم النبوة؟ و لماذا لم تُدخلوا الجميع تحت باب العدل؟

و لذلك قال: إنَّ بعض المتأخرين قسّم أصول الدين إلى اثنين فقط: التوحيد و العدل. و على هذا، فمن أراد الإجمال اقتصر على التوحيد و العدل، و من أراد التفصيل وجب أن يضيف النبوة و الإمامة. فهي من الأصول المهمة، و لا يصحّ تركها و الإخلال بها.

و بهذا أنهى الشريف المرتضى الجواب عن المسائل الطبرية.

و كانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٣٣ - ١٦٦.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٣ - ٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٣٤ - ٣٧٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٨٤ - ١٩١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٨ - ٢٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

جواب المسائل الواردة من طبرستان^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

المسألة الأولى

[نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى وإيهم]

سأل الشريف - أحسن الله توفيقه - فقال: ما القول في أفعال العباد، هل هي مخلوقة أم لا؟

و ما معنى قول الصادق عليه السلام: «أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير، لا خلق تكوين؛ أمر بين أمرين، لا جبر ولا تفويض»^٢؟
الجواب - والله التوفيق :-

أما أفعال العباد فليست مخلوقة لله عز وجل؛ وكيف تكون^٣ خلقاً له، وهي مضافة إلى العباد إضافة الفعلية؟

و لو كانت مخلوقة لكانت من فعله، و لو كانت فعلاً له لما توجه الذم

١. في النسخ: + «إملاء السيد الأجل المرتضى علم الهدى قدس الله روحه».

٢. التوحيد، ص ٤٠٧، ح ٥؛ الخصال، ص ٦٠٨، ح ٩؛ تحف العقول، ص ٤٢١. و في كلها مع اختلاف في اللفظ.

٣. في النسخ والمطبوع: «يكون». و ما أثبتناه هو الصواب.

والمَدْحُ على قَبِيحِهَا^١ و حَسَنِهَا إِلَى الْعِبَادِ، كما لا يُذَمُّونَ و يُمدَّحُونَ بِخَلْقِهِمْ و صُورِهِمْ و هَيْئَاتِهِمْ^٢.

و لَكَانَتْ أَيْضاً لَا تَتَّبِعُ^٣ فِي وَقْعِهَا قُصُودَ^٤ الْعِبَادِ و دَوَاعِيهِمْ و أَحْوَالِهِمْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَعْمَالَ فِي الْعِبَادِ - الَّتِي لَا شُبُهَةَ فِيهَا - لَا^٥ تَتَّبِعُ^٦ إِرَادَتَهُمْ، و لَا تَقَعُ^٧ بِحَسَبِ قُصُودِهِمْ؟^٨ هَذَا إِنْ أُرِيدَ بِالْخَلْقِ هَاهُنَا الْإِحْدَاثُ و الْإِنشَاءُ عَلَى بَعْضِ الْوَجُوهِ.

و إِنْ أُرِيدَ بِالْخَلْقِ التَّقْدِيرُ الَّذِي لَا يَتَّبِعُ الْفِعْلِيَّةَ، جَازَ الْقَوْلُ بِأَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ عَزَّ و جَلَّ كَكُلِّ^٩؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ لَهَا، مُرْتَّبٌ لِجَمِيعِهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُسَمُّونَ مُقَدَّرَ الْأَدِيمِ «خَالِقاً» لَهُ، و إِنْ كَانَ الْأَدَمُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ؟

قَالَ الشَّاعِرُ:

و لِأَنْتَ تَقْرِي^{١٠} مَا خَلَقْتَ، و بَع ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^{١١}

١. في «ج، د» و المطبوع: «قبحها».

٢. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «و هيأتهم».

٣. في النسخ و المطبوع: «لا يتبع». و الصواب ما أثبتناه.

٤. في «ب، ج»: «قصور». و في «د» و المطبوع: «تصور».

٥. في النسخ و المطبوع: «ولا»، و هو سهو.

٦. في «ب، ج، د» و المطبوع: «لا يتبع».

٧. في النسخ و المطبوع: «ولا يقع». و ما أثبتناه هو الصواب.

٨. في «ب، ج»: «قصورهم». و في «د» و المطبوع: «تصورهم».

٩. في النسخ و المطبوع: «فكل»؛ و الأنسب ما أثبتناه.

١٠. في «ب»: «لا تقري». و في «ج، د» و المطبوع: «تعري».

١١. في «ج، د» و المطبوع: «لا يعترى». و البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى، يمدح بها هريم بن

سنان. راجع: ديوان زهير، ص ٢٩؛ كنز الفوائد، ص ٢٩.

و قَالَ الْآخَرُ:

و لَا يَنْطُ^١ بِأَيْدِي الْخَالِقِينَ^٢ و لَا أَيْدِي الْخَوَالِقِ^٣ إِلَّا جَيْدُ الْأَدَمِ^٤
هَذَا جَوَابٌ لِمَنْ سَأَلَ^٥ عَنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ: هَلْ تَكُونُ^٦ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ تَعَالَى، أَمْ لَا؟
فَأَمَّا مَنْ سَأَلَ: هَلْ هِيَ مَخْلُوقَةٌ لِلْعِبَادِ، أَمْ لَا؟

فجوابه: أَنَّ الصَّحِيحَ كَوْنُ الْعِبَادِ خَالِقِينَ لِأَعْمَالِهِمْ الْمَقْصُودَةِ الْمُجْرَى بِهَا إِلَى
الْأَغْرَاضِ الصَّحِيحَةِ؛ [و] هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.
و خَالَفَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ^٧ فِي ذَلِكَ، وَ إِنْ كَانَ مُوَافِقاً عَلَيَّ أَنَّ الْعِبَادَ يُحْدِثُونَ
وَ يُنْشِئُونَ وَ يَخْتَرِعُونَ^٨.

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَوْصَفُوا بِأَنَّهُمْ «خَالِقُونَ» لِأَعْمَالِهِمْ؛ لِأَنَّ «الْخَلْقَ» إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ
إِيقَاعَ الْفِعْلِ مُقَدَّرًا أَوْ مَقْصُودًا، فَهَذَا الْمَعْنَى قَائِمٌ بَيْنَ الْعِبَادِ وَ أَعْمَالِهِمْ؛ وَ لَا مَعْنَى
لِلْامْتِنَاعِ مِنْ^٩ الْعِبَادَةِ، مَعَ ثُبُوتِ مَعْنَاهَا.

وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَهْلَ اللَّغَةِ قَدْ سَمَّوْا الْعَبْدَ «خَالِقًا»، وَ إِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِيمَا^{١٠}
طَرِيقُهُ اللَّغَةُ.

١. في «ب»: «تَيْطَ». و في «ج، د» و المطبوع: «و لا تَيْطَ».

٢. في «ب، ج، د» و المطبوع: «الخالقين».

٣. في «ج»: «الخير التي» بدل «الخوالق». و في «د»: «الخبر». و في المطبوع: «الخبر».

٤. البيت لابن هرمة. راجع: البيان و التبيين، ص ١٢٦؛ الأغاني، ج ٤، ص ٥١٦.

٥. في «ج، د» و المطبوع: «يسأل».

٦. في «ج، د» و المطبوع: «يكون».

٧. راجع ترجمته في رسالة: «أحكام أهل الآخرة».

٨. المقالات، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

٩. في «ج، د» و المطبوع: «لا» بدل «من».

١٠. في النسخ: «فيها». و الصواب ما أثبتناه.

و قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^١ فَجَعَلَ غَيْرَهُ «خَالِقًا»^٢ بِصَرِيحِ الْقَوْلِ؛ وَ لَوْ^٣ كَانَ غَيْرُهُ لَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ، لَمْ^٤ يَسْغُ^٥ أَنْ يَقُولَ: «أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ»، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا إِلَهَ سِوَاهُ، لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقُولَ^٦: «أَكْرَمُ الْأَلْهَةِ»، أَوْ «أَحْسَنُ الْأَلْهَةِ»^٧؟

وَ إِنَّمَا اسْتَنْكَرَ^٨ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ «خَالِقٌ» ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ أَدْخَلَ فِي تَعْظِيمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَ تَمْيِيزِهِ عَمَّا يَجْرِي مِنَ الْأَوْصَافِ عَلَى عِبَادِهِ. وَ لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَّهُ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ إِطْلَاقِ هَذَا الْوَصْفِ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْقُرْآنِ وَ اسْتِعْمَالِ أَهْلِ اللَّغَةِ.

وَ مَا تَوَهَّمَهُ الْبَلْخِيُّ فِي التَّمْيِيزِ وَ التَّخْصِيسِ لَهُ تَعَالَى يَنْتَقِضُ بِوَصْفِهِ بِإِلْخَافٍ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُمْ^٩ - لِلْعَبْدِ^{١٠} بِأَنَّهُ «مُحَدِّثٌ»، «مُنْشِئٌ»، «مُخْتَرَعٌ»، كَمَا يَصِفُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ؛ فَإِنَّ^{١١} كَانَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوَصْفِ بِالْخَلْقِ نَقْصٌ وَ إِبْطَالٌ لِلتَّعْظِيمِ وَ الْمَزْيَةِ، فَفِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوَصْفِ^{١٢} بِالْإِنْسَانِ وَ الْإِخْتِرَاعِ مِثْلُ ذَلِكَ.

١. المؤمنون (٢٣): ١٤.

٢. من قوله: «و إليهم المرجع» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د» و المطبوع.

٣. في «ج، د» و المطبوع: «و لمن».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «أن».

٥. في «ب، ج، د»: «يسغ». و في المطبوع: «يشنع».

٦. من قوله: «أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د» و المطبوع.

٧. في «ج، د» و المطبوع: - «الألهة».

٨. في «أ، ب، ج»: «استنكره».

٩. في «أ، ب، ج»: «و بينه». و في «د» و المطبوع: «و بين». و ما أثبتناه هو المناسب للسياق.

١٠. في «أ»: - «للعبد». و في «ج، د» و المطبوع: «العبد».

١١. في النسخ و المطبوع: «و إن». و المناسب للسياق ما أثبتناه.

١٢. في «ج، د» و المطبوع: «بالوصف» بدل «في الوصف».

و ما يَعْتَدِرُ به الْبَلْخِيُّ في الْإِخْتِرَاعِ و الْإِنْشَاءِ إِلَى الْمُجْبِرَةِ يُعْتَدَرُ إِلَيْهِ بِمِثْلِهِ في الْخَلْقِ.

فَأَمَّا ما رَوَى عن الصّادِقِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ و سَلَامُهُ - مِنْ^١ أَنْ «أَفْعَالَ الْعِبَادِ مخلوقةٌ خَلَقَ تَقْدِيرًا، لا خَلَقَ تَكْوِينًا» و الْمُرَادُ بِأَنَّهَا^٢ مخلوقةٌ لِلَّهِ تَعَالَى على وَجْهِ التَّقْدِيرِ لا التَّكْوِينِ،^٣ فَلَمْ يُرِدْ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ أَنَّهَا مخلوقةٌ لِلْعِبَادِ على أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لا الْآخَرَ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لو أَرَادَ ذَلِكَ لم يَكُنْ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مخلوقةٌ لَهُمْ خَلَقَ تَقْدِيرًا و تَكْوِينًا مَعًا، و مَنِ الْمُكْوَنُ^٥ [والمُقَدَّر] لِفِعْلِ الْعَبْدِ سِوَاهُ؟

فَأَمَّا معنى إِضَافَةِ الصّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - في الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ^٦ - أَفْعَالَ الْعِبَادِ إِلَى أَنَّهَا مخلوقةٌ لِلَّهِ تَعَالَى خَلَقَ تَقْدِيرًا، فَجَارِ على ما قَدَّمْنَا بَيَانَهُ، مِنْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ مُبَيَّنًا لَهَا، مُفَضَّلًا^٧ لِحَسَنِيهَا مِنْ قَبِيحِهَا،^٨ مَمِيزًا خَيْرَهَا مِنْ شَرِّهَا، كَانَ بِذَلِكَ مُقَدَّرًا لَهَا. و إِذَا كَانَ مُقَدَّرًا، جازَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ خَالِقٌ لَهَا؛ كَمَا قالُوا في مُقَدَّرِ الْأَدِيمِ و مُرْتَبِهِ^٩ و مُبَيَّنٍ ما يَجِيءُ مِنْهُ - مِنْ مَزَادَةٍ^{١٠} أو غَيْرِهَا^{١١} -: إِنَّهُ خَالِقٌ.

١. في «ب، ج، د» و المطبوع: «في».

٢. في «ب»: «بأنه». و الأنسب: «فالمراد أنها».

٣. في «ج، د» و المطبوع: «كالتكوين» بدل «لا التكوين».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «عليها» بدل «عليه السلام». و استظهر في هامش المطبوع زيادة: «عليها».

٥. في «ج»: «دين» و في «د» و المطبوع: «بل» بدل «و من». و استظهر في هامش المطبوع: «لا مكون» بدل «و من المكون».

٦. في «أ، ج، د» و المطبوع: «من». و في «ب»: «عن». و ما أثبتناه هو الموافق للسياق.

٧. في «أ، ج، د»: «مفضلًا».

٨. في «ب، د» و المطبوع: «قبحها».

٩. في «د» و المطبوع: «و مرتبه».

١٠. في «أ»: «مرارة». و في «ج، د» و المطبوع: «مراده». و المَزَادَةُ: وِعَاءٌ يُحْمَلُ فِيهِ الْمَاءُ فِي السَّفَرِ، كَالْقِرْبَةِ و نَحْوِهَا. و الْجَمْعُ: مَزَادٌ. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٩٩ (زود).

١١. في «ج، د» و المطبوع: «و غيرها».

و قد صرَّحَ في الخبرِ بالمعنى الذي أشرنا إليه، و أعزَّبَ عنه أحسنَ إعرابٍ؛ لقوله: «خَلَقَ تقدِيرٍ، لا خَلَقَ تَكْوِينٍ».

فأما قوله عليه السلام في الخبرِ: «أمرٌ بينَ أمرينِ، لا جَبَرٍ و لا تَفْوِضَ» فمن^١ حَسَنَ التخليصِ^٢ و التمييزِ للحقِّ مِنَ الباطلِ؛ لأنَّ العبادَ غيرُ مُجَبَّرِينَ على أفعالهم - عندَ مَنْ أنعمَ^٣ النَّظَرَ - بل هم مُختارونَ لها، و موقعونَ لجميعها بحسبِ إشارتهم و دواعيهم؛ و قد لَوَّحنا في صدرِ هذه المسألةِ بالدلالةِ على ذلك.

غيرَ أنهم، و إن كانوا غيرَ مُجَبَّرِينَ، فالأمرُ في أفعالهم غيرُ مَفْوضٍ إليهم من وجهين:

أحدُهما: أنَّ اللهَ تعالى لو لم يُقدِرْهم و يُمكنْهم بالآلاتِ و غيرها، لما تمكَّنوا من تلك الأفعالِ. فأشفقَ عليه السلامُ من أن يقتصِرَ على نفي الإيجابِ عنهم؛ فيُظنَّ أنهم مُستَقَلِّونَ بنفوسهم، و أنهم غيرُ محتاجينَ إلى اللهِ تعالى في تلك الأفعالِ، فنَفَى التَّفْوِضَ؛ ليُعلمَ أنَّ الأمرَ في تمكُّنهم و إقدارهم ليسَ إليهم.

و الوجهُ الآخرُ: أن يكون المرادُ بنفي التَّفْوِضِ أنَّ الأمرَ في تمييزِ هذه الأفعالِ و ترتيبها و تبينِ^٤ حَسَنها من قبيحها^٥، و واجبها من نَدبها ليسَ مَفْوضاً^٦ إليهم؛ بل

١. في «ب»: «و من». و في «ج، د»، و المطبوع: «عن».

٢. في النسخ و المطبوع: «التخلص». و أكبرُ الظنُّ أنه من سهو النَّسَّاحِ.

٣. في «ب، ج، د» و المطبوع: «أمعن». و أنعمَ النَّظَرَ في الأمر: أطلَّ الفكرةَ فيه. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٨٦ (نعم).

٤. في «ج»: «و تبين». و في «د» و المطبوع: «و تبين».

٥. في «د» و المطبوع: «قبحها».

٦. في «ج»: «ليس مفوضاً».

هو ممَّا يَخْتَصُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ وَالإِرْشَادِ إِلَيْهِ.^١
 وَ هَذَا الْوَجْهَ أَشْبَهُ بِالْجُمْلَةِ الْأُولَى مِنَ الْكَلَامِ، وَ تَعَلَّقَ مَعْنَى آخِرِ الْخَبْرِ بِأَوَّلِهِ؛
 لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «هِيَ مَخْلُوقَةٌ خَلَقَ تَقْدِيرًا، لَا تَكْوِينَ»، ثُمَّ أَتَبَعَ الْكَلَامَ عَلَى
 سَبِيلِ التَّفْسِيرِ وَ الإِيضَاحِ بِقَوْلِهِ: «أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لَا جَبْرَ وَ لَا تَفْوِيضَ»^٢؛ فَقَوْلُهُ:^٣ «لَا
 جَبْرَ» تَفْسِيرٌ لِنَفْيِ^٤ الْخَلْقِ عَلَى سَبِيلِ التَّكْوِينِ، وَ قَوْلُهُ: «لَا تَفْوِيضَ» إِضَاحٌ إِثْبَاتِ^٥
 الْخَلْقِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ، وَ تَنْبِيهُ^٦ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَهَا - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ - إِلَى غَيْرِهِمْ.^٧

-
١. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «إِلَيْهِ».
 ٢. مِنْ قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَتَبَعَ الْكَلَامَ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ.
 ٣. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ قَوْلُهُ».
 ٤. فِي «أ، ب»: «الْمَعْنَى». وَ فِي «ج» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِأَنَّ». وَ الْمُنَاسِبُ لِلسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
 ٥. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «إِثْبَاتِ».
 ٦. فِي «أ، ب، ج»: «وَ بَيْنَهُ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ نَبَهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلسِّيَاقِ.
 ٧. فِي «أ»: «عَلَيْهِمْ» بَدَلَ «إِلَى غَيْرِهِمْ».

المسألة الثانية

[عَدَمُ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَعَاصِي وَالْقَبَائِحِ]

و سَأَلَ - أَحَسَّنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - : هَلْ تَكُونُ^١ الْمَعَاصِي بِإِرَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَشِئَتِهِ،
أَمْ لَا تَكُونُ^٢ بِإِرَادَةِ اللَّهِ؟ وَ هَلْ شَاءَهَا تَعَالَى وَ رَضِيَهَا،^٣ أَمْ شَاءَهَا وَ لَمْ يَرْضَهَا؟
الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٤ :

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُرِدْ شَيْئاً مِنَ الْمَعَاصِي وَالْقَبَائِحِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَهَا
وَ لَا يَشَاءَهَا وَ لَا يَرْضَاهَا؛ بَلْ هُوَ تَعَالَى كَارَهُ سَاخِطٌ^٥ لَهَا.
وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - قَدْ نَهَى عَنْ سَائِرِ الْقَبَائِحِ وَ الْمَعَاصِي،
بِإِخْلَافٍ. وَ النَّهْيُ إِنَّمَا يَكُونُ نَهياً بِكَرَاهِيَةٍ^٦ النَّاهِي لِلْفِعْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّ
ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ،^٧ وَ الْأَمْرُ فِيهِ وَاضِحٌ لَائِحٌ^٨.

١. في «أ، ج، د»: «يكون».

٢. في «أ، ب، ج، د»: «لا يكون». و المناسب للسياق ما أثبتناه.

٣. في «ب، ج، د» و المطبوع: «ورضاها».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «+ اعلم».

٥. في «ج»: «و ساقط». و في «د» و المطبوع: «و ساخط».

٦. في «د» و المطبوع: «بكرهه».

٧. راجع: الملخص في أصول الدين، ص ٣٨٧.

٨. في «ب، د» و المطبوع: «لا يخفى». و في «ج»: «لا يخلو» كلاهما بدل «لائح».

ألا ترى أن أحدنا لا يجوز أن ينهى إلا^١ عما يكرهه؟ فلو كان النهي في كونه نهياً غير مُفْتَقِرٍ إلى الكراهية^٢ لم يجب ما ذكرناه.

ولأنه^٣ لا فرق بين قول أحدنا لغيره: «لا تفعل كذا» ناهياً له، وبين قوله: «أنا كاره له»؛ كما لا فرق بين قوله: «افعل» أمراً له، وبين قوله: «أنا مُريدٌ منك أن تفعل».

وإذا كان - جلّت عظمتُه - كارهاً لجميع المعاصي والقبايح، من حيث كان ناهياً عنها^٤، استحال أن يكون مُريداً لها؛^٥ لإستحالة أن يكون مُريداً^٦ كارهاً للأمر الواحد على وجه واحد.

وَيَدُلُّ أيضاً على ذلك: أنه لو كان مُريداً للقيح، لوجب أن يكون على صفة نقص^٧ إن كان مُريداً له بلا إرادة، وإن كان مُريداً له بإرادة [يفعلها، لوجب] أن يكون فاعلاً للقيح؛ لأن إرادة القبيح قبيحة، وفاعلها فاعل القبيح ومستحق للذم. ولا^٨ خلاف في ذلك في الشاهد^٩، كما لا خلاف في قبح الظلم من أحدنا.

وإنما يدعى مخالِفوناً حُسن إرادة القبيح^{١٠} إذا كانت من فعله تعالى، كما

١. في «ج، د» والمطبوع: - «إلا».

٢. في «ج، د» والمطبوع: «الكراهة».

٣. في «أ، ب، ج»: «ولا لأنه» بدل «ولأنه».

٤. في «ج، د» والمطبوع: + «أن يكون».

٥. في «د» والمطبوع: + «لا».

٦. في النسخ والمطبوع: + «لها»، وهو سهو.

٧. في «ب، ج، د» والمطبوع: + «وذم».

٨. في المطبوع: - «لا».

٩. في حاشية «د» و متن المطبوع: «الثاني».

١٠. في «ب»: «القيح».

يَدْعُونَ حُسْنَ^١ ما له^٢ صفةُ الظلمِ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى. وَ ذَلِكَ بَاطِلٌ بِمَا لَا شُبْهَةَ فِيهِ.
و قد أَكَّدَ السَّمْعُ دَلِيلَ الْعَقْلِ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾^٣،
﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾^٤، و قوله تَعَالَى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ
مَكْرُوهًا﴾^٥.

و قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^٦ و إِذَا كَانَ خَلَقَهُمْ
لِلْعِبَادَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ مِنْهُمْ الْكُفْرَ.
و قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾^٧، و لَوْ كَانَ مُرِيدًا لَهُ لَكَانَ شَائِبًا لَهُ
و رَاضِيًا بِهِ.

و قد أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَرْضَى أَنْ يُكْفَرَ بِهِ، وَ يُشْتَمَّ أَوْلِيَاؤُهُ،
وَ يُكذَّبَ أَنْبِيَآؤُهُ وَ يُفْتَرَى عَلَيْهِمْ.
فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْمُخَالِفِ بِأَنَّهُ لَوْ حَدَّثَ مِنَ الْعِبَادِ مَا لَا يُرِيدُهُ تَعَالَى، لَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى
ضَعْفِهِ^٨؛ قِيَاسًا عَلَى رَعِيَّةِ الْمَلِكِ إِذَا فَعَلُوا مَا يَكْرَهُهُ وَ لَا^٩ يُرِيدُهُ.
فَبَاطِلٌ؛ الْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ: غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَهُمْ أَنْ جَمِيعَ مَا يُرِيدُهُ الْمَلِكُ مِنْ رَعِيَّتِهِ إِذَا

١. في «أ»: «خسر».

٢. في «ج»: «حاله» بدل «ماله». و في «د» و المطبوع: «حالة» بدلًا منه.

٣. غافر (٤٠): ٣١.

٤. آل عمران (٣): ١٠٨.

٥. الإسراء (١٧): ٣٨.

٦. الذاريات (٥١): ٥٦.

٧. الزمَر (٣٩): ٧.

٨. في «ج، د» و المطبوع: «صفة».

٩. في «ب، ج، د» و المطبوع: «و ما».

وَقَعَ مِنْهُمْ خِلَافُهُ دَلٌّ^١ عَلَى ضَعْفِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مِنْهُمْ مَا يَعُودُ صَلاَحُهُ وَ نَفَعُهُ عَلَيْهِمْ لَا عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ فِي ارْتِفَاعِهِ وَ وَقُوعِ خِلَافِهِ ضَعْفًا.

أَلَا تَرَى أَنَّ رَعِيَّةَ الْمَلِكِ الْمُسْلِمِ يُرِيدُ مِنْ جَمِيعِهِمْ أَنْ يَكُونُوا عَلَى دِينِهِ، لَا لِنَفْعِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، بَلْ إِلَيْهِمْ، وَ قَدْ يَكُونُ مِنْ جُمْلَتِهِمُ الْيَهُودُ وَ النَّصَارَى وَ الْمُخَالِفُ لِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَ لَا يَكُونُ فِي تَمَسُّكِ هَؤُلَاءِ بِأَدْيَانِهِمْ وَ اخْتِلَافِهِمْ إِلَى ثُبُوتِ عَادَاتِهِمْ^٢ دَلَالَةً عَلَى ضَعْفِ مَلِكِهِمْ وَ نَقْصِهِ؟

وَ إِنَّمَا يَضَعُفُ الْمَلِكُ بِخِلَافِ رَعِيَّتِهِ لَهُ إِذَا كَانَ مُتَكَثِّرًا بِطَاعَتِهِمْ، مُتَنَفِعًا بِنُصْرَتِهِمْ، مُعْتَصِدًا^٣ بِقُوَّتِهِمْ. فَتَمَى خَالَفُوهُ^٤ اقْتَضَى الْخِلَافُ ضَعْفَهُ؛ لِقُوتِ مَنَافِعِهِ، وَ انْتِفَاءِ نُصْرَتِهِ وَ مَعُونَتِهِ.

وَ الْقَدِيمُ، تَعَالَى عَنْ أَنْ يَنْتَفِعَ بِطَاعَاتِ الْعِبَادِ، وَ إِنَّمَا هُمْ الْمُتَنَفِعُونَ بِذَلِكَ؛ فَلَا ضَعْفَ يَلْحَقُهُ مِنْ مَعَاصِيهِمْ،^٥ وَ لَا قُوتَ نَفْعِ.

وَ يَلْزَمُ الْمُحْتَجَّ^٦ بِهَذِهِ الشُّبُهَةِ الضَّعِيفَةِ أَنْ يَضَعُفَ اللَّهُ - تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا - لَوْ قُوعَ مَا نَهَى عَنْهُ وَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ مِنْ عِبَادِهِ، قِيَاسًا عَلَى الْمَلِكِ وَ رَعِيَّتِهِ؛ فَإِنَّ مَنْ يَضَعُفُ مِنْ مُلُوكِنَا يَفْعَلُ رَعِيَّتَهُ لِمَا يَكْرَهُهُ وَ لَا يُرِيدُهُ، يَضَعُفُ بَأَنْ يَفْعَلُوا مَا نَهَاهُمْ عَنْهُ وَ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِهِ.^٧

١. في «ج، د» و المطبوع: «خلاف ذل» بدل «خلافه دل».

٢. كذا، و في الملخص، ص ٣٩٠: «الاختلاف إلى البيعة و الكنيسة».

٣. في «ب»: «معتصد». و في «ج، د» و المطبوع: «مقتصدًا».

٤. في «ب، ج، د» و المطبوع: «خالفن». و استظهر في هامش المطبوع: «خالفوا».

٥. في المطبوع: «معاصيه».

٦. في «ب»: «المجتمع». و في «ج، د» و المطبوع: «المنتج».

٧. في المطبوع: - «و لم يأمرهم به».

و يَجِبُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا كَانَ أَمِيراً لِلْكَفَّارِ^١ بِالْإِيمَانِ
و الْعُصَاةِ بِالطَّاعَاتِ أَنْ يَكُونَ أَمِيراً لَهُمْ أَنْ يُضْعِفُوهُ وَ يَغْلِبُوهُ وَ يَقَهَّرُوهُ! وَ هَذَا
مِمَّا لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ.

و قد استَقْصَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي كِتَابِنَا الْمَعْرُوفِ بِ«الْمُلَخَّصِ فِي أُصُولِ
الدين»^٢ وَ فِي الْقَدْرِ الَّذِي أوردناه^٣ هَاهُنَا^٤ كِفَايَةً.

١. في «ج، د» و المطبوع: «أمر الكفار» بدل «أمرًا للكفار».

٢. راجع: الملخص في أصول الدين، ص ٣٨٥ - ٣٩٤.

٣. في «أ، ب، ج»: «أوردنا».

٤. في المطبوع: - «هاهنا».

المسألة الثالثة

[القول في الاستطاعة]

و سَأَلَ - أَدَامَ اللَّهُ حِرَاسَتَهُ - فَقَالَ: مَا الْقَوْلُ فِي الْإِسْطَاعَةِ؟ وَ هَلْ تَكُونُ قَبْلَ
الْفِعْلِ، أَوْ مَعَهُ؟
الجوابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - .

إِنَّ الْإِسْطَاعَةَ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْفِعْلِ، وَ الْقُدْرَةُ الَّتِي يُفْعَلُ بِهَا الْفِعْلُ لَا تَكُونُ إِلَّا
قَبْلَهُ، وَ لَا تَكُونُ^٢ مَعَهُ فِي حَالٍ وَ جَوْدِهِ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْقُدْرَةَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِیَحْدُثَ بِهَا الْفِعْلُ، وَ یَخْرُجَ بِهَا
مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ؛ فَمَتَى وُجِدَتْ^٣ وَ الْفِعْلُ مَوْجُودٌ، فَقَدْ وُجِدَتْ^٤ فِي حَالٍ
اسْتِغْنَائِهِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ^٥ لَمْ یَسْتَغْنِ بِوُجُودِهِ عَنِ مَوْثُرٍ فِي وَجُودِهِ، وَ إِنَّمَا یَسْتَغْنِي فِي
حَالِ الْبَقَاءِ عَنِ^٦ مَوْثُرَاتِ الْوُجُودِ؛ لِحُصُولِ الْوُجُودِ، لَا لِشَيْءٍ^٧ سِوَاهُ.

١. فِي النُّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا یَكُونُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلسِّيَاقِ.

٢. فِي النُّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ لَا یَكُونُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلسِّيَاقِ.

٣. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ جَبَتْ».

٤. فِي «ج»: «جَوْبٌ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ جَبْ».

٥. كَذَا، وَ الظَّاهِرُ زِيَادَةُ «لَوْ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٧. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا بَشِيءٌ».

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ تُنَزَلَ^١ الْقُدْرَةُ فِي مُصَاحَبَتِهَا لِلْفِعْلِ الَّذِي تَوَثَّرَ فِيهِ مَنْزِلَةُ الْعِلَّةِ الْمُصَاحِبَةِ لِلْمَعْلُولِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ لَيْسَتْ عِلَّةً فِي الْمَقْدُورِ، وَلَا مَوْجِبَةً لَهُ؛ بَلْ تَأْتِيهَا تَأْتِيرٌ^٢ اخْتِيَارٍ وَ إِيثَارٍ، مِنْ غَيْرِ إِيْجَابٍ؛ لِمَا قَدْ بَيَّنَّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكُتُبِ.^٣

و لَوْلَا أَنَّهَا مُفَارِقَةٌ لِلْعِلَّةِ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ، لَاحْتِاجَ الْمَقْدُورِ فِي حَالِ بَقَائِهِ إِلَيْهَا كَحَاجَتِهِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ يَحْتَاجُ الْمَعْلُولُ إِلَيْهَا فِي كِلَا حَالَيْهِ^٤ مِنْ حُدُوثِ أَوْ بَقَاءِ. وَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْقُدْرَةَ يَسْتَعْنِي عَنْهَا الْمَقْدُورُ فِي حَالِ بَقَائِهِ.

و قَدْ قَالَ الشُّيُوخُ مُؤَكِّدِينَ لِهَذَا الْمَعْنَى: فَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ فَأَلْقَاهُ، لَا تَخْلُو^٦ اسْتَطَاعَةُ إِلْقَائِهِ مِنْ أَنْ تَكُونَ^٧ ثَابِتَةً وَ الشَّيْءُ فِي يَدِهِ أَوْ خَارِجٌ عَنْهَا. فَإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً وَ الشَّيْءُ فِي يَدِهِ، فَقَدْ دَلَّ عَلَى تَقَدُّمِهَا^٨، وَ هُوَ الصَّحِيحُ. وَ إِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً وَ الشَّيْءُ خَارِجٌ عَنْ يَدِهِ مُلْقَى عَنْهَا، فَقَدْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يُلْقِيَ مَا لَيْسَ فِي يَدِهِ، وَ هَذَا مُحَالٌ. وَ لَيْسَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِهِ وَ كَوْنِهِ خَارِجاً عَنْهَا وَ اسْطِطَاعُهُ وَ مَنْزِلَةُ الثَّلَاثَةِ.

و مِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ قَبْلَ الْفِعْلِ: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَعَ الْفِعْلِ كَانَ الْكَافِرُ

١. في «أ، ب، د»: «أن ينزل».

٢. في «ج، د»، و المطبوع: - «تأثير».

٣. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٨٣.

٤. في «ب، ج، د» و المطبوع: «كل».

٥. في «ج»: «حالية». و في «د» و المطبوع: «حالة».

٦. في «ب، ج، د» و المطبوع: «لا يخلو».

٧. في «أ، ج، د»: «أن يكون».

٨. في «ج، د» و المطبوع: «تقديمها».

غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَرَ عَلَى الْإِيمَانِ^١ لَكَانَ^٢ الْإِيمَانُ موجوداً مِنْهُ، عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ الْفَاسِدِ. وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَى الْإِيمَانِ لَمَا حَسُنَ أَنْ يُؤْمَرَ بِهِ وَيُعَاقَبَ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا لَا يُعَاقَبُ الْعَاجِزُ عَنِ الْإِيمَانِ بِتَرْكِهِ وَلَا يُؤْمَرُ بِهِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَاجِزِ وَالْكَافِرِ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا غَيْرُ قَادِرِينَ عَلَى الْإِيمَانِ وَلَا مُتَمَكِّنِينَ مِنْهُ.

[و أيضاً:] قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^٣ فَشَرَطَ تَوَجُّهَ الْأَمْرِ بِالِاسْتِطَاعَةِ لَهُ^٤، فَلَوْ لَا أَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ لِلْفِعْلِ، وَ أَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَطِيعًا لِلْحَجِّ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْحَجِّ إِنَّمَا تَوَجَّهَ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَ وُجِدَ مِنْهُ! وَ هَذَا مُحَالٌ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ^٥ وَ أَحْكَامِهَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِنَا^٦ وَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَقْنَعٌ^٧.

١. في «د» و المطبوع: - «لأنه لو قدر على الإيمان». و المراد بالعبارة: أن تكون له قدرة حاصله مع الإيمان (الفعل)، لا قبله.

٢. في «ج، د» و المطبوع: «المكان».

٣. آل عمران (٣): ٩٧.

٤. أي للفعل، و هو الحج في الآية الكريمة.

٥. في «ج، د» و المطبوع: - «في الاستطاعة».

٦. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٨٠ و ما بعدها.

٧. في «ج»: «فقيح». و في «د» و المطبوع: «مقنعة».

المسألة الرابعة

[الوعيدُ والشفاعةُ]

و سأل - أحسنَ اللهُ توفيقَه - في الوعيد: و هل يكونُ العبدُ المُسلمُ خالداً مُخلداً في النارِ بكبيرةٍ واحدةٍ أو تَلَحُّقَه الشفاعةُ إذا ماتَ من غيرِ توبَةٍ؟
الجوابُ - وباللَّهِ التوفيقُ -:

إنَّ العبدَ المُسلمَ المؤمنَ لا يجوزُ أن يكونَ مُخلداً في النارِ بعقابِ معاصيه؛ لأنَّ الإيمانَ يُستَحَقُّ به الثوابُ الدائمُ و النعيمُ المُتَّصِلُ، و الكبيرةُ التي واقَعها المؤمنُ إنَّما يُستَحَقُّ بها^١ العقابُ المنقطعُ، و لا تأثيرَ لعقابها المُستَحَقُّ في ثوابِ الإيمانِ المُستَحَقِّ. و إذا لم يَقَعْ تحابُّطُ بَيْنِ المُستَحَقِّينِ، فهما^٢ على حالهما؛ لم يؤثِّرْ أحدهما في صاحبه. فلو خُلدَ المؤمنُ بعقابِ معصيته في النارِ، لَوَجَبَ أن يكونَ ممنوعاً حَقَّه من الثوابِ، و مبخوساً^٣ نصيبه من النعيمِ.
و أما الشفاعةُ، فهي^٤ مَرَجُوةٌ له في إسقاطِ عقابه، و غيرُ مقطوعٍ عليها فيه. فإن

١. في «د» و المطبوع: «به».

٢. في «ج»: «فيها». و في «د» و المطبوع: «فيهما».

٣. في «أ، ج»: «و منحوساً». و في «ب»: «و منحرساً». و «البخس»: الناقص؛ و «المبخوس» مثله. راجع: الصالح، ج ٣، ص ٩٠٧ (بخس).

٤. في «ب، ج، د» و المطبوع: «فهو».

وَقَعَتْ فِيهِ الشَّفَاعَةُ، أَسْقَطَتْ عِقَابَهُ؛ فَلَمْ يَدْخُلِ النَّارَ، وَخَلَصَ لَهُ الثَّوَابُ. وَإِنْ لَمْ تَنَعِ الشَّفَاعَةُ فِيهِ، عَوِّقَ فِي النَّارِ بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ، وَأُخْرِجَ إِلَى الْجَنَّةِ فَأُثِيبَ فِيهَا ثَوَابًا دَائِمًا، كَمَا اسْتَحَقَّهُ بِإِيمَانِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ يَجْرِي مَجْرَى الدَّعْوَى^٢، وَفِيهِ خِلَافٌ.

قُلْنَا: الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا كَانَ غَرَضُنَا أَنْ نُبَيِّنَ كَيْفِيَّةَ الْمَذْهَبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَكَيْفَ يُبْنَى الْقَوْلُ فِيهَا عَلَى الْمَذَاهِبِ الصَّحِيحَةِ.

وَالْأَدِلَّةُ وَالْبَرَاهِينُ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ وَفَسَادِ مَا عَدَاهَا مَوْجُودَةٌ مُسْتَقْصَاةٌ فِي كَلَامِنَا عَلَى أَهْلِ الْوَعِيدِ وَتُصْرَةُ الْقَوْلِ بِالْإِرْجَاءِ فِي «جَوَابِ مَسَائِلِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ»^٣، غَيْرَ أَنَّا لَا نُخْلِي هَذَا الْمَوْضِعَ مِنْ إِشَارَةٍ خَفِيَّةٍ^٤ لَطِيفَةٍ إِلَى الْحُجَّةِ وَوَجْهِ الدَّلَالَةِ، فَتَقُولُ:

أَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ^٥ الْإِيمَانَ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ، فَهُوَ الْإِجْمَاعُ وَالسَّمْعُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ عِنْدَنَا لَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ ثَوَابٍ وَلَا عِقَابٍ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ. وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ - عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ - عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ، وَأَنَّ مَنْ^٦ لَمْ يُحِطْ ثَوَابَهُ بِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْمَعَاصِي الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا الْعِقَابَ الْعَظِيمَ يَرُدُّ^٧ الْقِيَامَةَ مُسْتَحَقًّا مِنْ ثَوَابِ الْإِيمَانِ مَا كَانَ يَسْتَحَقُّهُ عَقِيبَ فِعْلِهِ.

١. في «د» و المطبوع: «فيه».

٢. في المطبوع: + «فيه».

٣. أي جواب المسائل الموصليات الأولى، وهي مفقودة.

٤. في «ج، د» و المطبوع: «خفيفة».

٥. في «ج، د»: - «أَنَّ». و جاء في المطبوع بين معقوفين.

٦. في «ج، د» و المطبوع: - «مَنْ».

٧. في النسخ «ترد»، و هو سهو.

وإذا تَبَتَّ^١ هذه الجملة، نَظَرْنَا فِي الْمَعْصِيَةِ الَّتِي يَأْتِي بِهَا هَذَا الْمُؤْمِنُ وَيَفْعَلُهَا، وَهُوَ مُحَرَّمٌ لَهَا^٢ غَيْرُ مُسْتَحَلٍّ لِلْإِقْدَامِ^٣ عَلَيْهَا، فَقُلْنَا: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَقًّا عَلَيْهَا الْعِقَابُ؛ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ وَالْإِجْمَاعِ أَيْضًا.

وَتَبَّتْ^٤ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَرَ الثَّوَابُ الْمُسْتَحَقُّ فِي الْعِقَابِ الْمُسْتَحَقِّ فَيُبْطَلَهُ، وَلَا الْعِقَابُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى الثَّوَابِ الْمُسْتَحَقِّ فَيُبْطَلَهُ؛ لِفَسَادِ التَّحَابُطِ عِنْدَنَا بَيْنَ الْأَعْمَالِ وَبَيْنَ^٥ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهَا؛ بِمَا^٦ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، خَاصَّةً فِي الْكِتَابِ الَّذِي أَسْرَنَّا إِلَيْهِ^٧.

وَمِنْ قَوِيٍّ مَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ التَّحَابُطِ بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ: أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَنْفِي غَيْرَهُ وَيُبْطَلُهُ وَيُحْبِطُهُ إِذَا ضَادَّهُ وَنَافَاهُ^٨، أَوْ نَافَى مَا^٩ يَحْتَاجُ ذَلِكَ الشَّيْءَ فِي وُجُودِهِ إِلَيْهِ. وَلَا^{١٠} تَضَادٌّ وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ الْمُسْتَحَقِّينَ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْعِقَابِ، وَكَو خَالَفَهُ لَمَا انْتَهَى إِلَى التَّنَافِي وَالتَّضَادِّ.

وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ^{١١} تَضَادُّ أَوْ تَنَافٍ^{١٢} لَكَانَ عَلَى الْوُجُودِ؛ كَتَنَافِي^{١٣} سَائِرِ

١. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «تَبَّتْ».
٢. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «لَهَا».
٣. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: «الْإِقْدَامِ».
٤. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَمُتَبَّتْ».
٥. فِي «ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَعِنْدًا». وَاسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ زِيَادَةُ الْوَاوِ.
٦. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «وَرَبَّمَا».
٧. يَرِيدُ الْمَسَائِلَ الْمُوصَلِيَّاتِ الْأُولَى. وَرَاجِعُ: الذَّخِيرَةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، ص ٥٢١.
٨. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «أَوْ نَافَاهُ».
٩. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «أَمَّا فِيمَا» بَدَلَ «أَوْ نَافَى مَا».
١٠. فِي «ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا» بِدُونَ وَآوِ الْعَطْفِ.
١١. فِي «ب»: «لَا» بَدَلَ «هُنَاكَ».
١٢. فِي النُّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَنَافِي»؛ سَهْوًا مِنْ أَقْلَامِ النُّسَاخِ، وَجَهْلًا مِنْهُمْ بِلُغَةِ الضَّادِ.
١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «كَتَنَافِي».

الْمُتَضَادَاتِ. وَ الْمُسْتَحَقُّ مِنَ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْدُومًا، وَ التَّنَافِي لَا يَصِحُّ بَيْنَ الْمَعْدُومَاتِ؛ فَكَيْفَ يُعْقَلُ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمُسْتَحَقَّ مِنَ الْعِقَابِ الْمَعْدُومِ أَبْطَلَ الْمُسْتَحَقَّ مِنَ الثَّوَابِ الْمَعْدُومِ؟!

وَ إِذَا بَطَلَ الْإِحْبَاطُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ «مَنْ ضَمَّ إِلَى الْإِيمَانِ الْمَعَاصِي الْمَوْسُومَةَ بِالْكَبَائِرِ» مِنْ أَنْ يَرِدَ الْقِيَامَةُ وَ هُوَ مُسْتَحَقُّ لثَّوَابِ إِيْمَانِهِ وَ عِقَابِ مَعْصِيَتِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يُغْفَرْ عِقَابُهُ - إِمَّا ابْتِدَاءً - أَوْ شَفَاعَةً - عَوْقَبَ بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْجَنَّةِ، فَخُلِدَ^١ فِيهَا بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ^٢.

وَ لَيْسَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: أَلَا جَوَّزْتُمْ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِكَبَائِرِ^٣ الذُّنُوبِ الْعِقَابُ الدَّائِمُ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: كَيْفَ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ الدَّائِمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ الدَّائِمَ، وَ فِي فِعْلٍ^٤ أَحَدِ الْمُسْتَحَقِّينِ قَطَعَ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ الْآخَرَ؟

قِيلَ لَكُمْ: أَلَا جَوَّزْتُمْ أَنْ يُثَابَ أَحْيَانًا فِي الْجَنَّةِ وَ يُعَاقَبَ^٥ أَحْيَانًا فِي النَّارِ، وَ يُؤَفَّرَ عَلَيْهِ فِي حَالِ ثَوَابِهِ مَا فَاتَهُ مِنَ الثَّوَابِ فِي أَوْقَاتِ عِقَابِهِ تَوْفِيرًا وَاجِبًا، وَ يُؤَفَّرَ عَلَيْهِ^٦ فِي أَوْقَاتِ عِقَابِهِ مَا فَاتَهُ مِنْهُ فِي أَوْقَاتِ ثَوَابِهِ إِنْ شَاءَ [اللَّهُ تَعَالَى] مُعَاقَبَتَهُ - فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ كَالأَوَّلِ - ثُمَّ لَا يَزَالُ عَلَى هَذَا أَبَدًا سَرْمَدًا مُعَاقَبًا مُثَابًا؟ فَكَيْفَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الدَّائِمِينَ مِنَ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ لَا يَجْتَمِعُ اسْتِحْقَاقُهُمَا؟

١. في «أ»: «مخلد». و في «ج، د»: «فتخلد». و في المطبوع: «فيخلد».

٢. المراد من «بقدر استحقاقه» هنا: الإشارة إلى ما ذكره سابقاً من أن «الإيمان يُستحقُّ به الثواب الدائم».

٣. في «ج، د» و المطبوع: «بكبار».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «- فعل».

٥. في «أ، ب، ج»: «و نعاقب».

٦. من قوله: «في حال ثوابه» إلى هنا ساقط من «د» و المطبوع.

و الجواب عن ذلك: إن العقل غير مانع من أن يجري الأمر على ما ذكر في السؤال، غير أن السمع والإجماع منعا منه؛ ولا خلاف بين الأمة - على اختلاف مذاهبها^١ - أن من أدخل الجنة وأُثيب^٢ فيها لا يخرج إلى النار. وإذا كان الإجماع يمنع من هذا التنزيل^٣ والتقدير الذي^٤ تضمنه^٥ السؤال، فلم يبق بعده إلا ما ذكرناه من القطع على أن عقاب المعاصي التي ليست بكفر منقطع.

وإنما قلنا: إن الشفاعة مرجوة في إسقاط عقاب المعاصي الواقعة من المؤمنين؛ لأن الإجماع حاصل على أن للنبي صلى الله عليه وآله شفاعة في أمته مقبولة مسموعة.

وحقيقة الشفاعة وفاندها: طلب إسقاط العقاب عن مستحقه، وإنما تستعمل^٦ في طلب إيصال المنافع مجازاً وتوسعاً. ولا خلاف في أن طلب إسقاط الضرر والعقاب يكون شفاعة على الحقيقة، فلم يبق إلا أن يُبين أن طلب إيصال النفع ليس بشفاعة حقيقة^٧؛ والذي يُبين ذلك: أنه لو كان شفاعة على التحقيق، لكانا شافعين في النبي صلى الله عليه وآله؛ لأننا متعبدون بأن نطلب له عليه السلام من الله عز وجل الزيادة من كراماته، والتولية لمنزله، والتوفير من كل خير

١. في «ج، د» والمطبوع: «مذاهبها».

٢. في «ج، د» والمطبوع: «وأُثبت».

٣. في «ب، ج، د» والمطبوع: «- التنزيل و».

٤. في غير «ب، ج، د» والمطبوع: «الذين».

٥. في «ب، ج، د» والمطبوع: «تضمنها».

٦. في النسخ والمطبوع: «يستعمل». والأنسب ما أثبتناه.

٧. من قوله: «فلم يبق إلا» إلى هنا ساقط من «ج، د» والمطبوع.

لحظوظه.^١ و لا إشكال في أنا غير شافعين فيه عليه السلام؛ لا لفظاً و لا معنى.
و ليس لهم أن يقولوا؛ إنما^٢ لم يسع^٣ القول بأنا شافعون^٤ له لتقصان رُتبتنا عن
رُتبتيه، و الشافع^٥ يجب أن يكون أعلى رُتبة من المشفوع فيه.
و ذلك: أن الاعتبار منهم للرتبة^٦ غلط فاحش؛ لأن الرتبة إنما تُعتبر - بحيث تُعتبر^٧
- بين المُخاطبِ و المُخاطبِ، و لا يُعتبرها أحد بين المُخاطبِ و المُخاطبِ فيه.
ألا ترى أن الأمر لا بُد أن يكون أعلى رُتبة من المأمور، و الناهي لا بُد أن يكون
أعلى منزلة من المنهَى، و لا اعتبار^٨ بمن يتعلّق الأمر به - من المأمور فيه - في كونه
منخفض الرتبة^٩ أو عالي المكان؛ بل الاعتبار في الرتبة بين المُتخاطبين؟
و الشفاعة يُعتبر فيها الرتبة^{١٠} لا محالة^{١١}، لكن بين الشافع و المشفوع إليه،
لا^{١٢} يُسمى شافعاً إلا إذا كان^{١٣} أدون رُتبة من المشفوع إليه^{١٤}، و حكم المشفوع

١. في «ج، د» و المطبوع: «بحظوظه».

٢. في «ج»: «أنا». و في «د» و المطبوع: «إننا».

٣. في «ج»: «لم يمنع». و في «د» و المطبوع: «لم يمنع».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «شافعوه».

٥. في «د»: «يحرى». و في «ج» و المطبوع: «يجزي».

٦. في «د» و المطبوع: «و ذلك لأن اعتبار الرتبة منهم».

٧. في «ب، ج، د» و المطبوع: - «بحيث تعتبر».

٨. في «ج، د» و المطبوع: - «اعتبار».

٩. في «ب، ج، د» و المطبوع: «المرتبة».

١٠. في «ب، ج، د» و المطبوع: «المرتبة».

١١. في «د» و المطبوع: - «لامحالة».

١٢. كذا، و الأنسب: «فلا».

١٣. في «ج، د» و المطبوع: + «أحد».

١٤. في «ج، د» و المطبوع: - «إليه».

فيه في أنه لا اعتبارَ برُتبته^١ حُكْمُ المأمورِ فيه في ذلك^٢.
 و مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا هِيَ فِي إِسْقَاطِ
 الْعِقَابِ دُونَ إِصَالِ الْمَنَافِعِ: الْخَبْرُ الْمُتَظَاهِرُ^٤ الْمُجْمَعُ عَلَى قَبُولِهِ - وَإِنْ كَانَ
 الْخِلَافُ فِي تَأْوِيلِهِ - مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعَدَدْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ
 أُمَّتِي»^٥؛ فَهَلْ تَخْصِيصُ أَهْلِ الْكِبَائِرِ بِالشَّفَاعَةِ إِلَّا لِأَجْلِ اسْتِحْقَاقِهِمْ لِلْعِقَابِ؟
 وَ لَوْ كَانَتْ الشَّفَاعَةُ فِي الْمَنَافِعِ، لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْقَوْلِ مَعْنَى؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِبَائِرِ
 كَعَبْرِهِمْ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِزِيَادَةِ^٧ النِّفْعِ.
 وَكُلُّ^٨ هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

١. في «ب»: «مرتبة». و في «ج، د» و المطبوع: «رتبة».
٢. في «ب»: «كله». و في «ج، د» و المطبوع: «كلمة».
٣. في المطبوع: - «أن».
٤. في المطبوع و حاشية «د»: «المتضافر».
٥. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٥٧٤، ج ٤٩٦٣؛ الأملاني للصدوق، ص ٥٦، المجلس ٢، ح ١١؛ التوحيد، ص ٤٠٧، ح ٦؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٢١٣؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٤٢١، ح ٤٧٣٩؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٥، ح ٢٥٥٣.
٦. في «ب»: «لأهل» بدل «لأن أهل».
٧. في «ب، ج، د» و المطبوع: «بدون».
٨. في المطبوع: - «وكل».

المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ

[الْقُرْآنُ مُحَدَّثٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ]

وَسَأَلَ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - عَنِ الْقُرْآنِ هَلْ هُوَ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؟
الجواب - بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ الْقُرْآنَ مُحَدَّثٌ لَا مَحَالَةَ، وَأَمَارَاتُ الْحَدَثِ فِي الْكَلَامِ أَبْيَنُ وَأَظْهَرُ مِنْهَا فِي
الْأَجْسَامِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يُعْلَمُ تَجَدُّدُهُ بِالْإِدْرَاكِ^١، وَتَقْضِيهِ^٢ بِفَقْدِ
الْإِدْرَاكِ، وَالْمُتَجَدِّدُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَدَّثًا، وَالْمُقْتَضِي^٣ لَا يَكُونُ قَدِيمًا، وَ مَا لَيْسَ
بِقَدِيمٍ وَهُوَ مَوْجُودٌ فَمُحَدَّثٌ؛^٤ فَكَيْفَ لَا يَكُونُ الْقُرْآنُ مُحَدَّثًا؟
وَلَهُ أَوَّلٌ وَ آخِرٌ وَ أِبْعَاضٌ وَ أَجْزَاءٌ؛^٥ وَ^٦ [هِيَ] أَمَارَاتُ الْحَدَثِ.
وَ هُوَ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ «مُنزَّلٌ»^٧ وَ «مُحَكَّمٌ»^٨، وَ لَا يَلِيقُ بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ الْقَدِيمُ.

١. أي بالمعرفة الحسّية، والمقصود هنا خصوص الحاسة السامعة.

٢. في «ج» و حاشية «د»: «و تقضيه». و في «د» و المطبوع: «و نقضه».

٣. في «أ، ب، ج» و حاشية «د»: «و المقتضي». و في «د» و المطبوع: «و النقيض».

٤. في «د» و المطبوع: «محدث» بدون الفاء.

٥. في «ج، د» و المطبوع: «رابعاً جزء جزء» بدل «و أبعاض و أجزاء».

٦. في «ب، ج، د» و المطبوع يوجد في هذا الموضع بياض.

٧. الأنعام (٦): ١١٤.

٨. هود (١١): ١.

وقد وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَرَبِيٌّ»^١، وَأَضَافَهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ^٢ لَهَا^٣ أَوَّلٌ، فَمَا أَضِيفَ إِلَيْهَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا ذَا أَوَّلٍ^٥.

وقد وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْقُرْآنَ بِأَنَّهُ «مُحَدَّثٌ»^٦ مُصْرَحًا غَيْرَ مُلَوِّحٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصِفَهُ بِغَيْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْأَوْصَافِ.

فَأَمَّا الْوَصْفُ لِلْقُرْآنِ بِأَنَّهُ «مَخْلُوقٌ»، فَالْوَاجِبُ الْاِمْتِنَاعُ مِنْهُ، وَالْعُدُولُ^٧ عَنِ إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تَقْتَضِي فِيهَا وَصْفَ مِنَ الْكَلَامِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ أَوْ مُخْتَلَقٌ أَنَّهُ مَكْذُوبٌ مُضَافٌ إِلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ»^٨، ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ»^٩، وَ«تَخْلُقُونَ إِنْكَاءً»^{١٠}، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الْعَرَبِيِّ لِغَيْرِهِ: كَذَبْتَ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: خَلَقْتَ كَلَامَكَ وَاخْتَلَقْتَهُ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: قَصِيدَةٌ مَخْلُوقَةٌ، إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ قَائِلِهَا وَفَاعِلِهَا. وَهَذَا تَعَارُفٌ ظَاهِرٌ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، يَمْنَعُ مِنَ إِطْلَاقِ لَفْظَةِ «الْحَلْقِ» عَلَى الْقُرْآنِ.

وقد وَرَدَ عَنِ أَئِمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ تَمْنَعُ مِنَ وَصْفِ

١. الشعراء (٢٦): ١٩٥.

٢. في المطبوع: «العرب».

٣. في «ب، ج، د» والمطبوع يوجد في هذا الموضع بياض.

٤. في النسخ والمطبوع: «فيما»، وهو سهو.

٥. في «ج، د» والمطبوع: «إذا دل» بدل «ذا أول».

٦. الأنبياء (٢١): ٢؛ الشعراء (٢٦): ٥.

٧. في «ج»: «والمعدول». وفي المطبوع: «والعدل».

٨. ص (٣٨): ٧.

٩. الشعراء (٢٦): ١٣٧. وفي «ج» - «إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقٌ». وهذه الآية ساقطة من المطبوع.

١٠. العنكبوت (٢٩): ١٧.

الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَالُوا: «لَا خَالِقَ، وَلَا مَخْلُوقَ»^١.
 وَرُويَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ فِي قِصَّةِ التَّحْكِيمِ: «إِنِّي مَا
 حَكَّمْتُ مَخْلُوقًا، وَإِنَّمَا حَكَّمْتُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٢.
 وَ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي مَنْعِ أَثْمَتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ وَصْفِ الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ
 «مَخْلُوقٌ» مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

١. تفسير العياشي، ج ١، ص ٦، ح ١٤ (عن الباقر عليه السلام)؛ الكامل لابن عدي، ج ١، ص ١٩٩ (عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ). وَ وَرَدَ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي اللَّفْظِ فِي: الْأَمَالِيِّ لِلصَّدُوقِ، ص ٦٣٩، الْمَجْلِسِ ٧٦، ح ١٦٢؛ وَ التَّوْحِيدِ، ص ٢٢٣، ح ١ (فِي كِلَيْهِمَا عَنِ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ).

٢. التَّوْحِيدِ، ص ٢٢٥، ح ٦؛ الْإِرْشَادِ، ج ٢، ص ١٦٤؛ رَوْضَةُ الْوَاعِظِينَ، ص ٢٠٤؛ الْاِحْتِجَاجِ، ج ٢، ص ٥٨.

المسألة السادسة

[حُكْمُ الْمُخَالَفِ فِي الْفُرُوعِ]

و سَأَلَ - أَدَامَ اللَّهُ تَمَهِيدَهُ ^١ - عَنِ الْخِلَافِ فِي فُرُوعِ الدِّينِ: هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْخِلَافِ فِي أُصُولِ الدِّينِ؟

و هَلِ الْمُخَالَفُ فِي الْأَمْرَيْنِ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ فِي ^٢ الضَّلَالِ وَالْأَحْكَامِ؟
الجواب - وبالله التوفيق -:

إِنَّ فُرُوعَ الدِّينِ عِنْدَنَا كَأُصُولِهِ؛ فِي أَنْ عَلَى كُلِّ ^٣ وَاحِدٍ مِنْهَا أُدْلَةٌ قَاطِعَةٌ وَاضِحَةٌ لَانْحَتَهُ، وَأَنَّ التَّوَصُّلَ إِلَى الْعِلْمِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ - يَعْنِي الْأُصُولَ وَالْفُرُوعَ - مُمَكِّنٌ صَحِيحٌ، وَأَنَّ الظَّنَّ لَا مَجَالَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا الْاجْتِهَادَ الْمُفْضِي إِلَى الظَّنِّ دُونَ الْعِلْمِ.

فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنْ مَنْ خَالَفَ فِي فَرْعٍ ^٥ كُتِّفَ إِصَابَتَهُ وَإِدْرَاكُ الْحَقِّ [فِيهِ]، وَنُصِبَتْ

١. في «د» والمطبوع: «تأييده». و تَمَهَّدَ الرَّجُلُ: تَمَكَّنَ؛ فَتَمَهِيدُهُ مَعْنَاهُ - هَاهُنَا -: تَمَكِينُهُ. رَاجِعْ:

القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٩ (مهدي).

٢. في «ج، د» والمطبوع: - «في».

٣. في «ج»: - «على». و في «د» والمطبوع: «لكل» بدل «على كل».

٤. في المطبوع: «وإلا لاجتهاد» بدل «ولا الاجتهاد».

٥. في النسخ والمطبوع: «فروع». و الأنسب ما أثبتناه؛ بقرينة الضمائر الآتية.

له الأدلة الدالة عليه والموصلة إليه، يَكُونُ عاصياً مُسْتَحِقّاً للعِقَابِ.
 فأما الكلام في أحكامه؛ وهل له أحكام أهل الكُفْرِ أو غيرهم؟
 فطريقه السمع، ولا مجال لأدلة العقل فيه. و الشيعة الإمامية مُطَبِّقَةٌ -إِلَّا مَنْ شَدَّ
 عنها- على أن مُخَالَفَهَا في الفروع كَمُخَالَفِهَا في الأصول في الأحكام.^٢
 وفي^٣ هذا نَظَرٌ و تفصِيلٌ يَضِيقُ الوَقْتُ عنه.

١. في «د» والمطبوع: -«أهل».

٢. في «ج»: «لمخالفها في الأحكام» بدل «كمخالفها في الأصول في الأحكام». وفي «د»
 والمطبوع: -«في الأحكام».

٣. في المطبوع: -«في».

المسألة السابعة

[حُكْمُ مُرْتَكِبِ الْكِبَائِرِ]

و سَأَلَ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - عَنِ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَ الزَّانِي، وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي الْكِبَائِرِ، هَلْ يَكُونُونَ كُفَّارًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا لَمْ يَسْتَجْلُوا^٢ مَا^٣ فَعَلَوْه؟

الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

إِنَّ مُرْتَكِبِي هَذِهِ الْمَعَاصِي الْمَذْكُورَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُسْتَجِلٌّ، وَ مُحَرَّمٌ. فَالْمُسْتَجِلُّ لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا. وَ إِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهُ كَافِرٌ»؛ لِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَكْفِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَجِلُّ الْخَمْرَ وَ الزَّانَا - مَعَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَرَّمَهُمَا، وَ كَانَ مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَظْرُهُمَا - إِلَّا مَنْ هُوَ شَاكٌّ فِي نُبُوتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ غَيْرُ مُصَدِّقٍ بِهِ. وَ الشُّكُّ فِي النُّبُوتِ كُفْرٌ، فَمَا لَا بُدَّ مِنْ مُصَاحَبَةِ الشُّكِّ فِي النُّبُوتِ لَهُ كُفْرٌ أَيْضًا.

فَأَمَّا الْمُحَرَّمُ لِهَذِهِ الْمَعَاصِي مَعَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا فَلَيْسَ بِكَافِرٍ. وَ لَوْ كَانَ كَافِرًا، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مُرْتَدًّا؛ لِأَنَّ كُفْرَهُ بَعْدَ إِيمَانٍ تَقَدَّمَ مِنْهُ. وَ لَوْ كَانَ مُرْتَدًّا، لَكَانَ مَالُهُ

١. في المطبوع: «يكونوا».

٢. في «أ»: «لم يستحلوا». و في «د» و المطبوع: «لم يستحلوه».

٣. في «د» و المطبوع: «أما».

مُبَاحاً، وَعَقْدُ نِكَاحِهِ مُنْفَسِحاً، وَ لَمْ تَجْزِ مُوَارِثَتُهُ، وَ لَا مُنَاكَحَتُهُ، وَ لَا دَفْنُهُ فِي مَقَابِرِ
 الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ يَمْنَعُ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِأَسْرِهَا.
 وَ هَذِهِ الْمَذَاهِبُ إِنَّمَا قَالَتْ بِهَا^١ الْخَوَارِجُ، وَ خَالَفُوا فِيهِ^٢ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ.
 وَ الْإِجْمَاعُ مُتَقَدِّمٌ لِقَوْلِهِمْ؛ فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنْ أَحَدًا قَبْلَ حُدُوثِ الْخَوَارِجِ مَا قَالَتْ فِي
 الْفَاسِقِ الْمَلِيٍّ^٣ أَنَّهُ كَافِرٌ وَ لَا لَهُ أَحْكَامُ الْكُفَّارِ.
 وَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ قَدْ بَيَّنَّاهُ وَ أَشْبَعْنَاهُ فِي «جَوَابِ أَهْلِ الْمَوْصِلِ»^٤.

١. فِي النُّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهِ». وَ أَكْبَرُ الظَّنِّ أَنَّهُ سَهْوٌ ارْتَكَبَهُ النُّسَاخُ، وَ الْمُنَاسِبُ لِلسِّيَاقِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. أَي فِي قَوْلِهِمْ بِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ.

٣. فِي «ج»: «الْمُسْلِمِي». وَ فِي «د»: «الْمَطْبُوعِ»: «الْمُسْلِم».

٤. أَي فِي مَسْأَلَةِ الْوَعِيدِ مِنْ جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْمُوصَلِيَّاتِ الْأُولَى، وَ هَذِهِ الْمَسَائِلُ مَفْقُودَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

المسألة الثامنة

[اعتبار الرؤية في الشهور]

و سأل - أحسنَ اللهُ توفيقَه - عن شَعْبَانَ و شَهْرِ رَمَضَانَ: هل تَلَحُّقُهُمَا^١ الزيادةُ و النقصانُ، فيكونُ أحدهما تارةً ثلاثينَ، و تارةً تسعةً و عشرينَ؟
و عمّن قال: «إنَّ الزيادةَ و النقصانَ تَلَحُّقُهُمَا و سائرَ الشُّهُورِ»: هل يصيرُ كافرًا بذلك، أم لا؟

الجوابُ - و باللهِ التوفيقُ -:

إنَّ الصحيحَ مِنَ المذهبِ اعتبارُ الرؤيةِ في الشُّهُورِ كُلِّهَا، دونَ العَدَدِ، و أنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ كغيرِهِ مِنَ الشُّهُورِ في أَنَّهُ يَجوزُ أَنْ يَكُونَ تامًّا و ناقصًا.
و لم يَقُلْ بخِلافِ ذلكَ مِنَ أصحابِنَا إلا شُدَّاذَّ خالفوا الأُصولَ، و قَلَدُوا قومًا مِنَ الغُلاةِ؛ تَمَسَّكُوا بأخبارِ رُوِيَتِ عن أئمَّتِنَا عليهم السلامُ غيرِ صحيحةٍ و لا مُعْتَمَدَةٍ و لا ثابتَةٍ، و لأكثرِها - إن صَحَّ - وجهٌ يُمكنُ تخريجُه^٢ عليه.
و الذي يُبينُ عمَّا ذَكَرناه و يوضحُه: أَنَّهُ لا خِلافَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ في أَنَّ رؤيةَ الأهلَةِ مُعْتَبَرَةٌ، و أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ كانَ يَطْلُبُ الأهلَةَ، و أَنَّ المُسْلِمِينَ^٣

١. في «ج» و المطبوع: «تَلَحُّقُهُمَا».

٢. في «ج، د» و المطبوع: «تخرجه».

٣. من قوله: «في أَنَّ رؤيةَ الأهلَةِ» إلى هنا ساقط من «ب».

في^١ ابتداء الإسلام وإلى^٢ وقتنا هذا، يَطْلُبُونَ رُؤْيَا الْأَهْلِةِ^٣ وَيَعْتَمِدُونَهَا. وَلَوْ كَانَ
الْعَدَدُ مُعْتَبَرًا مُعْتَمَدًا، لَكَانَ هَذَا مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَفِعْلِ
الْمُسْلِمِينَ^٤ عَبَثًا، لَا طَائِلَ فِيهِ، وَلَا حُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِهِ.

و قد رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ مَا هُوَ شَائِعٌ ذَائِعٌ:
«صَوْمُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ؛ فَإِنْ غَمَّ^٥ عَلَيْكُمْ، فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، فَعُدُّوا
ثَلَاثِينَ^٦ يَوْمًا»^٧.

فَجَعَلَ الرُّؤْيَا الْمُقَدَّمَةَ، وَ جَعَلَ الْعَدَدَ مَرْجُوعًا إِلَيْهِ^٨ بَعْدَ تَعَدُّرِ الرُّؤْيَا؛ وَ هَذَا
تَصْرِيحٌ بِخِلَافٍ مِنْ مَذْهَبٍ مَنْ يَعْتَمِدُ^٩ عَلَى الْعَدَدِ، وَ لَا يَعْتَبِرُ الرُّؤْيَا.

وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»^{١٠}،
وَ لَيْسَ يَكُونُ مِيقَاتًا إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ^{١١} الرُّؤْيَا مُعْتَبَرَةً. وَ لَوْ كَانَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْعَدَدِ

١ . هكذا في النسخ و المطبوع. و الأنسب: «من».

٢ . في «ج» - «و إلى». و في «د» و المطبوع: «إلى» بدون واو العطف.

٣ . في المطبوع: «الهِلال».

٤ . في «ج، د» و المطبوع: «المؤمنين».

٥ . غَمَّ عَلَيْهِ الْهِلالُ: حَالَ دُونَ رُؤْيَيْهِ غَيْمٌ أَوْ ضَبَابٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ١٣٥ (غمم).

٦ . في «د» و المطبوع: - «فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

٧ . عَوَالِي الْأَلْفَايِ، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٣؛ مَسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٢، ص ٢٥٩ و ٢٦٣ و ٢٨٧ و ٤١٥

و ٤٩٧؛ وَ ج ٣، ص ٣٢٩؛ سَنَنِ الدَّارِمِيِّ، ج ٢، ص ٣؛ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٢، ص ٩٦، ح ٦٧٩.

٨ . في «ج، د» و المطبوع: - «إليه».

٩ . في «ج»: «من يذهب من يعقد». و في «د» و المطبوع: «من يذهب»، كلاهما بدل «من مذهب

من يعتمد».

١٠ . البقرة (٢): ١٨٩.

١١ . في «ج، د»: «بأن يكون».

صَحِيحاً، لَسَقَطَ^١ حُكْمُ الْمَوَاقِيَتِ بِالْأَهْلَةِ.

و رَوَى الْحَلْبِيُّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمْ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ».^٣

و رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، وَ لَيْسَ بِالرَّأْيِ^٥ وَلَا بِالظَّنِّ».^٦

و رَوَى الْفَضِيلُ بْنُ عُثْمَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّؤْيَةُ، وَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّؤْيَةُ».^٧

و كَتَبَ أَصْحَابُنَا وَأَصُولُهُمْ مَشْحُونَةً بِالْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى اعْتِمَادِ الرُّؤْيَةِ وَ اعْتِبَارِهَا^٨ دُونَ غَيْرِهَا.

فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْمُخَالَفِ فِي هَذَا الْبَابِ، إِنَّمَا^٩ [هُوَ بِمَا] يُرَوَى عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

١. في «ج»، «لَسَقَطَ». و في «د» و المطبوع: «لَيْسَقَطَ».

٢. في «ج، د» و المطبوع: «فَإِذَا».

٣. في «ج، د» و المطبوع: «فَأَفْطِرُهُ». و الرواية في الكافي، ج ٤، ص ٧٦، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٣٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، ح ١٣٣٣٩.

٤. في «ج، د» و المطبوع: «فَإِذَا».

٥. في «ج، د» و المطبوع: «بِالظَّنِّ».

٦. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، ح ٦؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٩٠٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، ح ١٣٣٤٠ (مع اختلاف يسير في اللفظ).

٧. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، ح ٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٢٣، ح ١٩٠٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، ح ١٣٣٥٠.

٨. في «ج»: «على اعتبار الرؤية و اعتبارها». و في «د» و المطبوع: «على اعتبار الرؤية»، كلاهما بدل «على اعتماد الرؤية و اعتبارها».

٩. في «د» و المطبوع: «بِمَا».

عليه السلام من أنه: «ما تمَّ شَعْبَانُ قَطُّ، ولا نَقَصَ رَمَضَانُ قَطُّ».^١
وهذا شاذٌ ضَعِيفٌ، لا يُلْتَفَتُ إلى مثله.

و يُمَكِّنُ - إن صحَّ - أن يكونَ له وجهٌ يُطَابِقُ الحَقَّ؛ وهو أن يكونَ المُرادُ بنفيِ النقصانِ عن شهرِ رَمَضَانَ نُقْصَانَ الفَضِيلَةِ والكمالِ و ثوابِ الأعمالِ الصالحةِ فيه؛ ومعلومٌ أنه أَفْضَلُ الشُّهُورِ وأشرفُها، وأنَّ الأعمالَ فيه أكثرُ ثواباً وأجلاً^٢ موقِعاً. و نفيِ التمامِ عن شَعْبَانَ أيضاً يكونُ محمولاً على هذا المعنى؛ لأنَّه بالإضافةِ إلى شهرِ رَمَضَانَ أنْقُصَ وأخْفِضَ؛ بالتفسيرِ الذي قَدَّمناه.

فأما ما تَضَمَّنَهُ السُّؤالُ مِنْ تكفيرِ مَنْ قالَ: «إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ شَعْبَانَ تَلَحَّقَهُمَا الزيادةُ والنقصانُ، كسائرِ الشُّهُورِ» [ف] إنَّ الصَّحيحَ هو المَذْهَبُ الذي ذَكَرناه، دونَ ما عَداه.

و الكلامُ في تكفيرِ مَنْ قالَ في^٣ الفُرُوعِ خِلافَ^٤ الحَقِّ قد تَقَدَّمَ بيانهُ.^٥

١. راجع: كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ١٧٠ - ١٧١؛ معاني الأخبار، ص ٣٨٢ - ٣٨٣؛

رسالة في الرد على أصحاب العدد، وهي إحدى الرسائل الفقهية للشيخ المرتضى.

٢. في «ج، د» و المطبوع: «و أجمل».

٣. في «ج، د» و المطبوع: «إلى».

٤. في «د» و المطبوع: «بخلاف».

٥. تقدّم في المسألة السادسة من هذه المسائل.

المسألة التاسعة

[حُكْمُ شُرْبِ الْفُقَاعِ]

و سَأَلَ - أَدَامَ اللَّهُ تَسْدِيدَهُ - عَنِ شُرْبِ الْفُقَاعِ: هَلْ هُوَ حَرَامٌ؟
و عَنِ مُسْتَجَلِّ شُرْبِهِ: كَيْفَ صَوْرَتُهُ؟
الجوابُ - وباللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي تَحْرِيمِ شُرْبِ الْفُقَاعِ عَلَى إِجْمَاعِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ؛ إِذْ هُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي تَحْرِيمِهِ، وَ إِجَابِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِهِ. وَ هَذَا مَعْلُومٌ مِنْ دِينِهِمْ ضَرُورَةً، كَمَا أَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِهِمْ تَحْرِيمُ سَائِرِ الْمُسْكِرَاتِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ. وَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ حُجَّةٌ فِي الدِّينِ.

و الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ عَنِ الْأئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ قَبْلُ - مُتَّظَاهِرَةٌ مُتَّنَاصِرَةٌ،^١ فَاشِيَةٌ شَائِعَةٌ، لَوْلَا خَوْفُ التَّطْوِيلِ لَدَكَّرْنَاهَا.^٢
و لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُعْجَبَ مِنْ تَحْرِيمِ شُرْبِهِ وَ هُوَ غَيْرُ مُسْكِرٍ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ غَيْرُ وَاقِفٍ عَلَى الْإِسْكَارِ،^٣ وَ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ مَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الصَّلَاحِ

١. في «ج، د» و المطبوع: - «متنصرة».

٢. راجع: وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٦٨، ح ٤٢٠١؛ و ج ١٧، ص ٢٢٥ - ٢٢٦، ح ٢٢٣٩٠ و

٢٢٣٩١، باب تحريم بيع الفُقَاعِ؛ و ج ٢٥، ص ٣٥٩ - ٣٦٤، ح ٣٢١٢١ - ٣٢١٣٥، باب تحريم

الْفُقَاعِ إِذَا غُلِيَ وَ وَجِبَ اجْتِنَابُهُ.

٣. راجع المسألة الأولى من جوابات المسائل الرازية.

و الفَسَادِ؛ أَلَا تَرَى أَنْ شُرِبَ قَلِيلِ الْخَمْرِ مُحَرَّمٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْكِرًا؟
وَلَيْسَ يَجُوزُ الشُّكُّ فِي تَحْرِيمِ الْفُقَّاعِ إِلَّا مَعَ الشُّكِّ فِي صِحَّةِ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ،
وَمَعْلُومٌ صِحَّةُ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ،^١ فَمَا يَبْتَنِي^٢ عَلَيْهِ وَ يَتَفَرَّعُ مِنْهُ^٣ تَجِبُ صِحَّتُهُ.
وَمَنْ يَسْتَحِلُّ شُرْبَ الْفُقَّاعِ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ،^٤ جَارٍ عِنْدَهُمْ مَجْرَى مُسْتَحِلِّ الْمُسْكِرِ
التَّمْرِيِّ وَالْخَمْرِ.

١. في «ب»: - «و معلوم صحة إجماع الإمامية».

٢. في «أ، ب، ج»: «يبني».

٣. في «د» و المطبوع: - «منه».

٤. في «د» و المطبوع: «عندهم» بدل «عند الإمامية».

المسألة العاشرة

[حُكْمُ عِبَادَةِ الْكَافِرِ]

و سَأَلَ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَهُ - عَنِ صَلَاةِ الْكَافِرِ وَ حَجِّهِ وَ صَوْمِهِ: هَلْ تَكُونُ
مَعْصِيَةً أَوْ طَاعَةً؟ وَ هَلْ تَقَعُ مِنْهُ حَسَنَةٌ أَوْ قَبِيحَةٌ؟
وَ بَيَانَ الصَّحِيحِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَذَاهِبِ أُمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.
الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

إِنَّ الْكَافِرَ لَا يَقَعُ مِنْهُ^١ فِي حَالِ كُفْرِهِ شَيْءٌ مِنَ الطَّاعَاتِ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ يُسْتَحَقُّ بِهَا
الْمَدْحُ وَ الثَّوَابُ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ^٢ كُفْرِهِ لَا يُسْتَحَقُّ مَدْحًا وَ لَا ثَوَابًا،
وَ لَا يَحْسُنُ مَدْحُهُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ.

وَ إِنَّمَا يَقُولُ بِجَوَازِ وَقُوعِ الطَّاعَاتِ مِنَ الْكُفَّارِ مَنْ يَقُولُ بِالتَّحَابُطِ^٣ بَيْنَ الثَّوَابِ
وَ الْعِقَابِ، وَ يَزْعُمُ أَنَّ ثَوَابَ طَّاعَاتِ الْكُفَّارِ تَقَعُ مُحِبَّةً لِعِقَابِهِ عَلَى مِقْدَارِ ثَوَابِهِ؛
وَ قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ التَّحَابُطِ^٤، وَ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ خِلَافَهُ، فَلَا بُدَّ - مَعَ^٥ نَفْيِ

١. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مِنْهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «حَال».

٣. فِي «ب، ج»: «بِالتَّخْلِيطِ».

٤. مِنْ قَوْلِهِ: «طَّاعَاتِ الْكُفَّارِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ.

٥. تَقَدَّمَ فِي الْمَسْأَلَةِ الرَّابِعَةَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

٦. فِي «ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَلَا يَدْفَعُ» بَدَلَ «فَلَا يَدَّ مَعَ».

التحابط - من القول بأن الطاعة لا تقع من الكافر في حال كفره.

فإن قيل: هذا دفع للعيان؛ لأننا نرى اليهود والنصارى يتقربون^١ إلى الله تعالى بكثير من العبادات، ويتصدقون لوجه الله عز وجل، ويفعلون في كثير من أبواب البر مثل ما يفعل المؤمن؛ ولو لم يكن في ذلك إلا أنهم عارفون بالله عز وجل وبنبوة أنبيائه عليهم السلام [لكفى].

قلنا: ليس فيما ينكره^٢ من وقوع الطاعات من الكفار دفع للعيان؛ وأيضاً عيان يدخل في كون الطاعة طاعة، والوجه الذي تقع عليه الطاعة فتكون طاعة، مستور عن الخلق؛ لا يعلمه إلا علام الغيوب، جلت عظمتها. وأكثر ما يمكن أن يدعى: وقوع ما ظاهره^٣ الطاعة من الكفار؛ فأما القطع على أن ذلك طاعة وقربة على الحقيقة، فلا طريق إليه.

وإذا دلّ الدليل - الذي تقدم ذكره - على أن الطاعات لا تقع منهم، قطعنا على أن ما ظاهره الطاعة ليس بطاعة على الحقيقة؛ لأن الطاعة تقتضي قسود وجوه لا يطلع العباد عليها.

فأما معرفة الكفار بالله تعالى وبأنبيائه عليهم السلام، فالقول فيها كالقول في

١. في «ج»: «لتقربون». وفي «د» والمطبوع: «لتقربون».

٢. في «أ»: «ينكره». وفي «ج، د» والمطبوع: «تنكروه». والصواب: «ننكره».

٣. في «ب، ج، د» والمطبوع: «أو أتى».

٤. في «ج، د» والمطبوع: «يقع».

٥. في النسخ والمطبوع: «فيكون»، وهو سهو.

٦. في «أ»: «- يمكن أن».

٧. في «ج»: «ظهره». وفي «د» والمطبوع: «أظهره».

٨. كذا، والأنسب: «لا تقع».

الطاعات. و الصحيح أنهم غير عارفين؛ وكيف يكونون عارفين، و المعرفة بالله تعالى و رُسُلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ يُسْتَحَقُّ^١ عليها أَجْرُ الثَّوَابِ و المَدْحِ و التعظيم، و الكافر لا يُسْتَحَقُّ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ؟

و لا مُعَوَّلَ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: فَقَدْ نَظَرُوا فِي الْأَدِلَّةِ الَّتِي تُؤَلِّدُ الْمَعْرِفَةَ الْمُفْضِيَةَ إِلَى الْعِلْمِ؛ فَكَيْفَ لَا يَكُونُونَ عَارِفِينَ، و النَّظَرُ فِي الْأَدِلَّةِ يُؤَلِّدُ الْمَعْرِفَةَ؟
و ذَلِكَ: أَنَا أَوْلَى لَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا فِي الْأَدِلَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعْلَمُ^٢ صَرُورَةً. ثُمَّ إِذَا عَلِمْنَا إِذَا عَلِمْنَا، فَلَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ نَظَرُوا فِيهَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ. ثُمَّ إِذَا عَلِمْنَا ذَلِكَ، لَمْ نَعْلَمْ تَكَامُلَ بَاقِي الشَّرُوطِ فِي تَوَلُّدِ الْعِلْمِ لَهُمْ، و لَا انْتِفَاءَ مَا إِذَا عَرَضَ مَنَعٌ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ عَنْهُمْ. و إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ غَيْرَ مَعْلُومٍ، فَهُوَ عَلَى التَّجْوِيزِ و الشُّكِّ. و إِذَا قَطَعَ الدَّلِيلُ - عَلَى [التفصيل] الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُسْتَحَقُّونَ ثَوَاباً، مَنَعْنَا قَاطِعِينَ مِنْ أَنْ تَقَعَ مِنْهُمْ طَاعَةٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ بِاللَّهِ جَلَّ و عَزَّ.

١. في «د» و المطبوع: «مستحق».

٢. في «ب، ج، د» و المطبوع: «لا نعلم».

المسألة الحادية عشر

[عَدَدُ أَصُولِ الدِّينِ]

وَسَأَلَ - أَدَامَ اللّهُ تَمَهِيدَهُ ١ - عَنِ عَدَدِ أَصُولِ الدِّينِ، وَكَيْفَ القَوْلُ فِيهِ؟
الجوابُ - وباللّهِ التوفيقُ :-

إِنَّ الذِّي سَطَرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ ٢ فِي عَدَدِ أَصُولِ الدِّينِ أَنَّهَا خَمْسَةٌ: التَّوْحِيدُ،
وَالْعَدْلُ، وَالوَعْدُ وَالوَعِيدُ، وَالْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ
الْمُنْكَرِ. وَ لَمْ يَذْكُرُوا النُّبُوَّةَ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ٣: كَيْفَ أَخْلَلْتُمْ بِهَا؟

قَالُوا: هِيَ دَاخِلَةٌ فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ ٤ - مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لُطْفًا - كَدخُولِ الأَلطَافِ
وَالأَعْوَاضِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ.

فَقِيلَ لَهُمْ: فَالْوَعْدُ وَالوَعِيدُ، وَالْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَالأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ
عَنِ الْمُنْكَرِ أَيْضًا مِنْ بَابِ الأَلطَافِ، وَ يَدْخُلُ اللُّطْفُ فِي بَابِ الْعَدْلِ كَدخُولِ النُّبُوَّةِ؛
فَلِمَ ٥ ذَكَرْتُمْ هَذِهِ الأَصُولَ مُفَصَّلَةً، وَ لَمْ تَكْتَفُوا بِدخُولِهَا فِي جُمْلَةِ أَبْوَابِ الْعَدْلِ

١. فِي حَاشِيَةِ «د»: «تَأْيِيدُهُ». وَ فِي حَاشِيَةِ أُخْرَى ل«د» وَ المَطْبُوعُ: «تَسْلِيدُهُ».

٢. يَعْنِي بِهِمُ المَعْتَرِلَةَ.

٣. فِي المَطْبُوعِ: - «لَهُمْ».

٤. فِي «ج، د» وَ المَطْبُوعُ: «الْعِلْم».

٥. فِي «ج، د» وَ المَطْبُوعُ: «ثُمَّ».

مُجْمَلَةٌ؟ وَ حَيْثُ فَصَّلْتُمْ الْمُجْمَلَ، وَ لَمْ تَكْتَفُوا بِالْإِجْمَالِ، فَأَلَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ بِالنَّبْوَةِ؟
 وَ هَذَا سُؤَالَ لَانِحٍ^١، وَ لَهُ^٢ اقْتَصَرَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ عَلَى أَنْ أُصُولَ الدِّينِ اثْنَانِ:
 التَّوْحِيدُ وَ الْعَدْلُ؛ وَ جَعَلَ بَاقِيَ الْأُصُولِ الْمَذْكُورَةِ دَاخِلًا فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ.
 فَمَنْ أَرَادَ الْإِجْمَالَ، اقْتَصَرَ عَلَى أُصْلَيْنِ: التَّوْحِيدِ، وَ الْعَدْلِ؛ فَالنَّبْوَةُ وَ الْإِمَامَةُ -
 الَّتِي هِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا، وَ مِنْ كِبَارِ الْأُصُولِ وَ مُهِمَّهَا^٣ - دَاخِلَتَانِ فِي أَبْوَابِ الْعَدْلِ.
 وَ مَنْ أَرَادَ التَّفْصِيلَ وَ الشَّرْحَ، وَجَبَ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأُصُولِ
 الْخَمْسَةِ أُصْلَيْنِ: النَّبْوَةَ، وَ الْإِمَامَةَ؛ وَ إِلَّا^٤ كَانَ مُخِلًّا بِبَعْضِ الْأُصُولِ.
 وَ هَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

[خاتمة]

قد أجبنا عن المسائل بكمالها، و اعتمدنا على الاختصار و الإقتصار و الإشارة،
 دون البسط في العبارة؛ و إن كان [جواب] كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَتْنًا^٥ بَسِطَ
 الْقَوْلُ فِيهِ وَ فُرِّعَ^٦، زَادَ عَلَى قَدْرِ حَجْمِ جَوَابِنَا عَنْ جَمِيعِ الْمَسَائِلِ، لَكِنَّ ضَيْقَ
 الْوَقْتِ وَ إِعْجَالَ مُتَنَجِّزِ^٧ الْجَوَابِ اقْتَضَى مَا اعْتَمَدْنَاهُ مِنَ الْإِجْمَالِ دُونَ التَّفْصِيلِ،
 وَ إِنْ كُنَّا مَا أَخْلَلْنَا بِمُحْتَاجٍ إِلَيْهِ.

١. في «ج، د» و المطبوع: «رابع».

٢. في «أ»: «و لها». و في «ب، ج، د» و المطبوع: «و بها». و ما أثبتناه هو الصواب.

٣. في «ب، ج، د» و المطبوع: «و هما».

٤. في «ج، د» و المطبوع: «+ ما».

٥. في «ج، د» و المطبوع: «في».

٦. في «د» و المطبوع: «و التفرع».

٧. في «ب» الكلمة غير واضحة. و في «ج، د» و المطبوع: «متنجز».

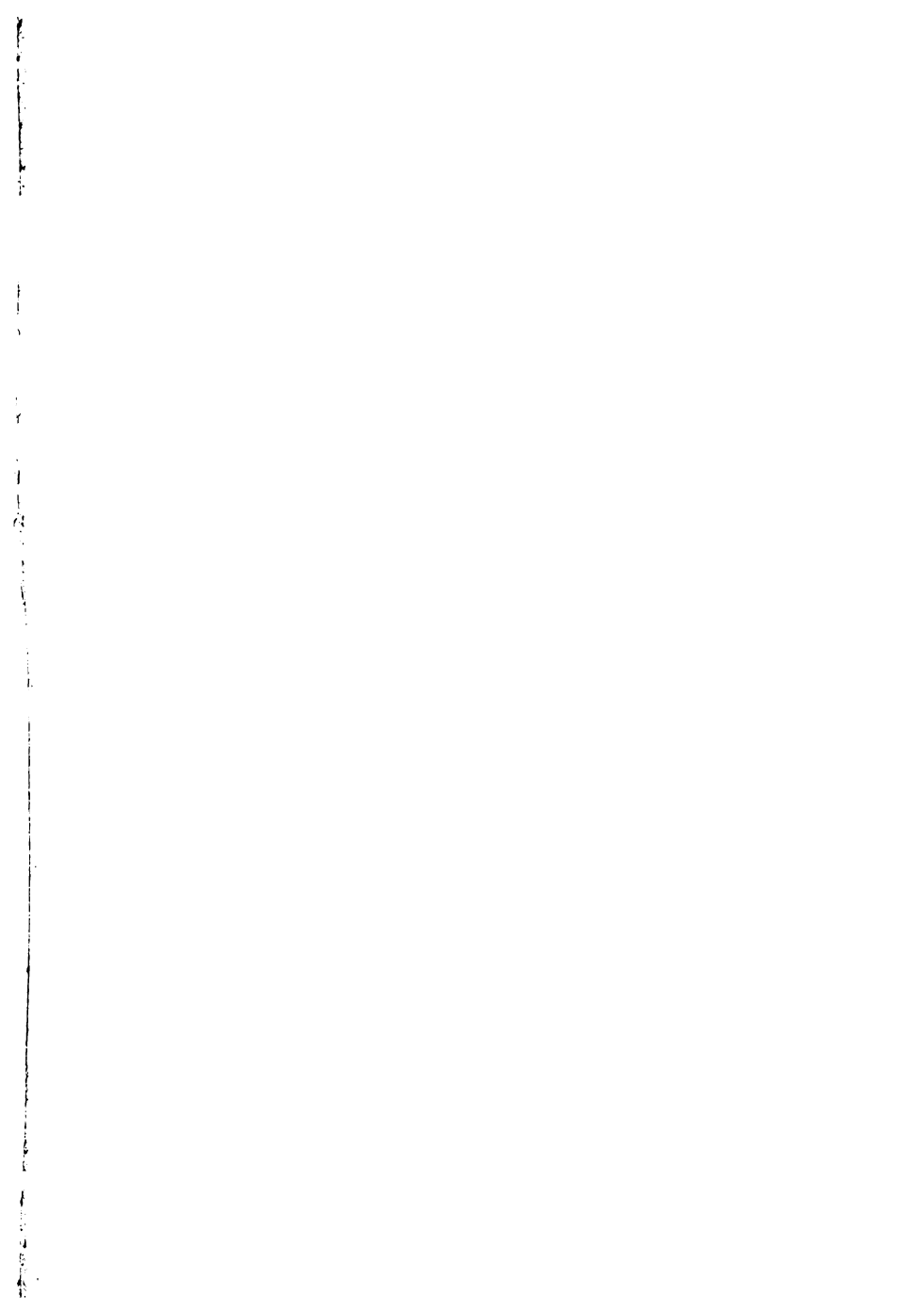
وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالتَّسْدِيدِ لِمَا يُرْضِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ
الْوَكِيلُ، وَصَلَوَاتُهُ^١ عَلَيَّ خَيْرَتَهُ^٢ مِنْ خَلْقِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ
وَسَلَامُهُ^٤.

١. في «ج، د» والمطبوع: «و صلواته».

٢. في «ج، د» والمطبوع: «خير».

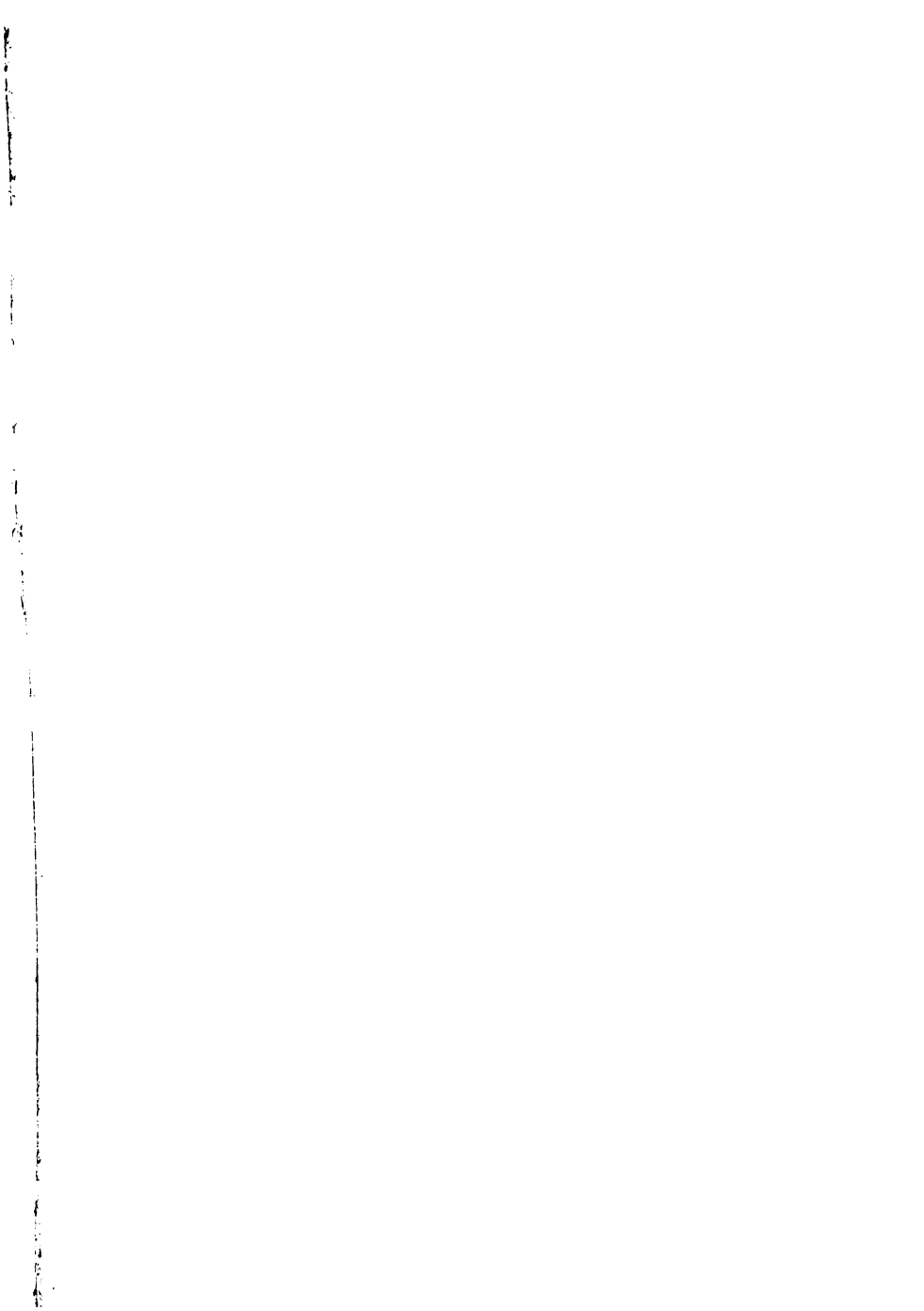
٣. في «د» والمطبوع: - «من».

٤. في «أ»: - «و سلامه».



(٢٩)

جواباتُ المسائلِ النيلياتِ



مقدمة التحقيق

من المسائل المهمة التي وُجِّهت إلى الشريف المرتضى، والتي تعكس مجموعة مهمة من آرائه وأفكاره الكلامية هي المسائل النيليات أو المصريات، وهي تحتوي على ٢٧ مسألة، سقطت منها خمس مسائل من أولها، فإنها تبدأ من المسألة السادسة. ومن يدري فلعله قد سقط من آخرها أيضاً عدّة مسائل. ولكن جاء في آخرها في بعض النسخ لا كلها: «فهذا ما سرح من الأجوبة لهذه المسائل»، و يظهر منه أنّ المسائل كاملة من آخرها. وعلى أيّ حال فالمتبقي منها ٢٢ مسألة.

نسبة الرسالة و عنوانها

أما نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى صحيحة؛ بدليل الإرجاع في المسألة ١١ منها إلى كتابه الذخيرة، إضافة إلى ملائمة الأفكار المطروحة فيها مع أفكاره التي نعرفها، مثل رأيه حول حقيقة الإنسان، وحقيقة العقل، وحقيقة الكلام والمتكلم، و نفي الطبايع، وإثبات الخلاء، واستحالة الإيجاد على القادر بقدره زائدة، و نفي عالم الذرّ أو الميثاق، و بطلان التناسخ. فكلّ هذه من آراء الشريف المرتضى التي تبنّاها في مختلف كتبه، و تبنّاها أيضاً في هذه المسائل ممّا يقوّي إلى حدّ كبير نسبتها إليه.

و من جهة أخرى ينبغي الإشارة إلى أنّ أحداً من أصحاب الفهارس المتقدّمين لم ينسب مسائل للمرتضى باسم النيليات، و إنّما نسبت إليه مسائل باسم المصريات، و حينئذ يجب البحث عن حقيقة المسائل التي بأيدينا، و معرفة الاسم الصحيح أو

الأقرب إلى الصحة لها. فقد جاء في بعض المخطوطات تسميتها بالنيليات، كما جاء في بعضها الآخر تسميتها بالمصريّات.

و من جهة أخرى لقد نسب البُصروي (ت ٤٤٣هـ) إلى الشريف المرتضى ثلاث مجموعات من المسائل المصريّات: الأولى منها مكوّنة من خمس مسائل، و الثانية من تسع، و الثالثة لم يتّضح عددها لوجود سقط في نسخ فهرس البُصروي. و على أيّ حال، فالأولى و الثانية منها لا تنطبقان على المسائل التي بأيدينا؛ لأنّها مكوّنة - كما تقدّم - من ٢٧ مسألة على الأقلّ، لا من خمس، و لا تسع. و أمّا احتمال أنّ المسائل التي بأيدينا هي المصريّات الثالثة، فهو مجرد احتمال لا يقويه شيء، سوى احتمال أنّ العدد الساقط من نسخ فهرس البُصروي هو العدد ٢٧ - فقد تقدّم أنفأ أنّه لم يتّضح لنا عدد المصريّات الثالثة؛ لوجود سقط في نسخ فهرس البُصروي - لكي يتطابق مع العدد الموجود بين أيدينا من النيليات أو المصريّات، و هو مجرد احتمال ليس هناك ما يؤيّده.

إذن الظاهر أنّ المسائل التي وصلت إلينا ليست واحدة من المصريّات التي ذكرها البُصروي.

إضافة إلى أنّ الظاهر عدم إمكان تقبّل أن تكون المسائل التي بأيدينا مرسلّة من بلاد مصر؛ و ذلك لأنّه قد جاء في بعض النسخ - كما تقدّم - أنّها تسمّى: النيليات؛ أي أنّها مرسلّة من «النيل»، فقد جاء في بدايتها ما يلي: «مسائل ممّا وُجد من المسائل الواردة من النيل و جوابها»، و ليس المقصود بهذا النيل نهر النيل الذي يجري في مصر؛ لأنّ المسائل تُسمّى عادة باسم الشخصيات التي أرسلتها، أو المدن المرسلّة منها. و لا معنى لأن تنسب إلى نهر، أو بحر، أو ما شاكل ذلك؛ فإنّه لا يصحّ أن يقال مثلاً: «هذه المسائل واردة من دجلة أو الفرات»؛ فإنّه أمر غير متعارف، خاصّة و أنّ كلّ نهر يمرّ من خلال عشرات المدن، فمن أيّها أرسلت المسائل؟

وعلى هذا، فالظاهر أن المقصود بالنيل الذي أرسلت منه المسائل منطقة محددة و معروفة بهذا الاسم، وهناك مدينة مشهورة تقع في العراق و تحمل اسم «النيل»^١، فيكون الأرجح أن تكون المسائل النيليات مرسله منها^٢.

و حينئذ سوف يكون معقولاً أن تُرسل مسائل من هذه المدينة، و يقال: إنها مسائل واردة من النيل؛ أي من «مدينة النيل» العراقية، لا «نهر النيل» المصري. و لو وجد في بعض النسخ أنها مسائل واردة من نيل مصر، فالظاهر أن المقصود مدينة النيل أيضاً، لا نهر النيل؛ و ذلك لأن ياقوتاً الحموي قال عند حديثه عن مدينة النيل:

النيل: بكسر أوله ... مواضع؛ أحدها: بليدة في سواد الكوفة، قرب حلّة بني مزيد، يخترقها خليج كبير، يتخلّج من الفرات الكبير، حفره الحجاج بن يوسف، و سماه بنيل مصر...^٣.

إذن هناك خليج يمرّ من وسط مدينة النيل، و يسمّى: «نيل مصر». فما جاء في بعض النسخ من أنّ المسائل مرسله من نيل مصر، لا يدلّ على أنّها مرسله من بلاد مصر؛ بل هو يتناسب مع إرساله من الخليج المسمّى: «نيل مصر». و بما أنّ هذا الخليج يمرّ من مدينة النيل، لذلك يمكن نسبة المسائل إليه، و إرادة مدينة النيل.

كما يمكن حمل النسخ التي سمّت المسائل باسم المصريات - لا النيليات - بأنّها ناظرة إلى خليج «نيل مصر» الذي حفره الحجاج في وسط مدينة النيل؛ فإنّ النسبة إلى المضاف و المضاف إليه تكون عادة إلى المضاف إليه، كما في «هاشمي» نسبةً إلى بني هاشم. فالنسبة حينئذٍ إلى نيل مصر: «مصري». كما يمكن حمل تسميتها بالمصريات

١. معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٣٤. و سوف تأتي عبارة ياقوت الحموي حول هذه المدينة بعد قليل.

٢. و قد أيد بعض المحقّقين هذا الأمر. أنظر: مجلة تراثنا، العدد ٣٢، ص ١١١.

٣. معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٣٤.

على خطأ النساخ، و تصوّرهم أنّها مرسلّة من بلاد مصر.
 إذن الأرجح و الأقرب إلى الصحّة تسمية المسائل باسم: «المسائل النيليات».

محتوى الرسالة:

و تعتبر هذه المسائل من المسائل المهمّة التي تعكس مجموعة من البحوث الكلاميّة و غير الكلاميّة التي كان يؤمن بها الشريف المرتضى و فيما يلي تعريف بأهمّ ما ورد فيها:

المسألة السادسة: إحداث الحشرات و استحقاتها للعرض. أجاب الشريف المرتضى في هذه المسألة عن سؤال حول سبب ما ذهب إليه ثمامة بن الأشرس حول خلق الحشرات، فقد ذهب إلى أنّها حوادث لا مُحَدِّث لها، و أنّه هل لها عوض إذا قُتلت بلا ذنب؟ فأجاب بأنّ سبب ما قاله ثمامة هو أنّه رأى أنّ الحشرات حادثّة، فبحث عن مُحَدِّثها، فوجد أنّ الإنسان غير قادر على خلقها لتعذّر ذلك عليه، كما رأى أنّه لا يمكن للقديم تعالى أن يخلقها؛ لأنّه لا فائدة فيها، فيكون خلقها عبثاً، و هو تعالى منزّه عن العبث. فلمّا لم يجد مُحَدِّثاً لها، قال إنّها حوادث لا مُحَدِّث لها، و لو كان قد علم وجه الحكمة في خلقها لجوّز خلقها على القديم تعالى. و أمّا عوضها إذا قُتلت بلا ذنب فهو ثابت لها كغيرها، و الدليل واحد، و هو أنّه لو لاه للزم الظلم^١.

المسألة السابعة: ماهية الرعد و البرق و الغيم، و وجود جبال البرد. فسّر الشريف المرتضى معاني هذه الأمور وفق ما توصّل إليه العلم في عصره، فقال: إنّ الغيم جسم كثيف، و الرعد صوت يحصل من اصطكاك أجرام السحاب، و البرق يتوقّد نتيجة اصطدام هذه الأجرام.

١. راجع: الذخيرة، ص ٢٣٩.

و أما جبال البرد المشار إليها في قوله تعالى: ﴿و يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾، فقد سُئِلَ عن أنها موجودة حقاً أم لا؟ فأجاب بأنه ما دام ذلك من كلام الله تعالى، فيمكن أن يقال: لا يمتنع خلقها في حال نزول البرد. وهذا واضح بناء على القول بعموم قدرته تعالى.

و لم يقم الشريف المرتضى هنا بتأويل لفظ الجبال الوارد في الآية؛ لأنه لا يتعارض مع دليل عقلي أو مشاهدات تجريبية كانت في عصره أو أي أمر آخر مقطوع به كإجماع أو خبر متواتر، ولعله إذا كان يعيش في عصرنا لقام بتأويل لفظ «الجبال» بما لا يتعارض مع آخر ما توصل إليه العلم.

المسألة الثامنة إلى المسألة السابعة عشر. تعرّض السائل في هذه المسائل العشر إلى مجموعة أبحاث مترابطة تدور حول بحث الفاعلية وصفات الفاعل بصورة رئيسية، و قد عَطَفَت في السؤال على بعضها البعض بقول السائل: «فإن قيل»، و هذه الأبحاث كما يلي:

١. تعقّل عدم كون الفاعل جسماً. مفاد السؤال أنه إذا كان ينبغي أن يكون الفاعل حياً، فما المانع من كونه جسماً؟ و مقصوده بالفاعل الفاعل القاصد لفعله. و أجاب الشريف المرتضى بأنّ الدليل لم يدلّ مباشرة على لزوم أن يكون الفاعل حياً، بل دلّ في البداية على لزوم كونه قادراً، و بما أنّ القادر لا يكون إلّا حياً لذلك لزم أن يكون الفاعل حياً أيضاً؛ بينما لا يتوقّف كون الفاعل قادراً على كونه جسماً، و لذلك لم يلزم أن يكون الفاعل جسماً. فهذا هو الفرق بين لزوم كون الفاعل حياً، و عدم لزوم كونه جسماً. و هذا كلّه بالنسبة إلى مطلق الفاعل.

و قد يقال: إذا كان الأمر كذلك فلماذا لزم أن يكون الفاعل مناً جسماً؟

فالجواب: إنَّ الفاعل منَّا قادر بقدره زائدة على ذاته، وحيِّ بحياة زائدة أيضاً، و الحياة و القدرة الزائدتان لا توجبان هاتين الصفتين لمن يتَّصِف بهما إلا بعد أن تختصا به غاية الاختصاص، و لا يكون ذلك إلا بالحلول في محلِّهما^١، و هو الجسم، فيصير المحلُّ آلة في الفعل. و لهذا لزم أن يكون الفاعل منَّا جسماً، بينما الفاعل القديم الذي هو قادر لنفسه وحيِّ لنفسه - أي قادر لا بقدره زائدة على ذاته، و حيِّ لا بحياة زائدة على ذاته - فلا حاجة له إلى الجسم كي يكون فاعلاً.

٢. تعقَّل مَنْ لا مثل له و لا ضدَّ. و سأل السائل عن كَيْفِيَّة إمكان تعقُّل وجود موجود لا مثل له و لا ضدَّ. فأجاب الشريف المرتضى بالتفريق بين مفهومَي المثل و الضدَّ و مفهوم الخلاف، بأنَّ كلَّ ذات لا بدَّ لها من مخالف؛ لتميَّزها عن غيرها بنفسها، نعم لا يجب أن تُعلم حقيقة المخالف لها، بل يكفي أن يُعلم أنَّ لها مخالفاً؛ بينما مفهومًا المثل و الضدَّ لا يجب في كلِّ ذات أن تتَّصِف بهما أو أن لا تتَّصِف، فذلك أمر تابع للدليل، و إذا قام الدليل على أنَّ القديم تعالى لا مثل له و لا ضدَّ لزم القول بذلك. و كذلك لقد قام الدليل على أنَّ القدرة التي يُقدر بها لا مثل لها؛ لأنَّه يلزم من وجود مثل لها أن تتعلَّق قدرتان بمقدور واحد، و هو محال بحسب رأي الشريف المرتضى^٢.

٣. تعقَّل فاعل من دون لمس أو اتِّصال. و سأل السائل أيضاً عن كَيْفِيَّة إمكان تعقُّل وجود فاعل يفعل الفعل من دون لمس المفعول أو الاتِّصال به. فأجاب الشريف المرتضى بشيء قريب ممَّا تقدَّم، و هو أنَّ الفاعل إنَّما يحتاج في أن يكون فاعلاً إلى القدرة و الحياة مثلاً، و ليس الملامسة و الاتِّصال دخيلين في كونه قادراً أو حيّاً، فلا حاجة إليهما في كون الفاعل فاعلاً. هذا بالنسبة إلى مطلق الفاعل.

١. الملخص، ص ٨٥؛ الذخيرة، ص ٨١.

٢. الملخص، ص ٢٧٠، ٤٥٦.

و أما بالنسبة لنا فهناك حاجة إلى الملامسة والاتصال في أفعالنا؛ وذلك لأنه تقدّم أننا قادرون وأحياء بقدرة و حياة زائدتين، وهما يحتاجان إلى محلّهما وهو الجسم الذي صار آلة لتحقيق آثار القدرة و الحياة، فصارت هناك حاجة إلى الملامسة و الاتصال لأجل استعمال محلّ القدرة و الحياة الذي هو الجسم؛ فإنّ الجسم لا يفعل إلا بملامسة أو اتصال. و أما القديم تعالى القادر لنفسه - أي القادر بلا قدرة زائدة - فلا حاجة له إلى ذلك.

٤. استحالة كون خالق الأجسام جسماً أقدره الله على ذلك. و سأل السائل عن وجه استبعاد أن توجد الأجسام بواسطة جسم آخر يكون القديم تعالى أعطاه القدرة على ذلك. فأجاب الشريف المرتضى بأنه قد ثبت أنّ القدرة الزائدة على الذات غير قادرة على إيجاد جسم^١، و الجسم إنّما يفعل بقدرة زائدة عليه، فلا يمكنه أن يوجد جسماً آخر. فالأجسام إذن لا تدخل تحت مقدور القدر الزائدة، نعم القادر لنفسه قادر على إيجاد الأجسام.

و أضاف الشريف المرتضى بأنه أمكننا بهذا الجواب أن نجيب على المفوضة القائلين بأنّ شؤون الخلق و الرزق في هذا العالم مفوضة إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام.

و الظاهر أنّه يشير بذلك إلى رأيه حول حقيقة الحي - و هو أعمّ من الإنسان و المملّك و الجن - حيث ذهب إلى أنّ حقيقته هو مجموع هذا الجسم المشاهد (الجملة المشاهدة)^٢، فتكون حقيقة رسول الله صلى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام جسماً أيضاً، و بذلك ينطبق عليهما ما تقدّم من عدم قدرة الجسم على إيجاد

١. راجع دليل ذلك في شرح: المقدّمة في الكلام، ص ٤٦.

٢. الذخيرة، ص ١١٣ - ١١٤.

جسم آخر، فلا يمكن أن يكون خلق هذا العالم الجسماني مفوضاً إليهما.

٥. استحالة إقدار الله تعالى جسماً على اختراع الأجسام. و طرح السائل السؤال الآتي: لو سلمنا أن الجسم لا يقدر على إيجاد الأجسام بالباشرة ولا بالتولد، فلماذا لا يمكن أن يعطيه الله تعالى القدرة على أن يوجد لها بطريقة الاختراع. فأجاب الشريف المرتضى بما تقدم من أن القدرة الزائدة على الذات لا تفعل إلا بواسطة استعمال محلها وهو الجسم، وقد يستعمل المحل للقيام بالفعل وذلك في الفعل المباشر، كما يستعمل ليكون سبباً لحصول الفعل وذلك في الفعل المتولد، ولا شيء من هذين الأمرين موجود في الفعل المخترع، ففي الفعل المخترع لا يتم استعمال الجسم (محل القدرة) لا مباشرة ولا بعنوان سبب للفعل، ولذلك يستحيل أن يوجد الجسم القادر بقدرة زائدة جسماً آخر بطريقة الاختراع.

٦. إمكان صدور الخير والشر من فاعل واحد. وسأل عن إمكان نسبة مخلوقات العالم إلى فاعلين، على أساس أن العالم ينقسم إلى خير وشر، ولا يمكن لفاعل واحد أن يخلقهما معاً، فتحتم أن يكون لكل منهما فاعل معين. وأجاب الشريف المرتضى برفض المقدمة القائلة إن الفاعل الواحد لا يمكنه خلق الخير والشر معاً، بل هو أمر ممكن وغير مستحيل، فلا تبقى ضرورة لافتراض فاعلين لهما، وبالتالي فاعلين للعالم.

٧. تعقل كون الخالق لا جسماً ولا عرضاً. وسأل السائل عن إمكان وجود موجود مجرد عن المادة، لا هو ظلمة ولا ضياء، ولا يقع في زمان ولا مكان، وليس جسماً أو جوهرًا ولا عرضاً. فأجاب الشريف المرتضى بأن حقيقة الظلمة والضياء والزمان والمكان حقائق ملازمة للجسمية، وقد ثبت أن الجسم محدث لكونه متجدداً، فإذا أثبتنا وجود قديم غير جسماني لزم أن تنتفي عنه هذه الحقائق.

٨. تعقل حدوث شيء لا من شيء. كما سأل عن إمكان حدوث شيء لا من شيء.

فأجاب الشريف المرتضى من خلال توضيح معنى «لا من شيء»، فإنه إن أريد به: «لا من شيء موجود» فهو أمر معقول؛ لأنّ الشيء لا يوجد من أمر موجود وإلا صار له وجودان، فهو إذا حدث و صار موجوداً استغنى بوجوده هذا عن وجودٍ آخر. وإن أريد بذلك: «من شيء معدوم» فهو معقول أيضاً؛ لأنّ الأشياء وجدت من العدم، وبذلك صار حدوث شيء لا من شيء أمراً معقولاً.

٩. إشكال إحداث الطابع للعالم. وسأل السائل عن إمكان أن يكون العالم مخلوقاً للطابع. فأجاب الشريف المرتضى بجواب مبنائي، حيث صرّح بما ذهب إليه من أنّ الطابع غير معقولة أساساً، وأتينا لانتباحث مع أصحاب الطابع لأنّها أمور لا تعقل، وكلّ ما أسندوه إليها نسندّه نحن إلى عرض أو غيره ممّا قام عليه الدليل. فلا بدّ أولاً من إثبات أنّ الطابع معقولة، وحينئذ يمكن الكلام عن إسناد ما يراد إسناده إليها، وإلا بطل الكلام من الأساس.

١٠. إنكار صفات الطابع. وسأل أيضاً سؤالاً آخر حول الطابع، وهو ما المانع من اتّصافها بالحياة والقدرة والعلم وغير ذلك من الصفات؟ فأجاب الشريف المرتضى بنفس جواب المسألة السابقة من أنّ الطابع غير معقولة أساساً، فلا معنى للبحث عن أنّ لها صفات أو لا.

المسألة الثامنة عشر: حول بعض خصوصيات جبرئيل عليه السلام. وجّه السائل عدّة أسئلة متعلّقة بمواضيع مختلفة حول جبرئيل عليه السلام، وهي:

١. تمثّل جبرئيل بصورة دحية الكلبي. سأل السائل عن نزول جبرئيل بصورة الصحابي دحية الكلبي، وأنه كيف يمكن لجبرئيل أن يتصوّر بصورة غير صورته؟ وهل هو قادر على ذلك أو كان ذلك بقدرة الله تعالى؟ ثمّ ما يُسمع من القرآن عند

تصوّره بصورة دحية، إن كان يُسمع من صورة لغير جبرئيل فأشكاله واضح؛ لأننا نعلم أنّ المؤدّي للوحي و القرآن هو جبرئيل لا غيره، و إن كان يُسمع من صورة جبرئيل، فكيف نقول إنه يُسمع من صورة بشرية و هي صورة دحية؟ ثمّ لقد ورد في الرواية قدرة إبليس و الجنّ على التصوّر، فما هو الصحيح في ذلك؟

فأجاب الشريف المرتضى بأنّ نزوله بهذه الصورة كان بطلب من النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله. و أمّا تصوّره بصورة دحية فلم يكن بقدرته؛ لأنّه غير قادر على ذلك، و إنّما كان بقدرة الله تعالى القادر على كلّ شيء. و الدليل على عدم قدرة جبرئيل على التصوّر هو ما تقدّم من أنّ الحيّ - و هو أعمّ من الإنسان و المَلَك و الجنّ - لا يقدر على إيجاد الأجسام؛ لأنّه قادر بقدرة زائدة على ذاته، و في التصوّر يتمّ إيجاد جسم شبيهه بجسم المتصوّر، و هو جسم دحية في بحثنا. و أمّا ما يُسمع من القرآن عند تصوّر جبرئيل بصورة دحية فقد كان من جبرئيل على الحقيقة لا من غيره. و أمّا إبليس و الجنّ فغير قادرين أيضاً على التصوّر؛ لما تقدّم من كونهم قادرين بقدرة زائدة، إلّا أن تقتضي المصلحة ذلك، فيقوم الله تعالى بتصويرهم.

٢. كَيْفِيَّةُ تَلْقَى جِبْرِئِيلَ لِلْوَحْيِ. هذا السؤال متعلّق ببحث حقيقة الوحي، و هو من الأبحاث المهمّة في عصرنا، و قد كان يشغل ذهن السائل قبل ألف سنة، و هو أنّه كيف كان يتلقّى جبرئيل الوحي، هل كان يأخذه من الله تعالى مباشرة، أو من وراء حجاب؟

فأجاب الشريف المرتضى بما يتوافق مع مبناه حول حقيقة المَلَك، فهو جسم حاله حال كلّ الأحياء من البشر و الجنّ كما تقدّم، و الجسم لكي يتلقّى معرفة فالعادة تقتضي إمّا أن يسمعها أو أن يقرأها، و لذلك احتمل الشريف المرتضى أن يقوم الله تعالى بخلق كلام فيسمعه جبرئيل، أو يكون قد قرأ مضمون الوحي في اللوح المحفوظ، و وعاه ثمّ بلّغه إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله.

٣. مدى معرفة جبرئيل بالله تعالى و صفاته. سأل السائل عن ذلك، و هل ما يعلمه جبرئيل من صفاته تعالى أكثر مما نعلمه، أو مثله؟ و هل يمكن لجبرئيل أن يُخطر الله تعالى في ذهنه و وهمه، أو أن ما يطرأ على ذهنه أمرٌ مخالف لحقيقته تعالى الذي لا تدركه الأوهام؟ هذا ما ظهر لنا من السؤال.

فأجاب الشريف المرتضى بأن ما يعلمه جبرئيل من صفاته تعالى تابع للدليل الذي يقوم عنده، و هو بذلك مساوي لباقي العلماء و المتكلّمين من البشر، فالكلّ تابع للدليل، و هم في ذلك سواء. و أمّا بالنسبة لما يخطره جبرئيل في ذهنه فلا يجوز، و السبب في ذلك هو ما كان يذهب إليه الشريف المرتضى من عصمة جبرئيل، و أنه لا يفعل قبيحاً. و هذه مسألة مهمّة، فهو قد أشار هنا إلى أنّ جبرئيل لم يكن معصوماً في تلقي الوحي و تبليغه فحسب، بل كان معصوماً عن فعل مطلق القبيح.

٤. مكان جبرئيل في السماء. و سأل السائل عن مكان جبرئيل. فأجاب الشريف المرتضى بما روي من أنه في السماء الرابعة. و هو جواب مقتضب ناشئ من عدم وجود دليل قطعي في المسألة.

المسألة التاسعة عشر: معنى الصفة في القديم تعالى. كما سأل عن ما ذهب إليه بعض المعتزلة من أنّ كونه تعالى سمياً بصيراً مريداً هي صفات زائدة و مستقلّة عن الصفات الأخرى، خلافاً لمن أرجع هذه الصفات إلى صفة العلم مثلاً، فسأل هل أنّهم يجعلون هذه الصفات مثل صفتي العلم و القدرة، أو لا؟

و أجاب الشريف المرتضى ببيان معنى الصفة التي هي قول الواصف، و هي بحسب الاصطلاح تعني ما تكون عليه الذات من الحال التي تختصّ بها، أعمّ من أن يكون ذلك للذات، أو لمعنى من المعاني أو بالفاعل. و أمّا القدرة و العلم فلا يسميان صفة، و إنّما الصفة هي ما أوجبه القدرة و العلم من كونه قادراً و عالماً.

المسألة العشرون: كلام الله تعالى، كيف يكون؟ و سأل السائل عن الكلام الإلهي،

هل تكلم به أو أحدثه، وكأنه تصوّر أنه تعالى إذا تكلم فكلامه يكون قديماً، خلافاً لما لو أحدثه، ولذلك أجابه الشريف المرتضى بأنه إذا أحدثه يصدق عليه أنه تكلم أيضاً، ولا تعارض بين الأمرين، فالمتكلم هو فاعل الكلام، فإذا فعل الكلام فقد تكلم به و أحدثه؛ فمعناهما واحد.

و سأل أيضاً عن كيفية كلامه تعالى مع موسى عليه السلام من خلال الشجرة، مع أنّ الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخْيًا﴾^١، والكلام من خلال الشجرة لا يعدّ وحياً. و أجاب الشريف المرتضى بأنه إذا أكمل الآية لوجد أصنافاً أخرى غير الوحي، وهي: من وراء حجاب، أو إرسال الرسول، فيمكن أن يكون الكلام من خلال الشجرة داخلاً تحت الصنف الذي هو من وراء حجاب، وبذلك يرتفع الإشكال. و يبدو أنّ سبب الإشكال عدم قراءة الآية بصورة كاملة!!

المسألة الحادية والعشرون: حول الكعبة والميثاق والعقل والروح. و سأل السائل عن عدّة أمور بدأت بالسؤال عن الكعبة، ثمّ تسلسلت الأسئلة إلى أمور أخرى، وذلك كما يلي:

١. هل الكعبة كانت قبلة لمن كان قبلنا، أم أنها قبلة لنا ولإبراهيم عليه السلام فقط؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنه ممّا لا شكّ فيه أنها قبلتنا، و أمّا كونها قبلة لمن كان قبلنا، فهو أمر غير مقطوع به، بل هو أمر ممكن. و هذا الجواب هو الجواب المنطقي عند فقدان الدليل على الإيجاب أو السلب في أيّ مسألة علمية، و قد تكرر أكثر من مرّة في كلامه رحمه الله.

٢. وبمناسبة الكلام عن الكعبة انتقل السائل إلى السؤال عن الحجر الأسود، و ما ورد من استحباب مخاطبة الحاجّ إيّاه بقوله: «وفيتُّ بعهدي و تعاهدتُ ميثاقي»، و

أشكل على ذلك بإشكالين:

الإشكال الأوّل: هل يسمع الحجر ما يُقال له، أو أنّه يحصل عنده علم بذلك يوم القيامة؟ وأجاب الشريف المرتضى بعقلايته المعهودة، فأنكر أن يسمع الحجر شيئاً؛ لأنّه جماد، والسمع يتوقّف على وجود الحياة، ولذلك فنحن متعبّدون فقط بمخاطبة الحجر لمصلحة ما، لا لكونه يسمع كلامنا.

و الإشكال الثاني متعلّق بكلمة «الميثاق» الواردة في كلام الحاجّ للحجر، فقد أورد عليه إشكالين: أحدهما: أنّنا لو كنّا عقلاء في عالم أخذ الميثاق فلا بدّ أن نذكره، وإن لم نكن عقلاء فمن القبيح أن يؤخذ الميثاق من غير العاقل. والآخر: أنّ القول بالميثاق يقوّي شبهة التناسخ؛ فإنّهم يُلزموننا بما روي من أنّ الأرواح خلقت قبل الأبدان بألفي عام، وهذا يتناسب مع القول بالميثاق ممّا يؤدي إلى تقوية شبهة التناسخ.

و علّق الشريف المرتضى على الإشكالين الأخيرين بما يلي:

أمّا الأوّل: فهو يتناسب مع تصور أنّ المقصود بالميثاق في كلام الحاجّ هو ميثاق عالم الذرّ المذكور في القرآن، بينما ليس الأمر كذلك، فإنّ المقصود هو الميثاق الذي أخذه الله تعالى من الحاجّ على لسان نبيه صلّى الله عليه وآله. وبذلك لا يرد إشكال على تكليم الحاجّ للحجر من هذه الناحية.

و الجدير بالذكر أنّ هذا الكلام لا يعني إيمان الشريف المرتضى بعالم الذرّ، فهو قد ذهب إلى إنكار هذا العالم، واستدلّ بنفس ما ذكره السائل من ضرورة تذكّر ذلك العالم على فرض وجوده^١، وإتّما كان مقصوده هنا إنكار أن يكون الميثاق المذكور في كلام الحاجّ هو نفس ميثاق الذرّ.

١. الأمالي للمرتضى، ج ١، ص ٥٦-٥٤؛ المسائل الراضية، المسألة الرابعة.

و أما الثاني: فقد ثبت بطلان التناسخ بأدلة قطعية، وبذلك لا يمكن تقوية شبهة التناسخ من خلال القول بالميثاق أو خلق الأرواح قبل الأبدان.

٣. وبمناسبة الكلام عن خلق الأرواح انتقل السائل إلى السؤال عن الأرواح، وهل هي قديمة و مخلوقة قبل الأبدان أم لا؟ و كأنَّ السائل و غيره فهموا من تقدّم خلق الأرواح على الأبدان بألفي عام أنَّ الأرواح قديمة. فأجاب الشريف المرتضى بأنَّ هذه من الدعاوى الباطلة، و قد ثبت بالدليل حدوث جميع الأجسام، سواء كانت أرواحاً أم لا، فإنَّ الروح جسم؛ لأنَّ غاية ما يقولونه: إنَّ الروح حية، و الحيَّ بكلِّ مصاديقه - من إنسان أو ملك أو جنٍّ أو روح - من الأجسام، و بذلك لا تكون الأرواح قديمة.

و ينبغي الإشارة هنا إلى أنَّ الشريف المرتضى سوف يصرِّح بأنَّ الروح ليست حيةً، لكنّه مع ذلك يقول بأنَّها جسم؛ لأنَّ تعريفه للروح هي أنَّها هواء متردّد في مخارِق الحيِّ، و الهواء جسم و إن كان رقيقاً.

٤. و من الأسئلة المتعلقة بالروح السؤال عن حال الأرواح بعد مفارقة الأبدان، هل يكون لديها حسّ أم لا؟ و هل يقع الحساب عليها فقط، أو عليها و على الأبدان معاً؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنَّ الحسّ من خصوصيات الحيِّ، و الحيِّ - الذي تحلُّ فيه الحياة - هو مجموع هذا الجسم الذي نشاهده و الذي يحس و يدرك، و الإدراك عند المتكلِّمين يعني المعرفة الحسيّة. و إذا اتّضح هذا، فإذا كانت الأرواح بعد انفرادها غير حيةً، فهي لا تحسّ؛ لأنَّ الحسّ هو الإدراك و الإدراك هو الحسّ كما تقدم آنفاً، و المقتضي للإدراك هو كون المدرك حياً^١، فإذا فُقدت الحياة فُقد الإدراك و الحسّ.

و بهذا اتّضح الجواب عن السؤال الآخر، و هو وقوع الحساب على الروح، فقد أجاب الشريف المرتضى بأنَّ الحساب على الحيِّ، و بما أنَّ الروح تابعة في كونها

حيّة لغيرها - أي للبدن - فالحساب يقع على من تكون تابعة له، لا عليها.

٥. و سؤال آخر عن جانب آخر من الروح، و هو حال نوم الإنسان، فما المقدار الذي يفارق منها البدن، و ما الذي يبقى؟ و أجاب الشريف المرتضى من خلال تعريف الروح، حيث عرّفها بأنّها الهواء المتردّد و المتحرّك في مَخارِق و فراغات جسم الحيّ، و هذا الهواء موجود في حالتي النوم و اليقظة. و يظهر من هذا الكلام أنّ الروح لا تفارق البدن في حال النوم، و لا حتّى جزء منها.

٦. و لعلّه لمناسبة البحث عن الروح و البدن، تطرّق السائل للسؤال عن علاقة العقل و البدن، و عن مستقرّ العقل منه؟ و هل يتساوى جميع الناس - و منهم الأنبياء و الأئمّة عليهم السلام - في العقل، أم لبعض الناس مزية على الآخرين فيه؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنّ مستقرّ العقل و مكانه في القلب. و أمّا بالنسبة إلى السؤال الآخر، فيما أنّ الشريف المرتضى ذهب إلى أنّ العقل عبارة عن مجموعة من العلوم المعيّنة التي يمتلكها المكلف، لذلك صرّح هنا بأنّ جميع البشر متساوون في العقل، و لا مزية لأحد - حتّى الأنبياء عليهم السلام - على غيره فيه؛ لتساويهم في تلك العلوم التي تشكّل العقل، نعم لبعض البشر - كالأنبياء عليهم السلام - مزية على غيرهم في امتلاكهم علوماً أخرى غير علوم العقل.

٧. ثمّ طرح السائل سؤالاً آخر عن العقل، و هو هل يكبر العقل مع الصبي، أي هل تزداد العلوم التي يتكوّن منها العقل في الصبي، أو أنّه يحصل على علوم معيّنة و ثابتة ليست فيها زيادة؟ فأجاب الشريف المرتضى بأنّ هناك خلافاً حول غير العاقل، هل يملك شيئاً من العقل، أي هل يمتلك بعض العلوم التي يتكوّن منها العقل، أو لا؟ و يعني بغير العاقل الصبي الذي وقع محلاً للسؤال، فإنّ العقل هو مدار التكليف، فالذي يحصل على مقدار من العلوم بحيث يصير مكلفاً يسمّى عاقلاً، و الذي لم يحصل

على ذلك المقدار من العلوم - كالصبي - يسمّى غير عاقل أو جاهل^١. وأجاب الشريف المرتضى عن السؤال الأخير بأن ذلك راجع إلى اختيار الله تعالى، فيمكنه أن يخلق في الأطفال العقل، أي أن يعطيهم العلوم التي يكونون بها من العقلاء، و قد فعل ذلك بالفعل في حق عيسى و بعض أئمّتنا عليهم السلام.

٨. و سأل السائل أيضاً عن عدد أرواح الإنسان، و مكانها، و مكان العقل منها، و هل هو داخل فيها أو خارج عنها؟ فأجاب الشريف المرتضى بأن الروح واحدة، و ذلك اعتماداً على ما تقدّم من أنّ حقيقتها عبارة عن الهواء المتردّد في مخارِق الحيّ - و إذا كان متردّداً في مخارِق غير الحيّ، فهو مجردّ هواء و لا يسمّى روحاً - و الهواء واحد غير متنوّع. و أمّا مكان الروح فهو مخارِق الحيّ و فراغاته، كما هو مذكور في التعريف. و أمّا مكان العقل منها، فالروح ليست إلّا هواء، فهي ليست عاقلة حتّى يُسأل عن مكان العقل منها، و قد تقدّم أنّ مكان العقل هو القلب.

٩. و بمناسبة الكلام عن عدد أرواح الإنسان، تعرّض السائل للسؤال عن حقيقة الإنسان. فأجاب الشريف المرتضى بأنّها مسألة مطوّلة و قد تقدّمت بعض الإشارات إليها، و هو أنّ الإنسان حيّ، و حقيقة الحيّ هو هذا الجسم المشاهد.

المسألة الثانية و العشرون: أوّل ما خلق الله تعالى. و سأل السائل عن أنّه إذا كان الله تعالى قديماً، فكيف يمكننا القطع بأنّ أوّل شيء خلقه هو السماوات و الأرض؟ فهل هناك دليل قطعي من الشرع أو غيره؟ فأجاب الشريف المرتضى بعدم وجود قطع على شيء من ذلك؛ لعدم قيام دليل قطعي على ذلك، و لذلك يبقى الأمر في حيّز الإمكان.

المسألة الثالثة و العشرون: في الفراغ و نهايته و علم الباري بها. ذهب الشريف

المرتضى إلى القول بالخلأ، وأنّ العالم ليس كلّه ملاء، بل هناك خلأ إلى جانبه^١، و لذلك أورد السائل أسئلته وإشكالاته على الخلأ والفراغ، فسأل عن حقيقة الفراغ ومعناه، وهل له نهاية؟ وباعتبار أنّ السماوات والأرض سبع طبقات، فهل يوجد بعد ذلك - أي في الطبقة الثامنة - فراغ قطعاً أو لا؟ فإن قلت: لا يوجد هناك فراغ، و إنما ينقطع الفراغ بانقطاع السماوات والأرضين السبع، فحينئذ نسأل: ماذا يوجد بعد هذه السماوات والأرضين؟ أي ماذا يوجد بعد الملاء، فإذا لم يوجد هناك خلأ وفراغ فماذا؟ وإن قلت: يوجد هناك فراغ، فنسأل: إذا انتهى الفراغ فماذا يوجد بعده؟ وكانّ السائل تصوّر أنّ الفراغ لا بدّ أن ينتهي عند حدّ.

وأجاب الشريف المرتضى بأنّ حقيقة الفراغ لا شيء، فلا هو جوهر ولا عرض، ولا قديم ولا حادث، ولا هو ذات ولا معلوم كباقي المعلومات. ولا يوصف على الحقيقة بالتناهي وعدمه، بل يوصف بذلك مجازاً. وأمّا ما وراء السماوات والأرضين السبع - أي الطبقة الثامنة - فلا نعرفها، والقرآن الكريم نطق بما يدلّ على سبع طبقات فقط، وأمّا غير ذلك فلا دليل عليه.

المسألة الرابعة والعشرون: وجود جابرقا وجابرسا، وحكم أهلها. ومما سأل عنه السائل، سؤاله عن حقيقة مدينتيّ جابرقا وجابرسا الوارديتين في كلام الإمام الحسن عليه السلام، وهل لهما وجود؟ وما هو تكليف أهلها؟ فباعتبار وقوع إحدى المدينتين في شرق الأرض والأخرى في غربها وبُعدهما عنّا بحيث يُحتمل أن لا تكون دعوة الإسلام قد وصلت إليهم، لذلك سأل عن نوع تكليف أهلها.

وأجاب الشريف المرتضى بأنّ الخبر المشار إليه خبر واحد، ولذلك لا يمكن القطع على محتواه وعلى وجود هاتين المدينتين. وأمّا تكليف أهلها على فرض

وجودهما، فلأمر دائر بين أمرين: إما أن تكون دعوة الإسلام قد وصلت إليهم، و قامت عليهم الحجّة، فهُم مكلفون بنفس تكاليفنا. وإما أن لا تكون قد وصلت إليهم، فهُم مكلفون بما يمليه عليهم العقل من تكاليف فقط.

المسألة الخامسة و العشرون: حكم الأطفال يوم القيامة. و سأل عن حكم أطفال المؤمنين و الكافرين يوم القيامة. فأجاب الشريف المرتضى بأنّ المرويّ دخول أطفال المؤمنين الجنّة، إمّا تفضلاً من الله تعالى عليهم، و إمّا لأجل أن يزيد سرور آبائهم بذلك، فيكون دخول هؤلاء الأطفال إلى الجنّة أحد أنواع الثواب الذي يصل إلى آبائهم. إن نسبة الشريف المرتضى ذلك إلى المرويّ يدلّ على عدم قطعه به. و أمّا بالنسبة إلى أطفال الكافرين فيبدو أنّه لا توجد في حقهم رواية يمكن الركون إليها، و لذلك اكتفى في الجواب بذكر ما يدلّ عليه العقل، و هو أنّ كلّ غير عاقل - و منهم الأطفال كما تقدّم - يعاد يوم القيامة كي يحصل على أعواض آلامه في الدنيا، ثمّ يصير تراباً.

المسألة السادسة و العشرون: عقاب من قاتل إماماً عادلاً. و سأل عن عقاب من قاتل الإمام و هو مؤمن بالشريعة كلّها، و مات من دون توبة، فهل يكون عقابه منقطعاً، حتّى إذا انتهى عقابه خرج من النار و دخل الجنّة؟ فأجاب الشريف المرتضى بضرر قاطع و هو أنّ من قاتل الإمام كافراً، و عقابه كعقاب سائر الكفّار عقابٌ دائمٌ في النار غير منقطع، فلا يسقط بعفو و لاشفاعه، و لا يسقط إلّا بأن يتوب في حياته.

المسألة السابعة و العشرون: حكم الملائكة و الجنّ بعد انتهاء التكليف. و سأل عن حال الملائكة بعد انتهاء التكليف و دخول أهل الجنّة إلى الجنّة، فهل الجنّة التي يدخلها الملائكة هي نفس جنّة بني آدم أو غيرها؟ و هل يمكن للبشر أن يروهم؟ و هل هم يأكلون و يشربون كالبشر، أم هم مشغولون بالتسبيح و التقديس فقط؟ و هل

يسقط التكليف عنهم هناك في الجنة؟ وأكثر هذه الأسئلة تشمل الجن أيضاً. فأجاب الشريف المرتضى بجواز أن تكون جنّتهم نفس جنّة بني آدم أو غيرها، فإنّ الجنان كثيرة. وأمّا رؤية البشر لهم فهو أمر ممكن؛ لأنّهم أجسام - فقد تقدّم أنّ حقيقة الحيّ أنّه جسم، والملائكة أحياء - ولكن بما أنّ أجسامهم شفافة و رقيقة لذلك لا يمكن رؤيتهم إلا بتقوية شعاع بصر البشري يصبحوا قادرين على رؤية الأجسام الشفافة، أو بتكثيف أجسام الملائكة، وكلّ ذلك بقدره الله تعالى. وأمّا أكلهم وشربهم فجاز أن يكون وأن لا يكون، فالله تعالى يبيهم بما فيه لذّتهم، فإن كانت في الأكل والشرب جاز، وإن كانت في غير ذلك جاز أيضاً. وأمّا تكليفهم فالذي يدلّ عليه العقل هو أنّه يسقط عنهم؛ لأنّه لا يمكن أن يكونوا مكلفين ومتابين في آن واحد؛ فإنّ التكليف مأخوذ من الكلفة والمشقة، وهي لا تجتمع مع الثواب الخالي من ذلك^١. ونفس الكلام في الجنّ.

وبعد الانتهاء من التعريف بما ورد من بحوث في هذه المسائل يمكن تقديم فهرس مختصر لها من خلال تصنيفها إلى عدّة أصناف، نقوم بذكرها هنا باختصار، و تشير إلى عنوان و رقم المسألة التي تعرّضت إليها، وذلك كما يلي:

١. الطبيعيات؛ مثل: الإشارة إلى حدوث حشرات الأرض والبراغيث، أو عدم حدوثها، كما ذهب إليه ثمامة (ت ٣٠٣هـ) (المسألة ٦)، و مثل البحث عن حقيقة الرعد والبرق والغيم (المسألة ٧)، و حقيقة الفراغ، أو الخلاء (المسألة ٢٣).

٢. الصفات الإلهية؛ مثل: حقيقة الصفات (المسألة ١٩)، و نفي الجسميّة (المسألة ٨)، و المثل، و الضدّ (المسألة ٩)، و الشريك (المسألة ١٣) عنه تعالى، و حقيقة الكلام (المسألة ٢٠).

١. راجع بداية: مسألة في أحكام أهل الآخرة، وهي إحدى الرسائل الكلامية للشريف المرتضى.

٣. لطيف الكلام؛ مثل: عدم قدرة الجسم على خلق و إبداع جسم آخر (المسألة ١١، ١٢)، و كيفية حدوث شيء لا من شيء (المسألة ١٥)، و نفي الطباع (المسألة ١٦، ١٧).

٤. الوحي؛ مثل: كيفية تصوّر جبرئيل بصورة دحية الكلبي، و كيفية سماعه للوحي، و غير ذلك من الأبحاث (المسألة ١٨).

٥. المعاد؛ مثل: حكم الأطفال يوم القيامة (المسألة ٢٥)، و مصير من قاتل الإمام (المسألة ٢٦)، و حكم الملائكة في الآخرة (المسألة ٢٧).

٦. مسائل كلامية أخرى؛ مثل: حقيقة الكلام مع الحجر الأسود، و حقيقة الميثاق، و بطلان التناسخ، و حقيقة الروح، و الإنسان، و العقل (المسألة ٢١)، و أول ما خلق الله تعالى (المسألة ٢٢)، و تكليف أهل جابر قا و جابرسا (المسألة ٢٤).

فهذه أهمّ الأبحاث المطروحة في المسائل النيليات، و هي تعكس الكثير من آراء الشريف المرتضى الكلامية التي تبنّاها في مختلف كتبه و رسائله.

و كانت المسائل النيليات قد طبعت مرتين: إحداهما في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ١٥ - ٣٥ باسم: جوابات المسائل المصرية. و قد قوبلت الطبعة الجديدة مع هذه الطبعة. و أُشير إليها بكلمة: «المطبوع». و الطبعة الأخرى في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٣٢ - ١٥٣ باسم: أجوبة المسائل النيليات.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٣١ - ١٣٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات

(٧٤ - ٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٤٨ - ٣٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٣٤ - ٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٧١ - ٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٧٠) من المجموعة.

٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٣٣٦ - ٣٥٢) من المجموعة.

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٧٢ - ٨١) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٠ - ٥٦) من المجموعة.

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٤٠ - ١٥٠) من المجموعة.

٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٢٤ - ٣٢) من المجموعة.

٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٩ - ٢٧٣) من المجموعة.

٨ مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٨ - ٤٨) من المجموعة.

٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٢/٤؛ تقع في الصفحات (١٠ - ١) من المجموعة، وهي بخط الشيخ محمد بن طاهر السماوي رحمه الله.

١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحات (٣٥ - ٤٥) من المجموعة.

١١. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (١٠٧ - ١٢٠) من المجموعة.

[جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ النَّيْلِيَّاتِ ١]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسَائِلٌ ٢ مِمَّا ٣ وَجِدَ ٤ مِنَ الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ مِنَ النَّيْلِ وَجَوَابِهَا، سِوَى مَا شَدَّ مِنْهَا.

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ ٥

[إِحْدَاثُ الْحَشْرَاتِ وَاسْتِحْقَاقُهَا لِلْعَوِضِ]

قَوْلُ ثُمَامَةَ ٦: «إِنَّ حَشْرَاتِ الْأَرْضِ وَالْبِرَاعِيثَ ٧ حَوَادِثُ لَا مُحَدِّثَ لَهَا» مِنْ أَيِّ

١. في المطبوع: «المصريّات».
٢. في «أ، د، س»: «مسألة». وفي المطبوع: -«مسائل».
٣. في «أ»: «و ما». وفي «ب، س» و المطبوع: «ما».
٤. في مسائل المرتضى: «وجدت».
٥. لقد سقطت خمس مسائل من بداية النسخ.
٦. في «أ، ب، د»: «قول تمامة»، وفي مسائل المرتضى: «قول أبي علي قوله تمامة»، وفي المطبوع: «قوله [زيد] بهاؤه» بدل «قول ثُمَامَةَ». و ثُمَامَةُ هُوَ ثُمَامَةُ بَنُ الْأَشْرَسِ أَبُو مَعْنِ النَّمِيرِيِّ الْبَصْرِيِّ؛ مِنْ مَتَكَلَّمِي الْمَعْتَزَلَةِ فِي زَمَنِ الْمَأْمُونِ الْعَبَّاسِيِّ، وَكَانَ ذَا نَوَادِرٍ وَمُلْحٍ، وَ مِنْ تَلَامِيذِهِ الْجَاحِظِ، وَ أَرَادَ الْمَأْمُونُ أَنْ يَسْتَوِزَّهُ فَاسْتَعْفَاهُ. تَوَفِّي سَنَةَ ٢١٣ هـ. وَقِيلَ: ٢٣٤ هـ. رَاجِعْ: لِسَانِ الْمِيزَانِ، ج ٢، ص ٨٣؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٢٠، ص ١٨؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَوِيِّ، ج ٢، ص ١٠٠.
٧. «الْبِرَاعِيثُ» جَمْعُ «الْبِرْعَاثِ»، وَ هِيَ دَوْبَةٌ سَوْدَاءٌ صَغِيرَةٌ تَثْبُتُ وَتَبَانُ. رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ١١٦ (برغث).

طَرِيقٍ قَالَه١؟ وِإِلَىٰ أَيِّ شَيْءٍ ذَهَبَ؟ وَ مَا يُقْتَلُ ٢ مِنْهَا ٣ وَ مِنْ ٤ الْقَمَلِ ٥ وَ الصُّبَانِ ٦
أَيْضاً بغيرِ ذَنْبٍ، لَهُ عَوْضٌ أَمْ لَا؟ وَ إِنْ كَانَ لَيْسَ لَهُ عَوْضٌ فَمَا بَالُ غَيْرِهِ لَهُ عَوْضٌ ٧؟
الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّهُ رَأَى اسْتِحَالَةَ حُدُوثِهَا مِنَّا^٨؛ لِتَعَذُّرِ فِعْلِ الْأَجْسَامِ وَ بِنِيَّةِ ٩ الْحَيَاةِ عَلَيْنَا.
وَ خَفِيَ عَلَيْهِ وَجْهَ الْحِكْمَةِ وَ الْمَصْلَحَةِ فِي وَقُوعِهَا مِنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى، فَقَالَ: لَا يَصِحُّ
وَقُوعُهَا مِنْهُ. فَلَمَّا رَأَى تَعَذُّرَ وَقُوعِهَا مِنَ الْفَاعِلِ الْقَدِيمِ وَ تَعَذُّرَ وَقُوعِهَا مِنَ
الْفَاعِلِ ١٠ الْمُحَدَّثِ وَ قَدْ نَبَتَ حُدُوثُهَا قَالَ: إِنَّهَا حَوَادِثٌ لَا مُحَدِّثَ لَهَا. وَ لَوْ عَلِمَ
وَجْهَ الْحِكْمَةِ فِيهَا ١١ لِأَضَافِهَا إِلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى.

فَأَمَّا الْعَوْضُ فَهُوَ ثَابِتٌ فِيمَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَلَامِ كَمَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهَا مِنَ
الْمُؤَلَّمَاتِ؛ وَ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْعَوْضِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدٌ ١٢.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ أَيِّ طَرِيقَةٍ قَالَ»، وَ أُشِيرَ فِي هَامِشِهِ إِلَى أَنَّ فِي الْأَصْلِ: «قَالُوا» بَدَلَ «قَالَ».
٢. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَقْبَل».
٣. فِي «أ، ب، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْهُمَا».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْ».
٥. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْعَمَل».
٦. فِي «أ، ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ الصَّبِيانِ» وَ «الصُّبَانُ» جَمْعُ «صُوبَانَةٍ»، وَ هِيَ بِيضَةُ الْقَمَلِ وَ الْبِرْعَاثُ
عَلَى قَوْلٍ، أَوْ بِيضَةُ الْقَمَلِ وَحْدَهُ عَلَى قَوْلٍ آخَرَ. رَاجِعْ: تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ٢، ص ١٣٥ (صَنَب).
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ عَوْضٌ».
٨. فِي «أ، د»: «مِنْهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «هَنَا».
٩. فِي «ب»: «وَ بَيِّنَةٌ» وَ فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ لَا تَوْجِدُ نَقَاطَ عَلَى الْحُرُوفِ؛ فَالْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ.
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْقَدِيمِ وَ تَعَذَّرَ وَقُوعِهَا مِنَ الْفَاعِلِ».
١١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهَا».
١٢. الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ بِتَمَامِهَا سَاقِطَةٌ مِنْ «ص».

المسألة السابعة^١

[ماهية الرعد والبرق والغيم، ووجود جبال البرد]

«الرعدُ» و «البرقُ» و «الغيمُ» ما هو؟ و قوله^٢ تعالى: ﴿و يُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾^٣ هل هناك^٤ [جبال] بَرَدٍ أم لا؟
الجواب - وبالله التوفيق :-
إن «الغيمَ» جسمٌ كثيفٌ، و هو مُشاهدٌ لا يُمكنُ الشكُّ فيه.
و أما «الرعدُ» و «البرقُ»، فقد رويَ أنهما ملكان^٥. و الذي نقوله هو أن الرعدَ صوتٌ من اصطكاكِ أجرامِ السحابِ، و البرقُ يتقدُّ^٦ أيضاً من تصادمِهما^٧.
و قوله: ﴿مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ لا شبهة فيه أنه كلامُ الله، و أنه لا يمتنعُ أن تكونَ^٨ جبالُ البردِ مخلوقةً في^٩ حالٍ ما ينزلُ البردُ.

١. في المطبوع: + «في». و في «ص»: + «من المسائل الواردة من النيل و جوابها».

٢. في المطبوع: «قوله» بدون واو العطف.

٣. النور (٢٤): ٤٣.

٤. في «ص»: - «هل». و في المطبوع: «و هل هنا» بدل «هل هناك».

٥. راجع: غريب الحديث، ج ٤، ص ٣٥٧؛ كتاب العين، ج ٢، ص ٣٣؛ المفردات، ص ٣٣؛ لسان

العرب، ج ٣، ص ١٧٩ (رعد).

٦. في «أ»: «ينفقد». و في «د»: «ينغد». و في «س» و المطبوع: «يبعد».

٧. في «أ، س، ص» و المطبوع: «تصادمهما».

٨. في «أ، د، س، ص» و المطبوع: «أن يكون».

٩. في المطبوع: - «في».

المسألة الثامنة^١

[تَعَقُّلُ عَدَمِ كَوْنِ الْفَاعِلِ جِسْمًا]

إذا كانَ الفاعلُ لا يَكُونُ إِلَّا حَيًّا، فما يُنكَرُ أن لا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا؟
الجوابُ - وباللهِ التوفيقُ -:

إنَّ الفاعلَ لا يَكُونُ إِلَّا قادراً، و كَوْنُ الحَيِّ حَيًّا يُصَحِّحُ كَوْنَهُ^٢ قادراً؛ فَمِنْ هذا الوجهِ وَجَبَ^٣ أن يَكُونُ الفاعلُ حَيًّا. و لَيْسَ كَوْنُهُ جِسْمًا مُصَحِّحاً لَكَوْنِهِ فاعلاً ولا قادراً، فلا يَجِبُ ذلكَ فيه.

و الفاعلُ مِنَّا إِنَّمَا احتَاجُ إلى كَوْنِهِ جِسْمًا؛ لأنَّه قادرٌ «بقدرة» و حَيٌّ «بَحياة»، و للقدرةِ و الحياةِ تأثيرٌ في محلَّهما، فيصيرُ محلَّهما آلَةً في فعلِهِ. فَمَنْ هو قادرٌ «لا بقدرة» و حَيٌّ «لا بحياة»^٤ لا يَحْتَاجُ إلى ذلكَ؛ ففارقٌ^٥ كَوْنُهُ جِسْمًا لَكَوْنِهِ حَيًّا.

١. من هنا إلى بداية المسألة السادسة عشر ساقط من «ص».

٢. في «د»: «يصح مع كونه» بدل «يصح كونه». و في المطبوع: «يصح أن يكون» بدلها.

٣. في «د» - «الوجه». و في المطبوع وُضِعَ بين معقوفين: «يصح» بدل «وجب».

٤. في المطبوع: «ولا».

٥. في المطبوع: «معارف» بدل «ففارق»، و سُطِرَ في هامشه ما نُصِّه: «كذا في النسخة».

المسألة التاسعة

[تَعْقُلُ مَنْ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا ضِدًّا]

فإن قيل: كَيْفَ يُعْقَلُ مَنْ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا ضِدًّا؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إن إثبات المثل والضدّ والخلاف تابع للدليل. وإن كان إثبات مخالفي للذات لا بُدَّ منه؛ لأنّ تميّزها من غيرها نفسها، إلاّ أنّه يكفي أن يُعلّم أنّ لها مخالفاً على جهة الجملة. فأما إثبات ضدّ ومثلٍ فمنه بُدٌّ^١ و يجوز أن يكونَ ولا يجوز أن لا يكونَ؛ بحسبِ الدليل.

و القَدْرُ التي يُقَدَّرُ^٢ بها لا مثلَ لواحدِها؛ لأنّه لا يصحُّ أن تتعلّق^٣ قدرتان بمقدورٍ واحدٍ.

و إذا كان الدليلُ قد دَلَّ على أنّ القديمَ تعالى لا مثلَ له ولا ضدَّ له - بما بيّناه في موضِعِه -^٤ وَجَبَ أن نقولَ^٥ به، ولا^٦ عَجَبَ فيما دَلَّ الدليلُ عليه.

١. في «أ»: «ند». وفي «د» والمطبوع: «بدأ».

٢. في «أ، د»: «تقدر». وفي «س»: «نقدر». وفي المطبوع: «يتقدر».

٣. في النسخ المعتمدة: «يتعلّق».

٤. راجع: الملخص، ص ٤٣ - ٤٤، و ١٥٩.

٥. في «أ، ب، د»: «أن يقول».

٦. في المطبوع: - «لا».

المسألة العاشرة

[تَعَقُّلُ فَاعِلٍ مِنْ دُونِ لَمْسٍ أَوْ اتِّصَالٍ]

فإن قيل: كَيْفَ يُعَقَّلُ فَاعِلٌ^١ مِنْ غَيْرِ مَلَامَسَةٍ وَ لَا اتِّصَالٍ؟
الجوابُ - وبالله التوفيقُ -:

إنَّ الفاعِلَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ فِي^٢ كَوْنِهِ فَاعِلاً إِلَى مَا يُصَحِّحُ^٣ الْفِعْلَ^٤، مِنْ كَوْنِهِ قَادِراً
وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ، وَ لَيْسَ الْمَلَامَسَةُ وَ الْإِتِّصَالُ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ إِنَّمَا
اِحْتِيَجُ^٥ إِلَى الْجِسْمِيَّةِ فِينَا^٦ لِأَجْلِ الْقُدْرَةِ وَ الْحَيَاةِ،^٧ فَصَارَ مَحَلُّهُمَا آلَةً فِي
اسْتِعْمَالِهِمَا، فَاحْتِيَجُ إِلَى الْإِتِّصَالِ وَ الْمَلَامَسَةِ^٨ لِأَجْلِ اسْتِعْمَالِ مَحَلِّ^٩ الْقُدْرَةِ
وَ الْحَيَاةِ؛ فَمَنْ هُوَ حَيٌّ «لَا بِحَيَاةٍ» لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.

-
١. في «أ، ب»: «كيف يفعل فاعلاً» بدل «كيف يعقل فاعل». و في «س»: «كيف يعقل فاعلاً» بدلها.
و في «د»: - «كيف».
 ٢. في المطبوع: «فيما».
 ٣. في المطبوع: «يصح».
 ٤. في «أ، ب»: «العقل».
 ٥. في المطبوع: «يحتاج».
 ٦. في المطبوع: «فبيننا».
 ٧. تقدّم في المسألة الثامنة.
 ٨. في المطبوع: «في الملامسة» بدل «و الملامسة».
 ٩. في «س» و المطبوع: - «محل».

المسألة الحادية عشر

[استحالة كون خالق الأجسام جسماً أقدره الله على ذلك]

فإن قيل: فمن أين بُعد^١ أن تكون الأجسام خلق غيره ممن^٢ أقدره عليها من جسم آخر؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إنه إذا ثبت أن القدر لا يصحُّ بها^٣ فعل الأجسام، وكان وقوع الأجسام بها مُحالاً، لم يصحَّ ما ذُكر في السؤال؛ وقد ذُكرت في «الذخيرة» و«الشرح»^٤ وغيرهما من كتب الشيوخ.

وبهذا توصلنا إلى إبطال قول المفوضة الذين قالوا: إن الله تعالى فَوْضَ إلى محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الخَلْقَ وَالرِّزْقَ وَغَيْرَ ذَلِكَ.^٥

١. في «ب»: «يفسد». وفي المطبوع: «هذا».

٢. في «أ» والمطبوع: «فمن».

٣. في المطبوع: «لا يصلح لها».

٤. في المطبوع: «والشيوخ» بدل «والشرح».

٥. تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٣٣ - ١٣٤؛ المقالات للبلخي، ص ٥١٢.

المسألة الثانية عشر

[استحالة إقدار الله تعالى جسماً على اختراع الأجسام]

فإن قيل: ما تُنكرون^١ أن يُعطيه قدرةً على الاختراع من غير مباشرة ولا تولدة^٢؟
الجواب - وبالله التوفيق -:

إنه إذا كان مُستحيلاً بالقدرة فعل الجسم - لأن القدرة لا يصحُّ الفعل بها إلا باستعمال محلّها في الفعل إن كان مباشراً أو في سبب الفعل إن كان متولداً - بطل أن يقع بها مُختزِعاً؛ لاستحالة الوجهين فيه.^٣

١. في «د»: «ما ينكرون».

٢. في «ب، د، س»: «و لا متولدة». وفي المطبوع: «و لا تولية».

٣. من قوله: «إن كان متولداً...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

المسألة الثالثة عشر

[إمكان صدور الخير والشر من فاعل واحد]

فإن قيل: فلم لا ترجع الأفعال^١ إلى اثنين، من حيث كان في العالم خير و شر،
ولا يجوز أن يكون الخير والشر من فاعل واحد؟^٢
الجواب - والله التوفيق :-

إن الخير والشر لا يستحيل وقوعهما من فاعل واحد؛ ولهذا يفعل الواحد منا
الخير والشر. وإذا كان كذلك، فما المُلزم لنا أن يكونا فاعلين؟
وإنما كان يجب ذلك لو كان الخير يقع من فاعل ويستحيل^٣ أن يقع الشر منه،
والشر يقع من^٤ فاعل والخير^٥ يستحيل أن يقع منه^٦؛ وإذا لم يكن كذلك^٧ فلا
وجه^٨ لإثبات اثنين^٩.

-
١. في «أ» - «لم». و في «ب» - «لا». و في «د»: «يرجع» بدل «ترجع». و في المطبوع: - «فإن قيل: فلم لا ترجع الأفعال»، و عنوان «المسألة الثالثة عشر» أيضاً تغير مكانه.
 ٢. في المطبوع وضع هنا عنوان «المسألة الثالثة عشر».
 ٣. في «أ»: - «و يستحيل». و في «ب»: «فاعله و يستحيل». و في «س»: «فاعل واحد يستحيل».
 ٤. في المطبوع: «عن».
 ٥. في المطبوع: - «و الخير».
 ٦. في المطبوع: «عنه».
 ٧. في «ب، د»: - «و إذا لم يكن كذلك». و في «س» و المطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ.
 ٨. في «أ»: «و لا وجه». و في «د»: «فحينئذ ترجع الأفعال» بدل «فلا وجه».
 ٩. في المطبوع: «الاثنين».

المسألة الرابعة عشر

[تَعْقُلُ كَوْنِ الخالقِ لا جِسْماً ولا عَرَضاً]

فإن قيل: كَيْفَ يَفْعَلُ مَنْ^١ هو لا ظِلْمَةٌ ولا ضِيَاءٌ، ولا زَمَانٌ ولا مَكَانٌ، ولا شَيْءٌ
مِنَ الأَجْسامِ والأَعْرَاضِ؟^٢
الجواب - وبالله التوفيق :-

إذا كَانَتْ «الظِّلْمَةُ» اسماً لَجِسْمٍ فِيهِ سَوَادٌ، و«الضِيَاءُ» اسماً لَجِسْمٍ فِيهِ بِياضٌ،
و«الزَمَانُ» اسماً لِحَرَكَاتِ الفَلَكِ، و«المَكَانُ» اسماً لِمَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ جِسْمٌ آخَرٌ،
وَكَانَ جَمِيعُ ذَلِكَ مُعَلِّقاً بالأَجْسامِ والأَعْرَاضِ الَّتِي قَدْ تَبَيَّنَتْ أَنَّهَا مُحَدَّثَةٌ، فَالْمُحَدَّثُ
لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهُ مُتَجَدِّداً؛ فَقَبْلَ أَنْ يَتَجَدَّدَ وَجُودُهُ^٤ لَمْ يَكُنْ ولا يَتَصَوَّرُ.
فَقَدْ^٥ عَقِلَ نَفِي^٦ الظِّلْمَةِ والضَّوئِ والزَمَانِ والمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ^٧ بِوَجُودِ
الأَجْسامِ والأَعْرَاضِ، وَقَبْلَ وَجُودِهَا لا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ شَيْئاً.^٨

١. في «ب»: - «فإن قيل: كيف يفعل من». وفي «د»: «هل يعقل شيء» بدلها. وفي «س»
والمطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ.

٢. في «ب»: - «الأجسام والأعراض». وفي «د»: «ذلك» بدلها. وفي «س» و«المطبوع يوجد في
هذا الموضع فراغ.

٣. في «د»: «لجنس». وفي المطبوع: «لما». وفي المطبوع من قوله: «فيه سواد» إلى هنا وُضِعَ بَيْنَ
معقوفين وأشير في الهامش إلى عدم وجوده في الأصل.

٤. من قوله: «متجدداً» إلى هنا ساقط من المطبوع. ٥. في «ب، س» و«المطبوع»: «وقد».

٦. في المطبوع: «يعني».

٧. في المطبوع: «تعلق».

٨. كذا، والظاهر أن في العبارة سقطاً.

المسألة الخامسة عشر

[تَعَقُّلُ حَدُوثِ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُعَقَّلُ حَدُوثُ شَيْءٍ لَا مِنْ شَيْءٍ؟

الجواب - وبالله التوفيق -:

إن أراد: كَيْفَ يُعَقَّلُ حَدُوثُ شَيْءٍ لَا^٢ «مِنْ شَيْءٍ موجودٍ»؟ فَإِنَّهُ يُعَقَّلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ موجوداً ومُحَدَّثاً^٣، فَقَدْ صَحَّ وجودُهُ وإِحْدَاثُهُ، وَاسْتَعْنَى بِوَجُودِهِ عَنْ وجودِ ثَانٍ.

وإن أراد: «مِنْ شَيْءٍ معدومٍ»، فَمَا حَدَّثَتِ الْأَشْيَاءُ إِلَّا مِنْ أَشْيَاءٍ معدومةٍ؛ لِأَنَّ الْأَجْسَامَ وَالْأَعْرَاضَ كَانَتْ معدومةً قَبْلَ وجودِهَا ثُمَّ وُجِدَتْ. فَقَدْ عُقِلَ حَدُوثُ شَيْءٍ، لَا «مِنْ شَيْءٍ موجودٍ».

١. في المطبوع: «ولا».

٢. في المطبوع: «ولا».

٣. في «ب» و المطبوع: «أو محدثاً».

٤. في «س» و المطبوع: «وقد».

المسألة السادسة عشر^١

[إشكالُ إحدَثِ الطبائعِ للعالمِ]

فإن قيل: لِمَ لا يَكُونُ قَدِيمُ الْعَالَمِ^٢ شَيْئاً أَحَدَثَهُ الطَّبَائِعُ^٣؟
الجواب - وبالله التوفيقُ :-

إنه ينبغي أن تكون^٤ الطبائع^٥ أولاً معقولة^٦ حتى يُقال: «أوجبت^٧ الطبائع»، ونحن لا نكلم أصحاب الطبائع^٧ إلا بأنّها لا تُعقل؛ لأنّ كلّ ما يُضيفونه^٨ إلى الطبعِ مُضافٌ عندنا إلى عَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ، أو إلى غيره مما دَلَّ الدليلُ عليه؛ فمن ادّعى أنه يرجعُ إلى طبعٍ، فعليه الدلالة؛ فإذا أثبت^٩ أن الطبائع^{١٠}

١. هذه المسألة كلها ساقطة من «د».

٢. أي العالم القديم. هكذا يبدو.

٣. في «ب»:- «شيئاً أحدثته الطبائع». وفي «ص»: «شيء أحدثته الطبائع». وفي «س» و المطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ. وفي مسائل المرتضى: «لم لا يكون القديم العالم هو الطبائع».

٤. في «أ، ص»: «لا يجب أن يكون» بدل «ينبغي أن تكون». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لنسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.

٥. في «س» و المطبوع:- «ينبغي أن تكون الطبائع».

٦. من قوله: «ينبغي أن تكون» إلى هنا ساقط من «ب».

٧. في «ب»:- «الطبائع». وفي «ب، س» و المطبوع:- «و نحن لا نكلم أصحاب».

٨. في «س» و المطبوع: «تضيفونه».

٩. في «ب، س» و المطبوع: «و إذا ثبت». وفي «ص»: «إذا أثبت».

١٠. في المطبوع: «الطباع».

معقولة صحَّ إثباتُ إضافةٍ ما يُريدُ إضافته إليها^٢، وإذا لم تكن معقولة^٣ فقد بطل ما قاله من أصله واستغنيانا عن الكلام معه.^٤

١. أي أمكن.

٢. في المطبوع: «إليه».

٣. من قوله: «صحَّ إثبات إضافة...» إلى هنا ساقط من «ب».

٤. راجع الأقوال حول أفعال الطبايع في: المقالات للبلنخي، ص ٤٧٤.

المسألة السابعة عشر^١

[إنكارُ صفاتِ الطبائعِ]

فإن قيل: فما يُنكرُ أن تكونَ^٢ الطبائعُ حَيَّةً قادرةً عالِمةً قديمةً مُستغنيةً بنفسِها^٣
عن محلِّ أو غيره؟

الجوابُ - وباللهِ التوفيقُ -:

إن هذه المسألة تجري مجرى التي قبلها، وإنما يصحُّ الكلامُ في أنَّ الطبائعَ حَيَّةً
أو قادرةً^٤ أو عالِمةً أو قديمةً أو غير ذلك إذا ثبَّت الطبائعُ؛ فأما إذا لم تثبَّت، فلا
معنى للكلامِ في صفاتها؛ لأنَّ الصفاتِ فرَعٌ، وإذا بطلَّ الأصلُ بطلَّ فرَعُه^٥.

١. هذه المسألة كلها ساقطة من «ص».

٢. في «أ، س»: «ينكر أن يكون». وفي «د»: «ينكرون». وفي المطبوع: «تنكر أن تكون».

٣. في المطبوع: - «بنفسها».

٤. في المطبوع: «وقادرة».

٥. في المطبوع: «فإذا».

٦. في المطبوع: «الفرع».

المسألة الثامنة عشر

[تَمَثُّلُ جَبْرِئِيلَ فِي صُورَةِ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ]

نُزُولُ جَبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْحَوْحِ فِي صُورَةِ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ^٢، كَيْفَ كَانَ يَتَصَوَّرُ
بِغَيْرِ صُورَتِهِ؟

ثُمَّ [هَلْ] هُوَ الْقَادِرُ عَلَيْهَا، أَوِ الْقَدِيمُ تَعَالَى يُشَكِّلُ صُورَةَ^٣ وَ لَيْسَتْ صُورَةَ
جَبْرِئِيلَ؟ فَإِنْ كَانَ الَّذِي يُسْمَعُ^٤ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ صُورَةٍ غَيْرِ جَبْرِئِيلَ، فَفِيهِ مَا فِيهِ؛ وَإِنْ
كَانَ مِنْ جَبْرِئِيلَ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ الْبَشَرِ؟

و هَذِهِ الْقُدْرَةُ [عَلَى التَّصَوُّرِ] قَدْ رُوِيَتْ [عَنْ غَيْرِ جَبْرِئِيلَ؛ فَقَدْ رُوِيَ] أَنَّ إبْلِسَ
قَدْ^٥ يَتَصَوَّرُ، وَكَذَلِكَ الْجِنُّ^٦؛ أُرِيدُ أَنْ^٧ تَوْضِحَ^٨ أَمْرَ ذَلِكَ^٩.

١. في المطبوع: - «دحية».

٢. هو دحية بن خليفة بن فروة الكلبي؛ صاحب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله. شهد أحداً و ما بعدها. و كان جبرئيل يأتي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله في صورته أحياناً. بعثه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله إلى قيصر رسولاً سنة ست في الهدنة. شهد اليرموك، و نزل دمشق، و عاش إلى أيام معاوية. أسد الغابة، ج ٢، ص ١٣٠؛ الإصابة، ج ٢، ص ٣٢١.

٣. في المطبوع: - «صورة». ٤. في «ب»: «يستمع». و في «س» و المطبوع: - «يسمع».

٥. في «ب، د، س، ص» و المطبوع: - «قد».

٦. في «ص»: «الحق». و راجع: الإرشاد للشيخ المفيد، ج ١، ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

٧. في المطبوع: - «أن».

٨. في «ص»: «يوضح». و في المطبوع: «توضح».

٩. في المطبوع: «الفلك» بدل «ذلك».

وَمَا كَانَ يَسْمَعُهُ^١ جَبْرَيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْوَحْيِ، [هَلْ هُوَ] مِنَ الْبَارِي تَعَالَى
أَوْ^٣ مِنْ وَرَاءِ^٤ حِجَابٍ؟ وَكَيْفَ كَانَ يَبْلُغُهُ؟

وَهَلْ جَبْرَيْلُ يَعْلَمُ مِنْ صِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى أَكْثَرَ مِمَّا نَعْلَمُهُ أَوْ مِثْلَهُ؟
وَأَيْنَ مَحَلُّهُ مِنَ السَّمَاءِ؟

وَهَلِ الْقَدِيمُ إِذَا خَطَرَ بِإِلِ جَبْرَيْلُ يَكُونُ مُتَجَوِّزاً^٥ فِيهِ مِثْلَنَا، وَيَكُونُ سُبْحَانَهُ لَا
تَدْرِكُهُ الْأَوْهَامُ^٦ وَمُنْزَهَا^٧ عَلَيْنَا وَعَلَى^٨ جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ أَيْضاً؟
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ نُزُولَ جَبْرَيْلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصُورَةٍ دَحِيَّةٍ كَانَ بِمَسْأَلَةٍ^٩ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ. فَأَمَّا تَصَوُّرُهُ فَلَيْسَ بِقُدْرَتِهِ، بَلِ اللَّهُ تَعَالَى يُصَوِّرُهُ
كَذَلِكَ؛ صُورَةً^{١٠} حَقِيقَةً^{١١} لَا شَكْلِيَّةً^{١٢}.

١. في «د»: «يسمعه». وفي المطبوع: «يسمعها».

٢. في المطبوع: «أمن». ٣. في المطبوع: «أم».

٤. في النسخ المعتمدة: - «وراء». وما أثبتناه أنسب، وهو موافق لنسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.

٥. في «ص»: «متحيزاً». وفي سائر النسخ والمطبوع: «متحيراً». والذي أثبتناه استفدناه مما
سيأتي في جوابه قدس سره.

٦. في «أ، ب، د، س» والمطبوع: «أو».

٧. في «أ، س، ص» والمطبوع: «منزه». وفي «ب»: «مميزه». وفي «د»: «يتنزه». وما أثبتناه هو
الصحيح؛ طبقاً لنسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.

٨. في «أ، ب، د، س» والمطبوع: - «على». ٩. في المطبوع: «المسألة».

١٠. في المطبوع: - «صورة».

١١. في «أ، ب، س، ص» والمطبوع: «حقيقة».

١٢. في «أ»: «لا يشكيل». وفي «ب، د، ص»: «لا تشكل». وفي «س»: «لا تشكيل». وفي المطبوع:
«لا شكلاً». وما أثبتناه من نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.

و الذي كَانَ يَسْمَعُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ جِبْرِئِيلَ، فِي الْحَقِيقَةِ كَانَ.

فَأَمَّا إِبْلِيسُ وَ الْجِنُّ، فَلَيْسَ يَقْدِرُ^١ عَلَى التَّصَوُّرِ. وَ كُلُّ قَادِرٍ بِقُدْرَةٍ فَحُكْمُهُمْ سَوَاءٌ فِي أَنَّهُمْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُصَوَّرُوا نُفُوسَهُمْ؛ بَلْ إِنَّ^٢ اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ أَنْ يَتَصَوَّرَ بَعْضُهُمْ بِصُورَةِ صَوْرَةِ^٣ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَصْلَحَةِ.

فَأَمَّا جِبْرِئِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ سَمَاعُهُ الْوَحْيِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَلَامٍ يَسْمَعُهُ فَيَتَعَلَّمُهُ^٤، وَ يَجُوزُ أَنْ يَقْرَأَهُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ.

فَأَمَّا مَا يَعْلَمُ جِبْرِئِيلُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، فَطَرِيقُهُ^٥ الدَّلِيلُ، وَ هُوَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ وَاحِدٌ.

فَأَمَّا مَحَلُّهُ مِنَ السَّمَاءِ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ^٦.

فَأَمَّا مَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَجَوَّزَ فِيهِ؛ لِأَنَّ جِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْصُومٌ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ قَبِيحًا.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَقْدِرَان».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنَّ».

٣. فِي «ص»: «صَوْرَهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَصَوْرَهُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَيَعْلَمُهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ طَرِيقَهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «السَّابِعَةِ».

المسألة التاسعة عشر^١

[معنى «الصفة» في القديم تعالى]

قول أبي عليّ الجُبائي: «إِنَّ لِلْقَدِيمِ^٢ تَعَالَى بِكَوْنِهِ سَمِيعاً بَصِيراً صِفَةً زَائِدَةً»،
وكذلك البَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ: «إِنَّ لَهُ بِكَوْنِهِ مُرِيداً صِفَةً زَائِدَةً»^٣؛ أُرِيدُ أَنْ تَوْضِحَ
«الصفة»؛ هَلْ يَجْعَلُونَهَا^٤ مِثْلَ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؟
الجواب - وبالله التوفيق^٥ :-

إِنَّ الصِّفَةَ فِي الْأَصْلِ هِيَ قَوْلُ الْوَاصِفِ؛ فَأَمَّا الصِّفَةُ الَّتِي تُقَالُ لَهُ^٦ بِكَوْنِهِ قَادِراً أَوْ
عَالِماً^٧ أَوْ غَيْرَ^٨ ذَلِكَ، فَالْمُرَادُ بِهَا: مَا عَلَيْهِ^٩ الذَّاتُ مِنَ الْحَالِ الَّتِي تَخْتَصُّ بِهَا؛ سِوَاءَ
كَانَتْ لِلنَّفْسِ، أَوْ لِلْمَعْنَى، أَوْ لِفَاعِلٍ.

١. هذه المسألة وما بعدها ساقطتان بتمامهما من «ص».

٢. في المطبوع: «القديم».

٣. من قوله: «و كذلك البصريون» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٤. في «د»: «يجعلوها». وفي المطبوع: «تجعلونها».

٥. في «س» و المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٦. في «أ، ب»: «يقال له». وفي «د»: «يقال». وفي المطبوع وضعت بين معقوفين كلمة: «يوصف»
كلها بدل «تقال له».

٧. في «أ، ب، س» و المطبوع: «و عالماً».

٨. في «أ، ب، س» و المطبوع: «و غير».

٩. في المطبوع: «فاعلة» بدل «ما عليه».

فَأَمَّا «الْقُدْرَةُ» و «الْعِلْمُ» فَلَيْسَتْ عِنْدَنَا صِفَةً؛ إِنَّمَا ^١ يُسَمَّيْهَا بِذَلِكَ ^٢ الصِّفَاتِيَّةُ ^٣ أَصْحَابُ الْأَشْعَرِيِّ ^٤، فَأَمَّا ^٥ نَحْنُ فَنُسَمِّي «الْصِفَةَ» و «الْحَالَ» مَا أَوْجَبَتْهُ الْقُدْرَةُ و الْعِلْمُ، مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا أَوْ عَالِمًا أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ.

١. في «ب»: «أن» بدل «إنما».

٢. في المطبوع: - «بذلك».

٣. هم الذين يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة وغيرها. راجع: الملل والنحل، ج ١، ص ٩٢.

٤. الأشعري: هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن، من نسل أبي موسى الأشعري، وهو مؤسس مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم، ثم رجع وجاهر بخلافهم، وتوفي ببغداد. من مؤلفاته: الرد على المجسمة، ومقالات الإسلاميين، والإبانة عن أصول الديانة، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع. توفي سنة ٣٢٤هـ. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ٢٦٣.

٥. في المطبوع: «و أمّا».

المسألة العِشرون

[كلامُ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَيْفَ يَكُونُ؟]

كلامُ اللَّهِ تَعَالَى؛ هل تَكَلَّمَ^١ به، أو أَحَدَثَهُ مِثْلَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ؟
و كَلَامُهُ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الشَّجَرَةِ؛ كَيْفَ كَانَ؟ وَ قَدْ قَالَ^٢ تَعَالَى: ﴿وَ مَا
كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيَاءً^٣﴾.
الجواب - وباللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّهُ إِذَا أَحَدَثَهُ فَقَدْ تَكَلَّمَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ فَاعِلُ الْكَلَامِ،^٤ فَإِذَا فَعَلَ الْكَلَامَ فَقَدْ
تَكَلَّمَ بِهِ وَ قَدْ أَحَدَثَهُ، وَ الْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ.
وَ أَمَّا كَلَامُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الشَّجَرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ^٥ تَعَالَى كَلَّمَهُ؛ وَ لِذَلِكَ قَالَ:
﴿وَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا^٦﴾، فَأَخْبَرَ تَعَالَى بِأَنَّهُ كَلَّمَهُ^٧.
وَ أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيَاءً﴾، فَقَدْ قَالَ أَيْضًا: ﴿أَوْ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا^٨﴾، فَمَيَّزَ^٩ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ.

١. في المطبوع: «يكلّم». ٢. في المطبوع: «كان». وفي «ب»: «+ الله».
٣. الشورى (٤٢): ٥١.
٤. راجع: الملخص، ص ٤٠٩.
٥. في «ب، د، س» و المطبوع: «فألله».
٦. النساء (٤): ١٦٤.
٧. في المطبوع: - «فأخبر تعالى بأنه كَلَّمَهُ».
٨. في «د»: «فمبين». و في المطبوع: «فمن».
٩. في المطبوع بين معقوفين: «يفسر» بدل «من»، و صرّح المحقّق في الهامش بأنّ الزيادة منه لا من النسخ.

المسألة الحادية والعشرون

[حول «الكعبة» و«الميثاق» و«العقل» و«الروح»]

«الكعبة» كانت قبلة من تقدمنا، أو لنا ولإبراهيم^١ عليه السلام؟
وقول الحاج^٢ للحجر: «وفيت بعهدي، وتعهدت^٣ ميثاقي»؛ أيسمع الحجر ذلك، أو يحدث فيه يوم القيامة العلم بذلك؟
وهذا^٥ «الميثاق» له أصل؟ فإن كان هناك ميثاق، فيجب أن نذكره إن كنا عقلاء في ذلك الوقت، وإن كنا غير ذلك فحوشي أن يأخذ^٦ الميثاق على غير عاقل.^٧
وأيضاً^٨ فهذا مما يقوى به مذهب^٩ أصحاب التناسخ؛ لأنهم يحتجون^{١٠} علينا

١. في المطبوع: «لإبراهيم» بدون واو العطف.

٢. في المطبوع: «الحجاج».

٣. في المطبوع: «تعهدت».

٤. الوارد ما يلي: «أمانتي أديتها، وميثاقي تعاهدته؛ لتشهد لي بالموافاة». الكافي، ج ٤، ص ١٨٤ و ١٨٥؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٢، ص ٥٣١؛ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١٠٢.

٥. في المطبوع: «و هل».

٦. في «س»: «أن نأخذ». وفي المطبوع: «أن يؤخذ».

٧. استدل المصنف رحمه الله بذلك على نفي عالم الذر في المسألة الرابعة من المسائل الرازية.

٨. في المطبوع: «فأيضاً».

٩. في المطبوع: «مذهب».

١٠. في «ب»: «يجتمعون». وفي «د»: «محتجون».

بأن الأرواح مخلوقة قَبْلَ الأبدانِ بألْفِي عامٍ.^١
 و أريدُ أيضاً أن تُشْرَحَ صورة الأرواح؛ هل خُلِقَتْ قَبْلَ الأبدانِ، أم لا؟ فأكثرُ^٢
 تَعَلَّقَهُم بهذا الخبرِ و كَوْنِ الأرواحِ قَدِيمَةً قَبْلَ الأَجْسامِ.
 و هذه الأرواحُ إذا فَارَقَتْ الأبدانَ، هل تُحَسُّ، أم لا؟ و هل الحِسابُ^٣ عليها و
 على الأبدانِ، أو عليها وَحدها؟

و إذا نامَ الإنسانُ ما يُعَدُّمُ^٤ مِنَ البَدَنِ منها، و ما الذي يَبْقَى فيه؟
 و «العقلُ» أينَ مُسْتَقَرُّهُ مِنَ البَدَنِ؟ و هل هو في العالَمِ سِوَاءِ، أو يَتَفاضَلُ الناسُ
 فيه؟ و هل الأنبياءُ و الأئمَّةُ عليهم السلامُ لهم علينا مَرَيَّةٌ فيه، أو نَحْنُ و هم فيه سِوَاءِ؟
 فإن كانَ^٥ اكتسابُ علومٍ فلا بُدَّ مِنْ أصلٍ؛ أيُّما أعني^٦ بذلكَ الأصلِ.
 و هل يَكْبُرُ مع الصبِيِّ كُلِّما كَبُرَ، أو الذي يَكْسِبُهُ علومٌ [ثابِتةٌ]؟
 و «الروحُ» في الإنسانِ كَمَ^٧ روحاً^٨؟ [أو أينَ مُسْتَقَرُّها؟]^٩ و أينَ مُسْتَقَرُّ العقلِ
 منها^{١٠}؟ و هل هو داخلٌ فيها، أو خارجٌ عنها؟

١. راجع: تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ٨٠ - ٨٧. و راجع: خبر خلق الأرواح قبل الأبدان بألفي عام في الكافي، ج ١، ص ٤٣٨؛ معاني الأخبار، ص ١٠٨.
٢. في المطبوع: «و أكثر».
٣. في المطبوع: «الحسنيات».
٤. أي: ما يُخْرِجُ، و ما يُفَارِقُ.
٥. في المطبوع: «بأن» بدل «فإن كان».
٦. في «أ، ب»: «إنما أعني». و في «ص»: «إنما أعني». و في المطبوع: «الماء أعني».
٧. في المطبوع: «لم».
٨. في جميع النسخ و المطبوع: «روح»، و هو سهو.
٩. ما بين المعقوفين استفدناه مما سيأتي في الجواب.
١٠. في المطبوع: «منها».

و «الإنسان» مَنْ هو؟

الجواب - وباللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ الكَعْبَةَ معلومٌ أَنهَا قِبْلَتُنَا؛ وَأَمَّا كَوْنُهَا قِبْلَةً مِّن تَقَدُّمِنَا فَغَيْرُ معلومٍ، وَهُوَ مُجَوِّزٌ. وَأَمَّا قَوْلُ الحَاجِّ لِلحَجْرِ، فَإِنَّا تُعْبَدُنَا بِذَلِكَ أَن نَقُولَ هَذَا اللَّفْظَ عِنْدَ الحَجْرِ؛ وَكَيْفَ يَجُوزُ أَن يَسْمَعَ الحَجْرُ، وَالسَّمْعُ يَفْتَقِرُ إِلَى كَوْنِهِ حَيًّا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ جَمَادٌ؟ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهَذَا المِيثَاقُ لَهُ أَصْلٌ؟»^١ إِلَى قَوْلِهِ: «فحوشِي أَن يَأْخُذَ المِيثَاقُ عَلَى غَيْرِ عَاقِلٍ» [فَهُوَ]^٢ كَلَامٌ مِّن يَعْتَقِدُ أَنَّ المِيثَاقَ المَعْنِيَّ^٣ هُنَا^٤ هُوَ مِيثَاقُ الذَّرِّ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾^٦.

وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ المِيثَاقَ الَّذِي نَعْنِيهِ^٧ هُنَا^٨ هُوَ المِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَيْنَا بِالحَجِّ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَمَسْأَلَةٌ^٩ عَلَيْنَا إِلا فِي خِطَابِهِ لِلحَجْرِ، وَقد قُلْنَا: إِنَّهُ عِبَادَةٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى لَنَا بِذَلِكَ.

١. فِي «ص»: - «لَهُ أَصْل». وَ فِي «أ»: «الأصْل» بَدَل «لَهُ أَصْل». وَ فِي «ب»: «المِيثَاقُ الأَصْل» بَدَل «وَهَذَا المِيثَاقُ لَهُ أَصْل». وَ فِي «س» وَ المَطْبُوعُ: «هَذَا المِيثَاقُ الأَصْل» بَدَلْهَا.

٢. فِي النسخ وَ المَطْبُوعُ: «و» بَدَل «فَهُوَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ أَوْفَقَ بِالسِّيَاقِ.

٣. مِّن قَوْلِهِ: «إِلَى قَوْلِهِ: فحوشِي...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِّن «أ، ب، د، س» وَ المَطْبُوعُ. وَ فِي «د»: + «فالأصْل».

٤. فِي «ب، د، س، ص» وَ المَطْبُوعُ: - «هنا».

٥. فِي «ب، د، س، ص» وَ المَطْبُوعُ: - «هو».

٦. الأعراف (٧): ١٧٢.

٧. فِي «د»: «بِعَيْنِهِ» وَ فِي «س» وَ المَطْبُوعُ: «بِعَيْنِهِ» وَ فِي «ص»: «هُوَ بَعِينُهُ» بَدَل «نَعْنِيهِ».

٨. فِي «ب، د، س، ص» وَ المَطْبُوعُ: - «هنا».

٩. فِي «س»: «وَلَا مَسْأَلَةٌ». وَ فِي المَطْبُوعُ: «وَلَا مَالَةٌ».

وأما قوله: «إن هذا يَقْوِي مذهب أهل التناسخ»؛ فقد بيّنا في مواضع من كلامنا وكلام شيوخنا بطلان التناسخ، بأدلة لا يُمكن دخول الشبهة عليها، فكيف يرجع عنها^٢ بمثل ذلك؟

فأما قوله: «إنهم قالوا: إن الأرواح مخلوقة قبل الأبدان بألفي عام»، فمن جملة الدعاوى الباطلة التي يفتقرون في تصحيحها إلى الأدلة الظاهرة، ولا دليل. ونحن فقد دللنا على حدوث الأجسام جميعها - روحاً كانت^٣ أو غير روح - ودللنا على حاجتها إلى محدث؛ في مواضع^٤ و عمدة كلامهم على أن الروح نفسها حيّة، و الحيّ عندنا هو الجسم الذي الروح له. و هذه المسألة مبنية على معرفة الإنسان الحيّ الفعّال، من هو؟^٥ فإذا عرّف سقط كلامهم و ثبت ما نقوله.

و من الذي يُسلم لهم أن الأرواح قديمة، و الأرواح عندنا من جملة^٦ الأجسام، و قد دللنا على حدوثها؟

وقوله: «هذه الأرواح إذا فارقت الأبدان، هل تُحسُّ؟»

فقد قلنا: إن الذي يُحسُّ هو الحيّ، و الحيّ هو الذي تحلّه الحياة، و هو الجملة التي تدرك المدركات. و إذا كانت الأرواح إذا انفردت لا يكون لها هذا الحكم^٧، لم

١. في المطبوع بدل «يقوي مذهب» فراغ، و صرح المحقق في هامشه بوجود بياض في الأصل.

٢. في «س» و المطبوع: «عليها».

٣. سوف يأتي بعد قليل أن الأرواح أجسام.

٤. راجع بداية كتاب الملخص، و ص ٦٢ و ما بعدها منه؛ شرح الجمل العلم و العمل، ص ٣٩ و

٤٣.

٥. راجع: الذخيرة، ص ١١٤.

٦. في المطبوع: «جملة من» بدل «من جملة».

٧. أي لا تكون حيّة.

يَجْزُ أَنْ تُحَسَّ؛ لِأَنَّ الْحِسَّ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِدْرَاكِ^١.

وقوله: «و هل الحِسَابُ عليها، أو على الأبدان؟»

فالحساب^٢ على الحيِّ المُكَلَّفِ المأمورِ المَنهِيِّ. وإذا كانت الأرواحُ لا تقومُ بنفسِها - أعني في كونها حيَّةً - وإنما هي تابعةٌ، فالحِسَابُ على مَنْ هي تابعةٌ له، لا عليها.

وأما قوله: «و إذا نامَ الإنسانُ، ما الذي يُعَدَمُ مِنَ البَدَنِ [منها]، و ما الذي يَبْقَى؟» فالروحُ عندنا عبارةٌ عن الهَوَاءِ المُتَرَدِّدِ في مَخَارِقِ الحَيِّ، و هذا الهَوَاءُ الحالُّ في حالتَي النومِ و الانتباهِ.

وقوله: «و العقلُ؛ أَيْنَ مُسْتَقَرُّهُ؟»

فمُسْتَقَرُّهُ القَلْبُ، و قد ذَكَرنا ذلكَ في مَسْأَلَةٍ أُخْرَى.

و قد قلنا: إنَّ الناسَ فيه سَوَاءٌ لا يَتَفَاضَلُونَ، و لا مَزِيَّةٌ لِلأنبياءِ عليهم السلامُ علينا فيه، و إنما المَزِيَّةُ في علومٍ أُخْرَى^٥.

وقوله: «و هل يَكْتَبُ مع الصَّبِيِّ؟»

فإنَّه مِن فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، و هو مجموعُ عُلُومٍ^٦ و بَيْنَ الناسِ فيه خِلافٌ:

١. في «س» و المطبوع: «إدراك» بدون ألف و لام. ٢. في «س» و المطبوع: «و الحساب».

٣. في «ب»: «من». و في سائر النسخ و المطبوع: «عن». و الصواب ما أثبتناه.

٤. في «ب، د، س، ص» و المطبوع: «إذا» بدون واو العطف.

٥. في «د» و المطبوع: «أخرى». و راجع حول هذا الموضوع نهاية المسألة الثانية من المسائل الرسيّة الأولى؛ فقد أشار المصنّف رحمه الله هناك إلى تساوي العقلاء في كمال العقل.

٦. ذهب المصنّف رحمه الله إلى أن العقل عبارة عن «مجموعة من العلوم». راجع: الذخيرة،

هل يَكُونُ فيمن لَيْسَ بعاقِلٍ بعضُهُ^١، أم لا؟^٢ والصحيح^٣: أن الله تعالى يَفْعَلُهُ مَتَى شاءَ أن يَفْعَلَهُ؛ صَغِيرًا كَانَ مَنْ يَفْعَلُهُ فِيهِ، أو كَبِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ بِاخْتِيَارِهِ تَعَالَى مَتَى اخْتَارَ^٤ أن يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ، و قد فَعَلَهُ لِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي المَهْدِ و لغيرِهِ مِنْ أُمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٥ و هُمُ أَطْفَالٌ.

وقوله: «و الروح في الإنسان كم^٦ روحاً^٧؟».

الروح^٨ روحٌ واحدةٌ، و قد قلنا: إنَّها^٩ عبارةٌ عن الهَوَاءِ المُتَرَدِّدِ فِي مَخَارِقِ الحَيِّ، و إذا لَمْ يَكُنْ فِي مَخَارِقِ^{١٠} حَيٍّ فهو هَوَاءٌ لا رُوحٌ^{١١}.

وقوله: «و أين مُسْتَقَرُّها؟».

فَقَدْ قُلْنَا: مَخَارِقُ الحَيِّ.

١. في «أ»: «يقتضيه». و في المطبوع: «يعضد».

٢. في المطبوع: «و الظاهر».

٣. في المطبوع: «بأن».

٤. في المطبوع بين معقوفين: «شاء» بدل «اختار» و صرَّح المحقق في الهامش بأنَّ الزيادة منه، لا من النسخ.

٥. في المطبوع: - «في المهد و لغيره من أُمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

٦. في المطبوع: «ثم».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «روح»، و هو سهو.

٨. في «أ، د، س، ص» و المطبوع: «و الروح».

٩. في «أ، ب، س، ص»: «إنَّه».

١٠. في مسائل المرتضى: + «الحَيِّ».

١١. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع و مسائل المرتضى: «و روح» بدل «لا روح»، و هو سهو. و المراد أنَّ الهَوَاءَ المُتَرَدِّدِ فِي مَخَارِقِ غير الحَيِّ يَسْمَى هَوَاءً فقط و لا يَسْمَى رُوحاً.

وقوله: «وَأَيْنَ^١ مُسْتَقَرُّ الْعَقْلِ مِنْهَا؟».

فَلَيْسَ الرُّوحُ هِيَ الْعَاقِلَةُ، فَتَكُونُ^٢ الرُّوحُ دَاخِلَةً فِي الْعَقْلِ وَلَا الْعَقْلُ فِيهَا.

وقوله: «وَالْإِنْسَانُ؛ مَنْ هُوَ؟».

فهذه المسألة أصل لجميع هذه المسائل، وهي مسألة طويلة لا يحتملها هذا

الموضع^٣، وقد أشرنا إلى بعضها^٤.

١. في «ب، د، س، ص» والمطبوع: «أين» بدون واو العطف.

٢. في «أ، س»: «فيكون». وفي المطبوع: «وتكون». ومن قوله: «وقوله: وأين مستقرها؟» إلى هنا ساقط من «د».

٣. راجع: الذخيرة، ص ١١٣ وما بعدها.

٤. في «س» والمطبوع: «تفصيلها». ومن هنا إلى قوله: «الجواب وباللَّه التوفيق» ساقط من «ص».

المسألة الثانية والعشرون

[أول ما خلق الله تعالى]

إذا كانَ القَدِيمُ تعالى قَدِيمًا فيما لَمْ يَزَلْ، فكَيْفَ يَقْطَعُ عليه أَنْ بِنِيَّةٍ^١ السماواتِ
و الأرضِ و ما فيهما أوَّل و ابتداءً^٢ خَلَقِه؟ فهل الشريعةُ تَقْطَعُ بذلك أو غيره؟
توضِّح ذلك.

و هو قَدِيمٌ فيما لَمْ يَزَلْ؛ كَيْفَ^٣ يَقْطَعُ بذلك؟

الجوابُ - و باللهِ التوفيقُ -:

إنا لا نَقْطَعُ على أَنَّ السماواتِ و الأرضِ أوَّل ما خُلِقَ، و ذلك مُجَوِّزٌ^٤، و اللُّهُ^٥
تعالى هو العالمُ بذلك؛ و لَيْسَ في العقلِ و لا في الشرعِ ما يَقْطَعُ به على^٦ ذلك.

-
١. في «ب»: «بِنِيَّةٍ». و في «د»: «أبنية». و في المطبوع وُضِعَ في هذا المحلِّ فراغ، و صرَّحَ المحقِّقُ في الهامش بوجود بياضٍ في النسخة.
 ٢. في «ب، س» و المطبوع: «ابتداء» بدون واو العطف.
 ٣. في المطبوع: - «يزل كيف».
 ٤. في «ب»: «تَجَوِّز». و في المطبوع: «فجوز».
 ٥. في المطبوع: «اللُّهُ» بدون واو العطف.
 ٦. في المطبوع: «عن».

المسألة الثالثة والعشرون

[في «الفراغ» ونهايته و علم الباري بها]

الفراغ له نهاية؟ و القديم تعالى يعلمُ منتهى نهايته؟

و هذا الفراغ؛ أي شيء هو؟

و كذلك الطبقة الثامنة^١ من الأرض و الثامنة من السماء؛ يُقَطَّعُ^٢ أَنْ هُنَاكَ فَرَاغًا

أم لا؟

فإن قلت: «لا»، طالبُكَ^٣ بما وراءَ الملاء، و هل القديمُ تعالى يعلمُ أَنْ هُنَاكَ

نهاية؟

فإن قلت: «نعم»، طالبُكَ^٤: أي شيء وراءَ النهاية؟

الجوابُ - و بالله التوفيقُ -:

إنَّ الفراغَ لا يوصفُ بأنه «متناهٍ»، و لا أنه «غيرُ متناهٍ»^٥ على وجه الحقيقة، وإنما

يوصفُ بذلك مجازاً و اتساعاً.

و أما قوله: «و هذا الفراغ؛ أي شيء هو؟»

١. في المطبوع: «الثانية».

٢. في «ب»: «و يقطع». و في «س»: «تقطع». و في المطبوع: «نقطع».

٣. في المطبوع: «طالبناك».

٤. في المطبوع: «طالبناك».

٥. في «أ، ب، د، س» و المطبوع: «بأنه متناه و لا أنه غير متناه».

فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا جَوْهَرٌ وَلَا عَرَضٌ، وَلَا قَدِيمٌ وَلَا مُحَدَّثٌ، وَلَا هُوَ ذَاتٌ، وَلَا
مَعْلُومٌ كَالْمَعْلُومَاتِ.

فَأَمَّا الطَّبَقَةُ الثَّامِنَةُ^١ مِنْ [السَّمَاءِ وَ] الْأَرْضِ فَمَا نَعْرِفُهَا، وَالَّذِي نَتَقَّى بِهِ الْقُرْآنُ
«سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا»^٢، «وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ»^٣. فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، فَلَا طَرِيقَ يَقْطَعُ
بِهِ؛ مِنْ عَقْلِ وَلَا شَرَعٍ.

١. في المطبوع: «الثانية».

٢. نوح (٧١): ١٥.

٣. الطلاق (٦٥): ١٢.

المسألة الرابعة والعشرون

[وجود «جابرًا» و «جابرًا» و حكم أهلها]

قول الحسن والحسين عليهما السلام: «ما بين جابرًا و جابرًا حجة لله غيرنا»^١؛ هل هذه «جابرًا» و «جابرًا»^٢ لها^٣ تحقيق؟ و ما تكليفهم؟
الجواب - وبالله التوفيق :-

إن الخبر قد ورد بذلك، و لا يقطع عليه بصحة و لا بطلان؛ لأنه من أخبار الأحادي. فإن قطع^٤ على صحته؛ فإن كان^٥ قد اتصل بهم خبر نبينا عليه السلام، فهم متعبدون بما في العقل و شريعته^٦، و يجرون مجرانا؛ و إن لم يكن قد اتصل بهم خبر نبينا عليه السلام، فهم متعبدون بما في العقل فقط.

١. بصائر الدرجات، ص ٣٥٩؛ الكافي، ج ١، ص ٤٦٢ مع اختلاف في الألفاظ.

و روي ما هو قريب منه في الفصول المهمة لابن الصباغ، ج ٢، ص ٧٣١. و يظهر من المصدرين الأولين أن جابرًا و جابرًا مدينتان، إحداهما في المشرق و الأخرى في المغرب. ثم إن الرواية مروية عن الإمام الحسن عليه السلام يتحدث فيها عن نفسه و عن أخيه الحسين عليه السلام.

٢. في «أ، ب، س، ص»: «جابرًا و جابرًا» بدل «جابرًا و جابرًا».

٣. في المطبوع: «لهما».

٤. في «ص»: «فلا قطع». و في المطبوع: «فلن نقطع».

٥. في المطبوع: - «كان».

٦. في «د»: «و الشريعة». و في «س» و المطبوع: «و شريعته».

المسألة الخامسة والعشرون

[حُكْمُ الْأَطْفَالِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ]

الأطفال ما حُكِمَهم يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أطفالُ الْمُؤْمِنِينَ و الكَافِرِينَ؛ أعني^١ مَنْ لَهُ
أَرْبَعُونَ يَوْمًا و مَا زَادَ عَلَيْهِ؟

الجوابُ - و بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِنَّ^٢ الْمَرْوِيَّ أَنَّ أَطْفَالَ الْمُؤْمِنِينَ^٣ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ تَفْضُلًا عَلَيْهِمْ^٤، أَوْ لِيَزِيدَ^٥
بِذَلِكَ سُورُورَ آبَائِهِمْ، فَيَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ ثَوَابِ الْأَبَاءِ.
وَأَمَّا^٦ أَوْلَادُ الْكُفَّارِ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَيْسَ بِعَاقِلٍ فِي أَنَّهُ يُعَادُ
لِلْعَوَظِ^٧، ثُمَّ يَصِيرُ تُرَابًا.

١. في المطبوع: «يعني».

٢. في المطبوع: - «أَنَّ».

٣. في «د»: «الأطفال» بدل «أطفال المؤمنين». و في المطبوع: «[أولاد المؤمنين]».

٤. راجع: الجامع الصغير، ج ١، ص ١٦٦، ح ١١٠٢؛ كنز العمال، ج ١٤، ص ٤٧٢، ح ٣٩٣١٠.

٥. في «أ، د، ص»: «يزيد». و في «ب، س»: «يريد». و في المطبوع: «يرون». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لنسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.

٦. في «س» و المطبوع: «فأما».

٧. في المطبوع: «للعروض».

المسألة السادسة والعشرون

[عِقَابُ مَنْ قَاتَلَ إِمَامًا عَادِلًا]

مَنْ قَاتَلَ إِمَامًا عَادِلًا وَهُوَ مُؤْمِنٌ بِجَمِيعِ الشَّرِيعَةِ إِلَّا خُرُوجَهُ عَلَى الْإِمَامِ، وَقُتِلَ،
وَلَمْ تَصِحَّ مِنْهُ تَوْبَةٌ؛ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ بِقَدْرِ ظُلْمِهِ لِلْإِمَامِ^١ وَ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ؟
الجواب - وبالله التوفيق :-

مُقَاتَلَةُ الْإِمَامِ الْعَادِلِ كُفْرٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ^٢ عِقَابُ فَاعِلِهِ عِقَابُ الْكُفَّارِ عَلَى وَجْهِ
الدَّوَامِ، وَ لَا يَصِحُّ الْعَفْوُ عَنْهُ وَ لَا^٣ الشَّفَاعَةُ فِيهِ. وَ لَا يَسْقُطُ عِقَابُهُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ.

١. في «ب، د، ص»: «الإمام».

٢. في المطبوع بدل «بالله تعالى و» فراغ، و صرَّح المحقِّق في هامشه بوجود بياض في النسخة.

٣. في المطبوع: - «لا».

المسألة السابعة والعشرون

[حُكْمُ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ بَعْدَ انْتِهَاءِ التَّكْلِيفِ]

إِذَا حَصَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ، مَا حُكْمُ الْمَلَائِكَةِ؟ هَلْ يَكُونُونَ^١ فِي جَنَّةِ بَنِي
آدَمَ أَوْ غَيْرِهَا؟

و هل يَرَاهُمُ الْبَشَرُ؟

و هُم يَأْكُلُونَ وَ يَشْرَبُونَ مِثْلَ الْبَشَرِ، أَوْ تَهْلِيلٌ^٢ وَ تَسْبِيحٌ وَ تَقْدِيسٌ؟

و هل يَسْقُطُ عَنْهُمُ التَّكْلِيفُ؟

و كذَلِكَ الْجِنُّ.

الجوابُ - و باللهِ التوفيقُ :-

إنَّه يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا فِي الْجَنَّةِ مَعَ بَنِي آدَمَ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا فِي جَنَّةِ سِوَاهَا؛
فإنَّ الْجِنَانَ كَثِيرَةٌ: جَنَّةُ الْخُلْدِ،^٣ وَ جَنَّةُ عَدْنِ،^٤ وَ جَنَّةُ الْمَأْوَى،^٥ وَ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ
يَذْكُرْهُ اللَّهُ تَعَالَى.^٦

١ . في المطبوع: «يكونوا».

٢ . في «ب، د، س، ص» و المطبوع: - «تهليل و».

٣ . الفرقان (٢٥): ١٥.

٤ . الوارد في الذكر الحكيم «جَنَّاتِ عَدْنٍ». التوبة (٩): ٧٢؛ الرعد (١٣): ٢٣، و غيرها.

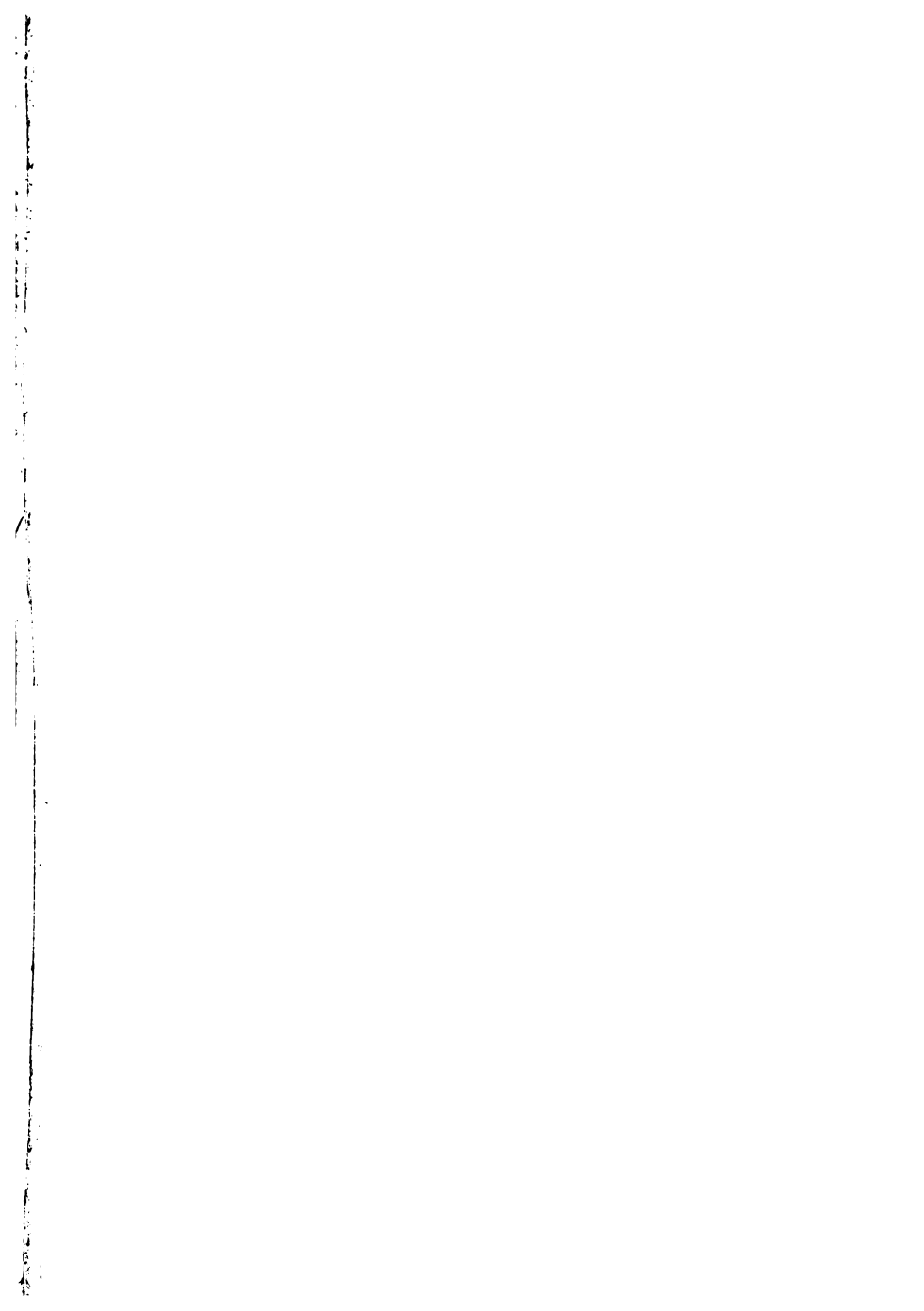
٥ . النجم (٥٣): ١٥.

٦ . راجع: تفسير القرطبي، ج ٨، ص ٣٢٩.

فأما^١ رؤية البشر لهم، فلا تصح^٢ إلا على أحد وجهين: إما أن يقوي الله تعالى شعاع بصر البشر^٣، أو يكتف^٤ الملائكة.
فأما^٥ الأكل والشرب فمؤوز، والله تعالى يثيبهم^٦ بما فيه لذتهم، فإن جعل لذتهم في الأكل والشرب جاز، وإن جعلها في غيره جاز.
وأما التكليف، فإنه يسقط عنهم؛ لأنه لا يصح أن يكونوا مكلفين مثابين في حالة واحدة.

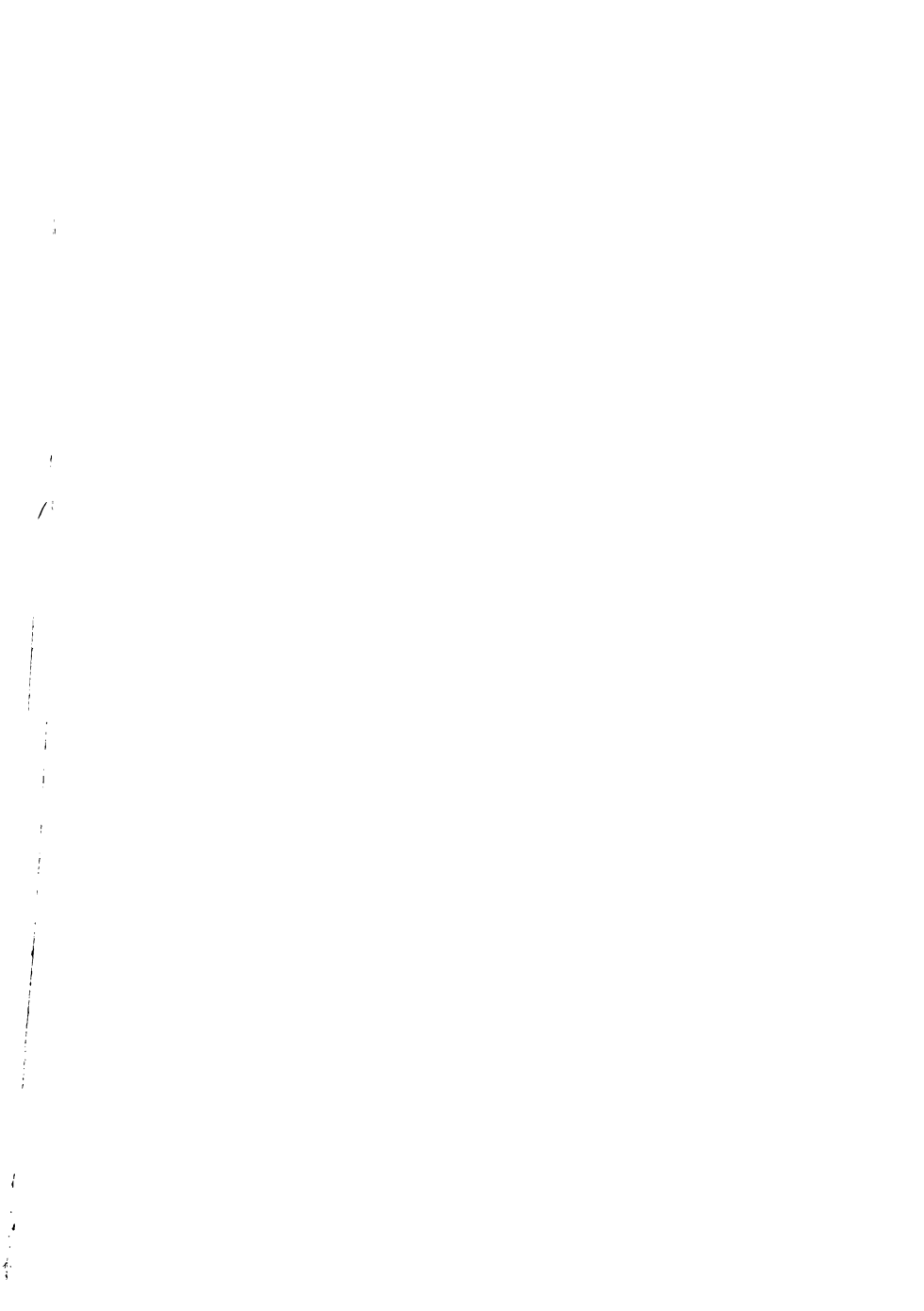
و الكلام في الجنّ يجري هذا المجرى.
(فهذا ما سنح من الأجوبة لهذه المسائل، والحمد لله رب العالمين).^٧

-
١. في المطبوع: «و أمّا في» بدل «فأما».
 ٢. في «أ، ب»: «فلا يصح». وفي المطبوع: «فلا يصلح».
 ٣. في «أ، ب، س»: - «بصر». وفي «ص»: - «بصر البشر». وفي المطبوع: - «شعاع بصر البشر».
 ٤. في «ب، س» والمطبوع: «يكتف».
 ٥. في «د» والمطبوع: «و أمّا».
 ٦. في «أ»: «بينهم». وفي المطبوع: «ينبتهم».
 ٧. ما بين القوسين من نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة، رقم ٤٣٢/٤.



(٣٠)

مُقدِّمَةٌ في الأُصولِ الاعتقاديَّةِ



مقدمة التحقيق

دأب العلماء و المؤلفون على إعداد مؤلفات من أحجام و أنماط مختلفة تتراوح بين المطول و المتوسط و المختصر، حيث يضمّنون في الأول الاستدلالات مفصلة و مناقشات لا آخر لها، فيما يقتصرون في الثاني على عرض أهم الاستدلالات مع ترك المناقشات المطولة، و يكتبون في الثالث بذكر الآراء و النظريات النهائية للمؤلف من دون الاستدلال عليها.

أمّا فائدة النمط الأول و الثاني فواضحة، حيث يُكتبان عادة لأصحاب الاختصاص، و لمن يريد التعمّق في البحث.

و أمّا الثالث، فله فوائد متعدّدة:

منها: تسهيل حفظ مسائل العلم المبحوث عنه؛ فإنّ حفظ عدّة مسائل مختصرة أسهل بكثير من حفظ نصوص مطوّلة.

و منها: القيام بعرض سريع لأفكار المؤلف؛ فإذا كان المؤلف ذا شخصيّة علميّة مهمّة، فسوف يهتمّ الباحثون بمعرفة أفكاره و آرائه، و النصّ المختصر أفضل طريقة و أسرعها للتعرف على تلك الأفكار.

. و منها: إمكان شرحها بسهولة؛ فإنّ من يريد تدريس أحد العلوم أو شرح مسائله، فهو بحاجة إلى خطّة للعمل يسير على أساسها، و يعرف من أين يبدأ و إلى أين ينتهي، و النصّ المختصر أفضل وسيلة لذلك؛ فإنّه يوفرّ المادة اللازمة التي يحتاجها الشارح و المدرّس للعلم.

و قد كان المتكلمون أحدَ أصناف العلماء الذين أولوا اهتماماً خاصاً بتأليف الكتب الكلامية وفقاً للأتماط و الأحجام الثلاثة المتقدمة:

فمثال الأوّل كتاب المغني للقاضي عبد الجبار الذي ألفه في عشرين مجلداً، و قد لا نجد في تاريخ علم الكلام دورة كلامية بهذا الحجم.

و مثال الثاني: كتاب الملخص و الذخيرة للشريف المرتضى، فهما كتابان متوسطان من حيث الحجم، خاصة بالنسبة إلى كتاب المغني.

و مثال الثالث: رسالة الذنك في مقدّمات الأصول للشيخ المفيد، و جُمِل العلم و العمل للشريف المرتضى.

و من أمثلة النمط الأخير الرسالة محلّ بحثنا، فهي رسالة مختصرة للغاية؛ لكنّها تحتوي على دورة كلامية كاملة.

نسبتهما إلى المؤلف

و هذه الرسالة تتناسب مع أن تكون من مؤلّفات الشريف المرتضى؛ فهي موافقة للنظام الكلامي الإمامي، و ألفاظها تتلائم مع ألفاظ المرتضى و عصره، كما أنّ الآراء المطروحة فيها تتلائم مع آرائه الكلامية التي نعرفها، و من تلك الآراء المطروحة فيها:

١. أوّل الواجبات النظر. قارن: الذخيرة، ص ١٦٧ - ١٧١.

٢. الاستدلال بحدوث الأجسام على المُحدِث. قارن: رسائل الشريف المرتضى

(جُمِل العلم و العمل)، ج ٣، ص ١٠.

٣. قدرته تعالى على فعل القبيح. قارن: الملخص، ص ٣٢٤.

٤. الطريق إلى وجوب الإمامة هو العقل. قارن: الذخيرة، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

٥. الاستدلال على إمامة الأئمة الاثني عشر، و هو من آراء الشريف المرتضى

البديهيّة.

٦. حقيقة الشفاعة هي إسقاط المضارّ، لا زيادة المنافع. قارن: رسائل الشريف المرتضى (المسائل الطبرية)، ج ١، ص ١٥٠.

٧. بطلان التحابط. قارن: رسائل الشريف المرتضى (المسائل الطبرية)، ج ١، ص ١٤٩.

و لكن هناك نقطة ينبغي الإشارة إليها، وهي أنه عند التعرّض إلى مبحث إعجاز القرآن في هذه الرسالة، لم يتعرّض مؤلّف الرسالة إلى نظرية الصرفة التي كان يتبناها الشريف المرتضى، ويهتمّ بها كثيراً، حتّى إنّه ألف كتاباً لها مستقلاً، سمّاه: الموضح عن جهة إعجاز القرآن، أو الصرفة، وهو أمر يثير الاستغراب، إلا أن يقال: إنّه قد ترك الإشارة إلى نظريته مجازاة للنظرية المشهورة؛ لكن هذا مُستبعد من الشريف المرتضى، فهو قد عوّدنا على إبراز آرائه و عدم التردّد في إظهارها في كلّ فرصة و في مختلف كتبه و رسائله.

و أمّا قوله في هذا المبحث من الرسالة: «و صرّفهم إلى المحاربة»، فهو لا يعبر عن نظرية الصرفة؛ فإنّ معنى الصرفة هو: «سلب المشركين العلوم التي تمكّنهم من معارضة القرآن»^١، لا صرّفهم إلى الحرب.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في بغداد سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م، في ضمن المجموعة الثانية من نفائس المخطوطات، بتحقيق المرحوم الشيخ محمّد حسن آل ياسين. كما طبع في ضمن كتاب عقيدة الشيعة، ص ٢٥٨ - ٢٦٣، سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١١/١٤٦٧٣؛ تقع في الصفحات (١٩ - ٢١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».

١. الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٣٥-٣٦.

٢. مخطوطة مكتبة مدرسة «صدر بازار» بأصفهان، المرقمة ٩١٤/٣؛ تقع في الصفحات (١ - ٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٤٧ - ٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».

٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامى بطهران، المرقمة ١٠٠٠٦/٤؛ و هي تحتوي على خمس رسائل، لا يتعلّق بالشريف المرتضى منها إلا هذه الرسالة، و هي الرسالة الرابعة من المجموعة؛ و الرسالة الأولى منها بخطّ «فضل الله الزنجاني»، نسخها في عام ١٣٢٧هـ بالخطّ النسخي.^١ و الرسالة تقع في الصفحات (٣ - ٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«م».

٥. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٦؛ تقع في الصفحات (٦٦ - ٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».

مُقَدِّمَةٌ فِي الْأُصُولِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

[فَصْلٌ فِي إِثْبَاتِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ]

إِعْلَمَ أَنْ أَوَّلَ فِعْلٍ يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ^٢ مِنْ أَفْعَالِ قَلْبِهِ^٣ مَا هُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْعِلْمِ بِرَبِّهِ، وَ لَا طَرِيقَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا النَّظَرُ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا. وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ: اسْتِحَالَةٌ خُلُوقِهَا مِنَ الْمَعَانِي الْمُتَجَدِّدَةِ، وَ مَا لَمْ يَخْلُ^٤ مِنَ الْمُتَجَدِّدِ^٥ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا.

فَإِذَا ثَبَّتَ حُدُوثَهَا، فَلْيُقَسِّمْ عَلَى أَفْعَالِنَا، يُعْلَمُ أَنَّ لَهَا^٦ مُحَدَّثًا. وَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا؛ لِاسْتِحَالَةِ وُقُوعِ الْفِعْلِ مِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ. وَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا^٧؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُحْكَمَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ.

١. فِي «ش، ع»: «لَكَ الْحَمْدُ يَا كَرِيمَ».

٢. فِي «ش، ع»: - «عَلَى الْعَاقِلِ».

٣. فِي «ص»: «أَفْعَالُهُ» بَدَلَ «أَفْعَالِ قَلْبِهِ».

٤. فِي «ص، ن»: «لَمْ يَخْلُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٥. فِي «م»: «التَّجَدُّدُ».

٦. أَيُّ لِلْأَجْسَامِ. فَكَمَا أَنَّ أَفْعَالَنَا حَادِثَةٌ وَ تَحْتَاجُ إِلَى مُحَدِّثٍ، فَكَذَلِكَ الْأَجْسَامِ.

٧. هَكَذَا فِي «ن». وَ فِي بَاقِي النُّسخِ: - «وَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا...» إِلَى هُنَا.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى قَادِرًا عَالِمًا لِنَفْسِهِ؛ لاسْتِغْنَائِهِ عَنْ غَيْرِهِ.
وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا؛ لِحُصُولِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَنْ يَصِحُّ كَوْنُهُ حَيًّا قَادِرًا عَالِمًا وَمَنْ لَا
يَصِحُّ، وَرَجُوعِ الْفَرْقِ إِلَى مَا^١ يَرْجِعُ كَوْنُهُ قَادِرًا عَالِمًا إِلَيْهِ يُبْطِلُ^٢ الْبِنْيَةَ وَمَا فِي
مَعْنَاهَا،^٣ وَرَجُوعِهِ إِلَى غَيْرِ النَّفْسِ بَاطِلٌ.

وَإِذَا كَانَ حَيًّا، وَلَمْ تَكُنْ^٤ بِهِ آفَةٌ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا.

وَلَمَّا تَعَلَّقَ كَوْنُهُ قَادِرًا بِكَوْنِهِ مَوْجُودًا، وَجَبَ وَجُودُهُ.

وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ قَدِيمًا؛ وَإِلَّا لَمْ تَتَوَقَّفِ الْحَوَادِثُ عَلَى هَذِهِ [الغاية]^٥.

وَوَجُوبُ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهَا مُقْتَضِيًا، وَالْمُقْتَضِي لِدَلِّكَ صِفَةً ذَاتِهِ^٦

الَّتِي خَالَفَ بِهَا جَمِيعَ الذَّوَاتِ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مُدْرِكًا عِنْدَ وَجُودِ^٧ الْمُدْرَكَاتِ؛ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ^٨ حَيًّا.

وَإِذَا كَانَ عَالِمًا، وَاسْتَحَالَ عَلَيْهِ السُّهُؤُ، [وَ] كَانَ قَدْ فَعَلَ الْفِعْلَ لِعَرَضٍ يَخْصُهُ،

فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا. وَإِذَا ثَبَّتَ كَوْنُهُ مُرِيدًا، ثَبَّتَ كَوْنُهُ كَارِهًا. وَاسْتِحْقَاقُهُ لِهَاتَيْنِ^٩

الصِّفَتَيْنِ لِمَعْنَى ظَاهِرٍ؛ لِتَجَدُّدِ مَقْتَضَاهُمَا. وَاسْتِحَالَةُ قِدَمِ الْمَعْنَى بِوَجُوبِ ثُبُوتِ

١. فِي النِّسْخِ: «مَنْ». وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٢. فِي «ص، ن»: «يُبْطِلُ».

٣. رَاجِعْ: الْمَلَخَّصُ، ص ٨٢ وَمَا بَعْدَهَا.

٤. فِي «ص»: «وَلَمْ يَكُنْ».

٥. وَإِلَّا لَأَدَّى إِلَى تَسْلُسُلِ الْحَوَادِثِ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ وَعَدَمِ تَوَقُّفِهَا، وَهِيَ لَا تَتَوَقَّفُ إِلَّا عِنْدَ

الْإِنْتِهَاءِ إِلَى الْقَدِيمِ.

٦. هَكَذَا فِي «ع» وَحَاشِيَةِ «ش، م». وَفِي «ش، ص، م، ن»: «نَفْسِهِ».

٧. هَكَذَا فِي «ع». وَفِي بَاقِي النِّسْخِ: «وَجُوبٌ».

٨. فِي «ص، ن»: «كَانَ».

٩. فِي «ص، م، ن»: «لَهَا بَيْنَ» بَدَلَ «لِهَاتَيْنِ».

حدوثه؛ و بطلانُ حلوله فيه أو في غيره يقتضي وجوده لا في محل^١.
 ولا بُدَّ من كونه غنياً؛ لأنه ليس بمحتاج.
 ولا يجوزُ إثبات ما زاد عن هذه الصفات؛ لأنه يُفضي إلى الجهالات.
 ولا يجوزُ أن يُدرَك بشيءٍ من الحواس؛ لأن ذلك يؤدي إلى قَدَم المُدرِكات،
 أو إلى حدوثه؛ و كلاهما باطلان.
 ولا بُدَّ من كونه واحداً؛ لأنه لو كان معه ثانٍ، لكانَ إمّا فاعلاً لفعله، أو مانعاً له؛
 و كلاهما باطلان.

فصل في العدل

يَجِبُ العِلْمُ بأنه تعالى قادرٌ على فعل القبيح؛ بَبُوتِ كونه قادراً. و لا يجوزُ أن
 يَفْعَلَهُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَالِماً بِقُبْحِهِ، وَ قُبْحُ ذَلِكَ فِي الشَّاهِدِ [لا يخفى] على مَنْ له
 مُسْكَةٌ مِنْ عَقْلِهِ. وَ بهذا القَدْرِ [نَعْلَمُ] بِحُسْنِ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَ تَكَالِيفِهِ.
 وَ الطَّرِيقُ إِلَى إِثْبَاتِ كَوْنِهِ^٢ مُتَكَلِّماً السَّمْعُ. وَ كَلَامُهُ مُحَدَّثٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ
 كَلَامِنَا، وَ^٣ كَانَ فِيهِ مِنَ الْآيِ مَا يَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهِ.

فصل في النبوة

الدَّلِيلُ عَلَى نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الْقُرْآنُ، الَّذِي تَحَدَّثَى بِهِ الْعَرَبُ
 فَعَجَزُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ، مَعَ تَقْرِيعِهِ لَهُمْ وَ تَوْبِيخِهِ إِيَّاهُمْ. وَ مَعْلُومٌ بِقَرِيبِ^٤

١. أي أن بطلان حلول معنى الإرادة فيه تعالى أو في غيره، يقتضي وجود ذلك المعنى و حدوثه
 لا في محل. و راجع تفصيل ذلك في: الملخص، ص ٣٧٠ و ما بعدها.

٢. في «ص، م، ن»: «إثباته» بدل «إثبات كونه».

٣. في «ص، م، ن»: «+ إن».

٤. في «ع»: «- بقريب».

من الصَّرورة اشتهازُ علُوَّ طَبَقَتِهِمْ في الفَصَاحَةِ، كالأعشى^١، و المَغِيرَةَ^٢، و مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهِمَا. و عُدُولُهُمْ عن المُعَارَضَةِ يَدُلُّ على عَجْزِهِمْ، و صَرَفُهُمْ إلى المَحَارِبَةِ يَدُلُّ على صِدْقِهِ^٣.

١. ميمون بن قيس بن جندل الوائلي أبو بصير، المعروف بالأعشى والأعشى الكبير، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، و أحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك من العرب و الفُرس، غزير الشعر، و ليس أحد مَمَّنْ عُرِفَ قبله أكثر شعراً منه، و كان يغني بشعره، فسَمِيَ «صَنَاجَةَ العرب». عاش عمراً طويلاً، و أدرك الإسلام و لم يُسَلِّمْ، و لُقِّبَ بالأعشى لضعف بصره، و عمي في أواخر عمره. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٣٤٠ - ٣٤١.

٢. لعله هو: «المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم». أحد الأبطال الشعراء في الجاهلية و الإسلام، و هو أخو رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ مِنَ الرِّضَاعِ، كان يألفه في صباهما، و لَمَّا أظهر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ الدَّعْوَةَ إلى الإسلام عاداه المغيرة و هجاه و هجا أصحابه، و استمرَّ على ذلك إلى أن قوي المسلمون و تداول الناس خبر تحرك النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ لفتح مَكَّةَ، فخرج من مَكَّةَ و نزل بالأبواء، ثم تنكَّر و قصد رسول الله؛ فلَمَّا رآه أعرض عنه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ فتحول المغيرة إلى الجهة التي حوَّل إليها بصره، فأعرض، فأدرك المغيرة أنه مقتول لا محالة، فأسلم و رسول الله مُعْرَضٌ عنه. ثم شهد معه فتح مَكَّةَ ثم وقعة حُنَيْنٍ، و أبلى بلاء حسناً، فرضي عنه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ، ثم كان من أخصائه. له شعر كثير في الجاهلية هجاء بالمسلمين، و شعر كثير في الإسلام هجاء بالمشركين. مات بالمدينة، و صَلَّى عليه عمر. الأعلام، ج ٧، ص ٢٧٦.

و يحتمل أن يكون المراد «الوليد بن المغيرة» كما صرَّح به في الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصفحة) ص ١١٤. و هو: «الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم» من قضاة العرب في الجاهلية، و من زعماء قريش. يقال له: «العدل»؛ لأنَّه كان عدل قريش كلها؛ كانت قريش تكسو البيت جميعها، و الوليد يكسوه وحده. أدرك الإسلام و هو شيخ هَرِمٍ فعاداه و قاوم دعوته، و هو الذي وصف النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ بأنه ساحر. مات بعد الهجرة بثلاثة أشهر، و دُفِنَ بالحجون. و هو والد خالد بن الوليد. الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ١٢٢.

٣. في «ص، م، ن»: + «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ».

فصل في الإمامة

الإمامة^١ تَجِبُ بِشَرَطِ انتفاءِ العِصمة عن المُكَلَّفِينَ؛ وإلا فلا وَجَهَ لُوجُوبِهَا. والطَّرِيقُ إِلَى وُجُوبِهَا العَقْلُ؛ بِخِلَافِ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ المُعْتَزِلَةُ وَمَنْ ضَارَعَهُمْ^٢. وَإِنَّمَا وَجَبَتْ لِقُرْبِ المُكَلَّفِينَ مِنَ الصَّلَاحِ وَبُعْدِهِمْ مِنَ الفَسَادِ، فَذَلِيلُ الأَلطَافِ مُتَنَاوَلٌ لَهَا.

و لا يَبْدَأُ مِنْ كَوْنِ الإِمَامِ مَعْصوماً؛ وَإِلَّا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَكُونَ عِلَّةُ الحَاجَةِ إِلَيْهِ فِيهِ، [و هُوَ يَقْتَضِي وُجُودَ مَا لا يَتَنَاهَى مِنَ الرُّؤسَاءِ أَوْ الإِخْلَالَ بِالوَاجِبِ فِي عَدْلِهِ تَعَالَى]،^٣ وَ كِلَاهُمَا باطِلَانِ؛^٤ وَ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى رُئِيسِ مَعْصومٍ يَكُونُ رُئِيساً لِلْكَلِّ.

وَ إِذَا تَبَيَّنَتْ وَجُوبُ الرِّئَاسَةِ وَ وُجُوبُ العِصْمَةِ تَبَيَّنَتْ^٥ إِمَامَةُ الإِثْنِي عَشَرَ، الَّذِينَ أَوْلَهُم أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ الحَسَنُ، ثُمَّ الحُسَيْنُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ جَعْفَرٌ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ مُحَمَّدٌ، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ الحَسَنُ، ثُمَّ الحُجَّةُ صَاحِبُ الزَّمَانِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ -؛ لِأَنَّ مَنْ أَثْبَتَ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ^٦ المَقْدَمَيْنِ^٧ وَ جَعَلَ الإِمَامَةَ فِي غَيْرِهِمْ، يُقَالُ: إِنَّهُ^٨ خَارِجٌ عَنِ الإِجْمَاعِ. وَ إِذَا كَانَ ثَانِي عَشْرَهُمْ قَدْ

١. في «ص، ن»: - «الإمامة».

٢. «المضارعة»: المشابهة والمقاربة. النهاية لابن الأثير، ج ١، ص ٢٤ (ضرع).

٣. ما بين المعقوفين استفدناه من تقريب المعارف، ص ١٥٠.

٤. في النسخ، قوله: «وكلاهما باطلان» جاء بعد قوله: «يكون رئيساً للكل».

٥. في «ع، م»: «ثبت».

٦. في «ش»: - «الشرطين».

٧. في «ع»: «هاتين المقدمتين» بدل «هذين الشرطين المقدمتين».

٨. في «ص، م، ن»: «له».

غَابَ قَطَعْنَا عَلَى حُسْنِ غَيْبِيهِ؛ لثُبُوتِ عَصَمِيهِ.^١
 وَحُكْمُ مَنْ حَارَبَ إِمَاماً عَادِلاً حُكْمُ مَنْ حَارَبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَتَجِبُ مُحَارَبَتُهُ وَيَسْتَحِقُّ الْخُلُودَ فِي النَّارِ إِلَى أَنْ يَتُوبَ وَ يُرَاجِعَ التَّوْبَةَ عَلَى
 شُرُوطِهَا الصَّحِيحَةِ.

فصل في الوعدِ و الوعيدِ

يَجِبُ الْعِلْمُ بِمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَ نَهَى عَنْهَا، فَيُعْلَمُ أَنَّ
 الثَّوَابَ يُسْتَحَقُّ بِالطَّاعَةِ إِذَا فُعِلَتْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، وَ أَنَّ الْعِقَابَ
 يُسْتَحَقُّ بِالْمَعْصِيَةِ إِذَا فُعِلَتْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

وَمَنْ اسْتَحَقَّ ثَوَاباً^٢، أَوْصَلَ إِلَيْهِ دَائِماً^٣.

وَمَنْ اسْتَحَقَّ ثَوَاباً وَ عِقَاباً^٤، وَ حَضَرَ عَرَصَةَ الْقِيَامَةِ، فَلَا تَخْلُو^٥ حَالَهُ [إِذَا] أَنْ
 يَعْفُوَ اللَّهُ عَنْهُ إِمَّا ابْتِدَاءً، أَوْ يَشْفَعَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ فَإِنَّ لَهُ شَفَاعَةً،
 وَ هِيَ حَقِيقَةٌ فِي إِسْقَاطِ^٦ الْمَضَارِّ. وَ لَا يُشْفَعُ فِي زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ - عَلَى مَا تَذَهَبُ^٧
 إِلَيْهِ الْمُعْتَرِلَةُ - ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونُوا شَافِعِينَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

١. اعتمد المصنّف رحمه الله في المقنع هذه الطريقة في الاستدلال على حُسن الغيبة، و عدّها
 طريقة لم يُسبق إليها. راجع: المقنع في الغيبة، ص ٧٣ - ٧٤.

٢. أي ثواباً على الإيمان.

٣. في «ص»: - «دائماً».

٤. أي ثواباً دائماً على الإيمان، و عقاباً منقطعاً على المعاصي.

٥. في «ع، ش، ن»: «يخلو».

٦. في «ع، ش»: «في إسقاطه» بدل «حقيقة في إسقاط».

٧. في «ع»: «ذهب».

و آله بل في جميع الأنبياء صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ، وهذا حَدٌّ لَا يَرْتَكِبُهُ إِلَّا مُؤَوَّفُ الْعَقْلِ
فَاسِدُ التَّصَرُّفِ.

فإن عُدِمَ ذَلِكَ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ - أَوْصَلَ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعِقَابِ، وَيُعَادُ إِلَى
الثَّوَابِ الدَّائِمِ^١؛ بِخِلَافِ مَا تَذَهَبُ إِلَيْهِ الْمُعْتَزِلَةُ الْقَانِلُونَ بِالْإِحْبَاطِ.
وَمَنْ اسْتَحَقَّ عِقَابًا^٢، فِعِقَابُهُ دَائِمٌ^٣ بِإِخْلَافٍ؛ وَذَلِكَ يَخْتَصُّ بِالْكَفَّارِ.

[فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجبان إذا لم يؤدبا إلى الفساد فيهما؛ قل
بهما، أو كثر بهما^٤. و الأمر بالمعروف الواجب واجب^٥، و المندوب^٦ مندوب.
و النهي عن المنكر كله واجب؛ لأنه ليس في المنكر ما هو مستحب الترك.

[فصل في المعاد]

و يجب الإيمان بعذاب القبر، و بقناء العالم و الإعادة إلى الحساب، و الميزان،
و الصراط، و الجنة و النار؛ فمن عرّف ذلك معرفةً صحيحةً بتحقيق، كان مستحقاً
للثواب.

و الله أعلم بالصواب^٧، و صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَ آله الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ^٨.

١. الذي استحقه بإيمانه.

٢. في «ص، م» - «دائم».

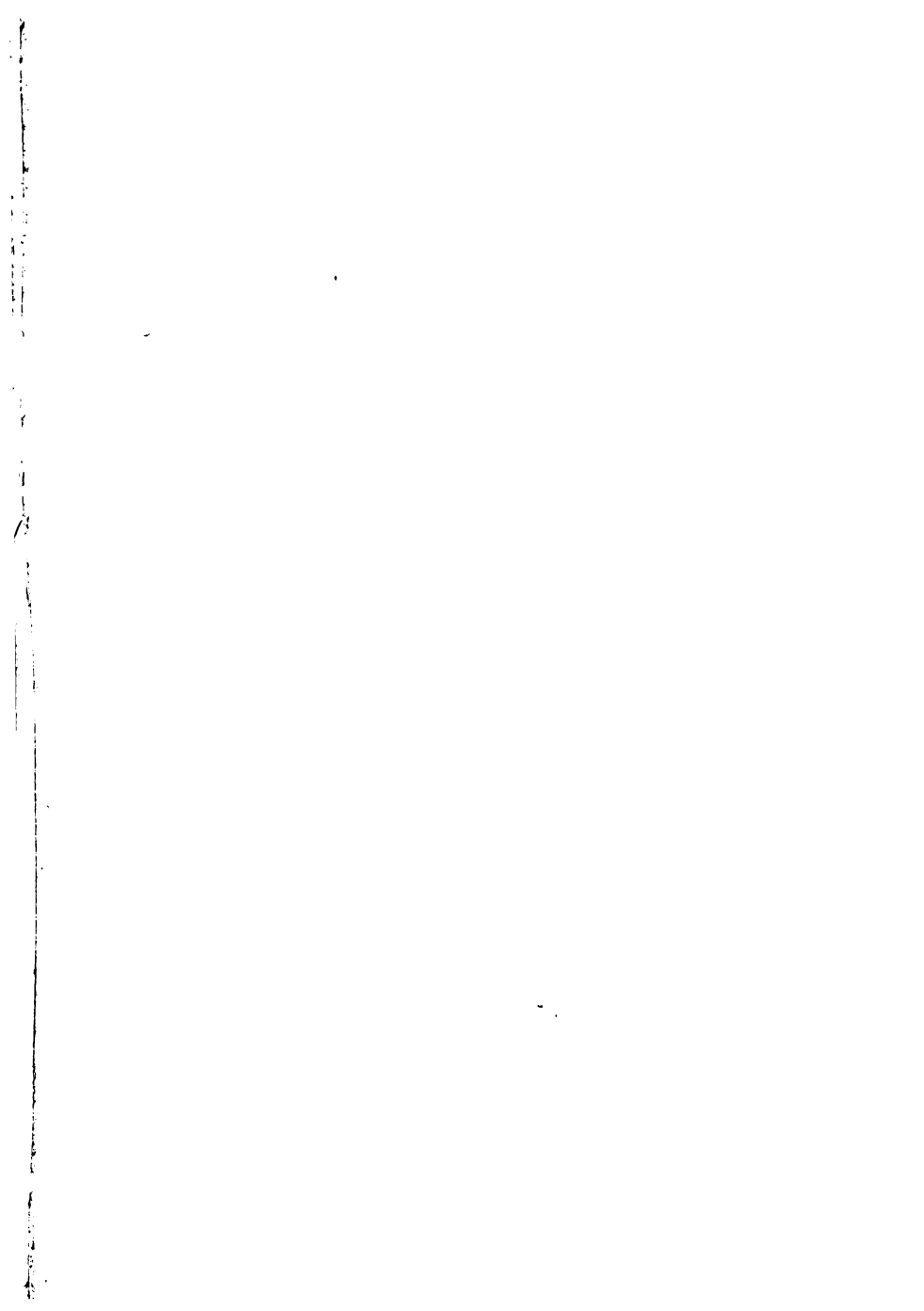
٣. في «ص، م، ن» - «منهما».

٤. في «ص، م، ن» - «واجب».

٥. في حاشية «م» - «بالمندوب».

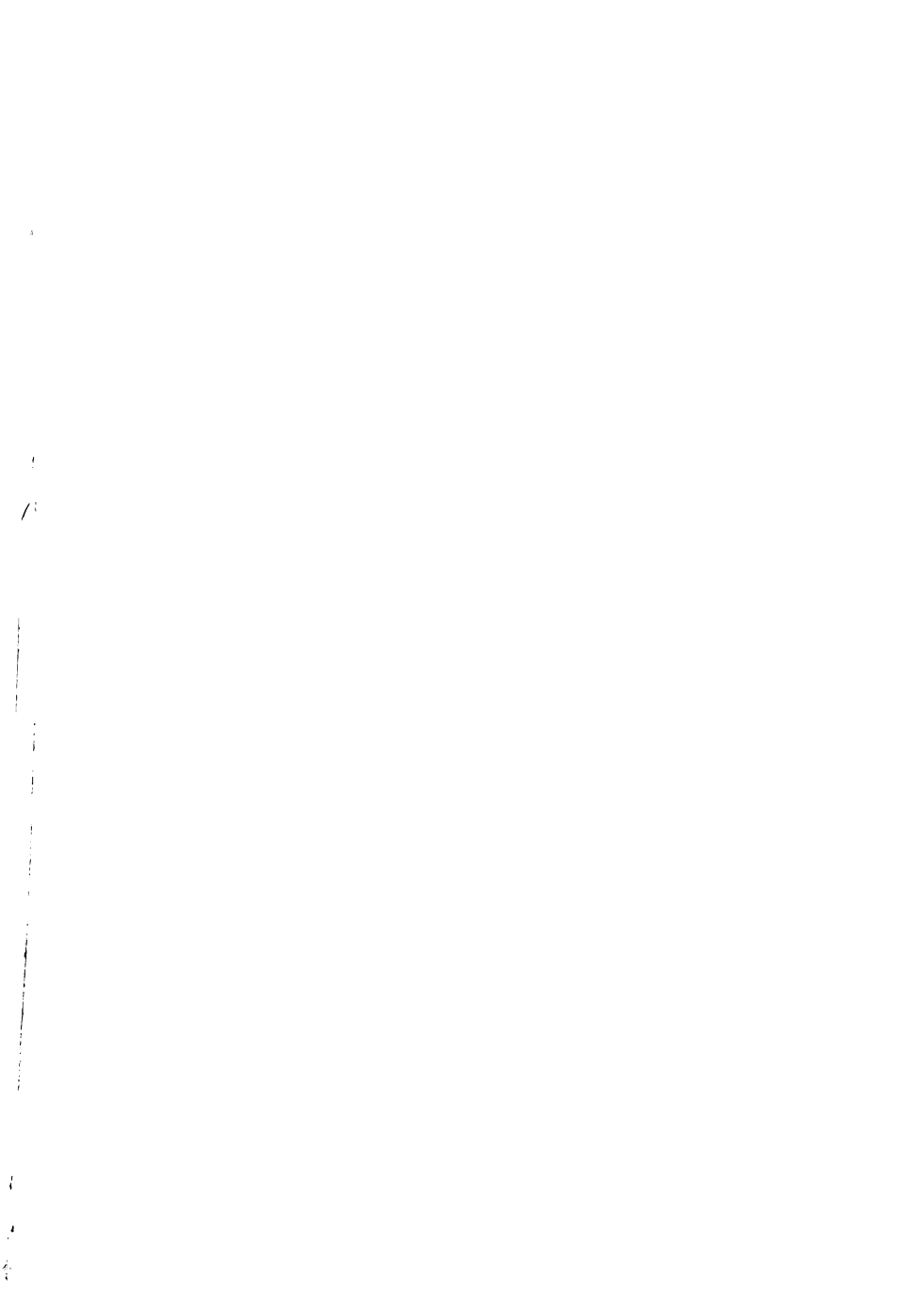
٦. في «م» + «تمت المقدمة».

٧. في «ص، ن» - «و صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَ آله الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ».



(٣١)

مسألة في الإنسان



مقدمة التحقيق

تحدّث المتكلّمون كثيراً عن التكاليف التي ينبغي على المكلف القيام بها، فبحثوا عن أول الواجبات على المكلف، وعن تكليفه بالاعتقاد بمجموعة من العقائد التي هي شرط الإيمان، فلولا الاعتقاد بها لخرج المكلف عن الإيمان، مثل وجوب الاعتقاد بالتوحيد، والنبوة، والمعاد، وغير ذلك.

ولأجل اهتمامهم بمبحث التكليف، أخذوا يبحثون عن شروطه، وعن المكلف (بالكسر) وشروطه، وعن المكلف (بالفتح) الذي تتوجّه إليه التكاليف، فجرّم هذا البحث إلى البحث عن حقيقة المكلف وماهيته، فظهر بحث جديد طرح على طاولة البحث الكلامي تحت عنوان: «حقيقة الإنسان».

وحصل خلاف بين المتكلّمين حول ذلك، فذهب البعض إلى أنّ حقيقة الإنسان هو هذا الجسم المُشاهد، وأنّه ليست فيه أيّ جهة مجردة روحانيّة، فيما ذهب آخرون إلى اعتبار حقيقته هي روحه المجردة.

وأما الإمامية فكانت نظريّة تجرّد حقيقة الإنسان هي النظريّة المتداولة بينهم لعدة قرون، فقد ذهب إليها هشام بن الحكم في عصر الحضور، واستمرّ على القول بها مجموعة من متكلّمي القرن الثالث والرابع والخامس، مثل أبي محمّد النوبختي (توفي بعد ٣٠٠)،^١ وأبي الجيش البلخي (ت ٣٦٧هـ)^٢ (تلميذ أبي سهل النوبختي)،

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٣.

٢. المصدر، ص ٤٢٢.

و الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)^١ (تلميذ أبي الجيش)، وأبي يعلى الجعفري (ت ٤٦٣هـ)^٢ (تلميذ الشيخ المفيد و صهره و الجالس مجلسه).

و لما وصلت النوبة إلى الشريف المرتضى قام باختيار النظرية الأخرى القائلة بجسمانية حقيقة الإنسان، و استدلل عليها، و دافع عنها في أكثر من كتاب و رسالة^٣.

و قد ألفت الرسالة محلّ البحث حول هذا الموضوع أيضاً، و هي من الرسائل الجديدة التي عُثر عليها في ضمن مخطوطات رسائل الشريف المرتضى الأخرى، و هي متطابقة إلى حدّ كبير جداً مع عبارات بحث حقيقة الإنسان من كتاب الذخيرة^٤، حتّى يمكن الاستعانة بنسخة هذه الرسالة لتصحيح بعض ألفاظ و عبارات هذا البحث من الذخيرة، فإنّ التطابق و صل أحياناً إلى نقل عين عبارات الذخيرة.

و هذا لا يعني خلوّ الرسالة من أيّ فائدة زائدة على ما في الذخيرة، بل فيها بعض الفوائد التي يمكن الإشارة إلى بعضها، مثل وجود إشارة إلى كتاب الإنسان لأبي سهل النوبختي، أو مناقشة تعريف الفلاسفة للإنسان بصورة مفصلة، أو الإشارة في خاتمة الرسالة إلى إشكال حول النظرية المختارة و الجواب عليه، و غير ذلك من الفوائد، و كلّها غير مذكورة في الذخيرة.

و على أيّ حال فإنّ التطابق الكبير بين الرسالة و كتاب الذخيرة يعتبر شاهداً جيّداً على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى، كما أنّ ورود نسخة الرسالة في ذيل نسخة المسائل الطرابلسيات الأولى قد يعتبر شاهداً آخر على ذلك.

١. أوائل المقالات، ص ٧٧؛ المسائل السروية، ص ٥٨ - ٥٩.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٤.

٣. الذخيرة، ص ١١٤؛ المسائل الطرابلسيات الأولى، المسألة ١٢؛ المسائل النبيليات، المسألة ٢١.

٤. انظر: الذخيرة، ص ١١٣ - ١٢١.

محتوى الرسالة

تعرّض الشريف المرتضى في البداية إلى الأقوال المطروحة حول حقيقة الإنسان، فبدأ بنظريته القائلة بأنّ الإنسان هو هذه الجملة المشاهدة، أي هذا المجموع المشاهد من جسم الإنسان ككلّ، لا خصوص اليد و الرجل مثلاً، بل الكلّ ككلّ. وأشار إلى أنّ البحث غير خاصّ بالإنسان، بل هو عامّ يشمل الملائكة و الجنّ، فالبحت يُطرح تحت عنوان: «حقيقة الحيّ الفعّال»، ولكن يبدو أنّه لأهميّة الإنسان عرف البحث باسم: «حقيقة الإنسان»، و إن كان الاسم العامّ الآخر ليس أقلّ شهرة بين المتكلّمين من هذا الاسم.

و أضاف الشريف المرتضى عند بيانه لنظريته أنّ التمثال المصنوع من خشب أو شمع على صورة إنسان لا يسمّى إنساناً حقيقة؛ لاشتراط الأعراض الخاصّة بالإنسان في إطلاق هذا الاسم، و هذه الأعراض غير موجودة في التمثال الخشبي أو الشمعي، نعم الإنسان الميّت يسمّى إنساناً على الحقيقة، و لا يمنع قولنا: «الإنسان هو الحيّ الفعّال» من إطلاق ذلك على الميّت؛ فإنّ أهل اللغة يسمّون الميّت بأنّه إنسان ميّت. ثمّ إنّهُ وفقاً لهذه النظرية ستكون أطراف الإنسان من يد و رجل داخلّة في حقيقة الإنسان إذا كانت فيها حياة. و إذا قطعت وصف الشخص بأنّه «إنسان ناقص»، لكنّه لا يعني أنّه ناقص في كونه حيّاً، بل هو ناقص اليد أو ناقص الرجل.

و أمّا النظريات الأخرى حول حقيقة الإنسان، فهي: ذهب بعض المتكلّمين إلى أنّ الإنسان هو حقيقة مجرّدة ليس بجسم (جوهر متحيّز) و لا عرض حالّ في هذا الجسم المشاهد، و هو يفعل في هذا الجسم و يدبّره و يتصرّف فيه. و ذهب آخرون إلى أنّه جزء في القلب. فيما قال آخرون: هو الروح. و آخرون: هو جسم رقيق مناسب في جميع جسم الإنسان. فيما ذهب الفلاسفة إلى أنّه الحيّ الميّت الناطق.

ثمّ استدل الشريف المرتضى على نظريته بما يلي:

الدليل الأوّل: لو كانت حقيقة الإنسان مجرّدة، و كان الإنسان يفعل في جسمه و

يدبره، فيلزم أن يفعل ذلك بالاختراع لا المباشرة ولا بالتولد، أي يفعل في جسمه عن بُعد. لكن هذا باطل؛ لأننا نشعر بثقل الشيء إذا حملناه بيد واحدة، فإذا استعنا باليد الأخرى خَفَّ عليه حملة، وهذا يدلُّ على أنَّ القدرة موجودة في اليدين، بينما على القول بالاختراع تكون القدرة في أمر مجرد ومنفصل عن الجسم، فينبغي أن لا يكون هناك فرق بين حمل الشيء بيد واحدة أو يدين؛ لأنَّ القدرة ليست فيهما. و نفس الإشكال يرد على القائل بأنَّ الإنسان معنى في القلب؛ فإنَّ القدرة تكون في هذا المعنى، لا في اليدين.

الدليل الثاني: أنَّ الذي يعاني من أمراض شديدة قد يصل به الأمر إلى العجز عن تحريك يده مع أنَّ اليد في حدِّ ذاتها قابلة للحركة، فلو كان الإنسان يخترع أفعاله في جسده لكان ينبغي أن يقدر هذا المريض على تحريك يده؛ لأنَّه قادر - كما هو قادر على أمور أخرى من إرادة و كراهة و اعتقاد - و في يده قابليَّة الحركة؛ لأنَّ غير المريض يمكن أن يمسك بيد هذا المريض و يحركها.

فإن قيل: إنَّه يحركها على نحو التولد، و كلامنا حول أنَّ المرض يمنع من اختراع الحركة في اليد و ابتدائها فيها.

فالجواب: أنَّ اليد إذا لم تتقبَّل الحركة لم تتقبَّلها على أيِّ نحو كان، سواء بالتولد أو الاختراع. ثمَّ إنَّ الله تعالى قادر على اختراع الحركة في يد هذا المريض، و هذا يعني أنَّ المرض لم يمنع من اختراع الحركة أو توليدها. و إذا بطل هذا دلَّ على أنَّ القدرة كانت موجودة في اليد ثمَّ زالت، و لهذا عجز المريض عن تحريكها.

و هذا الدليل يُبطل قول من ذهب إلى تجرّد حقيقة الإنسان أو كونه جزءاً في القلب. و يُبطل القول الأخير أيضاً أنَّه لو كان كذلك لم يمكن تحريك الأطراف؛ لأنَّ هذا المعنى الذي في القلب إما أن يفعل بالاختراع و قد تقدّم بطلانه، وإما بالتولد، و هو باطل أيضاً؛ لأنَّه يستلزم أن نشعر عند تحريك اليد مثلاً بحركة على نحو

الجذب و الدفع في القلب، مثل أن تكون هناك أربطة و أعصاب توصل بين القلب و اليد فيشدّها القلب و يجزّرها أو يدفعها، ممّا يؤدي إلى حصول الحركة في اليد، مع أنّه لا يوجد شيء من ذلك قطعاً.

و يبطل القول بتجرّد الإنسان أنّنا نشعر بوجود الإرادة في قلبنا، فإذا أكثرنا من الفكر و البحث العلمي شعرنا بالتعب في قلبنا، و هذا يدلّ على أنّ الإرادة و الفكر - و هي من أهمّ خصائص الإنسان - تكون في هذا القلب المادّي، فلا يكون الإنسان مجرداً.

و يبطله أيضاً أنّه بناءً عليه لا يكون الإنسان مختصاً بهذا الجسم - مثل جسم زيد - فإنّ الاختصاص يكون بالمجاورة أو الحلول، و لا شيء من ذلك بين الإنسان و هذا الجسم، فلا يكون هذا الجسم (جسم زيد) أولى بالاختصاص بالإنسانية من أيّ جسم آخر مثل جسم عمرو أو بكر، و هو باطل.

و يبطله أيضاً أنّهم لا يمكنهم أن يفسروا موت الإنسان عند قطع رأسه أو قطع جسده من الوسط، فإنّ نقص الجسم لا يؤثر على حقيقة الإنسان المجردة، ثمّ لماذا مات الإنسان بهذا النقص و لم يمت بقطع يده أو رجله، مع أنّه نقص أيضاً؟

الدليل الثالث: هناك أحكام - من مدح و ذمّ و أمر و نهي - تتعلّق بهذا الشخص الجسماني الذي نشاهده و اققاً أماننا، فهذه الأمور متوجّهة إليه، فيجب أن يكون هذا الجسم هو الإنسان، فلا يصحّ تركه و اللجوء إلى أمر غير معلوم كالحقيقة المجردة، و إلّا أدى ذلك إلى الجهالات و السفسطة.

الدليل الرابع: أنّنا ندرك و نحسّ بكلّ أعضائنا، فلا بدّ أن تكون الحياة حالة في الأعضاء، و إلّا كانت كالشعر و الظفر الخالية من الإدراك و الحسّ. و حينئذ نسال عن مكان هذه الحياة، فهي لا يمكن أن تحلّ كلّ أعضاء الجسم بالتفصيل - و إلّا كان عندنا أحياء كثيرون - كما لا يمكن أن توجب الحياة لغير هذا الجسم - لأنّها لا تختصّ بجسم معيّن آخر، فلا ترجيح لجسم على آخر - فبقي أنّها تحلّ هذا الجسم ككلّ، أي أنّها تحلّ الجملة.

وأشكل على قول النظم باليد الشلاء، فهي لا تتحرك، ولو كان الحي غير هذه الجملة لحركها، خاصة وهي لم تخرج من قابلية الحركة؛ لقدرة الله تعالى على تحريكها.

و يبطل قول النظم أيضاً بأنه ما المقصود بالروح؟ هل المقصود الحياة التي هي عرض، أو الهواء المتنقل في فجوات و فراغات الجسم؟ و على كلا المعنيين لا يمكن أن تحله الحياة.

و يبطل أيضاً بأن الإدراك و الحس يقع بأطراف الجسم، فلو كان المحرك شيئاً داخل الجسم لكان تحريكه بالشدّ و الدفع، و هو باطل.

و يبطل أيضاً بأنه لا يمكن للنظام أن يفسر وقوع الموت بقطع الرأس.

و أما القائل بأن الإنسان جسم رقيق مناسب في الجسم فقال في التفريق بين قطع الرأس و اليد أنه عند قطع اليد يتقلص الظاهر فقط و ينقص دون الباطن، فلا يتحقق الموت، بينما عند قطع الرأس ينقطع الظاهر و الباطن فيتحقق الموت.

و يرد عليه أنه إذا جاز تقلص الظاهر فقط في قطع اليد جاز كذلك في قطع الرأس، و حينئذ يجوز أن يبقى من قطع رأسه حياً!!

و في النهاية ذكر الشريف المرتضى إشكالين أوردا على النظرية المختارة، و هما:
الأول: كيف ترجع صفة واحدة إلى مجموعة أجزاء (الجملة)، و كيف يتحقق

الحي من انضمام غير حي إلى غير حي؟

الجواب: أن الدليل اقتضى ذلك، فلا معنى للتعجب مما اقتضاه الدليل. و قد وجدنا الأحكام - كالمدح و الذم - متوجهة إلى الجملة، فعلمنا أنها هي الحي. كما لا عجب من ضم شيء غير حي إلى غير حي فيحصل الحي، فقد يضم ما ليس بمعجز إلى أمر آخر غير معجز، فيحصل أمر معجز.

الثاني: لو كان الإنسان هو هذه الجملة، لتغيرت حقيقته بحصول السمنة و الهزال.

الجواب: أن الجملة ثابتة ولا تتغيّر بالسمن و الهزال، فنحن نعلم أن الإنسان حيّ قادر، وهذا العلم لا يتغيّر بزيادة اللحم أو قلّته.

مخطوطات الرسالة

مخطوطات هذه المسألة هي نفس مخطوطات الطرابلسيات الأولى، وهي:

١. مخطوطة مكتبة الآستانة الرضوية المقدّسة، برقم: ١٨٤٩٩؛^١ تقع في الصفحة (٧٦- ٨٤) من المخطوطة، كُتبت بخطّ نستعليق، وهي من مخطوطات القرن الحادي عشر، ورد عنوان المخطوط كالتالي: «كتاب جوابات مسائل شتى التي قد سئل السيّد المرتضى رضي الله عنه عنها، وهو ذو فوائد كثيرة في أنواع المطالب الدينية». وعرف في الفهرس بعنوان: «مسائل الآيات» وهو خطأ. وقد رمزنا لهذه النسخة ب: «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله السيّد البروجردي في قم المقدّسة، برقم: ١/٣٧٤؛^٢ تقع في الصفحة (٩٨ - ١٠٨) من المخطوطة، وعليها تملك المحدث السيّد عبد الله بن محمدرضا شبّر و نقش خاتمه: «الواثق بالله الغني عبده عبد الله الحسيني»، وملاحظات بخطّ آية الله السيّد البروجردي، وفي آخرها علامة البلاغ بقوله: «بلغ مقابلة».

وقد رمزنا لهذه النسخة ب: «ب».

٣. مخطوطة مكتبة المدرسة الجعفرية في قائن بخراسان، برقم: ٣/١٤٠؛^٣ تقع في الصفحة (٢٣٧ - ٢٤٥)، في ضمن مجموعة استنسخها الملامحمد اللاري بخطّ نسخ جميل، و فرغ منها في غرة شهر المحرم سنة ١٠٤٦ هـ، وهي نسخة مصحّحة،

١. لاحظ: فنخا، ج ١٠، ص ٨٨٧.

٢. فهرس مخطوطاتها، ج ص ٢٢٤.

٣. فهرس مصوراتها، ج ٥، ص ١٣٩-١٤٢.

استكتبها الشيخ محمد ابن خاتون العاملي، و عليها تملك السلطان محمود القانني في سنة ١١٦٧ هـ، كتبت عناوينها بالشنجرف.

توجد مصورتها في مركز إحياء التراث الإسلامي، برقم: ١٦٩٠.^١
و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ج».

٤. مخطوطة مكتبة ملك العامة في طهران، برقم: ١/٥٩٣؛^٢ تقع في الصفحة (٢٧١ - ٢٨١) في ضمن مجموعة، كتبت بخط النسخ، و فرغ من نسخها سنة ١١٢٥ هـ، و كتبت عناوينها بالشنجرف، و ورد عنوانها في الفهرست هكذا: «أجوبة في المسائل المتفرقة» و هو خطأ.

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «د».

٥. مخطوطة مكتبة جامعة طهران، برقم: ١/١٠٨٠؛^٣ تقع في الصفحة (٩٤ - ١٠٣) في ضمن مجموعة، استنسخها سليمان بن المولى مبارك بن إبراهيم بن عبد الله بن معين الدين القرشي، بخط النسخ، غير مورّخة، و في بعض مواضع النسخة بياض، و الظاهر أنها نسخت سنة ٩٧٣ هـ لما ورد في أول المخطوطة من عبارة: «تمام بخط كمال الدين خفري است كه در كلكته سنة ٩٧٣، ترقيم...»، و عبارة: «تاريخ كتابت سنة ٩٧٣ هـ». و عليها تملك «أبو طالب بن القاضي عبد الوهاب».

و قد رمزنا لهذه النسخة ب: «ط».

١. لاحظ: الفهرس، ص ١١٩ - ١٢٠.

٢. فهرس مخطوطاتها، ج ٢٥، ص ٩٢ - ٩٣.

٣. فهرس مخطوطاتها، ج ٣، ص ٦١٠ - ٦١٣.

مسألة في الإنسان

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الأولى^٢ في هذه المسألة^٣ أن نُبيِّنَ كلاماً وجزيراً فيها يُطلَّعُ به على أصولها وطريقِ الكلامِ فيها، وأنَّ مَنْ ضَبَطَ ما نُورِدُهُ تَمَكَّنَ مِنْ نَقْضِ كَلَامِ الْمُخَالَفِينَ فِي هذه المسألة على افتراقهم، وَتَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَةِ فَسَادِ ما أوردَهُ أَبُو سَهْلٍ النَّيْبَخْتِيُّ^٥ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كتابِهِ فِي الإنسانِ^٦، فهذا أولى من التشاغلِ بِنَقْضِ ذَلِكَ الكتابِ؛ لِقَلَّةِ إفادَتِهِ^٧، وَكَثْرَةِ الفائِدَةِ فيما نُورِدُهُ وَنَعْتِمُدُهُ.

[بيان الأقوال في حقيقة الإنسان]

و قد اختلفَ الناسُ في «الْحَيِّ^٨ الْفَعَالِ»:

١. في «ب»: - «مسألة في».
٢. في «أ»: - «مسألة في الإنسان، الأولى».
٣. في «ب»: - «في هذه المسألة».
٤. في «أ، ب، ط»: «نقص».
٥. إسماعيل بن علي بن نوبخت، أبو سهل النوبختي، من متكلمي الإمامية. كان فاضلاً، له مجلس يحضر فيه المتكلمون، وله مصنفات كثيرة، منها: التنبيه في الإمامة، والرد على اليهود، والإرجاء، وغيرها. توفي سنة ٣١١ هـ. الوافي بالوفيات، ج ٩، ص ١٠٣؛ فهرست النجاشي، ص ٣١.
٦. سمّاه النجاشي: «كتاب الإنسان والرد على ابن الراوندي». (رجال) فهرست النجاشي، ص ٣٢) فيظهر منه أنه قد ردّ فيه على نظرية ابن الراوندي في الإنسان. ثم إن هذا الكتاب مفقود، ولم يصل إلينا.
٧. في «أ»: «إقامته».
٨. في «أ»: «حي».

فَقَالَ قَوْمٌ^١: هُوَ هَذِهِ «الْجُمْلَةُ» الَّتِي^٢ تَتَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ بِهِ مِنْ أَمْرٍ وَ نَهْيٍ وَ مَدْحٍ وَ ذَمٍّ. وَ يُسَمَّى هَذَا الْحَيِّ الْفَعَّالُ: «إِنْسَانًا»^٣ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا مِنْ هَذِهِ الْبِنْيَةِ، وَ قَدْ يُسَمَّى^٤ الْحَيِّ الْفَعَّالُ - مِنْ «الْمَلَانِكَةِ» وَ «الْحِجْنِ» - بِأَسْمَاءٍ أُخَرَ مَوْضُوعَةٍ لِذَلِكَ الْجَنْسِ. وَ الْفَلَّاسِفَةُ تُسَمَّى الْحَيِّ الْفَعَّالَ بِأَنَّهُ: «نَفْسٌ».

وَ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْحَيِّ الْفَعَّالَ هُوَ ذَاتٌ مِنَ الذَّوَاتِ، لَيْسَتْ بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّرٍ وَ لَا^٥ عَرَضٍ حَالٌّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ إِنْ كَانَ فَاعِلًا فِيهَا وَ مُصَرَّفًا لَهَا. وَ هَذَا الْمَذْهَبُ يُحْكِي عَنْ مُعَمَّرٍ^٧، وَ كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ^٨ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى^٩ وَ أَبُو سَهْلٍ النَّوْبَخْتِيَانِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - يَذْهَبَانِ إِلَيْهِ.

وَ كَانَ الْقُوطِيُّ^{١٠} وَ ابْنُ الرَّوَنْدِيِّ^{١١} يَذْهَبَانِ جَمِيعًا إِلَى أَنَّهُ جُزْءٌ فِي

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «ج»: - «فَقَالَ قَوْمٌ». ٢. فِي غَيْرِ «د»: «الَّذِي».

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «ج»: - «إِنْسَانًا». ٤. فِي «ب»: «سَمِّي».

٥. فِي «أَلْف»: «فَلَا». ٦. فِي «ب»: «فَاعِلَات».

٧. مُعَمَّرُ بْنُ عَبَّادِ السُّلَمِيِّ، أَبُو عَمْرٍو، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمُعْتَزَلَةِ. لَهُ مَنَاطِرَاتٌ مَعَ النَّظَامِ. مِنْ كُتُبِهِ: الْمَعَانِي، وَ الْإِسْتِظَاعَةُ. تُوَفِّي سَنَةَ ٢١٥هـ. فَهَرَسْتُ ابْنَ النَّدِيمِ، ص ٢٠٧؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَانِيِّ، ج ٧، ص ٢٧٢.

٨. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «ج»: «+ بْنِ».

٩. الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، أَبُو مُحَمَّدٍ النَّوْبَخْتِيُّ، مِنْ مُتَكَلِّمِي الْإِمَامِيَّةِ. كَانَ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ نَقْلَةِ كُتُبِ الْفَلْسَفَةِ، مِثْلَ أَبِي عَثْمَانَ الدَّمَشْقِيِّ، وَ إِسْحَاقَ، وَ ثَابِتَ. لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: الْأَرْءَاءُ وَ الدِّيَانَاتُ، وَ الرَّدُّ عَلَى أَصْحَابِ التَّنَاسُخِ، وَ الْإِنْسَانُ غَيْرَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَ غَيْرُهَا. فَهَرَسْتُ ابْنَ النَّدِيمِ، ص ٢٢٥؛ رِجَالُ (فَهَرَسْتُ) النَّجَاشِيِّ، ص ٦٣.

١٠. هِشَامُ بْنُ عَمْرٍو، أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُوطِيُّ؛ مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمُعْتَزَلَةِ. كَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْهَذِيلِ، وَ أَخَذَ عَنْهُ عَبَّادُ بْنُ سَلِيمَانَ. لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: الْمَخْلُوقُ، وَ خَلْقُ الْقُرْآنِ، وَ التَّوْحِيدُ، وَ غَيْرُهَا. تُوَفِّي سَنَةَ ٢٢٦هـ. فَهَرَسْتُ ابْنَ النَّدِيمِ، ص ٢١٤؛ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٤٧.

١١. فِي «أ»: «رَاوَنْدِي». وَ الرَّجُلُ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ، أَبُو الْحَسَنِ ابْنَ الرَّوَنْدِيِّ أَوْ

الْقَلْبِ مِنَ الرُّوحِ.
وَقَالَ النَّظَامُ^١: إِنَّهُ الرُّوحُ، وَهِيَ الْحَيَاةُ الْمُدَاخِلَةُ^٢ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ.
وَذَهَبَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ، وَهُوَ ابْنُ الْإِخْشِيدِ^٣، إِلَى أَنَّهُ جَسْمٌ رَقِيقٌ مُنْسَابٌ فِي
جَمِيعِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

[بيان القول المختار]

وَنَحْنُ نَدُلُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ الْفَلَّاسِفَةَ حَدَّوْا الْإِنْسَانَ
بِأَنَّهُ «الْحَيُّ الْمَائِتُ النَّاطِقُ»^٤، وَالصَّحِيحُ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ هَذَا الشَّخْصِ
الْمَبْنِيِّ الْبِنْيَةَ الْمَخْصُوصَةَ.

وَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَا نُحِتَ مِنْ حَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ لَا يُسَمَّى
بِأَنَّهُ إِنْسَانٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ قَدْ رَكِبَ ذَلِكَ، وَخَالَفَهُ أَبُو
هَاشِمٍ وَقَالَ: إِنَّ قَوْلَنَا: «إِنْسَانٌ» عِبَارَةٌ عَنْ هَذِهِ الصُّورَةِ مَعَ التَّحْيِيزِ وَالصِّفَاتِ
الْمَخْصُوصَةِ. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْإِنْسَانِ بِأَنَّهُ إِنْسَانٌ يَجْرِي مَجْرَى

«الريوندي. كان من المعتزلة ثم تركهم و اتهم بالإلحاد. له من الكتب: فضيحة المعتزلة، وغيره.

١. قيل: توفي سنة ٢٩٨هـ. لسان الميزان، ج ١، ص ٣٢٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٤، ص ٥٩.

٢. إبراهيم بن سيار، أبو إسحاق النظام، من متكلمي المعتزلة، وكان شاعراً أديباً بليغاً، وهو شيخ
الجاحظ. له من الكتب: الطفرة، والجواهر والأعراض، والوعيد، وغيرها. توفي سنة ٢٣١هـ. سير
أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤١؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٦٧؛ الأعلام، ج ١، ص ٤٣.

٣. في «ب»: «الداخلة».

٤. هذا هو الصواب؛ وفي النسخ اضطراب. والرجل هو أحمد بن علي بن بيغجور، ابن
الإخشيدي، من متكلمي المعتزلة. كان يدري الحديث و يرويه، وكان ذا تعبد و زهادة. له من
الكتب: نقل القرآن، والإجماع، والمعونة في الأصول، وغيرها. توفي سنة ٣٢٦هـ. سير أعلام
النبلاء، ج ١٥، ص ٢١٧؛ الأعلام، ج ١، ص ١٧١.

٥. سيأتي بعض التوضيح لهذا الحد بعد قليل.

تسمية النخلة بأنها نخلة، فكما لا يقع اسم النخلة على ما صور من طين أو شمع على صورة النخلة، واعتبر في ذلك الأعراض المخصوصة التي تختص بالنخلة، فكذلك الإنسان.

فأما الإنسان الميت فيوصف بهذا الاسم^١ على التحقيق، وليس قولنا: «الحياة»^٢ مؤثراً في إجزائه^٣.

والصحيح أيضاً: أن أطراف الإنسان^٤ إذا كان فيها حياة، داخله تحت الاسم. ومن قطعت يده أو رجله يوصف بأنه «إنسان ناقص»، والأولى أن يفسر هذا النقصان لثلاث يوهيم أنه^٥ ناقص في كونه حياً. والصحيح: أن الشعرة والظفر ليسا من جملة الحَيِّ؛ لأنه لا حياة فيهما ولا يقع الإدراك بهما.

[مناقشة تعريف الفلاسفة للإنسان]

فأما الحد المحكي^٦ عن الفلاسفة: فقد اعترض بأن في العرب من أثبت الجن والملائكة، وأثبت لهما هذه الأوصاف التي أضافوها إلى الإنسان، وإن لم يسموها^٧ بالإنسان.

١. في «ب»: «الإنسان».

٢. كذا، والأنسب: «الحَيِّ»، فإنه ناظر إلى ما تقدم من أن الإنسان هو «الحَيِّ الفعَّال».

٣. كذا في جميع النسخ، والظاهر أن الصواب: «إجزائه»، والمراد: أن قولنا: «الحَيِّ» غير مانع من إجراء اسم الإنسان على الميت.

٤. في «ب»: - «أن أطراف الإنسان».

٥. في جميع النسخ سوى «ج»: - «أنه».

٦. في «ب»: + «و».

٧. في «ط»: «لم يسموها».

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُحْطَئُوا الْعَرَبَ^١ وَ يُجْهَلُوهُمْ^٢ فِي إِبْتَاتِ الْجِنَّ وَ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ خَطَأَهُمْ^٣ - لَوْ كَانُوا أَخْطَأُوا^٤ فِي ذَلِكَ - لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا ذِكْرُنَاهُ؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُمْ تَجْرِي عَلَى اعْتِقَادِهِمْ، لَا عَلَى حَسَبِ عُلُومِهِمْ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يُسَمُّونَ^٥ الْأَصْنَامَ بِأَنْهَاهَا «أَلِهَةٌ» لَمَّا اعْتَقَدُوا أَنَّ الْعِبَادَةَ تَحَقُّقٌ لَهُمْ؟ فَهَمْ مُصِيبُونَ فِي الْإِسْمِ وَإِنْ كَانُوا مُخْطِئِينَ فِي الْإِعْتِقَادِ. فَقَدْ كَانَ يَجِبُ لَوْ كَانَ حَدُّ الْإِنْسَانِ مَا ذَكَرُوهُ أَنْ يَصِفَ^٦ أَهْلَ اللُّغَةِ^٧ مَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الْجِنَّ وَ الْمَلَائِكَةِ - مُخْطِئِينَ أَوْ مُصِيبِينَ - بِأَنْهَمْ^٨ «نَاسٌ»، وَ مَعْلُومٌ خِلَافَ ذَلِكَ. عَلَى أَنَّ الْمَيْتَ لَيْسَ بِحَيٍّ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي أَنَّهُ يُسَمَّى: «إِنْسَانًا»؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنْسَانٌ حَيٌّ، وَ إِنْسَانٌ مَيِّتٌ.

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَرَدْنَا بِقَوْلِنَا: «حَيٌّ» مَنْ هُوَ كَذَلِكَ فِي الْحَالِ، بَلْ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَحْضُرَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، كَمَا لَمْ تُرَدِّ بِقَوْلِنَا: «مَائِتٌ»^٩ إِبْتَاتَ الصِّفَةِ فِي الْحَالِ وَ إِنَّمَا أَرَدْنَا جَوَازَهَا؛ [وَ] لَوْلَا ذَلِكَ لَتَنَاقَضَ قَوْلُنَا: «حَيٌّ مَائِتٌ»^{١٠}.
[قُلْنَا]: فَلَيْسَ يُفْهَمُ مِنْ حَدِّكَ فِي لُغَتِنَا^{١١} - الَّتِي بِهَا يُكَلِّمُونَ - إِلَّا إِبْتَاتَ الصِّفَةِ

١. فِي «د»: - «الْعَرَب».

٢. فِي «ب»: «وَ يُجْعَلُهُمْ».

٣. فِي «أ»: «لَأَنَّهُ خَطَأَهُمْ». وَ فِي «د»: - «لَأَنَّ خَطَأَهُمْ».

٤. فِي «د»: - «أَخْطَأُوا».

٥. فِي «د»: «يَسْعُونَ».

٦. فِي «أ»: «يُوصَف».

٧. فِي «ج»: «الْصِّفَةِ».

٨. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «د»: «لَأَنَّهُمْ».

٩. فِي جَمِيعِ النُّسخِ «مَيْتٌ». وَ الْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

١٠. فِي «أ»: «حَتَّى مَائِتٌ». وَ فِي «ب، د»: «حَيٌّ مَائِتٌ».

١١. فِي «أ»: «لِغَتَانِ».

دونَ جوازِها؛ لأنَّهم لا يَصِفونَ^١ مَنْ يَجوزُ أن يَكُونَ حَيًّا بآئِه حَيًّا،^٢ كما لا يَصِفونَ مَنْ يَجوزُ أن يَكُونَ مُتحرِّكاً بآئِه مُتحرِّكاً، و عالِماً بآئِه عالِماً. و بَعْدُ، فليسَ يَخْلُو مِنْ أن يُريدوا بالنطِقِ «الكلامَ»، أو يُريدوا «التمييزَ»^٣، على ما يذَهَبونَ إليه.

فإن أرادوا الأوَّلَ فيَجِبُ أن لا يَكُونَ الأخرَسُ إنساناً؛ وإن أرادوا الثانيَ فَعَبْرُ معروفٍ في لُغَتِنَا [أَنَّ] النطقَ التمييزيَّ^٤، و مَنْ حَدَّ بَلُغَتِنَا فيَجِبُ أن يوافقَ حَدَّهُ موضوعاتِ لُغَتِنَا و إلا كانَ مُخطئاً.

على أنَّ الحَدَّ إنَّما يَذْكَرُ فيه ما يَبِينُ به^٥ المحدودُ مِنْ غيرِه، و لا يَدْخُلُ فيه ما يُشَارِكُ المحدودُ فيه غيرَه،^٦ و قد عَلِمْنَا أنَّ الإنسانَ لا يَبِينُ مِنَ البهائمِ بِكَونه «حَيًّا مائتاً» فلمَ أَدْخَلُوا^٧ ذلكَ في الحدودِ،^٨ و قد كانَ يَجِبُ أن يَتَقَصَّرُوا على «النطِقِ» الذي هو معنى التمييزِ^٩؛ فهو الذي يَبِينُ به الإنسانُ مِنْ غيرِه؟ و هذا يَدُلُّ على اختلالِ حَدِّهم و فسادِه^{١٠}، مع أنَّهم عندَ أنفُسِهِم أهلُ التحقيقِ، و أربابُ التمييزِ^{١١} و التحديدِ!

١. في «د»: + «بالحي».

٢. في «ج»: - «بأنه حي».

٣. في «أ، ب»: «التمييز».

٤. في «أ»: «بالتمييز». و في «ب»: «للتمييز».

٥. في «أ، ب، ط»: - «به».

٦. هذا ما ذهب إليه المتكلمون. راجع: الحدود للنيسابوري، ص ١٢٢؛ الذخيرة، ص ١٥٤. و يبدو أنَّهم كانوا يرون عدم صحَّة ذكر الجنس في الحدِّ، و ضرورة الاقتصار على الفصل.

٧. في «ب»: «أدخل».

٨. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «الحد».

٩. في «أ»: «التمييز».

١٠. في «ب»: «حالهم و فساد».

١١. في «أ»: «التمييز».

[أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان]

والذي يَدُلُّ على صِحِّهِ ما ذَهَبْنَا إليه في الْحَيِّ^١ الْفَعَالِ أَسْيَاءُ:

[الدليل الأول]

منها: أَنَّ الْفَاعِلَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ لَوْ كَانَ لَيْسَ فِيهَا - عَلَى^٢ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مُعَمَّرٌ وَكُلُّ مَنْ وَافَقَهُ - لَكَانَ الْفَاعِلُ يَخْتَرَعُ الْأَفْعَالَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَيَبْتَدئُهَا^٣؛ لِأَنَّ عَلَى مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الْقُدْرَةَ قَائِمَةٌ بِالْإِنْسَانِ الْحَيِّ الْفَعَالِ لَا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَالْمَعْلُومُ بَطْلَانٌ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا قَدْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ حَمْلُ بَعْضِ الْأَجْسَامِ أَوْ يَتَّقَلُ إِذَا حَمَلَهُ بِإِحْدَى يَدَيْهِ، فَإِذَا اسْتَعَانَ بِالْأُخْرَى تَأْتَى الْمُتَعَذَّرُ وَخَفَّ الْمُسْتَقْتَلُ، وَهَذَا الْحُكْمُ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ [و] لَا يَصِحُّ مَعَ الْقَوْلِ بِالْإِخْتِرَاعِ؛ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ [عَلَى هَذَا الْقَوْلِ] قَائِمَةٌ فِي الْحَيِّ الَّذِي أَتْبَتُوهُ^٥ وَإِنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ لَيْسَتْ بِمَحَلٍّ لِلْقُدْرَةِ^٦. وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْفَرْقُ الْمَعْلُومُ ضَرُورَةٌ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَتْبَتَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْيَدَيْنِ قُدْرًا^٧ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفَعَّلَ بِإِحْدَى قُدْرَةِ الْيَدَيْنِ^٨ فِي الْأُخْرَى، فَلِهَذَا خَفَّ^٩ عِنْدَ الْاسْتِعَانَةِ^{١٠} مَا تَقَلَّ؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ قُدْرًا مَا كَانَ اسْتَعْمَلَهَا قَبْلَ الْاسْتِعَانَةِ. وَمَنْ قَالَ: «إِنَّ

١. في «أ»: «حي».

٢. في «ب»: - «على».

٣. في «أ»: «يخترع للأفعال في هذه الجملة وابتدئ بها».

٤. في جميع النسخ سوى «ج»: «فهذا».

٥. في «ب»: - «و».

٦. في «د»: «بمحل القدرة». و في الذخيرة: «بمحل القدر».

٧. في «أ، د»: «قدرة».

٨. كذا، والأنسب: لا يصح أن يفعل بقدرة إحدى اليدين.

٩. في «أ»: «أخف».

١٠. أي عند الاستعانة باليد الأخرى.

الْقُدْرَةَ قَائِمَةٌ فِي الْحَيِّ الَّذِي لَيْسَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَإِنَّمَا^١ يَخْتَرِعُ الْفِعْلَ بِهَا اخْتِرَاعًا فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ» فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَفْعَلَ - عَلَى هَذَا - فِي يَمِينِهِ بِجَمِيعِ قُدْرِهِ، فَلَا يَخْفَ^٢ عَلَيْهِ مَا يَسْتَقْبَلُ^٣ فِي حَمَلِهِ بِيَدَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ فِي الْحَالِيْنَ وَاحِدَةٌ، وَ قَدْ عَلِمَ خِلَافَ ذَلِكَ. فَإِنْ رَامُوا^٤ أَنْ يَذْكُرُوا وَجْهًا فِي خِيفَةِ الْمَحْمُولِ مَعَ الْإِسْتِعَانَةِ، لَمْ يَجِدُوهُ.

وَ هَذَا الْوَجْهُ يُبْطِلُ أَيْضًا مَذْهَبَ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَيَّ الْفَعَالَ^٥ [مَعْنَى فِي] الْقَلْبِ»؛ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ لَيْسَا بِمَحَالِّ الْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا تَحُلُّ^٦ الْقُدْرَةُ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الْقَلْبِ.

[الدليل الثاني]

وَ مِنْهَا: أَنَّ الْمَرِيضَ الْمُدْنِفَ^٨ قَدْ يَنْتَهِي بِهِ الْمَرَضُ إِلَى تَعَذُّرِ تَحْرِيكِ يَدِهِ^٩ عَلَيْهِ مَعَ اِحْتِمَالِهِ^١ لِلْحَرَكَةِ، فَلَوْ كَانَ الْإِنْسَانُ مِمَّا مُخْتَرِعًا لَجَازًا أَنْ يَخْتَرِعَ بِقُدْرِهِ الَّتِي هِيَ قَائِمَةٌ بِهِ الْأَفْعَالِ فِي الْأَعْضَاءِ مَعَ الْمَرَضِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ، وَ الْمَحَلُّ مُحْتَمَلٌ. وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْفُوا مَعَ الْمَرَضِ كَوْنَهُ قَادِرًا؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَعَ تَعَذُّرِ حَرَكَةِ أُطْرَافِهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَرَضِ قَدْ يُرِيدُ وَ يَكْرَهُ وَ يَعْتَقِدُ، فَلَوْلَا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي

١. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «و إنما».

٢. في «ألف»: «فلا يخفف».

٣. في جميع النسخ: «يستعمل»؛ و الصواب ما أثبتناه.

٤. في «أ»: «داموا». و في «ب، د، ط»: «يراموا».

٥. في جميع النسخ سوى «أ»: «الفاعل».

٦. كذا، و الأنسب: «ليستا».

٧. في «ب»: «يحل».

٨. رجلٌ مُدْنِفٌ: يَرَاهُ الْمَرَضُ حَتَّى أَشْفَى عَلَى الْمَوْتِ. لسان العرب، ج ٩، ص ١٠٧ (دنف).

٩. في «أ»: «يديه».

١٠. كذا، و الأنسب: «احتمالها»؛ لرجوع الضمير إلى اليد.

لَمَا صَحَّ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَهَا، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَذِهِ الْقُدْرَةِ الْحَرَكَةَ فِي الْأَطْرَافِ.
وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ أَخْرَجَ الْعَضْوَ مِنْ اِحْتِمَالِ الْحَرَكَةِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ
الْمَرِيضِ يُحَرِّكُهَا^١.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ الْمَرَضَ إِنَّمَا أَخْرَجَ الْعَضْوَ مِنْ صِحَّةِ ابْتِدَاءِ الْحَرَكَةِ^٢ فِيهِ،
وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ أَنْ يَقَعَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَلِيدِ؛ وَغَيْرُ هَذَا الْمَرِيضِ مِنَّا إِنَّمَا يُحَرِّكُ يَدَ
الْمَرِيضِ مِنَّا عَلَى سَبِيلِ التَّوَلِيدِ.

قُلْنَا: هَذَا تَعْلِيلٌ بِالْمُحَالِ؛ لِأَنَّ مَا أَخْرَجَ الْمَحَلَّ مِنْ اِحْتِمَالٍ مَعْنَى^٣ مِنَ الْمَعَانِي
أَخْرَجَهُ مِنْ اِحْتِمَالِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ. وَبَعْدَ فَيَأْتِي الْقَدِيمَ تَعَالَى يَصِحُّ أَنْ يَبْتَدِئَ
وَيَخْتَرَعَ الْحَرَكَةَ فِي أَطْرَافِ الْمَرِيضِ، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْمَرَضَ لَا يُخْرِجُ الْعَضْوَ مِنْ
اِحْتِمَالِ الْحَرَكَةِ؛ مُبْتَدَأَةً وَلَا مُتَوَلِّدَةً^٤.

وَإِنْ كَانَ الْمَرَضُ - عَلَى مَذْهَبِهِمْ - مَا نَفَى الْقُدْرَةَ عَلَى الْحَرَكَةِ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي
الْحَيِّ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، فَلَا يُخْرِجُ الْمَحَلَّ مِنْ اِحْتِمَالِ الْحَرَكَةِ؛ وَكَيْفَ يُخْرِجُ
مِنْ ذَلِكَ وَالْحَيَاةَ لَا تَحْتَاجُ فِي وُجُودِهَا فِي الْمَحَلِّ إِلَى مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى وُجُودِ
الْمَحَلِّ، وَلَيْسَتْ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى بِنْيَةٍ^٥ وَأَعْرَاضٍ مَخْصُوصَةٍ؟

[مناقشة سائر الأقوال في حقيقة الإنسان]

وَهَذَا الدَّلِيلُ يُبْطِلُ مَذْهَبَ مُعَمَّرٍ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ بَنِي تَبِيخَتْ وَمَذْهَبَ ابْنِ
الرَّوَنْدِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ فِي أَنَّ الْحَيَّ جُزْءٌ فِي الْقَلْبِ.

١. كذا، و الأنسب: «يحركه»؛ لرجوع الضمير إلى العضو.

٢. أي اخترعها.

٣. في «أ»: «المعنى».

٤. في «أ»: «و لا متولداً».

٥. في «ج»: «إليه بنية».

وَمَا يُبْطِلُ مَذْهَبَ^١ ابْنِ الرَّوَنْدِيِّ وَمَنْ وافَقَهُ مُضَافاً إِلَى مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْفَاعِلَ لَوْ كَانَ مَعْنَى فِي الْقَلْبِ لَمَا صَحَّ ظُهُورُ الْحَرَكَةِ فِي الْأَطْرَافِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ عَلَى جِهَةِ الْإِخْتِرَاعِ فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى سَبِيلِ التَّوْلِيدِ فَتَحْنُ نَعْلَمُ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ نَجِدَ جَذْباً وَدَفْعاً^٢ مِنْ نَاحِيَةِ الْقَلْبِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْيَدَ تَتَحَرَّكُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْرِيَ إِلَيْهَا مِنَ الْقَلْبِ حَرَكَةٌ ضَرُورَةٌ.

و^٣ وَمَا يُبْطِلُ مَذْهَبَ مُعَمَّرٍ وَمَنْ وافَقَهُ: أَنَّ أَحَدَنَا يَجِدُ كَوْنَهُ مُرِيداً مِنْ نَاحِيَةِ قَلْبِهِ، فَإِذَا أَدْمَنَ الْفِكْرَ وَالنَّظَرَ وَجَدَ التَّعَبَ وَالْأَلَمَ فِي جِهَةِ قَلْبِهِ؛ فَلَوْلَا أَنَّ الْقَلْبَ^٤ مَحَلٌّ لِلْإِرَادَةِ وَالنَّظَرِ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ.

وَمَا يُفْسِدُ هَذَا الْمَذْهَبَ أَيْضاً: أَنَّ الْفَاعِلَ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُجَاوِرٍ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ^٥ وَلَا حَالاً فِيهَا، وَإِنَّمَا يَخْتَرِعُ الْفَعْلَ فِيهَا^٦ إِخْتِرَاعاً، لَمْ يَكُنْ بَعْضُ الْجُمْلِ بِذَلِكَ أَحَقَّ مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلِاخْتِصَاصِ بِهِ^٧.

فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَخْتَصَّ بَعْضُ الْأَحْيَاءِ^٨ بِصِحَّةِ الْفَعْلِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَشْخَاصِ دُونَ بَعْضٍ؛ لَوْجِهِ^٩ مِنْ التَّعَلُّقِ غَيْرِ مَعْلُومٍ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، كَقَوْلِهِمْ:

١. من قوله: «ابن الروندي» إلى هنا ساقط من «ب».

٢. في «أ»: «يقضي أن اتخذ دفعا».

٣. في «ب»: - «أن القلب».

٤. في «أ»: «غير هذه». وفي «ب، د، ط»: «غير لهذه».

٥. أي لجسم زيد مثلاً.

٦. في «ب»: - «فيها».

٧. في «د»: - «به».

٨. في «ب»: «يختص بعض لوجه الأحياء».

٩. في «أ»: «لوجه».

«إِنَّ الْحَالَ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي الْمَحَلِّ يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْجَوَاهِرِ دُونَ بَعْضٍ» وكذلك ما كان به الْحَيُّ زَيْدًا بَعِيْنَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَمَّ إِلَى حَيٍّ آخَرَ؟

قُلْنَا: إِنَّا لَمَّا حَكَمْنَا بِاخْتِصَاصِ الْعَرَضِ بِمَحَلِّهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَوْجَدَ فِي غَيْرِهِ مِنْ الْمَحَالِّ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَكَذَلِكَ الْجَوَاهِرُ الَّتِي تَخْتَصُّ زَيْدًا لَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَصَّ بِغَيْرِهِ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ. وَقَوْلُهُمْ فِي الْفَاعِلِ فِي هَذَا الْجَسَدِ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ زِيدَتْ فِي هَذَا الْجَسَدِ أَجْزَاءٌ كَثِيرَةٌ^٢ وَانضَمَّت إِلَيْهِ وَبُنِيَتْ مَعَهُ لَكَانَ ذَلِكَ الْفَاعِلُ يَفْعَلُ فِيهَا عَلَى وَجْهِهِ مَا كَانَ فَاعِلًا فِيمَا كَانَ فِيمَا قَبْلَهَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ^٣ تَعَالَى قَادِرٌ - مِنَ الْأَجْزَاءِ الَّتِي إِذَا انضَمَّتْ إِلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ صَحَّ الْفِعْلُ فِي الْجَمِيعِ - عَلَى مَا لَا يَتَنَاهَى. فَمَا يُؤْمِنُكُمْ مِنْ أَنْ يَبْنِيَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْأَجْزَاءَ الَّتِي إِذَا زَادَهَا فِي جِسْمِ زَيْدٍ فَعَلَّ زَيْدٌ فِيهَا شَخْصًا آخَرَ، فَفَعَلَ فِيهِ زَيْدٌ^٤ كَمَا يَفْعَلُ فِي الشَّخْصِ الْأَوَّلِ؟ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ فِيهَا زَيْدٌ وَمِمَّا يَخْتَصُّ بِالتَّعَلُّقِ بِهَا، وَلَيْسَ لِغَيْرِهِ تَعَلُّقٌ بِهَا؟

وَيُبْطَلُ أَيْضًا هَذَا الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ - مَعَ التَّمَسُّكِ بِهِ - بِخُرُوجِ الْحَيِّ الْفَاعِلِ الْقَادِرِ مِنْ صِفَاتِهِ وَعَدَمِهِ عِنْدَ ضَرْبِ رَقَبَةٍ^٥ هَذَا الرَّجُلِ أَوْ قَطْعِ رَأْسِهِ! وَلَيْسَ لِنَقِصِ

١. في «أ»: «هذه».

٢. في «أ، ط»: «كثيراً».

٣. في «أ»: - «إنه».

٤. في جميع النسخ سوى «د»: «زيداً». و الظاهر زيادة كلمة: «زيد».

٥. في «ب»: + «ف فعل زيداً فيها شخصاً آخر».

٦. في جميع النسخ سوى «د»: «زيداً». و هكذا ما بعده.

٧. من قوله: «شخصاً آخر» إلى هنا ساقط من «أ».

٨. كذا في جميع النسخ؛ والصواب: «في خروج».

٩. في «ب، ط»: «رقبته».

بِنِيَةِ هَذَا الْجِسْمِ تَأْتِي فِي خُرُوجِ ذَلِكَ الْحَيِّ مِنْ صِفَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَيَّ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ صِفَاتِهِ عِنْدَ ظَهْوَرِ ضِدِّهَا أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى الضِّدِّ، وَ أَيْ وَجِهَ لانتفائها ووجوب الخروج عنها؟

وَمَا رَضُوا بِأَنْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْحَيَّ الْقَادِرَ الْعَالِمَ يَخْرُجُ عَنْ صِفَاتِهِ كُلِّهَا بِقَطْعِ وَسَطِ هَذَا الْجَسَدِ، حَتَّى^١ زَادُوا عَلَى ذَلِكَ فَقَالُوا: إِنَّهُ إِذَا قُطِعَ وَسَطُهُ عُدِمَ ذَلِكَ الْحَيُّ الْمَوْجُودُ وَخَرَجَ عَنِ الْوُجُودِ. وَ هَذَا مِمَّا لَا يُعْقَلُ مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَا يَصِحُّ تَصَوُّرُهُ؛ لِأَنَّ إِذَا أَوْجَبْنَا خُرُوجَ الْحَيِّ مِنْ كَوْنِهِ حَيًّا بِنَقْضِ^٢ بِنِيَةِ الْحَيَاةِ فَقَدْ أَحَلْنَا عَلَى أَمْرٍ مَفْهُومٍ، وَ إِذَا قُلْنَا إِنَّ عَدَمَ الْمَحَلِّ يُوْجِبُ عَدَمَ الْحَالِ فَقَدْ أَشْرْنَا أَيْضًا إِلَى مَعْقُولٍ، وَ لَا وَجْهَ يُعْقَلُ لَخُرُوجِ الْحَيِّ مِنْ صِفَاتِهِ وَ وَجُودِهِ بِنَقْضِ^٣ هَذَا الْجَسَدِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُودِ.

عَلَى أَنَا نَقُولُ لَهُمْ: كَيْفَ خَرَجَ ذَلِكَ الْحَيُّ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى صِفَاتِهِ وَ بَطَلَ وَ تَلَاشَى بِقَطْعِ الْوَسْطِ، وَ لَمْ يَخْرُجْ بِقَطْعِ الْيَدِ وَ الرَّجْلِ، وَ الْحُكْمُ وَاحِدٌ فِيمَا لَيْسَ بِمُجَاوِرٍ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ وَ لَا حَالٌ فِيهَا؟

[عودة إلى أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان]

[الدليل الثالث]

وَ مِمَّا يَدُلُّ ابْتِدَاءَ عَلَى أَنَّ الْحَيَّ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمَشَاهِدَةُ: أَنَا نَجِدُ أَحْكَامًا تَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِهَا وَ مُسْتِنِدَةً إِلَيْهَا، فَيَجِبُ أَنْ لَا تَتَعَدَّاهَا؛

١. في «ب»: «وحتى».

٢. في «ب، ط»: «بنقص».

٣. في «ج»: «بنقص». و في «د»: «بنقص».

لأنَّ تَعَلُّقَهَا بِغَيْرِهَا مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَالتَّجَاوُزَ بِهَا عَنِ الْجُمْلَةِ الْمَعْلُومَةِ يُؤَدِّي إِلَى كُلِّ جِهَالَةٍ، وَإِلَى^١ أَنْ تَكُونَ الصِّفَاتُ وَمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى الْمَعَانِي مُتَعَلِّقَةً بِغَيْرِهَا مِنْ طَبَعٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ وَأَنْ يَكُونَ السَّوَادُ لَمْ يَنْفِهِ الْبَيَاضُ^٢ الطَّارِئُ عَلَى مَحَلِّهِ بَلْ نَفَاهُ سِوَاهُ^٣! وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ عَلَى الْأَفْعَالِ فِي تَجْوِيزِ تَعْلِيْقِهِ بِغَيْرِ الْمَعْقُولِ الَّذِي ظَهَرَ حُكْمُهُ.

[الدليل الرابع]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِي الْإِنْسَانِ وَبُطْلَانِ مَا عَدَاهُ: أَنَّ الْإِدْرَاكَ يَقَعُ بِكُلِّ أَعْضَاءِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ حَيَاةٌ لَكَانَتْ كَالشَّعْرِ وَالظُّفْرِ لَا يُدْرِكُ بِهِمَا؛ وَإِذَنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ حَيَاةٍ تَحُلُّ الْأَعْضَاءَ. وَمُحَالٌّ أَنْ تَوْجِبَ هَذِهِ الْحَيَاةُ حُكْمَ «الْحَيِّ» لِكُلِّ مَا حَلَّتْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَحْيَاءً كَثِيرِينَ، فَكَانَتْ لَا تَتَصَرَّفُ بِإِرَادَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَكُونُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّمَانُعِ مِنْ هَوْلَاءِ الْأَحْيَاءِ وَيَجْرُوا مَجْرَى أَحْيَاءٍ كَثِيرِينَ ضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. وَمُحَالٌّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَيَاةُ تَوْجِبُ الْحُكْمَ لِغَيْرِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ لِقَدْرِ الْاِخْتِصَاصِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ. وَلَا تَوْجِبُ الْحَيَاةُ الْمَوْجُودَةَ فِي الْبَعْضِ حُكْمًا لِبَعْضٍ إِذَا فُقِدَتْ؛ لِقَدْرِ^٥ الْاِخْتِصَاصِ^٦ أَيْضاً. فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ كَوْنُ

١. في الذخيرة: «وإلى تجويز».

٢. في «ب»: «+ من».

٣. في «أ، ط»: «نفا سواده». وفي «د»: «نفا سوا». وفي سائر النسخ: «نفاه سواده». وفي الذخيرة: «نفاه غيره». والأنسب ما أثبتناه.

٤. في الذخيرة: «لبعض آخر» بدل «لبعض إذا فقد».

٥. في «ب»: «بفقد».

٦. من قوله: «ولأنه ليس أحد» إلى هنا ساقط من «ج».

الحَيِّ غيرَ هذه الجُملةِ و لا بعضُها و لا كُلُّ جُزءٍ منها، فقد ثَبَتَ مذهبنا بأنَّ الحَيِّ بهذه الحياةِ الموجودةِ في أحدِ الأجزاءِ هو «الجُملةُ» التي هذا الجزءُ بعضُ لها.

[عودة لمناقشة الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان]

و قد بَطَّلَ مذهبُ النظامِ بجميعِ ما ذكرناه أو بعضه.

و مما يُبطلُه: أنْ أحدنا قد يُحرِّكُ يده في جهتينِ مُختلِفَتينِ^١ في الحالِ الواحدة؛ فلو كانَ الحَيِّ شيئاً غيرَ هذا الجسمِ، لم يَصِحَّ ابتداءُ الحركاتِ مع اختلافِها في الأطرافِ.

و أيضاً: فإنَّ اليدَ إذ شُلَّتْ لم يَكُنْ قَبْضُها و بَسْطُها على الحدِّ الذي كانَ يُمكنُ و هي صَحِيحَةً؛ فلو لا أنْ هذه الأعضاءُ من جُملةِ الحَيِّ لَمَّا وَجَبَ ذلكَ، و لو كانَ الحَيِّ مُنفَصِلاً عنها لم يُوَثِّرْ تَغْيِيرُ صِفَاتِها في فِعْلِه فيها. و ليسَ يُمكنُ القولُ بأنَّها خَرَجَتْ بالشَّلِّ من احتمالِ الحركةِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى يُحرِّكُها، و غيرَ هذه الجُملةِ التي اليدُ الشَّلَاءُ مُتَّصِلَةٌ بها أيضاً يُحرِّكُها؛ فلو كانتَ غيرَ مُحتمِلَةٍ للحركةِ لم يَجِبَ.

و بَعْدُ، فإنَّ أشاروا بـ «الروح»^٢ إلى الحياةِ التي نَقولُ^٣ بأنَّها عَرَضٌ، فالحياةُ^٥ لا يَصِحُّ فيها أنْ تكونَ حَيَّةً عالِمةً قادرةً. فإنَّ أرادوا^٦ به^٧ الهَوَاءَ المُتردِّدَ في مَنافذِ

١. في جميع النسخ سوى «ب»: «مختلفين».

٢. تقدّم أن النظام ذهب إلى أن الحَيِّ هو الروح. و في الذخيرة: «أشار».

٣. في الذخيرة: «يقول». و الضمير راجع إلى النظام.

٤. في «ب»: «يقول إنها».

٥. في الذخيرة: «عرض بالحياة».

٦. في الذخيرة: «أراد».

٧. أي بالروح.

الجسم، فذلك أيضاً مما لا يصحُّ أن تحلَّهُ^١ الحياة ولا يُدرَك الألمُ واللذَّةُ به وهو على صِفَتِهِ؛ وإن لم يَزِدْ به ذلك فهو غيرُ معقولٍ.

على أن الإدراك يَقَعُ بظاهرِ الجسمِ، فيَجِبُ أن تكونَ^٢ الحياةُ في الظاهرِ موجودةً و الفعلُ يَقَعُ ابتداءً في الأطرافِ؛ فلو كانَ المُحرَكُ لها شيئاً مُداخِلاً لهذا الجسمِ لكانتِ الحركةُ على سبيلِ الجذبِ والدفعِ، ومعلومٌ ضرورةً خلافُ ذلك. و بعدُ، فما^٣ السببُ الموجِبُ لتَلَفِ هذه الرُّوحِ المُداخِلةِ عندَ قَطْعِ الوسطِ و الرأسِ؟ وكيفَ لم تَتَلَفْ عندَ قَطْعِ اليَدِ و الرَّجْلِ؟ فعلى مذهبِ النِّظامِ لا وجهَ لذلك يُعَقَلُ.

ولكنَّ^٤ ما قَدَّمناه و ما خَصَّصنا به النِّظامَ من الكلامِ يُبطلُ قولَ مَنْ ذَهَبَ في الإنسانِ إلى^٥ أنه جسمٌ رقيقٌ مُنسَابٌ في جميعِ هذه الجُملةِ؛ لمُضاهاةِ^٦ هذا المذهبِ لمذهبِ النِّظامِ، وإتْماعِ احتِراسٍ^٧ الذاهِبِ إليه ممَّا يَلزَمُ النِّظامَ في الفَرْقِ بَيْنَ قَطْعِ^٨ الرأسِ و اليدينِ [بأن]^٩ قال: اليَدُ إذا قُطِعَتْ تَقَلَّصَ الباطنُ فلم يَتَلَفْ، فإذا قُطِعَ [الرأسُ انقطعَ] الظاهرُ و الباطنُ [و] تَلَفَ. و هذا من قائله و مُرتضيه تعليلٌ بالباطلِ^{١٠}،

١. في «ب»: «يحلّه».

٢. في جميع النسخ سوى «د»: «يكون». و فيها بإهمال النقط في الأول.

٣. في جميع النسخ سوى «ج»: «و ما».

٤. كذا، و الأنسب: «و على» بدل «ولكن».

٥. في «ج»: - «إلى».

٦. في «ب»: «في جميع هذه المضاهات». و في «ط»: «في جميع هذه الجملة المضاهات».

٧. في «ب، ط»: «اخترس».

٨. في «أ»: «القطع».

٩. هكذا في الذخيرة. و هكذا في الموردين التاليين.

١٠. في «ب»: «بالباطن».

و إذا ^١ جازَ التَّقْلُصُ في اليَدِ جازَ في الرأسِ و الوسطِ، و إذا جَوَزناه لَمْ نَأْمَنْ ^٢ فِيمَنْ قَطَعَ رأسَهُ و وسطَهُ أن يَبْقَى حَيًّا.

[مناقشة إشكالات القول المختار]

[الإشكال الأول]

و اعلمَ أن الذي قَوِيَ الشُّبُهَةُ في الإنسانِ حَتَّى ذَهَبَ القَوْمُ في الخَطْبِ إلى كُلِّ مذهبٍ أَنهَم استَبَعَدوا أن تَرَجِعَ ^٣ الصِّفَةُ الواحدةُ إلى جُمْلَةٍ مِنَ الأجزاءِ، و أن يَنْضَمَ ما لَيْسَ بِحَيٍّ فَيَصِيرَ حَيًّا.

فالجوابُ ^٤ عن هذا: أن كُلَّ ما لا يَدْخُلُ تَحْتَ العِلْمِ الضَّروريِّ فَإِنما يَرْجَعُ فيه إلى الدليلِ فَيُنْقَادُ له كائناً ما كانَ، و لا معنى للتعجُّبِ مِمَّا تَسوقُ ^٥ إليه الأدلَّةُ، فَإِنما التعجُّبُ مِن قولٍ لا دليلَ عليه. و «رجوعُ الصِّفَةِ الواحدةِ إلى جُمْلَةٍ أَجزاءٍ» مِن الجائزِ في العقلِ، الخارجِ عن المُسْتَحِيلِ؛ فإذا دَلَّ عليه الدليلُ وَجَبَ إثباتُهُ. و ذلك في الجوازِ كرجوعِ الصِّفَاتِ الكَثيرةِ إلى الذاتِ الواحدةِ.

و قد عَلِمنا أن الحَيَّ هو هذه الجُمْلَةُ دونَ بعضها؛ لأنَّ الأحكامَ المعقولةَ تَرَجِعُ إلى الجُمْلَةِ دونَ أَجزاءِها - مِن مَدحٍ و ذَمٍّ -، و الإنسانُ يَعْلَمُ ضَرورةَ أَنه مُدْرِكٌ واحدٌ و مُريدٌ واحدٌ. و إذا اعتَبَرنا ذلكَ وَجَدنا الحَيَّ مَنَّا يَفْتَقِرُ إلى معنى يَكُونُ به حَيًّا، و عَلِمنا أن الحياةَ لا تَوجِبُ له هذا الحُكْمَ إلا مع غايَةِ

١. كذا، و الأنسب: «فإذا».

٢. في «أ»: «لمن تأمن». و في «ب، ج، ط»: «لمن نأمن».

٣. في «ب»: «يرجع».

٤. في جميع النسخ سوى «د»: «و الجواب».

٥. في «أ»: «تسوت».

الاختصاص به^١، فإن استحال حلول الحياة الواحدة في جميع الأجزاء استحال أيضاً أن يكون المحل بها حياً؛ لما تقدم ذكره، فلم يبق في تعلق الحياة بالجملة وإيجابها الحال إلا^٢ ما ذهبنا إليه من حلول بعضها وإيجابها الحكم لها^٣، ولما وجدنا الحيّ يخرج من كونه حياً عند نقص^٤ بنية بعض هذا الجسم، علمنا أن الحيّ يفتقر إلى بنية^٥، وأنا لا نقف^٦ على تفصيل ذلك وتحديد^٧.

وليس يمتنع أن يضم^٨ ما ليس بذي صفة إلى ما ليس له تلك الصفة فتحصل^٩ الصفة التي ما كانت لكل واحد منهما. ألا ترى أنه قد يضم ما ليس بمعجز ولا خارق للعادة^{١٠} إلى ما ليس كذلك^{١١} فيصير معجزاً و خارقاً للعادة، وما ليس بمحكم من الأفعال ولا دال على كون فاعله^{١٢} عالماً إلى ما ليس كذلك^{١٣} فيصير^{١٤} بالاجتماع^{١٥} دلالة على العلم، وما ليس بجسم^{١٦} إلى ما ليس بجسم

١. في «أ» - «به».

٢. في «أ، ب، ط» - «إلا».

٣. أي أن الحياة تحل في بعض الجملة، ولكنها توجب حكم الحياة للجملة كلها.

٤. في «أ، ب»: «نقص».

٥. في «أ، ب»: «بنية».

٦. في جميع النسخ سوى «د»: «وإنما لا يقف».

٧. في الذخيرة: «وإن لم يوقف على تفصيل ذلك وتحديد».

٨. في «أ»: «يعم».

٩. في «ب»: «فيحصل».

١٠. في «ب»: «+ و».

١١. أي: إلى ما ليس بمعجز أيضاً. وفي الذخيرة: «إلى ما هو كذلك».

١٢. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «كونه» بدل «كون فاعله».

١٣. في الذخيرة: «إلى ما هو كذلك».

١٤. في الذخيرة: «فيصيران».

١٥. في «أ»: «بالاجتماع».

١٦. في «د»: «لجسم».

فَيَصِيرُ جِسْمًا، وَ الْمَحَلُّ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ قَبْلَ^١ وَ جُودِ الْحَرَكَةِ؛ فَإِذَا وُجِدَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِ وَ هِيَ أَيْضًا غَيْرُ مُتَحَرِّكَةٍ، صَارَ مُتَحَرِّكًا؟

[الإشكال الثاني]

وَ مِنْ شُبُهِهِمْ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَ الْحَيُّ الْقَادِرُ هُوَ الْجُمْلَةُ الْمُشَاهِدَةُ^٢، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ جَوَازَ دُخُولِ الزِّيَادَةِ وَ النِّقْصَانِ وَ السَّمَنِ وَ الْهَزَالِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ، فَكَانَ^٣ يَجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ مِنَّا الْيَوْمَ أَنَّهُ الْحَيُّ الْقَادِرُ مِنْ قَبْلِ إِذَا زَادَتْ أَجْزَاؤُهُ أَوْ نَقَصَتْ، وَ لَمَّا صَحَّ أَنْ نَذْمَ^٤ السَّمِينَ عَلَى مَا وَقَعَ فِي حَالِ هُزَالِهِ، وَ الْهَزِيلَ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ فِي حَالِ سِمِّهِ.

وَ الْجَوَابُ عَنْ^٥ هَذِهِ الشُّبُهَةِ - عَلَى رَكَائِبِهَا - : أَنَّ الْعِلْمَ بِالْحَيِّ الْقَادِرِ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْمُخْتَصِّ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ «الْجُمْلَةِ» الَّتِي لَا تَتَغَيَّرُ فِي نَفْسِهَا بِالزِّيَادَةِ وَ النِّقْصَانِ، وَ تَكُونُ عَلَى حَدِّ^٦ وَاحِدٍ فِي كَوْنِهَا عَالِمَةً قَادِرَةً مَعَ السَّمَنِ وَ الْهَزَالِ؛ وَ لَيْسَ الْعِلْمُ بِالْحَيِّ الْقَادِرِ^٧ مُتَعَلِّقًا بِالْأَجْزَاءِ الَّتِي يَدْخُلُهَا الزِّيَادَةُ وَ النِّقْصَانُ، وَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْجُمْلَةِ.

١. في جميع النسخ سوى «د»: «مثل».

٢. في «ب»: «المشاهدة».

٣. في «الف»: «فكانت».

٤. في «ب»: «يذم».

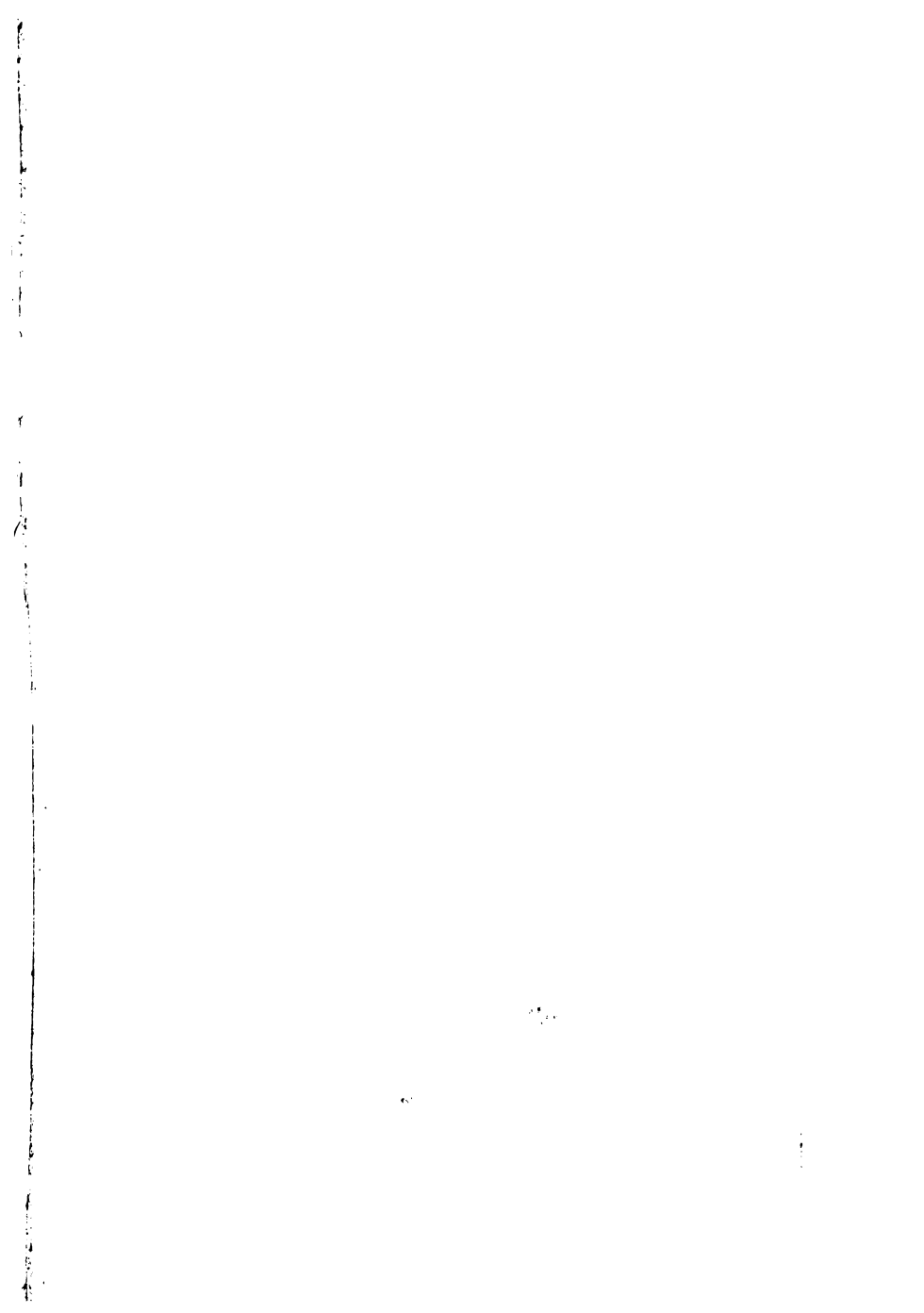
٥. في «ج»: «على».

٦. في «أ»: «حده».

٧. من قوله: «إنما تعلق بالمختص» إلى هنا ساقط من «ب».

(٣٢)

مسألة في بيان حقيقة الحيِّ الفعَّالِ



مقدمة التحقيق

تعرّضت هذه الرسالة إلى مسألة «ماهية الإنسان»، أو «حقيقة الحيّ الفعّال»^١، وهي من المسائل التي كثر البحث و النزاع فيها بين المتكلّمين، حيث اختلفوا حول حقيقة الإنسان، وأنّ حقيقته هل هي عبارة عن النفس المجرّدة، أو أنّها ليست إلّا هذا الجسم المشاهد؟ وقد اختار الشريف المرتضى الرأي الأخير، واستدلّ عليه في أكثر من كتاب ورسالة^٢.

نسبة الرسالة

هذه الرسالة من الرسائل الجديدة المنسوبة إليه، والتي لم تطبع من قبل، وهي قديمة نسبياً، فهي منقولة من خطّ السيّد مهنا بن سنان الحسيني (ت ٧٥٤هـ) المعاصر للعلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ)، والمُجاز من عنده، والذي سأله المسائل المعروفة بـ «المسائل المهتائية»، كما أنّها تطرح رأي الشريف المرتضى القائل بجسمانيّة حقيقة الإنسان، إضافة إلى مناسبة ألفاظها مع ألفاظه و عصره، أو ما قارب ذلك العصر. فهذه شواهد احتمالية على تأييد صحّة نسبة الرسالة إليه، ولكن هناك بعض

-
١. هذا الاصطلاح من الاصطلاحات المنسوبة في عصرنا، وقد كان معروفاً و متداولاً في عصر المصنّف رحمه الله. وهو اصطلاح عامّ يشمل الإنسان و الملائكة و الجن. ولكن عادة ما يُقصد به الإنسان؛ لوقوعه محلاً للبحث و النقاش بين المتكلّمين.
 ٢. راجع: الذخيرة، ص ١١٤؛ المسائل الطرابلسيات الأولى، المسألة ١٢؛ المسائل النيلية، المسألة ٢١، مسألة في الإنسان.

الغموض يحوم حول هذه الرسالة لا بأس بالإشارة إليه، وهي:

١. ردّه الصريح لرأي الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) الذي كان يذهب إلى القول بتجرّد حقيقة الإنسان^١، حيث قال: «أمّا ما يبطل به مذهب معمر، والأسواري من المعتزلة، و شيوخنا بني نوبخت، و المفيد (رضي الله عنهم)، فهو... إلخ. وهذا بعيد عن أسلوب الشريف المرتضى، فهو لم يعتد على ذكر اسم شيخه المفيد في كتبه و رسائله^٢، حتّى عندما يختلف معه في بعض الآراء، فإنّه لا يشير إلى اختلافه مع المفيد بصراحة، إجلالاً له، فتصريحه هنا بالردّ عليه غريب للغاية على الشريف المرتضى.

٢. وجود اختلاف واضح بين طريقة البحث في هذه الرسالة، و بين بحث حقيقة الإنسان من كتاب الذخيرة؟ سواء في نسبة الأقوال إلى أصحابها، أو في مناقشة تلك الأقوال، أو الاستدلال على النظرية المختارة. و لهذا ينبغي التعامل مع هذه الرسالة بحذر.

محتوى الرسالة

تحتوي هذه الرسالة على استعراض للآراء المطروحة حول حقيقة الإنسان، و خمسة أدلّة لإثبات نظرية جسمانية الإنسان، و إشكالات على باقي النظريات، و إشارة إلى عدم منافية بعض الآيات القرآنية مع النظرية المختارة، و أنّ السمن و الهزال غير داخلين في حقيقة الإنسان، إضافة إلى بعض النصائح الختامية. هذا، و لم تطبع هذه الرسالة من قبل كما تقدّمت الإشارة إليه، و هي تطبع هنا لأوّل مرّة.

١. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٧؛ المسائل السروية، ص ٥٨ - ٥٩.

٢. لم يذكر المصنّف رحمه الله - حسب تتبّعنا - اسم شيخه المفيد في مصنفاته قطّ - و حتّى في قصيدته التي رثى بها أستاذه لم يصرّح فيها باسمه - إلّا في كتاب الفصول المختارة الذي هو تلخيص لكتاب شيخه، فكان من الطبيعي أن يذكر اسمه. فذكر اسمه في هذه الرسالة أمرٌ غريب و غير معتاد.

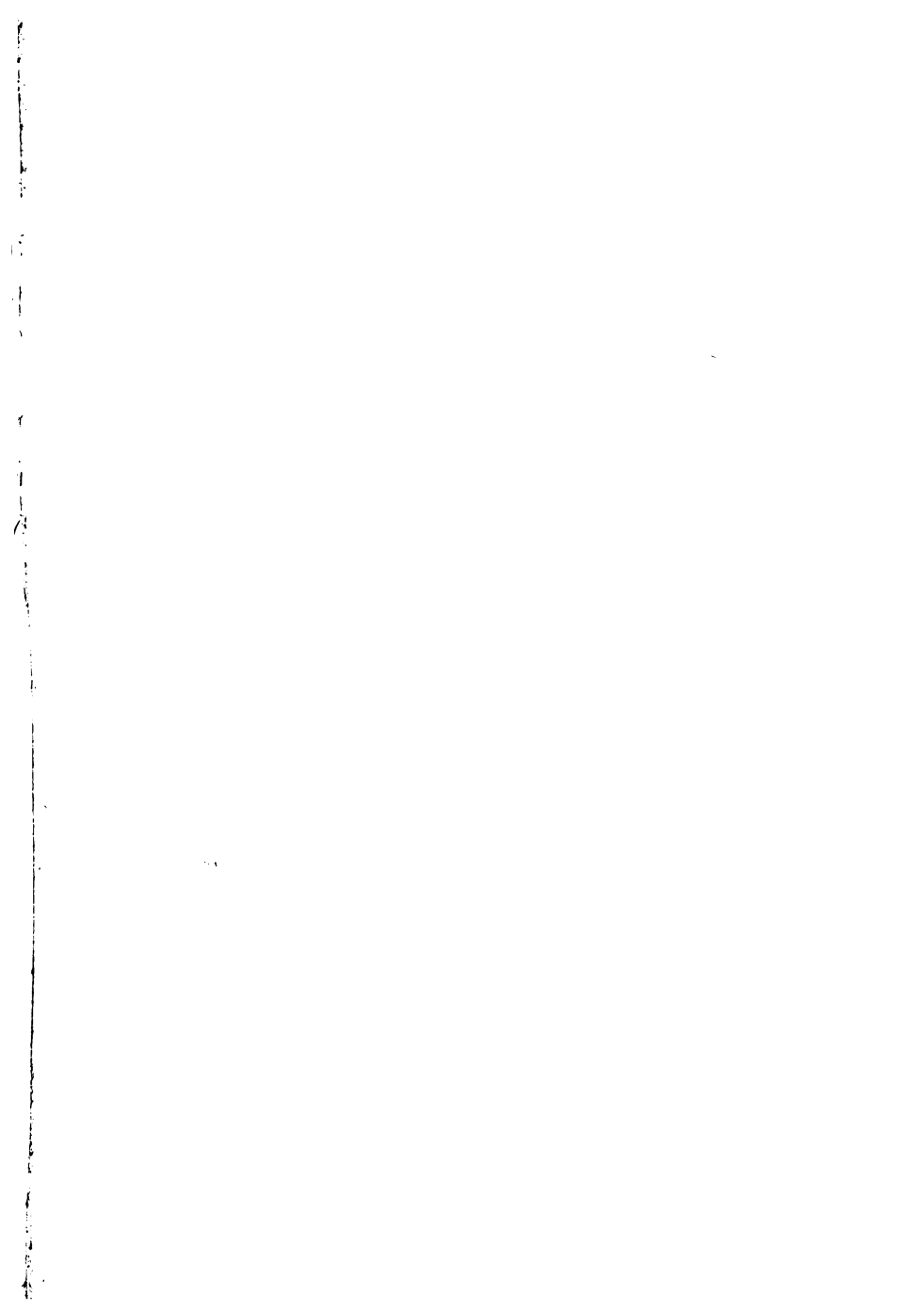
مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠١٨٨/٤؛ نسخها «حيدر بن محمّد بن أحمد الطبراني» هذه المجموعة بين الأعوام (٩٥٨ - ٩٦١ هـ) بخطّ النسّعليق.

وهي تحتوي على خمس رسائل، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلاّ الرسالة الرابعة منها، وهي الرسالة التي بين يدينا، وقد فرغ من نسخها في يوم الأربعاء السابع من شهر رمضان المعظّم، سنة ٩٥٨ هـ.

و تشاهد في بداية المجموعة علامة تملّك «عبد العزيز بن الحسن بن عليّ الحانيني (ت ١٠٦٧ هـ)» و «محمّد باقر الفامي / الفاسي». و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة العلامة الطباطبائي بشيراز، المرقّمة ٨٦٧/٤، تاريخها ١١٢٤ هـ. و قد نالت الرطوبة من صفحاتها، و لذلك تعذّرت قراءة الكثير من كلماتها. و يظهر أنّ كاتب هذه النسخة كان يجيز لنفسه التصرف فيما ينسخ، فقد حذف ألفاظ التعظيم و الإجلال للشخص الذي كتبت له هذه الرسالة. و لكن كانت هذه النسخة نافعة في تصحيح عددٍ مهمّ من الأخطاء التي مُنيت به النسخة الأخرى. و رمزنا لها بـ «ب».



مسألة في بيان حقيقة الحَيِّ الفَعَالِ^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ - رَجِمَهُ اللَّهُ - :

ذَهَبَتِ الْفَلَّاسَةُ إِلَى أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَالَ هُوَ النَّفْسُ، وَهُوَ مِنَ الْعَالَمِ الْعِلَوِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ، وَأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْفَسَادُ وَالْعَدَمُ، وَأَنَّ عَدَمَهُ بَعْدَهُ عَنْ جِهَتِهِ الَّتِي كَانَ يَظْهَرُ فِيهَا فِعْلُهُ، وَرَجوعُهُ إِلَى عَالَمِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَفْلَاطُونٍ وَأَرْسَطَاطَالِيْسٍ وَبُقْرَاطَ وَسُقْرَاطَ وَوَجُوهِ الْفَلَّاسَةِ.

وَذَهَبَتِ الدِّيْصَانِيَّةُ مِنَ الْمَجُوسِ إِلَى أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَالَ هُوَ^٢ النُّورُ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ مَوَاتٌ.

وَذَهَبَتِ الْمَانَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَالَ هُوَ النُّورُ وَالظُّلْمَةُ؛ فَالنُّورُ فَاعِلُ الْخَيْرِ،

١. جاء في حاشية «أ»: «نقلًا من خط هذه صورته: نقلًا من خط الإمام العلامة علي بن محمد بن علي التولبي قدّست نفسه الزكية بما صورته: نقلًا من خط السيد مهنا بن سنان الحسيني رحمه الله تعالى ما هذه صورته ولفظه: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مسألة: في بيان حقيقة الحَيِّ الفَعَالِ و ذكر الخلاف فيه، والدلالة على الصحيح في ذلك؛ للسيد المرتضى علم الهدى، قدّس الله روحه و نُوِّرَ ضَرْبِخَهُ». و في حاشية «ب»: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. مسألة: في بيان حقيقة الحَيِّ الفَعَالِ و ذكر الخلاف فيه، والدلالة على الصحيح من ذلك؛ إملاء سيدنا الشريف المرتضى علم الهدى ذي المجددين الموسوي».

٢. في «ب» - «هو».

و الظلمة فاعل الشر.^١

و ذهب هشام بن الحكم^٢ و النظام^٣ إلى أنه^٤ جسم لطيف يختص القلب، و سمّاه هشام «نوراً».

و ذهب ابن الراوندي^٥ إلى أنه جزء في القلب لا يصح عليه القسمة، يخترع الأفعال فيما بعد عنه من أطراف الجملة.

و ذهب ابن الإخشيد^٦ إلى أنه جسم مُنبَت في هذه الجملة جميعاً، يتقلص^٧ من كلّ جارحة متى قُطعت.

١. من قوله: «و ذهب المانوية» إلى هنا ساقط من «أ».

٢. أبو محمّد هشام بن الحكم، مولئ كِنْدَة؛ كوفيّ تحوّل إلى بغداد من الكوفة، من أصحاب الإمامين الصادق و الكاظم عليهما السلام. و هو من متكلمي الشيعة و ممّن فتق الكلام في الإمامة، كان حاذقاً بصناعة الكلام، سريع البديهة، و كانت له مباحثات كثيرة مع المخالفين في الأصول و غيرها. ذكره النجاشي في رجاله و وثّقه بقوله: «كان ثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر»، و روى الكشي روايات كثيرة في مدحه. كان له أصل، و له كتب كثيرة، منها: كتاب الإمامة، و كتاب الدلالات على حدوث الأشياء، و الردّ على الزنادقة، و كتاب التوحيد، و كتاب التدين. رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ رجال الكشي، ص ٢٥٥ - ٢٥٨، ح ٤٥٧ - ٤٨٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣؛ رجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٥٠؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥١٥٣؛ رجال البرقي، ص ٣٥ و ٤٨؛ خلاصة الأقوال، ص ١٧٨، الرقم ١؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٤٩؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٩٧، الرقم ١٣٣٥٨.

٣. تقدّمت ترجمته في الرسالة السابقة: «مسألة في الإنسان».

٤. في «ب»: «أنّ الحيّ الفعّال» بدل «أنّه».

٥. تقدّمت ترجمته في الرسالة السابقة: «مسألة في الإنسان».

٦. تقدّمت ترجمته في الرسالة السابقة: «مسألة في الإنسان».

٧. في «أ»: «يتخلّص».

وَذَهَبَ ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو^١ إِلَى أَنَّهُ جَسْمٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَعْرَاضٍ مُجْتَمِعَةٍ.
وَذَهَبَ بَشْرُ^٢ بْنُ الْمُعْتَمِرِ^٣ إِلَى أَنَّهُ الْجَسْمُ وَالرُّوحُ الَّتِي هِيَ «الْحَيَاةُ»، إِلَّا أَنَّهُ
يَذَهَبُ إِلَى أَنَّ الْحَيَاةَ حَيَّةٌ لِنَفْسِهَا.

وَذَهَبَ حُسَيْنُ النَّجَّارُ^٤ وَالْأَشْعَرِيُّ^٥ إِلَى أَنَّ الْفَعَّالَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْعَبْدُ جَمِيعاً؛
فَاللَّهُ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ خَلَقَ الْفَعْلَ، وَالْعَبْدُ مِنْ^٧ حَيْثُ حَلَّ ذَلِكَ الْفَعْلُ.

١. ضرار بن عمرو المعتزلي، إليه تُنسب الفرقة الضرارية من المعتزلة، كان يقول: يمكن أن يكون جميع من في الأرض ممن يظهر الإسلام كافراً. وقال: الحجّة بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْإِجْمَاعِ فَقَط. وَزَعَمَ أَنَّ الْإِمَامَةَ تَصْلُحُ فِي غَيْرِ قُرَيْشٍ. وَكَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلْبَارِي حَقِيقَةً، وَأَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى مَاهِيَّةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ لِلْإِنْسَانَ حَاسَةً سَادِسَةً يَرَى بِهَا الْبَارِي تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ بِحَكْمِ الْعَقْلِ. تَوَفَّى حُدُودَ سَنَةِ ٢٣٠هـ. الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرْقِ، ص ٢٠١ - ٢٠٢؛ الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ، ج ١، ص ١٠٢ - ١٠٤؛ الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ، ج ١٦، ص ٣٦٥، الرَّقْمُ ٣٩٧؛ طَبَقَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ، ص ٧٢.

٢. فِي «ب» - «بَشْرٌ».

٣. فِي «ب» + «الْفَوْطِيُّ». وَهُوَ بَشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمُعْتَزَلَةِ بِبَغْدَادَ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٢١٠هـ. لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٢، ص ٣٣.

٤. هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّجَّارِ، أَحَدُ كِبَارِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَمِنْ أَعْيَانِ الْمُعْتَزَلَةِ وَأَعْلَامِهِمْ، وَكَانَ يَخْتَلِفُ مَعَهُمْ فِي مَسَائِلَ عَقَائِدِيَّةٍ. وَ لَهُ أَتْبَاعٌ سَمُّوا بِالنَّجَّارِيَّةِ، مَاتَ حُدُودَ سَنَةِ ٢٣٠هـ. رَاجِعْ: الْفَهْرَسْتَانَ بِنَ الْبَدْرِ، ص ٢٢٩؛ الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ، ج ١، ص ٨٨ - ٩٠.

٥. فِي «أ»: «وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَالنَّجَّارُ».

وَالْأَشْعَرِيُّ هُوَ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ، أَبُو الْحَسَنِ، مِنْ نَسْلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ مُؤَسِّسُ مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ. وَوُلِدَ فِي الْبَصْرَةِ وَتَلَقَّى مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ وَتَقَدَّمَ فِيهِمْ، ثُمَّ رَجَعَ وَجَاهَرَ بِخِلَافِهِمْ، وَتَوَفَّى بِبَغْدَادَ. مِنْ مَوْلَعَاتِهِ: الرَّدُّ عَلَى الْمَجَسَّمَةِ، وَمَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، وَالْإِبَانَةُ عَنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ، وَاللَّمَعُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الزَيْغِ وَالْبِدْعِ. تَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٤هـ. رَاجِعْ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ،

ج ٤، ص ٢٦٣.

٦. فِي «ب»: «اللَّهُ».

٧. فِي «أ»: «مِنْ».

وَذَهَبَ جَهْمٌ بِنُ صَفْوَانَ^١ إِلَى أَنَّهُ هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ لَا عُلُقَةَ^٢ لَهُ بِفِعْلِهِ إِلَّا مَا لِلْجَمَادِ بِمَا يَحْتَلُّ فِيهِ مِنْ^٣ الْأَعْرَاضِ.

وَذَهَبَ مُعَمَّرٌ^٤ وَالْأَسْوَارِيُّ^٥ وَابْنَا نَوْبَخْتِ^٦ وَالشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^٧ الْمُفِيدُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِلَى أَنَّهُ ذَاتٌ مِنَ الذَّوَاتِ، وَلَيْسَ بِجَوْهَرٍ مُتَحَيِّزٍ وَلَا عَرَضٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ^٨، وَأَنَّهُ غَيْرُ حَالٍّ فِي هَذِهِ^٩ الْجُمْلَةِ وَلَا مُجَاوِرٍ لَهَا، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ^{١٠} أَحَدٌ وَفَعْلُهُ وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ آلَةً لَهُ، يَفْعَلُ بِهَا وَفِيهَا بِالْإِخْتِرَاعِ يَقْدِرُ لِدَايَتِهِ^{١١}.

١. جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ أَبُو مُحَرَّرِ الرَّاسِي السَّمُرْقَنْدِي. رَأْسُ الْجَهْمِيَّةِ. وَكَانَتْ مَعْتَقَدَاتِهِ مُوَافِقَةً مَعَ الْمُعْتَزَلَةِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ عَنِ الْبَارِي تَعَالَى، وَزَادَ عَلَيْهِمْ بِأَشْيَاءَ، مِثْلُ: فَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ بَعْدَ فِتْرَةٍ مَن تَنَعَّمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَتَأَلَّمَ أَهْلُ النَّارِ، وَأَنَّ الْجَاهِدَ بِاللِّسَانِ لَمْ يَكْفِرْ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ - لِأَنَّ الْإِيمَانَ عَقْدَ بِالْقَلْبِ - وَإِنْ تَلَفَّظَ بِالْكَفْرِ. قُتِلَ سَنَةَ ١٢٨ هـ. رَاجِعْ: تَارِيخَ الطَّبْرِيِّ، ج ٦، ص ٢ وَمَا بَعْدَهَا؛ الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ، ج ١، ص ٨٦ - ٨٨؛ سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ٦، ص ٢٦.

٢. فِي «أ:» - «لَا عُلُقَةَ». ٣. فِي «أ:» - «مِنْ».

٤. تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الرَّسَالَةِ السَّابِقَةِ: «مَسْأَلَةٌ فِي الْإِنْسَانِ».

٥. الْأَسْوَارِيُّ يُطْلَقُ عَلَى جَمَاعَةٍ، أَعْرَفَهُمْ هُوَ أَبُو عَلِيِّ عَمْرُو بْنُ فَائِدِ الْأَسْوَارِيِّ التَّمِيمِيَّ، وَلَعَلَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا، وَهُوَ مُعْتَزَلِيٌّ قَدْرِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، أَخَذَ عَنِ عَمْرُو بْنِ عُبَيْدٍ، وَهُوَ مَعَهُ مَنَازِرَاتٌ، عَدَّهُ ابْنُ الْمَرْتَضَى مِنَ الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ. قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: مَاتَ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ بِيَسِيرٍ. رَاجِعْ: طَبَقَاتُ الْمُعْتَزَلَةِ، ص ٦٠؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٤، ص ٣٧٢.

٦. وَهُمَا الْعَالِمَانِ الْمُتَكَلِّمَانِ الْإِمَامِيَّانِ النَّوْبَخْتِيَّانِ: أَبُو سَهْلٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نَوْبَخْتِ، وَابْنُ أُخْتِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى.

٧. فِي «أ:» - «أَبُو عَبْدِ اللَّهِ».

٨. فِي حَاشِيَةِ «ب:» «وَذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُ الطُّوسِيُّ فِي التَّجْرِيدِ، وَالشَّيْخُ الْمُفِيدُ...» وَبَاقِي الْكَلِمَاتِ مَطْمُوسَةٌ.

٩. فِي «أ:» - «هَذِهِ». ١٠. فِي «ب:» - «سُبْحَانَهُ».

١١. فِي «ب:» «وَلَهَا» بَدَلَ «بِالْإِخْتِرَاعِ يَقْدِرُ لِدَايَتِهِ». «يَفْعَلُ بِهَا» أَي: يَصْرِفُهَا كَيْفَ يَشَاءُ. وَجَاءَ فِي

و ذَهَبَتِ الصُّوفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ جِسْمٌ لَطِيفٌ كَهَيْئَةِ الْإِنْسَانِ، يَلْبَسُهُ كَالثَوْبِ عَلَى الْجَسَدِ.^١

و الذي أذهب إليه أنا: هو^٢ أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَّالَ^٣ هذه الجُمْلَةُ الْمُشَاهِدَةُ، التي هي أبعاضٌ مُتَغَايِرَةٌ، وَ تَحُلُّهَا^٤ أَعْرَاضٌ مُخْتَلِفَةٌ كَالْعَقْلِ وَ الشَّهْوَةِ وَ الْعِلْمِ وَ الْقُدْرَةِ وَ الْحَيَاةِ وَ الْمَوْتِ، وَ أَنَّهَا غَيْرُ^٥ مُحْتَمِلَةٌ لِلزِّيَادَةِ^٦ وَ النِّقْصَانِ. وَ هذا المَذْهَبُ هو الصَّحِيحُ، الذي قَامَتِ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ، وَ قَادَتِ^٧ الْحُجَجُ إِلَيْهِ.

[أدلة القول المختار]

و الدليل على ذلك: أَنَّ الْأَمْرَ وَ النِّهْيَ وَ الْمَدْحَ وَ الذَّمَّ^٨ قد تَقَرَّرَ فِي الْعُقُولِ قُبْحُ تَوَجُّهَهَا إِلَى مَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ قَادِرٍ صَحِيحِ الْأَلَاتِ، وَ لَا ذِي عِلْمٍ^٩؛ ضَرُورَةٌ قُبْحِ أَمْرِ

«ب» بعد ذلك: «و ذهب بعض المتكلمين إلى أنه هذه الجملة المشاهدة بأجمعها». و هو غير موجود في «أ». و قد وضعناه في الهامش لأنه مذهب المصنّف رحمه الله، و سوف يأتي التصريح به بعد قليل و تفصيله و الاستدلال عليه، فلا مبرر لذكر هذا القول هنا، و يبدو أنه من تصرفات الناسخ.

١. من قوله: «و ذهبت الصوفية» إلى هنا لم يرد في «أ».
٢. في «ب»: «و الصحيح» بدل «و الذي أذهب إليه أنا: هو».
٣. في «ب»: «أجزاء أصليّة من»، و هو من تصرفات الناسخ، فإنّ هذا ليس رأي المصنّف رحمه الله، بل رأيه هو المذكور في المتن.
٤. في «ب»: «و محلّها». نعم، ورد في حاشيتها ما أثبتناه.
٥. في «ب»: - «غير»، و هو سهو.
٦. في «أ»: «الزيادة».
٧. في «ب»: «و تأدّت».
٨. في «ب»: - «و المدح و الذم».
٩. في «أ»: «و لهذا نعلم» بدل «الآلات، و لا ذي علم».

الجَمَادِ وَ نَهْيِهِ وَ مَدْحِهِ وَ ذَمِّهِ، وَ كَذَلِكَ الْمَيْتُ. فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ مَنْ يُوجِّهُ الْأَمْرَ وَ
النَّهْيَ إِلَيْهِ ١ حَيًّا قَادِرًا كَامِلًا. وَ قَدْ عَلِمْنَا تَعَلُّقَ التَّكْلِيفِ بِأَبْعَاضِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛
كَالشُّكْرِ لِلَّهِ ٢ تَعَالَى [عَلَى] نِعْمِهِ وَ لِكُلِّ ٣ مُنْعِمٍ عَلَى نِعْمَتِهِ - وَ أَنَّهُ هُوَ الْإِعْتِرَافُ -
بِالنُّطْقِ بِاللُّسَانِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ ٤، وَ رَدُّ الْوَدِيعَةِ بِالسَّعْيِ بِالرَّجْلَيْنِ وَ مُنَاوَلَتِهَا
بِالْيَدَيْنِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ، وَ كَذَلِكَ ٥ قَضَاءُ الدَّيْنِ وَ التَّحَرُّزُ مِنَ الضَّرْرِ، وَ تَرْكُ
اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْجَوَارِحِ فِي الظُّلْمِ وَ الكَذِبِ وَ غَيْرِهِمَا مِنَ القَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ. فَلَوْ كَانَ
غَيْرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ هُوَ الْفَاعِلُ لَتَعَلَّقَ التَّكْلِيفُ بِهِ، وَ تَعَلَّقَهُ بِهِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ يَدُلُّ عَلَى
بُطْلَانِ ذَلِكَ. ٦ وَ لَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ هِيَ الْفَاعِلَةُ لَمَا تَعَلَّقَ التَّكْلِيفُ بِكُلِّ جُزْءٍ
مِنْهَا، وَ لَكَانَ يَتَعَلَّقُ بِالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُهَا. وَ فِي عِلْمِنَا بِأَنَّهَا هِيَ الْمُكَلَّفَةُ جُمْلَةً وَ
تَفْصِيلًا، وَ أَنَّهَا ٧ هِيَ الَّتِي يَنَالُهَا ٨ الْعِقَابُ فِي الْحُدُودِ - كَالجَلْدِ ٩ وَ الْقَطْعِ وَ الْقَتْلِ -
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَيَّ الْفَعَالَ هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ دُونَ مَا سِوَاهَا.

دَلِيلٌ آخَرُ ثَانٍ ١: هُوَ أَنَّ الْحَيَّ مِمَّا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الصِّفَةَ وَ ضِدَّهَا، كَمَا أَنَّ الْجَمَادَ

١. فِي «ب»: «إِلَيْهِ الْأَمْرُ وَ النَّهْيُ».

٢. فِي «ب»: «اللَّهُ».

٣. فِي «ب»: «وَ كَلِّ».

٤. فِي «أ»: «- بِالْقَلْبِ».

٥. فِي «أ»: «وَ لِذَلِكَ».

٦. فِي حَاشِيَةِ «ب»: «وَ هَذَا لَا يَنَافِي الْقَوْلَ بِأَنَّ الْحَيَّ الْفَعَالَ حَقِيقَةً هُوَ الْجَوْهَرُ الْمَجْرَدُ الْمَتَعَلِّقُ
بِالْبَدَنِ تَعَلُّقَ التَّدْبِيرِ وَ النَّصْرَفِ، كَمَا لَا يَخْفَى».

٧. فِي «ب»: «وَ إِنَّمَا».

٨. فِي «أ، ب»: «بَدَا لَهَا».

٩. فِي «أ»: «كَالْحَدِّ».

١٠. فِي «أ»: «- ثَانٍ».

يَصِحُّ^١ أَنْ يَتَحَرَّكَ وَيَسْكُنَ وَتَصِحُّ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَضِدُّهَا، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْجَمَادَ
مَتَى تَحَرَّكَ فَإِنَّمَا هُوَ^٢ لَوْجُودِ الْحَرَكَةِ فِيهِ؛ وَكَذَلِكَ^٣ نَعْلَمُ أَنَّ الْجُمْلَةَ مَتَى صَارَتْ^٤
حَيَّةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّمَا هُوَ لَوْجُودِ الْحَيَاةِ فِيهَا^٥، وَالْحَيَاةُ^٦ لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا
كَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ، فَلَا بُدَّ^٧ مِنْ حَاجَتِهَا إِلَى مَحَلٍّ تَحُلُّهُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَحَلٌّ لِلْأَعْرَاضِ
إِلَّا الْجَوَاهِرُ، فَتَبَّتْ بِذَلِكَ أَنَّ الْحَيَاةَ تَحُلُّ الْجَوَاهِرَ وَتُوجِبُ كَوْنَهَا حَيَّةً، كَمَا أَنَّ
الْحَرَكَةَ تَحُلُّ الْمُتَحَرِّكَ وَتُوجِبُ كَوْنَهُ مُتَحَرِّكًا بَعْدَ أَنْ كَانَ سَاكِنًا.

دَلِيلٌ آخَرٌ ثَالِثٌ^٨: وَهُوَ أَنَّ دَوَاعِيَ الْحَاجَةِ وَالْجَهْلِ وَالتَّصَرُّفِ بِحَسَبِهَا، وَدَوَاعِيَ
الْعِلْمِ^٩ وَوُقُوعِ الْفِعْلِ الْحَسَنِ بِحَسَبِهَا^{١٠}، وَهِيَ^{١١} تَخْتَصُّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ دُونَ مَا
سِوَاهَا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْحَيَّةُ الْفَاعِلَةُ^{١٢}؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةَ^{١٣} أَنَّ الْحَيَّ
الْفَعَّالَ مَنْ وَقَعَتْ أَعْمَالُهُ بِحَسَبِ دَوَاعِيهِ.

١. في «أ»: «يصلح».

٢. في «أ»: - «فإنما هو». و توجد قبلها كلمات مطموسة في «ب».

٣. كذا، و الأنسب: «فكذلك».

٤. في «أ»: «كانت».

٥. في «أ»: - «فإنما هو لوجود الحياة فيها».

٦. في «ب»: - «الحياة».

٧. في «ب»: «ولا بد».

٨. في «أ»: - «ثالث».

٩. في «أ»: + «أن».

١٠. في «أ»: «لأجلها».

١١. في «أ»: - «وهي».

١٢. في «أ»: + «لمجموعها».

١٣. في «أ»: - «ضرورة».

دليلٌ آخَرَ رابعٌ^١: وهو أن الآفاتِ المانعةَ من الفعلِ تحْصُلُ في هذه الجُمْلَةِ وفي أبعاضِها، و يتَعَذَّرُ لأجلِ حصولِها ما كانَ يَصِحُّ قَبْلَ ذلكَ؛ و المانعُ مِنَ الفعلِ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الفاعِلِ الذي يَصِحُّ دخُولُ ذلكَ عليه. فلو كانَ الفاعِلُ غيرَ هذه الجُمْلَةِ لكانتِ الآفاتُ متى وُجِدَت لَمْ تؤثرْ في انتفاءِ الفعلِ، و المعلومُ خِلافُ ذلكَ^٢.

دليلٌ آخَرَ خامسٌ^٣: وهو أَنَّهُ لا يَصِحُّ وجودُ القُدْرَةِ إِلا في محلٍّ فيه حياةٌ، و القُدْرَةُ آلهٌ لِمَا حَلَّتْه في صِحَّةِ الفعلِ لأجلِها. و قد عَلِمنا أَنَّ في كُلِّ بعضٍ مِن هذه الجُمْلَةِ قُدْرَةٌ على ما تَخْتَصُّ به مِنَ التَكْلِيفِ، فيَجِبُ أَنْ تَكُونَ هذه الحَيَّةُ الفاعِلَةُ؛ إِذْ لو كانَ الحَيُّ الفاعِلُ^٥ غيرَها لَمْ يَجِبْ ذلكَ فيه^٦، فكانَ وجودُ القُدْرَةِ في أبعاضِ الجُمْلَةِ كعدمِها في صِحَّةِ ما يَصِحُّ بها^٧، و لَيْسَ الأمرُ كذلكَ^٨.

[مناقشة الأقوال الأخرى]

فأما ما يُبطلُ مذهبَ الفلاسفةِ: فهو أَنَّ العالمَ العلويَّ و السفليَّ مُركَّبٌ من جواهرٍ و أعراضٍ، فإن أشاروا بالنفسِ إلى جسمٍ أو عَرَضٍ فقولُهُم معقولٌ، و هُم لا يُشيرُونَ إلى ذلكَ فيما^٩ يَعْتَقِدُونَهُ، فهو إِذَنْ غيرُ معقولٍ.

١. في «أ»: - «رابع».

٢. في «أ»: «خلافه».

٣. في «أ»: - «خامس».

٤. في «ب»: «فيما».

٥. في «أ»: - «الفاعل».

٦. في «أ»: - «فيه».

٧. في «أ»: «فيها».

٨. في «أ»: «الأوّل» بدل «كذلك».

٩. في «ب»: «فما».

و معنى لفظه «العالم العِلويّ» إشارةً عندنا إلى مَنْ زَكَتْ أفعاله و عَلَّتْ بالطاعاتِ مَنازِلُه؛ كالملائكةِ و الأنبياءِ و الأئمّةِ و المؤمنين.

و أما ما يُبطلُ مذهبَ الدِّيصانيّةِ من ^١ المَجوسِ: فهو أنّ النورَ جسمٌ مؤلّفٌ من الجواهرِ، حلّه البياضُ الكبيرُ الأجزاء، فزادَ بياضُه ^٢ فسَمِيَ: «نوراً». و هو جمادٌ، إلاّ أن تحلّه حياةٌ و يفعله الفاعلُ بالآلاتِ ^٣ [التي] تحلُّها القُدرةُ، فحينئذٍ يكونُ حيّاً؛ فأما من حيثُ كونه نوراً بمُجردهِ يَجِبُ أن يكونَ حيّاً لأجلِ ذلك، فليس الأمرُ على ما ظنّوه. و قد ^٤ فعَلَ اللهُ سبحانه من الأحياءِ سوداً؛ ليدلّهم بذلك على أنّ الأبيّضَ و الأسودَ متى شاءَ القديمُ تعالى فعَلَ أيُّهما أرادَ حيّاً ^٥.

و بمثله يَبطلُ [مذهبُ المانويّةِ] ^٦.

و أما ما يُبطلُ مذهبَ هشامٍ و النظامِ ^٧: فهو أنّهما ^٨ إن أشارا ^٩ بالجسمِ ^{١٠} إلى ما أشرنا إليه من «الجواهرِ المؤلّفةِ» فقد وافقونا في المسألةِ، و إنّما خالفونا في استناره في القلبِ.

١. في «أ»: - «الدِّيصانيّة من».

٢. في «ب»: «ما فيه» بدل «بياضه».

٣. في «أ»: «كآلات».

٤. في «أ»: «و هذا».

٥. في «أ»: «فعل فيهما أيُّهما أرادَ حيّاً».

٦. هكذا في «ب»، و بدل ما بين المعقوفين كلمات مطموسة. و في «أ»: - «و بمثله يبطل».

٧. في «ب»: «مذهب نظام (كذا) و هشام».

٨. في «أ»: - «أنّهما».

٩. في «ب»: «أشاروا». و في «أ»: «أشار»؛ نعم، استظهر في حاشيتها ما أثبتناه.

١٠. في «ب»: «إلى الجسم».

و الذي يُفسدُ ذلك: أن الجسمَ يَسْتَحِيلُ عليه الفعلُ الْمُخْتَرَعُ، وإِنَّمَا يَفْعَلُ مُبَاشَرَةً بِمَحَلِّ قُدْرَتِهِ، وَ مُتَوَلِّدًا مِمَّا بَاشَرَهُ بِمَحَلِّ قُدْرَتِهِ^٢؛ فَمَنْ^٣ عِنْدَهُمَا فاعِلٌ السَّعْيِ فِي الْقَدَمَيْنِ، وَ الْبَطْنِ فِي الْيَدَيْنِ؟ فَإِنْ قَالَا: «إِنَّ لَهُ آلَاتٍ مُتَشَبِهَةً فِي الْجِسْمِ جَمِيعَةً^٤» فَقَدْ تَرَكََا مَذْهَبَهُمَا، وَ قَالَا بِمَذْهَبِ ابْنِ الْإِخْشِيدِ.

وَ بِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَا^٦ يَبْطُلُ مَذْهَبُ ابْنِ الرَّائِدِيِّ أَيْضًا.

وَ أَمَّا^٧ مَا يَبْطُلُ مَذْهَبُ ابْنِ الْإِخْشِيدِ: فَهُوَ أَنَّ الْفِعْلَ ظَاهِرٌ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ^٨؛ فَقَوْلُهُ أَنَّ الْفَعَالَ جِسْمٌ مُنْسَابٌ^٩ فِيهَا^{١٠} كَقَوْلِ مَنْ أَلْزَمَهُ بِأَنَّ الْفَعَالَ جِسْمٌ مُنْسَابٌ فِي ذَلِكَ الْجِسْمِ، وَ هَذَا يَفْتَحُ أَبْوَابَ الْجَهَالَاتِ وَ يُوَدِّي إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْأَجْسَامِ.

وَ بِمِثْلِ ذَلِكَ يَبْطُلُ مَذْهَبُ الصُّوْفِيَّةِ الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّهُ لَطِيفٌ مُتَلَبِّسٌ لِهَذَا الْمُشَاهِدِ كَهَيْئَةِ الْإِنْسَانِ.^{١١}

وَ أَمَّا^{١٢} مَا يَبْطُلُ مَذْهَبُ ضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو: فَهُوَ أَنَّ الْأَعْرَاضَ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا التَّأْلِيفُ، وَ إِنَّمَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَاهِرِ؛ لِأَنَّ^{١٣} الْمُؤَلَّفَ هُوَ الْمُجْتَمِعُ الَّذِي يَصْعَبُ تَفْرِيقُهُ،

١. في «أ»: «فيما».

٢. في «ب»: - «و متولداً مما باشره بمحل قدرته».

٣. في «ب»: + «ترى».

٤. في «أ»: «مذهب».

٥. في «ب»: «فأما».

٦. في «أ، ب»: «منسوب». وهكذا ما بعد.

٧. في «ب»: + «فهو».

٨. من قوله: «و بمثل ذلك» إلى هنا ساقط من «أ». و الكلمة الأخيرة مطموسة في «ب»، و قد أضفناها مستفيدين مما تقدم.

٩. في «ب»: «فأما».

١٠. في «أ»: «لا».

والاجتماع والافتراق أعراض، ولا يصح حلول العَرَضِ في العَرَضِ، وإنما يصحُّ حلوله في الجواهر.

و أما ما يبطل مذهب بشر بن المعتز^١: فهو أن الحياة عَرَضٌ، فلو كانت حيةً لنفسها لوجب أن تكون موجودةً لنفسها قديمة^٢، ولأستحال حدوثها و حاجتها إلى فاعل، و قد علمنا أنها في الحدوث كسائر الأعراض؛ لجواز العدم عليها^٣، فيجب أن تكون كسائر^٤ أجناس الأعراض في استحالة كونها محلاً حاملاً لما به تكون حيةً.

فأما ما يبطل مذهب النجارية والأشعرية: فهو أن الله سبحانه خلقنا و لنا أفعال يشق علينا فعلها؛ ليكون ثوابنا في مقابلة مشاقنا. فلو كان هو الخالق لما كلّفنا فعله من الطاعات، لم نجد مشقتها، و لكان وجوده تلك الأفعال فينا كوجود ألواننا و قدّرنا في أننا لا نجد مشقة عند ذلك، و المعلوم خلافه. فإذاً يجب أن يكون فاعل الطاعات هو المطيع بها، و هو المكلف على ما نذهب إليه^٦.

فأما ما يبطل به^٧ مذهب جهم بن صفوان: [هو] أن^٨ الأمر لا بد من تعلّقه^٩ بمأمور، و

١. في «ب»: + «و القوطي».

٢. في «ب»: «و لو وجب ذلك لوجب قدمها» بدل «قديمة».

٣. في «أ»: - «عليها».

٤. في «ب»: «مثل سائر».

٥. في «أ»: «وجودنا». و الصواب ما أثبتناه.

٦. من قوله: «فأما ما يبطل مذهب النجارية» إلى هنا ساقط من «ب».

٧. في «ب»: - «به».

٨. في «أ، ب»: «فإن».

٩. في «ب»: «لا بد له من تعلّي».

المأمورُ المنهي^١ هو المُكَلَّفُ، والقَدِيمُ سُبْحَانَهُ يَبْطُلُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا مَنْهِيًّا. وَلَوْ كَانَ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ يُكَلَّفُ^٢ مَا يَنْفَرِدُ^٣ بِفِعْلِهِ لَكَلَّفَ الْمَيِّتَ وَالْجَمَادَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ فِيهِ الْمَوْتُ وَالْجَمَادِيَّةُ، وَلَأَمْرَهُ وَنَهَاهُ كَمَا أَمَرَ الْأَحْيَاءَ الْعُقَلَاءَ الْأَصْحَاءَ وَنَهَاهُمْ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ فِي الْعُقُولِ.

وَأَمَّا مَا يَبْطُلُ بِهِ مَذْهَبُ مُعَمَّرٍ وَالْأُسْوَارِيِّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ^٤ وَشُيُوخِنَا بَنِي نَوْبَخْتِ وَالْمُفِيدِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الذَّاتَ الَّتِي ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهَا حَيَّةٌ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُحَدَّثَةً أَوْ قَدِيمَةً، وَعِنْدَهُمْ مُحَدَّثَةٌ وَمَعَ كَوْنِهَا مُحَدَّثَةً يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَحَدَتْهَا هُوَ الَّذِي فَعَلَهَا حَيَّةً. وَلَمْ تَكُنْ حَيَّةً لِحُدُوثِهَا^٥؛ لِمُشَارَكَةِ^٦ الْجَمَادَاتِ وَجَمِيعِ الْأَعْرَاضِ لَهَا فِي الْحُدُوثِ. فَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا مَيِّزَهَا بِأَمْرِ زَائِدٍ عَنِ الْمُحَدَّثَاتِ، بِهِيَ كَانَتْ حَيَّةً [...] لا يَخْتَصُّ بِهَا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَلَا عُلُقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا مَا بَيْنَهُ^٧ وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِمَّا يَفْعَلُهُ الْقَدِيمُ، فَلَيْسَ تِلْكَ الذَّاتُ بِكَوْنِهَا حَيَّةً لِأَجْلِ مَعَ فَقْدِ الْإِخْتِصَاصِ الْمَعْقُولِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا، وَذَلِكَ يَفْتَحُ بَابَ الْجَهَالَاتِ؛ فَيَجِبُ بَطْلَانُ مَا أَدَّى إِلَيْهِ وَصِحَّةُ مَذْهَبِنَا الَّذِي دَلَّلْنَا عَلَيْهِ.

١. في «ب»: «و المنهي».

٢. في «أ»: «تكلّف».

٣. في «أ»: «+ هو به».

٤. في «ب»: «- من المعتزلة».

٥. في «أ»: «يحدوثها».

٦. في «ب»: «لشاركه».

٧. يبدو أنّ هاهنا كلاماً قد سقط من النسخ؛ ذكر فيه الوجهان اللذان أُشير إليهما بعده.

٨. في «ب»: «بينها».

[جواب ما قد يرد على النظرية المختارة من إشكالات]

واعلم، أيها المولى الأجل الذي عظم في الدين محله و شرف به أهله، أن كل ما ورد من النصوص على أن الله يجازي^١ الطائعين بعد موتهم من غير تأخير^٢، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عند ربهم يُرزقون﴾^٣ لا يقدح في مذهبنا؛ لأن الجزاء إنما يتعلق بالطاعات، والمستحق له هو الطائع؛ وهو الذي نذهب إليه، وقد بينه قوله تعالى: ﴿يُرزقون﴾، والمراد بذلك^٤: «ياكلون و يشربون»، وذلك من صفات الأجسام؛ لأن الأكل و الشرب لا يصح على من ليس بجسم.

والذي أذهب إليه^٥ في ذلك: أن الله سبحانه أوجب على نفسه في كتابه إيصال الثواب إلى مستحقه، و دل عليه بما نصبه^٦ من الأدلة العقلية على عدله و استحالة القبيح عليه. فمن أورد عليك خبراً أو أثراً بأن^٧ الله سبحانه عجل جزاء من أطاعه من جهة مأمونة صدقه؛ فإن الاستحقاق^٨ قد حصل للمكلف^٩ بالطاعة المفعولة

١. هناك كلمات ساقطة قبل هذه الكلمة في «ب» قد تصل إلى سطر كامل، و لا يمكن معرفة

مقدار الساقط بسبب طمس الكلمات الناشئ من الرطوبة الشديدة.

٢. في «ب»: «تأخر».

٣. آل عمران (٣): ١٦٩.

٤. في «ب»: «فلا يقدح ذلك في مذهبنا، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا...﴾ إلى

آخر الآية.

٥. في «ب»: «و الصحيح» بدل «و الذي أذهب إليه».

٦. في «ب»: «ما نصب عليه» بدل «بما نصبه».

٧. في «أ»: «في أن» بدل «بأن».

٨. في «ب»: «عجل جزاءً من الثواب لبعض أوليائه... فإن الاستحقاق». و بدل النقاط كلمات

مطموسة.

٩. في «أ»: «- للمكلف».

في زمن^١ التكليف عَقِبَ فعلها، وإِنَّمَا أَخْرَه^٢ الْقَدِيمَ^٣ سُبْحَانَهُ عن ذلك الوقتِ زيادةً فيه^٤ لَتَضَاعُفِ الْمَشَاقُّ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ فَأَخْرَه^٥ لذلك، وزيادةُ الثوابِ على قَدْرِ زيادةِ الْمَشَقَّةِ. وهذا مَذْهَبُنَا في الْأَنْبِيَاءِ^٦ و الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وهو مَذْهَبُ مُخَالَفِينَا الْقَائِلِينَ^٧ بعذابِ القبرِ و تنعيمِهِ.

فَتَحَقَّقْ أَيُّهَا الْمَوْلَى - أَدَامَ اللَّهُ تَوْفِيقَكَ - أَنَّ السَّمْنَ^٨ و الْهَزَالَ^٩ حَلِيَّةٌ لِلْجِسْمِ^{١٠} و زِينَةٌ^{١١}، لَا مَدْخَلَ لَهُمَا^{١٢} فِي التَّكْلِيفِ، و يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى^{١٣} صَغَرِ الْمَحَاسِنِ^{١٤} و الْأَلَاتِ و كِبَرِهَا فِي أَنَّهَا كَذَلِكَ.

[خاتمة:] و اعْلَمْ أَنَّ النَّظَرَ هُوَ الْمَوْصِلُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ^{١٥}، و أَنَّ تَقْلِيدَ^{١٦} الرِّجَالِ هُوَ الْمُهْلِكُ لِلْجُهَالِ؛ فَإِنَّ^{١٧} الْهَوَى فِي الْأَدْيَانِ يُوَدِّي إِلَى الْخِذْلَانِ^{١٨}،

١. في «أ»: «أزمة».

٢. في «ب»: - «القديم».

٣. في «أ، ب»: «فأخرها».

٤. في «ب»: - «القائلين».

٥. في «ب»: «فأما السمن» بدل «فتحقق أيها المولى...» إلى هنا.

٦. في «ب»: + «فإنه».

٧. في «أ»: «الجسم».

٨. في «أ»: «وزينته».

٩. في «ب»: «ولا مدخل لها».

١٠. في «ب»: «و تجري مجرى».

١١. المحاسن: المواضع الحسنة من البدن. تاج العروس، ج ١٨، ص ١٤٢ (حسن).

١٢. في «أ»: - «بالمدلول».

١٣. في «ب»: + «الكتب و».

١٤. في «ب»: «و أن».

١٥. في «ب»: «الضلال و الجهال» بدل «الخذلان».

و كثيرًا مَمَّن يَتَجَلَّ^٢ النظرَ و يَظُنُّ أَنَّهُ قد ظَفِرَ، فإذا شَيَّعَتْهُ بالسؤالِ بَانَ تَقْصِيرُهُ بِالْجِدَالِ، و سَتَرَ^٣ جَهْلَهُ بالتمويه بالمُحالِ، و التَشْنِيعِ بِذِكْرِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الرِّجَالِ؛ و لَوْ^٤ أَبْصَرَ بَلْبُهُ و بَقَلِبِهِ ما أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «فَالْيَوْمَ لَا يَتْلُكَ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَ لَا ضَرًّا»^٥ و قوله: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ»^٦ و أَنَّ مَنْ تَقَدَّمَ إِنْ كَانَ^٧ أَصَابَ فَلِنَفْسِهِ و إِنْ أَخْطَأَ فَعَلَيْهَا، و أَنَّ الْحَقَّ مَعَ الدَّلِيلِ لِمَنْ وَجَدَ لَهُ السَّبِيلَ دُونَ ما سِوَاهُ، لَصَدَّهُ ذَلِكَ^٨ عَنِ اتِّبَاعِ هَوَاهُ، و عَدَلَهُ عَنِ ذِكْرِ مَنْ سِوَاهُ^٩.

و الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَصَّ الْمَوْلَى الْأَجَلَ بِالْبَحْثِ و النِّظَرِ، و فَضَّلَهُ عَلَيَّ كَثِيرًا مِنَ الْبَشَرِ؛ فَهَذِهِ هِيَ الْمِنَّةُ الْعَظِيمَةُ و الْمَوْهَبَةُ الْجَسِيمَةُ، الَّتِي هِيَ أَفْضَلُ الْمَوْاهِبِ و أَسْنَى الرِّغَائِبِ؛ لَكُونِهَا تَوَدِّي إِلَى أَجَلِ الْمَرَاتِبِ، و تُنْجِي مِنَ الْعَذَابِ الْوَاصِبِ. و هَذِهِ^{١٠} مَسْأَلَةٌ عَظِيمَةٌ الْخَطَرِ جَلِيلَةٌ^{١١} الْقَدْرِ، لَوْ^{١٢} بَسَطْتُ فِيهَا الْكَلَامَ و أَوْرَدْتُهُ عَلَيَّ أَتَمَّ نِظَامًا^{١٣} لَأَحْتَمَلْتُ بَسْطًا يَطُولُ، و تَفَرَّعَ [عِنَهَا] أَبْوَابًا و فُصُولًا^{١٤}،

١. في «أ»: - «و كثير».

٢. انتحل الشيء: ادعاه لنفسه و هو لغيره.

٣. في «أ»: «ستر» بدون واو.

٤. في «ب»: «فلو».

٥. سبأ (٣٤): ٤٢.

٦. المدثر (٧٤): ٣٨.

٧. في «أ»: - «كان».

٨. في «ب»: «لمن وجه إليه السبيل يصدّه ذلك» بدل «لمن وجد» إلى هنا.

٩. في «أ»: «و لكان من كان كذلك يحطّ الخطأ، و عليها جنى» بدل «و عدله عن ذكر من سواه».

١٠. من قوله: «و عدله عن ذكر من سواه» إلى هنا ساقط من «ب».

١١. في «ب»: - «الخطر جليلة».

١٢. في «ب»: «و لو».

١٣. في «ب»: «التمام» بدل «أتمّ نظام».

١٤. في «ب»: «أبواباً و فصولاً».

لكني^١ آثرتُ التخفيفَ، وأوضحتُ^٢ ما لا غنى عنه فيها^٣؛ من غيرِ تقصيرٍ في
الحُجَّةِ، ولا تنكُّبٍ عن المَحَجَّةِ. وكُلُّ ما يأتي مِنِّي^٤، مع شُغْلِ قلبي، و تَقْسِمِ^٥
فكري و لُبي، فبِسَعَادَتِهِ و بَرَكَتِهِ؛ لا زالَ للذِّينِ عَضُدًا، ولأهله كَهْفًا و سَنَدًا، إن شاء
اللَّهُ تَعَالَى.

تَمَّتْ، و الحمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، و صَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ و آلِهِ الطاهرينَ،
و حَسْبُنَا اللَّهُ و نِعْمَ الْوَكِيلُ^٦.

١. في «أ»: «لكن».

٢. في «ب»: «أوردتُ من ذلك ما لا بد منه، و سطرْتُ» بدل «آثرتُ التخفيفَ، و أوضحتُ».

٣. في «ب»: - «فيها».

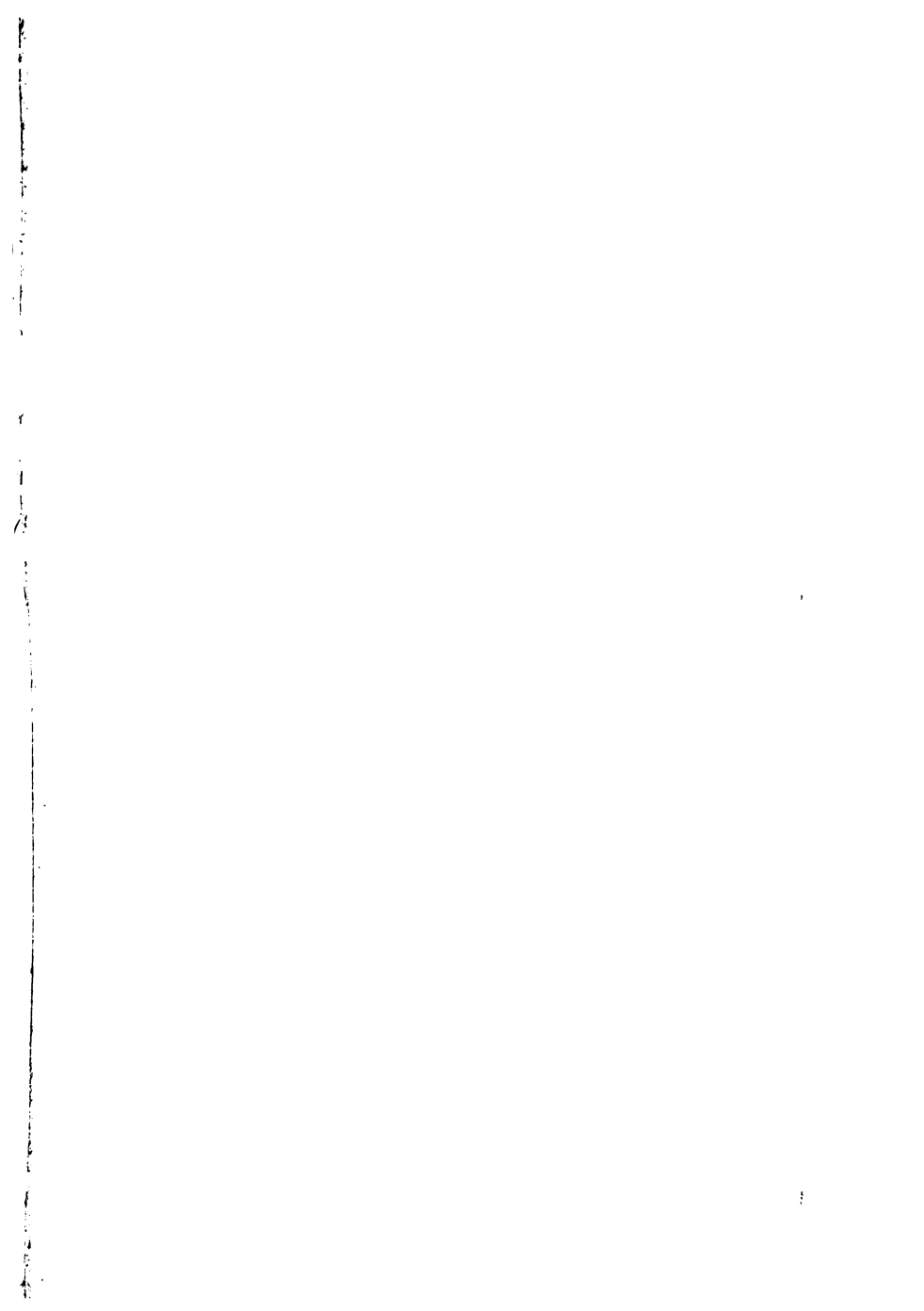
٤. في «ب»: - «و كلُّ ما يأتي مِنِّي».

٥. في «ب»: «و تقسيم».

٦. في «ب»: «و فيما ذكرتُ كفايةً لمن تدبَّره، و غِنَى لمن تصوَّره، و اللَّهُ تعالى ناصرٌ من نصره، و
مُزِيدٌ من شكره، عليه توكلتُ، و هو حسيبي و نعم الوكيل، و الحمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. تَمَّتْ
الرسالة» بدل «بِسَعَادَتِهِ و بَرَكَتِهِ...» إلخ هنا.

(٣٣)

مَسْأَلَةٌ حَوْلَ قِدَمِ الْعَالَمِ



مقدمة التحقيق

دار نزاع قديم بين الفلاسفة والمتكلمين حول قِدَم العالم وحدثه، حيث كلّفهم الكثير من الوقت والجهد الفكري، مع الشيء الكثير من التقاذف و تبادل التهم التي وصلت إلى حدّ التكفير^١.

و النزاع بعبارة أخرى: هل أنّ لوجود العالم نقطة انطلاق، منها بدأ و حدث، ثمّ استمرّ في الوجود، أم أنّه لا بداية لوجوده، و أنّه كلّما توغلنا راجعين إلى الوراء وجدنا العالم قائماً موجوداً، فهو قديم بقَدَم علته، و رغم كونه معلولاً، إلاّ أنّه غير متأخّر عن علته، بل هو معها دائماً، فحاله حال حركة المفتاح المعلولة لحركة اليد، فرغم أنّ الأولى معلولة و الثانية علّة لها، إلاّ أنّه لا يوجد تقدّم و تأخّر زمنيّ بينهما^٢.

و قد نسب القول بحدوث العالم إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون (ت ٣٤٧ ق.م)، الذي أشار في كتابه طيماوس إلى هذه النظرية^٣، إلاّ أنّ البعض ناقش في نسبة هذه النظرية إلى أفلاطون^٤.

ثمّ جاء أرسطو (ت ٣٢٢ ق.م) و أسس لنظرية قِدَم العالم، حيث ذهب إلى أنّ الحركة و الزمان قديمان لا أوّل لهما^٥. و قد حاول الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) نفي نسبة

١. تهافت الفلاسفة، ص ٢٢٥.

٢. شرح الإشارات، ج ٣، ص ١١٢.

٣. جوامع كتاب طيماوس في العلم الطبيعي (في ضمن كتاب: أفلاطون في الإسلام)، ص ٨٩.

٤. تهافت الفلاسفة، ص ٥٣؛ فكرة الأوهية عند أفلاطون، ص ١٩٥-٢١٧.

٥. تاريخ الفلسفة اليونانية، ص ١٤٥.

القول بقدم العالم إلى أرسطو، فنسب نظرية حدوث العالم إليه، وذلك من خلال الاعتماد على كتاب أنطولوجيا^١، الذي أتضح فيما بعد أنه ليس لأرسطو أساساً، بل لأفلاطين (ت ٢٧٠ م)^٢.

ومن أقدم النصوص التي حُفظت لنا منذ عهد اليونان، والتي تحدّثت عن قدم العالم، هي رسالة لأبرقلس، حيث حاول إثبات هذه النظرية من خلال طرح تسعة أدلة على ذلك^٣.

وفي العالم الإسلامي، وبعد توغل أفكار فلاسفة اليونان - وخاصة أرسطو - بين المسلمين، عُرف الفلاسفة المسلمون بتبني رأي أرسطو حول قدم العالم^٤، على الرغم من أن بعضهم مثل الفيلسوف الكندي (المتوفى حوالي سنة ٢٥٢) رفض تلك النظرية، وآمن بحدوث العالم^٥.

أما المتكلمون فقد تبنوا في المقابل نظرية حدوث العالم، وهي نظرية منقولة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام^٦. وقد حاول المتكلمون منذ البداية الرد على رأي الفلاسفة حول قدم العالم وإثبات حدوثه، فلم يخلُ كتاب كلامي عادة من بحثٍ حول حدوث العالم، حتى لقد ألُفت رسائل وكتب مستقلة في هذا المجال، نذكر منها:

١. كتاب الدلالة على حدّث الأجسام، لهشام بن الحكم^٧.

٢. كتاب حدوث الأشياء، لبشر بن المعتمر^٨.

١. الجمع بين رأيي الحكيمين، ص ٥٨.

٢. المصدر السابق، ص ٢٣.

٣. حُجج برقلس في قدم العالم (في ضمن كتاب: الأفلاطونية المُحدثة عند العرب)، ص ٣٤.

٤. النجاة (الإلهيات)، ص ٦٠٤ وما بعدها.

٥. رسائل الكندي الفلسفية، ص ٢٠٥ - ٢٠٧؛ وراجع أيضاً: مقدّمة المحقّق، ص ٦٢.

٦. الكافي، ج ١، ص ٧٧.

٧. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٣٣.

٨. الفهرست لابن النديم، ص ١٨٤.

٣. كتاب الدلالة على حَدَث الأشياء، لضرار بن عمرو^١.
٤. المسائل في العالم و حدوثه، للفضل بن شاذان^٢.
٥. كتاب حَدَث العالم و نقض مسألة أبي عيسى الوراق في قَدَم العالم، لأبي سهل النوبختي^٣.
٦. الرد على يحيى بن عدي في اعتراضه دليل الموحدين في حَدَث الأجسام، للشريف المرتضى^٤.
- إضافة إلى هذه الرسالة التي بين أيدينا، و التي قام الشريف المرتضى فيها بالردّ على أحد أدلّة الفلاسفة على قَدَم العالم.
- و قد تمسك الفلاسفة لتأييد وجهة نظرهم حول قَدَم العالم بحجج، من أهمّها: أنّ العلة الأولى ثابتة، و يستحيل طروء التغيّر عليها، و حينئذٍ إمّا أن يصدر الفعل منها أبداً و دائماً، و إمّا أن لا يصدر الفعل منها أبداً. إمّا إذا كان فعلها حادثاً و متجدّداً، فيلزم تجدد إرادتها و حدوثها، و يلزم منه طروء التغيّر على العلة الأولى، و هو محال^٥.
- و دافع المتكلّمون عن وجهة نظرهم حول حدوث العالم بأن قالوا: من الممكن أن تكون هناك إرادة قديمة يكون مُرادها حادثاً، أي يمكن أن تتعلّق الإرادة منذ الأزل بإحداث العالم في وقت محدّد يتحقّق فيما بعد، فمتى حان ذلك الوقت، سوف يوجد العالم بواسطة تلك الإرادة الأزلية، و بذلك سوف لن يلزم طروء التغيّر على الذات الإلهية^٦.

١. المصدر السابق، ص ٢١٥.

٢. الفهرست للشيخ الطوسي، ص ١٩٨.

٣. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٢.

٤. المصدر السابق، ص ٢٧٠.

٥. النجاة (الإلهيات)، ص ٦٠٩؛ تهافت الفلاسفة، ص ٥٤.

٦. تهافت الفلاسفة، ص ٥٧؛ تاريخ الفلسفة اليونانية، ص ١٤٥.

ومن جهة أخرى، لقد أدى التعمق في نظرية حدوث العالم عند المتكلمين إلى ظهور نظريات غريبة، مثل نظرية «سكون أهل الخُلْدَيْن»، أي أهل الجنة والنار، وهي النظرية التي اشتهر بها أبو الهذيل العلاف المتكلم المعتزلي الشهير (ت ٢٣٥هـ)، فقد أورد عليه أحدهم في بعض المناظرات إشكالاً حول أنه إذا كانت حركات الأجسام متناهية من حيث البداية - باعتبار أن الأجسام حادثة، فحركاتها مثلها - فيجب أن تكون متناهية أيضاً من حيث النهاية، أي يجب أن تكون لحركة الأجسام نهاية، وأن لا تستمر إلى ما لا نهاية، مع أن المتكلمين يؤمنون - بكافي المتدينيين - بأن الناس خالدون إما في الجنة وإما في النار، وأن حركاتهم لا تتوقف أبداً. فعندما واجه أبو الهذيل هذا الإشكال، قال بأن الحركة لها نهاية، وأن أهل الجنة والنار يبقون فترة فيها، ثم ترد عليهم حالة سكون ولا حركة، فيصرون إلى سكون دائم يلتذون به^١. و بذلك أبدع نظرية «سكون أهل الخُلْدَيْن».

وقد رفض المتكلمون الآخرون منذ البداية هذه النظرية^٢، و ردوا عليها بطريقتين: نقضية، و حلّية.

أما النقضية، فقالوا: يلزم من هذه النظرية أنه إذا كان وليّ الله عزّ وجلّ في الجنة قد تناول بإحدى يديه كأس، وبالأخرى بعض التحف، ثم حضر وقت السكون الدائم، أن يبقى وليّ الله أبداً على هيئة المصلوب!^٣

١. التوحيد، المنسوب لأبي رشيد النيشابوري، ص ٢٦٥؛ الملل والنحل، ج ١، ص ٥١-٥٢.

٢. حتى لقد ألف أبو محمد النوبختي (توفي بعد ٣٠٠هـ) كتاباً في هذا المجال سماه: كتاب الردّ على

أبي الهذيل العلاف في أن نعيم أهل الجنة منقطع. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٣.

٣. نُسب هذا الإشكال النقضيّ إلى المتكلم المعتزلي أبي موسى المردار (ت ٢٢٦هـ). راجع: الفرق بين

الفرق، ص ١١٣.

كما نُسب نفس الجواب لكن بصياغة أخرى إلى هشام بن الحكم في مناظرة له مع النظام المعتزلي

(ت ٢٣١هـ). راجع: رجال الكشي، ج ٢، ص ٥٥٢، الرقم ٤٩٣.

و أمّا الطريقة الحَلِيَّة - و هي التي أشار إليها الشريف المرتضى في نهاية هذه الرسالة - فقد قال المتكلّمون أنّ هناك فرقاً واضحاً بين حدوث الشيء لا إلى بداية، و حدوثه لا إلى نهاية؛ فيمكن أن يحدث الشيء بعد الشيء لا إلى نهاية، بينما لا يمكن حدوث الشيء قبل الشيء لا إلى بداية، فينبغي عدم قياس الحالتين على بعضها البعض. قال القاضي عبد الجبار بهذا الصدد: «و إنّما أورد ذلك أبو الهذيل في مكالمة أصحاب الحركات، فسوّى بين ما مضى و بين ما يستقبل؛ دفعاً لسؤالهم. و الأمر في ذلك في الفرق بينهما ظاهر؛ فإنّ حدوث الشيء بعد الشيء لا إلى غاية و آخر، لا يُخرج الفعل عن كونه فعلاً، و لا القادر عن كونه قادراً، و ليس هكذا ما يحدث لا إلى أوّل»^١.

و طبعاً حاول بعض المعتزلة تبرئة أبي الهذيل من أصل هذه النظرية، فقالوا: إنّه إنّما أوردها للجدل و إفحام الخصم، لا اعتقاداً منه بذلك^٢. و إنّما تعرّضنا لنظرية أبي الهذيل هنا لأنّ الشريف المرتضى قد ألمح إليها في نهاية الرسالة من دون تفصيل، حيث استشهد بجواب المتكلّمين الحَلِيّ على أبي الهذيل، فكان من الأفضل التعرّض لها هنا بشيء من التوضيح و التفصيل؛ لكي يكون القارئ على بينة من أمره.

هذه الرسالة

لم يخرج الشريف المرتضى عن دائرة المتكلّمين في القول بحدوث العالم، و الدفاع عن هذه النظرية في مختلف كتبه و رسائله، و متى سنحت له الفرصة، كما تقدّمت الإشارة إليه، و كما أشار هو إلى ذلك في نهاية الرسالة.

و قد كان الشريف المرتضى يمثّل مرجعية فكرية و ملجأ علمياً يلجأ إليه الجميع

١. المحيط بالتكليف، ص ١١٦.

٢. انظر: الفرق بين الفرق، ص ١١٣.

حتى العلماء عندما تستعصي عليهم المسائل، و كان المحقق الكراچكي (ت ٤٤٩هـ) قد دخل - و هو في الشام - في مناظرة مع أحد الفلاسفة الذين كانوا يؤمنون بقدم العالم، فأورد ذلك الفيلسوف استدلالاً لإثبات قدم العالم، عجز الكراچكي عن الإشكال عليه بصورة مقنعة، فأرسل الاستدلال إلى بغداد، حيث الشريف المرتضى الذي كان قد بلغ قمة ريفية من النضج العلمي، ما منحه القدرة على الإجابة على مختلف الإشكالات مهما كانت. و لما وصل الكتاب إليه قام بالإجابة عليه، و أرسل الإجابة إلى الكراچكي، فقام الأخير بإثبات الاستدلال (الشبهة) و جواب الشريف المرتضى في بدايات كتابه كنز الفوائد.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

لم يذكر الكراچكي اسماً لهذه الرسالة، لكن نقل ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) رسالة للشريف المرتضى سماها «جواب الملحدة (الملاحدة) في قدم العالم»^١، لعلها تكون هي هذه الرسالة.

ولكن بما أنه لا توجد قرينة قطعية على التطابق بين هذا الاسم و بين الرسالة التي بأيدينا، لذا كان من الأفضل اختيار عنوان مختلف قليلاً، مثل: «مسألة حول قدم العالم».

و بما أن هذه الرسالة لم تُطبع في ضمن مجموعات رسائل الشريف المرتضى؛ لذلك غفل عنها الكثير من الباحثين. فكان من الضروري القيام باستخراجها من كتاب كنز الفوائد، و تحقيقها بصورة مستقلة؛ كي تنشر و تطبع لأول مرة مع باقي رسائل الشريف المرتضى.

و أما نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى فواضحة جداً؛ فإن إيراد المحقق

الكراجكي لها في كتابه ونسبته إياها إلى الشريف المرتضى يعتبر دليلاً قطعياً على ذلك.

محتوى الرسالة

تقدم أن الرسالة مكوّنة من شبهة أو استدلال على قدم العالم، و جواب الشريف المرتضى على ذلك، وفيما يلي نقوم باستعراضهما:

أما الشبهة أو الاستدلال، فقد تركّز على إثبات عدم تقدم الصانع على الصنعة في الأزّل، ومحاولة إثبات أن كليهما أزليّان وقديمان، وذلك من خلال ما يلي: إن هناك ثلاثة احتمالات في المسألة، اثنان منها باطل، و واحد منها هو الصحيح، وهي: إما أن تتقدم الصنعة على الصانع، أو أن تتأخّر عنه، أو أن يشتركا معاً في الوجود الأزلي القديم.

أما الاحتمال الأول، فهو باطل بالإجماع.

وأما الثاني - وهو المهم، والذي تركّز عليه اهتمام صاحب الشبهة لأجل إبطاله - فباطل أيضاً؛ لأنّ تقدم الصانع على الصنعة إما أن يكون بزمن محدّد و محصور، أو بزمن غير محدّد و غير محصور.

فإنّ تقدّمها بزمن محدّد، له بداية و نهاية، فهذا يعني أنّ الصانع قد وُجد في بداية هذا الزمن، و أنّ الصنعة وجدت في نهايته، و هو يعني أنّ الصانع حادث؛ لأنّه وجد في بداية زمن محدّد و محصور، وذلك باطل.

و إن تقدّمها بزمن غير محدّد، بحيث يكون هذا الزمن فاصلاً بين الصانع و الصنعة، أي أن توجد الصنعة في نهايته، و بما أنّه لا نهاية لهذا الزمن، فهذا يعني أنّه سوف لن يتحقّق الزمن الذي توجد فيه الصنعة أبداً، أي أنّ الصنعة سوف لن توجد أبداً، و هو باطل بالوجدان، فإنّ الصنعة قد وُجدت.

وإذا قيل باستحالة وجود زمان غير محدّد وغير متناهي، فمجرد افتراضه يلزم منه هذا الإشكال.

فبقي الاحتمال الأخير هو الصحيح، وهو أنّ الصانع والصنعة قد وجدا منذ القَدَم. وأجاب الشريف المرتضى على ذلك، ويمكن تقسيم إجابته إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول: قام في هذا القسم بتقديم جواب عامّ عن الشبهة، وطرح رؤيته حول قَدَم العالم، وذلك من خلال ثلاث نقاط:

الأولى: أنّ الصانع - سواء كان قديماً أم حادثاً - يجب أن يتقدّم على الصنعة باعتباره فاعلاً، فإنّ من شأن الفاعل أن يكون قادراً، والقادر لا يؤثّر في الموجود، فإنّ وجود ذلك الموجود يغنيه عن الفاعل، فلا بدّ أن يتقدّم القادر عليه في الوجود.

وفي هذه النقطة يختلف الشريف المرتضى مع صاحب الشبهة، حيث ذهب الأخير إلى أنّ الصانع والصنعة موجودان معاً منذ الأزل، ولا تقدّم بينهما. الثانية: أنّ تقدّم الصنعة على الصانع باطل بكلّ تأكيد؛ لاستحالة تقدّم المؤثّر فيه (بالفتح) على المؤثّر (بالكسر).

ولا خلاف في هذه النقطة بين الشريف المرتضى وصاحب الشبهة، فقد تقدّم أنّ الأخير قد أبطل ذلك بالإجماع، سوى أنّه سوف يأتي في القسم الثاني من الجواب أنّ الشريف المرتضى لا يوافق على الاستدلال بالإجماع لإبطال ذلك.

الثالثة: أنّ الصانع القديم يجب أن يتقدّم على الصنعة بزمن غير محدّد وغير محصور؛ لأنّه لو كان متقدّماً عليها بزمن محدّد ومحصور، لكان القديم واقعاً في بداية هذا الزمن المحدّد، وهو يساوي حدوثة.

واختلف الشريف المرتضى مع صاحب الشبهة في الجزء الأول من هذه النقطة، وهو وجوب تقدّم الصانع على الصنعة، فإنّ صاحب الشبهة رفض ذلك، لكنّه اتفق معه في الجزء الثاني منها، وهو أنّه لو كان بين الصانع والصنعة زمن محدّد لأدّى إلى

حدوث القديم، وقد تقدّم هذا في كلام صاحب الشبهة.

القسم الثاني: قام الشريف المرتضى في هذا القسم بتفصيل الجواب على الشبهة، و التركيز على وجوه الخلاف بينه وبين صاحب الشبهة، وذلك من خلال النقاط التالية:

الأولى: أنّ ما تقدّم من محاولة استدلال صاحب الشبهة على إبطال القول بتقدّم الصنعة على الصانع بالإجماع غير صحيح - على الرغم من أنّ أصل الفكرة صحيحة -؛ لأنّ حجّة الإجماع مبنية على دخول الإمام المعصوم عليه السلام فيه، وهو يتوقّف على نصب الإمام و على بعثة الرسول صلّى الله عليه وآله، وكلّ هذا مبني على إثبات وجود الصانع القديم تعالى، وقبل ثبوت حدوث الصنعة والعالم لا يثبت وجود الصانع، فلا يكون الإجماع حجّة في بحثنا؛ لأنّ حدوث الصنعة لم يثبت بعد. فلا بدّ من الاستعانة بطرق أخرى، وذلك إما من خلال الاستدلال أو ادعاء الضرورة، لا الإجماع.

الثانية: وهذه هي نقطة الخلاف الرئيسيّة، وهي أنّه تقدّم في كلام صاحب الشبهة أنّه إذا كان بين الصانع و الصنعة زمن غير محدّد و غير محصور، فكما أنّه لا أوّل لهذا الزمن فإنّه لا آخر له، وهو يلزم عدم حدوث الصنعة أبداً، وهو باطل.

و ركّز الشريف المرتضى في نقاشه على هذه النقطة، فقال: إنّه لا ملازمة بين عدم التناهي من حيث البداية، وبين عدم التناهي من حيث النهاية، لأنّه يمكن افتراض أن يكون الزمن غير متناهي من حيث البداية - ما يؤمّن لنا قدّم الصانع -، لكنّه يكون متناهيّاً من حيث النهاية، وهو يؤمّن لنا إمكان حدوث الصنعة، فلا يرد ما تقدّم في كلام صاحب الشبهة من أنّ الصنعة سوف لن تحدث أبداً.

الثالثة: ما استنتجه صاحب الشبهة في نهاية دليله من أنّ الصنعة و الصانع موجودان معاً في الأزل و منذ القِدَم، باطل في حدّ ذاته؛ لأنّ وصف الصنعة بأنّها قديمة أمر

متناقض؛ فإنَّ فرض أنها صنعة يعني أنها متأخرة عن صانعها، كما تقدّم في النقطة الأولى من القسم الأول.

و أضاف الشريف المرتضى: أن افتراض قِدَم الصنعة يساوي في الاستحالة افتراض كون القديم مصنوعاً و مخلوقاً، فإنَّ كلا الفرضين محال، و هما عبارة أُخرى عن القول بقِدَم الحادث، و حدوث القديم.

مخطوطات الرسالة

لم نعر على نسخة مستقلة للرسالة؛ ولكن بما أنها منقولة في ضمن كتاب كنز الفوائد للمحقّق الكراچكي (ت ٥٤٤٩هـ) كما تقدّم، لذلك اعتمدنا في تحقيقها على نسخ هذا الكتاب، و هي كما يلي:

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٢٦؛ نسخها «جعفر بن محمّد» في شهر رمضان من سنة ٦٧٧هـ بخطّ النسخ.

و تقع المخطوطة في (٢٥٢) ورقة. ^١ و رمزنا لها بـ«أ».

٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٨٩٩؛ نسخت في

القرن ١٣ تقريباً بخطّ النسخ، و لم يعلم اسم ناسخها.

و تشاهد في الأوراق الأولى منها فهرس لمحتويات كتاب كنز الفوائد نقلاً عن

الفاضل الهندي، و خاتم بيضويّ يتعلّق بمكتبة «ضياء الدين النوري».

و هي تقع في (٢٠٠) ورقة. ^٢ و رمزنا لها بـ«ب».

٣. الطبعة الحجرية من منشورات مكتبة المصطفوي - قم، و قد رمزنا لها بـ«ح».

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ١، ص ١٩٠.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٧، ص ٣٣٥.

مَسْأَلَةٌ حَوْلَ قِدَمِ الْعَالَمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِقَالَ الْمُحَقِّقُ الْكِرَاجِكِيُّ^١:

قَدْ أَكُنْتُ اجْتَمَعْتُ فِي.....

١. هل هو الكِرَاجِكِي بفتح الجيم، أو الكِرَاجِكِي بضمها، أو الكِرَاجِكِي بكسرها؟ قال السمعاني: «الكِرَاجِكِي» بفتح الكاف والراء والجيم وفي آخرها كافٌ أخرى، هذه النسبة إلى «كِرَاجِك» وهي قرية على باب واسط؛ هكذا سمعتُ أستاذي أبا القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ بأصبهان لما سألتُه. الأنساب، ج ١١، ص ٥٨.
وقال ياقوت الحموي: «كِرَاجِك» بالفتح والجيم المضمومة وآخره كاف؛ قال السمعاني: قرية على باب واسط. معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٤٣.
وقال السيد محسن الأمين: و«الكِرَاجِكِي» بفتح الكاف وإهمال الراء وكسر الجيم، نسبة إلى «الكِرَاجِك» عمل الخيم؛ ولهذا وصفه بعض مترجميه بالخيمي. وضبطه بعضهم بضمّ الجيم نسبة إلى «الكِرَاجِك» قرية على باب واسط؛ ذكرها ياقوت في معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٤٣.
ولكنّ هذا ليس بصحيح. أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٤٠١.
وهو أبو الفتح محمد بن عليّ بن عثمان الكِرَاجِكِيُّ؛ من علماء الشيعة في القرن الخامس، وُلِدَ في أواخر القرن الرابع. كان متكلماً فقيهاً محدثاً، أخذ عن الشيخ المفيد والشيخ المرتضى والشيخ الطوسي؛ وأخذ عنه: عبد الرحمن الخُزاعي، وأبو محمد الحبشي، والحسين بن هبة الله الطرابلسي، وابن البراج، وأعظم آخرون. من تصانيفه: التعجب من أغلاط العامة، وكنز الفوائد، ومعدن الجواهر، وغيرها. توفيّ بـصُور سنة ٤٤٩هـ. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٠٠، الرقم ٣٥٥؛ معدن الجواهر، المقّمة، ص ١١؛ الرسالة العلوية للكِرَاجِكِي، ص ١٩ - ٢٥؛ الفوائد الرجالية لبحر العلوم، ج ٣، ص ٣٠٣؛ بحار الأنوار، ج ١، ص ٣٥؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ٢٨٧، الرقم ٨٥٧؛ الكنى والألقاب، ج ٣، ص ١٤؛ رياض العلماء، ج ٧، ص ٢٣٧.
٢. في النسخ: «وقد»؛ وإنما حذفنا الواو لكي يكون النصّ مستأنفاً ومناسباً لبداية رسالة.

الرَّمْلَةَ^١ بَرَجُلٍ عَجَمِيٍّ، يُعْرَفُ بِأَبِي سَعِيدِ الْبَرْدَعِيِّ^٢، وَكَانَ يَحْفَظُ شُبُهَاءَ

١. «الرملة»: بلدة عظيمة بفلسطين. راجع: معجم البلدان، ج ٣، ص ٦٩.
 ٢. في «أ»: «سعد البردعي». وفي «ب»: «سعد اليزدعي». وفي «ح»: «سعيد البردعي». ولم نعثر فيما بأيدينا من كتب التراجم على شخص يحمل واحداً من هذه الأسماء الثلاثة، وإنما الموجود في الكتب هو «أبو سعيد البردعي».
- وقد وَصَفَهُ الكِراجِكِي هنا بأنه رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ، لاقاه في الرملة، وأنه كان يتبنّى آراء الفلاسفة حول قِدَمِ العالم، حتّى إنَّ الكِراجِكِي سوف يصفه بعد قليل بالملحد، وهو وصِفٌ عَادَةٌ ما يوصف به الفلاسفة. هذا كلُّ ما قدّمه لنا الكِراجِكِي من معلومات حول هذه الشخصية، وليست بأيدينا شخصيّة نعرفها تحمل هذا الاسم مع هذه الأوصاف.
- أما «أبو سعيد البردعي» شيخ الحنفية المشهور ببغداد، فقد كان فقيهاً و متكلماً معتزلياً، وقد قُتِلَ مع الحاج في فتنة القرامطة سنة ٣١٧هـ أي قبل حياة الكِراجِكِي (ت ٤٤٩هـ) بقوود. كما أنه لا تنطبق عليه الأوصاف التي ذكرها الكِراجِكِي لصاحب الشبهة. راجع: الوافي بالوفيات، ج ٦، ص ٢٠٧.
- و هناك أيضاً شخص آخر يحمل هذا الاسم - أي أبو سعيد البردعي - لكنّه كان محدثاً ولم يكن فيلسوفاً. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٣٠٥.
- هذا من عثرنا عليه ممّن يُسمّى بأبي سعيد البردعي، أو البردعي بالبدال المهملة.
- و هناك شخص آخر يُدعى أبا الحسن البردعي، إلا أنه أيضاً كان متكلماً لا فيلسوفاً، وكان معاصراً لأبي علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ)، فيكون متقدماً بأكثر من قرن على الكِراجِكِي. راجع: تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٤٦.
- نعم هناك شخص يُدعى «أبا منصور البردعي»، ذكره حمزة بن عليّ الزوزني - أحد أئمّة المذهب الدرزي - في الرسالة ١٩ من رسائل الحكمة، ج ١، ص ٢٢٧؛ وقد كتب حمزة هذه الرسالة في سنة ٤١٠هـ (رسائل الحكمة، ج ١، ص ٢٢٥)، حيث تحدّث عن دعوته لأبي منصور البردعي إلى التوحيد، وهو يدلُّ على معاصرة البردعي لحمزة، وهو يناسب أيضاً كونه معاصراً للكِراجِكِي؛ فيُحتمل أن يكون نفس البردعي الذي ذكره الكِراجِكِي هنا، وبذلك يكون «سعيد» تصحيفاً من «منصور». ثم إنَّ حمزة قد ذكر البردعي أيضاً من دون كنيته في الرسالة ١٦ من رسائل الحكمة، ج ١، ص ٢٠٤. ونحن مَدِينون في الإشارة إلى أبي منصور البردعي المذكور في رسائل الحكمة، للشيخ «عبد الله نعمة» محقّق كتاب كنز الفوائد [ج ١، ص ٤٢، الهامش ١].

في هذا الباب^١، وكنتُ كثيراً ما أكلّمه فيها^٢، وأستظهر^٣ بإثباتِ الحُجّةِ عليه، فأوردَ عليّ يوماً^٤ شبهةً كانت أكبرَ ما^٥ في يديهِ، وتكلّمتُ عليها بكلامٍ لم أفتَحِ به فأحكيتُه.

ثمّ كتبتُ كتاباً إلى بغدادَ إلى حَضْرَةِ سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ المُرْتَضَى ذِي المَجْدِينِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وَذَكَرْتُ الشُّبْهَةَ فِيهِ، فَوَرَدَ إِلَيَّ جَوَابُهُ عَنْهَا^٦.
وَأَنَا^٧ أَذْكَرُ الشُّبْهَةَ وَالجَوَابَ وَما وَجَدْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الكَلَامِ فِي هَذَا البابِ.

الشُّبْهَةُ:

قالَ المُلْحِدُ^٨ مُسْتَدِلًّا عَلَيَّ أَنَّ الصَّانِعَ لَمْ يَتَقَدَّمِ الصَّنْعَةَ: إِنِّي وَجَدْتُ أَمْرَهُما لا يَخْلُو مِن ثَلَاثِ خِصَالٍ: إمَّا أَنْ تَتَقَدَّمَ الصَّنْعَةُ عَلَيْهِ، أو أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنْهُ، أو أَنْ يَكُونَ فِي الوُجُودِ سَوَاءً^٩.

- «ثم إن لقب «البرذعي» منسوب إلى «برذعة» - وقد رُويت بالدال المهملة - بلد في أقصى أذربيجان، وهو معرّب: «برده دار»؛ أي موضع السبي؛ لأنّ بعض ملوك الفرس سبى سبياً من وراء إرمينية، وأنزلهم هناك. راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ٣٧٩.
١. أي باب حدوث العالم وقدمه. فقد تقدّم الكلام عن هذا البحث في كلام الكراجكي في كثر الفوائد.
٢. في «ح»: - «فيها».
٣. في «ب»: «أستظهر» بدون واو العطف.
٤. في «ب»: «يوماً عليّ» بدل «عليّ يوماً».
٥. في النسخ التي بأيدينا: «مما»، وما أثبتناه أنسب.
٦. في «ب»: «منها».
٧. في «ح»: «فأنا».
٨. في «أ»: «قال أحد الملحده». كذا كتبت، ولعل المقصود: «الملاحده»، فحذفت الألف وفقاً لأسلوب الكتابة القديم. وفي «ح»: «قال الملحده».
٩. في «ح»: - «أن».
١٠. جاءت العبارة في «ب» بصورة مضطربة، وذلك كالتالي: «إمّا أن يتقدّم الصنعة عليه، وأن يتأخّر عنه، أن يكون في الوجود سواء».

وَقَدْ فَسَدَ بَاتِّفَاقِي تَقَدُّمُهَا عَلَيْهِ.

قَالَ: وَيَفْسُدُ أَيْضاً تَقَدُّمُهُ عَلَيْهَا؛ إِذْ كَانَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ تَقَدَّمَهَا^١ بِمُدَّةٍ مَحْصُورَةٍ وَتَقْدِيرِ أَوْقَاتٍ مُتَنَاهِيَةٍ، أَوْ بِمُدَّةٍ غَيْرِ مَحْدُودَةٍ وَتَقْدِيرِ أَوْقَاتٍ غَيْرِ مَحْصُورَةٍ.
قَالَ: فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فِي الْوُجُودِ أَمَدٌ مَحْصُورٌ وَتَقْدِيرُ زَمَانٍ مَحْدُودٍ، فَهُوَ مُتَنَاهٍ،
وَلَهُ^٢ أَوَّلٌ وَآخِرٌ. فَكَمَا أَنَّ آخِرَهُ حُدُوثُ الصَّنَعَةِ^٣، فَكَذَلِكَ أَوَّلُهُ حُدُوثُ الصَّانِعِ.
وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْقَوْلِ بِذَلِكَ.

قَالَ: وَإِنْ تَقَدَّمَهَا بِمُدَّةٍ لَا تُحَدَّدُ، وَتَقْدِيرِ أَوْقَاتٍ لَا تَتَنَاهَى وَتُحْصَرُ، فَلَا آخِرَ
لِهَذِهِ الْمُدَّةِ، كَمَا لَا أَوَّلَ لَهَا. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا آخِرٌ، فَقَدْ بَطَلَ حُدُوثُ الصَّنَعَةِ.
وَإِنْ نَفَيْتُمُ الْأَوْقَاتِ وَالْأَزْمَانَ الَّتِي يَصِحُّ^٤ هَذَا فِيهَا، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُكُمْ إِنْكَارَ
تَقْدِيرِهَا، وَفِي التَّقْدِيرِ يَلْزَمُ هَذَا^٥ أَيْضاً.
قَالَ: فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّنَعَةَ وَالصَّانِعَ قَدِيمَانِ لَمْ يَزَالَا.

الجواب:

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -^٧:

أَمَّا الصَّانِعُ مِنْ حَيْثُ كَانَ صَانِعاً^٨، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِهِ عَلَى صَنْعَتِهِ، سِوَاءَ كَانَ

١. في «ح»: «تقدمه عليها» بدل «تقدمها».

٢. في «أ»: «فهو متناه، له». وفي «ب»: «فهي متناولة». وما أثبتناه استفدناه من «ح».

٣. يمكن أن تُقرأ «ح»: «فكما أن آخِرَهُ حَدَثٌ وَالصَّنَعَةُ»، فتكون الواو للمعية، أي: حَدَثٌ مَعَ الصَّنَعَةِ.

٤. في «ب»: «يقبح». ٥. في «ب»: «هو».

٦. في «ح»: «هنا» بدل «أيضاً».

٧. في «ب»: «و الجواب: قال الشريف المرتضى رحمه الله». وفي «ح»: «و الجواب: قاله الشريف المرتضى رحمه الله».

٨. في «ب»: «صانع»، وهو سهو.

قديمًا أو مُحدثًا؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ حُكْمٌ يَجِبُ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ فَاعِلًا. وَيَسْتَوِي فِي هَذَا الْحُكْمِ الفَاعِلُ الْقَدِيمُ وَ الفَاعِلُ الْمُحَدَّثُ، غَيْرَ أَنَّ الصَّانِعَ الْقَدِيمَ يَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ صَنْعَتَهُ بِمَا إِذَا قَدَّرْنَاهُ أَوْقَاتًا وَ أزمانًا كَانَتْ غَيْرَ مُتْنَاهِيَّةٍ وَ لَا مَحْصُورَةً؛ وَ لَا يَجِبُ هَذَا فِي الصَّانِعِ الْمُحَدَّثِ؛ بَلْ يَتَقَدَّمُ الصَّانِعُ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ صَنْعَتَهُ بِالزَّمَانِ الْوَاحِدِ، أَوْ الْأَزْمَانِ الْمُتْنَاهِيَّةِ الْمَحْصُورَةِ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّانِعَ لِأَبَدٍ مِنْ أَنْ يَتَقَدَّمَ صَنْعَتَهُ - وَ يَسْتَوِي فِي هَذَا الْحُكْمِ الْقَدِيمُ وَ الْمُحَدَّثُ - : أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا، لَمْ تَكُنْ فِعْلًا لَهُ وَ حَادِثَةً بِهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا، وَ القَادِرُ لَا يَقْدِرُ عَلَى المَوْجُودِ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ يُغْنِي عَنِ تَعَلُّقِ القُدْرَةِ بِهِ. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ مُصَاحَبَةِ الفَاعِلِ لِفِعْلِهِ.

فَأَمَّا تَقَدُّمُ الفِعْلِ عَلَى فَاعِلِهِ فَأَظْهَرَ فَسَادًا؛ لِأَنَّ المُوَثَّرَ فِي وُجُودِ الفِعْلِ وَ حُدُوثِهِ كَوْنٌ فَاعِلِهِ قَادِرًا، فَكَيْفَ يَتَقَدَّمُ المُوَثَّرُ فِيهِ عَلَى المُوَثِّرِ؟!

وَ أَمَّا تَقَدُّمُ الصَّانِعِ الْقَدِيمِ تَعَالَى عَلَى صَنْعَتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَحْصُورِ الأَوْقَاتِ. وَ إِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِيهِ - وَ لَمْ يَجِبْ فِي الصَّانِعِ الْمُحَدَّثِ - لِكَوْنِهِ قَدِيمًا؛ لِأَنَّهُ^٢ لَوْ كَانَ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَ الْمُحَدَّثِ أَوْقَاتٌ مُتْنَاهِيَّةٌ، لَخَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا، وَ دَخَلَ فِي أَنْ يَكُونَ مُحَدَّثًا؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْقَدِيمِ أَنْ لَا يَكُونَ لَوْجُودِهِ أَوَّلٌ وَ لَا ابْتِدَاءٌ^٤، وَ تَنَاهَى مَا بَيْنَهُ [مِنْ] الأَوْقَاتِ وَ بَيْنَ الْمُحَدَّثِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لَوْجُودِهِ^٦ أَوَّلٌ وَ ابْتِدَاءٌ.

١. في «أ، ب»: «و الأزمان».

٢. الظاهر أن هذين تعليان متتاليان لأمر واحد، سوى أن الأول مجمل، والثاني مفصل.

٣. في «أ»: - «أن».

٤. في «ح»: «أن لا يكون بوجوده ابتداء» بدل «أن لا يكون لوجوده أول و لا ابتداء».

٥. في النسخ بدل ما بين المعقوفين: «و بين».

٦. في «ح»: «بوجوده».

فأما ما تَصَمَّتْهُ السُّؤالُ، مِنَ التَّقْسِيمِ، وَ التَّعْوِيلِ - فِي إِفْسَادِ تَقَدُّمِ الصَّنَعَةِ عَلَى الصَّانِعِ - عَلَى الاتِّفَاقِ عَلَى ذَلِكَ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُعَوَّلُ فِيهِ عَلَى الاتِّفَاقِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ أَنْ يُعَيَّنَ طَرِيقُ الْعِلْمِ^٣؛ إِمَّا مِنْ صَرُورَةٍ، أَوْ اسْتِدْلَالٍ. وَ قَدْ بَيَّنَّا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّنَعَةَ لَا تَتَقَدَّمُ الصَّانِعَ.^٤

فأما ما مَضَى مِنَ السُّؤالِ - مِنَ الْإِزَامِ نَفْيِ التَّنَاهِي وَ الْآخِرِ عَنِ الْمُدَّةِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الصَّانِعِ وَ الصَّنَعَةِ، كَمَا نَفَيْ عَنِهَا الْإِبْتِدَاءَ وَ التَّنَاهِي مِنَ قَبْلِ أَوَّلِهَا - فَغَيْرُ صَحِيحٍ وَ لَا لَازِمٌ؛ لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّا مَتَى جَعَلْنَا بَيْنَ الصَّانِعِ الْقَدِيمِ وَ صَنَعَتِهِ مُدَّةً مُتَنَاهِيَةَ الْإِبْتِدَاءِ مَحْصُورَةً، لِحَقِّ الْقَدِيمِ بِالْمُحَدَّثِ، وَ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا. وَ إِذَا جَعَلْنَا هَا^٥ مَحْصُورَةً الْإِنْتِهَاءِ، لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِيهَا^٦، وَ لَا أَدَّى إِلَى مَا قَدْ عَلِمْنَا فَسَادَهُ مِنْ كَوْنِ الْقَدِيمِ مُحَدَّثًا، وَ لَا إِلَى غَيْرِهِ مِنْ ضُرُوبِ الْفَسَادِ؛ فَلَمْ يَلْزَمْ نَفْيُ الْآخِرِ عَنِ الْمُدَّةِ، قِيَاسًا عَلَى نَفْيِ الْأَوَّلِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّ شَيْوخُ أَهْلِ الْعَدْلِ فِي كُتُبِهِمُ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ^٧، وَ قَالُوا:^٨ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ إِثْبَاتُ فَاعِلٍ لَمْ يَزَلْ فَاعِلًا، وَ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ وَ لَا مُسْتَحِيلٍ إِثْبَاتُ فَاعِلٍ

١. فِي «ب» + «أَنْ». ٢. فِي «ح» - «مَنْ».

٣. هَكَذَا فِي «ح». وَ فِي «أ»: «أَنْ تُبَيَّنَ طَرِيقَةُ الْعِلْمِ». وَ فِي «ب»: «أَنْ يُبَيَّنَ طَرِيقَةُ الْعِلْمِ».

٤. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً.

٥. يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَعَلْنَا الْمُدَّةَ مَحْصُورَةً وَ مُتَنَاهِيَةً مِنْ جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ لَزِمَ أَنْ يَصِيرَ الْقَدِيمُ حَادِثًا؛ لَكِنْ إِذَا جَعَلْنَا الْمُدَّةَ مَحْصُورَةً وَ مُتَنَاهِيَةً مِنْ جِهَةِ الْإِنْتِهَاءِ، لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ. فَلَا يَصَحُّ حِينَئِذٍ إِضَافَةُ كَلِمَةِ «غَيْرِ» إِلَى الْعِبَارَةِ كَيْ تُصْبِحَ كَالثَّالِي: «وَ إِذَا جَعَلْنَا هَا غَيْرَ مَحْصُورَةَ الْإِنْتِهَاءِ» كَمَا تَصَوَّرَ مُحَقِّقُ كِتَابِ كَنْزِ الْفَوَائِدِ [ج ١، ص ٤٤، الْهَامِش ١]؛ لِأَنَّهُ سَيُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَالِ الْعِبَارَةِ.

٦. أَي: لَمْ يَجِبْ أَنْ يَصِيرَ الْقَدِيمُ مُحَدَّثًا. وَ سَيَأْتِي تَوْضِيحُ ذَلِكَ فِي الْعِبَارَةِ التَّالِيَةِ مِنَ الْمَتْنِ.

٧. أَي بَيْنَ نَفْيِ التَّنَاهِي مِنْ جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ، وَ نَفْيِهِ مِنْ جِهَةِ الْإِنْتِهَاءِ.

٨. فِي «ب» + «إِنْ».

لا يَزَالُ فاعلاً.

وَبَيَّنُوا: أَنَّ نَفْيَ التَّنَاهِي وَالْإِبْتِدَاءِ عَنِ الْأَفْعَالِ مِنْ قَبْلِ أَوْلِهَا يُخْرِجُهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ أفعالاً، وَلَيْسَ نَفْيُ التَّنَاهِي عَنْهَا مِنْ قَبْلِ آخِرِهَا يُخْرِجُهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ أفعالاً. وَذَكَرُوا: أَنَّ نَعِيمَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَعِقَابَ أَهْلِ النَّارِ دَائِمَانِ، لِأَنْقِطَاعِ لُهُمَا^١ وَ لَا آخِرَ،^٢ وَلَمْ يُؤَدِّ^٣ ذَلِكَ إِلَى الْمُحَالِ وَالْفَسَادِ؛ إِلَى^٤ مَا أَدَّى إِلَيْهِ نَفْيُ التَّنَاهِي عَنِ الْأَفْعَالِ مِنْ قَبْلِ أَوْلِهَا.

وَقَالُوا: لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَدْخُلَ دَاخِلَ دَاراً بَعْدَ دَارٍ أَبَداً بِغَيْرِ انْقِطَاعٍ، وَ مِنْ الْمُسْتَحِيلِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَدْخُلَ دَاراً قَبْلَ دَارٍ أَبَداً بِلَا أَوْلٍ.^٥ وَ قَدِ اسْتَفْصَيْنَا نَحْنُ هَذَا الْكَلَامَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِنَا، وَ ذَكَرْنَاهُ فِي «الْمُلَخَّصِ»^٦ وَ غَيْرِهِ مِنْ أَجْوَدَةِ الْمَسَائِلِ،^٧ وَ التَّقْوِضِ عَلَى الْمُخَالِفِينَ^٨.

١. في «أ، ح»: «لها».

٢. هذه إشارة إلى بطلان نظرية أبي الهذيل العلاف؛ وهي نظرية: «سكون أهل الخلدَيْن»، والتي تقدمت الإشارة إليها في مقدمة التحقيق.

٣. في «ب»: «و لم يعد».

٤. كذا في «أ، ب، ح»، و الظاهر زيادة «إلى». ثم إنَّ الأفضل أن تُحذف «ما»، و يوضع بدلاً عنها: «كما»، فصيغ العبارة كالتالي: «و لم يؤدِّ ذلك إلى المحال و الفساد كما أدَّى إليه نفي التناهي...».

٥. راجع: المحيط بالتكليف، ص ١١٦. ٦. الملخص، ص ٦٠ - ٦٢.

٧. في «ب»: «مسائل». و لم نعر في أجوبة المسائل الكثيرة و المتنوعة التي أجاب عنها الشريف المرتضى على بحثٍ له حول حدوث الصنعة و قدم الصانع؛ لكن ذكر البُصروي - الذي قام بفهرسة مصنّفات الشريف المرتضى في حياته - اسم إحدى المسائل المفقودة للشريف المرتضى، و هي المسألة الأولى من المسائل الرمليات، و قال: إنَّها تحمل عنوان: مسألة في الصنع و الصانع. فيُحتمل قوياً أن يكون الشريف المرتضى قد تعرَّض إلى بحث حدوث الصنعة في هذه المسألة المفقودة.

٨. مثل نقضه على يحيى بن عددي النصراني في رسالة تحت عنوان: «الكلام فيما يتناهى و ما لا

و أما ما تَصَمَّنُهُ السُّؤال - مِن أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ الصَّنْعَةَ وَ الصَّانِعَ قَدِيمَانِ لَمْ يَزَالَا - فمُنَاقَضَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ لِأَنَّ الوَصْفَ لِلصَّنْعَةِ بِالْقَدَمِ يَنْقُضُ كَوْنَهَا صَنْعَةً^١، كَمَا أَنَّ وَصْفَ الْقَدِيمِ بِأَنَّهُ مَصْنُوعٌ يَنْقُضُ كَوْنَهُ قَدِيمًا؛ وَ هَلْ هَذَا إِلَّا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْمُحَدَّثَ قَدِيمٌ، وَ الْقَدِيمَ مُحَدَّثٌ؟! وَ لَا خَفَاءَ بِفَسَادِ ذَلِكَ.

[قَالَ الْمُحَقِّقُ الْكِرَاجِكِيُّ:]

هَذَا آخِرُ الْجَوَابِ الْوَارِدِ إِلَيَّ مِنْ حَضْرَةِ الشَّرِيفِ^٢ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ^٣.

« يتناهى»، و هذه الرسالة مفقودة؛ لكن أشار الشريف المرتضى إلى بعض محتوياتها في الملخص، ص ٦٢. كما تقدم في مقدمة التحقيق أن للشريف المرتضى نقضاً آخر على يحيى بن عدي يحمل عنوان: «الرد على يحيى في اعتراضه دليل الموحدين في حدت الأجسام». راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧٠.

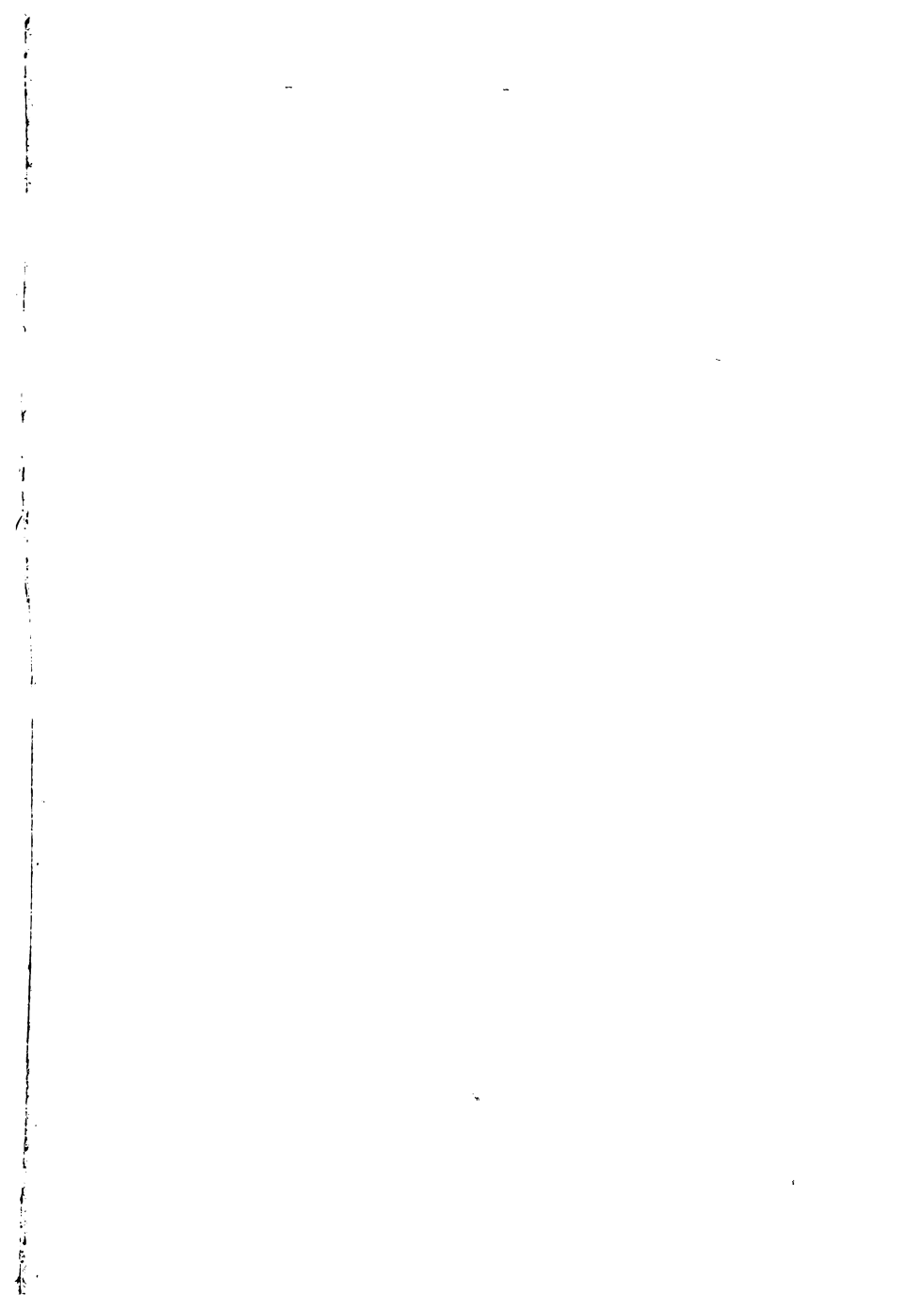
١. في «ح»: «لأن الوصف المتصف بالقدم ينقض كونه صفة».

٢. في «ح»: «+ السيد».

٣. و قد ذكر الكراجكي بعد ذلك توضيحاً مختصراً لكلام الشريف المرتضى، لا بأس بإيراده، و هو: «و جميع ما تَصَمَّنُهُ [أي جواب الشريف المرتضى] من إطلاق القول بأن بين القديم و أول المحدثات أوقاتاً لا أول لها، فإنما المراد به «تقدير أوقات»، دون أن يكون القصد أوقاتاً في الحقيقة؛ لأن الأوقات أفعال؛ و قد ثبت أن للأفعال أول. فلو قلنا: «إن بين القديم و أول الأفعال أوقاتاً في الحقيقة» لناقضناه، و دخلنا في مذهب خصمنا؛ نعوذ بالله من القول بهذا». كثر الفوائد، ج ١، ص ٤٥.

(٣٤)

مسألة في خلق الأفعال



مقدمة التحقيق

يُعتبر البحث عن حقيقة أفعال الإنسان و اختياره أو جبره من أقدم المسائل التي احتدم الصراع حولها بين المتكلمين، و دارت بينهم بحوث كثيرة؛ فقد آمن بعض المتكلمين باختيار الإنسان و حرّيته في أفعاله، بينما أصرّ آخرون على أنه مجبر في أفعاله، كما هو مجبر و غير مختار بالنسبة إلى لونه و شكله و طوله و قصره.

و قد عُرف أتباع النظرية الأولى بالعدلية و أهل العدل، فيما سُمي الآخرون بالمجبرة أو أهل التجوير؛ أي الذين يجوزون الظلم و الجور على الله تعالى، حيث يقولون؛ إنه تعالى يجبر العبد على المعصية و يخلقها فيه، ثم يعاقبه عليها.

و بهذا صار بحث العدل من المسائل الأساسية التي انقسمت الفرق الكلامية على أساسه إلى عدلية و غير عدلية (مجبرة)، و اتضح أنّ المراد بالعدل في هذا البحث هو اختيار الإنسان؛ لأنه - كما تقدّم - لو قلنا بالجبر، لاستلزم أن يكون تعالى جائراً و ظالماً؛ تعالى عن ذلك. و على هذا إذا قلنا بالاختيار، صار تعالى عادلاً.

قال أبو حاتم الرازي عند حديثه عن وصف المعتزلة أنفسهم بأنهم أهل العدل و التوحيد:

و قد لُقبت المعتزلة نفسها بلقب آخر، فقالوا: نحن أهل العدل و التوحيد، يعنون بالتوحيد أنهم خرجوا من شرط التشبيه... و يعنون بالعدل أنهم خرجوا من حدّ الإيجار^١.

فهو هنا يصرّح بأنّ المقصود بالعدل هو نفي الجبر، أي القول بالاختيار.

و قد قام الشريف المرتضى في هذه الرسالة بالتعرض إلى بحث العدل بصورة مستوفاة، حيث استعرض الأدلة العقلية والنقلية الدالة على العدل، و ناقش الإشكالات التي قد ترد عليه؛ وبذلك تكون هذه الرسالة مثلاً لبحث كامل و مختصر حول العدل، يقوم ببيان نظرية العدالة و ينتصر لها، و هي نافعة جداً لمن يريد أن يطلع على بحث العدل و اختيار الإنسان بصورة سريعة و كاملة، من دون تطويل مُبَلِّغ، و لا اختصار مُخِل.

محتوى الرسالة

و في بداية الرسالة، قَسَم الشريف المرتضى أفعال الإنسان إلى قسمين:
الأول: أجمع المسلمون على أنه من فعل الله تعالى، مثل ألواننا، و أشكالنا، و طولنا.

و الثاني: مثل قيامنا، و قعودنا، و حركتنا، و سكوننا.

و قد اختلفت الأقوال حول القسم الأخير إلى قولين :

أحدهما: أن هذه التصرفات هي من فعل الإنسان لا فعل الله تعالى، على الرغم من أنه تعالى هو الذي أعطى الإنسان القدرة لكي يقوم بهذه الأفعال.

و الآخر: أنه أيضاً من فعل الله تعالى، حاله حال ألواننا و أشكالنا.

و استدلل الشريف المرتضى على القول الأول بثلاثة أدلة عقلية، و هي:

الأول: أن تلك الأفعال تابعة لدواعي الإنسان و صوارفه، فمتى ما أراد وقعت، و

متى ما لم يرد لم تقع، و هذا يدل على أنها تابعة له، و أنه مختار فيها.

و هذا الدليل قد استعمله المرتضى في موضع آخر من علم الكلام، فقد استدلل به

على اكتسابية المعرفة، فإن المعرفة بالله تعالى تابعة لدواعي الإنسان و صوارفه

في تحقّقها وعدمه، وهذا يعني أنّها فعله، وأنّه هو المُكْتَسِب لها^١، كما استدَلّ بنفس الدليل لإثبات مسؤوليّة الإنسان عن أفعاله المتولّدة^٢.

الثاني: أنّ الله تعالى قد أمر العباد بأفعال، ونهاهم عن أخرى، ولولا أنّها من فعلهم لَمَا صحَّ ذلك.

وهذا الدليل موجود في تراث أهل البيت عليهم السلام، حيث روي عن الإمام الكاظم عليه السلام أنّه قال في حديث له مع أبي حنيفة النعمان حول فاعل المعصية: «إِنَّ المعصية لا بدّ أن تكون من العبد، أو من ربّه، أو منهما جميعاً. فإن كانت من الله، فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده، ويأخذه بما لم يفعل. وإن كانت منهما، فهو شريكه، والقويّ أولى بإنصاف عبده الضعيف. وإن كانت من العبد وحده، فعليه وقع الأمر، وإليه توجه النهي...»^٣.

الثالث: أنّ العباد يُحمّدون على أفعال ويذمّون على أخرى، أي أنّهم هم الذين يتحمّلون مسؤوليّة أفعالهم، وهذا يدلّ على اختيارهم فيها.

وهذا الدليل موجود أيضاً في تراث أهل البيت عليهم السلام، حيث روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال في حديث له حول الاختيار مع شيخ كبير بعد مُنصّرفه من صفّين، حيث قال ذلك الشيخ: وكيف لم نكن في شيء من حالاتنا مُكرّهين، ولا إليه مضطّرين، وكان بالقضاء والقدر مسيرنا ومنقلبنا ومنصرفنا؟ فقال له: «و تظنّ أنّه كان قضاءً حتماً و قدراً لازماً؟ إنّه لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب، والأمر والنهي، والزجر من الله، وسقط معنى الوعد والوعيد، فلم تكن لائمة

١. الذخيرة، ص ١٦٦.

٢. المصدر، ص ٧٣.

٣. الأمالي للمرئضي، ص ١٦٦.

للمذنب، ولا مَحْمَدَة للمحسن...»^١. وفي الحقيقة لقد أشار الإمام عليه السلام في كلامه هذا إلى الدليلين الآخرين معاً.

ثم إنَّ دليل الحمد والذمّ قد استعمله الشريف المرتضى أيضاً لإثبات اكتسابية المعرفة^٢، ومسؤولية الإنسان بالنسبة للأفعال المتولدة^٣، كما تقدم في الدليل الأول.

وبعد ذلك استدلَّ الشريف المرتضى على بطلان الجبر بأربعة أدلّة، وهي:

أولاً: أنّ في أفعال الإنسان كفرًا وظلمًا، فلو كان الفاعل لها هو الله تعالى، لصحَّ أن يوصف بأنه كافر وظالم - تعالى الله عن ذلك -؛ لأنَّ اللغة العربيّة تقتضي أن يوصف فاعل الفعل به ويُشتقُّ منه اسم فاعل، فيوصف فاعل العدل والإحسان بأنه عادل ومحسن، وإذا كان كذلك صحَّ وصف فاعل الكفر والظلم بأنه كافر وظالم، ولكنَّ إجماع المسلمين يمنع من إطلاق هذه الأوصاف عليه تعالى، فلا يكون تعالى فاعلاً للكفر والظلم.

ثانياً: أجمعت الأمة على أنّ الله تعالى يثيب المؤمن ويعاقب الكافر، فإذا لم يكن الإيمان والكفر من فعلهما لقبح إثابة وعقاب شخص على فعلٍ فعَلَهُ غيرُهُ.

ثالثاً: لو جاز من الله تعالى فعل جميع القبائح ومنها الكذب لِعَدَمِ قبحها عليه، لجاز أن يصدّق الكاذب، وبذلك لا تبقى ثقة بالأنبياء عليهم السلام وجميع الأديان.

رابعاً: لو صحَّ الجبر لما وجبت عبادة الله تعالى على الكافر؛ لأنَّ العبادة نوع من الشكر، ولا يجب على الكافر شكر الله تعالى؛ لأنَّه لم يُنعم عليه؛ فإنَّه تعالى قد خلق فيه الكفر الذي يستحقُّ به الخلود في النار، وهو بذلك يستحقُّ أن يسمّى مُسيئاً لا مُنعماً.

١. الكافي، ج ١، ص ١٥٥، ح ١.

٢. الذخيرة، ص ١٦٦.

٣. المصدر، ص ٧٣.

و أما خلق الحياة و الشهوات التي تحقّق له بعض الملذّات و المنافع العاجلة، فهذه لا تعدّ نعمة؛ لأنّها إن كانت للاستدراج إلى الكفر، لم تكن نفعاً و لا نعمة. و لو سلّمنا أنّها تعدّ نفعاً فهي لا تساوي الضرر الذي سوف يلحقه بسبب الكفر.

ثمّ استدلّ الشريف المرتضى بأدلة قرآنيّة على الاختيار و بطلان الجبر، حيث دلّت آيات عديدة على أنّ العباد هم الذين يفعلون أفعالهم، مثل قوله تعالى: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^١، فهو صريح في نسبة الأفعال إلى العباد.

و قوله: ﴿مَا أَضَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَ مَا أَضَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾^٢. فهو صريح أيضاً في أنّ السيئة من العبد.

و لا يصحّ ما قد يقال من أنّ الطاعات نوع من الحسنات و هي عند القائل بالاختيار تكون من فعل العبد، بينما قد نسبت في الآية إلى الله تعالى.

لا يصحّ هذا الكلام؛ لأنّه على الرغم من أنّ الطاعة من العبد و لكن يمكن نسبتها إلى الله تعالى؛ لأنّه تعالى قد مكّن العبد من هذه الأفعال، بينما لا تنسب السيئة إليه؛ لأنّه قد نهى و زجر عنها.

و قوله: ﴿وَ إِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَ مَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ مَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^٣، فلو كان ما يلوون به ألسنتهم من خلقه تعالى لما نفاه عن نفسه، و لكان من عنده.

و قوله: ﴿وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^٤، و في هذه الآية دلالة على الاختيار من وجهين:

١. السجدة (٣٢): ١٧.

٢. النساء (٤): ٧٩.

٣. آل عمران (٣): ٧٨.

٤. الذاريات (٥١): ٥٦.

أحدهما: إضافة العبادة للعباد تدلّ على أنّها من فعلهم، بينما لو كان الله تعالى قد خلقها فيهم ولم تكن من فعلهم، لنسبها إلى نفسه تعالى، لا إليهم.

و الآخر: أنّ اللام في قوله ﴿ليعبدون﴾ هي لام الغرض، وهذا يعني أنّ غرضه وهدفه تعالى من خلق العباد أن يعبدوه، فلو كانوا غير مختارين لأفعالهم لما صحّ هذا الهدف. ولا يصحّ أن تكون هذه اللام للعاقبة؛ لأنّها سوف تعني أنّ العبادة ستقع من جميع الجنّ والإنس، ومن الواضح عدم حصول ذلك.

وبعد ذلك طرح إشكالاً على القول بالاختيار وعلى أنّ أفعال العباد من فعلهم لا من فعل الله تعالى، وهو أنّ هذا مخالف لما أجمع عليه المسلمون من أنّ كلّ ما يقع في هذا الكون إنما يقع بقضاء من الله تعالى.

فأجاب الشريف المرتضى بطرح ثلاثة معاني للقضاء: أحدهما الإعلام والعلم، و الآخر الأمر، والثالث الحكم والإلزام. فوفق المعنى الأوّل لا يخرج شيء من قضاء الله تعالى حتّى أفعال العباد؛ لعلمه تعالى بكلّ شيء. ولكن وفق المعنيين الآخرين فسوف تخرج المعاصي والقبائح من قضائه تعالى؛ لأنّه ما أمر بها ولا حكّم.

وفي النهاية طرح إشكالاً أخيراً، وهو أنّنا نصف العبد بأنّه فاعل، كما نصف الله تعالى بأنّه فاعل، وهذا يقتضي الشركة والشبّه.

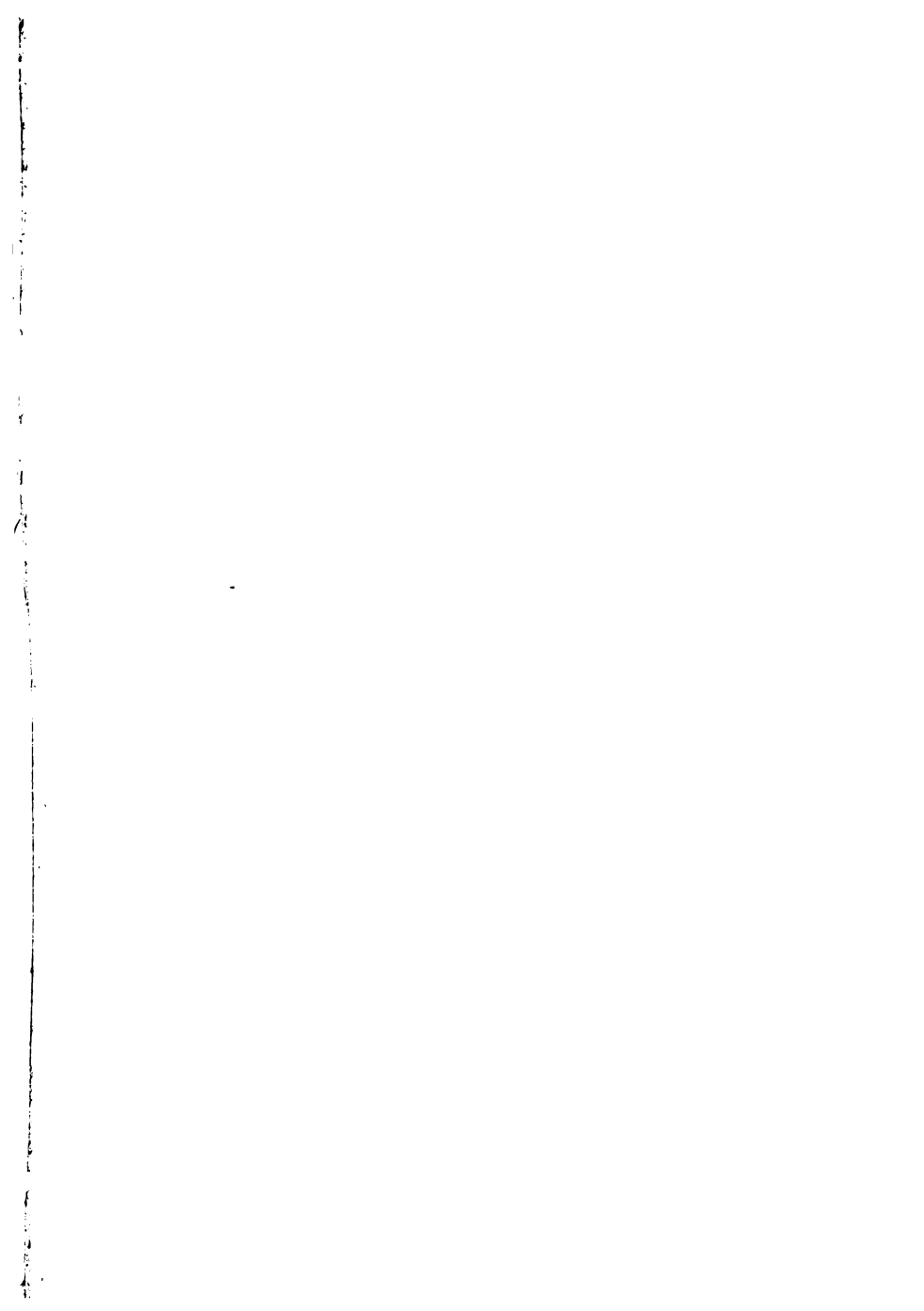
فأجاب بوجود فرق بين فاعليّة العبد و فاعليّة الله تعالى، فالعبد فاعل وقادر بإقدار الله تعالى، بينما الله تعالى قادر و فاعل بنفسه، فلا شبه.

ولقد جاءنا الشريف المرتضى في هذه الرسالة بعرض واضح وكامل لنظريّة العدالة، حتّى صار يغني عن الكثير من البحوث.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٩/٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٤٢٣ - ٤٢٦) من المجموعة، وهي ناقصة من أولها بمقدار ٦ صفحات. و رمزنا لها بـ «ر».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٩٥ - ١٠٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١٣ - ٣١٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٧٢ - ١٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٩ - ٢٥٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



مسألة في خلق الأفعال

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِعْلَمَ أَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي تَظْهَرُ^١ فِي أَجْسَامِ الْعِبَادِ عَلَى صَرِيحِينَ:
أَحَدَهُمَا: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ لِلَّهِ تَعَالَى مُنْفَرِدَةً^٢، لَا صِنْعَةَ^٣ لِلْعَبْدِ فِيهِ،
مِثْلُ الْوَايِنَا وَهَيْئَاتِنَا، وَطَوْلِنَا وَقِصْرِنَا، وَسِمْنَنَا وَهُزْلِنَا، وَحَرَكَةِ عُرُوقِنَا.
وَ الضَّرْبُ الْآخَرُ: مِثْلُ قِيَامِنَا وَقُعُودِنَا، وَحَرَكَتِنَا وَسُكُونِنَا، وَأَكْلِنَا وَشُرْبِنَا، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِنَا.

وَ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: كُلُّ هَذَا التَّصَرُّفِ فِعْلٌ الْعِبَادِ، انْفَرَدُوا
بِهِ، لَا صُنْعَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُقَدِّرُ لَهُمْ عَلَيْهِ.
وَ قَالَتِ الْمُجْبِرَةُ: هَذَا الضَّرْبُ أَيْضاً مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى. وَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ جَمِيعَ
الْأَفْعَالِ الَّتِي تَظْهَرُ فِي الْعَالَمِ، اللَّهُ تَعَالَى أَوْجَدَهَا وَفَعَلَهَا، وَ لَا فَاعِلَ سِوَاهُ، وَأَنَّهُ لَا
فِعْلَ لِلْعَبْدِ مِنْ طَاعَةٍ وَ لَا مَعْصِيَةٍ وَ لَا خَيْرٍ وَ لَا شَرٍّ^٥.

١. في «ب، ج، س، ص»: «يظهر».

٢. كذا، و الأنسب: «منفرداً».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «لا صفة» بدل «منفردة»، لا صنعة».

٤. في «س، ص» و المطبوع: «المقدور».

٥. راجع: الملل و النحل، ج ١، ص ٦٧ و ٧١.

[أدلة اختيار الإنسان]

[الدليل الأول]

والذي يَدُلُّ على أنَّ العبادَ يَفْعَلُونَ و يوجِدُونَ - بخلاف^١ ما ذَهَبَ إليه المُجِبُّةُ -: أنا وَجَدْنَا مِنَ الأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ، فيها ما يَفْعُ^٢ بِحَسَبِ قُصُودِهِمْ^٣ و دَوَاعِيهِمْ و أَحْوَالِهِمْ، و يَرْتَفِعُ بِحَسَبِ صَوَارِفِهِمْ و كَرَاهِيَتِهِمْ و أَحْوَالِهِمْ.

ألا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا مَتَى^٤ قَصَدَ إِلَى الأَكْلِ و أَرَادَهُ^٥ و عَزَمَ عَلَيْهِ، وَقَعَ مِنْهُ إِذَا كَانَ صَاحِباً غَيْرَ مَمْنُوعٍ، و قد يَقْصِدُ غَيْرَهُ إِلَى الأَكْلِ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ؟ و كَذَلِكَ مَتَى جَاعَ و احتاجَ إِلَى الطَّعَامِ و حَضَرَ^٦ الطَّعَامُ أَكَلَ إِذَا كَانَ عَلَى ذَلِكَ قَادِراً غَيْرَ مَمْنُوعٍ، و لَا يَجِبُ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ مَتَى جَاعَ غَيْرُهُ. فَلَوْلَا أَنَّهُ مُحْدِثُ^٧ الأَكْلِ و مُوجِدُهُ لَمَا^٨ تَعَلَّقَ بِقُصِدِهِ و دَاعِيِهِ و حَاجَتِهِ، و يَجْرِي مَجْرَى أَكْلِ غَيْرِهِ، لَمَّا لَمْ يَكُنْ فاعِلاً لَه لَمْ يَقْصِدْ قُصُودَهُ^٩ و حَاجَاتِهِ.

و لَوْلَا أَنَّ هَذِهِ الأَفْعَالَ - الَّتِي أَشِيرَ إِلَيْهَا - أفعالنا، لَمْ يَجِبْ أَنْ تَقَعَ بِحَسَبِ حَاجَاتِنَا^{١٠} و أَحْوَالِنَا، و تَقَفَ عَلَى دَوَاعِينَا، كما لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ فِي أَلْوَانِنَا و هَيْئَاتِنَا و حَرَكَةِ عُرُوقِنَا.

١. في «س، ص» و المطبوع: «بخلافه».
٢. في «س، ص» و المطبوع: «ما يصح».
٣. في «ب، س، ص» و المطبوع: «تصوورهم». و في سائر النسخ: «قصورهم» و هو تصحيف مما أثبتناه.
٤. في «ر، س، ص»: - «متى». و في المطبوع: «إذا».
٥. في «س» و المطبوع: «و أراد».
٦. في «س» و المطبوع: «و حضر».
٧. في «ر» و المطبوع: «يحدث».
٨. في «س، ص» و المطبوع: «ما».
٩. في «ج»: «قصوره». و في المطبوع: «تصوره».
١٠. في «ب» و المطبوع: «حاجتنا».

ألا ترى أن أحدنا يريد أن يكون على هيئة، فيجد نفسه^١ على خلافها و يريد أن يكون طويلاً و هو قصير، و شاباً و هو شيخ، و صحيحاً و هو مريض؟
فلو كان القيام و العود مثل الطول و القصر [و الشباب] و الهرم^٢ و الصحة و المرض لكانت أحكام الجميع واحدة في الحصول بحسب ذواعينا أو خلاف ذلك؛ فلما اختلف حكم الجميع علمنا اختلاف حكمها في الإضافة إلينا.

[الدليل الثاني]

دليل آخر: و مما يدل أيضاً على ذلك أن الله تعالى قد أمر العباد بأفعال كثيرة - كالإيمان، و الطاعة من الصلاة و الصوم و سائر العبادات -، فلو لا أن هذه الأفعال لهم و واقعة من جهتهم و ليست بأفعال الله تعالى، لما جاز أن يؤمروا و ينهوا^٣ عن فعله تعالى و عما ليس بفعل لهم.

[الدليل الثالث]

دليل آخر: و يدل أيضاً على ذلك أننا وجدنا العباد يُحمدون و يُمدحون^٤ ببعض الأفعال التي تظهر منهم، و يذمون ببعض آخر؛ ألا ترى أنهم يُمدحون بفعل الطاعات و أداء الواجبات، و يُمدحون^٥ على الإحسان و الإنعام و الإفضال، و يذمون بالمعاصي و القبائح؟ فلولا أن ذلك من أفعالهم لما توجه إليهم مدح و لا ذم، كما لا يحسن أن يُمدحوا و يذموا بألوانهم و هيئاتهم و خلقهم، و لا على ما يقع من غيرهم من الأفعال.

١. في «س، ص»: «فيجب نفسه». و في المطبوع: «فيجب» بدل «فيجد نفسه».

٢. في «س» و المطبوع: «الطول و الهرم» بدل «الطول و القصر [و الشباب] و الهرم». و في «ص»:

«الطوال و الهرم» بدلها. ٣. في النسخ: «ينهاهم» بدل «وينهوا».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «و يمدحون».

٥. في «ر، س، ص» و المطبوع: «يُمدحون» بدون الواو.

[أدلة بطلان الجبر]

[الدليل الأول]

دليل آخر: ومما^١ يدلُّ على بطلان قول المُجْبِرَةِ في إضافتهم جميع الأفعال إلى الله تعالى: أن في^٢ أفعال العباد ما هو كفرٌ وظلمٌ وقبيحٌ وكذبٌ؛ فلو كان الله تعالى هو الفاعل لذلك، لوجب أن يكون من حيث فعل الظلم ظالماً، و بفعل الكذب كاذباً، و بفعل الكفر كافراً^٣، و بفعل القبيح مُقْبِحاً؛ لأن اللغة العربية^٤ تقتضي هذا الاشتقاق للفاعل.

ألا ترى أنه تعالى من حيث فعل العدل يُسمى عادلاً، و بفعل الإحسان والإنعام يُسمى^٥ مُحْسِناً و مُنْعِماً؟ و لا وجه لتسميته بأنه مُنْعِمٌ و عادلٌ إلا أنه فعل هذه الأفعال، فلو كان فاعلاً لما سواها لاشتق له منها اسمُ الفاعلِ على ما ذكرناه.

و أجمعت^٦ الأمة على أنه تعالى لا يستحق الوصف بأنه ظالمٌ و لا كاذبٌ و لا كافرٌ، و أن من وصفه بذلك و سَمَّاهُ به كان خارجاً عن الدين، و إجماعُ المُسْلِمِينَ حُجَّةٌ، فوجب^٧ أن يُنفى كونه فاعلاً لما يوجب هذا الاشتقاق و يقتضيه.

١. في «س، ص» و المطبوع: - «مما».

٢. في «ر، س، ص» و المطبوع: - «في».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «و بفعل الكفر كاذباً» بدل «و بفعل الكذب كاذباً، و بفعل الكفر كافراً».

٤. في المطبوع: - «العربية».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «يستحق».

٦. في «ر، س، ص» و المطبوع: «و اجتمعت».

٧. في «س، ص» و المطبوع: - «فوجب».

[الدليل الثاني]

دليلٌ آخَرٌ: وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ دَاخِلاً فِيمَا تَقَدَّمَ -: أَنْ
الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى أَنْ اللَّهُ تَعَالَى يُثَبِّبُ الْمُؤْمِنِينَ وَيُعَاقِبُ الْكَافِرِينَ، فَلَوْلَا أَنْ
الإيمانَ وَالكُفْرَ مِنْ فِعْلِ الْمُؤْمِنِ وَالكَافِرِ لَمْ يَحْسُنِ الثَّوَابُ وَلا الْعِقَابُ^١؛ لِأَنَّهُ
قَبِيحٌ أَنْ يُثَابَ أَوْ يُعَاقَبَ أَحَدٌ بِفِعْلِ غَيْرِهِ^٢.

أَلَا تَرَى أَنْ أَحَدَنَا لَوْ فَعَلَ فِي عِبْدِهِ فِعْلاً مِنَ الْأَفْعَالِ، لَمَا حَسُنَ أَنْ يُعَاقِبَهُ عَلَيْهِ وَ
يُؤَاخِذَهُ بِهِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مَتَى^٣ عَدَّ ظَالِماً سَفِيهاً؟

[الدليل الثالث]

دليلٌ آخَرٌ: وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ تَعَالَى لَوْ فَعَلَ الظُّلْمَ وَالكَذِبَ وَ سَائِرَ الْقَبَائِحِ،
وَلَمْ يَكُنْ^٤ ذَلِكَ مِنْهُ قَبِيحاً عَلَى مَا يَقُولُهُ مُخَالَفُونَا، لَمْ نَأْمَنْ^٥ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ تَصْدِيقُ
الْكَذَّابِينَ، وَإِنْ^٦ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ قَبِيحاً؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنْ^٧ أَنْ يَفْعَلَ بَعْضَ الْقَبَائِحِ لَمَّا لَمْ
نَأْمَنْ أَنْ يَفْعَلَ سَائِرَهَا؛ وَإِذَا أَجْرْنَا مِنْهُ تَعَالَى الْبَعْضَ جَازَ الْكُلُّ. وَهَذَا يُبْطِلُ الثِّقَةَ
بِصَدَقِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ يَقْتَضِي الشُّكَّ فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ، وَ الْخُرُوجَ مِنْ
دِينِ الْإِسْلَامِ؛ بَلْ مِنْ سَائِرِ الْأَدْيَانِ.

١. في «ب، س، ص» والمطبوع: «القبیح».

٢. «بفعل غيره» أثبتناها من «ر»، ولم ترد في سائر النسخ والمطبوع.

٣. في «س» والمطبوع: «متى».

٤. في «س» والمطبوع: «لم يكن» بدون واو العطف.

٥. في «س» والمطبوع: «لأنه لا نأمن» بدل «لم نأمن».

٦. الظاهر زيادة: «إن».

٧. في «ج»: «لأننا نأمن». وفي «س» والمطبوع: «لأنه لا نأمن».

[الدليل الرابع]

دليلٌ آخَرُ: و يدُلُّ على ما ذكرناه^١: أن القولَ بأنَّ اللهَ تعالى هو الفاعلُ للأفعالِ الظاهرةِ مِنَ العبادِ يقتضي أنه لا نعمةَ له تعالى على الكافرِ، وإذا لم تكن له عليه نعمةٌ لم تجبِ عبادتهُ على الكافرِ؛ لأنَّ العبادَةَ كَيْفِيَّةٌ فِي الشُّكْرِ، وَإِنَّمَا^٢ يَجِبُ بِالنَّعْمِ العظيمةِ، و من لا نعمةَ له فلا شُكْرَ يَسْتَحِقُّه و لا عبادَةَ.

و إِنَّمَا قُلْنَا^٣ إنه لا نعمةَ له على الكافرِ؛ لأنَّه خَلَقَ - على مَذَاهِبِهِمْ - فِيهِ الكُفْرَ الذي يَسْتَحِقُّ به الخُلُودَ فِي النَّارِ و العِقَابَ الدائمِ، فهو بأن يكونَ مُسِيناً إليه أُولَى من أن يكونَ مُنْعِماً عليه.

و لَيْسَ لَهُمْ أن يقولوا: إنَّ له عليه نعمةٌ دُنْيَاوِيَّةً، كَخَلْقِ الحَيَاةِ فِيهِ و الشَّهَوَاتِ المؤدِّيَةِ إلى ضُرُوبِ اللذَّاتِ و المَنَافِعِ العاجِلَةِ.

و ذلك: أن خَلَقَ الحَيَاةَ و الشهوةَ إذا كانَ الغرضُ [فيه] الاستدراجَ إلى الكُفْرِ لَمْ يَكُنْ نعمةً، و إِنَّمَا يَكُونُ نعمةً إذا كانَ الغرضُ فِيهِ النِّعَمَ، و يَجْرِي مَجْرَى مَنْ سَمَّنَ عَزَاهُ^٤ و غَذَاهُ بِضُرُوبِ الأَطْعَمَةِ المُلدَّةِ لِأَكْلِهِ، فِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُنْعِماً عَلَيْهِ بِذلكِ، و إن انتَفَعَ^٥ به فِي العاجِلِ.

و أيضاً فَلَوْ سُلِّمَ أن ذلكَ نَفْعٌ لَمَا عادَلْ و لا قارَبَ الإِستِضْرَاءَ^٦ لِعِقَابِ

١. في المطبوع: «ذكرنا».

٢. في «ج، س، ص» و المطبوع: «فإنما».

٣. في المطبوع: - «قلنا».

٤. «العنز»: الأنثى من المعز. راجع: الصحاح، ج ٣، ص ٨٨٧ (عنز).

٥. في «س، ص» و المطبوع: «و أن النفع» بدل «و إن انتفع».

٦. استضرى الصيد و نحوه: حَتَلَهُ من حيث لا يَعْلَم. و يقال: استضرى له. المعجم الوسيط،

ص ٥٣٩. و يحتمل أن الصواب: «الاستضرار بعقاب الكفر».

الكُفْرِ^١ و الخُلُودِ فِي النيرانِ الْمُضْرَمَةِ^٢، فلا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الشُّكْرِ وَالْحَالِ هَذِهِ، وَ يَكُونُ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى مَنْ نَقَصَ^٣ ثَراباً عَنْ ثَوْبٍ غَيْرِهِ وَ ابْتَسَمَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَنَ ذَلِكَ بِقَتْلِ أَوْلَادِهِ وَ أَحِبَّائِهِ وَ أَخَذِ أَمْوَالِهِ وَ انْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ، فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مِنْهُ شُكْرًا.

[الأدلة القرآنية على الاختيار و بطلان الجبر]

وَ إِذَا تَأَمَّلْنَا الْقُرْآنَ وَ جَدْنَا أَكْثَرَهُ دَالًّا عَلَى أَنَّ الْعِبَادَ يَفْعَلُونَ وَ يَعْمَلُونَ، وَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُجَاوِزُونَ بَنَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ عَلَى أفعالِهِمْ، لَا عَلَى أفعالٍ غَيْرِهِمْ فِيهِمْ، فَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^٤، وَ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ: ﴿يَصْنَعُونَ﴾^٥، وَ: ﴿يَفْعَلُونَ﴾^٦ وَ: ﴿يَكْسِبُونَ﴾^٧. فَلَوْ كَانَتِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا لَهُ، بَطَلَتِ هَذِهِ الْإِضَافَاتُ إِلَيْنَا، وَ كَانَتْ كَذِبًا. وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ:

[١]. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَ مَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾^٨، وَ هَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّ السَّيِّئَةَ مِنَّا، لَا مِنْهُ.
وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: فَمِنَ الْحَسَنَاتِ الطَّاعَاتُ^٩، وَ هِيَ عِنْدَكُمْ فِعْلُ الْعِبَادِ؛ فَكَيْفَ أَضَافَهَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ؟

١. فِي «س» وَ الْمُطْبُوعُ: «الاستقراء و العقاب» بَدَلِ «الاستقراء لعقاب الكفر». وَ فِي «ص»: «الاستقراء و العقاب و الكفر» بَدَلِهَا.

٢. «أَضْرَمَ النَّارَ»: إِذَا أَوْقَدَهَا. النَّهْيَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٨٦ (ضرم).

٣. فِي «ب»: «نقص». وَ فِي الْمُطْبُوعِ: «نقص». وَ كِلَاهُمَا مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ.

٤. الْوَاقِعَةُ (٥٦): ٢٤. ٥. الْمَائِدَةُ (٥): ١٤.

٦. الْمَائِدَةُ (٥): ٧٩. ٧. الْبَقَرَةُ (٢): ٧٩.

٨. النِّسَاءُ (٤): ٧٩.

٩. فِي «س» وَ الْمُطْبُوعِ: «فِي الْحَسَنَاتِ وَ الطَّاعَاتِ» بَدَلِ «فَمِنَ الْحَسَنَاتِ الطَّاعَاتِ».

لأن الطاعة وإن كانت من فعلنا، فقد يصح أن يضيفها الله إليه^١ من حيث التمكين منها^٢، والتعريض^٣ لها، والدعاء إليها، واللفظ^٤ فيها؛ وهذه أمور تُحسن هذه الإضافة. ولا يجوز ذلك في السيئة؛ لأنه تعالى نهى عنها، ومنع من فعلها، وفعل كل شيء يصرف عن فعلها.

فأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^٥، فلا يعارض ما ذكرناه؛ لأن المراد بالسيئة هاهنا الأمراض والمصائب والقحط، لأن قریشاً كانت إذا نزل بها خصب وخفض قالوا: «هذا من عند الله»، وإذا نزل بهم شدة ومجاعة قالوا: «هذا شؤم محمد»؛ حاشا له من ذلك! فبين تعالى أن ذلك كله^٦ من الله تعالى.

[٢]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^٧، ولو كان^٨ من خلق الله لكان من عنده على أكيد الوجوه.

١. في «س» والمطبوع: - «إليه».

٢. في «س، ص» والمطبوع: «فيها».

٣. في حاشية «س»: «والتوفيق».

٤. في «س، ص» والمطبوع: - «واللفظ».

٥. النساء (٤): ٧٨.

٦. في المطبوع: - «كله».

٧. آل عمران (٣): ٧٨.

٨. أي ولو كان ما يلوون به ألسنتهم.

[٣]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^١، يدلُّ على صحَّة ما نَدَهَبُ إليه مِن وجهين:

أحدهما: أنه تعالى أضاف العبادة إليهم، فلو كانت مخلوقة فيهم لأضافها إليه تعالى لا إليهم.

ومن الوجه الآخر: أن هذا القول يقتضي أن غرضه في خَلْقِهِم أن يَعْبُدُوهُ؛ لأنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ هي لام الغرض، بدلالة قولهم: «جئتكَ لِتُكْرِمَنِي»، و«قصدتُكَ لِتَنْفَعَنِي» أي غرضي في قصدك الإكرام والنفع.

و ليس يجري هذا الكلام مجرى قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾^٢؛ لأنَّ تلك اللام لام عاقبة، و جارية مجرى قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^٣، و نحن نعلم أنهم إنما التقطوه ليكون لهم صديقاً ساراً، غير^٤ أن العاقبة لما كانت هي العداوة أدخلت هذه اللام فيه.

و يجري ذلك مجرى قول الشاعر:

فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدَّهْرِ تَبْنَى الْمَسَاكِينُ^٥

و قوله: ﴿لِدَوَا لِّلْمَوْتِ، وَابْتِنَا لِلْخَرَابِ﴾^٦.

١. الذاريات (٥١): ٥٦. ٢. الأعراف (٧): ١٧٩.

٣. القصص (٢٨): ٨.

٤. اضطربت النسخ في هذه العبارة؛ ففي «ب، ج، ص»: «ساداً، غير»، و في «س»: «سنا»، و في المطبوع: «سنا، وأخبر». و ما أثبتناه هو المناسب للعبارة.

٥. قائله سابق البربري، كما في العقد الفريد، ج ٢، ص ٦٩.

٦. فعل أمر من: وُلِدَ، يُلِدُ، لِدُ.

٧. قطعة من قول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة (تحقيق محمَّد عبده)، ج ٤، ص ٣٣، ح ١٣٢. و تمامه: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَكًا يُنَادِي فِي كُلِّ يَوْمٍ: لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَاجْمَعُوا لِلْفَنَاءِ، وَابْتِنُوا لِلْخَرَابِ».

و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ لَامَ عَاقِبَةٍ لَا لَامَ غَرَضٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَتِ الْعِبَادَةُ شَامِلَةً لِلْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَوَاقِعَةً مِنْ جَمِيعِهِمْ؛ إِذْ كَانَتِ اللَّامُ مُنْبِئَةً عَنْ عَاقِبَتِهِمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي الْجِنِّ وَالْإِنْسِ كَثِيرًا مِّنْ^٢ لَا يَعْبُدُ اللَّهَ، وَيَجْحَدُهُ، وَ لَمْ يُقَرَّرْ بِهِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَامٌ غَرَضٍ.

[تحقيق معنى «القضاء»]

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْعِبَادِ مَا لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمُسْلِمُونَ يَأْتُونَ ذَلِكَ، وَ يُطْلِقُونَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ شَيْءٌ؟
قُلْنَا: «القضاء» فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ [و] الْعِلْمِ^٣، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ قَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَ تَتَغَلَّنَّ عَلْوًا كَبِيرًا﴾^٤، وَإِنَّمَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِعْلَامَ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ.

فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِّنْ قَضَاءِ اللَّهِ، كَمَا لَا يَخْرُجُ مِنْ مَعْلُومِهِ، وَأَنْتَ إِذَا وَقَفْتَ^٥ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ^٦ مِنْ أَهْلِ الْحَمْدِ وَالسَّلَامَةِ لَمْ يُفْسِرْهُ^٧ إِلَّا بِالْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهِ.

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «كَانَتْ».

٢. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «مَمَّنْ».

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعُ: «الْعِلْمُ» بَدُونَ وَاوِ الْعَطْفِ؛ لَكِنْ لَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ مِنْ دُونِهِ.

٤. الْإِسْرَاءُ (١٧): ٤.

٥. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَصَفَتْ».

٦. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «ذَلِكَ».

٧. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ يُقَسِّرْ» بِالْقَافِ.

و [الوجه الثاني]: قد يكون القضاء بمعنى الأمر؛ قال الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^١. ومعلوم عند جميع المسلمين أن المعاصي والكفر ليسا مما أمر الله تعالى [به]؛ بل نهى عنه و حذّر و زجر. وأحد من المسلمين لا يقول: إن الله تعالى أمر بالمعاصي والقبايح. ولا شبهة في أن الله تعالى ما قضى بجميع الكائنات على هذا الوجه؛ لأنه تعالى ما أمر بجميعها.

و [الوجه الثالث] من وجوه القضاء: الحكم والإلزام، من قولهم: «قضى القاضي بكذا وكذا»، إذا ألزمه. ومعلوم أن الله تعالى ما حكم بالظلم، ولا ألزمه. وهذا الوجه أيضاً^٣ غير عام، وإنما العام^٤ من وجوه القضاء هو العلم. فإن قيل: كيف يجوز أن يكون العبد فاعلاً والله تعالى فاعل؟! وهذا يقتضي الشراكة!!

قلنا: العبد وإن كان فاعلاً، فبإقدار الله تعالى له^٦ على الأفعال وتمكينه منها^٧، وفعله تعالى فيه القدر^٨ والآلات وجميع ما يحتاج إليه في الأفعال. والله تعالى قادر على أفعاله بنفسه، من غير مقدر^٩ ولا ممكن، بلا تشابه.

١. الإسراء (١٧): ٢٣.

٢. في المطبوع: - «القاضي».

٣. في «س، ص» و المطبوع: - «أيضاً».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «وإنما العام».

٥. في «ص» و حاشية «س»: «من وبرة».

٦. في «س، ص» و المطبوع: - «له».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «منه».

٨. في «ب، ج، ص» و المطبوع: «القدرة». و «القدر» جمع «قدرة»، و هو الأنسب؛ بقريته ما بعده.

٩. في «س» و المطبوع: «مقدور».

و لَوْ وَجِبَ بِهَذَا الْقَدْرِ التَّشَابُهُ، لَوَجِبَ إِذَا كَانَ أَحَدُنَا مَوْجُوداً وَ حَيّاً وَ عَالِماً، وَ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ، أَنْ يَكُونَ مُشَبَّهاً^١ وَ نَظِيراً لَهُ^٢، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ.

وَ إِذَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى كَيْفِيَّةِ اسْتِحْقَاقِ أَحَدِنَا لِهَذِهِ الصِّفَاتِ، وَ أَنَّهُ يُخَالِفُ كَيْفِيَّةَ اسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى لَهَا، رَجَعْنَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي كَوْنِ أَحَدِنَا فَاعِلاً، وَ مُفَارِقَتِهِ^٣ لَكَوْنِهِ تَعَالَى [فَاعِلاً].

وَ هَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^٤.

١. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «مُتَشَبَّهاً».

٢. فِي «ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَهُ».

٣. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «صِفَاتِهِ» بَدَلِ «فَاعِلاً، وَ مُفَارِقَتِهِ».

٤. فِي «ب»: «+ وَ صَلَوَاتِهِ عَلَى سَادَتِنَا مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الْمُطَهَّرِينَ». وَ فِي «ج»: «+ وَ الصَّلَاةَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ».

(٣٥)

نقدُ النيسابوريِّ في تقسيمه للأعراسِ

073

مقدمة التحقيق

عاش الشريف المرتضى في عصر كان يَغصُّ بالعلماء من جميع الفرق و الاختصاصات، فكان هناك المتكلمون والمحدّثون والفقهاء والمفسّرون والفلاسفة والمؤرّخون والشعراء والأدباء وغير ذلك من أصحاب الاختصاص، الذين قد ينتمون إلى فرق وتيارات فكرية مختلفة. وقد كان الشريف المرتضى على ارتباط بالكثير من هذه الشخصيات المهمة، إمّا مباشرة من خلال التلمذ والمباحثة، وإمّا بصورة غير مباشرة من خلال الاطّلاع على كتبهم و رسائلهم التي ألفوها في كافّة الاختصاصات.

و من تلك الفرق التي كان الشريف المرتضى متابعاً لآخر إنتاجها الفكري هي المعتزلة، فقد كان مطلعاً اطلاعاً كاملاً على مؤلّفات علماء هذه الفرقة، وخاصة إنتاجها الكلامي المعاصر له، فكان يقرأه بدقّة، و يسجّل ملاحظاته عليه، و ربما يدخل في مناقشات مطوّلة معه. و يمكن رصد نماذج من اطّلاع الشريف المرتضى على الإنتاج الفكري للمعتزلة المعاصرين له من خلال ما يلي:

١. نقد كتاب المغني؛ و هو الموسوعة الكلامية الكبرى المعروفة بكتاب المغني في التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ). فقد كان المرتضى مواكباً لهذا الإنتاج الفكري الضخم، فقام بدراسته و تلخيص بعض مطالبه^١، كما قام بنقد

أجزاء منه، خاصة الجزء المتعلق بالإمامة و الإمامية. فقد ألف الشريف المرتضى موسوعته الخالدة كتاب الشافي في الإمامة، و نقد فيه أهم أبحاث الجزء العشرين من المغني بصورة تفصيلية، و هو الجزء المتعلق بالإمامة، حتى صار يمكن اعتبار الشافي أهم ما كتب حول الإمامة. كما نقد في الشافي شيئاً من بحوث الإجماع من المغني، المبحوث عنها في الجزء السابع عشر من المغني المسمى الشرعيات^١. و قام أيضاً في كتابه الموضح (الصرفة) بنقد القسم المختصّ بأعجاز القرآن من المغني. إذن لقد كان الشريف المرتضى على اطلاع تام على كتاب المغني.

٢. الأمر بنقد النقد على الشافي؛ بعد أن ألف الشريف المرتضى كتابه الشافي، و الذي انتشر بسرعة فائقة، و تداولته الأيدي في فترة زمنية قياسية، قام معاصره المعتزلي الكبير أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ) بنقد الشافي و الرد عليه، و قد أطلع الشريف المرتضى بطبيعة الحال على هذا الإنتاج المعتزلي الجديد، و الموجه إليه مباشرة، فطلب من تلميذه النابغ العالم أبو يعلى سألر الديلمي (ت ٤٤٨هـ) أن يكتب رداً على هذا الرد^٢.

٣. نقد كلام أبي رشيد النيسابوري حول الأعراض؛ كما كان الشريف المرتضى على علم بإنتاج آخر لمعاصر معتزلي آخر، و هو أبو رشيد النيسابوري (ت ٤٤٠هـ). و الذي يبدو أنه كتب رسالة في بيان أنواع الأعراض و أقسامها، فرآها الشريف المرتضى و طالعها، و وجد فيها بعض الخلل و النقص، فقام بالاستدراك عليها، و إتمامها من خلال تأليف هذه الرسالة التي بأيدينا.

إذن لقد كان الشريف المرتضى مواكباً للإنتاج الفكري للمعتزلة، و مطلعاً عليه، فكان يقرأه و ينتقده و يبدي ملاحظاته و إشكالاته و استدراكات عليه، و ذلك من

١. الشافي، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٧٥.

٢. راجع: الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١١ (نقله عن الشيخ البهائي)؛ روضات الجنات، ج ٢، ص ٣٦٠ (كما هو منقول من خط الشهيد الأول).

خلال تأليف رسالة أو كتاب، أو حتّى موسوعة - مثل الشافعي - إن تطلّب الأمر. وقد تجلّى ذلك في الرسالة محلّ البحث، حيث قام الشريف المرتضى بإظهار براعته وعمقه الفكري، وإطلاعه على دقائق علم الكلام في مسألة دقيقة من المسائل الكلاميّة، وهي أنواع الأعراض، فقد كان أبو رشيد سعيد بن محمّد النيسابوري - والذي يُعدّ أحد كبار معتزلة البصرة - أدلى بدلوّه في هذا الموضوع، فقام بذكر مجموعة من تقسيمات الأعراض. وأبو رشيد هو من تلامذة القاضي عبد الجبار المعتزلي البارزين، وكان القاضي يخاطبه بالشيخ، ولا يخاطب به أحداً غيره، واليه انتهت الرئاسة بعد القاضي، وله تصانيف كلاميّة مختلفة، منها: ديوان الأصول، والمسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، والنقض على أصحاب الطوائف، والتذكرة، وزيادات الشرح، وقد توفي بالريّ سنة ٤٤٠هـ^١.

محتوى الرسالة

نشير في البداية إلى أنّ المتكلّمين قسّموا الأعراض إلى اثنين وعشرين نوعاً، عشرة منها مقدور لنا، والاثنى عشر الباقية يختصّ القديم تعالى بالقدرة عليها. أمّا المقدورة لنا فهي: الكون، والاعتماد، والألم، والصوت، والتأليف، والاعتقاد، والنظر، والظنّ، والإرادة، والكراهة. والخمسة الأولى منها من أفعال الجوارح، والأخيرة من أفعال القلوب. وأمّا الباقية الواقعة تحت قدرته تعالى فقط فهي: الحياة، القدرة، والشهوة، والنّار، واللون، والرطوبة، واليبوسة، والحرارة، والبرودة، والطعم، والرائحة، والفناء^٢.

١. طبقات المعتزلة، ص ١١٦؛ وراجع مقدّمة تحقيق كتاب المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين.

٢. الحدود، ص ٣٣.

ثم إنَّ الشريف المرتضى ذكر في مقدّمة الرسالة أنّ النيسابوري قد ذكر عند تقسيمه لأنواع الأعراض تقسيمات متعدّدة، ولكنّه غفل عن أمرين: أحدهما: غفل عن إيراد تقسيمات أخرى للأعراض. والآخر: غفل - عند ذكر بعض تقسيمات الأعراض - عن بعض الأقسام والأمثلة، ولذلك قام الشريف المرتضى في هذه الرسالة باستدراك ما فات النيسابوريّ من ذلك، فقسّم الرسالة بناء على ذلك إلى قسمين رئيسيين^١:

القسم الأول: بيان تقسيمات أخرى للأعراض: وهي التقسيمات التي غفل النيسابوري عن ذكرها، وهي:

التقسيم الأول: ما يوجب لمن يختصّ به حالاً، وما لا يوجب حالاً. والأول ينقسم إلى قسمين: ما يوجب حالاً للحيّ (الجملة)، وما يوجب حالاً للمحلّ.

والثاني ينقسم إلى قسمين: ما يوجب لمحله حكماً، وما لا يوجب حكماً. فيكون هذا القسم لا يوجب حالاً ولا حكماً.

التقسيم الثاني: ما يصحّ أن يتعلّق بكلّ حيّ - من قديم ومُحدّث - ووجب له حالاً، وما لا يصحّ أن يتعلّق إلاّ بالمُحدّث خاصّة. ولا يوجد عرض يختصّ بالقديم تعالى.

التقسيم الثالث: ما لا يصحّ خلوّ الجواهر من نوعه، وما يصحّ خلوّها وتعزّيها من أجناسه وأنواعه.

التقسيم الرابع: ما يدلّ على حدوث الأجسام والجواهر، وما لا يدلّ على ذلك. التقسيم الخامس: وهذا التقسيم يقسّم الأعراض إلى ثلاثة أقسام، وهي: ما لا يكون إلاّ حسناً ولا قبح فيه، وما لا يكون إلاّ قبيحاً ولا حُسن فيه، وما يمكن أن يدخل

١. قمنا هنا بذكر تلخيص مطالب هذين القسمين من دون ذكر أمثلة الأقسام أو بعض التفصيلات والتوضيحات؛ لأننا قمنا بتوضيح معظم ما كان غامضاً من مطالب الرسالة في هامشها وذلك بحسب الطاقه، فراجع.

عليه الحُسن و القبح على البذل.

ثمّ إن القسم الثاني من هذا التقسيم - وهو ما لا يكون إلا قبيحاً و لا حُسن فيه - ينقسم إلى ما لا يمكن أن يكون حسناً بأيّ وجه من الوجوه، و إلى ما يمكن أن يكون حسناً بوجه من الوجوه.

التقسيم السادس: ما يقبح لوجه يخصّه و آخر يعمّه و غيره، و ما لا يقبح إلا لوجه يعمّه و غيره.

القسم الثاني: بيان أقسام و أمثلة جديدة: قام الشريف المرتضى في هذا القسم من الرسالة ببيان ملاحظاته و استدلالاته على تقسيمات النيسابوري، فذكر أنّه عندما تعرّض إلى بعض التقسيمات، غفل عن ذكر بعض الأقسام المهمّة و بعض الأمثلة، و هذه الملاحظات كما يلي:

أولاً: لمّا ذكر النيسابوري تقسيم الأعراض إلى متماثل و مختلف و متضادّ، فعندما ذكر أمثلة المتماثل غفل عن ذكر الحرارة و البرودة و الرطوبة و اليبوسة، مع أنّها من المتماثلات.

ثانياً: و عندما ذكر أمثلة قسم المتماثل المتضادّ الذي لا يدخله المختلف الذي هو ليس بمتضادّ، غفل عن ذكر الأصوات.

ثالثاً: لمّا ذكر النيسابوري أقسام الأعراض المتعلقة، غفل عن ذكر ضروب تعلقها، و هي أنّ المتعلقة على قسمين: ما يتعلّق بعين واحدة تفصيلاً، و ما يتعلّق بما لا يتناهى.

رابعاً: و غفل أيضاً عن تقسيم المتعلقة إلى ما يتعلّق بمتعلّقه على نحو الجملة و التفصيل، و ما لا يتعلّق إلا على نحو التفصيل.

خامساً: لمّا ذكر النيسابوري كيفيّة توليد الأسباب المولّدة، غفل عن تقسيم هذه الأسباب إلى ما يولّد في الزمن الثاني، و ما يولّد في حال حدوثه.

سادساً: لمّا ذكر النيسابوري تقسيم الأعراض المحسوسة إلى ما يكفي في

الإحساس به محلُّ الحياة، و ما لا يكفي ذلك فيه بل يحتاج إلى الحاسة للإحساس به، غفل عن ذكر الأرابيح.

سابعاً: و غفل أيضاً عن تقسيم الأعراض المحسوسة إلى ما يُدرك بمحلِّ الحياة، و ما يُدرك في محلِّه، و ما يُدرك محلُّه من غير إدراكه.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

يعتبر عمل الشريف المرتضى في هذه الرسالة استدراكاً و تميماً لعمل النيسابوري؛ و لذلك سماها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ): «تتمّة أنواع الأعراض من جمع أبي رشيد النيسابوري»^١؛ كما سميت: «المتّم لأنواع الأعراض من جمع أبي رشيد النيسابوري»^٢.

و بما أنّ ابن شهر آشوب قد ذكر هذه الرسالة كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك آنفاً، و نسبها إلى الشريف المرتضى، فيمكن الاطمئنان إلى صحّة نسبتها إليه.

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٠٧ تحت عنوان: «نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض»، و هذه الطبعة هي المقصودة بـ«المطبوع» في التحقيق الحالي. كما طبعت الرسالة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٠٨ تحت عنوان: «الكلام في الأعراض».

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في

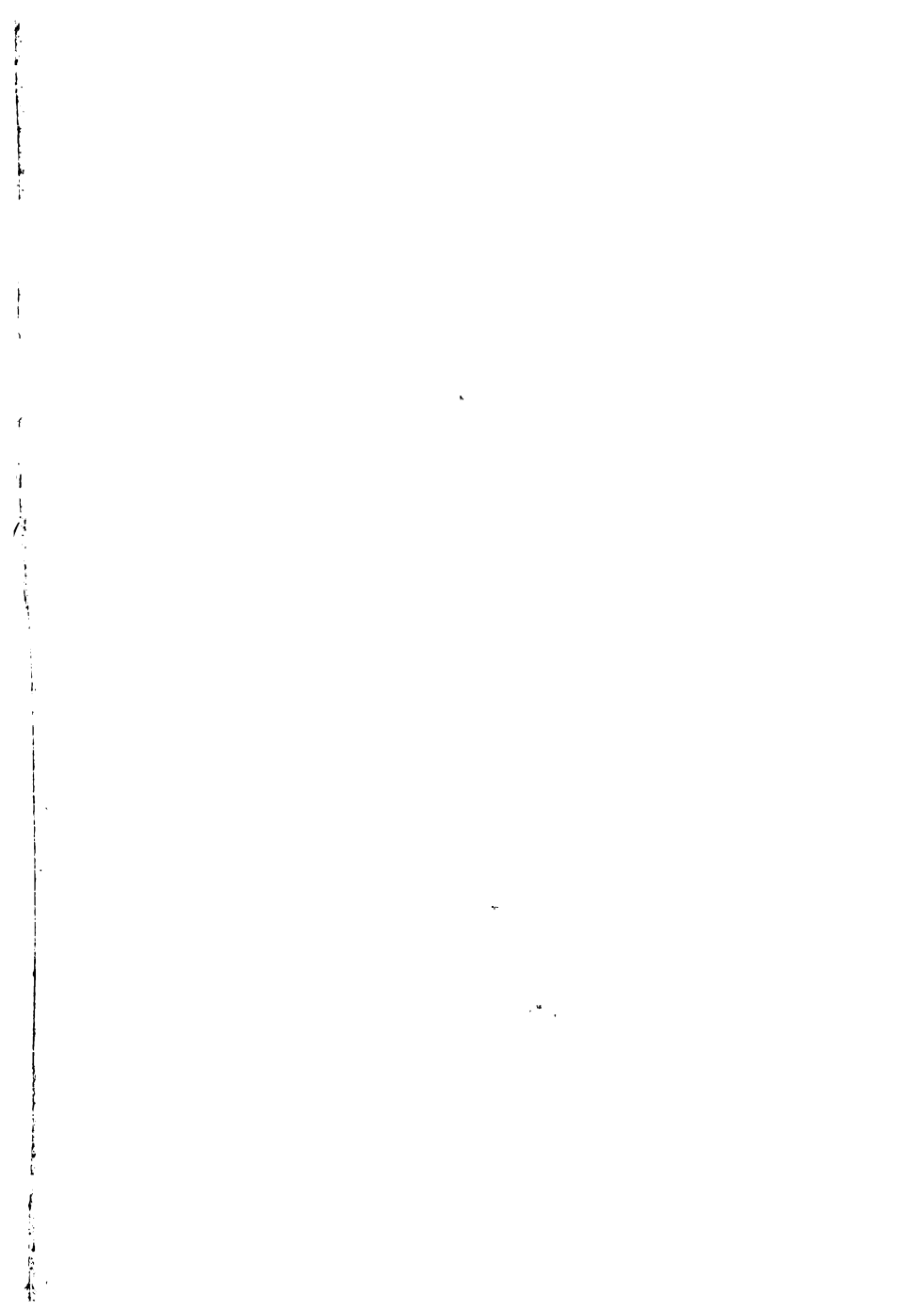
الصفحات (١٦٦ - ١٦٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

١. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٢. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٤.

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (١٤٠ - ١٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٥٥ - ٣٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٨٦ - ٢٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٨٤ - ٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
- (ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحات (١٢٨ - ١٣٤) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٤١١ - ٤١٩) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٨١ - ٨٤) من المجموعة.
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٨٨ - ٩٣) من المجموعة.
٥. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحات (٣٣ - ٣٨) من المجموعة.



[نقدُ النيسابوري في تقسيمه للأعراض]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْأَلَةٌ: قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

تَصَفَّحْتُ الْأَوْرَاقَ الَّتِي عَمَلَهَا «أَبُو رَشِيدٍ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ»^١ فِي ذِكْرِ أَنْوَاعِ الْأَعْرَاضِ وَأَقْسَامِهَا وَفُنُونِ أَحْكَامِهَا، فَوَجَدْتُهُ^٢ قَدْ أَخْلَلَ بِأَقْسَامِ^٣ كَأَنَّ يَجِبُ^٤ أَنْ يَذْكُرَهَا، كَمَا ذَكَرَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا. وَأَخْلَلَ أَيْضًا فِي تَقْسِيمَاتِهِ^٥ بِأَقْسَامِ، وَتَمَثِيلَاتِهِ^٦ بِأَشْيَاءَ لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهَا.

وَأَنَا^٧ أَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ؛ حَتَّى يَتَكَمَّلَ^٨ بِمَا اسْتَدْرَكَتُهُ، وَبِمَا^٩ تَقَدَّمَ جَمِيعًا مَا

١. أبو رشيد سعيد بن محمد بن الحسن بن حاتم النيسابوري؛ من كبار المعتزلة، من أهل نيسابور، أخذ عن قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، وانتهت إليه الرئاسة بعده. وكانت له حلقة في نيسابور، ثم انتقل إلى الري وتوفي بها سنة ٤٤٠ هـ. وروى عن أبي عمرو بن حمدان. له تصانيف؛ منها: مسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، وديوان الأصول، وإعجاز القرآن، وغيرها. راجع: لسان الميزان، ج ٣، ص ٤٢، الرقم ١٦٤؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٠١.

٢. في المطبوع: «فوجدتها».

٤. في «د، ص» والمطبوع: «يحب».

٦. معطوف على: «تقسيماته».

٧. في «م» والمطبوع: «وإني».

٨. في «م» والمطبوع: «تتكامل».

٩. في «م» والمطبوع: «ولما».

٣. في المطبوع: «بأقسام».

٥. أي في خلال تقسيماته.

تَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَاجَةُ^١ فِي هَذَا الْبَابِ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ مَعُونَتِهِ.

[تقسيمات الأعراض]

[التقسيم الأول]

الأعراض على ضريين: ضرب^٢ يوجب لمن^٣ يختص به حالاً^٤، والآخر لا يوجب حالاً.

وما يوجب حالاً على ضريين: ضرب يوجب حالاً لحي^٥، والضرب الآخر يوجب الحال لمحلّه.

فأما الذي يوجب حالاً لحي، فأنواع: الاعتقادات، والإرادات، والكراهات، والظنون، والقدرة، والحياة،^٦ والشهوة، وأصدادها^٧، والنظر.^٨

١. في «م» - «تتعلق به الحاجة»، وفي مكانها فراغ. وفي المطبوع وضع بدلها بين معقوفين: «لا بد منه»، وقيل في الهامش: «العبرة منّا، وبياض في الأصل».

٢. في «م» - «ضرب». وفي المطبوع بدل هذه الكلمة يوجد بين معقوفين: «ما».

٣. في المطبوع: «أن» بدل «لمن».

٤. أي حالة و صفة مثل صفة القادر والحي والمريد، فإن القدرة - وهي عرض - إذا حلت في الجسم أوجبت له حالة و صفة القادر، وهكذا عرض الحياة والإرادة يوجبان صفة الحي والمريد لما يحلان فيه.

٥. في «م» و المطبوع: «حال الحي» بدل «حالاً لحي». ويعني بالحي هنا الجملة؛ أي جملة جسم الحي الفعال. والجملة هنا في مقابل المحل.

٦. لتفصيل الكلام حول إيجاب القدرة و الحياة الحال لجملة الحي لا لمحل القدرة و الحياة، راجع: المسألة الثانية و الثالثة من المسائل السلارية.

٧. أي الثّفار.

٨. فالأعراض التي من هذا الضرب تسعة فقط، لا أكثر. راجع: الحدود، ص ٣٣.

فأما^١ ما يوجبُ حالاً لمَحَلَّهُ، فهو أنواعُ الأكوانِ^٢.
 و أما ما لا يوجبُ [حالاً] لِحَيِّ و لا مَحَلَّ^٣، فما عدا ما ذُكرناه^٤.
 و يَنْقَسِمُ ما لا يوجبُ حالاً لِمَحَلِّ و لا جُمْلَةٍ^٥ إلى صَرِيحَيْنِ: فَضْرَبُ يوجبُ
 لِمَحَلِّ حُكْمًا^٦، و ضَرَبُ لا يوجبُ ذلكَ.
 و الأوَّلُ هو: التَّأْلِيفُ^٧ إذا كانَ التَّرَاقُؤُ^٨، و الاعتماداتُ^٩.
 و الثاني - و هو ما لا يوجبُ حالاً و لا حُكْمًا -، و هو^{١٠} المُدْرَكَاتُ^{١١}؛ مِن
 الألوَانِ، و الطُّعُومِ^{١٢}، و الأَرَايِحِ^{١٣}، و الحَرَارَةِ، و البُرُودَةِ، و الأصواتِ، و الآلامِ.

١. في «م» و المطبوع: «و أمّا».
٢. فمثال هذا الضرب هو الكون فقط. راجع: الحدود، ص ٣٣؛ المسائل السلارية، المسألة الثانية.
٣. في المطبوع: «و لا لمحَلِّ».
٤. أي اثنا عشر عرضاً المتبقية من مجموع الاثنين و عشرين عرضاً التي ذكرها المتكلمون. راجع: مقدمة هذه الرسالة.
٥. في «أ، ص» و المطبوع: «و لا حمله». و المرادُ بالجملة الحَيِّ، كما تقدّم قبل قليل في الهامش.
٦. مثل عرض الاعتماد كما سوف يأتي، فإنه لا يوجب لمحَلِّ حالة و صفةً المعتد، بل يوجب لمحَلِّ حُكْمًا و هو مدافعة محَلِّه. راجع: الحدود، ص ٣٦.
٧. إن الحكم الذي يوجبه التأليف هو صعوبة التفكيك بين الجسمين، إذا كان التأليف صلابة أو شدة أو كثافة. و المراد بالصلابة هي التأليف الواقع على وجه الالتزاق. راجع: الحدود، ص ٤٣.
٨. في «د، م» و المطبوع: «التزاماً».
٩. في «م» و المطبوع: «و الاعتقادات». و هو سهو؛ فقد تقدّم قبل قليل أن الاعتقادات توجب حالاً للحَيِّ (الجملة).
١٠. في المطبوع: «هو» بدون و او العطف.
١١. أي المحسوسات.
١٢. في «ش»: «و الطعام».
١٣. في «د، ش، ص»: «و الأرياح». و في «م» و المطبوع: «و الأرياح».

[التقسيم الثاني]

و الأعراض على ضربين:

ضرب يصح أن يتعلّق بكلّ حيّ - من قديم ومحدث - ويوجب له حالاً.
و الضرب الآخر: لا يصحّ أن يتعلّق إلا بالمحدث خاصّة.

وليس فيها ما يختصّ بالقديم تعالى، ولا يصحّ تعلق جنسيه ولا نوعه بالمحدث.
فأمّا ما يتعلّق بكلّ حيّ - من قديم أو محدث -: فالإرادات، والكراهات.
وما عداها من المتعلقات^١ لا يصحّ^٢ أن^٣ توجب^٤ حالاً إلا للمحدث دون القديم.

[التقسيم الثالث]

و الأعراض على ضربين: ضرب لا يصحّ خلوه الجواهر من نوعه، وضرب يصحّ خلوها وتعريفها من أجناسه وأنواعه.

فالأول هو نوع الأكوان^٥؛ لأنّ الجواهر لا يصحّ^٦ مع وجودها أن تعرّى من نوع الكون؛ لأنّ الجوهر مع تحيّزه لا بدّ من اختصاصه بالجهة، ولا يكون فيها^٧ إلا يكون^٨.
و الضرب الثاني هو ما عدا نوع الأكوان؛ لأنّه يصحّ^٩ تعرّي الجواهر من كلّ ما عدا الأكوان من المعاني.

١. في المطبوع: «التعلقات».

٢. في «د، ش»: «لا تصح».

٣. في المطبوع: «إذا».

٤. في «أ، م» و المطبوع: «يوجب».

٥. الكون: معنى إذا وجد أوجب كون الجوهر كائناً في جهة. الحدود، ص ٣٤.

٦. في «د، ش»: «لا تصح».

٧. أي في جهة.

٨. في «د، ش»: «تكون». و في «م» و المطبوع: «يكون».

٩. في «ش» و المطبوع: «أن».

[التقسيم الرابع]

[و] الأعراض على ضربين: ضربٌ يدلُّ على حدوثِ الأجسامِ و الجواهرِ،
و الضربُ الآخرُ لا يدلُّ على ذلك.

فالضربُ الأوَّلُ هو الأكوان^١؛ لأنها المُختَصَّةُ، فإنَّ الجواهرَ لا تخلو من نوعها.^٢
و الثاني ما عدا الأكوان؛ لأنه إذا جازَ خلُوُ الجواهرِ منها^٣، لم تدلَّ^٤ على حدوثها،
و إن كانت هذه المعاني^٥ محدثة؛ لتقدُّمِ الجواهرِ لها خاليةً منها.^٦

[التقسيم الخامس]

و الأعراض على ضربٍ ثلاثة: ضربٌ لا يكونُ إلا حسناً، و^٧ لا قبيحاً^٨ فيه.
و الضربُ الآخرُ لا يكونُ إلا قبيحاً، و لا حسنَ فيه.^٩
[و الضربُ الثالثُ قد يكونُ حسناً، و قد يكونُ قبيحاً].
و الضربُ الأوَّلُ: العُلُومُ^{١٠} و النظرُ، عندَ أبي هاشم^{١١}؛ فإنه يذهبُ إلى أنَّ العِلْمَ

١. و من أنواعها الحركة و السكون التي لا تخلو منها الأجسام.
٢. كما تقدَّم آنفاً في التقسيم السابق.
٣. أي ماعدا الأكوان.
٤. في «أ، د، ش»: «لم يدلُّ». و في «م» و المطبوع: «فلم تدلَّ».
٥. أي الأعراض التي هي غير الأكوان.
٦. فلا تصدق المقدمَةُ القائلة: «ما لا يخلو من الحوادث فليس بحداث»، و هي إحدى مقدمات دليل حدوث الأجسام. راجع: شرح جمل العلم و العمل، ص ٣٩.
٧. في المطبوع: «أو».
٨. في «أ، د، ص، م»: «لا قبيح».
٩. في «م» و المطبوع: - «والضرب الآخر لا يكون إلا قبيحاً، و لا حسن فيه».
١٠. ليس العلم عرضاً مستقلاً إلى جانب سائر الأعراض، بل هو نوع من أنواع الاعتقاد الذي يعدُّ من الأعراض؛ فالعلم بهذا اللحاظ عرض أيضاً. راجع: الحدود، ص ٣٢ و ٨٨.
١١. أبو هاشم عبد السلام بن أبي عليٍّ محمد الجبائي، رأس الفرقة الهشمية المعروفة من فرق

و النظر لا يكونان إلا حسنين. و عند أبي علي^١: إنه قد يجوز أن يكونا قبيحين؛ بأن يكونا مفسدة.

و الضرب الثاني: الجهل^٢، و الظلم^٣، و الكذب^٤، و إرادة القبيح، و كراهة الحسن^٥، و الأمر بالقبيح، و النهي عن الحسن، و تكليف ما لا يطاق. و هذا الضرب كثير، و إنما ذكرنا الأصول.

و هذا الضرب على ضربين: أحدهما لا يمكن على حال من الأحوال إلا أن^٦ يكون قبيحاً^٧، و الثاني يمكن على بعض الوجوه أن لا يكون قبيحاً^٨.

﴿المعتزلة، و هو و أبوه من رؤسائهم، و لهما مقالات على مذهب الاعتزال، و من تصانيفه: كتاب الأبواب الصغير، و كتاب الأبواب الكبير، و كتاب الاجتهاد، و كتاب الإنسان، و غيرها. توفي سنة ٣٢١ هـ في بغداد. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٦١٨؛ وقيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٥٦؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٠٣-١١٢؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٥٦٩؛ الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٣٠. ١. أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي.

٢. الجهل داخل تحت عرض الاعتقاد، فهو عبارة عن الاعتقاد الذي إذا كان له متعلق لم يكن معتقده على ما اعتقد. الحدود، ص ٩٠.

٣. الظلم داخل تحت عرض الألم، فهو عبارة عن كل ألم عري من الاستحقاق، و العوض الموفي، و المدافعة، و دفع ما هو أعظم منه. الحدود، ص ٦٠.

٤. أي قول الكذب، فهو داخل تحت عرض الصوت. راجع: الحدود، ص ٤٤ - ٥٠. و هكذا الأمر بالقبيح، و النهي عن الحسن، و تكليف ما لا يطاق.

٥. الإرادة و الكراهة عرضان مستقلان. راجع: الحدود، ص ٣٣.

٦. في «م» و المطبوع: - «أن».

٧. لأنه تعلق بأمر لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يخرج من القبح، مثل الاعتقاد بأن القديم تعالى جسم، فإنه جهل قبيح، و لا يمكن بأي وجه من الوجوه أن يخرج من كونه جهلاً و يصبح اعتقاداً و علماً.

٨. لأنه تعلق بأمر يمكن على بعض الوجوه أن يصبح حسناً، مثل الاعتقاد بأن زيداً في الدار،

فمثال الأول الجهل المتعلق بالله تعالى، كاعتقاد أنه جسم أو محدث.
 ومن أمثله^١: ما تعلق^٢ - من الجهل^٣ - بما لا يجوز تغيير حاله و خروجه عن^٤
 صفته، كاعتقاد أن السواد متحيز^٥، و أن الجوهر له ضد غير من الأجناس.
 و يجوز أن يلحق بهذا الضرب إرادة الجهل الذي ذكرناه أولاً^٦ أو الأمر^٧ به؛ لأنه
 كما لا يجوز تغيير المراد عن قبجه، لا يجوز [تغيير] قبح الإرادة المتعلقة^٨ به.
 و مثال الضرب الثاني - وهو ما^٩ يمكن على بعض الوجوه أن لا يكون قبيحاً -:
 الجهل المتعلق بما يجوز تغيير حاله، و الظلم، و الكذب، و باقي القبايح التي عدناها.
 و إنما قلنا أن الجهل المتعلق بما ذكرناه^{١٠} يجوز أن لا يكون قبيحاً و لا
 جهلاً^{١١}؛ لأنه إذا اعتقد أن زيداً في الدار في حالة مخصوصة، و لم يكن فيها في

- « فإن لم يكن فيها كان جهلاً قبيحاً، لكن يمكن لهذا الاعتقاد أن يخرج من كونه جهلاً، و هو ما
 إذا فرضنا أن زيداً في الدار، فسوف يصبح ذلك الاعتقاد علماً حسناً و يزول الجهل القبيح.
 فالجهل إن تعلق بما لا يمكن تغييره لم يخرج من كونه قبيحاً، و إلا أمكن خروجه من القبح.
١. في «د، ش، ص»: «أمثلة». و في «م»: «أصله». و في المطبوع: «مسلة».
 ٢. في «م» و المطبوع: «يعلق».
 ٣. في «م» و المطبوع: «بالجهل» بدل «من الجهل».
 ٤. في «م» و المطبوع: «على».
 ٥. فهذا الاعتقاد جهل لا يمكن أن يتغير؛ لأن السواد يستحيل أن يصير متحيزاً إلا إذا انقلب
 جوهره، و هو محال.
 ٦. مثل إرادة الاعتقاد بأنه تعالى جسم، فهذه الإرادة قبيحة و لا يمكن أن يتغير قبحها.
 ٧. في «أ، ش، ص، م»: «م» و المطبوع: «و الأمر».
 ٨. في «د، ش، ص»: «المعلقة».
 ٩. في جميع النسخ و المطبوع: «+ «لا»، و هو سهو.
 ١٠. في المطبوع: - «ذكرناه».
 ١١. فإن الجهل لا يخرج عن كونه قبيحاً إلا بخروجه عن كونه جهلاً و تحوله إلى علم، و إلا
 فالجهل لا يكون حسناً، فقد تقدم أنه من أمثلة الضرب الذي لا يكون إلا قبيحاً و لا حسن فيه.

تلك الحال، فاعتقاده جهلٌ، إلا أنه كان يُمكن أن لا يكون جهلاً، بأن يكون زيدٌ في الدار في تلك الحال.

و الضرب^١ الذي هو ظلمٌ كان يُمكن أن يكون عدلاً، بأن يقع على خلاف ذلك الوجه، وقد يكون أيضاً من جنسه ما ليس بظلم.

وكذلك الكذب، فيه الوجهان اللذان ذكرناهما معاً.

وأما الضرب الثالث، فهو باقي الأعراض؛ لأن الحسن والتبجح يُمكن أن يدخل في الجميع على البديل.

[التقسيم السادس]

وما يتبجح من الأعراض^٢ على ضربين: أحدهما يختص بوجه قبح لا يكون لغيره، وإن جاز أن يتبجح للوجه الذي يعتمه ويعم غيره^٣. والضبرب الآخر إنما يتبجح لوجه مشاركة^٤ فيه كل القبايح.

فمثال الأول: الألم إذا كان ظلماً، والصوت إذا كان كذباً، وإرادة القبيح، وكراهة الحسن؛ لأن الظلم وجه قبح يختص به، فلا يُشاركه في هذا الوجه سواه. وكذلك الكذب وإرادة القبيح وكراهة الحسن.

وإنما قلنا إنه يجوز مع هذا الاختصاص أن يُشارك باقي القبايح في وجه التبجح؛

١. في جميع النسخ المعتمدة والمطبوع: «الضرر». وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لنسخة

مكتبة المرعشي برقم ٦٨٦٢.

٢. في المطبوع: «أعراض».

٣. فيجتمع فيه وجهان للتبجح: خاص، و عام.

٤. كذا، والأنسب: «تشاركه».

٥. في «م» والمطبوع: - «ظلماً، والصوت إذا كان».

٦. في المطبوع: «ولا».

لأنه يجوز أن يعرض في^١ الظلم أو الكذب أو إرادة القبيح أو كراهة الحسن أن يكون مفسدة أو عبثاً، فيقبح لذلك.

و أما^٢ مثال الضرب الثاني - مما يقبح لوجه مشترك - فهو سائر الأعراض؛ لأنه لا شيء منها إلا وقد يجوز أن تعرض فيه المفسدة أو يكون عبثاً، فيقبح لذلك.

واعلم أنه لا يمكن أن تجتمع^٣ وجوه القبح كلها في عرض واحد، حتى يكون عبثاً ظلماً كذباً إرادة قبيح^٤ كراهة لحسن مفسدة عبثاً^٥؛ لتنافي^٦ هذه الوجوه^٧. وأكثر ما يجتمع فيه من وجوه القبح أن يكون العرض مثلاً ظلماً كذباً، ويتفق أن يكون مفسدة و عبثاً. وكذلك القول في الكذب وإرادة القبيح وكراهة الحسن إذا اتفق في كل واحد منها المفسدة والعبث^٨. و أما باقي الأعراض، فإنما تجتمع فيها من وجوه القبح المفسدة والعبث^٩، فاعلم ذلك.

١. في «م» والمطبوع: - «في».

٢. في «م» والمطبوع: «فأما».

٣. في «د، ص، م»: «أن يجتمع».

٤. في «ش»: «القبيح». وفي المطبوع: «بقبيح».

٥. كذا، والظاهر أنه تكرار لقوله: «عبثاً» قبل قليل، فالأنسب حذفه.

٦. في جميع النسخ المعتمدة والمطبوع: «لنا في». وما أثبتناه هو الصحيح الموافق لما جاء في نسخة مكتبة المرعشي برقم ٦٨٦٢.

٧. في المطبوع: «الوجه».

٨. في «م» والمطبوع: «والعيب».

٩. في «ص، م» والمطبوع: - «و أما باقي الأعراض، فإنما تجتمع فيها من وجوه القبح المفسدة والعبث».

[موارد إخلال النيسابوري في تقسيم الأعراض]

فأما ما^١ أُخِلَّ بِذِكْرِهِ فِي خِلَالِ تَقْسِيمِهِ:

[أولاً]: فَإِنَّهُ لَمَّا قَسَمَ الْأَعْرَاضَ فِي^٢ تَمَائِلٍ، وَاخْتِلَافٍ، وَتَضَادٍّ؛ ذَكَرَ فِي قِسْمَةِ الْمُتَمَائِلِ^٣ - الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَلَا تَضَادًّا - التَّأْلِيفَ، وَالحَيَاةَ، وَالفَنَاءَ^٤، وَالأَلَمَ؛ وَأَخْلَلَ بِذِكْرِ الحَرَارَةِ، وَالبُرُودَةِ، وَالرُّطُوبَةِ^٥، وَاليُبُوسَةِ. وَهَذِهِ أَجْنَاسٌ تَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرَهُ، فِي أَنَّهَا مُتَمَائِلَةٌ لَا مُخْتَلِفٌ فِيهَا وَلَا مُتَضَادٌّ.

[ثانياً]: وَلَمَّا ذَكَرَ قِسْمَ مَا هُوَ مُتَمَائِلٌ وَمُتَضَادٌّ - وَلَا يَدْخُلُهُ الْمُخْتَلِفُ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَضَادٍّ^٦ - ذَكَرَ الْأَكْوَانَ، وَالأَلْوَانَ، وَالتُّعُومَ، وَالأَرَايِحَ^٧؛ وَأَخْلَلَ بِذِكْرِ الْأَصْوَاتِ؛ وَهِيَ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ مُتَمَائِلَةٌ وَمُتَضَادَّةٌ بغيرِ مُخْتَلِفٍ لَيْسَ بِمُتَضَادٍّ^٩.
فَإِنْ اعْتَدَرَ بِاعْتِدَارِهِ هُوَ: «أَنَّ الْأَصْوَاتَ غَيْرُ مُتَضَادَّةٍ»، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَذْكُرَهَا فِي بَابِ «الْمُتَمَائِلِ وَالْمُخْتَلِفِ» مَعَ الْإِعْتِمَادَاتِ، وَالإِرَادَاتِ، وَالكِرَاهَاتِ،

١. في «ش»: - «ما». وفي المطبوع: «الذي» بدلها.

٢. كذا، والأنسب: «إلى».

٣. في «أ»: «تقسيمه المتماثل» بدل «قسمة التماثل». وفي «م» و«المطبوع»: «قسمة التماثل» بدلها.

٤. في «د»: الكلمة غير واضحة، وكأنها «القيمة». وفي «ش»، «م» و«المطبوع»: «والقيمة». وفي «ص»: الكلمة غير منقوطة، وكأنها «والقيامة».

٥. في المطبوع: «والرطوب».

٦. أي هذا القسم يكون على ضربين: ضرب منه تماثل، و ضرب متضاد لا يدخله المختلف الذي ليس بمتضاد. راجع: الحدود، ص ٣٤.

٧. في «م» و«المطبوع»: - «الأكوان و».

٨. في «د»، «ش»، «ص»: «الأرياح». وفي «م» و«المطبوع»: «الأرياح».

٩. قوله: «ليس بمتضاد» صفة «مختلف».

والشهوة، والنُّفَارِ^١، والنظَرُ؛ فلا^٢ هاهنا ذَكَرَهَا ولا هُنَاكَ^٣.
 فإنْ كَانَ مُتَوَقِّفًا فِي الْقَطْعِ بِتَضَادِّ الْمُخْتَلِفِ مِنْهَا، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَذْكَرَ تَوْقُفَهُ؛
 وَأَنَّهَا مَعَ التَّوَقُّفِ إِمَّا أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي «الْمُخْتَلِفِ الَّذِي لَيْسَ بِمُتَضَادِّ»
 مَعَ الْاِعْتِمَادَاتِ وَالْإِرَادَاتِ، أَوْ مَعَ^٥ «الَّذِي هِيَ مُخْتَلِفَةٌ»^٦ كَالْأَلْوَانِ وَالْأَكْوَانِ،
 وَهَذَا إِخْلَالٌ.
 [ثالثاً:] وَلَمَّا ذَكَرَ أَقْسَامَ الْأَعْرَاضِ الْمُتَعَلِّقَاتِ وَكَيْفِيَّاتِ تَعَلُّقِهَا^٧، أَخْلَلَ بِقِسْمَةِ^٨

١. في «ص، م» والمطبوع: «والبقاء».

٢. في المطبوع: «ولا».

٣. وحاصل التقسيم المذكور هنا هو أن الأعراض على أقسام:

١. متماثل فقط، لا مختلف ولا متضاد، وهو: التأليف، والحياة، والفناء، والألم، والحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة. فهذه ثمانية أعراض.

٢. مختلف فقط، لا متماثل ولا متضاد، وهو القدرة. راجع: الحدود، ص ٦٩. ولم يذكر المصنف رحمه الله هذا القسم؛ لعدم تعلق غرضه به.

٣. متماثل ومختلف، لا متضاد، وهو: الاعتماد، والإرادة، والكراهة، والشهوة، والنُّفَارِ، والنظر. فهذه ستة أعراض.

٤. متماثل ومتضاد، ولا يدخله المختلف الذي ليس بمتضاد، وهو: الكون، واللون، والطعم، والرائحة، والصوت. فهذه خمسة أعراض.

٥. متماثل ومختلف ومتضاد، وهو الاعتقاد، والظن. راجع: الحدود، ص ٢٨٨؛ المقدمة: في المدخل إلى صناعة علم الكلام (ضمن الرسائل العشر، ص ٦٨ - ٧٧). ولم يذكر المصنف رحمه الله هذا القسم أيضاً؛ لعدم تعلق غرضه به.

٤. كذا، والأنسب: «وإن».

٥. في «م» والمطبوع: «و مع». والأنسب: «في» بدل «مع».

٦. العبارة فيها خلل، ولعل الصواب: «مع المختلف الذي هو متضاد».

٧. في «د، ش»: «وكيفية تعلقاتها». وفي «م»: «تعلقه ما» وفي المطبوع: «تعلقه ذا» بدل «تعلقها».

٨. في «ص، م» والمطبوع: «من».

ضُرُوبٍ تَعَلُّقُهَا، كَأَن يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَهَا، وَهِيَ أَنَّ الْمُتَعَلِّقَاتِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرْبٌ يَتَعَلَّقُ^١ بِعَيْنٍ^٢ وَاحِدَةٍ^٣ تَفْصِيلاً، مِنْ غَيْرِ تَجَاوُزٍ لَهُ؛ كَالِاعْتِقَادِ^٤، وَالظَّنِّ، وَالْإِرَادَةِ، وَالْكَرَاهَةِ، وَالنَّظَرِ. وَالضَّرْبُ الْآخَرُ يَتَعَلَّقُ بِمَا لَا يَتَنَاهَى؛ كَالشَّهْوَةِ، وَالنَّفَّارِ، وَالْقُدْرَةَ فِيمَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ أَوْ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِي الْمَحَالِّ وَالْأَوْقَاتِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَعَلَّقُ^٥ بِالْوَاحِدِ مِنْ غَيْرِ تَعَدُّ لَهُ إِذَا كَانَ الْجِنْسُ وَالْمَحَلُّ وَالْوَقْتُ وَاحِدًا.^٦

[رابعاً:] وَأَخْلَ بِقِسْمَةٍ أُخْرَى فِي الْمُتَعَلِّقَاتِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَتَعَلَّقُ^٧ بِمُتَعَلِّقِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ؛^٨ وَهُوَ الْاعْتِقَادَاتُ، وَالْإِرَادَاتُ^٩، وَالْكَرَاهَاتُ^{١٠}. وَالضَّرْبُ الثَّانِي لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ^{١١} التَّفْصِيلِ، وَهُوَ الْقُدْرُ، وَالشَّهَوَاتُ، وَالنَّفَّارَاتُ^{١٢}.

١. في «ص، م» و«المطبوع»: «متعلق».
٢. في «ص، م» و«المطبوع»: «بغير».
٣. في «ص، م» و«المطبوع»: «واحد».
٤. في «م» و«المطبوع»: «كالاعتقادات».
٥. في «د، م» و«المطبوع»: «يتعلق».
٦. في بداية العبارة خلل، والمراد أن القدرة إنما تتعلق بما لا يتناهى إذا اختلف الجنس والمحل والوقت، وأما إذا اتحدت هذه الأمور تعلقت بأمر واحد. راجع: الحدود، ص ٧٠.
٧. في «ص، م» و«المطبوع»: «متعلق».
٨. فمثلاً قد يعتقد العاقل وجوب ردّ الوديعة على نحو الإجمال وبصورة عامة، وقد يعتقد وجوب ردّ هذه الوديعة على نحو التفصيل والتعيين. فهنا قد تعلق الاعتقاد بمتعلقه على نحو الإجمال تارة، والتفصيل أخرى. راجع: الحدود، ص ٨٩.
٩. في «م» و«المطبوع»: «أو الإرادات».
١٠. في «م» و«المطبوع»: «أو الكراهات».
١١. في «ص، م» و«المطبوع»: «+ سبيل».
١٢. في «أ، د، ص، م» و«المطبوع»: «و النّفّار».

[خامساً:] ولما ذكّر كيفية توليد^١ الأسباب المولدة - وهي^٢ النظر، والاعتماد^٣، والكون - أخلّ بقسمة في هذه المولدات كان يجب ذكرها، وهي أن يقال: إن الأسباب المولدة^٤ على ضربين: ضرب يولد^٥ في الثاني^٦، والضرب الآخر يولد^٧ في حاله^٨. فمثال الأول النظر والاعتماد، ومثال الثاني الأكوان.

[سادساً:] ولما ذكّر قسمة ما يدرك^٩ من الأعراض، وأن فيها ما يكفي في إدراكه محل الحياة^{١٠}، وفيها ما يحتاج إلى بنية زائدة^{١١}، أخلّ - لما ذكّر أقسام ما لا يكفي في إدراكه محل الحياة - بالأرايح؛ فإنه ذكّر الألوان والطعوم والأصوات^{١٢}، وترك ذكر الأرايح.

[سابعاً:] وأخلّ أيضاً بقسمة - في كيفية إدراك هذه المدركات - واجب ذكرها؛ هي أن هذه الأعراض المدركات على ضروب: منها ما يدرك بمحل^{١٣}،

١. في «ص، م» والمطبوع: «تولد».

٢. في «د، م» والمطبوع: «و على».

٣. في «د، ش»: «و الاعتبار».

٤. في «م» والمطبوع: «المولودة».

٥. في «ص، م» والمطبوع: «تولد».

٦. أي في الوقت الثاني بعد وقت حدوثه.

٧. في «ص، م» والمطبوع: «تولد».

٨. أي في حال حدوثه. الحدود، ص ٣٩.

٩. أي ما يحس. وقد تقدمت الأعراض المدركة في بدايات هذه الرسالة.

١٠. وهي: الحرارة، والبرودة، والألم. فهذه ثلاثة أعراض. راجع: الحدود، ص ٦٨.

١١. أي تحتاج إلى آلة، وهي العين واللهاة والصماخ والخيشوم لأجل إدراك الألوان والطعوم والأصوات والأرايح، فهذه أربعة أعراض. راجع: الحدود، ص ٦٨.

١٢. في المطبوع: - «والأصوات».

١٣. كذا، والظاهر أن الصواب: «بمحل الحياة». راجع ما سوف يأتي في الهامش.

ومنها^١ ما يُدْرِكُ في محلِّه، ومنها ما يُدْرِكُ محلُّه من غيرِ إدراكِ محلِّه^٢ ولا انتقاله إلى حاسَّةِ الإدراكِ. فالأوَّلُ هو الأَلَمُ، والثاني هو اللَوْنُ و الحَرَارَةُ و البُرودَةُ و الأصواتُ و الطُّعومُ و الأربابُ، والثالثُ هو الأَكوانُ^٣.

تَمَّتْ الْمَسْأَلَةُ^٥.

١. في «د»: - «ما يدرك بمحلِّه، ومنها».

٢. كذا، و الظاهر أنَّ الصواب: «من غير إدراكه». راجع ما سوف يأتي في الهامش.

٣. في المطبوع: «الألوان».

٤. كذا، و المحصَّل من كتاب الحدود و غيره فيما يتعلَّق بهذا التقسيم هو أنَّ الأعراض المدركة و المحسوسة على أقسام:

١. ما يُدْرِكُ بمحلِّ الحياة فيه، و هو الأَلَم. أي يُدْرِكُ بواسطة محلِّ الحياة - كاليد و الرَّجُل - و يكون كائناً في محلِّ الحياة، فإنَّ الأَلَم يكون في اليد أو الرَّجُل مثلاً.

٢. ما يُدْرِكُ بمحلِّ الحياة لا فيه، و هو الحرارة و البرودة. فهما يُدْرِكَان و يُحَسَّنان بواسطة محلِّ الحياة، لكنهما لا يكونان فيه.

٣. ما يُدْرِكُ بالحاسَّة في محلِّه، و هو اللَوْن، و الصوت، و الطعم، و الرائحة.

٤. ما يُدْرِكُ محلُّه من غير إدراكه و لا انتقاله إلى الحاسَّة، و هو الكون.

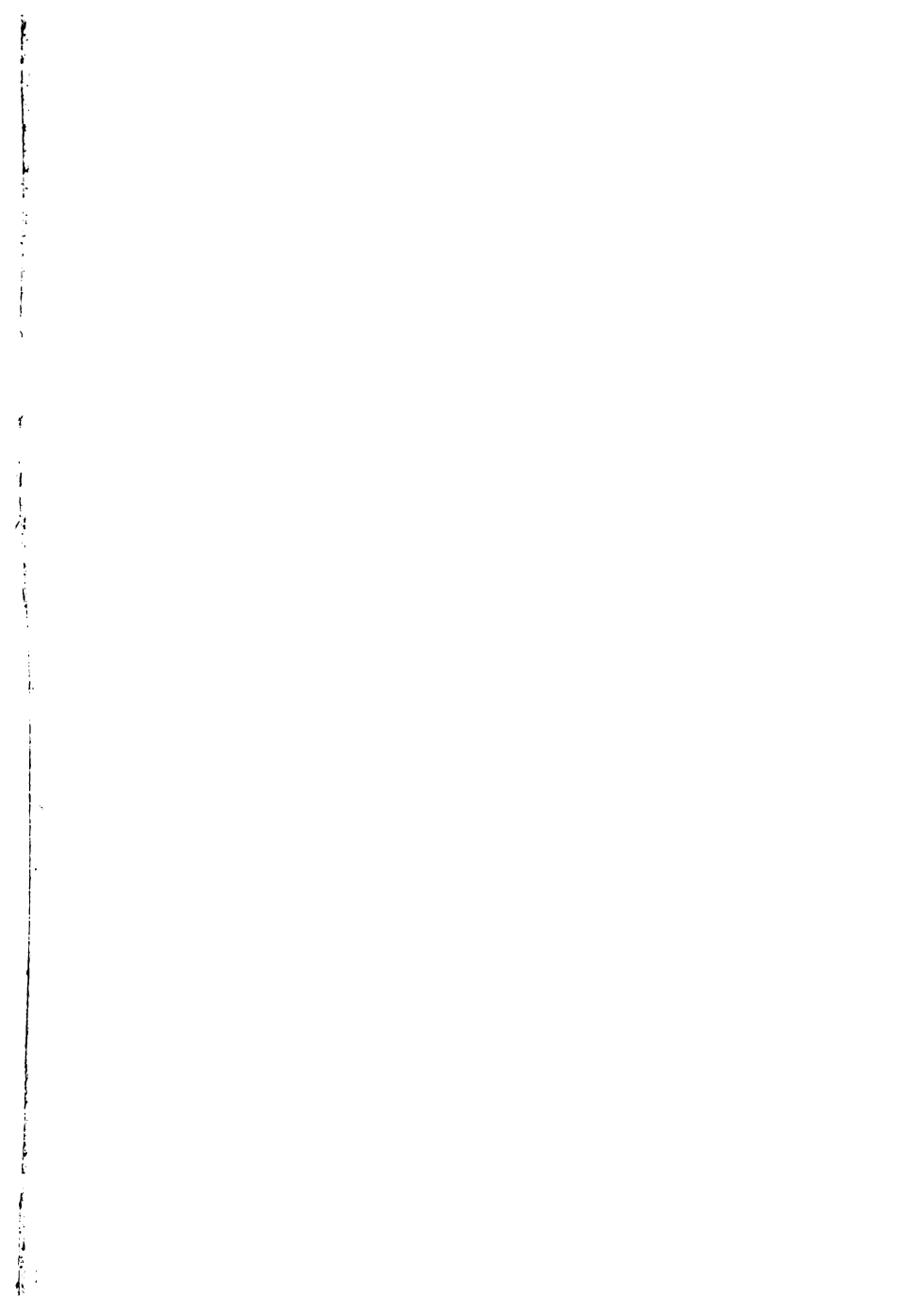
و لأجل توضيح ذلك نقل هنا كلام المقرئ النيسابوري في خصوص هذا القسم، حيث قال: «و زعم بعضهم أنَّ الأَكوان مُدْرَكَةٌ بمحلِّ الحياة، و استشهد على ذلك بأنَّ أحدنا إذا أخذ جرادَةً في يده، قال: فإنَّه يدرك حركاتها كلِّها اضطربت و تحرَّكت. و الصحيح أنَّها غير مدركة، و الحيوان إذا تحرك في يد إنسان فإنَّه يُحَسُّ بذلك، غير أنَّه يُدْرِكُ محلِّ الحركة بالماسَّة إلى محلِّ حياته؛ لأنَّه كلِّما اضطرب صار مماساً لموضع آخر من يده، فالمرحسُّ بذلك يدرك المحلَّ على ما ذكرت دون الحالِّ و حقيقته». الحدود، ص ٣٦، و راجع: ص ٤٠، ٥٧، ٦٨؛ المقدمة في

المدخل إلى صناعة علم الكلام، ص ٧٣.

٥. في «أ»: «الرسالة». و في المطبوع: - «تَمَّتْ الْمَسْأَلَةُ».

(٣٦)

مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر



مقدّمة التحقيق

ظهر خلاف بين المتكلّمين حول أنّ الأشياء في عدمها أشياء، أو لا؟ و هل الجوهر في حال عدمه جوهر أيضاً، أو إنّهُ ليس كذلك، وإتّما يصير جوهرًا إذا وُجد؟ فذهب معتزلة البصرة إلى الأوّل، أي إلى أنّ الجوهر جوهر في حال عدمه^١، وإلى هذا ذهب الشريف المرتضى، فيما ذهب معتزلة بغداد إلى الثاني، و قالوا: إنّ الجوهر لا يصير جوهرًا إلاّ بعد وجوده، لكنّ جوّزوا أن يسمّى: «شيئًا» في حال العدم^٢. فيما رفض الشيخ المفيد أن يكون الجوهر جوهرًا أو شيئًا في حال العدم^٣.

و عُرّفت هذه المسألة الخلافية في تاريخ الكلام باسم «مسألة المعدوم».

و تعرّض الشريف المرتضى بالتفصيل إلى رأيه حول هذه المسألة في المسألة الأولى من المسائل السلاربية، كما أشار إليه في نهاية المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى، إضافة إلى الرسالة محلّ البحث؛ فقد سُئل فيها عن هذه المسألة، حيث طرح السائل إشكالين على ما ذهب إليه الشريف المرتضى، و هما:

الأوّل: لو كان الجوهر جوهرًا في حال عدمه، فما الذي فعله الله تعالى؟ إنّهُ في الحقيقة لم يفعل شيئًا بناء على قولكم. قد يقال: إنّهُ أعطى الوجود للجوهر، فحينئذ

١. راجع: المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٧.

٢. المصدر.

٣. راجع: أوائل المقالات، ص ٩٨.

نسأل: هل أنّ الوجود شيء غير نفس الجوهر أو لا؟ فإن كان شيئاً لزم أن يكون في حال عدمه كذلك؛ لأنكم ترون أنّ الأشياء في حال عدمها أشياء أيضاً، فيكون الوجود شيئاً في العدم، وهو واضح البطلان للزوم التناقض. وإن لم يكن شيئاً فقد ثبت ما قلناه من أنّ الفاعل لم يفعل شيئاً.

الثاني: أنّ رأيكم يؤدي إلى قول المجبرة القائلين بالكسب. ولم يتّضح لنا وجه المقارنة بين القولين، ولعلّ مراده أنّ أصحاب الكسب يقولون: إنّ العبد لا يوجد الفعل، وإنّما الله تعالى يوجدّه، والعبد يكسبه، فكأنّ الفعل صار جاهزاً والعبد قام بكسبه فقط، فإذا سُئلوا: ما الفرق بين إيجاد الفعل وكسبه، هل هو نفسه أو غيره؟ أجابوا بكلام غير مفهوم: وهكذا القائلون بأنّ الجوهر جوهر في حال عدمه، فهم يقولون: إنّ الفاعل لم يجعل الجوهر جاهزاً، وإنّما الجوهر جوهر بذاته، والفاعل إنّما أعطاه الوجود، فكأنّ الجوهر كان جاهزاً بذاته، والفاعل قام بإيجاده فقط من دون أن يضيف عليه شيئاً، فإذا سُئلوا: ما الفرق بين الوجود وذات الجوهر، هل هو نفسها أو غيرها؟ أجابوا بكلام غير مفهوم. هذا ما ظهر لنا من الإشكال الثاني، والله العالم.

وقد أجاب الشريف المرتضى جواباً عاماً شاملاً لكلا الإشكاليين، وذلك من خلال بيان وجهة نظره حول المسألة، حيث يمكن تلخيص ما قاله من خلال النقاط التالية:

١. الجوهر عبارة عمّا يجب له التّحيّز متى وُجد.

٢. إذا كان كذلك فلا بدّ أن يكون في حال عدمه على حالٍ، بحيث إذا وُجد وجب له التّحيّز، ولهذا وجب أن يكون في حال عدمه جاهزاً، وصحّ أن يقال: إنّ جوهر لذاته.

٣. ثمّ ذكر على كلامه دليلاً سقط نصفه الأخير من النسخ، ومفاده أنّ المتّحيّز إذا وُجد، إمّا أن يكون التّحيّز واجباً له، أو لا.

فإن كان واجباً فلا بدّ أن يكون في حال عدمه على حالٍ بحيث إذا وُجد وجب له

التحيّز لذاته، واستحال أن يكون شيئاً آخر؛ لأنّ تحيّز الجوهر إن لم يكن لذاته بل كان بواسطة الفاعل، لم يجب له التحيّز؛ لأنّ الفاعل مختار في إعطاء التحيّز و عدم إعطائه. وإن لم يكن واجباً، وهذا هو القسم الساقط من النسخة، ولكن يمكن إكماله بصورة حدسية، وذلك من خلال القول: وإن لم يكن واجباً، أمكن أن يوجد الجوهر من دون أن يكون متحيّزاً! وهذا مستحيل؛ لأنّه قد أُخذ في مفهوم و حقيقة الجوهر أنّه يجب له التحيّز إذا وُجد.

إذن الشقّ الأوّل هو الصحيح، ولا بدّ أن يكون الجوهر جوهرراً في حال عدمه، وهو المطلوب.

حقيقة الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

والذي يبدو لنا أنّ هذه الرسالة ليست رسالة مستقلة، وإنّما هي تشكل في الحقيقة المسألة الثانية من المسائل الرمليات؛ فإنّ البُصروي (ت ٥٤٤٣هـ) حفظ لنا أسماء المسائل الرمليات التي فقد معظمها، و ذكر أنّ المسألة الثانية منها هي مسألة في الجوهر، و سمّاها: مسألة في الجوهر، و تسميته جوهرراً في العدم، و هذا ينطبق على مسألتنا محلّ البحث انطباقاً تاماً.

أضف إلى ذلك أنّه قد جاء في بداية الرسالة محلّ البحث ما يلي: «المسألة الثانية من المسائل التي وردت على الأجل المرتضى علم الهدى»، و هذا أيضاً ينطبق تماماً على ما ذكره البُصروي، حيث ذكر أنّ المسألة الثانية من الرمليات تبحث عن حقيقة الجوهر، و قد صرّح هنا بأنّ هذه المسألة تشكل المسألة الثانية من مسائل وردت على الشريف المرتضى، و هذا يقوي احتمال أن تكون هذه المسألة إحدى المسائل الرمليات إلى درجة كبيرة.

و إذا صحّ هذا الأمر، أمكن الجزم بصحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى؛ لذكر البُصروي للرمليات، و تصرّحه بعناوينها.

هذا، وكانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٠ في ضمن أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢٠٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٣٠٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

[مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

المسألة الثانية من المسائل^١ التي وَرَدَتْ عَلَى الْأَجَلِ الْمُرتَضَى عِلْمَ الْهُدَى -
قَدَسَ اللَّهُ رَوْحَهُ -: إِذَا كَانَ الْجَوْهَرُ^٢ فِي عَدَمِهِ جَوْهَرًا، فَمَا^٣ الَّذِي فَعَلَ مُحَدِّثُهُ؟
و هَلْ صِفَةُ الْوُجُودِ وَ الْإِحْدَاثِ «شَيْءٌ» غَيْرُ نَفْسِهِ^٤؟
فَإِنْ كَانَتْ شَيْئًا، لَزِمَكُمْ أَنْ تَكُونَ^٥ فِي عَدَمِهَا كَذَلِكَ!
وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ^٦ شَيْئًا، فَقَدْ حَصَلْنَا عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا!!
وَ قَدْ قَالَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ أَمْرَكُمْ فِيهَا يَوُودُ إِلَى قَوْلِ الْمُجْبِرَةِ: لَزِمَكُمْ
أَنَّ الْجَوْهَرَ لَمْ يَكُنْ «جَوْهَرًا» بِفَاعِلِهِ، وَ لَا صَارَ «شَيْئًا» بِصَانِعِهِ^٧، وَ إِنَّمَا «أَوْجَدَهُ»^٨.
فَإِذَا سَأَلْنَاكُمْ عَنْ إِيجَادِهِ وَ هَلْ هُوَ نَفْسُ الْجَوْهَرِ، أَمْ شَيْءٌ غَيْرُهُ؟ لَمْ نَسْمَعْ فِي ذَلِكَ
إِلَّا مَا أَدْعَتُهُ الْمُجْبِرَةُ فِي الْكَسْبِ.

١. لقد سقطت المسألة الأولى من هذه المسائل، كما سقطت بعض المسائل التالية للثانية، و الظاهر أن هذه المسائل هي المسائل الرمليات. راجع: مقدمة هذه الرسالة.
٢. في «س، ص» و المطبوع: «الجوهر».
٣. في «س، ص» و المطبوع: «جوهر منها» بدل «جوهرًا فَمَا»، و الظاهر أنه من سهو النسخ.
٤. أي غير نفس الجوهر.
٥. في «س، ص» و المطبوع: «أن يكون»، و الصواب ما أثبتناه.
٦. في «س، ص» و المطبوع: «أن يكن»، و الصواب ما أثبتناه.
٧. في «س، ص» و المطبوع: «بضايغه»، و هو سهو.
٨. في «س، ص» و المطبوع: «وجوه»، و هو سهو.

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِعْلَمَ أَنْ قَوْلَنَا: «جَوْهَرٌ» عِبَارَةٌ عَمَّا يَجِبُ لَهُ التَّحْيِيزُ إِذَا وُجِدَ؛^١ لِأَنَّ الذَّوَاتِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

منها: مَا يَجِبُ مَتَى وُجِدَ أَنْ يَكُونَ مُتَّحِيِزًا.

ومنْهَا: مَا يَسْتَحِيلُ فِيهِ التَّحْيِيزُ مَعَ الوجودِ، كَالْأَعْرَاضِ وَالْقَدِيمِ تَعَالَى.

فَعَبَّرْنَا عَنِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِعِبَارَةِ مُفِيدَةٍ؛ وَهِيَ قَوْلُنَا: «جَوْهَرٌ».

وَإِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّ الْجَوْهَرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ عَدَمِهِ^٢ جَوْهَرًا»؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ

يَكُونَ فِي حَالِ عَدَمِهِ عَلَى حَالٍ يَجِبُ لِأَجْلِهَا التَّحْيِيزُ مَتَى وُجِدَ؛ وَلهَذَا قُلْنَا: «إِنَّهُ جَوْهَرٌ لِنَفْسِهِ وَجَنَسِهِ».

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمُتَّحِيِزُ فِي الوجودِ مِمَّا يَجِبُ لَهُ هَذِهِ

الصفةُ وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ خِلَافُهَا وَلَا التَّبَدُّلُ^٣ بِهَا، أَوْ أَنْ^٤ يَكُونَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى الْأَوَّلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِصَاصِهِ فِي حَالِ الْعَدَمِ بِصِفَةٍ يَجِبُ مَعَهَا

لَهَا هَذَا الْحُكْمُ عِنْدَ الوجودِ حَتَّى^٥ يَسْتَحِيلَ عَلَيْهِ [خِلَافٌ] هَذَا الْحُكْمِ عِنْدَ الوجودِ.

وَأَضَفْنَا تِلْكَ الصِّفَةَ إِلَى «النَّفْسِ»؛ لِأَنَّ^٦

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَجِدَتْ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَدَهُ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّسَاجِ.

٣. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمَبْتَدَلُ». وَفِي «ص»: «الْمَبْتَدَلُ».

٤. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «وَأَنْ».

٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مَمَّا». وَفِي نَسْخَةٍ بَدَلَ مَذْكُورَةٍ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ: «حَتَّى».

٦. هَذَا آخِرُ مَا وَرَدَ فِي النَّسَخَتَيْنِ وَالْمَطْبُوعِ، وَالْمَطْلَبُ نَاقِصٌ. وَلَعَلَّهُ يُمْكِنُ إِكْمَالُهُ هَكَذَا: «لِأَنَّ

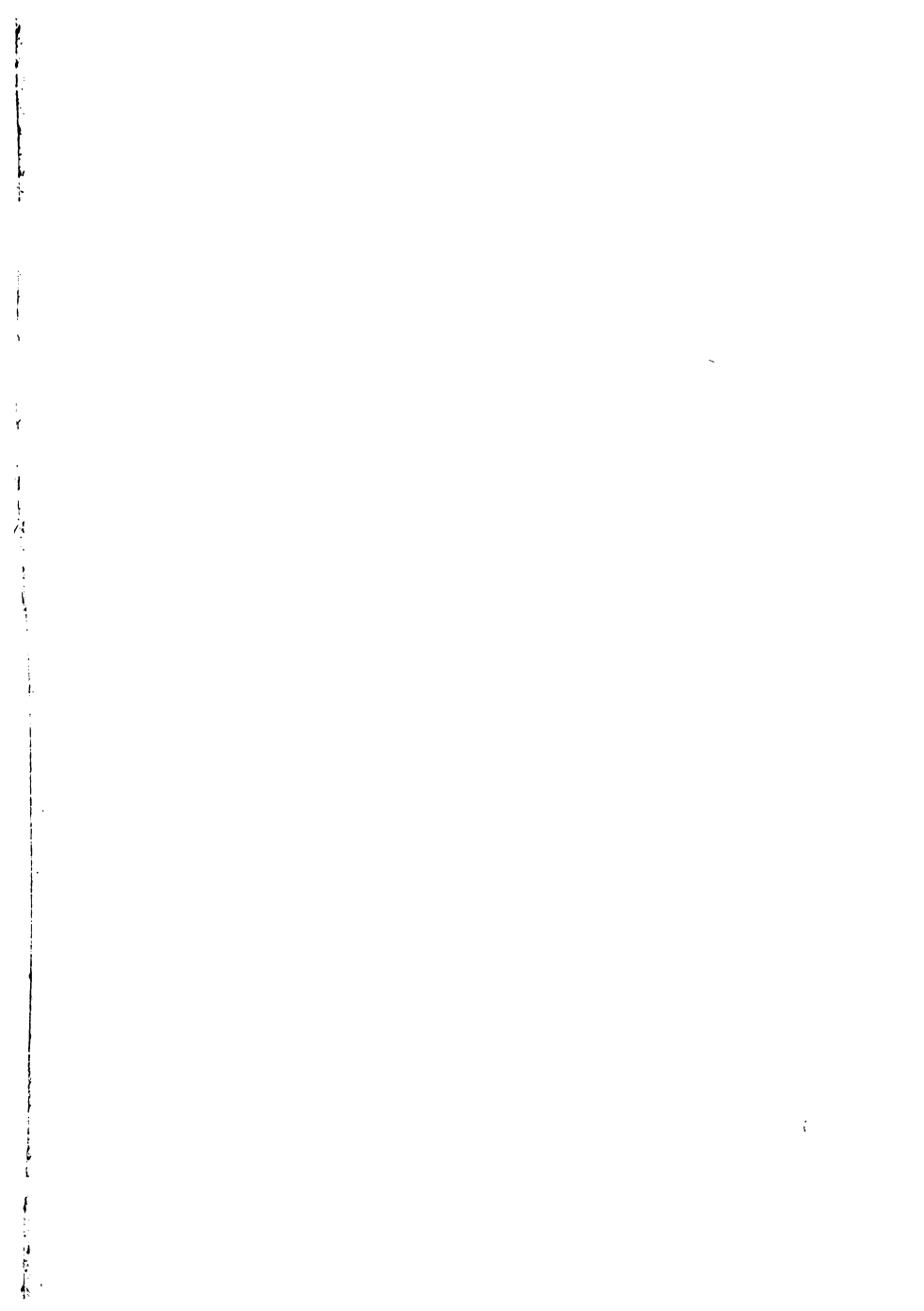
تِلْكَ الصِّفَةَ لَوْ كَانَتْ بِالْفَاعِلِ لَمَا وَجِبَ حَصُولُهَا عِنْدَ وجودِ الْجَوْهَرِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُخْتَارًا، فَهُوَ

مُخْتَارٌ بَيْنَ أَنْ يَجْعَلَ الْجَوْهَرَ مُتَّحِيِزًا وَأَنْ لَا يَجْعَلَهُ كَذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى الثَّانِي لَزِمَ جَوَازُ أَنْ

يُوجَدَ الْجَوْهَرُ وَلَا يَكُونَ مُتَّحِيِزًا، وَهُوَ مُحَالٌ».

(٣٧)

مسألة في إبطال قول:
«إن الشيء شيء لنفسه»



مقدمة التحقيق

رَكَزَ الشريف المرتضى في هذه المسألة على عدم جواز أن يقال: «الشيء شيء لنفسه»؛ وعلل ذلك بأن الشيء ليس صفة حتى يتباين به شيء عن شيء، فإن الصفة في عُرف المتكلمين هي: «ما تقع به الإبانة بين معلومين»^١، أي أن الصفة تُمَيِّزُ بين معلومين، و«الشيء» لا يُمَيِّزُ بين الأشياء؛ لأنه حسب رأي الشريف المرتضى^٢ و من قَبْلِهِ معتزلة البصرة^٣ أن المعدوم يسمّى شيئاً، كما أن الموجود يسمّى شيئاً، وهكذا سائر الأجناس المختلفة؛ فإنها كلّها تسمّى أشياء، ولا يمكن أن يقال: هذا شيء، و هذا ليس بشيء؛ وبذلك سوف لن يكون «الشيء» صفة حتى يُمَيِّزَ به بين المعلومات، فلا يمكن أن يقال: الشيء - كالمعدوم مثلاً - شيء لنفسه؛ فإنه ليس هناك أمر ليس شيئاً لنفسه، بل شيء لغيره.

و هذا على خلاف «الوجود»، فإنه صفة يمكن التمييز بواسطتها بين معلومين، فيقال: هذا موجود، و هذا غير موجود، و لذلك يمكن وصف الموجود بأنه موجود

١. راجع: الحدود للنيسابوري، ص ٢٢.

٢. تعرّض الشريف المرتضى إلى رأيه حول مسألة المعدوم في المسألة الأولى من المسائل السلازية، كما أشار إليه في نهاية المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى، إضافة إلى رسالته «كلام في حقيقة الجوهر».

٣. راجع: المسائل في الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٧.

لنفسه - كما في القديم تعالى - في مقابل الموجود لغيره.

و أمّا «العَرَضُ» فليس بصفة، وإن كان تعريفه أنه: «ما لا لبث له كلبث الأجسام»، إلا أنّ هذا الحكم ليس صفة، حتّى نميّز به بين معلومين، و نقول هذا العرض عرض لنفسه، و ذلك عرض لغيره.

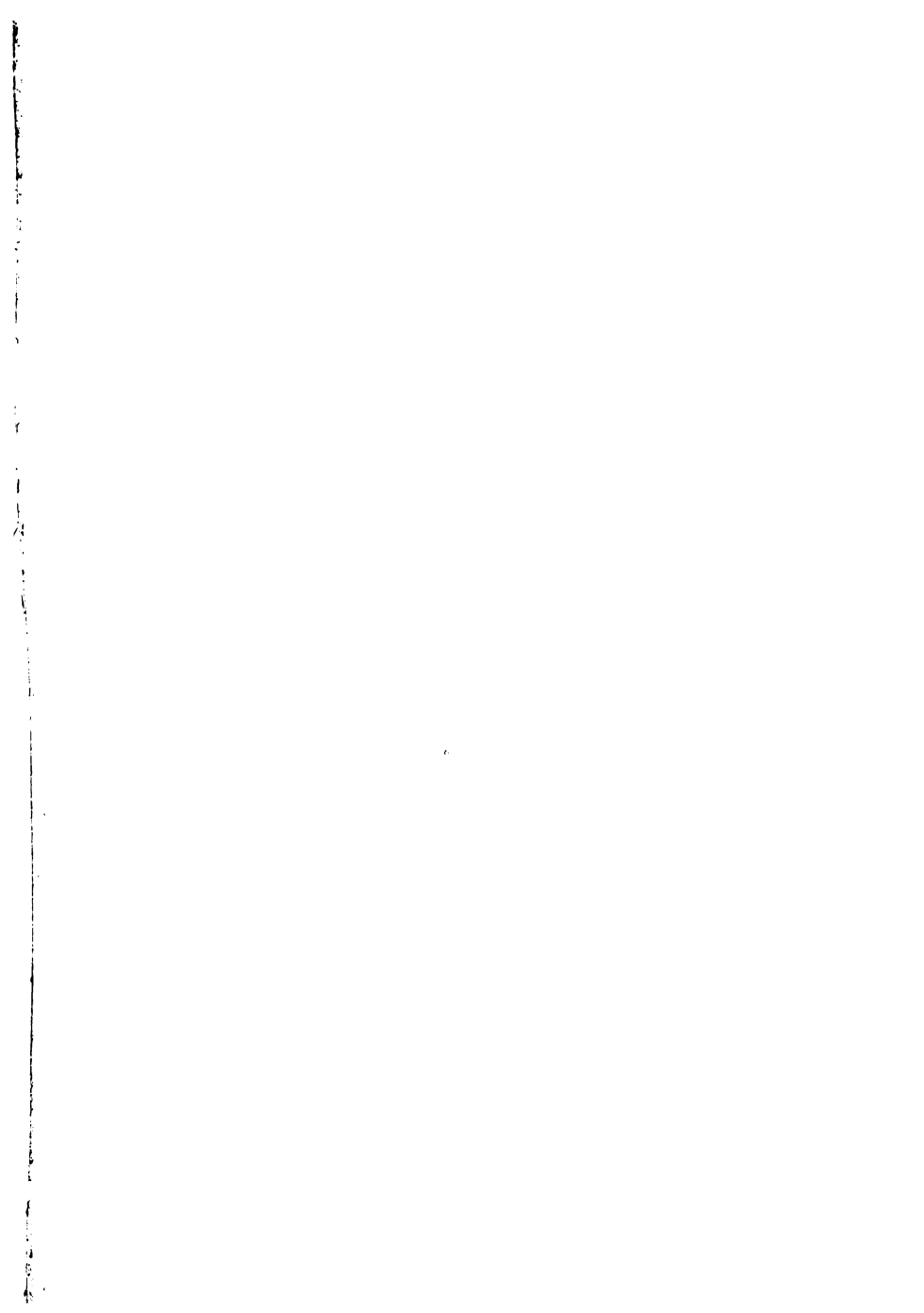
عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

لقد أشير في هذه المسألة إلى رأي من آراء الشريف المرتضى، و هو القول بشيئية الأشياء في العدم، و هو يعتبر شاهداً يدعو إلى الاطمئنان بصحة نسبة الرسالة إليه. هذا، و قد طبعت هذه المسألة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٣ في ضمن «مسائل شتى»، تحت عنوان: «إبطال قول: «إنّ الشيء شيء لنفسه»؛ و هو عنوان مناسب. و هذه الطبعة هي المقصودة بـ«المطبوع» في التحقيق الحالي. كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٠١ تحت عنوان: «وصف الشيء لنفسه»؛ و هو غير واضح كوضوح الأول.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في

- الصفحة (١٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
٨. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ث».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ق».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».



[مسألة في إبطال قول:

«إن الشيء شيء لنفسه»]

[بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

لا يجوز أن يُقال: «إن الشيء شيء لنفسه»؛ لأن ذكر المعلوم بأنه «شيء» ليس بصفة؛ لاشتراك الموجود والمعدوم والأجناس المختلفة في إجراء هذا الاسم عليها.

فإن قيل: فلم تصفون^١ الموجود بأنه «موجود لنفسه»، وإجراء ذلك في القديم

تعالى؟

قيل له: لأن «الموجود»^٢ صفة، فجاز أن يستند إلى النفس.

فإن قيل: فما تقولون في العرض؟

قيل: إجراء هذا الاسم على العرض^٣ ليس بصفة، وإن كان معنى^٤ قولنا:

١. في «أ، د، ق، ي»: «فلم يصفون». وفي «ش، هـ» والمطبوع: «فلما تصفون».

٢. في المطبوع: «الوجود».

٣. في «هـ»: - «العرض». وفي المطبوع: «ما» بدل «العرض».

٤. في «هـ» والمطبوع: «غير».

«عَرَضُ» أَنَّهُ الَّذِي لَا بُدَّ^١ لَهُ كَلْبُثِ^٢ الْأَجْسَامِ، وَهَذَا حُكْمٌ وَ لَيْسَ^٣ بِصِفَةٍ.

-
١. في «ه»: «لا البيت». وفي «ي»: «لا تسبت». وفي المطبوع كما في المتن، ولكن بإهمال النقط.
 ٢. في «ه»: «لا لكلية». وفي «ي»: «له كليث». وفي المطبوع: «له كلية».
 ٣. في «أ، ق»: «حكم فليس». وفي «ه» و المطبوع: «الحكم فليس»، كلاهما بدل «حكم وليس».

فهرس المطالب

- الفهرس الإجمالي..... ٥
ج. الرسائل الكلامية..... ٧

٢٦. جوابات المسائل السّالرية

- مقدمة التحقيق..... ٩
السائل..... ٩
مشايخه..... ١١
تلاميذه..... ١٢
مؤلفاته..... ١٣
المسائل..... ١٣
محتوى المسائل..... ١٧
طبغات المسائل..... ٤٦
منخطوط الرسالة..... ٤٦
جوابات المسائل السّالرية..... ٤٩
المسألة الأولى: في أنّ الجوهر جوهر في حال العدم..... ٥٢
في بيان الدليل على أنّ الجوهر جوهر في حال العدم..... ٥٤
في بيان الدليل على وجوب تحيّر الجوهر عند وجوده..... ٥٦
إبطال بعض الأدلة التي أقيمت لإثبات أنّ الجوهر جوهر في حال العدم..... ٧١

- ٧٥..... مناقشة بعض فقرات كلام السائل
- ٧٩..... المسألة الثانية: في أن القدرة توجب حالاً للجمله، دون المحل
- ٨٥..... مناقشة بعض فقرات كلام السائل
- ٨٩..... المسألة الثالثة: في أن الحياة توجب حالاً للجمله دون المحل
- ٩٢..... المسألة الرابعة: في بيان وجه اختصاص العرض بمحلّه
- ٩٧..... المسألة الخامسة: في بيان بطلان أحكام النجوم
- ٩٨..... في إبطال تأثير الكواكب في الأمور الأرضية
- ١٠٣..... استدالات و بيانات حول عدم إصابة المنجمين في أحكامهم
- ١٠٤..... حكايات و مناظرات وقعت للمصنّف تتعلق بعدم إصابة المنجمين
- ١١١..... أدلة أخرى على بطلان أحكام النجوم
- ١١٣..... صحّة الإخبار عن الكسوفات، و فرقه مع سائر إخبارات المنجمين
- ١١٤..... المسألة السادسة: في بيان حقيقة المنامات
- ١١٥..... حقيقة المنامات و فاعلها
- ١١٦..... إبطال القول بصحّة جميع المنامات
- ١١٧..... أقسام المنامات
- ١١٨..... في بيان سبب صحّة بعض المنامات
- ١١٩..... نفي تأثير المأكولات في حصول المنامات
- ١٢٠..... في حقيقة منامات الأنبياء:
- ١٢١..... تأويل قوله ﷺ: «من رآني فقد رآني»
- ١٢٣..... في نفي تفسير الفلاسفة للمنامات الصحيحة
- ١٢٤..... في بيان سبب الإنزال في المنام
- ١٢٥..... المسألة السابعة: في توارد الأدلة
- ١٣٣..... المسألة الثامنة: في نفي كون الإرادة مقارنة لكلّ جزء من أجزاء الخبير

٢٧. جوابات المسائل الرازية

- ١٣٩..... مقدمة التحقيق
- ١٣٩..... نسبتها إلى المؤلف
- ١٤٠..... محتوى الرسالة
- ١٥٨..... مخطوطات الرسالة
- ١٦١..... جوابات المسائل الرازية
- ١٦١..... المسألة الأولى: حرمة الفقاع عند الإمامية
- ١٦٩..... المسألة الثانية: علم النبي ﷺ بالكتابة والقراءة
- ١٧٦..... المسألة الثالثة: تفضيل الأنبياء على الملائكة
- ١٧٨..... مناقشة ما استدلّ به عليّ تفضيل الملائكة على الأنبياء
- ١٨٢..... المسألة الرابعة: الدرُّ وحقيقته
- ١٨٦..... المسألة الخامسة: البداء وحقيقته
- ١٩٢..... المسألة السادسة: تحقيقٌ حول قوله ﷺ: «نية المؤمن خيرٌ من عمله»
- ١٩٥..... المسألة السابعة: هل تقع من الأنبياء الصغائر أو الكبائر؟
- ٢٠٢..... المسألة الثامنة: حقيقة الرجعة
- ٢٠٥..... المسألة التاسعة: الطريق إلى معرفة الله تعالى
- ٢٠٨..... المسألة العاشرة: الوجه في حسن أفعال الله تعالى
- ٢٠٩..... المسألة الحادية عشرة: عدم وجوب خلق الخلق
- ٢١٠..... المسألة الثانية عشرة: حقيقة الروح
- ٢١١..... المسألة الثالثة عشرة: حكم الزاني بذات البعل في تزويجها
- ٢١٢..... المسألة الرابعة عشرة: الإرجاء
- ٢١٤..... المسألة الخامسة عشرة: دخول العبد الجنة باستحقاقه

(٢٨) جواب المسائل الواردة من طبرستان

- ٢١٧..... مقدمة التحقيق
- ٢١٧..... نسبتها إلى المؤلف
- ٢١٨..... محتوى الرسالة
- ٢٢٨..... مخطوطات الرسالة
- ٢٢٩..... جواب المسائل الواردة من طبرستان
- ٢٢٩..... المسألة الأولى: نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى وإلهم
- ٢٣٦..... المسألة الثانية: عدم إرادة الله تعالى المعاصي والقباح
- ٢٤١..... المسألة الثالثة: القول في الإستطاعة
- ٢٤٤..... المسألة الرابعة: الوعيد والشفاعة
- ٢٥١..... المسألة الخامسة: القرآن محدث غير مخلوق
- ٢٥٤..... المسألة السادسة: حكم المخالف في الفروع
- ٢٥٦..... المسألة السابعة: حكم مرتكب الكبائر
- ٢٥٨..... المسألة الثامنة: اعتبار الرؤية في الشهور
- ٢٦٢..... المسألة التاسعة: حكم شرب الفقاع
- ٢٦٤..... المسألة العاشرة: حكم عبادة الكافر
- ٢٦٧..... المسألة الحادية عشر: عدد أصول الدين
- ٢٦٨..... خاتمة

(٢٩) جوابات المسائل النيلية

- ٢٧٣..... مقدمة التحقيق
- ٢٧٣..... نسبة الرسالة و عنوانها
- ٢٧٦..... محتوى الرسالة
- ٢٩٢..... مخطوطات الرسالة

- جوابات المسائل النيليات ٢٩٥
- المسألة السادسة: إحداء الحشرات و استحقاقها للعووض ٢٩٥
- المسألة السابعة: ماهية الرعد و البرق و الغيم، و وجود جبال البرد ٢٩٧
- المسألة الثامنة: تعقل عدم كون الفاعل جسماً ٢٩٨
- المسألة التاسعة: تعقل من لا مثل له و لا ضدً ٢٩٩
- المسألة العاشرة: تعقل فاعلٍ من دون لميسٍ أو اتصالٍ ٣٠٠
- المسألة الحادية عشر: استحالة كون خالق الأجسام جسماً أقدره الله على ذلك ٣٠١
- المسألة الثانية عشر: استحالة إقدار الله تعالى جسماً على اختراع الأجسام ٣٠٢
- المسألة الثالثة عشر: إمكان صدور الخير و الشر من فاعلٍ واحدٍ ٣٠٣
- المسألة الرابعة عشر: تعقل كون الخالق لا جسماً و لا عرضاً ٣٠٤
- المسألة الخامسة عشر: تعقل حدوث شيءٍ لا من شيءٍ ٣٠٥
- المسألة السادسة عشر: إشكال إحداء الطبائع للعالم ٣٠٦
- المسألة السابعة عشر: إنكار صفات الطبائع ٣٠٨
- المسألة الثامنة عشر: تمثّل جبرئيل في صورة دحية الكلبي ٣٠٩
- المسألة التاسعة عشر: معنى «الصفة» في القديم تعالى ٣١٢
- المسألة العشرون: كلام الله تعالى؛ كيف يكون؟ ٣١٤
- المسألة الحادية و العشرون: حول «الكعبة» و «الميثاق» و «العقل» و «الروح» ٣١٥
- المسألة الثانية و العشرون: أوّل ما خلق الله تعالى ٣٢٢
- المسألة الثالثة و العشرون: في «الفراغ» و نهايته و علم البارئ بها ٣٢٣
- المسألة الرابعة و العشرون: وجود «جابرّقا» و «جابرّسا» و حكم أهلها ٣٢٥
- المسألة الخامسة و العشرون: حكم الأطفال يوم القيامة ٣٢٦
- المسألة السادسة و العشرون: عقاب من قاتل إماماً عادلاً ٣٢٧
- المسألة السابعة و العشرون: حكم الملائكة و الجنّ بعد انتهاء التكليف ٣٢٨

(٣٠) مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة

٣٣٣	مقدّمة التحقيق
٣٣٤	نسبتها إلى المؤلّف
٣٣٥	مخطوطات الرسالة
٣٣٧	مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة
٣٣٧	فصل في إثبات الصانع و صفاته
٣٣٩	فصل في العدل
٣٣٩	فصل في النبوّة
٣٤١	فصل في الإمامة
٣٤٢	فصل في الوعد و الوعيد
٣٤٣	فصل في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر
٣٤٣	فصل في المعاد

(٣١) مسألة في الإنسان

٣٤٧	مقدّمة التحقيق
٣٤٩	محتوى الرسالة
٣٥٣	مخطوطات الرسالة
٣٥٥	مسألة في الإنسان
٣٥٥	بيان الأقوال في حقيقة الإنسان
٣٥٧	بيان القول المختار
٣٥٨	مناقشة تعريف الفلاسفة للإنسان
٣٦١	أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان
٣٦٣	مناقشة سائر الأقوال في حقيقة الإنسان
٣٦٦	عودة إلى أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان

- ٣٦٨..... عودة لمناقشة الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان
- ٣٧٠..... مناقشة إشكالات القول المختار
- ٣٧٢..... الإشكال الثاني

(٣٢) مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال

- ٣٧٥..... مقدّمة التحقيق
- ٣٧٥..... نسبة الرسالة
- ٣٧٦..... محتوى الرسالة
- ٣٧٧..... مخطوطات الرسالة
- ٣٧٩..... مسألة في بيان حقيقة الحيّ الفعّال
- ٣٨٣..... أدلة القول المختار
- ٣٨٦..... مناقشة الأقوال الأخرى
- ٣٩١..... جواب ما قد يرد على النظرية المختارة من إشكالات

(٣٣) مسألة حول قدم العالم

- ٣٩٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤٠١..... هذه الرسالة
- ٤٠٢..... عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلّف
- ٤٠٣..... محتوى الرسالة
- ٤٠٦..... مخطوطات الرسالة
- ٤٠٧..... مسألة حول قدم العالم
- ٤٠٧..... قال المحقّق الكراچكيّ:
- ٤٠٩..... الشّبهة:
- ٤١٠..... الجواب:

(٣٤) مسألة في خلق الأفعال

٤١٧	مقدمة التحقيق
٤١٨	محتوى الرسالة
٤٢٣	مخطوطات الرسالة
٤٢٥	مسألة في خلق الأفعال
٤٢٦	أدلة اختيار الإنسان
٤٢٦	الدليل الأول
٤٢٧	الدليل الثاني
٤٢٧	الدليل الثالث
٤٢٨	أدلة بطلان الجبر
٤٢٨	الدليل الأول
٤٢٩	الدليل الثاني
٤٢٩	الدليل الثالث
٤٣٠	الدليل الرابع
٤٣١	الأدلة القرآنية على الاختيار و بطلان الجبر
٤٣٤	تحقيق معنى «القضاء»

(٣٥) نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض

٤٣٩	مقدمة التحقيق
٤٤١	محتوى الرسالة
٤٤٤	عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
٤٤٤	مخطوطات الرسالة
٤٤٧	نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض

٤٤٨	تقسيمات الأعراس
٤٤٨	التقسيم الأول
٤٥٠	التقسيم الثاني
٤٥٠	التقسيم الثالث
٤٥١	التقسيم الرابع
٤٥١	التقسيم الخامس
٤٥٤	التقسيم السادس
٤٥٦	موارد إخلال النسابوري في تقسيم الأعراس

(٣٦) مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر

٤٦٣	مقدمة التحقيق
٤٦٥	حقيقة الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٦٦	مخطوطات الرسالة
٤٦٧	مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر

(٣٧) مسألة في إبطال قول: «إن الشيء شيء لنفسه»

٤٧١	مقدمة التحقيق
٤٧٢	عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٧٢	مخطوطات الرسالة
٤٧٥	مسألة في إبطال قول: «إن الشيء شيء لنفسه»

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى ٣٥١



السَّئَالُ الْمَسْأَلُ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهُدَى

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الثَّلَاثُ

(نَبْتَةُ السَّئَالِ الْمَسْأَلِ)

تَحْقِيقُ

عِدَّةُ الْأَمْرِ وَالْحَقِيقِينَ

لِلْمُرْتَضَى الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى



السَّئَالُ وَالْمَسْئَالُ

الشَّرفُ المرْتَضَى

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمِ الْهُدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



المجلد الثالث

(نتمة السَّئَالِ وَالْمَسْئَالِ كَلَامِيَّة)

تحقيق

عبد الأمير المحققين

مؤلفات الشَّرفِ المرْتَضَى / ٣٥١



الفهرس الإجمالي

- ٧.....تتمّة الرسائل الكلاميّة.....
- ٧.....(٣٨) مسألة في الدليل على أنّ الجواهر مدركة.....
- ١٥.....(٣٩) مسألة في علة استحفاقه تعالى المدح على تركه القبيح.....
- ٣٣.....(٤٠) مسألة في أنّ التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث.....
- ٤٣.....(٤١) مسألة في الألم ووجه الحسن فيه.....
- ٥٩.....(٤٢) مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه.....
- ٦٩.....(٤٣) مسألة في أنّ الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل.....
- ٧٩.....(٤٤) مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل.....
- ٨٩.....(٤٥) مسألة في مناقشة الدليل على أنّ الجوهر ليس محدثاً بمعنى.....
- ٩٧.....(٤٦) مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعيّة وما هي لطف فيه.....
- ١٠٧.....(٤٧) مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة.....
- ١٢٩.....(٤٨) مناظرة أبي العلاء المعرّي مع الشريف المرتضى.....
- ١٤٧.....(٤٩) المسائل المقدسيات.....
- ١٥٩.....(٥٠) مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار.....
- ١٧١.....(٥١) مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء.....
- ١٨٧.....(٥٢) دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء.....
- ٢٠٣.....(٥٣) مسألة في ميراث الأنبياء.....

- ٢١١..... (٥٤) الرّسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة
- ٢٢٩..... (٥٥) مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر
- ٢٤٣..... (٥٦) مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام
- ٢٥٧..... (٥٧) مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه
- ٢٦٩..... (٥٨) مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته
- ٢٧٧..... (٥٩) مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمّتهم
- ٢٨٧..... (٦٠) مسألة في علّة خذلان أهل البيت وعدم نصرتهم
- ٣١٣..... (٦١) مسألة في الجواب عن الشُّبهات الواردة في خير الغدير
- ٣٢٥..... (٦٢) مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكرٍ
- ٣٣٩..... (٦٣) مسألة في علّة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الغاصبين لحقّه بعد
- ٣٥٣..... (٦٤) إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر
- ٣٨١..... (٦٥) مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر
- ٣٨٩..... (٦٦) المسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام
- ٣٩٧..... (٦٧) مسألة في فدك
- ٤٠٧..... (٦٨) مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام
- ٤١٥..... (٦٩) رسالة في غيبة الحجّة
- ٤٣١..... (٧٠) فصل في الغيبة
- ٤٣٩..... (٧١) فصل: في الإمامة بعد القائم عليه السلام
- ٤٤٥..... (٧٢) مسألة في الرّجعة من جملة «الدّمثقيّات»
- ٤٥٧..... (٧٣) مسألة في حكم عبادة ولد الزنا
- ٤٦٥..... (٧٤) أقاويل العرب في الجاهليّة، ومذاهب عبدة الأصنام

تتمّة الرسائل الكلاميّة

(٣٨)

مسألة في الدليل على أنّ
الجواهرَ مُدرَكةٌ

مقدمة التحقيق

ظهر خلاف بين العلماء حول كون الجوهر مُدْرَكًا بالإدراك الحسي، و هل يمكن رؤية الجوهر أو لمسه، أو لا؟

فذهب الفلاسفة بصورة عامة إلى عدم كون الجوهر مُدْرَكًا بالحواس، و أنه لا يوجد حسّ قادر على إدراك الجواهر^١.

فيما صرّح بعض المتكلمين بإمكان إدراك الجوهر بالحس، و أنه يمكن رؤيته ولمسه^٢.

و ينبغي الإشارة إلى أنّ مصطلح «الإدراك» عند المتكلمين يُقصد به الإدراك الحسي، و لذلك عندما يقال: «إنّ الجواهر مُدْرَكَة»، فالمقصود بذلك أنّها مُدْرَكَة إدراكاً حسّياً^٣.

و قد ذكر الشريف المرتضى في هذه المسألة المختصرة دليلاً على أنّ الجواهر مُدْرَكَة، و لم يناقشه ممّا يدلّ على قبوله به.

والدليل هو: لو أخبر النبي بأنّ زيداً في الدار، و أنّ هناك جسماً معيّناً في الدار، ثمّ دخلنا الدار، و شاهدنا زيداً و ذلك الجسم كما أخبر به النبي، ففي هذه الحالة سوف

١. راجع: نهاية الحكمة، ص ٣٠٣.

٢. راجع: المقدمة في المدخل إلى صناعة علم الكلام (في: ضمن الرسائل العشر)، ص ٦٧؛ الحدود، للنيسابوري، ص ٣٠.

٣. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٦٤؛ و ج ٢، ص ٢٦٢؛ الاقتصاد، ص ٣٩.

يَقْوَى عِلْمُنَا السَّابِقِ، فَقَدْ كُنَّا قَدْ عَلِمْنَا سَابِقًا بِذَلِكَ بِوَسْطَةِ خَيْرِ النَّبِيِّ، وَالْآنَ عَلِمْنَا بِهِ بِوَسْطَةِ الْمَشَاهِدَةِ وَالْإِدْرَاكِ الْحَسِّيِّ، وَ لَوْلَا أَنَّ الْمَشَاهِدَةَ وَالْإِدْرَاكِ الْحَسِّيِّ تَعَلَّقًا بِجَوْهَرٍ زَيْدٍ وَ ذَلِكَ الْجِسْمِ الْمَعْيَنِ، لَمَا زَادَ عَلِمْنَا، وَ لَمَا قَوِيَ، وَ هَذَا يَعْنِي أَنَّ مَتَعَلَّقَ خَيْرِ النَّبِيِّ وَالْإِدْرَاكِ الْحَسِّيِّ وَاحِدٌ وَ هُوَ الْجَوْهَرُ، وَ هَذَا يَعْنِي أَنَّ الْإِدْرَاكِ الْحَسِّيِّ تَعَلَّقَ بِالْجَوْهَرِ، وَ هُوَ الْمَطْلُوبُ.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه المسألة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٦ في ضمن «مسائل شتى» تحت عنوان: «الدليل على أن الجواهر مدرّكة». وهذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي. كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٩٣ تحت عنوان: «في الجواهر المدرّكة»، وهو عنوان معبر عن محتوى المسألة.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٤٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في

الصفحة (٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».

٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨١)

من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».

٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في

الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«هـ».

٨. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة

(٢٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».

٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة

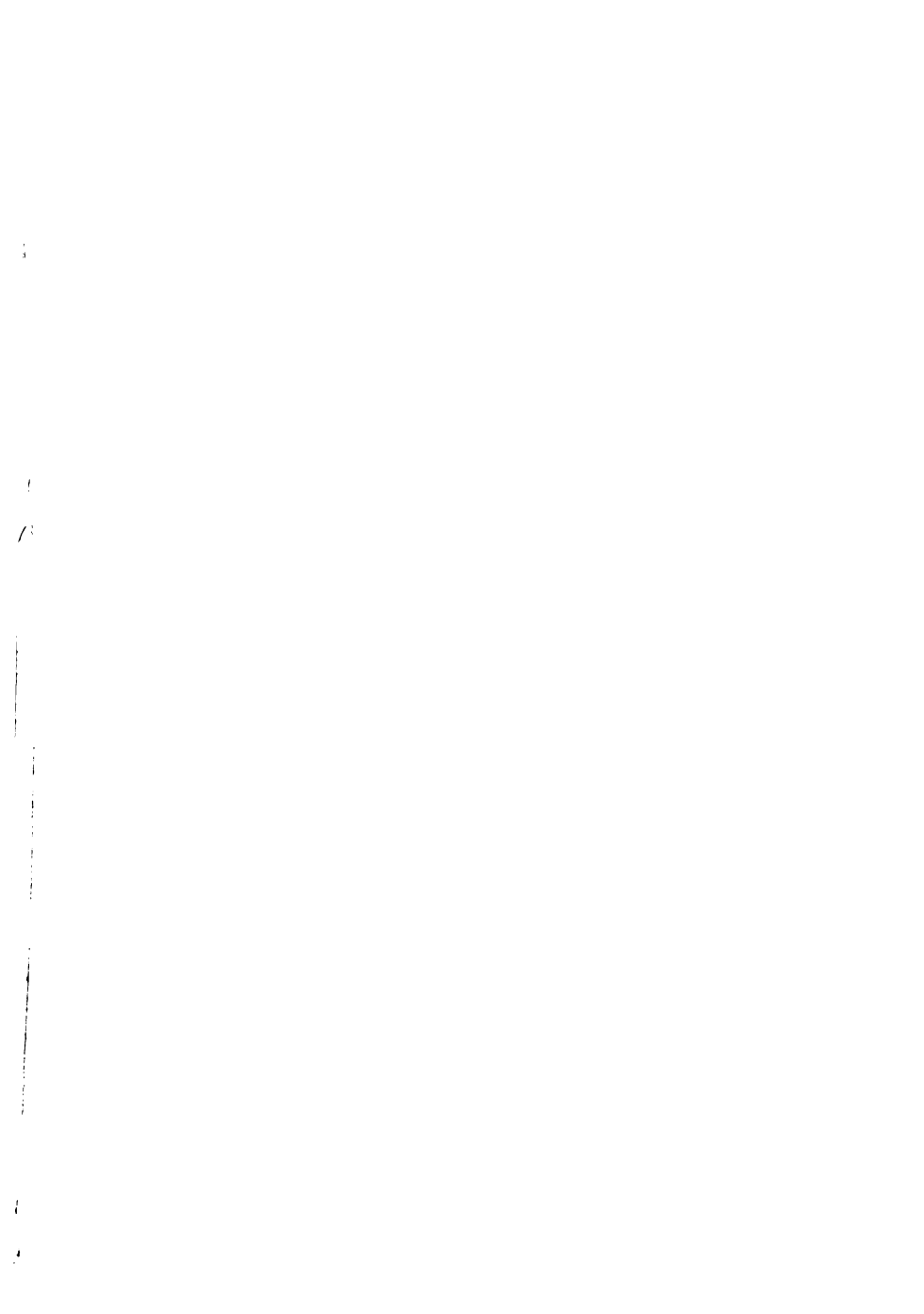
(١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ث».

١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة

(١٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ق».

١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع

في الصفحة (٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».



[مسألة في الدليل على أن الجواهر مُدركة]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

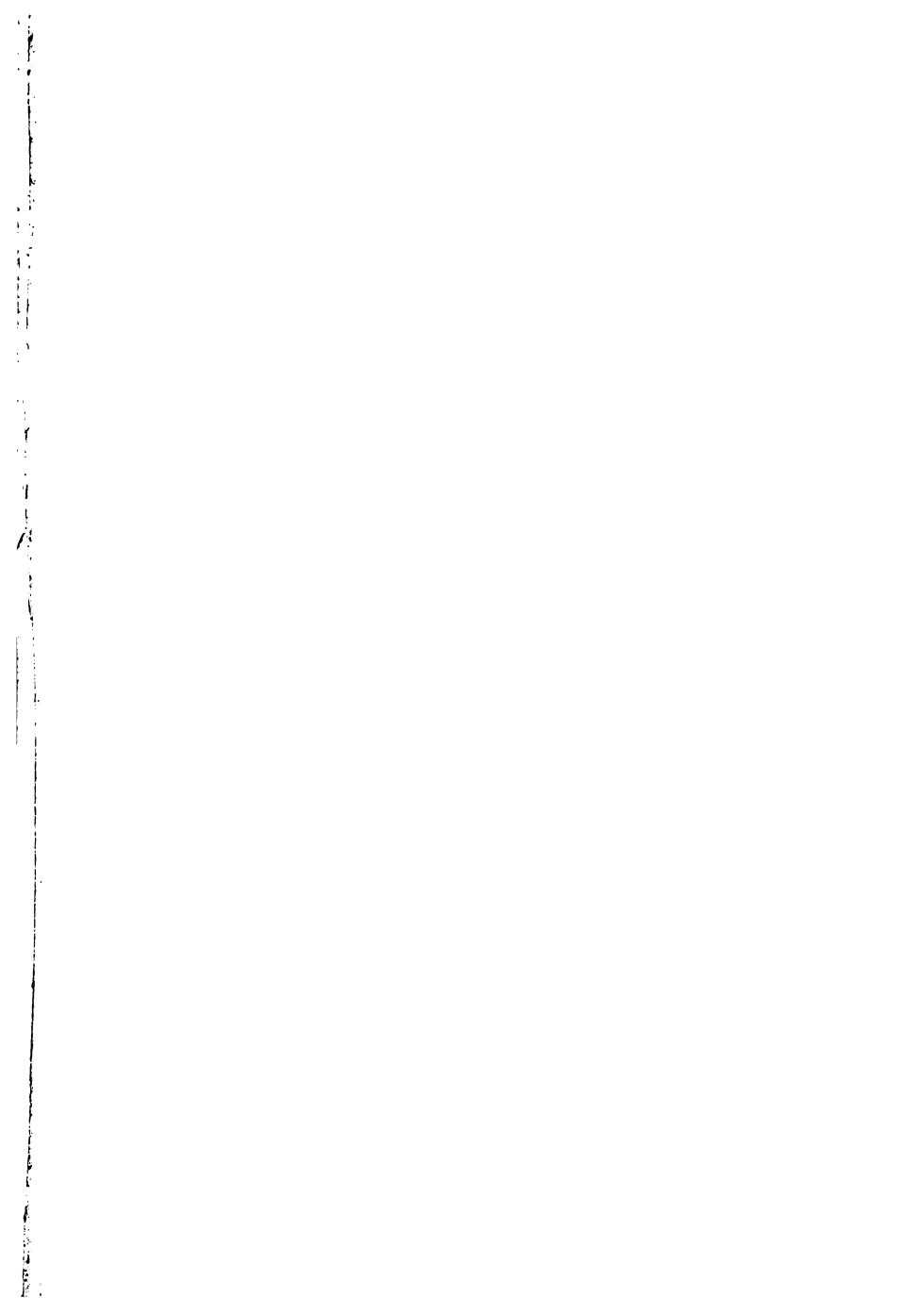
مسألة:

أُسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْجَوَاهِرَ مُدْرَكَةٌ: بِأَنَّ النَّبِيَّ لَوْ خَبَّرَ بِأَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ أَوْ كَوْنِ
جِسْمٍ مَخْصُوصٍ فِيهَا، ثُمَّ أَدْرَكَنَاهُ عَلَى حَدِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ، لَقَوِيَ^٢ الْعِلْمُ بِذَلِكَ؛ فَلَوْلَا أَنَّ
الْإِدْرَاكَ تَنَاوَلَهُ لَمَا وَجَبَ قُوَّةُ الْعِلْمِ لَمَّا كَانَ مُتَنَاوِلَ الْخَبْرِ وَالْإِدْرَاكِ وَاحِدًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ
مُخْتَلِفًا لَمَا وَجَبَ^٣ ذَلِكَ.

١. في «ب، ث، ج، د، ص، ط، هـ، ي» والمطبوع: «وكون».

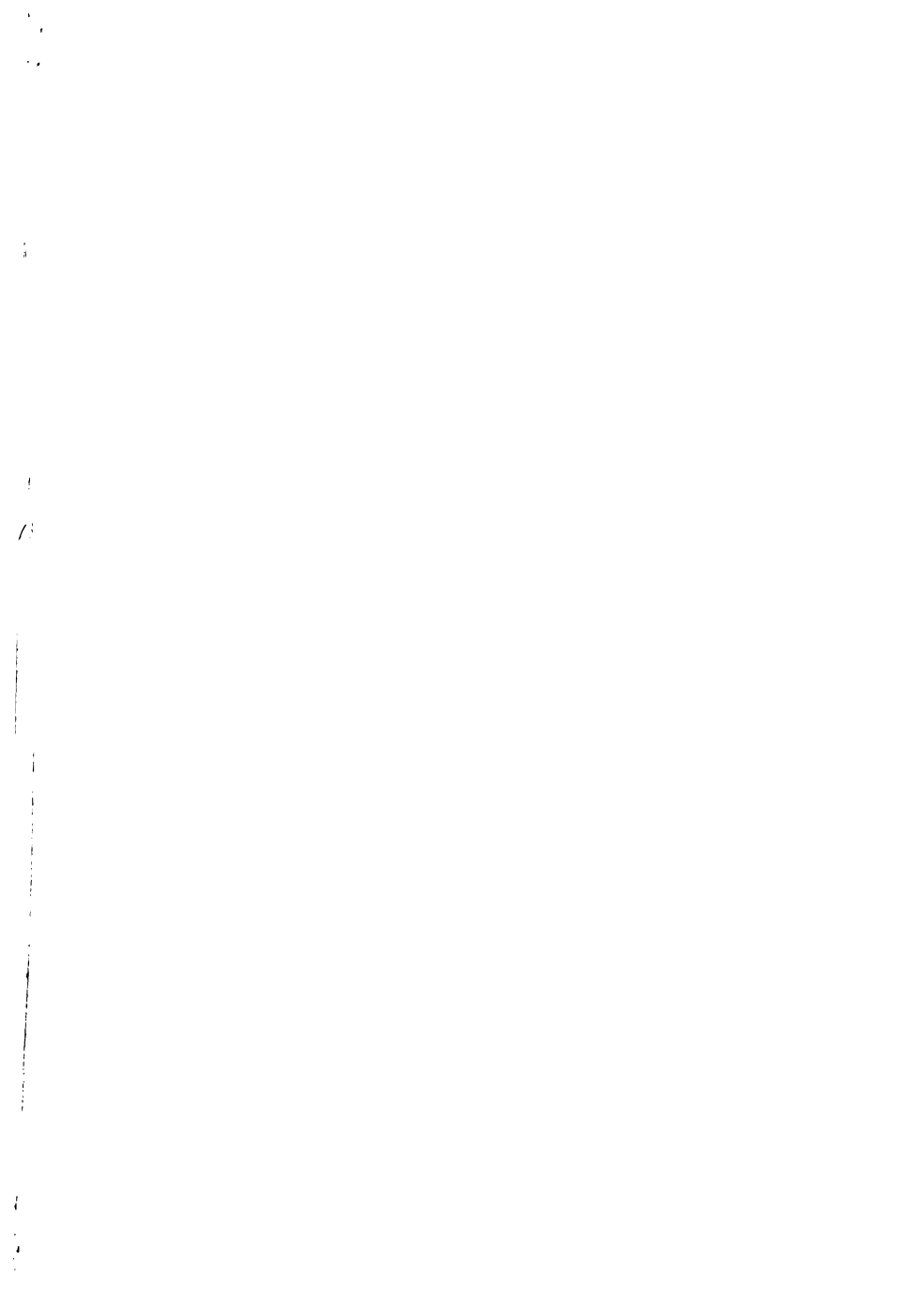
٢. في «هـ» والمطبوع: «تقوى».

٣. في «هـ» والمطبوع: «أوجب».



(٣٩)

مسألة في علة استحقاقه تعالى
المدح على تركه القبيح



مقدمة التحقيق

تمكّن الشريف المرتضى خلال عقود طويلة من الدراسة و البحث و التدقيق في المسائل العلمية المختلفة، من أن يتحوّل إلى قِمة فكرية متأقّة في مختلف المجالات العلمية، و منها مجال علم الكلام، و قد سمحت له قدراته العلمية بأن يمتلك الجرأة على مخالفة كبار العلماء و المتكلمين، و أن يناقشهم مناقشة الندّ للندّ، و شعاره في ذلك: متابعة الدليل فوق كلّ الاعتبارات، و إن أدّى ذلك إلى كثرة المخالفين و قلة الموافقين. فقد قال في بداية الرسالة التي بين أيدينا: «اعلم أنّه لا يجب أن يوحش من المذهب فقدّ الذاهب إليه، و العاثر عليه؛ بل ينبغي أن لا يوحش منه إلا ما لا دلالة له تعضده، و لا حجة تعمده».

إنّ هذه الكلمة المهمة تذكرنا بكلمة شبيهة بها قالها شيخه و أستاذه المفيد (ت ٤١٣هـ)، حيث قال عند اختياره لأحد آرائه الكلامية:

و قد جمعتُ فيه بين أصول يختصّ بي جمعها دون من وافقني في العدل و الإرجاء بما كشف لي النظر عن صحّته، و لم يوحشني من خالف فيه؛ إذ بالحجة لي أتّم أنس، و لا وحشة من حقّ، و الحمد لله^١.

و في هذه الرسالة تعرّض الشريف المرتضى إلى مسألة دقيقة من مسائل علم الكلام، و هي البحث عن وجه استحقاق الله تعالى المدح على تركه للقبیح؛ فإنّ من

الواضح أنه تعالى يستحقّ المدح على ذلك، و لكن ما هو الدليل على ذلك؟ و ما هو التحليل الصحيح له؟

و للإجابة على ذلك قام الشريف المرتضى بطرح تحليل جديد، و هو أنه تعالى عندما لا يفعل القبيح، فهو لا يستحقّ المدح المتعلق بالأفعال؛ لأنه لم يفعل شيئاً، و إنما يستحقّ المدح من جهة أخرى، و هي أنه يمتلك صفات رفيعة من الكمال - مثل علمه بقبح القبيح و استغناؤه عن فعله - تقتضي أن لا يختار فعل القبيح، فإنّ امتلاكه لهذه الصفات الرفيعة هي التي جعلته يستحقّ المدح على ترك القبيح.

و بعد أن بيّن رأيه حول السبب المقتضي لتركه تعالى القبيح، أخذ يبيّن خطأ ما ذكره المتكلمون حول ذلك، حيث ذكروا أنه تعالى لا يفعل القبيح لأنّ له صوارف عنه، أو لأنّه لا داعي له إلى فعله، و لأجل ذلك استحقّ المدح على ترك القبيح.

لكنه أشكل على هذا التحليل بأنه سوف يؤدي إلى أن يكون القديم تعالى كالمُلجأ إلى عدم الفعل، و حينئذ سوف لن يستحقّ المدح؛ لأننا نرى أنّ المُلجأ إلى أن لا يقتل نفسه مثلاً لا يستحقّ المدح؛ لأنّ له صارفاً قوياً عن ذلك.

إذن أنّ ما ذكره المتكلمون لتوجيه استحقاقه تعالى المدح - و هو وجود الصارف - غير مقبول؛ فإنّه يؤدي إلى أن يكون كالمُلجأ، فلا بدّ من الذهاب إلى التحليل الذي ذكره الشريف المرتضى.

و لا يصحّ أن يفرّقوا بين الأمرين بأنّ الصارف عند من لم يقتل نفسه يصل إلى حدّ الإلجاء إلى ترك القبيح (قتل نفسه)؛ و ذلك بسبب علمه بالمضرة التي سوف تلحقه، و لأجل هذا الإلجاء لا يستحقّ المدح، بينما الصارف في القديم تعالى لا يصل إلى حدّ الإلجاء؛ لأنه لا مضرة تلحقه بفعل القبيح، فلا يكون تركه للقبيح لأجل دفع الضرر الذي يلحقه.

إنّ هذا الكلام لا يصحّ؛ لأنّ المدار على المعاني لا الألفاظ، فإنّ الإنسان صار مُلجأ

لوجود الصارف القوي له عن القبيح، وهذا الصارف القوي موجود في القديم تعالى أيضاً، فسوف يكون كالمُلجأ ولا يستحق المدح، سواء كان سبب الصارف العلم بالمضرة أو لا، و سواء سمي القديم مُلجأ أو لا. و سبب عدم تسميته بذلك هو أن مصطلح المُلجأ يُطلق على من ألجأ غيره إلى فعلٍ أو تركٍ، و القديم تعالى لا يمكن لأحد أن يُلجأه إلى شيء.

و إذا أجابوا بأنَّ علة الإلجاء إما المنع وإما العلم بالمضرة و لا ثالث لها، وبما أنَّ الله تعالى منزه عن كلا الأمرين فلا يكون مُلجأً أو كالمُلجأ كما ادَّعيتهم.

و الجواب: أولاً: أنَّ علة الإلجاء و سقوط المدح عن ترك القبيح بسبب علمه بالمضرة، هو وجود الصارف القوي، و هذا الصارف موجود في القديم تعالى؛ لعلمه بالقبيح و غناه عنه، فلا يستحق المدح سواء سمي ملجأً أو لا.

و ثانياً: أنَّ عوامل الإلجاء غير محصورة بالأمرين اللذين ذكرتموهما، فهناك عامل ثالث، و هو: أن يُعلم الله تعالى القادر أنَّه متى أراد أن يفعل الفعل منعه منه، فإنَّ سبب حصول حكم الإلجاء في ذينك الأمرين هو وجود الصارف القوي عند تحققهما، و هذا الصارف القوي موجود أيضاً في العامل الثالث.

و بهذا كله اتضح أنَّ الصارف القوي يجعل القديم كالمُلجأ، فلا يستحق المدح. و إذا قالوا: إنه مع وجود الصارف قد يُستحق المدح، و مثاله أن يكون شخصٌ مخيراً بين الصدق و الكذب لأجل تحصيل شيء، فهو في هذه الحالة لا يختار إلا الصدق، و في نفس الوقت سوف يستحق المدح على ترك القبيح (الكذب)، مع وجود الصارف عن الكذب، و هذا الصارف هو الاستغناء بالصدق عن الكذب، و كذلك الله تعالى فمع وجود الصارف - و هو استغناؤه بعلمه و غناه عن القبيح - فإنه يستحق المدح على ترك القبيح.

فالجواب: لا نوافق على استحقاق تارك الكذب في المثال - مع وجود الصارف - المدح. و على فرض استحقاقه المدح، فما الفرق بين هذه الحالة و حالة الإلجاء، ففي

كلا الحالتين يوجد صارفٌ و يقينٌ بترك القبيح؟ فلماذا يستحق المدح في هذه الحالة دون حالة الإلجاء؟ و أيضاً على فرض التسليم باستحقاقه المدح فهو يفتقر عن القديم تعالى؛ لأن له منفعة و داعياً إلى الكذب، و قد تركه فيستحق المدح، و إن كان له صارف عنه بوجود الصدق، بينما ليس للقديم تعالى منفعة و داعٍ إلى فعل القبيح، فلا يستحق على تركه المدح مع وجود الصارف.

و بهذا اتضح أنه مع وجود الصارف القوي فقط يسقط استحقاق المدح على ترك القبيح، إلا إذا كانت هناك منفعة و داعٍ إلى فعل القبيح. فإذا قيل: يلزم من هذا أن لا يستحق القديم تعالى المدح على فعل الواجب؛ لأنه لا داعي له إلى تركه.

فالجواب: أنه لا يستحق المدح الذي يُستحق على الفعل؛ لأنه لا داعي له إلى تركه، ولكنه يستحق المدح لكونه يمتلك صفات رفيعة من الكمال - من قدرة و علم و حكمة - جعلته يفعل الواجب، كما قلنا إنه يستحق المدح لتركه القبيح لأجل امتلاكه هذه الصفات.

و أمّا فعل الإحسان - و هو غير واجب - فيستحق الله تعالى عليه المدح الذي يُستحق على الفعل؛ لأن الدواعي و الصوارف فيه متساوية، فيستحق المدح باختياره الفعل.

و أشار الشريف المرتضى أيضاً إلى أنه بعد التسليم بما ذهب إليه من أن استحقاق المدح على ترك القبيح ناشيء من وجود صفات نفسية عنده تعالى اقتضت تركه للقبيح، قد يقال: هذا النوع من المدح يمكن أن يستحقه الإنسان أيضاً فيما لو ترك القبيح و استغنى عنه بالحسن، كما في مثال الصدق و الكذب. فالجواب: أن القديم تعالى ترك القبيح لامتلاكه صفات نفسية ذاتية، بينما ترك الإنسان للقبيح كان لأمر عارض، و هو استغناؤه عنه بالحسن، لا لصفة ذاتية.

لقد سمحت مقدرة الشريف المرتضى الكبيرة على المناقشة إلى أن يخالف كبار

المتكلمين في هذه الرسالة، و لم يأبه بذلك؛ لأنّ رائده في ذلك هو الدليل الواضح و الحجّة المقنعة.

و قد قام الشريف المرتضى بتأليف هذه الرسالة في صفر من سنة ٥٤٢٧هـ؛ أي بعد تجاوزه السبعين من عمره، و بلوغه مرتبة رفيعة من النضج الفكري و الكمال العلمي.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣١ في ضمن «مسائل شتّى» تحت عنوان: «استحقاق مدح البارئ على الأوصاف». لكنّه عنوان عام؛ فإنّ البحث يدور حول وجه استحقاق البارئ تعالى المدح لترك القبيح خاصّة، لا حول وجه استحقاقه المدح على جميع الصفات.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٢٢، تحت عنوان: «القديم لا يفعل القبيح». و هذا العنوان أجنبيّ عن البحث؛ فإنّ البحث لا يدور حول أنّه تعالى يفعل القبيح أو لا يفعله، و إنّما حول بيان سبب استحقاقه المدح عند تركه القبيح. فالأولى تسمية الرسالة: «علّة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (٣٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة

- (٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٢٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٣١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٦٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٢٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحة (٩٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ك».

[مسألة في علة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح^١]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة خَرَجَتْ فِي صَفَرٍ^٢ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ:

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُوْحَشَ مِنَ الْمَذْهَبِ فَقَدْ ذَاهَبَ إِلَيْهِ وَالْعَائِرِ^٣ عَلَيْهِ؛ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوْحَشَ مِنْهُ^٤ إِلَّا مَا لَا دَلَالَهَ لَهُ^٥ تَعَضُّدُهُ^٦ وَلَا حُجَّةَ تَعْمِدُهُ^٧.
وَلَمَّا فَكَّرْتُ فِيمَا يَمْضِي كَثِيرًا فِي الْكُتُبِ، مِنْ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ عَلَى^٨ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ، رَأَيْتُ^٩ أَنَّ إِطْلَاقَ ذَلِكَ مِنْ^{١٠} غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَتَرْتِيبٍ غَيْرِ صَحِيحٍ عَلَى مَوْجِبِ الْأُصُولِ الْمُتَمَهِّدَةِ^{١١}.
وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ^{١٢} لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحَ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ

١. طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الشَّرِيفِ المَرْتَضَى تَحْتَ عُنْوَانٍ: «اسْتِحْقَاقُ مَدْحِ البَارِي عَلَى الْأَوْصَافِ».
٢. فِي «ك، ل، م، و، ي»: - «صفر».
٣. فِي «أ، س، ش، ه» وَالْمَطْبُوعُ: «وَالْعَائِرِ». وَفِي «ب، ج، ط، ع»: «وَالْعَائِرِ».
٤. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعُ: «عَنْهُ».
٥. فِي «ش، ه» وَالْمَطْبُوعُ: - «لَهُ».
٦. فِي «ك، ل، م، ه، و» وَالْمَطْبُوعُ: «بِعَضُّدِهِ».
٧. فِي «أ، ب، ج، س، ط، ع»: «بِقِصْدِهِ وَلَا حُجَّةَ بَعْدَهُ» بَدَلَ «لَهُ تَعَضُّدُهُ، وَلَا حُجَّةَ تَعْمِدُهُ».
٨. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعُ: «عَلَيْهِ».
٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَرَأَيْتَ».
١٠. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعُ: - «مِنْ».
١١. فِي «أ، س، ه» وَالْمَطْبُوعُ: «الْمُتَمَهِّدَةِ». وَفِي «ك، ل، م، و»: «الْمُتَعَمِّدَةُ».
١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «إِنَّهُ».

التابع للأفعال، لكنّه يَسْتَحِقُّ المَدْحَ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَعَالَى عَلَى صِفَاتٍ تَقْتَضِي أَنْ لَا يَخْتَارَ فِعْلَ القَبِيحِ؛ كَمَا يَسْتَحِقُّ تَعَالَى المَدْحَ بِكَوْنِهِ قَدِيمًا وَعَالِمًا وَحَيًّا وَقَادِرًا، وَإِنْ كَانَ هَذَا المَدْحُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ لَيْسَ هُوَ كَالْمَدْحِ المُسْتَحَقُّ عَلَى الأفعال. وَالَّذِي يُدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ - جَلٌّ وَعَزٌّ - [إِذَا كَانَ] لَا يَخْتَارُ القَبِيحَ؛ إِمَّا لِثُبُوتِ الصَّارِفِ عَنْهُ وَهُوَ كَوْنُهُ تَعَالَى عَالِمًا بِقُبْحِهِ وَأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْهُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ لَا دَاعِيَ لَهُ إِلَى فِعْلِهِ^١ - عَلَى اخْتِلَافِ عِبَارَةِ الشُّيُوخِ عَنْ ذَلِكَ -، فَجَرَى^٢ مَجْرَى مَنْ لَا يَخْتَارُ القَبِيحَ مِمَّا بِالْإِلْجَاءِ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ فِي أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مَدْحًا. أَلَا تَرَى أَنْ أَحَدَنَا^٣ لَا يَسْتَحِقُّ المَدْحَ بَأَنْ لَا يَقْتُلَ نَفْسَهُ وَوَلَدَهُ وَيُتْلِفَ أَمْوَالَهُ؟ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ وَقَوْعُهُ مِنْهُ؛ لِلصَّارِفِ القَوِيِّ عَنْهُ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَ الأَمْرَيْنِ بِالْإِلْجَاءِ، وَيَقُولُوا: ^٤ إِنْ أَحَدَنَا مُلْجَأٌ إِلَى أَنْ لَا يَقْتُلَ نَفْسَهُ وَيُتْلِفَ مَالَهُ؛ لِلْمَضْرُوءَةِ الَّتِي تَلْحَقُهُ بِذَلِكَ^٥، وَالقَدِيمِ تَعَالَى غَيْرِ مُلْجَأٍ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ القَبِيحَ؛ لِأَنَّ المَضَارَّ الَّتِي بِهَا يَكُونُ الإِلْجَاءُ لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ.

وَذَلِكَ أَنَّ المُعْوَلَ عَلَى المَعَانِي دُونَ العِبَارَاتِ، وَإِنَّمَا كَانَ أَحَدُنَا مُلْجَأً إِلَى أَنْ لَا يَقْتُلَ نَفْسَهُ^٦ لِثُبُوتِ الصَّارِفِ القَوِيِّ عَنْ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ مَمَّنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَارَهُ وَحَالَهُ

١. في المطبوع: «أنه لا داعي إلى فعله» بدل «لا داعي له إلى فعله».

٢. جواب «إذا». و الأنسب حذف الفاء.

٣. في «د، ل، م، و، ي» و المطبوع: «أحدًا».

٤. في «ش، هـ» و المطبوع: «و يقولون».

٥. في «هـ» - «لا». و في المطبوع جُعلت بين معقوفين.

٦. ولذلك لا يستحق المدح، خلافاً للقديم تعالى.

٧. في «د، ل، م، و، ي»: «و إن».

٨. في «أ، س»: «إلا أن لا يقبل نفسه». و في «هـ»: «إلى أن يقتل نفسه». و في المطبوع: «إلى أن [لا]

يقتل نفسه». و من قوله: «و يتلف ماله...» إلى هنا ساقط من «ب، ج، ع».

هذه، وهذه حال القديم تعالى^١ في كونه غير فاعل القبيح. ولا اعتبار بتسمية المُلجأ بأنه «مُلجأ فاعل»؛^٢ لأن ذلك إنما اعتُبر استعماله فيمن^٣ ألجأه غيره وحمّله^٤ إما على أن يفعل أو على أن لا يفعل.

وقولهم في الكتّاب: «إن الإلجاء إذا لم يكن من باب المنع، فلا يحصل إلا بالمضار الحاضرة» تحكّم^٥ غير مسلم؛ لأن الإلجاء في الموضع الذي ذكره^٦ معلوم سقوط المدح فيه، فيحتاج^٧ أن يُعلّل بأنه لم يسقط المدح فيه عن الفاعل؟ وإذا فعلنا ذلك^٨ لم نجد له علة إلا خلوص^٩ الصارف^{١٠}، وأنه لا يجوز من العاقل^{١١} والحال هذه أن يفعل ما خلص الصارف عن فعله^{١٢}.

وهذا^{١٣} بعينه ثابت في الأفعال القبيحة مع الله تعالى؛ لأنه - جلّ اسمه - لا يجوز البتة أن يختار القبيح؛ لأن علمه بقبحه وبأنه غني عنه صارف، لا^{١٤} يجوز

١. وهي وجود الصارف القوي فيه. فالمدار على وجود الصارف القوي في عدم استحقاق المدح، سواء سمي ملجأ أو لم يُسم.
٢. من قوله: «القبيح ولا اعتبار...» إلى هنا ساقط من جميع النسخ والمطبوع سوى «أ، س».
- و لعل الصواب في العبارة: «بأنه ملجأ إلى الفعل» بدل «بأنه ملجأ فاعل».
٣. في «ك، ل، م، و، ي»: «فيما».
٤. في «ك، ل، م، و، ي»: «و حمّله».
٥. في «أ، د، س، ك، ل، م، و، ي»: «بحكّم».
٦. وهو وجود المضار.
٧. في المطبوع: «إلى».
٨. أي إذا بحثنا عن علة سقوط المدح.
٩. في «ط»: «خلاص». وفي «ك، ل»: «خلوصه عن». وفي «م، و، ي»: «خلوص عن».
١٠. وهذه العلة موجودة في القديم تعالى، فلا يستحق المدح على كلامهم.
١١. في «أ، س»: «العاقل». وفي «ب، ج، ط، ع»: «القاتل».
١٢. الجازر والمجور متعلق ب«الصارف».
١٣. أي خلوص الصارف.
١٤. في «ك، ل، هـ» والمطبوع: «فلا». وفي «م، و، ي»: «ولا».

معه وقوع القبيح على وجه من الوجوه، فينبغي أن يسقط المدح كما سقط^١ في الموضوع الذي ذكروه. وليس بنا حاجة إلى المضايقة في تسمية ذلك «إلجاء»، فلا معنى للخلاف في العبارات.

وكيف يجوز أن نقول^٢: «إن^٣ حكم الإلجاء مقصور على المضار الحاضرة»^٤ وعندنا أن هاهنا ضرباً من الإلجاء بغير المضار، وهو أن يعلم الله تعالى القادر أنه متى رام الفعل منعه منه^٥؟

فإذا قالوا: إن الإلجاء إذا لم يكن بالمنع - وهو الوجه^٦ الذي ذكرتموه^٧ - فلا يكون إلا^٨ بالمضار.

قلنا: إذا كان الإلجاء قد^٩ يكون بالمضار وقد يكون بالوجه الذي سمئتموه منعاً^{١٠}، فألا جاز ثالث^{١١}، وهو الموضوع^{١٢} الذي^{١٣} أشرنا إليه^{١٤}؛ لمساواته في

١. في «ه» والمطبوع: «يسقط».
٢. في «أ، س، ك، ل، م، ه، و، ي»: «أن يقول».
٣. في «ط، ه»: «والمطبوع: - «إن».
٤. في المطبوع: «الحاصلة».
٥. وهذا غير الإلجاء الذي يحصل بالمنع، كما سوف يأتي بعد قليل.
٦. في المطبوع: «وجه».
٧. وهو أن يعلم الله تعالى القادر أنه متى ما رام الفعل منعه منه. وسوف يأتي في الجواب أنه غير المنع، خلافاً لما جاء هنا.
٨. في المطبوع: - «إلا».
٩. في «ك، ل» - «قد». وفي المطبوع: «فلا».
١٠. في «ه»: «سمعتموه» بدل «سمئتموه منعاً». وفي المطبوع: - «منعاً».
١١. في «ك، ل»: «فالإلجاء ثابت» بدل «فألا جاز ثالث». وفي المطبوع: «ثالث» بدل «ثالث».
١٢. في المطبوع: «الوضع».
١٣. من قوله: «سمئتموه منعاً» إلى هنا ساقط من «ط».
١٤. وهو أن يعلم الله تعالى القادر أنه متى رام الفعل منعه منه.

الحُكْمُ لِلْجِهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُمَهُمَا؟ لِأَنَّ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ عَنَيْتُمَا^١ [الإلجاء] عليهما^٢، إِنَّمَا كَانَ لهُمَا حُكْمُ الْإِلْجَاءِ لِخُلُوصِ^٣ الصَّارِفِ وَالْقَطْعِ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَجُوزُ الْبَتَّةَ وَقَوْعُهُ، وَهَذَا^٤ ثَابِتٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

فَإِنْ قَالُوا: قَدْ ثَبَّتَ^٥ أَنْ أَحَدَنَا^٦ لَوْ اسْتَعْنَى بِحَسَنِ عَنْ قَبِيحٍ، بَأَنْ يُقَدَّرَ وَصُولُ صَاحِبِهِ إِلَى دِرْهَمٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَصِلُ إِلَيْهِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ - وَحَالُهُ هَذِهِ - إِلَّا الصَّدَقَ؛ وَ مَعَ هَذَا فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنْ الْقَبِيحِ مَعَ ثُبُوتِ الصَّارِفِ عَنْهُ^٧، وَ هُوَ الْاسْتِغْنَاءُ بِالصَّدَقِ عَنْهُ. فَتَعْلَمُ^٨ بِذَلِكَ أَنَّ الْقَدِيمَ تَعَالَى يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ إِذَا^٩ لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحَ^{١٠}؛ لِأَنَّ الْحَالَيْنِ وَاحِدَةٌ^{١١}. قُلْنَا: وَ مَنْ الَّذِي يُسَلِّمُ لَكُمْ أَنْ أَحَدَنَا إِذَا اسْتَعْنَى بِالصَّدَقِ عَنِ الْكَذِبِ وَ حَالُهُ مَا ذَكَرْتُمْ^{١٢}، يَسْتَحِقُّ^{١٣} بِامْتِنَاعِهِ مِنَ الْكَذِبِ مَدْحًا؟ فَذُلُّوا^{١٤} عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ دَعَاؤِي

١. في «أ، س، هـ»: «عَيْتُم». و «عَيْتُهُ» أي: حبسته حسباً طويلاً. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٢ (عنو).

٢. في «هـ» و المطبوع: - «عليهما».

٣. في المطبوع: «الخلوة من» بدل «الخلوص».

٤. في «هـ» و المطبوع: «وهنا».

٥. في «أ، س»: «بَيَّنَّا».

٦. في «ك، ل»: «أنا نمدح بما». و في «م، و»: «أنا حمد بها». و في «ي»: «أنا حمدتها».

٧. و بذلك لا يكون ثبوت الصارف مانعاً من استحقاق المدح.

٨. في «أ، س، هـ» و المطبوع: «فيعلم».

٩. في «هـ» و المطبوع: «وإذا».

١٠. لثبوت الصارف فيه.

١١. فالقديم تعالى لا يفعل القبيح لاستغناؤه عنه أيضاً.

١٢. في «د، ك، ل، م، و، ي»: «ذكرتموه ثم» بدل «ذكرتم».

١٣. في المطبوع: «يستحقه».

١٤. في «أ، س»: «ذُلُّوا فذُلُّوا». و في «هـ»: «فذلُّي». و في المطبوع: «فذلُّ».

منكم. و هِيَهَاتَ أَنْ يَتَمَكَّنُوا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

و لَوْ جَازَ أَنْ يَسْتَحِقَّ مَدْحًا - وَ حَالَهُ هَذِهِ - عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الْقَبِيحِ، لَجَازَ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَى امْتِنَاعِهِ مِنَ الْقَبِيحِ مَعَ الْإِلْجَاءِ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَ الصَّوَارِفُ ثَابِتَةٌ، وَ الدَّوَاعِي مُرْتَفِعَةٌ، وَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ - وَ حَالَهُ هَذِهِ - حَاصِلٌ؟

عَلَى أَنْ أُحَدِّثَنَا لَوْ اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - وَ إِنْ [كَانَ] الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الْوَاضِحُ^١ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ^٢ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ - بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى فَرْقٌ؛^٣ لِأَنَّ أُحَدِّثَنَا^٤ مَنَفَعَةٌ فِي الْكُذِبِ وَ دَاعٍ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ بِالصَّدَقِ الَّذِي قَرَرْنَا تَسَاوِيَهُمَا^٥ فِيمَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِهِمَا مِنَ النِّفْعِ^٦، وَ الْقَدِيمُ تَعَالَى لَا حَاجَةَ لَهُ وَ لَا مَنَفَعَةَ تَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ^٧، وَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا قَبِيحًا^٩ صَارَفٌ خَالِصٌ عَنْ^{١٠} فِعْلِهِ وَ

١. فِي «هـ»: «الصَّحِيحُ الْأَصَحُّ» بَدَلَ «الصَّحِيحِ الْوَاضِحِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَيْضًا الْأَصَحُّ» بَدَلَهَا.

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ك، ل، م، و، ي».

٣. فِي «ك، ل، م، و، ي»: - «فَرْقٌ».

٤. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «فَرْقٌ؛ لِأَنَّ أُحَدِّثَنَا لَهُ».

٥. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «اسْتَغْنَى عَنْهُ بِالصَّدَقِ الَّذِي قَرَرْنَا تَسَاوِيَهُمَا». وَ الضَّمِيرُ فِي «تَسَاوِيَهُمَا» رَاجِعٌ إِلَى الصَّدَقِ وَ الْكُذِبِ.

٦. فَيُمْكِنُ تَقْبُلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْمَدْحَ عَلَى تَرْكِهِ الْكُذِبَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَيِّ حَالٍ تَرَكَ مَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ، وَ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْهُ بِالصَّدَقِ، خِلَافًا لِلْقَدِيمِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ بَتَرَكَ الْكُذِبَ لَمْ يَتَرَكَ مَا فِيهِ مَنَفَعَةٌ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ.

٧. أَيُّ بِالصَّدَقِ وَ الْكُذِبِ، أَوْ الْفِعْلِ وَ التَّرْكِ.

٨. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الْأَمْرَيْنِ، وَ كَوْنٌ».

٩. فِي «أ، ب، ج، س، ش، ط، ع، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَبِيحٌ».

١٠. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

استحقاق المدح مع ذلك بعينه.^١

فإن قالوا: فيجب على هذا أن لا يمدح من لم يفعل^٢ القبايح حتى يُعلم من حاله أنه امتنع مع^٣ الحاجة إليها وأنه ليس بمُستغنٍ عنها!

قلنا: كذلك يجب^٤، و من الذي يقول إن كل مُمتنع من القبيح بالإطلاق يستحق المدح؟! أو لسا نقول كلنا إن من لم يفعل القبيح^٥ لا لقبجه بل لغير ذلك لا يستحق مدحاً؟! فنحن لا نمدح المُمتنع من القبيح إلا بعد أن نعلم أنه امتنع منه لقبجه، وكذلك لا نمدحه^٦ إلا إذا علمنا أن^٧ له إليه داعياً، و^٨ لا نمدحه^٩ مع خلوص^{١٠} الصوارف عنه.

فإن قالوا: فيجب على هذا المذهب أن لا^{١١} يستحق [تعالى] المدح على^{١٢} فعل الواجب.

قلنا: أما الضرب من المدح الذي يستحق على الأفعال، فيجب أن لا يستحقه

١. أي وهو في نفس الوقت صارف عن استحقاق المدح.

٢. في «أ، س»: «فيه». وفي «م»: «من له بفعل» بدل «من لم يفعل». وفي «ه» والمطبوع: «من لا يفعل» بدلها. وفي «و»: «له بفعل». وفي «ي»: «من له يفعل».

٣. هكذا في «س، ش، ه» والمطبوع. وفي سائر النسخ: «من».

٤. في «ه» والمطبوع: «يجب».

٥. من قوله: «بالإطلاق يستحق...» إلى هنا ساقط من «ش، ه» والمطبوع.

٦. في «ه»: «لا قدحه»، وفي المطبوع: «لا قدح» بدل «لا نمدحه».

٧. في «ش، ه» والمطبوع: «أن». وفي «ع»: «أنه».

٨. من قوله: «لا نمدحه...» إلى هنا ساقط من «د، ك، ل، م، و، ي».

٩. في «ه» والمطبوع: «ولا لمدحه».

١٠. في المطبوع: «خلوه من» بدل «خلوص».

١١. في «ه» والمطبوع: «على هذا المذهب أن لا».

١٢. في المطبوع: «من».

تعالى على فعل الواجب؛^١ لأنه لا داعي له إلى الإخلال به، كما قلناه في فعل القبيح. لكنه يستحق على ذلك الضرب الآخر من المدح الذي^٢ قد^٣ تقدمت الإشارة إليه،^٤ كما يستحق هذا الضرب^٥ بأن لا يفعل القبيح.

فإن قيل: فكيف قولكم في استحقاقه تعالى المدح على الإحسان والفضل؟ قلنا: يجب أن يستحق بذلك المدح المستحق بمثله على الأفعال؛ لأن الإحسان مما يجوز - وهو على ما هو عليه - أن يفعله و أن لا يفعله، وليس إليه داعٍ موجب لا بد معه من فعله، و لا عن الامتناع منه صارفٌ خالص لا بد من ارتفاعه معه، و الدواعي و الصوارف فيه^٦ مترددة، و الدواعي إليه كونه إحساناً و الصوارف^٧ كونه غير واجب على الفاعل،^٨ فإذا اختار فعله فلا بد من استحقاق المدح.

فإن قالوا: فيجب متى امتنع^٩ أحدنا من القبيح الذي يستغني عنه بالحسن أن يستحق الضرب الآخر من المدح، الذي قلتم: إن القديم تعالى يستحقه على أنه لم يفعل القبيح.

١. في «ك، ل» - «على فعل الواجب». و في «م، و، ي» - «على».

٢. في «د، ك، ل، م، و، ي» - «الذي».

٣. في جميع النسخ و المطبوع سوى «أ، س» - «قد».

٤. تقدمت في بداية الرسالة عند قوله: «و الذي يجب أن يقال...».

٥. في «ه»: «القبح». و في المطبوع: «القبيح».

٦. في «أ، ش، ه» و المطبوع: - «فيه».

٧. في «أ، ب، ج، س، ش، ه» و المطبوع: «و الصارف». و في «ع» - «كونه إحساناً و الصوارف».

٨. في «ك، ل» - «على الفاعل».

٩. في «ك، ل، م، و، ي»: «من امتنع» بدل «متى امتنع». و في «ه»: «مع امتنع»، و في المطبوع: «مع

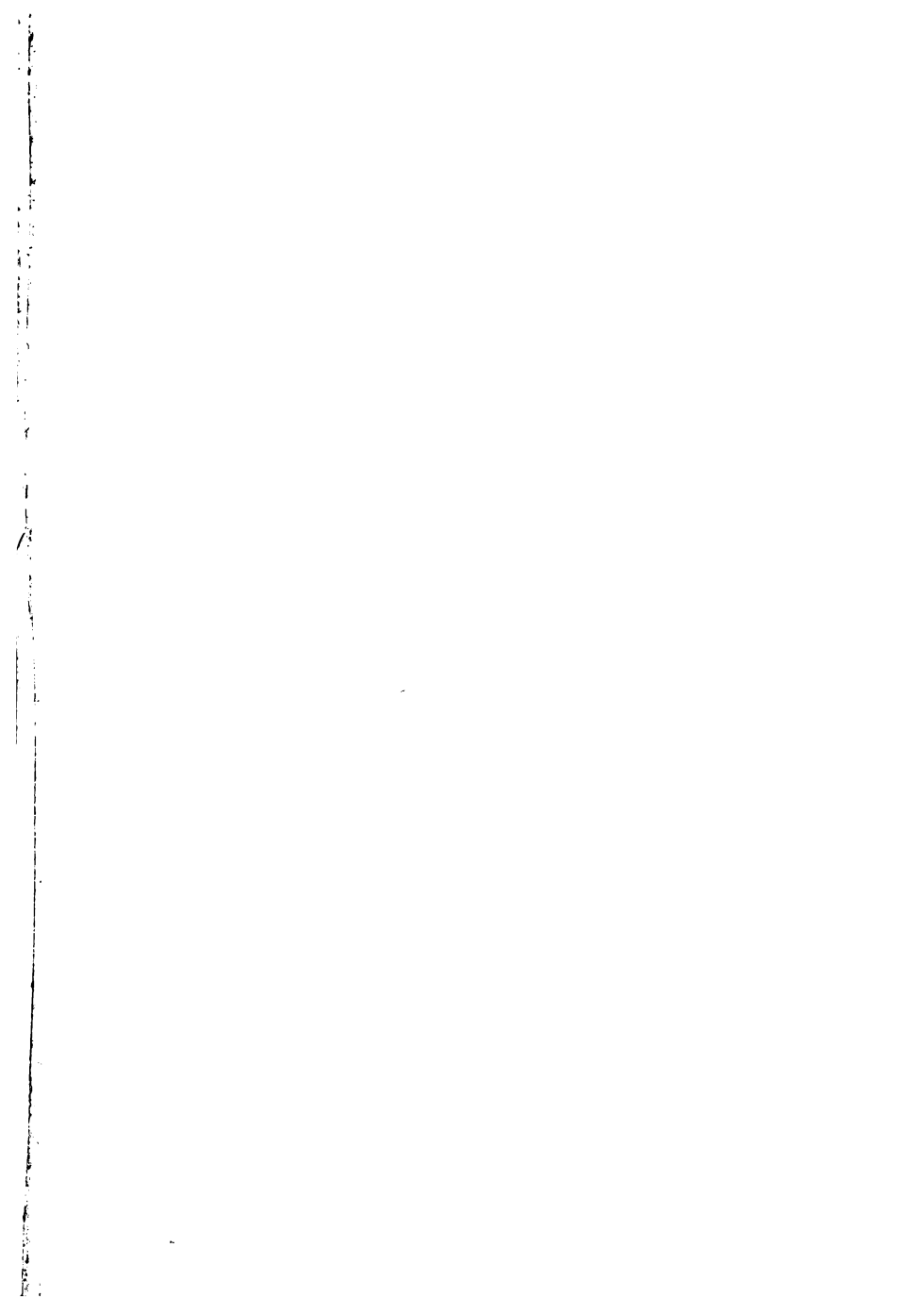
امتناع» بدلها.

قلنا: لا يَجِبُ ذلك؛ لأنَّ القَدِيمَ تعالى إنما لا يَخْتَارُ القَبِيحَ لكونه تعالى على صِفَاتٍ نَفْسِيَّةٍ تَقْتَضِي^١ ذلك^٢ [و] يَسْتَحِقُّ بها المَدْحَ والتعظيمَ، مِن كونه تعالى غَنِيًّا عالمًا. وهذا غيرُ ثابتٍ في أحدنا؛ وإنما اتَّفَقَ لأمرٍ عارضٍ - كانَ يَجوزُ أن لا يَحْضُلَ - استغناؤه عن القَبِيحِ بالحَسَنِ، مِن غيرِ أن يَكُونَ له في نَفْسِهِ صِفَةٌ تَقْتَضِي ذلك؛ فلا^٣ وجَهَ لاستحقاقِ ضَرْبٍ مِن ضُرُوبِ المَدْحِ.

فإن قيل: هذا الذي حَرَّرْتُم يُوخَالِفُ كُلَّ شَيْءٍ سَطَّرَهُ الشُّيُوخُ قَدِيمًا في هذه المسألة!

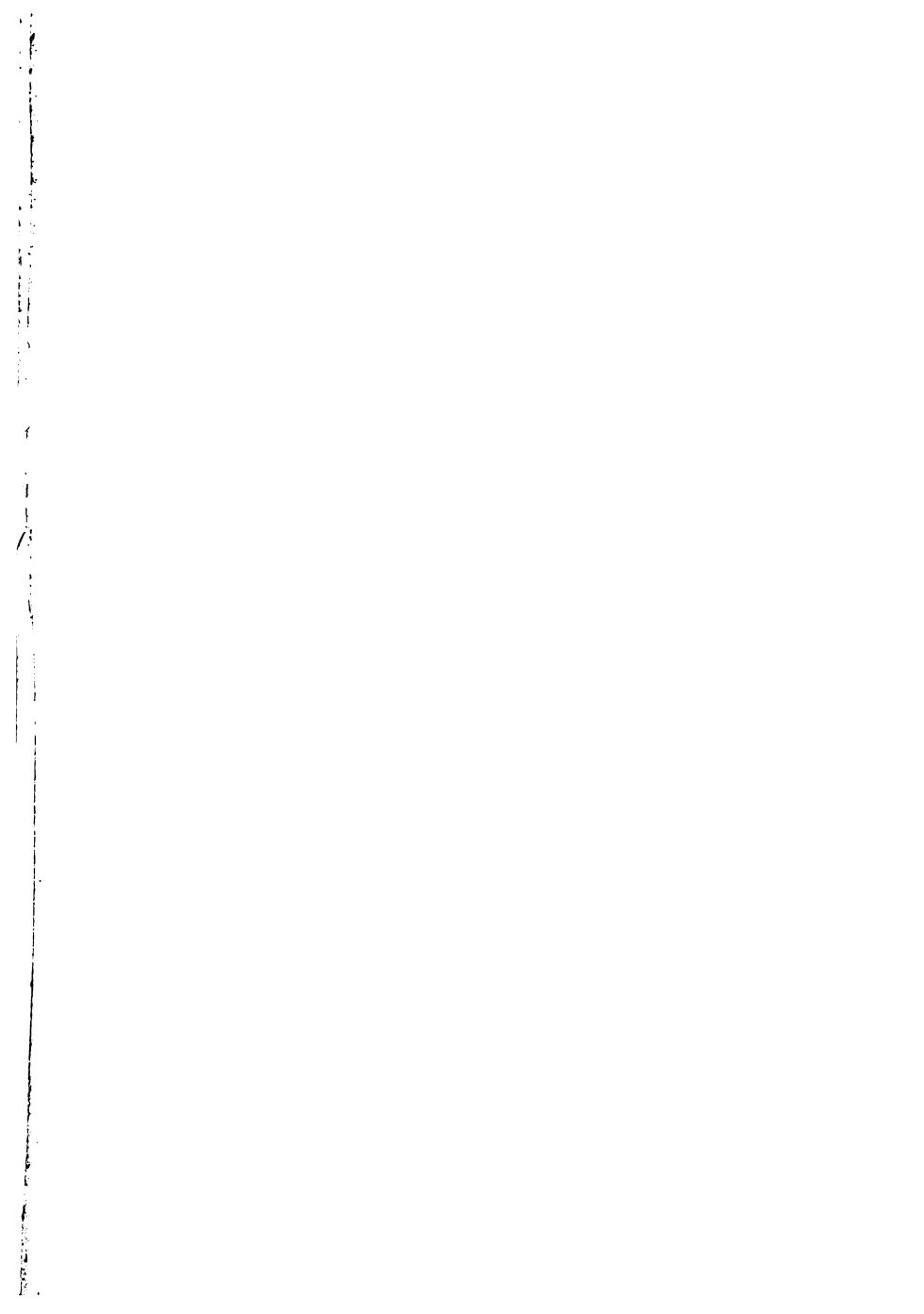
قلنا: الذي ذَكَرُوهُ: أَنَّهُ تعالى^٤ يَسْتَحِقُّ المَدْحَ بأن لا^٥ يَفْعَلَ القَبِيحَ. و قد قلنا بذلك و دَلَّلنا عليه، فما خالَفنا ظاهرًا^٦ ما أَطْلَقُوهُ؛ وإن كانوا أرادوا الضَرْبَ مِنَ المَدْحِ الذي فَصَّلناهُ فَقَد أَصابوا، وإن كانوا عَنَوْا^٧ الضَرْبَ الأَخْرَجَ مِنَ المَدْحِ الذي مِن شَأْنِهِ أن يَسْقُطَ عِنْدَ خُلُوصِ الصَّوَارِفِ فَقَد زَلُّوا في ذلك^٨، و الزَّلُّ جائِزٌ عليهم لا سِيِّمًا في هذه المَوَاضِعِ الضَيِّقَةِ المُشْتَبِهَةِ^٩.

١. في «أ»: «نفسه تقتضي». و في «ك، ل، م، و، ي»: «نفسية يقتضي». و في «هـ» و المطبوع: «نفسه يقتضي»، كلها بدل «نفسية تقتضي».
٢. في «ك، ل، م، و»: «+ أن».
٣. في «ب، ج، ط، ع»: «- صفة تقتضي ذلك». و في «د، ش، ك، ل، م، هـ، و، ي» و المطبوع: «- صفة تقتضي ذلك؛ فلا».
٤. في «أ، س»: «يقال» بدل «تعالى». و في «د، ك، ل، م، و، ي»: «+ لا». و في «م، و، ي»: «أن» بدل «أنه».
٥. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «لا».
٦. في «د، م، و، ي»: «ظاهرة».
٧. من قوله: «أرادوا الضرب...» إلى هنا ساقط من «هـ» و المطبوع.
٨. في «ك، ل»: «بذلك» بدل «في ذلك».
٩. في «أ، س، ي»: «الضيقية المشبهة». و في «ب، ج، ع»: «المضيقية المشبهة». و في «هـ» و المطبوع: «- الضيقية المشبهة».



(٤٠)

مسألة في أن التاء في
كلمة «الذات» ليست للتأنيث



مقدمة التحقيق

وَجَّهَ إلى الشريف المرتضى في هذه المسألة سؤال أدبي في ظاهره، إلا أن سبب طرحه يرجع إلى جذور كلامية، وهو أن التاء في كلمة «ذات» عند قولنا: «ذات القديم تعالى» هل هي للتأنيث - مثل قولنا: «امرأة ذات جمال» - أو أنها جزء من الكلمة، مثل: بات؟

من الواضح أن سبب طرح هذا السؤال الأدبي هو أنه إذا كانت كلمة «ذات» للتأنيث، فكيف يمكن إطلاقها على الله تعالى، وهو المنزه من صفات التأنيث؛ بل هو فوق التذكير والتأنيث؟ إذن رجع أساس السؤال إلى بحث كلامي.

وقد اختلفت أجوبة العلماء على هذا السؤال، فقد اختار الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) مثلاً - عند إجابته على مَنْ سألَه هذه المسألة - الشقَّ الأول، وهو أن التاء في «ذات» للتأنيث، وأنها بمعنى: «صاحب»، وهي موضوعة لكي يوصف بها ما تلبس بما تضاف إليه، ثم قُطعت عن مقتضاها، وأُجريت مجرى الأسماء الجوامد؛ فلا تلزمها الإضافة، ولا الوصف بها، وحينئذٍ صار معناها: «نفس الباري وحقيقته»، وتقديرها: «نفس ذات علم، وغير ذلك من الصفات»، ثم استغني بالصفة عن الموصوف^١.

إلا أن الشريف المرتضى اختار الشقَّ الثاني، وهو أن هذه التاء ليست للتأنيث؛ بل هي جزء من كلمة «ذات»، والتي تعني: نفس الشيء وعينه؛ لأنه لا يجوز إطلاق

صفات التأنيث عليه تعالى. فالتاء إذن جزء من الكلمة، ولا تدلّ على معنى التأنيث. و ذلك بدليل أننا نطلق كلمة «ذات» على المذكر و المؤنث، فنقول مثلاً: «ذاتُ الرجل كذا»، أو «هذا الموجود في ذاته كذا»، و غير ذلك، فلو كانت تدلّ على التأنيث، لما صحّ إطلاقها على المذكر. أمّا «ذات» في قولنا: «امرأة ذات جمال»، فالتاء فيها للتأنيث؛ لأنها تختلف في المذكر و المؤنث، فيقال: «رجل ذو جمال» و «امرأة ذات جمال».

و الجدير بالذكر أنّ البعض قد بالغ في المسألة، فاعتبر إطلاق المتكلمين كلمة «ذات» على الله تعالى، و قولهم: «ذات الله»، اعتبره جهلاً منهم، و أنّ هذا التعبير ما كان في كلام المتقدمين؛ فإن أسماء الله تعالى لا تلحقها التاء أبداً، و لذلك امتنع العلماء من إطلاق كلمة «علامة» عليه تعالى، و إن كان أعلم العالمين^١.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٩ في ضمن «مسائل شتى»، تحت عنوان: «التاء في كلمة الذات ليست للتأنيث». و هذه الطبعة هي المقصودة بـ«المطبوع» في التحقيق الحالي.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٣٠١ تحت عنوان: «مسألة التاء من قوله: ذات القديم». و كلا العنوانين مناسبان.

و طبعت أيضاً في نهاية كتاب الشريف المرتضى و جهوده اللغوية و النحوية لسعاد كريدي الكرعوي، منشورات تموز - دمشق، ٢٠١٢م.

و الجدير بالذكر أنّ محقق مسائل المرتضى الشيخ وفقان خضير الكعبي قام بشرح هذه الرسالة بالتفصيل بعد أن قدّم مقدّمة حول أحكام التاء. راجع: مسائل المرتضى، ص ٣٠١ - ٣٣٠.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٧. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ر».
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ه».
٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ث».

١١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

[مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ التَّاءِ فِي قَوْلِنَا: «ذَاتُ الْقَدِيمِ تَعَالَى» وَ فِي قَوْلِهِمْ: «صِفَاتُ الذَّاتِ» وَ «ذَاتُ الْبَارِي»^٢، فَقِيلَ: هَلِ التَّاءُ فِي «ذَاتِ» لِلتَّأْنِيثِ، كَقَوْلِنَا: «جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ ذَاتُ جَمَالٍ» أَوْ هِيَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، كَالتَّاءِ فِي قَوْلِنَا: «بَاتَ»؟ فَأَجَابَ فَقَالَ:

الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^٣ :-

أَنَّ صِفَاتِ التَّأْنِيثِ لَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى الْقَدِيمِ^٤ تَعَالَى؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي النَّقْصَ عَنِ كَمَالِ التَّذْكِيرِ^٥، وَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى مَا يَقْتَضِي نَقْصًا وَ يَنْفِي^٦ كَمَالًا. وَ لَيْسَ يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُمْ: «عَلَامَةٌ» وَ «نَسَابَةٌ»؛ لِأَنَّ الْهَاءَ

١. هكذا في «ط». و في المطبوع: «[و] في». و في سائر النسخ: «في» بدون واو العطف.

٢. هكذا في «ي» و المطبوع. و في سائر النسخ: «ذات» بدون واو العطف.

٣. في «ب، ث، ج، ص، ط»: - «و بالله التوفيق».

٤. في «ه»: «لا يجوز عليه». و في المطبوع: «لا تجوز عليه».

٥. في «ه» و المطبوع: «التقصير».

٦. في «أ، ق»: «و تنفي». و في «ه» و المطبوع: «و يبقى».

هاهنا لَيْسَتْ للتأنيثِ، وإنما هي للتأكيدِ و قوّة الصفةِ.
 و قولنا «ذاتٌ» لا يَقْتَضِي^١ تأنيثاً. و التاءُ في اللفظِ لَيْسَتْ للتأنيثِ؛ بل هي من
 نفسِ الكلمةِ^٢. و لو^٣ لَمْ يَدُلَّ^٤ على ذلكِ إلا أَنَّهُ مُسْتَعْمَلٌ^٥ في القَدِيمِ تَعَالَى و هو
 تَعَالَى^٦ مُنْزَعٌ عَنِ التَّأْنِيثِ [لِكَفَى].

و يَدُلُّ على أَن^٧ قولنا: «ذاتٌ» لَيْسَتْ التاءُ داخِلةً^٨ فيه للتأنيثِ: أَنَّهُ وَصِفَ يَجْرِي
 عَلَى الذِّكْرِ^٩ و الأُنْثَى و جميعِ الموجوداتِ، و يَجْرِي عَلَى المَعْدُومَاتِ كُلِّهَا عِنْدَ
 أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ؛ فَلَوْ كَانَ للتأنيثِ لَمَا جَرَى عَلَى الذِّكْرِ و لَأَخْتَصَّتْ^{١٠} بِهِ الْمُؤَنَّثَاتُ،
 و لَمَا أُجْرِيَ^{١١} أَيْضاً عَلَى الأَعْرَاضِ و مَا لَا يَصِحُّ أَنْ^{١٢} يَوْصَفَ^{١٣} عَلَى الحَقِيقَةِ
 بِتَأْنِيثٍ و لَا تَذْكِيرٍ.

١. في «أ، ب، ث، ج، ص»: «لا تقتضي».
٢. في «أ، ق»: «نفس الكلام». و في «ب، ث، ج، ص»: «نفسها لكلمة»، كلاهما بدل «نفس الكلمة».
٣. في المطبوع: - «لو».
٤. في «أ، ب، ث، ج، د، ص، ط، ق، ي»: «لم تدل».
٥. في «ه» و المطبوع: «يستعمل».
٦. في «ط»: - «تعالى». و في «ه» و المطبوع: - «و هو تعالى».
٧. في «د، ه، ي» و المطبوع: - «أن».
٨. في المطبوع: «الداخلة».
٩. في «ث، ص»: - «على الذكر». و في «ه»: - «على». و في المطبوع جُعِلَتْ «على» بين معقوفين.
١٠. في «ب، ث، ج، د، ر، ص، ط»: «و لا اختلفت».
١١. في «ي»: «و لا جرى». و في المطبوع: «و لما جرى».
١٢. في «ه»: - «لا». و في المطبوع: - «لا يصح أن».
١٣. في جميع النسخ و المطبوع سوى «ط»: + «به».

فَوَضَحَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ التَّأْنِيثَ، وَإِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ نَفْسِ الشَّيْءِ وَعَيْنِهِ، فَتَقُولُ: «ذَاتٌ يُخَالِفُ الذَّوَاتَ»، كَمَا نَقُولُ: «عَيْنٌ يُخَالِفُ الْأَعْيَانَ».

وِإِنَّمَا^١ قَوْلُنَا: «أَمْرَأَةٌ ذَاتٌ جَمَالٍ» فَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ فِي الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، فَتَقُولُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ ذُو جَمَالٍ، وَامْرَأَةٌ ذَاتٌ جَمَالٍ»، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ لِلتَّأْنِيثِ لَمَا اخْتَلَفَتْ^٤ مَعَ التَّذْكِيرِ وَلَا تَخَالَفَ^٥ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ فِي الْوَصْفِ بِأَنَّهُ «ذَاتٌ» عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

وَاللَّهُ^٦ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

١. كذا في جميع النسخ؛ والصواب: «وأما».

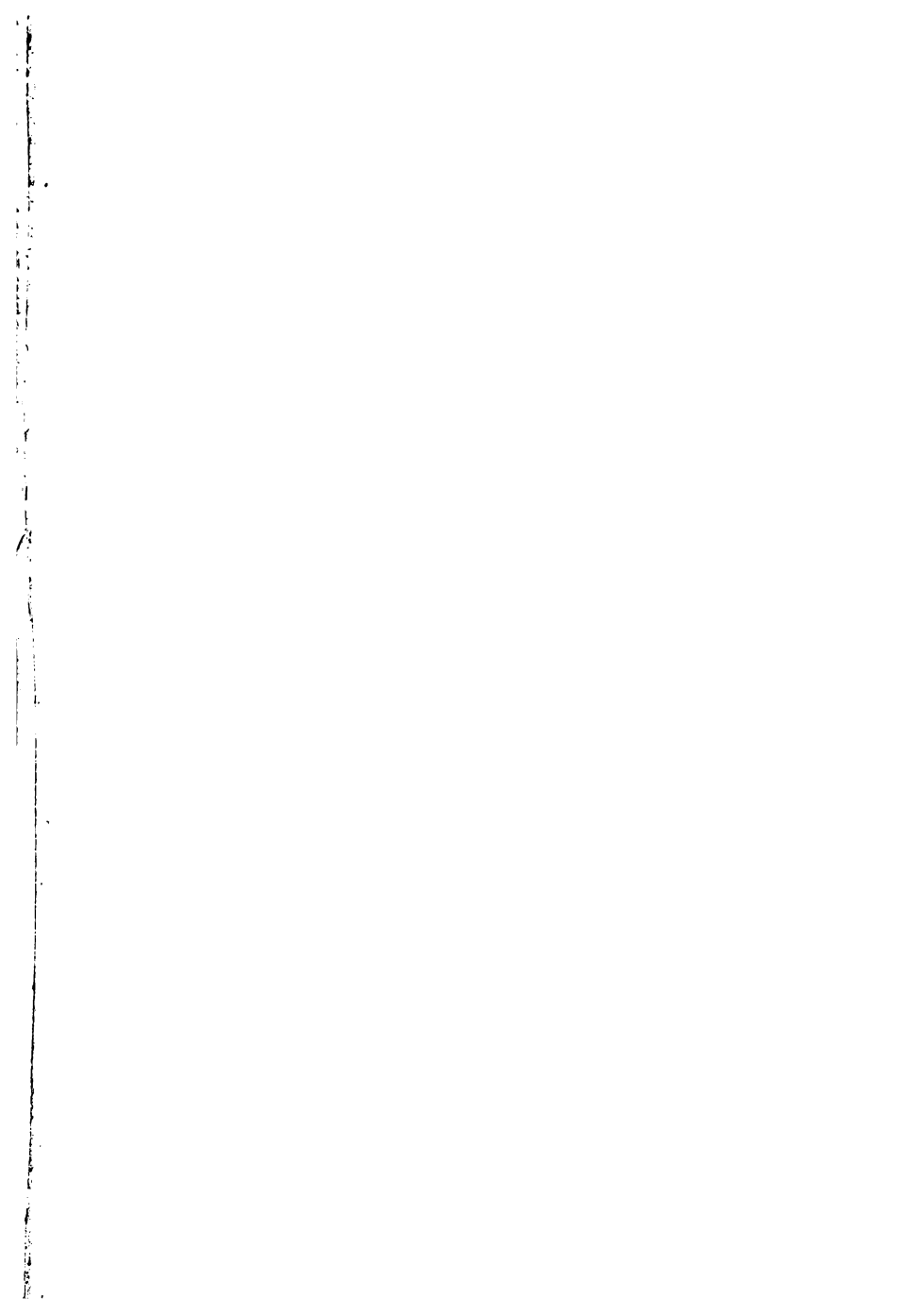
٢. في «ش»: «نقول». وفي «ه»: «نعني نقولنا». وفي المطبوع: «نعني بقولنا»، كلفها بدل «قولنا».

٣. في «أ، ق، ه»: «فيقول». وفي «ي» والمطبوع: «فتقول».

٤. في «ر، ط، ه» والمطبوع: «لما اختلف».

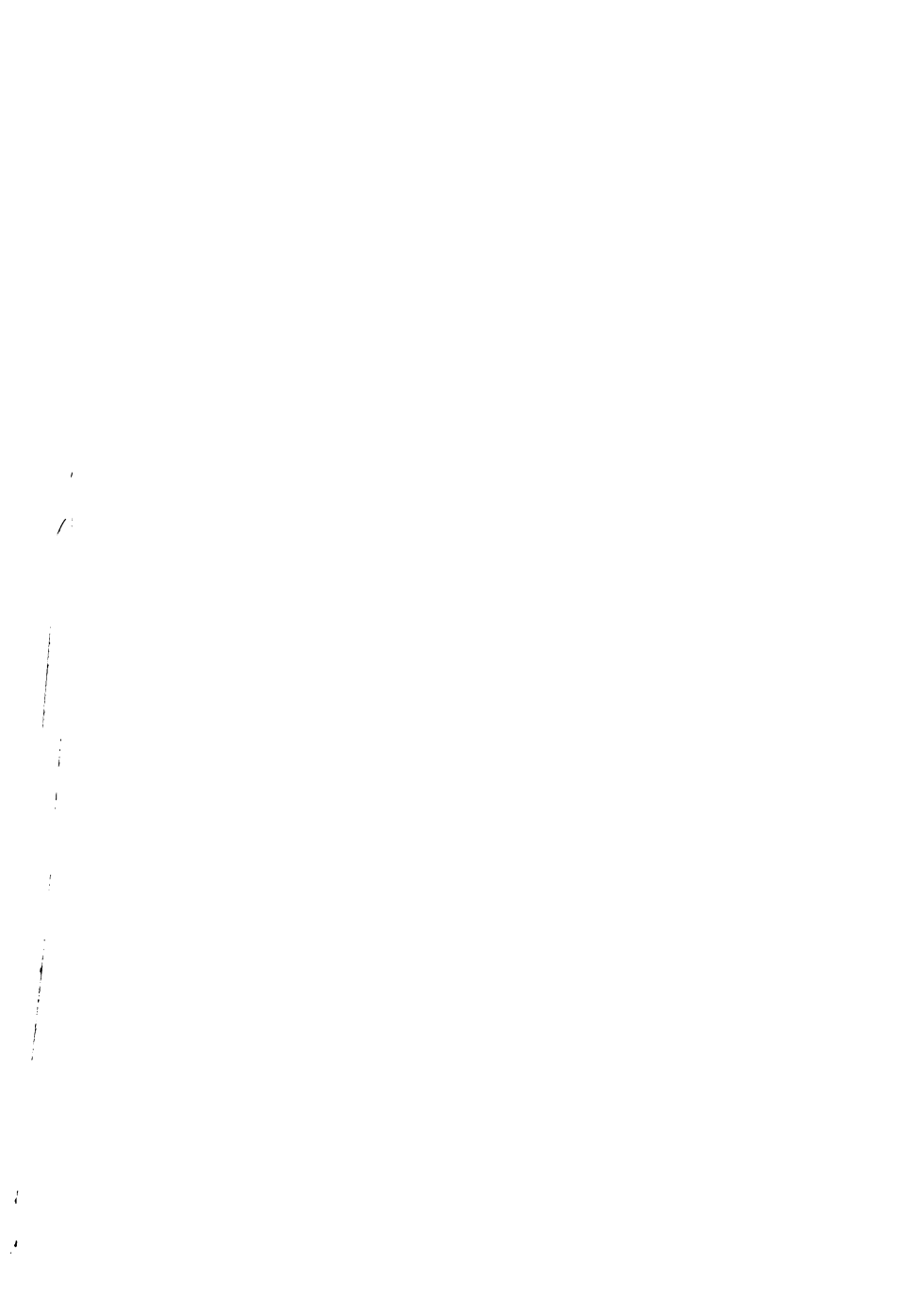
٥. في «أ، ب، ث، ج، ر، ص»: «ولا يخالف».

٦. في «أ، ق»: «بالله». وفي «ش، ه» والمطبوع: «فالله».



(٤١)

مسألة في الألمِ و وجهِ الحُسنِ فيه



مقدمة التحقيق

من المسائل التي يواجهها كل انسان و يعايشها في حياته هي الآلام و الشرور؛ فحياة كل شخص لا تخلو من مواجهة قد تكون يومية مع الآلام بمختلف أشكالها، و بذلك غدت ظاهرة الألم و الشرّ ظاهرة ضرورية و بديهية؛ و لهذا لم يجد الباحثون مُبرراً للبحث عن إثبات أصل وجود الآلام، و إنّما فضّلوا تكريس جهودهم لمعرفة أقسامها و توجيهها و التمييز بين ما هو حسن منها و ما هو قبيح.

و قد اختلفت الآراء حول ذلك، فذهب الثنوية إلى أنّ الآلام كلّها قبيحة^١.

و ذهب آخرون إلى أنّ فيها ما هو حسن. و هؤلاء اختلفوا في وجه حسنها؛

فذهب أهل التناسخ إلى أنّه لا وجه لحسن الآلام إلا الاستحقاق^٢.

فيما ذهب آخرون - و منهم الشريف المرتضى في الرسالة محلّ البحث - إلى

أنّ الآلام إنّما تكون حسنة إذا لم تكن ظلماً، أو عبثاً، أو مفسدة، و أنّ الظلم هو ما خلا

من النفع الزائد على الألم، و من دفع ضرر زائد أيضاً، و من الاستحقاق، و من

المدافعة؛ و أنّ الظنّ بهذه الوجوه يقوم مقام العلم إلا الاستحقاق. كما أضاف وجهاً

آخر يكون به الألم حسناً، و هو وجود الاعتبار و المصلحة في الألم، فإنّه يُخرج الألم

من أن يكون عبثاً.

١. راجع: الاقتصاد، ص ١٦٤.

٢. المصدر.

و ذكر أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ) أن الألام تقبح لكونها ظلماً، و تكون ظلماً بوجوه، منها: أن تتعزى من نفع، و دفع ضرر، و استحقاق. و منها: أن يقترن بها الظن ببعض الوجوه المتقدمة. و على هذا، إذا ظن المكلف بأن الألم الواصل إليه كان ظلماً، فسوف يكون هذا الألم قبيحاً، لكن لا لأجل الظن نفسه، بل لأجل الغم الذي يصيبه نتيجة الظن^١.

و أضاف أبو هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ) الظن بالاستحقاق، فذهب إلى أنه يقوم مقام العلم، و يحسن إيصال الألم مع وجود هذا الظن، فإنه يحسن ذم من علمناه مستحقاً للذم إذا غاب عنا، و إن جؤزنا منه وقوع الاعتذار، أو فعل ما يكفر الإساءة^٢. ثم قسم الشريف المرتضى الألام إلى ثلاثة أقسام:

١. ما هو مختص به تعالى، و هو الإيلام للاعتبار و المصلحة. فهذا النوع من الألم لا يحسن إلا من الله تعالى، و بالعرض يخرج من كونه ظلماً.
 ٢. ما هو مشترك بيننا و بينه تعالى، و هو الإيلام للاستحقاق.
 ٣. ما هو مختص بنا، و هو فعل الألم لدفع الضرر، أو لتحصيل المنفعة أو الظن.
- ثم ذكر أن بعض أقسام الألام كامل الحُسن، و بعضها يحتاج إلى إضافة لكي يتكامل حُسنه.

أما الأول فمثل الألم للاستحقاق، فإنه كامل الحُسن بنفسه، و لا يحتاج في كمال حسنه إلى غيره.

و أما الثاني فمثل الألم للاعتبار، فإنه بمفرده يُخرج الألم من أن يكون عبثاً فقط، لكن إذا أضيف إليه العوض تكامل حُسنه و خرج من كونه ظلماً أيضاً.

١. المغني، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٢٢٧.

٢. المصدر، ص ٣٦٣.

نسبة الرسالة و عنوانها

و قد أشار الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى كتاب الذخيرة، و هي قرينة مهمة على صحّة النسبة.

و قد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٩ في ضمن «مسائل شتى»، تحت عنوان: «معنى النفع في الضرر». و هو غير واضح. و هذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٠٢ تحت عنوان: «الألم و وجه الحسن فيه». و هو مناسب.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٦١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٤٠٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٧. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ث».
٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ق».
١٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٨١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٥-٢٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».

مسألة في الألمِ ووجهِ الحُسنِ فيه^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

قال - رضي الله عنه -: إنَّ الأَلمَ يَحْسُنُ إذا لم يَكُن ظُلماً ولا عَبتاً ولا مَفسَدةً^٢.

[في بيان حدِّ الظلم]

وإنَّ حدَّ الظلمِ ما^٣ يعرَى من^٤ نفعٍ يُوفي عليه، ودفعٍ ضَرَرٍ يَزيدُ عليه، و من^٥ استحقاقٍ. و زيدَ فيه: ولا كانَ على وجهِ المُدافعةِ^٦.
فإن ذُكِرَ القَصدُ^٧ في الحدِّ،^٨ فقيل: «الألمُ المقصودُ متى تعرَى^٩ من الوجوه

١. طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى تحت عنوان: «معنى النفع في الضرر».

٢. في «أ، ق»: + «استحقاق».

٣. الظلم هو في الحقيقة «ألم» يعرَى من الأمور المذكورة في المتن. راجع: الحدود، ص ٦٠.

٤. في المطبوع: «عن».

٥. من قوله: «وإنَّ حدَّ الظلم...» إلى هنا ساقط من «ب، ث، ج، ص، ط». و في «ش، هـ» و المطبوع: + «رأيت هذا مضرراً، والظاهر أنه ذو».

٦. مثل أن يريد شخص قتل آخر، فيدفعه ذلك الآخر عن نفسه بما يؤلمه، من دون قصد إلى إيلاسه، بل يكون القصد إلى المدافعة فقط. راجع: الذخيرة، ص ٢١٦؛ التعليق في علم الكلام، ص ١٣٥.

٧. في «أ، ق»: «الفصل».

٨. في المطبوع: «والحدِّ» بدل «في الحدِّ».

٩. في «أ، ق» و المطبوع: «يعرَى». و في «ش، هـ»: «يعرَى».

الثلاثة كَانَ ظُلْمًا» لَمْ تَدْخُلِ الْمُدَافَعَةُ؛ لِأَنَّ الْأَلَمَ فِيهَا غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَ لَوْ قُصِدَ لَكَانَ قَبِيحًا وَ ظُلْمًا.

وَ لِأَبْدٍ مِنْ بَيَانِ وَجْهِ قَوْلِهِمْ: «نَفَعٌ يُوفِي^٢ عَلَيْهِ»، وَ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهَذَا الْأَلَمِ يُوفِي عَلَى انْتِفَاعِهِ وَفَوْتِهِ؛ لِأَنَّ فَوْتَ^٣ النَّفْعِ يَجْرِي^٤ فِي الضَّرَرِ مَجْرَى^٥ الْأَلَمِ. وَ الصَّحِيحُ^٦ أَنَّ الظَّنَّ يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْوَجُوهِ كُلِّهَا إِلَّا^٧ الْإِسْتِحْقَاقَ^٨؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ [فِيهِ] بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَ أَبِي هَاشِمٍ: فَذَهَبَ أَبُو هَاشِمٍ إِلَى أَنَّ الظَّنَّ فِيهِ أَيْضًا يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ؛ وَ اسْتَدَلَّ بِأَنَّا نَدْمُ الْعَاصِي إِذَا غَابَ عَنَّا وَ إِنْ جَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَابَ لظَّنِّ الْإِسْتِحْقَاقِ^٩.^{١٠} وَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: «١١ هَذَا الْمَوْضِعُ إِنَّمَا^{١٢} يَحْسُنُ^{١٣} لِلظَّنِّ^{١٤} مَشْرُوطًا، لَا مُطْلَقًا.^{١٥} وَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ كَأَنَّهُ أَقْوَى.

١. فِي «أ، ب، ث، ج، ص، ط، ق، هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ يَدْخُلِ».

٢. فِي «ب، ث، ج، ص»: «يَقَعُ يَوْمِي» بَدَلَ «نَفَعُ يَوْمِي». وَ فِي «ي»: «يَقَعُ يَوْمِي» بَدَلَهَا.

٣. فِي النِّسْخِ: «وَ قُوَّتُهُ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. مِنْ قَوْلِهِ: «يُوفِي عَلَيْهِ...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ.

٥. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَجْرِي». ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ الظَّاهِرُ».

٧. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: - «إِلَّا». وَ فِي «هـ» يَوْجَدُ فِي مَوْضِعِ «إِلَّا» بِيَاضٍ. وَ فِي «ي»: «لَا».

٨. فِي «أ، ق»: «الْإِسْتِحْقَاقُ». وَ فِي «هـ»: «الْإِسْتِحْقَاقُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لِلْإِسْتِحْقَاقِ».

٩. فِي «أ، ق»: «لِلظَّنِّ لِلْإِسْتِحْقَاقِ». وَ فِي «ب، ث، ج، ص»: «الظَّنُّ الْإِسْتِحْقَاقُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ:

«لِظَّنِّ الْعِلْمِ»، كُلِّهَا بَدَلَ «لِظَّنِّ الْإِسْتِحْقَاقِ».

١٠. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٢٢٨ وَ ٣٦٣.

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: + «فِي». ١٢. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنَّمَا».

١٣. فِي «أ، ق»: «إِنَّمَا يَحْسُنُ هَذَا الْمَوْضِعُ» بَدَلَ «هَذَا الْمَوْضِعُ إِنَّمَا يَحْسُنُ». وَ فِي «ي»: «هَذَا

الْمَوْضِعُ إِنَّمَا يَصِحُّ بِحَسَنِ» بَدَلَهَا.

١٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الظَّنُّ».

١٥. ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ إِلَى أَنَّ الظَّنَّ لَا يَقْتَضِي الْقُبْحَ فِي نَفْسِهِ، وَ إِنَّمَا الْغَمُّ الْمُقْتَرِنُ بِهِ هُوَ الْمُقْتَضِي

لِلْقُبْحِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ١٣ (اللطيف)، ص ٢٢٧.

[من وجوه حُسن الألم أن يُفعل للاعتبار]

و يَجِبُ أن يُزَادَ^١ في^٢ الوجوه التي تُقصدُ^٣ بالألم فيَحسُنُ عليها أن يُفعلَ:
 «الاعتبار»^٤، و معنَى الاعتبارِ: أن يفعلَ المؤلمُ عنده إِمَا طَاعَةً أو يَمْتَنِعُ^٥ مِنْ مَعْصِيَةٍ.
 و هذا الوجهُ كالمَنْفَصِلِ^٦ مِنْ هذه الوجوه؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى إذا فَعَلَ الألمَ
 للاعتبارِ^٧ فهذا هو الغرضُ فيه، لا العِوَضُ^٨ الحاصلُ عليه؛ بَل العِوَضُ كالتابعِ^٩،
 و الأصلُ^{١٠} الاعتبارُ؛ فبالعِوَضِ يَخْرُجُ مِنْ أن يَكُونَ ظُلماً، و بالاعتبارِ يَخْرُجُ مِنْ أن
 يَكُونَ^{١١} عَبَثًا.

[أقسام الألم من حيث الوجوه التي يقع عليها]

[١]. و هذا الوجهُ خاصَّةً لا يَصِحُّ إِلا مِنْ القَدِيمِ تَعَالَى خاصَّةً، دُونَ غَيْرِهِ مِنْ

١. هكذا في «د، ي». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يراد».
٢. في «ش، ه» و المطبوع: «به».
٣. هكذا في «ش». و في «د» بإهمال النقط في الأول. و في «ق» الكلمة غير واضحة. و في سائر النسخ: «يقصد».
٤. في «أ، ق»: «أن يُعقل للاعتبار». و في «د، ش، ه، ي» و المطبوع: «أن يفعل للاعتبار». و المراد بالاعتبار نوع من المصلحة. راجع: التعليق، ص ١٣٦.
٥. في «ه»: «ممتنع له». و في المطبوع: «ممتنع أو»، كلاهما بدل «يتمتع».
٦. في المطبوع: «كان [...] بدل «كالمنفصل».
٧. في المطبوع: «للاختبار».
٨. في «د، ي»: «فهذا الغرض فيه لأن العِوَض» بدل «فهذا هو الغرض فيه لا العِوَض». و في «ه» و المطبوع يوجد بدلها فراغ.
٩. في «أ، ش، ق، ه»: «كالبائع». و في المطبوع بإهمال النقط تماماً.
١٠. في «ب، ث، ج، د، ص، ي»: «من الأصل» بدل «و الأصل».
١١. في المطبوع: - «ظُلماً، و بالاعتبار يخرج من أن يكون».

العباد؛ لأنه - جَلَّ اسْمُهُ - الْمُكَلَّفُ لَهُمْ، فإِزَاحَةٌ عَلَيْهِم بِالْأَطَافِ^١ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَ
غَيْرُهُ مِنَ الْعِبَادِ^٢ لَيْسَ^٣ بِمُكَلَّفٍ لِّغَيْرِهِ فَيَلْزَمُهُ أَطَافُهُ.^٤ فَصَارَ هَذَا الْوَجْهَ خَاصَّةً
يَخْتَصُّ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى.

[٢]. وَ مِنَ الْوَجْهِ الْمُسْتَرَكَّةِ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى فِعْلُ الْأَلَمِ لَوْجِهِ^٥
الاستحقاق؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى يُعَاقِبُ الْعَصَاةَ وَ يُؤَلِّمُهُمْ لِهَذَا الْوَجْهِ، كَمَا يَدْمُ^٧ الْعَاصِي -
وَ إِنْ غَمَّهُ^٨ ذَلِكَ وَ أَلَمَهُ^٩ - لِهَذَا الْوَجْهِ.

فَصَارَ هَذَا الْوَجْهَ مُشْتَرَكًا، وَ الْأَوَّلُ خَاصًّا بِهِ تَعَالَى.

[٣]. فَأَمَّا بَاقِي الْوَجْهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَتَخْتَصُّ نَحْنُ^{١٠} بِهَا دُونَهُ تَعَالَى، وَ لَا^{١١}
يَصِحُّ دُخُولُ شَيْءٍ مِنْهَا فِيمَا يُدْخِلُهُ تَعَالَى مِنَ الْأَلَامِ.
أَمَّا الظَّنُّ، فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ.

١. فِي «ش، ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «بِالإِطْلَاق».

٢. فِي «أ، ق»: «الْعِبَادَات».

٣. فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَيْس».

٤. فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «الطَّاعَةَ».

٥. فِي «أ، ش، ه»: «فِعْلُ الْأَلَمِ بَوَجْهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعُ: «فَعَلِمَ الْأَلَمُ بَوَجْهِ»، كِلَاهِمَا بَدَلَ «فِعْلُ الْأَلَمِ
لَوْجِهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعُ: «فَإِنَّ اللَّهَ» بَدَلَ «فَإِنَّهُ».

٧. فِي «ه»: «يَفْهَم». وَ فِي الْمَطْبُوعُ: «يَرْم».

٨. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَمَّهُ». وَ فِي «ه»: «كَلَّهُ».

٩. فِي «ه»: «وَ تَأَلَّمَ». وَ فِي «ي»: «وَ وَاثَمَهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعُ يَوْجِدُ فِي مَوْضِعِهِ فِرَاقٌ.

١٠. فِي «أ»: «فِيخْتَصُّ بِحَسَن». وَ فِي «ق»: «فِيخْتَصُّ بِحَسَن». وَ فِي «ي»: «فَتَخْتَصُّ نَحْنُ»، كَلَّهَا
بَدَلَ «فَنَخْتَصُّ نَحْنُ».

١١. فِي الْمَطْبُوعُ: «فَلَا».

وَأَمَّا فِعْلُ الْأَلَامِ^١ لِدَفْعِ الضَّرَرِ، فَإِنَّمَا يَحْسُنُ مِنَّا إِذَا كُنَّا لَا نَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ إِلَّا بِهِ؛
ولهذا لا يحسن أن نخرج^٢ العريق من الغمرة^٣ بأن نكسر^٤ يده، إلا إذا لم تتمكن^٥
من إخراجِه إلا كذلك؛ فإن تمكنا^٦ من إخراجِه بغيرِ كسرِ يده فأخرجناه كاسرين^٧
يده، ضمناً كسرِ يده. ولما كان القديمُ تعالى قادراً على دفعِ كُلِّ ضَرَرٍ قَلَّ أَمْ كَثُرَ -
من غير أن يفعل شيئاً من الألام، ارتفع هذا الوجه أيضاً عن^٨ جملة أفعاله.

وَأَمَّا فِعْلُ الْأَلَامِ [إِلْيَاصِالِ النِّفْعِ]، فَلَا يَحْسُنُ أَيْضاً^٩ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَوْصَلُ إِلَى النِّفْعِ
إِلَّا بِهِ؛ ولهذا لا يحسنُ مِنَّا أَنْ نُتَعَبَ نَفْسَنَا فِي طَلَبِ^{١٠} الأرباحِ، وَنَحْنُ نَقْدِرُ عَلَى
الْوَصُولِ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَلْمٍ وَلَا تَعَبٍ. وَلَمَّا كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى قَادِراً عَلَى إِيْصَالِ كُلِّ
مَا^{١١} يُرِيدُ إِيْصَالَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ مِنْ غَيْرِ مُقَدِّمَةِ أَلْمٍ، لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ أَنْ يُؤَلِّمَ لِإِيْصَالِ
النِّفْعِ. وَهَذَا^{١٢} قُلْنَا: إِنَّ الْإِعْتِبَارَ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَالنِّفْعُ^{١٣} تَابِعٌ.

١. في «هـ» والمطبوع: «الألم».

٢. في «أ، ب، ث، ج، ص، ط، ق، هـ، ي» والمطبوع: «أن يخرج».

٣. العَمْرُ مِنَ الْمَاءِ: خِلَافُ الضُّخْلِ، وَهُوَ الَّذِي يَعْلُو مَنْ يَدْخُلُهُ وَيُعْطِيهِ. رَاجِع: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ٢٩ (غمر).

٤. في «أ، ب، ث، ج، ص، ق، هـ» والمطبوع: «بأن يكسر».

٥. في «أ، ب، ث، ج، ص، ق، هـ، ي» والمطبوع: «لم يتمكن».

٦. في «ب، ث، ج، ص»: «فإن يمكننا». وفي «د، ي»: «فإذا تمكنا».

٧. في «هـ»: «كاسر من». وفي المطبوع: «كا [...] من»، كلاهما بدل «كاسرين».

٨. في «هـ» والمطبوع: «من».

٩. في المطبوع: «أيضاً».

١٠. في «ب، ث، ج، ص، ط»: «لطلب» بدل «في طلب».

١١. في «هـ» والمطبوع يوجد في موضع «كل ما» فراغ.

١٢. هكذا في «أ، ق». وفي سائر النسخ: «فلها». وفي المطبوع: «فلذا».

١٣. أي العوض كما تقدم.

فَصَارَ الْمُحْصَلُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَنَّ الْوَجُوهَ الَّتِي يَتَّقَعُ عَلَيْهَا الْأَلَمُ
فَيَخْرُجُ^١ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظُلْمًا:

فيها: مُشْتَرَكٌ^٢ بَيْنَ الْقَدِيمِ تَعَالَى وَ بَيْنَنَا، وَ هُوَ الْاسْتِحْقَاقُ فَقَطَّ.

و منها: مَا يَخْتَصُّهُ تَعَالَى، وَ هُوَ الْاِعْتِبَارُ.

و منها: مَا يَخْتَصُّنَا، وَ هُوَ بَاقِي الْوَجُوهِ؛ مِنْ فِعْلِهِ لِدَفْعِ^٣ الضَّرَرِ أَوْ لِلنَّفْعِ. وَإِذَا كَانَ
غَيْرَ مَقْصُودٍ فَعَلَى سَبِيلِ^٤ الْمُدَافَعَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ أَيْضًا لَا يَلِيْقُ بِالْقَدِيمِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ
قَادِرٌ عَلَى دَفْعِ كُلِّ أَلَمٍ يَقْصِدُهُ الظَّالِمُ^٥ مِنْ غَيْرِ فِعْلِ شَيْءٍ مِنَ الْأَلَامِ، وَ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا
يَصِحُّ أَنْ يَتَّقَعَ مِنْهُ أَلَمٌ غَيْرٌ مَقْصُودٍ^٦، وَ لَا أَلَمٌ^٧ فِي الْمُدَافَعَةِ يَكُونُ مَقْصُودًا^٨.

فَتَأَمَّلْ^٩ هَذِهِ الْجُمْلَةَ؛ فَإِنَّ فِيهَا فَوَائِدَ كَثِيرَةً لَا تَمْضِي فِي الْكُتُبِ، وَ مَا بَسَطْنَا فِيهَا
«الذخيرة»^{١٠}. وَ اللَّهُ تَعَالَى^{١١} يُحْسِنُ^{١٢} التَّوْفِيقَ بِمَشِيئَتِهِ^{١٣}.

١. في «ب، ث، ج، ص»: «عليه الألم ليخرج». و في «د»: «عليها الألم فتخرج»، كلاهما بدل
«عليها الألم فيخرج».

٢. في المطبوع: «مشتركة».

٣. في المطبوع: «الرفع».

٤. في المطبوع: «سهل».

٥. في «ه» و المطبوع: «الظاهر».

٦. في المطبوع: «ألم غير ألم».

٧. هكذا يبدو في «ق». و في سائر النسخ و المطبوع: «و الألام». و من قوله: «و لأنه تعالى...» إلى
هنا ساقط من «د، ي».

٨. هكذا يبدو في «ق». و في «ب، ث، ج، ص»: «لا تكون مقصوداً». و في سائر النسخ: «لا يكون
مقصوداً» و في المطبوع: «لا تكون مقصودة» بدل «يكون مقصوداً».

٩. هكذا في «أ، ق». و في «ه» فراغ. و في سائر النسخ: «و تأمل».

١٠. راجع: الذخيرة، ص ٢١٥ - ٢٢٠.

١١. في المطبوع: - «و الله تعالى».

١٢. في «ش، ط» بإهمال النقط في الحرف الأول. و في «ي» و المطبوع: «بحسن».

١٣. في «أ، ق»: «لمشيئته». و في «ه» بدل «التوفيق بمشيئته» بياض. و في المطبوع: - «بمشيئته».

[تقسيم آخر للألم من حيث الوجوه التي يقع عليها]

واعلم أن هذه الوجوه التي ذكرناها تنقسم:
فمنها: ما إذا حصل تكامل منه بحصوله حسن الألم، ولم يحتج^١ في حسنه إلى غيره.

ومنها: ما لا يتكامل بذلك الوجه حسنه، بل يقف كمال حسنه على غيره.
فمثال الوجه الأول الاستحقاق؛ فإنه يحسن [الألم] لكونه مستحقاً، من غير زيادة عليه. وكذلك يحسن الألم لدفع ما هو أعظم منه، ويتكامل بذلك حسنه. وكذلك إذا وقع - غير مقصود - على وجه المدافعة^٢؛ فإنه يحسن لهذا الوجه، ويتكامل به^٤ حسنه.

ومثال القسم الثاني الاعتبار؛ فإن [يا] الاعتبار لا يتكامل حسنه، وإنما يخرج^٥ من أن يكون عبثاً، وبالنفع^٦ الزائد يخرج من أن يكون ظلماً.
ومثال هذا الوجه أيضاً ما يفعل من الألم للنفع^٧؛ فإنه ينقسم:
فإن فعلناه بغيرنا^٨، نظرنا؛ فإن كان ممكناً^٩ أن نوصل ذلك الغير إلى النفع من

١. في «ه» يوجد بياض في موضع: «حسن الألم ولم يحتج». وفي المطبوع: «حسن [ال...]» بدلها.

٢. في المطبوع يوجد في موضع «المدافعة» فراغ.

٣. في «ه» والمطبوع: «هذا».

٤. في «ب، ث، ج، ص، ط»: «به».

٥. في «ه»: «يفرحه». وفي المطبوع في موضع «يخرجه» فراغ.

٦. في «ش، ه» والمطبوع: «والنفع» بدون الباء الجارة.

٧. في «ش، ه»: «ما يفعل». وفي المطبوع: «من الألم أيضاً النفع» بدل «أيضاً ما يفعل من الألم للنفع».

٨. في «أ»: «بغير ما». وفي «ه» والمطبوع: «بغيرنا». وفي «ي»: «لغيرنا».

٩. في «أ، ق»: «ممكناً».

غيرِ أَلَمٍ، قَبِيحُ الأَلَمِ؛ لَكُونِهِ عَبَثًا، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ. مثاله: أَنْ يُسْتَأْجَرَ الأَجِيرُ بالأَجْرَةِ الوافرة التي يَرْضَى بها لِاسْتِيقَاءِ^٢ المَاءِ مِنْ نَهْرٍ إِلَى آخَرَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَبَثًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظُلْمًا، وَلا بُدَّ فِيهِ مِنْ غَرَضٍ^٣ زَائِدٍ عَلَى إِيْصَالِ النِّفْعِ.

وَأَمَّا القِسْمُ الثَّانِي^٤ - وَهُوَ مَا نَفَعَلَهُ بِنَفْسِنَا^٥ مِنَ الأَلَمِ - فَيَتَكَمَّلُ حُسْنُهُ بِالنِّفْعِ الزَّائِدِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ، وَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النِّفْعُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ هَذَا الأَلَمِ. وَ مِثَالُهُ: إِتَعَابُ نَفْسِنَا بِالأَسْفَارِ طَلَبًا لِلأُرْبَاحِ وَ الِاتِّفَاعِ. فَهَذَا الوَجْهُ يَكْفِي فِي تَكَامُلِ حُسْنِهِ حَصُولُ النِّفْعِ^٦؛ إِمَّا مَعْلُومًا وَ إِمَّا مَظْنُونًا.

وَ كُلُّ وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّ الأَلَمَ يَحْسُنُ عَلَيْهَا^٧، مَتَى عَرَضَ^٨ فِيهِ المَفْسَدَةُ قَبِيحٌ لِأَجْلِهَا؛ لِأَنَّ المَفْسَدَةَ مَتَى عَرَضَتْ^٩ غَيَّرَتْ وَجُوبَ الوَاجِبَاتِ كُلِّهَا، وَ صَارَتْ لِأَجْلِهَا قَبِيحَةً^{١٠}! فَأَوْلَى أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ^{١١} كَذَلِكَ فِي الوُجُوهِ

١. فِي المَطْبُوعِ: «إِنْ اسْتَأْجَرَ».

٢. فِي «أ»: «لِإِنْفَاءِ». وَ فِي «ه» وَ المَطْبُوعِ: «لِاسْتِيقَاءِ». وَ الأَنْسَبُ: «لِاسْتِيقَاءِ».

٣. فِي جَمِيعِ النِّسْخِ وَ المَطْبُوعِ: «عَوْضٌ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٤. فِي «ه» وَ المَطْبُوعِ: «الثَّالِثُ».

٥. فِي «أ»: «يَفْعَلُهُ نَفْسِنَا». وَ فِي «ق، ي»: «يَفْعَلُهُ بِنَفْسِنَا». وَ فِي «ش، ه» وَ المَطْبُوعِ: «تَفْعَلُهُ نَفْسِنَا»، كَلِّهَا بِدَلِّ «نَفْعَلُهُ بِنَفْسِنَا».

٦. مِنْ قَوْلِهِ: «نَفْسِنَا بِالأَسْفَارِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ المَطْبُوعِ.

٧. فِي «ه» يَوْجَدُ بِيَاضٍ فِي مَوْضِعٍ: «أَنَّ الأَلَمَ يَحْسُنُ عَلَيْهَا». وَ فِي المَطْبُوعِ هَكَذَا: «أَنَّ [...]» بِدَلِّهَا.

٨. فِي «ه»: «شَيْءٌ عَرَضَ». وَ فِي المَطْبُوعِ: «شَيْءٌ عَوْضٌ»، كِلَاهِمَا بِدَلِّ «مَتَى عَرَضَ».

٩. فِي «ه» وَ المَطْبُوعِ: «عَرَضَهُ».

١٠. فِي «ه» وَ المَطْبُوعِ يَوْجَدُ فَرَاغٌ فِي مَوْضِعٍ: «لِأَجْلِهَا قَبِيحَةً».

١١. فِي «ب، ث، ج، ص، ه» وَ المَطْبُوعِ: «الأَلَمِ».

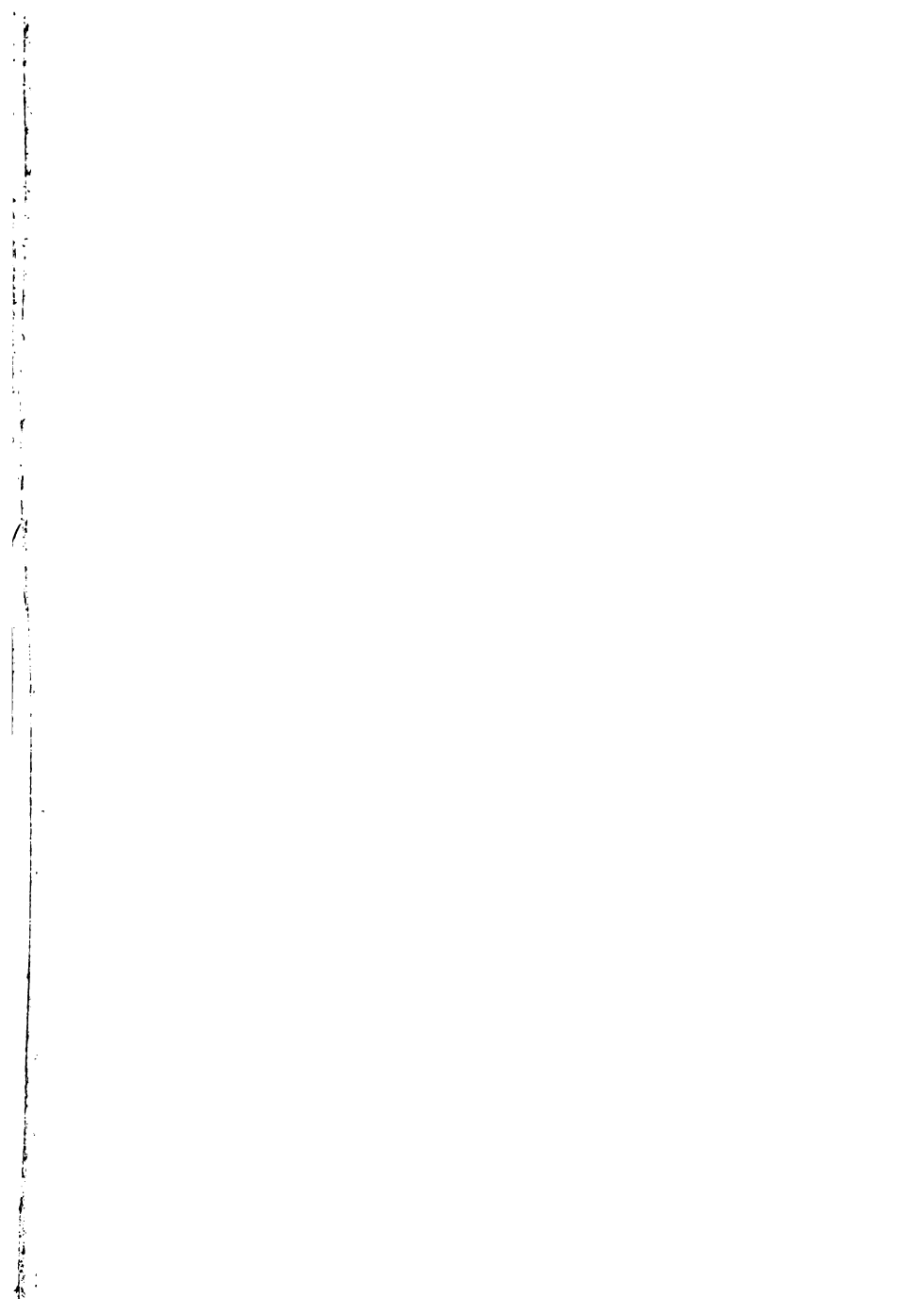
التي يحسنُ عليها^١ الألم.

و إذا قيلَ: إذا^٢ كانت المفسدة تُغيّرُ وجوب الواجبات، فما الذي يؤمنكم أن يكونَ ردُّ الودِعةِ أو قضاءِ الدينِ مفسدةً في بعضِ الأوقاتِ؟
 فالجوابُ عن ذلك: أنه لو كانَ شيءٌ من ذلك^٣ مفسدةً في بعضِ الأوقاتِ، لوجبَ على اللهِ تعالى أن يُبيِّنَه لنا و يُميِّزَه؛ فلمَّا لم يفعلْ ذلك، عَلِمنا أن جميعَ الأوقاتِ مُتساويةٌ في وجوبِ ذلكِ كُلِّه. وهذا بيِّنٌ.

١. في المطبوع: «عليه».

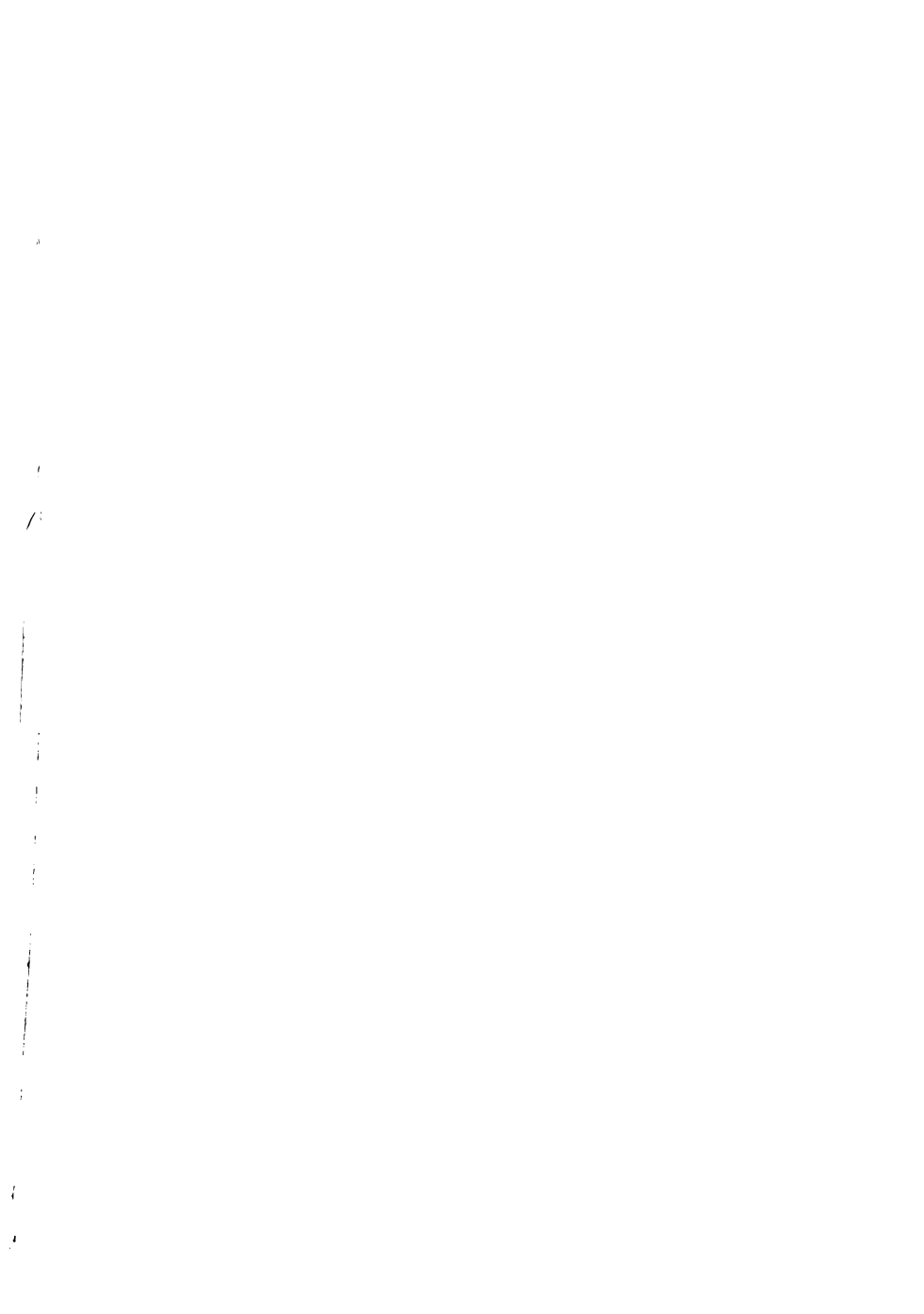
٢. في المطبوع: «وإذا».

٣. من قوله: «مفسدةً في بعض...» إلى هنا ساقط من «ي». و في المطبوع: - «من ذلك».



(٤٢)

مسألة في سبب تقديم أولية
وجوب النظر على أصل وجوبه



مقدمة التحقيق

تحدّث الشريف المرتضى في هذه المسألة المختصرة عن مسألة ترتيب الأبحاث الكلامية، وتقدّم بعضها على الآخر؛ فإنّ الملاحظ في كتب الكلام أنّهم عند طرح بحث النظر في معرفة الله تعالى يقدّمون بحث «النظر أوّل الواجبات» على البحث عن أصل وجوب النظر، مع أنّ المفروض أنّ يكون الأمر بالعكس؛ فإنّ الترتيب المنطقي يقتضي في البداية إثبات أنّ النظر واجب، ثمّ البحث عن أنّه أوّل الواجبات. وقد يُجاب عن هذا الإشكال بأنّ الوجوب والأولية صفتان من صفات النظر، فيمكن تقديم أيّ واحد منهما على الآخر، وليس بينهما أيّ ترتيب منطقي.

إنّ هذا الجواب لم يكن مقبولاً عند الشريف المرتضى؛ لأنّ كون النظر أوّل الواجبات يتضمّن إثبات أنّه أوّل واجب، ولا يمكن إثبات أنّه أوّل واجب قبل إثبات أنّه واجب، فينبغي على أيّ حال تقديم البحث عن وجوبه على أوليته، وذلك لتعلّق الأولية بالوجوب وترتّبها عليه.

ولذلك أخذ بالتأمّل والتفكير في جواب آخر عن المسألة، فتوصّل إلى الجواب

التالي:

إنّ إثبات وجوب النظر يتوقّف على إثبات مجموعة من المعارف الكلامية، مثل وجوب معرفة الله تعالى، وأنّ العلم باستحقاق الثواب والعقاب على الطاعة و فعل القبيح متوقّف على معرفة الله تعالى، ولذلك تحتم تأخير البحث عن النظر حتّى

تثبت تلك المعارف، بينما البحث عن أولية وجوب النظر يمكن البحث عنه من دون الإحالة على بحوث كلامية مطوّلة، و لذلك أمكن تقديمه في البداية، و التسليم بوجوده مؤقتاً حتى يأتي موضع البحث عن وجوبه.

إنّ هذا الجواب إنّما هو في الحقيقة تبرير لسبب تقديم بحث أولية النظر على وجوبه في الكتب الكلامية، و لا يريد الشريف المرتضى بهذا البيان أن يثبت أنّ بحث الأولية متقدّم على بحث الوجوب تقدّمًا منطقيًا، فإنّ الإشكال المتقدّم ما زال قائماً على الرغم من هذا الجواب، فإنّ بحث الوجوب سوف يبقى متقدّمًا تقدّمًا منطقيًا على بحث الأولية، و إنّما كل ما أراده من وراء هذا الجواب هو التماس العذر لما فعله المتكلّمون في كتبهم.

و الجدير بالذكر أنّ الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) قد أشار في مقدّمة كتابه تهديد الأصول إلى الفكرة التي طرحها الشريف المرتضى في هذه الرسالة، حيث قال في عبارة نذكرها بطولها:

و اعلم، أنّه بدأ [أي الشريف المرتضى] في هذا الكتاب [أي جُمَل العلم و العمل] بالكلام في حدوث الأجسام دون ذكر أول ما يجب على المكلف من النظر حسب ما ذكره في الذخيرة و الملخص لعلّة صحيحة؛ لأنّ الكلام في أنّ النظر واجب و أنّ الله تعالى أوجب عليه معرفته فرعٌ على العلم بكونه مكلفاً، و هو لا يمكنه أن يعرف أنّه مكلف إلّا بعد معرفة الله تعالى و توحيده و عدله، و أنّه إذا جعله على صفات مخصوصة فلا بدّ أن يكلفه، و إلّا كان قبيحاً، و أنّه إذا كلفه فلا بدّ من أن يكون قد أوجب عليه النظر في طريق معرفته، و أنّه أول واجب أوجبه عليه، و هذا يتأخّر على ما ترى. و إنّما ذكر الشيوخ في أول المختصرات ذلك؛ تأنيساً للمبتدئ، و حتّى له على النظر؛ لكي إذا نظر و عرف صحّة ذلك فيما بعد، بأنّ له أنّ الأمر على ما قيل. و أنا أذكرُ فصلاً مختصراً في أول الكتاب على ما جرت به العادة، و على ما ذكره في الذخيرة و

المُدخَص، و أذْكَرُ قَبْلَ الشَّرْوعِ فِي أَنَّ النِّظْرَ أَوَّلُ وَاجِبٍ بَيَّانٌ حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ، وَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ مِنْ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ، ثُمَّ أُبَيِّنُ أَنَّ النِّظْرَ وَاجِبٌ، وَ أُبَيِّنُ بَعْدَهُ أَنَّهُ أَوَّلُ وَاجِبٍ فَرَعٌ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ، وَ أذْكَرُ مِنْ ذَلِكَ جَمَلًا يُنْتَفَعُ بِهَا، وَ أَتْرُكُ اسْتِيفَاءَهُ إِلَى انْتِهَائِنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي الْمَعَارِفِ^١.

من الواضح أنَّ الشيخ الطوسي قد نقل هنا فكرة الشريف المرتضى المطروحة في الرسالة التي بين أيدينا، ولعله كان حاضراً في مجلس إلقاء المرتضى لها؛ ولكن كما أشرنا آنفاً من أنَّ جواب الشريف المرتضى في الرسالة محلَّ البحث ليس حلاً للإشكال المتقدم حول عدم منطقيَّة تقديم بحث أولية وجوب النظر على وجوبه؛ بل هو تبرير و التماس عذرٍ للمتكلِّمين الذين فعلوا ذلك، و لذلك نرى أنَّ الشيخ الطوسي قرَّر متابعة الطريقة المنطقيَّة في كتابه، و تقديم بحث وجوب النظر على أوليَّته، كما أشار إلى ذلك في نهاية كلامه.

عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٨ في ضمن «مسائل شتَّى» تحت عنوان: «النظر قبل الدلالة». و هو غير واضح؛ فما هو المقصود بالدلالة؟ إلَّا أن يُراد: «البحث عن أولية النظر قبل الدلالة على وجوبه». و على أيِّ حال، فلا يخرج العنوان من كونه غامضاً و مبهماً.

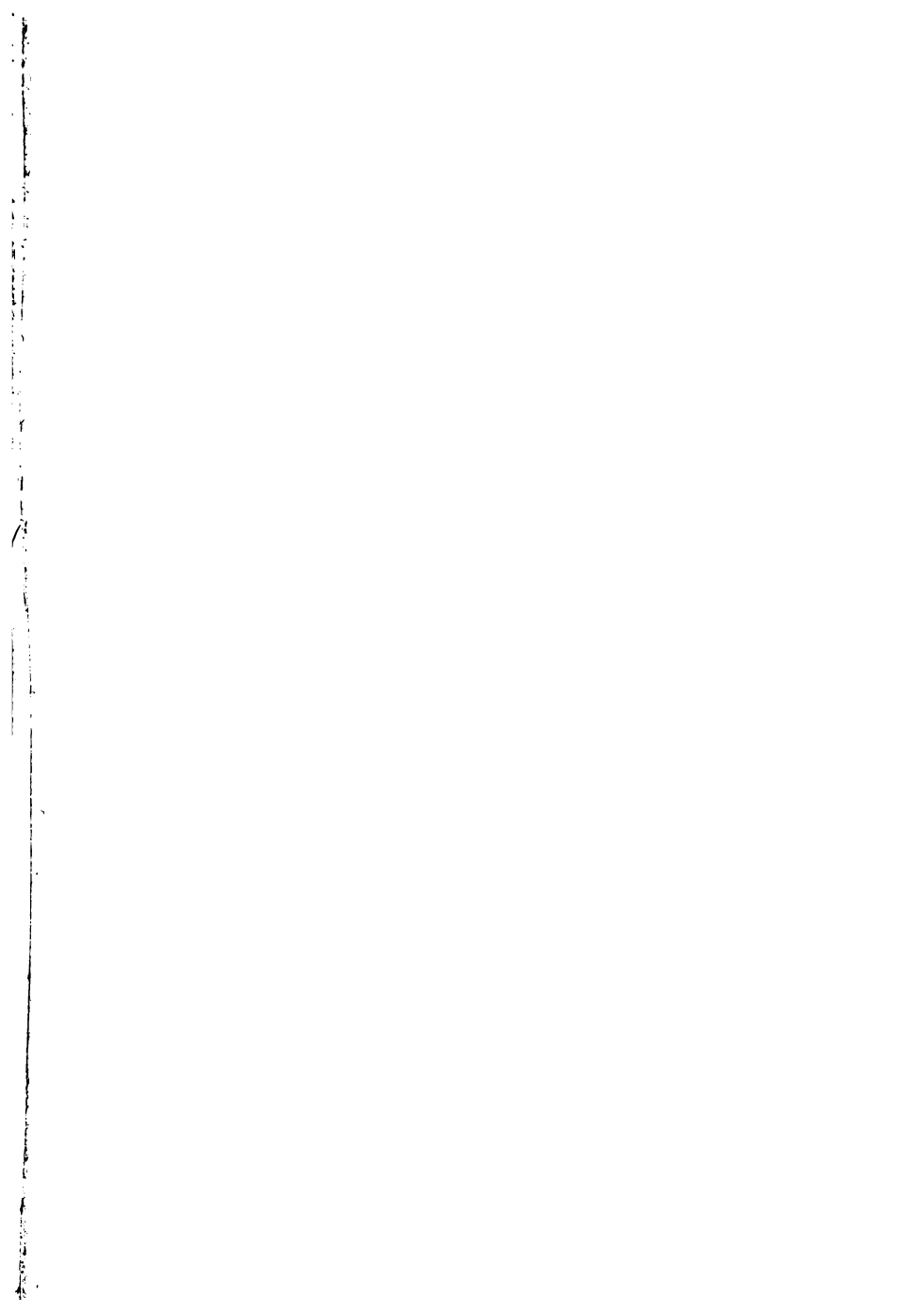
كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٣٠ تحت عنوان: «أول الواجبات النظر». و هذا العنوان أجنبى تقريباً عن البحث، فإنَّ الرسالة لا تريد إثبات أنَّ النظر أول الواجبات، بل تريد بيان سبب تقديم هذا البحث على وجوب النظر في الكتب الكلامية.

إذن الأفضل اختيار عنوان أكثر تعبيراً، مثل: «سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ه».

١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٣٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحة (١٠٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ك».



[مسألة في سبب تقديم أولية
وجوب النظر على أصل وجوبه ^١]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلِمَ أَنْ عَادَةَ الشُّيُوخِ جَرَتْ - إِذَا ذَكَرُوا فِي كُتُبِهِمْ أَنْ أَوَّلَ
الوَاجِبَاتِ النَّظَرُ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى - أَنْ يَبْتَدِئُوا بِالذَّلَالَةِ عَلَى ^٣ «كَوْنِ النَّظَرِ
أَوَّلًا» قَبْلَ الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِهِ، وَالظَّاهِرُ يَقْتَضِي الْعَكْسَ فِيمَا فَعَلُوهُ.
وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ أَنْ كَوْنَ النَّظَرِ أَوَّلًا ^٤ لَا سَابِقًا وَكَوْنَهُ وَاجِبًا
صِفَتَانِ لَهُ، ^٥ وَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي تَقْدِيمِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى.
وَذَلِكَ أَنْ كَوْنَهُ «أَوَّلَ الْوَاجِبَاتِ» يَتَضَمَّنُ دَعْوَى وَجُوبِهِ وَأَوَّلِيَّتِهِ، وَلَيْسَ يُمَكِّنُ
أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ إِلَّا وَقَدْ عُلِمَ وَجُوبُهُ، وَيُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ ^٦ وَاجِبًا وَإِنْ لَمْ

١. طُبِعَتْ هَذِهِ الرَّسَالَةُ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى تَحْتَ عِنْوَانِ: «النَّظَرُ قَبْلَ الدَّلَالَةِ».

٢. فِي «هـ» - «أَوَّلُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ».

٤. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «لَا» بَدَلَ «أَوَّلًا».

٥. فِي «ك، ل، هـ»: «وَصِفَاتٍ» بَدَلَ «صِفَتَانِ لَهُ». وَفِي «م، و، ي»: «وَصِفَاتٍ لَهُ» بَدَلَهَا.

٦. فِي «ب، ج، ط، ع»: «أَنْ نَعْلَمَ».

يُعَلِّمُ^١ سابقاً للواجبات^٢ فَوَجَبَ لذلك تقديم الكلام في وجوبه على الكلام^٣ في أوليته؛ لانفصال الوجوب من الأوليّة، وتعلّق الأوليّة بالوجوب.

ولما فَكَّرْتُ في جهة العُذْرِ^٤ في ذلك، لم أجد إلا ما أنا ذاكره؛ وهو:

أن الدلالة على وجوب النظر مَبْنِيَّةٌ على وجوب معرفة الله تعالى، ومعرفة الله تعالى مَبْنِيَّةٌ على أن اللطف في فعل الواجبات العقلية - وهو^٥ العلم باستحقاق الثواب والعقاب على الطاعات والقبايح - لا يَتِمُّ إلا بمعرفة الله تعالى، ومبني على أن اللطف واجب على الله تعالى إذا كان من فعله، وإذا كان من فعلنا فواجب عليه أن يوجبه^٦ علينا. فصار العلم بوجوب النظر في معرفة الله تعالى لا يَتِمُّ إلا بعد معارف كثيرة طويلة لا يمكن ذكرها إلا على تدرج وترتيب.

فبدئ بالدلالة على كونه «أولاً» على تسليم وجوبه؛ لأنه مما يمكن^٧ أن يُدَلَّ عليه عاجلاً، من غير حوالة على ما يطول من أصول كثيرة. وأخروا الكلام في وجوبه؛ لما ذكرناه^٨ من تعلُّقه بما^٩ لا يمكن الكلام [عنه] في هذا الموضوع. والله أعلم.

١. في «ب، ج، ط، ع»: «لم نعلم». وفي «د، ك، ل، م، و، ي»: «وإن لم يعلم».

٢. من قوله: «إلا وقد علم وجوبه...» إلى هنا ساقط من «ه» والمطبوع.

٣. في المطبوع: - «في وجوبه على الكلام».

٤. هكذا في «س، ش، ه» والمطبوع. وفي سائر النسخ: «القدر».

٥. في «ك، ل»: «أ».

٦. في «ك، ل، م، و»: «أن يوجهه». وفي «ه» والمطبوع: - «عليه أن يوجهه».

٧. من قوله: «ذكرها إلا على تدرج...» إلى هنا ساقط من «ه» والمطبوع.

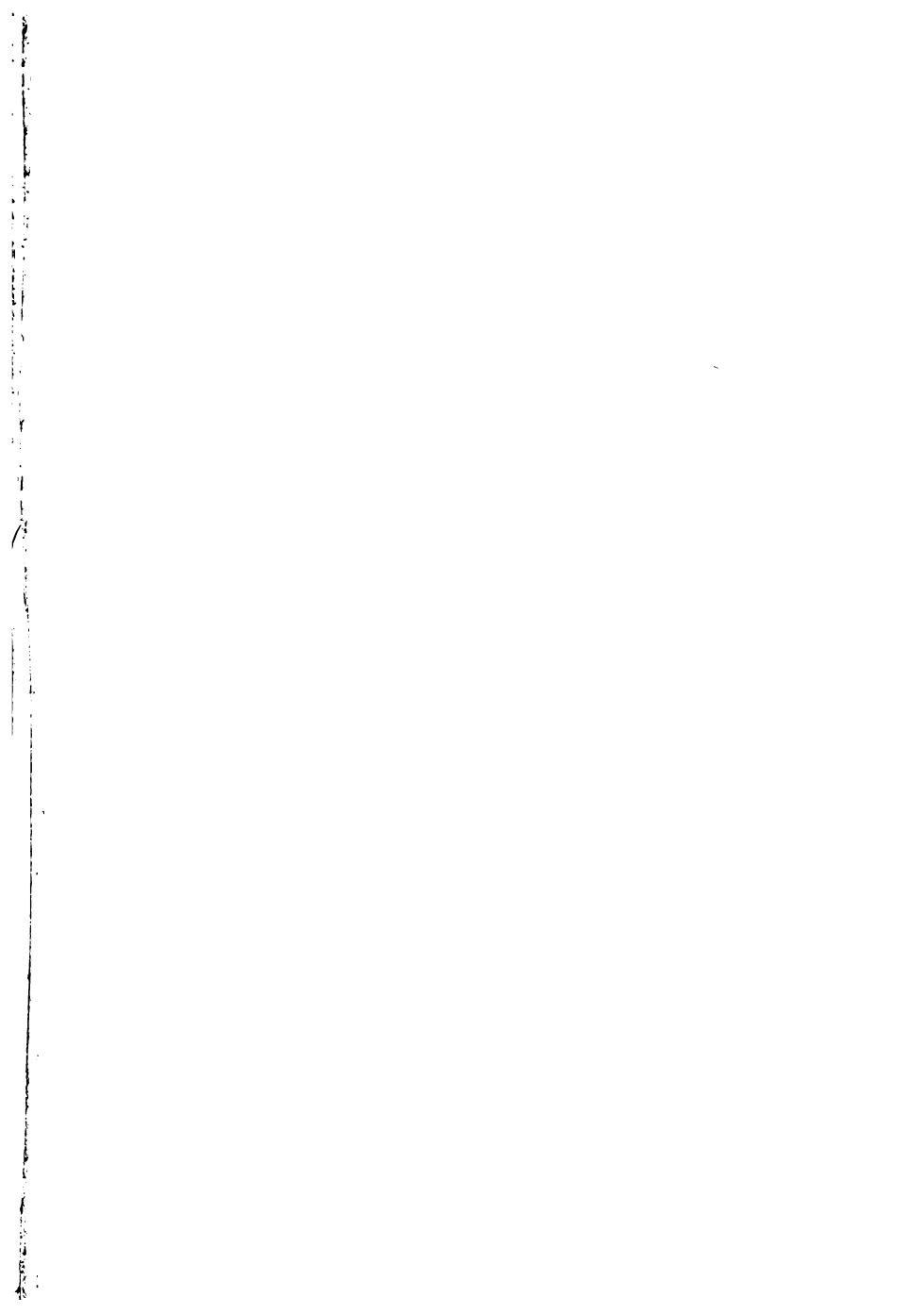
٨. في «ك، ل، م، و، ي»: «ذكرنا».

٩. في «ه» والمطبوع: «لما».

(٤٣)

مسألة في أن الجسم لم

يكن «كائناً» بالفاعل



مقدمة التحقيق

وجّه المتكلمون اهتمامهم إلى بعض الأبحاث الدقيقة، والتي تسمى بلطيف الكلام. ومن هذه الأبحاث ما أثاره معمر (ت ٢١٥) أحد كبار معتزلة بغداد، حيث أخذ يتأمل في الأشياء، ويتساءل: ما الذي أدى إلى أن يتحرك هذا الجسم إلى جهة دون أخرى؟ ولماذا صار ذلك الجسم أسود لا أبيض؟ وغير ذلك من التساؤلات. و بعد البحث توصل إلى النظرية المعروفة بـ «نظرية المعاني»، فقال: إن هناك معنى في الجسم هو الذي أدى إلى توجه الجسم إلى جهة معينة، أو أن يتلون بلون معين^١.

و بعد ذلك أخذ أبو هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ) هذه النظرية، و طورها، و استدلل عليها، و قلل من إشكالاتها، فكان أحد «المعاني» - التي آمن بها - هو معنى «الكون»؛ فإنه أخذ يتساءل: عندما نقوم بتحريك جسم أو تسكينه، و يحصل التحرك أو السكون، هل نفعل شيئاً آخر أو لا؟ أجاب أبو هاشم بأننا نفعل شيئاً آخر، و ذلك الشيء هو «معنى» مناسب للتحرك و السكون، و هذا المعنى هو الذي يقوم بالتحريك و التسكين، أي أنّ الفاعل لا يفعل التحريك و التسكين مباشرة، بل يفعلهما بواسطة «معنى» و قد سمى أبو هاشم هذا المعنى باسم: «الكون». فالفاعل يفعل معنى الكون، و هذا المعنى - أي الكون - هو الذي يقوم بالتحريك و التسكين.

١. راجع: دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ج ٦، ص ١٧٣، مدخل (الأحوال).

و معنى «الكون» يختلف بحسب ما يؤدّي إليه، فإن أدّى إلى التحريك سمّي: «حركة»، وإن أدّى إلى التسكين سمّي: «سكوناً». و في الحقيقة أنّ الكون هو ما يؤدّي إلى أن يكون الجسم في جهة أو حيّز، فإن أدّى إلى انتقال الجسم من جهة إلى أخرى، سمّي: «حركة»، وإن أدّى إلى بقاء الجسم في نفس الجهة في أكثر من زمان، سمّي: «سكوناً»، وإن أدّى إلى اقتراب جسم نحو جهة جسم آخر، سمّي: «اجتماعاً»، وإن أدّى إلى ابتعاد جسم من جهة جسم آخر، سمّي: «افتراقاً».

إذن «الكون» على عدّة أقسام: «حركة» وهي تؤدّي إلى التحريك، و «سكون» و هو يؤدّي إلى التسكين، و «اجتماع أو مجاورة» و هي تؤدّي إلى اجتماع جسمين، و «افتراق» و هو يؤدّي إلى مفارقة بين جسمين.

و بعبارة أخرى: «الكون» و هو: الحركة، و السكون، و الاجتماع، و الافتراق، يؤدّي إلى «الكائنيّة» و هي: التحريك، و التسكين، و الاجتماع، و المفارقة. فالفاعل يفعل «الكون»، و الكون يفعل «الكائنيّة»، و لهذا يمكن أن يقال: «إنّ الجسم ليس كائناً بالفاعل مباشرة، بل كائن بالكون الذي يفعله الفاعل»^١، و هو المُشار إليه في عنوان الرسالة محلّ البحث.

و قد تبنى الشريف المرتضى هذه النظرية، و ذهب إلى أنّ الجسم ليس كائناً بالفاعل، و استدلّ عليه في هذه الرسالة بدليل جديد، و صفه بأنّه لم يُسبق إليه. و الدليل كالتالي:

لو كان الجسم كائناً بالفاعل مباشرة، أي لو كان الفاعل هو الذي يفعل التحريك و التسكين مباشرة من دون توسط «الكون»، فلا بدّ أن يكون الذي يفعل «الكائنيّة» هو إحدى صفات الفاعل لا ذاته؛ لأنّ الذات لا تؤثر في كون الجسم على صفة، إذن لا

١. انظر تفاصيل هذه النظرية في: نهاية المرام، ج ٣، ص ٢٦٢ و ما بعدها.

بد أن يكون المؤثر هو إحدى صفات الفاعل، و تلك الصفة المؤثرة هي إما كون الفاعل قادراً، أو كونه مريداً أو كارهاً.

و لا يمكن أن تكون هي الثاني، أي كونه مريداً أو كارهاً؛ لأن الجسم قد ينتقل و يتحرك من دون أن يكون الفاعل مريداً أو كارهاً، كالتائم الذي يحرك الأجسام مع كونه خالياً من الإرادة و الكراهة.

فيبقى الأول، و هو أن الصفة المؤثرة في «الكائنية» هي كون الفاعل قادراً. و لكن هذا أيضاً لا يمكن أن يكون هو المؤثر في الانتقال و التحريك و الكائنية؛ لأن القدرة لا تؤثر إلا في إحداث الأفعال دون سائر الصفات، فإن كونه قادراً لا يؤثر مثلاً في كون الفعل مُحكماً، أو في كون الصوت خبيراً أو أمراً، و إنما لا بد من توفر صفات أخرى - إضافة إلى كونه قادراً - كي يكون الفعل مُحكماً، أو يتصف الصوت بالخبرية أو الأمرية^١.

إذن كونه قادراً لم يؤثر في اتصاف الجسم بالكائنية، و بذلك بطل أن يكون الجسم كائناً بالفاعل، فلا بد أن يكون كائناً بواسطة «معنى» يفعله الفاعل، و ذلك المعنى هو «الكون».

إذن لقد آمن الشريف المرتضى بنظرية أبي هاشم حول «الكون»؛ لكنه أضاف إليها هنا دليلاً جديداً لم يتنبه إليه أصحاب النظرية أنفسهم، كما قام في المسألة القادمة - و هي مسألة: «إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل» - بإبطال أحد أدلة أبي هاشم على هذه النظرية. و هذا يعني أنه عندما كان يؤمن بنظرية ما، فإنه لم يكن يكرّر ما قاله أصحابها؛ بل كان يتأمل فيها، و يهذبها، و يضيف إليها، و يرفع نواقصها ممّا يؤدي إلى إثرائها، و إضافة شيء جديد لها.

عنوان الرسالة

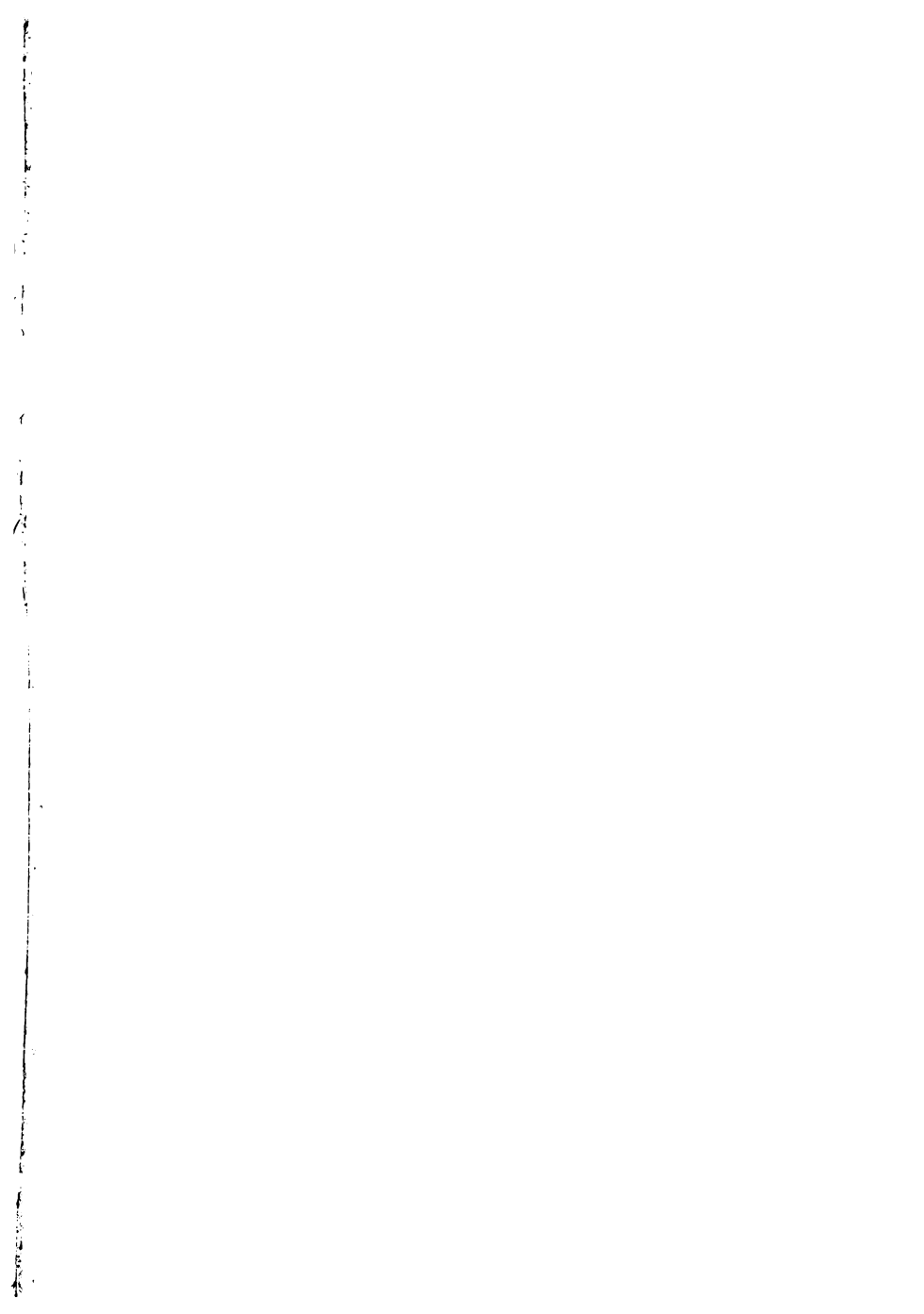
طُبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٧ في ضمن «مسائل شتى»، تحت عنوان: «الجسم لم يكن "كائناً" بالفاعل»، وهو معنى مناسب، و قد اتضح معناه من خلال ما تقدّم.

كما طُبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٢٨، تحت عنوان: «الجسم مع الصفة»، و المقصود بالصفة صفة «الكائنية»؛ و لكن هذا العنوان مجمل و غير معبر عن مضمون الرسالة. فالأرجح هو العنوان الأول.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٥١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤: تقع في الصفحة (٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧: تقع في الصفحة (٢٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥: تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣: تقع في الصفحة (٣٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢: تقع في الصفحات (٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥: تقع في الصفحة (٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧: تقع في الصفحة (١٠٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ك».



مسألة في أن الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة خَرَجَتْ في شهر^١ ربيع الأول سنة سَبْعٍ و عَشْرِينَ و أربعمائة:
دليل لم نُسَبِّقْ إليه^٢ على أن الجسم لم يَكْ^٣ «كائناً» بالفاعل.
قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الذي يَدُلُّ على ذلك: أنه لو كان الجسمُ «كائناً» بالفاعل
لَوَجِبَ أن يَكُونَ المؤثِّرُ في هذه الصفة صفةً^٥ من صفاتِ الفاعل؛ لأنَّ ذاتِ
الفاعل لا يَجُوزُ أن تؤثر^٧ في كَوْنِ الجسمِ على صفةٍ. و لا يَخْلُو مِن أن تَكُونَ^٨
تلك^٩ الصفةُ المؤثِّرةُ هي كَوْنُ الفاعلِ قادراً، أو كَوْنُهُ مُريداً و كارهاً،^{١٠} كما

١. في جميع النسخ سوى «أ، س» و المطبوع: - «شهر».
٢. في «أ، س»: «دليل لم يسبق عليه». و في «ك، ل»: «إن قيل: ما الدليل». و في «م، و، ي»: «دليل ثم سبق إليه». و في المطبوع: «دليل لم نسبق عليه»، كلها بدل «دليل لم نسبق إليه».
٣. في «د، ش، ك، ل، م، ه، و، ي» و المطبوع: «لم يكن».
٤. في المطبوع: «التأثير».
٥. في «ك، ل، م، و، ي» و المطبوع: - «صفة».
٦. في «ه» و المطبوع: «لأنه».
٧. في «أ، س، ك، ل» و المطبوع: «أن يؤثر».
٨. في «أ، ب، ج، س، ط، ع، م، ه، و»: «أن يكون».
٩. في «ب، ج، ع»: - «تلك».
١٠. في «ب، ج، ط، ع، ك، ل» و المطبوع: «أو كارهاً».

يَجْعَلُ^١ [الْمُتَكَلِّمُونَ] هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ مُؤَثَّرَتَيْنِ فِي كَوْنِ الْخَبْرِ وَالْأَمْرِ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ.^٢

و لا يَجُوزُ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي كَوْنِ الْجِسْمِ كَانْتًا فِي الْحَادِثَاتِ^٣ كَوْنُ الْفَاعِلِ مُرِيداً أَوْ كَارِهاً أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ غَيْرُ كَوْنِهِ قَادِراً؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْرِى مِنْ^٤ هَذِهِ الصِّفَاتِ كُلِّهَا، وَ يَجْعَلُ الْجِسْمَ كَانْتًا وَ مُتَحَرِّكًا وَ سَاكِنًا. أَلَا تَرَى أَنَّ النَّائِمَ وَ السَّاهِيَ قَدْ يَخْلَوَانِ^٥ مِنْ الْإِرَادَةِ وَ الْكِرَاهَةِ وَ الْعِلْمِ، وَ مَعَ هَذَا يَجْعَلَانِ الْأَجْسَامَ مُنْتَقِلَةً^٦ فِي الْحَادِثَاتِ^٧؟

فَتَبَّتْ أَنَّ التَّأْثِيرَ بِكَوْنِهِ قَادِراً. وَ كَوْنُهُ قَادِراً صِفَةً مُؤَثَّرَةً فِي الْإِحْدَاثِ؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يُؤَثَّرَ سِوَاهُ^٨. أَلَا تَرَى أَنَّ كَوْنَهُ قَادِراً لَا يُؤَثَّرُ فِي كَوْنِ الْفِعْلِ مُحْكَمًا، وَ لَا فِي كَوْنِ الصَّوْتِ خَبِراً وَ أَمِراً؛ مِنْ حَيْثُ^٩ كَانَتْ هَذِهِ كُلُّهَا أَحْوَالاً زَائِدَةً عَلَى الْإِحْدَاثِ؟ فَيَجِبُ أَنْ لَا^{١٠} يُؤَثَّرَ كَوْنُهُ قَادِراً فِي كَوْنِ الْجِسْمِ كَانْتًا؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

١. في المطبوع: «تحصل».

٢. أي مؤثرتين في كون الخبر والأمر خبيراً وأمراً.

٣. في «ب، ج، د، ش، ط، ع، ي»: «المحادثات». و في «هـ» و المطبوع: «المحاذيات».

٤. في المطبوع: «يعرض في» بدل «يعرى من».

٥. في غير «ك» و المطبوع: «يخلو».

٦. في «ط»: «ينتقله». و في «هـ» و المطبوع: «مستقلة».

٧. في «ب، ج، د، ش، ط، ع، م، و، ي»: «المحادثات». و في «هـ» و المطبوع: «المحاذيات».

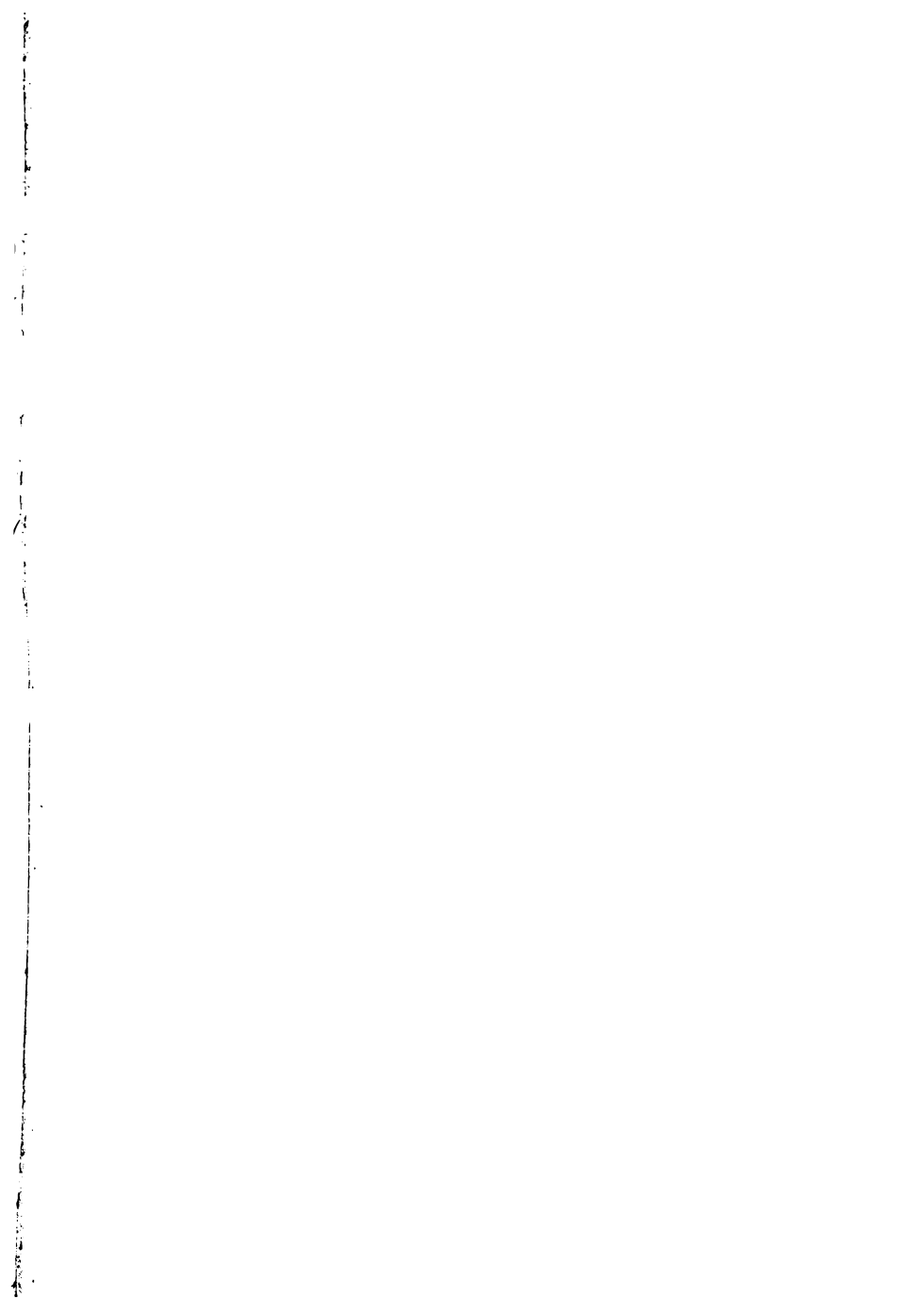
٨. أي سوى الإحداث.

٩. في المطبوع: «و حيث» بدل «من حيث».

١٠. في «هـ» و المطبوع: - «لا».

(٤٤)

مسألة في إبطال أحد الأدلة على
كون الصفة بالفاعل



مقدمة التحقيق

استدل أبو هاشم الجبائي (ت ٣٢١هـ) على أن صفة «الكائنية» - كالتحريك والتسكين - لا تكون من تأثير الفاعل مباشرة، وإنما هي من تأثير معنى «الكون»، بما يلي:

لو كانت صفة الكائنية والانتقال من تأثير الفاعل، للزم أن يقدر الفاعل على كل الصفات الأخرى؛ فمَن يقدر على جعل الذات على صفة، يكون قادراً على جعلها على صفات أخرى؛ فإنَّ مَنْ يقدر مثلاً على جعل الصوت خبراً، يكون قادراً على جعله أمراً أو نهياً أو غير ذلك؛ فإذا صحَّ هذا الأمر، وكان الجسم كائناً ومنتقلاً بالفاعل، لكان أسود و أبيض أيضاً بالفاعل؛ لأنَّ هذه كلها صفات للجسم، فإذا قدر على بعضها قدر على جميعها، وبما أنَّ الفاعل لا يقدر على جعل الجسم أسود و أبيض، فهو غير قادر أيضاً على إعطاء صفة الكائنية والانتقال للجسم^١.

ولقد رفض الشريف المرتضى هذا الاستدلال الذي أقامه أبو هاشم، على الرغم من إيمانه بنظرية أن اتصاف الجسم بالكائنية والانتقال ليس بالفاعل، بل من خلال معنى و هو «الكون». و قد استدلَّ الشريف المرتضى على هذه النظرية بدليل من إبداعه الشخصي، ذكره في رسالة «الجسم لم يكن كائناً بالفاعل»؛ لكنَّه رفض هنا صحة استدلال أبي هاشم فقط، لا أنه رفض أصل النظرية. و قد تحدَّثنا حول هذه النظرية في مقدمة الرسالة المُشار إليها آنفاً.

و أمّا إشكال الشريف المرتضى على استدلال أبي هاشم فهو: ما المانع من أن يكون الانتقال و الكائنيّة بالفاعل، و يكون السواد و البياض بالمعنى أو العلة؟ فإذا كان كذلك بطل الاستدلال من أساسه، كما أنّ مجرد احتمال ذلك يُبطل الاستدلال أيضاً. و إذا قيل: إنّ الصفات إذا كانت كميّة استحقاقها واحدة لم يصحّ أن يكون استحقاقها من علل مختلفة، فإذا كان السواد و البياض بمعنى فكذلك الانتقال يجب أن يكون بمعنى لا بالفاعل؛ لأنّ كميّة استحقاق الجميع واحدة. فالجواب: أنّ الاشتراك في كميّة الاستحقاق إنّما يُثبت أنّ الصفة ليس ذاتيّة، فإنّ المراد بكميّة الاستحقاق هو أنّ استحقاق الذات للصفة هل هو على وجه الوجوب أو الجواز و الإمكان؟ و بما أنّ كميّة استحقاق السواد و البياض و الانتقال هي الجواز و الإمكان، دلّ ذلك على أنّ الاستحقاق ليس ذاتياً لا أكثر من ذلك. و حينئذ جاز أن يختلف علل الاستحقاق، فيكون استحقاق بعض الصفات بمعنى، و بعضها بالفاعل.

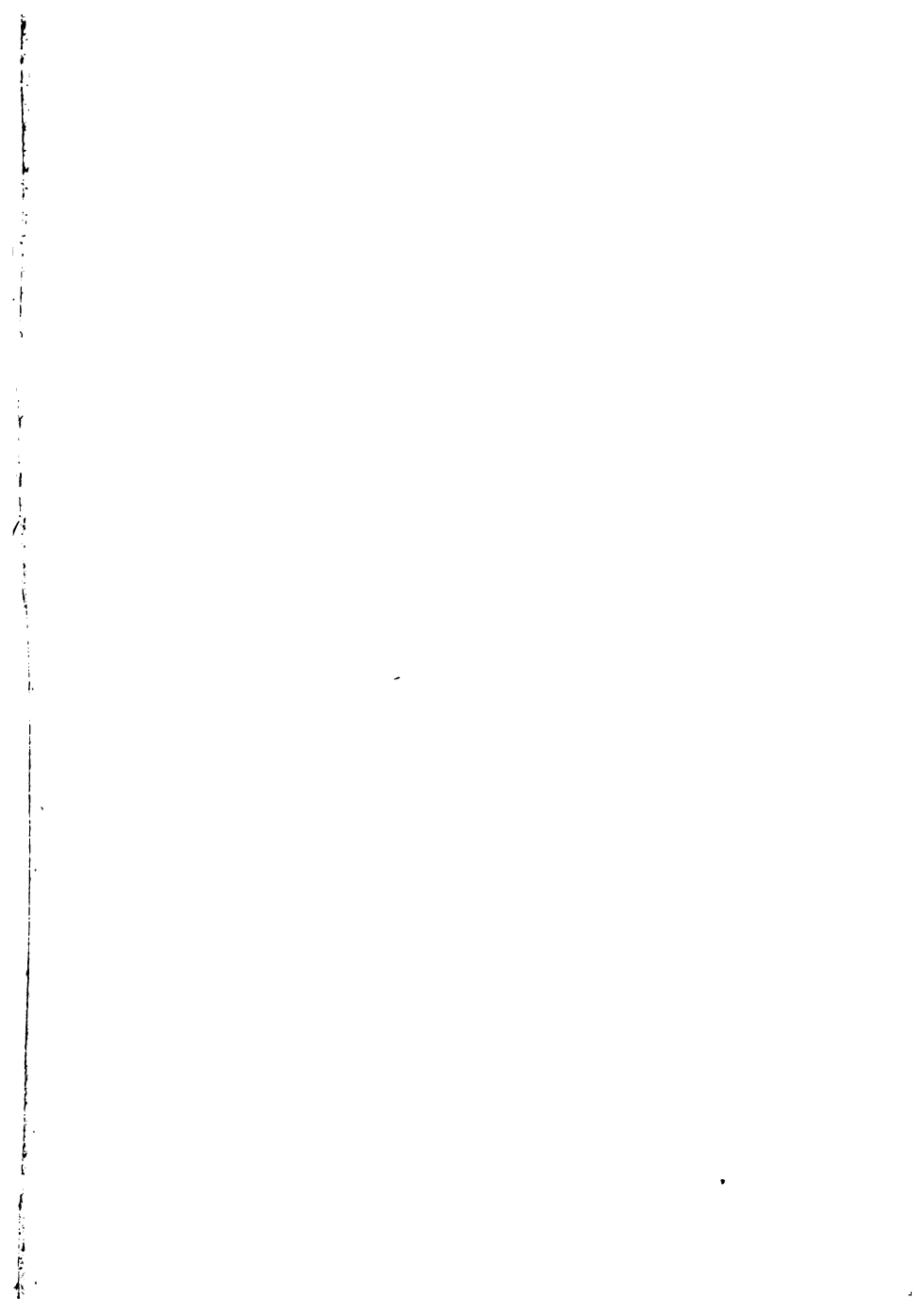
عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤١ في ضمن «مسائل شتى»، تحت عنوان: «منع كون الصفة بالفاعل». و هو غير دقيق؛ لأنّ الشريف المرتضى لا يريد في هذه الرسالة إثبات نظرية عدم كون الصفة بالفاعل، و إنّما يريد إبطال أحد الأدلّة التي أُقيمت على هذه النظرية.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٩١، تحت عنوان: «كون الصفة بالفاعل». و المقصود بالصفة هي صفة «الكائنيّة». و هذا العنوان خاطئ؛ لأنّ الشريف المرتضى كان يؤمن بعدم كون صفة الكائنيّة بالفاعل، و استدللّ عليها كما تقدّم. فالأولى تسمية الرسالة: «إبطال أحد الأدلّة على كون الصفة بالفاعل».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ه».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ث».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ق».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».



[مسألة في إبطال أحد الأدلة]

[على كون الصفة بالفاعل]^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

استدل^٢ من منع من كون الصفة بالفاعل، بأن قال: لو كانت بالفاعل لكان متى^٣ قدر على جعل الذات على صفة قدر على جعلها على كل صفة^٤ يكون عليها بالفاعل. ألا ترى أن من قدر منا على^٥ جعل الصوت خيراً فهو قادر على أن يجعله أمراً ونهياً وخيراً عن كل مخبر عنه؛ من حيث كانت هذه الصفات أجمع بالفاعل؟ فلو كان الجسم منتقلاً بالفاعل^٦ لكان كونه أسوداً وأبيض بالفاعل؛ لأن الطريق واحد.

و هذا الدليل معترض بأن يقال: ما أنكرتم أن يكون انتقاله بالفاعل و كونه

١. طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى تحت عنوان: «منع كون الصفة بالفاعل».

٢. المستدل هو أبو هاشم الجبائي. راجع: نهاية المرام، ج ٣، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

٣. في «ب، ث، ج، ص»: «مبني».

٤. في «ب، ث، ج، ص»: «أهلها كل صفة» بدل «جعلها على كل صفة». وفي «هـ» و المطبوع: -

«قدر على جعلها على كل صفة».

٥. في «ب، ث، ج، ص»: «- على».

٦. في «هـ» و المطبوع: «مستقلاً» بدل «منتقلاً». وفي «ط»: «- فلو كان الجسم منتقلاً بالفاعل».

أَسْوَدَ وَأَبْيَضَ بِمَعْنَى؟ لِأَنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي تَجُوزُ عَلَى الذَّاتِ يَنْقَسِمُ^١
استنادها؛ فتارةً تَسْتَبْدُ إِلَى عِلَّةٍ^٢، و تارةً تَسْتَبْدُ^٣ إِلَى الْفَاعِلِ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ
من^٤ استناد الانتقال إلى الفاعل، و السوادِ و البياضِ إلى العِلَّةِ؟ و إذا كُنَّا نَجُوزُ
ذَلِكَ لَمْ يُمَكِّنِ^٥ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ السَّوَادَ إِذَا كَانَ لِعِلَّةٍ كَانَ الْإِنْتِقَالَ كَذَلِكَ^٦.

و لَيْسَ يَعِصُمُ مِنْ هَذَا السُّؤَالِ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الصِّفَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ كَيْفِيَّةً اسْتَحْقَاقَهُمَا
واحدةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَا مُسْتَحَقِّينِ مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْجِسْمُ
يَسْتَحِقُّ كَوْنَهُ أَسْوَدًا كَمَا^٧ يَسْتَحِقُّ كَوْنَهُ مُتَقَلِّبًا - فِي بَابِ الصِّحَّةِ وَ الْجَوَازِ وَ الشَّرْوَطِ
- وَجَبَ مَتَى كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ بِالْفَاعِلِ أَنْ تَكُونَ الْأُخْرَى كَذَلِكَ، وَ إِنْ كَانَتْ
لِمَعْنَى^٨ فَكَذَلِكَ.

لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ^٩ فِي كَيْفِيَّةِ الْإِسْتِحْقَاقِ^{١٠} - وَ هُوَ حُصُولُ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ الْجَوَازِ -
إِنَّمَا^{١١} يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ لِلنَّفْسِ؛ فَإِذَا انْتَفَى بِالِإِشْتِرَاكِ فِي هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ كَوْنُ

١. في «ب، ث، ج، ص، ط»: «تنقسم».

٢. أي إلى «المعنى» المشار إليه.

٣. في «ه» و المطبوع: - «إلى علة، و تارةً تستند».

٤. في المطبوع: «عن».

٥. في «أ، ب، ث، ج، ص»: «لم يكن». و في المطبوع: - «لم».

٦. بل يمكن أن يكون الانتقال بالفاعل.

٧. في المطبوع: - «كما».

٨. في «ب، ث، ج، ص»: «بالمعنى». و المراد بالمعنى هو العلة، فتارة يعبر بالمعنى و أخرى بالعلة.

٩. في «ب، ث، ج، ص، ط»: «الاشتراط».

١٠. من قوله: «كذلك». و إن كانت لمعنى فكذلك... إلى هنا لم يرد في «د، ي».

١١. في «أ، ق»: «وإنما».

الصفة مُسْتِنْدَةٌ إِلَى النَّفْسِ، وَانْقَسَمَ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا يُمَكِّنُ اسْتِنَادَ الصِّفَةِ إِلَيْهِ؛ فَتَارَةً تَكُونُ^٢ بِالْفَاعِلِ، وَأُخْرَى بِالْعِلَّةِ؛ فَمَتَى عَلِمْنَا بِالذَّلِيلِ أَنَّ الْعِلَّةَ أَثَرْتَهَا^٣ قَطَعْنَا^٤ بِذَلِكَ، وَمَتَى دَلَّ عَلَيَّ أَنَّ الْفَاعِلَ أَثَرَهَا^٥ حَكَمْنَا بِهِ، وَمَتَى جَوَّزْنَا فِي الْبَعْضِ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ هُوَ الْمُؤَثَّرُ لَهُ^٦ وَ [أَنْ يَكُونَ مُؤَثَّرًا] الْبَعْضِ الْعِلَّةَ وَجَبَ التَّوَقُّفُ وَ تَرَكَ الْقَطْعَ. وَ هَذِهِ حَالُنَا فِي انْتِقَالِ الْجِسْمِ وَ كَوْنِهِ أَسْوَدًا؛ لَجَوَازِ أَنْ يَسْتَنِدَ الْانْتِقَالَ إِلَى الْفَاعِلِ^٧ وَ السَّوَادِ إِلَى الْمَعْنَى. فَلَا سَبِيلَ بِالْإِعْتِبَارِ الَّذِي اعْتَبَرْنَا^٨ أَنْ يَقْطَعَ عَلَيَّ أَنَّ الْانْتِقَالَ لَا يَجُوزُ اسْتِنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ تَوْسُطِ مَعْنَى.

١. في «ب، ث، ج، ص، ط»: «تَعَذَّرَ».

٢. في «أ، د، ط، ه، ي» و المطبوع: «يَكُونُ».

٣. في «أ، ب، ث، ج، د، ص، ط، ه، ي» و المطبوع: «أَثَرْتُهَا» بدل «أَثَرْتَهَا».

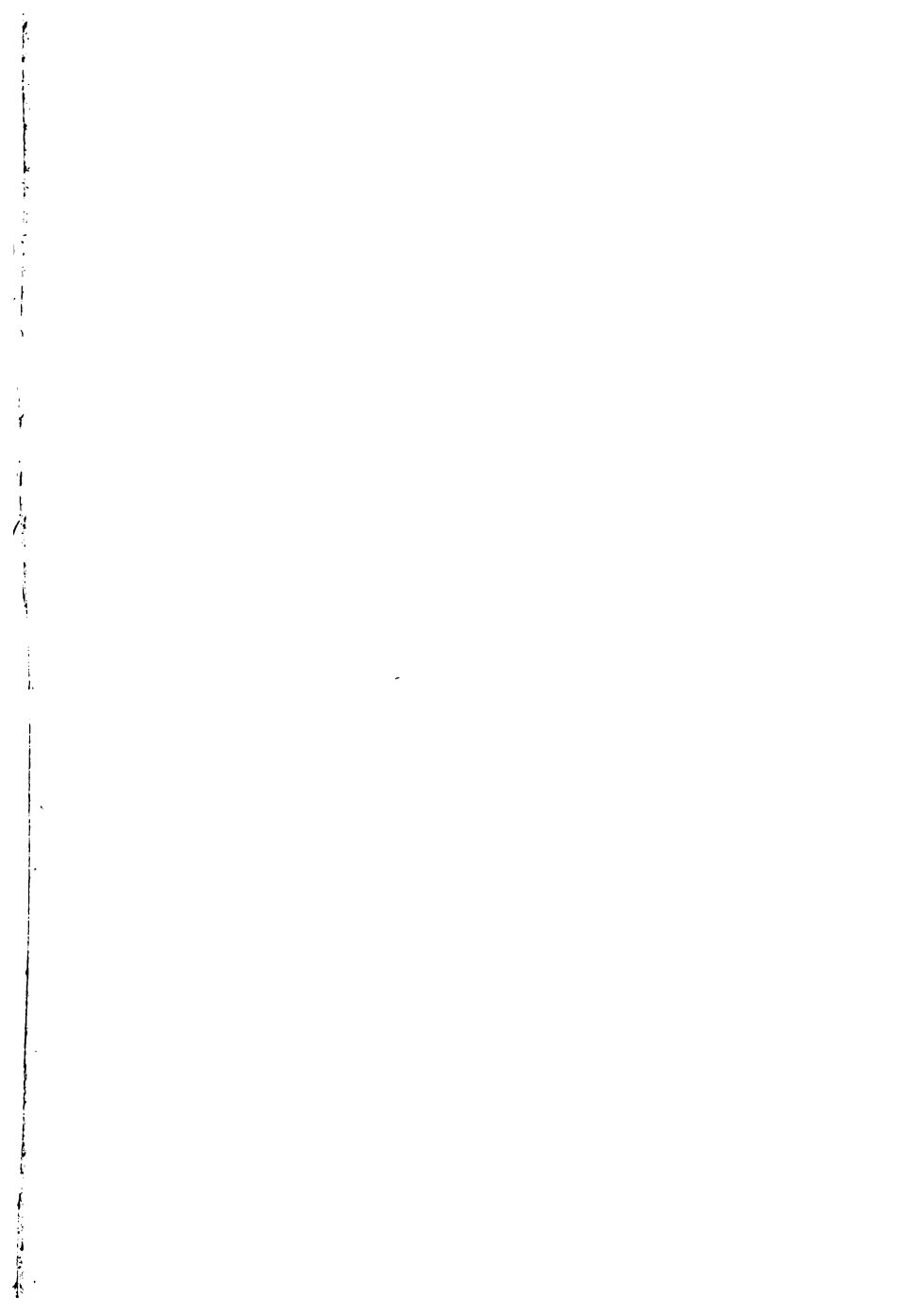
٤. في «ب، ث، ج، ص»: «قَطْعِيًّا».

٥. في «أ»: «أَثَرْنَا بِهِ»، و في المطبوع: «أَثَرْتُهَا» بدل «أَثَرَهَا».

٦. في «ب، ث، ج، ص، ه»: و المطبوع: - «له».

٧. في «ب، ث، ج، ص»: - «إِلَى الْفَاعِلِ». و في «ط»: - «إِلَى».

٨. في المطبوع: + «عَلَيَّ».



(٤٥)

مسألة في مناقشة الدليل على
أنَّ الجوهرَ ليس محدثاً بمعنى



مقدمة التحقيق

من الأمور المتعارفة عند بعض المتكلمين أنه إذا وجدوا ذاتين، تصدر من إحداهما بعض الآثار كالقدرة على الفعل، ولا تصدر تلك الآثار من الأخرى، حكموا بوجود ما يسمونه «حال» أو «معنى» في الذات الأولى، وهو الذي اقتضى التفرقة بين الذاتين.¹ وإذا وجدوا ذاتاً يمكن في حد ذاتها أن تتصف بصفة وأن لا تتصف بها، فإذا اتصفت قالوا إنَّما اتصفت بتلك الصفة بسبب وجود «معنى» في ذاتها اقتضى الاتصاف بتلك الصفة، أي أنَّ الفاعل فعل ذلك المعنى والمعنى اقتضى تلك الصفة. وفي محل كلامنا وجد بعض المتكلمين أنَّ الجوهر في حد ذاته يجوز أن يحدث وأن لا يحدث، فقالوا أنه إذا حدث فحدوثه يكون بواسطة «معنى»، لا بواسطة الفاعل مباشرة، بل الفاعل يوجد المعنى والمعنى يؤثر في اتصاف الجوهر بالحدوث.

وفي المقابل نفى بعض المتكلمين أن يكون حدوث الجوهر قد حصل بواسطة «معنى» موجود في ذاته. واستدلوا على نفي ذلك بأنه لو كان حدوث الجوهر من خلال معنى، لاحتاج هذا المعنى إلى معنى آخر؛ لأنَّ هذا المعنى في حد ذاته يجوز أن يحدث وأن لا يحدث، كما كان الجوهر كذلك، فيحتاج إلى معنى يقتضي حدوثه، والمعنى الثاني يحتاج إلى ثالث لنفس السبب، وهو يؤدي إلى إثبات ما لا يتناهى من الحوادث والمعاني، وهو محال.

و أجاب الشريف المرتضى على ذلك بنفس إجابته التي ذكرها في رسالة «إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل»، التي أشار إليها بقوله: «المسألة الأولى»، و هو يدلّ على أنّ الرسالة محلّ البحث تأتي في ترتيب التأليف بعد تلك الرسالة.

و جوابه هو: يمكن أن يكون حدوث بعض المُحدّثات بواسطة معنى و علة، و البعض الآخر يكون حدوثه بالفاعل، فيمكن أن يكون حدوث الجوهر بواسطة المعنى، و حدوث المعنى بواسطة الفاعل مباشرة، لا بواسطة معنى آخر، و بذلك سوف لن يلزم افتراض حوادث و معاني غير متناهية.

و أضاف أنّه لا يصحّ أن يقال: إنّ الجوهر و المعنى قد اشتركا في كَيْفِيَّةِ استحقاق الحدوث و هي «جواز أن يحدثا و أن لا يحدثا»، فلا يمكن أن يستحقّ أحدهما الحدوث بالمعنى، و الآخر بالفاعل.

هذا الكلام لا يصحّ؛ لأنّ الاشتراك في كَيْفِيَّةِ الاستحقاق إنّما يعني أنّ كليهما لم يستحقّا الحدوث لذاتهما و لنفسهما، بل لسبب خارجي، و هذا السبب يمكن أن يكون مختلفاً، فيستحقّ أحدهما الحدوث بالمعنى، و الآخر بالفاعل.

و في النهاية أشار إلى عدم إمكان الجزم في هذه المسألة باستناد صفة الحدوث إلى المعنى أو الفاعل، و مع فقدان الدليل يجب التوقّف.

عنوان الرسالة

لقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٢ في ضمن «مسائل شتى» تحت عنوان: «الدليل على أنّ الجوهر ليس بمُحدّث» و هذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي. كما طبعت في مسائل المرتضى، ص ١٩٨ تحت عنوان: «الجوهر لا يكون مُحدّثاً».

و كلا العنوانين بهذا المقدار واضحاً البطلان؛ فإنّ معناهما أنّ الجوهر قديم و ليس

مُحدَثًا، وهذا باطل من وجهة نظر المتكلمين الذين حصروا القديم بالله تعالى، ولكي يكون كلا العنوانين صحيحين يحتاجان إلى إضافة كلمة واحدة إلى آخرهما، وهي كلمة «بمعنى»، ولكن بما أن البحث في هذه الرسالة يدور في الحقيقة حول مناقشة دليل الذين نفوا أن يكون الجوهر مُحدَثًا بواسطة معنى، لذلك كان الأفضل أن يكون اسم الرسالة: «مناقشة الدليل على أن الجوهر ليس مُحدَثًا بمعنى».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

مسألة في مناقشة الدليل على
أن الجوهر ليس محدثاً بمعنى^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

وَمِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ^٢ عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرَ لَا يَكُونُ مُحَدَّثًا بِمَعْنَى: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَجَبَ فِيهِ لَكَانَ الْمَعْنَى الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي حَدُوثِهِ يَفْتَقِرُ إِلَى مَعْنَى؛ لِمُشَارَكَيْتِهِ لَهُ فِي الْعِلَّةِ الَّتِي احْتَاجَ^٣ إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِهَا، وَهِيَ حَدُوثُهُ مَعَ جَوَازِ أَنْ لَا يَحْدُثَ. وَذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى اثْبَاتِ^٤ مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ^٥ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَهُوَ مُسْتَحِيلٌ. وَهَذَا الدَّلِيلُ مُعْتَرَضٌ^٧ بِمِثْلِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى^٨؛ لِأَنَّهُ لَا^٩ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ حَدُوثُ

-
١. طُبِعَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ فِي ضَمَنِ رِسَائِلِ الشَّرِيفِ الْمَرْتَضَى تَحْتَ عُنْوَانٍ: «الدليل على أن الجوهر ليس بمحدث».
 ٢. فِي «أ، ق»: «أَنَّهُ». وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «بِهَا».
 ٣. فِي «د، ي»: «يَحْتَاجُ».
 ٤. فِي «د، ي»: - «إثبات».
 ٥. فِي «ب، ث، ج، ص»: - «لَهُ».
 ٦. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: + «إثبات»؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ سَهْوِ أَقْلَامِ النَّسَاحِ.
 ٧. فِي «أ»: «مُعْرَضٌ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «يَعْتَرِضُ».
 ٨. يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الرِّسَالَةِ السَّابِقَةِ وَهِيَ رِسَالَةُ «إِبْطَالِ أَحَدِ الْأَدَلَّةِ عَلَى كَوْنِ الصِّفَةِ بِالْفَاعِلِ»، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهَا نَفْسُ هَذَا الِاعْتِرَاضِ.
 ٩. فِي «ب، ث، ج، ش، ص، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: - «لَا».

بعض المُحدَثاتِ لِعِلَّةٍ^١ و حدوثٌ^٢ البعضِ الآخرِ بالفاعلِ.
 وقولهم: إنهما إذا اشتركا في كَيْفِيَّةِ الاستحقاقِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقْتَضِيَ أَحَدُهُمَا أَمْرًا
 و الآخرُ سِوَاهُ باطلٌ؛ لأنَّ المُشَارَكَةَ في كَيْفِيَّةِ الاستحقاقِ - وهو^٣ جوازُ الحدوثِ -
 يَمْنَعُ مِنْ^٤ استنادِ الصفةِ إِلَى النفسِ. وإذا بَطَّلَ استنادُها إِلَى النفسِ لَمْ يَمْتَنِعِ انقسامُ
 ما^٥ تَسْتَنِدُ^٦ إليه، فَيَكُونُ في بعضِ الذواتِ بالفاعلِ، و في بعضِ بالعلَّةِ.
 و هذا أمرٌ مُتَلَبِّسٌ^٧ لا سَبِيلَ معه إِلَى القَطْعِ عَلَيَّ أَنْ الصفةُ مُسْتَنِدَةٌ^٨ إِلَى العِلَّةِ؛ بَلْ
 الشُّكُّ في ذلكِ و التجويزُ هو الواجبُ، إِلَى أَنْ يَدُلَّ دليلاً.

١. المراد بالعلَّة في هذا البحث «المعنى».

٢. في المطبوع: «حدوث» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: - «و هو».

٤. في «ب، ث، ج، ص» - «من».

٥. في «ه» و المطبوع: «انقساماً» بدل «انقسام ما».

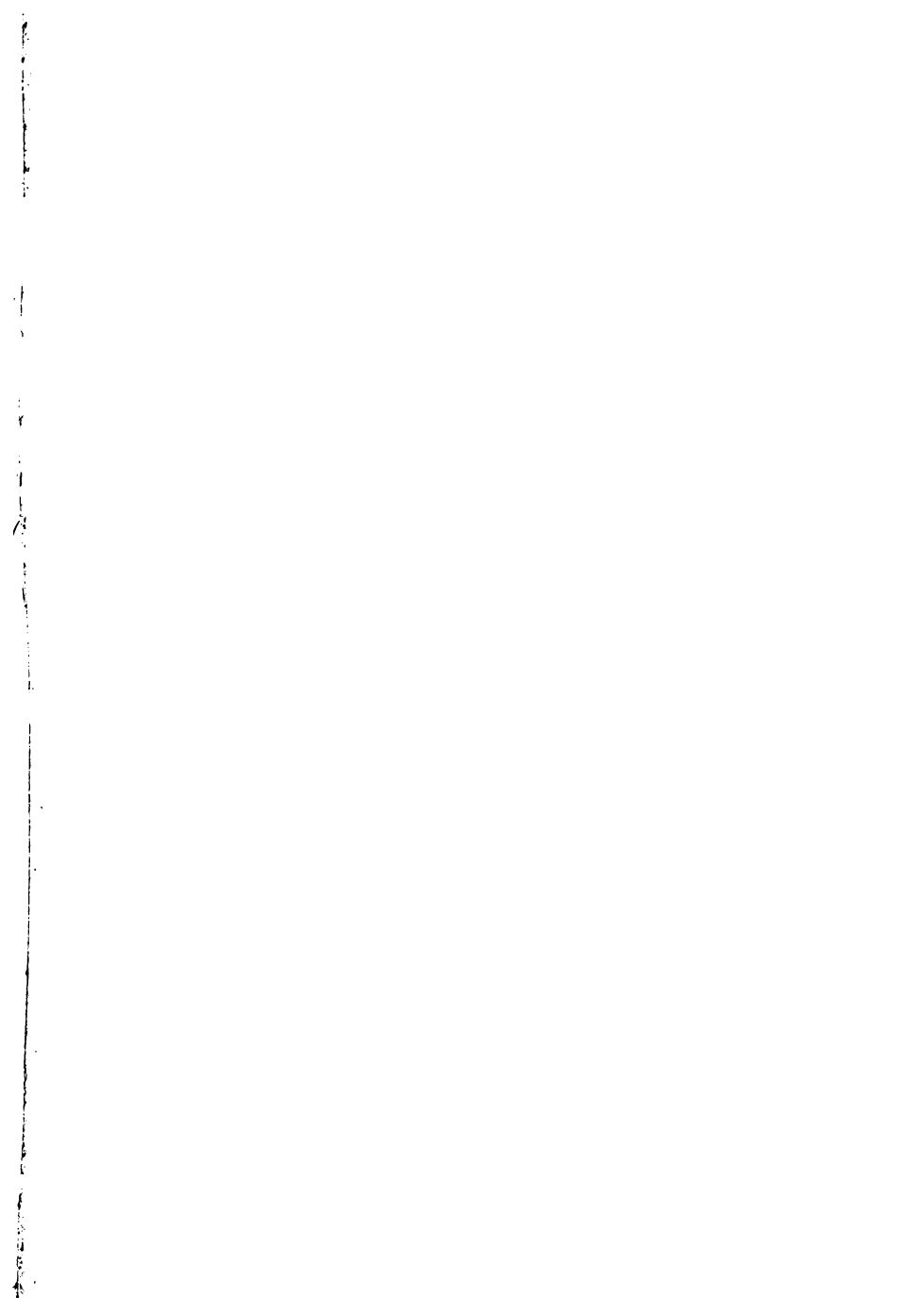
٦. هكذا في «د، ي». و في سائر النسخ و المطبوع: «يستند».

٧. في «ه» و المطبوع: «متلبس».

٨. في «ه» و المطبوع: - «معه إلى القطع على أن الصفة مستندة».

(٤٦)

مسألة في وجه المناسبة بين
الأفعال الشرعية و ما هي لطف فيه



مقدمة التحقيق

تعرض الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى البحث عن وجه المناسبة بين التكاليف الشرعية وبين ما هي لطف فيه من التكاليف العقلية؛ فإن هناك تكاليف يدركها العقل، مثل: وجوب شكر النعمة، و ردّ الوديعة، و تحريم الظلم. و قد ذهب المتكلمون إلى أن الله تعالى قد شرع التكاليف - كالصلاة، و الصوم، و الحج - لكي تقرّب المكلف إلى تلك التكاليف العقلية.

و حينئذٍ قد يسأل سائل: ما هو وجه المناسبة و العلاقة بين الصلاة و الصوم و الحج و بين وجوب شكر النعمة و ردّ الوديعة و تحريم الظلم؟ فالظاهر أنه لا مناسبة و لا مجانسة بينهما.

لقد بدأ الشريف المرتضى الجواب بتقديم جواب إجمالي، و هو: بما أننا علمنا أنّ هذه الشرعيّات واجبة، فسوف نعلم بأنّ فيها مصلحة، و أنّ لها مناسبة مع ما هي لطف فيه من التكاليف العقلية، و إن لم يتضح لنا وجه المناسبة بالتحديد، فعدم العلم بوجه شيء لا يدلّ على عدم ذلك الشيء.

و بعد ذلك أشار إلى أنّ المتكلمين قد ذكروا وجهين من وجوه المناسبة، من دون أن يرجحوا أحدهما على الآخر، و الوجهان هما:

الأول: أنّ في الشرعيّات نوعاً من رياضة النفس، و توطينها على ذكر الله تعالى و الرجوع إليه، و التمسك بطاعته، و هذا موجود في التكاليف العقلية أيضاً، و هو كاف

في تحقّق المناسبة، فإنّه إذا وطّن العبد نفسه على امتثال التكاليف الشرعيّة، صار أقرب إلى امتثال التكاليف العقليّة، فهذا وجه من وجوه المناسبة.

الثاني: أنّ في التكاليف الشرعيّة مشقّة ينبغي تحملها والصبر عليها، وهو نفسه موجود في التكاليف العقليّة، فالذي يوطّن نفسه على الصبر على الشرعيّات، يكون قادراً على الصبر على العقليّات، ومثّلوا لذلك بمن يصبر على الآلام والهموم التي تنزل به، فإنّه يكون أقدر على فعل الطاعات وترك المعاصي. وبذلك اتّضح وجه المناسبة بين التكاليف الشرعيّة والعقليّة.

والجدير بالذكر أنّ القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) قد تعرّض في كتابه المغني إلى نفس هذه الأبحاث في ذيل جواب إحدى شبه البراهمة^١، حتّى قد يتصوّر القارئ أنّ الشريف المرتضى قد قرّر في هذه الرسالة ما هو موجود في المغني؛ ولكن قد أشرنا في مقدّمة رسالة «دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام» إلى احتمال أن يكون كلّ من الشريف المرتضى والقاضي ينقلان هذه المطالب من مصدر ثالث مشترك، لا أنّ الشريف المرتضى يأخذ من القاضي مباشرة.

وعلى أيّ حال، فإنّ من يريد أن يستوعب مطالب الرسالة محلّ بحثنا، فعليه بكتاب المغني؛ فإنّ فيه تفاصيل أخرى تساعد على فهم مطالب الرسالة بصورة أفضل.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٣ في ضمن «مسائل شتّى»، تحت عنوان: «النسبة بين الأفعال وما هو لطف منها»^٢. وهذا العنوان

١. راجع: المغني، ج ١٥ (التنبؤات والمعجزات)، ص ١٣٠ - ١٣٢.

٢. الصحيح: «وما هي لطف فيه».

صحيح و لكن فيه شيء من العموم؛ فإنّه لم يبيّن أنّ المقصود بالأفعال الأفعال الشرعية.

و طبعت في مسائل المرتضى، ص ١٩٩، تحت عنوان: «الأفعال مع اللطف». و هو عنوان غير واضح، و لا يعكس محتوى الرسالة.

لذلك فالأفضل تسميتها: «وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية و ما هي لطف فيه».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».

٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٩٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».

٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».

٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».

٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».

٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة

(٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».

٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة

(٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ث».

١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة

(٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ق».

١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع

في الصفحة (٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».

[مسألة في وجه المناسبة بين
الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

إن سأل^١ سائل عن وجه المناسبة بين الأفعال في العقل وبين ما هو لطف فيها من الشرعيات.

فالجواب:

أنا إذا علمنا كون هذه الأفعال - أعني الشرعيات - واجبة، علمنا أن لها وجهاً وجوباً^٢ ومُناسبة [بينها] وبين^٣ ما هي لطف فيه^٤؛ وإن لم يتعين لنا وجه المناسبة. غير أنهم قد بينوا ما يمكن أن يكون وجهاً على طريق الاستظهار والتقريب^٥، وقالوا^٦:

-
١. في «ه»: «مسائل». وفي المطبوع: «يسأل».
 ٢. في المطبوع: «وجهاً» بدل «وجه وجوب».
 ٣. في جميع النسخ والمطبوع سوى «أ، ق»: «بين» بدون واو العطف.
 ٤. في «ه» والمطبوع: «فيها».
 ٥. في المطبوع بياض بدل «و التقريب».
 ٦. راجع: المغني، ج ١٥ (النتنوت والمعجزات)، ص ١٣١ - ١٣٢.

إِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ أَنْ فِي الشَّرْعِيَّاتِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّجُوعِ إِلَيْهِ وَالتَّمَسُّكِ بِطَاعَتِهِ وَتَوْطِينِ النَّفْسِ عَلَيْهَا مِثْلَ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ أَنْ يَفْعَلَهُ؛ فَإِذَا عَزَمَ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ، وَطَنَّ نَفْسَهُ عَلَى الْاسْتِكْنَارِ مِنْهُ، سَارَعَ^١ إِلَى مِثْلِهِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ^٢ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنْ تَحْمُلِ الْمَشَقَّةِ عَلَى وَجْهِهِ مَخْصُوصَةٌ مِثْلَ مَا فِي تِلْكَ الْأَفْعَالِ.

وَهَذَا يُسْقِطُ اسْتِبْعَادَ مَنْ يَسْتَبَعِدُ كَوْنَهَا مَصَالِحَ^٣ فِي الْعَقْلِيَّاتِ.

وَقَالُوا: إِنَّا لَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهَا مَصْلِحَةٌ لِأَيِّ وَجْهِ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ؛ وَإِنَّمَا أَوْرَدْنَا [ذَلِكَ] لِنُزِيلٍ^٤ مَا يَتَوَهَّمُ وَيُسْتَبَعَدُ مِنَ الْمُنَاسِبَةِ.

وَيَبَيَّنُوا: أَنَّ الطَّرِيقَةَ فِي ذَلِكَ كَالطَّرِيقَةِ فِي الْأَلَامِ وَالْغُمُومِ وَالْمُعَالَجَاتِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ نَزَلَتْ بِهِ الْأَلَامُ فَفَلِقَ^٥ لَهَا وَطَلَبَ التَّخَلُّصَ مِنْهَا بِالْمَكَارِهِ وَالْعِلَاجِ^٦، وَاحْتَمَى مِنَ الْمَلَاذِ^٧ طَلَبًا لِلسَّلَامَةِ مِنْهَا، يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى مُفَارَقَةِ الْمَعَاصِي وَفِعْلِ الطَّاعَاتِ وَتَحْمُلِ الْمَشَقَّةِ فِيهَا؛ لِيَتَخَلَّصَ مِنَ الْعِقَابِ الدَّائِمِ، وَيَسْتَحِقَّ الثَّوَابَ الدَّائِمَ.

١. فِي «أ، ق»: «مَعَهُ» بَدَلَ «مِنْهُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَسَارَعَ» بَدَلَ «مِنْهُ، سَارَعَ».

٢. فِي «ش، هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «أَنَّ».

٣. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «تَصْلِحَ».

٤. مَا أُثْبِتَ بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتِفْدَانَهُ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

٥. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «لِيُزِيلَ».

٦. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «فَتَلَفَ». وَفِي «ي»: «فَعَلَقَ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «فَلَقَ».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «بِالْمَكَارِهِ مِنَ الْعِلَاجِ»، وَهُوَ أَوْلَى.

٨. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «الْمَلِاقِ».

ثُمَّ لَمْ يَجِبْ^١ أَنْ يُعْرَفَ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ، وَلَا أَنْ يُقَطَعَ عَلَى أَنْ هَذَا هُوَ الْوَجْهُ
 دُونَ غَيْرِهِ. وَبَيَّنَّا ذَلِكَ أَيْضاً بِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَارَفَ^٢ ذَنْباً وَجَبَ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ مِنْهُ؛^٣
 لِتُزِيلَ عَنْ^٤ نَفْسِهِ الْعِقَابَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعْرِفَ عَيْنَ الْفَعْلِ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَعْرِفَهُ فِي
 أَنْ وَجْهَ وَجوبِ التَّوْبَةِ قَدْ حَصَلَ لَهُ، وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْ تَلَاْفِي مَا كَانَ مِنْهُ. فَكَذَلِكَ
 الْقَوْلُ فِي الْمَصَالِحِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا^٥ تَجِبُ لِمَا تَتَضَمَّنُ^٦ مِنْ إِزَالَةِ الْمَضْرَّةِ وَاجْتِنَابِ^٧
 الْمَنْفَعَةِ، عَلَى مَا بَيَّنَّ.

١. في «هـ» والمطبوع: «لم يجز».

٢. في «أ، ق، هـ»: «فارق». وفي «ث، ص»: «قارن».

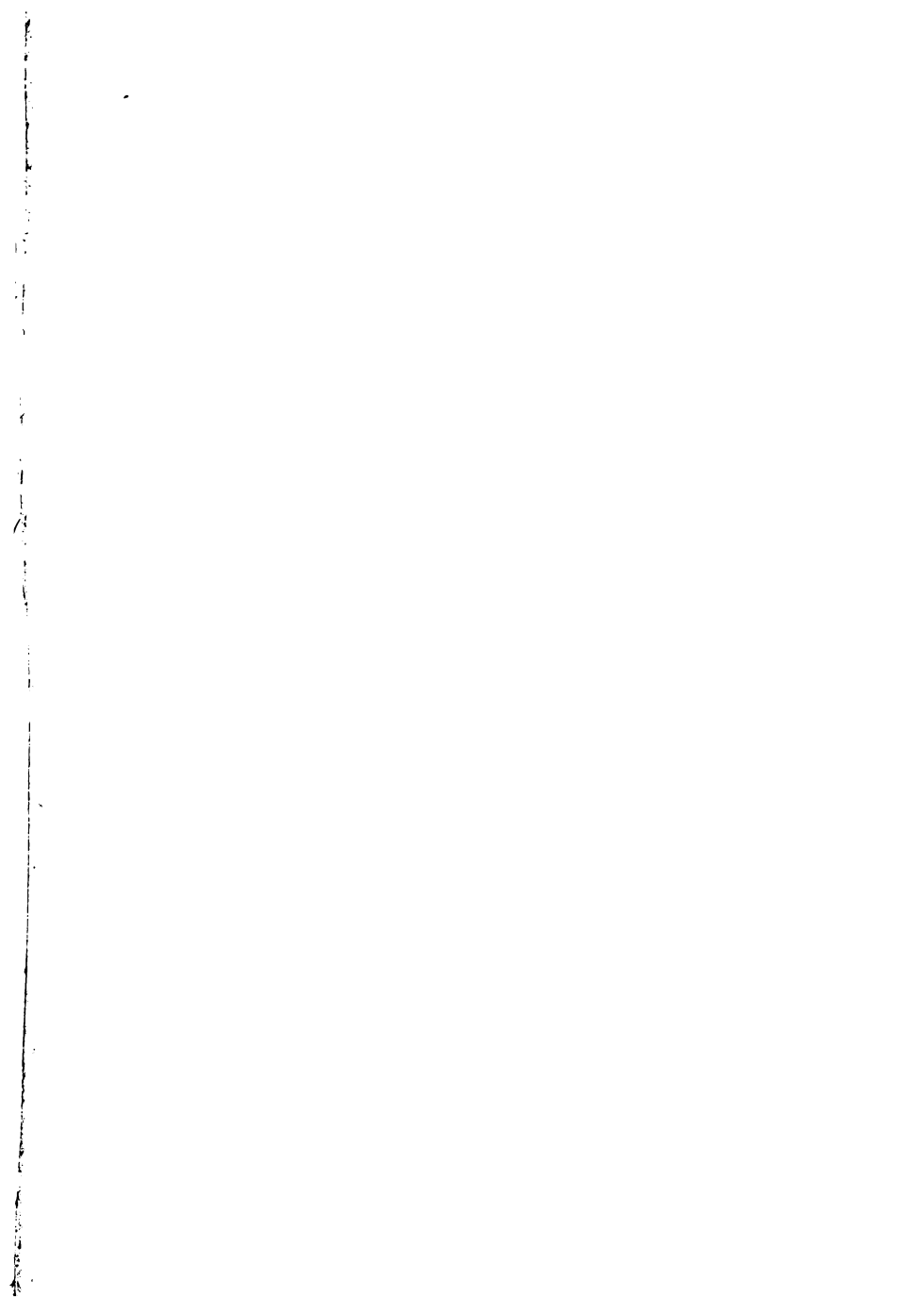
٣. في المطبوع: «+ قد حصل».

٤. في «ب، ث، ج، ص»: «من».

٥. في «ب، ث، ج، ص»: «- إنما». وفي «هـ»: «إذا».

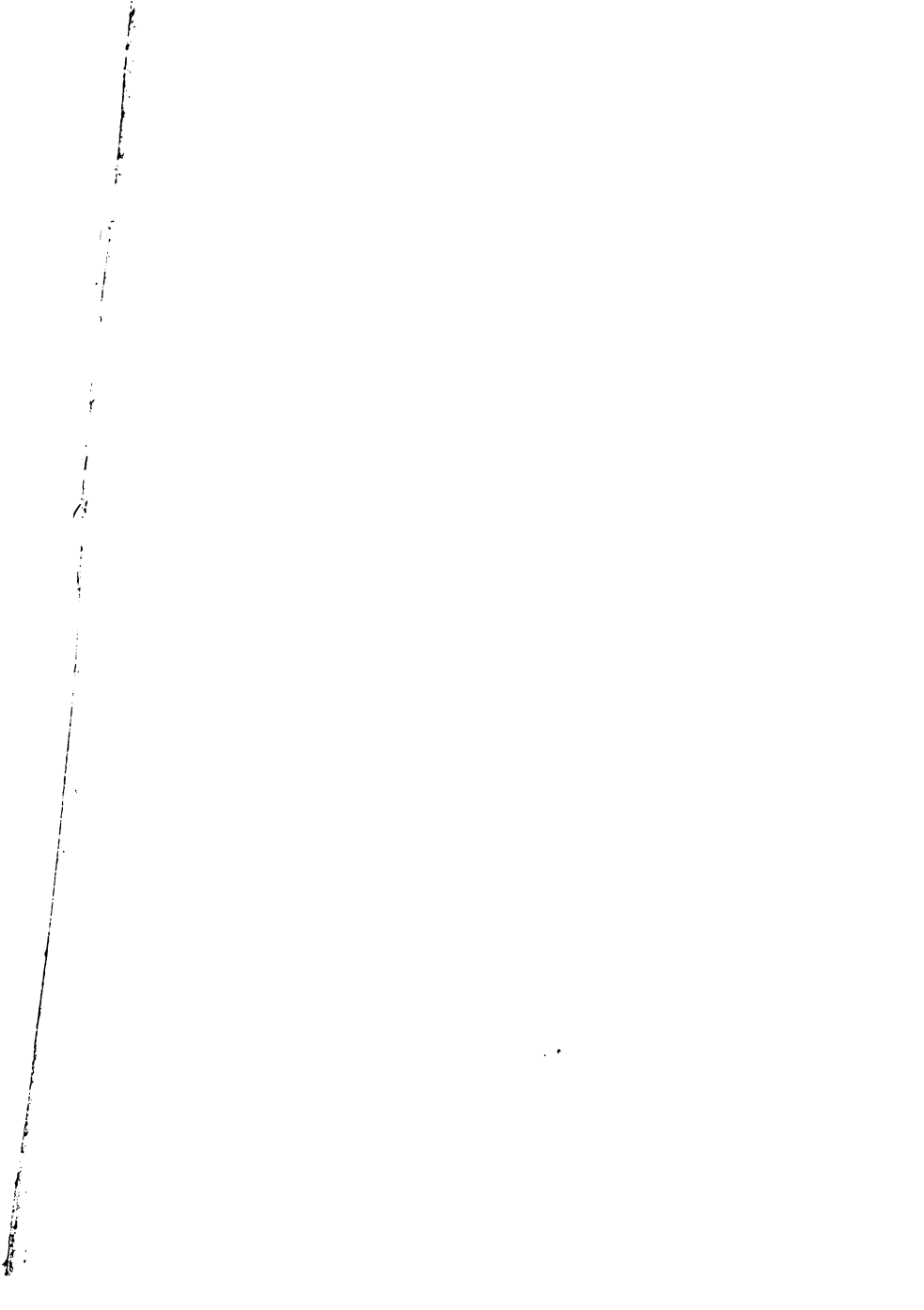
٦. هكذا في «ش، هـ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «يتضمن».

٧. في «ب، ث، ج، ص»: «و اختلاف». وفي المطبوع: «واجتناب».



(٤٧)

مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة



مقدمة التحقيق

من المسائل الكلامية التي أهتم المتكلمون بها هي البحث عن أحوال أهل الآخرة، من حيث تكليفهم، و حقيقة معارفهم، و كونهم ملجئين إلى أفعالهم أو مختارين لها.

محتوى الرسالة

و قد ذكر الشريف المرتضى أن أهل الآخرة على ثلاثة أصناف: أهل الثواب، و أهل العقاب، و أهل الحساب و هم أهل الموقف. و تعم هؤلاء الأصناف ثلاثة أحكام: سقوط التكليف عنهم، و كون معارفهم ضرورية، و أنهم ملجؤون إلى الامتناع عن القبيح، رغم كونهم مختارين لأفعالهم. و على هذا قسم الشريف المرتضى البحث في هذه الرسالة إلى ثلاثة أقسام، وفقاً لأحكام أهل الآخرة:

أولاً: سقوط التكليف. أما سقوط التكليف عن أهل الثواب فلأن من شرط الثواب أن يكون خالصاً من المشاق، و غير مشوب بشيء من المنغصات، بينما التكليف فيه كلفة تخرج الثواب عن كونه خالصاً.

و أما سقوط التكليف عن أهل العقاب و الحساب فهو الإجماع على عدم اختلاف أحوال أهل الآخرة عن بعضهم البعض، فإذا سقط عن أهل الثواب سقط عن الباقيين. و هذا البيان في نفي تكليف أهل الثواب بالدليل المتقدم و الباقيين بالإجماع أفضل ممن استدلل على نفي التكليف عن الجميع بأنه يؤدي إلى تغيير حال أهل الثواب إلى

العقاب فيما لو عصوا و بالعكس فيما لو أطاعوا. و وجه الأفضلية أن العقل لا يمنع من ذلك أي من تغيير أحوالهم، فيمكن التسليم بذلك فيسقط الدليل، إلا إذا تم إكماله بسمع أو إجماع يمنع من ذلك. فهذا الدليل بحاجة للاستعانة بالسمع بينما دليلنا على نفي تكليف أهل الثواب لا حاجة به إلى ذلك.

و إذا قيل: كيف يجوز العقل تكليف أهل الآخرة مع أنه لا يجوز أن يكونوا مترددين بين فعل الطاعة والمعصية؛ لزوال الشبهة عنهم بسبب ما شاهدوه من أهوال الآخرة، فهم لا يختارون إلا الطاعة، فلا يستحقون الثواب؛ لأن شرط استحقاقه وجود داعي إلى الطاعة و آخر إلى المعصية، و هو غير موجود عند أهل الآخرة، و إذا لم يستحقوا الثواب لم يكونوا مكلفين.

و الجواب: يمكن دخول الشبهة على أهل الآخرة فيحصل عندهم داعي إلى الطاعة و آخر إلى المعصية فيصح تكليفهم، و يكون حالهم حال من شاهد المعجزات في جواز دخول الشبهة عليه و جواز تكليفه.

ثانياً: ضرورة المعرفة. و يتكوّن الدليل على ذلك من مرحلتين:

الأولى: وجوب معرفة الله تعالى و أحواله. و يدلّ على ذلك أن المثاب إذا لم يعرف الله تعالى، لم يعرف أن الثواب الواصل إليه كان على الوجه الذي يستحقّه، أي أنه حاصل له على سبيل الجزاء عما عمله من الطاعات، و أنه دائم غير منقطع. و بما أن هذه المعارف واجبة، فلا بدّ من معرفة الله تعالى؛ لأنّ ما لا يتمّ الواجب إلا به فلا بدّ من حصوله.

و دليل وجوب تلك المعارف هو أنه إذا لم يعرف أن الثواب الواصل إليه كان نتيجة لطاعات، لم يعلم أنه قد وُفي حقّه على ما تحمّله من مشاقّ التكليف. إضافة إلى أن كون الثواب ثواباً متوقّفاً على العلم بقصد فاعله إلى التعظيم به، و العلم بالقصد يقتضي العلم بالقاصد، و هو الله تعالى. هذا بالنسبة إلى معرفة المثاب بالله تعالى.

و أمّا معرفة المُعاقَب به تعالى فهي واجبة أيضاً بدليل قريب من الدليل السابق، و هو أنّ المُعاقَب يجب أن يَعرف أنّ الآلام الواصلة إليه كانت على سبيل العقاب و الاستحقاق، و أنّ الذي يعقابه قاصد إلى عقابه لاستحقاقه له، و هذا لا يتمّ إلاّ بعد معرفته تعالى و أحواله.

و أمّا معرفة أهل الموقف و الحساب، فدلّيلها أنّ فائدة المحاسبة و المساءلة هي حصول السرور لأهل الثواب، و الألم لأهل العقاب، فلا بدّ أن يعرفوه تعالى ليعلموا ذلك. كما أنّ نشر الصحف و المحاسبة واقعة على وجه الحكمة، فلا بدّ أن يعرفوا الله تعالى حتّى يعرفوا ذلك، و إلاّ جوّزوا أن يكون ذلك على خلاف الحكمة.

الثانية: بعد أن ثبت وجوب معرفة أهل الآخرة بالله تعالى، فلا تخلو حالهم من أن يكونوا مكتسبين لهذه المعرفة، أو مُلجئين إليها و إلى النظر المولّد لها، أو مضطرين إليها و إلى النظر المولّد لها.

و لا يجوز أن يكونوا مكتسبين لها على نحو الابتداء و مستدلّين عليها؛ لأنّ هذا يقتضي أن يكونوا مكلفين بهذه المعرفة التي تقدّم قبل قليل أنّها واجبة، لكن تقدّم أيضاً أنّهم غير مكلفين؛ إذن معرفتهم غير اكتسابية على نحو الابتداء.

كما هي ليست اكتسابية على نحو التذكّر؛ لأنّ هذا أيضاً يقتضي أن يكونوا مكلفين بهذه المعرفة بسبب وجود الشبهات التي يجب عليهم دفعها. إضافة إلى أنّ التذكّر خاصّ بالمؤمنين دون الملحدين، و لا يمكن أن تكون علوم بعض أهل الآخرة من سنخ - أي التذكّر - و البعض الآخرة من سنخ آخر - أي الاكتساب الابتدائي أو غير ذلك -؛ لقيام الإجماع على تساوي معارف أهل الآخرة في طريق تحصيلها.

كما لا يجوز أن يكونوا مُلجئين إلى المعرفة و لا إلى النظر المولّد لها؛ لأنّ الإلجاء إلى أفعال القلوب لا يصحّ إلاّ منه تعالى؛ لأنّه المطّلع على القلوب، و لا يكون مُلجئاً لهم إلاّ بعد معرفتهم به تعالى و بأحواله؛ لأنّه عندما يُلجئهم إلى الفعل يُعلّمهم بأنّهم

متى حاولوا العدول عنه منعهم منه، و هو يقتضي معرفتهم به قبل الإلجاء إليها، فيكونون مستغنين بهذه المعرفة عن الإلجاء إليها.

وأخيراً لا يجوز أن يكونوا مضطرين إلى النظر المولد للمعرفة؛ لأنّ هذا كالعيب، فإنّ الهدف هو تحصيل المعرفة، و الاضطراب إليها يغني عن الاضطراب إلى سببها و هو النظر. إضافة إلى أنّ النظر فيه مشقّة، و هو يتنافى مع ما عليه أهل الثواب.

فلم يبق إلا أن يكونوا مضطرين إلى المعرفة. و إذا وجب أن تكون معارف أهل الثواب اضطرارية، و جب أن تكون معارف أهل العقاب و الحساب أيضاً كذلك؛ لأنّ طرقهم إلى المعرفة متساوية.

و بذلك ثبت أن معارف جميع أهل الآخرة اضطرارية.

ثالثاً: اختيارية الأفعال، و الإلجاء إلى ترك القبيح. إنّ أفعال أهل الآخرة تقع على وجه الاختيار و إن كانوا ملجئين إلى ترك القبيح، خلافاً لأبي الهذيل العلاف (ت ٢٣٥هـ) الذي ذهب إلى أنّ أفعالهم ضرورية.

و الذي يدلّ على ذلك في حقّ أهل الجنّة هو أنّهم كاملو العقول، فلا بدّ أن يكونوا ممّن يُخطر القبيح في قلبه و يتصوّره و يكون قادراً عليه، لكن لا يجوز أن يُخلّى بينهم و بين القبيح، فلا يخلو أن يكون منعهم من القبيح بواسطة أمر و تكليف، أو اضطراب، أو إلقاء. أمّا التكليف فقد تقدّم أنّهم غير مكلفين، و أمّا الاضطراب فلا يمكن أن يكونوا مضطرين؛ لأنّ المضطرّ غير خالٍ من تنغيص و تكدير، فلم يبق إلا أن يكونوا ملجئين إلى ترك القبيح.

ثمّ إنّ الاختيار لا تكون فيه مشقّة لأهل الجنّة؛ لأنّهم إنّما هم ينالون ما يشتهون بلا كلفة و لا مشقّة، و يكون اختيارهم أكمل للذة و أقوى للمنفعة، هذا بالنسبة لأفعال أهل الجنّة.

و أمّا أهل النار فإنّ كونهم مختارين أشدّ تأثيراً في إيلاهم و الإضرار بهم؛ لأنّهم إذا

لم يتمكّنوا من دفع الضرر عن أنفسهم مع كونهم مختارين، يكون ذلك أشدّ إيلاًماً لهم. وأما أهل الموقف فقد دلّ الإجماع على أنّ أفعالهم كأفعال أهل الجنة والنار. ثم إنّ الإلجاء إلى ترك القبيح لا ينافي كون الأفعال اختيارية، لأنّ الإلجاء يتوجّه هنا إلى عدم الفعل، بينما الاختيار يكون في الفعل؛ فإنّهم يتخيرون بين الأفعال والأحوال المختلفة بعد أن لا يكون في أفعالهم شيء من القبيح. ولا إشكال في أن يكون المكلف ملجأً من جهة، ومُخَيَّراً من جهة أخرى، فهو مثل مَنْ ألجأه السبع إلى ترك أحد الطرق المعيّنة، فيكون مختيراً في نفس الوقت في اختيار طرق وجهات أخرى للهرب، فيكون مختاراً لبعض الطرق وإن كان ملجأً إلى ترك إحداها.

نسبة الرسالة

لم ينسب أحد من أصحاب الفهارس المتقدّمين رسالة بهذا العنوان إلى الشريف المرتضى على الرغم من أهمّيّتها، كما لا توجد قرائن داخلية على تصحيح نسبتها إليه، سوى مطابقتها الكبيرة لأرائه المذكورة في كتبه الأخرى^١، إضافة إلى نسبتها إليه في النسخ الخطيّة.

والجدير بالذكر أنّه جاء في آخر إحدى النسخ المعتمدة في هذا التحقيق أنّها قد استنسخت على نسخة عتيقة جداً، وهو يدلّ على قِدَم الرسالة. فراجع.

وكانت هذه الرسالة قد طبعت في طهران سنة ١٣١٥ هـ في ضمن كلمات المحقّقين، ص ٥٣٤. كما طبعت على هامش حاشية الرسائل للأخوند الخراساني، و طبعت أيضاً في بغداد - الكاظمية سنة ١٣٨٦ هـ في ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى، المجموعة الأولى، ص ٣٩، بتحقيق السيّد أحمد الحسيني، و طبعت في قم سنة ١٤٠٥ هـ في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٣١.

١. راجع على سبيل المثال: الذخيرة، ص ٥٢٤.

مخطوطات الرسالة

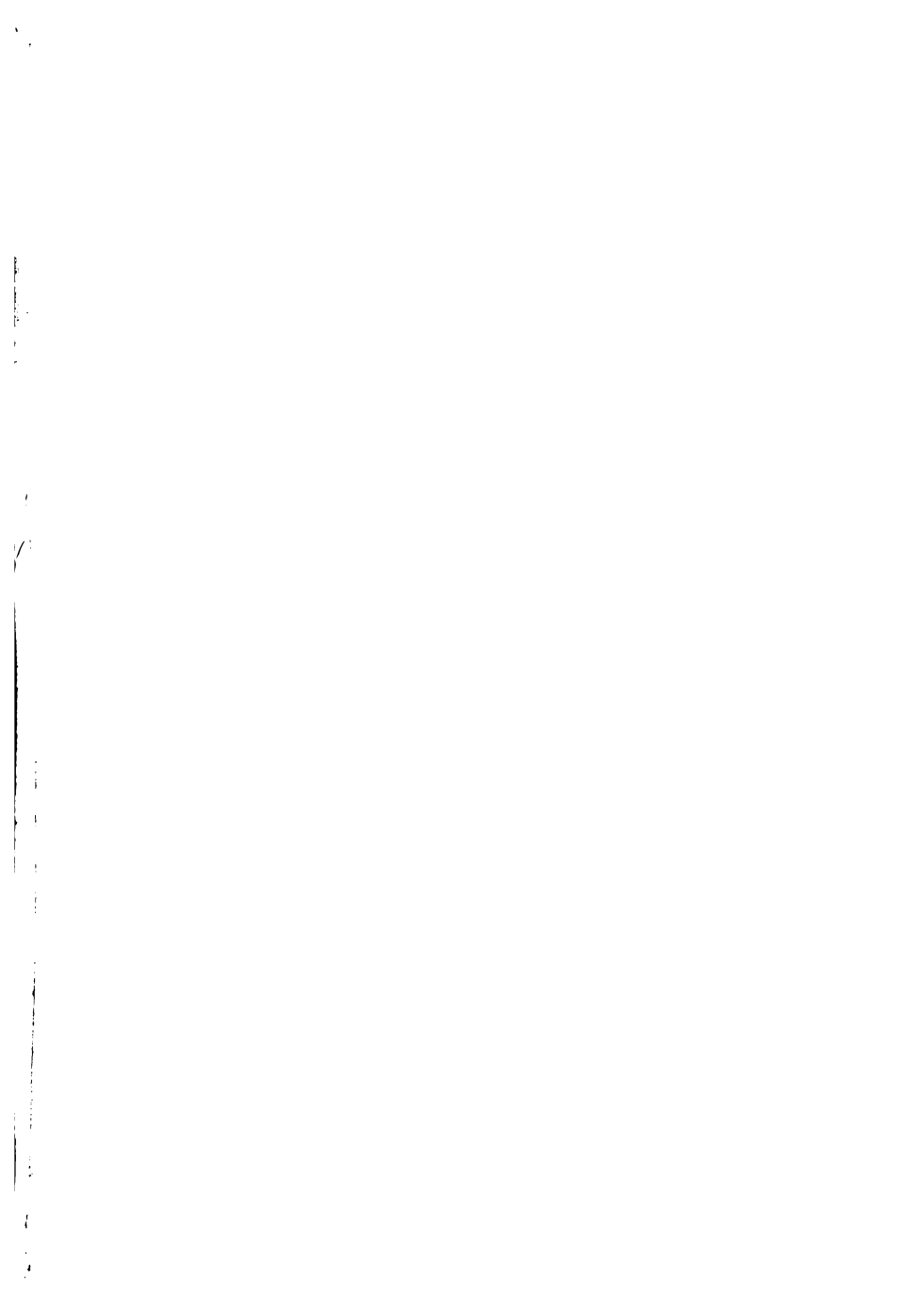
ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٧؛ تقع في الصفحات (٦٤ - ٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٢٩٨ - ٣٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٤١٩ - ٤٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٦١ - ٣٦٩) من المجموعة و جاء في آخرها: «و هذه المسألة كانت مكتوبة في آخر النسخة المنقول منها بخط عتيق جداً»، و رمزنا لها بـ «د».
٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٢٥ - ٣٢٩) من المجموعة، و هي ناقصة من أواخر الرسالة بصفحات. و رمزنا لها بـ «ش».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٠٢ - ١٠٦) من المجموعة.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٣٤ - ٤٠) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (١١٦ - ١١٨) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٥٢ - ٢٥٦) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٨٤ - ٨٩) من المجموعة.
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٢٥ - ١٣٠) من المجموعة.
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٠٧ - ٢١١) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٢/٥؛ تقع في الصفحات (١ - ٧) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٤٢ - ١٤٤) من المجموعة.
١٠. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/١؛ تقع في الصفحات (٣ - ١١) من المجموعة.
١١. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ١٦٣١/٥؛ تقع في الصفحات (١ - ٤) من المجموعة.
١٢. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٠٤/٥؛ نُسخَت في القرن ١٢ تقريباً، و لم يعلم اسم ناسخها، و الرسالة تقع في الصفحات (١ - ٥) من المجموعة.



مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة^٢

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قال^٣ - رضي الله عنه -:

سُئِلْتُ بَيَانَ أَحْكَامِ أَهْلِ الْآخِرَةِ فِي مَعَارِفِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ^٤ وَأَفْعَالِهِمْ^٥، وَأَنَا ذَاكِرٌ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً وَجِيزَةً:

إِعْلَمُ أَنَّ لِأَهْلِ الْآخِرَةِ ثَلَاثَ^٦ أَحْوَالٍ: حَالُ ثَوَابٍ، وَحَالُ عِقَابٍ، وَحَالُ أُخْرَى لِلْمُحَاسَبَةِ. وَيَعْمُهُمْ^٧ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ^٨: سُقُوطُ التَّكْلِيفِ عَنْهُمْ، وَأَنَّ مَعَارِفَهُمْ ضَّرُورِيَّةٌ، وَأَنَّهُمْ مُلْجَؤُونَ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ وَإِنْ كَانُوا مُخْتَارِينَ لِأَفْعَالِهِمْ مُؤَثِّرِينَ لَهَا.

وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، دُونَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَنْ خَالَفَ فِي^٩ هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

١. في المطبوع: - «بيان».

٢. في «ج»: + «من إملة السيد المرتضى - رضي الله عنه».

٣. في «أ، د، ش»: + «المرتضى». وفي المطبوع جعله بين معقوفين.

٤. في «ب، ج»: - «وأحوالهم». ٥. في المطبوع: - «وأفعالهم».

٦. في «أ، ب، د، ش»: «ثلاثة»، و«الحال» يذكر ويؤنث. راجع: المصباح المنير، ص ١٥٧ (حول).

٧. في «أ، د، ش»: «ويعمهم». ٨. في «أ، ب، د، ش»: «الثلاثة».

٩. في «ج» والمطبوع: - «في».

[في بيان سقوط التكليف عن أهل الآخرة]

والذي يَدُلُّ على سُقوطِ التكليفِ عن أهلِ الثوابِ منهم، فهو أَنَّ الثوابَ من^١ شَرطِهِ و حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ خالِصاً غيرَ مَشوبٍ و لا مُنْغِصٍ^٢، و مُقارَنَةُ التكليفِ لِلْمُثابِ تُخْرِجُهُ^٣ عن صِفَتِهِ التي لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عليها.

فإن قيل: فَهَبُوا أَنَّ هَذَا يَتِمُّ فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ الَّذِينَ هُمْ مُثابُونَ؛ فَمِنْ أَيْنَ زَوَالَ التَّكْلِيفِ عَنِ أَهْلِ النَّارِ أَوْ عَنِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ؟

قُلْنَا: الجوابُ الصَّحيحُ عن هذا السُّؤالِ أَنَا إِذَا عَلِمْنَا زَوَالَ التَّكْلِيفِ عَنِ أَهْلِ الْجَنَّةِ - بِالطَّرِيقَةِ التي ذَكَرناها - عَلِمْنَا زَوَالَهُ عَنِ أَهْلِ الْعِقَابِ و أَهْلِ الْمَوْقِفِ بِالْإِجْماعِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَفْصَلُ بَيْنَ أَحْوالِ أَهْلِ الْآخِرَةِ فِي كَيْفِيَةِ الْمَعَارِفِ و زَوَالِ التَّكْلِيفِ.

و هذا الوجهُ أَوْلَى مِمَّا يَمْضِي فِي الكُتُبِ،^٤ مِنْ أَنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ بَيْنَ مُثابٍ أَوْ مُعاقِبٍ أَوْ مُسأَلٍ يُحاسبُ، و لو كانوا مُكَلَّفِينَ لَجازَ أَنْ تَتَغَيَّرَ^٥ أَحْوالُ أَهْلِ الْعِقابِ إِلى الثَّوابِ، و أَحْوالُ أَهْلِ الثَّوابِ إِلى الْعِقابِ، و أَنْ يَصِيرَ أَدَوْنُ^٦ الْمُؤْمِنِينَ حالاً فِي

١. في «ج» و المطبوع: - «من».

٢. في «أ، د، ش»: «و لا مُنْغِصٌ». و يقال: «نَغَصَ الرَّجُلُ؛ نَغْصاً» إِذا لَمْ يَتِمَّ لَهُ هَنائُهُ. و أَكثَرُهُ بِالتَّشديدِ: «نُغْصٌ؛ تَنْغِصاً». تَهذيبُ اللُّغة، ج ٨، ص ٦١ (نغص).

٣. في «أ، ب، د، ش» و المطبوع: «يخرجه».

٤. راجع: مسائل الخلاف بين البصريين و البغداديين، ص ٣٣١.

٥. لفظ «أَنَّ» لا يوجد في النسخ المعتمدة؛ لكنّه موجود في سائر النسخ، و هي التي تحمل الأرقام: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٠، ١١. راجع مقدّمة الرسالة.

٦. في المطبوع: «أَنَّ يَتَغَيَّرُ».

٧. في المطبوع: «يصيروا دون».

الثوابِ بِمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي مَنَازِلٍ^٢ ثَوَابِهِ.
وَأَمَّا قُلْنَا: «إِنَّهُ أَوْلَىٰ مِنْهُ»؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِمَّا ذَكَرُوهُ مِنْ تَغْيِيرِ أَحْوَالِ [أَهْلِ]
الْآخِرَةِ فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْ^٣ ذَلِكَ سَمِعَ أَوْ إِجْمَاعَ عَوَّلَ عَلَيْهِ فِي
الْمَنَعِ مِنْهُ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ مُجَوِّزًا^٤.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَكُونُ^٥ أَهْلُ الْآخِرَةِ مُكَلَّفِينَ وَ لَيْسَ لَهُمْ دَوَاعٍ
مُتَرَدِّدَةٌ، وَالشُّبْهَةُ لَا تَدْخُلُ^٦ عَلَيْهِمْ؟ وَ التَّكْلِيفُ إِنَّمَا يَحْسُنُ تَعْرِيفًا لِلثَّوَابِ، وَ
الثَّوَابُ لَا يُسْتَحَقُّ مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي^٧ وَ امْتِنَاعِ دَخُولِ الشُّبْهَةِ.

فَالجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ: أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعِ دَخُولِ الشُّبْهَةِ عَلَى أَهْلِ الْآخِرَةِ، فَيَصِحُّ
أَنْ يُكَلَّفُوا؛ لِأَنَّهُمْ فِي مُعَايَنَتِهِمْ تَلَكَّ الْأَهْوَالِ^٨ وَالْآيَاتِ^٩ يَجْرُونَ^{١٠} مَجْرَى مَنْ شَاهَدَ
الْمُعْجِزَاتِ الْعَظِيمَةَ لِلْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي أَنَّهُ مُكَلَّفٌ، وَ يَجُوزُ دَخُولُ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِ.

[فِي بَيَانِ أَنَّ مَعَارِفَ أَهْلِ الْآخِرَةِ ضَرُورِيَّةٌ]

فَأَمَّا^{١١} الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ أَحْوَالِهِ،

١. فِي «ب، ج»: + «فِي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنَازِلُهُ فِي» بِدَلِّ «مَنَازِلِ».
٢. جَاءَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، ص ٣٣١: «وَ يَجِبُ أَنْ يَصِيرَ أَدُونِ النَّاسِ مَنَزَلَةٌ فِي أَوَّلِ مَا يَدْخُلُ
الْجَنَّةَ، بِمَنْزِلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي أَوَّلِ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ».
٣. فِي «ج»: - «مِنْ».
٤. فِي «أ، د، ش»: «مَجْبُورًا».
٥. فِي «ج»: - «يَكُونُ».
٦. فِي «أ، ب، د، ش»: «وَ الشُّبْهَةُ لَا يَدْخُلُ».
٧. أَي: مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي إِلَى الْحَصُولِ عَلَى الثَّوَابِ.
٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَحْوَالِ».
٩. فِي «أ، د، ش»: «وَ الْآفَاتِ».
١٠. فِي «ج»: «تَجْرِي».
١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ أَمَّا».

فهو أن المَثَابَ متى لم يَعْرِفْهُ تَعَالَى لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ مَعْرِفَةٌ كَوْنِ الثَّوَابِ ثَوَاباً وَاصِلاً^١ إليه عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ^٢، وَ أَنَّهُ دَائِمٌ غَيْرٌ مُنْقَطِعٌ. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَعَارِفُ وَاجِبَةً، فَمَا لَا تَيَّمُّ^٣ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ إِلَّا بِهِ - مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ إِكْمَالِ الْعَقْلِ وَ غَيْرِهِ^٤ - لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا بِوَجوبِ حُصُولِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ لِأَنَّ الْمَثَابَ متى لَمْ يَعْرِفْ أَنْ الثَّوَابَ وَاصِلاً إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ عَمَّا فَعَلَهُ مِنَ الطَّاعَاتِ، لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ وُفِّيَ حَقَّهُ وَ وُفِّيَ^٥ لَهُ^٦ بِمَا عَرَّضَ لَهُ مِنَ التَّكْلِيفِ الشَّاقِّ. وَ لِأَنَّ كَوْنَ الثَّوَابِ ثَوَاباً مُفْتَقِراً إِلَى الْعِلْمِ بِقَصْدِ فَاعِلِهِ إِلَى التَّعْظِيمِ بِهِ، وَ الْعِلْمُ بِالْقَصْدِ يَقْتَضِي الْعِلْمَ بِالْقَاصِدِ.

وَ الْعِلْمُ بِدَوَامِ الثَّوَابِ أَيْضاً زَائِدٌ فِي لَذَّةِ الْمَثَابِ وَ نَافِعٌ لِلتَّكْدِيرِ وَ التَّنْغِيصِ بِجَوَازِ انْقِطَاعِهِ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَتَيَّمُ الْعِلْمُ بِدَوَامِهِ إِلَّا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَ الْقَوْلُ فِي الْمَعَاقِبِ يَقْرُبُ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْمَثَابِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ أَنْ الْأَلَامَ الْوَاصِلَةَ إِلَيْهِ^٧ عَلَى سَبِيلِ الْعِقَابِ، فَيَعْلَمْ أَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ وَ وَاقِعَةٌ عَلَى وَجْهِ الْحُسْنِ، وَ يَعْلَمْ قَصْدَ الْقَاصِدِ إِلَى الْإِسْتِخْفَافِ^٨ بِهَا، كَمَا قُلْنَا فِي بَابِ الثَّوَابِ وَ الْقَصْدِ إِلَى التَّعْظِيمِ بِهِ، وَ يَعْلَمْ أَيْضاً دَوَامَهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ زَائِداً فِي إِيْلَامِهِ وَ الْإِضْرَارِ بِهِ. وَ هَذَا

١. في «ب، ج» و المطبوع: «و واصلاً».

٢. في المطبوع: «يستحقه».

٣. في «أ، د، ش» و المطبوع: «يتم».

٤. في المطبوع: «و غيرهما».

٥. في المطبوع: «وُفِّيَ» بدون واو العطف.

٦. في «ج»: «لنا».

٧. في «أ، د، ش»: «إليه».

٨. في «أ، ج، د، ش» و المطبوع: «الاستحقاق».

كُلُّهُ لَا يَتِيمٌ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ^١ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ أحواله، فَيَجِبُ حصولها.
فإن قيل: فَمِنْ أَيْنَ^٢ أَنْ أَهْلَ الْمَوْقِفِ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى،
و لَيْسَ يَتِيمٌ فِيهِمْ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي أَهْلِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ^٣؟
قُلْنَا: أَهْلُ الْمَوْقِفِ يَجْرُونَ مَجْرَى أَهْلِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ^٤ فِي وَجوبِ الْمَعْرِفَةِ
بِاللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي الْمُحَاسَبَةِ وَالْمُسَاءَلَةِ وَالْمُؤَاقَفَةِ هِيَ حُصُولُ السُّرُورِ
وَاللَّذَّةِ لِأَهْلِ الثَّوَابِ، وَالْأَلَمِ وَالْحَسْرَةِ لِأَهْلِ الْعِقَابِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْرِفُوا اللَّهَ - عَزَّ
وَجَلَّ - لِيَعْلَمُوا مَا ذَكَرْنَاهُ. وَلِأَنَّ نَشْرَ الصُّحُفِ وَالْمُحَاسَبَةَ وَالْمُسَاءَلَةَ أَفْعَالٌ وَاقِعَةٌ
عَلَى وَجْهِ الْحِكْمَةِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْرِفُوا وَقَوْعَهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْحُسْنِ
وَالْحِكْمَةِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ أحواله، وَ مَتَى لَمْ يَعْرِفُوهُ جَوَّزُوا فِيهَا
خِلَافَ مَا بُنِيَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ^٥ الْحِكْمَةِ.
وَ إِذَا وَجَبَ^٦ فِي أَهْلِ الْآخِرَةِ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَمْ تَخُلْ^٧ حَالُهُمْ فِي
هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ وَجْهِ: إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُكْتَسِبِينَ لَهَا وَ مُسْتَدِلِّينَ عَلَيْهَا، أَوْ يَكُونُوا
مُدْلَجِّينَ إِلَيْهَا وَ إِلَى النَّظَرِ الْمَوْلَدِ لَهَا، أَوْ يَكُونُوا مُضْطَّرِّينَ إِلَيْهَا أَوْ^٨ إِلَى النَّظَرِ الْمَوْلَدِ لَهَا.
وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا^٩ مُكْتَسِبِينَ لِهَذِهِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُمْ
مُكَلَّفِينَ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ.

١. في المطبوع: «بعد المعروفة» بدل «بالمعرفة».

٢. في «ج» و المطبوع بين معقوفين: + «علمتم».

٣. في المطبوع: + «في وجوب المعرفة بالله تعالى».

٤. من قوله: «قلنا: أهل الموقف... إلى هنا ساقط من «ج».

٥. في المطبوع: «وجوه».

٦. في «ب»: «ولو أوجب» بدل «وإذا وجب».

٧. في «أ، د، ش»: «لم يخُلْ».

٨. في «ب» و المطبوع: «و».

٩. في «أ، د»: «أن يكون».

ولا يجوزُ أن يكونوا مُكتسِبين^١ لها على سبيلِ التذكُّر^٢ - كما يفعله المُتتبه^٣ من نومه عند انتباهه، في أنه يفعلُ اعتقاداً لما كان عالماً به^٤، فيكونُ^٥ علوماً لأجلِ التذكُّر^٦؛ - وذلك أن هذا^٧ الوجه لا يخرجونَ معه من جُملةِ التكليف؛ لأنهم وإن كانوا عند التذكُّر لا بُدَّ أن يفعلوا الاعتقاداتِ التي تصيرُ علوماً، و السُّببه مُتطرقه عليهم، و يجوزُ دخولها فيما علموه، فلا بُدَّ أن يُكلفوا دَفْعها و التخلُّص منها؛ فالتكليفُ ثابتٌ أيضاً على هذا الوجه.

على أن هذا الوجه إنما يتطرقُ فيمن كان عارفاً بالله تعالى في دار الدنيا؛ فأما^٨ من لم يكن عارفاً^٩ فلا يتأتى منه.

فإن قيل: هؤلاء الذين كانوا في الدنيا لا يعرفون الله تعالى يعرفونه في الآخرة ضرورةً^{١٠}.

قلنا: بالإجماع نعلم ضرورةً أن معارف أهل الآخرة مُتساوية في طريقها غير مُختلفة.

١. من قوله: «لهذه المعرفة؛ لأن...» إلى هنا ساقط من «ش». و لفظ «مكتسبين» ساقط من «ج».

٢. في «أ، د، ش»: «التذكرة».

٣. في المطبوع: «عن».

٤. في المطبوع: - «به».

٥. في «ب»: + «له»، و وُضع فوقها حرف «ظ».

٦. في «أ، د، ش»: «التذكرة».

٧. في «أ، د، ش»: - «هذا».

٨. في المطبوع: «و أمّا».

٩. في المطبوع بين معقوفين: + «به»، و أشير في الهامش إلى وجوده في نسخة؛ و هو موجود في نسخ أخرى لم نعتدها في هذا التحقيق، و هي النسخ التي تحمل الأرقام: ٦، ٧، ١٠. راجع مقدمة الرسالة.

١٠. أي يمكن أن تكون معرفة من لم يعرف الله تعالى في الدنيا معرفةً ضروريةً في الآخرة، و معرفة من كان يعرفه في الدنيا معرفةً بالتذكُّر. و بهذا التفصيل يرتفع الإشكال الأخير الذي ذكره المصنّف رحمه الله عند قوله: «على أن هذا الوجه...».

ولا يجوزُ أن يكونوا مُلجئِينَ إلى المَعْرِفَةِ، ولا إلى النَظَرِ المَوَلَّدِ للمَعْرِفَةِ؛ لأنَّ الإلجاءَ إلى أفعالِ القلوبِ لا يَصِحُّ إلاَّ منه تَعَالَى؛ لأنَّه المُطَّلِعُ عَلَى الضمائرِ. ولا يَصِحُّ أن يَكُونَ تَعَالَى مُلجئاً لهم إلاَّ مع تَقَدُّمِ مَعْرِفَتِهِم بِهِ وبأحوالِهِ؛ لأنَّه إنَّما يُلجئُهُم إلى الفِعْلِ^١ بأن يُعَلِّمَهُم بأنَّهُم متى حَاولُوا العُدُولَ عَنْهُ مَتَّعَهُم مِنْهُ،^٢ وَذَلِكَ يَقْتَضِي كَوْنَهُم عارفينَ بِهِ تَعَالَى وَبصِفاتِهِ.^٣

عَلَى أنَّ الإلجاءَ إلى المَعْرِفَةِ أَيْضاً لا يَصِحُّ؛ لأنَّه إنَّما يُلجئِي إلى الإعتقاداتِ المَخصوصَةِ؛ بأنَّ^٤ يُعَلِّمُ المُلجَّأَ أَنَّهُ يَمَنُّعُهُ متى رامَ غَيْرَها. وَأَكثَرُ ما في ذَلِكَ أن يَفْعَ مِنْ هَذَا المُلجَّأِ تِلْكَ الإعتقاداتِ، فما الَّذِي يَقْتَضِي كَوْنُها عُلوماً وَمَعارِفَ؟ وَلا وَجَهَ يَقْتَضِي^٥ ذَلِكَ مِنَ الوجوهِ المذكورةِ التي يَصِيرُ الإعتقادُ لها عِلْماً.

وَلا يَجوزُ أن يَكُونَ تَعَالَى مُضطرراً لهم إلى النَظَرِ المَوَلَّدِ للمَعْرِفَةِ؛ لأنَّ ذَلِكَ جارٍ مَجزى العَبَثِ الَّذِي لا فائِدَةَ فيه؛ لأنَّ الغرضَ هُوَ المَعْرِفَةُ، وَالإضطرارُ إليها يُغني عن الإضطرارِ إلى سببِها.

عَلَى أنَّ في النَظَرِ مَشَقَّةً وَكُلْفَةً، وَذَلِكَ يُنافي^٦ صِفَةَ أَهْلِ الثوابِ في الآخِرَةِ. وَإذا وَجَبَ في مَعْرِفَةِ أَهْلِ الثوابِ مِنْهُمُ الإضطرارُ، وَجَبَ ذَلِكَ في مَعارِفِ الجَميعِ؛ مِنَ الوجهِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ.

فإن قيل: دُلُّوا عَلَيَّ أنَّ في^٧ مَقدورِهِ تَعَالَى عِلْماً يَفْعَلُهُ في غَيْرِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الغَيْرُ بِهِ عِلْماً؛ فإنَّ كَلامَكُم مَبنيٌّ عَلَيَّ أنَّ ذَلِكَ مَقدورٌ غَيْرٌ مَمْتَنِعٍ.

١. في «أ، د، ش»: «المعرفة» بدل «الفعل».

٢. راجع: الحدود، ص ٧٤ - ٧٥.

٣. وبذلك استغنوا بمعرفتهم المتقدمة به تعالى عن أن يكونوا ملجئين إليها.

٤. في «أ، د، ش»: «بل».

٥. في المطبوع: «يقضي».

٦. في «أ، د، ش»: - «ينافي».

٧. في «أ، ح، د، ش»: - «في».

قلنا: لا بُدَّ من كَوْنِ ذَلِكَ في مقدوراته تعالى؛ لأنه لو لم يَكُنْ له مقدوراً^١ لوجب في أجناس الاعتقادات على اختلافها أن تكون خارجة من مقدور الله تعالى؛ لأنه لا يوصفُ تعالى بالقدرة على عِلْمِ يَكُونُ به هو تعالى^٢ عالماً. وإذا كان لا يوصفُ بالقدرة على عِلْمِ يَكُونُ غيره به عالماً^٣، فيجب أن يَكُونُ جنس العلوم^٤ من الاعتقادات خارجاً عن مقدوره، وهذا يقتضي أن يَكُونُ غيره من المُحدَثين أقدَر منه وأكمل حالاً في القدرة؛ لأننا نقدرُ على هذه الأجناس. وإذا ثبت أنه تعالى أقدَر مِنَّا وأنه لا يجوزُ أن تقدِرَ على جنس لا يقدرُ هو تعالى عليه، ثبت أنه لا بُدَّ أن يَكُونُ قادراً على جنس العلوم^٥.

ولهذا كُفِّرَ أبو القاسمِ البلخي^٦ في هذه المسألة، وقيل له: إنك^٧ مُصرِّحٌ بأننا أقدَرُ منه.

و لا يلزمُ على هذا ما نقوله كُلُّنا، مِن أنه لا يوصفُ بالقدرة على الجَمعِ بينَ

١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «مقدور» بالرفع؛ لكن الصحيح هو النصب؛ مطابقاً لخمس نسخ لم نعتدها في هذا التحقيق، وهي التي تحمل الأرقام: ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠. راجع مقدّمة الرسالة.

٢. في «أ، د، ش»: «عبرة» بدل «هو تعالى».

٣. من قوله: «وإذا كان لا يوصف...» إلى هنا ساقط من «أ، د، ش».

٤. في «أ، د، ش»: «المعلوم».

٥. في «ج، ش»: «المعلوم».

٦. أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، من شيوخ المعتزلة، ومن الذين انتهت إليهم رئاسة المعتزلة، وإليه تنسب الفرقة الكعبية. أخذ الكلام عن أبي الحسين الخياط، وانفرد عنه بمسائل، وكان كاتباً لمحمّد بن زيد. قيل في وفاته: ٣١٩ هـ. وقيل: ٣١٧ هـ. راجع: طبقات المعتزلة، ص ٨٨؛ تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ٣٣٧؛ الملل والنحل، ج ١، ص ١٠٢ و ١٠٣؛ الفرق بين الفرق، ص ١٠٨؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٥٥، الرقم ١١٠٣.

٧. في «ج»: - «إنك». وفي المطبوع وُضع بين معقوفين، وأشير في الهامش إلى كونه موجوداً في نسخة واحدة فقط، وأنه في نسخة أخرى: «بأنك».

الضدّين، وأن يفعل في نفسه حركة^١، وما أشبه ذلك؛ لأن هذا كُله غير مقدور في نفسه، من حيث لا يقدر عليه من القادرين أحد، وليس كذلك قبيل الاعتقادات؛ لأنه مقدور في نفسه لمن هو أنقص حالاً من القديم تعالى في باب القدرة، فأولى وأحرى أن يكون تعالى قادراً عليه.

فإن قيل: فإذا كان التكليف زائلاً عنهم، فكيف أمرهم تعالى بقوله: «كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئاً بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ»^٢؟

قلنا: قيل: إن هذا اللفظ وإن كان صيغته^٣ الأمر فليس بأمر على الحقيقة؛ بل يجري مجرى الإباحة، والإباحة لها صورة الأمر. وقيل^٤ أيضاً: إنه أمر، وإنه تعالى أراد من أهل الجنة الأكل والشرب على سبيل الزيادة في ملاذهم وسرورهم، لا على سبيل التكليف.

فإن قيل: فكيف تقولون في شكر أهل الجنة لنعم الله تعالى، أو ليس هو بلازم^٥ لهم؟

قلنا: أمّا ما^٦ يرجع إلى القلب من الشكر، فهو يحصل في قلوبهم ضرورة؛ لأنه يرجع إلى الاعتقادات. وما يرجع إلى اللسان منه فلا كلفة فيه، وربما كان في مثله^٧

١. في المطبوع: «الحركة».

٢. الحاقه (٦٩): ٢٤.

٣. في «ب» والمطبوع: «صيغة».

٤. في المطبوع: «فقيل». والقائل الجبائيان أبو علي وأبو هاشم. راجع: الذخيرة، ص ٥٢٤.

٥. في «أ، ج، د، ش» والمطبوع: «لازم» بدون الباء.

٦. لفظ «ما» لا يوجد في أي من النسخ المعتمدة؛ لكنه ضروري ومطابق لنسخ لم نعتدها في هذا التحقيق، وهي التي تحمل الأرقام: ٦، ٧، ٨، ١٠. راجع مقدمة الرسالة.

٧. في «ج» والمطبوع: «مثله في» بدل «في مثله».

اللذَّة؛ لَأَنَّ أَحَدَنَا يَلْتَذُّ وَيُسْرُّ بِالتَّحَدُّثِ بِنِعْمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، لَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ وَصُولُهَا إِلَيْهِ بَعْدَ شِدَّةٍ وَمَدَى طَوِيلٍ مِنَ الزَّمَانِ.

[أفعال أهل الآخرة]

وَأَمَّا أَفْعَالُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا وَقَعَتْ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ، وَإِنْ كَانُوا مُلْجِئِينَ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ^١، بِخِلَافِ مَا قَالَهُ أَبُو الْهَيْدِيلِ^٢؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَفْعَالَهُمْ صَّرُورِيَّةٌ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا اخْتَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا مَعَ كَمَالِ عَقُولِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالْأُمُورِ مِمَّنْ يُخْطَرُ^٣ الْقَبِيحَ بِقَلْبِهِ وَيَتَصَوَّرُهُ، وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحَلَّى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ فِعْلِهِ، فَلَا يَخْلُونَ مِنْ أَنْ يُمْنَعُوا^٤ مِنْ فِعْلِهِ^٥ بِأَمْرٍ وَتَكْلِيفٍ أَوْ بِالْجَاءِ عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ، أَوْ بِأَنْ يُضْطَرَّوْا إِلَى خِلَافِهِ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْهَيْدِيلِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونُوا مُكَلَّفِينَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَلَا مُضْطَرَّيْنَ - عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْهَيْدِيلِ -: لِأَنَّ الْمُضْطَرَّ مُتَنَغِّصٌ^٦ اللَّذَّةِ غَيْرُ خَالٍ مِنَ تَنْغِيصٍ^٧ وَتَكْدِيرٍ؛ لِكَوْنِهِ^٨

١. في المطبوع: «القبح».

٢. محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي، أبو الهذيل العلاف؛ من أئمة المعتزلة. وُلِدَ فِي الْبَصْرَةِ، وَاشْتَهَرَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ. لَهُ مَقَالَاتٌ فِي الْإِعْتِرَالِ وَمَجَالِسَ وَمَنْظَرَاتٍ. كُفِّ بَصْرُهُ فِي آخِرِ عَمْرِهِ، وَتَوَفَّى بِسَامِرَاءَ سَنَةَ ٢٣٥ هـ. رَاجِع: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٧، ص ١٣١.

٣. في «أ، د»: «يحضر».

٤. في «أ، د»: «يمنعوا».

٥. في «أ، د»: «متنقص». وفي «ب»: «متنخص». وفي المطبوع: «مستنقص».

٦. وَتَنْغَصَّتْ عَيْشَتَهُ أَي: تَكَدَّرَتْ. الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١٠٥٩ (نقص).

٧. في «أ، د»: «تنقيص». وفي «ب»: «تنغيص».

٨. في «أ، ب، د»: «بكونه».

مُضْطَرّاً. ولأنَّ التَّصَرُّفَ عَلَى اخْتِيَارِهِ فِيمَا يَتَنَاوَلُ مَا يَشْتَهِيهِ وَيَنْقُلُهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ بِاخْتِيَارِهِ أَزِيدُ فِي لَدَائِهِ وَأَدْخُلُ فِي تَمَتُّعِهِ وَسُرُورِهِ، وَإِنَّمَا يُرَغَّبُ اللَّهُ تَعَالَى فِي اللَّذَاتِ الْوَاصِلَةِ فِي الْجَنَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ فِي الدُّنْيَا.

فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ مُلْجَوُونَ^١ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ، وَإِلَّا جَازَ وَقَوْعُهُ مِنْهُمْ. فَأَمَّا^٢ مَا ظَنَّ أَبُو الْهَدَيْلِ أَنَّهُمْ مَتَى لَمْ يَكُونُوا مُضْطَرَّيْنَ إِلَى أَفْعَالِهِمْ كَانَتْ عَلَيْهِمْ فِيهَا مَشَقَّةٌ وَهَمٌّ مِنْ حَيْثُ تَكَلَّفُوا الْأَفْعَالَ، وَقَدَّرَ^٣ أَنْ قَوْلَهُ بِذَلِكَ أَدْعَى إِلَى تَخْلِيصِ الثَّوَابِ مِنَ الشَّوَابِ؛ فَقَدْ بَيَّنَّا: أَنَّ الَّذِي يُنْغَضُ^٤ اللَّذَّةَ هُوَ كَوْنُهُمْ مُضْطَرَّيْنَ لَا مُخْتَارَيْنِ، وَ أَنَّ نَيْلَ^٥ الْمُلتَمَدِّ مَا يَنَالُهُ مِنَ اللَّذَاتِ بِاخْتِيَارِهِ وَإِثَارِهِ أَكْمَلُ لِلذَّيْتِ وَأَقْوَى لِمَنْفَعَتِهِ. وَأَمَّا الْكُلْفَةُ فِي الْأَفْعَالِ، فَهِيَ مُرْتَفَعَةٌ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ مَا يَشْتَهُونَ عَلَى وَجْهِ لَا كُلْفَةَ فِيهِ، وَلَا تَعَبَ، وَلَا نَصَبَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا يُبَيِّنُ كَوْنَ أَهْلِ الثَّوَابِ غَيْرَ مُضْطَرَّيْنَ، فَمَا تَقُولُونَ^٦ فِي أَهْلِ الْعِقَابِ وَأَهْلِ الْمَوْقِفِ؟

قُلْنَا: أَمَّا أَهْلُ الْعِقَابِ، فَكَوْنُهُمْ مُخْتَارَيْنِ لِأَفْعَالِهِمْ أَشَدُّ تَأْثِيرًا فِي إِبْلَامِهِمْ وَالْإِضْرَارِ بِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَّنُوا مَعَ كَوْنِهِمْ مُخْتَارَيْنِ أَنْ يَدْفَعُوا مَا نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الضَّرَرِ، كَانَ ذَلِكَ أَقْوَى^٧ لِحَسْرَاتِهِمْ وَأَزِيدَ فِي غَمِّهِمْ.

١. في المطبوع: «يلجؤون».

٢. في المطبوع: «وأمّا».

٣. في المطبوع: «وقد رأى» بدل «وقدّر».

٤. في «أ»: «ينقص». وفي «د»: «ينقض».

٥. في «أ، د»: «ميل».

٦. في «أ، ج، د»: «فيما يقولون» بدل «فما تقولون».

٧. في «أ، د»: «أكثر».

وَأَمَّا أَهْلُ الْمَوْقِفِ، فَبِالْإِجْمَاعِ يُعْلَمُ أَنَّ أَفْعَالَهُمْ كَأَفْعَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْجَمْعِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قُلْتُمْ أَنَّهُمْ مُلْجَوُونَ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ، فَقَدْ تَلَمَّ^٢ ذَلِكَ كَوْنَهُمْ مُخْتَارِينَ لِأَفْعَالِهِمْ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا يُلْجَوُونَ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ خَاصَّةً، فَالْإِلْجَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا لَا يَفْعَلُونَهُ، فَأَمَّا مَا يَفْعَلُونَهُ فَهُمْ فِيهِ مُخَيَّرُونَ؛ لِأَنَّهُمْ^٣ يُوَثِّرُونَ فِعْلًا عَلَى غَيْرِهِ، وَيَنْتَقِلُونَ^٤ مِنْ حَالٍ إِلَى أُخْرَى بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُ فِي أَفْعَالِهِمْ شَيْءٌ مِنَ الْقَبِيحِ. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمُلْجَأُ مِنْ وَجْهِ مُخَيَّرًا^٥ مِنْ آخَرَ، وَعَلَى وَجْهِ أُخْرَى^٦؛ لِأَنَّ^٧ مَنْ أَلْجَاهُ السَّبْعُ إِلَى مُفَارَقَةِ مَكَانٍ بَعَيْنِهِ هُوَ مُخَيَّرٌ فِي الْجِهَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالطَّرِيقِ الْمُتَغَايِرَةِ، فَالتَّخْيِيرُ^٨ ثَابِتٌ وَإِنْ كَانَ مُلْجَأً مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ.

وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَلْحَقَهُمْ غَمٌّ وَلَا حَسْرَةٌ مِنْ حَيْثُ أَلْجُوا إِلَى^٩ أَنْ لَا يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْتَعْنُونَ عَنْهُ بِالْحَسَنِ، فَلَا غَمٌّ وَلَا حَسْرَةٌ فِي الْإِلْجَاءِ إِلَى مُفَارَقَةِ الْقَبِيحِ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ^{١٠} كَافِيَةٌ لِمَنْ أَطَّلَعَ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ.

١. فِي «أ، د»: - «بَيْنَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مِنْ».

٣. فِي «أ، د»: + «لَا».

٤. فِي «أ، د»: «وَيَنْتَقِلُوا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَيَنْقَلُونَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: + «كَذَلِكَ»، وَقَدْ وُضِعَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَعَلَى وَجْهِ أُخْرَى».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِأَنَّهُ».

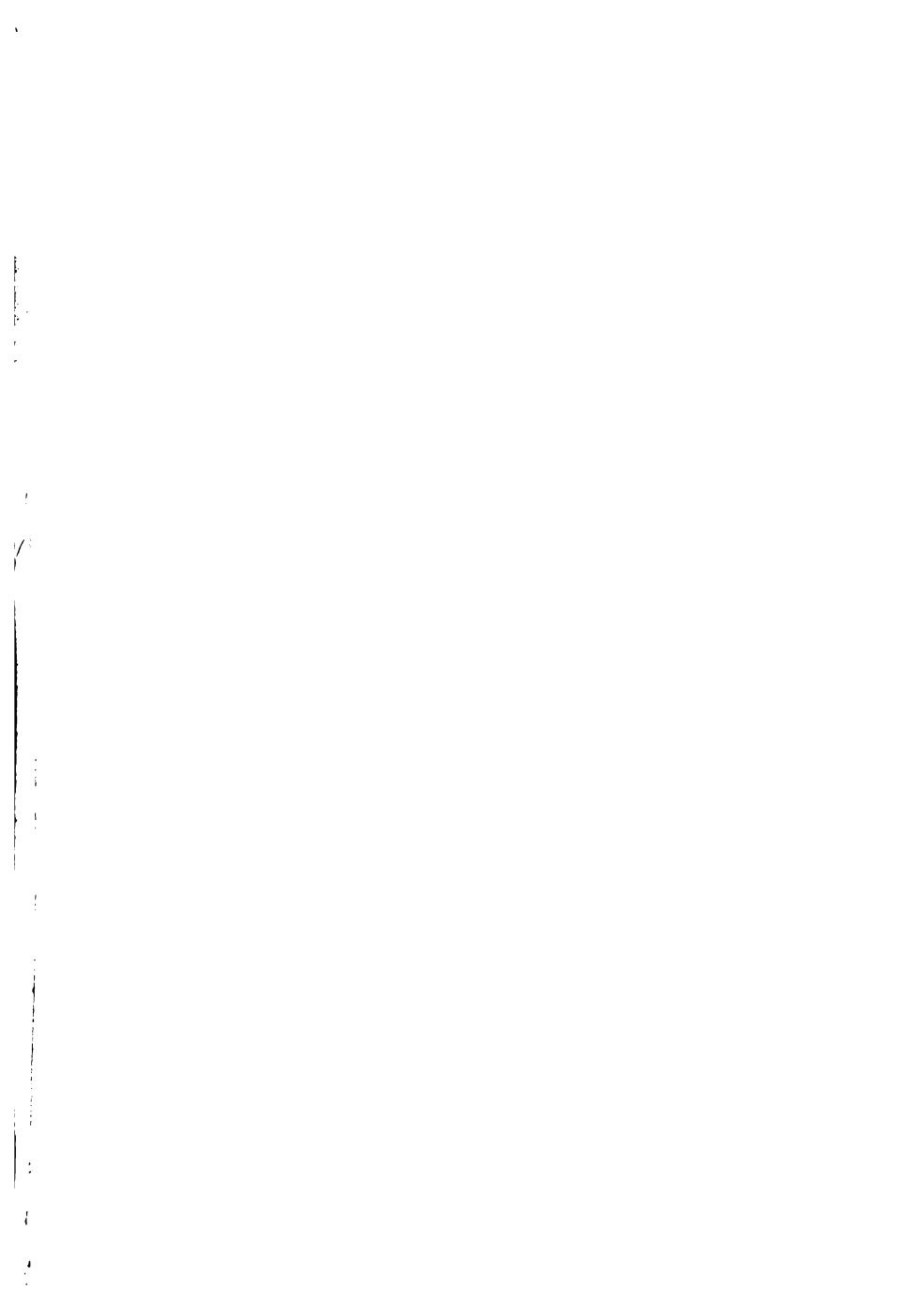
٨. فِي «ب، ج»: «فَالْتَّخْيِيرُ».

٩. فِي «أ، د»: - «إِلَى».

١٠. فِي «أ، ب، د»: «جُمْلَةٌ» بِدُونِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٤٨)

مُناظرةُ أبي العلاءِ المَعزِّي
مع الشريفِ المرتضى



مقدمة التحقيق

تعتبر هذه المناظرة من مناظرات الشريف المرتضى القليلة المنقولة بنصّها، فهو على خلاف شيخه المفيد الذي حفظ لنا التاريخ العديد من مناظراته، خاصّة تلك المنقولة في كتاب الفصول المختارة، لم يصل إلينا من مناظراته إلا عدد يسير جداً. و الذي يحضرنا الآن من مناظراته ومباحثاته - إضافة إلى هذه التي بين يدينا - ما يلي:

١. مناظرة مع أحد المعتزلة حول نظريّة الصرفة المتعلقة ببحث جهة إعجاز القرآن^١.

٢. مباحثة حول معنى حديث: «نية المرء خير من عمله»^٢.

٣. مناظرة مع أبي عليّ الحسين بن الخضر البخاري الحنفي (ت ٤٢٤هـ) حول حديث: «ما تركنا صدقة»^٣.

و الجدير بالذكر أنّ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) قد نقل المناظرة الأخيرة؛ لكنّه لم يجزم بها، فقد عبّر عنها بـ «قيل» الدالة على التضعيف، والملاحظ أنّه لم ينقل شيئاً من كلام الشريف المرتضى في هذه المناظرة، وإنّما اكتفى بنقل كلام الخصم فقط^٤.

و قد انعقدت المناظرة محلّ البحث في مجلس الشريف المرتضى عندما دخل

١. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ١٦٩.

٢. الأُمالي للمرتضى (التكملة)، ج ٢، ص ٢٦٧.

٣. الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ٣٨٧.

٤. سير أعلام النبلاء، ج ١٧، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

عليه أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، وسأله أسئلة رمزية، فأجاب الشريف المرتضى عليها بإجابات تشبهها في الرمزية. فصارت المناظرة أقرب إلى الأحاجي والألغاز منها إلى الوضوح والجلال. ولولا أن الشريف المرتضى قام بإيضاح معاني تلك الألغاز بعد مغادرة المعري المجلس، لكنا نجعل مضمون المناظرة تاماً، أو كنا نكتفي ببعض التخمينات والاحتمالات التي لا تغني من الحق شيئاً.

و على أي حال، فهذه المناظرة اللغزية الرمزية ليست كثيرة على الرجلين المعروفين بالذكاء والنباهة.

وأما تاريخ المناظرة، فيمكن تخمينه بالفترة الواقعة بين سنتي ٣٩٩ و ٤٠٠هـ؛ فقد كان المعري مقيماً في بغداد ما بين هاتين السنتين؛ فإنه دخلها سنة ٣٩٩هـ، ومكث فيها سنة وستة أو تسعة أشهر، ورثى خلالها الشريف الطاهر أبا أحمد الموسوي والد الشريفين المرتضى والرضي، والذي توفي في جمادى الأولى من سنة ٤٠٠هـ^١، وحل منها في رمضان من نفس السنة^٢، فتكون المناظرة قد انعقدت خلال هذه الفترة.

نسبها إلى المؤلف

أما التوثيق التاريخي لهذه المناظرة، فيمكن الاطمئنان إلى وقوعها فعلاً بين الشريف المرتضى والمعري؛ فإن راويها هو الشيخ سليمان الشهرشتي كما جاء في بدايتها، وهو أحد تلامذة الشريف المرتضى. ويظهر من أسلوب نقله للمناظرة أنه كان حاضراً فيها، أو أنه نقلها ممن يوثق به، فهو قد نقل المناظرة بصورة جازمة من دون أي تشكيك. ويعتبر هذا قرينة مهمة جداً على وقوع المناظرة تاريخياً.

أضف إلى ذلك لقد أشير فيها إلى بعض الآراء التي يمكن التأكد من إيمان

١. راجع: الجامع في أخبار أبي العلاء المعري وآثاره، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

٢. تجديد ذكرى أبي العلاء، ص ١٥٥.

الشريف المرتضى و المعريّ بها، و ذلك من خلال مراجعة شعر المعريّ و مؤلّفات الشريف المرتضى.

و نقوم فيما يلي باستعراض بعض آراء المعريّ المذكورة في المناظرة، و نقارنها مع ما يدلّ عليها من شعره، و لعلّ من يغوص في تراثه و شعره يتمكّن من الحصول على شواهد أكثر على ذلك:

١. قَدِمَ العالم. جاءت في المناظرة إشارة إلى إيمان المعريّ بقَدَم العالم. و يمكن تأييد ذلك من خلال شعره، فهو كان يؤمن بقَدَم المادّة و عناصرها الأربعة، حيث قال:

نُرَدُّ إلى الأُصولِ و كُلِّ حَيٍّ^١ له في الأربعِ القَدَمِ انتسابٌ^١

و يعني بالأربع القَدَمِ العناصر الأربعة.

و قال أيضاً:

أليثٌ لا ينفكُ جسمي في أذى حتّى يعودَ إلى قديمِ العنصرِ^٢

و هذا يدلّ على إيمانه بقَدَم المادّة و العناصر الأربعة.

كما أنّه كان يؤمن بقَدَم الزمن، حيث قال:

أرى زمناً تقادَمَ غيرَ فانٍ فسبحانَ المهيمِنِ ذي الكمالِ^٣

٢. أحكام النجوم و الكواكب. أُشير في المناظرة في أكثر من موضع إلى اهتمام المعريّ بالنجوم و الكواكب، كالشُّعريّ و زحل و تأثيره، و الكواكب و النجوم السبعة، و العناصر أو الطبائع الأربعة.

و هكذا كان المعريّ في شعره، فقد كان يعظّم الكواكب، و يرى أنّ النجوم قديمة و خالدة، و أنّها مؤثّرة في العالم تأثيراً طبيعياً، و أنّها مجرّدة من الحسّ و العقل

١. المصدر السابق، ص ٢٦٤.

٢. المصدر، ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

٣. المصدر، ص ٢٦٦.

والنفس^١. وقد قال في ذلك:

يا شَهْبُ، إنَّكَ في السَّماءِ قَدِيمَةٌ
وَأشْرَتِ لِلحُكَماءِ كُلِّ مُشارِ
و قال أيضاً:

الشُّهْبُ عَظَمَها المَلِيكُ و نَصَّها
و قال:

أرى أربعاً آزرت سبعة
و تلك نوازلٌ في اثني عشر
فمراده بالأربع العناصر، وبالسبعة الكواكب أو النجوم السيارة، وبالاثني عشر
البروج^٢.

إذن، إنَّ معظم ما جاء في المناظرة يتناسب مع آراء المعري المعروفة عنه و
المنتشرة في ثنايا شعره.

كما أنَّ ما جاء فيها يتناسب أيضاً مع آراء الشريف المرتضى المعروفة عنه، فهو
كان يؤمن بحدوث العالم^٣، كما كان ينكر تأثير الكواكب والنجوم^٤، ولا حاجة بنا إلى
تفصيل ذلك.

إذن هذا التطابق الكبير بين ما نسب إلى الشريف المرتضى و المعري من آراء في
هذه المناظرة، و بين ما هو معروف من آرائهما، يدعو إلى الاطمئنان بأنَّ المناظرة
ليست منحولة، و أنَّها لا تخلو من صلة بالواقع و الحقيقة.

ثمَّ إنَّ هذه المناظرة منقولة في مصدر متقدِّم نسبياً، فهي منقولة في كتاب الاحتجاج
للشيخ أبي منصور الطبرسي^٥ - الذي كان حياً في القرن السادس -، أي أنَّه كانت
تفصله عن تاريخ حصول المناظرة حوالي مائة سنة فقط، أو أكثر بقليل.

١. المصدر، ص ٢٧١.

٢. المصدر، ص ٢٦٩ - ٢٧١.

٣. الملخص، ص ٥٥ - ٦٢.

٤. راجع: المسألة الخامسة من المسائل السالرية.

٥. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٢.

و نشير في الختام إلى أنّه جاء في نهاية المناظرة بيتان للمعري في مدح الشريف المرتضى، لكنّهما غير موجودين في ديوانه، حيث قال مؤلّف كتاب الجامع في أخبار أبي العلاء المعري بعد أن نقل المناظرة والبيتين من كتاب الاحتجاج: «و هذان البيتان لم يُذكرا في ديوانيه، و لا رأيتهما في غير هذا المكان»^١. إنّ عدم وجود البيتين بين أشعار المعري المعروفة، إنّ دَلَّ فرضاً على عدم صحّة نسبة البيتين إليه، لكنّه لا يدعو إلى التشكيك في صحّة نسبة أصل المناظرة، فلعلّ هذين البيتين قد أُضيفا فيما بعد إلى المناظرة، خاصّة وإنّ الطبرسي عند نقل البيتين قال: «و قيل: إنّ المعري لمّا خرج عن العراق، سئل عن السيّد المرتضى، فقال: ...»، و نقل البيتين^٢، فهو عبّر عن ذلك بقوله: «قيل»، و هو يدلّ على عدم اطمئنانه بصحّة نسبة البيتين، كما يدلّ على أنّهما أُضيفا فيما بعد إلى نصّ المناظرة.

هذا، و لم تطبع هذه المناظرة في ضمن رسائل الشريف المرتضى المطبوعة في قم، و لا مسائل المرتضى المطبوعة في بيروت، ولكنّها طبعت في ضمن عدّة كتب، أهمّها كتاب الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٢، ثمّ كتاب بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٤٠٦؛ الغدير، ج ٤، ص ٢٧٢؛ مواقف الشيعة، ج ١، ص ١١٧؛ الجامع في أخبار أبي العلاء المعري، ج ١، ص ٢٤٧، و غيرها.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، ميكروفيلم (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ تقع في الصفحات (١١١ - ١١٢) من المجموعة، و هي ناقصة من الآخر بسطور، و رمزنا لها بـ «أ».

١. الجامع في أخبار أبي العلاء المعري، ج ١، ص ٢٤٧.

٢. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٦.

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٤٨٩ - ٤٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٩ - ٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٥. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٤؛ تقع في الصفحات (٣٩ - ٤١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
٦. كتاب الاحتجاج للشيخ الطبرسي (منشورات أسوة)، فقد تقدّم أنّه نقل هذه المناظرة في كتابه، و لذلك قمنا بمقابلتها معه.

مُناظرةُ أبي العلاءِ المَعْرِي مع الشريفِ المرتضى^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^٢

[نص المناظرة]

قالَ الشيخُ سُلَيْمانُ الصَّهْرَشْتِيُّ^٣: دَخَلَ أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرِيُّ عَلَيَّ

١. هكذا في «د، ع». و سائر النسخ خالية من العنوان. و في الاحتجاج: «احتجاج السيد الأجل علم الهدى المرتضى أبي القاسم علي - رضي الله عنه و أرضاه - على أبي العلاء المعري الدهري في جواب ما سأله عنه مرموزاً».

٢. في «ص»: + «و به نستعين، و به تمسكي و اعتمادي».

٣. في «أ، ج»: + «رحمة الله عليه». و في «ص»: + «رحمه الله». و في الاحتجاج: - «قال الشيخ سليمان الصهرشتي».

و الشيخ الصهرشتي هو أبو الحسن سليمان بن حسن بن سليمان الصهرشتي المشتهر بنظام الدين، و قيل: أبو عبد الله. و قيل: «سلمان» بدل «سليمان». من تلامذة الشريف المرتضى، و الشيخ الطوسي، و أبي العباس النجاشي، و أبي الفرج المظفر بن علي بن حمدان القزويني. وصفه منتجب الدين في فهرسته، ص ٦٧، الرقم ١٨٤ هكذا: «فقيه، ثقة، وجه، دین. قرأ على شيخنا الموفق أبي جعفر الطوسي، و جلس في مجلس درس الشريف السيد المرتضى علم الهدى. و له تصانيف منها: كتاب النفيس، و كتاب التنبیه، و كتاب النوادر، و كتاب المتعة. أخبرنا بها الوالد عن والده عنه». و من سائر تصانيفه: شرح مصباح الشريعة، و عمدة الولي، و قبس المصباح، و نهج السالك في معرفة المناسك، و البداية و غيرها. راجع: الفهرست لمنتجب الدين، ص ٦٧، الرقم ١٨٤؛ أمل الآمل، ج ٢، ص ١٢٨، الرقم ٣٥٨؛ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٢، ص ١١٨، الرقم ٤٧٥، و ص ٤٠٠، الرقم ١٦٠٤؛ و ج ٣، ص ٥٧، الرقم ١٥٤، و ص ٣٢٢، الرقم

سَيِّدِنَا^١ الْمُرْتَضَى عَلَمِ الْهُدَى^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^٣، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا السَّيِّدُ، مَا قَوْلُكَ فِي الْكُلِّ؟

فَقَالَ^٥ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْجُزْءِ؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ^٦: مَا قَوْلُكَ فِي الشَّعْرَى؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي التَّدْوِيرِ؟

فَقَالَ^٧ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي عَدَمِ الْإِنْتِهَاءِ؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي التَّحْيِيزِ وَ النَّاعُورَةِ^٨؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي السَّبْعِ؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي الزَّائِدِ الْبَرِيِّ^٩ مِنْ^{١٠} السَّبْعِ؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي الْأَرْبَعِ؟

« ١٢٠٠: وج ٤، ص ٤٤٨، الرقم ١٩٩٦؛ وج ١٤، ص ٥١، الرقم ١٧٠٣ و...؛ كشف الحجب و الأستار، ص ٤٧، الرقم ٢٢٣، و ص ٣٥٠، الرقم ١٩٥٨، و ص ٣٥٣، الرقم ١٩٧٧؛ و...؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٣٩٧.

١. في الاحتجاج: «السَّيِّدُ».

٢. في الاحتجاج: - «علم الهدى».

٣. في «أ، ج، ص»: «قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَ نَوَّرَ ضَرِيحَهُ». و في الاحتجاج: «قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ».

٤. في «د، ع» و الاحتجاج: - «يا».

٥. في الاحتجاج: «قال».

٦. في الاحتجاج: - «أبو العلاء». و قد حُذِفَت كَلِمَتَا «السَّيِّدِ» وَ «أَبُو الْعَلَاءِ» فِي الْإِحْتِجَاجِ مِنْ جَمِيعِ الْمَوَارِدِ الْمَشَابِهَةِ الْآتِيَةِ.

٧. في الاحتجاج: «قال». و هكذا في نظيره التالي.

٨. الناعورة: الدوالب. قال المجلسي بعد نقل ذلك: «وَ اسْتَعْبِرْ هُنَا لِلْفَلَكِ الدَّوَّارِ». بحار الأنوار، ج ١٠، ص ٤٠٨. و راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٢٢٢ (نعر).

٩. كذا، و لعل الصواب: «المُرَبِّي» أي الزائد. راجع: هامش ٣٠ من كتاب «أبو العلاء في بغداد» لطله الراوي. و حينئذ يكون الصواب: «المُرَبِّي عَلَى السَّبْعِ».

١٠. في جميع النسخ: «على». و ما أثبتناه فمن بعض نسخ الاحتجاج.

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْوَاحِدَةِ وَالْإِثْنَيْنِ^١؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي الْمُؤَثَّرِ؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْمُؤَثَّرَاتِ^٢؟

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: مَا قَوْلُكَ فِي النَّحْسَيْنِ؟

فَقَالَ السَّيِّدُ: مَا قَوْلُكَ فِي السَّعْدَيْنِ؟

قَالَ^٣: فَبُهِتَ أَبُو الْعَلَاءِ.

فَقَالَ^٤ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - ٥ عِنْدَ ذَلِكَ: أَلَا كُلُّ مُلْحِدٍ مُلْهِدٌ.

فَقَالَ أَبُو الْعَلَاءِ: أَخَذْتَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ^٦ عَزَّ وَجَلَّ^٧: «يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ

الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»^٨.

وَقَامَ وَخَرَجَ^٩.

قَالَ الْمُرْتَضَى^{١٠} رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^{١١}: قَدْ غَابَ عَنَّا الرَّجُلُ، وَبَعْدَ هَذَا لَا يَرَانَا.

١. في جميع النسخ: - «والاثنتين». وفي الاحتجاج: «والاثنين». وما أثبتناه استفدناه من الاحتجاج و قمنا بتأنيته ليتناسب مع «الواحدة». ولم يرد في «أ، ج» قوله: «فقال أبو العلاء: ما قولك في الأربع؟ فقال السيد: ما قولك في الواحدة والاثنين؟».

٢. في جميع النسخ: «المؤثر». وما أثبتناه من الاحتجاج.

٣. في الاحتجاج: - «قال».

٤. في جميع النسخ: «قال». وفي الاحتجاج: «قال: فقال».

٥. في «د، ع»: - «قدّس الله روحه».

٦. في الاحتجاج: «فقال أبو العلاء: من أين أخذته؟ قال: من كتاب الله».

٧. في الاحتجاج: - «عزّ و جلّ». ٨. لقمان (٣١): ١٣.

٩. في «د، ع»: «فخرج».

١٠. في الاحتجاج: «فقال السيد» بدل «قال المرتضى».

١١. في «أ، ج، ص»: «قدّس الله روحه».

[شرح الشريف المرتضى للمناظرة]

فَسُئِلَ الْمُرْتَضَى ^١ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^٢ عَنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ ^٣ وَالرُّمُوزِ وَالْإِشَارَاتِ، فَقَالَ:

سَأَلَنِي عَنِ الْكُلِّ، وَالْكُلُّ عِنْدَهُمْ ^٤ قَدِيمٌ، وَيُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى عَالَمٍ سَمَّاهُ: «الْعَالَمُ الْكَبِيرُ»، ^٦ فَقَالَ لِي: مَا قَوْلُكَ فِيهِ؟ أَرَادَ أَنَّهُ قَدِيمٌ ^٧.

فَأَجَبْتُهُ عَنِ ذَلِكَ وَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْجُزْءِ؟ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ الْجُزْءُ مُحَدَّثٌ، وَهُوَ مُتَوَلَّدٌ عَنِ الْعَالَمِ الْكَبِيرِ، وَهَذَا الْجُزْءُ هُوَ ^٨ «الْعَالَمُ الصَّغِيرُ» عِنْدَهُمْ ^{١٠}. وَكَانَ مُرَادِي بِذَلِكَ أَنَّهُ ^{١١} إِذَا كَانَ هَذَا الْجُزْءُ مُحَدَّثًا ^{١٢}، فَذَلِكَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْ

١. في الاحتجاج: «السيد» بدل «المرتضى».

٢. في «أ، ج، ص»: «أعلى الله درجته». وفي الاحتجاج: «رحمه الله».

٣. في الاحتجاج: «عن كشف هذه الرموز» بدل «عن هذه الوجوه».

٤. في الاحتجاج: «وعنده الكل» بدل «والكل عندهم».

٥. في «أ، ج، د، ص»: «عالم».

٦. في جميع النسخ ما عدا الاحتجاج: + «وهذا الجزء و هو عالم (في «ع»: «هو العالم») الصغير

عندهم». و ليس هذا موضع هذه العبارة؛ فإنه لم يتكلم بعد عن «الجزء»، و سوف تأتي هذه

العبارة في موضعها بعد قليل. ثم الظاهر أن مراده بالعالم الكبير: السماء والأرض و ما فيهما،

و مراده بالعالم الصغير: الإنسان. راجع: شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٠١.

٧. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «فقال لي: ما قولك فيه؟ أراد أنه قديم».

٨. في «د»: «و هو».

٩. في «أ، ج، د، ص»: «عالم».

١٠. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «عندهم».

١١. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: «متولدًا و» بدل «مرادي بذلك أنه»، و لم نجد له

وجهاً.

١٢. في الاحتجاج: «إذا صح أن هذا العالم محدث» بدل «إذا كان هذا الجزء محدثاً».

صَحَّ فهو مُحَدَّثٌ مِثْلُهُ^١؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ جَنْسِهِ عَلَى زَعْمِهِ^٢، وَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ وَ الْجِنْسُ الْوَاحِدُ^٣ لَا يَكُونُ بَعْضُهُ قَدِيمًا وَ بَعْضُهُ مُحَدَّثًا^٤، فَسَكَتَ لِمَا سَمِعَ مَا^٥ قُلْتَهُ. وَ أَمَّا قَوْلُهُ: مَا قَوْلُكَ فِي الشُّعْرَى^٦؟ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ^٧ مِنَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ^٨؛ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ^٩.

فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي التَّدْوِيرِ؟ أَرَدْتُ بِذَلِكَ^{١٠} أَنَّ الْفَلَكَ فِي التَّدْوِيرِ وَ الدَّوْرَانِ، وَ الشُّعْرَى لَا تَقْدَحُ فِي ذَلِكَ^{١١}. وَ أَمَّا قَوْلُهُ: مَا قَوْلُكَ فِي عَدَمِ الْإِنْتِهَاءِ^{١٢}؟ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْعَالَمَ^{١٣} لَا يَنْتَهِي؛ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ^{١٤}. فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ صَحَّ عِنْدِي التَّحْيِيزُ وَ التَّدْوِيرُ^{١٥}، وَ كِلَاهُمَا يَدُلُّانِ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ^{١٦}. وَ أَمَّا قَوْلُهُ: مَا قَوْلُكَ فِي السَّبْعِ^{١٧}؟ أَرَادَ بِهَا^{١٨} النُّجُومَ السَّيَّارَةَ الَّتِي هِيَ عِنْدَهُمْ ذَوَاتُ الْأَحْكَامِ.

١. في الاحتجاج: «أيضاً» بدل «مثله».
٢. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «على زعمه».
٣. في الاحتجاج: - «و الجنس الواحد». ٤. في «د، ع»: «بعضه محدثاً و بعضه قديماً».
٥. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «سمع ما».
٦. في الاحتجاج: «و أمّا الشعري». ٧. في الاحتجاج: «أنها ليست».
٨. أي ليس من الكواكب المتحركة و المتغيرة، فلا يكون حادثاً.
٩. في الاحتجاج: - «لأنه قديم». ١٠. في الاحتجاج: - «بذلك».
١١. أي أن الفلك في حال دوران مستمر، فيكون حادثاً، و الشعري جزء منه فيكون حادثاً أيضاً.
١٢. في الاحتجاج: «و أمّا عدم الانتهاء».
١٣. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: «العالم أنه» بدل «أن العالم».
١٤. أراد هنا الاستدلال بعدم تناهي العالم على قدمه.
١٥. في «ج، ع»: «التحيز و التدبير». و في «د»: «التحيز في التدوير».
١٦. أي أن التحيز و الدوران قد ثبتا في هذا العالم، و هما يدلان على عدم التناهي.
١٧. في الاحتجاج: «و أمّا السبع». ١٨. في الاحتجاج: «بذلك».

فَأَجَبْتُهُ عَنْ ذَلِكَ^١، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا بَاطِلٌ بِالزَّائِدِ^٢ الْبَرِيِّ^٣ الَّذِي يُحَكِّمُ فِيهِ^٤ بِحُكْمٍ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْحُكْمُ^٥ مَنَوِّطاً بِهَذِهِ النُّجُومِ^٦ السَّيَّارَةِ الَّتِي هِيَ: الزُّهْرَةُ، وَالْمُشْتَرِي، وَالْمَرِيخُ، وَعُطَارِدُ، وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ، وَزُحَلُ^٧.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: مَا قَوْلُكَ فِي الْأَرَبِ^٨؟ أَرَادَ بِهِ^٩ الطَّبَّاعِ.

فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ^{١٠} فِي الطَّبَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ النَّارِيَةِ الَّتِي^{١١} تَتَوَلَّدُ^{١٢} مِنْهَا دَابَّةٌ بِجِلْدِهَا تَمَسُّ الْأَيْدِيَ^{١٣}، ثُمَّ يُطْرَحُ^{١٤} ذَلِكَ^{١٥} الْجِلْدُ عَلَى النَّارِ فَتُحْرَقُ^{١٦} الزُّهُومَاتُ^{١٧} وَبَيَقَى الْجِلْدُ صَاحِحًا؟ لِأَنَّ الدَّابَّةَ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى^{١٨} عَلَى طَبَّاعَةٍ^{١٩}

١. في الاحتجاج: - «فأجبتة عن ذلك».
٢. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: «ما قولك في الزائد» بدل «هذا باطل بالزائد».
٣. تقدم احتمال أن يكون الصواب: «المُرَبِّي».
٤. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: - «فيه».
٥. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: - «الحكم».
٦. في بعض نسخ الاحتجاج: «الكواكب».
٧. هكذا في الاحتجاج. ولم يرد في النسخ من قوله: «التي هي: الزهرة...» إلى هنا.
٨. في الاحتجاج: «وَأَمَّا الْأَرَبِ».
٩. في الاحتجاج: «بِهَا».
١٠. في «ص»: «قلت».
١١. في «أ، ج، د، ص»: «يتولد».
١٢. أي: أن جلدها هو الذي تلمسه الأيدي ويلمسها.
١٣. في «ع»: «تُطْرَحُ».
١٤. في «ع»: - «ذلك». وفي «أ، ج، د، ص»: «خلل» بدله.
١٥. في «أ، ج»: «فتحترق».
١٦. الزُّهُومُ: الشحم. والزُّهُومَةُ: الريح المنتنة. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٢٩٨ (زهم).
١٧. في «د، ع»: - «تعالى».
١٨. هكذا في الاحتجاج. وفي جميع النسخ: - «طبيعة».

النار، و النارُ لا تُحرقُ النارَ. و الثلجُ أيضاً على طبيعتهِ واحدةٍ^١، تتولّد فيه^٢ الديدان^٣. و الماءُ في البحرِ على طبيعتين، يتولّد منه^٤ السّموكُ و الضّفادعُ و الحياتُ و السّلاحفُ^٥ و غيرها^٦. و عنده^٧ لا يحصلُ الحيوانُ إلا بالأربعِ؛ فهذا مُناقضٌ بهذا^٨.

و أما قوله: ما قولك في المؤثّر^٩؟ أراد به الرّحل^{١٠}.

فقلتُ له: ما قولك في المؤثّراتِ^{١١}؟ أردتُ بذلك أن المؤثّراتِ عندك كلّهنَّ^{١٢} مؤثّراتُ، فالمؤثّرُ القديمُ كيف يكون مؤثّراً؟
و أما قوله: ما قولك في النّحسينِ^{١٣}؟ أراد بهما: أنّهما من النجومِ السيّارةِ، إذا اجتمعَا يخرجُ^{١٤} من بينهما سعدٌ.

١. نسخة «أ» ناقصة بعد هذه الكلمة.

٢. في «ج، د، ص، ع»: «فيها».

٣. في الاحتجاج: «و الثلج أيضاً تتولّد فيه الديدان، و هو على طبيعة واحدة».

٤. في «ج، د، ص، ع»: «فيها».

٥. «السّلاحف» جمع «سُلحفاة»، و هي من حيوانات البحر، و تُسمّى بالفارسيّة: «لاك بُشت».
راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٦١؛ فرهنگ أبجدي، ص ٤٩٣ (سلف).

٦. في «ج، د، ص، ع»: «من الحيوان».

٧. هكذا في الاحتجاج. و في «ج، د، ص، ع»: «و عندك».

٨. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «فهذا مناقض بهذا».

٩. في الاحتجاج: «و أمّا المؤثّر».

١٠. في «ج، د، ص، ع»: «الرجل».

١١. في «ج، د، ص، ع»: «المؤثّر».

١٢. في الاحتجاج: «كلهنّ عنده».

١٣. في الاحتجاج: «و أمّا النّحسين».

١٤. في «ج، د، ص، ع»: «من نحسين خرج» بدل «إذا اجتماعا يخرج». و ما أثبتناه من الاحتجاج.

فَقُلْتُ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي السَّعْدَيْنِ، إِذَا اجْتَمَعَا يَخْرُجُ^١ مِنْ بَيْنَهُمَا نَحْسٌ؟
 فَهَذَا^٢ حُكْمٌ أَبْطَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِيُعْلِمَ النَّازِرُ أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَتَعَلَّقُ
 بِالْمُسَخَّرَاتِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يَشْهَدُ عَلَى أَنَّ الْعَسَلَ وَالسُّكَّرَ إِذَا اجْتَمَعَا لَا
 يَحْصُلُ مِنْهُمَا الْحَنْظَلُ وَالْعَلَقَمُ، وَ^٣ الْحَنْظَلُ وَالْعَلَقَمَ إِذَا اجْتَمَعَا لَا يَحْصُلُ مِنْهُمَا^٤
 الدَّبْسُ وَالسُّكَّرُ.^٥

وَأَمَّا قَوْلِي لَهُ^٧: «أَلَا كُلُّ مُلْجِدٍ مُلْهَدٌ»، أَرَدْتُ بِذَلِكَ^٨ أَنَّ كُلَّ مُشْرِكٍ ظَالِمٍ؛ لِأَنَّ
 فِي اللَّغَةِ: «الْحَدَّ الرَّجُلُ»: إِذَا عَدَلَ عَنِ^٩ الدِّينِ؛^{١٠} وَ «أَلْهَدَ»: ^{١١} إِذَا ظَلَمَ.^{١٢}
 فَعَلِمَ أَبُو الْعَلَاءِ ذَلِكَ، وَ^{١٣} أَخْبَرَنِي عَنْ عِلْمِهِ بِذَلِكَ^{١٤}، فَقَرَأَ^{١٥}:

١. في «ج، د، ص، ع»: «خرج» بدل «إذا اجتمعوا يخرج». و ما أثبتناه من الاحتجاج.

٢. في الاحتجاج: «هذا».

٣. في «ج، د، ص»: «لا».

٤. في «ج، د، ص، ع»: «إذا اجتمعوا يخرج من بينهما» بدل «إذا اجتمعوا لا يحصل منهما». و ما
 أثبتناه من الاحتجاج.

٥. في الاحتجاج: «+ هذا دليل على بطلان قولهم».

٦. في «ج، د، ص»: «أما» بدون واو العطف.

٧. في الاحتجاج: - «له».

٨. في الاحتجاج: - «بذلك».

٩. في الاحتجاج: «من».

١٠. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٤ (لحد).

١١. في «ج، ص»: «+ بالهاء».

١٢. راجع: المحكم و المحيط الأعظم، ج ٤، ص ٢٦٠ (لهد).

١٣. في الاحتجاج: «فقال» بدل «و».

١٤. هكذا في الاحتجاج. و في جميع النسخ: - «بذلك».

١٥. في جميع النسخ: - «فقرأ». و في الاحتجاج: «فقرأت».

﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^١
 تَمَّ الْخَبْرُ وَشَرَحَهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^٢.

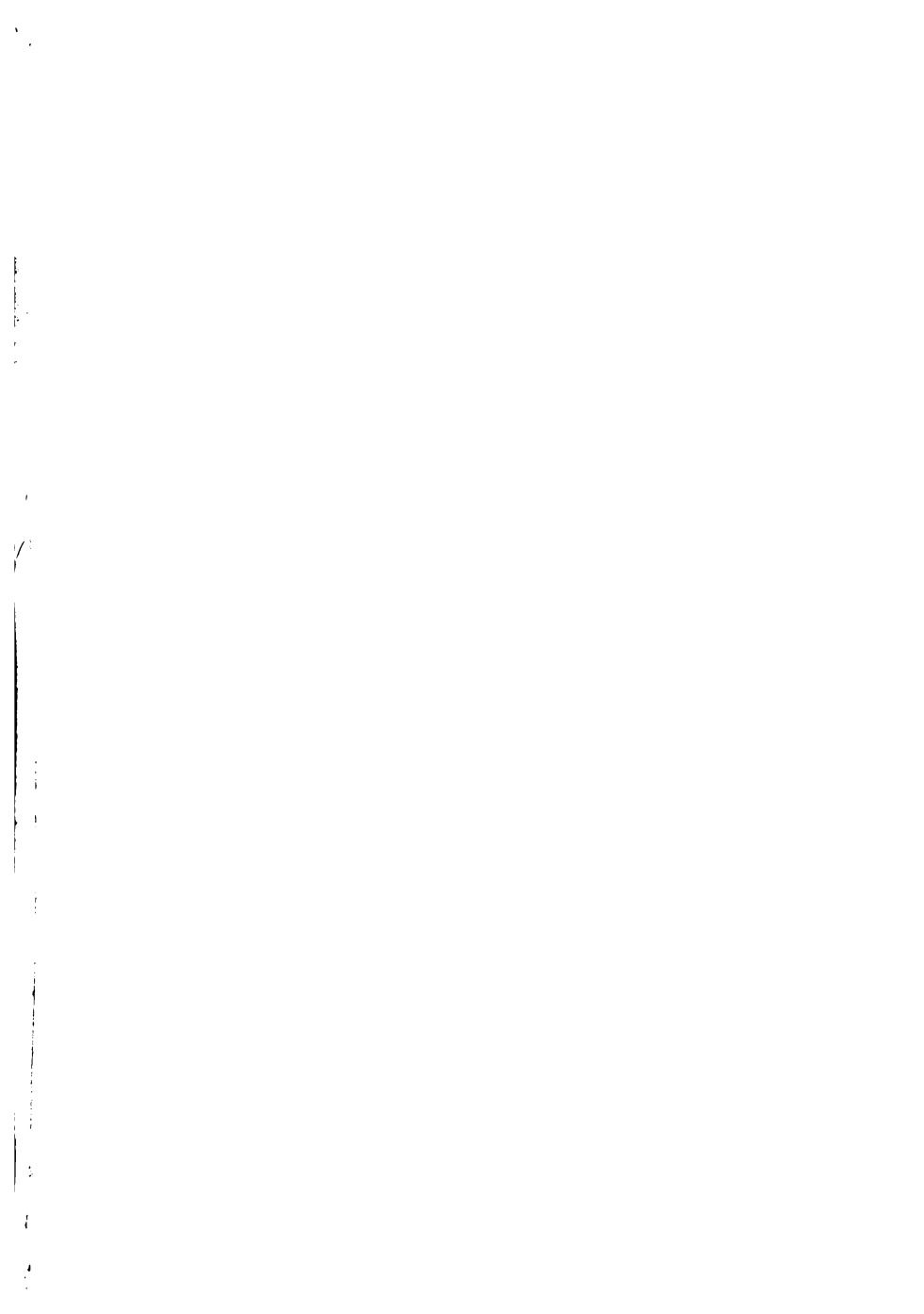
١. جاء في الاحتجاج بعد نقل المناظرة ما يلي:

وَقِيلَ: إِنَّ الْمَعْرِيَّ لَمَّا خَرَجَ عَنِ الْعِرَاقِ سُئِلَ عَنِ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى رَجَمَهُ اللَّهُ فَقَالَ:

يَا سَائِلِي عَنْهُ لَمَّا جِئْتُ أَسْأَلُهُ أَلَا، هُوَ الرَّجُلُ الْعَارِي مِّنَ الْعَارِ
 لَوْ جِئْتَهُ لَرَأَيْتَ النَّاسَ فِي رَجُلٍ وَالدَّهْرَ فِي سَاعَةٍ، وَالأَرْضَ فِي دَارٍ

٢. هكذا في «ج، د». وفي «ص»: «رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوَاتِهِ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

تَمَّ». وفي «ع»: «قَدْ تَمَّتِ الْمَنَاظَرَةُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ. وَقَدْ اسْتَنْسَخْتُهَا عَلَيَّ نَسْخَةً بِخَطِّ شَيْخِنَا الْمَغْفُورِ لَهُ الشَّيْخِ آغَا بَرْكَ الطَّهْرَانِيِّ قَدَّسَ سِرَّهُ. وَأَنَا الأَقْلُ مُحَمَّدٌ صَادِقُ آلِ بَحْرِ الْعُلُومِ الطَّبَّاطِبَانِيِّ».



(٤٩)

المسائلُ المقدَّسياتُ



مقدمة التحقيق

عُثِرَ في ضمن مخطوطات رسائل الشريف المرتضى على أربعة نصوص قصيرة، سمّيت في بعض النسخ باسم: المسائل المقدّسات، وفي أخرى باسم: المسائل المقدّسيات؛ ولكن لم ينسب أحدٌ مسائل بهذا الاسم إلى الشريف المرتضى.

و الجدير بالذكر أنّ أحد هذه النصوص يكوّن في الحقيقة جزءاً من إحدى رسائل الشريف المرتضى المنشورة، وهي: مسألة في الحسن والقبح العقلي؛¹ وأمّا النصوص الأخرى، فلا نعلم هل أنّها أجزاء من رسائل أخرى مفقودة، أو لا؟

وعلى أيّ حال، نحاول فيما يلي أن نتحدّث عن النصوص الثلاثة المتبقية، وذلك بعد ترك الكلام عن النصّ الموجود في ضمن رسالة الحسن والقبح العقلي المشار إليها آنفاً؛ فإنّ الحديث عنه يقع في ضمن مقدّمة تلك الرسالة:

النصّ الأول: يتحدّث هذا النصّ عن أنّ الشريف المرتضى كان يتعرّض للمتنبّي (ت ٣٥٤هـ)، ويضع من شعره، وأنّه ذكر بيتاً استنقص معناه، واعتبر من غير الجدير بمثل المتنبّي أن يتلفّظ به.

و نوّد هنا التعليق على هذا النصّ من خلال ما يلي:

أولاً: لقد ألف الشريف المرتضى كتاباً دافع فيه عن المتنبّي، وردّ فيه على ابن

١. هذه الرسالة تتحدّث عن كيفية تبرير بعض الأمور القبيحة بظاهاها، مثل قتل الغلام في قصة الخضر وموسى، وقد تركّزت الرسالة على هذه القصة، ولذلك وُضعت في ضمن الرسائل القرآنية للشريف المرتضى.

جَنِّي (ت ٣٩٢هـ)، اسمه: كتاب تتبع الأبيات التي تكلم عليها ابن جَنِّي في إثبات المعاني للمتنبِّي^١، وقد كان ابن جَنِّي يقع في المعاني التي يحتوي عليها شعر المتنبِّي، قال أبو الحسن الواحدي بهذا الصدد:

... ولقد رأيتُ أشعاراً منها شعر أبي الطيب المتنبِّي، على أنه كان صاحب معاني مخترعة بدعية، و لطائف أباكار لم يُسبق إليها دقيقة... ولهذا خفيت معانيه على أكثر من روى شعره من أكابر الفضلاء، كالقاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني صاحب كتاب الوساطة، وأبي الفتح عثمان بن جَنِّي النحوي... وأما ابن جَنِّي، فإنه كان من الكبار في صنعة الإعراب والتصريف، غير أنه إذا تكلم في المعاني تبلد حماره... ثم إذا انتهى به الكلام إلى بيان المعاني عاد طويلاً كلامه قصيراً^٢.

إن تأليف الشريف المرتضى كتاباً للردّ على ابن جَنِّي والدفاع عن معاني شعر المتنبِّي يدلّ على أنه لم يكن يختلف مع المعاني التي تحتوي عليها أشعار المتنبِّي دائماً؛ بل كان يدافع عنها، ويؤلف الكتب لأجل ذلك. وهذا يخالف ما جاء في هذه الرسالة، إلا أن يكون ما جاء فيها مورداً استثنائياً، حيث جاء فيها أنه كان يتعرّض أحياناً بالمتنبِّي.

ثانياً: نقل ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) حكاية تدلّ على بغض الشريف المرتضى للمتنبِّي، و تعصّبه عليه، وهي تؤيد ما جاء في النصّ المبحوث عنه هنا، والحكاية كالتالي:

كان أبو العلاء يتعصّب للمتنبِّي، و يزعم أنه أشعر المحدثين، و يفضّله على بشار و من بعده مثل أبي نؤاس و أبي تمام، و كان المرتضى يبغض المتنبِّي و يتعصّب

١. راجع: الفهرست للطوسي، ص ١٦٥.

٢. كشف الظنون، ج ١، ص ٨١٠.

عليه، فجرى يوماً بحضرته ذكرُ المتنبي، فتنقّصه المرتضى، وجعل يتتبع عيوبه، فقال المعري: لو لم يكن للمتنبي من الشعر إلا قوله: لك يا منازل في القلوب منازل.... لكفاه فضلاً.

فغضب المرتضى، وأمر فُحِب برجله، وأُخرج من مجلسه، وقال لمن بحضرته: أتدرون ما أراد بذكر هذه القصيدة؛ فإنّ للمتنبي ما هو أجود منها لم يذكرها؟ فقبل: النقيب السيّد أعرف. فقال: أراد قوله في هذه القصيدة:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأنّي كامل^١.

إنّ هذه الحكاية تؤيّد نصنّا المبحوث عنه في هذه الرسالة؛ ولكن لا يمكن في الحقيقة التأكّد من صحّتها، فإنّ هناك غموضاً يلفّها، وقد أشار السيّد حسن الأمين إلى ذلك في مقال مقتضب، كتبه في مجلّة العرفان، حيث نبّه على عدم إمكان قبول هذه الحكاية؛ فإنّ أبا العلاء المعري كان قد غادر بغداد في شهر رمضان من سنة ٤٠٠هـ، و كان قبلها قد رثى الشريف أبا أحمد الموسوي والد الشريفين المرتضى و الرضي، الذي توفّي في جمادى الأولى من هذه السنة؛ فمتى وقع هذا الحادث الذي تدّعي الحكاية أنّه وقع بين الشريف المرتضى و أبي العلاء؛ هل وقع بعد وفاة الشريف أبي أحمد؟ و على هذا، هل يُعقل أن يُهين المرتضى من رثى أباه بقصيدة رائعة و مدحه فيها هو و أخاه الرضي، حيث قال:

أبقيت فينا كوكبين سناهما في الصّبح و الظلّماء ليس بخافٍ
أو أنّ الحادث قد وقع قبل وفاة الشريف؟ و على هذا، هل يعقل أن يمدح المعري شخصاً أهانه هذه الإهانة قبل مدّة قصيرة^٢، خاصّة و إنّ إقامة المعري في بغداد لم تدم طويلاً، فقد أقام فيها سنة و ستّة أو تسعة أشهر فقط^٣.

١. معجم الأدباء، ج ١، ص ١٦٩ - ١٧٠.

٢. مجلّة العرفان، ج ٤، المجلّد ٣٦، ص ٤٢٧ - ٤٢٨.

٣. راجع: الجامع في أخبار أبي العلاء المعري و آثاره، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

كما قام العلامة الكبير المرحوم السيّد عبد الستار الحسيني رحمه الله مؤخراً برّد هذه الحكاية أيضاً، وذلك في مقال له.^١

إذن لا يمكن تقبل هذه الحكاية كما هي، وبذلك لا يمكن اعتبارها مؤيداً للنص المبحوث عنه هنا، والدال على تنقص الشريف المرتضى لشعر المتنبي. وبعد ذكر هذه الملاحظات، نترك الحكم للقارئ ليحكم على النص المبحوث عنه بالصحة أو الخطأ أو التوقف.

النص الثاني: وهو عبارة عن بيان لمعنى كلمة «الزمام»، وأشير فيه إلى أنّ معناه: «العزم» بقلب موضع العين؛ فإنّ الألف في «أزعمت» زائدة، فقلّب «عزمت» إلى «زعمت»، ثمّ زيدت الألف فصارت: «أزعمت».

النص الثالث: وهو نصّ كلامي، تعرّض فيه الشريف المرتضى إلى موقف أهل النار، و عرض بحثه على تلاميذه من خلال سؤال طرحه عليهم.

وقد أشار في هذا النصّ إلى أنّ أهل النار لا يكونون راضين ولا ساخطين على العقاب الذي يتعرّضون إليه؛ أمّا عدم كونهم راضين فواضح، وأمّا عدم كونهم ساخطين، فذلك لأنّ السخط على ما هو مستحقّ ومطابق للعدل يكون قبيحاً، وأهل النار مُلجؤون إلى ترك القبائح، حالهم حال أهل الجنة، فلا يكونون ساخطين على العقاب.

وفي هذه النقطة أشار الشريف المرتضى إلى رأي له حول أهل الآخرة ذكره في كتبه و رسائله الأخرى، وهو أنّهم مُلجؤون إلى ترك القبائح^٢. ويمكن اعتبار هذا الرأي شاهداً على تصحيح نسبة النصّ الثالث إليه.

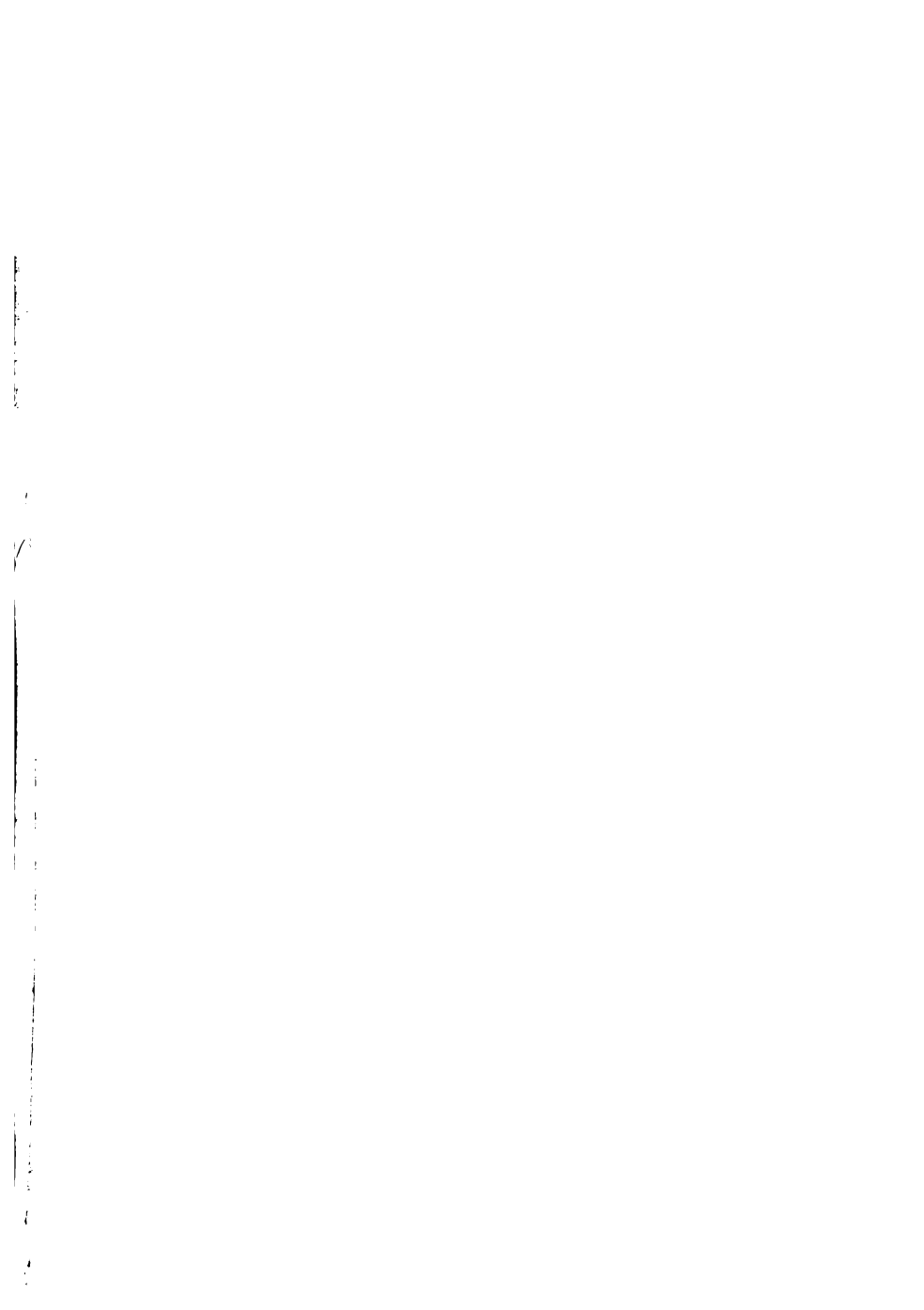
ثمّ إنّ هذه الرسالة تطبع هنا لأول مرّة، ولم يسبق أن طبعت قبل هذا.

١. مجلة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩-١٠، ص ٥٢.

٢. راجع: الذخيرة، ص ٥٢٧؛ كما تعرّض إلى هذا البحث في رسالة في أحكام أهل الآخرة، فراجع.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبايگاني رحمه الله بقم، المرقّمة ٥٧٨٧؛ تقع في الصفحات (٨ - ٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢١٣ - ٢١٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٣٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».



المسائل المقدسيات

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و من المسائل المقدسيات^١

[١] سئل رضي الله عنه عن^٢ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكَبْنَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾^٣، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِينَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾^٤، وقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾^٥، فعطف القتل على لقاء الغلام بالفاء، ولم يدخل في خرق السفينة على الركوب حرف^٦ العطف، ولا في الاستطعام على إتيان أهل القرية. فأجاب رضي الله عنه:

أما دخول الفاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِينَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾، وسقوطها من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكَبْنَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ و من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ

١ . في «ج»: «المقدسات».

٢ . في «ج»: «من».

٣ . الكهف (١٨): ٧١.

٤ . الكهف (١٨): ٧٤.

٥ . الكهف (١٨): ٧٧.

٦ . في «ب»: «خرق».

قَرِيَّةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا»، فَقَدْ قِيلَ:

إِنَّ الْوَجْهَ فِيهِ: أَنَّ اللَّقَاءَ لَمَّا كَانَ سَبَباً لِلْقَتْلِ، أُدْخِلْتَ الْفَاءَ إِشْعَاراً بِذَلِكَ. وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي السَّفِينَةِ الرُّكُوبُ سَبَباً لِحَرْقِهَا، وَلَا إِتْيَانُ الْقَرِيَّةِ سَبَباً لِلْإِسْتِطْعَامِ، لَمْ تَدْخُلِ الْفَاءُ.

و هَذَا وَجْهٌ صَحِيحٌ.^١

[٢]. وَكَانَ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رُبَّمَا يَتَعَرَّضُ^٢ أحياناً بِالْمُتَنَبِّي^٣ وَيَضَعُ مِنْ

شِعْرِهِ.

و قَالَ يَوْمًا - وَ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ فِي الْمَجْلِسِ -: كَيْفَ يَسْتَجِيزُ^٤ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ:

يَا مَنْ تَرَى كُلَّ فَوْقِ عَيْنِهِ دُونَ مَا قَلْتُ^٥ لِلدَّهْرِ إِلَّا جَاءَ^٦ يَشْكُونَا^٧

١. فِي حَاشِيَةِ «أ»: «فِيهِ نَظَرُ (زَيْن)» وَ فِي «ب»: «فِيهِ نَظَرُ (دِين)». وَ فِي «ج»: «فِيهِ نَظَرُ (زَيْن)».

٢. كَذَا فِي النسخ، وَ الصواب: «يُعَرِّضُ».

٣. فِي «ب»: «الْمَسْمَى». وَ فِي «ج»: «بِالْمُتَنَبِّي». وَ الْمُتَنَبِّي هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، أَبُو الطَّيِّبِ، الْمَعْرُوفُ بِالْمُتَنَبِّي. مِنْ أَكْثَرِ الشُّعْرَاءِ، لَهُ الْأَمْثَالُ السَّائِرَةُ وَ الْحِكْمُ الْبَالِغَةُ وَ الْمَعَانِي الْمُبْتَكِرَةُ. وُلِدَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ ٣٠٣هـ، وَ نَشَأَ بِالشَّامِ، وَ أَكْثَرَ الْمَقَامَ بِالْبَادِيَةِ. طَلَبَ الْأَدَبَ وَ عُلُومَ الْعَرَبِيَّةِ، وَ تَعَاطَى الشُّعْرَ فِي حَدَاتِهِ حَتَّى بَلَغَ فِيهِ الْغَايَةَ، وَ فَاقَ أَهْلَ عَصْرِهِ. انْتَصَلَ بِالْأَمِيرِ سَيْفِ الدَّوْلَةِ الْحَمْدَانِيِّ فِي حَلَبٍ، وَ مَدَحَهُ بِقِصَائِدٍ عَدِيدَةٍ. وَ مَدَحَ كَافُورَ الْإِخْشِيدِيِّ أَمِيرَ مِصْرَ. وَ خَرَجَ إِلَى فَارَسَ وَ مَدَحَ عِضِدَ الدَّوْلَةِ الْبُويهي، وَ فِي طَرِيقِ الْعُودَةِ إِلَى بَغْدَادَ قَتَلَ بِالْقُرْبِ مِنَ الْعُمَانِيَّةِ سَنَةَ ٣٥٤هـ. رَاجِعْ: تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٤، ص ٣٢٤؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ١، ص ١١٥.

٤. فِي «ب»: «نَسْتَجِينُ». وَ فِي «ج»: «يَسْتَجِينُ».

٥. فِي «ب»، «ج»: - «مَا». وَ يُقَالُ: قَالَ فُلَانٌ يَقْبَلُ قِيلاً وَ قَائِلَةً وَ قِيلُولَةً وَ مَقِيلاً: اسْتَرَاحَ نِصْفَ النَّهَارِ؛ نَامَ أَمْ لَمْ يَتِمَّ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «قَلْتُ لِلدَّهْرِ» أَي اسْتَرَاحْتُ لَهُ، أَي سَكَنْتُ وَ اطْمَأْنَنْتُ إِلَيْهِ. رَاجِعْ: كِتَابُ الْمَاءِ، ج ٣، ص ١٠٨١ (قَوْلٌ - قِيلٌ).

٦. فِي «ب»: «حَاد». وَ فِي «ج»: «حَاء».

٧. لَمْ نَعْرِثْ عَلَيْهِ، لَا فِي دِيْوَانِ الْمُتَنَبِّي وَ لَا فِي الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى.

و أيُّ معنى لهذا البيت؟! و هل يتلفظ^٢ به مثله؟!

[٣]. و قال: الزماع: العزم^٣. و هو من المقلوب؛ لأن الألف من «أزمت» زائدة.

[٤]. و قال رضي الله عنه يوماً لأصحابه:

ما تقولون في أهل النار، أ هم يرضون بما يجري عليهم من العقاب^٤ العظيم، أم

يسخطون؟

فأجاب الكلُّ بأنهم يسخطون^٥.

فقال: ليس كذلك. و الواجب أن نقول فيهم: إنهم لا يرضون و لا يسخطون؛ لأن

سخط ما هو «مستحق عدل» قبيح، و هم يومئذ ملجؤون^٦ إلى أن لا يفعلوا^٧ القبيح.

١. في «ب، ج»: «و لي» بدل «و أي».

٢. في «ب، ج»: «يلتفظ».

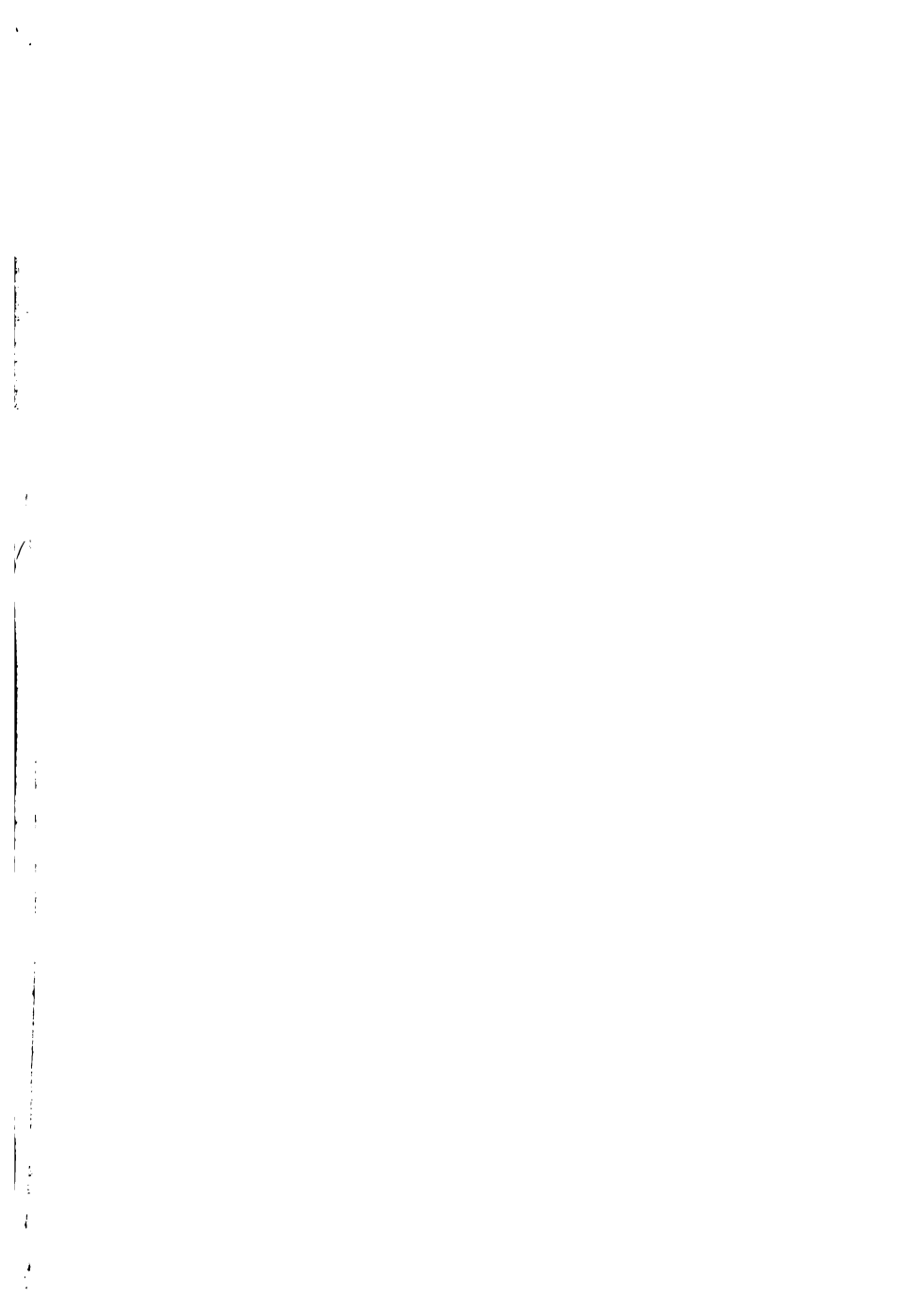
٣. في «ب»: «القرع».

٤. في «ب، ج»: «العقوب».

٥. في «ب» بدل «يسخطون» بياض.

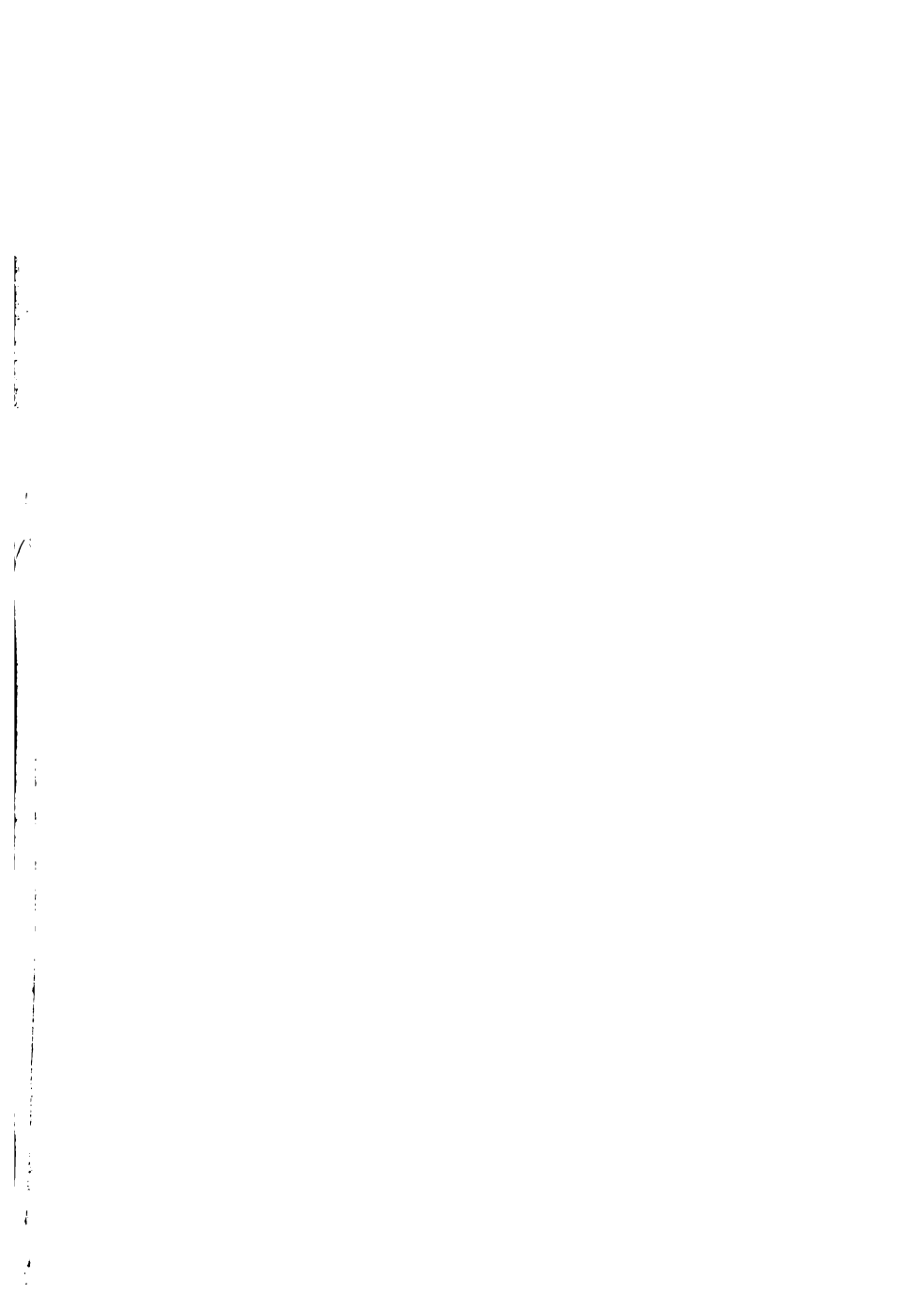
٦. في «ب»: «يلجؤون».

٧. في «ب، ج»: «لا يفعل».



(٥٠)

مَسْأَلَةٌ فِي وَجْهِ الْعِلْمِ
بِتَنَاوُلِ الْوَعِيدِ كَافَّةَ الْكُفَّارِ



مقدمة التحقيق

لقد تسببت البحوث التي دارت حول مرتكب الكبيرة و مصيره يوم القيامة إلى ظهور المعتزلة بنظرية عُرفت بنظرية: «الوعيد»؛ نصّت على أنّ مرتكب الكبيرة خالد في نار جهنّم. و في المقابل ظهرت نظرية أخرى نصّت على أنّ الخلود في جهنّم مختصّ بالكفّار، و أنّ مرتكب الكبيرة من المؤمنين يُمضي مدّة من الزمن في جهنّم، ثمّ يخرج منها، و عُرفت هذه النظرية بنظرية: «الإرجاء».

و قد استدللّ أتباع نظرية الوعيد بآيات قرآنية تدلّ بظاهاها على عموم و شمول الخلود في جهنّم لجميع الأشخاص المخالفين للحقّ، سواء كانوا كفّاراً أم من مرتكبي الذنوب، مثل قوله تعالى: «وَمَنْ يَظَلِمْ مِنْكُمْ نُدُقَهُ عَذَاباً كَبِيراً»^١، و قوله: «وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ»^٢، فإنّ كلمة «مَنْ»، و الجمع في «الفجّار» عامان، و يدلّان على عموم العذاب للمذكورين. و بما أنّ أتباع نظرية الإرجاء رفضوا عموم الخلود لكلّ العاصين، و خصّوه بالكفّار، لذلك رفض بعضهم وجود ألفاظ تدلّ على العموم في اللغة العربيّة، و ذلك لأجل نفي دلالة أمثال الآيات المتقدّمة على عموم الخلود لجميع العاصين.

و من هنا تمّ تأسيس بحث حول ألفاظ العموم، و هل هناك ألفاظ في العربيّة تدلّ

١. الفرقان (٢٥): ١٩.

٢. الانفطار (٨٢): ١٤، و انظر: الذخيرة، ص ٥٠٩ - ٥١٠.

على ذلك أم لا؟ فذهب بعض أصحاب الوعيد إلى القول بوجود هذه الألفاظ، فيما نفى بعض أصحاب الإرجاء وجودها^١.

وقد طرح هذه البحث في كتب الكلام إضافة إلى كتب علم أصول الفقه، ويمكن اعتبار هذا البحث من حالات التقاء علمي الكلام والأصول، فصار كل واحد من العلمين يترك أثره على الآخر في هذه المسألة.

وممن ذهب إلى نفى وجود ألفاظ في اللغة تدلّ على العموم هو الشريف المرتضى، فقد كان ممن نفى عموم الخلود لجميع العاصين، وخصّصه بجميع الكفّار، وقام بطرح هذا البحث بالتفصيل والدفاع عن وجهة نظره في كتبه الكلامية الأصولية معاً^٢.

وقد ترك هذا البحث أثره على فكره في مواضع مختلفة، فعلى سبيل المثال أنكر الشريف المرتضى دلالة قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ على عصمة الإمام؛ وذلك لأن الاستدلال بهذه الآية مبني على القول بعموم لفظ «الظالمين» لكل الظالمين، ولكن إذا أنكرنا وجود لفظ للعموم في العربية، فسوف لن يتم هذا الاستدلال^٣.

ومن أمثلة ذلك إنكاره لدلالة قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...﴾^٤ على عموم الرضا لكل المؤمنين، وذلك لأنه مبني على كون الألف واللام موضوعة للاستغراق، وهي ليست كذلك^٥.

وعلى أي حال، فإن تخصيص الخلود بجميع الكفّار مع رفض وجود ألفاظ تدلّ

١. شرح الأصول الخمسة، ص ٤٠٨؛ المعتمد في أصول الفقه، ج ١، ص ١٩٤.

٢. راجع: الذخيرة، ص ٥٠٩ - ٥١٥؛ الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٢٠١.

٣. الشافعي، ج ٣، ص ١٣٩.

٤. الفتح (٤٨): ١٨.

٥. الشافعي، ج ٤، ص ١٧.

على العموم، أدّى إلى طرح إشكال تعرّض إليه الشريف المرتضى في الرسالة التي بين أيدينا، وأجاب عليه.

والإشكال هو: إذا لم تكن هناك ألفاظ تدلّ على العموم، فكيف يمكن إثبات عموم الوعيد بالخلود لجميع الكفار إلى الأبد؟

فإن قيل: إننا علمنا ذلك من جهة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِصُورَةٍ ضَرُورِيَّةٍ وَ قَطْعِيَّةٍ، أَي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ، وَفَهَمْنَا مَرَادَهُ بِصُورَةٍ قَطْعِيَّةٍ. وَ حِينْتِذَا إِذَا سَأَلَ سَائِلٌ: وَ كَيْفَ عِلْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَفْسُهُ بِذَلِكَ حَتَّى قَامَ بِإِخْبَارِنَا بِهِ؟

قيل: إِنَّ الْمَلَكَ الَّذِي جَاءَ بِالْوَحْيِ هُوَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، وَ جَعَلَهُ يَعْلَمُ بِهِ بِصُورَةٍ قَطْعِيَّةٍ.

و هذا البحث في الحقيقة يتعرّض بصورة مقتضبة جداً إلى مسألة من المسائل الكلامية التي تتحدّث عن مصدر معرفة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنَّهُ كَيْفَ يَتِمَكَّنُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ الْوَحْيِ.

ثمّ طرح سؤالاً آخر، وهو: ما هو مصدر معرفة الملك نفسه، و من أين علم بما أخبر به النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من عموم الخلود لجميع الكفار؟ و مع كونه مكلفاً لا يمكن أن يجعله الله تعالى مضطراً إلى المعرفة، فإنّ الاضطرار ينافي التكليف.

و أجاب على الإشكال بشيء من التفصيل، فذكر جوابين:

الأول: أنّ ما ذكرناه من عدم وجود ألفاظ تدلّ على الاستغراق في لغة الحوار التي نعرفها، و هذا لا يعني عدم وجود لفظ يدلّ على العموم في لغة الملائكة، فلعله يوجد فيها هكذا لفظ، و قد خاطبهم الله تعالى بذلك اللفظ، ففهموا عموم العقاب لجميع الكفار.

الثاني: يمكن أن يغني الله تعالى بعض الملائكة بالحسن عن القبيح - أي أن لا

يجعله مكلفاً - كما هو ظاهر هذه العبارة - كي لا يتنافى التكليف مع الاضطرار - ثم يجعله مضطراً إلى معرفة عموم العقاب لكافة الكفار في جميع الأوقات «الخلود»، ثم يخبر ذلك الملك غيره من الملائكة بصورة قطعية، ثم يخبر هؤلاء الملائكة النبي صلى الله عليه وآله بما علموه بصورة قطعية.

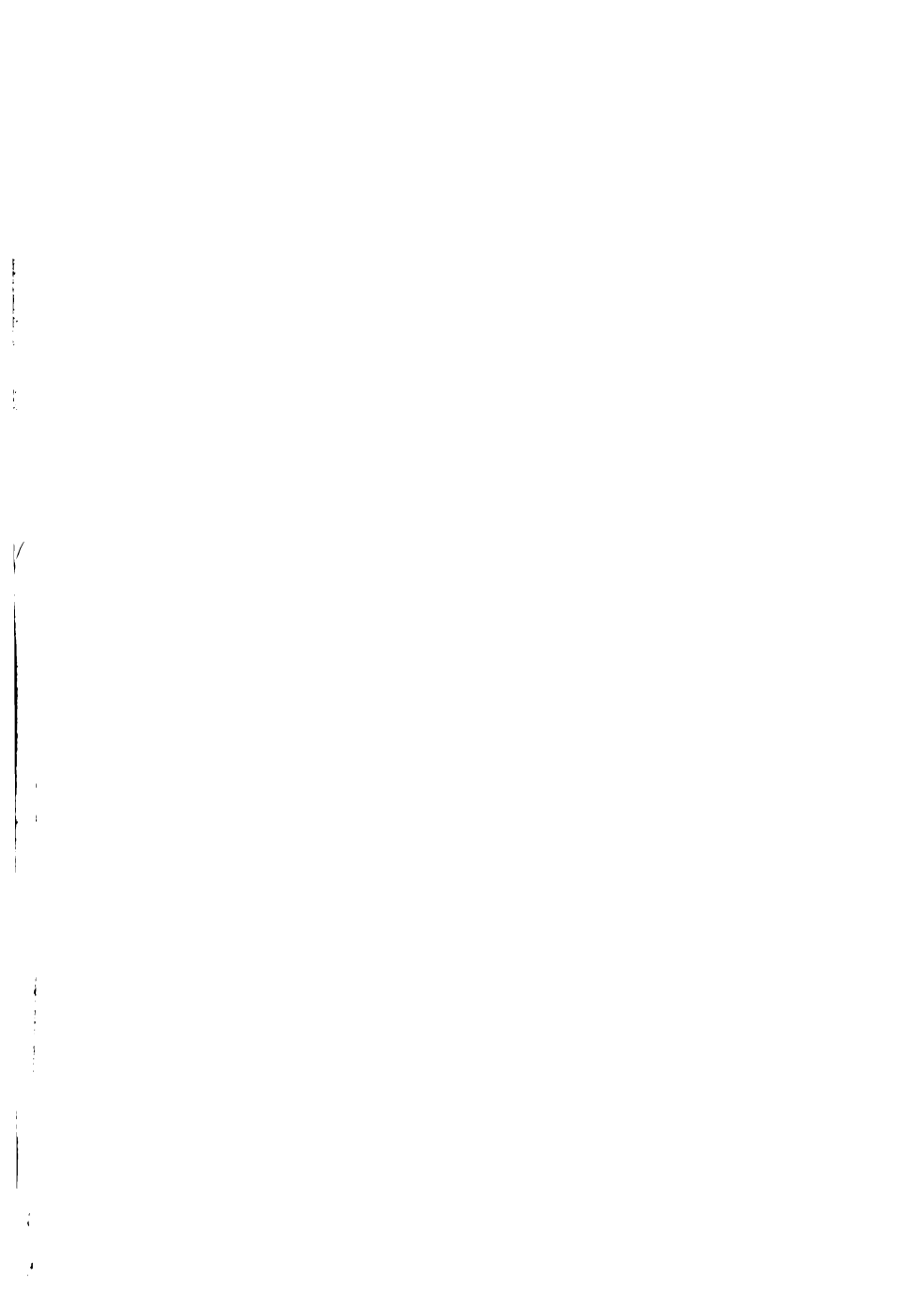
عنوان الرسالة

لقد طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٨٣ - وهذه الطبعة هي المقصودة بـ «المطبوع» في التحقيق الحالي - وفي ضمن مسائل المرتضى، ص ٢١٨، كلاهما تحت عنوان: «مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافة الكفار». كما طبعت مرة أخرى في رسائل الشريف المرتضى، في ضمن «مسائل شتى»، ج ٤، ص ٣٥٤، تحت عنوان: «اللفظة الدالة على الاستغراق». و يوجد في هذه الطبعة سقط كثير، و أما عنوانها فعام، بينما العنوان الأول فيه دلالة كاملة على محتوى الرسالة.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٣٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٩٧ - ٣٩٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٠؛ تقع في الصفحات (١٢ - ١٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ت».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٨؛ تقع في الصفحة (٢٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٧٤ - ٢٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ر».
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».
٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٧٨ - ٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».
١٠. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
١١. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ف».



[مَسْأَلَةٌ فِي وَجْهِ الْعِلْمِ بِتَنَاوُلِ الْوَعِيدِ كَافَّةَ الْكُفَّارِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ:

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَفْظٌ هُوَ^١ حَقِيقَةٌ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، فَمِنْ أَيِّ وَجْهِ عُلِمَ تَنَاوُلُ الْوَعِيدِ بِالْخُلُودِ كَافَّةَ الْكُفَّارِ عَلَى جِهَةِ التَّأْيِيدِ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّمَا عُلِمَ ذَلِكَ مِنْ قَصْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٢ ضَرُورَةً.

قِيلَ لَكُمْ: وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَيِّ وَجْهِ عُلِمَ ذَلِكَ؟^٣

فَإِنْ قُلْتُمْ: اضْطَرَّهَ الْمَلَكُ إِلَى ذَلِكَ.

قِيلَ لَكُمْ: وَالْمَلَكُ مِنْ أَيْنَ عُلِمَ ذَلِكَ؟ وَمَعَ كَوْنِهِ مُكَلَّفًا لَا يَصِحُّ أَنْ يَضْطَرَّهَ اللَّهُ

سُبْحَانَهُ^٥ إِلَى قَصْدِهِ^٦.

١. فِي «ف»: - «هُوَ».

٢. فِي «ب، ج، ش، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام». وَ فِي «س، ص»: - «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» وَ هَكَذَا فِي الْمَوَارِدِ الْآتِيَةِ.

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِنْ قُلْتُمْ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «أ».

٤. فِي «ص»: «مَا» بِدَلِّ «و».

٥. فِي «أ، ب، ج»: + «وَتَعَالَى».

٦. فِي «أ، ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «قَصْد».

الجواب^١:

إِنَّا^٢ إِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهُ^٣ لَيْسَ فِي اللِّغَةِ^٤ لَفْظٌ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الاسْتِغْرَاقِ»^٥ لَعَلِّمَنَا
بِعُرْفِ أَهْلِهَا فِي الْخِطَابِ، وَ عَادَتِهِمْ^٦ فِي الْمُحَاوَرَةِ،^٧ وَأَنَّهُ لَا لَفْظَ مَوْضُوعٍ
فِيهَا لِذَلِكَ. فَأَمَّا^٨ مَا عَدَا هَذِهِ اللِّغَةَ، مِمَّا لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ بِهَا^٩، فَغَيْرُ^{١٠}
مُتَمَتِّعٍ أَنْ يَكُونَ فِيهَا لَفْظٌ مَوْضُوعٌ لِذَلِكَ؛^{١١} إِذْ^{١٢} كَانَ هَذَا^{١٣} غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ أَنْ^{١٤}
يَكُونَ فِي لُغَةِ الْمَلَائِكَةِ لَفْظٌ مَوْضُوعٌ لِاسْتِغْرَاقِ يَفْهَمُونَ مِنْهُ^{١٥} مُرَادَ الْحَكِيمِ
سُبْحَانَهُ فِي الْخِطَابِ.

وَ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ، وَ خَاطَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى^{١٦} بِذَلِكَ، صَحَّ أَنْ يَضْطَرَّ الْمَلَكُ النَّبِيُّ

١. في «أ، ب، ج»: + «وبالله التوفيق».

٢. في «ج»: - «أنا».

٣. في «ت»: - «إنه».

٤. يريد: اللغة العربية، كما سوف يشير إليه بعد قليل.

٥. راجع: الذخيرة، ص ٥٠٩ - ٥١٥؛ الذريعة، ج ١، ص ٢٠١.

٦. من قوله: «إنه ليس في اللغة» إلى هنا ساقط من «ف».

٧. في «د»: «بالمحاورة».

٨. في «ت»: «أما».

٩. كذا، و الأنسب: «به». وكذا قوله: «فيها» بعد قليل، فالأنسب أن يكون: «فيه».

١٠. في «أ، ب، ج، ت»: «و غير».

١١. من قوله: «فأما ما عدا هذه اللغة» إلى هنا ساقط من «ف».

١٢. في غير «س» و المطبوع: «إذا».

١٣. كذا، و الأنسب حذف: «هذا».

١٤. في «د»: «أو».

١٥. في «ت، د، س، ش، ص، ف» و المطبوع: «به». و في «ر»: «أته».

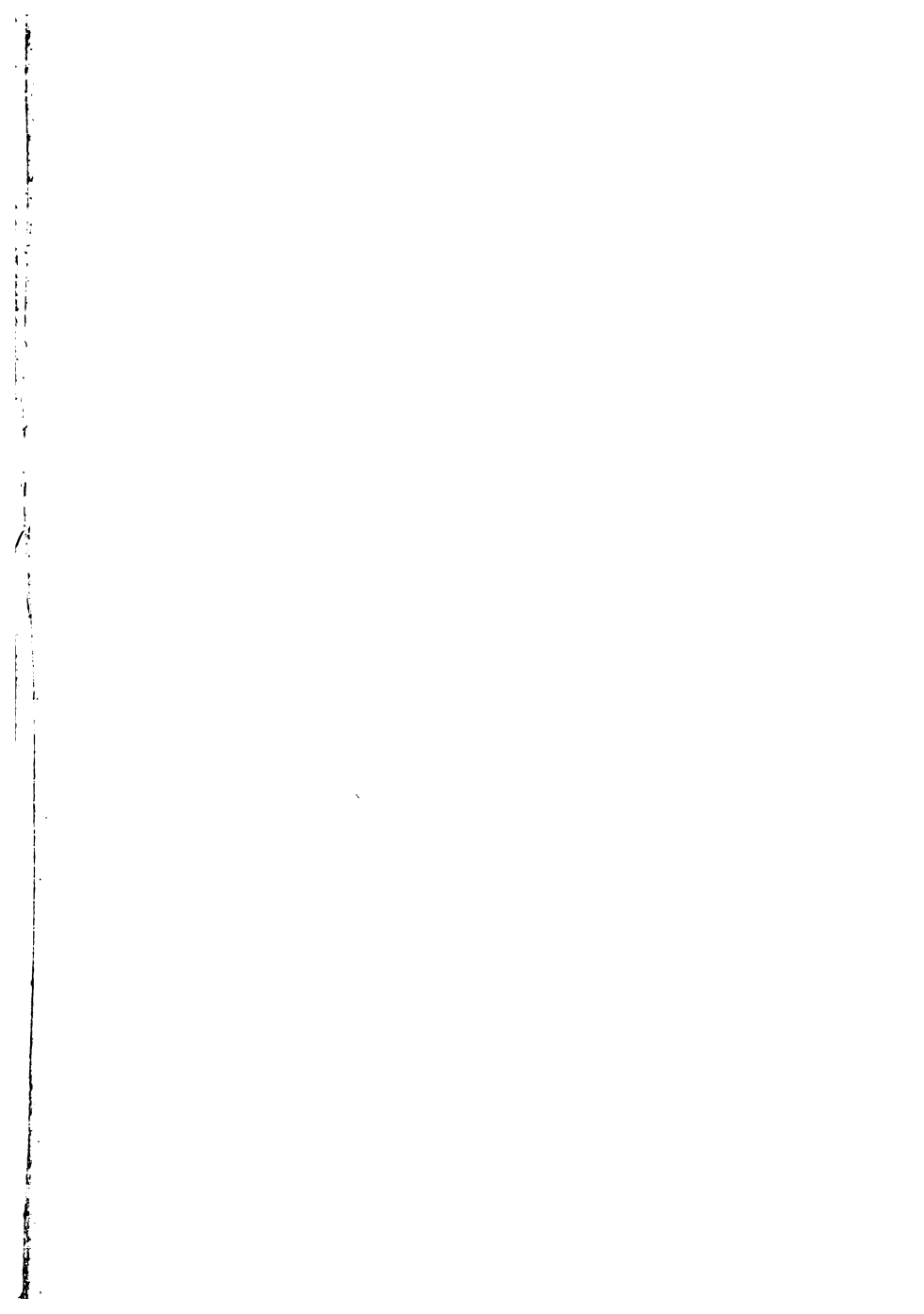
١٦. في المطبوع: - «تعالى».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى^١ مِنْهُ فِي الْاسْتِغْرَاقِ.
 وَ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يُغْنِيَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْضَ^٢ مَلَائِكَتِهِ بِالْحَسَنِ عَنِ الْقَبِيحِ، وَ
 يَضْطَرُّهُ إِلَى عِلْمِ مُرَادِهِ بِاسْتِغْرَاقِ كَافَّةِ الْكُفَّارِ فِي تَأْيِيدِ الْعِقَابِ وَ تَنَاوُلِهِ سَائِرَ
 الْأَوْقَاتِ، وَ يَضْطَرُّ ذَلِكَ الْمَلَكُ غَيْرَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَ يَضْطَرُّ مَنْ اضْطَرَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ثُمَّ^٣ إِلَى ذَلِكَ.
 وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الْأَكْرَمِينَ، وَ سَلَّمَ كَثِيراً.

١. في المطبوع: - «تعالى».

٢. في «د»، ر: - «تعالى». و في «س، ص» و المطبوع: - «تعالى بعض».

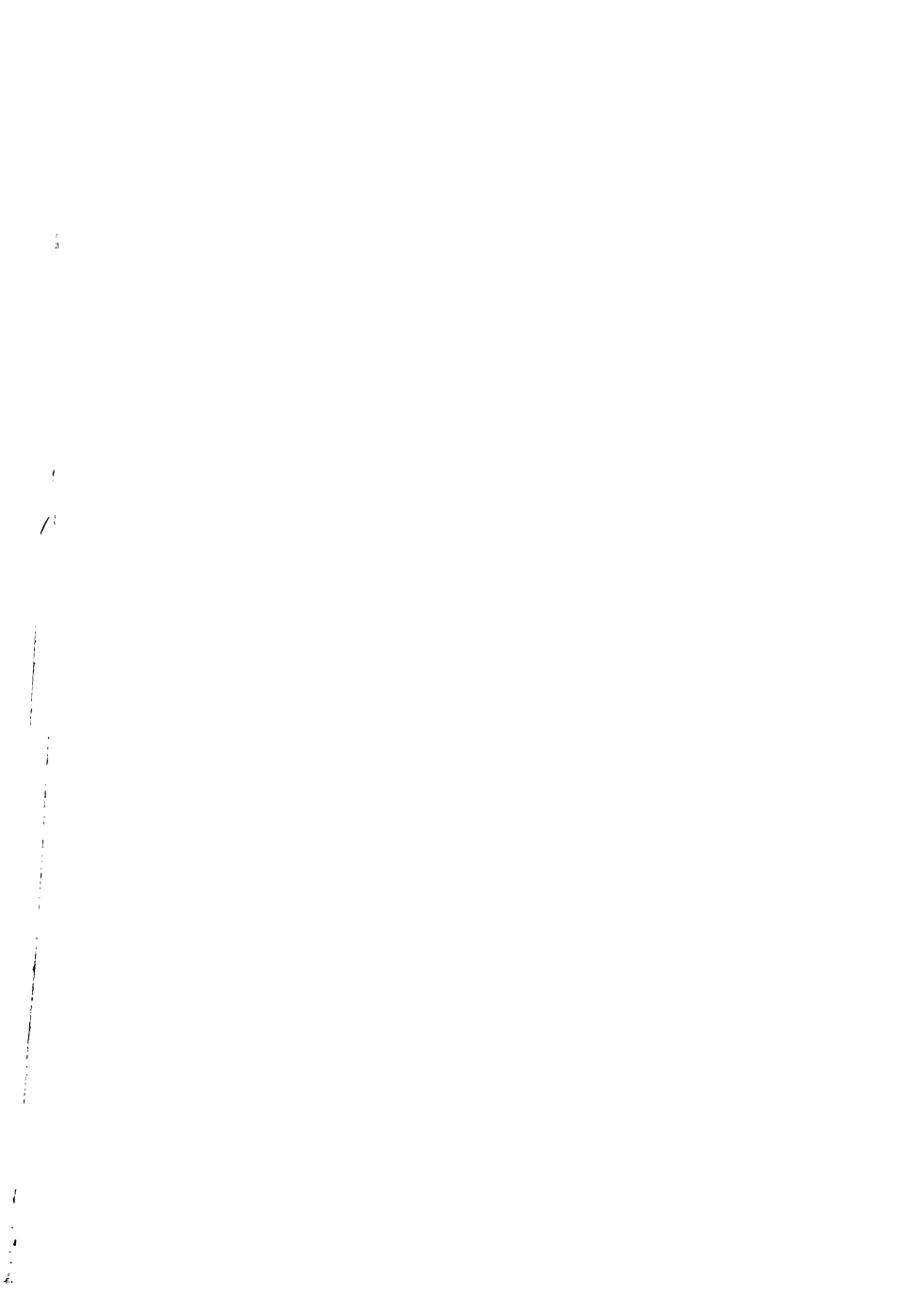
٣. في غير «د، ر، س، ص»: - «ثم».



(٥١)

مسألة في المنع من تفضيل الملائكة

على الأنبياء ﷺ



مقدمة التحقيق

وقع خلاف بين العلماء والمتكلمين حول فضيلة الملائكة، ومقارنتهم مع البشر عامة، أو الأنبياء عليهم السلام، أو الأئمة عليهم السلام خاصة. والمقصود بالفضيلة في هذا البحث بالخصوص هو زيادة استحقات الثواب، فالذي يستحق ثواباً أكثر يكون أكثر فضيلة من غيره.

ويمكن إرجاع جذور هذا الخلاف إلى القرن الأول، حيث نُقل مجلس حضره عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١)، ودار البحث فيه حول هذه المسألة^١.

وقد ذهب جمهور المعتزلة إلى القول بتفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، فيما توقّف بعضهم في البتّ في المسألة^٢.

أمّا الإمامية، فقد وقفوا على الطرف المقابل للمعتزلة، وأجمعوا على تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة^٣، وألّفوا في ذلك عدّة كتب ورسائل ونقوض، ومنهم الشيخ المفيد حيث ألّف الردّ على أبي عبد الله البصري في تفضيل الملائكة^٤، كما اهتمّ الشريف المرتضى بهذه المسألة، وقام بتأليف رسالتين، استدللّ فيهما على تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة، وأجاب على أدلّة الآخرين من المعتزلة

١. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ٩، ص ٣٠٣.

٢. راجع: أوائل المقالات، ص ٤٩ - ٥٠؛ الإنصاف فيما تضمّنه الكشاف، ج ٤، ص ٢٢٥.

٣. راجع: أوائل المقالات، ص ٤٩ - ٥٠.

٤. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٢.

و غيرهم ممن اختلفوا معه في ذلك. كما أجاب بالتفصيل على أسئلة وُجّهت إليه حول هذه المسألة، و ذلك في المسألة الثالثة من المسائل الراضية، و المسألة العشرين من الطرابلسيات الثالثة، حيث أشار في هاتين المسألتين إلى الرسالة الأولى من بين الرسائل المشار إليهما آنفاً التي أَلْفَها حول مسألة تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة. و تعرّض أيضاً إلى المسألة باختصار في المسألة الرابعة و العشرين من المسائل الميفارقيات. و يبدو من كلّ ذلك أنّ المسألة كانت محلّ نقاش في ذلك العصر، بحيث كثر السؤال عنها.

و فيما يلي نستعرض أهمّ مطالب الرسائل اللتين قام الشريف المرتضى بتأليفهما حول هذه المسألة، و ذلك لأهمّيتها:

أما الرسالة الأولى فهي إحدى رسائل نكلمة أمالي المرتضى، و عنوانها: مسألة في تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة^١، حيث ذكر الشريف المرتضى فيها أنه ليس للعقل مجال للتوصل إلى رأي حول تفضيل مكلف على آخر؛ لأنّ معرفة مقادير الثواب - الذي يحدّد مقدار الفضل، حيث تقدّم أنّ معنى الفضل في هذه المسألة هو زيادة استحقاق الثواب - أمر غير ممكن، فقد تتساوى الطاعتان في الظاهر، لكن يكون ثوابهما مختلفاً.

فإذا لم يكن للعقل مجال للوصول إلى نتيجة حول هذا الموضوع، فلا بدّ من اللجوء إلى النقل و السمع ليحدّد لنا فضيلة الأنبياء عليهم السلام على الملائكة أو العكس، و لكن ليس في القرآن و لا السنّة آية أو حديث يدلّان بصورة قطعية على تفضيل أحد الصنفين على الآخر، و لهذا انتقل الشريف المرتضى إلى إجماع الإمامية، و استدلّ به على المسألة، فإنّ الإمامية قد أجمعوا على تفضيل الأنبياء عليهم السلام

على الملائكة، كما أجمعوا على تفضيل الأنمة عليهم السلام على الملائكة، وإجماعهم حجة؛ لدخول الإمام المعصوم فيهم.

إذن العمدة في الاستدلال على تفضيل الأنبياء عليهم السلام على الملائكة من وجهة نظر الشريف المرتضى هو إجماع الإمامية. وقد يمكن أن يُستدل أيضاً على ذلك - حسب رأيه - بأمره تعالى الملائكة أن يسجدوا لآدم عليه السلام، فهو يدل على تعظيمه وتقديمه عليهم، وكل من قال بفضيلة آدم عليه السلام على الملائكة قال بفضيلة الأنبياء عليهم السلام عليهم، ولم يفصل أحد بين الأمرين. وهذا الدليل يعتمد في الحقيقة على الإجماع أيضاً، لكن إجماع الأمة، لا خصوص الإمامية.

ثم ناقش الشريف المرتضى في هذه الرسالة ما استدلل به بعض الإمامية على تفضيل الأنبياء عليهم السلام، كما ناقش أربع آيات استدلل بها الخصم على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، وقام بتأويلها، وتوصل إلى أنها لا دلالة فيها على ما رامه الخصم.

وأما الرسالة الثانية التي ألفها الشريف المرتضى حول المسألة، فهي الرسالة محل بحثنا هنا، حيث خصصها للإجابة على إحدى الآيات الأربع التي استدلل بها الخصم على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، وناقشها في الرسالة الأولى المتقدمة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الْمَائِنَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً^١﴾.

وتحتوي الرسالة محل البحث على سؤال مقدر، وهو إذا سأل سائل عن الآية المذكورة آنفاً، وقال: إن آخرها يدل على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام؛ لأنه تعالى قد أخبر فيها على أنه فضل بني آدم على كثير ممن خلقه، والظاهر من هذا الكلام أن هناك من مخلوقاته تعالى من لم يُفضل بنو آدم عليه، وإذا علمنا أن كل

المخلوقات عبارة عن الإنس، والجنّ، والملائكة، والبهايم، والجمادات، و من الواضح أن الإنس أفضل من الجنّ، والبهايم، والجمادات، فلا يبقى إلا الملائكة الذين لم يُفَضَّل عليهم بنو آدم في الآية.

و هناك طريقة أخرى للاستدلال بالآية، وهي أن لفظة «مَنْ» في الآية تطلق على العاقل من الموجودات، فتخرج البهايم والجمادات منها، ولا يدخل فيها مَنْ يمكن أن يُفَضَّل على بني آدم إلا الجنّ والملائكة، فإذا علمنا أن الإنس أفضل من الجنّ، فلا يبقى إلا الملائكة لِيُفَضَّلوا على الإنس، الذين منهم الأنبياء عليهم السلام.

و قد أجاب الشريف المرتضى على الاستدلال بهذه الآية بجوابين:

الأول: لا يوجد في الآية ما يدلّ على أن هناك من المخلوقات من لم يُفَضَّل بنو آدم عليه، فهو أوّل الكلام. فإن قيل: إن كلمة «كثير» تدلّ على ذلك، فيجاب عليه بأنّ العرب استعملوا مثل هذه اللفظة من دون أن يقصدوا التخصيص، بل قصدوا العموم والشمول، فقالوا: «أعطيته الكثير من مالي»، فإنهم لم يعنوا بذلك أنني أعطيته بعض مالي دون بعض، وإنما عَنُوا أنني أعطيته مالي الموصوف بأنه كثير. كما يقولون: «بدلتُ له العريض من جاهي»، ولا يعنون أنني بدلتُ له عريض جاهي، ومنعته ما ليس بعريض؛ بل يعنون أنني بدلتُ له جاهي الموصوف بأنه عريض. ولهذا نظائر و أمثلة كثيرة من القرآن، وكلام العرب وأشعارهم، و قد اهتمّ الشريف المرتضى بذكر أمثلة متعدّدة من ذلك.

فإذا صحّ هذا، فسوف يكون معنى الآية: «أنا فضلناهم على جميع من خلقنا، وهم كثير»، فيكون ذكر الكثير على نحو الوصف، لا على نحو التخصيص. وهذا طبعاً لا يعني أن كلمة «كثير» لا تدلّ على التخصيص، لكن الكلام هو أنها في هذه الآية لا تدلّ قطعاً على التخصيص، وهذا كاف لردّ الاستدلال بها على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام.

الثاني: يمكن أن يقال: إنّ الملائكة أفضل من جميع البشر ما عدا الأنبياء عليهم السلام، فيمكن حينئذ أن يكون مفاد الآية أن بني آدم لم يُفضلوا على الملائكة، لأنّ الملائكة أفضل من جميع البشر حتّى الأنبياء عليهم السلام، بل لأنهم أفضل من أكثر البشر.

وبهذا سوف لن يكون في الآية دلالة على تفضيل الملائكة على الأنبياء عليهم السلام، وإن دلّت على تفضيلهم على باقي البشر غير الأنبياء عليهم السلام، ولو كانت هناك آية تحدّثت عن خصوص الأنبياء عليهم السلام لفضّلتهم على الملائكة.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

قد ذكر البُصروي (ت ٤٤٣هـ) و النجاشي (ت ٤٥٠هـ) هذه الرسالة الثانية؛ لكن سمّاها: «الكلام على من تعلق بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَ خَلَقْنَاهُمْ فِي الْجَزِّ وَ الْبَحْرِ﴾^١، فمن الأفضل تسميتها بما سمّاها به؛ فهما أدري بأسماء كتب و رسائل أستاذهما.

ثم إن ذكرهما لها يدلّ على صحّة نسبة الرسالة التي بأيدينا إلى الشريف المرتضى؛ لأنّ موضوعها هو الردّ على من تعلق بالآية المذكورة، و هو يتطابق بالضبط مع العنوان الذي ذكره البُصروي و النجاشي. كما توجد قرينة أخرى على تصحيح نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، و هي أنه قد أشار إليها في الرسالة الأولى المتقدّمة، حيث قال هناك عند مناقشته الاستدلال بالآية الأخيرة: «و قد كنّا أملينا في تأويل هذه الآية كلاماً مفرداً استقصيناه، و شرحنا هذا الوجه، و أكثرنا من ذكر أمثله»^٢.

و بما أنه لا يوجد شكّ في صحّة نسبة الرسالة الأولى إلى الشريف المرتضى

١. راجع: مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٧٩؛ رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧٠.

٢. راجع: الأمالي للمرتضى، ج ٢، ص ٢٨٤.

باعتبارها من رسائل تكملة الأمالي، فتكون الإشارة فيها إلى الرسالة الثانية دليلاً على تصحيح نسبتها إليه أيضاً.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في الكاظمية سنة ١٣٨٦هـ في ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى، المجموعة الأولى، ص ٣١ بتحقيق السيد أحمد الحسيني، كما طبعت في قم سنة ١٤٠٥هـ في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٦٧.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٢٥٥؛ تقع في الصفحات (١٦ - ٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٨؛ تقع في الصفحات (١٠ - ١٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٤٦ - ٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
٤. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم، المرقمة ٢٠/٢٦١١؛ تقع في الصفحة (١١٦ - ١٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».

مسألة^١ في المنع من^٢ تفضيل الملائكة على الأنبياء:^٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ مُسْتَدِلًّا عَلَى فَضْلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فَقَالَ: مَا تُنْكِرُونَ^٤ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^٥ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؟

ووجه الدلالة منه: أنه تعالى خَبَّرَ بآئِهِ فَضْلَ بَنِي آدَمَ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَهُ، وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ فِي خَلْقِهِ مَنْ لَمْ يُفْضَلْ بَنِي آدَمَ عَلَيْهِ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ هُمُ الْإِنْسُ، وَالْجِنُّ، وَالْمَلَائِكَةُ، وَالْبَهَائِمُ، وَالْجِمَادَاتُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ بَنِي آدَمَ أَفْضَلُ مِنَ الْجِنِّ وَالْبَهَائِمِ وَالْجِمَادَاتِ بِلَا شُبْهَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يَجِبُ خُرُوجُهُ مِنَ الْكَلَامِ مِمَّنْ لَمْ يُفْضَلْ بَنِي آدَمَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَإِلَّا سَقَطَتِ الْفَائِدَةُ.

١. في «أ، ب»: + «أخرى من إنشائه - رفع الله درجاته». وفي «ج»: + «من إنشاء السيد المرتضى، رفع الله درجاته». وفي «د»: + «أخرى».

٢. في «د» والمطبوع: «عن».

٣. في «د»: + «من إنشاء السيد الشريف المرتضى وإملائته».

٥. الإسراء (١٧): ٧٠.

٤. في «أ، ب، د»: «ينكرون».

على أن لَفْظَةَ «مَنْ» لا يَتَوَجَّهُ^١ إِلَى الْبَهَائِمِ وَالْجَمَادَاتِ، وَإِنَّمَا يَخْتَصُّ^٢ بِمَنْ يَعْقِلُ، فَلَيْسَ يَدْخُلُ تَحْتَهَا مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يُفْضَلَ^٣ الْأَدَمِيُّونَ عَلَيْهِ إِلَّا الْمَلَائِكَةُ وَالْجِنُّ، وَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْجِنِّ بَقِيَ الْمَلَائِكَةُ خَارِجِينَ مِنَ الْكَلَامِ، وَفِي خُرُوجِهِمْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ أَفْضَلُ.

الجواب:

[أولاً:] يُقَالُ لَهُ: لِمَ زَعَمْتَ^٤ أَوَّلًا أَنْ ظَاهَرَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنْ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَنْ لَمْ يُفْضَلْ^٥ بَنِي آدَمَ عَلَيْهِ، فَعَلَى ذَلِكَ بَنَيْتَ^٦ الْكَلَامَ كُلَّهُ؟ فَإِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلا يُسَلِّمُ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّ لَفْظَةَ «كَثِيرٍ» تَقْتَضِي^٧ ذَلِكَ.

قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ أَنَّهَا تَقْتَضِي^٨ مَا ادَّعَيْتَهُ؟ وَيُطَالَبُ بِالْدَّلَالَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِدُهَا^٩. ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: قَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْفُصْحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ بَأَنْ يَسْتَعْمِلُوا مِثْلَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةٍ لِلتَّخْصِيصِ؛ بَلْ مَعَ قَصْدِ الشُّمُولِ وَالْعُمُومِ، فَيَقُولُونَ: «أَعْطَيْتَهُ الْكَثِيرَ مِنْ مَالِي»، وَ«أَبْحَثْتَهُ الْمَنِيْعَ مِنْ حَرِيْمِي»، وَ«بَدَّلْتُ لَهُ الْعَرِيضَ مِنْ جَاهِي»، وَلا يَسْ يُرِيدُونَ: أَنَّنِي أَعْطَيْتُهُ شَيْئًا مِنْ مَالِي وَأَذْخَرْتُ^{١٠} عَنْهُ شَيْئًا آخَرَ مِنْهُ، وَلا أَبْحَثْتُهُ مَنِيْعَ حَرِيْمِي وَلا أَبِحُّهُ^{١١} مَا لَيْسَ مَنِيْعًا^{١٢}، وَلا بَدَّلْتُ لَهُ عَرِيضَ جَاهِي وَمَنَعْتُ مَا لَيْسَ

١. كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «لا تتوجه»، وهو الأنسب.

٢. كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «تختص»، وهو الأنسب.

٣. في «أ»: «شيدت».

٤. في «أ، ب، ج»: «يقضي».

٥. في «أ، ب، ج»: «يقضي».

٦. في «ب، د»: «المنعها».

٧. في المطبوع: «وإذخرت» بالبدال المهملة.

٨. في المطبوع: «و لم أبح».

٩. في المطبوع: «ليس يمنعها».

بِعَرِيضٍ. وَإِنَّمَا الْمَعْرِيٌّ بِذَلِكَ وَالْمَقْصَدُ^١: أَنَّنِي أُعْطِيْتَهُ مَالِي وَمِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ كَثِيرٌ، [وَأُبْحَثُهُ حَرِيْمِي وَمِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ مَنِيْعٌ]، وَبَذَلْتُ لَهُ جَاهِي وَمِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ^٢ عَرِيضٌ. وَ لَهُ^٣ نَظَائِرٌ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ^٤، وَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ وَ مُحَاوَرَاتِهَا، وَ هُوَ بَابٌ مَعْرُوفٌ لَا يَذْهَبُ عَلَيَّ مَنَ أَنْسَ بِمَعْرِفَةِ لِحْنِ كَلَامِهِمْ^٥. وَ نَحْنُ نَذَكُرُ مِنْهُ طَرَفًا؛ لِأَنَّ اسْتِيعَابَ الْجَمِيعِ يَطْوُلُ:

فَمِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا^٦، وَ لَمْ يُرِدْ أَنْ لَهَا عَمَدًا لَا تَرَوْنَهَا^٧؛ بَلْ أَرَادَ نَفْيَ الْعَمَدِ عَلَيَّ كُلِّ حَالٍ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَ مَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُدْءَانَ لَهُ بِهِ^٨، وَ لَمْ يُرِدْ أَنْ لِأَحَدٍ بُرْهَانًا فِي دُعَائِهِ إِلَيْهِ^٩ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى؛ بَلْ أَرَادَ أَنْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ فَعَلَ مَا لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيمَا نَقَضْتَهُمْ مِيثَاقَهُمْ وَ كَفَرْتَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَ قَتَلْتَهُمُ الْاَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ^{١٠}، وَ لَمْ يُرِدْ تَعَالَى أَنْ فِيمَنْ يُقْتَلُ مِنَ الْاَنْبِيَاءِ مَنْ يُقْتَلُ بِحَقٍّ؛ بَلْ الْمَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ بَيَّنَّاهُ.

وَ مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ لَا تَسْتَنْزِلُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا^{١١}، وَ لَمْ يُرِدِ النَّهْيَ عَنِ

١. في «د» و المطبوع: «و القصد».

٢. من قوله: «كثير، و بذلت...» إلى هنا ساقط من «أ، ب، ج».

٣. في «أ، ب، ج»: «و لها».

٤. في «أ، ب، ج»: «كلامه».

٥. في «أ، ب، ج»: «لا يراه».

٦. المؤمنون (٢٣): ١١٧.

٧. في المطبوع: «اللّه».

٨. النساء (٤): ١٥٥.

٩. البقرة (٢): ٤١.

الثَمَنِ القَلِيلِ دُونَ الكَثِيرِ؛ بَلْ نَهَى تَعَالَى عَنِ اخْتِذِ جَمِيعِ الأَثْمَانِ عِنهَا وَالأَبْدَالِ،
وَوَصَفَ مَا يُؤَخَذُ عِنهَا بِالقَلَّةِ.

وَقَالَ سُوَيْدُ بْنُ أَبِي كَاهِلٍ^١:

مِنَ أنَاسٍ لَيْسَ فِي أخْلَاقِهِمُ عَاجِلُ الفُحْشِ وَلا سِوَأُ الجَزَعِ^٢
وَ لَمْ يُثَبِّتْ بِهَذَا الكَلَامِ^٣ فِي أخْلَاقِهِمُ فُحْشاً أَجِلاً^٤ وَ جَزَعاً غَيْرَ سَيِّئِ،
وَ إِنَّمَا نَفَى الفُحْشَ وَ الجَزَعَ عَلَيَّ كُلِّ حَالٍ؛ وَ لَوْلا ذَلِكَ لَكَانَ هَاجِياً لَهُمُ، وَ لَمْ يَكُنْ
مَادِحاً.

وَ قَالَ الفَرَزْدَقُ^٥:

١. أبو سعد سويد بن أبي كاهل - واسمه غطيف، أو شبيب - بن حارثة بن حسيل الذبباني الكناني البشكري، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، عده ابن سلام في طبقة «عنترة». كان يسكن بادية العراق، وسجن بالكوفة لمهاجراته أحد بني يشكر، فعمل بنو عبس و ذبيان على إخراجه؛ لمديحه لهم. أشهر شعره عينية كانت تسمى في الجاهلية «التيمة»، وهي من أطول القصائد. توفي سنة ستين هجرية. راجع: الإصابة، ج ٣، ص ٢٢٢، الرقم ٣٧٣٧؛ الأغاني، ج ١١، ص ١٦٥ - ١٦٧؛ خزنة الأدب، ج ٢، ص ٥٤٦ - ٥٤٨؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٤٦.
٢. حكى عنه في التبيين، ج ١، ص ١٨٧؛ مجمع البيان، ج ١، ص ١٨٦؛ و ج ٦، ص ٢٧٤؛ متشابه القرآن لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٨٠.
٣. في حاشية «ب»: «أُن».
٤. في «د» و المطبوع: «أصلاً».
٥. أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية التميمي البصري الشاعر، ولد بالبصرة سنة ٣٨ هـ، و أقام في باديتها مع أبيه، و ظهرت فيه ملكة الشعر و هو غلام. قيل: فجاه به أبوه علي بن أبي طالب عليه السلام بعد وقعة الجمل، و أخبر أنه شاعر، فقال: «علمه القرآن»، فلم ينظم شعراً حتى حفظ القرآن. راجع: رجال الكشي، ص ١٣٠، ح ٢٠٧؛ رجال الطوسي، ص ١١٩، الرقم ١٢٠٨؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٨٩، الرقم ٢٢٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٣٤٥، الرقم ٦٦٩٨؛ الإصابة، ج ٥، ص ٣٠٠، الرقم ٧٠٥٠.

وَلَمْ تَأْتِ ١ عَيْرٌ ٢ أَهْلَهَا بِالذِّي ٣ أَتَتْ بِهِ جَعْفَرًا يَوْمَ الْهُضَيَّاتِ عَيْرُهَا ٤
 أَتَتْهُمْ بِعَيْرٍ ٥ لَمْ تَكُنْ ٦ هَجْرِيَّةً ٧ وَلَا حِنْطَةَ الشَّامِ الْمَزِيَّةِ خَمِيرُهَا ٨
 فَقَوْلُهُ: «لَمْ تَكُنْ ٨ هَجْرِيَّةً»؛ أَي: لَمْ يَحْمِلِ ٩ التَّمْرَ الَّذِي يَكُونُ كَثِيرًا ١٠ فِي
 «هَجْرٍ»، وَلَمْ يُرِدْ بِبَاقِي الْبَيْتِ أَنَّ هُنَاكَ حِنْطَةً لَيْسَ فِي خَمِيرِهَا زَيْتٌ، بَلْ أَرَادَ بِهَا: لَمْ
 يَحْمِلْ تَمْرًا وَلَا حِنْطَةً، ثُمَّ وَصَفَ الْحِنْطَةَ بِأَنَّ الزَّيْتَ يُجْعَلُ فِي خَمِيرِهَا.
 وَنَظَائِرُ هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى ١١.

١. في جميع النسخ: «و لم يأت». و ما أثبتناه هو الصحيح طبقاً للديوان بطبعته المحققين:
 دار الكتب العلمية، ص ٣١٨، و دار الكتاب العربي، ج ١، ص ٤٠٢. و في هذه الأبيات
 يهجو الفرزدقُ بني جعفر بن كلاب و يعيرهم بقتلى منهم أصيبوا في حروبهم، فحملت النساء
 هؤلاء القتلى حتى أتين بهم الحي. راجع: الأمالي للشريف المرتضى، ج ١، ص ١٦٦.

٢. في «أ، ج» و المطبوع: «غير». و «العير»: القوم الذين معهم أحمال الميرة، و ذلك اسم للرجال
 و الجمال الحاملة للميرة. و «العير»: القافلة. راجع: المفردات، ص ٥٩٦؛ لسان العرب، ج ٤،
 ص ٦٢٤ (عير).

٣. في الأمالي للشريف المرتضى رحمه الله: «كالتى».

٤. في «أ، ب، ج»: «أدم الهضيات غيرها». و في «د»: «لقرم الهضاب غيرها»، كُـلُّ ذَلِكَ بَدَلًا مِنْ
 «يَوْمَ الْهُضَيَّاتِ عَيْرِهَا» الْمُثَبَّتِ فِي الدِّيَوَانِ بِطَبْعَتِهِ الْمُحَقَّقَتَيْنِ. و قَالَ السَّيِّدُ الْمَدَنِيُّ فِي الطَّرَازِ
 الْأَوَّلِ، ج ٣، ص ١٥٧: «يَوْمَ الْهُضَيَّاتِ - بِالتَّصْغِيرِ - هُوَ يَوْمٌ طَخَفَهُ، كَانَ لِلضُّبَابِ عَلَى بَنِي
 جَعْفَرٍ».

٥. في «أ، ب، ج»: «بغير». و في «د» و المطبوع: «بتمر». و ما أثبتناه من الديوان بطبعته.

٦. في النسخ و المطبوع: «لم يكن». و ما أثبتناه من الديوان بطبعته.

٧. ديوان الفرزدق، ج ١، ص ٤٠٢.

٨. في النسخ و المطبوع: «لم يكن». و ما أثبتناه هو الصحيح كما تقدّم.

٩. في «أ، ج»: «لم يحتمل». و الأصح: «لم تحمل».

١٠. في المطبوع: «كثير».

١١. كذا في جميع النسخ. و في المطبوع: «أن تحصي»، و هو الأنسب.

فَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَا يُنكَرُ أَنْ يُرِيدَ تَعَالَى: أَنَا فَضَّلْنَا هُمْ عَلَى جَمِيعِ مَنْ خَلَقْنَا، وَهُمْ كَثِيرٌ. فَجَرَى ذِكْرُ الْكَثْرَةِ عَلَى سَبِيلِ الْوَصْفِ الْمُعَلَّقِ، لَا عَلَى وَجْهِ التَّخْصِيسِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْبِرَ بِقَوْلِهِمْ^١: «فَعَلَّ كَذَا وَكَذَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» عَلَى سَبِيلِ التَّخْصِيسِ دُونَ الْعُمُومِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ»^٢، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ»^٣.

وَذَلِكَ أَنَّا لَمْ نَقُلْ: إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُسْتَعْمَلُ^٤ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ بَلِ الْوَجْهُ فِي اسْتِعْمَالِهَا يَخْتَلِفُ، وَرُبَّمَا أُرِيدَ بِهَا التَّخْصِيسُ، وَرُبَّمَا أُرِيدَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا تَقَدَّمَ. وَإِنَّمَا يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ إِلَى الْوَضْعِ، أَوْ إِلَى دَلَالَةٍ^٥ تُدَلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ. وَإِنَّمَا أَرَدْنَا الرَّدَّ عَلَى مَنْ ادَّعَى أَنَّهَا يَقْتَضِي^٦ التَّخْصِيسَ لَا مُحَالَةً، فَدَفَعْنَاهُ عَنِ ذَلِكَ بِمَا أَوْرَدْنَاهُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ: أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ يَقْتَضِي التَّخْصِيسَ، وَأَنَّهَا إِذَا وَرَدَتْ لَا يَقْتَضِيهِ^٧ كَانَتْ مَجَازًا، وَحُمِلَ^٨ عَلَيْهِ بِدَلَالَةٍ. لِأَنَّ ذَلِكَ تَحْكُمُ مِنْ قَائِلِهِ، وَإِذَا عَكِسَ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَهُ: «بَلِ التَّخْصِيسُ هُوَ

١. في «أ، ب، ج»: «لقولهم». وفي المطبوع: «بقوله». والأصح الأنسب في المقام: «وليس لأحد أن ينكر ذلك؛ لقولهم...».

٢. الأنعام (٦): ١١٩.

٣. الروم (٣٠): ٨.

٤. كذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «تستعمل»، وهو الأنسب.

٥. في «أ، ب، د» والمطبوع: «الدلالة».

٦. كذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «تقتضي»، وهو الأنسب.

٧. كذا في النسخ. وفي المطبوع: «لا تقتضيه»، وهو الأنسب. وقوله: «لا يقتضيه» حال.

٨. في «أ، ب، ج» والمطبوع: «وعمل».

المَجَازُ، و ورودُها مَوْرِدَ النَّعْتِ و الوصفِ هو الحَقِيقَةُ»، لَمْ يَجِدْ فَصْلًا.
 [ثانيًا:] ووجهَ آخَرَ، و هو: أُنَّ الجِنْسُ^١ إِنَّمَا يَكُونُ مُفَضَّلًا عَلَى الجِنْسِ عَلَى أَحَدٍ
 وَجِهَيْنِ: إِمَّا بَأَن يَكُونُ كُلُّ عَيْنٍ مِنْ أَعْيَانِهِ أَفْضَلَ مِنْ أَعْيَانِ الجِنْسِ الْآخَرِ، أَوْ بَأَن
 يَكُونُ الفَضْلُ فِي أَعْيَانِهِ أَكْثَرَ. وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُفَضَّلَ الجِنْسُ عَلَى غَيْرِهِ بَأَن يَكُونُ
 فِيهِ عَيْنٌ وَاحِدَةٌ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ فِي الجِنْسِ الْآخَرِ وَ بَاقِيهِ^٢ خَالٍ مِنْ فَضْلٍ،
 وَ يَكُونُ الجِنْسُ الْآخَرَ لِكُلِّ عَيْنٍ مِنْهُ فَضْلًا، وَ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ إِلَى فَضْلِ تِلْكَ العَيْنِ الَّتِي
 ذَكَرْنَاهَا. وَ لِهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُفَضَّلَ أَهْلُ بَغْدَادَ عَلَى أَهْلِ الكُوفَةِ إِذَا كَانَ فِي بَغْدَادَ
 فَاضِلٌ وَاحِدٌ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ، وَ بَاقِي أَهْلِ بَغْدَادَ لَا فَضْلَ لَهُمْ،
 مَتَى كَانَ أَكْثَرُهُ أَهْلُ الكُوفَةِ ذَوِي فَضْلٍ، وَ إِنْ لَمْ يَبْلُغُوا إِلَى مَنْزِلَةِ الفَاضِلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.
 فَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ المَقْدَمَةُ، لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ^٦ جِنْسُ المَلائِكَةِ أَفْضَلَ مِنْ
 جِنْسِ^٧ بَنِي آدَمَ؛ لِأَنَّ الفَضْلَ فِي المَلائِكَةِ عَامٌّ لَجَمِيعِهِمْ - عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ النَّاسِ
 - أَوْ لِأَكْثَرِهِمْ، وَ الفَضْلَ فِي بَنِي آدَمَ مُنْخَصَّصٌ^٩ بِقَلِيلٍ مِنْ كَثِيرٍ.

١. مثل «جنس البشر» و «جنس الملائكة».

٢. أي و باقي الجنس الأول.

٣. في المطبوع: «إن».

٤. في «د» و المطبوع: «حتى».

٥. في «د»: «كثيراً من» بدل «أكثر». و في المطبوع: «كثير من» بدله.

٦. في المطبوع: - «يكون».

٧. في «أ، ج، د» و المطبوع: - «الملائكة أفضل من جنس».

٨. في «ج»: + «أفضل». و في المطبوع بين معقوفين: + «مفضلاً»، و أشير في هامش المطبوع إلى أن الزيادة إنما وُضعت من قِبَل المحقق لتتميم الكلام.

٩. في «أ، ب»: «تخصيص». و في «ج»: «يختص».

و على هذا لا يُنكرُ أن يَكُونَ الأنبياءُ عليهم السلامُ أَفْضَلُ مِنَ الملائكةِ، وإن كانَ
جنسُ الملائكةِ أَفْضَلَ مِنْ جنسِ بني آدَمَ؛ للمعنى الذي ذكرناه.

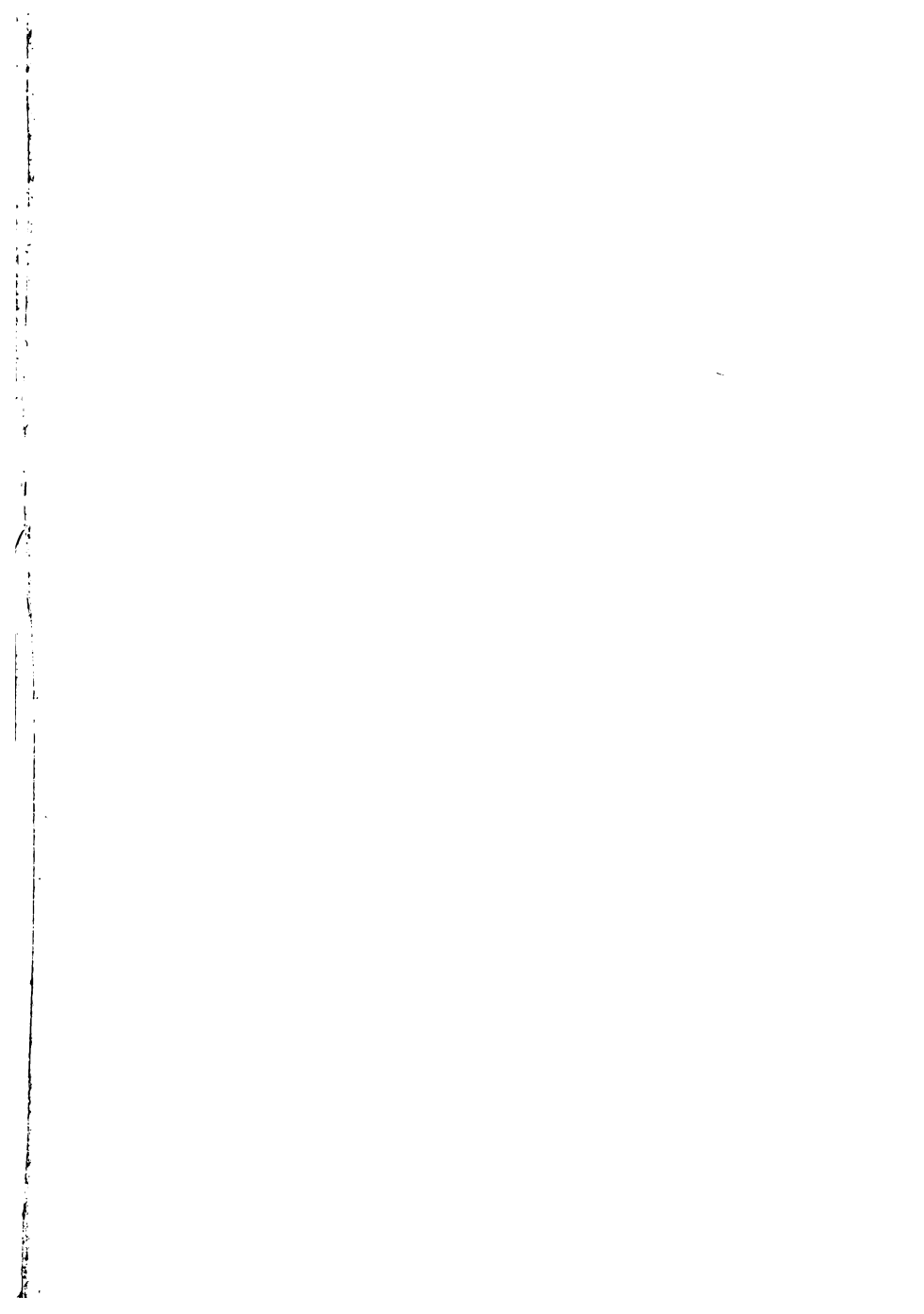
و لَمَّا تَضَمَّنَتِ الآيةُ ذِكْرَ بني آدَمَ على سَبِيلِ الجَنسِيَّةِ، وَجَبَ أن يُفْضَلُوا على مَنْ
عَدَا الملائكةَ. و لو ذَكَرَ الأنبياءُ بِذِكْرِ يَخْصُهُمْ مِمَّنْ عَدَاهُمْ مِمَّنْ لَيْسَ بِذِي فَضْلِ،
لَفُضِّلَهُمْ على الملائكةِ.

و هذا واضِحٌ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ حُسْنِ مَعُونَتِهِ وَ تَوْفِيقِهِ.

(٥٢)

دَفَعُ شُبُهَةَ لِلْبَرَاهِمَةِ

فِي بَعَثِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ



مقدمة التحقيق

تعرّضت الرسالة المحمّديّة منذ ظهورها إلى شبهات وإشكالات و اتّهامات عديدة من قِبَل المناوئين لها، فتارة اتّهم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالسَّحْرِ، وَ أُخْرَى بِالْكَذِبِ، وَ ثَالِثَةً بِأَنَّهُ اقْتَبَسَ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّبُهَةِ وَ الْإِتِّهَامَاتِ الْبِدَائِيَّةِ الَّتِي لَا تَرْقَى إِلَى مَسْتَوَى الْإِشْكَالِ الْعِلْمِيِّ الرَّصِينِ؛ بَلْ ظَلَّتْ قَابِعَةً فِي مَسْتَوَى التَّهْمَةِ الَّتِي يَكِيلُهَا الْأَعْدَاءُ عِنْدَمَا تَعُوْزُهُمُ الْحِجَّةُ.

إِلَّا أَنْ اِنْتَشَرَ الْإِسْلَامَ وَ اخْتَلَطَهُ بِالْحَضَارَاتِ الْآخَرَى أَدَّى إِلَى ظُهُورِ إِشْكَالَاتٍ أَكْثَرَ دَقَّةً وَ عَمَقًا، وَ رَبَّمَا مِنْ أَهَمِّ الْإِشْكَالَاتِ عَلَى النَّبُوَّةِ مَا أوردَهُ الْبِرَاهِمَةُ عَلَى أَصْلِ بَعْتَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ فَإِنَّ الْبِرَاهِمَةَ كَانُوا يَنْكُرُونَ الْأَدْيَانَ وَ بَعْتَةَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ^١؛ وَ لِذَلِكَ وَجَّهُوا إِشْكَالَاتِهِمْ إِلَى أَصْلِ الْبَعْتَةِ، وَ هِيَ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ تَهْدَدُ نَبُوَّةَ رَسُولِ الْإِسْلَامِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، حَالَهُ حَالِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ لِذَلِكَ اِهْتَمَّ الْمُتَكَلِّمُونَ بِدِرَاسَتِهَا وَ الرَّدِّ عَلَيْهَا بِكُلِّ مَا أوتُوا مِنْ قُوَّةِ عِلْمِيَّةٍ وَ طَاقَةِ فِكْرِيَّةٍ.

وَ قَدْ أوردَ الْبِرَاهِمَةُ إِشْكَالَاتٍ عَدِيدَةً عَلَى الْبَعْتَةِ، أَوْصَلَهَا الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزَلِيُّ (ت ٤١٥هـ) فِي كِتَابِهِ الْمَغْنِيِّ إِلَى ١٥ إِشْكَالًا^٢. وَ مِنْ أَشْهُرِ تِلْكَ الْإِشْكَالَاتِ

١. راجع: الملل و النحل، ج ٢، ص ٢٥٠.

٢. المغني، ج ١٥ (التنبؤات و المعجزات)، ص ١٠٩ - ١٤٦.

المذكورة عادة في الكتب الكلامية هو أنه لو كانت تعاليم الأنبياء عليهم السلام موافقة للعقول، لم تبق حاجة إلى الأنبياء، وإن كانت مخالفة لها، وجب رفضها.

وقد أجاب المتكلمون عن هذه الشبهة بأن الأنبياء عليهم السلام قد أتون بما يوافق العقول، فيكون الشرع مؤيداً للعقل، وقد أتون بما لا يهتدي العقل إليه، أي لا يكون للعقل حكم معين فيه، فلا يحكم فيه بإيجاب أو سلب^١.

وفي هذه الرسالة استعرض الشريف المرتضى إشكالات أخرى من إشكالات البراهمة على البعثة، وهو: لو كانت البعثة حسنة، لكان الرسول المبعوث من قِبَلِ اللَّهِ تعالى قاطعاً على أنه سوف يبقى حياً حتى يؤدي رسالته، وإلا لو مات قبل ذلك لما كان الله تعالى قد حقق الهدف من وراء بعثته، وهو هداية الناس وإرشادهم، فيكون قد فعل قبيحاً؛ وإذا قطع الرسول على بقائه حياً حتى يؤدي واجبه المطلوب منه، لأدى إلى وقوع مفسدة، وهي الإغراء بالمعاصي؛ فإن من يعلم أنه سيبقى حياً إلى فترة من الزمن، سوف يقدم على المعاصي، ويتماهل في التوبة وهو أمر قبيح؛ إذن بعثة الأنبياء لا تنفك عن القبيح.

ويمكن استعراض عدة أجوبة على هذه الشبهة:

الجواب الأول: أن تكليف الرسول بأداء الرسالة مساوي لتكليفه بسائر التكاليف من صلاة وصيام، ووجه المساواة هو أنه في كلا التكليفين يعلم أنه سوف يبقى حياً لكن بشرط، وهو العقل، والقدرة^٢، وغير ذلك. فإذا كان علمه بالبقاء مع وجود هذه الشروط لا يؤدي إلى القطع على البقاء، فكذلك في التكليف بأداء الرسالة، وبذلك يبطل الإشكال.

١. راجع: كشف المراد، ص ٤٧٠.

٢. لم يصرح الشريف المرتضى في الرسالة بهذه الشروط، لكن من المحتمل أنه يريد بها، والله العالم.

قد يقال: إنّه في التكليف الأخرى لا يعلم أنّه سوف تتحقّق شروطها، ولذلك لا يقطع بالبقاء، بينما بالنسبة إلى التكليف بأداء الرسالة هو يعلم ببقائه حتّى الانتهاء من أداؤها، فحصل الفرق بين الحالتين.

لكن يمكن الإجابة على ذلك بأنّ الرسول سوف لن يقطع بالبقاء؛ لأنّه يَحتمل أنّه إذا لم يتمكّن من أداء الرسالة أن يرسل الله تعالى رسولاً آخر لأدائها، وبذلك سوف لن يقطع بالبقاء حيّاً، و سوف يرتفع إشكال الإغراء بالمعاصي.

الجواب الثاني: أنّ العلم بالبقاء لا يوجب الإغراء دائماً، فإنّ المكلفين يختلفون، فإذا علم أنّ هذا المكلف معصوم، وأنّه يبقى على الطاعة وإن علم ببقائه حيّاً، فسوف لن يؤدّي علمه بالبقاء إلى الإغراء بالمعاصي.

وأضاف أنّ من ذهب من المعتزلة إلى القول بوجود معاصي صغائر تكون محرّمة بواسطة الحسنات، يمكنه أن يفرّق بين العلم بالصغيرة والعلم بالتبعية، فإنّ العلم بأنّ هذه المعصية صغيرة يؤدّي إلى إغراء الجميع بارتكابها؛ لأنّه يعني العلم بأنّها لا تضرّ ضرراً كبيراً مع وجود الداعي والشهوة إليها، فيكون الإعلام بكون المعصية صغيرة إغراء لجميع المكلفين بفعالها، بينما الإعلام بالتبعية يكون إغراء لبعضهم؛ لأنّ البعض الآخر من المكلفين المؤمنين سوف يجوزون إذا بقوا و عصوا أن لا يتوبوا، فحينئذ سوف يمتنعون من المعصية، و سوف لن يكون علمهم بالبقاء إغراء لهم بالمعصية.

الجواب الثالث: ذكر الشريف المرتضى جواباً ثالثاً وهو للقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ)، لكنّه رفضه، و قام بمناقشته. و الجواب هو أنّ الرسول يقطع بالبقاء إلى حين الانتهاء ممّا كلف به من أداء الرسالة، ولكن بما أنّه لا يعرف متى ينتهي من ذلك فهو يجوز دائماً أن يبقى حيّاً بسبب بقاء تكليفه بأداء الرسالة، و أن يموت بسبب انتهاء ذلك التكليف، و حينئذ سوف لن يكون هناك إغراء؛ لأنّ الخوف - أي الشكّ في البقاء و عدم البقاء - إنّما يزول عند العلم بانتهاء التكليف، و أمّا مع عدم العلم

فيبقى الخوف و الشك قائماً، فلا إغراء. و أشكل عليه الشريف المرتضى بأن الكلام حول أنه إذا قطع بالبقاء إلى وقت الأداء حصل الإغراء، و أما بعد الأداء فهو مجوز للأداء فلا إغراء، و حينئذ إذا علم بوقت أداء الرسالة و وقت انتهاء تكليفه بالأداء فسوف يقطع بالبقاء إلى ذلك الوقت و يحصل الإغراء، أي أن القاضي افترض الرسول غير عالم بوقت انتهاء تكليف الأداء فلزم ارتفاع الإغراء، بينما افترض الشريف المرتضى علمه بذلك فحصل الإغراء. هذا ما ظهر لنا من الجواب و الإشكال. و الجدير بالذكر أن من يقارن الرسالة محل البحث مع كتاب المغني الذي ألفه القاضي عبد الجبار، يجد تطابقاً مدهشاً بين العبارات، فإن كل محتوى الرسالة مذكور تقريباً في المغني، مع اختلاف في العبارات، قد يرجع إلى تصرف الشريف المرتضى في العبارة، أو إلى اختلاف نسخ المغني، و لا يوجد تقريباً فيها شيء للشريف المرتضى إلا إشكاله الأخير على القاضي، و إلا قوله: «و لمن حكم بأن في المعاصي "صغائر"...» فإنه لم يكن يقسم المعاصي إلى كبائر و صغائر، خلافاً للقاضي. و هذا قد يثير تساؤلاً، و هو هل كان الشريف المرتضى يدرّس كتاب المغني، و يعلّمه على تلاميذه، ثم يعلّق عليه؟

إنّ هذا محتمل، و لكن هناك احتمال آخر، و هو أن يكون الشريف المرتضى و القاضي قد نقلوا شبهة البراهمة الأنفة و جوابها من مصدر مشترك ثالث، مثل كتب أبي عبد الله البصري المعروف بجعل (ت ٣٦٩هـ)، أو غيره من كبار المعتزلة، و يشهد لذلك أن القاضي قال في نهاية جوابه الأخير، و الذي ردّه الشريف المرتضى: «فهذا الجواب أبين، و إنّما ذكرنا الأوّل لتعلم طريقة من سلك من شيوخنا ذلك المسلك في الجواب عن هذه المسألة»^١.

١. المغني، ج ١٥ (التنبؤات و المعجزات)، ص ١٤٢ - ١٤٤.

و هذا يعني أنّ الجواب المتقدّم ليس للقاضي، بل هو لشيخه، ولعلّ الشريف المرتضى أخذه من كتبهم تلك، لا من المغني مباشرة، خاصّةً وأنّ قول الشريف المرتضى في نهاية الرسالة: «و وجدتُ عبد الجبّار بن أحمد قد ذكر في هذا فصلاً في المغني...»، يظهر منه أنّه بعد نقل الجواب المتقدّم من كتاب آخر غير المغني، وجد أنّ القاضي قد أضاف جواباً جديداً على الشبهة.

وكُلّ هذا يقوِّي احتمال أن يكون الشريف المرتضى قد استفاد من مصدر آخر غير كتاب المغني، والله العالم.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٦ في ضمن «مسائل شتّى» تحت عنوان: «دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء عليهم السلام». و هو عنوان عامّ لكن لا بأس به. كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٩٣ تحت عنوان: شبهة للبراهمة.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١١٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٤٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (١٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ي».

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «هـ».
٧. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٦؛ تقع في الصفحة (٢٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٥؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ث».
٩. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٣٩٦٨٨؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».
١٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٧٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

[دَفَع] شُبُهَةٌ لِلْبِرَاهِمَةِ

[فِي بَعَثِ الْأَنْبِيَاءِ:]^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

شُبُهَةٌ لِلْبِرَاهِمَةِ:

قالوا: لَوْ حَسُنَتْ الْبِعْثَةُ لَكَانَ مَنْ يَبْعَثُهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَدَاءِ الرِّسَالَةِ يَقْطَعُ عَلَيَّ أَنَّهُ سَيَبْقَى حَتَّى يُؤَدِّيَهَا؛ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَقْطَعْ عَلَيَّ ذَلِكَ جَوَّزَ أَنْ لَا يَكُونَ تَعَالَى مُزِيحاً لِعِلَّةِ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ فِي مَصَالِحِهِمْ. وَقَطَعَهُ عَلَى الْبَقَاءِ مَفْسَدَةً؛ لِأَنَّ فِيهِ إِغْرَاءً^٢ بِالْمَعَاصِي، عَلَيَّ مَا يَقُولُونَ بِمِثْلِهِ فِي سَائِرِ الْمُكَلَّفِينَ، وَكَمَا يَذْكُرُونَهُ فِي تَعْرِيفِ الصَّغَائِرِ وَتَعْرِيفِ غُفْرَانِ الْكِبَائِرِ. وَهَذَا يَوْجِبُ^٣ أَنْ يَكُونَ بَعَثُهُ الرَّسُولَ لَا تَنْفُكُ مِنَ الْقَبِيحِ. فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَصْلِحَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِمْ بِاسْتِفْسَادِ الْمَبْعُوثِ، فَيَجِبُ قُبْحُ الْبِعْثَةِ.

الجواب:

إِنَّ الرَّسُولَ فِيمَا كَلَّفَهُ مِنْ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ بِمَنْزِلَتِهِ فِي سَائِرِ مَا كَلَّفَهُ، فِي أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ^٤

١. قد ذكر القاضي عبد الجبار هذه الشبهة و جوابها مع اختلاف يسير في كتابه المغني، ج ١٥

(التنبؤات والمعجزات)، ص ١٤٢ - ١٤٤.

٢. في «ب، ث، ج، ص»: «لأن فيه إغواء». و في المطبوع: «لأنه إغراء».

٣. في المطبوع: «يجوز».

٤. في «ب، ث، ج، ص»: «يعلم أنه».

سَيَبْقَى بَشْرَطٍ، وَهَذَا مُسْقَطٌ لِلسُّؤَالِ؛^١ لِأَنَّهُ إِذَا جَوَّزَ فِي سَائِرِ مَا كَلَّفَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ، وَ لَمْ يَجِبْ قَطْعُهُ عَلَى أَنَّهُ سَيَبْقَى، فَكَذَلِكَ أَدَاءُ الرِّسَالَةِ.

فَبِإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ مَا كَلَّفَ^٢ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِحُكْمِ الْعَقْلِ^٣ أَنَّ تَكْلِيفَهُ عَلَى شَرِيطَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَقْطَعْ^٤ عَلَى حَصُولِهَا جَوَّزَ أَنْ لَا يَكُونَ مُكَلَّفًا، وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ تِلْكَ الشَّرَائِطَ^٥ مَتَى تَبَيَّنَتْ كَانَ مُكَلَّفًا. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ^٦ أَنَّ الْبِعْتَةَ [الغرض] بها أداؤها^٧ إِلَى الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ، فَمَتَى لَمْ يُمَكِّنْ مِنَ الْأَدَاءِ^٩ لَمْ تُزَحْ^{١٠} عِلَّةُ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ فِي الْمَصَالِحِ. فَيَعْلَمُ بِعَقْلِهِ^{١١} أَنَّهُ يُمَكِّنُ مِنَ التَّادِيَةِ^{١٢}؛ فَحَصَلَ^{١٣} مِنْ ذَلِكَ^{١٤} الْإِغْرَاءُ.

فَيُقَالُ لَهُ: وَإِنْ عَلِمَ فِي الرِّسَالَةِ أَنَّهَا مَصْلَحَةٌ لِلغَيْرِ، وَأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَعْلَمْهَا^{١٥} ذَلِكَ الْغَيْرُ لَمْ يَكُنْ مُزَاحَ الْعِلَّةِ، فَإِنَّهُ يُجَوِّزُ مَتَى لَمْ يُمَكِّنْ^{١٦} مِنَ الْأَدَاءِ^{١٧}

١. فِي «هـ»: «سقط للسؤال». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «السؤال»، كِلَاهُمَا بَدَلَ «مَسْقُطٌ لِلسُّؤَالِ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «هَذِهِ الطَّرِيقَةُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «النقل».

٤. فِي «أ»: «لَمْ يَنْقَطِعْ». وَ فِي «ب، ث، ج، ص، ط»: «لَمْ نَقْطَعْ». وَ فِي «ق»: «لَمْ يَنْقَطَعْ».

٥. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الشَّرِيطَةُ». ٦. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَعْلَمُ».

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الْمَغْنَى.

٨. فِي «أ»: «أَوَانَ». وَ فِي «هـ»: «أَدَاؤُهُمَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَرَادَاهَا».

٩. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْأَدَاءُ». ١٠. فِي «د، هـ، ي» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَزَحْ».

١١. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «عَلْقَهُ». ١٢. أَي يُمَكِّنُ مِنْ أَدَاءِ الرِّسَالَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١٣. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَحْصَلٌ».

١٤. فِي «أ، ق»: «- مِنْ ذَلِكَ».

١٥. فِي «ب، ث، ج، ص»: «لَمْ يَعْلَمْ مَا» بَدَلَ «لَمْ يَعْلَمْهَا».

١٦. فِي «أ، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَكُنْ». وَ فِي «د، ي»: «لَمْ يَتِمَكَّنْ».

١٧. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْأَدَاءُ» بَدَلَ «الْأَدَاءِ».

أن يُوَدِّيَهَا^١ غَيْرُهُ فَتَزَاحَ^٢ عِلَّتَهُ^٣؛ لِأَنَّ الَّذِي يَعْلَمُهُ بِالْعَقْلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِزَاحَةِ عِلَّةِ الْمُكَلَّفِ، ثُمَّ لَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ مِنْ قِبَلِهِ أَوْ مِنْ^٤ قِبَلِ غَيْرِهِ، كَمَا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكُونُ بِالْمُشَافَهَةِ دُونَ الْخَبْرِ؛ وَشَكُّهُ فِي أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاءُ^٥ لَا يَمْنَعُ^٦ مِنْ حُصُولِ الْيَقِينِ^٧ لَهُ^٨، وَ لَا يُوَدِّي إِلَى فَسَادِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَيَجِبُ عَلَيَّ هَذَا الْجَوَابِ أَنْ لَا يَعْلَمَ الرَّسُولُ أَنَّهُ قَدْ حُمِّلَ الرِّسَالَةَ لَا مَحَالَةً!

قِيلَ: هُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَشْكُ: هَلْ كُفِّفَ الْأَدَاءَ فِي الْأَحْوَالِ الْمُتَرَاحِيَةِ^٩ أَمْ لَا؟ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ قَدْ كُفِّفَ ذَلِكَ^{١٠} لَا مَحَالَةَ إِنْ بَقِيَ عَلَيَّ شَرَايِطُهُ.
فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا حُمِّلَ الرِّسَالَةَ لَكِي^{١١} يُوَدِّي، فَيَجِبُ أَنْ يَقْطَعَ بَثْبُوتِ^{١٢} الْأَوَّلِ^{١٣}.

١. في المطبوع: «أن يؤدِّيها» بدل «أن يؤدِّيها».

٢. في «أ»: «بمزاح». وفي «ب، ث، ج، ص، ي»: «فتزاح». وفي «ق»: «فيزاح». وفي «ه»: «فيراح». وفي المطبوع: «فيزاح».

٣. في «أ، ق»: «+ بالفعل».

٤. في المطبوع: - «من قبله أو من»، و وُضِعَ بَدَلُهَا ثَلَاثَ نَقَاطٍ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٥. في «ه»: «المطبوع»: - «أنه قد يجوز الانتفاء».

٦. في المطبوع: «لا يمنع».

٧. في «ه»: «المطبوع»: «+ من».

٨. أي شكُّه في أنه يجوز أن لا يبقى شيئاً كي يُوَدِّي الرِّسَالَةَ بِنَفْسِهِ، لَا يَمْنَعُ مِنْ حُصُولِ الْيَقِينِ لَهُ بِإِزَاحَةِ عِلَّةِ الْمُكَلَّفِ عَلَيَّ أَيِّ حَالٍ، إِمَّا بِوَسْطَتِهِ وَإِمَّا بِوَسْطَةِ شَخْصٍ آخَرَ.

٩. في «أ»: «المزاحمة». وفي «ب، ث، ج، ص، ط، ي»: «المراخية».

١٠. في المطبوع: - «ذلك».

١١. في المطبوع: «حتي».

١٢. في «ه»: «المطبوع»: «ثبوت» بدون الباء الجارة.

١٣. في المغني: «فلا يجوز مع ثبوت الأول أن لا يقطع بثبوت الثاني». وهو الصواب.

قيل له: **إِنْ مَنْ يَسْلُكُ**^١ هذه الطريقة يقول: «**إِنَّمَا حُمِّلَهَا لَكِي يُوَدِّي إِنْ بَقِيَ عَلَى صِفَاتِ الْمُكَلَّفِ**»، و لا يُطَلِّقُ^٢ ما أوردت إطلاقاً؛ كما يقول في ردّ الوديعه عند المطالبه: «**إِنَّهُ مُكَلَّفٌ بِذَلِكَ**^٣ **إِنْ بَقِيَ مُمَكَّنًا**»^٤ و إن لم يتمكّن لم يجب»، و لم يوجب^٥ إلا أن يكون مكلّفاً في الأوّل على الشرط الذي ذكرناه.

فإن قيل: الغرض^٦ فيما يفعله من مقدمات ردّ الوديعه وصولها إلى صاحبها.
[قلنا:] فالغرض بتحمّل الرسالة العزم على تأديتها إلى من بعث الرسول إليه.

جواب آخر:

إذا قلنا: «**إِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَبْقَى لِيُوَدِّي**^٩ **الرَّسَالَةَ**»، فلا يجب بذلك الإغراء؛ لأنّ الإغراء يختلّف باختلاف المكلّفين؛ فمن علم من حاله أنه يبقى^{١٠} على الطاعة - لكونه معصوماً أو العلم^{١١} بحاله في إثارة التمسك بما يلزمه - فعلمه^{١٢} بذلك

١. في «ه» و المطبوع: «سلك».
٢. في المطبوع: «إلا».
٣. في «أ، ق»: «و ذلك». و في سائر النسخ و المطبوع: «ذلك». و كلاهما سهو.
٤. في المطبوع: «متمكناً».
٥. هكذا في «أ، ق». و في «ه» و المطبوع: «و لم يوجب». و في سائر النسخ: «و لم يجب».
٦. في المغني: «و إن كان الغرض».
٧. في «ه» و المطبوع: «رد».
٨. في «أ»: «مباحها». و في المطبوع ثلاث نقاط وُضعت بين معقوفين بدل «صاحبها».
٩. في «ب، ث، ج، ص»: «يعلم أنه». و في «ه» و المطبوع يوجد في موضع: «أنه سيبقى ليؤدي» فراغ.
١٠. في «أ، ق»: «تبقى». و في «ه» و المطبوع يوجد في موضع «حاله أنه يبقى» فراغ.
١١. في المطبوع: «و العلم».
١٢. في «ج، ه» و المطبوع: «فعله».

لا يَكُونُ إِغْرَاءً، وَ مَنْ الْمَعْلُومُ^١ مِنْ حَالِهِ خِلَافٌ ذَلِكَ يَكُونُ إِغْرَاءً فِي حَقِّهِ. فَتَخْتَلِفُ أَحْوَالُ الْمُكَلَّفِينَ بِحَسَبِ الْمَعْلُومِ مِنْ أحوالهم؛ فلا يَجِبُ فِي البِعْثَةِ ما^٢ قَدَرُوا مِنَ الفَسَادِ.

و لِمَنْ حَكَمَ بأنَّ فِي المَعاصِي «صغائر»^٣ أن يُفَرِّقَ بَيْنَ العِلْمِ بِصَغِيرِ المَعصِيَةِ وَ العِلْمِ بِالتَّبْقِيَةِ؛ بأنَّ^٤ يَقُولُ: العِلْمُ بِصَغِيرِ المَعصِيَةِ يَقْتَضِي أن لا يَسْتَصِرَّ بِفِعْلِهَا ضَرراً يُعْتَدُّ^٥ بِمِثْلِهِ، مع ما له فِيها مِنَ الشهوةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِغْرَاءً^٦؛ وَ كَذَلِكَ القَوْلُ فِي تَعْرِيفِ العُفْرانِ^٧.

وَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَبْقَى؛ لِأَنَّهُ فِيما يَأْتِيهِ^٨ يَعْلَمُ^٩ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ المَضارَّ عَلَيْهِ، وَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ سَيَبْقَى^{١٠} يُجَوِّزُ مَعَهُ أن لا يَخْتارَ التَّوْبَةَ^{١١}. فَالمَخافَةُ^{١٢} قائِمةٌ مِنَ الإِقْدامِ عَلَى المَعاصِي؛ فَلذَلِكَ جازَ أن تَخْتَلِفَ أَحْوَالُ المُكَلَّفِينَ فِيهِ. وَ إِنما يَصِيرُ

١. فِي «هـ» وَ المَطْبُوعُ يوجَدُ فِي مَوْضِعِ «إِغْرَاءً، وَ مَنْ الْمَعْلُومُ» فِراغ.

٢. فِي «هـ» وَ المَطْبُوعُ يوجَدُ فِي مَوْضِعِ «فِي البِعْثَةِ ما» فِراغ.

٣. إِشارةٌ إِلَى المَعْتزِلَةِ وَ مِنْهُمُ القاضِي عَبْدِ الجَبَّارِ. راجع: المَغْنِي، ج ١٥ (التَّنْبِؤاتُ وَ المَعجِزاتُ)، ص ١٤٤. وَ أمَّا المَصنَّفُ رَحِمَهُ اللهُ فَذَهَبَ إِلَى أنَّ مَعاصِي اللهِ تَعالَى كَبائِرُ، وَ إِنما تَكُونُ صَغِيرَةً بِالإِضافةِ إِلَى غَيرِها. راجع: الذَّخِيرَةُ، ص ٥٣٣ - ٥٣٤.

٤. فِي المَطْبُوعُ يوجَدُ فِي مَوْضِعِ «بِالتَّبْقِيَةِ ب» ثَلاتِ نِقاطٍ وَضَعْتَ بَيْنَ مَعقُوفِينَ.

٥. فِي «أ، ق»: «يَغْيِرُ». وَ فِي «هـ» وَ المَطْبُوعُ: «يَعْتَقِدُ».

٦. أَي يَكُونُ إِغْرَاءً لِجَمِيعِ المُكَلَّفِينَ.

٧. فِي «هـ» وَ المَطْبُوعُ: «القُرْآنُ».

٨. مِنَ المَعاصِي.

٩. فِي «أ»: «سَيَبْقَى أَنَّهُ فِيما يَأْتِيهِ فَعَلِمَ». وَ فِي «ق»: «سَيَبْقَى؛ لِأَنَّهُ فِيما يَأْتِيهِ نَعْلَمُ».

١٠. مِنَ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ فِيما يَأْتِيهِ...» إِلَى هُنَا ساقَطَ مِنَ المَطْبُوعِ.

١١. فِي «ب، ث، ج، ص، ط»: «الاعتبار بالتوبة» بَدَلَ «أن لا يَخْتارَ التَّوْبَةَ».

١٢. فِي «ب، ث، ج، ص»: «وَ المَخافَةُ».

الإعلامُ بالتبعية^١ إغراءً^٢ إذا انضاف^٣ إلى هذا العلم [العِلْمُ]^٥ بأنه سَيَتُوبُ^٦ لا مَحَالَةَ
وإن أقدمَ على المعاصي.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا^٧ يَأْمَنُ مِنْ أَنْ لَا^٨ يَسْتَكْتَبِرَ مِنَ الطَّاعَاتِ فَتَفُوتَهُ الْمَنَافِعُ
العظيمةُ، وَالنَّخُوفُ مِنَ فَوَاتِ الْمَنَفَعَةِ كَالنَّخُوفِ مِنْ فَوَاتِ الْمَضَرَّةِ.

[ثالثاً:] وَوَجَدْتُ عَبْدَ الْجَبَّارِ بِنَ أَحْمَدَ^٩ قَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا فَصلاً^{١٠} فِي الْمَغْنِيِّ^{١١}،
وَهُوَ أَنْ قَالَ:

إِنَّ الرِّسُولَ^{١٢} يَقَطُّعُ عَلَيَّ أَنَّهُ سَيَبْقَى^{١٣} إِلَى أَنْ يُوَدِّيَ الرِّسَالَةَ الَّتِي حُمِّلَهَا،
ثُمَّ بَعْدُ^{١٤} يَعُودُ حَالَهُ إِلَى أَنَّهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ مُسْتَقْبَلٍ يُجَوِّزُ أَنْ يَبْقَى^{١٥}

١. في «ش» و المطبوع: «بالتبعية». وفي «ه»: «بالبيته».

٢. أي إغراء للجمع.

٣. في «أ»: «إذ لا يضاف إليه». وفي «ق»: «إذ لا يضاف». وفي المطبوع: «إذا انضافه».

٤. في المطبوع: - «هذا». ٥. ما بين المعقوفين من المغني

٦. في «د»: «سيموت». وفي «ه»: «مسمور». وفي «ي»: «يسمونه». وفي المطبوع: «مأمور».

٧. في «أ، د، ط، ق، ه، ي» و المطبوع: - «لا».

٨. في «ب، ث، ج، ص»: - «يأمن من أن لا». وفي «د، ط، ه، ي» و المطبوع: - «من».

٩. هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسدي أبادي. كان شيخ المعتزلة في عصره.

ولي القضاة بالرّي، ومات فيها سنة ٤١٥هـ. له من التصانيف: المغني، وتنزيه القرآن عن

المطاعن، والأمثالي وغيرها. الأعلام، ج ٣، ص ٢٧٣؛ الوافي بالوفيات، ج ١٨، ص ٢٠ - ٢٢.

١٠. في «ط، ه» و المطبوع: «فضلاً».

١١. هكذا في مسائل المرتضى، ص ١٩٦. وفي النسخ و المطبوع: «المعنى».

١٢. في المغني: + «إنّما».

١٣. في المغني: «يبقى».

١٤. في المغني: «ثم من بعد تعود».

١٥. في المغني: «أن لا يبقى».

و أن ^١ يُقَطَّعَ تَكْلِيفُهُ؛ وَ كَذَلِكَ كَانَتْ أَحْوَالُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ^٢ تَنْتَهِي
إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ. وَ ذَلِكَ يُزِيلُ مَا يُذَكِّرُ ^٣ مِنَ الْإِغْرَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَجَلَ وَ الْخَوْفَ
إِنَّمَا يَزُولَانِ عَنِ الْمُكَلَّفِ ^٤ مَتَى عَلِمَ انْتِهَاءَ تَكْلِيفِهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ^٥
فَالْخَوْفُ قَائِمٌ ^٦.

وَ هَذَا الْجَوَابُ مُعْتَرِضٌ ^٧ بِأَن يُقَالَ: إِنَّمَا أُلْزِمَتِ الْإِغْرَاءَ فِي الْحَالِ الَّتِي يَقَطُّعُ فِيهَا
الْمُكَلَّفُ عَلَى أَنَّهُ سَيَبْقَى لَا مَحَالَةَ، وَ هِيَ الْحَالُ الَّتِي يَعْلَمُ فِيهَا بَقَاءَهُ إِلَى حِينِ الْأَدَاءِ.
فَأَمَّا بَعْدَ هَذِهِ ^٨ الْحَالِ، فَلَا قَطُّعَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى التَّبْقِيَةِ ^٩، وَ الْإِغْرَاءُ لَيْسَ
بِحَاصِلٍ؛ فَإِذَا عَلِمَ انْتِهَاءَ تَكْلِيفِهِ عَادَتِ الْحَالُ إِلَى الْإِغْرَاءِ. ^{١٠} فَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ
لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

١. في «ب، ث، ج، ص»: «أن».

٢. في المغني: «صلوات الله عليهم».

٣. في «ب، ث، ج، ص»: «يذكرها». و في «ش، ه» و المطبوع: «نذكره». و في المغني: «ذكره».

٤. في «أ، ق»: «يزيلان عن المكلف». و في «ه»: «يزولان عن». و في المطبوع: «يزولان عنه»،
كلها بدل «يزولان عن المكلف».

٥. في المغني: «إذا لم يعلم ذلك».

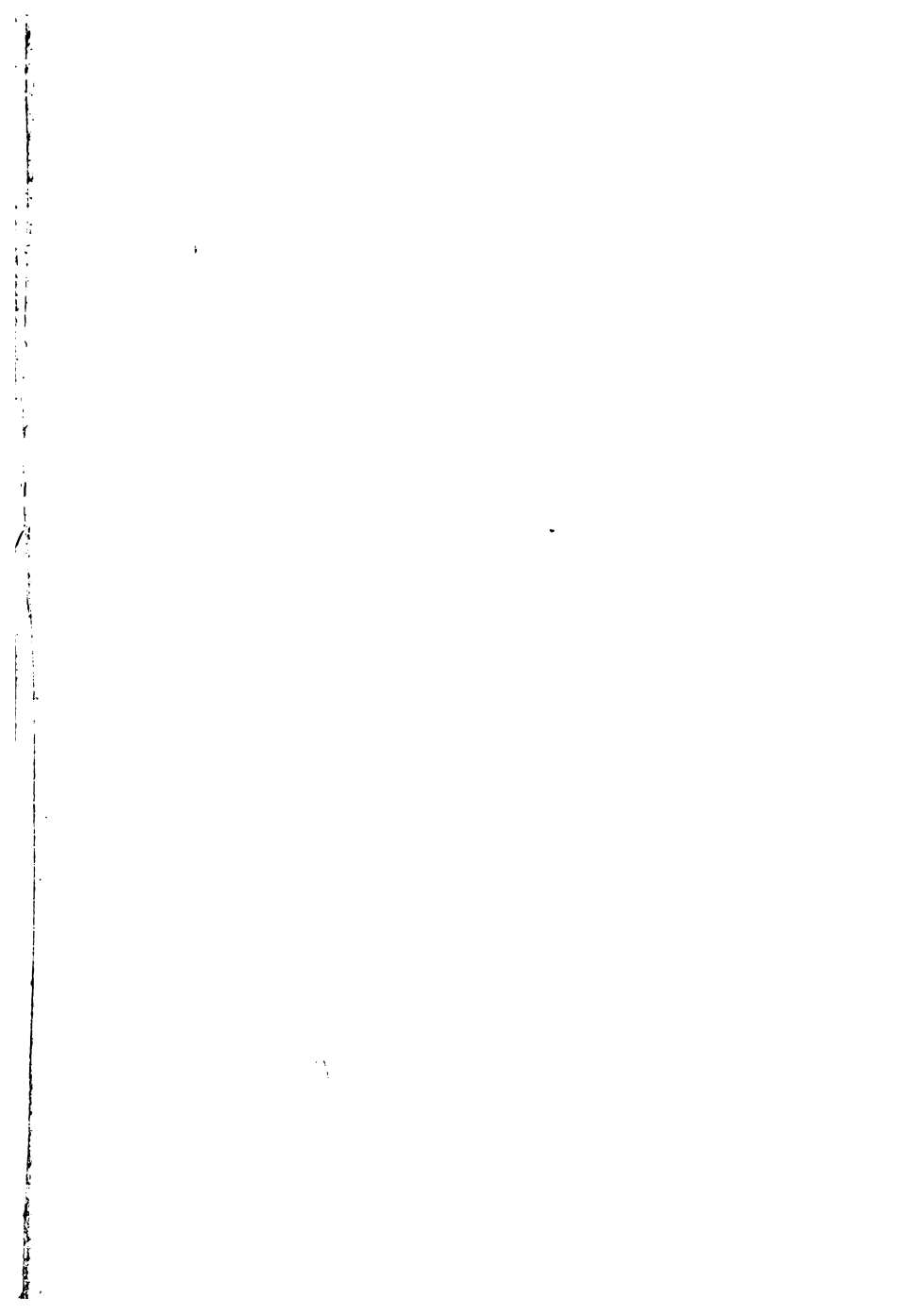
٦. المغني، ج ١٥ (النتبوات و المعجزات)، ص ١٤٤.

٧. في المطبوع: «يُعتَرَضُ».

٨. في المطبوع: «إلى».

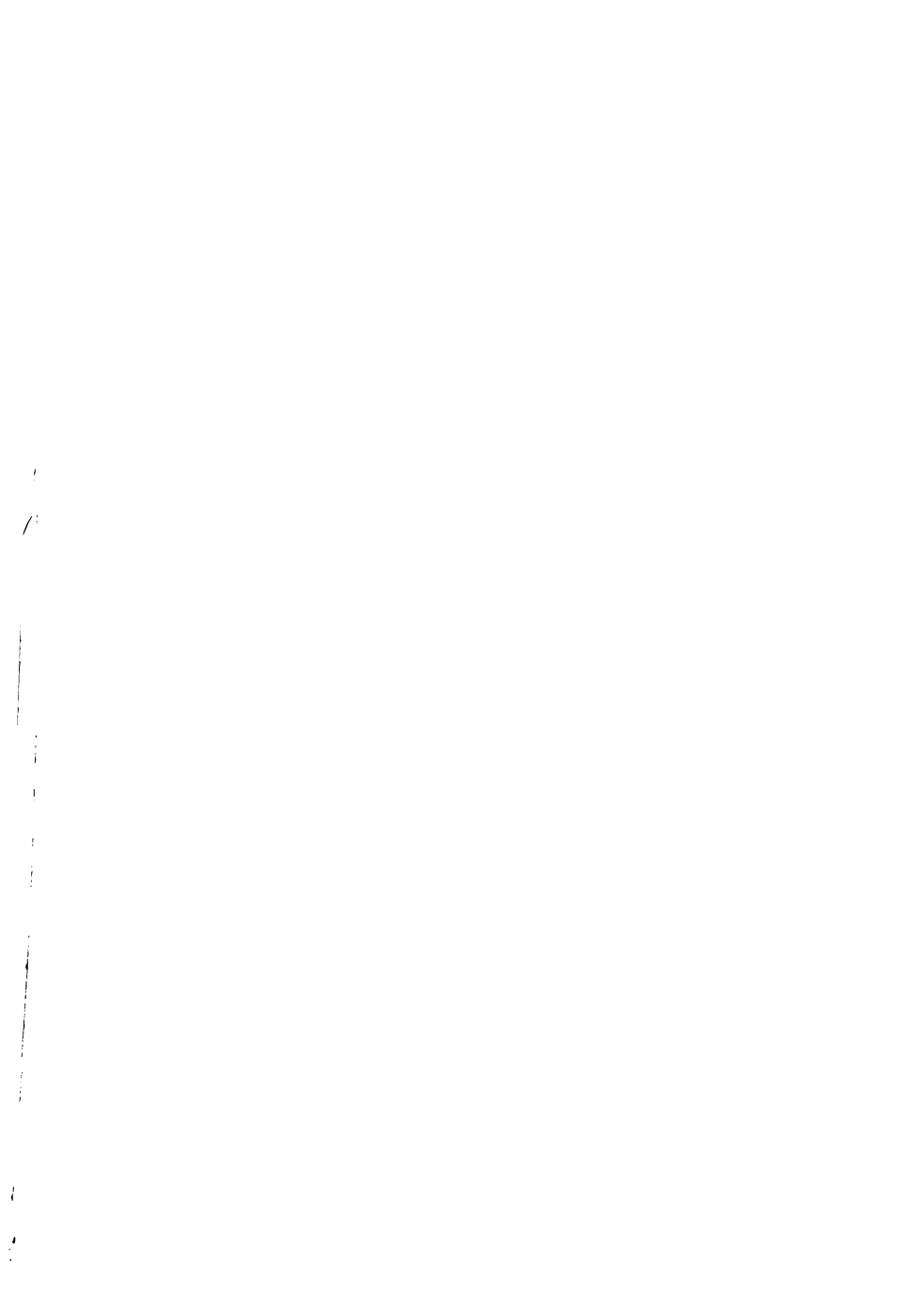
٩. في «أ»: «المنفعة». و في «ه»: «التبعية». و في المطبوع: «البقية».

١٠. من قوله: «ليس بحاصل...» إلى هنا ساقط من «ب، ث، ج، ص».



(٥٣)

مسألة في ميراث الأنبياء ﷺ



مقدمة التحقيق

وقع خلاف قديم بين الشيعة والسنة حول ميراث النبي صلى الله عليه وآله، وذلك بسبب النزاع الذي دار بين السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام وأبي بكر حول ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث رفض أبو بكر إعطاء ميراث الرسول صلى الله عليه وآله إلى ابنته فاطمة الزهراء عليها السلام بدعوى أن الأنبياء عليهم السلام لا يورثون، وبذلك صار البحث عاماً وشاملاً لميراث جميع الأنبياء عليهم السلام.

وكان الاستدلال المتعارف على هذه الدعوى هو حديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث؛ ما تركناه صدقة»، إلا أن الشريف المرتضى ذكر في هذه الرسالة دليلاً قياسياً استدلوا عليه لتأييد تلك النظرية، والدليل هو:

إذا كان أهل النبي يرثونه، لكانوا يتمنون موته لكي يصلوا إلى الإرث، إلا أن تمنى موت النبي كفر، فأراد الله تعالى تنزيه أهل النبي من ذلك، فمنعهم من أخذ ميراثه.

وأجاب على ذلك بما يلي:

أولاً: أن جعل ميراث النبي صدقة، سوف يعرض الفقراء بل جميع الأمة إلى تمنى موته، فإنه حتى الأغنياء يحتمل أن يصبحوا فقراء يوماً من الأيام، فيتمنون موته، وهذا إذا منع الله تعالى أهل نبيه من تمنى موته فقد عرض في المقابل أعداداً كبيرة من الأمة إلى ذلك.

ثانياً: أن إعطاء ميراث النبي إلى أهله، ثم نهيمهم عن تمنى موته، يعتبر تعريضاً لهم بمنزلة عالية ورفيعة من منازل التكليف؛ لأنهم إذا انتهوا عن ذلك مع وجود الداعي

إليه فسوف يستحقّون الثواب الجزيل، فيكون تعريضهم إلى ذلك إحساناً إليهم و
نعمة عليهم، فكيف يحرمهم الله تعالى من هذا الإحسان والإنعام؟!
ثالثاً: أنّ الله تعالى قد أقر أهل النبيّ على مختلف أنواع الذنوب والكفر، ولم
يكن ذلك تعريضاً لهم إلى القبائح، ولم يجب عليه أن ينزّههم من ذلك، فكذلك
ميراث النبيّ.

و الجدير بالذكر أنّ هذه الرسالة هي في الحقيقة من الرسائل الجديدة التي تمّ
العثور عليها في ضمن مخطوطات رسائل الشريف المرتضى التي قامت الأمانة العامّة
لمؤتمر ألفتية الشريف المرتضى بجمعها، وهي غير متنافية مع أفكاره وأسلوبه في
بيان المسائل العلميّة. و قام الشيخ البياضي العاملي (ت ٨٧٧هـ) بتلخيص بعض
مطالبها في كتابه، ونسبها إلى الشريف المرتضى.^١

مخطوطة الرسالة

لقد تمّ العثور على مخطوطة واحدة لهذه الرسالة، وهي:

مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٩٠٣/٤؛ تقع في الصفحة (٨ -

٩) من المجموعة الخطيّة.

و النسخة صحّحت بيد نفس الكاتب على الظاهر، وفيها موارد من الإعراب
مغلوبة، وكتب الناسخ في آخرها:

«تمّ و فرغ، و الحمد لله أولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً، و لا حول و لا قوة إلا بالله

العليّ العظيم. نمّقتها الشيخ حمزة متولّي مسجد الشمس في الحلة الفيحاء - حرسها
الله من البلاء - في سنة ستّة و ثمانين بعد الألف».

[مسألة في ميراث الأنبياء ﷺ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قال المرتضى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَجَدَّدَ لِمَنْ خَالَفَنَا فِي مِيرَاثِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يورَثُونَ بِطَرِيقَةِ قِيَاسِيَّةٍ - وَإِنَّمَا كَانَ مُعْوَلُهُمْ^٢ قَدِيمًا عَلَى السَّمْعِ وَالْخَبْرِ - فَقَالُوا: قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ كَانَ يورَثُ الْمَالَ فَقَدْ عَرَّضَ^٣ أَهْلُهُ وَوَرَثَتُهُ [١] أَنْ يَتَمَنَّوْا مَوْتَهُ عَلَى الْعَادَةِ الْجَارِيَةِ بِذَلِكَ، وَتَمَنِّي مَوْتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُفْرًا؛ فَزَعَى اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَهْلَهُ عَنْ^٤ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ.

الجوابُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: إِذَا جَعَلَ تَعَالَى مِيرَاثَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَدَقَةً، فَقَدْ عَرَّضَ جَمِيعَ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ جَمِيعَ الْأُمَّةِ لِمَا ذَكَرْتُمْ مِنْ^٥ تَمَنِّي مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَّا وَيَجُوزُ^٦ - وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا - أَنْ يَفْتَقِرَ فَيَكُونَ مِنَ أَهْلِ مِيرَاثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَإِنْ كَانَ مَنَعَ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ قَوْمًا^٧، فَقَدْ عَرَّضَ لَهَا مَنْ

١. تُطْبِعُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَ عَلَى نَسْخَةٍ وَاحِدَةٍ.

٢. فِي النِّسْخَةِ «مَقُولَتُهُمْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٣. فِي النِّسْخَةِ: «فَتَطْرُقُ مِنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٤. فِي النِّسْخَةِ: «مِنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٥. فِي النِّسْخَةِ: «لَمَّا ذَكَرْتَهُمْ مِنْهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٦. فِي النِّسْخَةِ: «وَ تَجُوزُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٧. وَ هُمْ أَهْلُهُ.

هو أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِهِمْ أضعافاً مُضاعَفةً؛ وإن كانَ نَزَّهَهُ عليه السلامُ عن^١ أن يَتَمَنَّى قومًا بأعيانِهِم مَوْتَهُ، فقد عَرَضَهُ^٢ لِأَن يَتَمَنَّى جميعَ الأُمَّةِ مَوْتَهُ بأن^٣ جَعَلَ ميراثَهُ صَدَقَةً.

فإذا قالوا: ما يَجْعَلُ الميراثُ لَهُم [طريقاً] لِتَمَنِّي مَوْتَهُ عليه السلامُ؛ لأنَّهُم عن ذلكَ مَنهَيونَ، و عليه مُعاقبونَ.

قلنا: كذلكَ نَقولُ^٤ في أهلهِ عليهم السلامُ؛ لأنَّهُم قد زُجِرُوا عن تَمَنِّي مَوْتَهُ عليه السلامُ، و متى فَعَلُوهُ كانوا مُخْطِئِينَ مُعاقَبِينَ، و عادَ الضَّررُ فِيهِ إليهِم عليهم السلامُ، و لا عَيْبَ بِذلكَ عَلَى النَبِيِّ عليه السلامُ و لا تَبِعَةً.

ثمَّ يُقالُ لَهُم: قد عَرَضَ اللهُ تَعَالَى وَرَثَةَ النَبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - بِأَن حَكَمَ أَنَّ ميراثَهُ لَهُم، و مَنَعَهُم بالنهيِ و الزجرِ عن تَمَنِّي مَوْتِهِ - لِمَنْزِلَةِ مِنَ التَّكْلِيفِ رَفِيعَةً جَلِيلَةً يُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا الثَّوَابُ الْجَزِيلُ؛ لأنَّهُم إذا كانوا أَهْلَ ميراثِهِ و مُسْتَحَقِّهِ، و لَم يَتَمَنُّوا مَوْتَهُ عليه السلامُ، عَدَلُوا بِذلكَ عن مُقْتَضَى الهَوَى^٥ فِي العادَةِ، و شَقَّ ذلكَ عَلَيْهِم، فَاسْتَحَقُّوا جَزِيلَ الثَّوَابِ، فَتَعْرِضُهُم لِذلكَ إِحسانًا إِلَيْهِم و نِعْمَةً عَلَيْهِم؛ فَكَيْفَ يُنْزَهُونَ و يُبَاعَدُونَ عَمَّا هو غايَةُ الإِحسانِ و الإِنعامِ؟

عَلَى أَنَّ اللهُ تَعَالَى قد أَقْدَرَ وَرَثَةَ النَبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى ضُرُوبِ الكُفْرِ و صُنُوفِ المَعاصِي و أنواعِ الكَبائِرِ، و لَم يَكُنْ فِي ذلكَ تَعْرِضٌ لِهذِهِ القَبائِحِ و لا وَجِبَ أن يُنْزَهُهُم عن هذِهِ الحالِ بِأَكْثَرِ مِنَ النَهيِ و الزجرِ؛ فَأَيُّ فَرَقٍ بَيْنَ ذلكَ

١. في النسخة: «من». و ما أثبتناه هو الصواب.

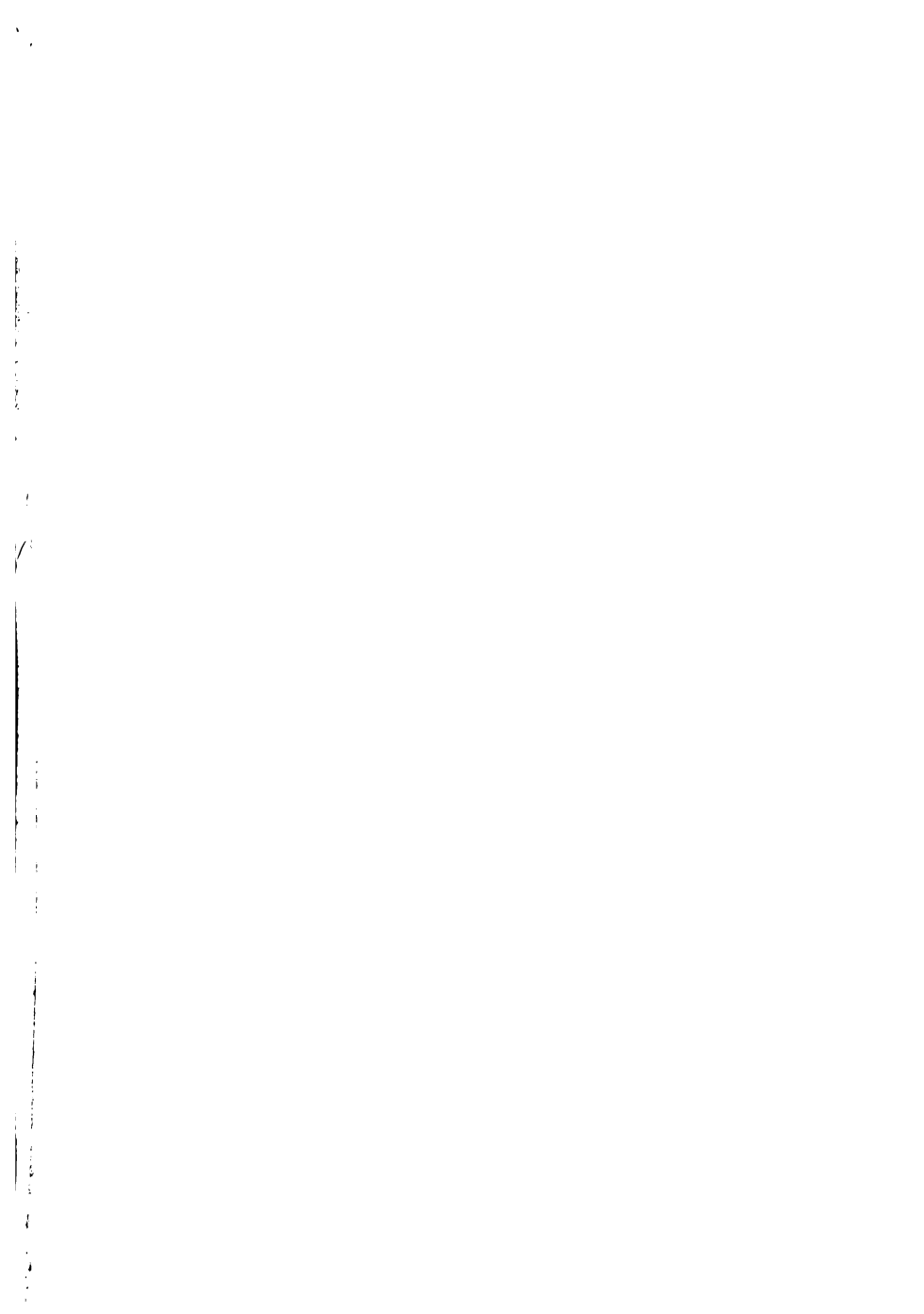
٢. في النسخة: «عوضه». و ما أثبتناه هو الصواب.

٣. في النسخة: «بل». و ما أثبتناه هو الصواب.

٤. في النسخة: «يقول». و ما أثبتناه هو الصواب. ٥. في النسخة: «التهوي». و ما أثبتناه هو الصواب.

أَجْمَعَ وَبَيَّنَ مَا ذَكَرُوهُ؟ وَكَيْفَ [لَمْ] يُنْزَهُوا عَمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا وَأَكْبَرُ؟ وَأَيُّ شَيْءٍ ذَكَرُوهُ فِي ذَلِكَ قِيلَ لَهُمْ مِثْلُهُ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ.

تَمَّتِ الرِّسَالَةُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.



(٥٤)

الرّسالة الباهرة
في فضل العترة الطاهرة



مقدمة التحقيق

أوردتها الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) بأكملها في آخر كتابه الاحتجاج، وسمّاها: «الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة» حيث قال: «احتجّاه قدس الله روحه في التعظيم و التقديم لأنتمنا عليهم السلام على سائر الوري ما عدا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، بطريقة لم يسبقه إليها أحد، ذكرها في رسالته الموسومة بالرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة»^١ كما ذكرها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، وسمّاها: «الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة»^٢ و تقدّم الأخيرين و قربُ عهدهما نسبياً من عهد الشريف المرتضى يدلّ على صحّة نسبة الرسالة إليه. إضافةً إلى أنه قد أرجع القارئ في أوائل الرسالة إلى المسائل الثبانيات و كتاب الانتصار - الذي سُمّي في هذه الرسالة باسم: «كتاب نُصرة ما انفردت به الشيعة الإمامية من المسائل الفقهيّة»، و هذان الكتابان من كُتب الشريف المرتضى المعروفة. إذن لا شكّ في صحّة نسبة «الرسالة الباهرة» إليه.

ثم إن العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) قد أورد الرسالة بأكملها في البحار نقلاً عن الاحتجاج.^٣

و يظهر ممّا بأيدينا من هذه الرسالة سقوط أولها؛ فهي تبدأ هكذا: «و ممّا يدلّ

١. الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٧.

٢. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٣. بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٣٣٢ - ٣٣٧.

أيضاً على تقديمهم عليهم السلام و تعظيمهم على البشر...»، ممّا يدلّ على أنّ الكلام معطوف على كلام سابق عليه قد سقط.

و قد تركّز بحث الشريف المرتضى في هذه الرسالة على مسألة تفضيل أئمة أهل البيت عليهم السلام على سائر البشر، و بذلك تكون تسمية الطبرسي لها المشتملة على كلمة «فضل» أدقّ تعبيراً عن محتوى الرسالة.

و «التفضيل» عنوان عامّ، تنطوي تحته عناوين متعدّدة، مثل: تفضيل الأنبياء على الملائكة، و تفضيل النبيّ على سائر الأنبياء، و تفضيل أمير المؤمنين على سائر الصحابة، و تفضيله على سائر البشر عدا النبيّ محمّد صلى الله عليه و آله. و قد كتبت رسائل متعدّدة حول هذه العناوين من قِبل المتكلمين، و خاصّة متكلمي الإمامية، تُراجَع في مظانّها.

محتوى الرسالة

و من العناوين المرتبطة بالتفضيل تفضيلُ أئمة أهل البيت عليهم السلام على سائر البشر، و هو الذي يشكّل موضوع «الرسالة الباهرة» فقد كتب الشريف المرتضى هذه الرسالة لإثبات ذلك، و استدلّ عليه بدليّين:

الدليل الأوّل: أنّ معرفتهم - كالمعرفة بالله تعالى - إيمان و إسلام، و أنّ الجهل بهم و الشكّ فيهم - كالجهل بالله و الشكّ فيه - كفر و خروج عن الإيمان. و ليست هذه الخصوصية لأحد من البشر إلّا للنبيّ صلى الله عليه و آله، و أمير المؤمنين عليه السلام، و الأئمة من ولده عليهم السلام، و أمّا باقي الأنبياء فليست لهم هذه الخصوصية؛ لأنّه لا تجب معرفتهم، و لا يتعلّق بها تكليف، سوى أنّ أسماء بعضهم وردت في القرآن، فوجب معرفتهم تصديقاً للقرآن، و إلّا فلا وجه لوجوب معرفتهم، و لا تعلّق لها بشيء من تكاليفنا؛ و هذا يعني تفضيل الأئمة عليهم السلام على سائر البشر.

ولأجل إكمال هذا الدليل أخذ في إثبات مقدّمته، وهي وجوب معرفة الأنمة، وأن معرفتهم إيمان، والجهل بهم كفر و خروج عن الإيمان، فأقام على ذلك دليلين: أحدهما: إجماع الإمامية على ذلك، وعدم اختلافهم فيه، وإجماعهم حجة؛ لدخول المعصوم فيه، كما هو محقق في بحث الإجماع. والآخر: إجماع الأمة؛ فإن بعض علماء الأمة ذهبوا إلى أنّ الصلاة على الآل في التشهد الأخير واجب، فتكون معرفتهم واجبة، فإن الصلاة عليهم فرع المعرفة بهم. فيما ذهب بعض آخر من علماء الأمة إلى استحباب الصلاة عليهم، فتكون من جملة العبادة التي لا تتحقّق من دون معرفتهم، وليس لأحد غير الأئمة عليهم السلام مثل هذه الخصوصية.

الدليل الثاني: أنّ الله تعالى قد غرس في قلوب الناس - على اختلاف مذاهبهم و دياناتهم - حبّهم و تعظيمهم و إكبارهم، فيقومون بقصد قبورهم من أقاصي الأرض. و في هذه النقطة سجّل لنا الشريف المرتضى، ملاحظة تاريخية مهمّة، وهي اهتمام أهالي نيسابور و ما حولها من المدن بزيارة الإمام الرضا عليه السلام في طوس بالجّمال الكثيرة و الأهبة التي لا يوجد مثلها إلا في حجّ بيت الله الحرام، و ذلك على الرغم من انحراف أهل خراسان عن أهل البيت عليهم السلام، و عدم اعتقادهم بإمامتهم. إنّ تسخير هذه القلوب القاسية هو كالخارق للعادات، و إلا فما الداعي لهؤلاء الناس أن يذهبوا إلى قبور الأئمة عليهم السلام دون غيرهم، فليست هناك بالتأكيد دواعٍ دنيويّة و لا تقويّة و لا غير ذلك، و إنّما هي مشيئة الله تعالى التي تدلّل الصعاب، و تقود بأزمّتها الرقاب. و هذا يدلّ على تفضيلهم على سائر الناس.

ثمّ تطرّق الشريف المرتضى إلى الإشكالات القائلة: ليس سبب هذا التعظيم أمراً خارقاً للعادة و خارجاً عن الطبيعة، بل سببه هو تعظيم المسلمين لأهل بيت الرسول صلى الله عليه و آله و عترته عليهم السلام، و كلّ من عظّم الرسول صلى الله عليه و آله، عظّم عترته.

فأجاب على هذا الإشكال بأن هذه الخصوصية ليست خاصة بأئمة أهل البيت عليهم السلام، فإن الكثير من ذرية الرسول صلى الله عليه وآله يشاركونهم فيها، لكن لا يهتم بهم المسلمون كل هذا الاهتمام، ولا يعظمونهم كل هذا التعظيم الذي يؤلونه للأئمة عليهم السلام، وهذا يدل على خصوصية اختصهم الله تعالى بها.

إضافة إلى أن الثابت تاريخياً أن الأئمة عليهم السلام كانوا في العقيدة، ومسائل الحلال والحرام، على خلاف ما يذهب إليه مخالفو الإمامية، وإذا شك أحد في ذلك، فعلى الأقل ما كان الأئمة عليهم السلام على مذهب أتباع تلك الفرق المجمعين على تعظيمهم، خاصة وأن شيوخ الإمامية كانوا بطانة للباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، ويظهرون أن كل ما يقولون به فقد أخذوه من هؤلاء الأئمة عليهم السلام، فلو لم يكونوا كذلك لتبرؤوا منهم، وأعلنوا ذلك، وهذا يدل على أنهم راضون بما كان ينسب إليهم الإمامية.

فلو كان الأمر كذلك فكيف يمكن لشخص أن يعظم شخصاً مخالفاً له في الرأي والعقيدة، ويتقرب إلى الله تعالى بزيارته وتعظيمه!!!

وهذا يدل على أن الله تعالى قد خرق العادة في حق هؤلاء الأئمة الهداة عليهم السلام، ليدل على عظم منزلتهم ورفعتهم وفضلهم على جميع البشر. فهذه هي أهم مضامين الرسالة.

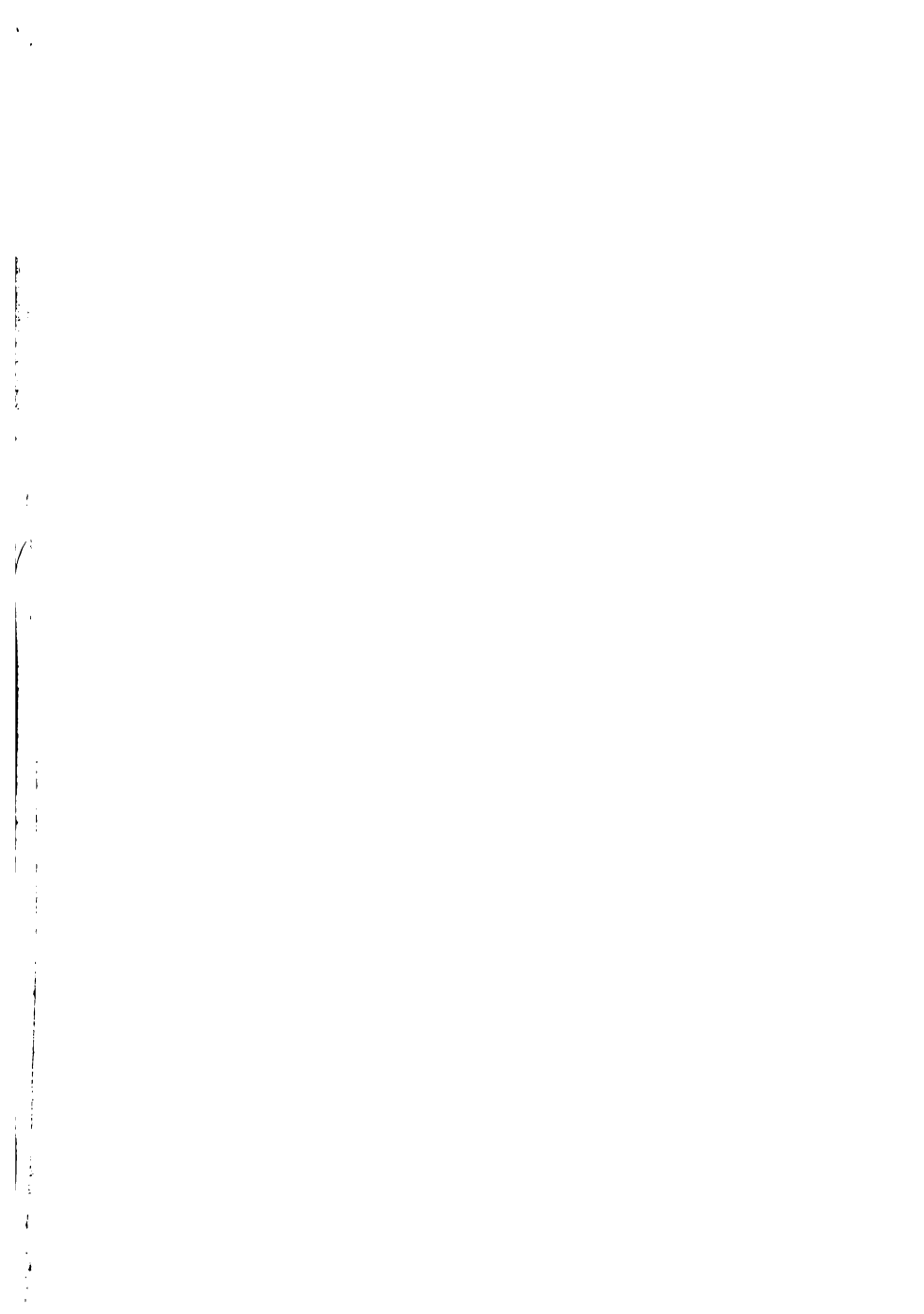
هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٤٩، كما طبعت في ضمن كتاب الاحتجاج، ج ٢، ص ٦١٧، وبحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٣٣٢ نقلاً عن الاحتجاج.

مخطوطات الرسالة

لم نثر على مخطوطة مستقلة لهذه الرسالة، فقمنا بانتزاعها من مخطوطات كتاب الاحتجاج، وقابلناها معها، إضافة إلى مقابلتها مع كتاب البحار والمطبوع.

و مواصفات مخطوطات الاحتجاج المعتمد عليها كما يلي:

١. مصوِّرة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقّمة ١٣٣٩، وأصل المخطوطة محفوظ في مكتبة الفاتكان برقم ١٧٧٤، تاريخ النسخ ٨٧٣هـ. و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مصوِّرة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقّمة ٢١٤، وأصل المخطوطة محفوظ في المكتبة التابعة لحرم السيِّدة فاطمة المعصومة عليها السلام في قم المقدّسة، برقم ٥٩١٤، تاريخ النسخ ٣ ذي الحجّة سنة ٩٨٢هـ و رمزنا لها بـ«ب».
٣. مصوِّرة مركز إحياء التراث الإسلامي، المرقّمة ٢٥٨٨، وأصل المخطوطة محفوظ في المكتبة المرتضوية - مشهد، و تاريخها يرجع إلى القرن الحادي عشر. و رمزنا لها بـ«ج».



الرَّسَالَةُ الْبَاهِرَةُ فِي فَضْلِ الْعِتْرَةِ الطَّاهِرَةِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^١:

وَمِمَّا^٢ يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى تَقْدِيمِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٣ وَتَعْظِيمِهِمْ^٤ عَلَى الْبَشَرِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَلَّنَا عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِهِمْ كَالْمَعْرِفَةِ بِهِ تَعَالَى^٥ فِي أَنَّهَا إِيمَانٌ وَإِسْلَامٌ، وَأَنَّ الْجَهْلَ بِهِمْ^٦ وَالشُّكَّ فِيهِمْ كَالْجَهْلِ بِهِ وَالشُّكَّ فِيهِ فِي أَنَّهُ كُفْرٌ وَخُرُوجٌ مِنَ الْإِيمَانِ؛ وَهَذِهِ مَنْزِلَةٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ إِلَّا لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَبَعْدَهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٧ وَالْأُئِمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ، عَلَى جَمَاعَتِهِمُ السَّلَامُ.

لَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِنُبُوَّةِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ - مِنْ آدَمَ إِلَى عَيْسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَجْمَعِينَ - غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْنَا، وَلَا تَعَلَّقَ لَهَا بِشَيْءٍ مِنْ تَكَالُيفِنَا؛ وَلَوْلَا أَنَّ الْقُرْآنَ وَرَدَّ بِنُبُوَّةِ مَنْ سُمِّيَ فِيهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَعَرَفْنَاهُمْ تَصَدِيقاً لِلْقُرْآنِ، وَإِلَّا فَلَا وَجَهَ لَوْجُوبِ

١. هكذا في المطبوع. و في جميع النسخ: - «رضي الله عنه».

٢. في المطبوع: «مما» بدون واو. ٣. في النسخ: - «عليهم السلام».

٤. في «ب»: «على تعظيمهم و تقديمهم».

٥. في «ب»: - «تعالى».

٦. هكذا في «أ» و البحار. و في المطبوع: - «بهم».

٧. في المطبوع: + «عليه السلام».

مَعْرِفَتِهِمْ عَلَيْنَا، وَ لَا تَعَلَّقْ لَهَا بَشْيَءٍ مِنْ أَحْوَالِ تَكْلِيفِنَا^١.
وَ بَقِيَ عَلَيْنَا أَنْ نَذُلَّ عَلَى أَنْ الْأَمْرَ عَلَى^٢ مَا ادَّعَيْنَاهُ.

[إجماع الإمامية على وجوب معرفة الأئمة عليهم السلام]

و الذي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِإِمَامَةِ مَنْ ذَكَرْنَاهُمْ^٣ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ جُمْلَةِ
الإيمانِ وَ أَنَّ الإِخْلَالَ بِهَا كُفْرٌ وَ رُجُوعٌ عَنِ الإِيمَانِ: إجماعُ الشيعة الإماميةِ على
ذلك؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ. وَ إجماعُهُمْ حُجَّةٌ؛ بِدَلَالَةِ أَنْ قَوْلَ الْحُجَّةِ الْمَعْصُومِ -
الذي قَدْ ذَلَّتِ الْعُقُولُ عَلَى وُجُودِهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ - فِي جُمْلَتِهِمْ وَ فِي زَمَرَتِهِمْ. وَ قَدْ
دَلَّلْنَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِنَا، وَ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي «جَوَابِ
الْمَسَائِلِ التَّبَائِيَّاتِ»^٤ خَاصَّةً، وَ فِي كِتَابِ «نُصْرَةَ مَا انْفَرَدَتْ بِهِ^٥ الشَّيْعَةُ الإِمَامِيَّةُ مِنْ^٦
الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ»^٧، فَإِنَّ هَذَا الْكِتَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْأَصْلِ.

[إجماع الأئمة على وجوب معرفة الأئمة عليهم السلام و فضيلتهم]

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ^٨ عَلَى وُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ بِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِإِجْمَاعِ الأُمَّةِ -
مُضَافاً إِلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ إجماعِ الإماميةِ -؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ
يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ^٩ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي التَّشْهَادِ الْأَخِيرِ

١. في المطبوع: «تكاليفنا».

٢. في «ب»: - «على».

٣. في «ب، ج» و المطبوع: «ذكرناه».

٤. راجع الفصل الأول من المسائل التَّبَائِيَّاتِ.

٥. في «أ»: - «به».

٦. من قوله: «المسائل التَّبَائِيَّاتِ» إلى هنا ساقط من «ج».

٧. الانتصار، ص ١، ٨١، ١٢٠، ٢٢٤، ٥٦٢.

٨. في «ب»: «نستدل».

٩. في «ب، ج» و المطبوع: - «محمد».

فَرَضَ وَاجِبٌ وَرُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ، مَتَى أَخْلَى بِهِ الْإِنْسَانُ^١ فَلَا صَلَاةَ لَهُ. وَ أَكْثَرُهُمْ يَقُولُ^٢: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي هَذَا التَّشْهُدِ عَلَى آلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ الصَّلَوَاتُ^٣ - فِي الْوُجُوبِ وَاللُّزُومِ وَوُقُوفِ إِجْزَاءِ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا^٤ - كَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^٥ وَآلِهِ. وَ الْبَاقُونَ مِنْهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ^٦.

فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَا بُدَّ لِكُلِّ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ وَاجِباً عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ^٧ الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ فَرَعٌ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِهِمْ. وَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادَةِ، وَ إِنْ كَانَ مَسْنُوناً مُسْتَحَبّاً، وَ التَّعَبُّدُ بِهِ يَتَقَضَى التَّعَبُّدُ بِمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ. وَ مَنْ عَدَا أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ لَا يُنْكِرُونَ^٨ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ^٩ وَآلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^{١٠} فِي التَّشْهُدِ مُسْتَحَبَّةٌ^{١١}.

١. في «أ» و المطبوع: و البحار: «من أخل به» بدل «متى أخل به الإنسان». و في هامش «أ»: «متى».
- و في «ب»: - «الإنسان».
٢. في «ب»: «يقولون».
٣. في «أ»: «صلى الله عليه وآله» بدل «عليهم الصلوات». و في «ب»: «صلى الله عليه وآله عليهم الصلوات».
٤. في جميع النسخ: «عليهم». و ما أثبتناه من المطبوع و البحار.
٥. في «ج»: - «صلى الله عليه».
٦. راجع للمزيد من أقوال الشافعية: فتح العزيز، ج ٣، ص ٤٩٣ و ٥١٦؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤٦٥ - ٤٦٧؛ فتح الوهاب، ج ١، ص ٩٥.
٧. في «ب»: «وإن».
٨. في «أ»: «لا يكون» بدل «لا ينكرون»، و في هامشها: «ينكرون» تحت «يكون».
٩. في «أ»: + «صلى الله عليه».
١٠. في «أ» و المطبوع: - «عليهم السلام».
١١. راجع: تحفة الفقهاء للسمرقندي، ج ١، ص ١٣٧؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٥٧٧ - ٥٨٠.

وَأَيُّ شُبُهَةٍ تَبْقَى مَعَ هَذَا فِي أُنْتَهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَفْضَلُ النَّاسِ وَأَجْلَهُمْ، وَذَكَرَهُمْ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ - مِنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ وَجُمْهُورِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ - أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ؟ وَهَلْ مِثْلُ^١ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ لِمَخْلُوقٍ سِوَاهُمْ أَوْ تَتَعَدَّاهُمْ^٢؟

[إجماع الأمة على لزوم تعظيم الأئمة عليهم السلام وإكبارهم]

وَمِمَّا يُمَكِّنُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ^٣: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَلْهَمَ جَمِيعَ الْقُلُوبِ وَغَرَسَ فِي كُلِّ النَّفْسِ^٤ تَعْظِيمَ شَأْنِيهِمْ وَإِجْلَالَ قَدْرِهِمْ عَلَى تَبَايُنِ مَذَاهِبِهِمْ وَاجْتِلَافِ دِيَانَاتِهِمْ وَنِحْلِهِمْ، وَ مَا أَجْمَعَ^٥ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِفُونَ الْمُتَبَايِنُونَ - مَعَ تَشْتِتِ الْأَهْوَاءِ وَتَشَعُّبِ الْأَرَءِ - عَلَى شَيْءٍ كِإِجْمَاعِهِمْ^٦ عَلَى تَعْظِيمِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ وَإِكْبَارِهِ^٧؛ إِنَّهُمْ^٩ يَزُورُونَ قُبُورَهُمْ، وَيَقْصِدُونَ مِنْ شَاحِطِ^{١٠} الْبِلَادِ وَشَاطِئِهَا^{١١} مَشَاهِدَهُمْ وَمَدَافِنَهُمْ وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي رُسِمَتْ^{١٢}، بِصَلَاتِهِمْ فِيهَا وَحُلُولِهِمْ بِهَا،

١. في «أ»: - «مثل».

٢. في «أ، ب»: «يتعداهم».

٣. أي على كونهم أفضل الناس وأجلهم.

٤. في «أ»: «نفوس».

٥. في البحار والمطبوع: «وما اجتمع».

٦. في «أ، ب»: «إجماعهم».

٧. في «ب»: «ما».

٨. في المطبوع والبحار: «وإكبارهم».

٩. كذا في جميع النسخ والمطبوع والبحار، ولعل الأنسب: «فإنهم».

١٠. الشُّحْطُ: البُعدُ. و«شاحطُ البلاد»: ما تَبَاعَدَ مِنْهَا. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٣٢٥ (شحط).

١١. في المطبوع والبحار: «وشاطئها». و«شَطَّ بِمَعْنَى: «بَعَدَ». لسان العرب، ج ٧، ص ٣٣٤ (شطط).

و شاطئ الوادي: جانبه. المفردات، ص ٤٥٥ (شطأ).

١٢. في «أ، ج» والمطبوع: «وُرسِمت».

و يُنْفِقُونَ فِي ذَلِكَ الْأَمْوَالِ، وَ يَسْتَنْفِدُونَ^١ الْأَحْوَالَ.
 فَقَدْ خَبَّرَنِي^٢ مَنْ لَا أَحْصِيهِ كَثْرَةً أَنَّ أَهْلَ نَيْسَابُورَ وَ مَا^٣ وَالْآهَاءِ مِنْ تِلْكَ الْبُلْدَانِ
 يَخْرُجُونَ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَى طُوسَ لِزِيَارَةِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرَّضَا -
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا^٤ - بِالْجَمَالِ الْكَثِيرَةِ وَالْأَهْبِ^٥ الَّتِي لَا يُوجَدُ مِثْلُهَا إِلَّا لِلْحَجِّ إِلَى
 بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ^٦؛ هَذَا^٧ مَعَ الْمَعْرُوفِ مِنْ انْحِرَافِ أَهْلِ خُرَاسَانَ عَنِ هَذِهِ الْجِهَةِ وَ
 إِزْوَارِهِمْ^٨ عَنِ هَذَا الشَّعْبِ. وَ مَا تَسْخِيرُ هَذِهِ الْقُلُوبِ الْقَاسِيَةَ وَ عَطْفُ هَذِهِ الْأُمَّمِ
 النَّائِيَةِ^٩ إِلَّا كَالْخَارِقِ لِلْعَادَاتِ وَ الْخَارِجِ^{١٠} عَنِ الْأُمُورِ الْمَأْلُوفَاتِ؛ وَإِلَّا فَمَا الْحَامِلُ^{١١}
 لِلْمُخَالِفِينَ لِهَذِهِ النَّحْلَةِ الْمُتَحَازِينَ عَنِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ عَلَى أَنْ يُرَاحُوا هَذِهِ الْمَشَاهِدَ
 وَ يُعَادُواهَا، وَ يَسْتَنْزِلُوا عِنْدَهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْأَرْزَاقَ، وَ يَسْتَفْتِحُوا^{١٢} بِهَا^{١٣}

١. قال الفراهيدي في كتاب العين، ج ٨، ص ٥٠ (نقد): «نَقَدَ الشَّيْءُ نَقْدًا، أَي فَنَيْ. وَ أَنْفَدَ الْقَوْمُ: نَقَدَ زَادُهُمْ. وَ اسْتَنْفَدُوا: نَقَدَ مَا عِنْدَهُمْ».
٢. في المطبوع والبحار: «أخبرني».
٣. في المطبوع والبحار: «وَمَنْ».
٤. في «أ، ب»: «عليه السلام».
٥. في البحار والمطبوع: «الأهبة»، و «الأهبة»: «الغدة». و جمعها: أهب. كتاب العين، ج ٤، ص ٩٩ (أهب).
٦. في المطبوع والبحار: - «الحرام».
٧. هكذا في «أ، ب»، و في غيرهما: «وهذا».
٨. الإزوارز عن الشيء: الانحراف و العُدُولُ عنه. راجع: لسان العرب، ج ٤، ص ٣٣٥ (زور).
٩. في «ب»: «الباقية»، و في هامشها كما أثبتناه. و في «ج» والبحار والمطبوع: «البائنة».
١٠. في «أ»: «إلا لخارق للعادات و خارج».
١١. في «أ»: «الداعي».
١٢. في «أ»: «و يستفتح».
١٣. في جميع النسخ والمطبوع والبحار: - «بها». و ما أثبتناه فقد استفدناه من الاحتجاج.

الأغلاق، و يَطْلُبُوا بِبَرَكَاتِهَا الْحَاجَاتِ، و يَسْتَدْفِعُوا^١ الْبَلِيَّاتِ؛ و الْأَحْوَالُ الظَّاهِرَةُ كُلُّهَا لَا تَوْجِبُ ذَلِكَ، و لَا تَقْتَضِيهِ، و لَا تَسْتَدْعِيهِ^٢؛ و أَلَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَيَمْنُ يَعْتَقِدُونَ - هُمْ^٣ أَوْ أَكْثَرُهُمْ^٤ - إِمَامَتَهُ و فَرَضَ طَاعَتِهِ، و أَنَّهُ فِي الدِّيَانَةِ مُوَافِقٌ لَهُمْ غَيْرُ مُخَالِفٍ، و مُسَاعِدٌ غَيْرُ مُعَايِدٍ.

و مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونُوا فَعَلُوا ذَلِكَ لِذِي دَوَاعِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّ^٥ الدُّنْيَا عِنْدَ غَيْرِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ مَوْجُودَةٌ، و عِنْدَهَا هِيَ مَفْقُودَةٌ. و لَا لَتَقِيَّةَ و اسْتِصْلَاحَ؛ فَإِنَّ التَّقِيَّةَ هِيَ فِيهِمْ، لَا مِنْهُمْ، و لَا خَوْفَ مِنْ جِهَتِهِمْ، و لَا سُلْطَانَ لَهُمْ، و كُلُّ خَوْفٍ إِنَّمَا هُوَ عَلَيْهِمْ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا دَاعِي الدِّينِ؛ و ذَلِكَ هُوَ الْأَمْرُ الْغَرِيبُ الْعَجِيبُ الَّذِي لَا يَنْفَعُ فِي مِثْلِهِ إِلَّا مَشِيئَةُ اللَّهِ، و قُدْرَةُ الْقَادِرِ^٦ الْقَهَّارِ الَّتِي تُذَلِّلُ الصَّعَابَ و تَقْوِدُ بِأَرْمَتِهَا الرُّقَابَ.

[دَفْعُ شُبُهَةِ فِي الْمَقَامِ]

و لَيْسَ لِمَنْ جَهَلَ هَذِهِ الْمَرْيَةَ أَوْ تَجَاهَلَهَا و^٧ تَعَامَى عَنْهَا و هُوَ يُبَصِّرُهَا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْعِلَّةَ فِي تَعْظِيمِ غَيْرِ فِرْقِ الشَّيْعَةِ لَهُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَيْسَتْ مَا عَظَّمْتُمُوهُ^٨ و فَخَّمْتُمُوهُ و ادَّعَيْتُمْ خُرْقَهُ لِلْعَادَةِ و خُرُوجَهُ عَنِ^٩ الطَّبِيعَةِ؛ بَلْ هِيَ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ

١. في «أ»: «و يستدفع».

٢. في المطبوع: «و يستدعيه» بدل «و يستدفعوا البليات؛ و الأحوال الظاهرة...» إلى هنا.

٣. في «ج» و «بحار و المطبوع»: «يعتقدونهم» بدل «يعتقدون - هم».

٤. في «ب»: «و أكثرهم» و في «بحار و المطبوع»: «و أكثرهم يعتقدون» بدل «أو أكثرهم».

٥. في «ب»: «+ دواعي».

٦. في المطبوع: «- القادر».

٧. في «أج»: «أو».

٨. في «ج»: «عظّموه».

٩. في «بحار و المطبوع»: «من».

مِن عِتْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَكُلُّ مَنْ عَظَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَلَا بُدَّ
مِنْ أَنْ يَكُونَ لِعِتْرَتِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ مَعْظُماً مُكْرَماً؛ وَإِذَا انْصَافَ إِلَى الْقَرَابَةِ الزُّهْدُ وَهَجْرُ
الدُّنْيَا وَالْعِفَّةُ^١ وَالْعِلْمُ، زَادَ الْإِجْلَالَ وَالْإِكْرَامَ^٢؛ لَزِيَادَةِ أَسْبَابِهِمَا^٣.

وَالجَوَابُ عَن هَذِهِ الشُّبْهَةِ الضَّعِيفَةِ: أَنَّ قَدْ شَارَكَ أَنْمَتْنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فِي
حَسَبِهِمْ وَنَسَبِهِمْ^٤ وَقَرَابَتِهِمْ^٥ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٦ - غَيْرُهُمْ، وَكَانَتْ
لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ عِبَادَاتٌ ظَاهِرَةٌ، وَزَهَادَةٌ فِي الدُّنْيَا بَادِيَةٌ، وَسِمَاتٌ جَمِيلَةٌ، وَصِفَاتٌ
حَسَنَةٌ، مِنْ وُلْدِ أَبِيهِمْ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامُ^٧، وَمِنْ وُلْدِ عَمِّهِمُ^٨ الْعَبَّاسِ رِضْوَانُ اللَّهِ
عَلَيْهِ^٩؛ فَمَا زَأَيْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَعْظِيمِهِمْ، وَزِيَارَةِ مَدَافِينِهِمْ، وَالِاسْتِشْفَاعِ بِهِمْ
فِي الْأَعْرَاضِ، وَالِاسْتِدْفَاعِ بِمَكَانِهِمْ لِلْأَعْرَاضِ^{١٠} وَالْأَمْرَاضِ، وَمَا وَجَدْنَا مُشَاهِداً
مُعَايَناً فِي هَذَا الشَّرْكِ^{١١}، وَإِلَّا^{١٢} فَمَنْ ذَا^{١٣} الَّذِي أَجْمَعَ عَلَى فِرَاطِ إِعْظَامِهِ وَإِجْلَالِهِ

١. في «أ»: «و الفقه».

٢. في «أ»: «و الإكبار».

٣. في «ب»: «أسبابها».

٤. في «أ، ج»: «نسبهم و حسبهم».

٥. في «ج»: «و المطبوع و البحار:» و «قرباتهم».

٦. في المطبوع: «و سلم».

٧. في «أ»: «عليهم السلام» بدل «عليه و آله السلام». و في «ب»: - «عليه و آله السلام».

٨. في جميع النسخ و المطبوع و البحار: - «عمهم». و ما أثبتناه إنما استفدناه من الاحتجاج.

٩. في «ب»: «عليهم».

١٠. في «أ»: «الأعراض».

١١. في «أ» و حاشية «ب»: «الاشترار».

١٢. في «ج» و البحار و المطبوع: «ألا» بدل «و إلا».

١٣. في «أ، ب»: - «ذا».

من سائر صنوف العترة يجري في هذه الحال مجزى^١ الباقر والصادق والكاظم والرضا، صلوات الله عليهم أجمعين؟! لأن من عدا من ذكرناه^٢ من صلحاء العترة وزهادها [فهو] ممن يعظمه فريق من الأمة ويعرض عنه فريق، ومن عظمه منهم وقدمه لا ينتهي في الإجلال والإعظام إلى الغاية التي ينتهي^٣ إليها من ذكرناه. ولولا أن تفصيل^٥ هذه الجملة ملحوظ معلوم لفصلناها على طول ذلك، ولأسمينا^٦ من كئينا عنه، ونظرنا بين كل معظم مقدم من العترة؛ ليعلم أن الذي ذكرناه هو الحق الواضح، وما عداه هو الباطل الماصح^٧.

وبعد، فمعلوم ضرورة أن الباقر والصادق ومن وليهما^٨ من الأئمة^٩ - صلوات الله عليهم أجمعين - كانوا في الديانة والاعتقاد وما يتنون من حلال و^{١٠} حرام على خلاف ما يذهب إليه مخالفو الإمامية؛ وإن ظهر^{١١} شك في ذلك كله^{١٢} فلا شك ولا شبهة على منصف في أنهم لم يكونوا على مذهب الفرق^{١٣} المختلفة

١. هكذا في «أ، ب» وفي غيرهما: «في هذه الحالة يجري» بدل «يجري في هذه الحال».

٢. في «أ»: «ذكرناه».

٣. في «أ»: «انتهى».

٤. في «أ، ب»: «فيمن». وفي «ج»: «مما».

٥. في «ب»: «تفصيل».

٦. في «ب»: «ولسмина».

٧. مصحح الشيء مصوحاً: ذهب وانقطع. الصحاح، ج ١، ص ٤٠٥ (مصح).

٨. في «ب»: «وليهم».

٩. في «أ»: «أئمة أبائهما»، وفي «ب»: «أئمة أبائهم» كلاهما بدل «الأئمة».

١٠. في «ب»: «أو».

١١. في «ب»: «أظهر».

١٢. في «ج»: «كله».

١٣. في البحار والمطبوع: «الفرقة».

المُجْتَمِعَةَ^١ عَلَى تَعْظِيمِهِمْ وَالتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهِمْ.
 وَكَيْفَ يَعْتَرِضُ رَبِّبٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ^٢، وَمَعْلُومٌ صُرُورَةٌ أَنَّ شُيُوخَ الإِمَامِيَّةِ
 وَسَلَفَهُمْ فِي تِلْكَ الأَزْمَانِ^٣ كَانُوا بِطَانَةً لِلْبَاقِرِ^٤ وَالصَادِقِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ
 وَسَلَامُهُ^٥ عَلَيْهِمَا - وَمَنْ وَلِيَهُمَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٦، وَمُلَازِمِينَ لَهُمْ، وَمُتَمَسِّكِينَ بِهِمْ،
 وَمُظْهِرِينَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَعْتَقِدُونَهُ وَيَنْتَحِلُونَهُ وَيُصَحِّحُونَهُ أَوْ يُبْطِلُونَهُ^٧ فَعَنْهُمْ^٨
 تَلْفُوهُ وَمِنْهُمْ أَخْذُوهُ؟! فَلَوْ لَمْ يَكُونُوا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٩ بِذَلِكَ رَاضِينَ وَعَلَيْهِ مُقَرَّرِينَ
 لِأَبْوَاءِ عَلَيْهِمْ نِسْبَةَ تِلْكَ المَذَاهِبِ إِلَيْهِمْ وَهُمْ^{١٠} مِنْهَا بَرِيثُونَ خَلِيُونَ، وَلَنَفَوْا مَا بَيْنَهُمْ
 مِنْ مُوَاصَلَةٍ وَمُجَالَسَةٍ وَمُلَازِمَةٍ وَمُؤَالَاةٍ وَمُصَافَاةٍ وَمَدْحٍ وَإِطْرَاءٍ وَتَنَاءٍ،
 وَلِأَبْدَلُوهُ^{١١} بِالذَّمِّ وَاللُّومِ وَالتَّبْرَاءَةِ وَالعَدَاوَةِ. فَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَنَّهُمْ^{١٢} عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^{١٣}

١. في «ب»: «المجمعة».

٢. في «أ»: «ذكرنا».

٣. في «أ»: «ذلك الزمان». وفي «ب»: «ذلك الأزمان».

٤. في «ب»: «الباقر».

٥. في المطبوع: - «وسلامه». وفي «ب»: «عليهما السلام».

٦. في «ب»: «عليهم أجمعين السلام». وفي «ج» و «ب» و «ح»: «كانوا بطانة للصادق والكاظم والباقر عليهم السلام» بدل «كانوا بطانة للباقر...» إلى هنا. وفي «ج»: «صلوات الله وسلامه عليهم» بدل «عليهم السلام».

٧. في «أ»: «يعتقدونه ويصححونه وينالونه»، وفي حاشيتها: «أو يبطلونه وينتحلونه».

٨. في «ج»: «فمنهم».

٩. في «ج» و «ب» و «ح»: «عليهم السلام» بدل «عليهم السلام».

١٠. في «ب»: «وهما».

١١. في «أ»: «ولأبدلوها».

١٢. في «أ، ب»: «لم يكن على أنهم» وفي «ج»: «لم يكونوا» بدل «لم يكن أنهم».

١٣. في «ب»: - «عليهم السلام». وفي «أ»: «عليهم الصلاة والسلام».

لهذه المذاهب معتقدون، وبها راضون، لبان لنا واتضح؛ ولو لم يكن إلا هذه الدلالة، لكفت وأغنت.

وكيف يطيب قلب عاقل أو يسوغ في الدين لأحد أن يعظم في الدين من هو على خلاف ما يعتقد أنه الحق وما سواه باطل، ثم ينتهي في التعظيمات والكرامات إلى أبعاد الغايات وأقصى النهايات؟! وهل جرت بمثل ذلك عادة، أو مضت عليه سنة؟

أولا يزون أن الإمامية لا تلتفت إلى من خالفها من العترة وحاد عن جادتها في الديانة ومحجتها في الولاية، ولا تسمح له بشيء من المدح والتعظيم فضلاً عن غايته وأقصى نهايته؛ بل تبرأ^٢ منه، وتعاديه، وتجريه في جميع الأحكام مجرى من لا نسب له ولا حسب^٣ ولا قرابة ولا علقه؟

وهذا يوقظ على أن الله تعالى خرق في هذه العصابة العادات، وقلب الجبال؛ ليبين عن^٤ عظيم منزلتهم وشريف مرتبتهم. وهذه فضيلة تزيد على الفضائل، وتربي^٥ على جميع الخصائص والمناقب، وكفى بها برة هانئ لا تحأ وميزاناً راجحاً.

والحمد لله رب العالمين.

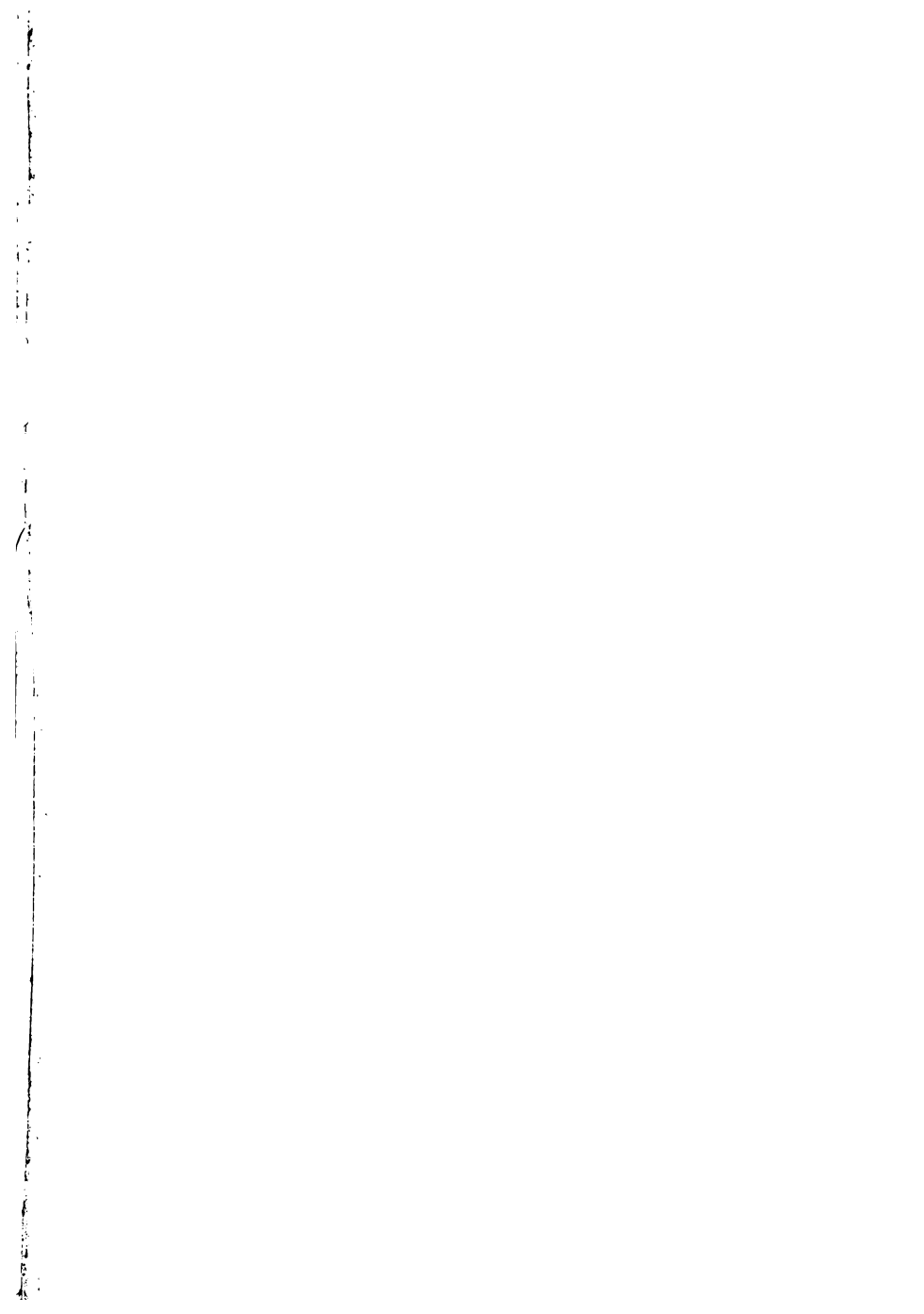
١. في البحار والمطبوع: «هذا» بدل «ذلك».
٢. في المطبوع والبحار: «تبرأ».
٣. في البحار والمطبوع: «+ له».
٤. هكذا في «أ»، وفي غيرها: «من».
٥. في البحار والمطبوع: «و توفي». وفي «أ»: «و ترقى».

(٥٥)

مسألة في وجه اختصاص الأئمة

الإثني عشر عليهم السلام بالإمامة

دون سائر أهل البيت



مقدمة التحقيق

سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة أن يذكر الدليل على حصر الأئمة عليهم السلام في اثني عشر إماماً لا أكثر، بحيث لا تشمل الإمامة غيرهم من أهل البيت، فأجاب بطرح دليلين على ذلك:

الدليل الأول: وهو دليل الاعتبار، وقد ركّز في هذا الدليل على ما برز عن الأئمة الاثني عشر عليهم السلام من علوم و معارف فاقوا بها كلّ من عاصرهم، ولذلك استحقوا الإمامة دون غيرهم، و ذكر أمثلة لعلومهم، و فصل الكلام في ذلك.

الدليل الثاني: وهو دليل النصّ، حيث نقل حديث الأئمة الاثني عشر من كتب العامة و الخاصة، و نقل بهذا الصدد روايتين مسندتين عن طريق شيخه المفيد (ت ١٣٥هـ)، و هي حالة نادرة في كتب و رسائل الشريف المرتضى، فإنّه لا يذكر عادة اسم الشيخ المفيد، كما لا ينقل روايات مسندة. ثمّ إنّ نقل حديث اللوح الأخضر، و ذكر أنّه مشهور بين الطائفة.

نسبتها إلى المؤلف

و هذه الرسالة هي من الرسائل الجديدة التي تمّ العثور عليها في ضمن رسائل الشريف المرتضى الأخرى المخطوطة، و قد نقل منها الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) مقطوعاً بتصرّف، و لم يصرّح بأنّه نقله من إحدى رسائل الشريف المرتضى^١.

١. راجع: إعلام الوري، ج ٢، ص ١٩٩.

ثمّ الغريب في الدليل الأول المتقدّم هو أنّ الشريف المرتضى عندما تعرّض إلى بحث الأئمة الاثني عشر في بعض كتبه لم يُشر إليه، وإنّما ذكر دليلاً آخر، وعبر عنه بأنّه من قويّ ما يُعتمد عليه، وهو أنّه قد ثبت وجوب عصمة الإمام، ووجوب ثبوت الإمامة في كلّ عصر، وإذا لاحظنا شرط العصمة، نجده غير متوفّر إلاّ في الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وهذا يدلّ على إمامتهم. وهناك تفاصيل أخرى في الدليل تراجع في محلّها^١. إنّ عدم تعرّض الشريف المرتضى إلى هذا الدليل في هذه الرسالة قد يثير بعض الشكوك حول نسبة الرسالة إليه.

و على أيّ حال، فالرسالة قديمة؛ فإنّها من مصادر الطبرسي كما تقدّم، كما أنّها من تأليف أحد تلامذة الشيخ المفيد، حيث تقدّم وجود روايتين في الرسالة ينقلها المؤلّف عن الشيخ المفيد مباشرة، وهذا الأمر يعطي قيمة خاصّة للرسالة؛ فإنّها إذا لم تكن للشريف المرتضى، فهي لبعض معاصريه من تلامذة الشيخ المفيد. والجدير بالذكر أنّ المحقّق الكراچكي (ت ٤٤٩هـ) - وهو من تلامذة الشيخ المفيد - قد ألّف رسالة أخرى حول نفس الموضوع، سماها «الاستبصار في النص على الأئمة الأطهار عليهم السلام»، واستدلّ فيها على إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام بالنصوص المروية من طرق الخاصّة والعامّة.

مخطوطة الرسالة

لقد تمّ العثور على مخطوطة واحدة لهذه الرسالة، وهي:
مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٧٥٣٩؛ تقع في الصفحات (١٠ - ١٦) من المجموعة.

[مسألة في وجه اختصاص الأئمة الإثني

عَشَرَ عليهم السلام بالإمامة دون سائر أهل البيت]¹

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ سَيِّدُنَا الشَّرِيفُ المَرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَأَلْتُ - أَدَامَ اللَّهُ تَعَالَى جِرَاسَتَكَ - مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الأئمةَ اثْنَا عَشَرَ؟ وَلِمَ اخْتَصَصْتُمْ أَنْتُمْ بِهَا ² دُونَ أَهْلِ البَيْتِ كُلِّهِمْ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «إِنِّي مُخَلَّفٌ فِيكُمْ التَّقْلِينَ؛ كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي؛ حَبَلَيْنِ مَمْدُودَيْنِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ، مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضَلُّوا» ³، فَمَا وَجْهَ اخْتِصَاصِكُمْ بِهَذَا العَدَدِ ⁴ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ؟

١. نُطِيعَ هَذِهِ الرِّسَالَةَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ، وَ عَلَى نَسْخَةٍ وَاحِدَةٍ.

٢. كَذَا، وَ لَعَلَّ الصَّوَابَ: «وَلِمَ خَصَّصْتُمُوهُمْ بِهَا».

٣. الطَّرِيقَ وَ الأَسَانِيدَ إِلَى مَضْمُونِ الحَدِيثِ كَثِيرَةٍ بِحَيْثُ بَلَغَتْ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ؛ فَرَاجِعَ: الأَمَالِي لِلصَّدُوقِ، ص ٦١٦، المَجْلِسِ ٧٦، ح ٣؛ عِيُونَ أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٢٠٨، ح ١؛ معاني الأخبار، ص ٩٠، ح ٥؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٨؛ تحف العقول، ص ٤٢٦؛ كفاية الأثر، ص ٢٦٥؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٤ و ١٧؛ وَ ج ٤، ص ٣٧١؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٤٣٢؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٤٨؛ السنن الکبری للبيهقي، ج ٧، ص ٣٠؛ وَ ج ١٠، ص ١١٤؛ خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائي، ص ٩٣؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٢٩٧، ح ١٠٢١؛ وَ ص ٣٠٣، ح ١٠٢٧.

٤. أَي فَمَا وَجْهَ جَعَلِكُمْ عِدَدَ الأئمةِ خَاصًّا بِهَذَا العَدَدِ. وَ لَعَلَّ الأَنسَبَ: «فَمَا وَجْهَ اخْتِصَاصِكُمْ الأئمةَ بِهَذَا العَدَدِ».

و الجواب عن ذلك: أن الذي نَعَلِمَ به «أن هذا العَدَدَ المخصوصَ المُعَبَّرَ عن جماعة أهل البيت عليهم السلام هُم الأئمةُ دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ» طُرُقٌ كثيرةٌ؛ أَحَدُهَا الاعتبَارُ، والثانيةُ النَّصُّ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ. وَ أَنَا أَذْكَرُ لَكَ هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ وَ أَقْتَصِرُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ جَمِيعِ ذَلِكَ يَطُولُ وَ يَخْرُجُ عَنِ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ.

فَأَمَّا طَرِيقَةُ الْعِتَابِ: فَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنَ عِتَابِ الَّذِينَ عَيَّنَاهُمْ وَ مَيَّزْنَاهُمْ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي تَفَرَّقُ^٢ فِيهَا النَّاسُ وَ اجْتَمَعَ سَائِرُهَا فِيهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. فَمِنْ ذَلِكَ مَا ظَهَرَ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ عِلْمِ الدِّينِ مِمَّا بَهَّرَ ذَوِي الْعُقُولِ وَ الْأَذْهَانَ، حَتَّى افْتَقَرَ إِلَيْهِ كَافَّةُ أَهْلِ عَصْرِهِ مِنْ رِئِيسٍ وَ تَابِعٍ لِرِئِيسٍ، وَ فَرَعَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ فِي عِلْمِ الْأَحْكَامِ وَ الْحَلَالِ وَ الْحَرَامِ، وَ أَخَذَ الْمُتَكَلِّمُونَ أُدْلَةَ التَّوْحِيدِ مِنْ مَعْنَى أَفْظَاظِهِ وَ كَلَامِهِ، وَ حَفِظَ طَالِبُو تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ مَا أَرَادُوهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جِهَتِهِ، وَ رَوَى عَنْهُ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ [أُصُولَ الْإِعْرَابِ] وَ نَقَلُوا عَنْهُ مَعَانِي^٣ اللُّغَاتِ، وَ قَالَ فِي الطَّبِّ مَا اسْتَفَادَ الْأَطْبَاءُ^٤ عَنْهُ فِيهِ، وَ اعْتَرَفُوا لَهُ بِخُصُوصِهِ بِعِلْمِهِ دُونَ مَنْ نَعَّاطَاهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، وَ نَقَلَ الْأَدْبَاءُ عَنْهُ الْأَدَابَ، وَ خَرَجَ عَنْهُ [مِنْ] الْحِكْمِ فِي قَضَايَاهُ وَ كُتُبِهِ مَا أَرَبَى وَ زَادَ عَلَى مَا رُويَ عَنِ الْحُكَمَاءِ، وَ اسْتَشْهَدَ الشُّعْرَاءُ فِي نَظْمِهِمْ بِنَظْمِهِ وَ [فِي] نَثْرِهِمْ بِنَثْرِهِ الَّذِي زَادَ عَلَى كَافَةِ الْفُصْحَاءِ، وَ خَبَّرَ عَنِ الْأُمُورِ الْمَاضِيَةِ وَ عَنِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ، وَ أَنْبَأَ عَمَّا يَكُونُ فِي مُسْتَقْبَلِ الزَّمَانِ كَمَا شُوهِدَ وَ عُرِفَ مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلِي الْأَخْبَارِ.

١. في النسخة: «من».

٢. في النسخة: «تفرقت».

٣. في النسخة: «و نقل عنه معين» بدل «و نقلوا عنه معاني».

٤. الكلمة غير واضحة.

و نَقَلَ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ عَمَّنْ مَيَّزَنَاهُ وَعَيَّنَاهُ مِنْ عَتَرَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ الْعُلُومِ وَالْحِكْمَةِ وَالْآدَابِ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِي^١ تَبْرِيْزِهِمْ وَتَقْدِيمِهِمْ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ أَحَدٌ مِّمَّنْ خَالَطَ الْعُلَمَاءَ.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا ظَهَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَمَّا تَمَكَّنَ مِنَ الْإِظْهَارِ وَزَالَتْ عَنْهُ التَّقِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ عَلَى أَبِيهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ؟ فَاجَابَ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَقَالَ فِي الْفُتْيَا وَالْأَحْكَامِ مَا سُمِّيَ لِأَجْلِهِ «بِاقِرَ الْعِلْمِ»، وَسَلَّمَ لَهُ اسْتِحْقَاقَ هَذَا الْاسْمِ جَمِيعِ الْأَنْامِ، وَرَوَى النَّاسُ عَنْهُ عُلُومَ الْكَلَامِ وَتَفْسِيرَ الْقُرْآنِ.

وَكَذَلِكَ ظَهَرَ مِنَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى رَوَى عَنْهُ مِنْ مَشْهُورِي أَهْلِ الْعِلْمِ أَرْبَعَةَ آلَافِ إِنْسَانٍ، وَصُنِّفَ مِنْ جَوَابَاتِهِ فِي الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِمِائَةِ كُتِّبَ مَعْرُوفَةٌ بِكُتُبِ «الْأُصُولِ» رَوَاهَا السَّائِلُونَ لَهُ وَلِأَبِيهِ مِنْ قَبْلِهِ وَلِابْنِهِ مُوسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَمْ يَبْقَ فَرٌّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ إِلَّا رُوِيَ عَنْهُ فِيهِ أَبْوَابٌ.

وَكَذَلِكَ كَانَتْ حَالُ ابْنِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَعْدِهِ فِي إِظْهَارِ الْعُلُومِ، إِلَى أَنْ حَبَسَهُ سُلْطَانُ زَمَانِهِ وَمَنَعَهُ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْفُتْيَا.

وَ مَا انْتَشَرَ عَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ وَعَنْ ابْنِهِ^٢ أَبِي جَعْفَرٍ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] مَا شَهَّرَتْهُ تُغْنِي عَنِ الشَّرْحِ لَهُ وَالتَّفْصِيلِ، مَتَى رَجَعَ الْإِنْسَانُ إِلَى كُتُبِ الْأَثَارِ وَجَدَهُ هُنَاكَ. وَكَذَلِكَ كَانَتْ سَبِيلُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي ظَهَرَ عَنْهُمَا أَقَلَّ مِمَّا ظَهَرَ عَنْ آبَائِهِمَا؛ لِأَنَّ تَقِيَّتَهُمَا

١. في النسخة: «فيه».

٢. في النسخة: «أبيه»، وهو سهو.

كَانَتْ أَشَدَّ، وَ كَانَا مَحْبُوسَيْنِ فِي عَسْكَرِ السُّلْطَانِ، وَ مَمْنُوعَيْنِ مِنْ أَنْبَاطِ فِي الْفُتْيَا،
وَ لَمْ يَلْقَهُمَا كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ إِنْ لَمْ يَرَوْ
عَنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِهِ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَ السَّبَبُ فِيهِ مَا كَانَ يَخَافُهُ عَلَى
نَفْسِهِ مِنْ يَزِيدَ وَ مَنْ قَامَ بَعْدَهُ مِنْ بَنِي مَرْوَانَ.

فَأَمَّا الْحَسَنُ وَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَقَدْ رَوَتْ الْعَامَّةُ وَ الْخَاصَّةُ عَنْهُمَا جُمَلًا
مِنَ الْعِلْمِ عَلَى حَسَبِ تَمَكُّنِهِمَا مِنَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اشْتَغَلَ بَعْدَ أَبِيهِ
بِمُعَاوِيَةَ وَ مَسِيرِهِ إِلَيْهِ ثُمَّ بِمُهَاذَنَتِهِ، فَانْقَطَعَ النَّاسُ عَنْهُ خَوْفًا مِنْ مُعَاوِيَةَ، وَ كَانَتْ
شِيعَتُهُ قَرِيبِي الْعَهْدِ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ فِيهِمْ مَنْ قَدِ اتَى رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَهُمْ أَغْنِيَاءُ بِمَا سَمِعُوهُ - مِمَّا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ - مِنْهُمَا؛ فَقَلَّ
الرَّوَايَةُ عَنْهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

ثُمَّ قَامَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَعْدِهِ، فَمَا طَالَ بِهِ الزَّمَانُ حَتَّى اسْتَشْهِدَ،
وَ صَعَبَ الزَّمَانُ بَعْدَهُ عَلَى ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَلَمَّا
زَالَ أَكْثَرُ الْخَوْفِ وَ تَمَكَّنَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ مِنَ الْجُلُوسِ لِلنَّاسِ نَشَرَ
مِنَ الْعُلُومِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَ إِذَا تَبَّتْ عِلْمٌ مَن عَدَدْنَاهُ مِنَ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ [وَ يَبْنُونَهُمْ مِنْ سَائِرِ الْأَنْبَاءِ،
وَ لَمْ يَتِمَّ كُنْ أَحَدٌ أَنْ يَدْعِيَ أَخْذَهُمْ هَذِهِ الْعُلُومَ عَنِ رِجَالِ الْعَامَّةِ، وَ لَا فَرَعُوا فِيهِ إِلَى
رُؤَسَائِهِمْ، وَ لَا تَلَقَّوهُ مِنْ رُؤَاتِهِمْ وَ فُقَهَائِهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا رُوِيَ عَنْهُمْ يُخَالِفُ مَا عَلَيْهِ
الْعَامَّةُ، وَ لِأَنَّهُ لَمْ يَزْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَخْتَلِفُ إِلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ فِي تَعَلُّمِ شَيْءٍ مِنْهُ، وَ لَا
ادَّعَى ذَلِكَ مُدَّعٍ مِنْ أَعْدَائِهِمْ وَ لَا أَوْلِيَائِهِمْ، وَ كَانَتْ هَذِهِ الْعُلُومُ بِأَسْرِهِمَا قَدْ ظَهَرَتْ

عنهم مع غنائهم عن سائر الناس و نقصان الكُلِّ عن رُتبتهم فيما تَلَقَّوه^١ منها و زيادتهم على الكافة في معانيها.

تَبَّتْ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَخَذُوهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَنَّهُ أَفْرَدَهُمْ بِهَا لِيُدَلَّ عَلَى إِمَامَتِهِمْ وَ فَرَضَ طَاعَتَهُمْ، وَ أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِالتَّقَدُّمِ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ؛ لِفَقْرِ الكُلِّ فِيهَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ وَ غِنَاهُمْ عَنِ سَائِرِ الخَلْقِ، وَ كَوْنِهِمْ مَفْرَعًا لِأُمَّتِهِ^٢ فِي الدِّينِ وَ مَلْجَأً لَهُمْ فِي الأَحْكَامِ. وَ جَرَوْا فِي ذَلِكَ مَجْرَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي تَخْصِيصِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِإِعْلَامِهِ بِمَا فِي كُتُبِهِ الأَوَّلِ وَ مَا فَتَنِي مِنَ الأُمَّمِ السَّالِفَةِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْقَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، أَوْ يَقْرَأَ كِتَابًا فِيهَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَ جَعَلَ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى نُبُوَّتِهِ وَ عِلْمًا عَلَى إِبَانَتِهِ^٣ مِنْ كَافَّةِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَ أَقَارِبِهِ.

وَ قَدْ تَبَّتْ أَيْضًا أَنْ مَنْ تَقَدَّمَ فِي العِلْمِ وَ الفَضْلِ أَوْلَى بِالإِمَامَةِ مِنَ المَفْضُولِ؛ بِحُكْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فِي القُرْآنِ المُبِينِ بِذَلِكَ، حَيْثُ يَقُولُ: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟﴾^٤، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنْ مَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ؟﴾^٥ فَتَفَى الاستواءَ بَيْنَ العَالِمِ وَ مَنْ هُوَ دُونَهُ فِي العِلْمِ، فَضلاً [عَنْ] أَنْ يَكُونَ المَفْضُولُ فِيهِ يَزِيدُ عَلَى الفَاضِلِ فِي رُتْبَةِ الدِّينِ.

وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^٦، ثُمَّ أَبَانَ عَنِ الأَتَقَى فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾^٧؛ فَذَلَّ عَلَى أَنْ أَعْلَمَ الأُمَّةَ أَتَقَاهَا [وَ] أَكْرَمَهَا عِنْدَهُ.

٢. فِي النسخة: «لذاته».

٤. يونس (١٠): ٣٥.

٦. الحجرات (٤٩): ١٣.

١. فِي النسخة: «يلقوه».

٣. فِي النسخة: «أمانته».

٥. الزمر (٣٩): ٩.

٧. فاطر (٣٥): ٢٨.

و قد فُطِرَت العقولُ على وجوبِ تقديمِ الفاضلِ و التعظيمِ له على المفضولِ و الاقتداء به دونَه.

فَدَلَّتْ هذه الجُمْلَةُ على أنْ مَنْ ذَكَرناه مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُمُ الْأَنْمَةُ، دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ مِمَّنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ هذه الصِّفَاتُ، و إنْ شَمِلَهُمُ الاسمُ و الانضِيفُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْأَهْلِيَّةِ، حَسَبَ مَا شَرَحناه.

و أَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: فهو ما وَرَدَتْ به الْأَخْبَارُ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ طَرِيقِ العامَّةِ و الخاصَّةِ لهذا العَدَدِ المخصوصِ، و الْأَخْبَارُ إِذَا وَرَدَتْ به^١ [و كَثُرَتْ مِنَ الْمُخَالَفِينَ] الطَّرِيقُ إِلَيْهِ^٢ فهو^٣ حَقٌّ لَا مَحَالَةَ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّ العَادَةَ قَدْ جَرَتْ بِأَنَّ الْمُخَالَفَ لِلشَّيْءِ تَدْعُوهُ الدَّوَاعِي إِلَى كَيْمَانٍ مَا قَرَأَهُ [و سَمِعَهُ مِمَّا] أَبَانَ عَنْ صِحَّتِهِ، فَأَبَانَ عَنْ حَقِّهِ وَ صِدْقِ قَائِلِهِ؛ فَإِذَا رَأَيْنَاهُ نَاقِلًا لَهُ، عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ سَخَّرَهُ لِدَلِّكَ؛ لِإِظْهَارِ الْحُجَّةِ وَ إِزَالَةِ الرِّيبِ فِي الشَّيْءِ الَّذِي نَقَلَهُ، وَ الْإِبَانَةَ عَنْ أَنَّهُ صَوَابٌ. فَمِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَاهَا الْمُخَالَفُونَ وَ تَفَرَّدُوا بِنَقْلِهَا: مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الذَّهَبِيُّ^٤ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الرَّقِّيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ^٥، عَنْ مُجَالِدِ^٦، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَحَدْتُكُمْ نَبِيِّكُمْ كَمْ يَكُونُ بَعْدَهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: نَعَمْ، وَ مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ قَبْلَكَ، وَ إِنَّكَ لِأَحَدْتُ الْقَوْمَ سِنًا؛ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَكُونُ بَعْدِي مِنَ الْخُلَفَاءِ عِدَّةٌ

١. في النسخة: «بها».

٢. في النسخة: «فهي».

٣. هكذا في المصادر كلها، و في النسخة: «الزبير»، و الظاهر أنه من سهو النساخ.

٤. هكذا في المصادر كلها، و في النسخة: «يوسف».

٥. هكذا في المصادر كلها، و في النسخة: «مخالد».

نُقباءِ موسى عليه السلام اثنا عشرَ خليفةً كُلُّهم من قُرَيْشٍ»^١.

[او روى عبدُ الله بنُ أبي أميةَ مولىَ مُجاشع، عن يزيدَ الرقاشي، عن أنسِ بنِ مالكٍ] قال: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه و آله: «لَنْ يَزَالَ [هذا] الدينُ قائماً إلى اثني عشرَ من قُرَيْشٍ، فإذا مَضَوْا ماجت الأرضُ بأهلِها»^٢.

و روى أبو بكر بنُ أبي خيثمة، عن علي بنِ الجعد، عن زهير بنِ معاوية، عن زياد بنِ خيثمة، عن الأسود بنِ سعيدِ الهمداني أنه قال: إني سمعتُ جابر بنَ سمرَةَ يقول: سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه و آله يقول: «يكونُ من بعدي اثنا عشرَ خليفةً، كُلُّهم من قُرَيْشٍ». فقالوا: ثمَّ يكونُ ماذا؟ فقال: «يكونُ الهرجُ»^٣.

و روى عن الشعبي، عن جابر بنِ سمرَةَ، أن النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله قال: «لا يزالُ أهلُ هذا الدينِ يُتصرونَ على من ناوَاهم إلى اثني عشرَ خليفةً»، فجعلَ الناسُ يقومونَ و يتعدونَ، فتكلمَ بكلمةٍ لم أفهمها، فقلتُ لأبي: أي شيءٍ يقولُ؟ فقال:

١. الغيبة للنعماني، ص ١٠٦، ح ٣٧؛ الاستنصار للكراچكي، ص ٢٣؛ الغيبة للطوسي، ص ١٣٣، ح ٩٧. و في عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٥٣، ح ٩ بإسناد آخر عن الشعبي عن عمه قيس بن عبد الله عن ابن مسعود. و في ينابيع المودة للقندوزي، ج ٢، ص ٣١٤، ح ٩٠٥ بإسناده عن الشعبي عن عمر بن قيس عن ابن مسعود.

٢. الغيبة للنعماني، ص ١٢٤، ح ٢١؛ الاستنصار للكراچكي، ص ٢٤؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ١، ص ٢٥٠؛ مقتضب الأثر، ص ٤؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ٣٤، ح ٣٣٨٦١ (و في الأخير بالإسناد عن ابن النجار عن أنس).

٣. الخصال، ص ٤٧٢، ح ٢٦؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٥٥، ح ١٤؛ الغيبة للنعماني، ص ١٠٤، ح ٣١؛ و ص ١٢٢، ح ١٣؛ مقتضب الأثر، ص ٤؛ الغيبة للطوسي، ص ١٢٨، ح ٩٠؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ١، ص ٢٥٠؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٩٢؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٠٩، ح ٤٢٨١؛ فتح الباري، ج ١٣، ص ١٨٤؛ صحيح ابن حبان، ج ١٥، ص ٤٣؛ المعجم الأوسط، ج ٩، ص ٢٣؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٥٣.

«كُلُّهُم مِّن قُرَيْشٍ»^١.

و أخبارُ العامَّةِ و ما أوردوه في هذا المعنى أكثر من أن تُحصى.
و أما ما انفرد أصحابنا بقله، فمن ذلك: ما أخبرنا به الشيخُ المُفيدُ أبو عبد الله
مُحمَّد بنُ مُحَمَّد بنِ النُّعمانِ - رَضِيَ اللهُ عنه - قال: أخبرني أبو القاسمِ جَعْفَر بنُ
مُحمَّد بنِ قولويه، عن مُحَمَّد بنِ يَعْقوبَ الكَلينيِّ، عن مُحَمَّد بنِ يَحْيَى^٢، عن
مُحمَّد بنِ أَحْمَدَ، عن مُحَمَّد بنِ الحُسَيْنِ، [عن مُحَمَّد بنِ الحَسَنِ،] عن أَبِي سَعِيدِ
العُصْفَرِيِّ، عن عَمْرٍو بنِ ثَابِتٍ، عن أَبِي الجارودِ، عن أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّد بنِ عَلِيِّ بنِ
الحُسَيْنِ، عن أبيه، عن جَدِّهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قال: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه
و آله: «إِنِّي و اثْنِي عَشَرَ مِن أَهْلِ بَيْتِي - أَوْلَهُم عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ - أوتادُ الأرضِ
التي أَمْسَكَها اللهُ تَعَالَى بنا أن تَسِيخَ بأهلِها، فإذا ذَهَبَ الإِثْنَا عَشَرَ مِن أَهْلِ سَاخَتِ
الأرضُ بأهلِها و لَمْ يُنظَرُوا»^٣.

و بهذا الإسنادِ عن أَبِي سَعِيدِ، رَفَعَهُ إلى أَبِي جَعْفَرٍ قال: قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ
عليه و آله: «مِن أَهْلِ بَيْتِي اثْنَا عَشَرَ نَقِيباً نَجِيباً، مُحَدَّثُونَ مُفَهَّمُونَ»^٤ أَخْرَجَهُمُ القَائِمُ
بالحَقِّ، يَمَلُّوها عَدَلاً كَمَا مَلِئْتُ جَوْرًا»^٥.

١. الخصال، ص ٤٧٠، ح ١٧؛ و ص ٤٧٢، ح ٢٣؛ الغيبة للنعمان، ص ١٠٥، ح ٣٣؛ الاستنصار
للكرجكي، ص ٢٥؛ الغيبة للطوسي، ص ١٢٩، ح ٩٢ و ٩٣؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام،
ج ١، ص ٢٥٠.

٢. هكذا في المصادر. و في النسخة: «مُحمَّد بن الحسن»، و هو سهو.

٣. الكافي، ج ١، ص ٥٣٤، ح ١٧.

٤. في النسخة: «مفهومون»، و هو سهو.

٥. الأصول الستة عشر، ص ١٥ بإسناده عن عباد مرفوعاً عن أبي جعفر عليه السلام مع اختلاف
يسير في اللفظ.

و من ذلك أيضاً ما رواه ابنُ أبي عميرٍ، عن سَعِيدِ بْنِ عَزْوَانَ، عن أَبِي بصيرٍ، عن أبي عبدِ اللهِ عليه السلامُ عن آبائه عليهم السلامُ قال: قَالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وآله: «إِنَّ اللهَ اخْتَارَ مِنَ الأَيَّامِ الجُمُعَةَ، وَ مِنَ الشُّهُورِ رَمَضَانَ، وَ مِنَ اللَّيَالِي لَيْلَةَ القَدْرِ، وَ اخْتَارَ مِنَ النَّاسِ الأَنْبِيَاءَ، وَ اخْتَارَ مِنَ الأَنْبِيَاءِ المُرْسَلِينَ، وَ اخْتَارَنِي مِنَ المُرْسَلِينَ، وَ اخْتَارَ مِنِّي عَلِيًّا، وَ اخْتَارَ مِن عَلِيٍّ الحَسَنَ وَ الحُسَيْنَ، وَ اخْتَارَ مِنَ الحُسَيْنِ الأَوْصِيَاءَ^١، وَ هُم تِسْعَةٌ مِنَ وَلَدِ الحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ جَمِيعاً؛ يَنْفُونَ عَنِ هَذَا الدِّينِ تحْرِيفَ الغَالِيْنَ وَ انْتِحَالَ المُبْطِلِينَ وَ تَأْوِيلَ الجَاهِلِينَ، تاسِعُهُم باطِنُهُم وَ ظَاهِرُهُم وَ هُوَ قَائِمُهُمْ»^٢.

و من ذلك ما رواه وَرْدَانُ عَنْ سَلْمَانَ - رَحِمَهُ اللهُ - قَالَ: رَأَيْتُ رَسولَ اللهِ وَ قَدْ أَجَلَسَ الحُسَيْنَ بَنَ عَلِيٍّ عَلَيَّ فَخِذِهِ، وَ تَفَرَّسَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَنْتَ إِمَامٌ، ابْنُ إِمَامٍ، أَخُو إِمَامٍ، أَبُو أئِمَّةٍ تِسْعَةٍ، [تاسِعُهُم] قَائِمُهُمْ أَفْضَلُهُمْ أَحْكَمُهُمْ^٣ أَعْلَمُهُمْ»^٤. و من ذلك حَدِيثُ الخَضِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ سؤَالِهِ^٥ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ المَسَائِلِ، فَأَمَرَ الحُسَيْنَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِجَابَتِهَا، فَأَجَابَهُ، فَأَظْهَرَ الخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحَضْرَةِ الجَمَاعَةِ الإِقْرَارَ لَهِ سُبْحَانَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالنُّبُوَّةِ، وَ لِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالإِمَامَةِ، وَ لِلحَسَنِ وَ الحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَ التِسْعَةِ مِنَ وَلَدِ الحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ ذَكَرَهُم بِأَسْمَائِهِمْ؛ ثُمَّ انْصَرَفَ

١. في النسخة: + «علي بن الحسين».

٢. كمال الدين، ص ٢٨١، ح ٣٢؛ وسائل الشيعة، ج ٧، ص ٣٨١، ح ٩٦٣٦.

٣. في النسخة: «أجلهم».

٤. كتاب سليم بن قيس، ص ٤٦٠، ح ٧٧ مع اختلاف يسير في اللفظ.

٥. في النسخة: «و سؤال».

وَلَمْ يَعْرِفِ الْقَوْمُ مَنْ هُوَ؟ فَأَخْبَرَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ الْخَضِرُ.^١
وَالْحَدِيثُ مُدَوَّنٌ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا، وَ لَهُ شَرْحٌ لَمْ أُورِدْهُ لِلِاخْتِصَارِ.
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً حَدِيثُ اللَّوْحِ الَّذِي أَهْبَطَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَآلِهِ، فِيهِ أَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ الْإِنْسَانِيِّ عَشْرًا.^٢ وَ هُوَ أَيْضاً مَشْهُورٌ عِنْدَ الطَّائِفَةِ مَضْرُوبٌ
فِي حَيَاطِهَا.^٣

وَ الْأَخْبَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ لَا تُحْصَى، وَ لَوْ قَصَدْتُ إِلَى إِثْبَاتِهَا لَطَالَ بِهَا الْمَقَالُ^٤،
وَ هَذَا كَافٍ فِي الْغَرَضِ [الذي] تَحْرِيْنَاهُ بِهَا.

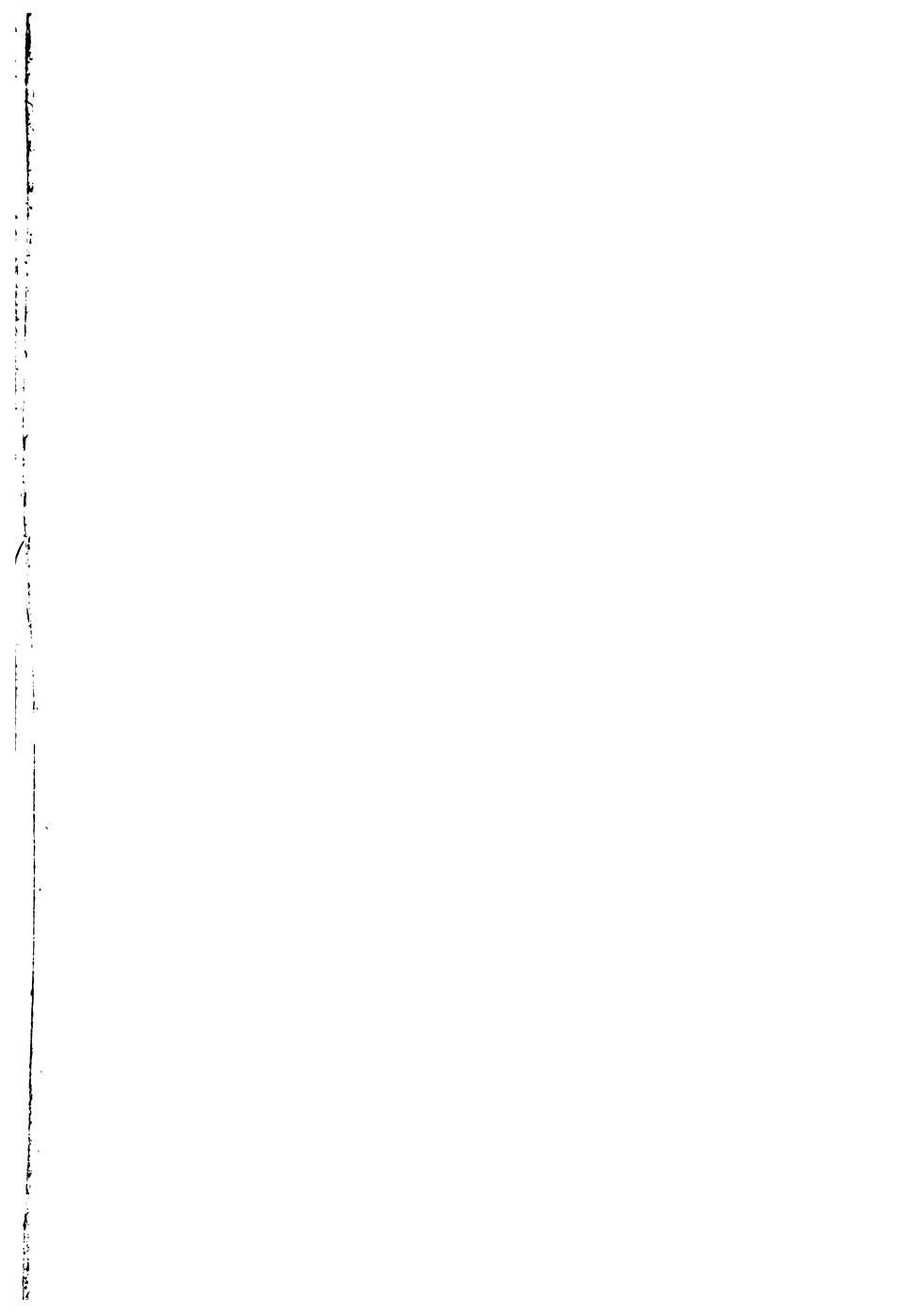
وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي أُورِدْتَهُ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنِّي مُخَلَّفٌ
فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا؛ كِتَابَ اللَّهِ وَ عِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي»، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ
مِنْهُمْ [الآ] مَنْ يُهْتَدَى [بِهِ]، وَ مَنْ اجْتَمَعَ لَهُ الصِّفَاتُ الَّتِي يَسْتَحِقُّ بِهَا الْإِتِّبَاعَ وَ يَكُونُ
الْمُتَمَسِّكُ بِهِ حِينَئِذٍ غَيْرَ ضَالًّا بِهَدْيِهِ، وَ هَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ إِلَّا فِي أُمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛
بِدَلَالَةِ مَا بَيَّنَّاهُ. وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ هُمُ الْمَعْنِيُّونَ بِذَلِكَ دُونَ مَنْ
سِوَاهُمْ، عَلَى مَا رَبَّنَاهُ.

وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ،
وَ سَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا كَثِيرًا، آمِينَ.

١. راجع: الإمامة و التبصرة، ص ١٠٦، ح ٩٣؛ كمال الدين، ص ٣٨٥، ح ١؛ الاستبصار
للكرجكي، ص ٣١؛ مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ١، ص ٢٤٦.
٢. راجع: الإمامة و التبصرة، ص ١٠٣، ح ٩٢؛ كمال الدين، ص ٣١٢، ح ٣؛ الإرشاد، ج ٢، ص
١٣٨؛ الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لابن شاذان، ص ٦٢، ح ٤٦.
٣. الحياط: الجدران. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٨٠ (حوط).
٤. في النسخة: «طال بها المتعاص»، و في حاشيتها: «كذا».

(٥٦)

مسألة فيمن يتولى غسل الإمام



مقدّمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى مسألة تغسيل الإمام اللاحق للإمام السابق، و أنّه هل هو الذي يتولّى تغسيله و الصلاة عليه دون غيره أو لا؟ فقام ببيان رأيه حول هذا الموضوع بصورة صريحة و احترافية، فقد كان في هذه الرسالة وفيّاً لمبانيه و آرائه الكلاميّة التي اختارها في كتبه المفصّلة، و حاول تطبيقها هنا.

فهذه الرسالة إضافة إلى فائدتها في التعريف برأي الشريف المرتضى حول مسألة المتولّي لتغسيل الإمام، فإنّها على الرغم من اختصارها تعرّفنا على مجموعة مهمّة من آرائه و مبانيه الكلاميّة، إضافة إلى أنّها تبين لنا نوع العقلانيّة التي كانت حاكمة على فكره.

لقد رأى الشريف المرتضى أنّ دليل مسألة لزوم تغسيل الإمام اللاحق للسابق هو خبر واحد، و خبر الواحد ليس بحجّة، فإنّه لا يوجب علماً و لا يقيناً، و لهذا لا يمكن إثبات وجوب تغسيل الإمام اللاحق للسابق.

ثمّ على فرض تسليم صحّة الخبر الدالّ على ذلك، قام الشريف المرتضى بتقييده، من خلال حمله على الغالب و الأكثر بشرط القدرة و الإمكان، ففي أكثر الموارد كان الإمام اللاحق بقرب الإمام السابق، و كان قادراً على الوصول إليه بسهولة، فبطبيعة الحال يكون هو المتولّي للغسل، لكن إذا لم يمكن وصول الإمام اللاحق إلى مكان السابق بسبب بُعد المسافة بينهما، فالخبر لا يشمل هذه الحالة، و ذلك مثل حالة الإمام

الكاظم و الرضا عليهما السلام، فقد كان الكاظم عند شهادته في بغداد و الرضا في المدينة، أو حالة الإمام الرضا الذي استشهد في طوس، و ابنه الجواد في المدينة، فإنه لا يمكن لمن كان في المدينة أن يغسل من هو في بغداد أو طوس، و ذلك بسبب بُعد المسافة، و عدم إمكان الوصول إليه في وقت قصير. إذن ليس الخبر الدالّ على تغسيل الإمام اللاحق للسابق شاملاً لمثل هذه الحالات الخارجة عن القدرة و الإمكان.

ثم نقل الشريف المرتضى عن بعض الإمامية جواباً على ذلك، و هو أنه يمكن أن ينقل الله تعالى الإمام عليه السلام إلى أماكن بعيدة في أسرع وقت، و بذلك يمكن أن ينتقل من المدينة إلى بغداد أو طوس في فترة قصيرة جداً.

و أجاب الشريف المرتضى: أنه لا إشكال في ظهور المعجزات على يد غير الأنبياء. (و في هذه النقطة يشير الشريف المرتضى إلى مسألة خلافية بين المتكلمين، و هي هل يمكن أن تظهر المعجزات على يد غير الأنبياء أو لا؟ حيث ذهب جمهور علماء الإمامية^١ - و منهم الشريف المرتضى^٢ - إلى إمكان ذلك، فيما رفض معظم الفرق الأخرى - و منهم المعتزلة - إمكانه، و حصروا ظهور المعجزات بالأنبياء عليهم السلام^٣).

إذن لقد أجاب الشريف المرتضى على ما تقدّم من كلام بعض الإمامية: أنه لا إشكال في ظهور المعجزات على يد غير الأنبياء، و منهم الأئمة عليهم السلام، و لكنّ للمعجزة شرطاً، و هو أن لا تكون مستحيلة في حدّ ذاتها، فإنّ المعجزة لا تحقّق المستحيلات، و انتقال الإمام إلى مناطق بعيدة جداً في فترة قصيرة يعتبر أمراً مستحيلاً و غير مقدور؛ لأنّ انتقال الجسم من مكان إلى آخر يحتاج إلى زمان معيّن

١. أوائل المقالات، ص ٦٨؛ الذخيرة، ص ٣٣٢؛ المغني، ج ١٥ (النبؤات و المعجزات)، ص ٢١٨.

٢. الذخيرة، ص ٣٣٢.

٣. أوائل المقالات، ص ٦٩؛ الذخيرة، ص ٣٣٢.

ومتناسب مع المسافة المقطوعة، ويستحيل أن يقطع الجسم المسافة البعيدة في فترة قصيرة جداً.

ولأجل الإجابة على هذا الإشكال - أي إشكال الاستحالة - الذي طرحه الشريف المرتضى، قام بطرح جوابين للدلالة على إمكان هذا الانتقال السريع إلى أماكن بعيدة، ثم ناقشهما، وهما:

أولاً: يمكن أن ينتقل الإمام عليه السلام كما ينتقل الطائر إلى أماكن بعيدة في فترة قصيرة.

وأجاب الشريف المرتضى على ذلك: إذا قصدتم أنّ الله تعالى يجعل للإمام جناحاً لينتقل كما ينتقل الطائر، فهو أمر ممكن وغير منكر في حدّ ذاته، لكن الطائر الثقيل لا يكون طيرانه في السرعة والخفة مثل الطائر الصغير، ونحن نعلم أنّ الطائر الصغير لا يمكنه الطيران من المدينة إلى طوس في يوم واحد، فمن الأولى أن لا يتمكن الإنسان من ذلك وإن كان له جناح.

ثانياً: يمكن أن يقوم الله تعالى بإعدام الإمام في المدينة، ثمّ إيجاده في اللحظة التالية في بغداد أو طوس.

وأجاب الشريف المرتضى بأنّ هذا مستحيل؛ لأنّ عدم بعض الأجسام لا يكون إلا بالصدّ الذي هو الفناء. (و هو في هذه النقطة يشير إلى مسألة كلامية أخرى، وهي أنّه كيف يمكن إعدام الأجسام والجواهر؟ فكان رأيه أنّ هذا يكون من خلال إيجاد ضدها وهو الفناء فتتعدم؛ لأنّ الجواهر باقية، والباقي لا يخرج من الوجود إلا بصدّ ينافيه. وأيضاً أنّ الجوهر لا يحتاج إلى غيره فينتفي بانتفائه كما في العرض. إذن يجب متى انتفى الجوهر أن ينتفي من خلال إيجاد صدّ ينافيه^١).

إذن لقد أجاب الشريف المرتضى على النقطة الثانية المتقدّمة بأنّ إعدام الإمام ثمّ

إيجاده يعتبر أمراً مستحيلاً؛ لأنَّ عدم بعض الأجسام لا يكون إلا بالصدِّ و هو الفناء. هذا من جهة، و من جهة أخرى فإنَّ فناء بعض الجواهر فناءً لجميعها. (و هو هنا يشير إلى مسألة كلامية أخرى، و هي ما ذهب إليه بعض المتكلمين - و منهم الشريف المرتضى - من أنَّ الإعدام لا يجوز على جسم دون آخر، بل إذا أراد الله تعالى إعدام جسم فيجب أن يعدم جميع الأجسام^١)، فإذا أراد أن يعدم الإمام، فيجب أن يعدم جميع الأجسام معه، و هو أمر لا يقول به أحد.

و بعد ذلك تبرَّع الشريف المرتضى للإجابة على إشكال الاستحالة المتقدِّم بالقول: من الممكن أن يوجد الله تعالى رباحاً عواصف تحمل الإمام من المدينة إلى طوس بسرعة هائلة تزيد على سرعة الطائر الصغير.

إلاَّ أنه أجاب عليه أيضاً بجواب عام يصلح أن يكون جواباً لكلِّ مَنْ يذهب إلى ضرورة أن يغسل الإمام اللاحق الإمام السابق، و هو أنَّه على فرض صحَّة جميع ما تقدِّم من توجيهات أو بعضها، فيردُّ عليها كلها أنه لو ذهب الإمام عليه السلام من المدينة إلى بغداد أو طوس، لراه الناس الحاضرون هناك؛ لأنَّه جسم، و الجسم لا بدَّ أن يُرى. (و هنا طرح مسألة كلامية أخرى، و هي حقيقة الإنسان، فهل هي هذا الجسم المُشاهد، أو أنَّها عبارة عن روحه المجردة؟ و قد ذهب الشريف المرتضى إلى القول بأنَّ حقيقة الإنسان هو هذا الجسم المُشاهد^٢).

إذن لو ذهب الإمام عليه السلام إلى بغداد أو طوس لشاهده الناس؛ لأنَّ حقيقة الإمام ككلِّ إنسان آخر عبارة عن هذا الجسم المُشاهد، و الجسم لا بدَّ أن يراه كلُّ صحيح العين، فكيف يمكن هذا مع أنه قد نُقل في كتب التاريخ أسماء الأشخاص الذين غسلوا الإمام الكاظم و الرضا عليهما السلام، فإنَّهم لم يكونوا الأئمة اللاحقين،

١. انظر: المغني، ج ١١ (التكليف)، ص ٤٤٤؛ الذخيرة، ص ٤٥.

٢. الذخيرة، ص ١١٣ - ١١٤.

و هذا يقتضي أن يكون الأمر على ما اختاره الشريف المرتضى.
 والخلاصة: أنّ مسألة تغسيل الإمام اللاحق للسابق مروية بأخبار آحاد ليست
 حجة، و على فرض التسليم بها، فإنّ الانتقال إلى أماكن بعيدة في فترة قصيرة أمر
 مستحيل و غير ممكن في حدّ ذاته، و على فرض كونه ممكناً لكان الحاضرون في
 تلك الأماكن يشاهدون الأئمة المنتقلين من الأماكن البعيدة، و ينقلونه لنا، لكن لم
 يحصل شيء من ذلك، بل على العكس لقد نُقلت لنا أسماء أشخاص آخرين قاموا
 بتغسيل الأئمة عليهم السلام.
 إنّ قراءة هذه الرسالة على اختصارها أمر مُمتع، بسبب ما احتوت عليه من تطبيق
 لمختلف الآراء و المباني الكلامية.

نسبتها إلى المؤلف

لقد أشار الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى كتابه الذخيرة، كما نقل ابن شهر
 آشوب (ت ٥٨٨هـ) نصّاً منها و نسبه إلى الشريف المرتضى^١؛ و هذا يدلّ على صحّة
 نسبة الرسالة إليه.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،
 ص ١٥٣.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٥٥؛ تقع في الصفحات

(٥٨ - ٦٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٢. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٣٧٨ - ٣٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٨؛ تقع في الصفحات (١٩ - ٢٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٨٩ - ٣٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

و تكررت أيضاً في الصفحات (٢٨٥ - ٢٨٦) من نفس المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٦١١؛ تقع في الصفحات (٨٢ - ٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٢٠ - ٢٣) من المجموعة.

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٥٧ - ١٥٨) من المجموعة، و تكررت أيضاً في الصفحات (٢١٢ - ٢١٣) من نفس المجموعة.

٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٤٧ - ٤٨) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٨/٩؛ تقع في الصفحات (١ - ٤) من المجموعة.

[مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة^١: مَنْ الْمُتَوَلَّى لَغُسْلِ الْإِمَامِ الْمَاضِي وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ؟ وَهَلْ ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى تَوَلَّى الْإِمَامِ بَعْدَهُ لَهُ، أَمْ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ غَيْرُهُ؟
الجواب^٢: قَدْ رَوَتْ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ أَنَّ غُسْلَ الْإِمَامِ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ مَوْقُوفَانِ^٣ عَلَى الْإِمَامِ الَّذِي يَتَوَلَّى الْأَمْرَ^٤ بَعْدَهُ،^٥ وَتَعَسَّفُوا لَهَا فِيمَا ظَاهِرُهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَارِدَةٌ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ، الَّتِي لَا تَوْجِبُ^٦ عِلْمًا، وَلَا يَقْطَعُ بِمِثْلِهَا.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ - إِذَا صَحَّتْ - أَنْ يُرَادَ بِهَا الْأَكْثَرُ الْأَغْلَبُ، وَمَعَ الْإِمْكَانِ وَالْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّا قَدْ شَاهَدْنَا^٧ مَا جَرَى عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ

١. فِي «ب، م»: + «أُخْرَى مِنْ إِنْشَائِهِ - بَرَّدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ - فِي». وَفِي «د»: + «وَمِنْ مَسَائِلِ السَّيِّدِ الْمَرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفَوَائِدِهِ، وَقَدْ سُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». وَفِي «ل»: + «مِنْ إِنْشَاءِ الْمَرْتَضَى - بَرَّدَ اللَّهُ مَضْجَعَهُ - فِي».

٢. فِي «ب، م»: + «قَالَ الْأَجَلُ الْمَرْتَضَى - نَوَّرَ اللَّهُ بَرَاهَنَهُ -». وَفِي «ل»: + «قَالَ الْمَرْتَضَى - أَنَا رَبُّ اللَّهِ بَرَاهَنَهُ -».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَوْقُوفٌ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٥. رَاجِعْ: الْكَافِي، ج ٢، ص ٢٨٥، ح ١٠٠٣؛ الْبِحَارِ، ج ٢٧، ص ٢٩٠، ح ٥.

٦. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَوْجِبُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَشَاهَدْنَا».

عليهما السلام تُوفِّي بِمَدِينَةِ السَّلَامِ وَالْإِمَامُ بَعْدَهُ عَلِيُّ بْنُ مُوسَى الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمَدِينَةِ، وَعَلِيُّ بْنُ مُوسَى^١ عَلَيْهِ السَّلَامُ تُوفِّي بِطُوسٍ^٢ وَأَبْنُهُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْمَدِينَةِ. وَلَا يَتِمَكَّنُ^٣ أَنْ يَتَوَلَّى مَنْ بِالْمَدِينَةِ غُسْلَ مَنْ مَاتَ^٤ بِطُوسٍ، أَوْ^٥ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ.

وَقَدْ تَعَسَّفَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَقَالَ: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَنْقُلَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِمَامَ مِنَ الْمَكَانِ السَّاسِعِ^٦ فِي أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ وَيَطْوِي لَهُ الْبَعِيدَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنَ الْمَدِينَةِ^٧ إِلَى مَدِينَةِ السَّلَامِ وَطُوسٍ فِي الْوَقْتِ.

وَالْجَوَابُ^٩ عَنْ هَذَا: أَنَا لَا نَمْنَعُ^{١٠} مِنْ إِظْهَارِ الْمُعْجَزَاتِ وَخَرْقِ الْعَادَاتِ لِلْأَثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، إِلَّا أَنْ خَرَقَ الْعَادَةَ إِنَّمَا هُوَ فِي إِيجَادِ الْمَقْدُورِ دُونَ الْمُسْتَحِيلِ؛ وَالْجِسْمُ^{١١} لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْتَقِلاً إِلَى الْأَمَاكِينِ الْبَعِيدَةِ إِلَّا فِي أَزْمِنَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَأَمَّا أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى الْبَعِيدِ مِنْ غَيْرِ زَمَانٍ مُحَالٌ؛ وَمَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَبَغْدَادَ^{١٢} وَطُوسٍ

١. في المطبوع: «الرضا». ٢. في المطبوع: «الإمام بعده».

٣. في المطبوع: «ولا يمكن».

٤. في «ب، ل، م»: «مَنْ» بدل «غسل مَنْ مات». وفي المطبوع: «يتوفى» بدل «مات».

٥. في «أ»: - «بطوس أو».

٦. في «ب، ل، م»: «الواسع». وفي «د»: «التاسع». و«السابع»: البعيد. راجع: كتاب العين، ج ١، ص ٢٤٢؛ لسان العرب، ج ٨، ص ١٨٠ (تسع).

٧. في «ب»: «بمدينة». وفي المطبوع: «المدينة» بدون الباء الجارة.

٨. في «ب، ل، م»: - «إلى مدينة».

٩. في «ب، د، م»: «الجواب» بدون واو العطف.

١٠. في «ب، ل، م»: «لا نمنع».

١١. في المطبوع: «و الشخص».

١٢. في «ب، م»: «ببغداد أو» بدل «وبغداد و». وفي «ل»: «إلى بغداد أو» بدلها.

مِنِ الْمَسَافَةِ لَا يَقْطَعُهَا الْجِسْمُ إِلَّا فِي أَرْزَاقٍ لَا يُمَكِّنُ مَعَهَا أَنْ يَتَوَلَّى مَنْ هُوَ بِالْمَدِينَةِ
غُسْلَ مَنْ هُوَ بِبَعْدَادٍ.

فإن قيل: أَلَا انْتَقَلَ كَمَا يَنْتَقِلُ الطَّائِرُ مِنَ الْبَعِيدِ فِي أَقْرَبِ مُدَّةٍ؟

قلنا: مَا تُنْكِرُ^٢ اخْتِلَافَ انْتِقَالِ الْأَجْسَامِ بِحَسَبِ الصُّوَرِ وَالْهَيْئَاتِ؛ فَإِنْ أُرِدْتُمْ أَنَّ
الإمامَ يُجْعَلُ لَهُ جَنَاحٌ يَطِيرُ بِهِ، فَهُوَ غَيْرُ مُنْكَرٍ، إِلَّا أَنَّ الثَّقِيلَ الْكَبِيرَ مِنَ الْأَجْسَامِ لَا
يَكُونُ طَيْرَانَهُ فِي الْخِفَّةِ مِثْلَ الصَّغِيرِ الْجِسْمِ؛ وَهَذَا لَا يَكُونُ طَيْرَانُ الْكِرَاكِيِّ^٣ - وَمَا
شَاكَلَهَا فِي عِظَمِ الْأَجْسَامِ - كَسُرْعَةِ الطُّيُورِ الْخِفَافِ. وَإِذَا^٤ كَانَ الطَّائِرُ الْخَفِيفُ
الْجِسْمِ إِنَّمَا لَمْ يَقْطَعْ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى طَوْسٍ، فَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَتِمَكَّنَ مِنْ
ذَلِكَ الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ لَهُ جَنَاحٌ.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ^٥: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعِدُّهُ الْإِمَامَ مِنْ هُنَاكَ، وَيُوجِدُهُ فِي الْحَالِ

الثَّانِيَةِ^٦ هَاهُنَا.

لأنَّ هَذَا أَيْضاً^٧ مُسْتَحِيلٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ بَعْضِ الْأَجْسَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا
بِالضَّدِّ الَّذِي هُوَ «الْفَنَاءُ»، وَفَنَاءُ بَعْضِ الْجَوَاهِرِ فَنَاءٌ لِجَمِيعِهَا، فَلَيْسَ^٨ يُمَكِّنُ أَنْ

١. فِي «ب، ل، م»: «فَإِذَا». وَ فِي «د»: «وَ إِذَا».

٢. فِي غَيْرِ «د، م» وَالْمَطْبُوعِ: «مَا يُنْكَرُ».

٣. «الْكِرَاكِيُّ» جَمْعُ «كُرْكِي»، وَ هُوَ طَائِرٌ كَبِيرٌ أَغْبَرُ اللَّوْنِ، طَوِيلُ الْعُنُقِ وَ الرَّجُلَيْنِ، أَبْتَرُ الذَّنْبِ، قَلِيلُ
اللَّحْمِ، يَأْوِي إِلَى الْمَاءِ أحياناً. وَ يُقَالُ لَهُ بِالْفَارْسِيَّةِ: «مُرْغُ كَلَنْكَ». رَاجِع: كِتَابُ الْمَاءِ، ج ٣،
ص ١١٠٨ (كرك)؛ الْإِفْصَاحُ، ج ٢، ص ٨٩٢ (كركي).

٤. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا».

٥. فِي «ب، ل، م»: «أَنْ يَقُولَ». وَ فِي «د»: «أَنْ تَقُولُوا».

٦. فِي «ب، د، ل»: «الثَّابِتَةُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَيْضاً».

٨. فِي «أ، د» وَالْمَطْبُوعِ: «وَ لَيْسَ».

يَعْنِي جَوْهَرٌ مَعَ بَقَاءِ جَوَاهِرٍ^١ أُخْرَى؛ عَلَيَّ مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِنَا، لَا سِيَّمًا فِي الْكِتَابِ^٢ الْمَعْرُوفِ بِ«الذَّخِيرَةِ»^٣.

إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى مَا حَكَيْنَاهُ أَنْ يَقُولَ نُصْرَةً لَطَرِيقَتِهِ: مَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَنْقُلَ^٤ اللَّهُ تَعَالَى الْإِمَامَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى طُوسَ بِالرِّيَّاحِ الْعَوَاصِفِ الَّتِي لَا نِهَآيَةَ لِمَا يَقْدِرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِ الْإِعْتِمَادَاتِ^٥ فِيهَا؟ وَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ^٦ فِي هَذِهِ^٧ الرِّيحِ الَّتِي تَنْقُلُهُ مَا يَزِيدُ مَعَهُ عَلَيَّ سُرْعَةَ الطَّائِرِ الْخَفِيفِ الْمُسْرِعِ، فَيَتَّقِلُ فِي أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ؟

وَالَّذِي يُبْطِلُ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ - لَوْ صَحَّتْ أَوْ صَحَّ بَعْضُهَا -: أَنَا قَدْ^٨ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ^٩ انْتَقَلَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى بَغْدَادَ أَوْ طُوسَ لِعُسْلِ الْمُتَوَفَّى وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، لَشُوهِدَ فِي مَوْضِعِ الْعُسْلِ وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ جَسْمٌ، وَالْجَسْمُ لَا يُدَّ مِنْ أَنْ يَرَاهُ كُلُّ صَاحِبِ الْعَيْنِ^{١٠}.

١. في «ب»: «دون» بدل «مع بقاء جواهر». و في «ل، م»: - «مع بقاء جواهر». و في المطبوع: «جواهر» بدل «جواهر».

٢. في غير «ب، د، ل، م»: «كتابي».

٣. راجع: الذخيرة، ص ١٤٥.

٤. في «أ»: «أن ينتقل». و في «ب، ل، م»: «أن يحمل».

٥. في المطبوع: «من فعلها و إن» بدل «من فعل الاعتمادات».

٦. في «ب، م» و المطبوع: «أن يقول». و في «د»: «أن نقول». و في «ل»: «أن يعول». و ما أثبتناه مطابقاً لنسخة مكتبة الإمام الحكيم العامة.

٧. في «أ»: «يده». و في «ب، ل، م»: «هذا».

٨. في «ب، ل، م»: - «قد».

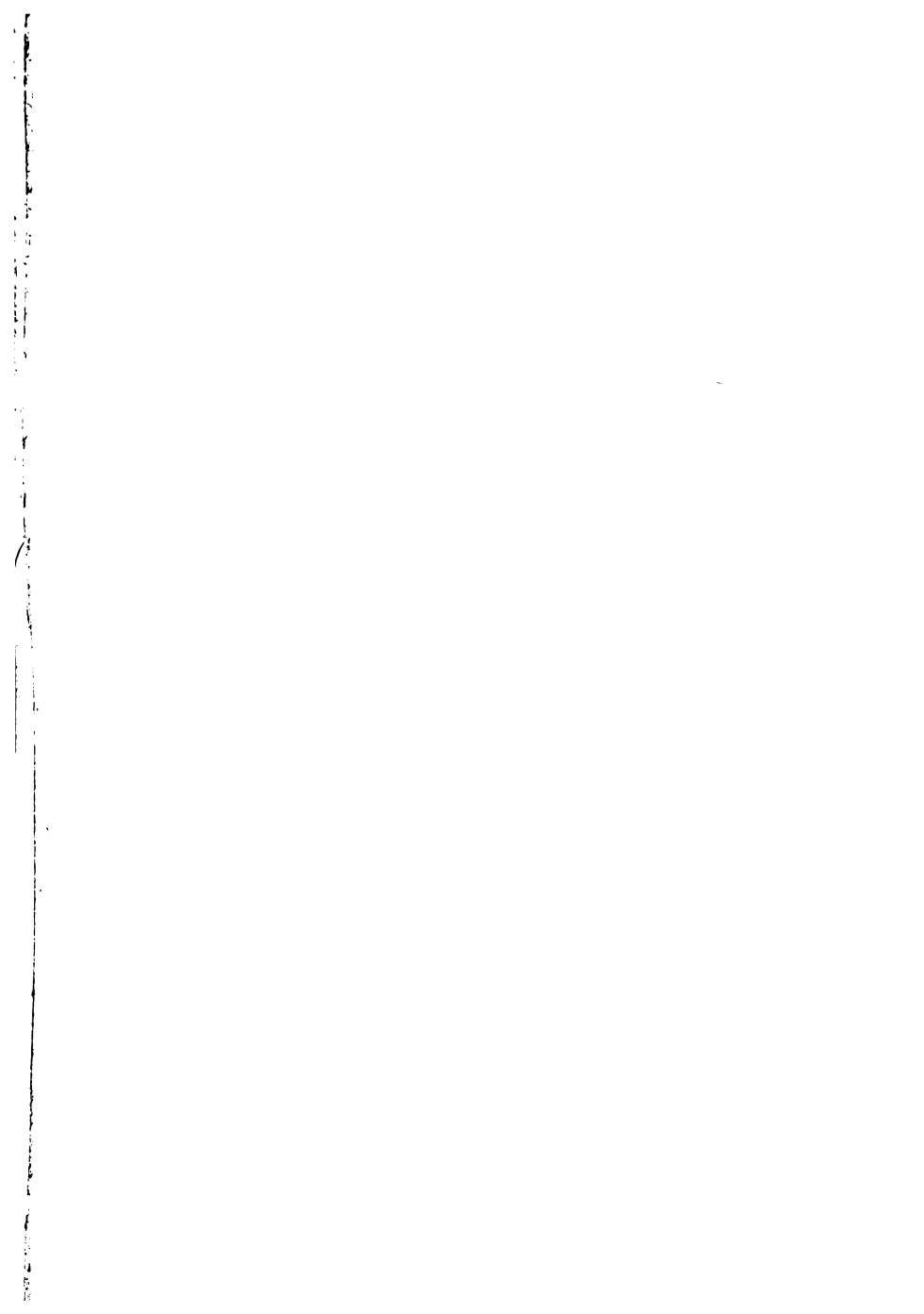
٩. في «ب، ل، م»: «إذا».

١٠. في حاشية بعض النسخ: «أما وجوب ظهوره على الحاضرين ففي غاية البعد؛ إذ يجوز من قدرة الله تعالى أن يمنع أبصارهم و شعاعها عن الوصول إليه، أو صرف قلوبهم عن التأمل فيه و

و لو شوهد^١ لعلم^٢ و عُرِف^٣ حاله و نُقِلَ خبره و لم يَخَفْ على الحاضرين؛
و كيف^٤ يجوز ذلك و قد نُقِلَ في التواريخ من تولّى غُسلَ هذَيْنِ الإمامَيْنِ عليهما
السلام و الصلاة عليهما و سُمِّيَ و عُنِيَ^٥؟ و هذا يقتضي أن الأمر على ما اخترناه^٦.

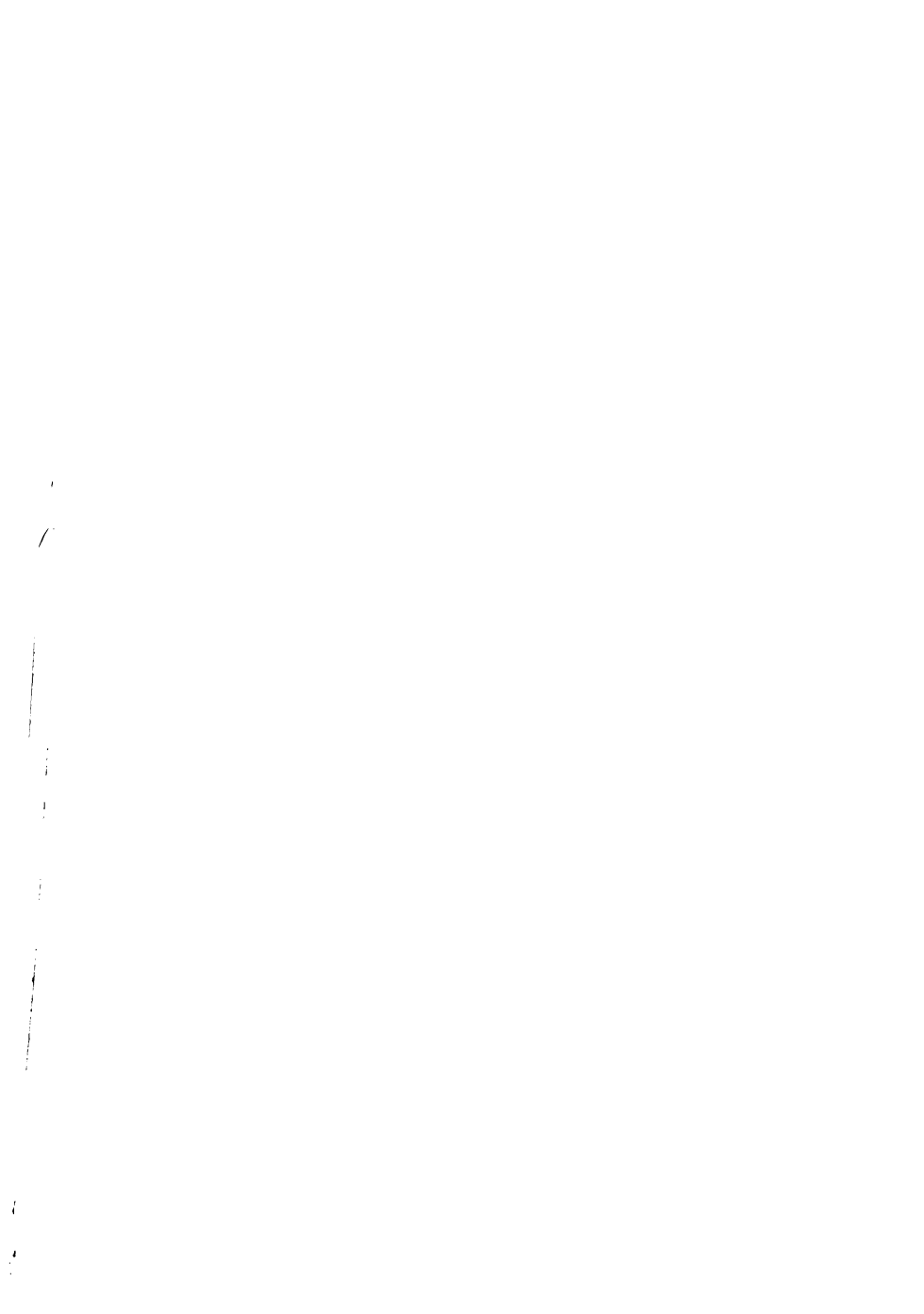
«النظر إليه، وإن كانوا يرونه و هم لا يعرفونه، كما نقوله في صاحب الزمان عليه السلام و شهوده
المواسم.... حيدر علي».

١. في «ب، د، ل، م» و المطبوع: «شهد».
٢. في «د» و المطبوع: «لهم». و في المطبوع: «العلمه».
٣. في «ب، د، ل، م» - «و عرف».
٤. في «أ» و المطبوع: «فكيف».
٥. في «أ، د»: «+ عليه».
٦. في «ب، ل، م»: «أخبرناه ممّا قَدَمناه» بدل «اخترناه». و في «د»: «+ ممّا قَدَمنا ذكره».



(٥٧)

مسألة في علم الوصي
بساعة وفاته و عدمه



مقدمة التحقيق

تتعرّض الأفكار والمفاهيم عادة إلى طروء تغيّرات و تطوّرات مختلفة، مثل توسعة أو تضيق المفاهيم، و ذلك من خلال رفع قيود عنها أو اضافتها إليها، كما يمكن أن تولّد بعض المفاهيم أو تزول بمرور الزمن و يعود ذلك إلى أسباب مختلفة؛ منها: اكتشاف نظريّات و حقائق جديدة ممّا يؤدّي إلى تعميق النظرة إلى مفهوم من المفاهيم؛ و منها: اختلاط العلوم ممّا يؤدّي إلى تأثير بعضها على بعض، فيؤدّي هذا التأثير إلى تغيير بعض المفاهيم؛ و غير ذلك من الأسباب.

و من أمثلة هذه التغيّرات في المفاهيم التغيّر الذي طرأ على مفهوم «علم الغيب» عند الإماميّة. فقد كانت الرؤية العامّة عند المتقدّمين من متكلمي الإماميّة هي إنكار نسبة علم الغيب إلى الأئمّة عليهم السلام، و اعتبار ذلك نوعاً من الكفر^١؛ و يرجع ذلك إلى أنّهم عرّفوا مفهوم «علم الغيب» بأنّه علم ذاتي غير مُستفاد، أي أنّه مقتضى ذات العالم، فهو لم يستفده و لم يأخذه من موجود غيره، أو من آله، أو غير ذلك.

و من الواضح أنّ هذا النوع من العلم لا يتناسب إلّا مع علم الله تعالى الذي يعلم الأشياء بذاته؛ و أمّا الإمام عليه السلام فهو غير مستقلّ في علومه، و إنّما يأخذها من الإمام الذي قبله، أو من رسول الله صلى الله عليه و آله، أو غير ذلك من مصادر علوم الأئمّة عليهم السلام؛ و لذلك عندما تحدّث أمير المؤمنين عليه السلام في بعض

كلامه عن بعض الأحداث المستقبلية، و قال له أحد الحاضرين: إنّه عليه السلام قد أُعطي علم الغيب؛ نجد الإمام يضحك من هذا الكلام، و يرفض أن يكون ذلك من علم الغيب، و إنّما هو تعلّم من ذي علم^١.

و قد صرّح المتقدّمون من متكلّمي الإمامية - كما تقدّم - بهذه الرؤية، أي رفض نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام، و اعتبار ذلك نوعاً من الكفر. فقد رفض ابن قتيبة (ت قبل ٣١٧هـ) نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام، و قال: «و من ينحل للأئمة عليهم السلام علم الغيب، فهذا كفر بالله، و خروج عن الإسلام عندنا»^٢. و قال: «... و الإمام عليه السلام أيضاً لم يقف على كلّ هذه التخاليف التي رويت؛ لأنّه لا يعلم الغيب»^٣.

و قال أيضاً: «فيقال لصاحب الكتاب: لقد أكثرت في ذكر علم الغيب، و الغيب لا يعلمه إلا الله، و ما ادّعا لبشر إلا مُشرك كافر»^٤.

و قد أيده الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) في خلال ردّه على أحد المخالفين الذي نسب في تفسيره إلى الإمامية أنّهم يقولون: «إنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون الغيب»؛ فقال في ردّه:

و أقول: إنّ هذا القول ظلم منه لهؤلاء القوم؛ فإنّا لا نعلم أحداً منهم - بل أحداً من أهل الإسلام - يصف أحداً من الناس بعلم الغيب. و من وصف مخلوقاً بذلك فقد فارق الدين. و الشيعة الإمامية بُرّآء من هذا القول؛ فمن نسبهم إلى ذلك، فالله فيما بينه و بينهم^٥.

١. راجع: نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٠.

٢. نقض كتاب الإشهاد (في ضمن كتاب كمال الدين للشيخ الصدوق)، ص ١٠٦.

٣. المصدر، ص ١١٠.

٤. المصدر، ص ١١٦.

٥. مجمع البيان، ج ٣، ص ٤٤٧.

كما بيّن الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) رؤية الإمامية لمفهوم «علم الغيب»، و أنه علم استقلالي غير مُستفاد من الغير، حيث قال:

فأما إطلاق القول عليهم [أي الأئمة عليهم السلام] بأنهم يعلمون الغيب، فهو منكر بين الفساد؛ لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقّه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد.^١

و قال ابن ميثم (كان حيّاً سنة ٦٨٧):

المراد بعلم الغيب هو العلم الذي لا يكون مستفاداً عن سبب يفيد، و ذلك إنّما يصدق في حقّ الله تعالى؛ إذ كلّ علم لذي علم عداه فهو مستفاد من جوده، إمّا بواسطة أو بغير واسطة؛ فلا يكون علم غيب و إن كان اطلاعاً على أمر غيبي.^٢

و قد أيد الطبرسي هذا التعريف، حيث قال في موضع آخر من تفسيره:

و لا نعلم أحداً منهم [أي الإمامية] استجاز الوصف بعلم الغيب لأحد من الخلق، فإنّما يستحقّ الوصف بذلك من يعلم جميع المعلومات لا بعلم مستفاد.^٣

إذن كان تعريفهم لعلم الغيب يحتوي على هذه النقطة، و هي أنّه علم غير مستفاد؛ أمّا لو علم شخص بالغيب بعلم مستفاد - مثل أن يأخذه من رسول الله صلى الله عليه و آله الذي أخذه هو بدوره من الله تعالى - فلا إشكال في ذلك. و قد صرح ابن قبة بوجود علم الغيب المستفاد عند الأئمة عليهم السلام، فقال: «... فعلمنا أنّ أسلافنا لم يعلموا الغيب، و أنّ الأئمة عليهم السلام أعلموهم ذلك بخبر الرسول صلى الله عليه و آله».^٤

١. أوائل المقالات، ص ٦٧.

٢. شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٨٤.

٣. مجمع البيان، ج ٥، ص ٣٥٢.

٤. كمال الدين، ص ١١٣.

إذن لا تصح نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام بصورة مطلقة - كما صرح بذلك الشيخ المفيد - فإنه ينصرف إلى العلم الاستقلالي غير المستفاد؛ وأما تقييد تلك النسبة بأنه مستفاد من رسول الله صلى الله عليه وآله فلا مانع منه. وأما العلم غير المستفاد، فهو من مختصات الله تعالى، ولا يشاركه أحد فيه، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام عند وصفه لعلمه تعالى: «العالم بلا اكتساب، ولا ازدياد، ولا علم مستفاد»^١.

و الجدير بالذكر أنه وفقاً لهذه الرؤية حول مفهوم «علم الغيب»، إذا تمكّن الإنسان من معرفة ما في الأرحام من ذكر أو أنثى مثلاً من خلال الأجهزة المتطورة، فإن هذا لا يعتبر علم غيب؛ لأنه علم مستفاد من الآلات والأجهزة، وهو لا يُعدّ علم غيب عند المتقدمين من الإمامية.

و بعد ذلك تم إدخال تغيير على المفهوم، وأخذ الإمامية يطلقون «علم الغيب» على الأئمة عليهم السلام، وذلك من خلال إضافة قيد: «بالغير»، أو التعبير عن علم الأئمة عليهم السلام بأنه علم تبعي قائم بالله تعالى^٢؛ فصار مفهوم «علم الغيب» غير خاصّ بالعلم الذاتيّ الاستقلالي، بل أعمّ منه و من العلم المستفاد من الغير. ولعل ذلك كان ناشئاً من تأثيرات اختلاط علم الكلام بالفلسفة، فقد أطلق الفلاسفة بعض المفاهيم المختصة بالله تعالى على الممكنات، مثل مفهوم «واجب الوجود»؛ فإنهم أطلقوه على الممكن الموجود، لكنهم قيّدوه بأنه «واجب الوجود بالغير».

و على أي حال، أما الشريف المرتضى فهو لم يخرج عن الرؤية العامة لمتقدمي الإمامية من إنكار نسبة علم الغيب إلى الأئمة عليهم السلام.

١. نهج البلاغة، ج ٢، ص ١٩٤، الخطبة ٢١٣.

٢. راجع: اختصاص العلم بالغييب بالله سبحانه (في ضمن كتاب علم إمام)، ص ٥٧٢.

محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف

و قد سُئل الشريف المرتضى في الرسالة محلّ البحث عن مسألة متعلّقة بعلم الغيب عند الأئمة عليهم السلام، و هو سؤال لم ينقطع السؤال عنه على طول التاريخ، و هو أنّه إذا كان الإمام عليه السلام يعلم الغيب، فلماذا لم يدفع الموت عن نفسه؟ و أنّه هل كان يعلم ساعة قتله على التعيين أو لا؟ فإن لم يكن يعلم، فهو مخالف لعلم الإمام بالغيب؛ و إن كان يعلم، فلماذا لم يدفعه عن نفسه؟ أليس هذا إلقاءً للنفس في التهلكة؟

و قد طرح السائل في هذه الرسالة هذا السؤال بصورة مختصرة، و التفصيل الذي ذكرناه يمكن أن يفهم من جواب الشريف المرتضى. فقد قام بالإجابة عن السؤال بشقيه من خلال نقطتين:

النقطة الأولى: لقد أنكر الشريف المرتضى - كسائر الإمامية في عصره و العصور القريبة منه - وجوب علم الإمام بالغيب؛ لأنّه يؤديّ إلى محاذير، و هي أن يكون مشاركاً للقديم تعالى في جميع معلوماته، فتكون معلوماته لامتناهية، و يكون عالماً بنفسه، و هذه اللوازم باطلة؛ لأنّه قد ثبت أنّ الإمام عالم بعلم محدّث زائد على ذاته، و أنّ العلم الواحد الزائد على الذات لا يتعلّق على التفصيل إلاّ بمعلوم واحد؛ فلو علم بما لا يتناهى من العلوم، لوجب وجود ما لا يتناهى من المعلومات؛ و هو محال.

و الجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد ذكر هذا الاستدلال أيضاً في المسألة الثانية من المسائل الرازية، و المسألة الثامنة من الطرابلسيات الثالثة.

و أشار في هذين الموضوعين، و في الرسالة محلّ البحث إلى تأليفه رسالة مفردة حول علم الإمام، بيّن فيها موقفه من هذه المسألة. إنّ تكرار إحالته على هذه الرسالة المفردة يدلّ على أهميّتها؛ لكن مع الأسف هي مفقودة، و قد تكون الفائدة الوحيدة التي يمكن استفادتها من هذه الرسالة المفقودة هي تصحيح نسبة الرسالة محلّ بحثنا

إليه، حيث أحال فيها إلى هذه الرسالة المفقودة التي نعلم أنها من مؤلفاته، بدليل أنه أحال إليها في المسائل الرازية و الطرابلسيات الثالثة كما تقدّم، والمسائل الأخيرة من تأليفاته بلا شك.

إذن رأي الشريف المرتضى حول علم الإمام هو أنه لا يعلم الغيب، وأن هذا غير واجب في منصب الإمامة، فإنّ هذا المنصب لا يقتضي علم الإمام بالغيب، وإنما يقتضي علمه بعلوم الدين والشريعة، نعم يمكن أن يعلم الغائبات بإعلام من الله تعالى، إلا أنه غير واجب^١. وبذلك لن يكون من الواجب أن يعلم الإمام بوقت وفاته أو قتله على التعيين.

النقطة الثانية: بعد أن تحدّث الشريف المرتضى في النقطة السابقة عن عدم وجوب علم الإمام بوقت قتله على التعيين، تحدّث في هذه النقطة عمّا روي من أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يعلم أنه مقتول، وأنّ قاتله هو ابن ملجم لعنه الله، ووجه تخريج هذه الروايات، فقد أجاب مرّة أخرى بما تقدّم من أنّ الإمام عليه السلام ما كان يعلم وقت القتل على نحو التعيين والتفصيل، فإنّه لو كان عالماً بذلك بالتفصيل لكان يجب أن يدفعه عن نفسه، وإلا كان إلقاءً للنفس في التهلكة، وإنّما كان يعلم ذلك على نحو الإجمال، والعلم الإجمالي لا يوجب الدفع عن النفس.

و ينبغي الإشارة إلى أنّه قد حصل خلاف بين الإمامية في هذه النقطة بالتحديد، وهي هل يمكن أن يعلم الإمام وقت قتله على التفصيل والتعيين أو لا؟

فقد ذهب بعض الإمامية، - ومنهم الشيخ المفيد - إلى أنّه يجوز أن يعلم الإمام بوقت قتله على نحو التفصيل، وفي هذه الصورة يكون متعبداً بالصبر على الشهادة لكي يبلغه الله تعالى درجات ما كان ليبلغها لولا ذلك، وبذلك لا يكون

١. وراجع: المسألة ٢١ من المسائل الميفارقيات.

أمير المؤمنين عليه السلام ملقياً بنفسه إلى التهلكة، ولا معيناً على نفسه معونة مستقبحة في العقول^١.

فيما ذهب آخرون - ومنهم الشريف المرتضى - إلى عدم جواز أن يعلم الإمام بوقت قتله على التفصيل؛ لأنّ دفع الضرر عن النفس واجب عقلاً و شرعاً، ولا يجوز أن يُتعبّد بالصبر على القبيح، وإنّما يُتعبّد بالصبر على الحسن، ومن المسلّم أنّ قتل الإمام كان قبيحاً، بل من أقبح القبيح، ولذلك تأوّل ما دلّ على علم أمير المؤمنين عليه السلام بوقت قتله بأنّه كان يعلم بذلك على نحو الإجمال كما تقدّم، وأنّه كان يعلم الليلة التي يُقتل فيها، لكنّه ما كان يعلم الوقت الذي يحدث فيه ذلك بالتحديد^٢.

وفي النهاية لا بأس بالإشارة إلى أنّ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) قد ذكر معظم عبارات الرسالة محلّ البحث؛ لكنّه أضاف النبيّ إلى الإمام، وتحدّث عنهما معاً، ولذلك جاءت عباراته بصيغة التثنية^٣، بينما تحدّث الشريف المرتضى هنا عن الإمام فقط.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٠ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

١. المسائل العكبرية، ص ٧٠.

٢. استعرض الشيخ الطوسي هذين المذهبين في كتابه تلخيص الشافي، ج ٤، ص ١٨٩ - ١٩٠، و صرّح بأن الشريف المرتضى ذهب إلى الثاني.

٣. متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢١١.

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧: تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥: تقع في الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د». و تكررت أيضاً في الصفحة (٣٩٢) من نفس المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤: تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص». و تكررت أيضاً في الصفحة (٢١٤) من نفس المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧: تقع في الصفحة (٢٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

[مسألة في علم الوصي بساعة وفاته و عدمه]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: هل يجبُ علمُ الوصيِّ بساعةِ وفاته أو قتلِهِ علىَّ التعيين، أم ذلك مطويٌّ عنه؟

الجواب: قد بيَّنا في مسألة أَمَلِينَاهَا مُنْفَرِدَةً ما يجبُ أن يَعْلَمَهُ الإمامُ و ما لا يجبُ أن يَعْلَمَهُ.^٢

و قلنا: إنَّ الإمامَ لا يجبُ أن يَعْلَمَ الغُيُوبَ و ما كانَ و ما يكونُ؛ لأنَّ ذلك يُوَدِّي إلى أَنَّهُ مُشَارِكٌ لِلْقَدِيمِ تَعَالَى في جميعِ معلوماَتِهِ، و أنَّ معلوماَتِهِ لا تَنْتَاهِي! ^٤ و أَنَّهُ يوجبُ أن يكونَ عالِماً لِنَفْسِهِ،^٥ و قد تَبَيَّنَ أَنَّهُ عالِمٌ بعِلْمِ مُحَدِّثِهِ^٦. و العِلْمُ^٧ لا

١. في جميع النسخ سوى «ص» و المطبوع: «ساعة» بدون الباء الجارة.

٢. في «س» و المطبوع: «و ما يجب أن لا يعلمه»، و في «ص»: «و ما يجب أن يعلمه» بدل «و ما لا يجب أن يعلمه». ثم إنَّ المسألة المشار إليها مفقودة، و قد أحال المصنّف رحمه الله إليها في موضعين آخرين: أحدهما: في المسألة الثانية من المسائل الرائية. و الآخر: في أواخر المسألة الثامنة من المسائل الطرابلسية الثالثة، و قال هناك إنَّه أملاها قديماً.

٣. في «ص»: «فأجاب - رضي الله عنه - بأن» بدل قوله: «الجواب...» إلى هنا.

٤. في «ب، د، س، ص» و المطبوع: «لا يتناهى».

٥. في المطبوع: «بنفسه».

٦. و العالم بعلم يكون علمه زانداً على ذاته.

٧. أي العلم الزائد على الذات الموجود عند جميع المحدثات، و منهم الإمام.

يَتَعَلَّقُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِلَّا بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ، وَ لَوْ^١ عَلِمَ مَا لَا يَتَنَاهَى لَوَجِبَ وَجُودُ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ؛ وَ ذَلِكَ مُحَالٌ.

وَ بَيَّنَّا أَنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَهُ عِلْمُ الدِّينِ وَ الشَّرِيعَةِ. فَأَمَّا الْغَائِبَاتُ^٢ وَ الْكَائِنَاتُ^٣ الْمَاضِيَاتُ أَوْ الْمُسْتَقْبَلَاتُ^٤، فَإِنَّ عِلْمَ بِإِعْلَامِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْئاً مِنْهَا^٥ فَجَائِزٌ، وَ إِلَّا فَذَلِكَ غَيْرٌ وَاجِبٍ.

وَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ لَيْسَ مِنَ الْوَاجِبِ عِلْمُ الْإِمَامِ بِوَقْتِ وَفَاتِهِ أَوْ قَتْلِهِ عَلَى التَّعْيِينِ. وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ^٦ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَقْتُولٌ، وَ أَنَّ ابْنَ مُلْجَمٍ - لَعَنَهُ اللَّهُ - قَاتَلَهُ.^٧

وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِالْوَقْتِ الَّذِي يَقْتُلُهُ فِيهِ عَلَى التَّحْدِيدِ وَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ ذَلِكَ لَوَجِبَ عَلَيْهِ^٨ أَنْ يَدْفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَ لَا يُلْقِي بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، وَ أَنَّ هَذَا فِي عِلْمِ الْجُمْلَةِ غَيْرٌ وَاجِبٍ.

١. كذا، و الأنسب: «فلو».

٢. في «أ، ب، د، ص»: «العادات».

٣. في «س» و المطبوع: «أو الكائنات». و في «ص»: «و إلى النيات»، كلاهما بدل «و الكائنات».

٤. في «س» و المطبوع: «و المستقبلات».

٥. في «ص»: «ولو». و في غيرها: «و إن»؛ و كلاهما سهو.

٦. في المطبوع: - «منها».

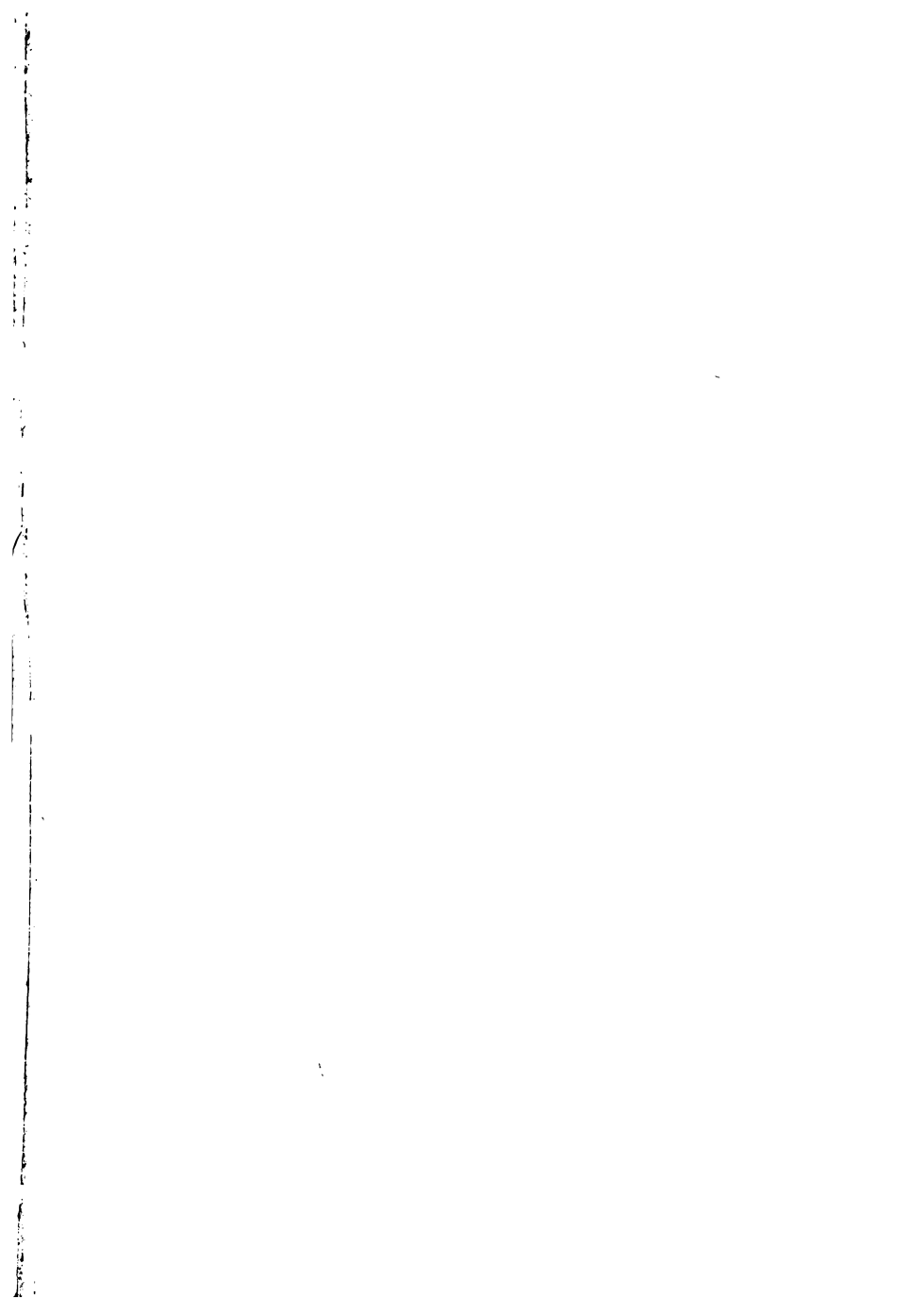
٧. كذا في جميع النسخ؛ و الصواب: «و قد رُوِيَ فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ تَقْدِيمِ وَ تَأْخِيرِ».

٨. راجع: المسائل العكبرية، ص ٦٩؛ متشابه القرآن و مختلفه لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢١١؛ بحار الأنوار، ج ٤٢، ص ٢٥٧.

٩. في جميع النسخ سوى «ص» و المطبوع: - «عليه».

(٥٨)

مسألة في مُشاهدةِ
المُحتَضِرِ الإمامِ قَبْلَ مَوْتِهِ



مقدمة التحقيق

من المسائل المهمة التي أثّرت في تاريخ الفكر الإسلامي والتي أدّت إلى حصول خلافات و نزاعات كبيرة بين علماء الإسلام و مفكره، هي ظاهرة تعارض العقل و السمع. فقد تتعارض معطيات العقل القطعية أحياناً مع ظواهر السمع؛ و حينئذ كان لابدّ من رفع هذا التعارض الظاهري، و في هذه النقطة بالتحديد برز الخلاف بين مَنْ أصرّ على تقديم معطيات العقل و تأويل السمع بما يتناسب مع تلك المعطيات و بين مَنْ وجد أنّه لا مناص من التمسك بنتائج السمع و وضع معطيات العقل جانباً. و قد كان العدلية - و منهم الإمامية - من رواد النظرية الأولى، فيما تمسك بعض أصحاب الحديث و الحشوية خاصة بالنظرية الثانية.

و قد واجه الإمامية هذه الإشكالية و التعارض في بعض المسائل المنقولة في تراثهم الروائي، منها مسألة رؤية المحتضّر لأمير المؤمنين عليه السلام عند احتضاره؛ فقد دلّت على ذلك روايات بلغت حدّ التواتر، كما أجمع الإمامية عليه، و لم يخالفوا فيه^١.

و لكن وجدَ رواد مدرسة بغداد الإمامية و منهم الشريف المرتضى أنّ هذه الروايات تتعارض مع معطيات العقل؛ فإنّه وفقاً لنظرية الشريف المرتضى حول

حقيقة الإنسان الدالة على أن الانسان ليس إلا هذا الجسم، و أنه ليست فيه أي جهة مجردة، فإنه وفقاً لهذه النظرية سوف تكون حقيقة أمير المؤمنين عليه السلام هي الجسم أيضاً، و إذا كان كذلك فكيف يمكن للجسم أن يكون في وقت واحد في أماكن عديدة، و ذلك فيما لو كان هناك محتضرون عديدون في وقت واحد؟!!

و لذلك أجاب الشريف المرتضى في هذه الرسالة على السؤال عن مشاهدة المحتضّر لجسم الإمام عليه السلام بعدم قبول تلك الروايات على حقيقتها، و ضرورة تأويلها بأنّ المحتضّر يشاهد في تلك الحالة ثمرة ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، و الانحراف عنه، و لا يشاهد شخصه و جسمه، و يشهد له أنه روي أنه إذا عاين الإنسان الموت و قاربه، أرى في تلك الحالة ما يدلّه على أنه من أهل الجنة أو النار.

و قد عمّم هذا البحث إلى ملك الموت؛ فقد قال البعض -الذين وصفهم الشريف المرتضى بالمحصّلين - لا يمكن أن يكون ملك الموت واحداً، و في نفس الوقت يقوم بقبض أرواح جميع البشر؛ لأنه - حسب رأيهم - جسم، و الجسم لا يمكن أن يكون في وقت واحد في أماكن كثيرة؛ و لذلك تأولوا الآيات الدالة بظاهاها على وجود ملك واحد لقبض الأرواح بأنّ المراد بها جنس ملك الموت، لا الشخص الواحد؛ و ذهبوا إلى أنّ هناك أكثر من ملك موت واحد.

و الجدير بالذكر أنّ الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) كان يؤمن بأنّ حقيقة الإنسان هي الروح المجردة، لا هذا الجسم^١، خلافاً لما ذهب إليه الشريف المرتضى؛ و لكنّه مع ذلك قام بتأويل روايات رؤية المحتضّر لأمر المؤمنين عليه السلام بنفس التأويل المذكور هنا. و هو لم يذكر الدليل الذي دعاه إلى هذا التأويل، لكنّ الظاهر أنّ السبب هو أنّ تلك الروايات تدلّ بظاهاها على أنّ الإمام يحضر بجسمه عند المحتضّر،

١. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٧؛ المسائل السروية، ص ٥٨.

والجسم لا يمكن أن يحضر في وقت واحد في أماكن كثيرة، فلا بدّ من تأويلها. إذن الظاهر أنّ سبب تأويل أخبار الاحتضار عند المفيد والمرضى واحد، ولا ارتباط لذلك برأيهما حول حقيقة الإنسان؛ والله العالم.

نسبتها إلى المؤلف

لقد نقل ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) في كتبه معظم مطالب الرسالة محلّ البحث و لكن بتصرف، ونسب تلك المطالب تارة إلى الشريف المرتضى، فيما لم يصرّح بنسبتها إليه تارة أخرى^١؛ وإنّ نسبته هذه المطالب إلى الشريف المرتضى يمكن اعتباره قرينة جيّدة على تصحيح نسبة الرسالة إليه. كما أنّ الشريف المرتضى تعرّض إلى روايات الاحتضار في المسألة ١٨ من المسائل الميفارقات، وذكر هناك نفس التأويل الذي ذكره هنا. وهو شاهد آخر على تصحيح النسبة.

هذا وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٣ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجرديّ رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٨) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٩) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٥) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«د».

١. راجع: مناقب آل أبي طالب عليهم السلام، ج ٣، ص ٢٤؛ متشابه القرآن ومخيلفه، ج ١، ص ١٧.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

مسألة في مُشاهدةِ المُحتَضِرِ الإمامِ قَبْلَ مَوْتِهِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة عن المُحتَضِرِ، هل يُشاهدُ في تلكِ الحالِ جسمَ الإمامِ نَفْسِهِ، أم غيرَ ذلك؟
الجواب: قد رَوَتْ الشيعةُ الإماميةُ أنَّ كُلَّ مُحْتَضِرٍ يَرَى قَبْلَ مَوْتِهِ أميرَ المؤمنينَ
عليه السلامُ، و رُوِيَ عنه شِعْرٌ يَتَضَمَّنُ ذلكَ، و هو قولُه:

يا حارِ هَمْدانَ، مَنْ يَمُتُ يَرِنِي مِنْ مُؤْمِنٍ أَوْ مَنَافِقٍ قُبْلاً^١
و إذا صَحَّتْ هذه الروايةُ، فالمعنى: أَنَّهُ يَعْلَمُ في تلكِ الحالِ ثَمرةَ وِلايَتِهِ عليه
السلامُ و انحرافِهِ عنه؛ لأنَّ المُحتَضِرَ قد رُوِيَ أَنَّهُ إذا عاينَ المَوْتَ و قارَبَهُ، أَرى في
تلكِ الحالِ ما يَدُلُّه على أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ أَوْ مِنْ أَهْلِ النارِ.^٢

و هذا معنى قولِ أَحَدِهِمْ إذا قارَبَ الهَلَاكَ: «كِدْتُ أَرى أَعْمالي^٣»؛ أي الجَزاءَ عليها.
و قد يَقولُ العربيُّ: «رَأَيْتُ فُلاناً» إذا رَأى ما يَتعلَّقُ مِنْ فِعْلٍ بِهِ^٤ أَوْ أمرٍ يَعودُ إليه.

١. راجع: الكافي، ج ١، ص ٢٥٨ - ٢٦٠، ح ١ - ٨.

٢. تفسير القمي، ج ٢، ص ٢٦٦؛ الفارات، ج ٢، ص ٧٢٠؛ المناقب للعلوي، ص ٥٩؛ الأمالي
للطوسي، ص ٦٢٧، المجلس ٣٠، ح ١٢٩٣.

٣. راجع: تفسير القمي، ج ١، ص ٢٩٦.

٤. في «أ، ب»: - «أرى». و في «س، ص» و المطبوع: «أعبراً» بدل «أعمالي».

٥. كذا، و الأنسب: «به من فعلٍ» بتقديم و تأخير.

وإنما اخترنا هذا التأويل لأن أمير المؤمنين عليه السلام جسم؛ فكيف يُشاهدُه كُلُّ مُحْتَضِرٍ، و الجِسمُ لا يجوزُ أن يكونَ في الحالِ الواحدةِ في جهاتٍ مُختلفةٍ؟! ولهذا قال المُحَصِّلونَ: إن مَلَكَ المَوْتِ الذي يَقْبِضُ الأرواحَ لا يجوزُ أن يكونَ واحداً؛^١ لأنه جسمٌ و الجسمُ لا يَصِحُّ أن يكونَ في الأماكنِ الكَثيرةِ. و تأوّلوا قولَه تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾^٢ أنه أرادَ بِمَلَكِ المَوْتِ الجنسَ دونَ الشخِصِ الواحدِ؛ كما قال^٣ تعالى: ﴿وَ الْمَلَكُ عَلٰى اَزْجَائِهَا﴾^٤، و إنما أرادَ جنسَ الملائكةِ.

١. في «د، س، ص» و المطبوع: - «واحداً».

٢. السجدة (٣٢): ١١.

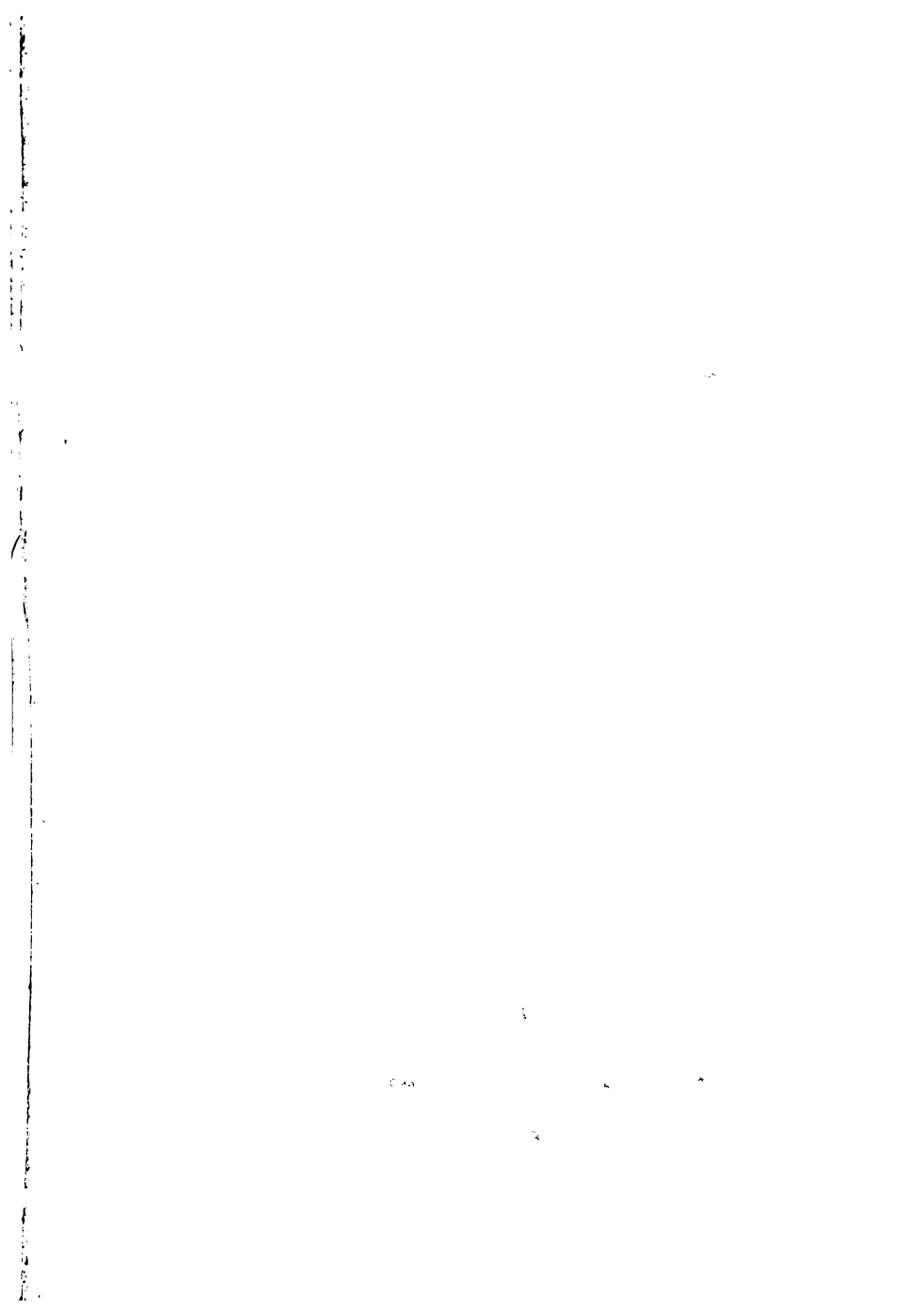
٣. في «س، ص» و المطبوع: + «الله».

٤. الحاقة (٦٩): ١٧.

(٥٩)

مسألة في معنى ما يقوله الشيعة

عند مشاهد أئمتهم عليهم السلام



مقدّمة التحقيق

سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة من قِبَل بعض المخالفين عن ما يقوله الشيعة عند قبور الأئمّة عليهم السلام: «أشهد أنك تسمع كلامي، و تردّ سلامي»؛ فقد استبعد السائل أن يتمكّن الأئمّة - وهم ميّتون - من سماع الكلام، أو يقدرُوا على ردّ السلام.

و قد كان الشريف المرتضى قد تعرّض في جواب المسائل الميفارقيات (المسألة ١٧) إلى هذا البحث بصورة مختصرة، و استدلّ هناك بالإجماع على أن الأئمّة عليهم السلام يسمعون كلام الزائر لهم أو المصلّي عليهم، و يشاهدونه، و ذلك بأن يُبلغهم الله تعالى ذلك، أو يُعلمهم به. و لم يقتصر في هذا الحكم على الأئمّة عليهم السلام؛ بل عمّمه لسائر المؤمنين، فهم أيضاً يسمعون و يشاهدون من يزور قبورهم.

و في هذه الرسالة تحدّث عن المسألة بصورة مفصّلة، و ركّز كلامه على عدم وجود مبرّر مقبول و عقلائي لرفض أن يسمع الميّت أو يشاهد مَنْ يزوره من الأحياء، و يمكن تصوّر حصول السمع و البصر للميّت من خلال صور و معاني مختلفة:

الأولى: أن يكون معنى السلام و ردّ الجواب هو حصول الثواب و المنفعة للزائر،

فيكون المعنى مجازياً.

الثانية: أن تبلغه الملائكة أن فلاناً قد زاره و سلّم عليه. و هذا يمكن تسميته سماعاً و مشاهدةً.

الثالثة: أن الله تعالى قادر على حفظ الصوت و إيصاله إلى حواس الميّت فيسمعه. و بذلك لا معنى لاستبعاد ذلك، إلا أن يشكك أحد بقدره الله تعالى، و العياذ بالله.

و هذه الرسالة هي رسالة جديدة، تمّ العثور عليها في ضمن رسائل الشريف المرتضى التي قامت الأمانة العامة لألفية الشريف المرتضى بتحضير مخطوطاتها، و يوجد في نسختها سقط في موضعين، تُرك بشكل بياض.

مخطوطة الرسالة

لقد تمّ العثور على مخطوطة واحدة لهذه الرسالة، و هي:

مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٣/٧؛ تقع في الصفحات

(١١ - ١٤) من المجموعة.

[مسألة في معنى ما يقوله

الشيعة عند مشاهد أئمتهم عليهم السلام]^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

المسألة:

ما معنى قولكم عند الزيارة لمشاهد أئمتكم عليهم السلام: «أشهد أنك تسمع كلامي، و تردّ جوابي»؟ وكيف يتصوّر في الميت سماع الكلام وفي المقبور ردّ الجواب؟ وهل هذا إلا سهو من قائله، وغفلة من مؤرّده؟ والله الموفّق.

الجواب:

السهو والغفلة بالمتكلّم - بالاستبعاد والعجب قبل الفكر والتأمل - أليقّ و به أشبه؛ فإنه تعجّب مما لو وقّف عليه أقرّ به أو بما في معناه. فنقول:

[أما سماع الكلام فيستعمل في إدراكه بآلة السمع، ويستعمل في ترتيب فائدة و نفع و ثمرة عليه؛ كقول^٢ القائل: «كلام فلان مسموع»، و «القاضي و السلطان ليس يسمع كلام فلان و يسمع كلام فلان»، فيتبعون الوصف بالسماع لما يحصل فائدة و يثمر نفعاً، دون ما عدا ذلك؛ و إن كان الجميع مدركاً بحاسة السمع معلوماً. و أما ردّ الجواب فيستعمل في ردّه بالكلام، و يستعمل في فعل ما تضمّنه

١. تُطبع هذه الرسالة لأول مرّة، و على نسخة واحدة.

٢. ما بين المعقوفين منّا، أضيف لاقتضاء السياق. و في النسخة بياض في الموضع.

السؤال، كالذي يسأل غيره فعلاً، فيفعل المسؤول ما تضمنه سؤاله فيقال: «قد أجابه» وإن لم يتكلم، ويستعمل في فعل ما يقتضيه الحال من الأفعال.

فإذا أجاب إلى أن ذلك يستعمل في اللغة على هذه الوجوه، قيل له: ما تكثر لو صرقت ما سألت عنه من سماع الكلام و ردّ الجواب إلى حصول الفائدة وإثمار المنفعة؟ فيكون معنى ذلك أن الزائر للمشهد إذا تقرب إلى الله تعالى بما يورده من السلام على خيرة الله و صفوته، و الشهادة لهم بما تكلفوه و لقوه و بما تحمّلوه و صبروا عليه، و البراءة ممن ظلمهم و اللعنة له و لمن أعان^١ على قتلهم و رضي به و لم ينكره، و التوسّل إلى الله - عزّ و جلّ - في الغفران لذنوبه و القبول لأعماله، فإن هذا ممّا يحصل الفوائد و يُثمر أجرًا للمنافع التي هي مرجوة من الله تعالى، و استحقاق الثواب الدائم و النعيم المقيم.

فإن أنكّر ما هذا حاله ظهر جهله و وضح عناده، و إن أقرّ به قيل له: كيف أسرع إلى التعجّب و الاستبعاد دون [الفكر و التأمل]؟

و يمكن فيه جواب آخر: و هو أن الأئمة و الشهداء و الصالحين بعد أن يموتوا و يفارقوا الحياة في الدنيا أحياناً عند ربّهم يُرزقون^٢ تشريفاً لهم و تعظيماً لقدرهم، فإذا زارهم الزائر و توسّل إلى الله - جلّ اسمه - بلّغتهم الملائكة فعلموا بتبليغهم من زار مشهدهم و توسّل بهم، فشفعوا له إلى الله تعالى و سألوه غفراناً لذنوبهم و قبول أعمالهم. و يجري ذلك مجرى من له من يبلغه أعمال من بعد عنه، و يُخبره بما يكون منه، فيقول له: «أنا سامع لكلامك، مُشاهد لأعمالك» و يريد أنها تصل إليه.

١. في النسخة: «أعان به». و ما أثبتناه هو الصواب.

٢. ما بين المعقوفين مقتبس من جواب المسألة الثانية عشرة من المسائل الطرابلسيات الثالثة. و في النسخة بياض في الموضع.

و هذا وجه في سماع الكلام لا يدفعه عاقل ولا يُنكره مُحصل، فلم عدل عن
جُل ما سأل عنه فأظهر التعجب منه؟

على أن سائر المسلمين يقولون عند استلام الحجر الأسود في الحج: «أمانتي^١
أديتها، و ميثاقي تعهدته؛ لتشهد لي بالموافاة». وكيف يشهد الحجر و يسمع
الجماد؟ فإن كان لذلك وجه يسوغ تأويله عليه إذا سأل المُلحد ممن يقصد التهزو
و التعجب، فلم تغافل السائل عن ذلك الوجه و سلك مسلك أعداء الملة من
المُلحدين؟ و هل هذا إلا لفرط العصبية المهلكة و ترك الانقياد إلى الحجج
و السبيل^٢ المنجية؟ نعوذ بالله من استيلاء الهوى و تقليد الرؤساء.
ثم يقال له:

أليس من هو حي عند الله تعالى يُرزق و يُنعم، يُدرك الأصوات و يسمع
الكلام؟

فإذا قال: «نعم» قيل له: أفتصف الله تعالى بالقدرة على حفظ المحال التي
وجد^٣ فيها الأصوات و الكلام - الذي يتكلم به الزائر لمشاهد الأئمة عليهم السلام
- من التبذد في الهواء و تفريق الأجزاء، حتى تصل إلى حواسهم بحيث هم
فيسمعونها؟

فإن قال: «لا» فارق مذهب كل من أثبت الصانع و ادعى بالعبودية؛^٤ و كيف لا
يوصف بالقدرة على ذلك، و أحدنا يقدر على حفظ محل كلامه بالآلات فيسمع

١. في النسخة: «أما ذمتي»، و الصواب ما أثبتناه. راجع: المقتعة، ص ٤٠١.

٢. كذا في النسخة؛ و لعل الصواب: «السُّبُل».

٣. كذا في النسخة، و الأنسب: «وجدت».

٤. كذا في النسخة؛ و يبدو أن الصواب: «و ادعى العبودية».

مَنْ بَعُدَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الآلَةِ وَ طَوْلِهَا؟ كَالَّذِي يَتَكَلَّمُ فِي الْأَجْسَامِ الْمُجَوَّفَةِ
الرَفِيعَةِ الْمُتَمَدِّدَةِ بَيْنَ فَمِهِ وَ حَاسَةِ مَنْ يُرِيدُ أَنْ يُسْمِعَهُ كَلَامَهُ، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلَامِ
الْخَفِيِّ الَّذِي لَا يَسْمَعُهُ مَنْ يُحَاوِرُهُ وَ يُصْغِي إِلَيْهِ، فَتَحْفَظُهُ الآلَةُ بِمَحَلِّ كَلَامِ
وَ تَمْنَعُهُ مِنَ التَّبَدُّدِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى حَاسَةِ مَنْ تَتَّصِلُ الآلَةُ بِحَاسَتِهِ، لَا يَلْتَبِسُ وَ لَا
يَشْتَبِهُ؛ لِمَكَانِ حِفْظِ الْمَحَلِّ وَ مَنَعِهِ مِنَ التَّفْرِيقِ. وَ كُلُّ مَا يَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ بِالْآلَاتِ
فَإِنَّهُ تَعَالَى أَقْدَرُ مِنْهُ عَلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ بِلَا آلَةٍ وَ اسْتِعَانَةٍ.

وَ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ [مَنْ] ^٢ مَنَعَ ذَلِكَ ^٣ وَ أَحْوَجَ ^٤ إِلَى الآلَةِ فِيهِ، وَ بَيْنَ مَنْ مَنَعَ
تَصْوِيرَ الْحَيَوَانِ وَ سَائِرَ مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَالَمِ - مِمَّا لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ مِنْ
الْمَخْلُوقِينَ إِلَى فِعْلِ الْيَسِيرِ مِنْهُ إِلَّا بِالْآلَاتِ - إِلَّا بِالْآلَةِ!! تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا
كَبِيرًا. فَإِنْ تَجَاهَلَ مُتَّجَاهِلٌ وَ أَحْوَجَ إِلَى الآلَةِ كَانَتْ الْكَلَامُ فِيهَا سَلَفَ [الآلَةِ] ^٥، وَ فِي
ذَلِكَ تَعَلَّقَ وَ جُودِ الآلَةِ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الآلَاتِ، وَ هَذَا مُحَالٌ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ
إِلَى فَاعِلٍ غَنِيٍّ عَنِ الآلَاتِ وَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَإِذَا أَقْرَبَ بِصِحَّةِ ذَلِكَ وَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ قَيْلَ لَهُ: فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يُشْرِفَ اللَّهُ تَعَالَى
أَوْلِيَاءَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الْأئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ يُرَغَّبَ أَتْبَاعَهُمْ وَ رَعَايَاهُمْ فِي أَنْ
يَزُورُوا مَشَاهِدَهُمْ - بِالْقَصْدِ إِلَيْهَا، وَ التَّضَرُّعِ إِلَيْهِ تَعَالَى فِيهَا، وَ التَّوَسُّلِ بِمَنْ نُسِبَتْ
إِلَيْهِ - بِأَنْ يَحْفَظَ مُحَالًا كَلَامَهُمْ حَتَّى يَصِلَ إِلَى سَمْعِ مَنْ حَضَرَ الزَّائِرُ مَشْهَدَهُ،

١. كذا في النسخة؛ و الظاهر أن الصواب: «يحفظ محل الكلام».

٢. ما بين المعقوفين متا؛ أضيف لاقتضاء السياق. و هكذا ما بعده.

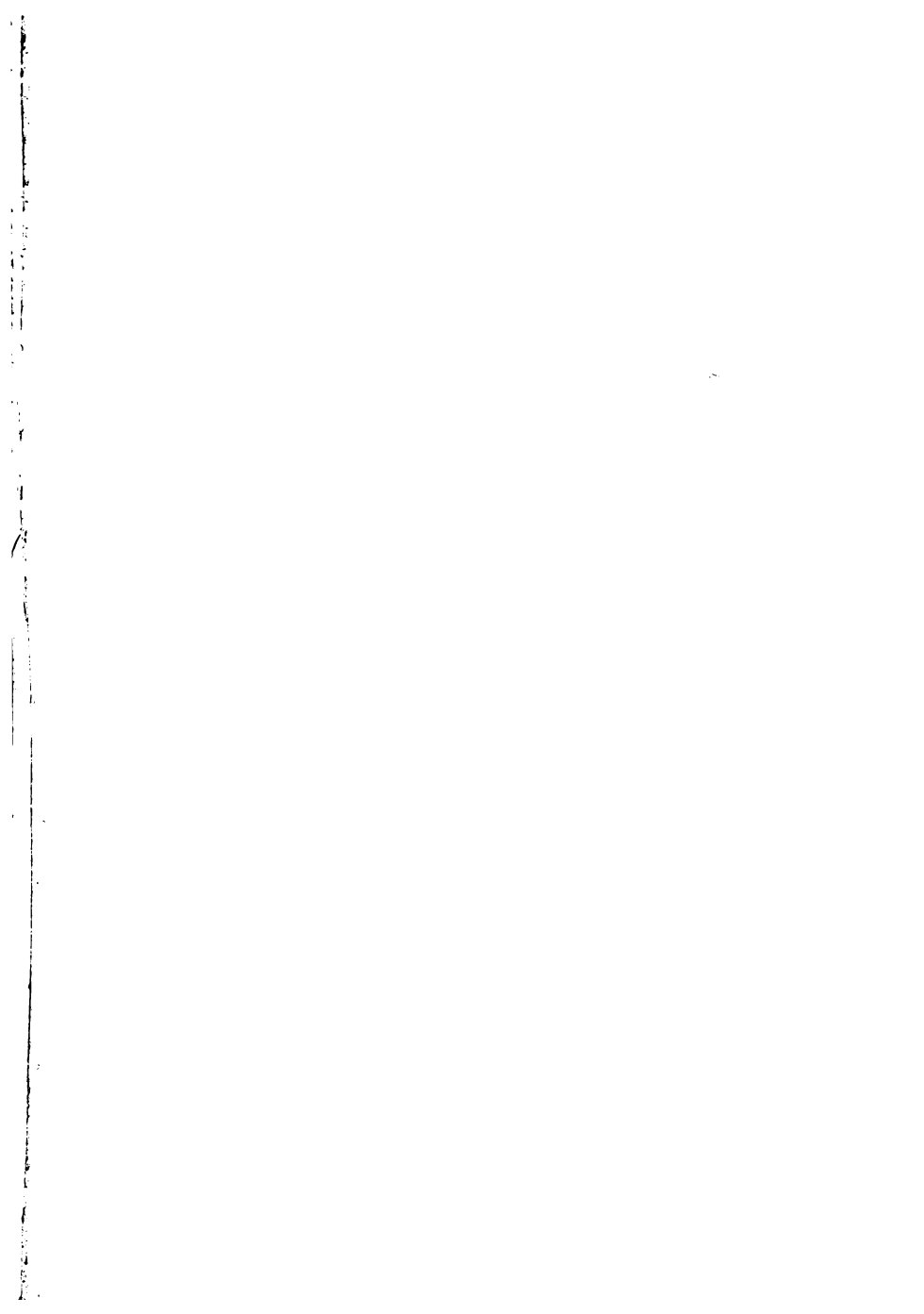
٣. أي منع من قدرته تعالى على ذلك بلا آلة.

٤. في النسخة: «أو أخرج». و ما أثبتناه هو الصواب؛ بقرينة ما يأتي بعد قليل.

٥. أي فيما قبل الآلة.

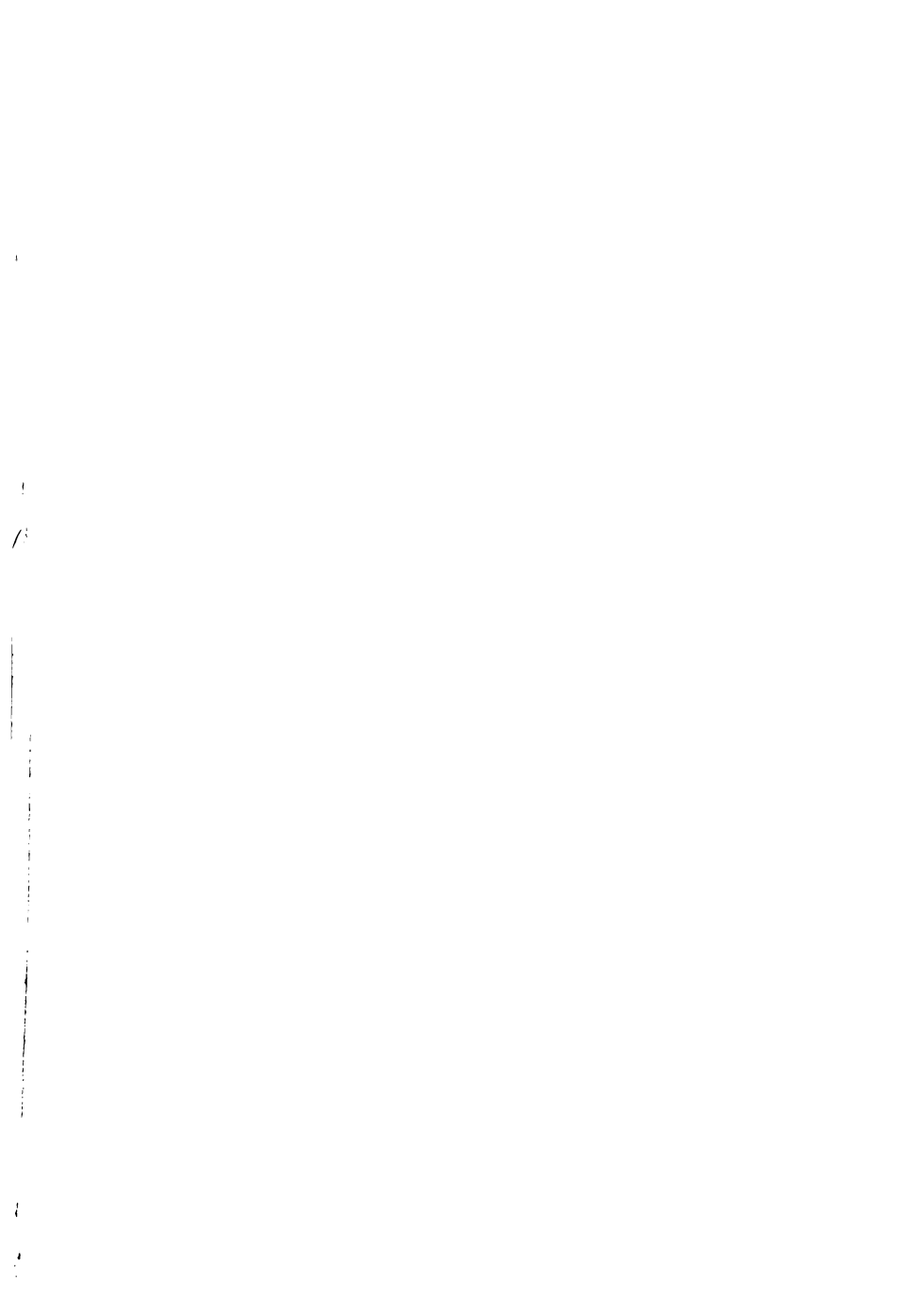
فَيَسْمَعَهُ وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى إِجَابَةَ دُعَائِهِ وَ قَبُولَ أَعْمَالِهِ؟

و هذا غاية ما استبعدَه السائل، [و] قد بانَ أَنَّهُ جائزٌ مُمكِنٌ غيرُ مُحالٍ و لا مُتَعَدِّرٍ. و مَنْ أَنْكَرَهُ فلا يَخْلُو مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِمَّا فَرَطِ الْجَهْلِ أَوِ الْعَصْبِيَّةِ اللَّذَيْنِ يَمْنَعَانِ مِنَ الانْقِيَادِ لِلْحَقِّ وَ التَّصَوُّرِ^١ وَ الإِقْرَارِ بِالصَّانِعِ وَ قُدْرَتِهِ - على ما قَدَّمناه -، أَوْ جَحْدِ الصَّانِعِ وَ إِطْالِ النُّبُوَّةِ، وَ التَّوَصُّلِ بِانْكَارِ ذَلِكَ إِلَى تَشْكِيكِ الضَّعْفَاءِ وَ تَقْبِيحِ مَذْهَبِ أَخْصَصِ النَّاسِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ التَّمَسُّكِ بِشَرْعِهِ وَ الِاتِّبَاعِ لِعِتْرَتِهِ. نَسْأَلُ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى التَّوْفِيقَ لِمَا يُرْضِيهِ مِنْ عِلْمٍ وَ عَمَلٍ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَ بِهِ الثِّقَةُ.



(٦٠)

مَسْأَلَةٌ فِي عِلَّةِ خِذْلَانِ أَهْلِ
الْبَيْتِ عليهم السلام وَ عَدَمِ نُصْرَتِهِمْ



مقدمة التحقيق

أجاب الشريف المرتضى في هذه الرسالة على سؤال افتراضي، حيث بدأ بقوله: «إن سألت سائل، فقال:....». والسؤال يدور حول ما يؤمن به الشيعة من أن الأئمة الاثني عشر عليهم السلام هم صفوة الله بعد نبيه صلى الله عليه وآله، وحُججه على خلقه؛ فإذا كان كذلك فلماذا تمكّن الظلمة من قتلهم وظلمهم؟ ولماذا خذلهم الله وأسلمهم ولم ينصرهم؟

وبدلاً من أن يجيب الشريف المرتضى على هذا السؤال أو الإشكال مباشرة، أخذ يتعمق في البحث ويفصله، مُبرِّزاً بذلك كلَّ عبقريته وقدراته الجدلية والكلامية. حيث بدأ أولاً بجواب نقضي مفاده: أن هذا الإشكال هو في الحقيقة إشكال للملاحدة النافين للربوبية، والبراهمة بالنسبة للنبوة، فإنَّ الملاحدة يقولون: إذا كان الله هو الخالق لهذا العالم، فلماذا تمكّن العصاة والظلمة من النيل من عبادته والمطيعين له؟ وهكذا يقول البراهمة بالنسبة إلى الأنبياء عليهم السلام، فكُلُّ ما يجيب به السائل عن هذه الإشكالات، فنحن نجيب به عن إشكاله على الأئمة عليهم السلام، فالإشكال غير خاص بالشيعة.

فإن أجاب السائل بقبول أن يكون الله تعالى قد خذل أنبياءه فهو خلاف إجماع الأمة الدال على أن الله ينصر أوليائه وأنبياءه. وإن أجاب بأنهم مع قتلهم والظلم لهم منصورون. فهذا يعني أن القتل لا ينافي النصر، فلنقل مثل ذلك في الأئمة.

فإن قال: هناك فرق بين الأنبياء و الأئمة، فإنَّ الله تعالى قد انتقم للأنبياء بإهلاك أعدائهم خلافاً للأئمة.

فالجواب: أولاً: أنه لم يهلك كلَّ أعداء الأنبياء بل بعضهم. و ثانياً: أن هذا الإهلاك لم يمنع من قتل الأنبياء، فلا يصحَّ أن يقال إنه لم يمكَّن من الأنبياء. و ثالثاً: يلزم السائل أن يسلم بأنَّ الله تعالى قد خذل أنبياءه الذين لم يهلك أعداءهم، و هذا مخالف لإجماع الأمة كما تقدّم.

و بعد تفصيل و استطراد في البحث، أخذ الشريف المرتضى بالإجابة على السؤال جواباً حليّاً، فقال: إنَّ المعتر في التمكين هو قصدُ الممكَّن (بالكسر)، دون الإمكانيات التي تمكَّن الممكَّن (بالفتح) من القيام بالأفعال؛ لأنَّه لولا ذلك لَمَا وجدنا في العالم شخصاً ممكناً من قتل عدوّه دون نفسه؛ لأنَّ كلَّ شيء يصلح أن يقتل به عدوّه من سلاح و غيره، فإنَّه يصلح أن تُقتل به نفسه، و لهذا فالعبرة بالقصد، لا بالإمكانات.

و إذا صحَّ هذا فيجب ملاحظة حال الممكَّن، فإنَّ كان قَصَدَ من تمكينه الحسنَ دون القبيح، قلنا: إنَّه مكَّن من الحسن و إنَّ كان ما مكَّن منه يصلح لفعل القبيح أيضاً. و إنَّ قَصَدَ من تمكينه القبيحَ دون الحسن، قلنا: إنَّه مكَّن من القبيح و إنَّ كان ما مكَّن منه يصلح لفعل الحسن أيضاً.

و قد ثبت أنَّ الله تعالى لا يقصد القبيح، و لا غرض له فيه، فيعلم منه أنَّه مكَّن من الطاعات دون المعاصي، و أنَّه لم يمكَّن من قتل أنبيائه و رسله و الأئمة عليهم السلام؛ لأنَّه تعالى نهى عن ذلك و زجر عنه. و ما كان يمكن أن يصل حدُّ النهي إلى المنع من الفعل و الإلجاء؛ لأنَّه منافي للتكليف و التخيير الذي اقتضته الحكمة الإلهية.

و بذلك انتهى الجواب عن السؤال المذكور، حيث برزت مرّةً أخرى قدرة الشريف المرتضى على الإجابة على أيّ نوع من الإشكالات العقائدية و الكلامية.

و قد احتوى الجواب في طياته على بعض الفوائد، نشير إلى بعضها:

١. إن سبب عدم معاجلة الأمة الإسلامية بالعقاب على ما فعلته بنبيها صلى الله عليه وآله و آله و الأئمة عليهم السلام، خلافاً للأمم السابقة التي كان ينزل عليها العذاب، هو أن الله تعالى خصّ نبيّه صلى الله عليه وآله و آله بخصائص دون سائر الأنبياء عليهم السلام، منها: أمان أمته إلى قيام الساعة من المعاجلة بالعذاب و العقاب، و منها: إكرامه بالشفاة، و الحوض، و المقام المحمود، و اللواء، و غير ذلك.

٢. إن الأئمة عليهم السلام إذا اجتهدوا بالدعاء، و طلبوا من الله تعالى هلاك أعدائهم، لأجيبوا إلى ذلك، لكنهم عارفون بالدنيا و صغر قدرها، و لذلك لم يدعوا بذلك. و لأجل ذلك ذكر الشريف المرتضى عدّة وجوه لتفسير دعاء الأئمة عليهم السلام، كما فسّر ما يوصف به الأئمة عليهم السلام من أنهم مستجابو الدعوة بعدة وجوه أيضاً.^١

ملاحظة

لقد ذكر الشريف المرتضى في هذه الرسالة كلاماً يظهر منه اتّهام ابن الرواندي بالإلحاد، حيث جاء فيها: «و بمثل هذا أجيب ابن الرواندي و غيره من الملحدة خذلهم الله...».

ولكن هذا يخالف ما جاء في كتاب الشافي عند اتّهام القاضي عبد الجبار ابن الرواندي بالإلحاد، حيث أجاب الشريف المرتضى هناك على هذا الاتّهام، و قال: فأما ابن الرواندي، فقد قيل: إنه إنّما عمل الكتب التي شتّع بها عليه معارضةً للمعتزلة و تحدياً لهم؛ لأنّ القوم كانوا أساؤوا عشرته، و استتقصوا معرفته، فحمله ذلك على إظهار هذه الكتب ليبين عجزهم عن استقصاء نقضها، و تحاملهم عليه في رمية بقصور الفهم و الغفلة، و قد كان يتبرأ منها تبرأً ظاهراً، و

١. و لا بأس بالإشارة هنا إلى تعرّض المصنّف رحمه الله إلى بحث مختصر حول الدعاء و بعض خصوصياته في خاتمة كتاب الذخيرة، ص ٦٠٤-٦٠٦، فليراجع.

ينتفي من عملها، و يضيفها إلى غيره، و ليس يُشكَّ في خطئه بتأليفها، سواء اعتقدها أم لم يعتقدها. و ما صنع ابن الراوندي من ذلك إلا ما قد صنع الجاحظ مثله أو قريباً منه... و ليس لأحد أن يقول: إنَّ الجاحظ لم يكن معتقداً لما في هذه الكتب المختلفة، و إنما حكى مقالات الناس و حججهم، و ليس على الحاكي جريرة، و لا تلمه تبعه؛ لأنَّ هذا القول إن قنع به الخصوم فليقنعوا بمثله في الاعتذار، فإنَّ ابن الراوندي لم يقل في كتبه هذه التي شنع بها عليه: إنني أعتقد المذاهب التي حكيتها و أذهب إلى صحتها، بل كان يقول: قالت الدهرية، و قال الموحدون، و قالت البراهمة، و قال مثبتو الرسول؛ فإن زالت التبعة عن الجاحظ في سبِّ الصحابة و الأئمة، و الشهادة عليهم بالضلال، و المروق عن الدين بإخراجه كلامه مخرج الحكاية، فلتزولنَّ أيضاً التبعة عن ابن الراوندي بمثل ذلك^١.

لقد نفى الشريف المرتضى بهذه الكلمات تهمة الإلحاد التي وجَّهها القاضي إلى ابن الراوندي، و لذلك ينبغي حمل عبارة الشريف المرتضى التي نقلناها قبل قليل و التي يظهر منها اتِّهام ابن الراوندي بالإلحاد، على أنَّ المراد عطف «الملاحدة» على ابن الراوندي، لا لأنه منهم، بل لأنَّ إشكالهم و كلامهم متشابه.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

ص ٢٠٧.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٣٩٧٢؛ تقع في الصفحات

(٤ - ١٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات

(١٢٧ - ١٣٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في

الصفحات (٣٢٥ - ٣٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في

الصفحات (١٧٨ - ١٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».

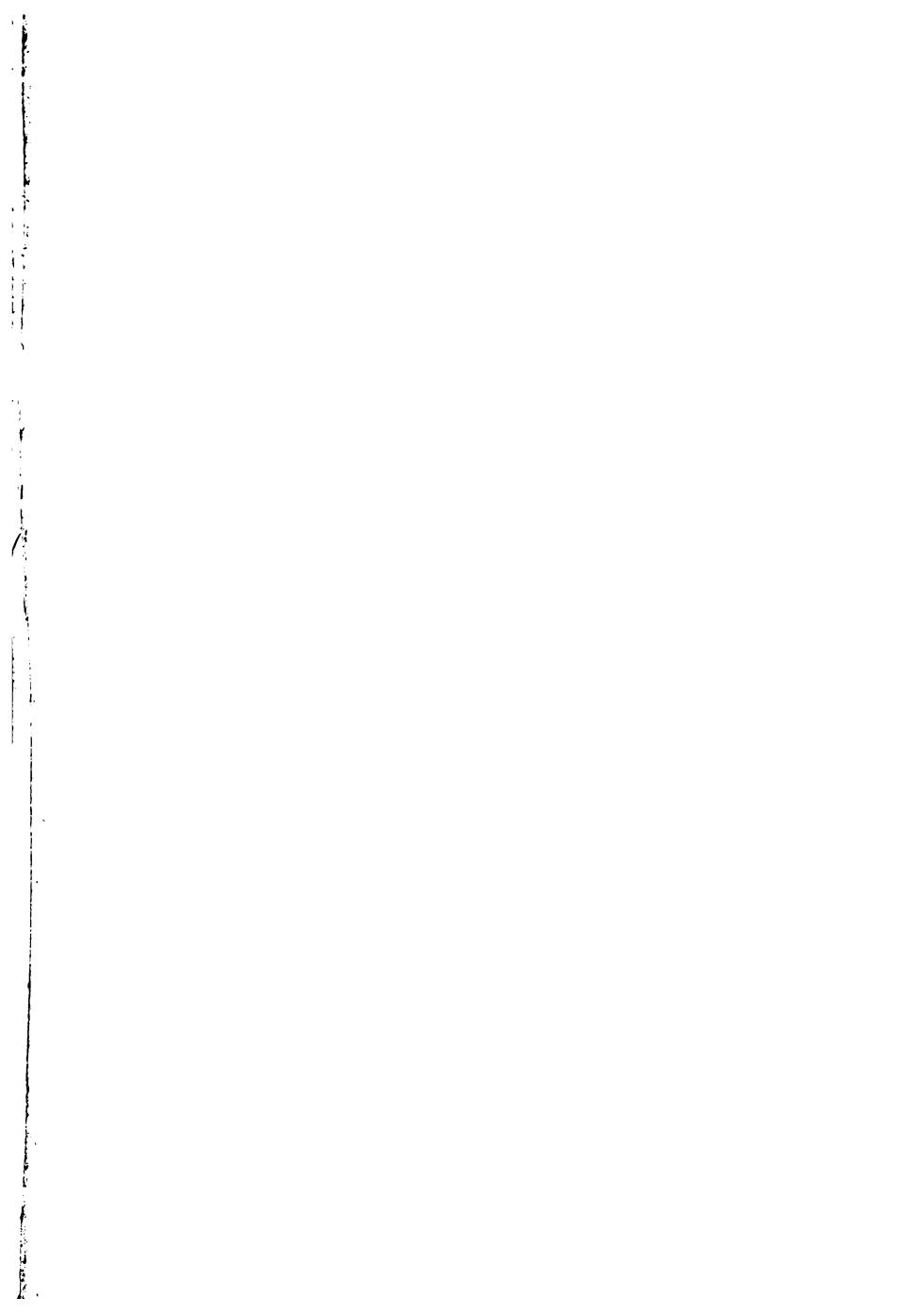
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في

الصفحات (٢٥٩ - ٢٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٣/٧؛ تقع في الصفحات

(١ - ١٠) من المجموعة.



[مَسْأَلَةٌ فِي عِلَّةِ خِذْلَانِ أَهْلِ

الْبَيْتِ ﷺ وَعَدَمِ نُصْرَتِهِمْ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْأَجَلُ الْمُرْتَضَى عَلَّمَ الْهُدَى ذُو الْمَجْدِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:
إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا وَالحَسَنَ وَالحُسَيْنَ وَالتَّسْعَةَ مِنْ
وُلْدِ الحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ صَفْوَةُ اللَّهِ بَعْدَ نَبِيِّهِ وَحُجَجُهُ^١ عَلَى خَلْقِهِ وَأَمَنَّاؤُهُ^٢
عَلَى دِينِهِ، فَلِمَ مَكَّنَ^٣ مِنْ قَتْلِهِمْ وَظَلْمِهِمْ، وَأَسْلَمَهُمْ وَخَذَلَهُمْ، وَلَمْ^٤ يَنْصُرْهُمْ
عَلَى أَعْدَائِهِمْ، حَتَّى قُتِلُوا بِأَنْوَاعِ الْقَتْلِ، وَظَلِمُوا بِأَفَانِينِ الظُّلْمِ؟
[الجواب الأول^٥]

قِيلَ لَهُ: هَذَا سُؤَالُ الْمُلْحِدَةِ فِي نَفْيِ الرُّبُوبِيَّةِ وَقُبْحِ الْعِبَادَةِ، وَسُؤَالُ الْبِرَاهِمَةِ^٦ فِي
نَفْيِ النُّبُوَّةِ وَإِبْطَالِ الرِّسَالَةِ.

أَمَّا الْمُلْحِدَةُ فَتَقُولُ: لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ خَالِقٌ خَلَقَهُ وَمُحَدِّثٌ أَحَدَثَهُ وَابْتَدَعَهُ، لَمْ

١. فِي «أ، ص» وَالمَطْبُوعُ: «وَحِجَّتِهِ».

٢. فِي «ج»: «وَأَمْنَاءُ». وَفِي المَطْبُوعِ: «وَأَمِينًا».

٣. فِي «ج، ص» وَالمَطْبُوعُ: «تَمَكَّنَ».

٤. فِي «ص» وَالمَطْبُوعُ: «وَلَا».

٥. هَذَا الجَوَابُ نَقْضِيٌّ.

٦. «الْبِرَاهِمَةُ» فِرْقَةٌ مِنْ كُفْرَةِ الْهِنْدِ، يَقْدَسُونَ الْعَقْلَ وَيُرُونَ أَنَّهُ يَغْنِي عَنِ النُّبُوَّةِ، وَالنَّسَبَةِ فِي هَذِهِ
التَّسْمِيَةِ لِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: «بِرَاهِمٌ». رَاجِعْ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٤٨؛ تَاجُ الْعُرُوسِ، ج ١٦، ص ٥١

(بِرَاهِمٌ): نَهْجُ الْحَقِّ، ص ٨٣.

يُمْكِنُ مَنْ جَحَدَهُ مَمَّنْ عَبْدَهُ^١ وَمَنْ عَصَاهُ مَمَّنْ أَطَاعَهُ، وَلَمَنْعَهُمْ مِنْ قَتْلِهِمْ
وَلتَصْرَهُمْ وَ لَمْ يُسْلِمَهُمْ؛ فَإِذَا رَأَيْنَا مَنْ يَتَمَسَّكَ^٢ بِطَاعَتِهِ^٣ وَ الْإِقْرَارِ بِرُبُوبِيَّتِهِ
مَخْذُولاً^٤ غَيْرَ مَنْصُورٍ^٥، وَ ذَلِيلًا غَيْرَ عَزِيزٍ، وَ مَظْلُومًا مُسْتَضَامًا، وَ مَقْتُولًا مُسْتَهَانًا،
عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا خَالِقَ لَهُمْ يَمْنَعُ مِنْهُمْ، وَ لَا مُحَدِّثَ يَدْفَعُ عَنْهُمْ.

وَ أَمَّا التِّبْرَاهِمَةُ فَتَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَ الرُّسُلِ^٦، وَ مَا نَأْلَهُمْ^٧ مِنْ أَمْرِهِمْ
وَ حَلَّ^٨ بِهِمْ مِنْ أَعْدَائِهِمْ؛ حَرْفًا بِحَرْفٍ.

وَ مَنْ كَانَ مُلْجِداً أَوْ بِرَهْمِيًّا، فَلَا يَسْأَلُ عَنِ الْأُئِمَّةِ وَ خُلَفَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَ الرُّسُلِ دُونَ
الْأَنْبِيَاءِ^٩ وَ الرُّسُلِ وَ سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ عِنْدَهُ فِيمَا يَلْحَقُهُمْ وَ يَنْزِلُ بِهِمْ سِوَاءً.
فَإِنْ زَعَمَ هَذَا السَّائِلُ أَنْ يَكُونَ مُلْجِداً أَوْ بِرَهْمِيًّا - فَلَا يَسْأَلُ الشَّيْعَةَ دُونَ غَيْرِهِمْ
مِنَ الْمُقَرَّبِينَ بِالرُّبُوبِيَّةِ الْمُتَّبِعِينَ لِلنُّبُوَّةِ وَ الرِّسَالَةِ، وَ لَا يَخْصُ الْأُئِمَّةَ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ
وَ الرُّسُلِ وَ الْمُؤْمِنِينَ - لَمْ يَلْزَمْ جَوَابُهُ^{١٠} الشَّيْعَةَ، دُونَ غَيْرِهِمْ مَمَّنْ أَقَرَّ بِالرُّبُوبِيَّةِ
وَ أُثْبِتَ النُّبُوَّةَ وَ الرِّسَالَةَ؛ وَ لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِهِ السُّؤَالَ عَنِ^{١١} الْأُئِمَّةِ وَجْهٌ وَ لَا فَائِدَةٌ.

١. في «ص» و المطبوع: - «مَمَّنْ عَبْدَهُ».

٢. في «أ»: «يَظْهَرُ». و في «س» و المطبوع: «يَسْتَمَسِّكُ».

٣. في «أ»: «طَاعَتِهِ» بدون الباء الجارزة.

٤. في «س، ص» و المطبوع: + «وَ لَا».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «غَيْرَ مَنْظُورٍ».

٦. في «س، ص» لفظٌ غَيْرُ وَاضِحٍ بَدَلَ «وَ الرِّسْلِ»، وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَبْلَ» بَدَلَ «وَ الرِّسْلِ».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «وَ مَا بِالْهَمْ».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «وَ جَدَّ».

٩. في «أ» - «وَ الرِّسْلِ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ». وَ فِي «س، ص» و المطبوع: «فَالرِّسْلِ دُونَ الْأَنْبِيَاءِ».

١٠. في المطبوع: «لَمْ يَلْزَمْهُ جَوَابُ» بَدَلَ «لَمْ يَلْزَمْ جَوَابَهُ».

١١. في «س، ص» و المطبوع: «عَلَى».

وإن تَبَرَّأ من المُلجِدة، وانتفى من التَراهِمة، وأقرَّ بالرُّبوبيَّة، وصدَّق بالنُّبوة و الرسالة، قيل له: فحَبَّرنا عن أنبياءِ اللهِ^١ و رُسُلِهِ و أتباعِهِم من المؤمنين؛ لِمَ^٢ مَكَّنَ اللهُ تَعَالَى مِنْ قَتْلِهِمْ و ظَلَمِهِمْ؟ و لِمَ^٣ خَذَلَهُمْ و لَمْ يَنْصُرْهُمْ حَتَّى قَتَلُوا و ظَلَمُوا؟ فإن أجابَ إلى الإقرارِ بذلك و التصريحِ بأنَّ اللهُ تَعَالَى مَكَّنَ أعداءَهُ - مِنَ الكُفَّارِ و المُشْرِكِينَ - مِنْ قَتْلِ أنبيائه و رُسُلِهِ و أهاليهِمْ، و لَمْ يَنْصُرْهُمْ، بَلْ نَصَرَ أعداءَهُمْ عليهم، فارقَ بهذا الإقرارِ و التصريحِ ظاهرَ كتابِ اللهِ تَعَالَى؛ إذ يَقولُ: «إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَ الَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا»^٤. و فارقَ إجماعَ الأُمَّةِ، بَلْ كُلُّ مَنْ أقرَّ بالنُّبوة؛ لأنَّهُ لا أَحَدَ مِنَ الأُمَّةِ و مَنَّنَ أقرَّ بالنُّبوة^٥ يُقدِّمُ على القولِ بأنَّ اللهُ تَعَالَى خَذَلَ أنبياءَهُ و نَصَرَ أعداءَهُ، بَلْ الكُلُّ قائلٌ بأنَّ اللهُ تَعَالَى ناصِرٌ لأنبيائه^٦ و أوليائه و مانعٌ عنهم و خاذلٌ لعدوِّهم.

وإن امتنعَ مِنَ الإقرارِ بذلك و التصريحِ به، و قال: إنَّهُم مع قَتْلِهِمْ و الظُّلمَ لَهُم منصورونَ مؤيَّدونَ؛ قيلَ له^٧: أفلَيْسَ قد ثَبَّتَ بهذا الإقرارِ مِنْكَ أن القَتْلَ و الظُّلمَ لا يوجِبُ القولَ بأنَّ اللهُ مَكَّنَ مِنْ قَتْلِ أنبيائه، و أَنَّهُ خَذَلَ رُسُلَهُ و لَمْ يَنْصُرْهُمْ، و إن قَتَلَهُمْ أعداؤُهُمْ و ظَلَمَهُمْ؟

١. في «س، ص» و المطبوع: «أنبيائه» بدل «أنبياء الله».

٢. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «لما».

٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و لما».

٤. غافر (٤٠): ٥١.

٥. في «س، ص»: - «لأنه لا أحد من الأمة و ممن أقر بالنُّبوة». و في المطبوع: «[لا]» بدل ذلك.

٦. في «س، ص» و المطبوع: «بأنبيائه».

٧. في المطبوع: - «من».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «لهم».

فإذا قال: نَعَمْ.

قيل له^١: فهَلَا سَوَّغْتَ مِثْلَ ذَلِكَ فيما جَرَى عَلَى الأئمةِ عليهم السلامُ مِنَ القَتْلِ والظُّلمِ، وأنه غيرُ مُنْبِي^٢ عن التمكينِ منهم والخِذلانِ لهم، وجَعَلْتَ ما نالَهُم مِنَ القَتْلِ والظُّلمِ مِنَ أعدائِهِم كالذي نالَ الأنبياءَ والرُّسُلَ مِنَ أعدائِهِم، في أَنه غيرُ مَوجِبٍ للتمكينِ منهم وإسلامِهِم^٣ والخِذلانِ لهم.

فإن قال: مَن ذَكَرْتُموه مِنَ الأنبياءِ والرُّسُلِ لَمَّا قُتِلُوا وظَلِمُوا^٤ أَهْلَكَ اللّهُ قاتِلِهِم^٥ واستأصَلَ ظالمِهِم^٦، فَعَلِمَ بِذلك أَنه غيرُ مَمكِّنٍ^٧ مِنْهُم^٨، ولا^٩ خاذِلٍ لَهُم. قيل له: أوَّلُ ما يُسَقِطُ ما ذَكَرْتَه أَنه تَعَالَى لَمْ يُهْلِكْ جَمِيعَ مَن قَتَلَ الأنبياءَ، ولا استأصَلَ كُلَّ مَن ظَلَمَهُم، بل الذي أَهْلَكَ مِنْهُم قَلِيلٌ مِنَ كَثِيرٍ؛ لأنَّهُ لو أَثَرَدَكَ لَكَانَ مُلجِئاً، ولَبَطَّلَ التَكْلِيفَ الذي أوكَدَ شُرُوطِهِ التَخْيِيرَ و تَرَدُّدَ الدَّواعي المُنَافِي لِلإلْجاءِ. وأيضاً فَإِنَّ الهَلَاكَ والإِسْتِصالَ لِمَن أَهْلَكَه واستأصَلَه^{١٠} لَيْسَ يَمْنَعُ مَن قَتَلَ الأنبياءَ عَن قَتْلِهِم، ولا [هو] حَيْلوَةٌ بَيْنَهُم وَبَيْنَ^{١١} ظَلَمِهِم؛ وَكَيْفَ يَكُونُ الهَلَاكَ

١. في «س، ص» و المطبوع: - «له».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «مبني».

٣. في «س» و المطبوع: - «و إسلامهم».

٤. في «س، ص» و المطبوع: «أو ظلموا».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «قاتلهم».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «ظالمهم».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «غير متمكن».

٨. في المطبوع: «منه».

٩. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: - «لا».

١٠. في المطبوع: «استأصله» بدون واو العطف.

١١. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: + «من».

المُتَأَخَّرُ عَنِ الْقَتْلِ وَالظُّلْمِ مَنَعًا مِمَّا تَقَدَّمَ وجودُهُ وَحِيلُولُهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَ الْمَنْعُ وَ الْحِيلُولَةُ مِنْ حَقِّهِمَا أَنْ يَسْتَحِيلَ لِمَكَانِهِمَا وجوداً ما هُما مانعٌ وَ حِيلُولَةٌ مِنْهُ؟ وَ بِهَذَا الْحُكْمِ يَنْفَصِلُ مِمَّا لَيْسَ بِمَنْعٍ وَ لَا حِيلُولَةٍ. وَ إِنَّمَا قُدِّمَ لِمَنْ عَوَّجِلَ^٢ بِالْهَلَاكِ وَ الْإِسْتِئْصَالَ بِعَظْمٍ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْعِقَابِ عَلَيَّ وَ جِهَةِ تَقْتَضِيهِ^٣ الْمَصْلَحَةُ، وَ لَا يُنَافِي التَّكْلِيفَ؛ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ مَنَعًا وَ حِيلُولَةً، فَلَا. وَ جَرَى^٤ ذَلِكَ مَجْرَى الْحُدُودِ؛ فِي^٥ أَنَّهَا تَقْدِيمٌ^٦ بَعْضِ الْمُسْتَحَقِّ^٧؛ لِلْمَصْلَحَةِ وَ الرَّدِّعِ، الَّذِي يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْمُكَلَّفِينَ وَ دَوَاعِيهِمْ^٨ وَ صَوَارِفِهِمْ.

عَلَى أَنْ هَذَا السَّائِلُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْفَى عَنْ إِطْلَاقِ مَا أَلْزَمَنَاهُ فِي مَنْ عَوَّجِلَ قَاتَلَهُ وَ ظَالَمَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَ الرُّسُلِ وَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ يُصْرِّحَ بِهِ^٩ فِي مَا لَمْ يُعَاجِلْ قَاتَلَهُ وَ ظَالَمَهُ مِنْهُمْ؛ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْصُرْهُ؛ بَلْ^{١٠} خَذَلَهُ وَ أَسْلَمَهُ^{١١}. وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكُلِّ وَ الْبَعْضِ فِي ذَلِكَ، وَ أَنَّ التَّصْرِيحَ بِهِ خُرُوجٌ عَنِ الْإِسْلَامِ.

عَلَى أَنْ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَسْتَأْصِلْ مَنْ ظَلَمَ خَيْرَ أَنْبِيَائِهِ وَ أَشْرَفَ رُسُلِهِ مُحَمَّدًا صَلَّى

١. فِي «س، ص»: «وجوده». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ وجود».

٢. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «هُوَ حَلٌّ» بِدَلِّ «عَوَّجِلَ».

٣. فِي «أ، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَقْتَضِيهِ».

٤. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي».

٥. فِي «ب، س» وَ حَاشِيَةُ «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ». وَ فِي «ج، ص» عَلَى الرَّجْهِينِ.

٦. فِي «أ، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَقَدَّمَ».

٧. أَي تَقْدِيمَهُ عَلَيَّ عِقَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٨. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «دَوَاعِيهِمْ» بِدُونِ «وَ الْعَطْفِ».

٩. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهِمْ».

١٠. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَنْصُرْهُ؛ بَلْ». وَ فِي «ص»: «لَمْ يَنْصُرْهُ».

١١. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ سَلَّمَهُ» بِدَلِّ «وَ أَسْلَمَهُ».

اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى قَدْ خَذَلَهُ وَ لَمْ يَنْصُرْهُ، وَأَسْلَمَهُ وَ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ؛ وَإِطْلَاقُ ذَلِكَ مِنْ أَقْبَحِ الْكُفْرِ وَأَعْظَمِ الْفِرْيَةِ عَلَى اللَّهِ جَلَّ اسْمُهُ.

فَبَانَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ مَا سَأَلَ عَنْهُ غَيْرُ مُتَوَجِّهِ إِلَى الشَّيْعَةِ، وَلَا^١ يَخْتَصُّ بِأَثْمَتِهِمْ^٢، بَلْ هُوَ سُؤَالُ الْمُؤَلِّجَةِ وَ الْبَرَاهِمَةِ لِكُلِّ مَنْ أَقَرَّ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَ صَدَّقَ بِالنُّبُوَّةِ وَ الرُّسَالَةِ؛ وَ هَذِهِ عَادَةٌ مَنْ خَالَفَهُمْ^٣ فِي اسْتِعَارَةِ مَا يَسْأَلُ عَنْهُ الْمُؤَلِّجَةُ وَ مَنْ فَارَقَ الْإِسْلَامَ وَ الْمِلَّةَ، إِذَا أَرَادُوا سُؤَالَهِمْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ لَمْ يُعَاجِلْ بِالْعِقَابِ مَنْ قَتَلَ أُنْمَتَكُمْ وَ عِتْرَةَ نَبِيِّكُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ^٤، كَمَا عَاجَلَ مَنْ تَقَدَّمَ؟

قِيلَ لَهُ: هَذَا أَيْضاً سُؤَالٌ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَى الشَّيْعَةِ دُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ فِرْقِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قَدْ ظَلِمَ بِأَنْوَاعِ الظُّلْمِ؛ مِنْ إِخَافَةٍ وَ سَبِّ، وَ حَصْرِ، وَ قَتْلِ أَقَارِبِهِ، وَ التَّنْكِيلِ بِعَمِّهِ حَمْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْقَتْلِ، وَ مَا لَحِقَهُ^٥ فِي نَفْسِهِ مِنْ إِدْمَاءِ جَبِينِهِ وَ كَسْرِ رِيعِيَّتِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي جَرَتْ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَقَارِبِهِ وَ أَصْحَابِهِ؛ وَ لَمْ يُعَاجِلْ أَحَدٌ مِمَّنْ نَالَ مِنْهُ^٦ مِنْهُمْ بِالْعِقَابِ.

وَ قَدْ عَوَّجَلَ عَاقِرٌ نَاقَةً صَالِحٍ مَعَ أَنَّ قَدْرَهَا وَ قَدَرَ كُلِّ حَيَوَانٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ لَا يُوَازِنُ عِنْدَ اللَّهِ قَدْرَ أَقْلِ الْمُؤْمِنِينَ تَوَاباً.

فَأَيُّ جَوَابٍ أَجَابَ بِهِ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ - عَمَّا نَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

١. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «لَا».

٢. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِأَعْيُنِهِمْ».

٣. أَيُّ مَنْ خَالَفَ الشَّيْعَةَ.

٤. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «أَوْ بَعْضَهُمْ».

٥. فِي «ب»: «يَحِقُّهُ». وَ فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَخَصَّهُ».

٦. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «مِمَّنْ نَالَ مِنْهُ وَ».

و آله، و نالَ أقرابهَ و أصحابه، و لم يُعاجِلْ مَنْ نالَ منه و منهم - فهو جوابُ الشيعةِ عن سؤالٍ مَنْ يسألُهُم عن أئمتِّهم و عترتهِ نبيُّهم^١ و ما نالَهُم من القتلِ و الظلمِ.

فإن قال: فما الجوابُ لِمَنْ يسألُ عَمَّا نالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه و آله و أقرابهِ

و أصحابه، و ما نالَ خُلَفاءَه من بَعدهِ و عترتهِ؟ و أين^٢ المُعاجلةُ بالعقابِ؟

قيلَ له: الجوابُ عن ذلكَ أنَ اللهُ تعالى خَصَّ نبيِّنا بأمرٍ شَرَفَه بها و كَرَّمَه على

سائرٍ مَنْ تَقَدَّمَ من الأنبياءِ و الرُّسُلِ؛ من جُمليتها أمانٌ أُمِّتهِ إلى قيامِ الساعةِ من

المُعاجلةِ بالهلاكِ و العقابِ. و هذا معلومٌ من دعوتِهِ، كما يُعلَمُ^٣ إكرامُهُ بِالشَّفاعةِ،

و الحوضِ، و المقامِ المحمودِ، و اللِّواءِ، و أَنَّهُ أوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ عنه الأَرْضُ، و تأييدُ^٤

شَرعِهِ، و رَفَعِ النَّبوَّةَ بَعدهِ.

و بمِثْلِ هذا أُجيبَ ابنُ الراونديُّ^٥ و غيره من المُلحدِة - خَذَلَهُم اللهُ - لَمَّا سألوا

١. في «س، ص» و المطبوع: «و قرة عينهم».

٢. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و هي».

٣. في «س» و المطبوع: «نعلم».

٤. في «أ، ب، ج، ص»: «و تأييد».

٥. هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الراوندي، المعروف بابن الراوندي، متكلم معاصر للجاحظ، و منسوب إلى «راوند» من توابع أصبهان. له من الكتب مائة و أربعة عشر كتاباً، منها كتاب فضيحة المعتزلة، أشار إليه المصنّف رحمه الله في الشافي، ج ١، ص ٣٨، و كأنه أراد مناقضة كتاب معاصره الجاحظ «فضيلة المعتزلة». قال ابن خلكان: «له مجالس و مناظرات مع جماعة من علماء الكلام، و قد انفرد بمذاهب نقلوها عنه في كتبهم». و اتهمه بالزندقة و الإلحاد جماعة، منهم: ابن كثير، و ابن حجر العسقلاني، و ابن الجوزي و غيرهم؛ و قد نقل المصنّف رحمه الله بعض آرائه في كتابه الشافي أيضاً، و ذكر له كتاباً في الإمامة. و نقل عن الجبائي أَنَّهُ وضع كتاباً في قدم العالم و نفي الصنائع و تصحيح مذهب الدهر و الردّ على مذهب أهل التوحيد، و كتاباً في الطعن على نبوة النبيّ محمّد صَلَّى اللهُ عليه و آله. توفي سنة ٢٤٥ أو ٢٥٠هـ.

عن قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾^١، فالآيات هاهنا الأعلام والمُعجزات.

قالوا: وهذا القول يُنبئ عن المناقضة أو السهوية؛ لأن تكذيب مَنْ تَقَدَّمَ لا يَمْنَعُ من قيام الحُجَّةِ علينا والإزاحة لِعَلَّتِنَا^٢، فكَيْفَ يُعَلَّلُ الْمَنْعُ^٣ لنا ممَّا يُحَسِّنُ^٤ تَكْلِيفَنَا^٥ بَأَنْ غَيْرِنَا كَذَّبَ وَلَمْ يُصَدِّقْ، وخالف ولم يُجِبْ؟ هذا بعيدٌ من القول. على أنه قد ادَّعِيَ ظُهُورُ الأعلامِ عليه وفِعْلُ المُعْجِزَاتِ على يَدِهِ، كالقُرْآنِ، وغيره من مَجِيءِ الشَّجَرَةِ، و تَسْبِيحِ الحَصَى، و حَنِينِ الجِدْعِ، و إطعامِ الخَلْقِ الكثيرِ حَتَّى شَبِعُوا و سَقِيَهُمْ حَتَّى ارْتَوَوْا مِنَ القَلِيلِ مِنَ الطَّعَامِ و التَّسْيِيرِ مِنَ الشَّرَابِ؛ فليَم^٦ لَمْ يَمْنَعْ تَكْذِيبُ الأَوَّلِينَ إظهارًا ما ادَّعاه من الأعلامِ و المُعْجِزَاتِ؟ قِيلَ لَهُم: الأعلامُ التي تَظْهَرُ على أيدي الأنبياءِ و الرُّسُلِ تَنقَسِمُ^٩ إلى^{١٠}:

﴿راجع للمزيد: معاهد التنصيص، ج ١، ص ١٥٥؛ الشافعي، ج ١، ص ٣٨ و ٨٢ و ٨٣-٩٨ و ٣١٠؛ ج ٢، ص ١٠٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٣ و ١٧٨ و ١٨٢ و ٢٥٧؛ ج ٤، ص ١١٢؛ المنتظم لابن الجوزي، ج ٦، ص ٥٩؛ الأعلام للزركلي، ج ١، ص ٢٦٧.

١. الإساءة (١٧): ٥٩.

٢. في «ب»: «لعللنا». و في «س، ص» و المطبوع: «لعلمنا».

٣. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «بالمنع».

٤. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «بما».

٥. في «ب»: «تحسن». و في «ج، س، ص» و المطبوع: «بخش».

٦. في «ج»: «و نكلفتنا». و في «س» و المطبوع: «و تكلفتنا». و في «ص»: «و نكلفتنا».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «و هذا».

٨. في «ص» و المطبوع: «فلو».

٩. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «ينقسم».

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «على».

[١.] ما يُظهِرُه^١ اللهُ تَعَالَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى صَدَقِهِمْ حَسَبَ مَا تَقْتَضِيهِ^٢ الْحِكْمَةُ وَالْمَصْلَحَةُ وَتَوَجُّبُهُ^٣ إِزَاحَةَ الْعِلَّةِ، كَسَائِرِ الْأَدَلَّةِ الَّتِي نَصَبَهَا لِلتَّمَكُّنِ^٤ مِنَ النَّظَرِ فِيهَا. فَالْمُخَالَفُ لَهَا وَالْعَادُلُ^٥ عَنِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ بِهَا مُتَوَاعِدٌ^٦ بِعِقَابِ الْأَخِرَةِ وَعَذَابِ يَوْمِ الْجَزَاءِ، عَلَى مَا تَوَجُّبُهُ^٧ شُرُوطُ^٨ التَّكْلِيفِ.

[٢.] وَإِلَى^٩ مَا تَقْتَرِحُهُ الْأُمَّمُ وَتَعَبَّتْ فِي طَلْبِهِ^{١٠} مِمَّنْ^{١١} بُعِثَ إِلَيْهِمْ، بَعْدَ إِظْهَارِ مَا تَقْتَضِيهِ^{١٢} الْحِكْمَةُ وَتَوَجُّبُهُ الْمَصْلَحَةَ مِنْ إِزَاحَةِ الْعِلَّةِ؛ فَحُكْمُ اللَّهِ^{١٣} تَعَالَى فِي التَّكْذِيبِ بِهَا بَعْدَ إِظْهَارِهَا وَالْعُدُولِ عَنِ تَصْدِيقِهَا الْمُعَاجَلَةَ بِيَعْضِ مَا يُسْتَحَقُّ مِنْ^{١٤} الْعِقَابِ.

فَكَانَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: وَ مَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ الْمُقْتَرِحَةِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا

١. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «يُظْهِرُهَا». وَ فِي «ص»: «يُظْهِرُ».
٢. فِي «أ، ج، س، ص»: «يَقْتَضِيهِ».
٣. فِي «ب، ج، س، ص»: «وَيُوجِبُهُ».
٤. فِي «أ»: «وَالتَّمَكُّنُ». وَ فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَالتَّمَكُّنُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَطَابِقُ لِنَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ.
٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَالْمَعَادِلُ».
٦. فِي «ب، ج»: «مُتَوَاعِدٌ». وَ الصَّحِيحُ: «مُتَوَاعِدٌ».
٧. فِي «أ، ب، ج»: «يُوجِبُهُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَطَابِقُ لِنَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ.
٨. مِنْ قَوْلِهِ: «النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ.
٩. فِي «س» وَالْمَطْبُوعُ: «إِلَى» بَدُونَ وَوَالْعَطْفِ.
١٠. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «- وَ تَعَبَّتْ فِي طَلْبِهِ».
١١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَمَّنْ».
١٢. فِي «أ، ج، ص»: «يَقْتَضِيهِ».
١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ وَ».
١٤. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «عَنْ».

الأولون، فاستأصلناهم^١ بتعجيل بعض ما يستحقونه من العقاب. وقد وعدنا رسولنا وشرّفناه^٢ بأمر؛ لا^٣ منها أن^٤ نستأصل^٥ أمته، ولا تعاجلها^٦ بالعقاب.

وقد ذكر الله تعالى ما اقترح على رسوله، فقال: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ الْأَنْهَارُ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا * أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا رَعِمْتَ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ - إلى قوله: - قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا^٧.

[الجواب الثاني]

فإن قال: قد بيّنتم^٨ الجواب لمن وافقكم في الإقرار بالصانع والتصديق بالنبوة^٩؛ فما الجواب للملحدة والبراهمة؟

قيل له: الجواب لهم: أن التمكين يُعتبر فيه قصد الممكن و غرضه، دون ما يصلح له ما مكّنه^{١٠} به من الأفعال.

يبيّن ذلك: أنه لو لم يُعتبر فيه ما ذكرناه^{١١} لم نجد في العالم ممكناً من قتل

١. في «س، ص» والمطبوع: - «فاستأصلناهم».

٢. في «أ»: «و سرفنا». وفي «س» والمطبوع: «و شرّفنا».

٣. في «ص» والمطبوع: - «لا».

٤. كذا، والأنسب: «منها أن لا».

٥. في «أ»: «لا يستأصل» بدل «لا منها أن نستأصل». وفي المطبوع: «تستأصل» بدل «نستأصل».

٦. في «أ»: «ولا يعاجلها». وفي المطبوع: «ولا تعاجلها».

٧. الإسراء (١٧): ٩٠ - ٩٣.

٨. في «س، ص» والمطبوع: «قدّمتم» بدل «قد بيّنتم».

٩. في «ب، ج، س، ص» والمطبوع: «للنبوة».

١٠. في «أ»: - «به». والصحيح: «ما مكّن به» كما سوف يأتي.

١١. في «س، ص» والمطبوع: «ما ذكرناه».

عَدُوهُ دُونَ نَفْسِهِ وَوَلِيِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ يُمَكِّنُ^١ بِهِ - مِنْ سِلَاحٍ وَجُنْدٍ وَ سَائِرِ مَا^٢ يَقْوَى بِهِ - إِلَّا وَهُوَ^٣ يَصْلُحُ لِقَتْلِهِ وَقَتْلِ وَوَلِيِّهِ، كَمَا يَصْلُحُ لِقَتْلِ عَدُوِّهِ.

وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِيمَا يُمَكِّنُ^٤ بِهِ مِنْ طَاعَتِهِ وَامْتِنَالِ أَوَامِرِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْآلَاتِ، فِي أَنَّهُ^٥ يَصْلُحُ لِمَعْصِيَتِهِ وَارْتِكَابِ مَا نَهَى عَنْهُ، كَمَا يَصْلُحُ لَطَاعَتِهِ وَامْتِنَالِ أَوَامِرِهِ^٦.

وَ فِي عِلْمِنَا بِأَنَّ الْمُمَكِّنَ مِمَّا قَدْ يَكُونُ مُمَكِّنًا مِنْ عَدُوِّهِ دُونَ نَفْسِهِ وَوَلِيِّهِ، وَ مِنْ^٧ طَاعَتِهِ دُونَ مَعْصِيَتِهِ، وَأَنَّ الْجَاهِدَ لِذَلِكَ مُتَّجَاهِلٌ دَافِعٌ لِمَا يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ، دَلَالَةٌ عَلَيَّ وَجُوبِ اعْتِبَارِ قَصْدِ الْمُمَكِّنِ وَ غَرَضِهِ، دُونَ مَا يَصْلُحُ لَهُ مَا مَكَّنَ بِهِ.

وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا وَجَبَ اعْتِبَارُ حَالِ الْمُمَكِّنِ؛ فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ^٨ بِمَا مَكَّنَ وَ غَرَضُهُ^٩

الْحَسَنَ دُونَ الْقَبِيحِ، قِيلَ: «إِنَّهُ^{١٠} مَكَّنَ مِنَ الْحَسَنِ دُونَ الْقَبِيحِ»، وَإِنْ كَانَ مَا مَكَّنَ بِهِ يَصْلُحُ لِلْقَبِيحِ^{١١}. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَصْدُهُ بِمَا مَكَّنَ وَ غَرَضُهُ الْقَبِيحَ دُونَ الْحَسَنِ

قِيلَ^{١٢}: «إِنَّهُ مَكَّنَ مِنَ الْقَبِيحِ دُونَ الْحَسَنِ»، وَإِنْ كَانَ^{١٣} مَا مَكَّنَ بِهِ يَصْلُحُ لِلْحَسَنِ.

١. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «يتمكن».

٢. في المطبوع: «و سائرهما» بدل «و سائر ما».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «هو» بدون واو العطف.

٤. في «ب، ج، ص»: «نمکن». و في «س» و المطبوع: «تمکن».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «+ لا».

٦. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «أمره».

٧. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «من» بدون واو العطف.

٨. في «س، ص» و المطبوع: «قصد».

٩. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «- و غرضه».

١٠. في «ب، س» و المطبوع: «له» بدل «إنه».

١١. في المطبوع: «القبیح».

١٢. في «س» و المطبوع: «+ له».

١٣. في «أ»: «فإن كان». و في «ج، ص»: «- كان».

و متى لم يُعْتَبَرْ هذا الاعتبارُ، خَرَجَ في المعنى و الإِطْلَاقِ عن^١ اللُّغَةِ و العُرْفِ و المعقولِ، و لَزِمَ أن لا يَكُونَ في العالمِ مَنْ يُطَلِّقُ عليه: التمكنُ مِنَ الحَسَنِ دونَ القَبِيحِ، و الطاعةِ دونَ المَعْصِيَةِ، و النُّصْرَةَ دونَ الخِذْلَانِ؛ و في هذا ما قَدَّمناه من التَّجاهلِ.

و إذا وَجَبَ اعتبارُ القَصْدِ و الغرضِ في التمكنِ، وَجَبَ الرُّجوعُ إلى حالِ المُمْكِنِ، دونَ الرُّجوعِ إلى حالِ ما مَكَّنَ^٢ به: فإن عَلِمَ^٣ قَصْدَ المُمْكِنِ و غرضه ضرورةً اتَّبَعَ الإِطْلَاقُ و الوصفُ بالتمكنِ لما عَلِمَ^٤ من قَصْدِهِ و غرضِهِ.

و إن لم يُعْلَمَ ضرورةً اسْتِدْلَلْ بحالِ المُمْكِنِ و بما^٥ يَتَّبِعُ ما مَكَّنَ به، من أمرٍ، و نهْيٍ، و ترغيبٍ، و دُعَاءٍ، و حَثٍّ، و وعْدٍ، و وعيدٍ^٦ إلى غيرِ ذلكِ ممَّا يُنبئُ عن قَصْدِهِ و يوضِّحُ عن غرضِهِ، فَيَتَّبِعُ^٧ الإِطْلَاقُ و الوصفُ له. و قد ثَبَّتَ أن اللهَ تَعَالَى لا قَصْدَ له إلى القَبِيحِ، و لا^٨ غرضَ له فيه؛ لأنَّه عَالِمٌ بِقَبِيحِهِ و بَغْنَاهُ^٩ عنه. و لِمُقَارَنَةِ الأَمْرِ و التَّرغِيبِ و الدُّعَاءِ و الحَثِّ و التَّزْيِينِ^{١٠}

١. في «ج، ص»: «الإطلاق في» بدل «و الإطلاق عن». و في «س» و المطبوع: «من الإطلاق في» بدلها.

٢. في «س، ص» و المطبوع: «تمكَّن».

٣. في «ب»: «+ من».

٤. من قوله: «قصد الممكَّن و غرضه» إلى هنا ساقط من «ج، س، ص» و المطبوع.

٥. في «أ»: «و ربَّما» بدل قوله: «اتَّبَعَ الإِطْلَاقُ» إلى هنا.

٦. في «س، ص» و المطبوع: «- و وعيد».

٧. في «ب، ج، س، ص» و المطبوع: «و يَتَّبِع».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «فلا».

٩. في «أ»: «و بَغْنَاهُ». و في «س، ص» و المطبوع: «و نَفِينَاهُ».

١٠. في «أ»: «و التوثيق». و في «س» و المطبوع: «و الزجر». و في «ص»: «و الوتر».

و الوعد بالثواب للواجباتِ و المُحسِّناتِ، و مُقارَنة^١ النهيِ و التخويفِ و الزجرِ و الوعيدِ للمُقبَّحاتِ، عُلِمَ أَنَّهُ مُمَكَّنٌ^٢ مِنَ الطاعاتِ دُونَ المَعاصيِ^٣، فَوَجِبَ^٤ إِطْلَاقُ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ.

فإن قال^٥: فَهَلَّا مَكَّنَ تَعَالَى بِمَا يَصْلُحُ لِلطاعةِ دُونَ المَعصيةِ، و الإيمانِ دُونَ الكُفْرِ، و الحَسَنِ دُونَ القَبِيحِ^٦؟

قيلَ له: هذا خُلِفَ^٧ مِنَ القَوْلِ، و تَنافُضٌ فِي المَعْنَى؛ لِأَنَّ «ما يُمَكَّنُ^٨ به» يَصْلُحُ لِجَميعِ ذَلِكَ، لِنَفْسِهِ و عَدُوِّهِ^٩. و لِأَنَّهُ لَوْ اخْتَصَّ بِالشَّيْءِ دُونَ تَرْكِهِ و خِلافِهِ لَكَانَ المُمَكَّنُ مطبوعاً، و لَوْ كَانَ مطبوعاً لَمْ يَصِحَّ الوَصْفُ لِفِعْلِهِ بِالْحُسْنِ و القُبْحِ و الطاعةِ و المَعصيةِ و الإيمانِ و الكُفْرِ، كما لا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي إِحراقِ النارِ و تبريدِ^{١٠} الثلجِ و هَوْيِ^{١١} الحَجَرِ و جَرَيانِ المائِ؛ و لَبَطَلَ^{١٢} التَكليفُ و الأَمْرُ و النهيُ و المَدْحُ و الذمُّ و الثوابُ و العِقابُ؛ لِأَنَّ جَميعَ هذِهِ الأَحكامِ تَبَيَّنَتْ^{١٣} مَعَ الإيثارِ و التَخِيرِ^{١٤}.

١. فِي «س، ص» و المَطبوعِ: «و لمقارنة».

٢. فِي «ب، ج، س، ص» و المَطبوعِ: «مَكَّن».

٣. فِي «ب، ج، س، ص» و المَطبوعِ: «المَعصية».

٤. فِي «ب، ج»: «و وجب».

٥. فِي «ب، ج، س، ص» و المَطبوعِ: «و جب» بدون الفاء.

٦. فِي «ب، ج، س، ص» و المَطبوعِ: «قيل».

٧. فِي «س» و المَطبوعِ: «القبح».

٨. الخلف بالضم: المحال الذي ينافي المنطق و يخالف المعقول. و بالفتح: الرديء من القول. المعجم الوسيط، ص ٢٥١.

٩. فِي «ب، ج، س، ص» و المَطبوعِ: «ما مَكَّن».

١٠. فِي «ب، ج، س، ص» و المَطبوعِ: «و عيد» بدل «و عدو».

١١. فِي «س» و المَطبوعِ: «و برد».

١٢. فِي «س»: «و يزيد».

١٣. فِي «س» و المَطبوعِ: «و هد».

١٤. فِي «س»: «و هو».

١٥. فِي «ب، ج، س، ص»: «البطل» بدون واو العطف. و فِي المَطبوعِ وُضعتِ الواو بين معقوفين.

١٦. فِي «ب، ج، س، ص» و المَطبوعِ: «بُيِّنَتْ».

١٧. فِي «ب، س» و المَطبوعِ: «و التَخِير».

١٨. فِي «ج»: «و التَحِير».

١٩. فِي «س»: «و البحر».

و تَرْتَفِعُ مَعَ الطَّيِّعِ وَالْخَلِيقَةِ وَ زَوَالِ الْمِحْنَةِ^١. فَلَا بُدَّ - عَلَى هَذَا - مِنْ تَعَلُّقِ التَّمَكِينِ بِالْفِعْلِ وَ تَرْكِهِ، وَ خِلَافِهِ وَ ضِدَّهُ؛ لِيَصِحَّ الْإِيثَارُ وَ التَّخْيِيرُ^٢، وَ يُطَابِقُ مَا يَفْتَضِيهِ الْحُكْمُ^٣؛ مِنْ حُسْنِ التَّكْلِيفِ، وَ تَوَجُّهِ الْمَدْحِ وَ الثَّوَابِ إِلَى الْمُطِيعِ، وَ اسْتِحْقَاقِهِ لِهَمَا، وَ تَوَجُّهِ الذَّمِّ وَ الْعِقَابِ إِلَى الْعَاصِي، وَ اسْتِحْقَاقِهِ لِهَمَا^٤.

فهذا^٥ الجواب عن التمكنين، و قد بانَ به أن الله تعالى لم يُمكنْ من قتل أنبيائه و رُسُلِهِ وَ خُلَفَائِهِمُ وَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أُمَّهِمْ؛ لِأَنَّهُ - جَلَّ اسْمُهُ - نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَ زَجَرَ عَنْهُ، وَ تَوَاعَدَ عَلَيْهِ بِالْيَمِّ الْعِقَابِ، وَ أَمَرَ^٦ بِاتِّبَاعِهِمْ وَ طَاعَتِهِمْ وَ الْإِنْقِيَادِ^٧ لَهُمْ وَ الذَّبِّ عَنْهُمْ، وَ رَغَّبَ^٨ فِيهِ، وَ دَعَا إِلَيْهِ، وَ وَعَدَ عَلَيْهِ بِجَزِيلِ الثَّوَابِ.

فَأَمَّا الْمَنْعُ عَنْهُمْ وَ النُّصْرَةُ لَهُمْ، فَالْمَنْعُ وَ النُّصْرَةُ^٩ يَنْقَسِمُ^{١٠} أَيْضاً:

[١]. إِلَى مَنَعٍ وَ نُصْرَةٍ يَزُولُ مَعَهُ^{١١} التَّكْلِيفُ وَ الْأَمْرُ وَ النِّهْيُ وَ التَّرْغِيبُ وَ الزَّجْرُ وَ الثَّوَابُ وَ الْعِقَابُ. وَ هُوَ مَا أَدَّى إِلَى الْإِلْجَاءِ، وَ يُنَافِي التَّخْيِيرَ^{١٢} وَ الْإِيثَارَ. فَهَذَا

١. فِي «أ» الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ. وَ فِي «ب، س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «التَّخْيِيرُ». وَ فِي «ج»: «التَّحْيِيرُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ نَسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْإِمَامِ الْحَكِيمِ.

٢. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ التَّخْيِيرُ». ٣. «الْحُكْمُ» هُنَا بِمَعْنَى «الْحِكْمَةُ».

٤. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَ تَوَجُّهُ الذَّمِّ وَ الْعِقَابِ إِلَى الْعَاصِي، وَ اسْتِحْقَاقَهُ لِهَمَا».

٥. فِي «أ»: «هَذَا». وَ فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَهُوَ».

٦. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ أَمَرْنَا».

٧. فِي «س، ص»: «الْإِنْقِيَادَ» بِدُونِ «وَ الْعَطْفِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَضَعْتَ الْوَاوَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٨. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَرَغَّبَ».

٩. فِي «ب، ج، س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «فَالْمَنْعُ وَ النُّصْرَةُ».

١٠. فِي «ب، ج»: «تَنْقَسِمُ». وَ فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَسْقَمُ».

١١. فِي «أ، ب، س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَعَهَا».

١٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعُ: «التَّخْيِيرُ». وَ فِي «ج، س، ص»: «التَّحْيِيرُ».

الضرب من المنع والنصرة لا يجوز أن يفعله تعالى مع التكليف؛ لمُنَافَاتِهِ لِلْحِكْمَةِ^١، ومُبَايَنَتِهِ لِمَا تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ وحُسْنُ التَّدْبِيرِ.

[٢.] وإلى مَنْعٍ ونُصْرَةٍ يُلَاثِمُ التَّكْلِيفَ والأَمْرَ والنَّهْيَ والترغيبَ والزجرَ والثوابَ والعقابَ، وَيَثْبُتُ معه التَّخْيِيرُ^٢ والإيثارُ، وهو النُّصْرَةُ بإقامة الأدلَّةِ ونَصْبِ الْبَرَاهِينِ، والأمرِ بِنُصْرَتِهِمْ والجِهَادِ دُونَهُمْ والطاعةِ لَهُمْ والذَّبِّ عَنْهُمْ، والمَنْعِ بالنَّهْيِ عن مُخَالَفَتِهِمْ والمُؤَالَاةِ لأَعْدَائِهِمْ. وهذا ممَّا قد فَعَلَ اللهُ تَعَالَى مِنْهُ الغَايَةَ الَّتِي لَا يَبْلُغُهَا تَمَنُّ^٣، وَلَا يُدْرِكُهَا طَلَبٌ.

[في بيان الوجه في دعاء الأئمة على من ظلمهم]

فإن قال: فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ أُنْتَيْبِكُمُ الدُّعَاءُ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُمْ وَعَصَبَهُمْ^٤ حَقَّهُمْ وَجَحَدَهُمْ مَقَامَهُمْ، وَنَالَ مِنْهُمْ بِالْقَتْلِ والأَذَى؛ فَلِمَ لَمْ^٥ يَسْتَجِبِ اللهُ لَهُمْ وَلَمْ يَسْمَعْ دُعَاءَهُمْ، وَفِي ذَلِكَ وَهْنٌ لَهُمْ^٦، وَحَطٌّ مِنْ قَدْرِهِمْ، وَتَنْفِيرٌ عَنْهُمْ؟ قِيلَ لَهُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَنْتَ فِي دُعَائِهِمْ؛ لِأَنَّكُمْ^٧ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَوْ اجْتَهَدُوا فِي الدُّعَاءِ وَالطَّلَبِ وَسَأَلُوا اللهُ تَعَالَى هَلَاكَ الأَرْضِ وَمَنْ عَلَيْهَا لِأَجْبِيُوا، بَلْ كَانُوا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَارِفِينَ بِالدُّنْيَا وَصِغَرِ قَدْرِهَا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ فِي

١. في «ج، س، ص» والمطبوع: «الحكمة» بدون اللام.

٢. في «ب، ج»: «التخير».

٣. في «أ، ص» الكلمة غير واضحة. وفي «ب، ج»: «ثمن». واستظهر في حاشية «س»: «شيء».

٤. في «س» والمطبوع: «و غصب».

٥. في «ب، ج، س، ص» والمطبوع: «لم».

٦. من هنا إلى آخر المسألة، بمقدار صفتين، قد سقط من «ب».

٧. في «أ»: «عليهم». وفي نسخة مكتبة الإمام الحكيم: «عظيم»؛ ويبدو أنه أقرب إلى الصواب.

٨. في «س، ص» والمطبوع: «لأنهم».

الأجرة، فلم يكن لها عندهم محل، ولا لشيء^١ منها في أنفسهم^٢ وزن.
وكيف لا يكونون^٣ كذلك؟ مع علمهم بالله جل اسمه وما أعد لأوليائه من
الثواب ولأعدائه من العقاب، وأنهم من أشرف أوليائه الذين اجتباهم
واصطفاهم، وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه، والأمناء عليهم، والحفاظ
لدينهم؛ فهم القدوة، وإيهم المفزع من سائر البشر، وأن أعداءهم أعداء الله الذين
لعنهم و غضب عليهم وأعد لهم أعظم العقاب وأشد العذاب.

فقلوبهم مملوءة بالمعرفة لخالقهم، وما يقرب إليه ويزلف لديه؛ من الطاعة له،
والخوف من مخالفته، والقيام بعبادته؛ ليس لسوى ذلك فيها مكان، ولا لغير ما
يثمر الفوز والنجاة عليها مجال. ولذلك وجب الحكم بعصمتهم ونزاهتهم
وطهارتهم، حتى قال تعالى فيهم: ﴿وَلَقَدْ اخْتَرْنَاكُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾^٥.

فإذا ثبت هذا من حالهم، كان الدعاء منهم يحتمل أموراً:

منها: تعليم أممهم و زعاياهم كيف يدعون و يسألون إذا نابتهم النوائب و نزلت
بهم الشدائد، و لا يقصدون بذلك سوى تعليمهم و البيان لهم.

ومنها: الانقطاع إلى الله تعالى و الخضوع له؛ كما ينقطع إليه «من لا يستحيق
العقاب» بالتوبة و الاستغفار و يخضع له بذلك. و كالدعاء لله تعالى بأن يحكم

١. في «س، ص» و المطبوع: «بشيء».

٢. في «ج، س، ص»: «نفوسهم». و في المطبوع: «نفوسم»؛ باغفال الهاء.

٣. في «ج، س، ص» و المطبوع: «لا يكونوا».

٤. في «ج، س، ص» و المطبوع: «سوى» بدون اللام.

٥. الدخان (٤٤): ٣٢.

٦. راجع: الذخيرة، ص ٦٠٥.

بالحق، وإن لم يكن فعله له^١؛ لِمَكَانِ اليَقِينِ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَالْقَطْعِ عَلَيْهِ، كما لا تُحَسِّنُ الْمَسْأَلَةَ لَهُ بِأَنْ يُطْلِعَ الشَّمْسَ وَيُغْرِبَهَا؛ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَالْقَطْعِ عَلَيْهِ. ومنها: الْمَسْأَلَةُ لِأَتْبَاعِهِمْ وَشِيَعَتِهِمْ إِذَا اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ الْمَسْأَلَةَ^٢ لَهُمْ، وَتَعَلَّقَ كَوْنُ مَا يُفْعَلُ لَهُمْ^٣ صَلَاحاً إِذَا فُعِلَ لِأَجْلِ الْمَسْأَلَةِ وَالِدُّعَاءِ، وَمَتَى لَمْ تَكُنِ الْمَسْأَلَةُ وَالِدُّعَاءِ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ صَلَاحاً.

وهذا وجهٌ صحيحٌ في الأَطَافِ وَالْمَصَالِحِ، وَبِذَلِكَ وَرَدَّتِ الرَّوَايَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي سَعَةِ الرِّزْقِ عِنْدَ الدُّعَاءِ، وَطَوَّلَ الْعُمُرَ عِنْدَ الْبِرِّ لِلْوَالِدَيْنِ، وَدَفَعَ الْبَلَاءَ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَكُونُ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ مَشْرُوطَةً بِتَقْدِيمِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ؛ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ^٤، وَدَاوُوا مَرَضَاتِكُمْ^٥ بِالصَّدَقَةِ، وَرُدُّوا نَائِبَةَ^٦ الْبَلَاءِ بِالِدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ^٧ وَالتَّوْبَةِ»^٨.

فَوَجَبَ^٩ حَمْلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنَ الدُّعَاءِ عَلَى هَذِهِ الْوَجْهِ، دُونَ الْمَسْأَلَةِ لَهُمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأُمُورِ الدُّنْيَا وَالطَّلَبِ لِمَنَافِعِهَا وَدَفْعِ مَضَارِّهَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ^{١٠} خَاصَّةً؛ إِذْ لَا قَدْرَ لَهَا عِنْدَهُمْ، وَلَا وَزْنَ لَهَا فِي نُفُوسِهِمْ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

١. في «أ» الكلمة غير واضحة. وفي «ج، س، ص» والمطبوع: «مثله» بدل «فعله له». وما أثبتناه من نسخة مكتبة الإمام الحكيم. والمعنى: وإن لم يكن الحكم بالحق لأجل الدعاء.
٢. في «ج، س، ص» والمطبوع: «والمسألة». ٣. في «ج، س، ص» والمطبوع: «بهم».
٤. في «س، ص» والمطبوع: - «بالزكاة». ٥. في «س، ص» والمطبوع: «أمراضكم».
٦. في «ج، س، ص» والمطبوع: «وردة» بدل «وردوا نائبة».
٧. في «ج، ص»: «+ نائبة». وفي «س» والمطبوع: «+ ثابتة».
٨. دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٤٠؛ كشف الخفاء، ج ١، ص ٣٦١؛ كنز العمال، ج ١٥، ص ٨٤٤ ح ٤٣٣٥٤ (مع اختلاف في الفقرة الأخيرة من الحديث).
٩. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «وجب». والصواب ما أثبتناه: طبقاً لنسخة مكتبة الإمام الحكيم.
١٠. في «ج، س، ص» والمطبوع: «إليه». واستظهر في هامش المطبوع كَوْنُ اللَّفْظِ: «إليها».

فإن قال: فإذا لم يتضمَّنْ دُعَاؤُهُمُ الْمَسْأَلَةَ وَالطَّلْبَ^١، فما معنى الوصف له بأنه «مُستَجَابٌ»^٢، ولهم بأنهم «مُستَجابو الدُّعَاءِ»؟

قيل له: عن ذلك أجوبة:

أحدها: أنا قد بينَّا أنَّ من دُعَائِهِمْ ما هو مَسْأَلَةٌ وَطَلْبٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ اتِّبَاعِهِمْ وَتَدْبِيرِ شَيْعَتِهِمْ، وإن لم تكن مَسْأَلَةٌ وَطَلْبًا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ، فلأجل دُعَائِهِمْ فَعِلَّ ما سَأَلُوا، وَأُوجِدَ ما طَلَبُوا.

وثانيها: أنهم - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ^٣ - قد يتضمَّنْ دُعَاؤُهُمُ الْمَسْأَلَةَ وَالطَّلْبَ لِثَوَابِ الآخِرَةِ وَعُلُوِّ الْمَنَازِلِ فِيهَا، فالإجابة واقعة بإعطاء ما سألوا وتوقُّع ما طلبوا. وثالثها: أنَّ ما لم يكن من دُعَائِهِمْ مَسْأَلَةٌ وَطَلْبًا، فإنَّ الإجابة له الإثابة^٥ عليه؛ لِمَكَانِ الْإِنْقِطَاعِ وَالخُضُوعِ وَالتَّعْلِيمِ وَالأداء.

فلما كان مَثْمِرًا لِغَايَةِ الْمَنَافِعِ وَأَجَلَّهَا كَانَ مُسْتَجَابًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الإجابة حصولُ النفع أو دفعُ^٦ الضَّررِ لِأَجْلِ الدُّعَاءِ.

فقد ثبت بهذه الوجوه الجواب عما تضمَّنَه السؤال والزيادات فيه. والحمد لله رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١. في «س» والمطبوع: «و الوصف».

٢. في «س» والمطبوع: «يستجاب». وفي «ص»: «تسيحات».

٣. من قوله: «فعل ما سألوا...» إلى هنا ساقط من «س، ص» والمطبوع، إلا أن في المطبوع وُضِعَ لفظ «وثانيها» بين معقوفين.

٤. في «ج، س، ص» والمطبوع: «و طلب، وأن» بدل «و طلبًا، فإن».

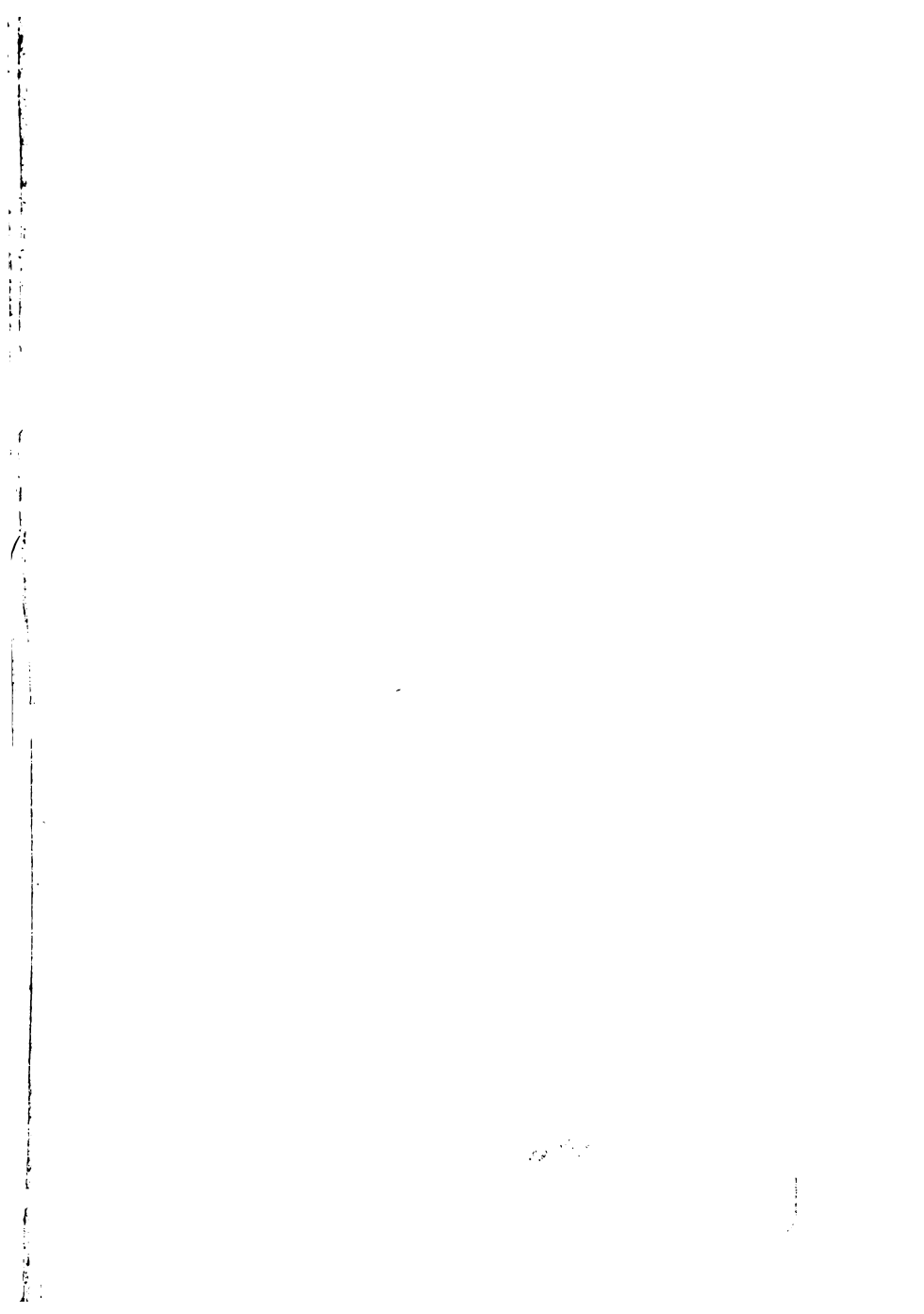
٥. في «ج، س، ص» والمطبوع: «الإثابة».

٦. في المطبوع: «ودفع».

(٦١)

مسألة في الجواب عن الشُّبُهَاتِ

الواردة في خبرِ الغديرِ



مقدّمة التحقيق

هذه الرسالة هي في الحقيقة آخر مسألة من مجموعة مسائل وُجّهت إلى الشريف المرتضى، فقد جاء في خاتمتها:

هذه جملٌ كافية في جواب هذه المسائل؛ فمن أراد التفريع والتطويل والتشعب، فعليه بالكتاب الشافي وما جرى مجراه من كتبنا في الإمامة وتصانيفنا وأمالينا.

ولا نعلم اسم هذه المجموعة من المسائل، ولا السائل الذي يظهر أنه لم يكن شخصاً واحداً، بل عدّة أشخاص، كما يظهر من بداية المسألة، حيث قال: «و سألوا أيضاً، فقالوا...».

كما لا نعلم بالدقّة باقي مسائل هذه المجموعة، سوى أنه يمكن احتمال أن تكون مسألة «علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر» - وهي إحدى رسائل الشريف المرتضى - واحدة منها؛ فإنّها تبدأ بنفس البداية، أي قوله: «و سألوا أيضاً، فقالوا...»، كما أنّ بحثها يدور حول الإمامة أيضاً^١.

و الظاهر من خاتمة الرسالة محلّ البحث و التي تقدّمت قبل سطور أنّ هذه المسائل كانت تدور حول الإمامة؛ فقد أحال الشريف المرتضى فيها إلى كتابه الشافي

١. و هناك رسائل أخرى من المحتمل أن تكون جزءاً من هذه المجموعة. راجع بهذا الصدد نهاية

و ما جرى مجراه من سائر كتبه، و الشافي كما هو معروف تدور أبحاثه حول الإمامة.

محتوى الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

لقد قام السائل - الذي يظهر من سؤاله أنه من المخالفين - بطرح إشكال، و هو أنه لو كان حديث الغدير دالاً على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام حقاً، فلماذا جاء النبي صلى الله عليه و آله في هذا الحديث بألفاظٍ تحتمل أكثر من معنى، أما كان يستطيع أن يأتي بعبارة لا لبس فيها، خاصةً و أنه صلى الله عليه و آله كان قد بين الشريعة كلها بألفاظ واضحة، فلماذا لم يبين الإمامة بألفاظ واضحة أيضاً؟

و أجاب الشريف المرتضى بطريقته المعتادة التي تحتوي على شيء كبير من القوة و عدم التردد، حيث أعطى درساً للذين يريدون أن يدخلوا في مجال الجدل و الدفاع عن العقيدة بأن لا ينهبوا بألفاظ المناظرين لهم، فيفقدوا زمام المبادرة، و يخرج الأمر من أيديهم، بل يجب عليهم التركيز على الثابت، و عدم الابتعاد عنها قيد أنملة، فقد قال في الجواب: إن حديث الغدير - خلافاً لما تصوّره السائل - صريح في النص على الإمامة، و لا لبس فيه أبداً، و هو لا يحتمل معنى آخر، و لا يليق أن يُحمل على معنى غير الإمامة.

و لو كان النبي صلى الله عليه و آله قد عبّر بأيّ تعبير آخر أوضح من ذلك، لكان يمكن لمن يريد التشبيه و الإشكال أن يحمل كلامه على معنى آخر، فحتّى لو قال: «أنت الإمام من بعدي، و الخليفة على أمّتي» لقال المخالف: إنّه قصد بهذا الكلام أنك تكون خليفة إذا اختارتك الأمة، أو ما شاكل ذلك.

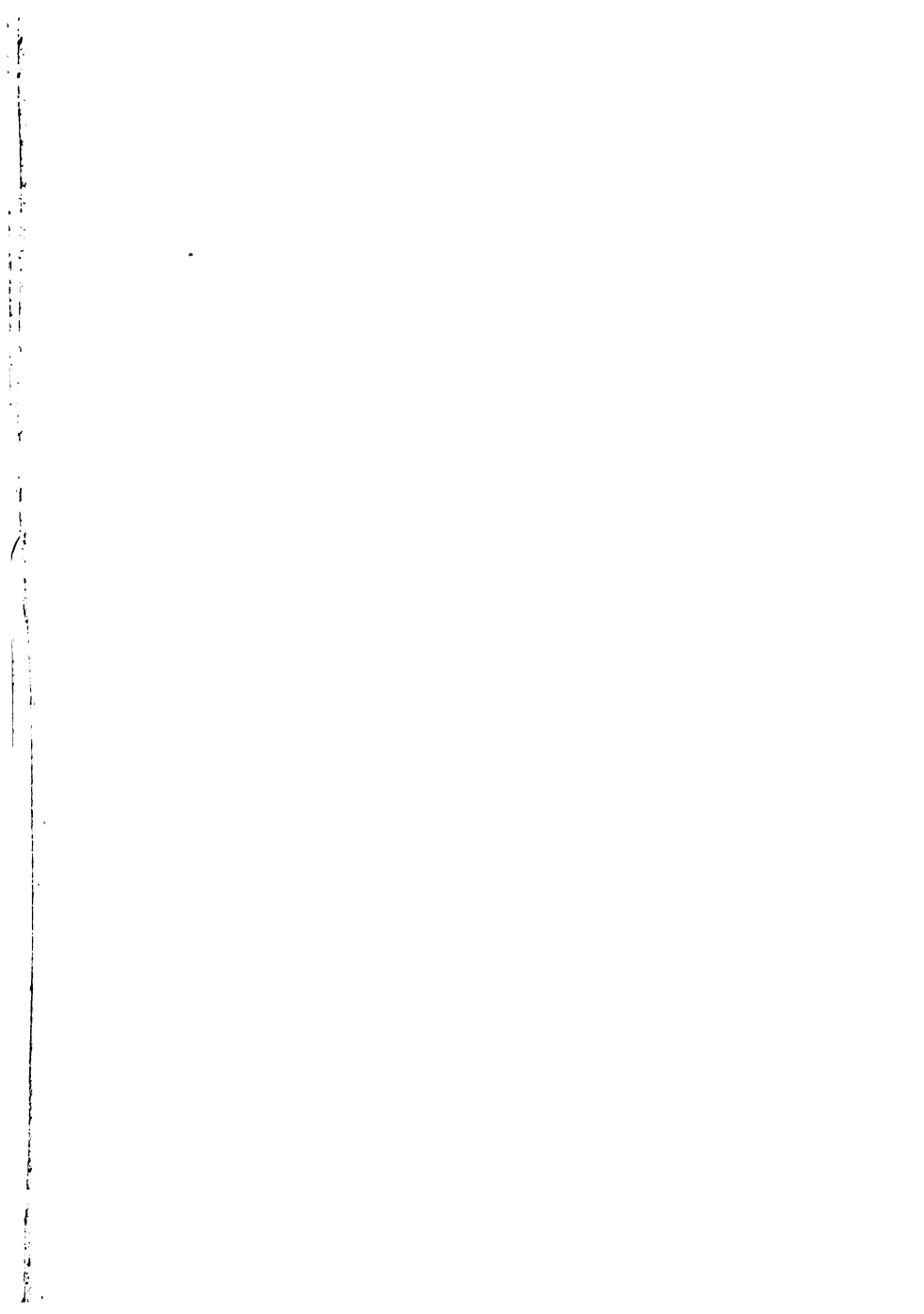
و بعد ذلك يبين الشريف المرتضى دلالة حديث الغدير على الإمامة من خلال الاستدلال بمقدّمة الحديث التي يدلّ عليها قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^١، فأخذ النبي صلى الله عليه و آله في البداية إقرار الأمة بأنّه أولى بهم من

أنفسهم، و أقرّوا بذلك، وكان المقصود بتلك الأولوية أنه أحقّ بتدبير أمورهم، وإدارة شؤونهم، و أنّ طاعته واجبة، فعندما قال بعد ذلك مباشرة: «فمن كنت مولاه، فعليّ مولاه»، دلّ قطعاً على أنّ مراده من الولاية هنا نفس ما جاء في المقدّمة، و لا يمكن حملها على معنى آخر. و هذه طريقة معروفة لدى الأدباء و العارفين باللغة من أنه إذا عُطفت جملة تحتل معنيين على جملة لا تحتل إلا معنى واحداً، أن يحملوها على معنى الجملة الأولى دون ما عداه.

و في النهاية تجدر الإشارة إلى أنّ الإرجاع في هذه الرسالة إلى كتاب الشافي يمكن اعتباره قرينة مهمّة على تصحيح نسبتها إلى الشريف المرتضى. هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٤٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٦٤ - ٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٨٦ - ٢٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».



مسألة في الجواب عن الشبهات

الواردة في خبر الغدير

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ^١ و سألوا أيضاً، فقالوا: أنتم تحتجون بالنص من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله ^٢ على صاحبكم بما قال فيه يوم الغدير، وليس في ذلك أن علياً بعدي الإمام فيكم، والخليفة عليكم. و موضع الرد عليكم بزعمكم فهو ^٣ حاجة الكلام الوارد من ^٤ المفسح المبين عليه السلام إلى تكلفكم ^٥ له و احتجاجكم ليثبت ^٦ معناه الذي تدعون. و لو كان أراد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله بذلك اللفظ الموجد للشبهة و الموقع للتأويل ما ذهبتم إليه، لكان حينئذٍ أقدَرَ منكم اليوم على بلوغ غاية ^٧ الإفصاح بالغرض المقصود و الأمر المشهود.

و أَلانَصُّ عَلَى الْخِطَابِ نَفْسِهِ، كَمَا اسْتَغْنَيْنَا - عَلَى زَعْمِكُمْ - مَعْ أَمْرِهِ وَ نَهْيِهِ عَلَيْهِ

١. في المطبوع: - «مسألة».

٢. في «س» و المطبوع: - «من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله».

٣. في «س» و المطبوع: «فهي». و الأنسب: «هو».

٤. هكذا قد تُقرأ الكلمة، و قد تُقرأ: «جاحد».

٥. في «س» و المطبوع: «و من».

٦. هكذا قد تُقرأ الكلمة، و قد تُقرأ: «مكلفكم». و الأنسب أن يقال: «و الكلام الوارد من الموضع المبين بحاجة إلى تكلفكم له و احتجاجكم عليه».

٧. في «س» و المطبوع: «لثبت».

٨. في «س» و المطبوع: «غلبة».

السلام إلى^١ إقامة^٢ شريعةٍ مكمّلةٍ لَدِينَا، مُتَّهَمَةٌ عِنْدَنَا بِأَرَائِنَا و قِيَاسِنَا و تَأْوِيلِ لُغَةٍ و استحسانِ أمرٍ، فيجزيءُ إِذْنَ و^٣ نَحْنُ مُفْتَقِرُونَ إِلَى الإِجْتِهَادِ، مُضْطَّرُونَ إِلَى الإِبَانَةِ و الإيضاحِ؟ أم تراه عليه السلامُ قد كَانَ أَوْضَحَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الشَّرِيعَةِ و أحوَالِ الدِّينِ إِلَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالإِمَامَةِ - حَسَبَ^٤ مَا تَأَوَّلْتُمْ لَهُ مِنَ النَّصِّ، و جَعَلْتُمْ لَهُ مَعْنَى و كَلَامًا إِذْنَ مُسْتَظْهِرًا^٥ لِنَفْسِهِ فِي الإِجْتِهَادِ و الأَخْذِ بِسَايِغِ النَّظَرِ^٦ -؟

الجواب - و بالله التوفيق :-

قَالَ الأَجَلُ المَرْتَضَى عَلَمُ الهُدَى - قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ :- إِنْ كَلَامَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ العَدِيرِ تَصْرِيحٌ فِي النَّصِّ بِالإِمَامَةِ، و الإِسْتِخْلَافِ عَلَى الأُمَّةِ. و إِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ سِوَى هَذَا المَعْنَى، و لَا يَلِيقُ خِلَافُ^٧ هَذَا. و إِنَّهُ إِنْ حُجِّلَ عَلَيَّ غَيْرِهِ كَانَ خَطْلًا^٨ مِنَ القَوْلِ. [ف]ثَبَّتَ مَا قَصَدْنَاهُ و اعْتَمَدْنَاهُ، و صَارَ^٩ مِنَ الزَّمَانِ^{١٠} أَنْ يُعَدَّلَ عَن هَذَا اللَّفْظِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الأَلْفَاظِ مُتَّبَطًّا^{١١} فِي الإِقْتِرَاحِ مُعْنَأً^{١٢}؛ لِأَنَّ الأَلْفَاظَ إِذَا ذَلَّتْ عَلَيَّ مَعْنَى

١. كذا، و الأنسب: «عن».
٢. في «س»: «أقاید». و في المطبوع: «أقاويل».
٣. في «س» و المطبوع: «إذ» بدل «إذن و».
٤. في «س» و المطبوع: «حيث».
٥. في «س» و المطبوع: «إذا استظهر» بدل «إذن مستظهر».
٦. في «س» و المطبوع: «بساغ الظن» بدل «بساغ النظر». و في حاشية «س»: «بساغ البطن» بدلها.
٧. في «س» و المطبوع: «بخلاف».
٨. «الخطل»: الكلام الفاسد الكثير المضطرب. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٠٩ (خطل).
٩. في «س» و المطبوع: «فصار».
١٠. في «س» و المطبوع: «إلزامنا».
١١. في «س» و المطبوع: «مبسّطاً». و في «ل» لا توجد نقاط على الحروف. و تُبَطِّئُ عَنِ الشَّيْءِ، تُبَطِّئُ و تُبَطِّئُ: رَيَّبَتْهُ و رَيَّبَتْهُ. و تُبَطِّئُ عَلَى الأَمْرِ فَتُبَطِّئُ: وَقَفُّهُ عَلَيْهِ فَتَوَقَّف. راجع: لسان العرب، ج ٧، ص ٢٦٧ (تبط).

١٢. في «س» و المطبوع: «معنا». و العَنَنُ: الباطل من القول، و ما أَخَذَ بِغَيْرِ حَقٍّ. راجع: شمس العلوم، ج ٧، ص ٤٢٨٣؛ تاج العروس، ج ١٨، ص ٣٩٣ (عنز).

واحد فإن المتكلم مخيرٌ بينها^١، ولا لفظ إلا وقد يجوز أن تقع الشبهة فيه للمتأمل، وأن لا يوفى النظر حقّه.

ألا ترى أنه عليه السلام لو قال فيه: «أنت الإمام من بعدي، والخليفة على أمتي» وذلك أصرح الألفاظ، جاز أن تدخل شبهة على مبطل، فيقول: إنه عليه السلام إنما أراد بلفظة «بعدي» بعد عثمان، أو يقول: أنت الخليفة إن اختارتك الأمة واجتمعت عليك.

فإذا قيل: إن هذا خلاف ظاهر الكلام.

قلنا: وكذلك حمل لفظ الغدير على غير النص بالإمامة عدولاً عن ظاهر الكلام، وسئب ذلك.

فأما دخول الشبهة في لفظ خبر الغدير، فإنما أتت فيها من دخلت عليه من قلة تبصره وقلة تأمله، كما دخلت^٢ على قوم في قوله تعالى: «لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار»^٣.

فلا خلاف بيننا وبين المعتزلة في أن الله تعالى كان قادراً على أن يقول - بدلاً من هذا اللفظ الذي دخلت فيه الشبهة على المخالفين في الرؤية -: «لا يراه ذوو الأبصار بأبصارهم في دنيا ولا آخرة»^٤، حتى تزول شبهة من خالف في «أن الإدراك غير الرؤية، وأن نفي إدراك الأبصار ليس بنفي لإدراك المبصرين»^٥؛ فإن الكلام ليس بعام للآخرة كما^٦ هو متناول للدين.

١. في النسختين والمطبوع: «بينهما»، وهو من سهو القلم.

٢. في «س» والمطبوع: «دخلته».

٣. الأنعام (٦): ١٠٣.

٤. في «س» والمطبوع: «في الدنيا والآخرة» بدل «في دنيا ولا آخرة».

٥. في «س» والمطبوع: «إدراك البصر» بدل «لإدراك المبصرين».

٦. في «س» والمطبوع: «في الآخرة لما» بدل «للآخرة كما».

فإذا قِيلَ لَنَا كُلُّنَا^١: كَيْفَ عَدَلَ عَنِ^٢ اللفظِ الصريحِ إِلَى اللفظِ الْمُحْتَمَلِ الَّذِي عَلِمَ دُخُولُ الشُّبْهَةِ مَعَهُ؟

لَمْ يَكُنْ لَنَا جَوَابٌ إِلَّا مِثْلَ مَا أَجَبْنَا^٣ فِي خَبَرِ الْغَدِيرِ.
وَلَمْ يَبَقْ إِلَّا أَنْ يُدَلَّ^٤ عَلَيَّ أَنَّ خَبَرَ الْغَدِيرِ يَقْتَضِي الْإِسْتِحْلَافَ وَ^٥ الْإِمَامَةَ، مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ لِسِوَاهُمَا^٦.

[تقرير دلالة حديث الغدير على الإمامة]

وَالَّذِي يُدَلُّ عَلَيَّ ذَلِكَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَرَّرَ^٧ أُمَّتَهُ عَلَيَّ فَرَضِ طَاعَتِهِ الَّذِي^٨ أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ»^٩، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى أَنَّهُ أَحَقُّ بِتَدْيِيرِهِمْ وَتَصْرِيفِهِمْ، وَأَنَّ طَاعَتَهُ عَلَيْهِمْ وَاجِبَةٌ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ: «أَلَسْتُ أَوْلَىٰ بِكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ؟» ثُمَّ عَطَفَ عَلَيَّ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ فَقَالَ^{١٠}: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ». فَاتَى مِنْ لَفْظَةِ «مَوْلَى» بِلَفْظٍ يَحْتَمِلُ مَعْنَى^{١١} الْمُقَدِّمَةِ^{١٢}، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمِلًا لِغَيْرِهَا:

١. في «س» و المطبوع: - «كلنا».

٢. في «س» و المطبوع: «تعديل بين» بدل «عدل عن».

٣. في المطبوع: «أجبناه».

٤. في «س» و المطبوع: «في» بدل «او العطف».

٥. في «س» و المطبوع: «لسواها».

٦. في «س» و المطبوع: «مع».

٧. كذا في النسختين و المطبوع، و الأصح الأوضح: «التي».

٨. الأحزاب (٣٣): ٦.

٩. من قوله: «عليه السلام في يوم الغدير...» إلى هنا ساقط من «س» و المطبوع.

١٠. في النسخ: «المعنى»، و ما أثبتناه هو الصواب.

١١. في «س» و المطبوع: «المتقدمة».

لأن لفظ «مولى» ^١ يَحْتَمِلُ «الأولى»، كما يَحْتَمِلُ ^٢ ابنَ العَمِّ، و الحَلِيفَ، و الناصِرَ، و الجارَ، و غيرَ ذلك؛ فقد نَصَّ جميعُ أهلِ اللُّغَةِ على أن لفظَ «مولى» مُحْتَمِلَةٌ لـ «الأولى» في جميعِ كُتُبِهِمْ، و قد ذَكَرنا في «الكتابِ الشافِي» ^٣ مِنْ الشواهِدِ على ذلك، مِنْ القُرْآنِ و السُّنَّةِ و كِلامِ العَرَبِ و أشعارِها ^٤ و ما هو مسطوَرٌ. و الحالُ في احتمالِ هذه اللفظةِ للمعنى الذي ذَكَرناه ^٦ أشهرُ مِنْ أن يَخْفَى على مُحْصِلٍ.

و مِنْ شأنِ العَرَبِ ^٧ إذا عَطَفَتْ على ^٨ جُمْلَةٍ مُفسَّرَةٍ بِكلامٍ ^٩ يَحْتَمِلُ للمعنى ^{١٠} الأوَّلِ كما ^{١١} يَحْتَمِلُ غيرهَ، أن لا يُريدوا بالكلامِ ^{١٢} إلا المعنى الأوَّلَ دونَ ما عَداه؛ ألا تَرى أن أَحَدَهُمْ إذا قالَ لجماعةٍ: «ألسنمُ تعرفونَ عَبدِي زَيْداً؟» ^{١٣} - و له عبيدٌ كثيرةٌ -، ثُمَّ قالَ عاطفاً على كلامِهِ: «فاشهدوا أنني قد أعتقتُ عَبدِي»، أو «وَهَبْتَهُ لفلانٍ»، لَمْ يَجْزُ أن يُحْمَلَ ^{١٤} لفظُ «عَبدِي» [ال]ثاني المُحْتَمِلُ إلا على العَبدِ الأوَّلِ الذي وَقَعَ

١. في المطبوع: «المولى».

٢. في «س» و المطبوع: «و» بدل «كما يحتمل».

٣. راجع: الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٦٨ و ما بعدها.

٤. في «س» و المطبوع: «العرب» بدل قوله: «في جميع كتبهم...» إلى هنا.

٥. كذا، و الواو هنا زائدة.

٦. في المطبوع: «ذكرنا».

٧. في «س» و المطبوع: «الأدباء».

٨. في «س» و المطبوع: - «على».

٩. قوله: «بكلام» متعلق بـ «عطف».

١٠. كذا في النسختين و المطبوع. و الأصح الأوضح: «المعنى».

١١. في «س» و المطبوع: «و لما» بدل «كما».

١٢. في «ل»: «ما الكلام» بدل «بالكلام».

١٣. في «س» و المطبوع: «زيد» بدون تنوين النصب، و هو سهو.

١٤. في «س.ل»: + «على»، و هو سهو.

التصريحُ به، و مَنْ حَمَلَهُ عَلَى سِوَاهُ كَانَ مُخْطِئاً عَادِلًا عَنْ حَقِيقَةِ الْكَلَامِ وَمَنْعَهُ ١. وَإِذَا صَحَّ مَا ذَكَرْنَا، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ، فَغَلْبِي أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ»، وَ لَا يَكُونُ أَوْلَىٰ بِنَا مِنْ نَفْسِنَا إِلَّا وَ طَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَيْنَا، وَ لَا يَكُونُ طَاعَتُهُ وَاجِبَةً عَلَيْنَا إِلَّا وَ هُوَ إِمَامٌ مُسْتَخْلَفٌ.

وَ لَا فَرْقَ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا وَ رَتَّبْنَا بَيْنَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» وَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «طَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ». وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَقْدَمَةِ: «[أ] لَيْسَ طَاعَتِي وَاجِبَةٌ ٢ عَلَيْكُمْ وَ لَا زِمَةٌ لَكُمْ؟» وَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «أَلَسْتُ أَوْلَىٰ بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟»

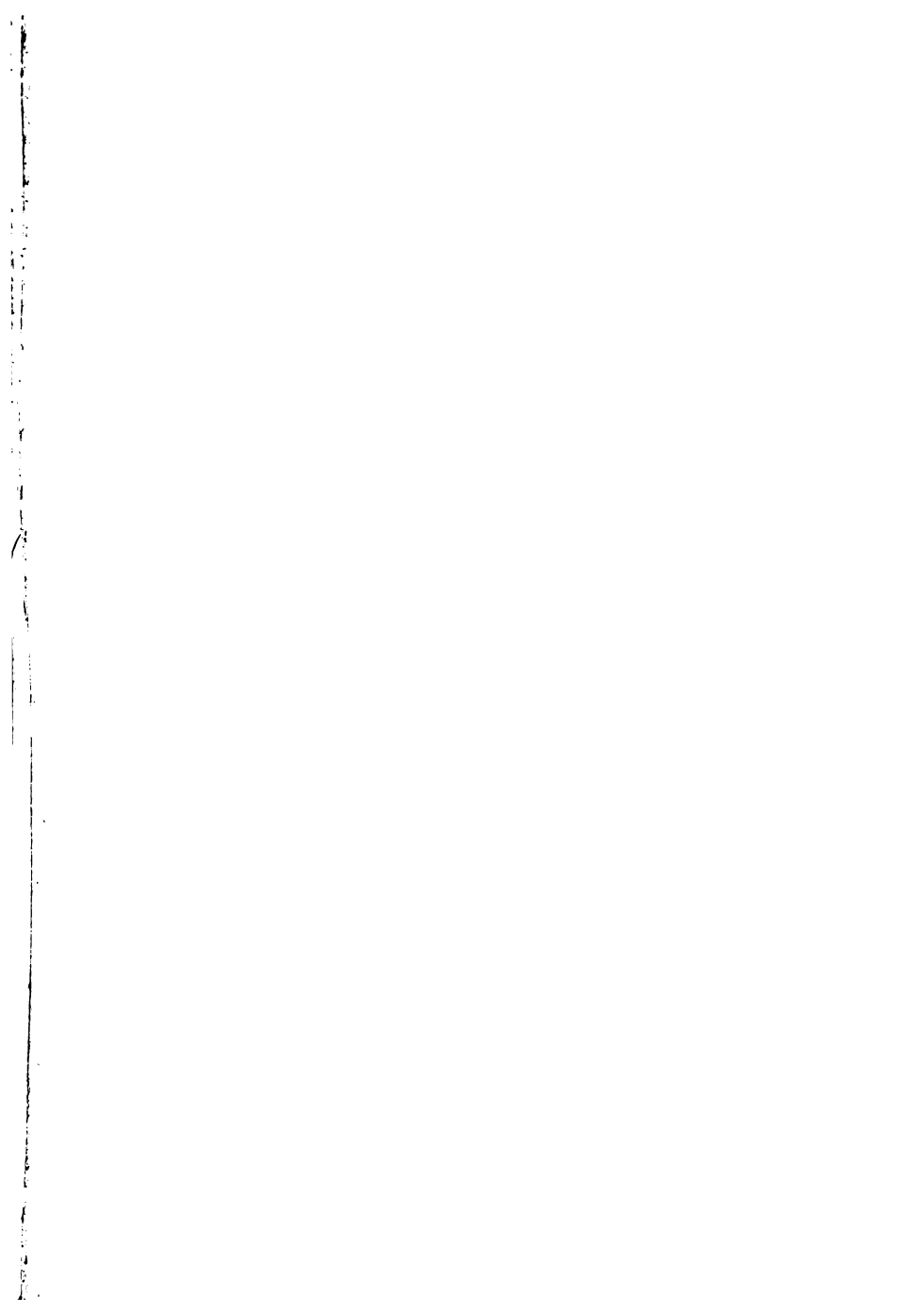
هَذِهِ جُمْلَةٌ ٣ كَافِيَةٌ فِي جَوَابِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ فَمَنْ أَرَادَ التَّفْرِيعَ ٤ وَ التَّطْوِيلَ وَ التَّشْعِيبَ ٥، فَغَلْبَهُ بِ«الْكِتَابِ الشَّافِي» وَ مَا جَرَىٰ مَجْرَاهُ مِنْ كُتُبِنَا فِي الْإِمَامَةِ وَ تَصَانِيفِنَا وَ أَمَالِينَا.

وَ نَسَأَلُ اللَّهَ تَأْيِيدًا وَ تَوْفِيقًا وَ تَسْدِيدًا فِي قَوْلٍ وَ عَمَلٍ؛ فَإِنَّهُ نِعَمَ الْمَوْلَىٰ وَ نِعَمَ النَّصِيرِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «و وضعه». وَ الْمُرَادُ بِمَنْعِهِ: أَنَّ الْكَلَامَ يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِ الْفِعْلِ الثَّانِي عَلَىٰ غَيْرِ الْأَوَّلِ.
٢. مِنْ قَوْلِهِ: «عَلَيْهِمْ. وَ لَا فَرْقَ...» إِلَىٰ هُنَا سَاقَطَ مِنْ «س» وَ الْمَطْبُوعِ.
٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «جُمْلَةٌ».
٤. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «التَّفْصِيلُ». وَ فِي حَاشِيَةِ «س» صُحِّحَتْ بِ«التَّصْرِيحِ».
٥. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «وَ التَّشْعِيبُ».
٦. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِالْكِتَابِ».

(٦٢)

[مسألة في علة مبايعة
أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر]



مقدمة التحقيق

تعتبر هذه الرسالة جزءاً من مجموعة مسائل وجَّهها بعض المخالفين إلى الشريف المرتضى للإجابة عليها؛ فإنها تبدأ بما يلي: «و سألوا أيضاً، فقالوا:....». فقد عُطف السؤال فيها على سؤال آخر قبله، و لا نعلم بالدقّة باقي الأسئلة المطروحة في هذه المجموعة، و قد تكون «مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة في خبر الغدير» - و هي إحدى رسائل الشريف المرتضى - واحةً منها.

محتوى الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

لقد وجَّه السائل إشكالين، و هما:

أولاً: عند ما نصَّ الله تعالى على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة، فإمّا أن يكون عالماً بأنّه قادر على القيام بشؤون الإمامة أو لا، فعلى الأوّل لمّ لم يقم أمير المؤمنين عليه السلام بما يلزم للحصول على منصب الإمامة من التعريف بنفسه و التذكير بالنصّ؟ و على الثاني - أي إن لم يكن أمير المؤمنين عليه السلام قادراً على القيام بشؤون الإمامة - فسوف يكون تكليفه بذلك تكليفاً بما لا يطاق، و هو قبيح.

و من الواضح أنّ الشريف المرتضى سوف يختار الشقّ الأوّل - و هو أنّه عليه السلام كان قادراً على القيام بشؤون الإمامة - و عليه فيجب أن يجيب على الإشكال الموجّه في هذا الشقّ.

ثانياً: هناك ما يدل على عدم وجود النص، وهو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد بايع أبا بكر، فلو كان هناك نصّ لَمَا بايع. فإن قلتُم إنّه قد بايع مكرهاً، قلنا: يجب أن تأتوا بدليل على ذلك؛ فإنّ البيعة تدلّ على الرضا.

وأجاب الشريف المرتضى على الإشكاليين معاً بما يناسبهما، وذلك كما يلي:

جواب الإشكال الأوّل:

١. إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان قادراً على القيام بشؤون الإمامة كلّها وزيادة، ولكن كان هناك مانع منع من القيام بذلك، وهو أنّهم قد عقدوا الإمامة لغيره، ومنعوه منها.

٢. وأمّا سبب عدم تعريفهم وتذكيرهم بحقّه والنصّ فهو أنّه وجد عدم الفائدة في ذلك، فإنّ من خالف صريح كلام نبيّه صلى الله عليه وآله كيف يمكن أن يرجع إلى الحقّ بتذكير مذكّر و تبصير مبصّر؟

جواب الإشكال الثاني:

١. إنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر عن رضا و تسليم، وإنّما أظهر الرضا وكفّ عن المنازعة من باب الضرورة و بعد حصول مجموعة من المراجعات والمعاتبات والتهديدات، وكان قبل ذلك قد أظهر السخط و عدم الرضا.

٢. ادّعى السائل أنّ الظاهر من بيعة أمير المؤمنين عليه السلام أنّه كان راضياً بذلك، وأنّ الشيعة يدّعون أنّه كان مكرهاً على ذلك، فعليهم المجيء بالدليل؛ فإنّ البيعة من أوضح الأدلّة على الرضا، أمّا الإكراه الباطني فهو بحاجة إلى دليل.

وأجاب الشريف المرتضى على ذلك بأن قام بقلب المسألة، و قال: إنّ الأمر بالعكس تماماً، وهو أنّ مدّعي الرضا بالبيعة بحاجة إلى دليل، لا مدّعي الإكراه؛ وذلك لأنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان ساخطاً على الوضع القائم، و قد

تأخّر عن البيعة وأظهر الغضب، ثم كَفَّ بعد ذلك عن إظهار المنازعة، فَمَنْ ادَّعى من المخالفين بعد اتِّفاقهم معنا على تقدُّم سخطه، أنه قد رضی بعد ذلك في قلبه، فعليه الدليل. أي أن مدَّعي الإكراه لا حاجة به إلى دليل كما ادَّعى السائل، بل بالعكس، وهو أن مدَّعي الرضا بحاجة إلى ذلك.

والذي يدلُّ على أنه لم يكن راضياً ببيعة أبي بكر هو أنه قد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصَّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من بعده، وإذا كان كذلك فلا شك أنه كان كارهاً لعقد الإمامة لغيره.

أضف إلى ذلك، إذا دلَّت بيعة أمير المؤمنين عليه السلام على رضاه و صحّة إمامة أبي بكر، لدلّت بيعة الإمام الحسن عليه السلام لمعاوية على رضاه و صحّة إمامته، وكل ما يجيب به من يرفض إمامة معاوية - من المعتزلة وغيرهم - أجبنا به في بيعة أبي بكر.

وبهذا انتهى جواب الشريف المرتضى. وهو في هذه الرسالة علّمنا طريقة مهمّة في الجدل والمناظرة، وهي أن المجادل يجب أن لا ينبر بكلام الخصم، فينسى موقفه ومبانيه وأدلّته، وإنما عليه التمسك بآرائه وأدلّته، وعدم التزلزل أمام الشبهة، فإن الشبهة التي أوردها السائل قد تبدو قويّة في بادئ الأمر، وتكون نتيجتها أن من يدّعي الإكراه فعليه الدليل، لكن الشريف المرتضى تمكّن من المحافظة بكلّ رباطة جأش على موقفه ورأيه في المسألة، وانتهى بعد بيان قوي إلى أن مدَّعي الرضا هو الذي عليه أن يأتي بالدليل، وهذا درس نافع للغاية في مجال الجدل والمناظرة.

وقد أرجع الشريف المرتضى في هذه المسألة إلى كتابيه الشافي والذخيرة، وهو يعتبر قرينة داخلية مهمّة على تصحيح نسبة المسألة إليه.

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٥٩ - ٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٩٥ - ١٩٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٨٥ - ٢٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

[مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سألوا أيضاً فقالوا: لَيْسَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ بِنَصْبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَاماً قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ، أَمْ لَا. فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَادِرٌ، وَ لَمْ يَفْعَلْ فِي ذَلِكَ مَا يَلْزِمُهُ^١، فَحُوشِي^٢ عِنْدَنَا مِنْ هَذِهِ الْحَالِ. وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَعْجِزُ عَمَّا كَلَّفَهُ الْقِيَامَ بِهِ، فَقَدْ كَلَّفَهُ مَا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيْهِ، وَ حَمَلَهُ مَا لَا يَحْتَمِلُهُ^٣، وَ جَسَمَهُ^٤ مَا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ وَ لَا يُطِيقُهُ؛ فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ كُلِّ قَبِيحٍ عُلُوًّا كَبِيرًا. وَ هَذَا^٥ الْمَنْصُوصُ^٦ عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلَّا دَلَّ عَلَى نَفْسِهِ؟ وَ أَلَّا قَامَ^٧ مَقَاماً

١. في «س، ص» و المطبوع: «ما يلزم».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «محو شيء» بدل «فحوشي».

٣. في «ل»: «ما لا تحمّل». و في المطبوع: «ما لا يتحمّله».

٤. في «س» و المطبوع: «و حتمه»؛ نعم، صحّح في حاشية «س» بـ «و جسّمه». و في «ص» أيضاً: «و جسّمه» بالسین المهملة.

و قال ابن منظور: «أجسّمني فلائاً أمراً و جسّمنيّه: أي: كلّفني... و جسّمته الأمر تجشيماً. و تجسّمْتُ الأمر و تجسّمته: إذا حملت نفسك عليه». لسان العرب، ج ١٢، ص ١٠٠ (جشم).

٥. في المطبوع: «و هذه».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «النصوص».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «و الإقدام» بدل «و أَلَّا قام».

واحداً يُذَكِّرُهُم النَّصَّ عليه؟ بَلْ رُؤِينَا وَرُؤَيْتُمْ أَنَّهُ بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ؛ فَقُلْتُمْ: «مُكْرَهًا»،
وقُلْنَا: «طَائِعًا»؛ فَهَاتُوا فَصْلًا كَشْهْرَةَ هَذِهِ الْبَيْعَةِ وَوُضُوحَهَا، وَإِلَّا فَقَدْ أَتَيْتُمْ لَنَا فَصْلًا
لَسْنَا نَتَّبِعُنَّ لَكُمْ عَلَيْهِ عِلَّةً^١.

وَالْحَاصِلُ الْآنَ فِي أَيْدِينَا إِجَابَةُ الْبَيْعَةِ^٢ وَإِقْرَارُهُ بِهَا وَإِجَابَتُهُ إِلَيْهَا وَصَحَّةُ
وَقُوعِهَا، وَلَيْسَ مَا أَجْمَعْتُمْ عَلَيْهِ مَعْنَى كَمَا فِيهِ^٣ خَالَفْتُمُونَا^٤؛ فَقُولُوا^٥ وَأَنْصِفُوا،
وَاعْلَمُوا أَنَّنَا لَا نَقْبَلُ^٦ مِنْكُمْ إِلَّا مَا شَاكَلَ فِي الشُّهْرَةِ أَمْرَ الْبَيْعَةِ.
الْجَوَابُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى عِلْمُ الْهُدَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ :- اعْلَمْ أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي
«الْكِتَابِ الشَّافِي»^٧ فِي^٨ الْكَلَامِ^٩ وَفِي كِتَابِنَا الْمَعْرُوفِ بِ«الذَّخِيرَةِ»^{١٠} - فِي بَابِ
الإِمَامَةِ مِنْهُ - الْكَلَامَ فِي إِظْهَارِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُبَايَعَةَ أَبِي بَكْرٍ، وَكَفَّهُ عَنِ
مُنَازَعَتِهِ. وَلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ جُمْلَةٍ هَاهُنَا يُسْتَعْنَى بِهَا.

فَنَقُولُ فِي ابْتِدَاءِ مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلِيَّ

١. أي دليلاً. والمعنى: أنكم ادعيتم أن بيعته عليه السلام كانت عن إكراه، لكنكم لم تقيموا دليلاً
على ذلك.

٢. في «س، ص» والمطبوع: «لبيعة».

٣. في «س، ص» والمطبوع: «فيها».

٤. في «س، ص» والمطبوع: «خالفتموننا».

٥. في المطبوع: «فتولوا».

٦. في «ص»: «تقبل بدون «لا»». وفي «ل»: «لا يقبل». وفي المطبوع وُضِعَتْ «لا» بين معقوفين.

٧. راجع: الشافعي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٣٧ وما بعدها.

٨. في «ص، ل»: «و في»، والظاهر أنه من سهو النساخ.

٩. كذا، والصواب: «في الإمامة». كما يحتمل أن يكون هناك سقط في العبارة.

١٠. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٤٧٤ وما بعدها.

أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة، و تقسيم حاله في القدرة على القيام بها أو العجز^١ عنها: - إن الله تعالى ما كلفه القيام من الإمامة إلا بما يطيقه و يستطيعه و تفضل قدرته عليه و يزيد أضعافاً، غير أن الفاعل و إن كان قادراً فلا بُدَّ في^٢ وقوع الفعل - و إن كان قادراً عليه -^٣ على ما أوجبَه اللهُ و اقتضاه العقل^٤.

و السبب في أنه عليه السلام لم^٥ يُدبّر أمر الأمة و لم^٦ يتصرف فيهم كما أوجبَه اللهُ تعالى عليه: أنهم منعه من ذلك؛ لأنهم عقدوا الإمامة لغيره، و دخلوها^٧ في سواه، و ادّعوا أنهم قد أجمعوا على إمامة غيره، و أن من خالفه و عصاه و تأخر عن بيعته مارق^٨ و لعصا الدين شاق^٩؛ و هذا منع - كما تراه - له عليه السلام من أن يفعل ما كلفه قوياً، فلا لوم^{١٠} على تكليفه تعالى من التصرف فيها.

و الذي منعه عليه السلام من أن يقوم مقاماً يُذكرهم فيه حقّه، هو ما ذكرنا بعضه، و أشرنا إلى جميعه؛ فكيف يطمع في رجوع القوم بالتذكير و التبصير، و هو عليه السلام قد شاهدهم خالفوا الرسول صلى الله عليه و آله جهاراً و عياناً، و

١. في «س، ص» و المطبوع: «و العجز».

٢. كذا في جميع النسخ. و في المطبوع: «من»، و هو أنسب.

٣. كذا في جميع النسخ. و في المطبوع وضعت عبارة «و إن كان قادراً» بين معقوفين، و استظهر في الهامش كون الجملة زائدة.

٤. في «س» و المطبوع: «الفعل». نعم، صُحِّحت في حاشية «س» بما أثبتناه.

٥. في «س، ص» و المطبوع: «لا».

٦. في «ص، ل»: - «لم».

٧. في «س» و المطبوع: «و نقلوها». و في «ص»: «و فعلوها». و الصحيح: «و جعلوها».

٨. «المارق»: الخارج، و المراد أنه خارج عن الدين. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٥٥٤ (مرق).

٩. في «س، ص» و المطبوع: «شارق».

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «فلا لزم».

عَدَلُوا عَمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِ، وَأَشْرَنَا^١ بِالْإِمَامَةِ إِلَيْهِ؟ هَذَا مَعَ قُرْبِ الْعَهْدِ، الَّذِي لَا يَقَعُ فِي مِثْلِهِ نَسْيَانٌ.

فَمَنْ^٢ لَمْ يُطِيعِ رَبَّهُ تَعَالَى وَ خَالَفَ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَيْفَ يَطْمَعُ طَامِعٌ فِي إِيَابَتِهِ وَ يَرْجُو رُجُوعَهُ وَ طَاعَتَهُ؟

وَ أَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَمَا بَايَعَ أَبَا بَكْرٍ قَطُّ، وَ لَا رَضِيَ بِإِمَامَتِهِ وَ سَلَّمَ صَحَّتْهَا^٣ وَ افْتَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ طَاعَتَهُ، وَ إِنَّمَا أَظْهَرَ - بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ - أَنَّهُ قَدْ رَضِيَ، بِأَنْ كَفَّ عَنِ الْمُنَازَعَةِ وَ الْمُجَادِبَةِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ أَظْهَرَ السُّخْطَ وَ الْكِرَاهِيَةَ هُوَ وَ جَمَاعَةُ بَنِي هَاشِمٍ وَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ الْأَنْصَارِ، وَ تَأَخَّرُوا عَنِ الْبَيْعَةِ، وَ جَرَتْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُرَاسَلَاتِ وَ الْمُرَاجَعَاتِ وَ الْمُعَاتَبَاتِ وَ التَّهْوِيلَاتِ وَ التَّهْدِيدَاتِ مَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي كُتُبِ الْعَامَّةِ فَضْلاً عَنِ الْخَاصَّةِ، فَأَوْجَبَتْ الْحَالُ الْكَفَّ عَنِ إِظْهَارِ الْمُنَازَعَةِ وَ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْمُخَالَفَةِ، حَتَّى لَا يَنْتَشِرَ الْحَبْلُ وَ يَتَفَرَّقَ الشَّمْلُ.

فَإِنْ كَانَ الْمُخَالَفُ يَدَّعِي غَيْرَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَهُوَ دَعْوَى عَارِيَّةٍ مِنْ بُرْهَانٍ. وَ إِنْ لَمْ يَرِدْ عَلَى الْمُخَالَفِ^٤ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا حُجَّةَ فِي الْقَدْرِ الْمَعْرُوفِ^٥؛ لِأَنَّ إِظْهَارَ الرِّضَا عِنْدَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَرَتْ لَا يَدُلُّ عَلَى رِضَا الْقُلُوبِ وَ تَسْلِيمِ الصُّدُورِ. وَ أَمَّا التَّرْجِيحُ عَلَيْنَا بِأَنَّنا نُسَلِّمُ الْبَيْعَةَ الظَّاهِرَةَ، وَ نَدَّعِي أُمُوراً بَاطِنَةً مِنَ الْإِكْرَاهِ

١. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ أَوْصَر». وَ الْأَنْسَبِ: «وَ أَشَار».

٢. فِي «س، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَمَّن».

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «وَ أَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ.

٤. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «وَ إِنْ لَمْ يَرِدْ عَلَى الْمُخَالَفِ».

٥. أَيُّ مَا أَظْهَرَ مِنَ الْبَيْعَةِ.

و السُّخْطِ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ سُخْطَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ تَأْخُرُهُ عَنِ الْبَيْعَةِ وَ إِظْهَارِهِ ١ الْغَضَبَ لِمَا عَقَدَ الْأَمْرَ لغيرِهِ هُوَ الْمَعْلُومُ ضَرْوَةً، وَ الَّذِي لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِيهِ، ثُمَّ كَفَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ إِظْهَارِ الْمُنَازَعَةِ وَ الْمُجَادِبَةِ، وَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خَلَوَاتِهِ وَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ وَ ثِقَاتِهِ يَتَأَلَّمُ وَ يَتَنَزَّلُ وَ يَقُولُ أَقْوَالاً مَرْوِيَةً.

فَمَنْ ادَّعَى مِنْ مُخَالِفِينَا - بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ مَعَنَا عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ سَاخِطاً كَارِهاً - أَنَّهُ رَضِيَ بِقَلْبِهِ وَ سَلَّمَ فِي سِرِّهِ، فَعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ادَّعَى مَا الظاهر ٢ خِلَافَهُ.

وَ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ سَاخِطاً كَارِهاً بِقَلْبِهِ وَ إِنْ كَانَ مُمَسِكاً بِلِسَانِهِ ٣؛ أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَصَّ عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ فِي مَقَامٍ بَعْدَ مَقَامٍ وَ مَقَالٍ بَعْدَ مَقَالٍ، وَ بِمَا رَوَاهُ الْمُخَالِفُ وَ الْمُوَافِقُ - كَخَبْرِ الْعَدِيرِ، وَ قِصَّةِ تَبُوكَ ٤ - وَ مِمَّا ٥ هُوَ ظَاهِرٌ فِي الرَّوَايَةِ الْخَاصَّةِ وَ إِنْ كَانَ قَلِيلاً فِي الْعَامَّةِ، مِنْ ٦ خَبْرِ يَوْمِ الدَّارِ.

وَ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ الْإِمَامُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَن يَكُونَ كَارِهاً لِعَقْدِ الْإِمَامَةِ لغيرِهِ، وَ أَن يَكُونَ مَا فَعَلَهُ مِنْ إِظْهَارِ الْبَيْعَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّقِيَّةِ وَ الضَّرُورَةِ.

فَإِنْ شَكَّ مُخَالِفُونَا فِي النَّصِّ دَلَّلْنَاهُمْ عَلَيْهِ وَ أَوْضَحْنَاهُ لَهُمْ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي

١. في «س، ص» و المطبوع: «و إظهار».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «بالظاهر» بدل «ما الظاهر».

٣. في «ص»: «بل» بدل «بلسانه». و في «س» و المطبوع: - «بلسانه».

٤. يعني حديث المنزلة.

٥. كذا، و الأنسب: «و ما».

٦. في المطبوع: - «من».

تثبيت^١ النَّصِّ أَوْضَحُ مِنَ الْكَلَامِ فِي تَقْيِيهِ^٢ وَ السَّبَبِ فِي إِسْكَاهِ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ بِغَيْرِ الرِّضَا وَ التَّسْلِيمِ.

وَ إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا النَّصَّ كَانَ كَلَامُهُمْ فِي سَبَبِ الْبَيْعَةِ وَ عِلَّةِ الْإِسْكَاءِ لَغَوًّا وَ عَبَثًا؛ لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ وَ لَا حَظٌّ لَهُ فِي الْإِمَامَةِ لَا يُقَالُ لَهُ: لِمَ لَمْ^٣ يُغَالِبْ عَلَيْهَا وَ يُحَارِبْ؟ وَ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْ مُبَايَعَتِهِ وَ موافقته.

عَلَى أَنْ إِظْهَارَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيْعَةَ الْمُقَدَّمِينَ^٤ عَلَيْهِ وَ إِسْكَاهِهِ عَنْ مُجَاهَدَتِهِمْ وَ كَفِّهِ عَنْ مُكَاشَفَتِهِمْ كَانَ مِثْلَ فِعْلِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ مُعَاوِيَةَ وَ بَيْعَةِ الْأُمَّةِ بِأَسْرِهَا - وَ فِيهِمُ الصَّالِحُونَ وَ الْخَيْرُونَ الْفَاضِلُونَ - لِمُعَاوِيَةَ وَ ابْنِهِ يَزِيدَ مِنْ بَعْدِهِ وَ جَمِيعِ مَنْ وُلِيَ الْأَمْرَ مِنْ بَنِي مَرْوَانَ، وَ مُخَاطَبَتِهِمْ^٥ لَهُمْ بِإِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَدَلَّ بِذَلِكَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ لِلْإِمَامَةِ، وَ كَوْنِهِمْ فِيهَا عَلَى الْحَقِّ وَ الصَّوَابِ!

فَإِذَا قُلْنَا كُنَّا: «كَانَتْ هُنَاكَ غَلْبَةٌ وَ قَهْرٌ وَ اسْتِيلاءٌ، وَ لَمْ تَكُنْ الْقُلُوبُ رَاضِيَةً بِمَا أَظْهَرُوا مِنْ ذَلِكَ»، قَالَتْ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي بَيْعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْقَوْمِ. وَ جَوَابُ الْإِمَامِيَّةِ لِمَنْ يَقُولُ لَهُمْ: «فِي أَيِّدِنَا^٦ الْبَيْعَةُ وَ الرِّضَا وَ التَّسْلِيمُ، وَ ذَلِكَ هُوَ الظَّاهِرُ اللَّائِحُ؛ وَ مَنْ ادَّعَى شَيْئاً فِي الْبَاطِنِ يُخَالِفُ ذَلِكَ،

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «سَبَبٌ وَ» بَدَلَ «فِي تَثْبِيَتِ».

٢. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ نَفْسُهُ» بَدَلَ «فِي تَقْيِيهِ».

٣. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ لَا» بَدَلَ «لَهُ: لِمَ لَمْ».

٤. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْمُقَدَّمِينَ».

٥. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ مُخَاطَبَتِهِمْ».

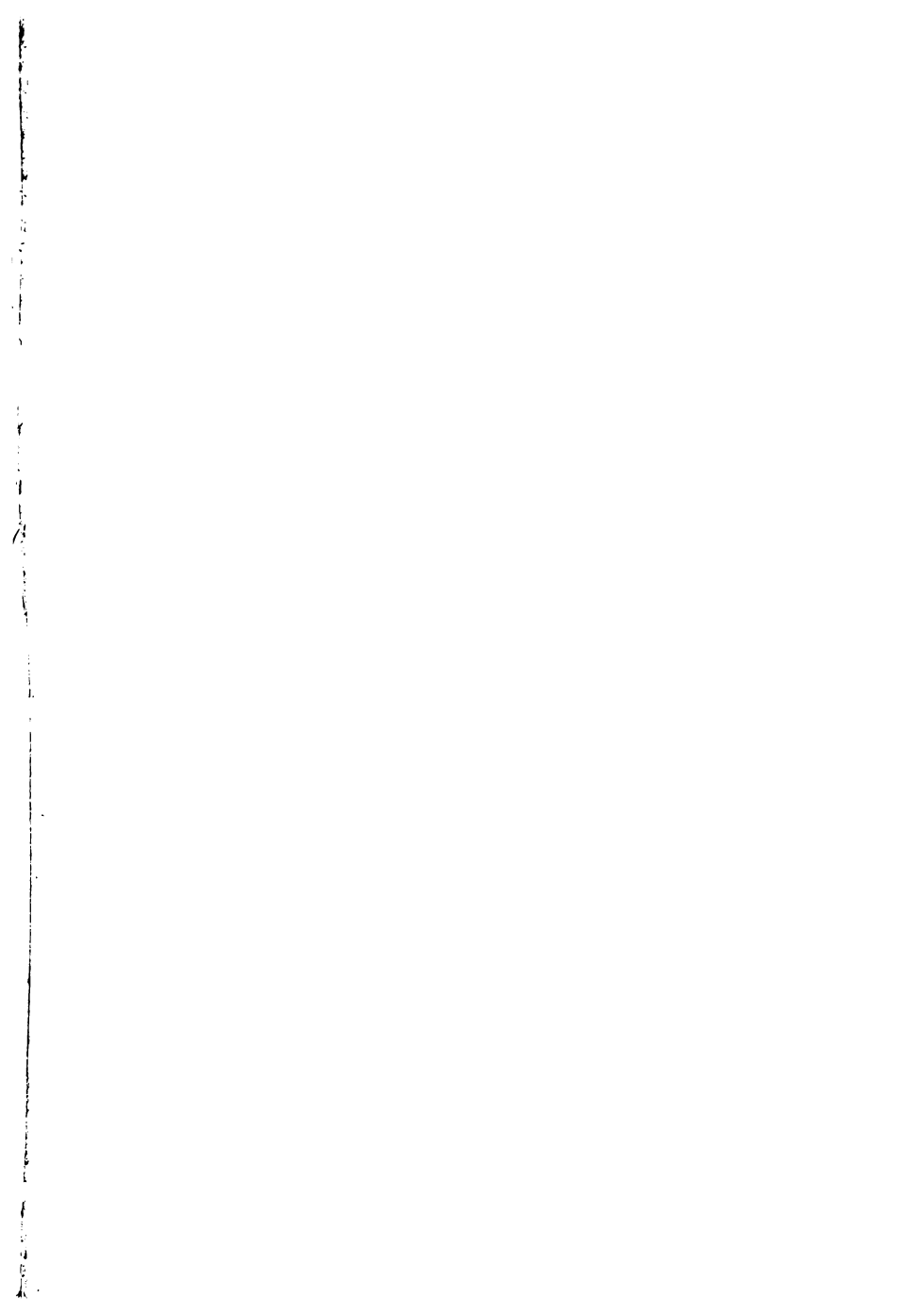
٦. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «- أَيِّدِنَا».

عليه الدلالة» هو جوابُ المُعتزِلة^١ و مَنْ نَفَى إِمَامَةَ هَؤُلَاءِ الفُسَّاقِ عن هذا الإعتراضِ إذا عتْرِضَ به في إِمَامَةِ معاويةَ و يزيدَ ابنه و بني مَروانَ، و هِيَهَاتَ أن يَجِدُوا فَصلاً^٢ بَيْنَ الأمرينِ، ما أَظَلَّتْ سَمَاءُ أرضاً و خَالَفَ الطولُ العَرَضَ. و إنما يُحْمَلُ على قِلَّةِ الفِكرِ فيما ذَكَرناه و العَصَبِيَّةِ و الهَوَى، و نَعُوذُ^٣ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ.

١. نقل القاضي عبد الجبار كلام أبي علي الجبائي حول بيعة معاوية فقال: «و قد قال شيخنا أبو علي: إن بيعته وقعت على حد الإكراه؛ لظهور أهل الشام و قهرهم و خوف القتل لو وقع الامتناع من البيعة. و البيعة إذا وقعت على هذا الحد حلت محل إظهار كلمة الكفر في أن وجودها كعدمها؛ لأن البيعة قول، فتحتمل أن لا يقصد به ظاهره، كما نقول في كلمة الكفر». المغني، ج ٢٠ (في الإمامة ق ٢)، ص ١٤٦.

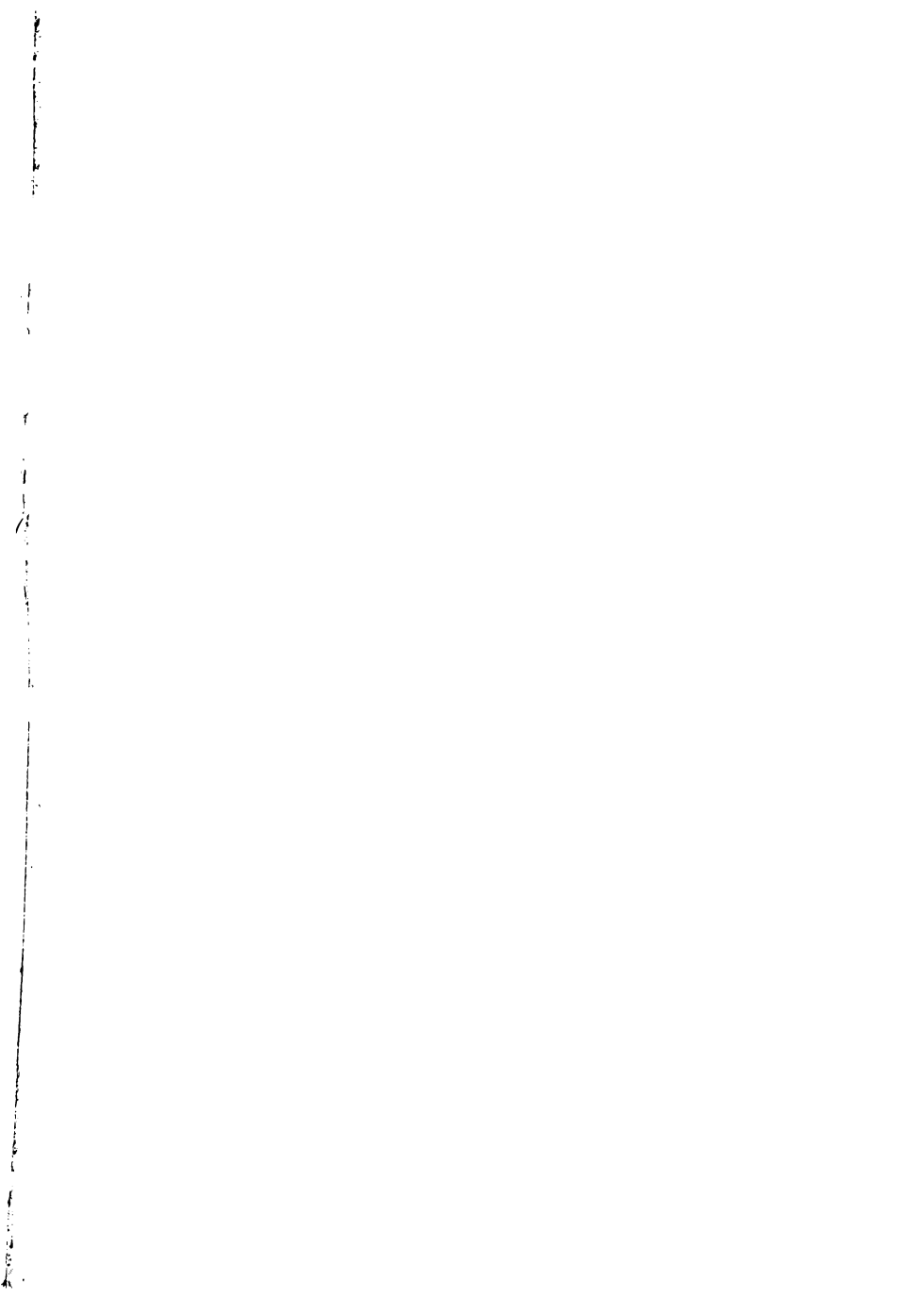
٢. في «س» و المطبوع: «لما». و في «ص» و حاشية «س»: «نصاً لما». و في «ل»: «فصلاً».

٣. في «س» و المطبوع: «نعوذ» بدون واو العطف.



(٦٣)

مسألة في علة امتناع عليٍّ عليه السلام
عن مُحارَبةِ الغاصبينَ لحَقِّه
بَعْدَ الرِّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ



مقدمة التحقيق

لقد أثارَت إمامة أمير المؤمنين عليه السلامُ ونصبه من قِبَل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِشْكَالَاتٍ عَدِيدَةٍ مِنْ قِبَلِ الْمُخَالَفِينَ، أَذَتْ إِلَى أَنْ يَنْبِرِي عُلَمَاءُ الشَّيْعَةِ لِلرَّدِّ عَلَيْهَا وَبَيَانِ وَجْهِهِ الْخَطَأِ فِيهَا؛ وَ مِنْ تِلْكَ الْإِشْكَالَاتِ الَّتِي طَرَحَتْ حَوْلَ ذَلِكَ وَخُصَّصَتْ لِهَذِهِ الرَّسَالَةِ هُوَ: لِمَاذَا لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِوَجْهِ الْحُكْمِ الْقَائِمِ، وَ يَحَارِبِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا إِمَامَتَهُ، وَ يَسْتَرْجِعُ حَقَّهُ بِالْقُوَّةِ؟

إِنَّ جَوَابَ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ عَادَةً عَلَى هَذَا الْإِشْكَالِ هُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ قَامَ بِذَلِكَ لَارْتَدَّ النَّاسُ، وَ عَادُوا إِلَى الْكُفْرِ، مَعَ قُرْبِ عَهْدِهِمْ بِهِ، وَ لِذَلِكَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْقِتَالِ دَفْعاً لِلْفَسَادِ الْأَعْظَمِ.

لَكِنْ هُنَاكَ إِشْكَالٌ قَدْ يَرِدُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ، وَ هُوَ أَنَّهُ: كَيْفَ تَكُونُ إِمَامَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمَصَالِحِ الدِّيْنِيَّةِ الَّتِي لَا غِنَى عَنْهَا، وَ مَعَ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِهَا الْفَسَادُ وَ الرَّدَّةُ؟ هَذَا أَوَّلًا.

وَ ثَانِيًا: مَا هِيَ الرَّدَّةُ الَّتِي كَانَ يَخَافُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهَا، أَوْ لَسْتُمْ تَدْعُونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَ النَّصَّ وَ جَعَدَهُ يَكُونُ كَافِرًا مُرْتَدًّا؟ فَكَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ قَدْ خَافَ مِمَّا هُوَ وَاقِعٌ أَصْلًا.

فَهَذَا هُوَ مَحْتَوَى الْإِشْكَالِ الْمَطْرُوحِ فِي هَذِهِ الرَّسَالَةِ وَ الَّذِي قَامَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى بِالْإِجَابَةِ عَلَيْهِ، حَيْثُ أَجَابَ عَلَى الْإِشْكَالِ الْأَوَّلِ بَعْدَ تَقْدِيمِ مَقْدَمَةٍ، مَفَادَهَا

أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَعَلَ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ فِي دِينِ النَّاسِ مِنْ نَصَبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْإِمَامَةِ، وَقَدْ كَانَ تَحَقُّقُ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ مُتَوَقِّفًا عَلَى تَمْكِينِ النَّاسِ لَهُ مِنْ تَسَلُّمِ الْحُكْمِ وَالسُّلْطَةِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِّنُوهُ مِنْ ذَلِكَ، فَهَمَّ الْمَلُومُونَ عَلَى تَرْكِهِمْ ذَلِكَ، وَتَقْصِيرِهِمْ فِي حَقِّهِ.

وَبَعْدَ ذَلِكَ يَبَيِّنُ جَوَابَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ الْأَصْلِيِّ حَوْلَ سَبَبِ تَرْكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُحَارَبَةِ الْقَوْمِ، وَعَدَمِ اسْتِرْجَاعِ حَقِّهِ بِالْقُوَّةِ، فَأُجَابَ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ فِي جَوَابِ عُلَمَاءِ الشِّيْعَةِ، وَقَالَ: إِذَا كَانَ الْهَدَفُ مِنَ الْحَرْبِ أَنْ يَرْجِعَ الْقَوْمُ إِلَى الْحَقِّ، فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ دَرَاةِ أَحْوَالِهِمْ وَأَطْلَاعِهِ عَلَيْهَا أَنَّ هُمْ لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى مَعَ الْحَرْبِ، بَلْ يَصِرُونَ عَلَى مَوْقِفِهِمُ الرَّافِضِ لَهُ، فَحَيْثُ لَا تَبْقَى فَائِدَةٌ مِنَ الْحَرْبِ. وَإِنْ كَانَ الْهَدَفُ مِنْهَا هُوَ مَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ مِنْ جِهَادِ الْبَاغِيِّ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَجِبُ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تِلْكَ الْقُدْرَةُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَهَذَا كَافٍ فِي سَقُوطِ فَرَضِ الْحَرْبِ وَوَجُوبِهَا عَلَى الْإِمَامِ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَوَابِ الْمَطْرُوحِ مِنْ قِبَلِ عُلَمَاءِ الشِّيْعَةِ - وَهُوَ أَنَّ سَبَبَ تَرْكِ الْحَرْبِ الْخَوْفُ مِنْ ارْتِدَادِ النَّاسِ - وَالْإِشْكَالُ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذَا سَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَتَحَوَّلَ الْإِمَامَةُ مِنْ مَصْلَحَةٍ دِينِيَّةٍ إِلَى مَفْسَدَةٍ، فَقَدْ أُجَابَ الشَّرِيفَ الْمُرْتَضَى عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ أَدَّى جِهَادُ الْبَاغِيِّ إِلَى الْفَسَادِ وَالْإِرْتِدَادِ لَكَانَ قَبِيحًا، لَكِنْ هَذَا لَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ تَصِيرَ الْإِمَامَةُ بِنَفْسِهَا قَبِيحَةً أَيْضًا، فَإِنَّ تَدْبِيرَ الْإِمَامِ لِأُمُورِ الْأُمَّةِ وَرِعَايَةَ مَصَالِحِهَا لَا يَكُونُ قَبِيحًا، وَإِنَّمَا قَدْ يَعْضُ الْفَسَادُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ، وَهُوَ جِهَادُ الْبَاغِيِّ. إِذَنْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا جَاءَ فِي الْإِشْكَالِ، فَإِنَّ الْإِمَامَةَ سَوْفَ تَبْقَى عَلَى حُسْنِهَا، وَلَنْ تَتَحَوَّلَ إِلَى أَمْرٍ قَبِيحٍ، بَلِ الْفَسَادُ وَالْقَبِيحُ يَكُونُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَارِضٍ.

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِشْكَالِ الثَّانِي الْمَتَقَدِّمِ - وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَخَافُ مَا دَامَ الْجَمِيعُ كَانُوا قَدْ ارْتَدَوْا بِإِنْكَارِهِمُ النَّصَّ؟ - فَقَدْ أُجَابَ عَنْهُ الشَّرِيفَ الْمُرْتَضَى

بعده أجوبة:

منها: أنه عليه السلامّ خاف من ارتداد المستضعفين الذين ما كانوا مرتدّين قبل الحرب.

وهنا يشير إلى نقطة مهمّة، وهي أنه ليس كلّ منكر للنصّ يكون مرتدّاً، بل الجاحد للنصّ عن علم هو الذي يكون مرتدّاً، أمّا من وردت عليه شبهة أدت به إلى إنكار النصّ فلا يكون مرتدّاً.

ومنها: أنّ الكفر درجات وأنواع، فيكون بعضه أعظم من بعض، ويعود سبب هذا الاختلاف في الدرجة إمّا إلى أنّ عقاب بعض أنواع الكفر أغلظ من غيره، أو إلى أنّ بعض أنواعه يؤدّي إلى إضعاف الإسلام وطمع الأعداء به، فمثلاً إنكار النصّ وإن كان يُعدّ كفراً وارتداداً، إلّا أنّ الأشدّ منه هو إعلان ترك الإسلام و نزع شعاره وهو يؤدّي إلى إضعاف الإسلام، فلو حارب أمير المؤمنين عليه السلامّ القوم لخاف أن يعلنوا ترك الإسلام، ويقعوا في كفر أعظم من كفر إنكار النصّ، ولذلك ترك محاربتهم، دفعاً لفساد أشدّ وأعظم.

وبهذا أظهر الشريف المرتضى شخصيّة العلميّة النادرة، حيث أضاف إلى جواب علماء الشيعة جواباً آخر، ولم يكتفِ بتكرار ما قاله الآخرون، وهو ما يمكن تسميته: «إنتاج المعرفة وتوليدها»، إضافةً إلى أنّه لم يترك الإشكال على جواب علماء الشيعة بلا جواب، بل حاول أن يجيب عليه بكلّ علميّة واحتراف.

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبايگاني رحمه الله بقم، المرقمة ٥٧٨٧؛ تقع في الصفحات (١ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقمة ٦٦١٦؛ تقع في الصفحات (١٢ - ١٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».
٣. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقمة ٩٠٣/٣؛ تقع في الصفحات (١١ - ١٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ح».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٨٦ - ٣٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٣١٠ - ٣١٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٢١١ - ٢١٢) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٧٥٣٩؛ تقع في الصفحات (٧ - ١٠) من المجموعة.

[مسألة في علة امتناع عليّ عليه السلام عن

مُحَاوَزَةِ الْغَاصِبِينَ لِحَقِّهِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

قَالَ الشَّرِيفُ الْأَجَلِيُّ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا كَانَ شَيْوُخَكُمْ يَعْتمِدُونَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا - فِي عِلَّةِ امْتِنَاعِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ^١ مُحَاوَزَتِهِ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْقَوْمَ الْخَارِجِينَ عَنْ طَاعَتِهِ الْغَاصِبِينَ لِرُتْبَتِهِ^٢ النَّازِلِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ فِي مَنْزِلَتِهِ - بِأَنَّهُ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ شَرَعَ فِي ذَلِكَ لَارْتَدَّتْ النَّاسُ مَعَ قُرْبِ عَهْدِهِمُ بِالْكَفْرِ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا كَظَمَ وَصَبَرَ حَذْرًا مِنَ الْفَسَادِ الْأَعْظَمِ.

وَعَلَى^٤ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ سَوَالٌ صَعِبٌ؛ وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^٥ إِمَامَتُهُ وَفَرْضُ طَاعَتِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي لَا عِوَضَ عَنْهَا، وَتَتَعَلَّقُ بِهَا بَعِيْنُهَا الْفَسَادُ

١. في «ح، ر، س» والمطبوع: «من».

٢. في «أ، د، ر»: «لحقه». وفي «ح»: «بحقه».

٣. في «أ، د، ر، س» والمطبوع: «فإنه».

٤. كذا، والأنسب: «فعلى» لتكون جواباً لقوله: «إذا كان شيوخكم...».

٥. في «د، ر، س»: «أن يكون».

و الرِّدَّةُ؟ لأنه عليه السلام إذا كان الغرض في إمامته أن يتصرف في الأمة^١ و يُدبِّرَ أمورهم، و كان لا سبيل له إلى ذلك إلا بما هو مفسدة لهم و مؤد^٢ إلى رديتهم، فقد تعلق الاستفسادُ بإمامته، و خَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ واجبةً إلى أن تكونَ قبيحةً!! و بعدُ، فأى رِدَّةٍ كانَ يخافُ منها، و جميعُ مَنْ خالفَ النصَّ عندكم «مُرتدٌّ» بدفعهم له؛ فكأنه خافَ ممَّا هو واقعٌ حاصلٌ؟!!

الجواب:

إعلم^٣ أنه لا صعوبة في الجواب عن هذا السؤال لمن تأمل الأمر حقاً تأمله^٤؛ لأن الله تعالى إذا علم أن المصلحة الدينية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام تدبير^٥ [ه] أمور الأمة، وحب عليه أن ينص على^٥ إمامته و فرض طاعته، و قد فعل ذلك النبي صلى الله عليه وآله بأمره تعالى. و إذا كانت المصلحة في تدبيره لأمر الأمة، إنما يتم بتكبيرهم له من النظر^٦ و التدبير و الأمر و النهي و الحل و العقد، وحب أن يأمرهم بتكبيره و يوجب عليهم التخليفة بينه و بين تدبيره، و قد فعل ذلك أيضاً^٧ على أوكد^٨ الوجوه، فخالفوا و عصوا، و اتبعوا الهوى المرددي، و عدلوا عن الحق المنجي. فقامت له - جل ثناؤه - بذلك الحجة عليهم؛ لأنه أزاح علتهم فيما به تتم

١. في «أ، د، س» و المطبوع: «الأمر».

٢. في «س» و المطبوع: «و موءدة».

٣. في «أ، ح، د، ر»: - «اعلم».

٤. في «س» و المطبوع: - «حق تأمله».

٥. من قوله: «إمامة أمير المؤمنين...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٦. أي النظر في أمورهم.

٧. في «أ، د، س» و المطبوع: - «أيضاً».

٨. في «س» و المطبوع: «أوجه».

مَصْلَحَتُهُمْ، وَفَعَلَ مَا يَتِمُّ بِهِ ذَلِكَ مِنْ مَقْدُورِهِ؛ وَهُوَ النَّصُّ، وَالدَّلَالَةُ، وَالحُجَّةُ،
وَالأَمْرُ بِالتَّمْكِينِ، وَإِجَابُ^١ التَّخْلِيَةِ. وَبَقِيَ^٢ مَا هُوَ فِي مَقْدُورِهِمْ مِنَ التَّمْكِينِ
وَالتَّخْلِيَةِ اللَّذِينَ لَا يَتِمُّ التَّصَرُّفُ إِلَّا بِهِمَا، فَهُمُ الْمَلُومُونَ الْمُعَانَبُونَ عَلَى فَوْتِ
مَصْلَحَتِهِمْ، وَهُوَ تَعَالَى الْمَشْكُورُ عَلَى فِعْلِهِ بِهِمْ.

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُكْرِهَهُمْ وَيُلْجِئَهُمْ إِلَى التَّمْكِينِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ،
وَيُسْقِطُ اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ، وَالمُجْرَى^٣ بِالتَّكْلِيفِ إِلَيْهِ.

وَأَمَّا الْمُحَارَبَةُ، فَإِنْ كَانَ الغَرَضُ فِي تَكْلِيفِهَا^٤ أَنْ يَرْجَعَ القَوْمُ عَنِ البَاطِلِ إِلَى
جِهَةِ الحَقِّ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ^٦ أَوْ يَغْلِبَ فِي الظَّنِّ مِنْ^٧ أَحْوَالِهِمْ أَنَّهُمْ^٨ بِذَلِكَ لَا
يَرْجِعُونَ، فَلَا طَائِلَ إِذْنٍ فِيهَا.

وَإِنْ كَانَ الغَرَضُ فِي الْمُحَارَبَةِ مَا يَجِبُ فِي جِهَادِ البَاغِي عَلَى الإِمَامِ، الخَارِجِ
عَلَيْهِ، العَادِلِ عَنِ طَاعَتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ مَعَ التَّمْكِينِ وَالقُدْرَةِ وَالأَنْصَارِ
وَالأَعْوَانِ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي تِلْكَ الأَحْوَالِ.

وَهَذَا كَافٍ فِي سَقُوطِ فَرَضِ الْمُحَارَبَةِ، إِلَّا أَنَا [إِذَا] كُنَّا نُرِيدُ أَنْ نَنْصَرَ جَوَابَ
الشُّيُوخِ^٩ - بِأَنَّ العِلَّةَ فِي الكَفِّ عَنِ الْمُحَارَبَةِ الخَوْفُ مِنْ ارْتِدَادِ القَوْمِ - فَيَجِبُ

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «وَإِجَادُ»؛ وَهُوَ مِنْ سَهْوِ القَلَمِ. وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًّا لِمَطْبُوعِ وَ لِمَا
قَالَه - قَدَّسَ سِرُّهَ - قَبْلَ أُسْطَر: «أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِتَمْكِينِهِ وَ يَوجِبُ عَلَيْهِمُ التَّخْلِيَةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ تَدْبِيرِهِ».

٢. فِي «أ، ح، د، س» وَالمَطْبُوعِ: «وَ نَفَى».

٣. فِي «أ، د، س» وَالمَطْبُوعِ: «وَ المَجْرَى» بِالزَّيِّ المَعْجَمَةِ.

٤. فِي المَطْبُوعِ: «تَكْلِيفِهَا».

٥. فِي «ح، ر»: «مِنْ».

٦. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «أَوْ».

٧. فِي «د، ر، س» وَالمَطْبُوعِ: «فِي».

٨. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «أَنَّهُ».

٩. فِي «س» وَالمَطْبُوعِ: «تَصَرَّحُوا» بِدَلِّ «نَنْصُرُ جَوَابَ الشُّيُوخِ». وَ فِي «ح»: «نَنْصُرُ كَقَوْلِكَ

الشُّيُوخِ» بِدَلِّهِ.

أَنْ نَعْدِلَ عَنِ الْجَوَابِ بغيرِهِ - مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِنْ ذَلِكَ لِفَقْدِ النَّاصِرِ، وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ - فَتَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الْمُحَارَبَةُ إِنَّمَا تُتَكَلَّفُ^٢ لَوْجُوبِ جِهَادِ^٣ الْبَاغِي الشَّاقِّ لِلْعَصَا، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ^٤ أَنَّهَا تُوَدِّي إِلَى فَسَادِ فِي الدِّينِ، مِنْ رِدَّةٍ عَنْهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَهَا، فَيَقْبَحَ اسْتِعْمَالُهَا؛ لِأَنَّهَا مَفْسَدَةٌ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَوْجِبٍ أَنْ تَكُونَ^٥ نَفْسُ الْإِمَامَةِ هِيَ الْمَفْسَدَةُ، أَوْ تَدْبِيرُ الْإِمَامِ لِأُمُورِ^٦ الْأُمَّةِ وَتَصْرِيفُهُ^٧ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ هَاهُنَا مُتَفَصِّلَةٌ عَنِ الْإِمَامَةِ نَفْسِهَا، وَإِنْ عَرَضَتْ فِي الْمُجَاهِدَةِ لِمَنْ خَالَفَ^٨ الْإِمَامَ؛ لِأَنَّ^٩ الَّذِي هُوَ مَصْلَحَةُ الْأُمَّةِ إِنَّمَا هُوَ^{١٠} تَدْبِيرُ الْإِمَامِ لِأُمُورِهِمْ^{١١}، وَذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالنَّصِّ عَلَيْهِ، وَإِجَابِ فَرَضِ طَاعَتِهِ. وَالِاسْتِفْسَادُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ رَاجِعٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى مُحَارَبَةٍ^{١٢} مَنْ بَغَى عَلَى الْإِمَامِ وَخَالَفَ^{١٣} إِمَامَتَهُ؛ وَذَلِكَ مُتَفَصِّلٌ عَنِ نَفْسِ الْإِمَامَةِ.

١. في «س» و المطبوع: «انعقد»؛ نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.
٢. في «د، ر، س» و المطبوع: «يتكلف».
٣. في «س» و المطبوع: «الجهاد».
٤. في «أ، ح، د، س» و المطبوع: «أن نعلم».
٥. في «ر، س» و المطبوع: «أن يكون».
٦. في «س» و المطبوع: «أموار».
٧. في «ح»: «و نص من» بدل «و تصريفه». و في «س» و المطبوع: «و تعريفه».
٨. في «أ، د، ر»: «خالفه».
٩. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: - «لأن».
١٠. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: «أما» بدل «إنما هو».
١١. في «د، س» و المطبوع: «يتم» بدل «لأموارهم».
١٢. في «س» و المطبوع: «المحاربة».
١٣. في «س» و المطبوع: «+ طاعته و».

و قد بيّنّا أنّ جهاد^١ المارق عن الدين و مُحارَبَةَ الباغي على أهله^٢ إنّما يَجِبُ إذا لم يعرض فيها استفسادٌ يُسْقِطُ وجوبها^٣، ولا شيء من الواجبات إلا و متى عَرَضَ فيها وجهٌ قُبِحَ سَقَطَ وجوبها.

و إذا تَقَرَّرَت هذه الجُمْلَةُ^٤ و قيل لنا من بعدُ: فكيف حارب أهل الجَمَلِ و صِفِينِ لما بَغَوْا عليه و مَرَقُوا عن طاعته؟

فالجواب: أنه تَمَكَّنَ من ذلك لوجود الأعوانِ و الأنصارِ و المُشايِعِينَ و المُتَابِعِينَ، و لم يحصل في أول الأمر شيء من ذلك.

و الجواب الآخر: أنه لم يعلم أنّ جهادهم يؤدي إلى استفسادٍ، و عليم في الحال الأولى أنّ المُحارَبَةَ تؤدي إلى ذلك.

فأما^٥ ما مضى في السؤال^٦: أنّ الرّدّة حاصلَةٌ في كُلِّ دافعِ النَّصِّ^٧؛ فمن أيّ شيءٍ خاف في المُجاهدة؟

فالجواب: أنه خاف من^٨ ارتدادِ مَنْ لم يكن مُرتدّاً قَبْلَ الحَرْبِ،

١. في المطبوع: «الجهاد» بدل «أن جهاد».

٢. في «ح»: «الباغي على أهل الحق». و في «د»: «الباقي على أهله». و في «ر»: «الباغي على أهل». و في «س» و المطبوع: «الباغي عن الإمامة»، كلّها بدل «الباغي على أهله».

٣. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: «بل قبحت». و في «ح»: «يلزمه قبحت».

٤. في «ح»: «فإذا تعدّرت هذه الجملة». و في «د»: «و بل ذا تقرّرت هذه الجملة». و في «س» و المطبوع: «و بل ذا تقرّرت»، كلّها بدل «و إذا تقرّرت هذه الجملة».

٥. في «س» و المطبوع: «ظاهر».

٦. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: «السؤال».

٧. في «أ، د، س» و المطبوع: «النص».

٨. في «د، س» و المطبوع: «من».

مِنِ الْمُسْتَضْعَفِينَ، وَ النَاقِصِي^١ الْبَصِيرَةَ فِي الدِّينِ، الَّذِينَ^٢ مَا كَانُوا ارْتَدَوْا قَبْلَ الْمُحَارَبَةِ، وَ تَدَخَّلَ عَلَيْهِمُ الشُّبُهَاتُ فِيهَا حَتَّى يَرْجِعُوا عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ. وَ قَدْ دَخَلَتِ الشُّبُهَةُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الضُّعَفَاءِ فِي قِتَالِهِ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَهْلِ الْجَمَلِ وَ صِفِّينَ، وَ شَكَّكَهُمْ ذَلِكَ فِي أَحْوَالِهِ. وَ لَيْسَتْ مَنَزِلَةٌ مَن خَالَفَهُ^٤ مِنْ أَهْلِ الْجَمَلِ وَ صِفِّينَ فِي الثُّفُوسِ وَ مَكَائِهِمْ مِنَ الصُّدُورِ مَكَانَ مَن خَالَفَ فِي النَّصِّ وَ عَمِلَ بِخِلَافِهِ بَعْدَ وَفَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ فَمِنَ الْجَائِزِ الْقَوِيِّ أَنْ تَدَخَّلَ بِمُحَارَبَتِهِمُ الشُّبُهَاتُ.

وَ وَجْهٌ آخَرُ، وَ هُوَ أَنَّ الْكُفْرَ قَدْ يَتَفَاضَلُ، فَيَكُونُ بَعْضُهُ أَعْظَمَ مِنْ بَعْضٍ؛ إِمَّا لِأَنَّ الْعِقَابَ عَلَيْهِ أَعْلَطَ - لَوْ جُوهٍ لَا تَظْهَرُ^٦ لَنَا - أَوْ لَوْ قُوعِهِ عَلَيَّ وَ جِهٍ يُطْمِعُ فِي الْإِسْلَامِ^٧ وَ أَهْلِهِ^٨ أَعْدَاءَهُمَا. وَ دَفَعُ^٩ النَّصِّ - عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَ^{١٠} عَلَيْهِ فِي الْأَصْلِ - وَ إِنْ كَانَ كُفْرًا وَ ارْتِدَادًا عِنْدَ الشَّيْبَةِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ أَعْظَمُ^{١١} مِنْهُ وَ أَفْحَشُ وَ أَشَدُّ إِطْمَاعًا فِي الْإِسْلَامِ وَ أَهْلِهِ أَنْ يُخْلَعَ مَعَهُ^{١٢} وَ يَفْسُدَ الْإِسْلَامُ، وَ يُنَزَّعَ شِعَارُهُ، وَ يَظْهَرَ التَّكْذِيبُ

١. في «س» و المطبوع: «و النافي».

٢. في «أ، د، ر» - «الذين».

٣. في «س» و المطبوع: «قتله».

٤. في «س» و المطبوع: «خالف».

٥. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: «+ و إلا».

٦. في «س» و المطبوع: «الوجوه و لا يظهر» بدل «لوجوه لا تظهر».

٧. في «س» و المطبوع: «إسلامه».

٨. في «س» و المطبوع: «و أهل».

٩. في «أ، د، س» و المطبوع: «و وقع».

١٠. في «س» و المطبوع: «- على الوجه الذي وقع».

١١. كذا في النسخ و المطبوع، و الصحيح: «فأعظم»؛ لأنها تفرِّع على ما قبلها.

١٢. في المطبوع: «منه».

بالنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبِمَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَبِحَيْثُمَا^١ اقْتَضَى قُوَّةَ الْكُفْرِ وَتَعَاظَمَهُ^٢ عَلَى الْجُمْلَةِ.

وَيُمْكِنُ جَوَابُ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: كَمَا أَنَّ وَقوعَ نَوْعٍ مِنَ الْكُفْرِ عِنْدَ فِعْلِ مِنْ الْأَفْعَالِ مَعَ الشَّرَائِطِ الْمُرَاعَاةِ يَكُونُ^٤ مَفْسَدَةً، كَذَلِكَ وَقوعُ زِيَادَةِ عَلَيْهِ مِنْ ضُرُوبِ الْكُفْرِ وَمِنْ بَعْضِ الْأَفْعَالِ^٥ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفَعَلَ بِهِ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ يُفَعَلُ عِنْدَهُ ضَرْباً آخَرَ مِنَ الْكُفْرِ؛ فَمَنْ كَفَرَ بِدَفْعِ النَّصِّ وَالْعَمَلِ بِخِلَافِهِ، يَجُوزُ أَنْ يَكْفُرَ بِأَنْ يُظَهَرَ الطَّعَنُ فِي النَّبُوَّةِ وَالشَّرَائِعِ وَالتَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ؛ فَالْمَنْعُ مِمَّا يَقَعُ عِنْدَهُ زِيَادَةُ الْكُفْرِ فِي الْوَجُوبِ كَالْمَنْعِ مِمَّا يَقَعُ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْكُفْرِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا الْجَوَابُ لَا يَلِيقُ بِمَذَاهِبِ الْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ دَافِعَ النَّصِّ وَالْكَافِرَ بِهِ لَا طَاعَةَ مَعَهُ^٦ وَلَا مَعْرِفَةَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأَنْبِيَاءَهُ وَشَرَائِعِهِ^٧، بَلْ هُوَ فِي حُكْمِ الدَّافِعِ لِدَلَالَتِهِ وَالْجَاهِلِ بِهِ؛ فَلَيْسَ يَزِدَادُ بِالْمُحَارَبَةِ عِنْدَ الْمُجَاهِدَةِ إِلَّا مَا كَانَ حَاصِلاً عَلَيْهِ^٨ قَبْلَهَا.

وَذَلِكَ: أَنَا إِذَا صَفَحْنَا عَنْ تَلْخِيصِ^٩ هَذَا الْمَوْضِعِ وَالْمُنَاقَشَةِ^{١٠} فِيهِ وَتَحْقِيقِهِ،

١. في «أ، د، س»: «و تجنّب ما» بدل «وبحيثما». وفي المطبوع: «و تجتنب ما» بدله.

٢. في «أ، د»: «ومعظمه».

٣. في «أ، د، ر، س» والمطبوع: «نوع من».

٤. في «أ، ح، د»: «تكون».

٥. كذا، ولعلّ الأنسب إضافة هذه الزيادة إلى المتن: «يكون مفسدة أيضاً، فلا يجوز...».

٦. كذا، والأنسب: «له» بدل «معه».

٧. راجع بهذا الصدد: المسألة الرابعة من المسائل الرسمية الأولى، فإنّ فيها ما ينفع.

٨. في «د، س» والمطبوع: «عليه».

٩. والتلخيص هنا بمعنى التهذيب.

١٠. في «د، س» والمطبوع: «عليه».

جازَ لنا أن نَقولَ: مِن جُملةِ ضُروبِ الكُفْرِ مُحارِبَةُ الإمامِ و مُدافَعَتُهُ و مُمانَعَتُهُ، و ما كانوا بهذا الضربِ كافِرينَ بِدَفْعِ النَّصِّ^١، و لا مُسْتَحِقِّينَ لَعَذابِ المُحارِبَةِ و المُدافَعَةِ. فإذا خَرَجَ بِهِم إلى الحَرَبِ فَحارِبُوا و مانَعُوا، كَفَرُوا بِذَلِكَ و اسْتَحَقُّوا^٢ العَذابَ بَعْدَ أن لَمْ يَكُونوا عليه في الأَوَّلِ. و كذلك^٣ إذا^٤ نَطَقُوا و أَظْهَرُوا و أَعْلَنُوا جَحَدَ الإمامَةِ و الشريعةِ، و طَعَنُوا فيها طَعْناً مَسْموعاً مُتَحَقِّقاً، فَكُلُّ ذَلِكَ كُفْرٌ ما كانوا عليه و لا مُسْتَحِقِّينَ^٥ عِقابِهِ.

فبانَ صَحَّةُ هذا الجوابِ أيضاً، مُضافاً إلى ما تَقَدَّمَ عليه^٦.
و الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العالَمِينَ^٧.

١. أي و ما كانوا بدفعهم النص كافرين بهذا الضرب من الكفر؛ أي كفر المحاربة للإمام.

٢. في «أ، د، س» و المطبوع: + «به».

٣. في جميع النسخ المعتمدة و المطبوع: «و لذلك». و ما أثبتناه هو الأنسب؛ طبقاً لنسخة مكتبة مجلس الشورى برقم ٧٥٣٩.

٤. في «س» و المطبوع: «إن».

٥. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: «و لا مستحقي».

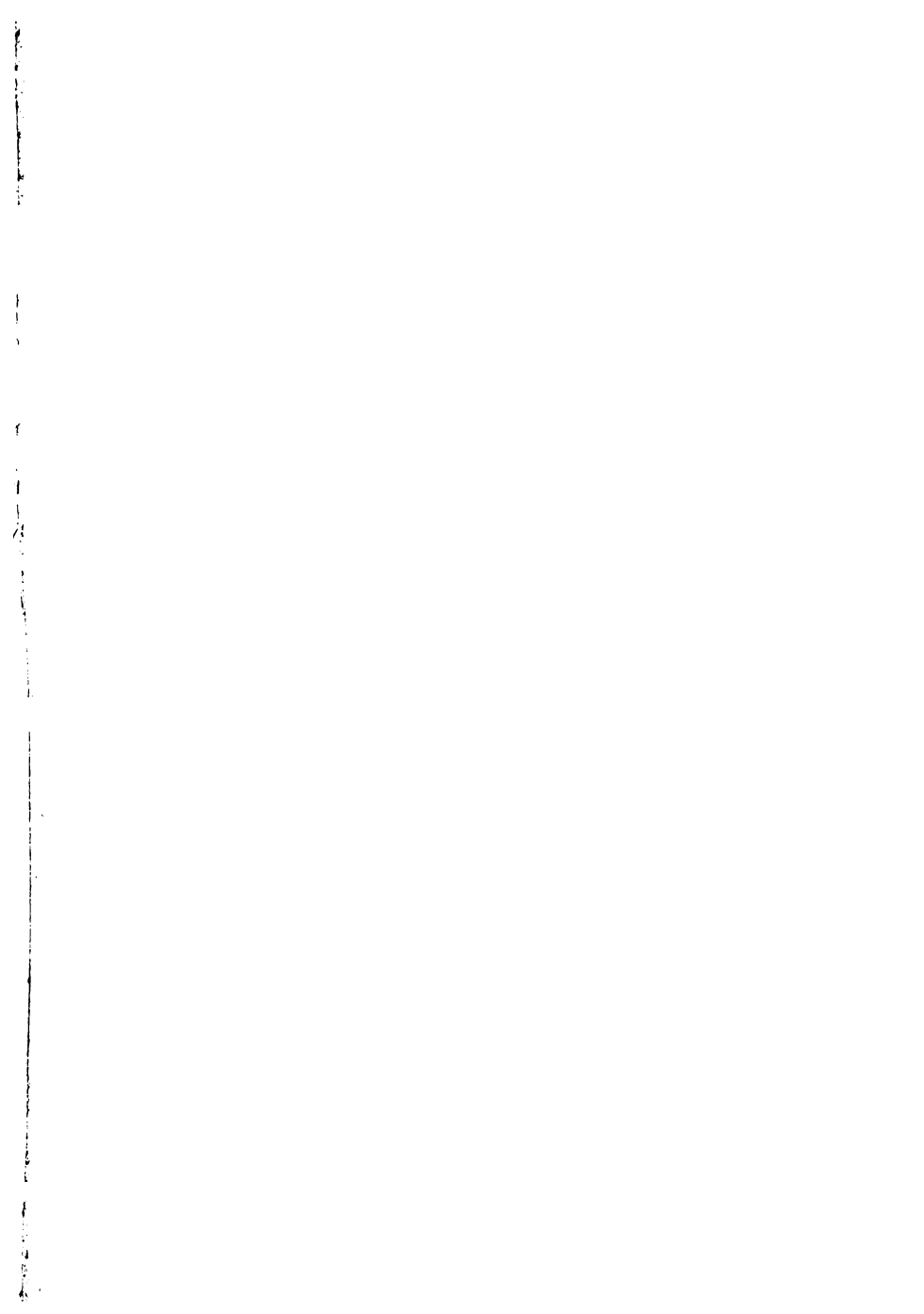
٦. في «أ، د، ر، س» و المطبوع: - «عليه».

٧. في «س» و المطبوع: + «و صَلَّى اللهُ على خير خلقه محمداً و عترته المعصومين».

(٦٤)

إِنكاحُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام

ابنته من عمَرَ



مقدمة التحقيق

لقد دارت حول مسألة زواج الخليفة الثاني من بنت أمير المؤمنين عليه السلام بحوث و نزاعات كثيرة، بين مَنْ يحاول أن يستغل هذه الحادثة ليقول إنه ما كان بين أمير المؤمنين عليه السلام والخلفاء أيّ خلاف أو نزاع، بل كانت بينهم محبة و تواذ و مصاهرة، و بين مَنْ أنكر القصة من الأساس، و أخذ يناقش في سندها و الراوي لها، و بين مَنْ قبلها و حاول أن يبحث عن أجوبة مقنعة للإشكالات الفقهيّة و الكلاميّة التي أخذت تثيرها هذه الحادثة.

محتوى الرسالة

فإنّ لحادثة الزواج هذه جهتين للبحث:

الأولى تاريخيّة، و هي هل حدث الزواج بالفعل أو لا؟

و الثانية فقهيّة و كلاميّة، و هي أنّ اعتقاد الإماميّة مبنيّ على كفر كلّ جاحد للنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، فكيف جاز لأمر المؤمنين عليه السلام أن يزوّج ابنته المؤمنة لشخص هذه حاله؟

و قد وُجّه للشريف المرتضى في مجلسٍ من وصفه بـ «الرئيس» سؤال عن الجهة الثانية، فقام بتأليف هذه الرسالة، و لم يكتف بالإجابة على الجهة الثانية فقط، بل أجاب على كلا الجهتين المتقدمتين للبحث، و ذلك كما يلي:

أما الجهة الأولى فقد جزم بوقوع الزواج، و اعتبره من الأمور المعلومة تاريخياً و التي لا ينبغي الشك فيها، بل ينبغي البحث عن مخلص للإجابة عن الإشكال الذي تثيره.

و أما الجهة الثانية فقد قام بتوسعة مجال البحث ليشمل تزويج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ابنتيه من عثمان، و زواجه هو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ من عائشة و حفصة، فإن نفس الإشكال في هؤلاء وارد أيضاً؛ لأنهم قد جحدوا النص على أمير المؤمنين عليه السلام، فكيف يمكن تزويج هؤلاء من بنات مؤمنات أو الزواج منهم؟

و لا ينعف أن يقال: إن حالة هؤلاء مختلفة عن حالة الخليفة الثاني؛ لأن هؤلاء عند زواجهم ما كانوا قد جحدوا النص بعد، و إنما جحدوه بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فيكونون عند زواجهم من المؤمنين، و لا إشكال حينئذ في زواجهم، بينما كان الخليفة الثاني عند زواجه جاحداً للنص، فيكون الإشكال خاصاً بزواج الأخير.

لكن هذا الكلام لا يُجدي؛ لأنه وفقاً لنظرية «الموافاة» التي كان يؤمن بها الشريف المرتضى و غيره من متكلمي الإمامية، أن المؤمن لا يمكن أن يكفر أبداً، فلو وجدنا شخصاً قد فعل ما يوجب الكفر في فترة متأخرة من حياته، فسوف نعلم أنه ما كان مؤمناً طيلة حياته، و أنه كان منذ البداية مُظهراً للإيمان و مُبطناً للكفر. و بناء على هذا، إذا جحد شخص النص بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، نعلم أنه ما كان مؤمناً منذ البداية، و حتى في حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، و بذلك يرد على زواج الخليفة الثالث و عائشة و حفصة نفس الإشكال الوارد على تزويج الخليفة الثاني، من دون فرق بينهم.

و لهذا قام الشريف المرتضى بالإجابة على كلا الإشكاليين، أي: إشكال زواج الخليفة الثالث من بنات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، و زواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ من عائشة و حفصة، و إشكال زواج الخليفة الثاني من بنت أمير المؤمنين عليه

السلام. وذلك كما يلي:

أولاً: ذكر في البداية جواباً عاماً ومختصراً، وهو أنّه يمكن مبدئياً أن يقال: لا إشكال من الناحية العقلية في تزويج الكافر، وهو ليس أمراً مستقبلاً ذاتياً، فإذا رأينا النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أو أمير المؤمنين عليه السلام قد فعلوا ذلك، فسوف نجزم بصحة فعلهما؛ لأن الأحكام تؤخذ من أفعالهما.

ثانياً: أجب بعد ذلك عن زواج الخليفة الثالث وعائشة و حفصة بعدة إجابات، هي:

١. أنّهم عند زواجهم كانوا يظهرون الإيمان، و لم يكونوا جاحدين للنص، بينما كان الخليفة الثاني حين زواجه جاحداً للنص علناً، وهذا يعني أنّ حال أولئك أفضل من حاله، وأنّ الإشكال فيهم أضعف، ولعلّ الله تعالى لم يُطلع رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ على حالهم بعد وفاته، فزوّجهم بناء على ظاهر الحال.

٢. يمكن أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ما علم من حال عائشة و حفصة إلا قتال أمير المؤمنين عليه السلام و التحريض عليه، من دون أن يكون ذلك على سبيل الاستحلال له و جحد إمامته، و مجرد القتال ليس كفراً بل فسق، و لا إشكال في الزواج من الشخص الذي سوف يفسق في المستقبل، و خاصة أنّه يمكن أن يتقدّم الإيمان على الفسق، على خلاف الكفر الذي لا يمكن أن يتقدّم الإيمان عليه، كما تقدّم عند الإشارة إلى نظرية «الموافاة».

٣. كما يمكن أن يقال بجواز نكاح المنافق، و أنّه لا يجري مجرى نكاح المظهر للكفر.

٤. يمكن أن يكون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قد فعل هذا الأمر تدبيراً و سياسة و تألفاً.

ثالثاً: و في هذه النقطة تعرّض الشريف المرتضى للإجابة على إشكال زواج الخليفة الثاني من بنت أمير المؤمنين عليه السلام، حيث أجب عن ذلك بأن أمير

المؤمنين عليه السلام لم يزوّج بنته اختياراً و عن رضى، بل كان مُكرهاً على ذلك، و ما فعله إلا تقيّة، و ذلك بعد التهديد و الوعيد، و ليس النكاح بأشدّ خطراً من البيعة لهم، و إظهار طاعتهم، فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد فعل كلّ ذلك تقيّة، فيمكن أن يكون قد رضى بالزواج تقيّة أيضاً.

هذه هي الإجابات التي أجب بها الشريف المرتضى في هذه الرسالة عن الإشكالات المتقدمة.

نسبتها إلى المؤلف

يدلّ على صحّة نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى أمور:
 منها: أنّ الإجابات الواردة فيها موافق لما هو موجود في كتبه و رسائله الأخرى؛ فقد أجب هناك بنفس الإجابات مع شيء من الاختلاف بالإجمال و التفصيل^١.
 و منها: أنّ النظريّات الكلاميّة المطروحة فيها موافقة لنظريّات الشريف المرتضى المعروفة، مثل نظريّة «الموافاة»^٢.
 و منها: أنّه أشار في رسالته الأخرى حول نكاح أمّ كلثوم إلى تأليفه رسالة مستقلّة حول الموضوع، حيث قال:

... و أزلنا الشبهة المعترضة بها، و أفردنا كلاماً استقصيناه و استوفيناه في نكاح أمّ كلثوم و إنكاح النبيّ بنتيه من عثمان بن عفّان، و نكاحه هو عليه السلام أيضاً عائشة و حفصة، و شرحنا ذلك و بسطناه.
 و هذا ينطبق على الرسالة التي بين أيدينا انطباقاً تاماً، فإنّها رسالة مستقلّة، و تعرّضت إلى زواج المذكورين.

١. راجع: الذخيرة، ص ٤٧٧؛ الشافي، ج ٣، ص ٢٧٢.

٢. راجع: الذخيرة، ص ٥٢١.

ومنها: أن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) قد نقل هذه الرسالة بأكملها في كتابه المنتظم، و نسبها إلى الشريف المرتضى و قال: «أخبرنا محمد بن ناصر الحافظ، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون المعدل أنه نَسَخَ من نسخة ذَكَرَ ناسُهَا أنه كتبها عن المرتضى، من تأليفه و كلامه». ثم نقل نص الرسالة^١ و هذا يدل على تصحيح النسبة بصورة كبيرة جداً.

إذن كل هذه القرائن تدل على تصحيح نسبة الرسالة.

من فوائد المخطوطات

جاء في هامش النسخة «ب» من نسخ هذه الرسالة فائدة من الناصر جد الشريف المرتضى لأمه، فضلنا نقلها هنا و إن كانت تختلف في الرؤية مع ما ذكره الشريف المرتضى في هذه الرسالة، و الفائدة هي:

[قال:] الناصر للحق جد المرتضى لأمه: الصحيح عندنا أن علياً عليه السلام لم يزوج ابنته من عمر، و أن عمر جاء إلى علي عليه السلام، و قال له: جئتُك خاطباً على أم كلثوم، و قد بذلتُ لها من المهر أربعين ألف درهم، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: «كل سبب و نسب منقطع يوم القيامة إلا سببي و نسبي»، فأحببتُ أن يكون لي برسول الله صلى الله عليه و آله سبب و نسب. فقال له علي عليه السلام: «ما يمنعنا إلا الصغر».

فغضب عمر، و انصرف عنه، و بعث إلى العباس و دعاه، و قال له: مالي؟ أبي بأس؟

فقال العباس: و ما ذاك، يا أمير المؤمنين؟

فقال: خطبتُ إلى ابن أخيك فردني. و الله إن لم يفعل لأردمن زمرم فأضيق على

الطائفين، ولأرفعن السقاية، ولأمحون أسماءكم من ديوان الأعطية، ولا أذع لكم مكرمة إلا طمستها.

فقال له العباس: فدعني حتى ألقاه.

فجاء إلى عليّ عليه السلام، وقال: إن الرجل يقول كذا وكذا، وأعد كذلك، والله لا آمنه أن يفعل شراً مما قال.

فقال له عليه السلام: «إنها صغيرة، ومثلها لا تزوج».

فقال له العباس: فدعني حتى أردّ عنك بأمر جميل.

فقال له عليّ عليه السلام: «لا تطمعه في التزويج، واعمل ما بدا لك».

قال الناصر: فهذه جملة ما جرى بينهم في خطبتها، فلم يبالِ عليّ بتهديده وإبعاده.

قال: وإما غلط الناس في ذلك؛ لأنّ عمر كانت عنده امرأة يقال لها: أمّ كلثوم بنت الجرو (كذا، والصواب: جرول) الخزاعية، فوافق اسمها اسمها، فغلطوا وظنوا أنّ تلك أمّ كلثوم بنت عليّ عليه السلام. انتهى كلام الناصر.

وهل هو إمامي المذهب أم زيدي المذهب؟ فالإمامية تقول: بأنّه إمامي، والزيدية تقول بأنّه زيدي، والله أعلم.

وقد كتبتُ هذا النقل من خطّ من نقل من خطّه.

انتهت الفائدة.

هذا وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت من قبل مؤتمر ألقىة الشيخ المفيد رحمه الله سنة ١٤١٣هـ، ذيل رسالة منسوبة للشيخ المفيد حول نفس الموضوع، عنوانها:

«تزيوج عليّ عليه السلام بنته من عمر»، وحملت هذه الرسالة الرقم ٤٧ من بين رسائل الشيخ المفيد. وهذه الطبعة هي التي أشير إليها في هذا التحقيق بكلمة:

«المطبوع». كما طبعت في ضمن كتاب المنتظم لابن الجوزي كما تقدّم. ونقل نصّ

الرسالة من كتاب المنتظم في مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٢٩.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة مدرسة السلطاني بكاشان، المرقّمة ٣٠٠/٥؛ نُسخت في أوائل القرن ١١ بخطّ النسخ، ولم يُعلم اسم ناسخها.

وهي مجموعة تحتوي على سبع رسائل مختلفة، لا تتعلّق بالشريف المرتضى إلا هذه الرسالة.

وعلى هوامشها علامات للتصحيح والمقابلة. وتُشاهد في الورقة الأولى منها علامات للتَمَلُّك والوقف، منها ما تتعلّق بسيف الدين قاضي حسن مع خاتمه البيضوي المكتوب عليه «عبد سيف الدين بن حسن»؛ ومنها ما كُتِب عليه: «عبده الراجي محمّد بن محمّد جعفر»؛ ومنها ما كُتِب عليه: «عبد مؤمن بن محمّد»^١ ورمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، المرقّمة ١٨٣٨/٥؛ نُسخت بخطّ النستعليق، ولم يُعلم اسم ناسخها، والظاهر أنّها تتعلّق بالقرن ١١. وعليها تُشاهد علامة وقف من قِبَل: «ملاهادي» مع خاتمه، وعلامة أخرى من قِبَل: «ملاعلي نقي» بتاريخ ١٠٢٨ هـ.

وهي مجموعة تحتوي على ١٤ رسالة متعدّدة، لا تتعلّق بالشريف المرتضى إلا هذه الرسالة.^٢ ورمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٣٦٩٤؛ تقع في الصفحات (١٩ - ٢٣) من المجموعة، وكان الفراغ من نسخها في ربيع الأول سنة

١. راجع: فهرس المكتبة، ص ٤٥٤ - ٤٥٨.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٥، ص ٣٧٨.

١٢٢٠هـ) هكذا قد تقرأ السنة، و قد تقرأ ١٣٣٠هـ، و رمزنا لها بـ«ج».

٤. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٩٠٣/٣؛ تقع في الصفحات (٢-٩) من المجموعة؛ نسخها حمزة بن محمود الحلبي متولّي مسجد الشمس في الحلة سنة ١٠٨٦هـ، و رمزنا لها بـ«د».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبايگاني رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٥٣ (١٢٥٠٧)؛ نسخها «محمد رحيم الكاتب القزويني» بأمر «محمد شفيح الحسيني» بين الأعوام (١١٠١-١١٠٣هـ) بخط نستعليق.

و هي مجموعة تحتوي على ٤١ رسالة، لا تعلق بالشريف المرتضى إلا هذه الرسالة، و هي الرسالة الثالثة من المجموعة، و نسبت في فهرس المكتبة سهواً إلى الشيخ البهائي^١.

و تشاهد في الورقة الأولى من النسخة علامة تملك «محمد حسين بن محمد تلقي الطسوجي» مع خاتمه بتاريخ ١٢١٥هـ.

و تقع الرسالة في ثلاث صفحات، و رمزنا لها بـ«س».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في

الصفحات (٣-٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».

٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الفيضية بقم، المرقمة ١٨٧٩/٦؛ نسخها «أبو تراب بن عبد

الله» بخط نستعليق، و فرغ منها يوم الخميس، الرابع من جمادى الثانية، سنة ١٣٤٠هـ في المشهد الغروي.

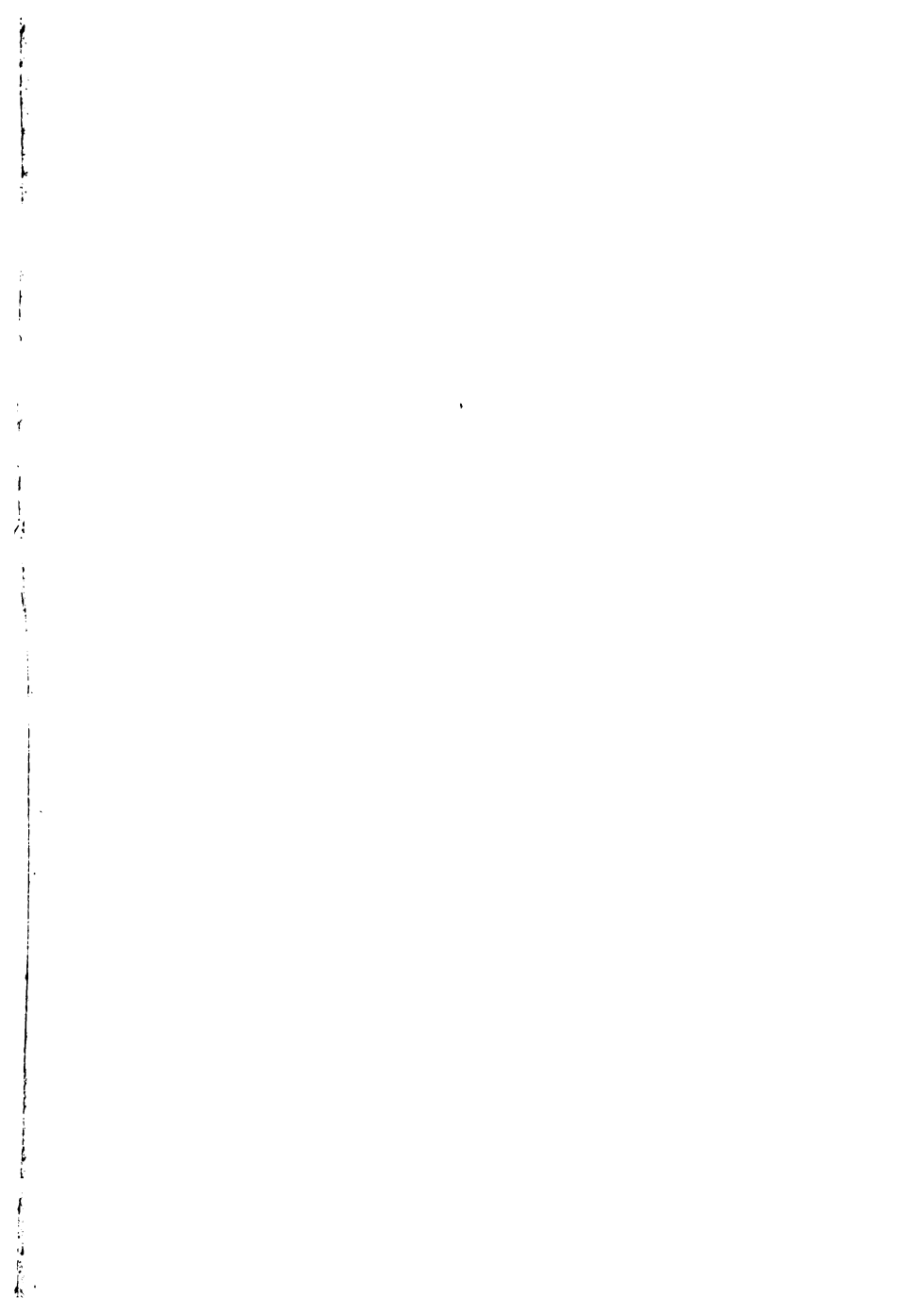
و تشاهد فيها صورة إجازة «الشريعة الأصفهاني» إلى «محمد حسين

الخوانساري» بتاريخ ١٩ من جمادى الثاني من شهر سنة ١٣٤٤هـ.

- و هي مجموعة تحتوي على ست رسائل، لا تتعلّق بالشريف المرتضى إلا هذه الرسالة، و هي الرسالة السادسة منها.^١ و تقع في صفحة واحدة، و رمزنا لها بـ «ف».
٣. مخطوطة مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام بالنجف الأشرف، المرقّمة ٤٩٧؛ نسخها «عبد الحسين بن أحمد الأميني التبريزي» في صفر سنة ١٣٤٦ هـ. و الرسالة تقع في خمس صفحات، و رمزنا لها بـ «ي».
٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٧٥٣٩؛ تقع في الصفحات (٧١ - ٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ل».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقّمة ٢٢٤/٨؛ نسخها «الحاج أحمد بن علي أكبر الخادمي البروجردي» في العاشر من رجب سنة ١٣٦٠ هـ بأمر آية الله البروجردي رحمه الله.
- و هي مجموعة تحتوي على ثمان رسائل، لا تتعلّق بالشريف المرتضى إلا هذه الرسالة و رمزنا لها بـ «ر».^٢
٦. مخطوطة مكتبة مؤسسة كاشف الغطاء بالنجف؛ نسخها السيّد أحمد بن السيّد حبيب زوين الحسيني الأعرجي النجفي في المشهد الغروي، و رمزنا لها بـ «ك».

١. راجع: فهرس المكتبة، ص ١٣٥ و ١٣٦.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ص ١٤٣.



إِنكَاحُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنَتَهُ مِنْ عَمَرَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْأَلَةٌ ٢:

قَالَ ٣ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: سَأَلَنِي الرَّئِيسُ - أَدَامَ اللَّهُ تَمَكِينَهُ ٤ - عَنِ السَّبَبِ فِي إِنْكَاحِ ٥ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنْتَهُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَكَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ مَعَ اعْتِقَادِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فِي عَمَرَ أَنَّهُ عَلَى حَالٍ لَا يَجُوزُ مَعَهَا إِنْكَاحُهُ؟ ٦ وَأَنَا أَذْكَرُ ٧ مِنَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ جُمْلَةً كَافِيَةً يُتَنَفَّعُ ٨ بِالْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا. ٩
إِعْلَمَ ١٠ أَنَّ الزَّيْدِيَّةَ ١١ الْقَائِلِينَ بِالنَّصِّ عَلَيَّ.....

١. في المطبوع: «الحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله الطاهرين».
٢. في «أ»: «من إماء السيد المرتضى قدس الله روحه، وصلواته على سيد المرسلين محمد وآله الطاهرين».
٣. في «د»: «السيد».
٤. في «أ»: «تمكنه». وفي «د» الكلمة غير مقروءة. ٥. في «ب، د»: «نكاح».
٦. في «ب، د، س»: «نكاحه». وفي «د»: «- على حال».
٧. في «أ»: «في ذلك». وفي «د»: «وإنما» بدل «وأنا».
٨. في «د، س»: «تنتفع». وفي «أ، ج»: «في ذلك». ٩. في «أ، ب»: «عليها».
١٠. في «أ، د»: «واعلم».
١١. في «أ»: «- أن الزيدية». وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين عليه السلام (٧٩ - ١٢١ هـ)، الذي قُتِلَ وَصُلِبَ بِالْكُنَاسَةِ - موضع قريب من الكوفة -؛ وهم يعتقدون بلامامة كل فاطمي عالم صالح ذي رأي يخرج بالسيف. راجع: الإرشاد للمفيد، ص ٢٦٨؛ فرق الشيعة، ص ٥٨؛ الملل والنحل، ص ١٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ٧، ص ٣٤٥، الرقم ٤٨٧٠.

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ بَعَدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِغَيْرِ فَصْلِ قَدْ^٢ سَلِمُوا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَمْثَالِهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى^٣ أَنْ دَفَعَ النَّصَّ فِسْقًا - وَإِنْ كَانَ ذَنْبًا كَبِيرًا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْخُلُودُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ - وَلَيْسَ بِكُفْرٍ، وَالْفَاسِقُ يَجُوزُ نِكَاحُهُ وَإِنِكَاحُهُ^٤، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْكَافِرُ. وَبَيَّضَى الْكَلَامَ مَعَ الْإِمَامِيَّةِ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنْ دَفَعَ النَّصَّ كُفْرًا^٥، وَيُسْأَلُونَ^٥ عَلَى ذَلِكَ مَسَائِلَ:

منها: إِنْكَاحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ابْتِثِيهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى، وَأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ^٦ الْقَوْلَ بِكُفْرِهِ بِجَحْدِهِ النَّصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ.^٨ وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا: جَحْدُ النَّصِّ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَهَوَ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ^٩، وَإِنَّمَا^{١٠} يَقْدَحُ^{١١} فِيمَا يَكُونُ فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. لِأَنَّ دَفَعَ النَّصَّ عِنْدَكُمْ كُفْرًا^{١٢}، وَالْكَافِرُ^{١٣} لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ إِيمَانٌ مُتَقَدِّمٌ؛ بَلِ

١. في المطبوع: «بالإمامة».

٢. في المطبوع: - «إلى».

٣. هكذا في «ب، ج». وفي «أ، س»: «إِنْكَاحَهُ وَالنِّكَاحَ إِلَيْهِ» بَدَلَ «نِكَاحِهِ وَإِنِكَاحِهِ». وَفِي «د»: «إِنْكَاحَهُ وَالنِّكَاحَ» بَدَلِهَا.

٤. في المطبوع «وَيَفْرَعُونَ». وَفِي «أ»: «وَيَسْلَمُونَ».

٥. فِي «س»: «مَعَ».

٦. فِي «أ»: «عَلَيَّ».

٧. فِي «أ، س»: «غَيْرِ جَانِزٍ». وَفِي «د»: «وَهُوَ غَيْرُ جَانِزٍ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ مَنَافٍ».

٩. فِي «ب، ج»: «وَلَا». وَفِي «س»: «وَمِمَّا».

١٠. فِي «د»: «وَالْقَدْحُ» بَدَلَ «وَإِنَّمَا يَقْدَحُ». وَفِي حَاشِيَةِ «ج»: «يَفِيدُ» بَدَلَ «يَقْدَحُ».

١١. هَكَذَا فِي «ب». وَفِي «ج»: - «عِنْدَكُمْ». وَفِي «أ، د، س» وَالْمَطْبُوعِ: «إِذَا كَانَ كُفْرًا» بَدَلَ «عِنْدَكُمْ كُفْرًا».

١٢. فِي «أ، د، س» وَالْمَطْبُوعِ: «عِنْدَكُمْ».

المُسْتَقِرُّ عِنْدَكُمْ^١ أَنْ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ^٢.
 فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَفَرَ بَدْفِعِ النَّصِّ^٣ لَا يَجُوزُ^٤ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَالٌ^٥ إِيْمَانٍ
 مُتَّقَدِّمَةً^٦؛ وَإِنْ أَظْهَرَ الْإِيْمَانُ فَهُوَ مُبْطِنٌ لِخِلَافِهِ^٧. وَالْمَسْأَلَةُ لَازِمَةٌ^٨ مَعَ هَذَا التَّحْقِيقِ^٩.
 وَمِنْ مَسَائِلِهِمْ أَيْضاً عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ^{١٠}: أَنَّ عَائِشَةَ إِذَا كَانَتْ بِقِتَالِهَا لِأَمِيرِ^{١١}
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَفَّرَتْ^{١٢}، وَبَدَفِعَهَا أَيْضاً إِيْمَانَتَهُ؛ وَكَانَتْ حَفْصَةَ^{١٣} شَرِيكَةً
 لَهَا فِي إِنْكَارِ إِيْمَانَتِهِ وَالْإِجْلَابِ^{١٤} عَلَيْهِ، فَقَدْ اشْتَرَكْنَا فِي الْكُفْرِ؛ وَعَلَى مَذْهَبِهِمْ^{١٥} لَا
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِيْمَانُ وَاقِعاً فِي حَالٍ مُتَّقَدِّمٍ مِمَّنْ كَفَرَ وَمَاتَ عَلَى كُفْرِهِ، فَكَيْفَ سَاعَ
 لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَنْكِحَهُمَا، وَهُمَا فِي تِلْكَ الْحَالِ غَيْرُ مُؤْمِنَاتٍ^{١٦}!

١. في «أ، د، س» والمطبوع: «من مذهبكم» بدل «عندكم».

٢. هذا وفقاً لنظرية «الموافاة» التي كان يذهب إليها المصنف رحمه الله. راجع: الذخيرة، ص ٥٢١.

٣. في «ب، ج»: «بجحود». و قوله: «بدفع النص» أي بسبب دفع النص و جرده.

٤. في «س»: - «أن يكفر بعد إيمانه...» إلى هنا.

٥. في «ج»: - «حال». و في «أ»: - «أن يكون».

٦. في «ب، ج» والمطبوع: «متقدم».

٧. في «أ، ج، د» والمطبوع: «بخلافه».

٨. في «ب، ج» والمطبوع: «لكم».

٩. في «ج»: - «مع هذا التحقيق».

١٠. في «د»: «هذه المذاهب».

١١. في «د»: «أمير» بدون اللام.

١٢. في المطبوع: «أيضاً».

١٣. في المطبوع: «أيضاً».

١٤. في «أ، ج» والمطبوع: «والاختلاف». و في «ب» الكلمة غير مقروءة.

١٥. في «أ، د، س»: «مذاهبكم».

١٦. في المطبوع: «غير مؤمنين». و الصواب: «غير مؤمنتين».

وَمِنَ الْمَسَائِلِ أَيْضاً^١: تَزْوِجُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنْتَهُ عَمْرًا^٢ بِنَ الْخَطَّابِ، وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ كَتَحْقِيقِهِ فِي عُثْمَانَ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُ^٣ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ.

[إِنكَاحُ النَّبِيِّ ﷺ ابْنَتِيهِ عُثْمَانَ وَ نِكَاحُهُ عَائِشَةَ وَ حَفْصَةَ]

وَالْجَوَابُ:

أَنَّ إِنكَاحَ الْكَافِرِ أَوْ نِكَاحَ الْكَافِرَةِ^٤ أَمْرٌ لَا يَدْفَعُهُ الْعَقْلُ، وَ لَيْسَ فِي مُجَرَّدِهِ^٥ مَا يَقْتَضِي قُبْحَهُ، وَ إِنَّمَا يُرْجَعُ فِي قُبْحِهِ وَ حُسْنِهِ^٦ إِلَى أَدَلَّةٍ^٧ السَّمْعِ، وَ لَا شَيْءَ أَوْضَحَ وَ أَدُلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ^٨ وَ فِعْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَ إِذَا رَأَيْنَاهُمَا قَدْ نَكَحَا وَ أَنْكَحَا إِلَى مَنْ ذُكِرَتْ حَالُهُ، وَ فِعْلُهُمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حُجَّةٌ وَ مِمَّا لَا يَقَعُ إِلَّا صَحِيحاً وَ صَوَاباً، قَطَعْنَا عَلَى جَوَازِ^٩ ذَلِكَ، وَ أَنَّهُ غَيْرُ قَبِيحٍ، وَ لَا مَحْظُورٍ^{١٠}.

وَبَعْدُ، فَلَيْسَتْ^{١١} حَالُ عُثْمَانَ فِي نِكَاحِهِ^{١٢} بِنْتِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ

١. في «ج»: - «أيضاً».

٢. في «أ»: «العمر».

٣. في «أ»: - «منه».

٤. هكذا في «س». و في سائر النسخ: «أَنَّ نِكَاحَ الْكَافِرَةِ أَوْ نِكَاحَ (د: إِنكَاح) الْكَافِرِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنَّ نِكَاحَ الْكَافِرِ أَوْ إِنكَاحِهِ».

٥. في «ب، ج» و المطبوع: «مجرد فعله» بدل «مجرده».

٦. في «د»: «حسنه أو قبحه». و في «س»: «قبحه أو حسنه». و في المطبوع: «حسنه و قبحه».

٧. في «ب، ج، د»: - «أدلة».

٨. في المطبوع: «أو».

٩. في «س»: «قطر».

١٠. في «أ» و المطبوع: «و لا محذور». و في «س»: «و لا محصور». و في «ج»: + «فيه». و في «ب»: - «و مما لا يقع إلا صحيحاً...» إلى هنا.

١١. في «ب، ج»: «فإن قيل» بدل «و بعد». و في «أ»: «فليس»، و في «ب، ج»: «ليست» بدل «فليست».

١٢. في «د، س»: «إنكاحه».

و حال^١ عائشة و حفصة كحالِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي نِكَاحِ بِنْتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ كَانَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَظْهَرِ مِنْهُ مَا يُنَافِي الْإِيمَانَ، وَ إِنَّمَا كَانَ مُظْهِراً بِغَيْرِ شَكِّ الْإِيمَانِ^٢، وَ كَذَلِكَ عَائِشَةُ وَ حَفْصَةُ، وَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي حَالِ نِكَاحِ بِنْتِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُظْهِراً مِنْ جَحْدِ النَّصِّ مَا هُوَ كُفْرٌ؛ فَالْحَالُ^٥ مُفْتَرِقَةٌ.

وَ إِذَا قِيلَ^٦: أَيُّ انْتِفَاعٍ^٧ بِإِظْهَارِ الْإِيمَانِ وَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقْطَعُ عَلَى كُفْرٍ^٨ مُظْهِرِهِ فِي الْبَاطِنِ^٩؟ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ مِنْهُ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ كُفْرٌ وَ يَمُوتُ عَلَيْهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ^{١٠} أَنْ يَكُونَ فِي الْحَالِ^{١١} قَاطِعاً عَلَى أَنْ الْإِيمَانَ الْمُظْهِرَ^{١٢} هُوَ نِفَاقٌ، وَ أَنَّ الْبَاطِنَ بِخِلَافِهِ؛ فَقَدْ عُدْنَا إِلَى أَنَّهُ نَكَحَ وَ أَنْكَحَ^{١٣} مَعَ الْقَطْعِ عَلَى الْكُفْرِ.

قُلْنَا^{١٤}: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي حَالِ نِكَاحِ عُثْمَانَ^{١٥}

١. في المطبوع: «نكاح».
٢. في «أ» و المطبوع: «و لم».
٣. في «د»: «للايمان».
٤. في المطبوع: «نكاحه».
٥. في «ب، ج»: «فحالتهم». و في «د»: «و الحال».
٦. في «ب، ج»: «قلنا» بدل «و إذا قيل». و في «أ»: «فإن»، و في «س» و المطبوع: «فإذا» بدله.
٧. في المطبوع: «الآن».
٨. في المطبوع: «بكر» بدل «على كفر».
٩. في «ب، ج»: «مُضْمِرِهِ» بدل «مظهره في الباطن». و في المطبوع: «بالباطن» بدل «في الباطن».
١٠. في «أ»: «بل متاً» بدل «فلا بد من». و في «س»: «- من».
١١. في «ب، ج»: «تلك الأحوال» بدل «في الحال».
١٢. في المطبوع: «إنما».
١٣. في «أ، س»: «أنكح و نكح» بدل «نكح و أنكح».
١٤. في «ب، ج»: «فإن قيل» بدل «قلنا».
١٥. في «أ»: «إنكاحه عليه السلام» بدل «إنكاح عثمان».

لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى أَطْلَعَهُ عَلَى أَنَّهُ سَيَجْحَدُ النَّصَّ بَعْدَهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجِبُ الاطَّلَاعُ عَلَيْهِ. ثُمَّ إِذَا ظَهَرَ مِنْ مَذَهَبِ الإِمَامِيَّةِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ مُطَّلِعًا عَلَى ذَلِكَ، فَلَيْسَ مَعَنَا تَارِيخٌ لَوْ قَتِ ١ اطَّلَاعُهُ عَلَيْهِ ٢، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا عَلِمَ بِذَلِكَ بَعْدَ الإِنكاحِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ المَرَأَتَيْنِ المُنكُوحَتَيْنِ.

وَ كَذَلِكَ القَوْلُ فِي عَائِشَةَ وَ حَفْصَةَ؛ لَجُوزِ أَنْ ٣ يَكُونَ مَا عَلِمَ بِأَحْوَالِهِمَا إِلَّا بَعْدَ النِّكاحِ ٤ لَهُمَا.

فَإِذَا ٥ قِيلَ: فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُفَارِقَهُمَا بَعْدَ العِلْمِ بِمَا لَا يَجُوزُ اسْتِمْرَارُ ٦ الرِّوَجِيَّةِ مَعَهُ.

قُلْنَا: أَمَكَّنَ ٧ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ مَعَنَا قَطْعٌ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلِمَ ٨ أَنَّ المَرَأَتَيْنِ ٩ تَجْحَدَانِ ١٠ النَّصَّ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ ١١ لَمْ تَرِدْ ١٢ بِهِ رِوَايَةٌ مُعْتَبَرَةٌ، وَ

١. هكذا في «ف، ر، ي». وفي «أ، ب، ج، د، س» و المطبوع: «بوقت».

٢. في المطبوع: - «عليه».

٣. في «ب، ج»: - «لجواز أن». وفيهما: «حفصة و عائشة» بدل «عائشة و حفصة».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ و المطبوع: «الإنكاح».

٥. في «أ، ب»: «فإن».

٦. في «ب، ج، د»: - «استمرار».

٧. في «ب، ج» و المطبوع: «يمكن». وفي «أ، د»: - «قلنا».

٨. في «د»: «أعلم».

٩. في «س»: - «المنكوحتين». وكذلك القول في... إلى هنا.

١٠. في المطبوع: «من المرأتين جحدان» بدل «أن المرأتين تجحدان».

١١. في المطبوع: + «مما»

١٢. هكذا في «ف». وفي سائر النسخ و المطبوع: «لم يرد».

أَكْثَرُ مَا وَرَدَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ - وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْآحَادِ وَمِمَّا لَا يَقَطَعُ بِمِثْلِهِ - أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَعَائِشَةَ: «سَتَقَاتِلِينَهُ^٢ وَأَنْتِ ظَالِمَةٌ لَهُ»^٣.

وَهَذَا إِذَا صَحَّ وَقُطِعَ عَلَيْهِ أَمَكَّنَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّ مُحَضَّ الْقِتَالِ لَيْسَ بِكُفْرٍ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُفْرًا إِذَا وَقَعَ عَلَى سَبِيلِ الْأَسْتِحْلَالِ^٤ وَالْجُحُودِ لِإِمَامَتِهِ وَنَفِي فَرَضِ طَاعَتِهِ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَعْلَمْ بِأَكْثَرِ^٥ مِنْ مُجَرَّدِ الْقِتَالِ - الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِسْقًا، وَ^٧ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا - فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا^٨ عَلَى نِفَاقِ^٩ الْمَرَاتِينِ فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا^{١٠} يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَقَدَّمَ^{١١} الْإِيمَانُ، بَلْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ فِسْقِهِ عَلَى الْإِيمَانِ.

وَهَذِهِ الْمُحَاسَبَةُ وَالْمُنَاقَشَةُ^{١٢} لَمْ تَمُضِ^{١٣} فِي كُتُبِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا^{١٤}.

وَفِيهَا سُقُوطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

١. فِي «ب، ج» - «وإن» . وَفِي «أ، ج، د» - «به» . وَفِي «أ، د، س» - «معتبرة» .

٢. هَكَذَا فِي «ف، ر، ي» وَالْمَطْبُوعِ . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «ستقاتليه» .

٣. فِي وَقْعَةِ الْجَمَلِ، ص ١٠٦: «يا حُمَيْرَاءُ، إِنَّكَ لَتُقَاتِلِينَ عَلِيًّا وَأَنْتِ ظَالِمَةٌ لَهُ» .

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «+ له» .

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أكثر» .

٦. فِي «ب، ج» - «مجرد» . وَفِيهِمَا: «أكثر» بِدَلِّ «بأكثر» .

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «أو» .

٨. فِي «ب، ج»: «قطعنا» بِدَلِّ «فلا يجب أن يكون قاطعاً» .

٩. فِي «س»: «قتال» . وَفِي الْمَطْبُوعِ: «نكاح» .

١٠. فِي «أ»: - «لا» .

١١. فِي «أ»: «أن يتقدم» . وَفِي «د»: «أن يتقدم منه» . وَفِي «س»: «أن يتقدم منه» .

١٢. فِي «س»: «والمناشدة» . وَفِي «أ»: «المباحثة» بِدَلِّ «المحاسبة» .

١٣. هَكَذَا فِي «د، س» . وَفِي «أ، ب، ج»: «لم يمض» . وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لم تنص» .

١٤. فِي «ج»: «الأصحاب» . وَفِي «ب، ج»: - «أحد من» .

على أننا^١ إذا سلمنا على أشد الوجوه أنه صلى الله عليه وآله علم أنهما^٢ في الحال على نفاقي، وعلم في عثمان أيضاً^٣ مثل ذلك في حال إنكاحه - لا بعد ذلك - جاز أن نقول: إن نكاح المنافق وإنكاحه جائز في الشريعة، ولا يجب أن يجزى المنافق مجزى مظهر الكفر ومعلمه^٤. وإذا جاز أن تفرق^٥ الشريعة بين الكافر الحربي والمُرْتَدَّ وبين^٦ الذمي في جواز النكاح - فيصح^٧ نكاح الذمي عند مخالفتنا كلهم مع الاختيار، وعندنا مع الضرورة وفقد المؤمنين، ولا يصح^٨ نكاح الحربي على كل حال - جاز أن تفرق^٩ بين مظهر الكفر^{١٠} والمنافق^{١١} في جواز إنكاحه ونكاحه^{١٢}.

والشيعة الإمامية تقول: إن النبي صلى الله عليه وآله كان يعرف جماعة من المنافقين بأعيانهم، ويقطع على أن^{١٣} في بواطنهم^{١٤} الكفر؛ بدلالة قوله تعالى:

١. في «ب، ج»: «أنا».
٢. في «أ»: «بهما».
٣. في «أ، د، س» والمطبوع: «أيضاً في عثمان» بدل «في عثمان أيضاً».
٤. في «أ»: «ومقبله».
٥. في «أ، د، س»: «أن يفرق».
٦. في «أ»: «- بين».
٧. في «س»: «فيباح». وفي «د»: «فيبيح».
٨. في «س»: «ولا يباح». وفي «د»: «ولا يبيح».
٩. في «أ، ج، د»: «أن يفرق».
١٠. في «أ»: «المظهر للكفر» بدل «مظهر الكفر». وفي «د، س»: «ومبطنه في جواز النكاح؛ وإذا فرقت الشريعة بين نكاح الذمي والنكاح إليه [في «س»]: «جائز»، جاز الفرق بين المظهر للكفر».
١١. في المطبوع: «ومبطنه» بدل «والمنافق».
١٢. في «س»: «- ونكاحه».
١٣. في المطبوع: «بأن» بدل «على أن».
١٤. في «ج»: «نواصيهم». وفي «أ»: «بأن» بدل «على أن».

«وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ» الآية^١، ومُحَالٌّ أَنْ يَتَعَبَّدَهُ بِتَرَكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَ الْقِيَامِ عَلَى قَبْرِهِ إِلَّا وَقَدْ عَيَّنَّهُ تَعَالَى لَهُ^٢ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ وَبَدَلَالَةٌ قَوْلُهُ^٣ تَعَالَى: «وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرْبِنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ»^٤.

وَإِذَا كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٥ عَارِفًا بِأَحْوَالِ الْمُنَافِقِينَ^٦، وَ مُمَيِّزًا لَهُمْ مِنْ^٧ غَيْرِهِمْ، وَمَعَ هَذَا فَمَا رَأَيْنَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَرَّقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ، وَلَا خَالَفَ بَيْنَ أَحْكَامِهِ^٨ وَأَحْكَامِ الْمُؤْمِنِينَ^٩، وَكَانَ عَلَى الظَّاهِرِ يُعْظَمُهُمْ كَمَا يُعْظَمُ الَّذِي لَا قَطَعَ عَلَى^{١٠} نِفَاقِهِ؛ فَقَدْ بَانَ أَنَّ الشَّرِيعَةَ قَدْ فَرَّقَتْ بَيْنَ مُظْهِرِ الْكُفْرِ وَ مُبْطِنِهِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَيَجُوزُ^{١١} أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَكَحًا وَأَنْكَحَ مَنْ يَعْلَمُ خُبْرًا بَاطِنَهُ^{١٢} مُخْتَارًا؟

١. التوبة (٩): ٨٤. وفي المطبوع: - «الآية».

٢. في المطبوع: - «له».

٣. في «ب، ج»: «بقوله». وفيهما: - «بدلالة».

٤. محمّد (٤٧): ٣٠.

٥. في «أ»: - «وبدلالة قوله تعالى... إلى هنا».

٦. في «أ»: «المنافق».

٧. في المطبوع: «عن».

٨. في المطبوع: «أحكامهم».

٩. في «أ، د»: «المؤمن».

١٠. في «ب، ج» و المطبوع: «يقطع بعدم» بدل «لا قطع على».

١١. في «د»: «فيجوزون». وفي المطبوع: «أفيجوز».

١٢. في «أ»: «خبثه باطناً و» بدل «خبث باطنه». وفي «د»: «ناقليه» بدل «باطنه».

قلنا^١: فِعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِذَلِكَ^٢ يَقْتَضِي أَنَّهُ مُبَاحٌ، غَيْرَ أَنَّهُ يَبْعُدُ أَنْ يُنْكَحَ أَحَدُنَا غَيْرَهُ مَعَ قَطْعِهِ عَلَى أَنَّهُ عَدُوٌّ فِي الدِّينِ، وَإِنْ جَازَ أَنْ تُبَيِّحَ الشَّرِيعَةُ ذَلِكَ. فَالْأَشْبَهُ^٣ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّهُ عَالِمٌ بِحُبِّهِ بَاطِنٌ مَنِ أَنْكَحَهُ وَنَكَحَهُ^٤ فِي الْحَالِ^٥، أَنْ يَكُونَ فَعَلَّ ذَلِكَ لِتَدْبِيرٍ^٦ وَسِيَاسَةٍ وَتَأْلُفٍ^٧، وَإِلَّا فَمَعَ الْإِثَارِ وَارْتِفَاعِ^٨ الْأَسْبَابِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ.

وَمَنْ حَمَلَتْهُ نَفْسُهُ مِنْ^٩ غَفْلَةٍ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنْ دَفَعَ كَوْنَ رُقِيَّةَ وَزَيْنَبَ^{١٠} بِسِتِّي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَزَعَمَ أَنَّهُمَا بِنْتَا خَدِيجَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مِنْ^{١١} أَبِي هَالَةَ^{١٢}، دَافِعٌ لِمَا^{١٣} هُوَ مَعْلُومٌ صُرُورَةً؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ مَمَّنْ^{١٤}

١. في «ب»: «فأما». و في «ج»: «وأمّا». ٢. في «أ»: «كذلك». و في «س»: «بذلك».

٣. في «ب، ج، س»: «و الأشبه».

٤. في «د، س»: «و نكحه». و في «أ»: «أنكحه و».

٥. في «ب، ج»: «و الحال» بدل «في الحال». و في «ب، ج» و المطبوع: «+ يقتضي».

٦. في «ب»: «تدبير». و في «ج» و المطبوع: «تدبيراً». و في «د»: «لتدبير».

٧. في «ج» و المطبوع: «و تألفاً».

٨. في «س»: «+ تلك». و في «أ، س»: «مع» بدل «فمع».

٩. في «ب، ج»: «- حملته نفسه من». و في «د»: «جهل»، و في «س»: «حمل» بدل «حملته».

١٠. في «ب، ج»: «+ ليستا». و فيهما: «من قال: إن» بدل «على أن دفع كون». و في المطبوع: «رقية

و زينب ليستا بنت» بدل «دفع كون رقية و زينب بنتي».

١١. في «أ»: «بن» بدل «من»، و هو سهو.

١٢. في جميع النسخ ما عدا «أ»: «هالة بن أبي هالة». و في المطبوع: «[هالة] ابن أبي هالة». و هو

سهو، فإن الذي قيل إنه كان زوجاً لخديجة عليها السلام قبل رسول الله صلى الله عليه وآله هو

أبو هالة و اسمه هند بن النباش، و أمّا هالة فقيل هو ابن خديجة عليها السلام. راجع: الإصابة،

ج ٦، ص ٤٠٦؛ أسد الغابة، ج ٥، ص ٥٠؛ الثقات لابن حبان، ج ٣، ص ٤٣٧.

١٣. في «أ»: «بما». و في «ب، ج» و المطبوع: «غير صحيح» بدل «دافع».

١٤. هكذا في «ف، ر، ي» و المطبوع. و في سائر النسخ: «فيمن».

خَالَطَ أَهْلَ الْأَخْبَارِ كَالْعِلْمِ بغيره^١ مِنَ الْأُمُورِ الظَاهِرَةِ، وَ الشُّكُّ فِيهِ كَالشُّكِّ فِي
أَمْرِ مَعْلُومٍ بِالْأَخْبَارِ^٢، وَ مَا بِنَا إِلَى الْمُكَابِرَاتِ فِي الْمَعْلُومَاتِ حَاجَةٌ^٣، وَ الْحَمْدُ
اللَّهِ وَحْدَهُ.^٥

[حَقُّ الْقَوْلِ فِي إِنْكَاحِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ]

وَ أَمَّا الْكَلَامُ فِي نِكَاحِ عُمَرَ^٦، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِنْ^٧ مُنَاكَحَةِ الْكُفَّارِ،
وَ أَنَّ فِعْلَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨ أَقْوَى حُجَّةً، وَ أَوْضَحُ دَلِيلًا. وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ
كَافِيَةٌ لَوْ^٩ اقْتَصَرْنَا عَلَيْهَا.

لَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُنْكَحِ عُمَرَ مُخْتَارًا؛ بَلْ مُكْرَهًا،
وَ بَعْدَ مُرَاجَعَةٍ وَ تَهْدِيدٍ وَ وَعِيدٍ.

وَ قَدْ وَرَدَ الْخَبِيرُ بِأَنَّهُ رَاسَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^{١٠} عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْطُبُ إِلَيْهِ، فَدَفَعَهُ^{١١}
عَنْ ذَلِكَ بِأَجْمَلٍ دَفْعٍ، فَاسْتَدْعَى^{١٢} عُمَرَ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

١. في «أ، ب، ج، س»: «بغيرهم». وفي «د»: «لغيرهم». و الصحيح ما أثبتناه من المطبوع.

٢. في المطبوع: «و زعم الشك» بدل «و الشك».

٣. في «ب»: «بالاختبار». و في «ج»: «بالاختيار». و في المطبوع: «في الأخبار».

٤. في المطبوع: «و ما لنا إلى المكابرة بالمعلومات من حاجة».

٥. في «أ»: «فلنحمد الله» بدل «و الحمد لله وحده». و في «س»: «+ و صلى الله على محمد و آله».

٦. في «أ»: «مناكحة». و في المطبوع: «مناكحته».

٧. في «ب، ج»: «- من». و في «س»: «لا يمتنع» بدل «لا يمنع».

٨. في «د»: «+ فهو».

٩. في «أ» و المطبوع: «و لو».

١٠. في «أ»: «أرسله». و في «د، س» و المطبوع: «رأسله» بدل «راسل أمير المؤمنين».

١١. في «أ»: «فدفع». و فيه: «يخطب إليه».

١٢. في «ب، ج»: «و استدعى». و في «د»: «في أجمل» بدل «بأجمل».

ثُمَّ قَالَ لَهُ^١: مَا لِي؟ أَبِي بَأْسٌ؟

فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: وَ مَا الَّذِي اقْتَضَى هَذَا الْقَوْلَ؟

قَالَ^٢: حَظَبْتُ إِلَى ابْنِ أَخِيكَ ابْنَتَهُ فَدَفَعَنِي، وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى عِدَاوَتِهِ لِي وَ تَبْرِيهِ^٣ مِنِّي؛ وَ اللَّهُ، وَ اللَّهُ، لِأَفْعَلَنَّ كَذَا وَ كَذَا^٤، وَ لِأَبْلُغَنَّ^٥ إِلَى كَذَا^٦ وَ كَذَا^٧.

وَ إِنَّمَا كُنِينَا عَنِ التَّصْرِيحِ بِالْوَعِيدِ الَّذِي نُقِلَ^٨ لِفُحْشِهِ وَ قُبْحِهِ وَ تَجَاوُزِهِ كُلِّ حَدٍّ، وَ الْأَلْفَاظُ مَشْهُورَةٌ فِي الرِّوَايَةِ مَعْرُوفَةٌ.

فَعَادَ الْعَبَّاسُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَعَاتَبَهُ وَ خَوَّفَهُ، وَ سَأَلَهُ رَدًّا^٩ أَمْرَ الْمَرْأَةِ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَفْعَلْ مَا سِئْتُ^{١٠}». فَمَضَى وَ عَقَدَ عَلَيْهَا^{١١}.

وَ مَعَ هَذَا الْإِكْرَاهِ وَ التَّخْوِيفِ قَدْ^{١٢} تَحَلَّى^{١٣} الْمَحَارِمَ^{١٤}، كَالْخَمْرِ وَ الْخِنْزِيرِ. وَ زُويَ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^{١٤} الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنِ ذَلِكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

١. في «ب، ج» - «له».

٢. في «ج» - «و براءته». و في «د»: «و نفره». و في «س»: «و نفوره».

٣. في «أ»: - «و كذا». و في «أ، د، س»: «عني» بدل «متي».

٤. هكذا في «د، س» و المطبوع و المصدر. و في «أ»: «و لا يكثر». و في «ب»: «و لأرمين». و في «ج»: «و لأرميته».

٥. هكذا في «أ، د، س» و المطبوع و المصدر. و في «ب»: «بكذا». و في «ج»: - «إلى».

٦. في «أ، س»: - «و كذا». و في المطبوع: «+ و لا يكثر إلى كذا».

٧. في «ج» و المطبوع: «ذكره». و في «د»: «تئلى».

٨. في المطبوع: «أن يرد» بدل «رد».

٩. في «ب، ج»: - «ما سئنت».

١٠. راجع: الكافي، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ٢؛ النوادر للأشعري، ص ١٢٩ - ١٣٠، ح ٣٣٢.

١١. في «ج»: «فقد». و في «د»: «فلا»، و هو سهو واضح.

١٢. في «د»: «للمحارم». و في «أ»: «يحل» بدل «تحل».

١٣. في «ب، ج»: - «أبا عبد الله».

«ذَلِكَ فَرَجَّ غُصْبِنَا عَلَيْهِ»^١.

فإِذَا كَانَتْ التَّقِيَّةُ وَخَوْفُ الْمُحَارَبَةِ^٢ وَقَطْعُ مَادَّةِ الْمُظَاهَرَةِ مِمَّا^٣ حَمَلَ مَجْمُوعُهُ وَتَفْصِيلُهُ^٤ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى بَيْعَةٍ مَن جَلَسَ فِي^٥ مَقْعَدِهِ وَاسْتَوْلَى عَلَى حَقِّهِ، وَإِظْهَارِ طَاعَتِهِ^٦، وَالرِّضَا بِإِمَامَتِهِ، وَأَخِذِ عَطِيَّتِهِ، فَأَهْوُونَ مِنْ ذَلِكَ إِنْكَاحَهُ^٧؛ فَمَا النُّكَاحُ بِأَعْظَمَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ^٨. وَإِذَا حَسَّنَ الْعُدْرُ بِهَذِهِ^٩ الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَلَوْلَا كَانَتْ قَبِيحَةً مَحْظُورَةً، فَذَلِكَ^{١٠} الْعُدْرُ بَعَيْنِهِ قَائِمٌ فِي النُّكَاحِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ النُّكَاحَ أَخْفَ حَالًا وَأَهْوَى^{١١} خَطْبًا مِنْ سَائِرِ مَا عَدَدْنَاهُ^{١٢}؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ فِي الْعُقُولِ أَنْ يُبَيِّحَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْكَاحَ الْكُفَّارِ مَعَ الْإِخْتِيَارِ؛ فَلَيْسَ^{١٣} فِي ذَلِكَ وَجْهٌ قُبِيحٌ ثَابِتٌ^{١٤} لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِهِ؛ وَلَكِنْ^{١٥} تُقْبِحُ الْعُقُولُ^{١٦} مَعَ الْإِثَارِ

١. راجع: الاستغاثة، ج ١، ص ٧٧؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٣٠. وفي المطبوع: «و بعد».

٢. هكذا في «أ». وفي «ب»: «الخارجة». وفي «ج»: «الجارحة». وفي «د، س»: «المحارجة».

٣. في المطبوع: «وما».

٤. في «أ، س»: «و تفصيله». وفي «ب»: «عن». وفي «ج»: «غير».

٥. في «د»: «في». وفيه: «على».

٦. إلى هنا انتهت نسخة «ب»، وهي ناقصة من هنا.

٧. في «أ»: «نكاحه». وفي «ج، د»: «النكاح».

٨. في «س»: «إلى هذه». وفيه: «جري» بدل «حسن».

٩. هكذا في «ع». وفي سائر النسخ: «وكذلك». وفي المطبوع: «فكذلك».

١٠. في «أ»: «وأخف». وفيها: «أهون» بدل «أخف».

١١. في «أ، ج»: «عددنا». وفي «د»: «أعددناه».

١٢. في «أ»، والمطبوع: «وليس».

١٣. في «ج» والمطبوع: «بل».

١٤. في «أ، د، س» والمطبوع: «وليس».

١٥. في «أ»: «في قبح القول». وفي «د»: «يتنح العقول». وفي «س» والمطبوع: «في تقبيح العقول».

والاختيار^١ أن يُسمَى بالإمامة من لا يستحقها، وأن يُطاعَ ويُقتدى بمن لم يكمل^٢ له شرائط الإمامة.

فإذا أباحت الضرورة ما لا يجوز مع الإيثار في العقول بإباحته^٣، كيف لا تُبيح الضرورة ما كان يجوز في العقول مع الإيثار استباحته؟!

ومن حملته نفسه من أصحابنا على إنكار هذه المصاهرة، [هو] كمن حمل نفسه على^٤ إنكار^٥ كون رقيقة^٥ و زينب بنتي رسول الله صلى الله عليه وآله؛ في دفع الضرورة، والإشمام بنفسه^٦ أعداءه^٧، والتطريق عليه لمن لا يعلم حقائق الأمور أنه^٨ في كل مذهبه واعتقاده على مثل هذه الحال^٩ التي لا تخفى على العقلاء ضرورة سفه^{١٠} مرتكبها.

فأما من قال من جهال^{١١} أصحابنا: «إن العقد^{١٢} وقع؛ ولكن^{١٣} الله تعالى

١. في «أ، ج»: «والإخبار».

٢. في «د»: «ولعندي يتعين لا بكل» بدل «وأن يطاع ويقتدى بمن لم يكمل». وفي «أ»: «لا يكمل» بدل «لم يكمل».

٣. في «د»: «إباحته».

٤. في «أ»: - «هذه المصاهرة، [هو] كمن حمل نفسه على».

٥. هكذا في «س». وفي «ج، د»: - «كون». وفي «أ، ب»: - «إنكار».

٦. في «أ»: «بنفسها». وفي «د»: «معهم».

٧. في «د، س»: «أعداء». وفي المطبوع: «أعداؤه».

٨. في المطبوع: «وأنه».

٩. في «د، ج» والمطبوع: «الحالة». و«الحال» يؤنث ويذكر.

١٠. في «د، س»: «صورة» بدل «ضرورة سفه».

١١. في «د»: «خييار».

١٢. في «س»: «الفعل».

١٣. في المطبوع: «لكن» بدون واو.

كَانَ يُبَدَّلُ^١ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا^٢ شَيْطَانَةٌ عِنْدَ الْقَصْدِ إِلَى التَّمَتُّعِ بِهَا^٣، فَمِمَّا يُضْحِكُ^٤ التَّكْلِي، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ لِلْكَافِرِ؛ سِوَاهُ^٥ تَمَتَّعَ أَوْ لَمْ يَتَمَتَّعَ.

فَمَا^٦ يَعْتَدِرُ بِهِ مِنْ^٧ إِيقَاعِ الْعَقْدِ لِكَافِرٍ^٨ عَلَى مُؤْمِنَةٍ هُوَ الْمَطْلُوبُ^٩ مِنْهُ؛ فَلَا مَعْنَى لِذِكْرِ الْمَنَعِ مِنْ^{١٠} التَّمَتُّعِ! وَكَيْفَ يُبَيِّحُ^{١١} الْعَقْدَ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ مُنَاكَحَتَهُ وَلَا عَقْدَ النِّكَاحِ لَهُ؟! وَإِذَا أَبَاحَهُ الْعَقْدُ^{١٢} الْوَاقِعَ لِلتَّمَتُّعِ^{١٣}، فَكَيْفَ يَمْنَعُهُ^{١٤} مِمَّا^{١٥} يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ^{١٦}؟! وَالْمَنَعُ مِنَ الْعَقْدِ أَوْلَى مِنْ إِيقَاعِهِ وَالْمَنَعُ مِنْ مُقْتَضَاهُ. وَإِنَّمَا أَحْوَجَ إِلَى

١. في المطبوع: «أبدل» بدل «كان يبدل».

٢. هكذا في «ج» و المطبوع. و في سائر النسخ: «عليه».

٣. هكذا في «س». و في سائر النسخ و المطبوع: - «بها».

٤. في المطبوع: «يضحك به». و في «أ، س»: «مما» بدل «فمما».

٥. في «د»: + «أن».

٦. هكذا في «ف، ر، ي» و المطبوع. و في ظاهر سائر النسخ: «مما».

٧. في «س»: «مع».

٨. لم يرد في «ج» من: «سواء تمتع أو لم يتمتع...» إلى هنا. و في المطبوع: «[عقد] الكافر».

٩. في «أ» و المطبوع: «المحذور» بدل «المطلوب».

١٠. في «ج»: «في». و في «أ» و المطبوع: «ولا» بدل «فلا».

١١. في «د»: - «وكيف يبيح». و في «س»: «صح» بدل «يبيح». و في «ج»: «فكيف» بدل «وكيف».

١٢. في النسخ و المطبوع: «بالعقد». و الصواب ما أثبتناه.

١٣. هكذا في «ف، ي» و المطبوع. و في سائر النسخ: «التمتع». و المراد بالعقد الواقع للتمتع: العقد الذي يقع بطبيعته بهدف التمتع.

١٤. هكذا في «ف، ي» و المطبوع. و في سائر النسخ: «منعه».

١٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ: «لما».

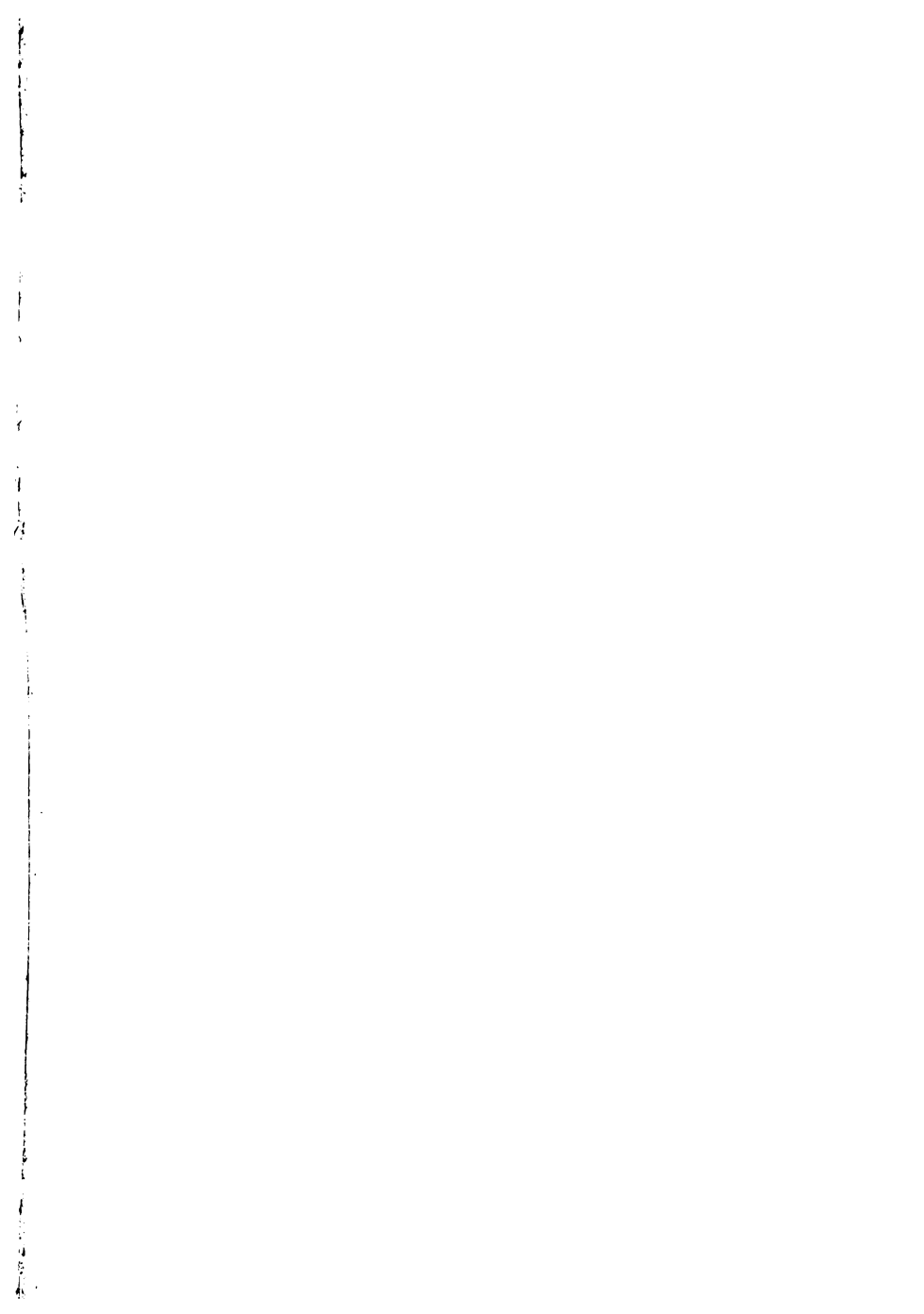
١٦. في «ج، د، س»: - «العقد».

ذَلِكَ الْعَجْزُ عَنْ ذِكْرِ الْعُذْرِ الصَّحِيحِ.^١
 وَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُغْنِيَةٌ عَمَّا^٢ سِوَاهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ^٣.

١. هكذا في «ر، س، ع، ف». وفي «أ»: «و إنما أخرج عن ذلك العجز عن ذكر الصحيح». و في «ج»: «+ «من العذر». و في «د»: «و إنما أخرج العجز عن ذكر العذر».
 ٢. في «أ»: «عن» بدل «عمّا». و في المطبوع: «عن ذكر» بدله. و في «د»: «فهذه» بدل «وهذه».
 ٣. في «أ، د»: - «و الحمد لله وحده». و في المطبوع: «و له الحمد و الصلاة على محمد و آله» بدل «و الحمد لله وحده».

(٦٥)

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى حَوْلَ إِتْكَاحِ أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ابْنَتَهُ مِنْ عَمَرَ



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى إلى السؤال أكثر من مرّة عن موضوع زواج الخليفة الثاني من بنت أمير المؤمنين عليه السلام، و عن السبب الذي دعا إلى ذلك. فقد سُئل عن ذلك في المسائل الميافاريّات (مسألة ٣٧)، كما سُئل في مجلس مَن وصفه بـ«الرئيس» عن نفس الموضوع، فقام بتأليف رسالة مستقلّة حملت عنوان «إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر»، تحدّث فيها عن الموضوع بالتفصيل، و وسّع البحث فيها ليشمل زواج الخليفة الثالث من بنات النبيّ صلّى الله عليه وآله و زواج النبيّ صلّى الله عليه وآله من عائشة و حفصة. و قد أشار إلى تأليفه هذه الرسالة في الرسالة محلّ البحث، حيث قال:

و أزلنا الشبهة المعترضة بها، و أفردنا كلاماً استقصيناه و استوفيناه في نكاح أمّ كلثوم، و إنكاح النبيّ بنتيه من عثمان بن عفّان، و نكاحه هو عليه السلام أيضاً عائشة و حفصة، و شرحنا ذلك و بسطناه.

كما تعرّض إلى هذا الموضوع في بعض كتبه الكلاميّة الأخرى^١.

و في هذه الرسالة لم يزد على ما ذكره في تلك المواضع، حيث ذهب إلى أنّ زواج الخليفة الثاني لم يكن عن رضا و اختيار من أمير المؤمنين عليه السلام، بل كان تقيّة.

و جاء نتيجة توعّد و تهديد، و ذكر رواية الزواج و التهديد الذي حصل قبل ذلك. و أضاف أنّه ليس من العجيب أن تبيح التقيّة هذا الزواج، بعدما أباحت البيعة لهم، و الدخول في الشورى، و غير ذلك مما فعله أمير المؤمنين عليه السلام تقيّة. و يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى إرجاعه فيها إلى كتابه الشافي، و هذا يعتبر قرينة داخلية مهمّة على تصحيح النسبة. هكذا و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٨ في ضمن مجموعة مسائل حملت عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٩٣ - ١٩٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

[مَسْأَلَةٌ أُخْرَى حَوْلَ إِنكَاحِ]

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سَأَلُوا أَيْضاً عَنْ^١ مَوْجِبِ الْفَقْهِ الْمُجِيزِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَرْوِيحُ أُمَّ
كُلثُومٍ، وَقَالُوا: أَوْضِحُوا لَنَا^٢ عَنْ^٣ طَرِيقِ يَوْجِبُهُ الدِّينُ وَيُبِيحُهُ^٤ وَلَا يَمْنَعُهُ، وَهَلْ^٥
مُسْتَعْمَلُ التَّقِيَّةِ وَ مُظْهَرُ الْمُجَامَلَةِ [يَجُوزُ لَهُ] أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ
فِي الْخِلَاطَةِ، وَ هُوَ التَّرْوِيحُ؟!]

الجواب - وبالله التوفيق^٦ :-

قَالَ الشَّرِيفُ الْمَرْتَضِيُّ عَلَّمَ الْهُدَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ -: «إِعْلَمُ أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا
«الشَّافِي فِي [الإِمَامَةِ]» الْجَوَابَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَزَلْنَا الشُّبُهَةَ الْمُعْتَرِضَةَ بِهَا.^٧

١. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ».

٢. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «أَوْضَحِي النِّسَاءَ» بَدَلَ «أَوْضِحُوا لَنَا».

٣. فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ وَالْمَطْبُوعُ: «مَنْ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ.

٤. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَيَنْتَجُهُ».

٥. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: «وَهُوَ».

٦. فِي «س، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٧. الشَّافِي فِي الإِمَامَةِ، ج ٣، ص ٢٧٢.

وأفردنا كلاماً استقصيناه واستوفيناه في نكاح أم كلثوم، وإنكاح النبي بنتيه^١ من عثمان بن عفان، ونكاحه هو عليه السلام أيضاً عائشة و حفصة؛ وشرحنا ذلك و بسطناه.^٢

والذي يجب أن يعتمد في نكاح أم كلثوم عليها السلام: أن هذا النكاح لم يكن عن اختيار ولا إيثار، ولكن بعد مراجعة ومدافعة كادت تفضي إلى المخارجة^٣ والمجاهرة^٤.

فإنه زوي أن عمر بن الخطاب استدعى العباس بن عبد المطلب، فقال له: ما لي؟ أبي بأش؟

فقال له ما يجب^٥ أن يقال لمثله في الجواب عن هذا الكلام.
فقال له: خطبت إلى ابن أخيك على بنته أم كلثوم، فدافعتني ومانعتني وأنف من مصاهرتي؛ والله لأغورن^٦ زمزم وأسدن^٧ السقاية، ولا تركت لكم يا بني هاشم منقبة إلا أدهضتها^٨، ولأقيمن عليه شهوداً يشهدون عليه بالسرق وأحكم بقطعه.

١. في «س، ص»: «وإنكاح بنته». وفي المطبوع: «وإنكاح بنته صلى الله عليه وآله».

٢. في «س، ص»: «والمطبوع: «فبسطناه». وراجع رسالة: إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر.

٣. «المخارجة»: المئاهدة (أي المخاصمة) بالأصابع؛ وهو أن يُخرج هذا من أصابعه ما شاء والأخر مثل ذلك. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٢٤٩ (خرج).

٤. في حاشية «س» نقلاً عن نسخة: «المجاهدة».

٥. في «س» والمطبوع: «يجيب».

٦. في «ص» والمطبوع: «لأغورن». وغور فلان: أتى الغور؛ والغور من كل شيء: فعره وعمقه. راجع: لسان العرب، ج ٥، ص ٣٣ (غور).

٧. في «س» والمطبوع: «ولأهدمن»، وفي المصادر: «ولأنترعن منك» كلاهما بدل «وأسدن».

٨. في «س» والمطبوع: «إلا وهدمتها». وفي «ص» وحاشية «س»: «إلا أوحصها».

فَمَضَى الْعَبَّاسُ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا جَرَى، وَخَوْفَهُ مِنْ
الْمُكَاشَفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَحَامَاهَا وَيَفْتَدِيهَا بِرُكُوبِ كُلِّ صَعْبٍ وَذَلُولٍ؛
فَلَمَّا رَأَى ثِقَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: رُدُّ أَمْرَهَا إِلَيَّ حَتَّى أَعْمَلَ أَنَا مَا أَرَاهُ. فَفَعَلَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ ذَلِكَ، وَعَقَدَ عَلَيْهَا الْعَبَّاسُ^٢.

وَهَذَا إِكْرَاهٌ يَجُلُّ لَهُ كُلُّ مُحَرَّمٍ، وَيَزُولُ مَعَهُ كُلُّ اخْتِيَارٍ.
وَيَشْهَدُ بِصِحَّتِهِ مَا زُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِنْ قَوْلِهِ وَ قَدْ سُئِلَ عَنْ
هَذَا الْعَقْدِ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ذَلِكَ فَرْجٌ غَضِبْنَا عَلَيْهِ»^٣.

وَمَا الْعَجَبُ مِنْ أَنْ تُبَيِّحَ التَّقِيَّةَ وَالْإِكْرَاهَ وَالْخَوْفَ مِنَ الْفِتْنَةِ فِي الدِّينِ وَوُقُوعِ
الْخِلَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِمَنْ هُوَ الْإِمَامُ بَعْدَ الرَّسُولِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ الْمُسْتَحْلَفُ^٤
عَلَى أُمَّتِهِ أَنْ يُمَسِكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ، وَيُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنْهُ، وَيُظْهِرَ الْبَيْعَةَ لغيرِهِ،
وَيَتَصَرَّفَ بَيْنَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَيَنْفِذَ عَلَيْهِ أَحْكَامَهُ^٥، وَيَدْخُلَ فِي الشُّورَى الَّتِي هِيَ
بِدْعَةٌ وَضَلَالٌ وَظُلْمٌ وَمُحَالٌّ، وَمِنْ أَنْ يَسْتَبِيحَ لِأَجْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ [الْعَقْدِ]
عَلَى مَنْ لَوْ مَلَكَ اخْتِيَارَهُ لَمَا عَقَدَ عَلَيْهِ!؟

وَإِنَّمَا يَتَعَجَّبُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ لَا يُفَكِّرُ فِي الْأُمُورِ وَلَا يَتَأَمَّلُهَا وَلَا يَتَدَبَّرُهَا؛ [أَمَا مَنْ
فَكَّرَ فِي الْأُمُورِ وَتَأَمَّلَهَا وَتَدَبَّرَهَا، لَمْ يُحَرِّمْ مِنْ] دَلِيلٍ عَلَى جَوَازِ الْعَقْدِ، وَاقْتَضَى

١. في «س، ص» والمطبوع: - «السلام».

٢. راجع: الكافي، ج ٥، ص ٣٤٦، ح ٢؛ النوادر للأشعري، ص ١٢٩ - ١٣٠، ح ٣٣٢.

٣. الاستغاثة، ج ١، ص ٧٧؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٣٠.

٤. في المطبوع: «والمستخلف».

٥. في «س، ص» والمطبوع: «أحكام».

الحال له فِعْلٌ^١ أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنه عليه السلام لا يَفْعَلُ قَبِيحاً، و لا يَرْتَكِبُ مَأْتِماً.

و قد تُبَيِّحُ الضَّرُورَةُ أَكْلَ الْمَيْتَةِ و شُرْبَ الْخَمْرِ! فما الْعَجَبُ مِمَّا هُوَ دُونَهَا؟!
فَأَمَّا مَنْ جَحَدَ مِنْ عَقَلَةٍ أَصْحَابِنَا وَقَوَعَ هَذَا الْعَقْدَ، [فَإِنَّ وَقَوَعَ هَذَا الْعَقْدَ] و نَقَلَ
هَذَا الْبَيْتَ، و أَنَّهَا وَلَدَتْ أَوْلَاداً مِنْ عَمْرٍ، معلومٌ مشهورٌ،^٢ و لا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَّا
جَاهِلٌ أَوْ مُعَانِدٌ؛ و ما الْحَاجَةُ بِنَا إِلَى دَفْعِ الضَّرُورَاتِ و الْمُشَاهَدَاتِ فِي أَمْرِ لَهُ
مَخْرَجٌ مِنَ الدِّينِ صَحِيحٌ؟!^٣

١. في «س، ص» و المطبوع: «مثل».

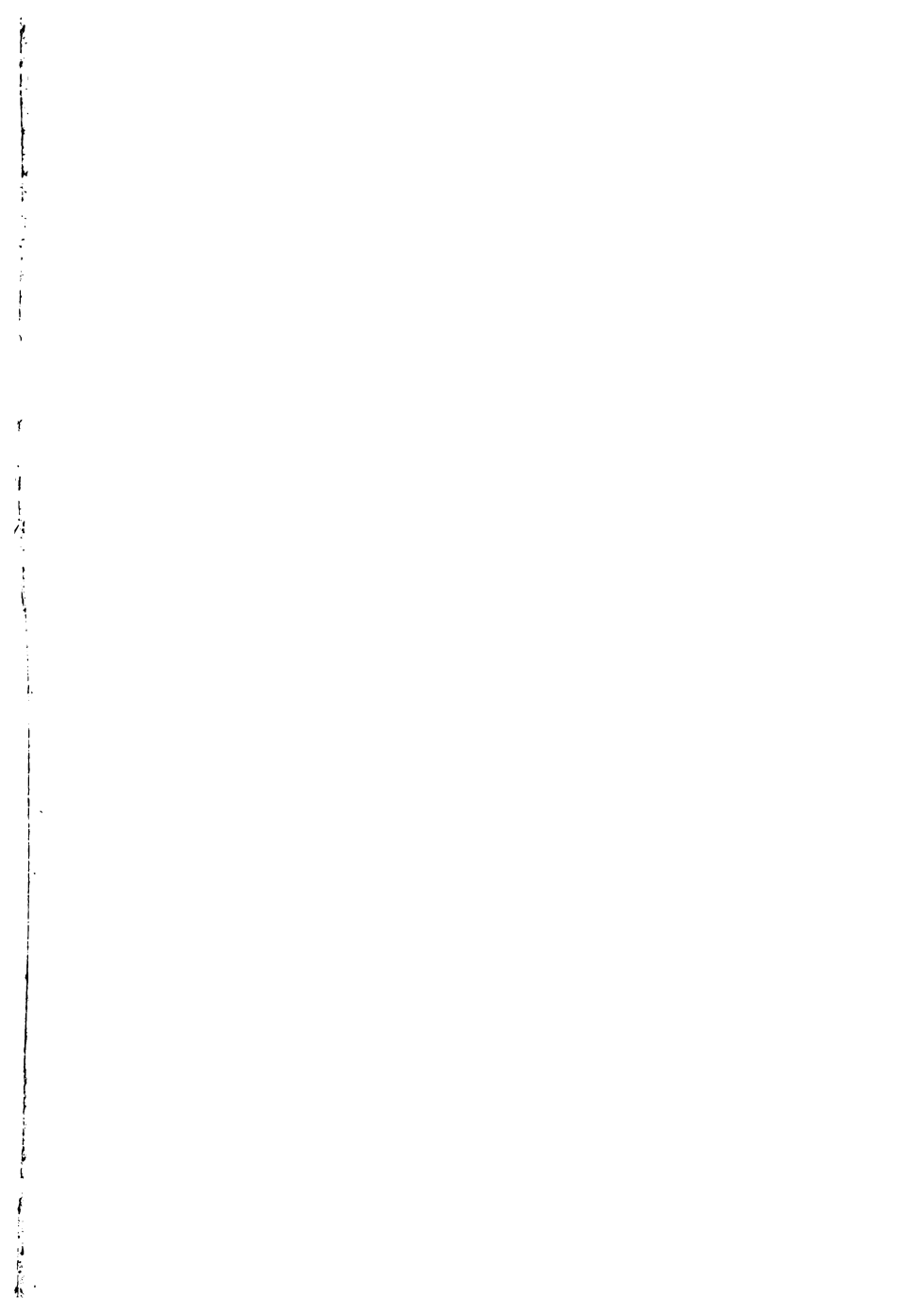
٢. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٣٦٢ - ٣٦٣؛ سنن الدارقطني، ج ٤، ص ٤٠؛ القاموس المحيط،

ج ٤، ص ٧١.

٣. في المطبوع: - «صحيح».

(٦٦)

المسألة في تفضيلِ فاطمة عليها السلام



مقدمة التحقيق

تعدّ فاطمة الزهراء عليها السلام في الوجدان الإسلامي شخصية ذات قدسيّة ومكانة خاصّة، فهي شخصيّة منقطعة النظير، و على الرغم من قصر عمرها إلا أنّها استطاعت أن تترك بصماتها على التاريخ، فصارت تعدّ في مصاف الشخصيات الإسلاميّة الكبرى.

و قد ساعد على ذلك بشكل كبير كلمات رسول الله صلّى الله عليه وآله في حقّها، والألقاب التي أضفاها عليها، فهي بضعة منه^١، و نور عينه، و ثمرة فؤاده^٢، وهكذا أخذ الرسول صلّى الله عليه وآله يرقى في وصفها و تعداد مناقبها، حتّى رفعها فوق نساء العالمين، فصارت سيّدة نساء العالمين بلا منازع^٣، و بذلك فاقت مريم، و آسية، و أمّها خديجة في الفضل و الرفعة.

و هذا بالطبع لا يعني أنّها ارتفعت بواسطة كلمات رسول الله صلّى الله عليه وآله فقط - و إن كانت هذه الكلمات مدعاة للرفعة - و إنّما كانت تستحقّ تلك الكلمات بجدارة، فوسمها الرسول صلّى الله عليه وآله بها، و جاءت كلماته في مكانها المناسب.

١. صحيح البخاري، ج ٤، ص ٢١٠.

٢. الأمالي للصدوق، ص ٥٧٥.

٣. راجع: المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٥٦.

محتوى الرسالة

و قد سُئِلَ الشريف المرتضى في هذه الرسالة من قِبَل جماعة عن فضل فاطمة الزهراء عليها السلام، و يبدو أنَّ هذا السؤال هو جزء من مجموعة أسئلة و جَهِوها إليه، فإنَّ الرسالة تبدأ هكذا: «و سألوا أيضاً؛» فإنَّه يظهر من هذا أنَّ السؤال المطروح هنا معطوف على أسئلة أخرى.

و يبدو أنَّ السائلين كانوا على مستوى ضئيل من المعرفة، حيث سألوا عن سبب تفضيل فاطمة الزهراء عليها السلام على سائر بنات رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ مع أنَّها في الحقيقة أفضل من جميع النساء، لا من أخواتها فقط؛ فإنَّ المتعارف و صفها بأنَّها سيِّدة نساء العالمين، لا سيِّدة بنات الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فحسب؛ و لذلك تحدَّث الشريف المرتضى في الجواب عن سبب تفضيلها على سائر النساء دون خصوص بنات الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من دون أن يصرِّح بخطأ السائلين في ذلك.

و في الجواب، و بعد أن بيَّن أنَّ المقصود بالفضل كثرة الثواب، تحدَّث عن تفضيل فاطمة الزهراء عليها السلام على النساء من خلال بحثين: أحدهما ثبوتيّ، و الآخر إثباتيّ.

أمَّا البحث الثبوتيّ، فقد بيَّن فيه أنَّ كثرة الثواب تحصل بطريقتين:

كميَّة، و ذلك من خلال الاستكثار من الطاعات.

و كيفية، و ذلك من خلال الإخلاص في العبادة، و الخضوع لله تعالى فيها، و القربة إليه، فإنَّه يمكن أن تربو طاعة واحدة مخلصمة على ثواب طاعات سنوات مديدة لأشخاص كثيرين.

وإذا كان الأمر كذلك، فما الإشكال في افتراض أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام قد استكثرت من العبادة كمّاً، وأخلصت لله تعالى فيها كيفاً، حتّى فاقت جميع النساء؟ وبنفس هذه الطريقة يمكننا الحديث عن فضيلة رسول الله صلى الله عليه وآله على سائر الخلق من نبيّ وغيره.

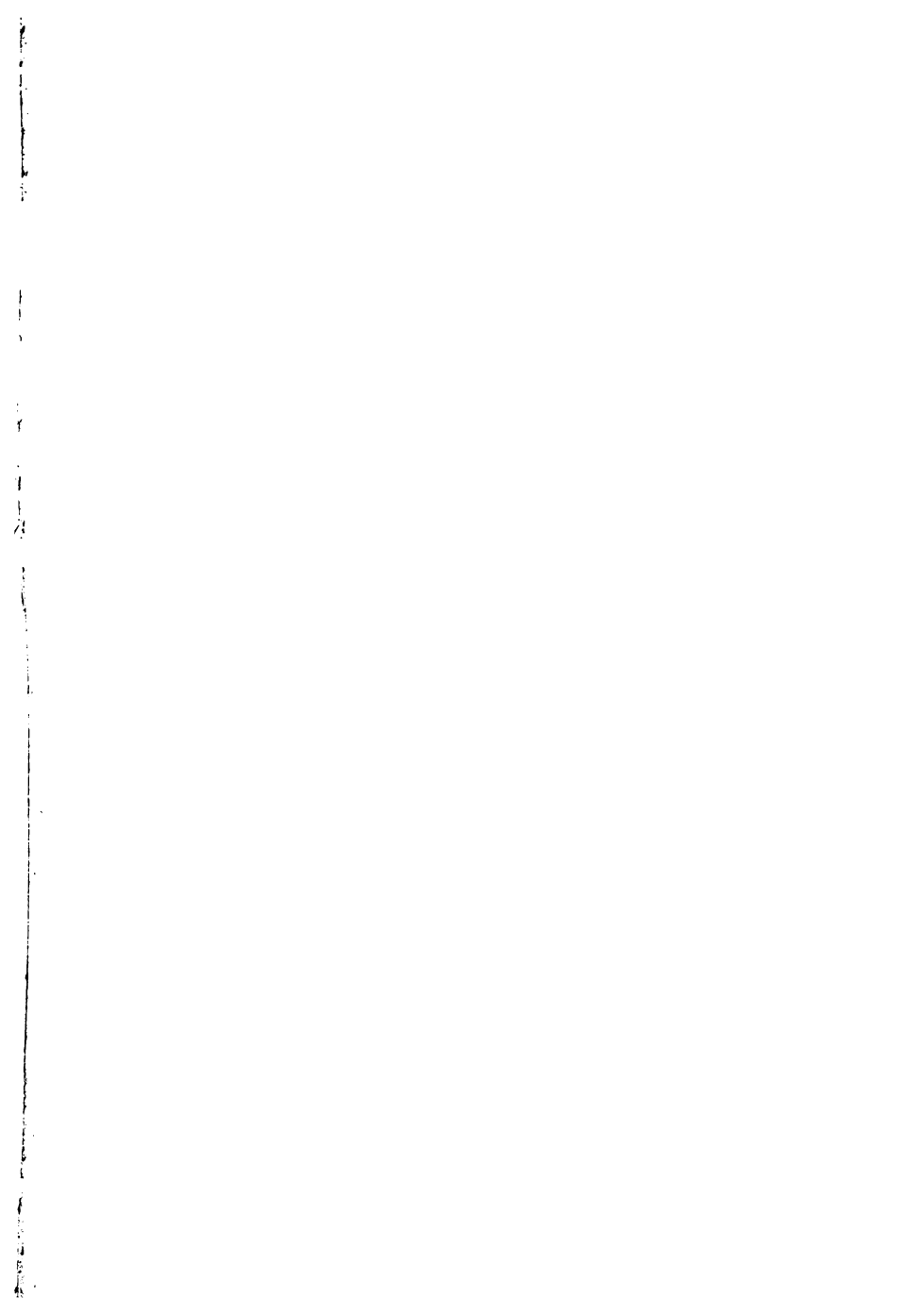
إذن لا استبعاد في إمكان أن يزيد ثواب فاطمة الزهراء عليها السلام على جميع النساء، فتكون أفضل منهنّ جميعاً.

وأما البحث الإثباتي، فقد قام الشريف المرتضى بإثبات أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام هي سيّدة النساء بلا منازع من خلال إجماع الإمامية على أنّها أفضل النساء، وأن زوجها أمير المؤمنين عليه السلام أفضل الرجال بعد الرسول صلى الله عليه وآله، وإجماع الإمامية حجّة.

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٧ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٥٤) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٤) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«س».



المسألة في تفضيلِ فاطمةَ عليها السلام

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

و سألوا أيضاً عن السيِّدةِ فاطمةَ عليها السلامُ فقالوا: ما وجهُ هذا الفضلِ المتفاوتِ على سائرِ بناتِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه و آله؟ و ما [الذي] يوجبُ ذلكَ وجوباً يُصحِّحُه^١ النظرُ؟ و ألا سَلَّمْتُمْ لغيرِها منهنَّ^٢ مثلَ ميراثِها^٣ صَلَّى اللهُ عليها؟ الجوابُ - و باللهِ التوفيقُ^٤ :-

إِعْلَمُ أَنَّ «الْفَضْلَ فِي الدِّينِ» إِنَّمَا هُوَ كَثْرَةُ الثَّوَابِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ وَ التَّبْجِيلِ، وَ الثَّوَابُ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالطَّاعَاتِ وَ فِعْلِ الْخَيْرَاتِ وَ الْقُرْبَاتِ.

وَ إِنَّمَا يَكْتَفُرُ بِاسْتِحْقَاقِهِ بِأَحَدٍ وَ جِهَيْنِ^٥؛ إِنَّمَا بِالِاسْتِكْثَارِ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ، أَوْ بِأَنْ تَقَعَ الطَّاعَةُ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْإِحْلَاصِ وَ الْخُضُوعِ لِلَّهِ تَعَالَى وَ الْقُرْبَةِ إِلَيْهِ يُسْتَحَقُّ بِهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ الثَّوَابِ الْكَثِيرِ؛ وَ لِهَذَا كَانَ ثَوَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى كُلِّ

١. في «س، ص» و المطبوع: «بصحيحة».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «منهن».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «يراثها».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «و باللهِ التوفيق».

٥. في «س، ص» و المطبوع: «الوجهين».

طاعةً بِصَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ يَفْعَلُهَا أَكْثَرَ مِنْ ثَوَابِ كُلِّ فَاعِلٍ مِثْلًا لِمِثْلِ تِلْكَ الطَّاعَةِ.
و إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُتَمَهِّدَةً فِي الْأُصُولِ، فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ تَكُونَ^٢ سَيِّدَةُ
النِّسَاءِ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ قَدْ انْتَهَتْ مِنَ الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ، ثُمَّ مِنْ
وَقُوعِهَا مِنْهَا^٣ عَلَى أَفْضَلِ الْوُجُوهِ الْمَوْجِبَةِ لِكَثْرَةِ الثَّوَابِ وَ تَضَاعُفِهِ؛ إِلَى^٤ الْحَدِّ
الَّذِي فَاقَتْ وَ فَضَّلَتْ عَلَى النِّسَاءِ كُلِّهِنَّ؟

و لَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: وَ مَا الْفَضْلُ الَّذِي بَانَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ سَائِرِ
الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ مِنْ نَبِيِّ وَ غَيْرِهِ؟ هَلْ كَانَ جَوَابُنَا لَهُ إِلَّا مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَابِنَا؟
فَوُجُوهُ زِيَادَةِ الْفَضْلِ لَا تُحْصَى وَ لَا تُحْصَرُ.

وَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُدَلَّ عَلَى أَنَّهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ كُلِّهِنَّ. وَ الْمُعْتَمَدُ فِي
الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ؛^٥ فَإِنَّهُمْ مُجْمِعُونَ بِإِخْلَافِ بَيْنَهُمْ^٦
عَلَى أَنَّهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، كَمَا أَنَّ بَعْلَهَا^٧ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ الرِّجَالِ بَعْدَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

١. في «س، ص» و المطبوع: «منها».

٢. في النسخ الثلاث: «أن يكون». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمطبوع.

٣. في «س، ص» و المطبوع: - «منها».

٤. في «ج، ص»: - «إلى».

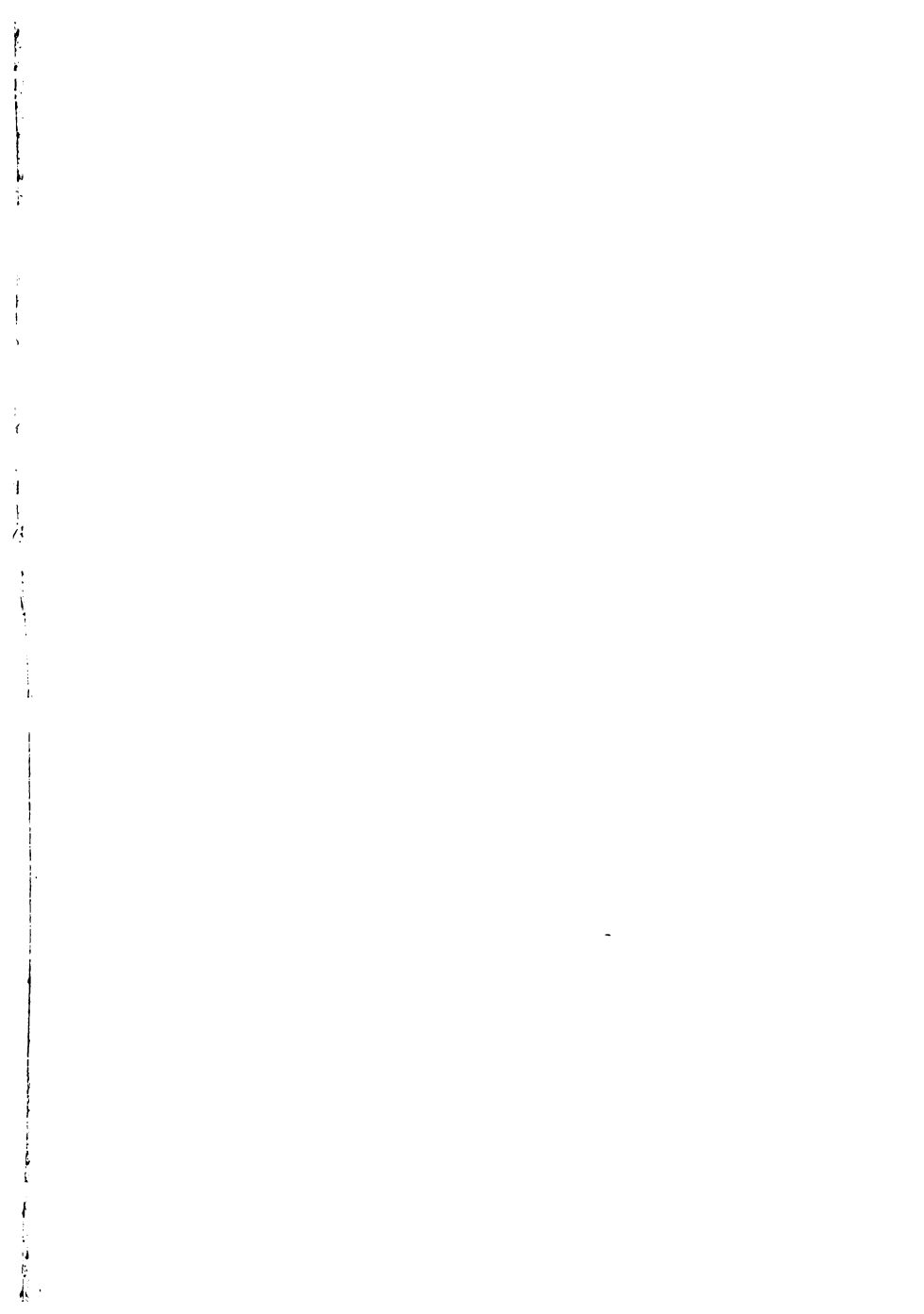
٥. في «س» و المطبوع: - «عليه». و في «ص»: «عليهم».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «فيها».

٧. في النسخ الثلاث و المطبوع: «بعله»، و هو سهو واضح.

(٦٧)

مَسْأَلَةٌ فِي فِدَاكَ



مقدمة التحقيق

لقد أثار النزاع الذي وقع بين السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام والخليفة الأوّل حول فدك بحوثاً و نزاعات كلاميّة عديدة، فقد أخذ الشيعة على الخليفة عدم تصديقه لكلام فاطمة الزهراء عليها السلام في أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَحَلَهَا فِدْكَاً فِي حَيَاتِهِ، مع علمه بعصمتها، و أنّها من أهل البيت عليهم السلام، و أنّها سيّدة نساء العالمين.

و قد تعرّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى هذا البحث، حيث افترض سؤالاً، و خلاصته: أنّه من أين كان يجب على الخليفة أن يعلم بعصمة فاطمة الزهراء عليها السلام؟ و لو افترضنا أنّه كان لديه طريق إلى العلم بذلك، فمن قال إنّه يجب عليه النظر في ذلك الطريق؟ فليس كلّما وُجد طريقٌ إلى العلم بشيء، و جب النظر فيه.

و أجاب بجوابين:

الأوّل: جواب مبناي، و هو أنّ الخليفة الأوّل لم يكن هو الإمام، بل الإمام هو أمير المؤمنين عليه السلام، و بذلك لا يحقّ للخليفة أن يحكم في مسألة فدك أساساً، حتّى يقال: إنّّه لم يكن يعلم بعصمة فاطمة الزهراء عليها السلام، و لذلك لم يحكم لصالحها.

الثاني: على فرض التنزّل و التسليم بأنّ للخليفة حقّ الحكم في هذه المسألة، فنقول: كان يجب عليه أن يعلم بعصمة فاطمة الزهراء عليها السلام كي يحكم

لصالحها من دون الحاجة إلى بيّنة، وقد كان له طريق إلى العلم بذلك، فإنّ الدليل على عصمتها منصوص موجود، و كان يجب عليه النظر في هذا الدليل؛ لأنّه إذا تمكّن الحاكم من معرفة صدق المدّعي، وجب عليه النظر في ذلك.

و الجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى كان يرى أنّ لكلّ من الأصول والفروع التي عليها الإماميّة أدلّة قطعيّة واضحة، وأنّ التوصل إلى العلم بذلك أمر ممكن، وأنّه لا مجال إلى الظنّ في ذلك، فيجب النظر في تلك الأدلّة ليحصل العلم^١، ولذلك كان برأيه أنّه يجب على الخليفة النظر في دليل عصمة فاطمة الزهراء عليها السلام، و تحصيل العلم واليقين بذلك، و لا عذر له في ذلك.

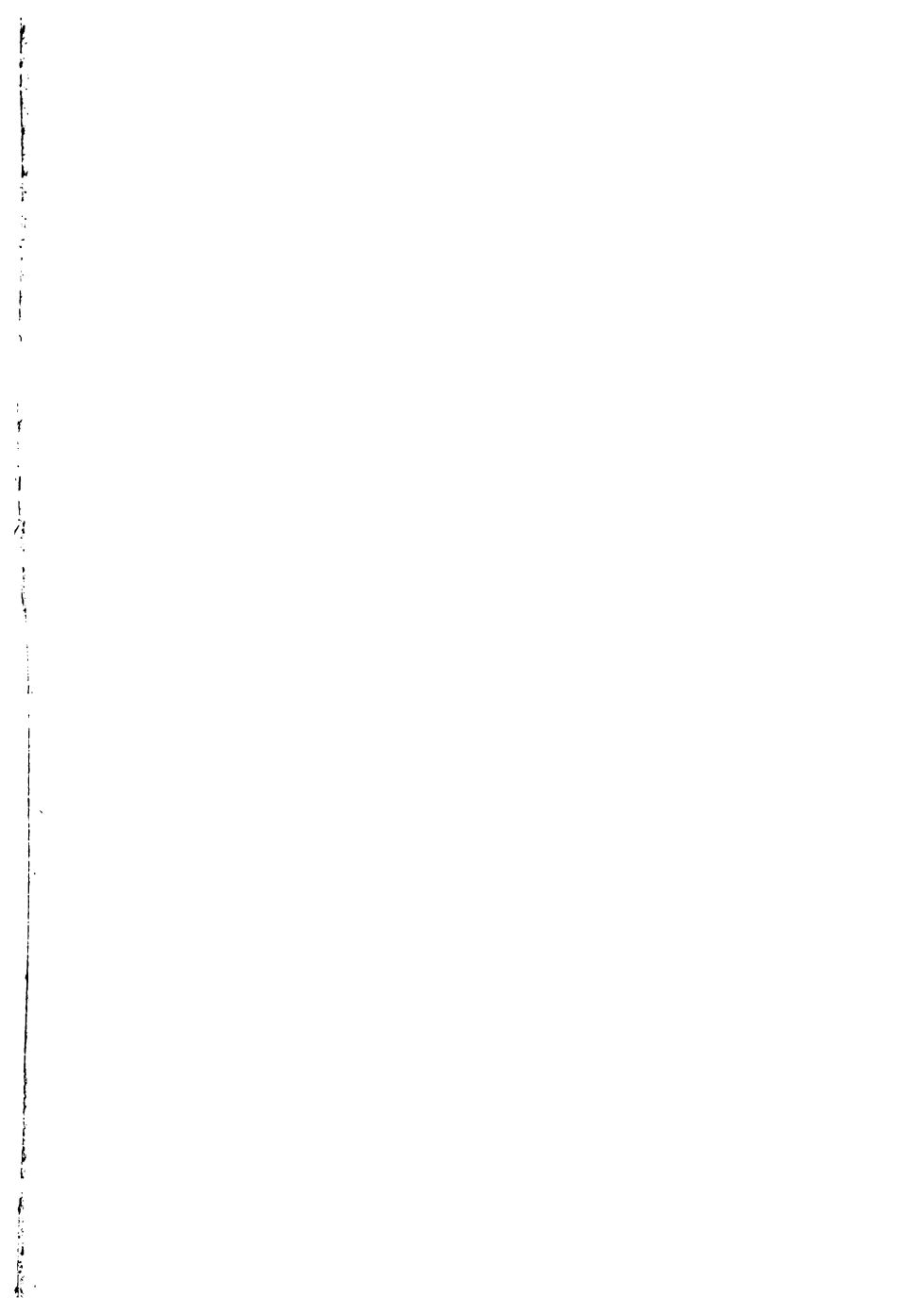
و في الختام أجاب الشريف المرتضى عن إشكال، وهو: إنّما يجب على الحاكم النظر في بيّنة المدّعي فيما لو طالبه المدّعي بذلك، و فاطمة عليها السلام لم تطالب أبا بكر بالنظر في بيّنتها و هي دليل عصمتها، فلم يجب عليه النظر في ذلك الدليل. فأجاب بأنّ ما وقع في الخارج و ما جرى هو أنّ أبا بكر كان له طريق إلى العلم بعصمتها عليها السلام، و كان يجب عليه النظر فيه و إن لم تطلب منه ذلك. ولكن في الإشكال الأخير طرح افتراض آخر، و هو أنّ فاطمة عليها السلام لم تكن لديها بيّنة ظاهرة على دعواها، ففي هذا الصورة يجب أن نجيب بما يتناسب مع هذا الافتراض فنقول: كان يجب على فاطمة عليها السلام أن تنبّه أبا بكر على دليل عصمتها كي ينظر فيه. ولكن بما أنّ أساس الافتراض الذي بُني عليه الإشكال غير صحيح لذلك لم يجب عليها التنبيه على دليل عصمتها؛ لوضوحه. هذا ما ظهر لنا من جواب الشريف المرتضى على الإشكال الأخير.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص

١٤١ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٤٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».



مَسْأَلَةٌ فِي قَدِّكَ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: إِذَا كُنْتُمْ تُحْطِئُونَ أَبَا بَكْرٍ فِي مَنْعِهِ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ مِنْ أَنْ يُسَلَّمَ إِلَيْهَا فَدَكَ عَلَى جِهَةِ النَّحْلَةِ، وَ أَنْ يَقْبَلَ فِيهَا دَعْوَاهَا؛ لِأَجْلِ عِصْمَتِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَ أَنَّ الْمَعْصُومَ الْمَقْطُوعَ عَلَى صِدْقِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ، فَمِنْ أَيْنَ أَنْ^١ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَعْلَمُ عِصْمَتَهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِذَلِكَ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَهُ؛ فَإِذَا فَرَطَ فِيهِ مَعَ قِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ كَانَ مَلُومًا.

قِيلَ لَكُمْ: وَ مِنْ أَيْنَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَهُ، وَ لَوْ كَانَ إِلَيْهِ طَرِيقٌ وَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ؟ فَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ طَرِيقٌ وَ جَبَّ عَلَيْنَا أَنْ نَعْلَمَهُ.

الجواب:

أما^٢ أبو بكرٍ فليس له على الحقيقة الحكم على فاطمة عليها السلام و لا لها، فيجب^٣ أن يعلم عِصْمَتَهَا لِيَعْلَمَ وَ جُوبَ الْحُكْمِ بِمَا تَدْعِيهِ، وَ الْأَحْكَامُ إِلَى الْإِمَامِ

١. في «س، ص» و المطبوع: - «أن».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «فأما».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «و يجب».

الذي هو غيره، فصَارَ المنعُ منه لها عليها السلامُ مِنْ فَدَكَ بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى كُلِّ حَالٍ.
 لَا سِيَّمَا وَأَبُو بَكْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ إِمَامَ ذَلِكَ الزَّمَانِ هُوَ بَعْلُهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ مَا فَسَّحَ^١
 لَهَا فِي^٢ الْمُطَالَبَةِ إِلَيْهِ بِفَدَكَ إِلَّا وَ هِيَ مُسْتَحَقَّةٌ؛ وَ مَعْرِفَتُهُ بِإِمَامَتِهِ وَاجِبَةٌ لَا مَحَالَةَ
 بِهَا شُبْهَةٌ.

فَإِذَا قِيلَ: لَوْ قَدَّرْنَا أَنَّهُ^٣ الْإِمَامُ وَ الْحَاكِمُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، أَيْ جِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ
 عَصْمَةَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَمْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟ فَإِنْ جَوَّزْتُمْ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ
 بِالْعَصْمَةِ، فَقَدْ عَدَّرْتُمُوهُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ وَ الْفَرَضِ فِي مَنَعِهَا فَدَكَ.^٤ وَإِنْ أَوْجَبْتُمْ الْعِلْمَ
 بِالْعَصْمَةِ، فَبَيَّنَّا مِنْ أَيِّ وَجْهِ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؟

قُلْنَا: إِذَا قَدَّرْنَا الْمَسْأَلَةَ هَذَا التَّقْدِيرَ - الَّذِي هُوَ بِخِلَافِ الْحَالِ الَّتِي جَرَتْ عَلَيْهَا -
 فَالْجَوَابُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَ عَلَيْهَا، بَأَنَّ قَدَّرْنَا
 صِحَّةَ إِمَامَتِهِ، وَ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ دَلَّ عَلَى عِصْمَتِهَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا، فَيَجِبُ عَلَيْهِ
 أَنْ يَعْلَمَ هَذِهِ الْحَالَ مِنْهَا؛ حَتَّى إِذَا ادَّعَتْ أَمْرًا وَجَبَ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهَا؛ لِلْعِلْمِ بِصِدْقِهَا.
 وَ مَعْلُومٌ أَنَّهَا ادَّعَتْ فَدَكَ.^٥

وَ لِأَبِي بَكْرٍ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِصِدْقِهَا فِي دَعْوَاهَا؛ بَأَنَّ يَنْظُرُ فِي الدَّلِيلِ الَّذِي نَصَّهُ
 اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عِصْمَتِهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهِ لِيَعْلَمَ صِدْقَهَا وَ يَجِبَ^٦ التَّسْلِيمُ إِلَيْهَا؛

١. أي أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. في «س، ص»: «من في». و في المطبوع: «من».

٣. أي أبو بكر.

٤. في «س، ص» و المطبوع: «من منعها في فدك» بدل «في منعها فدك».

٥. في النسخ: «فدكاً».

٦. كذا، و الأنسب: «و وجوب».

لأنه لا خلاف في أن الخصم إذا ادعى بيئته عند الحاكم، فيجب على الحاكم أن ينظر في بيئته؛ ليغلب في ظنه ثبوت الحق له فيقتضي له^١ به.

ومعلوم أن الظن لا حكم له مع إمكان العلم؛ وإذا تمكن الحاكم من أن يعلم صدق المدعي، وجب أن ينظر في ذلك ليعلم بحسب علمه، كما وجب عليه النظر فيما يؤدي إلى^٢ غلبة الظن من بيناته^٣، وإذا لم يفعل فقد فرط.

فإذا قيل: المدعي عند الحاكم لحقه إنما يلزم الحاكم^٤ النظر في بيئته التي أشار إليها المدعي^٥ وعينها^٦، وطالب الحاكم بالنظر^٧ فيها؛ و فاطمة عليها السلام ما طالبت أبا بكر بالنظر فيما يجري مجرى البيئته لها من دليل عصمتها، فكيف يجب عليه النظر في ذلك؟

قلنا:^٨ إذا كنا نقدر حالاً لم يكن - والحال الجارية على ما ذكرنا يقتضي وجوب التسليم لما ادعته و ترك المعارضة فيه، فإذا قدرنا حالاً أخرى لم يتفق - قدرنا ما يليق بها، فقلنا: [إذا] ادعت فاطمة عليها السلام فدكاً عند حاكم له أن يحكم بين

١. في «س، ص» و المطبوع: - «فيقتضي له».

٢. في «ج» و حاشية «س»: «يؤدي به إليه». و في «ص»: «يرويه إليه».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «بيناته».

٤. في «س، ص» و المطبوع: - «لحقه إنما يلزم الحاكم».

٥. كذا، و الأنسب حذف كلمة «المدعي»؛ للاستغناء عنها بما تقدم.

٦. في «س، ص» و المطبوع: «أسند إليها المدعي و يمينها» بدل «أشار إليها المدعي و عينها».

٧. في «ج»: «الحاكم النظر». و في «س، ص» و المطبوع: «الحكم بالنظر»، كلاهما بدل «الحاكم بالنظر».

٨. في «ص» و حاشية «س»: «ظناً».

المُسلِّمينَ، و لم يَكُنْ لها بَيِّنَةٌ ظاهِرَةٌ^١ تَقْتَضِي غلبَةَ الظَّنِّ من شَهادَةِ، وَجَبَ عليها
 أن تُبَيِّنَ^٢ الحاكِمَ على أن جِهَةَ وجوبِ تسلِيمِهِ^٣ الحَقَّ إليها هو^٤ دليلُ عِصْمَتِها،
 و تُشِيرُ^٥ أيضاً إلى الدليلِ بَعِينِهِ؛^٦ حَتَّى يَكُونَ بَيْنَ النَظَرِ فِيهِ^٧ و وقوعِ العِلْمِ له
 و وجوبِ التسلِيمِ، و يَبَيِّنُ لزومَ التَقْصِيرِ إِيَّاهُ^٨.
 و هذا واضِحٌ لِمَن تَأَمَّلَهُ.

١. في المطبوع: - «ظاهرة».

٢. في «س» و المطبوع: «ينبئه».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «تسليم».

٤. في «س، ص» و المطبوع: «و هو».

٥. في «ج، ص»: «و تشير».

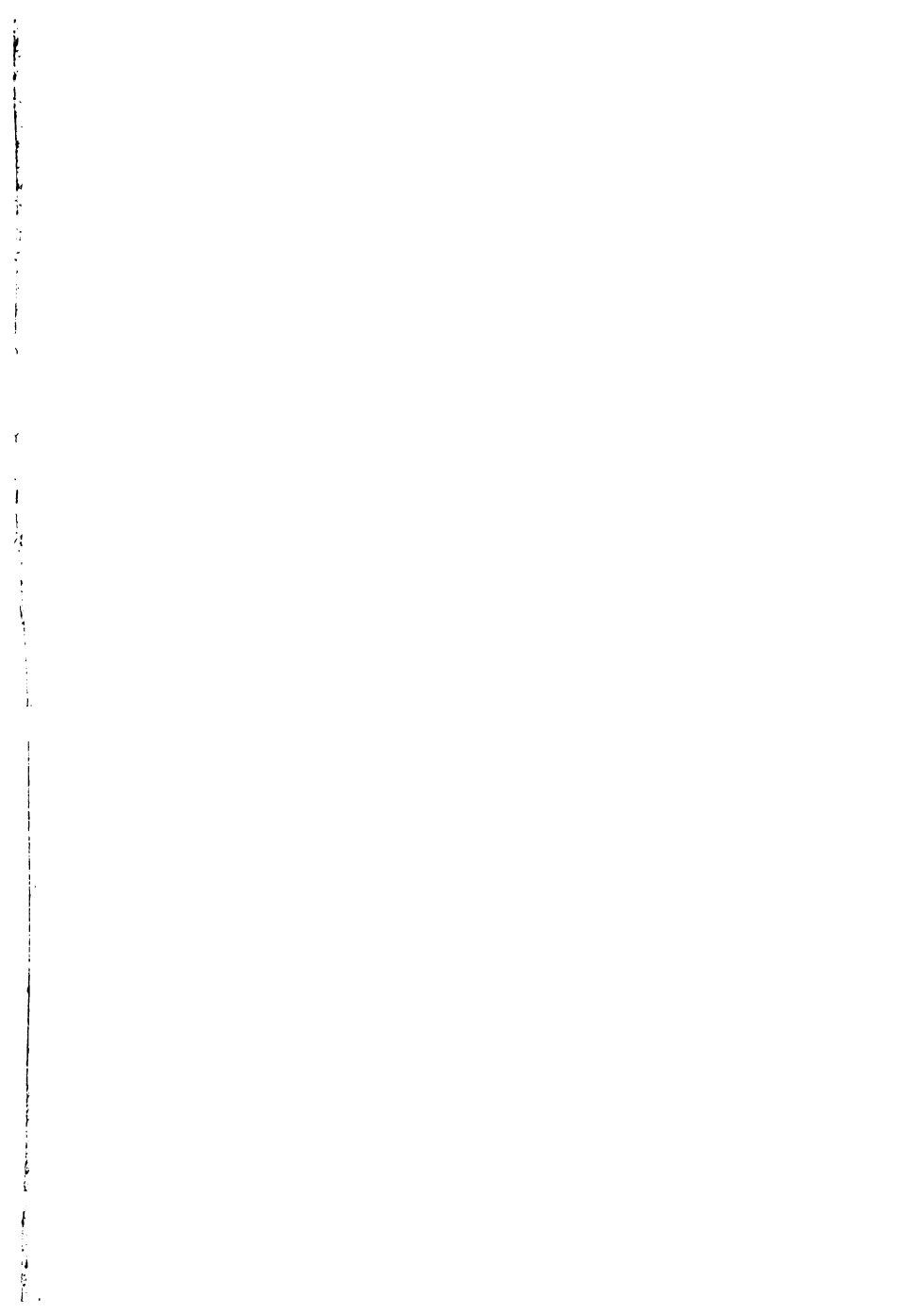
٦. في «س» و المطبوع: «يبينه».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «إليه».

٨. أي: و بين أن يلزمه التقصير.

(٦٨)

مسألة في صحّة حملِ
رأسِ الحُسَيْنِ عليه السلام إلى الشامِ



مقدمة التحقيق

لقد كان لمقتل الحسين عليه السلام و ما جرى عليه من أحداث مأساوية وقع كالصاعقة على المسلمين، فقد كان ما حصل في يوم عاشوراء أمرًا لا يُصدّق بكلّ المعايير؛ فكيف يمكن التعامل مع سيّد شباب أهل الجنّة وريحانة رسول الله صلّى الله عليه وآله و أحد أهل البيت عليهم السلام بكلّ هذه القسوة و الفضاة و الجفاء؟! و قد جرّ هذا الحدث المُرعب إلى طرح تساؤل كلامي، و هو أنّه كيف يمكن الله تعالى عدوّه من وليّه ليفعل به أشنع الأفعال؟! أليس هذا أمرًا قبيحًا، و نوعًا من الإعانة على الظلم؟

و قد كان لوقعة كربلاء صور مأساوية كثيرة، و يبدو أنّ إحدى تلك الصور التي أثارت السائل الذي طرح السؤال على الشريف المرتضى، و حاول التشكيك فيها هي صورة حمل الرأس الشريف إلى الشام، فقد سأل عن صحّة هذه الحادثة تاريخيًا، و عن الوجه فيها.

و الظاهر أنّ مراده من الوجه - كما سوف يتّضح من جواب الشريف المرتضى - هو السؤال عن البحث الكلامي المتقدّم حول كيفية إمكان أن يُمكن عدوّ الله من وليّه.

و قد أجاب الشريف المرتضى أولاً بأنّ خبر حمل الرأس الشريف قد أطبق عليه جميع الرواة و المصنّفين حول يوم الطفّ، و هذا يعني أنّه خبر معتبر و قابل

للاعتقاد، و أنه لا يصحّ التشكيك في هذه الحادثة، و لو كان خبر واحد لأشار إليه الشريف المرتضى، كما هي عادته عندما يُسأل عن قضايا و إشكالات مأخوذة من الأخبار.

و بعد ذلك أجاب على الإشكال الكلامي، و ذلك من خلال بيانين:

الأول: جواب نقضي، و هو أنّ حمل الرأس الشريف ليس أفضع و أقيح شيء حصل في مأساة كربلاء، بل قد حصل آنذاك ما هو أفضع و أقيح، و هو نفس قتل أبي عبد الله عليه السلام، فإنّ قبح هذا الفعل لا يُوزن به شيء، و قد مكّن الله تعالى منه، كما مكّن أيضاً من قتل أمير المؤمنين عليه السلام، و لا يمكن لأحد إنكار هذه الوقائع تاريخياً. إذن تمكين عدوّ الله من وليّه قد وقع في التاريخ، و لو أمكن لأحد إنكار حمل الرأس الشريف إلى الشام لأجل قبحه، لم يمكنه إنكار أصل قتل الحسين، أو أمير المؤمنين عليهما السلام.

والثاني: جواب حلّي، و هو أنّ من شرط التكليف التمكين من القبيح، و عدم الحيلولة بين المكلف و بين القبيح، فإنّ الإنسان مختار في أفعاله، و هذا الاختيار شرط للتكليف، فإنّ المضطرّ لا يحسن تكليفه، و لذلك شاءت إرادة الله تعالى أن لا يحول بين الإنسان المختار و بين ما يريد فعله من حسن أو قبيح، فلم يمنع من الأعمال القبيحة التي وقعت في حادثة الطف، من قتل أبي عبد الله عليه السلام، و حمل الرأس الشريف إلى الشام.

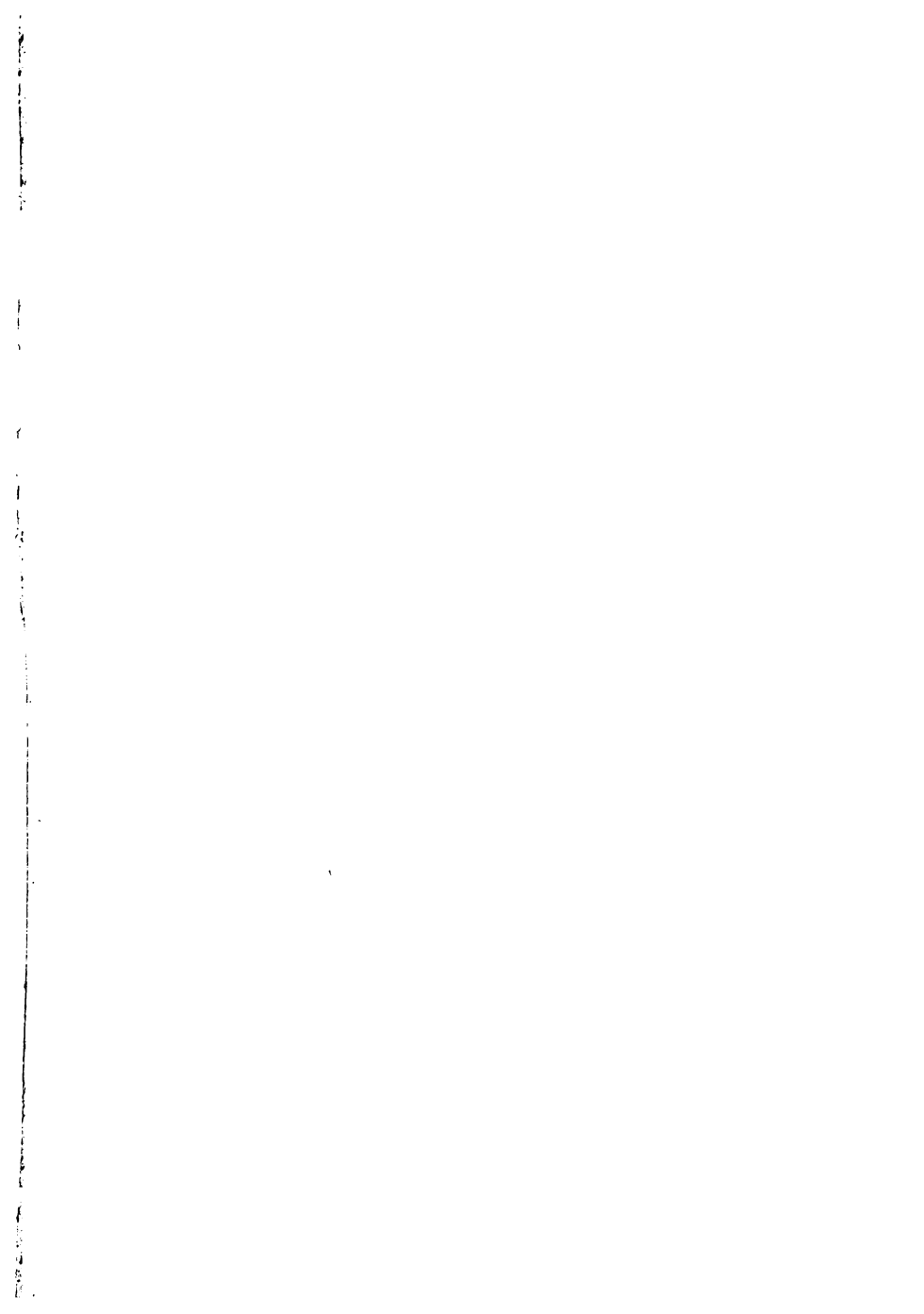
هذا، و قد أشار ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) إلى هذه الرسالة و نسبها إلى الشريف المرتضى.^١

و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٠ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

١. مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ٣، ص ٢٣١.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».



[مسألة في صحة حمل]

رأس الحسين عليه السلام إلى الشام [

[بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: هل ما روي من حمل رأس مولانا الشهيد أبي عبد الله عليه السلام إلى الشام صحيح؟ وما الوجه فيه؟!

الجواب: هذا أمر قد رواه جميع الرواة والمُصنِّفين في يوم الطف^١، وأطبَقوا عليه.

وقد رَووا أيضاً أنَّ الرأس أُعيدَ بعدَ حملِهِ إلى هُنَاكَ، ودُفِنَ مع الجسدِ بالطَّفِّ. فإن تَعَجَّبَ مُتَعَجِّبٌ مِنْ تَمَكِينِ اللّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ [مع كِبَرِ] ^٢ فُحْشِهِ وَعَظَمِ قُبْحِهِ، فَلَيْسَ حَمَلُ الرَّأْسِ إِلَى الشَّامِ بِأَفْحَشَ ^٣ وَلَا أَقْبَحَ مِنَ الْقَتْلِ نَفْسِهِ، وَقَدْ مَكَّنَ اللّهُ تَعَالَى مِنْهُ، وَ [مَكَّنَ] مِنْ قَتْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ قَتَلَهُ. ^٤

وَمِنْ شَرَطِ التَّكْلِيفِ التَّمَكِينُ مِنَ الْقَبِيحِ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ، وَ [أَنْ] لَا يَحْوَلَ اللّهُ

١. في «ص»: «يوم الظفر».

٢. في جميع النسخ و المطبوع بدل ما أضفناه: «من»؛ و الظاهر أنه من سهو أقلام النُسخ.

٣. في «س» و المطبوع: «أفحش».

٤. في «س» و المطبوع: - «مَنْ قَتَلَهُ». و راجع تفصيل الكلام حول موضوع تمكين أعداء الله من أهل البيت عليهم السلام، في: «مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام و عدم نصرتهم» المتقدمة.

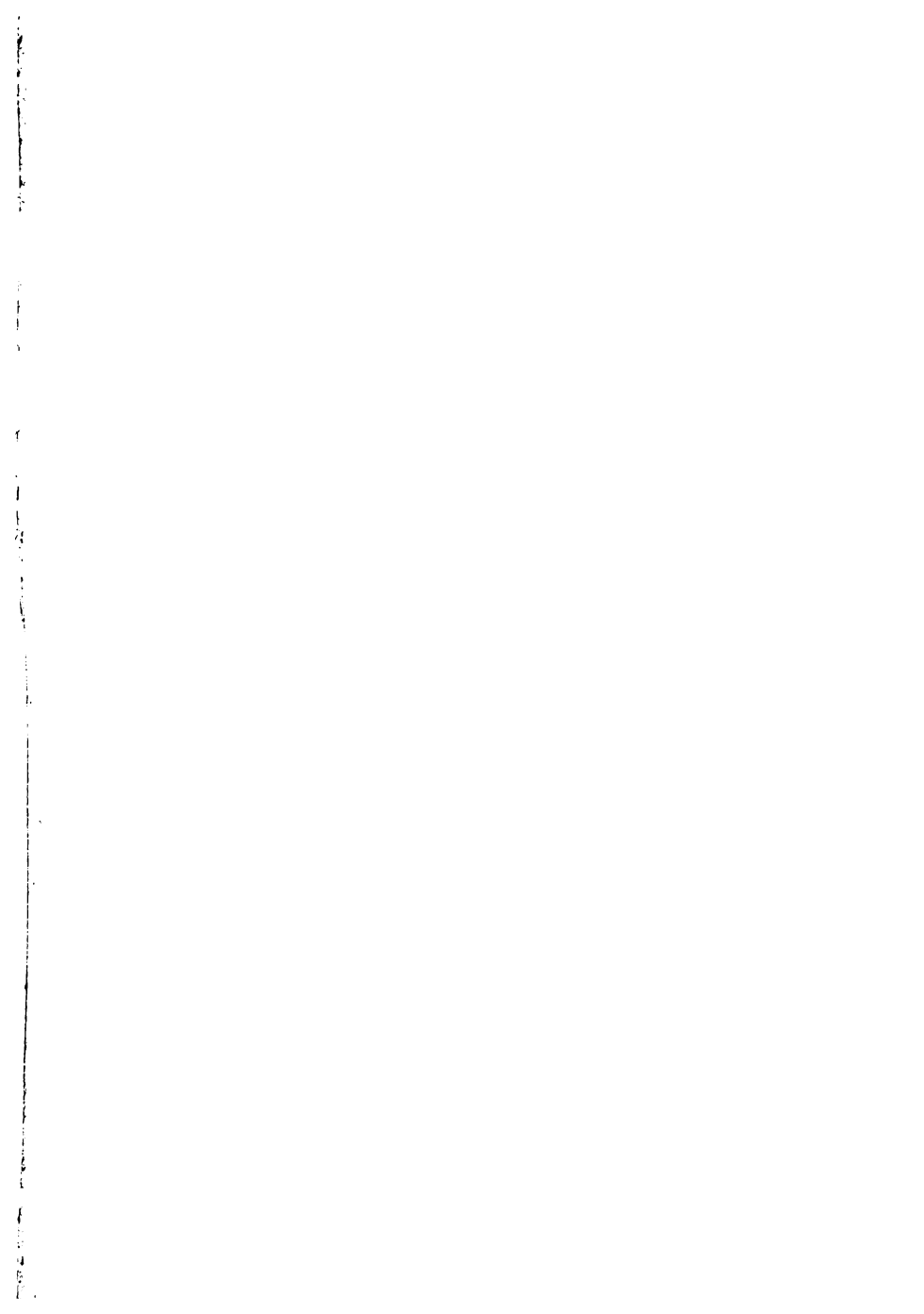
تَعَالَى بَيْنَ الْمُكَلَّفِ وَ بَيْنِهِ، وَإِنَّمَا تُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ ^١ كَمَا تُمَكِّنُ فِي ^٢ دَارِ التَّكْلِيفِ مِنْ
كُلِّ قَبِيحٍ مِمَّا يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ.

١. أي من قتل أمير المؤمنين و الحسين عليهما السلام.

٢. في «ص» و حاشية «س»: «من».

(٦٩)

رسالة في غيبة الحجة



مقدّمة التحقيق

تعرّض الإماميّة في عصر الغيبة إلى هجوم واسع من قبَل متكلّمي المدارس الكلاميّة المناوئة لهم، حيث استغلّ أولئك المتكلّمون هذا الظرف لتسديد ضربات - تصوّروا أنّها موجّعة - إلى جسد الإماميّة؛ و لكن تمكّن علماء الإماميّة من التصدي لتلك الهجمة، فقاموا بتبيين أسباب الغيبة، والظروف التي أدّت إليها.

وعندما وصلت النوبة إلى الشريف المرتضى، أدلى بدلوه في هذه المسألة، فجاء برأي جديد، وهو عدم الحاجة إلى بيان سبب الغيبة؛ فما دام الإمام الغائب عليه السلام معصوماً، فلا يوجد مبرّر للبحث عن السبب لتوجيهه و تبرير غيبته؛ فإنّ عصمته ضامنة لصحة غيبته، وبذلك سوف لن تبقى فائدة وراء البحث عن أسباب الغيبة سوى الاستظهار على الخصم، و ردّ شبهاته و كلامه، وإنّ ذكر تلك الأسباب سوف يكون تبرّعاً و فضلاً من الإماميّة^١.

و أمّا الرسالة محلّ البحث فتحتوي على البحث المتقدّم، كما تطرّق مؤلّفها إلى بحوث أخرى من جملتها الاستدلال على الحاجة إلى الإمام في كلّ عصر والاستدلال على عصمته، ثمّ قام ببيان سبب الغيبة، و أجاب على بعض الإشكالات المتعلقة بها.

نسبتها إلى المؤلف

و الجدير بالذكر أنه إذا قارنا بين مباحث هذه الرسالة و مباحث رسالة المقنع في الغيبة، لوجدنا تطابقاً مدهشاً بين مباحث الرسالتين؛ فليس الاختلاف بينهما إلا في الإجمال و التفصيل. فهل قام الشريف المرتضى باختصار رسالة المقنع في الغيبة المختصرة في حد ذاتها؟ و ما الحاجة الداعية إلى ذلك؟ أو قام شخص آخر بتأليف هذا المختصر؟

ثم إن الذي يدعو إلى الشك في نسبة الرسالة، هو أن الشريف المرتضى قد ذكر بحثاً مبتكراً حول الغيبة في موضعين على الأقل من رسائله، وأكد في كلا الموضعين على أنه من إبداعاته و ابتكاراته^١؛ لكن نرى أن هذا البحث قد ذكر في الرسالة محلّ البحث بعينه، إلا أن المؤلف لم يُشر إلى أنه من إبداعاته؛ فلو كانت الرسالة للشريف المرتضى حقاً، لذكر أنه كذلك، كما أشار إلى ذلك في الموضعين الآخرين.

و ذلك البحث هو أن أولياء الإمام عليه السلام ينتفعون به حتى في حال غيبته؛ فإنهم مع علمهم بوجوده و وجوب طاعته فلا بد أن يخافوه و يهابوه عند ارتكاب المعاصي، و يخافوا تأديبه لهم، فيكثر منهم فعل الواجب، و يقلّ منهم ارتكاب القبيح، أو يكونوا أقرب إلى ذلك^٢.

إذن ينبغي التعامل بحذر مع نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، على الرغم من أنه ليس فيها مطلب جديد؛ فإن كل ما فيها مذكور في المقنع كما تقدّمت الإشارة إلى ذلك.

و نظراً لوضوح مطالب هذه الرسالة، و الاستغناء عنها برسالة المقنع، لذلك أعرضنا عن تلخيص محتواها.

١. المقنع في الغيبة (قسم الزيادة)، ص ٧٤؛ رسالة فضل في الغيبة القادمة، ص ١٤٥.

٢. المصدران السابقان.

هذا وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في طهران سنة ١٣١٥ هـ في ضمن كلمات المحقّقين، ص ٥٣١، باسم: «مسألة وجيزة في الغيبة». و طبعت في ضمن المجموعة الرابعة من نفائس المخطوطات، سنة ١٩٥٥م باسم: «مسألة وجيزة في الغيبة» بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، كما طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٩١ باسم: «رسالة في غيبة الحجّة». و طبعت أيضاً في ضمن مسائل المرتضى، ص ١٥٤ باسم: «مسألة في الغيبة». و أُعيدت طباعة ما حقّقه الشيخ آل ياسين من قِبَل الروضة الكاظمية المقدّسة سنة ١٤٣٦ هـ.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٥؛ نُسخت في عام ١٠٤٨ هـ، و لم يُعلم اسم ناسخها. و تشاهد في هوامشها علامات التصحيح والمقابلة. و الرسالة تقع في الصفحات (٢ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٣٨ - ١٤١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٣٥٣ - ٣٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٦ - ٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٥٠ - ٥٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٣٢ - ٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٧. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٤٤ - ٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».

٨. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٢٢ - ١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/١٠؛ تقع في الصفحات (١ - ٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ف».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحات (٧١ - ٧٨) من المجموعة.

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٤؛ نسخها «عبد المجيد بن محمّد مهدي» في عام ١٢٤٣هـ. و الرسالة تقع في خمس صفحات.

٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٧٣ - ٢٧٥) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٤٨ - ٥٣) من المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٠٥ - ٢١٧) من المجموعة.

٦. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٣؛ تقع في الصفحات (٣٤ - ٣٨) من المجموعة.

٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٨١ - ٨٥) من المجموعة.

[رسالة في غيبة الخجة^١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدَ مُرْتَبِطٍ^٢ لِلنَّعْمِ، مُسْتَدْفِعٍ^٣ لِلنَّعَمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ الْعَرَبِ
وَالْعَجَمِ، الْمَبْعُوثِ إِلَى سَائِرِ الْأُمَمِ، مُحَمَّدٍ، وَ عَلَى آلِهِ الطَّاهِرِي النَّسَمِ، الظَّاهِرِي
الْفَضْلِ وَالكَرَمِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْمُخَالِفِينَ لَنَا^٤ فِي الْإِعْتِقَادِ يَتَوَهَّمُونَ صُعُوبَةَ الْكَلَامِ عَلَيْنَا فِي الْغَيْبَةِ
وَسُهُولَتَهُ عَلَيْهِمْ، وَ لَيْسَ بِأَوَّلِ اعْتِقَادٍ جَهْلٍ اعْتَقَدُوهُ، وَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ يَبِينُ^٥ عَكْسُ
مَا تَوَهَّمُوهُ.

بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْغَيْبَةَ فَرَعٌ لِأَصُولٍ؛ إِنْ صَحَّتْ فَالْكَلامُ فِي الْغَيْبَةِ أَسْهَلُ شَيْءٍ
وَ أَوْضَحُهُ - إِذْ هِيَ مَبْنِيَّةٌ^٦ عَلَيْهَا - ، وَ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فَالْكَلامُ فِي الْغَيْبَةِ

-
١. في «أ، ب، ج، د، س، ص»: «ووجدت في كتبه رحمه الله مسألة وجيزة في الغيبة لأعلم (في «ج»، د، ص»: «ولا أعلم بها») من كلام مَنْ هي؟ فكتبتها (في «ج»): «فكتبت». وفي «د، ص»: «فكتب» على وجهها، وهي». وفي «ع»: «مسألة وجيزة في الغيبة لمولانا و سيدنا الشريف المرتضى ذي المجدين، رضي الله تعالى عنه». وفي «ف»: «جواب مسألة في غيبة الإمام عليه السلام».
 ٢. في «ف»: «حمداً مرتبطاً» بدل «حمداً مرتبطاً». ٣. في «ف»: «مستدفعاً».
 ٤. في «أ»: «+ في الآخرة».
 ٥. في «أ، د، ف»: «تبين».
 ٦. في «د، س، ص، ط، ع» و المطبوع: «متوقفة».

لَعَمْرِي^١ صَعَبٌ غَيْرُ مُمَكِّنٍ.

بيان هذه الجملة: أن العقل يقتضي^٢ بوجوب الرئاسة في كل زمان، وأن الرئيس لا بد من كونه معصوماً مأموناً منه كل فعل قبيح.

وإذا ثبت هذان الأصلان لم تبق^٣ إلا إمامة من تُشير إلى إمامته؛ لأن الصفة التي اقتضاها العقل^٤ ودل على وجوبها لا توجد إلا فيه، و تنساق^٥ الغيبة بهذا سقواً ضرورياً لا تقرب منه شبهة.

فيحتاج أن ندل^٦ على صحة الأصلين المذكورين، فنقول:

[وجوب الإمامة في كل زمان]

أما الذي يدل على وجوب الإمامة في كل زمان، فهو أننا نعلم علماء^٧ لا طريق للشك عليه^٨ وأن وجود الرئيس المطاع المهيب المُتَبَسِّطِ اليدِ أذعى إلى فعل الحسن وأردع عن فعل القبيح، وأن التظالم^٩ بين الناس إما أن يرتفع^{١٠} عند وجود من وصفناه، أو يقل.

وأن الناس عند الإهمال وفقد الرؤساء يُبالغون^{١١} في القبيح، و تنفسد أحوالهم، ويختل نظامهم. والأمر في ذلك أظهر من أن يحتاج إلى دليل، والإشارة إليه كافية، واستقصاؤه^{١٢} في مظانّه.

١. في «ج، د، ص، ع» والمطبوع: - «العمري».

٢. في «د، ص، ع، ف» والمطبوع: «لم يبق».

٣. في «د، ص، ع» والمطبوع: «و تنساق».

٤. في «ع» والمطبوع: - «علماء».

٥. في «أ، س، ط» والمطبوع: «المظالم».

٦. في غير «ج، د، ص، ع» والمطبوع: «يتابعون». وفي المقنع، ص ٣٦: «يتتابعون».

٧. في «ج، د، ع» والمطبوع: «فاستقصاؤه».

[وجوب عصمة الإمام]

و أما الذي يُدُلُّ على وجوب عصمة الرئيس المذكور، فهو أن علة الحاجة هي أن يكون لطفاً للريعية في الامتناع من فعل القبيح و في اعتماد فعل الحسن؛ فإن كانت علة الحاجة^١ إليه موجودة فيه^٢، وجب أن يحتاج إلى رئيس وإمام كما احتج إليه، و الكلام في الإمامة كالكلام فيه، و هذا يقتضي إماماً^٣ القول بأئمة لا نهاية لهم^٤، و هو محال؛ أو القول بوجود إمام ترتفع^٥ عنه علة الحاجة. و إذا ثبت ذلك لم يبق إلا القول بإمام معصوم لا يجوز عليه القبيح، و هو الذي قصدناه، و شرح ذلك و بسطه مذكور في أماكنه.

[إثبات إمامة صاحب الزمان (عجل الله فرجه)]

و إذا ثبت هذان الأصلان^٧، فلا بُدَّ من القول بأنه صاحب الزمان بعينه، ثم لا بُدَّ مع^٨ فقد تصرّفه و ظهوره من القول بعينته؛ لأنه إذا بطلت إمامة من أثبتت له الإمامة بالإختيار؛ لفقده الصفة التي دلَّ العقل عليها. و بطل قول من خالف من شذاذ الشيعة^٩ [في إمامة]^{١٠} صاحبنا - كالكيسانية،

١. في «د، ص، ع» و المطبوع: - «هي أن يكون لطفاً للريعية... إلى هنا.
٢. في «د، ص، ع» و المطبوع: - «فيه».
٣. في «ع» و المطبوع: - «إمام».
٤. في «ج، د، ص، ع» و المطبوع: «لها».
٥. في «أ»: «يرتفع». و في «ص»: «فادفع». و في «د، ع» و المطبوع: «فارقت».
٦. في «ص، ع» و المطبوع: «ما».
٧. في «ف»: «هذا» بدل «هذان الأصلان».
٨. في «أ، ب، ج، د، ص، ع، ف» و المطبوع: «من».
٩. في «د، ع» و المطبوع: «من أصحابنا».
١٠. في النسخ و المطبوع: «بما» بدل ما بين المعقوفين، و الذي أثبتناه استفدناه من المقنع، ص ٣٧.

و الناوروسية، والواقفية -؛ لانقراضهم وشدوهم، ولعود الضرورة إلى فساد قولهم.
ولا مندوحة عن^٢ مذهبننا، فلا بد^٣ من صحته؛ وإلا خرج الحق عن الأمة^٤.

[بيان الوجه في الغيبة]

و إذا عَلِمْنَا بالسياقة التي ساق الأَصْلانِ إليها^٥ أن الإمامَ هو ابنُ الحَسَنِ عليه السلامُ دونَ غيره، و رأيناه غائباً عن الأبصارِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَغِبْ - مع عِصْمَتِهِ و تَعَيُّنِ فَرَضِ الإِمَامَةِ فِيهِ و عَلَيْهِ - إلا لسبب^٦ اقتضى ذلك، و مصلحة استدعته، و حالٌ أوجبته، و إن لم نَعْلَمْ^٧ وجه ذلك مُفصلاً؛ لأن ذلك ممَّا لا يلزمُ عِلْمَهُ، و إن تكلفناه^٩ و تبرعنا بذكره كان تفضلاً، كما^{١٠} إذا تبرعنا بذكر وجوه المُتَشَابِهِ مِنَ الآيِ بَعْدَ العِلْمِ بِحِكْمَةِ^{١١} اللّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ كَانَ ذَلِكَ تَفْضُلاً.

فتقول: السبب في الغيبة هو إخافة الظالمين له^{١٢}، و منعهم يده من التصرف^{١٣}

١. في «ج، د، س، ص» و المطبوع: «فلا».

٢. في «س، ط»: «عند».

٣. في «أ، س، ط»: «ولا بد».

٤. في «ج، د، ص، ع، ف» و المطبوع: «الإمامة».

٥. في «أ، ب، ج، س، ف»: - «إليها».

٦. في «د، ص، ع» و المطبوع: «بسبب».

٧. في «د، ص، ع» و المطبوع: - «إن».

٨. في «أ، د، ص، ع» و المطبوع: «لم يُعلم».

٩. في «ص، ع، ف» و المطبوع: «تكلفنا».

١٠. في «س، ط، ف»: + «أنا».

١١. في «ف»: «الحكم بمحكم» بدل «العلم بحكمة».

١٢. في «س، ط»: - «له».

١٣. في المطبوع: + «فيه».

فيما جعل إليه التصرف فيه؛ لأن الإمام إنما يُنتفع به النفع الكلّي إذا كان مُتمكناً مطاعاً، مُخْلِئاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْرَاضِهِ؛ لِتَقْوَمَ الْجُنَاةُ^٢، وَيُحَارِبَ الْبُغَاةَ، وَيُقِيمَ الْحُدُودَ، وَيَسُدُّ الثُّغُورَ، وَيُنصِفُ الْمَظْلُومَ. وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا مَعَ التَّمَكُّنِ، فَإِذَا حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْرَاضِهِ مِنْ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ الْقِيَامِ بِالْإِمَامَةِ.

وَإِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَجَبَتْ غَيْبَتُهُ، وَالتَّحَرُّزُ مِنَ الْمَضَارِّ وَاجِبٌ عَقْلاً وَسَمْعاً، وَقَدْ اسْتَتَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣ فِي الشَّعْبِ، وَأُخْرَى فِي الْغَارِ، وَلَا وَجْهَ لِذَلِكَ إِلَّا الْخَوْفُ وَالتَّحَرُّزُ مِنَ الْمَضَارِّ.

فَإِنْ قِيلَ: النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا اسْتَتَرَ عَنْ قَوْمِهِ إِلَّا بَعْدَ أَدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ، وَقَوْلُكُمْ فِي الْإِمَامِ يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ وَلأنَّ اسْتِتَارَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَتَطَاوَلْ وَلَمْ يَتِمَّادْ^٤، وَاسْتِتَارُ إِمَامِكُمْ قَدْ مَضَتْ عَلَيْهِ الدَّهْوَرُ^٥، وَانْقَرَضَتْ^٦ دُونَهُ الْعُصُورُ^٧.

قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ؛ لِأنَّ اسْتِتَارَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَدَى^٨ جَمِيعِ الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنَّ مُعْظَمَ الْأَحْكَامِ وَأَكْثَرَهَا نَزَلَ^٩ بِالْمَدِينَةِ، فَكَيْفَ ادَّعَيْتُمْ ذَلِكَ؟!

١. في «ب، ج، د، ص»: «لتقوّه». وفي «ع» والمطبوع: «ليقود».

٢. في «ع» والمطبوع: «الجنود». وفي «أ، ب، ج، د، ص»: «الحياة».

٣. في «ف»: «تارة».

٤. في «أ»: «- ولم يتماد».

٥. في «د، ص، ع» والمطبوع: «الشهور».

٦. في المطبوع والمقنع، ص ٥٣: «وانقضت».

٧. في «أ»: «القصور». وفي «ع» والمطبوع: «الدهور».

٨. في المطبوع: «أرى».

٩. في «أ»: «نزلت».

على أنه لو كان الأمر على ما ادّعيتم من^١ الأداء^٢ الكامل^٣ قبل الاستتار، لما كان ذلك رافعاً للحاجة إلى تدبيره و سياسته و أمره و نهيّه.

و من الذي يقول: إن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بَعْدَ آدَاءِ الشَّرْعِ؟ و إذا جاز استتار النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَعَ تَعَلُّقِ الْحَاجَةِ بِهِ لَخَوْفِ الضَّرَرِ، وَ كَانَتْ التَّبِعَةُ فِي ذَلِكَ^٤ لَازِمَةً لِمَنْ أَخَافَهُ وَ أَحْوَجَهُ إِلَى الْإِسْتِتَارِ وَ سَاقِطَةٌ^٥ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي اسْتِتَارِ إِمَامِ الزَّمَانِ.

فأما التفرقة بطول الغيبة و قصرها ففاسدة؛ لأنه لا فرق بين القصير و الممتد، و ذلك موقوف على علته و سببه، فتطول بطول السبب، و تقصر بقصره^٦، و تزول بزواله.

و الفرق بينه و بين آبائه عليهم السلام ظاهر؛ لأنه يظهر^٧ بالسيف، و يدعو إلى نفسه، و يجاهد من خالفه، و يُزِيلُ الدُّوْلَ؛ فَأَيُّ نَسْبَةٍ بَيْنَ خَوْفِهِ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَ خَوْفِ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَوْلَا قِلَّةُ التَّمَلُّلِ؟!

[بيان الفرق بين غيبة الإمام و عدمه]

فإن قيل: فأى فرق بين وجوده غائباً لا يصل إليه أحد و لا ينتفع به بشر، و بين عدمه؟ و ألا جاز إعدامه إلى حين علم الله سبحانه بتمكين الرعية له، كما جاز أن

١. في «س، ط، ف»: «أن».

٢. في المطبوع: «[و]».

٣. في «ص، ع»: «تكمال». و في «ف»: «كان». و في «أ، ب، ج، د»: «المطبوع: «التكامل».

٤. في المطبوع: «- التبعة في ذلك».

٥. في «أ، ب، ج، د، ص، ع»: «المطبوع: «و ساقط».

٦. في «ف»: «بتقصيره». و في «أ، د»: «المطبوع: «بقصيره».

٧. في «د، ع»: «المطبوع: «أنه ظاهر» بدل «ظاهر؛ لأنه يظهر». و في «ج، ص»: «ظاهر» بدلها.

يُبيحه^١ الاستتار حتى يعلم منهم^٢ التمكين له فيظهر؟

قيل له^٣ أولاً: نحن نجوِّز أن يصل إليه كثير من أوليائه والقائلين بإمامته فينتفعون به، ومن لا يصل إليه منهم ولا يلقاه من شيعته ومعتقدي إمامته فهم ينتفعون به في حال الغيبة النفع الذي نقول إنه لا بُدَّ في التكليف منه؛ لأنهم مع علمهم بوجوده بينهم وقطعهم على وجوب طاعته عليهم ولزومها لهم لا بُدَّ من أن يخافوه ويهابوه^٤ في ارتكاب القبائح، ويخشوا تأديبه ومؤاخذته، فيقلَّ منهم فعل القبيح ويكثر فعل الحسن، أو يكون ذلك أقرب.

وهذه جهة الحاجة العقلية إلى الإمام، فهو وإن لم يظهر لأعدائه - لخوفه منهم، وسددهم على أنفسهم طرق الانتفاع به - فقد بينا في هذا الكلام الانتفاع به لأوليائه على الوجهين المذكورين.

على أنا نقول: الفرق بين وجود الإمام غائباً^٥ من أجل الخوف من أعدائه - وهو يتوقع في هذه الحالة أن يمكنه فيظهر ويقوم بما فوض^٦ إليه - وبين عدمه جلياً واضح؛ لأنه إذا كان معدوماً كان ما يفوت العباد من مصالحهم ويُعدمونه من مرادهم ويحرمونه من لطفهم منسوباً إلى الله سبحانه، لا حجة فيه على العباد ولا لوم لهم^٧. وإذا كان موجوداً مستتراً بإخافتهم إياه كان ما يفوتهم من المصالح

١. في «أ، ص»: «أن يتجه».

٢. في «ع» والمطبوع: «منه».

٣. في «ف»: «له».

٤. في «س، ط»: «ويجابوه». وفي «ف»: «ويهابوه».

٥. في «أ، ب، ج، د، ص، ع» والمطبوع: «غائباً».

٦. في «ج، د، ع» والمطبوع: «فوض الله» بدل «فوض». وفي «ط، ف»: «فرض الله» بدله.

٧. في المطبوع جعلت «ما» بين معقوفين.

٨. في غير «ف»: «لهم». وفي المقنع، ص ٥٦: «ولا لوم يلزمهم ولا ذم».

و يَرْتَفِعُ عَنْهُمْ مِنَ الْمَنَافِعِ مَنْسُوباً إِلَيْهِمْ، وَ هُمْ الْمَلُومُونَ^١ عَلَيْهِ الْمُواخَذُونَ بِهِ.
 عَلَى أَنَّ هَذَا يَنْعَكِشُ عَلَيْهِمْ فِي اسْتِتَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ فَأَيُّ شَيْءٍ
 قَالُوهُ فِيهِ أَجْبَنَاهُمْ بِمِثْلِهِ هُنَا.

[بيان حال الحدود في عصر الغيبة]

و الْقَوْلُ فِي الْحُدُودِ^٢ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ ظَاهِرٌ، وَ هُوَ أَنَّهَا فِي جُنُوبِ^٣ فَاعِلِهَا^٤
 وَ جُنَاتِهَا^٥؛ فَإِنَّ ظَهَرَ الْإِمَامُ وَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْحُدُودِ بَاقٍ، وَ هِيَ ثَابِتَةٌ عَلَيْهِ^٦ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ
 الْإِقْرَارِ^٧، اسْتَوْفَاهَا مِنْهُ؛ وَ إِنْ فَاتَ ذَلِكَ بِمَوْتِهِ، كَانَ الْإِثْمُ عَلَى مَنْ أَخَافَ الْإِمَامَ
 وَ أَلْجَأَهُ^٨ إِلَى الْغَيْبَةِ.

وَ لَيْسَ [هَذَا]^٩ بِنَسْخِ الشَّرِيعَةِ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ^{١٠}؛ لِأَنَّهُ إِثْمًا يَكُونُ^{١١} نَسْخًا^{١٢} لَوْ
 سَقَطَ فَرَضُ إِقَامَتِهَا مَعَ التَّمَكِينِ وَ زَوَالِ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ مِنْ إِقَامَتِهَا، فَأَمَّا^{١٣}

١. في «س، ط»: «الملمون».

٢. في «د، ص، ع» و المطبوع: «بالحدود» بدل «في الحدود».

٣. في «أ، ب، ج، د، ع» و المطبوع: «حياة». و في «ف»: «ذنوب».

٤. في أكثر النسخ و المطبوع: «فاعلها»، و الظاهر أنه سهو من النساخ.

٥. في «أ، ب، ج، د، ص، ع» و المطبوع: «و حياتها».

٦. في «س، ط»: - «عليه».

٧. في «أ، ب، ج، د، ص، ع» و المطبوع: «و الإقرار».

٨. في «س، ط»: «و أُلْجَأَ».

٩. ما بين المعقوفين استفدناه من المقنع، ص ٥٨.

١٠. في المقنع: «و ليس هذا بنسخ لإقامة الحدود».

١١. في «س، ط» و حاشية «أ»: «كَانَ». و في «ب، ف»: «كَانَ يَكُونُ».

١٢. في «س، ط»: «قَبِيحًا».

١٣. في «ص»: «و أَمَّا»، و في «ب، ف»: «و كَانَ»، و في المطبوع: «و أَمَّا مع عدمه» بدل «فَأَمَّا».

و الحال^١ ما ذكرناه^٢ فلا.

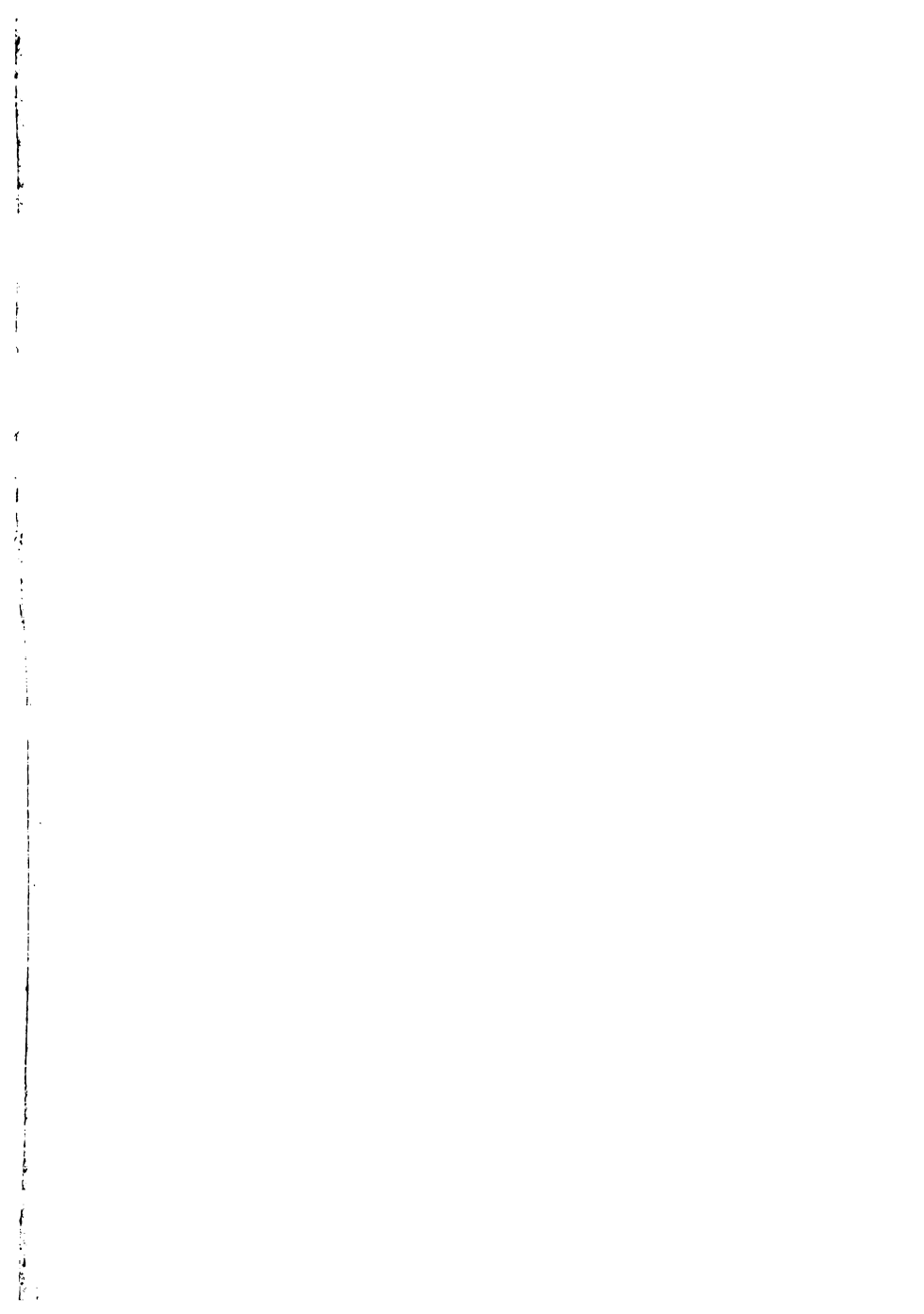
و هذه جُمْلَةٌ مُقْنِعَةٌ فِي الْكَلَامِ فِي^٣ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^٤، وَبِهِ
التَّوْفِيقُ.

١. فِي «ص»: «الحال» بدون واو العطف.

٢. فِي «أ، ب، ج، د» وَالْمَطْبُوعُ: «ذكرنا».

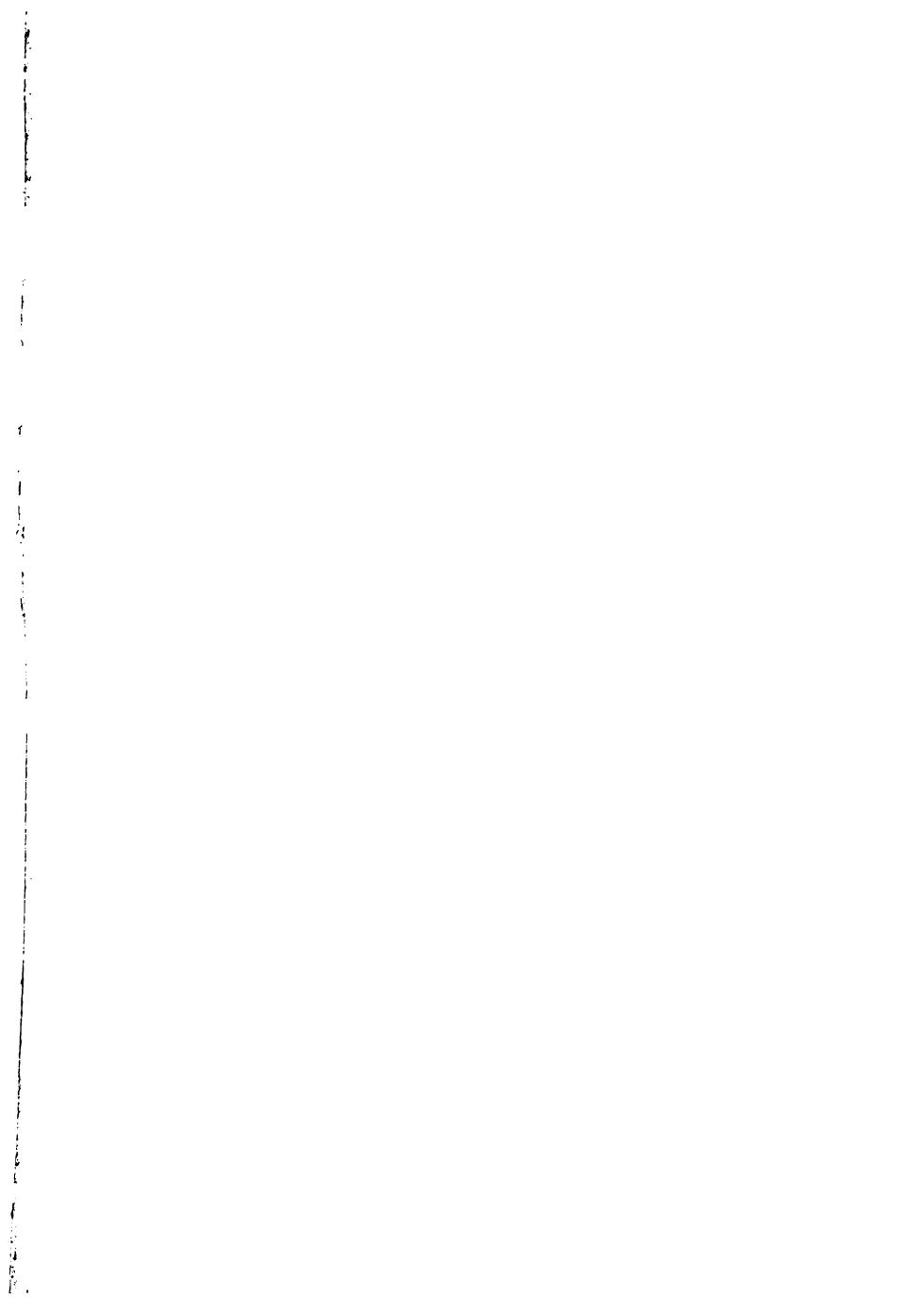
٣. فِي «ج، د، ص» وَالْمَطْبُوعُ: - «الكلام في».

٤. فِي «ع» وَالْمَطْبُوعُ: «المستعين».



(٧٠)

فصل في الغيبة



مقدمة التحقيق

بعد وقوع ظاهرة الغيبة و حصول الانقطاع بين الإمام و بين الإمامية انهالت الإشكالات عليهم من قِبَل المخالفين، حيث عدّوا تلك الظاهرة دليلاً على بطلان القول بالإمامة، و ساووا بين غيبة الإمام و بين عدمه^١، ناسين بذلك غيبات الأنبياء عليهم السلام التي طال بعضها^٢، و مستبعدين ذلك على قدرة الله تعالى، إلا أنّ الإمامية أخذوا على عاتقهم الدفاع عن عقيدتهم، و صاروا يبحثون و يبيّنون المبررات و الأسباب التي دعت الإمام إلى الغيبة.

إلى أن وصلت النوبة إلى الشريف المرتضى، فتصدّى للدفاع عن معتقدات الإمامية، و منها الغيبة، و قام بإبداع دليل جديد للدفاع عن عقيدة الغيبة، فذهب إلى أنّه لا ضرورة للبحث عن مبررات الغيبة و عللها و أسبابها؛ و ذلك لأنّه قد ثبت بالدليل و جوب الإمامة في كلّ عصر، و أنّ الإمام معصومٌ، و لا يجوز عليه فعل القبيح، فلو غاب و استتر عَلِمْنَا أنّ لغيبته مبرراً و سبباً معيّناً، و أنّ غيبته هذه حسنة و ليست قبيحة، بل لها أسبابها و مبرراتها و إن لم نعلمها على نحو الدقّة، و بذلك سوف يكون البحث عن أسباب الغيبة أمراً زائداً، و لا حاجة إليه إلا استظهاراً على المخالفين، و إتماماً للحجّة، و هذا كلّهُ يدلّ على أهميّة بحث العصمة في موضوع الإمامة، و

١. راجع: تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام، ص ٢٢٥.

٢. راجع: كمال الدين، ص ١٢٧ و ما بعدها.

ضرورة الاهتمام به، والاشتغال بإبائته و تصحيحه.

وقد ذكر الشريف المرتضى في المقنع و زيادته هذه الفكرة بعينها، أي فكرة الاستغناء بعصمة الإمام عن البحث عن أسباب الغيبة و دواعيها^١، و أشار في زيادة المقنع إلى أن هذه الفكرة لم يُسبق إليها، حيث قال:

ثم استأنفنا في المقنع طريقة غريبة لم نُسبق إليها، و دللنا على أنه لا يجب علينا بيان السبب في غيبته على التعيين، بل يكفي في العلم بحُسن الغيبة منه علمنا بعصمته، و أنه ممن لا يفعل قبيحاً، و لا يترك واجباً^٢.

و لم يتعرّض في الرسالة محلّ البحث إلى سبب الغيبة؛ لكنّه أشار إليه في مواضع أخرى من كتبه، نذكره هنا للفائدة، و هو أنّ سبب الغيبة إخافة الظالمين للإمام عليه السلام، و منعه من التصرف فيما جُعِل إليه التصرف فيه، و عدم تمكينه منه^٣.

و من جهة أخرى، أشار في هذه الرسالة إلى إشكال آخر، و هو أنه إذا كان الإمام لطفاً في فعل الواجبات و ترك القبائح، فإنّ غيبته سوف تنقض ذلك.

فأجاب بأنّه لا يمتنع أن يكون هذا اللطف في أثناء غيبته أقوى من حضوره، و ذلك لأنّ أولياء الإمام عليه السلام على الرغم من أنّهم لا يعرفون مكانه و لا شخصه، لكنهم يعلمون أنه موجود معهم، و لا يشكّون في ذلك. هذا من جهة، و من جهة أخرى أنّهم يجوّزون في من يشاهدونه أن يكون هو الإمام عليه السلام، فلا يأمنون حينئذ من أنّهم إذا فعلوا القبائح أن يقوم بتأديبهم، و لذلك سوف يبتعدون عن القبائح، و يقتربون إلى فعل الواجبات، و هو اللطف.

و ذكر في نهاية كلامه أنّ هذا الجواب ليس لأحد من الأصحاب، بمعنى أنّه من

١. المقنع، ص ٤١، ٧٣ - ٧٤.

٢. المصدر (قسم الزيادة)، ص ٧٣ - ٧٤.

٣. تنزيه الأنبياء و الأئمة عليهم السلام؛ ص ٢٢٣؛ المقنع، ص ٥٢.

إبداعاته، كما أنه ذكر هذا الجواب أيضاً في زيادة المقنع^١، و قال: «و خطر ببالنا الآن ما لا بد من ذكره ليعرف»،^٢ وهذا يعني أيضاً أنّ الجواب من إبداعاته، و هو يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة محلّ البحث إليه؛ فإنّه قد ذكر فيها جواباً نعلم من خلال كتبه المعلومة النسبة إليه أنّه من إبداعاته الشخصية.

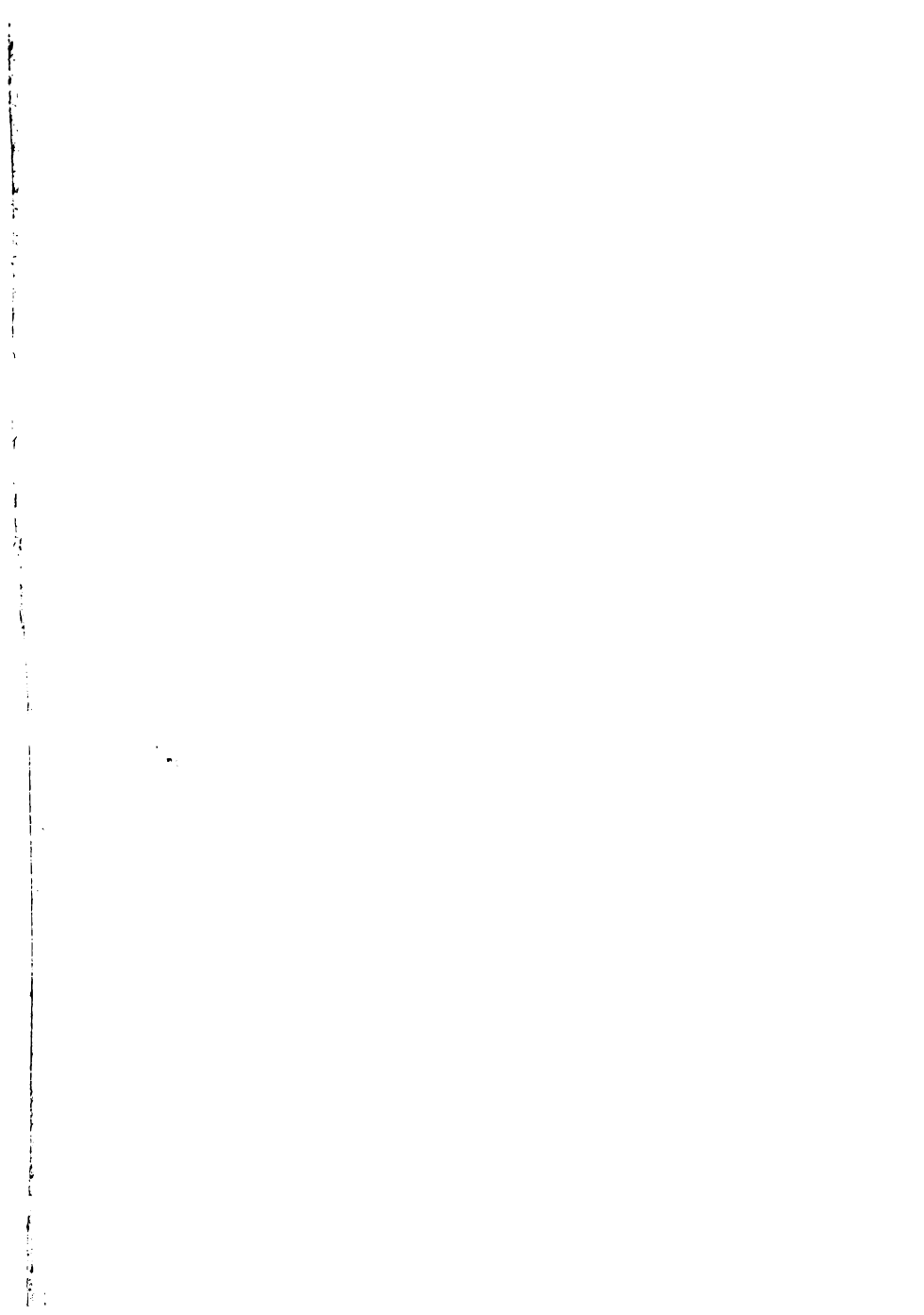
هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٤ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

١. المقنع (قسم الزيادة)، ص ٧٤-٧٧.

٢. المصدر، ص ٧٤.



فصل في الغيبة

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قال - رضي الله عنه -:

إن قالوا: إن قبلتم^١ أن الإمام موجود، وأنه يظهر و يفعل و يصنع، فأئ شئء
يمنع من ظهوره؟ بينوا ما الموجب لاستتاره و غيبته؟!

قلنا: قد ثبت وجوب [وجود] الإمام، وأن من صفته أن يكون معصوماً لا يجوز
أن يقع منه الفعل القبيح؛ وإذا كان كذلك، و قد بينا أن الإمام يجب كونه موجوداً،
و الآن ما بقي إلا^٢ ظهوره و غيبته.

فتقول: إذا ثبت عصمته ثم استتر و لم يظهر، و جب أن يكون ذلك لعذر؛ لأن
القبيح لا يجوز وقوعه منه. و ليس يجب علينا بيان ذلك العذر و أنه «ما^٣ هو؟»
بوجه من الوجوه.

و هذا مثل ما نقول [كلنا لمخالفينا] و هم المُلجدة حين يقولون: ما الحكمة في
رمي الحجارة و الهرولة و استلام الحجر، [و نحن] لا نعلم شيئاً [من حكمته]؟ إلى
غير ذلك مما يسألون عنه.

ألسنا نقول لهم: إن صانع العالم قد ثبتت حكمته بالدليل الباهر القاهر؛ و مع

١. في «س» و المطبوع: «قلتم».

٢. في «ص» و حاشية «س»: «ما بقي ان لا». و في «س» و المطبوع بدل «ما بقي إلا» فراغ.

٣. في «س، ص» و المطبوع: «و إنما» بدل «و أنه ما».

حِكْمَتِهِ إِذَا أَمْرُنَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، عَلِمْنَا أَنَّ الْحِكْمَةَ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ الْأَمْرَ؟
فَإِذَا قَالُوا: مَا ذَلِكَ الْأَمْرُ؟

قُلْنَا: لَا يَجِبُ عَلَيْنَا بَيَانُهُ؛ مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَحْضُرُ مِنْهُ تَعَالَى.
وَالطَّرِيقَانِ وَاحِدٌ عَلَى مَا تَرَى؛ وَهَذَا هُوَ سَدُّ الْبَابِ عَلَى مُخَالَفَتِنَا، وَقَطْعُ
التَطْوِيلَاتِ عَنْهُمْ وَالْإِسْهَابَاتِ^١، وَبِهَذَا يَنْبَغِي^٢ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَهُمْ.

سَوَّالٌ لَهُمْ: إِذَا قَالُوا: إِنَّ نَصَبَ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ لُطْفًا لِلْمُكَلَّفِينَ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ
وَتَجَنُّبِ الْمُقْبَحَاتِ، فَإِنَّ اسْتِتَارَهُ وَغَيْبَتَهُ يَنْقُضَانِ هَذَا الْبِنَاءَ، وَيُبْطِلَانِ هَذَا الْغَرَضَ.

قُلْنَا لَهُمْ: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ هَذَا اللَّطْفُ مَعَ غَيْبَتِهِ فِي هَذَا الْبَابِ [بِشَكْلِ] أَقْوَى؛ لِأَنَّ
الْمُكَلَّفَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ، وَلَمْ يَقِفْ عَلَى^٣ مَوْضِعِهِ، وَيُجَوِّزُ فِيمَنْ لَا يَعْرِفُهُ أَنَّهُ^٤
الْإِمَامُ، يَكُونُ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَلَا يُقْصِرَ فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ أَقْرَبَ مِنْهُ لَوْ عَرَفَهُ
وَلَمْ^٥ يُجَوِّزْ فِيهِ كَوْنَهُ إِمَامًا^٦.

وَ هَذَا جَوَابٌ ظَاهِرٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا هَذَا الْجَوَابُ.

قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

العصمةُ في صفاتِ الإمامِ من أكبرِ الأصولِ في الإمامةِ؛ إنْ ثَبَّتَتْ^٧ يَكْفِي كَثِيرًا
مِنَ الْمُؤْمِنِ، فَالوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ الْاِسْتِغَالُ بِتَصْحِيحِهَا أَكْثَرَ.

١. في «س، ص» و «المطبوع»: «و الأمارات». ٢. في «س، ص» و «المطبوع»: «ينبغي».

٣. في «س، ص» و «المطبوع»: «على».

٤. في «س، ص» و «المطبوع»: «أن».

٥. في «س» و «المطبوع»: «و لا».

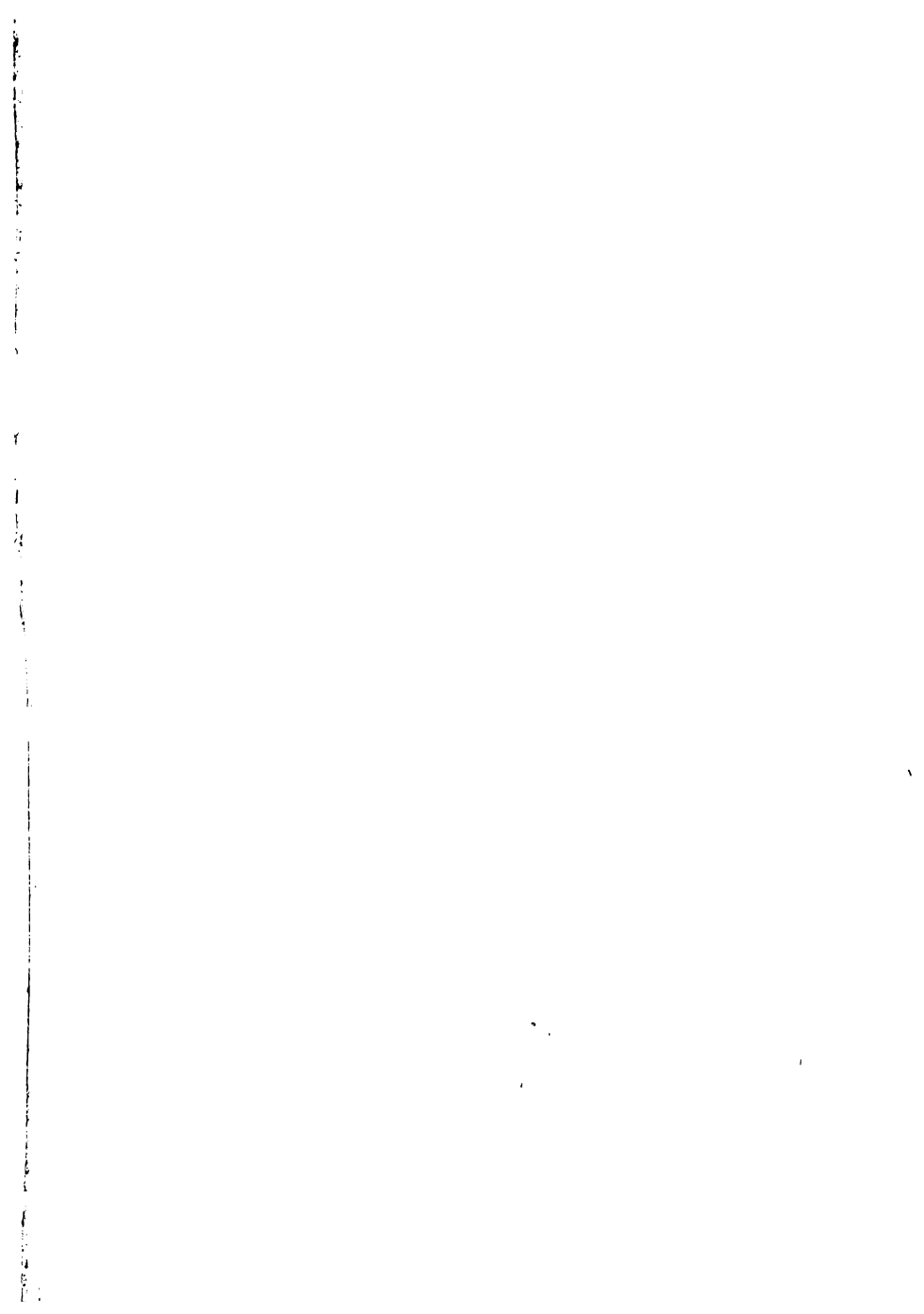
٦. فإنه لو عرف أن هذا الشخص ليس بإمام لم يحترز منه، بينما لو جوز كونه الإمام احترز منه. و

راجع: المفتح، ص ٧٨.

٧. في «س، ص» و «المطبوع»: «ثبتت».

(٧١)

فصل في الإمامة بعد القائم عليه السلام



مقدمة التحقيق

قد تؤدي بعض النظريات التي يؤمن بها المتكلمون من مختلف الفرق إلى إثارة إشكالات ينبغي عليهم الإجابة عليها، كي يتمكنوا من التمسك بتلك النظريات، ومنها نظرية «عدم خلوّ الزمان من الإمام»، وهي نظرية أمن الإمامية بها، وبنوا عليها نظريات مهمة أخرى، مثل إثبات إمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام^١، و مثل حجّة إجماع أهل كلّ عصر؛ لدخول الإمام فيهم الذي لا يخلو منه زمان^٢؛ إضافة إلى بعض المسائل المتعلقة بالغيبة، مثل عدم الحاجة إلى معرفة أسباب الغيبة على التفصيل بعد ثبوت عصمة الإمام^٣، والدليل على طول عمر صاحب الزمان عليه السلام^٤، وغير ذلك من الأبحاث والنظريات.

و اشترط الإمامية لنظرية «عدم خلوّ الزمان من الإمام» شرطين: أحدهما ثبوت التكليف، والآخر عدم عصمة الأمة. فلو انقطع التكليف، أو صار الناس معصومين، انتفت الحاجة إلى الإمام في كلّ عصر^٥.

و الإشكال الذي وُجّه إلى هذه النظرية في الرسالة محلّ البحث هو: إذا لم يخلّ الزمان من إمام كما تقولون، فهل هذا يشمل حالة ما بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام أيضاً، أو لا؟ خاصّة وإنه لا دليل على انقطاع التكليف بعده حتّى يقال بعدم الحاجة إلى إمام آخر، بحجّة أنّ الحاجة إليه - وهي إصلاح الدين، والقيام بمصالح المسلمين

٢. المصدر، ص ٤٣٥.

١. راجع: الذخيرة، ص ٥٠٣.

٤. راجع: كثر الفوائد، ص ٢٤٤.

٣. راجع: المقنع في الغيبة، ص ٣٤.

٥. راجع: الذخيرة، ص ٤٠٩.

- قد انتفت بانقطاع التكليف؛ و حينئذ إذا قلنا بعدم وجود دليل على انقطاع التكليف، فإن قلنا بعدم وجود إمام بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام، سقطت نظرية عدم خلوّ الزمان من الإمام من الاعتبار، وإن قلنا بوجود امام جديد يأتي من بعده، تعرّضت نظرية أخرى للخطر، و هي نظرية أنّ عدد الأئمة اثنا عشر إماماً، لأنّه سوف يزيد عدد الأئمة - مع مجيء الإمام الجديد - على هذا العدد.

و في الجواب تمسك الشريف المرتضى بنظرية عدم خلوّ الزمان من الإمام، وبأنّه لا دليل على انقطاع التكليف بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام، لكنّه جوّز أن يكون بعد الإمام الثاني عشر عليه السلام عدّة أئمة، يقومون بحفظ الدين و مصالح أهله. و أمّا نظرية الاثني عشر إماماً، فبحسب رأيه سوف لن تعرّض إلى خطر؛ لأنّ المقصود بهذه النظرية هو الإيمان باثني عشر إماماً، لا أقلّ من ذلك، و أمّا الإيمان بأكثر من هذا العدد، فسوف لن يخرجنا من الإيمان باثني عشر إماماً، و هو المطلوب، فإنّ المطلوب هو هذا العدد، لا نفي الزائد.

هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٤٥ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحة (٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٨١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

فصل [في الإمامة بعد القائم عليه السلام]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

وَسُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْحَالِ بَعْدَ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْإِمَامَةِ فَقَالَ^١: إِذَا كَانَ مِنَ الْمَذْهَبِ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ زَمَانٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ مِنْ إِمَامٍ يَقُومُ بِإِصْلَاحِ الدِّينِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَ لَمْ يَكُنْ [مَعْلُومًا] لَنَا بِالذَّلِيلِ الصَّحِيحِ أَنْ خَرُوجَ الْقَائِمِ يُطَابِقُ زَوَالَ التَّكْلِيفِ، فَلَا يَخْلُو الزَّمَانُ بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ إِمَامٌ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ، أَوْ لَيْسَ يَكُونُ.

فإن قلنا بوجود إمام بعده، خرَجنا من القول بالاثني عشرية.
وإن لم نقل بوجود إمام بعده، أبطلنا الأصل الذي هو عماد المذهب؛ وهو قبحُ خلوِّ الزمان من إمام^٢.

فأجاب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَالَ: إِنَّا لَا نَقْطَعُ عَلَى مُصَادَفَةِ خُرُوجِ صَاحِبِ الزَّمَانِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ زَوَالَ التَّكْلِيفِ؛ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى الْعَالَمُ بَعْدَهُ زَمَانًا كَثِيرًا، وَ لَا يَجُوزُ خُلُوعُ الزَّمَانِ بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْمَةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ عِدَّةٌ أَنْمَةٍ يَقُومُونَ بِحِفْظِ الدِّينِ وَمَصَالِحِ أَهْلِهِ،

٢. في «ص»: «+ إمام».

١. أي السائل.

٣. في «س، ص» و«المطبوع»: «الإمام».

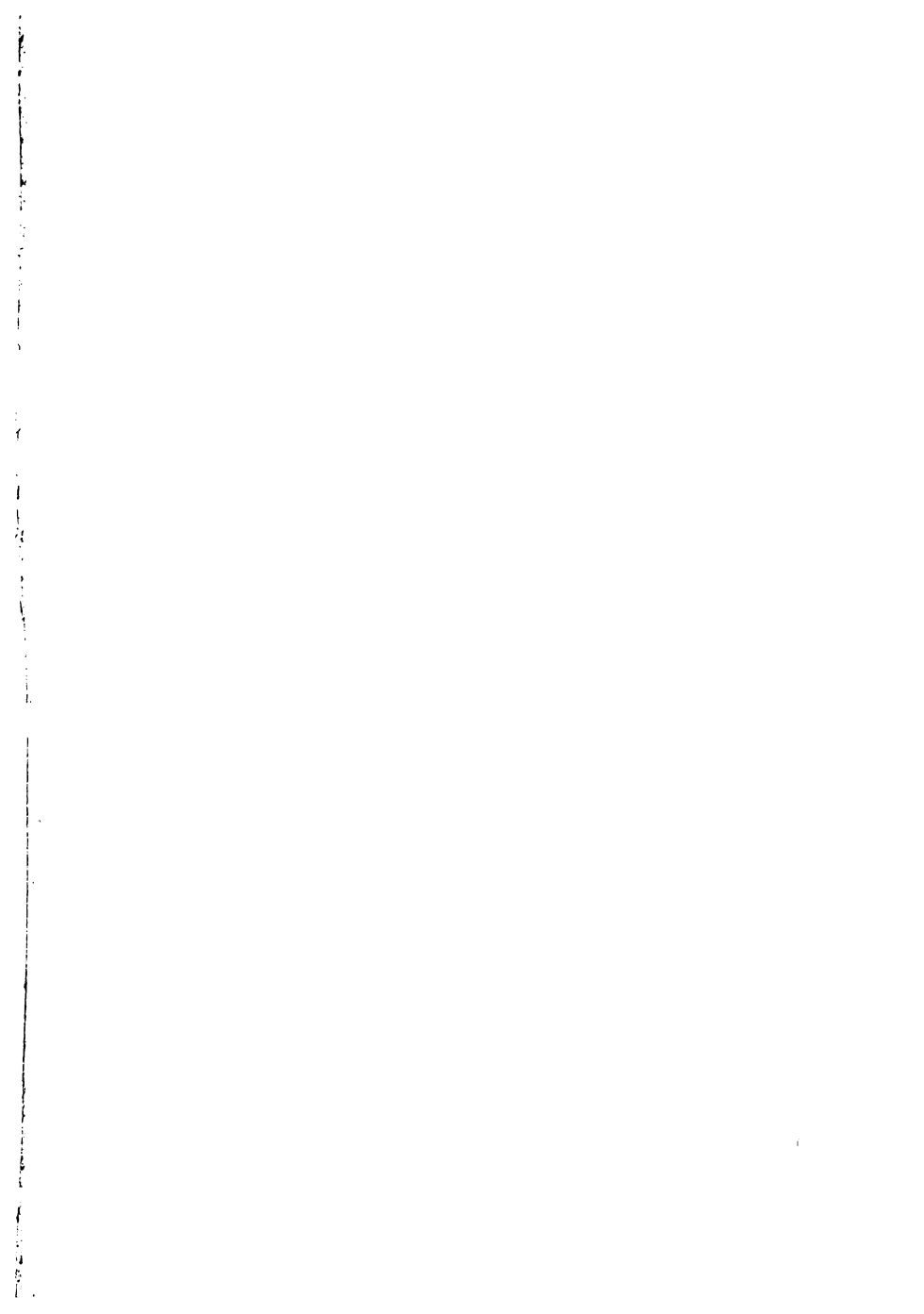
و لَيْسَ يَصْرُنَا ذَلِكَ فِيمَا سَلَكْنَاهُ مِنْ طُرُقِ الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي كَلَّفْنَا إِيَّاهُ وَ تُعْبَدُنَا مِنْهُ^١ أَنْ نَعْلَمَ إِمَامَةً هُوَ لِإِثْنَيْ عَشَرَ، وَ تُبَيَّنَّ بَيَانًا شَافِيًّا؛ إِذْ هُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ وَ الْحَاجَةِ.

وَ لَا يُخْرِجُنَا هَذَا الْقَوْلُ عَنِ التَّسْمِيِ بِالْإِثْنَيْ عَشْرِيَّةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِسْمَ عِنْدَنَا يُطْلَقُ عَلَيَّ مَنْ يُثَبِّتُ إِمَامَةَ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا، وَ قَدْ أُثْبِتْنَا نَحْنُ؛ وَ لَا مُوَافَقَ لَنَا فِي هَذَا الْمَذْهَبِ، فَانْفَرَدْنَا نَحْنُ بِهَذَا الْإِسْمِ دُونَ غَيْرِنَا.

(٧٢)

مسألة في الرّجعة

من جملة «الدمشقيات»



مقدمة التحقيق

أجاب الشريف المرتضى على مجموعة مسائل وردت عليه من دمشق، عُرفت بـ«المسائل الدمشقيّات»، كما سمّيت بـ«المسائل الناصريّات»، فقد ذكرها البُصروي (ت ٤٤٣هـ)، وقال: «المسائل الدمشقيّة، وهي الناصريّة»^١.

وهذه المسائل هي غير الناصريّات المعروفة التي هي أيضاً من تأليفات الشريف المرتضى؛ فإنّ الناصريّات المعروفة ليست دمشقيّة، بل طبريّة أُرسلت من طبرستان، وتحتوي على ٢٠٧ مسائل فقهية، وهي موجودة بأيدينا وكاملة، وليست فيها مسألة في الرجعة، والتي سوف يأتي أنّها تشكّل المسألة الوحيدة المتبقية من «الناصرية الدمشقية». إذن «الناصرية الدمشقية» غير «الناصرية الطبرية»، فينبغي عدم الخلط بينهما.

ومن المحتمل أنّ المرسل للناصرية الدمشقية هو الأمير الحسن بن الحسين بن حمدان الملقّب بناصر الدولة، والذي ولي دمشق في سنة ٤٣٣هـ^٢، وهو الذي ألف له المحقّق الكراجكي (ت ٤٤٩هـ) الرسالة الناصرية^٣؛ ولهذا سمّيت الدمشقية بالناصرية. باعتبار لقب السائل: «ناصر الدولة». فلو كان ناصر الدولة هو السائل حقّاً، وقد أرسل

١. مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٣.

٢. تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٧٧.

٣. خاتمة المستدرک، ج ٣، ص ١٢٧.

مسائله إلى الشريف المرتضى في أثناء ولايته على دمشق، فهذا يعني أن هذه المسائل هي من أواخر - إن لم تكن آخر - ما ألفه الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، و أجاب عليه من مسائل.

و يدلّ على تصحيح نسبة هذه المسائل إلى الشريف المرتضى - إضافة إلى ذكر البصري لها - أنه أرجع فيها إلى كتاب الذخيرة، و هي قرينة داخلية مهمة. ثم إن ما تبقى من الدمشقية مسألة واحدة، و لانعلم عدد ما سقط منها من مسائل. و تحدّث المسألة المتبقية عن موضوع الرجعة، و هي تبدأ بكلام الشريف المرتضى من دون بيان سؤال السائل، و ربما قام النساخ بحذف السؤال لاعتبارات خاصة، و أبقوا على الجواب فقط.

و الجدير بالذكر أن هناك نصاً آخر منتزعا مما سُمي بالمشقة الناصرية للشريف المرتضى، و هو يتحدّث أيضاً عن الرجعة^١، و إذا لاحظنا ما تقدّم من أن «الدمشقية» تسمى «ناصرية» أيضاً، و أن «الناصرية الطبرية» ليست فيها مسألة حول الرجعة، و أن ما تبقى من الدمشقية يحتوي على بحث حول الرجعة، علمنا أن النص المنقول من الناصرية منتزع في الحقيقة من الدمشقية.

محتوى الرسالة

و قد تعرّض الشريف المرتضى في المسألة الوحيدة المتبقية من المسائل الدمشقية إلى بحث الرجعة، كما أنه تعرّض إلى الرجعة في المسألة الثامنة من المسائل الراضية، بحيث يمكن مشاهدة تشابه في الأبحاث بين ما هو موجود هناك و بين المسألة محلّ بحثنا.

و قد ركّز في هذه المسألة على بعض النقاط المهمة، نشير إليها باختصار:

١. مصائب النواصب في الرد على نواقض الروافض، ج ٢، ص ٥٣.

١. إنّ الرجعة أمر ممكن، و غير خارج عن قدرة الله تعالى، فلا معنى للقول باستحالتها.

٢. معنى الرجعة أنّ الله تعالى يُرجع إلى الدنيا عند ظهور الإمام المهدي عليه السلام قوماً من أوليائه لنصرته و الابتهاج بدولته، و قوماً من أعدائه للانتقام منهم.

٣. الدليل على ثبوت الرجعة هو إجماع الإمامية فقط، و ليس هناك دليل آخر معتبر عليها.

٤. إنّ الرجعة لا تنافي التكليف كما قد يتصوّر البعض، فإنّ البعض ظنّ أنّ من شاهد أهوال البرزخ ثمّ رجع إلى الدنيا، فسوف يكون مُلجأً إلى الطاعة، خوفاً ممّا شاهده من أهوال بقيت في ذاكرته و لم ينسّها، لكن الشريف المرتضى رفض هذا التحليل، و أكّد على أنّ الدواعي إلى الطاعة و المعصية تبقى موجودة بعد الرجعة، و أنّ الرجعة لا تكون مُلجئة إلى الطاعة، كما أنّ من يشاهد المعجزات الباهرة من الكفار يبقى مخيراً بين الإيمان و الكفر، و لا يصير مُلجأً إلى الإيمان.

٥. رفض الشريف المرتضى استدلال بعض الإمامية على الرجعة بقوله تعالى: ﴿و نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ الآية^١.

هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٥ في ضمن «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٨١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

مسألة في الرجعة

من جملة «الدمشقيات»

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قال الأجل المرتضى - رضي الله عنه -: إعلم أن الذي تقوله^١ الإمامية من^٢ الرجعة، لا خلاف بين المسلمين - بل بين الموحدين - في جوازه، وأنه مقدور لله تعالى، وإنما الخلاف بينهم في أنه سيوجد^٣ لا محالة، أو ليس كذلك؟

[في بيان إمكان الرجعة ووقوعها]

و لا يخالف في صحة رجعة الأموات إلا ملحدٌ و خارجٌ عن أقوال أهل التوحيد؛ لأن الله تعالى قادرٌ على [إعادة] الجواهر بعد إعدامها. و إذا كان عليها قادراً، جاز أن يوجدَها متى شاء.

و الأعراض التي بها يكونُ أحدنا حياً مخصوصاً على ضربين: أحدهما: لا خلاف في أن إعادته^٤ بعينه غير واجبة؛ كالكون، و الاعتماد، و ما

١. في «د، س، ص»: «يقوله». و في المطبوع: «يقول».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «في».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «يوجد».

٤. في «د، ص»: «إعادة». و في «س» و المطبوع: «الإعادة».

يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ.

و الضربُ الآخرُ: اختلفَ في وجوبِ إعادتهِ بعينه، و هو الحياةُ و التأليفُ. و قد بيَّنَّا في كتابِ «الذخيرة» أنَّ إعادتهما بعينيهما^١ غيرُ واجبةٍ،^٢ [و] إنَّ ثَبَتَ أَنَّ الحياةَ و التأليفَ من الأجناسِ الباقيةِ؛ ففي ذلك شكُّ.

فالإعادةُ جائزةٌ صحيحةٌ على كُلِّ حالٍ.

و قد اجتمعت الإماميةُ على أنَّ اللهَ تعالى عندَ ظهورِ القائمِ صاحبِ الزمانِ عليه السلامُ يُعيدُ قوماً من أوليائه لثُصرتِه و الابتهاجِ بدولتهِ، و قوماً من أعدائه ليفعلَ بهم بعضُ^٣ ما يَسْتَحِقُّونَهُ من العذابِ. و إجماعُ هذه الطائفةِ قد بيَّنَّا في غيرِ موضعٍ من كتُبِنَا أَنَّهُ حُجَّةٌ؛ لأنَّ المعصومَ فيهم. فيجِبُ القَطْعُ على ثُبوتِ الرَّجعةِ، مضافاً إلى جوازها في القُدرةِ.

[عدم منافاة الرجعة للتكليف]

و لَيْسَتْ الرَّجعةُ مِمَّا يُنافي التَّكليفَ و يُحيلُ الإجماعَ معه؛^٥ و ذلك أنَّ الدواعيَ مع الرَّجعةِ مُتردِّدةٌ، و العِلْمَ باللهِ تعالى في تلكِ الحالِ لا يَكُونُ إِلَّا مُكْتَسَباً غيرَ ضَروريٍّ؛ كَمَا أَنَّ العِلْمَ به تعالى^٦ يَكُونُ مُكْتَسَباً غيرَ ضَروريٍّ، و الدواعيُ ثابتةٌ مع

١. في «س» و المطبوع: «الإعادة بعينها» بدل «إعادتهما بعينهما».

٢. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ١٥٢ - ١٥٣.

٣. في «د، س، ص» و المطبوع: - «بعض».

٤. في «أ»: «يستحقون». و في «د، س، ص» و المطبوع: «يستحق».

٥. أي: يجعل اتفاق الرجعة و التكليف و اجتماعهما أمراً محالاً.

٦. أي بصورة عامة، و في جميع الأحوال.

٧. هكذا في «س» و المطبوع. و في «أ، د» بعد «الدواعي» بياض. و في «ب»: «+ اني».

تَوَاتُرِ الْمُعْجِزَاتِ وَ تَرَادُفِ بَاهِرِ الْآيَاتِ.

وَمَنْ هَرَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنَ الْقَوْلِ بِنَبَاتِ التَّكْلِيفِ عَلَى أَهْلِ الرَّجْعَةِ - لِإِعْتِقَادِهِ أَنَّ التَّكْلِيفَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَا يَصِحُّ^١، [وَأَنَّ] الْقَوْلَ بِالرَّجْعَةِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ وَ إِدْخَالِ الْمَسْرَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِمَّا يُشَاهَدُ^٢ مِنْ ظُهُورِ كَلِمَةِ الْحَقِّ - فَهُوَ غَيْرُ مُصِيبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعِيدُ^٣ مَنْ سَبَقَتْ وَفَاتَهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِيَنْصُرُوا الْإِمَامَ وَ لِيُشَارِكُوا إِخْوَانَهُمْ مِنْ نَاصِرِيهِ وَ مُحَارِبِي أَعْدَائِهِ، وَ أَنَّهُمْ بِالرَّجْعَةِ^٤ أَدْرَكُوا مِنْ نُصْرَتِهِ وَ مَعُونَتِهِ^٥ مَا كَانَ يَفُوتُهُمْ^٦ لَوْلَاهَا؛ وَ مَنْ أُعِيدَ لِلثَّوَابِ الْمُحْضِي، لَا^٧ يَجِبُ عَلَيْهِ نُصْرَةُ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْقِتَالُ عَنْهُ وَ الدَّفَاعُ. وَ قَدْ أَغْنَى اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْقَوْلِ بِمَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ هَرَبًا مِمَّا هُوَ غَيْرُ لَازِمٍ وَ لَا مُشْتَبِهٍ^٨.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ التَّكْلِيفُ ثَابِتًا عَلَى أَهْلِ الرَّجْعَةِ، فَجَوَّزُوا^٩ ثُبُوتَ تَكْلِيفِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ أُعِيدُوا^{١٠} لِنُزُولِ^{١١} اسْتِحْقَاقِ^{١٢} الْعِقَابِ.

١. في «أ» بدل «لا يصح» بياض. و في «ب» + «إلى». و في «س، ص» و المطبوع: «له».

٢. في جميع النسخ سوى «ب» و المطبوع: «يشاء».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «ليعيد». ٤. في «س، ص» و المطبوع: «بالرجعة».

٥. في المطبوع: «معاونته» بدون واو العطف.

٦. في «س، ص» و المطبوع: «يقو بهم».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «مما».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «و لا مشبه».

٩. في «س» و المطبوع: «فتجوزوا». و في «ص»: «فيجوزوا».

١٠. في «ب»: «اعدوا». و في «س، ص» و المطبوع: «اعتقدوا».

١١. في «أ، س، ص» و المطبوع: «النزول».

١٢. كذا، و الأنسب حذف كلمة: «استحقاق»، فيكون المعنى: الذين أُعيدوا لإنزال العقاب بهم.

قلنا: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن من أعيذ من الأعداء للنكال والعقاب، لا تكليف عليه. وإنما قلنا: إن التكليف باقٍ على الأولياء؛ لأجل النصرة والدفاع والمعونة.

والجواب الآخر: أن التكليف وإن كان ثابتاً عليهم، فيجوز أن يعلم الله تعالى أنهم لا يختارون التوبة؛ لأننا قد بيننا أن الرجعة غير مُلجئة إلى ترك القبيح و فعل الواجب، وأن الدواعي مُترددة. ويكون وجه القطع على أنهم لا يختارون ذلك ما علمنا وقطعنا عليه من أنهم مُخلدون لا محالة في النار.

و بمثل ذلك نُجيب^٥ من يقول: جَوَزُوا فِي بَعْضِ هَؤُلَاءِ الْأَعْدَاءِ أَوْ كُلِّهِمْ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ مَوْتِهِ بَسَاعَةً تَابَ، فَاسْقَطَتِ التَّوْبَةُ عِقَابَهُ، وَلَا تَقْطَعُوا - لِأَجْلِ هَذَا التَّجْوِيزِ - عَلَيَّ أَنْهُمْ لَا مَحَالَةَ مُخْلَدُونَ فِي النَّارِ.

فإن قيل: فما عندكم فيما تستدلُّ به الإمامية على ثبوت الرجعة من قوله تعالى ﴿و نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ وَ نَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَ نَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ * وَ نُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَ نُرِي فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ جُنُودَهُمَا مِثْلَ مَا كَانُوا يَخْذَرُونَ﴾^٦، و ظاهر^٧ هذا الكلام يقتضي الاستقبال، فلا يجوز أن يُحمل على أن المراد به موسى عليه السلام و شيعته. و إذا حملنا فرعون و هامان على

١. في «س، ص»: «فيجوزون بعلم». و في المطبوع: «فتجوزون بعلم».

٢. في جميع النسخ و المطبوع: «قول»؛ خطأ ناشئاً عن سهو أقلام السَّخَّاحِ.

٣. أي: لا يختارون التوبة.

٤. في جميع النسخ سوى «س» و المطبوع: «مما».

٥. في «ب، س» و المطبوع: «يجيب». و في «د، ص»: «يجب».

٦. الفَصَص (٢٨): ٥ - ٦.

٧. كذا، و الأنسب: «فظاهر».

أنهما الرجلان المعروفان اللذان كانا في عهد موسى عليه السلام وشيعته^١، فيجب أن يُعادا ليَريَا ما مَنَّ اللهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى مَنْ^٢ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ؛ وَهَذَا يُوَجِبُ الرجعة إلى ما بيَّناه لا محالة.

قلنا: ليس الاستدلالُ بذلك مرضياً، ولا دليلٌ يَقْتَضِي ثبوتَ الرجعة إلا ما بيَّناه من إجماع الإمامية. وإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذْ لَفِظُ الاستقبالِ فِي الآيَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَا وَقَعَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَكَلَّمَ^٣ بِالْقُرْآنِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ خَلْقِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضْلاً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي تَقْتَضِي الْمَضِيَّ فِي الْقُرْآنِ هِيَ الَّتِي نَحْتَاجُ^٤ أَنْ نَتَأَوَّلَهَا^٥ إِذَا كَانَ إِيجَادُهُ مُتَقَدِّماً.

وَإِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ ذَلِكَ مَا وَقَعَ إِلَى الْآنَ وَأَنَّهُ مُنْتَظَرٌ، مِنْ أَيْنَ^٦ اقْتِضَاؤُهُ لِلرَّجْعَةِ^٧ فِي الدُّنْيَا؟ وَلَعَلَّ ذَلِكَ خَبْرٌ عَمَّا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ وَعِنْدَ دُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا مَحَالَةَ يَمُنُّ عَلَى مُسْتَضْعَفِي أَوْلِيَائِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدُّنْيَا، بَأَنَّ يورِثُهُمُ الثَّوَابَ فِي الْجَنَّةِ، وَيُمْكِّنُ لَهُمْ فِي أَرْضِهَا، وَيَجْعَلُهُمْ أُمَّةً وَأَعْلَاماً بِمَا^٨ يُوَصِّلُهُ^٩ إِلَيْهِمْ مِنْ

١. في «د، س، ص» و المطبوع: - «وشيعته».

٢. في «د، س، ص» و المطبوع: «ما».

٣. في «ب، د، ص»: «يكلّم».

٤. في «ب، د، س» و المطبوع: «تحتاج». و في «ص»: «يحتاج».

٥. في «أ، ب، د»: «أن يتأولها». و في «ص»: «أن يتناولها». و في المطبوع: «أن تناولها».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «من أن». و استظهر في هامش المطبوع: «منعنا» بدلها.

٧. في «س» و المطبوع: «الرجعة».

٨. في «أ، ب»: «مما». و في «د»: «ما». و في «س» و المطبوع: - «بما».

٩. في المطبوع: «يوصل».

صُنُوفِ^١ التَّعْظِيمَاتِ وَ فُنُونِ الْكِرَامَاتِ، وَ يُعَلِّمُ فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ جُنُودَهُمَا فِي النَّارِ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ؛ لِيَزِدَادُوا حَسْرَةً وَ غَمًّا وَ أَسْفًا.

وَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ» صَحِيحٌ، لَا يَنْبُو عَنِ التَّأْوِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ شِيعَتَهُمَا [كَانُوا] يَحْذَرُونَ وَ يَكْرَهُونَ^٢ وَصُولَ الثَّوَابِ وَ الْمَسَارِّ^٣ وَ التَّعْظِيمِ وَ التَّبْجِيلِ إِلَى أَعْدَائِهِمَا مِنْ مُوسَى وَ أَنْصَارِهِ وَ شِيعَتِهِ، وَ مُشَاهَدَتِهِمْ لِذَلِكَ أَوْ عِلْمُهُمْ بِهِ زَائِدٌ فِي عِقَابِهِمْ وَ مُقَوُّ لِعَذَابِهِمْ وَ مُضَاعَفٌ لِإِيلَامِهِمْ. وَ هَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى صِحَّتَهُ وَ اطِّرَادَهُ عَلَى مُتَأَمِّلٍ.

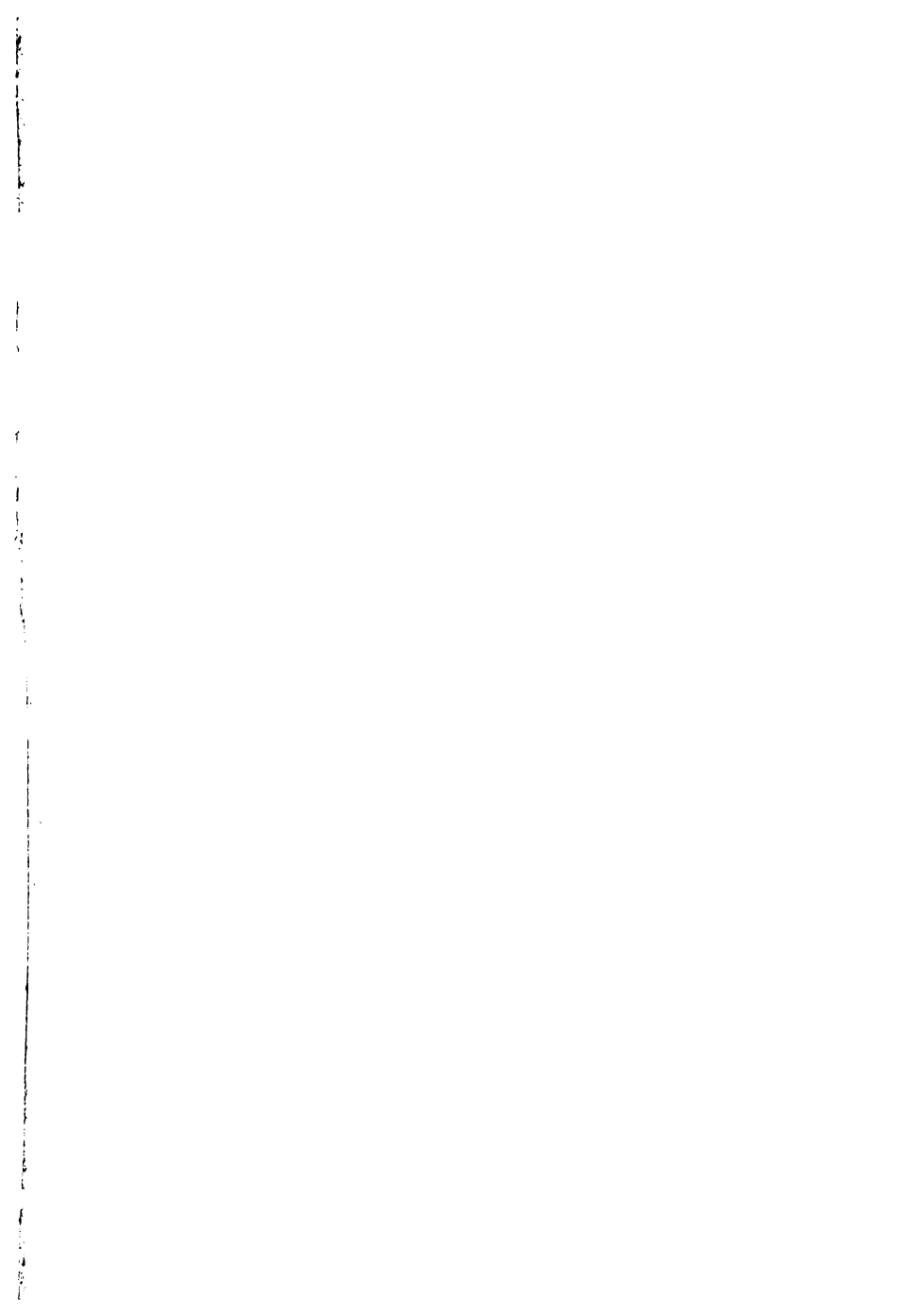
١. في «أ»: «صون». و في «س، ص» و المطبوع: «حقوق». نعم، استظهر في حاشيتي «س» و المطبوع ما أثبتناه.

٢. في «أ»: «حذرون و كرهون». و في «ب، د، ص» بدل «يحذرون» بياض. و في «س» و المطبوع: - «يحذرون و».

٣. في «أ»: «و المساور». و في «س، ص» و المطبوع: «و المسارعة».

(٧٣)

مسألة في حكم عبادة ولد الزنا



مقدمة التحقيق

يحتوي تراثنا الروائي على نقاط قد تصطدم أحياناً بحسب الظاهر مع الواقع الخارجي المُعاش، أو مع بعض الإدراكات الواضحة البديهية، الأمر الذي يتطلب القيام برفع هذا التعارض الظاهري في سبيل رفع ما قد يرد على هذا التراث من إشكالات.

و قد اهتمَّ الشريف المرتضى بهذه الناحية؛ فإنه على الرغم من عدم إيمانه بحجّية خبر الواحد، إلاّ أنّه حاول في أكثر من مناسبة توجيه الكثير من أخبار الآحاد، والبحث عن تخريج للإشكالات التي قد ترد عليها.

و قد سُئل في هذه الرسالة عن توجيه ما ورد في بعض الأخبار من «أنّ ولد الزنا في النار»، وأنّه لا يكون من أهل الجنّة أبداً؛ فإنّ هذا النوع من الأخبار يتصادم مع الواقع الخارجي؛ لأننا نشاهد الكثير من أولاد الزنا يمارسون العبادات الدنيّة من صلاة وصيام؛ ومع هذا، كيف يكونون من أهل النار؟!

و لم يكتفِ الشريف المرتضى بالإجابة على هذا الإشكال فقط؛ بل أضاف إليه إشكالات أخرى، وأجاب عنها ما أدّى إلى إثراء البحث، و تحويله إلى بحث مُمتع.

و قد بدأ كعادته عند الإجابة على إشكالاتٍ يكون مصدرها أخبار آحاد، ببيان أنّ هذه الأخبار غير مقطوع على صحتّها، وبالتالي فهي ساقطة عن الحجّية، وبهذا يكون

الإشكال ساقطاً من الأساس، و لكن مع ذلك قام بالبحث عن توجيه للخبر، و ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: أنّ وجه دخول كلّ ولد زنا في النار الوارد في الخبر هو أنّ الله تعالى يعلم أنّ كلّ ولد زنا لا يختار الإيمان، بل يختار الكفر و يموت عليه، أي أنّ كونه ولد زنا ليس له أيّ دخالة في دخوله النار، وإنّما هو علامة عليه فحسب، فكونه ولد زنا لا يعدّ ذنباً له، و إنّما هو ذنب أبويه، و إنّما سبب دخوله النار هو اختياره الكفر، و هذا ذنب له قد فعله باختياره، فيُعاقب عليه.

و هذا البحث في الحقيقة هو إجابة على الإشكال القائل: إنّ دخول ولد الزنا إلى النار يتعارض مع إدراكاتنا البديهيّة المدركة للحسن و القبح، فإنّ كونه ولد زنا ليس ذنباً له، فلماذا يُعاقب عليه، و يدخل النار بسببه؟ إنّ هذا أمر قبيح و ظلم لا يفعله العادل الحكيم. فأجاب الشريف المرتضى على هذا الإشكال بما تقدّم.

ثانياً: طرح إشكالاً آخر، و هو ما دام أنّ الله تعالى قد علم أنّ ولد الزنا سوف يختار الكفر و يدخل النار، فما معنى تكليفه، و أمره بالواجبات، و نهيهِ عن المحرّمات؟ و أجاب بأنّنا لا نقطع أنّه سوف لن يختار إلاّ الكفر و إن كان ظاهر أمره ذلك، فإذا لم يكن هناك قطع لم يقبح التكليف.^١

ثالثاً: في هذه النقطة أجب على الإشكال الذي طرحه السائل، و هو أنّنا نرى في واقعنا المعاش الكثير من ولد الزنا يمارسون العبادات بأحسن صورة، فكيف يقال إنّهم لا يستحقّون الثواب، بل هم من أهل النار؟

و أجب بجوابين:

الأول: ليس الاعتبار بظاهر العبادات، فلعلّ من يمارس العبادة بصورة حسنة إنّما

١. راجع: الانتصار، ص ٥٤٤ - ٥٤٥.

يمارسها رياء و طلباً للسمعة، وليس عنده أي إخلاص في الواقع، فلا يستحق الثواب على هذه الأعمال، وبذلك ينبغي عدم الاعتراض بظاهره.

الثاني: قد يكون من نظنه ولد زنا ليس كذلك في الحقيقة، فإنه قد يكون مولوداً من عقد صحيح، إلا أنه بحسب الظاهر يعدّ ولد زنا، فتكون عباداته التي يقوم بها مقبولة، و يكون مثاباً عليها.

وبذلك يكون الشريف المرتضى قد أجاب في هذه الرسالة على أهم الإشكالات التي يمكن أن ترد على هذا الخبر.

نسبتها إلى المؤلف

لقد أرجع الشريف المرتضى إلى هذه الرسالة في المسألة العاشرة من المسائل الطرابلسيات الثالثة المرسلّة في سنة ٤٢٧هـ، و أشار فيها إلى الجوابين الأخيرين المذكورين آنفاً.

كما أشار إلى هذه الرسالة في كتابه الانتصار، حيث قال عند حديثه عن ردّ شهادة ابن الزنا:

هذا موضع لطيف لا بدّ من تحقيقه، و قد حقّقناه في مسألة أمليناها قديماً في الخبر الذي يُروى بأنّ ولد الزنا لا يدخل الجنّة، و بسطنا القول فيها^١.

و هذا يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة، و على أنّ هذه الرسالة قديمة، و ليست من مؤلفاته المتأخّرة.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣١ في ضمن «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د». و تكررت أيضاً في الصفحة (٣٩٢) منها.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص». و تكررت أيضاً في الصفحة (٢١٤) منها.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

[مسألة في حكم عبادة ولد الزنا]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

ما يَظْهَرُ مِنْ وَلَدِ الزَّانَا مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَقِيَامٍ لِعِبَادَةِ كَيْفَ الْقَوْلُ فِيهِ، مَعَ الرَّوَايَةِ الظَّاهِرَةِ أَنَّ وَلَدَ الزَّانَا فِي النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَطُّ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟^١

الجواب:

هذه الرواية موجودة في كُتُبِ أَصْحَابِنَا، إِلَّا أَنهَا^٢ غَيْرُ مَقْطُوعِ بِهَا. وَوَجْهَهَا - إِنْ صَحَّتْ - : أَنَّ كُلَّ مَنْ وُلِدَ مِنْ زَنْبِيَّةٍ^٣، لَا بُدَّ مِنْ^٤ أَنْ يَكُونَ فِي^٥ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَخْتَارُ الْكُفْرَ وَيَمُوتُ^٦ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَارُ الْإِيمَانَ. وَلَيْسَ كَوْنُهُ مِنْ وَلَدِ الزَّانِيَّةِ ذَنْبًا يُوَاحِدُهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِذَنْبٍ لَهُ^٧ فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا الذَّنْبُ فِيهِ^٨ لِأَبْوَيْهِ؛ وَلكِنَّهُ إِنَّمَا يُعَاقَبُ بِأَفْعَالِهِ الذَّمِيمَةِ الْقَبِيحَةِ الَّتِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَخْتَارُهَا.

١. راجع: المحاسن، ج ١، ص ١٠٨، الباب ٤٨ «عقاب ولد الزنا»؛ عوالي اللآلي، ج ٣، ص ٥٣٤.

ح ٢٤؛ المعجم الأوسط، ج ١، ص ٢٦٣؛ مجمع الزوائد للهيتمي، ج ٦، ص ٢٥٧.

٢. في «س» و«المطبوع»: «أنه».

٣. في «س» و«المطبوع»: «كل ولد زانية». وفي «ص»: «كل من ولد زانية»، كلاهما بدل «كل من ولد

من زانية».

٤. في «س، ص» و«المطبوع»: «من».

٥. في «أ، ب، د، ص»: «في».

٦. في «ب»: «ويهون».

٧. في «س»: «ليس ذنباً له». وفي «المطبوع»: «ليس ذنباً» كلاهما بدل «ليس بذنب له».

٨. في «س» و«المطبوع»: «فيه».

وَصَبِيرٌ^١ كَوْنُهُ وَلَدَ زِنًا عَلَامَةً^٢ عَلَى وَقُوعِ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ مِنْهُ^٣، وَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ بِتِلْكَ الْأَفْعَالِ^٤، لِأَنَّهُ مَوْلُودٌ مِنَ الزَّانِ^٥.

وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ تَكْلِيفُ وَلَدِ الزَّانَا مَعَ عِلْمِهِ وَقَطْعِهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِتَكْلِيفِهِ^٦، وَلَا يَخْتَارُ إِلَّا مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ؟

قُلْنَا: لَيْسَ يَقْطَعُ^٧ وَلَدُ الزَّانَا أَنَّهُ كَذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ ظَنٌّ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قَاطِعًا عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَقْبَحِ التَّكْلِيفُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَنَحْنُ نَرَى كَثِيرًا مِنْ أَوْلَادِ الزَّانَا يُصَلُّونَ وَيَقُومُونَ بِالْعِبَادَاتِ أَحْسَنَ قِيَامٍ، فَكَيْفَ لَا يَسْتَحَقُّونَ الثَّوَابَ؟

قُلْنَا: لَيْسَ الْإِعْتِبَارُ^٨ فِي ذَلِكَ بِظَوَاهِرِ الْأُمُورِ؛ فَرُبَّمَا كَانَتْ تِلْكَ الْأَفْعَالُ مِنْهُ رِيَاءً وَسُمْعَةً، وَوَاقِعًا^٩ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ.

وَرُبَّمَا كَانَ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ عَلَى^{١٠} الظَّاهِرِ وَلَدُ الزَّانَا مُؤَلَّدًا عَنْ عَقْدِ صَحِيحٍ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ بِخِلَافِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الظَّاهِرُ مِنْهُ مِنَ الطَّاعَاتِ مُوَافِقًا لِلْبَاطِنِ.

١. في «س» و المطبوع: + «كذا و».

٢. في «أ، ب، د، ص»: «الزنا علامة لنا» بدل «زناً علامة».

٣. في «س» و المطبوع: «من العقاب» بدل «به العقاب منه».

٤. في «س» و المطبوع: «الأعمال».

٥. في «س» و المطبوع: «من زناً». و في المطبوع: «في الزنا».

٦. في «س، ص» و المطبوع: «تكليفه» بدون الباء الجارة.

٧. في المطبوع: «نقطع».

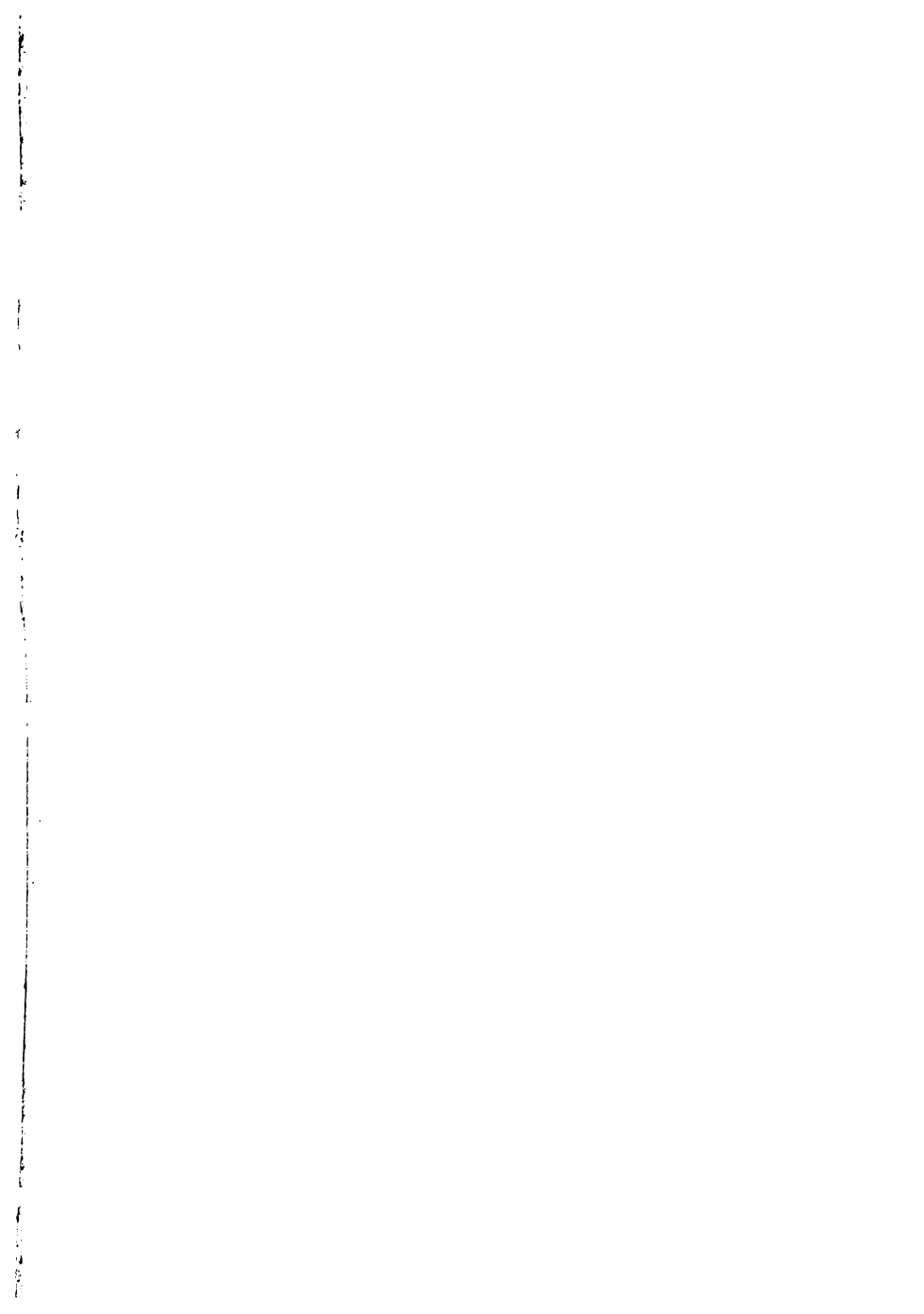
٨. في «د، س، ص» و المطبوع: + «في هذا الباب».

٩. كذا في النسخ و المطبوع؛ و الصواب: «و واقعة».

١٠. في «د، س، ص» و المطبوع: - «على».

[٧٤]

أقاويل العَرَبِ في الجاهليّة،
و مذاهبُ عبَدَةِ الأصنامِ



مقدمة التحقيق

وُجِدَت هذه الرسالة - أو بالأحرى النّصّان - في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ولذلك نسبت إليه، مع أنّه لا توجد أيّ قرائن داخلية أو خارجية تدلّ على نسبتها إليه؛ فإنّه لم ينسب إليه أحد من أصحاب الفهارس رسالة بهذا العنوان، كما لا يوجد عند مطالعة محتواها ما يدلّ على أنّه هو المؤلّف لها.

و تحتوي هذه الرسالة على نصّين أو فصلين:

يتحدّث الأوّل منهما - و المنقول من كتاب أبي عيسى الورّاق (ت ٢٤٧هـ) - عن عقائد العرب في الجاهلية، و يتطرّق إلى مجموعة من الشخصيات الكبيرة التي كانت تؤمن في الجاهلية بالخالق و المعاد و الثواب و العقاب، و يبدأ بقوله: «حكى أبو عيسى الورّاق في كتابه كتاب المقالات: أنّ العرب صنوف شتى: صنف أقرّوا بالخالق...».

و قد نقل القاضي عبد الجبّار (ت ٤١٥هـ) هذا النّصّ باختصار في كتابه^١، كما نقله أبو المعالي العلوي في كتابه بعد أن ترجمه إلى الفارسية، حيث قال ما ترجمته: "ذكر أبو عيسى الورّاق في كتابه أنّ جماعة من العرب كانوا مُقرّين بالصانع والقيامة..."^٢.

١. المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٥٦.

٢. بيان الأديان (بالفارسية)، ص ٢٥. و النّصّ بالفارسية كالتالي: «أبو عيسى وراق در كتاب خویش آورده است: كه گروهی از عرب به صانع و قيامت مُقر بوده اند...».

و أما النصّ أو الفصل الثاني - وهو منقول من كتاب «الآراء و الديانات» لأبي محمّد الحسن بن موسى النوبختي (توفي بعد ٣٠٠هـ) - فعنوانه: «فصل في ذكر مذاهب أهل الأصنام، و ذكر البيوت و النيران المعظمة»، و يبدأ بعد ذلك بقوله:

حكى الحسن بن موسى عن قوم ممن يعرف أمور العالم و يبحث عن قصصهم - منهم جعفر بن محمّد المنجم أبو معشر -: أن كثيراً من أهل الهند و الصين....

ثمّ جاء بعد ذلك سردٌ مختصرٌ لكيفية نشوء عبادة الكواكب و الأصنام عند الأمم المختلفة و استعراض لبيوت الأصنام، إضافة إلى إشارة لعبادة النار و بيوت النار.

إذن الرسالة مؤلفة من نصّين فقط: الأوّل منقول من كتاب الوراق، و الثاني من

كتاب النوبختي، و لا توجد هناك أيّ إضافة على هذين النصّين.^١

و لكن ينبغي التنويه إلى وجود احتمال أن يكون النصّ الأوّل منقولاً أيضاً من كتاب النوبختي، بمعنى أنّ النوبختي قام في كتابه بنقل النصّ الأوّل من كتاب أبي عيسى الوراق. و هذا أمر ممكن؛ فإنّ النوبختي متأخّر زمنياً عن الوراق، و ليس غريباً أن يعتمد في كتابه على كتاب الأخير.

و يشهد لهذا الاحتمال أنّ القاضي عبد الجبار قد نقل النصّين معاً؛ لكنّه نقلهما بتقديم و تأخير، فنقل النصّ الثاني قبل الأوّل، و عند نقله للثاني قال: «حكى الحسن بن موسى عن أبي معشر المنجم»، و بعد نهاية هذا النصّ قام بنقل النصّ الأوّل مباشرة عاطفاً له على النصّ السابق، حيث قال: «و حكى عن أبي عيسى الوراق». فإذا

١. و قد نقل أكثر هذين النصّين أو بعضها - إضافة إلى من تقدّم - كلٌّ من المسعودي في مروج الذهب، ج ٢، ص ١٠٢، ٢٢٥؛ و الشهرستاني في الملل و النحل، ج ٢، ص ٢٣٢؛ و ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١١٧؛ و الفخر الرازي في تفسيره، ج ٢، ص ١١٢؛ و ج ١٣، ص ٣٧؛ و الألويسي في تفسيره، ج ٧، ص ١٩٦.

قرأنا الفعل بصورة: «و حَكِي» بصيغة المبني للمعلوم - بقرينة «حَكِي» الأولى في قوله: «حَكِي الحسنُ بن موسى» - فسوف يكون الضمير راجعاً إلى النوبختي، و بذلك يكون النوبختي قد حَكِي مطلَّبين عن شخصيّتين، هما: أبو معشر المنجم، و أبو عيسى الوراق. و لكن إذا قرأناه بصورة: «و حُكِي» بالمبني للمجهول فسوف ينتفي هذا الاحتمال.

فإذا صحَّ احتمال القراءة بالمبني للمعلوم، فهو يعني أن النصين المنقولين في الرسالة محلّ بحثنا منقولان في الحقيقة من كتاب النوبختي، فيكون من المُحتمل أن المؤلف للرسالة - و قد يكون هو الشريف المرتضى - كان يقرأ كتاب النوبختي، أو فصلاً منه على تلامذته، فقرأ هذين النصين المنقولين من كتاب أبي معشر و أبي عيسى، و كتب التلامذة ما قرأه عليهم الأستاذ، ثم بعد مرور الزمان تصوّر البعض أن هذين النصين رسالة من رسائل ذلك الأستاذ، فوضعت في ضمن رسائله.

و على أيّ حال، فليس في هذه الرسالة أيّ نشاط علمي للمؤلف؛ فإنّه لم يقم إلا بنقل نصوص من بعض الكتب، لا أكثر.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

ص ٢٢١.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في

الصفحات (٣٣٢ - ٣٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في

الصفحات (١٨٢ - ١٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٤-٢٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

كما قمنا بمقابلة بعض مقاطع الفصل الثاني من الرسالة مع كتاب المعتمد لابن الملاحمي، و المغني للقاضي عبد الجبار، و الملل و النحل للشهرستاني، و أثبتنا أهم الاختلافات.

أقاويل العَرَبِ في الجاهليّة،

و مذاهبُ عِبَدَةِ الأصنامِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[١]

فصلٌ في أقاويلِ العَرَبِ في الجاهليّة

[أديان العرب و مذاهبهم]

حكى أبو عيسى الوراق^١ في كتابه «كتاب المقالات»^٢ أن العَرَبَ صنوفٌ شتى:

-
١. أبو عيسى محمّد بن هارون الوراق، أحد المتكلمين المهمين، و من أبرز علماء المقالات. كان معتزلياً، ثم انتقل إلى التشيع وألف لصالحه، ولكن أتهم بالمانوية، ولعلّ السبب في هذا الاتهام هو كثرة ما نقله من آراء المانوية في كتبه. له من الكتب: المقالات - وهو أشهر كتبه -، و الإمامة الكبير و الصغير، و الردّ على النصارى الكبير، و الأوسط، و الأصغر، و السقيفة. توفي سنة ٢٤٧ هـ. الشافعي، ج ١، ص ٧٩؛ الانتصار للخياط، ص ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٩١؛ مقالات الإسلاميين، ص ٦٤؛ مروج الذهب، ج ٤، ص ٢٣؛ رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٧٢؛ فهرست ابن النديم، ص ٢١٦.
 ٢. من أهم ما كتب حول الأديان و المذاهب، و هو مفقود، ولكن نقلت منه مقاطع كثيرة في كتب متأخرة، و تدور هذه المقاطع المتبقية حول مواضيع مختلفة، مثل: آراء الثنوية، و صنوف عرب الجاهلية - و هو المنقول في هذه الرسالة -، و أعياد اليهود، و فرق الزيدية، و غيرها. راجع: المعتمد في أصول الدين، ص ٥٤٧ و ما بعدها؛ الآثار الباقية للبيروني، ص ٣٤٣، ٣٥٢؛ مروج الذهب، ج ٣، ص ٢٠٨؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٨٤، ١٨٧؛ المجدي، ص ١٤.

[١.] صِنْفٌ أَقْرَوُا^١ بِالخَالِقِ وَ بِالابْتِدَاءِ وَ الْإِعَادَةِ، وَ أَنْكَرُوا الرُّسُلَ، وَ عَبَدُوا الْأَصْنَامَ - زَعَمُوا لِتَقَرُّبِهِمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى -، وَ حَجَّوْا^٢ إِلَيْهَا، وَ نَحَرُوا لَهَا الْهَدَايَا، وَ نَسَكُوا لَهَا النَّسَائِكَ، وَ أَحَلُّوا لَهَا وَ حَرَّمُوا.

[٢.] وَ مِنْهُمْ صِنْفٌ أَقْرَوُا بِالخَالِقِ وَ بِابْتِدَاءِ الْخَلْقِ، وَ أَنْكَرُوا الْإِعَادَةَ وَ الْبَعَثَ وَ النَّشُورَ.

[٣.] وَ مِنْهُمْ صِنْفٌ أَنْكَرُوا الْخَالِقَ وَ الْبَعَثَ وَ الْإِعَادَةَ، وَ مَالُوا إِلَى التَّعْطِيلِ وَ الْقَوْلِ بِالذَّهْرِ؛ وَ هُمُ الَّذِينَ أَخْبَرَ الْقُرْآنُ عَنْ قَوْلِهِمْ: «مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَ نَحْيَا وَ مَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ»^٣.

[٤.] وَ مِنْهُمْ صِنْفٌ مَالُوا إِلَى الْيَهُودِيَّةِ، وَ آخَرُ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ.

[الموحدون من العرب]

قال:

وَ مَنْ كَانَ يُقِرُّ بِالخَالِقِ وَ ابْتِدَاءِ الْخَلْقِ وَ الْإِعَادَةَ وَ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ: عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ^٤، وَ قُتَيْبُ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيِّ^٥،

١. في «س، ص» و «المطبوع»: «أقر». ٢. في «س، ص»: «و مجرا». و في المطبوع: «و مجبراً».

٣. الجاثية (٤٥): ٢٤.

٤. أبو سعيد زيد بن عمرو بن نفيل القرشي، كان زَغَبَ عن عبادة الأوثان، و طَلَبَ الدين الحنيف، و قال: «أنا على دين إبراهيم»، و «أنا ساجد على نحو البتية التي بناها إبراهيم»، و كان يقول: «إنا ننتظر نبياً من ولد إسماعيل من ولد عبد المطلب». قتله النصارى بالشام قبل البعثة في سنة ولادة فاطمة الزهراء عليها السلام، و روي أن النبي صلى الله عليه و آله استغفر له. راجع للمزيد: الموطأ، ج ١، ص ١٩٨؛ مواهب الجليل، ج ١، ص ٣١؛ الإصابة، ج ٢، ص ٥٠٧، الرقم ٢٩٣٠؛ تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ٣٦٣؛ الرقم ٧٧٣؛ كمال الدين، ص ١٩٨، ح ٤١.

٥. في «س» و «المطبوع»: «الزاري». و في «ص»: «و المرواني». و هو قُتَيْبُ بْنُ سَاعِدَةَ بْنِ حُذَاقَةَ

و عامرُ بنُ الظَّرْبِ العدَوانيُّ^١.

[أ.] وَكَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ يوصي وُلْدَهُ بِتَرْكِ الظُّلْمِ، وَ يَأْمُرُهُمْ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَ يَنْهَى عَنْ دَنِيئِهَا^٢. وَ كَانَ بَدْنِيئاً، يَقُولُ فِي وَصَايَاهُ أَنَّهُ: «لَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا ظَلُومٌ حَتَّى يَنْتَقِمَ اللَّهُ مِنْهُ وَ يُصِيبَهُ عُقُوبَةٌ»، إِلَى أَنْ هَلَكَ رَجُلٌ ظَلُومٌ وَ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ لَمْ تُصِبْهُ عُقُوبَةٌ، فَقِيلَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ ذَلِكَ، فَفَكَّرَ ثُمَّ قَالَ: «فَوَ اللَّهُ، إِنْ وَرَاءَ هَذِهِ الدَّارِ دَارًا، يُجْزَى فِيهَا الْمُحْسِنُ بِإِحْسَانِهِ، وَ الْمُسِيءُ يُعَاقَبُ عَلَى إِسَاءَتِهِ»^٥.
وَ مِمَّا دَلَّ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْإِعَادَةِ قَوْلُهُ وَ هُوَ يَضْرِبُ بِالْقِدَاحِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِهِ - أَبِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - وَ عَلَى الْإِبِلِ:

« بن زُفَرِ بْنِ إِيَادِ بْنِ نِزَارِ الْإِبَادِيِّ، مَمَّنْ تَحَتَّفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِيهِ: «رَحِمَ اللَّهُ أَحْمِي قَسًا، يُحْشِرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّهُ وَحْدَهُ». وَ ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنِ السَّكَنِ وَ ابْنُ شَاهِينَ وَ عَبْدِانَ الْمَرْوَزِيُّ وَ أَبُو مُوسَى فِي الصَّحَابَةِ، وَ صَرَّحَ ابْنُ السَّكَنِ بِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ. وَ ذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ فِي الْمُعَمَّرِينَ وَ قَالَ: إِنَّهُ عَاشَ ثَلَاثِمِائَةَ وَ ثَمَانِينَ سَنَةً، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِالْبَعْثِ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَ قَالَ الْمَرْزَبَانِيُّ: ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ عَاشَ سِتْمِائَةَ سَنَةً، وَ كَانَ خَطِيباً حَكِيماً عَاقِلاً، لَهُ نِبَاهَةٌ وَ فَضْلٌ. رَاجِع: إِكْمَالُ الْكَمَالِ، ج ٧، ص ١١٩؛ الْإِصَابَةُ، ج ٥، ص ٤١٢، الرِّقْم ٧٣٥٥؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٥، ص ١٩٦.

١. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «وَ عَامِرُ بْنُ الظَّرْبِ الْعَدَوَانِيُّ». وَ الرَّجُلُ هُوَ عَامِرُ بْنُ الظَّرْبِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عِيَاذِ الْعَدَوَانِيِّ، مِنْ حُكَمَاءِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ كَانَ إِمَامَ مُضَرٍّ، وَ مَمَّنْ حَرَّمَ الْخَمْرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ هُوَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ، وَ كَانَ يُقَالُ لَهُ: «ذُو الْجِلْمِ»، وَ كَانَ حَكَمًا لِلْعَرَبِ فِي عَصْرِهِ. وَ قِيلَ: إِنَّ بَنَتَهُ «عَاتِكَةَ» كَانَتْ مِنْ أُمَّهَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. رَاجِع: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٦٣؛ الْمَحَبَّرُ، ص ٢٣٧؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٣، ص ٢٥٢.

٢. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعُ يَوْجَدُ فَرَاغًا بِمَقْدَارِ كَلِمَةٍ.

٣. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمْ».

٤. فِي «س»: «فِيهَا يُجْزَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهَا».

٥. رَاجِعْ أَيْضاً: السِّيْرَةُ الْحَلِيبِيَّةُ، ج ١، ص ٧.

يا رَبِّ، أَنْتَ الْمَلِكُ الْمَحْمُودُ وَأَنْتَ رَبِّي الْمُبْدِيُّ الْمُعِيدُ^١

مِنْ عِنْدِكَ^٢ الطَّارِفُ وَالتَّلِيدُ

فِي أَرْجُوْزَةٍ طَوِيلَةٍ^٣.

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ لَمْ يَعْبُدْ صَنَمًا، وَأَنَّهُ كَانَ مُوحَّدًا حَنِيفًا عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَبُو النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٤.

[ب.] فَأَمَّا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، فَكَانَ يُسَيِّدُ ظَهْرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، هَلِّمُوا إِلَيَّ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَيَّ دِينَ إِبْرَاهِيمَ أَحَدٌ غَيْرِي»^٥.

وَسَمِعَ أُمِّيَّةَ بِنْتُ أَبِي الصَّلْتِ^٦ يَوْمًا يُنْشِدُ:

كُلُّ دِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - عِنْدَ اللَّهِ، إِلَّا^٨ دِينَ الْحَنِيفَةِ^٩ - زَوْرٌ^{١٠}

١. في النسخ: «والمعيد».

٢. في «س» و «المطبوع»: «و العبد عبدك»؛ نعم، صُحِّحَتْ فِي حَاشِيَةِ «س» بِمَا أَثْبَتَاهُ.

٣. في «د، ص»: «بتطويله». و نُقِلَ عَنْهُ أَيْضًا فِي: أَخْبَارِ مَكَّةَ وَ مَا جَاءَ فِيهَا مِنَ الْآثَارِ، ج ٢، ص ٤٧؛ تَارِيخِ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ١، ص ٢٤٧؛ سِيرَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ، ج ١، ص ٦؛ الْمَلَلُ وَ النَّحْلُ، ج ٢، ص ٢٤٠.

٤. اتَّفَقَ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ آبَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كُلَّهُمْ إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ مُوحَّدُونَ لَهُ. رَاجِعْ: أَوَائِلَ الْمَقَالَاتِ، ص ٤٥.

٥. رَاجِعْ: الْمَلَلُ وَ النَّحْلُ، ج ٢، ص ٢٤١.

٦. أُمِّيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي الصَّلْتِ بِنْتُ أَبِي رَبِيعَةَ بِنْتُ عَوْفِ الثَّقَفِيِّ؛ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ حَكِيمٌ، مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ، قَدِمَ دِمَشْقَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ. وَ هُوَ مَمَّنْ حَرَمُوا عَلَى أَنْفُسِهِمُ الْخَمْرَ وَ نَبَذُوا عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. ذَكَرَهُ ابْنُ السَّكَنِ فِي الصَّحَابَةِ وَ قَالَ: لَمْ يُدْرِكْهُ الْإِسْلَامُ، وَ قَدْ صَدَّقَهُ النَّبِيُّ فِي بَعْضِ شِعْرِهِ وَ قَالَ: «قَدْ كَادَ أُمِّيَّةٌ أَنْ يُسَلِّمَ». مَاتَ فِي الْخَامِسَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ. رَاجِعْ: الْإِصَابَةَ، ج ١، ص ٣٨٤، الرَّقْمُ ٥٥٢؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ٢٣.

٧. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَوْمَ دِينَ» بَدَلَ «دِينَ يَوْمَ».

٨. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا».

٩. فِي «د»: «الْحَنِيفِيَّةُ». وَ فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْحَنِيفِيَّةُ».

١٠. فِي «س، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «دُور». وَ فِي بَعْضِ الْمَصَادِرِ: «بُور».

فَقَالَ لَهُ^١: صَدَقْتَ.^٢

وَقَالَ زَيْدٌ:

فَلَنْ تَكُونَ^٣ لِنَفْسِ^٤ مِنْكَ وَاقِيَةٌ يَوْمَ الْحِسَابِ إِذَا مَا يُجْمَعُ الْبَشَرُ^٥
[ج.] وَأَمَّا قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ الْإِيَادِيِّ، فَهُوَ الَّذِي يَقُولُ فِي بَعْضِ مَوَاعِظِهِ: «كَأَلَا، وَرَبِّ
هَذِهِ الْكَعْبَةِ، لَيَعُودَنَّ مِنْ مَاتِ^٦، وَلَنْ ذَهَبَ لَيَعُودَنَّ يَوْمًا».

وَأَيْضًا فِي بَعْضِ مَوَاعِظِهِ: «كَأَلَا، بَلْ هُوَ اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، لَيْسَ بِمَوْلُودٍ وَلَا بِوَالِدٍ^٧؛
أَعَادَ وَأَبَدَى، وَإِلَيْهِ الْمَأْبُ غَدًا».^٨

فَأَقَرَّ فِي هَذَا الْكَلَامِ بِالْإِلَهِ الْوَاحِدِ، وَأَثَبَتْ الْإِبْدَاءَ وَالْإِعَادَةَ.

وَقَدْ ذَلَّ عَلَيَّ ذَلِكَ أَيْضًا بِأَيِّاتِ قَالِهَا، وَهِيَ:

يَا نَاعِي الْمَوْتِ^٩، وَالْأَمْوَاتُ فِي جَدَثٍ^{١٠}

عَلَيْهِمْ مِنْ بَقَايَا بَرَزِهِمْ خِرَقٌ

١. في «س، ص» و«المطبوع»: «لا» بدل «له».

٢. راجع: تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٣٥؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٠٧؛ الإصابة، ج ١، ص ٣٨٦؛ البداية والنهاية، ج ٢، ص ٢٢٠؛ الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٤١.

٣. في «س، ص» و«المطبوع»: «فلن يكون».

٤. في النسخ و«المطبوع»: «النفسي». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لما جاء في المصادر المعتمدة.

٥. في النسخ و«المطبوع»: «البصر». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لما جاء في المصادر المعتمدة.
راجع: الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٤١.

٦. في المصادر: «ما باد» بدل «من مات».

٧. في «س» و«المطبوع»: «ولا والد». وفي «ص»: «ولا بواحد».

٨. راجع: الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٤٢.

٩. في «د، ص»: «يا باكي الميت» بدل «يا ناعي الموت».

١٠. في «د، ص»: «حدث». و«الجدث»: القبر. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٤٣ (جدث).

دَعَهُمْ؛ فَإِنَّ لَهُمْ يَوْمًا يُصَاحُ بِهِمْ^١
 كَمَا يُنَبِّئُ مِنْ نَوْمَاتِهِ^٢ الصَّعِقُ
 حَتَّى يُجِيبُوا بِحَالٍ غَيْرِ حَالِهِمْ
 خَلَقَ مَضَوًّا، ثُمَّ مَاذَا بَعْدَ ذَلِكَ لَقُوا^٣
 مِنْهُمْ عُرَاءً، وَ مَوْتَى^٤ فِي ثِيَابِهِمْ
 مِنْهَا الْجَدِيدُ^٥، وَ مِنْهَا الْأَوْزُقُ الْخَلِيقُ^٦
 [د.] وَأَمَّا عَامِرُ بْنُ الظَّرِبِ الْعَدَوَانِيُّ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ حُكَمَاءِ الْعَرَبِ وَ خُطْبَائِهِمْ، وَ لَهُ
 وَصِيَّةٌ طَوِيلَةٌ^٧ يَقُولُ فِي آخِرِهَا: «إِنِّي مَا رَأَيْتُ شَيْئًا قَطُّ خَلَقَ نَفْسَهُ، وَ لَا رَأَيْتُ
 مَوْضِعًا إِلَّا مَصْنُوعًا، وَ لَا جَائِيًا إِلَّا ذَاهِبًا. وَ لَوْ كَانَ يُمِيتُ النَّاسَ الدَّاءُ لِأَعَاشِهِمْ
 الدَّوَاءُ».

ثُمَّ قَالَ: «أَرَى أُمُورًا شَتَّى، وَ شَتَّى، حَتَّى»^٨.
 قِيلَ لَهُ: وَ مَا «حَتَّى»^٩؟

١. في «د»: «يصاح به». و في «ص»: «إفصاح به».

٢. في «س» و المطبوع: «رقداته».

٣. في «د»: «خلق مضي، ثم هذا بعد ذا خلقوا». و في «ص»: «خلق مضي مثل هذا بعد، و اختلّفوا». و الصحيح كما في المصادر المعتمدة: «خلقاً جديداً، كما من قبله خلقوا».

٤. كذا في النسخ و المطبوع. و الصحيح كما في المصادر المعتمدة: «و منهم» بدل «و موتى».

٥. في «ص»: «الحديث».

٦. راجع: المعمرين، ص ٧١؛ الزاهر في معاني كلمات الناس، ص ٦٦٣؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٢، ص ١٠٤؛ إعجاز القرآن للباقلاني، ص ١٥٢.

٧. في «س» و المطبوع: «الوصية الطويلة». و في «ص»: «الوصية طويلة».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «و شيء حي» بدل «و شتى، حتى».

٩. في «س، ص» و المطبوع: «حي».

قَالَ: «حَتَّى يَرْجِعَ المَيْتُ حَيًّا، وَ يَعُودُ لَا شَيْءَ شَيْنًا؛ وَ كَذَلِكَ خُلِقَتِ السَّمَاءُ وَ الأَرْضُ».

فتولوا عنه ذاهبين، فقال: «وَيَلْمُهَا نَصِيحَةً؛ لَوْ كَانَ مَنْ يَقْبَلُهَا لَقَلَّتْهَا»^١.
 [هـ.] وَ مِنْ هَوْلَاءِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ^٢، وَ كَانَ يَمُرُّ^٣ بِالْعِضَاءِ^٤ وَ قَدْ أَوْرَقَتْ بَعْدَ يُبَيْسٍ^٥، فَيَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ تَسْبَبَنِي العَرَبُ لَأَمَنْتُ أَنْ^٦ الَّذِي أَحْيَاكَ بَعْدَ يُبَيْسٍ^٧ سِيحِي العِظَامِ وَ هِيَ رَمِيمٌ».

ثُمَّ أَمَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَ قَالَ فِي قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوْلَاهَا: «أَمِنْ أَمْ أَوْفَى دِمْنَةً^٨ لَمْ تَكَلِّمْ^٩:
 يُوَخِّزُ فَيُوضِعُ فِي كِتَابٍ فَيُدْخِرُ لِيَوْمِ الحِسَابِ، أَوْ يُعَجِّلُ فَيُنْقِمُ^{١٠}.

١. راجع: مجمع الأمثال، ج ١، ص ٣٢٥؛ البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣٧؛ جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج ١، ص ٢٠.
٢. زهير بن أبي سلمى ربعة المُرَنْبِي؛ كان من الشعراء المتقدمين الثلاثة في الجاهلية، وهم امرؤ القيس، والنابعة الذبياني، وزهير. كان أبوه شاعراً، وكذلك خاله وأخته وابناه. وكان مقرباً من أمراء ذبيان، وخصوصاً هَرَمِ بن سنان والحرث بن عوف، وكانت قصائده تسمى «الحواليات». وُلِدَ فِي بِلَادِ «مُرَيْنَةَ» بِنَواحِي المَدِينَةِ، وَ كَانَ يقيم فِي الحَاجِزِ مِنْ دِيَارِ نَجْدِ. وَ لَهُ دِيوانُ شِعْرِ مَعروف. قِيلَ: تَوَفَّى سَنَةَ ١٠ مِنْ الهِجْرَةِ. راجع: هدية العارفين، ج ١، ص ٣٧٥؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٩٨٠؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٥٢.
٣. فِي «س»، ص: «يَمُرُّ». وَ فِي المَطْبُوعِ: «يَمِيزُ».
٤. فِي «د»، ص: «بِالعِصَاءِ». وَ فِي «س» وَ المَطْبُوعِ: «بِالعِصَا». وَ مَا أَثْبَتَاهُ هُوَ الصَّوابُ. وَ العِصَاءُ: اسْمٌ يَقَعُ عَلَيَّ شَجَرٍ مِنْ شَجَرِ الشُّوكِ، لَهُ أَسْمَاءُ كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ يَجْمَعُهَا «العِصَاءُ»، وَ أَحَدُهَا عِصَاهُ. لِسَانَ العَرَبِ، ج ٧، ص ١٩٠ (عضض).
٥. فِي «د»: «بَيْسٍ». وَ فِي «س»، ص: «وَ المَطْبُوعِ: «يُبَيْسٍ».
٦. فِي «س»، ص: «وَ المَطْبُوعِ: «لَأَنْتِ» بَدَلَ «لَأَمَنْتُ أَنْ».
٧. فِي «س» وَ المَطْبُوعِ: «بَعْدَ بَيْسٍ».
٨. فِي «س»، ص: «وَ المَطْبُوعِ: «ذَمَّتَهُ».
٩. فِي «س» وَ المَطْبُوعِ: «تَكَلَّمُ». وَ فِي «ص»: «سَكَمٌ» غَيْرُ واضِحَةٍ.
١٠. فِي «س» وَ المَطْبُوعِ: «فَيُنْقِمُ». راجع: الملل والنحل، ج ٢، ص ٢٤٤.

[و.] ومنهم زيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبي^١، وهو الذي يقول:
أريد به يوم الجزاء حسابه^٢ لدى حاسب يوم القيامة عالم^٣
في خلقي كثير من مشهورهم يطول ذكرهم.

[المؤمنون بالبعث من العرب]

و كان ممن يُقرُّ بالبعث منهم: قوم يزعمون أن من مات، فُرِطت على قبره
راجلته، و تُركت حتى تموت، حُسر عليها؛ و من لم يفعل ذلك، حُسر ماشياً.^٣

[أ.] ومنهم عمرو بن زيد الكلبي^٤، وهو يوصي ابنه:

أبني، زودني إذا فارقتني في القبر راجلة^٥ برحل قاتر^٦
للبعث أركبها إذا قيل: «اركبوا» مستوسقين^٧؛ ليوم حشر حاشري

١. شاعر جاهلي من بني ضبة، نُقلت بعض أشعاره في المصادر الإسلامية، و كان فارساً من فرسان الجاهلية، و اسم فرسه: شولة و قيل: كامل. و قيل: الخرماء. و قيل غيره. راجع: خزانة الأدب، ج ٣، ص ١٦٧ و ١٦٨؛ و ج ٤، ص ٢١٨ و ٢١٩؛ أنساب الأشراف، ج ١١، ص ٣٦٦؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣٧٧ و ٥٩٩؛ تاج العروس، ج ١٦، ص ١٩٩ و ٢٤٥.

٢. نُقل البيت في ربيع الأبرار للزمخشري، ج ٣، ص ٢٧٤ هكذا:

«أريد به بعد الممات جزاؤه لدى حاسب يوم القيامة عالم».

٣. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٩، ص ٣٨٧؛ المحبر، ص ٣٢٢؛ الملل و النحل، ج ٣، ص ٢٣٠؛ تاريخ مختصر الدول، ص ٩٤.

٤. لم نعر على ترجمة الرجل في المصادر الموجودة عندنا، إلا أن الزبيدي ذكر اسم سيفه: «لسان الكلب». راجع: المحبر، ص ٣٢٤؛ تاج العروس، ج ٢، ص ٣٨٦.

٥. في النسخ و المطبوع: «راحتي». و الصحيح ما أثبتناه، و قد استفدناه من المصادر المعتمدة.

٦. في «س» و المطبوع: «قائد». و في سائر النسخ: «قاتر». و الصحيح ما أثبتناه، و قد استفدناه من المصادر المعتمدة. و الرجل القاتر: الجيد منه.

٧. في «س، ص» و المطبوع: «سيوسقين».

مَنْ لَا يُؤْفِيهِ^١ عَلَى عُسْرَانِهِ^٢ فَالْخَلْقُ بَيْنَ مُدْفَعٍ أَوْ عَائِرٍ^٣
 [ب.] و منهم جُرْيَةُ^٤ بِنُ أَشِيمِ الْفَقْعَسِيِّ الْأَسَدِيِّ^٥، و هو الذي يوصي ابنه سَعْدًا:
 يَا سَعْدُ، إِمَّا أَهْلِكَنَّ فَإِنِّي أُوصِيكَ؛ إِنْ أَخَا الْوَصَاةِ الْأَقْرَبِ^٦
 [لَا تَتْرُكَنَّ أَبَاكَ يَعْثُرُ رَجُلًا. فِي الْحَشْرِ، يُصْرَعُ لِلْيَدِينِ، وَ يُنْكَبُ^٧
 وَ أَحْمِلُ أَبَاكَ عَلَى بَعِيرٍ صَالِحٍ وَ تَقِي^٨ الْخَطِيئَةَ؛ إِنَّمَا هُوَ أَصَوْبٌ
 وَ لَعَلَّ لِي فِيهَا تَرَكَتْ مَطِيئَةً^٩ فِي الْحَشْرِ^{١٠} أَرْكَبُهَا إِذَا قِيلَ: «ارْكَبُوا»^{١١}
 وَ كَانُوا يُسَمُّونَ النَّاقَةَ الَّتِي يَفْعَلُونَ بِهَا ذَلِكَ: «الْبَلِيَّةُ» وَ جَمَعُهَا: «الْبَلَايَا»، وَ كَانُوا

١. في «س، ص» و المطبوع: «لا يرافقه».

٢. في النسخ و المطبوع: «غيرانه». و ما أثبتناه استفدناه من المصادر المعتمدة. و «العُسْرَاءُ» من النوق: ما مضى على حملها عشرة أشهر؛ الجمع: عسائر. و منه قوله تعالى: ﴿وَ إِذَا الْعُشُرَاءُ عُطِّلَتْ﴾ [التكوير (٨١)]: ٤. راجع: المخصّص، ج ٥، ص ٦٧؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٥٧٢؛ تاج العروس، ج ٧، ص ٢٢٦ (عشر).

٣. في «س، ص»: «عاشر». و نقلت الأبيات عنه أيضاً في المحبّر، ص ٣٢٤.

٤. في النسخ و المطبوع: «حريث». و ما أثبتناه مطابق لحاشية «س» و المصادر المعتمدة.

٥. شاعر جاهلي، و نسبته إلى فُقْعَسِ بْنِ الْحَارِثِ «من بني أسد بن خزيمه». راجع: المحبّر، ص ٣٢٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٢٥؛ تاج العروس، ج ١٧، ص ٧٧١؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١١٨.

٦. في النسخ و المطبوع: «الوصية أقرب» بدل «الوصاة الأقرب». و ما أثبتناه مطابق لحاشية «س» و المصادر المعتمدة.

٧. ما بين المعقوفين ساقط من النسخ، و بدونه يختل معنى الشعر؛ لذا وجدنا إضافته ضرورية.

٨. في النسخ و المطبوع: «و اتقى». و ما أثبتناه مطابق لحاشية «س» و المصادر المعتمدة.

٩. كذا في النسخ و المطبوع. و الصحيح طبقاً للمصادر المعتمدة: «إِنْ ذَلِكَ» بدل «إِنَّمَا هُوَ».

١٠. في النسخ و المطبوع: «الهام» بدل «الحشر». و ما أثبتناه هو الصحيح، طبقاً لحاشية «س».

١١. راجع أيضاً: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٩، ص ٣٨٨؛ المحبّر، ص ٣٢٣؛ البدء و

التاريخ، ج ٢، ص ١٤٤؛ الملل و النحل، ج ٢، ص ٢٤٤.

يَرِطُونَهَا؛ يَأْخُذُونَ وَلِيَّةً فَيَشْقُونَ^١ وَسَطَهَا، ثُمَّ يَدْخِلُونَ عُنُقَ النَّاقَةِ فِيهَا، فَتَبْقَى مُعَلَّقَةً فِي عُنُقِهَا حَتَّى تَمُوتَ عِنْدَ الْقَبْرِ.

و قال بعضهم^٢: «كالبلايا أعناقها في الولايا»، الولايا: جمع ولية، وهي البرذعة^٣

التي في ظهر البعير.

[و] قَالَ لَيْبِدٌ:

تَأْوِي إِلَى الْأَطْنَابِ كُلِّ رَذِيَّةٍ^٥ مِثْلُ الْبَلِيَّةِ قَالِصٌ^٦ أَهْدَامُهَا^٧

١. في النسخ والمطبوع: «فيسقون» بالسین المهملة؛ وهو إهمال من السُّنَاخ.

٢. القائل هو أبو زَيْبِدٍ الطائِي؛ قال:

كالبلايا زؤوسها في الولايا
ماينحات السموم حُرَّ الخُدودِ

راجع: جمهرة الأمثال، ج ٢، ص ٢٧٤؛ معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٢٩٣؛ أساس البلاغة، ص ١٠٤٢؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٨٦ (بلي).

٣. «البرذعة»: ما يوضع على الحمار أو البغل ليركب عليه؛ كالسرج للفرس. راجع: غريب الحديث لابن سلام، ج ٣، ص ١٠٣؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٥٣٠؛ لسان العرب، ج ٨، ص ٨ (برذع).

٤. لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري، من الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، و وفد على النبي صلى الله عليه وآله، ويُعد من الصحابة، و من المؤلفة قلوبهم، و ترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً، قيل: هو:

ما عاتب المرأة الكريم كنفسيه
و المرأة يصيلحهُ الجليس الصالحُ

و سكن الكوفة، و عاش عمراً طويلاً. و هو أحد أصحاب المعلقات. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٤٠؛ معجم المطبوعات العربية، ج ٢، ص ١٥٨٧.

٥. في «س» و المطبوع: «ولية»؛ لكنها صُحِّحت في حاشية «س» بما أثبتناه. و الرذية: الناقة المهزولة من السير. الصحاح، ج ٦، ص ٢٣٥٦ (رذي).

٦. في «د، ص»: «قالصاً». و في «س» و المطبوع: «قانصاً». و ما أثبتناه هو الصحيح المطابق لكتاب «جمهرة أشعار العرب».

٧. جمهرة أشعار العرب، ص ١٣٧.

شَبَّةُ الناقَةِ الرَّذِيَّةُ^١ التَّعْبَةُ^٢ بالبليَّةِ، و«القَالِصُ»: القَصِيرُ^٣، و«الأهدامُ»: أخلاقُ الثيابِ.^٤

[سائر أصناف العرب]

[أ.] واما الصنف الذين^٥ يقولون بالتوحيد، والإنشاء لا من شيء، و يُنكروُن الإعادةَ و البعثَ، فهم^٦ الجهلُ و الجمهورُ، و قد أخبروا بذلك في أشعارهم؛ فقال بعضهم في مَرثيةِ أهلِ بدرٍ من المُشركين:

فماذا بالقليب^٧ قلبِ بدرٍ من الشيزي^٨ يكلل^٩ بالسنام^{١٠}
يُخبِّرنا الرسولُ بأن سنحيا^{١١} و كيف حياةُ أصداء^{١٢} و هام؟!^{١٣}

١. في النسخ و المطبوع: «الرديَّة» بالبدال المهملة؛ إهمالاً من النَّسَّاخ.
٢. في «س» و المطبوع: «الصعبة».
٣. في «س» و المطبوع: «القانص» بدل «القالص»، و هو من سهو النَّسَّاخ. و راجع للمزيد: لسان العرب، ج ٧، ص ٨٠ (قلص).
٤. راجع للمزيد: النهاية، ج ٥، ص ٢٥٢ (هدم).
٥. في «س» و المطبوع: «الذي».
٦. في «س» و المطبوع: «منهم».
٧. القلب: البئر. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ١٧١ (قلب).
٨. في «س» و المطبوع: «البشري». و في «ص»: «اليسري». و الشيزي و الشيز: شجرٌ يُتخذ منه الجفان، و أراد بالجفان أربابها الذين كانوا يُطعمون فيها و قُتلوا ببدر و ألقوا في القلب، فهو يرثيهم. و سُمِّي الجفان «شيزي» باسم أصلها. النهاية، ج ٢، ص ٥١٨؛ (شيز).
٩. في «د»، ص: «يظلل».
١٠. كأنه قال: ماذا بالقليب من أصحاب الجفانِ املأى بلحوم أسنمة الإبل. فتح الباري لابن حجر، ج ٧، ص ٢٠١.
١١. في «س» و المطبوع: «سيحيا». و في «ص»: «سحبا».
١٢. في «د»: «أصدام». و في «ص»: «أصلاء». و الأصداء: جمعُ الصَّدى، و هو طائرٌ خُرَافِيٌّ زعموا أنه يخرج من رأس المقتول، و لا يزال يقول: «اسقوني» حتَّى يؤخذ بثأره. و يقال له: «الهامة» أيضاً؛ فالأصداء و الهام هنا بمعنى. راجع: الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٦٣ (هيم)؛ و ج ٦، ص ٢٣٩٩: المخصّص، ج ٤، ص ١٨٣؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٥٦ (صدي).
١٣. نسبها ابن هشام في سيرته إلى «شَداد بن أبي الأسود»، و الزمخشري في ربيع الأبرار»

قال^١:

[ب.] وكان فيهم قوم يعبدون الملائكة، ويزعمون أنها بنات فيعبدونها؛ زعموا لتقربهم إلى الله زلفى وتشفع^٢ لهم.

[ج.] ومنهم من يدعو لله ولداً، ويتخذها^٣ إلهاً من دونه.

[عبادة الأصنام عند العرب]

ومنهم من يعبد الأصنام؛ لتقربهم إلى الله زلفى:

وقال - جَلَّ وَعَزَّ -: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾^٤، وقال: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾^٥. ولم يكن بهذه الصفة إلا قوم من مشركي العرب.

وقال - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾^٦، وقال^٧: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾^٨. وقال: ﴿وَقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لا يسبقونهُ

﴿ إلى «أسود بن عبد يغوث»، وابن الأثير إلى «ابن سواده». راجع: سيرة ابن هشام، ج ٢، ص ٥٤٩؛

ربيع الأبرار، ج ٥، ص ١٠؛ النهاية لابن الأثير، ج ٢، ص ٥١٨.

١. أي: أبو عيسى الوراق. وفي «س، ص» والمطبوع: - «قال».

٢. في «د»: «وليشفع». وفي «ص»: «وليتنفع».

٣. في «س، ص» والمطبوع: «لها» بدل «إلهاً».

٤. الإسراء (١٧): ٥٦.

٥. النحل (١٦): ٥٧.

٦. الإسراء (١٧): ٤٠.

٧. في «س، ص» والمطبوع: - «وقال». وفي المطبوع لم يفصل بين الآيتين، بل ضمهما وجمعه بينهما، وكأنهما آية واحدة!!

٨. الزخرف (٤٣): ١٦.

بِالْقَوْلِ وَ هُمْ بِأَمْرِهِ يَغْمَلُونَ^١، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَ خَلَقَهُمْ وَ خَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَ بَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ^٢، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا^٣﴾.

وَقَالَ فِي عِبَادَتِهِمُ الْأَصْنَامَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَأَدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ^٤، وَقَالَ: ﴿وَ يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَ لَا يَنْفَعُهُمْ وَ يَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ^٥، وَقَالَ: ﴿وَ إِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أ هَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ^٦﴾.

وَقَدْ عَبَدَ الْأَصْنَامَ قَوْمٌ مِنَ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ وَ السِّنْدِ وَ غَيْرِهِمَا، وَ قَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَوْمِ نُوْحٍ أَنَّهُمْ عَبَدُوهَا أَيْضًا، فَقَالَ: ﴿وَ قَالُوا^٧ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَ لَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَ لَا سُوعَاً وَ لَا يَعُوثَ وَ يَعُوقَ وَ نَسْرًا^٨، وَ قَدْ حَكَيْتَنَا قَوْلَ [عَبْدَةِ] الْأَصْنَامِ قَبْلَ هَذَا.

[أصنام العرب]

وَ كَانَ «سُوعًا» لِهَذِيلٍ، وَ كَانَ^٩ بَرُهَاطٍ.^{١٠}

١. الأنبياء (٢١): ٢٦ - ٢٧.

٢. الأنعام (٦): ١٠٠.

٣. الأعراف (٧): ١٩٤.

٤. الصافات (٣٧): ١٥٨.

٥. يونس (١٠): ١٨.

٦. الأنبياء (٢١): ٣٦.

٧. في «س، ص» و المطبوع: - «و قالوا».

٨. نوح (٧١): ٢٣.

٩. في غير «س» و المطبوع: «يكون».

١٠. قال ابن الكلبي: وَ كَانَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ تِلْكَ الْأَصْنَامَ هَذِيلُ بْنُ مُدْرِكَةَ، أَخَذَهَا سُوعَاً، فَكَانَ لَهُمْ بَرُهَاطٌ مِنْ أَرْضِ يَنْبُعٍ، وَ يَنْبُعٌ عَرَضٌ مِنْ أَعْرَاضِ الْمَدِينَةِ. الْأَصْنَامُ، ص ٩.

و كَانَ [«وَدُّ» لَبْنِي كَلْبٍ] ^١ بِدُومَةِ الْجَنْدَلِ ^٢.
 وَ كَانَ «يَعُوْتُ» لِمَذْحِجٍ وَ لِقَبَائِلِ الْيَمَنِ.
 وَ كَانَ «نَسْرٌ» لِذِي الْكَلَالِجِ بِأَرْضِ حِمَيْرَ.
 وَ كَانَ «يَعُوْقُ» لَهُمْدَانَ.
 وَ كَانَ ^٣ «اللَّاتُ» لَتَقِيْفٍ، وَ كَانَتْ بِالطَّائِفِ.
 وَ كَانَتْ «الْعُرَيُّ» لِقَرِيْشٍ وَ جَمِيْعِ بَنِي كِنَانَةَ، وَ سَدَتْهَا ^٤ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ.
 وَ كَانَتْ «مَنَاةٌ» لِلْأَوْسِ وَ الْخَزْرَجِ وَ غَسَّانَ، وَ كَانَتْ بِالْمُشَلَّلِ ^٥.
 وَ كَانَ «هُبْلٌ» أَعْظَمَ أَصْنَامِهِمْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ، وَ كَانَ عَلَى الْكَعْبَةِ.
 وَ كَانَ «إِسَافٌ» وَ «نَائِلَةٌ» عَلَى الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ^٦، وَ وَصَّعَهُمَا عَمْرُو بْنُ

١. ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ و المطبوع؛ وقد أضفناه من المصادر المعتمدة. راجع: كتاب الأضنام، ص ١٠.
٢. دُومَةُ الْجَنْدَلِ: حِصْنٌ وَ قُرَى بَيْنَ الشَّامِ وَ الْمَدِيْنَةِ، قَرِبَ جَبَلِي طَيْئٍ، كَانَتْ بِهِ بَنُو كِنَانَةَ مِنْ كَلْبٍ. معجم البلدان، ج ٢، ص ٤٨٧.
٣. كَذَا، وَ الْأَنْسَبِ: «وَ كَانَتْ».
٤. «السُّنْدَةُ»: جَمْعُ «السَّادِنِ» بِمَعْنَى الْخَادِمِ. وَ سَدَتْهُ الْبَيْتِ: خُدَّامُهُ وَ حُجَّابُهُ. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٢٢٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٠٧؛ المصباح المنير، ص ٢٧١ (سَدَن).
٥. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِالْمُسَلَّلِ»، وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ الْمُسَلَّلُ: جَبَلٌ يُهَيِّطُ مِنْهُ إِلَى قَدِيدٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَحْرِ. وَ كَانَتْ مَنَاةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ مِنْ نَاحِيَةِ الْمُسَلَّلِ بِقَدِيدٍ، بَيْنَ الْمَدِيْنَةِ وَ مَكَّةَ. راجع: معجم البلدان، ج ٥، ص ١٣٦ و ٢٠٤.
٦. قَالَ الْحَمَوِيُّ: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: هُمَا مِسْخَانٌ، وَ هُمَا: إِسَافُ بْنُ يَعْلى، وَ نَائِلَةُ بِنْتُ ذَنْبٍ - وَ قِيلَ: بِنْتُ زَيْدٍ - . وَ قِيلَ: إِسَافُ بْنُ عَمْرٍو، وَ نَائِلَةُ بِنْتُ سَهْلٍ. وَ إِنَّهُمَا زَانِيَا فِي الْكَعْبَةِ، فَمُسِخَا حَجْرَيْنِ، فَتُصَبَا عِنْدَ الْكَعْبَةِ. وَ قِيلَ: تُصَبُّ أَحَدُهُمَا عَلَى الصَّفَا، وَ الْآخَرُ عَلَى الْمَرْوَةِ؛ لِتُعْتَبَرُ بِهِمَا. فَقَدَّمَ الْأَمْرُ، فَأَمْرُو بْنُ لَحْيِ الْخُزَاعِيِّ بَعَادَتُهُمَا، ثُمَّ حَوَّلَهُمَا قُصِيٍّ، فَجَعَلَ أَحَدَهُمَا بِلِصْقِ الْبَيْتِ،

لُحَيٍّ^١، فَكَانَ يَذْبَحُ عَلَيْهِمَا تِجَاهَ الْكَعْبَةِ. وَزَعَمُوا أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ جُرْهُمٍ^٢: «إِسَافُ بْنُ عَمْرٍو» وَ «نَائِلَةُ بِنْتُ سَهَيْلٍ»، فَفَجَّرَا فِي الْكَعْبَةِ، فَمُسِخَا حَجْرَيْنِ. وَ يُقَالُ: خَالَهُمَا عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ^٣، وَضَعَهُمَا عَلَى الصِّفَا قَبْلَ ذَلِكَ.

«و جعل الآخر بززم، وكان ينحر عندهما، وكانت الجاهلية تتمسح بهما. قال أبو المنذر هشام بن محمد: حدثني أبي عن أبي صالح عن ابن عباس: أن إسافاً رجل من جرهم، يقال له: إساف بن يعلى، و نائلة بنت زيد من جرهم، و كان يتعشقها بأرض اليمن، فأقبلا حاجين، فدخلا الكعبة، فوجدوا غفلة من الناس، و خلوة في البيت، ففجّر بها في البيت، فمسخا، فأصبحوا فوجدوهما مسخين، فأخرجوهما، فوضعهما موضعهما، فعبدتهم خزاعة و قريش و من حجّ البيت بعد من العرب...». راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ١٧٠؛ الصحاح، ج ٤، ص ١٢٣١؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٦؛ تاج العروس، ج ١٢، ص ٨٢ (أسف)؛ المغازي، ج ٢، ص ٨٤١ و ٨٤٢؛ عمدة القاري، ج ١٨، ص ٩٩؛ تاج العروس، ج ١٢، ص ٨٢

١. في النسخ و المطبوع: «يحيى» بدل «لُحَيٍّ» و الصواب ما أثبتناه. و عمرو بن لُحَيٍّ اسمه: عمرو بن ربيعة، و هو لُحَيٍّ بن حارثة بن عمرو بن عامر الأزدي، و كانت أمه من جرهم. و هو أول من غيّر دين إسماعيل عليه السلام؛ فنصّب الأوثان، و سيّب السائبة، و وصل الوصيلة، و بحرّ البحيرة، و حوّى الحامية. نفى جرهم من مكة، و تولّى حجابة البيت بعدهم. و قدّم بالأصنام من الشام إلى مكة، و نصبها حول الكعبة. كتاب الأصنام، ص ٨

٢. في «س»: «خيرهم». و في «ص» و المطبوع: «خيرهم».

٣. في النسخ و المطبوع: «يحيى» بدل «لُحَيٍّ» و الصواب ما أثبتناه.

فصل

في ذكر مذاهب أهل الأصنام، و ذكر البيوت^١ و النيران^٢ المعظمة

[عبادة الأصنام في الهند و الصين]

حكى الحسن بن موسى^٣ عن قوم^٤ ممن يعرف أمور العالم و يبحث عن

١. في المطبوع: «بيوت» بدون الألف و اللام.

٢. في «س» و المطبوع: «النيران» بدون واو العطف.

٣. هو أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، من متكلمي الإمامية، و أحد كبار علماء المقالات. و هو ابن أخت أبي سهل النوبختي. كان يجتمع إليه جماعة من النقلة و المترجمين لكتب الفلسفة، مثل أبي عثمان الدمشقي، و إسحاق، و ثابت، و غيرهم. و كان جماعة للكتب، و قد نسخ بخطه شيئاً كثيراً. له من الكتب: الآراء و الديانات، و هو أشهر كتبه، لكنه مفقود، و كتاب فرق الشيعة، و الجامع في الإمامة، و الرد على المنجمين، و الرد على أصحاب المنزلة بين المنزلتين في الوعيد، و غيرها. الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٥؛ رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٣.

٤. في النسخ و المطبوع: - «الحسن بن موسى عن». و الذي أثبتناه استفدناه من كتاب المعتمد لابن الملاحمي، ص ٨٢٢، حيث جاء فيه: «حكى الحسن بن موسى عن قوم ممن بحث عن أمور العالم و عرفها، منهم جعفر بن محمد المنجم أبو معشر: أن كثيراً من أهل الهند و الصين...» إلى آخر عبارات هذا الفصل. كما جاء في المغني عبارة قريبة من ذلك، حيث جاء فيه: «حكى الحسن بن موسى عن أبي معشر المنجم: أن كثيراً من أهل الهند و الصين...». المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٥٥.

قَصَصِهِمْ - منهم^١ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُنْجَمُ أَبُو مَعْشَرٍ^٢ :- أَنْ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ
وَالصِّينِ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ الرُّبُوبِيَّةَ، وَيُقِرُّونَ بِأَنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً، وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ
جِسْمٌ ذُو صُورَةٍ كَأَحْسَنِ الصُّورِ وَأَتَمَّ الْأَجْسَامِ^٣، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامٌ لَهَا حُسْنٌ^٤،
وَأَنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ مُحْتَجِبُونَ بِالسَّمَاءِ؛ فَدَعَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ اتَّخَذُوا أَصْنَامًا عَلَى
صُورَةِ اللَّهِ عِنْدَهُمْ، وَبَعْضُهُمْ^٥ عَلَى صُورَةِ الْمَلَائِكَةِ، فَكَانُوا يَعْبُدُونَهَا وَيُقَرِّبُونَ
الْقَرَابِينَ لَهَا؛ لِشَبَّهِهَا عِنْدَهُمْ بِاللَّهِ، وَيُقَدِّرُونَ فِيهَا أَنَّهَا تَنْفَعُهُمْ^٦.

فَلَمْ يَزَالُوا كَذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُمْ بَعْضُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُمْ فِي قَبِيلِ^٧ الْأَنْبِيَاءِ: إِنَّ
الْأَفْلَاقَ وَالْكَوَاكِبَ أَقْرَبَ الْأَجْسَامِ^٨ إِلَى اللَّهِ، وَإِنَّهَا حَيَّةٌ نَاطِقَةٌ^٩، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ
تَخْتَلِفُ^{١٠} فِيمَا بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَهَا، وَإِنْ كُلُّ مَا يَحْدُثُ فِي الْعَالَمِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قَدْرِ مَا
يَجْرِي بِهِ حَرَكَاتُ الْكَوَاكِبِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ. فَعَظَّمُوهَا وَقَرَّبُوا لَهَا الْقَرَابِينَ لِتَنْفَعَهُمْ^{١١}.

١. في «س، ص» والمطبوع: «منه».

٢. هو أبو معشر جعفر بن محمد المنجم البلخي؛ صاحب التصانيف في النجوم والهندسة. كان
محدثاً، ثم دخل في النجوم بعد أن صار ابن نَيْفٍ وأربعين، ثم تجاوز المائة. له من الكتب:
الزيج، والمواليد، والقُرانات، وطبائع البلدان، وغيرها. توفي بواسط سنة ٢٧٢ هـ. سير أعلام
النبلأ، ج ١٣، ص ١٦١؛ فهرست ابن النديم، ص ٣٣٥.

٣. في «س، ص» والمطبوع: «و كَأَتَمَّ الصَّنَامِ».

٤. في «س، ص» والمطبوع: - «حسن». وفي المغني: «أجسام حسنة».

٥. في المعتمد: «وبعضها».

٦. في «س» والمطبوع: «شفيعهم». وفي «ص»: «شفعهم».

٧. في «س، ص» والمطبوع: «سبيل». وفي المغني: «حُكْم» بدل «قبيل». وفي المعتمد: «بمنزلة»
بدل «في قبيل».

٨. في المعتمد: + «المرئية». وفي المغني: «مرتبة» بدل «الأجسام».

٩. في المغني: + «مدبرة». ١٠. في «س، ص» والمطبوع: «يختلف».

١١. في «س»: «لشفعهم». وفي المطبوع: «لشفعهم».

فَمَكَّثُوا عَلَيَّ ذَلِكَ ذَهْرًا.

فلَمَّا رَأَوْا الكَوَاكِبَ تَخْفَى^١ بالنَّهَارِ وَ فِي بَعْضِ أَوْقَاتِ اللَّيْلِ - لِمَا يَعْرِضُ فِي
 الْهَوَاءِ مِنَ الْغُيُومِ -، أَشَارَ عَلَيْهِمْ بَعْضُ رُؤَسَائِهِمْ بِأَنْ يَجْعَلُوا لَهَا أَصْنَامًا؛ لِتَرَوْهَا فِي
 كُلِّ وَقْتٍ. فَجَعَلُوا لَهَا أَصْنَامًا عَلَى عَدَدِ الكَوَاكِبِ الْكِبَارِ الْمَشْهُورَةِ، وَ هِيَ السَّبْعَةُ
 الْمُتَحِيرَةُ^٢. فَكَانَ كُلُّ صَنْفٍ يُعْظَمُ كوكِبًا مَعْلُومًا، وَ يُصَيَّرُ^٣ لَهُ جِنْسًا مِنَ الْقُرْبَانِ
 خِلَافَ مَا لِلْآخَرِ، وَ اعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ إِذَا عَظَّمُوا الْأَصْنَامَ تَحَرَّكَتِ الكَوَاكِبُ لَهُمْ بِمَا
 يُجِبُّونَ^٤. وَ بَنَوْا لِكُلِّ صَنْمٍ بَيْتًا وَ هَيْكَلًا مُفْرَدًا، وَ سَمَّوْا ذَلِكَ الْبَيْتَ بِاسْمِ الكَوَاكِبِ^٥
 - وَ زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامِ كَانَ بَيْتَ زُحَلٍ، وَ إِنَّمَا بَقِيَ لِأَنَّ زُحَلَ يَدُلُّ^٦
 عَلَى الْبَقَاءِ أَكْثَرَ مِنْ سَائِرِ الكَوَاكِبِ -، فَلَمَّا طَالَ عَهْدُهُمْ عَبَدُوا الْأَصْنَامَ عَلَى أَنَّهُمْ^٧
 تُقَرَّبُهُمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى^٨، وَ أَلْغَوْا ذِكْرَ الكَوَاكِبِ.
 فَلَمْ يَزَالُوا كَذَلِكَ حَتَّى ظَهَرَ «يُودَاسُفُ»^٩ بِبِلَادِ الْهِنْدِ، وَ كَانَ هِنْدِيًّا، وَ ذَلِكَ -

١. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «يخفي».

٢. هكذا في النسخ و المطبوع و المعتمد.

٣. كذا في النسخ جميعاً. و في المطبوع و حاشية «س»: «و ينحر».

٤. في النسخ و المطبوع: «إنما عظموا الأصنام لحرمة الكواكب هم يحتاجون» بدل «إذا عظموا
 الأصنام تحركت الكواكب لهم بما يحبون»، و ما أثبتناه استفدناه من المغني و المعتمد.

٥. راجع: تفسير الرازي، ج ٢، ص ١١٢؛ و ج ١٣، ص ٣٧؛ تفسير الآكوسي، ج ٧، ص ١٩٦.

٦. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «تدل».

٧. كذا في النسخ و المطبوع. و الصحيح: «على أنها».

٨. في «د، ص»: - «زلفى».

٩. «يوداسف» كذا بالياء - آخر الحروف -، و لعله تصحيف: «بوداسف» بالباء - ثاني الحروف -،
 و يُسَمَّى: «بودا». وُلد بودا حوالي سنة ٥٦٣ قبل الميلاد في الهند، و كان ينتمي إلى طبقة

[كما] زَعَمُوا - فِي أَوَّلِ سَنَةِ مِنْ مُلْكِ «طَهْمُورِثَ»^١ مَلِكِ فَارِسَ^٢. فَادَّعَى^٣ يُوذَاسُفُ النَّبِيَّةَ^٤، وَأَمَرَهُمْ بِالزُّهْدِ، وَجَدَّدَ عِنْدَهُمْ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ وَالسُّجُودَ لَهَا. وَذَكَرَ^٥ أَهْلُ فَارِسَ أَنَّ «جَمَّ»^٦.....

⇨ «الكشائرية» أي المقاتلين، وقد أحسن تربيته على القتال، وتزوج وأنجب طفلاً، لكنه بعد ذلك هرب من القصر، وأخضع نفسه لأشد أنواع الرياضات مدة ست سنين، ثم ترك ذلك لأنه لم يجد فيه فائدة، وجلس في ظل شجرة وارفة، وصمم على أن لا يبرح ذلك المكان حتى يأتيه التنوير، فتنبه حينئذ إلى ظاهرة الموت والولادة المتكررة، وأنها لا تتوقف - لأن قانون «الكارما» (السبب والمسبب، أو العلة والمعلول) يقتضي ذلك؛ كي تكفر الأرواح عن ذنوبها السابقة -، فوجد أنه إذا عاش الإنسان حياة يسودها العدل الكامل والصبر والشفقة فسوف يتمكن من تجنب نفسه من العودة إلى الحياة، وسوف يدرك السكينة. فالسعادة مستحيلة، سواء في الدنيا أو في الآخرة، ولكن الذي يمكن أن نصيبه هو السكون والهمود البارد الذي سماه: «الزرفانا». فتوجه نحو المدينة المقدسة «بنارس»، وأخذ يبشر بالزرفانا. مات بوذا سنة ٤٨٣ قبل الميلاد. قصة الحضارة، ج ٣، ص ٦٤ - ٩٠؛ إكمال الدين، ص ٥٨٤ الهامش ١.

١. هو طهمورث بن ويجهان، من ملوك الفرس البشدازيين. ملك بعد أوشهنج. قيل: إنه ابنتى سابور من فارس ونزلها، ودعا إلى ملة الصابئة. وبقي في الملك ثلاثين سنة، وقيل أربعين. وهو أول من كتب بالفارسية. وفي عهده ظهر بوذاسف. التنبيه والإشراف، ص ٧٥؛ الآثار الباقية، ص ١١٨؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٦١.

٢. في «س، ص» والمطبوع: «فارسي».

٣. هكذا في المعتمد. وفي النسخ والمطبوع: - «فادعى».

٤. لم يدع بوذا النبوة والاتصال بالله تعالى، بل ادعى الاستتارة. راجع: قصة الحضارة، ج ٣، ص ٧٤. ولعل كلمة «النبوة» الواردة في المتن مصحفة من كلمة أخرى، مثل: «التنوير» أو «التنور»؛ ولعله لا يوجد تصحيف، وإنما كلمة «النبوة» تعكس تصور علماء المقالات من المسلمين حول بوذا، وأنه كان برأيهم يدعي النبوة.

٥. هكذا في المعتمد والمغني. وفي النسخ والمطبوع: «ذكر» بدون الواو.

٦. في المغني: «جمشيد». وهو جم أو جمشيد بن ويجهان أخو طهمورث؛ من ملوك الفرس

الْمَلِكِ أَوَّلَ مَنْ عَظَّمَ^١ النَّارَ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى تَعْظِيمِهَا؛ قَالَ: «لَأَنْهَا تُشْبِهُ ضَوْءَ الشَّمْسِ وَالْكَوَاكِبِ»، قَالَ: «وَلَأَنَّ النَّوْرَ أَفْضَلُ مِنَ الظُّلْمَةِ». ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّاسُ^٢ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَعَظَّمَ^٣ كُلُّ قَوْمٍ مَا يَزَوْنُ تَعْظِيمَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ^٤. ثُمَّ نَشَأَ عَمْرُو بْنُ لَحْيٍ^٥، فَسَادَ قَوْمَهُ بِمَكَّةَ، فَاسْتَوْلَى عَلَى أَمْرِ الْبَيْتِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى مَدِينَةِ الْبَلْقَاءِ^٦ بِالشَّامِ، فَرَأَى قَوْمًا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ، فَسَأَلَهُمْ عَنْهَا، فَقَالُوا: «هَذِهِ أَرْبَابٌ نَتَّخِذُهَا؛ نَسْتَنْصِرُ بِهَا فَنُنْصِرُ^٧، وَنَسْتَسْقِي^٩ فَنُسْقَى^{١٠}». فَطَلَبَ مِنْهَا^{١١} صَنَمًا، فَدَفَعُوا إِلَيْهِ هُبْلًا^{١٢}، فَصَارَ بِهِ إِلَى مَكَّةَ وَإِلَى الْكَعْبَةِ وَمَعَهُ إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ^{١٣}،

﴿البشداذيين، ملك بعد طهمورث. و «جم» بمعنى القمر، و «شيد» بمعنى الشعاع، سمّوه بذلك لجماله. قيل: إنه أمر بصناعة السيوف والدروع من الحديد، كما أمر بغزل الإبريسم والقطن والكتان. وقد اختلطت سيرته ببعض الخرافات. التنبيه والإشراف، ص ٧٥؛ الآثار الباقية، ص ١١٩؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٦٤ - ٦٦.

١. هكذا في المعتمد. وفي النسخ والمطبوع: «عظم».
٢. في المطبوع: - «الناس».
٣. في «س» والمطبوع: «يعظم». وفي «ص»: «تعظيم».
٤. في «س» والمطبوع: - «بذلك».
٥. هكذا في المعتمد، وهو الصواب كما تقدّم. وفي النسخ والمطبوع: «يحيى» بدل «لحى».
٦. هكذا في المطبوع والمعتمد. وفي النسخ: «المدينة».
٧. في «س، ص» والمطبوع: «البلقاء».
٨. هكذا في المطبوع. وفي النسخ: «فينصر».
٩. في «س»: «ونسقي». وفي «ص»: «فتسقى». وفي المطبوع: «ونستقي».
١٠. هكذا في المطبوع والمعتمد. وفي «د»: - «فنسقى». وفي «س، ص»: «فيسقى».
١١. في المطبوع: «منهم».
١٢. في «س» والمطبوع: «الهيل». وفي «ص»: «أسيل».
١٣. تقدّم الكلام عنهما في نهاية الفصل السابق، فراجع.

وَدَعَا النَّاسَ إِلَى تَعْظِيمِهَا وَعِبَادَتِهَا، فَفَعَلُوا - وَذَلِكَ^١ فِيمَا يَزْعُمُ أَصْحَابُ التَّارِيخِ فِي أَوَّلِ مُلْكِ «سَابُورَ» ذِي الْأَكْتافِ^٢ - إِلَى أَنْ أَظْهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فَأَخْرَجَتْ^٣.

[بيوت الأصنام]

وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ الْبَيْتَ^٤ فِيمَا زَعَمَ الْمُخْبِرُونَ كَانَ لِرُحْلٍ، وَ قَدْ كَذَّبُوا لَعَنَهُمُ اللَّهُ.
وَمِنْ تِلْكَ الْبُيُوتِ السَّبْعَةِ^٥ الَّتِي كَانَتْ لِلْكُوكَبِ بَيْتٌ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ بِأَصْبَهَانَ،
عَلَى ثَلَاثِ^٦ فَرَسِيخٍ مِنْ مَدِينَتِهَا؛ فَكَانَتْ فِيهِ أَصْنَامٌ، إِلَى أَنْ^٧ أَخْرَجَهَا^٨ «كُشْتَايَسِبُ»^٩

١. في «س، ص» و المطبوع: «ذلك و» بدل «و ذلك».
٢. «سابور ذو الأكتاف» هو سابور بن هُرْمُز بن نَرَسِي، من ملوك الفرس الساسانيين. مَلَكٌ وَهُوَ صَغِيرُ السِّنِّ، فَطَمَعَتْ بِهِ الْمُلُوكُ وَمِنْهُمْ الْعَرَبُ، فَسَارَ جَمْعٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى بِلَادِهِ وَاسْتَقَرُّوا فِيهَا؛ فَلَمَّا بَلَغَ غَزَا الْعَرَبَ وَغَوَّرَ عَلَيْهِمُ الْمِيَاهَ، وَغَزَاهُ مَلِكُ الرُّومِ، وَهُوَ يُولِيَانُوسُ فَأَعَانَتْهُ الْعَرَبُ، وَاقَامَ سَابُورٌ عَلَى مَعَادَاةِ الْعَرَبِ لَا يَظْفِرُ بِأَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا خَلَعَ كَتْفَهُ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ: سَابُورُ ذَا الْأَكْتافِ. وَكَانَ مُلْكُهُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَنَةً. تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ١، ص ١٦١ - ١٦٢؛ التَّسْنِيهِ وَ الْإِشْرَافِ، ص ٨٧ - ٨٨؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ١، ص ٤٩٠.
٣. فِي الْمَعْتَمَدِ: «فَأَحْرَقَتْ» بَدَلُ «فَأَخْرَجَتْ». وَجَاءَ فِي الْمَعْتَمَدِ بَعْدَ ذَلِكَ: «ثُمَّ ذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى بُيُوتَ الْأَصْنَامِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْأَرْضِ، وَ مَوَاضِعَهَا مِنْ أَقَالِيمِ الْأَرْضِ، ثُمَّ ذَكَرَ بُيُوتَ النِّيرانِ، وَ لَا طَائِلَ فِي ذِكْرِهَا».
٤. أَي بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامِ، صَانَهُ اللَّهُ مِنَ الْبَلَايَا.
٥. فِي «د، ص»: «التسعة».
٦. كَذَا فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ الصَّحِيحُ: «ثَلَاثَةٌ».
٧. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: - «إِلَى أَنْ». وَ فِي «ص»: «عَنْ» بَدَلُ «إِلَى أَنْ».
٨. فِي «د»: «أَخْرَجَهَا». وَ فِي «ص»: «إِخْرَاجَهَا».
٩. هُوَ كُشْتَايَسِبُ أَوْ كَيْبِشْتَايَسِبُ بْنُ لَهْرَاسِبِ، أَحَدُ مُلُوكِ الْفُرسِ الْكِيَانِيِّينَ، وَ هُوَ الَّذِي ظَهَرَ زَرَادُشْتُ فِي زَمَانِهِ، وَ دَعَا إِلَى الْمَجُوسِيَّةِ فَقَبِلَهَا، وَ حَمَلَ أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ عَلَيْهَا - وَ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى رَأْيِ الصَّابِئَةِ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا طَهْمُورْتُ -، وَ قَاتَلَ عَلَيْهَا حَتَّى ظَهَرَتْ. التَّسْنِيهِ وَ الْإِشْرَافِ، ص ٧٩؛ الْمَلَلُ وَ النَّحْلُ، ج ١، ص ٢٣٦ - ٢٣٧؛ الْآثَارُ الْبَاقِيَّةُ، ص ١٢١.

المَلِكُ لِمَا^١ تَمَجَّسَ^٢، وَ جَعَلَهُ بَيْتَ نَارٍ.
و الثاني: البَيْتُ الَّذِي بُمُولْتَانِ^٣ مِنْ أَرْضِ الْهِنْدِ، وَ بِهِ أَصْنَامٌ.
و البَيْتُ الثَّالِثُ: بَيْتُ «سَدُوسَانَ»^٤ مِنْ الْهِنْدِ.
و هُمَا بَيْتَانِ عَظِيمَانِ عِنْدَهُمْ، يَأْتُونَهُمَا فِي أَوْقَاتٍ مِنَ السَّنَةِ.
و البَيْتُ الرَّابِعُ: هُوَ «النَّوْبَهَارُ»^٥، الَّذِي بَنَاهُ «مَنْوِشَهْرُ»^٦ بِمَدِينَةِ بَلَخٍ مِنْ خُرَاسَانَ
عَلَى اسْمِ الْقَمَرِ، فَلَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ خَرَّبَهُ أَهْلُ بَلَخٍ.
و بَيْتُ «عُمْدَانَ»^٧ الَّذِي بِمَدِينَةِ صَنْعَاءَ مِنْ مَدُنِ الْيَمَنِ، وَ كَانَ «الضَّحَاكُ»^٨ بَنَاهُ

١. في النسخ و المطبوع: «إلى». و ما أثبتناه من المصادر المعتمدة.

٢. في «س، ص» و المطبوع: «عجن».

٣. في «س» و المطبوع: «بمُلْتان». و هو صحيح أيضاً. و مُولْتان أو مُلتان: مدينة في بلاد الهند بالقرب من عَزْنَة، و بها صنم يعظمه الهند و يحجّون إليه من أقصى البلاد. و قد فُتحت في عهد الوليد بن عبد الملك. معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

٤. في مروج الذهب: «مندوسان».

٥. راجع وصف هذا المعبد في: معجم البلدان، ج ٥، ص ٣٠٧ و ما بعدها.

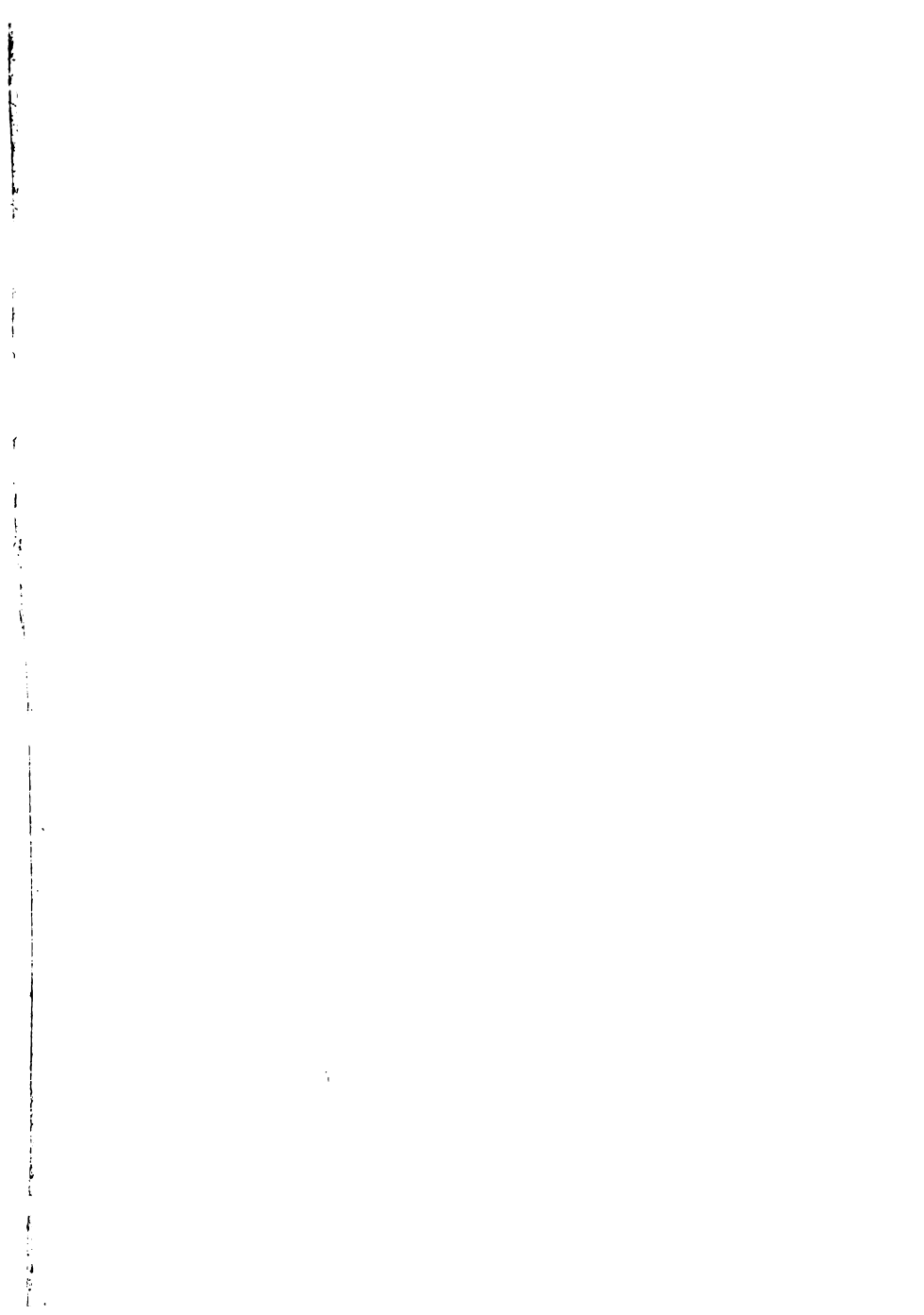
٦. هو منوشهر بن إيّرج بن أفريدون؛ أحد ملوك الفرس البيشدازيين. و الفُرس تعظّم أمره، و ترفع من شأنه. و كان له سبعة أولاد، ترجع إليهم أكثر شعوب فارس في أنسابها و سائر طبقات ملوكهم؛ فهو كالشجرة في النسب للفُرس. التنبيه و الإشراف، ص ٧٨؛ الآثار الباقية، ص ١١٩، ١٢٢؛ تاريخ الطبري، ج ١، ص ٢٦٥.

٧. عُمْدان: اسم جبل أو موضع. معجم البلدان، ج ٤، ص ١٥٣؛ الآثار الباقية، ص ٤٢.

٨. «الضَّحَاكُ» هُوَ بِيَّوْرَأْسَبُ بِنُ أَرُونْدَأْسَبُ؛ مِنْ مَلُوكِ الْفُرسِ الْبِيشْدَاذِيّينَ، مَلَكَ بَعْدَ جَمِّ. وَ مِنْ أَحْبَابِهِ مَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ حَيِّتَيْنِ كَانَتَا فِي كَتْفَيْهِ تَعْتَرِيَانِهِ، لَا تَهْدِيَانِ إِلَّا بِأَدْمَغَةِ النَّاسِ. وَ قَالَ الْكَثِيرُ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ: إِنَّهُمَا كَانَتَا لِحْمَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ عَلَى كَتْفَيْهِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كُرَأْسُ الثَّعْبَانِ، وَ كَانَ يَسْتَرْهُمَا بِالنَّيَابِ. وَ لَمَّا عَظُمَ بَغْيُهُ ظَهَرَ رَجُلٌ مِنْ أَصْبَهَانَ يُدْعَى «كَابِي» (كَأَوَهُ) فَدَعَا النَّاسَ إِلَى خَلْعِهِ وَ تَمْلِيكِ أَفْرِيدُونَ، فَاتَّبَعَهُ الْعَوَامُّ وَ كَثِيرٌ مِنَ الْخَوَاصِّ، وَ تَمَكَّنَ مِنْ خَلْعِهِ. التَّنْبِيهِ وَ الْإِشْرَافِ، ص ٧٥؛ الْآثَارُ الْبَاقِيَّةُ، ص ١٢٢؛ الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ، ج ١، ص ٧٤.

على اسم الزهرة، وخرّبه عثمان بن عفان.
 وبيت «كاوسان»، بناه «كاوس»^١ الملك؛ بناءً عجيباً^٢ على اسم الشمس،
 بمدينة^٣ فرغانة من مدن خراسان، خرّبه المعتصم^٤.
 وأما بيوت النار فهي كثيرة، وأول من رسم لها بيتاً - فيما يزعمون - «أفريدون»^٥؛
 وجد ناراً يعظمها أهلها، فبعث بها إلى خراسان.
 واتخذ «بهمن»^٦ بيتاً بسجستان^٧ يسمي: «كركو»^٨.

١. هو كاوس أو كيكائوس بن كيقباد، من ملوك الفرس الكيانيين. ملك بعد كيقباد، وكان يسكن بنواحي بلخ. وكانت له وقعات كثيرة مع أفراسياب ملك الترك. وغزا اليمن فلقبه ذو الأذعار في حمير وقحطان، فظفر به وحسبه في نهر، إلى أن تمكن رستم الشديد بن داستان من تحريره بعد أن اصطلع مع ذي الأذعار، وأعادته إلى الملك. الآثار الباقية، ص ١٢١ - ١٢٢؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٢٤٥؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ق ١، ص ١٥٩.
٢. في «س، ص» والمطبوع: «بناه أعجبنا» بدل «بناء عجيباً».
٣. هكذا في الملل والنحل. وفي «س، ص» والمطبوع: «شهر المدينة». وفي «د»: «أشهر مدينة» كلاهما بدل: «الشمس بمدينة».
٤. في «س، ص» والمطبوع: «معتصم» بدون الألف واللام.
٥. هو أفريدون بن أفتيان، من ملوك الفرس البيشدازيين، وهو من ولد جم، ملك بعد خلع الضحاك الآثار الباقية، ص ١١٩، ١٢٢؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٨٣.
٦. «بهمن» هو أوردشير بهمن بن إسفنديار بن كشتاسب بن لهراسب؛ أحد ملوك الفرس الكيانيين. ملك بعد جدّه كشتاسب. كان مظفراً في مغازيه، وكان ملوك الأرض يحملون إليه الإتاوة. وهو أبو «دارا» الأكبر. التنبيه والإشراف، ص ٨٢؛ الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٢٧٨.
٧. في النسخ والمطبوع: - «واتخذ بهمن بيتاً بسجستان»، وما أثبتناه استفدناه من الملل والنحل.
٨. هكذا في الملل والنحل. وفي النسخ والمطبوع: «كركوا»، وجاء في معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٥٣: «كركويه مدينة من نواحي سجستان، فيها بيت نارٍ معظم عند المجوس». وفي «ص»: «أبحو. تمت [كذا] الكتاب بعون الملك الوهاب، والحمد لله رب العالمين». وفي «س» والمطبوع: «أبحوا. تم [و في «س»: «تمت»] الكتاب، والحمد لله رب العالمين».



فهرس المطالب

- الفهرس الإجمالي ٥
تتمة الرسائل الكلامية ٧

(٣٨) مسألة في الدليل على أن الجواهر مدركة

- مقدمة التحقيق ٩
عنوان الرسالة ١٠
مخطوطات الرسالة ١٠
مسألة في الدليل على أن الجواهر مدركة ١٣

(٣٩) مسألة في علة استحقاؤه تعالى المدح على تركه القبيح

- مقدمة التحقيق ١٧
عنوان الرسالة ٢١
مخطوطات الرسالة ٢١
مسألة في علة استحقاؤه تعالى المدح على تركه القبيح ٢٣

(٤٠) مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث

- مقدمة التحقيق ٣٥
عنوان الرسالة ٣٦
مخطوطات الرسالة ٣٧
مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث ٣٩

(٤١) مسألة في الألم و وجه الحسن فيه

- ٤٥ مقدمة التحقيق
- ٤٧ نسبة الرسالة و عنوانها
- ٤٧ مخطوطات الرسالة
- ٤٩ مسألة في الألم و وجه الحسن فيه
- ٤٩ في بيان حدّ الظلم
- ٥١ من وجوه حسن الألم أن يفعل للاعتبار
- ٥١ أقسام الألم من حيث الوجوه التي يقع عليها
- ٥٥ تقسيم آخر للألم من حيث الوجوه التي يقع عليها

(٤٢) مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه

- ٦١ مقدمة التحقيق
- ٦٣ عنوان الرسالة
- ٦٤ مخطوطات الرسالة
- ٦٧ مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه

(٤٣) مسألة في أنّ الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

- ٧١ مقدمة التحقيق
- ٧٤ عنوان الرسالة
- ٧٤ مخطوطات الرسالة
- ٧٧ مسألة في أنّ الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

(٤٤) مسألة في إبطال أحد الأدلّة على كون الصّفة بالفاعل

- ٨١ مقدمة التحقيق
- ٨٢ عنوان الرسالة
- ٨٣ مخطوطات الرسالة

٨٥ مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل

(٤٥) مسألة في مناقشة الدليل على أن الجوهر ليس محدثاً بمعنى

٩١ مقدمة التحقيق

٩٢ عنوان الرسالة

٩٣ مخطوطات الرسالة

٩٥ مسألة في مناقشة الدليل على أن الجوهر ليس محدثاً بمعنى

(٤٦) مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه

٩٩ مقدمة التحقيق

١٠٠ عنوان الرسالة

١٠١ مخطوطات الرسالة

١٠٣ مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه

(٤٧) مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة

١٠٩ مقدمة التحقيق

١٠٩ محتوى الرسالة

١١٣ نسبة الرسالة

١١٤ مخطوطات الرسالة

١١٧ مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة

١١٨ في بيان سقوط التكليف عن أهل الآخرة

١١٩ في بيان أن معارف أهل الآخرة ضرورية

١٢٦ أفعال أهل الآخرة

(٤٨) مناظرة أبي العلاء المعري مع الشريف المرتضى

١٣١ مقدمة التحقيق

- ١٣٢..... نسبتها إلى المؤلف
- ١٣٥..... مخطوطات الرسالة
- ١٣٧..... مناظرة أبي العلاء المعريّ مع الشريف المرتضى
- ١٣٧..... نصّ المناظرة
- ١٤٠..... شرح الشريف المرتضى للمناظرة

(٤٩) المسائل المقدّسيّات

- ١٤٩..... مقدّمة التحقيق
- ١٥٣..... مخطوطات الرسالة
- ١٥٥..... المسائل المقدّسيّات

(٥٠) مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار

- ١٦١..... مقدّمة التحقيق
- ١٦٤..... عنوان الرسالة
- ١٦٤..... مخطوطات الرسالة
- ١٦٧..... مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار

(٥١) مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء

- ١٧٣..... مقدّمة التحقيق
- ١٧٧..... عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
- ١٧٨..... مخطوطات الرسالة
- ١٧٩..... مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء ﷺ

(٥٢) دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء

- ١٨٩..... مقدّمة التحقيق
- ١٩٣..... عنوان الرسالة

- ١٩٣..... مخطوطات الرسالة.....
- ١٩٥..... دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء ﷺ.....
- ١٩٥..... شبهة للبراهمة.....
- ١٩٥..... الجواب.....
- ١٩٨..... جواب آخر.....

(٥٣) مسألة في ميراث الأنبياء

- ٢٠٥..... مقدّمة التحقيق.....
- ٢٠٦..... مخطوطة الرسالة.....
- ٢٠٧..... مسألة في ميراث الأنبياء ﷺ.....

(٥٤) الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة

- ٢١٣..... مقدّمة التحقيق.....
- ٢١٤..... محتوى الرسالة.....
- ٢١٦..... مخطوطات الرسالة.....
- ٢١٩..... الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة.....
- ٢٢٠..... إجماع الإمامية على وجوب معرفة الأئمة ﷺ.....
- ٢٢٠..... إجماع الأمة على وجوب معرفة الأئمة ﷺ وفضلهم.....
- ٢٢٢..... إجماع الأمة على لزوم تعظيم الأئمة ﷺ وإكبارهم.....
- ٢٢٤..... دفع شبهة في المقام.....

(٥٥) مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر

- ٢٣١..... مقدّمة التحقيق.....
- ٢٣١..... نسبتها إلى المؤلف.....
- ٢٣٢..... مخطوطة الرسالة.....
- ٢٣٣..... مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر: بالإمامة دون سائر أهل البيت.....

(٥٦) مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام

- ٢٤٥..... مقدّمة التحقيق
- ٢٤٩..... نسبتها إلى المؤلّف
- ٢٤٩..... مخطوطات الرسالة
- ٢٥١..... مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام

(٥٧) مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه

- ٢٥٩..... مقدّمة التحقيق
- ٢٦٣..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلّف
- ٢٦٥..... مخطوطات الرسالة
- ٢٦٧..... مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه

(٥٨) مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته

- ٢٧١..... مقدّمة التحقيق
- ٢٧٣..... نسبتها إلى المؤلّف
- ٢٧٣..... مخطوطات الرسالة
- ٢٧٥..... مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته

(٥٩) مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمّتهم

- ٢٧٩..... مقدّمة التحقيق
- ٢٨٠..... مخطوطة الرسالة
- ٢٨١..... مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمّتهم عليهم السلام

(٦٠) مسألة في علّة خذلان أهل البيت وعدم نصرتهم

- ٢٨٩..... مقدّمة التحقيق
- ٢٩١..... ملاحظة

- ٢٩٢..... مخطوطات الرسالة
- ٢٩٥..... مسألة في علة خذلان أهل البيت عليهم السلام وعدم نصرتهم
- ٣٠٩..... في بيان الوجه في دعاء الأئمة على من ظلمهم
- (٦١) مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة في خبر الغدير
- ٣١٥..... مقدمة التحقيق
- ٣١٦..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٣١٧..... مخطوطات الرسالة
- ٣١٩..... مسألة في الجواب عن الشبهات الواردة في خبر الغدير
- ٣٢٢..... تقرير دلالة حديث الغدير على الإمامة
- (٦٢) مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر
- ٣٢٧..... مقدمة التحقيق
- ٣٢٧..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٣٣٠..... مخطوطات الرسالة
- ٣٣١..... مسألة في علة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر
- (٦٣) مسألة في علة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الفاصبين لحقه بعد...
- ٣٤١..... مقدمة التحقيق
- ٣٤٤..... مخطوطات الرسالة
- ٣٤٥..... مسألة في علة امتناع علي عليه السلام عن محاربة الفاصبين لحقه بعد الرسول صلى الله عليه وآله
- (٦٤) إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر
- ٣٥٥..... مقدمة التحقيق
- ٣٥٥..... محتوى الرسالة

- ٣٥٨..... نسبتها إلى المؤلف
- ٣٥٩..... من فوائد المخطوطات
- ٣٦١..... مخطوطات الرسالة
- ٣٦٥..... إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر
- ٣٦٨..... إنكاح النبي صلى الله عليه وآله ابنتيه عثمان و نكاحه عائشة و حفصة
- ٣٧٥..... حقُّ القول في إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

(٦٥) مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

- ٣٨٣..... مقدّمة التحقيق
- ٣٨٤..... مخطوطات الرسالة
- ٣٨٥..... مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

(٦٦) المسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام

- ٣٩١..... مقدّمة التحقيق
- ٣٩٢..... محتوى الرسالة
- ٣٩٣..... مخطوطات الرسالة
- ٣٩٥..... المسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام

(٦٧) مسألة في فدك

- ٣٩٩..... مقدّمة التحقيق
- ٤٠١..... مخطوطات الرسالة
- ٤٠٣..... مسألة في فدك

(٦٨) مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام

- ٤٠٩..... مقدّمة التحقيق
- ٤١١..... مخطوطات الرسالة

٤١٣..... مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام

(٦٩) رسالة في غيبة الحجّة

- ٤١٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤١٨..... نسبتها إلى المؤلف
- ٤١٩..... مخطوطات الرسالة
- ٤٢١..... رسالة في غيبة الحجّة
- ٤٢٢..... وجوب الإمامة في كلّ زمان
- ٤٢٣..... وجوب عصمة الإمام
- ٤٢٣..... إثبات إمامة صاحب الزمان عليه السلام
- ٤٢٤..... بيان الوجه في الغيبة
- ٤٢٦..... بيان الفرق بين غيبة الإمام و عدمه
- ٤٢٨..... بيان حال الحدود في عصر الغيبة

(٧٠) فصل في الغيبة

- ٤٣٣..... مقدّمة التحقيق
- ٤٣٥..... مخطوطات الرسالة
- ٤٣٧..... فصل في الغيبة

(٧١) فصل: في الإمامة بعد القائم عليه السلام

- ٤٤١..... مقدّمة التحقيق
- ٤٤٢..... مخطوطات الرسالة
- ٤٤٣..... فصل في الإمامة بعد القائم عليه السلام

(٧٢) مسألة في الرّجعة من جملة «الدّمشقيّات»

- ٤٤٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤٤٨..... محتوى الرسالة

- ٤٤٩..... مخطوطات الرسالة
- ٤٥١..... مسألة في الرجعة من جملة «الدَّمَشَقِيَّاتِ»
- ٤٥١..... في بيان إمكان الرجعة و وقوعها
- ٤٥٢..... عدم منافاة الرجعة للتكليف

(٧٣) مسألة في حكم عبادة ولد الزنا

- ٤٥٩..... مقدّمة التحقيق
- ٤٦١..... نسبتها إلى المؤلّف
- ٤٦٢..... مخطوطات الرسالة
- ٤٦٣..... مسألة في حكم عبادة ولد الزنا

(٧٤) أقاويل العرب في الجاهليّة، ومذاهب عبدة الأصنام

- ٤٦٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤٦٩..... مخطوطات الرسالة
- ٤٧١..... أقاويل العرب في الجاهليّة، ومذاهب عبدة الأصنام
- ٤٧١..... ١. فصل في أقاويل العرب في الجاهليّة أديان العرب ومذاهبهم
- ٤٧٢..... الموحّدون من العرب
- ٤٧٨..... المؤمنون بالبعث من العرب
- ٤٨١..... سائر أصناف العرب
- ٤٨٢..... عبادة الأصنام عند العرب
- ٤٨٣..... أصنام العرب
- ٤٨٦..... ٢. فصل في ذكر مذاهب أهل الأصنام، وذكر البيوت والنيّران المعظّمة
- ٤٨٦..... عبادة الأصنام في الهند والصين
- ٤٩١..... بيوت الأصنام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ٣٦٧



الرسائل المسائل

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

المجلد الرابع

(الرسائل الفقهية)

تحقيق

دكتورة المحققين

للمؤلفين والذكرى الفقيه الشريف المرتضى



السَّائِلُ الْمَسْأَلُ

الشَّرِيفُ الْمَرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّمُ الْهُدَى
(٣٥٥-٤٣٦هـ)

المَجْلَدُ الرَّابِعُ
(السَّائِلُ الْفَقْهِيَّةُ)



تحقيق
عِدَّةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمَرْتَضَى / ٣٦



سرناسه:
عنوان و نام پدیدآور:

سید مرتضیٰ علی بن حسین ۳۵۰ - ۴۳۶ ق.
الزسائل والمسائل / المرتضى على بن الحسين الموسوي، علم الهدى، تحقيق: عدّة من المحققين؛ حيدر البياتي (حسن)،
محمد حسين الدرايتي، حبّ الله النجفي، حميد الأحمدى الجلفاني (إعداد)، مركز المؤتمرات العلمية والبحوث الحرة،
التابع لمؤسسة دار الحديث، تأليف مقدّمات التحقيق؛ حيدر البياتي (الحسن)؛ إشراف: رضا الأستاذي،
مشهد المقدّسة: الأستانة الرضويّة المقدّسة، مجمع البحوث الإسلاميّة، ۱۴۴۱ ق. - ، ۱۳۹۹.

مشخصات نشر:
مشخصات ظاهري:

المؤتمر الدولي لذكرى أئمة الشريفة المرتضى، مؤلّفات الشريف المرتضى، ۳۶،
(ج ۴)؛ ۶-۴۹۳-۶۰۰۰-۶-۱۹۷۸ (دوره)، ۱-۴۶۹-۶۰۰۰-۶-۱۹۷۸.

وضعيت فهرست‌نویسی:

فهرست‌نویسی:

عربي.

یادداشت:

فهرست‌نویسی بر اساس جلد دوم، ۱۳۹۹.

یادداشت:

کتابنامه.

مندرجات:

ج ۴. الزسائل الکلامية.

موضوع:

فقه جعفري -- قرن ۵ ق.

موضوع:

کلام شیعه امامیه -- قرن ۵ ق.

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

مؤسسه کتابشناسی شیعه.

درايتي، محمد حسين، ۱۳۴۳ -

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

نجفي، حبیب الله، ۱۹۷۴ م -

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

أحمدی جلفاني، حميد، ۱۳۵۷ -

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

بياتي، حيدر، ۱۳۵۶ -

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

أستاذي، رضا، ۱۳۱۶ -

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

مؤسسه علمی فرهنگي دار الحديث، مركز همایش های علمی و پژوهش های آزاد.

شناسه افزوده:

شناسه افزوده:

ردهندي ديويي:

ردهندي كنگره:

۲۹۷/۲۴۲.

BP ۱۸۱/۶

۲۷۲۲۱۸۶.

شناسه كتاب‌شناسي ملي:



المؤتمر الدولي لذكرى أئمة الشريفة المرتضى - مؤلّفات الشريف المرتضى / ۳۶

الزسائل والمسائل (المجلّد الرابع / الزسائل الفقهيّة)

الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

تحقيق: عدّة من المحققين؛ حيدر البياتي (حسن)، محمد حسين الدرايتي، حبّ الله النجفي، حميد الأحمدى الجلفاني

إشراف: آية الله رضا الأستاذي

تقديم: حيدر البياتي (الحسن)

الإخراج الفتي: محمد كريم الصالحي

الخطاط: حسن فرزنانگان

تصميم الغلاف: نيما نقوي

الطبعة الأولى: ۱۴۴۲ ق / ۱۳۹۹ ش / ۴۰۰ نسخة، وزيری / الثمن: ۸۵۳۰۰۰ ريال إيراني

الطباعه: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضويّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب: ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف و فاكس وحده المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دار الحديث، قم، ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دار الحديث: ۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

الفهرس الإجمالي

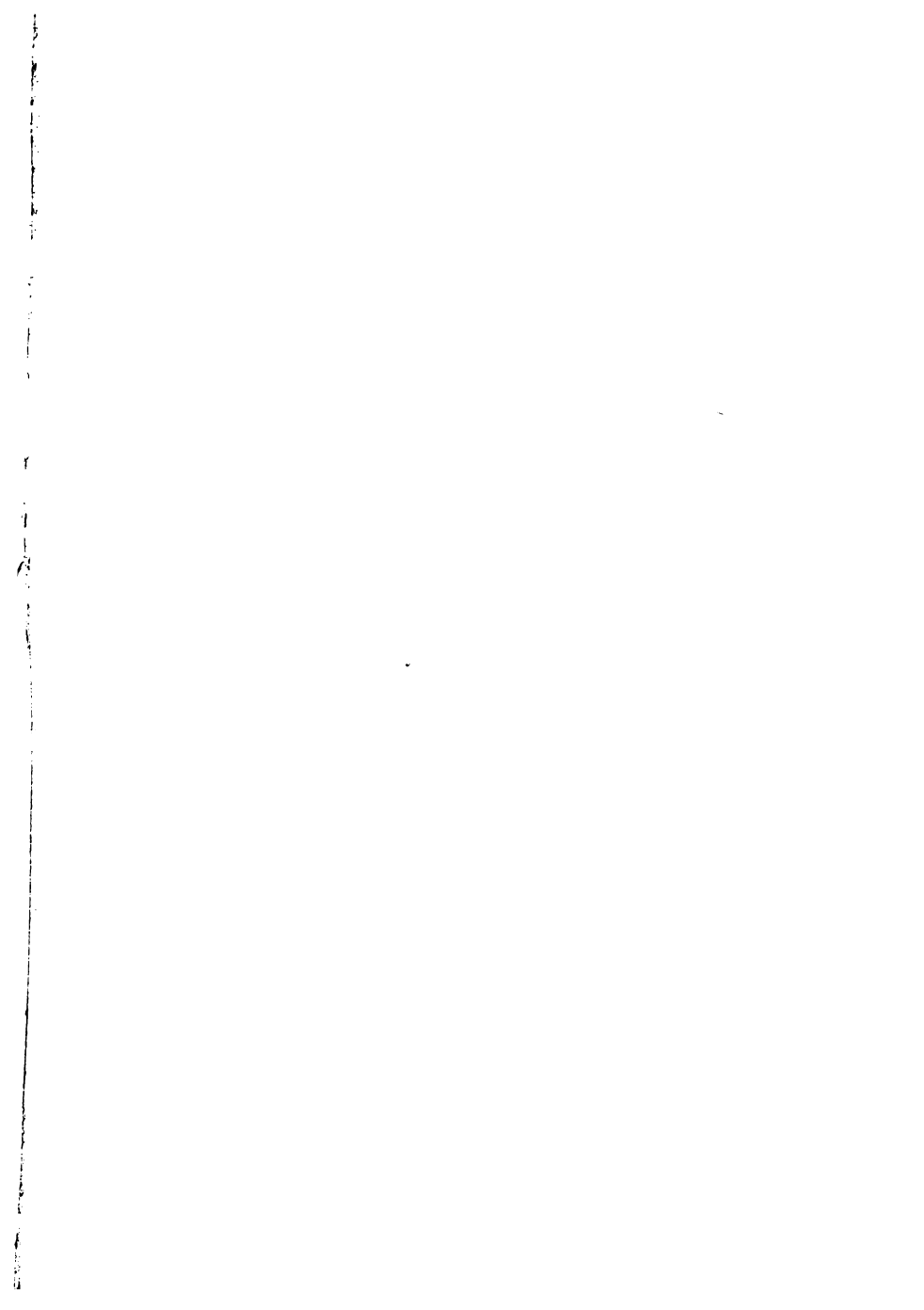
- د. الرسائل الفقهيّة ٧
- (٧٥) جوابات المسائل الرسيّة الأولى ٧
- (٧٦) جوابات المسائل الرسيّة الثانية ١٣١
- (٧٧) جوابات المسائل الموصليّات الثانية ١٥١
- (٧٨) جوابات المسائل الموصليّات الثالثة ٢٠٣
- (٧٩) جوابات مسائل أهل ميّافارقين ٣١٣
- (٨٠) جوابات المسائل الواسطيّات ٣٦٥
- (٨١) جوابات المسائل الرمليّة ٣٧٩
- (٨٢) مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم ٣٩٧
- (٨٣) مسألة في حكم ماء البئر النابع بعد غور مائها النّجس ٤٠٥
- (٨٤) مسألة في عدم وجوب غسل الرّجلين في الطهارة ٤١٥
- (٨٥) مسألة في المسح على الخفّين ٤٤٩
- (٨٦) رسالة في الرّد على أصحاب العدد ٤٦٣
- (٨٧) مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له ٥٣٣
- (٨٨) مسألة في استلام الحجر و التليبة ٥٥١
- (٨٩) مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر ٥٦٣

- ٥٦٩..... (٩٠) مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول.
- ٥٨١..... (٩١) مسألة في نكاح المتعة.
- ٥٩٣..... (٩٢) مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد.
- ٦٠١..... (٩٣) مسألة في إرث الأولاد.
- ٦٢٩..... (٩٤) مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية.
- ٦٣٧..... (٩٥) مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت.
- ٦٤٥..... (٩٦) مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام.
- ٦٥١..... (٩٧) مسألة في العمل مع السُّلطان.
- ٦٧٩..... (٩٨) مسألة في حكم أموال السلطان.
- ٦٨٥..... (٩٩) مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها.

د. الرسائل الفقهيّة

(٧٥)

جوابات المسائل الرّسنيّة الأولى



مقدّمة التحقيق

مرّة أخرى تجلّت في هذه المسائل براعة السائل والمُجيب؛ فقد احتوت المسائل الرّسّية على أسئلة تمتعت بالدقّة والاستدلال العميق بما يكشف عن علميّة السائل و قدرته الكبيرة على البحث والتحليل؛ و قام الشريف المرتضى بالإجابة على تلك الأسئلة بالتفصيل، بما يتناسب مع مستوى السائل.

و السائل هو السيّد الشريف أبو الحسن المحسن بن محمّد بن الناصر الحسنيّ الرّسّي^١. و قد مدحه ابنُ إدريس (ت ٥٩٨هـ)، فقال في رسالته في الموسوعة والمضائق:

والذي يَنبَهك على ذلك ما أورده السيّد المرتضى - قدّس الله روحه - جواباً عن مسألة من المسائل الرّسّيّات، وهي مشهورة، وكان سائلها مدقّقاً عالماً فقيهاً حاذقاً مُلزمًا لخصمه، مُحتجّاً عليها بما لا يكاد يتفصّى منه إلاّ من كان في درجة السيّد المرتضى؛ يدلّ على ذلك مسألة السائل....

ثمّ ذكر نصّ إحدى المسائل الرّسّية المتعلّقة بمسألة النّيّة^٢.

كما أنّ الشريف المرتضى قام بمدح السائل في مقدّمة المسائل، حيث قال:
فإني وقفتُ على المسائل التي ضمّنها الشريف - أدام الله عزّه - كتابه، و سررتُ -

١. راجع: الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥١. و جاء التصريح باسم السائل في بداية بعض المخطوطات كما سوف يأتي بعد قليل عند التعريف بمخطوطات هذه المسائل.

٢. موسوعة ابن إدريس الحلّي، ج ٧، ص ٢٥.

شهد الله تعالى - له بما دلّنتني عليه هذه المسائل من حُسن تدبّر وجوده تبخّر و
أنس ببواطن هذه العلوم ودفائنها وكوامنها.

و لم تتمكّن من العثور على معلومات عن السائل الرسيّ أكثر ممّا تقدّم، حتّى إنّ
العلامة السيّد محسن الأمين اكتفى بذكر اسمه، و أنّه صاحب المسائل الرسيّة، و لم
يترجم له أكثر من ذلك^١.

و يظهر أنّ لقب الرسيّ نسبة إلى الرسّ، و هو جبل أسود بالقرب من ذي الخليفة،
على سِتّة أميال من المدينة، توفّي فيه القاسم الرسيّ^٢.

و معظم هذه المسائل فقهية، و إن احتوت على مسائل كلامية مهمّة، ولكن حتّى
بعض هذه المسائل الكلامية كان لها ارتباط بالعبادات و الفقه، و لذلك أُدرجت هذه
المسائل في ضمن الرسائل الفقهية للشريف المرتضى. و قام الشريف المرتضى
بالإجابة على هذه المسائل الفقهية لكنّه كان أحياناً يقوم بطرح بحث كلامي عند
وجود مناسبة لذلك، و كأنّه لم يكن يتمكّن من الإفلات من عقاب علم الكلام فكان
يتطرّق إليه في كلّ مناسبة، و ذلك في إشارة إلى اعتبار علم الكلام في ذلك العصر
العلم الأوّل و الأهمّ الذي ترجع إليه سائر العلوم.

و قد بلغت هذه المسائل أهميّة كبيرة بين العلماء، فقد كثر النقل عنها في كتب
الفقه^٣، و هو يدلّ على أهميّتها و مدى أثرها.

و قد انتهى الشريف المرتضى من إملاء أجوبة هذه المسائل في أواخر عمره، و
ذلك في المحرّم من سنة ٤٢٩هـ؛ أي حوالي سبع سنوات قبل وفاته، و هذا يعني أنّها
تعبّر عن آخر آرائه الكلامية و الفقهية الموجودة فيها، و هو يزيد من أهميّة هذه
المسائل و قيمتها العلمية.

١. راجع: أعيان الشيعة، ج ٩، ص ٥٦.

٢. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ١٧١.

٣. أشار السيّد بحر العلوم إلى ذلك. راجع: الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥٠.

نسبتها إلى المؤلف

و على الرغم من عدم ذكر أصحاب الفهارس المتقدمين كالْبُصْرُوي (ت ٤٤٣هـ) والنجاشي (ت ٤٥٠هـ) والطوسي (ت ٤٦٠هـ) لهذه المسائل - والذي قد يرجع سببه إلى تقدّم تاريخ تأليف هذه الفهارس، أو تأليف القسم المرتبط منها بمصنّفات الشريف المرتضى، على سنة ٤٢٩هـ - إلاّ أنّه لا شكّ في نسبتها إلى الشريف المرتضى، فقد تقدّم كلام ابن إدريس عنها، و وصفه لها بأنّها مشهورة، و بما أنّ عهده غير بعيد عن الشريف المرتضى، لذا يمكن الاعتماد على ما ينسبه إليه من مصنّفات. هذا، إضافة إلى ما تقدّم من كثرة نقل الفقهاء عنها، و هو يعتبر قرينة أخرى على تصحيح النسبة. والأهمّ من ذلك إرجاع الشريف المرتضى فيها إلى كتبه المشهورة، مثل: الذخيرة، و الشافي، و المسائل التبتانيات، و الصرفة، و غيرها، ممّا لا يدع مجالاً للشكّ في نسبتها إليه.

ثمّ إنّ لهذه المسائل ذيلًا أو ملحقاتًا، و هو عبارة عن خمسة أسئلة أخرى، قام الرسيّ بإرسالها فيما بعد، و عُرفت باسم «المسائل الرسيّة الثانية»، و قام الشريف المرتضى بالحقاق جوابها بجواب هذه المسائل، حيث قال في بدايتها: «ثمّ وردت بعد ذلك مسائل خمس، فألحقنا جوابها بما تقدّم».

و هذا يدلّ على أنّ الرسيّين ليستا في الحقيقة سوى مجموعة مسائل واحدة، إلاّ أنّهما اشتهرتا باسم: الرسيّة الأولى و الرسيّة الثانية.

و على أيّ حال، فإنّ القارئ للمسائل الرسيّة يجد قدراً كبيراً من القدرة على الإشكال و تشقيقه و تفريعه من جهة، و القدرة على الإجابة و الردّ مهما بلغ الإشكال من قوّة من جهة أخرى، فهي نموذج رائع للقدرة الفائقة على المناظرة و البحث، التي كان لعلماء الإماميّة فيها القدر المعلىّ.

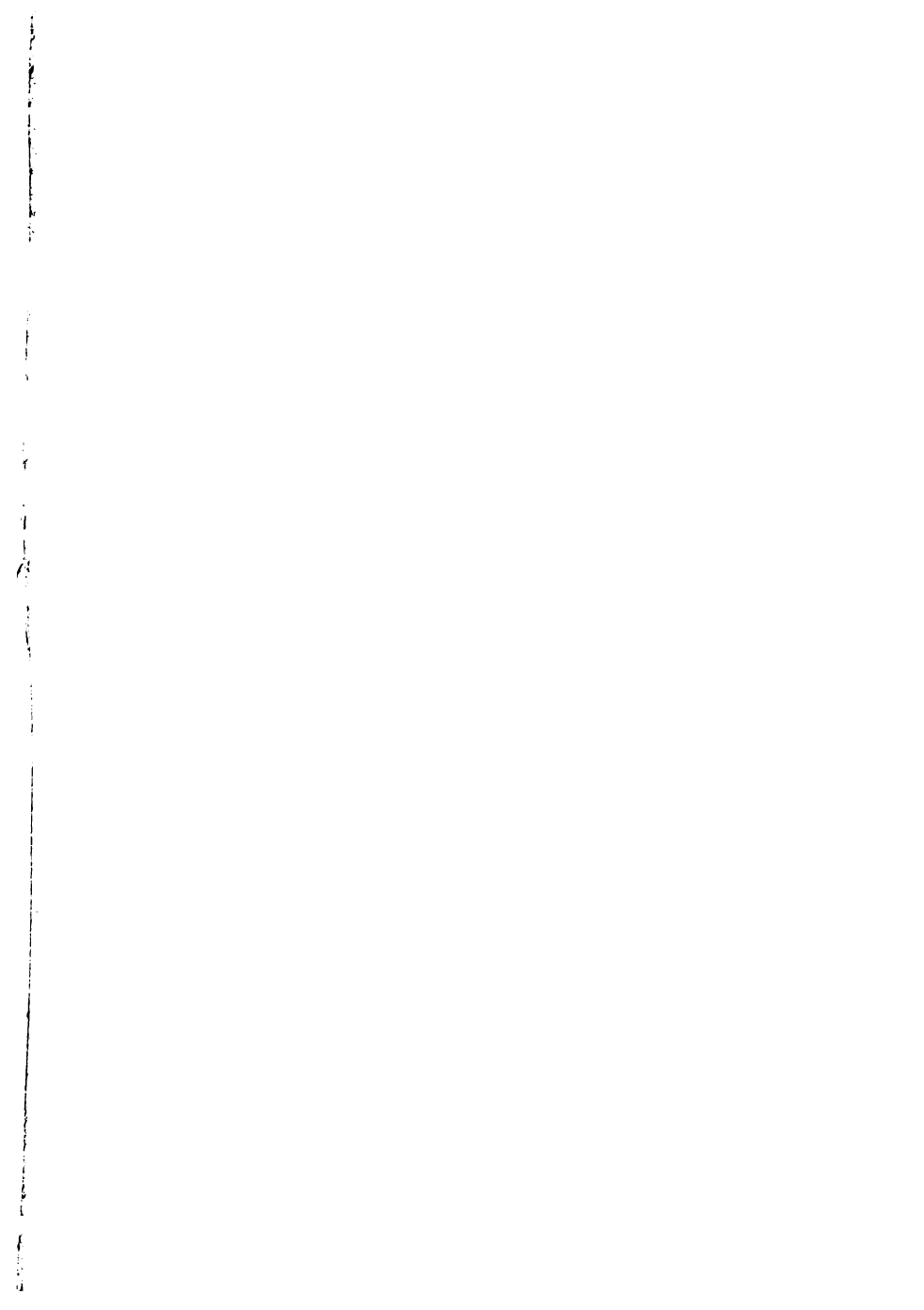
و قد كانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢،

مخطوطات الرسالة

الف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩٠٩؛ تقع في الصفحات (٧٦ - ١٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
 ٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٠ - ٥٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
 ٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٩٦ - ١٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش». و قد صُرح في بداية هذه النسخة و التي تليها باسم السائل الرسي.
 ٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٩٢ - ١٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
 ٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٧٣ - ١١٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
- ب) سائر النسخ:
١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ و هي ميكروفيلم من المخطوطة المرقمة ١٤٤٨ الموجودة في المكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، و تقع في الصفحات (١١٤ - ١٦٤) من المجموعة. و رمزنا لها ب«س».
 ٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٤ - ٤٥) من المجموعة. و رمزنا لها ب«ر».
 ٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٨ - ٤٧) من المجموعة. و رمزنا لها ب«د».

٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٧؛ تقع في الصفحات (٢ - ٥٥) من المجموعة. ورمزنا لها بـ«ق».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٨١ - ٩٩) من المجموعة. ورمزنا لها بـ«ع».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٥٨ - ١٨٢) من المجموعة. ورمزنا لها بـ«م».
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (١١٢ - ١٣٩) من المجموعة. ورمزنا لها بـ«ف».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٦؛ تقع في الصفحات (٢ - ٤٨) من المجموعة. ورمزنا لها بـ«ط».



جوابات المسائل الرئسية الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مُتَوَالِي نِعَمِهِ، وَ مُتَتَالِي قِسْمِهِ، وَ لَهُ الشُّكْرُ عَلَى أَنْ جَعَلَنَا مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ^١ وَ التَّفَكُّرِ، حَتَّى نُمَيِّزَ بَيْنَ الْحَقِّ الْمُبِينِ وَ الْبَاطِلِ الْمَهِينِ،^٢ وَ الْحُجَّةِ الْمَتَّبِعَةِ^٣ وَ الشُّبْهَةِ الْمَدْفُوعَةِ.^٤ وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ الْأُمَمِ، وَ أَفْضَلِ الْعَرَبِ وَ الْعَجَمِ، مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَ صَفِيِّهِ وَ نَجِيِّهِ،^٥ وَ عَلَى أَفْضَلِ عِتْرَتِهِ، وَ أَطَائِبِ أُرُومَتِهِ^٦.
أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي وَقَفْتُ عَلَى الْمَسَائِلِ الَّتِي ضَمَّنَهَا الشَّرِيفُ^٧ - أَدَامَ اللَّهُ عِزَّهُ - كِتَابَهُ، وَ سُرِرْتُ - شَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى - لَهُ^٨ بِمَا دَكَّنْتَنِي عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَسَائِلُ مِنْ

١. في «أ، ب»: - «التَّمْيِيزِ». وَ فِي «ص»: «التَّمْيِيزِ». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ الْبَاطِلِ الْمَهِينِ».

٣. فِي «ب، ش، ص»: - «وَ الْحُجَّةِ الْمَتَّبِعَةِ».

٤. فِي «ش، ص»: - «وَ الشُّبْهَةِ الْمَدْفُوعَةِ».

٥. فِي «ش، ص»: - «وَ نَجِيِّهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ نَجِيهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَرِيَّتِهِ». وَ الْأُرُومُ وَ الْأُرُومَةُ: أَصْلُ الشَّجَرَةِ، وَ اسْتَعْمَلْتُ لِلْحَسَبِ؛ يُقَالُ: هُوَ

طَيِّبُ الْأُرُومَةِ: كَرِيمُ الْأَصْلِ. رَاجِعُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ١٤ وَ ١٥ (أ.م.).

٧. هُوَ الشَّرِيفُ أَبُو الْحَسَنِ الْمُحْسِنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ النَّاصِرِ الْحَسَنِيِّ الرَّسِّيِّ. رَاجِعُ: مُقَدِّمَةُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ.

٨. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

حَسَنِ^١ تَدَبَّرٍ، وَجَوْدَةَ تَبَحُّرٍ، وَأُنْسٍ بَيَاطِينِ هَذِهِ الْعُلُومِ^٢ وَدَفَائِنِهَا^٣ وَكَوَامِينِهَا^٤.
وَأَنَا أُجِيبُ عَنِ الْمَسَائِلِ عَلَى ضَيْقِ زَمَانِي^٥، وَقَلَّةِ فَرَاعِي^٦، وَكَثْرَةِ قَوَاطِعِي^٧؛ وَ
مِنَ اللَّهِ - جَلَّتْ^٨ عَظَمَتُهُ - أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ، مُسْتَمِطِرًا^٩ عِمَامَتَهُ^{١٠}، وَمُسْتَدِرًّا^{١١} مَرَامَهُ^{١٢}؛
فَهُوَ تَعَالَى وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ، وَالْمَفْرُوعُ^{١٣} فِيهِ إِلَيْهِ^{١٤}.

١. في «أ، ب، ج»: - «من حسن»، و في «ش، ص»: «على حسن» بدل «من حسن». و في المطبوع: «من كثرة» بدله. و ما أثبتناه هو الأوفق بالسياق.
٢. في «أ» بدل «من حسن تدبّر» إلى هنا: «من فنون العلوم التي يفخر بها الأواخر والأوائل». و في «ش، ص»: «المسائل» بدل «العلوم».
٣. في «أ» شُطِبَ عَلَى «ودفائنها». و في المطبوع: «ومآربها».
٤. في «أ» شُطِبَ عَلَى «وكوامنها». و في «ب، ش، ص»: - «وكوامنها».
٥. في «ش، ص»: «بياني».
٦. في «ش، ص»: «براعي».
٧. في «ب»: + «وموانعي».
٨. في «ش، ص»: «دامت».
٩. في «ش، ص»: «مستمداً».
١٠. في المطبوع: «اغمامه».
١١. في «أ»: «ومستنداً». و في «ب» فراغ. و في «ج» و المطبوع: «ومسند». و في «ش، ص»: «و مستمداً». و الصواب ما أثبتناه: طبقاً ل«ط».
١٢. في المطبوع: «مرأته».
١٣. في المطبوع: «المفروع» بدون واو العطف.
١٤. في «ش، ص»: «سبحانه وتعالى» بدل «إليه».

المسألة الأولى

[حُكْمُ عِبَادَاتِ الْمُقَلِّدِ وَتَارِكِ النَّظَرِ]

ما القول في ^١ مُعْتَقِدِ الْحَقِّ بِأَسْرِهِ ^٢ تَقْلِيداً؟ أ كَافِرٌ، أ مُؤْمِنٌ، أ فَاسِقٌ؟
فإن كان كافرًا، و نَدِمَ على ^٣ تَقْلِيدِهِ، وَ قَصَدَ إِلَى النَّظَرِ؛ أ يَتْرُكُ التَّكْلِيفَ الشَّرْعِيَّ ^٤
إلى أن تَسْتَقَرَّ لَهُ الْمَعْرِفَةُ - إِذْ كَانَتْ صَحَّتْهَا مَوْقُوفَةً عَلَى حُصُولِ الْمَعْرِفَةِ - أَوْ يَعْمَلُ
بِهَا مَعَ عِلْمِنَا بِأَنَّهَا غَيْرُ عِبَادَةٍ؟ ^٥

فإن كان العملُ بها واجبًا، ففيه خِلَافُ الْأَصُولِ. وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ، ^٦ ففيه
خِلَافٌ مَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ؛ مِنْ وَجوبِ ^٧ التَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ
كَامِلِ الْعَقْلِ.

وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي زَمَانِ «مُهَلَّةِ النَّظَرِ» لِكُلِّ مُكَلَّفٍ، وَ مَا زَادَ عَلَيْهَا مِنَ الْأَزْمَانِ
الَّتِي فَرُطَ فِيهَا فِي النَّظَرِ فِي طَرِيقِ الْمَعْرِفَةِ؛ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا الْعِبَادَاتُ أَمْ
لَا تَجِبُ؟

١. في «أ»: + «من هو».

٢. في «ح، ش، ص» و المطبوع: - «بأسره».

٣. في المطبوع: «عن».

٤. كذا، و الأنسب: «التكاليف الشرعية»؛ لتناسب مع ضمائر التانيث القادمة.

٥. في «أ»: «مقبولة». و في «ش، ص»: «عادة».

٦. في «أ، ب، ش، ص»: - «ففيه خلاف الأصول. و إن كان غير واجب».

٧. في المطبوع: «وجب».

وما حُكِمَ ما تَرَكَه مَقْلُدُ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْمُفْرَطُ فِي النَّظَرِ مِنَ الْعِبَادَاتِ^١ و ما^٢ يَفْعَلُهُ إِذَا حَصَلَتْ لَهُ الْمَعْرِفَةُ بِدَلِيلِهَا؟ أَيْ قَضَى مَا تَرَكَه و ما^٣ فَعَلَهُ، أَمْ لَا؟
الجواب - و باللهِ التوفيقُ - :

إِعْلَمُ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْحَقِّ عَلَى سَبِيلِ التَّقْلِيدِ غَيْرُ عَارِفٍ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَ لَا بِمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِإِضَاعَتِهِ الْمَعْرِفَةَ الْوَاجِبَةَ.
وَ لَا فَرْقَ فِي إِضَاعَتِهِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا مُعْتَقِدًا^٤ لِخِلَافِ^٥ الْحَقِّ، وَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ شَاكًّا غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لَشَيْءٍ، وَ بَيْنَ^٦ أَنْ يَكُونَ مُقْلُدًا؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ عَلَى الْوَجْهِ كُلِّهَا حَاصِلٌ، وَ^٧ أَنْ^٨ إِضَاعَتُهُ^٩ لَهَا ثَابِتَةٌ.
وَ هُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَعْرِفَةِ مَنْ يَجِبُ الْعِلْمُ بِهِ لَا يَكُونُ^{١٠} إِلَّا كُفْرًا.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِ «الذَّخِيرَةِ» كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى تَكْفِيرِ^{١١} مَنْ ضَيَّعَ

١. من قوله: «أم لا تجب؟» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. «ما» هنا موصولة وليست استفهامية، وهي معطوفة على قوله: «ما تركه».

٣. في «أ، ج، ش، ص»: «ما» بدون واو العطف. و في المطبوع: «أو». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٤. في «ش» المطبوع: «معتقد».

٥. في «ج»: «خلاف». و في المطبوع: - «لخلاف».

٦. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «أو بين».

٧. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «في». و في «ش، ص» فراغ. و ما أثبتناه هو الأوفق بالسياق.

٨. في «أ، ب، ج» و المطبوع: - «أن».

٩. في «أ، ج، ش» و المطبوع: «إطاعته». و في «ص»: «طاعته».

١٠. في «ش، ص»: «لا يجب».

١١. في المطبوع: «كفر».

المَعَارِفَ كُلُّهَا، وَ سَلَكْنَا فِيهَا غَيْرَ الطَّرِيقِ^١ الَّتِي سَلَكَهَا^٢ الْمُعْتَزِلَةُ^٣.
فَإِذَا تَبَّتْ كُفْرٌ مِّنْ صَيَّعِ الْمَعَارِفِ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ فَاسِقٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ كُفْرٍ فَسَقٌ، وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ^٤ كُلُّ فَسِقٍ^٥ كُفْرًا.

فَأَمَّا الْعَمَلُ بِالْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُكَلِّفَهَا إِلَّا مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يَأْتِيَ
بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَتْ^٦ عَلَيْهِ.

وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ قَلَّدَ فَاعْتَقَدَ الْحَقَّ تَقْلِيدًا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ يُفْضِي بِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ،
قَدْ فَرُطَ فِيمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَ عَرِيَ مِنَ الْعِلْمِ لِتَفْرِيطِهِ فِيهِ؛ فَهُوَ مَلُومٌ^٧
مُعَاقَبٌ عَلَى تَضْيِيعِهِ وَ تَفْرِيطِهِ.

وَ هُوَ مُخَاطَبٌ بِهَذِهِ الْعِبَادَاتِ فِي ابْتِدَاءِ الْوَقْتِ الَّذِي لَوْ نَظَرَ وَ عَرَفَ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ
الْمَعَارِفِ، كَانَ فِيهِ عَالِمًا بِوَجُوبِ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ عَلَيْهِ، وَ صَحَّ مِنْهُ أَدَاؤُهَا عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ^٨.

فَأَمَّا قَبْلَ^٩ هَذَا الْوَقْتِ الَّذِي عَيَّنَاهُ بِصِفَتِهِ^{١٠}، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَلْزَمَهُ^{١١} فِيهِ عِبَادَةٌ

١. في «ج» و المطبوع: «الطرق». و في «ش، ص»: «الطريقة».

٢. في «أ، ش، ص»: «تسلكها».

٣. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

٤. في «أ، ش، ص»: - «إن لم يكن». و في «ب»: - «وإن لم يكن».

٥. في «أ، ب»: - «كُلُّ فَسِقٍ». ٦. في «ج» و المطبوع: «وجب».

٧. في المطبوع: «ملزم».

٨. في المطبوع: - «عليه».

٩. في المطبوع: «مثل».

١٠. في المطبوع بدل قوله: «عَيَّنَاهُ بِصِفَتِهِ» توجد نقاط، و استظهر في هامشه أن يوضع مَوْضِعُ
النقاط: «لا يمكنه المعرفة فيه».

١١. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يلزمه».

شَرِيعَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ^١ مِنْهُ قَبْلَ الْمَعْرِفَةِ بِوَجوبِهَا إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ^٢.

وَالْقَوْلُ فِي «مُهْلَةِ النَّظَرِ» مِثْلُ هَذَا بَعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ^٣ الْمَعَارِفُ^٤ إِلَّا بَعْدَ تَقْضِيهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَقَدَّمَ^٥ عَلَيْهِ، هُوَ الْمُسَمَّى: «مُهْلَةُ النَّظَرِ»، وَ هَذَا زَمَانٌ لَا يُمْكِنُ قَبْلَ انْقِضَائِهِ أَنْ يُعْرَفَ وَجُوبُ^٧ شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ، فَكَيْفَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَجُوبَهُ عَلَيْهِ!؟

فَأَمَّا مَنْ أَهْمَلَ النَّظَرَ وَفَرَّطَ فِيهِ حَتَّى انْقَضَى الزَّمَانُ الْمَضْرُوبُ لِمُهْلَتِهِ^٨، فَإِنَّ الْعِبَادَاتِ تَلْزَمُهُ^٩؛ لِأَنَّهُ لَوْ شَاءَ أَنْ يَنْظُرَ فِي الزَّمَانِ الْمَضْرُوبِ لِمُهْلَةِ النَّظَرِ، لَنَظَرَ، وَ عَرَفَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَتُهُ، وَ عَلِمَ وَجُوبَ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ عَلَيْهِ، وَ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَفْعَلَهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ؛ فَإِذَا ضَيَّعَ ذَلِكَ كُلَّهُ^{١٠} كَانَ مَلُومًا مُعَاقَبًا.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَقُولُونَ فِيمَنْ أَهْمَلَ النَّظَرَ فِي مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ ضَيَّعَهَا، وَ تَقْضَى زَمَانُ مُهْلَةِ النَّظَرِ وَ أضعافه؛ أ هُوَ^{١١} مُكَلَّفٌ وَ حَالُهُ هَذِهِ بِأَنْ يَفْعَلَ الْعِبَادَاتِ الشَّرِيعَةَ؟^{١٣}

١. في «ج» و المطبوع: «لا يصح».

٢. في «ج» و المطبوع: «لمعرفته».

٣. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يقع». و في «ب»: «أن تقطع». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً

للتسخ: «ر، س، ط».

٤. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يتقدم». و فاعل هذا الفعل: «المعارف».

٥. في «ش، ص»: «في» بدل «و هذا».

٦. في «ش، ص»: «في» بدل «و هذا».

٧. في «ش، ص»: «في» بدل «و هذا».

٨. في «ش، ص»: «يلزمه».

٩. في «ش، ص»: «في» بدل «أ هو».

١٠. في «ش، ص»: «فهو» بدل «أ هو».

١١. في «ش، ص»: «فهو» بدل «أ هو».

١٢. في «ش، ص»: «فهو» بدل «أ هو».

١٣. في «ش، ص»: «فهو» بدل «أ هو».

فإن قلت: «إنه مكلف»، فهو تكليف^١ بما^٢ لا يُطاق؛ لأنه لا يعلم في هذه الحال وجوبها عليه، ولا يتمكّن أيضاً من العلم بذلك؛ لحاجة هذا العلم إلى علوم كثيرة تتقدّم^٣ عليه يضيق^٤ هذا الزمان عنها.
وإن قلت: «إنه غير مكلف»، تركتم مذهبكم في أن الكفار كلهم مخاطبون^٥ بالشرعيّات.^٦

قلنا: إن كان^٧ ذلك الزمان - الذي سئلنا عن تكليفه الشرعيّات فيه - زماناً يتمكّن قبل حلوله من العلم بوجوب هذه الشرعيّات عليه، فهو مخاطب بفعلها. وإن كان يضيق عن ذلك لتفريطه وإهماله إلى أن انتهى إليه، فإننا نقول: كان مخاطباً بفعل هذه الشرعيّات في هذا الزمان، فأضاع ما كلفه، فهو مذموم معاقب على إخلاله بهذه الشرعيّات؛ لأنها كانت واجبة عليه قبل هذا الزمان. وهو الآن مخاطب منها بما يتمكّن من العلم بوجوبه؛ فإن علمه وفعله قد قام بالواجب، وإن فرط أيضاً كان القول فيه ما تقدّم ذكره.

فأما^٨ وجوب القضاء عليه متى عرّف الله تعالى وجوب الشرعيّات، فإنه غير واجب عليه القضاء، وإن كان الأداء واجباً. وليس يجب أن يُعتبر وجوب الأداء

١. في «ش، ص» - «فهو تكليف». وفي المطبوع: «فهو مكلف».

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «لما». والصواب ما أثبتناه: طبقاً لنسختي «د، ط».

٣. في «ج، ش» والمطبوع: «يتقدّم» وفي «ص»: «يتقلّمه».

٤. في «أ» والمطبوع: «تضيق». وفي «ش، ص»: «يضيق».

٥. في «ج» والمطبوع: «يخاطبون».

٦. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٧٥.

٧. في «أ، ب، ش، ص»: «كان».

٨. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «وأما».

بوجوب القضاء^١، ولا سقوطه^٢ بسقوطه؛ لانفصال كل واحدة من هاتين العبادتين عن الأخرى؛ لأن في العبادات ما يجب أداؤه ولا يجب قضاؤه إذا فات، كالجمعة؛ ومنها^٣ ما لا يجب أداؤه ويجب قضاؤه، كصوم الحائض.

وهذه المسألة قد أحكمناها واستقصيناها في مسائل أصول الفقه^٤ حيث دللنا على أن الكفار مخاطبون بالشرعيات، وبيّنّا أنهم متمكنون في حال كفرهم من أداء هذه العبادات؛ بأن يؤمنوا ويسلموا، فيعلموا وجوبها، ويتمكنون حينئذ من فعلها^٥. وبيّنّا أن من دفع وجوب ذلك عليهم من حيث لا يتمكنون منه في الثاني^٦ إلا^٧ بعد أحوال كثيرة، يلزمه أن لا يكون المحدث مخاطباً بالصلاة؛ لأنه لا يتمكن مع الحدّث من إيقاعها، لكنّه لما تمكّن من إزالة^٨ الحدّث قبل الإيقاع كان مخاطباً بالإيقاع. وبلغنا في استيفاء ذلك إلى الغاية القصوى.

وعندنا أن المرتد يقضي ما فاتّه من الصلاة وغيرها من العبادات^٩، وإن كان الكافر الأصلي لا يلزمه^{١٠} قضاء ذلك إذا أسلم؛ وهو مذهب الشافعي^{١١}.

١. من قوله: «وإن كان الأداء واجباً» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في المطبوع: «ولا سقوط».

٣. من قوله: «ما يجب أداؤه» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٤. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ١، ص ٧٥ - ٨٠.

٥. في جميع النسخ والمطبوع: «فعله»؛ وهو سهو، وما أثبتناه هو الموافق للسياق.

٦. في «ج، ش، ص»: «التالي».

٧. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: «والأ».

٨. في المطبوع: «إزالته».

٩. راجع: الناصريات، ص ٢٥٢.

١٠. في المطبوع: «لا يلزم».

١١. راجع: كتاب الأئمّ، ج ١، ص ٨٩؛ المجموع للنووي، ج ٣، ص ٤.

و الفرقُ بينهما أن المُرْتَدَّ كَفَرَ بَعْدَ التَّزَامِ^١ هذه^٢ الشرعيّات، فيجوزُ أن يَلْزَمَهُ مِن القَضَاءِ ما لا يَلْزَمُ الكافرَ الأصليّ؛ لأنَّ الكافرَ الأصليّ لم يَلْتَزِمْ مِن ذلك شيئاً، وإن كان^٣ له لازماً.

فأما ما مضى في أثناء الكلام من إجماع المسلمين على أن التكاليف الشرعية لازمة لكلِّ بالغ كامل العقل، فهو خطأ بلا شبهة؛ لأنَّ الخِلافَ كُلَّهُ في ذلك. أما المتكلمون كلُّهم^٤ فيذهبون إلى أن من هو في مهلة النظر لا تجب^٥ عليه العبادات الشرعية؛ لأنه^٦ لا يتمكّن من العلم بوجوبها عليه، وإن كان بالغاً عاقلاً. وأكثر الفقهاء يذهبون إلى أن الكفار كلُّهم - من اليهود والنصارى وغيرهم - غير مخاطبين بالعبادات الشرعية، وإن كانوا عقلاء بالغين. فكيف يدعى^٧ الإجماع فيما فيه خلاف كلِّ مُحِقٍّ ومُبْطِلٍ؟ فالصحيح إذن ما بيّناه ورَتَّبناه.

١. في «أ» والمطبوع: «الالتزام».

٢. في «أ، ج» والمطبوع: «لهذه».

٣. في المطبوع: - «كان». نعم، استظهر ذلك في هامشه.

٤. في المطبوع: - «كلُّهم».

٥. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «لا يجب». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخ الثلاث: «ر، س، ط».

٦. في المطبوع: «فإنه».

٧. في «ج»: «تدعى». وفي المطبوع: «ينبغي».

المسألة الثانية

[كَيْفِيَّةُ رُجُوعِ الْعَامِيِّ إِلَى الْعَالِمِ]

إذا كنتم تقولون: إنَّ العقلاءَ بأسرهم مُتساوونَ في كمالِ العقلِ، فما الوجهُ في فُتياكم بأنَّ العامِّيَّ المُسَوِّغَ له «تقليدُ العلماءِ في الفروعِ» و«علمُ جُمَلٍ^١ الأصولِ» هو الذي لا يتمكَّنُ مِنَ التدقيقِ في الأصولِ، ولا يَقْدِرُ عَلَى التَّوَعُّلِ^٢ في غوامِضِ المَعَارِفِ، ولا يَسْتَطِيعُ حَلَّ الشُّبْهِ^٣، ولا سَبِيلَ له إلى معرفةِ الفروعِ؛ لِافتقارِ العِلْمِ بها إلى أُمُورٍ لا يَسْتَطِيعُهَا العامِّيُّ بحالٍ، مع كونه^٥ عاقلاً مُكَلِّفاً، و هَلْ هذا إِلَّا مُقْتَضٍ لِاِخْتِلافِ^٦ العقلاءِ في كَمالِ العقلِ - مِنْ حَيْثُ اِخْتَلَفَ تَكْلِيفُهُمْ - أَوْ القَطْعِ^٧ عَلَى أَنَّ العامِّيَّ غَيْرُ عاقلٍ، فَيَكُونُ غَيْرَ مُكَلِّفٍ بِشَيْءٍ^٨؟

١. في «أ»: «و جهل علم». و في المطبوع: «و علم جل». و علمُ الجُمَلِ هو العِلْمُ الإجماليُّ.
٢. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «التغلغل». و تَوَعَّلَ و أَوَعَّلَ في العلوم و المعارف: ذَهَبَ و بِالَغَ و أَبَعَدَ فِيهَا. راجع: المصباح المنير، ص ٦٦٦، (وغل).
٣. في المطبوع: «حمل». نعم اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتَاهُ.
٤. في «ج، ص» و المطبوع: «الشبهة».
٥. في المطبوع: «كونها». نعم، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتَاهُ.
٦. في المطبوع: «يقضي اختلاف».
٧. في «ج» و المطبوع: «أنفع».
٨. في «ج، ص» و المطبوع: «الشيء».

الجواب - والله التوفيق^١ - :

إِعْلَمَ أَنَّ الْعَامِيَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسُوغَ لَهُ الْعَمَلُ بِفُتْيَا الْعُلَمَاءِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مَمَّنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِصِحَّةِ الْإِسْتِفْتَاءِ وَالْعِلْمِ بِجَوَازِهِ.

وَلَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ مَمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ الْأَحْوَالَ الَّتِي تُبْنَى^٢ عَلَيْهَا صِحَّةُ الْإِسْتِفْتَاءِ، إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ، أَوْ تَفْصِيلٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ عَالِمًا كَانَ مُقَدِّمًا مِنَ الْعَمَلِ بِالْفُتْيَا عَلَى مَا لَا يَأْمَنُ كَوْنَهُ قَبِيحًا، وَإِنَّمَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ بِأَنْ يَعْلَمَ الْحُجَّةَ فِي جَوَازِ الْإِسْتِفْتَاءِ وَصِحَّتِهِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْإِسْتِفْتَاءَ مَشْرُوعٌ، وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا عَلِمْنَاهُ بِالسَّمْعِ مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَامِيَ الَّذِي سَوَّغْنَا لَهُ الْعَمَلَ بِالْفُتْيَا مُتَمَكِّنًا مِنَ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ الشَّرِيعَةِ^٣ وَصِدْقِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا تَبَتَّنَى^٤ عَلَيْهِ^٥ صِحَّةُ الرَّسَالَةِ^٦ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ.

لَكِنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ قَدْ تَكْفِيهِ^٧ مِنْهَا الْجُمْلُ^٨، دُونَ التَّفْصِيلِ^٩ وَالشَّرْحِ الطَّوِيلِ وَالتَّدْقِيقِ وَالتَّعْمِيقِ.

١. في المطبوع: - «والله التوفيق».

٢. في «ب، ش، ص»: «يبني». وفي «ج»: «يبتني». وفي المطبوع: «نشأ».

٣. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «الشرعية».

٤. في «ج» والمطبوع: «يبتني». وفي «ش، ص»: «يبني».

٥. في «ج» والمطبوع: «على».

٦. في المطبوع: «الرواية».

٧. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: «يكفيه».

٨. في المطبوع: «المجمل».

٩. في «ش، ص»: «الفصل».

وقد طَمَنَ قَوْمٌ فِي صِحَّةِ الْإِسْتِفْتَاءِ، فَقَالُوا: الْعَامِيُّ الْمُسْتَفْتَى لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عَامِيًّا فِي أَصُولِ الدِّينِ أَيْضًا، أَوْ عَالِمًا بِهَا.

و لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصُولِ مُقَلِّدًا؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ فِي الْفُرُوعِ إِنَّمَا جَازَ مِنْ حَيْثُ أَمِنَ هَذَا الْمُقَلِّدُ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ قَبِيحًا. وَإِنَّمَا يَأْمَنُ مِنْهُ لِمَعْرِفَتِهِ بِالْأَصُولِ، وَأَنَّهَا سَوَّغَتْ لَهُ الْإِسْتِفْتَاءَ، فَقَطَعَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ؛ لِتَقَدُّمِ عَلَيْهِ بِالْأَصُولِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ.

و الْأَصُولُ لَا يُمَكِّنُ التَّقْلِيدَ فِيهَا عَلَى وَجْهِ يَقْطَعُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَيُؤْمَنُ مِنْ الْقَبِيحِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَهَا مَا يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ^٢ ذَلِكَ، كَمَا قُلْنَا فِي الْفُرُوعِ.

فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِصِحَّةِ الْأَصُولِ^٣؛ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ، أَوْ عَلَى تَفْصِيلٍ. قَالُوا: وَمَنْ عَلِمَ أَصُولَ الدِّينِ، وَمَيَّزَ الْحَقَّ فِيهَا مِنَ الْبَاطِلِ، كَيْفَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ الْفُرُوعَ، وَهِيَ^٤ أَهْوَنُ مِنَ الْأَصُولِ؟

وَإِنْ كَانَ هَذَا الْعَامِيُّ مِمَّنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إصَابَةِ الْحَقِّ فِي أَصُولٍ وَ لَا فُرُوعٍ، فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ التَّكْلِيفِ وَ جَارٍ مَجْرَى الْبُهَائِمِ، وَ لَا حَاجَةَ بِهِ^٥ إِلَى الْفُتْيَا؛ فَلَيْسَ شَيْءٌ بِمُحَرَّمٍ عَلَيْهِ وَ لَا وَاجِبٍ.

وَ هَذَا الَّذِي حَكَيْنَاهُ غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْعَامِيَّ فِي الْفُرُوعِ - الَّذِي يَسُوغُ لَهُ الْإِسْتِفْتَاءُ وَ الْعَمَلُ بِهِ - لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ بِالْأَصُولِ؛ حَتَّى يَكُونَ مِمَّنْ تَقُومُ^٦ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِجَوَازِ الْإِسْتِفْتَاءِ.

١. في «ش، ص»: «على».

٢. في المطبوع: «يستدل إلى» بدل «يستند إليه».

٣. في «ش، ص»: «الأمور».

٤. في المطبوع: «وهو».

٥. في «ش، ص» و المطبوع: - «به».

٦. في «ج» و المطبوع: «يقوم».

و لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعِلْمُ الْمُجْمَلُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَبْسُوطاً مَشْرُوحاً مُفْرَعاً مُشْعَباً، حَسَبَ مَا يَفْعَلُهُ مُدَقِّقُو الْمُتَكَلِّمِينَ.

و لَيْسَ يَجِبُ فِيمَنْ يَحْصُلُ لَهُ عِلْمُ الْجُمْلَةِ فِي الْأَصُولِ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْفُرُوعِ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ بَلْ لَا بُدَّ فِي مَعْرِفَةِ حُكْمِ كُلِّ حَادِثَةٍ مِنْ فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ مِنْ عُلُومٍ زُبَّانًا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا صَاحِبُ الْجُمْلَةِ فِي الْأَصُولِ. فَاحْتَاجُ صَاحِبُ الْجُمْلَةِ فِي الْأَصُولِ^٢ إِلَى الْإِسْتِفْتَاءِ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

و قد اسْتَقْصَيْنَا هَذَا الْكَلَامَ وَ بَسَطْنَاهُ وَ فَرَعْنَاهُ فِي «جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْحَلِّيَّاتِ»^٣، وَ انْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَى أْبْعَدِ غَايَاتِهِ.

[فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ الْعَقْلِ]

و لَيْسَ يَجِبُ - إِذَا كَانَ الْعَامِيُّ الَّذِي مِنْ فَرَضِهِ الْإِسْتِفْتَاءُ، وَ لَا يَتِمَّكَنُ مِنَ الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ عَلَى التَّفْصِيلِ - أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَاقِلٍ؛ أَوْ غَيْرَ كَامِلٍ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ «الْعَقْلَ» اسْمٌ لِعُلُومٍ مَخْصُوصَةٍ يَصِحُّ مِنَ الْمُكَلَّفِ مَعَهَا الْعِلْمُ^٤ بِمَا كَلَّفَهُ وَ الْقِيَامُ بِهِ.^٥

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «كُلٌّ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فَاحْتَاجُ صَاحِبَ الْجُمْلَةِ فِي الْأَصُولِ».

٣. هَذِهِ الْمَسَائِلُ مَفْقُودَةٌ، وَ الْجَدِيدُ بِالذِّكْرِ أَنَّ الْمُحَقِّقَ الطَّهْرَانِيَّ سَمَّاهَا: الْمَسَائِلُ الْمَطْلُوبَاتِ، حَيْثُ قَالَ: «جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمَطْلُوبَاتِ: لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، أَحَالَ إِلَيْهَا نَفْسَهُ فِي جَوَابِهِ لِلْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الرَّسْنِيَّةِ الْأُولَى». الذَّرِيعَةُ، ج ٥، ص ٢٣٤. وَ لَعَلَّ هَذَا اسْمٌ آخَرَ لِلْحَلِّيَّاتِ بِاعْتِبَارِ اسْمِ الْمُرْسِلِ لِلْمَسَائِلِ، كَمَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَهْوَاً مِنْ نَاسِخِ النُّسخَةِ الَّتِي شَاهَدَهَا الْمُحَقِّقُ الطَّهْرَانِيُّ؛ فَإِنَّهُ لَمْ تُنْسَبْ إِلَى الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى مَسَائِلُ بِاسْمِ الْمَطْلُوبَاتِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ آخَرَ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مَعَهَا الْعِلْمُ».

٥. رَاجِعِ: الذَّرِيعَةُ، ص ١٢١.

و هذا العامي ما كُلف النظر في أحكام الحوادثِ على التفصيلِ و العلمَ بها، فلا يكونُ ناقصَ العقل؛ لأنَّ معه من العلومِ التي تُسمَّى^١ عقلاً ما يكفيهِ في معرفةِ ما كُلفه و العملِ به. و ما فاتهُ من علومٍ زائدةٍ على ذلك، إذا لم تكن مُخلَّةً بشيءٍ من تكليفه، فإنها لا تُسمَّى عقلاً.

و على^٢ هذا الذي قرَّرناه: إنَّ^٣ العقلاء - و إن اختلفوا في حصولِ العلوم^٤ الضرورية^٥ لهم، و زادت في بعضهم و نقصت في بعضٍ آخر - لا يجبُ أن يكونوا مختلفين في كمالِ العقل، و لا في العلومِ المُسمَّاة بهذا الاسم؛ لأننا إذا جعلنا هذا الاسمَ واقعاً على «ما يحتاجُ العاقلُ إليه في معرفةِ ما كُلفه» دونَ غيره، لم يكن ما فاتَ بعضهم في^٦ هذه العلومِ مُسمَّى بكمالِ العقل؛ لأنَّه غيرُ مُخلِّ بما كُلفه من المعارفِ، و ما معه من العلومِ التي هي^٧ عقلٌ كافٍ في التوصلِ به إلى ما كُلفه.^٨ فالقولُ بجوازِ التفاوتِ في العلومِ صحيحٌ، و ليس بصحيحٍ القولُ بالتفاوتِ^٩ في كمالِ العقل؛ لِمَا بيَّناه.

١. في «ج» و المطبوع: «يسمى».

٢. في المطبوع: «على» بدون واو العطف.

٣. في «ج»: «لأن». و في المطبوع: «و لأن».

٤. في «ج» و المطبوع: «العلم». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

٥. في «أ»: «الضروري».

٦. كذا، و الأنسب: «من».

٧. في «ش، ص»: «تسمى».

٨. من قوله: «من المعارف و ماعه» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٩. في «ج» و المطبوع: «بالتفاوت».

المسألة الثالثة

[عدمُ توقُّفِ القولِ بالصرفِ على العلمِ بالعربيَّةِ وفنونِ الفصاحةِ]

إذا كانَ صِدْقُ مُدَّعي النبوَّةِ لا يَتَّبَتُّ إِلَّا بالمُعْجِزِ الخارقِ للعادةِ، على وجهٍ لا يَتَقَدَّرُ معه^١ إضافتهُ إلى مُحدَثٍ لِجَنسِهِ^٢ أو صفتهِ المخصوصةِ؛ لِيَعْلَمَ الناظرُ اختصاصَه بالقديمِ تَعَالَى، الذي لا يَجُوزُ منه تصديقُ الكَذَابِ^٣.
وكنتم تقولون: إنَّ وجهَ الإعجازِ في القرآنِ هو «الصَّرْفُ»^٤ المُفْتَقِرُ العِلْمِ^٥ به إلى العِلْمِ بالفصاحةِ؛ لِيَعْلَمَ الناظرُ عَدَمَ الفَرْقِ الواجبِ حُصُولَه بَيْنَ المُعْجِزِ والمُمكِنِ^٦.
وذلك يَفْتَضِي تَعَدُّرَ حُصُولِ العِلْمِ بالنبوَّةِ على مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ بالعربيَّةِ^٧، و فَرْقِ^٨ ما بَيْنَ فَصِيحِ^٩ الكلامِ و رَكِيكِهِ، وفي هذا:

١. في «ش، ص»: «دون».

٢. في «ص»: «جنسه». وفي المطبوع: «بحسنه».

٣. في المطبوع: «الكذب». ٤. في المطبوع: «الصرفة».

٥. في المطبوع: - «العلم».

٦. أي: كي يعلم الباحث أن بعض مواضع القرآن لا يختلف في الفصاحة مع أفصح كلام العرب، بالمقدار الذي يجب أن يكون بين الكلام المعجز وغير المعجز. وهذا بالطبع بناءً على نظرية الصرفة، وسوف يأتي التصريح بها في الجواب.

٧. في المطبوع: - «بالعربيَّة».

٨. في المطبوع: «و لم يفرق».

٩. في المطبوع: «صحيح».

سقوطُ تكليفِ النبوةِ عن^١ أكثرِ الخَلْقِ، و الأعاجِمِ، و غيرهم مَمَّن لا بصيرةَ له بالفصاحةِ.

أو القولُ بوجوبِ تقديمِ معرفةِ العربيَّةِ؛ و ذلك ممَّا يتعسَّرُ^٢ في أكثرِ المُكَلِّفِينَ، و يتعذَّرُ في آخرينَ، مع ما فيه من إيجابِ معرفةِ العربيَّةِ، و وقوفِ تكليفِ النبوةِ طولَ زمانٍ مهلةِ المعرفةِ بها.

و لا يُمكنُ أن يُقالَ: خرقُ العادةِ و تعذُّرُ المعارضةِ^٣ كافٍ^٤ في تكليفِ هؤلاءِ العِلْمِ^٦ بالنبوةِ.

لأنَّا قد بيَّنا ما لا^٧ خلافَ فيه، من أنَّ خرقَ العادةِ غيرُ كافٍ في الإعجازِ، حتَّى يكوُنَ واقعاً على وجهٍ لا يصحُّ دخوله تحتَ مقدورِ مُحدَثٍ، و هذا الحُكْمُ لا يحصُلُ مع^٨ القولِ بالصرِّفةِ إلا بعدَ المعرفةِ بالعربيَّةِ، و ذلك يقتضي ما بيَّنا فسادَ القولِ به^٩.

و كذلك إن قيلَ لنا أيضاً: إذا كانَ العِلْمُ بمُرَادِ اللَّهِ تعالى و مُرَادِ رسوله و القائمِينَ في الأمةِ مقامه - صلواتُ اللَّهِ عليه و عليهم - لا يُعلمُ إلا بعدَ العِلْمِ بالعربيَّةِ التي

١. في «ج» و المطبوع: «على».

٢. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «يتعذَّر».

٣. و لو من بابِ الصرفِ؛ فإنَّ الصرفَ فيه أيضاً خرقٌ للعادةِ، و يستلزمُ تعذُّرَ المعارضةِ.

٤. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «كان».

٥. في المطبوع: - «في تكليف».

٦. في المطبوع: «المعلم».

٧. في «أ»: «بلا» بدل «ما لا».

٨. في «ش، ص»: «من».

٩. في المطبوع: «فساد ما بيننا القول به» بدل «ما بيَّنا فساد القول به».

خوطينا بها، فيجبُ على كُلِّ مُكَلَّفٍ العِلْمَ بها أن يَكُونَ عالِماً بالعربية؛ وذلك يفتضي وجوبها مُتقدِّمة^١ - لكلِّ مُكَلَّفٍ بالشريعة^٢ - على النظر فيها.

الجواب - وبالله التوفيق :-

عِلْمَ أن هذه الشُّبهة لم تَحْطُرْ^٣ إلا بِإِبالٍ مَن تَصَفَّحَ كُتُبِي، وقرأ كلامي في نُصرة القولِ بالصَّرفَةِ، و اعتمادي في نُصرتيها على أن أَحَدَنَا^٤ لا يُفَرِّقُ - بالضرورة، مِن غيرِ استدلالٍ - بَيْنَ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ وَ بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامٍ لِلْعَرَبِ^٥ فِي الْفَصَاحَةِ^٦، وَ إن^٧ كَانَ يُفَرِّقُ مَا بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامِهِمْ وَأَدْوَنِهِ تَفْرِقَةً^٨ ظَاهِرَةً. وَ مُحَالٌ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْمُتَقَارِبِينَ مَن لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُتَبَاعِدِينَ.

فتركيبُ هذه الشُّبهة مِن مفهومِ هذا الكلامِ.

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ^٩ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَا لَا يَزَالُ^{١٠} يُقَالُ: مِن أَنْ النَّاطِرُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ تُحَدَّى^{١١} بِهِ، وَ لَمْ تَقَعِ^{١٢} الْمُعَارَضَةُ لَهُ؛ لِتَعَدُّرِهَا عَلَيْهِمْ [بِالنَّحْوِ] الَّذِي

١. في «ش، ص»: «مقدمة». و في المطبوع: «مستدامة».

٢. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «للشريعة».

٣. في «ج» و المطبوع: «لم يخطر».

٤. في المطبوع: «أحدًا».

٥. في «أ»: «العرب».

٦. الموضع عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ٣٦ - ٣٨ و ٤٢ و ٨٨ و ٢٦٩؛ الذخيرة، ص ٣٧٩.

٧. في المطبوع: «فإن».

٨. في «ج»، «يفرقه». و في المطبوع: «بفرقة».

٩. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يقول».

١٠. في «ج» و المطبوع: «+ أن».

١١. في «ش، ص»: «يحدى».

١٢. في «ج» و المطبوع: «و لم يقع».

لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعْتَاداً؛ فَلَيْسَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ خَرَقَ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ، أَوْ صَرَفَ الْقَوْمَ عَنْ مُعَارَضَتِهِ. وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَ فَقَدْ صَحَّتِ النُّبُوءُ، فَلَا فَقَرَ بِنَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَجْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.

وذلك: أن هذه الطريقة غيرُ مُسْتَمِرَّة، على ما بَيَّنَّا^١ «كاتبنا في نُصْرَةِ الصَّرْفَةِ» عليه؛ لِأَنَّ تَعَدُّرَ الْمُعَارَضَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِقُرْطِ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ وَخَرَقِهِ^٢ عَادَتَنَا بِفَصَاحَتِهِ، إِلَّا أَنَّ النَّاطِرَ^٣ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقُرْآنُ مِنْ فِعْلِ جِنِّيٍّ^٤ أَلْقَاهُ إِلَى مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ يَخْرُقُ بِهِ عَادَتَنَا؛ لِأَنَّا لَا نُحِيطُ عِلْمًا بِمَبْلَغِ مَرَاتِبِ^٥ الْجِنِّ فِي الْفَصَاحَةِ.^٦ وَإِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لَمْ يَتَّبَتْ كَوْنُهُ مُعْجِزاً بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ، دُونَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي خَرَقَ بِهِ عَادَتَنَا حَكِيمٌ^٧ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَدَّقَ الْكَذَّابُ^٨.

ولهذا قلنا: إنَّ سَوَالَ الْجِنِّ لَا جَوَابَ^٩ عَنْهُ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِالصَّرْفَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَيْهَا^{١٠} يَعْلَمُ أَنَّ جِهَةَ تَعَدُّرِ الْمُعَارَضَةِ^{١١} عَلَى الْعَرَبِ إِنَّمَا

١. في «ج، ش، ص»: «بَيَّنَّا». وفي «أ» والمطبوع: «بَيَّنَّا فِي». وفي «ب» الكلمة غير واضحة؛ لعدم نَقْطِهَا. لَكِنَّ النُّسْخَةَ «ر» وَاضِحَةٌ جَدًّا فِيمَا أُثْبِتْنَا.

٢. في المطبوع: «وخرق».

٣. في المطبوع: «لِلنَّاطِرِ».

٤. في المطبوع: «جِنِّ».

٥. في المطبوع: «مَنْ دِينَ» بدل «مَرَاتِبِ»، وَاسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «دَبْدَبْنَ» بَدَلَ «دِينَ».

٦. الْمَوْضِعُ عَنْ جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ (الصَّرْفَةِ)، ص ١٣٧.

٧. في المطبوع: «حَكَمٌ».

٨. في «ش، ص»: «بِالْكَذَّابِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الْكَذْبِ».

٩. في المطبوع: «- لَا جَوَابَ».

١٠. في «ج» وَالمَطْبُوعِ: «- إِلَيْهَا».

١١. في المطبوع: «الْمَقْدَمَةُ».

هي للصرّف^١ عنها، لا لفرط الفصاحة، و الصرّف عن العلوم التي يتأتى^٣ معها الكلام الفصيح لا يصحّ إلا من الله تعالى دون كلّ قادرٍ محدث^٤.
والجواب عن هذه الشبهة^٥: أنه^٦ إن كان هذا القول قادحاً في مذهب الصرّف، فهو قادح في مذهب خصومهم القائلين بأنّ جهة إعجاز القرآن فرط فصاحته؛ لأنّه يُقال لهم: إذا^٧ كان الطريق إلى العلم بأنّ فصاحة القرآن خارقة للعادة هو^٨ عدم معارضة، فلو عورض القرآن بما لا يُشبهه فصاحته كمعارضة مسيلمة^٩؛ من أين كان يعلم العجم والعوامّ وكلّ من لا يعرف العربية ومراتب الفصاحة أنّ هذه المعارضة غير واقعة موقعها، وهو لا يعلم أنّه علمٌ معجزٌ إلا بعد أن يعلم أنّه لم يُعارض معارضة مؤثرة؟ فأيّ شيء قالوه في ذلك قلنا لهم^{١٠} مثله في نصرة القول بالصرّف.

١. في «ش، ص»: «الصرّف».

٢. في «ج» والمطبوع: - «لا».

٣. في المطبوع: «يساق».

٤. الموضح، ص ١٦٨ - ١٦٩؛ الذخيرة، ص ٣٩٣.

٥. أي جواب إشكال الشريف الرسيّ، وهو جواب نقضيّ ومن باب المعارضة.

٦. في «ش، ص»: - «أنّه».

٧. في المطبوع: «وإذا».

٨. في «ج» والمطبوع: «وهو».

٩. أبو ثمامة مسيلمة بن ثمامة الوائليّ الكذاب؛ متنبئ من المعمرين، ادعى النبوة في عصر النبي صلى الله عليه وآله وولد ونشأ باليمامة في القرية المسماة اليوم بـ«الجبيلة» - بقرب «العيينة» بوادي حنيفة - في «نجد»، وتلقّب في الجاهلية بالرحمن وعُرف بـ«رحمان اليمامة». توفي النبي صلى الله عليه وآله قبل القضاء على فتنته، وقُتل في زمن أبي بكر سنة ١٢ هـ. راجع: الكامل لابن الأثير، ج ٤، ص ٦٨ - ٧١؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٢٦.

١٠. في المطبوع: + «في».

و الجواب عن الشبهة بعد المعارضة^١: أن من ليس من أهل العلم بالفصاحة و مراتبها - من أعجمي أو عامي - متمكن من العلم بفضل^٢ فصيح من الكلام على غيره و مرتبته^٣ في الفصاحة، بالرجوع إلى أهل الصناعة و السؤال لهم، فيعلم من ذلك ما تدعوه الحاجة إلى علمه، و إن لم يحتج إلى أن يكون هو في نفسه من أهل هذه الصناعة.

ألا ترى أن الأعجمي^٤ و العامي - اللذين لا يعرفان شيئاً من الفصاحة - يصح أن يعلم أن امرأ القيس^٥ أفصح ممن عداه من الشعراء، و أن بعض الكلام الفصيح أفضل من بعض - حتى لا تدخل^٦ عليه في ذلك شبهة - بالخبر ممن يعرف ذلك؟

و كذلك من لا يعرف فنّ النساجة أو الصياغة^٧ يصح أن يعلم في ثوب أنه

١. أي: و الجواب الحلي بعد الجواب النقضي.

٢. في «ب، ج، ص» و المطبوع: «بفضل».

٣. في «ج»: «و مرتبه». و في المطبوع: «و مرتبة».

٤. في المطبوع: «العجمي».

٥. امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار، أبو الحارث الكندي؛ الملك الضليل ذو القروح. يمانيّ الأصل، وُلد بنجد سنة ١٣٠ ق هـ، كان أبوه ملك أسد و غطفان، و أمه أخت المهلهل الشاعر. قضى أيام شبابه في اللهو و المجون، إلى أن قتل أبوه فانصرف عن لهوه و ثأر من قتله أبيه. و هو من أصحاب المعلقات السبع، بل أشهرهم، بل أشهر شعراء العرب على الإطلاق. و صفه أمير المؤمنين عليه السلام بأنه «لم يقل عن رعية و لا رهبة». مات في أنقرة سنة ٨٠ ق هـ. راجع: الأغاني، ج ٩، ص ٥٥ - ٧٣؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١١ - ١٢؛ شرح نهج البلاغة، ج ٢٠، ص ١٥٤.

٦. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «لا يدخل». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «منا». و ما أثبتناه موافق ل«ط».

٨. في «ج»: «الصناعة». و في «ش، ص»: «الصباغة».

أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ فِي عِلْقٍ^١ مَصْوَغٍ.

و إِذَا كَانَتْ جِهَةٌ الْعِلْمِ ثَابِتَةً لِلْأَعْجَمِيِّ كَمَا أَنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلْعَرَبِيِّ، جَازَ أَنْ يَعْلَمَ بِالرُّجُوعِ^٢ إِلَى أَهْلِ الصَّنَاعَةِ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ وَ بَيْنَ بَعْضِ قِصَارِ سُورِ الْمَفْصَلِ^٣ فِي الْفَصَاحَةِ غَيْرُ ظَاهِرٍ^٥ ظُهُورَ الْفَرْقِ بَيْنَ فَصَاحَةِ شِعْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ الْمُحَدَّثِينَ.

فَحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ جِهَةَ إِعْجَازِهِ هِيَ الصَّرْفَةُ، لَا فَرْطُ فَصَاحَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ تَعَدُّرَ الْمُعَارَضَةِ لَا مَحَالَةَ^٧، وَ إِذَا لَمْ تَكُنْ^٨ مُتَعَدِّرَةً^٩ لَفَرْطِ الْفَصَاحَةِ فَلَيْسَ إِلَّا الصَّرْفُ.

وَ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ خِطَابِ الْعَرَبِيَّةِ يَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فِي أَنَّ الْأَعْجَمِيَّ^{١٠} يُمَكِّنُ^{١١} أَنْ يَعْلَمَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فِي نَفْسِهِ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ.

وَ مَنْ هَذَا الَّذِي يَشُكُّ فِي أَنَّ مَنْ كَلَّفَ مَعْرِفَةَ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى بِخِطَابِهِ وَ مُرَادِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكَلَامِهِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ؟

١. العلق: النفيس من كل شيء يتعلق به القلب. المعجم الوسيط، ص ٦٢٢ (علق).

٢. في «ب، ش، ص»: «المرجوع». نعم، استظهر في حاشية «ب» ما أثبتناه.

٣. في «ج» و المطبوع: - «سور».

٤. في «ش» و المطبوع: «المفضل». و في «أ»: + «من القرآن».

٥. في «ش، ص»: «ظاهر غير»؛ بتقديم و تأخير، و هو سهو واضح.

٦. في «ش، ص»: «شعراء».

٧. في «ج» الكلمة غير واضحة؛ كأنها كتبت باختصار الحروف. و في المطبوع: «لائحة» بدل «لا محالة».

٨. في «ج» و المطبوع: «لم يكن».

٩. في المطبوع: «معارضته». و من قوله: «الصرفة، لا فرط فصاحته» إلى هنا ساقط من «ش، ص».

١٠. في المطبوع: «للأعجمي».

١١. في المطبوع: - «يمكن».

فإن كَانَ من أهلِ العربيَّةِ و العِلْمِ بمَوْضوعاتِ أهلِهَا^١، فهو يَرْجِعُ إلى عِلْمِهِ و نَفْسِهِ في العِلْمِ^٢ بِالْمُرَادِ مِنَ الْخِطَابِ.

و إن كَانَ لَيْسَ من أهلِ العربيَّةِ، فلا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إلى أهلِهَا فيما يَحْتَاجُ إلى عِلْمِهِ؛ حَتَّى يَتِمَّ لَهُ العِلْمُ بِالْمُرَادِ مِنَ الْخِطَابِ.

و على هذا الوجهِ الذي أَشْرْنَا إليه يَعْلمُ الأعاجِمُ مُرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِخِطَابِ الْقُرْآنِ، و مُرَادَ الْعَرَبِ بِخِطَابِهِمْ لَهُمْ و مُحَاوَرَتِهِمْ^٣، و يَعْلمُ أيضاً الْعَرَبِيُّ مُرَادَ الْعَجَمِيِّ في خِطَابِهِ لَهُ.

و هذه جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

١. في المطبوع: «أهله».

٢. في المطبوع: «فالعلم» بدل «في العلم». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٣. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «و جوازهم». و في «ب»: «و جوارهم». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للنسخة «د».

المسألة الرابعة

[نفى حصول المعرفة بالله تعالى للكفار]

ما حكم المُكَلَّفِينَ الَّذِينَ دَعَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - بِنَفْسِهِ وَالنَّائِبِينَ^١ عَنْهُ - فَأَبَوْا الْإِجَابَةَ؟^٢ أَكَانُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَعَدْلِهِ، أَمْ لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ؟

فإن كانوا عارفين، وَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقُّوا بِمَعْرِفَتِهِمُ الثَّوَابَ، وَذَلِكَ يُنَافِي كَوْنَهُمْ كُفَّارًا بِتَرْكِ إِجَابَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، عَلَى أَصُولِكُمْ فِي الْقَوْلِ بِفَسَادِ التَّحَابُطِ^٣.
وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ^٤ عَارِفِينَ، فَالْوَاجِبُ تَقْدِيمُ دَعْوَتِهِمْ^٥، وَتَرْتِيبُ الْأَدَلَّةِ عَلَيْهَا،
وَالتَّخْوِيفُ^٦ مِنْ إِهْمَالِ^٧ النَّظَرِ فِيهَا، قَبْلَ الدَّعْوَةِ إِلَى «الشَّرَائِعِ» الَّتِي هِيَ فَرَعٌ لَهَا،
وَالطَّافُ فِيهَا^٩. وَإِجَابُ اللَّطْفِ مَعَ الْجَهْلِ بِمَا هُوَ لُطْفٌ فِيهِ لَا يَصِحُّ. وَلَأَنَّ

١. في «ج» و المطبوع: - «والنائبين».

٢. في «ج» و المطبوع: «إذا» بدل همزة الاستفهام.

٣. في «ج» و المطبوع: «الحابط».

٤. في «ش، ص»: «بغير».

٥. في «أ»: «معرفتهم». و في «ج» و المطبوع: «دعواهم».

٦. في المطبوع: «عليهم».

٧. في المطبوع: - «و التخويف».

٨. في المطبوع: «أعماق».

٩. فإن الشرعيات أطفاف في العقليات.

صِحَّتْهَا^١ موقوفةً على تَقَدُّمِ المَعْرِفَةِ بِمَنْ يَتَوَجَّهُ بِهَا إِلَيْهِ.

و لَو دَعَا إِلَى ذَلِكَ وَ رَتَّبَهُ تَرْتِيبَكُم^٢، لَوَجَبَ^٣ حُصُولُ العِلْمِ بِهِ عَلَيَّ وَ جِهَهُ لَا يَصِحُّ دُخُولُ الشُّبْهَةِ فِيهِ، كَسَائِرِ مَا دَعَا إِلَيْهِ مِنَ الفَرَاغِ، وَ كحُصُولِ العِلْمِ بِمَا رَتَّبَهُ كُلُّ مِنْكُم^٤ - مَعَشَرَ المُتَكَلِّمِينَ - وَ دَعَا إِلَيْهِ مِنَ العِبَادَاتِ عَنِ الأَدَلَّةِ؛ وَ فِي عَدَمِ ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَيَّ سَقُوطِ مَا تَوَجَّهَ بِهِ^٥ مِنَ النِّظَرِ فِي طَرِيقِ المَعَارِفِ، أَو القَوْلِ بِأَخْذِ^٦ مَا قَدَّمَاهُ مِمَّا هُوَ ظَاهِرُ الفَسَادِ عِنْدَكُم.

الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ :-

إِعْلَمُ أَنَّ مَنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ كَافِرٌ مُسْتَحِقٌّ للعِقَابِ الدائمِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ - مَعَ المَذْهَبِ الصَّحِيحِ الَّذِي نَذَهَبُ^٧ إِلَيْهِ فِي فَقْدِ التَّحَابُطِ^٨ بَيْنَ الثَّوَابِ وَ العِقَابِ - أَنْ يَكُونَ مَعَهُ إِيمَانٌ أَوْ طَاعَةٌ يَسْتَحِقُّ بِهَا الثَّوَابَ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ يُسْتَحَقُّ بِهَا الثَّوَابُ الدائمُ، وَ لَا يَجْتَمِعُ اسْتِحْقَاقُ الدَائِمِينَ مِنَ ثَوَابٍ وَ عِقَابٍ.

وَ مَنْ جَهَلَ نُبوَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَافِرٌ بِلا شُبْهَةٍ، فَهُوَ مُسْتَحِقٌّ للعِقَابِ الدائمِ؛ فَلَوْ كَانَ عَارِفًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَ صِفَاتِهِ وَ عَدْلِهِ، لَكَانَ قَدْ اجْتَمَعَ لَهُ

١. أي الشرائع. وهكذا مرجع ضمير «بها» القادم.

٢. في المطبوع: «برسكم»، وجاء في هامشه: «الرسى [كذا، والصواب: الرسو والرُسُو]: الثبوت والرسوخ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مَرَسَاهَا﴾».

٣. في «ج» والمطبوع: «يوجب».

٤. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «منهم»؛ وهو سهو.

٥. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يوجبه».

٦. في «أ، ب، ش، ص»: «بأخذ».

٧. في «ج»: «يذهب».

٨. في المطبوع: «الحابط».

استحقاقُ الدائمينِ مِنَ الثوابِ و العقابِ مع فسادِ التحابُّطِ^١؛ و أجمعت الأمةُ على بطلانِ ذلك.

فعلِمنا أن الذي يُظهِرُه نافي^٢ النبوةِ من^٣ المعرفةِ باللَّهِ تعالى هو^٤ نفاقٌ، أو هو مُعتَقِدٌ لها تقليداً، أو بغيرِ دليلٍ^٥. و ليس يُمكنُ أن يدعى^٦ أننا نعلمُ ضرورةً كَوْنُ أحدنا عارفاً؛ لأن ذلك مما لا يصحُّ أن يعلمه^٧ أحدنا من غيره، و إنما يصحُّ أن يعلمه مُعتَقِداً.^٨

و قد بيَّنا في مواضعٍ من كلامنا^٩: أنه لا يجوزُ أن يُستدلَّ^{١٠} على أن مُخالِفينا في النبوةِ عارِفونَ باللَّهِ تعالى من حيثَ نَظَرُوا في أدلتنا و رَتَّبوا^{١١} ترتيبنا^{١٢}، و أنه لا يجوزُ أن يحصلَ لهم من العلمِ ما حصلَ لنا؛ لأن ذلك غيرُ معلومٍ لنا من جهتهم؛ فإننا لا نَقَطِعُ على أنهم ناظرونَ في الأدلةِ التي نَظَرنا فيها، و لو نَظَرُوا فيها لما عَلِمنا أنهم ناظرونَ من الوجهِ الذي كانت عليه أدلَّةُ، و لو عَلِمنا ذلك - على بُعده - لما

١. في المطبوع: «الحابط».

٢. في المطبوع: «ما في» بدل «نافي». نعم استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٣. في المطبوع: «في».

٤. في المطبوع: «سهو و» بدل «هو».

٥. في «ج» و المطبوع: «ذلك».

٦. في «ش، ص»: «أن ندعي».

٧. من قوله: «أحدنا عارفاً» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٨. و الاعتقاد أعم من المعرفة (العلم) و التقليد و الجهل المركب. راجع: الحدود، ص ٨٩ - ٩٠.

٩. راجع: الذخيرة، ص ١٦٣.

١٠. في «ش، ص»: «أن نستدل».

١١. في «ج» و المطبوع: «و رسوها».

١٢. في «أ»: «ترتيباً». و في «ج»: «برنتينا». و في المطبوع: «برسينا».

عَلِمْنَا أَنَّهُمْ^١ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يُؤَلَّدُ^٢ مَعَهَا النَّظْرُ لَهُمُ الْعِلْمُ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ؛ وَ غَيْرُ^٣ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونُوا^٤ عَلَى صِفَاتٍ^٥ وَاعْتِقَادَاتٍ لَا يَجُوزُ مَعَهَا تَوْلِيدُ^٦ النَّظْرِ الْعِلْمِ^٧.
وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَهُ^٨ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ: أَنَّهُمْ لَوْ نَظَرُوا وَ أَحْوَالُهُمْ كَأَحْوَالِ
مَنْ وَلَدَ نَظْرُهُ الْعِلْمَ لَتَوْلَّدَ^٩ لَهُمُ الْعِلْمُ^{١٠}؛ فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُمْ غَيْرُ عَالِمِينَ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ
يَكُونَ بَعْضُ الشَّرَاطِئِ قَدْ^{١١} اخْتَلَّتْ فِيهِمْ.

وَ قَدْ مَثَّلَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي كُتُبِهِمْ ذَلِكَ بِالرُّمَاءِ عَلَى سَمَتٍ وَاحِدٍ، إِذَا^{١٢} أَصَابَ
أَحَدَهُمُ الْغَرَضُ، وَ ادَّعَى الرَّامِي الْآخَرَ الَّذِي لَمْ يُصِْبْ سَهْمُهُ الْغَرَضَ أَنَّهُ رَمَى فِي
سَمَتِ الْمُصِيبِ وَ عَلَى حَدِّ رَمِيهِ وَ عَلَى أَحْوَالِهِ كُلِّهَا، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مُدَّعِي ذَلِكَ
كَاذِبٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَادِقًا لِأَصَابَ كَمَا أَصَابَ صَاحِبُهُ.

وَ قَدْ كُنَّا ذَكَرْنَا وَجْهًا غَرِيبًا خَطَرَ لَنَا فِي «جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْبَرْمَكِيَّاتِ^{١٣}» - مَا

١. في «أ»: «أنه». و من قوله: «ناظرون من الوجه» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٢. في «أ، ب، ش، ص»: «تولد». ٣. في المطبوع: «غير» بدون واو العطف.

٤. في المطبوع: «أن يكون». ٥. في المطبوع: «صفة».

٦. في «ب»: «تولد». و في «ج» و المطبوع: «ثواب».

٧. في المطبوع: «المعلم». ٨. في «أ، ب، ج»: «أن يعلمه».

٩. في «ج»: «بالتولد».

١٠. في «ش، ص»: «تولد لهم العلم».

١١. في المطبوع: «قد». ١٢. في المطبوع: «إذا».

١٣. هكذا في النسخ المعتمدة و المطبوع. و في «ط»: «الرمليات» بدل «البرمكيات». كما سماها المحقق الطهراني بالرمليات، حيث قال في الذريعة: «جوابات المسائل الرمليات... أحال إليها السيد نفسه في جواب المسألة الرابعة من الرئسيات الأولى». الذريعة، ج ٥، ص ٢٢٢. كما ذكر ذلك السيد محمد صادق بحر العلوم في تعليقه على الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥٢، الهامش ١. و لعله شاهد نفس نسخة المحقق الطهراني. و قد ذكر البصروي المسائل البرمكيات في فهرسه، و قال: «المسائل البرمكية، و هي خمس، و هي المسائل الطوسية»، و هي مفقودة.

ذَكَرْنَاهُ إِلَّا فِيهَا - وَهُوَ أَنَّ سَلْمَنَا حُصُولَ الْمَعَارِفِ لِبَعْضِ الْكُفَّارِ، غَيْرَ أَنَّا قُلْنَا: إِنَّ الْمَعْرِفَةَ إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ^١ عَلَيْهَا الثَّوَابُ إِذَا فُعِلَتْ لِلْوَجْهِ الَّذِي مِنْهُ^٢ وَجَبَتْ، فَأَمَّا إِذَا فُعِلَتْ لَوَجْهِ آخَرَ لَمْ تَجِبْ^٣ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ لَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ رَدَّ الْوَدِيعَةَ لَا لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ، بَلْ لِلرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ وَليُودَعَ أَمثَالَهَا، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ عَلَى الرَّدِّ مَدْحًا وَلَا ثَوَابًا؟

وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يُمْنَعُ^٥ أَنْ يَكُونَ مَنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْكُفَّارِ، مَا فَعَلَهَا لَوَجْهِ وَجُوبِهَا، بَلْ لَوَجْهِ آخَرَ، فَلَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا ثَوَابًا؛ وَإِنَّمَا يُمْنَعُ^٦ مِنَ اجْتِمَاعِ اسْتِحْقَاقِ^٧ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ الدَّائِمِينَ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعَارِفِ مَا لَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الثَّوَابُ، أَجْزَأْنَا أَنْ يُجَامِعَ الْكُفْرَ. فَأَمَّا مَا مَضَى فِي السُّؤَالِ: مِنْ أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا غَيْرَ عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ دُعَاؤُهُمْ إِلَى الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى الدُّعَاءِ إِلَى الشَّرَائِعِ.

فَعَلَى هَذَا جَرَى الْأَمْرُ، وَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَأْمُرُ الدُّعَاءَ - الَّذِينَ يَصْدُرُونَ^٨ مِنْهُ إِلَى أَطْرَافِ الْبِلَادِ - بِأَنْ يَدْعُوا النَّاسَ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَدَائِثِهِ، ثُمَّ إِلَى ثُبُوتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَشَرِيعَتِهِ؛ وَالْأَخْبَارُ فِي السِّيَرَةِ مَمْلُوءَةٌ مِنْ هَذِهِ

١. في «ش، ص»: «مستحق».

٢. في المطبوع: - «منه».

٣. في «ج، ش، ص» و«المطبوع»: «لم يجب».

٤. في المطبوع: - «أن».

٥. في «أ، ش، ص»: «لا يمنع».

٦. في المطبوع: «نمنع».

٧. في المطبوع: - «استحقاق».

٨. في «ج»: «يقتدرون». و في المطبوع: «ينفذون».

الألفاظ. و لو لم يَرِدْ في ذلك خبرٌ، لَكُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الأَمْرَ جَرَى عليه؛ لقيام الأدلة على صحته.

و إنما ظهروا الدعاء إلى النبوة و الشريعة أكثر من ظهور الدعاء إلى التوحيد و العدل لأن المعرفة بالتوحيد و العدل إليها^١ دُعاة، و عليها حُداة^٢؛ من الناس، و الحواطِر، و مُشاهدة آثار الصنعة في العالم^٣؛ فلو لم يدع إليها داع بعينه، لكان في تلك الدواعي التي أشرنا إليها كفايةً.

و ليس كذلك النبوة و الشريعة؛ لأنه لا طريق إلى الدعاء إليهما إلا قول النبي عليه السلام و تنبيهه، أو قول من يكون رسولاً له^٤ و مؤدياً عنه.

و لا أحد من المكلفين إلا و هو مدعو بعقله، و بما^٥ يسمعه أيضاً من غيره إلى النظر في معرفة الله تعالى. و لا داعي له إلى معرفة نبوة نبي^٦ و شريعته إلا قول ذلك النبي و تنبيهه، أو قول من يؤدي عنه.

و هذا واضح^٨.

١. في «ج» و المطبوع: «إليه». و استظهر في هامش المطبوع: «إليهما»، كما استظهر كون «عليها» الآتية: «عليهما»، و «إليها» الآتية: «إليهما».

٢. في «أ» شطب على «إليها دُعاة و عليها حُداة» و سطر بدله: «جبلِّي و فطري لأهل النظر، آيات صنعه تعالى في العالم داعية إليها».

٣. راجع: الذخيرة، ص ١٧١.

٤. في المطبوع: «إليه». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٥. في المطبوع: «رسوله» بدل «رسولاً له».

٦. في المطبوع: «ربما» بدل «وبما». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٧. في المطبوع: «نبوته» بدل «نبوة نبي».

٨. سوف يشير المصنّف رحمه الله في المسألة الأخيرة من الرسالة الثانية إلى هذه المسألة و إلى هذا البحث، فراجع.

المسألة الخامسة

[عدم جواز الرجوع إلى الكتب المصنفة لمعرفة الأحكام]

هل يجوز لعالمٍ أو مُتمكِّنٍ من العلمِ أو عامِّي الرجوعِ في تعرُّفِ أحكامٍ ما يجبُ عليه العملُ به من التكليفِ الشرعيِّ إلى كتابٍ مُصنَّفٍ كـ «الرسالة^١ المُقنعة» و «رسالة ابنِ بابويه»، أو كتابٍ روايته كـ «الكافي» للكُلينيِّ، أو كتابٍ أصلٍ كـ «كتابِ الحليِّ»؛ أم لا يجوزُ ذلكُ؟

فإن كانَ جائزاً، فما الوجهُ فيه؟ مع أنه غيرُ مُثمِّرٍ لعلمٍ، ولا موجبٍ ليقينٍ، بل الفقهاءُ العاملونَ بأخبارِ الأحادِ لا يُجيزونَ ذلكُ!

وإن كانَ غيرَ جائزٍ، فما الغرضُ في وضعِ هذه الكُتُبِ، وهي لا تُجدي نفعاً؟ وما الوجهُ فيما علِمناه من رجوعِ عامَّةِ طائفتنا - على قديمِ الدهرِ و حَدِيثِهِ - إلى العملِ بهذه الكُتُبِ، و ارتفاعِ التَّكْيِيرِ مِنَ الْعِلْمَاءِ مِنَّا عَلَى الْعَامِلِ بِهَا؟ بل نَجِدُهُمْ يُدْرَسُونَهَا مُطْلَقَةً مِنْ حُجَّةٍ^٣، خَلِيَّةٍ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِمُتَضَمِّنِهَا^٤؛ بل يكادُ يُعَلِّمُ مِنْ قَصْدِهِمْ إِيْجَابُ الدِّينِ^٥ بها.

١. في المطبوع: «رسالة».

٢. في النسخ المعتمدة: «وكتاب». و الأنسب بالسِّياق ما أثبتناه: طبقاً لـ «ط».

٣. في المطبوع: «جهة».

٤. في «أ»: «بمضمونها»، و في حاشيته: «بمضامينها».

٥. في «ج» و المطبوع: «التدين». و دانٌ بكذا ديناً و ديانة: اتَّخَذَهُ دِيناً وَ تَعَبَّدَ بِهِ، فهو دَيْنٌ. راجع:

لسان العرب، ج ١٣، ص ١٦٧ (دين).

الجواب - و بالله التوفيق^١ :

إعلم أنه لا يجوز لعالم ولا عامي الرجوع في حكم من أحكام الشريعة إلى كتاب مصنف؛ لأن العمل لا بد من أن يكون تابعاً للعالم على بعض الوجوه، والنظر في الكتاب لا يفيد علماً؛ فالعامل بما وجد فيه لا يأمن من^٢ أن يكون مقدماً على قبح.

ولا يلزم على هذه الجملة [عدم] جواز العمل بالفتيا وتقليد المفتي^٣؛ لأن هذا العمل مستند إلى «العالم»، وهو قيام الحجة على المستفتي بأن له أن يعمل بقول المفتي؛ فهو آمن^٤ لهذا الوجه من أن يكون فاعلاً لقبیح، وليس كل هذا موجوداً في تناول الأحكام من الكتب.

فإن قيل: فعلى هذا يجب أن^٥ تجوزوا^٦ التعبد لنا بأن نرجع في الأحكام إلى الكتب - كما نرجع إلى العلماء ونأمن من القبح؛ لأجل دليل التعبد - كما قلتم في المفتي.

قلنا: لما تعبد العامي بالرجوع إلى المفتي، تعبد^٧ بالرجوع إلى من له صفة مخصوصة، يتمكن من معرفتها وتميزها^٨، و يثق - لأجل دليل التعبد - بأن ما

١. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٢. في «ب، ش، ص»: - «من».

٣. ذهب المصنف رحمه الله إلى عدم جواز التقليد، إلا إذا دل دليل قطعي على جواز العمل بقول المفتي. راجع: الفصل الرابع من المسائل الثبائيات.

٤. في «ب»: + «به». وفي المطبوع: «فيأمن».

٥. في «ش، ص»: - «أن».

٦. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: - «تجوزوا».

٧. في «ج، ش، ص» والمطبوع: - «بالرجوع إلى المفتي، تعبد».

٨. في «أ، ش، ص»: «و تميزها».

يُفْتِيهِ بِهِ يَجِبُ عَمَلُهُ عَلَيْهِ.

و إذا قِيلَ لَهُ: «ارْجِعْ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى الْكُتُبِ» مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَ لَا صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، لَمْ يَكُنْ لِلْحَقِّ جِهَةٌ مُعَيَّنَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ^٢؛ وَ لَكِنْ لَوْ قِيلَ لَهُ: «ارْجِعْ إِلَى الْكِتَابِ الْفُلَانِيِّ»، وَ سُمِّيَ الْكِتَابُ وَ عُنِّنَ^٣، أَوْ وُصِفَ بِوَصْفٍ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِيهِ، لَجَرَى^٤ مَجْرَى الْفُتْيَا، فِي جَوَازِ الْعِبَادَةِ بِهِ، وَ حُصُولِ الْأَمْنِ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْقَبِيحِ. وَ أَمَّا الْإِلْزَامُ لَنَا أَنْ لَا يَكُونَ فِي تَكْلُفٍ^٥ هَذِهِ الْكُتُبِ فَائِدَةٌ، إِذَا كَانَ الْعَمَلُ بِهَا غَيْرَ جَائِزٍ.

فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مُصَنَّفَ هَذِهِ الْكُتُبِ قَدْ أَفَادَنَا بِتَصْنِيفِهَا، وَ تَرْصِيفِهَا^٦، وَ حَصْرِهَا^٧، وَ جَمْعِهَا مَذَاهِبَهُ الَّتِي يَذْهَبُ إِلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ؛ وَ أَحَالَهَا فِي مَعْرِفَةِ صِحَّتِهَا مِنْ فَسَادِهَا^٨ عَلَى النَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ وَ وَجُوهِ صِحَّةِ مَا سَطَّرَهُ فِي كِتَابِهِ. وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ إِلَّا أَنَّهُا تَذَكُّرَةٌ لَنَا بِمَا يَجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِيهِ^٩

١. في «ج» و المطبوع: «علمه». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

٢. في المطبوع: «+ مئمة».

٣. في «ش، ص»: «وميز».

٤. في «ج»: «طوى». و في «ش، ص» و المطبوع: «يجري».

٥. في المطبوع: «أن لا تكون في تصنيف».

٦. في «ش، ص»: - «و ترصيفها». و «الرصف»: الشد و الضم. و رصف السهم: شدّه بالرصاص. و «الترصيف»: الجمع و التأليف و الترتيب. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ١٢٠ و ١٢١؛ تاج العروس، ج ١٢، ص ٢٣٢ (رصف).

٧. في «ب»: «و حصرها». و في «ش، ص»: «و حصرها». و في المطبوع: «و حصرها و ترصيفها» بدل «و ترصيفها و حصرها».

٨. في المطبوع: «و فسادها» بدل «من فسادها».

٩. في «ب»: «أن نظره فيه». و في المطبوع: «أن نظره فيها».

من أحكام الشرعيات [لكفى]؛ لأن من لم تُجمع له هذه المسائل حتى ينظر في كل واحدة منها و دليل صحته، تعب و طال زمانه في جمع ذلك، فقد كفي بما تكلف له من جمعها مؤونة الجمع، و بقي عليه مؤونة النظر في الصحة أو الفساد.

و نرى كثيراً من الفقهاء يجمعون و يقرؤون^١ - للمتعلمين و لنفوسهم على سبيل التذكيرة - رؤوس مسائل الخلاف مجردة من المسائل و العلي، و يتدارسون ذلك و يتلقونه^٢، و نحن نعلم أن اعتقاد ذلك بغير حجة لا يسوغ^٣. و ليس إذا لم يجز ذلك لم يكن في جمع ذلك و تسطيره فائدة؛ بل الفائدة ما أشرنا إليه.

فأما ما مضى في أثناء الكلام من أن قوماً من طائفتنا يرجعون^٤ إلى العمل بهذه الكتب مجردة من^٥ حجة، و لا ينيكروا بعضهم على بعض فعله؛ فقد بينا في «جواب مسائل التباينات»^٦ الجواب عن هذا الفصل، و بسطناه و شرحناه، و انتهينا فيه إلى الغاية المقصوى؛ و قلنا: إننا ما نجد محصلاً من أصحابنا يرجع إلى العمل بما في هذه الكتب من غير حجة تعضده و دلالة تسنده^٧، و من فعل ذلك منهم فهو عامي مقلد في الأصول؛ و كما يرجع في الأحكام إلى هذه الكتب، فهو أيضاً يرجع في التوحيد و العدل و النبوة و الإمامة إلى هذه الكتب. و قد علمنا أن الرجوع في هذه^٨

١. في «أ، ب، ج»: «و يقرؤون». و في المطبوع: «و يربون».

٢. في المطبوع: «و يتلقونه».

٣. في المطبوع: - «لا يسوغ».

٤. في «أ»: «يرجعون من طائفتنا».

٥. في المطبوع: «عن».

٦. راجع: الفصل الثامن من هذه المسائل.

٧. في المطبوع: + «بقصده و دلالاته».

٨. في المطبوع: - «هذه».

الأصول إلى الكُتُبِ خطأً و جهلاً؛ فكذلك الرجوع إليها في الفروع بلا حجة.
و ما زال علماء الطائفة و متكلّموهم يُنكروُن على عوامهم العمل بما يجدونه
في الكُتُبِ مِن غير حُجّة؛ مُشافهَةً، و فيما^٢ يُصنّفونه^٣ في كُتُبهم، و ردّهم على
أصحاب التقليد؛ فكيف يُقال: «إنّ النكير ارتفع^٤»، و هو أظهر من الشمس الطالعة؟
اللهم إلا أن يُراد أن النكير من بعض أهل التقليد على بعض ارتفع، فذلك غير
نافع؛ لأنّ المنكير لا يُنكير ما يستعمل مثله^٥، و إنّما يُنكير من الأفعال ما هو له
مُجانِب^٦. و لا اعتبار بَعوام الطائفة و طغامهم، و إنّما الاعتبار بالعلماء المُحصّلين
المُحقّقين^٧.

١. في «ش، ص»: «في». و في المطبوع: + «هذه».

٢. في «ج» و المطبوع: «و ممّا». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

٣. في «ش، ص»، «يضيفونه». و في المطبوع: «يضيفونه».

٤. في المطبوع: «غير واقع» بدل «ارتفع».

٥. في المطبوع: «قبله».

٦. في «ج» و المطبوع: «بجانب». و في «ص»: «متجانب».

٧. في المطبوع: - «المحقّقين».

المسألة السادسة

[وجوب قضاء الحج التطوعي عند إفساده]

ما المراد بفتوى العصابة^١ فيمن جامع^٢ قبل عرفة، أو فاته المشعر^٣ الحرام، أو تعمّد ترك ركن من أركان الحج، بأن «عليه الحج^٤ من قابل»؛ حجاً^٥ واجباً كان أو تطوعاً، أو هو مختصّ بحج^٦ الفرض؟
فإن كان مختصاً بالفرض، فما الدليل المخصّص له به؟ مع كون الفتيا من الطائفة، و الرواية الثابتة بذلك، مطلقاً.

وإن كان المراد الجميع، فالتطوع في الأصل غير واجب؛ فكيف يجب قضاؤه؟
الجواب - و بالله التوفيق :-

إعلم أنه لا خلاف بين الإمامية في أن المجمع قبل الوقوف بعرفة أو بالمشعر الحرام يجب عليه مع الكفارة قضاء هذه الحجة؛ نفلاً كانت، أو فرضاً؛ و ما فرق أحد منهم في هذا الحكم بين الفرض و النفل.

١. في المطبوع: - «ما المراد بفتوى العصابة».

٢. في «ج»: «مجامع». و في المطبوع: «يجامع».

٣. في المطبوع: «مشعر».

٤. في «ج»: - «بأن عليه الحج».

٥. في المطبوع: - «حجاً».

٦. في «ب، ج، ش» و المطبوع: «لحج».

وما أظنُّ أحدًا من فقهاء العامة يُخالفُ أيضاً في ذلك. وأصحابُ أبي حنيفة - إذا ناظروا أصحابَ الشافعي في أنَّ الداخلَ في صلاةٍ تطوُّعٍ أو صيامٍ نافلةٍ، تجبُ^٢ عليه هذه العبادةُ بالدخولِ فيها، وقضاؤها إن أفسدها - جعلوا^٣ حجَّ النافلة أصلاً لهم وقاسوا عليه غيره من العباداتِ.

وأصحابُ الشافعيّ أبداً يُفرِّقونَ بينَ الموضعين: بأنَّ^٥ الحجَّ أكَّد من باقي العباداتِ؛ لأنَّه لا خلافَ في وجوبِ المضيِّ في فاسده، وليس كذلك الصلاةُ و الصيامُ، فليسَ يمتنعُ لهذه المزية أن يختصَّ الحجُّ بأنَّ يجبَ منه ما كانَ نَفلاً بالدخولِ فيه.

وإذا كنَّا لا نُرَاعِي في الشريعةِ القياسَ، ولا^٦ نُثبتُ^٧ الأحكامَ بعِلَلٍ قياسيةَّةٍ^٨، فلا حاجةَ بنا إلى هذه التفرقة. وما علينا أكثرُ من أن نَدُلَّ على أن حُكْمَ^٩ إفسادِ الحجِّ ما ذكرناه، وأنَّه يُخالفُ حُكْمَ إفسادِ الصلاةِ أو الصومِ إذا كانَ تطوُّعاً؛ وإجماعُ الطائفةِ - الذي هو حُجَّةٌ؛ على ما بيَّناه في عدَّةِ مواضعٍ - هو المُفَرِّقُ^{١٠} بينَ حُكْمِ الموضعين.

١. في المطبوع: «قضاة».

٢. في «أ، ج» و المطبوع: «يجب».

٣. في المطبوع: «وجعلوا».

٤. في المطبوع: «+ ما».

٥. في «أ، ج» و المطبوع: «فإن».

٦. في «ج، ش، ص» و المطبوع: - «لا».

٧. في «أ، ج»: «يثبت». و في «ش، ص»: «تثبت».

٨. في المطبوع: «قياسه».

٩. في «ج» و المطبوع: - «حكم». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

١٠. في المطبوع: «الفارق».

فإن قيل: إذا كانت الْحَجَّةُ تَجِبُ بالدخولِ فيها، فأبى مَعْنَى لَقَوْلِ الفقهاءِ: «إِنَّ فِي الْحَجِّ نَفْلًا، كما أَنَّ فِيهِ فَرْضًا» و على هذا التقديرِ لا حَجَّ إِلَّا و هو واجبٌ؛ لأنَّ النَّفْلَ يَجِبُ بالدخولِ، فيُلْحَقُ بالواجبِ.

قلنا: مَعْنَى قولنا: «إِنَّ فِي الْحَجِّ نَفْلًا» أَنَّ فِيهِ ما لا يَجِبُ علينا أَنْ نَدْخُلَ فِيهِ، و لا أَنْ نُشَيَّ الإِحْرَامَ بِهِ؛ و «الْحَجُّ الْوَاجِبُ» هو الذي يَجِبُ الدخولُ فِيهِ، و يَسْتَحِقُّ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ الدَّمَّ.

و على هذا التقديرِ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ^٢ مِنْ أفعالِ الْحَجِّ - سِوَى الإِحْرَامِ فَقَط - نَفْلًا غَيْرَ واجبٍ؛ كالوقوفِ و الطوافِ، و ما أشَبَهَ ذلكَ.

و على مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي وجوبِ الصَّلَاةِ بالدخولِ فِيهَا يَجِبُ أَنْ لا يَكُونَ فِي أفعالِ الصَّلَاةِ شَيْءٌ نَفْلًا، سِوَى تَكْبِيرَةِ الإِفْتِتاحِ، و باقِي الأفعالِ - مِنْ رُكُوعٍ و سُجُودٍ و قِرَاءَةٍ - يَجِبُ أَنْ يَكُونَ واجبًا؛ لأنَّهُ يوجِبُ النَّفْلَ بالدخولِ فِيهِ.

فإن قيل: إِذَا كَانَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذاهِبِكُمْ^٣: «أَنَّ الشَّرْعِيَّاتِ إِنَّمَا تَجِبُ لِأَنَّهَا أَلْطَافٌ فِي العَقْلِيَّاتِ، و لا وَجَهَ لوجوبِها إِلَّا ذلكَ»، فالواجبُ مِنْ هَذِهِ العِبَادَاتِ لُطْفٌ فِي أَمْثالِهِ مِنْ واجباتِ العَقولِ، و النَّفْلُ مِنْهَا لُطْفٌ فِي أَمْثالِهِ مِنْ نَوافِلِ العَقْلِ. فالْحَجَّةُ النَّافِلَةُ^٤ إِذَا وَجِبَتْ بالدخولِ فِيهَا، فَيَجِبُ^٥ «أَنْ تَكُونَ لُطْفًا فِي أَمْثالِها^٦ مِنْ

١. فِي «ج» و المطبوع: «لا».

٢. فِي المطبوع: «الشيء».

٣. فِي المطبوع: «مذهبكم».

٤. فِي المطبوع: - «النافلة».

٥. فِي المطبوع: «فتجب».

٦. فِي «ج» و المطبوع: «و أمثالها» بدل «فِي أمثالها».

الواجبات، ولا تكون^١ إلا كذلك»، ففي أيّ موضع يكون الحجّ لطفاً في مثله من النوافل؟

قلنا: الإحرام إذا كان فاعله مُتَنَفِلاً^٢ به مُتَطَوِّعاً، فهو لطف في أمثاله من نوافل العقل؛ فأما باقي أفعال الحجّ، فلا تكون إلا واجبة في نفوسها؛ ووجه وجوبها أنّها^٣ أُلطِّفَ في أمثالها من واجبات العقل. فليتأمل ذلك، وليتمس عليه نظائره.

١. في «أ، ب، ج» والمطبوع: «ولا يكون».

٢. في «ج» والمطبوع: «مستقلاً».

٣. في المطبوع: - «أنها».

المسألة السابعة

[حَوْلَ الْخَبْرِ الْمُتَوَاتِرِ]

إذا^١ كُنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ مِنْ شَرَطِ الْخَبْرِ الْمَعْلُومِ مُخْبِرُهُ بَاكِتِسَابٍ أَنْ يَبْلُغَ نَاقِلُوهُ حَدًّا لَا يُسَاعُ^٢ مَعَهُ الْكَذِبُ بِاتِّفَاقٍ وَلَا تَوَاطُؤٍ وَلَا^٣ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا بِبُلُوغِهِمْ حَدًّا مِنْ الْكَثْرَةِ، وَيَكُونُ^٤ هَؤُلَاءِ الْكَثْرَةُ مُتَبَاعِدِي الدِّيارِ مُخْتَلِفِي الْأَرَاءِ؛ فَإِنْ كَانُوا يَنْقَلُونَ بِوَاسِطَةٍ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا^٥ حُكْمَهُمْ.

فَمَا الطَّرِيقُ الَّذِي مِنْهُ^٦ يَعْلَمُ النَّاطِرُ بُلُوغَ الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِيهِ هَذَا الْحَدُّ؟ بَلِقَاءِ كُلِّ نَاقِلٍ بَعِيْنِهِ، أَمْ بِالْخَبْرِ عَنْهُ؟ وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ. فَإِنْ كَانَ بَلِقَاءُ كُلِّ نَاقِلٍ، لَمْ يَجْزِ لِأَحَدٍ مِمَّا أَنْ يَسْتَدِلَّ بِتَوَاتُرٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَلْقَى جَمِيعَ^٧ مَنْ^٨ يَلِيهِ - مِنْ نَاقِلِي النَّصِّ وَغَيْرِهِ^٩ - مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ، أَوْ مَنْ يَقُومُ^{١٠}

١. في المطبوع: «وإذا».

٢. في «ب، ش، ص»: «لا يبلغ»، و في «ج»: «يبلغ»، و في المطبوع: «يتمتع» بدل «لا يساع».

٣. في المطبوع: - «لا».

٤. في النسخ المعتمدة: «و يكونون». و ما أثبتناه من «ط، ع، م» و المطبوع.

٥. في المطبوع: - «حكما».

٦. في المطبوع: «في الطريق الذي» بدل «فما الطريق الذي منه».

٧. من قوله: «فإن كان بلقاء» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٨. في المطبوع: - «من».

٩. كالمعجزات مثلاً، كما سوف يأتي بعد قليل.

١٠. كذا، و الأنسب: «تقوم».

بِنَقْلِهِ مِنْهُمْ^١ الْحُجَّةُ؛ وَ ذَلِكَ كَالْمُتَعَذِّرِ. وَ فِيهِ - إِذَا صَحَّ - اِفْتِقَارُ^٢ اسْتِدْلَالِ كُلِّ^٣ مُسْتَدِلٍّ مِمَّنَا - عَلَى النَّصِّ وَ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - إِلَى^٤ أَنْ يَلْقَى^٥ مَنْ ذَكَرْنَاهُ.

وَ إِنْ كَانَ بِالْخَبْرِ عَنْهُمْ، فَلَا يَخْلُو حُصُولُ ذَلِكَ مِنْ وَجْوهٍ:

[١] إِمَّا بِخَبْرٍ^٦ وَاحِدٍ عَنْ^٧ وَاحِدٍ.

[٢] أَوْ^٨ وَاحِدٍ^٩ عَنْ جَمِيعِهِمْ.

[٣] أَوْ خَبْرٍ جَمَاعَةٍ لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا^{١٠} الْكَذِبُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِثْلِهَا.

[٤] أَوْ عَنْ آحَادٍ.

وَ الْقِسْمَانِ الْأَوْلَانِ وَ الرَّابِعُ لَيْسَ بِطَرِيقٍ لِلْعِلْمِ، فَلَا اعْتِدَادَ^{١١} بِهِ^{١٢}.

وَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ يَوْجِبُ اخْتِصَاصَ الْاسْتِدْلَالِ بِالتَّوَاتُرِ بِمَنْ^{١٣} لَقِيَ^{١٤} - مِنْ

١. في المطبوع: «بمثلمهم» بدل «بنقله منهم».

٢. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «اتفاق»؛ و هو سهو.

٣. في المطبوع: - «كُلِّ».

٤. في المطبوع: - «إلى».

٥. في المطبوع: «أن يلقى».

٦. في «ج» و المطبوع: + «كذا».

٧. في المطبوع: - «واحد عن».

٨. في المطبوع: «واحداً و» بدل «واحدٍ أو».

٩. في المطبوع: «واحداً».

١٠. في المطبوع: «معها».

١١. في «ش، ص»: «فلا اعتداء».

١٢. كذا في جميع النسخ و المطبوع. و الأصحّ الأفصح: «ليست بطريقٍ للعلم، فلا اعتداد بها».

١٣. في «أ»: «من»، و في المطبوع: «عن». و استظهر في هامش المطبوع: «عمن».

١٤. في المطبوع: «بقي».

الناقلين عن^١ غيرهم - من^٢ له صفة التواتر، دون من لم يكن كذلك. وهذا لا يحق بالقسم المتقدم، وقد بينا ما فيه. وإذا أنصف كلُّ مُستدَلِّ بتواتر من نفسه، عليمٌ تعذّر هذا عليه، وارتفاعه عن صفة من سمع منهم ما يقول بتواتره. وإن صحَّ حصوله فالأعيان يكادون^٣ لا يعرفون.

الجواب - والله التوفيق -^٤:

إعلم أن القائلين بالتواتر على ضربين:

منهم من يذهب إلى أن الخبر المتواتر يفعل^٥ الله تعالى عنده للسامعين العلم الضروري بمخبره.

و الضرب الآخر يذهبون إلى أن العلم بمخبره مكتسب.^٦

فمن ذهب إلى الأول يعول^٧ على وقوع العلم الضروري له؛ فإذا وجد نفسه عليه عليم أن صفة المخبرين له صفة المتواترين. فعندهم أن [الطريق إلى] حصول العلم بصفة المخبرين [هو حصول العلم الضروري بمخبرهم].

ومن قال بالمذهب الثاني يقول: طريقي^٨ إلى العلم بصفة المخبرين هو «العادة»؛ لأن العادة قد فرقت بين الجماعة التي يجوز عليها أن يتفق منها الكذب

١. في «ش، ص»: «من».

٢. في المطبوع: «ممن».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يكاد». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً ل«ط».

٤. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٥. في «ج» والمطبوع: «فعل». وفي «ش، ص»: «بفعل».

٦. راجع: الذخيرة، ص ٣٤٥.

٧. في «أ، ج» والمطبوع: «يقول».

٨. في المطبوع: «الطريق».

- من غير تَوَاطُؤٍ و ما يَقُومُ مَقَامَهُ - و بَيْنَ^١ مَنْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَ فَرَّقَتْ أَيْضاً بَيْنَ مَنْ^٢ يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّوَاطُؤُ مِنَ الْجَمَاعَاتِ وَ بَيْنَ^٣ مَنْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ^٤، وَ بَيْنَ^٥ مَنْ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ التَّوَاطُؤُ جَازَ أَنْ يَنْكَبَ وَ بَيْنَ مَنْ لَا يَجُوزُ انكِتَابُ تَوَاطُؤِهِ^٦.

فَإِنَّ كُلَّ عَاقِلٍ خَالَطَ أَهْلَ الْعَادَاتِ يَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنْ أَهْلَ مَدِينَةِ السَّلَامِ لَا يَجُوزُ^٧ أَنْ^٨ يَتَّفِقَ مِنْهُمْ الْكُذْبُ الْوَاحِدُ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ عَلَيْهِ، وَ لَا أَنْ يَتَوَاطُؤُوا أَوْ يَقُومَ^٩ لَهُمْ جَامِعٌ عَلَى الْخَبْرِ مَقَامَ التَّوَاطُؤِ، فَيَنْكَبُ ذَلِكَ فَيَسْتَتِرُ؛ بَلِ^{١٠} لَا يَجُوزُ عَلَى مَنْ حَضَرَ بَعْضَ جَوَامِعِهَا ذَلِكَ^{١١}.

فَإِذَا عَلِمَ أَنْ وَجُوهَ^{١٢} كَوْنِ الْخَبْرِ كَذِباً لَا يَصِحُّ عَلَى هَذِهِ الْجَمَاعَاتِ^{١٣}، فَلَيْسَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ كَوْنِهِ كَذِباً إِلَّا كَوْنُهُ صِدْقاً^{١٤}.

وَ أَيْ عَجَبٌ وَ اسْتِعْجَالٌ لِأَنَّ يَكُونُ أَحَدُنَا يَلْقَى بِنَفْسِهِ وَ يَسْمَعُ الْخَبَرَ مِمَّنْ هُوَ عَلَى صِفَةِ الْمُتَوَاتِرِينَ؟!

١. في «أ»: «من الجماعات و» بدل «و ما يقوم مقامه - و بين».

٢. في المطبوع: «+ «لا».

٣. في «ب، ج، ش، ص»: «بين».

٤. في المطبوع: «- التواطؤ من الجماعات و بين من لا يجوز ذلك عليه».

٥. في النسخ المعتمدة: «- بين». و الصواب إثباتها؛ طبقاً للمطبوع و للنسخة «م».

٦. في المطبوع: «تواطؤ».

٧. في المطبوع: «لا يجوز».

٨. في المطبوع: «أنه». و استظهر في هامشه زيادتها.

٩. في «أ»: «و أن» بدل «و لا أن». و في «ج، ش، ص» و المطبوع: «و يقوم» بدل «أو يقوم».

١٠. في «أ، ج»: «فيستر؛ بل»، و في المطبوع: «فيستزبل» بدل «فيستر؛ بل».

١١. في «ج»: «- ذلك». و في المطبوع: «- جوامعها ذلك».

١٢. في المطبوع: «وجود».

١٣. في «ص»: «الجماعة».

١٤. في المطبوع: «إلا أنه صدق».

أَوْ لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَسْمَعُ الْأَخْبَارَ مِمَّنْ يُخْبِرُهُ عَنْ عُمَانَ وَ سِجِسْتَانَ
وَالْبُلْدَانِ الَّتِي مَا شَاهَدَهَا، فَيَعْلَمُ صِدْقَهُمْ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ^١ فِي مِثْلِ مَنْ
خَبَّرَهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْكَذِبِ؛ لَعَدَمِ جَوَازِ اتِّفَاقِ الْكَذِبِ وَ التَّوَاطُؤِ؟ وَ هَلِ الْعِلْمُ بِالْوَقَائِعِ
وَ الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ فِي عَصْرِنَا مُسْتَفَادٌ إِلَّا مِمَّنْ يُخْبِرُنَا مُشَافَهَةً عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ؟!
وَ كَذَلِكَ الْعِلْمُ بِالنَّصِّ الَّذِي يَنْفَرِدُ^٢ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ^٣؛ لَا يَزَالُ أَحَدُنَا يَسْمَعُ كُلَّ إِمَامِيٍّ
عَاصِرَهُ وَ لَقِيَهُ^٤ يَرُويهِ لَهُ، مَعَ كَثْرَتِهِمْ وَ امْتِنَاعِ الْكَذِبِ فِي الْعَادَاتِ عَلَى مِثْلِهِمْ. وَ
لَيْسَ يَجِبُ أَنْ لَا يَعْلَمَ هَذَا النَّصُّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَلْقَى كُلَّ إِمَامِيٍّ يَرُويهِ فِي كُلِّ بَلَدٍ؛ لِأَنَّهُ
إِذَا لَقِيَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَنْ خَبَّرَهُ بِالنَّصِّ، وَ قَدْ بَلَغُوا مِنَ الْكَثْرَةِ إِلَى حَدِّ تَقْضِي^٥
الْعَادَاتِ بِأَنَّ الْكَذِبَ لَا يَجُوزُ مَعَهُ عَلَيْهِمْ، عَلِمَ^٦ صِدْقَهُمْ، وَ إِنْ لَمْ يُخْبِرْهُ كُلُّ إِمَامِيٍّ
فِي الْأَرْضِ.

وَ لَيْسَ مِنْ شَرَطِ الْخَبْرِ الْمُتَوَاتِرِ أَنْ يَكُونَ رُؤَاةً مُتَبَاعِدِي الدِّيَارِ، مُخْتَلِفِي الْأَرَاءِ
وَ الْأَوْطَانِ؛ وَ لَا يَحْصُرُهُمْ بَلَدٌ^٧ وَ لَا يُحْصِيهِمْ عَدَدٌ^٨ - عَلَى مَا مَضَى فِي الْمَسْأَلَةِ،
عَلَى مَا يَظُنُّهُ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ -؛ لِأَنَّ التَّوَاتُرَ^٩ قَدْ يَحْصُلُ بِأَهْلِ بَلَدٍ وَاحِدٍ، بَلْ بِأَهْلِ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ تَجِيْ». ٢. فِي «أ، ش، ص»: «تَنْفَرِدُ».

٣. وَ هُوَ «النَّصُّ الْجَلِي»، مِثْلَ نَصِّ: «أَنْتَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي» وَ «سَلِّمُوا عَلَيَّ عَلِيٍّ بِأَمْرَةِ
الْمُؤْمِنِينَ».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ لِقَاة».

٥. فِي «أ»: «بَعْض». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَقْضِي».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلِم».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ لَا يَحْصُرُهُمْ بَلَد».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَدَدًا».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّوَاطُؤِ».

مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَعَ اتِّفَاقِ الآرَاءِ وَالْأَوْطَانِ وَاختِلَافِهَا. فَلَا مَعْنَى لِإِعْتِبَارِ ذَلِكَ^١، وَلَا تَأْثِيرٍ فِي الْحُكْمِ الْمَطْلُوبِ لَهُ.

وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ النَّاqِلِينَ إِذَا كَانُوا لَمْ يَنْقَلُوا عَمَّا شَاهَدُوهُ بِنُفُوسِهِمْ، بَلْ عَنِ طَبَقَاتٍ كَثِيرَةٍ، إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ^٢ بِالْمَنْقُولِ عَنْهُ؛ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الطَّبَقَاتِ كُلُّهَا فِي الْكَثْرَةِ وَامْتِنَاعِ الْكُذِبِ عَلَيْهَا كَالطَّبَقَةِ الْأُولَى الَّتِي شَاهَدْنَاهَا؟

وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُنَا يَسْتَدِلُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِطَرِيقَةٍ قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «الشَّافِي»^٣ وَغَيْرِهِ أَنَّهَا غَيْرُ مَرَضِيَّةٍ، وَطَعْنَا فِيهَا؛ وَهِيَ أَنْ يَقُولُوا: إِذَا أَخْبَرْنَا مَنْ يَلِينَا مِنَ الطَّبَقَاتِ بِأَنَّهُمْ تَقَلُّوا الْخَبَرَ عَمَّنْ هُوَ عَلَى مِثْلِ صِفَتِهِمْ فِي الْكَثْرَةِ، عَلِمْنَا أَنَّ الصِّفَاتِ مُتَّفِقَةٌ. وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَنَا مَنْ يَلِينَا بِذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا صَادِقِينَ؛ لِأَنَّ الْكُذِبَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ يَجُوزُ عَلَى الْجَمَاعَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ دَاعٍ وَاحِدٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا عَلَيْهِ^٤. وَإِنَّمَا يُقْبَلُ خَبَرُ الْجَمَاعَةِ إِذَا كَانَ عَمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى الْإِخْبَارِ بِهِ إِلَّا: إِمَّا^٥ لِلتَّوَاطُّؤِ^٦ - وَقَدْ عَلِمْنَا فَسَادَهُ -، أَوْ لِكَوْنِهِ صِدْقًا^٧.

وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْجَمَاعَاتِ الْكَثِيرَةَ لَوْ نَقَلَتْ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَخْلَفَ^٨

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِإِعْتِبَارِهِ» بَدَلَ «لِإِعْتِبَارِ ذَلِكَ».

٢. فِي «ب»: «تَتَّصِلُ». وَالْفَاعِلُ هُوَ «النَّقْلُ»؛ أَي نَقَلَ النَّاقِلِينَ.

٣. الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ٢، ص ٧٥ وَ ٨٠.

٤. فِي «ج»: وَالْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِمَّا».

٦. فِي «ش»، ص: «التَّوَاطُّؤُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «بِالتَّوَاطُّؤِ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «صَادِقًا».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَخْلَفَ».

أمير المؤمنين عليه السلام، أو نصَّ عليه بالإمامة، من غير تعيينٍ على خبرٍ بعينه، أو ألفاظٍ^١ لها صورٌ^٢ مخصوصةٌ [لما حصل التواتر المفيد للعلم بالنص].

وقد بينا في «الشافى»^٣ وغيره أن الطريق إلى العلم باتفاق الطبقات في هذه الصفة: أن الأمر لو لم يكن على ذلك، وكان^٤ هذا الخبر مما حدث و انتشر بعد فقد، أو قوي بعد ضعف، أو كثر^٥ روايته^٦ بعد قلته^٧؛ لوجب^٧ أن يعلم المخالطون لروايته^٨ ذلك من حالهم، ويميزوه^٩ ويتعین لهم زمانُ حدوثه بعينه، ويفرقوا بينه وبين ما تقدمه من الأزمنة؛ لأن العادات تقضي بوجوب العلم بما ذكرناه.

ألا ترى أن كل مذهب نشأ و^{١٠} حدث بعد فقد، يعلم ضرورةً من حاله، ويفرق بين زمانٍ حدوثه وبين ما تقدمه؟

فإذا فقدنا في أهل التواتر العلم بما ذكرناه، علمنا أن صفة الطبقات في نقل هذا الخبر واحدة، وفرعنا هذه الجملة تفرعاً يُزيل الشبهة بها. وفي هذا القدر الذي ذكرناه هاهنا كفاية.

١. في المطبوع: «و ألفاظ».

٢. في «ج» و المطبوع: «صورة».

٣. في المطبوع: + «برد». و راجع: الشافى في الإمامة، ج ٢، ص ٧٤.

٤. في المطبوع: «أو كان».

٥. في المطبوع: «وكثير».

٦. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «رواية».

٧. في «ج» و المطبوع: «يوجب». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

٨. هكذا في «م». و في سائر النسخ و المطبوع: «الرواية».

٩. في المطبوع: «و يخبرون».

١٠. في المطبوع: - «نشأ و».

فصل: فيه ست مسائل^١ [تتعلق بالنيات في العبادات]

المسألة الأولى^٢

إذا كان^٣ صحة العبادة تفتقر إلى نية التعيين، وإلى إيقاعها للوجه الذي شرعت له - من وجوب أو ندب - على جهة القربة بها إلى الله تعالى والإخلاص له في حال ابتدائها، وانفق العلماء بالشرع على وجوب المضي فيما له هذه الصفة من العبادات بعد الدخول فيها، وقبح إعادتها إذا وقعت مجزئة؛ لكون ذلك ابتداء عبادة لا دليل عليها.

فما الوجه فيما اتفقت الطائفة الإمامية على الفتوى به؛ من نقل نية من ابتداء بصلاة حاضرة في أول وقتها إلى الفاتية حين الذكر لها وإن كان قد صلى بعض الحاضرة؟ وفيه: نقض ما حصل الاتفاق عليه - من وجوب المضي في الصلاة بعد الدخول فيها؛ بالنية لها، وعقدها بتكبير الإحرام - وخلافه لو وجب تعيين جملة العبادة بالنية؛ ومقتضى^٤ لكون صلاة ركعتين من فريضة الظهر^٥ الحاضرة المعينة

١. وهذه المسائل الست تشكل المسائل الثامنة إلى الثالثة عشرة من الرتبة الأولى.
٢. في «أ»: + «منها»، وفي هامشها: «المسألة الثامنة». وفي «ب، ج»: - «المسألة الأولى». نعم، استظهر إثباتها في حاشية «ب».
٣. كذا في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع، والأصح الأوضح: «كانت».
٤. في المطبوع: «ومقتضى».
٥. في «أ»: «الفريضة» بدل «فريضة الظهر».

بالتَّيَّةِ لها، مُجَزَّئَةً عن صَلَاةِ الْعَدَاةِ الْفَائِتَةِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ نِيَّةِ لَهَا! وَهَذَا عَظِيمٌ جِدًّا!

[الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ ١]

وَمَا الْوَجْهُ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ مِنْ جَوَازِ ٢ خَيْرِ تَكَرُّرِ الصَّلَاةِ الْوَاحِدَةِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، رَغْبَةً فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ، بَعْدَ فِعْلِهَا فِي أَوَّلِهِ؟ وَفِيهِ إِجَازَةٌ ٣ فِعْلِ الظُّهْرِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الثَّانِيَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَوَجْهِ الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ.

فَإِنْ كَانَ لِلْوَجُوبِ، فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ تَبْرِيءُ الذِّمَّةِ مِنَ الظُّهْرِ بِفِعْلِ الْأُولَى، وَلَا وَجْهَ لَوَجُوبِ الثَّانِيَةِ. وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ ٤ مُقْتَضٍ لِكُونَِ الْخَمْسِ صَلَوَاتٍ عَشْرًا! وَهَذَا عَظِيمٌ أَيْضًا!

وَإِنْ كَانَ لِلنَّدْبِ، فَهُوَ ٥ مُخَالَفٌ لظَاهِرِ الْفُتْيَا وَالرَّوَايَةِ ٦ عَنْهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «صَلِّ لِنَفْسِكَ، وَصَلِّ مَعَهُمْ وَبِهِمْ ٧؛ فَإِنْ قِيلَتْ الْأُولَى، وَإِلَّا قِيلَتْ الثَّانِيَةُ» ٨. وَكَيْفَ يَنْوِي بِهَا النَّدْبَ وَهُوَ إِمَامٌ لِقَوْمٍ يَقْتَدُونَ بِهِ، وَصَلَاةُ الْمَأْمُومِ مُعَلَّقَةٌ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ؟ وَهَلْ عَزَمَهُ عَلَى صَلَاةِ جَمَاعَتِهِمْ وَفَرَضَهُمْ بِأَنَّهَا مَسْدُوبَةٌ ٩، إِلَّا كَعَزَمِهِ ١٠ عَلَى إِفْسَادِهَا فِي نَفْسِهِ؟

١. وَهِيَ التَّاسِعَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى.

٢. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «خَيْرٌ أَنْ» بَدَلَ «جَوَازٍ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَلِنَسْخَةِ «م» وَلَمَّا أَجْمَعْتَ عَلَيْهِ النَّسْخَ فِيمَا سِيَّاتِي فِي جَوَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَمَارَةٌ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مَعَ ذَلِكَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَهُوَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «الرَّوَايَةُ» بِدُونِ «وَ» وَالْعَطْفِ.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَبِهِمْ».

٨. رَاجِعْ: الْكَافِي، ج ٣ ص ٣٧٩، ح ٢؛ تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ٩٦؛ وَسَائِلِ الشِّيْعَةِ، ج ٨، ص ٤٠٣، ح ١١٠٢٣.

٩. كَذَا، وَالْمَرَادُ: عَزَمَهُ عَلَى إِمَامَةِ جَمَاعَةٍ صَلَاتُهُمْ وَاجِبَةٌ، وَصَلَاتُهُ مَسْدُوبَةٌ.

١٠. فِي «ب، ش، ص»: «الْعَزْمَةُ»، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «كَفَرَبَهُ» بَدَلَ «كَعَزَمَهُ».

[المسألة الثالثة^١]

وما الوجه فيما اتفقوا عليه من الفتيا بصلاة «من عليه صلاة واحدة فائتة غير معينة» عدة صلوات غير متميزات^٢؛ ثلاثاً وأربعاً واثنين، وأن الثلاث قضاء للمغرب إن كانت، والأربع قضاء للظهر أو العصر أو العشاء^٣ الآخرة، والرُكعتان للغداة؟ أو ليس هذا يناقض الاتفاق على «وجوب تعيين النية» و«وجوب بقاء صلاة الظهر في ذمة من صلى أربعاً، لا ينويها^٤ ظهراً، بل ينويها^٥ متدوبةً، أو مباحة غير معينة، أو معينة بالعصر، أو العشاء^٦، أو القضاء، أو النذر»؟

ولأنه لا بد أن ينوي بالرباعية المفعولة على جهة القضاء للفائت^٧: صلاة معينة، أو الثلاث المتغيرات، أو لا ينوي بها شيئاً.

فإن نوى صلاة معينة^٨، لم تجز^٩ عن غيرها.

وإن نوى بها الثلاث المتغيرات، فتلك نية فاسدة^{١٠}؛ لأن صلاة واحدة لا تكون ثلاثاً، ولا قضاء لثلاث^{١١}. ونية واحدة بأي شيء^{١٢} في الشريعة لا تتناول^{١٣}

١. وهي العاشرة من المسائل الرسية الأولى.

٢. في «أ» والمطبوع: «غير متميزات».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «عشاء» بدون الألف واللام. وما أثبتناه من: «د، س، ط».

٤. في «ب، ج»: «لا ينويها» وفي المطبوع: «لم ينويها».

٥. في «ب، ج»: «ينويها». وفي المطبوع: «ينوي بها».

٦. في «أ»: «أو الغداة».

٧. من قوله: «أو الثلاث المتغيرات» إلى هنا ساقط من «ب».

٨. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «لم يجز».

٩. في المطبوع: «بلا فائدة» بدل «فاسدة».

١٠. في المطبوع: «لا تكون ثلاث، ولا قضاء الثلاث».

١١. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: «بأي شيء».

١٢. في «أ، ج»: «لا يتناول». وفي المطبوع: «لا يتبادر».

ثَلَاثَ عِبَادَاتٍ مُتَغَايِرَاتٍ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَحَدُ شُرُوطِهَا تَعَلُّقَهَا بِمَا هِيَ نِيَّةٌ لَهُ عَلَى جِهَةِ التَّعْيِينِ^١.

وإن لم يَنوِ بها شيئاً، لم تَكُنْ قَضَاءً لشيءٍ.

وما الفَرْقُ بَيْنَ الفَائِتِ المُتَّعِينِ وَالمُبْهَمِ فِي وَجوبِ تَعْيِينِ النِّيَّةِ لِقَضَاءِ المُتَّعِينِ دُونَ المُبْهَمِ عَلَى تَقْدِيرِ هَذِهِ الفُتْيَا، وَالإِبْهَامُ^٣ مُخْتَصٌّ بِتَعَدُّرِ^٤ انْحِصَارِ العَدَدِ، دُونَ تَغَايِرِهِ؟

وَإِذَا كَانَ لَوْ فَاتَتْهُ^٥ ظُهُرٌ مُتَّعِينٌ، لَوَجَبَ أَنْ يَقْضِيَ ظُهُراً بِاتِّفَاقٍ.

فكَيْفَ يَجِبُ - إِذَا عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَوَاتٍ؛ مِنْهَا ظُهُرٌ، وَمِنْهَا عَصْرٌ، وَمِنْهَا عِشَاءٌ، وَمِنْهَا مَغْرِبٌ، وَغَدَاةٌ - أَنْ يُصَلِّيَ ظُهُراً^٦ وَعَصراً وَمَغْرِباً وَعِشَاءً وَغَدَاةً، وَيُكْرِرَ ذَلِكَ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى^٧ ظَنِّهِ بَرَاءةَ ذِمَّتِهِ^٨؛ كَمَا يَفْعَلُ فِي قَضَاءِ مَا تَعَيَّنَ^٩ بِالْعَدَدِ؟ وَهَذَا خِلَافُ الفُتْيَا المُقَرَّرَةِ!

[المسألة الرابعة^{١٠}]

و ما الوجهُ فِي الفُتْيَا بِمُضِيِّ صَلَاةٍ مِنْ فَعَلَهَا قَبْلَ الوَقْتِ - مع الجَهْلِ بِهِ أَوِ السُّهُوِ

١. فِي المَطْبُوعِ: «تَعْيِينِ». ٢. فِي «أ، ج، ش، ص» وَالمَطْبُوعِ: «لَمْ يَكُنْ».

٣. فِي المَطْبُوعِ: «الإِبْهَامُ» بِدُونِ «وَ» العَطْفِ.

٤. فِي «أ، ب»: «بِتَقْدِيرِ». وَفِي «ش، ص»: «بِتَقْدُرِ». وَحَالَةٌ تَعَدُّرٌ انْحِصَارِ العَدَدِ فِي الصَّلَوَاتِ هِيَ مَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ فِي الفِقْرَةِ اللاحِقَةِ.

٥. فِي المَطْبُوعِ: «فَاتَتْهُ». ٦. فِي «أ» وَالمَطْبُوعِ: «أَنْ تُصَلِّيَ».

٧. فِي «ب، ج، ش، ص» وَالمَطْبُوعِ: «فِي».

٨. فِي «ش، ص»: «مِنْهُ» بِدَلِّ «ذِمَّتِهِ».

٩. فِي «ج» وَالمَطْبُوعِ: «يَعَيَّنْ».

١٠. وَهِيَ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ مِنَ المَسَائِلِ الرِّسِّيَّةِ الأُولَى.

عنه - مع دخول الوقت وهو في شيء منها؟ والأمة متفقتة على أن ما فعل من الركعات قبل الزوال والغروب وطلوع الفجر، فليس بظهور ولا مغرب ولا غداة. وإذا ثبت هذا بغير تنازع، فكيف يكون ما فعل قبل تعلق وجوبه بالذمة مجزياً عما يتعلق بها في المستقبل؟ وكيف تكون صلواته ظهراً مجزياً^٣، وبعضها واجب - لو سلم - وبعضها غير واجب؟ وكيف يكون ما^٤ «لو قصد إليه لكان قبيحاً يستحق به العقاب» من فعلها قبل الوقت، مجزياً عما «لو قصد إليه لكان واجباً يستحق به الثواب» من فعلها في الوقت^٥؟

[المسألة الخامسة^٦]

وما الوجه في الفتيا بإجزاء^٧ يوم الشك - مع تقدم العزم على صومه من شعبان على جهة الندب - عن يوم من شهر رمضان إذا اتفق كونه منه؟ وهب نية التعيين لا يفتقر إليها في أيام شهر رمضان؛ لكون يوم من^٨ شهر رمضان لا يمكن أن يكون من غيره، كيف يكون «ما أوقع^٩ من الفعل بنية التطوع» نائباً مناب «ما يجب إيقاعه^{١٠} لوجه الجواب»؟

وهل هذا إلا مخالفة للأصول الشرعية من افتقار صحة العبادة إلى إيقاعها على

١. في «ج» والمطبوع: «من».

٢. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يكون».

٣. في المطبوع: «يُجزيه».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في «ج» والمطبوع: «بالوقت» بدل «في الوقت».

٦. وهي الثانية عشرة من المسائل الرسيّة الأولى.

٧. في «ج»: «تأخيراً» بدل «بإجزاء». وفي المطبوع: «صوم».

٨. في المطبوع: «من».

٩. في المطبوع: «وقع».

١٠. في المطبوع: «اتباعه».

الوجه الذي له شُرْعَت، و أن إيقاعها لغيره مُخْرِجٌ لها عن^١ جِهَةِ التَّعَبُّدِ و مُخِلٌّ باستحقاقِ الثوابِ؟ و على هذا التقديرِ من الحُكْمِ يَجِبُ أن يَكُونَ إيقاعُ العبادةِ لوجهِ التَطَوُّعِ لا يَنوبُ مَنَابَ إيقاعِها لوجهِ الوجوبِ على حالٍ.

[المسألة السادسة^٢]

و ما الوجهُ في الفتيا بأن عَزَمَ المُكَلَّفِ على صَوْمِ جميعِ شَهْرِ رَمَضَانَ قَبْلَ فَجْرِ أَوَّلِ يَوْمٍ منه يُعْنِي عن تَكَرُّرِ النِّيَّةِ لِكُلِّ يَوْمٍ بَعَيْنِهِ؟ مع عِلْمِنَا بأنَّ العبادةَ الواحدةَ تَفْتَقِرُ إلى نِيَّةِ التَّعْيِينِ في حالِ ابتدائها - دونَ ما تَقَدَّمَها أو تَرَاخَى عنها - و أن الصَوْمَ الشرعيَّ العَزْمُ على أن لا يَفْعَلَ مُكَلَّفُهُ أموراً مخصوصةً في زمانٍ مخصوصٍ لوجوبِ ذلك، على جِهَةِ القُرْبَةِ به و الإخلاصِ، كسائرِ العباداتِ المُفْتَقِرَةِ صِحَّتُهَا إلى الوجوهِ التي لها^٣ شُرْعَت؛ و اتَّفَاقِنَا على أن اختلالَ شَرْطٍ مِنْ هذه يُخْرِجُ المُكَلَّفَ عن كَوْنِهِ صائماً في الشريعةِ.

فكَيْفَ يُمَكِّنُ^٤ مع هذا أن تَكُونَ^٥ النِّيَّةُ المفعولة^٦ على هذا الوجهِ، في أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ، نائبةً^٧ عن نِيَّةِ كُلِّ يَوْمٍ مُسْتَقْبَلٍ منه؟ و هل ذلكَ إِلَّا مُقْتَضٍ^٨ لَصِحَّةِ صَوْمِ

١ . في المطبوع: «من».

٢ . و هي الثالثة عشرة من المسائل الرسيّة الأولى:

٣ . في «ج» و المطبوع: «بها».

٤ . في المطبوع: «يمنع».

٥ . في «أ، ب، ج»: «أن يكون».

٦ . في «ج»: «المعقولة». و في المطبوع: «المعقودة».

٧ . في «ج» و المطبوع: «ثابتة». نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه. و في «ش»: «يأتيه».

٨ . في «ص»: «بانية».

٨ . في المطبوع: «مقتضى».

مَنْ تَقَدَّمَتْ مِنْهُ هَذِهِ النِّيَّةُ، مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ عَازِمٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ مُسْتَقْبَلٍ عَلَيَّ أَنْ [لا] ^١
يَفْعَلْ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهُ فِي زَمَانِ الصَّوْمِ، وَلَا فِعْلُهُ ^٢ لِلْوَجْهِ الَّذِي لَهُ شُرْعٌ
الصَّوْمِ، وَلَا الْقُرْبَةَ ^٣؟ وَهَذَا مَا لَأُجَوِّزُ الْمَصِيرَ إِلَيْهِ.
وَاتَّفَقْنَا عَلَيَّ وَجُوبِ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَإِلَّا لَمْ يَكُنِ الْمَرْءُ صَائِمًا ^٤، يَمْنَعُ
مِنَ الْفُتْيَا الَّتِي حَكَيْنَاهَا، مَعَ حُصُولِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا، أَوْ يَكُونُ لَهَا وَجْهٌ تَمُنُّ ^٥
بِذِكْرِهِ ^٦.

١. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «لَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتَفْدِنَاهُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْجَوَابِ.

٢. مَعْطُوفٌ عَلَيَّ: «أَنْ [لَا] يَفْعَلْ».

٣. مَعْطُوفٌ عَلَيَّ: «الْوَجْهَ» الْمَجْرُورُ بِاللَّامِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَا». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ إِثْبَاتُهَا.

٥. فِي «ش، ص»: «الْمَرَضَا بِمَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَرَضِي مِمَّا»؛ كِلَاهِمَا بَدَلَ «الْمَرْءِ صَائِمًا».

٦. فِي «أ، ج، ش، ص»: «يُؤْمَنُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَمَّنْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَذْكُرُهُ».

[جَوَابُ الْمَسَائِلِ السَّتِّ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنِّيَّاتِ]

الجواب - وبالله التوفيق^١ :

[جَوَازُ نَقْلِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ مِنَ الْحَاضِرَةِ إِلَى الْفَائِتَةِ]

[أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى]^٢

إِعْلَمُ أَنَّ^٣ «النِّيَّاتِ» غَيْرُ مُؤَثَّرَةٌ فِي الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ^٤ صِفَاتٍ تَحْصُلُ عَنْهَا، كَمَا نَقُولُهُ فِي «الإِرَادَةِ»: إِنَّهَا [غَيْرُ] مُؤَثَّرَةٌ فِي كَوْنِ^٥ الْخَبْرِ خَبِراً وَكَوْنِ^٦ الْمُرِيدِ مُرِيداً^٧، وَهُوَ الصَّحِيحُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي كُتُبِنَا^٨؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «خَبِرٌ» يَقْتَضِي تَعَلُّقاً بَيْنَ الْخِطَابِ

١. في المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٢. وهي التامنة من المسائل الرستية الأولى:

٣. في المطبوع: - «أن».

٤. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «الشرعيات».

٥. في «أ، ج» و المطبوع: «وكون» بدل «في كون».

٦. في «ج» و المطبوع: «أو كون».

٧. أي أَنَّ الإِرَادَةَ غَيْرُ مُؤَثَّرَةٌ فِيهِمَا مَعاً فِي آنٍ وَاحِدٍ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ أَنَّ تَوَثُّرَ عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَعْلُولَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ (راجع: الملخّص، ص ٣٤٩). وَإِنَّمَا الإِرَادَةُ مُؤَثَّرَةٌ فِي كَوْنِ الْمُرِيدِ مُرِيداً، وَكَوْنُهُ مُرِيداً مُؤَثَّرٌ فِي كَوْنِ الْخَبْرِ خَبِراً. أَي أَنَّ الإِرَادَةَ تَعْرُضُ عَلَى الذَّاتِ فَتُوجِبُ لَهَا صِفَةً وَحَالَ «المرید»، ثُمَّ هَذِهِ الصِّفَةُ تُوجِبُ كَوْنَ الْخَبْرِ خَبِراً. فَيَكُونُ تَأْثِيرُ الإِرَادَةِ بِوِاسِطَةِ، لَا مَبَاشَرَةٍ.

٨. راجع: الملخّص في أصول الدين، ص ٣٤٩.

وَبَيَّنَ مَا هُوَ خَبْرٌ عَنْهُ، وَ ذَلِكَ التَّعْلُقُ^١ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُسْتَبِدًّا إِلَى صِفَةٍ^٢ تَقْتَضِيهِ^٣ اقْتِضَاءَ الْعِلَلِ.

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى مَا أَغْفَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ إِرَادَةَ فِي كُتُبِهِمْ وَ تَحْقِيقَهُ - مِنْ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ كَوْنَ الْخَبْرِ خَبْرًا^٤ يَقْتَضِي تَعْلُقًا بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَأَنَّ الْمَرْجِعَ بِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَى مُجَرَّدِ كَوْنِ^٥ الْمُرِيدِ مُرِيدًا لِكَوْنِهِ خَبْرًا؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعْلُقٍ مَخْصُوصٍ - فِي مَسْأَلَةٍ مُفْرَدَةٍ أَمَلَيْنَاهَا، تَخْتَصُّ هَذَا^٦ الْوَجْهَ.^٧

وَدَلَّلْنَا فِيهَا عَلَى ذَلِكَ: بِأَنَّ الْخَبْرَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَعْلِقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَ عَلَى صِفَةٍ اقْتَضَتْ هَذَا التَّعْلُقَ، لَمْ يَكُنْ فِي الْإِخْبَارِ صِدْقٌ وَ لَا كَذِبٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَهِ صِدْقًا يُفِيدُ تَعْلُقًا مَخْصُوصًا، وَ كَوْنَهِ كَذِبًا^٨ يَقْتَضِي نَقِيضَ^٩ ذَلِكَ التَّعْلُقِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَعْلُقٌ حَقِيقِيٌّ لَمَا انْقَسَمَ الْخَبْرُ إِلَى الصِّدْقِ وَ الْكَذِبِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا انْقِسَامَهُ إِلَيْهِمَا^{١٠}.

وَلَيْسَ فِي الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ كُلِّهَا مَا يَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ - الَّتِي هِيَ إِرَادَةٌ مَخْصُوصَةٌ -

١. في المطبوع: «المتعلق».

٢. وهي صفة «المريد».

٣. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «يقْتَضِيهِ».

٤. في «ج» و المطبوع: - «خبراً».

٥. في المطبوع: «وكون».

٦. في «ش، ص»: - «هذا».

٧. للمصنف رحمه الله مسألتان في الإرادة، ذكرهما البُصروي و النجاشي، و هما مفقودتان. و الظاهر أنه أشار هنا إلى إحداهما.

٨. في المطبوع: - «وكونه كذباً».

٩. في المطبوع: - «نقيض».

١٠. في المطبوع: «إليها». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

على صفة، وإنما تُعَيَّنُ^١ بالنية^٢ أحكام هذه العبادات^٣، و يسقطُ بها عن الذمة ما كان غير ساقط، و يُجزى ما كان لولاها لا يُجزى^٤. و هذه إشارةٌ مِنَّا إلى أحكام مخصوصة، لا إلى صفاتٍ حصَلتْ لهذه العبادات. فإذا قالَ الفقيه: «إِنَّ النِّيَّةَ تُعَيِّنُ صفاتِ العباداتِ»، فإنَّما يُشيرُ^٦ إلى هذه الأحكام التي ذَكَرناها؛ لأنَّكَ لو استفسرته عن^٧ مُرادِه، لَمَا^٨ فسَّرَ إلا بِذِكْرِ هذه الأحكام.

و الذي يُبيِّنُ ما ذَكَرناه: أَنَّ النِّيَّةَ لو أَثَرَتْ في العباداتِ صفةً مُقتَضاةً عنها^٩، لَوَجِبَ أن توثَّرَ ذلكَ قَبْلَ العبادَةِ بهذه الشرعيَّاتِ^{١٠}؛ لأنَّ المؤثِّرَ في نفسه لا يَتغيَّرُ تأثيره، و قد عَلِمنا أَنَّ مُصاحِبَةَ هذه النِّيَّةِ للعبادةِ قَبْلَ الشرانِعِ^{١١} لا حُكْمَ لها^{١٢} و لا^{١٣}

١. في النسخ المعتمدة: «يتغير». و الصوابُ ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط». و يدلُّ على ما أثبتناه قوله بعد قليل: «فإذا قال الفقيه: إنَّ النِّيَّةَ تُعَيِّنُ صفاتِ العباداتِ».
٢. من قوله: «التي هي إرادة» إلى هنا ساقط من المطبوع.
٣. أي أنَّ النِّيَّةَ ليست علةً حقيقيَّةً خارجيَّةً توجبُ صفةً حقيقيَّةً للعبادات، و إنما توجبُ بعض الأحكام الاعتبارية لها كالإجزاء و عدمه.
٤. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «و يجري ما كان لولاها لا يجري».
٥. من قوله: «حصَلتْ لهذه العبادات» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.
٦. في «ج»: «فإنَّما يسير». و في المطبوع: «فإنَّها تشير»، كلاهما بدل «فإنَّما يشير».
٧. في المطبوع: «على».
٨. في النسخ المعتمدة: «ما». و ما أثبتناه هو الصوابُ المطابقُ للنسخة «م» و للمطبوع.
٩. في المطبوع: «مقتضاها غيرها» بدل «مقتضاها عنها».
١٠. أي قبل تشريع هذه العبادات.
١١. في «ج»: «الشرع». و في المطبوع: «الشرعيَّات».
١٢. فلو أنَّ شخصاً نوى صوم شهر رمضان قبل تشريعه، لم يكن له أيُّ أثر. و هذا يدلُّ على أنَّ النِّيَّةَ ليست علةً حقيقيَّةً.
١٣. في المطبوع: «فلا».

تأثير؛ فصَحَّ ما نَبَّهنا عليه.

و إذا صَحَّت هذه الجُمْلَةُ التي عَقَدناها، زالَ التعجُّبُ مِنْ نَقْلِ النِّيَّةِ عن أداء الصلاة الحاضرة^١ وقتها إلى قضاءِ الفائتة؛ لأنَّ ما صَلَّاه بِنِيَّةِ الأَداءِ لَمْ يَحْصُلْ^٢ على صفةٍ لا يَجوزُ انقلاؤه عنها، وإنَّما قِيلَ له: إذا دَخَلتَ في^٣ صَلَاةٍ حَضَرَ وقتها، فأنوِ أَداءَها، واستَمِرَّ على ذلك إلى آخِرِها، ما لَمْ تَذْكَرْ أَنَّ عَلَيْكَ فائتةً، فإن ذَكَرْتَ فائتةً فانقَلَّ نِيَّتُكَ إلى قِضائِ الفائتة.

و هو^٤ إذا كانَ في بَقِيَّةٍ مِنْ صَلَاتِهِ يُمَكِّنُهُ الإِستِدارُكُ؛ لأنَّ الصَّلَاةَ إنَّما يَثْبُتُ حُكْمُها بالفَرَاغِ مِنْ جَمِيعِها، لأنَّ بَعْضَها مَعْقودٌ ببَعْضِ، فهو إذا نَقَلَ نِيَّتَهُ إلى قِضائِ الفائتةِ صارتَ الصَّلَاةُ كُلُّها قِضائاً للفائتةِ، لا أداءً للحاضرة^٥؛ لأنَّ هذه أَحكامٌ شَرِيعَةٌ يَجِبُ إثباتُها بِحَسَبِ أدلَّةِ الشَّرِيعِ.

و إذا كانَ ما رَبَّناه هو المَشروعُ الذي أَجمَعَتِ الفِرْقَةُ المُحِقَّةُ عليه، وَجَبَ العَمَلُ بِهِ^٦ و اطَّرَاحُ ما سِوَاهِ.

و غَيْرُ مُسَلَّمٍ ما مَضَى في أَثناءِ الكَلامِ مِنْ حُصولِ الإِتِفاقِ على وجوبِ المُضِيِّ في الصَّلَاةِ بعدَ الدخولِ فيها بالنِّيَّةِ؛ لأنَّنا نَقَسَمُ ذلكَ على ما فَصَّلنا، و لا نوجِبُ^٧ المُضِيَّ في الصَّلَاةِ على كُلِّ حالٍ.

١. في «أ»: «الحاضرة»، و في «ب»: «الحاضر»، و في «ج» و المطبوع: «إلى غير» بدل «الحاضر».

٢. في «أ، ش، ص»: «لم تحصل». و في المطبوع: - «لم يحصل».

٣. في المطبوع: «من». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٤. في المطبوع: - «و هو».

٥. في «أ» و المطبوع: «الحاضرة».

٦. في المطبوع: - «به».

٧. في «أ»: «ولو توجب». و في «ج، ش، ص» و المطبوع: «و لا يوجب».

وغير مُسَلَّم أيضاً أن الرّكعتين اللتين دَخَلَ فِيهِمَا وَنَوَى أداءَ الظُّهْرِ، ثُمَّ نَقَلَ نِيَّتَهُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهُمَا إِلَى قِضَاءِ ٢ الْفَائِتَةِ مِنْ ٣ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَمَّا ذَكَرَهَا، أَنَّ الرّكعتين تَكُونَانِ ٥ مِنَ الظُّهْرِ؛ بَلْ إِنَّمَا تَكُونَانِ ٦ مِنَ الظُّهْرِ إِذَا لَمْ تَتَّعَيَّرِ ٧ النِّيَّةُ وَاسْتَمَرَّتْ عَلَى الْحَالَةِ الْأُولَى.

وَلَا عَجَبٌ مِنْ أَنْ تَقَعَ ٨ هَاتَانِ الرّكعتانِ عَنْ ٩ قِضَاءِ الْفَجْرِ لَمَّا نَقَلَ نِيَّتَهُ ١٠ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ النِّيَّةُ لَمْ تَتَقَدَّمْ فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فِيهَا مُؤَثَّرَةٌ فِي كَوْنِ تِلْكَ الصَّلَاةِ قِضَاءً وَإِخْرَاجَهَا ١١ مِنْ أَنْ تَكُونَ ١٢ آدَاءً؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَحْكَامٍ شَرْعِيَّةٍ، يَجِبُ إِثْبَاتُهَا وَنَفْيُهَا بِحَسَبِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَعَجَبَ مُخَالَفُونَا ١٣ مِنْ مَذْهَبِنَا هَذَا، وَهَمَّ يَرَوُونَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةً ثُمَّ ذَكَرَهَا، فَلْيُصَلِّهَا وَقْتَ ذِكْرِهِ ١٤ لَهَا؛ فَذَلِكَ

١. في «ج» و«المطبوع»: - «أداء».

٢. في المطبوع: «القضاء».

٣. في المطبوع: «في».

٤. في «أ» و«المطبوع»: «ذكرناها».

٥. في «ج، ش، ص» و«المطبوع»: «يكونان».

٦. في «أ، ج، ش، ص» و«المطبوع»: «يكونان».

٧. في «ج، ش، ص» و«المطبوع»: «لم يتغير».

٨. في «أ، ج» و«المطبوع»: «أن يقع».

٩. في المطبوع: «من».

١٠. في «ج»: «بنية». وفي «ش، ص»: «إلى نية». وفي المطبوع: «بنية».

١١. في «ج»: «داخل بها» بدل «وإخراجها».

١٢. في «أ، ج، ش، ص» و«المطبوع»: «أن يكون».

١٣. في «ش، ص»: «بمخالفونا».

١٤. في «ش، ص»: «حين ذكره». وفي «ج» و«المطبوع»: «وقت ذكره».

وقتها^١ و إذا كان وقت الذكر متعيناً لقضاء الفائتة، فكيف تُصلّى فيه صلاة أخرى في غير وقتها؟

و الوقت^٥ المضروب لصلاة الظهر وإن كان واسعاً، فإنه إذا دُكر في أوله و قبل^٦ تضيّقه فوت صلاة قبلها، خرج ذلك الوقت عند الذكر من أن يكون وقتاً للظهر، و خلص لقضاء^٧ الفائتة.

و لهذا نقول: إنه إذا تضيّق وقت الصلاة الحاضرة، و لم يتسع إلا لأدائها، لم يجز له أن يقضي فيه الفائتة، و خلص لأداء الحاضرة؛ لثلاث فوت^٨ الحاضرة و تلحق بالماضية.

و كان مالك^٩ - حراسة لترتيب^{١٠} الصلاة الفائتة على الحاضرة^{١١} - يذهب إلى

١. في «ج»: «و فيها». و في المطبوع: «فيها»، كلاهما بدل «وقتها».

٢. راجع: جامع الأصول، ج ٦، ص ١٣٤. ٣. في المطبوع: «و إن».

٤. في «أ»: «معيناً». و في المطبوع: «منعنا».

٥. في المطبوع: «و الموقّت».

٦. في المطبوع: «قبل» بدون و او العطف.

٧. في «ج» و المطبوع: «بقضاء».

٨. في «ج» و المطبوع: «يفوت».

٩. أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الجيمري المدني، إمام المذهب المالكي، ولد سنة ٩٣ هـ. طلب العلم و هو حدث. روى عن الإمام الصادق عليه السلام، و عامر، و نافع، و الزهري، و نعيم، و زيد بن أسلم و غيرهم. و روى عنه ابن المبارك، و القطان، و ابن المهدي و غيرهم. مات سنة ١٧٩ هـ. راجع: تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ٥، الرقم ٣؛ طبقات الفقهاء، ص ٤٢؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢٠٧، الرقم ١٩.

١٠. في «أ» شطب على «حراسة لترتيب» و كتبت بدلها: «من الأئمة الأربعة، في مسألة ترتيب قضاء».

١١. من قوله: «و تلحق بالماضية» إلى هنا ساقط من المطبوع.

أنه متى ذَكَرَ في آخِرِ وَقْتِ صَلَاةٍ حَاضِرَةً أَنَّهُ قَدْ فَاتَتْهُ أُخْرَى قَبْلَهَا، بَدَأَ بِقَضَاءِ الْفَائِتَةِ،
وإن فَاتَتْهُ الْحَاضِرَةُ! ^١ وَخَالَفَ بَاقِي الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ. ^٢ فَإِنْ كَانَ عَجَبٌ ^٣، فَلْيَكُنْ ^٤
مِنْ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ - نُصْرَةً ^٥ لِلتَّرْتِيبِ - أَوْجَبَ قَضَاءَ الْمَاضِيَةِ ^٦ وَإِنْ فَاتَتْ الْحَاضِرَةُ!

[اِسْتِحْبَابُ إِعَادَةِ الْمُنْفَرِدِ صَلَاتِهِ جَمَاعَةً]

فَأَمَّا ^٧ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: وَهِيَ اِسْتِحْبَابُ إِعَادَةِ مَنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا بَعْضَ الصَّلَوَاتِ،
بِأَن يُصَلِّيَهَا جَمَاعَةً؛ رَغْبَةً فِي فَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.
فَأَوَّلُ مَا تَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ لَيْسَ مِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ، بَلْ بَيَّنَّ
فُقَهَاءُ الْعَامَّةِ فِيهِ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ:

لَأَنَّ مَالِكًا وَالْأَوْزَاعِيَّ ^٩ يَسْتَحِبَّانِ لِمَنْ ذَكَرْنَا حَالَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي الْجَمَاعَةِ كُلَّ

١. راجع: المدونة الكبرى، ج ١، ص ١٣٢؛ المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٥٨.

٢. راجع: المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٦٥٨.

٣. في المطبوع: «يجب».

٤. في «ج» و «و» و «هـ»: «فلتكن».

٥. في «أ»: «و». و في «ج»: «بصيره». و في المطبوع: «بصيرة»، و استظهر في هامشه: «بمصيروه».

٦. في المطبوع: «الفائتة».

٧. في المطبوع: «أما».

٨. و هي التاسعة من المسائل الرشيّة الأولى.

٩. في «ج» و المطبوع اختصر اسم الأوزاعي و رُيِّزَ إليه بـ «عِي». و هو: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الشامي الأوزاعي، إمام أهل الشام، ولد في بعلبك سنة ٨٨ هـ، و نشأ بالبقيع، و نزلَ بيروتَ في أواخر عمره، فمات بها سنة ١٥٧ هـ. روى عن الإمام الصادق عليه السلام، و إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، و شداد بن عمار، و قتادة، و ربيعة و غيرهم. و روى عنه مالك، و الثوري، و شعبة و غيرهم. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٨٤؛ وفتايات الأعيان، ج ٣، ص ١٢٧، الرقم ٣٦١؛ تاريخ الإسلام، ج ٩ ص ٤٨٣، الرقم ٤.

الصلوات، إلا المغرب^١.

و قال النخعي^٢: يُعيدُها كُلُّها، إلا الصُّبحَ و المغربَ.^٣

و قال الحسن^٤: يُعيدُها كُلُّها، إلا الصُّبحَ و العصرَ.^٥

و قال أبو حنيفة^٦: يُعيدُها كُلُّها، إلا الصُّبحَ و المغربَ.^٧

و قال الشافعي^٨: يُعيدُ جميعَ الصَّلواتِ، و لم يَسْتثنِ شيئاً منها.^٩

و هذا هو مذهب الإمامية بعينه.

فكان التعجب من جواز تكرير الصلاة رغبة في فضل الجماعة، إنما هو إنكارٌ

لما أجمَعَ عليه جميعُ الفقهاء؛ لأنهم لم يَخْتَلِفُوا في استحبابِ الإعادة؛ فبعضهم عمَّ

١. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٣٧.

٢. أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، تابعي، فقيه أهل الكوفة، ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، و أخرى فيمن روى عن علي بن الحسين عليهما السلام قائلًا في الثانية: «يكنى أبا عمران، مات سنة ٩٦ هـ، مولى؛ و كان أعور». روى عن خاله، و مسروق، و أبي زرعة، و شريح القاضي، و غيرهم. و روى عنه الحَكَم بن عُتيبة، و سِمَاك بن حرب، و سليمان الأعمش، و غيرهم. راجع: رجال الطوسي، ص ١١٠، الرقم ٤٧٧؛ و ص ١١٠، الرقم ١٠٧٣؛ تهذيب الكمال، ج ٢، ص ٢٣٣، الرقم ٢٦٥.

٣. في المطبوع: - «و قال النخعي: يعيدها كُلُّها إلا الصبح و المغرب». و راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥.

٤. نسبة الطوسي عليه السلام في الخلاف (ج ١، ص ٤١٦) إلى «حَكَم». و نقله ابن عبد البر في الاستذكار (ج ٢، ص ١٥٨) عن أبي ثور.

٥. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٤١٦؛ الاستذكار، ج ٢، ص ١٥٨.

٦. في «ج» اختَصِرَ اسمُ أبي حنيفةَ و رُويَ إليه ب«قه». و في المطبوع: «يه».

٧. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٣٧.

٨. في «ج» و المطبوع اختَصِرَ اسمُ الشافعي و رُويَ إليه ب«فمي».

٩. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥.

جميع الصلوات - وهو الشافعي^١ الذي يوافقنا موافقةً صحيحةً - و الباقر^٢ استثنوا بعض الصلوات، و استحبوا الإعادة فيما عداها.

و دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه هو إجماع الطائفة، الذي بينا في غير موضع أنه حجة.

و الموافقون لنا في هذه المسألة من العامة يُعولون على خبر يروونه عن النبي عليه السلام يتضمن: «إذا صلى أحدكم ثم أدرك قوماً يصلون فيصلني معهم؛ تكون الأولى صلاته، و التي صلاها معهم تطوعاً»^٣، و يُعولون^٤ على عموم اللفظ لسائر الصلوات، فلا معنى لاستثناء بعضها.

فأما^٥ الصلاة الثانية المفعولة جماعةً بعد فعلها على سبيل الانفراد، فالصحيح أنها نداء^٦ و الفرض هي الأولى؛ و هو مذهب الشافعي أيضاً. و قال الشعبي^٧ و الأوزاعي: فرضه الثانية^٨.

و أما جواز أن ينوي هذا المعيد^٩ لهذه الصلاة النفل و إن كان إمامه ينوي أداء

١. في «ج» اختصر اسم الشافعي و رُمز إليه ب«في» و في المطبوع: «الشافعي».

٢. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «يكون».

٣. راجع: المدونة الكبرى، ج ١، ص ٨٧؛ مواهب الجليل، ج ٢، ص ٤٠٢.

٤. في «ج» و المطبوع: «و يقولون».

٥. في المطبوع: «فإن».

٦. في المطبوع: «الصحيح أنها بدل».

٧. في «ج» اختصر اسم الشعبي و رُمز إليه ب«في». و في المطبوع: «في». و هو: أبو عمر عامر بن شراحيل الشعبي الحميري، كوفي من شعب همدان. روى عن الإمام علي عليه السلام، و زيد بن ثابت، و سعيد بن زيد و غيرهم. و روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، و الأعمش، و سعيد بن عمرو و غيرهم. توفي سنة ١٠٤ هـ. راجع: طبقات الفقهاء، ص ٦١؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٦٥.

٨. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥ و ٢٢٦.

٩. في «ش، ص»: «المتعبد». و في المطبوع: «المقتدي».

الفرض، فلا خلاف بين الفقهاء فيه؛ لأن اقتداء المتنفل بالمفترض لا يختلفون فيه، وإنما يختلفون في اقتداء^١ المفترض بالمتنفل، فعند أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يتقدّي مفترض بمتنفل^٢، وكرهه مالك والثوري^٣، وقال الشافعي: إنه جائز.^٤ و هو مذهبتنا.

ودليلنا على صحته هو إجماع الفرقة عليه^٥؛ لأنهم لا يختلفون فيه. و يجوز أيضاً عند الشافعي أن ياتم المفترض بالمفترض وإن اختلف فرضهما؛ فكان أحدهما ظهراً، والآخر عَصراً.^٦ و هو مذهبنا. و أبو حنيفة لم يجوز أن ياتم المفترض بالمفترض إلا و فرضهما متفق^٧ غير مختلف^٨. فأما ما مضى في خلال الكلام من أنه «إن كان للندب^٩ فهو مخالف لظاهر الفتيا والرواية»؛ فليس^{١٠} الأمر على ذلك؛ لأننا لا نفتي إلا بأن الثانية ندب و طلب

١. من قوله: «لا يختلفون فيه» إلى هنا ساقط من المطبوع، وفيه بدل الساقط: «و».

٢. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٢٥ و ٢٢٦.

٣. في «ج» اختصر اسم الثوري و رمز إليه بـ «ري». و في المطبوع: «ي» بدل «الثوري». و هو: أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، من فقهاء العامة. روى عن أبيه، و أبي إسحاق الشيباني، و أبي إسحاق السبيعي، و غيرهم. و ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله فيمن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام. مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤.

٤. راجع المصادر السالفة. ٥. في «ج» و المطبوع: «عليهم».

٦. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٥٤٦؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٧١.

٧. في «ج»: «و يتفق». و في المطبوع: «متفق».

٨. راجع: المجموع للنووي، ج ٤، ص ٢٧١.

٩. في النسخ و المطبوع: «الندب». و ما أثبتناه استفدناه مما تقدم في السؤال. و المراد: إن كان ما صلاه ثانية جماعة لوجه الندب.

١٠. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و ليس». و الصواب ما أثبتناه: طبقاً لـ «ط».

لِفَضْلِ ١ الْجَمَاعَةِ ٢، وَ لَوْ كَانَتْ ٣ وَاجِبَةً لَكَانَ يُذَمُّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ مَذْمُومٍ إِنْ تَرَكَهَا، وَإِنَّمَا تَرَكَ فَضْلاً وَ تَقْلَافاً ٤.

وَ لَمْ يُخَالَفِ الْقَائِلُ بِذَلِكَ لِلرَّوَايَةِ ٥ أَيْضاً؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «صَلِّ لِنَفْسِكَ، وَ صَلِّ مَعَهُمْ وَ بِهِمْ؛ فَإِنْ قَبِلْتَ الْأُولَى، وَ إِلَّا قَبِلْتَ الثَّانِيَةَ»، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ وَاجِبَةٌ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ - الَّذِي هُوَ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ بِالصَّلَاةِ - قَدْ يَكُونُ فِي النَّدْبِ كَمَا يَكُونُ فِي الْوَاجِبِ، وَ زَيْمًا لَمْ يَكُنِ الْوَاجِبُ مَقْبُولاً وَ مُسْتَحَقّاً بِهِ الثَّوَابِ لِعَارِضٍ يَعْرِضُ فِيهِ وَ يَكُونُ النَّدْبُ ٦.

فَإِنْ قَالُوا: ٧ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تُخَالَفَ ٨ نِيَّةَ الْمَأْمُومِ نِيَّةَ الْإِمَامِ ٩؟

قُلْنَا ١٠: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي جَوَازِ هَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالْمُقْتَرِضِ الْمُتَقَلِّ.

[حُكْمٌ مِنْ فَاتَتِهِ صَلَاةٌ غَيْرُ مُتَعَيِّنَةٍ]

وَ أَمَّا ١١ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ ١٢: الَّتِي يُقْتَى فِيهَا أَصْحَابُنَا بِأَنَّ مِنْ فَاتَتِهِ فَرِيضَةٌ غَيْرُ مُتَعَيِّنَةٍ ١٣

١. في «ج» و المطبوع: «الفضل». ٢. في المطبوع: - «الجماعة».

٣. في المطبوع: «كان». نعم استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٤. في «ج»: «و فعلاً». و في المطبوع: «و ندباً».

٥. في «ج، ش، ص»: «بذلك الرواية». و في المطبوع: «هذه الرواية».

٦. من قوله: «كما يكون في الواجب» إلى هنا ساقط من المطبوع، و فيه بدله: «مقبولاً».

٧. في المطبوع: «قال». ٨. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يخالف».

٩. في المطبوع: - «نية الإمام». ١٠. في المطبوع وُضِعَتْ كَلِمَةُ «قُلْنَا» بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

١١. في «أ»: «فأماً». و في المطبوع: «أماً» بدون واو العطف.

١٢. وهي العاشرة من المسائل الرشيّة الأولى. و في المطبوع: + «و».

١٣. في المطبوع: «غير معيّنة».

ولا مُمْتَزِة، صَلَّى ثَلَاثًا وَأَرْبَعًا وَاثْنَتَيْنِ؛ وَتَوَى بِالثَّلَاثِ قَضَاءَ الْمَغْرِبِ، وَبِالرَّابِعِ^١ قَضَاءَ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ أَوْ الْعِشَاءِ^٢ الْآخِرَةَ^٣، وَبِالِاثْنَتَيْنِ الْغَدَاةَ^٤.

فَأَوَّلُ مَا نَقُولُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِنَّ الْأَوَّلَى عِنْدَنَا [فِي] مَنْ هَذِهِ حَالُهُ أَنْ يُصَلِّيَ ظَهْرًا وَعَصْرًا وَمَغْرِبًا وَعِشَاءً وَغَدَاةً.

وَإِنَّمَا رُخِّصَ لَهُ فِي الرَّوَايَةِ الْوَارِدَةِ بِذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ^٥ الْآخِرَةَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَيَنُويَ بِهَا قَضَاءَ مَا فَاتَهُ مِنْ إِحْدَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ^٦، تَرْفِئَهَا^٧ وَتَخْفِيفًا؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ^٨ بِهَذِهِ الصَّلَوَاتِ الرَّبَاعِيَّةِ دَفْعَاتٍ مُتَكَرِّرَةً، فَخَفَّفَ عَنْهُ^٩ بِأَنْ يَأْتِيَ بِأَرْبَعٍ يَنُويَ بِهَا مَا فَاتَهُ مِنْ إِحْدَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الثَّلَاثِ. فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ غَيْرَ مُتَعَيِّنَةٍ^{١٠}، فَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُهَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ؛ فَكَأَنَّهُ يَنُوي^{١١} مَا فَاتَهُ فِي عِلْمِ^{١٢} اللَّهِ تَعَالَى.

وَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ تَعَجُّبٌ مِنْ حُكْمِ شَرْعِيٍّ إِذَا دَلَّتْ الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ عَلَيْهِ؛

١. فِي «ش، ص»: «و الأربع». وَ فِي «ب، ج»: - «قضاء المغرب، و بالأربع».

٢. فِي «أ، ب، ج»: «أو عشاء». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «و عشاء».

٣. فِي «ج»: «الآخِرِينَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَخِيرِينَ».

٤. فِي «ب، ج، ش، ص»: «و بالاثنتين الغداة».

٥. فِي «أ، ب، ش، ص»: «عشاء».

٦. رَاجِعْ: وَسَائِلُ الشُّعْبَةِ، ج ٨، ص ٢٧٥، ح ١٠٦٤٥ و ١٠٦٤٦.

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «ترفها».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «مادح» بَدَلُ «يأتي».

٩. فِي «ش، ص»: «عليه». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «عنها».

١٠. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «غير معينة».

١١. فِي «أ»: «تعين». وَ اسْتَظْهَرَ فِي «ب»: «يتميز». وَ فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «بتعين».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «و علم» بَدَلُ «في علم».

فإن الأحكام الشرعية مبنية^١ على المصالح المعلومة لله تعالى، و وجوه هذه المصالح مغيبة عنا، وإنما نعلمها على الجملة دون التفصيل.

[حُكْمُ الْوَاقِعِ بَعْضُ صَلَاتِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ]

و أما^٢ المسألة الرابعة^٣: بأن الصلاة الواقعة^٤ بعضها قبل الوقت - جهلاً أو سهواً - وبعضها في الوقت مجزية ماضية.

فأول ما نقوله: أن عندي أن هذه الصلاة غير مجزية ولا ماضية، ولا بد من أن تكون^٥ جميع الصلاة^٦ واقعة^٧ في الوقت المضروب لها، فإن صادف شيء من أجزائها ما هو خارج الوقت لم تكن مجزية.

و بهذا يقتي محصلو أصحابنا و محققوهم، و قد وردت روايات به^٨؛ وإن كان في بعض كتب أصحابنا^٩ ما يخالف ذلك من الرواية. و إذا كنا لا نذهب إلى ما يعجب^{١٠} منه، فلا سؤال^{١١} علينا.

١. في المطبوع: «مبنية».

٢. في «أ»: «فأما». و في المطبوع: «أما» بدون واو العطف.

٣. وهي الحادية عشرة من المسائل الرتبة الأولى.

٤. في المطبوع: «الواقعة».

٥. في «ج» و المطبوع: «أن يكون».

٦. في «أ»: «الصلوات».

٧. في المطبوع: - «واقعة».

٨. راجع: وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٠٥ - ١١٥، باب وجوب المحافظة على الصلوات في

أوقاتها، ح ٤٦٣٥ - ٤٦٦١.

٩. راجع: جامع الخلاف و الوفاق، ص ١٠٤.

١٠. في المطبوع: «تعجب».

١١. في المطبوع: + «له».

و الوجه في صححة القول بأن من صَلَّى بعض^١ صلاته أو جميعها قبل دخول وقتها يلزمه^٢ الإعادة، وأن صلاته غير ماضية: أن معنى ضرب الوقت للعبادة هو التنبيه على أنها لا تجزي إلا فيه، ولا تتعلق إلا به^٣؛ وإذا كان من صَلَّى قبل الوقت مخالفاً للمشروع له^٤، ومخالفة الشرع^٥ وتعديه^٦ يقتضي فساد العبادة، فيجب القضاء بترك الاعتداد بما وقع من الصلاة في غير الوقت.

ولأن الصلاة بدخول الوقت تلزمه^٧ لا محالة؛ وقد علمنا أن ما يفعله منها في الوقت يسقط عن ذمته وجوبها بالإجماع، ولم يعلم^٨ أن ما فعله قبل دخول الوقت مسقط^٩ عن ذمته ما شغلها^{١٠}؛ فيجب عليه أن يفعل من^{١١} الصلاة في وقتها ما يعلم به براءة ذمته من وجوبها.

وما يرويه أصحابنا - فيما يخالف ما ذكرناه - من أخبار الأحاد لا يعتد^{١٢} به؛ لأنه ليس بحجة، ولا موجباً لعلماً.

١. في «ش، ص»: «+ من».

٢. في المطبوع: «يلزمها».

٣. في المطبوع: - «ولا تتعلق إلا به».

٤. في «أ»: «للشرع» بدل «للمشروع له».

٥. في المطبوع: «المشروع».

٦. في «أ» شطب على «تعديه». وفي المطبوع: «له» بدل «و تعديه».

٧. في المطبوع: «تلزم».

٨. في المطبوع: «و لم نعلم».

٩. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «مسقطاً»؛ وهو سهو.

١٠. في «ج»: «بتعلقها». وفي المطبوع: «تنقلها»، واستظهر في هامشه: «تعلق بها» بدل «شغلها».

١١. في المطبوع: - «من».

١٢. في «أ»: «لا تعتد». وفي المطبوع: «لا يتعبد».

و لو قامت دلالة على أن من صَلَّى بعض الصلاة أو كلها قبل دخول الوقت أجزأته^١، ولم تجب^٢ عليه الإعادة، لجاز ذلك عندنا، ولم يك^٣ مخالفاً لقانون الشرع. فلا خلاف بين أصحابنا في أن من اجتهد في جهة القبلة وصلى، ثم تبين له بعد خروج الوقت أنه أخطأها وصلى إلى غيرها، فإنه لا إعادة عليه، وأن صلاته الماضية مجزية عنه إذا كان ما استدبر القبلة.

وقال أبو حنيفة ومالك، وهو أحد قولي الشافعي: إنه لا إعادة عليه على كل حال، ولم يفرقوا بين الخطأ بالاستدبار أو اليمين أو اليسار^٤. فما هذا التعجب من الرواية الواردة بإجزاء هذه الصلاة؟ ونحن كُنَّا وفقهاء العامة نقول في جهة القبلة مثل ذلك بعينه، ونحن نعلم أن القبلة شرط في الصلاة كالوقت.

فإذا جاز أن يقوم الخطأ مع الاجتهاد في القبلة مقام الصواب، ويقال: إن فرضه إذاً أذاه اجتهاده إلى سمت بعينه، هو ذلك السمْتُ دون غيره؛ فلم لا جاز^٥ أن يقال أيضاً: إن فرضه إذا اجتهد فأذاه اجتهاده إلى دخول الوقت هو إيقاع الصلاة فيه؟ فما فعل إلا ما هو فرضه في الحال، وإن ظهر له في المستقبل خلافه، كما لو ظهر له في جهة القبلة خلاف اجتهاده.

١. في «أ» والمطبوع: «أجزأه».

٢. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «و لم يجب».

٣. في «أ» والمطبوع: «و لم يكن».

٤. راجع: المتقعة، ص ٩٧؛ النهاية و نكتها، ج ١، ص ٢٨٦ و ٣١٥؛ المجموع للنووي، ج ٣،

ص ٢١٤ و ٢١٥.

٥. في المطبوع: - «إذا».

٦. في «أ»: «لا يجوز». وفي المطبوع: «لا أجاز».

وَلَمْ تَقُلْ ذَلِكَ نُصْرَةً لِهَذَا الْمَذْهَبِ - فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ ^١ عِنْدَنَا بَاطِلٌ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ خِلَافَهُ - وَإِنَّمَا قَابَلْنَا ^٢ بِذَلِكَ الْإِسْتِعَادَ لَهُ وَالشُّنَاعَةَ بِهِ.

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي أَثْنَاءِ السُّؤَالِ مِنْ أَنَّهُ [كَيْفَ] ^٣ يَكُونُ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ تَعَلُّقِ وَجُوبِهِ بِالذِّمَّةِ مُجْزِئاً عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ؟ وَكَيْفَ ^٤ تَكُونُ صَلَاتُهُ مُجْزِئَةً، وَبَعْضُهَا وَاجِبٌ وَبَعْضُهَا غَيْرُ وَاجِبٍ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مَا «لَوْ قُصِدَ إِلَيْهِ ^٥ لَكَانَ قَبِيحاً يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ» مِنْ فِعْلِهَا قَبْلَ الْوَقْتِ، مُجْزِئاً عَمَّا «لَوْ قُصِدَ إِلَيْهِ لَكَانَ وَاجِباً يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ» مِنْ فِعْلِهَا فِي الْوَقْتِ؟

فَمِمَّا لَا يَقْدَحُ فِي الْمَذْهَبِ الَّذِي قُصِدَ إِلَى الْقَدْحِ فِيهِ؛ لِأَنَّ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي لَا أَسْلَمُ أَنْ وَجُوبَ الصَّلَاةِ مَا ^٧ تَعَلَّقَ بِالذِّمَّةِ مَعَ غَلْبَةِ ظَنِّهِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، وَلَا أَنْ أَوَّلَ صَلَاتِهِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَغَالِبُ ظَنِّهِ أَنْ الْوَقْتُ قَدْ دَخَلَ، وَلَدُخُولِهِ فِي ظَنِّهِ تَجِبُ ^٨ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ^٩.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَا «لَوْ قُصِدَ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ ^{١٠} قَبِيحاً يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ»

١. في المطبوع: «أَنَّ ذَلِكَ» بدل «أَنَّهُ».

٢. في «أ، ج، ش، ص»: «قَابَلْنَا».

٣. ما بين المعقوفين استفدناه مما تقدّم في السؤال.

٤. في المطبوع: «فَكَيْفَ».

٥. في «ج» و المطبوع: «إِلَيْهَا» وهكذا في الموضع الآتي.

٦. في المطبوع: «فِي».

٧. في المطبوع: - «مَا». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٨. في «أ»: «يُوجِبُ». و في «ب»: «يَجِبُ».

٩. من قوله: «و غَالِبُ ظَنِّهِ» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

١٠. كذا، و الأنسب: «لَكَانَ» بدل «أَنْ يَكُونَ»؛ لما تقدّم قبل قليل، و لما تقدّم في السؤال.

يُجزئيه^١؛ بل هو فرضه في وقته^٢ مع غلبة الظن المؤدي إليها^٣ اجتهاده؛ ألا ترى أنه لو قصد إلى^٤ أن يُصلِّي إلى غير جهة القبلة لكان ذلك منه قبيحاً يستحق به العقاب، ومع ذلك فإذا أذاه اجتهاده إلى تلك الجهة أجزأته^٥ صلاته، ولم يلزمه^٦ الإعادة وإن تبين الخطأ؟ فلا وجه لاستبعاد هذا المذهب إلا من حيث^٧ ذكرناه.

[حُكْمُ صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ]

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ^٨: فِي إِجْزَاءِ يَوْمِ الشُّكِّ إِذَا صَامَهُ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ، عَنْ فَرَضِهِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

فهذا مذهب لا خلاف بين الإمامية فيه، ولا زوى بعضهم ما يخالفه؛ على وجه ولا سبب. والتعجب مما تقوم^٩ الحجّة عليه لا معنى له. وقد بيّنا في صدر كلامنا: أن دخول النية في العبادة وتعيينها وإجمالها ومقارنتها وانفصالها^{١٠} إنما هو أحكام شرعية يجب^{١١} الرجوع فيها إلى أدلة الشرع؛ فمهما دلّت عليه أثبتناه^{١٢} واعتدناه.

١. في «ج» والمطبوع: «مجزية».

٢. في المطبوع: «إليه». و مرجع الضمير في «إليها»: «غلبة الظن».

٣. في المطبوع: «إلى».

٤. في المطبوع: «و لم يكن له» بدل «و لم يلزمه».

٥. في المطبوع: «+ ما».

٦. وهي الثانية عشرة من المسائل الرسيّة الأولى:

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «صوم». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لـ «ق».

٨. في «ج»: «ما يقوم». و في المطبوع: «بما يقوم».

٩. في المطبوع: «و انفعالها».

١٠. في «أ»: «من الأحكام الشرعية و يجب» بدل «أحكام شرعية يجب».

١١. في المطبوع: «اشتباه». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

و لو كانت نية الصوم الواجب يُعْتَبَرُ فيها تعيينُ النيةِ على كُلِّ حالٍ، لما أجمعت الإمامية على إجزاء صوم يوم الشكِّ بنية التطوع، إذا ظهر أنه من شهر رمضان. وكذلك أجمعوا على أنه لو صام شهراً بنية التطوع على أنه شعبان، وكان مأسوراً أو محبوساً بحيث لا يعلم أحوال الشهور^٢، لكان ذلك الصوم يُجزئيه عن شهر رمضان.

وإنما تفتقر العبادة إلى نية إيقاعها على الوجه المُعَيَّنِ في الموضع الذي يتمكن المُكَلَّفُ من العلم^٣ بالتعيين، وفي يوم الشكِّ لا يمكنه أن يعلم أنه من شهر رمضان في الحال، فلا يجوز أن يصومه إلا بنية التطوع؛ لأنَّ التعيين لا سبيل له إليه في هذا اليوم. وغير مُمتنع أن يقوم الدليل على أنه إن صامه بهذه النية، وظهر أنه من شهر رمضان، أجزأه^٤ عن فرضه.

و أبو حنيفة يوافقنا في هذه المسألة، ويذهب^٥ إلى أنه إن صام يوماً بنية التطوع، وظهر أنه من شهر رمضان، أجزأه ذلك عن فرضه، ولم تجب^٦ عليه الإعادة^٧. و يُعَوَّلُ^٨ في الاستدلال على صحة قوله على أشياء:

منها: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^٩، فأمر بصوم شرعي،

١. في المطبوع: «إن».

٢. في المطبوع: «أو محبوساً يجب أن لا يعلم أحوال الشهر».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «العلم» بدل «من العلم». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ«د»، ط.

٤. في المطبوع: «أجزأ».

٥. في المطبوع: «يذهب» بدون واو العطف.

٦. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «و لم يجب».

٧. راجع: المجموع، ج ٦، ص ٤٠٣ و ٤٠٤.

٨. أي أبو حنيفة.

٩. البقرة (٢): ١٨٥.

ولا خلاف في أن الصوم بنية التطوع صوم شرعي، فإنه لو صام في غير شهر رمضان يوماً بنية التطوع لوصف^١ في الشرع بأنه صوم مطلق، فعموم الآية يقتضي فعل ما هو صوم في الشريعة.

ومنها: أن صوم شهر رمضان مستحق العين على المقيم، فعلى أي وجه فعله وقع عن^٢ المستحق؛ كطواف الزيارة، و ردّ العارية والوديعة والغصب.

ومنها: أن نية التعيين يحتاج إليها للتمييز بين الفرض وغيره، والتمييز^٣ إنما يحتاج إليه في الوقت الذي يصح^٤ وقوع الشيء وخلافه فيه. فأما إذا لم يصح منه في الحال إلا^٥ الفرض، لم يحتاج إلى نية التعيين، ألا ترى أن قضاء الدين لما صح أن تكون هذه العطية بعينها تارة هبةً وعلناً وجوه مختلفة، كما يصح أن تكون^٦ قضاء الدين، إحتياج فيها إلى نية التعيين^٧، ولما لم تكن^٨ الوديعة والعارية بهذه الصفة لم تفتقر^٩ إلى نية التعيين.

فاذا قيل لأبي حنيفة: فالأ^{١٠} أجزت صوم^{١١} هذا الزمان المتعين^{١٢} بغير نية أصلاً،

١. في «ج» والمطبوع: «يوصف». ٢. في «ج» والمطبوع: «على».

٣. في «أ، ج»: «والتميز».

٤. في المطبوع: «+ في»؛ نعم، استظهر في هامشه زيادتها.

٥. في المطبوع: «إلى»؛ نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٦. في «أ، ج، ش، ص»: «أن يكون».

٧. من قوله: «ألا ترى» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٨. في «أ، ج، ش، ص»: «لم يكن».

٩. في «أ، ج» والمطبوع: «لم يفتقر».

١٠. في «أ»: «فهلأ».

١١. في «ج» والمطبوع: «صومه».

١٢. في «ج» والمطبوع: «المعين».

كَمَا جازَ رَدُّ الوُدِيعَةِ وَالعَارِيَةِ^١ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، كَمَا يَقُولُهُ^٢ زَفَرٌ^٣ وَ عَطَاءٌ^٤؟
 فَرَّقَ^٥ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ بَأَن يَقُولَ: كَوْنُهُ مُسْتَحَقَّ الْعَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ عِلَّةً فِي سُقُوطِ
 نِيَّةِ التَّعْيِينِ، وَ لَا يَكُونُ عِلَّةً فِي سُقُوطِ النِّيَّةِ عَلَى كُلِّ وَجْهِهِ. كَطَوَافِ الزِّيَارَةِ؛ تَسْقُطُ
 فِيهِ نِيَّةُ التَّعْيِينِ^٦ - لِأَنَّهُ لَوْ طَافَ بِنِيَّةِ التَّطَوُّعِ أَجْزَأَهُ عَنِ فَرَضِهِ - وَ لَا تَسْقُطُ^٧ فِيهِ النِّيَّةُ
 عَلَى الْجُمْلَةِ.

وَ أَجْوَدُ مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْفَرْقِ^٨، أَن يَقُولَ^٩: إِنْ الصَّوْمَ فِي الشَّرِيعَةِ لَا بُدَّ
 مِنْ كَوْنِهِ قُرْبَةً وَ عِبَادَةً، بِإِلَّا خِلَافٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا تَعَيَّنَ فِي زَمَانٍ بِعَيْنِهِ سَقَطَ
 وَ جَوِبَ نِيَّةُ التَّعْيِينِ؛ وَ نِيَّةُ الْقُرْبَةِ وَ الْعِبَادَةِ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَ إِلَّا فَلَا يَكُونُ صَوْمًا شَرْعِيًّا؛ وَ
 لَيْسَ كَذَلِكَ رَدُّ الوُدِيعَةِ وَ الْعَارِيَةِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ الْعَارِيَةِ».
٢. فِي «ج»: «يَقُولُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لِقَوْلِهِ».
٣. أَبُو الْهُذَيْلِ زَفَرُ بْنُ هُذَيْلِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمِ الْعَنْبَرِيِّ، صَحْبٌ أَبُو حَنِيفَةَ، وَ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ
 الْحَدِيثِ، ثُمَّ غَلِبَ عَلَيْهِ الرَّأْيُ وَ الْقِيَاسُ، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ قَدَّمَ الْبَصْرَةَ بِرَأْيِ أَبِي حَنِيفَةَ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ
 الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَنْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٥٨ هـ. رَاجِعْ:
 الْفَهْرِسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٥٦؛ رِجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٢١١، الرَّقْمُ ٢٧٥٠؛ سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج
 ٨، ص ٣٨، الرَّقْمُ ٦؛ لِسَانُ الْمِيزَانِ، ج ٢، ص ٤٧٦، الرَّقْمُ ١٩١٩.
٤. أَبُو مُحَمَّدٍ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ أَسْلَمَ الْقُرَشِيُّ، مَفْتِي أَهْلِ مَكَّةَ وَ مُحَدِّثُهُمْ. رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
 وَ ابْنِ عَمْرٍو، وَ مَعَاوِيَةَ، وَ أُسَامَةَ، وَ غَيْرِهِمْ. وَ رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ يَعْقُوبُ، وَ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْيَعِيُّ، وَ
 مُجَاهِدٌ، وَ غَيْرِهِمْ. مَاتَ سَنَةَ ١١٤ هـ. رَاجِعْ: مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ٣، ص ١٧٠، الرَّقْمُ ٥٦٤٠؛ وَ فَيَاتُ
 الْأَعْيَانِ، ج ٣، ص ٢٦١، الرَّقْمُ ٤١٩؛ طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، ص ٤٤.
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فَرَّقَ».
٦. مِنْ قَوْلِهِ: «وَ لَا يَكُونُ عِلَّةً» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.
٧. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ لَا يَسْقُطُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقًا لِنُسخَتِي «د، ط».
٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنَ الْفَرْقِ».
٩. فِي «ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَن يَقُولُ».

و رُبَّمَا طَعَنَ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ - مِنْ أُنْ مَا تَعَيَّنَ^١ زَمَانُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ لَا يَحْتَاجُ^٢ إِلَى نَبِيَّةٍ - بَأَنَّ يَقُولُ لَهُ: إِنَّ الصَّلَاةَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَعِنْدَ تَضْيِيقِهِ^٣ تَفْتَقِرُ^٤ إِلَى نَبِيَّةٍ التَّعْيِينَ بِإِلَّا خِلَافٍ؛ وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ هَذَا الزَّمَانَ قَدْ تَعَيَّنَ فِي آدَائِهَا، وَلَا^٦ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ سِوَاهَا.

و يُمَكِّنُ أبا حَنِيفَةَ^٧ أَنْ يُجِيبَ عَنِ ذَلِكَ بِأَنَّ يَقُولُ: هَذَا الزَّمَانُ بَعِينُهُ^٨ يُمَكِّنُ أَنْ لَا يَتَعَيَّنَ^٩ فِيهِ آدَاءُ هَذِهِ الْفَرِيضَةِ^{١٠}؛ بَأَنَّ يَكُونَ قَدْ^{١١} قَدَّمَهَا عَلَيْهِ وَمَا أَخْرَجَهَا إِلَيْهِ، فَقَدْ صَارَتْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ فِيهِ غَيْرَ مُتَعَيَّنَةٍ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ زَمَانٌ^{١٢} لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ مِنْ جِنْسِ هَذَا الصَّوْمِ سِوَاهُ، فَقَدْ تَعَيَّنَ لَهُ خَاصَّةً، وَ لَا فَارَقَ بِذَلِكَ الصَّلَاةَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ.

[حُكْمُ نَبِيَّةِ صَوْمِ الشَّهْرِ كُلِّهِ فِي أَوَّلِهِ]

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ^{١٣}: وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّةَ الْوَاقِعَةَ فِي ابْتِدَاءِ شَهْرِ^{١٤} رَمَضَانَ لَصَوْمِ الشَّهْرِ كُلِّهِ، مُغْنِيَةٌ عَنِ تَجْدِيدِهَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ. فَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْإِمَامِيَّةِ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيهِ، وَ لَا

١. في المطبوع: «+ من».

٢. في «ش، ص»: «لا تحتاج».

٣. في «أ، ش، ص»: «تضييقه».

٤. في «أ، ح» و المطبوع: «يفتقر».

٥. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «- هذا».

٦. في المطبوع: «لا بدون واو العطف».

٧. في المطبوع: «منه» بدل «أبا حنيفة».

٨. في المطبوع: «بعينه».

٩. في المطبوع: «أن لا يعين».

١٠. في المطبوع: «- الفريضة».

١١. في المطبوع: «- قد».

١٢. في «ح» و المطبوع: «- زمان».

١٣. وهي الثالثة عشرة من المسائل الرسيّة الأولى:

١٤. في المطبوع: «- شهر».

رَوَوْا خِلَافَهُ. وَ هُوَ مَذْهَبُ^١ مَالِكٍ^٢.

لَكِنَّا نَقُولُ^٣: إِنَّ تَكَرَّرَ النِّيَّةَ وَإِنْ^٤ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، فَإِنَّهُ إِنْ جَدَّدَهَا^٥ لِكُلِّ يَوْمٍ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ، كَانَ أَفْضَلَ لَهُ^٦ وَأَوْفَرَ ثَوَابًا.

و لَا تَعَجَّبْ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهَا الْأَدِلَّةُ الصَّحِيحَةُ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَوَثَّرَ^٧ النِّيَّةُ فِي صَوْمِ^٨ جَمِيعِ الشَّهْرِ، وَ هِيَ مُتَقَدِّمَةٌ^٩ أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْهُ؟ قُلْنَا^{١٠}: كَمَا تَوَثَّرَ^{١١} عِنْدَنَا كُلُّنَا هَذِهِ النِّيَّةُ فِي صَوْمِ الْيَوْمِ بِأَسْرِهِ، وَ إِنْ كَانَتْ وَاقِعَةً فِي ابْتِدَاءِ لَيْلَتِهِ. وَ لَوْ كَانَتْ مَقَارَنَةُ النِّيَّةِ الصَّوْمِ^{١٢} لَازِمَةً، لَمَا جَازَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ لَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهِ.

وَ لَوْ اعْتَبِرَ فِي تَرْوِكِ^{١٣} الْأَفْعَالِ فِي زَمَانِ الصَّوْمِ كُلِّهِ^{١٤} مُقَارَنَةُ النِّيَّةِ لَهَا، لَوَجَبَ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ زَمَانِ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلُّهَا تَارِكٌ لِمَا يُوَجِبُ كَوْنَهُ مُفْطِرًا.

وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اسْتِمْرَارَ النِّيَّةِ طَوْلَ النَّهَارِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّ النِّيَّةَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ

١. في المطبوع: «و قد يذهب إلى ذلك» بدل «و هو مذهب».

٢. راجع: الخلاف، ج ٤، ص ٥٥٦؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٥٥٦؛ فتح العزيز، ج ٦، ص ٢٩١.

٣. في المطبوع: «و يقول» بدل «لكننا نقول». ٤. في المطبوع: - «و إن».

٥. في «ش، ص»: «جددناها». ٦. في المطبوع: - «له».

٧. في «أ، ج، ش، ص»: «يؤثر». ٨. في «ج» و المطبوع: - «صوم».

٩. في المطبوع: + «في». ١٠. في المطبوع: + «إنها تؤثر في الشهر كله».

١١. في «أ، ج، ش، ص»: «يؤثر».

١٢. في المطبوع: «للصوم».

١٣. في «ج»: «الأول». و في المطبوع: «التروك». نعم استظهر في هامشه ما أثبتناه.

١٤. في المطبوع: - «كله». و في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة: «إلى»؛ و هو سهو. و يدل

على ما أثبتناه قوله بعد فقرتين: «وقوع تروكه في زمان الصوم كله».

كافية مؤثرة في كون ثروكه المستمرة طول النهار صوماً؛ فكذلك^١ القول في النية الواحدة إذا فرضنا أنها لجميع شهر رمضان أنها تؤثر شرعاً في صيام جميع أيامه و إن تقدمت، كما أثرت النية الواقعة بالليل في صيام اليوم كله.

و أما^٢ ما مضى في خلال الكلام، من أن ذلك يقتضي صحة صوم من تقدمت منه هذه النية مع كونه غير عازم في كل يوم مستقبل على أن لا يفعل ما وجب عليه اجتنابه في زمان الصوم... إلى آخر الفصل؛ فكذلك نقول: إن تجديد العزم على جميع ما ذكر غير واجب في كل يوم إذا كانت قد تقدمت النية في أول الشهر على ذلك كله؛ فإن تقدمها يقتضي وقوع ثروكه في زمان الصوم كله على وجه القربة و العبادة و الصحة، كما اتفقنا في أن تقدم النية بالليل يقتضي وقوع كفه في طول النهار عما يفطر^٣ الصائم عبادة و قربة و على الوجه المشروعة.

فإن أريد بكونه «غير عازم» أنه غير مجدد للنية^٤، فقد مضى القول فيه. وإن أريد بذلك أنه يكون عازماً على الأكل أو الشرب أو الجماع، فهذا^٥ ينقض^٦ النية المتقدمة؛ ألا ترى أن من أوجب النية لكل يوم يقول أنه^٧ لو سوي بالليل و قبل طلوع الفجر صيام يوم بعينه لم يجب عليه تجديد النية و العزم، لكنه متى عزم على الأكل أو الشرب^٨ أو الجماع أفسد صومه؟ و هذا بين لمن تأمله.

١. في «ج» و المطبوع: «كذلك». و في «ش، ص»: «وكذلك».

٢. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: - «أما». ٣. في المطبوع: «كما يفعله» بدل «عما يفطر».

٤. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «بالنية». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للنسختين: «د، ط».

٥. في «ج» و المطبوع: «فقد».

٦. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «ج» و المطبوع: «انتقض».

٧. في المطبوع: - «أنه».

٨. في النسخ المعتمدة: - «أو الشرب». و إثباتها هو الأنسب؛ طبقاً للمطبوع و للنسخ: «د، ط، م».

فصلٌ يتضمّنُ مسألتين^١ [تتعلّقُ أيضاً بأحكامِ النّيّةِ في العبادة]

المسألة الأولى^٢:

إذا كانت الشروط المذكورة في صفة نيّة العبادة^٣ مُعتبرة في صحتها، فما حكم من جهلها من المكلفين، فأوقع^٤ عبادته خالية منها^٥ أو من بعضها؟ هل يجب عليه إعادة ما مضى من العبادات عارية^٦ من ذلك إذا عرّف كَوْن هذه الشروط واجبة؟ أم يُجزّيه ما مضى بغير نيّة، أو [بنيّة التعيين والقربة خاصة؛ من غير أن يخطر له الوجه الذي له^٧ وَجِبَتْ^٨، وإنما اعتقد وجوبها على الجملة؟

المسألة الثانية^٩:

وما حكم العبادة^{١٠} ذات الأحكام المتغايرة، كالطهارة والصلاة والحج، هل يجب على كلِّ^{١١} مكلفٍ فعلها معرفة أعيان أحكامها و فرّق ما بين واجبها و مندوبها؟ أم يُجزّيه اعتقاد وجوبها على الجملة، من غير معرفة بتفصيل أحكامها؟

١. وهما المسألتان الرابعة عشرة والخامسة عشرة من المسائل الرستية الأولى.
٢. في «أ، ب، ج» - «المسألة الأولى».
٣. في «ج»: «النيّة» بدل «نيّة العبادة». وفي «ش، ص»: «النيّة والعبادة» بدلها.
٤. في المطبوع: «أوقع». ٥. في المطبوع: «عنها».
٦. في «أ»: «الموهمة» بدل «عارية». ٧. في «ج» والمطبوع: - «له».
٨. في المطبوع: «وجب».
٩. وهي الخامسة عشرة من المسائل الرستية الأولى.
١٠. في «ش، ص»: «العبادات».
١١. في «ب، ج، ش، ص» والمطبوع: - «كل».

فإن كانَ العِلْمُ بتفصيلها حينَ البلوى بها يَجِبُ كَجَمَلَتِهَا^١، فَهَلْ يَلْزَمُ مُكَلَّفَهَا أَنْ يُفَرِّدَ لِكُلِّ حُكْمٍ مُفَصَّلٍ نِيَّةً^٢ تَخْصُهُ^٣ فِي حَالِ فِعْلِهِ، كَغَسَلِ الْوَجْهِ، وَ مَسْحِ الرَّأْسِ، وَ الرُّكُوعِ، وَ السُّجُودِ، وَ الطُّوَافِ، وَ السَّعْيِ، وَ أَمْثَالِ ذَلِكَ؟ أَمْ يُجْزِيهِ تَعْيِينُ ذَلِكَ حِينَ الْقَصْدِ إِلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ الَّتِي هَذِهِ الْأَحْكَامُ مِنْ تَفْصِيلِهِ^٤، وَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْرِيرِ النِّيَّةِ لِكُلِّ وَاجِبٍ وَ نَدْبٍ فِي حَالِ فِعْلِهِ؟ أَمْ لَا يَلْزَمُهُ^٥ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يَعْزِمَ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ لَوْ جُوبِهَا فِي حَالِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْطُرَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ تَفْصِيلِ ذَلِكَ^٦؟

وَ إِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِتَفْصِيلِ أَحْكَامِ الْعِبَادَةِ وَ شُرُوطِهَا وَ أَعْمَالِهَا وَ تَرْكِهَا وَاجِبًا، فَمَا حُكْمُ مَا مَضَى مَعَ الْجَهْلِ بِذَلِكَ مِنَ الْعِبَادَاتِ، أَيْ يَجِبُ^٧ قِضَاؤُهُ أَمْ لَا؟

[جَوَابُ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمُتَعَلِّقَتَيْنِ أَيْضًا بِالنِّيَّاتِ]

الجواب - و بالله التوفيق -^٨:

[حُكْمُ الْمُخَلِّ بِالنِّيَّةِ فِي الْعِبَادَةِ]

[أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى^٩]: إِعْلَمُ أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا وَجَبَتْ بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، وَ كَانَتْ النِّيَّةُ شَرْطًا فِي صِحَّتِهَا، فَكُلُّ مُخَاطَبٍ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخَاطَبًا بِالنِّيَّةِ الَّتِي

١. فِي «ج»: «بِحِينِهَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «كَجَمَلَتِهَا».

٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «بَيْنَهُ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ: «بِنِيَّةٍ».

٣. فِي «ج»: «بِحَصَّتِهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «بِخَصِّهِ». ٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَفْصِيلِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَلْزَمُ». ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَلِكَ».

٧. فِي «ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَجِبُ» بِدُونِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ.

٨. فِي «أ، ب، ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٩. وَ هِيَ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ مِنَ الْمَسْأَلَاتِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى:

هي شرط في صحتها.

فإذا أوقعها بغير نية، فالإعادة واجبة عليه؛ لأنه قد أخل بشرط صحتها. فإن فرضنا أنه جهل وجوب هذه النية عليه، فأوقعها عاريةً منها، ثم علم بعد ذلك وجوبها، فالصحيح أنه إن كان جهل وجوب هذه النية عليه في حال يصح فيها منه العلم بوجوبها، وإنما جهلها تفریطاً وإهمالاً، فالقضاء واجب عليه لا محالة. وإن كان لما جهل وجوبها غير متمكّن من العلم بوجوب هذه النية، فمن المحال أن يكون مكلفاً بالعبادة^٣ وهو غير متمكّن من العلم بوجوبها ووجوب ما يُتقَرَّر في صحتها إليه، ومن لم يتمكّن من العلم بوجوب الفعل وشرائطه فهو غير مكلف به^٥. فهذا لا يجب عليه الإعادة؛ لأن هذه العبادة في الوقت الذي فعلها عارية من النية لم تكن واجبة.

فأما الوجه الذي له وجبت^٦ العبادة، فإن أريد - مثلاً - كونها ظهراً أو عصراً، فلعمري إنه لا بُد من أن ينوي بأدائها كونها ظهراً أو عصراً.

وإن أريد بوجه الوجوب الوجه^٧ الذي منه كانت مصلحة، وداعية إلى فعل الواجب العقلي و صارفة عن القبح العقلي، فذلك مما لا يجب علمه على سبيل التفصيل، والعلم به على وجه الجملة كافٍ.

١. في «ج»: «وأنه». وفي المطبوع: «وإذا».

٢. في «ج» والمطبوع: «من».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «للعبادة». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لما يظهر من «ط».

٤. في المطبوع: «للعلم» بدل «من العلم».

٥. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «له». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخة «ط».

٦. في المطبوع: «وجب».

٧. في المطبوع: - «الوجه».

[حُكْمُ نِيَّةِ الْعِبَادَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى أفعالٍ كَثِيرَةٍ]

فَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ^١: فَإِنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ اشْتَمَلَتْ عَلَى أفعالٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ كَانَ لَهَا اسْمٌ تَعَرَّفَتْ^٢ بِهِ جُمْلَتُهَا - كَالطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْحَجِّ - فَلَا بُدَّ فِي كُلِّ مُكَلَّفٍ بِهَا^٣ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ وَجُوبِ مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنْهَا بِالْتَمْيِيزِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُوَ نَدْبٌ وَنَفْلٌ.

فَإِذَا نَوَى فِي ابْتِدَاءِ الدُّخُولِ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ - الَّتِي لَهَا أَعْضَاءٌ كَثِيرَةٌ - أَنْ يَفْعَلَهَا، وَنَوَى^٤ إِيقَاعَ مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنْهَا عَلَى جِهَةِ الْوَجُوبِ، وَإِيقَاعَ النَّدْبِ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، كَفَاهُ ذَلِكَ، وَ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى تَجْدِيدِ النِّيَّةِ عِنْدَ كُلِّ بَعْضٍ مِنْ أَعْضَائِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ.

مَثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَتَوَيَّ بِفِعْلِ الطَّهَارَةِ إِزَالََةَ الْحَدَثِ فِي ابْتِدَائِهَا، فَلَيْسَ يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُ هَذِهِ النِّيَّةِ عِنْدَ تَطْهِيرِ كُلِّ عَضْوٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا نَوَى عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ إِيقَاعَ^٥ الْوَاجِبِ مِنْهَا وَاجِباً وَ النَّدْبِ نَدْباً، لَمْ يَحْتَجِ إِلَى تَجْدِيدِ النِّيَّةِ عِنْدَ كُلِّ فِعْلٍ^٦ مِنْ أفعالِهَا، كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَغَيْرِهِمَا. وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُقْنَعَةٌ.

١. وَ هِيَ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ مِنَ الْمَسْأَلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى:

٢. فِي «أ، ج، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَتَعَرَّفُ».

٣. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَهَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ؛ طَبَقاً لِلنُّسخَةِ «س».

٤. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَنَوْع». وَ مَا أَثْبَتَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقاً لِلنُّسخَةِ «د».

٥. مِنْ قَوْلِهِ: «النَّدْبُ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج» وَ الْمَطْبُوعِ.

٦. فِي «ش، ص»: - «فَعَلَ».

المسألة السادسة عشرة

[نية النيابة في العبادات و ثوابها]

ما^١ صفة نية النائب عن غيره في حج أو جهاد، هل يعزم على أداء ذلك لوجوبه عليه، أم^٢ على مستنبيه؟^٣

فإن كان يفعل ذلك لوجوبه عليه، فلوجه غير صحيح؛ لأنه لم يجب عليه شيء، وإنما هو نائب^٤ في فعل واجب على غيره دونه. ثم كيف يكون نائباً عن غيره بفعل واجب عليه في نفسه؟

فإن فعله لوجوبه على غيره، فكيف يصح أن يعبد الله تعالى^٥ زيد عبادة واجبة جهة وجوبها مختص بعمرو؟ وكيف تبرأ^٦ ذمة عمرو مما وجب عليه بفعل زيد؟ وكيف يستحق الثواب عمرو عما وجب عليه بفعل زيد^٧ مع تقرر الحكم العقلي على^٨ خلافه، و ورود السمع بما يطابقه، من قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^٩، و ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^{١٠}، وأمثال ذلك؟

١. في المطبوع: «من».

٢. في المطبوع: «لا».

٣. في «ج»: «مشتبه». وفي المطبوع: «مشتبه».

٤. في «ج» و المطبوع: «ثابت».

٥. في «ش، ص» و المطبوع: - «تعالى».

٦. في المطبوع: «بيراً».

٧. في المطبوع: - «و كيف يستحق الثواب عمرو وما وجب عليه بفعل زيد».

٨. في المطبوع: - «على».

٩. النجم (٥٣): ٣٩.

١٠. الزلزلة (٩٩): ٧.

الجواب - وباللّهِ التوفيقُ - ١ :

إِعْلَمُ أَنَّ النَّائِبَ عَنِ ٢ غَيْرِهِ فِي الْحَجِّ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ ٣ نَيْتُهُ مُتَوَجِّهَةً ٤ إِلَى الْوَجْهِ
الَّذِي قَصَدَهُ بِالْحَجَّةِ، فَإِنْ حَاجَّهَا ٥ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ ٦ نَيْتُهُ ٧
مُنْصَرَفَةً إِلَى هَذَا الْوَجْهِ بَعَيْنِهِ، ٨ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ ٩ تَطَوُّعًا عَنْ غَيْرِهِ، نَوَى بِهَا
التَطَوُّعَ عَنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُسَمَّى مَنْ أَحْرَمَ عَنْهُ فِي تَلْبِيئِهِ ١٠ .

وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْحَجَّةُ بِوَاجِبَةٍ عَلَى الْمُسْتَنَابِ ١١، حَتَّى يُقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ ١٢ نَائِبًا

عَنْ غَيْرِهِ بِفِعْلٍ وَاجِبٍ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ؟

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ أَنَّهُ وَلِيُّ لَمِيَّتٍ ١٣ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَلَمْ ١٤ يَحِجَّ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ
يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ يَحِجَّ عَنْهُ، وَ يَنْوِي بِهَذِهِ الْحَجَّةِ آدَاءً ١٥ مَا كَانَ وَاجِبًا عَلَى

١. في المطبوع: - «و باللّهِ التوفيق».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «أن يكون».

٤. في المطبوع: «من جهة» بدل «متوجهة».

٥. في «ح» و المطبوع: «حجتها». و استظهر في هامش المطبوع: «حجته».

٦. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «أن يكون».

٧. في «ج»: «بنية». و في المطبوع: «بنية».

٨. في المطبوع: - «بعينه».

٩. في «أ» و المطبوع: «كان».

١٠. في المطبوع: «بيته».

١١. في «ج» و المطبوع: «المسببات».

١٢. في المطبوع: - «يكون». نعم، استظهر في هامشه إثباته.

١٣. في «أ»: «ميت». و في المطبوع: «الميت».

١٤. في «أ»: «و لم».

١٥. في «أ»: «إذا». و في المطبوع: - «آداء».

الميّت. فهذا الموضع الذي تتعيّن^١ فيه النيابة يكون الحجّ واجباً على النائب، و
ينوي بالحجّة إيقاعها عن الميّت وإسقاط حقّ النيابة عن ذمّته.
و الواجب^٢ على زيد و إن لم تكن^٣ جهة وجوبه مختصة بعمرو، فإنه غير
ممتنع أن يجب على زيد ما تكون^٤ جهة وجوبه^٥ لها تعلق بعمرو.
فكأنه قيل لهذا الولي: «يجب عليك إذا مات من أنت وليه^٦ و عليه^٧ حجّة، أن
تُحجّ أنت عنه» فجهة الوجوب مختصة بالنائب، و لها تعلق بالميّت، من حيث كان
تفريطه في الحجّ^٨ سبباً لوجوب النيابة^٩ على وليه.
فأمّا ثواب هذه الحجّة؛ فإن كان الميّت وصّى بها و أمر بأن يحجّ عنه، كان الثواب
مقسماً^{١٠} بينه و بين النائب عنه^{١١}؛ و إن لم يكن كذلك، فالثواب ينقرد به الفاعل.
فلم نخرج^{١٢} بهذا التفصيل من الحكم العقليّ، و لا من ظاهر قوله: «و أن ليس
للإنسان إلا ما سعى»^{١٣}.

١. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «يتعيّن». ٢. في «أ، ج» و المطبوع: «فالواجب».

٣. في «ج» و المطبوع: «لم يكن». ٤. في «أ»: «كان». و في «ش، ص»: «يكون».

٥. من قوله: «مختصة بعمرو» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٦. في «ج»: «مراتب»، و في المطبوع: «موليك»، كلاهما بدل «من أنت وليه».

٧. في «ج»: «وليّه». و في المطبوع: «وله».

٨. في «ب»: «بالحجّ» بدل «في الحجّ».

٩. في «ج»: «شيئاً بوجود النيابة». و في المطبوع: «شيئاً بوجود الثابتة»، كلاهما بدل «سبباً
لوجوب النيابة».

١٠. في المطبوع: «مقسماً».

١١. في المطبوع: «- عنه».

١٢. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «فلم يخرج».

١٣. النجم (٥٣): ٣٩.

المسألة السابعة عشرة^١

[حُكْمُ الْمَاءِ النَجِيسِ يُتَمَّمُ كُرّاً]

إذا كان المذهبُ مُسْتَقِرّاً بأن ما بَلَغَ مِنَ الْمِيَاهِ الْمَحْصُورَةِ كُرّاً لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ أَحَدٌ أَوْصَافَهُ؛ فَمَا الْقَوْلُ فِي مَاءَيْنِ نَجِسَيْنِ غَيْرِ مُتَغَيِّرَيْنِ يَنْقُصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْكُرِّ، خُلِطَا فَبَلَّغَا كُرّاً فَمَا زَادَ، أَمْ هُمَا نَجِسَانٍ بَعْدَ الْخَلْطِ أَمْ طَاهِرَانِ؟

فإن قُلتُم بَطَهَارَتِهِمَا^٢، فَمِنْ أَيْنَ صَارَ الْخَلْطُ مُؤَثِّراً لَطَهَارَةِ^٣؟
وإن قُلتُم بِنَجَاسَتِهِمَا، خَالَفتُم قَوْلَكُمْ بَطَهَارَةَ مَا بَلَغَ الْكُرُّ مَعَ عَدَمِ التَّغْيِيرِ.
الجوابُ - و بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٤:

إِعْلَمُ أَنَّ الصَّحِيحَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ يَكُونُ طَاهِراً بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ إِذَا كَانَ يَبْلُغُ كُرّاً؛ لِأَنَّ بُلُوغَ الْمَاءِ عِنْدَنَا هَذَا الْمَبْلَغَ مُزِيلٌ لِحُكْمِ النِّجَاسَةِ الَّتِي تَكُونُ فِيهِ، وَهُوَ مُسْتَهْلِكٌ بِكَثْرَتِهِ^٥ لَهَا، فَكَأَنَّهَا بِحُكْمِ الشَّرْعِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ، إِلَّا أَنْ تَوَثَّرَ فِي صِفَاتِ الْمَاءِ.

١. في «ص» و المطبوع: «السابعة عشر».

٢. في «أ»: «بطاهرتيهما».

٣. في «أ» و المطبوع: «للطهارة». و في «ب»: «بالطهارة». و في «ش، ص»: «لطهارة».

٤. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٥. في المطبوع: «مكسر».

وإذا كان الماء بكثرتيه^١ وبلوغه إلى هذا الحدّ مُستهلكاً النجاسة^٢ الحاصلة فيه، فلا فرق بين وقوعها فيه^٣ بعد تكامل كونه كُراً و بين حصولها في بعضه قبل التكامل؛ لأنّ على الوجهين معاً النجاسة في ماء كثير، فيجب أن لا يكون لها تأثير فيه مع عدم^٥ تغيير الصفات.

والذي يبيّن أنّ الأمر على ما أفتيينا به: أنا لو صادفنا كُراً من ماء فيه نجاسة لم تُغيّر شيئاً من أوصافه، لكننا - بلا خلاف بين أصحابنا - نحكم بطهارته، و تُجيز التوضؤ به، و نحن لا نعلم هل هذه النجاسة التي شاهدناها وقعت فيه قبل تكامل كونه كُراً، أو بعد تكامله؟

ولو كان بين وقوعها فيه قبل التكامل و بين وقوعها بعد التكامل فرق، لوجب التوقّف عن استعمال كل ما نجد^٦ فيه نجاسة لم تُغيّر أوصافه، وإن كان كثيراً؛ لأننا لا ندرى كيف كان^٧ حصول هذه النجاسة فيه؛ فلما لم يكن بذلك اعتبار، دلّ على أنّ الأمر على ما ذكرناه.

١. في المطبوع: «يكسّر به» بدل «وإذا كان الماء بكثرتيه».

٢. في «أ» و المطبوع: «للنجاسة».

٣. في المطبوع: - «فيه». و في «ش، ص»: - «فلا فرق بين وقوعها فيه».

٤. في المطبوع: - «لا».

٥. في المطبوع: - «عدم».

٦. في «ج»: «يجد». و في المطبوع: «توجد».

٧. في «ب، ش، ص»: - «كان».

المسألة الثامنة عشرة^١

[سجدة قراءة العزائم في الصلاة تجب بعد الفراغ من الصلاة]

ما القول فيمن سها أو قصد، فقرأ في بعض فرائضه سورة من عزائم السجود، فلم يذكر حتى لفظ بالآية التي يجب لها السجود، أ يسجد أم لا؟
فإن قلت: يسجد؛ أو جتم إفساد صلاة كان يجب عليه^٢ المضي فيها، بزيادة فيها سجدة ليست منها.

و إن قلت: لا يسجد؛ أبحتم الإخلال بالواجب عليه في السجود.
و هذان أمران لا يمكن الجمع بينهما؛ أبينوا^٣ عما يصح الإخلال به منهما.
الجواب - و بالله التوفيق -^٤:

إعلم أن ذلك إذا اتفق من غير قصد إليه، فالأولى أن يتوقف عن السجود
و يمضي في صلاته، فإذا سلم سجد حينئذ؛ فتأخيره السجود - و إن وجب
على الفور - أهون على كل حال من^٥ قطع^٦ صلاة قد بدأ بها و تعين^٧

١. في «ج، ص» و المطبوع: «الثامنة عشر».

٢. في المطبوع: - «عليه».

٣. في «أ، ب»: «أنبتوا». و في «ج» الكلمة غير منقوطة. و في المطبوع: «سواء».

٤. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «في». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«د، ط».

٦. في المطبوع: «دفع».

٧. في المطبوع: «و يعين».

عليه الاستمرارُ عليها إلى حين الفراغِ منها.
و ليس وجوبُ هذا السجودِ جارٍ مجرى وجوبِ المُضيِّ في الصلاة؛ لأنَّ
الشافعيَّ يذهبُ إلى أنَّ سُجودَ القرآنِ لا يَجِبُ على كُلِّ حالٍ من الأحوالِ، في صلاةٍ
ولا غيرها؛ و وجوبُ المُضيِّ في صَلَاتِهِ لا خِلافَ فيه.

[فِصْلٌ يُتَضَمَّنُ مَسْأَلَتَيْنِ]

[تَتَعَلَّقُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ]

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ وَالعِشْرُونَ^١

[المَسْأَلَةُ الْأُولَى^٢:] إِذَا كَانَ إِجْمَاعُنَا^٣ مُسْتَقْرَأً بِوَجوبِ تَقْدِيمِ الْفَائِتِ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَاضِرِ مِنْهَا إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتِهِ مَقْدَارٌ فَعِلَهُ، فَمَا الْقَوْلُ فِيمَنْ صَلَّى فَرَضاً حَاضِراً فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ أَوْ ثَانِيهِ^٤، وَ عَلَيْهِ فَائِتٌ، أَمْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ^٥ مَعَ كَوْنِهِ مُرْتَكِباً لِلنَّهْيِ، أَمْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ؟
فَإِنْ كَانَ مُجْزِياً، فَمَا فَائِدَةُ قَوْلِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ»^٦؟ وَ
كَيْفَ تَكُونُ^٧ مُجْزِيَةً^٨، مَعَ كَوْنِهِ مُرْتَكِباً لِلنَّهْيِ بِفِعْلِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا قَبْلَ الْقَضَاءِ؟

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَ» بَدَلَ «المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ وَالعِشْرُونَ».

٢. وَ هِيَ الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ عَشْرَةَ مِنْ الْمَسْأَلِ الرَّسِيَّةِ الْأُولَى.

٣. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِجْمَاعاً».

٤. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «الصَّلَاة».

٥. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «إِلَى» بَدَلَ «مِنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ مُوَافَقَةً لِلْمَطْبُوعِ وَ لِنسخةِ «م».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «ثَابِتَةٌ» وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ زِيَادَةَ «أَوْ ثَابِتَةٌ».

٧. فِي «ج، ش»: «ذَلِكَ».

٨. رِسَالَةٌ عَدَمِ سَهْوِ النَّبِيِّ، ص ٢٨؛ الْمَبْسُوطُ، ج ١، ص ١٢٧؛ الْخِلَافُ، ج ١، ص ٣٨٦.

٩. فِي «أ، ح» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَكُونُ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُجْزِياً».

وإن كانت غير مُجزية، فكيف حُكِمَ بفسادها، وقد أوقعها مُكلّفها^١ بنيتها
المخصوصة، وأتى بجميع أحكامها وشروطها في وقت^٢ يصحُّ فعلها فيه
بإجماع^٣؟ بإعادتها بعد فعلها على هذا الوجه يحتاج إلى دليل، ولا أعلم دليلاً.
[المسألة الثانية: ^٤] وما حُكِمَ من عليه صلوات كثيرة، لا يُمكنه قضاؤها إلا في
زمانٍ طويل؛ أيسْتَعْل^٥ بقضائها جميع زمانه إلا^٦ آخر وقت الفريضة الحاضرة؟
فذلك يقطعُه عن^٧ التعيُّش وسدِّ الخَلَّةِ، ويمَنَعُه من النوم وغيره.
وإن كان مباحاً له التشاغُل بسدِّ الخَلَّةِ وحفظ الحياة بالراحة بالنوم مع تعلق
فرض القضاء بدميته، فهل مباح^٨ له ما خرَجَ عن ذلك وزاد عليه ما هو مُستغنٍ عنه
في الحال؟ أم لا يجوزُ التشاغُل بما زاد على ما يحفظُ به حياته وحياة^٩ من يجبُ
عليه القيامُ به من لباسٍ وغذاءٍ؟
وما حُكِمَ فرض يومه وليلته^{١٠} في زمانٍ إباحة التعيُّش^{١١} والنوم؛ يُقدِّمه في
أول وقتِه مع ما عليه من الفوائتِ؟ أم يؤخِّره إلى آخر^{١٢} وقتِه^{١٣}، وإن كان مُتَشَاغِلاً
عنه بالتكسُّب؟

١. في المطبوع: «مُكلِّفاً».
٢. في «أ، ج» والمطبوع: «+ لا».
٣. في المطبوع: - «بإجماع».
٤. وهي المسألة العشرون من المسائل الرسيّة الأولى.
٥. في المطبوع: «أينقل». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.
٦. في المطبوع: «بجميع زمانه إلى».
٧. في المطبوع: «من».
٨. في المطبوع: - «مباح».
٩. في المطبوع: «وجوه» بدل «وحياة». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.
١٠. أي صلواته المفروضة.
١١. في المطبوع: «التعلق».
١٢. في «ج» والمطبوع: - «آخر».
١٣. في «أ»: «الوقت».

و هل يجوزُ لِمَن عليه فرائضُ فائتةً^١ غيرُ الصلاةِ أن يبتدئَ^٢ ما خوطبَ به من جنسِها؟ أم حُكْمُ سائرِ الفرائضِ حُكْمُ الصلاةِ في وجوبِ التقديمِ على الحاضرِ؟

[جوابُ المسألتينِ المتعلقتينِ بقضاءِ الصلواتِ الفائتةِ]

[عدمِ إجزاءِ أداءِ الصلاةِ مع تذكُرِ الفائتةِ]

الجوابُ [عن المسألةِ الأولى^٣] - و باللهِ التوفيقُ^٤ - : إعلمُ أن مَن صَلَّى فَرَضاً حاضراً الوقتِ في أوَّلِ وقتِهِ، أو قَبْلَ تَضْيِيقِ وقتِ أدائه، و عليه فَرِيضَةٌ صلاةً فائتةً، يَجِبُ أن يَكُونَ ما فَعَلَهُ غيرَ مُجْزِ عنه، و أن يَجِبَ عليه إعادةُ تلكِ الصلاةِ في آخِرِ وقتِها؛ لأنَّهُ مِنْهَيٌّ عن هذهِ الصلاةِ، و النهيُ يَقْتَضِي الفَسَادَ^٥ و عَدَمَ الإجزاءِ. و لأنَّ هذهِ الصلاةَ مفعولةً في غيرِ وقتِها المشروعِ لها^٦؛ لأنَّهُ إذا ذَكَرَ أن عليه فَرِيضَةٌ فائتةً، فَقَدْ تَعَيَّنَ عليه بالذِّكْرِ أداءُ تلكِ الفائتةِ في ذلكِ الوقتِ بعينِهِ؛ فإذا صَلَّى في هذا الوقتِ غيرَ هذهِ الصلاةِ، كانَ مُصَلِّياً في غيرِ وقتِها المشروعِ لها، فَتَجِبُ^٧ عليه^٨ الإعادةُ لا مَحَالَةَ.

و أمَّا ما مضى في الكلامِ من القولِ بأنَّ وجوبَ الإعادةِ يَحْتَاجُ إلى دليلٍ؛ فَقَدْ

١. في المطبوع: - «فائتة».

٢. في المطبوع: «يسدى». و استظهر في هامشه: «يؤدى».

٣. و هي التاسعة عشرة من المسائل الرشيّة الأولى.

٤. في المطبوع: - «و باللهِ التوفيق».

٥. في «ج»: «الصلاة الفساد». و في المطبوع: «فساد الصلاة»، كلاهما بدل «الفساد».

٦. في المطبوع: «له».

٧. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «فيجب».

٨. في المطبوع: - «عليه».

ذَكَرْنَا الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ أَوْقَعَ هَذِهِ الصَّلَاةَ عَلَى جَمِيعِ شَرَايِطِهَا الْمَشْرُوعَةِ وَفِي ١ وَقْتٍ يَصِحُّ فِعْلُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ هَذِهِ الصَّلَاةِ مَعَ ذِكْرِ الْفَائِتَةِ أَنْ تُؤَدَّى ٢ بَعْدَ قَضَاءِ الْفَائِتَةِ ٣، فَالْوَقْتُ الَّذِي أَذَاهَا فِيهِ وَقْتُ لَمْ يُضْرَبْ لَهَا الْآنَ ٤، وَ إِنْ كَانَ ٥ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَقْتُهَا لَوْ لَمْ يَذْكَرِ الْفَائِتَةَ.

و هَذَا مِمَّا لَا شُبُهَةَ فِيهِ لِلْمُتَأَمِّلِ.

[حَكْمٌ مِنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ فَائِتَةٌ كَثِيرَةٌ]

فَأَمَّا ٦ [جواب] الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ ٧: فَالْوَجِبُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ لَا يُمَكِّنُهُ قَضَاؤُهَا إِلَّا فِي زَمَانٍ طَوِيلٍ أَنْ يَقْضِيَهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ، إِلَّا فِي وَقْتِ فَرِيضَةٍ حَاضِرَةٍ يَخَافُ فَوْتَهَا مَتَى ٨ تَشَاغَلَ ٩ بِالْقَضَاءِ، فَيُقَدِّمُ أَدَاءَ الْحَاضِرَةِ ١٠ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى التَّشَاغُلِ بِالْقَضَاءِ.

فَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى تَعْيِيشٍ يَسُدُّ بِهِ جَوْعَتَهُ وَ مَا لَا يُمَكِّنُهُ ١١ دَفَعَهُ مِنْ حَلَّتِهِ، كَانَ

١. في المطبوع: «في» بدون واو العطف.

٢. في «ج، ش» و المطبوع: «أن يؤدى».

٣. في المطبوع: «الفائت». و في «ص»: - «أن تؤدى بعد قضاء الفائتة».

٤. في المطبوع: «لأنه» بدل «الآن».

٥. في «ش»: «و أمّا كان» بدل «و إن كان». و في «ص»: «و أمّا ما كان» بدلها. و في المطبوع: - «و إن كان».

٦. في المطبوع: «و أمّا».

٧. وهي العشرون من المسائل الرسيّة الأولى:

٨. في «ج» و المطبوع: «مع».

٩. في «أ»: «يشاغل». و في المطبوع: «تشاغله».

١٠. أي يؤدىها في آخر وقتها، فهو وقت خوف الفوت. و سوف يصرّح بذلك بعد قليل.

١١. في المطبوع: «لا يمكن».

ذكَ الزمانُ الذي يتشاعَلُ فيه بالتعِيشِ مُستثنى من أوقاتِ القِضاءِ^١؛ كما استثنينا^٢ منها زمانَ الصلاةِ الحاضرةِ. ولا يجوزُ له الزيادةُ على مقدارِ الزمانِ الذي لا بُدَّ منه في طلبِ ما يُمسِكُ^٣ الرَّمَقَ.

وإنما أبحنا له العُدولَ عن القِضاءِ الواجبِ لضرورةِ التعِيشِ، فيجبُ أن يكونَ ما زادَ عليها غيرَ^٤ مُباحٍ.

و حُكْمُ مَنْ عليه فَرَضٌ نفقَةٍ في وجوبِ تحصيلِها كحُكْمِ نفقتهِ في نفسه. فأما^٥ فَرَضُ يَوْمِهِ و لَيْلَتِهِ في زمانِ التعِيشِ، فلا يجوزُ أن يَفْعَلَ إلا في آخرِ الوقتِ، كما قلنا من قَبْلُ^٦؛ فإنَّ الوجهَ في ذلكِ لا يَتَغَيَّرُ بإباحةِ التعِيشِ.

فأما^٧ النومُ، فيجري ما يُمسِكُ الحِياةَ منه - في وجوبِ التشاعُلِ به - مَجْرَى ما يُمسِكُ الحِياةَ مِنَ الغِذاءِ و تحصيلِهِ.

و أما الفرائضُ الفائتةُ غيرُ الصلاةِ، فليست جاريةً مَجْرَى الفائتِ مِنَ الصلاةِ في تَعْيِينِ^٨ وقتِ القِضاءِ.

ألا تَرى أَنَّ مَنْ فاتَهُ صِيامُ أَيامٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضانَ، فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ في تَقْدِيمِ القِضاءِ و تَأخِيرِهِ إلى أن يَخافَ هُجُومَ شَهْرِ رَمَضانَ الثاني، فيَتَضَيَّقُ^٩ عليه حينئذٍ القِضاءُ؟

١. في المطبوع: «الصلاة».

٢. في المطبوع: «به».

٣. في المطبوع: - «غير». نعم، استظهر في هامشه وجود «لا» قبل الفعل «يكون».

٤. في المطبوع: «و أما».

٥. في المطبوع: - «من قبل».

٦. في المطبوع: «و أما».

٧. في «ش، ص»: «بعض» بدل «تعيين».

٨. في «ح»: «فتضيق». و في «ش، ص»: «فيضيَّق».

وَيَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ صِيَامُ أَيَّامٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَنْ يَصُومَ نَذْرًا عَلَيْهِ، أَوْ يَصُومَ عَنْ
كَفَّارَةٍ لَزِمَتْهُ. وَ لَوْ صَامَ نَفْلًا أَيْضًا لَجَازَ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا.
وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصَّلَاةُ الْفَائِتَةُ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الذِّكْرِ يَتَعَيَّنُ فِي فِعْلِهَا، بِشَرَطِ أَنْ لَا
يَقْتَضِي فَوْتَ صَلَاةٍ حَاضِرٍ وَقْتَهَا.

المسألة الحادية والعشرون

إثبات حُجِّيَّة إجماع الطائفة

إذا كَانَ طريقُ مُعْظَمِ الأحكامِ الشرعيَّةِ إجماعَ علماءِ الفرقةِ المُحَقِّقَةِ؛ لكَوْنِ الإمامِ المعصومِ - الذي لا يَجُوزُ عليه الخَطُّ - أَحَدًا^١ مِنْ علمائِهِمْ، دُونَ عَامَتِهِمْ وَعِلْمَاءِ غَيْرِهِمْ. وَكَانَ الْعِلْمَاءُ مِنْ هَذِهِ الْفِرْقَةِ مَحْصُورِينَ؛ بِدَلِيلِ عَدَمِ التَّجْوِيزِ لَوْجُودِ عَالِمٍ مِنْهُمْ تُعْرَفُ فُتْيَاهُ^٢، مَعَ تَعَدُّرِ مَعْرِفَتِهِ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ.

ووجوبُ هذه القضيةِ يوجبُ أَحَدًا مِنْ أُمُورٍ، كُلُّهَا لا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِهِ: إِمَّا كَوْنُ فُتْيَا الْإِمَامِ الْغَائِبِ - الْمُرْتَفِعَةِ مَعْرِفَتُهُ بِعَيْنِهِ - خَارِجَةً عَنِ إِجْمَاعِ عِلْمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ؛ وَهَذَا يَمْنَعُ مِنَ الثَّقَةِ بِإِجْمَاعِهِمْ.

أَوْ كَوْنُ فُتْيَاهُ دَاخِلَةً فِيهِمْ؛ فَهَذَا يوجبُ تَعَيُّنَهُ وَتَمَيُّزَ فُتْيَاهُ، وَهَذَا مُتَعَدِّرٌ الْآنَ مَعَ غَيْبَتِهِ.

أَوْ حُصُولُ فُتْيَاهُ فِي جُمْلَةِ فُتْيَاهُمْ، مَعَ تَعَدُّرِ مَعْرِفَةِ شَخِصِهِ، فَهَذَا يُوْدِي إِلَى تَجْوِيزِ عِدَّةِ عِلْمَاءٍ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِتَمَيُّزِهِمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِي فُتْيَا الْإِمَامِ، وَهُوَ سَيِّدُ الْعِلْمَاءِ وَرَئِيسُ الْمِلَّةِ، أَنْ تَعَدَّرَ مَعْرِفَتُهُ^٣ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ - مَعَ حُصُولِهَا

١. في المطبوع: «واحدًا».

٢. في «أ، ب، ش، ص»: - «تعرف فتياه». وفي المطبوع: «يعرف فتياه».

٣. في «أ، ج، ش، ص»: «يتعدَّر معرفته». وفي المطبوع: «يتعدَّر معرفتها».

في جُملة فُتيا شيعته - فذلك في علماء شيعته أجوز. و ذلك يَمنعُ مِنَ القطعِ عَلَى
حُصولِ إجماعهم عَلَى الحُكمِ الواحدِ.

أو يُقالُ: إنَّ^١ إمساكَه عن التَّكبيرِ دَلالةٌ عَلَى رِضاها بِالفُتيا.

فهذه طَريقةُ المُتقدِّمينَ مِن شُيوخنا، و قد رَغَبنا عنها، و صرَّحنا بِخِلافِها؛ لأنَّ
فيها الاعترافُ بأنَّ «الإمساكُ يَدُلُّ عَلَى الرضا» مع احتمالِه لِغيرِه؛ مِنَ الخَوْفِ
المعلومِ حُصولُه لِلغائبِ.

الجوابُ - و بِاللَّهِ التوفيقُ -^٢:

إِعلمُ أَنَّ قولَ إمامِ الزمانِ و فُتياه في كُلِّ^٣ حادثَةٍ مِنَ الشرائعِ لا بُدَّ أن يَكُونا^٤ في
جُملةِ أقوالِ علماءِ الفِرقةِ الإماميةِ.

و لَيْسَ كُلُّ عالِمٍ مِنَ علماءِ الفِرقةِ^٥ الإماميةِ يُعلمُ^٦ بِعَيْنِهِ و اسمِهِ و نَسَبِهِ عَلَى
سَبيلِ التَّمييزِ، و^٧ إنَّما يُعلمُ^٨ عَلَى سَبيلِ التَّفصيلِ بِالْعَيْنِ و الإِسْمِ و النَّسَبِ مِنَ
علماءِ هذه^٩ الطائفةِ مَن اشتهَرَ^{١٠} بِاشتِهارِ كُتُبِهِ و تصنيفاتِهِ^{١١} و رئاستِهِ و أحوالِ له

١. في المطبوع: + «في».

٢. في المطبوع: - «و بِاللَّهِ التوفيق».

٣. في المطبوع: + «واقعة و».

٤. في «أ» و المطبوع: «أن يكون».

٥. في المطبوع: - «الفرقة».

٦. في «أ»: «يعلمها». و في «ب، ش، ص»: «يعلمه». و في المطبوع: «نعلمه».

٧. في المطبوع: + «أنه».

٨. في «ج»: - «يعلم». و في المطبوع: «نعلمه».

٩. في «ش، ص»: - «هذه».

١٠. في المطبوع: + «منهم».

١١. في المطبوع: «ومصنفاته».

مخصوصية؛ وإلا فمن نَعَلَّمَهُ على سَبِيلِ الجُمْلَةِ - وإن لم نَعَلَّمَهُ على سَبِيلِ التفصيلِ والتعيين^١ - أَكْثَرُ مِمَّنْ^٢ عَرَفناه بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ. وَمن هذا الذي يَدْعِي مَعْرِفَةَ كُلِّ عَالِمٍ من علماء كُلِّ فِرْقَةٍ من فِرَقِ المُسْلِمِينَ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ في كُلِّ زَمَانٍ وَعلى كُلِّ حَالٍ؟

فَعَلَى هذا الذي قَرَرنا، لا يَجِبُ القَطْعُ على أن من لم نَعْرِفْهُ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ من علماء الإمامية، يَجِبُ نَفْيُهُ وَالقَطْعُ على فَقْدِهِ.

وَلَيْسَ إذا كُنَّا لا نَعَلِّمُ عَيْنَ كُلِّ عَالِمٍ من الإمامية وَاسْمَهُ وَنَسَبَهُ، وَجَبَ أن لا نَكُونُ عَالِمِينَ على الجُمْلَةِ بِمَذْهَبِهِ، وَأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَنْ عَرَفْنَا عَيْنَهُ وَاسْمَهُ وَنَسَبَهُ؛ لأنَّ العِلْمَ بأقوالِ الفِرْقِ وَمذاهبها يُعَلِّمُ ضَرُورَةً على سَبِيلِ الجُمْلَةِ؛ إمَّا باللقيا أو بالمشافهة^٤ أو بالأخبار المتواترة، وَإن لم يَفْتَقِرْ هذا العِلْمُ إلى تمييز^٥ الأشخاص وَتعيينهم^٦ وَتسميتهم؛ لأننا نَعَلِّمُ ضَرُورَةً أن كُلَّ عَالِمٍ من علماء الإمامية يَذْهَبُ إلى أن الإمامَ يَجِبُ أن يَكُونَ معصوماً منصوفاً عليه، وَإن لم نَعَلِّمُ^٧ كُلَّ قائلٍ بذلك وَذاهبٍ إليه بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ وَنَسَبِهِ.

وَهكذا القول^٨ في العِلْمِ بإجماعِ علماء كُلِّ فِرْقَةٍ من فِرَقِ المُسْلِمِينَ، أن الجُمْلَةَ

١. في المطبوع: - «والتعيين».

٢. في «أ، ش، ص»: «مما».

٣. في المطبوع: + «علماء».

٤. في المطبوع: «والمشافهة» بدل «أو بالمشافهة».

٥. في «أ، ج، ش، ص»: «تمييز».

٦. في «أ»: «ويعينهم». وَفي المطبوع: «ويعينهم».

٧. في «ج»: «لم تعلم». وَفي غير «ش، ص» وَالمطبوع: «لم يعلم».

٨. في المطبوع: «نقول».

فيه مُتميِّزةٌ مِنَ التفصيلِ، و لَيْسَ العِلْمُ بِالْجُمْلَةِ مُفْتَقِراً إِلَى العِلْمِ بِالتفصيلِ.
و قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا إِمَامِيٍّ لَقِينَاهُ وَ عَاصِرِنَاهُ وَ شَاهِدِنَاهُ إِلَّا وَ هُوَ عِنْدَ المُنَاطَرَةِ وَ
المُبَاحَثَةِ يُفْتِي بِمَثَلِ مَا أَجْمَعَ عِلْمَاؤُنَا عَلَيْهِ^٢؛ وَ سِوَاءَ^٣ عَرَفْنَاهُ بِنَسَبِهِ وَ بِلَدَّتِهِ، أَوْ لَمْ
نَعْرِفْهُ بِهِمَا.

وَ كذَلِكَ كُلُّ إِمَامِيٍّ خُبِرْنَا عَنْهُ - فِي شَرْقٍ وَ غَرْبٍ، وَ سَهْلٍ وَ جَبَلٍ؛ عَرَفْنَاهُ بِنَسَبِهِ
وَ اسْمِهِ أَوْ لَمْ نَعْرِفْهُ - قَدْ عَرَفْنَا - بِالْأَخْبَارِ المُتَوَاتِرَةِ الشائِعَةِ الذائِعَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ
إِسْنَادُهَا إِلَى جَمَاعَةٍ بِأَعْيَانِهِمْ؛ لظُهُورِهَا وَ انْتِشَارِهَا - أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ قَانِلُونَ بِهَذِهِ
المَذَاهِبِ المَعْرُوفَةِ المَأْلُوفَةِ، حَتَّى إِنْ مَنْ خَالَفَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الفُرُوعِ عُرِفَ
خِلَافَهُ، وَ ضُبِطَ، وَ مُيِّزَ عَنْ غَيْرِهِ.

وَ قَدْ اسْتَقْصَيْنَا هَذَا الكَلَامَ فِي «جَوَابِ المَسَائِلِ التَّبَانِيَاتِ»، وَ انْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَى أَعْدِ
الغَايَاتِ.^٤

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: فَلَعَلَّ الإِمَامَ، لِأَنَّكُمْ لَا تَعْرِفُونَهُ بِعَيْنِهِ، يُخَالِفُ عِلْمَاءَ الإِمَامِيَّةِ فِيمَا
اتَّفَقُوا عَلَيْهِ.

قُلْنَا: لَوْ خَالَفَهُمْ لَمَا عَلِمْنَا ضَرُورَةَ اتِّفَاقِ عِلْمَاءِ الإِمَامِيَّةِ - الَّذِينَ هُوَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ -
عَلَى هَذِهِ المَذَاهِبِ المَخْصُوصَةِ؛ وَ هَلَّ الإِمَامُ إِلَّا أَحَدٌ مِنْ عِلْمَاءِ الإِمَامِيَّةِ، وَ كَوَاحِدٍ مِنَ
العِلْمَاءِ^٥ الَّذِينَ لَا نَعْرِفُهُمْ بِنَسَبٍ وَ لَا اسْمٍ؟

١. فِي «أ»: «لَيْسَ بِإِمَامِيٍّ» بَدَلَ «لَا إِمَامِيٍّ».

٢. فِي المَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ عِلْمَاؤُنَا» بَدَلَ «عِلْمَاؤُنَا عَلَيْهِ».

٣. فِي المَطْبُوعِ: «سِوَاءَ» بِدُونِ وَאו العَطْفِ.

٤. رَاجِعْ: بَحْثُ الإِجْمَاعِ مِنَ الفِصْلِ الأوَّلِ مِنَ المَسَائِلِ التَّبَانِيَاتِ.

٥. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «+ الإِمَامِيَّة».

و نَحْنُ إِذَا ادَّعَيْنَا إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ أَوْ غَيْرَهَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ، فَمَا نُحْصِ بِهَذِهِ الدَّعْوَى مَنْ عَرَفَنَاهُ بِاسْمِهِ وَ نَسَبِهِ دُونَ مَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ؛ بَلِ الْعِلْمُ بِالِاتِّفَاقِ عَامٌّ لِمَنْ عَرَفَنَاهُ مُفْضَلًا وَ لِمَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَ لَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ إِمَامُ الزَّمَانِ غَيْرَ مُتَمَيِّزِ الشَّخْصِ وَ لَا مَعْرُوفِ الْعَيْنِ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْرُوفَ الْمَذْهَبِ مُتَمَيِّزَ الْمَقَالَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ أَوْ عُلَمَاءِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْفِرَقِ، فَإِنَّا لَا نَعْرِفُ^١ مَذْهَبَهُ، وَ لَا نَتَحَقَّقُ^٢ مَقَالَتَهُ؛ وَ هَذَا حَدٌّ لَا يَبْلُغُهُ مُتَأَمَّلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: أَمْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَةِ الْإِمَامِيَّةِ عَالِمٌ يُخَالِفُ هَذِهِ الطَّائِفَةَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، لَمْ^٣ يَنْتَهَ إِلَيْكُمْ خَبْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَا اشْتَهَرَ كَاشْتَهَارِ غَيْرِهِ، وَ لَا لَهُ تَصْنِيفَاتٌ سَارَتْ وَ انْتَشَرَتْ^٤؟

فَإِنْ أَجَزْتُمْ ذَلِكَ فَالْعَلَّ الْإِمَامَ هُوَ ذَلِكَ الْعَالِمُ^٥، وَ هَذَا يَقْتَضِي ارْتِفَاعَ الثِّقَةِ بِأَنَّ^٦ قَوْلَ إِمَامِ الزَّمَانِ دَاخِلٌ لَا مَحَالَةَ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ يُبْطِلُ مَا تَدَّعَوْهُ مِنْ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي إِجْمَاعِهِمْ.

وَ إِنْ مَنَعْتُمْ مِنْ كَوْنِ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ يَخْفَى خَبْرٌ خِلَافَهُ لَهُمْ فِي بَعْضِ الْمَذَاهِبِ، كَاتَبَرْتُمْ.

١. فِي «أ»: «لَا نَعْلَمُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ لَا نَحْقُقُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ لَمْ».

٤. فِي «ش، ص»: «وَ اشْتَهَرَتْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْقَائِلُ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَأَنَّ». نَعَمْ، اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ الْمَطْبُوعِ مَا أَثْبَتَاهُ.

قلنا: لا يجوز أن يكون في علماء الإمامية من يخالف أصحابه في مذهب من مذاهبهم، ويستمر ذلك و تمضي^١ عليه الدهور، فينطوي خبر خلافه؛ لأن العادات ما جرت بمثل ذلك، لأن ما دعا هذا العالم إلى الخلاف في ذلك المذهب يدعو إلى إعلانه وإظهاره؛ لئيبع فيه و يقتدى به في اعتقاده.

و ما هذه سبيله يجب بحكم العادة ظهوره و نقله و حصول العلم به، لا سيما مع استمراره و كور الدهور عليه.

و ما تجوز عالم يخفى خبر خلافه إلا كتجوز جماعة من العلماء يخالفون من عرفنا مذاهبه من العلماء - إما^٢ في أصول الدين، أو في^٣ فروع، أو في علم العربية و النحو، أو اللغة^٤ - فيخفى خلافهم و ينطوي أمرهم؛ و تجوز ذلك يؤدي من الجهالات إلى ما هو معروف مسطور.

على أن لإمام الزمان عليه السلام في هذا الباب مزية معلومة؛ فلو جاز هذا الذي سئلنا^٥ عنه في غيره، لم يجز مثله فيه؛ لأن الإمام قوله حجة، و الجماعة التي توافقه في مذهبه إنما كانت مُحقة لأجل موافقتها^٦، فلا بُد من أن يظهر ما يعتقده و يذهب إليه حتى يعرف^٧ من يوافقه ممن يخالفه. و ليس إظهاره لاعتقاده و تصريحه لمذهبه^٨

١. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «و يمضي».

٢. في المطبوع: - «إما».

٣. في «ش، ص» و المطبوع: - «في».

٤. في «أ» و المطبوع: «و اللغة».

٥. في «أ» الكلمة غير واضحة؛ كأنها: «سئلنا». و في «ش، ص»: «سئلناه». و في المطبوع: «سألنا».

٦. في المطبوع: + «له».

٧. في «ج، ش، ص»: «نعرف».

٨. في المطبوع: «بمذهبه».

مِمَّا يَقْتَضِي أَنْ يُعْرَفَ هُوَ بِنَسَبِهِ؛ لِأَنَّا قَدْ نَعْرِفُ مَذَاهِبَ مَنْ لَا نَعْرِفُ نَسَبَهُ وَلَا كَثِيرًا مِنْ أحوَالِهِ.

وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلإِمَامِ مَذْهَبٌ - أَوْ مَذَاهِبٌ - يُخَالِفُ^٢ مَذَاهِبَ الإِمَامِيَّةِ لَا يَكُونُ مَعْرُوفًا مَشْهُورًا بَيْنَ الإِمَامِيَّةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي أَنْ «إِجْمَاعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ حُجَّةٌ» إِلَى أَنْ قَوْلَهُ فِي جُمْلَةٍ أَقْوَالِهَا؟! فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى قَوْلٍ هُوَ^٣ مُخَالِفٌ فِيهِ، هَلْ لَهُ^٤ مَنْدُوحَةٌ عَنِ إِظْهَارِ خِلَافِهِ وَإِعْلَانِهِ، حَتَّى يَزُولَ الْاِغْتِرَازُ بِأَنَّ إِجْمَاعَ الإِمَامِيَّةِ عَلَى خِلَافِهِ؟!

وَلِهَذَا قُلْنَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِنَا: إِنَّ مَا اخْتَلَفَ قَوْلُ الإِمَامِيَّةِ فِيهِ^٥ مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْتَجَّ فِيهِ بِإِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ؛ لِأَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ، وَنَحْنُ غَيْرُ عَالِمِينَ بِجِهَةِ قَوْلِ الإِمَامِ، وَلِمَنْ هُوَ مُوَافِقٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِفِينَ. فَلَا بُدَّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى دَلِيلٍ غَيْرِ الإِجْمَاعِ، يُعْلَمُ بِهِ الْحَقُّ^٦ مِمَّا^٧ اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَإِذَا عَلِمْنَا^٨ قَطَعْنَا عَلَى أَنْ قَوْلَ الإِمَامِ مُوَافِقٌ لَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا يُخَالِفُ الْحَقَّ وَ مَا تُدَلُّ^٩ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ.

١. في «ج، ش، ص»: «لا يُعرف».

٢. في «ب» و المطبوع: «تخالف».

٣. في المطبوع: «و هو».

٤. في «ج» و المطبوع: «+ منه».

٥. في المطبوع: «فيه قول الإمامية» بدل «قول الإمامية فيه».

٦. «يُعلم به الحق» ممسوحة في «أ».

٧. في المطبوع: «فيما».

٨. في المطبوع: «علمنا».

٩. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «يدل».

المسألة الثانية والعشرون

[حُكْمُ الْعَاقِدِ فِي الْإِحْرَامِ مَعَ الْجَهْلِ بِالْحُكْمِ]

ما الوجهُ فيما يُفتي به الطائفةُ من سُقوطِ الحُكْمِ الشرعيِّ عَمَّنْ عَقَدَ نِكَاحاً وَهُوَ مُحْرِمٌ مَعَ الْجَهْلِ بِالتَّحْرِيمِ، أَوْ تَمَّمَ صَلَاةً أَوْ صَوَّماً بِحَيْثُ التَّقْصِيرُ مَعَ الْجَهْلِ^١ بِالْحُكْمِ؛ وَ مَا وَرَدَتْ بِهِ الرَّوَايَاتُ مِنْ سُقُوطِ الْحُكْمِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مَعَ الْجَهْلِ بِهَا؟

مَعَ اتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْجَهْلَ [بِالْحُكْمِ] لَا يُبِيحُ^٢ سُقُوطَهُ إِلَّا عَمَّنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِلْمِ^٣ بِهِ؛ فَأَمَّا مَنْ هُوَ مُتِمَكِّنٌ مِنْ ذَلِكَ - لِكَوْنِهِ عَاقِلًا - فَفَرَضُ^٤ الْعِلْمِ يَلْزَمُهُ، وَ تَبِعَهُ^٥ الْحُكْمُ تَتَعَلَّقُ^٦ بِهِ^٧؛ وَإِنْ جَهَلَهُ. وَ لَوْلَا^٨ ذَلِكَ لَكَانَ الْجَهْلُ سَبَباً مُبِيحاً لِسُقُوطِ مَا يَلْزَمُ عِلْمَهُ^٩ مِنَ التَّكَالِيفِ الْعَقْلِيَّةِ وَ الشَّرْعِيَّةِ؛ وَ هَذَا شَيْءٌ لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ.

١. من قوله: «بالتحريم» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في «ش، ص»: «لا يصح».

٣. في «ج» و المطبوع: - «من العلم».

٤. في «أ، ش، ص»: «بفرض»، و في المطبوع: «فلا يعرض» بدل «بفرض».

٥. في «أ، ب، ج» الكلمة غير واضحة. و في المطبوع: «و يتسعه».

٦. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «يتعلق». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لما يظهر من «ر».

٧. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «عليه».

٨. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «لولا» بدون واو العطف. و إثباتها هو الصواب؛ طبقاً للنسختين: «د، ط».

٩. في المطبوع: «عليه».

الجواب - والله التوفيق^١ :

عَلِمَ أَنَّ الْجَهْلَ مَمَّنْ كُتِّفَ الْعِلْمَ وَ لَهُ إِلَيْهِ طَرِيقٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصِيَةً وَ عَنْ^٢ تَفْرِيطٍ مِنْ^٣ الْمُكَلَّفِ، إِلَّا أَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَتَغَيَّرَ مَعَ الْجَهْلِ، وَلَا يَكُونُ حَالُهُ مُسَاوِيَةً لِحَالِهِ مَعَ الْعِلْمِ.

فَإِذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ^٤ مَنْ عَقَدَ نِكَاحًا عَلَى امْرَأَةٍ وَ هُوَ مُحْرِمٌ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، ثُمَّ قَالُوا: فَإِنْ كَانَ هَذَا الْعَاقِدُ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ^٥ لَمْ تَجَلِّ^٦ لَهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا أَبَدًا، وَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ بَطَلَّ الْعَقْدُ وَ حَلَّتْ لَهُ الْمَرْأَةُ بَعْدَ آخِرِ صَحِيحٍ؛ فَلَمْ يَكُنْ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمْ إِقَامَةً لِعُذْرِ الْجَاهِلِ فِي جَهْلِهِ^٧ بِمَا وَجَبَ أَنْ يَعْلَمَهُ، بَلْ إِبَانَةٌ لِأَنَّ حُكْمَهُ - عِنْدَ هَذَا الْجَاهِلِ الْعَاصِي فِي جَهْلِهِ مَتَى عَقَدَ مَعَ الْجَهْلِ^٨ - فِي الشَّرِيعَةِ بِخِلَافِ حُكْمِ الْعَاقِدِ مَعَ الْعِلْمِ؛ وَ إِنْ كَانَ الْجَاهِلُ عَاصِيًا مُفْرَطًا، وَ الْعِلْمُ بِالْحُكْمِ كَانَ لَازِمًا لَهُ^٩، وَ هُوَ الْآنَ أَيْضًا لَهُ لَازِمٌ.

وَ إِنَّمَا دَخَلَتْ الشُّبُهَةُ عَلَى مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْجَهْلِ يَسْقُطُ عَنْهُ وَجُوبُ الْعِلْمِ، وَ مَا كَذَلِكَ قُلْنَا؛ وَ إِنَّمَا ذَهَبْنَا إِلَى تَغْيِيرِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، الَّذِي تَغْيِيرُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الْمَصَالِحِ، الَّتِي لَا يَعْلَمُ وَجُوهَهَا إِلَّا عِلَامُ الْغُيُوبِ؛ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ.

١. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٢. في المطبوع: - «عن».

٣. في المطبوع: «عن». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٤. في «ج» و المطبوع: - «إن».

٥. في المطبوع: - «عليه».

٦. في «أ، ج» و المطبوع: «لم يحل».

٧. في المطبوع: «العاصي بجهله» بدل «في جهله».

٨. في المطبوع: «الحصول».

٩. في المطبوع: - «له».

المسألة الثالثة والعشرون

[ما يجوز قتلُه من الحيوان المؤذي]

ما القول فيما لا يحل^١ أكله من الحيوان المؤذي و غير المؤذي، أ يحل قتل ما لا يؤذي، كالخُطاف^٢ و الخُشاف^٣ و الغراب^٤ و ما أشبه ذلك؟
و إن كان لا يحل، فهل كَوْنُ شَيْءٍ مِنْهُ مؤذياً أذيةً يجوزُ تحمُّلُ^٥ مِثْلِهَا - كوجود النمل في المسكن، و اتِّخاذِ الطائرِ سَقْفِ البَيْتِ و حائطه و كراً - أ يبيح^٥ قتلُه؟
فإن قلنا بإباحة شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ حُصُولِ الأذى أُو بَعْدَهُ، فما وجهُها؟ مع عِلْمِنَا بأنَّ^٦ العقول تُقبِّحُ إنزالَ الضررِ بالحيوان^٧، إلا بسمع^٨ مقطوع به.

١. في المطبوع: «ما تقول فيما لم يحل».
٢. «الخُطاف»: السُّنُونُو؛ و هو ضربٌ من الطيور القواطع، عريض المنقار، دقيق الجناح طويله، منتفش الذيل. و جمعُه: خَطاطِيفٌ. راجع: لسان العرب، ج ٩، ص ٧٧، (حطف).
٣. في المطبوع: «الخُشاف». و «الخُشاف» - كزُمانٍ -: الخُشافُ، على القلبِ؛ سُمِّيَ بِهِ لَخُشْفَانِهِ بالليل، أي جَوْلَانِهِ. و هو أَحْسَنُ - و في «الغُبابِ»: أَفْصَحُ - مِنْ الخُشافِ. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٣٥٠؛ لسان العرب، ج ٩، ص ٦٩ (خشف).
٤. في «ج» و المطبوع: «يحمل منه» بدل «تحمل». و في «ش، ص»: «يحمل» بدلها.
٥. في «ج» و المطبوع: «أبيح». و الأَصَحُّ الأَفْصَحُ: «يبيح» بدون همزة الاستفهام؛ لأنَّ الجملة أصبحت استفهاميةً بـ«هل» فلا حاجة إلى الهمزة.
٦. في المطبوع: «أُن».
٧. في المطبوع: «- بالحيوان».
٨. في «أ»: «تسمع». و في المطبوع: «سمع».

و هل يجوز قتل ما جرت العادة بكونه مؤذياً - كالسبع، والذئب، والحية - من غير^١ أن يقصدنا بأذية؟

و هل قصدنا إلى قتله - إذا أردنا^٢ - على جهة المدافعة له، أو على وجه العزم على قتله؟

الجواب - وبالله التوفيق -^٣:

عَلِمَ أَنْ إِدْخَالَ الضَّرَرَ عَلَى الْبَهَائِمِ - المؤذي لنا منها و غير المؤذي - لا يحسن إلا بإذن سمعي؛ إلا أن يكون ذلك الضرر يسيراً، و النفع الذي يتكفل به لها عظيماً؛ فيحسن من طريقة العقل.

فإن كثيراً من الناس أجازوا رُكوبَ البهائم عقلاً، من غير افتقارٍ إلى سَمْعٍ، و قالوا^٤: إذا تكفلنا لها بما تحتاج إليه - من غذاء و دثار^٥ و مصلحة رُبما كانت لها فائدة لولا تكفلنا^٦ - جاز أن ندخل^٧ عليها ضرر الرُكوب؛ لأنه يسير في جنب ما نتحمله^٨ من منافعها. و الإذن السمعي في إدخال الضرر عليها مؤذن بأن المبيح لذلك هو التكفل^٩ بالعوَض عنه.

١. في المطبوع: - «من غير».

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «أرادنا».

٣. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٤. في المطبوع: «أو النفع المتكفل به».

٥. في المطبوع: «و قال».

٦. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «و ديار»، و «الذثار»: الغطاء. تاج العروس، ج ٦، ص ٣٩٣ (دثر).

٧. في «ب»: «تكلفنا». و في «ج»: «يكلفنا».

٨. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «أن يدخل».

٩. في «أ، ج، ش، ص»: «يتحمله».

١٠. في «أ، ب، ج»: «المتكفل». و في «ش»: «المتكلف». و في «ص»: «التكلف». و ما أثبتناه هو

الصواب؛ وفقاً للمطبوع و للنسختين: «ر، م».

و قَتَلَ^١ الْبَهَائِمِ الَّتِي^٢ لَا أَدِيَةَ مِنْهَا لَا يَجُوزُ عَلَيَّ وَجْهِي؛ لِأَنَّ السَّمْعَ لَمْ يُبِيحْهُ^٣.
و كَذَلِكَ مَا يُوْذِي أَدَى يَسِيرًا مُتَحَمَّلًا، كَالنَّمْلِ وَ مَا أَشْبَهَهُ.

فَأَمَّا^٤ الْمُؤْذِيَاتُ مِنَ الْبَهَائِمِ الْمُضْرَاتُ، فَمُبَاحٌ^٥ قَتْلُهَا، كَالسَّبَاعِ وَ الْأَفَاعِي.
وَ يَجِبُ^٦ الْقَصْدُ إِلَى قَتْلِهَا وَ الْاعْتِمَادُ^٧ لَهُ دُونَ الْقَصْدِ إِلَى الْمُدَافَعَةِ؛ لِأَنَّ بِالْإِبَاحَةِ
قَدْ صَارَ الْقَتْلُ حَسَنًا، وَ الْقَصْدُ إِلَى الْحَسَنِ حَسَنٌ، كَمَا يُقْصَدُ إِلَى ذَبْحِ الْحَيَوَانِ
الْمَأْكُولِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْذِيًا؛ لِأَنَّ بِالْإِبَاحَةِ قَدْ صَارَ إِتْلَافُهُ حَسَنًا.

وَ إِنَّمَا يُوْجِبُ الْقَصْدُ إِلَى الْمُدَافَعَةِ [دُونَ الْقَصْدِ] إِلَى الضَّرْرِ فِيمَنْ يَقْصِدُ إِلَى
إِقْبَاعِ الضَّرْرِ بِنَا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَى الْإِضْرَارِ بِهِ يَكُونُ قَبِيحًا؛ لِأَنَّهُ إِرَادَةٌ لظُلْمٍ^٨، فِإِذَا
قَصَدْنَا الْمُدَافَعَةَ وَ وَقَعَ^٩ الضَّرْرُ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَمْ يَكُنْ ظُلْمًا.

وَ يَحْسُنُ مِنَّا أَنْ نَقْتُلَ السَّبَاعَ وَ الْأَفَاعِي، وَ إِنْ لَمْ نَخَفْ ضَرَرَهَا فِي الْحَالِ، وَ لَمْ
تَقْصِدْنَا^{١٠} بِأَدِيَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ^{١١}.

وَ إِنَّمَا نَفَرُّ^{١٢} بَيْنَ قَتْلِ الْحَيَّةِ وَ مَا أَشْبَهَهَا فِي الصَّلَاةِ، فَتَقُولُ: إِذَا خَافَ الْمُصَلِّيُّ مِنْ

١. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «فقتل».

٢. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «الذي»؛ نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.

٣. في «ش، ص»: «لم يتجّه».

٤. في المطبوع: «فإن».

٥. في المطبوع: «مباح».

٦. كذا، و الأنسب: «و يحسن».

٧. أي التعمد.

٨. في «أ» الكلمة غير واضحة كأنها: «للظلم». و في المطبوع: «الظلم».

٩. في المطبوع: «و دفع».

١٠. في «ج» و المطبوع: «و لم يقصدنا».

١١. أي الحسن.

ضرر الحَيَّةِ وَقَصْدِهَا لَهُ، جازَ أَنْ يَقْتُلَهَا فِي الصَّلَاةِ، وَلَا تَنْقَطِعُ^١ بِذَلِكَ صَلَاتُهُ. وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهَا فِي الصَّلَاةِ^٢؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ كَثِيرٌ، لَا يُسْتَبَاحُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ.

وَلَيْسَ ذَلِكَ^٣ مُعْتَبَرًا فِي قَتْلِ السَّبَاعِ وَالْأَفَاعِي فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ.

١. فِي «أ، ج، ش، ص»: «وَلَا يَنْقَطِعُ».

٢. مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تَنْقَطِعُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٣. أَيِ الْخَوْفِ وَعَدَمِهِ.

المسألة الرابعة والعشرون

[بُرِّ الوالدين الكافرين أو الفاسقين]

إذا كان برُّ الوالدين واجباً، و تَجَنَّبُ الِيسِيرِ مِن أذاهما لازماً، وإحسانُ صحبتهما^١ بالمعروفِ مُدَّةَ الحِياةِ^٢ مأموراً به - كافرين كانا، أو فاسقين - فما الحُكْمُ فيهما إن^٣ كانا فاسقين أو ذميين أو حربيين؟ أيجب أن يعملَ معهما ولدهما ما يصنع^٤ بكلِّ فاسقٍ و ذمِّيٍّ و حربِيٍّ مِنَ اللعنِ و البراءةِ و القتلِ^٥، أم لا يجبُ؟ فإنَّ وَجَبَ فِعْلُ ذَلِكَ بهما، فكيف يُجامعُ ما استقرَّ مِنَ الأمرِ بتعظيمِهما و تَجَنُّبِ أذاهما؟ و إن كان لا يجبُ^٦، خالف ما عليه من وجوب ذلك.

الجوابُ - و بالله التوفيقُ -^٧:

إعلم أن برَّ الوالدين بالنفقة و إجمالِ الصُّحبةِ^٨ و إكمالِ^٩ الكرامةِ^{١٠}، غيرُ مُنافٍ

١. في المطبوع: - «و إحسان صحبتهما». ٢. في «ش، ص»: «حياتهما».

٣. في المطبوع: «إذا».

٤. في «ش، ص»: «يضع». و في المطبوع: «نصنع».

٥. في المطبوع: «أو القتل».

٦. في المطبوع: «و إن لم يجب كان» بدل «و إن كان لا يجب».

٧. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٨. في «ج»: «و إجمال الصُّحبة». و في المطبوع: «و احتمال الصُّحبة».

٩. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: - «إكمال».

١٠. في المطبوع: «الكرامة».

لِلْعَن لِهَمَا وَ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمَا إِذَا كَانَا كَافِرَيْنِ؛ كَمَا لَا تَنَافِي بَيْنَ شُكْرِ الْكَافِرِ عَلَى نِعْمِهِ وَ بَيْنَ لَعْنِهِ عَلَى كُفْرِهِ، وَ إِنْ كَانَ الشُّكْرُ مَعَهُ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْظِيمِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ التَّعْظِيمَ غَيْرُ مُنَافٍ لِلِاسْتِخْفَافِ عَلَى الْكُفْرِ؛ لِاخْتِلَافِ جِهَتِهِمَا.

وَ إِذَا كُنَّا نَذْهَبُ - مَعَشَرَ الْقَائِلِينَ بِالْإِرْجَاءِ^١ - إِلَى أَنَّ التَّعْظِيمَ عَلَى الطَّاعَةِ لَا يُنَافِي الْإِسْتِخْفَافَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، مَعَ التَّقَابُلِ بَيْنَ جِهَةِ^٢ التَّعْظِيمِ وَ الْإِسْتِخْفَافِ؛ فَأَحْرَى^٣ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ فِيمَا لَا تَتَّقَابَلُ^٤ جِهَاتُهُ، مِنْ الشُّكْرِ عَلَى النُّعْمِ الْمُقْتَرِنِ بِالتَّعْظِيمِ، وَ الذَّمِّ عَلَى الْمَعَاصِي الْمُقْتَرِنِ^٥ بِالِاسْتِخْفَافِ.

فَإِذَا كَانَتْ لِلْوَالِدَيْنِ نِعْمَةٌ التَّرْبِيَّةِ وَ الْحِضَانَةِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ، وَجَبَ مِنْ إِكْرَامِهِمَا وَ تَعْظِيمِهِمَا مَا يَجِبُ لِكُلِّ مُنْعِمٍ. فَإِنْ اقْتَرَنَ بِذَلِكَ مِنْهُمَا كُفْرٌ، وَجَبَ لَعْنُهُمَا^٦ بِالْكَفْرِ وَ الْبَرَاءَةُ مِنْهُمَا مِنْ أَجْلِهِ. وَ إِنْ ارْتَدَّا^٧ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَجَبَ مِنْ قِتْلِهِمَا مَا يَجِبُ فِيهِمَا لَوْ كَانَا^٨ غَيْرَ الْوَالِدَيْنِ^٩. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُتَنَافٍ وَ لَا مُتَضَادٍّ.

١ . خلافاً للقائلين بالتحباط.

٢ . في «أ»: «جهتي».

٣ . في المطبوع: «لجاز» بدل «فأحرى».

٤ . في «أ، ج، ش، ص»: «لا يتقابل». و في المطبوع: «لم يتقابل».

٥ . في المطبوع: - «المقترن».

٦ . في المطبوع: «لعنهم».

٧ . في المطبوع: «ارتد».

٨ . في المطبوع: «كان في» بدل «كانا».

٩ . في المطبوع: «غير الوالدين».

المسألة الخامسة والعشرون

[حُكْمُ الْمُنْعِمِ الْكَافِرِ]

كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ كَافِرٌ بِنِعْمَةٍ إِلَىٰ أَدَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنْ شُكْرِهِ
وَأَعْظِيمِهِ، مَعَ جُوبِ ذَمِّهِ وَلَعْنِهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ، وَفَسَادِ التَّحَابُطِ؟
الجواب - وبالله التوفيق - ٢ :

إِعْلَمَ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا كَانَتْ لَهُ نِعْمَةٌ، وَجَبَ شُكْرُهُ عَلَيْهَا مِمَّنْ هِيَ نِعْمَةٌ عَلَيْهِ ٣؛ وَإِنْ
اسْتَحَقَّ مِنْ هَذَا الْمُنْعِمِ عَلَيْهِ أَنْ يَلْعَنَهُ عَلَىٰ كُفْرِهِ، وَيَسْتَحْفَ ٤ بِهِ مِنْ أَجْلِهِ.
وَأَبُو هَاشِمٍ يُوَافِقُ فِي ٥ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَإِنْ كَانَ قَائِلًا بِالْإِحْبَاطِ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى
أَنَّ الْإِحْبَاطَ بَيْنَ مَا تَتَقَابَلُ جِهَاتُهُ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالِاسْتِخْفَافِ ٦، كَالتَّعْظِيمِ عَلَى
الْإِيمَانِ، وَالِاسْتِخْفَافِ ٧ عَلَى الْكُفْرِ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ قَائِمًا فِي الشُّكْرِ عَلَى نِعْمَةِ
الْكَافِرِ، مَعَ الذَّمِّ عَلَى كُفْرِهِ. ٨

١. في المطبوع: - «شكره و». ٢. في المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٣. في المطبوع: «ممن بقي نعمة عليها».

٤. في المطبوع: «يستحف» بدون واو العطف.

٥. في المطبوع: - «في».

٦. في المطبوع: «تعظيم الاستحقاق» بدل «التعظيم والاستخفاف».

٧. في «ج» و«ح» و«ج»: «استخفاف» بدون الألف و اللام.

٨. فالكفر عند أبي هاشم يمنع من التعظيم على الإيمان، لكنه لا يمنع من الشكر على النعمة.

و أبو عليٌّ يُخَالِفُهُ فِي ذَلِكَ؛ وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْكُفْرَ مُحِيطٌ لِمَا يُسْتَحَقُّ بِالنَّعْمِ مِنْ شُكْرِ وَ تَعْظِيمٍ، كَمَا يُحِيطُ مَا يُسْتَحَقُّ بِالطَّاعَاتِ مِنْ ثَوَابٍ وَ تَعْظِيمٍ.
و الصَّحِيحُ مَا قَالَهُ أَبُو هَاشِمٍ، وَ نَحْنُ نَزِيدُ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ^١ وَ التَّعْظِيمِ وَ الْإِسْتِخْفَافِ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ. فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى فِعْلَيْنِ، جَازَ أَنْ يَجْتَمِعَ اسْتِحْقَاقُهُمَا وَ إِنْ كَانَ مُتَقَابِلَيْنِ، بَعْدَ أَنْ يَتَغَايَرَ الْفِعْلَانِ اللَّذَانِ يَسْتَحَقَّانِ مِنْهُمَا.

و لِهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الْفَاسِقَ يَجْتَمِعُ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ^٢ وَ التَّعْظِيمِ وَ الْإِسْتِخْفَافِ؛ بِإِيمَانِهِ وَ طَاعَتِهِ، وَ فِسْقِهِ وَ مَعَاصِيهِ. وَ لَوْلَا أَنَّ الْكَافِرَ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا طَاعَةَ لَهُ، لَجَازَ عِنْدَنَا أَنْ يَجْتَمِعَ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ، وَ الْمَدْحِ وَ الذَّمِّ^٤، وَ التَّعْظِيمِ وَ الْإِسْتِخْفَافِ.

وَ إِذَا كُنَّا نَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمَتَقَابِلِ الْجِهَاتِ، فَكَيْفَ الْقَوْلُ بِمِثْلِهِ فِيمَا لَا تَتَقَابَلُ^٥ جِهَاتُ اسْتِحْقَاقِهِ!

فَلْيَقْسُ عَلَى هَذَا كُلِّ الْمَسَائِلِ؛ فَإِنَّهُ طَرِيقٌ جَدِّدٌ^٦.

١. في «ب، ج، ش، ص» و المطبوع: «الذم و المدح» بدل «المدح و الذم».

٢. في «ج» و المطبوع: «+ استحقاقهما و إن كانا متقابلين».

٣. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «الذم و المدح»؛ و الأنسب ما أثبتناه.

٤. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «و الذم و المدح»؛ و الأنسب ما أثبتناه.

٥. في «ش، ص»: «لا يتقابل».

٦. الجدد: الأرض المستوية. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٩ (جدد).

المسألة السادسة والعشرون

[أعواض الكافر في الآخرة]

على أي وجه يُعَوَّضُ الكافرُ الْمُحْتَرَمُ عَقِيبَ استحقاقه العَوَاضَ عليه تَعَالَى أو على غيره؟ مع إجماع الأمة على أنه لا يجوزُ أن يَنْتَفِعَ في الآخرة بشيءٍ؛ لا في حال المَوْقِفِ، ولا في حال دخوله في النار، وقد نَطَقَ القَرَّانُ بذلك.

الجواب - وبالله التوفيق -^١:

إِعلمَ أن الكافرَ إذا كانت له أعواضٌ ما استوفاهما في الدنيا، فَيَجِبُ إيصالها إليه عند البعثِ قَبْلَ إدخاله النارِ للعقابِ؛ والأشبهُ أن يَكُونَ ذلك قَبْلَ المُحَاسِبَةِ و المُوَافِقَةِ^٢ فَإِنَّهُ لا يَلِيهِمَا إِلا المَعاقِبَةُ. و العَوَاضُ عندنا مُنْقَطِعٌ،^٣ و يُمكنُ إيصالِ الكثيرِ منه^٤ في الأوقاتِ اليسيرة.

و ما^٥ هاهنا إجماعٌ على أن الكافرَ لا يجوزُ أن يَنْتَفِعَ بشيءٍ بَعْدَ بَعثِهِ^٦؛ فأما بَعْدَ دخوله النارِ فلا شُبُهَةٌ فيه. و كَيْفَ يُدْعَى الإجماعُ فيما نُخالِفُ نَحْنُ فيه؟ و إنما

١. في المطبوع: - «وبالله التوفيق».

٢. في «ش، ص»: «والموافقة». و في المطبوع: «والمراقبة».

٣. راجع: الذخيرة، ص ٢٤٨ و ما بعدها.

٤. في المطبوع: - «منه».

٥. في «ج» و المطبوع: - «ما».

٦. في المطبوع: «لعنه».

الإجماعُ على أن الكافر لا يَتَفَعُّ في حالِ مُعاقبته^١.

و لَيْسَ لأحدٍ أن يَمْنَعَ من استحقاقِ الكافرِ لِعَوْضٍ^٢ لا يُمكنُ استيفاؤه له في الدنيا؛ لأنَّه^٣ يجوزُ أن يَقتله ظالمٌ، فيَسْتَحِقُّ بهذا القتلِ أَعواضاً بَعْدَ فَوْتِ الحياةِ. وكذلك من الجائزِ أن يَلْحَقَه بِإماتَةِ اللهِ تَعَالَى له آلامٌ عَظِيمَةٌ يَسْتَحِقُّ بها أَعواضاً بَعْدَ مَوْتِه؛ لأنَّ أبا هاشمٍ و إن جَوَّزَ أن تَبْطُلَ^٤ الحياةُ بغيرِ ألمٍ، فإنَّه يُجيزُ أن تَقْتَرَنَ^٥ بها آلامٌ^٦؛ و هو الأظهُرُ.

فَقَد تَّصَوَّرَ جوازُ استحقاقِ الكافرِ الأَعواضَ بَعْدَ عَدَمِ حياتِه، و ما يُحتاجُ^٧ مع ما ذَكَرناه إلى ما^٨ سِوَاهُ.

١. في المطبوع: «حالة معاقبة» بدل «حال معاقبته».

٢. في «ش، ص»: «العوض».

٣. في «ش، ص» و المطبوع: «+ لا».

٤. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يبطل».

٥. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «أن يقترن».

٦. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «الألم».

٧. في المطبوع: «و ما نحتاج».

٨. في «أ، ج، ش»: «- ما».

المسألة السابعة والعشرون

[حُكْمُ الْعَالِمِ بِقَبَائِحِ غَيْرِهِ]

كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ اخْتَصَّ عِلْمُهُ بِقَبَائِحِ غَيْرِهِ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، مِنْ ذَمِّهِ، وَ تَسْمِيَتِهِ بِأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ^١ مِنْ أَعْمَالِهِ - كَسَارِقٍ، وَ زَانٍ، وَ قَاتِلٍ، وَ لَائِطٍ -، وَ بِأَسْمَاءِ الشَّرِيعَةِ^٢، كَفَاسِقٍ، وَ فَاجِرٍ، وَ رَجِسٍ، وَ مَلْعُونٍ؟
إِنْ صَرَّحَ بِهَا^٣، كَانَ سَابِئًا^٤، يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ.
وَ إِنْ اقْتَصَرَ^٥ عَلَى الْإِعْتِقَادِ، لَمْ يُوَثِّرْ ذَلِكَ فِي^٦ الْغَرَضِ الْمَشْرُوعِ مِنْ ذَمِّ الْفَاسِقِ وَ لَعْنِهِ.

وَ إِنْ أَسْقَطَهُمَا^٧ جَمِيعًا، أَخْلَى بِالْوَجِبِ جُمْلَةً^٨.

الْجَوَابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٩ :

إِعْلَمَ أَنَّ مَنْ عَلِمَ مِنْ غَيْرِهِ قَبَائِحَ يَسْتَحِقُّ بِهَا مِنْهُ الذَّمَّ وَ الْإِسْتِخْفَافَ، فَلَهُ أَنْ يَذُمَّهُ

١. في المطبوع: «بأسماء السيئة» بدل «بأسمائه المشتقة».

٢. في «ج»: «و بأسماء الشريعة». و في المطبوع: «و بأسماء الغير الشريعة»، كلاهما بدل «و بأسماء الشريعة».

٣. في «ج» و المطبوع: «لها».

٤. في «ج»: «ساما». و في المطبوع: «ما» بدل «سأبأ».

٥. في المطبوع: «أقصر».

٦. في المطبوع: «على».

٧. في المطبوع: «أسقطها».

٨. في المطبوع: «عليه».

٩. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

بقلبه ولسانه، و يقول: إنه ملعون مذموم، يستحق البراءة والإستخفاف والإهانة. ويتجنب كل لفظ يقتضي إطلاقه حدًا، وله في غيرها^١ مندوحة؛ فإن الألفاظ التي تُنبئ عن^٢ الذم والإستخفاف ولا^٣ توجب^٤ على مطلقها حدًا أوسع وأكثر من الألفاظ التي توجب الحد. ولا خلاف بين الفقهاء في أن من سمى غيره بالكفر^٥ - وهو أعظم من كل الذنوب - لا يستحق حدًا، وإن كان يستحق الحد بقذفه له بالزنا. وليس تجنب الألفاظ التي تقتضي الحد بمانع^٦ من فعل الواجب، من لعنه وإهانته والإستخفاف به.

١. كذا، والأنسب: «غيره» أي اللفظ.

٢. في «أ»: «ينبئ على». وفي المطبوع: «تنبئ على».

٣. في المطبوع: «لا» بدون واو العطف.

٤. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «لا يوجب».

٥. في المطبوع: «من ينسب غيره إلى الكفر» بدل «من سمى غيره بالكفر».

٦. في المطبوع: «بما منع». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

المسألة الثامنة والعشرون
[معرفة الشهداء والأنبياء والأوصياء
بعاقبتهم الحميدة لا يستلزم الإلجاء]

إذا كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ عِلْمَ الْمُكَلَّفِ بِوَصُولِهِ إِلَى ثَوَابِ طَاعَاتِهِ عَقِيبَ فِعْلِهَا يَقْتَضِي
إِلْجَاءَهُ^١ إِلَيْهَا، وَأَنْ يَفْعَلَهَا لِأَجْلِ الثَّوَابِ لِأَلْوَجْهِ^٢ وَجُوبِهَا؛ وَأَنَّ ذَلِكَ وَجْهَانِ
يَقْتَضِيَانِ قُبْحَ تَكْلِيفِهَا، وَلِذَلِكَ قُلْنَا بِوَجُوبِ تَأْخِيرِ الثَّوَابِ؛ فَمَا الْوَجْهُ فِيمَا نَطَّقَ بِهِ
الْقُرْآنُ^٣ مِنْ كَوْنِ الشَّهِيدِ حَيًّا عِنْدَهُ تَعَالَى، وَفِيهِ إِجَاءٌ إِلَى الْجِهَادِ^٤؛ وَمَا وَرَدَتْ بِهِ
الرَّوَايَاتُ^٥ مِنْ وَصُولِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَمُخْلِصِي الْمُؤْمِنِينَ إِلَى
الثَّوَابِ عَقِيبَ الْمَوْتِ، وَأَنْهُمْ أَجْمَعٌ أَحْيَاءٌ عِنْدَ اللَّهِ يُرْزَقُونَ؟
الجواب - وباللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٦:

إِعْلَمُ أَنَّ الَّذِي يَمْضِي فِي الْكُتُبِ مِنْ أَنَّ الْمُكَلَّفَ لَوْ قَطَعَ عَلَيَّ وَصُولَهُ إِلَى ثَوَابِ
طَاعَتِهِ وَعِقَابِ مَعْصِيَتِهِ عَقِيبَ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ^٧ يَقْتَضِي الْإِلْجَاءَ - عَلَيَّ نَظْرًا فِي

-
١. الإلجاء: ما يقوِّي الداعي إلى الفعل أو الصارف عنه إلى حدٍّ يخرج الفاعل من استحقاق
المدح والذم على الفعل والترك. الحدود، ص ٧٤.
٢. في «ش، ص»: «لأجل».
٣. في المطبوع: - «فيما نطق به القرآن».
٤. في المطبوع: «و الوجه الحال إلى» بدل «و فيه إلقاء إلى الجهاد». و استظهر في هامشه زيادة
«إلى».
٥. في المطبوع: - «الروايات».
٦. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».
٧. في المطبوع: «فالمعصية».

ذَلِكَ - غَيْرُ مُنَافٍ لِمَا نَقَوْلُهُ مِنْ أَنَّ الشَّهِيدَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَقِيبَ مَوْتِهِ بِالشَّهَادَةِ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْصِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ أَوْلَى لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِ الشَّهِيدِ، وَإِنَّمَا بَطْلَانُ حَيَاتِهِ بِالْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى يُسَمَّى «شَهَادَةً»، وَالْقَتْلُ - الَّذِي بِهِ تَكُونُ الشَّهَادَةُ - مِنْ فِعْلِ غَيْرِ الشَّهِيدِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مُلْجَأً إِلَيْهِ؟

وَلَا^٢ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ مُلْجُؤُونَ^٣ إِلَى الْجِهَادِ.

لِأَنَّ الْجِهَادَ لَا يُعْلَمُ وَقُوعُ الشَّهَادَةِ بِهِ^٤ لَا مُحَالَةً، وَلِأَنَّ الْمُجَاهِدَ إِنَّمَا يَفْعَلُ الْجِهَادَ وَيَقْصِدُ بِهِ إِلَى^٥ غَلْبَتِهِ لِلْمُشْرِكِينَ، لَا إِلَى أَنْ يَغْلِبُوهُ وَيَقْتُلُوهُ شَهِيداً؛ فَالْإِلْجَاءُ هَاهُنَا غَيْرُ مُتَّصِرٍ.

فَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالْأَوْصِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَلَيْسَ تَتَعَيَّنُ^٦ لَهُمُ الطَّاعَةُ الَّتِي يُجَازُونَ بِالثَّوَابِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ عَقِيبَهَا؛ وَلَا طَاعَةً يَفْعَلُونَهَا إِلَّا وَهُمْ يُجُوزُونَ أَنْ يَتَأَخَّرَ الْجَزَاءُ عَنْهَا^٧ بَأَنْ يَمْتَدَّ^٨ تَكْلِيفُهُمْ وَيَسْتَمِرَّ، كَمَا يُجُوزُونَ أَنْ يَصِلُوا عَقِيبَهَا إِلَى الثَّوَابِ. وَهَذَا التَّجْوِيزُ وَعَدَمُ الْقَطْعِ يُزِيلَانِ الْإِلْجَاءَ الَّذِي اعْتَبِرَ فِيْمَنْ يَقْطَعُ عَلَى وَصُولِهِ إِلَى ثَوَابِ طَاعَتِهِ عَقِيبَ فِعْلِهَا^٩.

وَهَذَا بَيِّنٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

١. في المطبوع: «يجوز الإلجاء» بدل «يكون ملجأ».

٢. في المطبوع: + «هو».

٣. في «أ»: «يلجئون».

٤. في المطبوع: - «به».

٥. في المطبوع: - «إلى».

٦. في «أ، ج، ش، ص» والمطبوع: «يتعين».

٧. في «ج، ش، ص» والمطبوع: «عليها».

٨. في «ج»: «بصير». وفي المطبوع: «يغير».

٩. في المطبوع: «فعله».

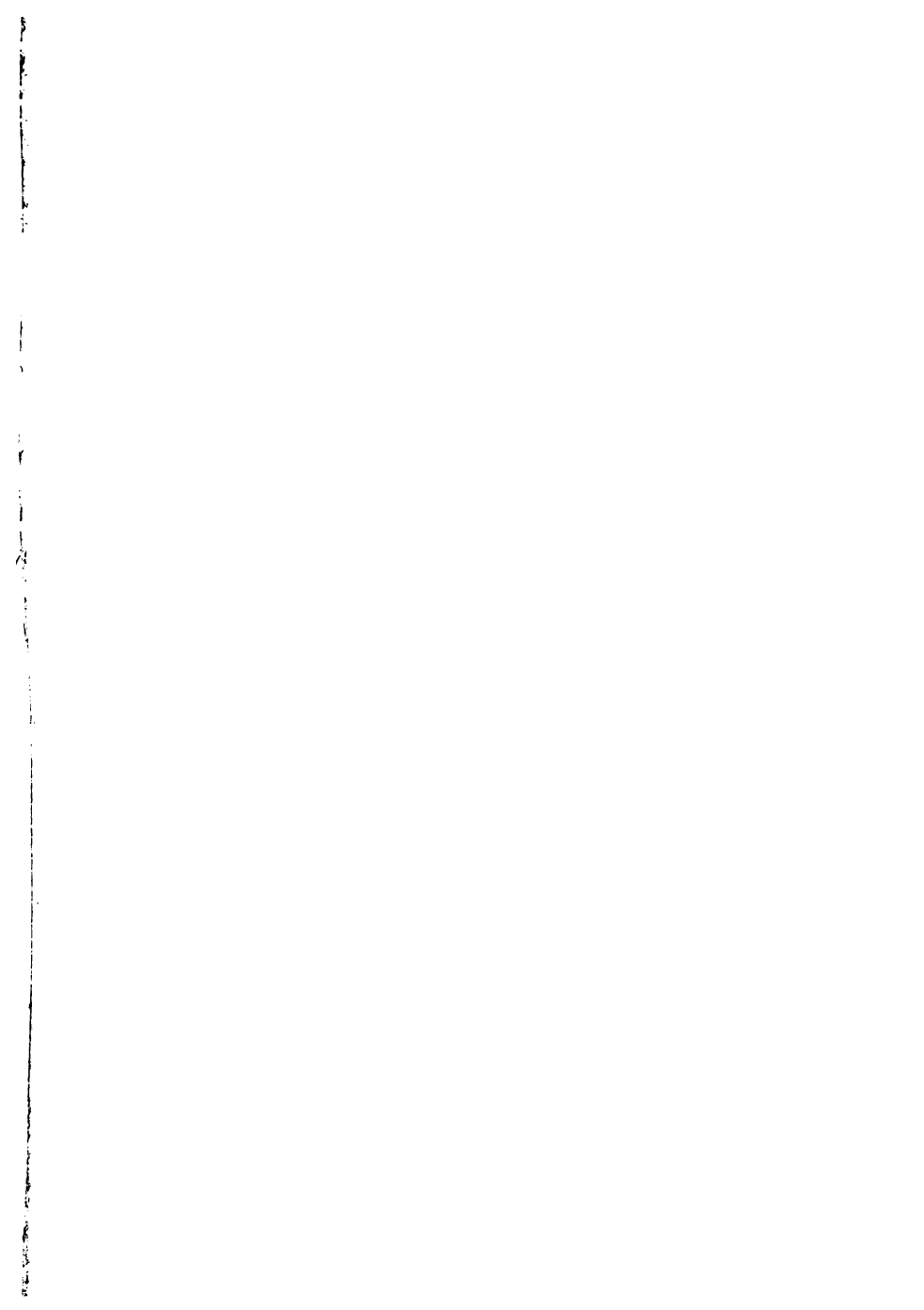
[الخاتمة]

وَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُؤَيِّدَنَا وَيُسَدِّدَنَا فِي كُلِّ قَوْلٍ نُنْهَوُهُ^١، وَفِعْلٍ نَغْزُوهُ^٢؛ وَأَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ خَالِصًا لَهُ وَمُقَرَّبًا مِنْهُ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

كَانَ الْفَرَاغُ مِنْ جَوَابِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي الْيَوْمِ الْتَّاسِعِ^٣ مِنَ الْمُحْرَمِ^٤ سَنَةِ تِسْعِ^٥ وَ عِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

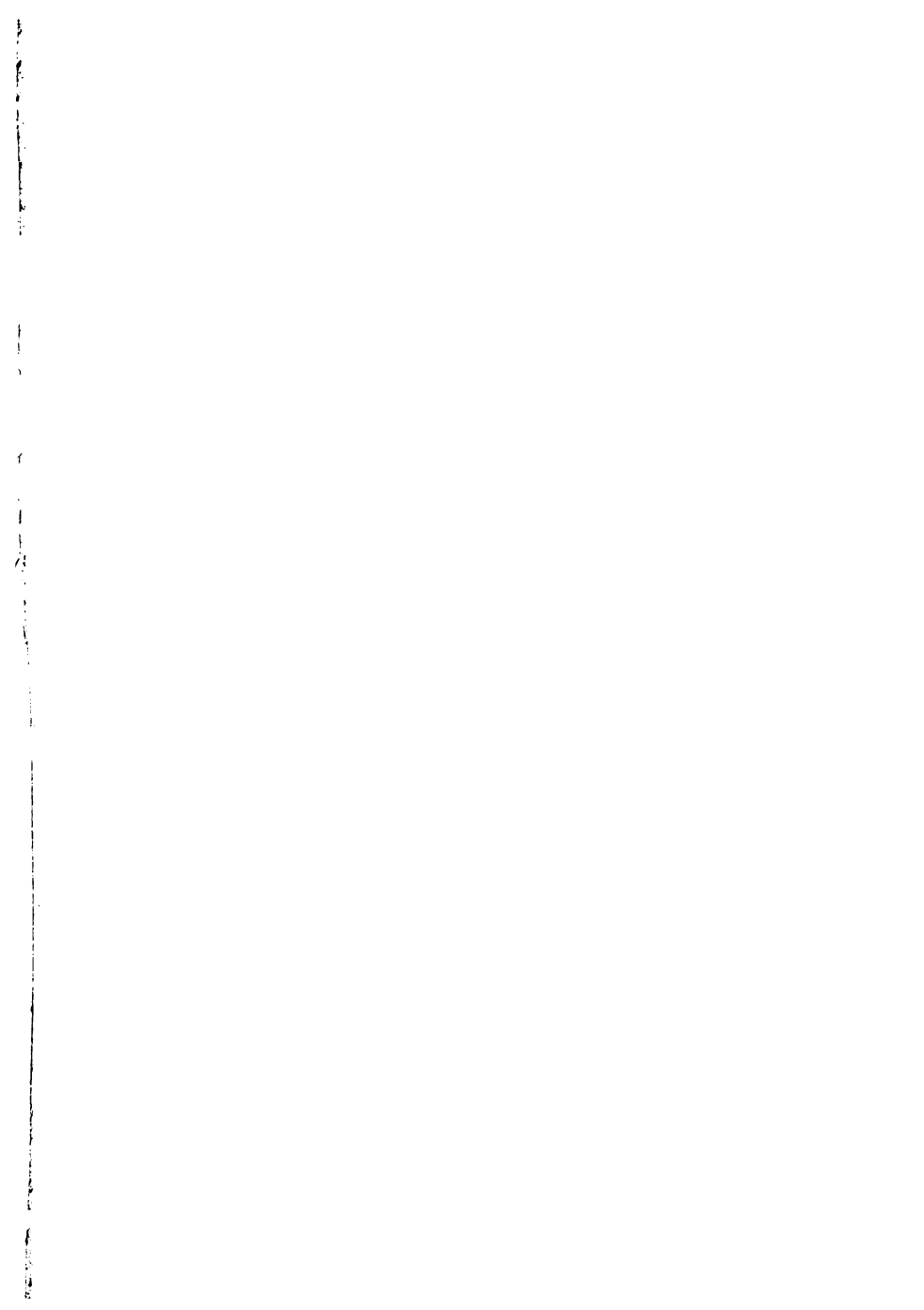
وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَوَاتُهُ^٦ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ.

١. في «أ»: «نفتوه». و في المطبوع: «ينحوه». و نَحَا الشَّيْءَ: قَصَدَهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ٣١٠ (نحا).
٢. في «أ»: «نتوَّجَه». و في المطبوع: «يعروه». و غَزَا الشَّيْءَ: أَرَادَهُ وَ طَلَّبَهُ. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١٢٣ (غزا).
٣. في «ش، ص»: «السابع».
٤. في «ج، ش، ص» و المطبوع: «+ من».
٥. في «أ»: «سبع».
٦. في «ش، ص»: «و صلواته». و في المطبوع: «و صلوات الله».



(٧٦)

جواباتُ المسائلِ الرّسّيّةِ الثّانيّةِ



مقدمة التحقيق

تقدّم أن هذه المسائل الخمس المسماة بالرسيّة الثانية - والتي أرسلها الشريف أبو الحسن المحسن بن محمد بن الناصر الحسيني الرّسبي - هي في الحقيقة ملحقة بالرسيّة الأولى، حيث قال الشريف المرتضى في بدايتها: «ووردت بعد ذلك مسائل خمس، فألحقنا جوابها بما تقدّم».

كما ذكر مطلباً في نهاية المسألة الثانية منها، و قال: «وهذا ممّا قد تقدّم في جواب هذه المسائل»، وإذا راجعنا وجدنا أنّ المطلب لم يتقدّم في الرسيّة الثانية؛ بل تقدّم في الرسيّة الأولى، ومع ذلك وصفها بقوله: «هذه المسائل». وهذا أيضاً يدلّ على اتّحاد الرسيّتين من وجهة نظر الشريف المرتضى.

وقال أيضاً في نهاية الرسيّة الثانية: «وقد ذكرنا في جواب المسألة الرابعة من هذه المسائل في هذا المعنى وجهاً غريباً ما تقدّمنا أحد إليه؛ إنّ مراده بقوله: «المسألة الرابعة من هذه المسائل» هي المسألة الرابعة من الرسيّة الأولى، وهذا كلّه يدلّ على اتّحاد الرسيّتين.

والرسيّة الثانية - كما تقدّم في الأولى - أكثر مسائلها فقهية، والذي يستوقف القارئ ذهاب الشريف المرتضى في المسألة الثالثة منها إلى القول بعدم كون ركعتي الطواف مفروضة وإنما هي سنّة مؤكّدة؛ ولعلّ الشيخ الطوسي وابن إدريس أشارا إلى رأي الشريف المرتضى هذا عندما قالوا بأنّ بعض الأصحاب ذهبوا إلى عدم وجوب ركعتي الطواف وكونهما مسنونتين.¹

نسبتها إلى المؤلف و تاريخها

إذا كانت الرسيّتان في حكم مجموعة واحدة من المسائل، لذلك ستكون قرائن إثبات نسبتها إلى الشريف المرتضى واحدة. و قد تقدّم أنّه لا شك في صحّة نسبة الرسيّة الأولى، فهكذا تكون الثانية.

و بما أنّ تاريخ الفراغ من الإجابة على الرسيّة الأولى هو المحرّم من سنة ٤٢٩هـ، فقد يكون تاريخ الإجابة على الثانية متأخراً عن هذا التاريخ قليلاً. هذا، و قد طبعت هذه المسائل في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٨١.

مخطوطات الرسالة

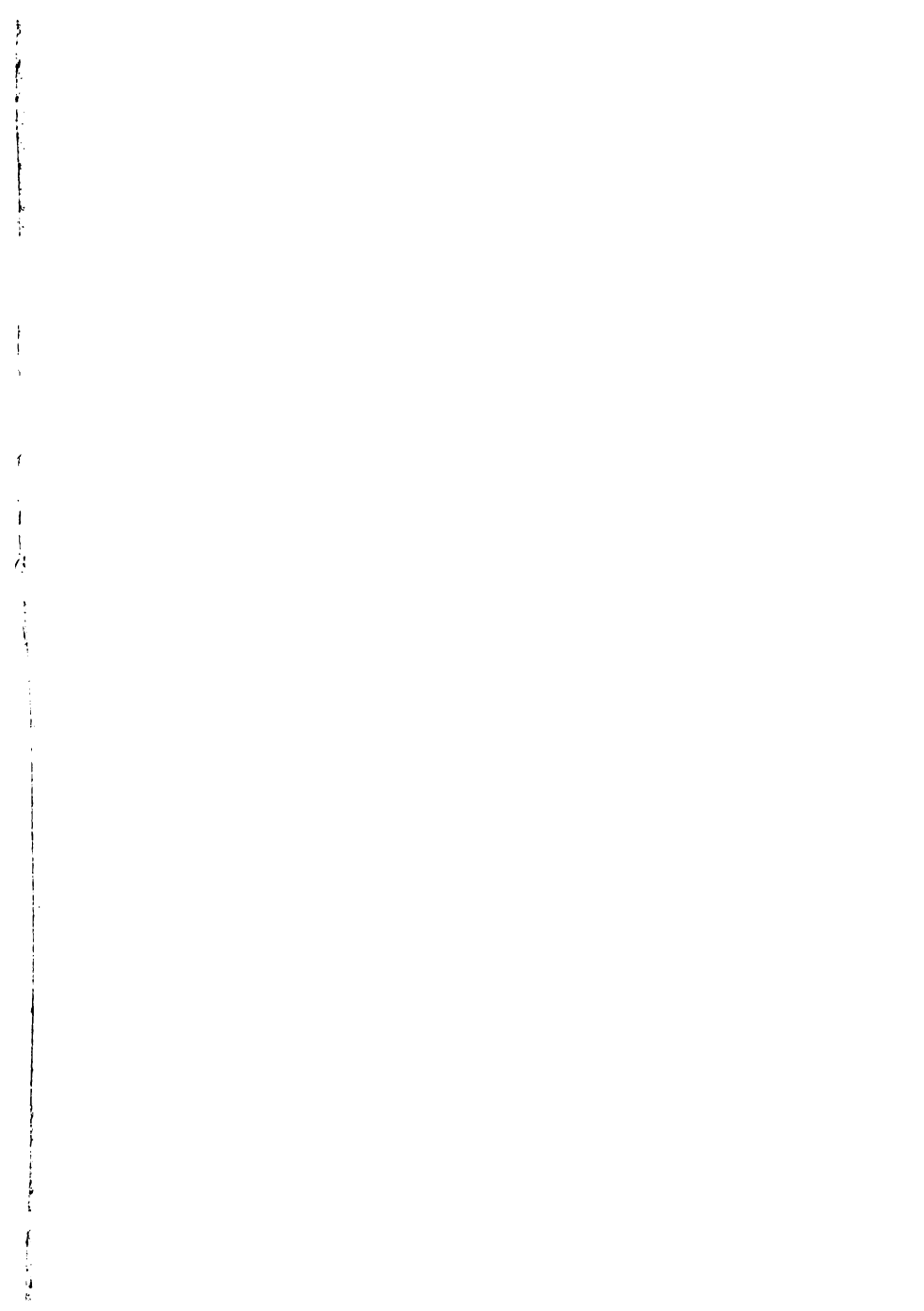
ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩٠٨؛ تقع في الصفحات (٧٦ - ٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٥٣ - ٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (١٥٤ - ١٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
٤. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (١٤٥ - ١٥١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (١١٨ - ١٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ و هي ميكروفيلم من المخطوطة المرقّمة ١٤٤٨ الموجودة في المكتبة الروضة الرضويّة

- المقدّسة بمشهد، و تقع في الصفحات (١٦٤ - ١٧١) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٤٥ - ٥٠) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٤٧ - ٤٩) من المجموعة.
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٧؛ تقع في الصفحات (٥٦ - ٦٢) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٩٩ - ١٠١) من المجموعة.
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٨٢ - ١٨٤) من المجموعة.
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (١٣٩ - ١٤٤) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٦؛ تقع في الصفحات (٤٨ - ٥٣) من المجموعة.



[جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ الثَّانِيَّةِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

وَوَرَدَتْ^١ بَعْدَ ذَلِكَ مَسَائِلُ خَمْسٍ، فَالْحَقْنَا جَوَابَهَا بِمَا تَقَدَّمَ.

[الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى^٢]

[سُقُوطُ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْوَقْتِ عَمَّنْ صَلَّى تَمَامًا فِي مَوْضِعِ الْقَصْرِ]

ما الوجهُ فيما تُفتي^٣ به الطائفةُ من سُقوطِ فرضِ القَضَاءِ عَمَّنْ صَلَّى مِنْ الْمُقْصِرِينَ صَلَاةً مُتِمًّا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ فِي ذَلِكَ؟
مع عِلْمِنَا بِأَنَّ الْجَهْلَ بِأَعْدَادِ الرَّكَعَاتِ لَا يَصِحُّ مَعَهُ^٤ الْعِلْمُ بِتَفْصِيلِ أَحْكَامِهَا وَجَوْهَرِهَا؛ إِذْ مِنَ الْبَعِيدِ أَنْ يَعْلَمَ التَّفْصِيلَ مَنْ جَهَلَ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ كَالْأَصْلِ.
وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَا يَعْلَمُ أَحْكَامَهَا، فَهِيَ غَيْرُ مُجْزِيَةٍ. وَمَا لَا

١. في المطبوع: «ثمَّ وردت».

٢. هكذا في المطبوع. وفي «أ»: «المسألة التاسعة والعشرون»، وذلك بلحاظ أنَّ هذه المسائل هي استمرار للمسائل الرسيَّة الأولى التي هي ثمان وعشرون مسألة. راجع مقدِّمة هذه المسائل.

و في سائر النسخ: «مسألة».

٣. في «ج» والمطبوع: «يفتي».

٤. في المطبوع: «مع».

يُجْزِي مِنَ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ يَجِبُ قِضَاؤُهُ بِاتِّفَاقٍ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ الْفُتْيَا بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ عَمَّنْ صَلَّى صَلَاةً لَا تُجْزِيهِ؟

الجواب - و بالله التوفيق - ٢ :

إِنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَهْلَ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ مَعْذُورًا، بَلْ ٣ مَلُومًا مَذْمُومًا - لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَغَيَّرَ مَعَهُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، وَ يَكُونُ حُكْمُ الْعَالِمِ بِخِلَافِ حُكْمِ الْجَاهِلِ. ٤
و لَيْسَ الْعِلْمُ بِأَنَّ «مَنْ لَزِمَهُ التَّقْصِيرُ إِذَا تَمَّ صَلَاتُهُ لَا تُجْزِيهِ» ٥ تِلْكَ الصَّلَاةُ
أَصْلًا، كَالْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ فِي قِرَاءَةٍ وَ رُكُوعٍ وَ سُجُودٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ
جَمِيعَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ٦ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنْ إِتِمَامَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ غَيْرُ مُجْزٍ، فَلَا
تَعْلُقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

و لَيْسَ جَهْلُهُ بِأَنَّ إِتِمَامَهُ مَا وَجَبَ فِيهِ التَّقْصِيرُ ٧ [غَيْرُ مُجْزٍ] جَهْلًا بِأَعْدَادِ
الرُّكْعَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُقْصَرَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَدَدٌ مَخْصُوصٌ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ
أَنَّهُ إِذَا أَتَمَّ - بِفِعْلِ ٨ ذَلِكَ الْعَدَدِ وَ مَا زَادَ عَلَيْهِ - أَنْ فَعَلَهُ لَا يُجْزِيهِ؛ لِأَنَّهُمَا مَوْضِعَانِ
مُفْتَرِقَانِ، يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ أَحَدَهُمَا مَنْ يَجْهَلُ الْآخَرَ.

١. في «ج» و المطبوع: «الصلاة».

٢. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٣. في «ش، ص»: - «بل».

٤. تقدّم في جواب المسألة الثانية و العشرين من المسائل الرسيّة الأولى:

٥. في «أ، ج» و المطبوع: «لا يجزيه».

٦. في «ج» و المطبوع: «الشرعية». و استظهر في هامش المطبوع: «الأحكام الشرعية» بدل «أحكام الشريعة».

٧. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: + «هو».

٨. في «ج» و المطبوع: «لم يفعل» بدل «أتم - بفعل».

[المسألة الثانية^١]

[جواز تجديد نية الصوم بعد مُضي شَطْرِ النهار]

ما الوجه^٢ فيما تُفتي^٣ به الطائفةُ و غيرها من الفقهاء من جواز تجديد النية للصوم الواجبِ و المندوبِ بعدَ مُضي شَطْرِ النهارِ؟
مع حصول العلمِ بأن ما مضى من الزمانِ عَرِيّاً من النيةِ لَيْسَ بصومٍ، و ما بقي لا يَجُوزُ - إذا كانَ ما مضى لَيْسَ بصومٍ - أن يكونَ صوماً؛ من حيثُ كانَ بعضَ زمانٍ^٥ الصومِ^٦ المشروعِ.
الجوابُ - و باللهِ التوفيقُ -^٧:

إِعلمُ أن هذه المسألة يوافق^٨ الإمامية فيها الفقهاء؛ لأن أبا حنيفة^٩ يُجيزُ صومَ الفَرَضِ و التطوعِ بِنِيَّةٍ تَتَجَدَّدُ^{١٠} قَبْلَ الزوالِ^{١١}، و الشافعيُّ يُجيزُ ذلكَ في التطوعِ و لا يُجيزُهُ في الفَرَضِ.^{١٢}

١. هكذا في المطبوع. و في «أ»: «المسألة الثلاثون». و في سائر النسخ: «مسألة».

٢. في المطبوع: «الجواب».

٣. في «ج» و المطبوع: «يفتي».

٤. في «أ»: «+ ما».

٥. من قوله: «أن يكون صوماً» إلى هنا مشطوبٌ عليه في «أ» و مكتوبٌ بدله: «و هو ليس».

٦. في «أ»: «بالصوم».

٧. في المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٨. في «ش، ص»: «توافق».

٩. «لأن أبا حنيفة» مسموحة في «أ» و غير واضحة.

١٠. في «أ، ش، ص»: «يتجدد». و في المطبوع: «متجددة».

١١. راجع: المجموع للنووي، ج ٦، ص ٢٩٩.

١٢. المصدر نفسه.

و الوجه في صحّة ذلك ما قدّمنا^١ ذكره في جواب هذه المسائل^٢، من أن النية إنما تؤثر في أحكام شرعية، وليس تكون الصلاة بها على صفة^٣ موجبة عنها، كما نقوله في العليل العقلية.

و غير ممتنع أن تكون مقارنة نية الصيام^٤ لجزء^٥ من أجزاء النهار مؤثرة^٦ في كون جميع النهار صوماً؛ لأن تأثير العليل التي تجب مصاحبتهما لما تؤثر^٧ فيه هاهنا مفقود، وإنما تثبت^٨ أحكام شرعية بمقارنة هذه النية، فغير ممتنع أن يجعل الشرع مقارنتها لبعض العبادات كمقارنتها لجميعها.

ألا ترى أن تقدّم النية في أول الليل^٩ أو قبل فجره مؤثرة بلا خلاف في صوم اليوم كله، وإن كانت غير مقارنة لشيء من أجزائه؟ وهذا مما قد تقدّم في جواب هذه المسائل^{١٠}.

ولا خلاف أيضاً في أن من أدرك مع الإمام بعض الركوع يكون مدرّكاً لتلك الركعة كلها ومحتسباً له بها، وقد تقدّم شرطها؛ فكيف أثر دخوله في بعض الركوع فيما تقدّم، فصار كأنه أدركه كله، لولا صحّة ما نبهنا^{١١} عليه؟

١. في المطبوع: «قد» بدل «قدّمنا».

٢. يعني المسائل الرسيّة الأولى: و قد تقدّم في ص ٦٦ - ٦٩.

٣. في «ج»: «صلاته». وفي المطبوع: «صلاة». واستظهر في هامشه: «عبادة».

٤. في «ج»: - «الصيام». وفي المطبوع: «القيام». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٥. في «ص» و المطبوع: «بجزء».

٦. في «ج»: - «النهار». وفي المطبوع: - «مؤثرة».

٧. في «ج» و المطبوع: «يؤثر». ٨. في «أ، ج» و المطبوع: «ينبت».

٩. في «ش، ص»: «النهار».

١٠. يعني المسائل الرسيّة الأولى: و قد تقدّم في ص ٨٧ - ٨٨.

١١. في «أ»: «أثبتناه».

[المسألة الثالثة^١]

[أحكام الصلوات المفروضات غير الصلوات الخمس]

قد عَلِمْنَا اتِّفَاقَ الطَّائِفَةِ عَلَى وَجوبِ صَلَاةِ «الْكُسُوفِ»، وَالعِيدَيْنِ، وَالجَنَائِزِ، وَ الطَّوَافِ، وَ النَّذْرِ «كَصَلَاةِ الخَمْسِ»، وَ قد تَقَرَّرَ فُتْيَاهَا^٢ بِتَفصِيلِ أَحكامِ صَلَاةِ الخَمْسِ، وَأفعالِها وَ تُروكِها، وَأعيانِ فُرُوضِها وَ سُنَنِها، وَأحكامِ السهْوِ فيها^٣.
وَ لا فُتْيَا لِأَحَدٍ مِنَ الطَّائِفَةِ، وَ لا رِوَايَةَ، بِشَيْءٍ^٤ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا عَدَا الصَّلَاةِ الخَمْسِ مِنَ الفَرَائِضِ المَذكُورَةِ، مَعَ حَاجَةِ مُكَلِّفِها إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ.
وَ هل جَمِيعُ ما تَتَضَمَّنُهُ^٥ مِنْ قِرَاءَةِ وَ رُكُوعِ وَ سُجُودِ - فِيمَا فِيهِ رُكُوعٌ وَ سُجُودٌ^٦ - وَ تَكْبِيرٍ وَ قُنُوتٍ فَرَضٌ؟ أَوْ بَعْضُهُ وَاجِبٌ وَ بَعْضُهُ نَدْبٌ؟
وَ ما حُكْمُ السهْوِ فِي تَفاصِيلِ أَحكامِها وَ أعيانِ رَكَعَاتِها؟
الجوابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ^٧ - :

إِعْلَمُ أَنَّ الطَّائِفَةَ إِذَا اتَّفَقَتْ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ العِيدَيْنِ وَ الكُسُوفِ وَ ما جَرَى مَجراها

١. هكذا في المطبوع. و في «أ»: «المسألة الحادية والثلاثون». و في سائر النسخ: «مسألة».
٢. في المطبوع: «فسادها». و في هامشه ما نصه: «كذا في النسخة، و الظاهر أن يكون: و قد تقرّر تفصيل أحكام الصلاة».
٣. في «ج» و المطبوع: «منها».
٤. في «ب»، ج» و المطبوع: «لشيء». نعم، صُحِّحَتْ فِي حَاشِيَةِ «ب» بِما أثبتناه.
٥. في «أ، ب، ج» و المطبوع: «يتضمّنه». ٦. في المطبوع: - «فِيمَا فِيهِ رُكُوعٌ وَ سُجُودٌ».
٧. في المطبوع: - «وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

فَرَضَ لَا يَسُوغُ الْإِخْلَالَ بِهِ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحْكَامَ الْمَفْرُوضِ مِنَ الصَّلَاةِ وَاحِدَةٌ فِيمَا يَجِبُ أَنْ يُفْعَلَ وَيُتْرَكَ، مِنْ قِرَاءَةٍ، وَرُكُوعٍ، وَتَسْبِيحٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
فَأَمَّا الْقُنُوتُ، فَقَدْ نَصَّوْا عَلَى دَخُولِهِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالْكَسُوفِ.
وَأَمَّا رَكَعَتَا الطَّوَافِ، فَفِي وَجُوبِهَا وَأَنَّهَا فَرَضٌ لَا يَجُوزُ الْإِخْلَالَ بِهِ نَظَرًا؛ وَ
الْأَقْوَى فِي النَّفْسِ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ. وَ لَوْ كَانَتْ فَرَضًا، لَجَزَتْ^١ مَجْرَى سَائِرِ
الْمَفْرُوضِ^٢ مِنَ الصَّلَاةِ^٣.

وَأَمَّا أَحْكَامُ السَّهْوِ فِي هَذِهِ الصَّلَوَاتِ، فَقَدْ بَيَّنَّ الْقَوْمُ حُكْمَ السَّهْوِ فِي
الْمَفْرُوضِ مِنَ الصَّلَوَاتِ^٤، وَأَنَّهُ لَا سَهْوَ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَا فِي
الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ؛ وَعَلَى هَذَا الْإِطْلَاقِ لَا سَهْوَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْكَسُوفِ وَالطَّوَافِ.
فَأَمَّا^٥ النَّذْرُ، فَإِنْ كَانَ وَقَعًا بِرَكَعَتَيْنِ، فَلَا سَهْوَ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ بِزِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ
كَانَ لَهُ حُكْمُ السَّهْوِ فِي بَاقِي الْمَفْرُوضِ^٦ مِنَ الصَّلَوَاتِ.

١. في «ج»: «لحرب». و في المطبوع: «يجري»، واستظهر في هامشه: «تجري».

٢. في المطبوع: «الفروض».

٣. في المطبوع: «الصلوات».

٤. في «ج»: «الصواب». و في المطبوع: «الصلاة».

٥. في «ش، ص»: «وَأَمَّا».

٦. في «أ»: «+ له». و في المطبوع: «الفروض».

[المسألة الرابعة^١]

[حُكْمُ اللّاجِنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ]

إذا كَانَ حَقِيقَةُ الْقَارِئِ هُوَ «الْحَاكِي» لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَتْ الْحِكَايَةُ تَفْتَقِرُ إِلَى اللَّفْظِ وَصِيغَتِهِ؛ فَمَا حُكْمُ مَنْ لَحَنَ فِي قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ^٢؟ هُوَ^٣ قَارِئٌ، أَمْ^٤ مُتَكَلِّمٌ؟ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَارِئًا؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ حَاكٍ لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَقِيقَةِ. وَإِنْ كَانَ مُتَكَلِّمًا فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ مَعَ فِعْلِهِ^٥؛ لِإِجْمَاعِ^٦ الْأُمَّةِ عَلَى فَسَادِ صَلَاةِ مَنْ تَكَلَّمَ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَذْكَارِهَا عَامِدًا. وَ فِي فَسَادِ^٧ صَلَاتِهِ خِلَافٌ^٨ لِمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ وَ عَمِلَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الطَّائِفَةِ: «إِقْرَأْ كَمَا تُحْسِنُ^٩، يُرْفَعُ كَمَا أُنزِلَ»^{١٠}.

١. هكذا في المطبوع. و في «أ»: «المسألة الثانية والثلاثون». و في سائر النسخ: «مسألة».

٢. في «أ»: «صلاة». و في «ش، ص»: «الصلوات».

٣. في «ش، ص»: «و هو». و في المطبوع: «+ «أ هو».

٤. في «أ»: «أو». و في «ش، ص»: «- أم».

٥. في النسخ المعتمدة: «فعل». نعم، في «أ» شُطِبَ عَلَى «مع فعل». و في المطبوع: «نقل». و في بعض النسخ غير المعتمدة: «- مع فعله». و الصوابُ إثباتُها.

٦. في المطبوع: «إجماع».

٧. من قوله: «صلاة من تكلم» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٨. في «ش، ص»: «خلافًا». و استظهر في هامش المطبوع: «و خلاف».

٩. في «ج»: «يحسن»، و في المطبوع: «نحن نقرأ» بدل «تحسن».

١٠. راجع: الكافي، ج ٢، ص ٦١٩، باب أن القرآن يُرْفَعُ كَمَا أُنزِلَ.

و أيضاً فما وَجَدْنَا أَحَدًا مِنْ عِلْمَانِنَا أَفْتَى بِفَسَادِ صَلَاةٍ مِنْ لَحْنٍ فِي قِرَاءَتِهِ
عَامِدًا، بَلِ الْفُتْيَا بِجَوَازِهَا ظَاهِرٌ مِنْهُمْ؛ وَ فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ.

الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - ١ :

إِعْلَمُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْحِكَايَةَ لِلْكَلامِ يَجِبُ ٢ أَنْ تَكُونَ ٣ مُطَابِقَةً لَهُ فِي صُورِ
الْألفاظِ وَ حَرَكَاتِهَا وَ مَدِّهَا وَ قِصْرِهَا، وَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَاكٍ عَلَى
الْحَقِيقَةِ.

وَ إِذَا كَانَتْ الطَّائِفَةُ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّ مَنْ لَا يَنْضَبِطُ لَهُ مِنَ الْعَامَّةِ وَ الْأَعْجَمِ
حِكَايَةُ ٤ الْقُرْآنِ بِإِعْرَابِهِ وَ حَرَكَاتِ أَلْفَاظِهِ، صَلَاتُهُ مُجْزِيَةٌ؛ وَ كَذَلِكَ مَنْ لَحَنَ غَيْرَ
مُتَعَمِّدٍ لِذَلِكَ، حَكَمْنَا بِجَوَازِ هَذِهِ الصَّلَاةِ وَ صِحَّتِهَا، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا اللَّاحِظُ حَاكِيًا
فِي ٥ الْحَقِيقَةِ لِلْقُرْآنِ.

وَ جَرَى مَجْرَى الْأَخْرَسِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ، وَ الْأَعْجَمِي الَّذِي لَا يُقِيمُ ٦
حَرْفًا بِالْعَرَبِيَّةِ، فِي أَنَّ صَلَاتَهُمَا صَحِيحَةٌ مُجْزِيَةٌ ٧، وَ إِنْ كَانَا مَا قَرَأَ الْقُرْآنَ؛ فَلَيْسَ
مَنْ لَحَنَ فِي الْقُرْآنِ بِأَكْثَرِ مَنْ لَمْ ٨ يَنْطِقْ بِهِ ٩ جُمْلَةً.

فَأَمَّا الْمُتَمَكِّنُ مِنْ إِقَامَةِ الْإِعْرَابِ، إِذَا لَحَنَ مِنْ غَيْرِ عَمْدٍ، فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ، بِغَيْرِ
شَكٍّ. فَأَمَّا إِذَا اعْتَمَدَ اللَّحْنَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الصَّوَابِ وَ إِقَامَةِ الْإِعْرَابِ، فَالْأَوْلَى أَنْ
تَكُونَ صَلَاتُهُ فَاسِدَةً، وَ مَنْ أَفْتَى مِنْ أَصْحَابِنَا بِخِلَافِهِ كَانَ غَيْرَ مُصِيبٍ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».
٢. فِي «ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «تَجِبُ».
٣. فِي «أ، ج»: «أَنْ يَكُونَ».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ حِكَايَةَ».
٥. فِي «ش، ص»: «جَاذًا عَلَى» بَدَلِ «حَاكِيًا فِي».
٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَفْهَمُ».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَرَبِيَّةٌ».
٨. فِي «ش، ص»: «لَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَنْ».
٩. فِي «أ»: «بِالْقُرْآنِ».

[المسألة الخامسة^١]

[هل يَدُلُّ الكلامُ المرْتَبُ المُتَسِقُ على كَوْنِ فاعِلِهِ عالِماً؟]

إذا كان وقوعُ^٢ الفعلِ مرْتَباً مُتَسِقاً^٣ دالاً على كَوْنِ فاعِلِهِ عالِماً، وكانَ الكلامُ من جُملةِ الأفعالِ، فيجِبُ أن يكونَ وقوعُهُ مرْتَباً على المَعاني المعقولةِ دالاً على كَوْنِ فاعِلِهِ عالِماً بما قَصَدَهُ من المَعاني؛ ولذلك^٤ يُفَرِّقُ بَيْنَ الكلامِ المُفيدِ المقصودِ و بَيْنَ الهَدْيَانِ، ويُعَلِّمُ تكاملُ العلومِ لأحدِ^٥ المُتَكَلِّمِينَ واختلافُها في الأخرِ. وَجَبَ - لهذا الإعتبارِ - الحُكْمُ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ بكلامِ مرْتَبٍ مُتَسِقٍ، مُحَرَّرٍ^٦ مِنَ التخلِيطِ، مُحَرَّوِسٍ مِنَ القُدُوحِ^٧، مقصودِ به العبارةُ عن الأدلَّةِ دونَ الشُّبْهِ^٨، عالِماً بما تَضَمَّنَتْه كِلامُهُ مِنَ المَعاني؛ ولذلك^٩ يُفَرِّقُ^{١٠} كُلُّ أُنْسٍ^{١١} بِالْعِلْمِ^{١٢} بَيْنَ عِبارةِ المُقَلِّدِ للعلماءِ الحاكي لِعباراتهم، و بَيْنَ العالِمِ المُصْطَلِعِ؛ لِمَا يَجِدُ العالِمَ عليه مِنَ

١. هكذا في المطبوع. وفي «أ»: «المسألة الثالثة والثلاثون». وفي سائر النسخ: «مسألة».

٢. في «ج»: «وجوب». وفي المطبوع: «وجود».

٣. في المطبوع: «منستأ».

٤. في «أ»: «وبذلك». وفي «ش، ص»: «وكذلك».

٥. في المطبوع: «لأجل».

٦. في «ش، ص»: «القدح».

٧. في «ش، ص»: «المشبه».

٨. في «أ، ب»: «وكذلك».

٩. في «ش، ص»: «أيس». وفي المطبوع: «أنس». واستظهر في هامشه: «إنسان».

١٠. في «أ، ج، ش، ص»: «المعلم». واستظهر في هامش المطبوع: «عالم».

القُدرة على إفهام ما عبَّر به^١ عن الأدلَّة والشُّبه^٢ من العباراتِ المُرتبة، مُستطیعاً لإسقاط ما يعترضُ كلامه من القَدح، وتَعذُّر^٣ ذلك أجمَع على المُقلِّدِ الحاكي لعباراتِ العلماءِ عن الأدلَّة الشرعیَّة^٤.

و ظهورُ هذا يقتضي القَطع على إيمانٍ من عَلِمناه مُعبِّراً عن المعارفِ على الوجه الذي بيَّنَّا كَوْنَ المُتكلِّم بها عالمًا؛ وفي ذلك:

[١] خِلافٍ لما امتنعَ منه جميعُ المُتكلِّمين؛ من القولِ بالقَطعِ على إيمان^٦ من لم^٧ يُنصَّ اللهُ تعالى على إيمانه؛ لانسدادِ طريقِ العِلْمِ عندهم عن كُلِّ مُحدِّثٍ يَكُونُ^٨ غيرَه عالمًا.

[٢] ودلالةٌ على فسَادِ ما يذهبُ إليه القائلونَ بالمُوافاةِ^٩.

١. في «ج»: «عترته». وفي المطبوع: «عبرته»، كلاهما بدل «عبر به».
٢. في «أ»: «و الشهية». وفي «ج»: «و الستة». وفي «ش، ص» و المطبوع: «و الستة».
٣. في «أ»: «و يعتذر». وفي «ش، ص» و المطبوع: «و بعد».
٤. في «ج» و المطبوع: «بعبارات».
٥. في «ج»: «المقاطعة». وفي «ش، ص»: «الستة». وفي المطبوع: «المقاطعة».
٦. في المطبوع: «الإيمان». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.
٧. في المطبوع: - «لم».
٨. كذا، ولعل الصواب: «بكون».
٩. فإنَّ القائلينَ بنظريَّةِ «الموافاة» - ومنهم المصنِّف رحمه اللهُ - يذهبون إلى أنَّ الإيمانَ مشروط بالموافاة به إلى الموت، أي مشروط بالبقاء على الإيمان إلى آخر لحظة من الحياة، فإنَّ أنهى الإنسان حياته بالكفر علم أنه لم يكن مؤمناً منذ البداية، و أنه كان منافقاً يُظهر الإيمان بلسانه و يُبطن الكفر؛ فلو صحَّ ما جاء في السؤال أعلاه من أنَّ الكلام المرتب يدلُّ على معرفة المتكلم و إيمانه، لزم أن يكون ذلك الشخص الذي أنهى حياته بالكفر، و كان قبل ذلك يُظهر الإيمان بلسانه و كلامه، أن يكون مؤمناً حقاً، لا منافقاً كما ذهب إليه القائلون بالموافاة. راجع حول الموافاة: جواب المسألة الثامنة من الطرابلسيات الثانية.

أو القول^١ بأنَّ جحد^٢ النبوة والإمامة ليس بكفر^٣؛ لوجود^٤ علماء - لا يُحصون كثرة - ممن يُخالِف في النبوة والإمامة، على^٥ الصفة التي بيّنا^٦ كونَ مَنْ كانَ عليها عالماً بما يُعبّر^٧ عنه.

الجواب - والله التوفيق^٨ - :

إعلم أنَّ الشبهة في هذه^٩ المسألة ضعيفة جداً؛ لأنَّ المُعبّر عن المعاني على الوجه المرتب المُتسِق^{١٠}، إنّما يدلُّ فعله^{١١} على أنه عالمٌ بتلك العبارات التي فعلها على وجه الإحكام والإتساق، وبمطابقتها للمعاني التي علّقها^{١٢} عليها وعبّر بها^{١٣} عنها؛ فأما أن يدلَّ ذلك على أنه عالمٌ بشيءٍ آخر، فلا.

والذي يُرتَّب مثلاً دليلَ حدوثِ الأجسامِ وبناءه على الدعاوى الأربع^{١٤}، ويذكر كيف طريق الاستدلال على تصحيح^{١٥} كلِّ دعوى من تلك الدعاوى،

١. معطوف على قوله: «القطع على الإيمان».

٢. في المطبوع: «حجة». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٣. أي إن قلنا بعدم دلالة الكلام المرتب على المعرفة والإيمان، لزم أن لا يدلَّ جحد النبوة والإمامة باللسان والكلام المرتب على الكفر.

٤. في المطبوع: «الوجود». ٥. في «ش، ص»: «من».

٦. في المطبوع: «تبيّنا».

٧. في «أ»: «به». وفي «ج» والمطبوع: «يعتريه». واستظهر في هامش المطبوع: «يعبر به». وفي «ش، ص»: «يغير به».

٨. في المطبوع: - «والله التوفيق».

٩. في «ج» والمطبوع: - «هذه». ١٠. في «ج»: «المبسق». وفي المطبوع: «المنسق».

١١. في «ش، ص»: - «فعله».

١٢. في المطبوع: «عقلها».

١٣. في المطبوع: «وعزمها» بدل «و عبّر بها».

١٤. وهي المقدمات الأربع لدليل حدوث الأجسام. راجع: شرح جمل العلم والعمل، ص ٣٩.

١٥. في «ج» والمطبوع: «صحيح».

حَتَّى يَتَكَامَلَ الْعِلْمُ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ، إِنَّمَا^١ يَجِبُ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِكَيْفِيَّةِ تَرْتِيبِ دَلَالَةِ حُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَبِتَقْدِيمِ مَا يُقَدِّمُ^٢ وَتَأْخِيرِ^٣ مَا يُؤَخَّرُ، حَتَّى يَحْصَلَ هَذَا الْعِلْمُ لِلنَّاطِرِ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ.

وَلَا يُعْلَمُ بِهَذَا الْقَدْرِ أَنَّهُ هُوَ عَالِمٌ بِحُدُوثِ الْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مَا نَظَرَ هُوَ قَطُّ^٤ فِي حُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِكَيْفِيَّةِ تَرْتِيبِ الدَّلَالَةِ الْمُفْضِيَةِ^٥ إِلَى الْعِلْمِ بِحُدُوثِهَا. وَمِنَ الْجَائِزِ أَيْضًا^٦ أَنْ يَكُونَ نَظَرَ عَلَى وَجْهِ لَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ، وَ لَمْ^٧ تَتَكَامَلْ^٨ [فِيهِ] شُرُوطُ تَوْلِيدِ^٩ النَّظَرِ لِلْعِلْمِ.

فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ وَصَفَ الطَّرِيقَ إِلَى سُلُوكِ جِهَةٍ مِنَ الْجِهَاتِ بِالصَّفَةِ^{١٠} الصَّحِيحَةِ السَّيِّدِيَّةِ، يَكُونُ سَالِكًا لِذَلِكَ الطَّرِيقِ، وَمُسْتَعْمِلًا لِمَا وَصَفَ كَيْفَ يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وَصَفَ كَيْفَ يَكُونُ سُلُوكُ الطَّرِيقِ إِلَى الْبَصْرَةِ وَرَتَّبَ ذَلِكَ وَ شَرَحَهُ^{١١} وَأَوْضَحَهُ عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ إِنَّمَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِكَيْفِيَّةِ سُلُوكِ هَذَا الطَّرِيقِ^{١٢}، وَ لَا يَقْطَعُ^{١٣} عَلَى^{١٤} أَنَّهُ قَدْ سَلَكَهُ وَ وَصَلَ فِيهِ إِلَى الْبَصْرَةِ؟

١. في «أ، ج» و المطبوع: «وإنما».

٢. في «أ، ج»: «تقدم».

٣. في المطبوع: «و تأخر».

٤. في المطبوع: «مطلقاً»، و في هامشه ما نصّه: «في النسخة: مط. و يمكن أن يكون: ما نظر هو قط في حدوث الأجسام»، و هو عين ما أثبتناه من النسخ.

٥. في «ج» و المطبوع: «للقضية».

٦. في المطبوع: - «أيضاً».

٧. في «أ، ج، ش، ص» و المطبوع: «يتكامل».

٨. في «ج» و المطبوع: «توكيد».

٩. في «أ»: + «و وصفه».

١٠. في «ج» و المطبوع بين معقوفين: + «و لا يقطع على أنه عالم بكيفية سلوك هذا الطريق». نعم، جاء في هامش المطبوع ما نصّه: «كذا في النسخة، و الظاهر زيادتها».

١١. في «ش»: «و لا نقطع».

١٢. في المطبوع: - «على».

وكذلك مَنْ وَصَفَ لَنَا كَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ الرامي حَتَّى يُصِيبَ الْهَدَفَ، وَرَتَّبَ مَا يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَهُ^١ - مِنْ أَخِذِ الْقَوْسِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ^٢، وَاعْتِمَادِ جِهَةِ السَّمْتِ - إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى عِلْمِهِ بِكَيْفِيَّةِ الرمي، وَإِنْ كُنَّا نُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَا رَمَى قَطُّ، أَوْ رَمَى وَلَمْ يُصِبِ الْغَرَضَ.

وكذلك مَنْ وَصَفَ لَنَا كَيْفِيَّةَ عَمَلِ لَوْنٍ مِنَ الطَّبِيخِ، وَرَتَّبَ لَنَا مَا يَجْمَعُهُ فِيهِ مِنَ الْأَخْلَاطِ، وَ مَا يُقَدِّمُ^٤ مِنْهَا أَوْ يُؤَخِّرُ^٥، إِنَّمَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى عِلْمِهِ بِصِفَةِ ذَلِكَ اللَّوْنِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِأَنَّهُ قَدْ طَبَّخَهُ وَاتَّخَذَهُ.

وَإِنَّمَا يَكُونُ الْعَالِمُ بِاللَّهِ تَعَالَى عَارِفًا بِهِ، إِذَا نَظَرَ فِي الْأَدِلَّةِ الْمَوْصِلَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ^٦، وَتَكَامَلَتْ شَرَايِطُهُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْكُتُبِ؛ فَإِنَّهُ إِنْ نَظَرَ فِي الدَّلَالَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ وَ لَمْ تَتَكَامَلِ^٧ الشَّرَايِطُ، لَمْ يُؤَلِّدْ نَظْرَهُ الْعِلْمَ؛ فَإِنَّهُ^٨ بِوَصْفِهِ^٩ لَنَا كَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ النَّاطِرُ وَ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ، فَلَا^{١٠} يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ تَعَالَى.

١. في «ج» و المطبوع: «أن يعلمه».

٢. في «ب، ج»: «إفساد». وفي «ش»: «فساد». وفي المطبوع: «أنساء».

٣. في «ج» و المطبوع: «المخصوص». و استظهر في هامش المطبوع: «على الوجه المخصوص» بدل «على وجه مخصوص».

٤. في «ج» و المطبوع: «تقدم».

٥. في المطبوع: «تأخر».

٦. في «ب، ج، ش» و المطبوع: «منه».

٧. في «أ، ج، ش» و المطبوع: «و لم يتكامل».

٨. في «ب، ج، ش» و المطبوع: «فأنا».

٩. في «ج» و المطبوع: «يوصفه».

١٠. كذا، و الأنسب: «لا».

و قد ذُكرنا في جوابِ المسألةِ الرابعةِ مِن هذهِ المسائلِ^١ في هذا المعنى وجهاً غريباً ما تقدّمنا أحدٌ إليه؛ و هو أنه: يجوزُ أن يكونَ بعضُ من نُبئتَ عندنا كُفْرُهُ مِن مُخالِفينا عارفاً باللَّهِ تَعَالَى، غيرَ أنه لا يجوزُ أن يستحقَّ الثوابَ على معرفته؛ لوقوعها^٢ على غيرِ الوجهِ الذي وجبت^٣ منه^٤.

و إنما امتنع أصحابنا من كونِ بعضِ الكُفّارِ عارفاً باللَّهِ تَعَالَى، حتّى لا يجتمعَ له استحقاقُ الثوابِ مع كُفْرِهِ.

و على هذا الذي أيقظنا عليه قد كُفينا هذهِ المؤونةَ و أزلنا^٥ الشناعةَ التي يفزعونَ معاً إليها؛ بأنَّ المخالفَ ينظرُ كُنْظِرنا، و يسلكُ^٦ في الأدلّةِ طُرُقنا، فكيفَ يجوزُ أن يكونَ غيرَ عارِفٍ؟

و كلُّ هذا بينٌ لمن تأمله.

و صَلَّى اللهُ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ^٧ خَلْقِهِ و صَفَوَتِهِ مِنْ بَرِيَّتِهِ، سَيِّدِنَا^٨ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ^٩ و آلِهِ الطَّاهِرِينَ^{١٠}.

١. يعني المسائل الرسيّة الأولى:

٢. في «ج» و المطبوع: «لوقوعه».

٣. في «ج» و المطبوع: «وجب».

٤. في المطبوع: «عنه».

٥. في المطبوع: «و أولياء».

٦. في المطبوع: «و سلك».

٧. في المطبوع: «خير» بدل «خيرته من».

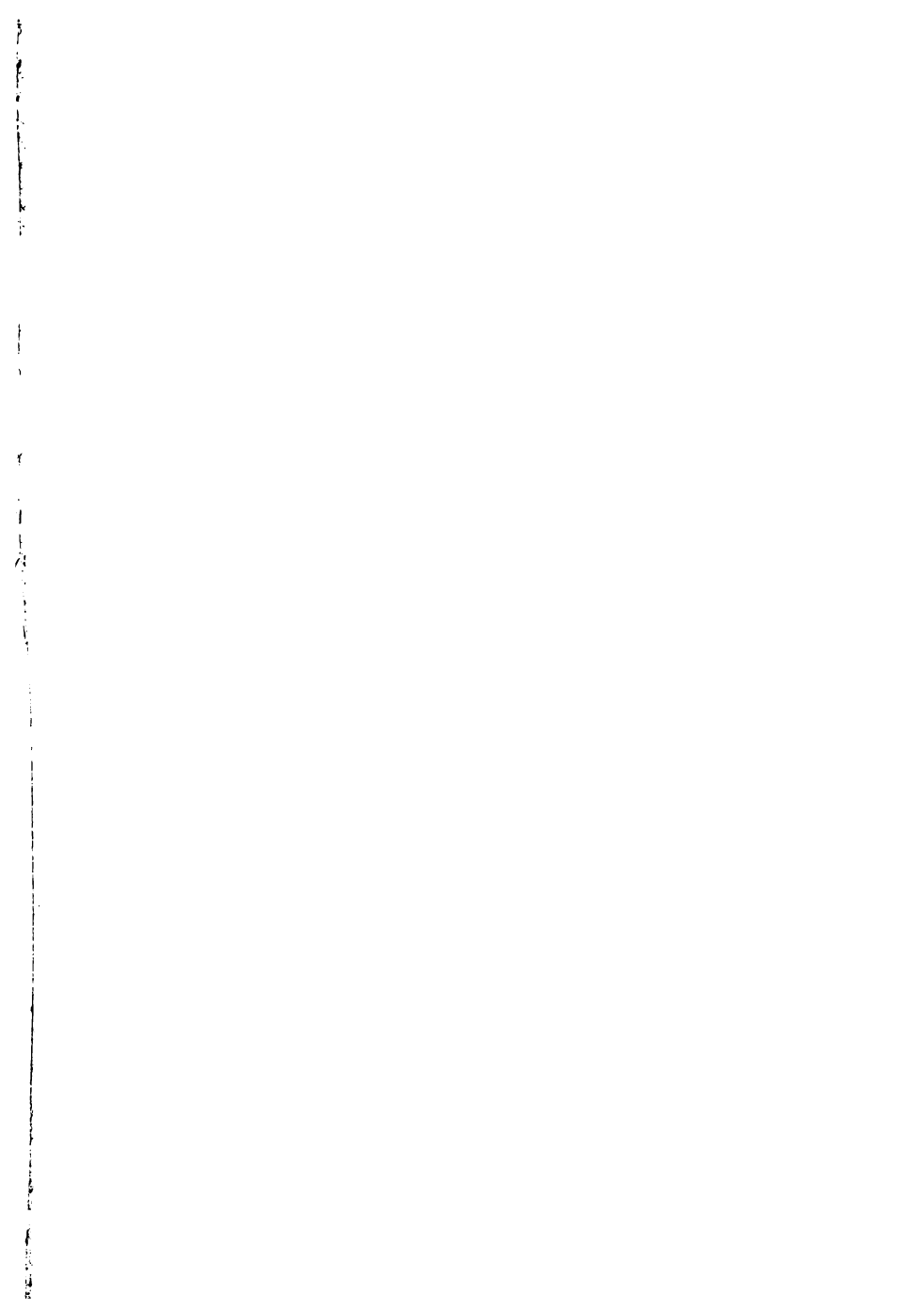
٨. في المطبوع: - «و صفوته من بريته، سيّدنا».

٩. في المطبوع: - «النبي».

١٠. في «أ»: + «تمت بعون الله و حسن توفيقه، و السلام و الإكرام». و في «ب»: + «و الحمد لله رب العالمين، ربّ سهل ما بقي من هذه الرسائل». و في المطبوع: + «و حسبنا الله و نعم الوكيل».

(٧٧)

جوابتُ المسائلِ الموصليّاتِ الثانيةِ



مقدمة التحقيق

تفرد كل مدرسة فكرية عادة بمسائل تختص بها، تجعلها تمتاز بها عن سائر المدارس، وهذا الأمر يشمل المدارس الفقهية أيضاً، فقد تفرد بعض هذه المدارس بمسائل تشتهر بها وتصير علماً عليها، كما قد تتحول هذه المسائل إلى ذريعة من قبل المدارس الأخرى لمهاجمة هذه المدرسة، بدعوى المخالفة لما توافق عليه الفقهاء. ولم تكن المدرسة الفقهية الإمامية بمنأى عن هذه الظاهرة، فقد انفردت بمسائل متعددة عن باقي المدارس الفقهية، حتى أدى الأمر إلى تأليف بعض المؤلفات المختصة بذلك؛ فمثلاً ألف الشيخ المفيد رسالة سماها: الإعلام فيما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام، وهي رسالة ألحقها بكتابه أوائل المقالات، تعرض فيها إلى انفردات الإمامية، وما اختصوا به من فتاوى وأحكام، ثم قام بشرح هذه الرسالة^١، ولكن هذا الشرح مفقود. كما ألف الشريف المرتضى في هذا المجال كتابه المهم جداً الانتصار، والذي سماه: نصره ما انفردت به الشيعة الإمامية من المسائل الفقهية^٢، والذي يسمّى أيضاً: انفردات الإمامية، وهو كتاب استدلائي مفصل ومهم حول هذا الموضوع، حيث انتصر فيه الشريف المرتضى لأراء الإمامية التي انفردت فيها، ودافع عنها.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٢، ذيل الرقم ١٠٦٧.

٢. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٥٢.

و يمكن اعتبار «الانفرادات» فرعاً من «علم الخلاف»، كما يمكن اعتباره علماً برأسه، و يمكن تسميته: «علم الانفرادات».

و يبدو أنه لم يلق موضوع «الانفرادات» اهتماماً كبيراً بعد الشريف المرتضى، فنحن لا نكاد نرى كتاباً فقهياً مهماً قد تعرّض لهذا الموضوع.

و من الكتب أو الرسائل التي تطرّق فيها الشريف المرتضى إلى موضوع الانفرادات هو أجوبة المسائل الموصليات الثانية^١، حيث تعرّض فيها إلى موضوع الانفرادات حول تسعة مواضيع فقهية مختلفة.

و الظاهر أنّ السائلين - كما يظهر من مقدّمة المسائل حيث يتكلّم الشريف المرتضى مع جماعة، وهذا يعني أنّ من أرسل المسائل كانوا جماعة، لا سائل واحد - كانوا قد قرأوا رسالة أو كتاباً حول متفرّدات الإمامية، فأثارت بعض المواضيع المطروحة هناك عندهم بعض التساؤلات، فأرسلوا أسئلتهم إلى الشريف المرتضى للإجابة عليها؛ فإنه قد جاء في بداية المسألة الأولى من الموصليات الثانية: «ذكر في المسائل الفقهية التي تفرّدت بها الشيعة الإمامية: ...»، كما أنّ كلّ مسألة من المسائل التسع تبدأ بكلمة: «ذكر» أو «و ذكر»، و هو يدلّ على أنّهم يسألون عن مسائل مطروحة في نصّ معيّن و يمكننا أن نتعرّف على هذا النصّ، و هو نصّ كتاب الإعلام مع شرحه للشّيخ المفيد كما تقدّم فهو كتاب يحتوي على انفرادات الإمامية. و يدلّ على ذلك وجود تطابق كبير بين عبارات كتاب الإعلام و بين ما جاء في المسائل الموصليات التسع التي تقدّم أنّها تنقل كلاماً من نصّ معيّن. و إذا وجد اختلاف فهو قد يرجع إلى اختلاف النسخ أو سقوط عبارات من نسخ كتاب الإعلام التي

١. الموصل: مدينة معروفة، و صفها ياقوت بأنّها باب العراق، و مفتاح خراسان، و منها يُقصد إلى

وصلت إلينا، أو نقل السائلين الموصليّين من كتاب شرح كتاب الإعلام الذي تقدّم أنّه مفقود و لم يصلنا. إذن يمكن اعتبار الموصليّات الثانية تعليقة للشريف المرتضى على كتاب الإعلام للشيخ المفيد.

و قد أجاب الشريف المرتضى على هذه المسائل، و علّق على النصّ الفقهيّ المرسل إليه، حيث أنّق معه على انفراد الإماميّة ببعض المسائل، و اختلف معه في بعضها. و قد كانت إجابته عن المسائل بالتفصيل، و هو يدلّ على أهميّة هذه المسائل و أهميّة الأشخاص المرسلين، حيث وصفهم الشريف المرتضى في المقدّمة بجودة النظر و دقّة الفكر.

و كانت قد أرسلت ثلاث مجموعات مسائل من الموصل إلى الشريف المرتضى، فقام بالإجابة عليها؛ أمّا الأولى منها، فقد أجاب عنها في شبابه في سنة ٣٨٠ و نيّف^١، و هي ثلاث مسائل فقط، تدور حول مسائل الوعيد، و القياس، و الاعتماد^٢؛ فهي مسائل كلاميّة و أصوليّة، و ليست فيها مسائل فقهيّة. و أمّا الموصليّات الثانية و الثالثة فهي مسائل فقهيّة، و قد أجاب عن الثالثة منها في سنة ٤٢٠هـ^٣.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

الجدير بالذكر أنّ هناك بحثاً مهمّاً حول تسمية المسائل الموصليّات، طرحناه بشيء من التفصيل في مكتبة الشريف المرتضى^٤، حيث توصلنا هناك إلى أنّ الظاهر أنّ المسائل المعروفة بالموصليّات الأولى لا تسمّى أولى، و إنّما تسمّى: «موصليّات» فقط

١. راجع: مقدّمة المسائل الموصليّات الثالثة.

٢. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١، ذيل الرقم ٧٠٨.

٣. راجع: مقدّمة المسائل الموصليّات الثالثة.

٤. راجع: العدد الخاصّ بألفيّة الشريف المرتضى من مجلّة «كتاب شيعه».

و بصورة مطلقة، و أنّ الموصليّات الثانية و الثالثة تسمّى في الحقيقة: «موصليّات أولى» و «ثانية»، كما فعل ذلك ابن إدريس (ت ٥٩٨هـ) و الشريف المرتضى نفسه^١. فراجع تفصيل البحث هناك.

و على أيّ حال فنحن نلتزم بتسمية الموصليّات الثلاث بأسمائها المشهورة، تجنّباً من حصول خلط و أخطاء في خلال الإحالات و الإرجاعات إليها.

و بعد ذلك نرجع إلى الحديث عن المسائل محلّ بحثنا، و هي الموصليّات الثانية، فقد ذكرها البُصروي (ت ٤٤٣هـ) و الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)^٢، و أشار الشريف المرتضى إليها في الموصليّات الثالثة عدّة مرّات، و سمّاها هناك: المسائل الأولى، و مسائل الخلاف الواردة قبل هذه^٣، كما ذكرها في كتابه الانتصار، و سمّاها: جواب مسائل أهل الموصل التسع الفقهية^٤. و قد أشار في المسألتيّن الأولى و الثانية منها إلى كتابه مسائل الخلاف. و كلّ هذا يعتبر قرائن مهمّة و قطعية على تصحيح نسبتها إليه.

و تاريخ تأليف هذه المسائل يرجع إلى ما قبل سنة ٤٢٠هـ؛ فإنّ الموصليّات الثالثة قد أرسلت في هذه السنة كما تقدّم، فتكون الثانية قبل هذا التاريخ. و قد احتوت الموصليّات الثانية على فوائد و نكات متعدّدة، نذكر منها:

١. استدللّ الشريف المرتضى عدّة مرّات بالأخبار المتظافرة و الكثيرة، و بذلك لم يخرج من طريقته المعهودة من إنكار حجّية أخبار الأحاد في الأصول و الفروع معاً.
٢. أشار في المسألة الخامسة إلى أنّ أهل اللغة إذا أرادوا تحريم شيء أدخلوا عليه

١. راجع: السرائر، ج ٢، ص ٧٤٨؛ ج ١، ص ٤٦ و ٥٠٠؛ ج ٣، ص ٢٩٧؛ المسألة ٣٤ و ٣٥ من المسائل الموصليّات الثالثة.

٢. راجع: مجلّة العقيدة، الرقم ٣، ص ٣٨٢؛ الفهرست للطوسي، ص ١٦٤.

٣. راجع: المسائل ٥، ٣٤، ٣٥، ١٠٧ من المسائل الموصليّات الثالثة.

٤. الانتصار، ص ٥٢٤.

لفظ النفي، ليدلّ على تأكيد التحريم و تغليظه، وإذا أرادوا تأكيد الوجوب و تغليظه، استعملوا لفظ الخبر و الإثبات.

٣. أشار في المسألة السادسة إلى قاعدة، و هي أنّه عند الضرورة يمكن أن نتعسف التأويل، و هذا يبرر لنا وجود بعض التأويلات البعيدة التي يمكن مشاهدتها في تراث الشريف المرتضى، و التي قد تبدو تأويلات بعيدة عن الظاهر، فهو هنا قد أوضح أنّه إذا اتّضح المعنى الحقيقي فيمكن تأويل الظاهر بكلّ وسيلة ممكنة.

٤. أشار في المسألة السابعة إلى أنّ أحكام الشريعة تتبع المعتاد من الأمور لا المخالف للعادة، فعلى سبيل المثال أنّ المعتاد أن يكون أكثر الحمل تسعة أشهر، و ما قد يدعى من أنّه قد يكون أكثر من ذلك، فهو شاذّ نادر غير مستمرّ، و الشريعة تتبع المعتاد، لا المخالف للعادة.

٥. أفتى الشريف المرتضى في المسألة الثالثة بكرهة السجود على الثوب المنسوج من قطن أو كتان، و عدم تحريمه، لكنّه رجح عن ذلك في الموصليات الثالثة، و الانتصار^١.

و من فتاويه التي ذكرها في الموصليات الثانية حرمة الربا بين الوالد و ولده، و ذلك في المسألة الخامسة منها، و يبدو أنّه استمرّ على هذه الفتوى في الموصليات الثالثة أيضاً^٢، إلاّ أنّه رجح عنها في الانتصار، مشيراً هناك إلى فتواه المتقدّمة في الموصليات، حيث قال:

و قد كتبتُ قديماً في جواب مسائل وردت من الموصّل تأولت الأخبار التي يروها أصحابنا المتضمنة لنفي الربا بين من ذكرناه ... و اعتمدنا في نصره هذا المذهب على عموم ظاهر القرآن، و أنّ الله تعالى حرّم الربا على كلّ متعاقدين، و

١. المسألة ١٧ من المسائل الموصليات الثالثة: الانتصار، ص ١٣٦.

٢. راجع: المسألة ٣٥ من المسائل الموصليات الثالثة.

قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُتَعَدَّةً﴾^١، وهذا الظاهر يدخل تحته الوالد وولده، و الزوج و الزوجة. ثم لما تأملت ذلك، رجعت عن هذا المذهب؛ لأنني وجدت أصحابنا مُجمعين على نفي الربا بين من ذكرناه، و غير مختلفين فيه في وقت من الأوقات، و إجماع هذه الطائفة قد ثبت أنه حجة، و يُخصّص بمثله ظواهر الكتاب، و الصحيح نفي الربا بين من ذكرناه^٢.

٦. أرجع في المسألة الرابعة و السادسة إلى كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق، و كتاب الفقه الأحمدى لابن الجنيد^٣.

هذا، و كانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٦٧.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٣٠١٤) ١٢٥٥؛ و هي ميكروفيلم من المخطوطة المرقمة ١٤٤٨ الموجودة في مكتبة الروضة الرضوية المقدسة بمشهد، و تقع في الصفحات (٦٩ - ٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ١٠٨٠/٦؛ تقع في الصفحات (٢٩٢ - ٣١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردى رحمه الله بقم، المرقمة ٣/٣٧٤؛ تقع في الصفحات (١٢٨ - ١٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٤. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٣٣٢٤؛ تقع في

١. آل عمران (٣): ١٣٠.

٢. الانتصار، ص ٤٤٢.

٣. المصدر، ص ١٨٩.

الصفحات (١٠٨ - ١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».

٥. مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقّمة ٥٩٣؛ تقع في الصفحات (١٣٦ - ١٥٤)

من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في

الصفحات (٤٦١ - ٤٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٣؛ تقع في الصفحات

(١ - ١٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في

الصفحات (٦١ - ٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».

٣. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني رحمه الله بقانن، المرقّمة ١٤٠؛ و يوجد

ميكرو فيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم المرقّم ١٦٩٠، و الرسالة

تقع في الصفحات (٣٩١ - ٤٠٥) من المجموعة.

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٤٣٢/١٨؛ تقع في

الصفحات (١٨ - ٢٢) من المجموعة.

٥. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٠٠٣؛ نُسخت في عام

١٢٤٣هـ، و لم يعلم اسم ناسخها. و الرسالة تقع في الصفحات (١٩-٢) من

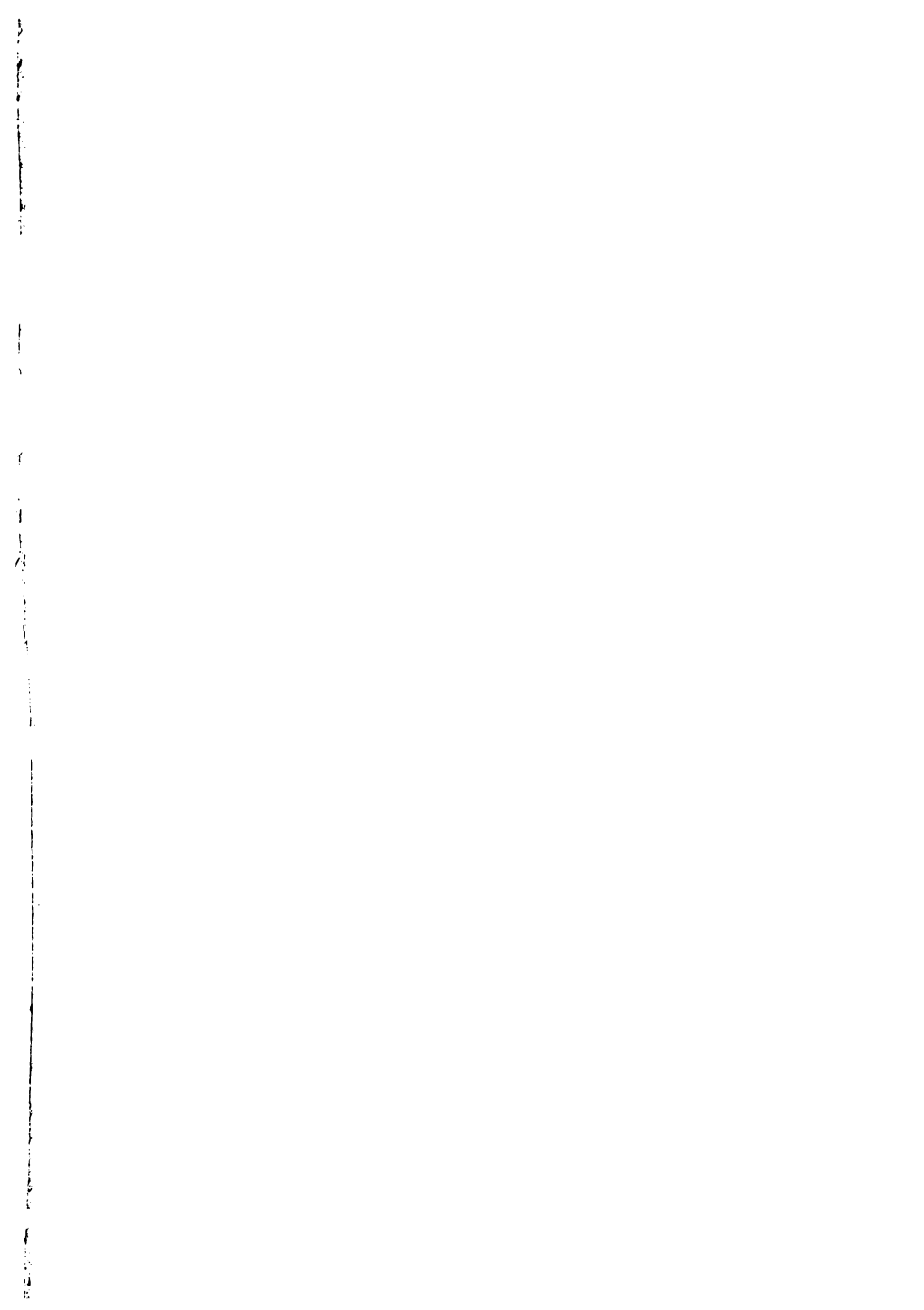
المجموعة.

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في

الصفحات (٣٣ - ٤٠) من المجموعة.

٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في

الصفحات (٤٤ - ٥٢) من المجموعة.



جوابات المسائل الموصليات الثانية^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^٢

[المقدمة]

قد أُجِبْتُ - أدامَ اللهُ لَكُمْ السلامةَ، و أَسْبَغَ عَلَيْكُمْ الكَرَامَةَ، و جَعَلَكُمْ أَبْدَاءً مِنْ نُصَارِ الحَقِّ و تَابِعِيهِ، و خُدَّالِ^٣ الباطلِ و مُجَانِبِيهِ - عنِ المَسَائِلِ التي وَصَلَتْ^٤ إِلَيَّ، جَوَاباً اخْتَصَرْتُهُ^٥ مِنْ غيرِ إِخْلَالٍ بما يَجِبُ إِيضاحُهُ و بَيانُهُ.

١. في «أ»: «جوابات المسائل الثالثة الواردة من الموصل - و قيل: من مصر - تأليف سيدنا الإمام العالم البارع الصدوق العلامة المحقق السيد الشريف المرتضى علم الهدى ذي المجدين أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي، قدس الله روحه، و نُورَ ضريحه». و في «ج»: «المسائل الموصلية الثانية».

و في «د»: «هذا جواب المسائل الموصليات للسيد النجيب الحبيب ذي المجدين علي بن الحسين الموسوي، رُوِّحَ اللهُ روحَه الشريف».

و في «ش»: «جوابات المسائل الثالثة الواردة من الموصل - و قيل: من مصر - تأليف سيدنا الشريف المرتضى علم الهدى، قدس الله روحه و نُورَ ضريحه».

٢. في «ج، د»: «+ (و به نستعين)». و في «ص»: «+ (و به ثقتي، و نصلي على سيدنا محمد و آله أجمعين)».

٣. في المطبوع: «و خذل».

٤. في المطبوع: «أتي» بدل «وصلت».

٥. في «ش» و المطبوع: «اختصرت».

و ما أشكَل - أمَدَّكم^٢ اللهُ بالإرشاد - مِن هذه المَسائلِ إلَّا المُشكِلُ، ولا بَعَثَكم على
السؤالِ عنها ولا الاستيضاحَ لها إلَّا جُودَةُ النظرِ و دَقَّةُ الفِكرِ.
و مِن اللهُ أَسْتَمِدُّ المَعونَةَ و التوفيقَ في الأقوالِ و الأفعالِ، و أَسْتَعِينُهُ على سائرِ
الأحوالِ.

١. في المطبوع: «ما» بدون واو العطف.

٢. في المطبوع: «أيدكم».

المسألة الأولى

[حكمُ المذبي والودي]

ذَكَرَ فِي «المَسَائِلِ الفَقْهِيَّةِ الَّتِي تَفَرَّدَتْ بِهَا الشَّيْعَةُ الإِمَامِيَّةُ»: أَنَّ المَذْبِيَّ وَالمُؤَدِّيَّ
لَيْسَا بِنَاقِضِيْنِ^١ لِلطَّهَارَةِ.^٢ وَ مَا بَيَّنَّ العِلْمَ بِتَعْيِينِهِمَا^٣.
الجواب - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٤:

أَنَّ «المَذْبِيَّ» - بفتح الميم و تسكين الذال؛ وَ يُقَالُ مِنْهُ: مَذْبَى الرَّجُلِ، فَهُوَ يَمْذِي،
بغير ألفٍ - فَهُوَ الشَّيْءُ الخَارِجُ مِنْ ذَكَرِ الرَّجُلِ عِنْدَ القُبْلَةِ أَوْ المُلَامَسَةِ أَوْ النِّظَرِ^٥
بِالشَّهْوَةِ الشَّدِيدَةِ، الجَارِي مَجْرَى البُصَاقِ الرِّقِيقِ القِوَامِ، وَ يَكْتَثُرُ فِي الشَّبَابِ وَ
ذَوِي الصِّحَّةِ.

فَهُوَ غَيْرُ نَاقِضٍ لِلوُضُوءِ، وَ غَيْرُ نَجِسٍ أَيْضاً، وَ لَا يَجِبُ مِنْهُ غَسْلُ ثَوْبٍ وَ لَا بَدَنِ.
فَأَمَّا «المُؤَدِّيُّ» بِفتح الواوِ وَ تسكين الدالِ، وَ يَجْرِي فِي غِلْظِ قِوَامِهِ مَجْرَى البَلْغَمِ.

١. فِي «ب» وَ المَطْبُوعُ: «بِنَاقِضَتَيْنِ».

٢. الإِعْلَامُ لِلشَّيْخِ المَفِيدِ، ص ١٦ - ١٧. وَ قَدْ سَقَطَ مَقْدَارٌ مِنْ بَدَايَةِ العِبَارَةِ مِنْ هَذَا الكِتَابِ، وَ
الَّذِي جَاءَ فِيهِ: «.. [بِيَاضٍ فِي الأَصْلِ] وَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الأَشْيَاءِ النَاقِضَةِ لِلطَّهَارَةِ. وَ أَجْمَعَتِ العَامَّةُ
عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَ زَعَمُوا أَنَّ المَذْبِيَّ وَ المُؤَدِّيَّ يَنْقُضَانِ عَلَيَّ كُلِّ حَالٍ الطَّهَارَةَ».

٣. فِي المَطْبُوعِ: «وَ تَعْيِينِهِمَا». وَ المَرَادُ بِعِبَارَةِ المَتْنِ: أَنَّهُ لَمْ يَبَيَّنْ حَقِيقَةَ المَذْبِيَّ وَ المُؤَدِّيَّ.

٤. فِي «أ، ش» وَ المَطْبُوعُ: - «وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ».

٥. فِي المَطْبُوعِ: «وَ النِّظَرُ».

و يَكْثُرُ فِي الشُّيُوخِ وَ ذَوِي الرُّطُوبَاتِ الْغَالِبَةِ، وَ يَقُلُّ أَوْ يُعَدَمُ فِي الشَّبَابِ.
وَ طَرِيقَتُنَا إِلَى صِحَّةِ ذَلِكَ وَ الْحُجَّةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ فِيهِ هُوَ^١ إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ
عَلَيْهِ، وَ فِي إِجْمَاعِهَا الْحُجَّةُ.

وَ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ الْمَدْيِيَّ وَ الْوَدِّيَّ لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ. وَ الْأَخْبَارُ
مُتَظَاهِرَةٌ^٢ عَنْ سَادَتِنَا^٣ وَ أئِمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِذَلِكَ، وَ كُتِبَ الشَّيْعَةُ بِهَا مَشْحُونَةٌ، وَ
هِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى أَوْ تُسْتَقْصَى؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ نَصَّوْا فِيهَا وَرَدَ عَنْهُمْ مِنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: «إِنَّ الْمَدْيِيَّ وَ الْوَدِّيَّ لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ»^٤ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ وَ التَّفْصِيلِ.
وَ فِي أَخْبَارٍ أُخَرَ نَصَّوْا وَ عَيَّنُوا نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ، فَذَكَرُوا أَشْيَاءَ مَخْصُوصَةً لَيْسَ
الْمَدْيِيُّ وَ الْوَدِّيُّ مِنْ جُمْلَتِهَا.

وَ قَدْ نَصَرْنَا هَذَا الْمَذْهَبَ فِيمَا أَمَلَيْنَاهُ مِنْ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»^٥ فِي الْأَحْكَامِ
الشَّرْعِيَّةِ، وَ ذَكَرْنَا الْحُجَجَ الْوَاضِحَةَ فِي صِحَّتِهِ، وَ أَبْطَلْنَا شُبُهَةَ الْمُخَالَفِينَ، بَعْدَ أَنْ
حَكَيْنَاهَا وَ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهَا، وَ بَيَّنَّا أَنَّ خُرُوجَ مَا يَخْرُجُ مِنَ السَّبِيلِ عَلَى وَجْهِ
غَيْرِ مُعْتَادٍ وَ لَا جَارٍ^٦ مَجْرَاهُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.
وَ جَعَلْنَا الْأَصْلَ^٧ فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالِ الرِّيْحَ الْخَارِجَةَ مِنَ الذِّكْرِ، وَ أَنَّهَا لَا تَنْقُضُ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «هُوَ».

٢. فِي «ب، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «مُتَظَاهِرَةٌ». وَ فِي «ش»: «الْمُتَظَاهِرَةُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «سَادَاتِنَا».

٤. رَاجِعْ: عِلَلُ الشَّرَائِعِ، ج ١، ص ٢٩٥، الْبَابُ ٢٤١؛ وَ سَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٣، ص ٤٢٦، الْبَابُ ١٧.

٥. هَذَا الْكِتَابُ مَفْقُودٌ. رَاجِعْ: الْمُتَقِيُّ مِنَ التَّرَاثِ الْمَفْقُودِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ الْأَخْبَارُ» بَدَلَ «وَ لَا جَارٍ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «وَ مَا يَجْرِي».

٧. يَرِيدُ أَنْ يَسْتَدْلِلَ هُنَا بِالْقِيَاسِ، وَ لِلْقِيَاسِ أَصْلٌ وَ فِرْعٌ وَ عِلَّةٌ جَامِعَةٌ وَ حَكْمٌ. وَ قَدْ اسْتَدْلَلَّ

الوضوء إجماعاً؛ لأنَّ خروجها من القبلي غير معتاد. ولو خرَّجت من الدُّبر لَنَقَضَت
الوضوءَ بِلا شكٍّ؛ من حيثُ كانَ مُعتاداً.
و خروج المذي والودي غير معتاد؛ لأنه على سبيل المرض و غلبة الأخلاط. و
الأمر في الودي أوضح^١ و أشهر؛ لأنه تابع لزيادة الرطوبات.
و هذا كلُّه قد بيَّناه في الموضع الذي أشرنا إليه، فمن أراد الاستقصاء فليأخذه^٢
من موضعه.

« المصنّف رحمه الله في كتاب مسائل الخلاف بالقياس إلزاماً للخصم، و إلا فهو يرفض حجّة
القياس رفضاً باتاً.

١. في المطبوع: «واضح».

٢. في «ص» و المطبوع: «فليأخذ».

المسألة الثانية [أكثر النفاس وأقله]

ذَكَرَ: أَنْ^١ أَكْثَرَ النَّفَاسِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.^٢ وَهُوَ فِي «شَرْحِ الْفَقْهِ»^٣: عِشْرُونَ يَوْمًا.^٤ وَلَمْ يَذْكُرْ أَقْلَهُ.^٥

الجواب - وبالله التوفيق -:

أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ النَّفَاسِ هُوَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.
وَأَمَّا أَقْلُ النَّفَاسِ فَهُوَ انْقِطَاعُ الدَّمِ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ حَدٌّ مُقَدَّرٌ بِزَمَانٍ، بَلِ الْإِعْتِبَارُ فِيهِ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ؛ سِوَاءَ كَانَ انْقِطَاعُهُ سَرِيعًا، أَوْ بَطِينًا.^٦

وَجَاءَتْ الْأَخْبَارُ الْمُتَظَاهِرَةُ^٧ عَنِ الصَّادِقِينَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٨ بِأَنَّ: «الْحَدَّ فِي نَفَاسِ الْمَرْأَةِ أَكْثَرُ أَيَّامٍ حَيْضِهَا، وَتَسْتَظْهِرُ فِي ذَلِكَ بَيَوْمٍ وَاثْنَيْنِ».^٩

١. في «ش»: - «أَنْ».

٢. المقتعة، ص ٥٧.

٣. الظاهر أنه شرح كتاب الإعلام للشيخ المفيد.

٤. جاء في كتاب الإعلام للشيخ المفيد، ص ١٧ - ١٨ أن المدة هي أحد وعشرون يومًا، فلعل كلمة «أحد و» ساقطة من المتن.

٥. لم يذكر أقل النفاس في كتاب الإعلام أيضاً.

٦. في المطبوع: «انقطاعه، أو لحظة» بدل قوله: «انقطاع الدم، وليس لذلك حد...» إلى هنا.

٧. في المطبوع: «متظاهرة».

٨. في المطبوع: «الصادق عليه السلام».

٩. راجع: وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٢٤٠٨ - ٢٤١٠؛ و ص ٣٨٣، ح ٢٤١٤؛ و ص ٣٨٤، ح ٢٤١٦.

و أكثر ما يبعُد النَّفَاسُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

و جاءت الآثارُ مُتَظَاهِرَةٌ^١ عن سادتنا^٢ عليهمُ السلامُ بأنَّ أسماءَ بنتَ عُمَيْسٍ نَفِست بِمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ حِينَ أَرَادَتْ الْإِحْرَامَ بِذِي الْحَلِيفَةِ أَنْ تَحْتَسِيَ بِالْكَرْسُفِ وَ تُهَلَّ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا أَتَتْ لَهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَ تُصَلِّيَ وَ لَمْ يَنْقَطِعْ عَنْهَا الدَّمُ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ.^٤

و هذا أيضاً ممّا^٥ قد استقصينا الكلامَ فيه^٦ في «مسائل الخِلافِ»؛ فإنَّ أبا حنيفةً و أصحابه و الثوريَّ^٧ و الليثَ^٨ يذهبونَ إلى أنَّ أكثرَ النَّفَاسِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

١. في المطبوع: «المتظاهرة».

٢. في «ص»: «ساداتها». و في المطبوع: «ساداتنا».

٣. في «ش» و المطبوع: «النبي» بدل «رسول الله».

٤. راجع: الكافي، ج ٣، ص ٩٨، ح ٣؛ وج ٤، ص ٤٤٩، ح ١؛ الفقيه، ج ١، ص ١٠١، ح ٢٠٩؛ التهذيب، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥١٢ و ٥١٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٤، ح ٥٣٢؛ وسائل الشيعة، ج ٢، ص ٣٨٥، ح ٢٤١٨؛ و ص ٣٨٩، ح ٢٤٣٢.

٥. في المطبوع: - «مما».

٦. في «أ، ج، د، ش، ص» و المطبوع: - «فيه».

٧. أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، من فقهاء العامة. روى عن أبيه، و أبي إسحاق الشيباني، و أبي إسحاق السبيعي، و غيرهم. و ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله فيمن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام. مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤.

٨. أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن المصري، مولى بني فَهْم؛ فقيه أهل مصر. روى عن عطاء و الزُّهري و نافع و غيرهم، و روى عنه ابن المبارك و ابن وهب و ابن شعيب. ولد سنة ٩٤ هـ و مات سنة ١٧٥ هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ٣، ص ٤، الرقم ٦٩٦٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ١٣٦، الرقم ١٢؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٤١٢، الرقم ٨٣٤.

و الشافعيُّ و عبیدُ اللّٰه بنُ الحَسَنِ العَبْرِيُّ^١ و مالكٌ في قوله الأوَّل: أنْ أَكْثَرَ النَّفَاسِ سِتْوَنَ يَوْمًا. و حُكِّيَ أنْ في النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: سَبْعُونَ يَوْمًا.^٢ و حُكِّيَ عن البَصْرِيِّ^٣ أنَّهُ قَالَ: إنْ أَكْثَرَهُ خَمْسُونَ يَوْمًا.^٤

و الكلامُ على هذه المذاهبِ، و ما يُحْتَجُّ به لها^٥ و^٦ عليها، قد استوفيناها في «مَسَائِلِ الْخِلَافِ» و انتهينا فيه إلى أبعَدِ الغاياتِ.

و ما بَيَّنَّ مِنْ طَرِيقِ الاستِدلالِ صِحَّةَ مَذْهَبِنَا في أَكْثَرِ النَّفَاسِ: أنْ الاتِّفَاقُ مِنَ الأُمَّةِ حَاصِلٌ عَلَيَّ أنْ الأَيَّامُ الَّتِي قَدَّرْنَا^٧ بِهَا النَّفَاسَ لِحِقِّهَا^٨ حُكْمُ النَّفَاسِ، و لَمْ يَحْضُرْ

١. في (أ، ب، ج، د): «العسري». و في (ش): «العمرى». و في (ص): «القسري». و في المطبوع: «العسكري».

و الرجل هو: عبید اللّٰه بن الحسن بن الحُصَيْنِ العنبري، من فقهاء العامة، من تميم. و لِي قضاء البصرة سنة ١٥٧ هـ، و عُرِل سنة ١٦٦ هـ، و توفِّي فيها. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٩٢. في المطبوع: - «و حُكِّيَ أنْ في النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: سبعون يوماً».

٣. أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ولد لسنتين بقبينا من خلافة عمر، و أمه خيرة مولاة أم سلمة. نشأ بالمدينة، ثم صار كاتباً في حكومة معاوية لوالي خراسان الربيع بن زياد. و هو أحد الزهاد الثمانية، و كان يلقي الناس بما يهَوون و يتصنَّع للرياسة، و يُعَدُّ من رؤساء القدرية، توفِّي بالبصرة في رجب سنة ١١٠ هـ. روى عن أبي بن كعب و سعد بن عباد و عمر بن الخطاب و لم يدركهم، و عن ثوبان و عمار بن ياسر و غيرهم؛ و روى عنه حُميد الطويل و قتادة و عطاء بن السائب و غيرهم. راجع: إكمال الكمال، ج ١، ص ٣١٨؛ تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٩٥، الرقم ١٢١٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٦٣، الرقم ٢٢٣؛ الكنى و الألقاب، ج ٢، ص ٧٤.

٤. راجع في الأقوال المذكورة: الخلاف للطوسي، ج ١، ص ٢٤٤؛ مختصر المزني، ص ١١؛ فتح العزيز، ج ٢، ص ٥٧٣؛ المجموع للنووي، ج ٢، ص ٥٢٢.

٥. في (ب، ج، د، ص): - «لها». ٦. في المطبوع: «أو».

٧. في المطبوع: «قدَّرناه».

٨. في المطبوع: «أنها».

فيما زاد على ذلك اتفاقٌ ولا دليلٌ. والقياس لا يصحُّ إثباتُ المقادير به؛ فيجبُ القولُ بما ذكرناه دونَ ما عداه.

و لك أن تقولَ: إنَّ المرأةَ داخلةٌ في عمومِ الأمرِ بالصلاةِ و الصومِ، وإنَّما نُخرِجُها في الأيامِ التي حَدَّدناها من عمومِ الأمرِ بالإجماعِ؛ ولا إجماعَ ولا دليلَ فيما زاد على ذلك، فيجبُ الحكمُ بدخولها تحتَ عمومِ الأمرِ.

المسألة الثالثة

[كراهة السجود على الثوب المنسوج]

و ذَكَرَ: أَنَّ السُّجُودَ لَا يَجُوزُ عَلَى ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ، ثُمَّ زَعَمَ: إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛^١ وَ لَمْ^٢ صَارَتْ الضَّرُورَةُ تُجَوِّزُ مَا لَا يَجُوزُ؟
الجواب - و بالله التوفيق :-

أَنَّ السُّجُودَ عَلَى^٣ الثَّوْبِ الْمَنْسُوجِ - مِنْ قُطْنٍ أَوْ كِتَانٍ - إِذَا كَانَ طَاهِرًا يُكْرَهُ؛^٤ كَرَاهِيَةٌ^٥ تَنْزِيهِيَّةٌ^٦ وَ طَلَبَ فَضْلًا، لِأَنَّهُ مَحْظُورٌ مُحَرَّمٌ.
وَ لَيْسَ يَجْرِي السُّجُودُ عَلَى الثَّوْبِ الْمَنْسُوجِ فِي الْقُبْحِ وَ الْحَظَرِ عِنْدَ أَحَدٍ مَجْرَى السُّجُودِ عَلَى الْمَكَانِ النَّجِسِ، وَ إِنْ كَانَ أَصْحَابُنَا لَمْ يُفْضَلُوا هَذَا التَّفْصِيلَ، وَ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ إِطْلَاقًا، وَ الصَّحِيحُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَ مَنْ تَأَمَّلَ حَقَّ التَّأَمُّلِ عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى مَا فَضَّلْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ السُّجُودُ

-
١. الإعلام للشيخ المفيد، ص ٢٥. و قد جاء فيه: «و اتفقت الإمامية على أنه... و أنه لا يجوز السجود على ثوب منسوج، و إن كان أصله من النبات، إلا عند الحاجة إليه و الاضطرار».
 ٢. في المطبوع: «لم» بدون و او العطف.
 ٣. في المطبوع: - «السجود على».
 ٤. في: «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «+ السجود عليه».
 ٥. في المطبوع: «كراهة».
 ٦. في «د»: «تنزيهية». و في المطبوع: «التنزيه».

على الثوب المنسوج مُحَرَّمًا محظوراً، لَجَرَى فِي القُبْحِ وَ وجوب إعادة الصلاة و استثنائها مَجْرَى السُّجُودِ عَلَى التَّجَاسَةِ، وَ معلومٌ أَن أَحَدًا لَا يَنْتَهِي إِلَى ذَلِكَ؛ فَعُلِمَ أَنَّهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

وَ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيهِ^١ لَا سَبِيلَ الحَظَرِ وَ التَّحْرِيمِ، فَالأَعْدَاؤُ^٢ الضَّعِيفَةُ فِيهِ^٣ كَافِيَةٌ.

وَ أَمَّا التَّعَجُّبُ مِنْ أَن تَكُونَ^٤ الضَّرُورَةُ يَجُوزُ^٥ مَعَهَا مَا لَا يَجُوزُ^٦ مَع فَقَدِهَا فِي غيرِ مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَاتِ أَدْبَاءً تُسْقِطُ التَّكْلِيفَ، وَ تُعْتَبَرُ فِي جَمِيعِ^٧ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ المِيتَةَ تَجِلُّ مَعَ الضَّرُورَةِ وَ تَحْرُمُ مَعَ الأَخْتِيَارِ، وَ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ بِالمَاءِ تَجِلُّ مَعَ الضَّرُورَةِ وَ تَحْرُمُ مَعَ الأَخْتِيَارِ؟ وَ أمثَالُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَن نُحْصِيَهُ.

١. في المطبوع: «التنزيه».

٢. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «و الأعداء».

٣. في المطبوع: «+ غير».

٤. في النسخ المعتمدة: «أن يكون». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لُنسختي «ط، ل».

٥. في المطبوع: «تجوز».

٦. في المطبوع: «لا تجوز».

٧. في المطبوع: «- جميع».

المسألة الرابعة

[مسائل في الشفعة]

ذَكَرَ: أَنْ لَا شُفْعَةَ^١ تَصِحُّ فِي الْعَقَارِ^٢ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ^٣، وَإِذَا تَحَيَّرَتْ^٤ الْأَمْلاكُ^٥
فَلَا شُفْعَةَ^٦، وَالشُّفْعَةُ تَجِبُ بِالسَّرْبِ^٧ وَالطَّرِيقِ^٨.
الجواب - والله التوفيق -:

أما المسألة الأولى من مسائل الشفعة، وهي اعتبارها في الاثنین وإسقاطها فيما
زاد عليهما من عدد الشركاء، فلعمري إنه مما^٩ تفرّد به الشيعة الإمامية^{١٠}،

-
١. في المطبوع: «أن الشفعة» بدل «أن لا شفعة».
 ٢. «العقار» بالفتح: كل ملك ثابت له أصل، كالدار والنخل. وربما أطلق على المتاع. راجع:
المصباح المنير، ص ٤٢١ (عقر).
 ٣. الإعلام للشيخ المفيد، ص ٣٥. وقد جاء فيه: «قول الإمامية: إنه إذا كان بين أكثر من اثنين
بطلت الشفعة فيه، سواء كان محدوداً بالقيمة أم مشاعاً».
 ٤. في «أ، ش» والمطبوع: «تخيّرت». وفي «ب، ج، د، ص»: «تحيّرت». والصواب ما أثبتناه.
 ٥. أي إذا تميّزت وانقسمت.
 ٦. المقنعة، ص ٦١٨.
 ٧. «السرب»: الطريق. راجع: الصحاح، ج ١، ص ١٤٦ (سرب).
 ٨. لقد سقط من بحث الشفعة من كتاب الإعلام، ص ٣٥-٣٦ مقدار غير معلوم، والظاهر أن
بعض المذكور في المتن كان في القسم الساقط.
 ٩. في «ب، ج، د، ص»: - «مما».
 ١٠. راجع: الانتصار، ص ٤٥٠.

وَأَطْبَقَ^١ مُخَالَفُونَا^٢ عَلَيَّ خِلَافِهِ.

غَيْرَ أَنْ بَيَّنَّ الْإِمَامِيَّةَ خِلَافًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعْرُوفًا؛ فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابَوَيْهِ قَالَ فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِـ «كِتَابٍ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ^٣» فِي بَابِ الشُّفْعَةِ لَمَّا رَوَى أَنَّ^٤ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ عَنِ الشُّفْعَةِ: لِمَنْ هِيَ؟ وَفِي أَيِّ شَيْءٍ هِيَ؟ وَهَلْ يَكُونُ^٥ فِي الْحَيَوَانِ شُفْعَةٌ؟ وَكَيْفَ هِيَ؟ قَالَ: «الشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ - مِنْ حَيَوَانٍ، أَوْ أَرْضٍ، أَوْ مَتَاعٍ - إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ لَا غَيْرِهِمَا، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ، فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ^٦ زَادَ عَلَى الْإِثْنَيْنِ فَلَا شُفْعَةَ لِأَحَدٍ مِنْهُم»^٧.

ثُمَّ قَالَ: قَالَ مُصَنِّفُ هَذَا الْكِتَابِ^٨: يَعْنِي بِذَلِكَ الشُّفْعَةَ فِي الْحَيَوَانِ^٩، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ فَالشُّفْعَةُ وَاجِبَةٌ لِلشُّرَكَاءِ وَإِنْ^{١٠} كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ.
ثُمَّ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ^{١١} أَبِي نَصْرِ الْبَزَنْطِيُّ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ^{١٢} عَنْ مَمْلُوكٍ بَيْنَ شُرَكَاءَ، أَرَادَ أَحَدُهُمْ بَيْعَ^{١٣}

١. في «أ، ب، ج، د، ش»: - «وأطبق».
٢. في «أ، ب، ج، د، ش» والمطبوع: «مخالفوها».
٣. في النسخ المعتمدة: «فقيه» بدون الألف واللام. والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع ولنسختي «ط، ل».
٤. في المطبوع: «عن».
٥. في المطبوع: «تكون».
٦. في المطبوع: «فإذا».
٧. الفقيه، ج ٣، ص ٧٩، ح ٣٣٧٧.
٨. هكذا في المطبوع والفقيه. وفي النسخة: «ثم قال مصنف الكتاب».
٩. في المطبوع والفقيه: «+ ووحده».
١٠. في المطبوع: «إن» بدون واو العطف.
١١. في المطبوع والفقيه: «+ محمد بن».
١٢. في النسخ المعتمدة: «سألت». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع ولنسختي «ط، ل» والفقيه.
١٣. في النسخ المعتمدة: «بيع» والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع ولنسختي «ط، ل» والفقيه.

نَصِيهِ؛ قَالَ: «بَيْعُهُ»^١ قُلْتُ: فَإِنَّهُمَا كَانَا اثْنَيْنِ، فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا بَيْعَ^٢ نَصِيهِ، فَلَمَّا
أَقْدَمَ عَلَى الْبَيْعِ قَالَ لَهُ شَرِيكُهُ: أَعْطِنِي. قَالَ: «هُوَ أَحَقُّ بِهِ». ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا
شُفْعَةَ فِي حَيَوَانٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّرِيكُ فِيهِ وَاحِدًا»^٣.

و هذا الذي حَكَيْنَاهُ إِنَّمَا^٤ يُسْتَفَادُ مِنْهُ^٥ خِلَافُ أَبِي جَعْفَرٍ - رَجِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا
الْمَذْهَبِ، وَ أَنَّهُ^٦ يَوْجِبُ الشُّفْعَةَ لِلشُّرَكَاءِ فِي الْمَبِيعَاتِ وَ إِن زَادُوا عَلَى اثْنَيْنِ، إِلَّا فِي
الْحَيَوَانِ خَاصَّةً.

وَ لَيْسَ فِيهَا احْتِجَاجٌ بِهِ وَ ظَنَّ أَنَّهُ يُصَدِّقُ بِمَذْهَبِهِ - مِنَ الْخَبْرِ الَّذِي رَوَاهُ^٧ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ سِنَانٍ - حُجَّةٌ صَرِيحَةٌ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ نَفْيَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَقَّ الشُّفْعَةَ فِي
الْمَمْلُوكِ إِذَا كَانَ فِيهِ شُرَكَاءُ جَمَاعَةً وَ إِثْبَاتُهَا بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ فِيهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ
فِي الْمَبِيعَاتِ بِخِلَافِ هَذَا الْحُكْمِ.

وَ كَانَ الْأَوْلَى بِهِ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ مَا رُوِيَ مِنَ الرَّوَايَةِ فِي نُصْرَةِ الْمَذْهَبِ
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَذْكَرَ مَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ^٨: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الشُّفْعَةُ عَلَى عَدَدِ الرَّجَالِ»^٩.

١. في المطبوع والفقهاء: «قال».

٢. في النسخ المعتمدة: «يبيع». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع ولنسختي «ط، ل» والفقهاء.

٣. الفقيه، ج ٣، ص ٨٠، ح ٣٣٧٨.

٤. في المطبوع: - «إنما».

٥. في «ص»: «من». وفي المطبوع: - «منه».

٦. في المطبوع: «وإنما».

٧. في المطبوع: «عن».

٨. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «قالوا». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ل».

٩. الفقيه، ج ٣، ص ٧٧، ح ٣٣٧٠.

و هذا الخبرُ صريحٌ في أنّ الشُّفْعَةَ تَثْبُتُ مع زيادةِ عَدَدِ الشُّرَكَاءِ عَلَى اثْنَيْنِ، وَ لَوْ
كَانَ حَقُّ الشُّفْعَةِ يَسْقُطُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى اثْنَيْنِ لَمَا كَانَ لاعتبارِ «الشُّفْعَاءِ» معنى؛ لأنَّ
الشفيعَ لا يَكُونُ إِلَّا واحداً، فإذا زادَ العَدَدُ بَطَلَّتْ الشُّفْعَةُ عَلَى المَذْهَبِ الذي حَكَمَناهُ.
وَ كَانَ له أيضاً أن يَحْتَجَّ بما رَوَاهُ عُقْبَةُ بنُ خَالِدٍ عن أبي عبدِ اللَّهِ عليه السلامُ
قال: «قَضَى رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالشُّفْعَةِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِي الأَرْضَيْنِ وَ
المَسَاكِينِ، وَ قال: لا ضَرَرَ وَ لا إِضْرارٌ»^٢.

وَ لفظُ «الشُّرَكَاءِ» لفظٌ جَمْعٌ، وَ هو يَقْتَضِي بِموجبِ اللُّغَةِ أَكْثَرَ مِنِ اثْنَيْنِ.
وَ هذانِ الخيرانِ قد رَوَاهُما أبو جَعْفَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الكِتَابِ الذي أَشْرنا إِلَيْهِ،
غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَجَّ^٣ بِهِمَا عَلَى مَذْهَبِهِ الذي حَكَاهُ عن نَفْسِهِ، وَ احتَجَّ بِغَيْرِهِما فيما
قد بَيَّنَّا أَنَّهُ لا حُجَّةَ فِيهِ.

وَ يُمَكِّنُهُ أن يَحْتَجَّ أيضاً فِي تَأْيِيدِ هَذَا المَذْهَبِ بِعمومِ الأَخْبَارِ الوارِدَةِ: أن
الشُّفْعَةَ واجِبَةٌ فِي كُلِّ مُشْتَرَكٍ لَمْ يُقَسِّمْ^٥؛ وَ هِيَ كَثِيرَةٌ. وَ عمومُ هَذِهِ الأَخْبَارِ لَمْ
يُفْصَلْ فِيهِ^٦ بَيْنَ الإِثْنَيْنِ وَ الجَماعَةِ.

وَ قد وَرَدَتْ أَخْبَارٌ بأنَّهُ إِذا سَمَحَ بَعْضُ^٧ الشُّرَكَاءِ بِحقوقِهِم مِنَ الشُّفْعَةِ، كانَ لِمَنْ

١. فِي «ط، ل» وَ المَطْبوعُ: «وَ لا ضَرارٌ». ٢. الفقيه، ج ٣، ص ٧٦، ح ٣٣٦٨.

٣. فِي المَطْبوعُ: «غَيْرَ أَننا نَحْتَجُّ» بِدَل «غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَجَّ».

٤. فِي «ب» وَ المَطْبوعُ: - «قد».

٥. راجع: المقنعة، ص ٦١٨؛ فقه الرضا عليه السلام، ص ٣٥؛ وَ سائِلُ الشَّيْخَةِ، ج ٢٥، ص ٣٩٥.

٦. فِي المَطْبوعُ: - «فِيهِ». ح ٣٢٢٠٣ وَ ٣٢٢٠٤.

٧. فِي جَمِيعِ النسخِ المَعْتَمَدَةِ وَ غَيْرِ المَعْتَمَدَةِ وَ المَطْبوعُ: «جَمِيعٌ». وَ هو خَطَأٌ؛ وَ أَذَلُّ دَلِيلٍ عَلَيْهِ ما
قاله المصنّف فِي كتابه الانتصار، ص ٤٥١: فأما الخبر الذي وُجِدَ فِي رِوايَاتِ أَصْحابِنا أَنَّهُ إِذا
سَمَحَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ بِحقوقِهِم مِنَ الشُّفْعَةِ، فإنَّ لِمَنْ لَمْ يَسْمَحْ بِحَقِّهِ عَلَى قدرِ حَقِّهِ...».

لَمْ^١ يَسْمَحْ بِحَقِّهِ عَلَى قَدْرِ حَقِّهِ مِنْهَا؛ وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الشُّفْعَةَ^٢ تَثَبُّتٌ^٣ مَعَ كَثْرَةِ عَدَدِ الشُّرَكَاءِ.

وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ الْجُنَيْدِ^٤ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَعْتَبِرُ تَقْصَانَ الْعَدَدِ وَلَا زِيَادَتَهُ^٥ فِي الشُّفْعَةِ، وَكَتَبَهُ الْمُصَنِّفُ الْمَعْرُوفُ^٦ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَتَشْهَدُ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَالْيُ أَيُّ^٧ الْمَذْهَبَيْنِ تَذَهَبُونَ^٨؟ وَبَأَيِّهِمَا تُفْتَوْنَ؟

قُلْنَا: أَمَّا ثُبُوتُ الشُّفْعَةِ فِي الْحَيَوَانِ^٩ خَاصَّةً بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ، وَانْتِفَاؤُهَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِمَا^{١٠} مِنَ الْعَدَدِ، فَهُوَ^{١١} إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ الَّتِي هِيَ الْإِمَامِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ.

وَكَذَلِكَ ثُبُوتُ حَقِّ الشُّفْعَةِ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَقْتَسِمَا؛ فَهَذَا أَيْضاً إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ.

١. في «ب، ج، د، ش، ص» والمطبوع: - «لم».

٢. من قوله: «كان لمن لم يسمح...» إلى هنا مكرَّر في المطبوع. وفي المرَّة الثانية جاء فيها: «وهذا لا يدلُّ على أنَّ الشُّفْعَةَ».

٣. في «ص»: «يثبت».

٤. أبو عليٍّ محمد بن أحمد بن الجنيد الكاتب الإسكافي الشيعي. ذكره النجاشي رحمه الله في رجاله وقال: «وجه في أصحابنا، ثقة، جليل القدر، صنَّف فأكثر...» ثم ذكر من مصنفاته ما يبلغ عددها إلى أكثر من مائة. توفي بالري سنة ٣٨١ هـ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٨٥، الرقم ١٠٤٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٥، ص ٣٣٢، الرقم ١٠١٠٧؛ هدية العارفين، ج ٢، ص ٥١.

٥. في «ص» والمطبوع: «ولا زيادة».

٦. في المطبوع: - «المعروفة».

٧. في المطبوع: «بأيُّ» بدل «فإلى أيُّ».

٨. في «ب، ج، د، ص»: «يذهبون». وفي المطبوع: «تتمون».

٩. في المطبوع: «فالحَيَوَان» بدل «في الحيوان».

١٠. في المطبوع: «عليها».

١١. في المطبوع: «فهي».

و اختلفوا إذا زاد العدد في غير الحيوان بين الشركاء؛ فمنهم من أثبت حَقَّ الشُّفْعَةِ مع الزيادة في العدد، ومنهم من أسقطها.

و إذا كانت الحجة فيما^١ لا دليل عليه - من كتاب ناطق، و سنة معلومة مقطوع عليها - هي^٢ إجماع هذه الفرقة، و جب أن تُثبت الشُّفْعَةُ في المواضع التي أجمعوا على ثبوتها فيها، و تُسقطها فيما سوى ذلك؛ لأن الشُّفْعَةَ حُكْمٌ شرعي لا يثبت إلا بدليل شرعي، و يجب نفيه في الشريعة بنفي^٣ دليله.

فإن قيل: ألاء^٤ استدللتم بعموم الأخبار التي ذكرتموها، و بظاهر الخبرين اللذين نُبِّهْتُم على عدول أبي جعفر - رحمه الله - عن الاحتجاج بهما؟ قلنا: إنما^٥ نحتج بالعموم إذا ثبت أنه دليل - في لغة أو شرع - في الموضع الذي يكون اللفظ فيه معلوماً مقطوعاً عليه؛ فأما أخبار الأحاد التي هي مظنونة الصحة لا معلومة، فلا يجوز الاحتجاج بعمومها على ما يقطع به من الأحكام.

فأما المسألة الثانية من مسائل الشُّفْعَةِ، و هي قوله: «إذا تحيّرت^٦ الأملاك فلا شفعة»، فهو مذهبنا الصحيح بلا خلاف، إلا أنه لا يجوز أن تذكر^٧ هذه المسألة في جملة ما تفرّد به الشيعة الإمامية؛ لأن هذا المذهب مذهب الشافعي^٨، و هي

١. في المطبوع: «مما».

٢. في المطبوع: «و هي».

٣. في «ص»: «ينفي». و في المطبوع: «نفي» بدون الباء.

٤. في المطبوع: «لم لا» بدل «ألا».

٥. في المطبوع: «إننا». و في النسخ المعتمدة و المطبوع: «لم». و الصواب حذفه؛ طبقاً ل«ل».

٦. في «أ، ج، د، ش»: «تحيرت». و في «ب، ص» و المطبوع: «تحيرت».

٧. في «ص» و المطبوع: «أن نذكر».

٨. راجع: كتاب الأم، ج ٧، ص ١١٦؛ المجموع للنووي، ج ١٤، ص ٣٠٠.

مَسْأَلَةٌ ١ الخِلافِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ^٢؛ فَكَيْفَ تُسَطَّرُ فِيمَا تَفَرَّدَ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ؟^١
وإليه^٣ يذهبُ مالِكُ، والأوزاعيُّ^٤، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، وأكثرُ الفقهاءِ المُتقدِّمينَ
والمُتأخِّرينَ.^٥

وأما المسألةُ الثالثةُ، وهي قوله: «إنَّ الشُّفْعَةَ تَجِبُ بالسَّرْبِ والطَّرِيقِ»، فهو أيضاً
مِمَّا لَمْ تَفَرِّدْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ؛ لِأَنَّ أبا حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ يوجِبُونَ الشُّفْعَةَ بِالشَّرْكَةِ فِي
الطَّرِيقِ الَّذِي لَيْسَ بِنَافِذٍ، وَيُسَمَّوْنَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ مِنْ «حَقُوقِ الْمَبِيعِ».^٦
فَذَكَرُ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي جُمْلَةٍ مَا تَفَرَّدَ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ ضَرْبٌ مِنَ السَّهْوِ.
وَالْحُجَّةُ لَنَا فِيهِمَا الْإِجْمَاعُ^٧ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَظَوَاهِرُ أَحْبَابٍ كَثِيرَةٍ؛ مِمَّا
اِخْتَصَّتْ بِرِوَايَتِهِ^٨ الشَّيْعَةُ، وَمِمَّا رَوَتْهُ الْعَامَّةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَهُوَ
كَثِيرٌ^٩؛ فَمَنْ أَرَادَهُ^{١٠} فَلْيَأْخُذْهُ مِنْ مَوَاضِعِهِ.

١. في المطبوع: «المسألة».

٢. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٦١.

٣. أي إلى رأي الشافعي.

٤. أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الشامي الأوزاعي، إمام أهل الشام، ولد في بعلبك سنة ٨٨ هـ، و
نشأ بالبقيع، ونزل بيروت في أواخر عمره، فمات بها سنة ١٥٧ هـ. روى عن الإمام الصادق عليه
السلام، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وشداد بن عمّار، وقّادة، وربيعه وغيرهم. وروى عنه
مالك، والثوري، وشعبة وغيرهم. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٨٤؛ وقفيات الأعريان، ج ٣،
ص ١٢٧، الرقم ٣٦١؛ تاريخ الإسلام، ج ٩ ص ٤٨٣، الرقم ٤.

٥. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٥، ص ٤٦١.

٦. في المطبوع: - «المبيع». و راجع: المبسوط للسرخسي، ج ١٤، ص ٩٣ - ٩٤.

٧. في المطبوع: «إجماع».

٨. في «ش» و «المطبوع»: «برواية». وفي هامش المطبوع نقل ما أثبتناه عن نسخة أخرى.

٩. في المطبوع: «أكثر».

١٠. في المطبوع: «أراد».

المسألة الخامسة

[مَنْ لَارِبَا بَيْنَهُمَا]

وَذَكَرَ: أَنْ لَارِبَا بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَلَا بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ، وَلَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ.^١

الجواب - والله التوفيق :-

أَنْ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِنَا قَدْ ذَهَبُوا إِلَى نَفْيِ الرِّبَا بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَ^٢ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ، وَالذَّمِّيِّ وَالْمُسْلِمِ. وَشَرَطَ قَوْمٌ مِنْ فَهَاءِ أَصْحَابِنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ شَرْطًا؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْفَضْلُ مَعَ الْوَالِدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَارِثٌ أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ.

وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِنَّهُ لَا رِبَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَسَيِّدِهِ إِذَا كَانَ لَا شَرِيكَ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ^٣ شَرِيكَ حَرَّمَ الرِّبَا بَيْنَهُمَا. وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ، حَرَّمَ الرِّبَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ قَدْ اسْتَدَانَ مَالًا عَلَيْهِ.^٤

وَعَوَّلُوا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَيْسَ

١. لم نعثر على هذه المسألة في كتاب الإعلام للشيخ المفيد، والظاهر أنها سقطت مما بأيدينا من نسخ هذا الكتاب.

٢. هكذا في المطبوع وفيما استظهر في حاشية مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي المرقمة ١٤٩٧. وفي النسخ: - «الوالد وولده، و». وفي المطبوع: + «بين».

٣. في المطبوع: - «فيه».

٤. راجع: النهاية للطوسي، ص ٣٧٦؛ الوسيلة، ص ٢٥٤؛ السرائر، ج ٢، ص ٢٥٢.

بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ وُلْدِهِ رِبَاً، وَ لَيْسَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَبَيْنَ عَبْدِهِ رِبَاً»^١.
 وَ رَوَّاهُ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ الذَّمِّ رِبَاً، وَ
 لَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ زَوْجِهَا»^٢.
 فَأَمَّا^٣ الْعَبْدُ وَ سَيِّدُهُ فَلَا شُبُهَةَ فِي انْتِفَاءِ الرِّبَا بَيْنَهُمَا.
 وَ يُوَافِقُنَا عَلَى ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَ أَصْحَابُهُ، وَ الثَّوْرِيُّ^٤ وَ اللَّيْثُ^٥، وَ الْحَسَنُ بْنُ
 صَالِحِ بْنِ حَيٍّ^٦، وَ الشَّافِعِيُّ.
 وَ إِنَّمَا^٧ يُخَالَفُ مَالِكُ الْجَمَاعَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ مَالِكاً^٨ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْعَبْدَ
 يَمْلِكُ مَا فِي يَدِهِ مَعَ الرَّقِّ، وَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا تَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الرَّقَّ يَمْنَعُ مِنَ
 الْمِلْكِ؛^٩ وَ هُوَ الصَّحِيحُ.

١. عوالي الآلي، ج ١، ص ٣٠٩، ح ١٩.
٢. المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٢٠؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ١٣٦، ح ٢٣٣٢٣.
٣. في المطبوع: «وَأَمَّا».
٤. في المطبوع: «الثوري» بدون واو العطف.
٥. تقدمت ترجمته في المسألة الثانية من هذه الرسالة.
٦. أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري، من كبار علماء الزيدية، ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله فيمن روى عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام قائلًا: «صاحب المقالة، زيدي، إليه تنسب الصالحية منهم». و قال ابن شهر آشوب رحمه الله: «له أصل». روى عن أبيه، و عبد الله بن دينار، و سلمة بن كهيل، و سماك بن حرب و جماعة. و روى عنه وكيع بن الجراح، و أبو نعيم، و عبيد الله بن موسى و آخرون. مات سنة ١٦٧ هـ. راجع: رجال الطوسي، ص ١٣٠، الرقم ١٣٢٧؛ و ص ١٨٠، الرقم ٢١٥٠؛ معالم العلماء، ص ٧٠، الرقم ١٩٥؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٩٦، الرقم ١٨٦٩.
٧. في المطبوع: - «إِنَّمَا».
٨. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «مالك». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لقواعد النحو و ل«ط».
٩. راجع في الأقوال المذكورة: البحر الرائق، ج ٦، ص ٢٢٥؛ الدر المختار، ج ٥، ص ٣١٢؛ المغني لابن قدامة، ج ٢، ص ٦٠٣؛ و ج ١٢، ص ٣٨٦.

و إذا كان ما في يد العبد من المال^١ ملكاً لمولاه لم يدخل الربا بينهما؛ لأن المالكين في الحكم مال واحد، والمالك واحد؛ ولهذا يتغير^٢ حكم المأذون له في التجارة بتعلق^٣ حق^٤ العرماء بما في يده، وكذلك يتغير في هذا الحكم حال العبد بين شريكين. فالشبهة في انتفاء الربا بين العبد وسيده مرتفعة، وإنما الكلام في باقي المسائل التي ذكرناها؛ فالأمر فيها مشكّل.

والذي يقوى في نفسي: أن الربا محرّم بين الوالد وولده، والزوج وزوجته، والذمي والمسلم، كتحريره بين غريبين.

فأما الأخبار التي وردت، وفي ظاهرها أنه لا ربا في هذه المواضع، فإذا جاز العمل بها جاز أن نحملها على تغليظ تحريم الربا في هذه المواضع، كما قال الله تعالى ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾^٦، ولم يرد أن الرفث في حين^٧ الحج لا يكون رفثاً ولا محرماً، وكذلك الفسوق؛ وإنما أراد بذلك تغليظ تحريمه والنهي عنه.

ومن شأن أهل اللغة إذا أكدوا التحريم^٨، أدخلوا فيه لفظ النفي، لئنبى عن تحقيق التحريم وتأكيده وتغليظه.

١. في المطبوع: - «من المال».

٢. في المطبوع: «يتعب».

٣. في «ش، ص» والمطبوع: «يتعلق».

٤. في المطبوع: «على».

٥. في النسخ المعتمدة: «و إذا». و في المطبوع: «إذا». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ل».

٦. البقرة (٢): ١٩٧.

٧. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «غير»؛ وهو سهو.

٨. في المطبوع: «تحرير شيء» بدل «التحريم».

كما أنه^١ في مُقَابَلَةِ ذَلِكَ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُؤَكِّدُوا وَيَغْلَظُوا الْإِيجَابَ، اسْتَعْمَلُوا فِيهِ لَفْظَ الْخَبْرِ وَالْإِثْبَاتِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا»^٢، وَإِنَّمَا أَكَّدَ بِذَلِكَ وَجُوبَ أَمَانِهِ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ أَكَّدَ مِنْ أَنْ يَقُولَ: «فَأَمِينُوا مَنْ دَخَلَهُ وَلَا تُخَيِّفُوهُ». وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْعَارِيَةُ مَرْدُودَةٌ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ»^٣، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَجِبُ رَدُّ الْعَارِيَةِ، وَغَرَامَةُ الزَّعِيمِ الَّذِي هُوَ الضَّامِنُ؛ وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ مَخْرَجَ الْخَبْرِ لِلتَّأَكِيدِ وَالتَّغْلِيظِ.

فهذا في باب الإيجابِ نظيرُ ما ذُكِرناه^٥ في بابِ الحَظَرِ والتَّحْرِيمِ. فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَخْصِيصِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِنَفْيِ الرِّبَا فِيهَا مَعَ إِرَادَةِ التَّحْرِيمِ وَالتَّغْلِيظِ، وَالرِّبَا مُحَرَّمٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ^٧ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ؟ قُلْنَا: لَيْسَ^٩ فِي تَخْصِيصِ بَعْضِ^{١٠} الْمَوَاضِعِ بِالذِّكْرِ مَا^{١١} يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهَا - مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ - بِخِلَافِهَا؛ وَهَذَا مَذْهَبٌ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَالصَّحِيحُ مَا ذُكِرناه.^{١٢}

١. في المطبوع: «أن».

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

٣. عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١٠، ح ٢١.

٤. في المطبوع: «وأخرج».

٥. في «أ، ب، د، ش» و المطبوع: «ذكرنا».

٦. في «ص»: «ينفي». وفي المطبوع: «نفي» بدون الباء الجارة.

٧. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة و المطبوع: «بين»؛ وهو سهو.

٨. في المطبوع: «أحد».

٩. في المطبوع: - «ليس».

١٠. في المطبوع: + «هذه».

١١. في المطبوع: «مما».

١٢. أشار هنا إلى بحث المفاهيم في أصول الفقه، والذي كان يسمّى في عصر المصنّف رحمه

الله بـ«دليل الخطاب». وقد كان المصنّف رحمه الله ينكر حجّيّة مطلق المفاهيم. راجع: الذريعة،

ج ١، ص ٣٩٢ وما بعدها.

و مع هذا فغير ممتنع أن يكون للتخصيص فائدة؛
 أمّا الوالد و ولده، فالحرمة^١ بينهما عظيمة متأكّدة؛ فما حظّر بين غيرهما و قبّح
 في الشريعة، فهو للحرمة^٢ [التي] بينهما أقبح و أشدّ حظراً. وكذلك الزوج و
 زوجته. فيكون لهذا المعنى و قع التخصيص للذكر.

و أمّا الدّمّيّ و المسلم، فيمكن أن يكون وجه تخصيصهما^٣ هو أنّ الشريعة
 قد أباحت - لفضل الإسلام و شرفه على سائر الملل - أن يرث المسلم الدّمّيّ
 و الكافر، و إن لم يرث الدّمّيّ المسلم؛ و يثبت^٤ حقّ الشفعة للمسلم على الدّمّيّ،
 و لا يثبت^٥ للدّمّيّ على المسلم^٦. فخصّ نفّي الربا بالدّمّيّ و المسلم على
 سبيل الحظر؛ لئلا يظنّ ظانّ^٧ أنه يجوز للمسلم أن يأخذ من الدّمّيّ الفضل
 في المواضع^٨ التي^٩ يكون فيها^{١٠} رباً - و إن لم يجز ذلك للدّمّيّ - كما جاز في
 الميراث و الشفعة.

فإن قيل: فما الذي يدعو إلى الانصراف عن ظواهر الأخبار المروية في نفّي الربا
 بين الجماعة المذكورة إلى هذا التعسف من التأويل؟

١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و الحرمة». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».
٢. في المطبوع: «الحرمة».
٣. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «تخصيصها». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً ل«ط».
٤. في «أ، ب، ج، د، ش»: «و ثبت». و في المطبوع: «و ثبت».
٥. في «أ، ج، د، ش»: «و لا ثبت». و في «ب»: «و لا يثبت». و في المطبوع: «+ حقّ الشفعة».
٦. في المطبوع: «للمسلم على الدّمّيّ» بدل «للدّمّيّ على المسلم».
٧. في المطبوع: «يظنّ ظاهر، فإنه» بدل «لئلا يظنّ ظانّ أنه».
٨. في المطبوع: «مواضع» بدون الألف و اللام.
٩. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «الذي».
١٠. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «فيه». و في «ص»: «- فيها». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

قلنا: ما عدلنا عن ظاهره إلى تأويل مُتَعَسِّفٍ؛ لأنَّ لفظَةَ النَّفْيِ فِي الشَّرِيعَةِ إِذَا وَرَدَتْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، لَمْ يَكُنْ ظَاهِرُهَا لِلإِبَاحَةِ دُونَ التَّحْرِيمِ وَالتَّغْلِظِ؛ بَلْ هِيَ مُحْتَمِلَةٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ اِحْتِمَالاً وَاحِداً، وَلا تَعَسَّفَ فِي أَحَدِهِمَا.

وَ لَمْ يَبَيِّنْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: فَإِذَا احْتَمَلْتَ الْأَمْرَيْنِ، فَلِمَ حَمَلْتُمُوهَا عَلَى أَحَدِهِمَا بغيرِ دَلِيلٍ؟

وَ هَاهُنَا دَلِيلٌ يَتَقَضِي مَا فَعَلْنَاهُ؛ وَ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ الرِّبَا فِي آيَاتٍ مُحْكَمَاتٍ مِنَ الْكِتَابِ لَا إِشْكَالَ فِيهَا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^١، وَقَالَ: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾^٢، وَقَالَ - جَلَّ اسْمُهُ -: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^٣. وَ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ عَنْ وُلْدِهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - فِي تَحْرِيمِ الرِّبَا وَ حَظْرِهِ، وَ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِهِ، وَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِيهِ - أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى^٤.

وَ قَدْ عَلِمْنَا^٥ أَنَّ لَفْظَةَ «الرِّبَا» إِنَّمَا مَعْنَاهَا الزِّيَادَةُ، وَ قَرَّرَتِ الشَّرِيعَةُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي أَجْنَاسٍ وَ أَعْيَانٍ مَخْصُوصَةٍ؛ وَ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَ خِطَابُ

١. البقرة (٢): ٢٧٨.

٢. آل عمران (٣): ١٣٠.

٣. البقرة (٢): ٢٧٥.

٤. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «أَنْ يَحْصَى». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لـ«ط» وَ الْمَطْبُوعِ.

٥. فِي «أ، ج، د، ش»: «عَلِمْنَاهُ». وَ قَدْ شُطِبَ عَلَى حَرْفِ الْهَاءِ فِي «ص».

٦. فِي «أ، ج، د، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَعْنَاهُ». وَ فِي «ب»: «مَنْعَاهُ». وَ فِي «د»: «مَنْعَانَهُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ

الصَّوَابُ؛ طَبَقاً لـ«ط».

رَسُولِهِ يَجِبُ حَمَلُهُمَا عَلَى الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ دُونَ اللَّغْوِيِّ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يُفْهَمَ مِنْ ظَوَاهِرِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ أَنَّ الرِّبَا - الَّذِي هُوَ التَّفَاضُلُ فِي الْأَجْنَاسِ الْمَخْصُوصَةِ - مُحَرَّمٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُخَاطَبِينَ بِالْكِتَابِ عَلَى الْعُمُومِ؛ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْوَالِدُ، وَالزَّوْجُ، وَالذَّمِّيُّ مَعَ الْمُسْلِمِ، وَكُلُّ مَنْ أَحَذَ وَأَعْطَى فَضْلاً.

فَإِذَا وَرَدَتْ^١ أَخْبَارٌ بِنَفْيِ الرِّبَا بَيْنَ بَعْضِ مَنْ تَنَاوَلَهُ ذَلِكَ الْعُمُومُ، حَمَلْنَا النِّفْيَ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا^٢ يُطَابِقُ تِلْكَ الْآيَاتِ وَيُؤَافِقُهَا، وَلَا يُوجِبُ تَخْصِيصَهَا وَتَرَكْ ظَوَاهِرَهَا.^٣

١. في المطبوع: «أوردت».

٢. في «ص» والمطبوع: «بما».

٣. هذا، ولكنّ المصنّف رجع في كتابه الانتصار، ص ٢١٣ عن ذلك القول قائلاً: «ثمّ لما تأملت ذلك رجعت عن هذا المذهب؛ لأنّي وجدت أصحابنا مجمعين على نفي الربا بين من ذكرناه، وغير مختلفين فيه في وقت من الأوقات، وإجماع هذه الطائفة قد ثبت أنّه حجّة، ويخصّ بمثله ظاهر القرآن. والصحيح نفي الربا بين من ذكرناه».

المسألة السادسة

[عِدَّةُ الحَامِلِ]

و ذَكَرَ: أَنَّ عِدَّةَ الحَامِلِ المُطَلَّقةِ أَقْرَبُ الأَجَلِينَ.^١ وَ هُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ تَبْقَى حَامِلاً بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ شُهُوراً، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.^٢

و [ذَكَرَ: أَنَّ] عِدَّةَ الحَامِلِ المُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَبَعْدَ الأَجَلِينَ.^٣ وَ هُوَ فِي الإِشْكَالِ مِثْلُ صَاحِبِهِ؛ لِمَا بَيَّنَّ اللهُ تَعَالَى مِنْ عِدَّةِ الحَمَلِ،^٤ وَ يَصِحُّ أَنْ تَضَعَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِسَاعَةٍ. **الجواب:**

أَنَّ المَسْأَلَةَ الأُولَى - وَ هِيَ القَوْلُ بِأَنَّ عِدَّةَ^٥ الحَامِلِ المُطَلَّقةِ أَقْرَبُ الأَجَلِينَ - لَيْسَ مِمَّا يُفْتَى بِهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، وَ كُتِبَتْهُمُ تَنْطِقُ^٦ بِخِلَافِهِ.^٧ وَ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ عَوَّلَ عَلَى خَبَرِ رِوَاةِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ:

١. لقد سقطت هذه المسألة مما بأيدينا من كتاب الإعلام. راجع: الإعلام، ص ٤٠ - ٤١.

٢. الطلاق (٦٥): ٤.

٣. الإعلام، ص ٤٠. وقد جاء فيه: «جميع ما اتفقت الإمامية عليه... قولهم في عِدَّةِ الحَامِلِ مِنَ الوفاة: أبعد الأجلين».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في المطبوع: «بعدة» بدل «بأن عِدَّة».

٦. في «ص»: «ينطق». وفي المطبوع: «نطق».

٧. راجع: المبسوط، ج ٥، ص ٢٤٠؛ الوسيلة، ص ٣٢٥؛ تحرير الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨.

«طلاق الحامل واحدة^١، فإذا وضعت ما في بطنها فقد بانَّت منه؛ وقال الله تعالى: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾^٣، فإذا طلقها الرجل وضعت من يومها أو من غدٍ، فقد انقضت أجلها، و جازء لها أن تتزوج، و لكن لا يدخل بها [زوجها]^٥ حتى تطهر^٦.

و الحبلى المطلقة تعتد بأقرب الأجلين: إن مضت^٧ لها^٨ ثلاثة أشهر قبل أن تضع فقد انقضت عدتها منه، و لكنها لا تتزوج حتى تضع، فإن وضعت ما في بطنها قبل انقضاء ثلاثة أشهر فقد انقضت أجلها.

و الحبلى المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين: إن وضعت قبل أن تمضي أربعة أشهر و عشرة أيام لم تنقض عدتها حتى تمضي أربعة أشهر و عشرة أيام، فإن مضت لها أربعة أشهر و عشرة أيام قبل أن تضع لم تنقض عدتها^٩ حتى تضع الحمل^{١١}»^{١٢}.

١. أي إن الحامل إنما تطلق مرة واحدة، فإذا راجعها زوجها قبل وضع حملها لم يمكنه طلاقها مرة ثانية، إلا أن يواقعها قبله، فيكون طلاقها الثاني طلاقاً للعدة لا للسنة. هذا ما ذهب إليه الشيخ الطوسي رحمه الله في النهاية، ص ٥١٦ - ٥١٧، و في المسألة خلاف بين الإمامية. راجع: مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٦١.

٢. في «أ، ب، ج، د، ص» و المطبوع: - «الله». و ما أثبتناه من «ش» و المصدر.

٣. الطلاق (٦٥): ٤.

٤. في المصدر: «و جازء».

٥. ما بين المعقوفين من المصدر.

٦. أي: من النفاس.

٧. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «تمضي». و ما أثبتناه من «ص» و المصدر.

٨. في المصدر: «بها».

٩. في المطبوع: - «عدتها».

١٠. في المصدر: - «الحمل».

١١. الفقيه، ج ٣، ص ٥٠٩، ح ٤٧٨٧. و عنه في: وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٩٣، ح ٢٨٣٦١.

فعلى هذا الخبر عَوَّلَ مَنْ ذَهَبَ فِي الْمُطَلَّقَةِ الْحَامِلِ إِلَى أَنْ عِدَّتْهَا أَقْرَبُ الْأَجْلَيْنِ؛ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ مَا فِيهِ:

أَمَّا صَدْرُ الْخَبْرِ، فَصَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحَامِلَ الْمُطَلَّقَةَ تَمْضِي عِدَّتْهَا وَ يَنْقُضِي^١ أَجْلَهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ، حَتَّى احْتِجَّ لِهَذَا الْحُكْمِ بِالْقُرْآنِ، وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَّ هَذَا الْحُكْمَ مَا يُضَادُّهُ وَ يُنَاقِضُهُ.

وَ إِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ مِنْ هَذَا الْخَبْرِ قَوْلُهُ: «وَ الْحُبْلَى الْمُطَلَّقَةُ تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ - إِلَى قَوْلِهِ: - فَإِنْ^٢ وَضَعْتَ مَا فِي بَطْنِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَقَدْ انْقَضَى أَجْلُهَا».

وَ لَا يَجِبُ أَنْ يَشْتَبَهَ هَذَا الْمَوْضِعُ عَلَى مُتَأَمِّلٍ^٣؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ مُعْتَبَرًا، لَوَجِبَ فِي الْحَامِلِ الْمُطَلَّقَةِ إِذَا مَضَتْ عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتْهَا وَ تَحِلَّ لِلزَّوْجِ؛ وَ قَدْ صُرِّحَ فِي هَذَا الْخَبْرِ بِأَنَّهَا لَا تَنْزَوِّجُ حَتَّى تَضَعَ؛ فَلَوْ كَانَتْ الْعِدَّةُ قَدْ انْقَضَتْ لَمَا كَانَ التَّزْوِيجُ مُحْظُورًا، وَ لَا انْتِظَارُ الْحَمْلِ^٤ مُعْتَبَرًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا إِذَا وَضَعْتَ مَا فِي بَطْنِهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتْهَا وَ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ^٥؛ وَ هَذَا أَيْضًا فِي صَرِيحِ الْخَبْرِ وَ لَفْظِهِ^٦؛ فَلَوْ لَا أَنَّ الْمُعْتَبَرَ بِوَضْعِ الْحَمْلِ فِي الْحَامِلِ الْمُطَلَّقَةِ دُونَ مُضِيِّ الْأَشْهُرِ، لَمَا كَانَ لِهَذِهِ التَّفَرِيقِ مَعْنَى، وَ

١. في «ب» و المطبوع: «و تنقضي».

٢. في المطبوع: «فإذا».

٣. في المطبوع: «لمن يتأمل» بدل «على متأمل».

٤. في المطبوع: «أكمل».

٥. في «ب، ج، د، ش» و المطبوع: «الأزواج».

٦. في المطبوع: «ولفظته».

لَمَا كَانَتْ مَمْنُوعَةً مِنْ أَنْ تَتَزَوَّجَ بَعْدَ مُضِيِّ الْأَشْهُرِ الثَّلَاثَةِ وَ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ، كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَمْنُوعَةٍ مِنَ التَّزْوِيجِ بَعْدَ الْوَضْعِ وَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَشْهُرِ.

فَعَلِمَ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْخَبْرِ: «وَالْحُبْلَى الْمُطَلَّقةُ تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ» لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَكَانَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ نَاقِضاً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا وَضَعَتْ مِنْ يَوْمِهَا فَقَدْ انْقَضَى أَجْلُهَا»^٢، ثُمَّ كَانَ لَا مَعْنَى لِمَنْعِهَا مِنَ التَّزْوِيجِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَشْهُرِ إِنْ كَانَ مُعْتَبَرًا بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ؛ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ.

وَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمُتَوَسَّطُ لِذِكْرِ حُكْمِ عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ الْحَامِلِ الَّتِي تَبِينُ فِي صَدْرِ الْخَبْرِ، وَ لِذِكْرِ عِدَّةِ الْحُبْلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، حَتَّى يَسْلَمَ الْخَبْرُ مِنَ التَّنَاقُضِ.

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «وَ إِذَا مَضَتْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ، وَ لَكِنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى تَضَعَ» يُرِيدُ أَنَّ عِدَّتَهَا تَنْقُضِي لَوْ كَانَتْ مُطَلَّقةً غَيْرَ حَامِلٍ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي طَلَاقٍ^٤ [غَيْرٍ]^٥ الْحَامِلِ الْأَقْرَأَ دُونَ غَيْرِهَا. فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ» وَ أَنْتُمْ تَقُولُونَ: «تَعْتَدُّ بِوَضْعِ الْحَمْلِ؛ فَلَا اعْتِبَارَ بِسِوَاهُ»؟

قُلْنَا: يُمَكِّنُ أَنْ يُرِيدَ بِأَقْرَبِ الْأَجْلَيْنِ وَضْعَ الْحَمْلِ، وَ إِنَّمَا سَمَّاهُ أَقْرَبَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَدَّةَ بِالْأَقْرَأِ لَا يُمَكِّنُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوَجْهِ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ عِدَّتِهَا

١. في المطبوع: - «أنها».

٢. في المطبوع: - «كل».

٣. في «أ، ب، ج، ش»: «هذا تقضي» بدل «فقد انقضى». و في «د، ص»: «هذا يقضي» بدلها. و في

المطبوع: «هذا فقد انقضى» بدلها.

٤. في «ب، ج، د، ص»: «الواحد».

٥. ما بين المعقوفين ورد في المطبوع في النص نفسه من دون معقوفين. أما نحن فحددناه

بمعقوفين؛ لعدم اشتغال أي نسخة عليه.

٦. في المطبوع: «وأنه».

في يومها و غدها، و لا بُدَّ من صبرها إلى المدة المنتظرة؛^١ و المعتدة بوضع الحمل يُمكن أن تخرج من العدة في^٢ يومها أو غدها، فصار هذا الأجل أقرب لا محالة من غيره؛ للوجه الذي ذكرناه.

و ليس لأحد أن ينسب هذا التأويل إلى التعسف؛ لأنه عند التأمل لا تعسف فيه، فلنا^٣ أن نتعسف التأول عند الضرورة؛ لتسلم الظواهر الصحيحة و الخطأ الواضح، كما نعمل ذلك في مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ الْوَارِدِ بما في ظاهره جبر و تشبيه.

و وجدت أبا عليّ ابن الجنيّد - رَحِمَهُ اللَّهُ - يذكُر في كتابه المعروف بـ «الأحمدي»^٤ شيئاً ما وجدته^٥ لغيره؛ قال:

و الْمُطْلَقَةُ إِذَا مَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ خُرُوجِهَا مِنْ عِدَّتِهَا اعْتَدَّتْ بِأَعْدِ الْإِجْلِينَ
مِنْ يَوْمِ مَاتَ: ^٧بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا، أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، أَوْ وَضَعَهَا حَمْلَهَا^٨ إِنْ

١. في المطبوع: «المستقرة».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في «ب، ج، د، ش، ص» و المطبوع: «قلنا».

٤. في «أ، ج، د، ش، ص»: «بالأحمري». و في المطبوع: «بالفقه الأحمدي». و عزّفه المحقق الطهراني رحمه الله في الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٢٠، ص ١٧٦، الرقم ٢٤٧١ قانلاً: «مختصر الأحمدي في الفقه المحمدي»، كما عبّر به الشيخ في الفهرست [ص ٢٠٩، الرقم ٦٠١] و ابن شهر آشوب [لم نعر عليه]. و مرّ مختصراً بعنوان الأحمدي في حرف الألف؛ لما عبّر به النجاشي [في فهرسته، ص ٣٨٨، الرقم ١٠٤٧]. و هو للشيخ الأفقه الأقدم أبي عليّ محمّد بن أحمد بن الجنيّد الإسكافي المتوفى سنة إحدى وثمانين و ثلاثمائة...».

٥. في المطبوع: «ما وجدت».

٦. في «أ، ب، ج، د، ش» و المطبوع: «أبعد» بدون الباء الجارة.

٧. في المطبوع: - «حملها».

٨. في المطبوع: - «حملها».

كَانَ بِهَا حَمْلًا^١.

وَأَوَّلُ مَا فِي كَلَامِهِ هَذَا أَنَّهُ قَالَ: «تَعَدُّ بِأَبْعَدِ الْأَجْلَيْنِ»، وَذَكَرَ آجَالًا^٢ ثَلَاثَةً!! وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: «بِأَبْعَدِ الْأَجَالِ» الَّتِي بَيَّنَّهَا وَرَتَّبَهَا.

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَالَ هَذَا عَنْ أَثَرٍ وَرَوَايَةٍ، جَازَ الْعَمَلُ بِهِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَأْوِيلَهُ؛ وَإِنْ كَانَ قَالَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ وَعَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالِاسْتِحْسَانِ، فَلَا مُعْوَلٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ - وَهِيَ أَنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا أَبْعَدُ الْأَجْلَيْنِ - وَصُورَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ إِنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ^٣ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ، لَمْ يُحْكَمْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا حَتَّى تَمُضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ؛ وَإِنْ انْقَضَتْ عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ^٤ وَلَمْ تَضَعْ حَمْلَهَا، لَمْ يُحْكَمْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِهَا يُفْتَى^٥ جَمِيعُ الشُّيُوخِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -، وَهِيَ مَسْطُورَةٌ فِي كُتُبِهِمْ، وَمَوْجُودَةٌ فِي رَوَايَاتِهِمْ وَأَحَادِيثِهِمْ؛ وَحَدِيثُ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْطِقُ بِهَذَا الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَيَشْهَدُ لَهُ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَّا الْإِسْتِظْهَارُ لِانْقِضَاءِ أَيَّامِ الْعِدَّةِ، لَكَفَى.

وَلَيْسَ هَذَا الْمَذْهَبُ مِمَّا تَفَرَّدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ، وَخَالَفَتْ جَمِيعَ الْفُقَهَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ

١. نقله العلامة الحلبي رحمه الله أيضاً عنه في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٣.

٢. في المطبوع: «أحوالاً».

٣. في «ص»: «أن ينقضي». وفي المطبوع: «أن تقضي».

٤. من قوله: «لم يحكم بانقضاء عدتها» إلى هنا ساقط من «ج، ص».

٥. في المطبوع: «يفتي بها» بدل «بها يفتي».

و المتأخرين؛ لأن مخالفيها من الفقهاء قد ذكروا في كتبهم و مسائل^١ خلافهم أن هذا المذهب كان يذهب إليه أمير المؤمنين عليه السلام، و ابن عباس رضي الله عنه.^٢

فأما الاحتجاج لضعفه^٣ بظاهر قوله: «وأولأت الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن»^٤ فليس بشيء؛ لأن العموم قد يختص بدليل، و يترك ظاهره بما يقتضي ترك^٥ الظاهر. و إذا كنا قد بينا إجماع الطائفة على هذا^٦ المذهب، و وردت الآثار القوية^٧ المعمول^٨ بها فيه؛ فيقتضي^٩ ذلك بترك الظاهر.

-
١. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «و مسائلهم».
 ٢. راجع: مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٥٢٣ و ما بعدها.
 ٣. في المطبوع: «بضعفه».
 ٤. الطلاق (٦٥): ٤.
 ٥. في المطبوع: «بتركه».
 ٦. في المطبوع: - «هذا».
 ٧. في المطبوع: «الحقّة».
 ٨. في المطبوع: «المعمولة».
 ٩. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «فينقض». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للنسخة «ل».

المسألة السابعة

[أقل مدة الحمل وأكثرها]

ذَكَرَ: أَنْ أَقَلَّ مَا يَخْرُجُ^١ الْحَمْلُ حَيًّا مُسْتَهْلًا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ.^٢ ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ وُلِدَ لَهُ
وَلَدٌ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَلَيْسَ بِوَلَدٍ لَهُ. قَالَ: وَهُوَ بِالْخِيَارِ فِي الْإِقْرَارِ بِهِ^٣ أَوْ نَقِيهِ.^٤
وَكَيْفَ^٥ يَكُونُ بِالْخِيَارِ فِيمَا لَيْسَ لَهُ؟ وَكَيْفَ إِذَا اخْتَارَ يَجِبُ، فَيَكُونُ اخْتِيَارُهُ
سَبَبًا لِلْوَاجِبِ^٦؟ لِأَنَّ الْوَاجِبَ وَاجِبٌ^٧ [لِاخْتِيَارٍ وَلَا اخْتِيَارٍ فِيهِ].

وَذَكَرَ: أَنَّ أَكْثَرَ الْحَمْلِ سَنَةٌ. وَذَكَرَ: أَنَّ مِنَ الشَّيْعَةِ مَنْ يَقُولُ: سَتَانِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ثَلَاثٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَرْبَعٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَبْعٌ. قَالَ:
وَرَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ: أَنَّ هَرَمَ^٨ بَنَ حَيَّانَ^٩ وَوَلَدَتْهُ أُمُّهُ لِثَمَانَ سِنِينَ،

١. في المطبوع: «+ به».

٢. الإعلام، ص ٤١. وقد جاء فيه: «أقل الحمل لما يخرج حياً مستهلاً، فهو عند الإمامية و
جمهور العامة واحد، وهو ستة أشهر».

٣. في المطبوع: «له».

٤. لم يرد هذا الكلام فيما بأيدينا من كتاب الإعلام، ولعله نقله من شرح كتاب الإعلام المفقود.
٥. في المطبوع: «فكيف».

٦. في «أ، ب، ج، د، ش»: «بسبب الواجب» بدل «سبباً للواجب». وفي المطبوع: «سبب الواجب»
بدلها.

٧. في المطبوع: - «لأن الواجب واجب».

٨. في «أ، ج، ص»: «أزهم». وفي «ش» و«المطبوع»: «أدهم»، كلاهما بدل «أن هرم».

٩. في «أ، ج، ش، ص»: «حنان». والرجل هو هرم بن حيان العبدي الأزدي، من بني عبد القيس،

و قد تُغَرِّأ. ثُمَّ قَالَ: وَ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ.^٢

الجواب - و بالله التوفيق - :

أَنْ فَائِدَةٌ قَوْلِنَا: «أَقْلَ الْحَمَلِ كَذَا وَ كَذَا شَهْرًا» أَنَّ الْمَرْأَةَ مَتَى أَتَتْ بِوَلَدٍ عَلَى فِرَاشِ بَعْلِ فِي أَقْلٍ مِنْ^٣ هَذِهِ الْمُدَّةِ الْمَحْدُودَةِ لِأَقْلِ الْحَمَلِ، فَلَيْسَ بِوَلَدٍ لِهَذَا الْبَعْلِ فِي حُكْمِ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ الَّتِي أَتَتْ^٤ بِهِ^٥ فِيهَا نَاقِصَةٌ عَنِ الْحَدِّ الْمَضْرُوبِ لِأَقْلِ الْحَمَلِ. وَ مِثْلُ هَذِهِ الْفَائِدَةِ هِيَ لِقَوْلِنَا:^٦ «أَكْثَرُ الْحَمَلِ كَذَا وَ كَذَا»؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ، ثُمَّ أَتَتْ بِوَلَدٍ بَعْدَ الطَّلَاقِ لِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِّ الْمَضْرُوبِ، لَمْ يَلْحَقْهُ. وَ أَقْلُ الْحَمَلِ عِنْدَنَا - عَلَى مَا أَطْبَقَتْ عَلَيْهِ طَائِفَتُنَا - هُوَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ؛ وَ مَا نَعْرِفُ أَيْضًا مُخَالَفًا مِنْ فَقْهَاءِ الْعَامَّةِ عَلَى ذَلِكَ.

﴿عَدُّ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي الزَّهَادِ الثَّمَانِيَةِ وَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ. كَانَ أَمِيرَ بَنِي عَبْدِ الْقَيْسِ فِي بَعْضِ الْفَتْوحَاتِ، وَ وُلِيَ بَعْضَ الْحُرُوبِ فِي أَيَّامِ عُمَرَ وَ عَثْمَانَ بِأَرْضِ فَارَسِ، وَ حَاصِرَ «بُوشَهْر» سَنَةَ ١٨ هُوَ دَخَلَهَا. وَ كَانَ مِنْ سَكَانِ الْبَصْرَةِ. قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ، ج ٩، ص ١١٧: إِنَّهُ حَمَلَتْ أُمُّهُ بَيْنَ سِتِّينَ، تَوَفِّيَ سَنَةَ ٢٦ هـ. رَاجِع: الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٨، ص ٨٢. ١. فِي «ص»: «نَفَر». وَ فِي الْمَطْبُوعِ، «تَفَر». وَ «تُغَرِّ الصَّبِيُّ تُغَوِّرًا» أَي: نَبَتَتْ أَسْنَانُهُ. رَاجِع: تَاجِ الْعُرُوسِ، ج ٦، ص ١٤٧ (تُغَر).

٢. الْإِعْلَامُ، ص ٤١. وَ لَكِنْ قَدْ نَسَبَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ فِيهِ إِلَى الْعَامَّةِ، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ: «وَ أَمَّا أَكْثَرُهُ فَهُوَ عِنْدَهُمْ سَنَةٌ وَاحِدَةٌ. وَ الْعَامَّةُ بِأَجْمَعِهِمْ عَلَى خِلَافٍ فِي حَدِّ الْأَكْثَرِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَكْثَرُهُ سِتَانٌ. وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ثَلَاثٌ. وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَرْبَعٌ. وَ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَبْعٌ سَنِينَ. وَ رَوَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ: أَنَّ هَرَمَ بْنَ حَيَّانَ وَ لَدَتْهُ أُمُّهُ لِثَمَانَ سَنِينَ، وَ قَدْ تُغَرَّ. فَيُظْهِرُ أَنَّ السَّائِلِينَ الْمَوْصِلِيِّينَ قَدْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ وَ نَسَبُوا هَذِهِ الْأَقْوَالُ إِلَى الشَّيْعَةِ. وَ سَوْفَ يَنْبَغِي الْمَصْتَفِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْجَوَابِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ أَقْوَالُ الشَّيْعَةِ.

٣. فِي «ب»، ج، د، ص: «- مِنْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهَا».

٥. فِي «أ»، ج، د، ش، ص: «وَ الْمَطْبُوعِ: «كَقَوْلِنَا».

فأما الحكاية عن الذي قال: «هو بالخيار في الإقرار به أو نفيه» مع الاعتراف بأن أقل الحمل ستة أشهر، فمناقضة ظاهرة؛ لأنه إذا كان الحد المضروب في الشريعة ستة أشهر، فما نقص عن هذا الحد لا يلحق معه الولد، ولا يجوز إضافته إلى من ولد على فراشه؛ فأبي خيار له في الإقرار بمن^١ توجب الشريعة نفيه عنه، وأن لا يكون لاحقاً به؟

وأما أكثر الحمل المشهور عند أصحابنا أنه تسعة أشهر.^٢ وقد ذهب قوم إلى سنة^٣؛ من غير أصلٍ معتمد، والمشهور ما ذكرناه.

فأما^٥ ما حكى عن الشيعة خلافاً - وزعم أن بعضهم يقول: ستان، وبعضهم يقول: ثلاث^٧، وآخرون: أربع - فهو وهمٌ وغلطٌ على الشيعة؛ لأن الشيعة لا تقول هذا^٨، وإنما يختلف فيه مخالفيهم من الفقهاء:

فذهب^٩ الشافعي وأصحابه إلى^{١٠} أن أكثر الحمل أربع سنين.^{١١}

١. في المطبوع، «عمًا» بدل «بمن».

٢. راجع: المقنعة، ص ٥٣٩؛ الكافي في الفقه، ص ٣١٤؛ النهاية وكتها، ج ٢، ص ٤١٢؛ المهذب، ج ٢، ص ٣٤١؛ المراسم العلوية، ص ١٥٥.

٣. راجع: الكافي في الفقه، ص ٣١٤؛ المبسوط، ج ٥، ص ٢٩٠.

٤. في «ب» الكلمة غير واضحة. وفي «أ، د، ش»: «عن».

٥. في المطبوع: «وأما».

٦. في المطبوع: «أن بعضها يقولون».

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «ثلاثًا». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٨. في المطبوع: «ذلك». وقد تقدم في بعض الهوامش السابقة أن الشيخ المفيد نسب هذه

الأقوال إلى العامة.

٩. في المطبوع: «فمذهب».

١٠. في المطبوع: «إلى».

١١. مختصر المزني، ص ٢٢٤.

و زَعَمَ الزُّهْرِيُّ وَاللَّيْثُ^١ وَرَبِيعَةُ^٢ أَنْ أَكْثَرَهُ سَبْعُ سِنِينَ.^٣

و قال أبو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: إِنَّ أَكْثَرَهُ سِتَانِ.^٤

و عن مالكٍ ثَلَاثٌ رِوَايَاتٍ: إِحْدَاهُنَّ مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَالثَّانِيَةُ خَمْسُ سِنِينَ، وَالثَّلَاثَةُ سَبْعُ سِنِينَ.^٥

فهذا الخِلافُ على ما ترى هو بينَ مُخالفينا.

و الحِجَّةُ الْمُعْتَمَدَةُ في هذا^٦ كُلُّهُ هو إجماعُ الفِرقةِ المُحِقَّةِ. و لا شُبْهَةٌ في أن المُعْتَادَ في أَكْثَرِ الحَمَلِ هو تِسْعَةُ أَشْهُرٍ، و ما يُدْعَى مِن زِيَادَةٍ على ذلك هو - إِذَا كَانَ صِدْقاً - شَاذٌ نَادِرٌ غَيْرٌ مُسْتَمِرٌّ و لا مُسْتَدَامٌ؛ و أَحكامُ الشَّرِيعَةِ تَتَّبِعُ المُعْتَادَ مِنَ الأُمُورِ، لا الخَارِقَ لِلْعَادَةِ و الخَارِجَ عنها.

و أيضاً: فلا خِلافَ أن الأشْهُرَ التِسْعَةَ مُدَّةُ الحَمَلِ، و إنما الخِلافُ فيما زادَ عليها؛ فصارَ ما ذَهَبنا إليه في مُدَّتِهِ مُجْمَعاً عليه، و ما زادَ على ذلك لا إجماعَ فيه^٧ و لا دليلاً، فَوَجَبَ^٨ اطِّراحُه.

١. تقدّمت ترجمته في المسألة الثانية من هذه المسائل.

٢. ربّيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ، أبو عثمان التيمي المدني، المعروف بربيعة الرأي، مولى آل المنكدر. روى عن أنس، و سعيد بن المسيّب، و القاسم بن محمّد و غيرهم، و روى عنه مالك، و الثوري، و الأوزاعي و غيرهم. مات سنة ١٣٦ هـ. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٤٤، الرقم ٢٧٥٣؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٢٧، الرقم ١٥٣؛ تقريب التهذيب، ج ١، ص ٢٩٧، الرقم ١٩١٦.

٣. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١١٧؛ الشرح الكبير، ج ٩، ص ٨٨.

٤. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١١٧؛ الخلاف، ج ٥، ص ٨٨.

٥. راجع: أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٠٩٧؛ البحر الزخار، ج ٤، ص ١٤٤.

٦. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «هذه». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسختي «ط، ل».

٧. في «ب» و المطبوع: - «فيه».

٨. في المطبوع: «توجب».

المسألة الثامنة

[حُكْمُ الْمُطَلَّقةِ فِي مَرَضٍ بَعْلِهَا]

ذَكَرَ: أَنَّ الْمُطَلَّقةَ فِي الْمَرَضِ تَرِثُ زَوْجَهَا الْمُطَلَّقَ لَهَا - مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ، أَوْ يَبْرَأَ هُوَ
مِنْ مَرَضِهِ - مَا بَيْنَهُ^١ وَبَيْنَ سَنَةٍ^٢.

الجواب - وباللَّهِ التوفيقُ - :

أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ أَيْضاً عَلَيْهِ اتِّفَاقُ أَصْحَابِنَا، وَ قَدْ وَرَدَتْ فِي الْأُصُولِ رَوَايَاتٌ
كَثِيرَةٌ بِهِ:

رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْكَانٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْبَقْبَاقِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ
أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ؛ قَالَ: «تَرِثُهُ [فِي
مَرَضِهِ]»^٣ مَا [بَيْنَهُ وَ] بَيْنَ سَنَةٍ إِنْ مَاتَ فِي^٤ مَرَضِهِ ذَلِكَ، وَ تَعَتَّدُ مِنْ يَوْمِ طَلَّقَهَا عِدَّةَ
الْمُطَلَّقةِ، ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِذَا انْقَضَتْ [عِدَّتُهَا]^٥. وَ تَرِثُهُ مَا بَيْنَهَا وَ بَيْنَ سَنَةٍ إِنْ مَاتَ فِي

١. في «أ، د، ش»: «بينها». وفي «ب، ج، ص»: «بينهما». و الصواب ما أثبتناه؛ وفاقاً ل«ط، ل».

٢. الإعلام، ص ٦٠. و قد جاء فيه: «و اتفقت الإمامية على أن المطلقة في المرض ترث المطلقة لها إذا مات في مرضه ذلك، ما بين طلاقها و بين سنة واحدة، ما لم تتزوج».

٣. ما بين المعقوفين من المصدر، و هكذا ما بعده.

٤. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «من». و ما أثبتناه موافق للمصدر و للنسختين «ط، ل».

٥. ما بين المعقوفين من المصدر و المطبوع، و لم يرد في أي نسخة.

مرضيه ذلك، فإن مات بعد ما تمضي سنة لم يكن لها ميراث^١.
 وروى^٢ الحسن بن محبوب، عن ربيع الأصم، عن أبي عبيدة^٣ الحداء؛ ومالك بن عطية^٤، [عن أبي الورد^٥ كلاهما عن محمد بن عليّ عليهما السلام قال: «إذا طلق الرجل امرأته تطلقه في مرضه، [ثم مكث في مرضه]^٦ حتى انقضت عدتها، ثم مات في ذلك المرض بعد انقضاء العدة^٧، فإنها ترثه [ما لم تزوج؛ فإذا كانت تزوجت بعد انقضاء العدة، فإنها لا ترثه]»^٨.
 وروى^٩ ابن أبي عمير عن أبان، أن أبا عبد الله عليه السلام قال في رجل طلق تطلقتين في صحته، ثم طلق التليقة الثالثة وهو مريض: «إنها ترثه ما دام في مرضه، وإن كان إلى سنة»^{١٠}.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٤، ح ٤٨٧٥؛ التهذيب، ج ٨، ص ٧٩، ح ٢٧١؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٦، ح ١٠٨٩؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٥٤، ح ٢٨٢٥٩.
٢. في المطبوع: «و عن» بدل «و روى».
٣. في المطبوع: «أبي عبيد».
٤. في المطبوع: «عطية».
٥. ما بين المعرفين من كتاب الكافي للكليني، وقد سقط من الفقيه.
٦. في «ص»: «أطلق». وفي المطبوع: «طلقت».
٧. ما بين المعرفين من المصدر، وهكذا ما بعده.
٨. قوله: «ثم مات في ذلك المرض بعد انقضاء العدة» قد سقط من الكافي.
٩. الكافي، ج ٦، ص ١٢١، ح ٢؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٥، ح ٤٨٧٧؛ التهذيب، ج ٨، ص ٧٧، ح ٢٦٢؛ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٠٥، ح ١٠٨٢ (و في الأخيرين مع اختلاف في اللفظ)؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥٣؛ وج ٢٦، ص ٢٢٨، ح ٣٢٨٨٨.
١٠. في المطبوع: «و عن» بدل «و روى».
١١. الكافي، ج ٦، ص ١٢٣، ح ١٠؛ وج ٧، ص ١٣٤، ح ٤؛ الفقيه، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ٤٨٧٩؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥١؛ وج ٢٦، ص ٢٢٧، ح ٣٢٨٨٤.

و يُشْبِهُهُ أَنْ يَكُونَ الْوَجْهَ فِي تَوْرِيثِهَا لَهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَنْقَضِيَ السَّنَةُ: أَنَّ الْمُطَلَّقَ^١ فِي الْمَرِيضِ فِي الْأَكْثَرِ وَالْأَغْلَبِ^٢ يُرِيدُ الْإِضْرَارَ بِزَوْجَتِهِ وَحِرْمَانَهَا مِيرَاثَهُ. وَ لِهَذَا كُرِّهَ^٣ فِي رَوَايَاتٍ كَثِيرَةٍ التَّطْلِيقَ^٤ فِي الْمَرِيضِ؛ بِأَنَّهُ يُوْهِمُ الْإِضْرَارَ. فَأُلْزِمَ الْمِيرَاثَ إِلَى^٥ سَنَةِ؛ تَغْلِيظًا وَ زَجْرًا عَنْ قَصْدِ الْإِضْرَارِ وَ الْحِرْمَانِ لِلْمِيرَاثِ.

وَ قَدْ جَاءَتْ رَوَايَةٌ تَشْهَدُ بِذَلِكَ:

رَوَى زُرْعَةُ عَنْ سَمَاعَةَ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَ هُوَ مَرِيضٌ، فَقَالَ: «تَرْتُهُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي حَالِ الْإِضْرَارِ فَهِيَ تَرْتُهُ إِلَى سَنَةٍ، فَإِنْ زَادَ عَلَى السَّنَةِ يَوْمًا وَاحِدًا لَمْ تَرْتُهُ»^٦.
وَ هَذَا يُشْعِرُ بِمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.

١. فِي «أ، ج، د، ش، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْمُطَلَّقة».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي الْأَغْلَبِ وَ الْأَكْثَرِ» بَدَلَ «فِي الْأَكْثَرِ وَ الْأَغْلَبِ».

٣. فِي «أ، ب، د»: «أَكْرَهُ». وَ فِي «ص»: «أَكْد». وَ فِي ظَاهِرِ «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَكْثَر».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «التَّطْبِيق».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَى».

٦. الْكَسَافِي، ج ٦، ص ١٢٢، ح ٩؛ الْفَقِيه، ج ٣، ص ٥٤٦، ح ٤٨٨١؛ التَّهْذِيبُ، ج ٨، ص ٧٨،

ح ٢٦٧؛ الْاِسْتِصْرَارُ، ج ٣، ص ٣٠٧، ح ١٠٩٠؛ وَ سَائِلُ الشَّيْخَةِ، ج ٢٢، ص ١٥٢، ح ٢٨٢٥٢؛

و ج ٢٦، ص ٢٢٨، ح ٣٢٨٨٩.

المسألة التاسعة

[حُكْمُ عِتْقِ عَبْدِ الْمُكَاتَبِ وَتَوْرِيثِهِ]

و ذَكَرَ: أَنَّ الْمُكَاتَبَ يَمُوتُ نَسْبِيَهُ وَ لَهُ مَالٌ، يَرِثُ مِنْهُ بِحِسَابِ مَا عُتِقَ مِنْهُ مِنْ أَدَائِهِ مُكَاتَبَتَهُ.^١ وَ الْخُصُومُ يَرَوُونَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُكَاتَبُ رِقٌّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ»^٢.

الجواب - و بالله التوفيق -:

أما هذه المسألة فجميع الفقهاء المخالفين لنا يقولون فيها: إنَّ الْمُكَاتَبَ إِذَا أَدَى بَعْضَ الْمَالِ لَمْ يُعْتَقْ شَيْءٌ مِنْهُ الْبَتَّةَ.^٣ وَ حُكْمِي عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَدَى قَدَرَ قِيمَتِهِ عَتِقَ، وَ كَانَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ.^٤

و يروي مخالفونا من الفقهاء عن أمير المؤمنين عليه السلام روايتين:

١. الإعلام، ص ٦٤. و قد جاء فيه: «و اتفقت الإمامية في المكاتب يموت ذو رحم له من الأحرار و يترك مالا، أنه يرث منه بحساب ما عتق منه».

٢. عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١١، ح ٢٦؛ و ج ٣، ص ٤٣٧، ح ١٨.

٣. راجع: مختصر المزني، ص ٣٢٤؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢٩؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.

٤. راجع: المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.

إحدهما^١: أنه إذا أدى نصف مال الكتابة عتق، وكان الباقي ديناً^٢.
 و الرواية الثانية: أنه كلما أدى جزءاً عتق بقدر ذلك الجزء منه^٣.
 وحكي عن شريح أنه قال: إذا أدى ثلث مال الكتابة عتق، وإن نقص لم يعتق^٤.
 والذي يطبق عليه أصحابنا: أنه يعتق^٥ منه بقدر ما أدى من مال الكتابة. وإن
 شرط في أصل الكتابة أنه إن عجز عن شيء من مال الكتابة عادت رقبته إلى الرق،
 فإنه متى شرط هذا الشرط كان العمل عليه ولم يعتق منه شيء^٦.
 فيقول أصحابنا أنه: إن مات لهذا^٧ المؤدي بعض مال الكتابة نسيب^٨، ورث منه
 بحساب الحرية فيه^٩. وكذلك لو زنى المكاتب يُجلد بحساب الحرية من رقبته. و
 لو قتل لأخذ منه بحساب الحرية الديّة، ولزم مولاها الباقي^{١٠}.
 والحجّة في الحقيقة على ذلك: من في^{١١} إجماعها الحجّة من طائفتنا، و
 الروايات التي تشهد بهذا المذهب في أصولنا كثيرة.
 وقد روى مخالفتنا في كتبهم عن شيوخهم عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ:
 «المكاتب يؤدى ما فيه من الحرية بحساب الحر، وما فيه من الرق بحساب العبد»^{١٢}.

١. في النسخ المعتمدة: «أحدهما». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و: «ط، ل».
٢. البحر الزخار، ج ٥، ص ٢٢٠؛ الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٨٠.
٣. عمدة القاري، ج ١٣، ص ١٢٣؛ المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.
٤. راجع: الحاوي الكبير، ج ١٨، ص ١٨٠. ٥. في المطبوع: «تعتق».
٦. راجع: المقنعة، ص ٥٥١؛ الخلاف، ج ٦، ص ٣٩٣. ٧. في المطبوع: «هذا».
٨. في «أ، ب، ج، د، ش» والمطبوع: «بسبب».
٩. في «أ» الكلمة غير واضحة. وفي «ش» والمطبوع: «به».
١٠. راجع: المقنعة، ص ٥٥١. ١١. في المطبوع: «في من» بدل «من في».
١٢. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٩٢؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٢١٨ (مع اختلاف).

و المرادُ بذلك أنه إذا قُتِلَ يَجِبُ عليه من الديةِ بَقِسطٍ ما فيه من الحُرَيَّةِ، و من القيمةِ بَقِسطٍ ما فيه من الرِّقِّ. و هذا يَقْتَضِي أن بعضَه يُعْتَقُ، و يَكُونُ الباقي رَقِيقاً. و أما روايتُهُم عن النبيِّ عليه السلامُ أن: «المُكَاتَبُ رِقٌّ ما بَقِيَ عليه دِرْهَمٌ»^١، فالمرادُ به أنه مع هذه البَقِيَّةِ في أسِرِ الرِّقِّ، و لم يَزُلْ جميعُ الرِّقِّ عنه؛ فقد ذَهَبَ قومٌ إلى أنه إذا أَدَّى من مالِ كتابتِه بَقْدَرِ قيمتِه عُنُقٌ^٢، فيَكُونُ هذا القولُ رَدّاً^٣ على مَنْ قالَ ذلكَ.

و أما روايتُهُم عن النبيِّ عليه السلامُ أنه قالَ: «أَيُّما رَجُلٍ كاتَبَ عَبْدًا على مائَةِ دينارٍ، فأداها^٤ إلا عَشْرَةَ دنانيرَ، فهو مُكاتَبٌ. و أَيُّما رَجُلٍ كاتَبَ عَبْدًا على مائَةِ أوقيةٍ، فأداها^٥ إلا عَشْرَةَ أواقٍ^٦، فهو مُكاتَبٌ». ^٧ فلا صَرِيحٌ^٨ فيه على ما يُنافي مذهبنا، و لا حُجَّةَ لهم في ظاهره.

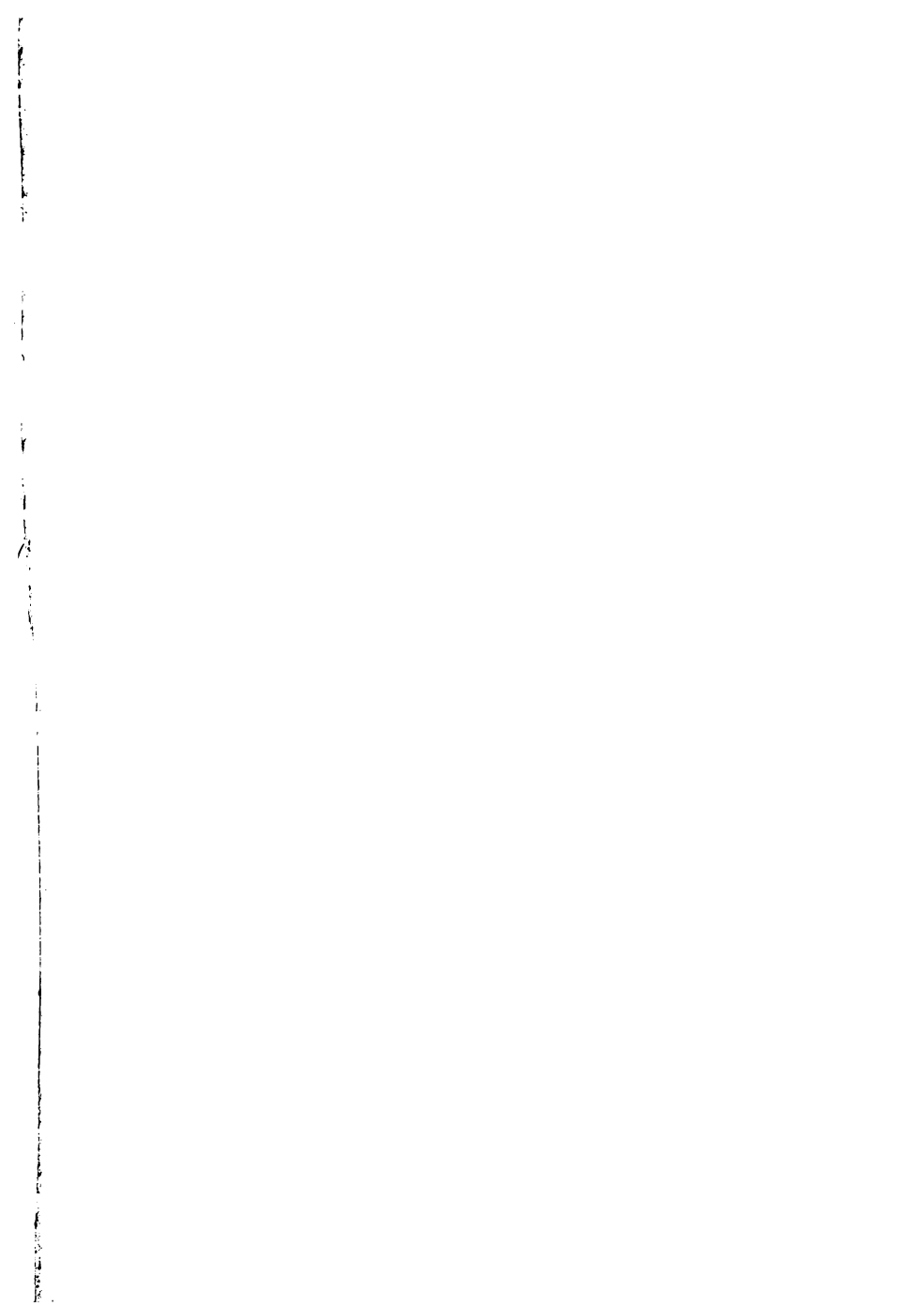
و معنى قوله: «فهو مُكاتَبٌ» أن حُكْمَ الكِتابَةِ باقٍ لَمْ^٩ يَزُلْ؛ لأنَّ العبدَ إذا أَدَّى بعضَ ما عليه فهو مُسْتَرَقٌّ بَقْدَرِ ما بَقِيَ^{١٠} عليه من مالِ مُكاتَبتِه، و يُطَلَّقُ فيه أنه «مُكاتَبٌ»؛ و هذا بَيِّنٌ لِمَنْ تَأَمَّلَه.

تَمَّتِ الْمَسْأَلَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ عَوْنِهِ وَ مَنَّهُ.

١. عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣١١، ح ٢٦.
٢. راجع: المغني لابن قدامة، ج ١٢، ص ٣٥٠.
٣. في المطبوع: «راداً».
٤. في المطبوع: «فأداها».
٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «عشرة». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».
٦. في المطبوع: «أواق».
٧. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٨٤؛ مسند أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ٣٩٢٧؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٢١٨ (و في كُلهَا مع اختلاف في اللفظ).
٨. في المطبوع: «فلا تصريح».
٩. في المطبوع: «و لم».
١٠. في المطبوع: «ما أبقى».

(٧٨)

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمَوْصَلِيَّاتِ الثَّلَاثَةِ



مقدمة التحقيق

وردت على الشريف المرتضى في شهر ربيع الأول من سنة ٤٢٠ هـ مجموعة أخرى من المسائل الفقهية، عُرفت بالموصليات الثالثة. وهذه المجموعة أكبر حجماً من سابقتها.

وقد أجاب الشريف المرتضى على جميع المسائل، حيث فصل الإجابة تارة، و اختصرها أخرى، وقدم لجوابه على المسائل مقدمة مطولة بعض الشيء، وهو أمر لم نعهده في أجوبة مسائله الأخرى، حيث عودنا الشريف المرتضى على الإجابة مباشرة عن المسائل؛ أما هنا فقد قام بتقديم مقدمة حول كيفية استنباط الأحكام، حتى يمكن اعتبار هذه المقدمة رسالة قائمة بذاتها من رسائل الشريف المرتضى الكثيرة، و يمكن نشرها على حدة، وبصورة منفصلة عن باقي المسائل. وهذا يعني أن لكل من جوابات المسائل الموصليات الثالثة ومقدمتها وزنه الخاص و قيمته العلمية المتميزة.

وقد بين الشريف المرتضى في المقدمة موقفه من استنباط الأحكام الفقهية، فأشار إلى الأساس الذي وضعه، وبنى عليه كل منظومته الفكرية، وهذا الأساس هو «العلم»؛ فقد قام الشريف المرتضى بتأسيس فكره - ومنه فكره الفقهي - على أساس رصين و محكم، وهو «العلم»، أو ما يمكن أن يسمّى: «اليقين»؛ فلم يعتمد في أحكامه على الظن. وبذلك غدا العلم مظلة كبيرة تمد ظلها على كل فكر الشريف المرتضى؛ فكل شيء دخل تحتها آمن به، وكل ما خرج منها رفضه و لم يؤمن به أبداً؛ فإن العالم إذا أقدم على ما لا علم له فيه، لم يأمن من الوقوع في الفساد، فيقبح الإقدام عليه.

و على هذا الأساس رفض حجّية أخبار الأحاد، و القياس، و أمن بحجّية الكتاب، و السنّة المتواترة، و الإجماع، و العقل؛ لأنّ الأولى تؤدّي إلى نتائج ظنيّة، بينما الأخيرة تنتهي إلى نتائج علميّة و يقينيّة.

بين الموصليّات الثالثة و كتاب «الإعلام»

قام الشيخ المفيد بتأليف كتاب فقهي مختصر جعله تمّة لكتابه أوائل المقالات، و سمّاه: «الإعلام بما اتّفتت عليه الإماميّة من الأحكام»، و استعرض فيه المسائل الفقهيّة التي اتّفق عليها الإماميّة و أجمعت العامّة فيها على مخالفتهم. و عند مطالعة المسائل الموصليّات الثالثة لفت نظرنا وجود ارتباط قويّ بينها و بين ما جاء في كتاب الشيخ المفيد، فقمنا بمقارنة بينهما، فوجدنا أنّ الشريف المرتضى قد تتبّع في هذه المسائل كتاب الإعلام مسألة مسألة، و بيّن رأيه فيها، فهناك تطابق كبير و مدهش بين المسائل المطروحة و عباراتها، حتّى إنّ جميع المسائل التي صرّح الشيخ المفيد بأنّه لم يتعرّض لها، لم يتمّ التعرّض لها كلّها أيضاً في الموصليّات الثالثة.

و يظهر أنّ السائلين الموصليّين انتزعوا تلك المسائل من كتاب الإعلام و أرسلوها إلى الشريف المرتضى كي يبيّن رأيه فيها، و لذلك لم تطرح هذه المسائل بشكل أسئلة، بل طرحت بصورة نصّ فقهي. و لكن يظهر أنّهم نقلوا تارة عين عبارة الإعلام، فيما اكتفوا بنقلها بالمضمون تارة أخرى، و ربما كانت نسختهم من كتاب الإعلام مختلفة بعض الشيء مع ما هو موجود بين أيدينا من هذا الكتاب، كما سقطت مسألتان أو ثلاث كانت موجودة في الإعلام و لكن لم تُذكر في هذه المسائل و لم يتّضح لنا الوجه في ذلك.

إذن يمكن اعتبار الموصليّات الثالثة شرحاً أو تعليقة على كتاب الإعلام^١.

١. و قد اعتبر بعض أعلام المحقّقين أنّ كتاب الانتصار للشريف المرتضى هو شرح على كتاب

وهذه الحالة نشاهدها أيضاً في الموصليات الثانية، ولكنّها قد تعرّضت هناك إلى شرح تسع مسائل فقط من كتاب الإعلام، بينما الموصليات الثالثة تعرّضت إلى معظمها.

والجدير بالذكر أنّ هناك بعض المسائل المذكورة في الموصليات الثالثة، ولكنّها ساقطة من نسخ كتاب الإعلام، فقد أشار محقق كتاب الإعلام في أكثر من موضع إلى وجود سقط في النسخ يصل إلى عدّة صفحات^١. ويمكن من خلال المقارنة مع الموصليات الثالثة معرفة المسائل الساقطة من كتاب الإعلام، وبالتالي إعادة ترتيب هذا الكتاب بشكل جديد.

فوائد مستلّة من المسائل

احتوت الموصليات الثالثة على بعض الفوائد، نذكر منها:

١. صرح الشريف المرتضى في المقدمة بأنّ كلّ أصحاب الإمامية سلفهم و خلفهم، و متقدمهم و متأخرهم، يَمنعون من العمل بأخبار الأحاد و القياس.
٢. ذكر أنّ الله تعالى لا يُخلي المكلف من حجة و طريق إلى العلم بما كُلف به؛ من إجماع، أو دليل قاطع من الكتاب، أو سنّة مقطوع بها، فإن اتّفق أن لا يوجد شيء من ذلك، فالمرجع حينئذٍ هو العقل.
٣. استدلّ على معظم المسائل المطروحة بإجماع الإمامية، كما استدلّ في كثير من الأحيان بطريقة الاحتياط.

➡ الإعلام؛ و ذلك بدليل وجود تطابق بين عناوينهما و بعض العبارات (راجع: الزاهد في أصول الفقه، ص ٧٥)، و لكن يمكن القول بأنّ الانتصار أوسع بكثير من الإعلام، و لم يقتصر على شرح المسائل الواردة فيه، بينما الموصليات الثالثة هي مطابقة للإعلام بشكل كبير، فهي أولى بأن تكون شرحاً له. و على أيّ حال يمكن اعتبار الموصليات الثالثة شرحاً مختصراً للإعلام، و الانتصار شرحاً مفصلاً له.

٤. أفتى في المسألة الأولى بأنَّ الابتداء بالمرفقين في غَسَل اليدين في الوضوء هو المسنون، و خلافه مكروه، لكنَّه لا ينقض الوضوء.

و من فتاويه في المسألة الثانية أنَّ مسح مقدّم الرأس في الوضوء غير مستقبل الشعر مسنون أيضاً، و تكره مخالفته، لكن إذا استقبل الشعر جاز و أبيحت بمثله الصلاة.

و أفتى في المسألة الثالثة و العشرين بوجوب الغُسل على تارك صلاة الآيات عمداً مع احتراق القرص.

كما أفتى في المسألة الخامسة و الخمسين بجواز التخيير في الطلاق، بأن يقول الرجل للمرأة: «قد خيّرتك، أو قد جعلت أمرك إليك».

و أفتى في المسألة التسعين بأنَّ ما يختصّ به الولد الأكبر من الحبة يُعطى إليه، و لكنَّه يُحسب عليه من نصيبه من الإرث.

كما أفتى في المسألة الثالثة و التسعين بأنَّ الزوجة لا ترث من الرباع شيئاً، لكنَّها تُعطى قيمتها من غيرها.

٥. نقل في المسألة الخامسة و الخمسين عبارة للشيخ الصدوق الأب من كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه، و هي عبارة نقلها الشيخ الصدوق الابن من رسالة أبيه إليه.

٦. أشار في المسألة الثامنة و العشرين إلى أنَّ الجاهل بولاية أمير المؤمنين عليه السلام و إمامته في حكم المرتدّ، و لا يجزي إعطاء الزكاة له.

نسبها إلى المؤلف

قد ذكرها كلُّ من الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) و ابن شهر آشوب (٥٨٨هـ)^١، كما أرجع الشريف المرتضى في مقدّمها إلى المسائل الثبائيات، و أحال في خاتمها إلى

١. راجع: الفهرست، ص ١٦٤؛ معالم العلماء، ص ١٠٤ - ١٠٥.

كتابه مسائل الخلاف، كما أرجع في المقدّمة إلى بحث القياس من الموصليّات الأولى، وأشار إلى أنّها أرسلت في سنة ٣٨٠ ونيّف. و أرجع أيضاً إلى الموصليّات الثانية، وسمّاهما: المسائل الأولى. وكلّ هذه قرائن داخلية مهمّة تدلّ على تصحيح النسبة. هذا وقد كانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٩٩. و الجدير بالذكر أنّ الطبعة السابقة كانت تحتوي على ١١٠ مسألة، بينما هذه الطبعة تحتوي على ١٠٩ مسألة، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ المسألة ٨١ من الطبعة السابقة عدّت مسألتين، مع أنّ النسخ اعتبرتها مسألة واحدة. و لذلك زادت الطبعة السابقة على ما في النسخ و على الطبعة الحاليّة بمسألة واحدة.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠١٥) ١٢٥٥: وهي ميكروفيلم من المخطوطة المرقّمة ١٤٤٨ الموجودة في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، و الرسالة تقع في الصفحات (٣٠ - ٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ١٠٨٠/٦؛ تقع في الصفحات (٢٤٨ - ٢٩١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ بقم، المرقّمة ٣٣٢٤؛ تقع في الصفحات (٦٨ - ١٠٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٤. مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقّمة ٥٩٣؛ تقع في الصفحات (٩٠ - ١٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليّات الثانية»، و هو سهو، و تقع في

الصفحات (٤٢٧ - ٤٦١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٣٧٤/٤؛ تقع في الصفحات (١٤٦ - ١٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ت».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٤٣٢؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليات الثانية»، و هو سهو، و تقع في الصفحات (٥ - ١٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٠٠٤؛ تقع في الصفحات (٢ - ٤٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«خ».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليات الثانية»، و هو سهو، و تقع في الصفحات (١٨ - ٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ح».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليات الثانية»، و هو سهو، و تقع في الصفحات (٢٢ - ٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٨/٢؛ و الرسالة عنونت في فهرس المكتبة بعنوان «الموصليات الثانية»، و هو سهو، و تقع في الصفحات (١ - ٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ط».
٧. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني رحمه الله بقانن، المرقمة ١٤٠؛ و يوجد ميكروفيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم و يحمل الرقم ١٦٩٠، و الرسالة تقع في الصفحات (٣٦٠ - ٣٩١) من المجموعة.
٨. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٧٠ - ١٠٦) من المجموعة.

جَوَابَاتِ الْمَسَائِلِ الْمَوْصِلِيَّاتِ الثَّلَاثَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد أُجِبَتْ عن الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ عِشْرِينَ وَارْبَعِمِائَةٍ بِمَا اخْتَصَرْتُ أَلْفَاظَهُ، وَبَلَّغْتُ الطَّرِيقَ إِلَى نُصْرَةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَا يُغْنِي الْمُتَأَمِّلَ عَمَّا سِوَاهُ. وَقَدَّمْتُ مُقَدِّمَةً يُعْرَفُ بِهَا الطَّرِيقُ الْمَوْصِلُ إِلَى الْعِلْمِ بِجَمِيعِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ، فَيَجِبُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهَا وَالتَّمَسُّكُ بِهَا؛ فَمَنْ أَبَى عَنِ هَذَا الطَّرِيقِ عَسَفَ وَخَبَطَ، وَفَارَقَ قَوْلُهُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

فَاللَّهُ تَعَالَى يُمِدُّكُمْ بِالتَّوْفِيقِ وَالتَّسْدِيدِ، وَيُحَسِّنُ مَعَوْنَتَكُمْ عَلَى طَلَبِ الْحَقِّ وَارَادَتِهِ، وَرَفْضِ الْبَاطِلِ وَإِبَادَتِهِ^١؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

[مُقَدِّمَةٌ]

إِعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ طَرِيقٍ تَوْصِلُ^٢ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا؛ لِأَنَّا مَتَى لَمْ نَعْلَمْ الْحُكْمَ وَنَقْطَعَ بِالْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ مَصْلِحَةٌ لَنَا، جَوَّزْنَا كَوْنَهُ مَفْسَدَةً لَنَا، فَيَقْبَحُ الْإِقْدَامُ مِنَّا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى مَا لَا نَأْمَنُ كَوْنَهُ فَسَادًا، كَالْإِقْدَامِ عَلَى مَا نَقْطَعُ عَلَى^٣ كَوْنِهِ فَسَادًا.

١. فِي «ج»: «وإيادته». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وأياديه».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «التوصل».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «على».

[بطلان العمل بالقياس و خبر الواحد]

ولهذه الجملة أبطلنا أن يكون القياس في الشريعة - الذي يذهب مخالفاً لنا إليه - طريقاً إلى الأحكام الشرعية؛ من حيث كان القياس يوجب الظن، ولا يقتضي العلم؛ ألا ترى أننا «نظن» حمل^١ الفرع في التحريم على أصل محرّم - بشبهه يجمع^٢ بينهما - أنه محرّم مثل أصله، ولا «نعلم» - من حيث ظننا أنه يشبه المحرّم - أنه محرّم؟ وكذلك إذا^٣ أبطلنا العمل في الشريعة بأخبار الأحاد؛ لأنها لا توجب علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم؛ لأن خبر الواحد إذا كان عدلاً فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً، وإن ظننت به الصدق؛ فإن الظن لا يمنع من التجويز، فعاد الأمر في العمل بأخبار الأحاد إلى أنه إقدام على ما لا نامن كونه فساداً و غير^٤ صلاح.

وقد تجاوز قوم من شيوينا - رحمهم الله - في إبطال القياس في الشريعة والعمل بأخبار الأحاد، أن قالوا: إنه مستحيل من طريق العقول العبادة بالقياس في الأحكام. وأحوالوا أيضاً من طريق العقول العبادة^٥ بالعمل^٦ بأخبار الأحاد؛ وعولوا على أن العمل يجب أن يكون تابعاً للعلم، وإذا كان غير متيقن في القياس وأخبار الأحاد، لم تجز^٨ العبادة بها.

١. كذا، والأنسب: «بحمل».

٢. في المطبوع: «يشبه بجميع».

٣. كذا، والصواب: «ولذلك أيضاً»، أي: ولهذه الجملة التي أبطلنا القياس لأجلها.

٤. في المطبوع: «أو غير».

٥. من قوله: «بالقياس في الأحكام» إلى هنا ساقط من «ب، د». وفي المطبوع: - «العبادة».

٦. في المطبوع: «العمل» بدون الباء الجارة.

٧. ممن ذهب إلى ذلك بالنسبة إلى أخبار الأحاد، ابن قتيبة الرازي. راجع: معارج الأصول، ص ١٤١.

٨. في المطبوع: «لم نجد».

والمذهب الصحيح هو غير هذا؛ لأن العقل لا يمنع من العبادة بالقياس والعمل بخبر الواحد، ولو تعبد الله تعالى بذلك لسأغ ولدخل في باب الصحة؛ لأن عبادته تعالى بذلك توجب^١ «العلم» الذي لا بد أن يكون العمل تابعاً له؛ فإنه لا فرق بين أن يقول عليه السلام^٢: «قد حرمت عليكم كذا وكذا، فاجتنبوه» وبين أن يقول: «إذا أخبركم عني^٣ مخبر له صفة العدالة بتحريمه فحرّموه» في صحة الطريق إلى العلم بتحريمه.

وكذلك لو قال: «إذا غلب في ظنكم شبهة^٤ بعض الفروع ببعض الأصول في صفة تقتضي التحريم فحرّموه؛ فقد حرّمته عليكم» لكان هذا أيضاً طريقاً إلى العلم بتحريمه وارتفاع الشك والتجوز.

وليس متناول العلم هاهنا هو متناول الظن - على ما يعتقده قوم لا يتأملون -؛ لأن متناول الظن هاهنا هو صدق الراوي إذا كان واحداً، ومتناول العلم هو تحريم الفعل المخصوص الذي تضمنه الخبر؛ فما علمناه^٥ غير ما ظنناه^٦.

فكذلك في القياس: متناول الظن شبه الفرع^٨ بالأصل في علة التحريم، و متناول العلم كون الفرع محرماً.

١. في المطبوع: «يوجب».

٢. في المطبوع: - «السلام».

٣. في المطبوع: - «عني».

٤. في المطبوع: «تشبه».

٥. في المطبوع: «مما».

٦. في «ب، ج، د»: «علمناه».

٧. في المطبوع: - «غير ما ظنناه».

٨. في المطبوع: «الوضع».

[الدليل على بطلان العمل بهما]

وإنما منعنا من العمل بالقياس في الشريعة وأخبار الأحاد، مع تجويز العبادة بهما من طريق العقول؛ لأن الله تعالى ما تعبد بهما، ولا نصب دليلاً عليهما؛ فمن هذا الوجه أطرَحنا العمل بهما، ونقينا كونهما طريقين إلى التحريم والتحليل.

وإنما أوردنا بهذه الإشارة: أن أصحابنا كلهم - سلفهم وخلفهم، ومُتقدمهم ومتأخرهم - يمتنعون من العمل بأخبار الأحاد ومن القياس في الشريعة، ويعيرون أشد عيب الذاهب إليهما والمتعلق في الشريعة بهما؛ حتى صار هذا المذهب - لظهوره وانتشاره - معلوماً ضرورةً منهم، وغير مشكوك فيه من المذاهب.

وقد استقصينا الكلام في القياس وفرعناه وبسطناه وانتهينا فيه إلى أبعد الغايات في «جواب مسائل وردت من أهل الموصِل»^١ مُتقدمة، أظنُّها في سنة نيّف وثمانين وثلاثمائة؛ فمَن وقّف عليها استفاد منها جميع ما يحتاج إليه في هذا الباب.

[بيان الطريق إلى العلم بالأحكام الشرعية]

وإذا صحَّ ما ذكرناه، فلا بُدُّ لنا - فيما نُثبته من الأحكام، فيما نذهب إليه من ضروب العبادات - من طريقٍ توجبُ العلمَ وتقتضي اليقينَ.

وطُرُقُ العلم في الشرعيّات هي «الأقوال» التي قد قَطَعَ الدليل على صحتها، وأمرن العقل من وقوعها على شيءٍ من جهات القبح كُلِّها؛ كقول الله^٢ تعالى، وكقول رسوله

١. أي في «جوابات المسائل الموصليّات الأولى». وهذه المسائل مفقودة، ولكن الشيخ الطوسي رحمه الله نقلَ معظم ألفاظ بحث القياس من هذه المسائل في كتابه العُدّة في أصول الفقه، ج ٢، ص ٦٤٧ - ٧١٩. وراجع: المتبقي من التراث المفقود للشيخ المرغني.

٢. في المطبوع: «كقوله» بدل «كقول الله».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَالْأَنْمَةَ الَّذِينَ يَجْرُونَ فِي الْعَصْمَةِ^١ مَجْرَاهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.
و لا بُدُّ لَنَا مِنْ طَرِيقٍ إِلَى إِضَافَةِ الْخِطَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ خِطَاباً لَهُ، وَ
كَذَلِكَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى الرَّسُولِ أَوْ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَ قَدْ سَلَّكَ قَوْمٌ فِي إِضَافَةِ خِطَابِهِ إِلَيْهِ^٢ طُرُقاً غَيْرَ مَرْضِيَّةٍ^٣.
فَأَصْحُهَا وَأَبْعَدُهَا مِنَ الشُّبْهَةِ: أَنْ يَشْهَدَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمَوْئِدُ
بِالْمُعْجَزَاتِ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَعْلَمُ بِشَهَادَتِهِ أَنَّهُ كَلَامُهُ؛ كَمَا فَعَلَ
نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْقُرْآنِ، فَعَلِمْنَا بِإِضَافَتِهِ إِلَى رَبِّهِ أَنَّهُ كَلَامُهُ، فَصَارَ جَمِيعُ
الْقُرْآنِ دَالًّا عَلَى الْأَحْكَامِ وَطَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ.

فَأَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ كَوْنِ الْخِطَابِ مُضَافاً إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَ الْأَنْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَهُوَ الْمَشَافَهَةُ^٤ وَ الْمَشَاهِدَةُ^٥ لِمَنْ حَاضَرَهُمْ وَ عَاصَرَهُمْ؛
فَأَمَّا مَنْ نَأَى عَنْهُمْ أَوْ وُجِدَ بَعْدَهُمْ، فَمِنْ الْخَبْرِ^٥ الْمُتَوَاتِرِ؛ الْمَفْضِي إِلَى الْعِلْمِ،
الْمُزِيلِ لِلشُّكِّ وَ الرَّيْبِ.

[إثبات حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ]

وَ هَاهُنَا طَرِيقٌ آخَرٌ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْحَقِّ^٦ وَ الصَّحِيحِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عِنْدَ فَقْدِ
ظُهُورِ الْإِمَامِ وَ تَمَيُّزِ شَخْصِهِ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ الَّتِي قَدْ عَلِمْنَا

١. في المطبوع: - «في العصمة».

٢. أي: إلى الله تعالى.

٣. راجع: بداية جواب الفصل الأول من جوابات المسائل الثبائيات.

٤. في «ب، ج، د»: - «المشافهة و».

٥. في «ب، ج»: «فمن المشافهة أو الخبر» بدل «فمن الخبر». و في «د»: «فمن المشافهة الخبر»
بدلها. و في المطبوع: «فالخبر» بدلها.

٦. في المطبوع: «العلم بالحق» بدل «الحق».

أَنْ قَوْلَ الْإِمَامِ - وَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَمَيِّزِ الشَّخْصِ - دَاخِلٌ فِي أَقْوَالِهَا وَ غَيْرُ خَارِجٍ عَنْهَا. فَإِذَا أَطْبَقُوا عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ هُوَ الْحَقُّ الْوَاضِحُ وَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ - الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ - فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهَا، فَكَانَ الْإِمَامُ قَائِلَهُ وَ مُنْفَرِدًا^١ بِهِ.

وَ مَعْلُومٌ أَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ - وَ هُوَ غَيْرُ مُتَمَيِّزٍ^٢ الْعَيْنِ وَ لَا مَعْرُوفِ الشَّخْصِ - فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِ الْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّ إِذَا كُنَّا نَقْطَعُ عَلَى وَجُودِ الْإِمَامِ فِي زَمَانِ الْعَيْبَةِ بَيْنَ أَظْهَرِنَا، وَ لَا تَرْتَابٍ بِذَلِكَ، وَ نَقْطَعُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِي الْأَصُولِ كُلِّهَا مَعَ الْإِمَامِيَّةِ دُونَ مُخَالَفِئِهَا، وَ كَانَ الْإِمَامُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُحَقَّقًا فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلَى مَذَاهِبِ الْإِمَامِيَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ.

وَ إِذَا عَرَفْنَا إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ^٣ جَمِيعِهَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ^٤ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ - وَ هُوَ سَيِّدُ الْإِمَامِيَّةِ وَ أَعْلَمُهَا وَ أَفْقَهَهَا^٥ - فِي جُمْلَةِ هَذَا الْإِجْمَاعِ.

فَكَمَا لَا يَجُوزُ فِيمَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْإِمَامِيَّةُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ غَيْرَ قَائِلٍ بِهِ وَ لَا ذَاهِبٍ إِلَيْهِ، فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي الْإِمَامِ.

[كَيْفِيَّةُ تَحْصِيلِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ]

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا جَحْدٌ^٦ عَظِيمٌ مِنْكُمْ، يَقْتَضِي أَنْتُمْ قَدْ عَرَفْتُمْ كُلَّ مُحَقِّقٍ فِي بَرٍّ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ مُنْفَرِدًا». ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «جَمِيعِ الْأَصُولِ. وَ إِذَا عَرَفْنَا إِجْمَاعَ الْإِمَامِيَّةِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مِنْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ أَفْضَلُهَا».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «حَجْدٌ»، وَ فِي هَامِشِهِ: «جَهْدٌ».

و بحرٍ و سهلٍ و جبلٍ، حتّى مَيَّزْتُم أِقْوَالَهُمْ و مَذَاهِبَهُمْ^١؛ إمّا بأن لَقَيْتُمُوهُمْ، أو بأن تَوَاتَرَتْ عَنْهُمْ^٢ إليكم الأخبارُ بِمَذَاهِبِهِمْ^٣؛ و معلومٌ بَعْدُ هذه الدعوى عن الصّحّة.

قلنا: قد أجبنا عن هذه المسألة بما فرّغناه^٤ و استوفيناها و جعلناه كالشمس الطالعة في الوضوح و الجلاء في مسائل سألنا عنها أبو عبد الله محمد بن عبد الملك الثّبات^٥ - رحمه الله - مقصور[ة] على أخبار الأحاد و طريق العلم بالأحاد، أجهد فيها نفسه، و اتعب^٦ بها عمره، و ما قصرَ فيما أورده من الشبهة. فالجواب عن هذه المسائل موجودٌ في يد الأصحاب - أيدهم الله -، و هو يُقارب مائة ورقة.

و إذا أُطِّلِع عليه عُرِفَ منه الطريقُ الصحيحُ إلى العلم بأحكام الشريعة على مذاهب أصحابنا، مع تفهيم القياس و العمل بأخبار الأحاد، و وجد في جواب هذه المسائل - من تقرير المذهب و تأسيسه^٧، و الجمع بين أصوله و فروعه - ما لا يوجد في شيء من الكتب المصنّفة.

١. في «ش» و المطبوع: «و مذهبهم».
٢. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «عنه». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للسياق و لنسخة «ط».
٣. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «بمذاهبه»؛ و هو سهو.
٤. في المطبوع: «فرغناه».
٥. و هي المسائل المعروفة بالمسائل الثبائيات، و هي من المسائل الأصولية للشراف المرتضى رحمه الله. و راجع ترجمة ابن الثبات في مقدّمة هذه المسائل. و قد ذُكر جواب الإشكال المذكور في بحث الإجماع الواقع في جواب الفصل الأوّل من الثبائيات.
٦. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و تعب». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً ل«ط».
٧. في المطبوع: «و تاليه».

ثُمَّ لَا نُخْلِي^١ السُّؤَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ^٢ مِنْ جَوَابٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَتَقُولُ: هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي السُّؤَالِ هِيَ طَرِيقَةٌ مِنْ نَفْيِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَادَّعَى أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِإِجْمَاعِهَا عَلَى قَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ، مَعَ تَبَاعُدِ الدِّيَارِ وَتَفَرُّقِ الْأَوْطَانِ وَفَقْدِ الْمَعْرِفَةِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى التَّعْيِينِ وَالتَّمْيِيزِ.

وَ قَدْ عَلِمْنَا - مَعَ طُولِ الْمُجَالَسَةِ وَ الْمُخَالَطَةِ وَ امْتِدَادِ الْعُصْرِ، وَ اسْتِمْرَارِ الْأَزْمَانِ - تَقَرَّرَ^٣ مَذَاهِبُ الْمُسْلِمِينَ وَ حَصَرَ أَقْوَابَهُمْ، وَ فَرَّقْنَا بَيْنَ مَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَ يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ؛ وَ مَنْ شَكَّكَنَا فِي ذَلِكَ كَمَنْ شَكَّكَنَا فِي الْبُلْدَانِ وَ الْأَمْصَارِ وَ الْأَحْدَاثِ الْعَظِيمَةِ، الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْعِلْمُ وَ يَزُولُ الرِّيبُ فِيهَا بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

وَ أَيُّ عَاقِلٍ يَشْكُكُ فِي أَنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ - فِي بَرٍّ وَ بَحْرٍ، وَ سَهْلٍ وَ جَبَلٍ، وَ قُرْبٍ وَ بُعْدٍ - يَذْهَبُونَ^٤ إِلَى تَحْرِيمِ الزَّانَا وَ الْخَمْرِ، وَ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ لَمْ يَذْهَبْ فِي الْجَدِّ وَ الْأَخِ إِذَا انْفَرَدَا^٥ بِالْمِيرَاثِ إِلَى أَنَّ الْمَالَ لِلْأَخِ دُونَ الْجَدِّ، وَ أَنَّهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ الْآنَ - وَ إِنْ كَانَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ قَدِيمٌ بَيْنَ الْأَنْصَارِ -^٦ فِي أَنَّ التَّقَاءَ الْخِتَانَيْنِ يَوْجِبُ^٧ الْغُسْلَ؟

١. فِي «أ» الْكَلِمَةُ مَمْسُوحَةٌ. وَ فِي «ب، ج، د»: «لَا تَحُلْ». وَ فِي «ش»: «لَا تَخُلْ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا نَخْلُو».

٢. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «ذَكَرْنَاهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الزَّمَانُ تَقَدَّرَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَذْهَبُونَ».

٥. فِي «ج»: «تَفَرَّدَ». وَ فِي «ش»: «انْفَرَدَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَفَرَّدَا».

٦. يَعْنِي الْأَنْصَارَ الْمَعْرُوفِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، فِي مَقَابِلِ الْمُهَاجِرِينَ. رَاجِعِ: النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٤٢؛

وَ سَائِلِ الشَّيْعَةِ، ج ٢، ص ١٨٤.

٧. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَوْجِبُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

و لَوْ شَكَّكْنَا فِي هَذَا مُشَكِّكَ، فَقَالَ: لَعَلَّ^١ فِي فَقَهَاءِ الْأُمَّةِ وَعِلْمَانِهَا مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَذْهَبِ الْأَنْصَارِ «أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ»، لَعَنَفْنَا وَبَكَّتْنَا^٢، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْرِفُ فَقَهَاءَ الْأُمَّةِ وَعِلْمَاءَهَا فِي الْأَمْصَارِ عَلَى سَبِيلِ^٣ التَّعْيِينِ وَالتَّمْيِيزِ.

و كَمَا أَنَّ مَذَاهِبَ الْأُمَّةِ بِأَجْمَعِهَا مَحْصُورَةٌ مَعْلُومَةٌ، فَكَذَلِكَ مَذَاهِبُ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فِقْهَائِهَا وَطَائِفَةٍ مِنْ^٤ عِلْمَانِهَا؛ فَإِنَّ مَذَاهِبَ أَبِي حَنِيفَةَ مَحْصُورَةٌ بِالرُّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْهُ مَضْبُوطَةٌ، وَكَذَلِكَ مَذَاهِبُ الشَّافِعِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُ أَقْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ؛ فَقَدْ فَرَّقَ أَصْحَابُهُ وَالْعَارِفُونَ بِمَذْهَبِهِ بَيْنَ الْمَذَاهِبِ^٥ الَّتِي لَهُ فِيهَا^٦ أَقْوَالٌ، وَبَيْنَ مَا لَيْسَ لَهُ فِيهِ إِلَّا قَوْلٌ وَاحِدٌ.

فَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ لَنَا: إِذَا كُنْتُمْ لَا تَعْرِفُونَ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَالسَّهْلِ^٧ وَالْجَبَلِ، وَالسَّهْلِ^٨ وَالْوَعْرِ، فَلَعَلَّ فِيهِمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى مَا يُخَالِفُ مَنْ اجْتَمَعَ - مِمَّنْ تَعْرِفُونَ - عَلَيْهِ^٩، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ فِي مَذَاهِبِ الشَّافِعِيِّ، لَكُنَّا لَا نَلْتَقِئُ إِلَى قَوْلِهِ، وَتَقُولُ:

قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ خِلَافٍ مَا تَذَكَّرْتَهُ، وَقَطَعْنَا عَلَى أَنْ أَحَدًا مِنْ عِلْمَاءِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ لَا يَذْهَبُ - قَرِيبًا كَانَ، أَوْ بَعِيدًا - إِلَى خِلَافٍ مَا عَرَفْنَا، وَوَقَعَ الْإِطْبَاقُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ؛ وَأَنَّ التَّشْكِيكَ

١. في «ش» و المطبوع: - «لعل».

٢. في المطبوع: «و نكبناه».

٣. في المطبوع: - «سبيل».

٤. في المطبوع: «المذهب».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «الذي له فيه». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٦. معنى «السهل» هنا: الأرض المنبسطة التي لا تبلغ الهضبة.

٧. في المطبوع: «و الحزن». و معنى «السهل» هنا: ما يسهل وطؤه، في مقابل الوعر.

٨. في المطبوع: «علمه».

في ذلك كالتشكيك في سائر الأمور المعلومة.

وإذا استقرت هذه الجملة، وكان مذهب الإمامية أشد انحصاراً وانضباطاً من مذهب جميع الأمة، وكُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الأُمَّةَ مع كثرة عدديها وانتشارها في أقطار الأرض قد أجمعت على شيء بعينه نأمن أن يكون لها قول سواه، فأحرى أن يصح في الإمامية - وهي جزء من كلها و فرقة من فرقها - أن نعلم مذهبهم على سبيل الاستقرار والتعيين، وإجماعهم على ما أجمعوا عليه؛ حتى يزول عنا الريب في ذلك والشك فيه، كما زال فيما هو أكثر منه وأنشراً^١.

وإذا كان الإمام في زمان الغيبة موجوداً بينهم، وغير مفقود من جملتهم، فهو واحد من جماعتهم. وإذا علمنا بالسبر^٢ والمخالطة وطول المباحثة أن كل عالم من علماء الإمامية قد أجمع على مذهب بعينه، فالإمام - وهو واحد من العلماء، بل وأحد العلماء^٣ - داخل في ذلك، وغير خارج عنه.

وليس يُخِلُّ بمعرفة مذهب عدم المعرفة بعينه؛ لأننا لا نعرف كل عالم من علماء الإمامية و فقيه من فقهاءها في البلاد المتفرقة، وإن علمنا على سبيل الجملة إجماع كل عالم - عرفناه، أو لم نعرفه - على مذهب بعينه؛ فالإمام في هذا الباب كمن لم نعرفه^٤ من علماء الإمامية.

١. في المطبوع: - «وأنشراً».

٢. في «ب، ج، ش»: «بالسير». وفي المطبوع: «السبر». و«السبر»: التجربة. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٢٥١؛ لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٠ (سبر).

٣. في المطبوع - «بل أوجد العلماء».

٤. في المطبوع: «معرفة» بدل «المعرفة».

٥. في المطبوع: «لا نعرفه».

وإذا لم يعرِض لنا شك في مذهب من لا نعرفه من الإمامية، لم يجز أن يعرِض أيضاً شك في قول الإمام وأنه في جملة أقوال الإمامية، وإن كنا لا نُميّز شخصه، ولا نعرف عينه.

[بيان طرق أخرى غير الإجماع لإثبات الأحكام الشرعية]

واعلم أن الطريق المعتمد الجَدَد^٢ إلى صحّة مذاهبنا في فروع الأحكام الشرعية^٣ هو هذا الذي بيّناه وأوضحناه؛ سواء كانت المسائل ممّا تنفرد الإمامية بها، أو ممّا يوافقها فيها بعض خصوصيها.

وربّما اتّفق في بعض المسائل غير هذه الطريقة، وهي أن يكون عليها دليل من ظاهر كتاب الله تعالى^٥، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله مقطوع بها معلوم صحّتها.

وربّما اتّفق في بعض الأحكام أن تكون معلومة من مذاهب أئمّتنا المتقدّمين للإمام الغائب صلوات الله عليهم^٧، الذين ظهروا وعرفوا، وسئلوا وأجابوا، وأفتوا^٨، وعلموا الأحكام؛ فقد علمنا ضرورة أن^٩ من مذاهب أبي جعفر محمد بن علي الباقر صلوات الله عليهما تحريم كل شراب مسكر، ومسح الرجلين،

١. في المطبوع: «أيضاً لنا الشك في قول الإمام أنه من جملة».

٢. في «ب»: «الحدود». وفي المطبوع: «المحدّد». و«الجَدَد»: الأرض المستوية، وفي المثل: «من سلك الجَدَدَ أمين العثار». راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٠٨ و ١٠٩ (جدد).

٣. في المطبوع: «الشرعية». ٤. في المطبوع: «+ به».

٥. في المطبوع: «- تعالى». ٦. في المطبوع: «أن يكون».

٧. في المطبوع: «- صلوات الله عليهم».

٨. في المطبوع: «- وأفتوا».

٩. في المطبوع: «- أن».

و تحريم المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَ أَنَّ تكبيراتِ الصَّلَاةِ عَلَى المِيْتِ خَمْسٌ، وَ أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ بَلْفَظٍ وَاحِدٍ لَا يَتَعَمَّقُ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَيْهِمْ^١ وَ اشْتَهَرَتْ.

وَ إِذَا عَلِمْتَ مَذَاهِبَهُمْ^٢، وَ كَانُوا عِنْدَنَا حُجَّةً مَعْصُومِينَ، كَفَى ذَلِكَ فِي وَقُوعِ الْعِلْمِ بِهَا، وَ الْقَطْعِ عَلَى صِحِّهَا؛ وَ لَا اعتَبَارَ بَمَنْ خَالَفْنَا فِي الْعَمَلِ بِشَيْءٍ مِمَّا عَدَدْنَاهُ عَنْهُمْ، وَ دَفَعْنَا^٣ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا فِي الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَ فِي هَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَانِدًا، أَوْ مُكَابِرًا، أَوْ يَكُونُ مَمَّنْ لَمْ تَكْثُرْ خِلَاطُهُ لَنَا، أَوْ تَصَفُّحُهُ لِأَخْبَارِنَا وَ سَمَاعِهِ^٤ مِنْ رِجَالِنَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ رُبَّمَا وَقَفَ عَلَى أَسْبَابٍ؛ مِنْ مُخَالَطَةٍ، أَوْ مُجَالَسَةٍ، وَ سَمَعِ^٥ أَخْبَارٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَ عَلَى هَذَا لَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ تَتَّفِقْ خِلَاطُهُ بِأَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَ سَمَاعِ أَخْبَارِهِمْ عَنْ صَاحِبِهِمْ، لَا يَعْلَمُونَ^٦ مِنْ مَذَاهِبِ أَبِي حَنِيفَةَ مَا يَعْلَمُ أَصْحَابُهُ ضُرُورَةً.

[حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا مِنَ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي مَسْأَلَةِ شَّرْعِيَّةِ اخْتَلَفَ فِيهَا قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ، وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مَقْطُوعٍ بِهَا، كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى الْحَقِّ فِيهَا؟
قُلْنَا: هَذَا الَّذِي فَرَضْتُمُوهُ قَدْ أَمِنَّا وَ وَقَعَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُخْلِي الْمُكَلَّفَ مِنْ حُجَّةٍ وَ طَرِيقٍ لِلْعِلْمِ^٧ بِمَا كَلَّفَ، وَ هَذِهِ الْحَادِثَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا إِذَا كَانَ

١. في المطبوع: «عنهم».

٢. في المطبوع: «مذاهبهم».

٣. في المطبوع: «و وقع».

٤. في المطبوع: «أو سمع».

٥. في المطبوع: «أو سمع».

٦. في المطبوع: «إلى العلم» بدل «للعلم».

٧. في المطبوع: «و إن» بدل «إذا».

لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَ اخْتَلَفَتِ الْإِمَامِيَّةُ فِي وَقْتِنَا هَذَا فِيهَا، فَلَمْ يُمَكِّنِ^١ الْأَعْتِمَادُ عَلَى إجماعهم - الَّذِي نَثِقُ^٢ بِأَنَّ الْحُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَجْلِ وَجُودِ الْإِمَامِ فِي جُمْلَتِهِمْ - فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مَقْطُوعٍ بِهَا، حَتَّى لَا يَفُوتَ الْمُكَلَّفَ طَرِيقٌ لِلْعِلْمِ^٣ يَصِلُ بِهِ إِلَى تَكْلِيفِهِ.

اللَّهُمَّ! إِلَّا^٤ أَنْ نَفَرِّضَ وَجُودَ حَادِثَةٍ لَيْسَ لِلْإِمَامِيَّةِ فِيهَا قَوْلٌ، عَلَى سَبِيلِ اتِّفَاقٍ، أَوْ اخْتِلَافٍ؛ فَقَدْ يَجُوزُ عِنْدَنَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ - إِنْ اتَّفَقَ - أَنْ لَا يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَإِذَا^٥ لَمْ نَجِدْ فِي الْأَدَلَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ طَرِيقاً إِلَى عِلْمِ حُكْمِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، كُنَّا فِيهَا عَلَى مَا يُوَجِّبُ الْعَقْلُ وَحُكْمَهُ.

[عَدَمُ حُجِّيَّةِ جُلِّ الْأَخْبَارِ الْمَنْقُولَةِ مِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ]

فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ شُبُوحُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ قَدْ عَوَّلُوا فِي كُتُبِهِمْ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَوْهَا عَنْ ثِقَاتِهِمْ، وَ جَعَلُوهَا الْعُمْدَةَ وَ الْحُجَّةَ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ، حَتَّى رَوَوْا عَنْ أُمَّتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِيمَا يَجِيءُ مُخْتَلِفاً مِنَ الْأَخْبَارِ - عِنْدَ عَدَمِ التَّرْجِيحِ كُلِّهِ - أَنْ يُؤَخَّذَ مِنْهُ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ قَوْلِ الْعَامَّةِ؟^٦ وَ هَذَا يَنْقُضُ^٧ مَا قَدَّمْتُمُوهُ.

قُلْنَا: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تَرْجِعَ^٨ عَنِ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ وَ الْمَذَاهِبِ الْمَشْهُورَةِ الْمَقْطُوعِ

١. في النسخ المعتمدة: «فلم يكن». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و لنسخة «ل».

٢. في المطبوع: «نتيقن».

٣. في المطبوع: «العلم الذي» بدل «للعلم».

٤. في المطبوع: «+» «أن يقال».

٥. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «إذا» بدون الفاء.

٦. راجع: الكافي، ج ١، ص ٦٧، ح ١٠؛ التهذيب، ج ٦، ص ٣٠٢، ح ٨٤٥؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧

ص ١٠٧، ح ٣٣٣٤.

٧. في المطبوع: «ينقض».

٨. في «ب» و المطبوع: «أن ترجع».

عليها بما هو مُشْتَبِهٌ مُلْتَبِسٌ مُحْتَمَلٌ، و قد عَلِمَ كُلُّ مُوَافِقٍ و مُخَالَفٍ أَنَّ الشَّيْئَةَ
الإِمَامِيَّةَ تُبْطِلُ القِيَاسَ فِي الشَّرِيعَةِ؛ مِن حَيْثُ لَا يُوَدِّي إِلَى عِلْمٍ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي
أَخْبَارِ الآحَادِ.

حَتَّى إِنْ مِنْهُم مَن يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَجُوزُ مِن طَرِيقِ العَقْلِ أَنْ يَتَعَبَّدَ
اللَّهُ تَعَالَى فِي الشَّرِيعَةِ بِالْقِيَاسِ و لَا العَمَلِ بِأَخْبَارِ الآحَادِ.^٢

و مَن كَانَ هَذَا مَذْهَبُهُ، كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُثَبِّتَ الأَحْكَامَ الشَّرِيعِيَّةَ^٣ بِأَخْبَارٍ لَا يَقْطَعُ
عَلَى صِحَّتِهَا، و يَجُوزُ كَذِبُ رَاوِيهَا كَمَا يَجُوزُ صِدْقُهُ؟ و هَلْ هَذَا إِلَّا مِن أَقْبَحِ
المُنَاقِضَةِ و أَفْحَشِهَا؟

فَالعُلَمَاءُ الذِينَ عَلَيْهِمُ المَعْوَلُ، و يَدْرُونَ مَا يَأْتُونَ و مَا يَدْرُونَ، لَا يَجُوزُ^٤ أَنْ
يَحْتَجُّوا بِخَبْرٍ وَاحِدٍ لَا يُوَجِّبُ عِلْمًا، و لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَحْكِيَ عَنْهُمْ - فِي كِتَابٍ^٥
و لَا غَيْرِهِ - خِلَافَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

فَأَمَّا أَصْحَابُ الحَدِيثِ مِن أَصْحَابِنَا^٦؛ فَإِنَّهُمْ رَوَوْا مَا سَمِعُوا، و حَدَّثُوا مَا حَدَّثُوا
بِهِ و نَقَلُوهُ^٧ عَنِ أَسْلَافِهِمْ؛ و لَيْسَ عَلَيْهِمُ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً و دَلِيلًا فِي الأَحْكَامِ
الشَّرِيعِيَّةِ، أَوْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ فِي أَصْحَابِ الحَدِيثِ مَن يَحْتَجُّ فِي حُكْمِ
شَرْعِيٍّ بِحَدِيثٍ غَيْرِ مَقْطُوعٍ عَلَى صِحَّتِهِ، فَقَدْ زَلَّ و زَوَّرَ؛ و مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَن يَعْرِفُ
أُصُولَ أَصْحَابِنَا - فِي نَفْيِ القِيَاسِ و العَمَلِ بِأَخْبَارِ الآحَادِ - حَقَّ مَعْرِفَتِهَا؛ بَلْ لَا يَقَعُ
مِثْلُ ذَلِكَ مِن عَاقِلٍ، و رُبَّمَا كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ.

١. فِي المَطْبُوعِ: - «أَنَّ».

٢. تَقَدَّمَ فِي بَعْضِ الهَوَامِشِ السَّابِقَةِ نِسْبَةَ هَذَا القَوْلِ إِلَى ابْنِ قَيْتَةَ الرَّازِيِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَخْبَارِ الآحَادِ.

٣. فِي المَطْبُوعِ: + «عَنْهُ».

٤. فِي المَطْبُوعِ: «لَا يَجُوزُونَ».

٥. فِي المَطْبُوعِ: «كِتَابِهِ».

٦. فِي المَطْبُوعِ: - «مِن أَصْحَابِنَا».

٧. فِي المَطْبُوعِ: «فَإِنَّهُمْ رَوَوْا مَا سَمِعُوا و حَدَّثُوا بِهِ و نَقَلُوا».

ألا ترى أن هؤلاء بأعيانهم قد يحتجّون في أصول الدين - من التوحيد و العَدَلِ و النبوة و الإمامة - بأخبار الأحاد، و معلومٌ عند كلِّ عاقلٍ أنها ليست بحجّة في ذلك؟ و ربّما ذهب بعضهم إلى الجبر و إلى التشبيه؛ اغتراراً بأخبار الأحاد المروية. و من أشرنا إليه بهذه الغفلة، يحتجّ بالخبر الذي ما رواه، و لا حدّث به، و لا سمّعه من ناقله فعرفه^١ - بعدالة، أو غيرها^٢ -؛ حتّى لو قيل له في بعض الأحكام: من أين أثبتته و ذهبت إليه؟ كان^٣ جوابه: لأنّي وجدته في الكتاب الفلاني، و منسوباً إلى رواية فلان بن فلان. و معلومٌ - عند^٤ من نفى العمل^٥ بأخبار الأحاد، أو من^٦ أثبتّها و عمل بها - أن هذا ليس بشيءٍ يُعتمدُ، و لا طريقٍ يقصدُ، إنّما هو غرورٌ و زورٌ. فأما الرواية بأن يُعملَ بالحديثين المتعارضين بأبعدهما من مذهب العامة، فهذا لعمري قد روي^٧، و إذا كنّا لا نعمل^٨ بأخبار الأحاد في الفروع، كيف نعمل بها في الأصول التي لا خلاف بيننا في أن طريقها العلمُ و القطعُ؟

و إذ قد^٩ قدّمنا ما احتجنا إلى تقديمه - فهو الذي نَعتمدُ عليه في جميع المسائل الشرعية - فنحنُ نتصفّحُ المسائل التي سُطّرت و ذكّرت، و تُبينُ ما عندنا فيها؛ فأما النُصرة لها و الدلالة على صحّتها، فهي الجملة التي^{١٠} قدّمناها، و الطريقة التي

١. في المطبوع: «فيعرفه».

٢. في النسخ المعتمدة: «أو غيره». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ل» و المطبوع.

٣. في النسخ المعتمدة: - «كان». و الصواب إثباتها؛ طبقاً لـ «ل» و المطبوع.

٤. في المطبوع: + «كلّ».

٥. في المطبوع: «العلم».

٦. في المطبوع: «و من».

٧. في المطبوع: «دوري» بدل «قد روي».

٨. في المطبوع: «فإذا كنّا لم نعمل».

٩. في المطبوع: - «قد».

١٠. في «ب، ج، د»؛ + «قد».

أَوْضَحْنَاهَا. فَإِنْ اتَّفَقَ زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ - أَنْ^١ يَكُونَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ^٢ طَرِيقٌ آخَرَ لِلْعِلْمِ - نَبَّهْنَا عَلَيْهِ وَأَرْشَدْنَا إِلَيْهِ بِعَوْنِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ.

وَعَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ الَّتِي ذُكِرَ انْفِرَادُ الْإِمَامِيَّةِ بِهَا، سَتَوْجَدُ - مَشْرُوحَةً، مَنْصُورَةً بِالذَّلَالَةِ وَالطَّرِيقِ^٣ الْوَاضِحَةِ^٤ - فِي كِتَابِ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ الشَّرْعِيَّةِ»^٥ الَّتِي عَمِلْنَا مِنْهَا بَعْضُهَا، وَنَحْنُ عَلَى تَمِيمِهَا^٦ وَتَكْمِيلِهَا؛ بِمَعُونَةِ اللَّهِ.

فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ مَا اعْتَمَدْنَا فِي نُصْرَتِهَا الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْأَدَلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى صَحِيحِ مِنْهَا؛ بَلْ أَضْفْنَا إِلَى ذَلِكَ مُنَاطَرَةَ الْخُصُومِ، عَلَى تَسْلِيمِ أُصُولِهِمْ^٧ وَمُنَاقَضَتِهِمْ؛ بِأَنَّ بَيْنَنَا^٨ الْقِيَاسَ لَوْ كَانَ صَحِيحًا، وَأَخْبَارَ الْأَحَادِ لَوْ كَانَتْ مَعْمُولًا عَلَيْهَا - عَلَى مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ - لَكَانَتْ مَذَاهِبُنَا فِي الشَّرْعِيَّاتِ كُلِّهَا أَوْلَى مِنْ مَذَاهِبِهِمْ، وَأَشْبَهَ بِهَذِهِ الْأُصُولِ الَّتِي عَلَيْهَا يُعْوَلُونَ؛ وَرَكِبْنَا فِي ذَلِكَ مَرَكَبًا غَرِيبًا يُمْكِنُ مَعَهُ مُنَاطَرَةُ الْفُقَهَاءِ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ - فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ.

وَمَنْ نَظَرَ فِيمَا خَرَجَ إِلَى الْآنَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، عَلِمَ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ بِهِ عَظِيمَةٌ، وَالطَّرِيقَةَ فِيهِ غَرِيبَةٌ؛ وَمِنْ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ^٩ وَالتَّوْفِيقَ فِي كُلِّ قَوْلٍ وَفِعْلٍ.

١. كذا، والأنسب: «بأن».

٢. في المطبوع: - «في بعض المسائل».

٣. في النسخ: + «في».

٤. في المطبوع: - «الواضحة».

٥. هذا الكتاب من المفقودات.

٦. في «أ، ب، ج، د، ش»: «تتمتها». وما أثبتناه أصح وأفصح؛ طبقاً ل«ل» و المطبوع.

٧. في المطبوع: «أصولها».

٨. في المطبوع: - «أن».

٩. في المطبوع: «المعرفة».

[أحكام الطهارة]

المسألة الأولى

[كيفية غسل اليدين في الوضوء]

غَسَلَ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، غَيْرَ مُسْتَقْبِلٍ لِلشُّعْرِ؛ وَاسْتَقْبَالَهُ يَنْقُضُ^١ الْوُضُوءَ.^٢

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِالْمِرْفَقَيْنِ فِي غَسْلِ الْيَدَيْنِ هُوَ الْمَسْنُونُ، وَخِلَافُ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ؛ حَتَّى لَوْ أَنَّ فَاعِلًا فَعَلَهُ لَكَانَ لَا يُجْزَى بِهِ. وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَحْكِيَ عَنِ^٣ أَصْحَابِنَا الْمُحْصِلِينَ تَصْرِيحًا بِأَنَّ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ فَلَا وَضُوءَ لَهُ.

وَجَمِيعُ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ تَغْلِيظِ ذَلِكَ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ - وَرُبَّمَا قِيلَ: «لَا يَجُوزُ» - مَحْمُولٌ عَلَى شِدَّةِ الْكِرَاهَةِ، دُونَ الْجُوبِ وَاللُّزُومِ؛ وَقَدْ يُقَالُ فِي مُخَالَفَةِ «الْمَسْنُونِ الْمُغْلَظِ»^٤ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْجُوبِ.

١. في المطبوع: «لا ينقض».

٢. لقد سقط مبحث الوضوء مما وصل إلينا من كتاب الإعلام للشيخ المفيد.

٣. في المطبوع: «أن يحكم من».

٤. في النسخ والمطبوع: «في»، وهو سهو.

و الذي يُدُلُّ على صِحِّهِ مَذْهَبِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - مع^١ أَنْ جَمِيعَ الْفُقَهَاءِ يُخَالِفُونَ [نَا فِي أَنَّهُ مَسْنُونٌ، وَأَنْ خِلَافَهُ مَكْرُوهٌ - : إجماع^٢ الإمامية، الذي بينا أنه حُجَّةٌ؛ لدخول قول المعصوم فيه.

فإن قيل: قد خالفتم ظاهر القرآن؛ لأنه قال: «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق»،^٣ فجعل المرافق غايَةً، وأنتم قد جعلتم المرافق ابتداءً.

قلنا: أما لفظه «إلى» فقد تكون في اللغة العربية بمعنى «الغاية»، و بمعنى «مع»؛ قال الله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ»^٥؛ أراد: مع أموالكم. و قال تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»^٦؛ أراد: مع الله.

و يقولون: «وَلِي فُلَانٌ الْكُوفَةَ إِلَى الْبَصْرَةِ»، و لا يريدون غايَةً؛ بل يريدون^٧ و لي هذا البلد مع هذا البلد. و قال النابغة الذبياني^٨:

١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: - «مع». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٢. في المطبوع: «و إجماع».

٣. المائة (٥): ٦.

٤. في المطبوع: - «فجعل المرافق».

٥. النساء (٤): ٢.

٦. آل عمران (٣): ٥٢؛ الصف (٦١): ١٤.

٧. في المطبوع: «يردون».

٨. أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني العطفاني المضري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، توفي نحو سنة ١٨ هـ. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٥٤.

فلا تَتْرُكَنِي بِالْوَعِيدِ؛ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ^١
أراد: مع الناس، أو عندهم.

و قَالَ ذُو الرُّمَّةِ^٢:

بِهَا كُـلُّ خَوَارٍ إِلَى كُـلِّ صَعْلَةٍ^٣

ضَهُولِ^٤، وَ رَفُضِ^٥ الْمُذْرِعَاتِ^٦ الْقَرَاهِبِ^٧

أراد: مع كُـلِّ صَعْلَةٍ^٨.

و قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

١. راجع: ديوان النابغة الذبياني، قافية الباء، قصيدة «البلاغ الكاذب» المشهورة بقصيدة «أيُّ الرجال المهذَّب».

٢. أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نُهَيْس بن مسعود العَدَوِي، من مضر، و هو شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فُتِحَ الشعر بامرئ القيس، و ختم بذي الرُّمَّة. له ديوان طبع في مجلّد ضخم. توفّي بأصبهان سنة ١١٧هـ. راجع الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ١٢٤.

٣. في المطبوع: «صولة». و الصَّلعة في بيته النِّعامة. و الخَوَار: الثور الوحشي الذي له خُوَارٌ و هو صوته. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٧٩ (صعل).

٤. في النسخ: «ضهول». و في المطبوع: - «ضهول». و ضَهُول: تذهب و تُرجع. لسان العرب، ج ١١، ص ٣٧٩ (ضهل).

٥. في «ب، ج، د»: «و رقص». و في المطبوع: «و رفعي».

٦. في النسخ: «المدرعَات». و في المطبوع: «المداعار». و «المُذْرِعَات»: ذوات ذُرْعَان. و الذُرْعَان جمع «الذُرْع»، و هو ولد البقرة الوحشية. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٩٦ (ذرع).

٧. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «ب، ج، د، ش» و المطبوع: «الترائب». و «القرَاهِب» جمع «القرهَب» بمعنى الكبير و الضخم و المسنن و السيّد. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٦٧١ (قرهَب).

و راجع: ديوان ذي الرُّمَّة، ص ٣١.

٨. في المطبوع: «صولة».

لَهُ كَفَلٌ^١ كَالدَّعْصِ^٢ لَبَدَةٌ^٣ النَّدَى^٤ إِلَى حَارِكِ^٥ مِثْلِ الرِّتَاجِ^٦ الْمُنْصَبِ^٧
أَرَادَ: مَعَ حَارِكِ^٨.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِحْتِمَالِ لَفْظَةِ «إِلَى» مَعْنَى^٩ الْغَايَةِ وَغَيْرِهَا، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهَا
فِي الْآيَةِ لِغَيْرِ مَعْنَى الْغَايَةِ؟

قُلْنَا: يَكْفِي فِي إِسْقَاطِ اسْتِدْلَالِكُمْ بِالْآيَةِ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ مُحْتَمَلَةً^{١٠} لِمَا قُلْنَا، وَلِمَا
قُلْتُمُوهُ، فَهِيَ دَلِيلُنَا وَدَلِيلِكُمْ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ كَانَتْ لَفْظَةُ «إِلَى» فِي الْآيَةِ مَحْمُولَةً عَلَى الْغَايَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ

١. «الكَفَلُ» بِالتَّحْرِيكِ: الْعَجْزُ. وَقِيلَ: رَدَفَ الْعَجْزُ. لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٥٨٨ (كفل).

٢. «الدَّعْصُ»: فَوْزٌ مِنَ الرَّمْلِ مِثْلُ التَّلَالِ. وَقِيلَ: قَطَعَةٌ مِنَ الرَّمْلِ مُسْتَدِيرَةٌ، أَوْ الْكُتَيْبُ مِنْهُ. رَاجِعْ:
الْعَيْنُ، ج ١، ص ٢٩١؛ لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٧، ص ٣٥ (دعص).

٣. فِي «ب»: «لَبَدَةٌ». وَفِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ، ج ٣، ص ٢٨٤: «بَلَدَةٌ» بَدَلُ «لَبَدَةٌ». وَلَبَدَةُ الْمَطَرِ وَالنَّدَى
الْأَرْضُ: الْأَصَقُ بَعْضُ تَرَابِهَا بَعْضٌ، فَصَارَتْ قُوَّةً لَا تَسُوخُ فِيهَا الْأَرْجُلُ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ، ج ٢،
ص ٨١٢ (لبد).

٤. «النَّدَى»: أَصْلُهُ الْمَطَرُ، وَيَطْلُقُ عَلَى الْبَلَلِ وَالرُّطُوبَةِ، وَالْعَرَقِ، وَالْمَطَرِ الْخَفِيفِ. وَقِيلَ: النَّدَى:
مَا سَقَطَ آخِرَ اللَّيْلِ؛ وَأَمَّا الَّذِي يَسْقُطُ أَوَّلَهُ فَهُوَ السَّدَى. رَاجِعْ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٨٩ (ندى).

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «خَارِكُ». وَ«حَارِكُ»: أَعْلَى الْكَاهِلِ. وَقِيلَ: فِرْعَ الْكَاهِلِ. رَاجِعْ: الْعَيْنُ، ج ٣، ص
٦١؛ لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١٠، ص ٤١٠ (حرك).

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «الرِّيَاحُ». وَفِي «ش»: «الرِّبَاحُ». وَفِي الْدِيَوَانِ: «الْغَيْبُطُ». وَ«الرِّتَاجُ»: الْبَابُ
الْمَعْلُوقُ. وَقِيلَ: الْبَابُ الْعَظِيمُ. رَاجِعْ: الْعَيْنُ، ج ٦، ص ٩٢؛ لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢٧٩ (رتج).

٧. فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ ذَيْلُ الْآيَةِ: «الْمُنْصَبِ»، مِنْ ضَبَّ الْبَابِ، بِمَعْنَى جَعَلَ «الضَّبَّةُ» فِيهِ، وَهِيَ
حَدِيدَةٌ أَوْ خَشْبَةٌ يُضَبُّ بِهَا الْبَابُ. رَاجِعْ: لِسَانَ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٥٣٨ (ضبب). وَفِي الْدِيَوَانِ:
«الْمُذَابِ». وَرَاجِعْ: دِيَوَانُ مَرْمِي الْقَيْسِ، قَافِيَةُ الْبَاءِ، قَصِيدَةُ «خَلِيلِي، مُرَّابِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ».

٨. فِي «ب، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «خَارِكُ».

٩. فِي «أ، ج، د، ش» وَالْمَطْبُوعِ: «بِمَعْنَى».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمَحْتَمَلَةُ» بَدَلُ «أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ مُحْتَمَلَةً».

مَنْ لَمْ يَتَبَدَّى^١ بِالْأَصَابِعِ وَيَتَنَّهُ^٢ إِلَى الْمَرَافِقِ عَاصِباً مُخَالَفاً لِلأَمْرِ؛ وَاجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

وَإِذَا حَمَلْنَا لَفْظَةَ «إِلَى» عَلَى مَعْنَى «مَعَ» صَارَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: «فَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ مَعَ الْمَرَافِقِ»، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، الَّذِي لَا يَدْفَعُهُ إِجْمَاعٌ وَلَا حُجَّةٌ، كَمَا قُلْنَا فِي مَنْ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى الْغَايَةِ.

المسألة الثانية

[كَيْفِيَّةُ مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ]

مَسْحُ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ، غَيْرَ مُسْتَقْبَلِ الشَّعْرِ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ أَيْضاً فِي مَسْحِ الرَّأْسِ مَسْنُونَةٌ، وَ يُكْرَهُ تَرْكُهَا وَ مُخَالَفَتُهَا، وَإِنْ كَانَ مَنْ خَالَفَهَا - بِأَنْ اسْتَقْبَلَ الشَّعْرَ - تَارِكاً لِلْفَضْلِ، وَ مُخَالَفاً لِلسُّنَّةِ، إِلَّا أَنْ فَعَلَهُ مُجْزِئاً، يَسْتَبِيحُ^٣ بِمِثْلِهِ الصَّلَاةَ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ. وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْتَجَّ فِيهِ مِنْ طَرِيقِ الْاِحْتِيَاظِ، بِأَنْ مَنْ لَمْ يَسْتَقْبَلِ الشَّعْرَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَعْصِ وَ لَمْ يُبَدِّعْ. وَ مَنْ اسْتَقْبَلَ الشَّعْرَ اِخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَمِنْ^٤ النَّاسِ مَنْ يُبَدِّعُهُ وَ يُخَطِّئُهُ، وَ مِنْهُمْ مَنْ يُصَوِّبُهُ. فَالاحتياطُ وَ الاستظهارُ تَرَكُ الْاِسْتِقْبَالَ، فِيهِهِ الْأَمَانُ مِنَ التَّبْدِيعِ وَ التَّخْطِئَةِ.

وَ يُمَكِّنُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى الْاِحْتِيَاظِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى.

١. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «لَمْ يَبْتَدِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ: طَبَقاً لِلنَّسْخِ «ت، ح، خ، ص، ط، ل».

٢. فِي «ب، ش» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَيْتَهُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَجِيزُ أَنْ يَبِيحَ» بَدَلِ «مَجْزِئاً، يَسْتَبِيحُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَمِنْ».

[عدم جواز مسح جميع الرأس، و غسل الرجلين]

فإن قيل: هذه الطريقة التي سلكتموها في اعتبار الاحتياط توجب عليكم القول أن مسح جميع الرأس أولئ و أحوط؛ لأن من مسح بعض رأسه يذهب قوم من أهل العلم إلى أنه ما أدى الفرض، و إذا مسح الجميع فبالإجماع يكون مؤدياً للفرض. و كذلك إذا قيل فيمن غسل رجله: إنه قد فعل ما يأتي على المسح و الغسل، فهو مؤد للفرض باتفاق؛ و ليس كذلك من مسح الرجلين.

قلنا: الأمر بخلاف ما ظن؛ لأن من مذهبنا أن من مسح جميع رأسه معتقداً أداء الفرض، فهو مبدعٌ مخطئ، و لا إجماع فيمن مسح جميع رأسه أنه سليمٌ من التخطئة و التبديع.

و من غسل رجله عندنا فما مسحهما، و لا يجوز له أن يستبيح الصلاة بغسل رجله؛ لأن الغسل و المسح يتنافيان، و لا يدخل أحدهما في صاحبه على ما ظنه قوم.

المسألة الثالثة

[حكم مسح الأذنين] أو غسلهما

و الذي تذهب إليه الشيعة الإمامية: أن مسح الأذنين أو غسلهما غير واجب و لا مسنون على كل وجه، لا مع الرأس، و لا مع الوجه. و اتفق جميع من خالفنا من الفقهاء على أن مسحهما مسنون غير واجب،

١. في المطبوع: «من».

٢. في «ج» و المطبوع: - «من».

٣. في المطبوع: «أن تستبيح».

٤. في المطبوع: - «والذي».

٥. في المطبوع: «و غسلهما».

٦. في المطبوع: «خالف».

إلا ما يروون عن إسحاق بن راهويه^١؛ فإنه يحكى عنه إيجاب المسح عليهما^٢،
و هذا قول شاذ، قد تقدمه^٣ الإجماع و تأخر عنه.
ثم اختلف القائلون بأن مسحهما مسنون:
فقال أبو حنيفة^٤ وأصحابه: الأذنان^٥ من الرأس، يُمسح^٥ مقدمهما ومؤخرهما
مع الرأس، بالماء الذي يُمسح به الرأس^٦. ومثله قال^٧ الأوزاعي^٨.
وقال مالك^٩ وأحمد بن حنبل: يُمسحان بماء جديد^٩.
وقال الشافعي: مسح الأذنين سنة على حالها؛ غير متعلقة بالوجه ولا الرأس، و
يُمسحان بماء جديد^{١٠}. وحكى مثله عن أبي ثور^{١١}.

١. أبو يعقوب إسحاق بن راهويه المروزي، من أئمة الفقه والحديث. كتب عن خلق من أتباع التابعين، ورحل إلى الحجاز، وله مع الشافعي مناظرة في بيوت مكة. من تصانيفه: المسند، وكتاب التفسير. وتوفي سنة ٢٣٧ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٣٥٨، الرقم ٧٩؛ معجم المؤلفين، ج ٢، ص ٢٢٨.
٢. راجع: المجموع للنووي، ج ١، ص ٤٢٥. ٣. في المطبوع: «تقدم».
٤. في النسخ المعتمدة: «الأذنين». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط» و المطبوع.
٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «تمسح». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للنسختين: «ت، ط».
٦. راجع: تحفة الأحوذى، ج ١، ص ١٢٠؛ الجوهر النقي، ج ١، ص ٦٥؛ البحر الرائق، ج ١، ص ٥٣.
٧. في المطبوع: - «قال».
٨. راجع: تحفة الأحوذى، ج ١، ص ١٢٠؛ المجموع للنووي، ج ١، ص ٤١٤. و «أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي» تقدمت ترجمته ذيل المسألة الرابعة من «الموصليات الثانية».
٩. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٨٧؛ المدوثة الكبرى، ج ١، ص ١٦؛ الشرح الكبير، ج ١، ص ١١٥؛ المجموع للنووي، ج ١، ص ٤١٤.
١٠. من قوله: «و قال الشافعي...» إلى هنا ساقط من المطبوع. و راجع: التمهيد لابن عبد البر، ج ٤، ص ٤١.
١١. راجع: المجموع للنووي، ج ١، ص ٤١٢ و ٤١٣. و «أبو ثور» هو: إبراهيم بن خالد بن اليمان

و قَالَ الزُّهْرِيُّ: هُمَا مِنَ الْوَجْهِ، يُغَسَّلُ بَاطِنُهُمَا وَ ظَاهِرُهُمَا مَعًا.^١
 وَ حُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ^٢ وَ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ^٣: أَنَّ مَا أَقْبَلَ مِنْهُمَا مِنَ
 الْوَجْهِ يُغَسَّلُ مَعَهُ، وَ مَا أَدْبَرَ مِنَ الرَّأْسِ يُمَسَّحُ مَعَهُ.^٥
 وَ الْحُجَّةُ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ، الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.^٦
 وَ مِنْ طَرِيقِ الْإِحْتِيَاظِ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ مَسْحَ أُذُنَيْهِ فَلَيْسَ بِمُبْدِعٍ وَ لَا عَاصٍ، وَ لَيْسَ
 كَذَلِكَ مَنْ مَسَّحَهُمَا؛ فَالِإِحْتِيَاظِ الْعُدُولِ عَنِ مَسَّحِهِمَا أَوْ غَسْلِهِمَا.

المسألة الرابعة

[عَدَدُ الْغَسَلَاتِ فِي الْوُضُوءِ]

إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ، وَ لَا يَجُوزُ ثَلَاثًا^٧، وَ تُجْزَى^٨ الدَّفْعَةُ.
 وَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: طَرِيقَةُ الْإِجْمَاعِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَتْ؛ وَ طَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ، وَ قَدْ

-
- «الكليبي؛ صاحب الشافعي. توفي سنة ٢٤٦ هـ. من كتبه: كتاب الطهارة، كتاب المناسك، أحكام القرآن. راجع: هدية العارفين، ج ١، ص ٢؛ الأعلام للزركلي، ج ١، ص ٣٧.
١. راجع: أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٥٧٣؛ تحفة الأخوذني، ج ١، ص ١٤٧.
٢. أبو عمر عامر بن شراحيل الشعبي الحميري، كوفي من شعب همدان، وروى عن الإمام علي عليه السلام، و زيد بن ثابت، و سعيد بن زيد و غيرهم. و روى عنه: أبو إسحاق السبيعي، و الأعمش، و سعيد بن عمر و غيرهم. توفي سنة ١٠٤ هـ. و قيل ١٠٧ هـ. راجع: طبقات الفقهاء، ص ٦١؛ تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٦٥.
٣. في «ش» و المطبوع: - «صالح بن».
٤. الحسن بن صالح بن حي، تقدمت ترجمته في المسألة الخامسة من «الموصليات الثانية».
٥. راجع: أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٥٧٤؛ تحفة الأخوذني، ج ١، ص ١٤٧.
٦. تقدم الكلام عن طريقة الإجماع في مقدمة هذه المسائل.
٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «ثلاثة». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لقواعد اللغة و لنسخة «ط».
٨. في «ب، ج، د»: «و يجزئ». و في المطبوع: «و يجزئ».

مَصَّتْ؛ لِأَنَّ مَنْ اقْتَصَرَ فِي الْوَضوءِ عَلَى مَرَّتَيْنِ، فَبِالإِجْمَاعِ إِنَّهُ فَاعِلٌ لِلسُّنَّةِ، وَغَيْرُ مُبْدِعٍ وَلا مُخْطِئٍ^١؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ فَعَلَ الثَّلَاثَ^٢.

المسألة الخامسة

[أَكْثَرُ أَيَّامِ النَّفَاسِ]

أَكْثَرُ النَّفَاسِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

وَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا^٣ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ الْوَارِدَةِ قَبْلَ هَذِهِ،^٤ فَأَشْرْنَا إِلَى الْعُمْدَةِ الْمُعْتَمَدَةِ فِيهِ.

وَ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا فِي أَكْثَرِ النَّفَاسِ: هُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ. وَ أَيْضًا فَإِنَّ الْمَرَأَةَ دَاخِلَةٌ فِي عُمومِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ وَ الصُّومِ، وَ إِنَّمَا تُخْرِجُهَا فِي الْأَيَّامِ الَّتِي حَدَّدْنَاهَا مِنْ عُمومِ الْأَمْرِ بِالإِجْمَاعِ؛ وَ لا إِجْمَاعَ وَ لا دَلِيلَ فِيمَا زَادَ عَلَى مَا حَدَّدْنَاهُ مِنَ الْأَيَّامِ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةٌ فِي عُمومِ الْأَمْرِ.

المسألة السادسة

[حُكْمُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لِلجُنُبِ وَ الْحَائِضِ]

لِلجُنُبِ وَ الْحَائِضِ أَنْ يَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ أَيَّ سُورَةٍ شَاءَ سَبْعَ آيَاتٍ، سِوَى الْأَرْبَعِ عَزَائِمِ^٥ السَّجَدَاتِ؛ وَ هِيَ:

١. فِي النسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: «وَ لا مُخْطِئٍ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ«ط» وَ الْمُطْبُوعِ.

٢. فِي «ب، ج، د، ش» وَ الْمُطْبُوعِ: «الثَّلَاثَةُ»؛ وَ هُوَ عَدَدٌ مَعْدُودُهُ «مَرَّةً» الْمُؤَنَّثَةُ؛ فَيَجِبُ تَذْكِيرُهُ.

٣. فِي النسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: «فِيمَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَ فَقًّا لِلنسخِ «ت، خ، ل» وَ الْمُطْبُوعِ.

٤. يَعْنِي: «جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْمَوْصِلِيَّاتِ الثَّانِيَةِ». رَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ الثَّانِيَةَ مِنْهَا.

٥. فِي «ش» وَ الْمُطْبُوعِ: «العزائم».

سَجْدَةٌ لِقَمَانَ^١، و سَجْدَةُ الْحَوَامِيمِ^٢، و سَوْرَةُ النَّجْمِ، و سَوْرَةُ الْقَلَمِ^٣. و يَجِبُ السُّجُودُ - عِنْدَهُمْ - عَلَى قَارِنِهَا، عَلَى كُلِّ حَالٍ^٤.

و اعْلَمُ أَنَّ الْمَذَهَبَ الصَّحِيحَ: أَنَّ لِلْجُنُبِ وَ الْحَائِضِ أَنْ يَقْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا شَاءَ، سِوَى السَّجْدَاتِ الْأَرْبَعِ، مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ عَلَى سَبْعِ آيَاتٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا أَوْ أَقَلَّ. وَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ.

و يُمَكِّنُ أَيْضاً^٥ أَنْ يُحْتَجَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ»^٦، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ»^٧، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ»^٨. وَ هَذَا عُمُومٌ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ الدَّلِيلُ، وَ عَزَائِمُ السُّجُودِ خَرَجَتْ بِدَلِيلٍ قاطِعٍ، فَوَجِبَ بقاءُ ما عداها.

١. هكذا في النسخ المعتمدة والمطبوع. و في نسختي «ت، خ»: «ألم تنزِيل» و هي «سورة السجدة». و إنما سميت سورة السجدة بسجدة لقمان - مع أنها تالية لسورة لقمان - لكي لا تلبس بحم السجدة. راجع: مجمع البيان، ج ٨، ص ٩٧.

٢. هكذا في النسخ المعتمدة. و في نسختي «خ، ط» و المطبوع: «سجدة حم» و هي «سورة فصلت».

٣. كذا في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع. و المراد بسورة «القلم» هنا هي سورة «العلق».

٤. جاء في كتاب الإعلام، ص ١٨: «القول فيما يحل للحائض والنفساء والجنب من قراءة القرآن: و اتفقت الإمامية على أن من ذكرناه له أن يقرأ من القرآن كله ما يشاء، بينه وبين سبع آيات، سوى أربع سور... و هي: سجدة لقمان، و حم السجدة، و النجم، و اقرأ باسم ربك الذي خلق. و هذه السور عندهم بلا اختلاف يجب في قراءتها السجود على العزم دون الاستجاب».

٥. في المطبوع: - «أيضاً».

٦. المزمّل (٧٣): ٢٠.

٧. المزمّل (٧٣): ٢٠.

٨. العلق (٩٦): ١.

[فصل] ١

فيه ست مسائل ٢ [تتعلق بالأموات]

[المسألة السابعة:] توجيهُ الميِّتِ عندَ غُسلِهِ نَحْوَ القِبلةِ، مُلقًى على ظَهْرِه.
 و [المسألة الثامنة:] أَنْ حَنَوطَهُ ٣ الكافورُ خاصَّةً، لا يُجزئُ غيرُهُ.
 و [المسألة التاسعة:] لا يُجزئُ منه مع الإمكانِ أَقلُّ من مِثقالِ.
 و [المسألة العاشرة:] وَضَعُ الجَرِيدَتَيْنِ مع الميِّتِ في كَفَنِهِ.
 و [المسألة الحادية عشر:] تَرَكَهُ هُنَيْئَةً قَبْلَ حَطِّهِ و إنزالِهِ القَبْرِ؛ لِيأخُذَ أَهْبَةَ
 المُسَاءِلَةِ.

و [المسألة الثانية عشر:] تَلْقِيئُهُ الشَّهادَةَ و الرِسالَةَ و الإمامَةَ في قَبْرِه، قَبْلَ وَضَعِ
 اللَّبَنِ عَلَيْهِ. ٤
 و اعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ المَسائِلَ السَّتَّ ٥ إِنما هي آدابٌ و سُنَنٌ مُسْتَحَبَّةٌ، و لَيْسَتْ بِفَرِيضٍ
 و اجِبٍ.

١. في النسخ و المطبوع: «الفصل السابع» بدل ما بين المعقوفين، و هو تسامح واضح.

٢. و هي تمتد من المسألة السابعة إلى الثانية عشر من هذه المسائل.

٣. في المطبوع: «الحنوط».

٤. جاء في كتاب الإعلام، ص ١٩: «جميع ما اتفقت الإمامية عليه مما أجمعت العامة على خلافه في هذا الباب ستة أشياء: منها: قول الإمامية في توجيهِ الميِّتِ عندَ غُسلِهِ إلى القِبلةِ مُلقًى على ظَهْرِه، و تبديعهم من خالف ذلك. و منها: قولهم: إنَّ الحَنَوطَ هو الكافورُ خاصَّةً دون سائر الطيب، و إنَّه لا يجوز التحنيط بغيره. و منها: قولهم: إنَّ أَقلَّ مقداره - عند الوجود له و الإمكان - مِثقال. و منها: قولهم في الجريدتين و أنَّ السَّنةَ وضعهما مع الميِّتِ في الأكفان. و منها: قولهم في حَطِّهِ و إمهاله قَبْلَ إنزالِهِ إلى القَبْرِ قُرب شفيرِهِ لِيأخُذَ أَهْبَتَهُ للسُّؤال. و منها: تلقينهم الميِّتِ في قَبْرِه قَبْلَ وَضَعِ اللَّبَنِ عَلَيْهِ سَنَةً يُوَثِّرُونها عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آلِهِ و عترته عليهم السلام».

٥. في المطبوع: - «السَّت».

و الطريق إلى أنها مستحبة^١ مسنونة هو الإجماع، الذي تقدم ذكره.

١. في «د»: - «و ليست بفرض واجب. و الطريق إلى أنها مستحبة».

[أحكام الصلاة]

المسألة الثالثة عشر

[وجوب «حيّ على خير العمل» في الأذان]

استعمال «حيّ على خير العمل» في الأذان [واجب] ^١، وإن تركه كترك شيء من أفعال الأذان. ^٢
والحجة أيضاً: اتفاق الطائفة المحقة عليه، حتى صار لها شعاراً لا يدفع، وعلماً لا يُجحد. ^٣

المسألة الرابعة عشر

[حكم إرسال الّدين في الصلاة وكتفهما]

إرسال الّدين في الصلاة واجب، وكتفهما مفسد لها. ^٤
والحجة في ذلك: الإجماع، المكرّر ذكره.

١. في «ص»: «مستحب» بدل «واجب». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «واجب».

٢. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢١: «واتفقت الإمامية على أن من ألقا الأذان والإقامة للصلاة: حيّ على خير العمل، وأن من تركها متعمداً في الإقامة والأذان من غير اضطرار فقد خالف السنة، وكان كتارك غيرها من حروف الأذان».

٣. في المطبوع: «ويُجحد» بدل «لا يُجحد». ٤. في المطبوع: «إن إرسال».

٥. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٢: «واتفقت الإمامية على إرسال الّدين في الصلاة، وأنه لا يجوز وضع إحداهما على الأخرى كتكفير أهل الكتاب».

ثُمَّ طَرِيقُ الْاِحْتِيَاظِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَضَعِ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ عَاصٍ، وَلَا مُبْتَدِعٍ، وَلَا قَاطِعٍ لِلصَّلَاةِ؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي مَنْ وَضَعَهَا؛ فَالْأُولَى وَالْأُخْرَى إِرسَالُ اليَدَيْنِ.

المسألة الخامسة عشر

[قول «أمين» مُبطل للصلاة]

قول «أمين» في الصلاة يَقطَعُهَا.^١
والحُجَّةُ أَيْضاً عَلَى مَذْهَبِنَا فِي^٢ ذَلِكَ: الإجماعُ المُتَقَدِّمُ.
ثُمَّ^٣ طَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ، وَهِيَ وَاضِحَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مُبْتَدِعٍ، وَلَا قَاطِعٍ لصلَاتِهِ^٤؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي مَنْ تَلَفَّظَ بِهَا.

المسألة السادسة عشر

[عدم جواز قراءة أكثر أو أقل من سورة بعد الحمد]

لا تَجُوزُ^٥ فِي الْفَرَاغِ قِرَاءَةُ سُورَتَيْنِ وَلَا بَعْضِ سُورَةٍ بَعْدَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ.^٦
وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً مِمَّا لَا حُجَّةَ فِيهَا إِلَّا إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ^٧ الْمُحِقَّةِ، وَإِطْبَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ خِلَافَهُ لَا يَجُوزُ.

١. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٣: «وَاتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّلَفُّظُ بِأَمِينٍ فِي الصَّلَاةِ».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في المطبوع: «في».

٤. في المطبوع: «لصلاة».

٥. في المطبوع: «لا يجوز».

٦. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٤: «وَاتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ فِي فَرَاغِ الصَّلَاةِ

ببعض سورة وإن قرأ قبلها فاتحة الكتاب. ولا يجوز الجمع بين قراءة سورتين فيما بعد فاتحة

الكتاب».

٧. في المطبوع: «و هذه المسألة أيضاً فيها إجماع الفرقة».

المسألة السابعة عشر

[ما يُسجدُ عليه]

إنَّ السُّجُودَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ مَا^١ أَنْبَتَتِ^٢ الْأَرْضُ، سِوَى الثَّمَارِ.
و لَا يَجُوزُ السُّجُودُ عَلَى ثَوْبٍ مَنْسُوجٍ، إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ
النَّبَاتِ^٣.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: هَذَا الْإِجْمَاعُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ.
ثُمَّ طَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ؛ لِأَنَّ مَنْ سَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ مَا أَنْبَتَتْهُ مِمَّا لَيْسَ بِثَمَرَةٍ، كَانَ
مُؤَدِّيًّا لِلْفَرَضِ - وَ تُجْزَى الصَّلَاةُ - وَ غَيْرُ^٤ عَاصٍ وَ لَا مُخَالِفٍ؛ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ
سَجَدَ عَلَى مَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرْنَاهُ. فَالْأَحْوَطُ فِعْلُ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ.

المسألة الثامنة عشر

[صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ بِدَعَةٍ]

الاجتماع^٥ في نوافل شهر رمضان بدعة، و السنة هو التطوع بها فرادى^٦.

١. في «ش» و المطبوع: «و ما».

٢. في المطبوع: «من».

٣. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٥: «و اتفقت الإمامية على أنه لا يجوز السجود إلا على الأرض الطاهرة أو ما أنبتت الأرض سوى الثمار، و أنه لا يجوز السجود على ثوب منسوج و إن كان أصله من النبات، إلا عند الحاجة إليه و الاضطرار».

٤. في المطبوع: «غير» بدون و او العطف.

٥. في المطبوع: «الإجماع».

٦. جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٦: «و اتفقت الإمامية على أن الإجماع (كذا) في نوافل ليالي شهر رمضان بدعة حدثت بعد النبي صلى الله عليه و آله، و أن السنة بذلك التطوع بها على الانفراد».

والوجه أيضاً في ذلك: [ما تقدم] من إجماع الفرقة المحقة على تبديع من جمع بهذه الصلاة.

ولأنه ليس في تركها حرج ولا إثم عند أحد من الأمة^١؛ وفي فعلها على الإجماع^٢ إثم وبدعة. فالأحوط العدول عنها.

المسألة التاسعة عشر

[صلاة الضحى بدعة]

و صلاة الضحى بدعة، لا تجوز^٣.
والوجه في ذلك: ما تقدم من طريقة الاحتياط والإجماع معاً.

المسألة العشرون

[حكم سجود الشكر]

سجود الشكر والتعفير واجب^٤، له فضل كبير^٥.
أما القول بوجوب سجود الشكر، فهو غير صحيح؛ و لكنّه من السنن المؤكدة،
و الآداب المستحبة.

١. في المطبوع: «الأئمة». ٢. المراد: إجماع الفرقة المحقة.

٣. في «ب»: «لا يجوز». وقد جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٦ - ٢٧: «و اتفقت الإمامية على تبديع العامة فيما يختارونه من صلاة الضحى».

٤. في المطبوع: «غير واجب».

٥. في المطبوع: «كثير». وقد جاء في كتاب الإعلام، ص ٢٧: «اتفقت الإمامية على أن سجدتي الشكر والتعفير بعدهما في أعقاب الصلوات فضل جاءت به السنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، و عمل به الأئمة من عترته عليهم السلام». فما نقل عنه في المتن من الوجوب ليس بصحيح.

و الطريقة إلى كونه بهذه الصفة إجماع الفرقة المحقة.

المسألة الحادية والعشرون

[العدد المعتبر في مقيمي الجمعة والعيدين]

وأقل ما يُجزئ في الجمع لصلاة العيدين سبعة نفر؛ ليسوا بمرضى، و لا مسافرين، و لا غازين. و أقل ما يُجزئ في الجمعة خمسة نفر، بالصفات المذكورة.^٢

و اعلم أن مذهبنا المشهور المعروف في أقل العدد الذي تنعقد به صلاة الجمعة: خمسة، الإمام أحدهم. و هذا العدد بعينه معتبر في صلاة العيدين، من غير زيادة عليه.

و قال أبو حنيفة و الثوري: إن الجمعة تنعقد بأربعة.^٥

و روي عن أبي يوسف^٦ و الليث^٧: أنها تنعقد بثلاثة.^٨

١. في المطبوع: «و الصلاة» بدل «لصلاة».

٢. الإعلام، ص ٢٨.

٣. في المطبوع: - «به».

٤. في المطبوع: - «معتبر».

٥. الخلاف، ج ١، ص ٥٩٨؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٥٠٤؛ الشرح الكبير، ج ٢، ص ١٧٦.

٦. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حميد الأنصاري الكوفي القاضي، ولي القضاء للمهدي وابنيه، كان تلميذ أبي حنيفة و من أتباعه. ذكره الشيخ الطوسي فيمن روى عن الإمام الصادق عليه السلام، و روى عن الأعمش، و هشام بن عروة، و عطاء و غيرهم. و روى عنه محمد بن الحسن الفقيه، و أحمد بن حنبل، و بشر بن الوليد، و غيرهم. توفي سنة ١٨٢ هـ. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٤، الرقم ٤٨٤٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٥٣٥؛ الرقم ١٤١.

٧. هو «ليث بن سعد»، تقدمت ترجمته في المسألة الثانية من «الموصليات الثانية».

٨. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٥٩٩؛ المجموع للنووي، ج ٤، ص ٥٠٤.

وقال الشافعي: لا تَنَعَّدُ بِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ نَفْسًا.^١
 وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ^٢: أَنَّهَا تَنَعَّدُ بِأَثْنَيْنِ.^٣
 وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَتْ قَرِيَةً فِيهَا سُوقٌ وَمَسْجِدٌ، فَعَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ
 عَدَدٍ.^٥

وَدَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا: هُوَ إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ.
 وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ
 يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾^٦، وَهَذَا عُمُومٌ، إِنَّمَا أَخْرَجْنَا مِنْهُ مَنْ نَقَصَ عَنِ
 الْعَدَدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.^٧

المسألة الثانية والعشرون

[مَنْ لَا يَصَلِّحُ لِإِمَامَةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ]

وَلَا يَصَلِّحُ لِإِمَامَةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ: أَبْرَضٌ، وَلا مَجْدُومٌ، وَلا مَفْلُوحٌ، وَ
 لا مَحْدُودٌ.^٩

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

١. الأُمُّ: ج ١، ص ١٩٠.
٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «وَالْحَسِينِ». وَ الْمَرَادُ بِهِ هُنَا «الْحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ»، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ «الْمَوْصَلِيَّاتِ الثَّانِيَةِ».
٣. رَاجِعٌ: الْخِلَافُ، ج ١، ص ٥٩٩؛ الْمَجْمُوعُ لِلنَّوَوِيِّ، ج ٤، ص ٥٠٤.
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَرِيَّةٌ» بَدَلَ «قَرِيَّةٍ فِيهَا».
٥. رَاجِعٌ: الْكُشْفُ وَ الْبَيَانُ لِلثَّلَعَلِيِّ، ج ٩، ص ٣١٣؛ تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ، ج ١٨، ص ١١٢.
٦. الْجُمُعَةُ (٦٢): ٩. ٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِالَّذِي».
٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِمَامَةٌ».
٩. الْإِعْلَامُ، ص ٢٩.

و طريقة الاحتياط؛ لأن إمامة من ليس له هذه الصفات جائزة ماضية باتفاق، و ليس كذلك الانتماء بمن له بعض هذه الصفات.

المسألة الثالثة والعشرون

[حُكْمُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ]

و صَلَاةُ الْكُسُوفِ رَكَعَتَانِ، تَشْتَمِلُ عَلَى عَشْرِ رَكَعَاتٍ^١. وَ يَجِبُ عَلَى تَارِكِهَا مُتَعَمِّدًا الْغُسْلَ، إِنْ احْتَرَقَ الْقُرْصُ كُلُّهُ^٢.

و الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي ذَلِكَ: إِنَّ صَلَاةَ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ^٣ وَاجِبَةٌ، لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا. وَ يَتَوَجَّهُ فَرَضُهَا إِلَى الذُّكُورِ وَ الْإِنَاثِ، وَ الْحُرِّ وَ الْعَبْدِ، وَ الْمُقِيمِ وَ الْمُسَافِرِ، وَ إِلَى كُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَذْرٌ يُبِيحُ مِثْلَهُ^٤ الْإِحْلَالَ بِالْفَرَضِ. وَ تُصَلَّى^٥ فِي جَمَاعَةٍ وَ عَلَى انْفِرَادٍ.

وَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: «هِيَ رَكَعَتَانِ، فِيهَا عَشْرُ رَكَعَاتٍ»؛ فَإِنَّ هَذَا كَالْمُنَاقَضَةِ، بَلْ يُقَالُ: هِيَ عَشْرُ رَكَعَاتٍ، وَ أَرْبَعُ سَجَدَاتٍ؛ وَ تَرْتِيبُهَا مَسْطُورٌ فِي الْكُتُبِ^٦. وَ تُقْضَى إِذَا فَاتَتْ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قُرْصُ^٧ الْمُنْكَسِفِ^٨ احْتَرَقَ كُلُّهُ، وَ لَا قَضَاءَ

١. جمع ركة، بمعنى: «المرّة من الركوع». و للركعة معنى آخر و هو: «كل قومة يتلوها الركوع و

السجدتان من الصلوات». المعجم الوسيط، ج ١، ص ٣٧٠.

٢. الإعلام، ص ٢٩ - ٣٠.

٣. في المطبوع: «و القمر».

٤. في المطبوع: «بمثله».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و يصلّى». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٦. الهداية، ص ١٥١؛ المقنعة، ص ٢٠٨ و ما بعدها.

٧. في النسخ المعتمدة: «فرض». و في المطبوع: «القرص». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لـ «خ، ص».

٨. في «ب، ج، د»: «المنكسف». و في المطبوع: «قد».

مع احتراق بعضه.

فأما الغُسل، فهو فيمن^١ تَعَمَّدَ تَرَكَ هذه الصلاة، فإنه يَلْزَمُهُ مع القَضَاءِ الغُسل.

المسألة الرابعة والعشرون

[كَيْفِيَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْتَى]

و الصلاةُ عَلَى الْمَوْتَى خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ. و التسليمُ فيها غيرُ واجبٍ؛ إِلَّا للتَّيْمَةِ، أو لإِعْلَامِ الْمَأْمُومِينَ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ.^٣
و الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ - مع الإجماعِ الْمُتَقَدِّمِ -: أَنَّ مَنْ كَبَّرَ خَمْسًا، فَقَدْ فَعَلَ الْوَاجِبَ بِإِجْمَاعٍ، و لَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ نَقَصَ مِنْ^٤ هَذَا الْعَدَدِ.

المسألة الخامسة والعشرون

[اِسْتِحْبَابُ تَوْقُفِ الْإِمَامِ حَتَّى تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ]

و مِنَ السُّنَّةِ وَقُوفُ الْإِمَامِ^٥ حَتَّى تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ.^٦
و هَذَا أَيْضًا فَالْحُجَّةُ فِيهِ: اتِّفَاقُ الطَّائِفَةِ، و أَنَّهُ^٧ الْأَحْوَطُ.

١. في «ب، ج، د»: «من» بدل «فيمن».

٢. في المطبوع: «انقضاء».

٣. الإعلام، ص ٣٠ - ٣١.

٤. في المطبوع: «من».

٥. في المطبوع: «الإجماع».

٦. الإعلام، ص ٣١ - ٣٢. و قد جاء فيه: «و اتَّفَقَتِ الْإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ وَقُوفَ الْإِمَامِ فِي

صلاة الجنائز مكانه، حَتَّى تُرْفَعَ الْجِنَازَةُ عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «فإنه». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

[أَحْكَامُ الزَّكَاةِ وَالْخُمْسِ]

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالْعِشْرُونَ

[حُكْمُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ]

وإنَّ الزَّكَاةَ فِي التَّبَرِّ وَالْفِضَّةِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، حَتَّى يَصِيرَا^١ وَرِقًا^٢ وَدَنَانِيرَ.
وإنَّ السَّبَائِكَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ^٣ لَا زَكَاةَ فِيهَا، إِلَّا عَلَى مَنْ هَرَبَ بِهِمَا مِنَ
الزَّكَاةِ.^٤

وَالْحُجَّةُ فِي هَذَا الَّذِي حَكَيْنَاهُ: إِجْمَاعُ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ.

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ

[أَقَلُّ مَا يُجْزَى مِنَ الزَّكَاةِ]

أَقَلُّ مَا يُجْزَى مِنَ الزَّكَاةِ دِرْهَمٌ.^٥
وَالطَّرِيقَةُ فِي نُصْرَةِ ذَلِكَ: مَعَ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ، طَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ؛ لِأَنَّ مَنْ

١. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَصِيرَانِ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ«ط».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «دِرْهَمًا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنَ الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ» بَدَلَ «مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ».

٤. الْإِعْلَامُ، ص ٣٣.

٥. الْإِعْلَامُ، ص ٣٢ - ٣٣.

أُخْرِجَ هَذَا الْمَبْلَغُ أَجْزَاءً عَنْهُ وَسَقَطَ عَنْ ذِمَّتِهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَ لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِيمَنْ أُخْرِجَ أَقَلُّ مِنْهُ.

المسألة الثامنة والعشرون

[اشتراطُ الولاية في مُستحقي الزكاة]

و لا يُجْزئُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا إِلَى الْمُقَرَّبِينَ^١ الْعَارِفِينَ بِوِلَايَةِ^٢ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ أُخْرِجَتْ إِلَى غَيْرِهِمْ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ.^٣
وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَكَرِّرِ ذِكْرُهُ - : أَنَّ الْجَاهِلَ بِوِلَايَةِ^٤ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِمَامَتِهِ^٥ عِنْدَ أَهْلِ الْإِمَامَةِ فِي حُكْمِ الْمُرْتَدِّ^٦ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تُخْرِجُ إِلَى الْمُرْتَدِّينَ، وَ مَنْ أُخْرِجَهَا إِلَيْهِمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. وَ هَذَا فَرَعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.

المسألة التاسعة والعشرون

[مقدارُ زكاةِ الفِطْرَةِ]

وَ إِنَّ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ صَاعٌ، وَ هُوَ تِسْعَةُ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ.
وَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ - بَعْدَ الْإِجْمَاعِ الْمُقَدَّمِ ذِكْرُهُ - : طَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ؛ وَ بَيَانُهَا: أَنَّ مَنْ

١. في المطبوع: «القرين»، و استظهر في هامشه: «الفقير».

٢. في المطبوع: «الولاية».

٣. سقطت هنا من عبارة كتاب الإعلام، ص ٣٣ ثلاث صفحات، إلى أحكام الحج.

٤. في المطبوع: «الولاية».

٥. في المطبوع: «مرتد».

٦. في المطبوع: «- في حكم المرتد».

أَخْرَجَ تِسْعَةَ أَرْطَالٍ فَقَدْ سَقَطَ عَنْ ذِمَّتِهِ خُرُوجُ الْفِطْرَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَنْ أَخْرَجَ أَقْلَ مِنْهَا.

المسألة الثلاثون

[أحكام الخمس]

وَالْخُمْسُ سِتَّةُ أَشْهُمٍ: ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ بِخِلَافَةِ الرَّسُولِ، وَهِيَ: سَهْمُ اللَّهِ تَعَالَى، وَسَهْمُ رَسُولِهِ،^١ وَ سَهْمُ الْإِمَامِ. وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ: لِيَتَامَى آلِ الرَّسُولِ، وَ مَسَاكِينِهِمْ، وَ أَبْنَاءَ سَبِيلِهِمْ؛ خَاصَّةً،^٢ دُونَ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ.

وَ تَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنْ إِخْرَاجَ الْخُمْسِ وَاجِبٌ فِي جَمِيعِ الْمَغَانِمِ وَالْمَكَاسِبِ، وَ كُلُّ مَا اسْتُفِيدَ بِالْحَرْبِ، وَ مَا اسْتُخْرِجَ أَيْضاً مِنَ الْمَعَادِنِ، وَ الْغَوَصِ، وَ الْكُنُوزِ، وَ مَا فَضَّلَ مِنَ الْمُؤْنِ.^٣

وَ تَمْيِيزُ أَهْلِهِ هُوَ أَنْ يُقَسَّمَ عَلَى سِتَّةِ سِهَامٍ^٤:

ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ مَقَامَ الرَّسُولِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ وَ هِيَ: سَهْمُ اللَّهِ، وَ سَهْمُ رَسُولِهِ، وَ سَهْمُ ذِي الْقُرْبَى؛ لِأَنَّ^٥:

[١] إِضَافَةُ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ هِيَ^٦ فِي الْمَعْنَى لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ إِنَّمَا أُضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ تَفْخِيحاً لِشَأْنِ الرَّسُولِ وَ تَعْظِيماً؛ كإِضَافَةِ طَاعَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَ كَمَا^٧ أُضَافَ رِضَاؤُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ أَذَاهُ إِلَيْهِ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - .

١. في المطبوع: «خروجه». ٢. في «ب»: - «و سهم رسوله».

٣. في المطبوع: - «خاصة».

٤. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: «و ما فضل من الخمس»؛ و الصحيح

ظاهراً ما أثبتناه. ٥. في المطبوع: «أسهام».

٦. في المطبوع: «كان». ٧. في المطبوع: «و هي».

٨. في «ب، ج، د»: «فكما». و في المطبوع: «كما».

[٢] و السهمُ الثاني المذكورُ المضافُ إلى الرسولِ عليه السلامُ بصريحِ الكلامِ. و هذانِ السَّهْمَانِ مَعاً للرسولِ عليه السلامُ في حَيَاتِهِ، و لَخَلِيفَتِهِ^١ القائمِ مقامَهُ بَعْدَهُ.

[٣] فَأَمَّا الْمُضَافُ إلى ذِي الْقُرْبَى، فَإِنَّمَا عَنَى بِهِ وَلِيَّ الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ؛ لِأَنَّهُ الْقَرِيبُ إِلَيْهِ الْخَصِصُ بِهِ^٢.

و الثلاثةُ الْأَسْهُمُ الْبَاقِيَةُ: لِتِيَامَى آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، و مَسَاكِينِهِمْ، و أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ؛ و هُمْ بَنُو هَاشِمٍ خَاصَّةً، دُونَ غَيْرِهِمْ.

و إِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ شَيْئاً مِنْ دَارِ الْكُفْرِ بِالسَّيْفِ، فَسَمَّهَ الْإِمَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَسْهُمٍ؛ فَجَعَلَ أَرْبَعَةً مِنْهَا بَيْنَ مَنْ قَاتَلَ عَلَيْهِ^٣، و جَعَلَ السَّهْمَ الْخَامِسَ عَلَى سِتَّةِ أَسْهُمٍ - هِيَ الَّتِي قَدَّمْنَا بَيَانَهَا -؛ مِنْهَا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثَةٌ، و ثَلَاثَةٌ لِلثَّلَاثَةِ الْأَصْنَافِ^٤ مِنْ أَهْلِهِ؛ مِنْ أَيْتَامِهِمْ، و مَسَاكِينِهِمْ، و أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ.

و الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ عَلَيْهِ، و عَمَلُهُمْ بِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا تَخْصِصٌ لِعُمُومِ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾^٥، فَأُطْلِقَ وَ عَمَّ، و أَنْتُمْ جَعَلْتُمْ الْمُرَادَ بِذِي الْقُرْبَى وَاحِداً.

ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنِ السَّبِيلِ﴾، و هَذَا عُمُومٌ، فَكَيْفَ خَصَّصْتُمُوهُ لِبَنِي هَاشِمٍ خَاصَّةً؟

١. في المطبوع: «و الخليفة».

٢. في المطبوع: «بالتخصيص» بدل «الخصيص به».

٣. في المطبوع: - «عليه».

٤. في المطبوع: «لثلاثة الإضافات» بدل «لثلاثة الأصناف».

٥. الأنفال (٨): ٤١.

فالجواب عن ذلك: أن العموم قد يُخصَّص بالدليل القاطع، وإذا كانت الفرقة المحققة قد أجمعت على الحكم الذي ذكرناه، خصصنا^١ [العموم] بإجماعهم الذي هو غير مُحْتَمَلِ الظاهر؛ لأن إطلاق قوله: «للقربى»^٢ يقتضي بعمومه قرابة النبي عليه السلام وغيره، فإذا خصَّ به قرابة^٣ النبي عليه السلام^٤ فقد عدل عن الظاهر. وكذلك إطلاق لفظة «اليتامى و المساكين و ابن السبيل» يقتضي دخول^٥ من كان بهذه الصفة؛ من مسلم و ذمي، و غني و فقير، و لا خلاف في أن عموم ذلك غير مراد، و أنه مخصوص على كل حال.

المسألة الحادية و الثلاثون

[حُكْمُ الْأَنْفَالِ]

الأنفال خالصة لرسول الله صلى الله عليه و آله في حياته، و للإمام القائم بعده مقامه عليه السلام.

و تحقيق هذه المسألة: أن «الأنفال»: كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب، و الأرضون الموات، و تركات من لا وارث له. و هذه الأنفال^٦ خالصة للنبي عليه السلام في حياته، و هي للإمام القائم مقامه من بعده.

١. في «ب، ج، د»: «خصصناه». و في المطبوع: - «خصصنا».

٢. كذا، و الأنسب: «القربى».

٣. كذا، و الأنسب: «بقرابة»، أي خصَّص عموم «القربى» بقرابة النبي صلى الله عليه و آله، بالإجماع.

٤. من قوله: «و غيره»، فإذا خصَّص به «إلى هنا ساقط من «ب، ج، د».

٥. في المطبوع: «بدخول».

٦. من قوله: «كل أرض فتحت» إلى هنا ساقط من المطبوع.

وإنما أضاف هذه الأنفال إلى الله تعالى - وإن كانت للرسول عليه السلام - على الوجه الذي تقدم بيانه من التعظيم والتفخيم^١،
والحجة في ذلك: إجماع الفرقة المحقة عليه^٢.

المسألة الثانية والثلاثون

[صفة الأموال من الأنفال]

وإن صفة الأموال من الأنفال خاصة للنبي عليه السلام وللإمام.
وتحقيق هذه المسألة: أن كل شيء يصطفيه ويختاره النبي عليه السلام أو الإمام القائم مقامه بعده لنفسه من الغنائم قبل القسمة - من جارية حسناء، و فرس^٣ فاره،
و ثوب^٤ حسن^٥ - فهو له
والحجة فيه: الإجماع المتقدم.

١. تقدم في المسألة السابقة.

٢. في المطبوع: - «عليه».

٣. في المطبوع: «أو فرس».

٤. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «أو ثوب». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسختي «ص، ط».

٥. في المطبوع: + «بهى».

[أَحْكَامُ الْحَجِّ وَالشُّعْبَةِ وَالرَّبَا]

المسألة الثالثة والثلاثون

[فَوْتُ عَرَفَاتٍ وَإِدْرَاكُ الْمَشْعَرِ]

وَمَنْ فَاتَهُ عَرَفَاتٌ^١، وَادْرَكَ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَدْ اَدْرَكَ الْحَجَّ^٢.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ عَلَيْهِ.

وَأَيْضاً: فَقَدْ ثَبَّتَ وَجُوبُ الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ - كَمَا وَجِبَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ -
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾^٣؛ فَهَذَا أَمْرٌ
يَقْتَضِي ظَاهِرَهُ الْوَجُوبَ.

وَكُلُّ مَنْ أَوْجَبَ مِنَ الْأُمَّةِ الْوُقُوفَ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، جَعَلَ مُدْرِكَهُ مُدْرِكاً لِلْحَجِّ،
وَإِنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَاتٍ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ بَيْنَ قَائِلَيْنِ: قَائِلٍ لَا يُوجِبُ الْوُقُوفَ بِالْمَشْعَرِ،
وَالْآخَرَ يُوجِبُهُ؛ فَمَنْ^٤ أَوْجَبَهُ أَقَامَ إِدْرَاكَهُ مَقَامَ إِدْرَاكِ عَرَفَاتٍ. فَالْقَوْلُ بِوَجُوبِهِ وَأَنَّهُ
لَا يُدْرِكُ بِهِ الْحَجَّ خُرُوجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ.

١. في المطبوع: «الوقوف بعرفات» بدل «عرفات».

٢. الإعلام، ص ٣٤. وقد اكتفى الشيخ المفيد بنقل هذه المسألة فقط من أحكام الحج؛ لأنها
المسألة الوحيدة التي يُجمع العامة فيها على خلاف الإمامية، ثم قال: «فأما ما سواه من أحكام الحج،
فليس للإمامية على الإطباق فيه قولٌ إلا وكافة العامة توافقهم عليه أو بعضهم حسب ما قلّمناه».

٣. البقرة (٢): ١٩٨.

٤. كذا، والأنسب: «وَمَنْ».

المسألة الرابعة والثلاثون

[عَدُّ الشُّفَعَاءِ فِي الْعَقَارِ ^١]

ولا شفعة في العقار^٢ بين أكثر من اثنين؛ سواء كان مُشاعاً أو مقسوماً.^٣
وهذه المسألة قد بيناها وشرحناها وذكرنا^٤ الصحيح منها في «المسائل الأولى»؛^٥ فلا معنى لإعادته.

المسألة الخامسة والثلاثون

[مَنْ لَا رِبَا بَيْنَهُمَا]

إنه^٦ لا ربا بين الوالد وولده، ولا بين الزوج وزوجته.^٧
وهذه المسألة أيضاً ممّا^٨ قد بيناها وانهينا فيها إلى أبعد الغايات، في «جواب المسائل الأولى».^٩

١. لم يذكر الشيخ المفيد أحكام البيوع؛ لعدم إجماع العامة في مسألة من مسائل البيوع على خلاف الإمامية. راجع: الإعلام، ص ٣٤ - ٣٥. ولذلك انتقل إلى بحث الشفعة.
٢. في «ب، ج، د»: «للعقار» بدل «في العقار».
٣. الإعلام، ص ٣٥.
٤. في «ب، ج، د»: «وذكرناها».
٥. يعني بها: «المسائل الموصليات الثانية». راجع المسألة الرابعة منها.
٦. في المطبوع: - «إنه».
٧. سقطت هنا من عبارة كتاب الإعلام، ص ٣٦ عدة أوراق، إلى نكاح المتعة.
٨. في المطبوع: - «مما».
٩. راجع: المسألة الخامسة من «المسائل الموصليات الثانية».

[أحكام النكاح]

المسألة السادسة والثلاثون

[حُكْمُ الزَّانِي بِذَاتِ الْبَعْلِ]

وَمَنْ زَنَى بِذَاتِ بَعْلِ، لَمْ تَجُلْ لَهُ بَعْدَ مَوْتِ بَعْلِهَا أَوْ طَلَاقِهِ إِيَّاهَا.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

وَيُحْتَمَلُ أَيْضاً اسْتِعْمَالُ طَرِيقَةِ الْاِحْتِيَاظِ فِيهِ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَ نِكَاحِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ لَا ذَمَّ فِيهِ وَلَا لَوْمَ مِنْ أَحَدٍ، وَفِي نِكَاحِهَا الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ؛ فَالِاحْتِيَاظُ اجْتِنَابُهُ.

المسألة السابعة والثلاثون

[عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَى مَا لَا قِيَمَةَ لَهُ]

إِنَّ النِّكَاحَ إِذَا عُقِدَ عَلَى مَا لَا تَمَنُّ لَهُ - مِنْ كَلْبٍ، وَخِنْزِيرٍ، وَخَمْرٍ - هَلْ يَصِحُّ

النِّكَاحُ وَيَجِبُ الْمَهْرُ فِي الذِّمَّةِ، أَمْ يَكُونُ الْعَقْدُ بَاطِلاً مَفْسُوخاً؟

وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ - الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا - : أَنَّ كُلَّ نِكَاحٍ عُقِدَ

١. في «ب»: «لم». و الصواب: «أ» الاستفهامية بدل «هل»؛ لمجيء «أم» بعدها.

على ما لا قيمة له، كَانَ صَحِيحاً^١، وَ يَجِبُ^٢ فِي ذِمَّةِ الْمَعْقُودِ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ، وَلَا يَكُونُ الْعَقْدُ بَاطِلاً مِنْ حَيْثُ بَطَلَ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى الْمُصْرَحُ بِهِ.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ.

وَأَيْضاً: فَلَيْسَ ذِكْرُ الْمَهْرِ الْفَاسِدِ بِأَكْثَرَ مِنْ فَقْدِ ذِكْرِ الْمَهْرِ^٣ جُمْلَةً، وَ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ مَنْ عَقَدَ وَ لَمْ يُسَمِّ مَهراً مَضَى الْعَقْدُ وَ صَحَّ وَ ثَبَّتَ الْمَهْرُ فِي الذَّمَّةِ؛ فَكَذَلِكَ^٤ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

المسألة الثامنة والثلاثون

[التزويج في حال الإحرام]

وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مُحْرِمَةً وَ هُوَ مُحْرِمٌ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أبدأً.

وَأَصْحَابُنَا يَشْرَطُونَ^٥ فِي ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ وَ هُوَ مُحْرِمٌ - بَعْدَ أَنْ عَرَفَ^٦

تَحْرِيمَ ذَلِكَ عَلَيْهِ - فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أبدأً^٧.

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرَهُ، وَ طَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ أَيْضاً.

١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «العقد يصح» بدل «صحيحاً». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسخة: «ط».

٢. في المطبوع: «ووجب».

٣. في المطبوع: - «الفاسد بأكثر من فقد ذكر المهر».

٤. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «وكذلك». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً ل«ت».

٥. في «ج» و المطبوع: «يشترطون».

٦. في المطبوع: «و يعلم» بدل «بعد أن عرف».

٧. من قوله: «و أصحابنا يشترطون» إلى هنا ساقط من «ب».

المسألة التاسعة والثلاثون

[التزويج في العدة]

وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً^١ فِي عِدَّةٍ يَمْلِكُ^٢ زَوْجَهَا عَلَيْهَا فِيهَا الرَّجْعَةُ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبْدًا، وَإِنْ كَانَ^٣ دَخَلَ بِهَا جَاهِلًا.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ^٤ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ، وَطَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ أَيْضًا^٥.

المسألة الأربعون

[عقد النكاح في العدة]

وَكذَلِكَ مَنْ عَقَدَ عَلَى امْرَأَةٍ فِي عِدَّةٍ مِنْ غَيْرِ دُخُولِ بِهَا، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبْدًا.
وَأَصْحَابُنَا يَشْرَطُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^٦: وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا فِي عِدَّةٍ^٧.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ، وَطَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ.

المسألة الحادية والأربعون

[حكم المطلقة تسعاً]

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَةً تَسَعُ تَطْلِيقَاتٍ لِلْعِدَّةِ، حَرَمَتْ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبْدًا.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: طَرِيقَةُ الْاِحْتِيَاظِ، وَالْإِجْمَاعُ.

١. أي: دخل بها؛ ليحصل الفرق بين هذه المسألة والمسألة القادمة.

٢. في المطبوع: «ملك».

٣. في «ب، ج، د»: «كان».

٤. في المطبوع: «الإجماع».

٥. في «ب»: «أيضاً».

٦. في المطبوع: «يشترطون في ذلك» بدل «يشترطون في هذه المسألة».

٧. المقنعة، ص ٥٠١: المهذب، ج ٢، ص ١٨٣.

المسألة الثانية والأربعون

[حُكْمُ مَنْ فَجَرَ بِعَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ]

وَمَنْ أَفْجَرَ بِعَمَّتِهِ أَوْ خَالَتِهِ^٢، حَزَمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ بِنْتَيْهِمَا^٣، وَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبْدًا.
وَالْحُجْبَةُ فِي ذَلِكَ: الإجماعُ، وطريقة الاحتياطِ.

المسألة الثالثة والأربعون

[حُكْمُ مَنْ تَلَوَّطَ بِغُلامٍ]

وَمَنْ تَلَوَّطَ بِغُلامٍ فَأَوْقَبَ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ أُخْتِهِ وَلَا أُمِّهِ وَلَا ابْنَتِهِ^٤.
وَالْحُجْبَةُ فِي ذَلِكَ: الطريقتانِ الْمُتَقَدِّمَتَانِ.

المسألة الرابعة والأربعون

[جوازُ نِكَاحِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ]

جوازُ نِكَاحِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَيْهَا إِطْبَاقُ الشَّيْخَةِ الإِمَامِيَّةِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ فُقَهَائِهِمْ وَعِلْمَائِهِمْ
فِي الْفَتْوَى بِإِبَاحَةِ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا يَقُولُ التَّظَاهُرُ^٥ بَيْنَهُمْ فِي الْفَتْوَى بِإِبَاحَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
عَلَى سَبِيلِ التَّقْيِينِ، وَخَوْفًا^٦ مِنَ الشَّنَاعَةِ.

١. في المطبوع: «من» بدون واو العطف.

٢. في المطبوع: «و خالته».

٣. في المطبوع: «بنتهما».

٤. في المطبوع: «نكاح ابنته ولا أخته ولا أمه» بدل «نكاح أخته ولا أمه ولا ابنته».

٥. في المطبوع: «التظافر».

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «و خوف». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسخة «ط».

وَالْحُجَّةُ فِي إِبَاحَةِ هَذَا الطَّوْعِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِجَّةِ عَلَيْهِ؛ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ.

وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَيْهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ»^٢، وَمَعْنَى «أَنْتُمْ شِئْتُمْ»: كَيْفَ شِئْتُمْ، وَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ أَرَدْتُمْ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَنْتُمْ شِئْتُمْ»: أَيِّ وَقْتٍ شِئْتُمْ؟ قُلْنَا: هَذِهِ اللَّفْظَةُ تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَمَاكِنِ وَالْمَوَاضِعِ، وَقَلَّمَا^٣ تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَوْقَاتِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «الَّتِي زِيدَ أَيْنَ كَانَ وَأَنْتِي كَانَ»، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ عُمُومَ الْأَمَاكِنِ؟

وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْأَوْقَاتِ، لَحَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى عُمُومِ الْأَمَاكِنِ وَالْأَوْقَاتِ مَعاً^٤، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَيِّ مَوْضِعٍ شِئْتُمْ، وَأَيِّ وَقْتٍ شِئْتُمْ.

فَأَمَّا مَنْ يَطْعُنُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ^٥ بِأَنْ يَقُولَ: قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى النِّسَاءَ حَرْثًا، وَالْحَرْثُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيْثُ النَّسْلُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ^٦: «فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ» مُخْتَصًّا بِمَوْضِعِ النَّسْلِ^٧.

فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ وَإِنْ كُنَّ^٨ لَنَا حَرْثًا، فَقَدْ أُبِيحَ لَنَا وَطُوهُنٌّ - بِإِذَا خِلَافٍ،

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَنْ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَكُلُّ مَا» وَاسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ: «كَمَا» بِدَلِّ «وَكُلِّ مَا».

٣. مِنْ قَوْلِهِ: «أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ش».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «مَعاً».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الطَّرِيقَةُ».

٦. فِي «ب، ج، د»: - «قَوْلُهُ».

٧. وَهُوَ الْقَبْلُ.

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «كُنَّا». نَعَمْ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

بهذه الآية و بغيرها - في غير موضع الحرث؛ فيما دون الفرج، و بحيث لا نسل^١.
 فليس يقتضي جعله تعالى لهم حثاً حَظَرًا^٢ الاستمتاع في غير موضع الحرث.
 ألا ترى أنه لو قال صريحاً: «يساؤكم حرث لكم، فاتوا حرثكم في القبل، والدُّبْرِ،
 و فيما دون الفرج، و في كُلِّ موضع يَقَعُ به^٣ الاستمتاع» لكان الكلام صحيحاً؟
 و قد استدلل قوم في هذه المسألة بقوله تعالى: «أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ
 * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ»^٤، و قال^٥:
 لا يجوز أن يدعواهم إلى التعويض^٦ بالأزواج عن الذكران، إلا و قد أباح منهن من
 الوطء المخصوص مثل ما يُلْتَمَسُ مِنَ الذُّكْرَانِ.

و كذلك قالوا في قوله تعالى: «هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ»^٧ و أنه لو لم يكن
 في بناته المعنى المُلْتَمَسُ مِنَ الذُّكْرَانِ، ما جعلهنَّ عَوْضاً عنه.
 و هذا ليس بشيءٍ يُعْتَمَدُ؛ لأنه يجوز أن يُعَوَّضَ^٨ مَنْ أَتَى^٩ الذُّكْرَانَ بِذَلِكَ؛ مِنْ
 حَيْثُ كَانَ لَهُ عَنْهُ عَوْضٌ بِنِكَاحِ النِّسَاءِ فِي الْفُرُوجِ الْمَعْهُودِ^{١٠}؛ لِأَنَّ^{١١} فِيهِ مِنْ

١. في «ب، د، ش» و المطبوع: «لا نسل»، و هو سهو واضح.

٢. في المطبوع: «حظاً». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه.

٣. في المطبوع: «حظاً».

٤. الشعراء (٢٦): ١٦٥ - ١٦٦.

٥. كذا، و الأنسب: «و قالوا».

٦. في المطبوع: «التعويض».

٧. هود (١١): ٧٨.

٨. في «أ، ب، د، ش»: «يتعوض». و في المطبوع: «يتعرض».

٩. في المطبوع: «إتيان».

١٠. نعت لإنيكاح».

١١. في المطبوع: «كان».

الاستمتاع والذلة مثل ما في غيره. وكذلك القول في الآية الأخرى.
 ألا ترى أنه قد^١ كان يحسن التصريح بما ذكرناه فيقول: «أأتون الذكران من العالمين، وتذرون ما خلق لكم ربكم^٢ من أزواجكم؛ من الوطاء في القبل؟» لأنه عوض عنه، ومغني عن استعماله له^٣ على كل حال.

المسألة الخامسة والأربعون

[عقد المرأة على نفسها من دون إذن وليها]

جواز عقد المرأة - التي^٤ تملك أمرها - على نفسها، بغير ولي.
 وهذه المسألة يوافق فيها أبو حنيفة ويقول: إن المرأة إذا عقلت وكملت، زالت عن الولاية في بضعها، ولها أن تزوج^٥ نفسها؛ وليس لأحد اعتراض^٦ عليها، إلا إذا وضعت نفسها في غير كفاءة^٧.
 وقال أبو يوسف^٨ ومحمد^٩: يفتقر النكاح إلى الولي، ولكنه ليس بشرط فيه؛ فإذا زوجت نفسها فعلى الولي إجازة ذلك.^{١٠}

١. في المطبوع: - «قد».
٢. في المطبوع: - «ربكم».
٣. في المطبوع: - «له».
٤. في المطبوع: - «التي».
٥. في المطبوع: «أن تزوج».
٦. في المطبوع: «الاعتراض».
٧. راجع: المؤلف من المختلف للطبرسي، ج ٢، ص ١١٠؛ جامع الخلاف والوفاق، ص ٤٣٩.
٨. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، تقدمت ترجمته في المسألة ٢١ من هذه الرسالة.
٩. أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أحد فقهاء العامة، ولد بواسط سنة ١٣٢هـ، ونشأ بالكوفة، وتفقه على أبي حنيفة وأبي يوسف والثوري ومالك والأوزاعي وغيرهم. له كتاب الجامع الصغير والأصل والحجة على أهل المدينة وغيرها. مات سنة ١٨٩هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ٢، ص ١٦٩، الرقم ٥٩٣؛ ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ١٢١، الرقم ٤١٠.
١٠. راجع: البحر الرائق، ج ٣، ص ١١٧؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٤٩.

و قَالَ مَالِكٌ: الْمَرَأَةُ الْمَقْبُوحَةُ^١ الدَّمِيمَةُ^٢ لَا يَفْتَقِرُ نِكَاحُهَا إِلَى الْوَلِيِّ، وَمَنْ كَانَتْ بِخِلَافٍ هَذِهِ الصِّفَةِ تَفْتَقِرُ^٣ إِلَى الْوَلِيِّ.^٤

و قَالَ دَاوُدُ^٥: إِنْ كَانَتْ بِكَرَاهٍ فَتَقَرَّرَ نِكَاحُهَا إِلَى الْوَلِيِّ، فَإِنْ كَانَتْ تَيْبًا لَمْ يَفْتَقِرْ^٦.
و الدليل على صِحَّةِ مذهبنا: إجماعُ الفرقةِ المُحقِّقةِ.

فإن طعن في ذلك بما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيُّ امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بغيرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ»^٩.

فالجوابُ عنه: أن هذا خبرٌ واحدٌ، والصحيحُ أن أخبارَ الآحادِ لا توجبُ علماً و
لا عملاً.^{١٠}

١. هكذا في المطبوع. وفي النسخ المعتمدة: «الوحشة». ويحتمل أن تكون الكلمة: «الوَخْرَةَ». و «امرأةٌ وَخْرَةٌ»: سوداءٌ دميمةٌ، أو حمراءٌ قَصِيرَةٌ. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٨٤٤؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٨١ (وحر).
٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «الذميمة» بالذال المعجمة. و دَمٌ يَدْمُ دَمَامَةً: قُبِحَ مَنْظَرُهُ وَ صَغُرَ جِسْمُهُ وَ حَقُرَ؛ فَهُوَ دَمِيمٌ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٠٨ (دمم).
٣. في النسخ المعتمدة: «يفتقر». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للنسختين «خ، ط» والمطبوع.
٤. راجع: المدونة الكبرى، ج ٤، ص ١٦؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٤٩.
٥. أبو سليمان داود بن علي بن داود بن خلف الأصفهاني، هو أول من استعمل قول الظاهر، ولقب بالظاهري لقوله بأخذ معنى القرآن والحديث الظاهر دون الباطن، وألغى ما سوى ذلك من الرأي و القياس. له كتب، منها: الإيضاح، والإفصاح، والدعوى والبيئات وغيرها. مات سنة ٢٧٠ هـ. راجع: الفهرست لابن النديم، ص ٢٧١؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٣٦٦، الرقم ٤٤٧٣؛ سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٩٧، الرقم ٥٥. ٦. في المطبوع: «وإن».
٧. في المطبوع: «لم تفتقر». و راجع: المجموع للنووي، ج ١٦، ص ١٤٩.
٨. كذا في جميع النسخ والمطبوع. وفي المصدر: «أيما».
٩. مسند أحمد، ج ٦، ص ٦٦ و ١٦٦؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٣٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٥، ح ١٨٨٠.
١٠. في المطبوع: «ولا عملاً».

و هو أيضاً مطعون في نقله، مُضَعَّفٌ عند أصحابِ الحديثِ؛ وقد قَدَحَ فيه نُقَادُ
الحديثِ بما هو معروفٌ مشهورٌ.^١

و لَوْ سَلِمَ مِنْ كُلِّ الْقَدَحِ، لَجَازَ أَنْ نَحْمِلَهُ عَلَى الْأَمَةِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ هَذَا
الْحَدِيثُ بِلَفْظِ آخَرَ؛ وَهُوَ: «أَيُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحْتَ نَفْسَهَا بغيرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا، فَنِكَاحُهَا
باطلٌ»^٢. فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ وَرَدَّ فِي الْأَمَةِ، وَ مَوْلَى الْأَمَةِ يُسَمَّى «وَلِيًّا» كَمَا
يُسَمَّى «مَوْلَى».

المسألة السادسة والأربعون

[جوازُ النكاحِ بغيرِ شهودٍ]

هَلْ يَجُوزُ النِّكَاحُ بِغَيْرِ شُهَدَاءٍ؟

وَ عِنْدَنَا: أَنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي النِّكَاحِ، وَإِنْ كَانَتْ أَفْضَلَ وَ أَجْمَلَ فِيهِ. وَ
بِذَلِكَ قَالَ دَاوُدُ.^٣

وَ قَالَ مَالِكٌ: مِنْ شَرْطِ^٤ النِّكَاحِ أَنْ لَا يَتَوَاصَا بِالْكِتْمَانِ؛ فَإِنْ تَوَاصَا بِهِ لَمْ^٥
يَصِحَّ وَ إِنْ حَضَرَ الشُّهُودُ، وَ إِنْ لَمْ يَتَوَاصَا بِالْكِتْمَانِ صَحَّ وَ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الشُّهُودُ.^٦
وَ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.

١. راجع: عمدة الفاري، ج ٢٠، ص ١١٦.

٢. راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ١٢؛ أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٤٨٧.

٣. تقدمت ترجمته قبل قليل. و راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٥، ص ٣٠؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٢٧.

٤. في المطبوع: «و شرط» بدل «من شرط».

٥. في المطبوع: «بأعلم» بدل «بالكتمان، فإن تواسوا به لم».

٦. راجع: الخلاف، ج ٤، ص ٢٦٢؛ نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٢٧.

و أيضاً: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ النِّكَاحَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَ لَمْ يَشْرَطِ^٢ الشَّهَادَاتِ، فَذَلَّ عَلَيَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرَطٍ فِيهِ.

فَإِنْ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ بِمَا يُرَوَى مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍِّّ وَ شَاهِدَيَّ عَدْلٍ»^٣.

فَهَذَا خَبْرٌ لَا يُوَجِّبُ الْعِلْمَ، وَ لَا يَقْتَضِي الْقَطْعَ، وَ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ. عَلَيَّ أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «لَا نِكَاحَ» مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِنَفْيِ الصَّحَّةِ وَ الْإِجْزَاءِ أَوْ نَفْيِ التَّفْضِيلِ، وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظِهِ تَصْرِيحٌ^٤ بِهَذَا الْمَعْنَى جَازَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيَّ نَفْيِ الْفَضْلِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا نِكَاحَ فَاضِلًا إِلَّا بِوَلِيٍِّّ وَ شُهُودٍ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ لَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^٥، وَ «لَا صَدَقَةٌ وَ ذُو رَجِمٍ مُحْتَاجٌ»^٦.

المسألة السابعة والأربعون

[حُكْمُ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ]

نِكَاحُ الْمُتَعَةِ^٧.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنَّ».
٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ يَشْرَطِ».
٣. دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ، ج ٢، ص ٢١٨، ح ٨٠٧؛ عَوَالِي اللَّائِي، ج ١، ص ٣٠٦، ح ٩ وَ ١٠؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٧، ص ١١١ وَ ١٢٦-١٢٤؛ فَتْحُ الْبَارِي، ج ٩، ص ١٨٧.
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «تَصْرِيحٌ». وَ فِيهِ: «إِذَا» بَدَلُ «وَ إِذَا»، وَ «التَّفْضِيلُ» بَدَلُ «التَّفْضِيلِ».
٥. الْمَجَازَاتُ النَّبَوِيَّةُ، ص ١١٢، ح ٧٩؛ التَّهْذِيبُ، ج ١، ص ٩٢، ح ٢٤٤؛ وَ ج ٣، ص ٦، ح ١٦؛ وَ سَائِلُ الشِّيْعَةِ، ج ٥، ص ١٩٤، ح ٦٣١٠؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ، ج ١، ص ٢٤٦؛ السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ٣، ص ٥٧.
٦. الْفَقِيه، ج ٢، ص ٦٨، ح ١٧٤٠؛ وَ ج ٤، ص ٣٨١، ح ٥٨٢٨؛ وَ سَائِلُ الشِّيْعَةِ، ج ٩، ص ٣٨٠، ح ١٢٢٨٦.
٧. الْإِعْلَامُ، ص ٣٦.

و لا تَخْتَلِفُ^١ الشيعةُ الإماميةُ في إباحةِ هذا العَقْدِ المُسمَى في الشريعةِ «نِكَاحَ^٢ المُتعةِ». وإِنما تَمَيَّزَ من غيره بأنه نِكَاحٌ مُؤَجَّلٌ^٣ غيرُ مؤبَّدٍ، و لم يَتَمَيَّزْ^٤ بانتفاءِ الشهادةِ عنه؛ لأنَّ الشهادةَ قد تَنَتَفَى عن^٥ النِكَاحِ المؤبَّدِ فيصِحُّ و إن لم يَكُنْ مُتعةً، و لو أَشْهَدَ بالنِكَاحِ المُؤَجَّلِ لَكَانَ مُتعةً و إن حَضَرَ الشُّهُودُ.

و الدليلُ على صِحَّةِ مذهبنا: إجماعُ الفِرقةِ المُحِقَّةِ، و في إجماعِها الحُجَّةُ.

و أيضاً: قولُه تعالى بعدَ ذِكْرِ المُحرِّماتِ مِنَ النِّسَاءِ: «وَأَجَلٌ لَكُمْ ما وَرَاءَ ذَلِكَمُ أَنْ تَتَّبِعُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً»^٦، فأباح^٧ نِكَاحَ المُتعةِ بصريحِ لفظِها الموضوعِ لها في الشريعةِ؛ لأنَّ لفظَ «الإستمتاعِ» و «المُتعةِ» إذا أُطْلِقَ في الشريعةِ لم يُفدَّ^٨ إلا هذا العَقْدَ المخصوصَ المُؤَجَّلَ، و لا يُحْمَلُ على التلذُّذِ^٩.

ألا تَرى أَنَّهُم يَقولونَ: «فَلا» يَرى إباحةَ نِكَاحِ المُتعةِ، و «فَلا» يَحْظُرُ نِكَاحَ المُتعةِ، و لا^{١٠} يُريدونَ بذلكَ^{١١} اللذَّةَ، و إِنما يُريدونَ بذلكَ العَقْدَ المُؤَجَّلَ؟

١. في المطبوع: «و لا يختلف».

٢. في المطبوع: «بنِكَاح».

٣. في المطبوع: «+ عليه».

٤. في «ش»: «و التميَّزَ». و في المطبوع: «و التميَّزَ»، كلاهما بدل «و لم يتميَّزَ».

٥. في المطبوع: «قد ينتفي من».

٦. النساء (٤): ٢٤.

٧. في المطبوع: «و أباح».

٨. في المطبوع: «لم يرد».

٩. في المطبوع: «المتلذُّذ».

١٠. في المطبوع: «لا» بدون واو العطف.

١١. في المطبوع: «+ العَقْد».

وأيضاً: فلا خلاف أن نكاح المتعة كان في أيام النبي عليه السلام معمولاً به، و لم يقم^٢ دليل شرعي على حظره والنهي عنه؛ فيجب أن يكون مباحاً.

المسألة الثامنة والأربعون

[جواز نكاح المرأة على عمتها وخالتيها]

نكاح المرأة على عمتها وخالتيها جائزان، إذا رضيت العمّة وخالّة بذلك.^٣ والحجّة على صحّة هذا المذهب: إجماع الفرقة المحقّقة عليه، وعموم آيات النكاح في القرآن، كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^٤، ولم يستثن عمّة ولا خالّة.

فإن احتج بقوله عليه السلام: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتيها»^٥ فهو خبر واحد ضعيف، ونحوه على حظر ذلك إذا لم يقع الرضا منهما.

١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «و معمولاً». وحذف الواو هو الصواب؛ طبقاً لـ «ص، ط».

٢. في المطبوع: «و لا يقم».

٣. الإعلام، ص ٣٧.

٤. النساء (٤): ٣.

٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٧٨ و ٣٧٢؛ وج ٢، ص ١٧٩ و ١٨٩ و ٢٠٧ و ٢٥٥ و ٤٢٦ و ٤٣٢

و...؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٣٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٢١، ح ١٩٢٩ و ١٩٣١؛ سنن

النسائي، ج ٦، ص ٩٧ و ٩٨.

[احكام الطلاق والظهار]

المسألة التاسعة والأربعون

[وقوع الطلاق بشاهدين عدلين مسلمين]

إن الطلاق لا يقع إلا بشاهدين عدلين مسلمين^١.

والحجة على ذلك: إجماع الفرقة المحقة.

ولأن الله تعالى قال: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ^٢ فَجَعَلَ الشَّهَادَةَ شَرْطاً فِي الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ الطَّلَاقُ لَا مَحَالَةَ.

فإن قيل: إنما شرط الشهادة في الرجعة في قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾.

قلنا: هذا غلط؛ لأن الأمر بالشهادة^٣ ملصقٌ لذكر الفرقة، وهو^٤ إليها أقرب من ذكر الرجعة؛ ورُدَّ الكلام إلى الأقرب أولى من رده إلى الأبعد.

على أنه ليس بمتنافٍ أن يرجع إلى الرجعة والفرقة معاً، فيتم مرادنا.

١. في المطبوع: «مسلمين». وراجع: الإعلام، ص ٣٧ - ٣٨.

٢. الطلاق (٦٥): ٢.

٣. في المطبوع: «والشهادة».

٤. في المطبوع: «هو».

على أَنَّ الأَمْرَ بالشَّهَادَةِ يَقْتَضِي ظَاهِرُهُ الْوَجُوبَ وَ أَنَّ يَكُونَ شَرْطاً؛ وَ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ أَنَّ الشَّهَادَةَ فِي الرَّجْعَةِ وَاجِبَةٌ وَ أَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا^١، وَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهَا شَرْطاً فِي الطَّلَاقِ، فَفَاهِ قَوْمٌ، وَ أَثْبَتَهُ^٢ قَوْمٌ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ بِالشَّهَادَةِ - الَّذِي ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ - مُصْرُوفاً إِلَى الطَّلَاقِ، دُونَ الرَّجْعَةِ الَّتِي قَدْ أَجْمَعَتْ^٣ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِيهَا.

المسألة الخمسون

[تَوْقِيفِيَّةُ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ]

إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِغَيْرِ لَفْظٍ مُخْصُوصٍ^٤.
 وَ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِهَذَا اللَّفْظِ الصَّرِيحِ دُونَ غَيْرِهِ، وَ إِجْمَاعُهَا هُوَ الْحُجَّةُ.
 وَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَيَجِبُ^٥ أَنْ نَرْجِعَ فِيهِ إِلَى مَا شَرَعَ^٦ لَنَا مِنْ لَفْظِهِ، دُونَ مَا لَمْ يُشْرَعْ. وَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ المَشْرُوعَ فِي الْفِرْقَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ لَفْظُ «الطَّلَاقِ» المُصْرَحُ، دُونَ الْكِنَايَاتِ الَّتِي لَهَا^٧ مَعْنَاهُ.

١. في المطبوع: «فيه».

٢. في «ش» و المطبوع: «و أثبت».

٣. في المطبوع: «اجتمعت».

٤. الإعلام، ص ٣٨.

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و يجب». و ما أثبتناه أنسب و أفصح؛ طبقاً ل«ط».

٦. في المطبوع: «يشرع».

٧. في المطبوع: - «لها».

المسألة الحادية والخمسون

[حُكْم الطلاقِ بِشَرَطِ]

إنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِشَرَطٍ؛ عَلَى كُلِّ حَالٍ.^١
 وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
 وَلِأَنَّ الْمَشْرُوعَ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يَكُونَ بِغَيْرِ شَرَطٍ، وَ لَا خِلَافَ أَنَّ الطَّلَاقَ
 الْمَشْرُوعَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ؛ وَ مَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

المسألة الثانية والخمسون

[حُكْمُ الطَّلَاقِ بِالْيَمِينِ]

إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِيَمِينٍ، وَ لَا هُوَ يَمِينٌ.^٢
 وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
 وَلِأَنَّ^٣ الطَّلَاقَ أَيْضاً لَمْ يُشْرَعْ لَنَا عَلَى جِهَةِ الْيَمِينِ؛ وَ مَا لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ فَلَا
 حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

المسألة الثالثة والخمسون

[حُكْمُ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ]

وَ إِنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ رَجْعَتَيْنِ مِنَ الْمُطَلَّقِ؛ مِنَ الثَّلَاثِ

١. الإعلام، ص ٣٨.

٢. الإعلام، ص ٣٩. «و قد جاء فيه: «و اتفقت الإمامية على أن الطلاق لا يقع باليمين، مثل أن يقول: بطلاق زوجتي أن أفعل كذا، لم يقع. و لا يكون يمينا على كل حال.»

٣. في المطبوع: «لأن» بدون واو العطف.

و الإِثْنَيْنِ^١ و الواحدة. و مَنْ لَمْ يُرَاجِعْ فَلَا طَلَّاقَ لَهُ.^٢
و الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.
و أَيْضاً: فَإِنَّ الْمَسْنُونِ فِي «الطَّلَاقِ عَلَى الطَّلَاقِ» بَأَن يَكُونَ بَعْدَ رَجْعَةٍ، و إِدْخَالِ
الطَّلَاقِ عَلَى الطَّلَاقِ^٣ مِنْ غَيْرِ رَجْعَةٍ خِلَافَ السُّنَّةِ و الْمَشْرُوعِ فِي الطَّلَاقِ. و إِذَا كَانَ
الطَّلَاقُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، فَمَا^٤ لَمْ يُشْرَعْ فِيهِ^٥ لَا حُكْمَ لَهُ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ وَ الخَمْسُونَ

[شُرَايِطُ الظَّهَارِ]

و إِنَّ الظَّهَارَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِشُرُوطِ^٦ الطَّلَاقِ؛ مِنْ الإِسْتِبْرَاءِ، و الشَّاهِدَيْنِ، و النِّيَّةِ، و
اللَّفْظِ الْمَخْصُوصِ، و أَن يَكُونَ غَيْرَ مَشْرُوطِ^٧.
و أَجْمَعَتِ الإِمَامِيَّةُ عَلَى أَنَّ شُرُوطَ الظَّهَارِ كَشُرُوطِ الطَّلَاقِ؛ فَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ
مِنْ هَذِهِ لَمْ يَقَعْ ظَهَارٌ، كَمَا لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ.
و الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

١. في المطبوع: «و الاثنتين».

٢. الإعلام، ص ٣٩.

٣. في «ب»: - «بأن يكون بعد رجعة، و إدخال الطلاق على الطلاق».

٤. في المطبوع: - «فما».

٥. في المطبوع: «فيها».

٦. في «ب، ج، د»: «حافظ» بدل «بشروط». و في المطبوع: «بشرط». و ما أثبتناه هو الصحيح

ظاهراً، و هو حصيلَةُ الدَّقَّةِ فِي «أ».

٧. الإعلام، ص ٤٠.

المسألة الخامسة والخمسون

[حُكْمُ التَّخْيِيرِ فِي الطَّلَاقِ]

إِنَّ التَّخْيِيرَ بَاطِلٌ، لَا تَقَعُ^١ بِهِ فُرْقَةٌ. وَكَذَلِكَ التَّمْلِيكُ.^٢

و هذا سهوٌ من قائله؛ لأن فقهاء الشيعة الإمامية يفتون بجواز التخيير، وأن الفرقة تقع به؛^٣ وكتبهم المصنفة^٤ مشحونة به، وأخبارهم^٥ ورواياتهم عن أنمتهم عليهم السلام متظاهرة^٦ فيه.^٧

وقد بينوا^٨ في مصنفتهم كيفية^٩ هذا التخيير، فقالوا^{١٠}: إذا أراد الرجل أن يخير امرأة، اعتزلها شهراً، وكان ذلك على طهر من غير جماع - في مثل الحال التي لو أراد أن يطلقها فيها طلقها - ثم خيّرهما فقال لها: «قد خيّرْتُكِ»، أو «قد جعلتُ أمرَكِ إليك»، ويجب أن يكون ذلك^{١١} بشهادة.

١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «لا يقع». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً ل«ط».

٢. الإعلام، ص ٤٠.

٣. نقل وجود خلاف في ذلك. راجع: مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٣٨.

٤. في المطبوع: - «وكتبهم المصنفة».

٥. في المطبوع: «أخبارهم» بدون واو العطف.

٦. في المطبوع: «متظاهرة».

٧. وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ٩٤، ح ٧ - ١٢.

٨. في المطبوع: «تبيينوا».

٩. في المطبوع: «بقية».

١٠. نقل العلامة الحلّي الكيفية التالية بعينها عن ابن الجنيد، مع اختلاف يسير في الألفاظ. راجع:

مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٣٩. والظاهر أن المصنّف رحمه الله نقلها من كتاب ابن الجنيد

أيضاً.

١١. في المطبوع: «قولك».

فإن اختارت نفسها من غير أن تتشاغل^١ بحديث - من قول، أو فعلٍ كان يُمكنها^٢ أن لا تفعله - صحَّ اختيارها.

وإن اختارت بعد تشاغلها بفعل، لم يكن اختيارها ماضياً.

فإن اختارت في جواب قوله لها ذلك نفسها،^٣ وكانت مدخولاً بها،^٤ وكان تخييرها إياها عن غير عوضٍ أخذها منها، كانت كالمطلقة الواحدة التي هو^٥ أحقُّ برجعها في عدتها.

وإن كانت غير مدخولٍ بها، فهي تليقةً بآئته.

وإن كان تخييرها إياها عن عوضٍ أخذها منها، فهي بائنٌ، وهي أملكُ بنفسها.

وإن جعل الاختيارَ إلى وقتٍ بعينه، فاختارت^٦ قبله، جازَ اختيارها؛ وإن اختارت بعده، لم يجز.

وَرَوَى ابْنُ أَذِينَةَ^٧ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا خَيْرَهَا، أَوْ جَعَلَ^٨ أَمْرَهَا بِيَدِهَا، فِي غَيْرِ قُبُلٍ عِدَّتِهَا^٩، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشْهَدَ شَاهِدِينَ،

١. في «ب، ج، د»: «أن يتشاغل».

٢. في المطبوع: «يمكنه».

٣. في المطبوع: - «نفسها».

٤. في المطبوع: «مدخولة» بدل «مدخولاً بها».

٥. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «هي»؛ وهو خطأ.

٦. في النسخ المعتمدة: «و اختارت». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسختي «ح، ل» و المطبوع.

٧. في المطبوع: + «بابويه عن عمر بن».

٨. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «و جعل». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمصدر.

٩. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «عدّة». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمصدر. و المراد من قوله: «في غير قُبُلٍ عِدَّتِهَا» أي في غير طهرها؛ فإن المراد من «قُبُلٍ العِدّة» إقبالها و أولها و

ابتداؤها، و العِدّة تبدأ في حال الطهر. راجع: النهاية في غريب الحديث، ج ٤، ص ٩.

فَلَيْسَ بِشَيْءٍ. وَإِنْ خَيْرَهَا، أَوْ جَعَلَ^٢ أَمْرَهَا بِيَدِهَا، بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، فِي قَبْلِ عِدَّتِهَا، فَهِيَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا^٣. فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا، فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا. وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا، فَلَيْسَ بِطَلَاقٍ^٤.

وَلَمْ نَذْكُرْ هَذَا الْخَبَرَ احْتِجَاجاً بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي لَا حُجَّةَ فِي مِثْلِهَا؛ وَإِنَّمَا أوردناه لِيُعْلَمَ أَنَّ الْمَذْهَبَ فِي جَوَازِ التَّخْيِيرِ بِخِلَافِ مَا حُكِيَ.

وَالرَّوَايَاتُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَلَوْلَا الْإِطَالَةُ لَذَكَّرْنَاهَا.^٥

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ بَابُوَيْهِ الْقُمِّيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَنَّ أَوَّلَ التَّخْيِيرِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْفَ لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ^٦ مَقَالَةٍ قَالَتْهَا بَعْضُ نِسَائِهِ؛ وَهِيَ قَوْلُ بَعْضِهِنَّ: «أَبْصُرْ مُحَمَّدٌ أَنَّهُ إِذَا طَلَّقْنَا لَا نَجِدُ أَكْفَاءً^٧ مِنْ قُرَيْشٍ يَتَزَوَّجُونَنَا؟»، فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَعْتَرَلَ نِسَاءَهُ تِسْعاً وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، فَاعْتَرَلَهُنَّ، ثُمَّ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً * وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارِ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أُجْراً عَظِيماً»^٩ فَاخْتَرَنَ اللَّهُ وَ

١. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَإِنْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقاً لِلْمَصْدَرِ.

٢. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَجَعَلَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقاً لِلْمَصْدَرِ.

٣. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَا لَمْ يَفْتَرَقَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ وَفَقاً لِلْمَصْدَرِ.

٤. الْفَقِيه، ج ٣، ص ٥١٨، ح ٤٨١١؛ وَسَائِلُ الشَّيْعَةِ، ج ٢٢، ص ٩٦، ح ٢٨١١٦.

٥. تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهَا فِي بَدَايَةِ الْجَوَابِ. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

٦. فِي النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَكْفَاءَنَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقاً لِنَسْخَةِ «ط».

٨. فِي جَمِيعِ النسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَغَيْرِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَتَزَوَّجُنَا»؛ وَ هُوَ سَهْوٌ.

٩. الْأَحْزَابِ (٣٣): ٢٨ - ٢٩.

رَسُولَهُ، فَلَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ؛ وَ لَوْ اخْتَرْنَ أَنْفُسَهُنَّ لَبِنَّ.^١

انْقَضَتِ الْحِكَايَةُ عَنْ^٢ ابْنِ بَابُوَيْهٍ.

وَأَقُولُ:^٣ لَسْتُ أَدْرِي مَا السَّبَبُ فِي إِنْكَارِ مَنْ أَنْكَرَ التَّخْيِيرَ^٤ لِلْمَرْأَةِ؟ وَ هَلْ هُوَ إِلَّا تَوَكُّلٌ فِي الطَّلَاقِ؟ وَ الطَّلَاقُ^٥ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ^٦ الْوِكَالَةُ؛ فَأَيُّ^٧ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُوكَّلَ غَيْرَهَا فِي طَلَاقِهَا وَ يَجْعَلَ إِلَيْهِ إِيقَاعَ فُرْقَتِهَا، وَ بَيْنَ أَنْ يُوكَّلَهَا^٨ نَفْسَهَا فِي ذَلِكَ؟!

المسألة السادسة والخمسون

[عِدَّةُ الْحَامِلِ]

وَإِنَّ عِدَّةَ الْحَامِلِ الْمُطَلَّعَةِ أَقْرَبُ الْأَجَلَيْنِ^٩، وَ عِدَّةُ الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَبْعَدُ الْأَجَلَيْنِ.^{١٠}
وَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ أَشْبَعْنَا الْكَلَامَ فِيهَا فِي الْمَسَائِلِ الْأُولَى^{١١}، وَ أَوْزَدْنَا مَا فِيهِ كِفَايَةً لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

١. الفقيه، ج ٣، ص ٥١٧. حكاة الصدوق عن رسالة والده إليه.

٢. في المطبوع: «من».

٣. في المطبوع: «أقول».

٤. في المطبوع: «المتخير».

٥. في المطبوع: «فالطلاق».

٦. في المطبوع: «فيه».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «فإن». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسخة «ت».

٨. في المطبوع: «يوكل».

٩. لقد سقطت هذه المسألة من كتاب الإعلام، ص ٤٠ - ٤١؛ فقد أشار الشيخ المفيد إلى أنه

سيذكر ثلاث مسائل، لكنّه ذكر مسألتين فقط، و سقطت المسألة المذكورة في المتن.

١٠. الإعلام، ص ٤٠.

١١. يعني بها: «المسائل الموصليات الثانية». راجع المسألة السادسة منها.

المسألة السابعة والخمسون

[الرجعة في الطلاق الثلاث في مجلس واحد]

وإنه [تجب^١ الرجعة لمن يطلق ثلاثاً في وقت واحد، كما تجب^٢ إن طلق واحدة أو اثنتين^٣.

إنما قلنا بجواز الرجعة لمن^٤ تلفظ بالطلاق الثلاث في وقت واحد لأنه في الحكم^٥ ما طلق إلا واحدة، ومن طلق واحدة^٦ فه الرجعة. والحجة في ذلك: إجماع الفرقة المحقة عليه.

المسألة الثامنة والخمسون

[حكم المطلق ثلاثاً في مجلس واحد]

إذا تلفظ بالطلاق الثلاث في وقت واحد، وتكاملت^٧ الشروط؛ هل يقع واحدة، أم لا يقع شيء^٨؟

١. في «أ، د، ش» والمطبوع: «وجب». وفي «ب، ج»: - «تجب». والصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ت». والمراد بالوجوب هنا: التشريع، أي أن الرجعة مشرعة.
٢. في «أ، ج، د، ش» والمطبوع: «يجب».
٣. الإعلام، ص ٤٠.
٤. في المطبوع: «من».
٥. في المطبوع: «حكم» بدون الألف واللام.
٦. في «ب، ج، د»: - «لأنه في الحكم ما طلق إلا واحدة، ومن طلق واحدة». وفي المطبوع: - «و من طلق واحدة».
٧. في المطبوع: «وتكملت».
٨. الظاهر أن هذه المسألة قد سقطت من كتاب الإعلام، ص ٤١.

و الصحيح من المذهب - الذي عليه العمل و المعتمد - : أنه يقع واحدة؛ لأنه قد تَلَفَّظَ بالواحدة، و إنما زادَ على ذلك بما جرى مجرى اللغو مما لا حكم له. و كيف يجوز أن لا يقع شيء من طلاقه، و قد تَلَفَّظَ بالطلاق الموضوع للفرقة، و تكاملت الشروط المعبَّرة في الطلاق؟ و كيف يُخْرِجُه مِن أن يكونَ لفظه بالطلاق مؤثراً، أنه ^١ ضمَّ إلى ذلك ما كان ينبغي أن لا يُضمَّه؛ ^٢ من لفظه ثانيةً و ثالثةً؟

المسألة التاسعة و الخمسون

[أقل الحمل و أكثره]

إن أقل ما يخرج الحمل حياً مستهلاً لستة أشهر، و أكثره تسعة أشهر. ^٣
 و هذه المسألة مما قد استوفينا الكلامَ عليها في الجوابِ عن المسائل الأولى،
 فلا معنى للإعادة.

١. في المطبوع: «و أنه».

٢. في «ب، د، ش»: «بضمة» و في المطبوع: «بصيغة».

٣. الإعلام، ص ٤١. لكن ورد فيه أن أكثره سنة واحدة.

٤. يعني بها: «المسائل الموصليات الثانية». راجع المسألة السابعة منها.

المسألة الستون

[كيفية العتق]

إِنَّ الْعِتْقَ لَا يَقَعُ بِشَرْطٍ وَلَا يَمِينٍ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِقَصْدِ لَوْجِهِ اللَّهُ تَعَالَى.^٢
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ^٣: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
وَلَأَنَّ الْعِتْقَ إِذَا وَقَعَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَقَعَتِ الْحُرِّيَّةُ؛ بِإِجْمَاعٍ^٤ مِنَ الْأُمَّةِ؛ وَإِذَا
وَقَعَ الْعِتْقُ عَلَى خِلَافِ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَلَا إِجْمَاعَ عَلَى حُصُولِ الْحُرِّيَّةِ، وَ
لَا دَلِيلَ قَاطِعٍ أَيْضاً يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ مُسْتَمِرّاً.

١. لم يذكر الشيخ المفيد أحكام أمهات الأولاد؛ لعدم وجود مسألة منها تُجمع العامة فيها على خلاف الإمامية، ولذلك انتقل إلى أحكام العتق. راجع: الإعلام، ص ٤٢.

٢. في المطبوع: + «في ذلك». و راجع: الإعلام، ص ٤٢. هذا وقد اكتفى الشيخ المفيد بنقل هذه المسألة من أحكام العتق؛ لعدم وجود مسألة أخرى تُجمع العامة فيها على خلاف الإمامية.

٣. في المطبوع: - «في ذلك».

٤. في «ش» و المطبوع: «بالإجماع».

[أحكام القضاء والشهادات]

المسألة الحادية والستون^١

[ما لو ابتدأ الخصمان بمحضِرِ الحاكم]

إنَّ الخصمَيْنِ إذا ابتدءَا الدَّعْوَى بِحَضْرَةِ الحاكمِ، و لم يَقَعْ له العِلْمُ بالمُبْتَدِئِ منهما، فالواجبُ^٢ عليه أن يَسْمَعَ قَوْلَ الذي على يَمِينِ صاحِبِه، و يُجْرِي الآخَرَ مَجْرَى الصامِتِ و المسبوقِ إلى الدَّعْوَى، ثُمَّ يَنْظُرَ في دَعْوَى الآخَرِ.^٣

و الحُجَّةُ في هذه المَسْأَلَةِ: إجماعُ الطائفةِ المُحِقَّةِ.

و يَجوزُ أيضاً أن تكونَ العادةُ جاريةً في مَجْلِسِ الحاكمِ^٥ أن يكونَ مَجْلِسُ المُدْعَى على يَمِينِ المُدْعَى عليه؛ فإذا اشْتَبَهَ الأمرُ في الدَعْوَى و السَّبْقِ إليها، جازَ الرجوعُ إلى هذه العادةِ.

١. ذكر الشيخ المفيد في كتاب الإعلام، ص ٤٣ أنه لا توجد مسألة في باب القضاء والشهادات و الدعاوي و البيّنات، أجمعت العامّة فيها على خلاف الإماميّة، إلا مسألتان: إحداهما في القضاء، و الأخرى في الشهادات. و هما المسألتان الآتيتان في المتن.

٢. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «إن الواجب» بدل «فالواجب». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».

٣. الإعلام، ص ٤٣.

٤. في المطبوع: + «الفرقة».

٥. في المطبوع: «الحكم».

المسألة الثانية والستون

[شهادة الابن لأبيه و عليه]

و إن شهادة الابن لأبيه جائزة إذا كان عدلاً. و شهادته عليه غير جائزة على جميع الأحوال.^١

والحجة في ذلك: إجماع الفرقة المحقة.

و أيضاً: فإن الله تعالى يقول: «وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ»^٢، و إذا كان الابن عدلاً مرضياً، دخل في عموم هذا القول.

فإن قيل: فينبغي أن يدخل في عموم هذا القول أيضاً شهادته عليه.

قلنا: الظاهر يقتضي ذلك، لكن خرج بدليل قاطع فأخرجه.

١. الإعلام، ص ٤٣. و قد جاءت فيه عين عبارة المتن.

٢. البقرة (٢): ٢٨٢.

[أحكام النذر واليمين]

المسألة الثالثة والستون

[حكم حائث النذر]

مَنْ نَذَرَ لِلَّهِ تَعَالَى شَيْئاً مِنَ الْقُرْبِ، فَلَمْ يَفْعَلْهُ مُخْتَاراً، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ.
فَإِنْ كَانَ صِيَاماً فِي يَوْمٍ بَعَيْنِهِ فَأَفْطَرَهُ مِنْ غَيْرِ سَهْوٍ وَلَا اضْطِرَارٍ، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى
مُفْطِرِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صِيَامٍ، فَعَلَيْهِ مَا يَجِبُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ.^١
وَهَذَا صَحِيحٌ.
وَالْحُجَّةُ فِيهِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ عَلَيْهِ.

المسألة الرابعة والستون

[كيفية اليمين]

لَا يَمِينَ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يُعَلِّقُهَا بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ.^٢
وَالْحُجَّةُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ^٣ عَلَيْهِ.
وَأَيْضاً: فَإِنَّ مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَا خِلَافَ فِي انْعِقَادِ يَمِينِهِ؛ وَمَنْ حَلَفَ بغيرِ

٢. الإعلام، ص ٤٤.

١. الإعلام، ص ٤٤.

٣. في «ب، ج، د»: «+» «المحقة».

اللَّهُ تَعَالَى، فلا إجماعَ على انعقادِ يمينه؛ ولا دليلَ يوجبُ القَطْعَ على أنها مُنْعَقِدَةٌ.

المسألة الخامسة والستون

[حُكْمُ الْيَمِينِ]

مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكِهِ^١، وَكَانَ خِلَافُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ أَوْلَى فِي الدِّينِ - أَوِ الدُّنْيَا، مَا لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً -، فَفَعَلَ^٢ الْأَوْلَى، لَمْ تَكُنْ^٣ عَلَيْهِ كَفَّارَةً^٤، وَالحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

وأيضاً: فَإِنَّ الْيَمِينَ الْمُنْعَقِدَةَ هِيَ الَّتِي تَوْجِبُ الْإِسْتِمْرَارَ عَلَى مَوْجِبِهَا، وَمتى لَمْ يَكُنْ لَهَا الْحُكْمُ لَمْ تَكُنْ مُنْعَقِدَةً؛ وَقد عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ مَعْصِيَةً، أَوْ أَنْ يَفْعَلَ مَا خِلَافُهُ أَوْلَى فِي الدِّينِ - مِنَ الْعُدُولِ عَنْ نَافِلَةٍ أَوْ فِعْلٍ مَنْدُوبٍ فِي الدِّينِ إِلَيْهِ - فَغَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ الْإِسْتِمْرَارُ عَلَى هَذِهِ الْيَمِينِ، فَعَلِمْنَا أَنَّهَا غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ^٥. وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُنْعَقِدَةً، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ تَابِعَةٌ لِانْعِقَادِ الْيَمِينِ^٦.

١. في المطبوع: «ترك».

٢. في «ب» و«المطبوع»: «يفعل». و في غيرهما: «يفعل». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً للمصدر.

٣. في «أ، ج، د، ش» و«المطبوع»: «لم يكن».

٤. الإعلام، ص ٤٤. و قد جاء فيه: «... فَفَعَلَ الْأَوْلَى، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةً».

٥. في المطبوع: - «فعلنا أنها غير منعقدة».

٦. جاءت في كتاب الإعلام، ص ٤٥ مسألة حول العهد، و هي: «و اتفقت الإمامية على أن من عاهد الله تعالى عند المقام أن لا يقرب محظوراً ثم قربه، فإن عليه ما على قاتل الخطأ من الكفارة، و هو عتق رقبة أو الإطعام أو الصيام». و لعل هذه المسألة سقطت ممّا بأيدينا من الموصليات الثالثة، أو أسقطت عمداً من قِبَل السائلين، لسبب مجهول. ثم أشار الشيخ المفيد بعد هذه المسألة إلى أحكام الصيد والذباح، و ذكر أنه لا توجد بينها مسألة أجمعت العامة فيها على خلاف الإمامية، و لذلك ترك ذكرها و انتقل إلى أحكام الأطعمة والأشربة.

[أَحْكَامُ بَعْضِ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرِبَةِ]

الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالسِّتُونَ

[حُكْمُ الطَّحَالِ]

إِنَّ الطَّحَالَ مِنَ الشَّاةِ وَغَيْرِهَا حَرَامٌ.

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ وَالسِّتُونَ

[السَّمَكُ الْمُحْرَمُ]

وَإِنَّ الْجِرِّيَّ وَالْمَازْمَاهِيَّ وَكُلَّ مَا لَا فَلَاسَ لَهُ مِنَ السَّمَكِ حَرَامٌ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ وَالسِّتُونَ

[مَا يَحْرَمُ مِنَ الطَّيْرِ]

وَإِنَّ مَا لَا قَانِصَةَ^١ لَهُ مِنَ الطَّيْرِ حَرَامٌ.

١. «القانصة» للطير بمنزلة المصارين (أي: الأمعاء) لغيرها، و يقال لها بالفارسية: «سنگدان». راجع: الصحاح، ج ٣، ص ١٠٥٤ (نقص).

المسألة التاسعة والستون

[ما يحزّم من الطير أيضاً]

وإنّ ما كان صفيّفه أكثر من ذفيّفه^١ من الطير حرام.

المسألة السبعون

[حكم الفقاع]

وإنّ الفقاع حرام كالخمر^٢.

فإنّ هذه الخمس مسائل، الحجّة فيها: إجماع الطائفة المحقّقة^٣.

فإن قيل: كيف يكون الفقاع حراماً، وهو غير مسكرٍ؟

قلنا: ليس التحريم مقصوراً على الإسكار؛ ألا ترى أنّ الدّم ولحم الخنزير

لا يُسكران، وكذلك الجرعة من الخمر، والتحريم مع ذلك ثابت؟

١. «الذفيّ»: تحريك الطائر جناحيه حال طيرانه. و«الصفيف» خلافه. راجع: لسان العرب، ج ٩،

ص ١٩ (صف)؛ و ص ١٠٤ (دفع).

٢. الإعلام، ص ٤٥ - ٤٦.

٣. في المطبوع: - «المحقّقة».

[أحكام الحدود والديات]

المسألة الحادية والسبعون

[حَدُّ السَّارِقِ]

وإنَّ قَطَعَ السَّارِقِ مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ الْأَرْبَعِ، وَتُرِكَ الْإِبْهَامُ مَعَ^١ الرَّاحَةِ^٢.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
وَلأنَّ هَذَا الْقَدْرَ الَّذِي قُلْنَا بِقَطْعِهِ حَقِيقٌ أَنَّهُ مُرَادٌ بِالْآيَةِ^٣؛ وَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ
إِلَى الرُّسْغِ^٤ أَوْ الْمَرَاقِ - عَلَى مَا^٥ قَالَتْهُ الْخَوَارِجُ - غَيْرُ مُتَّفِقٍ عَلَى تَنَاوُلِ^٦ الْآيَةِ لَهُ،
وَ لَا دَلِيلٌ يُوْجِبُ الْقَطْعَ بِتَنَاوُلِهِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ فِيمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ.

١. في المطبوع: «من».

٢. الإعلام، ص ٤٦.

٣. المائة (٥): ٣٨. «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ».

٤. في جميع النسخ و المطبوع: «الكسع». و ما أثبتناه من الانتصار، ص ٥٢٨. و أما «الرُّسْغ»:
مفصل ما بين الساعد و الكف. راجع: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤٥ (رسغ).

٥. في المطبوع: «مما» بدل «على ما».

٦. في المطبوع: «متناول» بدل «متفق على تناول».

المسألة الثانية والسبعون

[حَذُّ السَّارِقِ إِذَا عَادَ إِلَى السَّرِقَةِ]

إِنَّهُ إِنْ عَادَ السَّارِقُ قُطِعَ مِنْ أَصْلِ السَّاقِ، وَبُقِيَ^١ لَهُ قَدْرٌ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.^٢
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ.

المسألة الثالثة والسبعون

[حَذُّ الْخُرِّ الزَّانِي]

إِنَّ الْبِكْرَ إِذَا زَنَى جُلِدَ، فَإِنْ عَادَ جُلِدَ؛ ثَلَاثَ دَفْعَاتٍ. فَإِنْ عَادَ رَابِعَةً قُتِلَ.^٣
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

المسألة الرابعة والسبعون

[حَذُّ الْعَبْدِ الزَّانِي]

وَإِنَّ الْعَبْدَ فِي الزَّانَا يُحَدُّ، ثُمَّ يُقْتَلُ فِي الثَّامِنَةِ^٤ مِنْ فَعْلَاتِهِ.^٥
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ^٦ الْمُتَقَدِّمُ.

١. في المطبوع: «وَيُبْقَى».

٢. الإعلام، ص ٤٧.

٣. الإعلام، ص ٤٧.

٤. في المطبوع: «الثانية». نعم، استظهر في هامشه ما أثبتناه؛ استناداً إلى ما قاله السيد المصنّف رحمه الله في الانتصار، ص ٥١٩.

٥. الإعلام، ص ٤٧.

٦. في المطبوع: «إجماع».

المسألة الخامسة والسبعون

[شارب الخمر ثلاثاً]

وإن شارب الخمر يقتل في الثالثة^١،
والحجة في ذلك: الإجماع.

المسألة السادسة والسبعون

[حكم من ضرب امرأة فطرح]

إن من ضرب امرأة فألقت نطفة، فعليه عشرون ديناراً؛ فإن ألقت علقة، فعليه أربعون ديناراً؛ فإن ألقت مضغة، فعليه ستون مثقالاً^٢؛ فإن ألقت عظماً مكتسباً لحماً، فعليه ثمانون ديناراً؛ فإن ألقت جنيناً لم تلجه الروح، فعليه مائة مثقال^٣.
والحجة في هذا الترتيب والتفصيل: إجماع الشيعة الإمامية عليه.

المسألة السابعة والسبعون

[إفزاع المجامع وعزله]

وإن من أفزع رجلاً فعزّل عن عرسه، فعليه عشر دية الجنين^٤.
وصورة هذه المسألة: أن يهجم رجل على غيره وهو موافق امرأته^٥، فيفزعها ويعجله عن إنزال الماء في الفرج، فيعزّل بحكم الفترة^٦، فيجب عليه ما ذكرناه.

١. الإعلام، ص ٤٨.

٢. في الإعلام: «ديناراً».

٣. الإعلام، ص ٤٨. وفيه: «مائة دينار».

٤. الإعلام، ص ٤٨.

٥. في المطبوع: - «امرأته».

٦. في «أ، د، ش»: «الصرة». وفي المطبوع: «الضرورة». والفترة: الضعف والانكسار. راجع:

الصحاح، ج ٢، ص ٧٧٧ (فتر).

وَالْحُجَّةُ فِيهِ: إِجْمَاعُ الْإِمَامِيَّةِ.

المسألة الثامنة والسبعون

[إِنْ قَتَلَ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرَ وَاحِداً]

وإنَّ الْإِثْنَيْنِ إِذَا قَتَلَا وَاحِداً، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ [قَتَلُوا وَاحِداً^١، فإِنْ أَوْلِيَاءَ الدَّمِ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ ثَلَاثٍ:

إِمَّا أَنْ يَقْتُلُوا الْقَاتِلِينَ، وَيُرَدُّوا فَضْلَ دِيَاتِهِمْ.

أَوْ يَخْتَارُوا وَاحِداً فَيَقْتُلُوهُ^٢ بِقَتِيلِهِمْ، وَ يُؤَدِّي^٣ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْقَتْلَةِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمُقَادِمِ مِنْهُ الْفَاضِلَ مِنَ الدِّيَةِ بِحِسَابِ رُؤُوسِهِمْ.

أَوْ يَقْبَلُوا^٤ الدِّيَةَ، فَتَكُونَ بَيْنَهُمْ سِهَاماً مُتَسَاوِيَةً^٥.

وَالْحُجَّةُ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ عَلَيْهِ؛ بِهَذَا الشَّرْحِ^٦ وَ الْبَيَانِ.

المسألة التاسعة والسبعون

[إِنْ قَتَلَ ثَلَاثَةً وَاحِداً، وَ اخْتَلَفُوا فِيمَا قَامُوا بِهِ]

وإنَّ ثَلَاثَةً قَتَلُوا وَاحِداً، فَتَوَلَّى أَحَدُهُم الْقَتْلَ، وَ أَمْسَكَ^٧ الْآخَرَ، وَ كَانَ الْآخَرُ

عَيْنًا؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ قَتْلُ الْقَاتِلِ، وَ حَبْسُ الْمَاسِكِ حَتَّى يَمُوتَ، وَ سَمَلُ عَيْنِ النَّاطِرِ^٨.

١. في الإعلام: «وَاتَّقُوا فِي قَتْلِ الْإِثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ وَ مَا زَادَ عَلَى الْإِثْنَيْنِ...».

٢. في المطبوع: «فَيَقْتُلُونِ». ٣. في المطبوع: «وَيُوفِي».

٤. في المطبوع: «أَوْ يَقْبَلُ»، وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِهِ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. الإعلام، ص ٤٨ - ٤٩. ٦. في «ش»: «الشروح». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الشَّرْع».

٧. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ أَمْسَكَ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصُّوبُ؛ طَبَقاً لـ«ط».

٨. الإعلام، ص ٤٩.

وَالْحُجَّةُ عَلَىٰ هَذَا الْحُكْمِ: إِبْطَاقُ الْفِرْقَةِ.^١

المسألة الثمانون

[حُكْمُ مَنْ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ]

مَنْ قَطَعَ رَأْسَ مَيِّتٍ، فَعَلَيْهِ مِائَةٌ دِينَارٍ؛ يَغْرَمُهَا^٢ لِبَيْتِ الْمَالِ.^٣

وَالْحُجَّةُ فِيْمَا ذَكَرْنَاهُ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ ذِكْرُهُ.

فَإِنْ تَعَجَّبَ الْمُخَالَفُونَ مِنْ إِجْبَابِ غَرَامَةٍ فِي قَطْعِ عَضْوِ مَيِّتٍ، لَا يُحْسُّ^٤، وَ لَا حَيَاةَ فِيهِ.

فَالجَوَابُ عَنْ تَعَجُّبِهِمْ: أَنَّ هَذِهِ الْغَرَامَةَ لَمْ تَجِبْ لِمَا يَرْجَعُ إِلَى الْمَيِّتِ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ أزالَ عَنْهُ حُكْمَ الْجِنَايَاتِ فِي نَفْسِهِ. وَإِنَّمَا مَثَلُ بِمَيِّتٍ، وَ كَانَتْ جِنَايَتُهُ^٥ فِي الدِّينِ مِنْ حَيْثُ أَقْدَمَ عَلَى مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، وَ اجْتَرَأَ^٦ عَلَىٰ إِبَاحَةِ مَا حَظَرَهُ؛ فَمِنْ هَاهُنَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْغَرَامَةُ، لِأَنَّهَا ظَنَّهُ. وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الْكُفَّارَاتِ الَّتِي فِي حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً.

المسألة الحادية و الثمانون

[إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ امْرَأَةً]

إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَتَلَ امْرَأَةً، كَانَ أَوْلِيَاؤُهَا مُخَيَّرِينَ^٧ بَيْنَ الْقَوَدِ وَ رَدِّ فَضْلِ الدِّيَةِ عَلَىٰ

١. في المطبوع: «وَالْحُجَّةُ عَلَىٰ هَذَا: حُكْمُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْفِرْقَةِ».

٢. في المطبوع: «يَغْرَمُهُ». ٣. الإِعْلَامُ، ص ٤٩.

٤. في «ب، ج، د»: «لَا يَحْسُنُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا حِسٌّ».

٥. في المطبوع: «جِنَايَةُ». ٦. في المطبوع: «وَ أُجْزِيَ».

٧. في المطبوع: «مُخَيَّرُونَ».

أهل القتال، وهي نصف الدية؛ وبيّن أن يقبلوا الدية، وهي نصف دية الرجل.^٢
وهذا صحيح.

والحجة فيه: الإجماع المتقدم.

ولأن نفس المرأة ناقصة القيمة عن نفس الرجل^٣، وإذا قتل الرجل امرأة، و
اختار الأولياء قتله بها، فقد قتلوا نفساً تزيد قيمتها على قيمة نفس المقتولة، فلا بد
من ردّ الفضل على أولياء القتال^٤؛ لأن ذلك هو العدل.

المسألة الثانية^٥ والثمانون^٦

[ادعاء رجلين بالقتل]

من وجد مقتولاً، فحصر رجلاً، فقال أحدهما: «أنا قتلته عمداً»، وقال الآخر:
«أنا قتلته خطأ»، فإن^٧ أولياء المقتول مخيرون بين الأخذ للمؤمر بالعمد أو المؤمر

١. من قوله: «نصف الدية» إلى هنا ساقط من «ش» والمطبوع.

٢. الإعلام، ص ٥٠. وجاء فيه: «وهي خمسمائة دينار» بدل «وهي نصف دية الرجل».

٣. في المطبوع: «المسألة الثانية والثمانون». وهي زيادة تبرئة لا توجد في أي نسخة. على
أنها تُغيّر ترقيم المسائل التالية لها؛ دون مبرر.

٤. في المطبوع: «المقتول».

٥. في المطبوع: «الثالثة». وهكذا إلى آخر المسائل، فإن ما في المطبوع يزيد مسألة على ما أثبتناه
في هذه الطبعة.

٦. جاءت في كتاب الإعلام، ص ٥٠ مسألة قبل هذه المسألة، وهي: «واقفوا على أن من كان
معتاداً بقتل أهل الذمة، فللسلطان أن يقتله بمن قتل منهم إذا اختار ذلك ولي الدم، ويلزم أولياء
الذمي فضل ما بين دية المسلم والذمي». ولعل هذه المسألة سقطت من الموصليات الثالثة
سهواً أو أسقطت عمداً لسبب لا نعلم به.

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «إن». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

بِالْخَطْبِ؛ وَ لَيْسَ لَهُمْ قَتْلُهُمَا جَمِيعاً، وَ لَا إِزَامُهُمَا الدِّيَةَ جَمِيعاً^١.
وَ الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

المسألة الثالثة^٢ و الثمانون

[اعتراف رجلين بقتل رجل واحد]

مَنْ وَجِدَ مَقْتُولاً، فَاعْتَرَفَ رَجُلٌ بِقَتْلِهِ عَمداً، ثُمَّ حَصَرَ آخَرَ فَدَفَعَهُ عَنْ إِقْرَارِهِ وَ أَقْرَّ هُوَ بِقَتْلِهِ، فَصَدَّقَهُ الْأَوَّلُ فِي إِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى أَحَدِهِمَا: إِنَّهُ يُدْرَأُ عَنْهُمَا الْقَتْلُ وَ الدِّيَةُ، وَ يُوَدَى الْمَقْتُولُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ^٣.
وَ الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: ^٤ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ إِجْمَاعِ الْفِرْقَةِ.

المسألة الرابعة و الثمانون

[ديات أهل الكتاب و ولد الزنا]

وَ إِنَّ دِيَاتِ أَهْلِ الْكِتَابِ ثَمَانُمِائَةِ دِرْهَمٍ لِلْحُرِّ الْبَالِغِ الذَّكَرِ، وَ الْأُنْثَى أَرْبَعُمِائَةِ دِرْهَمٍ.

١. الإعلام، ص ٥٠.

٢. في «أ، ب، ج، د»: «الرابعة». و هو خلاف الترتيب؛ لذا خالفناه و بنينا في هذه المسألة و تواليها على ترقيم «ش».

٣. الإعلام، ص ٥٠. و قال الشيخ المفيد بعد هذه المسألة: «و للإمامية بعد هذا مسائل من دية الأعضاء و الجوارح و الأسنان و العظام، و في القصاص و القسامة و الأيمان، لا يوافقهم أحد من العامة عليها، أضربت عن ذكرها على التفصيل؛ مخافة أن يُنشر الكلام و يطول بذلك الكتاب».

الإعلام، ص ٥١.

٤. في المطبوع: «هو».

و دِيَّةُ الْمَجُوسِ ثَمَانُمِائَةٌ دِرْهَمًا. وَكَذَلِكَ دِيَّةُ وَاَلِدِ الزَّانَا.
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ^١.^٢

١. في النسخ المعتمدة: «المقدّم». وما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسخ: «ت، ح، خ، ص، ل»
والمطبوع.
٢. الإعلام، ص ٥١.

[أحكام الإرث]

المسألة الخامسة والثمانون

[مَنْ يَرِثُ مَعَ الْوَالِدَيْنِ]

لَا يَرِثُ مَعَ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَحَدٌ مِّنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا الْوَالِدُ، وَالزَّوْجُ، وَالزَّوْجَةُ.^١

وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرُ.

وَلَأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي اعْتِبَارِ الْقَرِيبِي فِيمَنْ يَرِثُ بِالنَّسَبِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَبَوَيْنِ أَقْرَبُ إِلَى وَلَدِهِمَا مِنَ الْإِخْوَةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْوَةَ إِنَّمَا يَتَقَرَّبُونَ إِلَى الْمَيِّتِ بِالْوَالِدِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ تَقَرَّبَ بِنَفْسِهِ أَوْلَى مِمَّنْ تَقَرَّبَ بغيرِهِ. فَبَطَلَ قَوْلُ مُخَالِفِنَا^٢ فِي تَوْرِيثِ الْإِخْوَةِ مَعَ الْأُمِّ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْأُمِّ مَجْرَى الْأَبِ فِي نَصِّ الْقُرْآنِ وَصَرِيحِهِ، وَجَعَلَ لِهَٰمَا غَايَةً فِي الْمِيرَاثِ، وَأَهْبَطَهُمَا إِلَى غَايَةٍ أُخْرَى، وَلَمْ يُفَرِّقْ^٣ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ؛ فَكَمَا لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخْوَاتِ مَعَ الْوَالِدِ^٤ نَصِيبٌ، فَكَذَلِكَ^٥

١. الإعلام، ص ٥٢. ٢. في المطبوع: «مخالفينا».

٣. في المطبوع: «و لم يفرق».

٤. في النسخ المعتمدة: «الولد». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط، ل» و المطبوع.

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و كذلك». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ت، ط»

لا نصيب لهم مع الوالدة.

المسألة السادسة والثمانون

[مَنْ خَلَفَ وَالِدَيْنِ وَبِنْتًا]

مَنْ مَاتَ وَخَلَفَ وَالِدَيْنِ وَبِنْتًا، فَلِلْبِنَةِ^١ النِّصْفُ، وَ لِلأَبَوَيْنِ السُّدْسَانِ؛ وَ مَا يَبْقَى يُرَدُّ عَلَى الْبِنْتِ وَ الْوَالِدَيْنِ بِقَدْرِ سِهَامِهِمْ.^٢
وَ الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.
وَ أَيْضًا: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا قَسَمَ الْمَوَارِيثَ وَ بَيَّنَّ مَقَادِيرَهَا، جَعَلَهَا تَابِعَةً لِلْقُرْبَى، وَ فَرَضَ لِلأَقْرَبِ أَكْثَرَ مِمَّا^٣ فَرَضَهُ لِلأَبْعَدِ؛ كَفَرَضِهِ لِلأَخِ مِنَ الأَبِ وَ الأُمِّ الْمَالِ كُلَّهُ، وَ لِلأَخْتِ الْوَاحِدَةِ لِلأَبِ وَ الأُمِّ النِّصْفَ؛ وَ فَرَضَ لِلإِخْوَةِ مِنَ الأُمِّ الثُّلُثَ، وَ لِلوَاحِدَةِ^٤ السُّدْسَ.

فَإِذَا بَقِيَ مِنَ الْمِيرَاثِ بَعْدَ السِّهَامِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا شَيْءٌ^٥، وَجَبَ أَنْ يُقَسَّمَ عَلَى ذَوِي الْقُرْبَاتِ بِحَسَبِ قَرَابَتِهِمْ وَ بِقَدْرِ سِهَامِهِمْ.
وَ يُشَبَّهُ ذَلِكَ مَنْ خَلَفَ مَالًا وَ وَرَثَةً فَأَقْسَمُوا^٦ الْمَالُ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمْ، ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ^٧ مَالًا^٨ لَمْ تَقَعِ الْقِسْمَةُ عَلَيْهِ؛ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُقَسَّمُ هَذَا

١. في «ش»: «فلا بنة». و في المطبوع: «فلا بنته».

٢. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «ما». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لـ «ط».

٣. أي و للأخت الواحدة من الأم.

٤. في المطبوع: «بشيء».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «فأقسموا». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٦. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «الميت». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لـ «ت، ط».

٧. في «ب» و المطبوع: «ما».

الباقي^١ كما قُسمَ الأولُ وبقدرِ^٢ سهامهم.

و أيضاً: فمن أبى الردَّ وأنكره، وادَّعى أنَّ الفاضلَ على السَّهامِ يُردُّ إلى بيتِ المالِ، ويُقيمُ بيتَ المالِ مقامَ العَصبةِ، يَعترفُ بأنَّ الميِّتَ إذا ماتَ و كانَ له عَصبةٌ أشتاتٌ، كانَ أَحَقُّهم بالمالِ أَقربَهم إلى الميِّتِ؛ فقدَ اعتَبَرَ - كما ترى - فيما يَفْضَلُ عن السَّهامِ القُربى؛ ونَحْنُ نَعْلَمُ أنَّ ذَوِي الأرحامِ والأنسابِ أَحَقُّ بالمِيتِ و أَقربُ إليه من بيتِ المالِ؛ فيَجِبُ أن يكونوا^٣ أَحَقَّ بفاضلِ السَّهامِ.

المسألة السابعة والثمانون

[مَنْ خَلَفَ بِنْتَيْنِ وَأَحَدَ أَبَوَيْهِ وَابْنَ ابْنِ]

مَنْ ماتَ و خَلَفَ بِنْتَيْنِ و أَحَدَ أَبَوَيْهِ و ابْنَ ابْنِ، فَإِنَّ لِلبِنْتَيْنِ الثَّلَاثِينَ، و لِلأبِ أو الأُمِّ السُّدُسَ، و ما بَقِيَ يُرَدُّ على البِنْتَيْنِ و الأبِ أو الأُمِّ^٤ خاصَّةً، و لَيْسَ لِابْنِ الإِبْنِ شَيْءٌ.^٥

و الحِجَّةُ على^٦ ذلك: إجماعُ الفرقَةِ المُحِقَّةِ.

و لأنَّ البَناتِ و الوالِدَيْنِ أَقربُ إلى الميِّتِ من ابْنِ ابْنِهِ، و يُعْتَبَرُ فيمَنْ يَرِثُ بالقَرابةِ كِيفِيَّةُ القَرابةِ^٧ و قُربُها؛ و كما لَيْسَ لِابْنِ الإِبْنِ شَيْءٌ مع الإِبْنِ، كذلكَ لا شَيْءَ له مع البِنْتِ^٨ أو البَناتِ؛ لأنَّ البَناتِ أو الأَوْلادَ كالأذكورِ.

١. في المطبوع: «اليتامى» بدل «الباقي».
٢. في المطبوع: «و يقدر».
٣. في «ب» و المطبوع: «أن يكون».
٤. في المطبوع: «و الأُم».
٥. الإعلام، ص ٥٢.
٦. في «ب، ج، د»: «في».
٧. في المطبوع: «الكيفية للقربة» بدل «كيفية القربة».
٨. في المطبوع: «البنات».

المسألة الثامنة والثمانون

[لا يحجبُ الأمُّ الإخوةَ من الأمِّ خاصةً]

لا يحجبُ الأمُّ - عن الثُلثِ إلى السُّدسِ - الإخوةَ من الأمِّ خاصةً، وإنما يحجبُها الإخوةُ من الأبِ و الأمِّ أو من الأبِ^١.
و الحجةُ على ذلك: إجماعُ الفرقةِ.
فإن قالوا: فقد أطلقَ اللهُ تعالى فقال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ﴾^٢، ولم يفرِّقْ بينَ أحوالِ الإخوةِ في كونهم من أبٍ أو أمٍّ.
قلنا: هذا عمومٌ يُخصِّصُه^٣ الدليلُ الذي ذكرناه. ولا خلافَ بيننا في أن هذا العمومَ مخصوصٌ؛ لأنَّ إطلاقَه يقتضي دخولَ الكُفَّارِ و المماليكِ، وأنتم لا تحجبون^٤ الأمُّ - عن الثُلثِ إلى السُّدسِ - بالإخوةِ الكُفَّارِ أو المماليكِ.

المسألة التاسعة والثمانون

[من يرثُ معَ الوالدِ]

وإنه لا يرثُ معَ الوالدِ - ذكراً كان أو أنثى - أحدٌ^٥ من خلقِ اللهِ تعالى إلا الأبوانِ، و الزوجُ، و الزوجةُ^٦.

١. الإعلام، ص ٥٣.

٢. النساء (٤): ١١.

٣. في المطبوع: «تخصيصه».

٤. في «ب»: «لا يحجبون». و في المطبوع: «لا تحتجبون».

٥. في النسخ المعتمدة: - «ذكرأ كان أو أنثى أحد». و إثباتها أنسب؛ وفقاً ل«خ، ل» و المطبوع.

٦. الإعلام، ص ٥٣.

وهذا أيضاً في الإجماع الذي تقدّم ذكره^١، وهو الحجة فيه.
وأيضاً: فقد ثبت بالإجماع أنه ليس للإخوة والأخوات مع الولد الذكر نصيب،
وما منع مع وجود الذكر من نصيب له هو مانع مع^٢ وجود الأنتى؛ لأنهما جميعاً
ولدان في الميراث، ويُزَلان منزلةً واحدةً.

المسألة التسعون

[حقيقة الحبوّة^٣]

وإن الولد الأكبر يفضل على من دونه من الأولاد الذكور الوراث^٤، بالسيف
والمصحف والخاتم، إن كان ذلك في التركة أو شيء^٥ منه؛ ولا يفضل بغيره إن لم
يكن^٦.

وتحقيق هذه المسألة: أن أصحابنا يرون^٧ اختصاص الذكر الأكبر بما يخلفه^٨
الميث من السيف والمصحف والخاتم^٩. وقد وردت^{١٠} بذلك أخبار معروفة^{١١}.

١. في المطبوع: «ذكرناه» بدل «تقدّم ذكره».

٢. في النسخ المعتمدة: - «مع». وفي المطبوع: «من». وما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً لما استظهر
في نسخة «ت».

٣. «الخبوة» لغة: العطية. راجع: لسان العرب، ج ١٤، ص ١٦٢ (خبو).

٤. في «ب» والمطبوع: «الوارث».

٥. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «شيئاً»؛ وهو خطأ.

٦. الإعلام، ص ٥٣. ٧. في المطبوع: «يروون».

٨. في المطبوع: «يخلف».

٩. المسائل الصاغانية، ص ١٠٤؛ النهاية، ص ٦٣٣؛ الكافي في الفقه، ص ٣٧١.

١٠. في المطبوع: «روت».

١١. راجع: وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٩٨-٩٩، ح ٣٢٥٦٧-٣٢٥٧٦.

و الذي أراه و^١ يقوى عندي أن^٢ لا تتزك عموم الكتاب بأخبار الأحاد، و الله تعالى يقول: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ»^٣ و ظاهر هذا الكلام يقتضي بطلان هذا التخصيص.

و الأولى عندي أن يكون هذا التخصيص معناه: أن يفرد بهذه الأشياء الولد الأكبر الذكر، و تحسب عليه من نصيبه؛ لأنه أحقُّ بها من النساء و الأصغر. و ليس في الأخبار المروية أنه يختص بها و لا تحسب عليه. فإن قالوا: المشهور من قولهم أنهم يفضلونه بذلك، و هذا لفظ أخبارهم؛ و إذا حسب قيمة ذلك فلا تفضيل.

قلنا: التفضيل ثابت على كل حال؛ لأنه إذا خص بتسليم ذلك إليه و أفرد به و منع غيره منه، فقد فضل به و إن حسب عليه.

المسألة الحادية و التسعون

[وَلَدُ الصُّلْبِ يَحْجُبُ مَنْ دُونَهُ]

و إن و لد الصُّلبِ يحجب من دونه سفلًا؛ ذكرًا كان أو أنثى.^٥
و الحجة على ذلك: إجماع الفرقة المحقة.

و لأنه لا خلاف في أن و لد الصُّلبِ الذكر^٦ يحجب من دونه؛ لأنه و لد، فكذلك الأنثى.

١. في «ب»: - «و». و في المطبوع: - «و الذي أراه و».

٢. في «أ، ب، ج، د»: «أنا».

٣. النساء (٤): ١١.

٤. في المطبوع: - «الذكر».

٥. الإعلام، ص ٥٤.

٦. في المطبوع: - «الذكر».

٧. في «ب، ج، د، ش»: «و كذلك». و في المطبوع: «كذلك».

المسألة الثانية والتسعون

[الزوج يرث من الزوجة]

وإن^١ المرأة إذا توفيت، وخلفت زوجاً لم تخلّف وارثاً سواه - من عصبة و
لاذي رحم -: إن المال كله له؛ نصفاً بحقه، والباقي بالرد^٢.
والحجة على ذلك: إجماع الفرقة المحقة عليه.
وأيضاً: فإن الزوج عند عدم وراث^٣ هذه المرأة وعصبتها قد جرى مجرى
العصبة لها، وسبيله سبيل ولد الملاعنة لما انتفى منه أبوه الذي هو عصبته و
جهة عاقلته، فبقي لا عصبة له ولا عاقلة، فجعلت عصبة أمه عصبة يعقلون عنه.
وكذلك هذه المرأة التي لا عصبة لها ولا ذوو رحم غير زوجها، وضعت موضع
ولدها الذي يعصب أبوه عنه ويعقل؛ ولما كان أبوه الذي هو زوجها يعصب عن
ابنها، جاز أن يكون معصباً عنها وعاقلاً وغارماً لجنايتها عند عدم^٤ عصبتها.

المسألة الثالثة والتسعون

[المرأة لا ترث من الرباع]

إن المرأة^٥ لا ترث من الرباع^٦ شيئاً، ولكن تُعطي حَقَّها بالقيمة من البناء
والآلات^٧.

١. في «أ، ج، د»: «إن» بدون واو العطف. وفي «ب»: - «وإن».
٢. الإعلام، ص ٥٥.
٣. في «د» والمطبوع: «وارث».
٤. من قوله: «عنه ويعقل؛ ولما كان أبوه...» إلى هنا ساقط من المطبوع.
٥. أي الزوجة.
٦. «الرباع» جمع «الربيع» بمعنى المنزل ودار الإقامة. راجع: النهاية، ج ٢، ص ١٨٩ (ربيع).
٧. الإعلام، ص ٥٦.

و الذي أقوله في هذه المسألة و يقوى عندي: أن المرأة لا تُعطى من الرباع شيئاً، و إن أعطيت عوضاً عن^١ قيمته من غيرها؛ لأنها معرضة للأزواج، و لأن^٢ يسكن في رباع الميِّت غيره ممَّن تستجدُّ من أزواجها^٣ فإذا أعطيت^٤ حقها^٥ من قيمة الرباع، و صلت إلى الحق، و زال ثقل إسكان الغير في^٦ مساكن المتوفى.

و جرى ذلك مجرى ما قلناه في تفضيل الولد الأكبر بالخاتم و السيف. و إنما قلنا ذلك لأن الله تعالى قد جعل لها الربع من التركة ثم الثمن، و لم يستثن شيئاً، فلا يجوز تخصيص ذلك إلا بدليل قاطع. و الخبر المرويُّ بأنها «لا تورث من الرباع»^٧ يجوز أن يكون محمولاً على ما ذكرناه.

المسألة الرابعة و التسعون

[إرث الإخوة و الأخوات من الأب خاصة]

وإنه لا يرث^٨ للإخوة و الأخوات من الأب خاصة، إذا كان إخوة و أخوات لأب

١. في المطبوع: «من».
٢. في المطبوع: - «لأن».
٣. في المطبوع: «من غيره من تسخط عشيرة زوجها» بدل «غيره ممَّن تستجدُّ من أزواجها».
٤. في «أ، ب، ج، د، ش»: «أعطت».
٥. في «ب، ج، د»: «خطها».
٦. في «أ، ب، ج، د»: «الغربي» بدل «الغير في». و في المطبوع: «الغرباء» بدلها. و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً للنسخ «ت، ش، ط».
٧. الكافي، ج ١٣، ص ٦٤٦، ح ١٣٤٧٥؛ التهذيب، ج ٩، ص ٢٩٨، ح ٢٧؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٠٦، ح ٣٢٨٣٧، مع اختلاف يسير في اللفظ.
٨. في النسخ المعتمدة: «لا وارث». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لنسختي «خ، ل» و المطبوع.

وَأُمٌّ؛ وَأَحَدُهُمْ فِي ذَلِكَ يَجْرِي مَعَ أَحَدِهِمْ مَجْرَى جَمَاعَتِهِمْ مَعَ جَمَاعَتِهِمْ^١.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ عَلَيْهِ.
وَأَيْضًا: مَا مَنَعَ مِنْ تَوْرِيثِ الْأَخِ لِلْأَبِ مَعَ الْأَخِ^٢ [لِلْأَبِ] وَالْأُمِّ، يَمْنَعُ مِنْ
تَوْرِيثِ الْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ مَعَ الْأَخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

المسألة الخامسة والتسعون

[تَوْرِيثُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ بِالنِّسْبِ]

وَإِنَّ تَوْرِيثَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ بِالنِّسْبِ، وَبِاطْلَ قَوْلِ مَنْ وَرَثَ الرِّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ^٣.
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّةِ عَلَيْهِ.
وَأَيْضًا: ظَاهِرُ الْكِتَابِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ
وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ^٤ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ
نَصِيبًا مَّفْرُوضًا^٥، فَجَعَلَ - كَمَا تَرَى - الْمَوَارِيثَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَ لَمْ
يَخْصُ الرِّجَالَ مِنْهَا بِشَيْءٍ دُونَ النِّسَاءِ.
وَ قَدْ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تُورِثُ الرِّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ فَقَدْ أَخَذَ
بِسُنَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ.

١. في «ب، ش» و المطبوع: - «مع جماعتهم». و راجع: الإعلام، ص ٥٦.

٢. في المطبوع: - «مع الأخ».

٣. الإعلام، ص ٥٨.

٤. في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة و المطبوع: - «و للنساء نصيب مما ترك الوالدان و الأقربون». و لولا إثباتها لما كان الدليل دليلاً، بل كان عليلاً، بل كان ينقض نفسه!!

٥. النساء (٤): ٧.

و قد عَوَّلَ القومُ على خبرٍ ضعيفٍ مطعونٍ على راويه^١؛ و هو ما رُوِيَ عنه عليه السلامُ أنه قال: «ما أثبتت الفرائضُ فلأولَى عَصَبَةٍ ذَكَرٍ»^٢، و رُوِيَ بلفظٍ آخر، و هو: «فلأولَى ذَكَرٍ قَرَبٍ»^٣.

و هذا الحديثُ إذا سَلِمَ مِنَ القَدَحِ في طَرِيقِهِ و تَضَعِيفِ راوِيهِ،^٤ فهو خبرٌ واحدٍ، و أخبارُ الأحادِ لا توجِبُ عِلْمًا و لا عملاً؛ لأنَّ العملَ تابعٌ للعِلْمِ، على ما بيّناه في صدرِ جوابِ هذه المسائلِ، و إلا^٥ حُصِّصَ بهذا الخبرِ أيضاً الذي لا يوجِبُ عِلْمًا ظواهرُ الكتابِ الموجِبَةُ للعِلْمِ.

على أنَّ مُخَالَفِينَا قد خالَفُوا هذا الحديثَ، و ورَّثُوا الأختَ بالتعصيبِ^٦؛ و لَيْسَتْ^٧ بِذَكَرٍ و لا رَجُلٍ.

فإن أقاموا الأختَ مَقَامَ الأَخِ فَورَّثوها بالتعصيبِ، فقد خالَفُوا أولاً ظاهرَ الحديثِ؛ لأنَّ الخبرَ اقتضى أن يَكُونَ ما تُبْقِيهِ^٨ الفرائضُ للذكورِ دونَ الإناثِ. و إذا جازَ لهم ذلك، جازَ لغيرِهِم أن يجعَلَ البنتَ عَصَبَةً، و يُقِيمَهَا مَقَامَ الابنِ في حالٍ مِنَ الأحوالِ.

١. راجع: تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٦٠ و ما بعدها.

٢. التهذيب، ج ٩، ص ٢٦٠، ذيل ح ٩٧١؛ و ص ٢٦١، ذيل نفس الحديث بطرق متعدّدة أخرى؛ و مسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٨٦، ح ٣٢٥٤٦. و ص ٨٧، ح ٣٢٥٤٧.

٣. لم نعثر على الرواية إلا في كتاب السرائر، ج ٣، ص ٢٥٥ بإسناده عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

٤. من قوله: «و هو ما روي عنه عليه السلام...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٥. في المطبوع: - «إلا».

٦. المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٨١؛ حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٤٥٩.

٧. هكذا في المطبوع. و في جميع النسخ المعتمدة و غير المعتمدة: «و ليس».

٨. في المطبوع: «بقية» بدل «ما تبقى».

على أنهم إذا جازَ لهم أن يَخُصَّوا ظاهرَ هذا الحديث^١، جازَ لنا أن نَخُصَّه و
نَسْتَعْمِلَه في بعضِ المواضع؛ كَمَيِّتِ خَلْفِ أُخْتَيْنِ لَأُمِّ و ابنِ أَخٍ و ابنةِ أَخٍ لِأَبٍ و أُمِّ
و أخاً لِأَبٍ^٢؛ فَإِنَّ لِلأُخْتَيْنِ مِنَ الأُمِّ فَرِيضَتَهُنَّ و هي^٣ التُّلْثُ، و ما بَقِيَ فِلاؤُلَى ذَكَرِ،
و هو الأَخُ مِنَ الأبِ، دُونَ ابْنِ الأَخِ^٤ و ابنةِ الأَخِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُمَا بِيَطْنٍ.
و كذلك إِنْ خَلَفَ المَيِّتُ امرأَةً و عَمًّا و عَمَّةً و خالاً و خالَةً و ابنَ أَخٍ أو أختاً،^٥
فللمرأةِ الرُّبُعُ، و ما بَقِيَ فِلاؤُلَى ذَكَرِ، و هو الأَخُ أو ابْنُ الأَخِ، و سَقَطَ الباقيون.
و هذه المَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهَا الإمامِيَّةُ؛ فَقَدْ خالَفَ في العَصْبَةِ جَماعَةٌ مِنَ
المُتَقَدِّمِينَ و المُتَأَخِّرِينَ، كابنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُ اللهُ^٦ و غيره.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ و التَّسْعُونَ

[ميراثُ مَنْ خَلَفَ ابنةَ ابْنِ و ابْنَ عَمِّ]

مَنْ ماتَ و خَلَفَ ابنةَ ابْنِ^٧ و ابْنَ عَمِّ، فميراثُهُ لِبنتِ ابْنِهِ خَاصَّةً، و لَيْسَ لِابْنِ العَمِّ
شَيْءٌ.

١. من قوله: «جاز لهم ذلك، جاز لغيرهم» إلى هنا ساقط من المطبوع.
٢. في النسخ المعتمدة: «و حالات» بدل «و أخاً لأب». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً لـ«خ، ل»
و المطبوع.
٣. في المطبوع: «فريضتين و هو».
٤. في «ب، ج، د، ش» و المطبوع: «الأخت».
٥. في المطبوع: «و أخاً».
٦. المحلي: ج ٩، ص ٢٥٧.
٧. كذا قال في هذا الموضوع و في قوله بعد كلمتين: «فميراثه لبنت ابنه خاصة»؛ لكنّه في
الاحتجاج على الحكم ذكر «ولد البنت» أو «ابن البنت»، و هو غير «بنت الابن»!! و يظهر أنّه
حصل سهو في السؤال و أنّ الصحيح بدل «ابنة ابن» و «لبنت ابنه» هو: «ابن بنت» و «لابن بنته»؛
فإنّ هذه المسألة هي ممّا اتفقت عليه الإماميّة و اختلفت فيه مع العامة. راجع: الإعلام، ص ٥٩.

وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ عَلَيْهِ.

وَأَيْضاً: فَإِنَّ وَلَدَ الْبِنْتِ وَلَدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِلْمَيِّتِ، فَهِيَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ ابْنِ الْعَمِّ، وَ قَدْ سَمَّاهَا اللَّهُ تَعَالَى وَلَدًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^١ وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى^٢ أَنْ [نِكَاحَ] زَوْجَةِ ابْنِ ابْنَةٍ^٣ مُحَرَّمٌ عَلَى جَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ ابْنٌ، وَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ نِكَاحُ زَوْجَةِ جَدِّهِ. وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾^٤، وَ ابْنُ الْبِنْتِ أَقْرَبُ إِلَى جَدِّهِ مِنْ ابْنِ الْعَمِّ.

المسألة السابعة و التسعون

[إرث ابن الأخ مع الجد]

وَإِنَّ ابْنَ الْأَخِ مَعَ الْجَدِّ يَقُومُ مَقَامَ الْأَخِ.^٥
وَالْحُجَّةُ عَلَى^٦ ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.
وَلَيْسَ^٧ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بِأَنَّ^٨ الْجَدَّ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ ابْنِ الْأَخِ.

١. النساء (٤): ٢٢.

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: - «على». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لنسخة «ت».

٣. في المطبوع: «ابنه».

٤. الأنفال (٨): ٧٥.

٥. هكذا في الإعلام، ص ٥٩، وهو الصواب. و في النسخ و المطبوع: «الجد» بدل «الأخ». و يدل على صحة ما أثبتناه ما جاء في الانتصار، ص ٥٨٦: «و مما انفردت به الإمامية القول بأن بني الإخوة يقومون عند فقد آبائهم مقامهم، عند مقاسمة الجد و مشاركته».

٦. في «ب، ج، د»: «في».

٧. في المطبوع: «ليس» بدون واو العطف.

٨. في النسخ المعتمدة: «لأن». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و لحاشيتي «خ، ل».

لأنَّ ابْنَ الأَخِ له - بما وَرَّثناه - ميراثٌ مَنْ سَمَّى اللهُ تَعَالَى له سَهْمًا، فهو أَقْوَى سَبَبًا^١ مِنَ الجَدِّ الَّذِي يَرِثُ^٢ بِالرَّحِمِ.^٣

المسألة الثامنة والتسعون

[إرثٌ وَوَلَدِ المُلَاعِنَةِ]

وَإِنَّ ابْنَ المُلَاعِنَةِ تَرِثُهُ أُمُّهُ دُونَ أَبِيهِ، وَيَرِثُهُ مَنْ قَرَّبَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَتِهَا، وَلا يَرِثُهُ أَبُوهُ، وَلا قَرَابَتُهُ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ.
وَلو أَقْرَبَهُ الأبُّ بَعْدَ إنْكَارِهِ، وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ المُلَاعِنَةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَرِثَهُ، وَكَانَ لِلابْنِ خَاصَّةً أَنْ يَرِثَهُ.^٥
وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الفِرْقَةِ المُحِقَّةِ عَلَيْهِ.

المسألة التاسعة والتسعون

[إرثُ المُطَلَّقةِ فِي مَرَضِ بَعْلِهَا]

وَإِنَّ المُطَلَّقةَ فِي مَرَضِ بَعْلِهَا إِذَا مَاتَ فِيهِ، تَرِثُهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَنَةِ، مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ يَصِحَّ بَعْلُهَا.^٦
وَهذه المَسْأَلَةُ قَدْ بَيَّنَّاها فِي جَوَابِ المَسْأَلِ الوارِدَةِ قَبْلَ هذه، فَلَا طائِلَ فِي إِعَادَتِهَا.^٧

١. فِي المَطْبُوعِ: «سَهْمًا».

٢. فِي المَطْبُوعِ: «لا يَرِثُ إِلا» بَدَلَ «يَرِثُ».

٣. الأَنْتِصار، ص ٥٨٦.

٤. فِي «ب، ج، د، ش» وَالمَطْبُوعِ: «وَلا يَرِثُ».

٥. الإِعْلَام، ص ٦٠.

٦. الإِعْلَام، ص ٦٠.

٧. راجع المَسْأَلَةَ الثامنة من «المَسْأَلِ المَوْصِلِيَّاتِ الثانية».

المسألة المائة^١

[كيفية توريث الخنثى]

إِنْ تَوْرِيثُ الْخُنْثَى يُعْتَبَرُ بِالْمَبَالِ؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنْ حَيْثُ يَخْرُجُ لِلرَّجُلِ، وَرَثَ مِيرَاثَ الرَّجَالِ؛ وَإِنْ جَرَى مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ مَعًا، نُظِرَ إِلَى^٢ الْأَغْلَبِ مِنْهُمَا فَوُرِّثَ^٣ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ تَسَاوَى مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ^٤، اعْتَبِرَ بَعْدَ الْأَصْلَاحِ؛ فَإِنْ اسْتَوَى عَدَدُهَا وَرَثَ مِيرَاثَ النِّسَاءِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ وَرَثَ مِيرَاثَ الرَّجَالِ.^٥

وَالْحُجَّةُ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ أَيْضًا: هُوَ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ.

المسألة الحادية والمائة

[كيفية توريث من ليس له ما للرجال وللنساء]

وَإِنْ مَنْ^٦ لَيْسَ لَهُ مَا لِلرَّجَالِ وَلَا لِلنِّسَاءِ يُورَّثُ بِالْفَرْعَةِ.^٧

وَالْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ الْحُجَّةُ فِيهِ.

١. ذكر الشيخ المفيد في كتاب الإعلام، ص ٦١ أنه ترك الخوض في عدد من أبواب الإرث لعدم وجود مسألة من بينها أجمعت العامة فيها على خلاف الإمامية، وهذه الأبواب هي: باب ميراث الحميل واللقيط، و باب ميراث قاتل العمد والخطأ، والمرث، و من أسلم على ميراث قبل أن يتقسم، و الإقرار بوارث، و باب ميراث الولاء، و الرجل يسلم على يد الرجل، و ميراث المعتق في واجب، و السابئة، و الحجب لمن لا يرث، و باب ميراث الغرقى و المهذوم عليهم، و جميع ما لا يعرف بقدم موته على صاحبه.

٢. في المطبوع: - «إلى».

٣. في المطبوع: «و ورث».

٤. من قوله: «معاً، نُظِرَ إِلَى الْأَغْلَبِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب».

٥. الإعلام، ص ٦٢.

٦. في المطبوع: «ما».

٧. الإعلام، ص ٦٣.

المسألة الثانية و المائة

[تَوْرِيْثُ رَأْسِيْنِ عَلٰى حَقْوِ وَاحِدٍ]

و إِنْ الشَّخْصِيْنَ إِذَا كَانَا عَلٰى حَقْوِ وَاحِدٍ، يُعْتَبَرَانِ بِالنُّومِ؛ فَإِنْ نَامَ أَحَدُهُمَا وَ اسْتَيْقَظَ الْآخَرُ، فَهُمَا اثْنَانِ؛ وَ إِنْ نَامَا مَعًا، فَهُمَا وَاحِدٌ.^١
وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

المسألة الثالثة و المائة

[أَحْكَامُ إِرْثِ الْمَمْلُوكِ]

وَإِنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِلْمَمْلُوكِ مِنْ حُرٍّ.^٢
وَالْحُجَّةُ عَلٰى ذَلِكَ: الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

المسألة الرابعة و المائة^٣

وَإِنْ^٤ الْحُرُّ إِذَا مَاتَ وَ خَلَّفَ مَالًا وَ أُمًّا مَمْلُوكَةً أَوْ أَبًا مَمْلُوكًا أَوْ ذَا رَجِمٍ مَمْلُوكٍ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُشْتَرَى الْمَمْلُوكُ مِنَ الْمَالِ، وَ يُعْتَقَ، وَ يُورَثَ بِأَقْبَى التَّرِكَةِ.^٥
وَالْحُجَّةُ عَلٰى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَيْهِ.

١. الإعلام، ص ٦٣.

٢. في المطبوع: «لا يرث المملوك من الحر» بدل «وإنه لا ميراث للمملوك من حر». وراجع: الإعلام، ص ٦٣.

٣. في المطبوع: «وإنه من لا يرث للمملوك من حر». و الحجة على ذلك، وهو تكرار للمسألة السابقة.

٤. في المطبوع: «إن» بدون واو العطف.

٥. الإعلام، ص ٦٣ - ٦٤.

[و] لأن المملوك لا يملك شيئاً في حال رقه، فكيف يرث والميراث تملك؟

المسألة الخامسة والمائة

[ما يرثه المكاتب]

و إن المكاتب إذا مات ذو رجم له من الأحرار، و ترك مالا، إنه يرث منه بحساب ما عتق منه.^٣

المسألة السادسة والمائة

[ما يورث من المكاتب]

إن مات المكاتب و له وارث من الأحرار، ورث منه قرابته بحساب ما عتق منه،^٦ و ورث الباقي مكايبه.^٧
و هاتان المسألتان معاً^٨ قد بينتا ما فيهما^٩ و أوضحناه في جواب المسائل الأولى،^{١٠} فلا معنى لتكراره.

١. في «د»: + «كان».

٢. في «ب، ج، د»: «وإنه».

٣. الإعلام، ص ٦٤.

٤. في المطبوع: «إذا».

٥. في المطبوع: «ورثا».

٦. في المطبوع: - «منه».

٧. الإعلام، ص ٦٤. و لم يرد فيه: «و ورث الباقي مكاتبه» و لعله لوضوحه.

٨. في المطبوع: «مما».

٩. في المطبوع: «بينتاهما» بدل «بينتا ما فيها».

١٠. يعني بها: «المسائل الموصليات الثانية». راجع المسألة التاسعة منها.

المسألة السابعة والمائة^١

[إرث الكفار والمجوس]

الكافر إذا مات و خَلَفَ والدين و وُلِدَا كُفَّارًا، و له ابنٌ عَمٌّ من المُسْلِمِينَ، إنْ تَرَكْتَهُ لِقَرَابَتِهِ مِنَ المُسْلِمِينَ خَاصَّةً.^٢

وَالْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ.

[و] لِأَنَّ الْكُفَّارَ بِكُفْرِهِمْ قَدْ صَارُوا كَالْمَعْدُومِينَ الْمَفْقُودِينَ، فَكَانَ هَذَا الْمِثْلَ لَا وَارثَ لَهُ إِلَّا الْمُسْلِمُ، فَيَحْتَصُّ هُوَ بِمِيرَاثِهِ.

و هذه المسألة ليست مما تفرّد بها الإمامية، بل أكثر الفقهاء على مذهبه فيها.

المسألة الثامنة والمائة

[ميراث المجوس]

وإن ميراث المجوس من جهة النسب الصحيح، دون النكاح الفاسد.^٣

وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الْمُتَكَرِّرِ.

و ليس هذه المسألة مما ينفرد بها الإمامية، بل يوافق^٦ عليها الشافعي،^٧ و من

١. جاءت قبل هذه المسألة في كتاب الإعلام، ص ٦٤ - ٦٥ مسألة أخرى، و هي: «و اتفقت الإمامية على أن المسلم يرث الكافر، و أن الكافر لا يرث المسلم». و لعل سبب عدم ذكر هذه المسألة هنا هو عدم إجماع العامة على مخالفة الإمامية فيها. نعم متأخرو العامة أجمعوا على خلاف ذلك، و أنكروا ميراث المسلم من الكافر، كما أشار إليه الشيخ المفيد في الإعلام.

٢. الإعلام، ص ٦٥ - ٦٦.

٣. الإعلام، ص ٦٦.

٤. في المطبوع: «يتفرّد».

٥. في المطبوع: «يوافق».

٦. راجع: الخلاف، ج ٤، ص ١٠٨؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٩٧.

الْمُتَقَدِّمِينَ: الْحَسَنُ،^١ وَالزُّهْرِيُّ،^٢ وَالْأَوْزَاعِيُّ.^٣

المسألة التاسعة والمائة

[حُكْمُ الْعَوْلِ فِي الْفَرَائِضِ]

إِنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَعُولُ.^٤

وَلَيْسَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا يَنْفَرِدُ^٥ بِهَا الْإِمَامِيَّةُ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَدْ نَفَى الْعَوْلَ،^٦ وَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ، وَ هُوَ أَيْضاً مَذْهَبُ دَاوُدَ الْأَصْفَهَانِيِّ.^٧

١. أي الحسن البصري، وهو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ولد لستين بقتا من خلافة عمر، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، نشأ بالمدينة، ثم صار كاتباً في حكومة معاوية لوالي خراسان الربيع بن زياد، وهو أحد الزهاد الثمانية، وكان يلقي الناس بما يهون ويتصنع للرئاسة، ويعد من رؤساء القدرية، توفي بالبصرة في رجب سنة ١١٠ هـ. روى عن أبي بن كعب وسعد بن عباد و عمر بن الخطاب ولم يدركهم، وعن ثوبان و عمار بن ياسر وغيرهم؛ و روى عنه حميد الطويل و قتادة و عطاء بن السائب وغيرهم. راجع: إكمال الكمال، ج ١، ص ٣١٨؛ تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٩٥، الرقم ١٢١٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٥٦٣، الرقم ٢٢٣؛ الكنى والألقاب، ج ٢، ص ٧٤. و راجع أيضاً: المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٩٧.
٢. أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري؛ أحد أكابر الحفاظ والفقهاء. تابعي من أهل المدينة، نزل الشام واستقر بها. له تصنيف في مغازي الرسول صلى الله عليه وآله. توفي سنة ١٢٤ هـ. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٩٧؛ معجم المؤلفين، ج ١٢، ص ٢١. و راجع فيما يتعلق بقول الزهري: الخلاف، ج ٤، ص ١٠٨؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٩٧.
٣. أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، تقدمت ترجمته ذيل المسألة الرابعة من «الموصليات الثانية». و راجع: الخلاف، ج ٤، ص ١٠٨؛ المجموع للنووي، ج ٦، ص ٩٧.
٤. الإجماع، ص ٦٧.
٥. في المطبوع: «تفرد».

٦. راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٢١.

٧. تقدمت ترجمته في المسألة ٤٥ من هذه المسائل. و راجع: المبسوط للسرخسي، ج ٣٠،

و إِبْضَاحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَ تَحْقِيقُهَا: أَنْ تَكُونَ السَّهَامُ الْمُسَمَّاةُ فِي الْفَرِيضَةِ يَضِيقُ عَنْهَا الْمَالُ وَ لَا يَتَّسِعُ لَهَا، كَامْرَأَةٍ حَلَفَتْ ابْتَيْنِ وَ أَبْوَيْنِ وَ زَوْجًا، فَلِلزَّوْجِ الرَّبْعِ وَ لِلبَتْنَيْنِ الثُّلْثَانِ وَ لِلأَبْوَيْنِ السُّدْسَانِ. وَ هَذَا مِمَّا يَضِيقُ الْمَالُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَالُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثُلْثَانٍ وَ سُدْسَانٍ وَ رُبْعٌ، وَ اللَّهُ تَعَالَى أَعَدَّ وَ أَحْكَمَ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ فِي مَالٍ [مَا] لَا يَتَّسِعُ لَهُ الْمَالُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَفَهٌ وَ عَبَثٌ.

وَ عِنْدَنَا^١ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ لِلأَبْوَيْنِ السُّدْسَيْنِ، وَ لِلزَّوْجِ الرَّبْعِ، وَ مَا بَقِيَ لِلبَتْنَيْنِ.

وَ مُخَالَفُونَا الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى الْعَوْلِ، يَجْعَلُونَ لِلزَّوْجِ الخُمُسَ؛ ثَلَاثَةَ^٢ أَشْهُمٍ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ سَهْمًا، بِخِلَافِ الإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يُزَادُ عَلَى النِّصْفِ وَ لَا يُنْقَصُ مِنَ الرَّبْعِ^٣.

وَ إِنَّمَا أَدْخَلْنَا النِّقْصَانَ عَلَى الْبَنَاتِ خَاصَّةً لِأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ الْابْتَيْنِ مَنْقُوصَتَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ حَقِّهِمَا الْمُسَمَّى لِهَمَا، وَ لَمْ^٤ تُجْمَعِ عَلَى دُخُولِ النِّقْصَانِ عَلَى مَنْ عَدَاهُمَا فِي ذَلِكَ، وَ لَا خِلَافَ وَ لَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ. فَإِذَا ضَاقَتِ الْمَسْأَلَةُ عَنِ السَّهَامِ، أَدْخَلْنَا النِّقْصَ عَلَى مَنْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى نَقْصِهِ، وَ وَفَرْنَا مِنْهُمْ سَهْمَ مَنْ عَدَاهُ^٥.

١. هكذا في المطبوع. و في النسخ: «عندنا» بدون واو.

٢. في المطبوع: «ثلاث».

٣. في المطبوع: - «من الربع».

٤. في المطبوع: «ولا».

٥. في المطبوع: «ما».

٦. في المطبوع: «من عنده» بدل «من عداه».

فإن قيل: فالله تعالى قد جعل للبتين الثلثين وللواحدة النصف، فكيف نقصتهما من حقهما؟

قلنا: لا نمنع^١ من تخصيص هذا الظاهر بالإجماع، وإذا أجمعت الأمة على دخول النقص على البنات، كان ذلك دليلاً على أنه ليس للبتين الثلثان^٢ وللواحدة النصف^٣ على كل حال.

و الكلام في هذه المسألة طويل، وهذه جملة كافية، وسنبسطه في «مسائل الخلاف»^٤ إن شاء الله تعالى.

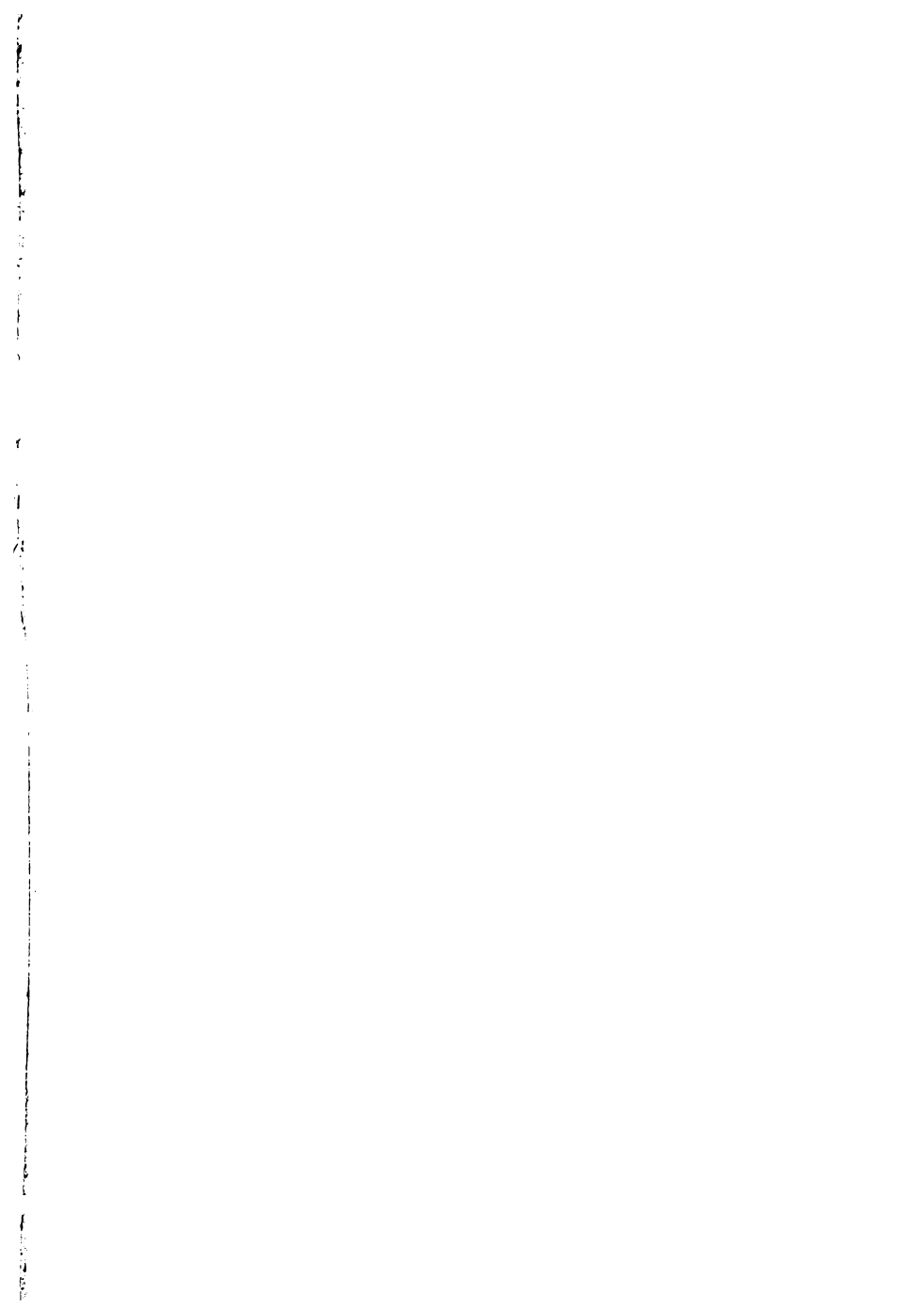
تم بحمد الله تعالى ومنه، وحسن عونه وتوفيقه، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١. في «ش»: «لا تمنع». وفي المطبوع: «لا يمنع».

٢. في المطبوع: - «الثلثان».

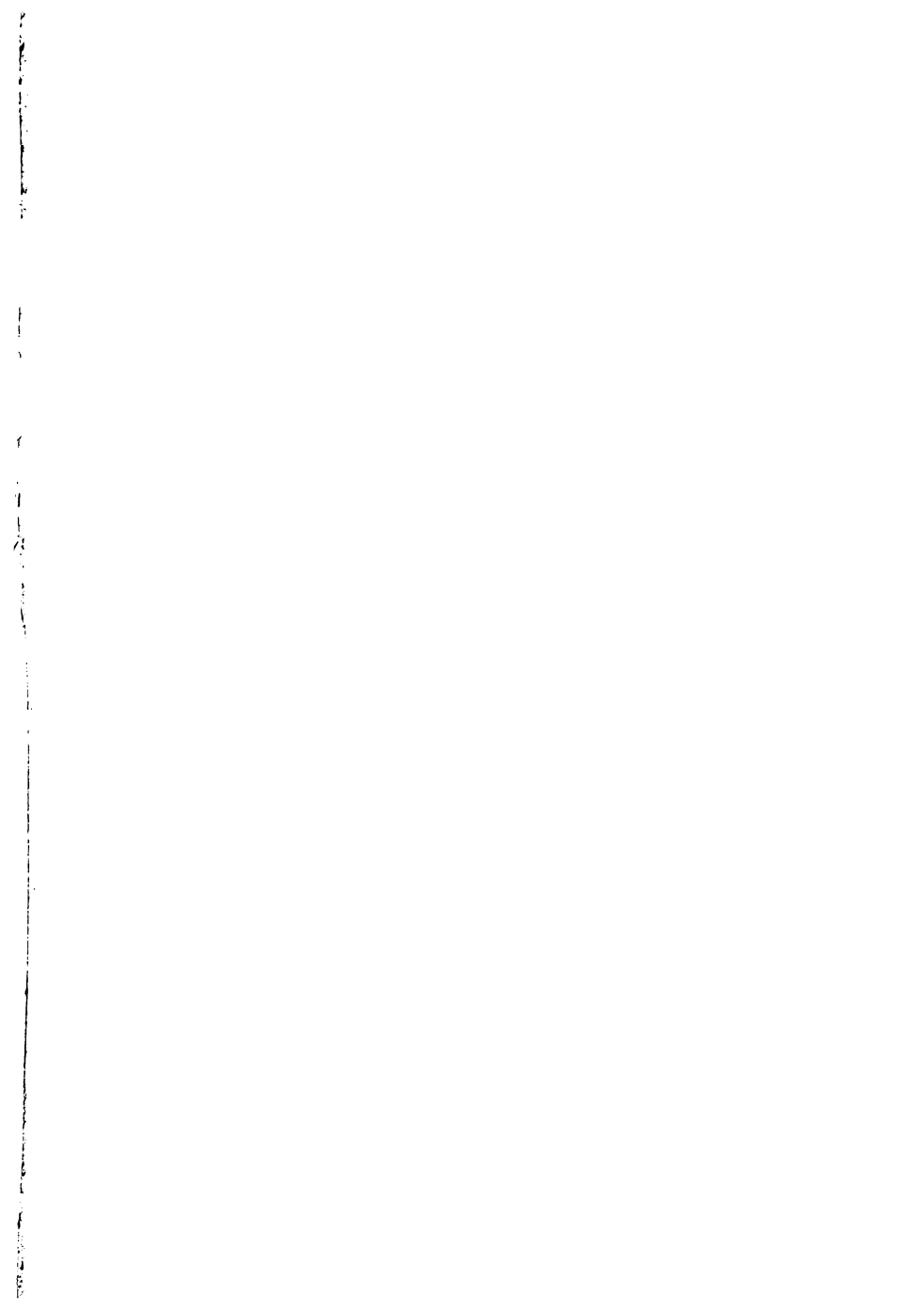
٣. في المطبوع: + «والثلثان».

٤. هذا الكتاب من المفقودات، ويبدو أن المصنف رحمه الله لم يتمكن من بحث مسألة العول فيه، فإن هذا الكتاب بقي ناقصاً - كما نص عليه البصروي في فهرسه -، والموارد المنقولة منه في الكتب الأخرى لا تتجاوز كتاب الطهارة، وربما شيئاً من الصيام. راجع: المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى.



(٧٩)

جواباتُ مسائلِ أهلِ مِيفارِقينَ



مقدمة التحقيق

وجّه مجموعة من الإمامية من أهالي ميفارقين أسئلة إلى الشريف المرتضى، أكثرها أسئلة فقهية، و تحتوي في ضمنها على بعض الأسئلة الكلامية والتاريخية. وقد ذكر البُصروي (ت ٤٤٣هـ) هذه المسائل و وصفها بأنها مائة مسألة^١، فيما سماها ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) «مسائل ميفارقين» و قال: إنها ٦٥ مسألة^٢؛ لكن الموجود منها يحتوي على ٦٦ مسألة، و قد جاء في خاتمتها: «تمت المسائل و أجوبتها، و الله و لي الحمد و التوفيق»؛ و هو يدلّ على انتهاء المسائل، و عدم سقوط شيء منها؛ و لكن إذا صحّ كلام البُصروي من أنّها مائة مسألة، فقد تكون هذه الخاتمة من تصرفات النسخ و إضافاتهم؛ و الله أعلم.

ميفارقين

و ميفارقين: بفتح الميم، و تشديد الباء، و كسر الراء و القاف. أشهر مدينة بديار بكر^٣، و هي من ثغور الجزيرة^٤، و النسبة إليها: الفارقي، و المافرقي، و الميفارقي، و الميفارقيني^٥.

١. مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٢.

٢. معالم العلماء، ص ١٠٥.

٣. معجم البلدان، ج ٥، ص ٢٣٥.

٤. الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٤٤١.

٥. الأنساب للسمعاني، ج ٤، ص ٣٣٤، ج ٥، ص ٤٢٤.

وفي هذا المجال لا بأس في التعرّف على منطقة الجزيرة التي وقعت فيها مدينة ميّافارقين، فقد أطلق اسم «الجزيرة» على المنطقة الواقعة حالياً بين (جنوب تركيا، و شمال العراق، و شمال شرق سورية)، و سمّيت «الجزيرة» لوقوعها بين نهري دجلة و الفرات. و قسّمت إلى ثلاث مناطق وفق القبائل التي عاشت فيها إبان العهد الساساني قبل الإسلام، و هي قبائل بكر و ربيعة و مُضَر، و كلّها قبائل عدنانية، فسمّيت تلك المناطق بأسمائها، فصارت تُدعى: ديار بكر، و ديار ربيعة، و ديار مُضَر. و تقع ديار بكر في شمال الجزيرة (جنوب تركيا)، و ديار ربيعة في الجنوب الشرقي منها (شمال العراق)، و ديار مُضَر في الجنوب الغربي منها (شمال شرق سورية).

أما ديار بكر، فعاصمتها «أمِد»، و من مدنها المهمة: ميّافارقين، و أرزن، و حصن كيفا (و النسبة إليها: حَصَكْفِي)، و تل فافان. و تسمّى «أمِد» اليوم في تركيا: مدينة ديار بكر. و أما ميّافارقين فقد سماها اليونان: مدينة الشهداء؛ لأنّها حوت عظام شهداء النصارى، و هي أهمّ مدن ديار بكر و أشهرها أيام الحمدانيين في القرن الرابع. و كانت ذات عيون تجري منها قنوات، و ذات قصور و عمائر و بساتين جميلة. و كانت تقطنها جالية من المسيحيين و اليهود. و قد تعرّضت إلى غارات الروم بصورة مستمرة في القرن الرابع. و أهمّ كتاب كتب حولها هو تاريخ الفارقي تأليف أحمد بن يوسف بن عليّ بن الأزرق الفارقي (ق ٦).^١

و أما ديار ربيعة، فعاصمتها «الموصل»، و من مدنها المهمة: رأس العين، و ماردين، و دنيسر، و كفر توثا، و نصيبين، و أذمة، و برقعيد، و سنجار، و جزيرة ابن عمر، و الحسنية، و بلد، و حديثه الموصل، و أربيل.

١. حَقِّقه: د. بدوي عبد اللطيف عوض، و نشرته: وزارة الثقافة و الإرشاد القومي - القاهرة، ١٩٥٩ م -

وأما ديار مُضَر، فعاصمتها «الرقّة»، ومن مدنها المهمة: الرافقة، وحرّان، والرها، وحصن مسلمة، وقرقيسياء، والرحبة، والدالية، ورسافة الشام، وهيت، و تكريت، و عانة (عانات)^١.

وإذا رجعنا إلى مسائل أهل ميفارقين محلّ بحثنا وجدنا أنّ السائلين قد ذكروا في مقدّمة الأسئلة أنّهم يعيشون في ديار متاخمة لدار الكفر، وهذا يؤيد ما تقدّم من أنّ مدينتهم كانت ثغراً من الثغور، وأنها تعرّضت لغارات الروم.

كما كان لديهم احتكاك فيها مع الأديان والمذاهب الإسلاميّة الأخرى، وهذا الأمر واضح من نوع الأسئلة المطروحة؛ فإنّه يوجد في الكثير منها سؤال متعلّق بنوع العلاقة مع أتباع المذاهب الأخرى، مثل: السؤال عن صلاة الجمعة والعديد خلف المخالفين (مسألة ٢ و ٣)، والسؤال عن جواز قول: «الصلاة خير من النوم» في أذان الفجر (مسألة ١٦)، والسؤال عن حكم إعطاء الفطرة والزكاة لكلّ الضعفاء سواء كانوا مؤمنين أم لا (مسألة ٣٥)، وغير ذلك.

كما أنّ طبيعة بعض الأسئلة تدلّ على أنّها ناظرة إلى فقه أهل السنّة، مثل السؤال عن حكم لحم الأرنب والفقاع (مسألة ٤٢ و ٤٣)، التي ذهب أهل السنّة بصورة عامّة إلى حلّيّتها^٢.

أضف إلى ذلك أنّ بعض الأسئلة يدلّ على وجود علاقات عائليّة و قرابات مع المخالفين و أتباع الديانات الأخرى؛ ففي إحدى المسائل سألوا عن جواز أن يترحم المؤمن و يستغفر لوالديه و أقاربه إذا كانوا من المخالفين (مسألة ٣٤)، كما سألوا في

١. راجع فيما يتعلّق بالجزيرة ومناطقها ومدنها: الدولة الحمدانية في الموصل و حلب، ج ١، ص ١٢٣ و ما بعدها. د. فيصل السامر، بغداد، ط ١، (ساعدت جامعة بغداد على نشره)، ١٩٧٠ م.
٢. بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٣٩؛ المدوّنة الكبرى، ج ٢، ص ٦٢؛ المجموع للسنوي، ج ٩، ص ١٠؛ الخلاف، ج ٥، ص ٤٨٩ - ٤٩٠.

مسألة أخرى عن إرث المسلم من النصراني إذا كان من أولي الأرحام (مسألة ٦١)، و هذا يعني وجود صلات رحم مع المخالفين و أتباع الديانات الأخرى، كما يدل على وجود حالات من الانتقال من المذهب السني إلى المذهب الإمامي، بحيث يكون الوالدان من المخالفين فيما يكون ولدهم من الإمامية.

و قد كان أبناء هذه المنطقة يعانون من فقدان العلماء و الفقهاء الذين يفتون على مذهب الإمامية، حيث صرحوا بذلك، فقالوا: «نحن في ديار متاخمة لدار الكفر، و قلما نجد من يوثق بدينه و أمانته في أخذ أعلام ديننا منه، و بنا أمس حاجة إلى أن يفتينا - حرس الله نعمته - في مسائل قد سطرناها».

كما طلبوا من الشريف المرتضى أن يذكر لهم الفتوى فقط من دون الإتيان بالدليل؛ و هذا قد يدل على عدم كونهم من العلماء، و أنهم كانوا يكتفون بالفتوى فقط. و قد ذكروا كتاب التكليف للشلمغاني عدة مرات (مسألة ١٤، ٢٦، ٤٩)، و سموه أحياناً: كتاب الشلمغاني، و هو يدل على أهمية هذا الكتاب في تلك المنطقة، و ربما انتشاره بينهم. و هذا قد يكون ناشئاً من وجود الشلمغاني في تلك المناطق في فترة من حياته^١، أو وجود الغلاة هناك.

و قد تقدّم أن السائلين طلبوا في المقدمة عدم ذكر الدليل على المسائل، لكنهم طلبوا في خلال المسائل الدليل على المسألة ٦، و قد استجاب الشريف المرتضى لطلبهم الأول، فلم يذكر أدلة مفصلة، إلا الإجماع إن كان، أو بعض الأدلة الضرورية، و ذلك بصورة مقتضبة؛ و لذلك جاءت أجوبته مختصرة، و لا تحتوي على بحوث علمية كثيرة.

١. استتر الشلمغاني من السلطان في «معلتاي» فترة من الزمن، و معلتاي من نواحي الموصل، فهي قريبة إلى حد ما من ميافارقين. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٧٩؛ معجم البلدان، ج ٥، ص ١٥٨.

و الجدير بالذكر أنّ الشيخ المفيد قد أجاب قبل ذلك على أسئلة وردت عليه من ميفارقين حول الغيبة، فأجاب عنها في أجوبة مسائل حَمَلت اسم: «جوابات الفارقين في الغيبة»^١.

إنّ إجابة الشيخ المفيد و الشريف المرتضى على أسئلة أهالي ميفارقين تدلّ على المركزيّة العلميّة و المرجعيّة الفكريّة التي وصلت إليها بغداد عند الإماميّة، حيث تتّجه إليها الأنظار من أقصى نقاط العالم الإسلامي، و تُوجّه إليها الأسئلة في مختلف المجالات، فيجيب عليها العلماء من الإماميّة، و يبيّنون آراءهم التي صارت فيما بعد تمثل الآراء المتداولة بين الإماميّة.

هذا و قد كانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٦٩. كما طبعت في ذيل كتاب جواهر الفقه لابن البرّاج، ص ٢٥٣، الذي قامت مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بنشره سنة ١٤١١هـ كما ترجمت إلى الفارسيّة في مجلّة نامة آستان قدس، العدد ٣١، سنة ١٣٤٦ش.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠١٥) ١٢٥٥؛ و هي ميكروفيلم من المخطوطة المرقّمة ١٤٤٨ الموجودة في مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، و تقع في الصفحات (٩٠ - ١١٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني رحمه الله بقائن، المرقّمة ١٤٠؛ و يوجد

١. راجع: رجال (فهرست) التجاشي، ص ٤٠٠، ضمن الرقم ١٠٦٧. و لا بأس بالإشارة هنا إلى سفر المحقّق الكراچكي (ت ٤٤٩) - و هو من علماء الإماميّة - إلى ميفارقين سنة ٣٩٩. راجع: كنز الفوائد،

ميكروفيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم المرقم ١٦٩٠، و الرسالة تقع في الصفحات (٤٠٨ - ٤٢١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ق».

٣. مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقمة ٥٩٣؛ تقع في الصفحات (١٥٦ - ١٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».

٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٠٠٢؛ نُسخَت في عام ١٢٤٣هـ، و لم يعلم اسم ناسخها، و رمزنا لها ب«ب».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٤٧٥ - ٤٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي رحمه الله بقم، المرقمة ٣٧٤/٢؛ تقع في الصفحات (١١٠ - ١٢٦ - ١٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٤٠ - ٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».

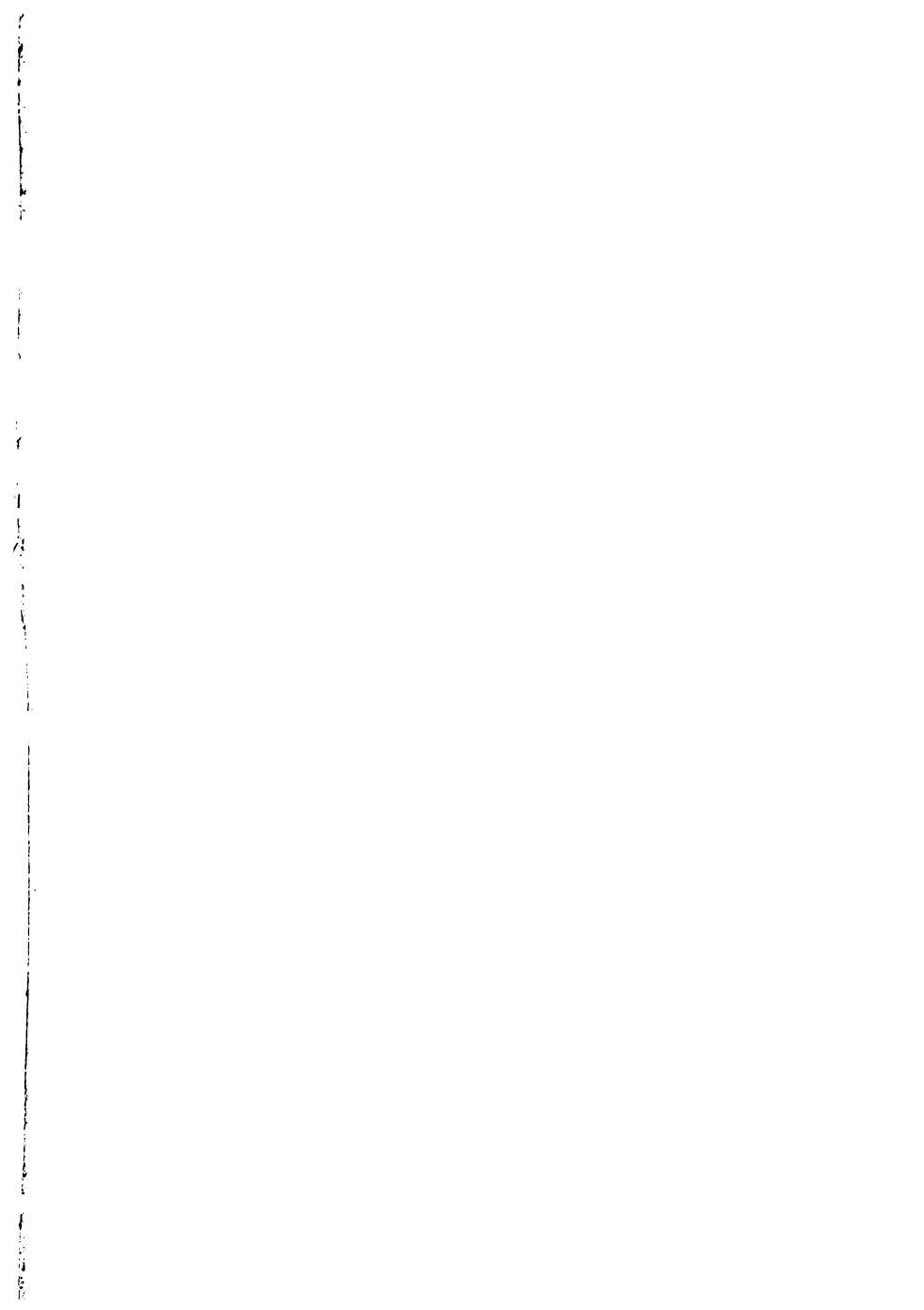
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٠٧ - ١١٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٥٣ - ٦١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ك».

٥. مخطوطة المكتبة الوطنية بجامعة طهران، المرقمة ١٩٤٣/٦؛ و هي تحتوي على مختارات من الرسالة، نَسَخَهَا «محمد مفيد بن محمد تقي الحسيني» في المشهد الرضوي، و فرغ من نسخها في عام ١٠٨٥هـ بخط النسخ.

و تشاهد في ظهر الورقة الأولى من النسخة هذه العبارة: «للحقير محمد باقر بن محمد تقي»، و على هذا، يحتمل أن النسخة كانت ملكاً للعلامة محمد باقر المجلسي

- رحمه الله، و رمزنا لها ب«ي».^١
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/٣؛ تقع في الصفحات (١٦-١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ١٠٨٠؛ تقع في الصفحات (٣٢٩-٣١٢) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٣٣٢٤/٥؛ تقع في الصفحات (١٢٦-١٤٢) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٤٣٢؛ تقع في الصفحات (٢٢-٢٦) من المجموعة.
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٧؛ تقع في الصفحات (١١٨-١٢٦) من المجموعة.



جواباتُ مسائلِ أهلِ مِيفارِقينَ^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحنُ - أطالَ اللهُ بقاءَ سيِّدنا الشَّريفِ الأجلِّ المُرتضى عَلمِ الهُدَى ذي المَجدِينِ، و أدامَ أياَمه، و حَرَسَ عِزَّهُ، و ثَبَّتَ^٢ وَطأته، و كَبَّتَ أعداءَه و حَسَدَتَه - في ديارِ مُتَاحِمَةِ لدارِ الكُفْرِ، و قَلَمًا نَجِدُ مَنْ يوثُقُ بِدِينه و أمانتِه في أخذِ أعلامِ ديننا منه، و بنا أَمَسُ حاجَةٍ إلى أن يُفتِننا - حَرَسَ اللهُ نِعْمَتَه - في مَسائِلِ قد سَطَرناها، أَكثَرُها موجودٌ في كُتُبِ أصحابِنا، ولكنَّا^٣ نوثِرُ أن نَرى حَظَّهُ الشَّريفِ؛ لِنَعْتَمِدَه^٤ و نُعوَّلَ عليه؛ و ما نَلْتَمِسُ إلا الفَتوى، بغيرِ دليلٍ؛ لا أخلاقنا اللهُ منه بِرَحْمَتِه.

١. في المطبوع: «جوابات المسائل الميفارقيات». و في «أ، ق، ش»: + «تأليف سيِّدنا، الإمام العالم، البارِعِ الفاضلِ، العَلامَةِ الصدوقِ، المُحقِّقِ المُحقِّقِ، السيِّدِ الشَّريفِ المُرتضى عَلمِ الهُدَى، ذي المَجدِينِ، أبي القاسِمِ، عليِّ بنِ الحُسينِ الموسويِّ قَدَسَ اللهُ روحَه، و نُورَ ضَريحَه». ولكن سقط من «ش»: قوله: «العالم البارِع... المُحقِّقِ المُحقِّقِ». و في «ب، ل»: - «جوابات مسائل أهل مِيفارِقين».

٢. في المطبوع: «و ثبتت».

٣. في غير «ب» و المطبوع: «و لكتَّها».

٤. في المطبوع: «نعتمده».

مَسْأَلَةٌ أُولَىٰ ١

[عَدَالَةُ إِمَامِ الْجَمَاعَةِ]

الصَّلَاةُ جَمَاعَةً، وَ الْفَضْلُ فِيهَا؛ وَ هَلْ تَجُوزُ مَعَ ٢ عَدَمِ الْمُوثِقِ بِدِينِهِ، أَمْ لَا؟
الجواب:

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِيهَا فَضْلٌ كَثِيرٌ، وَ ثَوَابٌ كَبِيرٌ، إِذَا وَتَقْنَا بِاعْتِقَادِ الْمُؤْتَمِّ بِهِ وَ صِحَّةِ
دِينِهِ وَ عَدَالَتِهِ؛ لِأَنَّ إِمَامَةَ الْفَاسِقِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا تَجُوزُ ٣.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ ٤

[أَحْكَامُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ]

صَلَاةُ الْجُمُعَةِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ خَلْفَ الْمُؤَلَّفِ وَ الْمُخَالَفِ جَمِيعًا؟
وَ هَلْ هِيَ رَكَعَتَانِ مَعَ الْخُطْبَةِ تَقُومُ مَقَامَ الْأَرْبَعِ؟
الجواب:

صَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا.
وَ لَا جُمُعَةٌ ٥ إِلَّا مَعَ إِمَامٍ عَادِلٍ، أَوْ مَنْ يَنْصِبُهُ ٦ الْإِمَامُ الْعَادِلُ؛ فَإِذَا عُدِمَ ذَلِكَ،
صُلِّيَتْ الظُّهْرُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

١. في «ب»: «المسألة الأولى». و في «ش»: «مسألة أول».

٢. في المطبوع: «خلف».

٣. في «ش» و المطبوع: «لا يجوز».

٤. في «ب»: «المسألة الثانية».

٥. في المطبوع: «ولا جماعة».

٦. في «ب»: «نصبه».

وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَهَا مَعَ مَنْ لَا تَجُوزُ^١ إِمَامَتُهُ تَقِيَّةً، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ
بَعْدَ ذَلِكَ ظَهراً أَرْبعاً.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ

[أَحْكَامُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ]

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ بِخُطْبَةٍ، أَوْ غَيْرِ خُطْبَةٍ؟
أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، أَوْ رَكَعَتَانِ؟ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ اثْنَتَيْنِ؟
وَهَلْ يَقَعُ التَّكْبِيرُ فِي الْإِثْنَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ، أَوْ فِي الْأَرْبَعِ؟
وَإِذَا عُدِمَ الْمَوَافِقُ، هَلْ تَجُوزُ^٢ خَلْفَ الْمُخَالِفِ؟
الْجَوَابُ:

صَلَاةُ كُلِّ عِيدٍ^٣ مِنَ الْعِيدَيْنِ رَكَعَتَانِ.
وَلَا بَدَأُ مِنَ الْخُطْبَةِ فِي الْعِيدَيْنِ.
تُكَبَّرُ فِي الْأُولَى خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ زَائِدَاتٍ، إِذَا انْضَافَ^٤ إِلَيْهِنَّ تَكْبِيرَةُ الْإِفْتِاحِ وَ
تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ، كُنَّ^٥ سَبْعاً.
وَتَكْبِيرَةُ^٦ الثَّانِيَةِ ثَلَاثُ^٧ تَكْبِيرَاتٍ زَائِدَاتٍ، يَكُنُّ مَعَ تَكْبِيرَتِي^٨ الْإِفْتِاحِ وَ
الرُّكُوعِ خَمْساً.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يَجُوزُ».
٢. فِي «ب» وَالْمَطْبُوعِ: «يَجُوزُ».
٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عِيد».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا بَدَأُ» بِدُونِ «وَ الْعَطْفِ».
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «و تَضَافُ» بِدَلِّ «إِذَا انْضَافَ».
٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «كُنَّ».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «و تَكَبَّرَ فِي» بِدَلِّ «و تَكْبِيرَةَ».
٨. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «ثَلَاثَةٌ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ: طَبَقاً لِلنُّسْخِ: «ج، ر، ط».
٩. فِي النَّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «تَكْبِيرَيْنِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَكْبِيرِي». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ: طَبَقاً لـ«ط».

و القِرَاءَةُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ مَعًا قَبْلَ التَّكْبِيرِ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ

[وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ]

صَلَاةُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَهُمَا^١ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ بَعِيرٍ أَوْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بَعِيرِ السَّجْدَةِ وَالسُّبْحَةِ^٢ الَّتِي هِيَ ثَمَانُ رَكَعَاتٍ؟ وَ هَلْ يَجُوزُ فِيهِمَا^٣ أَذَانٌ وَاحِدٌ وَ إِقَامَتَانِ، أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَذَانَيْنِ وَ إِقَامَتَيْنِ؟

فَإِنْ كَانَ وَقْتُهُمَا وَاحِدًا، فَمَا السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِأَنَّ فَاتَتْ مَوْلَانَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الْعَصْرُ، حَتَّى رُذِّتَ لَهُ الشَّمْسُ؟

الجواب:

إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الظُّهْرِ خَاصَّةً؛ فَإِذَا مَضَى مِقْدَارُ مَا يُؤَدِّي فِيهِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، اشْتَرَكْتُ^٤ الْوَقْتَانِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ النَّهَارِ مَا يُؤَدِّي فِيهِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، فَيَخْرُجُ وَقْتُ الظُّهْرِ، وَ يَخْلُصُ^٥ ذَلِكَ الْوَقْتُ لِلْعَصْرِ. فَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، ثُمَّ صَلَّى عَقِبِهَا بِإِلْفِ الْعَصْرِ^٦، كَانَ مُؤَدِّيًا لِلْفَرَضَيْنِ مَعًا فِي وَقْتِهِمَا^٧.

١. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «أَنْ يَصَلِّيَهُمَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَصَلِّيَهُمَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ«ط».
٢. السُّبْحَةُ - هَاهُنَا -: النَّافِلَةُ. سَمِّيَتْ سُبْحَةً لِأَنَّهُ يُسَبَّحُ فِيهَا. مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ، ج ٢، ص ٣٢٤ (سبح).
٣. فِي النُّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ«ط».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «اشْتَرَاكَ».
٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ يَخْتَصُّ».
٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْعَصْر».
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَقْتَهَا».

وَمَنْ أَرَادَ الْفَضِيلَةَ وَزِيَادَاتِ الثَّوَابِ، صَلَّى بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ النَوَافِلَ الْمَسْنُونَةَ.
فَأَمَّا الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ، فَلَيْسَا بِمَفْرُوضَيْنِ - عَلَى تَحْقِيقِ الْمَذْهَبِ - بَلْ هُمَا
مَسْنُونَانِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِقَامَةُ أَوْكَدَ مِنَ الْأَذَانِ وَأَشَدَّ اسْتِحْبَابًا.
فَمَنْ أَرَادَ الْفَضِيلَةَ أَدْنَى وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَدِّنَ وَ
يُقِيمَ دُفْعَةً وَاحِدَةً لَهُمَا، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ فِيهِمَا.
فَأَمَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ - فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاتَهُ صَلَاةُ
الْعَصْرِ بِخُرُوجٍ^٢ وَقْتِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِكَمَالِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا فَاتَهُ
فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ فَرُدَّتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ لِيَدْرِكَ الْفَضِيلَةَ، وَلا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ.

مسألة خامسة

[وقت صلاة المغرب والعشاء]

هَلْ بَيْنَ عِشَاءِ الْمَغْرِبِ وَالْآخِرَةِ فَرْقٌ، غَيْرُ الْأَرْبَعِ رَكَعَاتِ النَّافِلَةِ؟
وَأَوَّلُ عِشَاءِ^٣ الْمَغْرِبِ لِسُقُوطِ الْقُرْصِ، أَمْ^٤ إِذَا بَدَتْ ثَلَاثَةُ أَنْجُمٍ لَا تَرَى بِالنَّهَارِ؟
الجواب:

إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، دَخَلَ وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ لَطُلُوعِ النُّجُومِ^٥؛
فَإِذَا مَضَى مِنَ الْوَقْتِ مِقْدَارٌ مَا يُؤَدِّي فِيهِ ثَلَاثُ^٦ رَكَعَاتٍ، اشْتَرَكَ الْوَقْتُ بَيْنَ صَلَاةِ

١. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَلَيْسَ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا ل«ط».

٢. فِي «ب»: «بِخُرُوجِهَا». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لِخُرُوجِهَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «صَلَاة».

٤. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: - «أَمْ». وَإِثْبَاتُهَا هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ ل «ك».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «النَّجْم».

٦. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ: «ثَلَاثَةٌ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ لِلنُّسخِ: «ج، ط، ك، م».

المغربِ و بَيْنَ صَلَاةِ عِشَاءِ الْآخِرَةِ؛ فَإِذَا بَقِيَ مِنَ انْتِصَافِ اللَّيْلِ مَقْدَارًا مَا يُؤَدِّي فِيهِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، مَضَى وَقْتُ الْمَغْرِبِ وَ خَلَصَ ذَلِكَ الْوَقْتُ لِعِشَاءِ الْآخِرَةِ؛ وَإِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، فَاتَتْ الْعِشَاءُ الْآخِرَةُ.^١

و الْأَفْضَلُ لِمَنْ يُرِيدُ الْفَضِيلَةَ وَ يُرِيدُ الثَّوَابَ، أَنْ يُصَلِّيَ نَوَافِلَ الْمَغْرِبِ بَيْنَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَ بَيْنَ فَرَضِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ السَّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ

[تَعْيِينُ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى]

المَعْرِفَةُ لِلصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا.^٢

الجواب:

الصَّلَاةُ الْوُسْطَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ.

وَ الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ عَلَيْهِ.

وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: «حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَوَاتِ وَ

الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ».^٣

وَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ صَلَاةً «وُسْطَى» لِأَنَّهَا بَيْنَ صَلَاتَيْنِ مِنَ صَلَاةِ النَّهَارِ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا،

وَ صَلَاتَيْنِ مِنَ صَلَاةِ اللَّيْلِ تَأَخَّرَتْ عَنْهَا.

١. في «ب»: - «و إذا انتصف الليل، فاتت العشاء الآخرة».

٢. في المطبوع: «عليه».

٣. راجع: مجمع البيان، ج ٢، ص ١٢٧؛ زاد المسير، ج ١، ص ٢٤٨.

٤. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «تقدّمت».

٥. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «تأخرت».

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ

[مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ السُّجُودُ]

عَلَىٰ مَاذَا يَجُوزُ السُّجُودُ^١؟

وَأَيُّ شَيْءٍ يُتَوَقَّى السُّجُودُ عَلَيْهِ؟

الجواب:

لَا يَجُوزُ السُّجُودُ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ بَعَيْنِهَا إِذَا كَانَتْ طَاهِرَةً، أَوْ عَلَى مَا أَنْبَتَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا كَوْلًا كَالثَّمَارِ، أَوْ مَلْبُوسًا كَالْقُطْنِ وَالكِتَانِ^٢ وَمَا أُتِّخِذَ مِنْهُمَا. وَلَا بَأْسَ بِالسُّجُودِ عَلَى الْقِرطَاسِ الْخَالِي مِنَ الْكِتَابَةِ، وَيُكْرَهُ عَلَى الْمَكْتُوبِ فِيهِ؛ لِشُغْلِ الْقَلْبِ بِقِرَاءَتِهِ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ

[حُكْمُ التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ]

التَّسْلِيمُ، هَلْ هُوَ وَاحِدَةٌ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ، أَمْ اثْنَانِ عَنِ يَمِينٍ وَشِمَالٍ؟

الجواب:

التَّسْلِيمُ عِنْدَنَا وَاجِبٌ، وَ يُسَلَّمُ الْمُصَلِّي وَاحِدَةً^٣، يَسْتَقْبِلُ بِهَا الْقِبْلَةَ. وَيَنْحَرِفُ بِوَجْهِهِ قَلِيلًا إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ إِنْ كَانَ مُنْفَرِدًا أَوْ إِمَامًا؛ وَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا، سَلَّمَ عَنْ^٤ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ^٥ شِمَالُهُ خَالِيَةً مِنْ أَحَدٍ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى يَمِينِهِ.

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا».

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَيْهِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الوَاحِدَةَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٥. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُونَ». وَمَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لـ«ط».

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ

[استِحْبَابُ الْقُنُوتِ فِي الصَّلَاةِ]

الْقُنُوتُ، فِي جَمِيعِ الْفَرَائِضِ، أَمْ فِي صَلَاةٍ مَعْلُومَةٍ؟
و هَلْ هُوَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، أَوْ بَعْدَهُ؟

الجواب:

الْقُنُوتُ مُسْتَحَبٌّ غَيْرُ مَفْرُوضٍ، وَإِنْ كَانَ فِي الْفَرَضِ أَشَدَّ اسْتِحْبَابًا، وَهُوَ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ أَشَدُّ تَأْكِيدًا وَاسْتِحْبَابًا^١؛ وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ. وَمَكَانَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ^٢؛ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ بِالْقُنُوتِ^٣، وَيُكَبِّرُ لِلْقُنُوتِ تَكْبِيرًا مُفْرَدًا.

مَسْأَلَةٌ عَاشِرَةٌ

[التَّكْبِيرَاتُ السَّبْعُ فِي مَفْتَحِ الصَّلَاةِ]

التَّكْبِيرَاتُ السَّبْعُ عِنْدَ التَّوَجُّهِ، فِي الْفَرَضِ خَاصَّةً، أَمْ فِي الْفَرَضِ وَالنَّوَافِلِ؟
الجواب:

التَّكْبِيرَاتُ^٤ السَّبْعُ لِلدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ^٥ فِي الْفَرَضِ دُونَ النَّوَافِلِ، وَهِيَ مَسْنُونَاتٌ غَيْرُ مَفْرُوضَاتٍ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ اسْتِحْبَابًا».

٢. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ. وَقَدْ أَثْبَتْنَاهَا طَبَقًا لـ«س، ي».

٣. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «لِلْقُنُوتِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ«ي».

٤. فِي «أ، ش، ق» وَالْمَطْبُوعِ: «التَّكْبِيرِ».

٥. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «يُسْتَعْمَلُ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ طَبَقًا لِلنُّسخَةِ «س».

و يَكْفِي للدخولِ في الصلاة - فَرَضاً كَانَ أَوْ سُنَّةً - تَكْبِيرَةٌ واحدةٌ، وَ هِيَ «التَّحْرِيمَةُ» الَّتِي يَحْرُمُ بَعْدَهَا مَا لَمْ يَكُنْ مُحْرَماً مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ.

مَسْأَلَةٌ حَادِيَةَ عَشَرَ

[الْوُتْبِرَةُ]

الرَّكَعَتَانِ مِنْ جُلُوسٍ بَعْدَ فَرِيضَةِ الْعَتَمَةِ؛ بَتَرْتِعٍ أَمْ تَوْرُكٍ؟^١

الجواب:

قَدْ رُوِيَ فِي فِعْلِ هَاتَيْنِ الرَّكَعَتَيْنِ التَّرْتِعُ.

و رُوِيَ أَنْ تُفْعَلًا^٢ جَمِيعاً، فِعْلاً مُطْلَقاً؛ لَمْ يُشْتَرَطْ^٣ فِيهِ تَرْتِعٌ وَ لَا تَوْرُكٌ؛^٤

فَالْمُصَلِّي مُخَيَّرٌ فِيهِمَا^٥ بَيْنَ التَّرْتِعِ وَ التَوْرُكِ، وَ أَيُّ الْأَمْرَيْنِ فَعَلَ جَازَ.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةَ عَشَرَ

[كَيْفِيَّةُ غَسْلِ الْوَجْهِ فِي الْوُضُوءِ]

غَسَلَ الْوَجْهَ عِنْدَ الْوُضُوءِ؛ بِالْيَدِ الْيُمْنَى، أَمْ بِالْيَدَيْنِ جَمِيعاً؟

الجواب:

الْمَفْرُوضُ إِصْبَالُ الْمَاءِ إِلَى الْوَجْهِ عَلَى سَبِيلِ الْغَسْلِ، وَ الظَّاهِرُ مِنَ الْقُرْآنِ

١. فِي النَّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ: «يَتَرْتِعُ أَمْ يَتَوْرَكُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «تَتَرْتِعُ أَمْ تَتَوْرَكُ». وَ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ وَفَقاً ل: «ط».

٢. فِي «أ، ش، ق، ل» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يُفْعَلًا».

٣. فِي «أ، ش، ق»: «لَمْ يُشْرَطْ».

٤. وَ سَائِلُ الشُّعْبَةِ، ج ٤، ص ٩٤ وَ مَا بَعْدَهَا.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا».

يَدْخُلُ فِيهِ غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مَعًا وَبِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ؛ إِلَّا أَنْ السُّنَّةَ وَرَدَتْ بِأَنْ يُغَسَّلَ الْوَجْهُ^١ بِالْيَدِ الْيُمْنَى دُونَ الْيُسْرَى، وَفِعْلُ الْمَسْنُونِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ عَشْرَ

[وَجُوبُ الْمَسْحِ بِبِلَّةِ الْيَدِ]

الْمَسْحُ عَلَى الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ، بِفَاضِلِ مَاءِ الْيَدِ الْيُسْرَى^٢، أَمْ بِمَاءٍ مُجَدِّدٍ؟
الْجَوَابُ:

المفروضُ في مَسْحِ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ أَنْ يَكُونَ بِبِلَّةِ الْيَدِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِنَافٍ^٣ مَاءٍ مُجَدِّدٍ؛ فَمَنْ اسْتَأْنَفَ مَاءً جَدِيداً لهُمَا، لَمْ يُجْزِهِ ذَلِكَ، وَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي يَدِهِ بِلَّةً يَمَسَحُ بِهَا رَأْسَهُ وَ رِجْلَيْهِ، فَقَدْ رُويَ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ بِلَّةِ شَعْرٍ لِحِيَّتِهِ أَوْ حَاجِبِهِ^٤؛ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ، اسْتَأْنَفَ الْوَضُوءَ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ عَشْرَ

[الرَّجُوعُ إِلَى الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ]

مَا يُشْكَلُ عَلَيْنَا مِنَ الْفِقْهِ، نَأْخُذُهُ مِنْ رِسَالَةِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى بْنِ بَابُوَيْهِ

١. من قوله: «باليدين معاً...» إلى هنا ساقط من المطبوع.
٢. فإن آخر ما غسله قبل مسح الرأس هو اليد اليسرى، فينسب الماء إلى اليسرى، وإن كان المسح باليمنى.
٣. في المطبوع: «استيناق».
٤. راجع: وسائل الشيعة، ج ١، ص ٤٠٧ - ٤١٠، باب وجوب أخذ البلل للمسح من لحيته، ح ١٠٥٧ - ١٠٦٥.

القَمِّيَّ^١، أم^٢ من كتابِ الشَّلْمَغَانِيِّ^٣، أم^٤ من كتابِ عُبَيْدِ اللَّهِ الحَلْبِيِّ^٥؟

الجواب:

الرجوعُ إلى كتابِ ابنِ بَابَوَيْهِ و إلى كتابِ الحَلْبِيِّ أُولَى مِنَ الرَّجوعِ إلى كتابِ الشَّلْمَغَانِيِّ على كُلِّ حالٍ.

١. وهو والد الشيخ الصدوق رحمه الله، و الرسالة مفقودة، و قد نقل ولده الشيخ الصدوق رحمه الله عنها في كتابه كتاب من لا يحضره الفقيه كثيراً.
٢. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «أو». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً للنسخة «ط».
٣. أبو جعفر محمد بن علي بن أبي العزاقر الشلمغاني، إليه تنسب العزاقرة، كان متقدماً في أصحابنا؛ لكن حمله الحسد لأبي القاسم الحسين بن روح على ترك المذهب، و الدخول في المذاهب الردية، منها ادعاء نيابة المهدي عليه السلام، بل ادعاء الألوهية و الحلول - على ما قيل -، فأخذه السلطان و قتله في عام ٣٢٢ هـ. من مصنفاته: كتاب التكليف، و كتاب ماهية العصمة، و كتاب الزاهر، و المباهلة، و كتاب الأوصياء، و غيرها. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٧٨، الرقم ١٠٢٩؛ الفهرست للطوسي، ص ٢٢٤، الرقم ٦٢٧؛ خلاصة الأقوال، ص ٣٩٩، الرقم ٣٠؛ الفرق بين الفرق، ص ٢٦٤؛ وفيات الأعيان، ج ١، ص ٤١٨؛ معجم المؤلفين، ج ١١، ص ١٦.
- و كتاب الشلمغاني المشار إليه في المتن هو كتاب التكليف، ألفه في حال استقامته، و عُرض على الحسين بن روح، فذكر أنه ما فيه من شيء إلا و قد روي عن الأنمة عليهم السلام، إلا موضعين أو ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتها. راجع: الغيبة للشيخ الطوسي، ص ٤٠٨ - ٤٠٩؛ الذريعة، ج ٤، ص ٤٠٦.
٤. في المطبوع: «أو».
٥. عبيد الله بن علي الحلبي، كان يتجر هو و أبوه و إخوته إلى حلب، فغلبت عليهم النسبة إلى حلب، و أصله كوفي، و هو ثقة عند النجاشي رحمه الله و الشيخ الطوسي رحمه الله و غيرهما، و عدّه المفيد رحمه الله في رسالته العديدة من الفقهاء الأعلام المأخوذ منهم الحلال و الحرام و ألتبيا و الأحكام، الذين لا يطعن عليهم، و لا طريق إلى ذم واحد منهم. و عرض كتابه على الإمام الصادق عليه السلام، فصحّحه و استحسنته، و قال: «ليس لهؤلاء - أي المخالفين - مثله». الفهرست للطوسي، ص ١٧٤، الرقم ٤٦٦؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٨٥، الرقم ٧٤١٩.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ عَشْرَ

[«عَدَمُ وَجُوبِ «مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ» فِي الْأَذَانِ]

هَلْ يَجِبُ فِي الْأَذَانِ بَعْدَ قَوْلِ «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»: «مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ»؟
الجواب:

إِنْ قَالَ: «مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ» عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ خَارِجٌ مِنْ لَفْظِ الْأَذَانِ، جَازٌ؛ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ بِذَلِكَ صَحِيحَةٌ. وَإِنْ لَمْ يَقُلْ^١، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ عَشْرَ

[«الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» فِي الْأَذَانِ بِدَعْوَةٍ]

مِنْ لَفْظِ أَذَانِ الْمُخَالِفِينَ، يَقُولُونَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ»؛ هَلْ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ، أَمْ لَا؟
الجواب:

مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ، فَقَدْ أَبْدَعَ وَخَالَفَ السُّنَّةَ؛ لِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَى ذَلِكَ.

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ عَشْرَ

[«الْأُئِمَّةُ عليهم السلام أَحْيَاءُ يُشَاهَدُونَنَا]

مَوْلَانَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - حَيٌّ يُشَاهَدُنَا، وَيَسْمَعُ كَلَامَنَا، أَمْ مَيِّتٌ؟

١. فِي النُّسخِ الْمُعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَكُنْ». وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْتَنَاهُ؛ وَفَقَالَ «س».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَجْمَاع».

الجواب:

الأئمة الماضون عليهم السلام و المؤمنون رضي الله عنهم^١ يُنعمون
و يُرزقون؛ فإذا زيرت قبورهم، أو صلّي عليهم، أبلغهم الله ذلك، و أعلمهم^٢ به؛
فكانوا - بالإجماع - له سامعين مُشاهدين.

مسألة ثامنة عشر

[معنى حضور الرسول و أمير المؤمنين ﷺ عند كل ميت]

قد روي أن سيّدنا رسول الله و مولانا أمير المؤمنين - صلوات الله عليهما
و آلهما - يحضران عند كل ميت وقت قبض روحه في شرق الأرض و غربها؛^٣ و
نؤثر أن نكون من ذلك على يقين.

الجواب:

قد روي ذلك؛ و المعنى فيه أن الله تعالى يعلم المُحتَضِرَ و يُبشّره - إذا كان من
أهل الإيمان - بما له من الخطّ و النفع بموالاته^٤ و تمسّكه بمحمّد و عليّ عليهما
السلام؛ فكأنه يراهما، كأنهما حاضران عنده؛ لأجل هذا الإعلام.
و كذلك إذا كان من أهل العداوة؛ فإنه يعلم^٥ بما عليه من الضرر بعداوتهما و
العدول عنهما.^٦

١. في المطبوع: - «رضي الله عنهم». ٢. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «أو أعلمهم».

٣. راجع: بحار الأنوار، ج ٦، ص ١٧٣ - ٢٠٠، باب ما يعاين المؤمن و الكافر عند الموت
و حضور الأئمة عليهم السلام عند ذلك و... ح ١ - ٥٦.

٤. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «الموالاته». ٥. في المطبوع: «يعلمه».

٦. ذهب الشيخ المفيد رحمه الله إلى هذا الرأي أيضاً. راجع: أوائل المقالات، ص ٧٣ - ٧٤. كما

وَكَيْفَ^١ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَخْصَانِ يَحْضُرَانِ عَلَى سَبِيلِ الْمُجَاوِرَةِ^٢ وَ الْحُلُولِ فِي الشَّرْقِ وَ الْعَرَبِ عِنْدَ كُلِّ مُحْتَضِرٍ؟ وَ ذَلِكَ مُحَالٌ.

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ عَشْرٌ

[هَلِ الْأُئِمَّةُ عليهم السلام يَتَفَاوَضُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؟]

الْأُئِمَّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الْفَضْلِ سَوَاءٌ بَعْدَ مَوْلَانَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَمْ يَتَفَاوَضُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ؟

الجواب:

الْفَضْلُ فِي الدِّينِ لَا يَقْطَعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالسَّمْعِ الْقَاطِعِ. وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّ الْأُئِمَّةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مُتَسَاوُونَ^٣ فِي الْفَضْلِ^٤. وَ رُوِيَ أَنَّ كُلَّ^٥ إِمَامٍ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَلِيهِ، سِوَى الْقَائِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَيْهِ. فَالْأَوْلَى التَّوَقُّفُ فِي ذَلِكَ؛ فَلَا دَلِيلَ قَاطِعاً^٦ عَلَيْهِ.

« صَرَحَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الرَّأْيِ مَرَّةً أُخْرَى فِي إِحْدَى رِسَالَتِهِ الْكَلَامِيَّةِ الَّتِي تَدُورُ حَوْلَ مَوْضُوعِ مَشَاهِدَةِ الْمُحْتَضِرِ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَكَيْفَ».

٢. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «المحاوره».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مساوون».

٤. رَاجِعْ: الْكَافِي، ج ١، ص ٢٧٥، ح ١-٣؛ الْمَحَاسِن، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٤٣٣؛ قَرَبِ الْإِسْنَادِ، ص

٣٥١، ح ١٢٦٠؛ بَصَائِرُ الدَّرَجَاتِ، ص ٥٠٠، ح ٢؛ كَفَايَةُ الْأَثَرِ، ص ٢٦٦.

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «لكل».

٦. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «قاطع».

مَسْأَلَةٌ عِشْرُونَ

[تَسَاوِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عليهما السلام فِي الْفَضْلِ]

هَلْ بَيْنَ السَّيِّدَيْنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَرْقٌ فِي الْفَضْلِ، أَمْ هُمَا سَوَاءٌ؟
الجواب:

الصَّحِيحُ تَسَاوِيهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الْفَضْلِ. وَلَا يُفْضَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى
الْآخَرِ بِلَا دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وَلَا طَرِيقٍ إِلَيْهِ^١؛ فَلَا تَعْلَقُ لِدَلِيلِكَ بِتَكْلِيفِنَا^٢ فَيُنْصَبَ لَنَا
دَلِيلٌ عَلَيْهِ^٣.

مَسْأَلَةٌ حَادِيَةٌ وَعِشْرُونَ

[إِنْ اللَّهُ تَعَالَى أَطْلَعَ الْأئِمَّةَ عليهم السلام عَلَى الْغَائِبَاتِ]

كُلُّ الْأئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يُخْبِرُونَ بِالشَّيْءِ قَبْلَ كَوْنِهِ، أَمْ لَا؟
الجواب:

لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْإِمَامَةِ الْإِخْبَارُ عَنِ الشَّيْءِ قَبْلَ كَوْنِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُعْجَزٌ؛ وَ قَدْ
يَجُوزُ إِظْهَارُ الْمُعْجِزَاتِ عَلَى أَيْدِي الْأئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا تَظْهَرَ
عَلَى أَيْدِيهِمْ.

إِلَّا أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا بِالْأَخْبَارِ الشَّائِعَةِ أَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَخْبَرُوا بِالْغَائِبَاتِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ
اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَطْلَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

١. في المطبوع: - «إليه».

٢. في المطبوع: «بذلك تكليف» بدل «لذلك بتكليفنا».

٣. من قوله: «و لا طريق» إلى هنا ساقط من «ب، ل».

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ

[مَتَى يَظْهَرُ الْحُجَّةُ ﷺ؟]

لصاحبِ الزمانِ عليه السلامِ يومٌ معلومٌ يَظْهَرُ فيه؟
و هل يُشَاهِدُنَا، أم لا؟

الجواب:

لَيْسَ يُمَكِّنُ نَعْتِ الوَقْتِ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ صَاحِبُ الزمانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا يُعَلِّمُ^١
عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ أَنَّهُ يَظْهَرُ فِي الوَقْتِ الَّذِي يَأْمُرُ فِيهِ المَخَافَةَ، وَ تَزُولُ عَنْهُ التَّقِيَّةُ.
و هو عليه السلامُ مُشَاهِدٌ^٢ لَنَا، وَ مُحِيطٌ بِنَا، وَ غَيْرُ خَافٍ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِّنْ أَحْوَالِنَا.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ وَعِشْرُونَ

[المُحَارِبُ لِعَلِيِّ ﷺ كَافِرٌ]

صَاحِبُ جَيْشِ البَصْرَةِ وَ الإِعْتِقَادُ فِيهِ وَ فِي غَيْرِهِ، وَ كَيْفَ كَانُوا عَلَيَّ عَهْدِ رَسولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟

الجواب:

قِتَالُ أميرِ المُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ بَغْيٌ وَ كُفْرٌ، جَارٍ مَجْرَى قِتَالِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حَرَبْتُكَ يَا عَلِيُّ حَرْبِي، وَ سَلِمْتُكَ سِلْمِي»^٣ وَ
إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ أَحْكَامَ حُرُوبِنَا وَاحِدَةً.

١. في «ب»: «نعلم».

٢. في المطبوع: «شاهد».

٣. راجع: الأمالي للصدوق، ص ١٥٦، المجلس ٢١، ح ١٥٠؛ و ص ٦٥٦، المجلس ٧٦، ح

٨٩١؛ كفاية الأثر، ص ١٥١؛ روضة الواعظين، ص ١١٣.

فَمَنْ حَارَبَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَاتَ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ مَا كَانَ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ مُؤْمِنًا، وَإِنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا عَلَى الْحَقِيقَةِ فِي الْبَاطِنِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا كَانَ الْقَوْمُ^١ عَلَيْهِ؛ لِأَدْلَةٍ لَيْسَ هَذَا^٢ مَوْضِعَ ذِكْرِهَا.^٣

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ وَعِشْرُونَ

[تَفْضِيلُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ]

أَيُّمَا أَفْضَلُ؛ الْأَنْبِيَاءُ، أَوِ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؟

الجوابُ:

الأنبياء عليهم السلام أفضل من الملائكة، والدليل على ذلك إجماع الشيعة الإمامية عليه، وإجماعهم حجة؛ لأنه لا يخلو هذا الإجماع في كل زمانٍ من إمامٍ معصومٍ يكون فيه.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ وَعِشْرُونَ

[مَعْنَى أَنَّهُ لَوْلَا النَّبِيُّ وَالْأُمَّةُ لَمَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ]

القول^٤ في أن الله تعالى لو لم يخلق محمدًا وأهل بيته - صلوات الله عليهم - لم يخلق سماءً ولا أرضاً ولا جنةً ولا ناراً ولا الخلق؟

١. في «ب». «اليوم».

٢. في المطبوع: «هنا».

٣. هذا هو مقتضى نظرية «الموافاة». راجع: الذخيرة، ص ٥٢١؛ جواب المسألة الثامنة من الطرابلسيات الثانية.

٤. في المطبوع: «ذهب القوم» بدل «القول».

الجواب:

قد^١ وَرَدَتْ روايةٌ بذلك؛^٢ والمعنى فيها: أن الله تعالى إذا عَلِمَ المصلحةَ لسائرِ المُكَلَّفِينَ في بُبُوَةِ النبيِّ عليه السلامُ وإبلاغِهِ لَهُمُ الشرائعَ، و أن أَحَدًا لا يَقومُ في ذلكَ مقامَهُ، و أن أميرَ المؤمنينَ عليه السلامُ هو الوصيُّ و الإمامُ بَعْدَهُ؛ و المعلومُ أن أَحَدًا لا يَقومُ في ذلكَ مقامَهُ،^٣ و كذلك الأئمَّةُ مِن وُلْدِهِ عليهم السلامُ على نَسَقِهِم؛ و لو^٤ لَمْ يَخْلُقْ هؤلاءِ عليهم السلامُ، لَمَا كَانَ خَلْقَ لِأَحَدٍ و لا تَكْلِيفَ لِبَشَرٍ؛ للمعنى الذي ذَكَرناه.

مسألة سادسةٌ وعشرون

[حَقِيقَةُ الكُفْرِ و الشَّرِكِ و الإِيْمَانِ]

في كتاب «التكليف»^٥ عن عليٍّ عليه السلامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَبَدَ الاسْمَ دونَ المعنى فَقَدَ كَفَرَ، و مَنْ عَبَدَ الإِسْمَ و المعنى فَقَدَ أَشْرَكَ، و مَنْ عَبَدَ المعنى بِحَقِيقَةِ المَعْرِفَةِ فهو مؤمِّنٌ حَقًّا»^٦.

الجواب:

لا شُبُهَةَ أن^٧ عابِدَ غيرِ اللَّهِ تَعَالَى كافرٌ، و الإِسْمُ غيرُ المُسَمَّى؛ فَمَنْ عَبَدَ الإِسْمَ

١. في «ل» و المطبوع: «و قد».

٢. راجع: الاعتقادات للصدوق، ص ٩٣.

٣. من قوله: «و أن أمير المؤمنين...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٤. في المطبوع: «لو» بدون واو العطف.

٥. كتاب التكليف لأبي جعفر محمد بن علي بن أبي العزاقر الشلمغاني، تقدّمت الإشارة إليه في المسألة الرابعة عشرة من هذه المسائل.

٦. في «ب»: - «حقًا». و راجع: الكافي، ج ١، ص ٨٧، ح ١؛ التوحيد، ص ٢٢١، ح ١٣؛

الاحتجاج، ج ٢، ص ٧٢.

٧. في المطبوع: «لا شبهة في أن من عبد الاسم دون المعنى».

دُونَ الْمُسَمَّى، كَانَ كَافِرًا؛ لِعِبَادَتِهِ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى.^١
وَمَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ وَالْمُسَمَّى، كَانَ مُشْرِكًا؛ لِعِبَادَتِهِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرِهِ.
فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ خَالِصَةً، وَهُوَ الْمُسَمَّى.

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ وَعِشْرُونَ

[حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ]

رُوي: «أَنَّ النَّاسَ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُثَبِّتٍ، وَنَافِيٍّ، وَمُشَبِّهٍ؛ فَالْمُشَبِّهُ
مُشْرِكٌ، وَالنَّافِيُّ مُبْطِلٌ، وَالمُثَبِّتُ مُؤْمِنٌ»^٢؛ [ما] تفسيرُ ذلك؟

الجواب:

المُرَادُ هَاهُنَا^٣ بِالمُثَبِّتِ: مَنْ أَثَبَّتَ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَاعْتَقَدَهُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.
وَالنَّافِيُّ مُبْطِلٌ؛ لِأَنَّهُ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ.
فَأَمَّا المُشَبِّهُ، فَهُوَ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى شَبِيهًا، وَذَلِكَ مُشْرِكٌ، لِأَشْبَهَةٍ فِي شِرْكِهِ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ وَعِشْرُونَ

[حُكْمُ إِرْثِ الْإِخْوَانِ]

الْأَخُ مِنَ الْأَبِ يَرِثُ مَعَ الْأَخِ مِنَ الْأُمِّ؟ وَكَذَلِكَ مَعَ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ؟
الجواب:

إِذَا اجْتَمَعَ إِخْوَةٌ مِنْ أَبٍ، وَإِخْوَةٌ مِنْ أَبٍ^٤ وَأُمٍّ، مَعَ إِخْوَةٍ مِنْ أُمَّ^٥، كَانَ لِلْإِخْوَةِ

١. من قوله: «و الاسم غير المسمى» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. راجع: عوالي اللآلي، ج ١، ص ٣٠٤، ح ٣. ٣. في «ش» و المطبوع: «هنا»

٤. في المطبوع: - «و إخوة من أب».

٥. في المطبوع: «الأم».

من الأُمِّ الثُّلُثُ، و الباقي للإخوة من الأبِ و الأُمِّ.
 فإن كانَ أخاً واحداً أو أختاً واحدةً من أمِّ، معها أخٌ لأبٍ^١ أو أختٌ لأبٍ، كانَ
 للأخِ أو الأختِ من الأُمِّ السُدُسُ، و الباقي للأخِ من الأبِ أو الأختِ^٢.
 فإذا اجتمعَ إخوةٌ لأبٍ مع إخوةٍ لأبٍ و أمِّ، كانَ المألُ كُلُّهُ للإخوةِ من الأبِ و
 الأُمِّ، و لا حظُّ لولِدِ الأبِ خاصَّةً فيه.

مَسْأَلَةٌ تاسعةٌ و عِشرونَ

[الثوبُ المصابُ بالمَنِيِّ و لم يُعرَفْ مكانُه]

الثوبُ إذا أصابته الجنابةُ، و لم يُعرَفِ المكانُ؛ تَجوزُ الصلاةُ فيه؟

الجوابُ:

إذا عُرِفَ مكانُ الجنابةِ مِنَ الثوبِ، غُسِلَ ذلكَ المَوْضِعُ؛ و إن لم يُعرَفِ بعَيْنِهِ،
 غُسِلَ الثوبُ جميعُهُ، و لم تَجزِ الصلاةُ فيه^٣ قَبْلَ الغَسْلِ.

مَسْأَلَةٌ ثلاثونَ

[إصَابَةُ الثوبِ بِالكَلْبِ الناشِفِ]

إذا أصابَ الثوبَ كَلْبٌ^٤ ناشِفٌ^٥، يُصَلِّي فيه، أم لا^٦؟

١. في المطبوع: «أخ الأب» بدل «أخ لأب».

٢. في النسخ المعتمدة: «و الأخت». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للمطبوع و «لا س، ك، ي».

٣. في المطبوع: - «فيه».

٤. في «ب، ل»: - «كلب».

٥. أي جاف و يابس.

٦. في المطبوع: «أو».

الجواب:

لا تَعْدَى نَجَاسَةَ الْكَلْبِ - مع نَشَافَةِ جِلْدِهِ - إلى ما يُمَاسُّهُ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ بَدَنِ^١، وَإِنَّمَا تَعْدَى مع النَّدَاوَةِ وَالبَّلَلِ فِي أَحَدِهِمَا؛ وَأَمَّا مع نَشَافَتَيْهِمَا معاً^٢، فلا تَعْدَى النَجَاسَةَ^٣.

مَسْأَلَةٌ حَادِيَةٌ وَثَلَاثُونَ

[حُكْمُ الْمُجَامِعِ أَهْلَهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ]

مَنْ جَمَعَ أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ، مَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟ وَ مَا كَفَّارَتُهُ؟

الجواب:

يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ نَهَاراً الْقَضَاءُ وَ الكَفَّارَةُ جَمِيعاً، بِإِخْتِلَافٍ. وَ الكَفَّارَةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ. وَ هُوَ مُخَيَّرٌ عِنْدَنَا^٤ بَيْنَ الثَّلَاثِ، أَيِّ شَيْءٍ فَعَلَ^٥ مِنْهَا.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ

[لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ أَصَابَهُ خَمْرٌ]

الثَّوْبُ يُصِيبُهُ الْخَمْرُ، هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، أَمْ لَا؟

الجواب:

لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ فِيهِ خَمْرٌ.

١. في المطبوع: «بدون ثوب» بدل «بدن».

٢. في المطبوع: - «معاً».

٣. في «أ، ش، ق، ل»: «فلا تعد في». وفي «ب»: «فلا تعدى». والصواب ما أثبتناه: طبقاً للمطبوع

وللنسخ: «ح، ط، ك».

٥. في المطبوع: - «فعل».

٤. في المطبوع: - «عندنا».

و نَجَاسَةُ الْخَمْرِ أَغْلَظُ مِنْ سَائِرِ النِّجَاسَاتِ؛ لِأَنَّ الدَّمَ وَ إِنْ كَانَ نَجِسًا، فَقَدْ أُبِيحَ لَنَا إِنْ نُصَلِّيَ فِي الثَّوْبِ إِذَا كَانَ فِيهِ دُونَ قَدْرِ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ؛ وَ التَّبَوُّلُ قَدْ عُفِيَ عَنْهُ فِيمَا يُرْتَشِّشُ عِنْدَ الاسْتِنْجَاءِ كَرُؤُوسِ الإِبْرَةِ^١؛ وَ الْخَمْرُ مَا عُفِيَ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ [عَفْوًا نَاشِئًا] عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ وَ ثَلَاثُونَ^٢

[حُكْمُ مَنْ غَابَ عَنْ أَهْلِهِ سِنِينَ]

الْقَوْلُ فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَ دَخَلَ^٣ بِهَا، ثُمَّ غَابَ عَنْهَا سِنِينَ^٤، ثُمَّ وَضَعَتْ وَ لَدَأَ وَ ادَّعَتْ أَنَّهُ مِنَ الزَّوْجِ؛ هَلْ يُصَدَّقُ قَوْلُهَا فِي ذَلِكَ وَ يُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالزَّوْجِ، أَمْ لَا؟

وَ مَا يَجِبُ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ؟

الجواب:

لَا يُلْحَقُ الْوَلَدُ بِالزَّوْجِ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّ الْفِرَاشَ الَّذِي عَنَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»^٥ مَعْدُومٌ هَاهُنَا^٦؛ لِأَنَّ الْفِرَاشَ عِبَارَةٌ عَنِ^٧ مَكَانِ الْوَطِيءِ، وَ الْوَطِيءِ

١. لم يرد في النسخ المعتمدة: «و البول قد عفي عنه...» إلى هنا. و إثباتها هو الصواب؛ طبقاً للمطبوع و: «ك، ي». ٢. في «ب» و المطبوع: «المسألة الثالثة و الثلاثون». ٣. في النسخ المعتمدة: «دخل» بدون و او العطف. و الصواب إثباتها؛ طبقاً للمطبوع و للنسخ: «ج، ط، ك». ٤. في المطبوع: «سنتين».

٥. الكافي، ج ٥، ص ٤٩١، ح ٣؛ و ج ٧، ص ١٦٣، ح ١؛ الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٦٩، ح ٥٨٨ و ٥٨٩؛ و ص ١٨٣، ح ٦٤٠؛ و ص ٢٠٨، ح ٧٣٤؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٥ و ٥٩ و ٦٥ و ٦٩ و...؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٥ و ٣٩ و ١٨٧ و...؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧١.

٦. في المطبوع: - «ها هنا».

٧. في المطبوع: «من».

هاهنا مُتَعَدِّزٌ، فلا فِرَاشَ، فالولُدُ غيرُ لاجِحٍ، هذا إذا كانت غَيْبَتُهُ زاندةً عَلَى الحَمَلِ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ وَثَلَاثُونَ

[عَدَمُ جَوَازِ التَّرَحُّمِ لِلأَقَارِبِ الكُفَّارِ]

هَلْ يَجُوزُ لِلْمُؤْمِنِ الإِسْتِغْفَارُ وَالتَّرَحُّمُ لَوَالِدِيهِ وَأَقَارِبِهِ، إِذَا كَانُوا مُخَالِفِينَ؟

الجواب:

لا يَجُوزُ الإِسْتِغْفَارُ وَلا التَّرَحُّمُ عَلَى الكُفَّارِ^١، وَإن كَانُوا أَقَارِبَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَطَعَ عَلَى عِقَابِ الكُفَّارِ وَأنَّهُ لا شَفَاعَةَ فِيهِمْ، وَلا يَجُوزُ أَنْ نَسْأَلَ فِعْلًا مَا عَلِمْنَا وَقَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لا يَفْعَلُهُ.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ وَثَلَاثُونَ

[عَدَمُ جَوَازِ إِعْطَاءِ الفِطْرَةِ وَالزَّكَاةِ لِلْمُخَالِفِينَ]

الفِطْرَةُ وَالزَّكَاةُ لِضَعْفَاءِ الْمُؤْمِنِينَ خَاصَّةً، أَمْ لِسَائِرِ الضَّعْفَاءِ عَامَّةً؟

الجواب:

لا يَجُوزُ إِخْرَاجُ فِطْرَةٍ وَلا زَكَاةٍ وَلا صَدَقَةٍ إِلَى مُخَالِفٍ يَبْلُغُ بِهِ خِلَافُهُ إِلَى الكُفْرِ؛ فَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاةً أَوْ فِطْرَةً إِلَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ الإِعَادَةُ. وَقد تَجَاوَزَ أَصْحَابُنَا ذَلِكَ؛ فَحَرَّمُوا إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ إِلَى الفَاسِقِ، وَإن كَانَ مُؤْمِنًا.^٢

١. لقد كان السؤال عن المخالفين، فأجاب المصنف رحمه الله عن الكفار، و مراده المخالفين

الذي يبلغون في خلافهم إلى حد الكفر، كما سوف يأتي في المسألة التالية.

٢. راجع: المقتعة، ص ٢٤٢؛ المبسوط، ج ١، ص ٢٤٧؛ الكافي في الفقه، ص ١٧٢.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ وَثَلَاثُونَ

[عَدْمُ انْعِقَادِ الْيَمِينِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ]

القولُ فيمن يَحْلِفُ على مَعْصِيَةِ اللَّهِ - عَزَّ اسْمُهُ - بِالْمُصْحَفِ - مِن قَتْلِ و ما شاكله - ، فأمكنه ذلك، فتركَه فَرَعاً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ ما الذي يَجِبُ عليه لليمينِ؟

الجوابُ:

لا تَنْعَقِدُ الْيَمِينُ على فِعْلِ مَعْصِيَةٍ؛ و مَنْ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ يَفْعَلُ شَيْئاً مِنَ الْمَعْصِيَةِ، لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ، و لا تَجِبُ^١ عليه الكَفَّارَةُ إذا لم يَفْعَلْ ذلك؛ لأنَّ الْحِنْتَ يَلْزَمُ مع انْعِقَادِ الْيَمِينِ، و لا يَجِبُ مع عَدْمِ انْعِقَادِهَا.

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ وَثَلَاثُونَ

[هَلْ زَوْجُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) فَلَانَا ابْنَتَهُ؟]

القولُ في تزويجِ أميرِ المؤمنينَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - ابْنَتَهُ، و ما الْحُجَّةُ؟ و كذلك بَنَاتُ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ.

الجوابُ:

ما زَوْجُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - ابْنَتَهُ بَمَنْ أُشِيرَ إِلَيْهِ إِلَّا على سَبِيلِ التَّقِيَّةِ و الإِكْرَاهِ، دونَ الإِثْأارِ و الإِخْتِيَارِ. و قد رُوِيَ في ذلك ما هو^٢ مشهور^٣؛ فالتَّقِيَّةُ تُبَيِّحُ ما لَوْلَاها لَمْ يَكُنْ مُباحاً.

١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «و لا يجب». و ما أثبتناه هو الصواب؛ طبقاً ل«ط».

٢. في «أ»، ش، ق، ل، - «هو».

٣. راجع: الكافي، ج ٥، ص ٣٤٦.

فَأَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَإِنَّمَا زَوَّجَ مَنْ أُشِيرَ إِلَيْهِ فِي حَالِ كَانِ فِيهَا مُظْهِراً
لِلْإِيمَانِ، وَإِنَّمَا تَجَدَّدَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا تَجَدَّدَ.

فَبِنِ قَوْلِ: أَلَيْسَ عِنْدَ أَكْثَرِكُمْ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَبَقَ
مِنْهُ إِيْمَانٌ؟^١

قُلْنَا: هَكَذَا نَقُولُ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْكَحَ مَنْ وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ
إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَإِنَّا غَيْرُ عَالِمِينَ بِتَأْرِيخِ هَذَا
الْإِعْلَامِ وَ تَقَدُّمِهِ وَ تَأْخُرِهِ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ وَ ثَلَاثُونَ

[ثَوَابُ زِيَارَةِ قُبُورِ الْأُمَّةِ عليهم السلام]

مَا رُوِيَ عَنِ الثَّوَابِ فِي الزِّيَارَةِ؟

الْجَوَابُ:

إِنَّ فِي زِيَارَةِ قُبُورِ الْأُمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَضْلاً كَبِيراً^٢، تَشْهَدُ بِهِ الرُّوَايَاتُ، وَ
أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الطَّائِفَةُ؛ وَ الرُّوَايَاتُ لَا تُحْصَى.^٣

وَ رُوِيَ أَنَّ: «مَنْ زَارَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».^٤

١. وَ هَذَا مَفَادُ نَظَرِيَّةِ «الْمَوْافَاةِ» الَّتِي تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثَةِ وَ الْعِشْرِينَ.

٢. فِي «ب»: «كَثِيراً».

٣. رَاجِعْ: كَامِلُ الزِّيَارَاتِ، ص ٣٩-٤٧، ح ١- ٢١؛ وَ ص ٨٩-٩٢، ح ٩٠-٩٣؛ وَ ص ٣١٦-

٣٤١، ح ٥٤٦-٥٧٧؛ وَ ص ٤٩٧-٥٠٣، ح ٧٦٩-٧٨٢؛ وَ ص ٥٠٥-٥١٢، ح ٧٨٦-٧٩٩؛ وَ

ص ٥١٢-٥٢٣، ح ٨٠٠-٨٠٤؛ ثَوَابُ الْأَعْمَالِ، ص ٩٨ وَ... .

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «كَانَ».

٥. عَوَالِي الْأَلْفِي، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٦.

و رُوِيَ أَنْ: «من زارَ الحُسَيْنَ عليه السلامَ مُحَضَّتْ ذُنُوبُهُ كما يُمَحَّضُ الثَوْبُ في الماءِ، و يُكْتَبُ له بِكُلِّ خُطْوَةٍ حَجَّةٌ، و كُلِّمَا رَفَعَ قَدَمَهُ عُمْرَةً»^١.

مَسْأَلَةٌ تاسِعَةٌ و ثلاثون

[حَقِيقَةُ المَسافِرِ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ]

التَّقْصِيرُ في الصَّلَاةِ و الصِّيَامِ واجبٌ لِمَنْ يُسافِرُ في طاعةِ اللَّهِ تَعَالَى - مِثْلُ: الحَجِّ، و الجِهَادِ و الزِيَارَةِ و غيرِ ذلك - خَاصًّا، أَمَّ لِلتَّاجِرِ و الجُنْدِيِّ^٢ و كُلِّ مُسافِرٍ؟
الجواب:

التَّقْصِيرُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى مَنْ كانَ سَفَرُهُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ؛ سِوَاءَ كانَ مُباحاً أو طاعةً.^٤

و مَنْ كانَ سَفَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ حَضْرِهِ، فلا تَقْصِيرَ عَلَيْهِ.
و لا تَقْصِيرَ عَلَى الْمُتَصِدِّدِ.

مَسْأَلَةٌ أربَعونَ

[اسْتِحْبَابُ التَّخْتُمِ بِالْيَدِ الْيُمْنَى]

التَّخْتُمُ، في اليَدَيْنِ، أَم في اليُمْنَى^٥ وَحَدَّهَا؟

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٤٤، ح ٩٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ٤٤٦، ح ١٩٥٦٧.
٢. في المطبوع: «أَم خَاصٌّ» بدل «خَاصٌّ، أَم».
٣. في المطبوع: «و الجُدَى».
٤. في المطبوع: «و من كان سفره ليس بمعصية؛ سواء كان مباحاً أو طاعةً» و هو تكرار.
٥. في المطبوع: «اليَمِين».

الجواب:

المسنون في الخاتم أن يكون في اليمين^١، مع الإختيار و عدم التقيّة. وإن أضاف إلى اليمين اليسار، جاز. ولا يجوز الإقتصار على اليسار من غير تقيّة.

مسألة حادية وأربعون

[المعول في معرفة أوائل الشهور]

الهلال يُعَمُّ^٢ في بلادنا كثيراً و يخفى^٣ علينا؛ فهل له حساب يُعوّل عليه، غير رأي العين؟

و اليوم الذي يرى فيه: هو منه، أم من الشهر المُتقدّم؟

الجواب:

المعول في معرفة أوائل الشهور و أواخرها، على رؤية الهلال، دون الحساب و العدّد؛^٥ فإذا رُئي^٦ الهلال ليلة ثلاثين، فهو أول الشهر. فإن غمّ، فالشهر ثلاثون؛ و لا تعويل إلا على ذلك، دون ما يدّعيه أصحاب العدّد.

فإذا رُئي الهلال في نهار يوم، فذلك اليوم من الشهر الماضي دون المُستقبل.

١. في «ب، ل»: «اليمين».

٢. عمّ عليه الهلال: حال دون رؤيته غيم أو قترّة. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨٨ و ٣٨٩؛ لسان العرب، ج ١٥، ص ١٣٥ (غمم).

٣. في «ل» و المطبوع: «أو يخفى».

٤. في المطبوع: «أو».

٥. في المطبوع: - «و العدد».

٦. في المطبوع: «رأى».

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حُكْمُ لَحْمِ الْأَرْنَبِ]

لَحْمُ الْأَرْنَبِ حَلَالٌ، أَمْ حَرَامٌ؟

الجواب:

لَحْمُ الْأَرْنَبِ حَرَامٌ عِنْدَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ قَدْ وَرَدَتْ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ بِذَلِكَ.^١ وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فِيهِ.

وَ الْأَرْنَبُ عِنْدَهُمْ نَجِسٌ؛ لَا يُسْتَبَاحُ وَبَرَّهُ وَ^٢ صَوْفُهُ.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حُكْمُ شُرْبِ الْفُقَاعِ]

مَا حُكْمُ^٣ شُرْبِ الْفُقَاعِ؟

الجواب:

عِنْدَ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ حَرَامٌ، يَجْرِي فِي التَّحْرِيمِ مَجْرَى الْأَشْرَبِ الْمُسْكِرَةِ^٤، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْسِهِ مُسْكِرًا؛ فَلَيْسَ التَّحْرِيمُ وَاقِعًا^٥ عَلَى الْإِسْكَارِ.

١. الخصال، ص ٤٩٤، ضمن ح ٢؛ علل الشرائع، ج ٢، ص ٤٨٨، ضمن ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج

٩، ص ٣٨؛ وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ١٠٩، ح ٣٠٩٩.

٢. في المطبوع: - «وبره و».

٣. في النسخ المعتمدة والمطبوع: - «ما حكم». و الصواب إثباته؛ وفقاً للنسخة «س».

٤. في المطبوع، «المحرمة».

٥. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «واقعا». و ما أثبتناه هو الصواب؛ وفقاً للنسختين «س، ي». و

يدل على ذلك ما جاء في أول المسائل الرازية: «ليس التحريم موقوفاً على المسكرات».

وَمَنْ شَرِبَ الْفَقَّاعَ، وَجَبَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمُ الْحَدُّ، كَمَا يَجِبُ^١ عَلَى مَنْ شَرِبَ
الْخَمْرَ^٢ وَ سَائِرَ الْأَشْرِبَةِ الْمُسْكِرَةِ.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حَلِيَّةُ الْمُتَمَعَةِ]

الْمُتَمَعَةُ، هَلْ تَجُوزُ فِي وَقْتِنَا هَذَا، أَمْ لَا؟

وَبِمَنْ تَكُونُ؟

وَمَا شُرُوطُهَا؟

بِمُؤَلَّفٍ، أَوْ مُخَالَفٍ وَ ذِمِّيٍّ؟

وَهَلْ لِلوَلَدِ مِيرَاثٌ كَغَيْرِهِ^٣ مِنَ الْأَوْلَادِ، أَمْ لَا؟

الجواب:

الْمُتَمَعَةُ مَبَاحَةٌ مِنْ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ إِيَّاهُ^٤ وَ قَتِنَا هَذَا، وَ مَا
تَغَيَّرَتْ بِإِحْتِثَائِهَا إِلَى حَظْرٍ.

وَ يَجِبُ أَنْ يُتَمَعَ بِالْمُؤَمِّنَاتِ، دُونَ الْمُخَالَفَاتِ. وَ قَدْ يَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُؤَمِّنَاتِ
أَنْ يُتَمَعَ بِالْمُسْتَضْعَفَاتِ اللَّوَاتِي لَسْنَ بِمُعَانِدَاتٍ. وَ قَدْ يَجُوزُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ
الْتِمَاعُ بِالذَّمِّيَّةِ.

وَ مِنْ شُرُوطِهَا الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ: تَعْيِينُ الْأَجَلِ، وَ الْأَجْرُ^٥ مِنْ غَيْرِ إِبْهَامٍ لَهُمَا.

١. في المطبوع: «تجب». ٢. في المطبوع: - «الخمير».

٣. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «غيره».

٤. في «ب، ل» و المطبوع: «إلى» بدون واو العطف.

٥. في «ب»: «و الأجل». و في المطبوع: «و المهر».

و الولدُ لاجِقٌ، و هو يَرِثُ أباه، كما يَرِثُهُ أولادُهُ مِن غيرِ مُتَعَةٍ.
فأمَّا المُتَمَتِّعُ بها، فلا ميراثَ لها إن شُرِطَ في العَقْدِ ذلكَ؛ و إن لم يُشَرِطْ^١، كانَ
لها الميراثُ.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حُرْمَةُ اللَّعِبِ بِالشُّطْرَنْجِ وَ التَّنَزُّدِ]

لَعِبُ الشُّطْرَنْجِ وَ التَّنَزُّدِ.

الجوابُ:

اللَّعِبُ بِالشُّطْرَنْجِ وَ التَّنَزُّدِ مُحَرَّمٌ مَحْظُورٌ، وَ اللَّعِبُ بِالتَّنَزُّدِ أَغْلَظُ وَ أَعْظَمُ عِقَابًا.
وَ لَا فُسْحَةَ^٢ عِنْدَ الشَّيْعَةِ الإِمَامِيَّةِ فِي اللَّعِبِ بِشَيْءٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ وَ لَا سَبَبٍ^٣.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حُكْمُ لُبْسِ جُلُودِ الثَّعَالِبِ وَ الأَرَانِبِ، وَ الصَّلَاةِ فِيهَا]

لُبْسُ وَبَرِ الثَّعَالِبِ وَ الأَرَانِبِ^٤ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

وَ هَلْ تَجُوزُ^٥ الصَّلَاةُ فِيهِ، أَمْ لَا؟

الجوابُ:

لَا يَجُوزُ لُبْسُ جُلُودِ الثَّعَالِبِ وَ الأَرَانِبِ وَ مَا اتَّخَذَ مِنْ أَوْبَارِهِمَا، لَا قَبْلَ الدَّبَاغِ^٦
وَ لَا بَعْدَهُ. وَ الْحُجَّةُ عَلَى ذَلِكَ: إِجْمَاعُ الشَّيْعَةِ الإِمَامِيَّةِ خَاصَّةً عَلَيْهِ.

١. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «لم يشترطه».

٢. في «أ، شيب».

٣. في «ب» و المطبوع: «يجوز».

٤. في المطبوع: «و لا فيحة».

٥. في المطبوع: «و الأرانب».

٦. في «ش» و المطبوع: «الذبح».

مَسْأَلَةٌ سَابِعَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[لُبْسُ مَا يُتَّخَذُ مِنْ جُلُودِ الْغَنَمِ]

ما يُلبَسُ من ١ الفَرَوِ و الفِرَاءِ ٢ الحُمْرِ ٣؟

الجواب:

ما اتَّخِذَ مِنْ جُلُودِ الْغَنَمِ فَرَوًا بَعْدَ الذِّكَاةِ بِالذَّبْحِ يَجُوزُ لُبْسُهُ، قَبْلَ الدَّبَاغِ إِذَا كَانَ خَالِيًا مِنْ نَجَاسَةِ الدَّمِ، وَبَعْدَ الدَّبَاغِ. وَلا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ وَأَرْبَعُونَ

[حُكْمُ لُبْسِ الْقَزِّ وَالْخَزِّ]

لُبْسُ الْقَزِّ وَالْخَزِّ.

الجواب:

أَمَّا الْقَزُّ وَالْإِبْرِيْسَمُ مُحَرَّمٌ لُبْسُهُمَا عَلَى الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ، إِذَا كَانَ الثَّوْبُ مَنْسُوجًا بِالْقَزِّ خَالِصًا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَالِطَهُ شَيْءٌ مِنَ الْقَطْنِ وَالْكِتَانِ.
فَأَمَّا الْخَزُّ، فَيَجُوزُ لُبْسُهُ بَعْدَ الذِّكَاةِ وَالدَّبَاغِ، ٦ لِلذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١. في «ب»: «لبس» بدل «ما يلبس من».

٢. في «أ، ش، ق» و المطبوع: «الفراء» بدون واو العطف.

٣. في «ب»: - «و الفراء الحمر». و في «ل»: - «الحمر». و في المطبوع: «الحمر» بدل «الحمر».

٤. في «ب، ل»: + «لبس».

٥. في «ب»: «أما». و في «ل»: «و أما».

٦. في المطبوع: - «و الدباغ».

مسألة تاسعة وأربعون

[معنى تحليل المولى أمتّه للغير]

القول في المحلل والمحللة موجود في كتاب «التكليف»^١ و هو: أن يكون للرجل والمرأة أمة، فيحلها^٢ لغيره^٣ مدة معلومة، و يسترجعها^٤ منه؛ هل ذلك جائز، أم لا؟

الجواب:

قد روي ذلك^٥ و المعنى في هذا التحليل الذي وردت به الرواية: أن تعقد المرأة على أمتها و الرجل على جاريتها عقد متعة؛ لأن إباحة المرأة لا تكون^٦ إلا في عقد المتعة. و قد يجوز نكاح المتعة بلفظ الإباحة و التحليل، كما يجوز بلفظ الإستمتاع أو النكاح^٧.

مسألة خمسون

[جعل أم الولد في ضمن الميراث]

أمهات الأولاد؛ يُقسَمَ في الميراث، أم لا؟

١. كتاب التكليف لأبي جعفر محمد بن علي بن أبي العزاقر الشلمغاني، و قد تقدمت الإشارة إليه في المسألة الرابعة عشرة من هذه المسائل.
٢. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «فتحلها».
٣. في المطبوع: «بغير».
٤. في المطبوع: «و سترجعها».
٥. راجع: وسائل الشيعة، ج ٢١، ص ١٢٥ - ١٢٧، باب أنه يجوز للرجل أن يحل جاريتها لأخيه... ح ٢٦٦٩٤ - ٢٦٧٠٢.
٦. في «أ، ش، ق، ل»: «لا يكون».
٧. في المطبوع: «و النكاح».

الجواب:

أُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ عِنْدَنَا عَلَى جُمْلَةِ الرَّقِّ، مَا^١ خَرَجَ عَنْهُ بِالْوَالِدِ؛ وَيُقَسَّمْنَ فِي الْمِيرَاثِ، وَيُجْعَلْنَ فِي نَصَبِ^٢ أَوْلَادِهِنَّ، فَيُعْتَقْنَ عَلَيْهِنَّ^٣.
وَيَجُوزُ عِنْدَنَا بَيْعُ أُمِّ الْوَالِدِ بَعْدَ مَوْتِ وَلَدِهَا.^٤

مَسْأَلَةٌ حَادِيَةٌ وَخَمْسُونَ

[جَوَازُ تَمَلُّكِ السَّبَايَا وَنِكَاحِهِنَّ]

الْمَسِيئَاتُ فِي هَذَا الْعَصْرِ؛ يَجُوزُ اسْتِمْلَاكُهُنَّ وَنِكَاحُهُنَّ، أَمْ لَا؟

الجواب:

يَجُوزُ تَمَلُّكُ السَّبَايَا وَنِكَاحُهُنَّ، وَإِنْ كَانَ سَبَاهُنَّ غَيْرُ الْإِمَامِ الْمُحِقِّ؛ لِأَنَّ أُنْمَتَنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَدْ رَخَّصُوا الشَّيْعَةَ فِي ذَلِكَ، إِرْفَاقًا بِهِمْ، وَتَسْهِيلًا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْمِحْنَةَ بِحَظَرٍ^٥ ذَلِكَ؛ فَلَا يَكَادُونَ^٦ يَنْفَكُونَ مِنْهَا فِي أَكْثَرِ الْأَزْمَانِ، فَتَكُونُ^٧ غَلِيظَةً شَدِيدَةً.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَخَمْسُونَ

[حُكْمُ زَكَاةِ الْغَلَاتِ]

الزَّكَاةُ فِي الْغَلَّةِ؛ هِيَ بَعْدَ حَاصِلِ السُّلْطَانِ وَمَوْنَةِ الْقَرْيَةِ، أَمْ فِي الْأَصْلِ؟

١. «ما» هنا نافية.
٢. في «ب، ل» والمطبوع: «نصيب».
٣. كذا، والأنسب: «عليهم».
٤. راجع: الانتصار، ص ٣٨٣.
٥. في «ب، ق»: «يحظر». و في «ل» والمطبوع: «يخطر»، و استظهر في هامشه: «تخطر».
٦. كذا، والأنسب: «لا يكادون».
٧. في المطبوع: «الزمان، فيكون» بدل «الأزمان، فتكون».
٨. في المطبوع: «+ لا».

الجواب:

إنما^١ تجب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب إذا بلغ ما يحصل لمالك الأرض في خاصيته خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً، والصاع تسعة أرطال. ففي ذلك إذا بلغه العشر^٢ إن كان يسقى سيحاً، وإن كان يسقى بالدوالي والنواضح فيه نصف العشر، وما زاد على الخمسة أوسق فحساب ذلك. وليس فيما دون الخمسة أوسق^٣ زكاة.

مسألة ثالثة وخمسون

[كفارة حنث اليمين]

ما يجب على من حلف أن لا يشرب الخمر، أو يركب معصية، ثم فعل؟

الجواب:

يجب على من فعل ذلك كفارة اليمين: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو عتق رقبة.

وهو مخير بين هذه الكفارات الثلاث؛ فمن لم يجد منها شيئاً، كان عليه صيام ثلاثة أيام.

مسألة رابعة وخمسون

[إسلام الذمي وله امرأة ذمية]

المرأة الذمية تكون تحت الذمي، فيسلم الرجل؛ هل تنفك بالإسلام، أم تبقى

٢. في «ب»: «إذا».

١. في المطبوع: - «إنما».

٣. في «أ، ش، ق»: «الأوسق».

على حالها في جباله؟^١

الجواب:

ما يَنْفَسِخُ نِكَاحٌ^٢ بَيْنَ الذَّمِيِّ وَ زَوْجَتِهِ الذَّمِيَّةِ بِإِسْلَامِ الزَّوْجِ، بَلِ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا باقٍ على حاله، بلا خلافٍ بَيْنَ الْأُمَّةِ.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ وَخَمْسُونَ

[حُكْمُ تَزْوِيجِ الْهَاشِمِيَّةِ]

ما يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ إِذَا كَانَ عَرَبِيَّ النَّسَبِ وَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَوِيَّةً أَوْ^٣ هَاشِمِيَّةً؟
الجواب:

إِذَا كَانَ الْعَرَبِيُّ مِنْ قَبِيلٍ غَيْرِ مَرْدُولٍ فِي الْقَبَائِلِ، وَ لَا مُسْتَنْقِصٍ - فَإِنَّ فِي بَعْضِ الْقَبَائِلِ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ -، فَلَيْسَ بِمَحْظُورٍ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْهَاشِمِيَّاتِ. وَ إِنَّمَا يُكْرَهُ ذَلِكَ سِيَاسَةً وَ عَادَةً، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْظُوراً فِي الدِّينِ.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ وَخَمْسُونَ

[حِلِّيَّةُ الْوَطْءِ دُبْرًا وَقَبْلًا]

هل يُؤْخَذُ بما يُروى عن مالكٍ في النِّسَاءِ؟^٥ وَ مَنْ يُطَابِقُهُ عَلَى ذَلِكَ^٦

١. في المطبوع: «حاله».

٢. في المطبوع: «النكاح».

٣. في النسخ المعتمدة «أم». و في المطبوع: - «أو». و الصواب ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ي».

٤. في المطبوع: «من».

٥. نُسب إلى مالك جواز الوطء في الدبر، ولكن أوَّلَه البعضُ بأنه إنَّما جُوز الوطء من الدبر، لا في الدبر. راجع: فيض القدير، ج ٦، ص ٤٣٩.

٦. في المطبوع: «و من لم يطابقه في ذلك».

من الشيعة؟^١

الجواب:

مباح للزوج أن يطأ زوجته في كل واحد من فرجيهما^٢، وليس في ذلك شيء من الحظر والكراهية^٣.

والحجة في ذلك مع إجماع الإمامية^٥ عليه، قوله تعالى: «فَأْتُوا حَرَثَكُمْ أَنْتِي شَيْئًا»^٧.

وأن الشرع يقتضي التمتع بالزوجة مطلقاً، من غير استثناء لموضع دون آخر.

مسألة سابعة وخمسون

[القرآن منزل غير مخلوق]

القرآن؛ منزل، أو مخلوق؟

الجواب:

القرآن كلام الله تعالى، أنزله وأحدته، تصديقاً للنبي عليه السلام؛ فهو مفعول. ولا يقال: إنه «مخلوق»؛ لأن هذه اللفظة إذا أطلقت على الكلام أوهمت أنه

١. راجع: الوسيلة، ص ٣١٣؛ مسالك الأفهام، ج ١، ص ٤٣٨.

٢. في المطبوع: «مخرجيهما».

٣. في المطبوع: «و الكراهة».

٤. في المطبوع: - «مع».

٥. راجع: تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٥٧٦؛ السرائر، ص ٦٠٦؛ غنية النزوع، ص ٣٦١؛ شرائع

الإسلام، ج ٢، ص ٤٩٦.

٦. في المطبوع: «و قوله».

٧. البقرة (٢): ٢٢٣.

«مكذوب»، و لهذا يقولون: «هذا كلام مخلوق»، و قال الله تعالى: «إِنْ هَذَا إِلَّا
اِخْتِلَافٌ^٢ يُرِيدُ الْكَذِبَ لَا مَحَالَةَ.

مَسْأَلَةٌ ثَامِنَةٌ وَ خَمْسُونَ^٣

[أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ]

أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟

الجواب:

معنى قولنا في العمل أنه أفضل: أنه أكثر ثواباً من غيره. و ليس يعلم أي الأعمال
أكثر ثواباً على التحقيق إلا علام الغيوب تعالى، أو من أطلعته على ذلك.
و ما يروى في ذلك من أخبار الأحاد لا يعول عليه.

مَسْأَلَةٌ تَاسِعَةٌ وَ خَمْسُونَ

[لُزُومُ الْعَمَلِ مَعَ الْإِعْتِقَادِ]

الِإِعْتِقَادُ أَفْضَلُ بَغَيْرِ عَمَلٍ، أَوِ الْعَمَلُ بَغَيْرِ إِعْتِقَادٍ؟

الجواب:

أما العمل بغير اعتقاد، فلا ثواب عليه، و لا فائدة فيه؛ لأن من صلّى و لا يعتقده
و جوب الصلاة و القربى بها إلى الله، فلا صلاة له، و لا خير فيما فعله.
و الجمع بين الاعتقاد و العمل هو النافع المقصود.

٢. ص (٣٨): ٧.

١. في المطبوع: «فقال».

٣. في «ب»: «المسألة الثامنة و الخمسون». و في المطبوع: «مسألة الثامنة و الخمسون».

٤. في المطبوع: «من غيره».

و انفرادُ الاعتقادِ عن عملٍ، خَيْرٌ على كُلِّ حالٍ، و إن خَلا مِن عملٍ، و لَيسَ كذلكَ العملُ إذا خَلا مِن الاعتقادِ.

مَسْأَلَةٌ سِتُونٌ

[مَسْأَلَةُ الرَّجْعَةِ]

الإعتقادُ في الرَّجْعَةِ عندَ ظُهورِ القائمِ عليه السلامُ؟
و ما هي ^١ الرَّجْعَةُ؟

الجوابُ: معنى الرَّجْعَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحْيِي قَوْمًا مَمَّنْ تُوفِّي قَبْلَ ظُهورِ القائمِ عليه السلامُ مِن مَوالِيهِ و شِيعَتِهِ؛ لِيَفوزُوا ^٢ بِمُباشَرَةٍ نُصِرَتِهِ و طاعَتِهِ و قِتالِ أعدائِهِ، و لا يَفوتُهُم نِوابُ هَذِهِ المَنزِلَةِ الجَلِيلَةِ الَّتِي لَم يُنكَروها؛ ^٣ حَتَّى لا يُسْتَبَدَلَ عَلَيْهِم بِهَذِهِ المَنزِلَةِ غَيْرِهِم.

و اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ على إِحياءِ المَوتى؛ فِلا مَعنى لَتَعَجُّبِ المُخالِفِينَ لِهَذِهِ الحَوالِ ^٤ و استِبعادِهِم.

مَسْأَلَةٌ حادِيَةٌ و سِتُونٌ

[المُسْلِمُ يَرِثُ الكافِرَ]

المُسلِمُ يَرِثُ النُصْرانِيَّ إِذا كانَ مِن أُولي الأرحامِ؟
الجوابُ:

عندنا أَنَّ المُسْلِمَ يَرِثُ الكافِرَ، و إِنما الكافرُ لا يَرِثُ المُسْلِمَ.

١. في المطبوع: «في».

٢. في المطبوع: «اليفوز».

٣. في المطبوع: «لم يدركها».

٤. في المطبوع: - «لهذه الحال».

و لَيْسَ فِي الْخَبْرِ الَّذِي يَرَوْنَهُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^١ مِنْ أَنْ^٢ «أَهْلَ مِلَّتَيْنِ^٣ لَا يَتَوَارَثُونَ»^٥ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ «التَّوَارِثَ» تَفَاعُلٌ، وَإِذَا وَرِثْنَاهُمْ وَ لَمْ يَرِثُونَا، فَمَا تَوَارَثْنَا.

مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ وَسِتُونَ

[الْعَمَّةُ تَرِثُ مَعَ الْعَمِّ]

هل العمّة تَرِثُ مع العمِّ؟

الجواب:

عند الشيعة الإمامية أنّ العمّة تَرِثُ مع العمِّ، ولها نصف نصيبه^٦؛ لا خلاف بين الشيعة الإمامية في ذلك؛ لأنها تُشَارِكُ العمِّ في قرابته ودرجته. فما يَقُولُهُ^٧ المخالف من ذكر العصبية لا محصول له.

مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ وَسِتُونَ

[إِرْثُ الْخَالِ وَالْخَالَةِ مَعَ الْأَعْمَامِ]

الخالُ والخالة؛ لهما نصيبٌ مع الأعمام من الميراثِ؟

الجواب:

يَرِثُ الْخَالُ والخالة مع الأعمام نصيب الأُمِّ، وهو الثلث؛ لأنَّ قرابتهما من جهة

١. في المطبوع: - «عنه عليه السلام».

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: - «أن». وإثباتها هو الصواب؛ وفقاً لـ «ج».

٣. في المطبوع: «الملتين».

٤. في «أ، ش، ق، ل» والمطبوع: «الآ».

٥. راجع: عوالي الآلي، ج ١، ص ٩٦؛ بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٢٤٣، ح ٩.

٦. في «أ، ش، ق، ل» والمطبوع: «نصفه».

٧. في المطبوع: «يقول».

الأم. و للخالة نصف سهم الخال.

و الأعمام يرثون نصيب الأب،^١ و هو الثلثان^٢؛ لأن قرابتهم من جهة الأب.

مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ وَسِتُونَ

[إرثُ أولادِ الأختِ]

أولادُ الأختِ يرثونَ إذا كانوا أقربَ الأهلِ؟

الجواب:

أولادُ الأختِ يرثونَ إذا لم يكنْ معهم في الميراثِ مَنْ هو أحقُّ منهم و مَنْ هو أعلى دَرَجَةً.

و يجري أولادُ الأختِ إذا انفردوا بالميراثِ مجرى أولادِ الأخ إذا انفردوا به.

مَسْأَلَةٌ خَامِسَةٌ وَسِتُونَ

[جوازُ الوطءِ قَبْلَ غَسْلِ الحَيْضِ]

الحائضُ إذا مَضَتْ سَبْعَةُ أَيَّامٍ، و طَهَّرَ المَوْضِعَ مِنْ أذَى؛ هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ و طَوَّهَا قَبْلَ غَسْلِ رَأْسِهَا و بَدَنِهَا، أم لا؟

الجواب:

إذا انقَطَعَ دَمُ الحائضِ، و نَقِيَ المَوْضِعَ مِنَ الصُّفْرَةِ و الكُدْرَةِ، جازَ لزوجِها أنْ يَطَّأها، و إن لَمْ تَغْتَسِلْ^٣.

١. في «ش» و المطبوع: «الأم».

٢. في المطبوع: «الثلث».

٣. في المطبوع: «لم تغسل».

و لا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ انْقِطَاعُهُ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ أَوْ لِأَقَلِّهِ، بِخِلَافِ مَا يَقُولُهُ^١ أَبُو حَنِيفَةَ؛^٢ لِأَنَّهُ يُوَافِقُنَا فِي جَوَازِ الْوِطْءِ عِنْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَإِنْ لَمْ يَقَعِ الْغُسْلُ، إِلَّا أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ انْقِطَاعِهِ لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ^٣ وَ لِأَقَلِّهِ؛ فَيُجَوِّزُ الْوِطْءَ إِذَا كَانَ الْإِنْقِطَاعُ فِي أَكْثَرِ الْحَيْضِ، وَ لَا يُجَوِّزُهُ^٤ إِذَا كَانَ لِأَقَلِّهِ.

مَسْأَلَةٌ سَادِسَةٌ وَبِتَوْنٍ

[حُكْمُ الْخُمْسِ]

الْخُمْسُ مَفْرُوضٌ لِآلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ عَلَيْهِمْ فِي الْغَنِيمَةِ مِنْ بِلَادِ الشَّرْكِ، أَمْ فِي^٦ جَمِيعِ الْمَكَاسِبِ وَ الْمَتَاجِرِ^٧ وَ الْعَقَارِ وَ الزَّرْعِ؟ وَ لِمَنْ^٨ يَجِبُ ذَلِكَ مِنْهُمْ فِي هَذَا الْعَصْرِ؟

الجواب:

الْخُمْسُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ الْغَنَائِمِ الْمُسْتَفَادَةِ بِالْحَرْبِ^٩ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الشَّرْكِ. وَ هُوَ أَيْضاً وَاجِبٌ فِيمَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْمَعَادِنِ وَ الْكُنُوزِ، وَ يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبِحَارِ.

١. في المطبوع: «يقول».

٢. راجع: حاشية رد المحتار لابن عابدين، ج ١، ص ٣١٩.

٣. في المطبوع: «أو».

٤. في المطبوع: «و لا يجوز».

٥. في المطبوع: «في».

٦. في النسخ المعتمدة: - «في». و الصواب إثباتها؛ طبقاً للمطبوع و للنسختين «ج، ك».

٧. في «أ، ش، ق، ل» و المطبوع: «و التجارة».

٨. في المطبوع: «أو لم» بدل «و لمن».

٩. في المطبوع: «بالغزو».

و يَجِبُ أَيْضاً فِي كُلِّ مَا فَضَّلَ - مِنْ أَرْبَاحِ التِّجَارَاتِ، وَ الزَّرَاعَاتِ، وَ الصَّنَاعَاتِ -
عَنِ الْمَوُونَةِ وَ الْكِفَايَةِ فِي^١ طَوْلِ سَنَّتِهِ^٢ عَلَى الْإِقْتِصَادِ.

وَ سَهْمُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ، وَ سَهْمُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَ هَذَانِ
السَّهْمَانِ بَعْدَ الرَّسُولِ لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ مَقَامَهُ، مُضَافاً إِلَى سَهْمِ الْإِمَامِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ
بِالْقُرْبَى؛ وَ بَاقِي السَّهَامِ لِيَتَامَى آلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَ^٣ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ لِمَسَاكِينِهِمْ، وَ
أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ.

فَكَانَتْ يُقَسَّمُ عَلَى سِتَّةِ أَسْهُمٍ: ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلْإِمَامِ^٤ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِآلِ
الرَّسُولِ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وَ هَذَا الْخُمْسُ^٥ إِنَّمَا جُعِلَ لَهُمْ عَوَظاً عَنِ الصَّدَقَةِ؛ فَإِذَا مَنِعُوهُ فِي بَعْضِ
الْأَزْمَانِ، حَلَّتْ لَهُمُ الصَّدَقَةُ مَعَ الْمَنْعِ مِنْ هَذَا الْخُمْسِ^٦.
وَ اللَّهُ الْمُوفِّقُ لِلصَّوَابِ.

تَمَّتِ الْمَسَائِلُ وَ أَجْوِبَتُهَا، وَ اللَّهُ وَلِيُّ الْحَمْدِ وَ التَّوْفِيقِ.^٧

١. في المطبوع: «من».

٢. في «ل» و المطبوع: «سنة».

٣. في المطبوع: - «عليه و».

٤. في «أ، ش، ق، ل»: «لآل الإمام» بدل «للإمام».

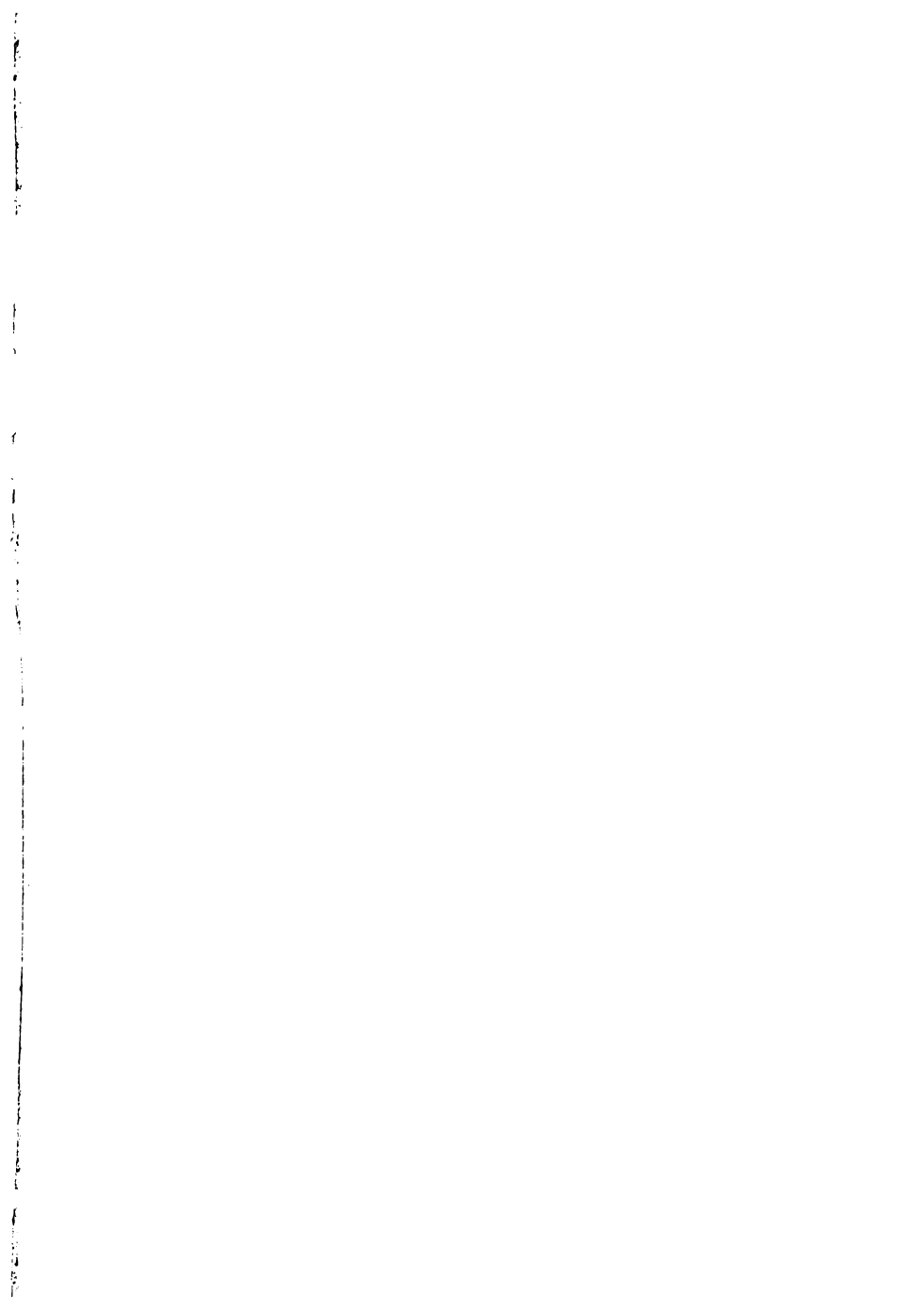
٥. في المطبوع: «الحق».

٦. في المطبوع: «الحق».

٧. من قوله: «تَمَّتِ الْمَسَائِلُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب، ل». وَ فِي «ل» بَدَلَهَا: «تَمَّتِ الْمَسَائِلُ وَ
الرسائل بحمد الله و عونه و حسن توفيقه». وَ فِي «ق»: + «و صلواته على محمد نبيه و أهل بيته
الأئمة الطيبين الطاهرين، و حسبنا الله و نعم الوكيل».

(٨٠)

جوابات المسائل الواسطيات



مقدمة التحقيق

ذكر البُصروي (ت ٤٤٣هـ) في فهرسه هذه المسائل، و وصفها بأنها مائة مسألة. ومدينة «واسط» المعروفة تقع في موضع متوسط بين البصرة والكوفة، ولذلك سميت بهذا الاسم، وقد بناها الحجاج، و فرغ من بنائها سنة ٨٦. وهناك مدن أخرى تسمى: «واسط»، تُراجع في محلها^١.

ثم إن المتبقي من هذه المسائل ثمان مائة مسائل فقط؛ وهذا يعني أن معظم المسائل مفقود، فقد تقدم أن البُصروي ذكر أنها مائة مسألة.

و المسائل المتبقية تبدأ من المسألة الخامسة، وتنتهي عند المسألة الثانية عشرة؛ أي أنه قد سقطت أربع مسائل من أولها، و ثمان مائة مسألة من آخرها.

و المتبقي من المسائل الواسطيات كلّه مسائل فقهية، و معظمه - أي ست مسائل - متعلق بالعلاقات الزوجية من نكاح، و طلاق، و عدّة وفاة؛ و أمّا المسألان الأخريان فتتعلق إحداهما بالإرث، و الأخرى بالصلاة.

و الملاحظ أن الكثير من هذه المسائل متعلق بأهل الذمة أو المخالفين والنواصب و الغلاة؛ وهذا قد يعني أن السائل كان يعيش في أجواء متنوّعة من الناحية الدينية و المذهبية.

و قد نقل بعض الفقهاء من المسائل الواسطيات في كتبهم^١.
 هذا، وكانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤،
 ص ٣٧، و في مسائل المرتضى، ص ٤٩ تحت عنوان: «بعض المسائل الواسطيات».

مخطوطات الرسالة

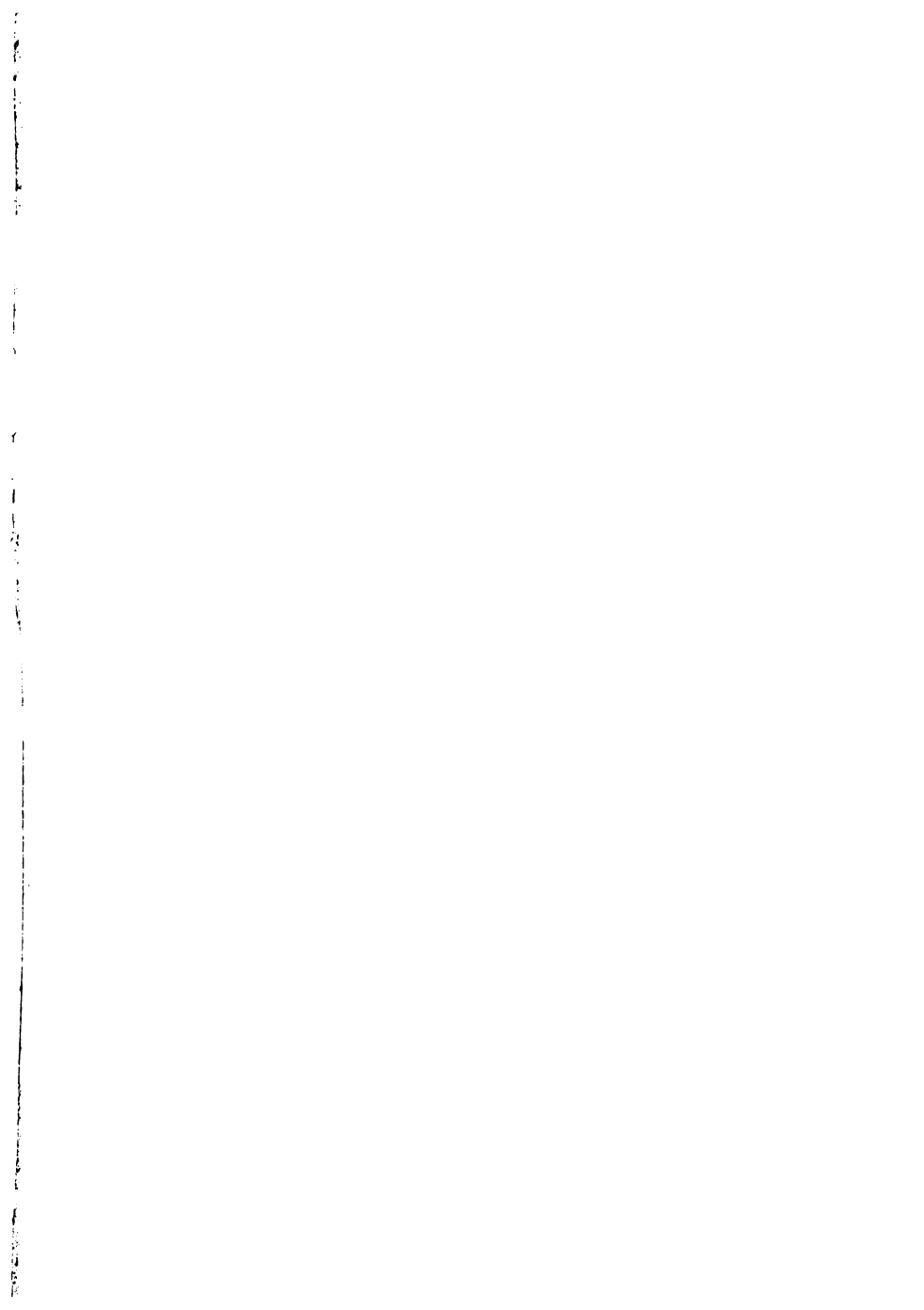
ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١١٧ - ١٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحات (١٦ - ٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات (٢٤ - ٣١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٤٣ - ٣٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٢١ - ٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٣٠٦ - ٣١١) من المجموعة.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٥٤ - ٥٧) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٣٨ - ٤٠) من المجموعة.
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٢٤ - ٢١) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (١٢ - ١٤) من المجموعة.
٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٣ - ٢٦٤) من المجموعة.
٧. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (١٦ - ١٩) من المجموعة.
٨. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٦٠ - ٦٢) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحات (١٦ - ٢٠) من المجموعة.
١٠. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (٨٦ - ٩٠) من المجموعة.



جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الْوَاسِطِيَّاتِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْوَاسِطِيَّاتِ

[إِنكاحُ النَّوَاصِبِ وَالْغَلَائِةِ]

هل يَجُوزُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ النَّاصِبِ أَوْ الْغَالِي، أَوْ فِيهِمَا^١ مَا يُخْرِجُ عَنْ^٢ حَدِّ النِّكَاحِ إِلَى السُّفَاحِ؟ وَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الْحَالِ^٣؟ وَ مَا حَقِيقَةُ بَعْدِهِمَا جَمِيعاً^٤ مِنْ حَقَائِقِ الْإِسْلَامِ عَلَى مُقْتَضَى الْإِعْتِقَادِ وَأَصُولِ الدِّينِ؟
الجوابُ - وَ بِاللَّهِ التَّوْفِيقُ - :

الناصبُ كَالْغَالِي فِي الْكُفْرِ وَالْخُرُوجِ عَنِ الْإِيمَانِ، وَ لَا يَجُوزُ مُنَاكَحُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ الْإِخْتِيَارِ. وَ لَا فَرْقٌ بَيْنَهُمَا فِي أَنْهُمَا كَافِرَانِ، لَا يَتَعَلَّقُ عَلَيْهِمَا أَحْكَامُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

فَأَمَّا مَقَادِيرُ عِقَابِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَ زِيَادَةُ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ أَوْ نُقْصَانُهُ، فَمِمَّا^٥

١. فِي «أ» وَ الْمَطْبُوعِ: «فِيهَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحَالَةَ». وَ «الْحَالِ» يَذْكَرُ وَ يُؤنَّثُ. رَاجِع: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٥٧ (حَوْل).

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «جَمْعاً».

٥. فِي «ب»: «مِمَّا» بِدُونِ الْفَاءِ.

يَعَلِّمُهُ اللَّهُ تَعَالَى^١، وَ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى تَحْقِيقِهِ^٢ وَ تَفْصِيلِهِ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ مِنَ الوَاسِطِيَّاتِ

[الْمُسْلِمُ يَرِثُ الْكَافِرَ]

هَلْ يَرِثُ الْمُسْلِمُ مَنْ^٣ مَاتَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مِمَّنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَى مُقْتَضَى^٤ الشَّرِيعَةِ؟ أَوْ الْإِسْلَامُ يَمْنَعُهُ مِنْ مِيرَاثِ أَهْلِهِ^٥ الْمُخَالِفِينَ لِمِلَّتِهِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «أَهْلُ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثُونَ»^٦ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَجُوبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^٧ فِي كِتَابِ الْمَشِيخَةِ.

١. فِي «ج»: «لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ» بَدَلَ «فَمِمَّا يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى».

٢. فِي «ب»: «الْحَقِيقَةُ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٤. فِي «ص»: «+ أَهْل».

٥. فِي «ب» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَهْل».

٦. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأَخْبَارِ، ج ٣، ص ٣٧؛ الْاِحْتِجَاجُ، ج ١، ص ١٣٨.

٧. الْحَسَنُ بْنُ مَجُوبِ السَّرَادِ - وَ يُقَالُ لَهُ: الزَّرَادُ - يَكْنَى أَبُو عَلِيٍّ، مَوْلَى بَجِيلَةَ، كُوفِيٌّ، رَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفَهْرَسْتِ: «وَ رَوَى عَنْ سَتِّينَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ كَانَ جَلِيلَ الْقَدْرِ، يَعُدُّ فِي الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ فِي عَصْرِهِ، وَ لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: كِتَابُ الْمَشِيخَةِ، كِتَابُ الْهَدُودِ...» وَ عَدَّهُ فِي رَجَالِهِ تَارَةً مِنْ أَصْحَابِ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا قَائِلًا: «مَوْلَى ثِقَةَ»؛ وَ تَارَةً فِي أَصْحَابِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِلًا: «مَوْلَى بَجِيلَةَ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ» وَ عَدَّهُ الْكَشِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى تَصْحِيحِ مَا يَصِحُّ عَنْهُمْ عِنْدَ تَسْمِيَةِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ. وَ ذَكَرَ كِتَابَهُ الْمَشِيخَةَ أَيْضًا ابْنُ شَهْرَ أَشُوبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ؛ لَكِنَّ الْكِتَابَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي زَمَانِنَا الْحَاضِرِ. رَاجِعْ: الْفَهْرَسْتُ لِلطُّوسِيِّ، ص ٩٦، الرَّقْمُ ١٦٢؛ رَجَالُ الطُّوسِيِّ، ص ٣٣٤، الرَّقْمُ ٤٩٧٨؛ وَ ص ٣٥٤، الرَّقْمُ ٥٢٥١؛ مَعَالِمِ الْعُلَمَاءِ، ص ٦٩، الرَّقْمُ ١٨٢؛ خِلَاصَةُ الْأَقْوَالِ، ص ٩٧، الرَّقْمُ ١.

الجواب - وبالله التوفيق^١ :

إنه لا يَخْتَلِفُ أصحابنا في أن المؤمنَ يَرِثُ الكافرَ، وإن كان الكافرُ لا يَرِثُ المؤمنَ.

وما يُروى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَنْ أَهْلَ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثُونَ» - إِنْ كَانَ صَاحِبِهَا؛ فَإِنَّهُ خَيْرٌ وَاحِدٍ غَيْرٌ مَقْطُوعٍ بِهِ - فَمَعْنَاهُ: أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَرِثُ صَاحِبَهُ. وَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَرِثَ^٢ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ؛ لِأَنَّ التَّوَارِثَ تَفَاعُلٌ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ عَلَى حَدِّ^٣ وَاحِدٍ؛ وَإِذَا كَانَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، لَمْ يَكُنْ تَفَاعُلًا وَلَا تَوَارِثًا.

المسألة السابعة من الواسطيات

[الصلاة في توبين أحدهما إبريسم والآخر كيتان]

مع^٤ ثبوت الخبر أنه «لا تجوز^٥ الصلاة في توب إبريسم، إلا أن يكون ممزوجاً بقطن أو كيتان^٦»، فهل تجب^٧ الصلاة في توبين أحدهما إبريسم والآخر كيتان، وجرهما^٨ جميعاً مجرى الثوب الممزوج، إذا كان المَعْتَمَدُ في ذلك نقض الصلاة في الحرير إذا لم يكن معه غيره؟

١. في «ص»: - «وبالله التوفيق».

٢. في المطبوع: «أن يورث».

٣. في المطبوع: «كل واحد» بدل «حد».

٤. في «ج، ص»: - «مع».

٥. في «ب، س، ص» و«المطبوع»: «لا يجوز».

٦. راجع: التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٥ - ٢٠٨، ح ٨١٠ - ٨١٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٣ - ٣٨٦،

ح ١٤٥٣ - ١٤٦٤.

٧. في «ب، س»: «يجب».

٨. في «أ» و«المطبوع»: «وجوبهما» بدل «وجريهما».

الجواب - و بالله التوفيق^١ :

إنَّ الثوبَ إِذَا كَانَ حَرِيرًا مَحْضًا لَا يُخَالِطُهُ قُطْنٌ أَوْ كِتَانٌ، فَلَبْسُهُ حَرَامٌ، وَ الصَّلَاةُ فِيهِ أَيْضًا غَيْرُ جَائِزَةٍ. وَ لَا يَجْرِي^٢ الثوبَانِ اللَّذَانِ أَحَدُهُمَا حَرِيرٌ مَحْضٌ وَ الْآخَرُ قُطْنٌ مَجْرِيٌّ ثَوْبٌ وَاحِدٌ مَمْزُوجٌ؛ لِأَنَّ لَابِسَ الثَّوْبَيْنِ - وَ أَحَدَهُمَا حَرِيرٌ مَحْضٌ - لَابِسٌ لِمَا حَرَّمَ مِنَ الْحَرِيرِ الْمَحْضِ^٣، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الثَّوْبُ الْمَمْزُوجُ.

المسألة الثامنة من الواسطيات^٤

[عِدَّةُ وِفَاةِ الذَّمِيِّ]

إِذَا مَاتَ الذَّمِيُّ عَنِ زَوْجَتِهِ، فَكَمْ أَقَلُّ مَا يَجِبُ أَنْ تَعْتَدَّ بَعْدَهُ، فَتَجِلَّ لِلْمُسْتَمْتِعِ بِهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟

الجواب - و بالله التوفيق^٥ :

لَا يَجُوزُ التَّمَتُّعُ وَ لَا أَنْ^٦ يَنْكِحَ نِكَاحَ^٧ الدَّوَامِ وَ التَّأْيِيدِ امْرَأَةَ الذَّمِيِّ إِذَا مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا الذَّمِيُّ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَعْتَدَّ الْعِدَّةَ الْمَفْرُوضَةَ فِي ذَلِكَ عَلَى الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ.

١. في «ص»: - «و بالله التوفيق».

٢. في «ب، س»: «و لا يجريان».

٣. في المطبوع: - «المحض».

٤. في «ص»: «منها» بدل «من الواسطيات».

٥. في «ص»: - «و بالله التوفيق».

٦. في «ب»: - «أن».

٧. في «ب، س»: «النكاح». و في المطبوع: - «نكاح».

المسألة التاسعة من الواسطيات^١

[المرأة المتسامحة في نفسها عن مراعاة عدة الطلاق]

إذا ثبتت على المرأة المتسامحة في صيانة نفسها أنها تتزوج كثيراً، ولا تراعي^٢ طلاقها إلا بالخروج من بيت زوجها^٣، وما يُنصَّب لها استقرارهم^٥ و طلب الخلاص من جبالهم^٦ وتزوجهم^٧؛ فكيف يكون السبيل للراغب فيها إلى التزوج بها؟

الجواب - وبالله التوفيق -^٨:

إن نكاح المرأة المتجوزة^٩ في دينها المتسامحة فيما يلزمها من عدة أو غيرها مكروه، وإن لم يكن محرماً. وكل امرأة لم يعلم أنها في جبال زوج أو عدة منه، جاز نكاحها، على ظاهر الأمر فيه^{١٠}؛ وليس يلزمه ما في الباطن.

١. في «ص»: «منها» بدل «من الواسطيات».

٢. في «ب، ج، س، ص»: «ولا يراعي».

٣. لعدم جواز خروج المطلقة الرجعية من بيت زوجها حتى انقضاء عدتها. راجع: أحكام النساء، ص ٤٨ - ٤٩؛ جواهر الكلام، ج ٣٢، ص ٣٣٠. والظاهر أن المرأة المذكورة في المسألة لم تكن تراعي من طلاقها إلا هذا الحكم.

٤. في المطبوع: «لا» بدل «و ما».

٥. في النسخ والمطبوع: «استقرارهم»، ولم نجد له معنى يناسب المقام، والظاهر أنه من سهو النساخ. ويقال: استقر الجمل الناقة، إذا تاركها لينظر ألقحت أم لا. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ١٣٢ (قرأ).

٦. في النسخ والمطبوع: «حالهم»، والظاهر أنه أيضاً من سهو النساخ.

٧. مراجع الضمان الثلاثة في هذه الجملة: «الأزواج»: أي أزواج هذه المرأة المزوجة.

٨. في «ص»: - «وبالله التوفيق».

٩. في «ج» والمطبوع: «المتزوجة».

١٠. في «ب، س»: «منه».

فَمَنْ^١ أَرَادَ الْإِحْتِيَاطَ مَعَ مَنْ خَافَ أَنْ تَكُونَ^٢ فَرُطَتْ فِي عِدَّتِهَا، جَازَ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهَا أَنْ تَعْتَدَ عِدَّةَ كَامِلَةٍ قَبْلَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِبًا.

المسألة العاشرة من الواسطيات^٣

[لا حَدَّ لِلْمُسْتَمْتَعَاتِ بِهِنَّ فِي الْعَدَدِ]

هَلْ تَجْرِي^٤ الْمُسْتَمْتَعَاتُ بِهِنَّ مَجْرَى الزَّوْجَاتِ فِي التَّحْصِينِ، فَيَحْرُمُ عَلَى الْمُسْتَمْتَعِ الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِ، أَوْ تَجْرِي^٥ مَجْرَى الْإِمَاءِ فِي كَثْرَةِ الْعَدَدِ وَتَرْكِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى هَذَا الْبَابِ؟
الجواب - وباللَّهِ التَّوْفِيقُ -^٦:

لا خِلاَفَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ لِلْمُتَمَتِّعِ^٧ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ النِّسَاءِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ حَرَائِرَ، وَأَنْهَهُنَّ يَجْرِينَ فِي ذَلِكَ^٩ مَجْرَى الْإِمَاءِ اللَّوَاتِي يُسْتَبَاحُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَطَوْهِنَّ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعًا»^{١٠} وَ كُلُّ ظَاهِرٍ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ يَقْتَضِي تَرْكَ^{١١}

١. كذا، والأنسب: «ومن».

٢. في «ب، س»: «أن يكون».

٣. في «ص»: «منها» بدل «من الواسطيات».

٤. في «ب، س»: «يجري».

٥. في «ج»: «يجرين».

٦. في «ص»: - «وبالَّهِ التَّوْفِيقُ».

٧. في «ب، س»: «المتمتع».

٨. في «ب»: «لن».

٩. في «ج» والمطبوع: - «في ذلك».

١٠. النساء (٤): ٣.

١١. في النسخ والمطبوع: «ذلك»، وهو من سهو النسخ.

الزائد على أربع نَحْمِلُهُ^١ على أن المراد به^٢ نِكَاحُ الدوامِ دونِ الْمُتَعَةِ.

المسألة الحادية عشر من الواسطيّات^٣

[طلاقُ المُضْطَرِّ ثلاثاً، كم يُعَدُّ؟]

إذا اضْطُرَّ الرجلُ المؤمنُ إلى التزوُّجِ في أسفاره، أو بحَسَبِ^٥ اختياره، وهو مُقَارِبٌ لِمَنْ يَتَّقِيهِ، ولا يَتِمَكَّنُ أن يجعلَ طلاقَهُ لهُنَّ بحَسَبِ اعتقاده، فيُطَلِّقُهُنَّ إذا اضْطُرَّ إلى ذلك^٦ تطليقَ الثلاثِ في^٧ مكانٍ واحدٍ؛ فهل يُجزئُه ذلك مع التقيّة، أو هُنَّ في حباله - حينَ لم يُطَلِّقُهُنَّ على مُقتَضَى المذهبِ الذي يَعْتَقِدُهُ - فيحْرُمُ عليه حينئذٍ التزوُّجُ^٨ بعدَ الأربعِ اللّواتي طَلَّقَهُنَّ على ما شَرِحَ أولاً؟
الجوابُ - واللهُ التوفيقُ^٩ - :

لا تَقِيَّةَ على أحدٍ في أن يُطَلِّقَ امرأته الطلاقَ الذي يذهبُ^{١٠} إليه الإماميّة؛ فإنّه إذا طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً واحدةً في طهرٍ لا جَماعَ فيه بمَشْهَدٍ^{١١} من عدلين، فقد فَعَلَ السُّنَّةَ، و

١. في «أ»: «بحمله». وفي «ب»: «تحمله». وفي «س»: «يحملة».

٢. في «أ، ب، ج، س»: «به».

٣. في «ص»: «منها» بدل «من الواسطيّات».

٤. من هنا إلى آخر المسائل الواسطيّات ساقط من «ج».

٥. في المطبوع: «حسب».

٦. في «أ، ب، س»: «ذلك».

٧. في المطبوع: «مع».

٨. في «أ، ب، س» و المطبوع: «التزويج».

٩. في «ص»: «- والله التوفيق».

١٠. في «أ» و المطبوع: «تذهب».

١١. في «ب، س»: «بمستشهد».

خِلَافُ ذَلِكَ هُوَ الْبِدْعَةُ، وَإِنْ وَقَعَ الطَّلَاقُ مَعَهُ عِنْدَ الْمُخَالِفِ.

إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْأَلَ عَمَّنْ طَلَّقَ نِسَاءً أَلَهُ أَرَبَعًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ.

وَالجَوَابُ: أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ جَمِيعَهُنَّ - وَهُنَّ فِي طَهْرٍ لَا جَمَاعَ فِيهِ - بِلَفْظٍ وَاحِدٍ بِمَشْهَدٍ مِنْ عَدَلَيْنِ، فَقَدْ وَقَعَتْ بِهِنَّ تَطْلِيقُهُ وَاحِدَةً؛ وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْرَى، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْعِدَّةِ، وَيَبَيِّنَ مِنْهُ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا.

المسألة الثانية عشر من الواسطيات^١

[جواز التمتع بالمستمتع بها قبل انقضاء العدة]

هل يجوز للمستمتع^٢ بالمرأة إذا بانَّت عنه بخروج الأجل المسمى بينها وبينه أن يستمتع بها قبل انقضاء عدتها أو بعد ذلك، أو تحرُّم عليه بالتمتع الأولى، من إعادتها ومراجعة الاستمتاع بها؟ وما الحكم والرخصة في ذلك؟
الجواب - والله التوفيق -^٣:

يجوز للمستمتع بالمرأة بعد انقضاء عدتها منه أن يعاود الاستمتاع بها، ويجوز له بعد انقضاء الأجل المضروب و قبل أن تعتد منه أن يعاود التمتع بها. وإنما العدة شرط في إباحة نكاح غيره لها، وليست شرطاً في نكاحه هو إياها.

١. في «ص»: «منها» بدل «من الواسطيات».

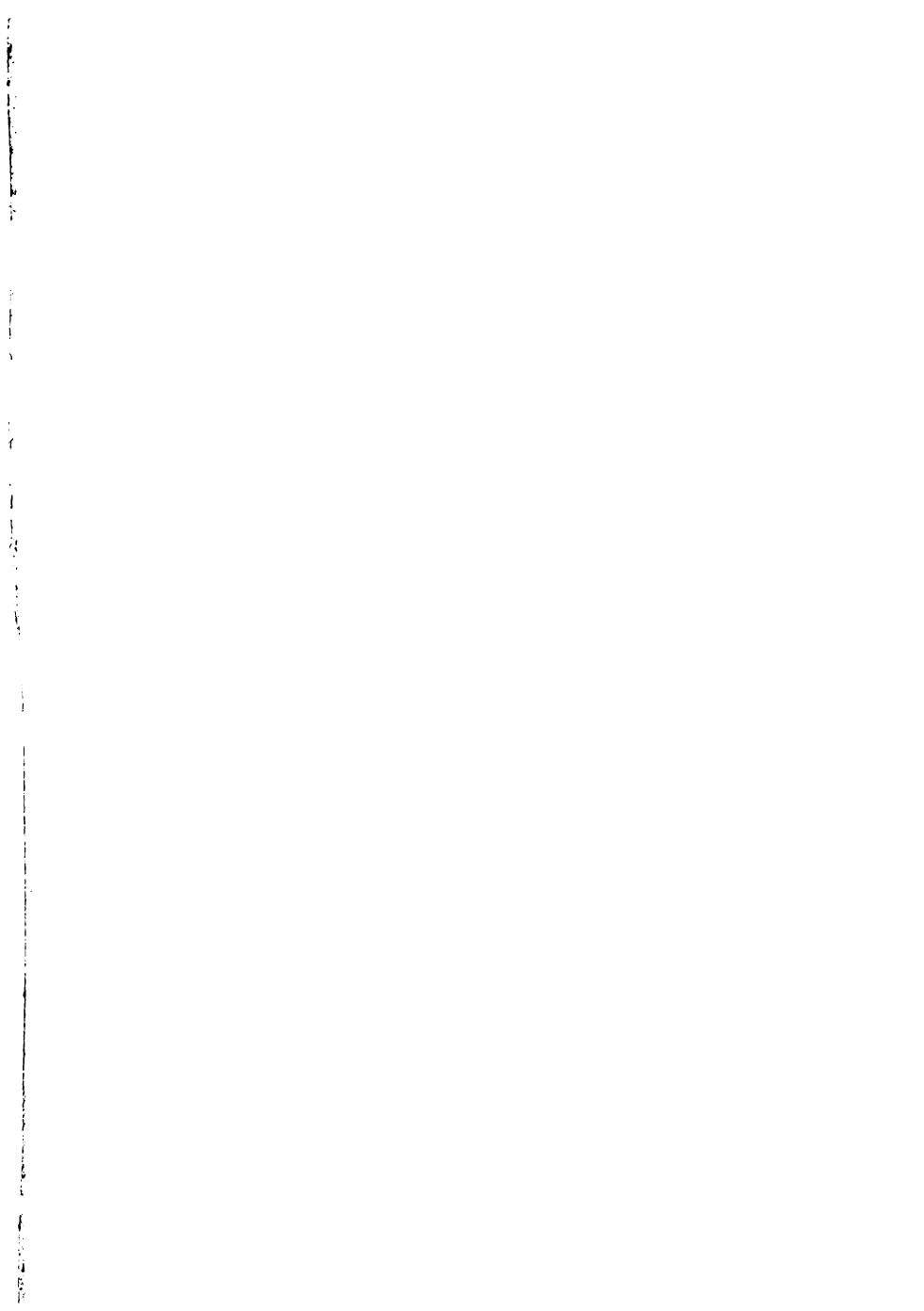
٢. في «ب، س»: «للمتتع».

٣. في «ص»: - «و بالله التوفيق».

٤. في المطبوع: - «بها».

(٨١)

جَوَابَاتُ الْمَسَائِلِ الرَّمَلِيَّةِ



مقدمة التحقيق

أجاب الشريف المرتضى على هذه المجموعة من المسائل، و التي قد يبدو للوهلة الأولى أنها مسائل فقهية بحتة، بسبب أن المتبقي منها مسألتان فقهيتان: إحداهما يدور موضوعها حول رؤية الهلال، و الأخرى حول الطلاق و الإيلاء؛ و لكن إذا راجعنا فهرس البصري (ت ٤٤٣هـ)، لوجدنا أنه قد حفظ لنا قائمة عناوين المسائل الرمليات، و عند ملاحظة هذه القائمة نجد أنها مكونة في الحقيقة من سبع مسائل؛ أربع منها على الأقل هي مسائل كلامية، و اثنتان منها فقهية^١. و بذلك يتضح أن المسائل الرمليات ليست كلها مسائل فقهية، بل المسائل الكلامية فيها أكثر عدداً.

و قائمة أسماء المسائل الرمليات التي ذكرها البصري كالتالي:

أولاً: مسألة في الصنع و الصانع.

ثانياً: مسألة في الجوهر، و تسميته جوهرأ في العدم.

ثالثاً: مسألة في عصمة الرسول صلى الله عليه و آله من السهو.

رابعاً: مسألة في الإنسان.

خامساً: مسألة في المتواترين.

سادساً: مسألة في رؤية الهلال.

سابعاً: مسألة في الطلاق و الإيلاء.

١. مجلة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١؛ رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١.

و قد طبعت المسألتان الأخيرتان منها مع تقديم مسألة الطلاق والإيلاء على مسألة رؤية الهلال، أي على خلاف الترتيب الذي ذكره البُصروي، و قد قمنا في هذا التحقيق الجديد بترتيبها وفقاً لما قاله البُصروي.

و عند التدقيق في هذه القائمة نجد أنّ من المحتمل قوياً أن تكون إحدى مسائلها -إضافة إلى المسألتين الأخيرتين - على الأقل موجودة، و هي المسألة الثانية منها؛ فإنّ هذه المسألة موجودة في ضمن رسائل الشريف المرتضى و تحمل عنوان: «كلام في حقيقة الجوهر»، و قد وقعت في الطبعة السابقة في ضمن مجموعة مسائل مبعثرة و غير مترابطة تحت عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره»؛^١ لكنّها لم تعتبر جزءاً من الرميات، إلاّ أنّه يمكن اعتبارها مسألة من الرميات؛ و ذلك لأمرين:

الأول: أنّ العنوان الذي ذكره البُصروي للمسألة الثانية يشير إلى أنّها تتحدّث عن الجوهر و تسميته جوهرأ في حال عدمه؛ و إذا راجعنا المسألة المذكورة، لوجدنا الشريف المرتضى يتحدّث فيها عن هذا الموضوع بالضبط، حيث قال في ضمن جوابه على المسألة: «و إنّما قلنا: إنّ الجوهر لا بدّ أن يكون في حال عدمه جوهرأ...»، و هو يتطابق تماماً مع العنوان الذي ذكره البُصروي للمسألة الثانية من الرميات.

و الثاني: جاء في بداية المسألة المذكورة تصريحٌ بأنّها تشكل مسألة ثانية من مجموع مسائل معيّنة، حيث إنّها تبدأ بهذه الصورة: «المسألة الثانية من المسائل التي وردت على الأجل المرتضى...»، و هو يتطابق تماماً أيضاً مع الترتيب الذي ذكره البُصروي للمسائل الرميات، حيث جعل المسألة التي تتحدّث عن الجوهر مسألة ثانية. إذن المتبقّي من المسائل الرميات هي ثلاث مسائل على الأقل، لا اثنان.^٢

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٠.

٢. ولكن بسبب وجود احتمال -و لو كان ضئيلاً- أن لا تكون المسألة الثانية جزءاً من الرميات، لذلك تقرّر طباعتها على حدة في ضمن الرسائل الكلامية للشريف المرتضى.

السائل

أما السائل فلا نعرفه بالدقة؛ ولكن من المحتمل أن يكون هو أبو الفرج محمد بن محمد بن الرملي الحائري الذي أرسل مسائل إلى الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) والشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، كما أشار إلى ذلك ابن إدريس (ت ٥٩٨هـ)، حيث قال:

... هذا آخر كلام شيخنا المفيد (رحمه الله). وقال أيضاً في جواب المسائل التي سأله عنها محمد بن محمد بن الرملي الحائري...^١

وقال في موضع آخر:

وقد سُئِلَ الشيخ أبو جعفر الطوسي عن هذه المسألة في جملة المسائل الحائريات المنسوبة إلى أبي الفرج بن الرملي^٢.

ومن المحتمل أن يكون صاحب المسائل الرمليات التي وجهها إلى الشريف المرتضى هو نفس هذا الرجل الرملي الحائري؛ فإنه من البعيد أن يقوم هذا السائل المثابر والمُجِدُّ بالسؤال من الشيخ المفيد والطوسي، ويغفل عن إرسال مسائل إلى علم الهدى الشريف المرتضى.

وإذا صحَّ هذا الاحتمال فسوف تكون المسائل الرمليات في الحقيقة منسوبة إلى سائلها الرملي الحائري، لا إلى منطقة الرملة التي في فلسطين كما ذكر بعض المحققين^٣، وتكون في الحقيقة مسائل حائرية؛ والله أعلم.

نسبة الرسالة

انَّصَحَ مِمَّا تَقَدَّمَ صَحَّةَ نِسْبَةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَى الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ

١. السرائر، ج ٢، ص ٣١١.

٢. المصدر، ج ١، ص ١٩٤.

٣. مجلة تراندا، العدد ٣٢، ص ١١١.

البُصروي قد ذكرها وعدّد أسماء مسائلها التي وصل إلينا بعض منها، كما أنّ النجاشي (ت ٤٥٠هـ) قد ذكرها في ضمن مؤلفات الشريف المرتضى. أضف إلى ذلك أنّ لغة البحث والأسلوب المتّبع فيما تبقيّ منها يتناسب مع لغة وأسلوب الشريف المرتضى، وكلّ هذا يدعو إلى الاطمئنان بصحّة النسبة.

محتوى الرسالة

و فيما يلي استعراض سريع لمحتوى المسائل الرميات:

المسألة الأولى: في الصنع والصانع. وهي مسألة مفقودة، ويظهر من عنوانها أنّها تبحث عن حدوث العالم والصنعة. وقد بحث الشريف المرتضى عن هذه المسألة في عدّة مواطن، ككتاب الملخص^١، وجواب سؤال أرسله الكراجكي إليه حول قِدَم العالم^٢، وذهب الشريف المرتضى كسائر المتكلمين إلى القول بحدوث العالم.

المسألة الثانية: في الجوهر، وتسميته جوهرًا في العدم. وقد تقدّم احتمال أن تكون هذه المسألة نفس المسألة الموجودة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، وتحمل عنوان: «كلام في حقيقة الجوهر»، وهي تتحدّث عن مسألة مهمّة ومعقّدة من مسائل دقيق الكلام، وهي مسألة شبيهيّة الجوهر في العدم، فقد دار كلام بين المتكلمين حول أنّ الجوهر في حال عدمه هل يمكن تسميته جوهرًا أيضاً، أو لا، وأنّه لا يسمّى جوهرًا إلا بعد وجوده؟ ذهب معتزلة البصرة - وعلى رأسهم الجبائيان أبو علي (ت ٣٠٣هـ)، وأبو هاشم (ت ٣٢١هـ)، ومن بعدهما أبو عبد الله البصري (ت ٣٦٩هـ) - إلى أنّ الجوهر جوهر حتّى في حال عدمه، وذهب معتزلة بغداد - وعلى رأسهم أبو

١. الملخص، ص ٦٠-٦٢.

٢. كنز الفوائد، ص ٧.

القاسم البلخي (ت ٣١٧هـ) - إلى أن الجوهري ليس جوهراً في حال عدمه، لكنّه يوصف بأنه شيء^١. وقد عُرفت هذه المسألة في تاريخ علم الكلام باسم: «مسألة المعدوم»^٢. وقد اختار الشريف المرتضى ما ذهب إليه البصريون، حيث ذهب إلى اعتبار الجوهري جوهراً في حال العدم، وتعرّض إلى هذه المسألة بتفصيل كثير في المسألة الأولى من المسائل السلارية، كما أشار إليها في نهاية المسألة الرابعة من الطرابلسيات الأولى.

المسألة الثالثة: في عصمة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ السُّهُو. وهي - كما هو واضح من عنوانها - تتحدّث عن نفي سهو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وعصمته من ذلك. وقد صارت هذه المسألة مثاراً للبحث والجدل بين الإمامية، وربما يكون هذا الجدل قد اشتدت حدّته منذ أن أعلن الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) عن تبنيّه لنظرية سهو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٣.

ثم إنّ هناك رسالة حول عدم سهو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تنسب إلى الشيخ المفيد تارة، وإلى الشريف المرتضى تارة أخرى^٤، حيث قام مؤلّف هذه الرسالة بالردّ على كلام الشيخ الصدوق ونظريته، ومن المحتمل أن الشريف المرتضى قد أشار في المسألة الثالثة من المسائل الرمليات إلى نظرية الصدوق، وناقشه فيها.

المسألة الرابعة: في الإنسان. وهي مسألة كلامية مهمّة، وتتعلّق بالبحث عن حقيقة الإنسان المكلف، والمعبر عنه في كتب الكلام بـ «الحيّ الفعّال»^٥، فقد اختلفت

١. المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، ص ٣٧-٣٨؛ أوائل المقالات، ص ٩٨.

٢. أوائل المقالات، ص ٩٨.

٣. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٣٥٩-٣٦٠.

٤. بحار الأنوار، ج ١٧، ص ١٢٢؛ الدر المنثور، ج ١، ص ١١٠.

٥. الذخيرة، ص ١١٤.

كلمات المتكلمين كثيراً حول هذا الموضوع، حيث طرحت نظريات متعددة في هذا المجال، وأهمها نظريتان: إحداهما ما ذهب إليه بعض المتكلمين من القول بأن حقيقة الإنسان هي الروح المجردة^١، والأخرى ما ذهب إليه آخرون من أنها هذا الجسم المشاهد^٢، وقد تبني الشريف المرتضى النظرية الأخيرة واستدل عليها في بعض كتبه ورسائله مثل الذخيرة^٣، والمسألة الثانية عشر من الطرابلسيات الأولى، كما نسبت إليه رسالتان مستقلتان حول هذا الموضوع.

المسألة الخامسة: في المتواترين. لا نعلم موضوع هذه المسألة بالتحديد، سوى أنه يمكن أن تقرأ بصيغة الجمع، وحينئذ سوف يحتمل أن تعني الأشخاص الذين يُخبرون خبراً متواتراً عن قضية معينة^٤. وعلى أي حال فالمسألة مفقودة.

المسألة السادسة: في رؤية الهلال. وتحتوي على سؤالين:

الأول: ما هو حكم من حاول رؤية هلال شهر رمضان فلم يره، أو رآه ولكن جاوز في نفس الوقت رؤية غيره له في بلد آخر، وكانت رؤيته لا تعطيه معرفة، فما هو حكمه، وكيف يعمل؟

الثاني: إذا رأى جماعة هلال شهر شوال ولم يره آخرون، بحيث وجب الصيام على من استتر عنهم، ووجب الإفطار على من رآه، فسوف يؤدي هذا إلى عدة لوازم باطلة تتركز أكثرها على حصول الاختلاف في عدة أمور، وهي:

١. سوف يؤدي هذا الاختلاف إلى نقصان شهر رمضان بالنسبة لبعض المكلفين،

١. المسائل السروية، ص ٥٨ - ٥٩.

٢. الذخيرة، ص ١١٤.

٣. المصدر، ص ١١٣ وما بعدها.

٤. انظر على سبيل المثال: العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ٦٦.

و تمامه بالنسبة للبعض الآخر، أو يؤدي إلى أن يكون لرمضان حقيقة ثابتة عند الله تعالى، لكن لم ينصب لهم دليلاً على تلك الحقيقة بحيث يتفق عليها جميع المكلفين، بل تَرَكَهم مختلفين فيما بينهم؟

٢. سوف يؤدي هذا الاختلاف إلى الاختلاف في الأعياد، فيكون لكل قوم عيد. و هذا الإشكال كثيراً ما نسمعه في أيامنا هذه، حيث يتساءل الكثيرون عن سبب الاختلاف في تحديد يوم عيد الفطر، و يبدو أنّ هذا الإشكال كان مطروحاً أيضاً قبل ألف سنة أو أكثر.

٣. سوف يؤدي ذلك إلى الاختلاف في تحديد التواريخ.

٤. سوف يؤدي إلى تشابه حالنا مع حال أهل الاجتهاد و الرأي و القياس، الذين أدى اعتمادهم على الاجتهاد و القياس إلى اختلافهم في الأحكام.

و قد تركز جواب الشريف المرتضى على السؤال الثاني حيث أجاب بأنّ تكليف كلّ شخص مختصّ به و لا يتعلّق بغيره، فلا إشكال في اختلاف أحكام المكلفين من واحد إلى آخر، بل لا إشكال في اختلاف تكليف المكلف الواحد من حالة إلى أخرى. و حينئذٍ لا إشكال في أن يكون تكليف بعض المكلفين الصيام، و تكليف بعضهم الآخر الإفطار.

و ذكر لحصول الاختلاف في التكليف عدّة نماذج، مثل تكليف واجد الماء الطهارة به، و تكليف فاقده التيمّم، أو تكليف المريض الصلاة من جلوس، و تكليف الصحيح الصلاة من قيام.

و لم يُجب الشريف المرتضى على إشكال الاختلاف في تعيين العيد، أو الاختلاف في تحديد التواريخ، حيث يظهر منه القبول بذلك، و أنّه ممّا لا مفرّ منه. لكنّه أجاب على الإشكال الأخير المتعلّق بالتشابه بيننا و بين أهل الاجتهاد و

القياس، والجواب هو أنّ مشكلتنا مع أهل الاجتهاد ليست في وجود الاختلاف بينهم في الأحكام، فإنّه لو كان هذا الاختلاف ناشئاً من الدليل، فلا إشكال فيه، وإنّما مشكلتنا معهم هي أنّهم اعتمدوا على الاجتهاد والقياس في الشريعة، مع أنّه لا يوجد دليل يدلّ على ذلك و يجوّزه.

إذن لقد كان الشريف المرتضى دقيقاً في الإجابة، ويبدو أنّ الذي كان مرتكزاً في ذهن السائل هو أنّ الاعتماد على الاجتهاد والقياس سوف يؤدّي إلى الاختلاف، وأنّ هذا أمر مرفوض و منكر، لكن الشريف المرتضى لم يَعتبر ذلك إشكالاً، فما دام الاختلاف ناشئاً من الاختلاف في الدليل فلا إشكال فيه. وهذه خطوة مهمّة نحو إعطاء نظرة إيجابية إلى مفهوم الاجتهاد بين علماء الإماميّة و الذي كان يساوي معنى القياس، لكنّه بمرور الزمن تغيّر معناه، و صار عبارة عن استنباط الأحكام الشرعيّة من أدلّتها.^١

المسألة السابعة: في الطلاق والإيلاء. و هي في الحقيقة إشكال على القاعدة القائلة: «الطلاق لا يقع إلاّ في طهر لم تحصل فيه موقعة»، و الإشكال هو أنّه لو فرضنا رجلاً واقع امرأته في طهر، ثمّ آلى منها عقيب ذلك، ثمّ صارت المرأة يائساً، فتربّصت أربعة أشهر، ثمّ رفعت أمرها إلى الحاكم، فحينئذٍ سوف يُلزم الحاكمُ الزوجَ بالكفارة، و لو امتنع فهل يُلزمه بالطلاق، مع أنّ زوجته ما زالت في الطهر الذي واقعها فيه قبل أربعة أشهر، لأنّه حسب الفرض أنّها لم ترّ الدم بعد تلك الموقعة، بل يئست و بقيت طاهراً، فإذا ألزم الزوج بالطلاق، فهذا يعني أنّه ألزم بالطلاق في طهر الموقعة، و هو خلاف القاعدة.

فأجاب الشريف المرتضى بأنّ قاعدة «عدم وقوع الطلاق إلاّ في طهر لم يواقعها فيه» ناظرة إلى حالة ما لو كانت المرأة غير يائس، بل تحيض و تطهر، فإذا يئست لم

١. انظر حول مسألة تطوّر مفهوم الاجتهاد: المعالم الجديدة للأصول، ص ٢٣ - ٢٨.

تشملها القاعدة، ويصح طلاقها على كل حال، وحينئذٍ إذا أُلزم الحاكم الزوج بالطلاق فسوف يصح منه؛ لأنه طلاق يانس.

وأضاف الشريف المرتضى إشكالاً آخر، وهو أنه إذا صادف أن تكون الزوجة حائضاً عند المرافعة إلى الحاكم، وامتنع الزوج من الكفارة، فحينئذٍ هل يُلزمه القاضي بالطلاق، و زوجته حائض؟

وأجاب بأنه يُلزمه بالطلاق لكن لا حالاً، وإنما بشرط طهارة زوجته، فكأنه قال له: «ألزمتك بالطلاق بشرط طهارة زوجتك»، وهذا لا إشكال فيه.

هذا، وكانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٤٥، وفي مسائل المرتضى، ص ٣٥.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١١١ - ١١٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات (١٣ - ١٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (١٣ - ١٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٣٧ - ٣٣٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
٥. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٦ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».

٦. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (١١ - ١٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
- (ب) سائر النسخ:
١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحات (٨ - ١٢) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٢٩٣ - ٢٩٦) من المجموعة.
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٤٦ - ٤٨) من المجموعة.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٣٣ - ٣٥) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٠ - ٢٦١) من المجموعة.
٦. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٩ - ١١) من المجموعة.
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٥٥ - ٥٦) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٥؛ تقع في الصفحات (٩ - ١١) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (٧٨ - ٨٠) من المجموعة.

[جَوَابَاتُ] الْمَسَائِلِ الرَّمَلِيَّةِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ]^١

[حُكْمُ الْخِلَافِ فِي رُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ]

مَسْأَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّمَلِيَّةِ:

مَا الْقَوْلُ فِي مَنْ طَلَبَ هَيْلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمْ يَرَهُ، أَوْ رَأَاهُ وَجَوَّزَ رُؤْيَةَ غَيْرِهِ لَهُ^٢ مِنْ قَبْلِ فِي بَلَدٍ^٣ آخَرَ^٤، وَكَانَتْ رُؤْيَةٌ^٥ لَا تُعْطَى مَعْرِفَةً لَهُ؛ أَيُّ شَيْءٍ يُعْتَقَدُ؟ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُعْوَلُ؟^٦

وَكَذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ آخِرُ الشَّهْرِ لِقَوْمٍ وَاسْتَتَرَ عَنْ قَوْمٍ، حَتَّى وَجَبَ الصِّيَامُ عَلَى مَنْ اسْتَتَرَ عَنْهُمْ وَالإِفْطَارُ عَلَى مَنْ ظَهَرَ لَهُمْ؛ أَلَيْسَ^٧ يُوَدِّي هَذَا إِلَى نُقْصَانِهِ عِنْدَ بَعْضِ

١. ما بين المعقوفين استفدناه من فهرس البُصروي.

وهذه المسألة متأخرة عن المسألة السابعة في جميع النسخ والمطبوع، لكننا قمنا بإعادة ترتيب المسائلين وَفَقَّ ما ذكره البُصروي. راجع مقدّمة هذه المسائل.

٢. في «د، س»: - «له».

٣. في «ب، ع»: «بلدة».

٤. في «ع»: «أخرى».

٥. في المطبوع: «رؤيته».

٦. في «ب، ج، د، س، ع» والمطبوع: «يقول».

٧. في «أ، ب، د، س، ع»: + «من ظهر لهم».

المُكَلَّفِينَ وَتَمَامِهِ عِنْدَ آخَرِينَ، فَتَبْطُلُ^١ حَقِيقَةُ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي نَفْسِهِ، أَوْ يَكُونُ لَهُ حَقِيقَةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَنْصِبْ لَخَلْقِهِ دَلِيلًا يَتَّفِقُونَ بِهِ عَلَيْهَا وَيَعْتَقِدُونَهَا^٢ عَلَى وَجْهِهَا، وَيُؤَدِّي أَيْضًا إِلَى اخْتِلَافِ الْأَعْيَادِ وَفَسَادِ التَّوَارِيخِ وَمُثَانِلَةِ أَهْلِ الْإِجْتِهَادِ فِي الْخِلَافِ؟

الجواب - وبالله التوفيق :-

إِنَّ تَكْلِيفَ كُلِّ مُكَلَّفٍ يَخْتَصُّ بِهِ، وَلا يَتَعَلَّقُ بغيرِهِ؛ فَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَخْتَلِفَ تَكْلِيفُ الشَّخْصِينَ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، كَمَا لا يَمْتَنِعُ اخْتِلَافُ تَكْلِيفِ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ فِي الْوَقْتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ، وَفِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ وَالْوَجْهِ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ التَّكْلِيفُ عَلَى سَبِيلِ^٣ التَّخْيِيرِ.

وَإِذَا صَحَّحَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَكْلِيفُ مَنْ رَأَى هَيْلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ الصَّوْمَ، وَتَكْلِيفُ مَنْ لَمْ يَرَهُ وَلا قَامَتْ عَلَيْهِ^٤ حُجَّةٌ بِرُؤْيَيْهِ الْفِطْرِ؟ وَكَذَلِكَ حُكْمُهُمَا^٥ فِي رُؤْيِي هَيْلَالِ الْفِطْرِ.

وَإِذَا فَسَادَ فِي اخْتِلَافِ التَّكْلِيفِ إِذَا اخْتَلَفَتْ^٧ وَجُوهُهُ وَطُرُقُهُ^٨ أَوْ لَيْسَ اللَّهُ

١. في «د، س، ع»: «فيبطل».

٢. في «د، س، ع»: «ويعتقدوها».

٣. في المطبوع: - «سبيل».

٤. في المطبوع: - «عليه».

٥. في «ج، د، س، ع» والمطبوع: «حكماها».

٦. في «أ» والمطبوع: - «هلال».

٧. في «ب، ج، ع»: «اختلف».

٨. في المطبوع: «أو طرقه».

تَعَالَى قَدْ كَلَّفَ وَاجِدَ الْمَاءِ الطَّهَارَةَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَسْقَطَ عَنْ^١ فَاقِدِ الْمَاءِ تَكْلِيفَ الطَّهَارَةَ بِهِ، وَكَلَّفَهُ التَّيْمُمَ بِالتُّرَابِ، وَجَعَلَ تَكْلِيفَهُمَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ مُخْتَلِفًا كَمَا تَرَى، وَ لَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ فَسَادًا؟

و كذلك تَكْلِيفُ الْمَرِيضِ الصَّلَاةَ مِنْ قُعُودِهِ، وَ الصَّحِيحِ الصَّلَاةَ مِنْ قِيَامِهِ؛ فَاخْتَلَفَ التَّكْلِيفُ فِيهِمَا لِاخْتِلَافِ أَسْبَابِهِمَا بِهِ.

و مَنْ طَلَبَ جِهَةَ الْقِبْلَةِ، وَ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ - بِأَمَارَةٍ لَاحَتْ^٢ لَهُ - أَنَّهَا فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَيْهَا بَعَيْنَيْهَا؛ وَ مَنْ طَلَبَهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ - بِأَمَارَةٍ أُخْرَى - أَنَّهَا فِي جِهَةٍ سِوَاهَا، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى خِلَافِ الْجِهَةِ الْأُولَى؛ وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^٣ مُؤَدَّ فَرَضِهِ، وَ إِنْ اخْتَلَفَ التَّكْلِيفُ.

وَ لَوْ ذَهَبْنَا إِلَى ذِكْرِ مَا^٤ يَخْتَلِفُ فِيهِ التَّكْلِيفُ مِنْ ضُرُوبِ الشَّرَائِعِ، لَطَالَ الْقَوْلُ وَ اتَّسَعَ.

وَ لَسْنَا نَعِيبُ أَصْحَابَ الْإِجْتِهَادِ بِالْإِخْتِلَافِ فِي التَّكْلِيفِ - عَلَى^٥ ظَنِّ السَّائِلِ^٦ -؛ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ إِذَا كَانَ عَنْ دَلِيلٍ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ وَ حُجَّةٍ صَحِيحَةٍ، لَمْ يَكُنْ مَعِيبًا، وَ إِنَّمَا عَيْنَاهُمْ بِالْإِجْتِهَادِ وَ الْقِيَاسِ فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِمَا، وَ لَا طَرِيقَ إِلَيْهِمَا.

١. في المطبوع: «من».

٢. أي: لَمَحَتْ، وَ بَرَزَتْ. يُقَالُ: لَاحَ الْبُرْقُ يَلُوحُ لَوْحًا، أَي: لَمَحَ. وَ لَاحَ النَّجْمُ: بَدَأَ. وَ يُقَالُ لِلشَّيْءِ إِذَا تَلَاكَ: لَاحَ يَلُوحُ لَوْحًا. وَ لَاحَ لِي أَمْرُكَ: بَانَ وَ وَّضَحَ. رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٥٨٥ - ٥٨٧ (لوح).

٣. في «د، س» - «منهما».

٤. في «ع»: «إلى ما ذكره ما» بدل «إلى ذكر ما». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «إلى ما ذكر مِمَّا» بدلها.

٥. في «د، س»: «بالتكليف عن» بدل «في التكليف - على».

٦. في «د، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «المسائل».

[المسألة السابعة]

[حُكْمُ الطَّلَاقِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ الدَّمِ وَإِبْلَاءِ الْمَرْأَةِ]

مَسْأَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ الرَّمَلِيَّةِ^٢؛ قَالَ: إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ لَا يَقَعُ بِالْمَرْأَةِ إِلَّا وَهِيَ طَاهِرَةٌ فِي طَهْرٍ لَا مُلَامَسَةَ فِيهِ؛ فَمَا الْحُكْمُ فِي رَجُلٍ قَصَدَ إِلَى امْرَأَةٍ وَهِيَ طَاهِرَةٌ، فَلَامَسَهَا^٣، ثُمَّ آتَى مِنْهَا عَقِيبَ مُلَامَسَتِهَا، وَارْتَفَعَ الدَّمُ عَنْهَا، فَتَرَبَّصْتَ^٤ بِهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَمْ يَقْرُبْهَا، وَجَبَ عَلَيْهِ فِيهَا مُرَافَعَتُهُ^٥ إِلَى الْحَاكِمِ بَعْدَ الْأَجْلِ، فَأَمَرَهُ^٦ بِالْكَفَّارَةِ، فَاْمْتَنَعَ مِنْهَا؛ أَيْلِزِمُهُ الطَّلَاقَ وَهِيَ فِي طَهْرٍ قَدْ وَقَعَتْ فِيهِ الْمُلَامَسَةُ، فَيَكُونُ قَدْ أَفْتَى بِضِدِّ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَذْهَبُ، أَمْ يَتْرُكُهُ عَلَى حَالِهِ، لَا يُكْفَرُ وَلَا يُطَلَّقُ، فَيُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ؟

الجوابُ - وباللَّهِ التوفيقُ - :

إِنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا لَا^٧ يَقَعُ فِي طَهْرٍ تَخَلَّلَتِهُ الْمُلَامَسَةُ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِمَّنْ تَحِيضُ

١. «الإبلاء» لغة: الحلف. و أما شرعاً، فهو حلف الزوج الدائم على ترك وطء الزوجة المدخول بها قبلاً مطلقاً، أو زيادة على أربعة أشهر للإضرار بها، و كان طلاقاً في الجاهلية كالظهار، فغير الشرع حُكْمه، و جعل له أحكاماً خاصة إن جمع شرائطه، و إلا فهو يمين يُعتبر فيه ما يُعتبر في اليمين، و يلحقه حكمه. راجع للمزيد: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٦٥٥؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٥٦١ (ألي)؛ النهاية للطوسي، ص ٥٢٧؛ اللعة الدمشقية، ص ١٨٨؛ مسالك الأئمة، ج ١٠، ص ١٢٥.

٢. في «د، س»: «الرمليات».

٣. في «د، س»: «و لأمسها».

٤. «التربص»: المكث، و الانتظار. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٤١؛ النهاية، ج ٢، ص ١٨٤ (ربص).

٥. في «د، س»: «مرافعة». و لعل الصواب: «فَرَأَفَعْتَهُ».

٦. في «ب، ج، د، س»: «فأمر». و في «ع»: «قام».

٧. في «د، س، ع»: «- لا».

و تَطْهَرُ؛ فَأَمَّا إِذَا ارْتَفَعَ الدَّمُ عَنْهَا، وَ بَيَّسَتْ مِنَ الْحَيْضِ، وَ تَبَيَّنَ^١ ارْتِفَاعُ الدَّمِ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَتَّعُ بِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا أَوْضَحْنَاهُ^٢، وَ صَادَفَ انْقِضَاءُ الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ [وَ مُرَافَعَةُ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا إِلَى الْحَاكِمِ الْيَأْسِ^٣ مِنَ الْحَيْضِ، فَالْحَاكِمُ بِأَمْرِهِ بِالْكَفَّارَةِ، فَإِذَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ^٤ الزَّمَهُ الطَّلَاقَ، فَإِنْ طَلَّقَ وَقَعَ طَلَاقُهُ؛ لِأَنَّ طَلَاقَهُ طَلَاقٌ^٥ آيَسَةٌ مِنَ الْحَيْضِ^٦.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُسْأَلَ عَمَّنْ صَادَفَ مُرَافَعَتَهُ^٧ مِنْ زَوْجَتِهِ إِلَى الْحَاكِمِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَجْلِ حَيْضًا، وَ امْتَنَعَ الزَّوْجُ مِنَ الْكَفَّارَةِ، وَ قِيلَ لَنَا: كَيْفَ تَقُولُونَ هَاهُنَا؛ أَيْ يُلْزِمُهُ الطَّلَاقُ وَ هُوَ لَا يَقَعُ مِنْهُ، أَمْ^٨ يُمَسِّكُ^٩ عَنِ الْإِزَامِهِ فَيَكُونُ غَيْرَ مُكْفَّرٍ وَ لَا مُطَلَّقٍ؟

فَالْجَوَابُ^{١٠} عَنْ ذَلِكَ: أَنَا نَقُولُ: إِنَّهُ يُلْزِمُهُ^{١١} الطَّلَاقُ بِشَرْطِ طَهَارَةِ زَوْجَتِهِ؛ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: قَدْ أَلْزَمْتُكَ وَ حَكَمْتُ عَلَيْكَ بِأَنْ تُطَلِّقَ زَوْجَتَكَ إِذَا طَهَّرْتَ. فَقَدْ صَارَ

١. في «أ، ب»: «و بَيَّنَّ». و في المطبوع: «و دام».

٢. في المطبوع: «أوضحنا».

٣. في «ب» و المطبوع: «اليأس».

٤. في المطبوع: - «عليه».

٥. في «ج، ع»: - «طلاق».

٦. في المطبوع: «يانسة» بدل «آيسة من الحيض».

٧. في «أ، ج، د، س، ع» و المطبوع: «مرافعة».

٨. في «أ» و المطبوع: «أو». و في «د، س»: «أن».

٩. في «ج» و المطبوع: «تمسك».

١٠. في «ع»: «الجواب». و في المطبوع: «و الجواب».

١١. في المطبوع: «ألزمه».

الطلاق لازماً لما امتنع من الكفارة؛ لكن على الوجه الصحيح^١.
و هذا بَيِّنٌ، بِحَمْدِ اللَّهِ وَ مِنْهُ^٢.

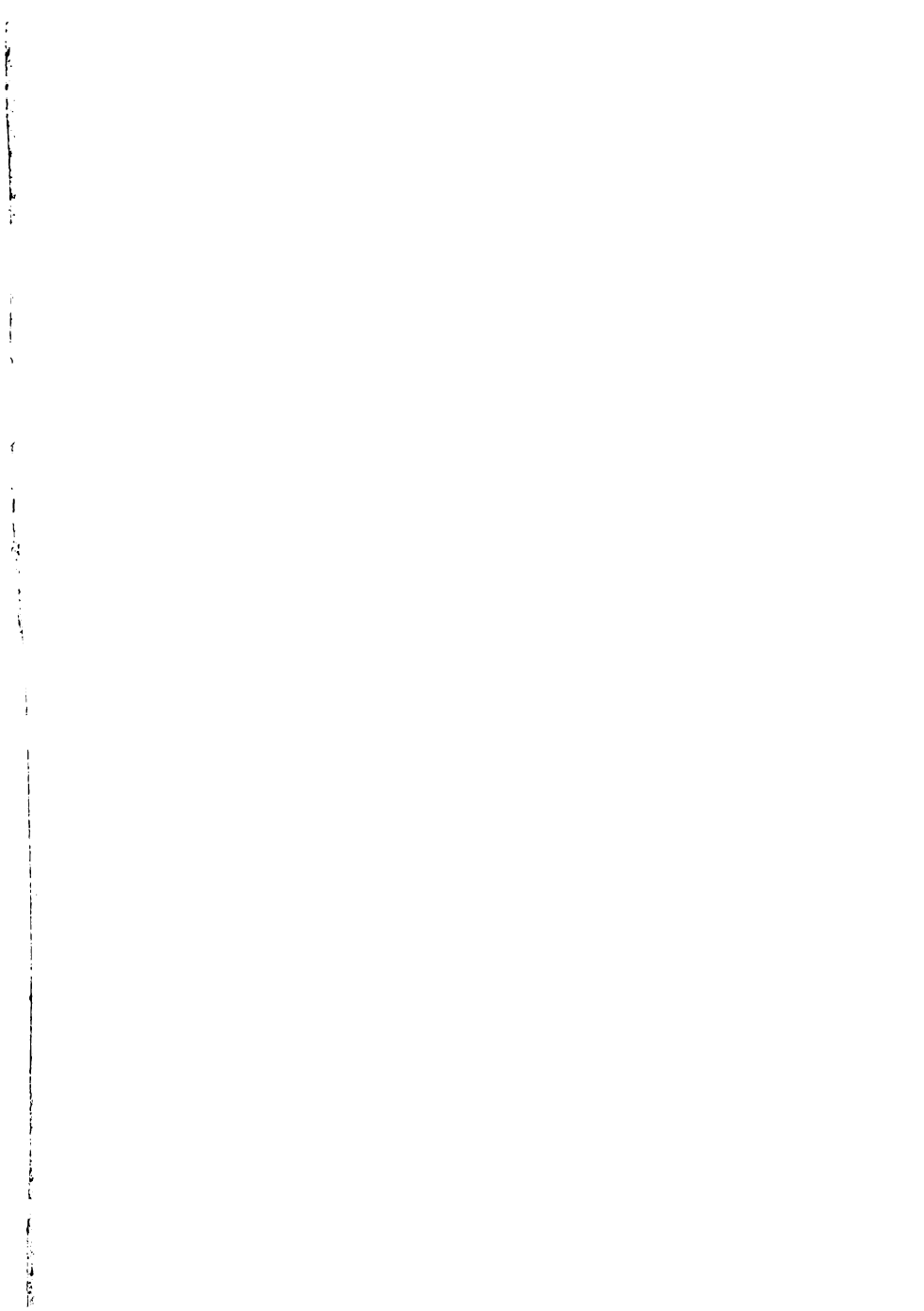
١ . في المطبوع: «المطلوب».

٢ . في المطبوع: «و توفيقه» بدل «و منه».

(٨٢)

مسألة في الفرقِ بين نجسِ

العينِ و نجسِ الحكمِ



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه المسألة للإجابة عن معنى مصطلحين دائرين على لسان الفقهاء، وهما مصطلحا: «نجس العين»، و «نجس الحكم».

فبدأ بالجواب بتقديم مقدّمة مأخوذة من مباني كلامية، وهي أنّ الأعيان لا تكون نجسة حقيقة؛ لأنّها أجسام، وهي جواهر متماثلة، فلو صار بعضها نجس العين من حيث هو جسم لصارت جميع الأجسام نجسة؛ لتماثلها في الجسميّة، وكان لا فرق بين الخنزير وغيره في النجاسة.

إذن نجاسة العين ليست حقيقيّة، وإنّما هي حكم شرعيّ تعبديّ، فتحمل على المجاز.

و بعد بيان هذه المقدّمة تطرّق لبيان معنى مصطلحيّ: «نجس العين»، و «نجس الحكم»؛ فذكر أنّ هذين مجرد اصطلاحين تعارف عليهما الفقهاء؛ ومعناهما كالتالي: أمّا معنى «نجس العين» فهو كلّ ما ثبت وصف النجاسة فيه و لم يتغيّر في حال الحياة أو الموت، مثل الخنزير و الكلب.

و أمّا معنى «نجس الحكم»، فهو ما تغيّر وصفه، فتارة يوصف بالطهارة، و أخرى بالنجاسة، مثل الشاة؛ فإنّه يُحكم بطهارتها في الحياة، و بنجاستها إذا ماتت بلا ذكاة؛ أو الكافر يحكم بنجاسته في حال كفره، و بطهارته في حال ما إذا أسلم. فنجاسة الشاة و الكافر نجاسة حكميّة.

ملاحظة

و ينبغي التنويه هنا إلى أن المعنى الذي ذكره الشريف المرتضى هو أحد معاني النجاسة العينية والحكمية؛ فإن هذين الاصطلاحين يُطلقان بالاشتراك اللفظي على أكثر من معنى، فالنجاسة العينية تطلق على ثلاثة معاني على الأقل، وتقابلها النجاسة الحكمية، وهي كما ذكرها المحقق البحراني (ت ١١٨٦هـ) كالتالي:

أولاً: أن يراد بالنجاسة العينية ما تتعدى نجاسته مع الرطوبة، وهو مطلق الخبث، وهو الأكثر دوراناً في كلام الفقهاء.

وتقابلها الحكمية بمعنى ما لا تتعدى، بأن يكون المحل الذي قامت به معها طاهراً لا ينجس الملاقى له ولو مع الرطوبة، ويحتاج زوال حكمها إلى مقارنة النية، كنجاسة بدن الجنب والحائض ونحوها المتوقف على الغسل.

ثانياً: ما إذا كانت عين النجاسة محسوسة مع قبول الطهارة، كالدم والغائط والبول قبل جفافه ونحوها.

وتقابلها الحكمية بهذا الاعتبار، وهو ما لا يكون له جرم ولا عين يشار إليها، كالبول اليابس على الثوب.

ثالثاً: ما يكون عيناً غير قابل للتطهير كالكلب والخنزير. وهذا هو المعنى الذي ذكره الشريف المرتضى في هذه الرسالة.

وتقابلها الحكمية بهذا الاعتبار، وهو ما يقبل التطهير، كالميت بعد برده وقبل تطهيره بالغسل^١.

إذن معنى النجاسة العينية والحكمية غير منحصر في كلام الفقهاء بما ذكره

١. راجع: الحدائق الناضرة، ج ٥، ص ٢٤٠. وقد ذكر فخر المحققين هذه المعاني أيضاً، لكن باختصار.

راجع: إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٦٦.

الشريف المرتضى؛ بل هناك معاني أخرى لها مستخدمة في كلامهم، والظاهر أنّ هذه المعاني حدثت بعد عصره، والله العالم.

وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨، وفي مسائل المرتضى، ص ٥٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٢٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».

٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (١٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٩٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ك».

[مسألة في الفرقِ بينِ]

[نجسِ العينِ و نجسِ الحُكْمِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

سُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: «هَذَا نَجِسُ الْعَيْنِ، وَ هَذَا نَجِسُ الْحُكْمِ»، وَ مَا^١ هُوَ نَجِسُ الْعَيْنِ؟ وَ مَا هُوَ نَجِسُ الْحُكْمِ؟^٢ يُبَيِّنُ ذَلِكَ. وَ هَلْ إِذَا^٣ وَقَعَ نَجِسُ الْحُكْمِ فِي الْمَاءِ يُنَجِّسُ^٤ أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ^٥ بِأَنْ قَالَ^٦:
الْأَعْيَانُ لَا تَكُونُ نَجِيسَةً؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْأَجْسَامِ، وَ هِيَ جَوَاهِرٌ مُتْرَكِّبَةٌ^٧،

١. في «أ، ر، س، ش»: «ما» بدون واو العطف.

٢. في «ك، ل، م، و»: - «وما هو نجس العين؟». و في «ه» و المطبوع: - «وما هو نجس العين؟ و ما هو نجس الحكم؟».

٣. في «أ، س»: «و إذا» بدل «و هل إذا». و في «ه» و المطبوع: «و هذا» بدلها.

٤. في «ه» و المطبوع: «منجّس».

٥. في «أ، س» + «رحمه الله». و في «ك»: + «رضي الله عنه».

٦. في «ك، ل»: - «قال».

٧. في «ر، و»: «مركّبة». و في «ك»: «تركيبية». و في «ل، م، ي»: «تركبه».

وهي مَثْمَالَةٌ^١؛ فَلَوْ^٢ نَجَسَ بَعْضُهَا لَنَجَسَ^٣ سَائِرُهَا، وَكَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخِنْزِيرِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي النِّجَاسَةِ؛ وَقد عَلِمَ خِلَافَ ذَلِكَ. وَالتَّجَنُّسُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَلا يُقَالُ: «نَجَسَ الْعَيْنُ» إِلَّا عَلَى وَجهِ الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ.

وَالَّذِي يَدُورُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: «نَجَسَ الْعَيْنُ» وَ«نَجَسَ الْحُكْمُ» مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ تَعَارُفِهِمْ؛ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا حُكِمَ بِنَجَاسَتِهِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَحَالِ الْمَوْتِ وَلم يَتَغَيَّرْ^٤ إِجْرَاءً^٥ هَذَا الْوَصْفِ عَلَيْهِ قَالُوا: «نَجَسَ الْعَيْنُ»، كَالْخِنْزِيرِ. وَما اِخْتَلَفَ حَالُهُ فَحُكِمَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِالطَّهَارَةِ وَفِي بَعْضِهَا^٦ بِالنِّجَاسَةِ قَالُوا: «نَجَسَ الْحُكْمُ».

أَلَا تَرَى أَنَّ مَا تَقَعُ عَلَيْهِ الذُّكَاةُ كَالشَّاةِ وَغَيْرِهَا يُحْكَمُ بِطَّهَارَتِهِ حَيًّا وَبِنَجَاسَتِهِ إِذَا مَاتَ، وَالكَافِرُ يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ فِي حَالِ كُفْرِهِ وَبِطَّهَارَتِهِ عِنْدَ إِسْلَامِهِ؟ فَأَجْرُوا^٧ عَلَى مَا اِخْتَلَفَ حَالُهُ بِأَنَّهُ نَجَسَ الْحُكْمِ، وَعلى مَا لَزِمَتْهُ صِفَةُ النِّجَاسَةِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِأَنَّهُ نَجَسَ الْعَيْنِ.

وَقد عَلِمْنَا أَنَّ الْجُنُبَ يَجْرِي عَلَيْهِ الْوَصْفُ بِأَنَّهُ غَيْرُ طَاهِرٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَجَاسَتَهُ^٨ حُكْمِيَّةٌ.

وَأمثالُ هَذَا يَتَّبَعُ، وَالمذکورُ مِنْهُ فِيهِ^٩ كِفَايَةٌ.

١. فِي المَطْبُوعِ: «مِثَالَةٌ».

٢. فِي «أ، س»: «لَوْ».

٣. فِي المَطْبُوعِ: «تَنَجَّسَ».

٤. فِي «ب، ش، ع، هـ»: «وَلَمْ يَتَغَيَّرْ». وَفِي «ر»: «وَلَمْ يَتَغَيَّرْ».

٥. فِي «أ، س، ش، ط، ع، م، هـ، و»: «وَالْمَطْبُوعِ: «أَجْرَاءً».

٦. فِي «هـ»: «وَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ» بَدَلَ «وَ فِي بَعْضِهَا». وَ فِي المَطْبُوعِ: «وَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ» بَدَلِهَا.

٧. فِي «أ»: «وَ أَجْرُوا». وَ فِي «س»: «وَ أَجْرُوا». وَ فِي «ك، ل»: «فَحَكَمُوا». وَ فِي «م، و، ي»: «فَاحْمَرُّوا».

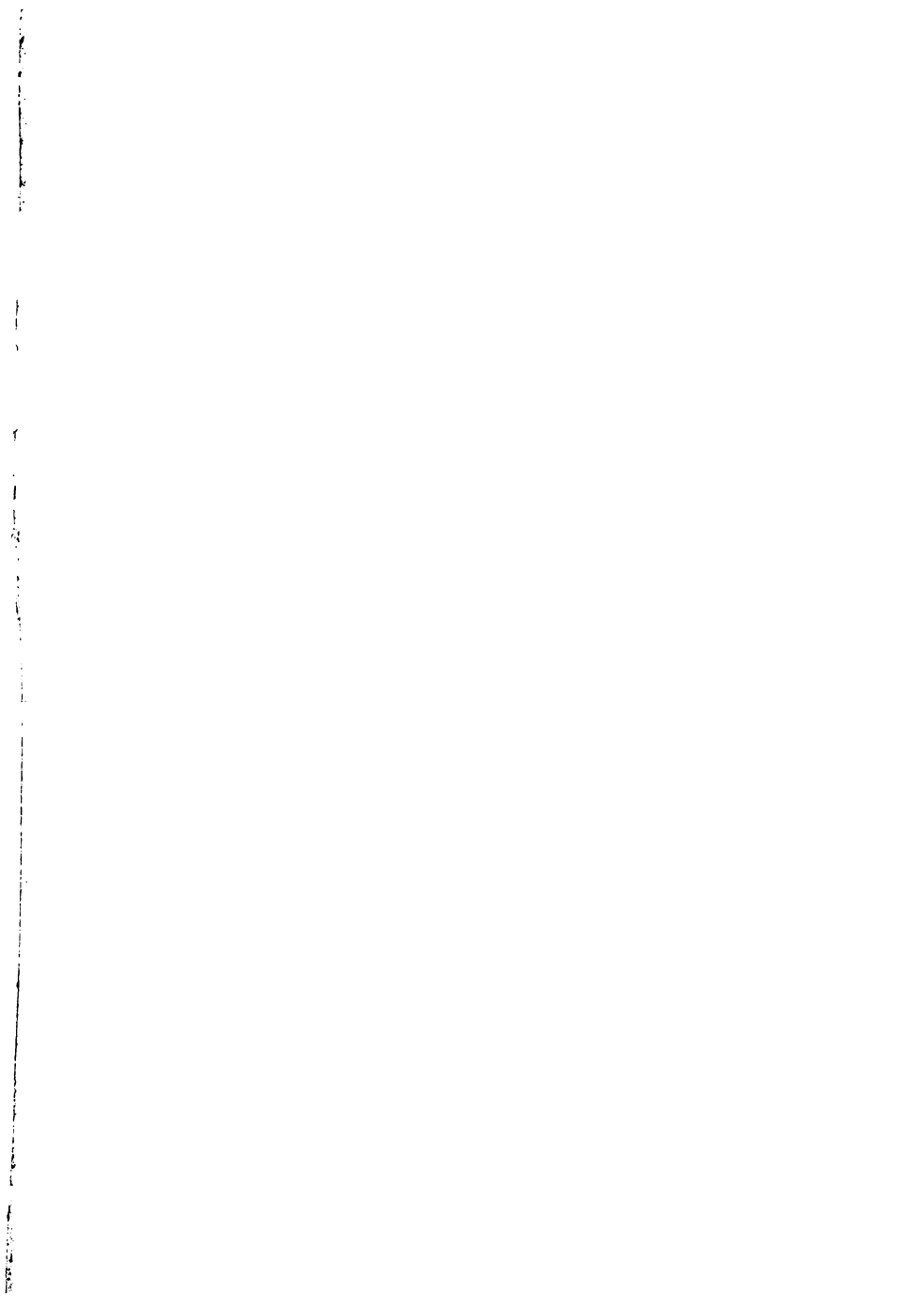
٨. فِي «م، و»: «أَنَّهُ نَجَاسَةٌ» بَدَلَ «أَنَّ نَجَاسَتَهُ».

٩. فِي «ك، ل»: «وَ فِي المَذْكُورِ» بَدَلَ «وَ المَذْكُورُ مِنْهُ فِيهِ». وَ فِي «و»: «فِيهِ».

(٨٣)

مسألة في حكم ماء البئر النابع

بعد غور مائها النجس



مقدمة التحقيق

سُئل الشريف المرتضى في هذه المسألة عن مسألة فقهية متعلّقة بماء البثر، وهي أنه لو سقطت نجاسة في بثر، ثم غار ماؤها قبل نزحها، وجفت البثر، ثم ظهر فيها الماء من جديد، فما هو حكم هذا الماء من حيث الطهارة والنجاسة؟

فأجاب بأن هذه المسألة لا نصّ فيها، ولذلك تحتم الرجوع في هذه الصورة إلى الأصول، وهي تقتضي البقاء على أصل الطهارة؛ لأنّ هذا الماء النابع لا نعلم هل هو نفس الماء السابق النجس، أو هو ماء جديد؛ فإذا لم تقطع بنجاسته، فهو على أصل الطهارة. وهذا الحكم قد ذهب إليه أكثر الفقهاء من الإمامية^١.

وبعد ذلك استعرض الشريف المرتضى ثلاثة إشكالات يمكن أن تورّد على ما تقدّم، وهي:

أولاً: أنّ ظهور الماء بعد الجفاف أمانة على أنّ الماء العائد هو نفس الماء الأول النجس.

وأجاب بعدم وجود أيّ أمارية في ذلك، بل هناك احتمالان في هذا الماء: أحدهما أنّه نفس الماء الأول، والآخر أنّه ماء جديد جاء نتيجة اتّصال البثر بمياه طاهرة، ومع الشكّ يجري أصل الطهارة.

ثانياً: أنّ هذه البثر قد تعلق بها حكم وجوب النزح، فيجب نزحها على أيّ حال. وأجاب بأنّ النزح لم يتعلّق بعنوان البثر بما هو بثر، فإنّه لا يمكن نزح البثر نفسها،

وإنما تعلق بماء البئر النجس، وهذا الماء قد غار، فقد زال حكمه وجوب نزح البئر.
ثالثاً: أنّ أرض البئر وجوانبها قد تنجّست بالماء الأول، فإذا لاقها ماء جديد
تنجّس.

و أجاب بأن مقتضى هذا الكلام وجوب غسل البئر بعد نزحها، وهو باطل.

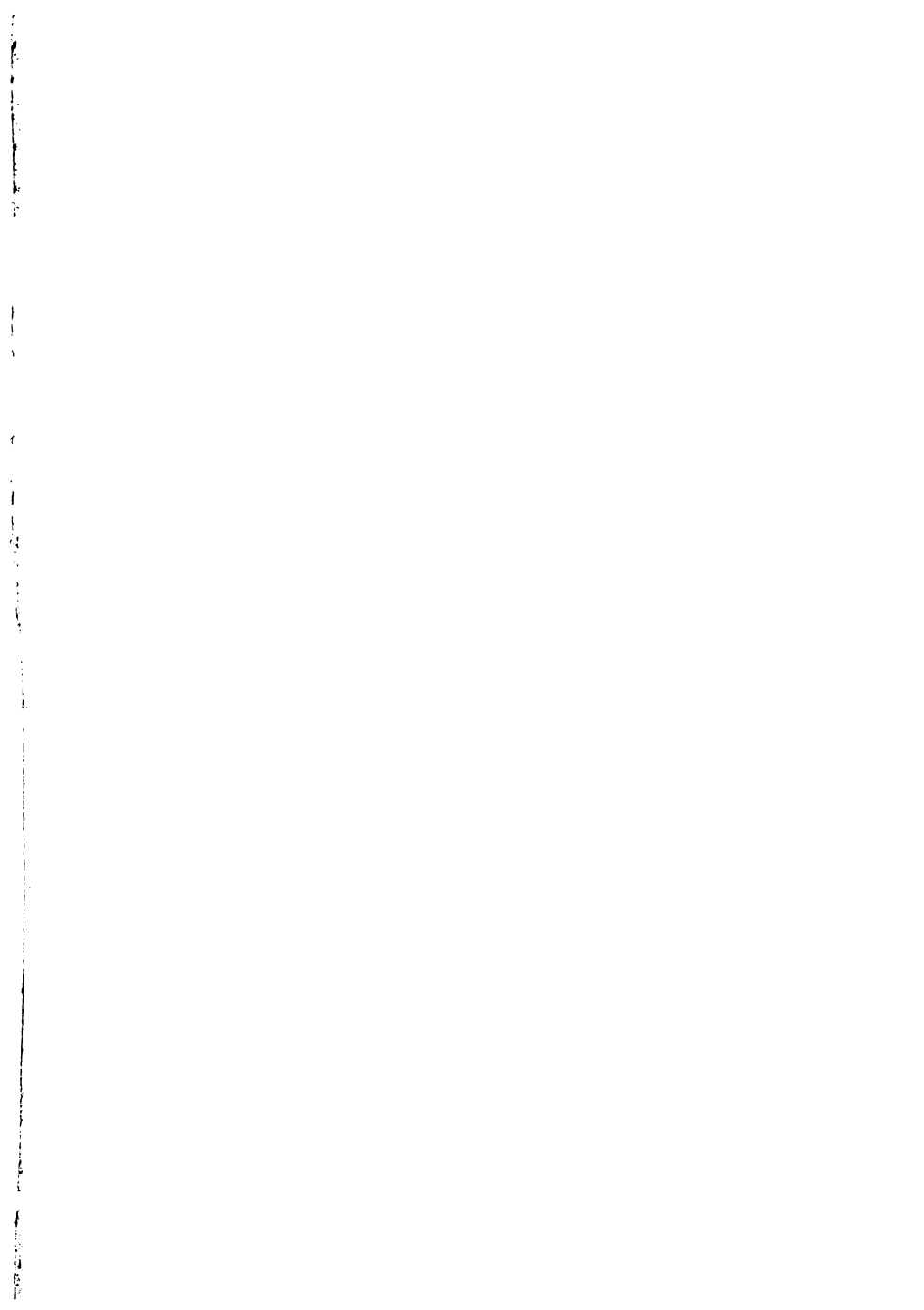
عنوان الرسالة و طبعاتها

و قد طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٩،
تحت عنوان: «تنجّس البئر ثم غور مائها»، وهو عنوان غير معبر عن محتوى المسألة؛
فإنّ السؤال يدور حول حكم الماء الجديد النابع، وهو غير مُشار إليه في هذا العنوان.
كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٦١ تحت عنوان: «حكم ماء البئر بعد
الجفاف»، وهو أيضاً غير معبر بدقّة؛ فإنّه لم يتعرّض إلى صفة الماء الأول قبل
الجفاف، فإنّ هذه الصفة - وهي النجاسة - هي التي أثارت السؤال في ذهن السائل.
لذلك فالأفضل تسميتها: «حكم ماء البئر النابع بعد غور مائها النجس».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٤٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ر».
٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«م».
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ه».
١١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».
١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
١٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٦٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
١٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«و».
١٥. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».



[مسألة في حكم ماء البئر]

[النابع بعد غور مائها النجس]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

بئرٌ سَقَطَتْ فِيهَا نَجَاسَةٌ وَغَارَ مَاوُهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُ فِيهَا شَيْءٌ قَبْلَ التَّعْرِضِ لِنَزْحِهَا، ثُمَّ ظَهَرَ فِيهَا الْمَاءُ بَعْدَ الْجَفَافِ، مَا حُكِمَ ذَلِكَ الْمَاءُ الَّذِي ظَهَرَ فِيهَا، مِنْ نَجَاسَةٍ أَوْ طَهَارَةٍ؟

الجواب - وبالله التوفيق - ١ :

إِنِّي لَسْتُ أَعْرِفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَصًّا، وَالَّذِي تَوَجَّهَ الْأَصُولُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ الَّذِي ظَهَرَ فِي الْبَيْرِ بَعْدَ الْجَفَافِ عَلَى أَصْلِ الطَّهَارَةِ، وَغَيْرُ مُحْكومٍ بِنَجَاسَتِهِ ٢. وَالْوَجْهَ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي حَكَمْنَا بِنَجَاسَتِهِ مِنْ أَجْلِ مُخَالَطَتِهِ النِّجَاسَةَ ٣ لَسْنَا نَعْلَمُ أ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي ظَهَرَ ٥ الْآنَ فِي الْبَيْرِ بَعْدَ جَفَافِهَا،

١. هكذا في «أ، س». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «وبالله التوفيق».

٢. في «ر، ع» والمطبوع: «بنجاسة».

٣. في «ك، ل، م، ه، و، ي»: «مخالطة النجاسة». وفي المطبوع: - «النجاسة».

٤. في «أ، د، ك، ل، م، و، ي»: «هو» بدون ألف الاستفهام.

٥. في المطبوع: - «ظهر».

ولا أنه^١ العائد إليها؟^٢ لأنه^٣ جائز أن يكون ذلك الماء الظاهر في البئر إنما هو من مواد لها^٤ وجهات انصبَّت^٥ إليها، وإذا لم يُقَطَّع^٦ على نجاسة هذا الماء فهو على أصل الطهارة.

وليس لأحد أن يقول: ظهور الماء عقيب الجفاف أمانة على أن العائد هو الماء الأول المحكوم بنجاسته.

وذلك: أن ما ذُكِرَ^٧ ليس بأمانة على عود الماء النجس؛ لأن جواز ظهور الماء بعد جفاف البئر من مواد انصبَّت^٨ إليها واتصلت بها كتجويز^٩ ظهور الماء بعود^{١٠} الماء الأول إليها، ولا ترجيح لإحدى الجهتين^{١١} على الأخرى^{١٢}؛ فلا أمانة في^{١٣} ظهوره على أنه هو^{١٤} الماء الأول.

١. في «ك، ل»: «وأنه» بدل «ولا أنه». وفي «م، و، ي»: «ولأنه» بدلها. وفي «هـ» والمطبوع: «وإلا أنه» بدلها.
٢. أي: وليس هو العائد إليها.
٣. في «ب، ج، ط، ع»: «إلا أنه» بدل «لأنه».
٤. في «ب، ج، ع»: «موادها» بدل «مواد لها».
٥. في «هـ» والمطبوع: «انصبَّت».
٦. في «د، م، و، ي»: «لم يقع». وفي «ك، ل»: «لم تقطع».
٧. في «أ»: «ذكرنا». وفي «ب، ج، ع»: «ذكره». وفي «س، ش، هـ»: «+ ما».
٨. في «هـ»: «نضب». وفي المطبوع: «ينضب».
٩. في «ب، ج، ط، ع»: «بتجويز». وفي «ر»: «لتجويز».
١٠. في «ك، ل»: «بعد عود» بدل «بعود». وفي «م، و، ي»: «بعدد». وفي «هـ»: «يعود».
١١. في «أ، س»: «ولا يرجع على إحدى الجهتين» بدل «ولا ترجيح لإحدى الجهتين». وفي «ب، ج، د، ط، ع، و، ي»: «ولا ترجيح لأحد الجهة» بدلها. وفي «م»: «ولا بترجيح لأحد الجهة» بدلها.
١٢. في المطبوع: «الأخر».
١٣. في «أ، س»: «على».
١٤. في «ب، ج، ط، ع»: «هو».

و لَمْ يَبْقَ فِي أَيْدِينَا إِلَّا التَّجْوِيزُ^١ لِكَوْنِهِ الْمَاءَ الْأَوَّلَ، وَ هَذَا التَّجْوِيزُ بِإِزَانِهِ التَّجْوِيزُ لِأَنَّ يَكُونُ مَاءً جَدِيداً؛ فَقَدْ تَقَابَلَ الْجَوَازَانِ. وَ بِالتَّجْوِيزِ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ صَحِيحاً لَوَجَبَ أَنْ يُحْكَمَ^٢ بِنَجَاسَةِ كُلِّ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ^٣!

فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ بَثْرٌ تَعَلَّقَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ بِوُجُوبِ النَّزْحِ، فَيَجِبُ أَنْ تُنْزَحَ^٤ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

قُلْنَا: يَعْنِي^٥ «وَجَبَ نَزْحُ الْبَثْرِ» أَنَّ مَاءَهَا وَجَبَ نَزْحُهُ^٦ لَا نَزْحُ^٧ الْبَثْرِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ نَزْحَهَا نَفْسِهَا لَا يُمَكِّنُ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ النَّزْحُ بِمَا فِيهَا. وَإِذَا وَجَبَ نَزْحُ مَاءِ بَثْرٍ لِأَجْلِ نَجَاسَةٍ^٨، ثُمَّ فَقِدَ ذَلِكَ الْمَاءَ، فَقَدْ زَالَ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ النَّزْحِ^٩ عَنْ هَذِهِ الْبَثْرِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ^{١٠} أَرْضَ الْبَثْرِ وَ جَوَانِبَهَا الَّتِي أَصَابَهَا الْمَاءُ النَجِسُ

١. في «أ»: + «يخالطه بنجاسة». و في «ب، ج، ع»: «إلا التجوز». و في «ط»: «إلى التجويز».
٢. من قوله: «لكونه الماء الأول...» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د، ط، ع، ك، ل، م، ه، و، ي» و المطبوع.
٣. في المطبوع: «بنجاسة».
٤. في «أ»: - «يجب أن تنزح». و في «ر، ه» و المطبوع: «أن ينزح» بدل «أن تنزح». و في «ي»: «أن تنزح» بدلها.
٥. في «ب، ج، ط، ع»: «معنى».
٦. في «ه» و المطبوع: - «أن ماءها وجب نزحه».
٧. في «ك، ل» و حاشية «و»: «لأن نزح» بدل «لا نزح». و في «ه» و المطبوع: «لا نزاح» بدلها.
٨. في «ك، ل»: «نزح ماءً لأجل نجاسته». و في «م، و»: «نزح ماء بثرٍ لأجل نجاسته».
٩. في «أ، س»: «نزح». و من قوله: «بما فيها...» إلى هنا ساقط من «ر».
١٠. في «أ، س»: - «إن».

تَنْجُسُ^١، فإذا عادَ إليها^٢ ماءً جديداً يُحَكِّمُ بِنَجَاسَتِهِ.
لأنَّ هذا يَقْتَضِي غَسْلَ البِئْرِ بَعْدَ نَزْحِ مائِهَا، و هذا لا يَقُولُهُ مُحَصِّلٌ.

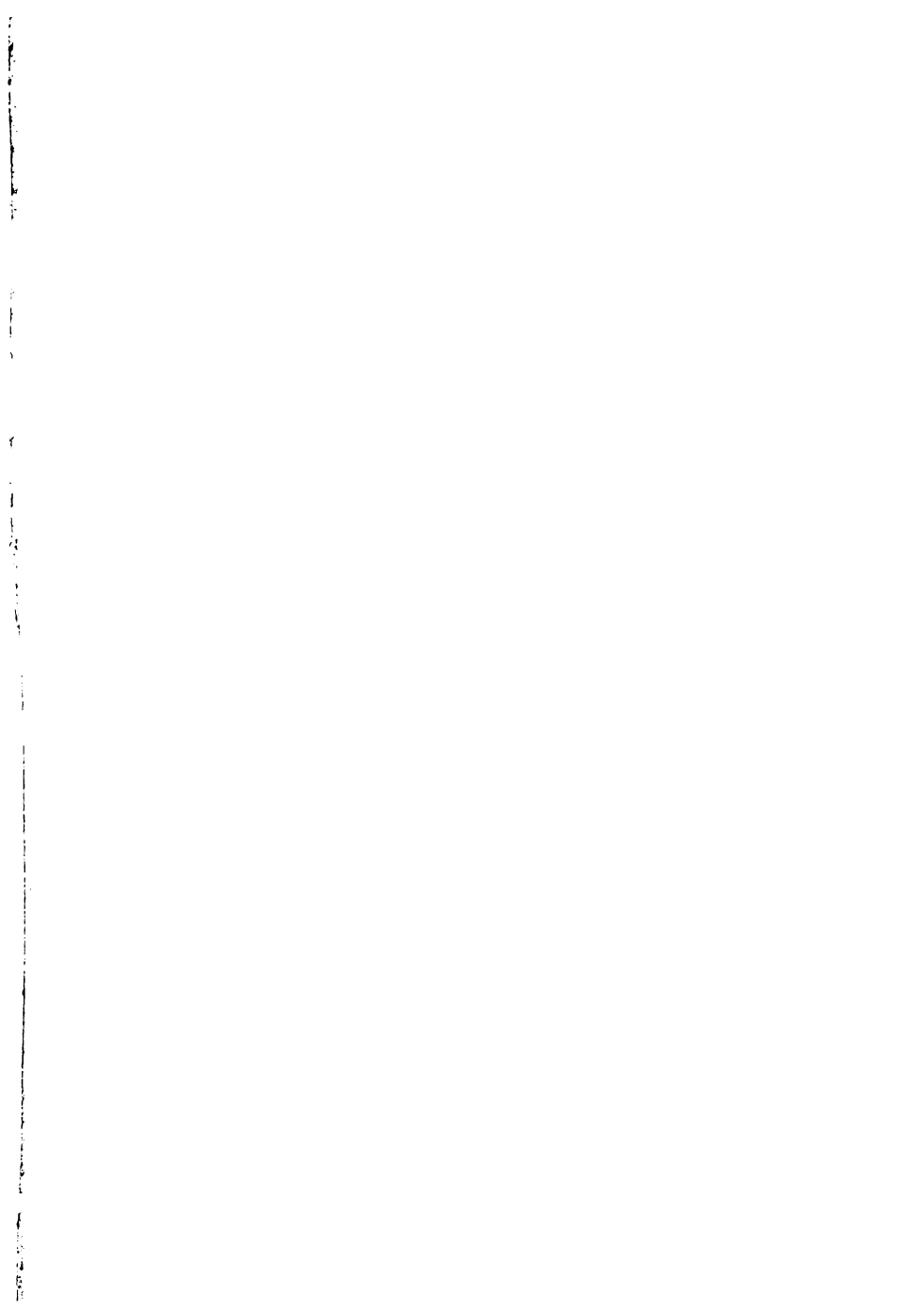
١. في «ب، ج، ع» - «تنجس». وفي «أ، ر، س، ل، م، و، ي»: «ينجس». وفي «ه»: «تنجيس».

٢. في «ه»: «عليها». وفي المطبوع: «تجدد عليها»، كلاهما بدل «عاد إليها».

(٨٤)

مسألة

في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة



مقدمة التحقيق

من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين فقهاء الإمامية من جهة، و غيرهم من فقهاء المذاهب من جهة أخرى هي كيفية الوضوء. فقد اختلفوا في عدّة مسائل من مسائل الوضوء، و منها حكم الرجلين، و أنّه هل يجب فيهما المسح أو الغسل؟ فذهب الإمامية إلى الأول، فيما ذهب الآخرون عادة إلى الثاني^١.

و قد اهتمّ الإمامية بتأليف رسائل عديدة حول هذه المسألة، نذكر منها ما يلي:

١. المسح على الرجلين، لعليّ بن بلال المهلبيّ الأزدي^٢.
٢. كتاب في المسح على الرجلين، لأبي محمّد العلوي^٣.
٣. المسح على القدمين، لابن عيّاش السلميّ السمرقنديّ العيّاشي (ت ٣٢٠هـ)^٤.
٤. كتاب فرض المسح على الرجلين، للشيخ أبي عليّ بن الجنيد الإسكافي^٥.
٥. مسألة في المسح على الرجلين، للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)^٦، و هي مطبوعة.
٦. القول المبين عن وجوب المسح على الرجلين، للمحقّق الكراچكي (ت ٤٤٩هـ)، و هي إحدى الرسائل المطبوعة في ضمن كتاب كنز الفوائد.

١. راجع: الانتصار، ص ١٠٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٨٩-٩١.

٢. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٦٥.

٣. المصدر، ص ٤٤٢. ٤. المصدر، ص ٣٥٢.

٥. المصدر، ص ٣٨٨. ٦. المصدر، ص ٣٩٩.

٧. مسألة في المسح على الرجلين، لأبي يعلى الجعفري (ت ٤٦٣هـ)، خليفة الشيخ المفيد^١.

إضافة إلى رسالة الشريف المرتضى التي بين أيدينا.

وقد ذكر المحقق الطهراني رسائل أخرى حول هذا الموضوع، فراجع^٢.
ومن أسباب الاختلاف الحاصل حول مسح الرجلين أو غسلهما هو كيفية قراءة كلمة «وَأَرْجُلِكُمْ» في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»^٣، وطريقة إعرابها.

وقد أدّى هذا الأمر إلى دخول علماء اللغة والنحو في هذا البحث لنصرة هذا الرأي أو ذاك، ولذلك دخل العالم النحوي الكبير أبو الحسن علي بن عيسى الرّبيعي (ت ٤٢٠هـ) في هذا النزاع^٤، وكتب أوراقاً أو رسالة لنصرة القول بالغسل، فلما اطلع

١. المصدر، ص ٤٠٤.

٢. راجع: الذريعة، ج ٢١، ص ١٦ - ١٧؛ وح ١، ص ٤٣٠.

٣. المائدة (٥): ٦.

٤. علي بن عيسى الرّبيعي: هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الرّبيعي النحوي، كان إماماً في النحو، مُتَقَنّاً له. أصله من شيراز، صاحبَ أبا عليّ الفارسي، ودرس النحو على يديه في شيراز مدة عشرين سنة، حتّى قال أبو عليّ في حقّه: «ما بقي له شيء يحتاج أن يسأل عنه». وتلمذ الشريف الرضي على يده في النحو والعروض. وكان فكهاً كثير الدعابة، فمن ذلك أنّه كان يوماً على شاطئ دجلة ببغداد، والملك جلال الدولة [البويهّي] والمرضى والرضي كلاهما في سمارية [نوع من الزوارق]، ومعهما عثمان بن جنيّ النحوي، فناده الرّبيعي: أيّها الملك، ما أنت بصادق في تشييعك لعلي بن أبي طالب، يكون عثمان إلى جانبك، وعليّ - يعني نفسه - هاهنا؟! فأمر بالسّميرية، فقرّبت إلى الشاطئ، وحمله معه. وقيل: إن هذا القول كان للشريفيين المرتضى والرضي، ومعهما عثمان بن جنيّ، فقال: «ما أعجب أحوال الشريفيين، يكون عثمان معهما، وعليّ يمشي على الشط!!». له تصانيف في النحو، منها كتاب البديع، وشرح مختصر الجرمي، وشرح

الشريف المرتضى عليها قرّر كتابة رسالة للجواب عليها ونقدها. و قد أبدى المرتضى كالعادة قدرته على النقض والإبرام، والخوض في المسائل التخصّصية والأدبية؛ فمجّرد التجزؤ على مناقشة شخص كالربيعي الذي درس اللغة على يد أبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧) عشرين سنة، وكان أستاذاً للشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) يحتاج إلى الإمام الكبير بأسرار اللغة وغوامضها.

و للشريف المرتضى بحث مفصّل حول موضوع مسح الرجلين ذكره في كتابه مسائل الخلاف، و على الرغم من أنّ الكتاب الأخير مفقود، إلا أنّ الشريف المرتضى قام بذكر الكثير من الأبحاث المطروحة فيه في كتابه الآخر الانتصار^١.

نسبة الرسالة إلى المؤلّف، و عرض لمحتواها

لقد أشار الشريف المرتضى في الرسالة محلّ البحث إلى كتابه مسائل الخلاف، و هو يعتبر قرينة داخلية مهمّة على تصحيح نسبة الرسالة إليه. ثمّ إنّه تطرّق في رسالته هذه إلى بعض الأبحاث المهمّة، و التي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

البحث الأوّل. استدلّ الشريف المرتضى في هذه الرسالة على أنّ قراءة «و أرجلكم» بالجزر أولى من النصب؛ و ذلك لأنّ نصب «الأرجل» إمّا أن يكون ناشئاً من عطفها على الأيدي، أو يقدر لها عامل محذوف عمّل فيها النصب، أو تكون معطوفة على محلّ «برؤوسكم»، و هو محلّ المفعولية.

◀ الإيضاح لأبي عليّ الفارسي، و التنبيه على خطأ ابن جنيّ في تفسير شعر المتنبّي. توفيّ ببغداد سنة ٤٢٠هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٢، ص ١٨؛ وفتايات الأعيان، ج ٣، ص ٣٣٦؛ الأعلام الزركلي، ج ٤،

ص ٣١٨؛ المجازات النبوية، ص ٦٧، ٨٧، ٣٨٩؛ الكامل في التاريخ، ج ٩، ص ٣٩٢.

١. راجع: الانتصار، ص ١٠٥ - ١١٤.

أما الاحتمال الأول فغير جائز؛ لبعُد عامل النصب في «الأيدي» - وهو «فاغسلوا» - عن «الأرجل»، وأن إعمال العامل الأقرب - وهو «وامسحوا» - أولى من الأبعد. وأما الثاني فغير جائز أيضاً؛ لأنه يجوز حينئذٍ تقدير الغسل والمسح، ولا مرجح لأحدهما على الآخر. ولأن الحذف لا يلجأ إليه إلا مع الضرورة، ومع استقلال الكلام بنفسه من دون حاجة إلى تقدير محذوف، لم يجوز تقدير المحذوف.

وأما الثالث فهو جائز، لكن العطف على لفظ «الرؤوس» أولى من العطف على محلها، فتكون إذن قراءة الجرّ أولى من النصب.

البحث الثاني. واستدلّ على أنّ حمل حكم الأرجل على حكم الرؤوس - وهو المسح - أولى من حمله على الغسل، بأنه بناء على القراءة بالجرّ فسوف لن يمكن حمل حكم الأرجل إلا على المسح، وأما بناءً على القراءة بالنصب، فهناك احتمالان: احتمال حمل حكمها على المسح - عطفاً على الرؤوس - واحتمال حمله على الغسل - عطفاً على الأيدي - لكن يجب حمل قراءة النصب على المسح بما يتوافق مع قراءة الجرّ؛ لأنّ القراءتين المختلفتين تجربان مجرى آيتين في وجوب المطابقة بينهما، فكما لا يجوز وجود اختلاف بين آيتين، فكذلك لا يجوز وجود اختلاف بين قراءتين، وبذلك يتعيّن المسح وفقاً للقراءتين معاً.

وهذا الوجه قد أشار إليه الربيعي في كلامه، إلا أنه لم يردّ عليه، وقد أشار الشريف المرتضى إلى أنّ الربيعي قد نصر بهذا الكلام القول بالمسح.

البحث الثالث. ذكر الربيعي في ضمن كلامه أنّ الحمل على أقرب العاملين إنّما يصحّ إذا لم يؤدّ ذلك إلى فساد، أما إذا أدّى إليه فلا يجوز الحمل عليه، بل يُحمل على الأبعد، وفي الآية يكون حمل الأرجل على الأقرب - وهو «وامسحوا» - يؤدّي إلى الفساد؛ لأنه يستلزم مسحها مع أنّ الواجب غسلها، فلا بدّ من حملها على العامل الأبعد وهو «فاغسلوا».

وأجابه الشريف المرتضى بأنه من أين لك أن الحمل على المسح فساداً، أولم يمكن أن يصرح الله تعالى بمسح الأرجل في كتابه، وهل كان هذا التصريح سيؤدى إلى فساد؟ إلا أن يقول إنه كان يعلم بفساد المسح قبل النظر في الآية، فكان يجب عليه أن يبين ذلك، وأنه من أين حصل له العلم بذلك؟

البحث الرابع. يبدو أن الربيعي لم ينجح في الاستدلال بالآية على غسل الأرجل، بل وجد أن الآية تدل على مسحها، وأن القراءة بالجر أولى من النصب، فاستعان بكلام لأبي زيد الأنصاري الذي تحدت عن أن المسح يطلق على الغسل، ولذلك يُعبر عن الوضوء فيقال: «تمسحتُ للصلاة»، ولذلك قال إن المراد بمسح الأرجل في الآية هو غسلها!!

وقد ناقش الشريف المرتضى ذلك بأربع مناقشات:

الأولى: أن حقيقة الغسل في اللغة تختلف عن المسح، فالغسل هو إجراء الماء على العضو المغسول، بينما المسح هو مس العضو بالماء من دون إجراء له، فالمعنيان متضادان، ولا يمكن أن يراد بأحدهما الآخر.

الثانية: أن أهل الشرع والعرف فرّقوا بين المسح والغسل، فجعّلوا بعض أعضاء الوضوء ممسوحاً، والآخر مغسولاً، وهذا يعني أن المسح والغسل لا يدل أحدهما على الآخر.

الثالثة: إذا كانت الأرجل معطوفة على الرؤوس، ولا خلاف في وجوب مسح الرؤوس، فيجب أن يكون حكم الأرجل حكمها.

الرابعة: لو كان المسح غسلًا، والغسل مسحاً، لما أمكنهم الاستدلال بما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله من أنه توضأ وغسل رجله، على وجوب غسل الرجلين؛ لاحتمال أن يراد بذلك المسح لا الغسل.

ثم استمر في مناقشة بعض الاستشهادات التي ذكرها الربيعي في كلامه، والتي يطول بذكرها الكلام.

فوائد

١. قام القاضي أبو المحاسن المعريّ المعتزلي الحنفي (٤٤٤٢هـ)^١ بكتابة ردّ علي الشريف المرتضى، دافع فيه عن فكرة غسل الرجلين، و من المحتمل أنه قام بنقض الرسالة محلّ البحث، و دافع عن أبي الحسن الرّبيعي. و بعد ذلك قام المحقّق الكراجكي بالردّ على أبي المحاسن، و ألف كتاباً في طرابلس، سمّاه: ردع الجاهل و تنبيه الغافل^٢، دافع فيه عن الشريف المرتضى، و مع الأسف لم يصل إلينا هذا الردّ. و في الحقيقة ليست هذه المرّة الأولى التي يدافع فيها تلامذة الشريف المرتضى عن أستاذهم؛ فقد دافع سلار (ت ٤٤٤٨هـ) عن أستاذه أيضاً و كتب ردّاً على أبي الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ) دفاعاً عن كتاب الشافي.

٢. قام الشريف المرتضى في هذه الرسالة بنقل نصوص من كلام الرّبيعي -بعضها مطوّل - و بذلك يكون قد حفظ لنا ضمناً جزءاً من تراث أبي الحسن الرّبيعي النحوي. و قد قام الشريف المرتضى من خلال ردوده التي كتبها -مثل كتاب الشافي، أو رسالة الردّ على أصحاب العدد - بالحفاظ على تراث الآخرين، و هو أمر جدير بالاهتمام؛ فإنّه يمكن اعتبار الردود و النقوض التي تمّ تأليفها للردّ على الآخرين، يمكن اعتبارها مصدراً مهماً لإعادة تكوين التراث المفقود، فيمكن استلال النصوص

١. أبو المحاسن المعريّ: القاضي أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعريّ المعتزلي الحنفي. ناب القضاء بدمشق، و ولي قضاء بعلبك. نسب إلى التشيع، و توفي سنة ٤٤٢هـ. مجلة تراثنا، العدد ٤٤، ص ٣٨٠، الهامش ١٨؛ الذريعة، ج ٣، ص ٢٩١؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٢٩، ص ٥٠٨.

٢. راجع: خاتمة مستدرک الوسائل، ج ٣، ص ١٢٨. و قد جاء فيها نقلاً عن فهرس مصنّفات الكراجكي: «كتاب ردع الجاهل و تنبيه الغافل، و هو نقض كلام أبي المحاسن المعريّ الذي طعن به على الشريف المرتضى في المسح على الرجلين، عمّل بطرابلس».

المنقوض عليها من خلال كلام الشخص الناقض وإعادة تكوينها، وذلك فيما إذا كانت مفقودة.

٣. أشار الشريف المرتضى في خلال الرسالة إلى معنى خطر له حول قول الشاعر: «كأن غزل العنكبوت المرمّل»، وقال إن هذا المعنى ما رآه لأحد، ولا وَقَعَ له متقدماً. وهذا إبداع آخر من إبداعاته.^١

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٥٩.

والأولى أن نجعل لهذه الرسالة عنواناً آخر، وهو: «نقض كلام أبي الحسن الرّبّعي حول غَسَل الرجلين».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤٠٣ - ٣٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

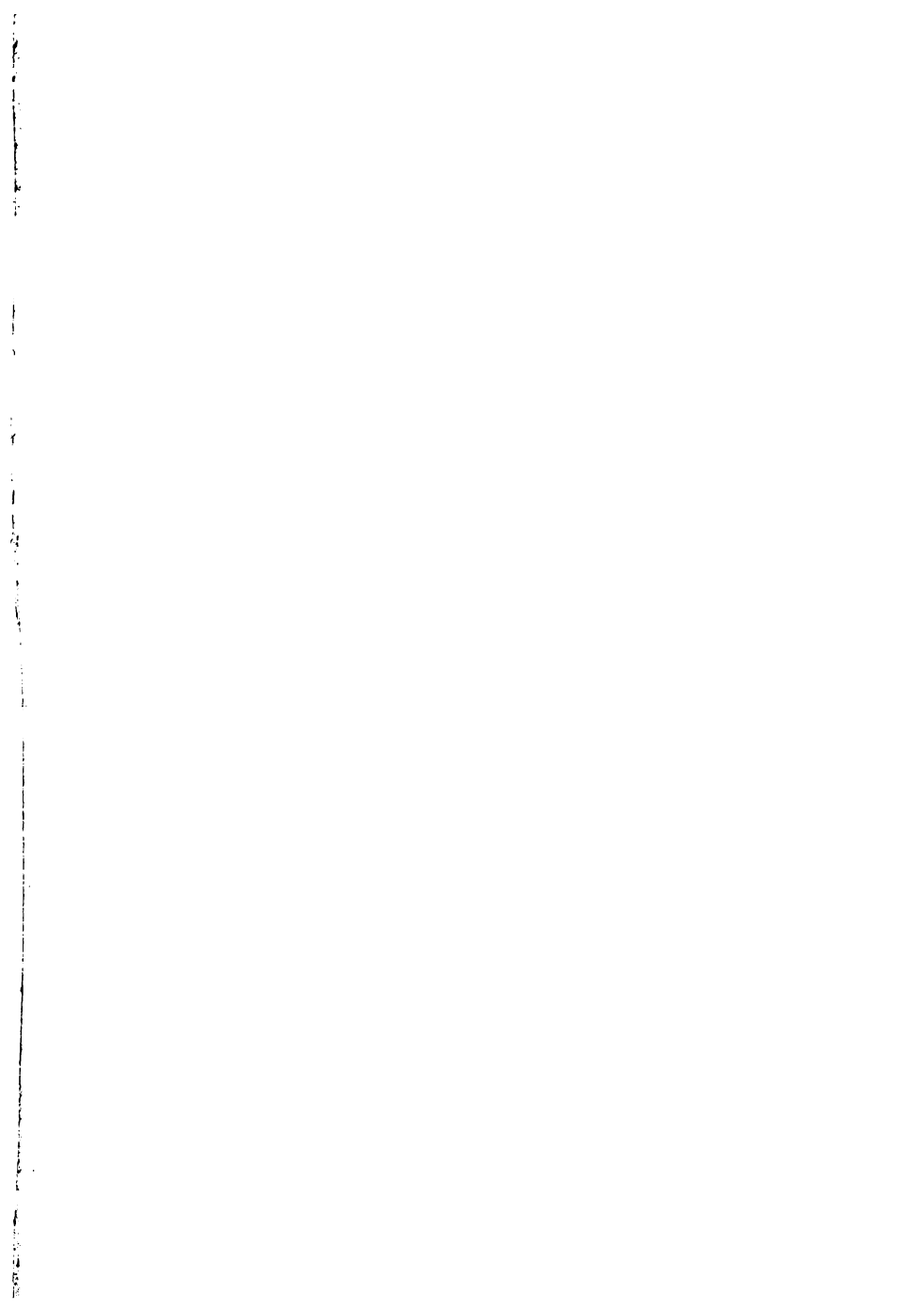
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٥٣ - ٤١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٩٢ - ٢٩٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٦١ - ١٦٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٣٦ - ٢٤٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

١. راجع قائمة لبعض إبداعاته الفكرية في ذيل مقدمة رسالة «تفسير: أنبؤوني بأسماء هؤلاء...»، و هي من الرسائل القرآنية للشريف المرتضى.



مسألة^١

[في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[مقدمة]

قَالَ السَّيِّدُ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - :

وَقَفْتُ عَلَى كَلَامِ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى الرَّبَّعِيِّ^٢ يَنْصُرُ بِهِ: أَنَّ الْقُرْآنَ دَالٌّ عَلَى وَجوبِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي الطَّهَارَةِ، فَلَمَّا تَأَمَّلْتُهُ وَجَدْتُهُ كَلَامٌ مُخَمَّرٌ^٣ غَيْرِ مُحَقَّقٍ لِمَا يَقُولُهُ؛ وَكَأَنَّهُ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الشَّانِ، بَعِيدٌ مِنْهُ، أَجَنَّبِيَّ. وَمَنْ لَا يُطِيقُ عَلَى أَمْرِ فَالْأَسْتَرُ^٤ عَلَيْهِ تَرَكَ الْخَوْضَ فِيهِ.

وَلَمَّا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ حَمَلِهِ الْقِرَاءَةَ^٥ بِنَصْبِ «الْأَرْجُلِ» عَلَى عَطْفِهَا^٦ عَلَى

١. في «أ، ب، د» والمطبوع: - «مسألة». ٢. تقدّمت ترجمته في مقدّمة هذه الرسالة، فراجع.
٣. في «ج، ص» والمطبوع: «مخرم»؛ من «الخرم» بمعنى القطع. و أمّا «المخمر» من «التخمير» بمعنى التستير والتغطية، يقال لكلّ شيء أو شخص مبهم وضعيف. راجع: المصباح المنير، ص ١٨٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٧٧ و ٧٨ (خمر)؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ١٧٢ (خرم).
٤. في «ج، ص» والمطبوع: «فأستر».
٥. أي في الآية ٦ من سورة المائدة (٥) حيث قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ».
٦. في «ج، ص» والمطبوع: - «على عطفها».

«الأيدي» المغسولة، عدَل إلى شيءٍ وَجَدْتُ شَيْخَهُ أبا عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ^٢ عَوَّلَ عَلَيْهِ، لَمَّا أَعْيَاهُ نُصْرَةٌ إِيْجَابِ الْغَسْلِ مِنَ الْآيَةِ عَلَى صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ؛ وَهُوَ وَجْهٌ زُوِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ^٣ الْأَنْصَارِيِّ أَشَدُّ تَهَافُتًا وَتَضَارُبًا^٤ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.^٥

وَنَحْنُ نُبَيِّنُ مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ - الَّذِي وَقَفْنَا عَلَيْهِ - مِنَ الْخَلَلِ وَالزَّلَلِ بِأَوْجَزِ كَلَامٍ، وَإِنْ كَانَ مَنْ أَطَّلَعَ عَلَى كَلَامِنَا - فِيمَا كُنَّا أَمَلِينَاهُ مِنْ^٦ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»^٧

١. في «ج، ص» و«المطبوع: «أبي»، وهو سهو واضح؛ نعم، استظهر في هامش المطبوع ما أثبتناه.
٢. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي القسوي النحوي، المشتهر بإمام النحو، تقدّم بالنحو عند عضد الدولة، ولد في سنة ٢٨٨ هـ، ومات ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. من تلامذته في النحو: أبو الفتح بن جنّي، وعلي بن عيسى الربيعي؛ ومن تصانيفه: الإيضاح في النحو، والتكملة في النحو، والإيضاح الشعري، وتعليقة على كتاب سيبويه، والحجة في شرح السبعة لابن مجاهد في القراءات، وكتاب الترجمة، والمسائل الحليّات، وأبيات الإعراب، وأبيات المعاني وغيرها. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٣٧٩؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٨٠، الرقم ١٨١٦؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ١٩٥؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٢٧٢.
٣. في «ج، د، ص» و«المطبوع: «يزيد»، وهو سهو من النسخ. وهو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري اللغوي البصري، كان من أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة، وتوفّي بها سنة ٢١٥ هـ، وكان يرى رأي القدرية. من تصانيفه: النوادر في اللغة، واللأ واللبن، والمياه، وخلق الإنسان، وبيوتات العرب، وغيرها. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٤٩٤، الرقم ١٨٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١٢٦، الرقم ٣١٤١؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٩٢؛ معجم المطبوعات العربية، ج ١، ص ٣١٢.
٤. في جميع النسخ و«المطبوع: «تقارباً»، ولم نجد له معنى يناسب المقام، والظاهر أنه من سهو النسخ.
٥. سوف يأتي الوجه المنقول عن أبي زيد الأنصاري في هذه الرسالة، في ضمن الكلام المنقول عن الربيعي.
٦. في «ب»: «في».
٧. هذا الكتاب من الكتب المفقودة للمصنّف رحمه الله. راجع: المتبقّي من التراث المفقود للشريف المرتضى.

قديماً^١ في هذه المسألة، و ما أوردناه أيضاً قريباً من الكلام في ذلك^٢ - رأى^٣ بحراً^٤، هذا الكلام الذي أوجزناه^٥ لهذا الرجل و غيره في هذه المسألة كالقطرة بالإضافة إليه، و أمكن من ضبط ذلك أن ينقُص منه كل كلام سطر في هذه الآية أو يُسَطَّر^٦؛ و ما توفيقى إلّا بالله، عليه توكلت و إليه أنيب.

قال صاحبُ الكلام:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^٧، القول^٨ في ذلك: أن من نصب قوله: ﴿وَ أَرْجُلَكُمْ﴾ حمّله على الغسل، و عطفه على الأيدي؛ لما كان المعنى عنده على الغسل دون المسح، فحمّله^٩ على النصب الذي يقتضيه قوله: ﴿فاغسلوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ ليكون على لفظ ما في حكمه في الوجوب من الأيدي التي حمّلت على الغسل، و لم يجر كما جرّ من قرأ: «و أرجلكم»؛ لمخالفته له^{١٠} في المعنى، فلذلك خالف بينهما في اللفظ.

١. في «أج، د، ص» و المطبوع: «هو ما» بدل «قديماً».

٢. راجع الانتصار، ص ١٠٥ و ما بعدها؛ الناصريات، ص ١٢٠ و ما بعدها. و قد أشار فيها - و خاصّة في الانتصار - إلى ما جاء في كتاب مسائل الخلاف من بحث حول غسل الرجلين.

٣. في «أج، ص» و المطبوع: «و أي». و في «د»: «فأي».

٤. في «أج، د، ص» و المطبوع: «بحر».

٥. في «أج، د، ص» و المطبوع: «وجدناه».

٦. في «ب»: «بشطر». و في «ج، د، ص» و المطبوع: «له سطر» بدل «يسطر».

٧. المائدة (٥): ٦. ٨. في «ج، ص» و المطبوع: «المعول».

٩. في «ج، ص» و المطبوع: «فحمل». ١٠. في «ج، ص» و المطبوع: «له».

الجواب - وباللّه التوفيق - ١ :

يُقَالُ له: يَجِبُ أَنْ تُبْنَى ٢ الْمَذَاهِبُ عَلَى الْأَدَلَّةِ، وَ لَا تُبْنَى ٣ الْأَدَلَّةُ عَلَى الْمَذَاهِبِ؛ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الدَّالُّ ٤ عَلَى الْأَحْكَامِ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَبَرَ ٥ وَجْهُ دَلَالَتِهِ، فَتُبْنَى ٦ مَذَاهِبُنَا عَلَيْهَا، وَ يَكُونُ اعْتِقَادُنَا مُوَافِقًا لَهَا ٧.

فَقَوْلُكَ: «إِنَّ مَنْ نَصَبَ الْأَرْجُلَ حَمَلَهُ عَلَى الْغَسْلِ وَ عَطَفَهُ عَلَى الْأَيْدِي؛ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى عِنْدَهُ عَلَى الْغَسْلِ دُونَ الْمَسْحِ» طَرِيفٌ ٨، وَ ٩ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَتْ الْغَسْلَ دُونَ الْمَسْحِ [إِلَّا] ١٠ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ ١١، وَ الْقُرْآنُ يُوَجِّبُ الْمَسْحَ دُونَ الْغَسْلِ.

وَ أَوَّلُ مَا يَجِبُ - إِذَا فَرَضْنَا نَاطِرًا مُتَأَمِّلًا ١٢ بِحُكْمِ ١٣ هَذِهِ ١٤ الْآيَةِ وَ مَا يَقْتَضِيهِ ١٥ مِنْ مَسْحٍ أَوْ غَسْلِ - يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهُ غَسْلٌ وَ لَا مَسْحٌ، وَ لَا يَسْبِقُ ١٦ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا؛ بَلْ يَنْظُرُ فِيمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَ إِعْرَابُهَا، فَيُبْنَى عَلَى مُقْتَضَاهَا: «الْغَسْلُ»

١. في «ج، ص» و المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٢. في «أ»: «أَنْ يَبْنَى». و في «ب»: «أَنْ تَبْنَى». و في «ص» و المطبوع: «أَنْ نَبْنَى».

٣. في «أ»: «و لَا يَبْنَى». و في «ب»: «و لَا تَبْنَى».

٤. من قوله: «و لَا تَبْنَى الْأَدَلَّةُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج، ص» و المطبوع.

٥. في «ص» و المطبوع: «أَنْ نَعْتَبِر».

٦. في «أ»: «فَيُبْنَى». و في «ص» و المطبوع: «فَنَبْنَى».

٧. في «ج، ص» و المطبوع: - «لَهَا».

٨. في «أ»: «طَرِيفٌ». و في «ج، ص» و المطبوع: «طَرِيقٌ».

٩. في «ج، د، ص» و المطبوع: + «وَلَوْ».

١٠. أَثْبَتَاهُ بِمُقْتَضَى السِّيَاقِ.

١١. في «ج، ص» و المطبوع: «بِغَيْرِ دَلَالَتِهِ».

١٢. في «ج، د، ص» و المطبوع: «بِحُكْمِ».

١٣. في «ص» و المطبوع: «بِهَذِهِ».

١٤. في «ج، د، ص» و المطبوع: «يَقْتَضِيهِ».

١٥. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «و لَا يَتَضَيَّقُ».

إن وافقه، أو «المسح» إن طابَّقه. وكلامك هذا يقتضي استسلاف^١ الغسل، وأنه حكم الآية، حتى يثبت عليه إعراب الأرجل بالنصب، وهذا هو ضد الواجب.

[أرجحية قراءة «و أرجلكم» بالجر]

و قد بينا في «مسائل الخلاف»: أن القراءة بالجر أولى من القراءة بالنصب؛ لأننا إذا نصبنا الأرجل فلا بد من عامل في هذا النصب؛ فإما أن تكون^٢ معطوفة على الأيدي، أو تقدّر^٣ لها عاملاً^٤ محذوفاً، أو تكون^٥ معطوفة على موضع الجار و المجرور في قوله: ﴿بِرؤوسكم﴾.

[أ.] و لا يجوز أن تكون^٦ معطوفة على الأيدي؛ لبعدها من عامل النصب في الأيدي، ولأن إعمال العامل الأقرب أولى من إعمال الأبعد.

و ذكرنا قوله تعالى: ﴿ءأتوني أفرغ عليه قطراً﴾^٧، و قوله تعالى: ﴿هاؤم اقزؤوا كتابيه﴾^٨، و قوله تعالى: ﴿وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن نبعث الله أحداً﴾^٩.

١. في «ج، ص» و المطبوع: «سبلاً من» بدل «استسلاف». و المراد بـ«استسلاف الغسل» أي تسليمه و فرضه سلفاً.

٢. في «أ، ب، ج، ص»: «أن يكون».

٣. في «ج، ص»: «تقدّر». و في المطبوع: «يقدر».

٤. في المطبوع: «عامل».

٥. في «أ، ج، د، ص»: «يكون».

٦. في جميع النسخ: «أن يكون».

٧. الكهف (١٨): ٩٦.

٨. الحاقة (٦٩): ١٩. و سوف يأتي في الكلام المنقول عن الرّبي بعد قليل توضيح الاستدلال بهاتين الآيتين.

٩. الجن (٧٢): ٧.

و ذَكَرْنَا مَا هُوَ أَوْضَحُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ، وَ هُوَ أَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «صَرَبْتُ عَبْدَ اللَّهِ»، وَ أَكْرَمْتُ خَالِدًا وَ بِشْرًا»، إِنْ رَدَّ^١ «بِشْرًا» إِلَى حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمَاضِيَةِ - الَّتِي قَدْ انْقَطَعَ حُكْمُهَا وَ وَقَعَ الْخُرُوجُ عَنْهَا - لَحَنَ، وَ خُرُوجٌ^٢ عَنْ مُقْتَضَى اللَّغَةِ.

وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ﴾ جُمْلَةٌ مُسْتَعِيلَةٌ بِنَفْسِهَا، وَ قَدْ انْقَطَعَ حُكْمُهَا بِالتَّجَاوُزِ لَهَا إِلَى جُمْلَةٍ أُخْرَى، وَ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

[ب.] وَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْصَبَ الْأَرْجُلُ بِمَحذُوفٍ مُقَدَّرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُقَدَّرَ^٣ مَحذُوفًا هُوَ الْغَسْلُ، وَ بَيْنَ أَنْ تُقَدَّرَ^٤ مَحذُوفًا هُوَ الْمَسْحُ. وَ لِأَنَّ الْحَذْفَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَ إِذَا اسْتَقَلَّ الْكَلَامُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مَحذُوفٍ لَمْ يَجُزْ حَمْلُهُ عَلَى مَحذُوفٍ.

[ج.] فَأَمَّا حَمْلُ النَّصْبِ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَ الْمَجْرُورِ، فَهُوَ جَائِزٌ شَائِعٌ^٥، إِلَّا أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْمَسْحِ دُونَ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّ الرُّؤُوسَ مَمْسُوحَةٌ، فَمَا عُطِفَ عَلَى مَوْضِعِهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَمْسُوحًا مِثْلَهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ إِعْمَالُ أَقْرَبِ الْعَامِلِينَ أَوْلَى وَ أَكْثَرُ فِي الْقُرْآنِ وَ لُغَةِ الْعَرَبِ وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ جَرُّ^٦ «الْأَرْجُلِ» حَتَّى تَكُونَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى لَفْظِ^٧ «الرُّؤُوسِ» أَوْلَى مِنْ نَصْبِهَا وَ عَطْفِهَا عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَ الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ قَلِيلًا. فَلِهَذَا تَرَجَّحَتْ الْقِرَاءَةُ بِجَرِّ الْأَرْجُلِ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِنَصْبِهَا.

١. فِي «ب»: «أَرَادَ».

٢. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ. وَ الْأَنْسَبُ: «وَ خَرَجَ».

٣. فِي «ب، ص» وَ المَطْبُوعِ: «أَنْ تُقَدَّرَ».

٤. فِي «ب، ج، د، ص» وَ المَطْبُوعِ: «أَنْ تُقَدَّرَ».

٥. فِي «ب، د»: «سَائِعٌ». وَ فِي «ج»: «فَسَائِعٌ». وَ فِي «ص» وَ المَطْبُوعِ: «وَ شَائِعٌ».

٦. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «الْأَيَّةُ» بِدَلِّ «الْأَرْجُلِ».

٧. فِي «ج، د، ص» وَ المَطْبُوعِ: «الْفِظَةُ».

وَمَا يُبَيِّنُ أَنَّ حَمَلَ حُكْمِ الْأَرْجْلِ عَلَى حُكْمِ الرُّؤُوسِ فِي الْمَسْحِ أَوْلَى: أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْجَرِّ تَقْتَضِي الْمَسْحَ، وَلَا تَحْتَمِلُ^٢ سِوَاهُ، فَالْوَجِبُ حَمْلُ الْقِرَاءَةِ بِالنَّصْبِ عَلَى مَا يُطَابِقُ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ بِالْجَرِّ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ تَجْرِيَانِ^٣ مَجْرَى الْآيَتَيْنِ^٤ فِي وَجوبِ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا. وَهَذَا الْوَجْهُ يُرَجِّحُ أَيْضاً^٥ الْقِرَاءَةَ بِالْجَرِّ لِلأَرْجْلِ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالنَّصْبِ لَهَا.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكَلَامِ:

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ إِذَا نَصَبَ فَقَالَ: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ جَازَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلَى الْمَسْحِ، كَمَا قَالُوا^٦: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرَأً»، فَحَمَلُوا عَمْرَأً عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، حَيْثُ كَانَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ فَلِمَ لَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْجَرَّ أَحْسَنُ، وَإِنَّ الْمَسْحَ أَوْلَى مِنَ الْغَسْلِ؛ لِتَجْوِيزِ الْقِرَاءَتَيْنِ جَمِيعاً الْمَسْحَ^٧، وَ^٨ لِأَنَّ مَنْ نَصَبَ فَقَالَ: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ أَنْ يُرِيدَ الْمَسْحَ وَإِنَّمَا^٩ نَصَبَ لِلْحَمَلِ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَالَّذِي يَجُرُّ «وَأَرْجُلُكُمْ» لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْمَسْحِ دُونَ الْغَسْلِ؟

١. في «ج، د، ص» و«المطبوع»: «يقتضي».

٢. في «ج، د، ص» و«المطبوع»: «و لا يحتمل».

٣. في «ب، ج»: «يجريان».

٤. في «ج، ص» و«المطبوع»: «آيتين».

٥. في «ص»: «أيضاً يرجح» بدل «يرجح أيضاً». و في «المطبوع»: - «أيضاً».

٦. في «المطبوع»: «قال».

٧. في «أ، ج، د، ص» و«المطبوع»: «بالمسح».

٨. في «ب»: - «من الغسل؛ لتجوز القراءتين جميعاً المسح. و».

٩. في «ص»: «فيهما» بدل «وإنما». و في «المطبوع»: «فيها» بدله.

و كَيْفَ لَمْ يَقُولُوا: إِنَّ الْمَسْحَ أَوْلَىٰ مِنْ الْغَسْلِ؛ لَجَوَازِهِ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ
جميعاً، و انفرادِ الْجَزِّ فِي قَوْلِهِ: «و أَرْجُلِكُمْ» بِالْمَسْحِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْتَمِلَ
غَيْرَهُ؟

و القولُ فِي ذَلِكَ^٢: أَنَّ حَمَلَ نَصَبِ «أَرْجُلِكُمْ» عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ و
المَجْرورِ فِي الْآيَةِ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ مَا عَلَيْهِ يُفَسِّرُ^٣ التَّنْزِيلُ^٤ فِي هَذَا
النَّحْوِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَا وَجَدْنَا فِي التَّنْزِيلِ الْعَامِلِينَ إِذَا اجْتَمَعَ حُمَلُ الْكَلَامِ عَلَى
الْعَامِلِ الثَّانِي^٥ الْأَقْرَبِ إِلَى الْمَعْمُولِ فِيهِ دُونَ الْأَبْعَدِ. وَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:
﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^٦ حُمِلَ عَلَى الْعَامِلِ الثَّانِي الْأَقْرَبِ الَّذِي هُوَ
«أُفْرِغْ» دُونَ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ «آتُونِي»، وَ لَوْ حُمِلَ عَلَى الْأَوَّلِ لَكَانَ
﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ أَي: آتُونِي قَطْرًا أُفْرِغْهُ^٧ عَلَيْهِ.
وَ كَذَلِكَ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^٨؛ أَعْمِلَ «يُفْتِيكُمْ» دُونَ
«يَسْتَفْتُونَكَ»، وَ لَوْ أَعْمِلَ الْأَوَّلَ لَكَانَ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي
الْكَالَةِ﴾^٩ أَي: يَسْتَفْتُونَكَ فِي الْكَالَةِ^{١٠}، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهَا.

١. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ» بَدَلَ «أَوْلَىٰ مِنْ».

٢. لَا يُظَنُّ أَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ - قَدَّسَ سِرَّهُ -؛ بَلْ لَا زَالَ الْمَصْنُفُ يَنْقُلُ كَلَامَ أَبِي الْحَسَنِ
الرَّيْبَعِيِّ.

٣. فِي «أ، ب»: «لِغَيْرِ»، وَ فِي «د»: «لِغَيْرِهِ»، وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِغَيْرِ»، كُلُّهَا بَدَلَ «يُفَسِّرُ».

٤. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «النَّبِيِّ بَلْ» بَدَلَ «التَّنْزِيلِ».

٥. فِي «أ»: «الثَّانِي».

٦. فِي «أ، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أُفْرِغْ».

٧. فِي «ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَالَةِ﴾ أَي: «.

٨. فِي «ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: - «فِي الْكَالَةِ».

٦. الكهف (١٨): ٩٦.

٨. النساء (٤): ١٧٦.

و كذلك قوله تعالى: ﴿هاؤم أقرءوا كتابينة﴾^١؛ أعمل الأقرب من العاملين، وهو: «اقرأوا»؛ ولو أعمل الأول لكان ﴿هاؤم أقرءوا كتابينة﴾ [أي: هاؤم كتابي أقرءوه]^٢.

فإذا كان حكم العاملين إذا اجتمعوا على هذا الذي ذكرت - من إعمال الثاني [ال] أقرب منهما إلى المعمول - لم يستقيم أن يترك حمل «الأرجل» على الباء^٥ التي هي أقرب إليه، ويحمل على الفعل؛ لمخالفة^٦ ذلك ما ذكرت من الآي، وأن الأكثر في كلامهم: «خشنت صدره^٧ و صدر زيد» بجرّ «صدر» المعطوف على الباء، من حيث كان أقرب إليه. وهذا مذهب سيبويه^٨.

ثم قال:

فإن قال: فإنه إذا نصب «الأرجل» فقال: «و أرجلكم»، فقد حمل ذلك على أبعد العاملين؛ ألا ترى أنه حمله على «اغسلوا» دون الباء، وإن كان

١. الحاقّة (٦٩): ١٩.
٢. في المطبوع: «عمل».
٣. أثبتناه بمقتضى السياق.
٤. في المطبوع: «فإذن».
٥. في «ج، ص» و المطبوع: «البناء».
٦. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «لمخالفته».
٧. «خشنت صدره تخشينا»: أوغرّت. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ١٤١ (خشنت).
٨. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقّب بسبويه، النحوي المعروف. قيل: هو أول من بسط علم النحو. هو مولى بني الحرث بن كعب، ولد ببيضا من قرى شيراز، و سكن البصرة، و لزم الخليل بن أحمد ففاقه، و صنّف كتابه المسمّى «كتاب سبويه» في النحو. قيل: توفي بالأهواز. و قيل: بمدينة ساوه. و قيل: وفاته و قبره بشيراز. و سنة وفاته ١٧٧ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٥١، الرقم: ٩٧؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٨٠٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٨١.
٩. في «ص» و المطبوع: «قائل» بدل «فإنه».

الباء أَقْرَبَ إليه؟ وإذا كَانَ الذي نَصَبَ قد حَمَلَ على أَبْعَدِ العَامِلِينَ^١،
فكَيْفَ لا يَجُوزُ لِمَنْ نَصَبَ أَنْ يَتَأَوَّلَ ما ذَكَرناه مِنْ حَمَلِهِ على مَوْضِعِ الجارِّ
والمجرورِ، و يَكُونُ تَأويلُهُ جائزاً، وإن لَمْ يَحْمِلْ على الباءِ التي هي
أَقْرَبُ إلى المعمولِ مِنْ قوله: «اغسِلوا»؟!

ثُمَّ قَالَ:

القولُ في ذلك: أَنَّهُ رأى إِنْ يَحْمِلُهُ على الجَرِّ لا يَسْتَقِيمُ في المعنى؛ وإِذَا
يُحْمَلُ على أَقْرَبِ العَامِلِينَ إِذَا كَانَ الحَمْلُ عليه لا يَفْسِدُ معنًى، فإذا أَدَّى
ذلك إلى^٢ فَسادِ المعنى عنده لَمْ يَحْمِلُهُ على الأَقْرَبِ. ألا تَرى أَنَّ ما
تَأوَّلناه^٣ مِنَ الآيِ إِذَا حُمِلَ فيه على الثاني دونَ الأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الحَمَلَ على
كُلِّ واحدٍ منهما في المعنى مِثْلُ الحَمَلِ على الآخِرِ، فَلَمَّا كَانَ كذلكُ أُعْمِلَ
الأَقْرَبُ لِقُرْبِهِ؟

[و] إِذَا كانوا قد احْتَمَلوا - لا يَثارِهم الحَمَلَ على الأَقْرَبِ - ما لا يَصِحُّ في
المعنى؛ كقوله^٤: «كَأَنَّ^٥ غَزَلَ العنكبوتِ المُرْمَلِ^٦» - و يُروى: «نَسَجَ» - و
«المُرْمَلُ» مِنْ صِفَةِ الغَزْلِ، و حَمَلُهُ على العنكبوتِ مِنْ حَيْثُ كَانَ أَقْرَبَ

١. مِنْ قوله: «ألا ترى أَنه...» إلى هنا ساقط من «ص» و المطبوع.

٢. في «ج، ص» و المطبوع: - «إلى».

٣. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «تلوناه».

٤. و القائل هو العجاج. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٤٩٢.

٥. في «ج، ص» و المطبوع: - «كأن».

٦. في النسخ و المطبوع: «المزمل» بالزاي. و هكذا المورد التالي. و الصواب ما أثبتناه، يقال:
رَمَلْتُ الحَصِيرَ: نَسَجْتُهُ. و أَرَمَلْتُ السُّجَّ: إِذَا سَخَّفْتَهُ تَسخِيفاً و رَفَّقْتَهُ. راجع: العين، ج ٨، ص

إليه مِنَ الْغَزْلِ؛ فَإِذَا صَحَّ الْمَعْنَى مَعَ الْأَقْرَبِ فَلَا مَذْهَبَ عَنْ^١ ذَلِكَ.

الجواب - وبالله التوفيق^٢ :

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا صَدْرُ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ كَلَامِكَ، فَهُوَ كَلْمٌ عَلَيْكَ، لِأَنَّكَ^٣، وَ قَدْ نَطَقْتَ^٤ فِيهِ بِلِسَانٍ مَنْ نَصَرَ^٥ الْمَسْحَ فِي الْآيَةِ، وَ اسْتَشْهَدْتَ مِنْ^٦ إِعْمَالِ الثَّانِي مِنَ الْعَامِلِينَ دُونَ الْأَوَّلِ بِمَا اسْتَشْهَدْنَا نَحْنُ بِهِ فِي نُصْرَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ الْغَسْلَ بِهَا دُونَ الْمَسْحِ؛ فَكَأَنَّكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا حَقَّقْتَ مِنْ وَجوبِ إِعْمَالِ الْعَامِلِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ لِمَا^٧ هُوَ شَاهِدٌ عَلَيْكَ، لِأَنَّكَ!!

و لَمَّا سَأَلْتَ نَفْسَكَ عَنِ السُّوَالِ الَّذِي فَطِنْتَ بِهِ - لِلزُّومِ^٨ مَا حَقَّقْتَهُ وَ بَسَطْتَهُ لَكَ - عَدَلْتَ إِلَى دَعْوَى طَرِيفَةٍ^٩، وَ مُنِيَةٍ^{١٠} مِنْ أَيْنَ لَكَ بُلُوغُهَا؟! لِأَنَّكَ قُلْتَ: إِنَّمَا يَعْمَلُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، بِحَيْثُ يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى وَ لَا يَفْسُدُ؛ فَمِنْ أَيْنَ قُلْتَ: إِنَّ الْقَوْلَ بِمَسْحِ الْأَرْجُلِ يُؤَوَّلُ إِلَى فَسَادٍ، وَ أَنَّهُ مِمَّا لَا يَسْتَقِيمُ؟
أَوْ مَا كَانَ جَائِزاً - عَلَى جِهَةِ التَّقْدِيرِ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ - أَنْ يَنْصَ^{١١} اللَّهُ تَعَالَى نَصّاً

١. في «ج، ص» و المطبوع: «فلا يذهب علي» بدل «فلا مذهب عن».

٢. في «ج، ص» و المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٣. في «ج، ص» و المطبوع: «لأنك» بدل «لا لك».

٤. في «ص» و المطبوع: «قد نطقت» بدون واو العطف.

٥. في جميع النسخ و المطبوع: «نص».

٦. في «ج، ص» و المطبوع: «في».

٧. كذا، و الأنسب: «بما».

٨. في «ب، د»: «للزم». و في «ص»: «لذم». و في «ج»: «للذم». و في المطبوع: - «للزوم».

٩. في «ج، د، ص» و المطبوع: «طريقة».

١٠. في «ج»: «و وصية». و في «ص» و المطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ.

١١. في «ج»: «أنه يتغير» بدل «أن ينص». و في «ص» و المطبوع: «أن يعبر».

صَرِيحاً عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْأَرْجْلِ الْمَسْحُ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ حُكْمًا لِلرُّؤُوسِ؟ وَ هَلْ يَدْفَعُ جَوَازَ ذَلِكَ إِلَّا مُكَابِرٌ لِنَفْسِهِ وَ حِسَّهُ^١؟

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَدْعِي^٢: أَنْتَ عَلِمْتَ قَبْلَ نَظَرِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - وَ مَا هُوَ يُوَجِّهُ فِي الْأَرْجْلِ مِنْ غَسَلٍ أَوْ مَسْحٍ - أَنْ^٣ حُكْمَ الْأَرْجْلِ الْغَسْلِ دُونَ الْمَسْحِ، فَبَيَّنْتَ^٤ الْآيَةَ عَلَى عِلْمِكَ هَذَا.

فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ تُبَيِّنَ^٥: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ حَتَّى بَيَّنْتَ^٦ عَلَيْهِ حُكْمَ الْآيَةِ؛ وَ حَتَّى^٧ سَأَغَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُ الْأَقْرَبُ بِحَيْثُ يَسْتَقِيمُ وَ لَا يَفْسُدُ؟

وَ كُلُّ هَذَا إِخْلَالٌ مِنْكَ بِمَا يَلِزُمُكَ.

فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أُنشِدْتَهُ، فَلَيْسَ مِنَ الْبَابِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ - مِنْ تَرْجِيحِ إِعْمَالِ الثَّانِي مِنَ الْعَامِلِينَ دُونَ الْأَوَّلِ - وَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ نَصَرَ^٨ الْإِعْرَابَ بِالْمُجَاوِرَةِ، كَمَا اسْتَشْهَدُوا بِقَوْلِهِ: «جُحْرٌ^٩ ضَبٌّ خَرِبٌ»، وَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^{١٠}: «كَبِيرُ

١. في «ج، ص» و المطبوع: «وجه» بدل «وحسه».

٢. في «ج، د»: «أَنْ يَدْعِي». و في «ص» على الوجهين.

٣. في «أ، د، ص» و المطبوع: «أو».

٤. في «ج، ص» و المطبوع: «فيثبت».

٥. في «ج، ص» و المطبوع: «يتبين».

٦. في جميع النسخ و المطبوع: «يثبت»، و هو سهو من النسخ.

٧. في «ب، ص» و المطبوع: «و متى».

٨. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «نص»، و الظاهر أنه من سهو النسخ.

٩. في المطبوع: «حجر» بتقديم الحاء المهملة. و في النسخ يمكن قراءتها بالوجهين.

١٠. في «ب»: «يقول الشاعر» بدون واو العطف. و في «ج»: «و يقول الشاعر». و في «ص» و

المطبوع: «و بقوله».

أناس في بجادٍ مُزْمَلٍ^٢.

وقد بينّا في «مسائل الخلاف» بطلان الإعراب بالمُجاورة بكلام كالشمس وضوحاً، وتكلّمنا على كلّ شيءٍ تعلق به أصحاب المُجاورة^٣.
 على أنه قد خطر لي في قول الشاعر: «كأنّ غزل العنكبوت المُزْمَلِ^٤ شيء ما^٥ رأيتُه لأحدٍ، ولا وقّع لي متقدّماً، وهو أن يكون «المُزْمَل» صفة العنكبوت، لا للغزل، ويكون من «الرّمْل»^٦؛ لأنّ العنكبوت رُيما ينسج بيته في رملٍ. وإنما حمّلت العلماء [المُزْمَل] على أنه^٧ صفة للغزل، من حيث ذهبوا في هذه اللفظة إلى أنها من «أرملت الثوب أو الحصير، ورملته أيضاً: إذا نسجته»؛ والنسج لا يليق بالعنكبوت نفسه^٨، وإنما يليق بغزله^٩. وهذا التخريج أيضاً يبطل^{١٠} تعلق أصحاب المُجاورة بهذا البيت.

١. في «ب»: «محاد». وفي «ج»: «نجاه». و«بجاء»: الكساء من أكسية العرب، مخطّط. مجمع البحرين، ج ١، ص ١٥٤ (بجد).
٢. قائله امرؤ القيس، كما في معني اللبيب، ج ٢، ص ٦٩٩؛ ولسان العرب، ج ١١، ص ٣١١. و صدره هكذا: «كأنّ ثبيراً في عرائين وبليه». و«المزمل»: المغطى المدثر. راجع: تاج العروس، ج ١٤، ص ٣١٤ (زمل). و«مزمل» مجرور مع أنه وصف للكبير المرفوع.
٣. راجع: الانتصار، ص ١٠٦، فقد نقل فيه بعض ما جاء في مسائل الخلاف المفقود.
٤. في النسخ والمطبوع: «المزمل» بالزاي، وهكذا الموارد التالية المشابهة. والصواب ما أثبتناه. وقد تقدّم قبل قليل أن البيت للعجاج.
٥. في «ج، ص» والمطبوع: «و ما».
٦. في «ب»: «و يكون لزمل» بدل «و يكون من الزمل». وفي «ج، د»: «و يكون من المزمل» بدلها.
٧. أي «المزمل».
٨. فإنّ العنكبوت لا يكون منسوجاً.
٩. في «ب»: - «نفسه، وإنما يليق بغزله».
١٠. في «ب» والمطبوع: «يبطل أيضاً» بدل «أيضاً يبطل».

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكَلَامِ:

و الْأَوْجَهُ فِي الْآيَةِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْبَاءِ، وَ يُقْرَأُ: «وَأَرْجُلِكُمْ»، وَ لَا يُحْمَلَ عَلَى «اغْسِلُوا»، وَ يَكُونُ الْمُرَادُ بِالْمَسْحِ الْغَسْلَ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ^١ أَنَّهُ قَالَ: الْمَسْحُ أَخْفُ الْغَسْلِ، وَ مِنْ ذَلِكَ: تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ^٢، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَجَازَ^٣ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ﴾ - فِيمَنْ جَرَّ - الْغَسْلَ دُونَ الْمَسْحِ.

وَ يُوَكِّدُ ذَلِكَ: أَنَّ الثَّورِيَّ^٤ رَوَى^٥ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ^٦ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

١. هو أبو زيد الأنصاري، تقدمت ترجمته قبيل هذا.

٢. في المصباح المنير، ص ٥٧١ (مسح): «قال أبو زيد: المسح في كلام العرب يكون مسحاً، و هو إصابة الماء؛ و يكون غسلاً، يقال: مسحت يدي بالماء؛ إذا غسلتها. و تمسحت بالماء؛ إذا اغتسلت».

٣. في «ص» و المطبوع: «فجاز».

٤. أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، من فقهاء العامة. روى عن أبيه، و أبي إسحاق الشيباني، و أبي إسحاق السبيعي، و عبد الملك بن عمير، و غيرهم. و ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله فيمن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام. مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤.

٥. في «ج»: «يرى». و في «ص» و المطبوع: «يروى».

٦. أبو عبيدة معمر بن المنثري التيمي البصري، النحوي اللغوي. قد رمي برأي الخوارج. روى عن هشام بن عروة، و أبي عمرو بن العلاء، و طائفة؛ و روى عنه علي بن المغيرة، و أبو عثمان المازني، و أبو حاتم السجستاني، مات سنة ٢١٠ هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٢٥٢، الرقم ٧٢١٠؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٣٧١، الرقم ٣٦٧؛ تقريب التهذيب، ج ٢، ص ٢٠٣.

﴿فَطْفِقْ مَنْحَأً﴾^١ أن المعنى: يَضْرِبُ^٢؛ يُقَالُ: «مَسَحَ عِلاَوَتَهُ»^٣ أي: ضَرَبَهَا بالاعتمادِ الذي يَقَعُ باليَدِ أو غيرِها - مِنْ آلَةِ الضَرْبِ - عَلَى المَضْرُوبِ^٤؛ مِثْلُ الاعتمادِ الذي يَقَعُ عَلَى المَغْسُولِ فِي حَالِ الغَسْلِ باليَدِ إِذَا كَانَ الغَسْلُ بِهَا، وَذَلِكَ فَوْقَ^٥ المَسْحِ الذي لَيْسَ بِغَسْلٍ. وَيُوكِّدُ ذَلِكَ أَيضًا: أَنَّهُ مَوْقَّتٌ^٦ بَغَايَةِ، كَمَا وَقَّتَ غَسْلُ اليَدِ بِهَا^٧ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَ أُيْدِيكُمْ إِلَى المَرَافِقِ﴾^٨.

وَالْآخَرُ: أَن يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَ امْسَحُوا﴾ الذي يُرَادُ بِهِ المَسْحُ الذي دُونَ الغَسْلِ لِمَسْحِ الرَأْسِ؛ فَأَجْرِي الجَرِّ عَلَى الرَّجْلِ^٩ فِي اللفظِ وَ المُرَادُ بِهِ الغَسْلُ، وَ حُمِلَ ذَلِكَ^{١٠} لِمُقَارَبَةِ المَسْحِ للغَسْلِ فِي المعنى؛ لِيَكُونَ الحَمْلُ عَلَى أَقْرَبِ العَامِلِينَ، كَالآيِ^{١١} التي ذَكَرْنَاهَا إِذَا^{١٢} كَانَ أَهْلُ اللُّغَةِ قَدْ آثَرُوا

١. ص (٣٨): ٣٣. وَ فِي «ص» وَ المَطْبُوعِ: + «بِالسُّوقِ وَ الأَعْنَاقِ».

٢. كَذَا، وَ الأَنْسَبُ: «فَضْرَبَ».

٣. يُقَالُ لِرَأْسِ الرَّجُلِ وَ عُنُقِهِ: عِلاَوَةٌ. مَعْجَمُ مَقَائِيسِ اللُّغَةِ، ج ٤، ص ١١٨ (علو). وَ «مَسَحَ عِلاَوَتَهُ»: ضَرَبَ عُنُقَهُ. رَاجِعُ: الكَشَافُ، ج ٣، ص ٣٧٤.

٤. فِي «أ، ج، د، ص» وَ المَطْبُوعِ: «بِالمَضْرُوبِ» بَدَلَ «عَلَى المَضْرُوبِ».

٥. فِي «ص» وَ المَطْبُوعِ: «فَرَقَ».

٦. مَوْقَّتٌ - هُنَا - بِمَعْنَى: مَحْدَدٌ، وَ مَحْدُودٌ.

٧. فِي «ب»: - «بِهَا».

٨. المَائِدَةُ (٥): ٦.

٩. فِي «ص» وَ المَطْبُوعِ: «الأَرْجُلِ».

١٠. كَذَا، وَ لَعَلَّ الأَنْسَبُ: «وَ حُمِلَ عَلَى ذَلِكَ».

١١. الآي هُنَا: الشَّوَاهِدُ.

١٢. فِي «ج، ص» وَ المَطْبُوعِ: «أَمَّا إِذَا» بَدَلَ «إِذَا».

ذَلِكَ فِيمَا لَا يَصِحُّ مَعْنَاهُ إِثَارًا مِنْهُمْ لِلْحَمْلِ عَلَى الْأَقْرَبِ، فَلَمَّا اسْتَعْمَلُوا ذَلِكَ فِيمَا لَا يَصِحُّ فِي الْمَعْنَى - نَحْوُ «عَزَلِ الْعَنْكَبُوتِ الْمُزْمَلِ»^١ - حَسُنَ^٢ فِيمَا يَتَقَارَبُ فِيهِ الْمَعْنَيَانِ^٣؛ لِأَنَّ الْمَعْنَايَ إِذَا تَقَارَبَتْ وَقَعَ أَلْفَاظُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «أَنْبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ»، و «أَنْبَأْتُ» أَفْعَلْتُ مِنْ «النَّبَأِ»؛ و «النَّبَأُ»: الْخَبْرُ. فَلَمَّا كَانَ الْإِنْبَاءُ ضَرْبًا مِنَ الْإِعْلَامِ أَجْرُوا «أَنْبَأْتُ» مَجْرَى «أَعْلَمْتُ»، فَعَدَّوهُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ^٤، كَمَا عَدَّوْا «أَعْلَمْتُ» إِلَيْهِمْ. وَ كَمَا جَرَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا﴾^٥ مَجْرَى «عَلِمُوا» فِي قَوْلِهِ: «و لَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِّييَ»، وَ ذَلِكَ أَنَّ [مَعْنَى] «بَدَأَ لَهُمْ»: ظَهَرَ لَهُمْ رَأْيِي لَمْ يَكُونُوا رَأَوْهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: «عَلِمُوا مَا لَمْ يَعْلَمُوا».

وَ قَدْ زَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ^٦ أَنَّهُمْ قَالُوا: «مَا سَمِعْتُ رَائِحَةً أَطْيَبَ مِنْ هَذِهِ»، وَ «لَا رَأَيْتُ رَائِحَةً أَطْيَبَ مِنْ هَذِهِ»، وَ «مَا رَأَيْتُ كَلَامًا أَصَوَّبَ مِنْ هَذَا»، فَوُضِعَ^٧ بَعْضُ الْعِبَارَةِ عَنْ أَعْمَالِ هَذِهِ الْحَوَاسِّ مَكَانَ بَعْضٍ لِاجْتِمَاعِهِنَّ فِي الْعِلْمِ

١. فِي النسخ و المطبوع: «المزمل» بالزاي. و الصواب ما أثبتناه. و قد تقدم نظيره، فراجع.

٢. فِي «ج، ص» و المطبوع: «حتى».

٣. و هما معنياً «المسح» و «الغسل» فِي بحثنا.

٤. فِي «أ، ج، د، ص»: «مفعول».

٥. يوسف (١٢): ٣٥.

٦. هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، كما صرح به المصنف رحمه الله فِي ختام الرسالة

عند نقل قوله مجدداً، و هو البخلي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، من أعرف النحاة

و أهل اللغة. أخذ العربية عن سيويه، و توفي سنة ٢١٥ هـ، و قيل: ٢٢١ هـ. من مصنفاته: تفسير

معاني القرآن، و شرح أبيات المعاني، و الاشتقاق، و كتاب الملوك، و غيرها. راجع: الفهرست لابن

النديم، ص ٥٨؛ كشف الظنون، ج ٢، ص ١٣٩٢ و ١٦٧٠ و ١٧٩٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٠١.

٧. فِي «أ، ب، ج، د»: «فموضع».

بها. وكذلك وَضِعَ^١ الْمَسْحُ مَكَانَ الْغَسْلِ؛ لاجتماعه في وقوع التطهير بهما في الأعضاء. و المرادُ بِالْمَسْحِ الْغَسْلُ، كَمَا أَنَّ^٢ الْمُرَادُ بِ«مَا سَمِعْتُ رَائِحَةً»: مَا سَمَعْتُ؛ و «لَا رَأَيْتُ كَلَامًا»: مَا سَمِعْتُ. فَوْقَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْإِتْسَاعِ مَوْضِعَ الْآخَرِ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْعِلْمِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي عَلِمَ بِهِ ذَلِكَ.

الجواب - وبالله التوفيق -^٣:

يُقَالُ لَهُ: قَدْ صَرَّحَتْ فِي كَلَامِكَ بِأَنَّ^٤ الْقِرَاءَةَ فِي الْأَرْجُلِ بِالْجَرِّ أَوْلَى وَأَرْجَحُ^٥ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِالنَّصْبِ عَلَى مَوْجِبَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَهَذَا صَحِيحٌ، مُبْطَلٌ لِمَا يَظُنُّهُ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ مِنَ الْفُقَهَاءِ. إِلَّا أَنَّكَ لَمَّا أَعَيْتَكَ الْحَيْلَ فِي نُصْرَةِ غَسْلِ الْأَرْجُلِ مِنْ طَرِيقِ الْإِعْرَابِ، عَدَلْتَ إِلَى شَيْءٍ حُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ^٦ مِنْ أَنَّ الْمَسْحَ غَسْلٌ.

[أدلة بطلان أن يكون المسح غسلًا]

و هذا الذي عدلت إليه واضح^٧ الفساد من وجوه:

[الدليل الأول]

منها: أَنَّ مَعْنَى الْغَسْلِ وَحَقِيقَتَهُ يُخَالَفُ^٨ فِي اللَّغَةِ وَحَقِيقَتِهَا مَعْنَى الْمَسْحِ؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ هُوَ إِجْرَاءُ الْمَاءِ عَلَى الْعَضْوِ الْمَغْسُولِ، وَ الْمَسْحَ هُوَ مَسُّ الْعَضْوِ بِالْمَاءِ مِنْ

١. في «أ، ج، د»: «موضع».

٢. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «كان».

٣. في «ج، ص» و المطبوع: - «و بالله التوفيق».

٤. في «ج، ص» و المطبوع: «أَنَّ».

٥. في «ب»: - «و أرجح».

٦. تقدّمت ترجمته قبيل هذا.

٧. في «أ، ج، د، ش» و المطبوع: «من أوضح» بدل «واضح».

٨. في «ب»: «حقيقته مخالفاً» بدل «وحقيقته يخالف».

غير أن يُجرّبه عليه، فكأنه قيل للماسح: «نَدَّ العَضْوَ بالماءِ، و لا تُسِلِّه عليه»، و قيل للغاسِلِ: «لا تَقْتَصِرْ على هذا القَدْرِ، بَلْ أَسِلِّه على العَضْوِ و أجره».

فالمعنيان مُتضادانِ كما تراه، و كَيْفَ^١ يُقَالُ: إنَّ أَحَدَهُما هو الآخر؟!
بَلْ و لا يَصِحُّ ما يَقُولُهُ^٢ الفقهاءُ مِنْ أنَّ أَحَدَهُما داخِلٌ في الآخرِ؛ لأنَّا قد بيَّنَّا تَنافِيَّ المعنِيَيْنِ، و ما يَتَنافَى لا يَتداخَلُ.

و لو جازَ أن يُسمَى على الحقيقةِ الماسِحُ غاسِلاً، و يُدعى دخولُ المَسحِ في الغَسْلِ، لَوَجِبَ أن يُسمَى مَنْ دَفَقَ الماءَ^٣ الكثيرَ على بَدَنِهِ^٤ و صَبَّه عليه «رَأْساً»^٥ الماءَ على بَدَنِهِ، و مَقَطَّراً^٦ له^٧ عليه؛ لأنَّ الدَّفَقَ و الصَّبَّ يَزِيدُ على معنى الرَّشِّ و التقطيرِ. و لَوَجِبَ^٨ أن يَكُونَ مَنْ على رَأْسِهِ عِمَامَةٌ طويلةٌ يَصِحُّ أن يُقالَ له^٩: على رَأْسِهِ تَكَّةٌ^{١٠}، أو خِرْقَةٌ؛ لأنَّ العِمَامَةَ تَشْتَمِلُ على هذه المَعانِي. و قد عَلِمْنَا أنَّ أَحَدًا لا يُطَلِّقُ^{١١} ذلكَ و لا يُجيزُهُ.

١. كذا، و الأنسب: «فكيف».

٢. في «ب»: «يعوله».

٣. في «ج، ص» و المطبوع: «إيجاد» بدل «الماء».

٤. في «ب»: «يديه».

٥. في «ج»: «رؤس». و في «د»: «رش». و في «ص» و المطبوع: «و رش». و الظاهر أنَّ الكَلَّ من تصحيف النَّسَخِ.

٦. في «ج»: «و مضطراً». و في «ص» و المطبوع: «و تقطر».

٧. في «ب»: - «له». و في «ص» و المطبوع: «الماء» بدل «له».

٨. في جميع النسخ و المطبوع: «و يوجب»، و الظاهر أنَّه من سهو النَّسَخِ.

٩. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: - «له».

١٠. «التكَّة»: رباط السراويل، و الجمع: تكك. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤٠٦ (تكك).

١١. في «ج، ص» و المطبوع: «لا يطيق».

[الدليل الثاني]

ومنها: أنا^١ لو سلّمنا اشتراك ذلك في اللغة - وإن كان غير صحيح، على ما بيّناه - لكان الشرع وعرف أهله يمنع من ذلك؛ لأن أهل الشرع كلهم قد فرّقوا بين المسح والغسل، وخالفوا بينهما، ولهذا جعلوا بعض أعضاء الطهارة ممسوحاً وبعضها مغسولاً، وفرّقوا بين قول القائل: «فلان يرى أن الفرص في الرجلين المسح»، و بين قولهم: «يرى الغسل».

[الدليل الثالث]

ومنها: أن «الرؤوس» إذا كانت ممسوحة - المسح الذي لا يدخل في معنى الغسل - بلا خلاف بين الأمة، وعطفت^٢ «الأرجل» عليها، فواجب أن يكون حكمها مثل حكم الرؤوس وكيفية؛ لأن من فرّق بينهما مع العطف في كيفية المسح، كمن فرّق بينهما في نفس المسح، وحكم العطف يمنع من الأمرين. ألا ترى أن القائل إذا قال: «قومٌ زيداً وعمراً»^٣، وأراد بلفظ «قوم»^٤ التأديب والتثقيف^٥، لم يجز أن يُريد بالمعطوف عليه^٦ إلا هذا المعنى، ولا يجوز أن يُحمل «قوم» في عمرو على القيمة^٧ دون التثقيف، وهو معطوف على ما قاله في^٨ هذا الحكم؟

١. في «ج، ص» والمطبوع: «أن».
٢. في المطبوع: «عطفت» بدون واو العطف.
٣. في «أ، ب، ج، د»: «أو عمرواً».
٤. في «ج، ص» والمطبوع: «القوم».
٥. التثقيف: التأديب والتهديب، وهو من المجاز. راجع: تاج العروس، ج ١٢، ص ١٠٤ (ثقف).
٦. كذا، والأنسب حذف: «عليه».
٧. في «ج، ص» والمطبوع: «الصفة».
٨. في جميع النسخ والمطبوع: «غير». ولا يستقيم المعنى معها، وجعلنا مكانه «في». و «الواو» في «و هو معطوف» حاليةً. و «هذا الحكم» أي: التثقيف.

[الدليل الرابع]

ومنها: أن المسح لو كان غسلاً أو الغسل مسحاً، لَسَقَطَ^١ ما^٢ لا يزال مخالفاً لنا
يَسْتَدِلُّونَ بِهِ^٣ و يَفْزَعُونَ إِلَيْهِ، من روايتهم عنه عليه السلام أنه تَوَضَّأَ و غَسَلَ
رِجْلَيْهِ^٤؛ لأنه^٥ كَانَ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ الْغَسْلُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ مَسْحٌ؛ فَصَارَ^٦
تَأْوِيلُهُمْ لِلآيَةِ عَلَى هَذَا يُبْطِلُ أَصْلَ مَذْهَبِهِمْ فِي غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ.
فَأَمَّا مَا حَكَاهُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، فَهُوَ خَطَأٌ؛ بِمَا بَيَّنَّاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ، وَ الْخَطَأُ يَجُوزُ عَلَيْهِ.
فَأَمَّا اسْتِشْهَادُ أَبِي زَيْدٍ بِقَوْلِهِمْ: «تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ»، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَشْهَدَ
بِذَلِكَ^٨، وَ الْأَمْرُ^٩ بِخِلَافِ مَا ظَنَّنَاهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ لَمَّا أَرَادُوا أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ
الظُّهُورِ^{١٠} بِلَفْظٍ مُخْتَصَرٍ^{١١}، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقُولُوا: «اِغْتَسَلْتُ لِلصَّلَاةِ»؛ لِأَنَّ فِي الطَّهَارَةِ مَا
لَيْسَ بِغَسْلٍ، وَ اسْتَطَالُوا أَنْ يَقُولُوا: «اِغْتَسَلْتُ وَ تَمَسَّحْتُ»، قَالُوا بَدَلًا مِنْ ذَلِكَ:
«تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ»؛ لِأَنَّ الْغَسْلَ ابْتِدَاؤَهُ الْمَسْحُ فِي الْأَكْثَرِ، ثُمَّ يَزِيدُ عَلَيْهِ فَيَصِيرُ
غَسْلًا، فَجَحَّحُوا لِهَذَا الْمَعْنَى «تَمَسَّحْتُ» عَلَى «اِغْتَسَلْتُ»، وَ إِنْ^{١٢} كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ
تَجَوُّزًا وَ تَوْسَعًا.

١. في «أ، ج»: «ليسقط».
٢. في «ج، ص» و «المطبوع»: «أن».
٣. في «ج، ص» و «المطبوع»: «به».
٤. في «د»: «- رجليه».
٥. في «ج، ص» و «المطبوع»: «كأنه».
٦. في «أ»: «لأنما».
٧. في «ب»: «مضى و» بدل «فصار».
٨. تقدّم تخريجه فيما سبق.
٩. في «أ، ج، د، ص» و «المطبوع»: «فالأمر».
١٠. في «أ، ج، د»: «الظهور»، و هو سهو واضح.
١١. في «أ، ج، د، ص» و «المطبوع»: «+ و».
١٢. في «أ، ب، د»: «فإن». و في «ج، ص» و «المطبوع»: «فإنه». و الصحيح ما أثبتناه على القياس.

وَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا^١، فَإِنَّهُ لَمْ يُحْسِنِ أَنْ يَذْكَرْ كَيْفِيَّةَ الْاِسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى أَنْ
 الْمَسْحَ قَدْ يَكُونُ غَسْلًا، وَجَرَّدَهُ^٣ عَلَى وَجْهِ آخَرَ لَا طَائِلَ لَهُ فِيهِ. وَأَيُّ فَائِدَةٍ لَهُ فِي
 أَنْ ضَرَبَ الْعِلَاوَةَ^٤ يُسَمَّى مَسْحًا؟ أَوْ [هَذَا] حُجَّةٌ^٥ فِي أَنْ الْمَسْحَ غَسْلٌ؟
 وَالَّذِي حُكِيَ^٦ عَنْ أَبِي زَيْدٍ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِالْآيَةِ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ظَنَّهُ؛ لِأَنَّ
 أَبَا زَيْدٍ يُحْكِي عَنْهُ أَنَّهُ^٧ حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَطْفِقْ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾
 [عَلَى] أَنَّهُ غَسَلَ^٨ سُوقَهَا^٩ وَأَعْنَاقَهَا بِالْمَاءِ. وَقَدْ أوردنا هذه الشبهة على^{١٠} أَبِي زَيْدٍ،
 [و] قُلْنَا: إِنَّ أَكْثَرَ الْمُفَسِّرِينَ قَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ غَيْرُ غَسْلِ الْأَعْنَاقِ وَالسُّوقِ^{١١}. بَلْ قَالَ
 أَكْثَرُهُمْ: إِنَّهُ أَرَادَ مَسْحَ يَدِهِ عَلَى أَعْنَاقِهَا وَسُوقِهَا^{١٢}، كَمَا يَفْعَلُ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ فِيمَا
 يَسْتَحْسِنُهُ مِنْ فَرَشٍ وَثَوْبٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ أَرَادَ ضَرْبَ أَعْنَاقِهَا وَ
 سُوقِهَا^{١٣} بِالسَّيْفِ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ أَرَادَ غَسَلَ سُوقِهَا وَأَعْنَاقِهَا. وَحَمَلَ الْآيَةَ عَلَى مَا

١. في «ب»: «ذكرنا». وفي «ج»: «ذكرناها».

٢. في «ج، د، ص» والمطبوع: «فإنها».

٣. في «ص» والمطبوع: «وجودته». وفي سائر النسخ: «وجزوه»، والظاهر أنه تصحيف مما
 أثبتناه، والكلام يقتضي فعلاً مفرداً. ومعنى «جرّده» هنا: أظهره وبيّنه.

٤. تقدّم معنى «العلاوة» فيما سبق.

٥. في «ص» والمطبوع يوجد في موضع «حجّة» فراغ.

٦. في «ج، ص» والمطبوع: - «حكى».

٧. في «ب»: - «أنه».

٨. في «ب»: - «غسل».

٩. في «ص» والمطبوع: «أسوقها».

١٠. في «ج، ص» والمطبوع: «عن».

١١. في المطبوع: «والأسواق».

١٢. في «ص» والمطبوع: «وأسوقها».

١٣. في «ب»: - «وسوقها».

هو حقيقة - من غير توسع ولا تجوز - أولى.

وأما التعلق - في أن الأرجل مغسولة - بالتحديد إلى الكعبين، وإجراؤها مجرى الأيدي في الغسل لأجل التحديد، فهو شيء يتعلق به قديماً الفقهاء، وهو ضعيف جداً؛ وذلك أن عطف «الأرجل» - في حكم المسح - على «الرؤوس» لا^١ يجب أن يكون ضعيفاً من حيث كانت «الأرجل» محدودة إلى غاية و «الرؤوس» ليس كذلك، ولا يجب أن يعطف^٢ على «الأيدي» لأنها محدودة^٣؛ وذلك أن «الأيدي» بغير شك معطوفة على «الوجوه»، لها مثل حكمها من الغسل. وإذا جاز أن نعطف^٥ محدوداً من الأيدي^٦ على غير محدود من الوجوه، جاز أيضاً أن نعطف^٧ محدوداً من الأرجل على غير محدود من الرؤوس^٨.

والذي نقوله أشبهه بتقابل الكلام و ترتيبه؛ لأن الآية تضمنت ذكر عضو مغسول غير محدود، ثم عطف عليه من الأيدي عضواً مغسولاً محدوداً^٩، فالمقابلته تقتضي^{١٠}

١. في «ج، ص» و المطبوع: «لأنه» بدل «لا».

٢. كذا في جميع النسخ و المطبوع. و الصواب: «أن تعطف». اللهم إلا أن يقال: إن نائب الفاعل هو: «لفظ الأرجل» لا «الأرجل».

٣. أي لا يصح أن يُصغف عطف الأرجل على الرؤوس لكون الأرجل محدودة و الرؤوس غير محدودة، و يُقوى عطفها على الأيدي لكونها محدودة.

٤. في «ص» و المطبوع: «و ألا».

٥. في «ب، ج، د، ص» و المطبوع: «أن يعطف».

٦. في هامش «ص» و في المطبوع: «الأرجل».

٧. في «ب، د»: «أن يعطف».

٨. من قوله: «الوجوه جاز أيضاً...» إلى هنا ساقط من «ج، ص» و المطبوع.

٩. في «أ، ب، ج، د»: - «ثم عطف عليه من الأيدي عضواً مغسولاً محدوداً».

١٠. في «ج، د، ص»: «يقتضي».

إذا ذَكَرَ عضوًا ممسوحًا غيرَ محدودٍ أن يَعْطِفَ^١ عليه بعضو^٢ ممسوحٍ محدودٍ، بأن يَعْطِفَ محدودًا من أرجلٍ على غيرِ محدودٍ من الرُّؤوسِ^٤؛ لِتَقَابُلِ الْجُمْلَتَانِ الْأُولَى وَالْآخِرَى، وَهَذَا وَاضِحٌ جَدًّا.

فَأَمَّا الْكَلَامُ الَّذِي طَوَّلَ بِإِيرَادِهِ مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا يُقَارِبُهُ^٥، فَهُوَ إِذَا صَحَّ وَسَلِمَ مِنْ كُلِّ قَدَحٍ، تَوَسَّعَ مِنَ الْقَوْمِ وَتَجَوَّزَ وَتَعَدَّدَ لِلْحَقِيقَةِ، بِغَيْرِ شُبْهَةٍ؛ وَكَيْسَ لَنَا أَنْ نَحْمِلَ ظَاهِرَ كِتَابِ اللَّهِ عَلَى الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

وَ قَدْ رَضِيَ الْقَائِلُونَ بِالْمَسْحِ^٦ بِأَنْ يَكُونَ حُكْمٌ مَنْ أَوْجَبَ بِالْآيَةِ غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ حُكْمٌ مَنْ قَالَ: «مَا سَمِعْتُ رَائِحَةً^٨ أَطْيَبَ مِنْ كَذَا»، وَ حُكْمٌ^٩ مَنْ قَالَ أَنَّهَا تَوْجِبُ الْمَسْحَ حُكْمَ الْقَائِلِ: «مَا شَمَمْتُ^{١٠} رَائِحَةً أَطْيَبَ مِنْ كَذَا»، فَمَا يُرِيدُونَ^{١١} زِيَادَةَ عَلَى ذَلِكَ؟

عَلَى أَنْ الَّذِي حَكَاهُ عَنْ^{١٢} الْأَخْفَشِ^{١٣} مِنْ قَوْلِهِمْ^{١٤}: «مَا سَمِعْتُ رَائِحَةً أَطْيَبَ

١. في «أ»: «أن نعطف».

٢. في «ج، د، ص»: «غير».

٣. من قوله: «ممسوح محدود...» إلى هنا ساقط من «أ». والنص في «ب، ج، د» مضطرب جدًا.

٤. في «أ، ج، د، ص» والمطبوع: «يقارنه». ٥. في «أ، ج، د»: «المسح».

٦. في «ب، ص» والمطبوع: «أن».

٧. في «ب»: «رائحة».

٨. في «ب»: «أو حكم».

٩. في «ب، ج، د»: «ما سمعت».

١٠. في «أ، ج، د، ص» والمطبوع: «يزيدون».

١١. في «ب»: «عن».

١٢. تقدمت ترجمته قبيل هذا، حيث ذكر في المتن كنيته: «أبو الحسن» لاقبه.

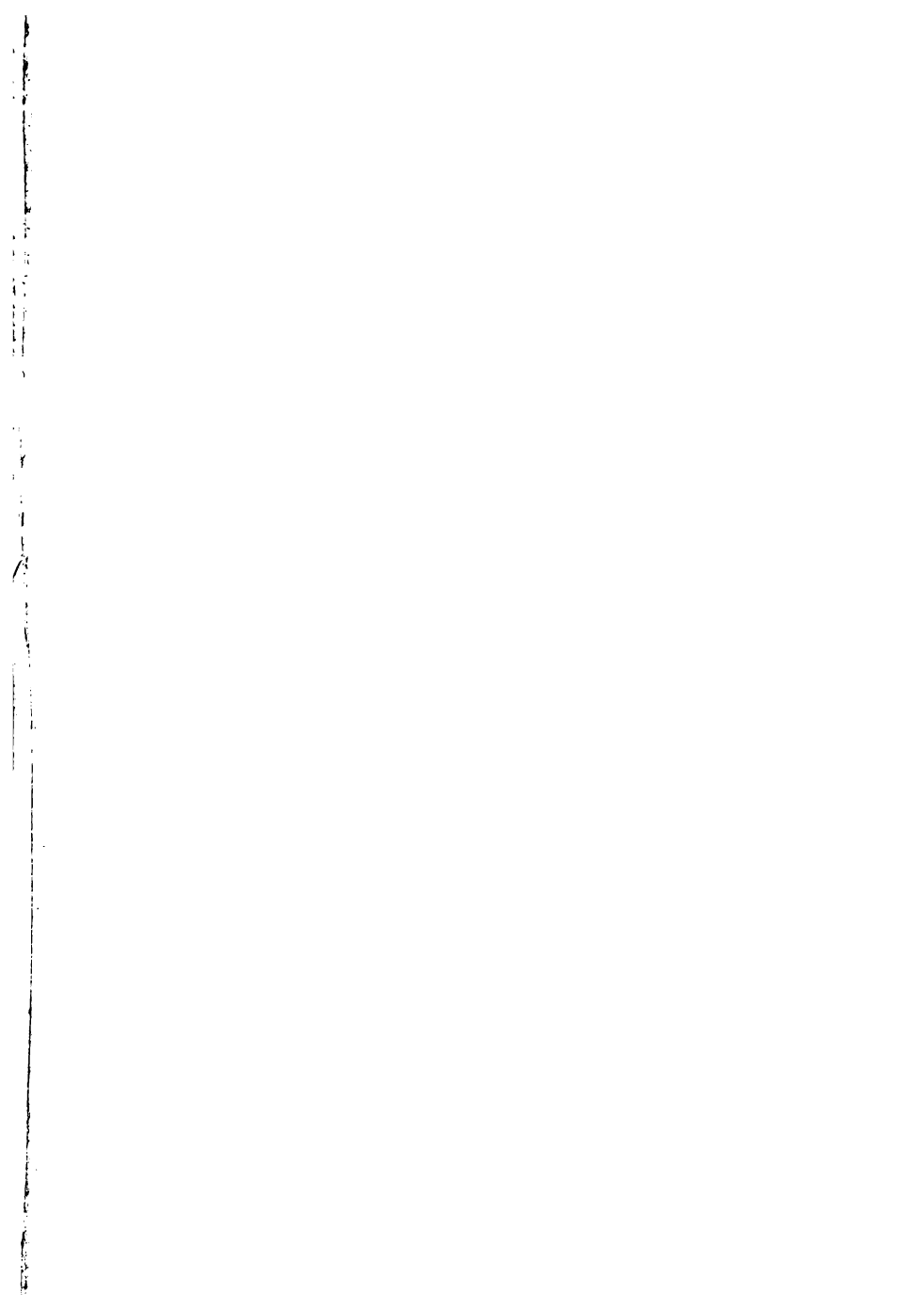
١٣. من قوله: «ما شممت رائحة...» إلى هنا ساقط من «أ».

مِنَ هَذِهِ، «الْأُولَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ: «مَا سَمِعْتُ خَيْرًا رَائِحَةً أَطِيبَ مِنْ كَذَا»، وَ حُذِفَ اخْتِصَارًا؛ فَهَذَا أَحْسَنُ وَ أَلْيَقُ مِنْ أَنْ يَضَعَ «سَمِعْتُ» مَكَانَ «شَمَمْتُ»^٢. وَ قَوْلُهُمْ: «مَا رَأَيْتُ أَطِيبَ مِنْ كَذَا»، [الْأُولَى] حَمَلَهُ عَلَى الرُّؤْيَةِ الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ [حَمَلَ] لَفْظِ «الرُّؤْيَةِ» عَلَى مَعْنَى يُشْتَرَكُ^٣ أُولَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى «شَمَمْتُ»^٤؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ يُفْسِدُ حَقَائِقَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، وَ يَقْتَضِي^٥ خَلَطَ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ. وَ هَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ فِيمَا قَصَدْنَاهُ^٦، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَوَاتُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَ عِتْرَتِهِ الْمُطَهَّرِينَ^٧.

١. فِي «أ، ب، ج، ص»: «خَيْر».
٢. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «مَكَانَ شَمَمْتُ».
٣. فِي «أ، ج، د»: «تَشْتَرَكُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَشْتَرَكُ».
٤. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَا سَمِعْتُ» بَدَلَ «شَمَمْتُ».
٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ يَقْتَضِي».
٦. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «قَصَدْنَاهُ». وَ فِي «ب»: - «قَصَدْنَاهُ».
٧. فِي «ب»: «وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ». وَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَ صَلَوَاتُهُ عَلَى...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ.

(٨٥)

مَسْأَلَةٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ



مقدمة التحقيق

من المسائل الفقهيّة الخلافيّة التي كثر النزاع حولها بين الفقهاء هي كيفيّة الوضوء، ومنها مسألة المسح على الخُفِّ؛ فهل يجوز أن يمّسح المكلف على خُفِّه عند الوضوء بدلاً من المسح على رجليه مباشرة، أم لا؟ منع الإماميّة من ذلك منعاً باتاً، فيما أجازاه جمهور فقهاء المذاهب الأخرى^١.

وقام علماء الإماميّة بتأليف كتب ورسائل حول هذا الموضوع، نذكر منها:

١. المسح على الخُفِّين، لعلّي بن بلال المهلبّي الأزدي^٢.
٢. المسح على الخُفِّين، للفضل بن شاذان^٣.
٣. المسح على الخُفِّين، للشيخ أبي عليّ بن الجنيد الإسكافي^٤.
٤. الإيضاح في المسح على الخُفِّين، ليحيى بن محمّد بن أحمد^٥.
٥. مناظرة الشيعي و المرجعي في المسح على الخُفِّين، و أكل الجري، و غير ذلك، لأبي يحيى الجرجاني^٦.

١. راجع: الخلاف، ج ١، ص ٢٠٤ - ٢٠٥؛ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٧٢.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٦٥.

٣. المصدر، ص ٣٠٧.

٤. المصدر، ص ٣٨٨.

٥. المصدر، ص ٤٤٣.

٦. المصدر السابق، ص ٤٥٤.

و قد سُئِلَ الشريف المرتضى عن رأيه في هذه المسألة، حيث أُرسل إليه سؤال من خراسان، فأجاب عنه، و قد أبدى رأيه في المسألة كسائر فقهاء الإمامية في المنع البات من المسح على الخُفِّ.

و كان تاريخ إيماء الرسالة في شعبان من سنة ٤١٥هـ، كما جاء في بدايتها.

نسبة الرسالة إلى المؤلف

و يدلّ على صحّة نسبة الرسالة إليه ما جاء من معلومات في بداية الرسالة و التي أُشير فيها إلى أنّه قد أجب عن هذه المسألة في دار أبيه الشريف الطاهر (ت ٤٠٠هـ) بباب محوّل إحدى محلّات بغداد، و هي الدار التي ولد فيها الشريف المرتضى، إنّ هذه المعلومات تدلّ كلّها على تصحيح النسبة إليه؛ فإنّ من المستبعد أن يكون النساخ قد اخترعوا هذه المعلومات من عندهم، أو أنّهم أضافوها خطأ؛ فإنّ طرح هذه الاحتمالات تؤدّي إلى التشكيك في كلّ ما يأتينا من قِبَل النساخ، و منه نفس نصوص الكتب و الرسائل التي ينقلونها إلينا، و هذا يؤدّي إلى سدّ باب الاعتماد على النسخ الخطيّة، إلّا في صورة إحراز وثيقة سلسلة النساخ إلى أن نصل إلى نسخة المؤلف، و هذا أمرٌ دونه خرط القتاد. إذن يمكن تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

محتوى الرسالة

و قد استدلّ في هذه الرسالة على عدم جواز المسح على الخُفِّ بثلاثة أدلّة: أولاً: أنّ آية الوضوء دلّت على مسح الرّجل، فقالت: ﴿وَ ائْسَخُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ ازْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^١، و الخُفّ لا يسمّى رجلاً. و أمّا وجود بعض التعبيرات الدالّة على تسمية الخُفِّ رجلاً، مثل قولهم: «وطأته

برجلي»، وإن كان فيها خُفٌ، فهي تعبيرات مجازية، لا يُقاس عليها، ولا يُترك ظاهر الكتاب لأجلها.

وأما احتمال أن تكون الآية ناظرة إلى غير لابس الخُف، لا إلى كل مُحدث حتى اللابس له، فردّه بأن إجماع المسلمين دلّ على شمول الآية لكل مُحدث يريد الوضوء، سواء كان لابساً للخُف أم لا.

ثانياً: أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَوْضُأً غير مرّة، و مسح رجله أو غلسها - وفقاً لروايتنا أو رواية المخالفين - وقال إنه وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به. و المسح على الخفين يخالف ذلك الوضوء فلا تُستباح به الصلاة.

ثالثاً: استدلال بإجماع الإمامية على إنكار المسح على الخُف، وإجماع الإمامية حجة؛ لكونهم الفرقة المُحققة التي دخل الإمام المعصوم في جملتها.

هذا، وكانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

ص ١٨١.

مخطوطات الرسالة

الف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٠٦ - ١٠٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».

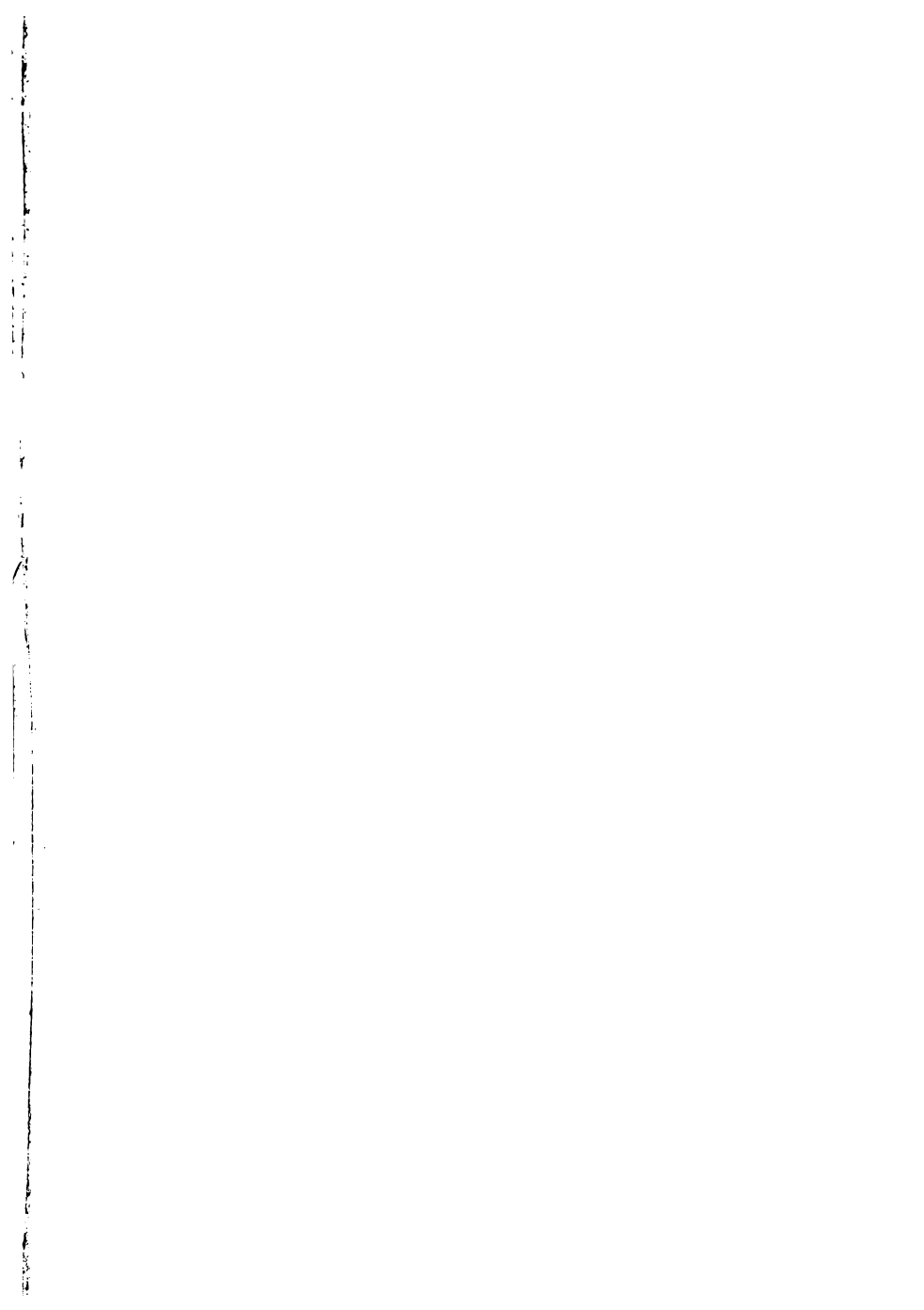
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣ - ٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٣٢ - ٣٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».

٤. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٢ - ٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ح».

٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٤ - ٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣١٢ - ٣١٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
- (ب) سائر النسخ:
١. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٢٨٢ - ٢٨٥) من المجموعة.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٤٠ - ٤٢) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة آية الله البروجردي، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٤٢١ - ٤٢٣) من المجموعة.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٣٠ - ٣٢) من المجموعة.
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٦ - ٨) من المجموعة.
٦. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٩٢ - ٩٥) من المجموعة.
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٨) من المجموعة.
٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٢ - ٤) من المجموعة.

٩. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٧١ - ١٧٢) من المجموعة.
١٠. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٥١ - ٥٢) من المجموعة.
١١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٤٨ - ٢٤٩) من المجموعة.
١٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحات (٢ - ٣) من المجموعة.
١٣. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧؛ تقع في الصفحات (٧٠ - ٧٢) من المجموعة.
- * و لا بدّ من الإشارة إلى وجود مخطوطة أخرى في مكتبة آية الله المرعشي بقلم أعطيت في فهرس هذه المكتبة عنوان «المسح على الخفين» و نُسبت إلى الشريف المرتضى، وهي الرسالة الثالثة من المجموعة المرقّمة برقم ٦٨٩٦؛ ولكن عثرنا على شواهد في هذه الرسالة تدلّ على أنّها من تأليف الحسين بن عبد الصمد العاملي، و عنوانها الصحيح: «المسح على الرجلين»^١.



مَسْأَلَةٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَسْأَلَةٌ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ إِمْلاءً سَيِّدِنَا الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى ذِي الْمَجْدَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَعْبَانَ، سَنَةِ خَمْسِ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، فِي دَارِ أَبِيهِ الطَّاهِرِ^١ - نَصَرَ اللَّهُ وَجْهَهُ - بِيَابِ الْمُحَوَّلِ^٢، جَوَاباً عَنْ مَسْأَلَةٍ وَرَدَتْ مِنْ خُرَاسَانَ. فَقَالَ^٣: الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ تُنْكِرُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ، وَتُبَدِّعُ فَاعِلَهُ وَتُحَطِّئُهُ^٤.

١. هو الشريف الطاهر النقيب الحسين بن موسى المعروف بأبي أحمد الموسوي. تولَّى نقابة الطالبين ثلاث أو خمس مرّات، ولم يزل والياً في المرّة الأخيرة إلى أن توفّي. كانت له سفارات بين الخلفاء والملوك من آل بُوَيّه والأمرء من بني حمدان. حبسه عضد الدولة في فارس سنة ٣٦٩ هـ بقي هناك إلى أن أطلق شرف الدولة سراحه سنة ٣٧٢ هـ. كان معروفاً بالسخاء والورع والنسك. توفّي سنة ٤٠٠ هـ، وصلى عليه ابنه الشريف المرتضى. راجع: المنتظم، ج ١٥، ص ٧١-٧٢؛ الوافي بالوفيات، ج ١٣، ص ٤٩؛ شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣١؛ الكامل في التاريخ، ج ٥، ص ٤٣١، ٤٤٠، ٤٥٢؛ تاريخ بغداد، ج ١٠، ص ٣٦٥؛ البداية والنهاية، ج ١١، ص ٣٩٤.
٢. بابٌ مُحَوَّلٌ: محلّةٌ كبيرةٌ من محالِّ بغداد، كانت مُتَّصِلةً بالكُرْخ، ثمّ صارت منفردةً كالقرية، ذات جامع وسوق، مستغنيةً بنفسها، في غربيّ الكرخ. راجع: معجم البلدان، ج ١، ص ٣١٢.
٣. عبارات النسخ مختلفة من بداية الرسالة إلى هنا، وما أثبتناه مقتبس من مجموع النسخ، من دون الاعتماد على نسخة على حدة، وكلّه ساقط من المطبوع.
٤. في «ش» و«المطبوع»: - «و تبَدِّعُ فاعله و تحطّئُهُ».

و خَالَفَ فقهاءَ العامَّةِ في ذلكَ، فأجازوا^١ المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ^٢، و^٣ فَرَّقُوا بَيْنَ رُخْصَةِ المُقِيمِ فِيهِ و المُسَافِرِ^٤، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنِ مالِكٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يُبْطِلُ التَّوَقِيفَ فِي مَسْحِ الخُفَّيْنِ و لَا^٥ يَضْرِبُ لَهُ غَايَةً^٦.

و قد حَكَى عَنْهُ^٧ بَعْضُ أَصْحَابِهِ^٨ أَنَّهُ كَانَ يُضَعِّفُ المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ عَلَى الجُمْلَةِ^٩.

و الذي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِنَا فِي بَطْلَانِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ:

[١]. قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ﴾^{١٠} فَأَمَرَ بِغَسْلِ مَسْحِ أَعْضَاءٍ مَخْصُوصَةٍ بِأَسْمَاءٍ لَهَا خَاصَّةٌ^{١١}.

و قد عَلِمْنَا أَنَّ الخُفَّ لَا يُسَمَّى «رِجَالًا» فِي لُغَةٍ و لَا عُرْفٍ و لَا شَرَعٍ، فَيَجِبُ أَنْ

١. في «أ، ب، ح، ر، ص»: «و أجازوا».

٢. في «ش»: «عليهم». و في المطبوع: «عليهما».

٣. في المطبوع: «أو».

٤. راجع: الأُمُّ ج ١، ص ٥٠ و ٥١؛ بداية المجتهد، ج ١، ص ١٨ و ١٩؛ فتح الباري، ج ١، ص ٢٦٤ و ٢٦٥؛ عمدة القاري، ج ٣، ص ٩٦.

٥. في «ش» و المطبوع: «فلا».

٦. راجع: الموطأ، ج ١، ص ٣٥ - ٣٧.

٧. في «ش» و المطبوع: - «عنه». و في «ص»: «عن».

٨. في «ح»: «أصحابنا». و في «ش» و المطبوع: + «عنه».

٩. في المطبوع: + «الجواب». و راجع: تحفة الأحوذى، ج ١، ص ٢٦٤ و ٢٦٥؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٣٩ و ٤٠.

١٠. المائدة (٥): ٦.

١١. في «ش» و المطبوع: «مخصوصة».

يَكُونُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ^١ غَيْرَ مُتَطَهَّرٍ، وَلَا مُمْتَلِلٍ لِحُكْمِ^٢ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ^٣ أَمَرَتْهُ^٤ بِمَسْحِ مَا يُسَمَّى «رِجْلًا»^٥، وَالْخُفُّ لَا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يُسَمَّى^٦ الْخُفُّ «رِجْلًا» فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «وَطِئْتُهُ بِرِجْلِي» وَإِنْ كَانَ فِيهَا^٧ خُفٌّ.

قُلْنَا: هَذَا مَجَازٌ؛ وَالْمَجَازُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَلَا يُتْرَكُ ظَاهِرُ الْكِتَابِ لَهُ؛ وَالْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَظَاهِرِهِ، إِلَى^٨ أَنْ تُخْرَجَ^٩ عَنْهُ ضَرُورَةٌ صَارِفَةٌ^{١٠}.

وَبَعْدُ^{١١}، فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدُوا بِقَوْلِهِمْ: «وَطِئْتُهُ بِرِجْلِي»: أَنَّنِي^{١٢} اعْتَمَدْتُ بِهَا اعْتِمَادًا أَفْضَى^{١٣} إِلَى ذَلِكَ الْجِسْمِ الَّذِي قِيلَ أَنَّهُ مَوْطُوءٌ. وَالاعْتِمَادُ بِالرَّجْلِ الَّتِي عَلَيْهَا خُفٌّ إِنَّمَا يَبْتَدِئُ مِنَ الرَّجْلِ فِي الْحَقِيقَةِ^{١٤}، ثُمَّ يَنْتَهِي إِلَى الْخُفِّ وَإِلَى^{١٥} مَا جَاوَزَهُ وَمَا سَهُ.

١. من قوله: «لا يسمى رجلاً» إلى هنا ساقط من المطبوع.
٢. في المطبوع: «ولا فمثل الحكم» بدل «ولا ممتل لحكم».
٣. في «ش»: «إلا أن الآية». وفي المطبوع: - «لأن الآية».
٤. في «ح»: «أمر». وفي «ش»: «تدل على». وفي «ص»: «أمر».
٥. في «ش» والمطبوع: «مسح الرجل» بدل «بمسح ما يسمى رجلاً».
٦. في «ش» والمطبوع: «تسمى».
٧. في المطبوع: «فيه».
٨. في «أ، ش» والمطبوع: «إلا».
٩. في «أ، ب، ح، ر، ص»: «أن يخرج».
١٠. في «أ، ب، ر، ص»: «صادقة». وفي «ش»: «إذا دل على العدول الظاهر، ولا نعرف هاهنا دليلاً غير الظاهر يُعدل إليه» بدل «أن تخرج عنه ضرورة صارفة». وفي المطبوع: «إذا دل دليل على العدول عن الظاهر، ولا نعرف هاهنا دليلاً غير الظاهر يُعدل إليه» بدلها.
١١. في «ش»: «فبعد». وفي المطبوع: «فبعد»، وهو تصحيف.
١٢. في «ش» والمطبوع: «أي».
١٣. في المطبوع: «ذلك».
١٤. في «ح»: «بالحقيقة».
١٥. في «ش» والمطبوع: «إلى» بدون واو العطف.

فإن قيل: من^١ أين لكم تَوَجُّه^٢ هذه^٣ الآية إلى كُلِّ مُحَدِّثٍ؟ وما تُنْكِرُونَ^٤ أن تكون^٥ خاصة في غير لايس الخُفِّ، وأن يكون لايس الخُفِّ^٦ خارجاً عنها^٧؟ قلنا: قد أجمع المسلمون على أن آية الطهارة متوجهة إلى كُلِّ مُحَدِّثٍ يَجِدُ المَاءَ ولا يتعدَّدُ عليه استعماله، ولا فرق في ذلك بين لايس الخُفِّ وغيره. على أن من جعلها خاصة، لا بُدَّ له من ترك الظاهر؛ لأنه تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فعمَّ بخطابه جميع المؤمنين، ولايسو الخُفِّ^٨ من المُحَدِّثِينَ يَتَنَاوَلُهُم هذا الاسم.

[٢]. و يدلُّ أيضاً على ذلك^٩: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَطَهَّرَ رِجْلَهُ^{١٠} - إما بالمسح على رِجْلَيْهِ^{١١} على روايتنا، أو بالغسل^{١٢} على روايتهم - و قال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»^{١٣}.

١. في «ش» والمطبوع: «فمن».

٢. في «ش» والمطبوع: «وجه».

٣. في «ش» والمطبوع: - «هذه».

٤. في «أ، ر» والمطبوع: «وما ينكرون».

٥. في «أ، ح، ر، ش» والمطبوع: «أن يكون».

٦. في «ش» والمطبوع: - «وأن يكون لايس الخُفِّ».

٧. في «ش» والمطبوع: «عنه».

٨. في «ش» والمطبوع: «ولايسو الخفاف».

٩. في «ش» والمطبوع: «على ذلك أيضاً بدل أيضاً على ذلك».

١٠. في «ح» والمطبوع: «رجليه».

١١. في «ح، ش» والمطبوع: - «على رجليه».

١٢. في المطبوع: - «على روايتنا، أو بالغسل».

١٣. السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٨٠؛ المبسوط للسرخسي، ج ١، ص ٩.

وقد عَلِمْنَا أَنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ يُخَالِفُ ذَلِكَ الْوَضْعَ الَّذِي بَيَّنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَقَالَ بَأَنَّهُ^١ لَا تُقْبَلُ^٢ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ حُكْمَ لَا يَسُ الْخُفَّ فِيمَا ذَكَرْتُمْ حُكْمَ الْمُتَيْمِّمِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُتَيْمِّمَ تُقْبَلُ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ الْوَضْعَ الَّذِي فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ إِنَّ الصَّلَاةَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِهِ^٣، فَكَذَلِكَ مَاسِحُ الْخُفِّ.

لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَشَارَ إِلَى وَضْعٍ بِالْمَاءِ، لَهُ كَيْفِيَّةٌ، وَقَعَ عَلَيَّ^٤ أَعْضَاءٌ مَخْصُوصَةٌ، بَيَّنَّ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِهِ^٥. فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ كُلَّ مَا يُسَمَّى «وَضْعًا» مَتَى لَمْ يَحْصُلْ^٦ عَلَى تِلْكَ^٧ الْكَيْفِيَّةِ، فَالصَّلَاةُ بِهِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ - وَالتَّيْمُّمُ لَيْسَ بِوَضْعٍ - وَلا خِلَافٌ أَنَّ وَضْعَ الْمَاسِحِ عَلَى خُفَيْهِ كَوْضْعِ غَاسِلِ رِجْلَيْهِ أَوْ مَاسِحِهِمَا فِي أَنَّ الْإِسْمَ^٨ يَتَنَاوَلُهُ.

[٣]. وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ الشَّيْعَةَ الْإِمَامِيَّةَ مُطَبِّقَةٌ عَلَى^٩ إِنْكَارِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ^{١٠}، وَهِيَ عِنْدَنَا الْفِرْقَةُ الْمُحِقَّةُ الَّتِي فِي جُمْلَتِهَا الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ، وَقَوْلُهُ^{١١} حُجَّةٌ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ.

١. في «ش» و«المطبوع»: «بأنه».

٢. في «أ، ح، ش» و«المطبوع»: «لا يقبل».

٣. من قوله: «وليس لهم أن يقولوا» إلى هنا ساقط من «ش» و«المطبوع».

٤. في «أ، ب، ر، ص»: «قلنا» بدل «لأن». وفي «ح»: «قلنا: إن» بدله.

٥. في «ش» و«المطبوع»: «في».

٦. في «ش» و«المطبوع»: «بها».

٧. في «ش» و«المطبوع»: «لم يجعل».

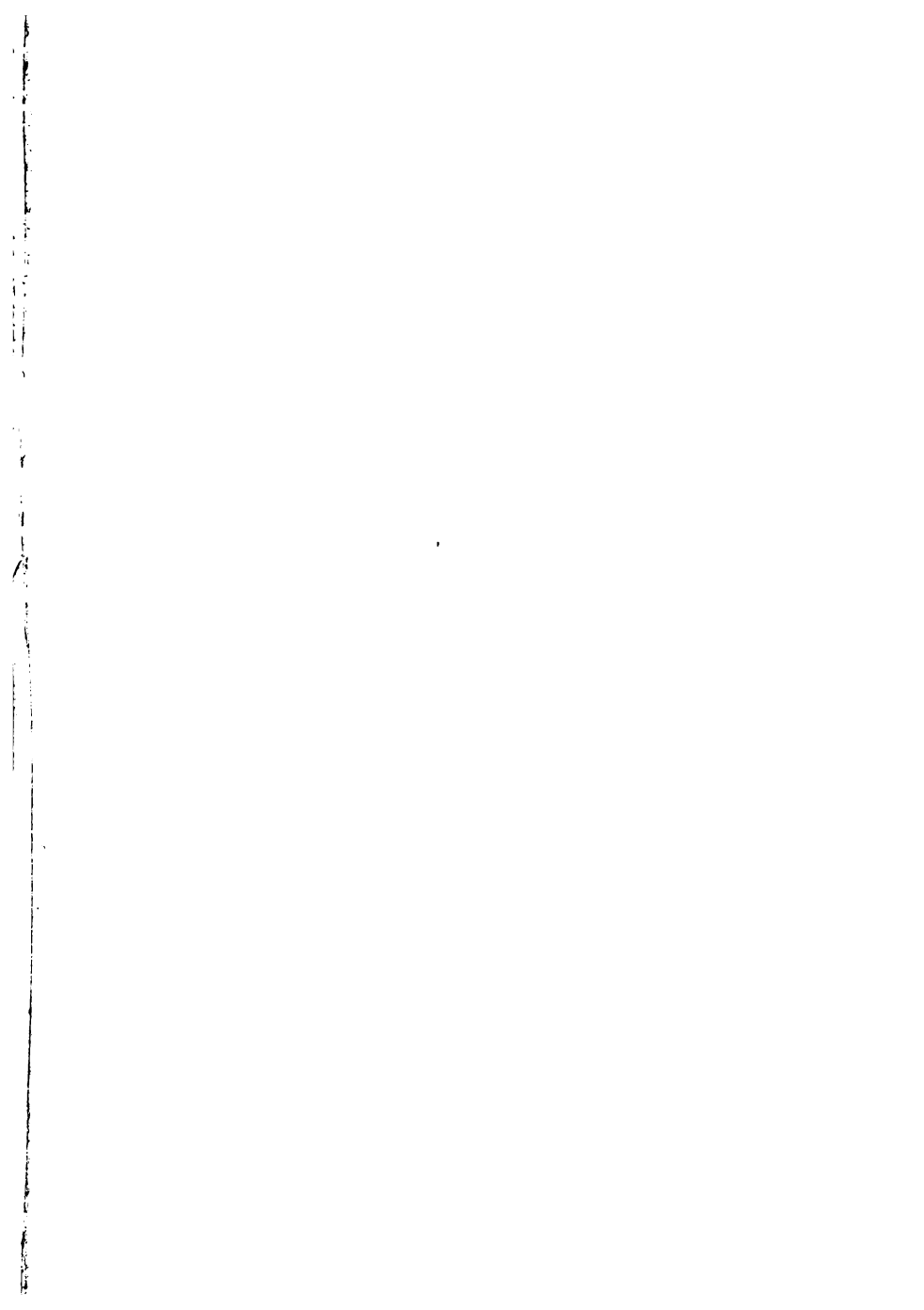
٨. في «ش» و«المطبوع»: «+ الصفة و».

٩. في «المطبوع»: «العموم» بدل «الاسم».

١٠. من قوله: «صحة ما ذهبنا إليه» إلى هنا ساقط من «ش» و«المطبوع».

١١. في «ش» و«المطبوع»: «+ إجماع الإمامية».

١٢. في «أ، ب، ح، ر، ش» و«المطبوع»: «وقولها».

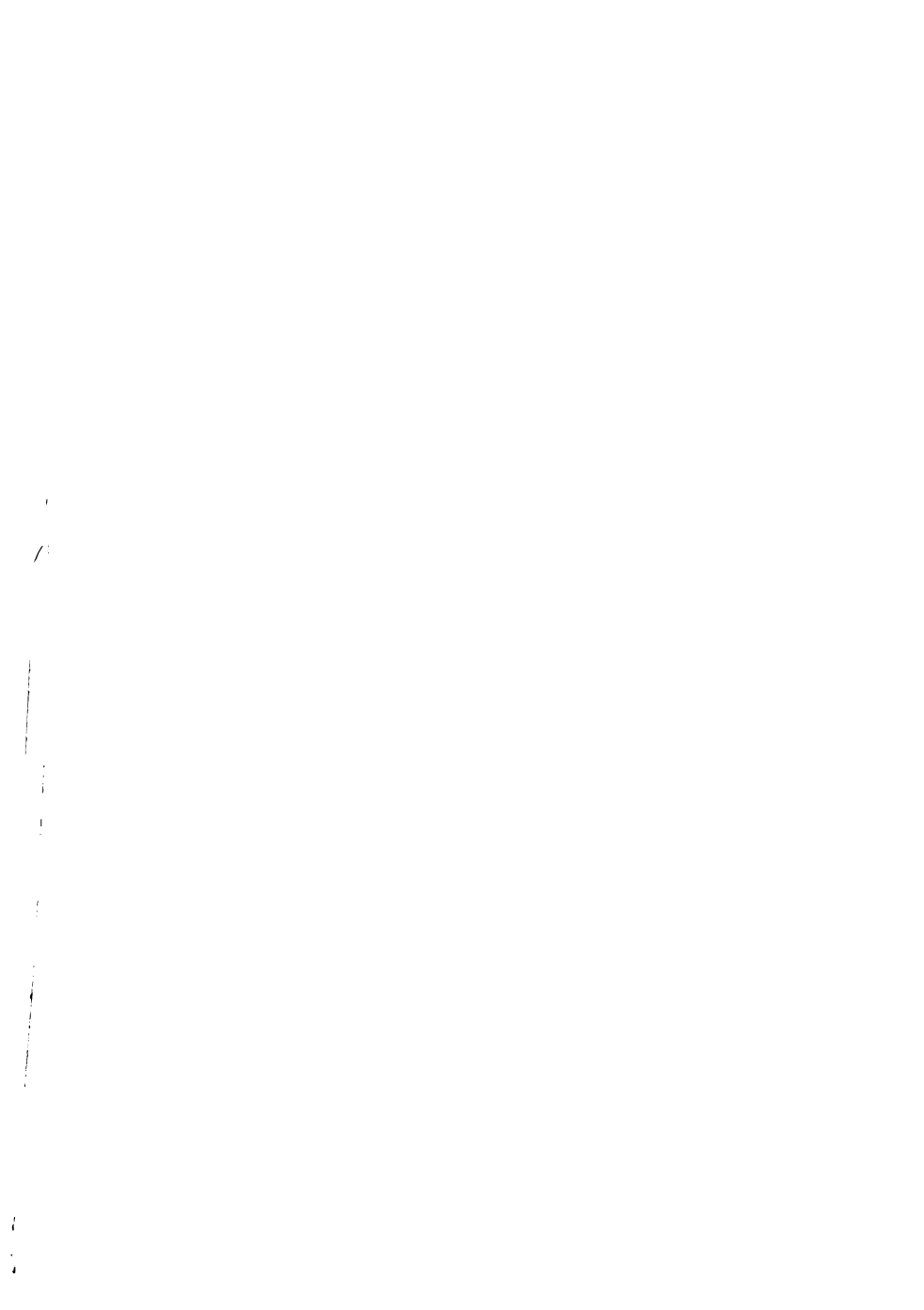


(٨٦)

رسالة في الردّ على أصحاب العَدَدِ

تحقيقُ

رضا المختاري - محمد رضا خادميان



مقدمة التحقيق

دارَ بين فقهاء و محدثي الإمامية خلاف حول كمال شهر رمضان و نقصانه؛ فكان الرأي السائد قبل الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) هو القول بكمال شهر رمضان، و كونه ثلاثين يوماً دائماً من دون زيادة أو نقصان. فممن ذهب إلى ذلك: الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)^١، و أخوه الشيخ أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين، و الشريف أبو محمد الحسيني، و الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه (ت ٣٦٨هـ)، و الشيخ أبو محمد هارون بن موسى (ت ٣٨٥هـ)^٢. فيما خالف في ذلك الشيخ محمد بن أحمد بن داود القمي (ت ٣٦٨هـ)، و ذهب إلى زيادة شهر رمضان و نقصانه، و اعتماد الرؤية في معرفته، و ألف كتاباً نقض فيه على الشيخ ابن قولويه^٣.

و قد قام الشيخ المفيد بتأليف كتاب في أيام شبابه - أي في سنة ٣٦٣ (ولد المفيد في سنة ٣٣٦ أو ٣٣٨هـ) - و سمى الكتاب: لمح البرهان؛ انتصر فيه لشيخه ابن قولويه، و رد فيه على ابن داود^٤. و بعد ذلك قام بتغيير رأيه، و ذهب إلى ما قاله ابن داود، و قام بتأليف كتابين لدعم هذا الرأي، هما: «مصباح النور في علامات أوائل الشهور»^٥، و

١. راجع: الخصال، ص ٥٣١. ٢. راجع: إقبال الأعمال، ج ١، ص ٣٣-٣٤.

٣. المصدر السابق، ص ٣٤. ٤. رجال النجاشي، ص ٤٠٢-٤٠٣، الرقم ١٠٦٧.

٥. راجع: إقبال الأعمال، ج ١، ص ٣٣-٣٤.

٦. راجع: المسائل السروية، ص ٧٥؛ تصحيح اعتقادات الإمامية، ص ١٤٦-١٤٧ (سماه فيه: مصابيح النور)؛ جوابات أهل الموصل، ص ١٥، ٢٦، ٤٦ (و سمّاه في الأخير: مصباح النور في علامات أوائل الشهور).

«جوابات أهل الموصل في العدد و الرؤية»^١.

و قد مرَّ المحقق الكراجكي (ت ٤٤٩هـ) - كأستاذه المفيد - بمرحلتين؛ فقد كان يؤمن في البداية بالعدد، و ألف رسالة مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان لدعم هذه النظرية^٢، و بعد ذلك رجع عن القول بالعدد إلى القول بالرؤية، و ألف «جواب الرسالة الخازمية»، و «الكافي في الاستدلال» لتأييد هذه النظرية^٣. و هكذا صار العمل بالرؤية نظرية معروفة بين فقهاء الإمامية، حتَّى عدَّ القول المقابل شاذاً^٤.

و قد سار الشريف المرتضى على خطى شيخه المفيد في تبني نظرية الرؤية، حيث قام بتأليف رسائل متعدّدة حول نصره هذه النظرية، و رفض النظرية القائلة بالعدد؛ فقد قال الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) عند تعدادده لكتبه و رسائله: «و له مسائل كثيرة في نصره الرؤية، و إبطال القول بالعدد»^٥. كما قام الشريف المرتضى بتأليف رسالة «جواب الكراجكي في فساد العدد»، كما نصَّ على ذلك البصروي (ت ٤٤٣هـ)^٦. و أيضاً نسب إليه ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) كتاباً سماه كما هو في المطبوع من معالم العلماء: «الفرائض في نقض الرؤية و إبطال القول بالعدد»^٧. و من الواضح أنّ عنوان «نقض الرؤية» غير صحيح، و الصحيح هو «نصرة الرؤية».

١. و هذه الجوابات مطبوعة.

٢. خاتمة المستدرک، ج ٣، ص ١٣٣.

٣. المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٩، ١٣٣.

٤. راجع: المسألة الثامنة من المسائل الطبرية للشريف المرتضى؛ الخلاف، ج ٢، ص ١٦٩؛ تذكرة الفقهاء،

ج ٦، ص ١٣٨؛ مسالك الأفتام، ج ٢، ص ٥٣.

٥. الفهرست للطوسي، ص ١٦٥، ذيل الرقم ٤٣١.

٦. راجع: مجلة العقيدة، الرقم ٣، ص ٣٨٣.

٧. معالم العلماء، ص ١٠٥.

كما تقدّم في عبارة الشيخ الطوسي.

وأشار الشريف المرتضى إلى تبنيّه القول بالرؤية في مجموعة من كتبه و رسائله المتبقية، مثل: الناصريات^١، والمسألة الثامنة من جوابات المسائل الطبرية، والمسألة الحادية والأربعين من جوابات المسائل الميافارقيات. إضافة إلى تصريحه بتأليف كتاب حول هذا الموضوع، حيث قال:

... وهذا كله يُبطل قول أصحاب العدد، و مَنْ ادّعى أنّ شهر رمضان لا يكون إلّا ثلاثين يوماً. وقد أملينا في هذه المسائل كتاباً مفرداً استقصينا الكلام فيه؛ فمن أراد الاستيفاء يرجع إليه^٢.

ومن الرسائل التي كتبها الشريف المرتضى، و وصلت إلينا هي هذه الرسالة التي بين أيدينا، فقد قام فيها بالنقض على كتاب ذهب مؤلفه إلى القول بالعدد، وبدأ نقضه بإثبات نظريته في الرؤية، و استدّل عليها: بالإجماع، و السيرة، و ببعض الآيات، و الأخبار، ثمّ قام بمناقشة الأدلة التي ذكرها صاحب الكتاب لإثبات القول بالعدد، و أخيراً ردّ على مناقشات صاحب الكتاب لأدلة القول بالرؤية، و بهذا يمكن تقسيم مطالب الرسالة إلى ثلاثة فصول وفقاً لهذه البحوث الثلاثة التي أشرنا إليها.

و قام بنقض كلام صاحب الكتاب بطريقة: «قال صاحب الكتاب... و يقال له»، و هي طريقة تشبه إلى حدّ كبير أسلوبه في كتاب الشافي، و بعض كتاب الصرفة، اللذين نقض فيهما على كلام القاضي عبد الجبار المعتزلي.

و قد أظهر لنا الشريف المرتضى في هذه الرسالة براعته و قدرته الفائقة على تأويل الآيات، بنفس البراعة التي أظهرها في أماليه، فقد ذكر مثلاً و جوهاً مختلفة

١. راجع: الناصريات، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

٢. المصدر السابق، ص ٢٩٢.

لتأويل قوله تعالى: ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾^١، لردّ تمسك أصحاب العدد بهذه الآية لتأييد نظرتهم.

نسبة الرسالة و عنوانها

ولا شك في صحّة نسبة الرسالة إليه؛ بدليل نسبتها إليه في المخطوطات، و موافقة محتوى الكتاب مع رأيه حول الذهاب إلى تحديد رمضان بالرؤية، و أنه يزيد و ينقص^٢، إضافة إلى إرجاعه في بداياتها إلى بعض جوابات مسائله المعروفة، و هي المسائل التبتانيات، و الموصليّات الثالثة.

و قد اختلفت أسماء هذه الرسالة؛ فسُمّيت - كما سوف يأتي - في بعض المخطوطات باسم: «نقض كلام بعض من نصر العمل بالعدد في الشهور» أو «النصرة للرؤية في ثبوت الأهلة»، أو «الردّ على أصحاب العدد». كما جاء في بداية بعض مخطوطاتها^٣:

كتاب «النصرة للرؤية في ثبوت الأهلة»، من مصنّفات سيّدنا المرتضى في الجواب عمّا جمعه تلميذه الشيخ أبو الفتح الكراجكي.

و كلّ هذه الأسماء مناسبة لموضوع الرسالة؛ لكن إذا صحّ ما جاء في المخطوطة الأخيرة من أنّ هذه الرسالة هي نقض على كلام الكراجكي - الذي تقدّم أنّه كان يؤمن في البداية بالعدد، و ألف رسالة لدعم هذا الرأي - فسوف يكون اسم الرسالة الصحيح هو: «جواب الكراجكي في فساد العدد» الذي تقدّم أنّ البصري قد ذكر رسالة تحمل هذا العنوان، و البصري أدرى بأسماء مؤلّفات الشريف المرتضى.

و هناك شواهد احتماليّة تدلّ على أنّ هذه الرسالة هي ردّ على الكراجكي، هي:

١. البقرة (٢): ١٨٤.

٢. راجع: الناصريّات، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

٣. و هي مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي، برقم ١٤٩٧، و لم تُعتمد في هذا التحقيق.

أولاً: تقدّم أنّ الرسالة التي بأيدينا هي ردّ على كتاب أو رسالة ألّفت لدعم نظرية العدد، كما هو واضح لكلّ من يقرأها، وأنّ للشيخ المرتضى جواباً على الكراجكي حول نفس الموضوع بشهادة البُصروي.

ثانياً: أنّ الشيخ المرتضى ردّ في الرسالة التي بأيدينا على أحد علماء الشيعة، كما يظهر لمن يطالع الرسالة، ولا شكّ أنّ الكراجكي منهم.

ثالثاً: تقدّم في بعض النسخ الخطيّة للرسالة التصريح بأنّها جواب على الكراجكي. وعلى أيّ حال، فهذه شواهد احتماليّة، تحتاج إلى ما يقويها لإثبات أنّ الرسالة التي بأيدينا هي نفس ردّ الشيخ المرتضى على الكراجكي.

تاريخ تأليف الرسالة

ثمّ إنّ الشيخ المرتضى كتب هذه الرسالة بعد سنة ٤٢٠هـ؛ فقد أشار فيها إلى المسائل الموصليّات الثالثة الواردة عليه في تلك السنة^١، حيث ذكر في بدايات الرسالة محلّ البحث أنّه بحث عن الإجماع و دخول المعصوم في أقوال الشيعة في مسائل أهل الموصل الواردة أخيراً، وإذا راجعنا المسائل الموصليّات لوجدناه يبحث عن الإجماع في الموصليّات الثالثة فقط^٢، دون الثانية منها. وأمّا الموصليّات الأولى، فعلى الرغم من كونها مفقودة، لكن قد وصلت إلينا أسماء مسائلها، وليست فيها مسألة حول الإجماع؛ فإنّ مسائلها كما ذكرها البُصروي هي: مسألة في الاعتماد، وأخرى في الوعيد، وثالثة في القياس^٣. إذن لقد كتب الشيخ المرتضى هذه الرسالة بعد الموصليّات الثالثة الواردة في سنة ٤٢٠هـ.

١. جاء التصريح بهذا التاريخ في بداية الموصليّات الثالثة.

٢. تعرّض إلى بحث الإجماع في المقدّمة المفصّلة التي كتبها للموصليّات الثالثة.

٣. راجع: مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨١.

أهميّة الرسالة

إنّ هذه الرسالة تمتلك أهميّة خاصّة، فهي إضافة إلى طرحها لنظرية أصحاب الرؤية وأدلتهم، فإنّها تعكس أيضاً نظرية أصحاب العدد و أدلتهم و أسلوبهم في طرح رأيهم؛ فقد حفظ لنا الشريف المرتضى في ثنايا هذه الرسالة نصّاً مهماً من تراث القائلين بالعدد، فكان ينقل نصوصاً قد تكون مطوّلة أحياناً من الكتاب الذي ردّ عليه. و يمكن استلال هذا الكتاب و فصله من كلام الشريف المرتضى ليظهر بصورة رسالة مستقلة متكاملة حول إثبات نظرية العدد. فإن كان هذا الكتاب المردود عليه للكراچكي، فيمكن طباعته ضمن مجموعة مؤلفاته، و إلا فيمكن طباعته بصورة مستقلة تحت عنوان: رسالة في نصرّة القول بالعدد.

فوائد مهمّة من الرسالة

و في الختام نشير إلى بعض الفوائد المُستقاة من هذه الرسالة، و هي:

١. قام الشريف المرتضى في بداية الرسالة بنقد المعارضين لنظرية الرؤية نقداً لاذعاً، و اعتبر أنّ عددهم يسير، و أنّ قولهم ليس بحجّة، لا في الأصول و لا الفروع، و أنّهم ليسوا ممّن كُلف النظر في هذه المسألة، و أنّهم من أصحاب الحديث و هم ليسوا أهل نظر و لا اجتهاد و لا وصول إلى الحقّ بالحجّة، و إنّما تعويلهم على التقليد و التسليم.

و هذه النظرة السلبيّة تجاه أصحاب الحديث قد تكرّرت منه في جواب المسألة العاشرة من الطرابلسيات الأولى، حيث قال: «و ما صرّح من أصحابنا بالقول بنقصان القرآن إلا قوم من أصحاب الحديث الذين لا يفقهون ما يقولون، و لا يعلمون إلى ما يذهبون، و إنّما دأبهم تقليد الحديث، و التسليم لما في الرواية من حقّ و باطل و غثّ و سمين، من غير تفكّر و لا تدبّر، و من هذه صفته لا يعدّ في خلاف و لا إجماع.

٢. على الرغم من أن الشريف المرتضى كان يرفض حجّة خبر الواحد، إلا أنه إذا اقترن بقريئة قطعياً كالإجماع فإنه كان يقول بحجّيته و يعمل به، كما فعل هناك بالنسبة لحديث: «صوموا لرؤيته، و افطروا لرؤيته».

٣. أشار الشريف المرتضى إلى نظريته حول حجّة خبر الواحد، و هي أنه يجوز عقلاً أن يتعبّدنا الشارع بالعمل بخبر الواحد؛ لكن لا يوجد دليل على أن الشارع تعبّدنا بذلك. كما أشار إلى نظرية متشدّدة بعض الشيء لبعض الإمامية، و هي أنه لا يجوز عقلاً التعبّد بخبر الواحد. و لم يصرّح الشريف المرتضى باسم من ذهب إلى هذه النظرية، و هو المتكلّم الإمامي ابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧هـ)، فقد كان يذهب إلى هذه النظرية^١.

٤. ذهب الشريف المرتضى بالنسبة إلى القياس إلى نظرية تشبه ما تقدّم حول خبر الواحد، و هو أنه يجوز عقلاً التعبّد بالقياس، إلا أن الشارع لم يتعبّدنا بذلك.

٥. أشار إلى نقطة منهجية مهمّة، و هي أنه عند اشتباه آيات القرآن و عدم وضوح المراد منها، فالمرجع هو العقل؛ لأن أدلة العقول أصل.

٦. أشار في جواب الدليل الأول الذي ذكره صاحب الكتاب المنقوض عليه إلى وجه في نصب قوله تعالى: ﴿أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾ لم يُسبق إليه. و هذا واحد آخر من إبداعاته.

هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٥، كما طبعت في ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان: رؤيت هلال، ج ١، ص ١٥٥.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ١٢٥٥/٣؛ وهي ميكروفيلم من مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة في مشهد المرقمة ٢٣٣٧، و المخطوطة أقدم مخطوطة وقفنا عليها، و العنوان المكتوب عليها هكذا: «نقض كلام بعض من نصر العمل بالعدد في الشهور»، نسخت في الثالث من شهر ذي الحجة من سنة ست و سبعين و ستمائة (٦٧٦ هـ) بتصريح كاتبها في انتهاء الرسالة؛ و أكثر النسخ التالية تُسخت عن هذه النسخة. و الرسالة تقع في الصفحات (١٥٨ - ١٧١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ض».

٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٣٣٢٤/٢؛ نسخها محمد نصر بن رضوان الله في عاشر شهر شعبان المعظم من سنة ١٠٩٧ هـ. و انتقل أصلها إلى هذه المكتبة من مكتبة المحدث الأرموي.

و الرسالة تقع في الصفحات (٦٧ - ٣٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ي».

٣. مخطوطة مكتبة الملك بطهران، المرقمة ٥٩٣/٤؛ نسخت في عام ١١٢٥ هـ. و الرسالة تقع في الصفحات (٨٧ - ٤٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥/١٦؛ نسخت في عام ١٢٨١ هـ بتصريح الكاتب في انتهاء النسخة، و يُعلم مما كتب في فراغها أنه نسخها عن نسخة مكتبة الروضة الرضوية؛ لأنّ الكاتب قد كتب عبارة فراغ تلك المخطوطة بعينها. و الرسالة تقع في الصفحات (٣٩٤ - ٤٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«م».

٥. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٥٠٩؛ (و أيضاً ١٤٧٥٥) في ضمن المجموعة المُهداة من قبل السيد الخامنئي حفظه الله^١؛ نسخها السيد

١. راجع: فهرس الكتب المُهداة للمكتبة، ص ٣٧٢.

أحمد الصفائي في عام ١٣٢٩ هـ عن نسخة مكتبة الروضة الرضويّة كما يُعلم ممّا كتبه في فراغها واضحاً. و الرسالة معنونة في فوق الصفحة الأولى منها بهذا العنوان: «كتاب النصرة للرؤية في ثبوت الأهلة».

و على هوامشها علامات التصحيح والمقابلة. و تُشاهد في الورقة الأولى منها علامة تملّك السيّد مصطفى الحسيني الصفائي الخوانساري، و خاتمه البيضوي. تقع في (١١) ورقة، و في كلّ صفحة (٢٢) سطراً، و رمزنا لها بـ «خ».

٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ١١٦٢/١٩؛ و هي ميكروفيلم من نسخة آقا بزرگ الطهراني في مكتبته بالنجف الأشرف، استنسخها بنفسه عن نسخة مكتبة الروضة الرضويّة في عام ١٣٣٠ هـ في الكاظميّة، كما ذكره في كتابه الذريعة، و عنوانها بهذا العنوان: «رسالة في الردّ على أصحاب العدد»^٢، و كتب في آخرها: «و فرغت من نسخها بمشهد الإمامين الهمامين: أبي الحسن موسى و أبي جعفر الجواد - سلام الله عليهما - يوم السبت، الثاني من جمادى الأولى من سنة ثلاثين و ثلاثمائة بعد الألف، و أنا الأحقر المسبيء الجاني محمّد محسن ابن الحاج عليّ الطهراني». و الرسالة تقع في (١٠) أوراق، و في كلّ صفحة (٢٠) سطراً^٣ و رمزنا لها بـ «ج».

٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٧/٤؛ نسخها عبد الله بن محمّد حسن الهشترودي التبريزي في الغري، في ليلة الأربعاء من شهر ذي القعدة من شهور سنة ١٣٣٦ هـ كما صرّح بذلك في انتهاء الرسالة، و يفهم ممّا كتبه في ظهر الورقة الأخيرة منها أنّه نسخها حسب أمر أستاذه شيخ الإسلام الزنجاني.

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢، ص ٥٧٩.

٢. راجع: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ١٠، ص ١٨٥.

٣. راجع: فهرس المكتبة، ج ٢٠، ص ٥٧٩.

و الرسالة تقع في الصفحات (٨٦-١١٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».

٨ مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤/١؛ يُعلم ممّا كُتِب في انتهائها أنها نُسخت عن نسخة مكتبة الروضة الرضوية أيضاً، و ناسخها و تاريخ نسخها غير معلوم. و الرسالة تقع في الصفحات (٣-١٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».

٩. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ١٠٨٠/٤؛ لم نثر على اسم ناسخها و تاريخ نسخها. تقع في (٢١) ورقة، و في كلّ صفحة (١٩) سطراً. و رمزنا لها ب«ت».

١٠. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، ميكروفيلم ١٦٩٠/٦؛ وأصلها موجود في المكتبة الجعفرية بقائن، و قد سميت: «نقض كلام بعض من نصر العمل بالعدد في الشهور» و هو نفس عنوان مكتبة الروضة الرضوية. و الرسالة تقع في الصفحات (٣٣٠-٣٥٩) من المجموعة و رمزنا لها ب«ن».

رسالة في الرد على أصحاب الغددي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة]

الحمد لله على وافر الجباء، و باهر العطاء، و متواصل الآلاء، و متتابع السراء؛
و صَلَّى اللهُ عَلَى خَيْرِ الْبَشَرِ، و أَفْضَلِ الْبَدْوِ و الْحَضَرِ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ
و صَفِيِّهِ، و عَلَى الطاهرينَ مِنْ عَترَتِهِ، و سَلَّمَ.
وَقَفْتُ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكَ - عَلَى مَا أَنْفَذْتَهُ مِنَ الْكَلَامِ الْمَجْمُوعِ فِي نُصْرَةِ
الْغَدَدِيِّ فِي الشُّهُورِ، و الطَّعَنِ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى الرُّؤْيَةِ و اعْتَمَدَهَا و لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى مَا
سِوَاهَا.

و أنا أُجِيبُ مَسْأَلَتَكَ، و أَشْفَعُكَ^١ بِطَلِيبَتِكَ، و أُمْلِي^٢ فِي هَذَا الْبَابِ كَلَاماً وَجِيزاً
تَقَعُ^٣ بِمِثْلِهِ الْكِفَايَةُ؛ فَإِنَّ مَنْ طَوَّلَ مِنْ أَصْحَابِنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَكَلَّفَ مَا
لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، و الْأَمْرُ فِيهَا أَقْرَبُ و أهُوَنُ مِنْ أَنْ يَحُوجَ إِلَى التَّدْقِيقِ و التَّطْوِيلِ. و
اللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ.

١. في «ج، خ، م»: «أنفَعك / أنتفَعك».

٢. في «خ، ع»: «و أعمل».

٣. في «ض، ك، ت»: «يقع».

[الفصلُ الأوَّل]

[في بيان الأدلَّة على القولِ بالرؤية]

[الدليل الأوَّل: إجماع المسلمين]

و اعلمَ أن هذه مسألة إذا تُوِّمِلتْ عَلِمَ أَنَّهَا مَسْأَلَةٌ إِجْمَاعٍ مِنْ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ،
و الإجماعُ عليها هو الدليلُ المُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا إِنَّمَا ظَهَرَ مِنْ نَقَرٍ مِنْ أَصْحَابِ
الْحَدِيثِ الْمُتَمَتِّينَ إِلَى أَصْحَابِنَا، وَ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُمُ الْإِجْمَاعُ وَ سَبَقَهُمْ، وَ لَا اعْتِبَارَ
بِالْخِلَافِ الْحَادِثِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِهِ اعْتِبَارٌ لَمَا اسْتَقَرَّ إِجْمَاعٌ، وَ لَا قَامَتِ الْحُجَّةُ بِهِ.
وَ قَدْ عَلِمْنَا ضَرُورَةَ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمْ يُخَالِفْ قَدِيمًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ
لَا جَرَى بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهَا مُتَقَدِّمًا كَلَامٌ وَ لَا نَظَرٌ وَ لَا جِدَالٌ، حَتَّى ظَهَرَ مِنْ بَيْنِ
أَصْحَابِنَا فِيهَا هَذَا الْخِلَافُ.

ثُمَّ لَا اعْتِبَارَ بِهَذَا الْخِلَافِ، سَابِقًا كَانَ أَمْ حَادِثًا مُتَأَخِّرًا؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا يُعْتَدُّ بِهِ
إِذَا وَقَعَ مِمَّنْ بَمَثَلِهِ اعْتِبَارٌ فِي الْإِجْمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَ الْفَضْلِ وَ الدَّرَابَةِ وَ التَّحْصِيلِ.
وَ الَّذِينَ خَالَفُوا مِنْ أَصْحَابِنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَدَدٌ يَسِيرٌ مِمَّنْ^٢ لَيْسَ قَوْلُهُ بِحُجَّةٍ
فِي الْأَصُولِ وَ لَا فِي الْفُرُوعِ، وَ لَيْسَ مِمَّنْ كُتِّفَ النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ لَا فِيهَا هُوَ
أَجْلَى مِنْهَا؛^٣ لِقُصُورِ فَهْمِهِ وَ نُقْصَانِ فِطْنَتِهِ.

١. في بعض النسخ: «سالفًا».

٢. في «ض، ك، ل، ي، ن، ت»: «مَن».

٣. في «ض، ن، ت»: «و لا ما في أجلى منها» بدل «و لا فيما هو أجلى منها».

وما لأصحاب الحديث - الذين لم يعرفوا الحق في الأصول، ولا اعتقدوها بحجة ولا نظراً، بل هم مقلدون فيها - وللكلام^١ في هذه المسائل؟ وليسوا بأهل نظر فيها ولا اجتهاد، ولا وصول إلى الحق بالحجة، وإنما تعويلهم على التقليد والتسليم والتفويض.

فقد بان بهذه الجملة أن هذه المسألة مسألة إجماع، والإجماع عندنا حجة؛ لأن الإمام المعصوم - الذي لا يخلو الزمان منه - قوله داخل فيه، وهو حجة لدخول قول من هو حجة فيه.

وقد بينا في مواضع كثيرة من كتبنا صحة هذه الطريقة، وكيفية العلم بالطريق إلى أن قول الإمام داخل في أقوال الشيعة وغير منفصل عنها في زمان الغيبة، الذي يخفى عنا فيه قول الإمام على التحقيق؛ منها في جواب مسائل أبي عبد الله ابن التبان رحمه الله. وقد مضى الكلام هناك^٢ في هذه المسألة أيضاً فيما هو جواب مسائل أهل المؤصل الواردة أخيراً. ومن أراد استيفاء الكلام في هذا الباب رجع إلى ما أشرنا إليه من هذه الكتب.^٣

[الدليل الثاني: سيرة المسلمين]

دليل آخر: وهو أننا قد علمنا ضرورة أن المسلمين من لدن النبي صلى الله عليه وآله إلى وقتنا هذا يفزعون ويلجؤون في أوائل الشهور والعلم بها على التحقيق إلى الرؤية، ويخرجون إلى الصحاري والمواضع المنكشفة، خروجا منكشفاً

١. هكذا في «ض، ي، ن، ت». وفي سائر النسخ: «والكلام».

٢. كذا، والأنسب حذف: «هناك».

٣. راجع: الفصل الأول من جوابات المسائل التبتية ومقدمة جوابات المسائل الموصلية

ظاهراً مُعلناً شائعاً ذائعاً؛ حتّى إنهم يتأهبون لذلك، و يتزَيّنون له، و يتجمّلون بضروب التجمّلات، لا يخالف في ذلك منهم مُخالف، و لا يعارض منهم معارض، و لا ينكر منهم منكر، حتّى إنّه قد جرى مجرى الأعياد و الجمع في الظهور و الانتشار.

فلو كان تعيينُ الشهور - التي تتعلّق الأحكام بتعيينها^١ من صوم و حجّ و انقضاءِ عِدّة و وجوبِ دين، و غير ذلك من الأحكام الشرعية - إنّما يثبتُ بالعدّد لا برؤية الأهلّة، لكان جميع ما حكينا من فعلِ المسلمين من الفرعِ إلى الرؤية عبثاً و غلطاً و تكلف ما^٢ لا فائدة فيه^٣، و العدولُ^٤ عمّا فيه الفائدة.

[الدليل الثالث: الكتاب]

دليل آخر: و هو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ﴾^٥. و هذا نصّ صريح - كما ترى - بأنّ الأهلّة هي المُعتَبَرَةُ في المواقيت، و الدالّة على الشهور؛ لأنّه علّقَ بها التوقيت.

فلو كان العدّد هو الذي يُعرّف به التوقيت، لخصّ العدّد بالتوقيت دون رؤية الأهلّة؛ إذ لا مُعتَبَر برؤية الأهلّة في المواقيت على قول أصحاب العدّد.

[الدليل الرابع: آية قرآنية أخرى]

دليل آخر: و هو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَ الْقَمَرَ نُوراً وَ قَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَ الْحِسَابِ﴾^٦. و هذا نصّ صريح - كما ترى - على أنّ

١. في «ي»: «بتعنيها».

٢. في «خ»: «بما».

٣. في «ل، ي، ت»: «فيه».

٤. كذا، و الأنسب: «و عدولاً».

٥. البقرة (٢): ١٨٩.

٦. يونس (١٠): ٥.

معرفة السنين والحساب مرجوع فيها إلى القمر ونقصانه وزيادته، وأنه لا حظّ للعدّد الذي يعتَمِدُه أصحاب العدّد في علم السنين والشهور. وهذا أوضح من أن تدخّل على عاقلٍ فيه شبهةٌ.

[الدليل الخامس: السنّة]

دليل آخر: وهو الخبر المروي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «صوموا لرؤيته، و أفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فعدّوا ثلاثين»^١.

وهذا الخبر وإن كان من طريق الأحاد - ومما لا يعلم كما علم ما طريقه من الأخبار العلم -^٢ فقد أجمعت الأمة على قبوله، وإن اختلفوا في تأويله، فما زده أحد منهم، ولا شكك^٣ فيه.

وهو نص صريح غير محتَمِل؛ لأن الرؤية هي الأصل، وأن العدّد تابع لها، وغير معتبر إلا بعد ارتفاع الرؤية.

ولو كان بالعدّد اعتبار لم يعلّق الصوم بنفس الرؤية، ولعلّقه بالعدّد وقال: «صوموا بالعدّد و أفطروا بالعدّد». والخبر يمنع من ذلك غاية المنع.

فإن قيل: فما معنى قوله: «صوموا لرؤيته، و أفطروا لرؤيته»؟ وأي فائدة لهذا

الكلام؟

قلنا: معنى ذلك: صوموا لأجل رؤيته و عند رؤيته، كما يقول القائل: «صلّ

١. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٠٦.

٢. هكذا في «ض، ك، ل، ي، ن». وفي «خ»: «ومما لا يعلم كما علم طريقه من أخبار العلم».

٣. في «ض، ل، ي، ن»: «ولا يشكك».

٤. كذا، والأنسب: «لأنه جعل الرؤية هي الأصل، والعدد تابعاً لها».

الغداة لطلوعِ الفجرِ^١؛ يعني لأجلِ طلوعِهِ و عندَ طلوعِهِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَقِمِ
 الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾.^٢
 ثُمَّ نَعُودُ إِلَى الْكَلَامِ عَلَيَّ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ.^٣

١. هكذا في «ض، ع، ك، ل، ن، ي»، وهو الصواب. وفي «ج، ع، م»: «الشمس»، وهو خطأ.

٢. الإسراء (١٧): ٧٨.

٣. يعني الكتاب الذي أرسله السائل إلى السيد المصنف رحمه الله في نُصرة العَدَدِ.

[الفصل الثاني]

[مناقشة أدلة صاحب الكتاب على القول بالعدد]

[الدليل الأول: دليل من القرآن]

قال صاحب الكتاب:

دليل من القرآن: قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ * أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ^١؛ فأخبر بأن الصوم المكتوب علينا نظير الصوم المكتوب على من قبلنا، وقد علم أنه عنى بذلك أهل الكتاب، وأنهم لم يكلفوا في معرفة ما كُتِبَ عليهم من الصيام إلا العدد والحساب، وقد بين الله تعالى ذلك بقوله في الآية: ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾.

وهذا نص من الكتاب في موضع الخلاف، يشهد بأن فرض الصيام المكتوب علينا أيام معدودة، حسب ما اقتضاه التشبيه بين الصومين، وما فسره بقوله: ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾. فإذا وجب ذلك، فالمعدود^٢ من العبادات محفوظ بحدده، محروس بمعرفة كميته، لا يجوز عليه تغيير^٣ ما دام فرضه لازماً على وجه.

١. البقرة (٢): ١٨٣ و ١٨٤.

٢. في «ض، ي، ل، ن»: «المحفوظ».

٣. في بعض النسخ: «تغييره».

فهذا هو الذي نَدَهَبُ إليه في شهر رمضان من أن تَيَّة^١ معرفته بالعدَدِ و الحسابِ، و أنه محصورٌ بَعْدَ سَالِمٍ مِنَ الزيادةِ و النقصانِ، و لولا ذلك لَم يَكُن لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾ معنى يُسْتَفَادُ.

يُقَالُ له: ما رأينا أبعَدَ عن الصوابِ و مَوَاقِعِ الحُجَّةِ مِنْ هذا الاستدلالِ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى إِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَ ما كَتَبَهُ عَلَيْنَا مِنَ الصيامِ و بَيْنَ ما كَتَبَهُ عَلَيَّ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، و شَبَّهَ أَحَدَهُمَا بِصاحِبِهِ فِي صِفَةٍ واحدةٍ، و هي أَنَّ هذا مفروضٌ مكتوبٌ، كما أَنَّ ذاكَ مفروضٌ مكتوبٌ؛ فَجَمَعَ [بَيْنَهُمَا] فِي الإيجابِ و الإلزامِ، و لَم يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي كُلِّ الصِّفَاتِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ العَدَدَ فِيمَا فُرِضَ عَلَيْنَا مِنَ الصيامِ و فِيمَا فُرِضَ عَلَى اليهودِ و النصارى مُخْتَلِفٌ غَيْرُ مُتَّفِقٍ؟ فَكَيْفَ يُدَّعَى أَنَّ الصِّفَاتِ و الأحكامَ واحدةٌ؟
 على أَنَّا لو سَلَمْنَا أَنَّ الآيةَ تَقْتَضِي التَّشْبِيهَ بَيْنَ الصَّوْمَيْنِ فِي كُلِّ الأحكامِ - و لَيْسَ الأَمْرُ كَذَلِكَ - لَم يَكُن لَهُمْ فِي الآيةِ حُجَّةٌ؛ لأنَّا لا نَعْلَمُ^٢ أَنَّ فُرْضَ اليهودِ و النصارى فِي صَوْمِهِم العَدَدَ دُونَ الرُّؤْيَةِ، و اليهودُ يَخْتَلِفُونَ فِي طَرِيقِهِمْ إِلَى مَعْرِفَةِ الشُّهُورِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الطَّرِيقَ هُوَ الرُّؤْيَةُ، و آخَرُونَ يَذْهَبُونَ إِلَى العَدَدِ. و إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ كَلَّفُوا فِي حِسَابِ الشُّهُورِ العَدَدَ دُونَ الرُّؤْيَةِ، سَقَطَ ما بَنَوْا الكَلَامَ عَلَيْهِ و تَلَاشَى^٣.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾، فَلَمْ يُرِدْ بِهِ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى إِثْبَاتِ هَذَا الصِّيَامِ

١. كذا في النسخ.

٢. في جميع النسخ سوى «خ»: «نعلم» بدل «لا نعلم».

٣. لَشَأْ فُلَانٌ يَلْشُو لَشَوْاً: حَسَسَ بَعْدَ رَفْعَةٍ. و لَأَشَاهُ اللهُ: أَفَاهَهُ، كَأَنَّهُ جَعَلَهُ كَلِشِيءٍ. و تَلَاشَى:

مَطَاوَع «لَأَشَاهُ». المعجم الوسيط، ج ٢، ص ٨٢٥.

و تعيينه هو العَدَدُ دونَ الرؤية،^١ وإنما أرادَ تعالىَ أحدَ أمرين: إما أن يُريدَ بـ «مَعْدُودَاتٍ» محصوراتٍ مضبوطاتٍ، كما يقولُ القائلُ: «أعطيتُه مالا معدوداً»؛ يعني أنه محصورٌ مضبوطٌ متعَيَّنٌ، و قد يَنحصرُ الشيءُ و يَنضبطُ بالعَدَدِ و بغيره، فهذا وجهٌ.

أو يُريدُ بقوله: «مَعْدُودَاتٍ» أنها قلائلُ، كما قالَ تعالى: «وَسَرُّهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ»^٢؛ يُريدُ أنها قليلةٌ.

و هذان^٣ التأويلانِ جميعاً يسوغانِ في قوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ»^٤.

فأما قوله: «إنَّ المعدودَ مِنَ العباداتِ محفوظٌ بعَدَدِهِ، محروسٌ بمعرفةِ كميَّته، لا يجوزُ عليه تغييرٌ^٥ ما دامَ فرضُه لازماً» فهو صحيحٌ؛ لكنَّه لا يؤثرُ في موضعِ الخلافِ في هذه المسألة؛ لأنَّ العَدَدَ^٦ إذا كانَ محفوظاً بالعَدَدِ المضبوطِ الكميَّةِ [فليسَ معناه] أنَّ هذا المعدودَ المضبوطَ إنما عُرِفَ مقدارُه و ضُبِطَ عَدَدُه لا مِن طريقِ الرؤيةِ، بل مِن الطريقِ الذي يدَّعيه أهلُ العَدَدِ؛ فليسَ في كونه مضبوطاً معروفَ العَدَدِ ما يدلُّ على الطريقِ الذي به عَرَفْنَا عَدَدَه و حَصَرْنَا، و ليسَ بمُنكَرٍ أن تكونَ الرؤيةُ هي الطريقُ إلى معرفةِ حصره و عَدَدِهِ.

١. في «ض، ل، ي» - «دون الرؤية».

٢. يوسف (١٢): ٢٠.

٣. في «ض، ل، ي»: «وهذا».

٤. البقرة (٢): ٢٠٣.

٥. في غير «ض، ل، ي»: «تغييره».

٦. كذا في جميع النسخ إلى آخر هذه الفقرة. و الظاهر أنَّ الصحيح هو: «المعدود».

ثُمَّ مِنْ أَيْنَ صِحَّةُ قَوْلِهِ: «وَأَنَّهُ مَحْصُورٌ بَعْدَ سَلِيمٍ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ؟»
فَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ» أَنَّهَا لَا تَكُونُ تَارَةً نَاقِصَةً وَتَارَةً زَائِدَةً،
بِحَسَبِ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الرُّوْيَةُ؛ وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا: إِمَّا
مَعْنَى الْقِلَّةِ، أَوْ مَعْنَى الضَّبْطِ وَالْحَصْرِ.

وَلَيْسَ فِي كَوْنِهَا مَضْبُوطَاتٍ مَحْصُورَاتٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا [لَا] تَكُونُ تَارَةً زَائِدَةً
وَ تَارَةً نَاقِصَةً الْعَدَدِ^١ بِحَسَبِ الرُّوْيَةِ وَ طُلُوعِ الْأَهْلَةِ.

فَأَمَّا انْتِصَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ»، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ عَلَى الظَّرْفِ، كَأَنَّهُ
قِيلَ: الصِّيَامُ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ؛ كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: أَوْجِبْتَ عَلَيَّ الصِّيَامَ أَيَّامَ حَيَاتِي،
وَ خُرُوجُ زَيْدٍ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

وَ الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ يُعَدَّى الصِّيَامُ، كَأَنَّهُ قَالَ: كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَصُومُوا أَيَّاماً
مَعْدُودَاتٍ.

وَ وَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّ يَكُونُ تَفْسِيرًا عَنْ «كَمَا»، وَ يَكُونُ مَرْدُودًا عَلَى لَفْظَةِ «كَمَا»، كَأَنَّهُ
قَالَ: كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ^٢ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، وَ فَسَّرَ فَقَالَ: وَ هَذَا
الْمَكْتُوبُ عَلَى غَيْرِكُمْ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ.

وَ يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا وَ تَمْيِيزًا لِلصَّوْمِ؛ فَإِنَّ لَفْظَةَ «الصَّوْمِ» مُجْمَلَةٌ وَ
يَجُوزُ أَنْ تَتَنَاوَلَ^٣ الْأَيَّامَ وَ اللَّيَالِيَّ وَ الشُّهُورَ، فَيُمَيِّزُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ»،
وَ يُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الصَّوْمَ وَقَعَ فِي أَيَّامٍ.

وَ قَالَ الْفَرَّاءُ: هُوَ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، كَقَوْلِكَ: أُعْطِيَ زَيْدًا الْمَالَ.

١. فِي غَيْرِ «ض، ل، ي»: - «العدد».

٢. فِي «ض، ل»: «الصَّوْمِ».

٣. فِي «ض، ل»: «أَنْ يَتَنَاوَلَ».

و خالفه الزجاج فقال: هذا لا يُشبهه ما مثَّل به؛ لأنّه لا يجوزُ رفعُ «الأيام» فيقول: كُتِبَ عليكم الصيامُ أيّامٌ؛ كما يجوزُ رفعُ المالِ فيقول: أعطيتُ زيداً المالَ، فلاأيامُ لا تكونُ إلا منصوبةً على كُلِّ حالٍ.^١

و ممّا يُمكنُ أن يُقالَ هاهنا في هذا البابِ ممّا لم نُسبقُ إليه: أن تُجعلَ «أيّاماً» منصوبةً بقوله: «تَتَّقُونَ»، كأنه قال: لعلَّكم تتَّقونُ أيّاماً معدوداتٍ^٢؛ أي تحذرونها و تخافونَ شرّها، و هذه الأيَّامُ أيّامُ المُحاسبيةِ، و المُوافقةِ^٣، و المُساءلةِ، و دخولِ النارِ، و ما أشبهَ ذلكَ من الأيَّامِ المحذورةِ المرهوبةِ. و يكونُ المعنى: أنّ الصومَ إنّما كُتِبَ عليكم لتحذروا هذه [الأيّام] و تخافوها، و تتجنَّبوا القبائحَ و تفعلوا الواجبَ. ثمَّ حكى صاحبُ الكتابِ عنّا ما لا نقوله و لا نعتَمِدهُ و لا نُسألُ عن مثله، و هو: «أنَّ قوله تعالى: «أيّاماً معدوداتٍ» إنّما أرادَ به: إن كانَ عددها»، و تشاعَلَ بتقصيرِ ذلكَ و إبطاله، و إذا كنّا لا نعتَمِدُ ذلكَ و لا نحتجُّ به فقد تشاعَلَ بما لا طائلَ فيه. و الذي نقوله في معنى «معدوداتٍ» من الوجهينِ ما ذكرناه فيما تقدّمَ و بيّناه، فلا معنى للتشاعُلِ بغيره.

[الدليل الثاني: دليل آخر من القرآن]

قال صاحبُ الكتابِ:

دليلٌ آخرٌ من القرآن، و هو قوله - جلَّ اسمه - : «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ» - إلى قوله

١. التبيان، ج ٢، ص ١١٦؛ مجمع البيان، ج ١، ص ٢٧٢، ذيل الآية ١٨٤ من البقرة (٢).

٢. في أكثر النسخ: «معدودات».

٣. في بعض النسخ: «و المؤاخذة».

تعالى: - ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^١. فأبان تعالى في هذه الآية أن شهر رمضان عِدَّةٌ يَجِبُ صِيَامُهَا عَلَىٰ شَرْطِ الْكَمَالِ، وهذا قولنا في شهر الصيام: إنه كامل تامٌّ سالمٌ من الاختلاف، وإن أيامه عِدَّةٌ محصورةٌ لا تَعْتَرِضُهَا زيادةٌ ولا نُقْصَانٌ. وليس كما يذهب إليه أصحابُ الرُؤية؛ إذ كانوا يُجيزون نُقْصَانَهُ عن ثلاثين، وعدمَ استحقاقِهِ لِصِفَةِ الْكَمَالِ.

يُقَالُ له: مِنْ أَيْنَ ظَنَنْتَ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ معناه: صوموا ثلاثين يوماً مِنْ غَيْرِ نُقْصَانٍ عَنْهَا؟

وما أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ معناه: صوموا العِدَّةَ الَّتِي وَجَبَ عَلَيْكُمْ صِيَامُهَا مِنَ الْأَيَّامِ عَلَى التَّمَامِ وَالْكَمَالِ؟ وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْعِدَّةُ تَارَةً ثَلَاثِينَ، وَ تَارَةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا؛ وَمَنْ رَأَى الْهِلَالَ، فَقَدْ أَكْمَلَ الْعِدَّةَ الَّتِي وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُهَا، وَمَا نَقَصَ عَنْهَا شَيْئًا.

أَلَا تَرَى أَنْ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا مِنْ شَهْرٍ ثُمَّ صَامَهَا، يَقُولُ: «إِنَّهُ قَدْ أَكْمَلَ الْعِدَّةَ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَتَمَّمَهَا وَاسْتَوْفَاهَا»، وَلَمْ يَصُمْ شَهْرًا عَدَدَهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا؟

[معنى نقصان الشهر وكماله]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَ قَدْ عَارَضَ بَعْضُهُمْ فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالَ، فَقَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ وَإِنْ نَقَصَ عَدَدُهُ أَيَّامَهُ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ مِنْ صِفَةِ الْكَمَالِ مَا يَسْتَحِقُّهُ إِذَا كَانَ

٢. فِي بَعْضِ النُّسخ: «لَا تَعْتَرِضُهَا».

١. البقرة (٢): ١٨٥.

ثلاثين، و إنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الشَّهْرَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ فِي الْعَدَدِ كَامِلٌ تَامٌّ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

ثُمَّ قَالَ:

و هذا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ «الكامل» و «الناقص» مِنْ أَسْمَاءِ الْإِضَافَاتِ، وَ هُمَا كَالكَبِيرِ وَ الصَّغِيرِ، وَ الكَثِيرِ وَ القَلِيلِ؛ فَكَمَا لَا يُقَالُ: «كَبِيرٌ» إِلَّا لَوْجُودِ صَغِيرٍ، وَ لَا «كَثِيرٌ» إِلَّا لِحْصُولِ قَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ لِشَهْرٍ مِنَ الشُّهُورِ: «كاملٌ» إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ شَهْرٍ نَاقِصٍ؛ فَلَوْ اسْتَحَالَ تَسْمِيَةُ شَهْرٍ بِالنَّقْصَانِ، لَأَسْتَحَالَ لِذَلِكَ تَسْمِيَةُ شَهْرٍ آخَرَ بِالتَّمَامِ وَ الكَمَالِ. وَ هَذَا وَاضِحٌ يَدُلُّ الْمُنْصِفَ عَلَى فَسَادِ مُعَارَظَةِ الْخُصُومِ، وَ وَجُودِ كَامِلٍ وَ نَاقِصٍ فِي الشُّهُورِ.

يُقَالُ لَهُ: لَسْنَا نُكَبِّرُ أَنْ يَكُونَ فِي الشُّهُورِ مَا هُوَ نَاقِصٌ وَ مِنْهَا مَا هُوَ كَامِلٌ؛ لَكِنَّ قَوْلَنَا: «ناقصٌ» يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يُرَادَ بِهِ النَّقْصَانُ فِي الْعَدَدِ، وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ النَّقْصَانُ فِي الْحُكْمِ وَ أَدَاءِ الْفَرَضِ.

فَإِذَا سَأَلْنَا سَائِلٌ عَنِ شَهْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَ الْآخَرُ عَدَدُهُ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا، وَ قَالَ: مَا تَقُولُونَ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي عَدَدُهُ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا أَنْقُصَ مِنَ الَّذِي عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا؟

فَجَوَابُنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ بِالنَّقْصَانِ^١ [النَّقْصَانُ] فِي الْعَدَدِ، فَالْقَلِيلُ الْأَيَّامِ نَاقِصٌ عَنِ الَّذِي زَادَ عَدَدُهُ. وَ إِنْ أَرَدْتَ النَّقْصَانَ فِي الْحُكْمِ وَ أَدَاءِ الْفَرَضِ، فَلَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ بَلْ نَقُولُ: إِنْ مَنْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ فِي الشَّهْرِ الْقَلِيلِ الْعَدَدِ، وَ صَامَهُ كَمَلًا إِلَى

آخِرِهِ، فَقَدْ كَمَلَ الْعِدَّةَ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيْهِ، وَ نَقُولُ: إِنَّ صَوْمَهُ كَامِلٌ تَامٌ لَا تَقْصَانٌ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ عَدَدُ أَيَّامِهِ أَقَلَّ مِنْ عَدَدِ أَيَّامِ الشَّهْرِ الْآخِرِ؛ فَلَمْ تُنَكِّرْ كَمَا ظَنَنْتَ أَنْ يَكُونَ شَهْرٌ نَاقِصًا وَ شَهْرٌ تَامًا، حَتَّى نَحْتَاجَ إِلَى أَنْ نَقُولَ: «إِنَّ هَذَا مِنْ أَلْفَاظِ الْإِضَافَاتِ» وَ إِنَّمَا فَضَّلْنَا ذَلِكَ وَ قَسَّمْنَاهُ وَ وَضَعْنَاهُ فِي مَوَاضِعِهِ.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: كَيْفَ اسْتَجَزْتُمْ الْقَوْلَ بِأَنَّ سَائِرَ الشُّهُورِ كَامِلَةٌ، مَعَ إِقْرَارِكُمْ بِأَنَّ فِيهَا مَا عَدَدُ أَيَّامِهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَ فِيهَا مَا هُوَ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا، وَ لَيْسَ فِي الْعَرَبِ أَحَدٌ إِذَا سُئِلَ عَنِ الْكَامِلِ مِنْ هَذِهِ الشُّهُورِ، التَّبَسَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ الَّذِي عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ؟

يُقَالُ لَهُ: هَذَا مِمَّا قَدْ بَانَ جَوَابُهُ فِي كَلَامِنَا الْمَاضِي، وَ جُمَلْتُهُ: أَنَّنَا لَا نُنَكِّرُ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي عَدَدُ أَيَّامِهِ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ يَوْمًا أَنْقَصَ عَدَدًا مِنَ الَّذِي عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، وَأَنَّ الَّذِي عَدَدُهُ ثَلَاثُونَ أَكْمَلَ - مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ - مِنَ الَّذِي هُوَ تِسْعَةٌ وَ عِشْرُونَ. وَإِنَّمَا أَنْكَّرْنَا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَكْمَلَ مِنْ صَاحِبِهِ وَ أَنْقَصَ مِنْهُ فِي بَابِ الْحُكْمِ وَ أَدَاءِ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُطَابِقُ الْأَمْرَ وَ الْإِيجَابَ. وَ هَذَا مِمَّا لَا يَسْتَبِيهُ عَلَى الْمُحْصِلِينَ.

[مَعْنَى إِكْمَالِ الْعِدَّةِ]

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ:

وَ قَدْ قَالَ بَعْضُ^١ حُدَاةِهِمْ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَ لِيُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ

١. كلمة «بعض» لم ترد في النسخ سوى «خ»، و لكن جواب المصنف رحمه الله لهذا الكلام فيما يأتي بعيد هذا، يدل على أن الصواب ما أثبتناه.

قَضَاءِ الْفَائِتِ عَلَى الْعَلِيلِ وَ الْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.
ثُمَّ قَالَ:

يُقَالُ لَهُمْ: لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَنْتُمُوهُ، لَكَانَ قَاضِي مَا فَاتَهُ فِي عِلَّةٍ أَوْ سَفَرٍ مَدْبُوبًا إِلَى التَّكْبِيرِ عَقِيبَ الْقَضَاءِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَ لِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ وَ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾. وَ قَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا تَكْبِيرَ عَلَيْهِ فَرَضًا وَ لَا سُنَّةً، وَ إِنَّمَا هُوَ مَدْبُوبٌ إِلَيْهِ عَقِيبَ انْقِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ مِنْ شَوَّالٍ.

فَعُلِمَ بِمَا ذَكَرْنَا سَقُوطُ هَذِهِ الْمُعَارِضَةِ، وَ صِحَّةُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ، وَ أَنَّ كَمَالَ الْعِدَّةِ يُرَادُ بِهِ نَفْسُ شَهْرِ الصِّيَامِ، وَ إِبْرَادُهُ عَلَى التَّمَامِ.
يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أَمْرَهُ تَعَالَى بِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: صَوْمُوا ثَلَاثِينَ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ وَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ: صَوْمُوا مَا وَجَبَ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ، وَ اقْتَضَتْ الرُّؤْيَةَ^١ أَوْ الْعَدْدَ الَّذِي يَصِيرُ^٢ إِلَيْهِ بَعْدَ الرُّؤْيَةِ، وَ أَكْمَلُوا ذَلِكَ وَ اسْتَوْفُوهُ. فَمَنْ صَامَ تِسْعَةً وَ عِشْرِينَ يَوْمًا وَجَبَ عَلَيْهِ لِمَوْجِبِ الرُّؤْيَةِ، كَمَنْ صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَجَبَ عَلَيْهِ بِرُؤْيَةٍ أَوْ عَدْدٍ عِنْدَ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ أَكْمَلَا الْعِدَّةَ وَ تَمَّمَاهَا.
وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى أَنْ نَجْعَلَ قَوْلَهُ: ﴿وَ لِتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ﴾ مَخْصُوصًا بِقَضَاءِ الْفَائِتِ عَلَى الْعَلِيلِ وَ الْمُسَافِرِ.
وَ لَوْ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي جَوَابِ مَا حَكَاهُ - مِنْ أَنَّ بَعْضَ حُدَاقِهِمْ قَالَ: إِنَّ

١. أي: وما اقتضته الرؤية.

٢. كذا في النسخ، والأصوب: «يُصَار».

إكمال العِدَّةِ إِنَّمَا أَمَرَ بِهِ الْعَلِيلُ وَ الْمَسَافِرُ^١ - : «إِنَّ هَذَا تَخْصِيصٌ لِلْعُمُومِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ»، لَكَانَ أَجُودَ مِمَّا عَوَّلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ» عَامٌّ فِي قَضَائِ الْفَائِتِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ فِي اسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ وَ تَكْمِيلِهِ^٢؛ وَ إِذَا صَرَفَهُ صَارَفَ إِلَى مَوْضِعٍ دُونَ آخَرَ، كَانَ مُخْصَّصًا بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ مَنْدُوبِيَّةً^٣ التَّكْبِيرِ إِنَّمَا هُوَ عَقِيبَ انْقِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ، وَ لَيْسَ عَلَى قَاضِي مَا فَاتَهُ فِي عِلَّةٍ أَوْ سَفَرٍ تَكْبِيرٌ، وَ لَا هُوَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ.

فَغَلَطَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ التَّكْبِيرَ وَ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَ شُكْرَهُ عَلَى نِعَمِهِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ عَقِيبَ كُلِّ أَدَاءِ الْعِبَادَةِ أَوْ قَضَائِهَا، فَكَيْفَ يَدَّعِي أَنَّهُ غَيْرُ مَنْدُوبٍ إِلَيْهِ إِلَّا عَقِيبَ انْقِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ؟

[الدليل الثالث: دليل من جهة الأثر]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

دَلِيلٌ^٤ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ: وَ هُوَ مَا رَوَى الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ بَابُوَيْهِ الْقُمِّيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى حَمَّادِ بْنِ عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجُنَيْدِيَّةِ^٥، وَ ذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ،

١. فِي بَعْضِ النُّسخِ: «أَوْ الْمَسَافِرِ».

٢. هَذَا بِحَسَبِ رَأْيِ صَاحِبِ الْكِتَابِ.

٣. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «خ»: «نَيْةٌ» بِدَلِّ «مَنْدُوبِيَّةٍ».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «خ»: «دَلِيلٌ».

٥. هَذِهِ الرِّسَالَةُ مَفْقُودَةٌ. وَ لَعَلَّهَا نَفْسُ رِسَالَتِهِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْفَارِسِيِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ الَّتِي ذَكَرَهَا النُّجَاشِي فِي ضَمَنِ مَوْلُفَاتِ الشَّيْخِ الصَّدُوقِ (فَهْرَسْتِ النَّجَاشِيِّ، ص ٣٩). نَعَمْ لَقَدْ اسْتَظْهَرَ الْمُحَقِّقُ الطَّهْرَانِيُّ أَنَّ تَكُونَ غَيْرِهَا (الذَّرْبَعَةُ، ج ١١، ص ١٠٨)، وَ لَكِنْ لَمْ يَتَّضِحْ لَنَا الْوَجْهَ فِي ذَلِكَ.

عن أبي عبد الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ يَرَوْنَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَكْثَرَ مِمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ، فَقَالَ: «كَذَّبُوا، مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا تَامًا^٢، وَلَا تَكُونُ الْفَرَائِضُ نَاقِصَةً، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ السَّنَةَ ثَلَاثِمِائَةً وَسِتِّينَ يَوْمًا، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ يَحْجُزُهَا مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ يَوْمًا، فَالسَّنَةُ ثَلَاثِمِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا، وَشَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَ لِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾، وَالْكَامِلُ تَامٌ، وَ سُؤَالَ تِسْعَةً وَعِشْرُونَ يَوْمًا، وَ ذُو الْقَعْدَةِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَ قَوَّاعِدُنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَ أَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^٣، وَ الشَّهْرُ هَكَذَا أِبْدَاءً؛ شَهْرٌ تَامٌ وَ شَهْرٌ نَاقِصٌ. وَ شَهْرُ رَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ أِبْدَاءً، وَ شَعْبَانَ لَا يَتِمُّ أِبْدَاءً»^٤.

و هذا الخبر يُعْنِي عن إيراد غيره من الأخبار؛ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ النَّصِّ الصَّرِيحِ عَلَى صِحَّةِ الْمَذْهَبِ، وَ يَحْوِيهِ مِنَ الْبَيَانِ.

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -:

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا هَذَا الْخَبْرُ فَكَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ وَ مُرْتَّبٌ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَرْتِيبِ مَذْهَبِهِمْ، وَ قَدْ احْتَرَسَ فِيهِ مِنَ الْمَطَاعِنِ، وَ اسْتَعْمَلَ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا لَا يَدْخُلُهُ الْإِحْتِمَالُ وَ التَّأْوِيلُ، وَ لَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْخَبْرِ وَ لَا فِي أَمْثَالِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

١. في معاني الأخبار، ص ٣٨٢: «ما صام» بدل «صام».

٢. في «ض»: «أَيَّامًا».

٣. الأعراف (٧): ١٤٢.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ١٧٠ - ١٧١، باب النوادر، ح ٤، وراجع: رؤيت هلال، ج ٥، ص ٣٧٣٧.

[ردُّ حجية خبر الواحد]

و قد بينّا في مواضع كثيرة من كتبنا أنّ خبر الواحد لا يوجب العلم، ولا يُقَطَّعُ على صحّته وإن رَوَاهُ العُدُولُ الثقات، كأنَّ العلمَ به لا يجوز^١؛ لأنّا لا نأمنُ فيما نُقدِّمُ عليه من الحكم الذي تضمّنه أن يكون مفسّدةً، ولا نَقْطَعُ على أنه مصلحةٌ، و الإقدام على مثل ذلك قبيحٌ، حتّى إن من أصحابنا من يزيدُ على ذلك و يقول: إن أخبار الآحاد لا يجوزُ العملُ بها، ولا التعلُّدُ بأحكامها من طريقِ العقولِ.^٢

و قد بينّا في مواضع كثيرة أنّ المذهب الصحيح هو تجويزُ ورودِ العبادة بالعملِ بأخبارِ الآحادِ من طريقِ العقولِ؛ لكنّ ذلك ما ورَدَ، و لا تُعْبَدُنا بها؛ فنحنُ لا نعملُ بها؛ لأنّ التعلُّدَ بها مفقودٌ و إن كان جائزاً.

فإن قيل: كيف تُجيزون العملَ بها من طريقِ العقولِ و ورودِ العبادةِ بذلك، مع ما ذكّرتموه من أنه لا يؤمنُ في الإقدامِ عليها أن يكون مفسّدةً؛ لأنّ الذي يؤمنُ ذلك القطعُ على صدقِ رُواتها، و لا قَطْعُ إلّا مع العلمِ، و الظنُّ لا قَطْعُ معه؟

قلنا: إذا فرَضنا ورودَ العبادةِ بالعملِ بأخبارِ الآحادِ، أمنا أن يكونَ الإقدامُ عليها مفسّدةً؛ لأنّه لو كان مفسّدةً أو قبيحاً لَمَا وَرَدَتِ العبادةُ به^٣ من الحكيمِ تعالى بالعملِ بها، فصارَ دليلاً على العملِ بها، يُقَطَّعُ معه على أنّ العملَ مصلحةٌ و ليس بمفسّدةً، كما يُقَطَّعُ على ذلك مع العلمِ بصدقِ الراوي.

و إذا لم تَرِدِ العبادةُ بالعملِ بأخبارِ الآحادِ و جَوَزْنَا كَذِبَ الراوي، فالتجويزُ لكونِ العملِ بقوله مفسّدةً ثابتٌ، و مع هذا التجويزِ لا يجوزُ الإقدامُ على الفعلِ؛ لأنّا

١. أي لا يمكن.

٢. ذهب ابن قتيبة الرازي إلى هذا القول. راجع: معارج الأصول، ص ١٤١.

٣. أي لا يمكن.

لا نأمنُ كونه مفسدةً. فصارت هذه الأخبار التي تُروى في هذا الباب غير حجة، و ما ليس كذلك لا يعملُ به ولا يلتفتُ إليه.

[الدليل الرابع: حمل أخبار الرؤية على التقيّة]

قال صاحبُ الكتاب:

دليلٌ آخر: وهو أن مشايخ العصابة وأمناء الطائفة قد رَووا أخبارَ العَدَدِ كما رَووا أخبارَ الرؤية، وقد عَلِمنا أن الأئمة عليهم السلام كانوا في زمانِ تقيّة، ولم يكن أحدٌ من المُتغلبين في أيّامهم ولا من العامّة في وقتهم يقولُ بالعَدَدِ فيخوّفه^١، وفي عَلِمنا بخلاف ذلك دلالةً على أن أخبارَ الرؤية أولى بالتقيّة.

يقال له: هذا منك كلامٌ على من يحتجُّ في إثباتِ الرؤية بأخبارِ الأحادِ المروية، ونحن لا نحتجُّ بشيءٍ من ذلك، ولا نعوّلُ إلا على طرقٍ من الأدلة توجبُ العلمَ و يزولُ معها الشكُّ والريبُ، وقد تقدّم في صدرِ كتابنا هذا ما يجبُ أن يُعوّلَ عليه. فأما ترجيحُ أخبارِ العَدَدِ على أخبارِ الرؤية بذكرِ الرؤية [في أقوالِ العامّة]، فهو وإن كان كلاماً على غيرنا ممن يُعوّلُ على أخبارِ الأحادِ في إثباتِ العملِ بالرؤية، فهو أيضاً غيرُ مُعتمَدٍ؛ لأنَّ أكثرَ ما في هذا الترجيحِ الذي ذكّره أن تكونَ أخبارُ العَدَدِ الظنُّ فيها أقوى منه في أخبارِ الرؤية، ومع الظنِّ التجويزُ قائمٌ، والعلمُ القاطعُ غيرُ حاصلٍ، والعملُ مع ذلك لا يسوغُ؛ لأنَّ العملَ إنّما يحسُنُ مع القطعِ لا مع قوّةِ الظنِّ. قال صاحبُ الكتاب:

و يزيدُ ذلك بياناً: ما روي عن الصادقِ صلواتُ الله عليه أنه قال: «إذا

١. هكذا في «خ». وفي «م»: «فيفوته». وفي سائر النسخ: «فينفونه».

أتاكم عنّا حديثان، فحدّثوا^١ بأبدهما من أقوال العامّة». و في إجماع العامّة على القول بالرؤية - مع ورود هذه الأخبار عن الأئمة صلوات الله عليهم - دلالة واضحة على وجوب الأخذ بالعدد، و أنه الأصل الذي عليه المعلول.

يقال له: و من أين علّم صحّة هذا الخبر المروي عن الصادق عليه السلام حتّى جعلته أصلاً، و عوّلت عليه في العمل بالأخبار المروية، و ترجيح بعضها على بعض؟ أو ليس هذا الخبر من أخبار الأحاد؟ نعني بقولنا: «إنّه من أخبار الأحاد» أنّه لا يوجب علماً، و لا ينفي تجوّزاً^٢، و إن كان رواه أكثر من واحد.

فكيف نعوّل في أخبار الأحاد و ترجيح بعضها على بعض على خبر هو من جملة أخبار الأحاد؟! و هذا يعوّل عليه من أصحابنا من لا يعرف ما نقوله و نأتيه و نذرّه.

[الدليل الخامس: الاستدلال من طريق القياس]

ثمّ قال صاحب الكتاب:

استدلال من طريق القياس: و ممّا يدلّ على ما نذهب إليه في شهر رمضان أنّنا وجدنا صيامه أحد فرائض الإسلام، فوجب أن يكون من فرضه سلامة أيامه من الزيادة و النقصان؛ قياساً على الصلوات الخمس التي لا يجوز كونها مرّة أربعاً^٣ و مرّة ستّاً؛ و على الزكاة أيضاً؛ لفساد إخراج أربعة من المائتين [مرّة] و خمسة مرّة أخرى. فعلم بهذا الاعتبار أنّ شهر رمضان لا يجوز عليه زيادة و لا نقصان.

٢. في «خ»: «تجويزاً».

١. في حاشية «خ»: «فخذوا».

٣. في «خ»: «+ و مرّة خمساً».

يُقال له: إذا كَانَ القياسُ عندَكَ باطلاً و عندَ أصحابِكَ، فكَيْفَ - ولا خلافَ بَيْنَهُم - تَحْتَجُّ بما لَيْسَ بِحُجَّةٍ عندَكَ؟ وَكَيْفَ تَثْبُتُ الأحكامُ الشرعيَّةُ بما لَيْسَ بِدليلٍ؟

فإن قالَ ما قد قاله بُعَيْدٌ هذا المَوْضِعُ:

تُنَكِّرُ مِنَ القياسِ ما خالفَ النصوصَ، و قياسنا هذا يَعُضُّهُ النصُّ الواردُ في القرآنِ، و الأخبارُ تُدُلُّ على صِحَّتِهِ و استمرارِهِ على أصلِهِ.

قيلَ له: هذا مُخالِفٌ لما يَقولُهُ أصحابُكَ المُتَقَدِّمُونَ و المُتَأَخَّرُونَ؛ لأنَّ القياسَ عندهم باطلٌ، لا يجوزُ اعتمادهُ فيما وافقَ النصوصَ و لا فيما خالفَها، و لا هو حُجَّةٌ في شيءٍ مِنَ الأحكامِ على وجهٍ، و لا سببٍ.

و إذا كانتِ النصوصُ تُدُلُّ على الحُكْمِ، أيُّ حاجةٍ بنا إلى استعمالِ القياسِ في ذلكِ الحُكْمِ، و قد عَرَفناه مِنْ طريقِ النصوصِ؟ فوجودُ القياسِ هاهنا كعدمِهِ؛ و إذا كُنَّا نَسْتَعْنِي بالنصِّ الواردِ في الحُكْمِ عن نصِّ آخَرَ، و إن كانَ الثاني حُجَّةً دالًّا على الحُكْمِ، [فهاهنا أولى].

على أن القياسَ الذي استعملتَهُ - و لَيْسَ لَكَ استعمالُهُ - باطلٌ غيرُ صحيحٍ في نفسه؛ لأنَّ الأصلَ الذي قِستَ عليه - و هو الصلواتُ - يجوزُ اختلافُ العبادةِ فيها على المُكَلَّفِينَ بالزيادةِ و النقصانِ.

ألا ترى أن مَنْ دَخَلَ في صلاةِ الظهرِ لا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَبْقَى حَتَّى يُصَلِّيَ الرُكْعَاتِ الأربَعِ، و أَنَّهُ [لا] يجوزُ عليه الاخترامُ قَبْلَ التمامِ، و إنما يَعْلَمُ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بالأربعِ إذا فَرَغَ منها و جاوزَها؟

و قد يجوزُ أن يُبْقِيَ اللهُ سُبْحانَهُ بعضَ المُكَلَّفِينَ صحيحاً سليماً إلى أن يُصَلِّيَ

الأربع، و قد يجوزُ أن يَحْتَرِمَهُ و قد فَرَعَ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ؛ فَيَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي دَخَلَ فِي تَكْلِيفِهِ نَقَصَ الْفَرَاغُ مِنْهُ، وَ مَا اقْتَطَعَ دُونَهُ مِنَ الرُّكْعَاتِ فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي تَكْلِيفِهِ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفَرَضُ كَمَا تَرَى، وَ صَارَ فَرَضٌ بَعْضُ الْمُكَلَّفِينَ فِي الصَّلَاةِ زَانِداً وَ بَعْضُهُمْ نَاقِصاً، وَ جَرَى ذَلِكَ مَجْرَى شَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ يَلْحَقُهُ الزِّيَادَةُ وَ النِّقْصَانُ؛ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَى الْهِلَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ أَنْ يُفْطِرَ، وَ يَكُونُ فَرَضُهُ تِسْعَةً وَ عَشْرِينَ يَوْماً؛ وَ يَكُونُ [فَرَضٌ] مَنْ لَمْ يَرَهُ وَ لَا شَهِدَ عِنْدَهُ بِهِ مَنْ يَجِبُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثِينَ، فَيَخْتَلِفُ فَرَضَاهُمَا. وَ يَجِبُ أَيْضاً عَلَى الْجَمِيعِ إِذَا غَمَّ عَلَيْهِمْ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ أَنْ يَصُومُوا شَهْرًا عَلَى التَّمَامِ؛ وَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ إِذَا رَأَوْهُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ أَنْ يُفْطِرُوا، فَيَخْتَلِفُ التَّكْلِيفَانِ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

وَ عَلَى هَذَا تَخْتَلِفُ أَحْوَالُ التَّكْلِيفِ فِي الصِّيَامِ؛ فَإِنَّ مَنْ اخْتَرَمَ فِي أَيَّامٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَتَكْلِيفُهُ مَا صَامَهُ مِنَ الْأَيَّامِ، وَ عَلِمْنَا بِالِاخْتِرَامِ أَنَّ صِيَامَ بَاقِي الشَّهْرِ لَمْ يَكُنْ فِي تَكْلِيفِهِ، وَ مَنْ بَقِيَ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِصِيَامِ جَمِيعِ الشَّهْرِ.

وَ هَذَا إِنَّمَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ كَيْفَ الطَّرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ بِدُخُولِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ فِي التَّكْلِيفِ، وَ هَلْ يَسْبِقُ ذَلِكَ وَقَوْعَ الْفِعْلِ أَوْ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ؟

[الدليل السادس: معرفة أوقات الفرائض قبل حلولها بناء على القول بالعدد]

قال صاحب الكتاب:

استدلالاً آخر: وهو أن جميع الفرائض يعلم المكلّف أوقاتها قبل حلولها، و يعلم أوائلها قبل دخوله فيها، و كذلك يعلم أواخرها قبل تقضيها. ألا ترى أنه لا شيء من الصلوات و طهورها و الزكوات و شرائطها و

فَرَأَيْتَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ وَمَنَاسِكِهَا إِلَّا وَهَذِهِ صِفَتُهُ وَحُكْمُهُ؟ فَعَلِمْنَا أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَحَدَ الْفَرَائِضِ، يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ أَوَّلَهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّكْلِيفِ فِيهِ وَآخِرَهُ قَبْلَ تَقْضِيهِ، وَهَذَا لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْعَدَدِ دُونَ الرُّؤْيَى؛ فَعَلِمَ أَنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْأَصْلُ.

يُقَالُ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ بِكَلَامِكَ هَذَا أَنَّ جَمِيعَ الْفَرَائِضِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ الْمُكَلَّفُ أَوْقَاتَهَا قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهَا وَأَوَائِلَهَا وَأَوَاخِرَهَا، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَ يَكُونُ مُمَيَّزاً لِلأَوَّلِ وَالْآخِرِ بِالصِّفَاتِ الَّتِي أَوْرَدَتْهَا الشَّرِيعَةُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ لَا يَكُونُ دَاخِلاً فِي تَكْلِيفِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ^١، فَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتَ. وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا أَنَّهُ مُكَلَّفٌ لِأَوَّلِهَا وَآخِرِهَا [وَأَنَّهُ دَخَلَ] فِي تَكْلِيفِ الْآخِرِ كَمَا دَخَلَ فِي تَكْلِيفِ الْأَوَّلِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ،^٢ وَأَنَّ الْمُكَلَّفَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ لِلْآخِرِ وَلَا كُلُّ جُزْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ إِلَّا بَعْدَ قَطْعِهِ وَتَجَاوُزِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: [لَا] يَعْلَمُ الْمُكَلَّفُ عَلَى مَذْهَبِكُمْ قَبْلَ دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوَّلَ هَذِهِ الْعِبَادَةِ وَآخِرَهَا؟

قُلْنَا: يَعْلَمُ أَوَّلَ هَذِهِ الْعِبَادَةِ بِأَنْ يُشَاهِدَ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الشَّهْرِ، أَوْ يُخْبِرَهُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ خَبَرِهِ بِرُؤْيَيْهِ، فَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّهُ أَوَّلُ هَذِهِ الْعِبَادَةِ قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهَا. فَأَمَّا آخِرُهَا، فَيَعْلَمُهُ أَيْضاً قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، بِأَنْ يُشَاهِدَ الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ، أَوْ يُخْبِرَهُ عَنْ مُشَاهَدَتِهِ مَنْ يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِخَبَرِهِ، أَوْ بِأَنْ يَقَعِدَ الرُّؤْيَى مَعَ الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ

١. لجواز اختراجه وموته قبل الدخول في أول التكليف، أو قبل الوصول إلى آخره.

٢. تقدم أنفاً، في جواب الدليل السابق.

عنها، فليزّمه حينئذ أن يصوم الثلاثين؛ فقد صار أول شهر رمضان وأخره متميّزين عند أصحاب الرؤية، كما تميّزا عند أصحاب العددي.

فإن قيل: التمييز عند أصحاب العددي واضح؛ لأنهم يعولون على شيء واحد في أول الشهر وأخره، وهو العددي دون انتقال من غيره إليه، وأصحاب الرؤية يعولون على الرؤية التي يجوزون أن تحصل وأن لا تحصل، ثم ينتقلون إذا لم تحصل إلى العددي.

قلنا: وأي فرق بين^١ تمييز العبادة وتعيينها بين أن تميّز بأمر واحد لا ينتقل منه إلى غيره ولا يخلّف حكمه وبين أن تميّز بأمر يتقدّر حصوله ويتوقّع كونه؛ فإن وقع تميّز به، وإن لم يقع وقع الانتقال إلى أمر آخر؟ وأكثر الشريعة على ما ذكرناه، وأنها تميّز بأوصاف مختلفة وشروط متعاقبة مترتبة.

أولا ترى أن العدة في الطلاق قد تختلف على المرأة، فتعدّ تارة بالشهور، وتارة بالأقراء، فتنتقل العدة بالمعدّة الواحدة من شهور إلى أقراء، ومن أقراء إلى شهور، فتختلف العادة؟ وهذا الاختلاف كاختلاف الشروط والصفات فيها.

[الدليل السابع: لوازم باطلة تلزم القول بالرؤية]

قال صاحب الكتاب:

أخبرونا عن طلب أول شهر رمضان إذا رقب الهلال فرآه، لا يخلو أمره

من إحدى ثلاث خصال:

إما أن يعتد برويته أنه قد أدرك معرفة أوله لأهل الإسلام، حتى لا يجيز

ورود الخبر برويته قبل ذلك في بعض البلاد.

١. كذا، والأنسب: «في» بدل «بين».

أَوْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَوَّلُ الشَّهْرِ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ رَأَاهُ، وَ يُجِيزُ رُؤْيَاهُ غَيْرَهُ لَهُ مِنْ قَبْلِ وَ اسْتَتَارَهُ عَنْهُ فِي الْحَالِ، لَكِنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا الْجَوَازِ، وَ لَا يُعَوَّلُ إِلَّا عَلَى مَا أَدْرَكَهُ وَ رَأَاهُ.

أَوْ لَا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ وَ يَقِفُ مُجَوِّزاً غَيْرَ قَاطِعٍ؛ لِإِمْكَانِ وَرُودِ الْخَبْرِ الصَّادِقِ بظهوره لغيره قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ فِي إِحْدَى الْجِهَاتِ.

فَعَلَى أَيِّ هَذِهِ الْأَقْسَامِ يَكُونُ تَعْوِيلُ الْمُكَلَّفِ فِي رُؤْيَةِ الْهِلَالِ؟

فَبِإِن قَالُوا: «عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَ هُوَ الْقَطْعُ وَ تَرْكُ التَّجْوِيزِ مَعَ الْمُشَاهَدَةِ؛ لِيَصِحَّ الْإِعْتِقَادُ» أَوْ جَبَّوْا عَلَى الْمُكَلَّفِ اعْتِقَادَ أَمْرٍ^١ يَجُوزُ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ خِلَافَهُ، وَ الزَّمَمُ تَرْكُ مَا يَشْهَدُ بِهِ الْإِمْتِحَانُ وَ الْعَادَةُ بِتَجْوِيزِهِ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ مُرْتَفِعٌ عَنِ ذَوِي التَّحْصِيلِ فِي اخْتِلَافِ أَسْبَابِ الْمَنَاطِرِ، وَ جَوَازِ تَخْصِيصِ الْعَوَاضِ وَ الْمَوَانِعِ.

ثُمَّ مَا رَوَاهُ مِنْ وَجوبِ صَوْمِ الشُّكِّ - حِذَاراً مِنْ وَرُودِ الْخَبْرِ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ - يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ ذَلِكَ.

وَ إِنْ قَالُوا: «يَعْتَمِدُ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي، فَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَوَّلُ الشَّهْرِ؛ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْمُشَاهَدَةُ، وَ لَا يَكْتَرِثُ لِإِمَّا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُجَوِّزَةِ»، أَجَازُوا اخْتِلَافَ أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ لَجَوَازِ اخْتِلَافِ رُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَ أَحَلُّوا لِبَعْضِ النَّاسِ الْإِفْطَارَ فِي يَوْمٍ أَوْ جَبَّوْا عَلَى غَيْرِهِمْ فِيهِ الصِّيَامَ، وَ لَزِمَهُمْ فِي آخِرِ الشَّهْرِ نَظِيرُ مَا التَّزَمُوهُ فِي أَوَّلِهِ مِنْ غَيْرِ انْفِصَالٍ.

وَ هَذَا يُؤَوَّلُ إِلَى تَقْصَانِهِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَ كَوْنِهِ عِنْدَ قَوْمٍ عَلَى التَّمَامِ.

و فيه أيضاً بطلانُ التواريخ و فسَادُ الأعياد.

و فيه: أنَّ المعلومَ من حَقِيقَةِ الشهرِ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ لِسَائِرِ العبادِ، مع عُمومِ التَكْلِيفِ لَهُمْ بِصَوْمِهِ عَلَى الكَمَالِ!

و هو خِلَافٌ مَا أَجْمَعَتِ عَلَيْهِ الشَّيْعَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَصْحَابِ القِيَاسِ مِنَ بَطْلَانِ تَحْلِيلِ شَيْءٍ لِقَوْمٍ^١ و تَحْرِيمِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ النَّاسِ.^٢
و هو أيضاً يَضَادُ مَا يَرَوْنَهُ مِنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ عَلَى سَبِيلِ الاستِظْهَارِ.^٣
و ظَهورُ بَطْلَانِ هَذَا القِسْمِ يُعْنِي عَنِ الإِطَالَةِ فِيهِ و الإِكْتَارِ.

و إن قالوا: «الواجبُ عَلَى العَبْدِ إِذَا رَأَى الهَلَالَ أَنْ لَا يُبَادِرَ بِالقَطْعِ و البَتَاتِ، و أَنْ يَتَوَقَّفَ مُجَوِّزاً لورودِ أخبارِ البلادِ بما يَصِحُّ مَعَهُ الاعتقادُ»، كَانَتْ هَذَا أَبْعَدُ عَنِ الصَّوَابِ و أَوْلَى بِالفَسَادِ، و هو مُسْقِطٌ عَنِ كَافَّةِ الأُمَّةِ اعتقاداً أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَى أَنْ تَتَّصِلَ بِهِمْ أَخْبَارُ البلادِ.

و كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ لَمْ يَرَ الهَلَالَ إِلَى العِلْمِ بِأَنَّهُ قَدْ رُئِيَ فِي بَعْضِ الجِهَاتِ، فَبَيَّنَتْ^٥ لَهُ النِّيَّةَ فِي فَرَضِ الصِّيَامِ؟ بَلْ كَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ رَأَاهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَنَّهُ ظَهَرَ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِلنَّاسِ؟ وَ مَتَى يَسْتَدْرِكُ النِّيَّةَ و الاعتقادَ فِي أَمْرِ قَدْ فَاتَ؟

١. فِي النسخ: - «لقوم»، و ما أثبتناه استفدناه مما سيأتي في الجواب عند نقل نفس هذا الكلام مرة أخرى.

٢. راجع نفس هذه الإلزامات في المسألة السادسة من المسائل الرمليات.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٠، الباب الخامس من أبواب كتاب الصوم.

٤. فِي «خ»: «بعيداً».

٥. فِي بعض النسخ: «فيثبت».

ثُمَّ قَالَ:

و اعلم أن إيجابهم لصوم يوم الشك لا يسقط ما لزّمهم في هذا الكلام؛ لأننا سألناهم عن النيّة والاعتقاد، وليس يُمكنهم القول بأن يوم الشك من شهر رمضان، ولا يجب على من أفطره ما يجب على من أفطر يوماً فرض عليه فيه الصيام، والشك فيه يمنع من النيّة على كل حال.

يقال له: القسم الثاني من أقسامك التي ذكرتها هو الصحيح المعتبر، وما رأيك أبطلت هذا القسم إلا بما [لا] طائل فيه؛ لأنك قلت: «إنه يلزم على اختلاف أول شهر رمضان - لجواز اختلاف رؤية الهلال - أن يحل لبعض الناس الإفطار في يوم يجب على غيرهم فيه الصيام، وأنه يلزم في آخر الشهر نظير ما لزّم في أوله؛ وهذا يؤول إلى نقصانه عند قوم، وكونه عند غيرهم على التمام».

وهذا الذي ذكرته كله - وقلت: إنه لازم لهم - صحيح، ونحن نلتزم ذلك، وهو مذهبنا. وأي شيء يمنع من اختلاف العبادات لاختلاف أسبابها وشروطها، وأن يلزم بعض المكلفين من العبادة ما لا يلزم غيره، فتختلف أحوالهم باختلاف أسبابهم؟

ومن الذي يدفع هذا وينكره، والشريعة مبنية عليه؟ ألا ترى أن من وجبت عليه بعض الصلوات واجتهد في جهة القبلة فعَلَبَ في ظنه - بقوة بعض الإمارات - أنها في جهة مخصوصة، فإنه تجب عليه الصلاة إلى تلك الجهة، وإذا اجتهد مكلف آخر فعَلَبَ في ظنه أنها في جهة أخرى غير تلك الجهة، فإنه يجب عليه أن يصلّي إلى تلك الجهة الأخرى وإن خالفت الأولى.

فقد اختلف فرض هذين المكلفين كما ترى، و صار فرض أحدهما أن يصلّي

إلى جهة، و فرض الآخر أن يُصَلِّيَ إلى خلافها.

وكذلك لو دَخَلَ اثنان في بعض الصلوات، و ذكر أحدهما أنه على غير وضوء، أو أنه أحدث و نَقَضَ الوضوء^١، و الآخر لم يذكر شيئاً من ذلك؛ لكان فرض أحدهما أن يَقْطَعَ الصلاة و يَسْتَأْنِفَهَا، و فرض الآخر أن يَمْضِيَ فيها و يَسْتَمِرَّ عليها.

وكذلك لو حَضَرَ ماءً بَيْنَ يَدَي مُحَدِّثَيْنِ، فَغَلَبَ فِي ظَنِّ أَحَدِهِمَا - بِأَمَارَةٍ لَاحَتْ لَهُ - نَجَاسَةُ ذَلِكَ الْمَاءِ، و الآخر لم يَغْلِبْ فِي ظَنِّهِ نَجَاسَتَهُ، لكان فرضاهما مُخْتَلِفَيْنِ، و وَجَبَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَنْ يَتَجَنَّبَ ذَلِكَ الْمَاءِ و عَلَى الْآخَرَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ. و كذلك حُكْمُ الْأَوْقَاتِ عِنْدَ مَنْ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ دُخُولُ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، فَإِنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، و مَنْ لَمْ يَغْلِبْ ذَلِكَ فِي ظَنِّهِ لَا يَجِزُّ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

و هذا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، و الشريعة مَبْنِيَّةٌ عَلَى ذَلِكَ.

و كما يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ وَقْتًا لِلصَّلَاةِ عِنْدَ قَوْمٍ و غَيْرِ وَقْتٍ لَهَا عِنْدَ آخَرِينَ، و الْقِبْلَةُ فِي جِهَةٍ عِنْدَ قَوْمٍ و عِنْدَ آخَرِينَ خِلَافَ ذَلِكَ، فَيَخْتَلِفُ الْفَرْضُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ، كَذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الشَّهْرُ نَاقِصًا عِنْدَ قَوْمٍ و تَامًا عِنْدَ آخَرِينَ، و إلاما الْفَرْقُ؟

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ بَطْلَانَ التَّوَارِيخِ و فَسَادَ الْأَعْيَادِ»، فَيَتَّبَعَانِ الرَّوْيَةَ^٢، و قد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِيدٌ قَوْمٍ غَيْرِ عِيدٍ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَّبِعُ الْأَسْبَابَ الْمُخْتَلِفَةَ.

١. في بعض النسخ: «بعض» بدل «و نقض».

٢. في بعض النسخ: «يتبعان الرواية».

[في أنّ معلوم الله تعالى مطابق لتكاليف المكلفين، وإن اختلفت]

فأما قوله: «و في هذا أنّ المعلوم^١ من حقيقة الشهر عند الله تعالى غير معلوم لسائر العباد، مع عموم التكليف لهم بصومه على الكمال!».

فكلام غير متحقّق لما يقوله خصومه في هذا الباب؛ لأنّ المعلوم من حكم الشريعة عند الله تعالى هو المعلوم للعباد من غير اختلاف، ولا زيادة ولا نقصان؛ لأنّ الله تعالى إذا وجب على من رأى الهلال ليلة الشهر أن يصومه، ويفتتح اليوم الذي رأى الهلال في ليله بالصوم، ويحكم بأنه في عبادته أوّل الشهر على الحقيقة في حقه، وأوجب على من لم يره في تلك الليلة ولا خبره مخبراً برؤيته أن يحكم بأنه ليس من شهر رمضان، ولا وجب عليه فيه الصيام؛ فالمعلوم لله تعالى هو هذا بعينه، وأنه تعالى يعلم هذا الذي فصلناه وفسرناه، وهو أنّ هذا اليوم في حق من رأى الهلال في ليله من شهر رمضان، فوجب عليه صومه، وليس هو من شهر رمضان في حق من لم يره ولا صحّ عنده بالخبر رؤيته، ولا معلوم له يخالف ذلك. كما قلنا في سائر المسائل الشرعيّة، وفي جهة القبلة، وأن من غلب في ظنه أنها في جهة مخصوصة وجب عليه التوجّه إلى خلاف الجهة الأولى، واختلف فرض هذين المكلفين، وكان معلوم الله تعالى مطابقاً لمعلومهما، وغير مخالفٍ لهما وجب عليهما وعلماه في هذا الباب.

فإن قيل: أليس الله تعالى لا بُدَّ أن يكون عالماً بأن القبلة في جهة بعينها لا يجوز عليه الاختلاف وإن اختلفت ظنّون المتوجّهين، وكذلك لا بُدَّ أن يكون عالماً بطلوع الهلال في ليلة مخصوصة أو بفقد طلوعه فيها وإن لم يظهر ذلك بعينه

١. في جميع النسخ: «نية المعلوم» بدل «أنّ المعلوم».

لِلْمُكَلَّفِ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مَا عَلِمَهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مُسَاوِيًا لِمَا يَعْتَقِدُهُ الْعَبْدُ وَيَعْمَلُهُ؟

قُلْنَا: لَا اعْتَبَارَ فِي بَابِ التَّكْلِيفِ بِجِهَةِ الْكَعْبَةِ نَفْسِهَا، مَعَ فَقْدِ الْمُعَايِنَةِ وَبُعْدِ الدَّارِ؛ وَإِنَّمَا الْاعْتِبَارُ الَّذِي يَتَّبَعُهُ الْحُكْمُ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى ظَنِّ الْمُكَلَّفِ وَمَا يُوَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ فِي جِهَةِ الْكَعْبَةِ مَعَ بُعْدِ دَارِهِ عَنْهَا.

و تَكْلِيفُهُ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ ظُنُونِهِ؛ فَإِذَا غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّهَا فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَتَكْلِيفُهُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْجِهَةِ بَعَيْنِهَا؛ سَوَاءً كَانَتْ الْكَعْبَةُ فِيهَا، أَوْ لَمْ تَكُنْ؛ وَإِنْ كَانَ فَرَضُهُ بِالتَّوَجُّهِ مُتَعَلِّقًا بِمَا يَغْلِبُ فِي ظَنِّهِ أَنَّهُ جِهَةُ الْكَعْبَةِ، فَتِلْكَ الْجِهَةُ هِيَ قِبَلَتُهُ،^١ وَ الْمَفْرُوضُ عَلَيْهِ التَّوَجُّهُ إِلَيْهَا، وَ عِلْمُ اللَّهِ مُتَعَلِّقٌ بِهَذَا بَعَيْنِهِ.

وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مُكَلَّفِ آخَرَ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّ جِهَةَ الْكَعْبَةِ فِي جِهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ التَّوَجُّهُ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ، وَ هِيَ جِهَتُهُ وَ قِبَلَتُهُ.^٢

وَ الْقَوْلُ فِي طُلُوعِ الْهَلَالِ وَ اسْتِثْنَاءِ الْكَعْبَةِ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ. فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْفَصْلِ: «هُوَ خِلَافٌ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الشَّيْعَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى أَصْحَابِ الْقِيَاسِ مِنْ بُطْلَانِ تَحْلِيلِ شَيْءٍ لِقَوْمٍ وَ تَحْرِيمِهِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ النَّاسِ».

فَمَا أَجْمَعَتْ الشَّيْعَةُ عَلَى مَا ظَنَّهُ، وَ لَا يَرُدُّ مِنَ الشَّيْعَةِ عَلَى أَصْحَابِ الْقِيَاسِ بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الرَّدِّ مُحْصَلٌ وَ لَا مُتَأَمِّلٌ. وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِنَا وَ كَلَامِنَا^٣ كَلَامًا فِي

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ سِوَى «خ»: «قِبَلَةٌ».

٢. فِي «خ»: «وَ هِيَ جِهَةُ قِبَلَتِهِ».

٣. رَاجِعْ: جَوَابَاتِ الْمَسَائِلِ الْمَوْصُولِيَّاتِ الثَّلَاثَةِ (الرَّسَائِلِ وَ الْمَسَائِلِ)، ج ٤، ص ٢١٢؛ مَسْأَلَةٌ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَتِّ (الرَّسَائِلِ وَ الْمَسَائِلِ)، ج ٤، ص ٥٨٩؛ الْإِنْتِصَارُ، ص ١٣٠، وَ ٤٣٦؛ الْمَسَائِلِ النَّاصِرِيَّاتِ، ص ١٧٢.

هذا الموضع^١، وأنه لا يمتنع في التكليف أن يحلل الله تعالى شيئاً على قوم و يحرمه على آخرين، وأن هذا غير متناقض ولا متناف.

وإنما يُعَوَّل على هذا الضرب من الكلام من يبطل القياس من طريق العقول، و يعتقد أن العبادة تستحيل أن ترد به،^٢ و قد بينا جواز ورود العبادة بالقياس، و إنما نُحَرِّمُ فِي الشَّرِيعَةِ وَ لَا نُثَبِّتُ بِهِ أَحْكَامَهَا لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مَا وَرَدَتْ بِهِ، وَ لَا ذَلَّ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّتِهِ.

فأما قوله: «و هو أيضاً يضاد ما يروونه من صوم يوم الشك على سبيل الاستظهار».

فقد كان ينبغي أن يبين و يوضح موضع التضاد بين القولين في مذهبن بالرؤية، و بين ما نستجبه من صوم يوم الشك على سبيل الاستظهار، و ما تعرض لذلك.

فأما قوله: «[إن قالوا:]^٣ الواجب على العبد إذا رأى الهلال أن لا يبادر بالقطع و التبات، و أن يتوقف مجوزاً لورود أخبار البلاد بما يصح معه الاعتقاد.

و هذا بعد عن الصواب و أولى بالفساد، و هو مسقط عن كافة الأمة اعتقاد أول شهر رمضان إلى أن تتصل بهم أخبار البلاد».

فقد بينا أن القسم الصحيح من أقسامه التي قسمها هو غير هذا القسم، و أوضحناه، و أن الواجب على من رأى الهلال أن يعتقد أن هذه ليلة أول شهر رمضان في حقه و حق من يجري مجراه في رؤيته، و إن جوز أن يكون [ما] رئي

١. راجع المسألة السادسة من المسائل الرمليات.

٢. راجع: معارج الأصول، ص ١٨٣.

٣. ما بين المعرفين أضفناه مما تقدم عند نقل كلام صاحب الكتاب.

٤. في جميع النسخ سوى «خ»: «الليلة».

في بعض البلاد، و يَخْتَلِفُ فَرَضُ مَنْ رَأَاهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَمَنْ لَمْ يَرَهُ وَ يُخْبِرُ عَنْهُ، غَيْرَ أَنَّهُ وَ إِن قَطَعَ بِالرُّوْيَةِ عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُشْرُوطاً بِأَنْ لَا يَرِدَ الْخَبْرُ الصَّحِيحُ بِأَنَّهُ رُئِيَ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ. و [إن] كَانَ قَدْ صَامَ بِالِاتِّفَاقِ وَ عَلَى سَبِيلِ الشُّكِّ الْيَوْمَ الَّذِي رَأَاهُ غَيْرُهُ فِي لَيْلَةٍ أُخْرَى، أَجْزَأُ ذَلِكَ عَنْهُ، وَ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ قَضَائِهِ، وَ كَانَ مُؤَدِّياً. وَ إِن لَمْ يَتَّفِقْ لَهُ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ صِيَامِهِ، وَ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَ لَا حَرَجَ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ لَمْ يَرَ الْهَلَالَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَدْ رُئِيَ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ، فَبَيَّنَّتْ لَهُ النِّيَّةَ فِي فَرَضِ الصِّيَامِ؟ بَلْ كَيْفَ يَصْنَعُ مَنْ رَأَاهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَنَّهُ ظَهَرَ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِلنَّاسِ؟ وَ مَتَى^١ يَسْتَدْرِكُ النِّيَّةَ وَ الْاِعْتِقَادَ فِي أَمْرٍ قَدْ فَاتَ؟». فَقَدْ بَيَّنَّا كَيْفَ السَّبِيلُ لِمَنْ لَمْ يَرَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَدْ رُئِيَ فِي بَعْضِ تِلْكَ الْجِهَاتِ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، وَ هُوَ أَنْ يُخْبِرَهُ عَنْ ذَلِكَ مَنْ يَثْبُقُ بَعْدَ التَّهِّ وَ أَمَانَتِهِ، فَبَيَّنَّتْ لَهُ النِّيَّةَ؛ وَ إِذَا كَانَ مَا^٢ فَاتَهُ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، فَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ.

فَأَمَّا مَنْ رَأَاهُ فِي بَعْضِ اللَّيَالِي، وَ صَحَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ ظَهَرَ قَبْلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، وَ لَمْ يَكُنْ صَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ بِنِيَّةِ النَّفْلِ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ مِنَ الْاِسْتِدْرَاكِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَصُومَ يَوْماً وَ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ الْفَاتِ.

وَ أَمَّا قَوْلُهُ: «وَ اعْلَمْ أَنَّ إِجَابَتَهُمْ لَصَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ لَا يُسْقِطُ مَا لَزِمَهُمْ فِي هَذَا الْكَلَامِ؛ لِأَنَّا سَأَلْنَاهُمْ عَنِ النِّيَّةِ وَ الْاِعْتِقَادِ، وَ لَيْسَ يُمَكِّنُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ يَوْمَ الشُّكِّ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَ لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَهُ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ يَوْماً قُرِضَ عَلَيْهِ

١. في جميع النسخ سوى «خ»: «وهو» بدل «ومتى». و ما أثبتناه موافق أيضاً لما تقدم في عبارة صاحب الكتاب.

٢. كذا، ولعل «ما» زائدة.

فيه الصيام، والشك فيه يمنع من النية على كل حال».

فكلام غير صحيح؛ لأننا لا نوجب صيام يوم الشك، ولا أحد من المسلمين أوجبه، وإنما نستحبّه، ويروى فيه فضل، واستظهار للفرض. ^١ وإنما نستحب صومه بنية النفل والتطوع؛ فإن اتفق أن يظهر أنه من شهر رمضان، فقد أجزأ ذلك الصيام، ووقع في موقعه ولا قضاء عليه؛ وإن لم يتفق ظهور أنه من شهر رمضان، كان صائم ذلك اليوم مثاباً عليه ثواب النفل والتطوع.

وقوله: «و ليس يُمكنهم القول بأن يوم الشك من شهر رمضان، ولا يجب على من أفطره ما يجب على من أفطر يوماً من شهر رمضان».

فبعيد عن الصواب؛ لأننا لا نوجب صيام يوم الشك على ما قدّمنا ذكره، ويوم الشك إنما هو اليوم الذي يجوز المكلفون أن يروا الهلال في ليلته فيحكموا أنه من شهر رمضان ويخرج من أن يستحق اسم الشك، فما لا يجوز أن يروا الهلال في تلك الليلة ولا يخبرهم عن رؤيته مخبر، يقع القطع على أنه من شعبان ويزول عنه اسم الشك أيضاً.

ولسنا نقول بأن يوم الشك يوم من شهر رمضان على الإطلاق، بل على القسمة الصحيحة التي ذكرناها. فأما من أفطر يوم الشك ولم ير الهلال ولا أخبر عنه، فلا إثم عليه ولا قضاء. فأما إذا رآه في ليلة يوم الشك أو أخبر عن رؤيته، فالذي يجب عليه أن يقضي إن كان ما صام ذلك اليوم؛ وإن كان قد اتفق له صيامه بنية النفل، فلا قضاء عليه.

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٠، الباب الخامس من أبواب كتاب الصوم.

٢. كذا، والأنسب: «أجزأه».

[الكلام في صوم يوم الشك، وفرقه مع صوم المسجون]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَرُبَّمَا التَّبَسُّ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ، فَظَنُّوا أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ بَعِيرٍ
اعْتِقَادٍ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ يُغْنِي عَنِ الْاِعْتِقَادِ إِذَا كَانَ مِنْهُ، وَيَجْرِي
مَجْرَى بَقِيَّةِ الْأَيَّامِ؛ قِيَاساً عَلَى الْمَسْجُونِ إِذَا كَانَ قَدْ صَامَ شَهْرًا عَلَى
الْكَمَالِ فَصَادَفَ ذَلِكَ شَهْرَ رَمَضَانَ عَلَى الْاِتِّفَاقِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُ
يُجْزئُهُ عَنِ الْفَرْضِ عَلَيْهِ مِنْ صَوْمِهِ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ يُقَدِّمِ النِّيَّةَ وَ
الْاِعْتِقَادَ.

وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ بَيْنَ الصَّوْمَيْنِ بِإِلَّا اِرْتِيَابٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَفْعَالَ الْاِضْطِرَّارِ
لَا تُقَاسُ عَلَيْهَا أُمُورُ التَّمَكُّنِ وَالْاِخْتِيَارِ، وَمَعْلُومٌ تَبَايُنُ الْمَمْنُوعِ وَ
الْمُطْلَقِ، وَمَنْ يَتِمَكَّنُ مِنَ السُّؤَالِ وَارْتِقَابِ الْهَيْلَالِ وَمَنْ لَا يَقْدِرُ، وَمَا هُمَا
إِلَّا كَالْعَاجِزِ وَالْقَادِرِ؛ فَالْمُتَمَثِّلَةُ فِيهَا هَذَا سَبِيلُهُ بَاطِلَةٌ، وَالْقِيَاسُ فَاسِدٌ.

يُقَالُ لَهُ: أَوَّلُ مَا نَقُولُهُ لَكَ: إِنَّكَ حَكَيْتَ عَنَّا أَنَّا نَقِيسُ مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ الْهَيْلَالُ لَيْلَةَ
يَوْمِ الشَّكِّ - فَلَمْ يَرَهُ وَ لَمْ يُخَبِّرْ عَن رُؤْيِيهِ، فَصَامَهُ بِنِيَّةِ النُّفْلِ، ثُمَّ ظَهَرَ بِالْخَبْرِ أَنَّهُ
رُئِيَ وَأَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فِي أَنَّهُ يُجْزئُ عَنْهُ صِيَامُهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ بِنِيَّةِ الْفَرْضِ، وَ
لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ - عَلَى الْمَسْجُونِ.

وَ نَحْنُ لَا نَقِيسُ هَذَا عَلَى ذَلِكَ، وَ لَا نَرَى الْقِيَاسَ فِي الْأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا سَوَّيْنَا
بَيْنَهُمَا فِي صِحَّةِ الصِّيَامِ وَإِجْزَائِهِ وَأَنَّهُ لَا قَضَاءَ فِيهِ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ يَوْجِبُ الْعِلْمَ، وَ لَوْ
لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحَقِّقَةِ مِنَ الشَّيْعَةِ عَلَيْهِ [الْكُفَى]. وَ إِجْمَاعُهُمْ
حُجَّةٌ؛ لِدُخُولِ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ حَالَ الضَّرُورَةِ لَا تُقَاسُ عَلَى الْاِخْتِيَارِ».

فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نَقْبِسُ حَالاً عَلَى أُخْرَى؛ عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ لِنَفْسِهِ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْفَرْقِ، فَالْحَالانِ مُتَسَاوِيَانِ فِي الضَّرُورَةِ وَنَفْيِ الْاِخْتِيَارِ؛ لِأَنَّ الْمَسْجُونَ كَمَا لَا قُدْرَةَ لَهُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ تَعَيَّنَ شَهْرَ رَمَضَانَ - لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ رُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَلَا مِنْ سَوَالِ غَيْرِهِ - فَكَذَلِكَ مَنْ غَمَّ عَلَيْهِ الْهِلَالُ لَيْلَةَ يَوْمِ الشُّكِّ، فَلَمْ يَزِهِ وَلَا خُبِّرَ بِرُؤْيَتِهِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهُوَ أَيْضاً كَالْمُضْطَّرِّ الَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَجَرَى مَجْرَى الْمَسْجُونَ فِي سُقُوطِ الْفَرَضِ عَنْهُ.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ تَجَاسَرَ أَحَدُهُمْ عَلَى ادِّعَاءِ الْمُتَمَاثِلَةِ بَيْنَهُمَا^١ فِي الْاضْطِرَارِ، أَتَى بِالْفَطْيِ مِنَ الْكَلَامِ، وَادْخَلَ سَائِرَ الْأُمَّةِ فِي حُكْمِ الْاضْطِرَارِ، وَفَتَحَ عَلَى نَفْسِهِ بَاباً مِنَ الْإِزْمَامِ فِي تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُكَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى الْكَمَالِ وَلَا يَجْعَلَ لَهُمْ عَلَى مَعْرِفَةِ أَوَّلِهِ دَلِيلاً إِلَّا دَلِيلَ شَكٍّ وَارْتِيَابٍ يَلْتَجِئُ مَعَهُ الْمُكَلَّفُونَ إِلَى أَحْكَامِ الْاضْطِرَارِ، وَبَيْنَ أَنْ يَفْرَضَ عَلَيْهِمْ أَمْراً وَيُعَدِّمَهُمْ مَا يَتَوَصَّلُونَ بِهِ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ حَتَّى يُدْخِلَهُمْ ذَلِكَ فِي حَيْزِ الْإِجْبَارِ؛ وَهَذَا مَا يُنْكِرُهُ مُعْتَقِدُو الْعَدْلِ مِنْ كَافَّةِ النَّاسِ.

ثُمَّ قَالَ:

وَيُقَالُ لَهُمْ: فَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ بَعَثَ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ، [فَمَا]^٢ وَجْهَ اللَّبْيَانِ فِي دَلِيلِ فَرَضِ يَعْتَرِضُهُ اللَّبْسُ؟ وَأَيْنَ مَوْضِعُ

١. أي بين صائم يوم الشك والمسجون.

٢. في النسخ: «فيما».

الإشكالُ إلّا في عبادةٍ افتتحها الشكُّ؟

يُقالُ له: ما الفِطْعُ مِنَ الكلامِ والشنيعُ مِنَ المَذْهَبِ إلّا ما عُوِّلَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الفِصْلِ؛ لِأَنَّكَ ظَنَنْتَ أَنَّ خُصُومَكَ يَقُولُونَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ صَوْمَ الشَّكِّ عَلَى مَنْ لَمْ يَدُلَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرْشِدْهُ إِلَى طَرِيقِ العِلْمِ بِهِ»، وَ أَلْزَمْتَ عَلَى ذَلِكَ تَكْلِيفَهُ مَا لَا يُطَاقُ؛ وَ هَذَا مَا لَا يَقُولُهُ مِنَ الخُصُومِ، وَ لَا غَيْرِهِمْ مُحْصَلٌ.

وَ صَوْمُ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَا يَجِبُ إلّا عَلَى مَنْ دَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ إِمَّا بِرُؤْيَيْهِ نَفْسِهِ الْهَلَالِ، أَوْ بِأَنْ يُخْبِرَهُ عَنْهُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِ، فَأَمَّا مَنْ عَدِمَ رُؤْيَيْهِ فَصَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَيْسَ مِنْ فَرَضِهِ وَ لَا عِبَادَتِهِ.

وَ هَذَا الَّذِي لَا يُطِيقُ مَعْرِفَةَ كَوْنِ هَذَا الْيَوْمِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ قَطُّ تَكْلِيفُ صَوْمِهِ.

وَ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا كُلِّ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِيهَا تَقَدَّمَ فِي الْقِبْلَةِ وَ الصَّلَاةِ وَ الْأَحْدَاثِ، حَتَّى يُقَالَ لَهُ: كَيْفَ يُكَلِّفُ اللَّهُ تَعَالَى مُكَلِّفًا التَّوَجُّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ بَعَيْنِهَا، وَ لَا يَنْصِبُ لَهُ دَلِيلًا عَلَيْهَا يَعْلَمُ بِهِ أَنَّهُ مُتَوَجِّهٌ إِلَى جِهَتِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعِيدًا عَنْهَا، فَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى حَيْثُ يَظُنُّ أَنَّهُ جِهَةُ الْكَعْبَةِ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ وَ لَا قَطْعٍ؟ وَ هَلْ هَذَا إلّا تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ؟ وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَى بَعْضِهَا، وَ هِيَ كَثِيرَةٌ.

وَ أَمَّا الرِّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَقَدْ بَيَّنَّ لَنَا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ بِمَا لَا يَعْتَرِضُهُ لَبْسٌ وَ لَا يَدْخُلُهُ شَكٌّ. وَ مَنْ تَأَمَّلَ مَا فَضَّلْنَاهُ وَ قَسَمْنَاهُ، عَلِمَ أَنَّهُ لَا لَبْسَ وَ لَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ.

[الدليل الثامن: خبر «يَوْمٌ صَوْمِكُمْ يَوْمٌ نَحْرِكُمْ»]

قال صاحبُ الكتابِ:

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى عَلَيْهِمْ: يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ رَوَيْتُمْ أَنَّ «يَوْمَ صَوْمِكُمْ يَوْمٌ نَحْرِكُمْ»؛
فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ وَعَلَى الرُّوْيَةِ مُعْوَلُكُمْ؟ بَلْ كَيْفَ يَصِحُّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ
عَلَى أَسْلِ مُعْتَقِدِكُمْ لِمَا تُجِيزُونَهُ مِنْ تَتَابُعِ ثَلَاثَةِ شُهُورٍ نَاقِصَةٍ وَتَوَالِي
ثَلَاثَةِ أُخْرَى تَامَةٍ؟ وَكَيْفَ يُوَافِقُ مَعَ ذَلِكَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِيَوْمِ
الْعَاشِرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ أَبَدًا مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ؟

فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ؛ لِقَوْلِهِمْ بِتَمَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ
تُقْصَانِ شَوَالٍ، وَ أَنَّ ذَا الْقَعْدَةِ تَامٌ كَشَهْرِ رَمَضَانَ، فَيَكُونُ يَوْمُ الصَّوْمِ أَبَدًا
مُؤَافِقًا لِيَوْمِ النَحْرِ عَلَى اتِّسَاقٍ وَنِظَامٍ؟

فَمَا تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْخَبْرِ مَعَ اسْتِهَارِهِ؟ أَمْ تَقْبَلُونَهُ وَإِنْ خَالَفَ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ
فِي أَسْلِ الْإِعْتِقَادِ، أَوْ تَلْتَجِئُونَ فِيهِ إِلَى الدَّفْعِ وَالْإِنْكَارِ؟

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا هَذَا الْخَبْرُ، فَغَيْرُ وَارِدٍ مَوْرَدِ الْحُجَّةِ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ غَيْرٌ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ، وَ لَا

١. إقبال الأعمال، ج ١، ص ٦٠. ومعنى الحديث أنه إذا ثبت هلال شهر رمضان و غمّ هلال
شوّال و ذي القعدة و ذي الحجّة و لم نتمكن من معرفة يوم النحر، فاليوم الذي ثبت أنه أوّل
شهر رمضان هو بعينه يوم النحر العاشر من ذي الحجّة، فلو كان أوّل شهر رمضان يوم الجمعة
فإن يوم النحر هو الجمعة أيضاً. و هو مبنيّ على كمال شهر رمضان و عدم توالي ثلاثة أشهر
كاملة. فلو ثبت أن أوّل شهر رمضان يوم الجمعة فيكون عيد الفطر يوم الأحد لا محالة، ثمّ إذا
حسبنا شهر شوّال ٢٩ يوماً و ذا القعدة ٣٠ يوماً أو بالعكس - لعدم توالي ثلاثة أشهر كاملة كما
تقدّم - فيكون أوّل ذي الحجّة يوم الأربعاء لا محالة، فيكون يوم العاشر منه و هو يوم النحر يوم
الجمعة كما كان أوّل شهر رمضان. راجع: الرواشح السماوية، ص ١٩٤. و قد روى الشيخ
الكليّني: «يوم الأضحى في اليوم الذي يُصام فيه». الكافي، ج ٤، ص ٥٤٧.

معلوم؛ و قد بَيَّنَّا أَنْ أَخْبَارَ الْأَحَادِ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ أَعْتَمِدَ عَلَيْهَا - وَهِيَ عَلَيَّ هَذِهِ الصِّفَةِ - فَقَدْ عَوَّلَ عَلَيَّ سَرَابٌ بِقِيَعَةٍ. وَلَيْسَ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَأَوَّلَ خَبْرًا لَا تَقْطَعُ بِهِ وَلَا نَعْلَمُ صِحَّتَهُ.

و قد يَجُوزُ عَلَيَّ سَبِيلُ التَّسْهِيلِ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبْرِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ وَاجِبًا - أَنْ الْمُرَادَ بِهِ سَنَةٌ بَعَيْنِهَا اتَّفَقَ فِيهَا أَنْ أَوَّلَ الصَّوْمِ كَانَ مُوَافِقًا لِلنَّحْرِ، فَحُمِلَ عَلَيَّ الْخُصُوصِ دُونَ الْعَمُومِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْعَمُومُ، وَشَهَادَةُ الْإِسْتِقْرَاءِ بِخِلَافِهِ.

و يُمَكِّنُ أَيْضًا فِي تَأْوِيلِ الْخَبْرِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَوْمَ الصَّوْمِ يَجْرِي فِي وَجوبِ الْأَحْكَامِ الْمَشْرُوعَةِ وَلزومِهَا مَجْرَى يَوْمِ النَّحْرِ فِي الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ، وَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَحْقِيقُ الْمُمَاثَلَةِ وَالْمُسَاوَاةِ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: «صَلَاتُكُمْ مِثْلُ صَوْمِكُمْ»، أَوْ يَقُولُ: «صَلَاةُ الْعَصْرِ هِيَ صَلَاةُ الْغَدَاةِ»، وَ مَا يُرِيدُ الْأَعْمَى، وَ يُرِيدُ الْمُمَاثَلَةَ وَالْمُسَاوَاةَ فِي الْأَحْكَامِ. وَ هَذَا بَيِّنٌ.

[الفصلُ الثالثُ]

[مُناقِشَةُ ما رَدَّ به صاحِبُ الكِتابِ أدلَّةَ القائلينَ بالرؤية]

[الدليل الأول: آية الأَهْلَةِ]

ثُمَّ قَالَ صاحِبُ الكِتابِ:

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَهُم وَجَوَابُهَا.

ثُمَّ قَالَ:

و سَأَلُوا عَن قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»^١.

و أَجْمَعَ الكافَّةُ عَلى أَنَّها شُهُورٌ قَمَرِيَّةٌ، قالوا: فما الذي أَجازَ لَكُمُ الاعْتِبارَ بِغَيْرِ القَمَرِ؟ و هل انصَرَفْكم إِلى العَدَدِ إِلا خِلافَ الإجماعِ؟

ثُمَّ قَالَ:

الجوابُ: يُقالُ لَهُم: ما وَرَدَ به النصُّ و تَقَرَّرَ عَلَيْهِ الإجماعُ، فهو مُسَلَّمٌ عَلى كُلِّ حالٍ؛ لَكِنَّ وجودَ الاتِّفاقِ عَلى أَنَّ الهِلالَ مِيقَاتٌ لا يُحِيلُ الاختلافَ فيما يُعرَفُ به المِيقَاتُ. و حَصولُ المِواقِفَةِ عَلى أَنَّها شُهُورٌ لا تُضادُّ المُمانَعَةَ في الاستدلالِ عَلَيْها بالرؤية؛ إِذ لَيسَ مِن شَرِطِ المِواقِيتِ

اختصاصُ العلمِ مِنْ جِهَةٍ مُشَاهِدَتِهَا، وَ لَا لِأَنَّ الشُّهُورَ العَرَبِيَّةَ قَمَرِيَّةٌ
وَجَبَّ الاستِدْلَالُ عَلَى أَوَائِلِهَا بِرُؤْيَا أَهْلِهَا؛ وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا، لَدَلَّتْ
العُقُولُ عَلَيْهِ، وَ شَهِدَتْ بِقُبْحِ الاختِلَافِ فِيهِ.

وَ بَعْدُ، فَلَا يَخْلُو الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا المِيقَاتِ مِنْ أَنْ تَكُونَ المُشَاهَدَةُ لَهُ
وَ العِيَانُ، أَوْ العَدَدَةُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ وَ الحِسَابُ.

وَ مُحَالٌ أَنْ تَكُونَ الرُّؤْيَا هِيَ ^١ أَوْلَى بِالاستِدْلَالِ؛ لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنْ
الاختِلَافِ وَ الشُّكِّ، وَ ذَلِكَ أَنَّ رُؤْيَا الهِلَالِ لَوْ كَانَتْ تُفِيدُ مَعْرِفَةً لَهُ مِنْ
الليالي وَ الأَيَّامِ، لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيَا اثْنَانِ.

وَ فِي إِمكانِ وجودِ الاختِلَافِ فِي حَالِ ظُهُورِهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا
لَا يَصِحُّ بِهَا الاستِدْلَالُ، وَ أَنَّ العَدَدَةَ هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى المِيقَاتِ؛ لِسَلَامَتِهِ مِمَّا
يَلْحَقُ الرُّؤْيَا مِنَ الاختِلَافِ.

يُقَالُ لَهُ: هَذِهِ الأَيَّةُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى صِحَّةِ القَوْلِ بِالرُّؤْيَا وَ بُطْلَانِ
العَدَدِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي صَدْرِ كِتَابِنَا هَذَا كَيْفِيَّةَ الاستِدْلَالِ بِهَا، وَ أَنَّ تَعْلِيْقَ المَوَاقِيتِ
بِالأَهْلَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالعَدَدِ وَ لَا بِغَيْرِ الأَهْلَةِ.

وَ ^٢ قَوْلُهُ: «إِنَّ وَجُودَ الاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ الأَهْلَةَ مِيقَاتٌ لَا يُحِيلُ الاختِلَافَ فِيهَا
يُعَرِّفُ بِهَ المِيقَاتِ» لَيْسَ بِالصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ المَوَاقِيتِ إِذَا وَقَفَتْ عَلَى الأَهْلَةِ، فَمَعْلُومٌ
أَنَّ الهِلَالَ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَ طَلُوعِهِ أَوْ عَدَمِ طَلُوعِهِ إِلَّا الرُّؤْيَا فِي النَفْسِ

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «وَهِيَ» بِزِيَادَةِ الوَاوِ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ؛ بِقَرِينَةِ نَقْلِ هَذَا الكَلَامِ بَعِيدَ هَذَا
بِدُونِ الوَاوِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ.

٢. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «لَيْسَ».

و الإثبات؛ فيعلم - من رأى^١ - طلوعه بالمُشاهدة أو بالخبر المَبني على المُشاهدة، و يعلمُ أنه ما طَلَعَ بِفَقْدِ المُشاهدة و فَقَدَهُ الخَبْرَ عنها. و لا يَحْفَى على مُحْصِلِ أَنْ إثبات الأهلّة في طلوع أو أفول مَبني على المُشاهدات.

و وصَفَ الشهورِ العربيّة بأنها «قمرية» يَمْنَعُ من أن تكونَ عَدَدِيَّة؛ لأنه لو كانَ الطريقُ إلى إثباتِ الشهورِ العَدَدِ لا رؤية الأهلّة، لأُضيفَ^٢ إلى العَدَدِ^٣، لا إلى القمرِ؛ و كيفَ تكونُ قمريةً و لا اعتبارًا بالقمرِ فيها، و لاله حَظٌّ في تمييزها و تعيينها؟ فأما قوله: «و مُحالٌ أن تكونَ الرؤيةُ هي أولى بالاستدلالِ؛ لِمَا يَقَعُ فيها مِن الشكِّ و الاختلافِ»، فَقَدَ بَيَّنَّا أَنَّهُ لا شكَّ في ذلك و لا إشكالَ، و أن التكليفَ صحيحٌ مع القولِ بالرؤية غيرِ مُشتبهٍ و لا مُتناقضٍ، و أن مَنْ ظَنَّ خِلَافَ ذلكَ فهو قَلِيلُ التأمُّلِ. و فيما ذَكَرناه كِفايةً.

[الدليل الثاني: خبر «صوموا لرؤيته»]

و قال صاحبُ الكتابِ:

مَسْأَلَةٌ أُخْرَى: و سَأَلُوا أَيضاً عَنِ الخَبْرِ المَرُويِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «صوموا لرؤيته، و أفطروا لرؤيته، فإن غُمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».^٤ قالوا: فما تَصْعَوْنَ في هذا الخَبْرِ و قد اسْتَفَاضَ بَيْنَ الأُمَّةِ وَ اسْتَهْرَجَ؟
ثُمَّ قَالَ:

قِيلَ لَهُمْ: لَعَمْرِي إِنَّهُ خَبْرٌ ذَائِعٌ لا يَخْتَلِفُ فِي صِحَّتِهِ اثْنانِ، و مَذْهَبُنَا فِيهِ ما

١. أي الناظر المتمكن من الرؤية. و الأنسب: «من رآه».

٢. كذا، و الأنسب: «لأضيفت» أي الشهور.

٣. و قيل: «الشهور العَدَدِيَّة».

٤. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٢٠٦.

قَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ النَّاسَ كَانُوا يَصُومُونَ بِصِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَيُفْطِرُونَ بِإِفْطَارِهِ؛ فَلَمَّا أَرَادَ مُفَارَقَتَهُمْ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ) ^١، كُنَّا نَصُومُ بِصِيَامِكَ وَنُفْطِرُ بِإِفْطَارِكَ، وَهَا أَنْتَ ذَاهِبٌ لَوَجْهِكَ، فَمَا نَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ وَافْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ؛ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا». فَخَصَّ بِهَذَا الْقَوْلِ لَهُمْ تِلْكَ السَّنَةَ جَوَابًا عَنْ سُؤَالِهِمْ، فَاسْتَعْمَلَهُ النَّاسُ عَلَى سَبِيلِ الْعَلَطِ فِي سَائِرِ الْأَعْوَامِ. وَلِذَلِكَ أَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمُ الْهِلَالَ فِي يَوْمِ السَّرَارِ ^٢ بِخِلَافِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَاتُ. وَ لَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى تَخْصِيصِ هَذَا الْخَبْرِ إِلَّا مَا قَدَّمَاهُ مِنْ دَلَائِلِ الْقُرْآنِ وَالْآثَارِ، [لَكُنْفَى]؛ وَإِذَا كَانَ خَاصًّا، فَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْعُمُومِ غَيْرِ صَوَابٍ.

يُقَالُ لَهُ: إِذَا كَانَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَافْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ» عَامًّا فِي الظَّاهِرِ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلٌ مَنْ خَصَّصَهُ وَعَدَّلَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاهِرٍ، وَ لَا دَلِيلٍ عَلَى تَخْصِيصِ هَذَا الْخَبْرِ وَ لَا حُجَّةَ.

و بَعْدُ، فَكَيْفَ يُعَلَّقُ الصِّيَامُ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ - إِذَا سَلَّمْنَا التَّخْصِيصَ - بِالرُّؤْيَا، فَتَقُولُ ^٣: «صُومُوا لِأَجْلِ رُؤْيَيْتِهِ، وَ أَنَّ الرُّؤْيَا عِلَّةٌ فِي الصُّومِ مُوجِبَةٌ لَهُ»، وَ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ إِنَّ الرُّؤْيَا لَا حَظَّ لَهَا فِي الصُّومِ وَ لَا تَوَثَّرَ فِي وَجُوبِهِ؛ وَإِنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلصُّومِ؟

فَإِنْ اتَّفَقَ مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ أَنْ يُظْهِرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمُ الْهِلَالَ، فَعَلَى هَذَا

١. هكذا وردت في «ض» وكثير من النسخ.

٢. سرار الشهر: آخر ليلة فيه. راجع: المعجم الوسيط، ص ٤٢٦ (سرر).

٣. كذا، و الأنسب: «فيقال».

التخريج والتعليل لم يَجِبِ الصومُ لأجلِ الرؤية، بل وَجِبَ لأجلِ العَدَدِ؛ ألا تَرَى أَنَّهُ لَوْ فُقِدَتِ الرُّؤْيَةُ هَاهُنَا، لَوَجِبَ الصَّوْمُ بِالْعَدَدِ، وَلَمْ يُوَثَّرْ فَقَدْ الرُّؤْيَةُ فِي انْتِفَاءِ وَجوبِ الصَّيَامِ؛ وَلَوْ فُقِدَ الْعَدَدُ وَثَبَّتَ الرُّؤْيَةُ، لَمَا وَجِبَ الصَّوْمُ؛ فَعَلِمَ أَنَّ الْعَدَدَ هُوَ الْمُؤَثِّرُ دُونَ الرُّؤْيَةِ. وَظَاهِرُ الْخَبْرِ يَقْتَضِي أَنَّ الرُّؤْيَةَ مُؤَثِّرَةٌ فِي الصَّوْمِ. فَقَدْ بَانَ أَنَّهُ لَا مَنَفَعَةَ لَهُمْ فِي تَخْصِيصِ الْخَبْرِ أَيْضًا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ؛ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»، فَهُوَ [يَدُلُّ] عَلَى أَنَّ الْعَدَدَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ اعْتِبَارِ الرُّؤْيَةِ وَفَقْدِهَا؛ فَمَنْ جَعَلَهُ أَصْلًا يُرْجَعُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِفَقْدِ الرُّؤْيَةِ، فَقَدْ خَالَفَ ظَاهِرَ الْخَبْرِ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ» يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْإِفْطَارُ إِذَا رَأَيْنَاهُ وَإِنْ كُنَّا قَدْ صُمْنَا تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَلَمْ يَبْلُغِ الثَّلَاثِينَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَرَدَ: «وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثِينَ»، لَمَا كَانَ لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» مَعْنَى، وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْكَلَامُ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ: «وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ عَلَى النِّقْصَانِ؛ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ لِلتَّمَامِ».

[بطلان الاستدلال بخبر «صوموا لرؤيته» على صحة القول بالعدد]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

عَلَى أَنَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْخَبْرِ بِعَيْنِهِ عَلَى صِحَّةِ الْعَدَدِ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا أَمَرَهُمُ بِالصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، أَبَانَ لَهُمْ - بِجَوَازِ الْإِغْمَاءِ^١ عَلَيْهِ وَدُخُولِ اللَّبْسِ فِيهِ - مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَةَ

١. يريد به خفاء الهلال واستتاره، من غمّ الهلال. وسوف يأتي في أواخر الكلام عن خبر «صوموا لرؤيته» إشارة المصنّف رحمه الله إلى أنّ «إغماء» ليس مصدر «غمّ»، بل مصدر: «أغمي». والصواب: «غمّ، غمّاً».

لَيْسَتْ بِأَصْلٍ يَطْرُدُ اسْتِعْمَالَهُ فِي سَائِرِ السِّنِينَ .

وَإِنَّمَا خَصَّهْمَ بِهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ؛ لِلعَجْزِ مِنْ ظُهُورِ الْهَيْلَالِ يَوْمَ السَّرَارِ لَهُمْ،
وَلِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ مَصْلَحَتِهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «فَإِنْ عُمَّ
عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ». فَلَمَّا شَهِدَ بِالْإِغْمَاءِ أَمَرَ بِالرُّجُوعِ عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى
العَدَدِ؛ [فَعَلِمْنَا أَنَّ العَدَدَ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي لَا يَعْتَرِضُهُ الْإِغْمَاءُ وَلَا
اللَّبْسُ، وَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلًا لَجَازَ الْإِغْمَاءُ وَالْإِشْكَالُ عَلَيْهِ، وَ لَكَانَ
اللَّبْسُ وَالْاِخْتِلَافُ يَجُوزَانِ فِيهِ. وَ هَذَا وَجْهٌ صَحِيحٌ يُقْنِعُ الْعَارِفَ
الْمُنْصِفَ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى.

يُقَالُ لَهُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ طَعَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ شَهَادَةٌ بِأَنَّهُ
عَوَّلَ بِأَمْرِهِ فِي عِبَادَةِ الصُّومِ عَلَى مَا لَا تَأْتِيهِ لَهُ وَ لَا طَائِلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ إِذَا كَانَ لَا
اعْتِبَارَ بِهَا فِي الصُّومِ وَ لَا حَظَّ لَهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ خُرُوجِهِ، فَلَا
مَعْنَى لِقَوْلِهِ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ»، وَ قَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: صُومُوا
بِالعَدَدِ وَ أَفْطِرُوا بِالعَدَدِ؛ وَ لَا يَجْعَلُ العَدَدَ مُصَارًا إِلَيْهِ عِنْدَ العُمَّةِ وَ امْتِنَاعِ الرُّوْيَةِ .
وَ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: «عَلِمْنَا أَنَّ العَدَدَ هُوَ الْأَصْلُ» وَ قَدْ جَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي هَذَا الْخَبْرِ فَرَعًا، وَ أَحَالَ عَلَيْهِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الرُّوْيَةِ؟ وَ هُوَ عَلَى
الْحَقِيقَةِ فَرَعٌ، وَ الْأَصْلُ غَيْرُهُ. وَ هَذَا وَاضِحٌ.

[مقارنة بين الرؤية والعدد، و بين الوضوء و التيمم]

قال صاحب الكتاب:

وَ قَدْ ظَنَّ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْخِلَافِ أَنَّ مَا تَضَمَّنَتْ هَذَا الْخَبْرُ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى
العَدَدِ عِنْدَ وَجُودِ الْاِلتِبَاسِ يَجْرِي مَجْرَى التَّيْمُمِ بِالتُّرَابِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ

لاضطرارٍ؛ قالوا: «فكَمَا أَنَّهُ لَيْسَ التَّيْمُّ أَصْلًا لِلْوُضُوءِ، فَكَذَلِكَ لَيْسَ الْعَدْدُ أَصْلًا لِلرُّؤْيَةِ».

ثُمَّ قَالَ:

و هذا قياسٌ بعيدٌ، و جمعٌ بينَ أشياءٍ هي أُولَى بالتفريقِ؛ و ذلك أنَّ الوضوءَ و التيمُّمَ - الذي هو بَدَلٌ منه عندَ الضرورةٍ - عبادَةٌ يُسْتَبَاحُ بفعلِهما أداءٌ فَرَضٍ آخَرَ لَا يُعْرَفُ بِهِمَا وَقْتُ وَجُوبِهِ، و لَا يَدُلُّانِ عَلَى أَوَّلِهِ و آخِرِهِ.

و الرُّؤْيَةُ و الْعَدْدُ قَدْ وَرَدَا فِي هَذَا الْخَبْرِ مَوْرَدَ الْعَلَامَةِ، و قَامَا مَقَامَ الدَّلَالَةِ الَّتِي يَجِبُ بِهِمَا التَّدْيِينُ و يَلْزَمُ الْاِعْتِقَادُ؛ و لِذَلِكَ جَازَ مُوَافَقَةُ الْعَدْدِ لِلرُّؤْيَةِ فِي بَعْضِ السَّنِينَ، و لَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْوُضُوءِ و التَّيْمُّمِ عَلَى قَوْلِ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ.

يُقَالُ لَهُ: لَا شَبْهَةَ عَلَى مُحْضَلٍ فِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَّقَ الصَّوْمَ بِالرُّؤْيَةِ تَعْلِيقًا يَوْجِبُ ظَاهِرُهُ أَنَّهَا سَبَبٌ فِيهِ، و عِلَامَةٌ عَلَى دُخُولِ وَقْتِهِ، فَقَالَ: «صُومُوا لِرُؤْيِيَّتِهِ، وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيِيَّتِهِ».

فَعَلَّقَ الْإِفْطَارَ أَيْضًا بِالرُّؤْيَةِ، كَمَا عَلَّقَ الصَّوْمَ بِهَا، وَ هَذَا يَتَمَتَّضِي أَنَّ الصَّوْمَ وَ الْإِفْطَارَ مُتَعَلِّقَانِ بِالرُّؤْيَةِ، وَ لَا سَبَبَ فِيهِمَا غَيْرُهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُمَا سَبَبٌ غَيْرُ الرُّؤْيَةِ مِنْ عَدَدٍ أَوْ غَيْرِهِ^٢ لَعَلَّقَهُمَا بِهِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «إِنِ انْعَمَ عَلَيْكُمْ، فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ»؛ فَامَرَ بِالرُّجُوعِ إِلَى

١. في جميع النسخ: «نية».

٢. في جميع النسخ سوى «خ»: «غيرها».

العَدَدِ عِنْدَ عَدَمِ الرُّوْيَةِ، وَ أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلْعَدَدِ إِلَّا بَعْدَ انْتِفَاءِ الرُّوْيَةِ، وَلَا يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ امْتِنَاعِهَا.

وَ أَصْحَابُ الْعَدَدِ عَكَّسُوا ذَلِكَ، فَقَالُوا: إِنَّ الصَّوْمَ بِالْعَدَدِ وَ الْإِفْطَارَ بِالْعَدَدِ، لَا حَظَّ لِلرُّوْيَةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا.

وَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَصِيرَ إِلَى الْعَدَدِ عِنْدَ فَقْدِ الرُّوْيَةِ يَجْرِي مَجْرَى اسْتِعْمَالِ التَّرَابِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ.

فَأَمَّا تَعَاطِيهِ الْفَرْقِ بَيْنَ الرُّوْيَةِ وَ الْعَدَدِ وَ بَيْنَ الْمَاءِ وَ التَّرَابِ بِأَنَّ «الْوَضُوءَ وَ التَّيْمُمَ عِبَادَتَانِ يُسْتَبَاحُ بَعْدَهُمَا أَدَاءُ فَرِيضٍ آخَرَ لَا يُعْرَفُ بِهِمَا وَقْتُ وَجُوبِهِ، وَ لَا يَدُلُّانِ عَلَى أَوَّلِهِ وَ آخِرِهِ، وَ أَنَّ الرُّوْيَةَ وَ الْعَدَدَ فِي هَذَا الْخَبْرِ قَدْ وَرَدَا مَوْرِدَ الْعِلْمِ، وَ قَامَا مَقَامَ الدَّلَالَةِ» فَمِمَّا لَا يُغْنِي شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ مِنْ حَيْثُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّرَابَ لَا حُكْمَ لَهُ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ، وَ إِنَّمَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ، فَجَرَى مَجْرَى الْعَدَدِ الَّذِي لَا حُكْمَ لَهُ [مَعَ] الرُّوْيَةِ وَ إِمَّا اسْتِعْمَالُ الْعَدَدِ مَعَ فَقْدِ الرُّوْيَةِ.

[قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:]

فَأَيُّ^٢ وَجُوبٍ لِلرُّجُوعِ فِيمَا التَّبَسُّ ظَاهِرُهُ مِنَ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى أَدْلَةِ الْعُقُولِ؟ فَإِنْ جَازَ أَنْ يَقُولَ: «إِنَّ الْعَدَدَ لَيْسَ بِأَصْلٍ لِلرُّوْيَةِ، وَ إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهَا أَلْبَجَاتٌ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، كَالتَّيْمُمِ الَّذِي لَيْسَ بِأَصْلٍ لِلطَّهَارَةِ، وَ إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهَا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ»، جَازَ لِآخَرَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي

١. فِي النسخ: «فِي» بَدَلِ «مَعَ».

٢. لَعَلَّ فِي الْعِبَارَةِ سَقَطاً.

الرجوع إلى القرآن عند التباس الأخبار، و الاعتماد على أدلّة العقول في
 مُتسايه القرآن؛ فلما كان هذا لا يجوز بإجماع، كان العدّد والرؤية مثله.
 يُقال له: إن كان هذا الذي ظننته صحيحاً في الرؤية والعدّد، وإنما يُشبهان ما
 ذكرته من أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ فِيمَا التَّبَسَّ مِنْ
 الْأَخْبَارِ وَعَرَضَهَا عَلَيْهِ، وَفِيمَا التَّبَسَّ مِنَ الْآيَاتِ وَالرَّجُوعِ فِيهَا إِلَى أَدْلَةِ الْعُقُولِ،
 فَيَجِبُ أَنْ نَقُولَ مِثْلَهُ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ وَالتَّيْمُمِ بِالتَّرَابِ، وَأَنْ أَمْرَهُ لَنَا بِالرَّجُوعِ
 إِلَى التَّرَابِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ التَّيْمُمَ هُوَ الْأَصْلُ، كَمَا قُلْتَهُ فِي الْكِتَابِ وَ
 الْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي قَوْلِهِ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ؛ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ،
 فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ» كَالطَّهَارَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا»^١.
 فَكُلُّ شَيْءٍ تَعَمَّدَهُ فِي أَنَّهُ لَا شُبْهَةٌ^٢ بَيْنَ الْوُضُوءِ وَالتَّيْمُمِ وَبَيْنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ
 وَعَرَضِ الْأَخْبَارِ عَلَيْهِ، فَهُوَ بَعِينُهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الرُّؤْيَةِ وَالْعَدَدِ وَ[بَيْنَ] عَرَضِ الْأَخْبَارِ
 عَلَى الْكِتَابِ.

و بعد، فإن ما أمرنا به - من الصوم للرؤية والإفطار لها - من قبيل [المصير إلى
 فائدة في أن تُفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، بَأَن نَقُولَ: «إِنَّ الْوُضُوءَ وَالتَّيْمُمَ يُسْتَبَاحُ بِفِعْلِهِمَا
 آدَاءَ فَرِيضٍ آخَرَ لَا يُعْرَفُ بِهِمَا وَقْتُ وَجُوبِهِ»، وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَذَا
 وَضُوءٌ وَتِلْكَ رُؤْيَةٌ، وَهَذَا تَيْمُّمٌ وَذَلِكَ عَدَدٌ؟
 وَمَنْ الَّذِي يَقُولُ: «إِنَّ الْمَوْضِعَيْنِ يَتَشَابَهُانِ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ» حَتَّى يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا
 بِأَنَّ صِفَةَ الْوُضُوءِ وَالتَّيْمُمِ لَيْسَتْ لِلْعَدَدِ وَالرُّؤْيَةِ؟

١. النساء (٤): ٤٣.

٢. يقال: «فيه شبهة منه»: أي شبهة. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٥٠٤ (شبه).

فأما قوله: «إِنَّ الرُّوْيَةَ وَالْعَدَدَ يَتَّفِقَانِ^١، وَ لَا يَتَّفِقُ وَجُودُ الْوُضُوءِ وَ التَّيَمُّمِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ» فغلط؛ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ وَالْعَدَدَ لَا يَتَّفِقُ حُكْمُهُمَا وَ تَأْتِيهِمَا عَلَيَّ الْجَمَاعَ عِنْدَ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ مَذَهَبَنَا أَنَّهُ إِذَا رَأَى الْهِلَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ وَ لَا حُكْمَ لِلْعَدَدِ؛ وَ إِذَا لَمْ يَرَ، يُكْمِلُ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ؛ وَ الْحُكْمُ هَاهُنَا لِلْعَدَدِ، وَ لَا تَأْتِيهِ لِلرُّوْيَةِ؛ فَكَيْفَ يَجْتَمِعَانِ عَلَيَّ مَا ظَنَّهُ؟

وَ أَمَّا عَلَيَّ مَذَهَبِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ، فَإِنَّ اتَّفَقَ عَلَيَّ مَا ادَّعَاهُ أَنْ يُوَافِقَ الْعَدَدَ لِلرُّوْيَةِ، فَلَا حُكْمَ هَاهُنَا عِنْدَهُمَ لِلرُّوْيَةِ الْبَتَّةَ، وَ إِنَّمَا الْحُكْمُ لِلْعَدَدِ. فَمَا اتَّفَقَ قَطُّ عَلَيَّ مَذَهَبِ اجْتِمَاعِ الرُّوْيَةِ وَالْعَدَدِ مُؤَثِّرِينَ وَ مُعْتَبَرِينَ.

[بطلان المقارنة بين الرجوع إلى القرآن والأخبار وبين العدد والرؤية]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَصَلُّ: وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ أَشْبَهُ بِالْعَدَدِ وَ الرُّوْيَةِ الْمَذْكُورِينَ فِي هَذَا الْخَبْرِ^٢ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ بِالْقُرْآنِ وَ الْأَثْرِ^٣؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرْنَا بِالرَّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ عِنْدَ التَّبَاسِ الْأَخْبَارِ، وَ قَالَ: «سَتَكْثُرُ عَلَيَّ الْكُذَّابَةُ مِنْ بَعْدِي، فَمَا وَرَدَ عَنِّي مِنْ خَبَرٍ فَاعْرِضُوهُ عَلَيَّ الْكِتَابِ»؛ وَ كَذَلِكَ^٤ وَ جُوبُ الرُّجُوعِ^٥ الَّذِي قَدْ تَقَدَّمَ، وَ كَذَلِكَ^٦ إِذَا تَعَدَّرْتَ

١. أي: قد يتفقان أحياناً.

٢. أي خبر «صوموا لرؤيته» المتقدم.

٣. فكما أننا نرجع إلى العدد عند التباس الرؤية - كما جاء في الخبر - فكذلك نرجع إلى القرآن عند التباس الأثر.

٤. كذا، و الأنسب: «فكذلك».

٥. أي الرجوع إلى العدد.

٦. كذا، و الأنسب: «و ذلك».

الرؤية، و [كذلك] أمره^١ بالوضوء بالماء وإذا فقد الماء^٢ فالتيمم بالتراب، من^٣ [قبيل] عرض الأخبار على الكتاب و الأخذ بما يوافقُه دون ما يُخالفُه.

والجواب أن يُقال له: و ليس في هذا الموضع الذي هو الأمر بعرض الأخبار تنزيل أمرنا به، فنصير إلى حالة بعد حالة، و اعتبار أمر من الأمور بشرط إمكانه [و] إذا تعدد بالرجوع إلى غيره، و إنما أمرنا بعرض الأخبار على الكتاب؛ لأن الكتاب أصل و دليل على كل حال، و حجة في كل موضع، و الأخبار ليست كذلك؛ فعرضنا ما لم نعلم صحته منها على الكتاب الذي هو الدليل و الحجة على كل حال و في كل وقت.

و كذلك العقول دلالة على جميع الأحوال غير مُحتملة، فرددنا كل مُشبه من آيات و غيرها إلى أدلة العقول؛ لأنها أصل، فما هأنا انتقال من منزلة إلى أخرى، و لأحوال مُرتبة بعضها على بعض، كالوضوء و التيمم، و الرؤية و العَدَد؛ لأن العَدَد مُرتب على الرؤية، و حكم الصيام تعلق بالرؤية، و حكم الإفطار أيضاً تعلق بالرؤية، و إنما أمرنا بالمصير إلى العَدَد عند فوت الرؤية، و هذه أحكام - كما ترى - مُرتبة بعضها على بعض. و كذلك القول في الوضوء و التيمم.

و ليس من هذا شيء في عرض الأخبار على الكتاب و الأخذ بما يوافق منها، و لا الرجوع إلى العقول في المُتشابه؛ فمن خلط بين الأمرين، فهو قليل التأمل.

١. في «خ»: «أمرنا».

٢. في «خ»: «فقدنا» بدل «فقد الماء».

٣. كذا، و الأنسب: «كله من».

[بطلان تخصيص خبر «صوموا لرؤيته» في سنة واحدة]

قال صاحب الكتاب:

فإن قال قائل: إنا نراكم قد أقررتم بأن رؤية الأهلّة دلالة على أوائل الشهر، وإن كان العدّد عندكم هو الأصل، وقد نفيتم - قبل ذلك - الاستدلال بها وعوّلتُم على العدّد^١؛ وهل هذا إلا مناقضة منكم لا يخفى ظهورها؟

ثم قال:

قيل له: ليس يلزمنا مناقضة على ما ظننت، وعلى العدّد نعوّل في أوائل الشهر ونستدلّ، وقد ذكرنا بعض أدلّتنا عليه فيما سلف. ولما سئلنا عن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته؛ فإن عمّ عليكم فعدّوا ثلاثين»، أخبرنا بمذهبننا فيه، وأعلّنا السائل أنه خاصّ لسنة واحدة أمر الناس فيها رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بالاستدلال على أول الشهر بالرؤية، وأوجب عليهم الرجوع - إن عرّض لهم الإغماء - إلى العدّد؛ ليعلمهم أنه الأصل الذي لا يعترضه اللبس، فالرؤية قد كانت دليلاً لتلك السنة، وكان الاستدلال فيها على هذا الوجه. وليس يلزمنا أن يكون دليلاً في كلّ شهر؛ لما روي عن الصادق عليه السلام في تخصيص الخبر^٢.

يقال له: قد بيّنا الكلام عليك في تأويل ما روي عنه عليه السلام: «صوموا

١. في «خ»: «و عدلتم عن العدد».

٢. تقدّم هذا الخبر فيما سلف.

لرؤيته، و أفطروا لرؤيته»، و أن الذي خَرَجْتَهُ فِيهِ مِنَ الْخُصُوصِ لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ تَخْرِيجٌ بَاطِلٌ لَا حَظَّ لَهُ مِنَ الصَّوَابِ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ. و إِذَا كَانَتْ الرُّوْيَةُ لَيْسَتْ بِدَلِيلٍ عَلَى أَوَائِلِ الشُّهُورِ وَ أَوَاخِرِهَا عَلَى مَا خَرَجْتَهُ فِي الْأَوْقَاتِ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا فِي بَعْضِ السَّنِينَ حَسَبَ مَا ادَّعَيْتَهُ وَ خَرَجْتَهُ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ لَا يَكُونُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دَلِيلًا وَ فِي بَعْضٍ غَيْرَ دَالٍّ؛ وَ لِأَنَّ الرُّوْيَةَ فِي تِلْكَ السَّنَةِ الَّتِي ادَّعَيْتَ فِيهَا مُوَافَقَتَهَا لِلْعَدَدِ لَمْ تَكُنْ دَلِيلًا فِي نَفْسِهَا وَ مُؤَثَّرَةً لِمَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا، وَ إِنَّمَا الْمَوْثُورُ عِنْدَكُمْ الْعَدْدُ، وَ إِنَّمَا طَابَقَ الْعَدْدُ لِلرُّوْيَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِتْفَاقِ.

[نَكْتَةٌ لُغَوِيَّةٌ]

فَأَمَّا قَوْلُكَ فِي اثْنَاءِ كَلَامِكَ: «إِنْ عَرَضَ لَهُمُ الْإِعْمَاءُ» فَمَصْدَرٌ: «أَعْجَمِي^١ عَلَى الْمَرِيضِ إِعْمَاءٌ»، وَ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ لِقَوْلِهِمْ: «عَمَّ الْهَلَالُ» إِذَا خَفِيَ وَ اسْتَتَرَ، وَ إِنَّمَا مَصْدَرُهُ «عَمَّ عَمًّا»^٢ وَ هَذَا وَ إِنْ كَانَ خَارِجًا عَمَّا نَحْنُ فِيهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ الصَّوَابِ فِيهِ مِنَ الْخَطَا.

[مُنَاقَشَةُ اعْتِمَادِ بَعْضِ الْقَائِلِينَ بِالرُّوْيَةِ عَلَى الْعَدَدِ]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَجْهٌ آخَرٌ، وَ هُوَ أَنَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَسْتَدِلُّ بِرُّوْيَةِ الْهَلَالِ فِي كُلِّ شَهْرٍ، فَيَقُولُ: إِنَّ الْيَوْمَ الَّذِي يَظْهَرُ فِي آخِرِهِ هُوَ أَوَّلُ الْمُسْتَهَلِّ بِمُوَافَقَتِهِ لِلْعَدَدِ^٣؛

١. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «عَمِي».

٢. رَاجِعْ: الْمَعْجَمَ الْوَسِيطَ، ص ٦٦٣ - ٦٦٤ (عَم).

٣. أَي: بِشَرَطِ مُوَافَقَتِهِ لِلْعَدَدِ. كَمَا سَوْفَ يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فمتى رأى الاختلاف، عاد إلى العَدَدِ الذي هو الأصل.
 ومنهم مَنْ يَسْتَدِلُّ بالرؤية من وجهٍ آخَرَ، وهو أن يَرُقَبَ ظهورَ الهلالِ له
 في المَشْرِيقِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشمسِ، يَفْعَلُ ذلكَ يوماً بَعْدَ يَوْمٍ مِنْ آخِرِ
 الشهرِ، إلى أن يَخْفَى عنه آخِرُهُ مِنَ الشمسِ فلا يَظْهَرُ؛ فَيَعْلَمُ حينئذٍ أَنَّهُ
 آخِرُ يَوْمٍ فِي الشهرِ الماضي، وهو يَوْمُ السَّرَارِ، وِاليَوْمِ الذي يَلِيهِ أَوَّلُ
 المُسْتَهْلِ، فَيَسْتَدِلُّ بِذلكَ ما لَمْ يُخَالِفِ العَدَدَ؛ فإذا خَالَفه أو اعْتَرَضَ له
 لَبِثَ، عاداً؛ مُسْتَمْسِكاً بالأصل. وهذه فُصُولٌ مُسْتَمِرَّةٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

يُقَالُ له: أَمَا ما قَدَّمْتَهُ فِي هذا الفَصْلِ فهو غَلَطٌ فاحشٌ؛ لأنَّكَ ادَّعَيْتَ أَنَّ اليَوْمَ
 الذي يَظْهَرُ فِي آخِرِهِ الهِلالُ هو أَوَّلُ يَوْمِ المُسْتَهْلِ^٢، ثُمَّ قُلْتَ: «بَشَرَطِ مُوَافَقَتِهِ
 للعَدَدِ؛ فَإِنْ وَقَعَ اخْتِلافٌ، وَجَبَ الرجوعُ إلى العَدَدِ!»

فأَيُّ فائِدَةٍ فِي أن يَعْلَمَ المُكَلَّفُ إذا رَأَى الهِلالَ فِي آخِرِ يَوْمٍ أن ذلكَ اليَوْمِ
 مُسْتَهْلٌ الشهرِ وَقَد فاتَ و انقضى، ولا يَتِمَكَّنُ مِنْ صِيامِهِ ولا أداءِ العِبادةِ فِيهِ؟ و
 إِنما أَمارةُ الشهرِ و دخوله تَجِبُ أن تَكُونَ مُتَقَدِّمَةً لِنَعْلَمَ بِها الشهرَ، فنُوذِيَ الفَرَضَ
 فِيهِ؛ فأَما أن تَكُونَ مُتَأَخِّرَةً وَقَد فاتَ الصوْمُ فِيهِ، فغَيْرُ صَحيح.

و قَوْلُهُ: «بَشَرَطِ مُوَافَقَتِهِ للعَدَدِ^٣» يُسْقِطُ أن يَكُونَ بِرؤيةِ الأَهْلِيةِ اعتباراً و تَكُونَ
 دليلاً فِي نَفْسِها؛ لأنَّهُ إذا شَرَطَ أن تُوافِقَ الرؤيةُ العَدَدَ، فلا حَظَّ للرؤيةِ هاهنا، ولا
 حُكْمَ تَوَثُّرٍ فِيهِ، وإِنما التَأثيرُ للعَدَدِ دونها؛ فلا مَعْنى لِقَوْلِهِ: «إِنَّا نَسْتَدِلُّ بِالرؤيةِ على
 بعضِ الوجوه».

١. أي: عاد إلى العدد.

٢. في جميع النسخ سوى «خ»: «المستقبل».

٣. في أكثر النسخ: «موافقة العدد».

وقوله: «وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ يَسْتَدِلُّ بِالرُّوْيَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ» - إلى آخِرِ الْفَصْلِ -
غير صحيح؛ لأنه إذا رَقَبَ ظَهْرَ الْهِلَالِ فِي الْمَشْرِقِ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ، فَخَفِيَ
عنه؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الشَّمْسِ، عَلَى^١ أَنَّهُ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ الْمَاضِي، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ الْيَوْمُ
الَّذِي أَوَّلُ الْمُسْتَهْلِّ.

فهذا الترتيب الذي رتبته من أين له صحته؟ وأي دليل قام عليه؟ فما رأينا
أحداً من المسلمين راعى في رؤية الهلال هذا الذي ادّعاه من مُراعاةٍ عند
طلوع الشمس، ولا رأيناهم يُراعون الأهلة إلا في أواخر الأيام وغياب الشمس،
ولا يبرزون إلى الأماكن المصحرة إلا في أواخر النهار وعند مغيب الشمس،
وما رأيناهم قطّ اجتمعوا قبل طلوع الشمس، ولا راعوا طلوعه في هذا الوقت
أو خفاءه.

على أنه قد نقض الكلام كله بقوله: «يَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ مَا لَمْ يُخَالِفِ الْعَدَدَ؛ فإِذَا
خَالَفَهُ، كَانَ مُسْتَمْسِكاً بِالْأَصْلِ»؛ لأنه إذا كان الأمر على ما ذكره، فالعدد هو الدليل و
هو المؤثر، وقد تقدم هذا؛ لأن ظهور الهلال أو خفاءه في الوقت الذي ذكره إذا
كان يُصدّق، ويكذّب، وإِنَّمَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ^٢ إِذَا وَافَقَ الْعَدَدَ، وَإِذَا خَالَفَهُ أُطْرِحَ؛
فالعدد إذن هو المؤثر، وبه الاعتبار دون غيره، ولا تأثير لرؤية الهلال.

فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الرُّوْيَةَ مُؤَثِّرَةٌ، فَقَدْ اسْتَعَارَ - هَرَباً مِنَ الشَّنَاعَةِ وَالْخِلَافِ، وَإِسْفَاقاً
لِمَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ: «صَوْمُوا لِرُؤْيَيْتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْتِهِ» - مَا لَا يَصِحُّ لَهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ
عَلَى مَذْهَبِهِ.

١. كذا، ولعل الصواب: «عَلِمَ».

٢. أي: «إِذَا كَانَ يُصَدَّقُ، وَيُكذَّبُ، وَيُعْوَلُ عَلَيْهِ». فالأنسب حذف «إِنَّمَا».

[الدليل الثالث: خبر «شهر رمضان يُصيّبه ما يُصيب سائر الشهور»]

قال صاحب الكتاب: مسألة أخرى.

ثم قال:

و سألوا عن الخبر المروي عن الصادق عليه السلام أنه قال: «شهر رمضان يُصيّبه ما يُصيب سائر الشهور من الزيادة والنقصان»^١.

ثم قال:

و يقال لهم: هذا الخبر إن كان منقولاً على الحقيقة فيحتمل أن يكون من أخبار التقيّة، دَفَع به الصادق عليه السلام عن نفسه و شيعته ما خشيّه من العوامّ و سلطانِ الزمانِ مِنَ الأذيةِ.

فإن قالوا: كيف تجوز التقيّة بقولٍ يصادُ أصل المذهب، و ليس له معنى يخرجُ به عن حدِّ الكذب؟

قيل لهم: بل يحتمل معنى يُضمّره الإمامُ يوافقُ الصواب، و هو أن يقصد زيادة النهار و نقصانه في الساعات، فيكون شهر رمضان مرّةً في الصيف خمس عشرة ساعةً، و يصير مرّةً أخرى في الشتاء تسع ساعاتٍ، فقد لَحِقَه ما لَحِقَ سائرَ الشهورِ مِنَ الزيادةِ و النقصانِ باختلافِ الساعاتِ لا في عددِ الأيامِ.

يُقال له: هذا الخبرُ من أخبارِ الأحادِ، و أخبارُ الأحادِ عندنا لا توجبُ علماً و لا عملاً، و لا يصحُّ الاستدلالُ بها على حكمٍ مِنَ الأحكامِ، و قد بينّا هذا فيما تقدّم. و لو وُفِّتَ أيُّها المُتكلِّمُ لَدَفَعَت الاحتجاجُ عليك بهذا الخبرِ بأنّه لا يوجبُ العلمَ، و لكُفِّيتَ بذلك.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٥.

وأما قوله: «إنه من أخبار التقيّة» فدعوى بلا برهان، وظاهر هذه الأخبار تقتضي أنها على السلامة وعدم الخوف؛ فمن ادعى خلاف ذلك، فعليه الدليل. وأما السؤال الذي سألت نفسك عنه، ثم أجبت عنه، فما يسأل عن مثله محصل من مخالفيك؛ لأنه يجوز أن يريد الإمام عليه السلام بقوله: «شهر رمضان يُصيبه ما يُصيب سائر الشهور من الزيادة والنقصان» - إذا كان شيعياً خائفاً على ما ادّعت - أن هذا يلحقه على مذهب هذه الطائفة التي لا ترى العَدَدَ، كما قال الله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^١؛ أي عند قومك وأصحابك. فلا يُحتاج في ذلك إلى ما تأولته من زيادة الساعات وتقصانها.

[كَيْفِيَّةُ الْحَجِّ عَلَى الْقَوْلِ بِالْعَدَدِ]

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

مَسْأَلَةٌ لَهُمْ أَيْضاً: وَسَأَلُوا عَنْ حَجِّ النَّاسِ فِي وَقْتِنَا هَذَا عَلَى الرَّوْيَةِ، فَقَالُوا: مَا يَصْنَعُ أَحَدُكُمْ فِي حَجِّهِ - وَ أَنْتُمْ عَلَى الْعَدَدِ - وَ هُوَ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَنْسُكَ مَنَاسِكَهَ عَلَى الرَّوْيَةِ؟

ثُمَّ أَجَابَ، فَقَالَ:

هَذَا سَوَالٌ عَمَّا يَفْعَلُهُ، وَ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ الرَّوْيَةِ وَ بُطْلَانِ مَا نَعْتَقُدُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنَ الْجَائِزِ الْمُمَكِّنِ أَنْ يَلِيَّ الْحَرَمَيْنِ سُلْطَانٌ عَدَدِيٌّ، فَيَأْخُذُ النَّاسَ بِرَأْيِهِ، وَيُحْجِّجُ بِهِمْ عَلَى مَذْهَبِهِ، فَتَكُونُ الْحَالُ بِخِلَافِ^٢ مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ^٣؛ وَ مَعْلُومٌ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ دَلَالَةً عَلَى مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْعَدَدِ،

٢. في جميع النسخ سوى «خ»: «لخلاف».

١. الدخان (٤٤): ٤٩.

٣. من اعتماد سلطان الحرمين للرؤية.

وكذلك حَجَّ النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى الرُّؤْيَةِ، وَ لَا يَصِحُّ بِهِ الدَّلَالَةُ.
 وَ الَّذِي نَعْمَلُهُ أَنَا نَقِفُ مَعَ النَّاسِ الْمَوْقِفِينَ، وَ نَفْعَلُ الْمَنَاسِكَ الَّتِي هِيَ أَصْلُ
 الْحَجِّ، وَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا نَفَعَلُهُ مِنَ الْحَجِّ عَلَى الْإِفْرَادِ بَعْدَ قَوْتِ الْمُتَمَّةِ
 كُلُّهُ صَحِيحاً وَاقِعاً مَوْقِعَهُ مِنَ الْمَنَاسِكَ.

[يُقَالُ لَهُ:]

وَ لَيْسَ^١ كَذَلِكَ مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ الْعَدَدِ؛ لِأَنَّهُ [مَنْ] يَقِفُ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي يَوْمِ
 عَرَافَاتٍ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْمَوْقِفِ فَكَأَنَّهُ مَا وَقَفَ، وَ يَأْتِي مِنْهُ فِي غَيْرِ الْيَوْمِ الَّذِي يَجِبُ
 إِتْيَانُهَا فِيهِ فَكَأَنَّهُ مَا أَتَاهَا، وَ إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ الْمَنَاسِكُ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِهَا - لِمُخَالَفَتِهَا
 الْعَدَدَ الَّذِي هُوَ الْمُعْتَبَرُ - فَكَأَنَّهُ مَا صَنَعَ شَيْئاً، فَلَا حَجَّ لَهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّا نَقِفُ مَعَ النَّاسِ وَنَتَابِعُهُمْ لِلضَّرُورَةِ» فَلَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّ
 السُّؤَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: وَ لِمَ تَكَلَّفُ الْخُرُوجَ إِلَى الْحَجِّ وَ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ لَا تَتِمَّكُنْ
 مِنْهُ، وَ لَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تُوَدِّيَ أَفْعَالَ الْحَجِّ فِي أَوْقَاتِهَا، وَ أَنَّكَ تُصَدُّ عَنْهَا وَ تُمْنَعُ؟ وَ
 هَلْ ذَلِكَ إِلَّا عَبَثٌ؟

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ كَانَ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَلِي الْحَرَمَيْنِ سُلْطَانٌ عَدَدِيٌّ، فَيُتِمَّكُنْ بِهِ مِنْ أَدَاءِ
 الْحَجِّ عَلَى وَاجِبِهِ وَ حَقِّهِ.

قِيلَ لَكَ: فَيَنْبَغِي - إِذَا لَمْ يَقَعْ هَذَا الْجَائِزُ الَّذِي يُتِمَّكُنْ بِهِ مِنْ شَرَائِطِ الْحَجِّ - أَنْ
 تَتَوَقَّفَ عَنْ تَكَلُّفِهِ^٢ وَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْكَ عَبَثٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا أَتَكَلَّفُهُ قَبْلَ عِلْمِي بِوُقُوعِ هَذَا الْجَائِزِ؛ لِتَجْوِيزِي فِي طَوْلِ طَرِيقِي

١. الظاهر أن في العبارة سقطاً.

٢. في «خ»: «على تكليفه». و في بعض النسخ: «عند تكلفه».

إِلَى الْحَجِّ أَنْ يَلِيَّ الْحَرَمَيْنِ مَنْ مَذَهَبُهُ الْعَدَدُ، فَيُمْكِنُنِي^١ أَنْ يَكُونَ حَجِّي عَلَى
مَوْجِبِ الْعَدَدِ.

قِيلَ لَكَ: وَ أَيْ شَيْءٍ يَنْفَعُكَ مِنْ تَغْيِيرِ مَذَهَبِ مَنْ يَلِيَّ الْحَرَمَ...^٢ وَ تَابَعَهُمْ عِنْدَ
الضَّرُورَةِ وَ لَا يُخَالَفُ، جَارٍ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْمَمْنُوعِ وَ عَنِ بَعْضِ شَرَايِطِ الْحَجِّ
مُصَدِّدٌ؟ وَ عِنْدَ الْاضْطِرَارِ تُبَسِّطُ الْأَعْدَارُ.

[ثُمَّ قَالَ:]

وَ هُوَ نَظِيرُ مَا أَجْمَعْتَ عَلَيْهِ الشَّيْعَةُ وَ خَالَفْتَ فِيهِ الْعَوَامَّ مِنْ وَجُوبِ التَّمَتُّعِ
بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، حَتَّى
أَكَّدَ أَكْثَرُهُمْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: هُوَ الْفَرَضُ الَّذِي لَا يُتَقَبَّلُ فِي الْحَجِّ غَيْرُهُ مِمَّنْ
نَأَتْ عَنْ مَكَّةَ دَائِرَهُ. وَ مَعْلُومٌ جَوَازُ قَوْتِهِ لِمَنْ سَلَكَ طَرِيقَ الشَّامِ؛ لِحُجُوزِ
دُخُولِهِ مَكَّةَ بَعْدَ الْمَوْقِفِ مِنْ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَ هُوَ وَقْتُ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّمَتُّعُ
بِالْعُمْرَةِ، وَ إِنَّ ذَلِكَ يَفُوتُ مَنْ حَجَّ عَلَى طَرِيقِ الْعِرَاقِ؛ لَوُرُودِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ.
فَتُلْجَأُ الضَّرُورَةُ لِمَنْ يَقُولُ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْمَقَامِ عَلَى الْإِحْرَامِ الَّذِي عَقَدَهُ
بِنَيْتِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ، وَ يَصِيرُ إِلَى الْإِفْرَادِ الَّذِي لَوْ ابْتَدَأَ الْإِحْرَامَ بِهِ لَكَانَ
مُخْطِئاً عِنْدَ الشَّيْعَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَجَوَّزَتْ لَهُ الضَّرُورَةُ هَذَا الْفِعَالَ.

وَ لِذَلِكَ عِدَّةُ نَظَائِرٍ مِنْ وَاجِبَاتٍ وَ سُنَنِ، النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى خِلَافِهَا غَيْرُ
مُتِمِّكِينَ مِنْ إِقَامَتِهَا عَلَى شَرَايِطِهَا.

يُقَالُ لَهُ: وَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً مِمَّا لَا تُسْأَلُ عَنْهُ، وَ لَا تُحَاجُّ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

١. هكذا في «ض، م، ي، ن، ت». و في «خ»: «فيتمكن». و في باقي النسخ: «فيمكن».

٢. في العبارة سقط.

و الفَرْقُ بَيْنَ فَوْتِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ لِمَنْ حَجَّ مَعَ كَافَّةِ النَّاسِ وَ بَيْنَ ^١ مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ الْعَدَدِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ فَوْتِ التَّمَتُّعِ لَا يُبْطِلُ الْعَدَدَ، وَ هُوَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ ^٢ وَقَفَّ بِعَرَفَاتٍ قَبْلَ وَقُوفِ أَصْحَابِ الرُّؤْيَةِ، فَقَدَفَاتٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَنْ يَحُجُّ مَعَ جُمْلَةِ الْحَاجِّ الْخَارِجِينَ مِنَ الْعِرَاقِ الْوَقُوفُ بِعَرَفَاتٍ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ الْعَدَدِ. وَ لَيْسَ بِنَافِعٍ لَهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ مَذْهَبُ الْوَالِي الْحَرَمِ، فَيَقِفَ بِعَرَفَاتٍ عَلَى مَوْجِبِ الْعَدَدِ قَبْلَ فَوْتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ فَوَاتِ الْحَجِّ لِهَذَا الَّذِي خَرَجَ فِي جُمْلَةِ الْحَاجِّجِ الْعَامِلِينَ عَلَى الرُّؤْيَةِ فِي يَوْمِ الْوَقُوفِ، وَ تَعَذَّرَ اسْتِدْرَاكُ فَرَضِهِ عَلَيْهِ.

وَ هَذَا كُلُّهُ وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ بِعَيْنِ الْإِنصَافِ.

تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَنَّهُ وَ حُسْنِ تَوْفِيقِهِ.

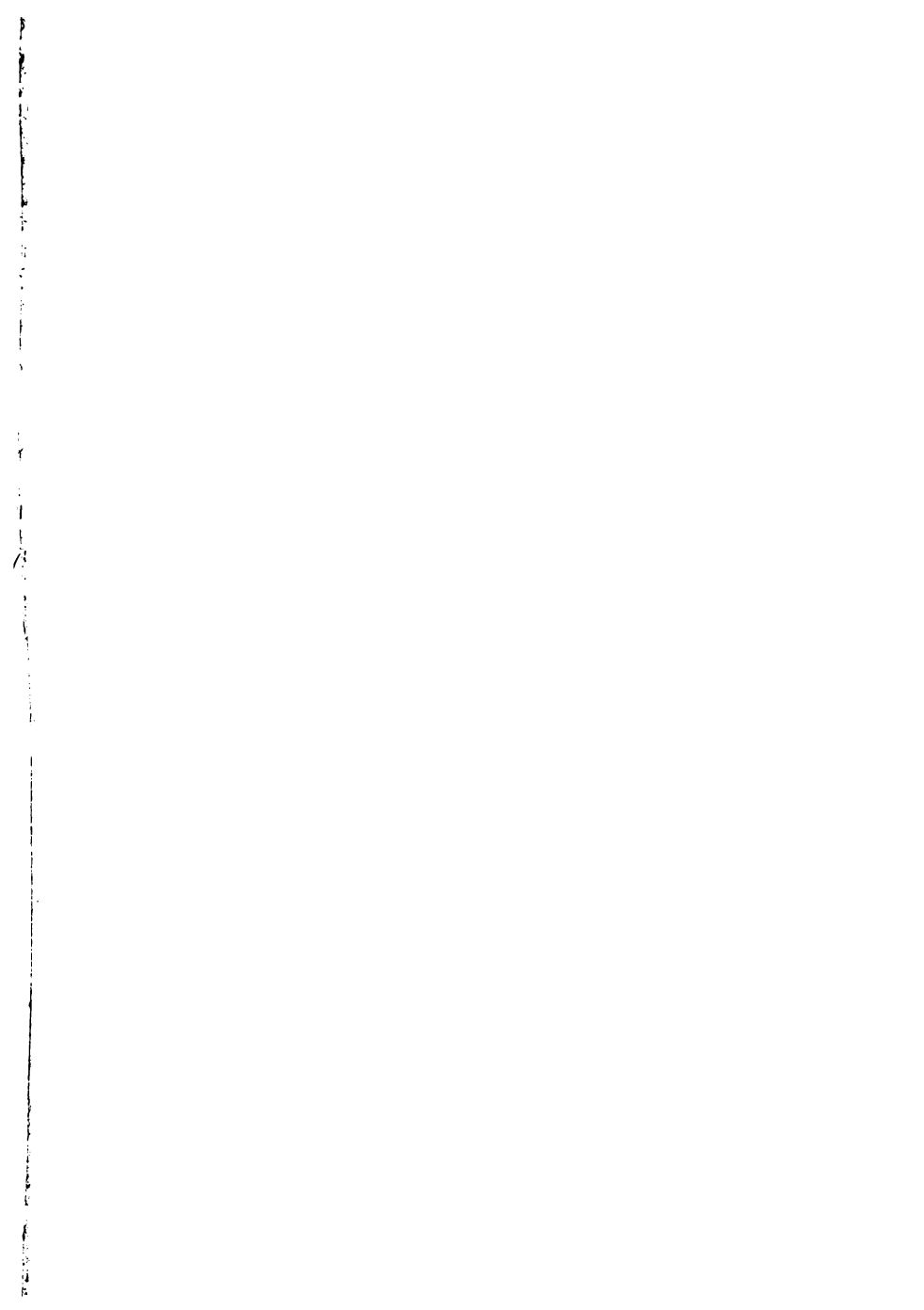
وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ صَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَ حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نِعَمَ الْوَكِيلُ.

١. في «خ»، ض، ع، ك، ل، م، ن، ت: «و هو» بدل «و بين».

٢. في «خ»: - «ذلك».

(٨٧)

مسألة في استمرار الصوم
مع قصد المنافي له



مقدمة التحقيق

لقد تمتع الشريف المرتضى بمرونة فكرية و قدرة على تغيير رأيه إذا اقتضى الدليل ذلك، فقد كان تابعاً للدليل يتوجه معه أينما وجهه. ومن مصاديق ذلك الرسالة التي بين أيدينا، فقد قام فيها بتغيير رأي فقهي قديم كان يؤمن به، و قد أودع هذا الرأي في رسالة كان قد أملاها قديماً، ذهب فيها إلى أنّ العزم في أثناء نهار شهر رمضان على ما ينافي الصوم من أكل وشرب وغير ذلك ينقض الصوم؛ ولكنه بعد ذلك رجع عن هذا الرأي في كتابه المصباح في الفقه - أشار إلى ذلك في الرسالة التي بين أيدينا - و ذهب إلى أنّ هذا العزم لا ينافي الصوم، بل يبقى صومه صحيحاً، و لا يبطل بذلك.

و يبدو أنه لأهمية هذه المسألة من وجهة نظره قام بتأليف هذه الرسالة المستقلة التي وصلت إلينا، فيما فقدت تلك الرسالة القديمة، كما لم يصل إلينا كتاب المصباح. و قد أيد الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) الرأي الأخير^١، فيما اختار أبو الصلاح الحلبي (ت ٤٤٧هـ) الرأي القديم^٢. و يبدو أنّ الحلبي لم يكن مطلعاً على الرسالة التي بين أيدينا، و لا على كتاب المصباح، وإلا لو كان قد اطّلع عليهما لكان من المحتمل أن يغير رأيه.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٧٨؛ الخلاف، ج ٢، ص ٢٢٢، المسألة ٨٩.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٨٢ - ١٨٣.

ثم ليست هذه هي المرة الأولى التي يغيّر الشريف المرتضى فيها رأياً من آرائه؛ بل قد حصل ذلك له في مسألة أخرى. فقد كان يذهب سابقاً إلى حرمة الربا بين الأب والابن^١؛ لكنّه رجع عن هذا الرأي في بعض كتبه^٢.

و الجدير بالذكر أنّ العلامة الحلّي (ت ٧٢٦هـ) قد أورد معظم ألفاظ الرسالة محلّ البحث في كتابه مختلف الشيعة مع شيء من التصرف و الحذف؛ لكنّه لم يقبل بالرأي المطروح فيها، فقام بمناقشته، و اختار الرأي القديم للشريف المرتضى^٣. و قد استدلّ الشريف المرتضى في هذه الرسالة على رأيه حول أنّ العزم على فعل المفطر لا ينافي الصوم بدليلين:

الأول: أنّ عزيمة المنافي لا تنافي الصوم، وإنّما الذي ينافيه هو فعل المنافي.

و قد يقال: إنّ عزيمة الصوم و إن لم تناف الصوم، إلّا أنّها تنافي نيّة الصوم التي لا يصحّ الصوم بدونها، فإنّ نيّة الصوم عبارة عن العزيمة على الكفّ عن المفطرات، فتكون العزيمة على فعلها منافية لها.

فأجاب: صحيح أنّ العزيمة على المنافي تنافي «نيّة الصوم» التي يجب أن تقع في ابتداء الصوم، لكنّها لا تنافي «حُكم نية الصوم» الواقع في طول النهار، فمن الواضح أنّ النيّة لا يمكن تحقّقها بالفعل في طول النهار و في كلّ ساعاته و لحظاته، و إنّما يكفي بقاء حُكمها، و لذلك يمكن وقوع النوم أو الإغماء في أثناء الصوم من دون أن يؤدي ذلك إلى بطلانه، و ذلك لا لأجل بقاء نيّة الصوم فعلاً، بل لبقاء حُكمها، و لذلك يمكن العزوب عن النيّة و الغفلة عنها من دون أن يؤدي ذلك إلى بطلان الصوم.

إذن العزيمة على المنافي تنافي نيّة الصوم الواقعة في بداية اليوم، و لا تنافي حكم

١. راجع: المسألة الخامسة من الموصليّات الثانية.

٢. الانتصار، ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٦٠ - ٢٦٧.

هذه النية الواقعة في طول النهار، أي إذا عزم على المنافي في بداية الصوم لم تتعد نية وفسد صومه، لكن إذا عزم على المنافي في طول النهار لم يفسد صومه.

الثاني: عندما تعرّض العلماء لذكر المفطرات، لم يذكروا في ضمنها العزيمة على بعض المفطرات، وهذا يدلّ على أنّ العزيمة ليست من المفطرات.

وفي النهاية أشار إلى أنّ ما ورد في هذه الرسالة كاف لنقض ما جاء في رسالته السابقة القديمة التي كتبها لتأييد رأيه السابق، فلا حاجة إلى نقض كلّ مطالب تلك الرسالة، لكنّه مع ذلك تعرّض بصورة مجملّة لنقض بعض مطالبها.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٢ تحت عنوان: «استمرارُ الصوم مع قصد المنافي له».

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٤٠ تحت عنوان: «العزمُ على الإفطار غيرُ مفطر».

وكلا العنوانين مناسبان، إلا أنّ الأخير أدقّ. والأدقّ منهما معاً أن نضيف جملة: «في أثناء النهار»، فيكون العنوان: «العزمُ على الإفطار في أثناء النهار غيرُ مفطر» فقد تقدّم أنّه بحسب رأي الشريف المرتضى أنّ العزم على المفطر في بداية الصوم مفطرٌ. ثم إنَّ إرجاع الشريف المرتضى إلى كتابه المصباح في هذه الرسالة يعتبر قرينة مهمة على تصحيح النسبة، كما يمكن اعتبار نسبة العلامة الحلّي الرسالة إليه قرينة أخرى جيّدة.

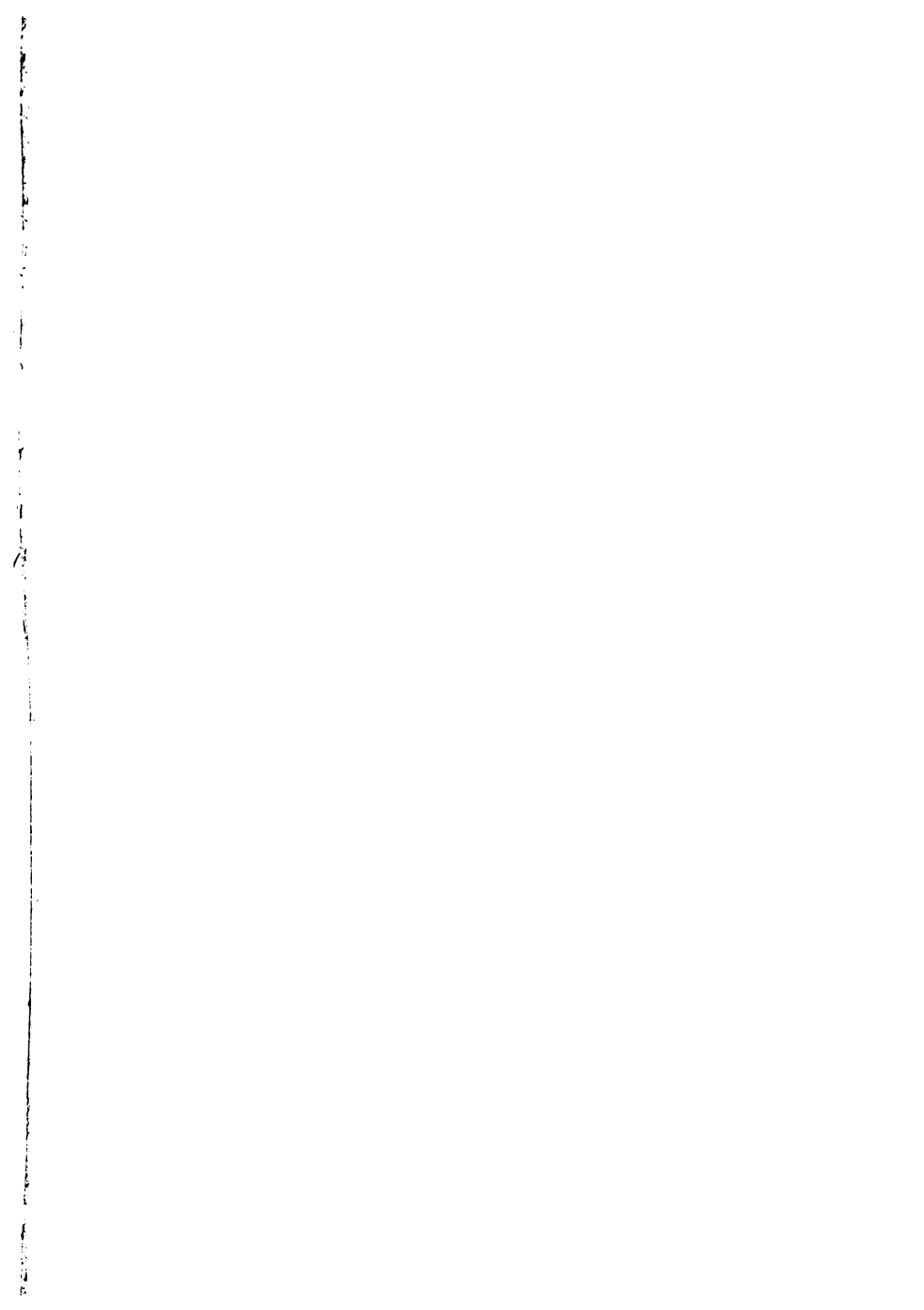
مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة

(١٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٢٩٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (١٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (١٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٣٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (١٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».

١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٨٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».
١٥. كتاب مختلف الشيعة للعلامة الحلّي طبعة مركز الإعلام الإسلامي، فقد تقدّم أنّه نقل معظم ألفاظ الرسالة في هذا الكتاب، مع شيء من التصرّف، و لذلك اكتفينا بنقل أهمّ الاختلافات في الهامش.



[مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كُنْتُ^١ أَمَلَيْتُ قَدِيمًا^٢ مَسْأَلَةً^٣ أَنْصُرُ فِيهَا^٤ أَنْ مَنْ عَزَمَ فِي نَهَارِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى أَكْلِ أَوْ شُرْبِ^٥ أَوْ جَمَاعٍ^٦ يَفْسُدُ بِهَذَا الْعَزْمِ صَوْمُهُ، وَنَصَرْتُ ذَلِكَ^٧ بِنِهَايَةِ الْمُمَكِّنِ^٨ وَقَوِيَّتِهِ؛ ثُمَّ رَجَعْتُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ مِنَ الْمَصْبَاحِ^٩، وَأَفْتَيْتُ فِيهِ بِأَنَّ الْعَازِمَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي نَهَارِ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْدَ تَقَدُّمِ نَيْتِهِ وَانْعِقَادِ صَوْمِهِ لَا يُفْطِرُ بِهِ. وَهُوَ الصَّحِيحُ^٩ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْأُصُولُ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ.

١. في «ك، ل، و، ي»: «كتبت و» بدل «كنت».

٢. هذه المسألة مفقودة.

٣. في «س»: «أنصرفها». وفي «ك، ل»: «نصرت فيها». وفي «هـ» و «المطبوع»: «أنظر منها»، كلها بدل «أنصر فيها».

٤. هكذا في «أ، س، ل». وفي «هـ»: «فشرب». وفي سائر النسخ و «المطبوع» والمختلف: «و شرب».

٥. في المختلف: «و جماع».

٦. في «أ، س»: «و يضرب بذلك» بدل «و نصرت ذلك». وفي «هـ» و «المطبوع»: «و يضرب ذلك» بدلها.

٧. في المختلف: «التمكّن».

٨. هذا الكتاب للسيّد رحمه الله من المفقودات. راجع: المتبقي من التراث المفقود للشريف

المرتضى.

٩. في المطبوع: «الظاهر».

والذي يَدُلُّ^١ عليه: أن الصومَ بَعْدَ انعقادِهِ بحصولِ النِّيَّةِ في ابتدائه إِمَّا^٢ يَفْسُدُ بما يُتَنَافَى الصومَ، مِن أَكَلٍ أو شُرْبٍ أو جِمَاعٍ؛ ولا^٣ مُنَافَاةَ بَيْنَ الصومِ و بَيْنَ عَزِيمَةٍ^٤ الأَكْلِ و الشُّرْبِ.

فإِذَا قِيلَ: عَزِيمَةُ الأَكْلِ^٥ و إن لَمْ تُتَنَافَ الصومَ، فَهِيَ^٦ تُتَنَافَى نِيَّةَ الصومِ^٧ الَّتِي لا بُدَّ لِلصَّوْمِ مِنْهَا و لا يَكُونُ صَوْمًا^٨ إِلَّا بِهَا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّوْمِ إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الفَقْهَاءِ كُلِّهِمْ هِيَ العَزِيمَةُ عَلَى الكَفِّ عَنِ هَذِهِ المُفْطِرَاتِ - و عَلَى^٩ مَا حَدَدْتُمُوهُ فِي المِصْبَاحِ هِيَ العَزِيمَةُ عَلَى تَوَطُّيْنِ النَفْسِ عَلَى الكَفِّ - و إِذَا^{١٠} صَادَقَتْ هَذِهِ العَزِيمَةُ^{١١} نِيَّةَ الصَّوْمِ الَّتِي لا بُدَّ لِلصَّوْمِ مِنْهَا أَفْسَدَتْ الصَّوْمَ.

قُلْنَا: عَزِيمَةُ الأَكْلِ لا شُبُهَةَ فِي أَنَّهَا تُتَنَافَى عَزِيمَةَ الكَفِّ عَنْهُ^{١٢}؛ لِكِنَّهَا لا تُتَنَافَى حُكْمَ عَزِيمَةِ الصَّوْمِ و نِيَّتِهِ، و حُكْمَ النِّيَّةِ غَيْرِ النِّيَّةِ^{١٣} نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي ابْتِدَاءِ الصَّوْمِ اسْتَمَرَّ حُكْمُهَا فِي بَاقِي اليَوْمِ و إن لَمْ تَكُنْ مُقَارِنَةً لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ و أَثَرَتْ فِيهِ بِطُولِهِ.

١. في المختلف: «والدليل» بدل «والذي يدل».

٢. في «ه» و المطبوع: «و إِمَّا».

٣. في «ب، ج، د، ط، ع، ك، ل، م، و، ي»: «فلا».

٤. في «ب، ج، د، ط، ع، ك، ل، م، و، ي»: «فلا».

٥. من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «أن يحدث حدثاً يتقضى الوضوء» ساقط من «أ».

٦. في «ه» و المطبوع: «فمتى». و في المختلف: «فإنها».

٧. في المختلف: «نيتها» بدل «نية الصوم».

٨. في «ب، ج، ع»: «صوماً».

٩. في «ب، ج، ع»: «عند المفطرات على» بدل «عن هذه المفطرات - و على».

١٠. في جميع النسخ سوى «ك، ل»: «إذا» بدون و العطف.

١١. أي عزيمة الأكل.

١٢. في «ه» و المطبوع: «عنها».

١٣. في «ط، ك، ل، م، ه، و، ي» و المطبوع: «غير النية».

و عندنا أن هذه النية - زيادةً على تلك - مؤثرة في كون جميع أيام الشهر صوماً وإن لم تكن مقارنةً للجميع^١.

وقد قلنا كلنا: إن استمرار حكم النية في جميع زمان الصوم ثابت، وإن لم تكن مقارنةً لجميع أجزائه؛ ولهذا جَوَّزنا و جَوَّز جميع الفقهاء أن يعزب^٢ عن النية ولا يُجدِّدها و يكون صائماً، و جعلناه صائماً^٣ مع النوم و الإغماء، و نحن نعلم أن مُنَافاة عزوب النية لنية الصوم أشد من مُنَافاة^٥ عزيمة الأكل لعزيمة الكف، و كذلك مُنَافاة النوم و الإغماء لها.

ألا ترى أنه لا يجوز أن تكون النية عازية^٦ عنه في ابتداء الصوم و يكون مع ذلك صائماً، و كذلك^٧ لا يجوز أن يكون في ابتداء الدخول في الصوم نائماً أو مُغمى عليه، و لم يجب أن ينقطع استمرار حكم النية بتجدد عزوب النية و لا بتجدد^٨ نوم أو إغماء، مع مُنَافاة ذلك لنية الصوم لو تقدّم^٩ و قارنها^{١٠}؟

كذلك لا يجب إذا تقدّم منه الصوم بالنية الواقعة في ابتداءه ثم عزم في خلال

١. في «ب، ج، ر، ط، ع»: «للجمع». و في «د، ك، ل، م، و، ي»: - «للجميع».
٢. في «ك، ل»: «أنه إن عزب». و في «م، و»: «أن تعزب».
٣. في «ك، ل، م، و»: «و المطبوع» - «و جعلناه صائماً».
٤. في «ب، ج، ع»: - «لنية».
٥. في «ه» و المطبوع: - «عزوب النية لنية الصوم أشد من منافاة».
٦. في «ب، س، ع»: «عازية». و في «د، ك، ل، م، ه، و»: «عازية». و في «ي»: «عازية».
٧. في المختلف: «و كذا».
٨. في «ب، ج، س، ع، ك، ه»: «و لا يتجدد».
٩. في «ب، ج، ع»: «تعدّر». و في «س»: «يقدم».
١٠. في «ب، ج، س، ط، ع، ه» و المطبوع: «و قاربها».

النهارِ على أكلٍ أو غيره مِنَ الْمُفْطِرَاتِ، لَا يَجِبُ^١ أَنْ يَكُونَ مُفْسِدًا لَصَوْمِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الصَّوْمِ مُسْتَمِرٌّ^٢، وَهَذِهِ الْعَزِيمَةُ لَا تَضَادُّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْتِمْرَارِ حُكْمِ الصَّوْمِ، وَ إِنْ كَانَتْ لَوْ وَقَعَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَخَرَجَتْ [نِيَّةُ الصَّوْمِ] مِنَ^٣ الْإِنْعِقَادِ.

وَإِنَّمَا كَانَ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ شُبْهَةٌ لَوْ وَجَبَ^٤ عَلَى الصَّائِمِ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ فِي جَمِيعِ زَمَانِ^٥ الصَّوْمِ وَأَجْزَاءِ الصَّوْمِ^٦؛ وَإِذَا كَانَ^٧ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ^٨ أَنَّ^٩ تَجْدِيدَ هَذِهِ النِّيَّةِ غَيْرٌ وَاجِبٌ، لَمْ تَبْقَ شُبْهَةٌ فِي أَنَّ الْعَزِيمَةَ عَلَى^{١٠} الْأَكْلِ فِي خِلَالِ النَّهَارِ مَعَ انْعِقَادِ الصَّوْمِ لَا تَتَوَثَّرُ^{١١} فِي فَسَادِ الصَّوْمِ؛ إِذْ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ هَذِهِ الْعَزِيمَةِ وَبَيْنَ^{١٢} الصَّوْمِ وَاسْتِمْرَارِ حُكْمِهِ، وَإِنَّمَا^{١٣} يَفْسُدُ الصَّوْمُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَاسْتِمْرَارِ حُكْمِهِ بِمَا نَافَاهُ^{١٤}؛ مِنْ أَكْلِ أَوْ شُرْبِ أَوْ جِمَاعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ^{١٥}.

١. من قوله: «إِذَا تَقَدَّمَ مِنْهُ الصَّوْمُ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ك، ل».

٢. فِي «ب، ج، ط، ع»: + «بِهِ».

٣. فِي «س، ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَنْ».

٤. فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَوْ وَجِبَ».

٥. فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَيَّامٌ».

٦. فِي الْمَخْتَلَفِ: «الْيَوْمُ».

٧. فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «كَانَتْ».

٨. فِي الْمَخْتَلَفِ: - «بَيْنَ الْفُقَهَاءِ».

٩. فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: + «وَأَنَّ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَبْقَ شَهْرَةٌ فِي أَنَّ الْعَزِيمَةَ عَنْ».

١١. فِي «ب، ج، ر، س، ط، ع، ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا يَتَوَثَّرُ».

١٢. فِي «د، م، و، ي»: - «وَبَيْنَ». وَ فِي «ك، ل»: - «بَيْنَ».

١٣. فِي «ك، ل»: «وَأَتَى». وَ فِي «م، و، ي»: «وَأَنَا».

١٤. فِي «ب، ج، ط، ع»: «بِمَنَافَاةٍ» بِدَلِّ «بِمَا نَافَاهُ» وَ فِي «ه» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَمَّا نَافَاهُ».

١٥. مِنْ قَوْلِهِ: «وَإِنَّمَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنَ الْمَخْتَلَفِ.

و على هذا الذي قَرَّرناه لا يَكُونُ مَنْ أَحْرَمَ إِحْرَاماً صَاحِباً بِنِيَّةٍ حَصَلَتْ^١ في ابتداءِ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَزَمَ فِي خِلَالِ إِحْرَامِهِ عَلَى مَا يُنَافِي الإِحْرَامَ - مِنْ جَمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ - مُفْسِداً لِإِحْرَامِهِ؛ بَلْ حُكْمُ إِحْرَامِهِ مُسْتَمِرٌّ لَا يُفْسِدُهُ إِلاَّ فِعْلٌ مَا نَافَى^٣ الإِحْرَامَ، دُونَ الْعَزْمِ عَلَى ذَلِكَ. وَهَذَا لا خِلَافَ فِيهِ^٤.

وَكَذَلِكَ^٥ مَنْ أَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ عَزَمَ عَلَى مَشْيٍ^٦ أَوْ التَّفَاتِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نَوَاقِصِ الصَّلَاةِ، لَمْ يُفْسِدْهَا^٧؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاها.

وَكَيْفَ يَكُونُ الْعَزْمُ مُفْسِداً لِلصَّوْمِ^٨ كَمَا يُفْسِدُهُ الْفِعْلُ الْمَعزُومُ عَلَيْهِ الشَّرْعِيُّ^٩، وَقد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ عَزْمٌ لَهُ مِثْلُ حُكْمِ الْمَعزُومِ عَلَيْهِ الشَّرْعِيُّ الْبَتَّةَ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ^{١٠} مَنْ عَزَمَ عَلَى الصَّلَاةِ لا يَجُوزُ أَنْ^{١١} يَكُونَ لَهُ حَظٌّ^{١٢} مِثْلُ حُكْمِ فِعْلِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيِّ، وَكَذَلِكَ مَنْ عَزَمَ عَلَى الْوُضُوءِ^{١٣}؟ وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا^{١٤} الْحُكْمَ

١. في «ب، ج، د، ر، ط، ع، م، هـ، و، ي» والمختلف: «و حصلت».

٢. في المطبوع: - «ثم».

٣. في المختلف: «لا يفسد إلا بفعل ما ينافي».

٤. في المختلف: - «وهذا لا خلاف فيه».

٥. في المختلف: «وكذا».

٦. في «ط، هـ» والمطبوع: «شيء».

٧. في المختلف: «أو التفاتٍ أو فعلٍ ناقضٍ آخر لم يفسد».

٨. في «هـ» والمطبوع: - «للصوم».

٩. في المختلف: - «الشرعي».

١٠. في «هـ» - «أن».

١١. في «ك، ل» - «يجوز أن».

١٢. في «د، ك، ل» - «حظر». و في «م، و، ي»: «خطر». و في المطبوع: «حكم».

١٣. في المختلف: «فليس من عزم على الصلاة له حظٌ فعلها» بدل «البتة؟ ألا ترى...» إلى هنا.

١٤. في المختلف: «شرطنا».

الشرعيّ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَزْمِ فِي الثَّوَابِ وَاسْتِحْقَاقِ الْمَدْحِ حُكْمُ الْمَعْرُومِ عَلَيْهِ،
 وَكَذَلِكَ الْعَزْمُ عَلَى الْقَبِيحِ مُسْتَحَقٌّ^٣ عَلَيْهِ الذَّمُّ كَمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ^٥،
 وَإِنْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي تَسَاوِيهِ أَوْ قُصُورِ الْعَزْمِ فِي ذَلِكَ عَنِ الْمَعْرُومِ عَلَيْهِ.
 وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا اخْتَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَزِيمَةُ الْأَكْلِ أَوْ مَا^٦ أَشْبَهَهُ^٧ مِنْ
 الْمُفْطِرَاتِ يُفْسِدُ الصَّوْمَ^٨، لَوَجَبَ أَنْ يَذْكَرَهُ^٩ أَصْحَابُنَا فِي جُمْلَةِ مَا عَدَّدُوهُ مِنْ
 الْمُفْطِرَاتِ الْمُفْسِدَاتِ^{١٠} لِلصَّوْمِ الَّتِي رَوَّهَا عَنْ أُنْمَتِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَأَجْمَعُوا
 عَلَيْهَا بِتَوْقِيفِهِمْ، حَتَّى مَيَّزُوا بَيْنَ^{١١} مَا يُفْطِرُ وَيُوجِبُ الْكُفَّارَةَ وَبَيْنَ مَا يُوجِبُ الْقَضَاءَ
 مِنْ غَيْرِ كُفَّارَةٍ؛ وَلَمْ يَذْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ - عَلَى اخْتِلَافِ تَصَانِيفِهِمْ وَرِوَايَاتِهِمْ - أَنَّ الْعَزْمَ
 عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْمُفْطِرَاتِ يُفْسِدُ الصَّوْمَ، وَلَا أَوْجِبُوا فِيهِ قَضَاءً وَلَا كُفَّارَةً^{١٢}. وَلَوْ
 كَانَ الْعَزْمُ عَلَى الْجِمَاعِ جَارِيًا مَجْرَى الْجِمَاعِ، لَوَجَبَ أَنْ يَذْكَرُوهُ فِي جُمْلَةِ
 الْمُفْطِرَاتِ، وَيُوجِبُوا فِيهِ^{١٣} إِذَا كَانَ مُتَعَمِّدًا الْقَضَاءَ وَالْكَفَّارَةَ، كَمَا أَوْجِبُوا [فِي]
 مُتَنَاولِهِ^{١٤} مِنْ ذَلِكَ.

١. فِي جَمِيعِ النِّسْخِ سِوَى «ك، ل»: - «حُكْم».
٢. فِي الْمُخْتَلَفِ: «وَكَذَا».
٣. فِي الْمُخْتَلَفِ: «يُسْتَحَقُّ».
٤. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعِ: «الْفِعْل».
٥. فِي «ع» - «مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ الذَّمُّ كَمَا يُسْتَحَقُّ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ».
٦. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعِ: «وَمَا».
٧. فِي الْمُخْتَلَفِ: «وَأَشْبَهَهُ» بِدَلِّ «أَوْ مَا أَشْبَهَهُ».
٨. فِي الْمُخْتَلَفِ: - «يُفْسِدُ الصَّوْمَ».
٩. فِي «ب، ج، ر، س، ط، ع، د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْمُخْتَلَفِ: «يَذْكَرُهَا».
١٠. فِي «د، ك، ل، م، و، ي»: «الْمُفْسِدَةُ».
١١. فِي «ه» وَالْمَطْبُوعِ: - «بَيْن».
١٢. الْخِلَافُ، ج ٢، ص ٢٢٣، الْمَسْأَلَةُ ٨٩.
١٣. فِي «ك، ل، م، و، ي»: «+ أَنَّهُ».
١٤. أَي مُتَعَلِّقَهُ.

فإن قيل: فما قولكم فيمن نوى عند ابتداء طهارته بالماء^١ إزالة الحدّث، ثمّ لمّا^٢ أراد أن يطهر رأسه أو رجله غير هذه النية، فنوى - بما يفعل - النّظافة^٣ أو ما^٤ يجري مجراها ممّا يخالف إزالة الحدّث؟

قلنا: إذا كانت نية الطهارة لا يجب - إذا وقعت النية^٥ في ابتدائها - أن تُجدّد حتّى تُقارن^٦ جميع أجزائها؛ بل كان وقوعها في الابتداء يقتضي كون الغسل والمسح طهارة، فالواجب أن نقول^٧: إنّه^٨ متى غير نيته^٩ لم يؤثر هذا التغيير في استمرار حكم النية الأولى؛ كما أنه لو عزم على أن^{١٠} يحدث حدّثاً ينقض الوضوء^{١١} ولم يفعل، لا يجب أن يكون ناقصاً لحكم الطهارة، ولم يجر العزم على الحدّث في الطهارة مجرى المعزوم^{١٢} نفسه.

وهذا الذي يشبهه^{١٣} مسألة الصوم؛ فإنّا^{١٤} فرّضنا من عزم على الفطر في خلال النهار، وقلنا: إنّه بهذا^{١٥} العزم لا يفسد صومه.

١. في المختلف: - «بالماء».
٢. في «ك»، «ه» والمطبوع: - «لمّا».
٣. في المختلف: «و نوى النّظافة».
٤. في «ه» والمطبوع: «و ما».
٥. في «ب، ج، ط، ع»: - «النية». وفي «ه»: «بالنية».
٦. في المطبوع: «يقارن».
٧. في «د» بإهمال النقط في الأول. وفي سائر النسخ: «يقول»؛ وهو سهو.
٨. في «ه» والمطبوع: - «إنّه».
٩. في «ب، ج، ع، ه»: «نية». وفي المطبوع: «النية».
١٠. في «ك، ل، م، و، ي»: «على أنه». وفي المطبوع: - «على».
١١. من قوله قبل عدّة صفحات: «و إن لم تُنافِ الصوم... إلى هنا ساقط من «أ».
١٢. في «د، ل، م، و، ي»: «العزم». وفي «ك» و ما استظهر في حاشية «ل»: «الحدّث».
١٣. في «ه» والمطبوع: «شبه».
١٤. هكذا في «م»، وهو الصواب. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و إنّا».
١٥. في «د، ك، ل، م، و، ي»: «لهذا».

وأيضاً فإنه يُمكن أن يُفصل بين الوضوء وبين الصوم بأن الصوم لا يتبعض^٢، ولا يكون بعض النهار صوماً وبعضه غير صوم، وما^٣ أفسد شيئاً منه أفسد جميعه - وكذلك القول في الإحرام بالحج، والدخول في الصلاة -؛ والوضوء يُمكن فيه التبعيض، وأن يكون بعضه صحيحاً وبعضه فاسداً.

فلو قلنا: «إنه إذا نوى إزالة الحدتِ وغسل وجهه ثم بدا له فتوى النُظافة بما يفعلُه من غسل يديه أو غسل بدنه، تكون هذه النية للنُظافة، لا لإزالة الحدتِ،^٤ ولا تعمل فيه النية^٥ الأولى» لجاز، و لكننا نقول له: أعد غسل يديك نواياً للطهارة وإزالة الحدتِ؛^٦ ولا نأمره بإعادة تطهير وجهه، بل بالبناء^٧ عليه، وهذا لا يُمكن مثله في الصوم ولا في الإحرام ولا في الصلاة.

فإن قيل: فأكثر ما^٨ يقتضيه^٩ ما بينتموه أن يكون الصوم جائزاً بقاء حكمه مع نية

١. في «أ، س»: - «يمكن أن».

٢. في «أ»: «لا ينقض». وفي «ك، ل، م، و» و ظاهر «س»: «لا يتبعض».

٣. كذا، والأنسب: «فما».

٤. من قوله: «وغسل وجهه» إلى هنا ساقط من «د، ك، ل، م، و، ي».

٥. هكذا في «د، م، و، ي». وفي «ك، ل»: «و لا يعمل في غسل اليد مثلاً بالنية». وفي سائر النسخ: «و لا يعمل فيه النية».

٦. من قوله: «إنه إذا نوى إزالة الحدت» إلى هنا ساقط من «أ» هنا، ومذكور بعد حوالتي سطرين، سنشير إليه في موضعه.

٧. في «أ»: «تالياً» بدل «بل بالبناء». وفي «ب، ج، س، ع»: «بل تالياً» بدلها. وفي «ك، ل، م، و، ي» والمطبوع: «بل البناء».

٨. في «أ»: «من أين لكم أكثر ما» بدل «فأكثر ما». وفي «ك، ل، و»: - «فأكثر ما». وفي «ه» و المطبوع: «و أكثر ما».

٩. في «أ، س»: «ينقضي». وفي «ب، ج، ع، م، و»: «تقتضيه».

الفِطْرِ^١ فِي خِلَالِ النَّهَارِ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ النِّيَّةَ^٢ غَيْرُ مُفْسِدَةٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ؟

قلنا: كلامنا الذي بَيَّنَّاهُ وَأَوْضَحْنَاهُ يَقْتَضِي^٣ وَجُوبَ بَقَاءِ حُكْمِ الصَّوْمِ طَوَّلَ النَّهَارِ إِذَا وَقَعَتِ النِّيَّةُ^٤ فِي ابْتِدَائِهِ، وَنِيَّةُ الْأَكْلِ غَيْرُ مُنَافِيَةٍ لِحُكْمِ الصَّوْمِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُنَافِيَةٌ لِابْتِدَاءِ نِيَّةِ الصَّوْمِ، كَمَا قُلْنَا^٥ فِي عَزُوبِ النِّيَّةِ وَالْجُنُونِ وَالْإِعْمَاءِ. وَإِذَا كَانَ حُكْمُ نِيَّةِ الصَّوْمِ مُسْتَمِرًّا، وَالْعَزْمُ عَلَى الْأَكْلِ لَا يُنَافِي هَذَا الْحُكْمَ - عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُفْطِرٍ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ عَلَى الْفِطْرِ^٦ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا هُوَ مُنَافٍ لِلصَّوْمِ - مِنْ أَكْلِ، أَوْ شُرْبٍ، أَوْ جِمَاعٍ - وَالْعَزِيمَةُ خَارِجَةٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ^٨ كَلَامَنَا هَذَا، عَرَفْتَ فِيهِ حَلَّ كُلِّ شُبْهَةٍ تَضَمَّنَتْهَا تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ^٩ الَّتِي كُنَّا أَمَلَيْنَاهَا وَنَصَرْنَا فِيهَا أَنَّ الْعَزْمَ مُفْطِرٌ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِفْرَادِهَا بِالنَّقْضِ.

وَقَدْ^{١٠} مَضَى فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الْفَرْقُ بَيْنَ^{١١} الصَّلَاةِ وَبَيْنَ الْإِحْرَامِ وَالصَّوْمِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ؛ فَمَنْ قَالَ: «إِنَّ الْعَزْمَ عَلَى مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ يُبْطِلُ الصَّوْمَ» يَلْزَمُهُ

١. في «أ، س»: «النِّيَّةُ الْفِطْرَةُ» بدل «نِيَّةُ الْفِطْرِ».

٢. الساقط من «أ» قبل حوَالِي سَطْرَيْنِ مَذْكُورِ هُنَا.

٣. في «أ، س»: «وَيَقْتَضِي».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «فَإِذَا». وَهُوَ سَهْوٌ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْمَخْتَلَفِ: «وَإِنْ» بَدَلِ «إِذَا».

٥. فِي «أ، س»: «رَفَعَتِ النِّيَّةُ». وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «- النِّيَّةُ».

٦. فِي «ب، ج، ع، هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «قُلْنَا».

٧. فِي «أ، هـ» وَالْمَطْبُوعِ وَالْمَخْتَلَفِ: «الْمُفْطِرُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي».

٩. أَشَارَ إِلَيْهَا فِي بَدَايَةِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ.

١٠. فِي «ك، ل»: «فَنَقُولُ: قَدْ» بَدَلِ «وَقَدْ». وَفِي «م، و، ي»: «فَنَقُولُ: وَقَدْ» بَدَلِهَا.

١١. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «+ تِلْكَ».

مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ [و الإِحْرَامِ]، وَ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ لَا يُبْطِلُهُ» يَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ وَ الإِحْرَامِ.

و مضى في تلك المسألة: أَنْ مَنْ قَرَنَ^١ بِنِيَّةٍ دَخُولَهُ فِي الصَّلَاةِ الْعَزَمَ عَلَى الْمَشِيِّ أَوْ الْكَلَامِ فِيهَا، تَنَعَّقِدُ صَلَاتُهُ. وَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَى^٢ الصَّلَاةِ فِي الشَّرِيعَةِ يَتَضَمَّنُ^٣ أفعالاً وَ تروكاً، وَ الأفعالُ كَالرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ وَ الْقِرَاءَةِ، وَ التُّرُوكُ كَالكُفِّ عَنِ الْكَلَامِ وَ الالْتِفَاتِ وَ الْمَشِيِّ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَازِماً فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ أَوْ يَمْشِيَ وَ تَنَعَّقِدَ صَلَاتُهُ، وَ مِنْ جُمْلَةِ مَعَانِي الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ؟! وَ لَوْ جَازَ هَذَا، جَازَ أَنْ تَنَعَّقِدَ صَلَاتُهُ مَعَ عَزْمِهِ فِي افْتِتَاحِهَا عَلَى أَنْ لَا يَرْكَعُ وَ لَا يَسْجُدُ!!

وَ قَدْ يَجُوزُ انْعِقَادُ الصَّلَاةِ مَعَ مُقَارَنَةِ النِّيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي افْتِتَاحِهَا^٥ الْعَزِيمَةَ^٦ عَلَى حَدَثٍ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ وَ إِنْ أَبْطَلَّ الصَّلَاةَ فَالْعَزِيمَةُ عَلَيْهِ لَا تُبْطِلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهَا. وَ يَبِينُ عَزْمُهُ عَلَى الْمَشِيِّ مُنَافَاةً لِنِيَّةِ الصَّلَاةِ؛ مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

١. في «أ، س، ط، هـ» و المطبوع: «فترق».

٢. في «هـ» و المطبوع: «لأنه يعني» بدل «لأن معنى».

٣. في «د، م» و المطبوع: «تتضمن».

٤. في المختلف: «فالأفعال».

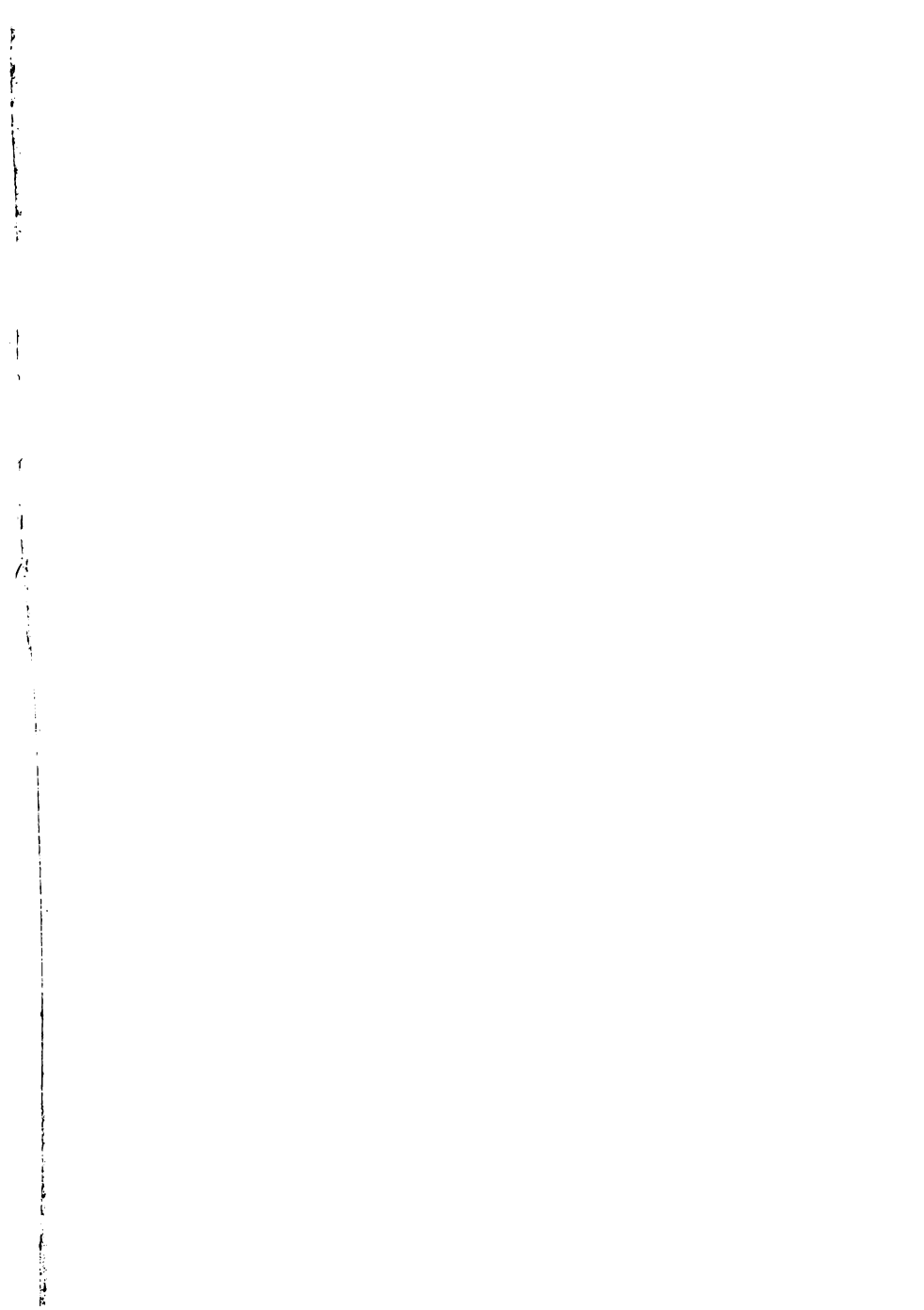
٥. من قوله «على أن لا يركع...» إلى هنا ساقط من «هـ» و المطبوع.

٦. في «أ»: «لعزيمتها». و في «س»: «لغريمتها». و في «د، م، و، ي»: «العزيمه». و في «ط»: «لعزيمة».

و في «ك، ل» و المختلف: «بعزمه».

(٨٨)

مَسْأَلَةٌ فِي اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَالتَّيْبَةِ



مقدمة التحقيق

يدور البحث في هذه الرسالة حول مسألتين: إحداهما متعلّقة باستلام الحجر الأسود، والأخرى بالتلبية.

أمّا المسألة الأولى، فهي سؤال عن معنى ما يقال عند الوصول إلى الحجر الأسود و استلامه من قولهم: «أمانتي أديتها، و ميثاقي تعاهدتُه، لتشهد لي بالموافاة غدًا». لقد أثارت هذه التعبيرات ذهن السائل، فأخذ يتساءل عن المخاطَب، من هو؟ و من المُستمع؟ فإنّ هذا الخطاب يقتضي وجود مُستمع عاقل رائي و شاهد.

و أجاب الشريف المرتضى عن السؤال، فقَدّم مقدّمة ذكر فيها معنى الاستلام في اللغة، ثم أشار إلى الغرض من استلام الحجر، و هو أداء العبادة، و امتثال أمر الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَالتَّأْسِي بِسِيرَتِهِ، ثمّ تعرّض إلى علّة هذه العبادة - أي الاستلام - فقال: إنّنا لا نعرف علّتها بالتفصيل، و لكن يمكن القول إجمالاً أنّ فيها مصلحة للمكلفين، و تقوية لهم على الواجبات و ترك المحرّمات.

و بعد هذه المقدّمة تعرّض للإجابة عن السؤال، فذكر أنّ المخاطَب في الخطاب المذكور هو الله تعالى لا الحجر، و إنّما أُضيف الخطاب إلى الحجر لأنّه عملٌ عنده، و عبادة فيه.

و أمّا معنى: «لتشهد لي بالموافاة» فمعناه: ليكون عملي عندك شاهداً عند الله تعالى بموافاتي.

و في الختام أشار الشريف المرتضى إلى وجود روايات حول معنى استلام

الحجر و خطابه، من الأفضل تركها؛ لأنها خارجة عن العقول، و يحتاج تأويلها إلى تكلف شديد.

لقد برزت عقلانية الشريف المرتضى مرةً أخرى بوضوح في هذا الجواب، هذه العقلانية التي برزت في آراء أخرى كثيرة له، و منعتة هنا من الاعتقاد بأن الحجر الأسود يسمع و يرى و يشهد، لذلك قام بتأويل الخطاب المذكور الذي يقال عند استلامه، بحيث يكون المخاطب هو الله تعالى لا الحجر.

و أما المسألة الثانية، فهي سؤال عن أن التلبية في الحج، هل هي جواب لنداء إبراهيم عليه السلام حين أذن بالحج؟

فأجاب الشريف المرتضى - بعد بيان المعنى اللغوي للتلبية - بأن التلبية بالحج جواب لمن دعا إلى الحج و أمر به، و هو الله تعالى؛ و أما إبراهيم عليه السلام فهو غير مبعوث لأمة محمد صلى الله عليه و آله، فلا يكون نداء إبراهيم عليه السلام موجهاً إليهم، كي يجيبوه، فلم يبق إلا أن تكون التلبية إجابة لدعاء الله تعالى و أمره بالحج.

علاقة هذه الرسالة بـ «المسائل المحمديات».

مما ينبغي الإشارة إليه أن هذه الرسالة ليست في الحقيقة رسالة مستقلة؛ بل هي جزء من مجموعة مسائل تسمى بـ «المسائل المحمديات»، فإنه عند مراجعة فهرس البصروي (ت ٤٤٣هـ) نجد مجموعة مسائل أجاب عنها الشريف المرتضى تحت عنوان «المسائل المحمديات»، و قد ذكر البصروي فهرس هذه المسائل، و هي كما يلي:

١. قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ الآية ١.

٢. ما معنى ما يقال عند استلام الحجر: «أمانتي أديتها...» إلى آخر الكلام؟

٣. ما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنَّ الْقُلُوبَ أَجْنَادٌ مُجَنَّدَةٌ...» الخبر.

٤. قوله تعالى: «أُنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ...» الآية ١.

٥. قوله تعالى: «فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ...» الآية ٢، ٣.

عند ملاحظة هذه القائمة نجد بوضوح أنّ مسألة استلام الحجر تشكّل المسألة الثانية منها، و أنّها ليست مسألة مستقلة.

و الجدير بالذكر أنّ المسألة الأولى و الرابعة و الخامسة منها موجودة أيضاً، و هي مطبوعة في ضمن المسائل القرآنيّة من رسائل الشريف المرتضى، و هذا يعني أنّ المتبقّي من المسائل المحمديّات هي أربع مسائل من مجموع خمس.

و يدلّ أيضاً على كون مسألة استلام الحجر هي واحدة من المسائل المحمديّات أنّ الشريف المرتضى قال في خاتمة هذه المسألة:

و قد بيّنا أنّ نداء إبراهيم عليه السلام لا يجوز أن يتعلّق جملةً بأمة محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لأنّه غير مبعوث إليهم....

فهو هنا يشير إلى أنّه قد بيّن هذا المطلب في موضع آخر. و إذا رجعنا إلى المسألة الأولى من المحمديّات، و هي مسألة قوله تعالى: «وَ إِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...» الآية، و التي تقدّمت الإشارة إليها، لوجدنا أنّه قد بيّن فيها هذا المطلب، حيث تحدّث عن أذان إبراهيم عليه السلام، و أنّه لا يمكن أن يشمل أمة محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لأنّه لا تلزمهم شريعته، فكيف يدعوهم إلى الحجّ و هو غير مرسل إليهم؟! و هذا يدلّ على وجود ارتباط بين هذه المسائل، و أنّها كلّها أجزاء من المسائل المحمديّات. كما أنّ هذا كلّّه يصحّح نسبة الرسالة محلّ البحث إلى الشريف المرتضى.

١. البقرة (٢): ٣١.

٢. البقرة (٢): ٣٧.

٣. راجع: مجلّة العقيدة، الرقم ٣، ص ٣٧٩.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت مستقلةً في ضمن رسائل الشريف المرقتى، ج ٣، ص ٢٧٣.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١١١ - ١١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٣ - ٢٩٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».

مَسْأَلَةٌ فِي اسْتِلاَمِ الْحَجْرِ [والتلبية]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ عَنْ مَعْنَى اسْتِلاَمِ الْحَجْرِ، وَ^٢ قَوْلِهِمْ عِنْدَ اسْتِلاَمِهِمْ لَهُ^٣: «أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا، وَ مِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ؛ لِتَشْهَدَ لِي بِالمُؤَافَاةِ غَدًا»^٤؛ مَنْ المُخَاطَبُ بِهِ؟ وَ مَنْ المُسْتَمِعُ لَهُ؟ فَإِنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ المُخَاطَبُ بِهَذِهِ المُخَاطَبَةِ سَامِعًا وَاعِيًا^٥ شَاهِدًا مُبْلَغًا. وَ مَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ»؟ أَمْ هُوَ جَوَابٌ مِنْهُمْ لِنِدَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُؤَدِّنَ بِالحَجِّ؟ كَيْفَ هُوَ؟

الجواب:

أَمَّا «اسْتِلاَمُ» الْحَجْرِ، فَهُوَ غَيْرُ مَهْمُوزٍ^٦؛ لِأَنَّهُ افْتِعَالٌ مِنْ «السَّلَامِ»^٧ الَّتِي هِيَ

١. فِي «د، ص» وَ المَطْبُوعُ: - «مَعْنَى». وَ فِي المَطْبُوعِ: «فِي» بَدَلَ «عَنْ».

٢. فِي المَطْبُوعِ: - «وَ».

٤. الكافي، ج ٤، ص ١٨٤، ح ١؛ وَ ص ١٨٥، ضَمَّنَ ح ٣؛ وَ ص ٤٠٣، ضَمَّنَ ح ١؛ وَ ص ٤٠٤، ح ٣؛ المَحَاسِنُ، ص ٣٤٠، ح ١٢٩؛ عُلَلُ الشَّرَائِعِ، ص ٤٢٤، صَدْرَ ح ٢؛ عَيُونُ أَخْبَارِ الرِّضَاعِيَةِ السَّلَامِ، ج ٢، ص ٩٠، ضَمَّنَ ح ١.

٥. فِي «ص» وَ المَطْبُوعِ: «رَائِبًا».

٦. أَي: لَيْسَ هُوَ «اسْتِلاَمًا»؛ مِنْ «لَامٍ» كَمَا سَوْفَ يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ.

٧. «السَّلَامُ»: جَمْعٌ «سَلِيمَةٍ» بِمَعْنَى الحَجْرِ؛ فَالسَّلَامُ: الحِجَارَةُ. رَاجِعْ: كِتَابُ العَيْنِ، ج ٧، ص ٢٦٥؛

لسان العرب، ج ١٢، ص ٢٩٧ (سلم).

الحجارة، واستلامه إنما^١ هو مباشرته و تقبيله و التمسح به^٢.

و حكى ثعلب^٣ وحده في هذه اللفظة الهمة^٤، و جعله وجهاً نافياً^٥ لترك^٦ الهمز، و فسره^٧ بما اتخذ^٨ جنه و سلاحاً، من «الامة»^٩ و هي الدرع. و ما هذا الوجه الذي حكاه ثعلب^{١٠} في هذه اللفظة إلا مليحاً، إذا كان مسموعاً فيها.

فأما الغرض في استلام الحجر، فهو أداء العباد، و امتثال أمر الرسول صلى الله عليه و آله، و التأسي بفعله؛ لأنه أمر عليه السلام باستلامه الحجر. و لما حج عليه السلام رئي مستلماً له، و قد أمر عليه السلام بالتأسي بأفعاله في العبادات، كما أمر بالتأسي بأقواله.

و العلة في هذه العباد على سبيل الجملة هي^{١١} مصلحة للمكلفين، و تقريبتهم^{١٢}

١. في «د، ص» و المطبوع: «و استلام بما». ٢. في «د، ص» و المطبوع: «به».

٣. في «أ، د»: «ثعلب». و الرجل هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب؛ إمام الكوفيين في النحو و اللغة. وُلد سنة ٢٠٠ هـ. كان حجة ديناً ورعاً، مشهوراً بالحفظ و الصدق و إكثار الرواية و حُسن الدراية. من مصنفاته: المصون في النحو، اختلاف النحويين، كتاب القراءات، معاني القرآن، و غيرها. توفي سنة ٢٩١ هـ. راجع: معجم الأدباء، ج ٢، ص ٥٣٦ - ٥٥٤.

٤. فيكون: «استلثام الحجر».

٥. في النسخ الثلاث و المطبوع: «ثابتاً»، و الظاهر أنه من سهو النسخ.

٦. في «د، ص» و المطبوع: «و ترك».

٧. في «أ، د»: «و فسره».

٨. في «أ، د»: «اتخذ».

٩. في «ص» و المطبوع: «ولامة» بدل «من الامة».

١٠. في «أ، د»: «ثعلب».

١١. في «د، ص» و المطبوع: «هي».

١٢. في «د، ص» و المطبوع: «و تقويتهم».

مِنَ الْوَاجِبِ^١ وَ تَرِكِ الْقَبِيحِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ الْوَجْهَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ.
 وَ مَا السُّؤَالُ عَنْ مَعْنَى ذَلِكَ إِلَّا كَالسُّؤَالِ عَنْ مَعْنَى الطَّوَافِ، وَ كَوْنِهِ سَبْعَةَ
 أَشْوَاطٍ، وَ رَمَى الْجِمَارِ، وَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ، وَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتٍ.
 فَأَمَّا مَا رُوِيَ مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي يُقَالُ عِنْدَ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ - الَّذِي هُوَ: «أَمَانْتِي أَدَيْتُهَا،
 وَ مِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ؛ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ غَدًا» وَ السُّؤَالُ: «مَنْ الْمُخَاطَبُ بِهِ، وَ
 الْمُسْتَمْعُ لَهُ؟»

فَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ بَيِّنٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ دَعَاءُ اللَّهِ تَعَالَى وَ خِطَابٌ^٢ لَهُ، وَ هُوَ الْمُسْتَمْعُ
 لَهُ وَ الْمُجَازِي عَلَيْهِ. وَ إِنَّمَا عَلَّقَهُ بِالْحَجَرِ وَ أَضَافَهُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ عِنْدَهُ، وَ عِبَادَةٌ فِيهِ،
 وَ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهِ^٣، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَمَانْتِي فِي اسْتِلَامِكَ^٤ أَدَيْتُهَا.
 وَ مَعْنَى «لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ» أَي: لِيَكُونَ عَمَلِي عِنْدَكَ شَاهِدًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى،
 بِمُؤَافَاتِي بِمَا تُدْبِتُ إِلَيْهِ، مِنَ الْعِبَادَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكَ، الْمَفْعُولَةِ فِيكَ.
 وَ قَدْ رُوِيَ فِي مَعْنَى اسْتِلَامِ الْحَجَرِ وَ خِطَابِهِ^٥ وَ فِي عِلَلِ كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ أَشْيَاءُ
 يُرْغَبُ عَنْ ذِكْرِهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَقْبَحَةٌ^٦ خَارِجَةٌ عَنِ الْعُقُولِ، وَ تَحْمِيلٌ^٧ التَّأْوِيلِ وَ
 التَّخْرِيجِ [لَهَا] عَلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحَةِ فَعَلَى بُعْدٍ وَ تَعَسُّفٍ وَ تَكَلُّفٍ؛ وَ قَدْ أَغْنَى اللَّهُ
 تَعَالَى بِالظَّوَاهِرِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الْبَوَاطِينِ السَّقِيمَةِ.

١. في «ص» و المطبوع: «لِلوَّاجِبِ» بدل «مِنَ الْوَاجِبِ».

٢. في «د»، ص «و المطبوع»: «وَ خِطَابَاتٍ».

٣. في «د»، ص «و المطبوع»: - «بِهِ».

٤. في «د»، ص «و المطبوع»: «اسْتِعْلَاتِكَ».

٥. راجع: عِلَلُ الشَّرَائِعِ، ج ٢، ص ٤٢٣ وَ مَا بَعْدَهَا.

٦. في «د»، ص «و المطبوع»: «مُسْتَفْتَحَةٌ».

٧. في «د»: «تَحْمِيلٌ» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ. وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «يَحْمَلُ» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ.

فَأَمَّا التَّلِيَّةُ، فَمَاخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَلَبَّ بِالْمَكَانِ الْإِبَابِ»: إِذَا أَقَامَ^١ بِهِ. فَمَعْنَى «لَبَّيْكَ»
أَي مَقِيمٌ^٢ عَلَى إِجَابَتِكَ وَطَاعَتِكَ^٣.

فَأَمَّا السُّؤَالُ عَنْ هَذِهِ الْإِجَابَةِ^٤ فِي تَلْبِيَةِ الْحَجِّ، وَهَلْ هِيَ جَوَابٌ لِنِدَاءِ إِبْرَاهِيمَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْ لغيره؟

فَالجَوَابُ: أَنَّ التَّلْبِيَةَ بِالْحَجِّ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ مَنْ دَعَا إِلَيْهِ وَأَمَرَ بِهِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى؛ أَلَا
تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» وَ
يَتَّبِعُونَ ذَلِكَ أَلْفَاظًا لَا يَلِيقُ^٥ إِلَّا بِهِ تَعَالَى؟ فَالْإِجَابَةُ لَهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ الْأَمْرُ بِالْحَجِّ، وَ
نَبِينًا^٦ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا يُبَلِّغُ^٧ أَمْرَهُ بِهِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا^٨ أَنَّ نِدَاءَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ جُمْلَةً^٩ بِأَمَةِ مُحَمَّدٍ

١. في «د، ص» و المطبوع: «قام». ٢. في «د»: «يقم». وفي «ص» و المطبوع: «نقيم».

٣. قال ابن منظور: «لَبَّ بِالْمَكَانِ لَبًّا وَ أَلَبَّ: أَقَامَ بِهِ وَ لَزَمَهُ. وَ أَلَبَّ عَلَى الْأَمْرِ: لَزِمَهُ فَلَمْ يَفَارِقْهُ. وَ قَوْلُهُمْ: لَبَّيْكَ وَ لَبَّيْهُ مِنْهُ؛ أَي لَزِمُوا لَطَاعَتِكَ». وَ قَالَ الْفَيْوُمِيُّ: «أَلَبَّ بِالْمَكَانِ الْإِبَابِ: أَقَامَ. وَ لَبَّ لَبًّا - مِنْ بَابِ قَتَلَ - لُغَةً فِيهِ. وَ تُنْتَبِئُ هَذَا الْمَصْدَرُ مِضَافًا إِلَى كَافِ الْمَخَاطَبِ، وَ قِيلَ: لَبَّيْكَ وَ سَعْدَيْكَ؛ أَي أَنَا مَلَازِمٌ طَاعَتِكَ لِرُومًا بَعْدَ لِرُومٍ. وَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُمْ تَنَوَّهَ عَلَى جِهَةِ التَّأَكِيدِ، وَ قَالَ: اللَّبُّ: الْإِقَامَةُ، وَ أَوَّلُ لَبَّيْكَ: لَبَّيْنِ لَكَ، فَحَذَفَتِ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ. وَ عَنِ يُونُسَ أَنَّهُ غَيْرُ مِثْنَى؛ بَلِ اسْمٌ مَفْرَدٌ يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ، بِمَنْزِلَةِ «عَلَى» وَ «الَّذِي» إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ. وَ أَنْكَرَهُ سَبِيحِيه، وَ قَالَ: لَوْ كَانَ مِثْلَ «عَلَى» وَ «الَّذِي» ثَبَتَ الْبَاءُ مَعَ الْمَضْمَرِ وَ بَقِيَ الْأَلْفُ مَعَ الظَّاهِرِ». رَاجِعْ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٧٣١؛ الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٥٤٧ (لَبَّ).

٤. في «د، ص» و المطبوع: - «الإجابة».

٥. كَذَا فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ الصَّوَابُ: «لَا تَلِيقُ».

٦. فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ تَلْبِينَتَنَا». ٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «يُبَلِّغُ».

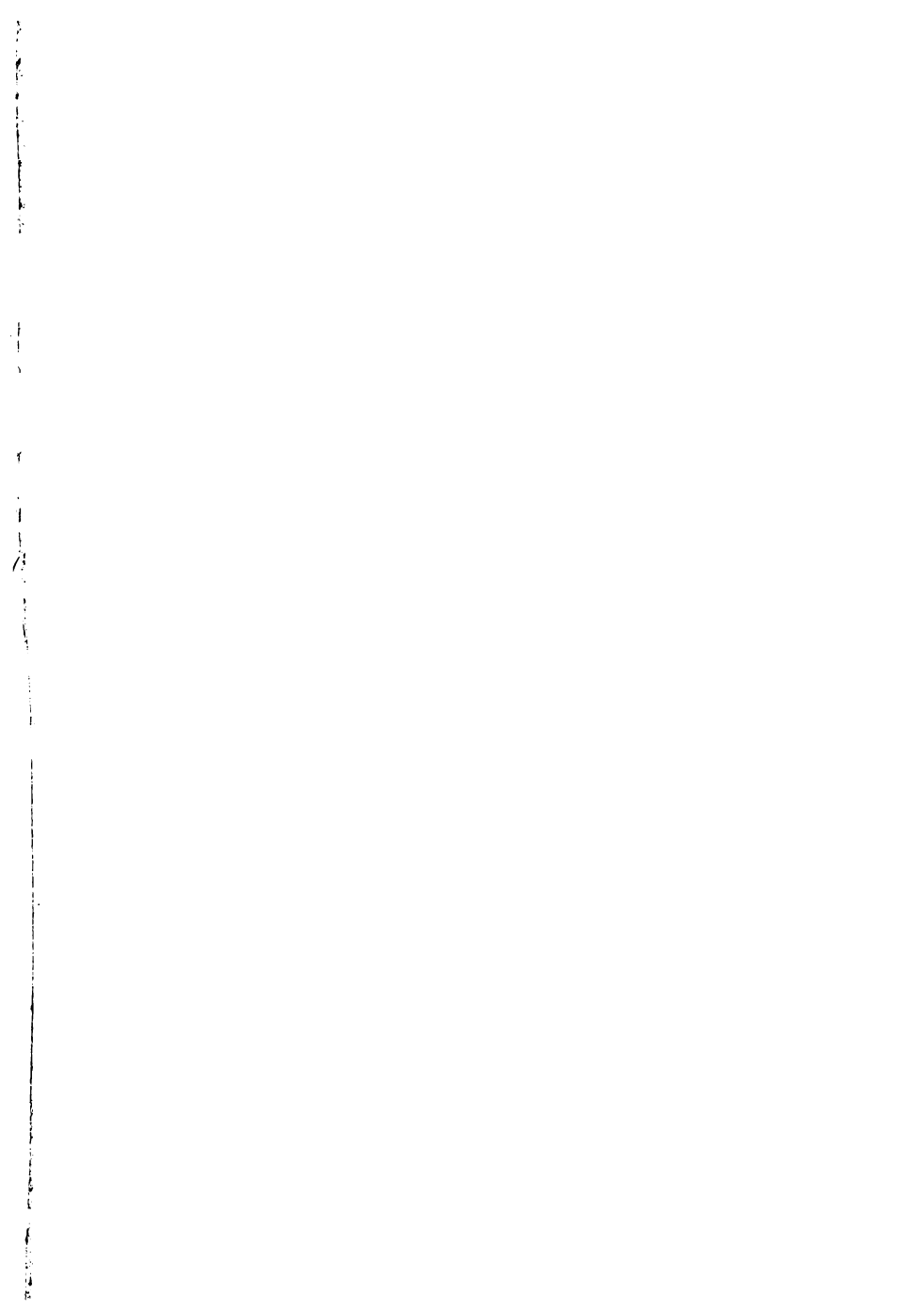
٨. رَاجِعْ: مَسْأَلَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ إِذْ يَبُوءُ أَنَّا لِنَبْرِأَهُمْ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ وَ هِيَ مَطْبُوعَةٌ فِي ضَمَنِ الرِّسَالَةِ الْقُرْآنِيَّةِ لِلشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى.

٩. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «حمله».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرٌ مَبْعُوثٌ إِلَيْهِمْ، وَ لَا مُؤَدُّ لِلشَّرِيعَةِ الَّتِي تَلَزَمُهُمْ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^١ تَلْبِيَةً الْمُسْلِمِينَ بِالْحَجِّ إِنَّمَا هِيَ إِجَابَةٌ لِدُعَاءِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَيْهِ^٢، الَّذِي بَلَّغَهُ وَأَذَاهُ إِلَيْنَا الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَ هَذَا وَاضِحٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

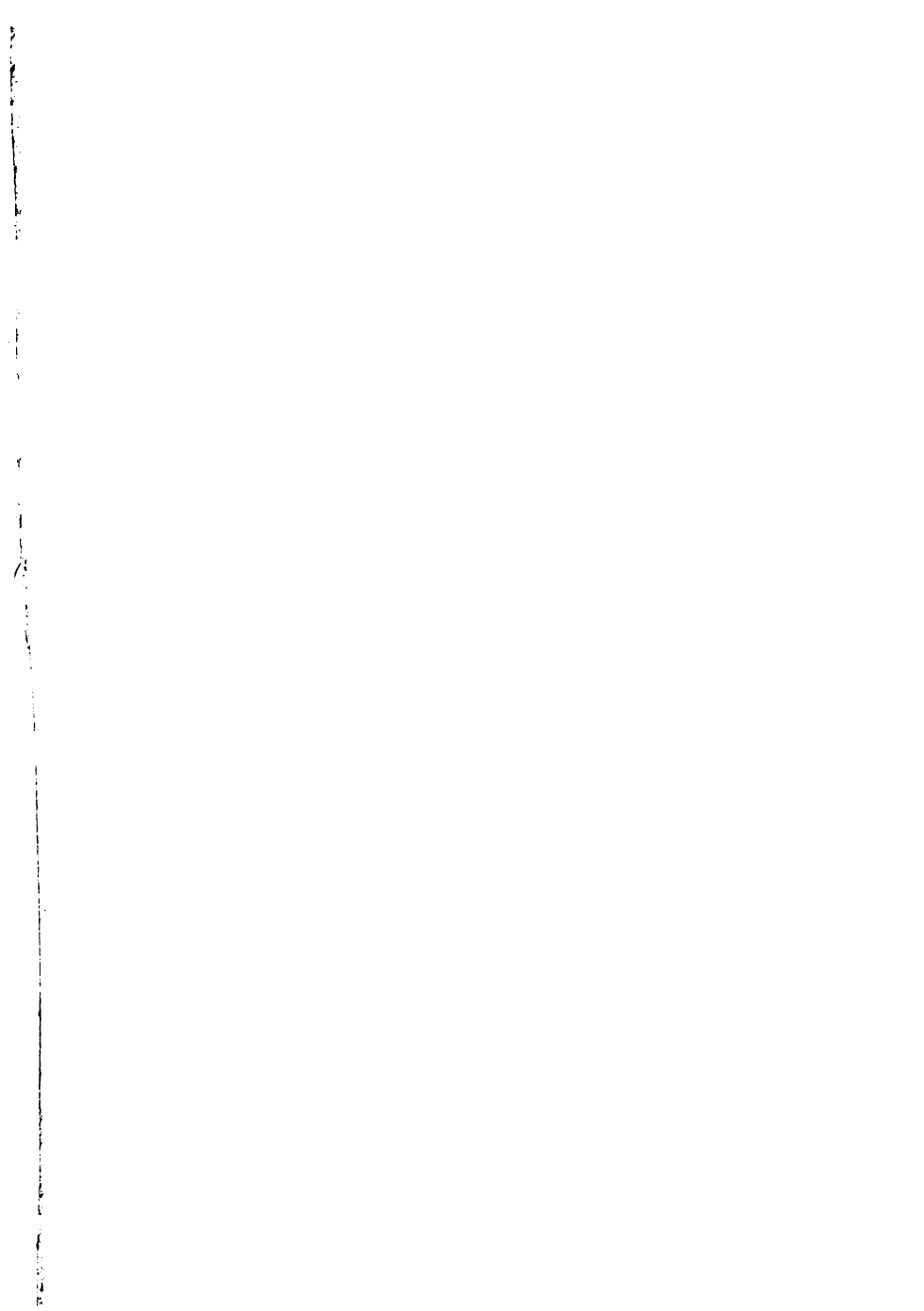
١. في «د، ص»: «أن يكون».

٢. في «ص» و المطبوع: - «إليه».



(٨٩)

مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر



مقدمة التحقيق

سئل الشريف المرتضى سؤالاً مختصراً حول جواز أن يدفع المكلّف زكاة مال من مال آخر له.

فأجاب بجواب مختصر أيضاً، وهو جواز ذلك بشرط أن يكون المزكّي مالكاً للمالين معاً.

وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٣٠ في ضمن مسائل تحمل عنوان: «مسائل متفرقة من الحديث وغيره».

مخطوطات الرسالة

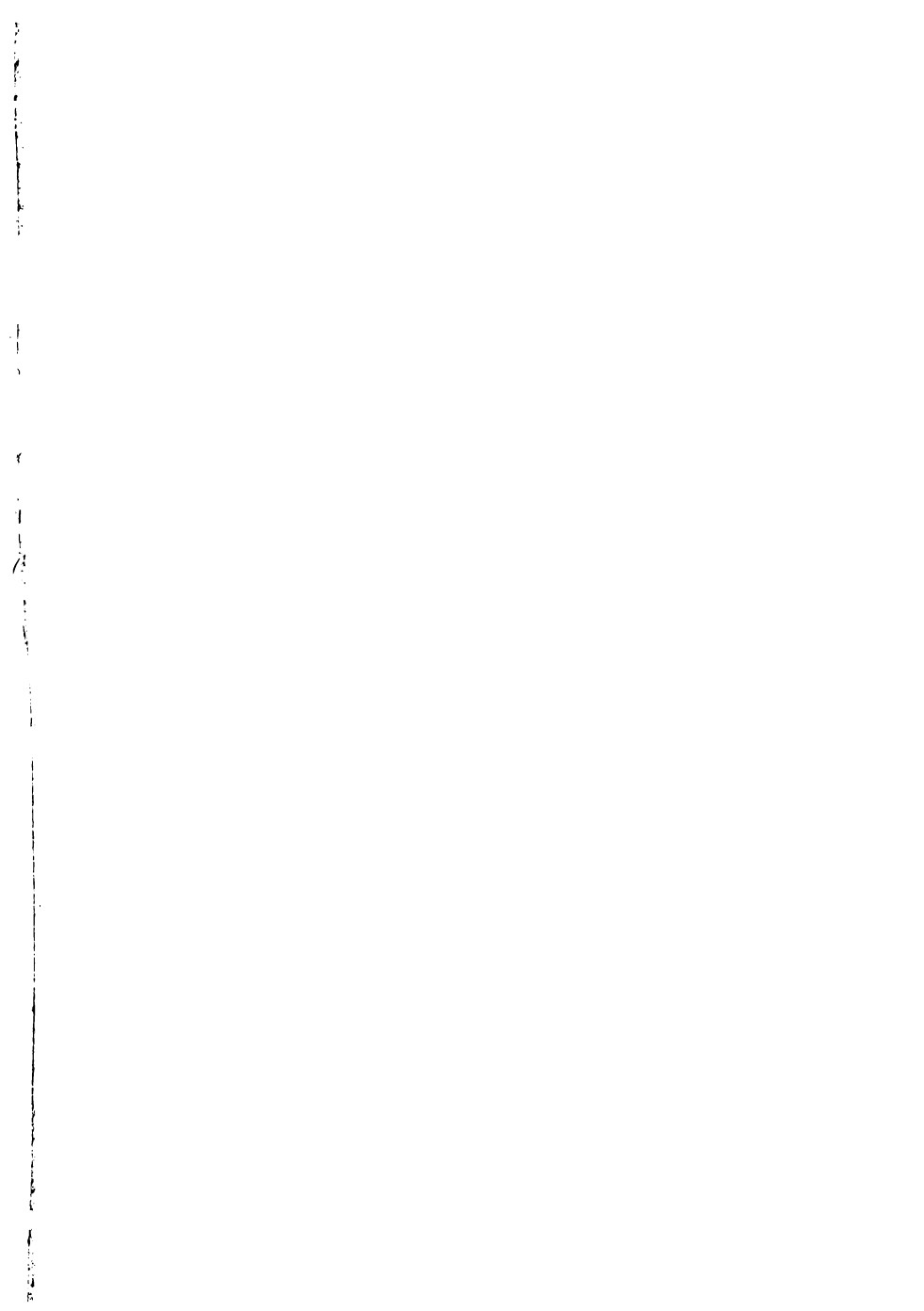
١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجرديّ رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩: تقع في الصفحة (٣٧٥) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«أ».

٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧: تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ب».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٧٦١٥: تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«د».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤: تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ص».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧: تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«س».



[مسألة في جواز تزكية

مالٍ من مالٍ آخَرَ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

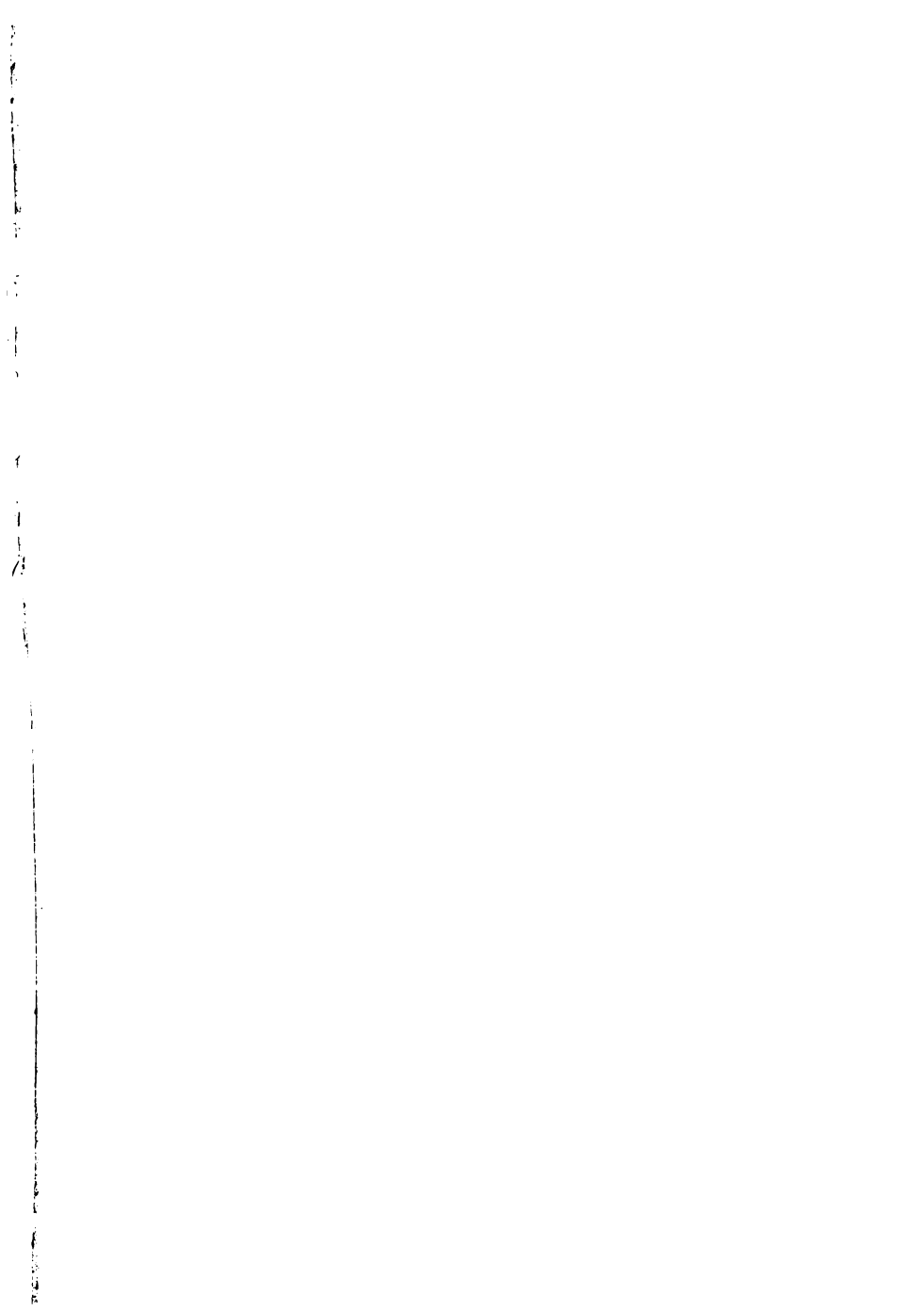
مسألة: هل يجوز أن يزكي الرجل مالاً له من مالٍ آخَرَ؟

الجواب: أن ذلك جائزٌ إذا كان مالاً لكل واحدٍ من المالين، وليس يُمنعُ

إخراج زكاة كلِّ مالٍ من جملته، ولا بعضٍ من أبعاضه.

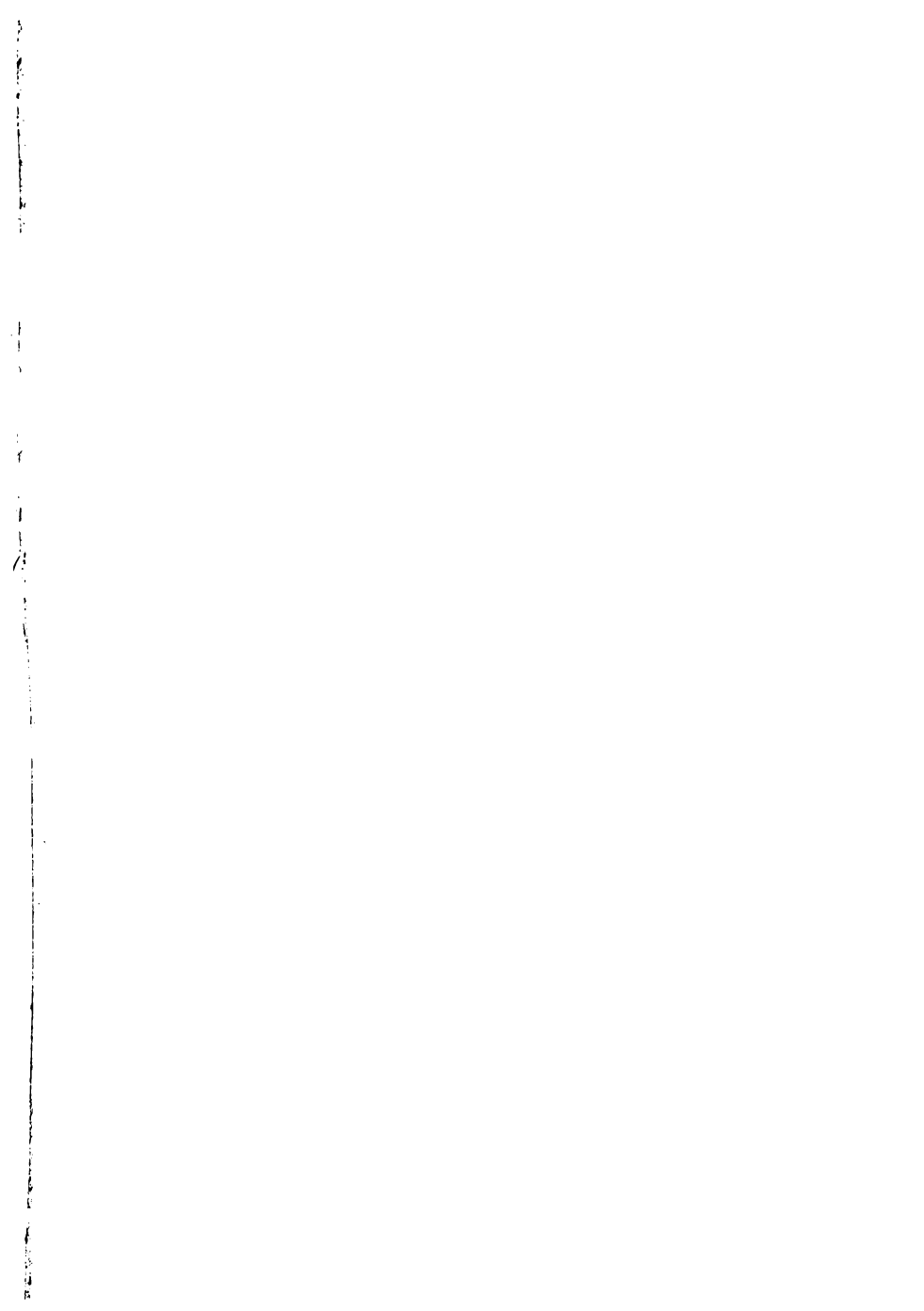
وهذا واضحٌ.

١. في «أ»: «و يمنع». وفي «ب»: «و ليس مع». وفي «د» و المطبوع: «و ليس يمنع»، كلها بدل «و ليس يمنع».



(٩٠)

مسألة في نفي دلالة
صيغة الأمر على القبول



مقدمة التحقيق

لقد أولى الشارع لتوثيق العقود وضبطها وإيضاح كل شيء فيها أهمية خاصة؛ فإن كان العقد بيعاً اهتم الشارع بتعيين الثمن والمثمن، بحيث لا يكون فيهما أي غموض؛ وإن كان نكاحاً، اهتم أيضاً بتعيين المهر بدقّة. وهكذا الأمر في مختلف العقود المهمة. كما أكد الشارع على وضوح صيغ العقود، فينبغي أن تكون بصيغة إيجاب و قبول صريحة، فلا يصحّ مثلاً إيجاب العقد بالاستفهام؛ لأنّه غير صريح بالإيجاب.

و اختلف الفقهاء في بعض الصيغ هل هي دالّة على الإيجاب والقبول، أو لا؟ فذهب الشافعي إلى أنّه إذا قال المشتري للبائع: «بعتك كذا»، فقال البائع: «بعتك»، انعقد البيع، ولا حاجة إلى أن يقول المشتري بعد ذلك: «قبلت»، أو «اشتريت». فكأنّ قوله: «بعتي كذا» قبولٌ منه بالعقد. كما جوّز الشافعي ذلك في النكاح، بأن يقول الخاطب لوليّ المرأة: «زوّجني». فإن قال: «زوّجتك» انعقد النكاح، ولا حاجة إلى أن يقول الخاطب: «قبلت»^١.

إلا أنّ أبا حنيفة فصلّ في ذلك بين النكاح والبيع، فقبله في النكاح، ومنعه في البيع، و اشترط أن يقول المشتري بعد ذلك: «اشتريت»^٢.

وأما الشريف المرتضى فرفض ما ذكره الشافعي في البيع والنكاح معاً، ولم

١. المجموع، ج ٩، ص ١٦٢؛ ج ١٦، ص ٢١١.

٢. المغني، ج ٤، ص ٣؛ المجموع، ج ١٦، ص ٢١١.

يفضّل؛ و ذلك لأنّ البيع و النكاح يحتاجان معاً إلى القبول الصريح، فقول المشتري، أو الخاطب: «بعني» أو «زوّجني» لا يدلّ على القبول؛ فإنّ «الأمر» لا يدلّ على ذلك. وإذا دافع شخص عن أبي حنيفة بأنّ العادة جارية على السّوم في البيع، فقول المشتري: «بعني» لا يدلّ على القبول؛ بل قد يكون سوماً؛ بينما لم تجرِ العادة على السّوم في النكاح؛ و لذلك أجزأ قول الرجل: «زوّجني» عن أن يقول: «تزوّجتُ» أو «قبلتُ».

أجاب الشريف المرتضى بأنّ الخطبة في النكاح كالسّوم في البيع، فقد جرت العادة بأنّ يعرض الرجل نفسه في عقد النكاح؛ و حينئذٍ سوف لن يكون قوله: «زوّجني» قبولاً صريحاً؛ بل يحتمل أن يكون من باب الخطبة و عرض النفس. و استشهد على ما ذهب إليه في هذه الرسالة من عدم دلالة الأمر على القبول، بعدم دلالاته على الإيجاب أيضاً؛ فإنّ البائع لو قال للمشتري: «ابتع منّي هذا الثوب»، لم يكن هذا القول إيجاباً؛ لأنّ الإيجاب لا يفهم من الأمر، فكذلك القبول.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣١٩ تحت عنوان: «صيغة البيع». و هو عنوان غير دقيق؛ لأنّ البحث ليس عن صيغة البيع فقط؛ بل عنها و عن صيغة النكاح.

كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٣٠ تحت عنوان: «حكم الإيجاب و القبول في المعاملات». و هو أيضاً غير دقيق؛ فإنّ الكلام عن القبول فقط، و إنّما ذكر الإيجاب في نهاية الرسالة للاستشهاد فقط.

و أُعطيت الرسالة في بعض النسخ العنوان التالي: «القبول في النكاح و البيع». ^١

هو أدقّ من سابقه؛ لكن من الأفضل التصريح بأنّ البحث يدور حول دلالة الأمر على القبول.

و سمّاها المحقّق الطهراني: «مسألة في تقديم القبول بلفظ الأمر في العقود». ^١ و هذا العنوان أدقّ من كلّ ما تقدّم.

لكن من أراد التدقيق بصورة أكثر، فعليه أن يسمّي الرسالة بما يلي: «نفي دلالة صيغة الأمر على القبول»؛ فإنّ هذا هو موضوع الرسالة بالتحديد.

تاريخ تأليف الرسالة

ثم إنّ الشريف المرتضى قد أملى هذه الرسالة في المحرم من سنة ٤٢٧، و هي واحدة من عدّة رسائل خرجت منه في تلك السنة، و تلك الرسائل هي:

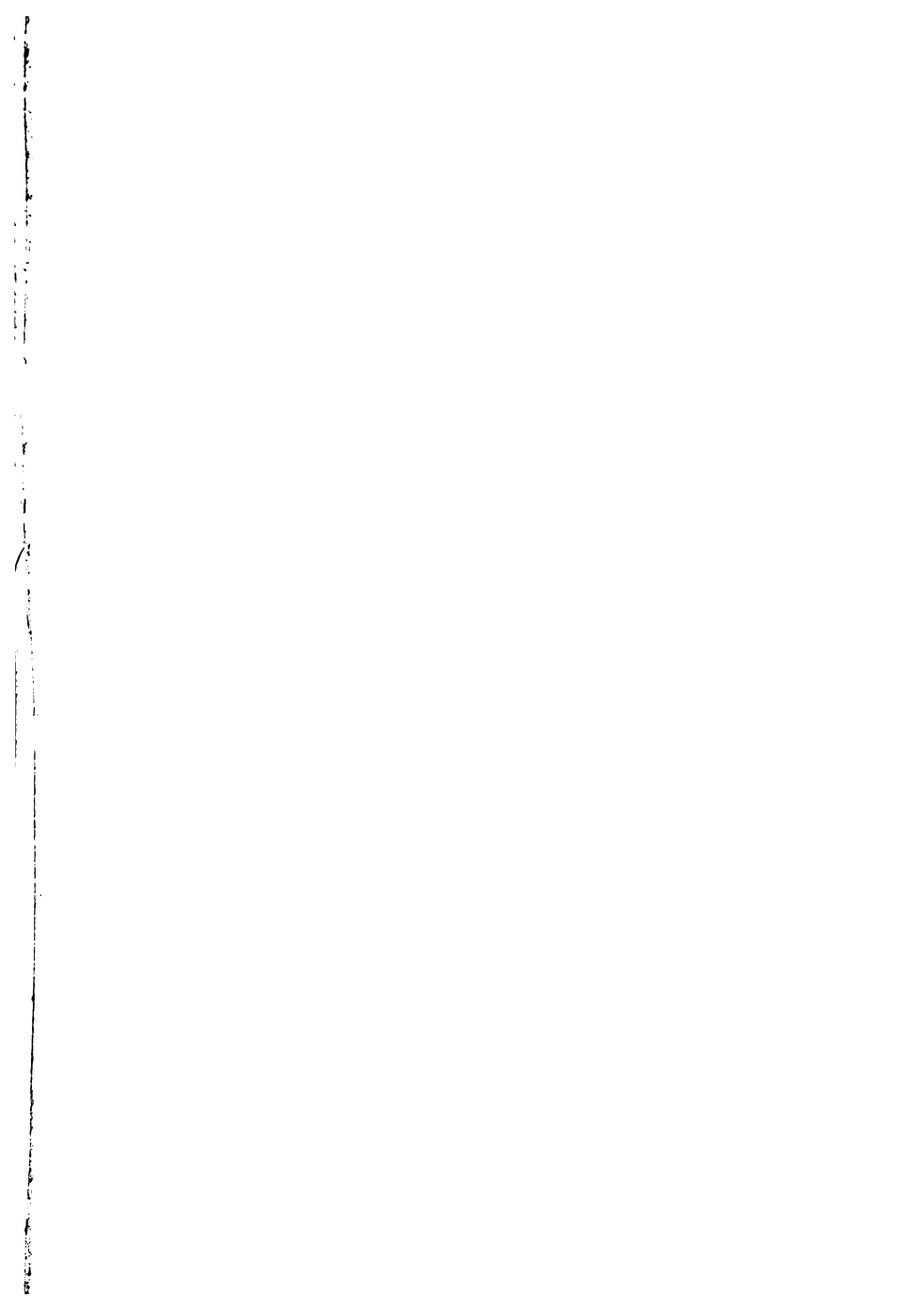
١. رسالة في نكاح المتعة، خرجت في المحرم أيضاً من نفس السنة.
 ٢. رسالة استحقاق مدح البارئ على الأوصاف، خرجت في صفر من نفس السنة.
 ٣. رسالة المنع من العمل بأخبار الأحاد، خرجت في ربيع الأول من السنة ذاتها.
 ٤. رسالة الجسم لم يكن كائناً بالفاعل، خرجت في ربيع الأول أيضاً من تلك السنة.
 ٥. رسالة ألفاظ الطلاق، خرجت في ربيع الآخر من نفس السنة.
- و هذا يدلّ على نشاط علمي كبير، و قدرة فائقة على المناقشة و التأمل في المسائل العلميّة الدقيقة لرجل تجاوز السبعين من عمره.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٠٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٢٨٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».
٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

١٣. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢: تقع في الصفحة (٥٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
١٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥: تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«و».
١٥. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧: تقع في الصفحة (٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».



[مسألة في نفي دلالة

صيغة الأمر على القبول^١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مسألة خَرَجَتْ فِي مُحَرَّمِ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ:

قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لغيرِهِ: «بِعْنِي كَذَا»، فَقَالَ: «بِعْتُكَ»، كَانَ ذَلِكَ

إِجَابًا وَقَبُولًا، وَانْعَقَدَ الْبَيْعُ. وَقَالَ فِي النِّكَاحِ بِمِثْلِ ذَلِكَ.^٤

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ يَكُونُ إِجَابًا وَقَبُولًا، وَلَا يَكُونُ فِي الْبَيْعِ

كَذَلِكَ.^٥ وَيُحْتَاجُ عِنْدَهُ فِي الْبَيْعِ إِذَا قَالَ: «بِعْتُكَ»، أَنْ يَقُولَ: «اشْتَرَيْتُ»، حَتَّى

يَكُونَ قَبُولًا صَحِيحًا.^٨

١. طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى تحت عنوان: «صيغة البيع».

٢. في المطبوع: «عد».

٣. في «ه» و«المطبوع»: «رجلاً».

٤. راجع: المجموع للنووي، ج ٩، ص ١٦٢؛ فتح العزيز، ج ٨، ص ١٠١ - ١٠٥.

٥. من قوله: «و عند أبي حنيفة» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٦. في «أ، س»: «و إذا قال». و في المطبوع: «إذا كان».

٧. في «أ، ب، ج، ع»: «أن تقول».

٨. راجع: المغني لابن قدامة، ج ٤، ص ٣؛ المجموع للنووي، ج ١٦، ص ٢١١.

و الذي يسقوى^١ في نفسي^٢: أن النكاح كالبيع في افتقاره إلى صريح القبول^٣؛ فإذا قال له: «زوّجني»، فقال له^٤ الولي: «زوّجتك»، لا بُدَّ من أن يقول^٥ «قد قبلت هذا العقد». وكذلك إذا قال له في البيع: «بيني»، فقال: «قد بعتك»^٦، لا بُدَّ من أن يقول: «المبتاع: قد اشتريت»، حتى يكون قبولاً.

و الدليل على صحّة ما ذهبنا إليه: أن قوله: «زوّجني» أو «بيني» أمرٌ و سؤالٌ على حسب الحال في رتبة القائل و المقول له، فإذا قال له: «بعتك» أو «زوّجتك»، لا بُدَّ من قبول صريح. و ليس في قوله: «بيني» أو «زوّجني» ما يُنبئ عن القبول^٩؛ لأن الأمر لا يفهم منه ذلك؛ ألا ترى أنه لو قال له: «أتبيعي؟» أو قال^{١٠}: «أتزوّجني؟»، حتى قال^{١١} الآخر: «بعتك» أو «زوّجتك»،^{١٢} فإن أحداً لا يقول أن ذلك يُعني عن القبول؟ فكذلك إذا قال: «بيني» أو «زوّجني»^{١٣}.

١. في «ك، ل»: «أقول».

٢. في «أ، س»: «النفس».

٣. في «ب، ج، ط، ع»: «القول».

٤. في «ك، ل»: «له: زوّجني، فقال له». و في «م، و، ي»: «- زوّجني، فقال له».

٥. في «د، ك، ل، م، و، ي»: «- من».

٦. في «ب، ج، ع»: «- هذا».

٧. في «أ، س»: «و قال: بعتك».

٨. في المطبوع: «+ له».

٩. في «ب، ط، ع»: «القول».

١٠. في «ب، ج، ع»: «- قال». و في «أ، س»: «+ له». نعم كأنها مشطوبٌ عليها في «س».

١١. في «ك، ل»: «فقال» بدل «حتى قال». و في المطبوع: «- حتى».

١٢. في «هـ» و المطبوع: «- أو زوّجتك».

١٣. في «ك، ل»: «- فكذلك إذا قال: يعني أو زوّجني».

فإن قيل: إنما لم يُعْنِ^١: «أُتْبِعُنِي؟»^٢ عن القبول لأنه استفهام لا يدلُّ على إرادة المُستفهِم المُستفهِم عنه، و^٣ الأمرُ يدلُّ على إرادة الأمرِ للمأمورِ به، فقامَ مقامَ القبولِ دونَ الاستفهامِ.

قلنا: الأمرُ وإن دلَّ على الإرادةِ ولم يدلِّ الاستفهامُ عليها، فليسَ بقبولٍ صريحٍ؛ ألا ترى أنه لو قالَ مُصرِّحاً: «أنا مُريدٌ للنكاحِ أو البيعِ» لم يكن ذلكَ قبولاً؟ فإذا كانَ التصريحُ بكونه مُريداً لا يُعْنِي عن لفظِ «القبولِ»، فأجدرُ أن لا يُعْنِي عن لفظِ «القبولِ» الأمرُ الذي يدلُّ على الإرادةِ.

وإنما ضاقَ الكلامُ على أبي حنيفةَ في هذه المسألةِ مع الشافعيِّ؛ لأنَّ الشافعيَّ يحمِلُ البيعَ على النكاحِ، ولم يَحْتَلِفَا في النكاحِ، ونَحْنُ نُسَوِّي بَيْنَ الأَمْرَيْنِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ صَرِيحٍ فِيهِمَا؛ فَلَيْسَ يَتَوَجَّهُ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْنَا.

فإن قالَ الناصرُ لأبي حنيفةَ: إنَّ العادةَ بالسُّومِ^٦ فِي البيعِ جاريةٌ، فإذا قالَ له: «بِعْنِي»، فإِنَّمَا^٧ هُوَ مُسْتَأْمٍ، فإذا قالَ: «بِعْتُكَ»، يَحْتَاجُ إِلَى قَبُولِ مُجَدِّدٍ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ النكاحُ؛ لِأَنَّ العادةَ لَمْ تَجْرِ فِيهِ بِالمُساوِمَةِ بِقَوْلِهِ: «زَوَّجْنِيهَا» عَنْ^٨ أَنْ

١. من قوله: «القبول؟ فكذلك إذا قال» إلى هنا ساقط من «م، و، ي».

٢. في «ك، ل»: «فإن قال: إن ذلك لا يعنى» بدل «فإن قيل: إنما لم يعن: أتبيني؟».

٣. في «أ، س»: «- عنه». وفي «ه» والمطبوع: «المستفهم المستفهم عنه، و».

٤. في «ه» والمطبوع: «- يدل على إرادة الأمر».

٥. في «د، ك، ل، و، ي»: «وإذا».

٦. ساء البائع السلعة: عَرَضَهَا للبيع. وأسامها المشتري واستأتمها: طَلَبَ بَيْعَهَا. والمساومة: المجادبة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها. مجمع البحرين، ج ٢، ص ٤٥٩ (سوم).

٧. في «أ، م، و، ي»: «يعني قائماً». وفي «س»: «يعني قائماً».

٨. كذا في النسخ، والأنسب: «فقوله: زوَّجنيها يعني» بدل «بقوله: زوَّجنيها عن».

يَقُولُ^١: «تَزَوَّجْتُ»^٢.

قلنا: الخِطْبَةُ فِي النِّكَاحِ كَالسُّوْمِ فِي الْبَيْعِ، وَ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ وَيَعْرِضُ نَفْسَهُ فِي عَقْدِ^٣ النِّكَاحِ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا جَرَى فِي الْبَيْعِ بِالْمُسَاوَمَةِ؛ فَلَا يَجِبُ أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ: «بِعْنِي» وَلَا «زَوَّجْنِي» مَفْهُومًا مِنْهُ الْقَبُولُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ صَرِيحٍ.

وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهُ^٤: «إِبْتَعْ مِنِّي هَذَا الثَّوْبَ»، فَقَالَ: «قَدْ ابْتَعْتَهُ»، لَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «إِبْتَعْ مِنِّي» إِجَابًا حَتَّى يَقُولَ: «قَدْ بَعْتُكَ»؛ فَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «بِعْنِي» قَبُولًا حَتَّى يَقُولَ: «قَدْ اشْتَرَيْتُ». وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي النِّكَاحِ. وَالْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ الْإِجَابَ غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنْ لَفْظِ الْأَمْرِ^٥، وَكَذَلِكَ الْقَبُولُ لَا يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِ الْأَمْرِ. فَإِذَا^٦ اعْتَبَرُوا الْإِرَادَةَ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: «بِعْنِي» يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، لَزِمَهُمْ فِي الْإِجَابِ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: «إِبْتَعْ مِنِّي» فَقَوْلُهُ^٧ يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ، وَمَعَ^٩ هَذَا فَلَمْ يُغْنِ ذَلِكَ عَنْ لَفْظِ الْإِجَابِ الصَّرِيحِ.

١. فِي «أَس»: «تَقُولُ».

٢. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ. وَفِي النُّسخِ: «زَوَّجْتُ».

٣. فِي «ك، ل، م، و»: «عِنْدَ» بَدَلَ «فِي عَقْدِ».

٤. فِي «ر، ك، ل»: «- لَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «- قَدْ».

٦. فِي «أَس»: «غَيْرِ الْمَفْهُومِ لَفْظَةً مِنَ الْأَمْرِ». وَفِي «ب، ج، د، ش، ع، م، و، ي»: «غَيْرِ مَفْهُومِ لَفْظِهِ مِنَ الْأَمْرِ».

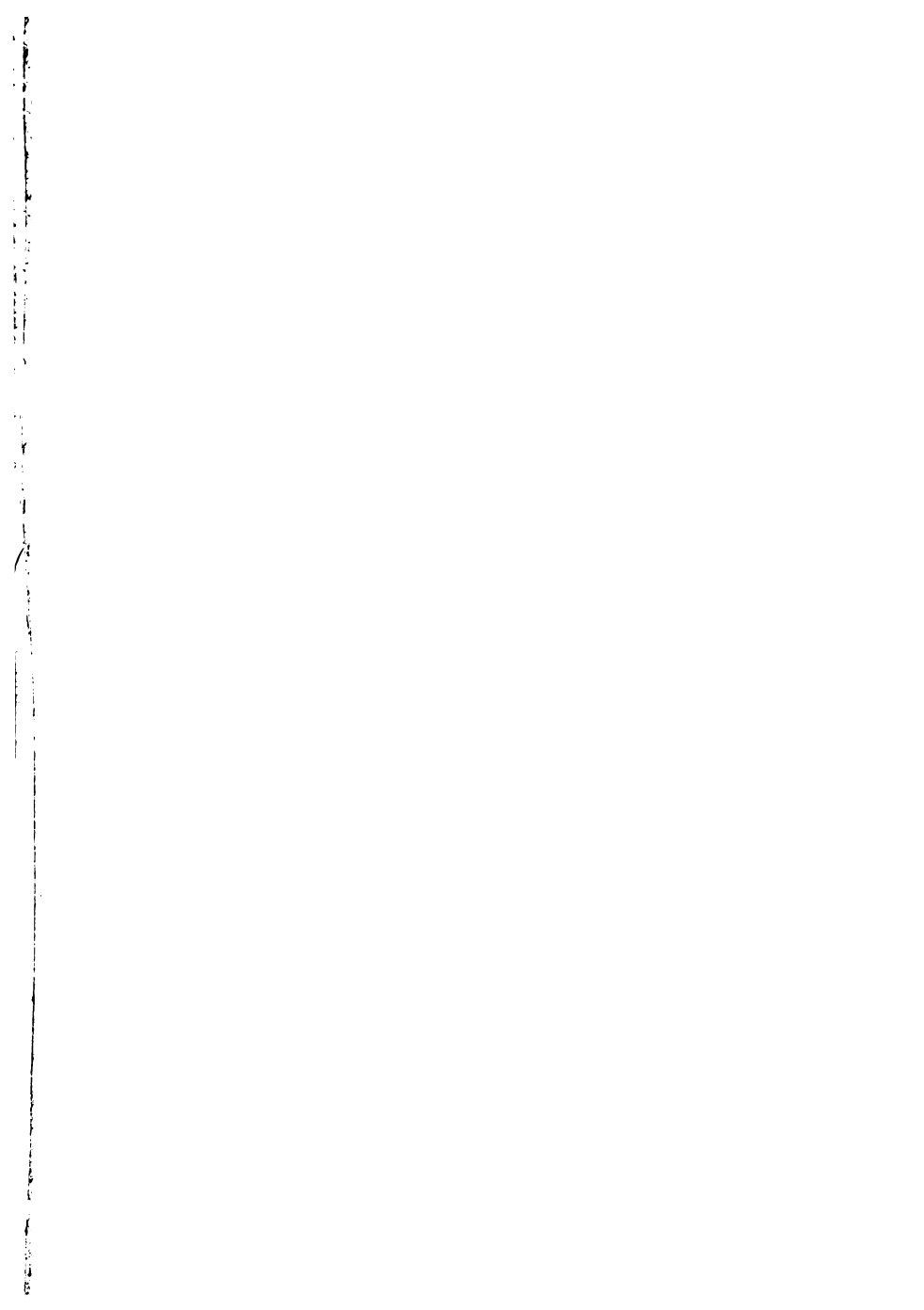
٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَلِذَا».

٨. مِنْ قَوْلِهِ: «يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

٩. فِي «ك، ل، م، و»: «- وَمَعَ».

(٩١)

مَسْأَلَةٌ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ



مقدمة التحقيق

يعتبر نكاح المتعة من المسائل الفقهيّة الخلافية التي دار حولها نزاع قديم بين المسلمين، وقد استمرّ هذا النزاع إلى يومنا هذا بين من ذهب إلى مشروعيتها، وبين من ذهب إلى تحريمه.

وقد تبنّى الشيعة الإمامية تبعاً لأنتمّتهم عليهم السلام الموقف الأول، وأصروا دائماً على مشروعيتها هذا النوع من النكاح، فيما انحاز أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى بصورة عامّة إلى الموقف الثاني، وأصروا على تحريمه.

وقد أُلّفَت في هذا المجال كتب و رسائل عديدة^١، ومنها الرسالة محلّ بحثنا. و قد نسب كلُّ من البُصروي (ت ٤٤٣هـ) و النجاشي (ت ٤٥٠هـ) رسالة حول المتعة إلى الشريف المرتضى، لعلّها تكون نفس الرسالة التي بين أيدينا.

وقد أُلّفَت هذه الرسالة في فترة متأخرة من حياة الشريف المرتضى، و ذلك في المحرّم من سنة ٤٢٧هـ، كما جاءت الإشارة إلى ذلك في مقدّماتها.

محتوى الرسالة

لقد تنوّعت الإشكالات التي وجّهها أتباع المذاهب المختلفة إلى نكاح المتعة؛ منها أنّ من خصوصيات كلّ نكاح مشروع صحّة دخول الطلاق فيه، و بما أنّ نكاح

١. راجع: الذريعة، ج ١٩، ص ٦٣-٦٧، حيث ذكر فيه أكثر من ثلاثين كتاباً و رسالة حول جواز المتعة.

المتعة ليس فيه طلاق، فيُحكم بفساده من باب القياس على الأنكحة الفاسدة التي لا طلاق فيها.

و قد انبرى الشريف المرتضى في هذه الرسالة للإجابة على هذا الإشكال، أو القياس، أو الاستدلال، ما شئتَ فعبر، و لم يتعرّض إلى بحث آخر حول المتعة، فالرسالة كلّها مكرّسة لذلك.

و قد أشكل على هذا القياس، أو الاستدلال بعدة إشكالات:

الإشكال الأول: أنّ أساس هذا الاستدلال مبني على قياس نكاح المتعة على الأنكحة الفاسدة، و من المعلوم من موقف الشريف المرتضى و سائر الإمامية بطلان الاستدلال بالقياس، و أنّه ليس بحجّة في الشريعة؛ فيكون الاستدلال باطلاً من أساسه. و لكن بعد ذلك تنزّل الشريف المرتضى، و سلّم جدلاً بصحّة الاستدلال بالقياس، و لذلك انتقل إلى الإشكال التالي.

الإشكال الثاني: وجه الشريف المرتضى إشكاله إلى علّة الحكم^١، و أشكل عليها بعدة إشكالات:

أولاً: ما هو دليل صحّة هذه العلّة؟ فإنّه من قال: أن كلّ نكاح لا يدخل الطلاق فيه، فهو نكاح فاسد؟

و لا يمكنهم أن يتهرّبوا من إثبات صحّة العلّة من باب أنّه لا يُبحث عن صحّة العلّة في القياس؛ و ذلك لأنّ المحصلين من أصحاب القياس لا يمتنعون من المطالبة بصحّة العلّة.

١. يتكوّن القياس من أربعة أركان: ١. المقيس عليه، و يسمّى: «الأصل». ٢. المقيس، و يسمّى: «الفرع».

٣. العلّة، و هي التي تثبت الحكم للمقيس عليه «الأصل»، و يُراد إثباتها إلى المقيس «الفرع».

٤. الحكم، و هو الصحّة أو البطلان، أو غير ذلك. (انظر: المستصفي، ص ٢٨٠) و إشكال الشريف

المرتضى موجه إلى الركن الثالث، و هو العلّة.

كما لا يمكنهم أن يستدلوا على صحة العلة من خلال الاطراد والانعكاس، بمعنى أن يقولوا: إننا استقرنا، فوجدنا كل نكاح صحيح لا يخلو من صحة دخول الطلاق فيه وأنه إذا خلا منها كان نكاحاً فاسداً؛ فإن هذه الطريقة في الاستدلال باطله، ولا يعتمد عليها المحصلون من أصحاب القياس؛ لأن الطرد والانعكاس لا يدلان على صحة العلة، وإنما الذي يدل على ذلك هو بيان تأثير العلة في الحكم الذي تعلقت به.

ثانياً: وبعد أن بين عدم وجود دليل على صحة علة القياس المتقدم، قام بإثبات أن تلك العلة المدعاة لا تصلح أن تكون علة لفساد النكاح، وذلك من خلال القول: إن إمكان الطلاق حكم من أحكام النكاح، كما أن التوارث بين الزوجين حكم آخر من أحكامه، فإذا تعذر التوارث بين الزوجين أحياناً، لا يحكم بفساد النكاح، وذلك كما في حالة نكاح الذمى، فإن هذا النكاح صحيح، لكن لا يثبت فيه التوارث، فإن الذمى لا ترث المسلم، فعلى الرغم من سقوط حكم من أحكام النكاح - وهو التوارث - لم يحكموا بفساد النكاح، وهكذا إذا سقط إمكان الطلاق من قسم من أقسام النكاح لم يحكم بطلان ذلك القسم أيضاً.

ثالثاً: وبعد أن أثبت أن علة القياس المتقدم - وهي اشتراط إمكان الطلاق في النكاح - ليست علة وديلاً على بطلان النكاح، قام بتوجيه هذه العلة وبيان حكمتها، بالنسبة إلى بعض أنواع الأنكحة فقال: إذا فهمنا طبيعة نكاح المتعة، فسوف يتبين لنا بكل وضوح سبب عدم إمكان دخول الطلاق فيه، فإن طبيعة نكاح المتعة هو أنه نكاح مؤجل إلى وقت معين، وبذلك لم يحتج إلى طلاق؛ لأن انقضاء المدّة يقع موقع الطلاق في ارتفاع هذا النكاح، وإنما احتاج النكاح الدائم إلى طلاق؛ لأنه نكاح مستمر في جميع الأوقات، فتطلب وجود ما يقطع استمراره، خلافاً للمتعة. وبناء على هذا نقول: إن إمكان الطلاق ليس حكماً عاماً لكل نكاح، بل هو حكم خاص بالنكاح الدائم.

الإشكال الثالث: ثم أشكل الشريف المرتضى إشكالاً عاماً على القياس المتقدم، و هو أن هذا القياس اقتضى فساد نوع من أنواع النكاح لعدم دخول شروط باقي أنواع النكاح فيه، وهذا القياس غير صحيح؛ فإنه إذا راجعنا أنواع البيوع لوجدنا أن لكل نوع شروطاً غير موجودة في النوع الآخر، إلا أن هذا الأمر لم يؤد إلى فساد بعض أنواع البيوع لفقدانها شروط الأنواع الأخرى، وهكذا الأنكحة المختلفة، فإن عدم وجود شرط بعض الأنواع في أنواع أخرى لا يؤدي إلى بطلان تلك الأنواع.

الإشكال الرابع: وفي الختام أشار إلى مفارقة سوف يقع فيها من يستدل بهذا القياس، و هي أنه لو صحّت تلك العلة المدّعاة في القياس، و هي أن عدم دخول الطلاق في النكاح مستلزم لفساده، فسوف تتنافى مع ما هو معلوم بلا خلاف من أن نكاح المتعة كان مشروعاً و مباحاً في صدر الإسلام، وإمّا تمّ تحريره - عند البعض - فيما بعد، فكيف تجتمع علة البطلان و الحظر مع الإباحة، فإنّ هذه العلة كانت موجودة أيضاً في صدر الإسلام، عندما كانت المتعة مباحة، و هذا كلّه يدلّ على بطلان العلة، و إذا بطلت العلة بطل القياس المتقدم الذي أقيم لإبطال نكاح المتعة. هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٠١، كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٢٦.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (١٠٨ - ١١٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم، المرقمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحات (٢٨٥ - ٢٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٦ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».

٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحات (٥ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».

٥. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحات (٣ - ٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ح».

٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٣٣ - ٣٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٢) من المجموعة، و الرسالة ناقصة من أولها.

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (٤٢ - ٤٤) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحات (٣١ - ٣٢) من المجموعة.

٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٨ - ١٠) من المجموعة.

٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢٥٨ - ٢٦٠) من المجموعة.

٦. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحات (٤ - ٦) من المجموعة.

٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢: تقع في الصفحات (٥٢ - ٥٣) من المجموعة.
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥: تقع في الصفحات (٤ - ٦) من المجموعة.
٩. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧/٧: تقع في الصفحات (٧٢ - ٧٥) من المجموعة.

مَسْأَلَةٌ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ خَرَجَتْ فِي مُحَرَّمِ سَنَةِ سَبْعِ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.
قَالَ الشَّرِيفُ الْمُرتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -^١:

[بَطْلَانُ الاستِدْلَالِ عَلَى فسادِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ بَعْدَ دُخُولِ الطَّلَاقِ فِيهِ]

اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى [فَسَادِ] نِكَاحِ الْمُتَعَةِ: بِأَنَّهُ نِكَاحٌ لَا يَصِحُّ دُخُولُ الطَّلَاقِ فِيهِ،
فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِفَسَادِهِ؛ قِيَاساً عَلَى كُلِّ الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ.
فَيُقَالُ لِلْمُسْتَدَلِّ بِذَلِكَ: هَذِهِ طَرِيقَةٌ قِيَاسِيَّةٌ، وَقَدْ دَلَّلْنَا فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِنَا عَلَى
أَنَّ الْقِيَاسَ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ.^٢
وَإِذَا سُلِّمَ اسْتِظْهَاراً صِحَّةُ الْقِيَاسِ، جَازَ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ تَعَلَّقَ فِي ذَلِكَ: ذُلُّ عَلَى
صِحَّةِ هَذِهِ الْعِلَّةِ^٣، وَأَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ تَعَلَّقَ^٤ بِهَا.
فَإِذَا قَالَ: مَا اعْتَادَ الْفُقَهَاءُ الْمَطَالِبَةَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَفَعُّ^٥ الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ عِلَّةِ
الْأَصْلِ عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ.

٢. راجع: الذريعة، ج ٢، ص ٦٩٧.

١. في المطبوع: «رحمه الله».

٣. وهي اشتراط إمكان الطلاق في صحة كل الأنكحة.

٤. في المطبوع: «متعلق».

٥. في «أ، ح»: «يقع».

قلنا: ما امتنع مُحصِّلٌ من أصحابِ القياسِ مِنَ الْمُطَابَاقَةِ بِصِحَّةِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا لَجَنُوا إِلَى الْمُنَاقِضَةِ إِذَا امْكَنَّتْ أَوْ الْمُعَارِضَةَ^٢؛ لِأَنَّ بِالْمُعَارِضَةِ يَخْرُجُ^٣ الْكَلَامُ فِي صِحَّةِ الْعِلَّةِ وَبِأَيِّ شَيْءٍ تَعَلَّقَ حُكْمُ الْأَصْلِ، وَإِلَّا فَلَوْ طَوَّلِبَ الْمُحْتَجُّ بِالطَّرِيقَةِ الْقِيَاسِيَّةِ بَأَن يَدُلَّ عَلَى صِحَّةِ عِلَّتِهِ، لَمَا قَدَّرَ عَلَى دَفْعِ ذَلِكَ.

فإن استدلَّ على صحتها بالإطرادِ و الانعكاسِ؛ فليس ذلك بحجة في صحتها، وقد نصَّ مُحصِّلُو أصحابِ القياسِ على أن الطردَ والعكسَ لا يدلُّ على صحة العلة، وإنما يدلُّ على صحتها بيان تأثيرها في الحكم الذي عُلِّقت به^٤؛ وهيات أن يبين صاحبُ هذه الطريقة تأثير إمكان الطلاق في صحة العقد.

ثمَّ يُقالُ له: إمكانُ الطلاقِ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ، كما أنَّ التَّوَارُثَ بَيْنَ^٥ الزَّوْجَيْنِ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهِ، وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا تَعَدَّرَ فِي بَعْضِ الْأَنْكِحَةِ بَعْضُ^٦ أَحْكَامِ النِّكَاحِ أَنْ يُحْكَمَ بِفَسَادِ الْعَقْدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ نِكَاحَ الذَّمِّيَّةِ عِنْدَكُمْ صَحِيحٌ، وَ التَّوَارُثُ لَا يَتَّبَعُ فِيهِ، وَ هُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ، وَ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يُقْضَى^٧ بِفَسَادِ هَذَا الْعَقْدِ مِنْ حَيْثُ تَعَدَّرَ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ الْمَخْصُوصُ؟

فَلَوْ اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الذَّمِّيَّةِ فَاسِدٌ بِأَنَّهُ لَا تَوَارُثَ فِيهِ، وَ قَاسَهُ^٨ عَلَى الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ؛ أَلَسْتُمْ إِنَّمَا كُنْتُمْ تَفْرَعُونَ إِلَى مِثْلِ مَا ذَكَرْنَا، مِنْ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ

١. في «ح، ش»: «لصحة».

٢. في المطبوع: «والمعارضة».

٣. في «ب، ح»: «المعارضة تخرج» بدل «بالمعارضة يخرج».

٤. في «ر» و المطبوع: - «به».

٥. في المطبوع: «من».

٦. في «د»: «نقض».

٧. في «ب، ر»: «أن تقضي».

٨. في «ب، ح»: «و فاسد قياساً» بدل «وقاسه».

يَعْرِضُ فِي بَعْضِ الْأَنْكِحَةِ مَا يَمْنَعُ مِنْ حُكْمِ ثَابِتٍ فِيهِ^١ وَ فِي^٢ غَيْرِهِ؟
فَبِذَا قُلْتُمْ: الْمَعْنَى الَّذِي عَرَّضَ فِي نِكَاحِ الذَّمِّيَّةِ [و] يَمْنَعُ مِنَ التَّوَارِثِ مَعْقُولٌ؛ وَ
هُوَ اخْتِلَافُ الْمِلَّةِ.

قُلْنَا: أَلَيْسَ هَذَا الْمَانِعُ مِنَ التَّوَارِثِ - وَهُوَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ كَالطَّلَاقِ - لَمْ^٣ يَمْنَعُ
مِنْ صِحَّةِ هَذَا النِّكَاحِ؟

وَ بَعْدُ، فَالْمَانِعُ مِنْ دُخُولِ الطَّلَاقِ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ أَيْضاً مَفْهُومٌ، وَ هُوَ أَنَّهُ نِكَاحٌ
مَوْجَلٌ إِلَى وَقْتٍ بَعَيْنِهِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى طَّلَاقٍ؛ لِأَنَّ انْقِضَاءَ الْمُدَّةِ فِي ارْتِفَاعِ هَذَا
النِّكَاحِ يَجْرِي مَجْرَى الطَّلَاقِ. وَ الطَّلَاقُ^٤ إِنَّمَا دَخَلَ فِي النِّكَاحِ الْمُؤَبَّدِ لِأَنَّهُ مُسْتَمِرٌّ
عَلَى الْأَوْقَاتِ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَا يَقْطَعُ اسْتِمْرَارَهُ وَ يُوَجِبُ الْفُرْقَةَ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمُتَعَةُ.
فَبِإِنْ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ «التَّوَارِثَ» حُكْمُ الْأَنْكِحَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ هُوَ مِنْ^٥
[أَحْكَامِ] نِكَاحِ مُتَّفَقِي^٦ الْمِلَّةِ.

قُلْنَا: وَ لَا نُسَلِّمُ نَحْنُ أَنَّ إِمْكَانَ الطَّلَاقِ مِنْ حُكْمِ كُلِّ نِكَاحٍ؛ بَلْ هُوَ مِنْ أَحْكَامِ
النِّكَاحِ الْمُؤَبَّدِ.

ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي^٧ الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا
يَدْخُلُهَا وَ لَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْفُرْقَةِ؟ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ نِكَاحُ الْمُتَعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ^٨

١. في «ب، ح، د، ش» و المطبوع: - «فيه».

٢. في «ب، ح، د، ش»: «في» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «لا».

٤. في «ب، ح»: - «و الطلاق». و في المطبوع: «فالطلاق».

٥. في «ب، ح، د، ر، ش» و المطبوع: - «من».

٦. في المطبوع: «متفقي».

٧. في المطبوع: «المتعة من» بدل «المعنى في».

٨. في «ب، ح»: - «لم». و في المطبوع: «لا» بدل «لما لم».

يَدْخُلُهُ الطَّلَاقُ^١، فَإِنَّ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي وَقُوعِ الْفُرْقَةِ، وَهُوَ انْقِضَاءُ الْمُدَّةِ. وَبَعْدُ، فَإِنَّ مَوْضِعَ^٢ هَذَا الْقِيَاسِ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي فَسَادَ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ النِّكَاحِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَدْخُلْ^٣ فِيهِ شُرُوطُ بَاقِي أَنْوَاعِهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْبَيْعَ بَيْعٌ مَوْجُودٌ حَاضِرٌ، وَبَيْعٌ عَلَى جِهَةِ السَّلْمِ؛ وَلَيْسَ نَجْدُ شُرُوطَ السَّلْمِ فِي بَيْعِ الْمَوْجُودِ، وَلَا شُرُوطَ الْمَوْجُودِ فِي^٤ السَّلْمِ، وَلَمْ يَوْجِبْ ذَلِكَ فَسَادَ الْبَيْعِ الْمُخْتَلَفَةِ، فَكَذَلِكَ الْأَنْكِحَةُ الْمُخْتَلَفَةُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ اخْتِلَافُ شُرُوطِهَا، وَإِنْ عَمَّ الْجَمِيعَ الصَّحَّةَ.

عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَوْ كَانَتْ صَّحِيحَةً لَمَا اجْتَمَعَ^٥ [عَدَمُ صَحَّةِ دُخُولِ الطَّلَاقِ]^٦ مَعَ إِبَاحَةِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَقَدْ عَلِمْنَا بِإِخْلَافِ أَنَّ نِكَاحَ الْمُتَعَةِ كَانَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ مُبَاحًا، وَإِنَّمَا ادَّعَى قَوْمٌ أَنَّهُ حُظِرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَنُسِخَتْ إِبَاحَتُهُ؛ فَكَيْفَ تَجْتَمِعُ^٧ عِلَّةُ الْحَظْرِ مَعَ الْإِبَاحَةِ؟

وَإِذَا كَانَتْ عِلَّةُ حَظْرِ هَذَا النِّكَاحِ أَنْ الطَّلَاقَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ، وَكَوْنُهُ^٨ مِمَّا لَا يَدْخُلُهُ الطَّلَاقُ قَدْ كَانَ حَاصِلًا مَعَ الْإِبَاحَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِإِخْلَافِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الْعِلَّةِ.

وَمَا يَفْسُدُ بِهِ هَذَا الْقِيَاسُ كَثِيرٌ، وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ.

١. فِي «ب، ح، ر» - «الطلاق».

٢. فِي «أ» وَالْمَطْبُوعُ: «مَوْضِع».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَمْ يَدْخُلْ».

٤. فِي «ب»: «مَعَ». وَفِي «ح»: «بَيْع». وَفِيهِمَا: - «وَلَا شُرُوطَ الْمَوْجُودِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «اجْتَمَعَتْ».

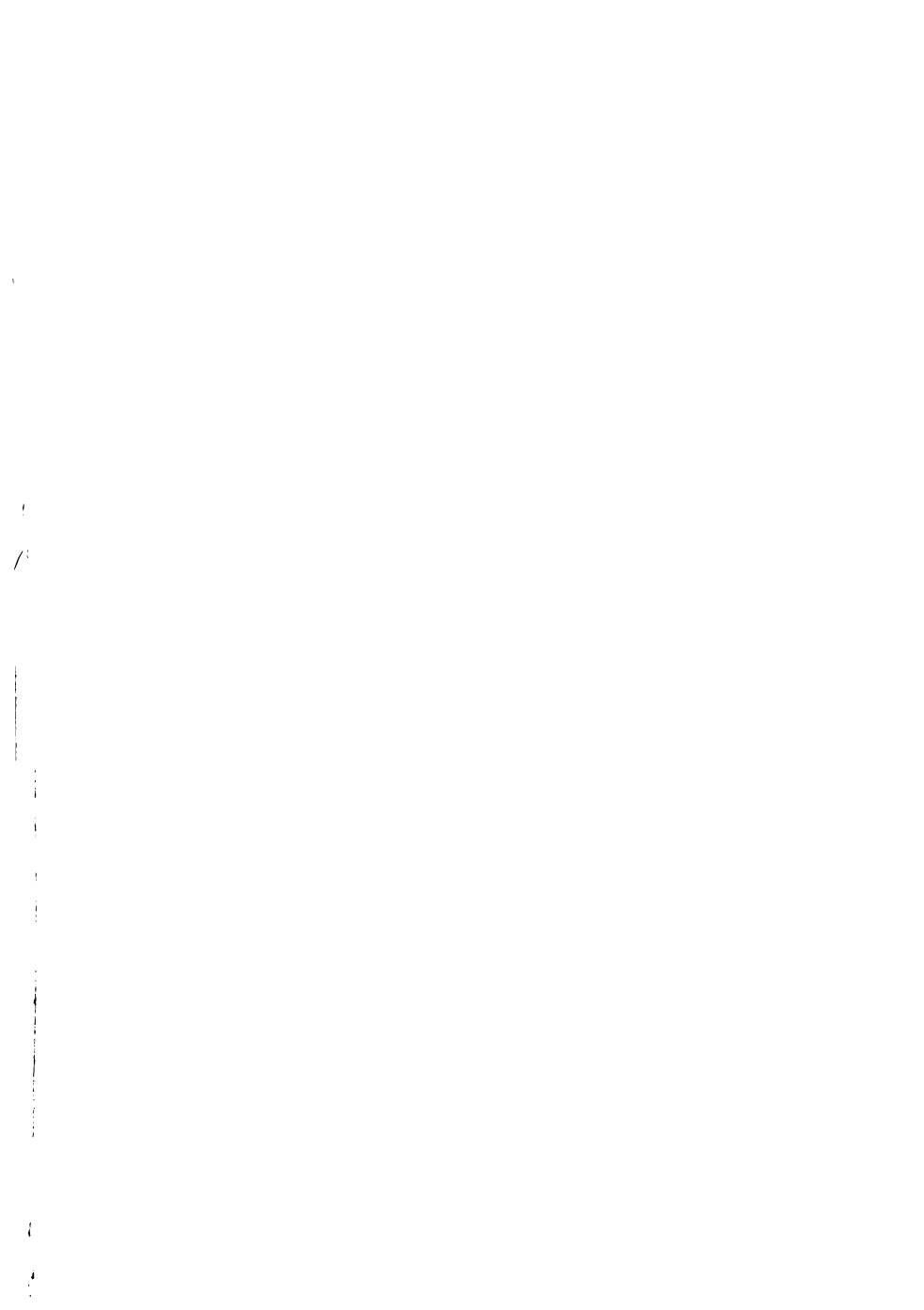
٦. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَتْبَتَاهُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَا يَخْفَى إِبْهَامُ الْكَلَامِ مِنْ دُونِ مَا أَضْفَاهُ.

٧. فِي «ج، د، ر»: «يَجْتَمِعُ».

٨. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «فَكَوْنُهُ».

(٩٢)

مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحدٍ



مقدمة التحقيق

ذهب مشهور الإمامية إلى أنه إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً بلفظ واحد، وقعت تطليقة واحدة^١، فيما ذهب بعضهم - وهو ابن أبي عقيل إلى أنه لا يقع طلاق أصلاً^٢، كما اشترط سألر (ت ٤٤٨هـ) في الطلاق أن يكون موحداً^٣.

و يؤيد القول المشهور ما روي عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إن طلقها للعدة أكثر من واحدة، فليس الفضل على الواحدة بطلاق»^٤.

واختار الشريف المرتضى رأي المشهور، وفي هذه الرسالة استعرض استدلالاً للقائل بعدم وقوع الطلاق، وهو أن الطلاق ثلاثاً بدعة مخالفة لسنة الطلاق؛ فيجب أن لا يقع، كما لا يقع الطلاق في حيض أو طهر فيه جماع.

وأجاب عنه بأن قوله: «أنّ طالق» طلاق كامل الشروط، وليس بدعة، فيقع. وأما إذا أتبع ذلك بقوله: «ثلاثاً»، فتكون هذه الإضافة ملغاة، فهو كما لو طلقها، ثم أتبع ذلك بشتها ولعنها؛ فإنّ الطلاق يقع، وإن كان مبدعاً في شتمها ولعنها.

وهذا على خلاف الطلاق في الحيض؛ فإنه بنفسه منهى عنه، فلا يقع.

١. الناصريات، ص ٣٤٨؛ الخلاف، ج ٤، ص ٤٥٠؛ مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٥٣.

٢. مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٣٥٣.

٣. المراسم العلوية، ص ١٦٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ٢٦.

ثم استشهد على كلامه بمسألة أخرى، وهي: «إتباع الطلاق بالطلاق»؛ فلو قال لها: «أنتِ طالق»، ثم أتبع ذلك في نفس المجلس أو بعده بقوله: «أنتِ طالق» مرة أخرى، لكان مبدعاً بقوله الثاني؛ لكنّ الطلاق يقع لا محالة بقوله الأول. وهكذا إذا أتبع قوله: «أنتِ طالق» بقوله: «ثلاثاً»؛ فإنّ الطلاق يقع، وإن كان مبدعاً بقوله: «ثلاثاً».

قد خرجت هذه الرسالة في ربيع الأول من سنة ١٢٧هـ، وفي الحقيقة لا يوجد فيها مطلب جديد؛ فإنّه يمكن العثور على مطالبها في كتب الشريف المرتضى الفقيهية^١، ولعلّ سبب إملائها مع كون معلوماتها مكرّرة يرجع إلى أنّ أحدهم قام بطرح سؤال حول هذه المسألة، فاضطرّ الشريف المرتضى إلى بحثها من جديد؛ أو لأنّه كان يملئ بعض المسائل الفقيهية في الدرس على تلاميذه، فكانت هذه إحداهنّ؛ أو غير ذلك من الأسباب.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢١ تحت عنوان: «ألفاظ الطلاق»، وهو عنوان عامّ لا يعبر عن محتوى الرسالة؛ فإنّ البحث لا يدور حول الألفاظ التي يقع بها الطلاق، وإنّما عن لفظ معيّن، وهو قول الزوج: «أنتِ طالق ثلاثاً».

كما طبعت الرسالة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٣٣ تحت عنوان: «أحكام الطلاق بلفظ واحد»، والمقصود به «حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٢٩١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٤٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (١٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٨. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٣٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ر».
٩. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
١٠. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١٢. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».

١٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
١٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«و».
١٥. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٧٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».

[مسألة في حكم

الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة خَرَجَتْ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ^١ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ:
قَالَ^٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ اعْتَمَدَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي أَنْ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ^٣ بِلَفْظٍ
وَاحِدٍ لَا يَقَعُ مِنْهُ وَاحِدَةٌ^٤، عَلَى^٥ أَنْ مَنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا» مُبَدِعٌ مُخَالِفٌ لِسُنَّةِ^٦
الطَّلَاقِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَقَعَّ طَلَاقُهُ، كَمَا لَا يَقَعُّ طَلَاقُ الْبِدْعَةِ إِذَا كَانَ فِي حَيْضٍ أَوْ طُهِرَ
فِيهِ جَمَاعٌ وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.

الجواب:

أَنْ تَلْفُظُهُ بِالطَّلَاقِ وَقَوْلُهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَالشَّرْطُ مُتَّكِمِلَةٌ، لَيْسَ بِبِدْعَةٍ^٧، وَإِنَّمَا

١. فِي «ك، ل، م، و»: «رَبِيعِ الْأَوَّلِ».

٢. فِي «ك، ل، م، و، ي»: «الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى».

٣. فِي «ب، ج، ر، ط، ع»: «الثَّلَاثُ».

٤. فِي «ك، ل، م، و، ي»: «وَاحِدَةٌ». وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا يَقَعُ مِنْهُ وَاحِدَةٌ».

٥. فِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «غَيْرٌ».

٦. فِي «أ، س»: «مُبَدِعًا مُخَالِفَ سُنَّةٍ». وَفِي «هـ»: «مُبَدِعًا مُخَالِفًا لِسُنَّةٍ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «كَانَ مُبَدِعًا مُخَالِفًا لِسُنَّةٍ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَيْسَ بِبِدْعَةٍ».

أَبَدَعَ بِأَنْ أَتَبَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثًا». و قَوْلُهُ «ثَلَاثًا» مُلغِي لِحُكْمِ لِه، و الطَّلَاقُ وَاقَعَ بِقَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» مَعَ تَكَامُلِ الشَّرْوَطِ؛ كَمَا لَوْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَ شَتَمَهَا^٢ وَ لَعَنَهَا لَكَانَ^٣ مُبَدِعًا بِذَلِكَ، وَ طَلَّاقُهُ وَاقَعَ لَا مَحَالَةَ.

و لَيْسَ كَذَلِكَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ؛ لِأَنَّهُ مَنهِيٌّ^٤ عَنِ التَّلْفُظِ بِالطَّلَاقِ فِي وَقْتِ الْحَيْضِ، وَ النَهْيُ بِظَاهِرِهِ يَفْتَضِي الْفَسَادَ فِي الشَّرِيعَةِ، وَ لَا^٥ تَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الصَّحَّةِ. وَ مِمَّا يَوْضِحُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ»، ثُمَّ أَتَبَعَ ذَلِكَ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ: «وَ أَنْتِ طَالِقٌ» لَكَانَ عِنْدَنَا مُبَدِعًا بِذَلِكَ^٦. وَ طَلَّاقُهُ وَاقَعَ^٧ لَا مَحَالَةَ^٨. بِإِدْخَالِهِ الطَّلَاقَ عَلَى الطَّلَاقِ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ بَيْنَهُمَا؛ وَ مَعَ هَذَا فَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَطْلِيقَهُ وَاحِدَةً مَا وَقَعَتْ بِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ: «أَنْتِ طَالِقٌ»، وَ إِنْ أَتَبَعَ ذَلِكَ بِمَا^٩ هُوَ مُبَدِعٌ^{١٠} فِيهِ مِنَ التَّلْفُظِ ثَانِيًا بِالطَّلَاقِ. فَكَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ قَوْلُهُ: «ثَلَاثًا» الَّذِي هُوَ مُبَدِعٌ فِي^{١١} التَّلْفُظِ بِهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» - الَّذِي لَمْ يَكُنْ بِهِ^{١٢} مُبَدِعًا - وَاقِعًا.

٢. فِي «ك، ل، م، و، ي»: «وَ قَسَمَهَا».

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِذَا».

٣. فِي «ب، ج، ط، ع»: «كَانَ».

٤. فِي «أ، س»: «مَتَى نُهِيَّ» بِدَلِّ «مَنهِيٌّ». وَ فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنتهَى».

٥. فِي «د، ك، ل، و، ي»: «لَا» بِدُونِ وَاوِ الْعَطْفِ. ٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِذَلِكَ».

٧. فِي «أ، ر، س، ش، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَاقِعًا».

٨. فِي «ك، ل»: «لَا يَبْطُلُ».

٩. فِي «د، ك، ل، م، و، ي»: «لَا».

١٠. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمَّا».

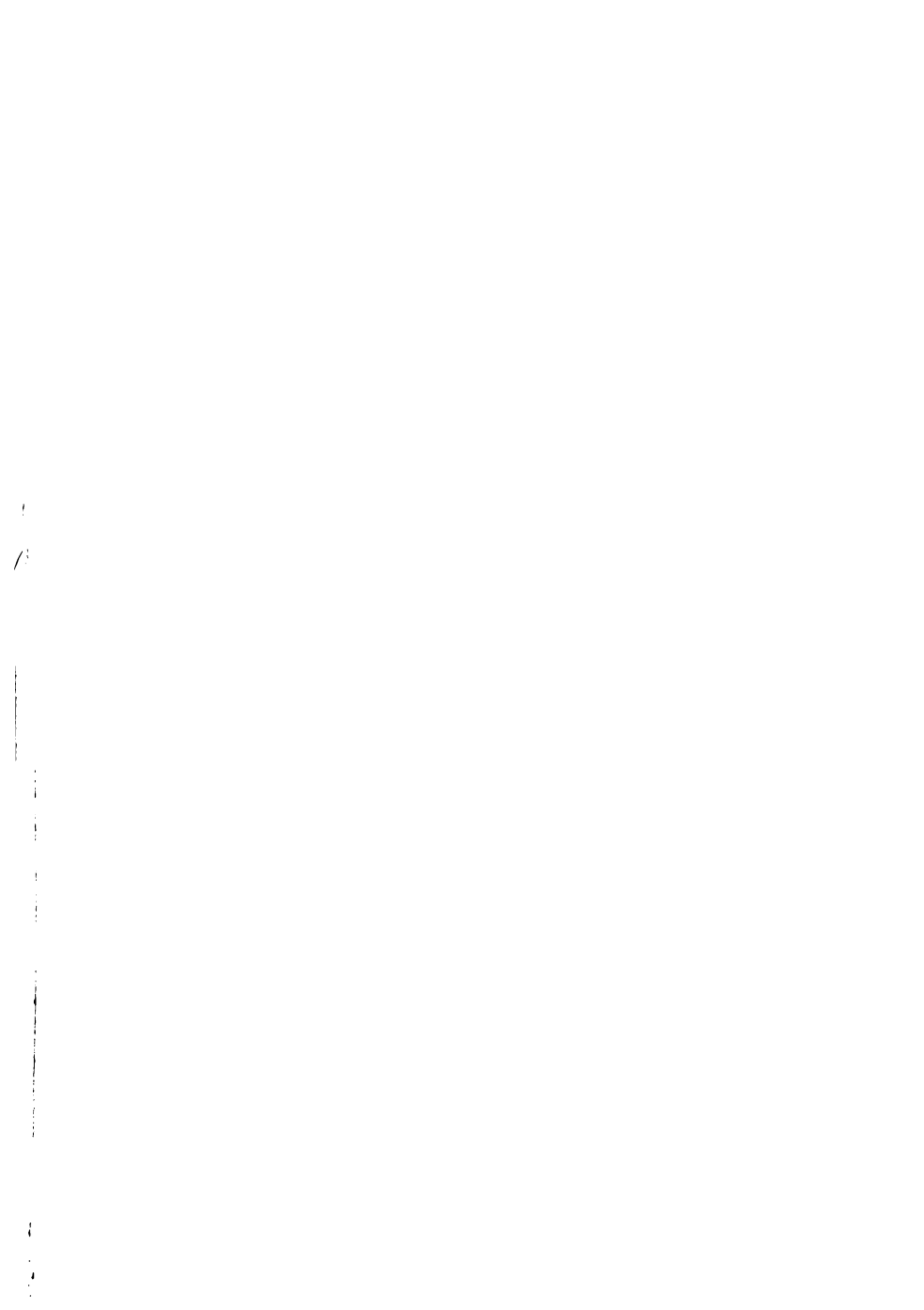
١١. فِي «ر، س»: «يَبْدَعُ». وَ فِي «و»: «مَبْتَدِعُ».

١٢. فِي «هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

١٣. فِي «ك، ل، م، هـ، و، ي» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

(٩٣)

مَسْأَلَةٌ فِي إِرْثِ الْأَوْلَادِ



مقدمة التحقيق

تعرض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى مسألة خلافية من مسائل الإرث وقع الخلاف فيها بين فقهاء الإمامية، وهي أنّ أولاد الأولاد هل يرثون سهم آبائهم و من يتقربون بهم، بحيث إذا خلف الميت ابنة ابن و ابن بنت، فهل يكون للبنت الثلثان سهم أبيها، و للابن الثلث سهم أمه؟ أو لا يرثون كذلك؛ بل ابنة الابن هي بنت للميت حقيقة، فترث سهماً واحداً و هو الثلث؛ و ابن البنت هو ولدٌ ذكر حقيقة، فيرث سهمين و هما الثلثان؟

ذهب مشهور الإمامية إلى الأول^١، فيما ذهب الشريف المرتضى إلى الثاني في هذه الرسالة. و ذهب إليه أيضاً كل من ابن أبي عقيل، و ابن إدريس، و معين الدين المصري، فأعطوا الأولاد الأولاد سهم الأولاد المباشرين، لا سهم آبائهم^٢. و ركز الشريف المرتضى في الاستدلال على رأيه على النقطة التالية و هي: أنّ أولاد الأولاد يصدق عليهم أنهم أولاد حقيقة؛ و ذلك لإطلاق لفظ الأولاد عليهم، و الاستعمال علامة الحقيقة^٣؛ فيكونون كأولاد مباشرين، فيرثون سهمهم.

١. النهاية، ص ٦٣٤؛ الكافي في الفقه، ص ٣٧١؛ المهذب، ج ٢، ص ١٣٢ - ١٣٣؛ الوسيلة، ص ٣٨٧؛ مختلف

الشيعة، ج ٩، ص ٣٦.

٢. السرائر، ج ٣، ص ٢٣٩ - ٢٤٠؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٨.

٣. الذريعة، ج ١، ص ١٣؛ مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٦.

و قد طبق الشريف المرتضى هذه الرؤية التي ترى أنّ أولاد الأولاد هم أولاد حقيقة في موارد فقهية أخرى:

منها: أنّ ولد البنت يحجبون الزوجة من الربع إلى الثمن؛ لوقوع اسم الولد عليهم، فيكونون كولد مباشر^١.

ومنها: أنّ الواقف لو وقف على ولده شيئاً، فإنّ الوقف سوف يشمل ولد الابن و ولد البنت؛ وذلك لإطلاق اسم الولد على الصنفين حقيقة^٢.

ومنها: ما نسب إليه من أنّه أعطى الخمس للمنتسب إلى هاشم من أمّه، أي إلى ولد البنت؛ لأنّه ولد حقيقة^٣.

و قد جاء في بداية الرسالة محلّ البحث أنّه يرِدُ على الرأي المشهور سبعة إشكالات؛ لكن عند التدقيق يظهر أنّه لم تُذكر إلا خمسة إشكالات فقط، فهل سقط من الرسالة شيء؟ يبدو أنّه لم يسقط منها شيء؛ لأنّه طُرِحَ في نهاية الرسالة إشكالات على الفضل بن شاذان الذي كان يذهب إلى رأي المشهور؛ فإذا أضفنا هذين الإشكالين إلى تلك الخمسة، فسوف تتمّ السبعة إشكالات.

ثمّ إنّ هذه الرسالة قد أوردها ابن إدريس بأكملها في كتابه^٤، و قال في نهاية كلامه: «هذا آخر كلام السيّد المرتضى رضي الله عنه»^٥ و هذا يدلّ على أنّه لم يسقط من الرسالة شيء.

١. الناصريات، ص ٤١٢-٤١٣.

٢. راجع: رسالة: شمول الوقف على الأولاد لولد البنت للشريف المرتضى.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٣.

٤. السرائر، ج ٣، ص ٢٣٢-٢٣٩.

٥. المصدر، ص ٢٣٩.

كما أنّ العلامة الحليّ قد أورد الرسالة كلّها أيضاً مع كلام ابن إدريس^١.
و من المحتمل أنّ المصدر الرئيسي لهذه الرسالة هو ابن إدريس، وأنّ كلّ مَنْ نقل
منها شيئاً إنّما نقله من كتاب ابن إدريس.

نسبتها إلى المؤلف

لقد أشار الشريف المرتضى إلى هذه الرسالة في كتابه الانتصار، حيث قال في
بحث العول من كتاب الفرائض: «و قد بيّنا في مسألة أمليناها مفردة، و تكلمنا فيها
على شيء أخطأ فيه الفضل بن شاذان في المواريث، بطلان هذه الشبهة...»^٢. فهو قد
أشار هنا إلى الرسالة محلّ بحثنا، فمن يقارن بين ما جاء في هذا الموضوع من الانتصار
و بين هذه الرسالة يجد مطابقة تامّة بينهما. إنّ إشارة الشريف المرتضى إلى هذه
الرسالة في الانتصار يعتبر قرينة قطعية على تصحيح نسبتها إليه.

كما أنّ نسبة ابن إدريس هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى مع قرب عهده نسبياً،
يدلّ على تصحيح النسبة. أضف إلى ذلك أنّ احتواء الرسالة على رؤية معروفة
للشريف المرتضى و مذكورة في كتبه و رسائله و مطبّقة على مسائل فقهيّة أخرى -
كما تقدّم آنفاً - يدلّ على ذلك أيضاً.

و يدلّ عليه أيضاً احتواء الرسالة على بعض الآراء الأصوليّة المعروفة للشريف
المرتضى، مثل أنّ الاستعمال علامة الحقيقة.

ثمّ إنّ هذه الرسالة قد حفظت لنا في آخرها نصوصاً من كتاب الفرائض للفضل بن
شاذان، و هو كتاب مفقود، و هذا يرفع من قيمة الرسالة و أهمّيّتها.

١. مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢٨ - ٣٥.

٢. الانتصار، ص ٥٦٤.

محتوى الرسالة

تقدّم أنّ الشريف المرتضى أورد في هذه الرسالة سبعة إشكالات على القول المشهور القائل بأنّ الأولاد يرثون سهم من يتقربون بهم، و خلاصة هذه الإشكالات كالتالي:

الإشكال الأول: يلزم من كلام المشهور أن يكون حال البنت في بعض الأحيان أفضل من حال الابن، بل من حال جماعة كثيرة من الأبناء، فلو فرضنا أنّ رجلاً خلف بنتاً لابن، و عشرين ابناً لبنت أي خلف حفيدة واحدة من ابنه، و عشرين حفيداً ذكراً من بنته، فسوف يكون للبنت الحفيدة الثلاثان نصيب أبيها، و للأبناء الأحفاد الثلث نصيب أمهم، فيكون للبنت الواحدة نصيب أكثر بكثير من عشرين ابناً!!

الإشكال الثاني: و يلزم أيضاً من كلامهم أن يكون نصيب البنت أحياناً مساوياً لنصيب الابن، فبناءً على نظرية المشهور فإنّ بنت الابن تأخذ كلّ المال بسبب واحد، لأنّها ترث ما يرث أبوها، فلو كان بدل هذه البنت ابنٌ، لورث المال كلّهُ أيضاً بسبب واحد، فيكون مساوياً لحكم البنت!! و ليس لدينا في الشريعة أنّ الابن يساوي البنت في الميراث.

و أمّا أخذ البنت المباشرة لجميع المال إذا انفردت لا يجعلها مساوية للابن الذي يأخذ جميع المال أيضاً إذا انفرد؛ و ذلك لوجود اختلاف بينهما في كيفية و سبب أخذ جميع المال؛ فإنّ البنت تأخذ النصف إذا انفردت بالتسمية، و الباقي بالردّ، بينما الابن يأخذ كلّ المال من دون تسمية و لا ردّ، بينما المشهور هنا قد ساوى بينهما في الميراث و السبب معاً.

الإشكال الثالث: دلّت الشريعة - كما تقدّم - على أنّ البنت تأخذ النصف إذا انفردت، و أنّ البنتين تأخذان الثلثين، بينما هؤلاء - أي المشهور - يعطون بنت الابن إذا انفردت جميع المال من غير ردّ، مع صدق كونها بنت المتوفّى، كما يعطون بنتي

الابن الجميع أيضاً من غير ردّ، وهذا خلاف الكتاب والإجماع.
 الإشكال الرابع: قد جعل الله تعالى للبنت الواحدة النصف مع الوالدين، فلو ترك
 الميت بنت ابن والوالدين، فإنه وفقاً لقول المشهور سوف يكون للأبوين السدسان، و
 الباقي أي الثلثان لبنت الابن، مع أنه يصدق عليها حقيقة أنها بنت المتوفى، وبهذا
 صارت البنت الواحدة ترث أكثر من النصف مع الوالدين بسبب واحد، فصار حالها
 حال الابن!!

الإشكال الخامس: لو أنّ شخصاً خلّف أولاد ابن و أولاد بنت من الجنسين، فإنّ
 مقتضى نظرية المشهور أن يرث أولاد الابن سهمين يوزع بينهم للذكر مثل حظّ
 الأنثيين، وأن يعطى أولاد البنت سهماً واحداً يوزع عليهم كذلك، فأشكل الشريف
 المرتضى على ذلك بأنّ دليلهم على ذلك هو قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
 أَوْلَادِكُمْ...﴾ الآية^١، فإن كان كذلك، فإنّ أولاد الأولاد يطلق عليهم اسم أولاد، وبذلك
 يستحقون سهم إرث الأولاد المباشرين، فإن كان كذلك، فينبغي عدم التفريق بين
 حالة ما لو كان الأولاد أولاد ابن وبنت، أو أولاد ابن واحد، أو بنت واحدة، فإنه في كلّ
 الأحوال يسمّون أولاداً، ويجب أن توزع عليهم التركة للذكر مثل حظّ الأنثيين، لأن
 يوزع عليهم سهم من يتقرّبون به.

إنّ أهمّ دليل للشريف المرتضى على نظريته - كما تقدم - هو إطلاق اسم الأولاد
 على أولاد الأولاد، فتشملهم آية: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، فيرثون سهم الأولاد
 من الصلب، لا سهم من يتقرّبون بهم. وأمّا ما استدلّ به المشهور من الرواية الدالة
 على أنّ كلّ من يتقرّب بغيره، يأخذ سهام من يتقرّب به^٢، فهذه الرواية تشمل أولاد

١. النساء (٤): ١١.

٢. وسائل الشريعة، ج ٢٦، ص ٦٨، الباب ٢ من أبواب موجبات الإرث، ح ١.

الأعمام و أولاد الأحوال، و غيرهم، فإنهم يرثون سهم آبائهم و أمهاتهم؛ لأنهم يتقربون بهم، بينما الأمر مختلف بالنسبة لأولاد الأولاد، فإنهم يسمون أولاداً كأبائهم، بينما أولاد الأعمام مثلاً لا يسمون أعماماً كأبائهم، و لذلك تقرب أولاد الأولاد بأنفسهم إلى الميت، فأخذوا حصّة الأولاد من الصلب، بينما تقرب أولاد الأعمام بأبائهم، فأخذوا حصّة آبائهم.

مناقشة رأي العامة: إن تأكيد الشريف المرتضى على تسمية الأولاد أولاداً جعله يستطرد و يتوجه نحو العامة الذين فصلوا بين ولد الولد و ولد البنت، فسموا الأول ولدأ، و امتنعوا من تسمية الثاني بذلك، فأخذ الشريف المرتضى بمناقشتهم، و إثبات أن ولد البنين و البنات يُطلق عليهم اسم الولد على السواء، فاستدل بقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ وَ أَخَوَاتُكُمْ وَ عَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأَخْتِ ﴾^١، فقد دلّ الإجماع على أن ظاهر هذه الآية دلّ على حرمة بنات الأولاد مع أنهم لم يُذكرن في الآية؛ و ذلك لأن إطلاق البنات على بنات الأولاد يسمع بدخولهنّ تحت عنوان «بناتكم» الوارد في الآية. و لو لم تسم بنات الأولاد بنات لَمَا دخلن في الآية، بينما صرّحت الآية بتحريم بنات الأخ و الأخت؛ و ذلك لعدم دخولهنّ تحت عنوان الأخوات؛ لكن لم تصرّح الآية بتحريم بنات الأولاد، و ذلك لدخولهنّ تحت عنوان البنات.

و استشهد الشريف المرتضى لكلامه بأمر، مثل تسمية الحسن و الحسين عليهما السلام بأنهما أبناء رسول الله صلى الله عليه و آله، و تسمية الإمام الصادق عليه السلام بأنه ابن أبي بكر، و تسمية عيسى عليه السلام بأنه من بني آدم عليه السلام و ولده، مع أنهم جميعاً ينتمون إلى من نُسبوا إليهم و عدّوا أولاداً لهم، من جهة الأم.

ثم استعرض الإشكال القائل بأن إجراء اسم الولد على ولد البنت إنما هو استعمال مجازي لا حقيقي، وأجاب من خلال مبناه في علم الأصول القائل بأن الاستعمال من علامات الحقيقة؛ فإن الظاهر منه هو ذلك، ولا يمكن الخروج عن الحقيقة إلا بقرينة. الإشكال السادس: يوجد تناقض في كلام الفضل بن شاذان في كتابه الفرائض، حيث قال فيه: «لو أن رجلاً خلف بنت ابن و ابن بنت، فإن البنت ترث الثلثين سهم أبيها، و الابن يرث الثلث سهم أمه، فكل منهما يرث سهم من يتقرب به»، لكنه قال بعد ذلك في نفس الكتاب في بنت ابن و ابن ابن - بحيث يكون أبوهما مختلفين - : «إن المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين»، مع أن المفروض أنهما يتقربان بأبويهما، فيجب أن يرثا سهم أبويهما بالتساوي، فإن سهم أبويهما متساويان.

الإشكال السابع: قال الفضل في كتابه المتقدم: «لو خلف رجل ابن بنت و ابنة ابن و أبوين، فللأبوين السدسان، و ما بقي فلابنة الابن الثلثان سهم أبيها، و لابن البنت الثلث سهم أمه»، و علل ذلك بأن ولد الابنة ولد، كما أن ولد الابن ولد. و الإشكال مبني على قبول التعليل الأخير، و هو أنه لو كان ولد البنت ولداً، كما أن ولد الابن كذلك، لوجب أن يكون المال بينهما للولد مثل حظ الأنثيين؛ لدخولهما تحت قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، فكيف أعطى الأنثى ضعف الذكر؟!

و في الختام أشار الشريف المرتضى إلى موافقته لابن شاذان في بعض الصور مع اختلافه معه في التعليل، و ذلك مثل ما لو خلف الميت بنت بنت و ابن ابن، فإن ابن شاذان يعطي البنت الثلث سهم أمها، و الابن الثلثين سهم أبيه، و هو صحيح من وجهة نظر الشريف المرتضى، و لكن لأنهما يرثان سهم أبيهما و أمهما، بل لأنهما بمنزلة بنت و ابن مباشرين؛ فإنهما يرثان مثل كل ابن و بنت للصلب، للذكر مثل حظ الأنثيين، فتأخذ البنت سهماً واحداً و هو الثلث، و الابن يأخذ سهمين و هما الثلثان. هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص

٢٥٥، و في ضمن كتاب السرائر، ج ٣، ص ٢٣٢، و كتاب مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٢٨، فقد تقدّم أنّ ابن إدريس و العلامة الحلبي قد نقلنا نصّ الرسالة في هذين الكتابين.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٦٩ - ٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٩٧ - ٢٠٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٨٨ - ٢٩٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٤. كتاب السرائر، طبعة جماعة المدرّسين، فقد تقدّم أنّ ابن إدريس نقل نصّ الرسالة في كتابه، و لذلك قمنا بمقابلة ما جاء فيه مع هذه الرسالة.

مَسْأَلَةٌ [فِي إِرْثِ الْأَوْلَادِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

قَالَ الْأَجَلُّ الْمُرْتَضِيُّ عَلَّمَ الْهُدَى - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - : إِعْلَمْ أَنَّهُ يَلْزَمُ مَنْ ذَهَبَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنْ أَوْلَادَ الْبَنِينَ وَ الْبَنَاتِ يَرِثُونَ سِهَامَ آبَائِهِمْ مَسَائِلُ سَبْعٍ^١ لَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهَا:

[١] فَمِنْ^٢ ذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ حَالُ الْبِنْتِ أَحْسَنَ مِنْ حَالِ الْإِبْنِ؛ بَلْ أَحْسَنَ مِنْ حَالِ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْبَنِينَ، كَرَجُلٍ خَلَّفَ بِنْتَ ابْنٍ وَعِشْرِينَ ابْنًا مِنْ بِنْتِ^٣؛ فَعِنْدَهُمْ أَنَّ لِبِنْتِ الْإِبْنِ نَصِيبَ أَبِيهَا وَ هُوَ الثُّلَاثَانِ، وَ لِبِنْتِ الْبِنْتِ نَصِيبَ أُمِّهِمْ وَ هُوَ الثُّلُثُ؛ فَالْبِنْتُ الْوَاحِدَةُ أَوْفَرُ نَصِيبًا مِنْ عِشْرِينَ ابْنًا.

[٢] وَ مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ نَصِيبُ الْبِنْتِ يُسَاوِي نَصِيبَ الْإِبْنِ، حَتَّى لَوْ كَانَ مَكَانَهَا ابْنٌ لَوَرِثَ مَا تَرْتُهُ^٤ هِيَ بَعَيْنَهُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ وَ سَبَبٍ وَاحِدٍ؛ وَ ذَلِكَ: أَنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّ بِنْتَ الْإِبْنِ تَأْخُذُ^٥ الْمَالَ كُلَّهُ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ لَهَا عِنْدَهُمْ نَصِيبَ أَبِيهَا؛ فَلَوْ كَانَ مَكَانَ هَذِهِ الْبِنْتِ ابْنٌ، لَسَاوَاهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَ أَخَذَ مَا كَانَتْ تَأْخُذُهُ الْبِنْتُ، عَلَى الْوَجْهِ

١ . فِي «أ، د»: «سبعة».

٢ . فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مِنْ».

٣ . فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَعَهُ».

٤ . فِي «أ»: «يَرِثُهُ وَ».

٥ . فِي «أ، د»: «أَخَذَ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَأْخُذُ».

الذي كانت^١ تأخذه عليه^٢؛ و ليس في الشريعة أن الابن يساوي البنت في الميراث.
فإذا عارضونا بمن خلف بنتاً و لم يخلف غيرها، فإنها تأخذ جميع المال؛ و لو^٣
كان مكانها^٤ ابنٌ لجرى في ذلك مجراها.

فالجواب: أن الابن لا يجري عندنا^٥ مجرى البنت هاهنا^٦؛ لأن البنت^٧ تأخذ
النصف بالتسمية و النصف الآخر^٨ بالرد، و الابن يأخذ المال بسبب واحد من غير
تسمية و لا رد؛ و أنتم توجبون مساواة الابن للبنت في الميراث و السبب.

[٣] و منها: أن البنت في الشرع و بظاهر^٩ القرآن لها النصف إذا انفردت، و
للبنيتين الثلثان، و هم يعطون بنت الابن - و هي عندهم بنت المتوفى و مستحقة
لهذه التسمية - الجميع^{١٠}؛ و كذلك^{١١} يقولون في ابنتي^{١٢} ابن أن^{١٣} لهما^{١٤} جميع
المال من غير رد عليهما، و هذا بخلاف الكتاب و الإجماع.

فإن قالوا: ما جعل الله تعالى للبنت الواحدة النصف و للبنيتين الثلثين^{١٥} في كل
موضع، و إنما جعل لهن ذلك مع الأبوين خاصة، و إذا انفردت^{١٦} عن الأبوين لم
يكن لهن ذلك.

١. في «ص» و المطبوع: - «كانت».
٢. في «ص» و المطبوع: - «عليه».
٣. في «د»: «لو» بدون واو العطف.
٤. في «ص» و المطبوع: «مكان».
٥. في «ص» و المطبوع: - «عندنا».
٦. في «ص» و المطبوع: «هنا».
٧. في «د»: - «البنت». و في «ص» و المطبوع: «لأنها» بدل «لأن البنت».
٨. في «ص» و المطبوع: «و الباقي» بدل «و النصف الآخر».
٩. في «أ، د»: «و تظاهر».
١٠. في «ص» و المطبوع: «الجميع».
١١. في «ص» و المطبوع: «و كذا».
١٢. في «ص» و المطبوع: «بنتي».
١٣. في «ص» و المطبوع: «فإن». و في السرائر: - «أن».
١٤. في «أ، د»: «لها».
١٥. في «أ، د»: «الثلثان».
١٦. في «د»: «انفردت».

قُلْنَا: قَدْ ذَهَبَ الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ^١ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ^٢؛ فِرَاراً مِنْ مَسْأَلَةِ الْعَوْلِ^٣؛ وَنَحْنُ نُبَيِّنُ فَسَادَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، بَعْدَ أَنْ نُبَيِّنَ لِرُومٍ مَا أَلْزَمْنَاهُمْ إِيَّاهُ عَلَى تَسْلِيمِ مَا اقْتَرَحُوهُ، فَتَقُولُ:

[٤] قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ النُّصْفَ مَعَ الْوَالِدَيْنِ، بِإِخْلَافٍ مِنْكُمْ؛ فَخَبَّرُونَا عَمَّنْ خَلَّفَ ابْنَةَ ابْنِ وَأَبَوَيْنِ^٤، وَمَذْهَبِكُمْ^٥ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لِلْأَبَوَيْنِ السُّدْسَيْنِ^٦، وَمَا بَقِيَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ^٧، وَهِيَ عِنْدَكُمْ بِنْتُ الْمُتَوَفَّى عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ؛ فَقَدْ صَارَتِ الْبِنْتُ تَأْخُذُ مَعَ الْأَبَوَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ النُّصْفِ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ، وَجَرَتْ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْإِبْنِ^٨!

١. أبو محمد الفضل بن شاذان بن خليل الأزدي النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦٠ هـ. قال النجاشي رحمه الله في رجاله، ص ٣٠٦، الرقم ٨٤٠: «كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر الثاني، وقيل: عن الرضا أيضاً عليهما السلام. وكان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين. وله جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه. و ذكر الكنجي أنه صنّف مائة وثمانين كتاباً، وقع إلينا منها: كتاب النقص على الإسكافي في تقوية الجسم، كتاب العروس - وهو كتاب العين -، كتاب الوعيد، كتاب الردّ على أهل التعطيل،...».

٢. راجع: الفقيه، ج ٤، ص ٢٠١ - ٢٠٢؛ و ص ٢١٤ - ٢١٥.

٣. قال المؤلف رحمه الله في الانتصار، ص ٥٦١: «العَوْلُ في اللغة العربية اسم للزيادة والنقصان، وهو يجري مجرى الأضداد. وإنما دخل هذا الاسم في الفرائض في الموضوع الذي ينقص فيه المال عن السهام المفروضة فيه، فدخل هاهنا النقصان. ويمكن أن يكون دخوله لأجل الزيادة؛ لأنّ السهام زادت على مبلغ المال، وإذا أضيف إلى المال كان نقصاناً، وإذا أضيف إلى السهام كان زيادة». و راجع ص ٥٦٤ من الانتصار، فقد أشار فيه إلى هذا البحث و إلى هذه الرسالة.

٤. من قوله: «مع الوالدين» إلى هنا ساقط من السرائر.

٥. في «د»: «ومذهبهم». ٦. في «أ، د»: «السدس».

٧. فيكون للأبوين الثلث، و ما بقي و هو الثلثان لبنت الابن. و سوف يأتي التصريح بذلك في كلام الفضل بن شاذان المنقول في نهاية هذه الرسالة.

٨. في «ص» و المطبوع: «الأبوين».

فَأَمَّا الْقَوْلُ^١ بِأَنَّ لِلْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ الصَّفَّ وَ لِلْبَيْتَيْنِ الثَّلَاثِينَ، إِنَّمَا يَخْتَصُّ بِاجْتِمَاعِ الْأَبْوَيْنِ^٢ مَعَهُنَّ؛ فَمِنْ بَعِيدِ الْقَوْلِ عَنِ الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^٣، وَ هَذِهِ جُمْلَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بِنَفْسِهَا، وَ ظَاهِرُ الْقَوْلِ^٤ يَقْتَضِي أَنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ مَعَ وَجُودِ كُلِّ وَاحِدٍ وَ فَقَدْ كُتِبَ كُلُّ أَحَدٍ.

ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى مُسْتَقَلَّةٌ أَيْضاً^٦، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾^٧؛ ظَاهِرُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ ذَلِكَ لَهُنَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، مَعَ^٨ فَقَدْ كُتِبَ كُلُّ أَحَدٍ^٩ وَ وَجُودِهِ.

ثُمَّ عَطَفَ تَعَالَى جُمْلَةً^{١٠} أُخْرَى مُسْتَقَلَّةً غَيْرَ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَا يَلِيهَا وَ لَا مَا تَقَدَّمَهَا^{١١}، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾^{١٢}، وَ مَا جَرَى إِلَى هَاهُنَا^{١٣} لِلْوَالِدَيْنِ

١. هذه عودة للإجابة على الإشكال المتقدم عند قوله: «فإن قالوا: ما جعل الله تعالى...».

٢. في «د، ص» و المطبوع: «الأميرين».

٣. النساء (٤): ١١.

٤. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: «القرآن».

٥. في «ص» و المطبوع و السرائر: «أحد».

٦. في «ص» و المطبوع: «مستقلة أخرى» بدل «أخرى مستقلة أيضاً».

٧. تنمة الآية السابقة.

٨. في «ص» و المطبوع و السرائر: «و مع».

٩. في السرائر: «واحد».

١٠. في «ص» و المطبوع: - «تعالى جملة».

١١. في «د»: «و لا يتقدمها». و في «ص» و المطبوع: «و ما يتقدمها».

١٢. تنمة الآية السابقة.

١٣. في المطبوع: «و لم يجر» بدل «و ما جرى إلى هاهنا».

ذَكَرَ، وَظَاهِرُ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ لِلوَاحِدَةِ^١ النُّصْفَ مَعَ كُلِّ أَحَدٍ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ دَلِيلٌ.
ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَ لِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَ وَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ^٢، فَبَيَّنَّ - جَلَّ اسْمُهُ - هَاهُنَا^٣ حُكْمَ
الْوَالِدَيْنِ^٤ فِي الْمِيرَاثِ، مَعَ وَجُودِ^٥ الْوَلَدِ وَ فَقْدِهِ.

فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَقَ^٦ إِيجَابُ النُّصْفِ لِلْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ وَ الثُّلُثَيْنِ لِلْبَنَاتَيْنِ بِوَجُودِ
الْأَبْوَيْنِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ حُكْمِ الْبَنَاتِ مُطْلَقًا، وَ بَعْدَ الْخُرُوجِ عَنْهُ أَتَى ذِكْرُ^٧ الْأَبْوَيْنِ
مَشْرُوطًا؟!!

وَ كَيْفَ يَتَوَهَّمُ ذَلِكَ مُتَأَمَّلٌ^٨ وَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾، فَشَرَطَ فِي
مِيرَاثِ الْأَبْوَيْنِ الْوَلَدَ؟! وَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ النُّصْفَ لِلْبِنْتِ وَ الثُّلُثَيْنِ لِلْبَنَاتَيْنِ^٩ مَعَ
وَجُودِ الْأَبْوَيْنِ لَكَانَ اشْتِرَاطُ الْوَلَدِ لَغَوًّا وَ اشْتِرَاطًا^{١٠} لِمَا هُوَ مَوْجُودٌ مَذْكُورٌ.
وَ لَوْ صَرَّحَ تَعَالَى بِمَا ذَكَرُوهُ لَكَانَ الْكَلَامُ قَبِيحًا خَارِجًا عَنِ الْبَلَاغَةِ وَ الْبَيَانِ؛ أَلَا
تَرَى أَنَّهُ^{١١} لَوْ قَالَ تَعَالَى: «وَ لِأَبْوَيْهِ مَعَ الْبِنْتِ أَوْ الْبَنَاتَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ إِنْ
كَانَ لَهُ وَلَدٌ» لَقَبِحَ ذَلِكَ وَ فَحَشَّ؟ فَكَيْفَ نُقَدِّرُ^{١٢} فِي الْكَلَامِ مَا لَوْ أَظْهَرْنَا لَهُ لَكَانَ غَيْرَ
مُسْتَقِيمٍ؟!!

١. في «ص» و المطبوع: «فهذا يقتضي أن لها» بدل «و ظاهر الكلام يقتضي أن للواحدة».

٢. نعمة الآية السابقة.

٣. في «ص» و المطبوع: «تعالى» بدل «جل اسمه هاهنا».

٤. في المطبوع: - «وجود».

٥. في «د»: «الواحدين».

٦. في «ص» و المطبوع: «بذكر».

٧. في «أ»: «أن تعلق».

٨. في «ص» و المطبوع: «متأمل ذلك» بدل «ذلك متأمل».

٩. في السرائر: - «للبناتين».

١٠. في المطبوع: - «و اشتراطاً».

١١. في «ص» و المطبوع: «فإنه» بدل «ألا ترى أنه».

١٢. في «ص» و المطبوع و السرائر: «يقدر».

وَأَجْمَعَ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ التَّامَّ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النُّصْفُ﴾، وَ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا تَوَهَّمُوهُ مِنْ أَنَّ لَهَا النُّصْفَ مَعَ الْأَبْوَيْنِ لَمَا كَانَ ذَلِكَ وَقْفًا تَامًّا.

وَلَا خِلَافَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَتَّةَ^٢ وَالْمُفَسِّرِينَ وَأَصْحَابِ الْأَحْكَامِ فِي أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِلَّا بَوَّيْتُمْ﴾ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ مُسْتَأْنَفٌ، لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ.

فَأَمَّا اعْتِدَارُهُمْ عِنْدَ سَمَاعِ هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْوَلَدِ إِنَّمَا حَسَنَ لِيَدْخُلَ فِيهِ الذُّكُورُ وَمَا^٣ زَادَ عَلَى الْبَنَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمِضْ إِلَّا ذِكْرُ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ وَالْبَنَاتِ، فَعَجِبُوا؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَا ذَكَرُوهُ^٤ لَقَالَ تَعَالَى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى مَعَ الْأَبْوَيْنِ؛ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ مَعَهُمَا^٥ فَلَهُمَا نِصْفُ مَا تَرَكَ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً مَعَهُمَا فَلَهَا النُّصْفُ».

فَلَوْ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي رَتَّبُوهُ، وَعَنَى بِقَوْلِهِ أَنَّ ذَلِكَ لَهُمَا مَعَ الْبِنْتِ أَوْ الْبَنَاتِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا، وَأَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ السُّدُسَ^٦ لِلأَبْوَيْنِ مَعَ الْأَوْلَادِ، لَكَانَ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾؛ بَلْ يَقُولُ: «وَإِنْ كَانَ لَهُ أَيْضًا ذُكُورٌ»؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا، فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ الْوَلَدِ؛ وَانْفِرَادُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِلَّا بَوَّيْتُمْ﴾ عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَا^٧ يَذْهَبُ عَلَى مُتَأَمِّلٍ.

١. في «ص» و المطبوع و السرائر: «بين».

٢. في «ص» و المطبوع: - «البتة».

٣. في المطبوع: «ما» بدون و او العطف.

٤. في «ص» و المطبوع: «ذكروا».

٥. في «د» - «معهما». و هكذا في المورد التالي.

٦. في السرائر: «السدسين».

٧. في «ص» و المطبوع: «ولا»، و هو سهو واضح.

وإنما^١ فزوا^٢ - بهذا التقدير الذي لا يتحصل^٣ - عن نقصان البنت في مسألة العول عن النصف، فادعوا^٤ أن النصف يجعل^٥ لها مع الأبوين، لا في كل موضع. وأحسن من ركونهم^٦ هذه المعضلة أن يقولوا: إن الله تعالى جعل لها النصف بظاهر الكلام في كل موضع، وفي مسألة العول قام دليل على أن لها دون ذلك؛ فعلمنا أن الله تعالى لم يجعل لها النصف في هذا الموضع خاصة، وإن كان لها في سائر المواضع.

وأيما^٧ أحسن؛ أن يخص^٨ بدليل بعض المواضع، أو يحصل ما هو مطلق من القول مشروطاً بغير دليل ولا حجة، على وجه يسمع^٩ به الكلام ويذهب رونقه، وتزول^{١٠} فصاحته؟

[٥] ثم يقال لهم: خبرونا عن خلف أولاد ابن و^{١١} أولاد بنت - ذكوراً وإناثاً -؛

١. في «أ، د»: «فإنما».
٢. في «ص» والمطبوع: «فزق».
٣. في «ص» والمطبوع: «لا يحصل».
٤. في «أ، ص» والمطبوع والسرائر: «وادعوا».
٥. في «ص» والمطبوع: «حصل».
٦. في «د»: «ركانهم». وفي «ص» والمطبوع: «ركونهم».
٧. في جميع النسخ والمطبوع والسرائر (ط. جماعة المدرسين): «وإنما»، وهو سهو من النسخ. والذي أثبتناه استفدناه من السرائر (ط. مكتبة الروضة الحيدرية) بتحقيق السيد محمد مهدي الخرسان.
٨. في «ص» والمطبوع والسرائر: «أن نخص».
٩. في «أ»: «ينسخ». وفي «د»: «ينسخ». وفي «ص» والمطبوع والسرائر: «يسمح». وسمع الشيء - بالضم - : قَبِحَ، إذا لم يكن فيه ملاحظة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٣٠٠ (سمع).
١٠. في «ص» والمطبوع: «ويذهب به رونقه، فتزول».
١١. في السرائر: «أو».

كَيْفَ تَقْسِمُونَ^١ الْمِيرَاثَ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادِ؟

فإذا^٢ قالوا: لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ.

قلنا: فبأيِّ حُجَّةٍ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ؟

فلا وجهَ لهذه القِسْمَةِ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى^٣: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ وَإِلَى الْآيَةِ الْمَفْرَعِ^٤ فِي ذَلِكَ؛ فَيُقَالُ لَهُمْ: فَقَدْ سَمَى اللَّهُ تَعَالَى أَوْلَادَ الْأَوْلَادِ أَوْلَادًا؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ أَوْلَادَ ابْنٍ وَاحِدٍ أَوْ بِنْتٍ وَاحِدَةٍ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ أَوْلَادَ بِنْتٍ وَأَوْلَادَ^٥ ابْنٍ فِي تَنَاوُلِ الْإِسْمِ لَهُمْ؟

وَإِذَا^٦ كَانَ الْإِسْمُ مُتَنَاوِلًا لَهُمْ فِي الْحَالِيْنَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْقِسْمَةُ فِي الْحَالِيْنَ تَتَّفِقُ وَلَا تَخْتَلِفُ، وَيُعْطَى أَوْلَادُ الْبَنَاتِ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ وَأَوْلَادُ الْبَنِيْنَ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، فَلَا يُخَالَفُ حُكْمُ الْآيَةِ فِي أَحَدِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَتَنَاوُلُ^٧ الْآيَةِ لَهُمَا تَنَاوُلًا وَاحِدًا.

فإن قالوا: يَلْزَمُكُمْ^٨ أَنْ تُورَثُوا أَوْلَادَ الْأَوْلَادِ مَعَ الْأَوْلَادِ؛ لِتَنَاوُلِ الْإِسْمِ لِلْجَمَاعَةِ عِنْدَكُمْ^٩.

١. في «أ، د»: «يقسمون».

٢. في المطبوع: «فإن».

٣. في السرائر: - «تعالى».

٤. في «ص» و المطبوع: «قد».

٥. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: - «أولاد».

٦. في «ص» و المطبوع: «فإذا».

٧. أي: «تتناول». و هو نظير قوله تعالى: ﴿و تَرَى الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ تَزَاوُرُ...﴾ [الكهف (١٨): ١٧]

٨. أي: «تتزاور». راجع: تفسير الثعلبي، ج ٦، ص ١٥٩.

٩. في «أ، د»: «ليلزمكم».

١٠. في «ص» و المطبوع: - «عندكم».

قلنا: لو تركنا و ظاهر الآية فَعَلْنَا ذلك؛ لكنَّ إجماع الشيعة - بل إجماع كلِّ المسلمين - منَع من ذلك؛ فخصَّصنا^١ الظاهر، و حملنا الآية على أن المراد: يوصيكم الله في أولادكم بطناً بعد بطن.

فإن قالوا: فنحن أيضاً نخصَّص الظاهر، و نحمل قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ على أن المراد به أولاد الصُّلبِ بغيرِ واسطة.

قلنا: تحتاجون إلى دليلٍ قاطعٍ على هذا^٢ التخصيص؛ كما فعلنا نحن في ذلك، و رجعنا فيه إلى الإجماع^٣.

فإن قالوا: أجمعت الإمامية على ذلك^٤.

قلنا: ما^٥ الدليل على ذلك؟ فإننا ما^٦ نعرف هذا الإجماع، و في المسألة خلاف بينهم، و إن كان^٧ أكثرهم يقول بخلاف الصواب في هذه المسألة^٨؛ تقليداً و تعويلاً على روايات رَوَّوها: أن كلَّ من تقرب^٩ بغيره أخذَ سهمَ من تقرب به^{١٠}.

و هذا الخبر إنما هو في أولاد الإخوة و الأخوات، و الأعمام و العمات، و

١. في «أ، د»: «تخصَّصنا».

٢. في «ص» و المطبوع: - «هذا».

٣. في «ص» و المطبوع: - «نحن في ذلك، و رجعنا فيه إلى الإجماع».

٤. في «ص» و المطبوع: «عليه» بدل «على ذلك».

٥. في «ص» و المطبوع: «و ما».

٦. في المطبوع: «لا».

٧. في «د، ص» و المطبوع: - «كان».

٨. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: - «المسألة».

٩. في «ص» و المطبوع: «يتقرب».

١٠. راجع للمزيد: التهذيب، ج ٩، ص ٢٦١، ذيل ح ١٣؛ الخلاف، ج ٤، ص ١٢٧.

الأخوالِ والخالاتِ، وبنِي الأعمامِ والأخوالِ^١؛ لأنَّ هَوْلَاءِ^٢ لا تَسْمِيَةَ لَهُمْ فِي الميراثِ، وَإِنَّمَا يَتَقَرَّبُونَ بِغَيْرِهِمْ، فَأَعْطُوا سِهَامَ مَنْ يَتَقَرَّبُونَ بِهِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ؛ لأنَّ هَوْلَاءِ وَإِنْ سَفَلُوا^٣ دَاخِلُونَ فِي اسْمِ الْوَالِدِ وَ اسْمِ الْبَنِينِ وَ الْبَنَاتِ^٤ عَلَى الْحَقِيقَةِ، مَمَّنْ هُوَ مُسَمَّى^٥ فِي الْكِتَابِ وَ مَنْصُوصٌ عَلَى تَوْرِيثِهِ، فَلَا^٦ يُحْتَاجُ فِي تَوْرِيثِهِ إِلَى ذِكْرِ قَرَابَتِهِ، وَأَنْ تُعْطِيَ^٧ نَصِيبَ مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ، كَمَا لَا يُحْتَاجُ فِي تَوْرِيثِ أَوْلَادِ الصُّلْبِ بِلا واسطَةٍ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ مِنْ تَوْرِيثِ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، وَ الْقِسْمَةِ عَلَيْهِمْ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ؟

قُلْنَا: دَلِيلُنَا عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ»^٩، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ وُلْدَ الْبَنِينِ وَ وُلْدَ الْبَنَاتِ وَإِنْ سَفَلُوا تَقَعُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ، وَ تَنَاقُضُ لَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ.

وَلِهَذَا حَجَبُوا^{١٠} الْأَبْوِينَ عَنِ مِيرَاثِهِمَا إِلَى السُّدُسِيِّنِ بِوَالِدِ الْوَالِدِ وَإِنْ هَبَطَ^{١١}، وَ

١. في «أ»: «و العمات والخالات وهي الأعمام والأخوال» بدل قوله: «و الأعمام و العمات...»

إلى هنا. و في «ب»: «و العمات والخالات و الابن الأعمام و الأخوال» بدلها.

٢. في «ص» و المطبوع: «لأنهم» بدل «لأن هؤلاء».

٣. في «د»: «سفلوا». و في «ص» و المطبوع: «نزلوا».

٤. في «أ»: «و اسم البنات و اسم البنين». و في «د» و السرائر: «و اسم البنات و البنين».

٥. في «أ، د»: «يُسمَّى». في السرائر: - «و».

٦. في «أ، د» و السرائر: «لا».

٧. هكذا في السرائر. و في النسخ: «يعطيه».

٨. النساء (٤): ١١.

٩. في «د»: «حجر».

١٠. في «ص» و المطبوع و السرائر: «هبطوا».

حَجَبُوا^١ الزَّوْجَ عَنِ النَّصْفِ إِلَى الرَّبْعِ، وَ الزَّوْجَةَ عَنِ الرَّبْعِ إِلَى الثُّمَنِ بِوَلَدِ الْوَالِدِ؛ فَمَنْ سَمَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَوَلَدًا فِي حَجَبِ الْأَبَوَيْنِ وَحَجَبِ الزَّوْجَيْنِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي سَمَّاهُ وَوَلَدًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾.

وَكَيفَ يُخَالَفُ بَيْنَ حُكْمِ الْأَوْلَادِ وَيُعْطَى بَعْضُهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَبَعْضُ الْأَخْرَجُ نَصِيبَ^٢ آبَائِهِمُ الَّذِي يَخْتَلِفُ وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ وَيَقْتَضِي^٣ تَارَةً تَفْضِيلَ الْأُنثَى عَلَى الذَّكَرِ وَالْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ، وَتَارَةً الْمُسَاوَاةَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنثَى؟ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُعَوَّلُ^٥ فِي الرَّجُوعِ عَنِ ظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ^٦ تَعَالَى؟

[فِي أَنْ وَلَدَ الْبِنْتَ وَلَدُ عَلَى الْحَقِيقَةِ]

فَأَمَّا مُخَالَفُونَا مِنَ الْعَامَّةِ، فَإِنَّهُمْ يُخَالَفُونَنَا^٧ فِي تَسْمِيَةِ وَلَدِ الْبِنْتِ بِأَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ^٨، وَفِيهِمْ مَنْ وَافَقَ عَلَى ذَلِكَ؛ وَوَأَفَقَ^٩ جَمِيعُهُمْ عَلَى أَنْ وَلَدَ الْوَالِدِ^{١٠} وَإِنْ هَبَطَ يُسَمَّى وَوَلَدًا عَلَى الْحَقِيقَةِ^{١١}.

١. في «د»: «حجر».

٢. في «د»: «+ أولاد».

٣. في «د»: «-» و«يقتضي».

٤. في «ص» و«المطبوع»: «من».

٥. في السرائر: «نعول».

٦. في «ص» و«المطبوع»: «كتابه» بدل «كتاب الله».

٧. في «د»: «-» «يخالفوننا». وفي «ص» و«المطبوع» و«السرائر»: «لا يوافقونا» بدل «يخالفوننا».

٨. في «ص» و«المطبوع»: «حقيقة» بدل «على الحقيقة».

٩. في «أ»: «فيوافق». وفي «د»: «بتوافق».

١٠. في «د»: «+ ابن»، وهكذا أيضاً يظهر من «أ».

١١. راجع: المجموع، ج ١٥، ص ٣٥٠؛ وج ٢٠، ص ٥٥؛ مواهب الجليل، ج ٧، ص ٦٣٥ - ٦٣٧؛

بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٤٥ و ٣٤٦؛ المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٥١٢.

وقد حُكِيَ عن بعضهم أنه كَانَ يَقُولُ: إِنَّ وُلْدَ الْوَالِدِ إِنَّمَا يُسَمَّوْنَ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ أَوْلَادُ الصُّلْبِ، فَإِنْ حَضَرُوا لَمْ يَتَنَاوَلْهُمُ الْإِسْمُ.^٢
وهذا طَرِيفٌ؛ فَإِنَّ الْإِسْمَ إِذَا^٣ تَنَاوَلْهُمُ لَمْ يَخْتَلِفْ ذَلِكَ، بَأَن يَحْضُرَ غَيْرُهُمْ أَوْ لَا يَحْضُرَ. وَ مَا رَاعَى أَحَدٌ فِيمَا يُجْرِي عَلَى الْمُسَمَّيَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِثْلَ ذَلِكَ.
وَإِنَّمَا أَحْوَجَهُمْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا أَوْلَادَ الْإِبْنِ لَا يَأْخُذُونَ مَعَ حَضُورِ الْإِبْنِ^٤ شَيْئاً، وَيَأْخُذُونَ مَعَ فَقْدِهِ، بِالْآيَةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلْقِسْمَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ؛ فَظَنُّوا^٥ أَنَّ الْإِسْمَ يَتَنَاوَلُّهُمْ فِي الْحَالِ الَّتِي يَرْتُونَ^٦ فِيهَا، وَلَا يَتَنَاوَلُّهُمْ فِي الْحَالِ الَّتِي لَا يَرْتُونَ فِيهَا^٧. وَ هَذَا غَلَطٌ مِنْهُمْ.

وقد أغناهم الله تعالى عن هذه البدعة في إجراء^٩ الاسم والخروج عن المعهود فيها؛ بَأَن يَقُولُوا: إِنَّ الظاهرَ يَقْتَضِي اشْتِرَاكَ الْوَالِدِ وَوَلَدِ الْوَالِدِ فِي الْمِيرَاثِ، إِلَّا^{١٠} أَنْ^{١١} الْإِجْمَاعَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَيُخَصِّصُوا^{١٢} بِالْإِجْمَاعِ الظَّاهِرِ.

١. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: «بهذه».

٢. في «ص» و المطبوع: - «الاسم». و راجع: المجموع، ج ١٥، ص ٣٥٠؛ مواهب الجليل، ج ٧،

ص ٦٣٧. ٣. في «ص» و المطبوع: «إن».

٤. في المطبوع: «أبائهم» بدل «الابن».

٥. في «أ، د» و السرائر: «وظنوا».

٦. في السرائر: «لا يرتون».

٧. في «ص» و المطبوع و السرائر: - «و لا يتناولهم في الحال التي لا يرتون فيها».

٨. في «ص» و المطبوع: «و هو».

٩. في «د، ص» و المطبوع: «آخر».

١٠. في «أ»: «ولا». و في «ص» و المطبوع و السرائر: «لولا».

١١. في «د»: - «أن».

١٢. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: «فتخصصوا».

وَمَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنْ وُلِدَ الْبَنِينَ وَ الْبَنَاتِ يَفْعُ عَلَيْهِمْ اسْمُ «الْوَالِدِ»:

[أ] قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بَنَاتُكُمْ»^١، و لا خِلافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي^٢ أَنْ بظاهرِ هذه الآيةِ تَحْرِمُ عَلَيْنَا^٣ بَنَاتُ أَوْلَادِنَا، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ بِنْتُ الْبِنْتِ بِنْتًا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمَا دَخَلَتْ تَحْتَ هَذِهِ الْآيَةِ.

و يُحَقِّقُ^٤ ذَلِكَ: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: «وَ أَخَوَاتُكُمْ وَ عَمَّاتُكُمْ وَ خَالَاتُكُمْ وَ بَنَاتُ الْأَخِ وَ بَنَاتُ الْأُخْتِ» ذَكَرَ فِي الْمَحْرَمَاتِ بَنَاتِ الْأَخِ وَ بَنَاتِ الْأُخْتِ؛ لِأَنَّهُنَّ لَمْ يَدْخُلْنَ تَحْتَ اسْمِ «الْأَخَوَاتِ»، وَ لَمَّا دَخَلَ بَنَاتُ الْبَنَاتِ تَحْتَ اسْمِ «الْبَنَاتِ» لَمْ يَحْتَجْ - وَ قَدْ حَرَّمَهُنَّ^٥ - أَنْ يَقُولَ: «وَ بَنَاتُ بَنَاتِكُمْ». وَ هَذِهِ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ فِيمَا قَصَدْنَا.

[ب] وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ خَالَاتُكُمْ»^٦، وَ قَوْلُهُ - جَلَّ اسْمُهُ - : «وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ» - إِلَى قَوْلِهِ^٧: - «أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِيهِنَّ»^٨، لا خِلافَ فِي عُمومِ الْحُكْمِ هَاهُنَا^٩ لِجَمِيعِ^{١٠} أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ مِنْ ذُكُورٍ وَ إِنَاثٍ.

[ج] وَ مَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَىٰ أَنْ وُلِدَ الْبِنْتِ مُنْطَلِقًا^{١١} عَلَيْهِ اسْمُ «الْوَالِدِ» عَلَىٰ

١. النساء (٤): ٢٣.

٢. في «ص» و المطبوع: «و بالإجماع» بدل «و لا خلاف بين الأمة في».

٣. في «ص» و المطبوع: «حُرِّمَتْ» بدل «تحرم علينا».

٤. في «ص» و المطبوع: «و تحقيق».

٥. في «ص» و المطبوع: - «و قد حرّمهن».

٦. النساء (٤): ٢٣.

٧. في «أ، د» و المطبوع و السرائر: «إِلَّا لِبُعُولَتِيهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِيهِنَّ» بدل «إلى قوله».

٨. النور (٢٤): ٣١.

٩. في «ص» و المطبوع: - «هاهنا».

١٠. في السرائر: «بجميع».

١١. في السرائر: «ينطلق».

الحقيقة، أنه لا خلاف في ^١ تسمية الحسن والحسين عليهما السلام بأنهما «ابنا رسول الله» صلى الله عليه وآله، وأنهما يُفضلانِ بذلك و يُمدحان، ولا فضيلة ولا مدح في وصف مجازٍ مُستعارٍ؛ فثبت أنه حقيقتهم ^٣.

وقد روى أصحاب السير كلُّهم أن أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - لما أمر ابنه محمد بن الحنفية، وكان صاحب رأيته يوم الجمل في ذلك اليوم، فقال له:

إطعن بها طعن أبيك محمد لا خير في الحرب إذا لم توفد^٤

بالمشرفي^٥ والقنا^٦ المسدد

فحمل محمد^٧ رضي الله عنه، فأبلى^٨ جهده، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «أنت ابني حقاً، و هذان ابنا رسول الله»^٩؛ يعني الحسن والحسين عليهما السلام. فأجرى عليهما هذه التسمية مادحاً لهما^{١٠} و مُفضلاً^{١١}، والمدح لا يكون بالمجاز والاستعارة.

١. في «ص» و المطبوع: «و لأن الإجماع واقع على» بدل «و مما يدل أيضاً على أن...» إلى هنا.

٢. في المطبوع: «أبناء».

٣. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: «حقيقة». و مرجع الضمير في «حقيقتهم»: أولاد البنات مطلقاً.

٤. في جميع النسخ و المطبوع: «لم يوقد»، و هو سهو من النساخ.

٥. في «د، ص»: «بالشرفي».

٦. في «أ»: «و الفتا». و في «ص»: «الفناء».

٧. في المطبوع: - «محمد».

٨. في «ص» و المطبوع: «و أبلى».

٩. راجع: المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٣٤١؛ وقعة الجمل، ص ١٤٣؛ بحار الأنوار، ج

٣٢، ص ١٧٥؛ و ج ٣٤، ص ٤١١، ح ٢٧؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١، ص ٢٤٣.

١٠. في «ص» و المطبوع: «لهم».

١١. في السرائر: + «لهما».

وما زالت^١ العَرَبُ في الجاهلية تَنَسِبُ^٢ الوَلَدَ [مِنَ البنتِ] إلى جَدِّه - إِمَّا في مَوْضِعٍ مَدْحٍ، أَوْ ذَمٍّ - وَ لَا يَتَنَاكِرُونَ ذَلِكَ، وَ لَا يَحْتَشِمُونَ مِنْهُ. وَ قَدْ كَانَ الصَّادِقُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُقَالُ لَهُ^٣ أَبَدًا: «أَنْتَ ابْنُ الصَّدِيقِ»: لِأَنَّ أُمَّهُ بِنْتُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ^٤. وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ^٥ فِي^٦ أَنَّ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بَنِي آدَمَ وَ وُلْدِهِ، وَ إِنَّمَا يُنَسَبُ^٧ إِلَيْهِ بِالْأُموميةِ دُونَ الْأَبَوِيَّةِ^٨.

فَإِنْ قِيلَ: اسْمُ «الْوَلَدِ» يَجْرِي عَلَى وُلْدِ الْبَنَاتِ مَجَازًا، وَ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ اسْتَعْمِلَ فِي غَيْرِهِ يَكُونُ حَقِيقَةً لَهُ.

قُلْنَا: الظَّاهِرُ مِنَ الاسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ^٩، وَ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْمَجَازَ الدَّلَالَةَ. وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ الْأَصْلَ الْحَقِيقَةَ، وَ الْمَجَازَ طَارِ دَاخِلًا، وَ^{١٠} الاسْتِعْمَالُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَصُولِ، إِلَّا أَنْ يَنْقَلِ^{١١} دَلَالَةً قَاهِرَةً.

١. في «ص»: «و لم يزل». و في المطبوع: «و لم تزل».

٢. في «أ»: «ينسب». و في «د»: «بنت».

٣. في «ص» و المطبوع: «و قد كان يُقال للصادق عليه السلام».

٤. القاسم بن محمد بن أبي بكر، أبو محمد، أحد الفقهاء السبعة في المدينة. ولد سنة ٣٧ هـ، و كان صالحاً ثقةً و من سادات التابعين. عمي في أواخر أيامه، و توفي سنة ١٠٧ هـ و هناك أقوال أخرى في تاريخ وفاته. راجع: الأعلام، ج ٥، ص ١٨١؛ الثقات لابن حبان، ج ٥، ص ٣٠٢.

٥. في «ص» و المطبوع: - «بين الأمة».

٦. في المطبوع: - «في».

٧. في «ص» و المطبوع: «ينتسب».

٨. في السرائر: «الأبوية».

٩. الذريعة، ج ١، ص ١٣.

١٠. في «د، ص» و المطبوع: «في» بدل الواو.

١١. كذا، و الأنسب: «تنقله».

فإن قالوا: لو حَلَفَ رَجُلٌ بِالطَّلَاقِ أَوْ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ «لَا وَلَدَ لَهُ» وَ لَهُ وُلْدٌ بِنْتٌ، لَمَا كَانَ حَائِنًا^١.

قلنا: يَكُونُ عِنْدَنَا حَائِنًا إِذَا أَطْلَقَ الْقَوْلَ، وَ إِنَّمَا لَا يَكُونُ حَائِنًا إِذَا نَوَى مَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْحِنْتِ^٢.

[٦] وَ قَدْ نَاقَضَ الْفَضْلُ بْنُ شَاذَانَ^٣ فِي مَذْهِبِهِ، وَ قَالَ فِي كِتَابِهِ فِي الْفَرَائِضِ^٤ فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِبِنْتِ ابْنٍ وَ ابْنِ بِنْتٍ: «إِنَّ لِبِنْتِ ابْنِ الثَّلَاثِينَ نَصِيبَ أَبِيهَا، وَ لِابْنِ الْبِنْتِ الثَّلَاثَةَ نَصِيبَ أُمِّهِ»؛ فَجَعَلَ^٦ [٦] وَ لِدِ الْوَالِدِ نَصِيبٌ مَن يَتَقَرَّبُ بِهِ وَ أَعْطَاهُ ذَلِكَ. ثُمَّ قَالَ فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي بِنْتِ ابْنٍ وَ ابْنِ ابْنٍ: «إِنَّ الْمَالَ بَيْنَهُمَا^٧ لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَىين»^٨.

١. «الحنث»: الإثم، والذنب، والخلف في اليمين. والمراد هنا الأخير. راجع: الصحاح، ج ١، ص ٢٨٠ (حنث).

٢. في «ص» والمطبوع: «من لا ولد له و له ولد بنت أنه لا ولد له لم يحنث. قلنا: بل يحنث مع الإطلاق، وإنما لا يحنث إذا نوى ما يخرججه عن الحنث».

٣. تقدمت ترجمته في بداية الرسالة.

٤. في السرائر: - «في».

٥. قد ذكر له النجاشي رحمه الله في فهرسته، ص ٣٠٦، الرقم ٨٤٠ ثلاثة كتب باسم الفرائض، و هي: كتاب الفرائض الكبير، و كتاب الفرائض الأوسط، و كتاب الفرائض الصغير؛ و لكن ذكر الطوسي رحمه الله في الفهرست، ص ١٩٧، الرقم ٥٦٣، و ابن شهر آشوب رحمه الله في معالم العلماء، ص ١٢٥ اثنين منها من دون «كتاب الفرائض الأوسط».

٦. هكذا في نسخة من السرائر كما جاء في هامشه. و في جميع النسخ و المطبوع و متن السرائر: «في» بدل «فجعل»، و هو سهو واضح من النسخ.

٧. في «أ، د»: «بينهم».

٨. حكاه الشيخ الكليني عنه في الكافي، ج ٧، ص ٨٨.

و هذه مناقضة لما قرره؛ لأن بنت الإبن تتقرب^١ بأبيها، وابن الإبن يتقرب أيضاً بأبيه، فيجب أن يتساويا في النصيب؛ فكيف جعل هاهنا للذكر مثل حظ الأنثيين، مع أن كل واحد يتقرب بغيره، فله على مذهبه نصيب من يتقرب به؟! و أأفعل مثل ذلك في بنت ابن و ابن بنت، و جعل للذكر مثل حظ الأنثيين؟

[٧] و من العجب أنه قال في كتابه ما هذه حكاية لفظه:

فإن ترك ابن بنت و ابنة ابن و أبوين، فلابوين الشدسان، و ما بقي: فلابنة الإبن حقُّ أبيها^٢ الثلثان، و لابن البنت حقُّ أمه الثلث؛ لأنَّ و لَدَّ الابنة و لَدَّ، كما أن و لَدَّ الإبن و لَدَّ.^٣

و هذا التعليل ينقض الفتوى؛ لأنه إذا كان و لَدَّ البنت و لَدَّ كما أن و لَدَّ الإبن كذلك، فيجب أن يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لظاهر^٤ قوله تعالى^٥: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾، فكيف^٦ أعطى الأنثى ضعف ما أعطى الذكر؟

و قد يوافق^٧ الحق مذهب ابن شاذان في بعض المسائل من هذا الباب، و إن خالف في التعليل، مثل من خلَّف بنت بنت و ابن ابن؛ فإنه يعطي البنت نصيب أمها و هو الثلث، و يعطي الإبن نصيب أبيه و هو الثلثان. و هكذا نعطيهما نحن؛ لأننا

١. في جميع النسخ: «يتقرب»، و هو سهو.

٢. في «أ، د»: «أبيه».

٣. حكاه الشيخ الصدوق عنه في كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ٢٧٠.

٤. في السرائر: «بظاهر».

٥. في «ص» و المطبوع: - «قوله تعالى».

٦. في «ص» و المطبوع: «و كيف».

٧. في «ص» و المطبوع: «وافق».

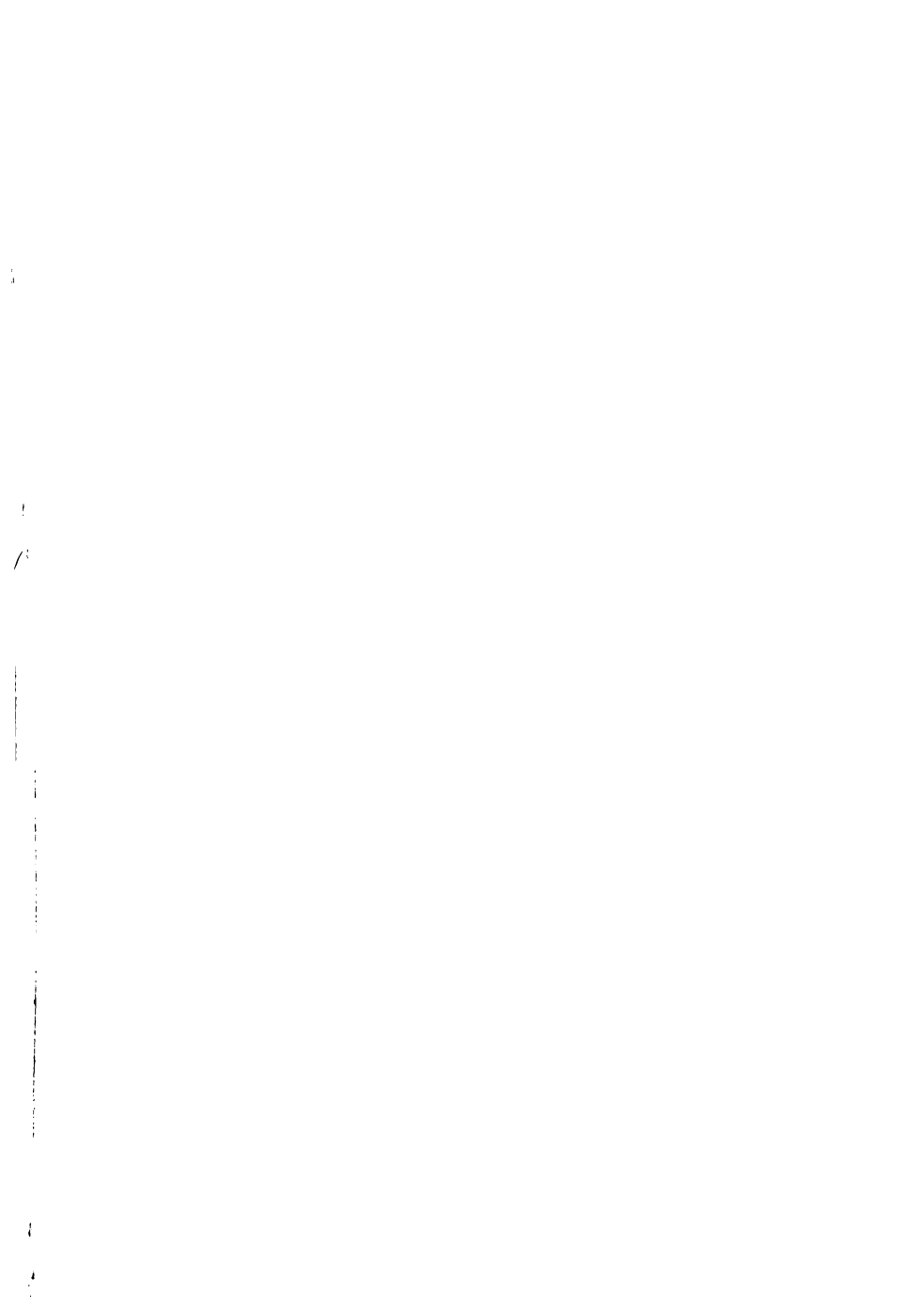
نُزِّلُهُمَا مَنزِلَةَ ابْنِ ١ وَبِنْتِ بِلَاوَاسِطَةٍ؛ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.
تَمَّتِ الْمَسْأَلَةُ ٢.

١. في المطبوع: + «ابن».

٢. في «ص»: - «تَمَّتِ الْمَسْأَلَةُ». و في السرائر: «هذا آخر كلام السيد المرتضى رضي الله عنه».

(٩٤)

مسألة في إضافة أولادِ البنتِ
إلى جدِّهم إضافةً حقيقيَّةً



مقدمة التحقيق

من الآراء التي ذهب إليها الشريف المرتضى، واستدلّ عليها ورتّب عليها نتائج متعدّدة ومنتشرة في أبواب مختلفة من الفقه هي أنّ ولد البنت يسمّى «ولداً» حقيقةً، فيُعامل معاملة ولد الابن الذكر؛ وذلك لإطلاق اسم «الولد» على ولد البنت، والاستعمال علامة الحقيقة حسب رأيه المعروف في الأصول^١.

و هناك نتائج فقهية تترتّب على هذا الرأي:

منها: لو وقف شخصٌ شيئاً على أولاده، فسوف يستحقّ أولاد بنته سهماً من ذلك الوقف^٢.

ومنها: ما نُسب إلى الشريف المرتضى من أنّه أعطى الخمس لمن يتنسب إلى هاشم من جهة أمّه^٣.

وفي الرسالة محلّ البحث تطبيقٌ آخر لهذا الرأي، حيث ورد سؤال إلى الشريف المرتضى سُئل فيه عن رجل تزوّج من امرأة حسنيّة أو حسينيّة - أي علويّة من بنات فاطمة عليها السلام - و زُرق منها ولداً، ثمّ جاءت أموال خاصّة بأولاد فاطمة الزهراء عليها السلام؛ فهل يستحقّ ولد هذه المرأة سهماً من تلك الأموال؟

١. الذريعة، ج ١، ص ١٣.

٢. راجع: مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت للشريف المرتضى.

٣. مختلّف الشيعة، ج ٣، ص ٢٠٣.

و تنبغي الإشارة هنا إلى أنه قد جاء في بداية السؤال أنّ الرجل الذي تزوّج من تلك المرأة هو رجل من ولد أبي طالب عليها السلام، فيجب أن يُحمل ذلك على أنّ الرجل ليس من أولاد فاطمة عليها السلام، وإلا لم يبق مجال للسؤال؛ لأنّه لو كان الرجل من ولد فاطمة عليها السلام أيضاً، لكان ولده الذي رُزقه من تلك المرأة ينتسب إلى فاطمة عليها السلام من جهة أبيه، ولا إشكال حينئذٍ في استحقاقه لسهم من ذلك المال. فينبغي تصوير الرجل بأنّه طالبي؛ لكنّه ليس من ولد فاطمة عليها السلام، فيكون مثلاً من أولاد محمّد بن الحنفية، أو العباس ابن أمير المؤمنين عليه السلام، أو من أولاد عقيل، أو جعفر الطيّار.

و قد أجاب الشريف المرتضى على السؤال بما هو متوقّع من رأيه حول اعتبار ولد البنت ولداً على الحقيقة، فأفتى بأنّ ولد تلك المرأة يستحقّ سهماً من ذلك المال؛ لأنّ أولاد البنت يُضافون إلى جدّهم من أمّهم إضافة حقيقية.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٧ تحت عنوان: «إضافة الأولاد إلى الجدّ إضافة حقيقية». وهذا العنوان عام؛ لأنّ الرسالة لا تتحدّث عن إضافة كلّ الأولاد إلى جدّهم؛ بل تتحدّث عن إضافة خصوص أولاد البنت إلى جدّهم. فمن الأفضل تعديل العنوان، وإضافة كلمة «البنت»، فيصير كالتالي: «إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية».

كما طبعت الرسالة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٤٧ تحت عنوان: «حكم ولد البنت من حيث السيادة». و قد تجاوز هذا العنوان الإشكال السابق، ولكن يرد عليه أنّ المسألة محلّ البحث لا تتحدّث عن السيادة، وإن كان قد يكون ذلك من لوازمها، و إنّما تتحدّث عن انتماء أولاد البنت إلى فاطمة عليها السلام، و السيادة غير خاصّة بأولاد فاطمة عليها السلام، بل هي عامّة لكلّ بني هاشم بأنواعهم.

فالظاهر أنّ الأولى تسمية المسألة بما يلي: «شمول الوصيّة إلى أولاد فاطمة عليها السلام لأولاد بناتها».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١٥) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلاميّ بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٠٤) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«د».
٣. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«س».
٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٥٤) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ط».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٠) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ب».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٤٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ر».
٧. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«م».
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلاميّ بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٣) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ه».
٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، ورمزنا لها بـ«ع».

١٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٢١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
١٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«و».
١٣. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ك».

[مسألة في إضافة أولاد البنت]

[إلى جدّهم إضافة حقيقيّة]

[بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

ما تقول^١ في رجلٍ من ولدِ أبي طالبٍ تزوّج امرأةً حسنيّةً أو حسينيّةً^٢، فرزقا مولوداً، فخرّجت قسمةً رُسيمٍ مخرّجها أن تُفَضَّ^٣ على ولدِ فاطمة عليها السلام، هل يستحقُّ به هذا^٤ المولودُ من الحسنيّة أو الحسينيّة سهماً لولادته من مولاتنا فاطمة صلوات الله عليها، بما تقدّم من قيام الدلالة من كتاب الله تعالى أن ولد البنتِ ولدُ الجدِّ على الحقيقة؟ نفتينا في ذلك^٥ ما جوراً.

الجواب - والله التوفيق -^٦:

ولدُ البنتِ يُضافون إلى جدّهم أبي^٧ أمهم إضافة حقيقيّة، فمن وصى بمالٍ لولد

١. في «ك، ل، و»: «ما القول». وفي «م»: «القول».

٢. في «أ، ه» والمطبوع: - «أو حسينيّة».

٣. في «أ»: «أن تُفَضَّ». وفي «ب، ج، ع، ك، ل»: «أن يفَضَّ». وفي «م، و»: «أن يفَضَّ».

٤. في «ب، ج، ط، ع»: - «هذا».

٥. في «د، م، و»: «نفتينا بذلك». وفي «ك، ل» وحاشية «و»: «أفتنا بذلك».

٦. هكذا في «ك، ل، م، و». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و بالله التوفيق».

٧. في «ر، ه» والمطبوع: «إلى».

فاطمة عليها السلام كان^١ عاماً في أولاد بنيها و أولاد بناتها^٢، و الإسم يتناول
الجميع تناولاً حقيقياً.

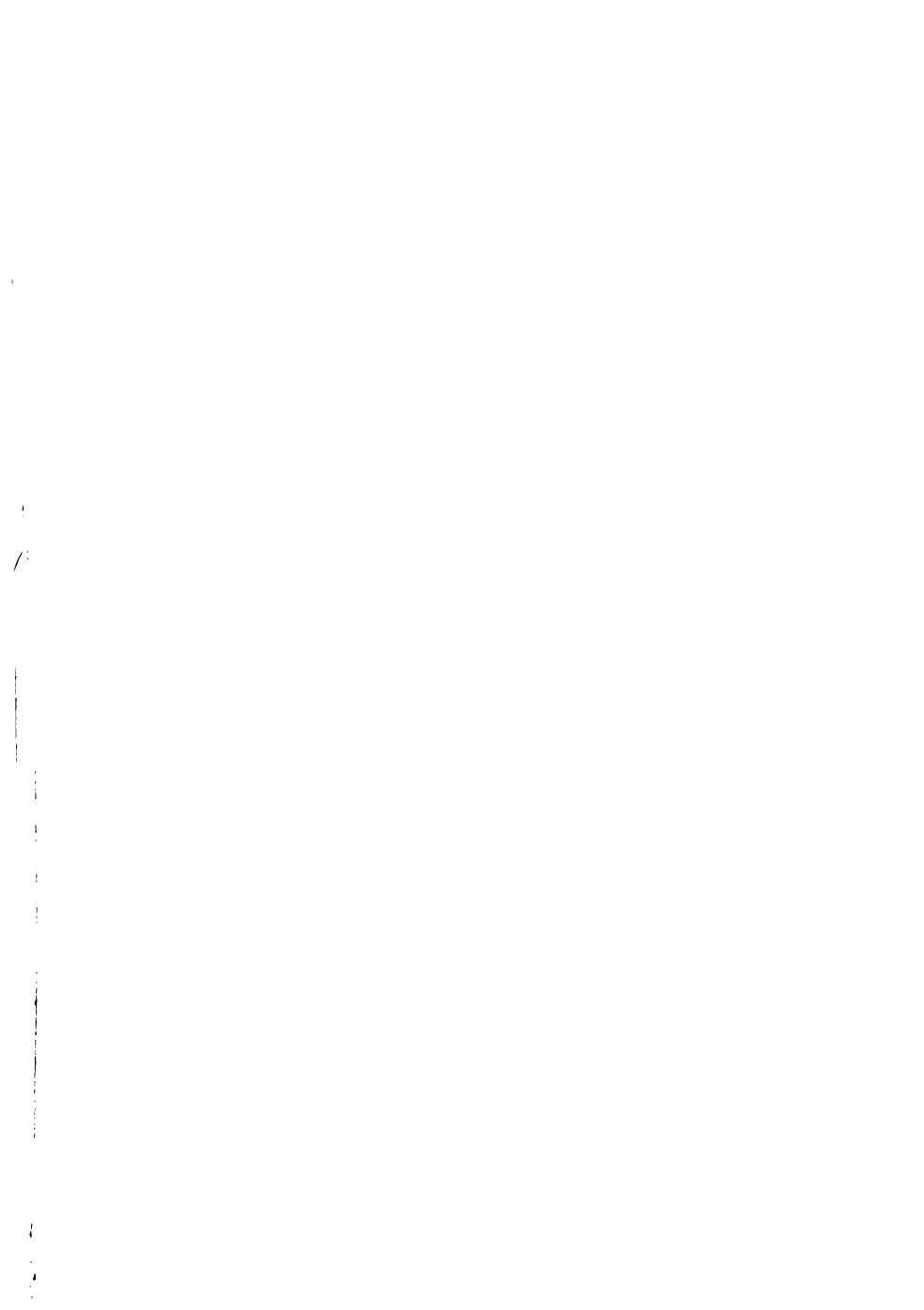
١. في «د، ك، ل، م، و»: «كانت».

٢. في «أ، ب، ج، ر، س، ط، ع، هـ» و المطبوع: «بتنها».

(٩٥)

[مسألة في شمول الوقفِ

على الأولادِ لولدِ البنتِ]



مقدمة التحقيق

هذه مسألة أخرى يبرز فيها رأي الشريف المرتضى حول تسمية أولاد البنت أولاداً حقيقة، و عدم الفرق من هذه الناحية بينهم وبين أولاد الولد الذكر؛ وذلك لإطلاق اسم «الولد» عليهم كلهم؛ والاستعمال عند الشريف المرتضى علامة الحقيقة^١.

و المسألة تتحدّث عن سؤال وُجّه إليه حول الوقف على «الأولاد»، وأنّه هل يشمل أولاد البنت، أم يختصّ بأولاد الولد الذكر؟

فأجاب وفقاً لرأيه المُشار إليه أنفاً بأنّ ولد البنت يدخلون في الوقف كولد الذكر بلا فرق؛ وذلك لتناول اسم «الأولاد» لهما جميعاً. وهذا إذا أطلق الواقف الوقف على «ولده»، و أمّا إذا خصّصه بأولاد أولاده الذكور، فسوف يخرج أولاد بناته بسبب هذا التخصيص.

عنوان الرسالة

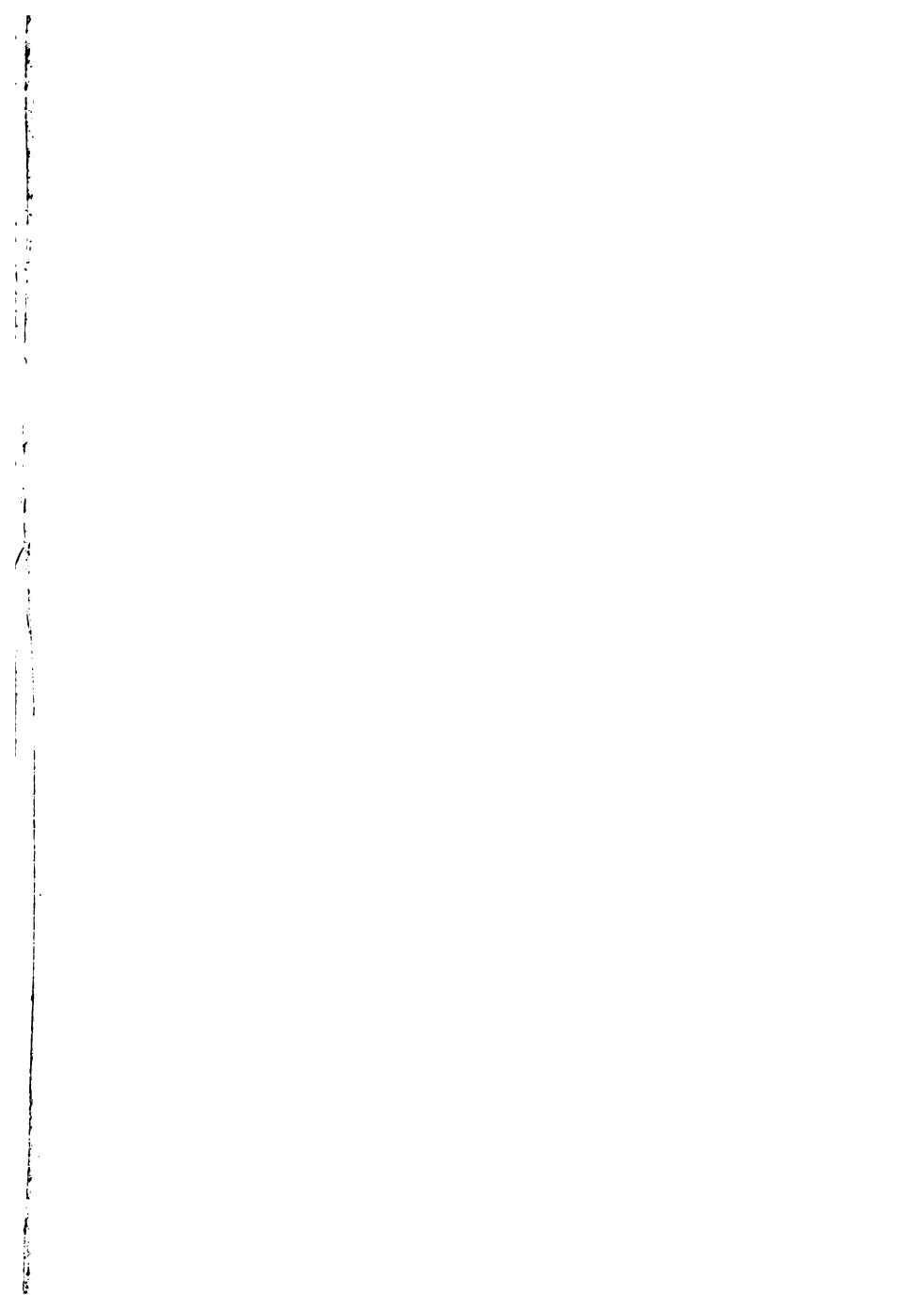
طُبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٢٨، تحت عنوان: «تحديد نسبة الأولاد إلى الآباء». و هو عنوان عامّ و غير دقيق؛ فإنّ الكلام عن خصوص أولاد البنات، لا مطلق الأولاد، كما أنّ الكلام عن نسبة أولاد البنات إلى

جدهم من أمّهم، لا إلى مطلق الآباء كما يظهر من هذا العنوان.
 كما طبعت الرسالة في ضمن مسائل المرتضى، ص ٤٧ تحت عنوان: «الوقف على
 الأولاد يشمل ولد البنت». وهو عنوان دقيق و معبر عن موضوع المسألة، إلا أن
 الأفضل صياغته بصورة جملة ناقصة، كما هو المتعارف في صياغة العناوين؛ فيكون
 كالتالي: «شمول الوقف على الأولاد لولد البنت».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة (١٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٠٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٥٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحة (٣٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ر».
٧. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «م».
٨. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ه».

٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ع».
١٠. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٢١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
١١. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ل».
١٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (١٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«و».
١٣. مخطوطة مكتبة السيّد حسن الصدر رحمه الله، المرقّمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ك».



[مسألة في شمول الوقف]

على الأولاد لولد البنت]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

ما تقول فيمن وقف على ولده وولد ولده ذكورهم وإناتهم بالسوية بينهم أبداً ما تناسلوا، فتزوجت إحدى بناته برجل^١ من غير الواقف^٢ فرزق ولداً، هل^٣ يستحق من الوقف مثل^٤ ما يستحق أولاد الرجل^٥ لصلبه، بالأدلة^٦ القائمة من كتاب الله تعالى أن ولد البنت ولد الصلب حقيقة لا مجازاً؟ أفيتنا في ذلك.

الجواب:

إذا أطلق الواقف القول بأن الوقف^٧ على «ولده»، دخل فيهم ولد الأنتى^٨ البنت

١. في «أ»: «بفصل».

٢. أي من غير أولاد الواقف.

٣. في «ه» و المطبوع: «فهل».

٤. في «ه» و المطبوع: «مثل».

٥. في «ك، ل»: «أولاده» بدل «أولاد الرجل». وفي «م، و»: «الرجل».

٦. في «ه» و المطبوع: «بالدلالة».

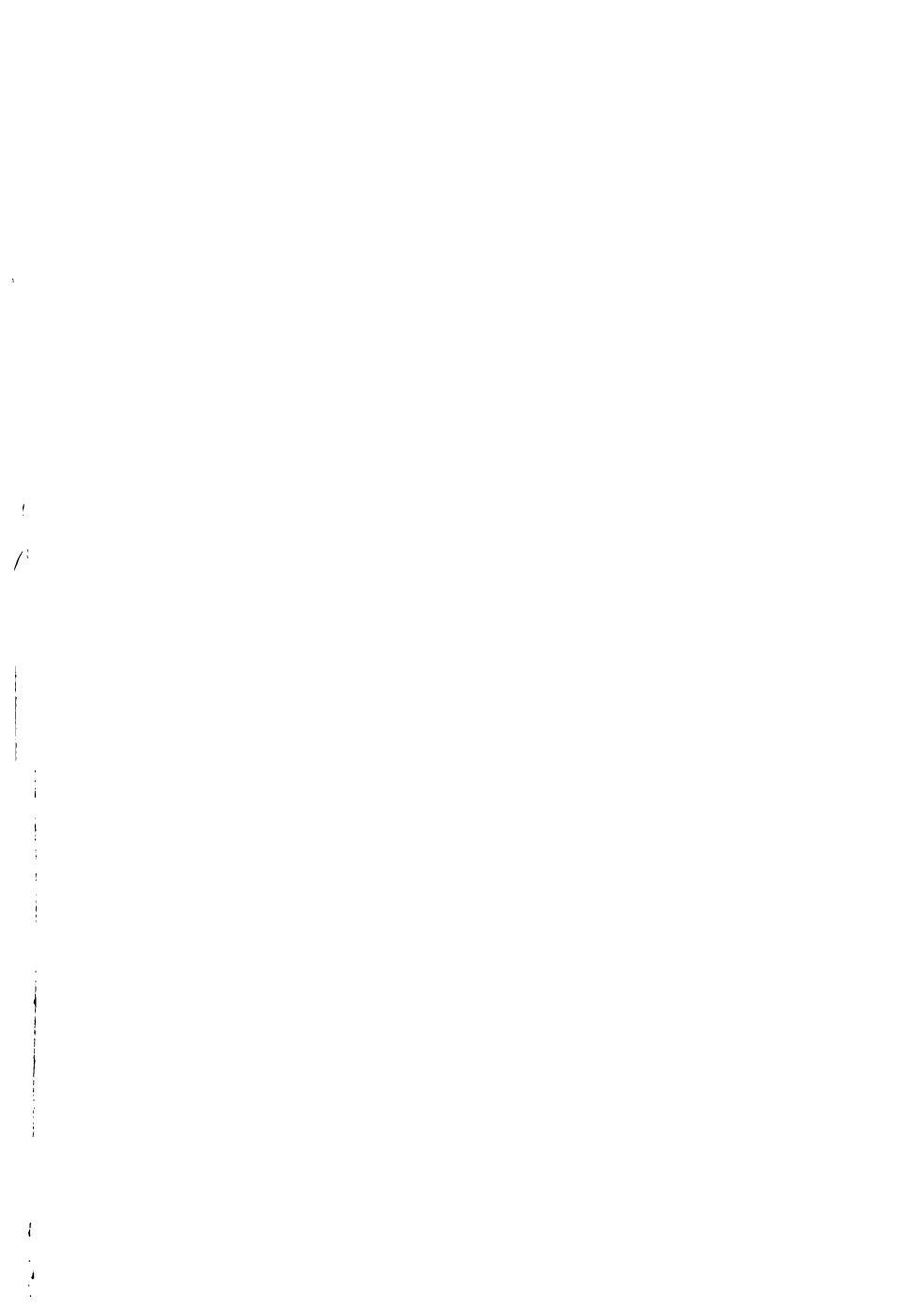
٧. في «د، ك، ل، م، و»: «بأن الوقف».

٨. في «ك، ل»: «الأنتى».

كدخولِ وُلْدِ الذَّكَرِ؛ لِأَنَّ الاسْمَ يَتَنَاوَلُ الْجَمِيعَ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ
يَسْتَشْنِي اللَّفْظَ وَ يُخَصِّصَهُ بِمَا يُخْرِجُ مِنْهُ وُلْدَ الْبَنَاتِ، وَإِلَّا فَالْإِطْلَاقُ يَقْتَضِي مَا تَقَدَّمَ
ذِكْرَهُ.

(٩٦)

[مسألة في حكم التصدق بالمال الحرام]



مقدمة التحقيق

يُعدّ المال في الشريعة الإسلامية من الأمور المهمّة جداً التي ينبغي الحفاظ عليها، فحُرمة الأموال محفوظة في الإسلام، ولا يجوز التعدي عليها بأيّ وجه من الوجوه، و قد ضمنت الشريعة الحفاظ على أموال الناس بأساليب مختلفة، و فرضت عقوبات في حال التعدي على أموال الآخرين، بلغت أحياناً إلى حدّ قطع اليد.

كما منعت من أداء العبادات بواسطة أموال محرّمة و مغصوبة، و من تلك العبادات الصدقة، فقد منعت الشريعة من التصدّق بأموال محرّمة، حيث روي عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾^١ أنها نزلت في أقوام لهم أموال من ربا الجاهلية، و كانوا يتصدّقون منها، فنهاهم الله عن ذلك، و أمر بالصدقة من الحلال الطيب^٢.

و قد سُئل الشريف المرتضى في هذه الرسالة عن حكم التصدّق من مال محرّم، فأجاب بالنفي؛ باعتبار أنّ الحرام غير مملوك للمتصدّق، فيكون تصدّقه به غير مقبول. لقد طبّق الشريف المرتضى هنا ضوابط فقهية واضحة، و هي أنّ مَنْ لا يملك المال لا يصح أن يتقرّب إلى الله تعالى.

ثمّ ذكر خبر «لا صدقة من غُلُول»^٣، و يبدو أنّ هذا الخبر حسب رأيه من أخبار الآحاد، و لذلك جاء به متأخراً للاستشهاد به.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٢١٢.

١. البقرة (٢): ٢٦٧.

٣. المصدر، ج ١، ص ٣٩٧-٣٩٨.

و بعد ذلك ردّ على كلام البعض من أنّ ثواب التصدّق من مال الغير يرجع إلى صاحب المال. لقد رفض الشريف المرتضى هذا القول، و ذهب إلى أنّ الثواب في هذه الصورة لا يرجع إلى أحد، لا إلى المتصدّق؛ لأنّه لا يملك المال، و لا إلى صاحب المال؛ لأنّه غير راضٍ بالتصرّف في ماله قطعاً.

و يبدو أنّه افترض عدم رضا صاحب المال بالتصدّق من ماله، و لذلك لم يفصل بين حالة ما لو أجاز صاحب المال الصدقة، أو لم يُجزها، و الله أعلم.

هذا و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٩ في ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان: «أجوبة مسائل متفرقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤؛ تقع في الصفحة (٣٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (١٥ - ١٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

[مسألة في حكم التصدق بالمال الحرام]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة: ما القول في رجل تصدق من مالٍ محظورٍ؟
الجواب: أن الحرام غير مملوكٍ لمن هو في يده، فتصدق به^١ غير مقبولٍ ولا
مبرورٍ؛ وقد روي أنه: «لا صدقة من غلولٍ»^٢.
وأما من قال من الجهال: «إن من تصدق من مالٍ في يده، والمالك له غيره، فإن
الثواب لمالك المال» فغالط لا محالة؛ لأن هذه الصدقة لا أجر عليها للمتصدق؛
لأنه لا يملك المال، ولا لمالك المال؛ لأنه لم يرص بكون هذا المال صدقة، ولا
أراد إخراجه فيها؛ لكنها صدقة لا أجر لأحدٍ عليها.

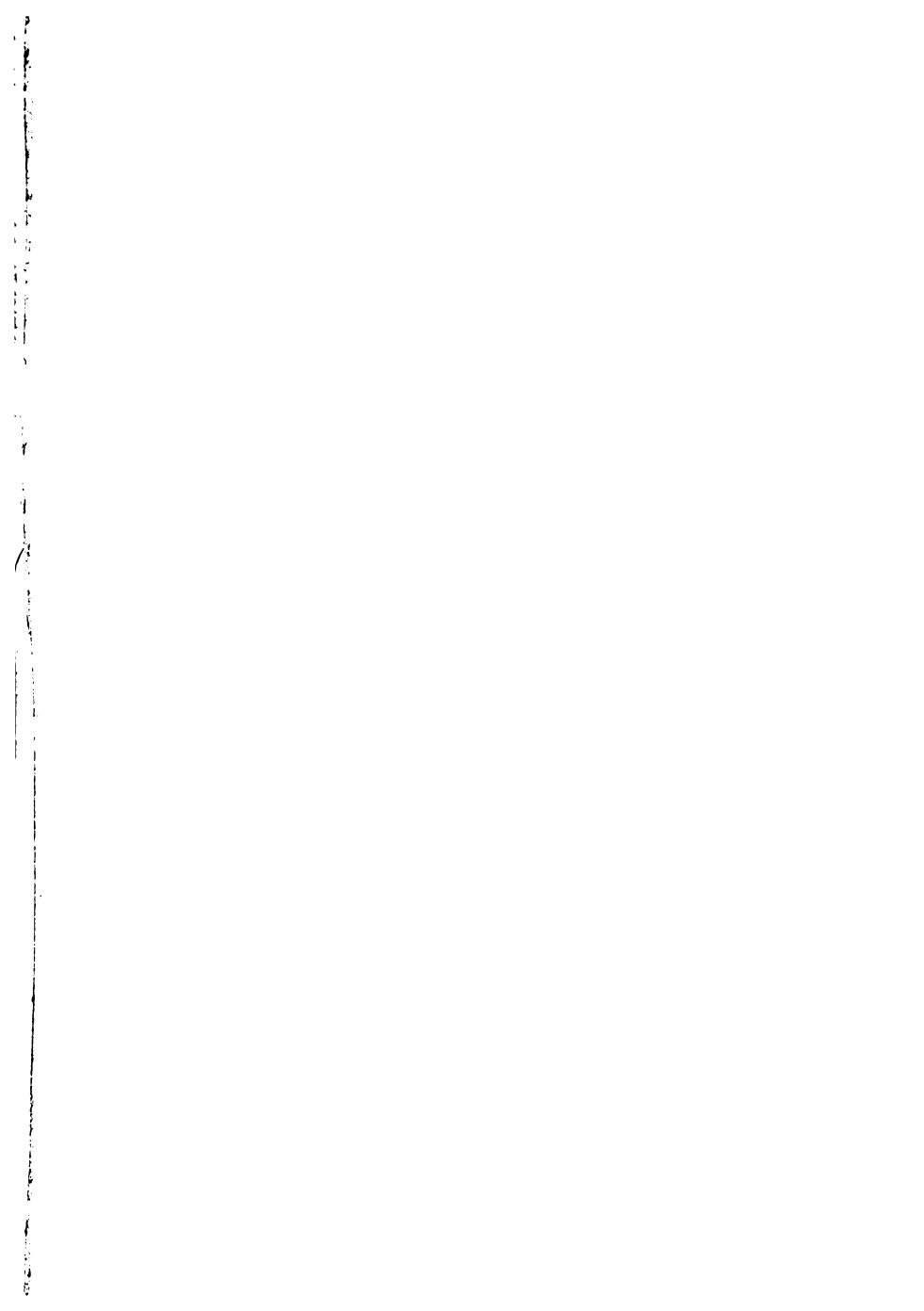
١. في «س، ص» والمطبوع: «بر».

٢. غُلٌّ فُلَانٌ غُلُولًا: خَانَ فِي الْمَغْنَمِ وَغَيْرِهِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران (٣)]: ١٦١. راجع: المفردات، ص ٦١٠ (غلل).

٣. مسند زيد بن علي، ص ٧٤؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٤٧؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٣٩٨،
ح ١٠٣٩، مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٠ و ٥١ و ٧٣؛ وج ٥، ص ٧٤؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ١٧٥؛
صحيح مسلم، ج ١، ص ١٤٠.

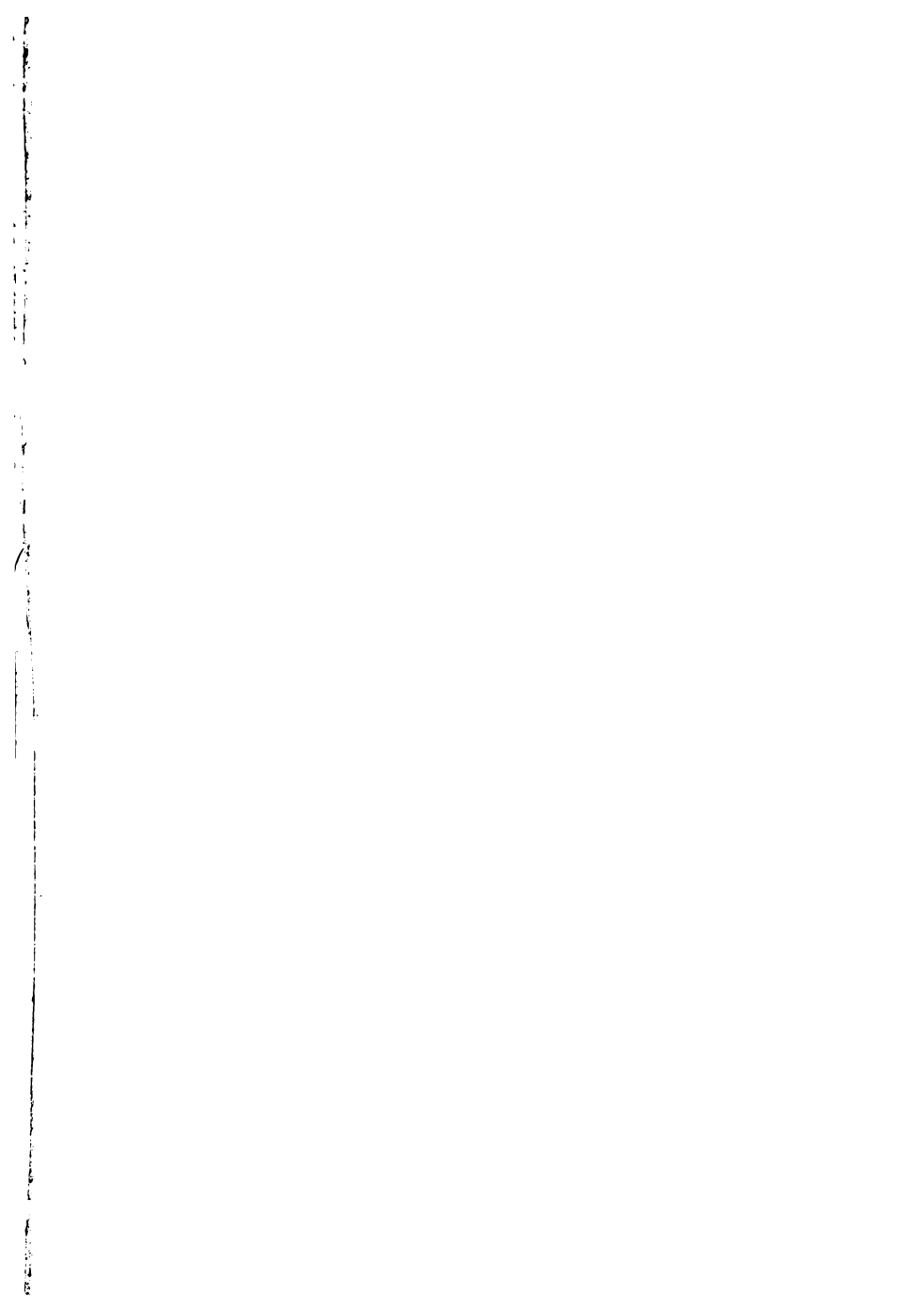
٤. في «س» والمطبوع: «فقال باطل» بدل «فغالط لا محالة». وفي «ص»: «فقال باطل لا محالة»
بدله.

٥. في «س» والمطبوع: «أن يكون» بدل «يكون». وفي «ص»: «يكون» بدله.



(٩٧)

مسألة في العمل مع السلطان



مقدمة التحقيق

تعتبر هذه الرسالة من الرسائل المهمة في تاريخ الدراسات السياسية، والتي ينبغي إعطاؤها أهمية خاصة^١، فهي تعرض لنا نظرية واحد من كبار علماء الإمامية في القرنين الرابع والخامس حول شرعية التعامل مع الأنظمة الحاكمة.

فقد كان الإمامية ينظرون دائماً إلى الحكومات المتعاقبة على أنها حكومات جائرة و غاصبة، و لكن بمرور الزمن أخذ بعض الشيعة بتولي بعض الأمور لحكام الجور، حتى وصل الأمر أحياناً إلى تولي الوزارة. و قد زاد من وتيرة ارتباط الشيعة مع الحكومات وصول آل بويه الشيعة إلى سدة الحكم؛ فانخرط بعض الشيعة في جهاز حكمهم، و منهم الوزير المغربي (ت ٤١٨هـ) الذي غدا وزيراً للملك البويهى مشرف الدولة (ت ٤١٦هـ)^٢.

كل هذا فرض على المنظرين و أصحاب الفكر من علماء الإمامية أن يبينوا رأيهم حول شرعية التولي للحكام في مثل هذه الحكومات.

و قد تركر البحث في هذه الرسالة على مسألة الولاية من قِبَل السلطان الظالم،

١. و بالإضافة إلى هذه الرسالة، يمكن التعرف على جانب آخر من الفكر السياسي للشيخ المرتضى من خلال مراجعة كتاب الذخيرة، ص ٥٥٣، فقد تعرض هناك بشيء من الإسهاب إلى البحث عن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و الإكراه، و دار الإسلام و دار الكفر.

٢. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ص ٨٠.

باعتبار أنّ الولاية من قبيل السلطان العادل لا كلام في جوازها؛ بل قد تصيح واجبة أحياناً فيما لو أوجبها ذلك السلطان.

و أما الولاية من قبيل السلطان الجائر، فلم يجعل لها الشريف المرتضى حكماً واحداً، و لم يحكم عليها بالجواز أو الحرمة بصورة مطلقة، و إنما قسمها من حيث الحكم الشرعي إلى أقسام: واجب، و مباح، و محظور.

أما الواجب، فهو أن يعلم المتولّي أنّه يتمكّن من خلال ولايته إقامة حقّ، أو دفع باطل، و أمر بمعروف، و نهى عن منكر، بحيث لولاه لما أمكنه تحقيق ذلك، فتجب الولاية من باب مقدّمة الواجب.

و قد يصل الأمر أحياناً إلى حدّ الإلجاء، كما لو خاف من سفك دمه لو لم يتولّى. و أما المباح، فهو أن يخاف على مال له، أو مكروه يصيبه يتحمّل مثله، و ذلك في حال ما إذا لم يتولّى، ففي هذه الحالة يباح له التولّي.

و أما المحظور، فلم يتعرّض له في بداية الرسالة بصورة صريحة، و إنما تعرّض له في خلال بحوث الرسالة، و ربما قد يعود ذلك إلى وضوح مصاديقه، مثل أن يؤدّي التولّي إلى الخوض في دماء الأبرياء.

و بعد أن انتهى من بيان أقسام و أشكال التولّي للحاكم الجائر، أخذ بطرح مجموعة من البحوث و التساؤلات التي قد تثار حول هذا الموضوع الشائك و المثير للجدل، نستعرضها باختصار من خلال ما يلي:

١. لقد اعتبر الشريف المرتضى أنّ قبح التولّي للسلطان الجائر قبح شرعي لا عقلي، و مرتبط بحدود ما يعيّن الشرع، و أنّ التولّي للسلطان الجائر إن كان قبيحاً، فهو ليس لأجل كونه ولاية من قبيل الجائر، و إلاّ لما أباحها الشارع في بعض الصور، بل لأمر زائد. و هو على خلاف قبح الكذب مثلاً، فإنّ قبح الكذب عقليّ، و من خلاله علمنا وجه قبح الكذب، و هو كونه كذباً فقط لا لأمر زائد، و لذلك لا يخرج الكذب عن كونه قبيحاً.

وهذه نقطة مهمة جداً، وهي أن الحسن والقبح قد يكونان عقليين، أو شرعيين، وذلك فيما لو لم يدرك العقل حسن وقبح الشيء، فإن كانا شرعيين صارا تابعين للشارع، فإن حظر الشارع شيئاً مما لا يدرك العقل قبحه علمنا أنه قبيح، وإن أجازته علمنا خروجه من دائرة القبح.

٢. كشف الشريف المرتضى عن حقيقة التولي للجانر في حال جوازه، بأنه ليس في الحقيقة إلا توكيلاً من قبيل أئمة الحق في الباطن؛ لأنهم هم الذين أذنوا بالتولي للجانر في بعض الظروف، فالوالي في الحقيقة والى لهم، ومتصرف بأمرهم، وليس والياً من قبيل الجانر إلا بحسب الظاهر.

وهذه نقطة مهمة أيضاً توضح وجه شرعية ما يقوم به المتولي من قبيل الجانر لإقامة الحدود وقطع السراق مثلاً، فهو في الحقيقة لا يقوم بذلك إلا بتحويل من أئمة الحق الذين أذنوا له بالقيام بذلك.

٣. إن التولي للجانر وإن استلزم تعظيم الحاكم الجانر وإظهار فرض طاعته، إلا أنه غير خاص بالمتولي، بل هو شامل لكل رعايا السلطان، فإن على الجميع أن يقدموا له فروض الطاعة والولاء للتقية والخوف، وليس الأمر خاصاً بالمتولي لأعمال السلطان. وبذلك لا يرد إشكال على المتولي للجانر من هذه الناحية، خاصة وأنه يتمكن من خلال توكي له أن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر.

٤. لو كان لازم التولي أن يقوم المتولي بأعمال قبيحة، بحيث لولا الولاية لم يفعل تلك الأعمال، فحينئذ تصبح الولاية قبيحة، ولا يجوز له أن يدخل فيها مختاراً. كما لا يجوز للمتولي قتل النفوس المحرمة والبريئة وإن أكره على ذلك كما هو واضح؛ فإن الإكراه لا حكم له في الدماء، ولا مجال للتقية في ذلك.

٥. في هذه النقطة تعرض الشريف المرتضى إلى مسألة مهمة أخرى، وهي مسألة جواز سفك الدماء والقتال للحفاظ على المنصب الذي تولاه المتولي للجانر، فهل

يجوز لهذا المتولي أن يقاتل الآخرين للحفاظ على منصبه؟

أجاب الشريف المرتضى بالإيجاب؛ فهذه الولاية إذا كانت حسنة أو واجبة أحياناً، و قد تقدّم أنها في الحقيقة ولاية من قبل إمام الحقّ و صاحب الأمر، فيكون حكم من منع منها و عارضها، حكم من منع من ولاية من ينصبه الإمام العادل، في جواز دفعه بالقتل و القتال، و غير ذلك من وجوه الدفع.

٦. و بعد أن انتهى الشريف المرتضى من البحث عن شرعية التولي للظالم من حيث النظرية و مرحلة الثبوت، أخذ يبحث عن المسألة من حيث الظاهر و مرحلة الإثبات، و هو أنه كيف يمكن التعرّف على أنّ من تولّى أمراً للظالم أنه قد تولاه لأجل إقامة الحقّ و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، لا لأجل الوصول إلى مصالح دنيوية و مادية شخصية؟

أجاب بأنّ طريقة ذلك أن نجد من يعتقد مذهب الحقّ قد تولّى باختياره أمراً من أمور الظالم، فنعلم أنه لم يتولّ ذلك إلا لأمر صحيح و شرعي.

و إن شككنا في ذلك، باعتبار أنّ الكثيرين ممن يعتقدون مذهب الحقّ قد يعصون، و لا يعيرون أهمية للشرع، ففي هذه الحالة يجب أن نشاهد الحالة العامة لذلك الشخص المتولي، فإن كان معروفاً بالصلاح و الورع و الإيمان، و رأيناه تولّى مختاراً أمراً من أمور السلطان الظالم، علمنا أنه لم يفعل ذلك إلا لأمر شرعي، و إن كان معروفاً بالفسق و ارتكاب المعاصي، فحينئذٍ يغلب الظنّ بأنه لم يتولّ ذلك الأمر إلا لأهداف دنيوية، فيجب دفعه و منازعته. و إن تساوت القرائن و الأمارات، و جب الكفّ عنه؛ لأنّ منازعته قد تؤدي إلى الوقوع في القبيح، و كلّ ما لا يؤمن فيه وجه القبح يجب الكفّ عنه.

و إن كان هدف المتولي للجائر الجمع بين الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و بين الوصول إلى بعض المصالح المادية، فحينئذٍ إذا كان هدفه الرئيسي هو الأول

حسنت الولاية، وإن توصل في الأثناء إلى بعض المصالح الشخصية، وإن كان الثاني كانت ولايته قبيحة. و طريقة تحديد أنّ هدفه الرئيسي هو الأول أو الثاني هو أن نعلم بأنّه لولا ذلك الهدف لما أقدم على الفعل.

٧. وفي نهاية الرسالة تعرّض إلى تأويل حديث وارد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وهو: «كفارة العمل مع السلطان قضاء حاجات الإخوان»^١، فإنّ التعبير بالكفارة يناسب وجود معصية تستوجب التكفير عنها، فيكون العمل مع السلطان معصية.

و أجاب بذكر تأويلين للحديث:

الأول: قد يكون المراد أنّ قضاء حاجة الإخوان يُخرج الولاية للجائر من القبح إلى الحسن، كما أنّ الكفارة تُسقط اللوم عن مرتكب المعصية، فبدلاً من أن يقول: «قضاء حوائج الإخوان يُدخل الولاية في الحسن»، قال: إنّها تكون كفارة لها، وذلك من باب التشبيه.

الثاني: وقد يكون المراد أنّ من تولى للظالم من دون أن يريد من ولايته إقامة الحقّ و دفع الباطل؛ فإنّ عمله يكون قبيحاً و باطلاً، فإنّ قضى حوائج الإخوان سقط عقاب تلك الولاية، فصار كفارة لعمله.

إنّ ما ذكره الشرف المرتضى في هذه الرسالة يدلّ على دقّة متناهية و حذر شديد في استعمال العبارات، مع شجاعة في إبداء الرأي؛ فهو لم يقل إنّ كلّ من كان معتقداً للحقّ يكون تولى للظالم أمراً شرعياً، حتّى يسيء بعض المتسلّطين من آل بويه استعمال هذه الفتوى لتبرير سلطانهم، وإنّما اشترط أن يكون هذا التوليّ بهدف إقامة الحقّ و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و أن لا يكون الهدف الرئيسي الحصول

على مصالح شخصية. كما لم يجوز القتال و الدفاع عن هذه الولاية لكل من تولّاها من معتقدي الحقّ، و إنّما اشترط في جواز ذلك أن تكون ولايته حسنة و شرعية وفقاً للشروط المتقدمة، و بذلك لا يمكن تبرير ولاية جميع ملوك آل بويه، و لا الحروب التي خاضوها للدفاع عن سلطانهم، و إنّما سوف يشمل كلام الشريف المرتضى بعض المتولين.

هذا و قد جاءت هذه الرسالة نتيجة بحثٍ جرى في مجلس الوزير المغربي في جمادى الآخرة سنة ٤١٥هـ، و دار البحث حول شرعية الولاية من قِبَل الظلمة، فقام الشريف المرتضى بتأليف هذه الرسالة لإيضاح رؤيته حول المسألة.

عنوان الرسالة

ذكر النجاشي (ت ٤٥٠هـ) مسألة للشريف المرتضى سمّاها: «مسألة في الولاية من قِبَل السلطان»^١، فيما أشار البصروي (ت ٤٤٣هـ) إلى عنوانين:
أحدهما: «كتاب جواز الولاية من جهة الظالمين».
و الآخر: «مسألة في الولاية من قِبَل الظالمين»^٢.
و يظهر منه أنّ للشريف المرتضى بحثين حول الموضوع: أحدهما بصورة كتاب، و الآخر بصورة رسالة. و قد سُمّيت الرسالة في أكثر النسخ الخطية باسم: «مسألة في العمل مع السلطان»^٣، و سُمّيت في بعض نسخها باسم: «مسألة في الولاية من قِبَل الظالمين»^٤.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١، الرقم ٧٠٨.

٢. مجلّة العقيدة، العدد ٣، ص ٣٨٢ - ٣٨٣.

٣. كمخطوطة «أ، د، س، ف، ل، م» إضافة إلى مخطوطتين محفوظتين في مكتبة آية الله المرعشي، و تحملان الأرقام ٧٦١٥ و ١٤٢٥٤.

٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢.

و بما أنّ الرسالة التي بين أيدينا تتركز على مسألة العمل مع السلطان الجائر، فإنّ العناوين التي ذكرها البُصروي، والتي جاءت في بعض المخطوطات تكون أنسب؛ لكن بما أنّه توجد إشارة مقتضبة في بداية الرسالة إلى مسألة العمل مع السلطان العادل، لذا يمكن اختيار عنوان عام للرسالة ليشمل السلطان العادل و الظالم معاً، كما فعل النجاشي و كما جاء في أكثر النسخ الخطيّة.

و جدير بالإشارة في نهاية هذا البحث أنّ الشريف المرتضى قد أجاب في بعض رسائله و هي رسالة: «حكم أموال السلطان» عن سؤال حول حكم الأموال التي يتمّ الحصول عليها من قبَل السلطان، فأجاب أيضاً - كما في الرسالة محلّ بحثنا - بالتفصيل بين حالات مختلفة، فتارة يكون ذلك المال حراماً كالمغصوب، و أخرى يكون مباحاً كالمال الذي يُهدى إلى السلطان من طيب نفس، و ثالثة الأولى الاجتناب عنه، و هو المال المخلوط بالحرام، و إنّ أباحه أكثر الفقهاء مع اختلاط التصرف فيه، إلا أنّ الأولى في رأي الشريف المرتضى أن يكون محظوراً، و أنّ التنزّه عنه أولى.

هذا، و قد طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٨٧ باسم: «مسألة في العمل مع السلطان»، كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٦٥ بنفس الاسم، و طبعت أيضاً في ضمن مجلّة قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٢، سنة ١٤١٨ هـ. و ترجمت إلى الفارسيّة مرّتين: مرّة في ضمن كتاب: مكتبها و فرقههاى اسلامى در سدهاى ميانه، ترجمة: جواد قاسمي. و مرّة في ضمن مجلّة علوم سياسى، العدد ١٤، سنة ١٣٨٠ ش، ترجمة: محمود شفيعي. و أعاد شفيعي نشر هذه الترجمة مع النصّ العربي للرسالة في ضمن كتابه: اندیشه سياسى سيد مرتضى.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٧٣ - ٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
 ٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩١٠؛ تقع في الصفحات (٣ - ١٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
 ٣. مخطوطة مكتبة المحقق البروجردي رحمه الله، المرقمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحات (٣٨٤ - ٣٨٨) من المجموعة، و هي ناقصة من آخرها، و رمزنا لها ب«ط».
 ٤. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٩٠ - ٣٩٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
 ٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٢٠ - ٣٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ف».
 ٦. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (٢٨ - ٣٤) من المجموعة، و هي ناقصة من آخرها، و رمزنا لها ب«ب».
 ٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٢ - ٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».
 ٨. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٨؛ تقع في الصفحات (٢٠ - ٢٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
 ٩. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٥٠ - ٣٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
- ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في

الصفحات (٢٢١ - ٢٢٥) من المجموعة.

٢. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالمراق، المرقمة ٤٣٢/٦؛ تقع في الصفحات

(٢ - ٨) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تارة تقع في

الصفحات (٢٧٠ - ٢٧٤) من المجموعة؛ و تارة أخرى في الصفحات (٢٨٩ - ٢٩٢)

منها.

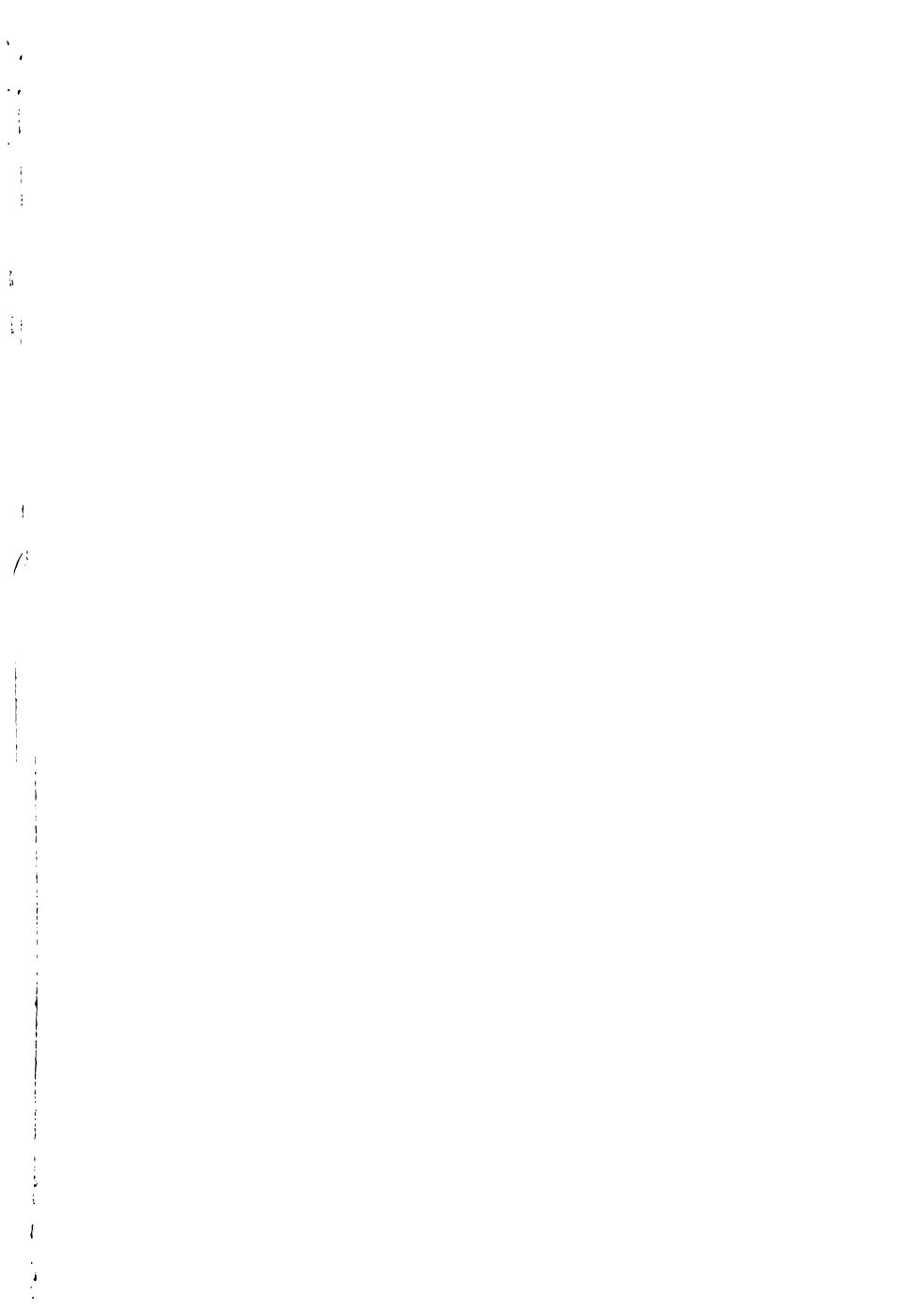
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تارة تقع في

الصفحات (١٥٠ - ١٥٣) من المجموعة؛ و تارة أخرى في الصفحات (١٦٠ - ١٦١)

منها.

٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في

الصفحات (١٥٣ - ١٦٥) من المجموعة.



مسألة في العمل مع السلطان

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَلَامُهُ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ، مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وَالطَّيِّبِينَ مِنْ عَتَرَتِهِ.^١
جَرَىٰ فِي مَجْلِسِ الْوَزِيرِ السَّيِّدِ الْأَجَلِّ أَبِي الْقَاسِمِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ الْمَغْرِبِيِّ^٢ -
أَدَامَ اللَّهُ سُلْطَانَهُ - فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ خَمْسِينَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةَ^٣ كَلَامٌ فِي
الْوِلَايَةِ مِنْ قِبَلِ الظَّلْمَةِ، وَكَيْفِيَّةِ الْقَوْلِ فِي حُسْنِهَا وَقُبْحِهَا؛ فَاقْتَضَىٰ ذَلِكَ إِمْلاءَ

١. من قوله: «الحمد لله، وسلامه على عباده...» إلى هنا ساقط من «ب، ط».

٢. في المطبوع: «المعري»؛ وهو سهو.

وهذا الوزير هو أبو القاسم الحسين بن علي المغربي المعروف بالوزير المغربي. من ولد بلاس بن بهرام جور، وأمّه فاطمة بنت أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر النعماني صاحب الغيبة. ولد في حلب سنة ٣٧٠ هـ، وذهب إلى مصر مع والده سنة ٣٨١ إلى سنة ٤٠٠ هـ، وكانت نشأته ودراسته هناك. وعندما قام الخليفة الفاطمي الحاكم بقتل أبيه وعمّه وأخويه هرب إلى الشام، وبقي باقي أيام حياته متنقلاً بين العراق والجزيرة، فاستوزر للبويعيين سنة ٤١٤ - ٤١٥ هـ في بغداد، وللعقليين في الموصل، وللمروانيين في ميفارقين. له كتب، منها: خصائص علم القرآن، واختصار إصلاح المنطق، واختصار غريب المصنّف، ورسالة في القاضي والحاكم، واختصار شعر أبي تمام، واختصار شعر المتنبي والطعن عليه. توفي بميفارقين سنة ٤١٨ هـ، وحُمل تابوته إلى الغريّ ودفن هناك. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٦٩، الرقم ١٦٧: الوزير المغربي للدكتور إحسان عباس، ص ٧ - ٨١.

٣. من قوله: «السيد الأجل أبي القاسم...» إلى هنا ساقط من «ب، ط».

مسألة و جيزة يُطَّعُ بِهَا عَلَى مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ اللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ
وَ الرَّشَادِ.^١

[ضروب الولاية من قِبَلِ السُّلْطَانِ]

إِعْلَمَ أَنَّ السُّلْطَانَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُحَقِّ عَادِلٍ، وَ مُبْطِلٍ ظَالِمٍ مُتَغَلِّبٍ.
فَالْوِلَايَةُ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ الْمُحَقِّ الْعَادِلِ لَا مَسْأَلَةَ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا جَائِزَةٌ، بَلْ رُبَّمَا
كَانَتْ وَاجِبَةً إِذَا حَتَمَهَا السُّلْطَانُ وَ أَوْجَبَ الْإِجَابَةَ إِلَيْهَا.

وَ إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْوِلَايَةِ مِنْ قِبَلِ الْمُتَغَلِّبِ، وَ هِيَ عَلَى ضُرُوبٍ: وَاجِبٍ - وَ رُبَّمَا
تَجَاوَزَ^٢ الْوُجُوبَ إِلَى الْإِجَاءِ^٣، وَ مُبَاحٍ، وَ قَبِيحٍ مَحْظُورٍ^٤.
فَأَمَّا^٥ الْوَاجِبُ، فَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ الْمُتَوَلَّى - أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ بِأَمَارَاتٍ لَا نِحْيَةَ - أَنَّهُ
يَتِمَكَّنُ بِالْوِلَايَةِ مِنْ إِقَامَةِ حَقٍّ وَ دَفْعِ بَاطِلٍ وَ أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ وَ نَهْيٍ عَنِ مُنْكَرٍ، وَ لَوْلَا
هَذِهِ الْوِلَايَةُ لَمْ يَتِمَّ^٦ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَتَجِبُ^٧ عَلَيْهِ الْوِلَايَةُ لِوُجُوبِ^٨ مَا هِيَ سَبَبٌ
إِلَيْهِ وَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الظَّفْرِ بِهِ.

فَأَمَّا^٩ مَا يَخْرُجُ إِلَى الْإِجَاءِ، فَهُوَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْوِلَايَةِ بِالسَّيْفِ، وَ يَغْلِبَ فِي ظَنِّهِ

١. في «أ، د، ع»: «للرشاد والصواب». وفي «ب، ط»: «قال الأجل المرتضى، قدس الله روحه».

٢. في «ط»: «يجاوزن». وفي «ل»: «يجاوز».

٣. في «ص»: «الإلجاء» بدل «إلى الإلجاء».

٤. هكذا في «ب، ط». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومحظور».

٥. في «ط»: «أما».

٦. في «ب، ط»: «له».

٧. هكذا في «أ، ط، ع، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيجب».

٨. في المطبوع: «بوجوب».

٩. هكذا في «أ، ب، د، ط، ع، ف، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأما».

أَنَّهُ مَتَى لَمْ يُجِبْ إِلَيْهَا سَفِيكَ دَمَهُ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ مُلْجَأً إِلَيْهَا.^١
 فَأَمَّا^٢ الْمُبَاحُ مِنْهَا، فَهَوَ أَنْ يَخَافَ عَلَى مَالِ لَه، أَوْ مِنْ^٣ مَكْرُوهِ يَقَعُ بِهِ^٤ يُتَحَمَّلُ
 مِثْلُهُ، فَتَكُونُ الْوَلَايَةُ مُبَاحَةً بِذَلِكَ، وَ يَسْقُطُ عَنْهُ قُبْحُ الدُّخُولِ فِيهَا. وَ لَا يَلْحَقُ
 بِالْوَاجِبِ^٥؛ لِأَنَّهُ إِنْ آثَرَ تَحَمُّلَ الضَّرَرِ فِي مَالِهِ وَ الصَّبْرَ عَلَى الْمَكْرُوهِ النَّازِلِ بِهِ وَ لَمْ
 يَتَوَلَّ^٦، كَانَ^٧ ذَلِكَ أَيْضاً لَه.

[بيان الوجه في حُسن و وجوب الولاية من قِبَلِ الظالم في بعض الأحيان]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَكُونُ الْوَلَايَةُ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ حَسَنَةً، فَضْلاً عَنْ وَاجِبَةٍ، وَ فِيهَا وَجْهُ
 الْقُبْحِ ثَابِتٌ، وَ هُوَ كَوْنُهَا «وَلَايَةً مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ»؛^٨ وَ وَجْهُ الْقُبْحِ إِذَا ثَبَّتَ فِي فِعْلٍ، كَانَ
 الْفِعْلُ قَبِيحاً، وَ إِنْ حَصَلَتْ فِيهِ وَجُوهُ حُسْنٍ^٩. أَلَا تَرَى^{١٠} أَنَّ الْكَذِبَ لَا يَحْسُنُ، وَ إِنْ
 اتَّفَقَتْ فِيهِ مَنَافِعُ دِينِيَّةٌ بِالطَّافِ^{١١} يَقَعُ^{١٢} عِنْدَهَا الْإِيمَانُ وَ كَثِيرٌ^{١٣} مِنَ الطَّاعَاتِ!؟

١. من قوله: «و يغلب في ظنه أنه متى...» إلى هنا ساقط من «ط».

٢. في «ب، ط»: «و أمّا».

٣. في «ب، ط»: «- من».

٤. في المطبوع جعلت لفظه «به» بين معقوفين؛ لكنها وردت في جميع النسخ.

٥. في «ص»: «بالوجوب».

٦. في «ب، ط»: «و لم يول».

٧. في «أ، د، ع، ف، ل»: «فإن».

٨. من قوله: «حسنة، فضلاً عن واجبة...» إلى هنا ساقط من «ب».

٩. في المطبوع: «أحسن».

١٠. في «ب، ط»: «ترون».

١١. هكذا في «أ، ج، د، ص، ع، ف، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «كالأطاف».

١٢. هكذا في «أ، ج، د، ص، ع، ف، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «تقع».

١٣. في المطبوع: «و كثيراً».

قُلْنَا: [أ.] غَيْرَ مُسَلِّمٍ أَنْ وَجَهَ الْقُبْحِ^١ فِي الْوِلَايَةِ لِلظَّالِمِ^٢ هُوَ كَوْنُهَا وِلَايَةً^٣ مِنْ قِبَلِهِ^٤، وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَهُوَ لَوْ أَكْرَهَ بِالسَّيْفِ عَلَى الْوِلَايَةِ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ قَبِيحَةً؟! وَكَذَلِكَ^٥ إِذَا كَانَ فِيهَا تَوَصُّلٌ إِلَى إِقَامَةِ حَقٍّ وَدَفْعٌ بَاطِلٍ تَخْرُجُ^٦ عَنْ وَجْهِ الْقُبْحِ. وَلَا يُشْبِهُ ذَلِكَ مَا يَعْتَرِضُ^٧ فِي الْكُذْبِ مِمَّا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ^٨ كَوْنِهِ قَبِيحًا؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا بِالْعَقْلِ وَجْهَ^٩ قُبْحِ الْكُذْبِ، وَأَنَّهُ مُجَرَّدُ كَوْنِهِ كَذِبًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ جِهَةٌ عَقْلِيَّةٌ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ^{١٠} طَرِيقًا إِلَيْهَا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوِلَايَةُ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ؛ لِأَنَّ وَجْهَ قُبْحِ ذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ^{١١} الَّذِي يَقْبَحُ فِيهِ^{١٢} شَرْعِيٌّ^{١٣}، فَيَجِبُ أَنْ تُبَيِّنَهُ^{١٤} قَبِيحًا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّرْعُ^{١٥} كَذَلِكَ.

١. فِي «ب، ط»: «قبح الوجه» بدل «وجه القبح».
٢. فِي «ص»: «ولاية الظالم» بدل «الولاية للظالم».
٣. فِي «أ، د، ع»: - «للظالم هو كونها ولاية».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «قبلها».
٥. فِي «ب، ط» وَالْمَطْبُوعِ: «فكذلك».
٦. هَكَذَا فِي «أ، د، ع». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يخرج».
٧. فِي «ب، ط»: «يعرض».
٨. فِي «أ، ب، ح، ص، ط، ع، ف، ل»: «من».
٩. فِي «ب، ط»: - «وجه».
١٠. فِي «ص، ط»: «للعقل».
١١. فِي «ب، ط»: «المواضع».
١٢. فِي «ب، ط»: «فيها».
١٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «شرع».
١٤. هَكَذَا فِي «ج، د، ع». وَفِي «ب، ص» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أن يبيته».
١٥. فِي «ط»: «الشارع».

وإذا كان الشَّرْعُ قَدْ أَبَاحَ^١ التَّوَلَّى مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ مَعَ الإِكْرَاهِ، وَ فِي المَوْضِعِ^٢ الَّذِي فَرَضْنَا أَنَّهُ مُتَّوَصَّلٌ بِهِ إِلَى إِقَامَةِ الحُقُوقِ الوَاجِبَاتِ^٣، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَجْهَ القُبْحِ فِي هَذِهِ^٤ الوِلَايَةِ مُجَرَّدَ كَوْنِهَا وَوِلَايَةً مِنْ جِهَةِ ظالِمٍ^٥. وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ إِظْهَارَ كَلِمَةِ الكُفْرِ لَمَّا كَانَتْ تَحْسُنُ مَعَ الإِكْرَاهِ، فَلَيْسَ وَجْهٌ قُبْحٌ مُجَرَّدَ النُّطْقِ بِهَا وَ إِظْهَارِهَا، بَلْ بِشَرَطِ الإِثَارِ.

[ب.] وَ قَدْ نَطَقَ القُرْآنُ بِأَنَّ يوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَلَّى مِنْ قِبَلِ العَزِيزِ وَ هُوَ ظالِمٌ، وَ رَغِبَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الوِلَايَةِ، حَتَّى زَكَّى نَفْسَهُ فَقَالَ^٧: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ»^٨؛ وَ لَا وَجْهَ لِحُسْنِ^٩ ذَلِكَ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَمَكُّنِهِ بِالْوِلَايَةِ مِنْ إِقَامَةِ الحُقُوقِ الَّتِي كَانَتْ^{١٠} تَجِبُ^{١١} عَلَيْهِ إِقَامَتُهَا.

[ج.] وَ بَعْدُ، فَلَيْسَ التَّوَلَّى مِنْ جِهَةِ الفَاسِقِ أَكْثَرَ مِنْ إِظْهَارِ طَلَبِ الشَّيْءِ مِنْ جِهَةِ لَا يُسْتَحَقُّ مِنْهَا وَ بِسَبَبِ لَا يُوجِبُهُ.

١. فِي «ب، ط»: «+ وَ أُطْلِقَ».

٢. فِي «ب، ط»: «المَوَاضِعُ».

٣. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ. وَ فِي المَطْبُوعِ: «و الوَاجِبَاتِ».

٤. فِي «ب»: «مِنْ هَذِهِ». وَ فِي «ط»: «مِنْ بَيْنَانَا».

٥. فِي «ط»: «الظَّالِمِ».

٦. فِي «ط»: «- كَلِمَةً».

٧. فِي «ب، ط»: «وَ قَالَ».

٨. يوسُف (١٢): ٥٥.

٩. فِي «ب، ط»: «يَحْسُنُ».

١٠. فِي «ب، ط»: «كَانَ».

١١. هَكَذَا فِي «أ، د، ع، ل». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «يَجِبُ».

و قد فعل ما له هذا المعنى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^١ عليه السلام؛^٢ لأنه دخل في الشورى تعرضاً للوصول إلى الإمامة، وقد علم أن تلك الجهة لا يستحق من مثلها التصرف في الإمامة؛ ثم قيل اختيار المختارين له عند إفضاء الأمر إليه، وأظهر أنه^٣ صار إماماً باختيارهم وعقدهم. وهذا له معنى التولي من قبل الظالم بعينه؛ للاشتراك في إظهار^٤ التوصل إلى الأمر بما لا يستحق به، ولا هو موجب لمثله.

لكننا^٥ نقول: إن التصرف في الإمامة^٦ كان إليه عليه السلام^٧ بحكم النص من رسول الله^٨ صلى الله عليه وآله علي إمامته^٩؛ فإذا دُفِعَ عن مقامه، وظن أنه ربما توصل إلى الإمامة بأسباب وضعها واضعون^{١٠}، لا^{١١} تكون الإمامة مستحقة^{١٢} بمثلها^{١٣}، جاز بل^{١٤} وجب أن يدخل فيها ويتوصل إليها^{١٥}؛ حتى إذا وصل إلى الإمامة كان تصرفه فيها بحكم النص، لا بحكم هذه الأسباب العارضة. ويجري

١. في «ص، ط» - «علي بن أبي طالب».

٢. في «ب» - «علي بن أبي طالب عليه السلام».

٣. في «ب، ط» + «قد».

٤. في «ب، ط» - «إظهار».

٥. في «أ، د، ع» - «لكننا».

٦. في «ج، ص، ف، ل» - «الأمة».

٧. في المطبوع - «عليه السلام».

٨. في «ط» - «الرسول» بدل «رسول الله».

٩. هكذا في «ب، ط». وفي «ل»: «الله». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أتمته».

١٠. في المطبوع: «الواضعون».

١١. في «أ»: «ولا».

١٢. في «أ»: «يستحق». وفي «د، ع، ل»: «مستحق».

١٣. في ظاهر «د، ل»: «بمائها».

١٤. في «أ، ج، ع، ف»: - «جاز بل». وفي «ص»: «و كان» بدل «مستحقة بمثلها، جاز بل».

١٥. في «ب، ط» والمطبوع: «بها».

ذَلِكَ مَجْرِي مَنْ غُصِبَ عَلَى وَدِيعَةٍ، وَحِيلَ^١ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، وَأُظْهِرَ غَاصِبُهَا أَنَّهُ يَهْبُهَا^٢ لِصَاحِبِهَا؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْوَدِيعَةِ، أَنْ يَتَقَبَّلَ فِي الظَّاهِرِ هَذِهِ الْوَدِيعَةَ، وَ يُظْهِرُ أَنَّهُ قَبَضَهَا عَلَى جِهَةِ^٣ الْهَيْبَةِ؛ وَ يَكُونُ تَصَرُّفُهُ حِينَئِذٍ فِيهَا بِحُكْمِ الْمَلِكِ الْأَوَّلِ، لَا عَنَ جِهَةِ الْهَيْبَةِ.

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُحْمَلُ تَوَلَّى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ لِجَلْدِهِ^٥ الْوَلِيدَ بْنَ عَقْبَةَ^٦.

[د.] وَ لَمْ يَزَلِ الصَّالِحُونَ وَالْعُلَمَاءُ يَتَوَلَّوْنَ فِي أَرْزَامٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ قِبَلِ الظُّلْمَةِ لِبَعْضِ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَالْتَوَلَّى مِنْ قِبَلِ الظُّلْمَةِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَا يُحَسِّنُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَهُوَ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ قِبَلِ الظَّالِمِ، وَ فِي الْبَاطِنِ مِنْ قِبَلِ أُنْمَةِ الْحَقِّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^٧؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا أذِنُوا لَهُمْ^٨

١. في «ط»: «و حال».

٢. في «ب، ط»: «وهبها».

٣. في «ب، ط»: «وجه».

٤. في «ب، ف» والمطبوع: - «عليه السلام».

٥. في «ب، ط»: «لخالدين» بدل «لجلده»؛ والظاهر أنه من سهو النساخ. راجع: النوادر للأشعري، ص ١٧٢؛ بحار الأنوار، ج ١٠١، ص ٢٤٣، ح ١٥٦؛ تنزيه الأنبياء، ص ١٦٠.

٦. هو الوليد بن عقبة بن أبي مغيص الأموي، من مسلمة الفتح. وهو الفاسق الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِيقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوهُ...﴾. ولأه عثمان - وكان أخاه من أمه - الكوفة، فشرب الخمر وصلى بالناس صلاة الصبح أربعاً، ثم قال: «أزيدكم؟»، فاستدعي إلى المدينة وجلده أمير المؤمنين علي عليه السلام الحدَّ ولما قتل عثمان اعتزل القتال، لكنه كان يحرض معاوية على قتل أمير المؤمنين عليه السلام بكتبه وشعره، مات بالرقعة سنة ٦١ هـ. راجع: أسد الغابة، ج ٥، ص ٩٠؛ الإصابة، ج ٦، ص ٤٨١؛ الأعلام، ج ٨، ص ١٢٢.

٧. في «ط» والمطبوع: - «عليهم السلام».

٨. في «ص» والمطبوع: - «لهم».

في هذه الولاية عند الشُّروط التي ذكَّرها، فتولاها^١ بأمرهم، فهو على الحقيقة والى من قبلهم ومُتصرفٌ بأمرهم. ولهذا^٢ جاءت الرواية^٣ الصحيحة بأنه^٤ يجوز لمن هذه حاله أن يقيم الحدودَ ويقطع السُّراقَ، ويفعل كلَّ ما اقتضت الشريعةُ فعله من هذه الأمور.^٦

فإن قيل: أليس هو بهذه الولاية^٧ معظماً للظالم ومُظهِراً لفرض^٨ طاعته، وهذا وجهٌ قبيح^٩ لا محالة^{١٠}، كان غنياً عنه لولا^{١١} الولاية؟ قلنا: الظالم إذا كان مُتغلباً على الدين، فلا بُدَّ لمن هو^{١٢} في بلاده وعلى الظاهر من جملة رعيته من إظهار تعظيمه وتبجيله والانتقاد له على وجه فرض الطاعة؛ فهذا المتولي من قبله لو لم يكن متولياً لشيء، لكان لا بُدَّ له مع المتغلب

١. كذا، والأنسب: «فتولاها أحدُهم»؛ باعتبار ما قبله.

٢. في «ب، ط»: «وبهذا».

٣. في «ج، ص»: «جاز». وفي «ل»: «جاء».

٤. في «ب، ط»: «الروايات». وفي «ج، ص»: «للرواية». وفي «ط»: «+ الصريحة».

٥. في «ب، ط»: «أنه». وفي «أ»: «لا».

٦. لم نعثر على نصّ رواية في هذا المجال؛ لكن راجع للمزيد من البحث عن المسألة ومفهوم بعض الروايات: المقنعة، ج ٢، ص ٢٤٨ - ٢٥٠؛ القواعد والفوائد، ج ١، ص ٤٠٥؛ كشف الغطاء،

ص ٤١٤؛ غاية الآمال، ج ١، ص ١٦٤؛ البدر الزاهر، ص ٧٤ - ٧٥؛ جامع المدارك، ج ٣، ص ٦٢؛

وج ٦، ص ١٢؛ مصباح الفقاهة، ج ٥، ص ١٥٠.

٧. في «ب، ط»: «الآية»، والظاهر أنه من سهو النسخ.

٨. في «ب، ط»: «من».

٩. هكذا في «أ، د، ع، ف، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «قبيح».

١٠. في «ب، ط»: «- لا محالة».

١١. في «ب، ط»: «بترك» بدل «لولا».

١٢. في «ب، ط»: «معه».

من^١ إظهار جميع ما ذكرناه من فنون^٢ التعظيم؛ للتقية والخوف؛ فليس تدخله^٣ الولاية في شيء من ذلك لم يكن يلزمه لو لم يكن^٤ والياً، وبالولاية يتمكّن من أمرٍ معروفٍ ونهيٍ عن منكرٍ، فيجب أن يتوصّل بها إلى ذلك.

فإن قيل: أ رأيتُم لو^٥ غلبَ على ظنه أنه كما^٦ يتمكّن بالولاية من أمرٍ ببعض المعروف ونهيٍ عن بعض المنكر، فإنه يلزم على^٧ هذه الولاية أفعالاً^٨ منكرة^٩ قبيحة - لولا هذه الولاية لم تلزمه - لا يتمكّن من الكف عنها؟

قلنا: إذا كان لا^{١٠} يجد عن هذه الأفعال القبيحة^{١١} مَحِيصاً، ولا بد من^{١٢} أن تكون^{١٣} الولاية سبباً لذلك، ولو لم يتولَّ^{١٤} لم يلزمه أن يفعل هذه الأفعال

١. هكذا في «ب، ط». و في «أ، ج، د، ع، ف»: «من التغلب منه مع»، و في «ل»: «من التغلب عنه مع»، و في المطبوع: «من التغلب معه مع» بدل «مع المتغلب من».

٢. في «ص»: «قبول».

٣. هكذا في «ب، ط». و في سائر النسخ و المطبوع: «يدخله».

٤. في «ص»: «سواء كان والياً أو لم يكن» بدل «لم يكن يلزمه لو لم يكن». و في «ط»: «+ يلزمه لم يكن».

٥. في «ل»: «إن».

٦. في «ب، ط»: «لما».

٧. في «ب، ج، ط» و المطبوع: «لأجل».

٨. في «ط» و المطبوع: «+ وأموراً».

٩. في «ص»: «+ أيضاً».

١٠. في «ط»: «لم» بدل «كان لا».

١١. في المطبوع: - «القبيحة».

١٢. في «أ، ج، د، ع، ف، ل»: - «من».

١٣. هكذا في «أ، د، ع، ف». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يكون».

١٤. في المطبوع: «لم يتوصّل».

الْقَبِيحَةَ؛ فَإِنَّ الْوَلَايَةَ حِينَئِذٍ تَكُونُ قَبِيحَةً، لَا^١ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا مُخْتَارًا.
فَإِنْ قِيلَ: أُرَايْتُمْ إِنْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ، كَمَا أَكْرَهَ عَلَى الْوَلَايَةِ؛
أَيَجُوزُ لَهُ قَتْلُ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ^٢ كَمَا أَكْرَهَ عَلَى الْوَلَايَةِ^٣؟
قُلْنَا: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الدَّمَاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ عَنِ
نَفْسِهِ الْمَكْرُوهَ بِإِيصَالِ أَلْمِ^٤ إِلَى غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَحْسُنُ وَلَا يَجِلُّ. وَقَدْ تَظَاهَرَتْ
الرَّوَايَاتُ عَنِ^٥ أُنْمِئْنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِأَنَّهُ^٦ لَا تَقِيَّةَ فِي الدَّمَاءِ،^٧ وَإِنْ كَانَتْ مُبِيحَةً لِمَا
عَدَّاهَا عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ.^٨

[في جواز القتال لدفاع المتولي عن ولايته]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا عِنْدَكُمْ فِي هَذَا الْمُتَوَلَّى^٩ لِلظَّلْمَةِ - وَنَيْئُهُ مَعْقُودَةٌ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ
فِي هَذِهِ الْوَلَايَةِ لِإِقَامَةِ^{١٠} الْحَقُوقِ - إِنْ مَنَعَهُ مِنْ هَذِهِ الْوَلَايَةِ أَوْ مِمَّا يُتَصَرَّفُ فِيهَا^{١١}

١. في المطبوع: «ولا».

٢. في «ب، ط»: «المحرمة».

٣. هكذا في «ج، د، ص، ع، ف، ل». وفي سائر النسخ والمطبوع: «كما أكره على الولاية».

٤. في «ب، ط»: «بإيصاله» بدل «بإيصال ألم».

٥. في «ب، ط»: «+ جميع».

٦. في «أ، د، ع»: «بأن». وفي «ل»: «أنه».

٧. لم نعتز عليه في كتب الحديث بهذا اللفظ؛ لكن ورد في المصادر الحديثية عن أبي جعفر
الباقر عليه السلام: «إِنَّمَا جُعِلَتِ التَّقِيَّةُ لِيُحَقَّنَ بِهَا الدَّمَاءُ؛ فَإِذَا بَلَغَ الدَّمُ فَلَا تَقِيَّةَ». راجع: المحاسن،

ج ١، ص ٢٥٩، ح ٣١٠؛ بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٣٩٩، ح ٣٦.

٨. «ب، ط» ناقصتان من هنا.

٩. في «ف»: «التولي».

١٠. في «ج» والمطبوع: «+ الحدود و».

١١. في «ل»: «منها». وفي «ص»: «و» بدل «فيها».

مانعٍ مِنَ النَّاسِ وَرَامَ الْحَيْلُولَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَعْرَاضِهِ؛ كَيْفَ قَوْلِكُمْ فِي دَفْعِهِ عَن ذَلِكَ
وَقِتَالِهِ وَ قَتْلِهِ^١؟

قلنا: هذه الولاية إذا كانت حسنة أو واجبة عند ثبوت شرط وجوبها - وبيئنا أنها
في المعنى من قبل إمام الحق وصاحب الأمر، وإن كانت على الظاهر الذي لا معتبر^٢
به كأنها من قبل غيره - فحكم من منع منها وعارض فيها حكم من منع من ولاية
من ينصبه الإمام العادل؛ في دفعه بالقتل والقتال وغير ذلك من أسباب الدفع.

[كيفية معرفة المتولي المحق من غيره]

فإن قيل: كيف السبيل إلى العلم بأحد هذا المتولي في الظاهر من قبل السلطان
الجائر^٣ محق^٤ لا تجل معارضته ومخالفته، وهو على الظاهر متول من قبل الظالم
الداعي^٥ الذي يجب جهاده ولا يحسن إقرار أحكامه؟
فإن قلتم: الطريق إلى ذلك أن نجد^٦ من يعتقد المذهب^٧ الحق يلي^٨ من قبل
الظلمة والمتغلبين مختاراً، فيعلم^٩ أنه ما اعتمد ذلك إلا لوجه صحيح اقتضاه.

١. في المطبوع: - «و قتله».
٢. في المطبوع: «لا نقر».
٣. في «أ، د، ع، ل»: «الجائر».
٤. في «أ، د، ع»: «محقق». وفي «ل»: «محل». وفي «ص»: «الكلمة مبهمة. وفي المطبوع: «بحق».
٥. هكذا في جميع النسخ. وفي المطبوع: «الطاغي».
٦. في «ل»: «أن يجد».
٧. في «ف»: «مذهب».
٨. في المطبوع: «المتولي».
٩. هكذا في «أ، ج، د، ع». وفي «ص»: «فعلمه». وفي «ل»: «فتعلم». وفي «ف» الكلمة غير منقوطة. وفي المطبوع: «فتعلم».

قِيلَ لَكُمْ: وَهَذَا كَيْفَ يَكُونُ طَرِيقاً صَحِيحاً، وَ قَدْ يَجُوزُ لِمُعْتَدٍ^١ الْحَقُّ أَنْ يَعْصِيَ، بَأَنْ يَلِيَّ وَوَلَايَةٌ مِنْ قَبْلِ ظَالِمٍ لِبَعْضِ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا وَمَنَافِعِهَا؛ فَلَا يَكُونُ دَفْعُهُ وَمَنْعُهُ قَبِيحِينَ^٢!

قُلْنَا: الْمُعْوَلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَى غَلْبَةِ الظُّنُونِ وَ قُوَّةِ الأَمَارَاتِ؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا^٣ الْمُتَوَلَّى خَلِيعاً فَاسِقاً قَدْ جَزَتْ عَادَتُهُ بَتَوَرُّطِ القَبَائِحِ وَ رُكُوبِ المَحَارِمِ، وَ رَأْيَانَهُ يَتَوَلَّى لِلظُّلْمَةِ^٤، فَلَا بُدَّ مِنْ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَلَّ ذَلِكَ مَعَ عَادَتِهِ الجَارِيَةِ بِالجُرْمِ^٥ وَ العُجُورِ^٦ إِلَّا لِأَغْرَاضِ الدُّنْيَا، فَيَجِبُ مَنْعُهُ وَ مُنَازَعَتُهُ وَ الكَفُّ عَنْ تَمَكِينِهِ؛ وَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهُ جَارِيَةً بِالتَّدْيِينِ وَ التَّصَوُّنِ^٧ وَ الكَفُّ عَنْ المَحَارِمِ، وَ رَأْيَانَهُ قَدْ تَوَلَّى - مُخْتَاراً غَيْرَ مُكْرَهٍ - لِظَالِمٍ، فَالظَّنُّ يَقْوَى^٨ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مَعَ الإِثَارِ إِلَّا لِإِدَاعِ مِنْ دَوَاعِي الدِّينِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا؛ فَحِينَئِذٍ لَا يَجِلُّ مَنْعُهُ، وَ يَجِبُ تَمَكِينُهُ.

فَإِنْ اشْتَبَهَ فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ الأَمْرُ، وَ تَقَابَلَتِ الأَمَارَاتُ، وَ تَعَادَلَتِ الظُّنُونُ، وَ جَبَّ الكَفُّ عَنْ^٩ مَنْعِهِ وَ مُنَازَعَتِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ^{١٠}؛ لِأَنَّا لَا نَأْمُنُ فِي هَذِهِ المُنَازَعَةِ

١. في «ج» والمطبوع: «لمعتمد».
٢. هكذا في «ل». و في سائر النسخ والمطبوع: «مُبِيحِينَ».
٣. في «د» - «هذا».
٤. في «ل»: «الظلمة».
٥. في «أ، د، ع»: «بالتحزم». و في «ج»: «بالتحزم». و في «ف»: «بالتحريم». و في «ل»: «بالتحزم».
٦. في «ص»: «+» و «الظلم».
٧. في المطبوع: «و التصوب». و «التصون» من «الصون»، بمعنى التقوى والتجنب من الأثام و القبائح. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٢٥١ (صون).
٨. في «أ، د، ع»: «+» و «له».
٩. في المطبوع: «من».
١٠. في المطبوع: «حالة».

أَنْ تَقَعَ عَلَيَّ وَجْهَ قَبِيحٍ، وَكُلُّ مَا لَا^١ يُؤْمَنُ فِيهِ وَجْهَ الشُّبْحِ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ.
وَنظَائِرُ هَذِهِ الْحَالِ فِي فُنُونِ التَّصْرِيفِ وَصُرُوبِ الْأَفْعَالِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى^٢؛
فَإِنَّا لَوْ عَهَدْنَا مِنْ بَعْضِ النَّاسِ الْخَلَاعَةَ وَالْفِسْقَ وَشُرْبَ الْخُمُورِ^٣ وَالتَّرَدُّدَ إِلَى
مَوَاطِنِ الْقُبْحِ^٤، وَرَأْيَانَهُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ يَدْخُلُ إِلَى بَيْتِ خَمَارٍ، وَنَحْنُ لَا
نَدْرِي أَيْدَخُلُ لِلْقَبِيحِ أَمْ لِلْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَشْرَبُ الْخَمْرَ؛ فَإِنَّا^٥ لَقَوَّةٌ ظُنُونِنَا^٦
بِالْقَبِيحِ مِنْهُ عَلَى عَادَتِهِ الْمُسْتَمِرَّةِ يَجِبُ أَنْ نَمْنَعَهُ^٧ مِنَ الدُّخُولِ وَنَحُولُ^٨ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ
إِذَا تَمَكَّنَّا مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ جَازَ عَلَيَّ أضعفَ الوجوهِ وأبعدها مِنَ الظَّنِّ أَنْ يَكُونَ
دَخَلَ لِلْإِنْكَارِ، لَا لِشُرْبِ الْخَمْرِ.

وَلَوْ رَأَيْنَا مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِالصِّيَانَةِ وَالذِّيَابَةِ وَإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ يَدْخُلُ بَيْتَ خَمَارٍ،
فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ مَنَعُهُ مِنَ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ يَسْبِقُ وَيَغْلِبُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا لَوَجْهِ
يَقْتَضِيهِ الدِّينُ؛ إِمَّا الْإِنْكَارَ^٩، أَوْ غَيْرَهُ.

فَإِنْ رَأَيْنَا دَاخِلًا لَا نَعْرِفُ^{١٠} لَهُ عَادَةَ حُسْنِي^{١١} وَلَا سُوَأِي^{١٢}، تَوَقَّفْنَا^{١٣} أَيْضًا عَنْ

١. في «أ، د، ص، ع»: «لم».

٢. في «ص»: «أن يُحصى».

٣. في «ل»: «الخمير».

٤. في «ج، ف، ل»: «القبيح». وفي «ص» والمطبوع: «القبيحة».

٥. هكذا في «أ، د، ع». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإننا».

٦. في «ج، ص»: «ظنوننا». وفي المطبوع: «ظننا».

٧. في «ل»: «أن يمنعه».

٨. هكذا في «أ، د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأننا».

٩. في «ع»: «لا تُعرف». وفي «ف» والمطبوع: «لا يُعرف».

١٠. في «ف»: «حسني». وفي «ص»: «حسني». وفي المطبوع: «حتى».

١١. هكذا في «ل»، وظاهر «أ، د، ع». والكلمة في «ج، ص، ف» مبهمه. وفي المطبوع: «بنوي».

١٢. في «ف»: «يوقفنا». وفي المطبوع: «ترَفُّعنا».

مَنَعِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ^١ أَنْ يَكُونَ الدُّخُولُ لَوَجْهِ جَمِيلٍ، وَ لَا أَمَارَةَ لِلتَّبْيِيحِ ظَاهِرَةً.

[جواز توصل المتولّي المحقّق إلى منافع الدنيا عَرَضًا]

فإن قيل: فكيف القول فيمن تولى^٢ للظالم و غرضه أن يتمّ له بهذه الولاية الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، و جمّع بين هذا الغرض و بين الوصول إلى بعض منافع الدنيا؛ إمّا على وجه التّبيح، أو^٣ وجه الإباحة؟!

قلنا: المعتبّر في خلوص الفعل لبعض الأغراض أن يكون لولا ذلك الغرض لما فعله و أقدم عليه، و إن جاز أن يكون فيه أغراض أخرى ليس هذا حكمها.

فإن كان هذا المتولّي لو انفردت الولاية بالأغراض الدنيوية زالت عنها الأغراض الدنيوية لكان يتولاها و يدخل فيها، و لو انفردت عن أغراض الدين بأغراض الدنيا لم يُقدّم عليها؛ فهذا^٥ دليل على أن غرضه فيها^٦ هو ما^٧ يرجع إلى الدين، و إن جاز أن يجمّع إليه غيره ممّا لا يكون هو المقصود؛ و إن كان الأمر بالعكس من هذا^٨، فالغرض الخالص المقصود^٩ هو الراجع إلى الدنيا؛ فحينئذٍ يتّبيح^{١٠} الولاية.

١. في المطبوع: «لا يجوز».

٢. هكذا في «أ، ج، د، ع، ف». و في «ص، ل» و المطبوع: «يتولّى».

٣. في «ج»: «+ على».

٤. في «أ، د، ع»: «- آخر».

٥. في «ف»: «هذا» بدل «عليها؛ فهذا».

٦. في «ل»: «فيه».

٧. في «ف»: «- هو». و في «ص»: «ما هو» بدل «هو ما».

٨. في «ص»: «منها» بدل «من هذا».

٩. في المطبوع: «المقصود».

١٠. في «أ، ع»: «بفتح». و في «د»: «يُنح». و في «ج، ص» و المطبوع: «يُنح».

[معنى حديث عن الصادق عليه السلام حول كفارة العمل مع السلطان]

فإن قيل: ما الوجه فيما يروى^١ عن الصادق عليه السلام من قوله: «كفارة العمل مع السلطان قضاء حاجات الإخوان»^٢؟ أو ليس هذا يوجب أن العمل من قبله معصية وذنوب حتى يحتاج إلى الكفارة عنها؟ وقد قلتم: إنها تكون في بعض الأحوال حسنة واجبة^٣!

قلنا: يجوز أن يكون عليه السلام أراد بذلك أن قضاء حاجات الإخوان يخرج الولاية من القبح إلى الحسن، و يقتضي تعريضها^٤ من جهة اللوم، كما أن الكفارة تسقط اللوم عن مرتكب ما يقتضيها؛ فأراد أن يقول: إن قضاء حاجات الإخوان^٥ يدخلها في الحسن، فقال: «يكون كفارة لها» تشبيهاً.

ويمكن أيضاً أن يريد بذلك من تولى للسلطان^٦ الظالم، وهو لا يقصد بهذه الولاية التمكين من إقامة^٧ الحق ودفع الباطل، ثم قضى بعد ذلك حاجات الإخوان على وجه يحسن^٨ ويستحق الثواب والشكر؛ فهذه الولاية وقعت في الأصل

١. في المطبوع: «زوي».

٢. في «ل»: «حوائج». وهكذا في مصادر الحديث.

٣. الفقيه، ج ٣، ص ١٧٦، ح ٣٦٦٦؛ و ص ٣٧٨، ح ٤٣٢٩؛ مشكاة الأنوار، ص ١٠١ و ٢١٦؛ عوالي الآلي، ج ١، ص ٣١٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٩٢، ح ٢٢٣٢٨. و لفظ الحديث في كلها هكذا: «كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان».

٤. في المطبوع: «و راجحة».

٥. هكذا في «د، ع، ل». و في سائر النسخ والمطبوع: «تقرئها».

٦. في «أ، د، ص، ع»: «يُسقط»، وهو سهو من النسخ.

٧. في «أ، د، ع»: «السلطان».

٨. في «ص»: «الإقامة» بدل «من إقامة».

٩. في «أ، د، ع»: «تحسين».

قَبِيحَةً^١، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ عِقَابُهَا وَيَتَمَحَّصَ عَنْ فَاعِلِهَا بِأَنْ يَفْعَلَ طَاعَةً قَصَدَهَا، وَ
تَكُونُ^٢ تِلْكَ الطَّاعَةُ هِيَ قَضَاءُ حَاجَاتِ الْإِخْوَانِ^٣ الْمُؤْمِنِينَ.

و هذا واضح.

و الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيرًا^٤، وَ الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ^٥.

١. في «ف» و المطبوع: - «قبيحة».

٢. هكذا في «أ، د، ع، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «و يكون».

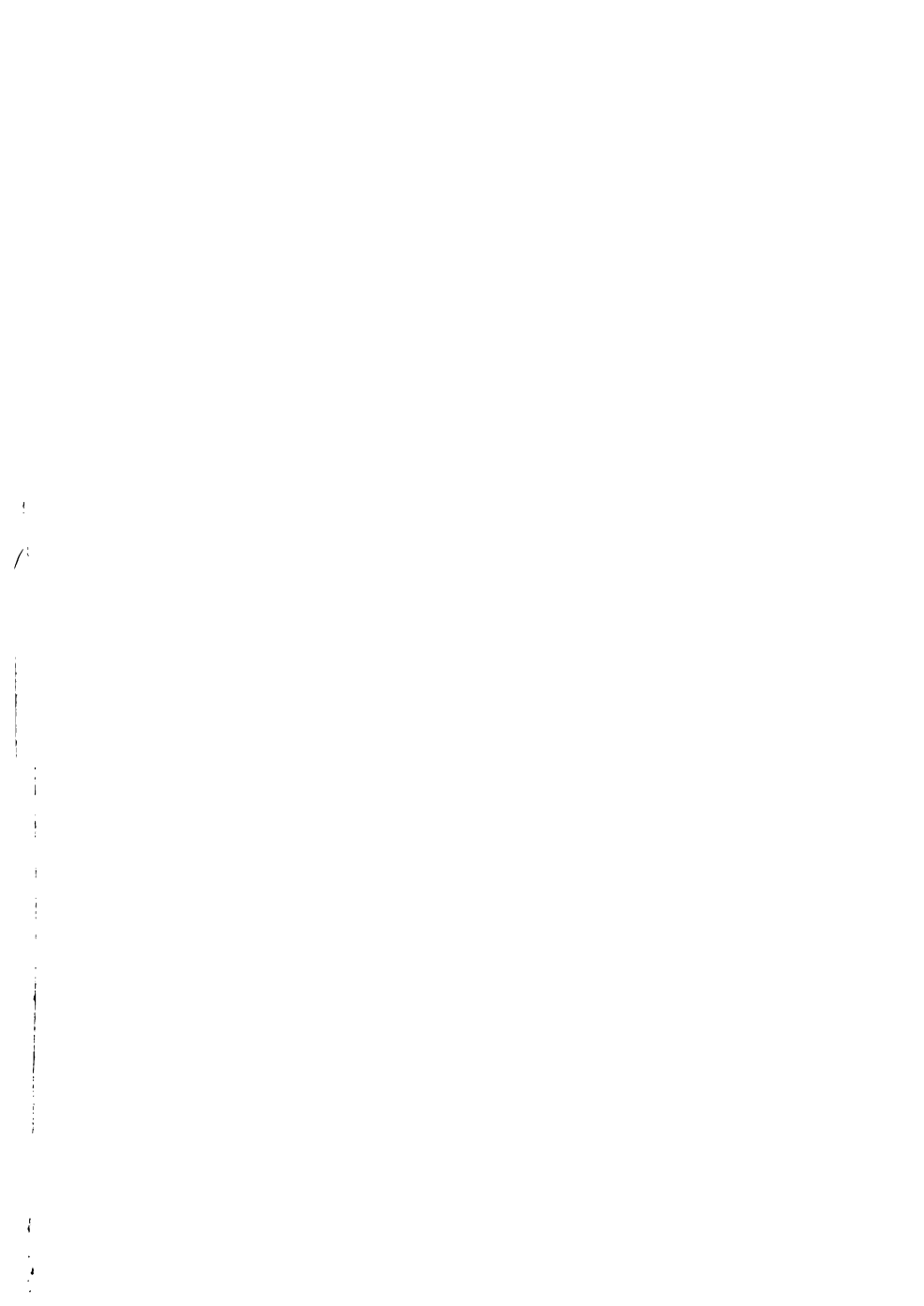
٣. هكذا في «ج، ص، ل». و في سائر النسخ و المطبوع: «إخوان».

٤. في «ج، ل» و المطبوع: - «كثيراً».

٥. في «ص»: + «بكرة و أصيلاً، برحمتك يا أرحم الراحمين، و أجود الأجودين، و أكرم الأكرمين، يا إله العالمين، يا خير الناصرين، الطننا بلطفك الخفي، يا من لطفه عامٌ لجميع الموجودات».

(٩٨)

مسألة في حكم أموال السلطان



مقدمة التحقيق

تمكّن الشيعة بعد عقود طويلة من التهميش والاعتزال السياسي من الصعود إلى أعلى سُلّم المناصب الحكومية في الدولة العباسية، من أمثال بني فرات وبني نوبخت والبريديين؛ كما اشتهر منهم شخصيات علمية وأدبية بارزة وصلت إلى الوزارة أيضاً، مثل الوزير المغربي (ت ١٨٤هـ). وقد كان لوصول البويهيين الشيعة إلى سدة الحكم، و فرض نفوذهم على قلب الدولة العباسية دور مهمّ في زيادة هذا النفوذ.

إنّ الارتباط الجديد للشيعة بالدولة، والذي أخذ يتأصل يوماً فيوماً أدى إلى طرح تساؤلات فقهية حول جواز التوكلي للسلطان الظالم، أو أخذ المال منه، وغير ذلك من المسائل المهمة؛ فعلى الرغم من صعود الشيعة إلى مناصب حساسة في الدولة، إلاّ أنه على أيّ حال كان ما يزال الخليفة من بني العباس، وهم برأي الشيعة من سلاطين الجور، إضافة إلى أنّ بعض الشيعة ممّن كان قد انخرط في سلك الدولة ما كان عادلاً، بل كان يسعى وراء الدنيا، وكان مستعداً لفعل كلّ شيء للبقاء في السلطة.

إذن كلّ هذا أدى إلى طرح تلك التساؤلات على علماء الشيعة حول طبيعة الارتباط مع الدولة.

و من عادة الشريف المرتضى عند الإجابة على مثل هذا النوع من التساؤلات أن يقوم بتشقيق الشقوق والفروض، وعدم إعطاء حكم عامّ في المسألة؛ لذلك صار التوكلي للسلطان عنده محرماً تارة، ومباحاً أخرى، و واجباً ثالثة، كما جاء ذلك في رسالة «العمل مع السلطان».

و في الرسالة محلّ بحثنا سُئل الشريف المرتضى عن حكم ما يحصل عليه الشخص من أموال السلطان، فأجاب بتشقيق الشقوق أيضاً، وقَسَم المال المأخوذ من السلطان إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل حرام، وذلك كالأموال المغصوبة.

و الثاني مباح، وذلك كالمال الذي يُهدى إلى السلطان عن طيب نفس.

و الثالث و هو المال المختلط بالحرام، بحيث لا يتميّز الحلال فيه من الحرام؛ و قد اختار الشريف المرتضى في هذه المسألة الحظر، و أنّ التنزّه عنه أولى، فيما أباحه أكثر الفقهاء، كما صرّح هو بذلك.

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٢٨ في ضمن مجموعة رسائل تحمل عنوان: «أجوبة مسائل متفرّقة من الحديث و غيره».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٩؛ تقع في الصفحة (٣٧٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحة (١٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحة (٢٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (١٥٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحة (٢٣١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«س».

[مسألة في حكم أموال السلطان]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

هل يجزئ ما يحصل من جهة السلطان وخدمته إذا دعت إلى ذلك ضرورة؟

الجواب:

أن أموال السلطان على ضرب:

فصرب الظاهر أنه حرام، كالمغصوب، والجنايات من غير وجوها.

والضرب الثاني: ما ظاهره أنه مباح؛ كالمال الذي يهدى إليه عن طيب نفس

[مُهدياً] هـ، [فـ] يجتبيه^٣ [لنفسه] أو يبره بأقاربه.

والضرب الثالث: ما^٤ يختلط فيه الحرام بالحلال، ولا يتميز أحدهما من

صاحبه.

فأما الضرب الأول، فمحظور أن يؤخذ منه.

١. في «س، ص» والمطبوع: - «إلى».

٢. في «س» والمطبوع: «من».

٣. في «أ»: «يهديه». وفي «ب»: «بهديّة». وفي «د»: «يهدمه». وفي «ص»: «يجديه». وفي المطبوع: «يجد به».

٤. في «أ، ب، د، ص»: - «ما».

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي، فَمُبَاحٌ أَخَذَهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ بِغَيْرِ خِلَافٍ.
 وَالتَّصَرُّفُ الثَّلَاثُ - وَهُوَ الْمُخْتَلِطُ - قَدْ أَبَاحَ^١ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ مَعَ الْاِخْتِلَاطِ^٢
 التَّصَرُّفَ فِيهِ، وَالأَخْذَ مِنْهُ^٣. وَالأُولَى عِنْدِي أَنْ يَكُونَ مُحْظُورًا، وَالتَّنْزُّهُ عَنْهُ^٤ أُولَى.

١. فِي «س» وَالمَطْبُوعُ: «أَبَاحَهُ».

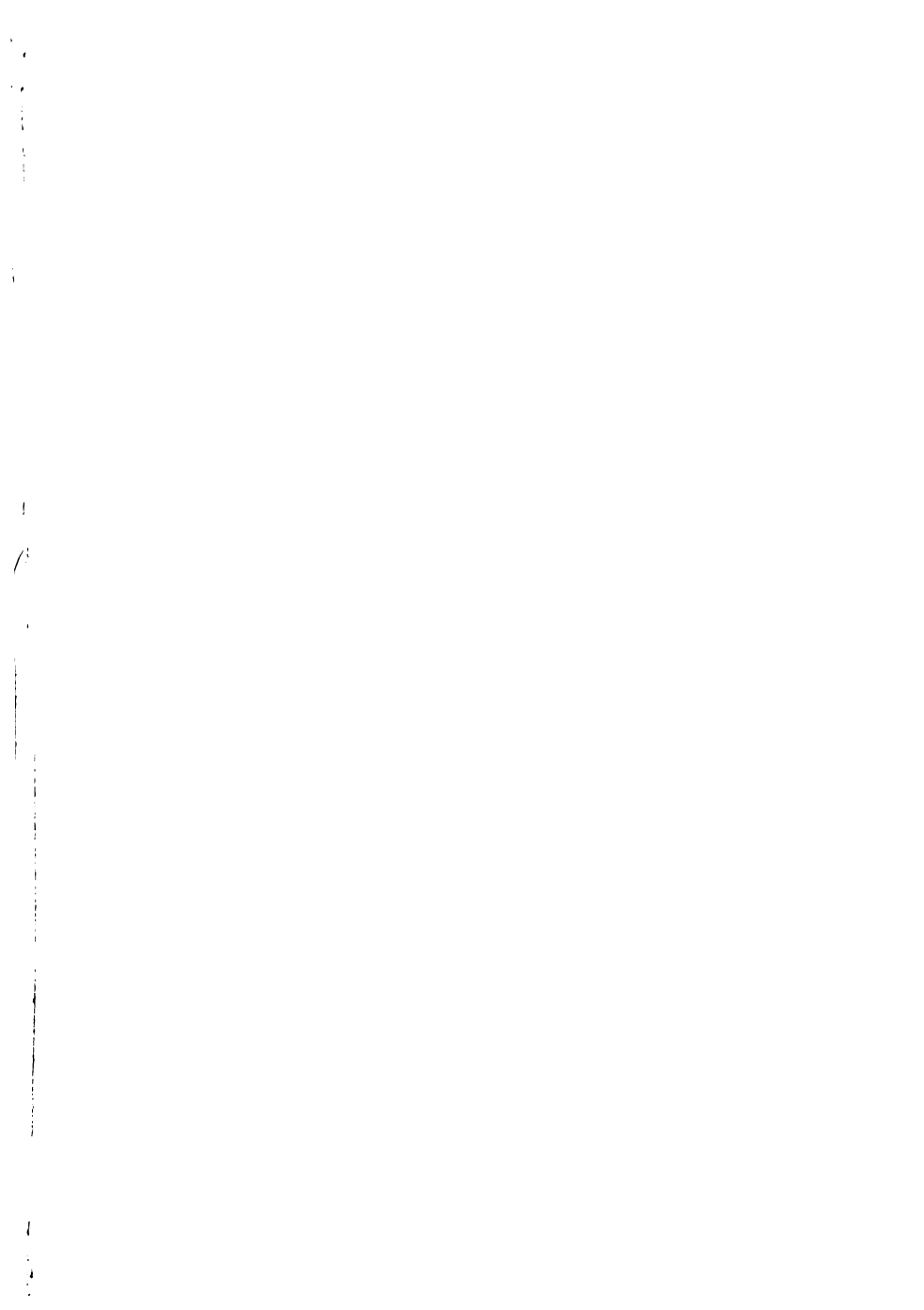
٢. فِي «س، ص» وَالمَطْبُوعُ: «اِخْتِلَاطٌ».

٣. فِي «س، ص» وَالمَطْبُوعُ: «عَنْهُ».

٤. فِي «س، ص» وَالمَطْبُوعُ: «مِنْهُ».

(٩٩)

مسألة في وجوب بيان النوافل
على الشرع، ووجه حُسنها



مقدمة التحقيق

تعرّض الشريف المرتضى في هذه الرسالة إلى بحثين متعلّقين بالنوافل: البحث الأول: وجوب أن يبيّن الشرع النوافل للمكلّفين؛ بما أنّ العقل لا يدرك المصلحة في النوافل، فيجب على الشرع أن يبيّن النوافل للمكلّفين، و يشرحها لهم. ووجه هذا الوجوب هو أنّ العقل إذا بقي بمفرده فإنّه يدرك قبح النوافل، و ذلك لِمَا فيها من المشقّة، و لكن الواقع أنّ في النوافل جهات مختلفة من المصالح، فلو تُرك العقل وحده لوقع في الجهل، و لأدرك قبح شيء فيه مصلحة لم يدركها، فكان يجب على الشرع بيان النوافل لكي لا يقع العقل في الجهل.

البحث الثاني: وجه حُسن النوافل؛ قد ذكر المتكلّمون وجهين على الأقلّ لحُسن النوافل:

الأول: أنّها مُسهّلة للفرائض؛ فإنّ الذي يتمرّن على فعل النوافل يكون أقرب إلى فعل الفرائض.

الثاني: و قد عبّر الشريف المرتضى عن هذا القول بـ«قيل»، ممّا يدلّ على تضعيفه له، و هو: أنّ النوافل مُسهّلة لأمثالها من النوافل العقلية، مثل الإحسان و التفضّل. و أضاف صاحب هذا الوجه: لا يصحّ أن يقال: إنّ النوافل مُسهّلة للفرائض و الواجبات الشرعية كما تقدّم في الوجه الأول؛ و ذلك لأنّها لو كانت مُسهّلة للواجبات الشرعية لصارت واجبة من باب اللطف، كما أنّ الواجبات الشرعية صارت واجبة

لأنها مقربة إلى الواجبات العقلية، فإنَّ الشرعيَّات أُلِّفَتْ في العقليات.
و لم يقبل الشريف المرتضى هذا الاستدلال، لكنَّه لم يبيِّن سبب ذلك.
و الجدير بالذكر أنَّ أكثر مطالب هذه الرسالة قد ذكرها القاضي عبد الجبار
المعتزلي (ت ٤١٥هـ) في ذيل جواب إحدى شبه البراهمة، فالأجل اتّضح مطالب
الرسالة بصورة أفضل، يمكن مراجعة كتاب المغني^١.

عنوان الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٤٥ تحت
عنوان: «دور العقل و السمع في النوافل». و هو عنوان عام، لا يعبر عن محتوى الرسالة
بدقّة.

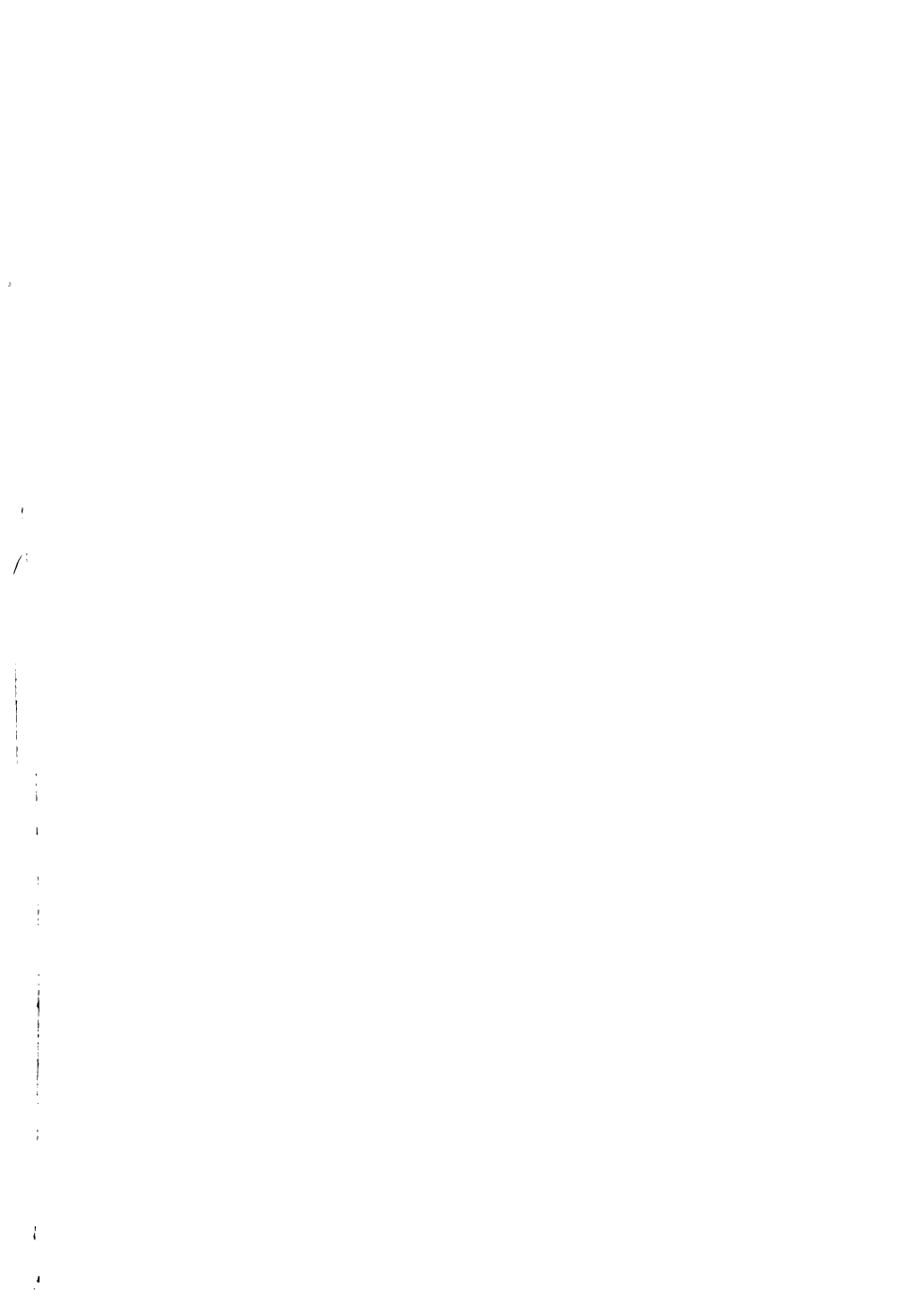
كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٦٣ تحت عنوان: «أحكام النوافل» و
يبدو أنَّه عنوان أجنبيّ عن البحث.
فالأفضل تسميتها: «وجوب بيان النوافل على الشرع، و وجهُ حسنها».

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠٠١٧؛ تقع في الصفحة
(١١٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في
الصفحة (١٥٩) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في
الصفحة (٤٠٠) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«د».

١. المغني، ج ١٥ (التنبؤات و المعجزات)، ص ١٣٤ - ١٣٥.

٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦: تقع في الصفحة (١٣٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٦٨٦٢: تقع في الصفحة (٧٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٦. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤: تقع في الصفحة (٨١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٧. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧: تقع في الصفحة (٢٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
٨. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٦: تقع في الصفحة (٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٩. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٥: تقع في الصفحة (١٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ث».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٩٦٨٨: تقع في الصفحة (١٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ق».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣: تقع في الصفحة (٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».



[مسألة في وجوب بيان النوافل]

[على الشرع، ووجه حُسْنِهَا]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مسألة:

إذا قلنا: «إنَّ النوافلَ إنما نَعَلَمُهَا كَذَلِكَ^١ بالسمع، وهو استحقاقُ الثوابِ عليها و
أَنْ تَرَكَهَا لَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْعِقَابُ^٢» فلا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَنَّ السَّمْعَ هُوَ الْكَاشِفُ عَنِ ذَلِكَ،
وَأَنَّ الْعَقْلَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ.

وذلك أنه قد تَقَرَّرَ فِي الْعُقُولِ^٣ كَوْنُهَا لِمَا فِيهَا^٤ مِنَ الْمَشَقَّةِ قَبِيحَةً، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ
فِيهَا بَعْضُ وَجْهِ الْمَصَالِحِ لَعَرَضْنَا^٥ لاعتقادِ يَجْرِي مَجْرَى الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ
لَوْلَا الْبَيَانُ أَنْ نَعْتَقِدَهَا قَبِيحَةً مِنَّا، وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَةً!

وَالْوَجْهُ الَّذِي ذُكِرَ فِي حُسْنِهَا: أَنَّهَا مُسَهَّلَةٌ لِلْفَرَائِضِ، فَكَأَنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا مَرَّنَ^٦ عَلَى

١. في «أ، ق»: «يعلمها كذلك». وفي «هـ» والمطبوع: «يتعلَّقها لذلك».

٢. في «ب، ج، ص، ط»: «عليها العقاب». وفي المطبوع: «العقاب عليه».

٣. في المطبوع: - «في العقول».

٤. في «ب، ج، د، ص، ط، ي»: «فيه».

٥. في «أ، ق»: «لأعرضنا». وفي «ب، ج، د، ص، ي»: «لغرضنا».

٦. مَرَّنَ الشَّيْءُ يَمَرَّنُ مَرُونًا: إِذَا اسْتَمَرَّ. راجع: لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٠٣ (مرن).

فعلها و اعتادها يَكُونُ إقدامه على الواجبِ أسهلّ و على النَّفَارِ مِنْ فعله أبعدَ، فيكونُ وجهاً مُقَوِّباً داعياً إلى فعلِ الفرائضِ.

و على هذا وَرَدَ الشرعُ في أن نأمر^١ الصبيّ بالصلاة في حالٍ و نُضربه^٢ على فعله في حالٍ؛ لكي يَعتادَ فعلها^٣ و يَمُرَّ عليها.

فإذا كانَ ما يَتَقَدَّمُ التكليفَ يؤثرُ هذا التأثيرَ، فلأن تَوَثَّرَ النوافلُ على هذا الحدِّ في حالِ التكليفِ أَقْرَبُ.

و هذه الطريقةُ مُتَعَارَفَةٌ؛ لأنَّ مَنْ تَحَمَّلَ^٥ المَشَقَّةَ فيما لا يَجِبُ عليه، يَكُونُ الواجبُ عليه أسهلَّ عنده و أَقْرَبَ إلى فعله.

و قد قيلَ: إنَّ النوافلَ مُسَهِّلَةٌ لأمثالها مِنَ العَقْلِيَّاتِ^٦؛ مِنَ الإحسانِ، و التفضُّلِ. و اعتَبَرَ قائلُ ذلكَ أنها لو كانت مُقَرَّبَةً إلى فعلِ الواجباتِ الشرعيَّةِ لَوَجَبَتْ، كَمَا وَجَبَتْ الشرعيَّاتُ لتقريبها^٧ مِنَ الواجباتِ العَقْلِيَّةِ. و في هذا نَظَرٌ.

١. في «د، ش، ه، ي» و المطبوع: «أن يأمر».

٢. في «د، ه، ي» و المطبوع: «و يضربه».

٣. في «ش، ه» و المطبوع: «فعلها».

٤. في «أ»: «فلا تَوَثَّرَ». و في المطبوع: «فإن تأثر».

٥. في «أ، ق، ه»: «يحمل». و في المطبوع: «يتحمل».

٦. أي لأمثالها مِنَ النوافلِ العَقْلِيَّةِ.

٧. في جميع النسخ و المطبوع: «لتقريبها»؛ و هو سهو.

فهرس المطالب

- الفهرس الإجمالي ٥
د. الرسائل الفقهيّة ٣

٧٥. جوابات المسائل الرسيّة الأولى

- مقدّمة التحقيق ٩
نسبتها إلى المؤلّف ١١
مخطوطات الرسالة ١٢
جوابات المسائل الرسيّة الأولى ١٥
مقدّمة المؤلّف ١٥
المسألة الأولى: حكم عبادات المقلّد و تارك النظر ١٧
المسألة الثانية: كيفيّة رجوع العامّي إلى العالم ٢٤
في بيان حقيقة العقل ٢٧
المسألة الثالثة: عدم توقّف القول بالصرفه على العلم بالعربيّة و فنون الفصاحة ٢٩
المسألة الرابعة: نفي حصول المعرفة باللّه تعالى للكفّار ٣٧
المسألة الخامسة: عدم جواز الرجوع إلى الكتب المصنّفة لمعرفة الأحكام ٤٣
المسألة السادسة: وجوب قضاء الحجّ التطوّعيّ عند إفساده ٤٨
المسألة السابعة: حول الخبر المتواتر ٥٢
فصل: فيه ستّ مسائل تتعلّق بالنيّات في العبادات ٥٩
المسألة الأولى (و هي الثامنة) ٥٩

- ٦٠..... المسألة الثانية (و هي التاسعة)
- ٦١..... المسألة الثالثة (و هي العاشرة)
- ٦٢..... المسألة الرابعة (و هي الحادية عشرة)
- ٦٣..... المسألة الخامسة (و هي الثانية عشرة)
- ٦٤..... المسألة السادسة (و هي الثالثة عشرة)
- ٦٦..... جواب المسائل الست المتعلّقة بالنيّات
- ٦٦..... جواز نقل نيّة الصلاة من الحاضرة إلى الفائتة
- ٧٢..... استحباب إعادة المنفرد صلاته جماعةً
- ٧٦..... حكم من فاتته صلاةٌ غير متعيّنة
- ٧٨..... حكم الواقع بعض صلاته قبل الوقت
- ٨٢..... حكم صيام يوم الشكّ
- ٨٦..... حكم نيّة صوم الشهر كلّ في أوّله
- ٨٩..... فصلٌ يتضمّن مسألتين تتعلّق أيضاً بأحكام النيّة في العبادة
- ٨٩..... المسألة الأولى (و هي الرابعة عشرة)
- ٨٩..... المسألة الثانية (و هي الخامسة عشرة)
- ٩٠..... جواب المسألتين المتعلّقتين أيضاً بالنيّات
- ٩٠..... حكم المخلّ بالنيّة في العبادة
- ٩٢..... حكم نيّة العبادة المشتملة على أفعال كثيرة
- ٩٣..... المسألة السادسة عشرة: نيّة النياية في العبادات و ثوابها
- ٩٦..... المسألة السابعة عشرة: حكم الماء النجس يتمّم كراً
- ٩٨..... المسألة الثامنة عشرة: سجدة قراءة العزائم في الصلاة تجب بعد الفراغ من الصلاة
- ١٠٠..... فصلٌ يتضمّن مسألتين تتعلّق بقضاء الصلوات الفائتة
- ١٠٠..... المسألة التاسعة عشرة و العشرون

- ١٠٢..... جواب المسألتين المتعلقتين بقضاء الصلوات الفائتة.....
- ١٠٢..... عدم إجزاء أداء الصلاة مع تذكر الفائتة.....
- ١٠٣..... حكم من عليه صلواتٌ فائتةٌ كثيرةٌ.....
- ١٠٦..... المسألة الحادية والعشرون: إثبات حجّة إجماع الطائفة.....
- ١١٣..... المسألة الثانية والعشرون: حكم العاقد في الإحرام مع الجهل بالحكم.....
- ١١٥..... المسألة الثالثة والعشرون: ما يجوز قتله من الحيوان المؤذي.....
- ١١٩..... المسألة الرابعة والعشرون: برُّ الوالدين الكافرين أو الفاسقين.....
- ١٢١..... المسألة الخامسة والعشرون: حكم المنعم الكافر.....
- ١٢٣..... المسألة السادسة والعشرون: أعواض الكافر في الآخرة.....
- ١٢٥..... المسألة السابعة والعشرون: حكم العالم بقبائح غيره.....
- ١٢٧..... المسألة الثامنة والعشرون: معرفة الشهداء والأنبياء و.....
- ١٢٩..... الخاتمة.....

٧٦. جوابات المسائل الرسيّة الثانية

- ١٣٣..... مقدّمة التحقيق.....
- ١٣٤..... نسبتها إلى المؤلّف و تاريخها.....
- ١٣٤..... مخطوطات الرسالة.....
- ١٣٧..... جوابات المسائل الرسيّة الثانية.....
- ١٣٧..... المسألة الأولى: سقوط القضاء بعد الوقت عمّن صلّى تماماً في موضع القصر.....
- ١٣٩..... المسألة الثانية: جواز تجديد نيّة الصوم بعد مضيّ شطر النهار.....
- ١٤١..... المسألة الثالثة: أحكام الصلوات المفروضة غير الصلوات الخمس.....
- ١٤٣..... المسألة الرابعة: حكم اللاحن في القراءة في الصلاة.....
- ١٤٥..... المسألة الخامسة: هل يدلُّ الكلام المرتّب المتّسق على كون فاعله عالماً؟.....

٧٧. جوابات المسائل الموصليّات الثانية

- ١٥٣..... مقدّمة التحقيق
- ١٥٥..... عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ١٥٨..... مخطوطات الرسالة
- ١٦١..... جوابات المسائل الموصليّات الثانية
- ١٦١..... المقدّمة
- ١٦٣..... المسألة الأولى: حكم المذي والودي
- ١٦٦..... المسألة الثانية: أكثر التفاس وأقلّه
- ١٧٠..... المسألة الثالثة: كراهة السُّجود على الثَّوب المنسوج
- ١٧٢..... المسألة الرابعة: مسائل في الشُّفعة
- ١٧٩..... المسألة الخامسة: من لا ربا بينهما
- ١٨٦..... المسألة السادسة: عدّة الحامل
- ١٩٣..... المسألة السابعة: أقلُّ مدّة الحمل وأكثرها
- ١٩٧..... المسألة الثامنة: حكم المطلّقة في مرض بعلمها
- ٢٠٠..... المسألة التاسعة: حكم عتق عبد المكاتب و توريثه

٧٨. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة

- ٢٠٥..... مقدّمة التحقيق
- ٢٠٦..... بين الموصليّات الثالثة و كتاب «الإعلام»
- ٢٠٧..... فوائد مستلّة من المسائل
- ٢٠٨..... نسبتها إلى المؤلف
- ٢٠٩..... مخطوطات الرسالة
- ٢١١..... جوابات المسائل الموصليّات الثالثة
- ٢١١..... مقدّمة

- ٢١٢..... بطلان العمل بالقياس و خبر الواحد.....
- ٢١٤..... الدليل على بطلان العمل بهما.....
- ٢١٤..... بيان الطريق إلى العلم بالأحكام الشرعية.....
- ٢١٥..... إثبات حجّة الإجماع في الأحكام الشرعية.....
- ٢١٦..... كيفية تحصيل إجماع الطائفة.....
- ٢٢١..... بيان طرق أخرى غير الإجماع لإثبات الأحكام الشرعية.....
- ٢٢٢..... حكم المسألة الشرعية التي لا دليل عليها من الكتاب و السنة.....
- ٢٢٣..... عدم حجّة جلّ الأخبار المنقولة من طريق أصحاب الحديث.....
- ٢٢٧..... أحكام الطهارة.....
- ٢٢٧..... المسألة الأولى: كيفية غسل اليدين في الوضوء.....
- ٢٣١..... المسألة الثانية: كيفية مسح الرأس في الوضوء.....
- ٢٣٢..... عدم جواز مسح جميع الرأس، و غسل الرجلين.....
- ٢٣٢..... المسألة الثالثة: حكم مسح الأذنين أو غسلهما.....
- ٢٣٤..... المسألة الرابعة: عدد الغسلات في الوضوء.....
- ٢٣٥..... المسألة الخامسة: أكثر أيام النفاس.....
- ٢٣٥..... المسألة السادسة: حكم قراءة القرآن للجنب و الحائض.....
- ٢٣٧..... فصل: فيه ست مسائل تتعلق بالأموال.....
- ٢٣٩..... أحكام الصلاة.....
- ٢٣٩..... المسألة الثالثة عشر: وجوب «حيّ على خير العمل» في الأذان.....
- ٢٣٩..... المسألة الرابعة عشر: حكم إرسال اليدين في الصلاة و كتفهما.....
- ٢٤٠..... المسألة الخامسة عشر: قول «أمين» مبطل للصلاة.....
- ٢٤٠..... المسألة السادسة عشر: عدم جواز قراءة أكثر أو أقل من سورة بعد الحمد.....
- ٢٤١..... المسألة السابعة عشر: ما يسجد عليه.....

- ٢٤١..... المسألة الثامنة عشر: صلاة التراويح بدعةً
- ٢٤٢..... المسألة التاسعة عشر: صلاة الصُّحى بدعةً
- ٢٤٢..... المسألة العشرون: حكم سجود الشُّكر
- ٢٤٣..... المسألة الحادية والعشرون: العدد المعتبر في مقيمي الجمعة والعيدين
- ٢٤٤..... المسألة الثانية والعشرون: من لا يصلح لإمامة الجمعة والعيدين
- ٢٤٥..... المسألة الثالثة والعشرون: حكم صلاة الكسوف
- ٢٤٦..... المسألة الرابعة والعشرون: كيفية الصلاة على الموتى
- ٢٤٦..... المسألة الخامسة والعشرون: استحباب توقُّف الإمام حتَّى ترفع الجنازة
- ٢٤٧..... أحكام الزكاة والخمس
- ٢٤٧..... المسألة السادسة والعشرون: حكم الذهب والفضة في باب الزكاة
- ٢٤٧..... المسألة السابعة والعشرون: أقلُّ ما يجزئ من الزكاة
- ٢٤٨..... المسألة الثامنة والعشرون: اشتراط الولاية في مستحقِّي الزكاة
- ٢٤٨..... المسألة التاسعة والعشرون: مقدار زكاة الفطرة
- ٢٤٩..... المسألة الثلاثون: أحكام الخمس
- ٢٥١..... المسألة الحادية والثلاثون: حكم الأنفال
- ٢٥٢..... المسألة الثانية والثلاثون: صفوة الأموال من الأنفال
- ٢٥٣..... أحكام الحجِّ و الشُّفعة و الرِّبا
- ٢٥٣..... المسألة الثالثة والثلاثون: فوت عرفاتٍ وإدراك المشعر
- ٢٥٤..... المسألة الرابعة والثلاثون: عدد الشُّفعاء في العقار
- ٢٥٤..... المسألة الخامسة والثلاثون: من لا ربا بينهما
- ٢٥٥..... أحكام النكاح
- ٢٥٥..... المسألة السادسة والثلاثون: حكم الزاني بذات البعل
- ٢٥٥..... المسألة السابعة والثلاثون: عقد النكاح على ما لا قيمة له

- ٢٥٦..... المسألة الثامنة والثلاثون: التزويج في حال الإحرام
- ٢٥٧..... المسألة التاسعة والثلاثون: التزويج في العدة
- ٢٥٧..... المسألة الأربعون: عقد النكاح في العدة
- ٢٥٧..... المسألة الحادية والأربعون: حكم المطلقة تسعاً
- ٢٥٨..... المسألة الثانية والأربعون: حكم من فجر بعمته أو خالته
- ٢٥٨..... المسألة الثالثة والأربعون: حكم من تلوط بغلام
- ٢٥٨..... المسألة الرابعة والأربعون: جواز نكاح النساء في أدبارهن
- ٢٦١..... المسألة الخامسة والأربعون: عقد المرأة على نفسها من دون إذن وليها
- ٢٦٣..... المسألة السادسة والأربعون: جواز النكاح بغير شهود
- ٢٦٤..... المسألة السابعة والأربعون: حكم نكاح المتعة
- ٢٦٦..... المسألة الثامنة والأربعون: جواز نكاح المرأة على عمته وخالته
- ٢٦٧..... أحكام الطلاق و الظهار
- ٢٦٧..... المسألة التاسعة والأربعون: وقوع الطلاق بشاهدين عدلين مسلمين
- ٢٦٨..... المسألة الخمسون: توقيفية ألفاظ الطلاق
- ٢٦٩..... المسألة الحادية والخمسون: حكم الطلاق بشرط
- ٢٦٩..... المسألة الثانية والخمسون: حكم الطلاق باليمين
- ٢٦٩..... المسألة الثالثة والخمسون: حكم الطلاق الثلاث
- ٢٧٠..... المسألة الرابعة والخمسون: شرائط الظهار
- ٢٧١..... المسألة الخامسة والخمسون: حكم التخيير في الطلاق
- ٢٧٤..... المسألة السادسة والخمسون: عدة الحامل
- ٢٧٥..... المسألة السابعة والخمسون: الرجعة في الطلاق الثلاث في مجلس واحد
- ٢٧٥..... المسألة الثامنة والخمسون: حكم المطلقة ثلاثاً في مجلس واحد
- ٢٧٦..... المسألة التاسعة والخمسون: أقل الحمل وأكثره

- ٢٧٧..... أحكام العتق
- ٢٧٧..... المسألة السُّتُون: كَيْفِيَّةُ العتق
- ٢٧٨..... أحكام القضاء والشهادات
- ٢٧٨..... المسألة الحادية والسُّتُون: ما لو ابتدأ الخصمان بمحضر الحاكم
- ٢٧٩..... المسألة الثانية والسُّتُون: شهادة الإبن لأبيه و عليه
- ٢٨٠..... أحكام النذر واليمين
- ٢٨٠..... المسألة الثالثة والسُّتُون: حكم حانث النَّذر
- ٢٨٠..... المسألة الرابعة والسُّتُون: كَيْفِيَّةُ اليمين
- ٢٨١..... المسألة الخامسة والسُّتُون: حكم اليمين
- ٢٨٢..... أحكام بعض الأَطعمة والأشربة
- ٢٨٢..... المسألة السادسة والسُّتُون: حكم الطُّحَال
- ٢٨٢..... المسألة السابعة والسُّتُون: السَّمك المحرَّم
- ٢٨٢..... المسألة الثامنة والسُّتُون: ما يحرم من الطير
- ٢٨٣..... المسألة التاسعة والسُّتُون: ما يحرم من الطير أيضاً
- ٢٨٣..... المسألة السبعون: حكم الفَقَاع
- ٢٨٤..... أحكام الحدود والديات
- ٢٨٤..... المسألة الحادية والسبعون: حدُّ السارق
- ٢٨٥..... المسألة الثانية والسبعون: حدُّ السارق إذا عاد إلى السَّرقة
- ٢٨٥..... المسألة الثالثة والسبعون: حدُّ الحرِّ الزاني
- ٢٨٥..... المسألة الرابعة والسبعون: حدُّ العبد الزاني
- ٢٨٦..... المسألة الخامسة والسبعون: شارب الخمر ثلاثاً
- ٢٨٦..... المسألة السادسة والسبعون: حكم من ضرب امرأة فطرحت
- ٢٨٦..... المسألة السابعة والسبعون: إفزاع المجامع وعزله

- ٢٨٧..... المسألة الثامنة و السبعون: إِنْ قتل اثنان أو أكثر واحداً
- ٢٨٧..... المسألة التاسعة و السبعون: إِنْ قتل ثلاثةً واحداً، و اختلفوا فيما قاموا به
- ٢٨٨..... المسألة الثمانون: حكم من قطع رأس ميّت
- ٢٨٨..... المسألة الحادية و الثمانون: إذا قتل الرجل امرأةً
- ٢٨٩..... المسألة الثانية و الثمانون: ادعاء رجلين بالقتل
- ٢٩٠..... المسألة الثالثة و الثمانون: اعتراف رجلين بقتل رجلٍ واحدٍ
- ٢٩٠..... المسألة الرابعة و الثمانون: ديات أهل الكتاب و ولد الزنا
- ٢٩٢..... أحكام الإرث
- ٢٩٢..... المسألة الخامسة و الثمانون: من يرث مع الوالدين
- ٢٩٣..... المسألة السادسة و الثمانون: من خلّف و الدين و بنتاً
- ٢٩٤..... المسألة السابعة و الثمانون: من خلّف بنتين و أحد أبويه و ابن ابن
- ٢٩٥..... المسألة الثامنة و الثمانون: لا يحجب الأمّ الإخوة من الأمّ خاصّةً
- ٢٩٥..... المسألة التاسعة و الثمانون: من يرث مع الولد
- ٢٩٦..... المسألة التسعون: حقيقة الحبوة
- ٢٩٧..... المسألة الحادية و التسعون: ولد الصّلب يحجب من دونه
- ٢٩٨..... المسألة الثانية و التسعون: الزوج يرث من الزوجة
- ٢٩٨..... المسألة الثالثة و التسعون: المرأة لا ترث من الرّباع
- ٢٩٩..... المسألة الرابعة و التسعون: إرث الإخوة و الأخوات من الأب خاصّةً
- ٣٠٠..... المسألة الخامسة و التسعون: توريث الرجال و النساء بالنّسب
- ٣٠٢..... المسألة السادسة و التسعون: ميراث من خلّف ابنة ابنٍ و ابن عمّ
- ٣٠٣..... المسألة السابعة و التسعون: إرث ابن الأخ مع الجدّ
- ٣٠٤..... المسألة الثامنة و التسعون: إرث ولد الملاعنة
- ٣٠٤..... المسألة التاسعة و التسعون: إرث المطلّقة في مرض بعلمها

- المسألة المائة: كَيْفِيَّةُ توريث الخنثى..... ٣٠٥
- المسألة الحادية و المائة: كَيْفِيَّةُ توريث من ليس له ما للرجال و للنساء ٣٠٥
- المسألة الثانية و المائة: توريث رأسين على حقٍ واحدٍ ٣٠٦
- المسألة الثالثة و المائة: أحكام إرث المملوك ٣٠٦
- المسألة الرابعة و المائة ٣٠٦
- المسألة الخامسة و المائة: ما يرثه المكاتب ٣٠٧
- المسألة السادسة و المائة: ما يورث من المكاتب ٣٠٧
- المسألة السابعة و المائة: إرث الكفَّار و المجوس ٣٠٨
- المسألة الثامنة و المائة: ميراث المجوس ٣٠٨
- المسألة التاسعة و المائة: حكم العول في الفرائض ٣٠٩

٧٩. جوابات مسائل أهل ميفارقين

- مقدّمة التحقيق ٣١٥
- ميفارقين ٣١٥
- مخطوطات الرسالة ٣١٩
- جوابات مسائل أهل ميفارقين ٣٢٣
- مسألة أوّل: عدالة إمام الجماعة ٣٢٤
- مسألة ثانية: أحكام صلاة الجمعة ٣٢٤
- مسألة ثالثة: أحكام صلاة العيدين ٣٢٥
- مسألة رابعة: وقت صلاة الظهر و العصر ٣٢٦
- مسألة خامسة: وقت صلاة المغرب و العشاء ٣٢٧
- مسألة سادسة: تعيين الصلاة الوسطى ٣٢٨
- مسألة سابعة: ما يجوز عليه السُّجود ٣٢٩
- مسألة ثامنة: حكم التسليم في الصلاة ٣٢٩

- ٣٣٠..... مسألة تاسعة: استحباب القنوت في الصلاة
- ٣٣٠..... مسألة عاشره: التكبيرات السبع في مفتتح الصلاة
- ٣٣١..... مسألة حادية عشر: الوتيرة
- ٣٣١..... مسألة ثانية عشر: كيفية غسل الوجه في الوضوء
- ٣٣٢..... مسألة ثالثة عشر: وجوب المسح ببله اليد
- ٣٣٢..... مسألة رابعة عشر: الرجوع إلى الكتب الثلاثة
- ٣٣٤..... مسألة خامسة عشر: عدم وجوب «محمّد وعلّي خير البشر» في الأذان
- ٣٣٤..... مسألة سادسة عشر: «الصلاة خير من النوم» في الأذان بدعه
- ٣٣٤..... مسألة سابعة عشر: الأئمة: أحياء يشاهدوننا
- ٣٣٥..... مسألة ثامنة عشر: معنى حضور الرسول وأمير المؤمنين عليه السلام عند كل ميّت
- ٣٣٦..... مسألة تاسعة عشر: هل الأئمة: يتفاضل بعضهم على بعض؟
- ٣٣٧..... مسألة عشرون: تساوي الحسن والحسين عليه السلام في الفضل
- ٣٣٧..... مسألة حادية وعشرون: إن الله تعالى أطلع الأئمة عليهم السلام على الغائبات
- ٣٣٨..... مسألة ثانية وعشرون: متى يظهر الحجة عليه السلام؟
- ٣٣٨..... مسألة ثالثة وعشرون: المحارب لعلّي عليه السلام كافر
- ٣٣٩..... مسألة رابعة وعشرون: تفضيل الأنبياء على الملائكة
- ٣٣٩..... مسألة خامسة وعشرون: معنى أنه لولا النبي والأئمة لما خلق الله السماء والأرض
- ٣٤٠..... مسألة سادسة وعشرون: حقيقة الكفر والشرك والإيمان
- ٣٤١..... مسألة سابعة وعشرون: حقيقة التوحيد
- ٣٤١..... مسألة ثامنة وعشرون: حكم إرث الإخوان
- ٣٤٢..... مسألة تاسعة وعشرون: الثوب المصاب بالمنّي ولم يعرف مكانه
- ٣٤٢..... مسألة ثلاثون: إصابة الثوب بالكلب الناشف
- ٣٤٣..... مسألة حادية وثلاثون: حكم المجامع أهله في نهار رمضان

- مسألة ثانية و ثلاثون: لا تجوز الصلاة في ثوبٍ أصابه خمرٌ ٣٤٣
- مسألة ثالثة و ثلاثون: حكم من غاب عن أهله سنين ٣٤٤
- مسألة رابعة و ثلاثون: عدم جواز الترحُّم للأقارب الكفَّار ٣٤٥
- مسألة خامسة و ثلاثون: عدم جواز إعطاء الفطرة و الزكاة للمخالفين ٣٤٥
- مسألة سادسة و ثلاثون: عدم انعقاد اليمين على المعصية ٣٤٦
- مسألة سابعة و ثلاثون: هل زَوْج أمير المؤمنين عليه السلام فلاتاً ابنته؟ ٣٤٦
- مسألة ثامنة و ثلاثون: ثواب زيارة قبور الأئمة: ٣٤٧
- مسألة تاسعة و ثلاثون: حقيقة المسافر الذي يجب عليه التقصير ٣٤٨
- مسألة أربعون: استحباب التختُّم باليد اليمنى ٣٤٨
- مسألة حادية و أربعون: المعوَّل في معرفة أوائل الشُّهور ٣٤٩
- مسألة ثانية و أربعون: حكم لحم الأرنب ٣٥٠
- مسألة ثالثة و أربعون: حكم شرب الفِّقاع ٣٥٠
- مسألة رابعة و أربعون: حليَّة المتعة ٣٥١
- مسألة خامسة و أربعون: حرمة اللُّعب بالشُّطرنج و التُّرد ٣٥٢
- مسألة سادسة و أربعون: حكم لبس جلود الثعالب و الأرنب، و الصلاة فيها ٣٥٢
- مسألة سابعة و أربعون: لبس ما يتَّخذ من جلود الغنم ٣٥٣
- مسألة ثامنة و أربعون: حكم لبس القزِّ و الخزِّ ٣٥٣
- مسألة تاسعة و أربعون: معنى تحليل المولى أمته للغير ٣٥٤
- مسألة خمسون: جعل أمِّ الولد في ضمن الميراث ٣٥٤
- مسألة حادية و خمسون: جواز تملُّك السبايا و نكاحهنَّ ٣٥٥
- مسألة ثانية و خمسون: حكم زكاة الغلات ٣٥٥
- مسألة ثالثة و خمسون: كفَّارة حنث اليمين ٣٥٦
- مسألة رابعة و خمسون: إسلام الذمِّيِّ و له امرأة ذمِّيَّة ٣٥٦

- ٣٥٧..... مسألة خامسة و خمسون: حكم تزويج الهاشمية
- ٣٥٧..... مسألة سادسة و خمسون: حلية الوطاء دبراً و قبلاً
- ٣٥٨..... مسألة سابعة و خمسون: القرآن منزل غير مخلوق
- ٣٥٩..... مسألة ثامنة و خمسون: أفضل الأعمال
- ٣٥٩..... مسألة تاسعة و خمسون: لزوم العمل مع الاعتقاد
- ٣٦٠..... مسألة ستون: مسألة الرجعة
- ٣٦٠..... مسألة حادية و ستون: المسلم يرث الكافر
- ٣٦١..... مسألة ثانية و ستون: العمة ترث مع العم
- ٣٦١..... مسألة ثالثة و ستون: إرث الخال و الخالة مع الأعمام
- ٣٦٢..... مسألة رابعة و ستون: إرث أولاد الأخت
- ٣٦٢..... مسألة خامسة و ستون: جواز الوطاء قبل غسل الحيض
- ٣٦٣..... مسألة سادسة و ستون: حكم الخمس

٨٠ جوابات المسائل الواسطيات

- ٣٦٧..... مقدمة التحقيق
- ٣٦٨..... مخطوطات الرسالة
- ٣٧١..... جوابات المسائل الواسطيات
- ٣٧١..... المسألة الخامسة من المسائل الواسطيات: إنكاح النواصب و الغلاة
- ٣٧٢..... المسألة السادسة من الواسطيات: المسلم يرث الكافر
- ٣٧٣..... المسألة السابعة من الواسطيات: الصلاة في ثوبين أحدهما إيريسم و الآخر كتان
- ٣٧٤..... المسألة الثامنة من الواسطيات: عدّة وفاة الدمي
- ٣٧٥..... المسألة التاسعة من الواسطيات: المرأة المتسامحة في نفسها عن مراعاة عدّة الطلاق
- ٣٧٦..... المسألة العاشرة من الواسطيات: لا حدّ للمستمتع بهنّ في العدد

- المسألة الحادية عشر من الواسطيات: طلاق المضطرّ ثلاثاً، كم يعدُّ؟..... ٣٧٧
- المسألة الثانية عشر من الواسطيات: جواز التمتع بالمستمتع بها قبل انقضاء العدة..... ٣٧٨

٨١ جوابات المسائل الرّمليّة

- مقدّمة التحقيق..... ٣٨١
- نسبة الرسالة..... ٣٨٣
- محتوى الرسالة..... ٣٨٤
- مخطوطات الرسالة..... ٣٨٩
- جوابات المسائل الرّمليّة..... ٣٩١
- المسألة السادسة: حكم الخلاف في رؤية الهلال..... ٣٩١
- مسألة من المسائل الرّمليّة:..... ٣٩١
- المسألة السابعة: حكم الطلاق بعد ارتفاع الدم وإيلاء المرأة..... ٣٩٤

٨٢ مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم

- مقدّمة التحقيق..... ٣٩٩
- ملاحظة..... ٤٠٠
- مخطوطات الرسالة..... ٤٠١
- مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم..... ٤٠٣

٨٣ مسألة في حكم ماء البئر النابع بعد غور مائها النجس

- مقدّمة التحقيق..... ٤٠٧
- عنوان الرسالة و طبعتها..... ٤٠٨
- مخطوطات الرسالة..... ٤٠٨
- مسألة في حكم ماء البئر النابع بعد غور مائها النجس..... ٤١١

٨٤ مسألة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة

٤١٧	مقدمة التحقيق
٤١٩	نسبة الرسالة إلى المؤلف، و عرض لمحتواها.
٤٢٢	فوائد
٤٢٣	مخطوطات الرسالة
٤٢٥	مسألة في عدم وجوب غسل الرجلين في الطهارة
٤٢٥	مقدمة
٤٢٩	أرجحية قراءة «وأرجلكم» بالجرّ
٤٤١	أدلة بطلان أن يكون المسح غسلًا
٤٤١	الدليل الأول
٤٤٣	الدليل الثاني
٤٤٣	الدليل الثالث
٤٤٤	الدليل الرابع

٨٥ مسألة في المسح على الخفين

٤٥١	مقدمة التحقيق
٤٥٢	نسبة الرسالة إلى المؤلف
٤٥٢	محتوى الرسالة
٤٥٣	مخطوطات الرسالة
٤٥٧	مسألة في المسح على الخفين

٨٦ رسالة في الردّ على أصحاب العدد

٤٦٥	مقدمة التحقيق
٤٦٨	نسبة الرسالة و عنوانها

- ٤٦٩..... تاريخ تأليف الرسالة
- ٤٧٠..... أهميّة الرسالة
- ٤٧٠..... فوائد مهمّة من الرسالة
- ٤٧٢..... مخطوطات الرسالة
- ٤٧٥..... رسالة في الردّ على أصحاب العدد
- ٤٧٥..... مقدّمة
- ٤٧٦..... الفصل الأوّل: في بيان الأدلّة على القول بالرؤية
- ٤٧٦..... الدليل الأوّل: إجماع المسلمين
- ٤٧٧..... الدليل الثاني: سيرة المسلمين
- ٤٧٨..... الدليل الثالث: الكتاب
- ٤٧٨..... الدليل الرابع: آية قرآنيّة أخرى
- ٤٧٩..... الدليل الخامس: السنّة
- ٤٨١..... الفصل الثاني: مناقشة أدلّة صاحب الكتاب على القول بالعدد
- ٤٨١..... الدليل الأوّل: دليل من القرآن
- ٤٨٥..... الدليل الثاني: دليل آخر من القرآن
- ٤٨٦..... معنى نقصان الشهر و كماله
- ٤٨٨..... معنى إكمال العدّة
- ٤٩٠..... الدليل الثالث: دليل من جهة الأثر
- ٤٩٢..... ردّ حجّية خبر الواحد
- ٤٩٣..... الدليل الرابع: حمل أخبار الرؤية على التقيّة
- ٤٩٤..... الدليل الخامس: الاستدلال من طريق القياس
- ٤٩٦..... الدليل السادس: معرفة أوقات الفرائض قبل حلولها بناء على القول بالعدد
- ٤٩٨..... الدليل السابع: لوازم باطلة تلزم القول بالرؤية

- ٥٠٣..... في أن معلوم الله تعالى مطابق لتكاليف المكلفين، وإن اختلفت
- ٥٠٨..... الكلام في صوم يوم الشك، و فرقه مع صوم المسجون
- ٥١١..... الدليل الثامن: خبر «يوم صومكم يوم نحركم»
- ٥١٣..... الفصل الثالث: مناقشة ما ردَّ به صاحب الكتاب أدلة القائلين بالرؤية
- ٥١٣..... الدليل الأول: آية الأهلة
- ٥١٥..... الدليل الثاني: خبر «صوموا رؤيته»
- ٥١٧..... بطلان الاستدلال بخبر «صوموا رؤيته» على صحة القول بالعدد
- ٥١٨..... مقارنة بين الرؤية والعدد، وبين الوضوء والتميم
- ٥٢٢..... بطلان المقارنة بين الرجوع إلى القرآن والأخبار وبين العدد والرؤية
- ٥٢٤..... بطلان تخصيص خبر «صوموا رؤيته» في سنة واحدة
- ٥٢٥..... نكتة لغوية
- ٥٢٥..... مناقشة اعتماد بعض القائلين بالرؤية على العدد
- ٥٢٨..... الدليل الثالث: خبر «شهر رمضان يصيبه ما يصيب سائر الشهور»
- ٥٢٩..... كيفية الحج على القول بالعدد

٨٧ مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له

- ٥٣٥..... مقدمة التحقيق
- ٥٣٧..... عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٥٣٧..... مخطوطات الرسالة
- ٥٤١..... مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له

٨٨ مسألة في استلام الحجر والتلبية

- ٥٥٣..... مقدمة التحقيق
- ٥٥٤..... علاقة هذه الرسالة بـ«المسائل المحمديات»

- ٥٥٦..... مخطوطات الرسالة
 ٥٥٧..... مسألة في استلام الحجر والتلبية

٨٩ مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر

- ٥٦٥..... مقدّمة التحقيق
 ٥٦٥..... مخطوطات الرسالة
 ٥٦٧..... مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر

٩٠. مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول

- ٥٧١..... مقدّمة التحقيق
 ٥٧٢..... عنوان الرسالة
 ٥٧٣..... تاريخ تأليف الرسالة
 ٥٧٣..... مخطوطات الرسالة
 ٥٧٧..... مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول

٩١. مسألة في نكاح المتعة

- ٥٨٣..... مقدّمة التحقيق
 ٥٨٣..... محتوى الرسالة
 ٥٨٦..... مخطوطات الرسالة
 ٥٨٩..... مسألة في نكاح المتعة
 ٥٨٩..... بطلان الاستدلال على فساد نكاح المتعة بعدم دخول الطلاق فيه

٩٢. مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد

- ٥٩٥..... مقدّمة التحقيق
 ٥٩٦..... عنوان الرسالة

- ٥٩٦..... مخطوطات الرسالة
٥٩٩..... مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد

٩٣. مسألة في إرث الأولاد

- ٦٠٣..... مقدمة التحقيق
٦٠٥..... نسبتها إلى المؤلف
٦٠٦..... محتوى الرسالة
٦١٠..... مخطوطات الرسالة
٦١١..... مسألة في إرث الأولاد
٦٢١..... في أن ولد البنت ولد على الحقيقة

٩٤. مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية

- ٦٣١..... مقدمة التحقيق
٦٣٢..... عنوان الرسالة
٦٣٣..... مخطوطات الرسالة
٦٣٥..... مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية

٩٥. مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت

- ٦٣٩..... مقدمة التحقيق
٦٣٩..... عنوان الرسالة
٦٤٠..... مخطوطات الرسالة
٦٤٣..... مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت

٩٦. مسألة في حكم التصدق بالمال الحرام

- ٦٤٧..... مقدمة التحقيق
٦٤٨..... مخطوطات الرسالة

٦٤٩..... مسألة في حكم التصدق بالمال الحرام

٩٧. مسألة في العمل مع السلطان

٦٥٣..... مقدمة التحقيق

٦٥٨..... عنوان الرسالة

٦٦٠..... مخطوطات الرسالة

٦٦٣..... مسألة في العمل مع السلطان

٦٦٤..... ضروب الولاية من قبل السلطان

٦٦٥..... بيان الوجه في حسن و وجوب الولاية من قبل الظالم في بعض الأحيان

٦٧٢..... في جواز القتال لدفاع المتولي عن ولايته

٦٧٣..... كيفية معرفة المتولي المحق من غيره

٦٧٦..... جواز توصل المتولي المحق إلى منافع الدنيا عرضاً

٦٧٧..... معنى حديث عن الصادق عليه السلام حول كفارة العمل مع السلطان

٩٨. مسألة في حكم أموال السلطان

٦٨١..... مقدمة التحقيق

٦٨٢..... مخطوطات الرسالة

٦٨٣..... مسألة في حكم أموال السلطان

٩٩. مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها

٦٨٧..... مقدمة التحقيق

٦٨٨..... عنوان الرسالة

٦٨٨..... مخطوطات الرسالة

٦٩١..... مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها

مؤسسة الشريف المرتضى ٣٧١



الرسائل والمسائل

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٥٤٣٦ هـ)

المجلد الخامس

الرسائل الأصولية والمندانحة والمنسوبة

تحقيقاً

عبد الأمير المحققين

المؤلف الذكي للذكرى الفيتية الشريف المرتضى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السَّائِلُ الْمَسْأَلُ

الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى
عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهَدَى
(٣٥٥-٤٣٦هـ)

المَجْلَدُ الْخَامِسُ

السَّائِلُ الْأَصُولِيَّةُ وَالْمُنْزَعَةُ وَالْمُنْسَوِيَّةُ



تَحْقِيقُ

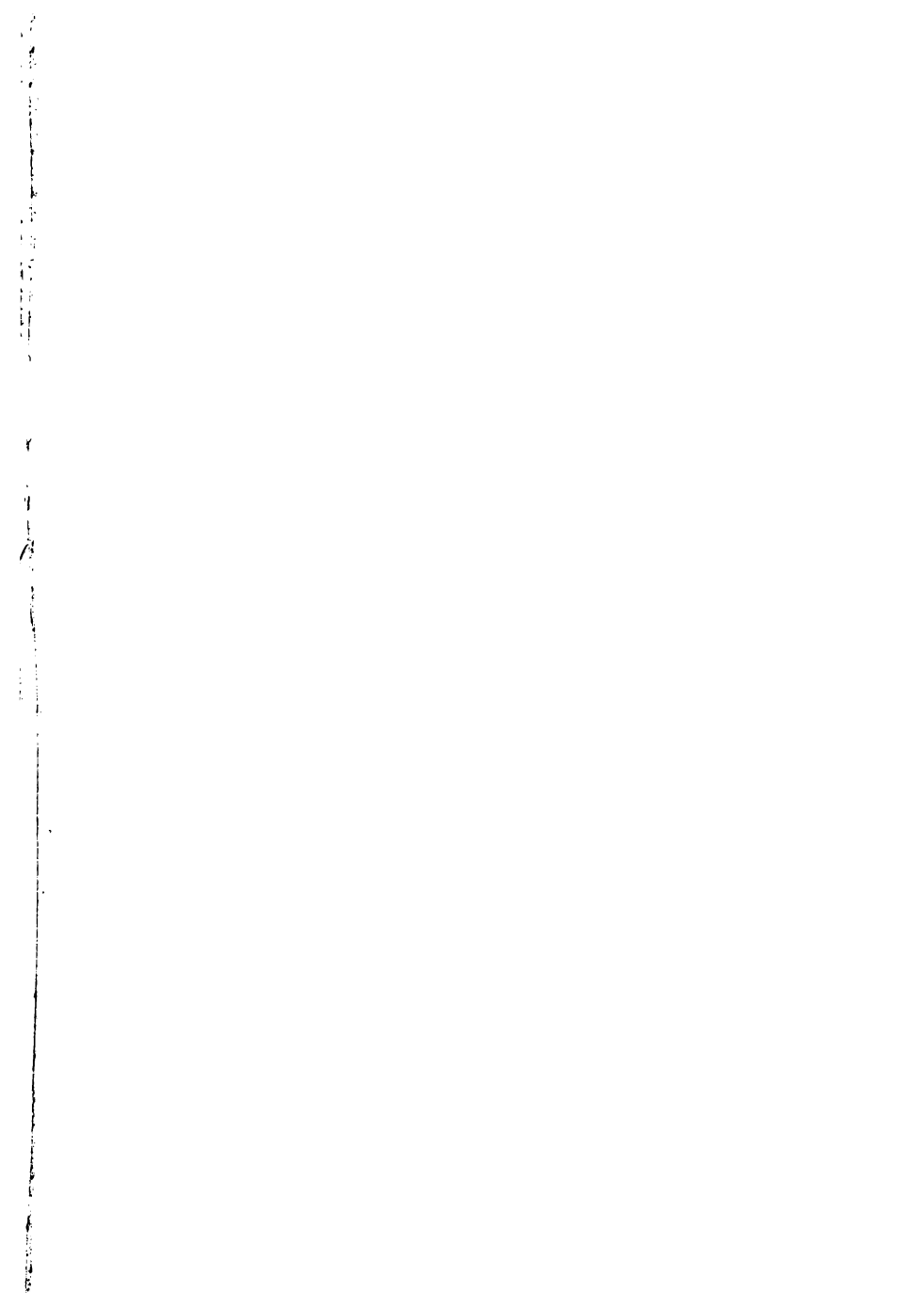
عِدَّةٌ مِنَ الْمُتَحَقِّقِينَ

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى / ٣٧



الفهرس الإجمالي

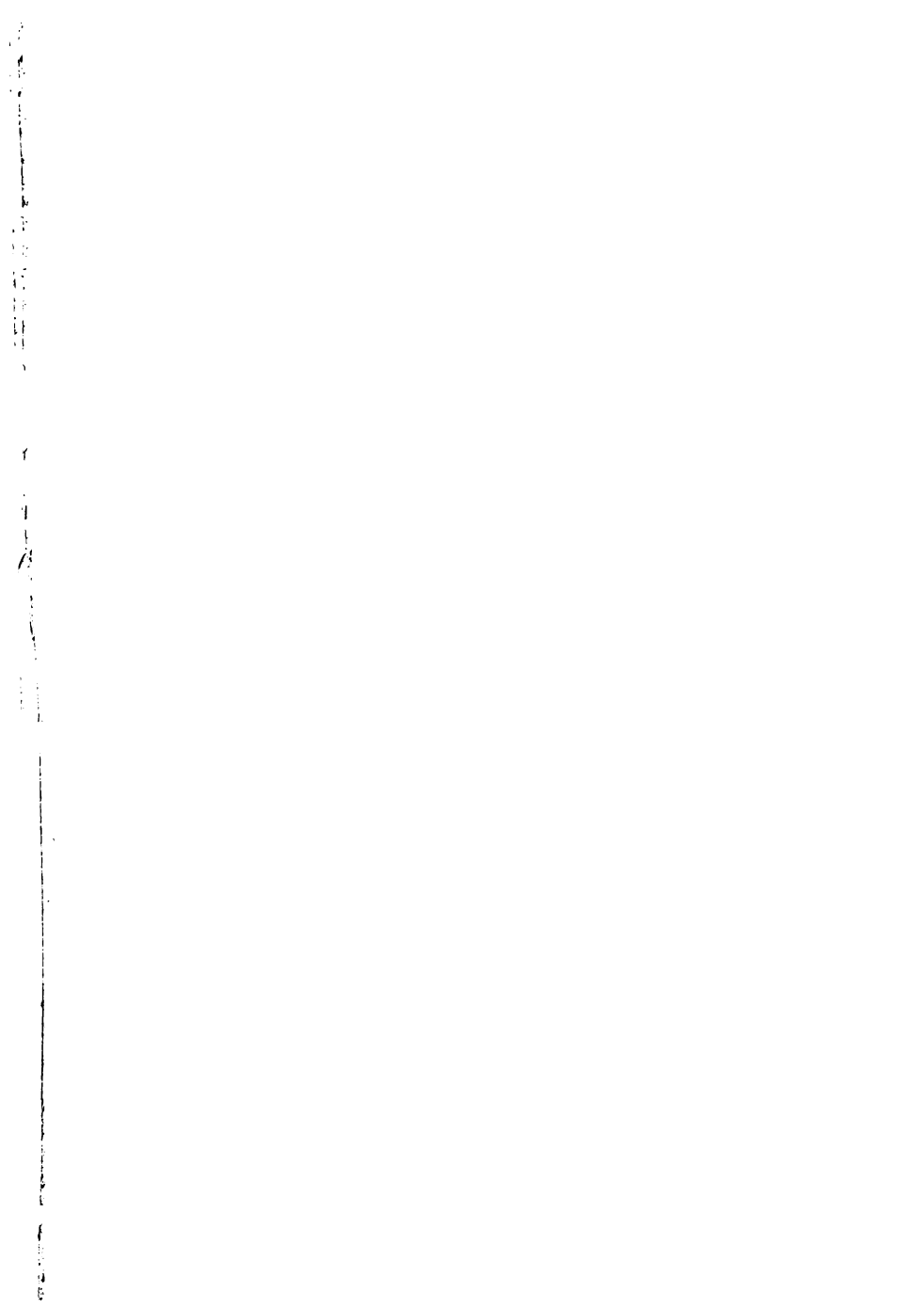
- هـ. الرسائل الأصولية..... ٧
- ٧ (١٠٠) أجوبة المسائل التبتانية في أخبار الأحاد.....
- ١٧٩ (١٠١) مسألة في خبر الواحد.....
- ١٩١ (١٠٢) المنع من العمل بأخبار الأحاد.....
- ٢٠١ (١٠٣) مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد.....
- ٢٢١ (١٠٤) مسألة في الإجماع.....
- ٢٣٧ (١٠٥) رسالة في دليل الخطاب في نفي حجية مفهوم الوصف.....
- ٢٦٣ (١٠٦) طريق الاستدلال على فروع الإمامية.....
- ٢٩٥ (١٠٧) مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه.....
- و. الرسائل المنتزعة..... ٣٠٧
- ٣٠٧ (١٠٨) مجموعة في فنون علم الكلام.....
- ٣٥٧ (١٠٩) الحدود والحقائق لابن قاروة.....
- ز. الرسائل المنسوبة..... ٣٨٩
- ٣٨٩ (١١٠) الحدود والحقائق.....
- ٤٥٣ (١١١) مسألة في نفي التجسيم والرؤية.....
- ٤٦٧ (١١٢) إنقاذ البشر من الجبر والقدر.....



٥. الرسائل الأُصولية

(١٠٠)

أجوبةُ المسائلِ التَّبانياتِ
في أخبارِ الأحادِ



مقدّمة التحقيق

تعدّ هذه المسائل من المسائل المهمّة والأساسيّة من بين مؤلّفات الشريف المرتضى، فقد شرح فيها وجهة نظره حول واحدة من أهمّ أدوات البحث العلمي التي لها دخالة كبيرة - فيما لو ثبتت حجّيتها - في استنباط الأحكام الشرعية، وحتّى العقائد، وهذه الأداة هي خبر الواحد، حيث دافع في هذه المسائل بكلّ قوّة عن رأيه المعروف حول عدم حجّية خبر الواحد، وأبدى قدرته الكبيرة - التي عوّدنا عليها - على الإجابة على أيّ إشكال يوجّه إلى آرائه التي يتبنّاها.

كما تعرّض في الفصل الأوّل من هذه المسائل إلى بحث مهمّ آخر وهو بحث حجّية الإجماع، وكيفيّة دلالته على قول المعصوم عليه السلام.

والمسائل التبتانيّات هي مسائل كتبها أحد تلامذة الشريف المرتضى النابهيّن، وهو أبو عبد الله محمّد ابن التّبّان (ت ٤١٩هـ)، حيث بذل فيها كلّ ما أوتي من مقدرة علميّة لإثبات حجّية خبر الواحد، فقد فصلّ الأسئلة والإشكالات بطريقة عميقة لا نشاهدها إلا في القليل من الأسئلة الموجهة إلى الشريف المرتضى، مثل المسائل السلازيّة، والطرابلسيّات، والرسيّات فقد قام السائلون في هذه المسائل بتفصيل أسئلتهم وتعميقها بنحو يدلّ على عقلية نافذة، وتفوّق علمي لدى السائلين، وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى ابن التّبّان، حيث أبدى في أسئلته قوّة وقدرة ممتازة على البحث والاستدلال لصالح رأي، أو ضدّ رأي آخر.

أهميّة المسائل

و كما ذكرنا فقد بذل ابن التَّبَّان جهداً كبيراً في هذه المسائل، حتّى يمكن اعتبارها من أفضل ما كتب حول موضوع حجّية خبر الواحد، الأمر الذي أكسبها أهميّة كبيرة. و قد أثارت دقّة أسئلته إعجاب الشريف المرتضى نفسه، حيث قال في مقدّمة أجوبته:

فإتني وفتت على المسائل التي سألت... فوجدتها عند التصفّح والتأمل دالّة على فكر دقيق التوصل، لطيف التغلغل، فكم من شبهة كانت لقوتها ودقّتها أدلّ على الفطنة من حجّة جليّة ظاهرة^١.

و بسبب أهميّة هذه المسائل التي أرسلها ابن التَّبَّان قام الشريف المرتضى بتجريد قلمه، و بذل وسعه في الإجابة على جميع الإشكالات التي احتوت عليها، كما أنّه لأجل أهميّتها، اهتمّ بها كثيراً، فصار يحيل عليها في كلّ فرصة^٢، كما أنّه ذكر في إحدى النصوص التي سوف نذكرها بعد قليل أنّ هذه المسائل صارت متداولة بين الأصحاب، الأمر الذي يكشف عن أهميّتها، و قيمتها العلمية الكبيرة.

و إضافة إلى إعجابه بهذه المسائل، فقد أبدى الشريف المرتضى إعجابه بأجوبته هو شخصياً، و ذلك في مقدّمة أجوبته عن المسائل الموصّيات الثالثة، كما أعطانا في الأثناء معلومات مهمّة حول التباينات بصورة عامّة، حيث قال:

قلنا: قد أجبنا عن هذه المسألة بما فرّغناه و استوفيناها و جعلناه كالشمس

١. و قال شيئاً قريباً من هذا في مقدّمة جوابه عن المسائل الطرابلسيات الأولى، حيث قال: «... و جدت السائل عنها لم يضع يده منها إلا على مهمّ، و لا بحث إلا عن مُشْتَبِه، و دلّني ذلك على جودة فكره، و قوّة فظنته، فإنّ السؤال يدلّ من قوّة العلم أو ضعفه على مثل ما يدلّ عليه الجواب».

٢. انظر: رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٩، ٢٥٢، ٣٣٣، ٣٦٨؛ ج ٣، ص ٢٠٢، ٣٠٩، ٣١٢؛ الانتصار، ص ٨١؛ الذريعة، ج ٢، ص ٦٢٣.

الطالعة في الوضوح و الجلاء في مسائل سألنا عنها أبو عبد الله محمد بن عبد الملك التبتان رحمه الله، مقصور على أخبار الآحاد، وطريق العلم بالآحاد، أجد فيها نفسه، و تعب بها عمره، و ما قصر فيما أورده من الشبهة، فالجواب عن هذه المسائل موجود في يد الأصحاب - أيدهم الله -، و هو يقارب مائة ورقة، و إذا اطلع عليه عرف منه الطريق الصحيح إلى العلم بأحكام الشريعة على مذاهب أصحابنا، مع نفهم القياس، و العمل بأخبار الآحاد، و وجد في جواب هذه المسائل من تقرير المذهب و تاليه، و الجمع بين أصوله و فروعه ما لا يوجد في شيء من الكتب المصنفة.

و بما أن الفصل الأول من هذه المسائل يحتوي على بحث مفصل حول حجية الإجماع مما يزيد من أهمية هذه المسائل، لذلك قال الشريف المرتضى في بداية رسالته التي حول الإجماع:

إنّا قد بيّنا في جواب مسائل ابن التبتان ما إذا تُؤمّل كان فيه جواب عن هذه الشبهة، و استوفينا بيان الطريق إلى القطع على ثبوت إجماع الإمامية، و أن قول إمامهم في جملة أقوالهم، و انتهينا في ذلك إلى غاية لا مزيد عليها.

نسبتها إلى المؤلف

و بسبب شهرة المسائل التبتانية صارت غنيّة عن إثبات نسبتها إلى الشريف المرتضى، فلا حاجة إلى البحث المفصل عن ذلك، و لكن نكتفي هنا بالإشارة إلى إحالة الشريف المرتضى إليها في كتبه و رسائله المشهورة كما تقدّم. و إرجاعه في الفصل الثاني منها إلى كتابه المعروف: مسائل الخلاف، و في الفصل التاسع إلى كتاب الشافي، و هذه قرائن كافية لإثبات النسبة.

تاريخ تأليف الرسالة

و أمّا تاريخ تأليف التبتانات، فليس هناك ما يرشدنا إلى تحديد التاريخ الدقيق

لذلك؛ و لكن يمكننا تعيين تاريخ احتمالي يقع بين سنتي (٤١٣ و ٤١٩هـ)، فإن من المحتمل أن التباينات قد ألفت بين هذين التاريخين، و ذلك لما يلي:

أما تاريخ (٤١٣هـ) فيدل عليه ما ذكره ابن التبان في الفصل الثاني من مسائله، حيث وصف الشريف المرتضى بأنه أجلّ فقهاء الطائفة، حيث قال: «المعلوم من حال الطائفة و فقهاؤها الذين سيّدنا - أدام الله علوه - منهم، بل أجلّهم...»^١.

إن وصف الشريف المرتضى بأنه أجلّ فقهاء الطائفة لا يصح أن يطلق عليه في حياة شيخه و أستاذه الكبير الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، فإن من غير المعقول لشخص يحترم نفسه مثل ابن التبان أن يصف الشريف المرتضى بهذا الوصف مع وجود الشيخ المفيد، إذن من المحتمل احتمالاً قوياً أن يكون هذا الوصف قد أطلقه عليه بعد وفاة الشيخ المفيد الذي توفي في هذا التاريخ، أي سنة (٤١٣هـ). و من المستبعد أن يكون تأليف المسائل التباينات قبل هذا التاريخ.

و أما تاريخ (٤١٩هـ)، فيدل عليه أن هذه السنة هي سنة وفاة ابن التبان الذي أحزن موته الشريف المرتضى، و أنشد قصيدة رثى بها تلميذه النابيه^٢. إذن تاريخ تأليف المسائل التباينات غير متقدّم على هذا التاريخ.

و قد يُقال إن هذا يتنافى مع ما وصف به ابن التبان الشريف المرتضى في مقدّمة مسائله، حيث وصفه بلقب (علم الهدى)، و قد لُقّب الشريف المرتضى بهذا اللقب في سنة ٤٢٠ في قصّة معروفة^٣، فلا يصح ما ذكر من عدم تأخر تاريخ تأليف المسائل على سنة ٤١٩هـ.

وللجواب نقول: على فرض دقّة التاريخ المذكور لتلقيب الشريف المرتضى بلقب

١. المصدر، ج ١، ص ٢٢.

٢. ديوان الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٩١.

٣. راجع: روضات الجنّات، ج ٤، ص ٢٨٥.

«علم الهدى»، يمكن أن يكون وجود هذا اللقب في مقدمة المسائل من إضافات النُسخ الذين كثيراً ما يزيدون بعض الألقاب، أو كلمات الترحم، أو الصلاة على النبي وآله في خلال ما يستنسخونه من مخطوطات.

ولو تنازلنا عن قرينة سنة وفاة ابن التبان، فإن تاريخ تأليف المسائل لا يتجاوز سنة ٤٢٠هـ، لا لورود لقب «علم الهدى» في المقدمة؛ لاحتمال أنه من زيادات النُسخ كما تقدم؛ ولكن لأمر آخر وهو أن الشريف المرتضى قد أحال على الثبائيات في مقدمة أجوبة المسائل الموصليات الثالثة التي أرسلت إليه في شهر ربيع الأول من سنة ٤٢٠هـ^١. إذن تاريخ تأليف المسائل الثبائيات غير متأخر عن هذا التاريخ.

فوائد وملاحظات

نشير فيما يلي إلى بعض الفوائد والملاحظات المتعلقة بالثبائيات، وذلك كما يلي:

١. يظهر أن ابن التبان قد طرح مسائله بصورة مسألة واحدة متصلة، ولم يقسمها إلى مسائل، بل قام الشريف المرتضى بتقطيعها وتقسيمها، ولذلك لم يقسمها إلى مسائل بل قسمها إلى فصول، بمعنى: مقاطع أو أقسام، وهذه ظاهرة لانشأها في مسائل الشريف المرتضى الأخرى فكل المسائل التي أجاب عليها مقسمة إلى مسائل لافصول ومقاطع، وهو يدل على كون الثبائيات في الأصل مسألة واحدة.

و يشهد لذلك أيضاً قول ابن التبان في بداية الفصل السادس: «وله أن يقول:...»، فمن الواضح أن هذه العبارة معطوفة على كلام متقدم، وهو كلامه في نهاية الفصل الخامس، حيث قال هناك: «كان له أن يقول:...»، وقد قام الشريف المرتضى بتقطيع كلامه ليسهل الجواب عنه. وبذلك يمكن أن تسمى المسائل الثبائيات باسم: المسألة الثبائية؛ لكونها في الحقيقة مسألة واحدة حول خبر الواحد.

١. أشير إلى هذا التاريخ في بداية الموصليات الثالثة.

ثم إن ابن التبان وضع لمسألته الطويلة مقدّمة وخاتمة، وهذه حالة لانشاهدها في مسائل الشريف المرتضى الأخرى، فهي قد تحتوي على مقدّمة، ولكن لم نجد منها ما يحتوي على خاتمة.

٢. إن أهمّ فصول التباينات هي الأول والثاني، حيث تعرّض في الأول إلى الإجماع، وفي الثاني إلى خبر الواحد. وأمّا الفصول الثمانية الأخيرة فهي تطبيقات وتفصيلات لبحث خبر الواحد، ولذلك قال الشريف المرتضى في جواب الفصل الثالث أن ما تقدّم قد أغنى عن هذا التفصيل، حيث قال:

الكلام على ذلك: الجملة التي تضمّنها هذا الفصل - وهي إنفاذ الرسول صلّى الله عليه وآله رسله وعمّاله إلى الأطراف - معروفة، قد تقدّم السؤال عنها، والخوض فيها، وإنّما يزيد في هذا الفصل تسمية الرسل وذكر أنسابهم وقبائلهم، ولا حاجة إلى شيء من ذلك؛ لأنّ المعرفة به على سبيل الجملة كاف، وليس في ذكر التفصيل طائل، ولا زيادة في القدر المقصود.

كما نشاهد أنّ هناك تكراراً في بعض الفصول، فإنّ الفصل السابع تكرر للفصل الرابع، حيث قال الشريف المرتضى عنه:

أما ما تضمنه هذا الفصل [أي السابع] من ذكر العمل على أخبار الآحاد في العقليات والشرعيّات، فقد بيّنا - عند الكلام في الفصل الرابع من هذه المسائل، عند ذكره للعمل على خبر الوكيل في العقد والابتياح، وعلى خبر الزوجة في الطهر والحيض وما أشبه ذلك - أنّ هذا الجنس من الكلام... ولا معنى لإعادة ما مضى.

ونجد أيضاً أنّ الفصل العاشر فيه نوع من التكرار لمطالب الفصل الثالث، وقد نبّه الشريف المرتضى على ذلك، فقال: «و قد استقصينا هذا الجنس من الكلام في الجواب عن الفصل الثالث، وأحكمناه».

هذا وقد اهتمّ الشريف المرتضى بتفصيل الإجابة على جميع الأسئلة، فكان يبدأ جوابه بقوله: «الكلام على ذلك»، ثمّ يجيب على الإشكال بصورة كاملة، وإذا بقيت بعض الإشكالات الجانبية فكان يجيب عليها في نهاية الجواب الرئيسي.

و يلاحظ أنّه قام في جواب الفصل الثالث بطرح تقرير آخر على إشكال ابن التّبّان، كما قام في جواب الفصل السابع بطرح دليل آخر على حجّية خبر الواحد و ناقشه.

٣. تقدّم أنّ الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله أبحاث المسائل الثبائيات هو موضوع حجّية خبر الواحد، وقد نصّ على ذلك الشريف المرتضى نفسه في عبارته التي نقلناها عنه قبل قليل، حيث صرّح بأنّها مقصورة على أخبار الأحاد؛ وهكذا وصفها الشيخ حسن صاحب المعالم (ت ١٠١١هـ)، حيث قال: «و قال المرتضى رضي الله عنه في جواب المسائل الثبائيات المتعلقة بأخبار الأحاد...»^١؛ و قال السيّد بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ) أيضاً: «كتاب المنع من العمل بأخبار الأحاد، يُعرف بالمسائل الثبائية»^٢.

و هذا الكلام صحيح و دقيق إلى حدّ بعيد، ولكن قد يلاحظ البعض أنّ هذه المسائل غير مختصة كلّها ببحث حجّية خبر الواحد، فصحيح أنّ تسعة فصول من مجموع عشرة منها مختصةٌ بخبر الواحد، ولكن الفصل الأول منها مختصّ ببحث الإجماع لا بخبر الواحد، فلماذا قيل إنّها متعلّقة بأخبار الأحاد أو إنّها مقصورة عليها؟ هل ذلك لمجرّد أنّ معظم الفصول تدور حول خبر الواحد؟

الجواب: كلاً، فإنّ طرح بحث الإجماع في الفصل الأول لم يكن الإجماع مقصوداً منه بالذات، وإنّما طرح بحث الإجماع لكونه أحد أدلّة حجّية خبر الواحد، فقد قام

١. منتقى الجمعان، ج ١، ص ٢.

٢. الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٤٤.

ابن التَّبَّان في الفصل الثاني بالاستدلال بإجماع المسلمين على ذلك، وبذلك فالفصل الأول المتعلِّق بالإجماع هو في الحقيقة مقدِّمة للفصل الثاني، فيكون المقصود بالذات منه هو خبر الواحد أيضاً، وبذلك تكون كلُّ الفصول العشرة التَّبَّانية متعلِّقة بخبر الواحد، كما صرَّح به الأعلام الذين تقدَّم نقل كلامهم.

٤. على الرغم من انتشار نسخ المسائل التَّبَّانية في عصر الشريف المرتضى، كما يتَّضح من عبارته المتقدِّمة، حيث قال: «فالجواب عن هذه المسائل موجود في يد الأصحاب أيدهم الله»، ولكن يبدو أنه لم تبق نسخ كثيرة منها، فالذي وصل إلينا عدَّة نسخ، ولكنها لا تختلف كثيراً، بل ترجع في الحقيقة إلى نسخة أذمَّ واحدة نسخت في سنة ٦٧٦هـ، فإنه يوجد في هذه النسخة سقط في المسألة الأولى، و عدَّة سطور مطموسة الوسط في المسألة العاشرة، وقد انتقل هذا السقط كلُّه إلى باقي النسخ، فلا توجد نسخة تحتوي على الساقط من النسخة الأم، ممَّا يدلُّ على رجوعها إلى نسخة واحدة.

و قد صرَّح من رأى نسخ التَّبَّانية بكونها ناقصة، فقد قال المحقِّق التستري الكاظمي (ت ٢٣٤هـ) بعد أن نقل عبارة مطوَّلة من التَّبَّانية: «انتهى كلامه ملخصاً من نسخة سقيمة، صحَّحنا ما نقلنا عنها هنا بحسب الإمكان، ونقلنا جملة من عباراتها بالمعنى؛ مخافة الوقوع في الغلط والإملا بالإنطاب»^١. وقال المرحوم الشيخ السماوي (ت ١٣٧٠هـ) في خاتمة نسخته التي استنسخها من التَّبَّانية^٢: «فرغ من استنسخها على نسخة مغلوطة، و صحَّحها بحسب الطاقة». وهكذا، فإنَّ المحقِّق الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) على الرغم من مشاهدته عدَّة نسخ، إلاَّ أنه لم يحصل على نسخة تامة تسدُّ فراغ النسخة الأم، حيث قال: «... و تسمَّى بجوابات المسائل التَّبَّانية،

١. كشاف القناع، ص ١٠٠.

٢. هذه النسخة محفوظة في مكتبة الإمام الحكيم العامَّة في النجف الأشرف، و تحمل الرقم ٤٣٦٧هـ.

ونسختها المكتوبة في سنة ٦٧٦هـ توجد في الخزانة الرضوية، ورأيت نسخاً أخرى منها في العراق، واستنسخت عن بعضها وهي عندي، ولكن في عدّة مواضع منها بياض في الأصل مقدار صفحة أو أقل، ولم أظفر بنسخة تامة منها^١.

إذن فكلّ النسخ فيها نقص، وفي الحقيقة لم يصلنا من نسخ التبتانية إلا نسخة، وأما الباقيات فهي ترجع إليها وتعتمد عليها.

نعم يبدو أنّ نسخة الشيخ حسن صاحب المعالم (ت ١٠١١هـ) كانت أكمل، فقد نقل بضعة سطور من الفصل الأول من التبتانية^٢ لا توجد في النسخ التي بين أيدينا، ولكن ممّا يؤسف له أنّ هذه النسخة لم تصل إلينا. والجدير بالذكر أنّه قد أضيفت السطور التي كانت موجودة في نسخة الشيخ حسن والتي نقلها في كتابه متقى الجمان، إلى موضعها من هذا التحقيق.

٥. ذكر المحقق الطهراني أنّ للشيخ المرتضى مجموعة تبتانية أخرى ذكرها النجاشي، وهي غير التي تحدّثنا عنها، وهذه المجموعة الثانية مكوّنة من ثلاث مسائل فقط، وقد سألتها أحد السلاطين، ولعلّه سلطان «التبان» - بضمّ التاء، وتخفيف الباء - من نواحي نسف من بلاد ما وراء النهر^٣.

و على هذا، صار للشيخ المرتضى مجموعتان من المسائل التبتانية: إحداهما: مكوّنة من عشر مسائل وسألها ابنُ التبان، والأخرى: ثلاث مسائل سألتها السلطان^٤.

١. الذريعة، ج ٢، ص ٧٨.

٢. متقى الجمان، ج ١، ص ٢ - ٣.

٣. الذريعة، ج ٢، ص ٧٨ - ٧٩. و يظهر من عبارة السيّد بحر العلوم أنّ هذه المسائل الثلاث هي نفس المسائل التبتانية (الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥١). والغريب أنّ المرحوم السيّد محمّد صادق بحر العلوم ذكر في تعليقه على كتاب جدّه أنّ الشريف المرتضى قد ألف كلا التبتانيين لابن التبان!! (الفوائد الرجالية، ج ٣، ص ١٥١، الهامش ٢)، ولا نعلم دليلاً على ذلك.

٤. الذريعة، ج ٥، ص ٢١٦ - ٢١٧.

و سبب إشارة المحقق الطهراني إلى وجود التباينة الأخرى هو كلام النجاشي عند تعداده لمصنّفات الشريف المرتضى، فقد قال هناك:

المسائل المحمديّات خمس مسائل، المسائل البادرائيات أربع وعشرون مسألة، المسائل الموصليّات ثلاث في الوعيد والقياس والاعتماد، المسائل المصريّات الأوائل خمس مسائل، الثانية، المسائل الرمليّات سبع مسائل، المسائل التباينيّة ثلاث مسائل سئل عنها السلطان^١.

إذن لقد ذكر النجاشي أنّ المسائل التباينيّة هي ثلاث مسائل سئل أو سأل عنها السلطان^٢، فهذه المسائل غير التباينيّات محلّ بحثنا؛ لأنّ المسائل التي نبحت عنها مكوّنة من عشر فصول أو مسائل، بينما هذه قد صرّح النجاشي بأنّها ثلاث مسائل، فصارت عندنا تباينتان.

ولكن قد يقال: يحتمل أن تكون المسائل التباينيّة المذكورة في كلام النجاشي غير «المسائل الثلاث التي سئل عنها السلطان»، ولذلك وضعت بينهما فارزة في الطبعة المحقّقة من فهرست النجاشي، للدلالة على اختلافهما.

الجواب: يشهد لكونهما شيئاً واحداً وعدم اختلافهما هو أنّ النجاشي عندما ذكر جميع المسائل السابقة عليها - في عبارته التي نقلناها آنفاً - ذكر معها عدد مسائلها، فمن المستبعد أن يذكر المسائل التباينيّة ولا يذكر عدد مسائلها، وبذلك يكون قوله: «ثلاث مسائل» هو عدد للمسائل التباينيّة، فتكون هذه المسائل و «ثلاث مسائل سئل عنها السلطان» شيئاً واحداً، وبذلك يصحّ ما ذكره المحقق الطهراني من وجود مجموعتين من المسائل التباينيّات.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٧١.

٢. ولعلّه لأجل عبارة النجاشي هذه، ذكر السيّد الأمين ثلاث تباينيّات للشريف المرتضى، فقال: «المسائل التباينيّة الأولى، والثانية، والثالثة» أعيان الشيعة، ج ٨، ص ٢١٩.

ولكن قد يضعف هذا الجواب بأن النجاشي عندما ذكر المسائل المصرية الثانية لم يذكر عدد مسائلها، وإنما اكتفى بقوله: «الثانية»، وهذا يعني أنه لم يكن متعهداً بذكر عدد كل المسائل التي يذكرها، وإن كان قد فعل ذلك بالنسبة لأكثرها. أضف إلى ذلك أنه يوجد احتمال آخر في عبارة النجاشي جدير بالتأمل، وهو أنه يحتمل وجود تصحيف في عبارته، وأن الصحيح: «المسألة التبتانية» بدل «المسائل التبتانية»، ويشهد له:

أولاً: ما تقدم من أن المسائل التبتانية التي سأله ابن التبان هي في الحقيقة مسألة واحدة، وأن الشريف المرتضى قطعها إلى عشرة فصول أو مقاطع أو أبواب أو ما شئت فعبّر، ولم يقطعها إلى عشر مسائل، وهو يدل على أنها مسألة واحدة، وأن المسألة التبتانية المشار إليها في عبارة النجاشي هي هذه المسائل لا غيرها.

ثانياً: أن النجاشي عندما ذكر عناوين سائر المسائل في عبارته المتقدمة، جاء بها بصيغة الجمع، أي: «المحمديات»، و«البادرانيات»، و«الموصليات»، و«المصريات»، و«الرمليات»، ولكن عندما وصل إلى التبتانية سماها: «التبتانية» بصيغة الإفراد، وهو يشهد بأنها مسألة واحدة، وإلا إذا كانت أكثر لسماها: «التبتانيات» حالها حال سائر المسائل التي ذكرها.

فإذا صح هذا الاحتمال الجدير بالاهتمام، سوف تكون عبارة: «ثلاث مسائل سئل عنها السلطان» ناظرة إلى مسائل أخرى لا تعلق لها بالتبتانية المذكورة قبلها، وبذلك سوف لن تكون عندنا مجموعتان من التبتانيات، بل واحدة، خلافاً لما ذكره المحقق الطهراني.

٦. و ذكر المحقق الطهراني أيضاً أن النجاشي والبصري لم يذكر المسائل التبتانية في فهرسهما لكتب الشريف المرتضى^١. أما النجاشي فقد تقدم الكلام عن

عبارته أنفاً، وأما البُصروي فالظاهر أن المحقق رأى نسخة من فهرسه جاء فيها ما يلي: «المسائل التبتانية، وهي ثلاث»^١، وبما أن التبتانيات التي بين يدينا مكونة من عشرة فصول أو مسائل لا ثلاثة، فيكون ما ذكره البُصروي إشارة إلى تبتانية أخرى، وبذلك يكون سبب ما ذكره المحقق الطهراني نفس ما تقدّم حول عبارة النجاشي أنفاً.

ولكن الملاحظ أنه جاء في بعض نسخ فهرس البُصروي: «وهي عشر» بدلاً من: «وهي ثلاث»^٢، وهذا يعني أنه يشير بذلك إلى التبتانيات محلّ بحثنا. إلا أن تكون كلمة: «عشر» من تصرفات النساخ، فكثيراً ما يقوم النساخ - وخاصة الفضلاء منهم - بالتصرف في ما ينسخونه؛ ظناً منهم أن الموجود فيه خطأ وبحاجة إلى إصلاح وتعديل، فمن المحتمل أن بعض نساخ فهرس البُصروي شاهد أن التبتانيات التي بين أيدينا مكونة من عشرة فصول أو مسائل، فقام بتغيير العبارة من عنده، فوضع كلمة «عشر» بدلاً من: «ثلاث»، والله أعلم.

٧. و ذكر المحقق الطهراني تأليفاً للشيخ المرتضى سماه: «جواب شبهات بعض العامة» أوله: «بحمد الله نستفتح كل قول»، و ذكر أن نسخته محفوظة في مكتبة السيد محمد المشكاة في طهران^٣. ولكن عند مراجعة النسخة المشار إليها المحفوظة في ضمن مجموعة رسائل في جامعة طهران و تحمل الرقم ١٠٨٠، وجدنا أنها ليست إلا نسخة من المسائل التبتانيات.

و السبب في التسمية المتقدمة التي أطلقها المحقق الطهراني عليها هو أن أحدهم قام بوضع فهرس لمجموعة الرسائل الموجودة في المجموعة المشار إليها، فأعطى للتبتانيات اسماً باللغة الفارسية، و هو: «رساله ثانيه در جواب بعضى از شبهات

١. وهكذا جاء في نسخة صاحب الرياض من فهرس البُصروي. راجع: رياض العلماء، ج ٤، ص ٣٧.

٢. مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٥٥.

٣. الذريعة، ج ٥، ص ١٨٥.

مخالفين»، فترجم المحقق الطهراني هذا العنوان إلى العربية، فصار: «جواب شبهات بعض العامة». و يبدو أن المحقق الطهراني كان على عجلة من أمره، فاعتمد على هذا الفهرس غير الدقيق، و لم يتصفح المجموعة، و لو كان لديه الوقت لتصفحها لعلم بكل تأكيد أنها نسخة من الثبائيات، فهو ليس ممن تخفى عليه هذه الأمور.

٨. عند مراجعة نسخ المسائل الطرابلسيات الأولى وجدنا أن جزءاً كبيراً من المسألة العاشرة منها هو في الحقيقة ليس من الطرابلسيات الأولى، بل هو جزء من الفصل الأول من المسائل الثبائيات، و أنه قد حصل خلط للنساخ بين المسألتين، و هو أمر يحصل بسبب خطأ يرتكبه البعض عند استنساخه لنسخته، ثم يسري إلى باقي النسخ التي تعتمد على نسخته.

حياة ابن الثبان

مما يؤسف له أن المعلومات التي نمتلكها حول حياة ابن الثبان وفكره قليلة للغاية، ويمكن تلخيص مصادر ترجمته و ما نمتلكه من معلومات حول شخصيته، في الموارد القليلة التالية:

١. ترجمة مختصرة له قام بها النجاشي (ت ٤٥٠هـ)، حيث قال:
 محمد بن عبد الملك بن محمد الثبان، يكتى أبا عبد الله. كان معتزلياً، ثم أظهر الانتقال، و لم يكن ساكناً (ساكتاً خ ل) ^١ و قد ضمناً أن نذكر كل مصنف ينتمي إلى هذه الطائفة. له كتاب في تكليف من علم الله أنه يكفر، و له كتاب في المعدوم. و مات ثلاثين بقين من ذي القعدة سنة تسع عشرة و أربع مائة ^٢.
٢. إشارة عابرة له في كتاب المنتظم، حيث ذكره ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في

١. الذريعة، ج ٢، ص ٧٨.

٢. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٤٠٣.

ضمن من توفي في سنة ٤١٩هـ، و قال: «أبو عبد الله بن التَّبَّان المتكلم، توفي في هذه السنة»^٢.

٣. إشارة مختصرة للشريف المرتضى في مقدّمة أجوبة الموصليات الثالثة، حيث أشار هناك إلى مسائل ابن التَّبَّان والجهد الذي بذله فيها.

٤. القصيدة التي رثى بها الشريف المرتضى ابن التَّبَّان^٣.

٥. الأسئلة التي وجهها ابن التَّبَّان إلى الشريف المرتضى وأجوبتها، وهي التي بين أيدينا.

فهذا كلّ ما نمتلكه - حسب تتبّعنا - من معلومات حول ابن التَّبَّان، ونحاول فيما يلي أن نتحدّث بعض الشيء عن حياته بالمقدار الذي تسعفنا به هذه المصادر:

اسمه و لقبه

هو أبو عبد الله محمّد بن عبد الملك بن محمّد التَّبَّان، أحد فضلاء الإمامية و متكلميهم و فقهاءهم في القرن الخامس.

و أمّا لقبه فقد عُرف بابن التَّبَّان، و لعلّ أحد أسلافه كان يعمل بالتبن^٤.

١. كذا، و الصواب: «ابن».

٢. المنتظم، ج ١٥، ص ١٩٣. و قد نقل ابن كثير هذه الترجمة المختصرة عند وصوله إلى سنة ٤١٩هـ، حيث قال: «أبو عبد الله المتكلم، توفي فيها. هكذا رأيت ابن الجوزي ترجمه مختصراً». البداية و النهاية، ج ١٢، ص ٣٢.

٣. ديوان الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٩١.

٤. الذريعة، ج ٢، ص ٧٩، حيث قال المحقّق الطهراني: «و أمّا التَّبَّانِيَّة هذه، فهي نسبة إلى جدّه التَّبَّان». و قد جاء في حاشية نسخة المرحوم الدكتور حسين علي محفوظ من كتاب الرعاية للشهيد الثاني ما يلي: «التَّبَّانِيَّات: واحدها التَّبَّاني، و هو منسوب إلى التَّبَّان، و هو: رجل يباع للتبن، وكان من اليمن، سأل منه (رض) هذه المسائل» الرعاية، ص ٦٦، الهامش ٣.

و لا نعلم مصدر قوله «أنّه كان من اليمن» خاصّة و أنّ النسخة متأخّرة نسبياً، فهي منسوخة في سنة ١٠١١هـ. راجع: الرعاية، ص ٢٦.

شخصيته العلمية

تمتع ابن التبان بشخصية علمية كبيرة، و تنوعت اهتماماته و تخصصاته العلمية بين علوم مختلفة، من علم كلام، وفقه، وأصول.

و يدل على شخصيته العلمية مطالعة سريعة للأسئلة التي قدمها إلى الشريف المرتضى، حيث أظهرت قدرة كبيرة منه على التعمق في البحث، والكرّ والفرّ، و ذكر التفريعات العديدة، مما يدل على نباهة ودقة متناهية. و قد مدحه الشريف المرتضى في مقدمة أجوبته، حيث قال:

و من بعد، فإنني وقتت على المسائل التي سألت - أحسن الله توفيقك، و أجزل من كل خير نصيبك - الجواب عنها، و الإيضاح لما أشكل منها، فوجدتها عند التصفّح و التأمل دالة على فكر دقيق التوصل، لطيف التغلغل، فكم من شبهة كانت لقوتها و دقتها أدل على الفطنة من حجة جلية ظاهرة.

كما قال الشريف المرتضى في قصيدته التي رثاه بها:

قد كنت فينا جدلاً	مُحَقَّقاً مُدَقَّقاً
ما فاتك العلم و لا	ظللت فيه الطُّرُقَا
لحقت ما طلبته	كم طالبٍ ما لِحِقَا

و هو يدل على المستوى العلمي الرفيع الذي وصل إليه ابن التبان.

و يدل على كونه من المتكلمين اكتفاءً ابن الجوزي في ترجمته المختصرة المتقدمة بوصفه بأنه متكلم، مما يدل على أنه كان معروفاً بهذا. كما أن الكتب الذي ذكرها النجاشي له هي كتب كلامية، و بعضها - و هو كتابه في المعدوم - يدور حول موضوع لطيف الكلام و دقيقه، و هو موضوع معقد لا يَمُخَّرُ عُبَابَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ لَهُ بَاع طویل في علم الكلام.

و يدلّ على كونه فقيهاً هو الأسئلة التي وجّهها إلى الشريف المرتضى، حيث وجّه اهتمامه فيها إلى إثبات حجّية خبر الواحد في مجال الشريعة، وهو يدلّ على اهتمامه الكبير بالفقه واستنباط الأحكام الشرعيّة، فقد قال في مقدّمة أسئلته:

وأحقّ ما سألت المسترشد، وطلب معرفته المتدين، ما لا رخصة في إهماله، ولا توسعة في إغفاله، وهو العلم بما يلزمه من العبادات الشرعية والأحكام السمعية، التي لا ينفكّ المكلف من وجوبها، ولا يخلو من لزومها، ولا يصحّ منه التقرب بها والأداء لما يجب عليه منها إلاّ بعد معرفتها، والتمييز لها من غيرها.

كما قال في الفصل الأوّل من مسائله:

فإن كان جميع ما عدّدناه فاسداً، فهل بقي بعده ما يتوصّل به إلى إثبات العبادات والأحكام أمرٌ زائدٌ على ظواهر الكتاب والمتواتر من الأخبار؟ وإن كان هناك زيادة فما هي؟

كما قال شيئاً شبيهاً بذلك في خاتمة أسئلته في الفصل العاشر. وأشار في الفصل الثاني إلى كتب الإمامية في الفقه، وكتاب جعفر بن مبشر المعتزلي في الفقه، وكلّ هذا يدلّ على اهتمام متميّز له بعلم الفقه، وهو يقتضي أن يكون قد كتب كتاباً أو أكثر في هذا المجال، ولكن للأسف لم يصل إلينا شيء من ذلك، ولا حتّى اسمه.

كما إنّ هذه المسائل ركّزت على مسألة أصوليّة مهمّة، وهي مسألة حجّية خبر الواحد، إضافة إلى تفصيله القول في الفصل الأوّل منها حول مسألة الإجماع، وهي مسألة أصوليّة مهمّة أخرى، وهو يدلّ على اهتمامه بعلم أصول الفقه. والذي وصل إلينا من نشاط ابن التّبّان الأصولي هو مسائله هذه التي قدّمها للشريف المرتضى، وهو نشاط لا يُستهان به.

مذهبه

لقد نصّ النجاشي في ترجمته على أنّ ابن التّبّان كان معتزلياً ثمّ انتقل إلى المذهب

الإمامي، وهذه الظاهرة لها تاريخ قديم يرجع إلى أكثر من مائة سنة على الأقل قبل ابن التبان، ومن أمثلتها ابن مملك الأصفهاني، وابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧ أو ٣١٩هـ).^١

وقد وصف ابن التبان في أثناء الفصل الأول والتاسع الإمامية بقوله: «أصحابنا»، و وصف في مطلع الفصل الأول القائلين بالقياس والاستحسان والرأي بقوله: «المخالفين»، وهو يدل على إماميته.

ولكن المهم بالنسبة إلى حالة ابن التبان ما قاله عنه النجاشي وعن انتقاله المذهبي، وهو قوله: «كان معتزلياً»، ثم أظهر الانتقال، ولم يكن ساكناً». وهو يعني أنه تظاهر بالانتقال إلى المذهب الإمامي، ولم يكن لديه سكون واستقرار بالنسبة إلى هذا المذهب. ثم قال النجاشي: «وقد ضمناً أن نذكر كل مصنف ينتمي إلى هذه الطائفة». يعني أن النجاشي لم يكن مطمئناً من عقيدة ابن التبان، لكنه كان قد بنى في كتابه على ظاهر حال الأشخاص، فكل مؤلف ينتمي ولو ظاهرياً إلى الطائفة الإمامية كان يذكره في كتابه، ولا يحاول أن يدقق في باطن الأشخاص وحقبة إيمانهم؛ فإنه أمر قلبي لا يعرف إلا بواسطة إقرارهم^٢. وقد اعتبر بعض المحققين عبارة النجاشي دالة على عدم الاعتماد على ابن التبان^٣.

ولكن ينبغي التدقيق في عبارة النجاشي، فما معنى عدم السكون إلى المذهب الإمامي مع إظهار الانتماء إليه؟ فإذا كان السكون معنى باطنياً فكيف يمكن الوصول إليه ما دام ابن التبان يُظهر الانتماء إلى الإمامية؟ أليست الأمور الباطنة تُعرف من خلال إقرار الأشخاص؟

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٢٣٦، ٣٧٥.

٢. الذريعة، ج ٢، ص ٥١٥؛ قاموس الرجال، ج ٩، ص ٣٩٧.

٣. الفوائد الرجالية، ج ٢، ص ٩٨.

الجواب: نعم السكون أمر باطني، ولكن يبدو أن النجاشي شاهد شيئاً من سلوك ابن التَّبَّان جعله يعتقد بأنه غير ساكن باطناً إلى المذهب الإمامي. ولعله يعود إلى عقلية ابن التَّبَّان العميقة والباحثة، فالذي يقرأ أسئلته التي وجهها إلى الشريف المرتضى يجده فحلاً من فحول العلم، ومن القادرين على الأخذ والردّ والمناقشة و البحث بصورة منقطعة النظير، فهو قد استطاع أن يكتب عشرات الصفحات - وهي بين أيدينا - انتصاراً لحجّة خبر الواحد، وهو موضوع واحد فقط، وقد تقدّم وصف الشريف المرتضى في أبياته له بكونه «جَدِلاً» ممّا يدلّ على قدراته في مجال الجدل والبحث؛ ولعله كان أيضاً يطرح في المجالس التي كان يحضرها أو الكتب التي كتبها ولم تصلنا، إشكالاتٍ على بعض الآراء التي كانت تعتبر مسلّمة بين الإمامية، فإنّ من ينتقل من مذهب إلى آخر ويمتلك هذه القدرة العقلية الفائقة قد يقوم بطرح تساؤلات وإشكالات متعدّدة ومتنوّعة حول مختلف المسائل، ممّا قد يجعل البعض -كالنجاشي- يشكّ في عقيدته، ويجعله يظنّ أنّه ما زال يحنّ إلى عقيدته السابقة؛ و ابن التَّبَّان كان يمتلك مثل هذه العقلية الكبيرة، ولعله كان يطرح بعض التساؤلات في المجالس العلمية، ولكن هذا لا يعني أبداً عدم إيمانه بالمذهب الإمامي، فإنّ طرح الإشكالات شيء والإيمان بمحتواها شيء آخر. فإذا صحّ هذا التحليل فلا يمكن اعتبار ابن التَّبَّان غير معتمد عليه.

و ممّا يمكن أن يشهد لصحّة إيمان ابن التَّبَّان، خاتمة القصيدة التي رثاه بها الشريف المرتضى، حيث قال:

كنتَ بهم مُستوثقاً
في الحَشْرِ يومَ المُستقى
عليك يوماً مُشْفِيقاً

فاذهب إلى القومِ الألى
ورِدْ ندى حَوْضِهِمْ
فلستُ مَعْ جَاهِهِمْ

و هو يدلّ على إيمانه بمذهب أهل البيت عليهم السلام بشهادة الشريف المرتضى، كما قد يدلّ على وثاقته.

أساتذته

لا نعرف من أساتذة ابن التّبان أحداً إلا الشريف المرتضى، و قد صرّح ابن التّبان بتلمذه عليه في مقدّمة أسئلته، حيث قال:

و ها أنا سائل مسترشد، و طالب متفهم، و ذاكر ما استفدته من المجلس الأشرف عند الدرس، و حصلتّه بالمساءلة و البحث.

و قد كان ابن التّبان يكرّ احتراماً كبيراً لأستاذه و يصفه بمختلف ألفاظ التعظيم في مقدّمة مسائله و خاتمتها و في أثناءها، حتّى أنّه وصفه في المقدّمة بأنّه الشخص الوحيد القادر على الإجابة على أسئلته، حيث قال:

و إذا تضمّن السؤال ما هذه حاله، فقد تعيّن على «من لا يتمكّن من الجواب عنه غيره» فرضه، و لزمه بذله و بيانه.

و من جهة أخرى، إنّ حضور ابن التّبان في درس الشريف المرتضى يدلّ على تواجده في فترة من حياته - كحدّ أدنى - في بغداد، حيث تمكّن من الحضور في ذلك الدرس. و لا ندري فلعلّه كان من أهلها، و لعلّه قضى أكثر حياته فيها.

مؤلفاته

الذي نعرفه من مؤلفات ابن التّبان و أعماله العلمية ثلاثة مؤلفات، و هي:

١. كتاب في تكليف من علم الله أنّه يكفر. ذكره النجاشي كما تقدّم، و هو مفقود. و هذا الكتاب يدور حول موضوع من مواضيع بحث التكليف، و هو من البحوث الكلامية المهمّة، فقد ذهب المتكلّمون إلى حسن تكليف كلّ من كان عاقلاً و قادراً على القيام بالتكليف، و حينئذ ورد الإشكال حول من يعلم الله تعالى أنّه سوف يكفر،

فهو لا يحسن تكليفه؛ لأنه إما عبث أو يؤدي إلى ضرر الكافر، فيكون تكليفه قبيحاً. فأجابوا بأنَّ الغرض من التكليف تعريض المكلف للشواب وليس إيصاله إليه، وهذا متحقق في حق الكافر، فلا يكون تكليفه عبثاً قبيحاً^١.

٢. كتاب في المعدوم. ذكره النجاشي كما تقدّم، وهو مفقود. وهو من أبحاث دقيق الكلام ولطيفه، وهي تدور حول ما ذهب إليه بعض المعتزلة من أن المعدوم يوصف بأنه شيء في حال العدم، وأن شيئية الشيء ليست بالفاعل، وإنما الفاعل يمنح الوجود للفاعل وحسب. وقد طرحت عدّة آراء حول هذا الموضوع تراجع في محلها^٢.

٣. أسئلته من الشريف المرتضى حول أخبار الأحاد. ذكرها البُصروي، وهي التي بين أيدينا، وقد تقدّم الكلام عنها.

وفاته

توفي ابن التّبّان في السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ٤١٩هـ، حسب ما ذكره النجاشي.

وقد أذت وفاته أستاذة الشريف المرتضى، فرثاه ومدحه بقصيدة قافية، مطلعها:

أزق عيني طارق	يا ليتته ما طرّقاً
فبت ليلى ساهراً	أرقب ذاك الفلّقاً
ملاً غمماً و شجاً	و كوعاً و حرقاً

وقال:

وطال همّي و هو ما طال عليّ العسقا

١. الذخيرة، ص ١٢٨ وما بعدها؛ الاقتصاد، ص ٧١ - ٧٤.

٢. أوائل المقالات، ص ٩٨؛ المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، ص ٣٧ وما بعدها؛ المسألة الأولى من المسائل السلارية.

مِن نَبِيٍّ أَنبِئْتُهُ وددتُ أن لا يَصْدُقَا
 شككتُ فيه خدعةً لمهجتني أو شَفَقَا
 وطالما شكُّ امرؤُ في خُبْرٍ ما تَحَقَّقَا
 نَعَوَا إليَّ صاحباً موافقاً موفِّقاً
 يُخْلِصُ لي حتَّى ترى في كلِّ صفوٍ رَنَقَا
 فإن عَرَى خطبُ ردى فدى بنفسي ووَقَى
 أو سَلَّ قومٌ في وغي عَنِّي عَضْباً ذَلِقَا
 وإن يَخُنَّ قومٌ وَفَى أو كَذَّبوني صَدَقَا
 وقال في ختامها:

سَقَاكَ رَبِّي رَحْمَةً ورأفةً إذا سَقَى
 ولا يَزَلُ قبرٌ به أنت مُضِيناً مُشْرِقَا
 وإن يُصِبه صَيِّبٌ لأطفه و رَقَقَا
 فاذهب إلى القومِ الألى كنت بهم مُستوثقَا
 ورد ندى حَوْضِهِمْ في الحَشْرِ يومَ المُستَقَى
 فلستُ مَع جَاهِهِمْ عليك يوماً مُشْفِقَا

الإجماع و خبر الواحد عند الشريف المرتضى

لأجل أهميّة بحثي الإجماع و خبر الواحد عند الشريف المرتضى، و اللذين
 تعرّض إليهما في هذه المسائل، حاولنا أن نختصر رؤيته حول هذين الموضوعين،
 و ذلك كما يلي:

الإجماع عند الشريف المرتضى

لقد كان ارتباط الشيعة الإمامية بالإمام المعصوم في عصر الحضور و جزء من عصر الغيبة - أعني الغيبة الصغرى - يتم من خلال قنوات متعدّدة، كالانّصال المباشر (المشافهة)، أو المكاتبة، أو التواتر، أو من خلال الوكلاء، أو النّواب الأربعة، و كانت معرفة آراء الإمام عليه السلام في مجال الأصول و الفروع متاحة من خلال هذه الطرق و القنوات، و لكن بعد حصول الغيبة الكبرى، و تحقّق الانقطاع الكامل للإمام عن الإمام، صار التعرّف على آراء الإمام من خلال تلك القنوات متعذراً، و لذلك أخذ علماء و متكلمو الإمامية بالبحث عن قناة جديدة للاتّصال بالإمام و معرفة رأيه، مع الحفاظ على خصوصية الغيبة الكبرى التي تنطوي على الانقطاع الكامل للإمام عن القاعدة الشعبية، فكان أن وقع خيارهم على فكرة الإجماع، فوجدوها طريقة ممتازة للتعرف على رأي الإمام من دون الاتّصال به مباشرة.

و من أهمّ من أمن بهذه الفكرة من بين الإمامية هو الشريف المرتضى، فقد حاول أن ينظر لها و يبني قواعدها على أساس علمي متين، فقد ذهب إلى إمكان التعرّف على رأي الإمام في الأصول و الفروع في عصر الغيبة من خلال إجماع الإمامية، باعتبار أنّ هذا الإجماع كاشف عن رأي الإمام، و ذلك لأنّ الدليل القطعي دلّ على أنّ الحقّ في الأصول و الفروع مع الإمامية، كما دلّ الدليل على أنّ جميع آراء الإمام المعصوم الغائب عليه السلام مطابقة للحقّ، و هذا يعني أنّ آراء الإمام موافقة لآراء الإمامية المجمع عليها.

و من جهة أخرى، بما أنّ الإمام هو أحد علماء الإمامية، بل سيدهم، فإذا عرفنا إجماع الإمامية على رأي، و لم يظهر رأي مخالف من شخص مجهول الاسم و النسب، بحيث نحتمل أن يكون هو الإمام الغائب، فإنّ هذا الإجماع يكون كاشفاً عن رأي الإمام، و بذلك يصبح حجّة و دليلاً لاستنباط المسائل الأصولية و الفرعية.

و أما كيف يمكن التعرف على إجماعات الإمامية و آرائهم مع تفرّقهم في الأقطار و الأصقاع؟

أجاب الشريف المرتضى عن ذلك بأنّ هذا أمر ممكن، فإننا نعرف اتفاق الحنفية أو الشافعية مثلاً على رأي من دون أن نكون قد التقينا بجميع علمائهم، أو قرأنا جميع كتبهم، و هكذا يمكننا معرفة آراء علماء الإمامية من دون الالتقاء بجميعهم، و معرفتهم واحداً واحداً^١.

و بهذا اتّضح أنّ الإجماع حجّة عند الشريف المرتضى من باب أنّه كاشف عن دخول الإمام بين المُجمّعين، و هذا يعني أنّ الإجماع ليست له موضوعية في حدّ نفسه، و ليس دليلاً مستقلاً كما هو عند الكثير من المذاهب الإسلامية، و إنّما هو مجرد كاشف عن قول الإمام، يستعين به المتكلّم و الفقيه الإمامي عند فقدان الاتّصال بالإمام. كما اتّضحت مسألة أخرى، و هي بما أنّ الإجماع يكشف عن آراء الإمام، فلا يكون استعماله خاصاً بعلم الفقه كما قد يتصوّر الكثيرون، بل يمكن تعميمه إلى علم الكلام أيضاً، و ذلك لإمكان أن يُجمع الإمامية على رأي كلامي، فيتوصلون إلى معرفة رأي الإمام من خلال ذلك الإجماع.

و النقطة المهمّة في الفكرة التي طرحها الشريف المرتضى حول الإجماع، و التي قد تكون مجهولة للبعض، و التي تمّت الإشارة إليها آنفاً بصورة عابرة، هي أنّ المخالفة الوحيدة التي تضرّ بالإجماع و تسقطه من الحجّية هي مخالفة الإمام و حسب، فقد تقدّم أنّ الإجماع ليس دليلاً مستقلاً، و إنّما دليليته ناشئة من كشفه عن قول الإمام، فإذا أحرزنا مخالفة الإمام للإجماع، سقط عن الحجّية، و على هذا، إذا وجدنا مخالفة للإجماع من شخصيّة إمامية مجهولة الاسم و النسب، بحيث نحتمل

١. لقد جاء كلّ ما تقدّم في الفصل الأوّل من المسائل الثبائيات، فراجع.

أن تكون هذه الشخصية هي الإمام، فسوف يسقط الإجماع تلقائياً من الحجية، وذلك لوجود احتمال مخالفة الإمام له، و مجرد احتمال مخالفة الإمام احتمالاً عقلياً يجعل الإجماع بلا قيمة، و لكن إذا كان المخالف للإجماع أحد علماء الإمامية المعروفين كالشيخ الصدوق أو الشيخ المفيد، فإن مخالفتهم لا تضر بالإجماع، لأن ملاك الإجماع ليس كثرة المُجمِعين، و عدم وجود مخالفٍ أبداً، بل الملاك هو وجود عدد من العلماء المُتفقين على رأي واحد، و بينهم شخص أو أشخاص مجهولو النسب يُحتمل أن يكون الامامُ أحدَهم، فلو خالف شخص مجهول من بين هؤلاء المجهولين فسوف تضرّ مخالفته بالإجماع؛ لاحتمال أن يكون هو الإمام كما تقدّم، و أمّا لو خالف شخص معروف، فسوف لن تضرّ مخالفته بالإجماع؛ لمعرفتنا بأنه ليس الإمام.

إنّ الالتفات إلى هذه النقطة المهمة سوف يرفع الكثير من سوء الظنّ بالنسبة لإجماعات الشريف المرتضى، فإنّ الكثيرين يظنون أنه ما كان دقيقاً في ادّعائه لبعض الإجماعات التي لها مخالف معروف كالشيخ الصدوق أو الشيخ المفيد وغيرهما، مع أنه قد اتضح الآن أنّ مخالفة الأشخاص المعروف في الاسم و النسب لا يضرّ أبداً بالإجماع، بل يبقى الإجماع قائماً لا يتزلزل، و إنّ خالفه عددٌ من كبار علماء الإمامية. و بهذا اتضح أنه ليس من الضرورة دائماً تحقّق الإجماع الحقيقي بمعنى عدم وجود أيّ مخالفٍ، بل يكفي تحقّق الإجماع الكاشف عن رأي المعصوم، و إن كانت هناك بعض المخالفات من أشخاص معروفين، فيكون الإجماع اجماعاً بمعنى اصطلاحي خاصّ^١.

١. يمكن التعرّف على الكثير من الأبحاث المتعلقة بالإجماع عند الشريف المرتضى من خلال المقال الذي يحمل عنوان: دور الإجماع في الفكر الكلامي للشريف المرتضى، و المنشور في مجلة العقيدة، العدد ٣ الخاصّ بالشريف المرتضى.

خبر الواحد عند الشريف المرتضى

لقد حاول الشريف المرتضى بناء منظومته الفكرية على أساس علمي و يقيني، فلما مجال للظنّ و الشكّ و الاحتمال في هذه المنظومة، بل كلّ أداة أدت إلى العلم و اليقين اعتمد عليها و آمن بحجّيتها، مثل العقل و الخبر المتواتر و الإجماع؛ و كلّ أداة أدت إلى الظنّ، رفضها و امتنع من القول بحجّيتها، مثل القياس و خبر الواحد.

ولهذا السبب رفض الشريف المرتضى حجّية خبر الواحد في مجال الأصول؛ لأنّ المطلوب في الأصول هو العلم، و خبر الواحد لا يفيد.

و أمّا بالنسبة إلى الفروع، فقد ذهب نظرياً إلى جواز جعل الحجّية الاعتبارية لخبر الواحد من قبل الشارع، خلافاً لمن ذهب إلى استحالة ذلك من أمثال ابن قبة الرازي (ت قبل ٣١٧هـ)^١، إلا أنّ الشريف المرتضى ذهب إلى أنّ الشارع لم يجعل هذه الحجّية، و بذلك سقط خبر الواحد عملياً عن الحجّية في منظومته في مجالي الأصول و الفروع معاً. نعم ربّما يمكن الاعتماد على هذا الخبر من وجهة نظره في بعض الأمور العادية، مثل الكتب و الرسائل، و الإذن في دخول المنازل، و ما شابه ذلك^٢.

التوفيق بين كلامين

لقد نقل الشريف المرتضى و الشيخ الطوسي اتّفاقيين متعارضين للإمامية حول خبر الواحد، فقد نسب الشريف المرتضى بصورة جازمة لا تقبل الشكّ إلى الطائفة الإمامية القول بعدم حجّية خبر الواحد، حيث قال:

... لأنّا نعلم علماً ضرورياً لا يدخل في مثله ريب و لا شكّ أنّ علماء الشيعة

الإمامية يذهبون إلى أنّ أخبار الأحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة و لا

١. معارج الأصول، ص ١٤١.

٢. راجع: آخر الفصل الثالث من المسائل الثبائيات.

التعويل عليها، وأنها ليست بحجّة ولا دلالة، وقد ملؤوا الطوامير و سَطَّروا الأساطير في الاحتجاج على ذلك و النقض على مخالفهم فيه. و منهم من يزيد على هذه الجملة و يذهب إلى أنه مستحيل من طريق العقول أن يتعبّد الله تعالى بالعمل بأخبار الآحاد. و يجري ظهور مذهبهم في أخبار الآحاد مجرى ظهوره في إبطال القياس في الشريعة و حظره و تحريمه، وأكثرهم يحظر القياس و العمل بأخبار الآحاد عقلاً. و إذا كان الأمر على ما ذكرناه من الظهور و التجلي، فكيف يتعاطى متعاطٍ ضرباً من الاستدلال في دفع هذا المعلوم؟ و ما منزلة من نصب كلاماً يدفع به هذا المعلوم إلاّ كمن تكلف وضع كلام في أنّ الشيعة الإمامية لا تبطل القياس في الشريعة، أو لا تعتقد النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة^١.

إذن لقد ذكر الشريف المرتضى أنّ الإمامية متفقون على إنكار حجّية أخبار الآحاد، ولكن الغريب أنّ الشيخ الطوسي استدلّ بإجماع الإمامية على حجّية أخبار الآحاد!!! و قد أوقع هذا الكلام العلماء في حيرة، فكيف يمكن التوفيق بين هذين الاتّفاقيين المتضادّين لنفس الطائفة، و في نفس العصر؟!

و قد ذُكرت محاولات عديدة لحلّ هذا التضاّد و التعارض الغريب^٢، ولكن لأجل التوصل إلى حلّ لهذه المسألة ينبغي التعرّف على نفسيّة الشريف المرتضى و نظريته إلى أهل الحديث من الإمامية، فهو في الحقيقة لا يحمل نظرة إجابيّة تجاههم، و لا يعتبرهم من العلماء المحقّقين، بل يعتبرهم مقلّدين غير قادرين على فهم أسرار الأمور، و لذلك عندما يتكلّم عن علماء الإمامية و متكلّميههم و ينقل اتّفاقيهم على

١. راجع: الفصل الثاني من المسائل الثبائيات. وانظر: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠٣، ٢١١.

ج ٣، ص ٣٠٩.

٢. راجع: نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، ص ١١١ و ما بعدها.

شيء لا يلاحظ أهل الحديث منهم، بل يركّز في نظرتة على المتكلمين القادرين على البحث والتحقيق برأيه، وقد تحدّث عن نظرتة إلى أهل الحديث بكلّ صراحة، حيث قال في بحث عدم نقصان القرآن:

وما صرّح من أصحابنا بالقول بنقصان القرآن إلا قوم من أصحاب الحديث الذين لا يفقهون ما يقولون، ولا يعلمون إلى ما يذهبون، وإنّما دأبهم تقليد الحديث، والتسليم لما في الرواية من حقّ و باطل و غثّ و سمين، من غير تفكّر ولا تدبّر، ومن هذه صفته لا يُعدّ في خلاف ولا إجماع. وأمّا علماء أصحابنا، ومتكلمو فرقنا، ونظار أهل مذهبنا كأبي جعفر بن قبة، وأبي الأحوص، و بني نوبخت، ومن تقدّم عليهم وتأخّر عن زمانهم رضي الله عن جماعتهم، فما نعرف لهم قولاً صريحاً في نقصان القرآن بنفي ولا إثبات، فكيف يدعي مدّع أن الإمامية مجمعة على القول بنقصانه، والعلماء الذين هم العمدة في الإجماع لا نعرف مذاهبهم في هذا الباب؟!^١

فواضح من هذه العبارة المُعبّرة والصريحة كلّ الصراحة أنّ الشريف المرتضى قد ألغى أهل الحديث تماماً ولم يعتبرهم شيئاً، حتّى أنّ خلافهم لم يجعله مؤثراً في الإجماع، بينما الذين يُعتمد عليهم في الإجماع وغيره، والذين هم أهل التحقيق هم المتكلمون من الذين ذكر أسماءهم وغيرهم.

وقد بيّن وجهة نظره تجاه أهل الحديث مرة أخرى في بدايات رسالة الردّ على أصحاب العدد، فقال حول موضوع تحديد بداية شهر رمضان بالرؤية:

... لأنّ الخلاف فيها إنّما ظهر من نفر من أصحاب الحديث المنتمين إلى أصحابنا... ثمّ لا اعتبار بهذا الخلاف، سالفاً كان أم حادئاً متأخراً؛ لأنّ الخلاف إنّما يفيد إذا وقع ممّن بمثله اعتبار في الإجماع من أهل العلم والفضل والدراية

والتحصيل، و الذين خالفوا من أصحابنا في هذه المسألة عدد يسير مَن ليس قوله بحجة في الأصول و لا في الفروع، و ليس مَن كلف النظر في هذه المسألة، و لا ما في أجلى منها؛ لقصور فهمه و نقصان فطنته. و ما لأصحاب الحديث الذين لم يعرفوا الحق في الأصول، و لا اعتقدوها بحجة و لا نظر، بل هم مقلدون فيها و الكلام في هذه المسائل، و ليسوا بأهل نظر فيها و لا اجتهاد، و لا وصول إلى الحق بالحجة، و إنما تعويلهم على التقليد و التسليم و التفويض.

و لذلك لا يبقى شك في أنه عندما نقل الشريف المرتضى اتفاق الإمامية على نفي حجة أخبار الأحاد، كان ناظراً إلى اتفاق المتكلمين المحققين من الإمامية، لا أهل الحديث منهم.

هذا من جهة، و من جهة أخرى، الظاهر أن الإجماع الذي نقله الشيخ الطوسي على العمل بأخبار الأحاد ناظر إلى إجماع أهل الحديث على ذلك، فقد قال في عبارته التي تحدت فيها عن هذا الموضوع:

و الذي يدل على ذلك: إجماع الفرقة المحقة، فإني وجدتها مجمعة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم و دونوها في أصولهم، لا يتناكرون ذلك و لا يتدافعونه^١.

فالظاهر من هذه العبارة أنها ناظرة إلى أهل الحديث الذين رووا الأخبار في تصانيفهم و دونوها في أصولهم، و أما مخالفة متكلمي الإمامية الذين ذكرهم الشريف المرتضى فلا تضر بهذا الإجماع من وجهة نظر الشيخ الطوسي؛ لأنهم أشخاص معروفون، و تقدم أن مخالفة الشخص المعروف لا يضر بالإجماع^٢، أو لأن مخالفتهم متأخرة عن الإجماع، و المخالفة المتأخرة لا تضر بالإجماع، فإن الإجماع

١. عدة الأصول، ج ١، ص ١٢٦.

٢. عدة الأصول، ج ٢، ص ٦٢٨.

المذكور يرجع إلى عهد الحضور، فقد قال الشيخ الطوسي في ذيل عبارته الأنفة: وهذه عادتهم وسجيّتهم من عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، ومن بعده من الأئمّة عليهم السلام، ومن زمن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام الذي انتشر العلم عنه وكثرت الرواية من جهته، فلولا أنّ العمل بهذه الاخبار كان جائزاً لما أجمعوا على ذلك ولأنكروه.

إذن هذه هي حقيقة الاتّفاقيين اللذين تحدّث عنهما الشريف المرتضى و الشيخ الطوسي، فالأوّل لا يرى الآخرين من العلماء فلا تأثير لخلافهم، والثاني لا يرى مخالفة الآخرين مؤثّرة أيضاً، لكن لا لكونهم غير علماء، بل لأنهم معروفو الأشخاص، أو لأنّ مخالفتهم متأخّرة عن الإجماع المتقدّم^١.

فإن رفضنا كلا المبنين، واعتبرنا أنّ أهل الحديث من العلماء الذين يؤثّر خلافهم في الإجماع، وأنّ مخالفة معروف الشخص تؤثّر في نقض الإجماع، أو أنّه لم يوجد إجماع على العمل بأخبار الأحاد في عصر الحضور، فسوف لن يمكن الاعتماد على ما نقله الشريف المرتضى و الشيخ الطوسي من الاتّفاق و الإجماع على عدم حجّية أخبار الأحاد أو حجّيتها، و يجب الرجوع إلى أدلّة أخرى غير الإجماع لمعرفة الحقّ في هذه المسألة.

و سوف تكون فائدة ما نقلناه هي الحكاية عن مسألة تاريخية، و هي وجود خلاف بين تيارين فكريين كانا حاكمين في أوساط الإمامية، وهما تيار المتكلمين و تيار المحدثين، اللذين كانت لهما نظرة مختلفة حول أخبار الأحاد^٢.

١. لقد أشير إلى معظم ما ذكرناه حول محاولة التوفيق بين كلامي الشريف المرتضى و الشيخ الطوسي، في كتاب: نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، ص ١٥٣.

٢. إنّ وجود هذين التيارين بين الإمامية ليس شيئاً جديداً، فقد أشار الشيخ المفيد إليهما في بعض

محتوى التباينات

نقوم هنا باستعراض مختصر لأهم مسائل و فصول المسائل التباينات، و ذلك كما يلي:

أما الفصل الأول فقد طرح ابنُ التَّبَّان ثلاثة أسئلة رئيسية:

الأول: بعد إبطال حجّة القياس و الاستحسان و الاجتهاد بالرأي و أخبار الآحاد و إجماع الأمة الذي يذهب إليه المخالفون، فهل يبقى طريق آخر لمعرفة الأحكام، غير ظواهر القرآن و الأخبار المتواترة؟

و أجاب الشريف المرتضى بالإيجاب، و هو أنّ هناك طريقاً آخر و هو إجماع الطائفة.

الثاني: هل المقصود بالطائفة كلّها أو بعضها؟ إن كان كلّها، فكيف يمكن معرفة كلّ الآراء مع تباعد الإمامية و انتشارهم في الآفاق. و إن كان بعضها، فمن هم هؤلاء البعض؟

و أجاب الشريف المرتضى بإمكان معرفة آراء الإمامية و إن كانوا منتشرين في آفاق الأرض، كما يمكننا معرفة آراء جميع الحنفيّة و الشافعية مع انتشارهم في الأرض، و عدم معرفتنا بأشخاصهم جميعاً. فإنّ العلم ببعض الأمور قد يحصل من دون أن يُعلم طريق حصول هذا العلم على نحو التفصيل، فنحن نعلم بوجود المدن الكبيرة و الأحداث المهمة من دون أن نعلم بالتفصيل الأشخاص أو الطرق التي أدت إلى حصول هذا العلم، و هكذا العلم بإجماع أيّ طائفة و منهم الإمامية.

الثالث: هل يُشترط دخول الإمام في إجماع الطائفة؟ و إذا كان كذلك، فما هو السبيل لمعرفة قوله؟

و أجاب الشريف المرتضى بأنّه يشترط ذلك، و الطريق لمعرفة ذلك هو أنّه قد ثبت بالدليل أنّ آراء الإمام و الإمامية مطابقة للحقّ و الواقع، فإذا كان الإمام إمامي

المذهب، بل هو سيّد الإمامية، فإذا علمنا بإجماع الإمامية، علمنا بدخول الإمام فيهم. و أما الفصل الثاني: فقد تعرّض فيه ابن التّبّان لإثبات حجّية خبر الواحد، و حاول إيجاد نوع من إجماع للإمامية أو المسلمين على ذلك، فإنّه عند الرجوع إلى كتبهم نجدهم كثيراً ما يعتمدون على خبر الواحد.

و أجاب الشريف المرتضى بعبارة صريحة، وهي أنّ ممّا لا شكّ و لا ريب فيه أنّ علماء الإمامية يذهبون إلى عدم حجّية خبر الواحد، و عدم جواز العمل به في الشريعة، و رفض أن يكون المتكلّمون و المحقّقون من الإمامية يعتمدون في كتبهم على أخبار الأحاد، و استثنى من ذلك أصحاب الحديث من الإمامية.

و أما الفصل الثالث: فقد استدلّ ابن التّبّان فيه على حجّية خبر الواحد من خلال عمل الرسول صلّى الله عليه و آله، حيث كان يرسل الرسل إلى الملوك و الرؤساء ليدعوهم إلى التصديق بنبوّته و الإسلام، فلو لم يكن خبر الواحد حجّة لكان إرسالهم عبثاً؛ و لكان لأعدائه أن يأخذوا عليه بأنّ ما فعله لا يفعله أقلّ الناس حكمة و فهماً. و أجاب الشريف المرتضى بأنّ هذا السؤال باطل من أساسه، فإنّه لم يقل أحد من العلماء أنّ النبوة تثبت بخبر الواحد، فينبغي تعديل السؤال و القول بأنّ الرسول صلّى الله عليه و آله أرسل الرسل إلى الناس ليعلموهم أحكام الشريعة، فلو لم يكن خبر الواحد حجّة لكان إرسالهم عبثاً.

و جواب هذا الإشكال الأخير هو أنّ الرسل كانوا ينيّهون الناس على الأحكام، و يحيلونهم على الأخبار المتواترة، من دون أن يلزمهم بقبول قولهم، و بذلك لا يكون خبر الواحد حجّة، و لا يكون إرسال الرسل عبثاً.

و أما الفصل الرابع: فاستدلّ فيه ابن التّبّان على حجّية خبر الواحد من خلال ما نشاهده من عُرف المتشرّعة في قبول قول الوكيل في ابتياع أمة، أو قبول قول الزوجة في طهارتها من الحيض، فإنّ المتشرّعة يجوّزون استباحة مقاربة هؤلاء النساء اعتماداً

على خبر الواحد، وهو يدل على حجّيته. كما أنّ جميع الفرق تجوّز عمل العامي بقول المفتي مع أنّه يخبر عن أمرين: أحدهما أنّ ما يفتي به مطابق للشريعة، والآخر أنّ ذلك هو رأيه ومذهبه، فلو كان العمل بخبر الواحد باطلاً لما صحّ العمل بقول المفتي. وأجاب الشريف المرتضى:

أولاً: بأنّ هذا الدليل وارد على من ذهب إلى استحالة التعبد بخبر الواحد؛ لعدم إيجابه العلم، فإنّه يرد عليه أنّه لو كان كذلك لما صحّ العمل بقول الوكيل أو الزوجة؛ لأنّ قولهم كلّهم لا يوجب العلم، ومع ذلك لا شكّ في جواز العمل بقولهم.

و ثانياً: إذا كان المستدلّ يريد أن يقيس العمل بخبر الواحد في معرفة الحلال والحرام من أحكام الشريعة على هذه الموارد التي عدّها، فهو باطل؛ لأنّ القائلين بحجّية خبر الواحد لا يستدلّون بالقياس، وإنّما لهم أدلّتهم الخاصّة كالإجماع وغيره. كما أنّ الوكيل والزوجة يقبل قولهما، سواء كانا عادلين أو فاسقين، بينما خبر الواحد في أحكام الشريعة تشترط فيه عدالة الراوي، فلا قياس.

و إذا كان يريد أن يقول إنّ أحد الأمرين داخل في الآخر، وأنّه تفصيل لجملته، فهو باطل أيضاً؛ لأنّه مما لا شكّ فيه أنّ معرفة الحلال والحرام لا يدخل فيما عدّه ابن التّبّان من ابتياع الإماء، أو سماع قول الزوجة في طهارتها، فيمكن أن يُتعبد بقبول خبر الواحد في بعضها دون بعض، ولا تلازم بين الأمرين. وأما بالنسبة إلى مسألة العمل بقول المفتي فأجاب الشريف المرتضى:

أولاً: بأنّ تقليد المفتي من دون العلم بصحّة فتواه غير صحيح، وبذلك لا يصحّ قياس خبر الواحد عليه. وأمّا فائدة التقليد بناء على ذلك فستكون تنبيه المقلّد على الفتوى الصحيحة، و يجب حينئذ أن ينظر في دليل الفتوى ويصل إلى النتيجة بنفسه، كما يفعل في أصول الدين التي لا يصحّ فيها التقليد أيضاً. ومن لا يتمكّن من ذلك من المكلفين فهو في الحقيقة غير مكلف بشيء لا بأصول ولا بفروع، وحاله حال الأطفال غير المكلفين.

و ثانياً: أن قياس خبر الواحد على العمل بقول المفتي إنما يرد على من أحال القول بحجّية خبر الواحد لكونه لا يوجب العلم، فهذا لو جوّز العمل بقول المفتي لكان كلامه متناقضاً؛ لأنّ قول المفتي لا يوجب العلم أيضاً. ولكن هذا الإيراد لا يرد علينا؛ لأننا نجوّز عقلاً القول بحجّية خبر الواحد. ثم إنّ قياس خبر الواحد على العمل بقول المفتي غير صحيح من الأساس؛ لجواز أن تُتعبّد بأحدهما دون الآخر.

و أما الفصل الخامس: فقد استدلّ ابن التّبان فيه على حجّية خبر الواحد بجواز أن يكون خبر الواحد مولّداً للعلم بشروط، وإذا كان كذلك فهو حجّة. واستشهد عليه بذهاب النظام المعتزلي إلى ذلك.

و قد ناقش الشريف المرتضى كلامه، و ذكر خمسة أدلّة على إبطال توليد خبر الواحد للعلم، منها أدلّة ناظرة إلى مسائل من (لطيف الكلام)، و من أهمّ تلك الأدلّة و أوضحها هي: أنّنا نجد بالوجدان أنّ خبر الواحد لا يولّد في نفوسنا العلم، و لا يوجد حالة من سكون النفس عندنا، و هذا يدلّ على أنّه لا يولّد العلم، فلا يكون حجّة.

و أمّا الفصل السادس: فهو استمرار للبحث السابق حيث طرح ابن التّبان دليلاً آخر على إفادة خبر الواحد العلم كي يستنتج حجّيته، و الدليل مكوّن من مقدمتين:

الأولى: إذا تساوى شخصان في كلّ شروط تحصيل العلم (اليقين) - من كمال العقل و نفي السهو - ثمّ وقف هذان الشخصان في نقطة معيّنة من بغداد مثلاً و سمعا خبر واحد، فمن الواضح عدم إمكان أن يحصل العلم بمضمون الخبر لأحدهما دون الآخر. و هكذا الأمر بالنسبة إلى الإدراك (الإحساس بالأشياء)، فلا يمكن أن يتساوى شخصان في كلّ شروط سماع صوت من الأصوات - من سلامة الحاسة و ارتفاع الموانع و وجود الجسم المحسوس - ثمّ يسمعه أحدهما دون الآخر. إذن ثبت تساوي العلم و الإدراك في حصولهما و عدمه، فلا يمكن أن نقبل بحصول العلم لأحد الشخصين دون الآخر، و لا نقبله في الإدراك، مع تساوي الشخصين في

الشروط؛ فإما أن نقبله في حالتي العلم و الإدراك معاً، أو نرفضه فيهما معاً.
و الثانية: لقد ثبت أن الإنسان يدرك و يحس إذا توفرت فيه شروط الإدراك المتقدمة و لا يتوقف ذلك على أمر زائد، فثبت أن العلم لا يحتاج أيضاً في حصوله عند سماع خبر الواحد إلى أمر زائد على شروطه المتقدمة، فيكون الموجب للعلم هو ما يحصل العلم عند حصوله، و هو خبر الواحد، فثبت أن خبر الواحد يفيد العلم، فيكون حجة.

و أما من قال بحاجة حصول العلم إلى أمر زائد و هو الفاعل المختار - أي بعد حصول جميع شروط العلم لا يتحقق العلم، بل يتوقف على الفاعل، إن شاء فعله، و إن لم يشأ لم يفعله - فهو كمن قال بأن الإدراك بعد حصول جميع شروطه متوقف على فاعل مختار قد يفعله و قد لا يفعله. و بما أن الأخير باطل، فالأول باطل أيضاً.
و قد رفض الشريف المرتضى المقدمة الأولى، فوافق على حصول الإدراك عند حصول شروطه عند الشخصين، لكنّه لم يوافق على ذلك في العلم، فذهب إلى أنه إذا تساوى شخصان في نفي السهو و سمعا خبر واحد من أحد جانبي بغداد، أمكن أن يحصل العلم (اليقين) لأحدهما بمضمون الخبر دون الآخر؛ لورود شبهة عليه أو غير ذلك.

و لا يصح أن يشترط فيهما «التساوي في كمال العقل»؛ و ذلك لأن هذا الشرط يعني أن من يكون كامل العقل يجب أن يعلم ما يدركه من المسموعات و المشاهدات، و هذا يعني اشتراط «حصول العلم عند سماع الخبر» بكون الشخص ممن يحصل له العلم عند سماع الخبر، و هو اشتراط الشيء بنفسه، و هو محال.
كما ناقش المقدمة الثانية، و ذكر أن حصول العلم للشخص يحتاج إلى شيء زائد على شروطه، خلافاً للإدراك، فلا يصح أن يقاس أحدهما على الآخر. و الفرق هو أن العلم «معنى» بينما الإدراك ليس كذلك. و الذي يدل على كون العلم «معنى» هو أنه مع

وجود جميع شروط العلم نجد أنّ الشخص يمكن أن يصير عالماً ويمكن أن لا يصير عالماً، وهذا يدلّ على توقّف كون الشخص عالماً على حصول «معنى» في نفس العالم يفعله الفاعل المختار باختياره، فإن شاء فعله وإن لم يشأ لم يفعله، وهذا المعنى هو «العلم». بينما الإدراك ليس كذلك؛ لأنّه عند حصول شروطه السماع مثلاً يجب حصوله ويستحيل عدم حصوله، وهذا يدلّ على عدم توقّفه على «معنى» في نفس المدرك. فثبت وجود فرق بين العلم والإدراك.

و أما الفصل السابع: فقد استدلّ فيه ابن التّبّان أيضاً على حجّية خبر الواحد من خلال مراجعة عُرف العقلاء، وملاحظة اعتمادهم على خبر الواحد في حياتهم. وأجاب الشريف المرتضى بأنّ هذا السؤال شبيه بالفصل الرابع المتقدّم، والجواب عنهما واحد.

ولكنّه تبرّع بطرح استدلال آخر على حجّية خبر الواحد، وهو أنّه إذا وجب في العقل العمل بخبر مَنْ يُخبرنا بوجود سبع أو لصوص في الطريق أو غير ذلك من المصّار، ألا يجب أيضاً العمل بخبر من أخبرنا عن النبي صلى الله عليه وآله؛ فإننا لا نأمن من الوقوع في الضرر إذا تركنا العمل بخبره؟

وأجاب عن ذلك بأننا نأمن من الوقوع في الضرر؛ لأنّه لو كان فيه ضرر لوجب في حكمة الله تعالى أن يقيم لنا دليلاً قطعياً على أحكامه، وذلك إمّا بأن يقيم خبراً يوجب العلم، أو ينصب دليلاً يدلّ على لزوم العمل بالخبر الظني، ولما فقد كلا الأمرين علمنا أنّه لا ضرر علينا إذا لم نعمل بخبر الواحد.

و أما الفصل الثامن: فقد استدلّ ابن التّبّان فيه على حجّية خبر الواحد بأنّ العلماء يعتمدون في معرفة لغة العرب على أخبار الأحاد، ويعتمدون على ذلك في كتبهم و تفاسيرهم وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالدين، فإن كان هذا جائزاً فلماذا لا يُعتمد على الأحاد في الفقه؟

و أجاب الشريف المرتضى بأن لغة العرب منها ما هو معلوم عند الجميع، مثل تسمية السيف بالحسام، وهذا حجة ولا إشكال فيه؛ ومنها ما هو مظنون قد نقله الأحاد، ففي هذه الحالة نراهم يصرحون بقولهم: «هذا تفرد بروايته فلان»، أو «لم يُسمع إلا من جهته»، وهو يدل على عدم اعتمادهم على خبر الواحد في مجال اللغة بصورة جازمة. ثم إن العلماء لم يفسروا شيئاً من المعاني على نحو القطع، إلا إذا كانت لديهم أدلة قطعية على ذلك.

و أما الفصل التاسع: فقد استدل ابن التبان فيه على حجية خبر الواحد بأنه إذا وجب أن يكون الرسول صلى الله عليه وآله معصوماً، فلماذا يرسل أشخاصاً غير معصومين إلى الناس البعيدين عنه، بحيث يمكن أن يؤذوا ما بُعثوا به، ويمكن أن لا يؤدوه؟ وإن قلنا: إنهم معصومون، فسوف يأتي السؤال التالي وهو: من أين للناس الذين أنفذوا إليهم أن يعلموا عصمتهم؟ هل يكون ذلك بواسطة المعجزة أو التواتر؟ وعلى كليهما يرد إشكال مذكور في كلام ابن التبان، و يطول الكلام بالتعرض لهما. وبعد ذلك ذكر: إذا سلمنا أنهم معصومون، فأين هم؟ ولم لا نشاهدهم في عصرنا؟ وحينئذ نقول: لماذا لا نقبل أنه مع علمنا بدوام التكليف، وعدم وجود أشخاص معصومين يكونون واسطة بيننا وبين الرسول والإمام، وفقدان التواتر، وظاهر الكتاب بالنسبة إلى جميع الأحكام اللازمة، ففي هذه الصورة لا يبقى إلا طريق واحد لمعرفة تلك الأحكام، وهو أخبار الأحاد.

و أجاب الشريف المرتضى بأنه إذا كانت النبوة لطفاً واجباً، وكان الرسول صلى الله عليه وآله مبعوثاً إلى القريب والبعيد من الناس، فلا بد أن يرسل إلى من بعد في البلاد أشخاصاً يؤدون ما أرسلهم به حتماً، وإلا إذا أرسل من قد لا يؤدي ما أرسله به، لم يكن الله تعالى مزيحاً لعلّة المكلفين البعيدين عن الرسول صلى الله عليه وآله في إعلامهم بمصالحهم. ثم فصل بعض المطالب الأخرى، ونحن قد ركزنا هنا على جواب الإشكال.

و أما الفصل العاشر: فقد استدلّ ابن التّبّان فيه على حجّية خبر الواحد بأنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يُنْفَذُ إِلَى مَنْ بَعُدَ عَنْهُ الْوَلَاةُ وَالْأُمَرَاءُ وَالْقَضَاءُ وَغَيْرِهِمْ لَكِي يَتَوَلَّوْا مَصَالِحَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَوْلَاءَ الْأَشْخَاصِ أَحَادًا، فَإِذَا جَازَ الْاعْتِمَادَ عَلَى أَحْكَامِهِمْ، فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِحَجِّيَّةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ؟

و أجاب الشريف المرتضى بأنّ الناقل للشريعة غير من يُنفذه النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الْبُلْدَانِ، فَإِنَّ الَّذِي يُنْفَذُهُ لَا يَقُومُ بِتَبْلِيغِ الشَّرِيعَةِ وَأَدَائِهَا، وَإِنَّمَا يَقُومُ بِحِمَايَةِ الثَّغُورِ، وَضَبْطِ الْأَطْرَافِ، وَفَضِّ النَّزَاعَاتِ، وَجَبَايَةِ الْأَمْوَالِ، وَقَبْضِ الصَّدَقَاتِ، وَهَذَا غَيْرُ أَدَاءِ الشَّرِيعَةِ وَتَبْلِيغِهَا، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْأَمْرَانِ.

هذا وكانت هذه المسائل قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مصوِّرة مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٣٠٤١) ١٢٥٥؛ تقع في الصفحات (١ - ٩٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ». و أصل هذه المخطوطة محفوظ في المكتبة الرضوية، و تاريخها سنة ٦٧٦، و رقمها ٢٣٣٥.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ١٠٨٠/٢؛ تقع في الصفحات (١٠٥ - ١٦١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة مدرسة الإمام الخميني رحمه الله بقائن، المرقّمة ١٤٠/٤؛ يوجد ميكرو فيلم منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقمّ المرقّمة ١٦٩٠/٤، و الرسالة تقع في الصفحات (٢٤٨ - ٢٩٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٤. مخطوطة مكتبة ملك بطهران، المرقّمة ٥٩٤؛ تقع في الصفحات (٢٨٢ - ٣٤٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٤٧ - ٧٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٦. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٧؛ تقع في الصفحات (٤ - ٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».

و قد سقطت من النسخ «د، ص، ب، س» عدّة صفحات، و لم تسقط من «أ، ج»، فأشرنا في الهامش إلى هاتين النسختين بعنوان: «النسختان المعتمدتان». كما قمنا بمقابلة ما جاء في كتاب كشف القناع عن وجوه حجّة الإجماع للمحقّق التستري الكاظمي، فقد نقل عدّة نصوص من التّبانيّات في كتابه. راجع: كشف القناع، ص ٩٧، ١٢٤، ١٥٩.

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣ - ٥٨) من المجموعة، و هي ناقصة من آخرها و أثنائها، و رمزنا لها بـ «ف».

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١١٥ - ١٤٧) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ع».

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٦٢ - ١٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ش».

٤. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقمة ٤٣٦/٧؛ نسخها الشيخ «محمّد بن طاهر السماوي» في عام ١٣٣٥هـ. و الرسالة تقع في ٤٩ صفحة، و رمزنا لها بـ «ط».

أجوبة المسائل الثبائيات

[في أخبار الأحاد]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المؤلف]

بِحَمْدِ اللَّهِ نَسْتَفْتِحُ كُلَّ قَوْلٍ، وَنَسْتَعِينُ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ، وَبِأَنْوَارِ هِدَايَتِهِ نَسْتَرْشِدُ فِي الشُّبُهَاتِ، وَنَسْتَضِيءُ فِي الظُّلُمَاتِ؛ وَإِيَّاهُ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - نَسْأَلُ أَنْ يُصَلِّيَ أَوْلَىٰ وَآخِرًا عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَصَفِيِّهِ، وَعَلَىٰ آلِهِ الَّذِينَ أَذْهَبَ^١ عَنْهُمْ الرَّجْسَ وَطَهَّرَهُمْ مِنَ الْأَنْجَاسِ وَبَرَّاهُمْ^٢ مِنَ الْأَدْنَاسِ؛ صَلَاةً سَالِمَةً مِنَ الرِّيَاءِ، لِأَزْمَةِ لِلْإِسْتِوَاءِ، مَوْصُولَةً غَيْرَ مَقْطُوعَةٍ، وَمَبْدُولَةً غَيْرَ مَمْنُوعَةٍ، وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ تَسْلِيمًا. وَ مِنْ بَعْدُ، فَإِنِّي وَقَفْتُ عَلَى الْمَسَائِلِ الَّتِي سَأَلْتُ^٣ - أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكَ، وَ أَجْرَلْ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ نَصِيْبِكَ - الْجَوَابَ عَنْهَا، وَالْإِيضَاحَ لِمَا أَشْكَلَ مِنْهَا، فَوَجَدْتُهَا عِنْدَ التَّصْفُوحِ وَالتَّأْمُلِ دَالَّةً عَلَى فِكْرٍ دَقِيقِ التَّوَصُّلِ، لَطِيفِ التَّغْلُغْلِ؛ فَكَمَ مِنْ شُبُهَةٍ كَانَتْ لِقْوَتِهَا وَدَقَّتِهَا أَذَلَّ عَلَى الْفِطْنَةِ مِنْ حُجَّةٍ جَلِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ.

١. في المطبوع: «اللَّهُ».

٢. في «ج» و«ح» المطبوع: «وتبرأهم».

٣. في «ب» - «سألت».

وَأَنَا أُجِيبُ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَا يَتَّسِعُ لَهُ وَقْتِي الْمَضِيُّ^١، وَ قَلْبِي الْمُنْفَسِمُ^٢ الْمُتَشَعَّبُ؛ وَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى أَسْتَمِدُّ الْمَعُونَةَ وَ التَّوْفِيقَ.

[مقدمة السائل]

حكاية ما افتتحت به المسائل: إِذَا كَانَ اللَّهُ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ، وَ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ - قَدْ أَنْعَمَ عَلَيَّ الْكَافَّةِ بِسَيِّدِنَا الْأَجَلِّ الْمُرْتَضَى ذِي الْمَجْدَيْنِ عَلَمِ الْهُدَى - أَدَامَ اللَّهُ سُلْطَانَهُ، وَ أَعَزَّ نَصْرَهُ، وَ أَيْدَ الْإِسْلَامِ وَ أَهْلَهُ بِدَوَامِ بَقَائِهِ، وَ كَبَّتْ^٤ أَعْدَاءَهُ، وَ جَعَلَهُ^٥ الْمَفْرَعَ فِيمَا يَعْرِضُ لَهُمْ مِنْ أَمْرِ دِينِهِمْ؛ فَيَكْشِفُ مُلْتَبِسَهُ، وَ يُوَضِّحُ مُشْكِلَهُ وَ يُظَهِّرُ خَفِيَّهُ، وَ يُبَيِّنُ مُجْمَلَهُ، وَ يُزِيلُ بِذَلِكَ رَيْبَهُمْ، وَ يَنْفِي شَكَّهُمْ، وَ يُثَلِّجُ^٦ صُدُورَهُمْ، وَ يُسَكِّنُ^٧ نَفُوسَهُمْ - فَلَا^٧ عُدْرَ بَعْدَ هَذِهِ النِّعْمَةِ لِمَنْ أَقَامَ عَلَى ظُلْمَةِ الرَّيْبِ وَ مُنَارَعَةِ الشُّكِّ، مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ مُفَارَقَتَيْهِمَا وَ الرَّاحَةِ مِنْ مُجَاهَدَتَيْهِمَا.

وَ أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْمُسْتَرَشِدُ وَ طَلَبَ مَعْرِفَتَهُ الْمُتَدَيِّنُ، مَا لَا رُخْصَةَ فِي إِهْمَالِهِ وَ لَا تَوْسِيعَةَ فِي إِغْفَالِهِ، وَ هُوَ^٨ الْعِلْمُ بِمَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَ الْأَحْكَامِ

١. في «ب، ج، د، س، ص»: «الضيق».

٢. في «ب، ج» و المطبوع: «المتقسّم».

٣. في المطبوع: «فقد».

٤. في «ب، ج، د»: «و كتب». و «الكبت» بتقديم الباء: صرغ الشيء لوجهه؛ يقال: كبتت الله أعداءك، أي: غاظهم و أذلهم. راجع: كتاب العين، ج ٥، ص ٣٤٢ (كبت).

٥. في «ج، ص» و المطبوع: «و جعل».

٦. في «ج»: «و يصلح». و في المطبوع: «و يشرح». و «أثلج صدره» أي: شفاه و سكنه. راجع: كتاب العين، ج ٦، ص ٩٨؛ لسان العرب، ج ٢، ص ٢٢٣ (ثلج).

٧. في «ج» و المطبوع: «و لا».

٨. في المطبوع: «هو» بدون واو العطف.

السمعية، التي لا ينفك المكلّف من وجوبها، ولا يخلو من لزومها، ولا يصحّ منه التقربُ بها والأداءُ لِمَا يَجِبُ عليه منها إلا بعد معرفتها، والتمييز لها من غيرها. وإذا تَضَمَّنَ السؤال ما هذه حاله، فقد تَعَيَّنَ على «مَنْ لا يَتَمَكَّنُ مِنَ الجوابِ عنه غيره» فَرَضَهُ، و لَزِمَهُ بِذَلِكَ و بَيَانُهُ.

و ها أنا سائلٌ مُسْتَرَشِدٌ، و طالبٌ مُتَفَهِّمٌ، و ذاكِرٌ ما اسْتَفَدْتُه مِنَ المَجْلِسِ الأَشْرَفِ عِنْدَ الدرسِ ٢، و حَصَلَتْهُ بالمُساءلةِ و البحثِ، و راغِبٌ إِلَى الدِّينِ المْتَذَهَبِ ٣ و الوَرعِ المُتَنَزِّهِ، في إجابتي بما يَكُونُ عليه اعتمادِي، و إليه مَفْرَعِي، و بحَسْبِهِ عملي، و عليه مُعَوَّلِي، و له في ذلكِ عالي ٤ الرأْي؛ إن شاء اللهُ تَعَالَى.

-
١. من هنا إلى قوله بعد عدّة صفحات: «إذا علمنا صحّة حكم من الأحكام فلا» ساقط من «أ».
 ٢. في «ج» و المطبوع: «الدروس».
 ٣. في «ب، د، س»: «المذهب». و في «ج، ص» و المطبوع: «المهذب». و الدِّينُ المْتَذَهَبُ: التابعُ للدِّينِ و المذهبُ، المتعبّدُ بهما. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٣٩٥ (ذهب).
 ٤. في «ج، د» و المطبوع: «على».

الفصل الأول

[الطريق إلى معرفة الأحكام الشرعية عن أدلتها]

[و بحث مفصل حول الإجماع]

الذي يَظْهَرُ مِنَّا عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ لِمُخَالَفَتِنَا التَّخَطُّةَ لَهُمْ فِيمَا يَزَوِّنُهُ وَيَذْهَبُونَ إِلَيْهِ؛ مِنْ إِبْتِهَاتِ الْعِبَادَاتِ وَالْأَحْكَامِ بِالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ، وَالِاجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ^١؛ وَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي يَعْتَرِفُونَ بِفَقْدِ الْعِلْمِ بِصَدَقِ رُؤَاتِهَا، وَ تَجْوِيزِ الْخَطَأِ عَلَيَّ نَاقِلِيهَا؛ وَ بِإِجْمَاعٍ مِّنْ^٢ يُجَوِّزُونَ تَعَمُّدَ الْبَاطِلِ عَلَيَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ^٣، وَ لَا يَعْتَبِرُونَ حُصُولَ الْمَعْصُومِ^٤ فِيهِمْ، وَ أَنَّ ذَلِكَ بَدْعَةٌ مِنْهُمْ^٥ وَ ضَلَالٌ مِنْ فَعْلِهِمْ. وَ هَذِهِ^٦ سَبِيلُ مَا يَدْعُونَهُ^٧ مِنَ الطَّرِيقِ إِلَى ثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ وَالْعِلْمِ بِهِ: أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مُخَالَفًا لِمَا قَالُوا. [و هو باطل]؛ لِأَنَّ فَقْدَ الْعِلْمِ بِالْخِلَافِ وَ النَّكْبِيرِ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا وَ التَّدْيِينِ. فَإِنَّ^٨ كَانَ جَمِيعٌ مَا عَدَدْنَاهُ فَاسِدًا، فَهَلْ بَقِيَ بَعْدَهُ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِبْتِهَاتِ

١. في المطبوع: «بالرأي» بدل «و الرأي».

٢. في «ج» و المطبوع: «ما».

٣. يعني أفراد الأمة.

٤. في «ج» و المطبوع: «المقصود».

٥. في «ج» و المطبوع: - «منهم». و الجملة معطوفة على قوله: «التخطنة لهم».

٦. في «ج» و المطبوع: «وهذا».

٧. في «ج»، د، س، ص و المطبوع: «تدعوناه».

٨. في «ج» و المطبوع: «و إن».

العبادات و الأحكام^١ أمرٌ زائدٌ على ظواهر الكتاب^٢ و المتواترِ من الأخبارِ؟ و إن كانَ هناك زيادةٌ فما هي؟

فهل^٣ من جملتها ما يذكره كثيرٌ من أصحابنا - عند ورود الخبرين اللذين لا يوجد مغمزٌ في ناقليهما، و ظنهم^٤ تنافيهما و أنه لا بد من أطراح العمل بأحدهما - من^٥ أن عمل الطائفة قرينة^٦ لواحد^٧ يُعينونه منها؟ و هل ما يذكرونه قرينة للرواية، يحصل لأجلها طريق العلم^٨، أم لا؟

و إن كان عمل الطائفة قرينة، فما المراد بـ«الطائفة»؟ و هل هم جميع من تدبر بالإمامة في^٩ مشارق الأرض و مغاريها، أو بعضهم؟

فإن كان المراد الكل، فما الطريق التي تتوصل به إلى معرفة عملها، و لسنا نشاهد جميعها، و لا تواتر إلينا^{١٠} فعل من لم نشاهد منها؟ و ما الذي نعوّل عليه - بعد فقد هذين - منها؟

و إن كان هناك طريق للعلم بعمل من^{١١} لم نشاهده، و لا تواتر علينا^{١٢} الخبر

١. في «ج، ص» و المطبوع: «و الإجماع». و في «د»: «و الإجماع جماع».

٢. في «ج، ص» و المطبوع: «القرآن». و في «س»: «الكتاب».

٣. في «ج، ص» و المطبوع: «و هل». ٤. معطوف على «ورود».

٥. في «ج، د، ص» و المطبوع: «و من». ٦. في «ج، د، ص» و المطبوع: «قرينة».

٧. في «ج، د، س، ص» و المطبوع: «بواحد».

٨. كذا، و الأنسب: «يحصل لأجله العلم».

٩. في «ج» و المطبوع: «من».

١٠. في «ج» و المطبوع: «ثابت ينافي» بدل «إلينا». و في «ص»: «في». و في هامش «ص» بعد

كلمة «تواتر»: «و ثابت».

١١. في «ج» و المطبوع: «من».

١٢. كذا، و الأنسب: «إلينا» باعتبار ما تقدم قبل قليل.

عنه، فما المانع من سلوكه في معرفة عمل الرسول و الإمام صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا؟
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ مُخْتَصًّا بِالطَّائِفَةِ، وَ مُحَالًا ثُبُوتُهُ فِي عَمَلِ الرَّسُولِ

و الإمام، فما هو؟ و ما وجه إحالته؟

و هل هو أيضاً أمر^١ نَحْتَصُّ^٢ بِصِحَّةِ التَّعْلُقِ بِهِ، دُونَ مَنْ يُخَالَفُنَا فِيْمَا يَدَّعُوْنَهُ
مِنْ ثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ؟ فَمَا^٣ يَمْنَعُهُمْ مِنْهُ [و هو] نَحْوُ الْقَوْلِ بِ: «أَنَا لَا نَعْلَمُ مُخَالَفًا
مِنَ الطَّائِفَةِ»؟

و ما الفَرْقُ بَيْنَ الْقَائِلِ لِذَلِكَ^٥، وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ مِثْلَهُ فِي عَمَلِ الرَّسُولِ وَ الْإِمَامِ، إِذَا
لَمْ يَكُنْ مَعَنَا عِلْمٌ بِعَمَلِ مَنْ غَابَ عَنَّا؟

و لِمَ صَارَ الْقَائِلُ بِ: «أَنِّي إِذَا لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنِّي مِنَ الطَّائِفَةِ عَامِلٌ بِمَا
تَضَمَّنَتْهُ^٦ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، قَطَعْتُ^٨ عَلَى أَنَّهُمْ عَامِلُونَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ^٩ الرَّوَايَةُ
الْأُخْرَى» أَوْلَى مِمَّنْ عَكَّسَ ذَلِكَ، وَ قَالَ: «إِذَا لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنِّي مِنَ الطَّائِفَةِ
عَامِلٌ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ^{١٠} الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى، قَطَعْتُ عَلَى أَنَّهُمْ عَامِلُونَ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ^{١١}
الرَّوَايَةُ الَّتِي ادَّعَيْتَ نَفْيَ عَمَلِهِمْ بِهَا»؟

ثُمَّ لَهُ أَنْ يَسْلُكَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي فِعْلِ الرَّسُولِ وَ الْإِمَامِ، فَيُعَيِّنُ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ

١. في «ج» و المطبوع: «أم».

٢. في «ب، ج»: «مختص». و في «د، س» و المطبوع: «يختص».

٣. في «ج، د، ص» و المطبوع: «فيما».

٤. في «ج» و المطبوع: «نحن». و في «د»: «نحول».

٥. كذا، و الأنسب: «بذلك».

٦. في «ج، س، ص» و المطبوع: «تضمنته».

٧. في المطبوع: - «إحدى».

٨. في «ج» و المطبوع: «تضمنته».

٩. في «ج» و المطبوع: «تضمنته».

١٠. في «ج» و المطبوع: «تضمنته».

و يقول: «إذا لم أعلم أن الرسول والإمام عاملان بها، قَطَعْتُ على أنهما عاملان بالأخرى» و يكون بهذا القول أولى؛ لأن الدواعي إلى نقل ما يفعله الرسول والإمام - مما فيه بيان^١ للدين، و ما يلزم المكلفين - متوفرة؛ لأنهما الحجة والمفزع، و على قولهما و فعلهما المعوّل، و التواتر به و الحفظ له^٢ ممكن متسهّل، و نقل فعل جميع من يتدبّر بالإمامة في مشارق الأرض و مغاربها - حتى لا يبقى منهم واحد - ممتنع متعذر، و لو كان ممكناً متسهلاً لم يكن إلى حفظه و نقله داع.

هذا إن أريد بالطائفة الكل؛ فأما إن أريد البعض، فمن ذلك البعض؟ و ما الذي

أفردهم بهذا الحكم و قصره عليهم دون غيرهم؟

و أي الأمرين أريد بـ «الطائفة» - أعني الكل أو البعض^٣ - هل العلم بحصول

المعصوم فيها و وجود عمله^٤ في جملة عملها^٥ معتبر أم لا؟

فإن كان معتبراً، فما الطريق إليه؟ و ما الذي إذا سلكناه كان^٦ دلالة عليه مع فقد

المُشاهدة و التواتر؟ و هل لنا أن نقول: «إذا علمنا صحة حكم من الأحكام فلا بد

من أن نعلم أن^٧ [المعصوم قائل به]؟» [؟]....^٨

١. في «ج»: «بيان». و في «ص»: «بيان». و في المطبوع: «تبيان».

٢. في المطبوع: «به».

٣. في جميع النسخ المعتمدة: «و». و حذفها هو الصحيح؛ وفقاً للمطبوع و لنسخة «ش».

٤. في «ج» و المطبوع: «علمه».

٥. في «ج» و المطبوع: «علمها».

٦. في «ج» و المطبوع: «لأن».

٧. في «ب»: «أو» بدل «أن». و في «ج» و المطبوع: «بد من أن نعلم أن».

٨. هنا بياض، و قد سقط من نهاية السؤال و بداية الجواب مقدار لا نعلم حجمه.

و من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «متواتر موجب للعلم» ساقط من النسخ «ب»، «د»، «س»، «ص»

و موجود في «أ»، «ج»، و سوف نشير إلى هاتين النسختين في الموارد التالية بعنوان: «النسختان

[الجواب: الطريقُ إلى معرفةِ خطابِ اللهِ تعالى]

[فالعلمُ بأنَّ الخطابَ] خطابُه - عَزَّ وَجَلَّ - وَقَفَّ عَلَى الدليلِ الدالِّ على إضافتهِ

إليه.

و قد يُعَلَّمُ في بعضِ الخطابِ أَنَّهُ كَلَامُهُ تَعَالَى بوجوه:

[١.] منها أن يَخْتَصَّ بصفةٍ لا تَكُونُ إِلَّا لكلامه تعالى؛ مثل أن يَخْتَصَّ بِفَصَاحَةٍ و بلاغَةٍ خارجينِ عن العادةِ، فَتَعَلَّمُ^١ أَنَّهُ مِن مَقْدُورِ غَيْرِ الْبَشَرِ؛ كما يَذْهَبُ إليه^٢ مَنْ جَعَلَ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ مِن جِهَةِ الْفَصَاحَةِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ.

[٢.] و قد اعْتَمَدَ قَوْمٌ فِي إِضَافَةِ كَلَامِهِ إِلَيْهِ تَعَالَى عَلَى أَنْ يَحْدُثَ عَلَى وَجْهِ لَا يَتِمَكَّنُ الْبَشَرُ مِن إِحْدَاثِهِ عَلَيْهِ، كَسَمَاعِهِ مِن شَجَرَةٍ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا.

و هذا لَيْسَ بِمُعْتَمَدٍ؛ لِأَنَّ سَمَاعَ الْكَلَامِ مِنَ الشَّجَرَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِن فِعْلِ الْبَشَرِ، [لَكِن] مِن أَيْنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِن فِعْلِ جِنِّيٍّ أَوْ مَلَكٍ^٤ سَلَكَ^٥ أَفْئَانَ^٦ الشَّجَرَةِ

«المعتمدتان». و الجدير بالذكر أن هذا القسم الساقط من بعض النسخ و الموجود في نسختي «أ، ج» قد انتقل بصورة غريبة إلى نسخ المسائل الطرابلسيات الأولى!! و قد قابلناه مع إحدى هذه النسخ فلم نجد فيها اختلافاً مهماً يعتنى به، و لذلك عرضنا عن إثبات اختلافاتها القليلة، إلا في مورد واحد. و النسخة التي قابلناها من الطرابلسيات الأولى هي نسخة المدرسة الجعفرية في قائن، و رقمها ١٤٠. و صورتها محفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي، رقم ١٦٩٠.

١. في «ج» و المطبوع: «فَعَلِمَ».
٢. في «ج» و المطبوع: «أيضاً» بدل «إليه».
٣. في «ج»: «+ في». و في المطبوع: «إضافته في» بدل «إضافة».
٤. في «ج» و المطبوع: «و ملك».
٥. في المطبوع: «سلكا».

٦. «الأفنان» جمع «فَنَن» و هو الغُصْنُ، أو الغُصْنُ المستقيم من الشجرة. و في التنزيل العزيز: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن (٥٥): ٤٨]. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢١٧٨؛ لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٢٧ (أفن).

خِلَالَهَا وَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ؟

و هذا القَدْحُ أيضاً يُمكنُ أن يُعْتَرَضَ به في الفَصَاحَةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أن يَتَقَدَّمَ لنا العِلْمُ بأنْ فَصَاحَةَ الجِرِّ و المَلَاتِكَةِ لا تَزِيدُ على فَصَاحَةِ البَشَرِ، فيكونُ ذلكُ الوجهُ دليلاً على أنه مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى.^١

[٣]. و الوجهُ المُعْتَمَدُ في إِضَافَةِ الخِطَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: أن يَشْهَدَ الرَسُولُ - المُوَيَّدُ بِالمُعْجِزِ، المَقْطُوعُ على صِحَّةِ نُبُوَّتِهِ و صِدْقِهِ - بأنْ ذلكُ الكَلَامُ مِنْ كَلَامِهِ تَعَالَى، فيَقَعُ^٢ العِلْمُ و يَزُولُ الرَيْبُ؛ كما فَعَلَ نَبِيُّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ في^٣ القُرْآنِ.

[الطريقُ إلى معرفة خطابِ الرسولِ ﷺ و الإمامِ عليه السلام]

و أما الطريقُ^٤ إلى معرفة خطابِ الرسولِ و الإمامِ عليهما السلام:

[١]. فقد تكونُ^٥ المُشَافَهَةُ^٦ لِمَنْ يُشَاهِدُهُما^٧ و يَعْلَمُ ضرورةً إِضَافَةَ الخِطَابِ

إليهما.

[٢]. و مَنْ نَأَى عنهما، فطريقُهُ إلى هذه المعرفةِ الخَبِرُ المُتَوَاتِرُ الذي يُفْضِي إلى

العِلْمِ.

١. راجع: الموضع عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، ص ١٧٠ - ١٧١.

٢. في «ج» و المطبوع: «فيقطع».

٣. في «ج»: «شتر»، هكذا تُقرأ. و في المطبوع: «بسور» بدل «في».

٤. لقد قام الشيخ أسد الله الكاظمي في كتاب كشف القناع عن وجوه حجّة الإجماع بنقل أكثر

كلمات الشريف المرتضى باختصار؛ و لذلك قمنا بمقابلة ما نقله، و أثبتنا أهم الاختلافات.

٥. في المطبوع: «يكون».

٦. في المطبوع: «بالمشاهدة».

٧. في المطبوع: «يشهدهما».

[بَحْثٌ حَوْلَ الإِجْمَاعِ]

[٣] وهاهنا طريقٌ أُخرى^١ تُجرى^٢ في وقوعِ العِلْمِ مَجْرَى التَّوَاتُرِ و المَشَافَهَةِ؛ وهو أن يَعْلَمَ - عندَ عدمِ تَمييزِ عَيْنِ الإِمَامِ و انفرادِ شَخِصِهِ^٣ - إجماعُ جماعةٍ على بعضِ الأقوالِ، يَتَّقُ^٥ بأنَّ قولَهُ داخلٌ في جُمْلَةِ أقوالِهِمْ.

فإن قيل: هذا القِسْمُ أيضاً لا يَخْرُجُ عن المَشَافَهَةِ أو التَّوَاتُرِ؛ لأنَّ إِمَامَ العَصْرِ إذا كانَ موجوداً، فإمّا أن يُعَرَفَ مَذْهَبُهُ و أقوالُهُ مَشَافَهَةً و سَمَاعاً منه^٦، أو بالتَّوَاتُرِ^٧ عنه.

قلنا: الأمرُ على ما تَضَمَّنَهُ السُّؤالُ؛ غَيْرَ أنَّ الرِّسُولَ أو الإِمَامَ^٨ إذا كانَ مُتَمَيِّزاً مُتَعَيِّناً، عُلِمَتِ مَذَاهِبُهُ و أقوالُهُ بالمَشَافَهَةِ له^٩ أو^{١٠} بالتَّوَاتُرِ عنه؛ و إذا كانَ مُسْتَتِراً غَيْرَ مُتَمَيِّزِ العَيْنِ - و إن كانَ مَقْطوعاً على وجودِهِ و اختلاطِهِ بنا - عُلِمَتِ أقوالُهُ بإجماعِ الطائِفَةِ التي نَقَطَعَ على أنَّ قولَهُ في جُمْلَةِ أقوالِهِمْ، و إن كانَ العِلْمُ بِذَلِكَ مِن أحوالِهِ لا يَعدو إمّا المَشَافَهَةَ أو التَّوَاتُرَ؛ و إنَّما تَخْتَلِفُ^{١١} الحالانِ بالتمييزِ و التعيينِ في حالٍ، و فَقدَهُما في أُخرى.

١. في «ج» و المطبوع: «آخر».
٢. في المطبوع: «يجري».
٣. لعلهُ يعني انحياز الإِمَامِ عن باقي الناس، فكأنَّهُ لغيرته متفردٌ و منحاز عنهم و إن كان يعيَش بينهم؛ لعدم معرفتهم بشخصه.
٤. في كشف القناع: «بإجماع».
٥. في المطبوع و كشف القناع: «يوتق».
٦. في «ج» و المطبوع: «منه».
٧. في «ج» و المطبوع: «بالتواتر».
٨. في «ج» و المطبوع: «و الإِمَام».
٩. في «ج» و المطبوع: - «له».
١٠. في غير «ج» و المطبوع و كشف القناع: «و».
١١. في «ج» و المطبوع: «يختلف».

[في بيان حجة الإجماع]

[أولاً: كيفية معرفة إجماع جميع الطائفة مع تباعدهم]

فإن قيل: من أين يصح العلم بقول الإمام، إذا لم يكن متعيناً متميزاً؟ وكيف يمكن أن يُحتجَّ بإجماع الفرقة المحقة في أن قوله داخل في جملة أقوالهم؟ أو ليس هذا يقتضي أن تكونوا قد عرفتكم كلُّ مُحَقِّقٍ في سهلٍ و جبليٍّ و برٍّ و بحرٍ، و حزينٍ و وعيرٍ، و لقيتموه حتى عرفتكم أقواله و مذاهبه، أو أخبرتم بالتواتر عن ذلك؟ و معلومٌ لكلِّ عاقلٍ استحالة هذا و تعدُّه.

و ليس يمكنكم أن تجعلوا إجماع من عرفتوه من الطائفة المحقة هو الحجة؛ لأنكم لا تأمنون^١ أن يكون قول الإمام - الذي هو الحجة على^٢ الحقيقة - خارجاً عنه. قلنا: هذه شبهة معروفة مشهورة، و هي التي عوّل عليها و اعتمدها من قدح في الإجماع؛ من جهة أنه لا يمكن معرفة حصوله و اتفاق الأقوال كلها على المذهب الواحد. و الجواب عن ذلك سهل واضح؛ و جملته: أنه لا يجب^٣ دفع حصول العلم الذي لا ريب فيه و لا شك، لفقد العلم بطريقه على سبيل التفصيل؛ فإن كثيراً من العلوم قد تحصل من غير أن تتفصل^٤ للعالم^٥ طرقها^٦.

ألا ترى أن العلم بالبلدان و الأمصار و الحوادث الكبار و الملوك العظام^٧

١. في المطبوع: + «من».

٢. في «ج»: - «على». و في المطبوع: «في» بدلها.

٣. في كشف القناع: «لا يمكن».

٤. في «ج» و المطبوع و كشف القناع: «تفصل».

٥. في المطبوع: «المعالم».

٦. في «ج» و المطبوع: «طريقها».

٧. في المطبوع: + «فإنه».

يَحْصُلُ^١ لِكُلِّ عَاقِلٍ مُخَالِطٍ لِلنَّاسِ^٢، حَتَّى لَا يُعَارِضَهُ شَكٌّ فِيهِ^٣؛ وَ لَوْ طَالَ بَتَهُ بِطَرِيقِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذِكْرُهُ وَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ؟!

وَ لَوْ قِيلَ لِمَنْ عَرَفَ الْبَصْرَةَ وَ الْكُوفَةَ وَ هُوَ لَمْ يُشَاهِدْهُمَا، وَ قَطَعَ عَلَى بَدْرٍ وَ حُنَيْنٍ وَ الْجَمَلِ وَ صِفَيْنَ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ: «أَشِرْ إِلَى مَنْ خَبَرَكَ بِهِذَا، وَ عَيَّنْ مَنْ أَنْبَأَكَ بِهِ، وَ كَيْفَ حَصَلَ لَكَ الْعِلْمُ بِهِ؟» لَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ تَفْصِيلُ ذَلِكَ وَ تَمْيِيزُهُ، وَ لَمْ يَقْدَحْ تَعَذُّرُ التَّمْيِيزِ وَ التَّفْصِيلِ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَ إِنْ كَانَ عِنْدَ التَّأْمُلِ يَعْلَمُ^٤ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّهُ عَلِمَ ذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ، وَ إِنْ لَمْ يَتَفَضَّلْ لَهُ كُلُّ مُخْبِرٍ عَلَى التَّعْيِينِ.

وَ إِذَا كَانَتْ مَذَاهِبُ الْأُمَّةِ مُسْتَقَرَّةً - عَلَى طُولِ الْعَهْدِ، وَ تَدَاوُلِ الْأَيَّامِ، وَ كَثْرَةِ الْخَوْضِ وَ الْبَلْوَى، وَ تَوَفُّرِ الدَّوَاعِي^٥ وَ قُوَّتِهَا - فَمَا خَرَجَ عَنِ الْمَعْلُومِ مِنْهَا نَقَطَعَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَباً لَهَا، وَ لَا [هُوَ] قَوْلٌ^٦ مِنْ أَقْوَالِهَا.

وَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مَذَاهِبُ فِرْقِ الْأُمَّةِ عَلَى اخْتِلَافِهَا مُسْتَقَرَّةً مُسْتَقَرَّةً - عَلَى طُولِ الْأَرْزَانِ، وَ تَرَدُّدِ الْخِلَافِ، وَ وَقُوعِ التَّنَاطُرِ وَ التَّجَادُلِ - جَرَى الْعِلْمُ بِإِجْمَاعِ كُلِّ فِرْقَةٍ عَلَى مَذَاهِبِهَا الْمَعْرُوفَةِ الْمَأْلُوفَةِ وَ تَمْيِيزِهِ مِمَّا بَآيَنَهُ وَ خَالَفَهُ، مَجْرَى الْعِلْمِ بِمَذَاهِبِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ وَ مَا وَاقَفَهُ وَ خَرَجَ عَنْهُ.

وَ مَنْ هَذَا الَّذِي يَشْكُ فِي أَنْ [القول بعدم]^٧ تحريمِ الْخَمْرِ وَ لِحْمِ الْخَنْزِيرِ

١. في المطبوع وكشف القناع: + «بلا اريتاب».

٢. في المطبوع وكشف القناع: «يخالط الناس».

٣. في «ج» و المطبوع: - «فيه».

٤. في «ج» و المطبوع: - «يعلم».

٥. أي توفّر الدواعي لنقلها.

٦. في كشف القناع: «و لا قولاً».

٧. في النسخ و المطبوع: - «القول بعدم»، و ما أثبتناه استفدناه من كشف القناع.

و الربا لَيْسَ مِنْ مَذْهَبِ أَحَدِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَلْقَ كُلَّ مُسْلِمٍ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَالسَّهْلِ وَالْوَعْرِ!^١

وَأَيُّ عَاقِلٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرْتَابُ فِي أَنْ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ لَمْ يَذْهَبْ فِي الْجَدِّ وَالْأَخِ - إِذَا انْفَرَدَا فِي الْمِيرَاثِ - [إِلَى] أَنْ الْمَالَ لِلأَخِ دُونَ الْجَدِّ^٢ وَأَنَّ الْإِخْوَةَ مِنْ^٣ الْأُمِّ يَرِثُونَ مَعَ الْجَدِّ؟

وَإِذَا كَانَتْ أَقْوَالُ الْأُمَّةِ - عَلَى اتِّسَاعِهَا وَانْتِشَارِهَا^٤ - تَنْصَبُ لَنَا، حَتَّى لَا نَشُكَّ فِيمَا دَخَلَ فِيهَا وَمَا خَرَجَ عَنْهَا؛ فَكَيْفَ يُسْتَبَعَدُ^٥ انْحِصَارُ أَقْوَالِ الشَّيْخَةِ الْإِمَامِيَّةِ^٦ - الَّذِينَ نَذَكُرُ أَنْ قَوْلَ الْحُجَّةِ فِيهِمْ، وَمِنْ جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ - وَهُمْ أَقْلٌ عَدَدًا وَأَقْرَبُ انْحِصَارًا!^٧

أَوْ لَيْسَ أَقْوَالُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالشَّافِعِيِّ وَالْمُخْتَلِفِ مِنْ أَقْوَالِهِ^٧ قَدْ انْحَصَرَتْ؛ حَتَّى لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ حَنْفِيًّا أَوْ شَافِعِيًّا يَذْهَبُ إِلَى خِلَافِ مَا عُرِفَ وَظَهَرَ وَسُطِرَ؛ وَإِنْ لَمْ تُجِبْ الْبِحَارُ وَتُحَلَّ الْأَمْصَارُ وَتُشَافَهَ^٨ كُلُّ حَنْفِيٍّ وَشَافِعِيٍّ؛ فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي أَقْوَالِ الشَّيْخَةِ الْإِمَامِيَّةِ؟!

١. «الوعر» ضدّ «السَّهْل»، وهو الصَّعب. وَوَعِرَ الطَّرِيقُ: خَشِنَ وَ لَمْ يَسْهَلِ السَّيْرُ فِيهِ. رَاجِع: الصَّحاح، ج ٢، ص ٨٤٦؛ لسان العرب، ج ٥، ص ٢٨٥ (وعر).

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَكَشَفَ الْقِنَاعَ: «لَا لِلجَدِّ» بَدَلَ «دُونَ الْجَدِّ».

٣. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَكَشَفَ الْقِنَاعَ. وَ فِي النِّسْخِ: «مَعَ» بَدَلَ «مِنْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِي الْفَتَاوَى» وَ فِي كَشَفِ الْقِنَاعِ: «عَلَى اتِّسَاعِهَا فِي الْفَتَاوَى، وَ الْفَتَاوَى».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُسْتَبَعَدُ».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الْإِمَامِيَّة».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَقْوَالِهِمْ».

٨. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «وَ يُشَافَهَ».

وإن أظهرَ مُظهِرَ الشكِّ في جميع ما ذكرنا منه القليل، وهو الكثيرُ العزير^١، و قال: «إنتي لا أقطعُ على شيءٍ مما ذكرتم أنه مقطوعٌ عليه؛ لِفقْدِ طريقِ العلمِ، الذي هو المُشاهدةُ أو التواترُ» لِحقِّ بالسُّمْنِيَّةِ^٢ جاحدي الأخبارِ، و قَرُبِ مِنَ السُّوفِسْطائِيَّةِ مُنْكَرِي المُشاهداتِ.

و لا فَرْقَ البتَّةَ عِنْدَ العُقلاءِ بَيْنَ^٣ تجويزِ مذهبٍ للأمةِ لَمْ نَعْرِفْهُ و لَمْ نَأْلَفْهُ و لَمْ يُنْقَلِ إلينا، مع كثرةِ البحثِ و استمرارِ الحَوضِ، و بَيْنَ تجويزِ^٤ بِلْدِ عَظِيمٍ فِي أَقْرَبِ المَواضِعِ مِنَّا^٥ لَمْ يُنْقَلِ خَبْرُهُ إلينا، و حادثَةُ عَظِيمَةٍ لَمْ نُحِطْ بِهَا عِلْمًا. و قِيلَ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِذلك: إِنْ كُنْتَ تَدْفَعُ العِلْمَ عَن نَفْسِكَ و السَّكُونِ إلى ما ذَكَرناهُ، فَأَنْتَ مُكابِرٌ؛ كَالسُّمْنِيَّةِ و السُّوفِسْطائِيَّةِ.

و إِنْ كُنْتَ تَقُولُ: «طريقُ العِلْمِ مَفقُودٌ؛ لِأَنَّهُ المُشاهدةُ و التواترُ، و قد ارتَفَعَا». قُلْنَا لَكَ ما تَقَدَّمَ مِن أَنْ التَفصِيلُ قد يَتَعَدَّرُ مع حُصولِ العِلْمِ، و التواترُ و المُشاهدةُ فِي الجُمْلَةِ طريقٌ إلى كُلِّ^٧ ما ذَكَرناهُ؛ غَيْرَ أَنَّهُ رُبَّمَا تَجَلَّى و تَعَيَّنَ^٨، و رُبَّمَا التَبَسَّ و اشْتَبَهَ.

١. في «ج» و المطبوع: «العزير». و «الغزير»: الكثير من كل شيء. راجع: القاموس المحيط، ج ١، ص ٦٢٩ (غزر).

٢. «السُّمْنِيَّة»: طائفة من الدهريين القائلين بأنَّ طريق حصول العلم الحسَّ فقط؛ و هم يعبدون الأصنام، و يقولون بالتناسخ، و يُنكرون حصول العلم بالأخبار. و قيل: نسبة إلى سومنات، بلدة من الهند، على غير قياس. راجع: المصباح المنير، ص ٢٩٠؛ القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٣٨ (سمن).

٣. في «ج» و المطبوع: «من».

٤. في المطبوع: «تجويز».

٥. في «ج» و المطبوع: «مما».

٦. في «ج»: «مغفور». و في المطبوع: «متعذر».

٧. في «ج» و المطبوع: «كل».

٨. في «ج» و المطبوع: «و يعتق».

وَلَنْ يَلْتَبَسَ الطَّرِيقُ وَ يَتَعَدَّرَ تَفْصِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ قُوَّةِ الْعِلْمِ وَامْتِنَاعِ دَفْعِهِ. أَلَا تَرَى
أَنَّ الْعَالِمَ بِالْبُلْدَانِ وَ الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ عَلَى الْوَجْهِ الْقَوِيِّ الْجَلِيِّ، لَوْ قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ
عَلِمْتَ؟ وَ مَنْ خَبَّرَكَ وَ نَقَلَ إِلَيْكَ؟ لَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الطَّرِيقِ^١. وَ لَيْسَ هَكَذَا
مَنْ عَلِمَ شَيْئًا بِنَقْلِ خَاصٍّ مُتَعَيِّنٍ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مَتَى سُئِلَ عَنِ طَرِيقِ عِلْمِهِ أَنْ يُشِيرَ
إِلَيْهِ.

فَقَدْ صَارَ تَعَدُّرُ التَّفْصِيلِ لِلطَّرِيقِ عِلْمًا عَلَى قُوَّةِ الْعِلْمِ وَ شِدَّةِ الْيَقِينِ، فَلِهَذَا
اسْتَغْنَى عَنِ تَفْصِيلِ طَرِيقِهِ.

وَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ الطَّرِيقِ فِيمَا لَمْ يُسْتَوْ [ف] الْعِلْمُ بِالطَّرِيقِ الْمَعْلُومِ^٢؛ فَأَمَّا
مَا يَسْتَوْفِيهِ قُوَّةُ الْمَعْلُومِ - بوضوحه وَ تَجَلِّيهِ وَ ارتفاعِ الرِّيبِ وَ الشُّكِّ فِيهِ - فَأَيُّ
حَاجَةٍ إِلَى الْعِلْمِ بِتَعْيِينِ طَرِيقِهِ؟

وَبَعْدُ، فَالْإِجْمَاعُ الْمَوْثُوقُ بِهِ فِي الْفِرْقَةِ الْمُحَقَّعَةِ هُوَ إِجْمَاعُ الْخَاصَّةِ دُونَ الْعَامَّةِ، وَ
الْعُلَمَاءِ دُونَ الْجُهَالِ. وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحَصَرَ أَقْرَبُ إِلَى مَا ذَكَرْنَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عُلَمَاءَ أَهْلِ
كُلِّ نِحْلَةٍ وَ مِلَّةٍ فِي الْعُلُومِ وَ الْأَدَابِ مَعْرُوفُونَ مَحْصُورُونَ مُتَمَيِّزُونَ؟

وَ إِذَا كَانَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ مُضْبُوطَةً، وَ الْإِمَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَيِّدَ
الْعُلَمَاءِ وَ أَوْحَدَهُمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ دُخُولِهِ فِي جُمْلَتِهِمْ، وَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ كَقَوْلِهِمْ.
وَ هَلْ الطَّاعِنُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا بِأَنَّهَا لَمْ تَلَقْ كُلَّ إِمَامِيٍّ وَ لَا عَرَفْنَاها، إِلَّا
كَالطَّاعِنِ فِي إِجْمَاعِ النُّحَوِيِّينَ وَ اللَّغَوِيِّينَ عَلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي لُغَاتِهِمْ وَ
طُرُقِهِمْ، بِأَنَّهَا لَمْ تَلَقْ كُلَّ نَحْوِيٍّ وَ لُغَوِيٍّ فِي الْأَقْطَارِ وَ الْأَمْصَارِ، وَ يَلْزَمُنَا الشُّكُّ فِي

١. فِي «ج»: «طريق». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «طريقه».

٢. كَذَا، وَ لَعَلَّ الْأَنْسَبَ: «العلمُ بِالْمَعْلُومِ».

قول زائد على ما عرفناه من أقوالهم المسطورة المشهورة؟^١

[ثانياً: كيفية العلم بدخول الإمام عليه السلام في الإجماع]

فإن قيل: لم يبق إلا أن تدلوا على أن قول الإمام - مع عدم تمييزه وتعيينه - في جملة أقوال الشيعة الإمامية خاصة دون سائر الفرق؛ حتى تقع الثقة بما يجمعون عليه و يذهبون إليه؛ ولا ينفع أن يكون قوله موجوداً في جملة أقوال الأمة، من غير أن تتعين لنا الفرقة التي قوله فيها ولا يخرج عنها.

قلنا: إذا دلّ الدليل القاهر على أن الحق في قول هذه الفرقة دون غيرها، فلا بد من أن يكون الإمام الذي نتق بأنه لا يفارق الحق ولا يعتد^٢ سواه، مذهبه مذهب هذه الفرقة؛ إذ لا حق سواه.

و كما نعلم - مع غيبته عليه السلام و تعذر تمييزه^٣ - أن مذهبه مذهب أهل العدل^٤ و التوحيد، ثم مذهب أهل الإسلام من جملتهم^٥؛ من حيث علمنا أن هذه المذاهب هي التي دلّ الدليل على صوابها و فساد ما عداها. فكَذلك القول في [أن مذهب الإمام [مذهب الإمامية].

و إذا فرضنا أن الإمام إمامي المذهب، علمنا - بالطريق الذي تقدم - في مذهب مخصوص أن كل إمامي عليه، و زال الريب في ذلك. فقد بان أن إجماع الإمامية على قول أو مذهب لا يكون إلا حقاً؛ لأنهم لا

١. أي يلزمنا أن نحتمل وجود قول زائد على ما عرفناه من أقوالهم.

٢. في المطبوع: «ولا يعتمد».

٣. في المطبوع: «تمييزه».

٤. في «ج» و المطبوع: «العلم».

٥. أي ثم إن مذهبه مذهب المسلمين الذين هم من أهل العدل و التوحيد، لكل المسلمين.

يُجْمَعُونَ إِلَّا و قَوْلُ الْإِمَامِ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ، كَمَا أَنَّهُمْ لَا يُجْمَعُونَ إِلَّا و قَوْلُ كُلِّ عَالِمٍ مِنْهُمْ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ.

فَإِنْ عَادَ السَّائِلُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: فَلَعَلَّ قَوْلَ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلْإِمَامِيَّةِ فِي مَذَاهِبِهَا - [دَاخِلٌ] فِيهَا^١ لَمْ تَعْرِفُوهُ^٢ وَ لَمْ تَسْمَعُوا بِهِ^٣؛ لِأَنَّكُمْ مَا لَقَيْتُمُوهُ وَ لَا تَوَاتَرَ عَنْهُ الْخَبْرُ عَلَى التَّمْيِيزِ وَ التَّعْيِينِ.

فَهَذَا رَجُوعٌ إِلَى الطَّعْنِ فِي كُلِّ إِجْمَاعٍ، وَ تَشْكِيكٌ فِي الثَّقَةِ بِإِجْمَاعِ كُلِّ فِرْقَةٍ عَلَى مَذَهَبٍ مَخْصُوصٍ؛ وَ لَيْسَ بَطْعَنٌ يَخْتَصُّ مَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ.

وَ الْجَوَابُ عَنْهُ قَدْ تَقَدَّمَ مُسْتَقْصَى، وَ أَوْضَحْنَا أَنَّ التَّشْكِيكَ فِي ذَلِكَ دَفْعٌ لِلضَّرُورِيَّاتِ وَ لِحُوقِ بَآهِلِ الْجَهَالَاتِ.

[عودَة إلى مناقشة فقرات السؤال]

وَ إِذْ قَدْ قَدَّمْنَا مَا أَرَدْنَا^٤ تَقْدِيمَهُ مِمَّا هُوَ جَوَابٌ عِنْدَ التَّأَمُّلِ عَنْ جَمِيعِ مَا تَضَمَّنَهُ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ، فَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجِبُ^٥ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا، وَ التَّنْبِيهُ عَلَى الصَّوَابِ فِيهَا مِنْ جُمْلَةِ الْفَصْلِ:

[١.] أَمَّا مَا مَضَى فِي الْفَصْلِ مِنْ أَنَّكُمْ إِذَا طَعَنْتُمْ^٦ عَلَى طُرُقٍ مُخَالَفِيكُمْ الَّتِي يَتَوَصَّلُونَ بِهَا إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَبَدٍ مِنْ ذِكْرِ طَرِيقٍ لَا يَلْحَقُهُ تِلْكَ الطَّعُونُ، تَوْضِيحُونَ أَنَّهُ مَوْصِلٌ إِلَى الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ.

١. في المطبوع وكشف القناع: - «فيما».

٢. في النسختين المعتمدتين: «لا». و الصواب ما أثبتناه: وفقاً لـ «ش» و المطبوع وكشف القناع.

٣. في «أ»: «و لم يسمعوا به». و في «ج»: «و لا يسمعون به». و في «ش» و المطبوع وكشف القناع:

«و لم تسمعوه».

٤. في «ج» و المطبوع: - «ما أردنا».

٥. في المطبوع: «تجب».

٦. في «ج» و المطبوع: «اطلعتم».

فَلَعَمْرِي إِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ ذَلِكَ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا قَدَّمْنَاهُ كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ،
و شَرَحْنَاهُ وَ أَوْضَحْنَاهُ.

[عموم طريق الإجماع، و عدم اختصاصه بترجيح أحد الخبرين]

و لَيْسَ رَجُوعُنَا إِلَى عَمَلِ الطَّائِفَةِ وَ إِجْمَاعِهَا فِي تَرْجِيحِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ
الْمُرَوِّينِ^١ عَلَى صَاحِبِهِ أَمْرًا يَخْتَصُّ هَذَا الْمَوْضِعَ حَتَّى يَظُنَّ ظَانٌّ أَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى
إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّرْجِيحِ؛ بَلْ نَرْجِعُ إِلَى إِجْمَاعِهِمْ فِي
كُلِّ حُكْمٍ لَمْ نَسْتَعِدْهُ بظَاهِرِ الْكِتَابِ، وَ لَا بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ عَنِ
الرَّسُولِ أَوْ الْإِمَامِ عَلَيْهِمَا^٢ السَّلَامُ؛ سِوَاءَ وَرَدَ بِذَلِكَ خَيْرٌ مُعَيَّنٌ، أَوْ لَمْ يَرِدْ؛ وَ سِوَاءَ
تَقَابَلَتْ فِيهِ الرِّوَايَاتُ، أَوْ لَمْ تَتَقَابَلْ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْمُتَجَرِّدِ^٣ لَيْسَ بِحُجَّةٍ
عِنْدَهُمْ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ انْفِرَدَ مِنْ مُعَارِضٍ، أَوْ قَابَلَهُ غَيْرُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعَارُضِ.
[٢]. فَأَمَّا مَا مَضَى فِي الْفَصْلِ مِنْ ذِكْرِ طَوْفِ^٤ الْمَشَارِقِ وَ الْمَغَارِبِ وَ السُّهُولِ وَ
الْوُعُورِ، وَ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا تَعَدَّرَ لَمْ يَقَعْ الثِّقَةُ بِعَمُومِ الْمَذْهَبِ لِكُلِّ^٥ وَاحِدٍ مِنَ الْفِرْقَةِ.
فَقَدْ مَضَى الْجَوَابُ عَنْهُ مُسْتَوْفَى مُسْتَقْصَى؛ وَ بَيَّنَّا أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ حَاصِلٌ ثَابِتٌ
بِالْمُشَافَهَةِ وَ التَّوَاتُرِ، وَ إِنْ لَمْ^٦ نَجِبِ^٧ الْبِلَادَ وَ نَعْرِفُ^٨ كُلَّ سَاكِنٍ لَهَا^٩.

٢. في المطبوع: «عليه».

١. في «ج» و المطبوع: «الراويين».

٤. في المطبوع: «طرف».

٣. في المطبوع و كشف القناع: «المجرد».

٥. في «ج» و المطبوع: «بكل».

٦. في «ج»: - «لم». و في المطبوع وُضِعَتْ «لم» بين معقوفين.

٧. في «ج» و المطبوع: «تجب».

٨. في «ج» و المطبوع: «و تعرف».

٩. في «ج» و المطبوع: «نسألها» بدل «ساكن لها».

[٣]. فأما التقسيم الذي ذكّر أنه لا يخلو القائل بـ «أن الفرقة أجمعت» من أن يريد كلّ مُتدبّنٍ بالإمامة و مُعتقِدٍ لها، أو يريد البعض. و تعاطي إفساد القسم الأول بما تقدّم ذكره. و الكلام على الثاني بالمطالبة بالدليل المُميّز لذلك البعض من غيرهم، و الحجّة الموجبة لكون الحقّ فيه، ثمّ بإقامة الدلالة على أن قول الإمام المعصوم - الذي هو الحجّة على الحقيقة عليه السلام - في جملة أقوال ذلك البعض دون ما عداهم من أهل المذاهب.

فالكلام عليه أيضاً مستفاد مما تقدّم بيانه وإرادنا له، غير أننا نقول: ليس المُشارُ بالإجماع - الذي تقطّع على أن الحجّة فيه - إلى إجماع العامة و الخاصة و العلماء و الجهّال، و إنّما المُشارُ بذلك إلى إجماع العلماء الذين لهم في الأحكام الشرعية أقوال مضبوطة معروفة، فأما من لا قول له فيما ذكرناه - و لعله لا يخطرُ بباله - أيّ إجماع له يُعتبَرُ؟

[٤]. فأما الدليل على أن قول الإمام في هذا البعض الذي عيّناه دون غيره؛ فواضح؛ لأنّه إذا كان الإمام عليه السلام أحد العلماء بل سيدهم، فقوله في جملة أقوال العلماء.

و إذا عَلِمنا في قولٍ من الأقوال أنّه مذهبٌ لكلّ عالمٍ من الإمامية، فلا بُدَّ من أن يكون الإمام عليه السلام داخلًا في هذه الجملة، كما لأبَدَّ من أن يكون كلُّ عالمٍ إماميٍّ - و إن لم يكن إماماً - يدخُلُ^٢ في الجملة...^٣.

[٥]. [فأما قوله:] «... قرينة للخبر، لا يخلو من أن يُعتبَر في العلمُ بعملٍ

١. في النسختين المعتمدتين و المطبوع: «بما». و الصواب ما أثبتناه؛ وفقاً لـ «ع».

٢. في كشف القناع: «داخلًا».

٣. هنا بياض في جميع النسخ الموجودة عندنا، و العبارة ناقصة كما هو ظاهر.

المعصوم في جُملةِ عملِهِمْ» إلى آخِرِ الفَصْلِ؛ فالكلامُ عليه: أن عملَ المعصومِ هو الحُجَّةُ، دونَ عملِ غيره ممَّن انصَمَّ إليه. و لا حُجَّةَ في عملِ الجماعةِ التي لا يُعَلِّمُ دخولَ المعصومِ فيها، و لا هو [حُجَّةٌ] أيضاً إذا خَرَجَ المعصومُ منه^١ إجماعُ جميعِ أهلِ الحقِّ. و لو انفردَ لنا عملُ المعصومِ و تَمَيَّزَ، لَمَا احتَجْنَا إلى سِوَاهِ، و إنَّما راعينا عندَ فقْدِ التَّمييزِ دخولَه في جُملةِ غيره؛ لثَبَّتَ بأنَّ قولَه في جُملةِ تلكَ الأقوالِ.

و لا معنى لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ عَمَلُهُ^٢ مُسْتَقِيلاً بِنَفْسِهِ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً وَ دَلَالَةً، فَلَا عِتَابَ بغيرِهِ»؛ لأنَّما اعتَبَرْنَا غيرهَ إلَّا على وجهِ مَخْصُوصٍ، و هو حالُ التلباسِ، و ما كَانَ عِتَابُنَا لغيرِهِ إلَّا تَوَصُّلاً إليه، و لثَبَّتَ لأجلِهِ^٣ بما نَعَلَّمُهُ.

[٦.] فأما مُطَابَقَةُ فَائِدَةِ الخَبِرِ^٤ بِعَمَلِ^٥ المعصومِ، فلا شُبُهَةَ في أَنَّهَا لا تَدُلُّ على صدقِ الراوي فيما رَوَاهُ، و مَن هذا الذي جَعَلَ - فيما رَوَاهُ - المُطَابَقَةَ دليلاً على صدقِ الراوي؟

و الذي يَجِبُ تحصيلُهُ في هذا: أنَّ الفِرْقَةَ المُحِجَّةَ إذا عَمِلَتْ^٦ بِحُكْمٍ مِنَ الأحكامِ أو ذَهَبَتْ إلى مَذْهَبٍ مِنَ المَذَاهِبِ، و وَجَدْنَا رِوَايَتَهُ مُطَابِقَةً لِهَذَا العَمَلِ، لا نَحْكُمُ بِصَحَّتِهَا وَ نَقْطَعُ^٧ على صدقِ رِوَايَتِهَا؛ لَكِنَّا نَقْطَعُ على وجوبِ العَمَلِ بِذَلِكَ

١. كذا، و لعلَّ الصواب: «مِن».

٢. في «ج» و المطبوع: «علمه».

٣. في «ج» و المطبوع: - «لأجله».

٤. كذا، و لعلَّ الصواب: «فأما فائدة مطابقة الخبر».

٥. كذا في النسخ و المطبوع. و الأصحُّ الأوضح أن يقال: «لعمل».

٦. في «ج» و المطبوع: «علمت».

٧. أي و لا نقطع.

الحُكْمِ الْمُطَابِقِ لِلرَّوَايَةِ؛ لَا لِأَجْلِ الرَّوَايَةِ، لَكِنْ بِعَمَلِ^١ الْمَعْصُومِ الَّذِي قَطَعْنَا عَلَى دَخُولِهِ فِي جُمْلَةِ عَمَلِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ الْحُكْمِ.

اللَّهُمَّ! إِلَّا أَنْ تُجْمِعَ الْفِرْقَةَ الْمُحِقَّةَ عَلَى صِحَّةِ خَيْرِ مَنْحُوصِ^٢ وَ صَدَقِ رَاوِيهِ، فَيُحَكِّمَ حِينَئِذٍ بِذَلِكَ، مُضَافاً إِلَى الْعَمَلِ.

فَإِنْ قِيلَ: وَ كَيْفَ تُجْمِعُ الْفِرْقَةَ الْمُحِقَّةَ عَلَى صَدَقِ بَعْضِ أَخْبَارِ الْآحَادِ؟ وَ أَيْ طَرِيقِ لَهَا إِلَى ذَلِكَ؟

قُلْنَا: يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ عَرَفْتَ ذَلِكَ بِأَمَارَةٍ أَوْ عِلْمَةٍ [ذَلَّتْ]^٣ عَلَى [الصَّدَقِ]^٤ مِنْ طَرِيقِ الْجُمْلَةِ. وَ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا فِي رَاوِيهِ بَعِيْنَهُ صِدْقَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّمْيِيزِ وَ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُجْمِعِينَ مِنَ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ قَدْ كَانَ لَهُمْ سَلَفٌ قَبْلَ سَلَفٍ يَلْقَوْنَ الْأَثْمَةَ الَّذِينَ كَانُوا فِي أَعْصَارِهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ هُمْ ظَاهِرُونَ بَارِزُونَ؛ تُسْمَعُ أَقْوَالُهُمْ، وَ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي الْمُسْكَلَاتِ.

وَ فِي الْجُمْلَةِ: إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ - لِأَنَّ الْمَعْصُومَ فِيهِ - حُجَّةٌ، فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى شَيْءٍ قَطَعْنَا عَلَى صِحَّتِهِ، وَ لَيْسَ عَلَيْنَا أَنْ نَعْلَمَ دَلِيلَهُمُ الَّذِي أَجْمَعُوا لِأَجْلِهِ، مَا هُوَ بَعِيْنَهُ؟ فَإِنَّ ذَلِكَ عَنَّا مَوْضُوعٌ؛ لِأَنَّ حُجَّتَنَا الَّتِي عَلَيْهَا نَعْتَمِدُ^٥ هِيَ إِجْمَاعُهُمْ، لَا مَا لِأَجْلِهِ كَانَ إِجْمَاعُهُمْ.

١. كذا، و الأنسب: «لعمل».

٢. في «ج» و المطبوع: - «مخصوص».

٣. في النسخ و المطبوع: - «ذلت»، و ما أثبتناه استفدناه من كشف القناع. نعم لقد استظهر ما أثبتناه في هامش المطبوع.

٤. في النسخ و المطبوع: «الصادق»، و ما أثبتناه استفدناه من كشف القناع. نعم لقد استظهر ما أثبتناه في هامش المطبوع.

٥. في «ج»: «تعقد».

و مُخَالَفُونَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ بِمِثْلِ هَذَا الْجَوَابِ يُجِيبُونَ إِذَا سُئِلُوا عَنْ عِلَلِ
الْإِجْمَاعِ وَ طُرُقِهِ وَأَوْلَوِيَّتِهِ^١.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي خَبْرَيْنِ وَارِدَيْنِ مِنْ طُرُقِ الْأَحَادِ تَعَارُضًا وَ تَنَافِيًا، وَ لَمْ
تَعْمَلِ الْفِرْقَةُ الْمُحِقَّةُ بِمَا يُطَابِقُ فَائِدَةَ أَحَدِهِمَا، وَ لَا أَجْمَعُوا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى
صِحَّةٍ وَ لَا فَسَادٍ؟

قُلْنَا: لَا نَعْمَلُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ، بَلْ يَكُونَانِ عِنْدَنَا مُطَرَّحَيْنِ^٢ وَ بِمَنْزِلَةِ
«مَا لَمْ يَرِدْ»، وَ نَكُونُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي تِلْكَ الْأَحْكَامِ الَّتِي
تَضَمَّنَتْهَا^٣ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ مِنْ طَرِيقِ الْأَحَادِ؛ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ فِي ذَلِكَ،
اسْتَمَرَرْنَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ^٤.

١. في «أ»: «و أوليته». و الأصح: «و أدلته» على الظاهر.

٢. في المطبوع: «مطروحين».

٣. في «ج» و المطبوع: «تضمّنها».

٤. راجع رسالة: «طريق الاستدلال على فروع الإمامية»، و هي من الرسائل الأصولية للشريف
المرتضى.

الفصل الثاني^١

[مناقشة دعوى إجماع الطائفة بل الأمة على حُجِّيَةِ خبر الواحد]

ابتدأه: إن قيل: «العمل بخبر الأحاد»^٢ حُكْمٌ^٣ مُفْرَدٌ عن «العمل بخبر مُعَيَّن»، و هو «الأصل» الذي يترتّب عليه العمل بخبر مُعَيَّن.

فإذا^٤ قلنا: «إن الطائفة عاملة بأحد الخبرين»، فقد أقرنا بعملها بأخبار الأحاد؛ لأنّه من جُمليتها،^٥ فما الذي يعترض ذلك إن كان فاسداً؟

فإن قلنا: «إنهم لم يعملوا المُجرّد الرواية، بل القرينة»، كان له أن يقول: و ما تلك القرينة؟ و يطالب بالخبر عنها لمن عمِل بالخبر لأجلها!!

[الجواب]

و الكلام على هذا القدر من هذا الفصل يُستفاد من كلامنا الذي قدّمناه؛ لأننا قد بيّنا أن العمل بخبر الواحد الذي لم يَقم دلالته على صدقه و لا على وجوب العمل به، غير صحيح.

فالطائفة التي قد ثبتت أن إجماعها حُجَّة، لا يجوز أن تُجمع لأجل خبر لم تَقم

١. في غير «ج» و المطبوع: «فصل ثانٍ».

٢. في المطبوع: «الواحد».

٣. في «ج» و المطبوع: - «حكم».

٤. في المطبوع: «فإن».

٥. أي أن العمل بأحد الخبرين - و هو خبر مُعَيَّن - هو أحد مصاديق الأصل الدال على جواز العمل بأخبار الأحاد، فإذا جَوَزنا العمل بأحد الخبرين فهذا يعني جواز العمل بمطلق أخبار الأحاد.

٦. في المطبوع: - «هذا».

الحُجَّةُ به؛ ولا يُسندُ إجماعها على ذلك الحُكْمِ، إلا إلى ما هو دليلٌ في نفسه و حُجَّةٌ. وإذا كُنَّا لا نُجيزُ ما ذَكَرَهُ عَنَّا، وإِنَّمَا تُرْتَبُهُ عَلَى الوجهِ الذي أَوْضَحْنَاهُ، فَقَدْ سَقَطَ التَّعْوِيلُ عَلَى ما تَضَمَّنَهُ هذا الكلامُ.

[بَقِيَّةُ السُّؤَالِ]

ثُمَّ قَالَ^٢: أَيضاً^٣ المَعْلُومُ مِنْ حَالِ الطَّائِفَةِ وَفَقَهَايَا - الَّذِينَ سَيِّدْنَا (أَدَامَ اللَّهُ عُلُوَّهُ) مِنْهُمْ بَلْ أَجْلُهُمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ عَدَا الْعُلَمَاءَ وَالْفُقَهَاءَ تَبِعَ لَهُمْ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ، وَمُتَعَلِّمٌ مِنْهُمْ - [أَنْهُمْ] يَعْمَلُونَ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَيَحْتَجِّجُونَ بِهَا، وَيُعَوَّلُونَ فِي أَكْثَرِ الْعِبَادَاتِ وَالْأَحْكَامِ عَلَيْهَا؛ يَشْهَدُ بِذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ كَتَبْتُهُ الْمَصْنُفَةَ فِي الْفِقْهِ الْمَتَدَاوِلَةِ فِي أَيْدِي النَّاسِ، الَّتِي لَا يَوْجَدُ فِي أَكْثَرِ رِوَايَاتِهَا - وَمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ - زِيَادَةٌ عَلَى رِوَايَاتِ الْآحَادِ، وَلَا يُمَكِّنُ الْإِشَارَةُ^٥ إِلَى كِتَابٍ مِنْ كِتَابِهِمْ، مَقْصُورٍ عَلَى ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالْمَتَوَاتِرِ مِنَ الْأَخْبَارِ.

و هذه المِحْنَةُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَنْ ادَّعَى خِلَافَ ما ذَكَرْنَا.

و إذا كَانَ لا وَجْهَ لِذِكْرِ الرِّوَايَاتِ فِي أَبْوَابِ الْفِقْهِ إِلَّا الدَّلَالَةُ عَلَى صِحِّهِ ما احْتَوَتْ^٦ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالِاحْتِجَاجِ بِهَا، وَعَمَّ ذَلِكَ جَمِيعَ الطَّائِفَةِ وَكَانَ مَعْلُوماً

١. في «ج» و المطبوع: - «عنا».

٢. في النسختين المعتمدتين و المطبوع: + «فإن قيل». و حذفها ضروري؛ وفقاً لنسخة «ع».

٣. في المطبوع: - «أيضاً».

٤. كذا في جميع النسخ و المطبوع. و الصحيح: «تشمّل»، أي ما تحتوي عليه الكتب المصنفة في الفقه.

٥. في «ج» و المطبوع: «الإشارات».

٦. في «ج» و المطبوع: «اجتريت».

مِنْ شَأْنِهَا^١، تَبَيَّنَا^٢ أَحَدَ الْحُكَمِيِّينَ؛ وَهُوَ الْعِلْمُ بِعَمَلِهَا بِخَيْرِ الْأَحَادِ، وَتَعَذَّرَ عَلَيَّ مَنْ
ادَّعَى «الْعَمَلَ بِخَيْرٍ مَعِينٍ» مِثْلَ ذَلِكَ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ بِمَا تَقَدَّمَ عَمَلُ الطَّائِفَةِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَهِيَ أَحَدُ طَائِفَتَيْ الْأُمَّةِ وَ
شَطْرُهَا، وَكَانَ مَنْ بَقِيَ بَعْدَهَا وَهُمُ الْعَامَّةُ، الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْأَحَادِ مَعْلُومٌ^٣ مِنْ مَذْهَبِهَا،
وَ مَشْهُورٌ مِنْ قَوْلِهَا [، تَبَّتْ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى الْعَمَلِ بِخَيْرِ الْأَحَادِ].

وَ مَا يُرَوَّى مِنْ مَذْهَبِ النَّظَامِ^٤ وَ غَيْرِهِ دَاخِلٌ فِي جُمْلَتِهَا وَ يَزِيدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ
يُضَيَّفُ إِلَى وَجوبِ الْعَمَلِ بِهَا حُصُولَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ عَنْهَا!!

وَ جَعْفَرُ بْنُ مَبِشَّرٍ^٥ كَتَابَهُ فِي الْفِقْهِ مَوْجُودٌ مُتَدَاوِلٌ يُصْرَحُ^٦ فِيهِ بِالْعَمَلِ بِخَيْرِ
الْأَحَادِ، وَ يُعَوَّلُ عَلَيْهَا فِيهِ بِحَسَبِ مَا فَعَلَهُ سَائِرُ الْفُقَهَاءِ. وَ لَوْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ^٧ عَنْ

١. أي وكان ذلك معلوماً من شأنها.

٢. في «ج» و المطبوع: «بَيَّنَّا». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للسياق و لنسختي «ع» و «ف».

٣. في «ج» و المطبوع: «و معلوم».

٤. أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام البصري، ابن أخت أبي هذيل العلاف، من المتكلمين و رؤوس
المعتزلة، سُمِّيَ بالنظام لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة و يبيعهها. و قالت المعتزلة: إنما سُمِّيَ
بذلك لحسن كلامه نثراً و نظاماً. و تلمذ له الجاحظ و زرقان المتكلم، و قد حكى زرقان عنه أقوالاً و
يسمى من تبعه بالنظامية. توفي في خلافة المعتصم سنة بضع و عشرين و مائتين. و قيل: ٢٣١ هـ.
راجع: الفرق بين الفرق، ص ٥٠ و ٥١؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٦٧، الرقم ١٧٣؛ الملل و النحل، ج
١، ص ٥٦؛ المقالات و الفرق، ص ١٤٣؛ تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٩٧، الرقم ٣١٣١.

٥. جعفر بن مبشَّر بن أحمد الثقفي، من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها. وُلِدَ ببغداد و توفي بها
سنة ٢٣٤ هـ. له مصنفات في الكلام، منها: تنزيه الأنبياء، و الحجَّة على أهل البدع، و الإجماع ما
هو، و نحوها. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٩، الرقم ١٨٠؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص
٤١٤، الرقم ١٥١٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٢٦.

٦. في «ج» و المطبوع: «و يصرح».

٧. أي ولو صح ما نُقِلَ من إنكار العمل بأخبار الأحاد.

الجعفرين^١ و الإسكافي^٢، لَكَانَ الإِجْمَاعُ^٣ قَدْ سَبَقَهُمْ، وَ حَكَمَ بَفَسَادِ قَوْلِهِمْ.
 عَلَى أَنَّ الْمَعْوَلَ عَلَيْهِ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ - إِذَا لَمْ يَتَّعَيْنْ لَنَا قَوْلَ الْمَعْصُومِ -
 الرَّجُوعُ إِلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ لِأَنَّهُ فِي^٤ جُمْلَتِهَا، أَوْ إِلَى الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ بِمِثْلِ^٥ ذَلِكَ.
 فَأَمَّا مَنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ الْمَعْصُومِ، وَ مَنْ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَا وَجْهَ
 لِلرَّجُوعِ إِلَى قَوْلِهِ. وَ مَنْ حَكَمِي عَنْهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، هَذِهِ سَبِيلُهُمْ؛
 فِي أَنَا عَالِمُونَ بِأَنَّ الْمَعْصُومَ لَيْسَ فِيهِمْ؛ لِتَعَيُّنِ مَعْرِفَتِنَا بِهِمْ^٦ وَ بِأَنْسَابِهِمْ^٧، فَلَا مَعْنَى
 لِذِكْرِهِمْ وَ لِذِكْرٍ مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ فِي الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمَعْلُومِ مِنْ اتِّفَاقِ طَوَائِفِ
 الْأُمَّةِ أَوْ الطَّائِفَةِ الْمُحِقَّةِ.

فَالْعَمَلُ إِذَنْ بِرَوَايَاتِ الْأَحَادِ - عَلَى هَذَا الْقَوْلِ - ثَابِتٌ عَلَى لِسَانِ الْأُمَّةِ، فَمَا الَّذِي
 يَعْتَرِضُهُ^٨ إِنْ كَانَ فَاسِدًا؟

١. أي: جعفر بن مبشّر الثقفي و جعفر بن حرب. و الأخير هو أبو الفضل جعفر بن حرب الهمداني المعتزلي العابد، من أئمة معتزلة بغداد، و له مصنّفات في الكلام. توفي سنة ٢٣٦ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٤٩، الرقم ١٨١؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤٠٥، الرقم ١٤٩٧.
٢. هو محمّد بن عبد الله، أبو جعفر الإسكافي، من أئمة متكلمي المعتزلة. و هو بغدادى و أصله من سمرقند. تنسب إليه طائفة الإسكافية. كان أعجوبة في الذكاء و سعة المعرفة، و كان يتشيع. و هو من تلامذة جعفر بن حرب. له من الكتب: تفضيل عليّ عليه السلام، و نقض العثمانية للجاحظ، و الردّ على من أنكر خلق القرآن. توفي سنة ٢٤٠ هـ. سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٦، ص ٢٢١.
٣. في «ج» و المطبوع: «إجماعهم».
٤. في المطبوع: «من».
٥. كذا، و الأنسب: «لمثل».
٦. في «ج» و المطبوع: «بهم».
٧. في «ج» و «بأنسابهم». و في المطبوع: «بأنسابهم» من دون واو العطف.
٨. في المطبوع: «نعترضه».

[الجواب]

الكلام على ذلك: يُقال له: ما رأيك صَنَعْتَ في هذا الفصلِ شيئاً أكثرَ من ادعائكِ المناقضةَ الظاهرةَ على العلماءِ المحصلينَ والمتكلمينَ المدققينَ، وأنهم يحتجُونَ بما يُظهِروْنَ و يعتقدونَ أنه لا حُجَّةَ فيه، و يعتمدونَ في الأحكامِ التي يُثبتونها^١ على ما يُنافي أصولهم، و تشهدُ بأنه ليسَ بحُجَّةٍ و لا دليلٍ، و لا عليه مُعتمَدٌ. و هذا سوءُ تَناءٍ^٢ على القومِ، و شهادةٌ عليهمِ إمَّا بالعَفلةِ الشديدةِ المُنافيةِ للتكليفِ، أو بالعنادِ و قِلَّةِ الدينِ و التهاوُنِ بما يُسَطَّرُ من أقوالهم. و إنَّما يقولُ المتكلمونَ إذا تكلموا في صحَّةِ النظرِ، و ردَّوا على مُبطلِهِ و الطاعينِ^٣ فيه: «إنَّكم تُبطلونَ النظرَ بنظرٍ، و تُفسِدونه باستعمالِهِ نفسه»؛ لأنَّ^٤ مُنكري النظرِ و الرادينَ على مُصحِّحِهِ^٥ بُلَّةُ العامَّةِ^٦، يجوزُ أن تذهبَ^٧ عليهمِ المناقضةُ و لا يشعروا^٨ بها.

فأما أن يُقالَ لمتكلمي طائفتنا و مُحققِي علمائنا - و فيهم^٩ من يشقُّ الشَّعرَ، و يفلقُ^{١٠} الحَجَرَ: تديقاً و عوصاً على المعاني -: «إنَّكم تُناقضونَ و لا تشعرونَ»؛

١. في «ج»: «تثبتونها». و في المطبوع: «يبينونها».

٢. في المطبوع: «سوء تناء».

٣. في النسختين المعتمدين و المطبوع: «و الطاعين». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لنسخة «ع».

٤. في «ج» و المطبوع: «لأنه».

٥. في «ج» و المطبوع: «مصحَّحه».

٦. في «ج» و المطبوع: «القامة».

٧. في المطبوع: «أن تذهب».

٨. في «ج» و المطبوع: «و لا يشعرون».

٩. في «ج» و المطبوع: «و منهم».

١٠. في «ج» و المطبوع: «و يفلق» بالفين المعجمة.

لأنكم تذهبون بلاشك ولا ريب^١ إلى^٢ أن أخبار الأحاد ليست بحجة ولا دالة، ثم تُعولون في كتبكم ومصنفاتكم على أخبار الأحاد، ولا تعتمدون على سواها. فهو غاية سوء الظن بهم، والتناهي في الطعن إما على فطيتهم، أو ديانيتهم. وأي شيء يُقال للغافل العامي إلا ما هو دون^٣ هذا.

[في بيان أن عدم عمل الإمامية بأخبار الأحاد يُعد من الضروريات]

وليس لأحد أن يقول: إنني لا أجمع بين الأمرين اللذين ذكرتموهما، فأكون بذلك طاعناً على القوم؛ بل أقول: إذا تظاهروا^٤ عملهم بأخبار الأحاد وتعيولهم في كتبهم عليها، علمت أنهم لا يذهبون إلى فساد أخبار الأحاد وإبطال الاحتجاج بها. وذلك: أن هذا تطرّف^٥ بضرب من الاستدلال إلى دفع الضرورة؛ لأننا نعلم - علماً ضرورياً، لا يدخل في مثله ريب ولا شك - أن علماء الشيعة الإمامية يذهبون إلى أن أخبار الأحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التعويل عليها، وأنها ليست بحجة ولا دالة، وقد ملأوا الطوامير وسطروا الأساطير في الاحتجاج على ذلك، والنقض على مخالفهم فيه^٦.

ومنهم من يزيد على هذه الجملة، ويذهب إلى أنه مستحيل من طريق العقول أن يتعبّد الله تعالى بالعمل بأخبار الأحاد^٧.

١. في «ج» والمطبوع: «و لا ريب».

٢. في «ج» والمطبوع: «إلى».

٣. في «ج» والمطبوع: «إلا ما هو دون».

٤. في «ج» والمطبوع: «ذكرتموها».

٥. في «ج»: «تطوّف»، وفي المطبوع: «تطرّف».

٦. في المطبوع: «مخالفهم» بدل «مخالفهم فيه».

٧. ذهب إلى ذلك ابن قتيبة الرازي. راجع: معارج الأصول، ص ١٤١.

و يجري ظهورٌ مذهبه في أخبار الأحاد مجرى ظهوره في إبطال القياس في الشريعة و حظره^١ و تحريمه، وأكثرهم يحظر القياس و العمل بأخبار الأحاد عقلاً. و إذا كان الأمر على ما ذكرناه من الظهور و التجلي، فكيف يتعاطى متعاطي^٢ ضرباً من الاستدلال في دفع هذا المعلوم؟ و ما منزلة من نصب كلاماً يدفع به هذا المعلوم^٣ إلا كمن تكلف وضع كلام في أن الشيعة الإمامية لا تبطل القياس في الشريعة، أو لا تعتقد النص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة. فلما كان هذا كله معلوماً اضطراراً، لم يجز الالتفات إلى من يتعاطى استدلالاً على خلافه. و لم يبق بعد ذلك إلا أن هؤلاء الذين قد علمنا و اضطررنا إلى اعتقادهم فساد العمل بخبر الأحاد، إنما عملوا بها في كتبهم و عولوا عليها في مصنفاتهم لأحد أمرين: إما الغفلة، أو العناد و اللب^٤ بالدين. و ما في ذلك إلا ما هم مرفوعون عنه و منزّهون^٥ عن مثله.

[بيان الوجه في وجود أخبار الأحاد في مصنفات الإمامية]

[بيان إجمالي]

و بعد، فمن شأن المشتبه الملتبس المحتمل أن يبنى على الظاهر المنكشف الذي لا يحتمل، و لا يعكس ذلك، بأن يبنى ما لا يحتمل و لا يلتبس على المحتمل^٦ الملتبس. و قد علمنا أن كل من صنّف من علماء هذه الطائفة كتاباً

١. في المطبوع: «و خطره». ٢. في جميع النسخ: «متعاطي». و هو خطأ.

٣. في «ج» و المطبوع: - «و ما منزلة من نصب كلاماً يدفع به هذا المعلوم».

٤. في نسخة الطرابلسيات الأولى - و التي أشرنا إليها قبل عدة صفحات - : «و التعصب».

٥. في «ج» و المطبوع: «و متنزهون».

٦. من قوله: «و لا يعكس ذلك» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع

و دَوَّنَ عِلْمًا، فَمَذَهُبُهُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ^١ وَلَا يَشْتَبِهُ وَلَا يَلْتَبِسُ أَنْ أَخْبَارَ الْأَحَادِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِي الشَّرِيعَةِ.

فإِذَا رَأَيْنَا بَعْضَ هَؤُلَاءِ الْمَصْنُوعِينَ، وَ قَدْ أَوْدَعَ كِتَابًا أَشْيَاءَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَتَسَرَّعَ إِلَى الْحُكْمِ بِأَنَّهُ أَوْدَعَهَا مُحْتَجًّا بِهَا وَ مُسْتَدِلًّا بِإِيرَادِهَا؛ لِأَنَّا مَتَى فَعَلْنَا ذَلِكَ قَضَيْنَا بِالْمُحْتَمَلِ الْمُلتَبِسِ عَلَيَّ مَا لَا يَحْتَمِلُ وَلَا يَلْتَبِسُ؛ وَ ذَلِكَ: أَنَّ إِيدَاعَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ لِلْكَتَبِ^٢ الْمَصْنُوعَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَوْجُوهُ كَثِيرَةٌ وَ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ، وَ لَيْسَ هُوَ خَالصًا^٣ لَوْجُوهُ وَاحِدٍ، فَقَدْ صَارَ - كَمَا تَرَى - مُحْتَمِلًا مُتَرَدِّدًا.

فَمِنَ الْوَاجِبِ أَنْ نَقْضِيَ عَلَيْهِ بِالظَّاهِرِ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا التَّبَاسَ فِيهِ، وَ هُوَ الْقَطْعُ عَلَى اعْتِقَادِ الْقَوْمِ فَسَادَ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَ نَعْلَمَ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ أَنَّهُمْ مَا أَوْدَعُوا ذَلِكَ مُحْتَجِّينَ وَ لَا مُسْتَدِلِّينَ^٤، بَلْ لِعَرَضٍ^٥ لَا يُنَافِي مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ اعْتِقَادِهِمْ فِي أَخْبَارِ الْأَحَادِ.

فَإِنْ أَظْفَرْنَا^٦ الْبَحْثُ بَوَاحِجِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ وَ التَّعْيِينَ ذَكَرْنَاهُ^٧، وَ إِنْ لَمْ يَتَّفِقْ لَنَا الْعِلْمُ بِهِ تَفْصِيلًا كَفَانَا الْعِلْمُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ.

[بيان تفصيلي]

فَإِنْ قِيلَ: فَادْكُرُوا عَلَيَّ كُلَّ حَالِ الْوَجْهِ فِي إِيدَاعِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ الْكَتَبَ الْمَصْنُوعَةَ فِي

١. في «ج» و المطبوع: «لا يخل».

٢. كذا، و الأنسب: «في الكتب». و يُحتمل أن الصواب: «الكتب» فتكون مفعولاً لـ «إيداع» و تستغني بذلك عن «في». و سوف يأتي مثيله بعد قليل.

٣. في جميع النسخ و المطبوع: «خالص»، و هو سهو.

٤. في «ج» و المطبوع: «و لا من المستدلين» بدل «و لا مستدلين».

٥. في المطبوع: «نعرض». ٦. في المطبوع: «ظفرنا».

٧. في المطبوع: - «ذكرناه».

الفقيه؛ لتزول الشبهة في أن إيداعها الكتب على سبيل الاحتجاج بها.
 قلنا: أول ما نقوله في هذا الباب أنه ليس كل ما رواه أصحابنا من الأخبار
 و أودعوه^١ كتبهم - وإن كان مستنداً إلى رِوَاة معدودين من الأحاد - معدوداً في
 الحكم من أخبار الأحاد، بل أكثر هذه الأخبار متواترة موجب للعلم^٢ (من طريق
 الإشاعة و الإذاعة، أو بأمرة و علامة دلت على صحتها و صدق روايتها، فهي
 موجبة للعلم مقتضية للقطع، و إن وجدناها مُودَعَةً في الكتب بسند مخصوص
 معيّن من طريق الأحاد)^٣.

...^٤ لا ما الحجة فيما استودعته، و من هذه صورته كيف يُحتجّ بفعله و طريقه^٥؟

[عودة إلى مناقشة فقرات السؤال]

[١]. فأما ما مضى في الفصل، من أن المحنة بيننا و بين من ادعى خلاف ما ذكره^٦

١. في المطبوع: + «في».
٢. من قوله قبل عدة صفحات: «خطابه - عزّ و جلّ - وقف على الدليل الدالّ على إضافته إليه» إلى هنا ساقط من «ب، د، س، ص».
٣. ما بين القوسين أضفناه من كتاب منتقى الجمال، ج ١، ص ٢ - ٣، فقد نقل مؤلفه و هو الشيخ حسن صاحب المعالم (ت ١٠١١هـ) هذا النصّ من المسائل الثبائيات، حيث قال: «و قال المرتضى رضي الله عنه في جواب المسائل الثبائيات المتعلقة بأخبار الأحاد: إن أكثر أخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوع على صحتها، إما بالتواتر من طريق الإشاعة و الإذاعة...» و هذا النصّ غير موجود فيما بأيدينا من مخطوطات الثبائيات بل يوجد بدله بياض، و هو مناسب لهذا الموضوع، و لذلك أضفناه إليه.
٤. هنا بياض في جميع النسخ، و هو يحتوي على تفصيل أقسام أخبار الأحاد التي يعتمد عليها المتكلمون المحققون، كما سوف تأتي الإشارة إليه بعد قليل.
٥. في «ج»: «فطريقة». و في المطبوع: «فطريقه».
٦. في «ج، د، س، ص»: «ذكر». و في المطبوع: «ذكرنا».

في الفصل^١؛ من تعويل القوم على أخبار الأحاد واحتجاجهم بها^٢.
فهذا الذي مضى كُله كلامٌ عليه وإفسادٌ له، وإيضاحٌ لباطن^٣ هذا الأمر وظاهره
وجليته وغامضه. وكان هذا القائل يدعونا إلى المحنة المحوجة لنا مناقضة^٥ علماء
هذه الفرقة، وأنهم يُظهرون إنكاراً ما يستعملونه بعينه، ويتدينون بإفساد ما لا
يحتجون إلا به، ولا يعولون إلا عليه. وما نشط لمحنة^٦ نُجرى^٧ بها إلى هذا
الغرض القبيح.

ثم يقال لمن اعتمد ذلك: عرفنا: في أي كتاب رأيت من كتبنا أو كتب أصحابنا
المتكلمين المحققين الاعتماد على أخبار الأحاد الخارجة عن الأقسام التي
ذكرناها وفصلناها؟^٨ ودعنا من مصنفات أصحاب الحديث من أصحابنا؛ فما في
أولئك محتج، ولا من يعرف الحجة، ولا كتبهم موضوعة للاحتجاجات.

فإنك بعد هذا لا تجد موضعاً شهد بصحة دعواك؛ لأن أصحابنا إنما جرت
عادتهم بأن يحتجوا على مخالفيهم - في مسائل الخلاف التي بينهم - إما بظواهر
الكتاب والسنة المقطوع بها، أو على سبيل المناقضة لهم والاستظهار عليهم؛ بأن
يذكروا أن أخبارهم التي رَوَوْها - أعني مخالفيهم - وأقيستهم التي يعتمدونها

١. من قوله: «من أن المحنة» إلى هنا ساقط من «ب».

٢. في النسخ والمطبوع: «بهذا»، والصواب ما أثبتناه.

٣. في «ب، د، س»: «لما ظن» بدل «لباطن».

٤. في المطبوع: - «هذا».

٥. أي إثبات مناقضة.

٦. في «ج» والمطبوع: «المحنة».

٧. في «ب، د، س»: «نُجرى». وفي «ج»: «يجزي». وفي المطبوع: «يجري».

٨. تقدمت هذه الأقسام قبل قليل، لكنها سقطت مما بأيدينا من النسخ، و تُرك بدلها بياض.

تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ، عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي بَيَّنَّهَا وَأَوْضَحَتْهَا فِي كِتَابِ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»^١.
فَأَمَّا أَنْ يَحْتَجُّوا عَلَيْهِمْ بِخَبْرٍ وَاحِدٍ تَرَوِيهِ الشَّيْعَةُ^٢ مُتَّفِرَّةً^٣ بِهِ، وَلَا يَعْرِفُهُ
مُخَالَفُوهَا، فَهَذَا عَبَثٌ وَلَعْوٌ؛ لَا يَفْعَلُهُ أَحَدٌ، وَلَا يُتَعَاطَى^٤ مِثْلَهُ.

وَإِذَا كَانُوا إِذَا^٥ يَحْتَجُّونَ عَلَيَّ مُخَالَفِيهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ مَعِ مُخَالَفِيهِمْ^٦ الْاِحْتِجَاجُ
بِأَخْبَارِ أَحَادِهِمْ، فِي^٧ أَيِّ مَوْضِعٍ - لَيْتَ شِعْرِي - احْتَجُّوا بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ؟
وَ مَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْ مُصَنِّفِي أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ ذَكَرَ وَجوهَ جَمِيعِ مَذَاهِبِهِ فِي
أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ - كَمَا فَعَلَ كَثِيرٌ مِنْ مُخَالَفِينَا مِنَ الْفُقَهَاءِ - فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ ذَكَرَ
بَعْضَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَ هَذَا كُلُّهُ تَعَلُّلٌ بِالْبَاطِلِ، وَ الرَّجُوعُ إِلَى الْمَعْلُومِ الْمَشْهُورِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ.
[٢]. فَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْجَعْفَرِينَ^٨ وَ مَنْ جَرَى مَجْرَاهِمَا مِمَّنْ أَنْكَرَ الْعَمَلَ بِأَخْبَارِ
الْأَحَادِ، قَدْ عَمِلَ بِهَا وَ عَوَّلَ عَلَيْهَا.

فَهُوَ^٩ أَيْضًا سَوْءٌ ظَنٌّ وَ تَنَاءٍ عَلَى هَوْلَاءِ الْقَوْمِ الَّذِينَ وَ إِنْ كَانُوا مُخَالَفِينَ فِي
بَعْضِ الْمَذَاهِبِ بِالشُّبُهَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَرْمِيَهُمْ^{١٠} بِالْعَفْلَةِ وَ الْبَلَهِ أَوْ الْعِنَادِ^{١١}؛ وَ هَذَا

١. هذا الكتاب مفقود، ولكن المصنف رحمه الله أشار إلى طريقته التي اتبعتها في هذا الكتاب في رسالته: طريق الاستدلال على فروع الإمامية، وهي من رسائله الأصولية. ولتفصيل البحث حول هذا الكتاب والأجزاء المتبقية منه راجع: المتبقي من التراث المفقود للشيخ الشريف المرتضى.

٢. في المطبوع: «الإمامية».

٣. في «ج» و المطبوع: «متفرقة».

٤. في «ج» و المطبوع: «ولا يعاطى».

٥. في «ج» و المطبوع: «مخالفهم».

٦. تقدمت ترجمتهما قبل قليل.

٧. في «ج» و المطبوع: «أن تريد بهم» بدل «أن نرميهم».

٨. في «ب، د، س، ص»: «و العناد».

مُحْتَفَرًّا^١ مُسْتَصَغَّرًا فِي جَنْبِ^٢ رَمِيَّ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ بِمِثْلِهِ.

[٣]. فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي خِلَالِ هَذَا الْفَصْلِ: إِنَّ الْمَعْوَلَ^٣ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِالْاِجْمَاعِ عَلَى الْفِرْقَةِ الَّتِي يَكُونُ الْمَعْصُومُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جُمْلَتِهَا، دُونَ الْفِرْقَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَارِجٌ عَنْهَا.

فهُوَ لَعَمْرِي صَحِيحٌ، غَيْرَ أَنَّهُ نَقَضَ لِمَا سَلَفَ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَتَدْمِيرُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ الْأَوَّلَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ دُخُولَ الْمَعْصُومِ فِي الْاِجْمَاعِ، وَلَا طَرِيقَ لِلثَّقَةِ بِذَلِكَ؛ وَأَنَّ هَذَا يُوَدِّي إِلَى أَنْ تَكُونَ قَدْ طَفْنَا الْبِلَادَ، وَأَحْطْنَا عِلْمًا بِقَوْلِ^٥ كُلِّ قَائِلٍ وَمَذْهَبٍ كُلِّ ذَاهِبٍ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذَلِكَ؛ فَمَا لَيْسَ بِطَرِيقٍ وَلَا جِهَةٍ إِلَى الْعِلْمِ كَيْفَ يُحْتَجُّ بِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؟!

[٤]. وَمِمَّا مَضَى فِي هَذَا الْفَصْلِ أَيْضاً قَوْلُهُ: إِنَّ مَنْ عَدَا الْفِرْقَةَ الْمُحَقَّقةً مِنْ مُنْكَرِي الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، إِنَّمَا^٦ نَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْصُومَ لَيْسَ فِيهِمْ - حَتَّى تَكُونَ^٧ الْحُجَّةُ فِي قَوْلِهِمْ -؛ لِأَنَّا نَعْرِفُهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ.

وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَا مُعْتَمَدٍ؛ وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَمَدَ فِي أَنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِي جُمْلَةٍ أَقْوَالِ بَعْضِ مُخَالَفِي الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ هُوَ مَا تَقَدَّمَ ذَكَرْنَا لَهُ^٨ فِي أَوَّلِ جَوَابِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ وَجُمْلَتُهُ: أَنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا عَلِمْنَا

٢. في «ج» و«المطبوع»: «جب».

١. في «ج» و«المطبوع»: «مختصر».

٣. في «المطبوع»: «عليه».

٤. في «ج» و«المطبوع»: «و تدير».

٥. في «ج» و«المطبوع»: «بقول».

٦. في «ج» و«المطبوع»: «وإنما».

٧. في «ج» و«المطبوع»: «يكون».

٨. في «ج»: «ذكر ماله». و في «المطبوع»: «ذكره»، كلاهما بدل «ذكرنا له».

أنه^١ في الأصول على هذه المسائل التي نعتقد^٢ها دون ما عداها، ولا^٣ يجوز أن نطلب أقواله في الفروع إلا في جملة أقوال هذه الفرقة التي علمنا أن أصوله غير مخالفة لأصولهم.

و هذا كافٍ في أن قوله عليه السلام لا يطلب في الفروع إلا من بين أقوال شيعته^٤ الإمامية دون من عداهم.

فأما أن يُقال: «قد عرفنا أعيان^٥ و أنساب الفرقة الفلانية، فلا يجوز أن يكون الإمام منها».

فإن^٦ هذا أولاً^٧ ينعكس على قائله؛ بأن يقال له: قد عرفنا أيضاً أعيان و أنساب كل إمامي، فلا يجوز أن يكون الإمام عليه السلام من جملتهم.

إذا قيل: و من الذي يحيط بمعرفة نسب كل إمامي في الأرض، أو ممن شاهدناه و كثرناه؟

قيل أيضاً في المخالفين مثل ذلك.

فالمعتمد إذن على ما قدمناه.

١. في «ج» و المطبوع: «أن».

٢. في «د، س»: «يعتقدها». و في «ج» و المطبوع: «نعتقده».

٣. كذا في جميع النسخ و المطبوع. و الصحيح: «فلا».

٤. في المطبوع: «شيعه».

٥. في المطبوع: «الأعيان».

٦. في النسخ المعتمدة: «لأن». و ما أثبتناه هو الصحيح الموافق للسياق و لنسخة «ط».

٧. في المطبوع: - «فإن هذا». و يوجد فيه بدل «أولاً»: «أو لا».

الفصل الثالث

[مناقشة دعوى اعتماد الرسول ﷺ خبر الواحد؛

لإرساله الرُّسل إلى الملوك]

إن قيل: قد عمِلَ الرسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ وَعَتَمَدَهَا، وَذَلِكَ شَرَعٌ مِنْهُ لِأُمَّتِهِ يُزِيلُ الرِّيبَ وَيَنْفِي الشُّكَّ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْفَذَ إِلَى مُلُوكِ الْأَطْرَافِ وَرُؤَسَاءِ الْأَمْصَارِ بِالْأَحَادِ^١، وَعَتَمَدَ عَلَيْهِمْ فِي الدِّعَاءِ إِلَى تَصْدِيقِ دَعْوَتِهِ، وَالدَّخُولِ فِي مِلَّتِهِ، وَالصَّبْرِ عَلَى الذُّلِّ وَالصَّغَارِ وَإِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ، أَوْ الْحَرْبِ الَّتِي فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا وَالْعُدُولِ إِلَيْهَا^٢ التَّغْرِيزِ بِالنُّفُوسِ وَالْأَحْوَالِ^٣ وَالْأَوْلَادِ وَالذُّوَلِ وَالْأَمْوَالِ. أَنْفَذَ إِلَى كِسْرَى أَبْرُويز^٤ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ حُدَافَةَ^٥ السَّهْمِيَّ^٦،

١. كذا، والآنسب: «الأحاد». ٢. في «ج»: - «إليها». وفي المطبوع: «عنها» بدل «إليها».

٣. في «ج» و«المطبوع»: «والأموال».

٤. في «ب، ج، د»: «أبروير». وفي المطبوع: «برويز». وهو ملك الفرس، أبرويز (معرب: برويز) بن هرمز، تولّى الملك بعد عزل أبيه، وهو الذي مرّق كتاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. ملك ثمانى و ثلاثين سنة، و قتلته ابنته شيرويه و ذلك في حياة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. الأخبار الطوال، ص ٧٤ - ٨٤؛ إمتاع الأسماع، ج ١، ص ٣٠٥؛ التنبيه والإشراف، ص ٨٩.

٥. في «أ، ب، د، س، ص»: «حدافة».

٦. هو أبو حدافة عبد الله بن حدافة بن قيس القرشي السهمي. أسلم قديماً، و هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، و هو الذي أرسله رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى كِسْرَى بِكِتَابِهِ. و كانت فيه

وإلى قيصراً دحية بن خليفة الكلبي^٢، وإلى المقوقس^٣ صاحب الإسكندرية^٤ حاطب بن أبي بلتعة^٥، وإلى النجاشي^٦ عمرو بن أمية الضمري^٧، وإلى

﴿ دُعابة معروفة. أسرتَه الروم في بعض غزواته على قيسارية. توفي بمصر في عهد عثمان. أسد الغابة، ج ٣، ص ١٤٢؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ٨٨٨.﴾

١. ملك الروم، واسمه: هِرَقْل. وهو المَلِك الثاني والعشرون من ملوك الروم المنتصرة. وصل إلى المُلْك في سنة هجرة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَمَلَّكَ مَدَّةَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً. وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِكِتَابِهِ، فَهَمَّ أَنْ يُسَلِّمَ، إِلَّا أَنَّهُ خَافَ عَلَى مُلْكِهِ، فَامْسَكَ. وَفِي أَيَّامِهِ فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ الشَّامَ وَالْجَزِيرَةَ. مَاتَ فِي عَهْدِ عُمَرَ. التَّحِيه وَالْإِشْرَاف، ص ١٣٤؛ تهذيب الكمال، ج ١، ص ١٩٦ - ١٩٧؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٥٥٢.

٢. هو دحية بن خليفة بن فروة الكلبي. شهد أهداً وما بعدها من المشاهد. كان يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي حَسَنِ الصُّورَةِ، وَكَانَ جَبْرَيْلُ يَأْتِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أحياناً عَلَى صُورَتِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سَنَةً إِلَى قَيْصَرَ بِكِتَابِهِ. شَهِدَ الْيَرْمُوكَ، وَنَزَلَ دِمَشْقَ، وَسَكَنَ الْمِيزَةَ، وَعَاشَ إِلَى عَهْدِ مَعَاوِيَةَ. أسد الغابة، ج ٢، ص ١٣٠؛ الإصابة، ج ٢، ص ٣٢١.

٣. عَظِيمُ الْقَبْطِ وَصَاحِبُ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، وَاسْمُهُ: جُرَيْجُ بْنُ مِينَا. وَهُوَ الَّذِي مَضَى إِلَيْهِ حَاطِبُ بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَأَكْرَمَهُ وَأَحْسَنَ نَزْلَهُ، وَسَرَّحَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَهْدَى لَهُ مَعَ حَاطِبِ كِسْوَةَ وَبَغْلَةَ بِسَرَجِهَا وَجَارِيَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا مَارِيَةَ أُمَّ إِبْرَاهِيمَ. فَتَوَّجَ مِصْرَ وَأَخْبَارَهَا، ص ١١٨؛ عمدة القاري، ج ٢٥، ص ١٩.

٤. فِي «ب»، د، س، ص: «إِسْكَانْدَرِيَّة».

٥. هُوَ حَاطِبُ بْنُ عَمْرٍو أَبِي بَلْتَعَةَ بْنِ عُمَيْرٍ. شَهِدَ بَدْرًا وَالْحَدِيبِيَّةَ. وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الْمُقَوِّسِ بِكِتَابِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ لِلْهِجْرَةِ. أسد الغابة، ج ١، ص ٣٦٠؛ الإصابة، ج ٢، ص ٤.

٦. مَلِكُ الْحَبَشَةِ، وَاسْمُهُ: أَصْحَمَةُ - أَي: عَطِيَّة - بِنُ أَبَجْرٍ. مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ. هَاجَرَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى بِلَادِهِ مِنْ مَكَّةَ، وَكَانَ رَدَاءً لِلْمُسْلِمِينَ نَافِعاً لَهُمْ. وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَمْرُو بْنُ أُمِيَّةِ الضَّمْرِيِّ بِكِتَابٍ يَدْعُوهُ لِلْإِسْلَامِ، فَأَسْلَمَ. تَوَفَّى فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. أسد الغابة، ج ١، ص ٩٩، ج ٤، ص ٨٦؛ الإصابة، ج ١، ص ٣٤٧.

٧. فِي «ج»: «الصَّمْرِيُّ». وَفِي «س»: «الضَّمِيرِيُّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «الضَّمِيرِيُّ». وَهُوَ أَبُو أُمِيَّةِ

ذي الكَلَّاعِ ١ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ٢.

فَلَوْ كَانَ خَبْرٌ مِّنْ أَرْسَلَهُ لَا يَوْجِبُ عِلْمًا وَلَا عَمَلًا عَلَى مَنْ أَرْسَلُوا إِلَيْهِ، وَلَا يُثْمِرُ
أَيْضًا شَيْئًا مِّنْ ذَلِكَ إِذَا عَادُوا وَأُورِدُوا مَا سَمِعُوا عَلَيْهِ ٣، لَكَانَ إِنْفَادُهُمْ غَايَةَ الْعَبَثِ ٤،
وَنِهَايَةَ اسْتِفْسَادِهِ ٥ وَالتَّلْبِيسِ ٦ الْمُنَافِي لِلْغَرَضِ بِبِعْتَةِ الرَّسُولِ، وَتَرَكَّ مَا يَجِبُ
التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ بِهِ مِنَ الْمُتَوَاتِرِينَ.

وَلَكَانَ لِمَنْ عَادَاهُ وَاجْتَهَدَ فِي إِطْفَاءِ نَوْرِهِ وَطَلَبَ مَا يُوْهِئُ أَمْرَهُ وَ يُنْفِرُ عَنْ قَبُولِ

﴿ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خُوَيْلِدِ الْكِنَانِيِّ الضَّمْرِيُّ. أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ،
فَكَانَ أَوَّلَ مُشَاهِدِهِ بِثَرْعِ مَعُونَةَ. بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَيْنًا إِلَى قَرِيشٍ، فَحَمَلَ خُبَيْبَ بْنَ
عَدِيِّ مِنَ الْخَشْبَةِ الَّتِي صُلِبَ عَلَيْهَا. كَمَا أَرْسَلَهُ إِلَى النَّجَاشِيِّ بِكِتَابِهِ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَأَسْلَمَ، وَ
أَمْرُهُ أَنْ يَعْقِدَ لَهُ عَلِيٌّ أُمَّ حَبِيبَةَ - الَّتِي كَانَتْ آنَذَاكَ فِي الْحَبَشَةِ - وَرَسُولَهَا، فَكَانَ عَمْرُو وَكِيْلًا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْعَقْدِ. تُوْفِيَ أَخْرَجَ أَيَّامَ مَعَاوِيَةَ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٤، ص ٨٦؛
الإصابة، ج ٤، ص ٤٩٦.

١. مَلِكٌ جِمْرِيُّ، مِنْ مَلُوكِ الْيَمَنِ، وَاسْمُهُ: سَمِيعُ بْنُ نَاكُورِ بْنِ عَمْرُو بْنِ يَعْقُرَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ
النُّعْمَانَ. سُمِّيَ ذَا الْكَلَّاعِ لِأَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَيِ تَجَمَّعُوا، وَهِيَ لُغَةٌ يَمَانِيَّةٌ. كَتَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ، فَأَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَلْفِ بَنَاتٍ كُرْنُ فَنَأَ لَهُ. قُتِلَ فِي صَفِّينَ مَعَ
مَعَاوِيَةَ. إِكْمَالُ الْإِكْمَالِ، ج ٧، ص ٤٣٤؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٨، ص ٣١٣.

٢. هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ الْبَجَلِيِّ. أَسْلَمَ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَرْبَعِينَ يَوْمًا؛
فَأَرْسَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى ذِي الْكَلَّاعِ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَأَسْلَمَ، كَمَا أَرْسَلَهُ
لِيَتَّحِدَ هُوَ وَذُو الْكَلَّاعِ وَفَيْرُوزُ الدَّيْلَمِيِّ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ عَلَى قِتَالِ الْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ الْكَذَّابِ. كَانَ لَهُ
دُورٌ كَبِيرٌ فِي حُرُوبِ فَتْحِ الْعِرَاقِ، مِنَ الْقَادِسِيَّةِ وَغَيْرِهَا. تُوْفِيَ سَنَةَ ٥١ هـ. أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ١،
ص ٢٧٩؛ ج ٢، ص ٦٣؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٨١؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

٣. أَيُّ أَنْ خَبِرَ هَؤُلَاءِ الْأَحَادِ لَا يُثْمِرُ إِذَا عَادُوا إِلَى الْمَدِينَةِ وَأُورِدُوا مَا سَمِعُوهُ مِنْ جَوَابِ أَوْلَئِكَ
الْمُلُوكِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. ٤. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «اللبث».

٥. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «الاستفتاد». وَالأَنْسَبُ: «الاستفْسَاد».

٦. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «والتلبس».

قوله والدخول في دعوتيه أن يوافق^١ على أن ما فعله عبث لا يصدُر عن أمثال الناس، فضلاً عن الأنبياء والرسل، الذين يتولّى الله تعالى اختيارهم؛ لعلهم بكمالهم، فيقولون له: كيف تُنفذُ إلى الملوِك والرؤساء -الذين يسوسون الأمم- ويدبرون الدُول- من يدعوهم إلى ترك ما ألفوه من عباداتهم ونشأوا عليه^٣ من دياناتهم، والإجابة إلى دعوتك، والتصديق بنبوتك، من لا حُجّة في قوله، ولا تبعّة في ردّه؟! بل الواجب على من نفذوا^٥ إليه، وعليك إذا عادوا إليك التوقّف عن تصديقهم، والكف عن الإقدام على ما تضمّنه خبرهم؛ لما فيه من التغير والإقدام على ما لا يؤمن فيه كذبهم.

و ما الفرق بين من جوّز عليهم استتار^٨ ما في هذه الموافقة^٩ من القدح فيما ادّعاه، وبين من جوّز عليهم استتار ما في المعارضة من القدح فيما ادّعاه^{١٠}؟
ثمّ كيف خفي على الملوِك والرؤساء - و من يتقرّب إليهم من الفضلاء وأهل الرأي والحزم والمعرفة بالججاج - بما يُشيد الدُول ويثبت الممالك^{١١}

١. في «ب، ج، س» والمطبوع: «أن يوافق».

٢. في «ج» والمطبوع: «من».

٣. في النسخ المعتمدة: «عليهم». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للمطبوع وللنسخ «ش، ع، ط».

٤. كذا، والصواب: «ممن» بدل «من».

٥. في المطبوع: «نفذوا».

٦. في «ج» والمطبوع: «من».

٧. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «على». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لنسخة «ع».

٨. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «ج» والمطبوع: «اشتارنا». و في «س»: «استناد».

٩. في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة والمطبوع: «الموافقة»؛ و هو خطأ.

١٠. من قوله: «و بين من جوّز» إلى هنا ساقط من «ب، ج» والمطبوع.

١١. في «ج» والمطبوع: «الممالك».

و يُزري^١ على أعدائها - الموافقة^٢ على ذلك^٣ و الاحتجاجُ به في دفعِ قوله و توهينِ أمره، و أن ما بدأهم به لا يَعْتَمِدُهُ الأنبياءُ، و لا يُعَوَّلُ عليه الحكماءُ؛ في الدخولِ تَحْتَ طاعتِهِمْ، و الرجوعِ عن^٤ مُخَالَفَتِهِمْ؟

و إذا لَمْ يَقَعِ منه صَلَّى اللهُ عليه و آله الامتناعُ مِنْ إنفاذِ الآحادِ و السَّماعِ لِمَا يَعُودُونَ به و العملِ بِموجِبِهِ - حَتَّى تَكُونَ^٥ لِنِفاذِهِمْ ثَمَرَةً؛ يَخْرُجُ^٦ بها عن أن يَكُونَ عِبْتًا^٧، - و لا وَرَدَ عنه عليه السلامُ نَهْيٌ عن قبولها و التحريمِ للعملِ بها، و لَمْ يَتَّبِعْهُ^٨ أعداؤه و مَنْ يَجْتَهِدُ في إطفاءِ نوره بِذلكِ مُنْذُ بُعِثَ و إلى وقتنا هذا؛ عَلِمْنَا أن ذلكَ مِمَّا رَكَزَ في العُقُولِ^٩، و جَرَتْ به العاداتُ، و أَقْرَبَتْهُ^{١٠} الشرائعُ، و نَدَبَتْ^{١١} إليه الأنبياءُ عليهم السلامُ.

[الجواب]

الكلامُ على ذلك: التُّكْنَةُ^{١٢} التي تَصْمَنُهَا هذا الفِصْلُ - و هي إنفاذُ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آله رُسُلَهُ و عَمَّالَهُ إلى الأَطْرَافِ - معروفةٌ؛ قد تَقَدَّمَ^{١٣} السؤالُ عنها و الخَوْضُ فيها.

١. في «ج» و المطبوع: «و يروي».
٢. في «ب، ج، د» و المطبوع: «الموافقة».
٣. في المطبوع: - «على ذلك».
٤. في «ج، د، س، ص» و المطبوع: «يكون».
٥. في «ج»: «من».
٦. في «ج»: «تخرج». و في المطبوع: «فخرج».
٧. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «و لم يتبعه».
٨. في «ج»: «ركن في العنوني» بدل «ركز في العقول». و في المطبوع: «ركن في العنوان» بدلها. و لا يُقْرَأُ: «رَكَزَ في العقول» لأنَّ فعلَ «رَكَزَ» متعدُّ لا لازمٌ؛ فليُتَّبِعْهُ.
٩. في «ج»: «و أقواؤه». و في المطبوع: «و أقوابه».
١٠. في «ج»: «و نذب».
١١. في المطبوع: «الجملة».
١٢. يعني تَقَدَّمَ في الكتب، لا في هذه المسائل.

وإنما يزيد في هذا الفصل تسمية الرسل و ذكر أنسابهم وقبائلهم، ولا حاجة إلى شيء من ذلك؛ لأن المعرفة به على سبيل الجملة كافٍ، وليس في ذكر التفصيل طائل ولا زيادة في القدر المقصود.

وتضمن أيضاً الإلزام لمن أبى العمل بخبر الواحد: أن مخالفي الملة و طالبي المطاعين في الإسلام يوافقون^٢ النبي صلى الله عليه و آله على العبث^٣ في إنفاذ الرسل. و هذا أيضاً مما لا فائدة في ذكره؛ فإن العبث إذا كان هو «الفعل الخالي من غرض» فهو قبیح لا يجوز أن يقع من حكيم فضلاً عن نبي - و العبث منزّه^٥ كل حكيم عنه^٦ فضلاً عن نبي - ، و لا نحتاج^٧ إلى أن نقول^٨: إنه لو كان عابثاً لو وقف^٩ على ذلك؛ فإن العبث^{١٠} منفي^{١١} عنه عليه السلام على كل حال؛ فقد^{١٢} من يواقفه^{١٣} عليه أم وجد.

١. كذا، و الأنسب: «بأن».

٢. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «يوافقون».

٣. في «ج» و المطبوع: «البعث».

٤. في «ج» و المطبوع: «عن».

٥. في «ج» و المطبوع: «متنزه عن» بدل «منزه».

٦. في «ج» و المطبوع: - «عنه».

٧. في «ج» و المطبوع: «و لا يحتاج».

٨. في «ج» و المطبوع: «أن يقول».

٩. في النسخ و المطبوع: «لوقف»، و هو خطأ إملائي. و الصحيح ما أثبتناه؛ لأن مجهول «واقف»: «ووقف» لا «ووقف».

١٠. في «ج» و المطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ زائد.

١١. في «ج» و المطبوع: «فنفى».

١٢. في «ج» و المطبوع يوجد في هذا الموضع فراغ زائد.

١٣. في «ج، س» و المطبوع: «يوافقه».

وقد تَضَمَّنَ هذا الفَصْلُ ما هو جوابُ عنه ومُبْطِلٌ للقدح به^١، فقد كُفِينا بما صرَّحَ به فيه مؤونةً عظيمةً؛ لأنه قال: إنَّ النبيَّ عليه السلامَ بعَثَ رُسُلَهُ إلى ملوكِ الأطرافِ و هم آحادٌ؛ ليدعوهم^٢ إلى نُبوته^٣ و تصديقِ دعوتِهِ. ومعلومٌ أنَّ أخبارَ الآحادِ لا تُقبَلُ في النُّبوةِ، ولا هي حُجَّةٌ في المعجِزاتِ، ولا قال أحدٌ من العلماءِ أنَّ النُّبواتِ تُثبِتُ - عندَ قَريبٍ ولا بعيدٍ - بأخبارِ الآحادِ، بل بالأخبارِ الموجِبَةِ للعِلْمِ المُزيلَةِ للريبِ.

[تقريرُ آخرُ لدعوى اعتمادِ الرسولِ ﷺ أخبارِ الآحادِ]

وإنما كان يُسألُ قديماً عن هذا السؤالِ على وجهٍ يُخالفُ ما تَضَمَّنَهُ هذا الفَصْلُ، فيقالُ: إنَّ النبيَّ عليه السلامَ بعَثَ أمراءَهُ و عُمَّالَهُ إلى أطرافِ البلادِ؛ ليتَقَلُّوا أحكامَ الشريعةِ و ينشروها، فلو لم يَكُن مُتَعَبِّداً لِمَن يَمْضِي هؤلاءِ الرُّسُلُ إليه و أهلِ الأطرافِ بأن يَعمَلوا بأقوالِهِم، لكانَ^٤ إنفاذُهُم عَبتاً.

[تفصيل الجوابِ على أصلِ الإشكالِ]

فَنَحْتَاجُ حينئذٍ^٥ إلى أن نَقولَ لهذا السائلِ^٦: إنَّ أوَّلَ شَيْءٍ بعَثَ به رُسُلُهُ و عُمَّالُهُ الدعاءَ^٧ إلى الدينِ و الإقرارِ بالنُّبوةِ و الرسالةِ، و بهذا أمرَهُم^٨ أن يَتَدَوُّوا قَبْلَ كُلِّ شريعةٍ

١. في «ج»: «و يبطل المقدوح به» بدل «و يبطل للقدح به». و في المطبوع: «و يبطل المقدوح» بدلها.

٢. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «ليدعونهم». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لنسخة «ط».

٣. في «ج»: «نُبوتهم». و في المطبوع: «ثبوتهم».

٤. في «ج» و المطبوع: «فكان».

٥. في «ج» و المطبوع: «حينئذ».

٦. في «ج» و المطبوع: «السؤال».

٧. في المطبوع: «للدعاء».

٨. من هنا إلى قوله بعد صفحات: «و لا يفتقر فيه إلى ما يوجب» ساقط من «د».

وعادة، ومعلوم لا خلاف فيه بيننا أن الرسالة و النبوة مما لا يقبل فيه أخبار الأحاد. فإذا قالوا: إنما أنفذ الرسل^١ و العمال منبهين على النظر في أدلة النبوة و أعلام الرسالة، و لم نوجب قبول أقوالهم؛ و إنما لأقوالهم حظ التخويف و التحذير و الدعاء إلى النظر في الأدلة الموجبة للعلم. و ليس يجوز أن^٢ تثبت^٣ عندهم أعلام النبوة و أدلة الرسالة إلا بالنقل المتواتر الذي يوجب العلم و يرفع الشك. فنقول لهم حينئذ: و هكذا نقول في أحكام الشريعة مثل قولكم في أدلة النبوة سواء^٤. و صاحب الكلام في هذا الفصل قد كفانا هذه المؤونة، و أغنانا عن أن ننقل الكلام^٥ إلى أن الرسل و العمال إنما يدعون أولاً إلى النبوة و تصديق الرسالة؛ بأن صرح بذلك في سؤاله، و جعل الرسل الذين أنفذوا إلى الأطراف منفذين^٦ لهذا الغرض. فلم يبق في كلامه شبهة؛ لأنه ما جرى في كلامه لمسألة الخلاف - التي هي العمل في أحكام الشريعة بأخبار الأحاد - ذكر، و إنما جرى ذكر^٧ لما لا خلاف^٨ في أنه لا^٩ يعمل بأخبار الأحاد فيه، و لا يلتفت إليها في شيء منه. و تحقيق هذا الكلام: أن النبي عليه السلام إنما كان يبعث الرسل^{١٠} إلى بلاد قد اتصل بسكانها^{١١} خبر نبوته، و نقل إليها أعلام دعوته، كما نقل إليها ظهوره

١. في «ج» و المطبوع: «بالرسل».

٢. في «ج» و المطبوع: «يثبت».

٣. في «ب، س»: «سواء».

٤. من قوله: «في هذا الفصل قد كفانا» إلى هنا ساقط من «ب».

٥. في «ج» و المطبوع: «إلى الأطراف منفذين».

٦. في «ج» و المطبوع: «ذلك».

٧. في «ب، س، ص»: «لاختلاف» بدل «لا خلاف».

٨. في «ج» و المطبوع: «لا».

٩. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «بالرسل». و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ع».

١٠. في النسخ المعتمدة: «سكانها». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للمطبوع و لنسخة «ش».

عليه السلام و دعاؤه إلى نفسه. و رَسَمُ^١ هؤلاء الرُّسُلِ أن يَدْعُوهم إن كانوا غير عارفينَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوَّلًا إلى معرفته، و تنبيههم^٢ عَلَى الْعِلْمِ به و الرجوعِ إِلَى الْأَدَلَّةِ القاطعةِ فِي جَمِيعِ^٣ ذَلِكَ.

و نحنُ نَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ هؤلاءِ الرُّسُلِ^٤ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي الْمَعَارِفِ، وَإِنَّمَا لَهُ حِطٌّ التَّنْبِيهِ^٥ و التَّخْوِيفِ، و الْحَثُّ عَلَى تَأْمُلِ الْأَدَلَّةِ و النِّظَرِ فِيهَا؛ فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ تَعَالَى أَوْ^٦ كَانُوا عَارِفِينَ بِهِ قَبْلَ مَصِيرِهِمْ إِلَيْهِمْ، دَعَوْهم إِلَى الْعِلْمِ بِنُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ و صَدَقَ دَعْوَتُهُ، و الرَّجُوعِ فِي ذَلِكَ إِلَى الْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ، و الْحُجَجِ الْبَيِّنَةِ؛ الَّتِي لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا أَقْوَالُ هَؤُلَاءِ الرُّسُلِ.

فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ بِأَدَلَّتِهِ، و عِلْمُوهُ مِنْ طَرِيقِهِ، نَبَّهُوهم^٧ عَلَى الشَّرَائِعِ الَّتِي وَرَدَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَا، و أَحَالُوهم فِي الْعِلْمِ^٨ بِهَا و الْقَطْعِ عَلَيْهَا عَلَى الْمُتَوَاتِرِ الشَّائِعِ مِنَ الْأَخْبَارِ، و لَمْ يُلْزِمُوهم قَبُولَ أَقْوَالِهِمْ فِي ذَلِكَ؛ كَمَا لَمْ يَفْعَلُوا مِثْلَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ. فَلَإِعْتِرَاضَ عَلَيَّ مَا أَوْضَحْنَاهُ بِإِنْفَاذِ هَؤُلَاءِ الرُّسُلِ، و لَا شُبُهَةَ تَقَعُ فِي مِثْلِهِ. و خَرَجَ^٩ هَذَا الْإِرْسَالُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَبَثًا و لَعْوًا و مَا لَا طَائِلَ فِيهِ؛ حَتَّى نَحْتَاجَ أَنْ

١. فِي «ج» و المَطْبُوعُ: «و وسم». و رَسَمَ لَهُ بِكَذَا: أَمَرَهُ بِهِ؛ فَرَسَمَ الرُّسُلُ هُوَ مَا أَمَرُوا بِهِ. رَاجِعْ: تَاجِ العُرُوسِ، ج ١٦، ص ٢٨٩ (رسم).

٢. فِي «ج» و المَطْبُوعُ: «و يبيئهم».

٤. فِي «ج» و المَطْبُوعُ: - «الرسَل».

٥. فِي «ج» و المَطْبُوعُ: «للتنبيه».

٦. فِي «ج» و المَطْبُوعُ: «لو».

٧. فِي النسخِ المَعْتَمَدَةِ و المَطْبُوعِ: «ينبهونهم». و الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًّا لِلسِّيَاقِ و لِنسخةِ «ط».

٨. فِي المَطْبُوعِ: «العمل».

٩. فِي المَطْبُوعِ: - «خرج».

نَقُول: كَانَ يَجِبُ أَنْ يَواقِفَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُخَالَفُوهُ وَمُعَانِدُوهُ عَلَى أَنَّهُ مُتَكَلِّفٌ^١ بهذا الإرسالِ لِمَا لَا فائِدَةَ فِيهِ.

ثُمَّ يَقَالُ لِلْمُعْتَرِضِ بِهَذَا الْفَصْلِ: أَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ صِدْقُ رُؤَايَها لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ^٢ بِها فِي الشَّرِيعَةِ، إِلَّا بَعْدَ دَلِيلٍ يُوَجِّبُ الْعِلْمَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَبَّدَ بِذَلِكَ وَشَرَّعَهُ؛ حَتَّى يُسْتَدَّ الْعَمَلُ إِلَى الْعِلْمِ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْمَوَافَقَةِ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مَقْرَّرَةٌ.

فَيُقَالُ لَهُ: فَمِنْ أَيْنَ عِلْمَ الَّذِينَ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ شَرَّعَ لَهُمْ وَأَوْجَبَ عَلَيْهِمُ الْعَمَلَ^٣ بِأَخْبَارِ رُسُلِهِ وَعَمَالِهِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَتَّقُونَ بِصَدَقِهِمْ^٤؟ فَإِنْ قِيلَ: عَلِمُوا ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ هُوَ لِإِ الرُّسُلِ.

قُلْنَا: وَكَيْفَ يَعْلَمُونَ ذَلِكَ مِنْ جِهَتِهِمْ، وَهُمْ أَحَادٌ؛ غَايَةُ خَبَرِهِمْ أَنْ يَكُونَ مَوْجِبًا لِلظَّنِّ، وَلَا مَجَالَ لِلقَطْعِ فِيهِ؟

فَإِنْ قَالُوا: يَعْلَمُونَ ذَلِكَ بِأَخْبَارٍ مُتَوَاتِرَةٍ، يَنْقُلُهَا الصَّادِرُ إِلَيْهِمْ وَالْوَارِدُ؛ مِمَّا يُوَجِّبُ الْعِلْمَ وَيَرْفَعُ الرَّيْبَ.

قُلْنَا: فَأَجِزُوا لَنَا مِنْ ذَلِكَ مَا أَجْرْتُمُوهُ^٥ لِنُفُوسِكُمْ، وَاقْبَلُوا مِنَّا مَا أَلَزَمْتُمونا قَبُولَهُ مِنكُمْ؛ فَإِنَّا نَقُولُ لَكُمْ مِثْلَ مَا قُلْتُمُوهُ بَعَيْنِهِ؛ حَذَوِ النُّعْلَ بِالنُّعْلِ.

١. في «ج» والمطبوع: «مكلف».

٢. في «أ، ب، ج، ص»: «أن نعمل». وفي «س»: «أن نعمل». وما أثبتناه أنسب وأوفق للسياق؛ وفقاً للمطبوع ولنسختي «ش، ط».

٣. في «ج» والمطبوع: - «العمل».

٤. في المطبوع: «بصدقهم».

٥. في «ج» والمطبوع: «فأجزوا لنا مما أجزتموه».

[في بيان فائدة ما يؤذيه الرسلُ عند عودتهم إلى النبي ﷺ]

فأما ما مضى في الفصل من أنه عليه السلام لا يستفيد أيضاً فيما يؤذيه إليه هؤلاء الرسلُ عند عودهم^١ إليه شيئاً، فيصير العَبَثُ فيما يؤذونه عنه كالعَبَثِ فيما يؤذونه إليه.

قد مضى الكلامُ فيما يؤذونه عنه، وبيّنا ما فيه من الفوائد والعوائد.

فأما ما تؤذيه^٢ هؤلاء الرسلُ إليه عليه السلامُ عند عودهم، فالأكثرُ منه والأغلبُ ما نعملُ^٣ في مثله عقلاً وشرعاً على أخبارِ الأحادِ، ولا يُفتقرُ فيه^٤ إلى ما يوجبُ العلمَ؛ كما نقبلُ^٥ أخبارَ الأحادِ في الهدايا، والكتبِ، والإذنِ في دخولِ المنازلِ، و ما جرى هذا المجرى.

فإن كانَ فيما يوردُ هؤلاءِ الرسلُ ما لا يُعملُ في مثله^٦ إلا على العلمِ دونَ الظنِّ، فلا بُدَّ من الرجوعِ فيه إلى غيرِ قولهم؛ كما قلناه^٧ فيما يوردونه عنه عليه السلامُ. وهذا واضحٌ لمن تأملَه.

١. في «ج» والمطبوع: «مؤذهم».

٢. في «ب، س»: «يؤذيه».

٣. كذا في جميع النسخ والمطبوع؛ والأصحّ الأفصح أن يقال: «ما العملُ» أو «ما يُعمل».

٤. في المطبوع: - «فيه».

٥. من قوله قبل صفحات: «أن يبدأوا قبل كل شريعة وعبادة» إلى هنا ساقط من «د».

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يقبل». و الأنسب ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ط».

٧. في «ج» والمطبوع: «مسألة».

٨. في المطبوع: «قلنا».

الفصل الرابع

[مناقشة دعوى اعتمادِ عُرْفِ المُتَشَرِّعَةِ عَلَى خَيْرِ الْوَاحِدِ]

ابتدأوه: إن قيل: لا خِلافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ مَنْ وَكَّلَ وَكِيلاً أَوْ اسْتَنَابَ صَدِيقاً فِي ابْتِيعِ أُمَّةٍ أَوْ عَقَدَ عَلَى حُرَّةٍ مِنْ بَلَدِهِ أَوْ مِنْ بَلَدٍ نَائٍ عَنْهُ، فَحَمَلَ إِلَيْهِ الْوَكِيلُ أَوْ الصَّدِيقُ جَارِيَةً أَخْبَرَهُ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا، أَوْ زَفَّ^١ إِلَيْهِ امْرَأَةً أَخْبَرَهُ أَنَّهُ عَقَدَ لَهُ عَلَيْهَا، وَأَنَّهُ أَزَاحَ الْعِلَّةَ^٢ فِي تَمَنِ الْجَارِيَةِ وَمَهْرِ الزَّوْجَةِ، أُنْ^٣ لَهُ غَشِيَانَهَا وَالِاسْتِبَاحَةَ لَفَرَجِهَا.

و هذه أيضاً سببُهُ مَعَ زَوْجَتِهِ وَأُمَّتِهِ^٤ إِذَا أَخْبَرْتَهُ بِطَهْرِهَا كَأَنَّ لَهُ وَطْؤَهَا، وَإِذَا أَخْبَرْتَهُ بِحَيْضِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ جِمَاعُهَا.

و يَأْتِي الْكِتَابُ إِلَى الْمَرْأَةِ بِطَلَاقِهَا، أَوْ كِتَابٌ مِنْ وَلَدِهَا إِلَى بَعْضِ أَهْلِهَا بِوَفَاةِ بَعْلِهَا؛ فَتَقْضَى^٥ عِدَّتُهَا، وَتُجَدِّدُ عَقْدًا لغيرِهِ عَلَيْهَا، وَلا تَتَرَقَّبُ فِي ذَلِكَ تَوَاتُرَ خَيْرٍ عَلَيْهَا، أَوْ مُشَاهَدَتَهَا لوفَاةِ بَعْلِهَا وَسَمَاعِهَا لِطَلَاقِهَا؛ بَلْ تَفْعَلُ عِنْدَ رُودِ الْخَبْرِ وَالْكِتَابِ مَا تَفْعَلُهُ عِنْدَ الْمُشَاهَدَةِ وَالسَّمَاعِ.

١. فِي «ب»: «ذَق». وَ فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «رَقَّ». وَ فِي «د، س»: «زَق».

٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «إِذَا... لَعَلَّتْ». وَ فِي مَوْضِعِ النِّقْطِ بِيَاضٍ.

٣. الْجُمْلَةُ خَيْرِ «أَنَّ» فِي قَوْلِهِ: «أَنَّ مَنْ وَكَّلَ وَكِيلاً».

٤. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: - «وَأُمَّتِهِ».

٥. فِي «ب»: «فَتَقْضَى». وَ فِي «س»: «فَيَقْضَى». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَيُنْقِضَى».

وكذلك الرجل يردُّ عليه كتابٌ بموتِ زوجته، فيعقدُ^١ على أختيها.
 والفروجُ وأحكامها وما يتعلَّق بحظرها وإياحتها من آكدِ أحكامِ الشريعة، التي قد
 شدَّد في أمرها، والتحرُّزُ عند الإقدامِ عليها، والخوفُ^٢ من التعرُّضِ لِمَا يَسْتَفْتِيهِ
 وكذلك لا خلافٌ^٣ بين طوائفِ الأُمَّةِ في أن للعالمِ أن يُفتيَ العامِّيَ فيما يَسْتَفْتِيهِ
 مِنَ العباداتِ والأحكامِ، ولا توجدُ طائفةٌ مِنَ طوائفِ الأُمَّةِ تتوقَّفُ عن ذلكَ و
 تَمْتَنِعُ^٤ منه وتُنكِرُ على فاعله، بل جميعُهُم يَرَى التقرُّبَ بذلك.
 ولو كانت [الفتيا] ممَّا العملُ به^٥ محظورٌ والأخذُ به مُحَرَّمٌ، لكانت من أفحشِ
 البدعِ وأضرِّها^٦؛ لِمَا فيها من التغريرِ، والصدُّ عن طلبِ العلمِ وما^٧ يلزمُ المستفتي
 منه^٨، والإيهامُ^٩ له الاستكفاءَ بقولهم ووجوبَ القبولِ منهم.
 فإن قلنا: إن في الأُمَّةِ مَنْ يحظرُ القبولَ مِنَ المُفتي والتقليدَ^{١٠} له، و يُلزمُ
 المستفتي النظرَ والبحثَ، كما يُلزمُه ذلكَ في أصولِ الدين.
 كان له أن يقول: ما ادَّعيتُ ذلكَ^{١١} على آحادِ الأُمَّةِ، بل ادَّعيتُه على طوائفِها. ثم لا

١. في «ب، د، س»: «و يعقد».

٢. في «ج»: «و الهوي». وفي المطبوع: «و النهي».

٣. في «ب»: «لا». وفي «ج» و المطبوع: «لا خلاف».

٤. في «ج» و المطبوع: «و تمتنع».

٥. في النسخ المعتمدة: «به». و الصحيح إثباتها؛ طبقاً للمطبوع و للنسخ «ش، ط، ع».

٦. في المطبوع: «و أضرها».

٧. في «ج» و المطبوع: «و لا».

٨. أي: و عن طلب ما يلزم المستفتي من العلم.

٩. في «ج، د، س» و المطبوع: «و الإيهام» بالباء.

١٠. في «ج» و المطبوع: «بالتقليد» بدل «و التقليد».

١١. في المطبوع: «ذلك».

يَجِبُ الرجوعُ عَمَّا أَعْلَمَهُ^١ مِنْ عَمَلِ الطَّوَانِفِ وَأَضْطَرُّ إِلَيْهِ مِنْ حَالِهَا، بِرَوَايَةٍ عَنْ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ لَا أَعْلَمُ صَحَّةَ الرِّوَايَةِ عَنْهُمَا.

وَلَوْ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ عَنْهُمَا وَسَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْهُمَا، لَكَانَ الْإِجْمَاعُ السَّابِقُ لَهُمَا قَاضِيًا^٢ عَلَيْهِمَا وَمُبْطَلًا لِقَوْلِهِمَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى قَوْلِنَا فِي الْإِجْمَاعِ؛^٣ وَأَنَّ الْقَوْلَ الَّذِي يُضَافُ إِلَى مَنْ قَدْ^٤ عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ الْمَعْصُومِ لَا يَعْتَرِضُ عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي فِي جُمْلَةِ الْقَائِلِ بِهِ الْمَعْصُومُ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ.

فَإِنْ قُلْنَا: لَوْ سَلَّمْ بِوَجُوبِ الْعَمَلِ بِالْفُتْيَا، لَمْ يَجِبِ الْعَمَلُ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ.

كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: مَا أَثْبَتُ ذَلِكَ قِيَاسًا، بَلْ هُوَ تَفْصِيلٌ لْجُمْلَةٍ، وَهُوَ أَوْلَى بِهَا وَأَلْيَقُ؛ لِأَنَّ الْمُفْتِيَ مِمَّنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ فِي مَذْهَبِهِ، وَيَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ لِمَنْ يُفْتِيهِ^٥ عَنْ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْحُكْمُ، وَأَنَّهُ^٦ مِنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَالثَّانِي أَنَّهُ مَذْهَبُهُ وَالْقَوْلُ الَّذِي يَخْتَارُهُ.

يُفِينُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِنَفْيِ مَا أَفْتَى بِهِ عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، لَمَا كَانَ لِلْمُسْتَفْتَى أَنْ يَقْبَلَ فُتْيَاهُ وَيَعْمَلَ بِهَا؛ وَلَوْ صَرَّحَ بِنَفْيِهِ عَنْ مَذْهَبِهِ وَأَنَّهُ مَذْهَبُ أَحَدِ أُمَّةٍ^٧ الْفُقَهَاءِ، لَكَانَ لِلْمُسْتَفْتَى أَنْ يَعْمَلَ بِهَا. فَالْمَعْوُودُ عَلَيْهِ فِي لَزُومِ الْقَبُولِ مِنَ الْمُفْتَى

١. في «ج» والمطبوع: «أعمله».

٢. في «ج» والمطبوع: «ماضياً».

٣. تقدم في ص ٧٢.

٤. في المطبوع: - «قد».

٥. في «ج» والمطبوع: «يفته».

٦. في المطبوع: «بأنه» بدل «وأنه».

٧. في المطبوع: «الأئمة» و«بدل «أئمة»».

إضافة ما يُفتي^١ به إلى الله تعالى و إلى رسوله عليه السلام و ما شرَّعاه في دين الإسلام.

و إذا ثَبَّت^٢ هذه الجملة، و كانَ ما قَدَّمناه مِن قبول قول المُفتي، و اشتماله على الخبر عن^٣ أمرين يَجوزُ عليه الكَذِبُ فيهما؛ و المُخبرُ^٤ عن الرسولِ عليه السلام مُنفردًا بأحدِ^٥ الخبرين^٦، و سَلِيمٌ^٧ مِنَ الخَبَرِ الأَخرِ و التُّهْمَةِ فيه؛ فأَيُّ شَريعَةٍ و أَيُّ عَقولٍ قَرَّرَت و جَوَّبَ العَمَلِ بِخَبَرِ^٨ مَنْ نَظَنُ^٩ ١٠ صِدقَه في خَبَرينِ و نُجوزُ^{١١} عليه الكَذِبَ فيهما، و الحَظَرَ للعَمَلِ بِخَبَرِ مَنْ نَظَنُ^{١٢} ١٢ صِدقَه في خَبَرٍ واحِدٍ و نُجوزُ^{١٣} عليه الكَذِبَ فيه؟!

وله أن يقول: هذا سبيل سائر الطوائف في تدرسيها و تعليمها الفقه و تعريفها^{١٤} الأحكام؛ لا توجد طائفة من طوائف الأمة تقتصر في تدرسيها و تعليمها على

١. في «ج» و المطبوع: - «إضافة ما يفتي».

٢. في «ب، س»: «و إذا ثبت». و في «ج» و المطبوع: «فإذا ثبت».

٣. في المطبوع: «من».

٤. أي من يروي عن الرسول صلى الله عليه و آله، و هو هنا في مقابل المفتي.

٥. في «ب، د، س» و المطبوع: «بأخذ».

٦. فإن الراوي يُخبر عن الحكم فقط، و لا يُخبر عن رأيه و مذهبه.

٧. في «ج» و المطبوع: «و سلم».

٨. في «ج» و المطبوع: «بالخبر».

٩. في المطبوع: «ممن».

١٠. في «ج، س» و المطبوع: «يظن».

١١. في «ب، س» و المطبوع: «و يجوز». و في «ج»: «و تجوز».

١٢. في «س» و المطبوع: «يظن».

١٣. في «ب، ج، س» و المطبوع: «و يجوز».

١٤. في المطبوع: «و تعريضها».

ظواهر القرآن و المتواتر من الأخبار، و طرح^١ الرواية الصادرة عن الأحاد. و إذا كان هذا هو المعلوم من حال علماء الأمة المشتهرين بالفضل في طوائفها، و الغالب على أمرهم الذي تشهد به المشاهدة و عُرف بالمخالطة؛ أن جمهورَ تدريسيهم و عامة فتاواهم المرجع فيها إلى الروايات، و أن من أنكر ذلك بلسانه إذا رجع إلى^٢ نفسه و خلا بسره، عليم انطواءه^٣ على خلافه. هذا مما يعتليج^٤ في الصدر، فما الجواب عنه إن كان فاسداً؟ ففي كشفه أعظم الفوائد و أجل القرب.

[الجواب]

الكلام على ذلك^٥:

[١. بيان الفرق بين أخبار الشريعة و أخبار الوكيل و المرأة]

مضمون هذا الفصل إن أورد^٦ على سبيل الاستدلال و الاحتجاج في أن الخبر الذي لا يوجب العلم يجوز من طريق العقول التعبد بالعمل^٧ به، كان في موضعه^٨ لأن من يحيل عقلاً العبادة بالأخبار التي لا توجب العلم لا يمكن^٩ دفع هذه الحجّة

١. كذا، و الأنسب: «و تطرح».

٢. في «ج» و المطبوع: «على».

٣. في «ب، د، س»: «انطفأه».

٤. في المطبوع: «يخلج».

٥. في «ب، ج، د، س، ص»: «+ ما». و في المطبوع: «+ أن أورد».

٦. في «ج»: «ما ورد». و في المطبوع: «إن أورد».

٧. في المطبوع: «بالعمل».

٨. ذهب المصنف رحمه الله إلى جواز التعبد بأخبار الأحاد ثبوتاً و أنه لا استحالة في ذلك عقلاً، و لكن لم يتم دليل على ذلك. راجع بداية مقدمة المسائل الموصليات الثالثة.

٩. كذا، و الأنسب: «لا يمكنه».

عن نفسه؛ لأن سائر ما أشيرَ في الفصلِ إليه^١ - من ابتياعِ الإمامِ، و العقْدِ على الحرائرِ، و التَّوَصُّلِ إلى استباحةِ الفروجِ أو حَظْرِها - لا يُمكنُ أن يُدعى فيه العِلْمُ، و إنَّما طريقُ جميعه الظنُّ، و مع ذلك فقد وَقَعَ العملُ به على حَدِّ لو كان معلوماً لم يَزِدْ عليه، و ذلك مُزيَّفٌ لا مَحَالَةَ لَمَذْهَبٍ مَن أَحَالَ و رُوِدَ العبادةِ بالعملِ بما ليس بمعلومٍ من الأخبارِ.

و إن أُورِدَ مضمونُ هذا الفَصْلِ على سَبِيلِ الاحتجاجِ في وجوبِ العملِ بالأخبارِ الواردةِ بتحريمِ أو تحليلِ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ إن لم نَعْلَمْ صدقَ زواتها - و هذا الوجهُ قُصِدَ بهذا الفَصْلِ دونَ الأوَّلِ - فهو احتجاجٌ في غيرِ مَوْضِعِهِ؛ لأنَّنا نَقُولُ للمعْوَّلِ على ذلك: ليسَ يَخْلُو مِن:

[١] أن تَقْيَسَ العملَ بخبرِ الأحادِ الواردةِ بالتحليلِ و التحريمِ على العملِ في هذه المَوَاضِعِ التي عَدَدْتَهَا وَ تَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بَعْلَةٌ تُحَرِّزُهَا وَ تُعَيِّنُهَا.

[٢] أَوْ تَنْظُرَ أَنْ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ دَاخِلٌ فِي صَاحِبِهِ، وَ أَنَّهُ تَفْصِيلٌ لِمُجْمَلَتِهِ؛ عَلَى مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ فِي أَثْنَاءِ الْفَصْلِ.

فإن أُرِدَتِ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، وَ هُوَ طَرِيقَةُ الْقِيَاسِ، فَذَلِكَ مِثْلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْعِبَادَةَ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ وَ إِثْبَاتَهَا لَا يُتَطَرَّقُ إِلَيْهِ بِالْقِيَاسِ، وَ مُعْوَّلٌ مَن ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ عَلَى طَرِيقٍ لَهُمْ مَعْرُوفَةٍ، يَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا تَوْجِبُ الْعِلْمَ؛ كَالْإِجْمَاعِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ.

وَ أَيْضاً فَإِنَّ مَن وَكَّلَ وَ كَيْلَا فِي ابْتِياعِ أُمَّةٍ أَوْ عَقْدِ عَلَى حُرَّةٍ، يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي تَعْيِينِهَا إِذَا حَمَلَهَا إِلَيْهِ؛ سِوَاءَ كَانَ فَاسِقاً أَوْ عَدِلاً، مِلِيّاً أَوْ ذِمِّيّاً، وَ إِذَا أَخْبَرْتَهُ زَوْجَتَهُ أَوْ

١. في المطبوع: «إليه في الفصل» بدل «في الفصل إليه».

أَمْتُهُ بِطَهْرِهَا^١ اسْتَبَاحَ وَطَءَهَا^٢ وَإِنْ كَانَتْ ذِمِّيَّةً، وَإِذَا^٣ أَخْبَرَتْ بِحَيْضِهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ غَشْيَانُهَا مَعَ اخْتِلَافِ مِلَّتِهَا.

وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ خَبْرُ الْفَاسِقِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا خَبْرُ الذَّمِّيِّ، فَكَيْفَ يَصِحُّ قِيَاسُ قَبُولِ أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَعَ مَا بَيَّنَّاهُ؟
وَإِذَا جَازَ لِمُخَالَفِنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ قَبُولِ الْأَخْبَارِ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ^٤ وَبَيْنَ قَبُولِ خَبْرِ الْوَكِيلِ الْمَوْكَلِّ فِي ابْتِيعِ أَمَةٍ أَوْ عَقْدِ عَلَى حُرَّةٍ وَبَيْنَ قَبُولِ قَوْلِ الْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا وَحَيْضِهَا - وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ غَيْرَ مَعْلُومٍ، بَلِ الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى طَرِيقَةِ الظَّنِّ - جَازَ لَنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ أَخْبَارِ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَبَيْنَ سَائِرِ مَا عَدَدَ.^٥

وَكَيفَ [يَصِحُّ] قِيَاسُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَشْرُوعَاتِ مَعَ اخْتِلَافِ عِلَلِهَا وَأَسْبَابِهَا بَعْضُهَا^٦ عَلَى بَعْضٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ فِيهَا مَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ الْأَرَبِ، وَفِيهَا مَا يُجْزَى فِيهِ شَهَادَةُ الشَّاهِدِينَ، وَفِيهَا مَا يُجْزَى فِيهِ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ؛ وَفِيهَا مَا لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ عَدَالَةُ الشَّاهِدِ وَلَا إِيمَانُهُ، وَفِيهَا مَا لَا بُدَّ [فِيهِ] مِنْ اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ وَالْإِيمَانِ؟! فَمَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ وَالتَّفَاوُتِ كَيْفَ يَجُوزُ قِيَاسُ الْبَعْضِ عَلَى الْبَعْضِ؟
وَإِنْ أُرِيدَ الْقِسْمُ الثَّانِي - وَهُوَ دُخُولُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ فِي صَاحِبِهِ - فَذَلِكَ أَوْضَحُّ

١. في «ج»: «بظهورها». وفي المطبوع: «بظهورها».

٢. في «ج» و«ح»: «إن» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «إذا» بدون واو العطف.

٤. فيقبل خبر العادل و يرفض خبر الفاسق، بينما يقبل خبر الجميع عند إخبار الوكيل والمرأة.

٥. فنرفض خبر الواحد مطلقاً - سواء كان المخبر عادلاً أو فاسقاً - في أخبار التحليل والتحریم، و نقبله مطلقاً في أخبار الوكيل والمرأة.

٦. في «ج» و«ح»: «بعضها».

فساداً، و أشدُّ تهافتاً؛ لأنَّ من المعلوم الذي لا يَخْتَلُ على عاقلٍ أن العمل بأخبار الشريعة - في تحليلٍ أو تحريمٍ - الواردة عن النبي عليه السلام عبادةٌ مُفْرَدَةٌ لا مدخل لها في سائر ما عُدَّ في الفصل - من اتباع الإمام، و العقْد على الحرائر، و الرجوع إلى أقوال النساء في الطُّهر و الحيض - بل لا يدخلُ بعض هذه الأمور المذكورة في بعض، و كُلُّ شيءٍ ذُكِرَ منها قائمٌ بنفسه؛ لا يَشْتَمِلُ عليه و على غيره جُملةً واحدةً. و قد كانَ يَجُوزُ عندنا جميعنا^١ أن تَخْتَلِفَ^٢ العبادة في جميع ما ذُكِرناه و عُدِّناه، و يُتَعَبَّدَ في بعضه بما لا يُتَعَبَّدُ به في جميعه.

و لو قلنا لِمَنْ يَدْعِي هذا المُحَالَّ الصَّرْفَ: أما كانَ يَجُوزُ عندك تقديراً و فرضاً أن يَتَعَبَّدَ اللهُ تَعَالَى في المواضع التي ذُكِرَتْهَا كُلُّهَا بالعمل مع الظنِّ، و يحظرَ علينا في الأخبار الواردة عن النبي عليه السلام أن نَعْمَلَ إِلَّا على العِلْمِ اليقين^٣؟ فإن قال: «لا يَجُوزُ ذلك» كاتَبَر و دافع، و قيل له: من أين قُلْتَ؟ و ما الدليل على ما ادَّعَيْتَ؟ فإنه لا يَجِدُ مَخْرَجاً.

و إن أجابَ إلى التجويز، قيل له: فقد بطلَ أن يكونَ ذلك تفصيلاً الجُملة مع تجويزك اختلاف العبادة و تباينها.

[٢. بيان الفرق بين أخبار الشريعة و خبر المفتي، و بحث حول التقليد]

فأما^٤ ما تَضَمَّنَه الفصلُ من ذِكْرِ استفتاء العامِّي للعالم، و عمله على قوله، و إن لم

١. في «ج» و المطبوع: «جميعاً».

٢. في «س»: «أن يختلف». و في المطبوع: «أن تخلف».

٣. في المطبوع: «و اليقين».

٤. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».

٥. في «ج» و المطبوع: «أو».

يَكُنْ قاطعاً على صحته؛ فأول ما فيه: أن كثيراً ممن نفى الاجتهاد والقياس ولم يعمل بخبر الأحاد في الشريعة، لا يوجب تقليد العامي للعالم^٢ ولا العمل بقوله إلا بعد العلم بصحته، ولا يلتفت إلى هذا الكثير والتعظيم والتفخيم الذي عوّل عليه في هذا الفصل؛ فكل^٣ هذه التهويلات تُسمع من المثبتين للقياس في الشريعة، حتى أنهم يدعون الإجماع المتقدم والمتأخر، وعمل الصحابة والتابعين والعلماء في سائر الأمصار والأوقات. أفتري أن العمل بالإجماع^٤ أظهر من العمل بالاجتهاد والقياس؟

وليس كل شيء أكثر القائل به، واتسعت البلاد التي يعمل بها فيها، وذهب إليه الرؤساء والعظماء ومن له القدرة والسلطان وإليه الأمر والنهي والحل والعقد، كان إجماعاً يسقط الخلاف فيه.

وليس لأحد أن يطعن على هذه الطريقة بأن يقول: إذا كان العامي لا يُقلد العالم ولا يرجع إلى قوله، فأى فائدة في الاستفتاء؛ الذي قد علمنا الإرشاد إليه، والفرع من كل أحد إلى استعماله؟

قلنا: الفائدة في ذلك بيّنة؛ لأن قول العالم مُنبّه للعامي وموقظ له، ومُغري بالنظر والتفتيش والبحث. وهل هذا إلا كمن يقول: إذا كان التقليد في الأصول لا يسوغ،

١. في «ب، د، س»: «تقدير».

٢. في «ج» والمطبوع: «- للعالم».

٣. في «ج» والمطبوع: «فكذلك».

٤. هكذا في «ع». وفي سائر النسخ المعتمدة والمطبوع: «- بالإجماع». ولعل الصواب: «بخبر الأحاد» بدل «بالإجماع»؛ فإن المقارنة وقعت بين خبر الأحاد وبين الاجتهاد والقياس.

٥. في «ج» والمطبوع: «أكثر».

٦. في «ج»: «أو مفتر». وفي المطبوع: «أو مقر».

فما الفائدةُ في المُذاكِرَة و المُباحِثَة و التنبِيه و التحذيرِ؟

فإن قيل: معلومٌ ضرورةً أنَّ العامِّي لا يَسْتَطِيعُ أن يَعْرِفَ الحَقَّ في فروعِ الدين^١ كُلِّه، و مَن كَلَّفَه ذلكَ فقدَ كَلَّفَه^٢ ما لا يُطِيقُ.

قُلنا: لا خِلافَ بَيْننا في أنَّ العامِّي مَكَلَّفٌ لِلعِلْمِ بِالْحَقِّ في أَصُولِ الدينِ، و هي أَدقُّ و أعمَضُ و أوسَعُ و أَكثَرُ شَبْهاً؛ و إذا جازَ أن يُطِيقَ العامِّي^٣ مَعْرِفَةَ الحَقِّ في أَصُولِ الدينِ و يُمَيِّزُه^٤ مِنَ الباطِلِ، مع ما ذَكَرناهُ مِنْ عُمُوضِهِ و كَثْرَةِ شَبْهِهِ، فَأولَى أن يُطِيقَ ذلكَ فيما هو أَقلُّ غوراً و أوضَحُ طُرُقاً.

فإن قيل: لَيْسَ يَجِبُ عَلَي العامِّي في أَصُولِ الدينِ إِلا العِلْمُ بِالْجَمَلِ^٥ التي يُشْرِفُ بها عَلَي الحَقِّ، فَأَمَّا التَدقيقُ و كَشْفُ الغامِضِ فَلَيْسَ مِمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ.

قُلنا: و ما المانعُ مِنْ أن نَقولَ ذلكَ في الفروعِ و الشرائعِ؟ و أن مَعْرِفَةَ الحَقِّ مِنْها مِنَ الباطِلِ يَكُونُ طَرِيقاً مُختَصِراً، لا يَخْرُجُ إِلى التعميقِ و التَدقيقِ، يَكْتَفِي بِهِ العامِّي كما اكَتَفَى بِمِثْلِهِ في الأَصُولِ.

فإن قيل: فما قولُكم في عامِّي لا يَقْدِرُ عَلَي شَيْءٍ مِنَ النَظَرِ و العِلْمِ^٦ و التَمييزِ لِلْحَقِّ مِنَ الباطِلِ؟ أ توجِبونَ عَلَيْهِ تَقْلِيدَ العالِمِ، أم لا توجِبونَ ذلكَ؟

فالجوابُ عن هذا السؤالِ: أن مَن لا يَقْدِرُ عَلَي تَمييزِ الحَقِّ مِنَ الباطِلِ في فروعِ

١. في «ج»: - «الدين». و في المطبوع: «الفروع» بدل «فروع الدين».

٢. في «ج» و المطبوع: - «ذلك فقد كلفه».

٣. في «ب، د، س»: + «في».

٤. في «ج» و المطبوع: «و تميّزه».

٥. في «ب، د، س»: «بالجملة».

٦. في «ج» و المطبوع: - «على».

٧. في المطبوع: - «و العلم».

الدين لا يَقْدِرُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي أَصُولِهِ؛ وَمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ فَهُوَ عَامِّيٌّ فِي الْأُصُولِ
وَالْفُرُوعِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ وَالبَحْثِ؛ وَكَمَا لَا يَجِبَانِ عَلَيْهِ فَلَا يَجِبُ
عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ فِي الْفُرُوعِ، كَمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأُصُولِ. وَهَذَا جَارٍ مَجْرَى
الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ الْخَارِجِينَ عَنِ التَّكْلِيفِ؛ فَلَا حَرَامَ عَلَيْهِمْ، وَلَا حَلَالَ لَهُمْ.

ثُمَّ أَلُو سَلَّمْنَا أَنَّ الْعَامِّيَّ مُتَعَبِّدٌ بِتَقْلِيدِ الْعَالِمِ فِي الْفَتْوَى وَالْعَمَلِ بِقَوْلِهِ - وَإِنْ
جَوَزَ الْخَطَأَ عَلَيْهِ - كَيْفَ يَكُونُ [التَّعَبُّدُ] فِي ذَلِكَ إِثْبَاتًا لَوُرُودِ التَّعَبُّدِ بِالْعَمَلِ فِي
الشَّرِيعَةِ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ؟ وَكَيْفَ يُحْمَلُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ؟

ثُمَّ نَقَسِمُ^٢ تِلْكَ الْقِسْمَةَ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا^٣، فَتَقُولُ: إِنْ كَانَ مُورِدًا^٤ ذَلِكَ
اِحْتِجَاجًا عَلَى مَنْ أَحَالَ^٥ الْعَمَلَ بِمَا لَا يُعْلَمُ صِحَّتُهُ، فَهُوَ لَعَمْرِي حُجَّةٌ مُقْنِعَةٌ وَ
دَلَالَةٌ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ أَحَالَ الْعَمَلَ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مَعْلُومَةً، وَ
أَجَازَ الْعَمَلَ بِقَوْلِ الْمُفْتِي، يَكُونُ مُنَاقِضًا. وَلَيْسَ هَذَا هُوَ الَّذِي نَتَكَلَّمُ^٦ عَلَيْهِ وَ
نَقْصِدُ^٧ إِلَيْهِ.

وَإِنْ قَيَسَ قَبُولَ أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ الْوَارِدَةِ مِنْ طَرِيقِ^٨ الْأَحَادِ بِالتَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ

١. هذا جواب ثانٍ حول موضوع العمل بخبر المفتي، وهو معطوف على قوله فيما سبق: «فأول ما فيه».

٢. في «ب، ج، د، س، ص»: «نقسم».

٣. تقدمت في بدايات الجواب عن هذا الفصل.

٤. في «ج» و«المطبوع»: «مورد».

٥. في «ج»: «- من». و في «المطبوع»: «جواز» بدل «من أحال».

٦. في «ج» و«المطبوع»: «يُتَكَلَّمُ».

٧. في «ج»: «و نَقْصِدُ». و في «المطبوع»: «و يقصد».

٨. في «ج» و«المطبوع»: «بطريق» بدل «من طريق».

على قبول قول المفتي، فقد تكلمنا على ذلك من قبل، وبيّنا أن القياس في مثله مطرّح غير معتمد عليه^١، وقلنا: أما كان يجوز أن يتعبّدنا الله تعالى بقبول قول المفتي، و يحظر علينا أن لا نقبل في الشريعة إلا ما نعلمه؟

فإن جوّز ذلك، سقط حمل أحد الأمرين على صاحبه؛ وإن منع منه، فهو المدافعة والمكابرة اللتين تقدّمت الإشارة إليهما، وبيّنا ما فيهما.

فأما الكلام على أن حمل أحد الأمرين على صاحبه^٢ ليس من باب القياس، وإنما هو تفصيل للجمله.

فقد مضى الكلام عليه مستقصى، وبيّنا فيما سلف ما يوضح أن مسألة تقليد العامي للعالم مفارقة مباحنة لمسألة قبول خبر الراوي - إذا كان واحداً - عن الرسول عليه السلام، وأن الأمرين لا يجمعهما جملة واحدة على وجه ولا سبب، وأنه يجوز أن يتعبّد [في] أحد^٤ الأمرين بخلاف ما يتعبّد^٥ به في الآخر.

وقوله: إن المفتي مخير عن أمرين؛ يجوز عليه الخطأ في كل واحد منهما: أحدهما إخباره في المذهب الذي أفتى به أنه من شريعة النبي عليه السلام، والثاني أنه مذهبه واعتقاده.

فأول ما في هذا: أنه ليس بواجب في كل مفتي ما ذكره، بل في المفتين^٧ من

١. في المطبوع: - «عليه».

٢. من قوله: «وإن منع منه» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٣. في «ب، د، س»: «و قد».

٤. في النسخ المعتمدة: «إحدى». وهو خطأ، وما أثبتناه استفدناه من نسختي «ف، ط».

٥. في «ج» والمطبوع: - «أحد الأمرين بخلاف ما يتعبّد».

٦. في المطبوع: - «ما».

٧. في «أ، ب، د، س، ص»: «المفتين».

يُعلمُ اعتقادهُ ومذهبهُ ضرورةً، ولا يجوزُ خلافَ ذلكَ عليه، فعادَ الأمرُ فيمنَ هذه حاله إلى أن الخطأَ الجائزَ عليه واحدٌ. ولو كانَ تجويزُ الخطأِ عليه^١ في موضعين^٢ - على ما ظنّه - لما كانَ به اعتبارًا؛ على ما ذكرناه.

فأما قوله: فأبي شريعةٍ وأبي عقولٍ قررتَ وجوبَ العملِ بخبرٍ من نظنُّ صدقه في خبرٍ واحدٍ، وتجويزُ^٣ عليه الكذبَ فيه؟

فهذا أولاً: تصريحٌ منه بأنه ليسَ ما نحنُ فيه «تفصيلاً للجُملةِ» على^٤ ما ادَّعاه، وإنما عوَّلَ على نفيِ الشرعِ أو العقلِ الموجبِ لأحدِ الأمرينِ، والحاظِرِ^٥ للآخرِ؛ وهذا خروجٌ - كما ترى - عما وَقَعَ الشروعُ فيه؛ من تبينِ تفصيلِ الجُملةِ.

والكلامُ عليه أن يُقالَ: الذي يفصلُ بينَ الأمرينِ أنَ الشريعةَ قد قررتَ العملَ بقولِ المُفتي وإن جَوَّزنا عليه الخطأَ في موضعينِ، ولم تُقرِّرِ العملَ بقولِ الراوي إذا لم نعلمْ صدقه، وإن كانَ خطؤه أن كانَ مُخطئاً في موضعٍ واحدٍ، فيجبُ أن نتوقفَ عن العملِ بقوله؛ لأنَّ الشرعَ لم يأتِ به، ويكفيْنَا في حَظَرِ قبولِ قوله انتفاءُ الشرعِ، ولا نحتاجُ^٦ إلى ورودِ شرعٍ بحَظَرِهِ.

ثمَّ يُقالُ له: كيفَ قررتَ الشرائعُ العملَ بقبولِ قولِ المُفتي؛ والخطأَ جائزاً عليه في^٧ الموضعينِ اللذينِ ذكرهما، ولم يُسوِّغِ العملَ بقولِ الشاهدِ الواحدِ فيما لا يبدُ

١. في «ج» والمطبوع: - «واحد، ولو كان تجويز الخطأ عليه».

٢. في «ج» والمطبوع: «الموضعين».

٣. في «ب، ج، س» والمطبوع: «ويجوز».

٤. في المطبوع: - «على».

٥. أي المانع.

٦. في «ب، د، س»: «ولا يحتاج».

٧. في «أ، ب، س، ص»: «من».

فيه^١ من شهادة الاثنين، أو شهادة^٢ الاثنين فيما لا يجوز فيه إلا شهادة الأربعة؛ و الخطأ هاهنا في موضع واحد، و هناك في موضعين؟
فأي شيء قلته في الفرق بين [هذه الأحكام في] هذا الإلزام، قيل مثله^٣ في إلزامك.

فأما الكلام الذي ختم به الفصل الذي ابتدأه: و هذه سبيل سائر الطوائف في تدريسها و تعليمها، و أنه لا يوجد طائفة من طوائف الأمة تقتصر في تدريسها و تعليمها على ظواهر القرآن و المتواتر من الأخبار، و تطرح الرواية الصادرة عن^٤ الأحاد.

فقد مضى الكلام عليه في الفصل الثاني، الذي سبق كلامنا عليه مستقصى^٥ مستوفى؛ و بيئنا أن ذلك سوء بناء على العلماء و قدح^٥ في تدبيرهم بمداهبهم، و كشفنا ذلك و أوضحناه بما لا طائل بإعادته.

١. في «أ، ب، د، ص»: «منه». و في «ج، س»: «فيه». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للنسخة «ط».

٢. من قوله: «المفتي؛ و الخطأ جائز عليه...» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٣. في المطبوع: - «مثله».

٤. في «ج» و المطبوع: «من».

٥. في «ج» و المطبوع: - «و قدح».

الفصل الخامس

[مناقشة دعوى توليد خبر الواحد للعلم]

من جملة المتكلمين من يذهب إلى أن في أخبار الأحاد ما يضطر السامع له إلى العلم بمخبره. وقد حكى الجاحظ^١ ذلك عن النظام^٢، وأنه كان^٣ يقول: إن المخبر الواحد إذا تكاملت فيه شروط^٤ وفي سامعه، اضطره إلى العلم بما تضمنه خبره،^٥ وكان هو الفاعل للعلم في قلبه^٦.

ومما تحتمله القسمة، ويصح أن يكون مذهباً، وليس في العقول ما يحيله: أن يكون^٧ من مصلح العباد في دينهم وديناهم، وما يقتضيه حسن تدبيرهم أن يفعل

١. عمرو بن بحر الجاحظ، أبو عثمان، رأس جماعة تُسمى بالجاحظية، كان يعيش في أيام المعتصم والمتوكل، وتوفي عام ٢٥٥ هـ، وله من التصانيف: رسالة في فضائل بني هاشم، وكتاب الأسماء، والبيان والتبيين، والحيوان، ورسالة في الحسد، وغيرها. وقد نقل السيد أحمد ابن طاووس رحمه الله مختصراً من رسالته في الترجيح والتفضيل في كتابه بناء المقالة الفاطمية، وأيضاً الإربلي رحمه الله في كشف الغمة. راجع: المواقف للإيجي، ج ٣، ص ٦٥٦ و ٦٦٨؛ الملل والنحل، ج ١، ص ٧٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٤٧، الرقم ٦٣٣٣؛ كشف الظنون، ج ١، ص ٣٨ و ٢٦٣ و ٢٦٩ و ٨٦١؛ وج ٢، ص ١٣٩٢ و ١٤٥٤ و ١٦٠٩.

٢. تقدمت ترجمته في الفصل الثاني من هذه الرسالة.

٣. في المطبوع: «أنه» بدل «وأنه كان». ٤. في المطبوع: «الشروط».

٥. راجع: المقالات للبلخي، ص ٥٠٦ - ٥٠٧، فإن فيه ما ينبغ.

٦. أي قلب السامع.

٧. في «ج» و «المطبوع»: «في».

اللَّهُ تَعَالَى الْعِلْمَ فَيَهْمُ عِنْدَ خَيْرِ الْوَاحِدِ، إِذَا كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ، وَلَمْ يَوْقِعْ خَيْرَهُ مَوْقِعَ الشَّهَادَةِ^١، وَكَانَ السَّمْعُ لَهُ خَالِيًا مِنَ الْإِعْتِقَادِ لِضِدِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ، أَوْ لِأَمْرٍ^٢ يَصْرِفُهُ عَنِ السُّكُونِ إِلَى سَمَاعِهِ وَالإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، وَ سَلِمَ مِنْ مُقَارَنَةِ رَاوِيهِ لِمَا يُعَارِضُهُ، وَمَنْ يَجْحَدُهُ وَيُكْذِبُ بِهِ.

ومتى قال هذا، لم يعترض قوله و يفسده ما يذكره من يقول إن الله تعالى يفعل «العلم بمنخبر الخبر»^٣، و نقطع على أنه «لا يفعله عند خير الأربعة» و يجوز فعله عند ما زاد عليها من الرجوع إلى الشهادة في الزنا؛ لأن أحد ما شرطه أن لا يكون الخبر واقعا موقعا الشهادة.^٤

و ذلك مما يمتنع أن تتعلق به المصلحة، و لا يختار الله تعالى فعل العلم معه. فأما الذي حكى عن النظام^٥، إن كان الذي يحيله و يفسده^٦: أن القادر من البشر لا يصح أن يفعل في غيره إلا بسبب يتعدى حكمه إلى ذلك الغير، و لا سبب يتعدى حكمه إلى غير محله إلا «الاعتماد»^٧؛ لاختصاصه بالمدافعة لما يماس محله.

١. قوله: «و لم يوقع خبره موقع الشهادة» ساقط من «ج» و المطبوع.

٢. في «ج» و المطبوع: «لا» بدل «لأمر».

٣. في «ج»: «بخبر الخبر» بدل «بمنخبر الخبر». و في المطبوع: «بخبر المخبر» بدلها.

٤. من قوله: «أو لأمر يصرفه عن السكون...» إلى هنا تكرر ذكره في «ج» و المطبوع.

٥. من أن المخبر الواحد يفعل العلم في قلب السامع.

٦. في «ج» و المطبوع: «و يفيده».

٧. الاعتماد: معنى إذا وجد أو جب كون محله في حكم المدافع لما يماسه ممااسة مخصوصة؛ مثاله: أن أحدنا إذا وُضع حجراً على يده، و وجد اعتماد الحجر حتى كأنه في يده. راجع: الحدود،

كَانَ لِمَنْ نَدَبٌ^١ عَنْ مَذْهَبِ النَّظَامِ أَنْ يَقُولَ: لِمَ زَعَمْتُمْ ذَلِكَ؟ وَ مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يُشَارِكَ الْاعْتِمَادَ غَيْرُهُ^٢ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَ هُوَ التَّعَدِّي، وَ يَكُونُ «الْخَيْرُ»^٣ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَتَّعَدَى حُكْمُهُ؛ لَكُونِهِ مُدْرَكًا^٤، فَيَتَّفِقُ الْخَيْرُ وَ الْاعْتِمَادُ - بَلْ كُلُّ مُدْرِكٍ - فِي تَعَدِّي الْحُكْمِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ^٥؛ وَ يَكُونُ مَعْنَى تَعَدِّي الْحُكْمِ فِي الْاعْتِمَادِ كَوْنَهُ مُدَافِعًا، وَ فِي الْخَيْرِ كَوْنَهُ مَسْمُوعًا؟ وَ إِذَا تَعَدَّى حُكْمُهُ^٦ لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلتَّوْلِيدِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ^٧.

فَإِنْ^٨ قُلْنَا: لَوْ وُلِدَ الْخَيْرُ الْعِلْمُ^٩ لَوَجِبَ أَنْ يُوَلَّدَ جِنْسَهُ^{١٠} وَ كُلُّ^{١١} جُزْءٍ مِنْهُ^{١٢}، وَ مِنْ فِعْلِ كُلِّ فَاعِلٍ وَ لِكُلِّ سَامِعٍ^{١٣}.

١. فِي «ج»: «لَمْ نَدَب»، وَ فِي «ش» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَهُ الذَّبُّ» بَدَلَ «لِمَنْ نَدَب».
٢. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «غَيْرُهُ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِمَّا سَيَأْتِي عِنْدَ جَوَابِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ نَقَلَ هُنَاكَ هَذَا الْمَقْطَعُ مِنَ السُّؤَالِ.
٣. أَيُ خَيْرِ الْوَاحِدِ.
٤. أَيُ مَحْسُوسًا مَسْمُوعًا.
٥. فِي النِّسْخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَ الْمَطْبُوعِ: «غَيْرِ مَحَلِّهَا». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ وَفَقًا لِنَسْخَةِ «ط».
٦. فِي «ج»: «حُكْم». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحُكْم».
٧. أَيُ سَبَبًا لِلتَّوْلِيدِ الْعِلْمِ فِي قَلْبِ السَّامِعِ.
٨. فِي «أ، ب، ج، د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِنْ».
٩. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعِ: - «الْعِلْم».
١٠. أَيُ جِنْسِ الْعِلْمِ وَ هُوَ الْاِعْتِقَادُ. فَالْاِعْتِقَادُ جِنْسٌ تَقَعُ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ كَالْعِلْمِ وَ التَّقْلِيدِ وَ الْجَهْلِ أَيُ الْمَرْكَبِ. رَاجِعُ: الْحُدُودُ، ص ٨٨ - ٩٠.
١١. يُمْكِنُ أَنْ تُقْرَأَ الْعِبَارَةُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ: «أَنْ يُوَلَّدَ جِنْسَهُ وَ كُلُّ...».
١٢. لَعَلَّهُ يَرِيدُ: وَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ، أَيُ أَنْوَاعِ الْاِعْتِقَادِ الْمَشَارِكِ إِلَيْهَا أَنْفَاءً فِي الْهَامِشِ. وَ سَوْفَ يَأْتِي فِي آخِرِ جَوَابِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ حِكَايَتِهِ كَلَامِ السَّائِلِ: «حَرْفٌ بَدَلَ «جِزء»».
١٣. أَيُ يَكُونُ الْخَيْرُ مُوَلَّدًا لِلْعِلْمِ وَ إِنْ صَدَرَ مِنْ أَيُ فَاعِلٍ كَالْجَاهِلِ وَ السَّاهِيِ وَ الْهَازِلِ. كَمَا يَكُونُ مُوَلَّدًا لِلْعِلْمِ فِي قَلْبِ كُلِّ سَامِعٍ، وَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا مَثَلًا.

كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: مَا يَوْلَدُ الْعِلْمَ يُفَارِقُ سَائِرَ الْأَسْبَابِ، حَسَبَ مَا تَقَوْلُهُ فِي «النَّظَرِ» وَتَوَلِيدِهِ لِلْعِلْمِ^١ وَمُفَارَقَتِهِ لِسَائِرِ الْأَسْبَابِ.
وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَفْعَلَ [الْقَادِرُ مِنَ الْبَشَرِ] فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ بِالسَّبَبِ الْوَاحِدِ عِلْمًا لِكُلِّ مَنْ سَمِعَ الْخَبَرَ.
كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِلَى ذَلِكَ أَذْهَبُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يُحِيلُهُ وَيُفْسِدُهُ إِذَا تَغَايَرَ مَنْ يُفْعَلُ الْعِلْمُ لَهُ.

[الجواب]

الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ: أَمَا مَا تَضَمَّنَهُ ابْتِدَاءُ هَذَا الْفَصْلِ، فَهُوَ مَذْهَبُ النَّظَامِ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يَوْجِبُ الْعِلْمَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ». وَهَذَا مَذْهَبٌ ضَعِيفٌ سَخِيفٌ، قَدْ بَيَّنَّ فِي الْكُتُبِ بَطْلَانَهُ وَبُعْدَهُ مِنْ^٢ الصَّوَابِ.

[أدلة بطلان توليد خبر الواحد للعلم]

و دُلَّ عَلَى فَسَادِهِ بِأَشْيَاءَ:

[الدليل الأول]

مِنْهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ خَبَرُ الْوَاحِدِ يَوْجِبُ الْعِلْمَ، لَوَجَبَ ذَلِكَ فِي كُلِّ خَبَرٍ مِثْلِهِ، وَكَانَ أَحَقُّ الْمُخْبِرِينَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَكَانَ يَجِبُ اسْتِغْنَاؤُهُ عَنِ الْمُعْجَزَاتِ، وَأَنْ يُعْلَمَ صِدْقُهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَقْتَرِنُ إِلَيْهِ. وَكَانَ يَجِبُ فِي الْحَاكِمِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ صِدْقَ الْمُدَّعِي ضَرُورَةً أَنْ يَعْلَمَهُ كَاذِبًا، فَلَا يَسْمَعُ [إِلَّا بِبَيِّنَةٍ]^٤.

١. في «ج»: «و توليد للعلم». و في المطبوع: «و توليد العلم».

٢. في المطبوع: «عن». ٣. في «ج» و المطبوع: «+ لم».

٤. في «أ، د، ص» و المطبوع: «بيئته». و في «ج»: «بينية».

[الدليل الثاني]

و أيضاً: فلو كان الخبر مولدًا للعلم، لم يكن بعض حروفه بالتوليد أولى من بعض، فكان يجب: [١] إما أن يكون العلم متولدًا عن كل حرف من حروف الخبر، وهذا يؤدي إلى أن يقع العلم عند أي حرف وجد من الحروف^١، وقد علم بطلان ذلك. [٢] وهكذا إن قيل: إن العلم يقع بالحرف الأخير؛ لأننا نعلم أن الحرف الأخير من الخبر لو انفرد لم يحصل عنده علم. [٣] وإن كان العلم المتولد عن سائر حروف الخبر على سبيل الانضمام، فهذا باطل؛ لأن الأسباب الكثيرة لا يجوز أن تولد مسبباً^٢ واحداً، كما لا يجوز أن يقع المقدور^٣ الواحد بقدر كثيرة.

[الدليل الثالث]

ومنها: أنه كان ينبغي أن لا يفتقر إلى المواضع في العلم الواقع عند الخبر؛ لأن السبب يولد لأمر يرجع إليه، فأئى حاجة به إلى تقدم المواضع؟ وقد علمنا أنه لولا تقدمها لما أفاد الخبر، ولا حصل عنده علم.

[الدليل الرابع]

ومنها: أن الصوت^٥ لا جهة له، فكيف يولد في غير محله؟ وإنما ولد الاعتماد في غير محله لأنه مختص بجهة^٦، وإلا فسائر الأسباب لا تولد إلا في محلها.

١. في «ج»: «حروف». وفي المطبوع: «حروفه».

٢. في «ج» والمطبوع: «سبباً».

٣. في «ج» والمطبوع: «المعذور».

٤. في «ج» والمطبوع: «يقدر».

٥. بما أن الخبر يقع تحت جنس الصوت، لذلك تعرض هنا إلى ذكر الصوت. راجع: الحدود،

ص ٤٤ - ٥٠.

٦. فتكون أنواع الاعتماد ستة: لاختصاص كل جنس بجهة. راجع: الحدود، ص ٣٧.

فَأَمَّا مَا مَضَى فِي أَثْنَاءِ هَذَا الْفَصْلِ - عِنْدَ ذِكْرِ أَنَّ الْاعْتِمَادَ يَخْتَصُّ بِجِهَةٍ، فَجَازَ أَنْ يُوَلَّدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَ الصَّوْتُ لَيْسَ كَذَلِكَ - مِنْ قَوْلِهِ: «مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يُشَارِكَ الْاعْتِمَادَ غَيْرُهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ وَ هُوَ التَّعَدِّي، وَ يَكُونُ «الْخَبْرُ» مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَتَّعَدَّى حُكْمُهُ؛ لِكَوْنِهِ مُدْرَكًا، فَيَتَّفِقُ الْخَبْرُ وَ الْاعْتِمَادُ - بَلْ كُلُّ مُدْرَكٍ - فِي تَعَدِّي الْحُكْمِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ^١؛ وَ يَكُونُ مَعْنَى تَعَدِّي الْحُكْمِ فِي الْاعْتِمَادِ كَوْنَهُ مُدَافِعًا^٢، وَ فِي الْخَبْرِ كَوْنَهُ مَسْمُوعًا».

فَطَرِيفٌ^٣ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ^٤ مِثْلُهُ فَيُورَدُ فِي جُمْلَةِ الشُّبُهَاتِ؛ لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ إِنَّمَا وُلِّدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ بِسَبَبٍ مَعْرُوفٍ؛ وَ هُوَ الْاِخْتِصَاصُ بِالْجِهَةِ، وَ هَذِهِ الصِّفَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا^٥ لَهُ؛ لِأَنَّ بِهَا تَمَيَّزَ مِنْ^٦ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الصَّوْتُ مُشَارِكًا لَهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَ هُوَ مِمَّا لَا جِهَةَ لَهُ كَالْاعْتِمَادِ؟! اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الصَّوْتَ ذُو جِهَةٍ كَالْاعْتِمَادِ، فَبُطْلَانُ^٧ ذَلِكَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةً.

وَ لَوْ كَانَ غَيْرُ الْاعْتِمَادِ مُشَارِكًا لَهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِجِهَةٍ، لَكَانَ مِنْ جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمُشَارَكَةَ فِيمَا يَتَمَيَّزُ^٨ بِهِ الْجِنْسُ^٩ مُشَارَكَةً فِي الْجِنْسِ.

١. فِي النسخِ المَعْتَمَدَةِ وَ المَطْبُوعِ: «غَيْرِ مَحَلِّهَا». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَفَقًا لِلنسخَةِ «ط».

٢. فِي المَطْبُوعِ: + «فِي الْخَبْرِ».

٣. فِي «ج، س» وَ المَطْبُوعِ: «فَطَرِيفٌ».

٤. فِي «ج، س» وَ المَطْبُوعِ: «أَنْ يَحِيلَ».

٥. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: - «إِلَّا».

٦. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «فِي».

٧. فِي «ب، د، س»: «وَ بَطْلَانُ».

٨. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «مَتَمَيَّزٌ».

٩. عَنِ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ.

وأعجب من هذا: القول بأن كل مدرك يُشارك الاعتماد في تعدي الحكم إلى غير محلّه؛ وهذا يوجب أن تكون الألوان والطعوم^١ والأرايحُ والجواهرُ بهذه الصفة.^٢ ومن العجيب^٣: القول بأن «معنى تعدي الحكم في الاعتماد كونه مُدافعاً، وفي الخبر كونه مسموعاً»، وأين كونه مسموعاً من كونه مُدافعاً؟ وإنما وُلد في غيره لاختصاصه بالمُدافعة في الجهة، وهذا لا يوجد في مسموع ولا مرئي^٥ ولا جنس غير الاعتماد. وبعد، فلا صفة له بكونه مسموعاً، فضلاً عن^٦ أن يولد في الغير لأجلها.

[الدليل الخامس]

ومما يدل على أن خبر الواحد لا يوجب «العلم الضروري» - على ما يحكى عن النظام -: أننا عند التأمل^٧ لأحوالنا والرجوع إلى أنفسنا لا نجد سُكوناً^٨ عند خبر الواحد - على الشرائط التي شرطها النظام - على حدّ سُكوننا إلى ما نشاهده ونُدركه، ولا على^٩ حدّ سُكوننا إلى ما نعلمه من أخبار البلدان والأمصار والوقائع الكبار. فإنّ السكون الذي نجدُه عند خروج الرجل باكياً مُخرق الثياب مُتسلياً، يُخبرُ

١. في «ج» والمطبوع: «والطعام».
٢. لأنها كلّها مدركة ومحسوسة بإحدى الحواس، حتى الجوهر، فهو عند المتكلمين محسوس رؤيةً ولمساً. راجع: الحدود، ص ٣٠.
٣. في «ب، ج، د، س» والمطبوع: «العجب».
٤. من قوله: «و في الخبر كونه» إلى هنا ساقط من «ب».
٥. في «ج» والمطبوع: «ولا جري».
٦. في المطبوع: «من».
٧. في «ج» والمطبوع: «عدالته» بدل «عند التأمل».
٨. إنّ «السكون» عنصر أساسي في حقيقة العلم، فإنّ العلم عبارة عما أوجب سكون النفس. راجع: الذخيرة، ص ١٥٤.
٩. في «ج، س» والمطبوع: - «على».

بموت بعض أهله، لا ينفك من تجويز لأن^١ يكون الأمر بخلاف ما ذكره، وأن له في ذلك غرضاً وإن بعد، وإنما لأجل استبعاد الأغراض في مثل هذا الخبر ما^٢ يُخَيَّلُ لنا أننا ساكنون عالمون. والسكون إلى المشاهدات وإلى أخبار البلدان بخلاف هذا؛ لأنه لا يصحبه ولا يقترن^٣ إليه شيء من التجويز لخلافه.

فعلّمنا أن ما يحصل عند خبر الواحد هو ظن قوي فيوهم^٤ علماً، وأن الذي يحصل عند المدركات^٥ وغيرها مما ذكرناه هو العلم الحقيقي؛ ولهذا زُيِّمَ انكشاف كل شيء رأيناه وسمعناه^٦ في الموضع الذي يذهب النظام إلى أنه علم - عن^٧ خلافه، وظهر لنا^٨ أن الأمر بخلاف ما أشيع وأُعلن، وأن تلك الإشاعة كان لها سبب؛ من اجتلاب منفعه، أو دفع مضره. وهذا لا نجد به حيث يحصل العلم اليقيني^٩؛ على وجه ولا سبب.

[عودة إلى مناقشة فقرات السؤال]

[١]. فأما ما مضى في خلال هذا الفصل: من أنه غير ممتنع أن يعلم الله تعالى من مصلحة العباد أن يفعل العلم عند خبر الواحد إذا كان مضطراً إلى ما أخبر

١. في المطبوع: «أن لا» بدل «لأن»

٢. كذا، والأنسب حذف: «ما».

٣. في «ج» والمطبوع: «ولا يقترن».

٤. كذا في جميع النسخ المعتمدة وغير المعتمدة، والصحيح: «فيئوهم». وأكبر الظن أنه من سهو أقلام النساخ.

٥. في «ج» والمطبوع: «الدركات».

٦. في واقعة من الوقائع، مثل موت شخص.

٧. في «ب»: «على» بدل «علم عن». وفي «ج» والمطبوع: «من» بدل «عن».

٨. في «ج» والمطبوع: «فظهر» بدل «و ظهر لنا».

٩. في المطبوع: «واليقين».

به و لم يُخرج خبره مخرج الشهادة، وكان من الشرط كذا وكذا، إلى آخر الكلام^١.
فلعمري إن هذا غير ممتنع ولا محال، وإنما احتزرت^٢ القائل بهذه الاشتراطات
عن مواضع معروفة ألزمت من ذهب إلى هذا المذهب.

لكننا قد علمنا أن ذلك وإن كان جائزاً في العقل، فإنه لم يكن؛ بما تقدم من
الأدلة، وهو أننا نجد نفوسنا عند الخبر الذي هذه صفته وقد تكاملت الشروط
كلها له، لا تنفك من تجويز - وإن كان مستبعداً - لأن يكون^٣ الأمر بخلاف ما
تضمنه الخبر. فلو كان العلم حاصلًا لارتفع هذا التجويز، ولم نر له عيناً ولا أثراً؛
كما قلنا في المشاهدات وغيرها^٤.

[٢] فأما ما تضمنه آخر هذا الفصل من الجواب عن قول القائل: «لو وُلد الخبر
العلم لوجب^٥ أن يولد جنسه وكُلُّ جزء^٦ منه» بأن قيل: «إن ما يولد العلم يفارق
سائر الأسباب؛ حسب ما نقوله في النظر وتوليد العلم^٧».

فالكلام على ذلك: أن الأسباب لا تختلف في أن توليدها يرجع إلى الأجزاء
والأجناس؛ وإنما فارق سبب العلم سائر الأسباب في شروط، و الشرط قد
يختلف ويتفق^٨ بحسب قيام الدليل؛ وليس يجوز أن تختلف^٩ الأسباب في

١. في المطبوع: - «إلى آخر الكلام».

٢. في «ج»: «أحرز». و في المطبوع: «أحرز».

٣. في المطبوع: «لا يكون» بدل «لأن يكون».

٤. في «ج» و المطبوع: «و غيره».

٥. في المطبوع: «يوجب».

٦. في النسخ و المطبوع: «حرف» بدل «جزء»، و ما أثبتناه استفدناه مما تقدم من كلام السائل، و
مما سيأتي بعد قليل من كلام المصنف رحمه الله.

٧. في «ج»: «و التوليد العلم». و في المطبوع: «و التوليد للعلم».

٨. في المطبوع: «في الشروط، و الشروط قد تحلف و قد تتفق».

٩. في «ج، س» و المطبوع: «أن يختلف».

رجوع التوليد إلى أجناسها وإلى كُلِّ جزءٍ منها.

[٣]. والذي ختم به هذا الفصل من ارتكاب توليد السبب الواحد لمُسبباتٍ كثيرة؛ لما رأى لزوم ذلك في الخبر الذي يُحصّل العلم لكلِّ من سمعه؛ فله كانوا أم كثرة؛ واضح البطلان؛ لأنه لو جاز توليد السبب الواحد للمُسببات الكثيرة، لما وقف^٢ ذلك على حدٍّ؛ لأنه إذا تعدى الواحد فلا مُقتضي^٣ للتحصير، وهذا يؤدي إلى توليده ما لا نهاية له؛ ألا ترى أن القدرة لما تعلقت في المحال والأوقات ومن الأجناس بأكثر من جزء واحد، لم ينحصر متعلقها من هذه الوجوه؟ واستقصاء جميع ما يتعلق بهذا الكلام يطول، وفيما أوردناه كفايةً.

١. من قوله: «رأى لزوم ذلك» إلى هنا ساقط من المطبوع.

٢. في «ج» والمطبوع: «وقفت». وفي «س»: «وقعت».

٣. في «أ، ب، د، ص»: «فلا مقتضي». وفي «ج» والمطبوع: «فلا تقتضي».

الفصل السادس

[تتمّة الكلام حول مناقشة دعوى توليد خبر الواحد للعلم]

وله أن يقول^١: قد علمنا أنه لا يجوز أن يتساوى نفسان في كمال العقل، ونفي السهو والإعراض^٢ عما يسمّعه، ثمّ يكون سماعهما للخبر^٣ عن أحد جانبي^٤ بعداد على حدّ واحد، فيحصل العلم لأحدهما ولا يحصل للآخر.

كما لا يجوز أن يشتركا في صحّة الحاسّة وارتفاع الموانع وحصول المدرك^٥، ويتساوى حالهما في جميع ذلك، فيدرك أحدهما ما يحضّر^٦ به^٧ ولا يدركه الآخر.

وإذن ثبت^٨ تساوي الأمرين^٩ في العقول، وكان المقدم على دفع أحدهما

١. أي المستشكل المفترض الذي أشار إليه السائل ابن التبان في نهاية سؤاله السابق في الفصل الخامس، حيث قال هناك: «كان له أن يقول:....».

٢. في «ج» والمطبوع: «والاعتراض». وفي «أ، ب، د، ص»: «والأغراض».

٣. في المطبوع: «للمخبر».

٤. في «ج»: «جاءني»، وفي المطبوع: «جاء من» بدل «جانبي».

٥. أي الشيء المحسوس بإحدى الحواس، فإن الإدراك عند المتكلمين يعني: الإحساس.

٦. في المطبوع: «يختص».

٧. كذا، والأنسب: «عنده».

٨. في المطبوع: «لم يثبت» بدل «ثبت».

٩. أي حصول العلم والإدراك.

كالمُقَدِّمِ عَلَى^١ دَفْعِ الْآخَرِ، وَاسْتَقْلًا^٢ كَوْنُ الْحَيِّ^٣ مُدْرِكًا بِمَا ذَكَرْنَا، مِنْ غَيْرِ تَرْقُبٍ^٤ لِأَمْرِ زَائِدٍ؛ مِنْ مَوْجِبٍ، أَوْ مُتَخَيِّرٍ.

وَكَانَ الْقَائِلُ: «إِنَّ وَجُودَ الْعِلْمِ مَوْقُوفٌ عَلَى فَاعِلٍ مُتَخَيِّرٍ، مَعَ تَكَامُلٍ^٥ مَا ذَكَرْنَا؛ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ» كَالْقَائِلِ: «إِنَّ حُصُولَ الْحَيِّ مُدْرِكًا مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْنَى^٦؛ إِنْ وُجِدَ كَانَ مُدْرِكًا، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَمْ يَكُنْ مُدْرِكًا. وَوَجُودُ^٧ ذَلِكَ^٨ مَوْقُوفٌ عَلَى^٩ فَاعِلٍ مُتَخَيِّرٍ».

فَأَمَّا مَنْ سَوَّى بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ^{١٠} - كَأَبِي عَلِيِّ الْجُبَّائِيِّ وَغَيْرِهِ - وَأَوْقَفَ حُصُولَ الْحَيِّ^{١١} مُدْرِكًا عَلَى مَعْنَى^{١٢}، فَإِنَّهُ لَا يَجْدُ^{١٣} فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ فِي الْجِسْمِ الثَّقِيلِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ مَا يُقَلُّهُ، وَلَا فَوْقَهُ مَا يُمَسِّكُهُ -: «لَمْ يَجِبْ^{١٤} كَوْنُهُ مُتَحَرِّكًا

١. فِي «ب، د، س» - «دَفْعَ أَحَدَهُمَا كَالْمُقَدِّمِ عَلَى».

٢. فِي «ب، د، س»: «وَاسْتَقْلًا».

٣. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «الْحَقُّ».

٤. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «تَوْقُفٌ».

٥. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «تَكَامِلٌ».

٦. أَي مَعْنَى «الإِدْرَاكِ». وَ سَوْفَ يَأْتِي فِي الْجَوَابِ أَنَّ الإِدْرَاكَ لَيْسَ مَعْنَى، خِلَافًا لِلْعِلْمِ فَإِنَّهُ «مَعْنَى» إِذَا وُجِدَ أَوْ جَبَ كَوْنُ الْحَيِّ عَالِمًا.

٧. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «وَجُودٌ» بَدُونَ وَاوِ الْعَطْفِ.

٨. أَي ذَلِكَ الْمَعْنَى.

٩. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «عَلَى».

١٠. أَي بَيْنَ الْعِلْمِ وَ الإِدْرَاكِ.

١١. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «الْحَقُّ».

١٢. أَي عَلَى مَعْنَى «الإِدْرَاكِ»، كَمَا أَنَّ حُصُولَ الْحَيِّ عَالِمًا مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْنَى «الْعِلْمِ»، فَتَسَاوَى الْأَمْرَانِ.

١٣. فِي «ج» وَالمَطْبُوعُ: «لَا يَجْدِي». وَ فِي «س»: «لَا نَجْدُ».

١٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَجِبْ».

سُفلاً ووجوداً الحركة فيه». و نَظائرُ هذا الإلزامِ مِمَّا يُوَدِّي إِلَى الْجَهالاتِ كَثِيرَةٌ. و إذا ثَبَّتَ غَنَى العِلْمِ عن أمرٍ زائِدٍ، فالموجبُ له ما تَجَدَّدَ بِحَسَبِهِ، و كانَ تابعاً لَتَجَدُّدِهِ؛ و هو الخَيْرُ. و إذا لَمْ يَجْزُ في العِلْمِ، الذي هو فِعْلٌ واحدٌ، أن يَحْدُثَ عن أكثرِ من فاعلٍ واحدٍ، وَجَبَ القِطْعُ على أَنَّهُ^٢ مِنْ فِعْلِ مُخَيَّرٍ واحدٍ. و لأنَّ العِلْمَ لو لَمْ يَتَوَلَّدَ عن خبيرِ الواحدِ، و احتاجَ إلى أخبارٍ زائِدَةٍ عليه، لَكانَ كُلُّ خبيرٍ يُفَرِّضُ قَبْلَ حصولِ العِلْمِ فلا بُدَّ مِنْ أَحَدِ امرئَيْنِ: إمَّا الانتهاءَ إلى خبيرٍ يَحْضُلُ^٣ عَقِبَهُ العِلْمُ و يَنْتَفِي الشُّكُّ، و هو المطلوبُ. أو اتِّصالِ الشُّكِّ و تَعَدُّرِ العِلْمِ، و قد عَلِمْنَا وجوبَ حصولِهِ حَسَبُ.

[الجواب]

الكلامُ على ذلك: أَنَّهُ لا يَجوزُ أن يَتَساوَى حَيانٌ^٤ في صِحَّةِ الحاسَّةِ^٥ و ارتفاعِ الموانعِ و حصولِ المُدْرَكِ و تكاملِ جميعِ الشرائطِ، فلا يَتَساوِيانِ في كَوْنِهما مُدْرِكَيْنِ؛ على ما ذَكَرْتُ. غيرَ أَنَّهُ يَجوزُ أن يَتَساوَى حَيانٌ^٦ في نَفْيِ السهْوِ و الإِعراضِ^٧ عَمَّا يُدْرِكانِهِ مِنْ سَماعِ الخبيرِ عن أَحَدِ جانِبَيْ^٨ بَغدادَ، فَيَعْلَمُ أَحَدُهُما و لا يَعْلَمُ الأَخرُ.

١. أي: مع وجود.

٢. في «ج» و المطبوع: «أن».

٣. في «ج» و المطبوع: «عصد».

٤. في المطبوع: «جنسان».

٥. في «ج» و المطبوع: «الخاصة».

٦. في المطبوع: «جنسان».

٧. في «أ، ب، د، ص»: «و الأغراض».

٨. في «ج»: «جاءني». و في المطبوع: «جاء من» بدل «جانبي».

فإن قلت: قد أخلتكم بشرط؛ وهو «التساوي^١ في كمال العقل^٢». قلنا لك: هذه^٣ مغالطة؛ لأننا إذا اشتَرَطْنَا «كمال العقل» فقد دَخَل في جملته^٤ العلمُ بالمُدْرَكَاتِ و مُخْبِرِ الخَبِرِ^٥، فكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرَطَ^٦ تَسَاوِيَهُمَا فِي الْعِلْمِ بِمُخْبِرِ الْأَخْبَارِ، ثُمَّ يَجُوزُ انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا بِذَلِكَ؟

و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدَّعَى أَنَا شَرَطْنَا فِي ذَلِكَ «كَوْنَ الْحَيِّ مُدْرِكاً» شَرْطاً يَدْخُلُ فِيهِ الْمَشْرُوطُ الَّذِي هُوَ «كَوْنُهُ مُدْرِكاً»^٧؛ وَ لِهَذَا فَصَلَّ أَصْحَابُنَا بَيْنَ كَوْنِ الْحَيِّ مُدْرِكاً وَ كَوْنِهِ عَالِماً، فَقَالُوا: قَدْ يَكُونُ عَالِماً غَيْرَ مُدْرِكٍ، وَ مُدْرِكاً غَيْرَ عَالِمٍ؛ كَالْبَهِيمَةِ، وَ الْمَجْنُونِ، وَ الطِّفْلِ.

فإذا قيل لهم: متى كان كامل العقل و أدرك شيئاً غير مُلتبسٍ، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِهِ^٨؛ فَقَدْ وَجَبَ هَاهُنَا كَوْنُهُ^٩ عَالِماً مُقْتَرِناً بِكَوْنِهِ مُدْرِكاً.

قالوا: اشتراطُ كمالِ العقلِ اشتراطُ لكَوْنِهِ مَمَّنْ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَا أَدْرَكَه، وَ الشَّيْءُ لَا يَكُونُ شَرْطاً فِي نَفْسِهِ.

على أَنَا لَوْ تَجَاوَزْنَا عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، لَكَانَ بَيْنَ الْإِدْرَاكِ وَ الْعِلْمِ - وَ إِنْ تَسَاوَا

١. في «ج» و المطبوع: «المتساوي».

٢. فقد جاء في السؤال في بداية الفصل اشتراطُ التساوي في كمال العقل.

٣. في «ب، د، س»: «هذا».

٤. في «ج» و المطبوع: «جملة».

٥. في «ج» و المطبوع: - «الخبر».

٦. في «أ، ج، د، ص» و المطبوع: «أن يشرط».

٧. من قوله: «شرطاً يدخل فيه... إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٨. في «ج» و المطبوع: «بما فعل» بدل «به».

٩. في «ج» و المطبوع: - «كونه».

هاهنا في الوجوبِ و الحصولِ - فرّق واضح، و هو: أن العِلْمَ قد ثَبَّتَ أَنَّهُ معنَى مِن
المَعَانِي؛ بِدَلَالَةِ كَوْنِ الْحَيِّ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ عَالِمًا مَعَ جَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا؛ وَ
الشَّرْطُ كُلُّهَا وَاحِدَةٌ.

وَ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ «الْعِلْمَ» معنَى مِن المَعَانِي، وَأَنْ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا يَجِبُ عَنْهُ^١، ثَبَّتَ
ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَ فَازَقَ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا لَكَوْنِهِ مُدْرِكًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي
مَوْضِعٍ مِّنَ الْمَوَاضِعِ أَنَّ «الإِدْرَاكَ» معنَى، وَ لَا أَنَّ الْحَيَّ يَجِبُ حَصُولُهُ عَلَى هَذِهِ
الْحَالِ لِعِلَّةٍ مِّنَ الْعِلَلِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يُشَارُ إِلَيْهِ، فَالْحَالُ فِيهِ مَتَسَاوِيَةٌ فِي وَجُوبِ
كَوْنِهِ مُدْرِكًا عِنْدَ تَكَامُلِ الشَّرَائِطِ، وَ اسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ كَذَلِكَ عِنْدَ اخْتِلَالِهَا^٢؛ فَانْفَصَلَ
الْأَمْرَانِ أَحَدُهُمَا مِّنْ صَاحِبِهِ.

فَأَمَّا مَا انْتَهَى الْفَصْلُ إِلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَ إِذَا ثَبَّتَ غِنَى الْعِلْمِ عَنِ أَمْرِ زَائِدٍ، فَالْمَوْجِبُ لَهُ
مَا تَجَدَّدَ بِحَسَبِهِ وَ هُوَ الْخَيْرُ^٣».

فَقَدْ بَيَّنَّا: أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا غَيْرُ مُسْتَعْنٍ عَنِ أَمْرِ زَائِدٍ يَوْجِبُ كَوْنَهُ عَلَى هَذِهِ
الصِّفَةِ، فَلَا معنَى لِلْبِنَاءِ عَلَى ذَلِكَ.

وَ قَوْلُهُ: «إِذَا كَانَ الْعِلْمُ وَاحِدًا وَ جَبَّ أَنْ يَكُونَ مُتَوَلِّدًا عَنِ خَيْرٍ»، وَ إِضَاؤُهُ بِذَلِكَ
إِلَى الْخَيْرِ الْأَخِيرِ^٤ الَّذِي يَحْصُلُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ^٥.

بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ خَيْرٍ يُشَارُ إِلَيْهِ مِنْ أَخْبَارِ النَّاظِلِينَ لِلْبُلْدَانِ وَ الْأَمْصَارِ لَوْ

١. أَي أَنَّ كَوْنَ الْعَالِمِ عَالِمًا نَاشِئٌ وَ جُوبًا عَنِ حَصُولِ معنَى «الْعِلْمِ» فِيهِ.

٢. فِي «ج، س» وَ الْمَطْبُوعُ: «اخْتِلَالَهُمَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «وَ هُوَ الْخَيْرُ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْأَخِيرِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْعِلْمِ».

انفردَ عما تقدّمَ وتأخّرَ عنه، لما حصلَ عندهَ علمٌ، ولا زالَ به شكٌّ. فلو كانَ موجِباً للعلمِ إيجابَ العِللِ، لأوجِبَ ذلكَ؛ متقدّماً كانَ، أو متأخراً؛ مُقتَرِناً بغيره، أو منفرداً. وهذا أحدُ ما استدلَّ به الشيوخُ على أن الأخبارَ لا توجِبُ العلمَ؛ قالوا: لأنَّ الخبرَ الواحدَ أو الأخبارَ الكثيرةَ، لو أوجِبَتِ العلمَ وهو جزءٌ واحدٌ، لوجِبَ أن يكونَ المُسبَّبُ^١ الواحدُ حاصلاً عن أسبابٍ كثيرةٍ، وهذا يجري في الفسادِ مجرى حصولِ المقدورِ الواحدِ عن قَدَرٍ كثيرةٍ.

إذا قيلَ لهم: يَجِبُ عن سببٍ واحدٍ، و عن حرفٍ واحدٍ من حروفِ^٢ الخبرِ. قالوا: لو كانَ كذلكَ لوجِبَ متى انفردَ هذا الحرفُ من باقي الحروفِ^٣ أن يَجِبَ عنه العلمُ، و قد عَلِمنا خلافَ ذلكَ.

و هَبْ أَنَّهُ أمكَنَ القولُ بإيجابِ الخبرِ للعلمِ من حيثُ تجددَ عند إدراكه - وإن كُنَّا قد بينَّا بطلانَه - كيفَ يُمكنُ أن يُقالَ فيما أُحْصِلَ لنا العلمُ به من الجواهرِ المُدرَكَةِ؛ و قد عَلِمنا وجوبَ حصولِ ذلكَ عند تكاملِ الشروطِ، كوجوبِ حصولِ العلمِ بمُخبرِ الأخبارِ؟

و لَيْسَ هاهُنَا ما يُمكنُ أن يُسندَ إيجابَ العلمِ إليه، إلا الجوهرُ؛ فإنَّ الإدراكَ لَيْسَ بمعنى. و لا شُبُهَةٌ في أنَّ الجوهرَ لَيْسَ بعلةٍ في إيجابِ حالٍ من الأحوالِ.

١. في «ج» و المطبوع: «المتسبب».

٢. في المطبوع: «حرف».

٣. في المطبوع: «الحرف».

٤. في «ج» و المطبوع: «فما».

الفصل السابع

[مناقشة دعوى اعتماد العقلاء على خبر الواحد]

إن قيل: قد علمنا إقدام العقلاء على التصرف عند أخبار الأحاد وبحسبها^١ فيما يتعلّق بالدين والدنيا، كما يُقدِّمون على التصرف عند الإدراك^٢ و خبر العَدَدِ الكثير؛ ولا يوجد منهم من يقصُر^٣ تصرُّفه على ما يشاهده و يتواتر الخبر به ولا يتجاوزُه؛ بل يتبعون أخبار الأحاد من الأفعال والأحكام، منلما يتبعون المشاهدة و أخبار العَدَدِ الكثير. و قد تقدّم السؤال فيما يتعلّق بالدين و أمثلته.^٤

فأمّا ما يتعلّق بالدنيا فأكثر من أن يُحصى؛ لتعلّقها^٥ بضروب المنافع و دفع المضارّ المُشمِلة على الأكل و الشرب و النكاح و الخلط^٦ و التصرف في الأموال و النفوس و الدُول و الممالك؛ لا يُفرِّق الملوّك و الرؤساء و جميع العقلاء و العلماء بين ما يردُّ به القول^٧ و^٨ تتضمّنه^٩ الكتب و تأتي به الرسل، و بين ما

١. في «ج» و المطبوع: «بحسبها» بدون واو العطف.

٢. كالمشاهدة.

٣. في «ج» و المطبوع: «يقصر».

٤. أي أخبار الأحاد.

٥. تقدّم في الفصل الرابع.

٦. في «ط» - «و الخلط».

٧. في «ج»: «يرويه القَوْد» بدل «يرد به القول». و في «ص»: «يرد به القَوْد» بدلها. و في المطبوع:

«يرويه القَوَاد».

٨. في المطبوع: «+ ما».

٩. في «ج»: «لتضمّنه». و في «س»: «يتضمّنه». و في المطبوع: «تضمّنه».

تُشَاهِدُهُ^١ وَ يَتَوَاتَرُ^٢ عَلَيْهَا الْخَبْرُ بِهِ؛ مِنْ تَجْهِيزِ الْجِيُوشِ، وَ التَّوَلِيَةِ وَ الْعَزْلِ^٣ لِلْأُمَرَاءِ وَ الْعُمَالِ وَ السُّعَاةِ^٤ وَ الْحُكَّامِ، وَ إِظْهَارِ الْمَسَارِّ، وَ إِمْسَاكِ الْمَصَائِبِ، وَ تَجْدِيدِ الْبَيْعَةِ، وَ أَخْذِ الْمُعْهُودِ، وَ دَفْعِ الْأُمُودِ، وَ نَقْلِ الْحَرَمِ وَ الذَّخَائِرِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ.

ثُمَّ لَا يُوْجَدُ مِنَ الْعُقَلَاءِ^٥ مَنْ أَنْفَذَ أَحَدَ تَقَاتِهِ إِلَى وَكَيْلٍ لَهُ^٦ فِي نَاحِيَةٍ، يَسْتَدْعِي مِنْهُ حَمْلَ غَلَّةٍ، أَوْ يَأْمُرُهُ بِابْتِياعِ ضَيْعَةٍ، فَتَوَقَّفَ^٧ الْوَكِيلُ عَنِ سَمَاعِ قَوْلِ مَنْ أَنْفَذَهُ، وَ كَفَّ عَنِ إِنْفَاذِ مَا رَسَمَهُ؛ حَتَّى يُشَافِهُهُ بِذَلِكَ، أَوْ يَتَوَاتَرُ^٨ عَلَيْهِ^٩ مَنْ يَكُونُ خَبْرُهُ طَرِيقًا لِلْعِلْمِ - عَلَيَّ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مَنْ قَالَ بِالتَّوَاتُرِ -، فَعَدَّرَهُ صَاحِبُهُ وَ حَمَدَهُ عَلَيَّ أَنْ لَمْ يُعَرِّزْ^{١٠} بِمَالِهِ!! هَذَا مَا يَرْجِعُ إِلَى الْوَكِيلِ.

فَإِنْ عَرَّرَ^{١١} بِإِنْفَاذِ الْعَلَّةِ وَ ابْتِياعِ الضَّيْعَةِ، وَ عَادَ الَّذِي أَنْفَذَهُ بِذَلِكَ^{١٢}، فَتَوَقَّفَ^{١٣}

١. في «د، س»: «نشاهده». وفي المطبوع: «يشاهده».

٢. في «ج» و المطبوع: «و لم يتواتر».

٣. في «ج»: «و الغراء». وفي «ص»: «و العراء». وفي المطبوع: «و الغزاء».

٤. في المطبوع: «و العزات».

٥. في «ج» و المطبوع: «الفضلاء».

٦. في «ج» و المطبوع: - «له».

٧. في «ب» الكلمة غير واضحة. وفي «أ، ج، د، س، ص» و المطبوع: «فيوقف». و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ع».

٨. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «تواتر». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لنسخة «ط».

٩. في «ب، د، س»: «علني».

١٠. في «ب»: «لم يقرو». وفي «د، س»: «لم يقرز».

١١. في «ج» و المطبوع: «قرز».

١٢. «بذلك» متعلق بـ «عاد». أي عاد الرسول الذي كان قد أنفذه الموكل، و أخبره بما فعله الوكيل من إنفاذ الغلّة و ابتياع الضيعة.

١٣. أي الموكل.

عن [إمضاء] تسليم الغلّة و تصحيح ثَمَنِ الضيعة، و قال: «لا أقدمُ على شيءٍ من ذلك إلا أن أُشاهدَه، أو يتواترَ عَلَيَّ الخبرُ به»، عُدَّ ناقصاً؛ لأنه متى فَعَلَ ذلك فاعلٌ، و سَلَكَه سالكٌ، خَرَجَ عن عاداتِ العقلاءِ، و دَخَلَ فيما يُنسَبُ لأجلِه إلى قِلَّةِ المعرفةِ، أو حدوثِ مرضٍ.

و هكذا مَنْ أشعَرَه سلطانه أو بعضُ إخوانه الحاجة^١ إلى الاجتماعِ معه لأمرٍ يُهمُّه، ثُمَّ أنفَذَ إليه بأحدٍ^٢ مَنْ يَعْلَمُ اختصاصَه به و سكونَه إليه، فأخبرَه بخُلُوه و باستدعائه، فتوقَّفَ عن إجابته، و طَلَبَ ما يَقْطَعُ عُدْرَه؛ مِنْ مُشَاهَدَةٍ أو تواترٍ. و نظائرُ ذلك كثيرةٌ، لا يأتي عليها تعدادٌ.

فإن كانَ جميعُ التصرفِ التابعِ لأخبارِ الأحادِ تابعاً لظنٍّ أو حُسابٍ، لا لِعِلْمٍ و يقينٍ؛ لتَمَامِ الحيلةِ^٣ في بعضها، و انكشافِ الكُذِبِ في بعضِ آخَرَ منها؛ فما الفَرْقُ بَيْنَ مَنْ قالَ ذلكَ، و بَيْنَ مَنْ قالَ مثلهُ في التصرفِ التابعِ للإدراكِ^٤، و لخبرِ العَدَدِ الكثيرِ؛ لتَمَامِ الحيلةِ و انكشافِ الكُذِبِ في بعضها؟

أما «تَمَامُ الحيلةِ» في المُدْرَكَاتِ، مِنَ الوَكَلَاءِ^٥ و المودعينِ و الخُزَّانِ و الموتقِينَ، في المَلابِسِ و الأواني و الآلاتِ و الجواهرِ و المأكِلِ و المَشَارِبِ

١. في المطبوع: «الحاجة».

٢. في «أ، ج، س، ص»: «يأخذ». و في «ب، د»: «بأخذ».

٣. المراد بتَمَامِ الحيلةِ قيامُ شخصٍ بخداعِ آخرِ و الاحتيالِ عليه، فيخبره بشيءٍ و يريد شيئاً آخرَ، فتنتظلي الخدعة على السامع و تتم عليه و يقع في الفخِّ. و هو في مقابلِ انكشافِ الكُذِبِ و الحيلةِ.

٤. في جميعِ النسخِ و المطبوعِ: «و إن خاف». و الصحيح ما أثبتناه باعتبار ما يأتي بعد قليل.

٥. سيتكررُ التعبيرُ بكلمةِ «الإدراكِ» و «المُدْرَكَاتِ»، و المراد بهما: «المشاهدةُ» و «المشاهداتُ».

٦. أي من قِبَلِ الوكلاءِ و غيرهم مِمَّنْ يحتالون على الآخرين.

و الحيوانِ و سائرِ ما يَتَمَوَّلُه النَّاسُ - إمَّا لهلاكِها، أو فسادِها، أو الطمعِ في فضلِ قيمَتِها -، فأكثُرُ من أن تُحصَى.

ثُمَّ لا يَشعُرُ مَنْ تَمَّتْ عليه^١ الحيلةُ في البَدَلِ^٢ المُدَّةَ الطويلةَ، مع التصرُّفِ فيها و المُشاهدةِ لها؛ و رُبُّما استَمَرَّ ذلكَ و لم يَعَلَمْ به - و لَعَلَّه الغالبُ - حتَّى يَنْبُتَ مِنْهُ، أو يَشِيْ إليه وائِس؛ فَرُبُّما صَدَّقَه، و رُبُّما كَذَّبَه و استَمَرَّ استعمالُه لِمَا عَرِمَ^٣ له و أُبْدِلَ^٥ عليه.

و قد يَتِمُّ الغلطُ على التُّقَادِ^٦ و غيرِهِم مِمَّنْ يُعاني^٧ الأُمورَ المفتقرةَ إلى الإدراكِ، و لا يَعوُدُ^٨ ذلكَ على^٩ جميعِ المُدْرَكَاتِ بالفَسادِ و اللُّبْسِ، حتَّى لا يوثُقَ بشيْءٍ منها^{١٠}، و لا يُحَكِّمُ بحصولِ العِلْمِ عنها.

و هذه سَبيلُ الخبرِ الواردِ عن الخَلْقِ العظيمِ و العَدَدِ الكثيرِ؛ لا يُعَلِّمُ خَلْقٌ^{١١} أعظَمُ

١. في «ج» و المطبوع: «فعلية».

٢. في «ب، د، س»: «البدل». و في «أ، ج، ص» و المطبوع: «البذل»؛ و كلاهما خطأ، و الصواب ما أثبتناه. و المراد بـ«البدل» البضاعة الفاسدة أو المعيبة التي يأخذها المشتري و غيره بدل البضاعة الصحيحة من دون أن يعلم بذلك.

٣. في «ب، د، س، ص» و المطبوع: «عزم».

٤. في «أ، ب، ج، د، ص» و المطبوع: «أو».

٥. في جميع النسخ و المطبوع: «أبدل»، و هو خطأ؛ إذ لا يوجد في لغة الضاد فعل «أبدل» نهائياً.

٦. أي الصرافين الذين يبيعون و يشترون النقود الذهبية و الفضية.

٧. في «ج» و المطبوع: «يفاني». و معاناة الشيء: ملاسته و مباشرته. و القوم يُعانون ما لهم، أي: يقومون عليه. لسان العرب، ج ١٥، ص ١٠٦ (عنا).

٨. في المطبوع: «و لا يعذر».

٩. في «ج» و المطبوع: «إلى».

١٠. في «ج» و المطبوع: «منه».

١١. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «خلقاً». و الصحيح ما أثبتناه: طبقاً لنسخة «ط».

ولا عَدَدٌ^١ أَكْثَرُ ولا مُعَادَاةٌ أَكْثَرُ، تَكَامَلٌ وَاجْتِمَاعٌ فِي خَبَرٍ كاجْتِمَاعِهِ فِي الْيَهُودِ وَ النصارى وَ الْمَلِكِ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ الْقَتْلُ وَ الصَّلْبُ وَ أَتْبَاعِهِ وَ رَعَايَاهُ؛ وَ كُلُّهُمْ^٢ يُخْبِرُ عَمَّا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ [بِهِ]، وَ هُوَ إِيقَاعُ الْقَتْلِ وَ الصَّلْبِ بَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُشَاهَدُ وَ يُصْطَرِّهُ إِلَيْهِ. وَ لَمْ يَجِبْ - لِمَكَانِ ذَلِكَ وَ عِلْمِنَا بِكَذِبِهِمْ - أَنْ يَعُودَ^٣ عَلَى كُلِّ خَبَرٍ خَبَرَ [بِهِ] الْخَلْقِ الْعَظِيمُ وَ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ بِالتَّوَقُّفِ، حَتَّى لَا نَتَّقَ بَشْيَءٍ مِنْهَا. وَ لَا نَحْكُمُ عَلَى الْكُلِّ بِحُكْمِ الْبَعْضِ، فَكَذَلِكَ أَخْبَارُ الْأَحَادِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا تَخْتَصُّ^٤ بِهِ الْمَشَاهِدَةُ وَ إِخْبَارُ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ، وَ يَكُونَ مَعْلوماً لَا يُمَكِّنُ ادِّعَاءَ مِثْلِهِ فِي أَخْبَارِ الْأَحَادِ؛ فَمَا^٥ هُوَ؟

[الجواب]

الكلام على ذلك: أما ما تضمنته هذا الفصل من ذكر العمل على أخبار الأحاد في العقليات والشرعيات، فقد بينا - عند الكلام في الفصل الرابع من هذه المسائل، عند ذكره للعمل على خبر الوكيل في العقد والابتياح، وعلى خبر الزوجة في الطهر والحيض وما أشبه ذلك - أن هذا الجنس من الكلام إنما يصلح أن يعتمد على من أحال العمل على أخبار الأحاد، وعلى ما لا يوجب العلم من الأخبار؛ فأما من جاوز ذلك وقطع^٦ عليه في^٧ الموضع الذي دلّ الدليل عليه فيه، ومنع منه

١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «عددًا». وما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لنسخة «ط».
٢. في المطبوع: «كلهم» بدون واو العطف.
٣. كذا، والأنسب: «نعود» بلحاظ قوله بعد قليل: «لا نتق» و «و لا نحكم».
٤. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «يختص». والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لنسخة «ط».
٥. في «س»: «مما». و في «ج» و المطبوع: «فيما».
٦. في «ج»: «فقطع». و في المطبوع: «فيقطع».
٧. في «ج» و المطبوع: «من».

بَحِيثٌ لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، فَلَا يَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ حِجَاباً^١ لَهُ وَ قَدْحاً فِي مَذْهَبِهِ.
و بَيِّنًا أَيْضاً: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ وَجُوبُ الْعَمَلِ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي الشَّرِيعَةِ
بَحِيثٌ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ، عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِالْقِيَاسِ، وَ يُجْمَعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ بِعِلَّةٍ
تُحَرِّزُ^٢ وَ تُعَيِّنُ.

و بَيِّنًا أَيْضاً: أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ دُخُولَ مَوْضِعِ الْخِلَافِ فِي تِلْكَ الْجُمْلَةِ، عَلَى أَنَّهُ
تَفْصِيلٌ لَهَا. وَ لَا مَعْنَى لِإِعَادَةِ مَا مَضَى.

[تقرير دليل آخر على حجّية خبر الواحد من قبيل المصنّف، و مناقشته]

وَ أَجُودٌ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَ أَقْوَى شُبْهَةً: أَنَّهُ إِذَا وَجَبَ فِي الْعَقْلِ
الْعَمَلُ عَلَى خَيْرٍ مِّنْ أَنْذَرْنَا بِسُبُوعٍ فِي طَرِيقٍ، أَوْ لُصُوصٍ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ
مِنَ الْمَضَارِّ الدِّنْوِيَّةِ، وَ وَجَبَ التَّحَرُّزُ مِنْ هَذِهِ الْمَضَارِّ وَ تَجَنُّبُهَا بِقَوْلٍ مِّنْ لَا نَأْمَنُ^٣
كَذَبَهُ؛ حَتَّى يَكُونَ مَذْمُوماً مِّنْ اطَّرَحَ الْعَمَلُ بِهَا مَعَ خَوْفِ الْمَضْرَةِ، فَأَلَّا^٤ وَ وَجَبَ
أَيْضاً الْعَمَلُ عَلَى قَوْلٍ مِّنْ خَبَرْنَا عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخَيْرٍ^٥ لَا نَأْمَنُ فِي إِهْمَالِ
الْعَمَلِ بِهِ الْمَضْرَةَ؟

وَ أَلَّا وَجَبَ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرُّزِ مِنَ الْمَضَارِّ الْعَمَلُ عَلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ، عَلَى الْوَجْهِ
الَّذِي هُوَ أَوْكَدُ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ؛ لِأَنَّ مَضَارَّ الدُّنْيَا مُنْقَطِعَةٌ، وَ مَضَارَّ الْآخِرَةِ دَائِمَةٌ، وَ
التَّحَرُّزُ مِنَ الضَّرَرِ الدَّائِمِ أَقْوَى وَ أَوْجَبُ مِنَ التَّحَرُّزِ مِنَ الضَّرَرِ الْمُنْقَطِعِ؟

١. في «ج» و المطبوع: «حجاباً».

٢. في المطبوع: «تحرز».

٣. في «ج»: «لا يأمن». و في المطبوع: «لا يؤمن».

٤. في «ج» و المطبوع: «و إلّا لا» بدل «فألّا».

٥. في المطبوع: «لأننا» بدل «بخبر».

والجواب عن هذه الشبهة - وإن كانت لم تَمْضِ في جُمْلَةِ الْمَسَائِلِ -: أَنَا نَأْمُرُ
 فيما خَبَرْنَا به الواحدُ الذي لا نَعْلَمُ صِدْقَهُ، ولا دَلَّ دَلِيلٌ قاطِعٌ يوجبُ العِلْمَ على^١
 العملِ عندَ خبره، أن يَكُونَ - فيما أَخْبَرْنَا به - علينا صَرَرٌ دينيٌّ؛ لأنه لو كان كذلك
 لَوَجَبَ في حِكْمَةِ^٢ اللّهِ تَعَالَى أن يُعَلِّمَنَا و يَدُلَّنَا على هذا الفعلِ الذي نَسْتَحِقُّ^٣ به
 العقابَ؛ لأنه ممَّا لا يُمكنُ العِلْمُ^٤ به عقلاً، ولا يُعَلِّمُ كذلك إلا سَمْعاً.

ولا طريقَ إلى ذلك إلا بخبرٍ يوجبُ العِلْمَ والقَطْعَ على صِدْقِ راويه^٥، أو خبرٍ
 وإن كان يوجبُ الظنَّ بصدق^٦ راويه^٧ فقد نُصِبَ دَلِيلٌ يوجبُ العِلْمَ على لزومِ
 العملِ به. فلَمَّا فَقدْنَا هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ^٨، عَلِمْنَا أَنَّهُ لا ضَرَرَ عَلَيْنَا^٩ فيما خَبَرْنَا به
 الواحدُ الذي تَقَدَّمَتْ صِفَتُهُ^{١٠}.

وهذا الذي ذَكَرْنَاهُ ممَّا لا بُدَّ مِنْهُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ خُصُومِنَا الْمُحْصِلِينَ في هذه المسألة؛
 لأنَّهُمْ يوافقوننا^{١١} على أن العملَ لا بُدَّ مِنْ أن يَكُونَ تابعاً للعِلْمِ؛ فتارةً يَكُونُ تابعاً
 للعِلْمِ بصدقِ الراوي، وأخرى يَكُونُ تابعاً للعِلْمِ^{١٢} بوجوبِ العملِ على قوله،

١. في «ج» والمطبوع: «عن».
٢. في «ج» والمطبوع: «كلمة».
٣. في «ج» والمطبوع: «يستحق».
٤. في «ج» والمطبوع: «العمل».
٥. في «ج» والمطبوع: «رواية».
٦. في «أ، د، ص»: «نصدق». وفي «ب»: «تصدق». وفي «ج» والمطبوع: «- بصدق».
٧. في المطبوع: «رواية».
٨. فإن خبر الواحد لا يوجب العلم، ولم يَمُضِ دليل قطعي على حجتيه و لزوم العمل به.
٩. في «ج» والمطبوع: «- أنه لا ضرر علينا».
١٠. في «ج» والمطبوع: «صفة».
١١. في «ب، ج» والمطبوع: «يوافقونا».
١٢. في «ب» والمطبوع: «- للعلم». وفي «ج»: «+ بصدق الراوي، وأخرى يكون تابعاً للعلم»،
 فبالعبارة قد تَكَرَّرَتْ مَرَّتَيْنِ.

و يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ الْعَمَلَ إِذَا خَلَا مِنْ^١ عِلْمٍ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا^٢ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْمُقَدِّمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا، وَإِنَّمَا يَأْمَنُ بِالْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ.

عَلَى أَنَّ مَنْ تَعَلَّقَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي وَجوبِ الْعَمَلِ عَلَى أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ، لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى وَجوبِ قَبولِ جَمِيعِ أَخْبَارِ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا لَا مَضْرَبَةَ فِي تَرْكِ الْعَمَلِ [بِهِ] كَالْأَخْبَارِ^٣ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلإِبَاحَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْحَظْرِ^٤ وَالإِيجَابِ.

[عَوْدُ عَلَى بَدْءِ]

ثُمَّ نَعُودُ إِلَى مَا أَنْهَى^٥ صَاحِبُ الْمَسَائِلِ إِلَيْهِ كَلَامَهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِغَرَضِهِ^٦ فِي ذِكْرِ مَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي الدِّينِ أَوْ الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ عَدَّدَ مَا يُعْمَلُ فِيهِ عَلَى أَخْبَارِ الْآحَادِ: «إِن كَانَ جَمِيعُ التَّصَرُّفِ التَّابِعِ لِأَخْبَارِ الْآحَادِ تَابِعًا لظَنٍّ وَحُسْبَانٍ لَا لِعِلْمٍ وَ يَقِينٍ؛ لِتَمَامِ الْحِيلَةِ فِي بَعْضِهَا، وَ انْكَشَافِ الْكَذِبِ فِي بَعْضِ آخَرِهَا، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَائِلِ ذَلِكَ وَ بَيْنَ^٧ مَنْ قَالَ مِثْلَهُ فِي التَّصَرُّفِ التَّابِعِ لِلإِدْرَاكِ، وَ لَخَبَرِ^٨ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ؛ لِتَمَامِ الْحِيلَةِ، وَ انْكَشَافِ اللَّبْسِ^٩ وَ الْكَذِبِ فِي

١. في المطبوع: «عن».

٢. في «ج» و المطبوع: «ذكرهما».

٣. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «كالإباحة»، و هو سهو، و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لما استظهر في حاشية «ع».

٤. في «ج» و المطبوع: «الخطر».

٥. في «ج» و المطبوع: «على ما انتهى».

٦. في «ب، د، س»: «بغرضه». و في «ج»: «يفرضه». و في المطبوع: «بغرضه».

٧. في «ج» و المطبوع: «قائل ذلك و بين».

٨. في «ج» و المطبوع: «و للخبر».

٩. في «ج»: «اللبس». و في المطبوع: «المين».

بعضها؟». و ذَكَرَ ما يُبدَلُهُ^١ الخُزَّانُ مِنَ الآلاتِ وَ الثِيَابِ، ثُمَّ ذَكَرَ خَبَرَ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى عَنْ قَتْلِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ صَلَّيْهِ.

وَ هَذَا - كَمَا تَرَاهُ - تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِأَنَّ الْعَمَلَ فِي جَمِيعِ مَا عَدَّدَهُ^٢ عَمَلٌ بِعِلْمٍ وَ يَقِينٍ، وَ أَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ الَّتِي وَقَعَ الْعَمَلُ عِنْدَهَا أَوْجَبَتْ الْعِلْمَ لَا الظَّنَّ؛ وَ لِهَذَا الْحَقَّقَهَا بِالْعَمَلِ عِنْدَ طُرُقِ^٣ الْإِدْرَاكِ، وَ اعْتَدَرَ فِيهَا بِمَا يُعْتَدَرُ لِلْإِدْرَاكِ، وَ أَنَّ انْكَشَافَ كَذِبِ بَعْضِ الْإِدْرَاكِ لَا يَوْجِبُ الشُّكَّ فِي جَمِيعِهِ.

وَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا: أَنَا إِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَهَا بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ - فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِدِينٍ أَوْ دُنْيَا^٥ - وَقَعَ مَعَ الظَّنِّ بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ، لَا مَعَ الْعِلْمِ بِصَدَقِهِ وَ الْقَطْعِ عَلَيْهِ، بِأَمْرِ^٦ وَاضِحٍ جَلِيٍّ نَعْلَمُهُ مِنْ أَنْفُسِنَا ضَرُورَةً - وَ لَا نَحْتَاجُ^٧ فِيهِ إِلَى ذِكْرِ^٨ انْكَشَافِ الْحِيلَةِ فِيمَا خَبَرْنَا^٩ بِهِ، وَ إِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْتَمَدُ أَيْضاً عَلَيْهِ^{١٠}، وَ سُنِّيئُهُ فِيمَا بَعْدُ بَعَوْنِ اللَّهِ وَ مَشِيئِهِ -؛ وَ هُوَ: أَنَّ أَحَدَنَا يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ ضَرُورَةً إِذَا أَخْبَرَهُ وَ كَيْلَهُ بِعَقْدِهِ لَهُ عَلَى حُرَّةٍ، أَوْ ابْتِئَاعِ أُمَّةٍ، وَ كَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرْتَهُ زَوْجَتُهُ بِحَيْضِهَا أَوْ طَهْرِهَا، أَوْ

١. في «أ، ج، ص» و المطبوع: «يبدله».

٢. في «ج» و المطبوع: «عدده».

٣. كذا، و لعل الأنسب: «عند طروء» أو «عند ما طريقه».

٤. في «ج»: - «أنا». و في «ب»: - «إنما». و في المطبوع: «أنا ما» بدل «أنا إنما».

٥. في «ج»: «أو بدنيار». و في المطبوع: «أو بدنيا».

٦. متعلق بـ «نعلم».

٧. في «ب، د، س»: «و لا يحتاج».

٨. في «ج» و المطبوع: - «ذكر».

٩. في المطبوع: «أخبرنا».

١٠. في «ج» و المطبوع: - «عليه».

جاءه رسولٌ بكتابِ صديقه أو أميره، أنه مجوّزٌ أن يكونَ الأمرُ فيما خُبرَ به بخلافِ الخبرِ، وإن كانَ ظنُّه إلى الصدقِ أميلَ و من جهته أقرّب.

و يُفرّقُ بينَ ذلك و بينَ ما يَعلمُه قاطعاً عليه و اتقأ به فرقاً ضرورياً لا يَسْتَبِيه على عاقلٍ، حتّى لو قال له قائلٌ: أنتَ موقِفٌ^١ قاطعٌ على هذا الخبرِ الذي عَمِلتَ عليه، و تُجرِيه مَجْرَى الأخبارِ المتواترة، التي^٢ توجِبُ العِلْمَ عن البُلدانِ و الأمصارِ و الحوادثِ الكبارِ؟ لَقَالَ بملءٍ^٣ فيه: ما أنا قاطعٌ و لا موقِفٌ؛ بل مجوّزٌ للصدقِ و الكذبِ، و إن كُنْتُ بالظنِّ إلى جهةِ الصدقِ أقرّب.

و ما يَعلمُه العقلاءُ من نفوسِهِم ضرورةً، فلا يَنْبَغِي أن تَقَعَ^٥ فيه مُناظرةٌ.

فَمَنْ ادَّعى تَساوِيَ حالِ مَنْ ذَكَرناه لِحالِ مَنْ يَعْلَمُ شَيْئاً عِنْدَ الإدراكِ و زوالِ كُلِّ شُبْهَةٍ فِيهِ و لَبْسِ، أو يَعْلَمُ بالأخبارِ المتواترة، فَقدَ كَابَرًا^٦.

فَأَمَّا تَمَامُ^٧ الحيلةِ التي يَنْكشِفُ الأمرُ عنها؛ فهو أيضاً وَجْهٌ يُعْتَمَدُ فِي هذا المَوْضِعِ، و إن كانَ ما ذَكَرناه أَوْضَحَ و أَوْلَى.

و تَقْرِيرُ^٨ هذا الكلامِ: أَنَّهُ لا مَوْضِعَ مِن هذه المَوَاضِعِ التي عَمِلنا فِيها على أخبارِ الأحادِ إِلا و نحنُ نَجوُزُ أن يَنْكشِفَ عاقبةَ الأمرِ عن كَذِبِ المُخْبِرِ، و لا نَأْمَنُ مِن

١. في «ج» و المطبوع: «موقف».

٢. في «ج» و المطبوع: - «التي».

٣. في «ج» و المطبوع: «بقابل بل» بدل «لقال بملء».

٤. في «ج» و المطبوع: «و لا موقف».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «يقع». و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ط».

٦. في المطبوع: «كأبرنا».

٧. في المطبوع: «باتمام» بدل «فأما تمام».

٨. في «ج»: «و تقرّبه». و في المطبوع: «و تقرّيب».

ذلك البتة كما نامته مع العلم اليقين، وليس كذلك العلم التابع للإدراك أو الحاصل عند التواتر؛ لأننا لا نجوز البتة فيما علمناه عند الإدراك - ولا لبس هناك^١ ولا شبهة - أن ينكشف عن خلاف ما علمناه، وكذلك^٢ في الأخبار المتواترة.

فأما ما عدده من تمام الجيل و انكشاف الكذب فيما يتعلق بالإدراك، فمما لا يطعن على ما ذكرناه؛ لأن كل موضع يُشار إليه من ذلك، لم يخلص من شبهة، أو سبب التباس، أو فرق بين جملة و تفصيل، ولا يخرج الإدراك مع كل ذلك من أن يكون طريقاً إلى العلم اليقين عند ارتفاع كل شبهة و لبس.

ألا ترى أن الخزان وأصحاب الودائع إنما يتم لهم إبدال شيء بغيره^٣ من الملابس والآلات لأسباب معروفة؟

منها: أن الإدراك في كثير من هذه المواضع إنما يحصل عنده^٤ العلم بالجملة دون التفصيل، والفرق بين الجسمين - المشتبهين في أكثر أوصافهما، وإنما يفترقان في التيسير - إنما هو علم بالتفصيل^٥؛ وليس يجب في كل عالم بالجملة أن يكون عالماً بتفصيلها.

ومنها: أن كثيراً من العلوم الضرورية قد ينسى مع تطاول الدهر، فلا يمتنع أن يخفى على صاحب الثوب مع طول العهد إبدال ثوبه بغيره^٦؛ لأن تفاصيل صفات

١. في المطبوع: - «هناك».

٢. في «ج» و المطبوع: «وكلاء» بدل «ما علمناه، وكذلك».

٣. في «ج» و المطبوع: «بغير لا» بدل «بغيره».

٤. في المطبوع: «عند».

٥. من قوله: «و الفرق بين الجسمين... إلى هنا ساقط من المطبوع.

٦. في «ج»: «إبداله ثوبه» المطبوع: «إبداله ثوبه» بدل «إبدال ثوبه بغيره».

ثوبه قد أنسيها^١ مع^٢ تراخي المدة.

ومنها: أن الشيء قد تخفى صفاته على تفصيلها إذا أدرك من أدنى بُعد، أو قل^٣ تأمل صاحبه له و تصفحه لأحواله و صفاته؛ و لهذا نجد كثيراً ممن يُبدل^٤ عليه ثوبٌ بغيره يخفى عليه إذا عرّضه عليه خازنه من بعيد، و متى^٥ قرّبه منه عرفه، و كذلك يلتبس عليه إذا لم يتصفحه و لم تحمله الاسترابة على التفقيد و التأمل، فمتى استراب و تأمل^٦ لم يخف عليه؛ و من هذا الذي يستحسن أن ينفي الثقة عن علوم الإدراك كلها، لأجل ما لعله يتيم في بعضها؟! و أحد الأمرين متميز من صاحبه.

[إبطال تواتر أخبار اليهود و النصارى]

فأما استشهاده على أن الخلق العظيم قد يجوز أن يخبروا بما ينكشف عن كذب، و تُخبر اليهود و النصارى عن قتل المسيح عليه السلام و صلبه، فمما لا يشتبه حتى يُحتج به في هذا الموضع. و قد بين^٧ في الكتب ما يزيل هذه الشبهة الضعيفة^٨، و جملته:

أنه أولاً: غير مُسلم أن شروط الخبر المتواتر حاصلة في اليهود و النصارى؛ لأن

١. في «ب» و المطبوع: «أنساها».

٢. في «ب، د، س»: «مع».

٣. في المطبوع: «قلّة».

٤. في المطبوع: «يبذل».

٥. في «ج» و المطبوع: «متى».

٦. في «ب، د، س»: «فمتى استراب و تأمل».

٧. في المطبوع: «تبين».

٨. راجع: الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٦٩ - ٧١.

مِنْ شَرْطِهِ - إِذَا لَمْ يُخْبَرْنَا مَنْ سَمِعْنَا الْخَبَرَ مِنْ جِهَتِهِ عَنْ مُشَاهَدَةٍ، وَإِنَّمَا خَبَرْنَا عَنْ قَوْمٍ بَعْدَ قَوْمٍ^١ مَعَ طَوْلِ الْعَهْدِ وَتَرَامِي^٢ الزَّمَانِ - أَنْ نَعْلَمَ^٣ أَنَّ صِفَاتٍ مِّنْ خَبَرْتِ عَنْهُ الْجَمَاعَةُ الَّتِي لَقِينَاهَا مُسَاوِيَةٌ لِصِفَاتِ مَنْ لَقِينَاهُ وَتَلَقِينَا الْخَبَرَ عَنْهُ.

وَهَذَا لَا طَرِيقَ إِلَيْهِ أَبَدًا فِي خَبَرِ^٤ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يَكُونُوا انْتَرَضُوا فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ الْخَالِيَةِ، أَوْ خَبَرُوا فِي الْأَصْلِ عَنْ عَدَدٍ قَلِيلٍ.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبْتَطَلَ شُدُودُ أَسْلَافِهِمْ وَحُدُوثُ خَبَرِهِمْ، بِمَا يُبْتَطَلُ بِهِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي نَقْلِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ قُرْبَ الْعَهْدِ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ مَعَهُ: «لَوْ جَرَى كَذَا لَعَرَفْنَاهُ؛ لِمَعْرِفَتِنَا بِأَمْثَالِهِ» وَبُعْدَ الْعَهْدِ وَتَطَاوُلِهِ لَا يَتِمُّ مَعَهُ ذَلِكَ.

هَذَا عَلَيَّ أَنْ الْمُسْلِمِينَ^٥ قَدْ بَيَّنُّوا انْتِقَاضَ^٦ الْيَهُودِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، وَأَنَّ النَّصَارَى يَعَزُونَ^٧ [كُلَّ شَيْءٍ يَرَوُونَهُ^٨ إِلَى «التَّلَامِيذِ» الَّذِينَ هُمْ قَلَّةٌ فِي الْأَصْلِ.

عَلَيَّ أَنْ تَوَاتَرَ هَؤُلَاءِ إِذَا سَلِمَ مِنْ كُلِّ قَدْحٍ، فَإِنَّمَا يَقْتَضِي أَنْ هُنَاكَ مَقْتُولًا مَصْلُوبًا؛ وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الشُّبُهَةُ فِي أَنَّهُ الْمَسِيحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ [أَوْ غَيْرُهُ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ] لَمْ يَكُنْ مُخَالِطًا لِلْقَوْمِ^٩ وَمُلَاقِيًا لَهُمْ. وَلهَذَا رَوَوْا أَنَّهُمْ رَجَعُوا عِنْدَ قَتْلِهِ فِي

١. في «ج، س» والمطبوع: - «بعد قوم».

٢. في المطبوع: «و تراخي». و تَرَامَى الزَّمَانُ وَ تَرَاخَى بِمَعْنَى.

٣. في «ج، ص» والمطبوع: «أَنْ تَعْلَمَ».

٤. في «ج» والمطبوع: «و خبر» بدل «في خبر».

٥. من قوله: «لأنَّ قُرْبَ الْعَهْدِ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج» وَ الْمَطْبُوع.

٦. في «ج» وَ الْمَطْبُوع: «تَبَيَّنُوا الْمَفْتَرِضَ» بَدَل «بَيَّنُّوا انْتِقَاضَ».

٧. في «ج» وَ الْمَطْبُوع: «يَعْتَرُونَ».

٨. في «ج» وَ الْمَطْبُوع: «يَرَوْنَهُ».

٩. أَي الْقَوْمِ الَّذِينَ أَرَادُوا قَتْلَهُ.

تعيينه إلى أحدهم، فاستزَلَّهم^١ إلى غيره حتى قتلوه.

وقيل أيضاً: إنَّ المقتولَ تَغَيَّرَ حاله، و تَسْتَحِيلُ أوصافه؛ فلا يُنكَرُ أن يَشْتَبَهَ مع القتلِ الشخصُ بغيره^٢.

وقيل أيضاً: إنَّ المصلوبَ، لأجل بُعده عن العيونِ و تَعَذُّرِ التَّفَقُّدِ والتَّأْمُلِ فيه، لا يَمْتَنِعُ أن يَشْتَبَهَ بسواه^٣.

وهذا واضحٌ، وغيرٌ موجبٌ أن يَتَعَدَّى الشُّكُّ فيه إلى المَوَاضِعِ الخاليةِ من أسبابه.

١. في «ج»: «فاشتر لهم» بدل «فاستزَلَّهم». وفي المطبوع: «فأشير لهم» بدلها.

٢. في «ج» و المطبوع: «المشخص».

٣. في «ج» و المطبوع: «لسواه».

الفصل الثامن

[مناقشة دعوى اعتماد أهل اللغة على خبر الواحد]

ما الذي نُجِيبُ^١ به مَنْ يَسْأَلُ^٢ عَمَّا فِي الكُتُبِ المعمولةِ في اللغةِ، من الألفاظِ و الأسماءِ التي لا يَعْرِفُهَا العامَّةُ و كَثِيرٌ مِنَ الخاصَّةِ؛ لَعَرَابَتِهَا، و قِلَّةِ سَمَاعِهَا، و التداوُلِ^٣ لاستعمالِهَا، و نَجْدُ^٤ الاستشهادَ بِهَا فِي تفسِيرِ القُرْآنِ و الحديثِ و غيرِ ذَلِكَ مِنَ الأُمُورِ المتعلِّقَةِ بالدينِ؟

و هل إِضافَتُهَا إلى لُغَةِ العربِ معلومٌ أو مَظنونٌ؟ فَإِن كَانَ معلوماً، مع أَنَّ الذي تَضَمَّنَتْهُ^٦ الكُتُبُ مِنْ ذِكْرِ رُؤَايَها أَحَادٌ، كالأصمعيِّ^٧، و أَبِي زَيْدِ^٨،

١. في «ج، س» و المطبوع: «يجيب».

٢. في «ج» و المطبوع: «و المتداول».

٣. في «ج»: - «القرآن». و في المطبوع: - «القرآن و».

٤. في جميع النسخ و المطبوع: «تضمَّنه»، و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لما سيبيعي بعد أسطر: «و ما الفرق بينه و بين ما تضمَّنه الكتب...».

٥. هو أبو سعيد الأصمعيّ عبد الملك بن قُزَيْبِ بن عَلِيِّ بن أصمغ الباهلي، أحد أنمة العلم باللغة و الشعر و البلدان. مولده و وفاته بالبصرة. كان الرشيد يسمِّيه: «شيطان الشعر»، و قال الأُفخس: «ما رأينا أحداً أعلم بالشعر من الأصمعيّ. تصانيفه كثيرة، منها: الإبل، و الأضداد، و خلق الإنسان، و المترادف و غيرها. توفي سنة ٢١٦ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ١٧٥، الرقم ٣٢؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٦٦٢، الرقم ٥٢٤٠؛ الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٦٢.

٨. هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ اللغويّ البصري، كان من أنمة الأدب و اللغة،

وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمَا^١.

وهذه سبيل ما يُذَكَّرُ فيها^٢ مما يُسْتَشْهَدُ به عليها من آياتِ الشَّعْرِ، في أنه مأخوذٌ عن آحادٍ، وليس فيه تواترٌ.

وما الفرقُ بينه وبين ما تَضَمَّنَتْه^٣ الكُتُبُ المعمولةُ في الفقه؛ من الأحكامِ وإضافتها إلى الأئمةِ عليهم السلام، ومن تشتملُ على ذكره من الرواةِ أضعافُ من تشتملُ عليه كُتُبُ اللُّغَةِ؟

وهذه المحنةُ بيننا وبين مَنْ أبى ذلك^٤ ودَفَعَهُ؛ فإنَّ الجميعَ^٥ موجودٌ حاضرٌ. وظاهرٌ من تشتملُ^٦ على ذكره كُتُبُ الفقه في العَدَالَةِ والنَّزَاهَةِ والتدوينِ والتَنَسُّكِ والتَحْفُظِ مِنَ الكَذِبِ ومِمَّا يَتَّهَمُ أَشْرَفُ وأمثلُ من غيرهم، مع مدحِ الأئمةِ لهم وحسنِ الثناءِ عليهم؛ وذلك غيرٌ موجودٍ في^٧ سِوَاهُمْ.

ومتى ادَّعَى التواترُ وحصولُ العِلْمِ بأحدِ الأمرين، أمكنَ مثله في الآخرِ، وعُلِمَ

«من أهل البصرة، وتوفي بها سنة ٢١٥هـ، وكان يرى رأي القدرية. من تصانيفه: النوادر في اللغة، واللُّبُّ واللُّبْنُ، والمياه، وخلق الإنسان، وبيوتات العرب، وغيرها. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ٤٩٤، الرقم ١٨٦؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ١٢٦، الرقم ٣١٤١؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٩٢.

١. في «ج» والمطبوع: «مجره».

٢. في «ج» والمطبوع: «فيه».

٣. في «ج، س» والمطبوع: «تضمته».

٤. في «ج»: «+ ردّ». وفي المطبوع: «+ و ردّه».

٥. أي كتب الفقه وكتب اللغة.

٦. في «ج» والمطبوع: «حاضر».

٧. في «أ، ج، د، س، ص» والمطبوع: «يشتمل».

٨. في «ج» والمطبوع: «من».

ما في الفرع^١ إلى هذه الدعوى، وأنها لا تحصل إلا مع تعدد الفرق وامتناعه.
وإن كان مظنوناً، فكيف استجازت علماء الأمة بأسرها الإقدام على ما لا يؤمن
كونه كذباً، والاستشهاد به في تفاسيرها وأحكامها والمشكل من روايتها و
المتشابه من ظواهرها؟ وذلك إن لم يكن معلوماً، وكان مظنوناً لم يعرف، لم يقع
موقعه؛ [و] هذا بعيد في صفتها^٢، ومستنكر في نعتها^٣.

وإن كان بينهما فرق معلوم حصوله^٤ في كتب اللغة وفيه عن كتب الفقه، فما
ذلك الفرق الذي يوجب العلم بأحدهما وفقده عن الآخر؟
فإن قلنا: اعتماد الأمة عليها في تفاسيرها وأحكامها يدل على علمهم بها، و
ليس ذلك موجوداً في كتب الفقه التي ذكرتموها.

كان له أن يقول: عمل الأمة بها^٥ لا يجوز أن يصدر إلا عن حجة يعرفها أحادها و
جملتها؛ لأن اللغة غير مأخوذة بالقياس والرأي، ولا بد فيها من نقل واستعمال. و
إذا لم يكن معها - إذا استقرئ حالها - إلا الرجوع إلى ما ذكرناه من الفرع إلى كتب
اللغة التي وصفنا حالها، فقد صار عمل الأمة وإجماعها ثابتاً في الرجوع إلى أخبار
الأحاد والفرع إليها فيما يوجب العلم والعمل. وإذا كان ما تشتمل عليه كتب الفقه

١. في جميع النسخ والمطبوع: «الفروع»؛ لكن الصحيح ما أثبتناه؛ للقرئتين الداليتين عليه في
قوله - قدس سره - بعد قليل: «ما ذكرناه من الفرع إلى كتب اللغة» و «في الرجوع إلى أخبار
الأحاد والفرع إليها».

٢. أي علماء الأمة. والأنسب: «صفتهم»، وهكذا سائر الضمائر المشابهة.

٣. في «ج» والمطبوع: «نفسها».

٤. في «ج» والمطبوع: - حصوله».

٥. في «ج» والمطبوع: + «بما».

٦. في «ج» والمطبوع: «إلى».

مِن الرُّوَاةِ أزيدَ حَالاً فِي العَدَدِ وَالعَدَالَةِ^١ وَ النِّزَاهَةِ مِمَّا تَشْتَمِلُ^٢ عَلَيْهِ كَتُبُ اللُّغَةِ،
كَانَ حُكْمُهَا فِي بَابِ العِلْمِ وَ العَمَلِ آكَدًا.

وَ إِن أقمْنَا عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ الجَمِيعَ مَظنُونٌ غَيْرُ معلومٍ، مَعَ مَا تَقَدَّمَ؛ كَانَ لَهُ أَن
يَقُولَ: فَاحْكُمُوا^٣ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي سَائِرِ مَا تَضَمَّنَتْهُ^٤ الكُتُبُ؛ مِن أنسَابٍ وَ أشعارٍ وَ
دَوَاوِينٍ، وَ تَفصِيلِ قِصَانِدِهَا وَ آيَاتِهَا وَ ألفاظِهَا، وَ مِن مَذَاهِبِ وَ آراءٍ فِي أُصُولِ
الدِّيَانَاتِ وَ فروعِهَا؛ فَلَا يُقَطَّعُ عَلَى صِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا^٥، وَ لَا يَحْسُنُ مِنَّا الخَبْرُ عَنْهَا؛
فَلَا يُطْلَقُ فِي بَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ أَنَّ لَهُ^٦ قَائِلًا، وَ فِي مَذَهَبٍ مِنَ المَذَاهِبِ أَنَّ ذَاهِبًا ذَهَبَ
إِلَيْهِ؛ بَلْ يَعلَقُ^٧ ذَلِكَ بِشَرَطٍ؛ كَمَا نَفَعَلُ فِيمَا لَا نَعْلَمُهُ^٨، فنَقُولُ: «رُويَ عَن فُلانٍ كَذَا»
وَ «حُكِيَ أَنَّ فُلانًا قائلٌ بِكَذَا» حَتَّى يَجِبُ^٩ ذَلِكَ فِي كُلِّ تَفصِيلٍ.

وَ مَا الفَرَقُ بَيْنَ مَنْ أَقَدَمَ عَلَى هَذَا القَوْلِ وَ بَيْنَ مَنْ أَقَدَمَ عَلَى مِثْلِهِ فِي جُمْلَةٍ^{١٠}
الأُمُورِ الَّتِي فَصَّلْنَاهَا وَ قَالَ: «كَثْرَةُ^{١١} ذِكْرِهَا وَ جَرِيانِهَا عَلَى السُّنَنِ النَّاسِ، وَ حِفْظُهُم

١. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: - «وَ العَدَالَةُ».

٢. فِي النسخِ المَعْتَمَدَةِ وَ المَطْبُوعِ: «يَشْتَمِلُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ طَبَقًا لـ «ط».

٣. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «مَا حَكُمُوا» بِدَلِ «فَاحْكُمُوا».

٤. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «تَضَمَّنَتْهُ».

٥. فِي المَطْبُوعِ: - «فَلَا يُقَطَّعُ عَلَى صِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا».

٦. فِي النسخِ المَعْتَمَدَةِ وَ المَطْبُوعِ: - «لَهُ». وَ هُوَ سَهْوٌ. وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَ فَقًا لِنَسَخَتِي «ع، ط».

٧. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «بَلَا تَعلَقُ» بِدَلِ «بَلْ يَعلَقُ».

٨. فِي «أ، ب، د، س، ص»: «لَا نَفَعَلُهُ». وَ فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «لَا تَفَعَلُهُ». وَ اسْتَظْهَرَ فِي هَامِشِ
المَطْبُوعِ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِلقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ؛ وَ هِيَ قَوْلُهُ - قَدَّسَ سِرَّهُ - قَبْلَ قَلِيلٍ: «وَ إِن
أقمْنَا عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ الجَمِيعَ مَظنُونٌ غَيْرُ معلومٍ».

٩. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «يَجِبُ».

١٠. فِي النسخِ المَعْتَمَدَةِ: «حَمَلُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ طَبَقًا لِنَسَخَتِي «ش، ط» وَ المَطْبُوعِ.

١١. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «كَثِيرَةٌ».

لها؛ لا^١ عن ناقلها، بل عمّن حَفِظَهَا؟ و الأصل في نقلِ الجُملةِ و التفصيلِ واحدٌ؛ فإن كانتِ الجُملةُ معلومةً فالتفصيلُ معلومٌ، و إن كانتِ مضمونةً فالتفصيلُ تابعٌ لها؛ لأنّه لم يُفَارِقْهَا، و لا داعيَ إلى نقلِ الجُملةِ دونَ تفصيلها.

[الجواب]

الكلامُ على ذلك؛ أمّا اللغَةُ العربيَّةُ، ففيها ما هو معلومٌ مقطوعٌ على أنه لغَةٌ للقومِ و من موضوعهم، و فيها ما هو مضمونٌ و مُستَبهٌ مُلتَبَسٌ.

و ما هو معلومٌ منها تترتَّب^٢ أحوالُ الناسِ فيه؛ ففيه^٣ ما يَعْلَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ - خاصًّا كانَ^٤، أو عامًّا - بأيسرِ مُخالَطةٍ، و فيه^٥ ما يَحْتَاجُ إلى^٦ تناهٍ في المُخالَطةِ و قِراءةِ الكُتُبِ و سَماعِ الرواياتِ إلى غاياتٍ بعيدةٍ، و فيه^٧ ما يَتوسَّطُ بَيْنَ هَذَيْنِ الطَرَفَيْنِ^٩ بِحَسَبِ التوسُّطِ في المُخالَطةِ.

و قد عَلِمْنَا أنْ كُلَّ عاقلٍ اختَلَطَ بعضَ الاختلاطِ بأهلِ اللغَةِ العربيَّةِ، يَعْلَمُ ضرورةً أنْ من^{١٠} هذه اللغَةِ تسميةُ الحائِطِ بـ«الجِدَارِ»، و السِّيفِ بـ«الحُسامِ»، و إن لم يَعْلَمْ دَقائقَ اللغَةِ و غوامِضَها.

١. في المطبوع: - «لا».

٢. في «ب»: «ترتب». و في المطبوع: «فترتب».

٣. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «فمنه». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ«ط».

٤. في المطبوع: - «كان».

٥. في «ج» و المطبوع: «بالسير».

٦. في المطبوع: «ومنه».

٧. في «ج» و المطبوع: - «إلى».

٨. في المطبوع: «ومنه».

٩. في المطبوع: «الطرفين».

١٠. في «ج» و المطبوع: - «من».

وَمَنْ لَمْ يَقِفْ عَلَىٰ هَذَا الْحَدِّ، وَزَادَتْ مُخَالَطَتُهُ وَسَمَاعُهُ وَقِرَاءَتُهُ، عَلِمَ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَعَلَىٰ هَذَا، إِلَىٰ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَىٰ عِلْمِ سَرَائِرِ اللُّغَةِ وَكَوَامِنِهَا؛ فَإِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَىٰ مَنْ اسْتَوْفَىٰ شُرُوطَ المُخَالَطَةِ كُلِّهَا، وَبَلَغَ فِي القِرَاءَةِ وَسَمَاعِ الرِوَايَاتِ إِلَىٰ الغَايَةِ القُصْوَىٰ.

فَأَمَّا «المظنون»، فهو ما رواه الواحد، و لم يُجْمَعِ باقى أهل اللغَةِ عليه؛ فإنهم أبدأً يقولون في كتبهم: «هذا تفرّد بروايته فلان»، و لم يُسْمَعِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ». و «المُشْتَبِه»: هو الذى اختلف فيه علماء أهل اللغَةِ؛ فروى بعضهم شيئاً، و روى آخرون خلافه^١.

و لا مُعَوَّلَ فِي أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يَسْتَشْهِدُونَ فِي كُتُبِهِم بِالْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ^٢ بِإِضَافَتِهِ إِلَىٰ شَاعِرِهِ. وَ لَوْ عُلِمَتِ أَيْضاً الإِضَافَةُ لَمَا وُثِّقَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَىٰ لُغَةِ جَمَاعَةِ العَرَبِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ الوَاحِدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّنْ^٣ فَعَلَهُ مِنْ أَهْلِ الكُتُبِ وَ التَّصْنِيفِ لَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُمْ أوردوه احتجاجاً و تطرُّقاً إِلَى العِلْمِ.

بَلْ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ رَوَى وَ دَوَّنَ فِي الكُتُبِ وَ حَلَّدَ فِي المُصَنَّفَاتِ خَبَرَ الهِجْرَةِ، وَ بَدْرٍ، وَ حُنَيْنٍ، وَ الصَّلَاةِ إِلَى القِبْلَةِ، وَ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَ مَا أَشْبَهَهُ^٤ ذَلِكَ^٥ مِنَ الأُمُورِ المَعْلُومَةِ.

و معلومٌ أَنَّ الرِوَايَاتِ المُصَنَّفَةَ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا مِمَّا يوجبُ

١. في «ب، د»: «خلافهم».

٢. في «أ، ب، ج، ص»: «لايقه». و في «د»: «لابقه». و في «س»: «لا ثقة». و في المطبوع: «لا يقال». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لسياق الكلام و لنسخة «ع».

٣. في «ج» و المطبوع: «المن».

٤. في المطبوع: «أشبهه».

٥. في «ج» و المطبوع: - «ذلك».

الظن، و هذه أمورٌ مقطوعٌ عليها و معلومةٌ علماً^١ لا مجالَ للريبِ فيه، حتى^٢ قال أكثرُ الناس: إنه ضروريٌّ.

ألا ترى أنهم يستشهدون على أن «الجدار» في اللغة الحائط، و «الحسام» السيفُ ببيتٍ من الشعر، و لو قيلَ للمُستشهدِ بالبيت: من أين علمتَ أن هذا من لغةِ العربِ و قطعتَ على ذلك؟ ما رجعتَ إلى هذا البيتِ و أمثاله، بل عوّلَ على العلمِ الذي لا ريبَ فيه؟

و إذا ثبتت^٣ هذه الجملة، فمن أين^٤ للسائلِ أن أهلَ التفسيرِ استشهدوا في معاني القرآنِ العقليةِ و أحكامه الفقهيةِ بآياتٍ من الشعرِ^٥؛ لا حجةَ في تفسيرهم لما فسروه إلا ما أنشدوه؟

و الصحيحُ أنهم ما فسروا شيئاً من المعاني على سبيلِ القطعِ و البتاتِ إلا بأمرٍ معلومٍ ضرورةً لهم أنها من اللغة، و إنما أنشدوا البيتَ و البيتينِ في ذلك لا على سبيلِ الاحتجاج، بل على الوجه الذي ذكرناه.

و كيف يُعتقدُ في قومٍ عقلاءً أنهم عوّلوا في تفسيرٍ معنىً يقطعونَ عليه و أنه المراد، على ما هو مظهرٌ غيرُ مقطوعٍ به؟

و إنما لم يظهروا لكلِّ أحدٍ في معاني القرآنِ و مُشكِلِ الحديثِ أنه مطابقٌ لما يُفسرُ به في لغةِ العربِ، على وجهٍ لا يتطرَّقُ الشكُّ عليه؛ لأنَّ العلمَ بذلك و القطعَ

١. في «ج» و المطبوع: - «علماً».

٢. في «ج» و المطبوع: «في» بدل «فيه حتى».

٣. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «ثبت».

٤. في المطبوع: - «أين».

٥. في المطبوع: «شعر» بدل «من الشعر».

عليه يَحْتَاجُ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْمُخَالَطَةِ، إِذَا لَمْ تَحْصُلْ فَلَا تَحْصُلْ ثَمَرُهَا.
و هكذا القَوْلُ فِي غَيْرِ اللِّغَةِ - مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَى الْقَوْلِ فِيهَا، وَمَذَاهِبِ
الْمُتَكَلِّمِينَ وَ الْفُقَهَاءِ وَ مَوْضُوعَاتِهِمْ -؛ فَإِنَّ بِالْمُخَالَطَةِ يُعَلِّمُ مِنْهَا ضَرُورَةً مَا لَا يُعَلِّمُ
كَذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْمُخَالَطَةِ.

و لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ: وَ مِنْ أَيْنَ يَعَلِّمُ مَنْ خَالَطَ أَهْلَ اللِّغَةِ غَايَةَ الْمُخَالَطَةِ
لَعَنَتَهُمْ عَلَى الْقَطْعِ، وَ هُوَ مَعَ أَتَمِّ مُخَالَطَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ وَ
الْأَصْمَعِيِّ^١ وَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ، وَ مَا فِي هَؤُلَاءِ مَنْ يُوَجِّبُ خَبْرَهُ الْعِلْمَ؟

وَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: وَ مِنْ أَيْنَ يَعَلِّمُ عِلْمًا قَاطِعًا الْهَجْرَةَ وَ الْعَزَواتِ
الظَّاهِرَةَ وَ الْأُمُورَ الشَّائِعَةَ، وَ إِنْ قَوِيَتْ^٢ مُخَالَطَتُهُ لِأَهْلِ الْأَخْبَارِ، وَ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى
رِوَايَةِ أَبِي مِخْنَفٍ^٣ وَ الْوَاقِدِيِّ^٤ وَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ؟

وَ مِنْ أَيْنَ يَعَلِّمُ الْبُلْدَانَ وَ لَمْ يُشَاهِدْهَا، وَ إِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ مَلَّاحٍ أَوْ جَمَّالٍ؟
فَإِذَا قِيلَ: أَبُو مِخْنَفٍ وَ الْوَاقِدِيُّ إِنَّمَا رَوَى بِأَسَانِيدٍ مُتَّصِلَةٍ مُعَيَّنَةٍ هَذِهِ الْحَوَادِثَ، وَ

١. تقدّمت ترجمتهما قبل قليل.

٢. في «ج» و المطبوع: «قربت».

٣. أبو مخنف لوط بن يحيى بن سعيد الكوفي الأزدي الغامدي، من علماء الأصحاب و محدّثيهم، و له مصنّفات معروفة، منها: فتوح الشام، و الرّحمة، و فتوح العراق، و الجمل، و صفين، و النهروان، و الأزارقة، و الخوارج، و المهلب، و مقتل عليّ، و الشورى، و مقتل عثمان، و مقتل الحسين، و غيرها. ترجمه النجاشي رحمه الله في رجاله قائلاً: «شيخ أصحاب الأخبار بالكوفة و وجههم، و كان يُسكن إلى ما يرويه، روى عن جعفر بن محمّد عليه السلام، و قيل: إنّه روى عن أبي جعفر عليه السلام، و لم يصحّ». توفي سنة ١٧٥ هـ. و قيل: ١٥٧ هـ. راجع: رجال النجاشي، ص ٣٢٠، الرقم ٨٧٥، رجال الطوسي، ص ٨١، الرقم ٧٩٦؛ سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٣٠١، الرقم ٩٤؛ لسان الميزان، ج ٤، ص ٤٩٢، الرقم ١٥٦٨؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٨٤١.

٤. هو محمّد بن عمر بن واقد، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ. صاحب كتاب المغازي المعروف.

لا مُعَوَّلٌ فِي الْعِلْمِ الْحَاصِلِ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ عَلَى الشَّائِعِ الْوَاقِعِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَعْيِينَهُ^١.
 قُلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ. وَلَوْ قِيلَ لِأَحَدِنَا^٢: عَيَّنْ عَلَيَّ^٣ جِهَةَ
 عِلْمِكَ^٤ وَطَرِيقِ ثِقَاتِكَ بَأَنَّ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَنَّ الْحُسَامَ السَّيْفَ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ؛
 كَمَا لَا يَقْدِرُ مَنْ قِيلَ لَهُ: عَيَّنْ عَلَيَّ جِهَةَ عِلْمِكَ^٥ فِي الْبُلْدَانِ وَالْأَمْصَارِ.
 وَ قَدْ بَيَّنَّا - فِيمَا سَلَفَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْفُصُولِ^٦ - أَنَّ تَعَدُّرَ تَفْصِيلِ طَرِيقِ
 الْعِلْمِ هُوَ الْأَمَارَةُ عَلَى قُوَّتِهِ وَعَدَمِ الرِّيبِ فِيهِ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ صِرْنَا إِلَى مَا اسْتَضَعِفَ فِي خِلَالِ الْفَصْلِ؛ مِنْ أَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ
 قَدْ يَكُونُ بِمَا هُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ وَلَا مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنَ اللُّغَةِ، لَكِنَّهُ مَظْنُونٌ؛ لَمْ يُمَيِّزْ
 ذَلِكَ فَسَادًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تُتَعَبَّدَ^٧ بِقَبُولِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ وَاسْتِعْمَالِ طَرِيقِ الظَّنِّ
 فِي تَفْسِيرِ حُكْمِ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ؛ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحُكْمُ مِمَّا تُجَوِّزُ^٨ الْعُقُولُ^٩
 اخْتِلَافَ^{١٠} الْعِبَادَةِ فِيهِ، وَأَنْ يَخْتَلِفَ تَكْلِيفُ الْمُكَلَّفِينَ فِيهِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي
 ظَنُونِهِمْ.

وَهَذَا إِنَّمَا يَسُوعُ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ الشَّرْعِيِّ وَمَا أَشْبَهَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ

١. أي لا يمكن تعيين ناقله ومعرفته بعينه.
٢. في «ج» والمطبوع: «لأحدانا».
٣. كذا، والأنسب حذف: «علَيَّ»، وهكذا في المورد التالي.
٤. في «ج» والمطبوع: «يمكن» بدل «علمك».
٥. في «ج» والمطبوع: «يمكن» بدل «علمك».
٦. تقدّم، في ص ٥٧ - ٦١.
٧. في كشف القناع: «يُتَعَبَّد».
٨. في النسخ المعتمدة والمطبوع وكشف القناع: «يجوز».
٩. في المطبوع وكشف القناع: «القول».
١٠. في «ج»: «لاختلاف». وفي المطبوع وكشف القناع: «باختلاف».

تَكُونُ ١ عِبَادَةٌ زَيْدٌ فِي شَيْءٍ بَعَيْنِهِ التَّحْرِيمَ بِشَرْطِ اجْتِهَادِهِ، وَ عِبَادَةٌ عَمْرٍو وَ التَّحْلِيلَ .
وَ لَا يَسُوغُ ذَلِكَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ وَ مَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا
لَا يُمَكِّنُ اخْتِلَافَ الْعِبَادَةِ فِيهِ؛ عَلَيَّ وَجْهِ، وَ لَا سَبَبٍ .

وَ هَلْ اسْتِعْمَالَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ الْمَوْجِبَةِ لِلظَّنِّ فِي تَفْسِيرِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ،
إِلَّا كَتَخْصِيصِ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَ النَّسْخِ أَيْضاً لِهَمَا بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ؟
فَإِذَا ٢ كَانَ التَّخْصِيصُ وَ النَّسْخُ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ جَائِزِينَ عَقْلاً ٣، وَ أَوْجَبَ أَكْثَرُ
النَّاسِ التَّخْصِيصَ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ وَ تَوَقَّفَ عَنِ النَّسْخِ ٤، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَفْسِيرِ
الْأَحْكَامِ بِمَا يَرْجَعُ إِلَى أَحَادِ الْأَخْبَارِ عَنِ أَهْلِ اللُّغَةِ، إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيَّ ذَلِكَ؟
وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَطَرَّقَ إِلَى صَحَّةِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ بِأَنَّ عُلَمَاءَ الْأُمَّةِ - فِي سَالِفِ وَ آئِفِ -
سَلَكُوا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَنْهُ، فَصَارَ إِجْمَاعاً . وَ هَذَا لَا يُوَجِّدُ مِثْلَهُ فِي الْعَمَلِ
بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ خِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ . وَ لَوْ حَصَلَ الْإِطْبَاقُ
عَلَيَّ ذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ أَيْضاً، لَتَسَاوَى الْأَمْرَانِ .

١ . فِي «ب، د، س» وَ كَشَفِ الْقِنَاعِ: - «تَكُونُ». وَ فِي «أ، ج، ص» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُونَ». وَ مَا
أُثْبِتَنَاهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ طَبَقاً لـ «ط».

٢ . فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ إِذَا».

٣ . فِي كَشَفِ الْقِنَاعِ: «فَأَيْنَهُمَا جَائِزَانِ عَقْلاً». بَدَلَ «فَإِذَا كَانَ التَّخْصِيصُ...» إِلَى هُنَا.

٤ . فِي كَشَفِ الْقِنَاعِ: «وَ أَوْجَبَ أَكْثَرَ النَّاسِ الْأَوَّلَ، وَ تَوَقَّفَ عَنِ الثَّانِي». وَ لَعَلَّهُ مِنْ تَصَرُّفَاتِ
صَاحِبِ كَشَفِ الْقِنَاعِ؛ لِأَجْلِ الْاِخْتِصَارِ.

الفصل التاسع

[مناقشة دعوى عصمة الدعاة الذين يبعثهم الرسول ﷺ]

إذا كان المعجز الذي يظهره الله تعالى على يد الرسول، يدل على صدقه فيما يؤديه عنه؛ لأنه قائم مقام التصديق بالقول. وكان الذي يدل على عصمته تمام الغرض^١ ببعثته؛ وهو أن يكون من بعث إليهم أقرب إلى القبول منه والسكون إلى قوله.

وبنينا ذلك على قولنا باللفظ ووجوبه، وأن «ما يكون المكلف معه أقرب إلى فعل ما كلفه» في الوجوب كالتمكين؛ لا فرق في القبح بين المنع مما^٢ يتمكن به من الفعل وبين ما يكون معه أقرب إلى فعله.

وإذا ثبت هذا، ولم يسع^٣ في الحكمة وحسن التدبير أن يبعث الله تعالى إلى خلقه من ليس بمعصوم، فيكون ممن يجوز أن يؤدي ما حمله ويجوز أن لا يؤديه، لكنه متى أدى^٤ كان صادقاً فيما يؤديه وطريقاً إلى العلم بصحته؛ لمكان المعجز الظاهر على يده. فما الذي يسوغ ذلك في حكمة الرسول وحسن تدبيره، حتى يُنفذ إلى من بعد عنه ولم يشاهده^٥ من ليس بمعصوم، يُخبرهم عنه

١. في «ج» والمطبوع: «الغرض» بالفاء.

٢. في المطبوع: «بما».

٣. في «أ، ب، د، س، ص» والمطبوع: «و لم يسع» بالعين المهملة.

٤. في «ج» والمطبوع: - «أدى».

٥. في المطبوع: «و لم يشاهد».

و يدعوهم إلى الله تعالى و إلى^١ قبول ما تَضَمَّنَه خبرُهُ عن الرسول؛ و يجوزُ أن يؤدِّي ذلك و أن لا يؤدِّيَه، لكنهم متى أدوا كانوا طريقاً إلى العلم؛ لتوآثرهم؟ و تكليف الكُلِّ مُتساوٍ، و ما يلزمُ من إزاحةِ عليهم و قطعِ عُدريهم مُتَمائلاً.

فإن قلنا: إن الرسول إذا كان مبعوثاً إلى الجميع، و كان من وراءِ مَنْ يبعثه، مُراعياً له و مُتداركاً لما يقعُ منه مِنَ الخَلَلِ و التفريطِ، كان في الحُكْمِ مُخبراً للكُلِّ^٢ و داعياً^٣ لهم، و إن لم يُشاهدوه و يُشافههم^٤ بالخبر^٥ و الدعاءِ.

كان لِقائِلِ أن يقولَ مثلَ ذلك في الله تعالى؛ لأنه رَبُّ الكُلِّ و إلهُهم، و من وراءِ مَنْ يُنْفِذُه إليهم؛ يُراعِيهم و يتداركُ ما يقعُ فيه الخَلَلُ و التفريطُ منهم، فهو في حُكْمِ المُخبرِ للكُلِّ و الداعي لهم^٧، و إن لم يُشاهدوه^٨ و يُشافههم^٩ بالخبرِ و الدعاءِ. هذا إن كان ما ذُكرناه من عصمةِ الداعي مِمَّا تَقْتَضِي^{١٠} العقولَ عمومَ كونه لطفاً في حقِّ سائرِ المكلفين. فأما إن كان مِمَّا يَخْتَلِفُ حالُهم فيه - فيكونُ منهم مَنْ دُعَاءُ المعصومِ و خبرُهُ يكونُ معه أقربَ إلى القبولِ، و منهم مَنْ يتساوى في دُعائه و قبوله المعصومُ و غيره - لم يكن إلى وجوبِ عصمةِ الرسولِ طريقاً في العقلِ، و

١. في «ج» و المطبوع: «إلى» بدون واو العطف.

٢. في «ج» و المطبوع: «بخبر الكُلِّ» بدل «مخبراً للكُلِّ».

٣. في المطبوع: «داعياً» بدون واو العطف.

٤. في المطبوع: «و يشافهوه».

٥. من قوله: «للكُلِّ و داعياً» إلى هنا ساقط من «ص».

٦. في المطبوع: - «وراء من».

٧. في «ج» و المطبوع: «إليهم».

٨. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «لم نشاهده». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٩. في «ج» و المطبوع: «و شافههم».

١٠. في «ب، ج، س» و المطبوع: «يقتضي».

كَانَ كَسَائِرِ الْأَطَافِ الَّتِي يَخْتَلِفُ حَالُهَا، وَ يَقِفُ الْعِلْمُ بِهَا عَلَى السَّمْعِ؛ وَ هَذَا مِمَّا لَا نَقُولُهُ.

وَ إِنْ سَوَّيْنَا بَيْنَ «الرَّسُولِ» وَ بَيْنَ «مَنْ يَنْفُذُ مِنْ قِبَلِهِ إِلَى مَنْ بَعُدَ عَنْهُ» فِي الْعَصْمَةِ، وَ صَرْنَا إِلَى مَا يُحْكِنُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: فَمَا الطَّرِيقُ الَّذِي يَعْلَمُ بِهِ مَنْ يَنْفُذُونَ إِلَيْهِمْ عَصْمَتَهُمْ؟
فَإِنْ قُلْتُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ حَسْبُ، أَضَفْتُمْ^١ إِلَى وَجُوبِ عَصْمَتِهِمْ وَجُوبَ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِيهِمْ.

وَ إِنْ قُلْتُمْ بِالتَّوَاتُرِ، عَادَ السُّؤَالُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْكُمْ، وَقِيلَ لَكُمْ: لَوْ سَأَغَ وَ حَسَّنَ فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ^٢ أَنْ تُزَاحَ عَلَّةُ الْمُكَلَّفِينَ فِيهِ بِمَنْ يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ وَ يَجُوزُ أَنْ لَا يُخْبِرَ بِهِ وَ يَدْعُو إِلَيْهِ، وَ هُوَ غَيْرُ مَعْصُومٍ، لَسَأَغَ وَ حَسَّنَ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ^٣.

وَ كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَنَا: [أَيْنَ^٤ الْمَعْصُومُونَ الَّذِينَ يَنْقَطِعُ بِهِمْ عَذْرُ الْمُكَلَّفِينَ فِي عَصْرِنَا هَذَا فِي كُلِّ بَلَدٍ وَ نَاحِيَةٍ، حَتَّى يَحْسُنَ إِدَامَةُ تَكْلِيفِهِمْ؟
فَإِنْ قُلْنَا: لَمْ نَوْتِ فِي ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِ نَفُوسِنَا، وَ مِنْ سُوءِ اخْتِيَارِنَا وَ مَا نَعْلَمُ مِنْ مُغَيِّبِ أَحْوَالِنَا.

كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِذَا حَسَّنَ أَنْ تُزَاحَ عَلْتَكُمْ^٦ - لِأَجْلِ سُوءِ اخْتِيَارِكُمْ، وَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَضَفْتُهُمْ».

٢. فِي «ج»: «نَرَايِرٍ وَاحِدًا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَزَائِرٍ وَاحِدًا» بَدَلَ «فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ».

٣. وَ مِنْهَا النُّوَّةُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُبْعَثَ نَبِيٌّ غَيْرُ مَعْصُومٍ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَضَعَتْ كَلِمَةَ «أَيْنَ» فِي صَمِيمِ النَّصِّ، وَ لَمْ تُحَدِّدْ بِمَعْقُوفَيْنِ؛ مِمَّا يَشِيرُ إِلَى وَجُودِهَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَ لَكِنَّ النُّسخَ الَّتِي بِأَيْدِينَا خَالِيَةٌ مِنْهَا.

٥. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ لَا».

٦. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «عَنْكُمْ».

مِنْ أحوَالِكُمْ - بما لَوْ بُدئَ به أَوْ فَعِلَ مع ارتفاعِ ذلكَ مِنْ جَهْتِكُمْ لَكَانَ قَبِيحاً مُنَافِياً لِلحِكْمَةِ وَ حُسْنِ التَّدْبِيرِ؛ فَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي بَعْضِ أُمَّمِ الْأَنْبِيَاءِ مِثْلُ مَا حَصَلَ مِنْكُمْ أَوْ عُلِمَ مِنْ أحوَالِكُمْ، فَيَحْسُنُ مِنْهُ تَعَالَى لِأَجْلِ ذلكَ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهِمْ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُبْلَغَ وَ يَجُوزُ أَنْ لَا يُبْلَغَ وَ لَا يَكُونُ ١ معصوماً، وَ لَوْ بَدَأَ بِذلكَ أَوْ فَقَدَ مَا حَصَلَ مِنْهُمْ وَ عُلِمَ مِنْ حَالِهِمْ لَقَبِحَ ٢؟

وَ كَانَ لَهُ أَيْضاً أَنْ يَقُولَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَحْسُنَ إِزَاحَةً عِلَّتِكُمْ الْآنَ - لِمْكَانِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَنْكُمْ أُتِيتُمْ فِيهِ مِنْ قِبَلِ نَفُوسِكُمْ وَ سُوءِ اخْتِيَارِكُمْ - بِالرِوَايَاتِ عَمَّنْ تَقَدَّمَ عَنْ ٣ أئِمَّتِكُمْ وَ عَنْ إِمَامِ عَصْرِكُمْ؛ لِعِلْمِنَا بِدَوَامِ التَّكْلِيفِ عَلَيْنَا، وَ فَقَدِنَا لِقَوْلِ ٤ معصومٍ يُشَافِهُنَا فَيُوسِّطُ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ إِمَامِ عَصْرِنَا أَوْ ٥ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أئِمَّتِنَا، وَ فَقَدِ التَّوَاتُرِ وَ ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ مَا يَلْزَمُنَا وَ يَجِبُ عَلَيْنَا؟ وَ إِذَا ثَبَّتَ عَلْمُنَا ٦ بِذلكَ لَمْ يَبْقَ بَعْدَهُ إِلَّا الرِوَايَاتُ الْمَتَدَاوِلَةُ بَيْنَنَا ٧.

[الجواب]

الكلام على ذلك:

[١. في وجوب أن يؤدِّي النبي ما بُعثَ به]

عِلْمُهُ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا عُلِمَ أَنَّ فِي مَقْدُورٍ ٨ عِبَادِهِ أفعالاً مَتَى وَوَجِدَتْ وَقَعَتْ ٩ مِنْهُمْ أفعالاً وَاجِبَةً فِي الْعَقْلِ، وَ مَتَى لَمْ يَفْعَلُوها لَمْ تَقَعْ مِنْهُمْ تِلْكَ الْأَفْعَالُ الْوَاجِبَةُ، فَلَا بُدَّ

١. في المطبوع: - «و لا يكون».

٢. في «ج» و المطبوع: «القبح».

٣. كذا، و الأنسب: «من».

٤. في المطبوع: - «أو».

٥. في المطبوع: - «أو».

٦. في «ج» و المطبوع: «مقدار».

٧. في «ج» و المطبوع: «أوقعت».

٨. في «ج» و المطبوع: «القبح».

٩. في «ج» و المطبوع: «لقوم».

١٠. في المطبوع: - «علمنا».

١١. و هي أخبار آحاد؛ فتثبت حجيتها، و هو المطلوب.

من إعلامهم بذلك ليفعلوه؛ لأن ما لا يقع الواجب إلا معه يجب في العقل كوجوبه. وكذلك إذا علم من جملة مقدراتهم ما إذا وقع منهم وجدت أفعال قبيحة من جهتهم لا توجد متى لم يقع ما ذكرناه، فلا بُدَّ من إشعارهم بذلك؛ لأن ما يقع القبيح عنده ولولاه لم يقع، لا يكون إلا قبيحاً، ويجب اجتنابه والامتناع منه. وإذا كان المكلّفون لا يعرفون بعقولهم صفة ما^١ يقع الواجب أو القبيح عنده والتمييز بينه وبين غيره، فواجب على الله تعالى المكلّف لهم المعرض للثواب والنفع أن يعلمهم بما ذكرناه، كما يجب أن يُمكنهم^٢ و يُزيح عنهم بالأسباب وغيرها.

وإذا لم يجز أن يعلمهم ذلك باضطرارٍ - لأنه لا يمتنع أن يتعلّق كون هذه الأفعال «مصلحة لنا» بأن يكون العلم بصفاتهما يرجع إلى اختيارنا، كما نقوله في المعرفة بالله تعالى وأن كونها لطفاً موقوف على أفعالنا، ولا تقوم الضرورة فيها^٣ مقام الاختيار - فلا بُدَّ من وجوب إرسال من يعلمهم بذلك.

ولهذا نقول: إن بعثة الرسول متى كان الغرض^٤ بها ما ذكرناه، فإن وجوبها تابع لحسنها، ولا بُدَّ من أن يكون المرسل لتعريف هذه المصالح ممّن يعلم من حاله أنه^٥ يؤدّي ما حُمّله من الرسالة؛ لأن إزاحة العلة كما أوجب الإرسال للتعريف^٦، فهو موجب للعلم بأنه يؤدّي.

١. في «ج» والمطبوع: «+ لا».

٢. في «ج» والمطبوع: «أن يمسخهم».

٣. في «ج» والمطبوع: «- فيها».

٤. في «ج» والمطبوع: «من كان فرض» بدل «متى كان الغرض».

٥. في «ج» والمطبوع: «أن».

٦. في «ج» والمطبوع: «التعريف».

ألا ترى أن بعثته من^١ لا يؤدي في ارتفاع إزاحة العلة، كترك البعثة في تفويت العلم بالمصالح^٢؟ وأيضاً فإن إرسال من لا يؤدي عبثاً؛ لأن الغرض في البعثة الأداء والتعريف.

وإنما نقول على المذهب الصحيح: لا بد من أن يكون للرسول في الأداء نفع^٣ يخصه^٤، على طريق التبعية؛ لأن الغرض المقصود هو الأول^٥. وإنما أوجبنا شيئاً يرجع إلى الرسول لفساد أن يجب عليه ما لا وجه^٦ لوجوبه، ولا يجوز أن يجب على زيد مصالح عمرو. وإذا لم يتم الغرض المقصود في الإرسال كان عبثاً. ولا يجري ذلك مجرى تكليف الله تعالى من علم أنه يكفر^٧؛ لأن الغرض في التكليف هو التعريض لاستحقاق الثواب، لا الوصول إليه، وبالتكليف^٨ قد حصل الغرض. وليس كذلك تكليف النبوة؛ لأن الغرض^٩ فيها هو إعلام المكلفين مصالحهم وما لا يتم تكليفهم إلا به.

١. في «ج» والمطبوع: - «من».
٢. في «ج» والمطبوع: «بالمسامح».
٣. في النسخ المعتمدة: «الرسول في الأداء يقع» بدل «للرسول في الأداء نفع». وفي المطبوع: «الرسول في الأداء» بدلها والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».
٤. أي لا بد أن يحصل الرسول عند أدائه الرسالة على فائدة تعود إليه بالخصوص، وأن لا تكون فوائد الرسالة خاصة بالمرسل إليهم.
٥. أي الفائدة الموجهة إلى المرسل إليهم، وهي تعريفهم بالمصالح والمفاسد.
٦. في «ج» والمطبوع: «وجد».
٧. في أن تكليفه عبثاً؛ لأن الغرض من التكليف - وهو الوصول إلى الثواب - سوف لن يتحقق إن هذا غير صحيح؛ لأن....
٨. في «ج» والمطبوع: «بالتكليف» بدون واو العطف.
٩. في «ج» والمطبوع: «الفرض».

فإن قيل: جوزوا أن يكون في معلومه تعالى أن كل من أرسله لا يؤدي ما حمّله من التعريف الذي أشرت إليه.

فإن قلت: لا بد أن يكون في معلومه [تعالى أن كل من^١ [أرسله] يؤدي.

قيل: و من أين أنه لا بد من ذلك؟ و ما الدليل عليه؟

قلنا: ليس^٢ يمتنع فرضاً و تقديراً أن يكون في معلومه تعالى أن كل من بعثه لتعريف المصالح لا يؤدي عنه؛ لكن ذلك متى^٣ كان في المعلوم مضافاً إلى علمه بمصالح و بمفاسد من جملة أفعال العباد، فتح تكليفهم العقلي، و وجب إسقاطه عنهم؛ لأنه قبيح أن يكلفهم و لا يزيح عنهم، و إذا كان طريق إزاحة العلة مسدوداً قبح التكليف.

فإن قيل: ألا جاز تكليفهم و جرى مجرى حسن تكليف من لا لطف له؟

قلنا: الفرق بين الأمرين: أن من لا لطف له قد أزيحت عفته^٤، و لم يذخر عنه شيء به يتم تمكينه^٥. و من لم يطّلع على مصالحه و مفاسده لم ترخ عفته، و فاتته مصلحته لشيء^٦ [لا] يرجع إليه و لا يتعلّق به، و لا صنع له فيه.

و إذا صحت هذه الجملة، و وجب الإرسال - على ما ذكرناه - فلا بد أيضاً مما لا يتم^٧ الغرض في الإرسال إلا به؛ و هو الدلالة على صدق الرسول فيما يؤديه؛ لأن

١. في «ج» و المطبوع: «أن».

٢. في «ج» و المطبوع: - «ليس».

٣. في «ب، ج» و المطبوع: «من».

٤. في «ج» و المطبوع: - «عفته»، و فيهما: - «له».

٥. في «ج» و المطبوع: «يمكنه».

٦. في «ج» و المطبوع: - «الشيء».

٧. في «ج» و المطبوع: + «في».

قوله لا يكون طريقاً إلى العلم بما تحمَّله إلا من الوجه الذي ذكرناه.
ولهذا قلنا: إنه لا بد من إظهار المعجز على يديه؛ ليكون جارياً مجرى تصديقه
تعالى له - في دعواه عليه - بالقول^١؛ كما لو صدَّقه نطقاً لوجب أن يكون صادقاً، و
إلا فتح التصديق؛ وكذلك إذا صدَّقه فعلاً.

[٢. في وجوب أن يؤدي رُسل الرسول إلى الناس ما بعتهم به]
وإذا كان الرسول مبعوثاً إلى قوم بأعيانهم يصحُّ أن يسمعوا بالمشافهة منه أداءه،
ولم تتعلَّق الرسالة بمن بعد و نأى في أطراف البلاد، ولا^٢ بمن نأى من
الأخلاف^٣، لم يجب سوى الأداء إليهم، ولم يتعلَّق بهم أداء إلى غيرهم.
وإن كانت الرسالة إلى من غاب و شهد، و بعد و قرب، و من وجد و من
سيوجد؛ فلا بد من أن يكون المؤدِّي عن الرسول - إلى من بعد في أطراف البلاد و
من لعله يوجد من الأعقاب - من المعلوم من حاله أنه يؤدِّي؛
لأن^٤ لو جَوَّزنا على ما ذكرناه أن لا يؤدِّي، لم يكن^٥ الله تعالى مزيحاً لعلَّة من
بعدت دائره من المكلفين في الإعلام^٦ بمصالحهم فيما يوجب^٧ بعثة الرسول. و أن
يكون المعلوم أنه يؤدِّي يوجب أيضاً أن يكون من المعلوم وقوع الأداء الذي

١. في المطبوع: «بالقول».

٢. في «ج» و «ح» و «ج»: «إلا».

٣. أي الأعقاب، ممن سوف يولد في المستقبل، كما سيأتي بعد قليل.

٤. في «ج» و «ح» و «ج»: «أنا».

٥. كذا، و الأنسب: «من».

٦. في «ج» و «ح» و «ج»: «إليه».

٧. كذا، و الأنسب: «إعلامهم».

٨. في «ج» و «ح» و «ج»: «يوجب».

ذَكَرناه؛ لأنه لا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فيما يَقْتَضِيهِ التَّكْلِيفُ.

فإن قيل: جَوَزُوا أن يَكُونَ الْمُؤَدِّي عن الرُّسُولِ إلى أَطْرَافِ الْبِلَادِ مِمَّنْ^١ يَجُوزُ أن لا يُوَدِّي، و متى أَخْلَ بالأداء تَلَافَاهِ^٢ الرُّسُولُ؛ إِمَّا بِنَفْسِهِ، أو بِمُؤَدِّ يَقَعُ منه الأداء. قلنا: هذا يوجبُ أن يَكُونَ المَكْلُفُونَ ما أزيحتِ عِلَّتُهُم في التَّكْلِيفِ طَوْلَ المُدَّةِ التي فاتهم فيها هذا الإعلامُ و الأداء^٣، و يَقْتَضِي أن يَكُونَ تَكْلِيفُهُم العَقْلِيَّ^٤ في تلكَ الأحوالِ قَبِيحاً.

فإن قيل: و كَيْفَ لا يَلزَمُكم ذلكَ في الزمانِ المُتَرَاخِي بَيْنَ صَدْعِ الرُّسُولِ بالرسالةِ و بَيْنَ وصولِ الأداءِ إلى مَنْ نَأَى في البلادِ البعيدةِ؟

قلنا: أوَّلُ ما نَقولُهُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أن تَكُونَ^٥ أحوالُ المَكْلُفِينَ في الشَّرْقِ و الغَرْبِ فيما يَكُونُ^٦ مَصْلِحَةً أو مَفْسَدَةً مِنْ أفعالِهِم متساويةً؛ لأنَّهُم لو اسْتَوَوْا في ذلكَ لَوَجَبَ إعلامُ الجميعِ بِصِفاتِ هذه الأفعالِ في حالٍ واحدةٍ، و كانَ يَجِبُ إرسالُ رُسُلٍ كَثِيرِينَ بَعْدَ البلادِ حتَّى يَكُونَ الأداءُ في وقتٍ واحدٍ.

و إذا وَجَّهَ^٧ الرُّسُولُ واحداً، و ذَكَرَ أن شَرِيعَتَهُ تَلزَمُ القَرِيبَ و البعيدَ، فلا بُدَّ مِنْ أن يَعْلَمَ أن أحوالَهُم في المَصالِحِ تَتَرْتَّبُ تَرْتَّبَ وصولِ العِلْمِ بها إليهم؛ فَمَنْ كانَ حاضراً مُباشراً للأداءِ يَقْطَعُ^٨ على أن الصِّفاتِ التي تُبَيِّنُ عليها مِنْ أفعالِهِ مُتَعَجِّلَةً، و

١. في «ج» و المطبوع: + «لا».

٢. في «ج» و المطبوع: - «و الأداء».

٣. في «ب، س»: «أن يكون».

٤. في «ج» و المطبوع: + «هو».

٥. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «وجد».

٦. من قوله: «ترتب وصول العلم» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٧. في «ج» و المطبوع: «تلاقاه».

٨. في «ج» و المطبوع: «النبي».

مَنْ كَانَ بَعِيدَ الدَّارِ أَدْنَى^١ بُعِدَ فَبَحَسَبِ^٢ بُعْدِهِ وَ مَسَافَةِ إِمْكَانِ وَصُولِ الْأَدَاءِ إِلَيْهِ، وَ مَنْ كَانَ شَاحِطَ الدَّارِ فَبَحَسَبِ ذَلِكَ.

و هذا غير ممتنع في التقدير؛ لأنه كما كانت هذه المصالح تختلِف بالأزمان و في الأشخاص، و يَجِبُ منها في وقت ما لم يكن واجباً قبله، و تتغير أحوالها أيضاً حتى يدخل النسخ فيها بحسب تغيرها، جاز أن يتنزل الأمر في المبعوث إليهم الرسول الذي ذكرناه^٣.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: جَوَزُوا أَنْ تَكُونَ^٤ مُصْلِحَةُ الْبَعِيدِ وَ الْقَرِيبِ فِي الشَّرْعِ مُتَسَاوِيَةً؛ وَ لَكِنَّ الْبَعِيدَ إِنَّمَا تَكُونُ تِلْكَ الْأَفْعَالُ لَهُ^٥ مُصْلِحَةً، إِذَا أُذِّيتَ إِلَيْهِ وَ^٦ أَطْلَعُ عَلَيْهَا، فَلَا يَجِبُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ.

و ذلك: أن وجوب الواجب مُفَصَّلٌ مِنَ الإِطْلَاعِ بِوَجُوبِهِ، وَ بِالِإِطْلَاعِ لَا يَصِيرُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَاجِباً، وَ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الإِطْلَاعُ وَ الْأَدَاءُ الإِطْلَاعَ عَلَى وَجُوبِ أَفْعَالٍ هِيَ فِي نَفْسِهَا وَاجِبَةٌ مِنْ غَيْرِ هَذَا الإِطْلَاعِ.

عَلَى أَنَّ هَذَا يَوْجِبُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَدَاءَ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَبَدًا لَمَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَاجِبَةً أَوْ قَبِيحَةً أَبَدًا، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

وَ يَوْجِبُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُؤَدَّوْنَ لِهَذِهِ الشَّرَائِعِ لَا يُخْبِرُونَ بِوَجُوبِهَا؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ بِذَلِكَ قَبْلَ الْوَجُوبِ - الَّذِي يَكُونُ بَعْدَ الْأَدَاءِ - كَذِبٌ.

١. في «ج» و المطبوع: «و في» بدل «أدنى».

٢. في «ج، د، س»: «فحسب».

٣. أي في الذين بُعث إليهم الرسول الذي ذكرناه.

٤. في «ب، ج، د» و المطبوع: «أن يكون».

٥. في «ب، د، س»: «له».

٦. في «ج» و المطبوع: «و إليه» بدل «إليه و».

و يوجب أيضاً أن لا يلزم أداء هؤلاء المؤذنين ولا الرسول عليه السلام التحميل لهم.^١

وكُلُّ هذا ظاهرُ الفسادِ.

فإن قيل: أليس المكلفون في حالِ دعوى الرسول للرسالة، وإلى أن ينظروا في^٢ معجزه و يعلموا صدقه، لا تعرض^٣ تلك المصالح التي نبههم^٤ عليها، والتكليف العقلي يلزمهم؟

قلنا: إنما جاز أن لا يعلموا في الأحوال التي أشرت إليها بهذه المصالح لأن العلم بها متعذرٌ في تلك الأحوال، وليس كذلك الأحوال المستقبلة^٥؛ لأن العلم بصفات الأفعال فيها ممكنٌ، موجب^٦ الإعلام به والإطلاع عليه.

و جرى زمانٌ دعوى^٧ النبوة والنظر في العلم المعجز مجرى زمانٍ «مهلة النظر» في معرفة الله تعالى، في أن المعرفة لطّف في كل الواجبات، إلا في هذا الواجب الذي هو النظر في طريقها؛ لاستحالة أن تكون لطفاً^٨ في ذلك.

و على هذا التقرير^٩ الذي أوضحناه يجب أن نقول: إنه تعالى لا يوصل إلى

١. في «ج» و المطبوع: «التحليل» بدل «التحميل لهم».

٢. في المطبوع: «إلى».

٣. في «ج» و المطبوع: «لا نعرض».

٤. في المطبوع: «نبتهم».

٥. في «ج» و المطبوع: «المستقلة».

٦. في المطبوع: «يوجب».

٧. في المطبوع: «دعوة».

٨. في «ج» و المطبوع: «لفظاً».

٩. في «ج» و المطبوع: «التقدير».

العِلْمِ بِصِدْقِ الرِّسُولِ فِي دَعْوَاهُ إِلَّا بِأَقْصَرِ الطَّرِيقِ وَأَخْصَرِهَا، وَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْعِلْمِ بِصِدْقِهِ طَرِيقَانِ، أَحَدُهُمَا أَبْعَدُ مِنَ الْآخَرِ، دَلٌّ بِالْأَقْرَبِ دُونَ الْأَبْعَدِ. وَلَمْ يُظْهِرْ عَلَيَّ يَدَهُ إِلَّا مَا لَا يُمَكِّنُ الْعِلْمُ^١ بِصِدْقِهِ^٢ مِنْ طَرِيقٍ هُوَ أَخْصَرُ^٣ مِنْهُ.

وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ حَتَّى لَا يَفُوتَ الْمَكْلُفَ الْعِلْمُ بِغَيْرِ جِنَايَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَفَوُّتَهُ مَصَالِحُهُ بِجِنَايَتِهِ، مِثْلُ أَنْ يُعْرَضَ عَنِ النَّظَرِ فِي الْمُعْجَزِ، أَوْ يَنْظُرَ لَا مِنْ جِهَةِ حَصُولِ الْعِلْمِ، أَوْ يَدْخُلَ عَلَى نَفْسِهِ شُبُهَاتٍ تَمْنَعُ مِنَ الْعِلْمِ.

فَإِنْ قِيلَ: نَرَاكُمْ بِهَذَا الْكَلَامِ الَّذِي حَصَلْتُمُوهُ قَدْ نَقَضْتُمْ مُعْتَمَدَ الْإِمَامِيَّةِ فِي حِفْظِ النَّبِيِّ وَالْأَثْمَةِ لِلشَّرَائِعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمُؤَدِّينَ عَنِ النَّبِيِّ شَرِيعَتَهُ فِي حَيَاتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمُوهَا وَيُخْلَوُا بِتَقْلِيهَا حَتَّى يَجِبَ عَلَى النَّبِيِّ التَّلَافِي وَالِاسْتِدْرَاكُ. وَ يَجُوزُ عَلَى الْأُمَّةِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَكْتُمُوا كَثِيرًا مِنَ الشَّرِيعَةِ، حَتَّى يَقِفَ عِلْمُ ذَلِكَ عَلَى بَيَانِ الْإِمَامِ؛ فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا آمِنًا^٥ مِنْ ذَلِكَ اسْتَدْرَكَه، وَ إِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِهِ وَ الْحَالِ هَذِهِ^٦.

حَتَّى قُلْتُمْ: لَوْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَسْبَابَ الْغَيْبَةِ تَسْتَمِرُّ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي تَكْتُمُ فِيهَا الْأُمَّةُ شَرَعًا، حَتَّى لَا يُعْلَمَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ، لَمَا بَقِيَ التَّكْلِيفُ عَلَى الْمُكْلَفِينَ؛ لِأَنَّ تَبْقِيَةَ التَّكْلِيفِ مَعَ فَقْدِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْمَصَالِحِ فِيهِ وَ الْمَفَاسِدِ قَبِيحَةٌ.

١. في «ج» و المطبوع: - «العلم».

٢. في المطبوع: «تصديقه».

٣. في «ج» و المطبوع: «أخص».

٤. «بغير جنائته» متعلق بـ «يفوت». و المعنى: حتى لا يفوت العلم على المكلف إلا من ناحيته - أي من ناحية المكلف -، فإن المكلف قد يجني أحياناً على نفسه، فيمنع العلم عنها.

٥. في كشف القناع: «مناً».

٦. في المطبوع: - «و الحال هذه».

فإن خَشِيتُمْ ما استأنفتموه في هذا الكلام و عَطَفْتُمْ عليه؛ بأن تقولوا: إنَّما يوجِبُ أصحابنا ظهورَ الإمامِ مِنَ الغَيْبَةِ وَ رَفَعَ التَّقِيَّةَ، إِذَا اجْتَمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى خَطِئِهِ^١، كَأَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ عَلَى طَرِيقِ التَّأْوِيلِ فِي بَعْضِ الشَّرِيعَةِ إِلَى مَذْهَبِ بَاطِلٍ وَ يُجْمِعُونَ عَلَيْهِ، فَيَجِبُ عَلَى الإِمَامِ رُدُّهُمْ إِلَى الحَقِّ فِيهِ.

قِيلَ لَكُمْ: ما تَذْهَبُونَ^٢ فِيهِ إِلَى بَاطِلٍ^٣ عَلَى طَرِيقِ التَّأْوِيلِ وَ الشُّبْهِهِ وَ غَيْرِهَا، لا يَكُونُ طَرِيقُ الحَقِّ فِيهِ^٤ مُسَدُوداً وَ لا مَوْقُوفاً عَلَى بَيَانِ الإِمَامِ، حَتَّى يُقَالَ: «إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الظُّهُورُ إِنْ كَانَ غَائِباً، وَ يَخْرُجُ أَسْبَابُ التَّقِيَّةِ»؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ الحَقُّ بِالدَّلِيلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ قَوْلِ الإِمَامِ.

وَ إِنَّمَا يَجِبُ ظُهُورُ الإِمَامِ حَتَّى يُبَيَّنَ ما لا طَرِيقَ إِلَى عِلْمِهِ إِلا قَوْلُهُ وَ بَيَانُهُ. وَ هَذَا لا يَتِمُّ إِلا بِأَنْ يَعدِلُوا عَنْ نَقْلِ بَعْضِ الشَّرَائِعِ وَ يَكْتُمُوهُ، حَتَّى يَصِحَّ القَوْلُ بِأَنَّهُ لا جِهَةَ لِعِلْمِهِ إِلا بِبَيَانِ^٥ الإِمَامِ.

وَ الجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنْ أَدَاءَ الشَّرِيعَةِ إِلَى مَنْ بَعُدَ فِي أَطْرَافِ البِلَادِ لا يَبْدُ مِنْهُ وَ لا غِنَى عَنْهُ؛ لِلوَجْهِ الَّذِي أَوْضَحْنَاهُ، وَ بَيَّنَّا^٦ أَنْ إِزَاحَةَ العِلَّةِ فِي التَّكْلِيفِ العَقْلِيِّ لا يَتِمُّ إِلا مَعَهُ، غَيْرَ أَنْ مَنْ أَدَّى ذَلِكَ^٧ إِلَيْهِمْ وَ عِلْمُوهُ يَجُوزُ أَنْ يَكْتُمُوهُ وَ يَعدِلُوا عَنْ^٨ نَقْلِهِ؛ إِمَّا لِشُبْهِهِ، أَوْ غَيْرِهَا.

١. في «ج» و المطبوع: «الخطأ». ٢. في المطبوع: «يذهبون».

٣. في «ج» و المطبوع: «الباطل». و في كشف القناع: «لا».

٤. في المطبوع و كشف القناع: - «فيه».

٥. في المطبوع: «ببيان».

٦. في المطبوع: «و تبيَّنَّا». و الأنسب: «و بيَّنَّاهُ، وَ هُوَ».

٧. في «ج» و المطبوع: - «ذلك».

٨. في «ج»: «مَمَّنْ». وَ فِي المَطْبُوعِ: «عَمَّنْ».

وإذا استمر ذلك منهم، لم يُفصل - [ب] ين من كان موجوداً، و [بين] من يأتي من الخلف و يوجد فيما بعد من المكلفين - [في] ما لا يتم مصلحته إلا به من هذه الشريعة، فحينئذ يجب على النبي إن كان موجوداً أو الإمام القائم مقامه أن يبين ذلك و يوضحه و يُسمع منه فيه ما يؤدي إلى ظهوره و اتصاله^١ بكل مكلف - موجود و مُتَظَرٍ -، فهذا أو جينا حفظ الإمام للشريعة، و الثقة بها لأجله و من جهة مُراعاه. و لا تنافي بين هذا القول و بين ما قدمناه من أن شريعة النبي^٢ لا بد من اتصالها بكل مكلف موجود؛ و الفرق بين الأمرين: أن المنع من فوات العلم بالمصلحة واجب، و الاستظهار في ذلك حتى لا يقصر العلم عمّن يلزمه لا بد منه؛ و ليس كذلك استدراك الأمر بعد فواته، و قُصور^٣ علمه في حال الحاجة إليه؛ لأنه يؤدي إلى ما ذكرناه من قبح التكليف في تلك الأحوال التي لم يتصل فيها العلم بصفات هذه الأفعال.

و قد بينا^٤ في كتاب «الشافعي في الإمامة» ما يتطرق^٥ عليه الكتمان من الأمور الظاهرة و ما لا يتطرق ذلك عليه، و ما جرت العادة بأن تدعو الدواعي العقلية إلى كتمانها و ما لم تجر بذلك فيه؛ فمن أراد ذلك مُستقصى مبسوطاً فليأخذ^٦ من هناك. فإن قيل: إذا منعت من كتمان شرع النبي عليه السلام عمّن بعد عنه في أطراف البلاد، و ادّعيتم أنه لا بد أن يكون المعلوم من حال الناقلين لذلك أن يتقلوه و لا

١. في «ب»: «وإنضاله». و في المطبوع: «وإيصاله».

٢. في «ب»: «النهي». و في «ج» و المطبوع: «التي».

٣. في «ج» و المطبوع: «و تصور».

٤. في «ج» و المطبوع: «تبييناً».

٥. في «ج» و المطبوع: «يتطرف».

٦. الشافعي في الإمامة، ج ١، ص ١٩١ - ١٩٣.

يَكْتُمُوهُ، وَ ذَكَرْتُمْ أَنْ التَّكْلِيفَ وَ إِزَاحَةَ الْعِلَّةِ فِيهِ يَوْجِبُ ذَلِكَ، فَأَلَّا جَعَلْتُمْ الْبَابَ وَاحِداً وَ قُلْتُمْ: «إِنَّ الَّذِي يَنْتَهِي جَمِيعُ الشَّرْعِ إِلَيْهِمْ وَ يَتَسَاوُونَ فِي عِلْمِهِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْدِلُوا كُلَّهُمْ عَنْ نَقْلِهِ وَ يَكْتُمُوهُ، حَتَّى لَا يَتَّصِلَ بِمَنْ يَوْجَدُ مُسْتَأْنَفاً مِنْ الْمُكَلَّفِينَ»^١ لِمِثْلِ الْعِلَّةِ الَّتِي رَوَيْتُمُوهَا فِي إِزَاحَةِ الْعِلَّةِ فِي التَّكْلِيفِ؟ وَ أَلَا كَانَ كُلُّ نَاقِلٍ لِلشَّرْعِ وَ مُؤَدِّ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ - مِنْ مَوْجُودٍ حَاضِرٍ وَ مَفْقُودٍ^٢ مُنْتَظَرٍ - فِي هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ مُتَسَاوِينَ، وَ لَا حَاجَةَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى إِمَامٍ حَافِظٍ لِلشَّرِيعَةِ؟ قُلْنَا: قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِعَيْنِهِ فِي «جَوَابِ مَسْأَلَةٍ وَرَدَتْ مِنَ الْمَوْصِلِ»،^٣ وَ أَوْضَحْنَا أَنَّ ذَلِكَ^٤ كَانَ جَائِزاً عَقْلاً وَ تَقْدِيرًا، وَ إِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْهُ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْأُمَّةَ بِأَسْرِهِمْ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْتُمُوا شَيْئاً مِنَ الشَّرْعِ، حَتَّى لَا يَذْكُرَهُ ذَاكِرٌ» لَا يَجْعَلُ الْمُؤْمِنَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بَيَّانَ إِمَامِ الزَّمَانِ لَهُ وَ إِبْضَاحَهُ وَ اسْتِدْرَاكَهُ، دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يَجُوزُ فَرْضًا وَ تَقْدِيرًا أَنْ يَكُونَ الثَّقَةُ لَهُ وَ مِنْ أَجْلِهِ.

وَ كُلُّ مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَنْحَفِظَ^٥ الشَّرْعَ بِإِمَامِ الزَّمَانِ وَ يُوَثِّقَ بِأَنَّهُ لَمْ يَفُتْ شَيْءٌ مِنْهُ لِأَجْلِهِ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَنْحَفِظَ^٦ وَ يُوَثِّقَ بِوُجُودِ جَمِيعِهِ بِأَنَّ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ

١. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَكْلُفٌ». ٢. فِي «ج» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِزَالَةٌ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ مُنْتَظَرٌ».

٤. لَا يَوْجُدُ هَذَا الْإِشْكَالَ وَ الْجَوَابَ فِي الْمَوْصِلِيِّينَ الثَّانِيَةَ وَ الثَّلَاثَةَ، وَ لَعَلَّهُ مَذْكُورٌ فِي الْمَوْصِلِيَّاتِ الْأُولَى الْمَفْقُودَةَ، وَ لَكِنِ الَّذِي يَضَعُفُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ هُوَ أَنَّ الْمَوْصِلِيَّاتِ الْأُولَى تَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثِ مَسْأَلَاتٍ وَ هِيَ: فِي الْوَعِيدِ وَ الْقِيَاسِ وَ الْإِعْتِمَادِ (رَاجِعٌ: رِجَالُ (فَهْرَسْت) النَّجَاشِيِّ، ص ٢٧١)، وَ هَذِهِ الْعَنَاقِينِ لَا ارْتِبَاطَ لَهَا بِبِحُثْنَا. لِذَا يَحْتَمَلُ أَنَّ كَلِمَةَ «الْمَوْصِلِ» مَصْحُفَةٌ مِنْ كَلِمَةِ أُخْرَى، وَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

٥. جَاءَ فِي كَشْفِ الْفَنَاقِ فِي تَوْضِيحِ ذَلِكَ: «أَيَّ حِفْظِ جَمِيعِ الشَّرْعِ بِالنَّاقِلِينَ دَائِمًا».

٦. فِي «ج، س» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَنْحَفِظَ».

٧. فِي «ج، س» وَ الْمَطْبُوعُ: «أَنْ يَنْحَفِظَ».

المؤدِّينَ أَنَّهُمْ لَا يَكْتُمُونَ، فَيَقْطَعُ^١ عَلَى أَنْ حَفِظَ الشَّرْعَ وَالثِّقَةَ بِهِ مَقْصُورَانِ^٢ عَلَى الْإِمَامِ وَحِفْظِهِ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ بَيْنَ مُجَوِّزٍ عَلَى الْأُمَّةِ الْكِتْمَانَ وَغَيْرِ مُحِيلٍ لَهُ عَلَيْهِمْ وَبَيْنَ مُحِيلٍ لَهُ وَمُعْتَقِدٍ أَنَّ الْعَادَاتِ تَمَنَعُ مِنْهُ؛ فَمَنْ أَجَازَهُ^٣ وَلَمْ يَحِجْهِ - وَهُمُ الْإِمَامِيَّةُ خَاصَّةً - لَا يُسَيِّدُونَ الثِّقَةَ وَالحِفْظَ إِلَّا إِلَى الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يُسَيِّدُ الثِّقَةَ إِلَى غَيْرِ الْإِمَامِ مَنْ يُحِيلُ الْكِتْمَانَ عَلَى الْأُمَّةِ. وَإِذَا بَانَ بِالْأَدَلَّةِ الْقَاهِرَةِ جَوَازُ الْكِتْمَانِ عَلَيْهِمْ، فَبِالْإِجْمَاعِ يَعْلَمُ أَنَّ الثِّقَةَ إِنَّمَا يَصِحُّ اسْتِنَادُهَا إِلَى الْإِمَامِ، دُونَ مَا أَشَارُوا إِلَيْهِ مِنَ الْمَعْلُومِ.^٥

و هذه الجملة التي ذكرناها إذا حُصِّلت وَضُبِّطت، بَانَ مِنْ أَثْنَائِهَا جَوَابُ كُلِّ شُبْهَةٍ اشْتَمَلَتْ^٦ عَلَيْهَا^٧ الْفَصْلُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ وَزِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ عَلَيْهِ.

[عودَةٌ إِلَى مَنَاقِشَةِ فِقْرَاتِ السُّؤَالِ]

ثُمَّ نُشِيرُ إِلَى مَا يَجُوزُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ:

[١.] أَمَّا ابْتِدَاءُ الْفَصْلِ، فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَا نَرْجِعُ - فِي أَنَّ النَّبِيَّ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُؤَدِّيَ^٨ مَا تَحَمَّلَهُ^٩ مِنَ الشَّرْعِ - إِلَى دَلِيلِ عَصَمَتِهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا.

١. خبير «وكلُّ مَنْ جَوَّزَ»، و عليه فالأنسب حذف الفاء.

٢. في «أ، ب، د، س، ص» و المطبوع: «مقصورتين». و في «ج»: «مقصودتين». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٣. في المطبوع و كشف القناع: «عليهم».

٤. في النسخ المعتمدة: «إنما» بدون واو العطف. و الصحيح إثباتها؛ طبقاً ل«ش، ط» و المطبوع و كشف القناع.

٥. أي من المعلوم بحسب ادعائهم، و هو أَنَّ المؤدِّينَ لَا يَكْتُمُونَ مَا أُرْسَلُوا بِهِ.

٦. في «ج» و المطبوع: «اشتملت».

٧. في النسخ المعتمدة و المطبوع: «عليه». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٨. في «ج» و المطبوع: «لأبدَّ في أن يروي».

٩. في «ب، د، س»: «بالجملة» بدل «ما تحمَّله».

و قد مزج الكلام في صدر الفصل بين وجوب الأداء في الرسول أو من يؤدّي عنه و بين العصمة؛ و نحن نُفصل ذلك:

أما صدق الرسول فيما يؤدّيه، فدليله المعجز؛ لأنه مطابق لدعواه، و مُصدق لها؛ فلو لم يكن صادقاً في الدعوى لما حسن تصديقه به^١. و هذا قد بيناه فيما سلف من كلامنا على هذا الفصل^٢.

و المرجع في وجوب أدائه إلى ما ذكرناه أيضاً؛^٣ من أن العلة لا تنزاح^٤ إلا به، و أنه الغرض المقصود، و في ارتفاعه كون^٥ الإرسال عبثاً.

فأما وجوب عصمة الرسول في غير ما يؤدّيه، فدليلها ما أُشير إليه في الفصل^٦؛ من وجوب السكون، و حصول الثّغار عند فقدها.

و طريق العصمة - كما ترى - مُتميّز^٧ من وجوب الأداء، كما أن طريق وجوب الأداء [متميّز] من طريق العلم بالصدق في دعوى النبوة؛ فلا يتبغى أن يُخلط بين الجميع.

و لم يبق بعد هذا إلا أن ندلّ^٨ على أن المؤدّي شرع^٩ الرسول من أمته إلى

١. في «ج» و المطبوع: - «به».

٢. تقدّم في ص ١٥٣ - ١٥٤.

٣. تقدّم في ص ١٥١ - ١٥٢.

٤. في «ج» و المطبوع: «لا تُزاح».

٥. في المطبوع: «يكون».

٦. أي في السؤال. راجع ص ١٤٥.

٧. في «ج» و المطبوع: «فتميّز».

٨. في «ج» و المطبوع: «أن يدلّ». و في «ب، د، س»: «أن تدلّ».

٩. في المطبوع: «للشرع».

أطراف البلاد لا يجب أن يلحقوا به في العصمة، وإن لحقوا به في أن المعلوم من حاله و حالهم أنه لا بد من أن يؤدي ما تحمَّله^١ و لا يكتمه.

و الذي يوضح ذلك: أن أداء الرسول عليه السلام إلينا^٢ يقترب به تعظيمه و إجلاله، و ارتفاع قدره و منزلته؛ لأن المعجز الظاهر على يده يقتضي ذلك فيه. و ليس كذلك أداء من يروي^٣ عنه و يؤدي إلينا من الأمة شرعه؛ لأن ذلك الأداء لا يقتضي تعظيماً و لإجلالاً، و لا الدليل المؤمن لهم من خطئهم فيه يقتضي فيهم رفع منزلة و لا قدر، كما كان ذلك كله في المعجز.

و كيف يكون من علمنا صدقه؛ لأن الله تعالى صدقه و حقق دعواه، بأن خرَّق العادة على يده، كمن علمنا صدقه بأن العادة لم تجر ممن جرى مجراه بالكذب؟ و لهذا جاز أن يؤدي إلينا عنه المؤمن و الكافر و البر و الفاجر، و لا يجوز مثل ذلك في أدائه.

و إذا اقترب الأداء^٤ بما أوضحناه، جاز أن نعتبره^٥ في أداء من وقع منه الأداء على جهة الإعظام و الإجلال، ما يكون معه^٦ أقرب إلى القبول و الامتثال؛ من عصمته و طهارته و نزاهته، و تعدينا ذلك إلى نفي الأخلاق المستهجنة عنه و الخلق المستقلة^٧. و كل هذا لا يراعى فيمن ينقل عنه و يروي شرعه، و من^٨ لا

-
١. في المطبوع: «بحمله».
 ٢. في «ج» و «المطبوع»: «إلينا».
 ٣. في المطبوع: «يؤدي».
 ٤. في «ج»: «الأذان». و في «ب» و «المطبوع»: «الأداء». و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً لنسخة «ع»، ط.
 ٥. في «ج» و «المطبوع»: «أن يعتبر».
 ٦. أي ما يكون المكلف معه.
 ٧. في «ج» و «المطبوع»: «المستقلة».
 ٨. في «ج»: «و عن». و في المطبوع: «و عن».

يُرَاعَى^١ إِيْمَانُهُ وَلَا عَدَالَتَهُ كَيْفَ تُرَاعَى عَصْمَتُهُ؟

وَقَدْ مَثَّلَ الشُّيُوخُ مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْوَاعِظِ الدَّاعِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فِي أَنَّهُ مَتَى كَانَ مُتَمَاسِكًا^٢ مُظْهِرًا لِلنَّزَاهَةِ وَالطَّهَارَةِ كَانِ النَّاسُ أَقْرَبَ مِنْ قَبُولِ قَوْلِهِ وَعَظِهِ، وَإِذَا كَانَ مُتَجَرِّمًا مُتَهْتِكًا نَفَّرَ^٣ ذَلِكَ عَنْهُ وَقَلَّ السُّكُونُ إِلَيْهِ. وَإِذَا كَانَ مَا قَالُوهُ صَحِيحًا، مَعْلُومًا^٤ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي «رَسُولِ الْوَاعِظِ وَالْمُؤَدِّيِ عَنْهُ وَعَظُهُ» مَا أَوْجَبْنَاهُ فِيهِ مِنَ النَّزَاهَةِ وَالطَّهَارَةِ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ [إِلَّا] الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

[٢.] فَأَمَّا مَا مَضَى فِي وَسْطِ هَذَا الْفَصْلِ مِنَ التَّشْكُكِ^٥ فِي عَمُومِ وَجُوبِ عَصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِلْزَامِ أَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ كَوْنُهُ لُطْفًا؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ جِهَةً كَوْنِ الْعَصْمَةِ لُطْفًا - فِي السُّكُونِ وَرَفْعِ النَّفَارِ - مَعْلُومٌ أَنَّهَا^٦ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ فِي الْعُقُلَاءِ، كَمَا لَا تَخْتَلِفُ^٧ جِهَةٌ كَوْنِ الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى لُطْفًا؛ مِنْ جِهَةٍ^٨ كَوْنِ الرَّئِيسِ الْمُتَبَسِّطِ الْيَدِ الْنَافِذِ الْأَمْرِ لُطْفًا فِي انْتِظَامِ الْأُمُورِ وَارْتِفَاعِ خَلْلِهَا. فَلَا مَعْنَى لِلتَّشْكُكِ^٩ فِي ذَلِكَ.

[٣.] فَأَمَّا مَا مَضَى فِي الْفَصْلِ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ إِنْ سَوَّى مُسَوِّ بَيْنَ «الرَّسُولِ» وَبَيْنَ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يُؤْمَنُ».
٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مُتَمَاسِكًا».
٣. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «نَفْسٌ».
٤. كَذَا، وَالْأَنْسَبُ: «مَعْلُومٌ».
٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «التَّسَلُّكُ»، وَفِي الْمَطْبُوعِ: «التَّشْكِيكُ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ لَمَّا سَيَّأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ فِي آخِرِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «فَلَا مَعْنَى لِلتَّشْكُكِ فِي ذَلِكَ».
٦. فِي النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَتَهُمَا»، وَهُوَ سَهْوٌ.
٧. فِي «ج، س» وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَخْتَلِفُ».
٨. كَذَا، وَلَعَلَّ الْأَنْسَبُ: «وَجِهَةٌ» بَدَلَ «مِنْ جِهَةٍ».
٩. فِي «س»: «التَّشْكِيكُ». وَفِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «لِلتَّشْكِيكِ».

«مَنْ يَنْفُذْ مِنْ قِبَلِهِ إِلَى مَنْ بَعْدَ عَنْهُ» فِي الْعَصْمَةِ، وَ صَارَ^١ إِلَى مَا يُحْكِنُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا بِعَصْمَةِ^٢ أَمْرَاءِ النَّبِيِّ أَوْ الْإِمَامِ، وَقَضَايَاهُ وَحُكَايَاهُ وَخُلَفَائِهِ، لَا يَقُولُ بِعَصْمَةِ الرَّوَاةِ عَنْهُ وَالْمُؤَدِّينَ لِأَخْبَارِهِ إِلَى أَطْرَافِ الْبِلَادِ؛ وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ هَذَا وَالرَّوَاةُ عَنِ النَّبِيِّ وَالْإِمَامِ وَالنَّاشِرُونَ لِأَخْبَارِهِ وَ مَا أَتَى بِهِ مِنْ شَرَائِعِهِ، هُمْ الْخَلْقُ جَمِيعاً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَّعِينُ وَلَا يَتَخَصَّصُ بِطَائِفَةٍ دُونَ أُخْرَى، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْخَلْقُ مَعْصُومِينَ.

وَالكَلَامُ الَّذِي كُنَّا فِيهِ، هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُوَدِّي عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ يَنْشُرُ شَرِيعَتَهُ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ مِمَّنْ يُعَلِّمُ وَيَقْطَعُ أَنَّهُ يُوَدِّي، أَوْ يَجُوزُ خِلَافَ ذَلِكَ فِيهِ^٣؟ وَ هَذَا مُنْفَصِلٌ مِمَّا ارْتَكَبَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا غَالِطاً فِيهِ مِنْ عَصْمَةِ أَمْرَاءِ النَّبِيِّ أَوْ الْإِمَامِ وَخُلَفَائِهِ.

[٤.] فَأَمَّا ذِكْرُ سَوْءِ الْاِخْتِيَارِ لِنُفُوسِنَا فِي جُمْلَةِ الْكَلَامِ، فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ سَوْءَ الْاِخْتِيَارِ مِنَ الْمَكْلَفِ لِنَفْسِهِ لَا يَرْفَعُ إِزَاحَةَ عِلَّتِهِ^٥ فِي تَكْلِيفِهِ، وَلَا يَرْفَعُ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَى مُكْلَفِهِ، وَلَا يَقْتَضِي أَيْضاً جَوَازَ إِزَاحَةِ عِلَّتِهِ بِمَا لَيْسَ بِمُزِيحٍ لَهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ فَلَا مَعْنَى لِلتَّشَاغُلِ بِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْكَلَامِ.

[٥.] فَأَمَّا مَا خَتَمَ بِهِ الْفَصْلَ مِنَ الْإِزَامِينَا أَنْ تُزَاحَ عِلَّتُنَا - لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا^٦ -

١. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «فَصَارَ».

٢. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: - «بِعَصْمَةِ».

٣. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعُ: «وَفِيهِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مَا».

٥. أَي لَا يُثَبِّتُ عِلَّتَهُ وَغُدْرَهُ.

٦. وَهِيَ سَوْءُ اخْتِيَارِ الْمَكْلَفِ.

بالروايات عن الأئمة... إلى آخر الفصل؛ فقد مضى^١ أنه^٢ لا مدخل لحسن الاختيار ولا لسنيته في باب إزاحة العلة، وأن العلة لا بد من إزاحتها لكل مكلف؛ حسن اختياره أو ساء.

فإن ألزم إزاحة العلة بروايات توجب العلم وتزيل الريب، التزمنا ذلك. وما أراد ذلك؛ لأنه شرط فقال: عند فقد كذا وفقد التواتر.

وإن ألزم أن نزاح العلة بروايات لا توجب العلم، فلا علة تنزاح^٣ بذلك.

وما يجوز كونه كذباً كيف تقطع به على مصالحنا ومفاسدنا؛ وهو لا يوجب

العلم، ولا يستند إلى جهة علم، كما نقوله في الشهادة وغيرها؟

ومن هذا الذي يسلم أن في الشريعة في أوقاتنا هذه حادثاً شرعياً لا يعرف

حُكْمه بدليل قاطع؟

ولما عدّد الحجج^٤ من التواتر وظواهر القرآن، كان يجب أن يذكر إجماع

الفرقة المحقة؛ فهو المعتمد في كثير من الأحكام، على ما تقدّم بيأنا له.

١. مضى آنفاً.

٢. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «أنه». والصحيح إثباته؛ طبقاً ل«ط».

٣. في المطبوع: «نزاح».

٤. في النسخ المعتمدة: «للحجج». وما أثبتناه موافق للنسخة «ش» والمطبوع.

الفصل العاشر

[مناقشة دلالة إنفاذ الرسول الأمراء

و العمال على حجية خبر الواحد]

إن قيل: الظاهر من حال الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فيما يُرِيدُ بِهِ مَنْ^١ بَعْدَ عَنْهُ مِنْ^٢ أُمَّتِهِ وَإِعْلَامِهِمْ مَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ مَصَالِحِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَ مَضَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّمُ^٣، مِنْ إِنْفَاذِ الْأَمْرَاءِ وَالْوَلَاةِ وَالْعُمَالِ وَالْقُضَاةِ وَالرُّسُلِ وَالسُّعَاةِ؛ يُنْفَذُ الْمَوْلَى مِنْهُمْ مِنْ حَضْرَةِ مَنْ يُوَلِّيهِ، بِالْكِتَابِ الْمُتَمَضِّنِ لَوْلَايَتِهِ وَعَزَلِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ، وَالرَّسُولُ^٤، مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ تَوَاتُرٍ، وَأَكْثَرُ مَنْ يُنْفَذُ إِلَى الْأَبَاعِدِ لَا يَصْحَبُهُ إِلَّا مَنْ فِي^٥ جُمْلَتِهِ، وَ مُتَصَرِّفٌ بَيْنَ أَمْرِهِ وَ نَهْيِهِ.

وَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُهُمْ، فَمَا^٦ يُرَاعِيهِ مَنْ^٧ يَذْهَبُ إِلَى التَّوَاتُرِ الْمَعْلُومِ بِاِكْتِسَابٍ - مِنْ الشَّرْطِ الَّذِي لَا يَتَيَّمُ اِكْتِسَابُ الْعِلْمِ مِنْ دُونِهِ - مَفْقُودٌ مِنْهُمْ؛

١. في «ج»: «فما يؤيد به من» بدل «فيما يريد به من». وفي «ش»: «مما يؤديه ممن» بدلها. وفي

المطبوع: «مما يؤديه ممن» بدلها.

٢. في «ج» و المطبوع: «عن».

٣. في المطبوع: «الاسم».

٤. معطوف على «المولى».

٥. في «س» و المطبوع: - «في».

٦. في النسخ المعتمدة: «فيما». و الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً للمطبوع و لنسخة «ش».

٧. في المطبوع: «مد».

و هو^١ «العِلْمُ بَأَنَّهُ لَا دَاعِيَ جَمَعَهُمْ^٢ عَلَى الكَذِبِ». فإذا طَالَتْ^٣ صُحْبَتُهُمْ وَ كَثُرَتْ^٤ اجتماعيهم، تَعَدَّرَ العِلْمُ بالشرطِ وَ حَصَلَ أقوى الأماراتِ فِي فَقْدِهِ^٥.

وَ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُ الوَلَاةِ، فَمَنْ يُنْفَذُ للتعليمِ^٦ إِنْ لَمْ تَقْصُرْ حَالُهُ عَنْهُمْ لَمْ تَزِدْ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَجُوزُ عَلَى الأَمْرَاءِ^٧ وَ الوَلَاةِ؛ فَمَا^٨ لَا يَتِيمُ اكتسابُ العِلْمِ بِصِدْقِهِمْ مَعَهُ^٩ ثَابِتٌ فِيهِمْ، [فاحتاج] ^{١٠} الرسولُ إِلَى مَنْ يُوَايِزُهُ^{١١} إِلَى البِلَادِ وَ النَوَاحِي مِنَ الفُقَهَاءِ وَ الحُفَاطِ [ليحققوا] غرضه وَ يوافقوا مقصده فِي تعليمِ مَنْ يَتَوَاتَرُونَ عَلَيْهِمْ لِأحكام دينهم^{١٢} [يزيدُ عَدْدَهُمْ عَلَى أَهْلِ بَلَدِهِ مِنَ الفُقَهَاءِ وَ الحُفَاطِ، وَ لَوْ كَانَ الإِمْرُ^{١٣}

١. أي وَ ذلك الشرط هو.

٢. فِي المَطْبُوعِ: «لجمعهم».

٣. فِي النسخِ المعتمدة: «طالب». وَ الصحيح ما أثبتناه؛ وفقاً للمطبوعِ وَ للنسخِ «ش، ط، ع».

٤. فِي «ج»: «صحتهم وَ كثرة». وَ فِي المَطْبُوعِ: «صحتهم وَ كثرت».

٥. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «وَ حصل أقوى فِي فقد».

٦. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «للتسليم».

٧. فِي النسخِ المعتمدة وَ المَطْبُوعِ: «الأ...». وَ فِي «ع»: «الإمام». وَ ما أثبتناه من «ط».

٨. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «فيما».

٩. فِي «ج» وَ المَطْبُوعِ: «معهم».

١٠. من هنا إِلَى عِدَّةِ صفحاتِ فِي المواضيع التي أثبتنا فيها معقوفين أو «...» قد مُحَيَّتْ منها فِي جميع النسخِ كلمة أو كلمتان أو كلمات. وَ السبب فِي ذلك أَنْ نسخة «أ» - وَ هِيَ أقدم نسخة - قد طُمِسَتْ فِيهَا هَذِهِ الكلمات، وَ سُرِي ذلك إِلَى جميع النسخ. وَ قد قام الشَّيْخُ الدكتور حَبِّ اللّهِ النجفي بِمَلءِ ما سقط من النسخِ بما أوتِي من ذكاء وَ قُوَّةِ حدس، فَجَزَاهُ اللّهُ خَيْراً.

١١. فِي «ج»: «تواترة». وَ فِي المَطْبُوعِ: «تواتر».

١٢. فِي «أ»: «لآخر...» وَ فِي «ص، ج»: «لا...». وَ فِي «ب، د»: «لآخر...». وَ فِي «س»: «لآخره». وَ الظاهر أَنَّ الأخيرين اجتهاد من قبل النُّسَاخِ وَ الأنسب ما أثبتناه.

١٣. فِي «أ»: «ال...». وَ فِي سائر النسخِ بياض.

كَذَلِكَ [ظَهَرَ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ وَاسْتَهَرَ، وَلَذِكْرٍ وَدُؤْنٍ، وَكَانَ [يَزِيدُ ذِكْرَهُ عَلَى] ذِكْرِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ إِنْغَاذِ الْأَمْرَاءِ وَغَيْرِهِمْ؛ لَغْرَابَةٍ^٢ [ذَلِكَ عَنْ] الْعَادَةِ^٣.
وَالْمَعْلُومُ أَنَّ الْفُقَهَاءَ وَالْحَفَاطَ الَّذِينَ كَانُوا [قَدْ أَنْفَذَهُمُ النَّبِيُّ]^٤ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَوْ رَامَ أَنْ يُوَاتِرَهُمْ^٥ إِلَى بَلَدٍ وَاحِدٍ لَمَا تَمَّ ذَلِكَ لِسَانِ الْبِلَادِ [أَنْ] يُنْفَذَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، بَلْ كَانَ يُنْفَذُ الْوَاحِدُ^٦ إِلَى الْإِقْلِيمِ^٧ [كَإِنْغَاذِهِ] لِمُعَاذِ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَأَنَّهُ لَمَا فَعَلَ ذَلِكَ ظَهَرَ وَاسْتَهَرَ [وَتَنَاقَلَتْهُ] التَّوَارِيخُ وَالسِّيَرُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِهِمْ، وَلَا تَضَمَّنَ [شَيْءٌ^٨ مِنْ مُصَنَّفَاتِهِمْ] وَمَسَانِيدِهِمْ ذِكْرَ الْفُقَهَاءِ وَالْحَفَاطِ الَّذِينَ أَنْفَذَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى الْبِلَادِ.

وَلَا يُمَكِّنُ الدَّعْوَى بِخَفَاءِ ذَلِكَ^٩ وَاسْتِتَارِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَتَقَدَّمُ فِي الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ

١. في «أ» يظهر حرف «ب...» و الباقي مطموس، ولعله «ب...» وإحدى النقطتين مطموسة. وفي سائر النسخ بياض.
٢. في «أ»: «لغراب...» وتظهر نقطتا التاء بعدها، فيحتمل أن تكون: «الغرابة» أو «لغرابته». وفي «د»، ص، ج: «لغرابة». وفي «ع»: «لغرابته». وفي «ب، س»: «لغرابه».
٣. في «ج» و «المطبوع»: «العاد».
٤. في النسخ المعتمدة بياض بدل ما بين المعقوفين. وفي «ع»: «مع النبي» بدله، وهو اجتهاد من قبل الناسخ. و الأنسب ما أثبتناه.
٥. في «ب، ج، د، س» و «المطبوع»: «أن يتواترهم».
٦. في «أ، ص»: «ذ...». وفي سائر النسخ المعتمدة بياض. وفي «ع»: «ذلك لمن» بدل ما بين المعقوفين، وهو اجتهاد من قبل الناسخ. ولعل الأنسب ما أثبتناه.
٧. في «ج» و «المطبوع»: - «بل كان ينفذ الواحد».
٨. في «أ، ص»: «الاقليم...». وفي «ب، د، س»: «الأقلىين». وفي «ج» و «المطبوع»: «الأقل». و الأنسب ما أثبتناه.
٩. في «أ» يظهر شيء كأنه بداية حرف الشين، و الباقي مطموس. وفي سائر النسخ بياض.
١٠. في «ج» و «المطبوع»: «بحقنا» بدل «بخفاء ذلك».

لابد من أن تطول صُحْبَتُهُ لِمَنْ يأخُذُ عنه و يَسْتَكْتَبِرُ منه^١، و مَنْ طالَتْ صُحْبَتُهُ للرسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آله و أخذَهُ عنه و توجَّهَهُ و تقدَّمَهُ لا يَكُونُ حاملاً؛ كَيْفَ و قد^٣ انضافَ إلى ذلك استنابته في التبليغِ عنه و القيامِ بأعظمِ الأمورِ التي بُعثَ لأجلِها؛ و هي تعليمُ الدينِ و إزاحةُ العِلَّةِ^٥ فيه.

و إذا كُنَّا إذا رَجَعْنَا إلى أنفُسِنَا لَمْ نَعْلَمْ ذلكَ، و إذا رَجَعْنَا إلى سائرِ ما يَشْتَمِلُ على نقلِ الأخبارِ و تدوينِها فَلَمْ نَجِدْهُ، عَلِمْنَا أيضاً أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ. و قد قَالَ اللهُ تَعَالَى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ»^٦ و لَمْ يُخَصِّصْ مَنْ شاهَدَهُ و قَرَّبَ مِنْهُ دُونَ مَنْ بَعُدَ عَنْهُ.

و قَالَ - جَلَّ اسْمُهُ -: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَ نَذِيرًا»^٧. و لو كَانَ تَبْلِيغُهُ لِبَعْضِ مَنْ بُعِثَ [إِلَيْهِ رَغَمَ أَنَّهُ] مَبْعُوثٌ إِلَى الخَلْقِ كَافَّةً، لَكَانَتْ الشَّهَادَةُ لَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله [بِأَنَّهُ]^٨ بَلَغَ الرِّسَالَةَ وَ نَصَحَ الأُمَّةَ غَيْرَ وَاقِعٍ^٩ مَوْقِعِ الصَّحَّةِ؛ [و ذلكَ لاسْتِزَامِهِ القَوْلَ] بِأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لَمْ يَنْقُلْهُ اللهُ تَعَالَى إلى دارِ كَرَامَتِهِ^{١٠}

١. في «ج» و المطبوع: - «منه».

٢. في «ب، د، س» و المطبوع: «حاملاً».

٣. في «ج» و المطبوع: - «و قد».

٤. في «ج» و المطبوع: «تعلم».

٥. في «ج» و المطبوع: - «العلة».

٦. المائدة (٥): ٣.

٧. سبأ (٣٤): ٢٨.

٨. في «أ، ج، ص» بياض بدل ما بين المعقوفين. و في «ب، د، س»: «لما» بدله، و هو اجتهاد من قبل النسخ. و الأنسب ما أثبتناه.

٩. كذا في النسخ. و الأنسب: «غير واقعة»؛ لأنه راجع إلى «الشهادة».

١٠. في «ج» و المطبوع: «كرامة».

[و قد بَلَغَ رسالته] مَنْ بُعِثَ إليه، و كَانَ موجوداً في أَيامه [مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ أمره و لَمْ يَسْقُطْ] عُدْرته، بغيرِ ما يَقْتَرِحُهُ مَنْ قَالَ بالتواتر؛ حَسَبَ [دعواه أَنْ سَقُوطَ] عُدْرِهِمْ^١ يَكُونُ بالارتحالِ إليه و المُشافَهَةِ له [و كَانَ البعيدونَ عنه كُلِّهِمْ] يُمَكِّنُونَ منه و يَقْدِرُونَ عليه، فإذا لَمْ يَفْعَلُوهُ بِهِمْ [فإنَّما أتوا مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ]، و كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ قَدْ بَلَغَهُمْ و أَرَاخَ^٢ عِلَّتَهُمْ [فإن كَانَ ذَلِكَ كذلك] فبأيِّ شَيْءٍ عِلِمُوا بُيُوتَهُ و جُوبَ الرِّحِيلِ إليه؟ و هَلْ يَسُوعُ [أَنْ يوجِبُوا] على أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ يُخْلُوا بِالأَدَمِ و يَرَحَلُوا بِأَسْرِهِمْ [إلى مَدِينَةِ] الرَّسُولِ^٥، و يأخُذُوا عنه و يَتَفَقَّهُوا عليه، و يُنْفَذُوا [إلى بِلادِهِمْ و أَهْلِ بِلادِهِمْ] بَعْدَ التَّفَقُّهِ و الحِيفِ؟ فإن قُلْتُمْ ذَلِكَ، فما المَوْجِبُ له [أَنْ يَدُلَّهُ] على لُزُومِهِ؟

[خاتمة كلام السائل]

هذه جُمْلَةٌ مَتَى^٨ أَنْعَمَ سَيِّدُنَا الأَجَلُ المَرْتَضَى عِلْمَ الهُدَى^٩ - كَبَّتَ اللَّهُ أَعْدَاءَهُ - بالإِجابَةِ عنها، و التَّفَضُّلِ بِذِكْرِ ما يَجْرِي مَجْرَاهَا مُجْمَلًا و مُفَصَّلًا - حَسَبَ ما تَحْتَمِلُهُ الحالُ و يَتَسَعُّ له الزمانُ، مِمَّا لا يَنْتَهِي إليه غَيْرُهُ، و لا يَطْمَعُ في الظَّفَرِ به

١. في «ب، د، س»: «حذرهم». و في «ص»: «فذرهم». و ما أثبتناه موافق ل: «ش، ف، ع».

٢. في «ب»: «ما زاح». و في «ج» و المطبوع: «و أراحهم».

٣. هكذا في «ج». و في «أ»: «... ي». و في «ب، د، س»: «أي». و في «ص»: «- فبأي».

٤. في «ب، س، د»: «... وا». و في «أ» يظهر شيء من الواو، و شيء يسير من الألف.

٥. في «أ، ج» و المطبوع: «لرسول». و في «ط»: «و الرسول».

٦. في «ب، ج، د، س، ص» و المطبوع: «عليهم» بدل «و أهل ليهم». و في «أ»: «... ليهم».

٧. في «أ»: «... له». و في «ب، د، س»: «الأدلة». و في «ص، ج» و المطبوع: «دلالة».

٨. في «أ، ب، ج، ص» و المطبوع: «متى».

٩. في «أ، ص» بدل «علم الهدى» بياض. و في «ج» و المطبوع: «علم الهدى».

سِوَاهُ - كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَشْرَفِ مَا بَيَّنَّ وَأَجَلُّ مَا ذَكَرَ؛ لِكثْرَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَالْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ، فِيمَا لَا يَخْلُو الْمُكَلَّفُ مِنْ وَجُوبِهِ، وَلَا يَنْفَكُ مِنْ لُزُومِهِ.

وَكَانَ مَتْنِي لَهُ ^١ حَصَلَهُ أَطَّلَعَ عَلَيَّ مَا يُوَصِّلُهُ إِلَى مَعْرِفَةِ كُلِّ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالنَّوَازِلِ، وَيَلْزَمُهُ ^٢ وَيَلْزَمُ غَيْرَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْأَحْكَامِ، مُضَافًا إِلَى ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ وَمَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ.

وَلِسَيِّدِنَا الْأَجَلِّ - أَطَالَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَاءَهُ ^٣، وَجَمَّلَ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ بِدَوَامِ سُلْطَانِهِ وَعُلُوِّ كَلِمَتِهِ وَانْبِسَاطِ يَدِهِ - عَالِي الرَّأْيِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[الجواب]

الْكَلَامُ عَلَيَّ ذَلِكَ: إِعْلَمُ أَنَّ الرَّوَايَ شَرَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالنَّاشِرَ لَهُ فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ الْبَعِيدَةِ ^٤ هُوَ غَيْرُ مَنْ يُنْفِذُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى الْبُلْدَانِ؛ إِمَّا أَمِيرًا، أَوْ حَاكِمًا، أَوْ عَامِلًا؛ لِأَنَّ النُّقْلَ وَالرَّوَايَةَ وَالْإِشَاعَةَ مِمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْخَلْقُ أَجْمَعُونَ، عَلَيَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَ لَا يَقِفُ عَلَيَّ فِرْقَةٌ مُعَيَّنَةٌ وَ لَا جَمَاعَةٌ مُخْصِوْصَةٌ.

وَ الْإِمَارَةُ أَوْ الْقَضَاءُ أَوْ الْعَمَالَةُ يَقِفُ عَلَيَّ مَنْ خَصَّهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذِهِ الْوِلَايَةِ، وَ أَفْرَدَهُ بِهَا، وَ أَنْفَذَهُ لَهَا؛ وَ هَذَا مِمَّا قَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيَّ هَذَا. ^٥

١. كذا، و الأنسب حذف «له».

٢. فاعل «حصل»: المكلف؛ و مفعوله: حجية أخبار الأحاد.

٣. في «ج» و المطبوع: - «و يلزمه».

٤. في «ج» و المطبوع: - «بقائه».

٥. في «ج» و المطبوع: - «البعيدة».

٦. في «ج» و المطبوع: «حاملاً».

٧. تقدم في ص ١٦٦.

فإن قيل: فإذا كان الأمراء و العَمَال لا يؤدّون الشرع و يُبلّغونه^٢، فما الفائدة في

إنفاذهم؟

قلنا: في إنفاذهم فوائد ظاهرة لمن تأملها؛ فالأمراء^٣ يُنفذون لِحماية الثُغور^٤ و ضَبط الأطراف من الأعداء و حِمَايتها، و القضاة للحكم و فصل الخصومات، و العَمَال لِحماية الأموال و قبض الصدقات؛ فما في هؤلاء إلا من يُنفذُ شرعاً و يُمضي أحكاماً، ليس المرجع في صحتها و ثبوتها إلى أدائه و تبليغه.

فإن قيل: أليس قد ورد أنه عليه السلام كان يُنفذ أقواماً لتعليم الناس و توقيفهم^٥؟ و هذا هو الأداء و الإبلاغ.

قلنا: التعليم و التوقيف غير الإبلاغ و الأداء؛ لأنّ المعلمَ لغيره هو الذي يُرتب له الأدلة، و يُرشدُه إلى طُرُقها، و يُقرّبُ عليه سلوكها، و يوقفه على المُقدّم من الأحكام و المؤخّر. و نحن^٦ نعلم^٧ أنّ الفقيه يُعلمُ غيره، و المتكلّم يوقف سواه^٨، و ما فيهم من يُبلّغه شيئاً و يؤدّي إليه شرعاً، لكن على النحو الذي أوضحناه. و قد كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَأْمُرُ دُعَاتِهِ فِي الْأَمْصَارِ، بَأَنْ يَبَدِّثُوا بَدْعَاءِ

١. في «ج»: «ماذا». و في المطبوع: «إذا».

٢. أي ولا يبلغونه.

٣. في «أ، ص» و المطبوع: «و الأمراء». و في «ب، د، س»: «و الأمر». و في «ج»: «و الأ.» و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ط».

٤. في «ج» و المطبوع: «المتعزّز».

٥. في «ص» و المطبوع: «و توقيفهم».

٦. في المطبوع: «و نحوه».

٧. في «ج» و المطبوع: «نعلم».

٨. في «ج» و المطبوع: «سواء».

الناس إلى التوحيد، ثم النبوة، ثم الشرائع؛ ولا خلاف بين العقلاء في أن قول هؤلاء الدعاة ليس بحجة في التوحيد ولا النبوة، ولا بدعائهم يُعلم ذلك؛ وإنما يُبْهَوْنَ على الأدلة ويهدون إلى طرقها؛ فالأ^٢ كانت الشريعة على هذا جارية^٣؟
و قد استقصينا هذا الجنس من الكلام في الجواب عن الفصل الثالث و
أحكماناه.^٤

وقلنا أيضاً هناك: إذا كانت أخبار الأحاد عند من أوجب العمل بها لا بد فيها من استناد إلى دليل يوجب العلم [و] يقتضي التبعُد فيها بالعمل - لأن قول من يقول: «إن خبر الواحد نفسه يوجب العلم» مردودٌ مطرَحٌ^٥ - فمن أين علم أهل البلاد البعيدة أن النبي عليه السلام قد تبعدهم وأوجب عليهم العمل بأخبار رُسله وإن كانوا آحاداً؟ ومعلوم أنه لا يجوز أن يعلموا ذلك من الرسل أنفسهم، فلم يبق إلا التواتر والنقل الموجب للعلم؛ فالأ^٦ قلنا في الشرع كله بمثل ذلك؟
فإن قيل: لا بد من أن يكون أهل أطراف البلاد عالمين بأن الذي ورد إليهم أميراً و حاكماً^٧ من جهة النبي عليه السلام صادق في إضافته^٨ نفسه إليه عليه السلام؛ لأنه يُنفذُ شرعاً، و يُمضي أحكاماً دينيةً، فلا بد من أن يُفرج^٩ له عن ذلك يعلم

١. في المطبوع: «الدعاء».

٢. في «ج» و المطبوع: «كما لا» بدل «فالأ».

٣. في «ج» و المطبوع: «خارجة».

٤. تقدّم في ص ٨٨.

٥. في «ج»: «و مطرَح». و في المطبوع: «مطروح».

٦. في «ج» و المطبوع: «مالا» بدل «فالأ».

٧. في «ج» و المطبوع: «أو حاكماً».

٨. في المطبوع: «إضافة».

٩. في «ج» و المطبوع: «أن يُرجع».

لا عن^١ ظنٍّ، فَمِنْ أَيْنَ عَلِمُوا ذَلِكَ؟ و الظاهرُ أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى أَقْوَالِ الْأَمْرَاءِ و أخبارِ الْعَمَالِ، وَ هُمْ أَحَادٌ، و أخبارُ الْأَحَادِ عِنْدَكُمْ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا.
قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ عِلْمٍ بِأَنَّهُمْ رُسُلُهُ و وُلائِهِ، و الطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ هُوَ غَيْرُ إِخْبَارِهِمْ نَفْسِهِمْ.

و معلومٌ أَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَنَّ الْمَلِيكَ الْعَظِيمَ إِذَا نَدَبَ أَمِيرًا أَوْ وَالِيًا لِبَعْضِ الْأَمْصَارِ، وَ كَتَبَ عَهْدَهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَصْرِ، وَ أَمَرَهُ بِالتَّأَهُبِ لِلخُرُوجِ، وَ أَطْلَقَ لَهُ النِّفَقَاتِ، فَإِنَّ خَيْرَ وِلايَتِهِ يَشِيعُ^٢ وَ يَذِيعُ وَ يَتَّصِلُ بِأَهْلِ ذَلِكَ الْمَصْرِ عَلَى تَرْتِيبٍ وَ تَدْرِيجٍ؛ فَيَتَّقِلُ إِلَيْهِمْ أَوْلًا عَزِيمَةً الْمَلِيكَ عَلَى تَوَلِيَتِهِ، وَ ظُهُورُ أَسْبَابِ ذَلِكَ وَ تَرَادُفُ الشِّفَاعَاتِ فِيهِ إِنْ كَانَ فِيهِ شَافِعٌ، ثُمَّ الْخِطَابُ لَهُ عَلَى الْوِلايَةِ وَ تَقْرِيرُ أَمْرِهِ فِيهَا وَ تَأَهُبُهُ لَهَا، وَ عَلَى^٣ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْخُرُوجُ. وَ هُوَ لَا يَصِلُ إِلَى تِلْكَ الْبَلَدَةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ عَلِمَ أَهْلُهَا بِالْأَخْبَارِ الْمُتَرَادِفَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ^٤ بِوِلايَتِهِ، وَ انْتَهَرُوا قُدُومَهُ، وَ اسْتَعَدُّوا لِلِقَائِهِ؛ وَ هَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْعَادَةِ ضَرُورَةٌ.

وَ إِذَا كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْلَى قَدْرًا وَ أَجَلَّ خَطَرًا مِنْ كُلِّ مَنْ وَصَفْنَا حَالَهُ مِنْ الْمُلُوكِ، وَ الْاهْتِمَامُ بِوِلايَاتِهِ وَ وُلايَتِهِ^٥ أَشَدُّ وَ أَقْوَى مِنَ الْاهْتِمَامِ بِوِلايَةِ^٦ غَيْرِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ انْتِشَارُ أَمْرِ وُلايَتِهِ وَ شِياعُ ذِكْرِهِمْ قَبْلَ نَفُوذِهِمْ إِلَى أَعْمَالِهِمْ بِحَسَبِ مَا

١. في «ج» و المطبوع: - «عن».

٢. في «ج» و المطبوع: - «يشيع و».

٣. في المطبوع: «على» بدون واو العطف.

٤. في «ج» و المطبوع: - «المتواترة».

٥. في «ج» و المطبوع: «و ولايته».

٦. في «ج» و المطبوع: «بولاية».

ذَكَرناه؛ مِنْ جَلَالَةِ الْحَالِ، وَ عِظَمِ مَنزَلَةِ الشَّرِيعَةِ، وَ امْتِدَادِ الْعُيُونِ إِلَى مَنْ يُقَرَّرُ فِيهَا بِرِئَاسَةٍ^١ أَوْ يُخَصُّ بِسِيَاسَةٍ. وَ كَيْفَ يَخْفَى هَذَا عَلَى مَنْ عَرَفَ الْعَادَةَ وَ رَأَى مَا تَقْتَضِي بِهِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ؟

وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاها، فِي أَثْنَانِهَا الْجَوَابُ عَنْ جَمِيعِ مَا^٢ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْفَصْلُ.

[عَوْدَةٌ إِلَى مَنَاقِشَةِ فِقْرَاتِ السُّؤَالِ]

ثُمَّ نُشِيرُ إِلَى مَا يَجُوزُ^٣ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْهُ^٤.

[١.] أَمَّا مَا انْتَهَى بِهِ الْفَصْلُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ حَالَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِيمَنْ يُوَلِّيهِ وَ يُنْفِذُهُ إِلَى الْبِلَادِ كَحَالِ غَيْرِهِ فِيمَنْ يُوَلِّي الْوَلَاةَ وَ يُنْفِذُ الْأَمْرَاءَ. فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ وِلَاةَ غَيْرِ النَّبِيِّ وَ أَمْرَاءَهُ إِنَّمَا يَقُومُونَ بِمَصَالِحِ دُنْيَاوِيَّةٍ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُومَ الظَّنُّ فِيهِمْ مَقَامَ الْعِلْمِ. وَ وِلَاةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَمْرَاؤَهُ يَقُومُونَ^٥ بِمَصَالِحِ دِينِيَّةٍ، وَ هَذِهِ مَصَالِحُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْعِلْمِ دُونَ الظَّنِّ. فَرُسُلُ غَيْرِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمُلُوكِ وَ أَمْرَانِهِمْ يَكْفِي الظَّنُّ بِأَنَّهُمْ صَادِقُونَ، كَمَا نَقُولُ فِي قَبُولِ الْهَدَايَا وَ مُرَاسَلَاتِ بَعْضِنَا لِبَعْضٍ، وَ جَمِيعِ التَّصَرُّفِ الْمُتَعَلِّقِ بِمَصَالِحِ الدُّنْيَا، وَ لَا يَكْفِي فِي رُسُلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا الْعِلْمُ وَ الْقَطْعُ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ.

١. من قوله: «إلى أعمالهم...» إلى هنا ساقط من «ج» و المطبوع.

٢. في «ج»: - «عن جميع». و في المطبوع: «عمًا» بدل «عن جميع ما».

٣. في «ج» و المطبوع: «يحرز».

٤. في المطبوع: - «منه».

٥. من قوله: «بمصالح دنياوية...» إلى هنا ساقط من «ب».

[٢]. والإكثارُ في أن الفقهاء والعلماء والحفاظ أعداداً قليلة لا يبلغون حدَّ التواتر، لا يحتاج إليه؛ لأنه بُني على أن الأداء للشرع والتبليغ له موقوف على العلماء والفقهاء، وأن خبرهم إذا كان لا بدَّ من كونه طريقاً إلى العلم، فواجب أن يكونوا كثرة متواترين. وقد بينا أن الأمر بخلاف ذلك كُلِّه، وأوضحناه.

[٣]. وما ختم به الفصل أيضاً^٢ من وجوب ارتحال أهل الأمصار وساكني الأقطار حتى يسمَعوا من الرسول عليه السلام ما يُشافيه به، غير واجب أيضاً، ويُغني عن ذلك كُلِّه ما بيناه ورتبناه.

وقد أجبنا عن هذه المسائل ما اتَّسع له وقت ضيق وخاطر مُنْشَعِب؛ حامدين لله مُصْلِين على نبيه وآله الطاهرين^٣.

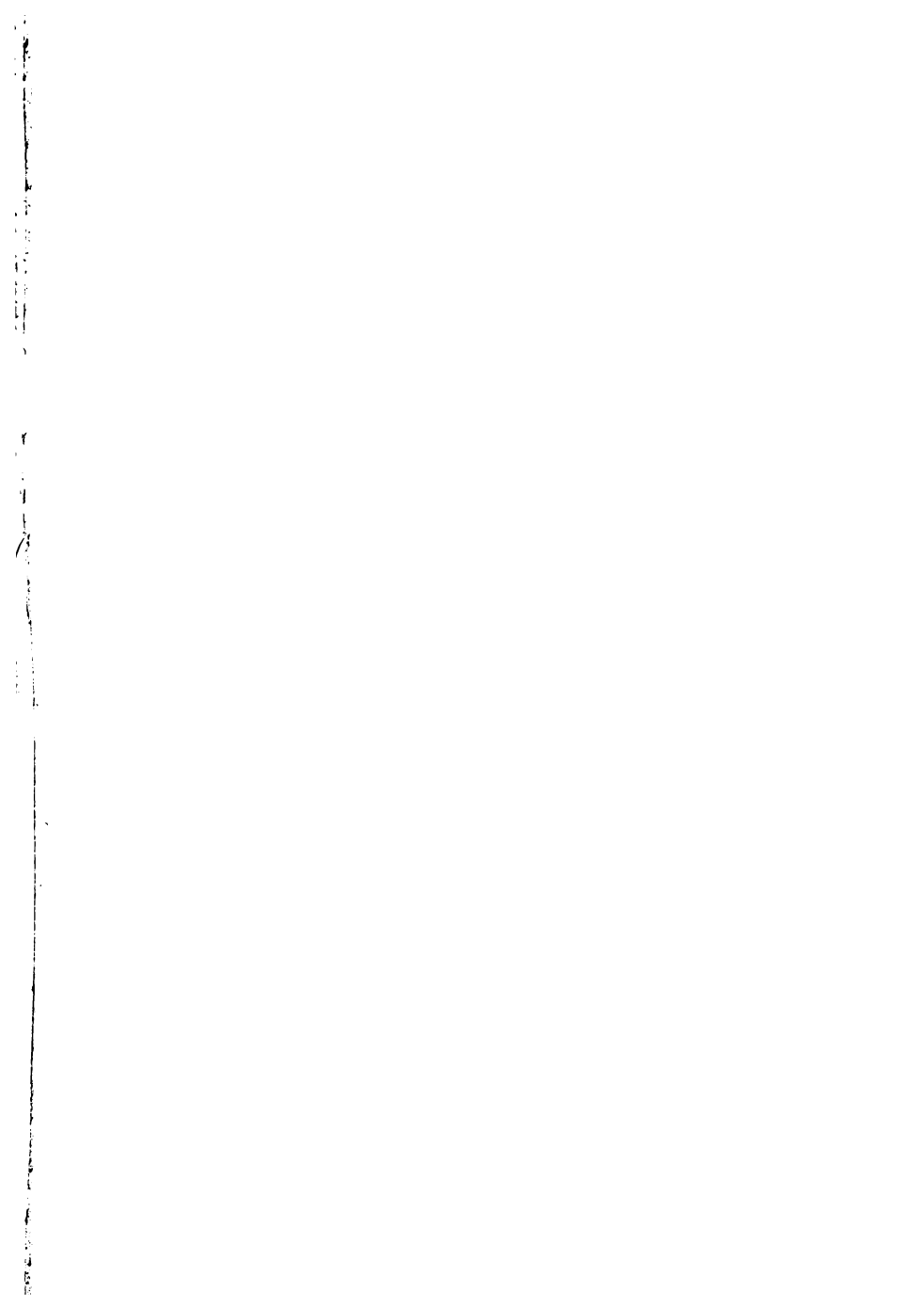
١. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «أن يكون». والصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً لـ «ط».

٢. في المطبوع: - «أيضاً».

٣. من قوله: «و خاطر منشعب...» إلى هنا ساقط من النسخ المعتمدة والمطبوع، وأثبتناه من

(١٠١)

مسألة في خبر الواحد



مقدمة التحقيق

عُرفت مدرسة الشريف المرتضى بإنكار حجّية خبر الواحد؛ وذلك لأنّ حجّية كلّ دليل إمّا أن تكون ناشئة من ذاته، وذلك فيما لو أفاد العلم - كالعقل و الخبر المتواتر - أو تكون مُعطاة له من قِبَل الشارع، و خبر الواحد لا يتمتّع بشيء من ذلك، فلا هو يفيد العلم، و لا الشارع جعل له الحجّية، فإنّه لم يَقم دليل معتدّ به يدلّ على هذا الجعل؛ و لذلك سقط خبر الواحد عن الحجّية و الاعتبار عند الشريف المرتضى^١.

و قد تحدّث المرتضى كثيراً عن خبر الواحد، و خاصّة في أجوبة المسائل التبتّيات، حيث تحدّث بالتفصيل عن مختلف جوانب البحث، و أجاب عن أهمّ الإشكالات الموجهة إلى نظريّته. كما كتب رسائل و بحوثاً حول الموضوع، من ذلك مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد، و مسألة المنع من العمل بأخبار الآحاد، و بحث خبر الواحد من كتاب الذريعة، إضافة إلى هذه الرسالة التي بين أيدينا، حيث أجاب فيها عن سؤال حول خبر الواحد، و هو أنّه كيف تنكرون حجّية خبر الواحد، مع أنّنا نشاهد الإمامية كثيراً ما يختلفون في الأحكام الشرعيّة، و يتمسّك كلّ فريق منهم بخبر الواحد لدعم رأيه في المسألة، و لا نشاهد واحداً منهم يكفّر أو يظلل الطرف الآخر لأجل ذلك، و هذا يدلّ على حجّية خبر الواحد.

وأجاب الشريف المرتضى بأننا لا نكفر من يخالفنا في الرأي لأجل اعتماده على خبر الواحد؛ وذلك لأنّ للتكفير آثاراً خاصة، مثل نفي التوارث والتناكح وغير ذلك، وهذا لا يثبت إلا بدليل قاطع، ولم يقدّم دليل قاطع على تكفير من يخالفنا في بعض الفروع الشرعية، نعم هناك دليل قاطع على تكفير من خالفنا في الأصول.

وقد يُثار سؤال حول هذا الموضوع، وهو أنه إذا خالف بعض الإمامية في بعض المسائل الفقهية الواضحة، مثل ما لو ذهب البعض إلى غسل الرجلين في الوضوء بدلاً من مسحهما، أو وقوع التطبيقات الثلاث ثلاثاً لا واحدة، فكيف يتم التعامل معه؟ أجاب الشريف المرتضى بأنّ هذه المسائل لا يمكن للإمامي أن يخالف فيها؛ لأنها معلومة بالضرورة أنّها من آراء الأئمة عليهم السلام، فمخالفتها تعني مخالفة آراء وأقوال الأئمة عليهم السلام، وهذا لا يُقدّم عليه إمامي، وإنّما يفعله من يخالفنا في الأصول، أي في الإمامة.

نسبة الرسالة وعنوانها

لقد أورد ابن إدريس (ت ٥٩٨هـ) هذه الرسالة بأكملها في كتابه، وقال: «وقد سألت السيد المرتضى نفسه، فقال: مسألة في خبر الواحد: إن سألت سائل فقال: كيف تنكرون...». وقال في الخاتمة: «هذا آخر كلام السيد المرتضى، احتجنا أن نورد المسألة والجواب على وجهما لنبيّن مقصودنا من ذلك»^١.

إنّ إيراد ابن إدريس للرسالة في كتابه ونسبته إليها إلى الشريف المرتضى، يدلّ على صحّة نسبتها إليه؛ وذلك لقرب عهده نسبياً. ثمّ إنّ نصّ كلام ابن إدريس المتقدّم يدلّ على عدّة أمور مهمّة ذات ارتباط بالرسالة، وهي:

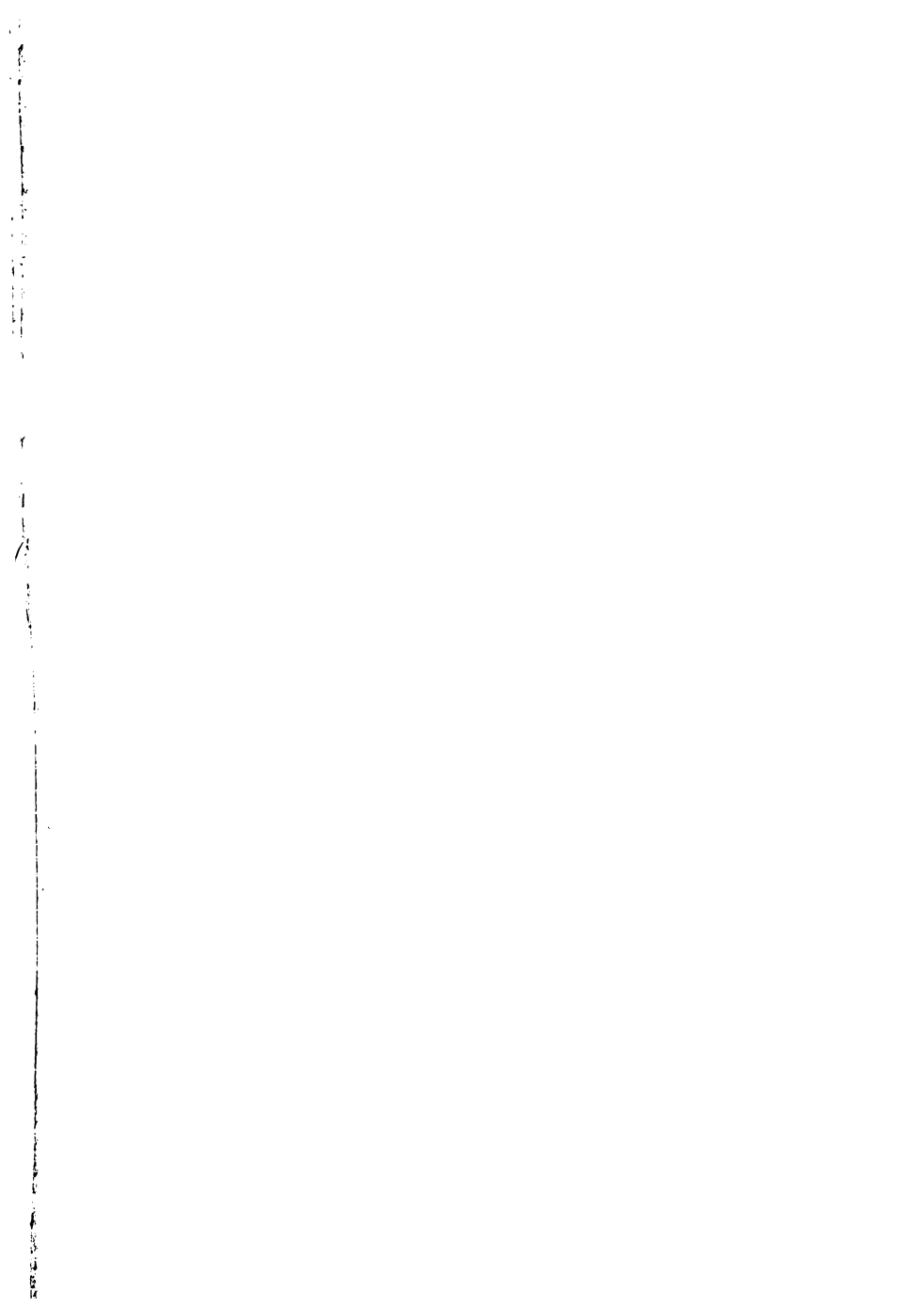
الأول: إن هذه المسألة ليست سؤالاً من شخص معيّن إلى الشريف المرتضى، و إنّما هي سؤال وإشكال تقديريّ أوردّه الشريف المرتضى على نفسه، وأجاب عليه، حيث قال ابن إدريس: «و قد سأل السيّد المرتضى نفسه». كما يدلّ على ذلك قوله في بداية الرسالة: «إن سألت سائل».

الثاني: أنّ هذه الرسالة منقولة بالكامل، و ليس فيها سقط، حيث قال ابن إدريس في خاتمتها: «هذا آخر كلام السيّد المرتضى».

و الثالث: أنّ عنوان الرسالة هو «مسألة في خبر الواحد» كما في نسخة «أ»، للعنوان «مسألة عدم تخطئة العامل بخبر الواحد»، فقد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٢٦٧ و أعطيت لها هذا العنوان و وضع بين معقوفين، ممّا يدلّ على أنّه من اجتهاد المحقّقين للرسالة. و طبعت هذه الرسالة أيضاً في ضمن كتاب السرائر كما تقدّمت الإشارة إليه.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (١٠٦ - ١١١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٢٠٠ - ٢٠١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٢ - ٢٩٣) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٤. كما قمنا بمقابلة الرسالة مع المطبوع من كتاب السرائر.



مسألة في خبر الواحد^١

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ^٢ فَقَالَ: كَيْفَ تُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ إِرسَالُ^٣ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِمَّا قَامَتْ^٤ الْحُجَّةُ بِالْعَمَلِ بِهِ^٥؟ فَقَدْ وَجَدْنَا^٦ الْإِمَامِيَّةَ يَخْتَلِفُونَ فِيهَا بَيْنَهُمْ فِي أَحْكَامِ شَرْعِيَّةٍ مَعْرُوفَةٍ، وَيَسْتَنِدُ^٧ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ إِلَى أَخْبَارِ آحَادٍ^٨ فِي مَذْهَبِهِ^٩، وَلَا يَرْجِعُ^{١٠} كُلُّ فَرِيقٍ مِنْ^{١١} مُوَالَاةِ الْفَرِيقِ الْآخَرِ وَإِنْ خَالَفَهُ، وَلَا يَحْكُمُ بِتَكْفِيرِهِ^{١٢} وَتَضْلِيلِهِ.

١. في «د، ص» و المطبوع: - «في خبر الواحد». و قد طُبعت هذه الرسالة سابقاً تحت عنوان: «مسألة عدم تخطئة العامل بخبر الواحد».
٢. في «د، ص» و المطبوع: - «إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ».
٣. في السرائر: - «إرسال».
٤. في السرائر: «مِمَّا لَمْ تَقَمْ».
٥. في السرائر: «بِهَا».
٦. في «د»: «فَضْلَاهَانَا» بَدَلَ «فَقَدْ وَجَدْنَا». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَضْلاً حَتَّى أَنْ» بَدَلَهَا.
٧. في «د»: «وَيَسْتَشْكِلُ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَيَسْتَمْسِكُ».
٨. في «د، ص»: «الْأَخْبَارِ الْآحَادِ». وَ فِي الْمَطْبُوعُ: «أَخْبَارِ الْآحَادِ».
٩. في «د»: «مَذْهَبِ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «الْمَذْهَبِ».
١٠. في غير «ص» و المطبوع و السرائر: «وَلَا يَخْرُجُ».
١١. في النسخ و المطبوع: - «مِنْ»، وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ السَّرَائِرِ.
١٢. في «ص» و المطبوع: «بِكْفَرِهِ».

وهذا يقتضي أنه إنما لم يرجع عن موالاته لأنه استند فيما ذهب^١ إليه إلى ما هو حجة.

الجواب:

أن أخبار الأحاد مما لم تنم^٢ دلالة شرعية على وجوب العمل بها^٣، ولا انقطع^٤ العذر بذلك. وإذا كان خبر الواحد لا يوجب علماً^٥، وإنما يقتضي - إذا كان راويه على غاية العدالة - ظناً؛ فالتجوز لكونه كاذباً ثابت، والعمل^٧ بقوله يقتضي الإقدام على ما يعلم قبحه.

فأما الاستدلال على أن الحجة ثابتة بقبول أخبار الأحاد بأننا^٨ لا نكفر من خالفنا في بعض الأحكام الشرعية من الإمامية، ولا نرجع^٩ عن موالاته، فلا شبهة في بعده؛ لأننا لا نكفر، ولا نرجع عن موالاته من خالف من أصحابنا في بعض الشرعيات، وإن استند في ذلك المذهب إلى التقليد، أو رجع^{١٠} فيه إلى شبهة معلوم^{١١} بطلانها.

١. في «د، ص» و«المطبوع»: «يذهب».
٢. في السرائر: «لها».
٣. في «د، ص» و«المطبوع»: «بالأقل».
٤. في «د، ص» و«المطبوع»: «و لا القطع». و في السرائر: «و لا يقطع».
٥. في «د، ص» و«المطبوع»: «عملاً».
٦. هكذا في السرائر. و في النسخ و«المطبوع»: «فإنما».
٧. في «د، ص» و«المطبوع»: «فالعمل».
٨. في «د، ص» و«المطبوع»: «بأن».
٩. هكذا في السرائر. و في «أ»: «و لا يرجع». و في «د، ص» و«المطبوع»: «و لا يخرج».
١٠. في «د، ص» و«المطبوع»: «يرجع».
١١. في «ص» و«المطبوع»: «معلومة».

و لَمْ يَدُلَّ عُدُولُنَا عَنْ تَكْفِيرِهِ وَ تَمَسُّكُنَا بِمُؤَالَاتِهِ عَلَيَّ أَنْ التَّقْلِيدَ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ وَ اعْتَمَدَ فِي مَذْهَبِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، حَقٌّ، وَ أَنَّ فِيهِ الْحُجَّةَ، فَكَذَلِكَ مَا ظَنَّهُ السَّائِلُ.
 وَ بَعْدُ، فَلَوْ كُنَّا إِنَّمَا عَدَلْنَا عَنْ تَكْفِيرِهِ وَ أَقَمْنَا عَلَيَّ مُؤَالَاتِهِ مِنْ حَيْثُ اسْتَنَدَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ إِلَى مَا قَامَتْ بِهِ^١ الْحُجَّةُ فِي الشَّرِيعَةِ، لَكُنَّا لَا نُخْطِئُهُ، وَ لَا نَأْمُرُهُ بِالرَّجُوعِ عَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَوَّلَ فِي مَذْهَبٍ عَلَيَّ مَا فِيهِ الْحُجَّةُ لَا^٢ يُسْتَنْزَلُ عَنْهُ^٣.
 وَ نَحْنُ نُخْطِئُ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ خَالَفْنَا فِيهَا قَامَتِ الْأَدَلَّةُ الصَّحِيحَةُ الشَّرْعِيَّةُ^٤ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَ نَأْمُرُهُ^٥ بِالرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ وَ تَرْكِ^٦ مَا هُوَ عَلَيْهِ.
 وَ إِنَّمَا لَا نُضَيِّفُ إِلَى هَذِهِ التَّخْطِئَةِ التَّكْفِيرَ وَ الرَّجُوعَ عَنِ الْمُؤَالَاتِ؛ وَ لَيْسَ كُلُّ مُخْطِئٍ كَافِرًا.

وَ غَيْرُ^٧ مُسْلِمٍ أَنْ^٨ الْمُحِقُّ^٩ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِنَّمَا عَوَّلَ فِيهَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَلَيَّ أَخْبَارِ الْأَحَادِ^{١٠}. وَ مَنْ عَوَّلَ^{١١} عَلَيَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ، وَ هُوَ لَا يَوْجِبُ عِلْمًا،

١. في «د، ص» و المطبوع: - «به».

٢. في «د، ص» و المطبوع: «ولا».

٣. هكذا في السرائر. و في «أ، د»: «لا يشتمل عنه». و في «ص» و المطبوع: «لا يشتمل عليه».

٤. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: - «الشرعية».

٥. هكذا في السرائر. و في «أ»: «و يأمره». و في «د، ص» و المطبوع: «و ما يره».

٦. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: «و قول».

٧. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: «و غيره».

٨. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: «و أن».

٩. في «د، ص» و المطبوع: «الحق». و في هامش «ص» استظهر ما أثبتناه، و نُقِلَ فِي هَامِشِ

المطبوع أيضاً عن نسخة.

١٠. هكذا في السرائر. و في النسخ و المطبوع: - «على أخبار الأحاد».

١١. في «ص» و المطبوع: «عدل».

كَيْفَ يَكُونُ عَالِمًا قَاطِعًا؟

و ما بَقِيَ مِمَّا^١ يُحْتَاجُ^٢ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْكَلَامِ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ^٣: مِنْ أَيِّ وَجْهِ لَمْ نُكْفِرْ مَنْ خَالَفَنَا فِي بَعْضِ الشَّرْعِيَّاتِ مِنْ أَصْحَابِنَا، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُبْطَلٌ؟
و الْوَجْهُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ التَّكْفِيرَ يَقْتَضِي تَعَلُّقَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ^٤، كُنْفِي الْمُوَالَاةِ وَ التَّوَارُثِ وَ التَّنَاجُحِ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ. وَ هَذَا إِنَّمَا يُعْلَمُ بِالْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ.
وَ قَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ وَ اجْتَمَعَتِ^٥ الْفِرْقَةُ الْمُحِقَّةُ عَلَى كُفْرٍ مَنْ خَالَفَهَا فِي الْأُصُولِ، كَالتَّوْحِيدِ، وَ الْعَدْلِ، وَ النُّبُوَّةِ، وَ الْإِمَامَةِ.

فَأَمَّا خِلَافُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا لِبَعْضٍ فِي فُرُوعِ الشَّرْعِيَّاتِ، فَمِمَّا لَمْ يَقُمْ [فِيهِ] دَلِيلٌ عَلَى كُفْرِ الْمُنْخَطِئِ، وَ لَوْ كَانَ كُفْرًا لَقَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ. وَ كَوْنُهُ مَعْصِيَةً وَ ذَنْبًا لَا يَوْجِبُ عِنْدَنَا الرَّجُوعَ عَنِ الْمُوَالَاةِ؛ كَمَا نَقُولُ ذَلِكَ فِي كُلِّ^٦ مَعْصِيَةٍ لَيْسَتْ بِكُفْرٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَالَفَ بَعْضُ أَصْحَابِكُمْ فِي مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ وَ ذَهَبَ إِلَى غَسْلِهِمَا، وَ فِي أَنَّ الطَّلَاقَ [بِ] الثَّلَاثِ يَقَعُ جَمِيعُهُ، أَكُنْتُمْ^٧ تَقِيمُونَ^٨ عَلَى مُوَالَاتِهِ؟
قُلْنَا: هَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ فِيهِ إِمَامِي؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ وَ مَا أَشْبَهَهَا مَعْلُومٌ

١. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَا».

٢. فِي السَّرَائِرِ: «نَحْتَاجُ».

٣. فِي السَّرَائِرِ: «نُبَيِّنُ».

٤. فِي السَّرَائِرِ: «أَحْكَامَ شَرْعِيَّةٍ».

٥. فِي السَّرَائِرِ: «وَ أُجْمَعَتُ».

٦. فِي السَّرَائِرِ: - «كُلُّ».

٧. فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «كُنْتُمْ» بِدُونِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ.

٨. فِي «د»: «يَقِيمُونَ». وَ فِي «ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «تَجْتَمِعُونَ».

ضُرُورَةٌ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْفِرْقَةِ الْمُحِقَّةِ، فَلَا يُخَالَفُ فِيهَا مَنْ وَافَقَ فِي أُصُولِ الْإِمَامَةِ، وَإِنَّمَا يُخَالَفُ فِيهَا مَنْ يُخَالَفُ فِي أُصُولِ الْإِمَامِيَّةِ، وَمَنْ خَالَفَ فِي أُصُولِهِمْ كُفَّرَ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: أَمْ فَلَسْتُمْ تُكْفِرُونَ^٢ مِنْ مُخَالَفَتِكُمْ^٣ مَنْ خَالَفَ فِي صَغِيرِ فُرُوعِ الشَّرْعِيَّاتِ وَكَبِيرِهَا؟ فَكَيْفَ يُكْفَرُ الْمُخَالَفُ بِمَا لَا يُكْفَرُ بِهِ الْمُوَافِقُ؟
قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُكْفَرُ مُخَالَفَنَا إِذَا خَالَفَ فِي فِرْعٍ لَوْ خَالَفَ فِيهِ مُوَافِقٌ مِنْ أَصْحَابِنَا لَمْ نُكْفَرْهُ، وَإِنَّمَا نُكْفَرُ الْمُخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْفِرْعِ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ^٦ الْمَذَاهِبِ الَّتِي تَقْتَضِي^٧ تَكْفِيرَهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ مَنْ خَالَفَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَقَالَ: «إِنَّ وَلَدَ^٨ الْحُرِّ مِنَ الْمَمْلُوكَةِ مَمْلُوكٌ، إِذَا لَمْ يَشْرَطْ^٩» لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ كَافِرًا، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ بَاطِلًا.
وَكَذَلِكَ الْمُخَالَفُ لَنَا فِي الْأُصُولِ إِذَا خَالَفَ فِي^{١٠} هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَالَ: «إِنَّ الْوَلَدَ

١. في «د، ص» و المطبوع: «الأصول». وفي السرائر: - «الإمامة، وإنما يخالف فيها من يخالف في أصول».
٢. في المطبوع: - «من».
٣. في السرائر: «خالفكم»، وهو سهو.
٤. هكذا في السرائر. وفي «أ»: «نكفر». وفي «د، ص» و المطبوع: «تكفر».
٥. في «د، ص» و المطبوع: «لا تكفر».
٦. في «د، ص» و المطبوع: - «من».
٧. في النسخ: «يقضي». و ما أثبتناه من المطبوع و السرائر.
٨. في السرائر: «الولد».
٩. في السرائر: «لم يشترط». و في «د، ص» و المطبوع: «لم يشرك».
١٠. في «ص» و المطبوع: - «في».

مملوك، و هذا مذهبكم»، لا يكون بهذا القول بعينه كافراً، وإنما نكفره على^١
 الجملة بما يخالف^٢ فيه مما تقتضي^٣ الأدلة أن يكون كُفراً.^٤

١. في «ص» و المطبوع: «في». و في هامش «ص» ما أثبتناه؛ ناسباً له إلى نسخة.

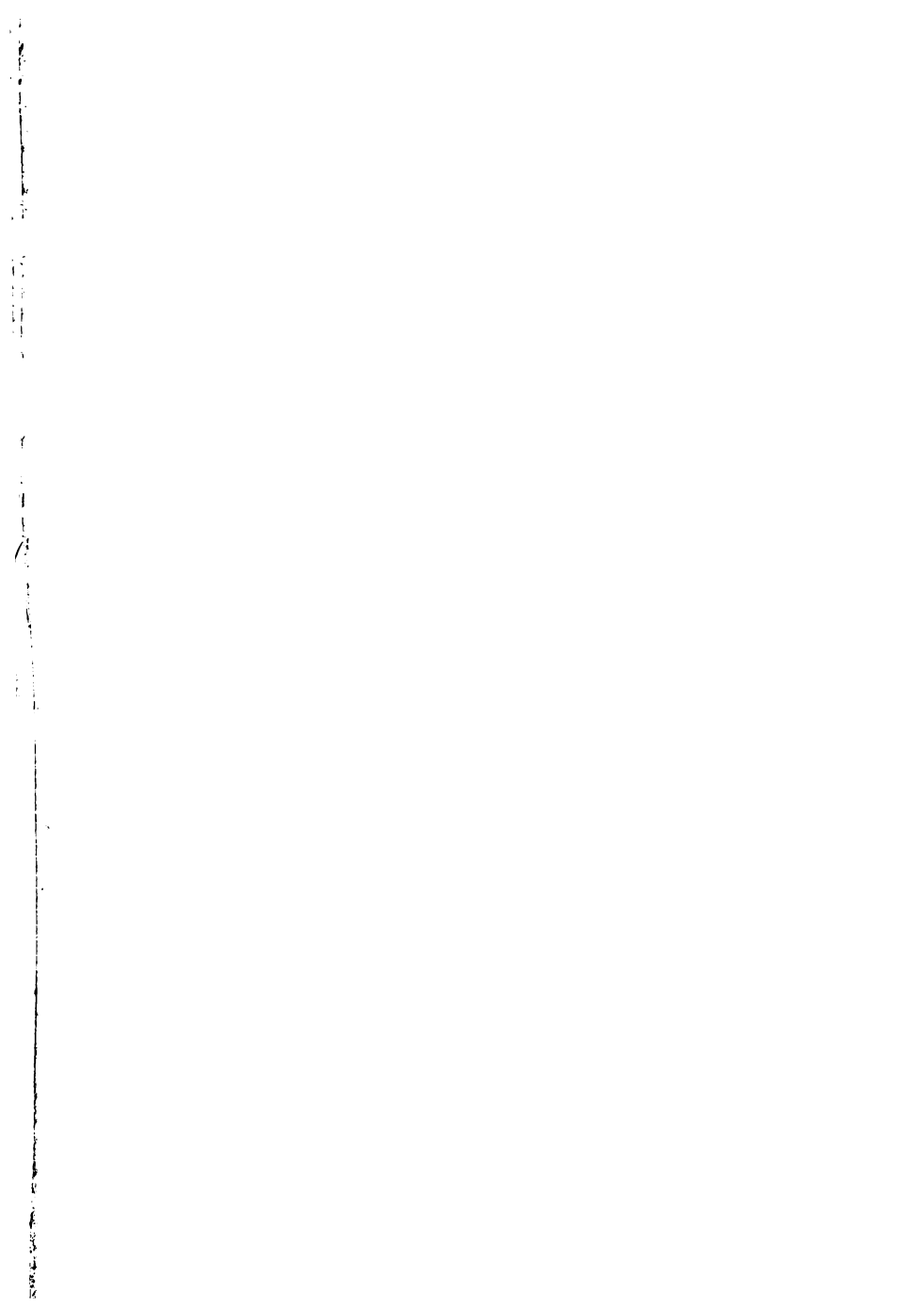
٢. في «د، ص» و المطبوع و السرائر: «خالف».

٣. في «د، ص» و المطبوع: «يقتضي».

٤. في السرائر: + «هذا آخر كلام السيد المرتضى».

(١٠٢)

المنع من العمل بأخبار الأحاد



مقدمة التحقيق

اشتهر الشريف المرتضى بالقول بعدم حجّية خبر الواحد، وقد أُلّف في هذا المجال عدّة بحوث و رسائل، منها: التباينات، و مسألة في خبر الواحد، و مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد، و الباب المختصّ بخبر الواحد من كتاب الذريعة، إضافة إلى هذه الرسالة التي أُلّفها في شهر ربيع الأول من سنة ٤٢٧هـ.

و قد أكّد في هذه الرسالة على رأيه من خلال الاستدلال بدليلين:

الأول: أنّ الاعتماد على خبر الواحد يستلزم الدخول تحت النهي عن العمل بلا علم، فقد نهى الله تعالى عن ذلك في قوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^١، و قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^٢، و العامل بخبر الواحد عامل بلا علم، فيدخل تحت النهي.

و لا يصحّ أن يقال: إنّ العامل بخبر الواحد عالم بصحّة العمل بخبره و حسنه و إن لم يكن عالماً بصدقه، فيخرج بذلك من النهي؛ لأنّ الله تعالى نهى عن العمل الذي لا يستند إلى أي نوع من العلم.

و يرد على هذا القول أنّه على أي حال لا يوجد علمٌ بصدق الراوي، و هذا كافٍ للدخول تحت النهي.

١. الإسراء (١٧): ٣٦.

٢. البقرة (٢): ١٦٩.

و لا يصحّ أيضاً أن يقال: إننا إذا عملنا بخبر الواحد إنمّا نكون قد اقتفينا بذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله الذي تعبدنا بالعمل به، و لم نقتفِ قول الراوي. و يرد على هذا أيضاً أننا لم نتبع إلا قول الراوي، و لم نعمل إلا وفقاً له، لا وفقاً لقول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله. ثمّ لقد دلّ الدليل - عند من يقول بحجّية خبر الواحد - على وجوب العمل بخبر الواحد العدل، و العمل بقوله في التحليل و التحريم للأشياء، و هذا يعني أننا نتبع قول الراوي لا قول الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله. و لو سلّمنا أننا متّبعون للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لم نخرج من كوننا متّبعين للراوي أيضاً؛ فإنّه لولا الراوي و خبره لما أمكننا اتّباع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، فإنّ الراوي هو الوساطة بيننا و بينه. و إذا كان كذلك و جب أن يكونا معلومين معاً، لكن قول الراوي غير معلوم فيتناوله النهي.

و إذا قيل: إنّ كلامكم يبطل بالشهادات و قيم المتلفات و جهة القبلة و مسائل كثيرة يُقبل فيها خبر الواحد، فجوابه أنّ هذه المسائل قد خرجت بدليل خاصّ، و بقي موضع الخلاف داخلاً تحت النهي.

الثاني: أنّ العامل بخبر الواحد عامل بالظنّ، و قد نهى الله تعالى عن اتّباع الظنّ و العمل به، و قد خرجت بعض المسائل في الشريعة مما يُعمل فيه بالظنون من هذا النهي، و بقي محلّ الخلاف داخلاً تحته.

هذا، و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٣٥ في ضمن «مسائل شتّى»، كما طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٨١.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٤٠١٧؛ تقع في الصفحة

(٤٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحة (١٢٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
٣. مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي بقلم، المرقّمة ٢٧١٩/٨؛ تقع في الصفحة (٣٣١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩١٤؛ تقع في الصفحة (٤٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٥. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحة (٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ط».
٦. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٦٨٦٢؛ تقع في الصفحة (٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ي».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحة (٣٧) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٥٤١/١٤؛ تقع في الصفحة (٢٢) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٩. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحة (٢٦٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ه».
١٠. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٠٩٩٥؛ تقع في الصفحة (٣١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
١١. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحة (٣٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
١٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحة (٦٩) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».

١٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ١٠٠٠٥؛ تقع في الصفحة (٣٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «و».
١٤. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧؛ تقع في الصفحة (١٠٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ك».

[الْمَنْعُ مِنَ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

سألة خَرَجَتْ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعِ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ:^١
قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: مِمَّا^٢ يَجِبُ الْأَعْتِمَادُ عَلَيْهِ^٣ فِي فَسَادِ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي
الشَّرِيعَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ»^٤ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنْ تَقُولُوا
عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^٥، وَكُلُّ آيَةٍ نُهِيَ^٦ فِيهَا عَنِ الْعَمَلِ^٧ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.
وَلَمَّا كَانَ الْعَامِلُ^٨ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الشَّرِيعَةِ عَامِلًا عَلَى^٩ الظَّنِّ، مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ
بِصِدْقِ^{١٠} الرَّوَايِ، وَجَبَ^{١١} أَنْ يَكُونَ دَاخِلًا تَحْتَ النَّهْيِ.

١. فِي «أ، ر، س، ش، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: - «وَأَرْبَعِمِائَةٍ».

٢. فِي «أ، ش، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «فِيمَا». وَفِي «س»: «فَمَا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عَلَيْهِ». ٤. الْإِسْرَاءُ (١٧): ٣٦.

٥. الْبَقَرَةُ (٢): ١٦٩.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «تَنْهَى».

٧. فِي غَيْرِ «ك، ل، و»: «الْفِعْلُ». وَفِي «و»: «الْقَوْلُ».

٨. فِي «ش، هـ» وَالْمَطْبُوعُ: - «الْعَامِلُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِهِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِصِدْقِ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يُوجِبُ».

فإن قالوا: في العمل^١ بخبر الواحدِ علمٌ؛ وهو^٢ العلمُ بصوابِ العملِ بقوله و
حُسْنِهِ، وإن لم يكن عالماً^٣ بصدقه؛ فلم يخلُ العملُ به^٤ من علمٍ^٥ وإنما نهى^٦
تعالى عن العملِ الذي لا يستندُ إلى شيءٍ من العلمِ.
قلنا: اللهُ تعالى نهى^٧ عن اتباعِ ما ليس لنا به علمٌ، وإذا^٨ عملنا بخبرِ الواحدِ فقد
قفونا ما ليس لنا به^٩ علمٌ^{١٠}؛ لأننا لا ندري أصدق هو، أم كذبٌ؟ والعلمُ بصوابِ
العملِ عنده^{١١} هو^{١٢} علمٌ به، وأقوى العلوم به العلمُ بصدقه؛ وليس^{١٣} ذلك بموجودٍ
في العملِ بخبرِ الواحدِ، فيجبُ أن يكونَ النهيُ متناولاً له^{١٤}.

١. في المطبوع: «العامل».
٢. في «ه» و المطبوع: «وهذا».
٣. كذا، والأنسب: «علماً».
٤. في جميع النسخ سوى «ك، ل» - «به».
٥. في «ش»: «فلم يجب العمل من علم». بدل «فلم يخل العمل به من علم». وفي «ه»: «فلم
يجب العمل من عمل» بدلها. وفي المطبوع: «فلم يجب العلم من العمل» بدلها.
٦. في «د»: «نهى الله». وفي «ك، ل، م، و، ي»: «ينهى الله»، كلاهما بدل «نهى».
٧. في «ك، ل، م، و، ي»: «ينهى».
٨. في المطبوع بين معقوفين: «ولو» بدل «وإذا».
٩. في «ب، ج، ط، ع»: «بما ليس لنا به» بدل «ما ليس لنا به». وفي «ه» و المطبوع: «ما ليس له»
بدلها.
١٠. من قوله: «وإذا عملنا...» إلى هنا ساقط من «د، ك، ل، م، و، ي».
١١. في «أ، ك»: - «عنده».
١٢. في «د، ك، ل، م، و، ي»: «وهو».
١٣. في «ك، ل، م، و، ي»: «فليس».
١٤. في «ه» و المطبوع: «متناول له» بدل «متناولاً له». و من قوله: «العلم بصدقه...» إلى هنا ساقط من
«ب، ج، ع».

فإن قيل: إنما نُهينا^١ عن أن تَقْتَفِيَ ما لَيْسَ لنا به عِلْمٌ، وَ نَحْنُ إذا عَمَلْنَا بخبر الواحدِ فإنما اِقْتَفَيْنَا بخبر^٢ قولِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الَّذِي تُعْبَدُنَا^٣ بالعملِ به وَ الدليلِ الدالُّ على ذلكِ، وَ لَمْ نَتَّبِعْ قولَ الْمُخْبِرِ^٤ الواحدِ.

قُلْنَا: ما اِقْتَفَيْنَا إِلَّا بِقولِ الْمُخْبِرِ الواحدِ لنا^٥، وَ لا عَمَلْنَا إِلَّا على قولِهِ؛ لأنَّ عَمَلَنَا مُطابِقٌ^٦ لِمَا أَخْبَرْنَا به مُطابَقَةً تَقْتَضِي^٧ تَعَلُّقَ عَمَلِنَا^٨ به. وَ إِنما الدليلُ دَلٌّ^٩ في الجُمْلَةِ - عندَ مَنْ ذَهَبَ إلى هذا المَذْهَبِ - إلى^{١٠} وَ جوبِ العملِ بخبرِ الواحدِ العَدْلِ،^{١١} وَ على طَرِيقِ التَّفْصِيلِ إِنما نَعْمَلُ^{١٢} بِقولِ مَنْ أَخْبَرَنَا بِتَحْلِيلِ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ أَوْ تَحْرِيمِهِ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّا مُقْتَفُونَ قولَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، لَكَانَ لَابَدٌ مِنْ كَوْنِنَا مُقْتَفِينَ أَيْضاً قولَ الْمُخْبِرِ لنا بِالتَّحْلِيلِ أَوْ التَّحْرِيمِ^{١٣} - أَلَا تَرَى أَنَّ قولَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

١. في «أ، س»: «إِنَّمَا يَنْهَا». وَ في «ك»: «إِنَّا نُهِنَا». وَ في «ه»: «لَقِينَا». وَ في المطبوع: - «إِنَّمَا».

٢. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «خَبِرَ». وَ هَكَذَا الْمُرَادُ التَّالِي.

٣. في «أ»: «تَقِيدُ». وَ في «س»: «تَقِيدُنَا». وَ في «ه»: «وَالْمَطْبُوعُ: «يَعْبِدُنَا». وَ في «ي»: «يَعْبِدُنَا».

٤. في «ك»: «خَبِرَ». وَ في «ه»: «وَالْمَطْبُوعُ: «الْخَبِرَ». وَ هَكَذَا الْمُرَادُ التَّالِي.

٥. في «ه»: «وَالْمَطْبُوعُ: - «لَنَا».

٦. في المطبوع: «مُطابِقاً».

٧. في «أ، ب، ج، س، ط، ع، م، ه، و»: «وَالْمَطْبُوعُ: «يَقْتَضِي».

٨. هَكَذَا فِي «ك، ل». وَ في «م، ي»: «لَعَلَّهَا». وَ في «و»: «فَعَلَّهَا». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «تَعَلَّقَهَا».

٩. في «ك، ل، م، و»: «دَالَ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: - «دَلَّ».

١٠. كَذَا، وَ الْأَنْسَبُ: «عَلَى».

١١. وَ قَدْ تَحَدَّثَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ عَنِ هَذَا الْبَحْثِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي «مَسْأَلَةٍ فِي إِطْطالِ

العمل بأخبار الأحاد».

١٢. في «أ، س، ك، ل، م، ه، و»: «يُعْمَلُ».

١٣. في «أ، ك، ل، م، و، ي»: «وَالتَّحْرِيمِ».

لَوْ انْفَرَدَ عَنْ خَيْرِ الْمُخْبِرِ لَمَا اقْتَضَى عَمَلًا بِحَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ؟ - وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي
مَعْنَى الْاِقْتِغَاءِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَا مَعْلُومَيْنِ بِظَاهِرِ الْآيَةِ؛ وَأَحَدُهُمَا غَيْرُ مَعْلُومٍ وَهُوَ
قَوْلُ الْمُخْبِرِ^١.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَبْطُلُ^٢ بِالشَّهَادَاتِ، وَ قِيمِ الْمُتَلَفَاتِ، وَ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَ مَسَائِلَ لَا
تُحْصَى.

قُلْنَا: أَخْرَجْنَا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ كُلَّهَا مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ بِدَلِيلٍ، وَ بَقِيَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ
مُتَنَاوِلًا حُكْمَهُ لِلظَّاهِرِ.

وَيُمْكِنُ أَيْضًا أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الظَّنَّ عِنْدَ خَيْرِ الْوَاحِدِ فِي الشَّرِيعَةِ لَا يَجُوزُ
الْعَمَلُ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ: بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى^٣ فِي الْكِتَابِ عَنِ
اتِّبَاعِ الظَّنِّ وَ الْعَمَلِ بِهِ، وَ ظَاهِرُ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُعْمَلَ^٤ بِهِ وَ لَا عِنْدَهُ فِي مَوْضِعٍ
مِنَ الْمَوَاضِعِ؛ وَ لَمَّا ذَلَّتْ الْأَدَلَّةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى الْعَمَلِ عِنْدَ الظُّنُونِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ
الشَّرِيعَةِ خَصَّصْنَا ذَلِكَ بِتَنَاوُلِهِ النَّهْيِ، وَ بَقِيَتْ مَسَائِلُ الْخِلَافِ يَتَنَاوَلُهَا الظَّاهِرُ؛ فَلَا
نُخْرِجُهَا مِنْهُ^٥ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَ لَا دَلِيلَ يُوَجِّبُ إِخْرَاجَهَا.

١. من قوله: «لما اقتضى عملاً...» إلى هنا ساقط من «ه» و المطبوع.

٢. في «ه» و المطبوع: «سيبطل».

٣. في «ه» و المطبوع: «ينهى».

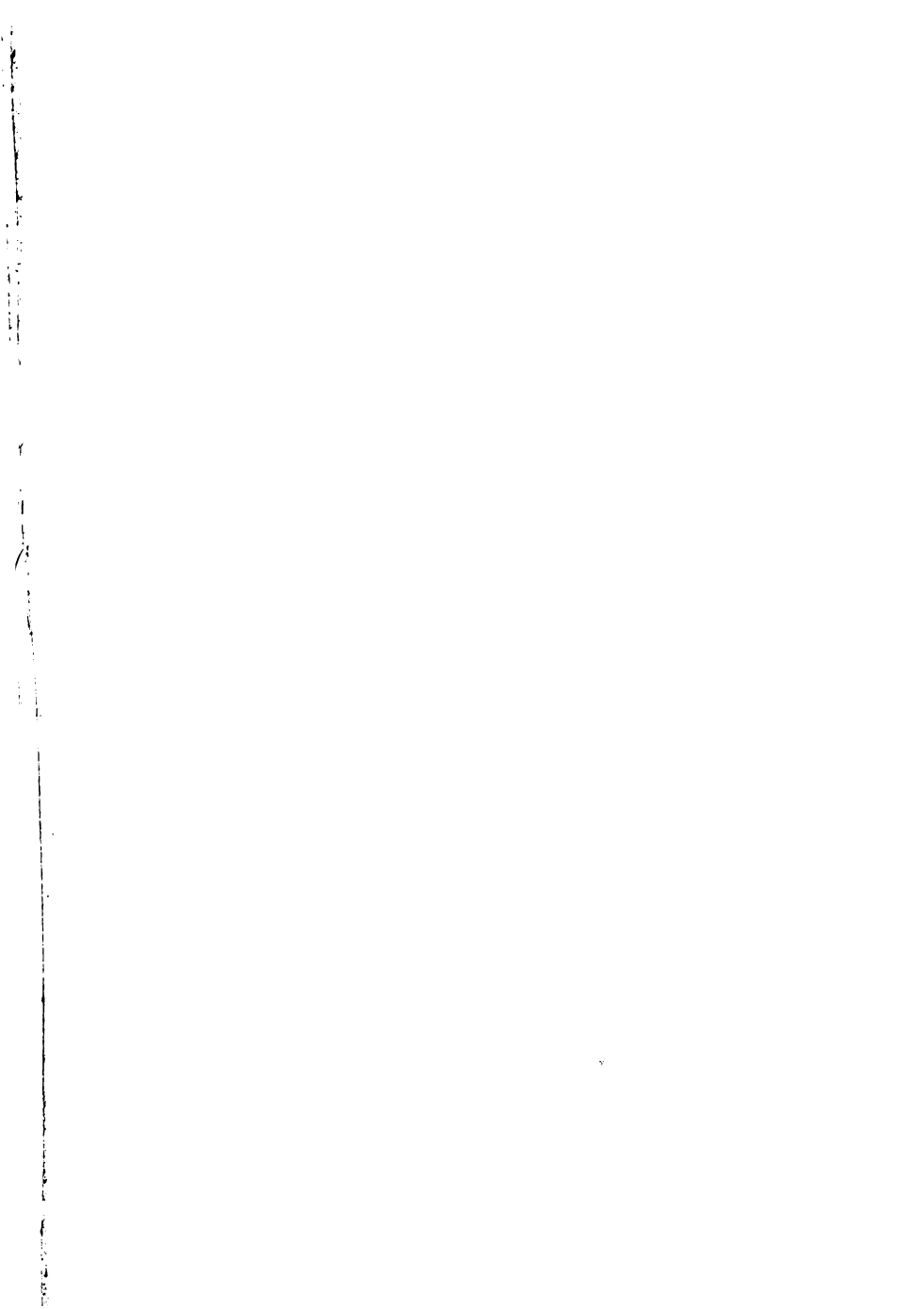
٤. في «أ»: «الأجل» بدل «أن لا يعمل». و في «ه» و المطبوع: «العمل» بدلها.

٥. في «أ»، س، ط، م، و: «فلا يخرجها منه». و في «ه»: «و لا يخرجها منه». و في «ر»: «فلا

نخرجها منها». و في المطبوع: «و لا نخرجها منه».

(١٠٣)

مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد



مقدمة التحقيق

اشتهرت مدرسة الشريف المرتضى الفكرية برفضها القاطع للعمل بخبر الواحد، سواء كان ذلك في الفروع أم الأصول، وأن المتابع لتراث الشريف المرتضى يجد أمثلة ذلك بادية للعيان، فهو لم يترك فرصة يمكنه الحديث فيها عن خبر واحد إلا وصرح برأيه حول عدم حجّيته، ولأجل هذه الرؤية رفض الكثير من الآراء لمجرد أن دليلها خبر واحد، فنراه ردّ حديث: «من رأني فقد رأني...»^١، وحديث تغسيل الإمام بواسطة الإمام اللاحق^٢، وأحاديث نسبة البداء إلى الله تعالى^٣، وحديث: «لا تجتمع أمّتي على خطأ»^٤، كل ذلك لمجرد أن الدليل الوحيد على هذه الأحاديث هو خبر الواحد.

وقد فصل الشريف المرتضى الكلام عن عدم حجّية خبر الواحد في أجوبة المسائل الثبائيات، فقد بذل وسعه هناك لأجل ردّ كل الاستدلالات التي أقامها ابن التبان (ت ٤١٩هـ) على حجّية خبر الواحد. وقد أشار في بداية الرسالة محلّ البحث إلى المسائل الثبائيات، وإلى أنه فصلّ البحث فيها عن خبر الواحد؛ لكنّه أضاف في

١. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٢-١٣.

٢. المصدر، ج ٣، ص ١٥٥.

٣. المصدر، ج ١، ص ١١٧.

٤. الذخيرة، ص ٤٢٧.

هذه الرسالة مطلباً جديداً لم يكن قد ذكره في تلك المسائل. وبهذا يمكن اعتبار الرسالة التي بين أيدينا تكملة للتبانيات. كما أن الإشارة إلى التبانيات في بداية هذه الرسالة و إلى كتاب الانتصار - الذي سماه: «نصرة ما انفردت به الإمامية في المسائل الفقهيّة» - في نهايتها يعتبر قرينة مهمة على تصحيح نسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى.

محتوى الرسالة

يمكن تقسيم محتوى الرسالة إلى ثلاثة مطالب مهمّة:

المطلب الأول: ذكر الشريف المرتضى ما يمكن أن يسمّى دليلاً عملياً على عدم إمكان العمل بخبر الواحد؛ فإنه على فرض التسليم بحجّية هذا الخبر، لا يمكن التعويل عملياً على أخبار الأحاد التي بأيدينا (طبعاً لم يصرّح الشريف المرتضى بهذا الكلام، إلا أنه واضح من كلامه)؛ وذلك لأنّ كلّ من ذهب إلى حجّية خبر الواحد اشترط في الراوي للخبر أن يكون عدلاً، والعدالة من وجهة نظر الشريف المرتضى هي: «أن يكون الشخص العادل معتقداً للحقّ في الأصول والفروع، وغير ذاهب إلى مذهب قد دلّت الأدلّة على بطلانه، وأن يكون غير متظاهر بشيء من المعاصي و القبايح». وهذا يعني أنّ العادل ينبغي أن يكون معتقداً للعقائد الصحيحة عند الإمامية من التوحيد ونفي التشبيه، والعدل ونفي الجبر، والنبوة، وإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، وغير ذلك من العقائد الحقّة. ومقتضى ذلك سقوط كلّ من لا يؤمن بهذه العقائد عن العدالة، من أمثال الواقفة، والغلاة، والخطأبيّة وغيرهم.

فإذا اتّضح معنى العدالة، و راجعنا كتبنا الروائيّة، وجدنا أنّ معظم رواياتها إما واقفيّة، أو غال، أو خطأبي، أو غير ذلك. وقد اتّضح أنّ كلّ هؤلاء غير عدول، إذن لا يمكن التعويل عملياً على رواياتنا؛ باعتبار أنّ شرط العدالة غير متوفّر في أكثر الرواة. وأضاف الشريف المرتضى أصحاب الحديث من القمّيين إلى تلك الطوائف،

حيث أنّهم بالتشبيه والعجز، وبذلك أخرجهم من دائرة العدالة، فسقطت أخبارهم - التي تشكّل حجماً كبيراً جداً من الروايات - من الاعتبار. ثمّ أضاف أنّه لو سلّم راوي الخبر عندنا من أن يكون واحداً ممّن عدّناهم أنّفأ، فإنّه عادة ما يكون مقلداً يعتقد بمذهبه من دون دليل، والمقلد جاهل باللّه تعالى، فلا يكون عادلاً.

إذن إنّ شرط العدالة - حسب رأي الشريف المرتضى - غير متوفّر في معظم رواة أخبار الإمامية، ولذلك لا يمكن الاعتماد على خبر الواحد عندهم.

وهذا بالطبع لا يشمل الأخبار المتواترة، فإنّه لا يشترط فيها العدالة، بل قد يحصل التواتر والعلم من رواية الفساق، بل الكفّار؛ لأنّ العلم الحاصل من التواتر يعتمد على أمور عقلية معينة تدلّ على أنّ الرواة صادقون، سواء كانوا عدولاً أم لا.

المطلب الثاني: هذا المطلب متضمّن في المطلب السابق، ولكن لأهميته وضعناه بصورة مطلب مستقلّ، وهو أنّ الشريف المرتضى قد ذكر في هذه الرسالة عبارتين يمكن اعتبارهما من أخطر العبارات المقلّدة في تاريخ الإمامية، وهي:

العبارة الأولى: تقدّم أنّ الشريف المرتضى اتّهم جميع القميين من الإمامية بالتشبيه والعجز، سوى أنّه استثنى واحداً منهم فقط، وهو الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، حيث قال في عبارة غاية في الصراحة والجرأة:

فإنّ القميين كلّهم، من غير استثناء لأحد منهم، إلّا أبا جعفر بن بابويه -رحمة اللّه عليه- بالأمس كانوا مشبّهة مجرّبة، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك، وتنطق به.

إنّ هذه العبارة ما كان ليجراً عليها أحد غير الشريف المرتضى، وأنّ لها دلالات عدّة، من أهمّها أنّ مدرسة بغداد العقلية الإمامية - والتي بلغت ذروتها على يد الشريف المرتضى - لا تُعتبر مرحلة مكتملة لمدرسة قم، بل هي مرحلة جديدة، قامت

بنسخ مدرسة قم، و حاولت أن تجعلها في طي النسيان.

و ربما هذا الأمر يوضح لنا سبب ضياع الكثير من تراث القميين، فإن مثل هذا الاتهام يجعل كتبهم في عداد المحظورات التي ينبغي عدم تداولها في داخل الطائفة، وربما لولا استثناء الشيخ الصدوق من الاتهام بالجبر والتشبيه، لكان معظم تراث الصدوق في عداد تراث القميين المفقود.

ثم إن العبارة الأخيرة للشريف المرتضى تتهم القميين بالتشبيه والجبر، وهذا النوع من الاتهام ليس جديداً، فإنه هو الذي كان قد دعا الشيخ الصدوق إلى تأليف كتاب التوحيد، حيث قال في مقدمته:

إن الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أتى وحدث قوماً من المخالفين لنا ينسبون عصابتنا إلى القول بالتشبيه والجبر؛ لما وجدوا في كتبهم من الأخبار التي جهلوا تفسيرها، ولم يعرفوا معانيها، ووضعوها في غير موضعها، ولم يقابلوا بألفاظها ألفاظ القرآن، فقبحوا بذلك عند الجهال صورة مذهبنا، ولبسوا عليهم طريقتنا، وصدوا الناس عن دين الله، وحملوهم على جحود حجج الله، فتقربت إلى الله تعالى ذكره بتصنيف هذا الكتاب في التوحيد ونفي التشبيه والجبر.

لكن يبدو أن تأليف هذا الكتاب لم يكن كافياً - من وجهة نظر الشريف المرتضى - إلا لتبرئة الشيخ الصدوق فقط، دون باقي القميين، فإن كتبهم - حسب كلام المرتضى - تشهد على قولهم بالتشبيه والجبر.

لقد كان الشريف المرتضى منذ أيام شبابه يرصد تراث القميين وأصحاب الحديث، وقد كانت نظرتهم إليهم لا تختلف كثيراً عن نظرتهم في هذه الرسالة، فقد قال في حوار له مع الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ):

قلت: فإنني لا أزال أسمع المعتزلة يدعون على أسلافنا أنهم كانوا كلهم مشبهة، و أسمع المشبهة من العامة يقولون مثل ذلك، وأرى جماعة من أصحاب الحديث

من الإمامية يطابقونهم على هذه الحكاية، ويقولون: إن نفي التشبيه إنما أخذناه من المعتزلة! فأحب أن تروي لي حديثاً يُبطل ذلك^١.

فقد أشار في هذه العبارة إلى أن أصحاب الحديث من الإمامية - وعلى رأسهم القميين طبعاً - يرون أن نفي التشبيه ليس من تعاليم الإمامية الأصيلة، وإنما أخذوه من المعتزلة، وهذا يعني أن أصحاب الحديث كانوا يميلون إلى التشبيه.

ويبدو أن أحداً لم يجرؤ على الرد على الشريف المرتضى لعدة قرون، وذلك بسبب الهيمنة الفكرية والتبجيل الكبير الذي كانت تتمتع به شخصيته، إلا أن بعض المتأخرين قام بالرد عليه، وهو الشيخ أبو الحسن بن محمد بن طاهر الشريف الفتونى العاملي (ت ١١٣٨هـ)، حيث قام بتأليف رسالة تنزيه القميين عن المطاعن^٢، و ردّ فيها على كلام الشريف المرتضى المذكور في هذه الرسالة، و حاول الدفاع عن القميين، و تبرئتهم من الاتهام بالتشبيه و الجبر، فهل كان موفقاً في دفاعه؟ هذا الأمر بحاجة إلى فرصة أخرى.

العبارة الثانية: ذكر الشريف المرتضى في هذه الرسالة الصغيرة عبارة أخرى مثيرة، حيث قال في نهاية الرسالة:

و في رواتنا و نقله أحاديثنا من يقول بالقياس، و يذهب إليه في الشريعة، كالفضل بن شاذان، و يونس، و جماعة معروفين. و لا شبهة في أن اعتقاد صحة القياس في الشريعة كفرٌ، لا تثبت معه عدالة.

ليس للمرء الذي يقرأ هذه الكلمات إلا أن يقف مدهوشاً أمامها، فهل هذا اتهام صريح للفضل بن شاذان و يونس بالكفر؟! أليس هؤلاء من رواة و علماء الإمامية

١. الحكايات، ص ٧٧.

٢. تنزيه القميين عن المطاعن (في ضمن مجموعة: ميراث إسلامي إيران، المجموعة السادسة)،

المعروفين؟ و ألم ينص الإمامية على وثاقتهم^١؟ ثم ما هو رأي الشريف المرتضى مثلاً حول ابن الجنيد المعروف باعتماده على القياس^٢، هل كان يؤمن بكفره!!! الأمر ملتبس.

المطلب الثالث: بعد أن أبطل الشريف المرتضى حجّية خبر الواحد أورد على نفسه سؤالاً، وهو أنه ما العمل إذن في هذه الحالة؟ وكيف يمكن إثبات الأحكام الشرعية الفقهيّة بعد فقدان مصدر مهمّ مثل خبر الواحد؟

فأجاب بأنّ معظم الفقه معلوم ضرورة، فإنّ كلّ أحد يعلم أنّ الإمام جعفر الصادق عليه السلام و باقي الأئمّة عليهم السلام ينكرون غسل الرجلين و المسح على الخفّ في الوضوء، كما ينكرون وقوع الطلاق ثلاثاً، إلى غير ذلك من الأحكام التي نعلمها بالضرورة عنهم، و ما سوى ذلك فهو قليل، و يكون الاعتماد فيه على إجماع الإمامية؛ لدخول الإمام فيهم.

فإنّ وجد خلاف بين الإمامية، فهو على نوعين:

الأول: أن يكون الخلاف من شخص أو شخصين معروفين بأسمائهما و أشخاصهما، بحيث نعلم أنّ الإمام ليس أحدهما؛ فيكون المعتمد حينئذ هو قول باقي الإمامية الذين نعلم حينئذ أنّ الإمام فيهم.

الثاني: أن يكون الخلاف من جماعة كبيرة؛ فحينئذ لا يمكن الاعتماد على الإجماع، و ينبغي الرجوع إلى نصّ الكتاب، أو طريقة توجب العلم كالعقل، و مع عدم وجود شيء من ذلك فالمرجع إلى التخيير بين الأقوال المختلفة في تلك المسألة؛ لعدم وجود دليل مرجح لقول على آخر.

١. رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٠٦-٣٠٧؛ ٤٤٦؛ رجال الطوسي، ص ٣٤٦.

٢. المسائل السروية، ص ٧٣؛ المسائل الصاغانية، ص ٥٨؛ الانتصار، ص ٤٨٨؛ رجال (فهرست) النجاشي،

هذا، وقد كانت هذه الرسالة قد طبعت بتحقيق علي الخاقاني النجفي، كما طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ٣٠٧.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله الكلبايكاني رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٥٧٨٧/١١؛ نسخها «ابن قاسم الحسيني» في عام ١٠٥٩هـ.
- و الرسالة تقع في الصفحات (١ - ٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٨٤ - ٣٨٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ش».
٣. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة، المرقّمة ١٠٨٧/٦؛ نسخها «حاجي آغا الشيرازي النمازي» في عام ١٤٢٧هـ . و الرسالة تقع في ثماني صفحات، و رمزنا لها ب«د».
٤. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٢٩٠٤؛ نسخها «محمد أمين بن يحيى الخوئي» المعروف ب«إمام جمعة» في الكوفة في عام ١٣٣٤هـ بالخطّ النسخي.
- و جاء في أولها: «نقلت من خطّ جدّي المبرور الشهيد الثاني - قدّس سرّه - من كتاب بخطّه في المشهد المقدّس، و هي التي يحكي كلامها جدّي الشيخ حسن طاب ثراه في أصول المعالم».
- و كُتِب في هامش ذلك: «نقلت هذه المقالة من خطّ العالم الجليل النبيل الشيخ عليّ محشّي الروضة، سبط لشيخنا الشهيد الثاني؛ قدّس الله أرواحهم، و شكر الله مساعيهم. محمد أمين».

و كتب أيضاً في نهاية غالب الرسائل الواردة في المجموعة: «لا يخفى أن النسخة التي كتبنا منها كانت مغلوطة في الغاية، بالتأمل و الحدس أصلت منها ما تيسر لي، و قد بقي منها مواضع يحتاج إلى التأمل و التصحيح و المراجعة، و الله الموفق للصواب».

و المجموعة تحتوي على ست رسائل، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلا الرسالة الثانية منها.

و يشاهد في بداية النسخة و نهايتها خاتم الكاتب و قد كتّب عليه: «من كتب الأقلّ محمّد أمين الخوني ١٣٧٦». ^١ و الرسالة تقع في الصفحات (٢ - ٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».

٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ١٠٠٠٧؛ تقع في الصفحات (٨٢ - ٨٤) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ب».

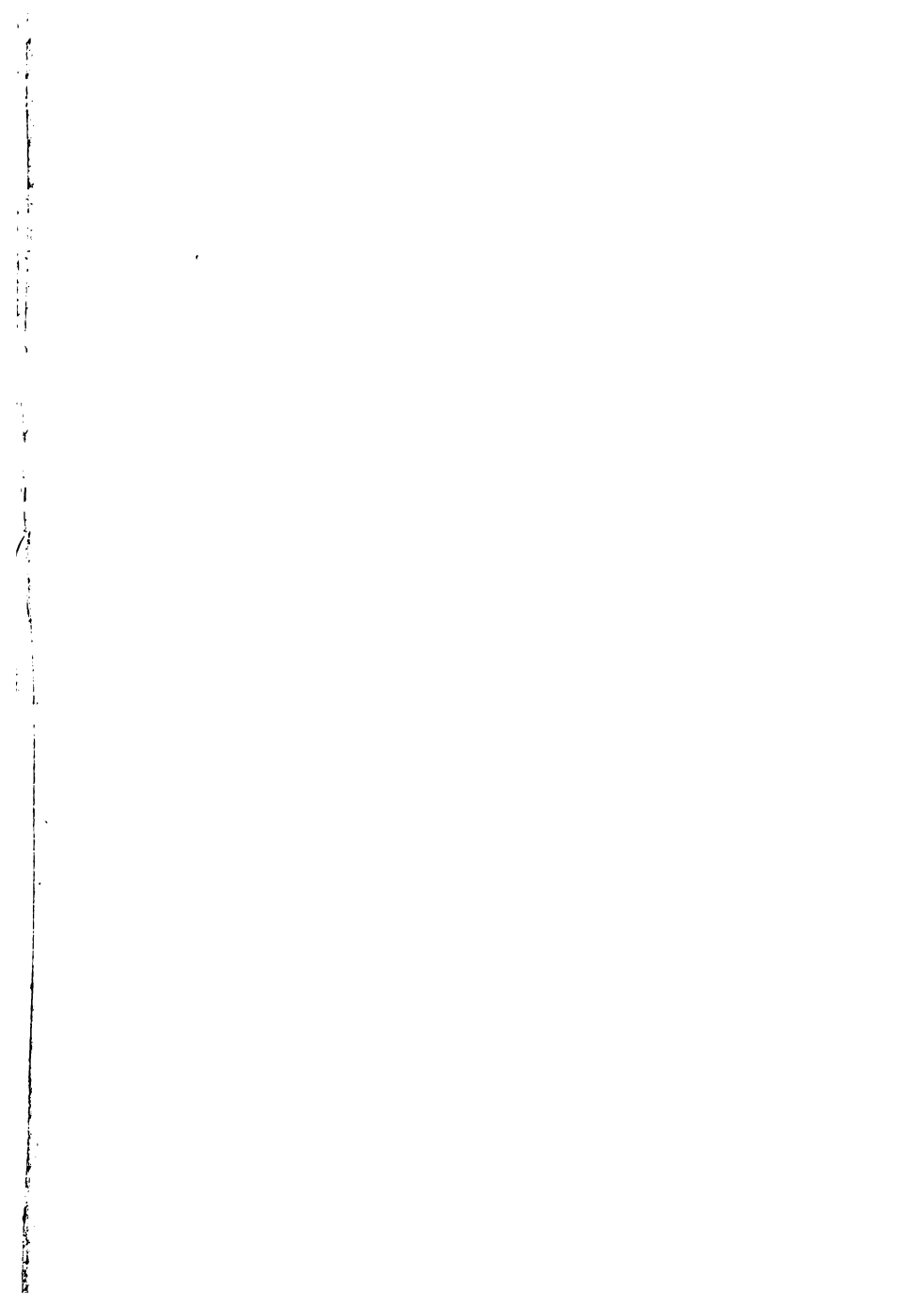
و قد جاء في آخرها: «هذه الأوراق قد نُقلت من خطّ العالم الجليل الشيخ عليّ محشّي الروضة سبط الشهيد الثاني قدّس الله أرواحهم و قد نقلت هذه الفقرة عن خطّ شيخنا الأجلّ الأعظم، آية الله في الأنام، حجّة الإسلام شيخ الشريعة الأصبهاني أدام الله بقاءه إن شاء الله. ١٢ صفر الخير من سنة ١٣٣٧».

(ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (٢١٠ - ٢١١) من المجموعة.

٢. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) (١١٦٢)؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٥٠) من المجموعة.

٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٣٠٨ - ٣١٠) من المجموعة. وقد جاء في آخرها: «آخر المسألة. صورة النسخة المستنسخة: كتبها من خط الشيخ زين الدين قدس الله نفسه الزكية، وأفاض على تربته المراحم الربانية، والحمد لله وحده».



مسألة في إبطال العمل بأخبار الأحاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

مسألة^٢ من إملأ السيد الأجل المرتضى علم الهدى - رضوان الله عليه - في

إبطال العمل بأخبار الأحاد.

إعلم أنه لا يجوز أن يتعبّد أصحابنا و الحال هذه بأن^٣ يعملوا في أحكام الشريعة على أخبار الأحاد، ولا يتيّم على موجبات أصولهم أن تكون^٤ الأخبار التي يروونها في الشريعة معمولاً عليها، وإن جاز لخصومهم على مقتضى أصولهم ذلك. ونحن نبيّن هذه الجملة، وتجاوز عن الكلام على أن العلم الضروري حاصل لكل مخالف للإمامية^٥ أو موافق، بأنهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم، وأن ذلك صار شعاراً لهم يعرفون به، كما أن نفي القياس في الشريعة من شعارهم الذي يعلمه منهم كل مخالط لهم.

وتجاوز أيضاً عن الاعتماد في إبطال ذلك على نفي دلالة شرعية على وجوب

١. في «ج»: «و به نقتي». وفي «ش»: «و به نستعين».

٢. في «ب، ج، د»: «مسألة».

٣. في المطبوع: «أن».

٤. في «ب، ج، د، ش» و المطبوع: «أن يكون».

٥. في «ش»: «الإمامة». وفي المطبوع: «الإمامية».

العمل بخبر الواحد؛ فإنه لا بُدَّ - باتِّفاقِ بَيْنِنَا - في مثل ذلك مِن دَلَالَةٍ يُقَطَّعُ بِهَا، و قد بَيَّنَّا هَذَا كُلَّهُ، و أَشْبَعْنَاهُ، و فَرَعْنَاهُ^١ في «جوابِ الْمَسَائِلِ التَّبَانِيَاتِ».

و الَّذِي يَخْتَصُّ هَذَا الْمَوْضِعَ مِمَّا لَمْ يُبَيِّنْهُ هُنَاكَ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ - بَيْنَ كُلِّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجوبِ الْعَمَلِ بِخَبْرِ الْوَاحِدِ فِي الشَّرِيعَةِ - أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ^٢ عَدْلًا.

و الْعَدَالَةُ عِنْدَنَا تَقْتَضِي^٣ «أَنْ يَكُونَ مُعْتَقِدًا لِلْحَقِّ فِي الْأَصُولِ وَ الْفُرُوعِ، وَ غَيْرِ ذَاهِبٍ إِلَى مَذَهَبٍ قَدْ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى بُطْلَانِهِ، وَ أَنْ يَكُونَ^٤ غَيْرَ مُنْظَاهِرٍ بِشَيْءٍ مِنْ الْمَعَاصِي وَ الْقَبَائِحِ».

و هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَقْتَضِي تَعَدُّرَ الْعَمَلِ بِشَيْءٍ مِنْ الْأَخْبَارِ الَّتِي رَوَاهَا الْوَاقِفَةُ^٥ عَلَى مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - الذَّاهِبَةُ إِلَى أَنَّهُ الْمَهْدِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ تَكْذِيبَ كُلِّ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَثَمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. وَ هَذَا كُفْرٌ، بِغَيْرِ شُبُهَةٍ وَ رِدَّةٍ - كَالطَّاطِرِيِّ^٦، وَ

١. في «ج»: «و فرغنا عنه» بدل «و فرعناه».

٢. في المطبوع: «كون مخبره» بدل «كونه».

٣. في «ش» و المطبوع: «يقتضي».

٤. في «أ»: «+ معتقدا» و في «ش»: «+ معتقدا غير ذاهب».

٥. في «أ، ش» و المطبوع: «الواقفة» و «الواقفة»: الذين وقفوا على موسى بن جعفر عليه السلام، و قالوا: إنه لم يمُت و لا يموت حتَّى يظهر، و هو المنتظر. راجع: فرق الشيعة، ص ٨٠؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٦٨ و ١٦٩.

٦. هو علي بن الحسن الطاطري، سمي بذلك لبيعه ثياباً يقال لها: الطاطرية. كان فقيهاً و ثقةً في حديثه حسب رأي النجاشي رحمه الله، و إن كان من وجوه الواقفة و شيوخهم، و هو أستاذ الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي الحضرمي. و له كتب كثيرة؛ منها: التوحيد، و الإمامة، و الوفاة، و الصلاة، و غيرها. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٤، الرقم ٦٦٧؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٦، الرقم ٣٩٠؛ معالم العلماء، ص ٩٩، الرقم ٤٣٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٣٧٢، الرقم ٨٠٢٨.

ابن سَمَاعَةَ^١، و فُلَانٍ و فُلَانٍ، و مَنْ لَا يُحْصَى كَثْرَةً.
 فَإِنَّ مُعْظَمَ الْفَقْهِ و جُمْهُورَهُ - بَلْ جَمِيعَهُ^٢ - لَا يَخْلُو سُنْدُهُ^٣ مِمَّنْ يَذْهَبُ مَذْهَبَ
 الْوَاقِفَةِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلًا فِي الْخَبَرِ أَوْ فِرْعَاءَ، و رَاوِيًا^٤ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ مَرَوِيًا عَنْهُ.
 و إِلَى غُلَاةٍ، و خَطَابِيَّةٍ^٥، و مُجَسِّمَةٍ^٦، و أَصْحَابِ حُلُولٍ؛ كَفُلَانٍ و فُلَانٍ و مَنْ لَا
 يُحْصَى أَيْضًا كَثْرَةً.
 و إِلَى قَمِيٍّ مُشَبَّهِ مُجْبِرٍ؛ فَإِنَّ^٧ الْقَمِيِّينَ كُلَّهُمْ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَاءٍ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، إِلَّا أَبَا
 جَعْفَرِ بْنِ بَابُوِيهِ^٨ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - بِالْأَمْسِ كَانُوا مُشَبَّهَةً مُجْبِرَةً، و كُتِبَتْهُمْ و
 تَصَانِيفُهُمْ تَشْهَدُ بِذَلِكَ و تَنْطِقُ بِهِ.

١. هو أبو عبد الله جعفر بن محمد بن سماعة الحضرمي، مولى عبد الجبار بن وائل الحضرمي، حليف بني كندة، و هو أيضاً يعد من أكابر الواقفة و شيوخهم؛ ولكن عدّه النجاشي رحمه الله ثقة في الحديث، و له كتاب النوادر الكبير. راجع: رجال النجاشي، ص ١١٩، الرقم ٣٠٥؛ خلاصة الأثوال، ص ٣٣٠، الرقم ١؛ معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٨١، الرقم ٢٢٧٢.

٢. في «ب، ج، د» - «بل جميعه».

٣. في المطبوع: «لا يخلو مستنده». و في «ش»: «لا يخلق سنه».

٤. في المطبوع: «راوياً» بدون واو العطف.

٥. «الخطابية» طائفة منسوبة إلى أبي الخطاب محمد بن أبي زينب المقلاص الأسدي، ملعون ضال، قتله عيسى بن موسى عامل المنصور بسبخة الكوفة. و هم يقولون بألوهية الإمام الصادق عليه السلام. و قد أورد الكشي رحمه الله في رجاله روايات كثيرة في ذم أبي الخطاب. راجع: رجال الكشي، ص ٢٩٠، ح ٥٠٩، و ما بعده؛ فرق الشيعة، ص ٤٢؛ الفرق بين الفرق، ص ٢٦٥؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٥٩؛ طرائف المقال، ج ٢، ص ٢٣٢، الرقم ٢٨؛ مقياس الهداية، ج ٢، ص ٣٥٦.

٦. في «أ، ش» و المطبوع: «مخمسة».

٧. في «أ، ش» و المطبوع: «و أن».

٨. أي أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق رحمه الله، و حاله أشهر من أن يوصف.

فَلَيْتَ شِعْرِي؛ أَيُّ رَوَايَةٍ تَخَلَّصُ وَ تَسَلَّمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِهَا أَوْ فِرْعَاهَا^١
واقف أو غالٍ أو قَمِيٍّ مُشَبَّهٌ مُجَبَّرٌ؟! و الإختبار^٢ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُم التفتيشُ.
ثُمَّ لَوْ سَلِمَ خَبْرٌ^٣ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، لَمْ يَكُنْ رَاوِيَهُ إِلَّا مُقَلِّدًا بَحْتًا^٤ مُعْتَقِدًا^٥
لِمَذْهَبِهِ بَغَيْرِ حُجَّةٍ وَ دَلِيلٍ.

وَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ عِنْدَ الشَّيْعَةِ جَاهِلٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، وَ
لَا مِمَّنْ^٦ تَقْبَلُ أَخْبَارَهُ فِي الشَّرِيعَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ كُلُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِي الطَّبَقَةِ فِي النَّظَرِ، يَكُونُ جَاهِلًا بِاللَّهِ تَعَالَى،
أَوْ غَيْرَ عَارِفٍ بِهِ؛ لِأَنَّ فِي^٧ «أَصْحَابِ الْجُمَلِ»^٨ مَنْ يَعْرِفُ اللَّهَ تَعَالَى بِطُرُقٍ مُخْتَصِرَةٍ
تَوْجِبُ الْعِلْمَ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقْوَى عَلَى حَلِّ^٩ الشُّبُهَاتِ كُلِّهَا.

قُلْنَا: مَا نَعْرِفُ مِنْ أَصْحَابِ حَدِيثِنَا وَ رَوَايَاتِنَا مِنْ هَذِهِ صِفَتِهِ، وَ كُلُّ مَنْ تُشِيرُ^{١٠} إِلَيْهِ
مِنْهُمْ إِذَا سَأَلْتَهُ عَنِ سَبَبِ اعْتِقَادِهِ التَّوْحِيدَ أَوْ الْعَدْلَ^{١١} أَوْ النَّبُوَّةَ أَوْ الْإِمَامَةَ، أَحَالَكَ عَلَى
الرَّوَايَاتِ، وَ تَلَى عَلَيْكَ الْأَحَادِيثَ. فَلَوْ عَرَفَ هَذِهِ الْمَعَارِفَ بِجِهَةٍ صَحِيحَةٍ لِأَحَالِ^{١٢} -

١. في المطبوع: «و فرعها».

٢. في غير «أ، ب، ش» و المطبوع: «و الاختيار».

٣. في المطبوع: «+ أحدهم».

٤. في «أ، ش»: «إلا مقلد مبحث». و في المطبوع: «إلا مقلد بحت».

٥. في «أ، ش» و المطبوع: «معتقد».

٦. في «ش»: «و لا ممًا». و في المطبوع: «و لا ممكن».

٧. في المطبوع: «فيه».

٨. في «ب، ج، د»: «الجهل». و في المطبوع: «الجملة». و المراد بـ «أصحاب الجمل» عوام الناس و

بسطاؤهم ممن لديهم علم إجمالي بأصول الدين. راجع: الاقتصاد، ص ١٩ - ٢٠.

٩. في المطبوع: «درء».

١٠. في المطبوع: «نشير».

١١. في «ش» و المطبوع: «و العدل».

١٢. في المطبوع: «لأحال».

في اعتقاده إذا سُئِلَ عن جهته^١ - عليها^٢، و معلومٌ ضرورةً خلاف ذلك. و المدافعة للعيان قبيحةٌ بذوي الدين.

و في زواتنا و نَقَلَهُ أَحَادِيثُنَا مَنْ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ وَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي الشَّرِيعَةِ، كَالْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ^٣، وَ يُونُسَ^٤، وَ جَمَاعَةٍ مَعْرُوفِينَ. وَ لَا شُبُهَةَ فِي أَنْ اعْتِقَادَ صِحَّةِ الْقِيَاسِ فِي الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ لَا تُثَبِّتُ مَعَهُ عَدَالَةٌ.

فَمِنْ أَيْنَ يَصِحُّ لَنَا خَبْرٌ وَاحِدٌ يَرَوِيهِ^٥ مَنْ^٦ تُجَوِّزُ^٧ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا - مَعَ هَذِهِ

١. في المطبوع: «جهة».

٢. في المطبوع: «علمها».

٣. أبو محمد الفضل بن شاذان بن خليل الأزدي النيسابوري، كان أبوه من أصحاب يونس. روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام. و قيل: عن الرضا عليه السلام أيضاً. عدّه الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله تارة من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام، و أخرى في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام. و عدّه الكشي و النجاشي - رحمهما الله - من العدول و الثقات. و ذكر الكشي رحمه الله أنه صنّف مائة و ثمانين كتاباً، منها: كتاب النقص على الإسكافي في تقوية الجسم، و كتاب العروس - و هو كتاب العين -، و كتاب الوعيد، و كتاب الردّ على أهل التعطيل و غيرها. راجع: رجال (فهرست) النجاشي، ص ٣٠٦، الرقم ١٤٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٩٠، الرقم ٥٧٤٠؛ و ص ٤٠١، الرقم ٥٨٨١؛ معالم العلماء، ص ١٢٥، الرقم ٦٢٧؛ معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٣٠٩، الرقم ٩٣٧٤.

٤. أبو محمد يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين بن موسى، مولى بني أسد. كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة. ولد في أيام هشام بن عبد الملك، و رأى جعفر بن محمد عليهما السلام بين الصفا و المروة و لم يرو عنه. روى عن أبي الحسن موسى و الرضا عليهما السلام، و كان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم و الفُتيا. و كان ممن بذل له على الوقف مال جزيل، فامتنع من أخذه و ثبت على الحق. له تصانيف كثيرة، منها: كتاب السهو، كتاب الأدب و الدلالة على الخير، كتاب الزكاة. رجال النجاشي، ص ٤٤٦ - ٤٤٧.

٥. في المطبوع: «بروونه».

٦. في المطبوع: «ممن».

٧. في «ش» و المطبوع: «يجوز».

الأقسام التي ذكرناها -؛ حتى ندعي أنا تُعْبَدنا بقوله؟!

وليس يلزم ما ذكرناه على أخبار التواتر؛ لأن الأخبار المتواترة لا يُشترط فيها عدالة رواتبها، بل قد يثبت التواتر وتجب المعرفة برواية الفاسق بل الكافر؛ لأن العلم بصحة ما رَووه يثبتني على أمور عقلية تشهد بأن مثل تلك الجماعة لا يجوز الكذب^١ عليها وهي على ما هي عليه. فلا بُدَّ إذا لم يكن خبرها كذباً أن يكون صدقاً. والعمل بأخبار الأحاد - عند من يذهب إليه في الشرع - يقتضي كون الراوي على صفة تجب مراعاتها^٢، فإذا لم تتكامل^٣ بطل الشرط في وجوب العمل.

وإنما قلنا: إن مثل الذي ذكرناه لا يُعترض به على مذهب مخالفينا في^٤ العمل بأخبار الأحاد؛ لأنهم لا يُراعون في صفة الناقلين كل الذي يُراعيه، ولا يُكفرون بما نُكفَر به من الخلاف في كل أصل وفرع، وأكثرهم يعمل على أخبار «أهل الأهواء» - وإن كان فسقاً كثيراً - متى كانوا مُتَنزهين عما يعتقدون أنه معصية وفسق، وغير ما ذكره^٥ لا يعتقدونه قبيحاً^٦؛ فالأمر عليهم أوسع منه علينا.

فإن قيل: فإذا سَدَدتم طريق العمل بالأخبار في الشريعة، فعلى أي شيء يُعُولون في الفقه كُلُّه؟

قلنا: قد بينا في مواضع من كلامنا: «كيف الطريق لنا مع نفي القياس والعمل بأخبار الأحاد إلى ذلك»، وكشفناه وأوضحناه في «جواب المسائل الثبائيات»^٨ و

١. في المطبوع: - «الكذب». ٢. وهي صفة العدالة كما تقدم.

٣. في «أ، ش» والمطبوع: «لم يتكامل». ٤. في غير «ب، ج، د»: «إلى».

٥. في «أ، ش»: «وغير من نُكر». وفي المطبوع: «وغير منكر».

٦. في المطبوع: «قبحاً». ٧. في «ج» والمطبوع: «إذا».

٨. راجع: الفصل الأول من الثبائيات عند الكلام عن الطريق إلى معرفة خطاب الرسول والإمام.

في «جواب المسائل الحلبيات»^١، و نَحْنُ نوردُ هاهنا جُمْلَةً منه:

فاعلم^٢ أن معظمَ الفقه تَعَلَّمَ^٣ ضرورةَ مذاهبِ أئمتنا عليهم السلام في الأخبار المتواترة. فإن وَقَعَ شَكٌّ في أن الأخبارَ توجبُ العلمَ الضروريَّ، فالعلمُ الذي لا شبهةَ فيه ولا ريبَ يَعْتَرِيهِ حَاصِلٌ، كالعلمِ بالأُمُورِ الظاهرةِ كُلِّها التي يَدْعِي قومٌ أن العلمَ بها ضروريٌّ؛ فإن الإماميةَ كُلِّها تَعَلَّمَ^٤ أن من مذهبِ أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادقِ عليهما السلام وأبائه وأبنائه من الأئمةِ عليهم السلام إنكارَ غسلِ الرِّجْلينِ وإيجابَ مَسْحِهما، وإنكارَ المَسْحِ على الخُفَّينِ، وأن الطلاقَ بالثلاثِ^٥ لا يَقَعُ، وأن كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وما جرى مجرى ذلك من الأمور التي لا يَخْتَلِجُ شَكٌّ في أنها^٦ مَذهِبُهُم عليهم السلام.

وما سِوَى ذلك - ولعله^٧ الأقلُ - يُعَوَّلُ^٨ فيه على إجماعِ الإماميةِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أن قولَ إمامِ الزمانِ المعصومِ عليه السلام في جُمْلَةِ أقوالهم، وكُلُّ ما أَجْمَعُوا عليه مقطوعٌ على صحَّتهِ. وقد فَرَعْنَا هذه الجُمْلَةَ في مواضعَ وبَسَطْنَاها.

فأما ما اِخْتَلَفَ^٩ الإماميةُ فيه، فهو على ضَرَّتَيْنِ:

ضَرَبٌ يَكُونُ الخِلافُ فيه من الواحدِ والإثنينِ، اللَّذينِ^{١٠} عَرَفْنَاهما بأعيانهما و

١. هذه المسائل المفقودة.

٢. في «أش» والمطبوع: «واعلم».

٣. في «ب، ج، د»: «يعلم». وفي المطبوع: «نعلم».

٤. في «ش» والمطبوع: «من».

٥. في «أ، ش» والمطبوع: «الثلاث».

٦. في «أ»: «شك في أنه». وفي «ش»: «شك فإنه». وفي المطبوع: «بشك أنه»، كلها بدل «شك في أنها».

٧. في المطبوع: «لقلته بل» بدل «ولعله».

٨. في المطبوع: «نعول».

٩. في «ج» والمطبوع: «اختلفت».

١٠. في المطبوع: «اللذين».

أنسابهما، و قَطَعْنَا عَلَى أَنْ إِمَامَ الزَّمَانِ لَيْسَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ فَهَذَا الضَّرْبُ يَكُونُ الْمُعْوَلُ فِيهِ عَلَى أَقْوَالِ بَاقِي الشَّيْعَةِ الَّذِينَ هُمُ الْجُلُّ وَالْجُمُهورُ، وَ لِأَنَّ تَقَطُّعَ عَلَى أَنْ قَوْلَ الْإِمَامِ فِي تِلْكَ الْجِهَةِ دُونَ قَوْلِ هَذَا^١ الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ.

و الضَّرْبُ الْآخَرُ مِنَ الْخِلَافِ: أَنْ تَقُولَ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ لَا تَتَمَيَّزُ بَعْدَ دِ وَلَا مَعْرِفَةَ^٢ الْأَعْيَانِ وَ الْأَشْخَاصِ^٣ بِمَذْهَبٍ وَ الْبَاقُونَ بِخِلَافِهِ، فَحِينَئِذٍ لَا يُمَكِّنُ الرَّجُوعُ إِلَى الْإِجْمَاعِ^٤ وَ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهِ، وَ يُرْجَعُ فِي الْحَقِّ مِنْ ذَلِكَ إِلَى نَصِّ كِتَابٍ أَوْ اعْتِمَادِ عَلَى طَرِيقَةٍ تُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ، كَالْتِمَسْكِ بِأَصْلِ مَا فِي الْعَقْلِ وَ نَفْيِ مَا يَنْقُلُ عَنْهُ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي قَدْ بَيَّنَّاها فِي مَوَاضِعَ وَ فِي كِتَابِ «نُصْرَةَ مَا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ»^٥.

فَإِنْ قَدَّرْنَا أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى قَطْعِ عَلَى الْحَقِّ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَ بَعْدَ ذَلِكَ، كُنَّا مُخَيَّرِينَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ؛ لِفَقْدِ دَلِيلِ التَّخْصِصِ وَ التَّعْيِينِ. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الَّتِي تَحْدُثُ وَ لَا قَوْلَ لِلْإِمَامِيَّةِ فِيهَا^٦ عَلَى وَفَاقٍ وَ لَا خِلَافٍ.

١. فِي «ب، ج، د» وَ الْمَطْبُوعِ: - «هَذَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: + «الْأ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْأَشْخَاصُ» بِدُونِ وَائِ الْعَطْفِ.

٤. وَ هَذَا يَعْنِي أَنَّ الضَّرْبَ الْأَوَّلَ كَانَ الْإِعْتِمَادَ فِيهِ عَلَى الْإِجْمَاعِ؛ وَ ذَلِكَ لِمَعْرِفَتِنَا بِالْجِهَةِ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَ لِأَنَّ الْمُخَالَفِينَ كَانُوا مَعْرُوفِي الْأَسْمَاءِ وَ الْأَنْسَابِ، فَمُخَالَفَةُ الْمَعْرُوفِ لَا تَضُرُّ بِالْإِجْمَاعِ حَسَبَ رَأْيِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

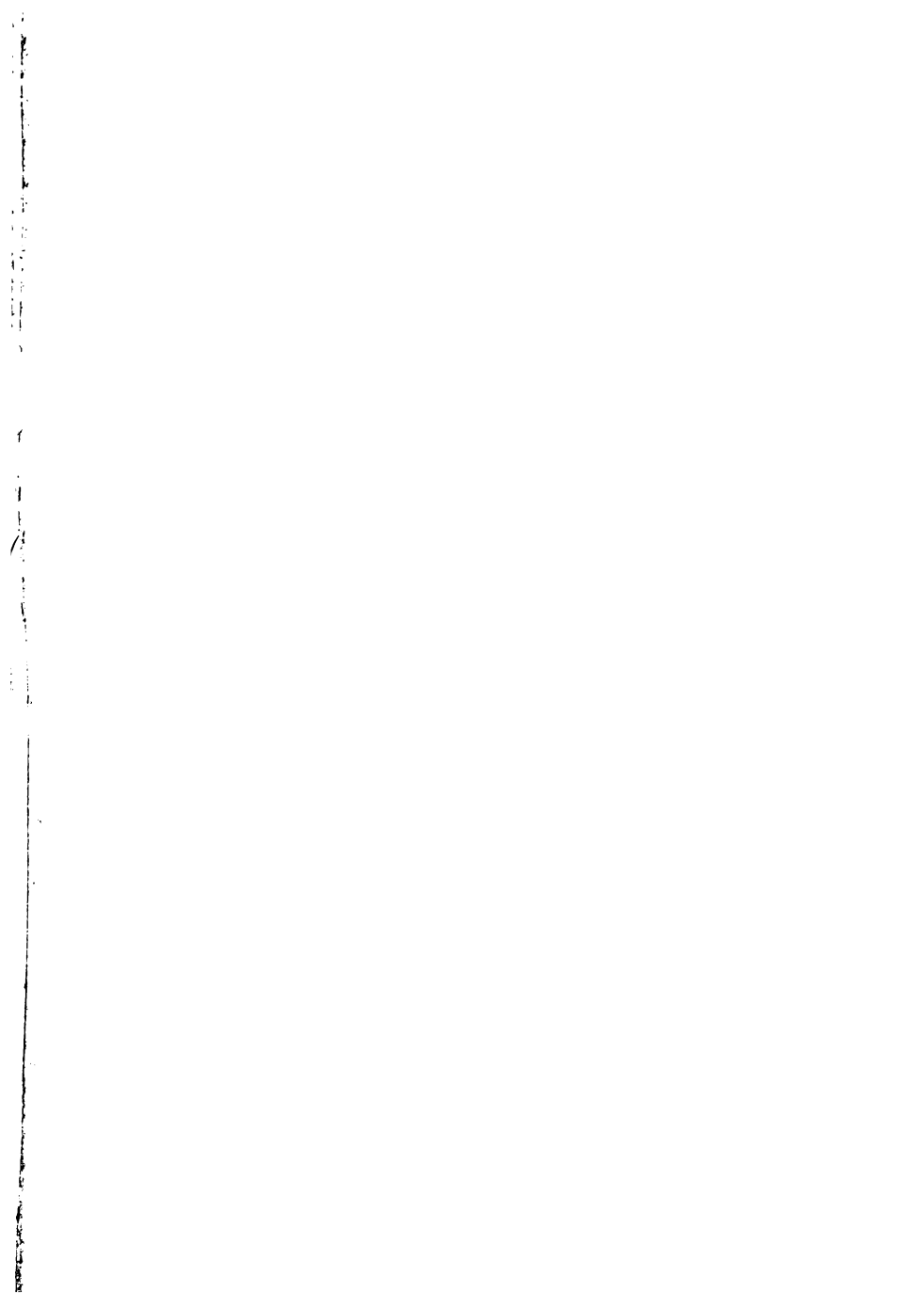
٥. وَ هُوَ كِتَابُهُ الْمَعْرُوفُ بِالْإِتِّصَارِ؛ رَاجِعَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: ص ٢٦٨، ٤٢٤.

٦. فِي «ب، ج، د»: «و يَبْعُدُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «فَعَنْدُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهَا».

(١٠٤)

مَسْأَلَةٌ فِي الإِجْمَاعِ



مقدمة التحقيق

ذهب الشريف المرتضى كغيره من الكثير من الإمامية إلى حجّة إجماع الطائفة الإمامية، لا لأنّ الإجماع حجّة في ذاته؛ بل لأنّه كاشف عن قول المعصوم الداخل في الإجماع.

و قد فصل الكلام عن الإجماع في بعض كتبه و رسائله، مثل كتاب الذريعة، و الشافي^١، و الفصل الأوّل من المسائل الثبائيات، و المسألة الحادية و العشرين من المسائل الرسيّات الأولى، حيث فصل الكلام هناك حول حجّة إجماع الإمامية، و أجاب عن أهمّ الإشكالات الموجهة إلى ذلك.

محتوى الرسالة

و في هذه الرسالة المختصرة أجاب على إشكال كان قد أجاب عليه في بعض كتبه و رسائله المُشار إليها، كما ألمح بنفسه إلى ذلك في هذه الرسالة، حيث أشار إلى أنّه أجاب عليه في أجوبة المسائل الثبائيات. و هذه الإشارة إلى الثبائيات تعتبر في نفس الوقت أمانة مهمّة على تصحيح نسبة الرسالة إليه.

إذن الإشكال المطروح في هذه الرسالة مكرّر؛ لكنّ الشريف المرتضى أجاب عليه هنا بشيء من التفصيل.

و الإشكال هو إذا كانت حجّية إجماع الإمامية ناشئة من دخول المعصوم فيهم، فكيف يمكنكم التأكّد من صحّة هذا الإجماع؟ فأنتم لم تستقصوا جميع أقوال الإمامية، و لم تعرفوا أشخاصهم، فلعلّ في أقاصي الأرض من يخالف الإجماع؛ و إذا وجد هذا الاحتمال، فمن المحتمل أن يكون ذلك المخالف هو الإمام المعصوم، فيسقط الإجماع بذلك عن الحجّية.

و أجاب الشريف المرتضى على هذا الإشكال بعدة أجوبة:

الأول: جواب نقضي؛ و هو أنّ هذا الإشكال يرد أيضاً على إجماع المسلمين، فإنّه يجوز أن يقال في كلّ إجماع لهم: إنّ هناك احتمال وجود مخالف في أقاصي الأرض لا نعرفه، و بذلك لا يتحقّق الإجماع، و من الواضح أنّ هذا النوع من التشكيك في إجماع المسلمين باطل و لا يقول به أحد.

الثاني: جواب حليّ خاصّ بالإمامية، و هو أنّ ذلك المخالف إذا علمنا أنّه غير الإمام، فلا تضمر مخالفته الإجماع؛ و إذا كان هو الإمام، و أنّ الإمامية أجمعوا على خلافه، فحينئذ نقول: لا يجوز للإمام أن يترك المكلفين في حالة من الجهل، من دون أن يعرفهم الحقّ؛ بل يجب عليه أن يرشدهم إليه؛ فإذا وجد أنّ هناك مسألة مطابقة للحقّ قد انقطع نقلها، و انقضت القائل بها من بين الإمامية، فيجب عليه الظهور لبيان الحقّ، و لا يجوز له البقاء على حالة التقيّة و الغيبة.

إذن لقد اعتمد الشريف المرتضى في هذه الرسالة على هذا الجواب الدالّ على وجوب تعريف الأمة بالحقّ إذا أجمعت على خلافه، و إن أدّى ذلك إلى الظهور و ترك الغيبة.

و لكن الجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى رجع عن هذه الفكرة فيما بعد؛ أي فكرة وجوب الظهور على الإمام لأجل تعريف الحقّ في حال حصول الجهل به من قبل الأمة، و جوّز أن يكون الكثير من الحقّ مجهولاً بالنسبة لنا، من دون أن يجب

على الإمام الظهور لتعريفه لنا. فقد قال في جواب المسألة الأولى من المسائل الطرابلسيات الثانية:

فإن قيل: ألا جاز أن يكون الحقّ في بعض المسائل أو الحوادث عند الإمام عليه السلام والناس في حال الغيبة في ذلك الأمر على باطل، ولو زالت التقيّة عنه لبين الحقّ وأوضحه؟

قلنا: قد أجبنا عن هذا السؤال في كتابنا في الغيبة والشافعي والذخيرة وكلّ كلام أمليناه فيما يتعلّق بالغيبة، بأنّ الحقّ في بعض الأمور لو خفي علينا وكانت معرفته عند الإمام الغائب، لوجب أن يظهر ويوضح ذلك الحقّ، ولا تسعه التقيّة والحال هذه... والذي يقوى الآن في نفسي ويتّضح عندي أنّه غير ممتنع أن يكون عند إمام الزمان عليه السلام - غائباً كان أو حاضراً - من الحقّ في بعض الأحكام الشرعيّة ما ليس عندنا.

وقد أشار الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) إلى تغيير رأي الشريف المرتضى، حيث قال:

وذكر المرتضى عليّ بن الحسين الموسويّ - قدس الله روحه - أخيراً: أنّه يجوز أن يكون الحقّ فيما عند الإمام، والأقوال الأخر تكون كلّها باطلة، ولا يجب عليه الظهور؛ لأنّه إذا كنّا نحن السبب في استتاره، فكلمّا يفوتنا من الانتفاع به وبتصرّفه وبما معه من الأحكام نكون قد أتينا من قبيل نفوسنا فيه، ولو أزلنا سبب الاستتار لظهر وانتفعنا به، وأدى إلينا الحقّ الذي عنده^١.

وقال في موضع آخر:

وكان المرتضى - رحمه الله - يقول أخيراً: لا يمتنع أن يكون هاهنا أمور كثيرة

غير واصلة إلينا هي مودعة عند الإمام عليه السلام، وإن كان قد كتبتها الناقلون و لم ينقلوها^١.

الثالث: و هو جواب حَلِّي آخر على الإشكال المتقدم، و متناسب مع مباني المخالفين، و هو أن الله تعالى تعبّدنا بالعمل بالإجماع؛ فلا يجب الالتفات إلى أيّ طعن أو إشكال عليه؛ لأنّ الله تعالى لا يتعبّدنا بما لا يمكن التعويل عليه، فإن كان هناك قول مخالف محتمل لم يصل إلينا نعلم أنّه ليس من الأقوال المعتبرة، و أنّ المعتر هو القول الموافق للإجماع.

تاريخ تأليف الرسالة

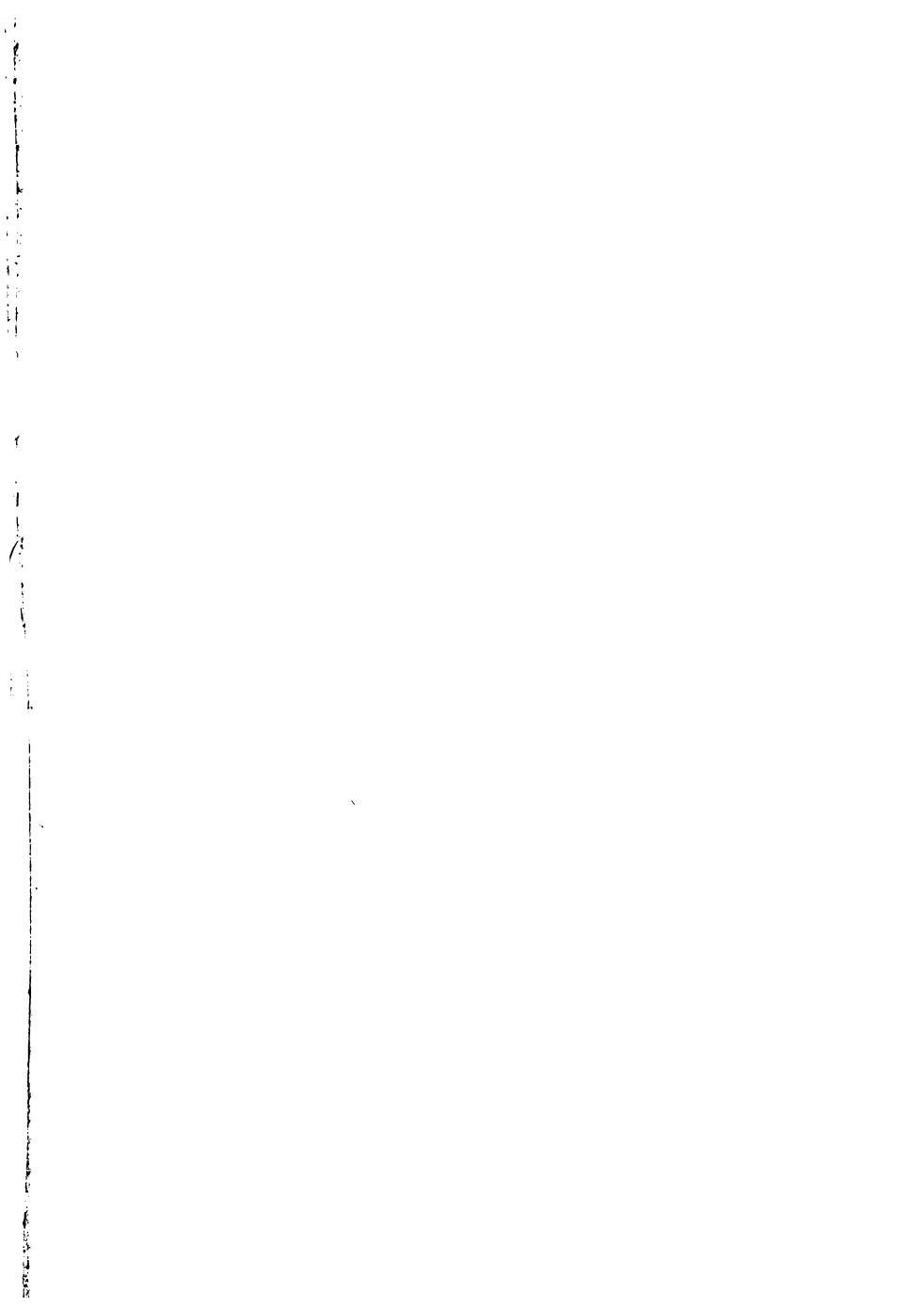
يمكننا من خلال ما تقدّم إعطاء تاريخي تقريبي للرسالة، و ذلك كما يلي: تقدّم أنّ الشريف المرتضى قد أرجع في هذه الرسالة إلى المسائل الثبائيات التي احتملنا في مقدمتها أن يكون تاريخ تأليفها واقعاً بين سنتي ٢١٣ - ٤١٩ هـ، و هذا يعني أن الرسالة محلّ البحث تمّ تأليفها بعد هذا التاريخ، هذا من جهة. و من جهة أخرى، لقد تقدّم قبل قليل أنّ الشريف المرتضى قد ذكر في هذه الرسالة رأياً و رجع عنه بعد ذلك في المسائل الطرابلسيات الثانية التي ذكرنا في مقدمتها أنّ تاريخ تأليفها هو سنة ٤٢٧ هـ، و هذا يعني أنّ الرسالة محلّ البحث تمّ تأليفها قبل هذه السنة. فيكون تاريخ تأليف الرسالة واقعاً بين السنوات ٤١٣ - ٤١٩ هـ و بين سنة ٤٢٧ هـ.

هذا، و كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣، ص ١٩٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٧؛ تقع في الصفحات (١١٩ - ١٢٥) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٣٢٢-٣٢٦) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ب».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٧٧-١٧٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ج».
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٥٧-٢٥٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ«ص».



مَسْأَلَةٌ فِي الْإِجْمَاعِ

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

إِنْ قَالَ قَائِلٌ:

إِذَا كُنْتُمْ إِنَّمَا تَعْتَمِدُونَ - فِي حَالِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ جُمْهُورِهَا، بِأَنَّهُ الصَّحِيحُ وَ مَا عَدَاهُ بَاطِلٌ، عَلَى إِجْمَاعِ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ - الَّذِي ^٢ تَدَّعَوْنَ أَنَّهُ ^٣ لَا يَكُونُ ^٤ إِلَّا حَقًّا؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ فِي ^٥ جُمْلَتِهِ - فَلَا بُدَّ لَكُمْ ^٦ مِنْ أَنْ تَقْطَعُوا عَلَى أَنَّهُ مَا فِي بَرٍّ وَ بَحْرٍ وَ سَهْلٍ وَ جَبَلٍ مَنْ يَقُولُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّكُمْ مَتَى جَوَّزْتُمْ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِمَامِيَّةِ مَنْ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ وَ لَوْ كَانَ وَاحِدًا، جَازَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْإِمَامَ، فَلَا تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِذَلِكَ الْقَوْلِ الشَّائِعِ الذَّائِعِ؛ لِتَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ قَوْلٌ مَنْ هُوَ الْحُجَّةُ فِي الْحَقِيقَةِ ^٧ خَارِجًا عَنْهُ.

وَ إِذَا كُنْتُمْ إِنَّمَا تَعْتَمِدُونَ - فِي الْعِلْمِ بِالْغَائِبَاتِ عَنْ إِدْرَاكِكُمْ ^٨ مِنَ الْأُمُورِ - عَلَى النُّقْلِ، وَ تَقُولُونَ: «إِنَّهُ لَوْ كَانَ لِعَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِمَامِيَّةِ مَذْهَبٌ فِي الشَّرِيعَةِ بِخِلَافِ مَا

١. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: - «إِنَّمَا».
٢. فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الَّذِينَ» وَ هُوَ سَهْوٌ.
٣. فِي «أ، ب، ج»: «أَنَّهَا».
٤. فِي «أ، ب»: «لَا تَكُونُ».
٥. فِي «ب، ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «مَنْ».
٦. فِي «أ»: «لَهُمْ». وَ فِي «ب»: - «لَكُمْ».
٧. مِنْ قَوْلِهِ: «بِذَلِكَ الْقَوْلِ الشَّائِعِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ب».
٨. فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِدْرَاكِهِمْ».

عَرَفَنَاهُ وَسَطَرَنَاهُ لَدُّ كِرٍ وَ نُقِلَ، فَإِذَا فَقَدْنَا التَّقْلَ وَالْعِلْمَ عَلِمْنَا نَفِي ذَلِكَ؛ وَ هَذَا ^١ إِنَّمَا يَتَمَيَّزُ فِي الْأَمْرِ ^٢ الَّذِي إِذَا كَانَ وَجَبَ ظَهْرُهُ، وَإِذَا وَجَبَ ظَهْرُهُ ^٣ وَجَبَ نَقْلُهُ؛ لِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا يَقُولُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَقَعَ: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ وَ نَقْلِهِ. وَ إِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَ يَلْزَمُ عَلَيَّ هَذَا أَنْ يُقَالَ لَكُمْ: جَوَّزُوا فِيمَا ادَّعَيْتُمْ أَنَّهُ إِجْمَاعُ الْإِمَامِيَّةِ أَنْ يَكُونَ فِي أَقَاصِي الصِّينِ وَاحِدٌ مِنَ ^٤ الْإِمَامِيَّةِ يُخَالِفُ ^٥ فِي ذَلِكَ، وَ إِنْ لَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا فِي الْأَخْبَارِ. وَ مَعَ تَجْوِيزِ ذَلِكَ سَقَطَ التَّعْوِيلُ عَلَيَّ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ انْقَطَعَ ^٦ عَلَيَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الَّذِي جَوَّزْنَا قَوْلَهُ بِخِلَافِ أَقْوَالِ الْإِمَامِيَّةِ هُوَ الْإِمَامَ نَفْسَهُ، فَلَا نَتَّقُ ^٧ بِمَنْ عَدَاهُ.

الجواب:

أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي «جَوَابِ مَسَائِلِ ابْنِ التَّبَّانِ» مَا إِذَا تَوَمَّلَ كَانَ فِيهِ جَوَابُهُ ^٨ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَ اسْتَوْفَيْنَا بَيَانَ الطَّرِيقِ إِلَى الْقَطْعِ عَلَيَّ ثُبُوتِ إِجْمَاعِ الْإِمَامِيَّةِ، وَ أَنَّ قَوْلَ إِمَامِهِمْ فِي جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ، وَ انْتَهَيْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى غَايَةٍ لَا مَزِيدَ عَلَيْهَا ^٩.

١. كذا في النسخ و المطبوع، و الصحيح: «فهذا»؛ لأنه واقع موقع جواب قوله: «فإذا كنتم إنما تعتمدون في العلم بالعنايات عن إدراككم...».
٢. «يتميز في الأمر» معناه هنا: «يختص بالأمر».
٣. في «ج، ص» و المطبوع: - «و إذا وجب ظهوره».
٤. في «ج، ص» و المطبوع: «في».
٥. في «أ، ب، ج»: «يخالفه».
٦. في النسخ و المطبوع: «و القطع»، و هو سهو.
٧. في «أ»: «فلا تتق». و في «ب»: «فلا يتق». و في «ج، ص» و المطبوع: «فلم يتق».
٨. في «ص» و المطبوع: «جواب».
٩. راجع: الفصل الأول من أجوبة المسائل الثبائيات.

غيرَ أَنَا نَقُولُ هَاهُنَا: لَيْسَ يَخْلُو السَّائِلُ عَنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِكَلَامِهِ هَذَا: [١] طَاعِنًا فِي إِجْمَاعِ [الإمامية دون غيرهم، [٢] أو طَاعِنًا فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَشَاكًّا فِي كُلِّ مَا يُدْعَى مِنْ اتِّفَاقِ شَيْءٍ^١.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَالطَّعَنُ الَّذِي أوردَهُ لَازِمٌ فِيمَا عَدَاهُ؛ لِأَنَّ لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ تَقْطَعُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ عَلَيَّ^٢ أَنْ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا فِيهَا عَلَيَّ قَوْلٍ وَاحِدٍ، وَ أَجْمَعُوا عَلَيَّ أَحَدٍ قَوْلَيْنِ لَا ثَالِثَ لِهَما، مَعَ التَّجْوِيزِ لِأَنَّ يَكُونَ بِبِلَادِ الصِّينِ مَنْ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ، وَ أَخْبَارُهُ غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ؟!

وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا يُدْعَى مِنْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَ أَهْلِ الْحِجَازِ عَلَيَّ مَسْأَلَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الطَّعَنَ يَأْتِي^٣ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَ يُقْتَضَى فِي جَمِيعِهِ.

وَ يَوْجِبُ أَيْضًا أَنْ لَا يَقْطَعُ عَلَيَّ أَنْ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ أَجْمَعُوا عَلَيَّ شَيْءٍ مِنْهَا؛ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَ لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي أَقْصَى الْبِلَادِ مَنْ يُخَالِفُ فِي أَنْ إِعْرَابِ الْفَاعِلِ الرَّفْعِ وَ الْمَفْعُولِ بِهِ النَّصْبِ، وَ فِي كُلِّ شَيْءٍ ادَّعَيْنَاهُ إِجْمَاعًا لِأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَ إِنْ كَانَ السَّائِلُ شَاكًّا فِي الْجَمِيعِ، وَ طَاعِنًا فِي كُلِّ إِجْمَاعٍ، لَكَفَى بِهَذَا الْقَوْلِ فُحْشًا وَ شِنَاعَةً وَ بُعْدًا عَنِ الْحَقِّ، وَ لِحُوقِ قَائِلِهِ بِأَهْلِ الْجَهَالَاتِ مِنَ السُّمْنِيَّةِ وَ مُنْكَرِي الْأَخْبَارِ^٤؛ مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا^٥ أَنَّ الشُّكَّ فِي مَذْهَبِ رَائِحِ^٦ عَلَيَّ الْمَعْرُوفِ،

١. كذا، و الأنسب: «من اتفاق على شيء».

٢. في المطبوع: - «علي».

٣. في «ج، ص»: «يأثر». و في المطبوع: «يؤثر».

٤. كذا، و الأنسب حذف واو العطف؛ فَإِنَّ السُّمْنِيَّةَ هُمْ نَفْسُهُمْ مُنْكَرُو الْأَخْبَارِ. راجع: الذخيرة،

ص ٣٤٤؛ و جواب الفصل الأول من المسائل النباتيات.

٥. كذا، و الأنسب: «ظن»، أي السائل.

٦. في «أ»: «رأيه». و في «ب»: «رأيه». و في «ج، ص»: «رأية». و في المطبوع: «رأية». و كلُّها سهو.

يَجْرِي مَجْرَى الشُّكِّ فِي تَلَوِّ ١ زَائِدٍ عَلَى الْمَقْبُولِ الْمَشْهُورِ، وَ حَادِثَةٍ ٢ خَارِجَةٍ ٣
عَمَّا نُقِلَ وَ سَطِرَ. وَ هَذَا لَا يَلْزَمُ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ الدَّنِيءَ ٤ إِذَا كَانَ، لَمْ يَجِبْ نَقْلُهُ إِلَيْنَا.
فَكَمَا ٥ لَا تَقْطَعُ عَلَى حَوَادِثِ أَقَاصِي الصِّينِ، وَ لَا نَعْلَمُ تَفَاصِيلَ قَوْلِهَا ٦ وَ بُلْدَانِهَا، وَ
إِنَّمَا نَحْكِي عَنْهُمْ - إِذَا كَانَ - الْعِلْمَ بِالْغَائِبَاتِ كُلِّهَا، وَ أَنَّ ٧ الْأَخْبَارَ لَا تَقْضِي ٨ عِلْمًا وَ
بِهِمْ ٩ يَقِينًا؛ فَلَزِمَهُمْ ١٠ الشُّكُّ فِي الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ، وَ الْبُلْدَانِ الْعِظَامِ، وَ كُلُّ أَمْرٍ يُوَجِبُ
الْعَادَةَ نَقْلَهُ وَ تَوَاتُرَ الْأَخْبَارِ بِهِ وَ الْقَطْعَ عَلَيْهِ.

وَالْجَوَابُ ١١ عَنِ الشُّبْهَةِ - عَلَى ١٢ هَذَا التَّجْوِيزِ وَ التَّقْدِيرِ :-

[١.] أَنَّ لَنَا مَعَاشِرَ الْإِمَامِيَّةِ جَوَابًا نَخْتَصُّ ١٣ بِهِ.

[٢.] وَ لِمَنْ يَدَّعِي الْإِجْمَاعَ مِنْ مُخَالَفِينَا جَوَابًا عَنْهُ يَخُصُّهُمْ.

وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ الْجَمِيعَ:

[١.] أَمَّا قَوْلُ الْإِمَامِيِّ الَّذِي فَرَضْنَا أَنَّهُ فِي أَقَاصِي الْبِلَادِ، وَ بَحَيْثُ لَا يَتَّصِلُ بِنَا
أَخْبَارَهُ، فَلَيْسَ يَخْلُو هَذَا الْإِمَامِيُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ إِمَامَ الزَّمَانِ نَفْسَهُ، أَوْ يَكُونَ غَيْرَهُ.

١. في النسخ والمطبوع: «تلك»، وهو سهو.

٢. في «أ»: «وحادمة». وفي «ب، ج، د» والمطبوع: «وخادمة». والصحيح ما أثبتناه.

٣. في «ص» والمطبوع: - «خارجة». ٤. في «أ، ج، ص» والمطبوع: «الذي».

٥. كذا، ولعل الصواب: «كما».

٦. كذا، ولعل الصواب: «فإن».

٨. في «أ»: «أن الأخبار لا تقضي». وفي «ج، ص» والمطبوع: «و أن الأخبار لا يقضي».

٩. كذا، ولعل الصواب: «و تلهم».

١٠. كذا، والأنسب: «فلزمه»، أي السائل.

١١. في «ج»: «مسألة» بدل «و الجواب». وفي «ص» والمطبوع يوجد فراغ في هذا الموضع.

١٢. في «ج، ص» والمطبوع: «عن».

١٣. في «ب، ج، ص» والمطبوع: «يختص».

فإن كان غيره، فلا يُضَرُّ فَقَدْ الْعِلْمُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ - الَّذِي هُوَ الْحُجَّةُ عَلَى الْحَقِيقَةِ^١ - فِيمَا عَدَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ.

وإن كان هو الإمام نفسه، فلا يجوز من الإمام - وقوله الحجة في أحكام الشريعة - أن يُخْلِجَ سَائِرَ الْمُكَلَّفِينَ مِنْ مَعْرِفَةِ قَوْلِهِ، وَأَنْ يَسْلُبَهُمُ الطَّرِيقَ إِلَى إِصَابَةِ الْحَقِّ الَّذِي لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِي مَذَهَبِهِ^٢.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِظْهَارُ قَوْلِهِ لِكُلِّ مُكَلَّفٍ؛ حَتَّى يَتَسَاوَى مِنْ^٣ الْعِلْمِ بِهِ - سَمَاعاً وَ إِدْرَاكاً وَ مَنْقُولاً مِنْ جِهَةِ الْخَيْرِ - كُلُّ مَنْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ الْحُكْمُ؛ وَ لِهَذَا تَقُولُ^٤: مَتَى عَلِمَ الْإِمَامُ أَنَّ شَيْئاً مِنَ الشَّرْعِ قَدْ انْقَطَعَ نَقْلُهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَظْهَرَ لِبَيَانِهِ^٥، وَ لَا يَسُوعُ^٦ لَهُ حِينَئِذٍ التَّقِيَّةَ.

وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْفَى قَوْلُهُ - وَ هُوَ الْحُجَّةُ - عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ التَّكْلِيفِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُمْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ وَ بَيْنَ أَنْ يَرْتَفِعَ عَنِ الْجَمِيعِ.

فَلَا بُدَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مِنْ^٧ أَنْ يُوَصَّلَ الْإِمَامُ قَوْلَهُ فِي الْحَوَادِثِ كُلِّهَا إِلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ بِذَلِكَ بَعْضَ الْمُكَلَّفِينَ دُونَ بَعْضٍ.

١. في «ج، ص» و المطبوع: - «على الحقيقة».

٢. لقد رجع المصنف رحمه الله فيما بعد عن هذا الرأي، و صرح برجوعه في جواب المسألة الأولى من المسائل الطرابلسيات الثانية، حيث جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْحَقِّ مَا لَيْسَ عِنْدَنَا. وَ رَاجِعْ مَقْدَمَةَ هَذِهِ الرَّسَالَةِ.

٣. كذا، و الأنسب: «في».

٤. في «ج، ص» و المطبوع: «القول».

٥. في «أ، ب، ج»: «لسانه».

٦. في «ب، ج»: «و لا يسعه». و في «ص» و المطبوع: «و لا يسع».

٧. في «ج، ص» و المطبوع: - «من».

فقد برّنا على مذهبنا^١ من عهدِ هذه الشُّبهَةِ، و صحَّ لنا القطعُ على إجماعِ الإماميةِ و الاحتجاجِ به، و لم نعتبر^٢ أن يجوز^٣ أن يكونَ لإمامي^٤ قولٌ يُخالفُ ما نحنُ عليه^٥، إذا فرضنا بُعدَ مكانه، و انقطاعَ الأخبارِ بيننا و بينه.

[٢]. فأما الجوابُ عن هذه الشُّبهَةِ الذي^٦ يختصُّ به^٧ مخالِفونا في الإماميةِ، مع تعويلهم على الإجماعِ و الاحتجاجِ به، و حاجتهم إلى بيانِ طريقِ يوصلُ إليه، فهو أن يقولوا: قد علمنا على الجملةِ أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ في الشريعةِ، و أمرنا اللهُ في كتابه و سنّةِ نبيِّه عليه السلامُ بأن نُعوّلَ عليه، و نحتجَّ به، و نرجعَ إليه.

فكلُّ طعنٍ قدحَ في [حصولِ] العلمِ به و شكَّ في آثاره^٨، لا يجبُ الالتفاتُ إليه؛ لأنَّ اللهَ تعالى لا يوجبُ علينا الاجتماعَ بما^٩ لا طريقَ إليه، و التعويلَ على ما لا يصحُّ إقراره و ثبوته.

و بعدُ^{١٠}، فإن كانَ قولٌ لقائلٍ لم يجبُ إيصاله^{١١} بنا، و لا نقله إلينا - إما لبعدِ

١. في المطبوع: - «على مذهبنا».

٢. في «ص» و المطبوع: «و لم يضر». و قوله: «لم نعتبر» معناه هنا: «لم نعتدّ و لم نأبه و لم نُبالِ بالأمر».

٣. في «أ»: «أن يجوز». و في «ص» و المطبوع: - «أن يجوز». و لعلَّ الصواب: «أن لا يجوز».

٤. في «ج»: «الإمامي». و في «ص» و المطبوع: «للإمامي».

٥. في «ص» و المطبوع: «فيه».

٦. في النسخ و المطبوع: «التي»، و هو سهو.

٧. في «ج، ص» و المطبوع: «بها».

٨. في النسخ و المطبوع: «إساره»، و هو سهو.

٩. كذا، و الأنسب: «على ما».

١٠. في «ج، ص» و المطبوع: - «و بعد».

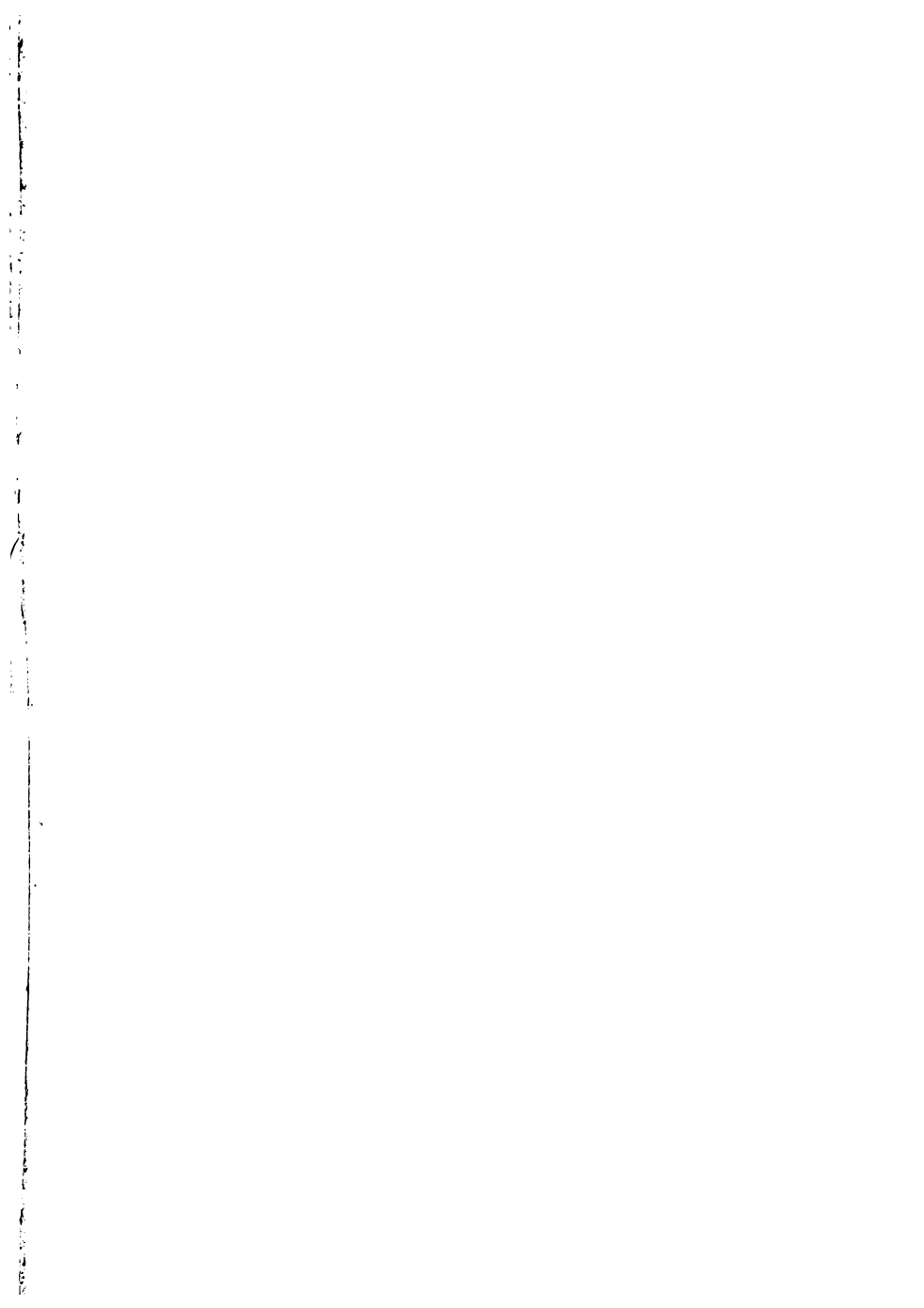
١١. كذا، و الظاهر أنَّ الصواب: «اتّصاله».

مَسَافَةٍ، أَوْ لَعَبْرٍ ذَلِكَ - فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْأَقْوَالِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْإِجْمَاعِ.
 وَإِنَّمَا تُعْبَدُنَا فِي الْإِجْمَاعِ بِمَا يَصِحُّ أَنْ نَعْلَمَهُ وَلَنَا طَرِيقٌ إِلَيْهِ؛ وَمَا خَرَجَ مِنْ^١
 ذَلِكَ وَمَا عَدَاهُ فَلَا حُكْمَ لَهُ، وَوَجُودُهُ كَعَدَمِهِ.
 فَتَحْنُ بَيْنَ إِحَالَةِ لِقَوْلٍ^٢ يُخَالِفُ مَا عَرَفْنَاهُ وَرُؤِينَاهُ وَاسْتَقَرَّ وَظَهَرَ، وَبَيْنَ إِجَازَةِ
 لِذَلِكَ لَا يَضُرُّ^٣ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ إِذَا كَانَ التَّعْوِيلُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ عَلَيَّ مَا إِلَى
 الْعِلْمِ بِهِ طَرِيقٌ وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ، دُونَ مَا لَيْسَ هَذِهِ سَبِيلُهُ.

١. في «ص» و المطبوع: «عن».

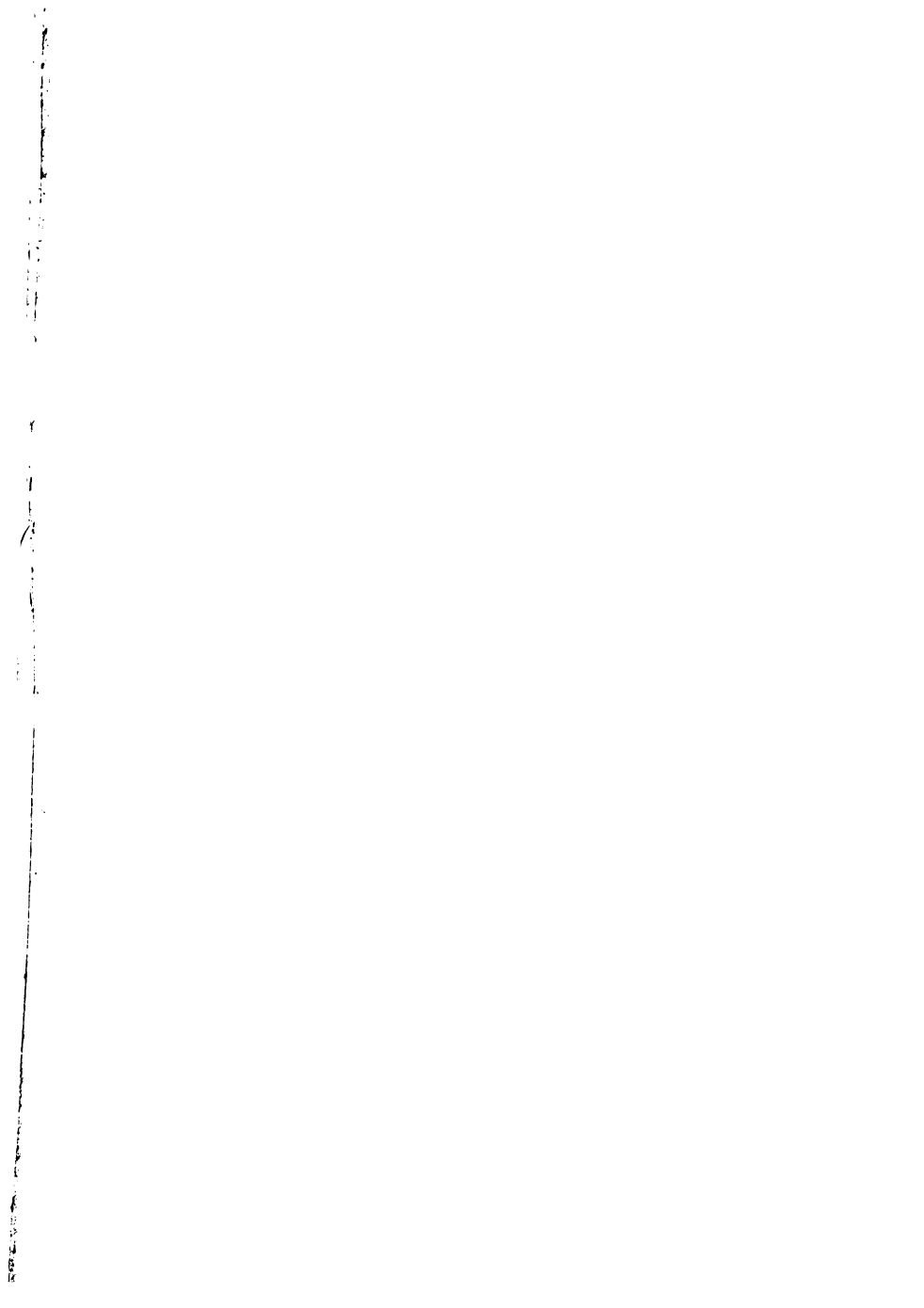
٢. في «ج»: «للقول». و في «ص» و المطبوع: «القول».

٣. كذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب: «لا تضر».



(١٠٥)

رسالة في دليل الخطاب
في نفي حجّية مفهوم الوصف



مقدمة التحقيق

من الأبحاث التي وقع فيها خلاف بين علماء الأصول هو بحث المفاهيم الذي كان يطلق عليه سابقاً اسم: «دليل الخطاب»، فإذا علّق الحكم بصفة، هل يدلّ على انتفاء ذلك الحكم مع انتفاء تلك الصفة، أو لا يدلّ على ذلك بنفي أو إثبات، بل يحتاج إلى دليل مستقلّ يدلّ على ذلك؟ فلو جاء في الدليل: «في سائمة الغنم الزكاة» فهل يدلّ تقييد الغنم بصفة السائمة على أنه لا زكاة في الغنم المعلوفة، أو لا يدلّ على ذلك إلا بدليل خاصّ؟

ذهب الشافعي وأصحابه إلى الأوّل، فيما ذهب الجبّائيان - أبو عليّ وأبو هاشم - و أبو عبد الله البصري وغيرهم إلى الثاني^١. و ممّن ذهب إلى القول الثاني الشريف المرتضى، و قد قام بتأليف هذه الرسالة لإثبات رأيه.

نسبتها إلى المؤلف

و قد ذكر كلُّ من البُصروي والنجاشي هذه الرسالة في فهرسيهما، كما أوردها الشيخ الطوسي في كتابه العدة و نسبها إلى الشريف المرتضى^٢، و هو يدلّ على تصحيح نسبة الرسالة بنحو لا يرقى إليه الشكّ.

١. الذريعة، ص ٢٨٦؛ عدة الأصول، ج ٢، ص ٤٦٧؛ المعتمد في أصول الفقه، ج ١، ص ١٤٩ - ١٥٠.

٢. عدة الأصول، ج ٢، ص ٤٧٠ - ٤٨١.

والظاهر أنّ الشيخ الطوسي قد نقل نصّ الرسالة بالكامل، حيث قال في بدايتها: «و أقوى ما نُصّر به مذهب من منع من ذلك، ما ذكره سيّدنا المرتضى في مسألة له أنا أحكيها على وجهها، قال: قد ثبت أنّ تعليق الحكم...»، وقال في نهايتها: «هذه المسألة أوردناها على وجهها لأنّها مستوفاة، وفيها بيان نصرّة كلّ واحد من المذهبيين، وما يمكن الاعتماد عليه لكلّ فريق».

والجدير بالذكر أنّ الشريف المرتضى قد أورد عين عبارات هذه الرسالة في كتابه الذريعة من دون أن يشير إلى ذلك، ولكن بمقارنة يسيرة بين ما أورده الشريف المرتضى وما أورده الشيخ الطوسي من نصّ هذه الرسالة نعلم صحّة ذلك. والسبب في نقل الشريف المرتضى لألفاظ هذه الرسالة في كتابه هو أنّه قد ألف كتاب الذريعة في نهاية حياته، حيث فرغ منه في سنة ٤٣٠ كما جاء في خاتمته، وكان طوال حياته العلميّة قد كتب و ألف رسائل في أكثر مسائل علم الأصول، فتكوّنت نتيجة ذلك بين يديه مجموعة مهمّة من البحوث في مجال علم الأصول، فقد قال في مقدّمة الذريعة: «و لعلّ القليل النافه من مسائل أصول الفقه، ممّا لم أمل فيه مسألة مفردة مستوفاة مستقلّة مستقصاة، لا سيّما مسائله المهمّات الكبار»، ولذلك يظهر أنّه قام بتأليف الذريعة من خلال تجميع تلك الرسائل - ومنها رسالته في دليل الخطاب - وصياغتها بصورة كتاب، و لعلّ تأليف هذا الكتاب لم يأخذ منه وقتاً كثيراً فإنّ مادّته وحتّى ألفاظه كانت جاهزة في صورة رسائل مشتتّة، وإنّما كانت بحاجة إلى ترتيب و تهذيب و إخراجها بصورة كتاب. و لهذا السبب نجد أنّه قد أورد نصّ رسالة «دليل الخطاب» من دون أن يشير إلى ذلك، فإنّه لم تكن هناك حاجة لذلك؛ لأنّها مؤلّفاتة ورسائله، وله أن يضعها حيث شاء، و يتصرّف بها كما شاء.

ثمّ إنّ هذه الرسالة تتكوّن من قسمين رئيسيين:

الأوّل: استدلال في الشريف المرتضى بعدّة أدلّة على إبطال دليل الخطاب، و قد

تركز البحث فيه على إبطال مفهوم الوصف.
والثاني: ناقش فيه سبعة أدلّة استدلّ بها القائلون بدليل الخطاب و حجّة المفاهيم، و صرّح في جواب الدليل الثالث بأنّه لا ينكر مفهوم الوصف فحسب، بل ينكر أيضاً مفهوم الشرط والعدد والغاية.
وعلى أيّ حال فهذه رسالة أصولية جديدة تضاف إلى رسائل الشريف المرتضى، حيث لم تطبع بصورة مستقلة قبل هذا، وربما كان يتصوّر الكثيرون أنّها مفقودة، لكنّها كانت محفوظة في طوايا كتاب عدّة الأصول.^١

مخطوطات الرسالة

لم نعثر على نسخة مستقلة لهذه الرسالة، ولذلك قمنا بمراجعة مخطوطتين من كتاب عدّة الأصول الذي يحتوي على نصّ هذه الرسالة، واستخرجنا نصّها منهما، و قابلناها معهما. والمخطوطتان هما:

١. مخطوطة مكتبة السيّد المرعشي في قم، المرقّمة ١٤٥٢٣^٢، يرجع تاريخها إلى سنة ١٠٤٧هـ، و ناسخها هو الحاج بن منصور كما سمّى نفسه بذلك في آخر النسخة. و على النسخة علامات بلاغ و سماع، و الذي يرفع من أهمّيّتها أنّها مستنسخة من أصل قديم مُستنسخ في سنة ٥١٠هـ بيد الحسن بن عليّ بن محمّد المؤدّب.

و قد جاء في خاتمتها: «تمّ الجزء الثاني من العدة. أعلم أنّ الفقير الناسخ الحاج بن منصور قد فرغ من نسخ هذا الكتاب المبارك - تغمّد الله روح مصنّفه و المؤمنين برحمته و مغفرته، و منّ الله به مُستكثبه مولانا و مقتدانا ملا إبراهيم بن عبد الله

١. و قد تنبّهنا إلى وجود هذه الرسالة في كتاب العدة من خلال مقال للدكتور حسن الأنصاري على موقع «كاتبان»، فجزاه الله خيراً.

٢. راجع: فهرس مكتبة السيّد المرعشي، ج ٣٦، ص ٥٢٤.

الخطيب المازندراني المجاور بمكة، زادها الله شرفاً، الساكن في أبي قبيس منها - ضحى نهار الخميس السادس عشر من شهر جمادى الآخرة لسنة سبع وأربعين بعد الألف. وكتبته من نسخة قديمة مكتوب في آخرها هكذا: و فرغ من نسخه يوم السبت الثالث والعشرين من شعبان المبارك سنة عشر وخمسمائة هجرية الحسن بن علي بن محمد المؤدّب».

و رمزنا لهذه المخطوطة بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران، المرقمة ٧٨٢٢، و تاريخ نسخها يوم العشرين من شهر رمضان من سنة ١٠٩٠هـ، و هي بخط محمد حسين بن محمد باقر اليزدي.^١

و رمزنا لهذه المخطوطة بـ «ب».

كما قابلنا الرسالة مع المطبوع من كتاب عدة الأصول بتحقيق الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي، وعبّرنا عنه بكلمة: «المطبوع».

و قابلناها أيضاً مع كتاب الذريعة للشريف المرتضى المطبوع في ضمن أعمال مؤتمر الفية الشريف المرتضى، بتحقيق السيد علي رضا المددي. و قد تقدّم أنّ نصّ الرسالة منقول في هذا الكتاب، و لذلك استعنا به.

١. راجع: فهرس مكتبة المجلس، ج ٢٦، ص ٣٠٣.

رسالة في دليل الخطاب

[في نفي حجية مفهوم الوصف]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[أدلة بطلان دليل الخطاب]

[الدليل الأول]

قَدْ ثَبَتَ أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالاسْمِ اللَّقَبِ^١ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ^٢،
وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الصِّفَةَ كَالِاسْمِ^٤ فِي الْإِبَانَةِ وَ التَّمْيِيزِ؛ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَانِ الْأَمْرَانِ صَحَّ مَا
نَذَهَبُ إِلَيْهِ^٥.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ^٦ الْأَوَّلِ:

[١]. أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالِاسْمِ لَوْ دَلَّ عَلَى^٧ أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ

١. الاسم على ضربين: صفة و لقب، أما الاسم الصفة فهو الذي يفيد في المسمّى فائدة
مخصوصة، مثل: ضارب، و قائم. و أما الاسم اللقب فهو الذي لا يفيد ذلك، لكن المقصود به
التعريف، و يقوم مقام الإشارة، مثل: زيد، و عمرو. راجع: الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٧٢. و
في «ب»: «و اللقب».

٢. مثاله: «زيد قائم» فهو لا يدل على أن غير زيد ليس بقائم. و سوف يأتي توضيحه في المتن
بعد قليل.

٣. هكذا في المطبوع. و في «أ، ب»: - «قد».

٥. في الذريعة: «مذهبتنا» بدل «ما نذهب إليه».

٤. أي: اللقب.

٦. في الذريعة: - «الأمر».

٧. في «أ»: - «على».

قَوْلُ الْقَائِلِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و «عَمْرٌو طَوِيلٌ»، و «السُّكَّرُ حُلْوٌ» مَجَازاً مَعْدُولاً بِهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُشَارِكُ زَيْدًا وَعَمْرًا فِي الْقِيَامِ وَ الطُّوْلِ غَيْرَهُمَا^٢، وَ يُشَارِكُ السُّكَّرَ فِي الْحَلَاوَةِ غَيْرُهُ. وَ يَجِبُ أَيْضًا أَنْ لَا يُمْكِنُ أَنْ^٣ يُتَكَلَّمَ^٤ بِهَذِهِ الْأَفْظَانِ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ، وَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ^٥ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ اللَّغَةِ أَنَّ^٦ هَذِهِ الْأَفْظَانِ حَقِيقَةٌ، وَ أَنَّهَا^٧ مِمَّا لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ^٨ مَجَازًا. وَ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ الْكَلَامِ مَجَازًا؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَضَافَ إِلَى نَفْسِهِ فِعْلًا مِنْ قِيَامٍ أَوْ قَعُودٍ^٩ أَوْ أَكَلَ أَوْ تَصَرَّفَ^{١٠} وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ^{١١}، لَيْسَ يُضَيَّفُ إِلَيْهَا إِلَّا مَا لَهُ فِيهِ مُشَارِكٌ، وَ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ تَقْتَضِي بظَاهِرِهَا^{١٢} - عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ - نَفْيَ ذَلِكَ الْأَمْرِ عَمَّنْ^{١٣} عَدَاهُ؛ فَلَا^{١٤} تَكُونُ هَذِهِ الْأَوْصَافُ^{١٥} فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ إِلَّا مَجَازًا. وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ مَجَازٌ.

١. هكذا في المطبوع. و في «أ، ب»: «و محمد» بدل «و عمرو». و في هامش «أ»: «و عمرو (مختارته)». و لعل الضمير في «مختاره» راجع إلى من قرئت عليه النسخة.
٢. في «أ، ب» و المطبوع: «و غيرهما».
٣. في «أ»: - «يمكن أن».
٤. في الذريعة: «أن نتكلم».
٥. في الذريعة: + «خلاف ذلك».
٦. في الذريعة: «و أن».
٧. في الذريعة: «كونها» بدل «أن يكون».
٨. في الذريعة: - «أو قعود».
٩. في الذريعة: «و أكل و ضرب» بدل «أو أكل أو تصرف».
١٠. في الذريعة: «مجري ذلك».
١١. في الذريعة: «يقضي ظاهرها».
١٢. هكذا في المطبوع. و في «أ، ب»: «عمًا».
١٣. هكذا في المطبوع. و في «أ، ب»: «ولا».
١٤. هكذا في المطبوع: و في «أ، ب»: «ولا».
١٥. هكذا في المطبوع: و في «أ، ب»: «الأوصاف». و في «ب»: «الإضافات قط» بدلها. و في الذريعة: «فلا يكون هذا إلا ما قال هذا قط».

[٢]. وَيَدُلُّ أَيْضاً عَلَى ذَلِكَ^١: أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُخْبِرَ مُخْبِرٌ بِأَنَّ «زَيْدًا طَوِيلًا» إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ بِطَوِيلِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ يَقْتَضِي تَعْلِيْقَ الطَّوْلِ عَلَيْهِ؛ فَلَا بُدَّ^٢ مِنْ^٣ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ، وَإِلَّا لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا^٤. فَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ: «زَيْدٌ طَوِيلٌ» كَمَا يَقْتَضِي الْإِخْبَارَ عَنِ طَوْلِ زَيْدٍ يَقْتَضِي نَفْيَ الطَّوْلِ عَنِ كُلِّ مَنْ عَدَاهُ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَحْسُنَ مِنْهُ أَنْ يُخْبِرَ بِأَنَّ زَيْدًا طَوِيلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ^٥، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يُشَارِكُهُ فِي الطَّوْلِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ بِحَالِ الْغَيْرِ^٦ شَرْطًا فِي حُسْنِ الْخَبْرِ، كَمَا أَنَّ^٧ عِلْمَهُ بِحَالِ الْمَذْكُورِ شَرْطٌ فِي حُسْنِ الْخَبْرِ؛ وَمَعْلُومٌ خِلَافَ ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ^٨.

[٣]. وَأَيْضاً: فَإِنَّ أَلْفَاظَ النَّفْيِ مُفَارِقَةٌ لِأَلْفَاظِ الْإِثْبَاتِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ لَفْظِ الْإِثْبَاتِ النَّفْيِ، كَمَا لَا يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِ النَّفْيِ الْإِثْبَاتُ. وَقَوْلُنَا: «زَيْدٌ طَوِيلٌ» لَفْظَةٌ^٩ لَفْظَةٌ^٩ إِبْتِثَاتٍ، فَكَيْفَ^{١٠} يُعْقَلُ مِنْهُ^{١١} نَفْيُ الْحُكْمِ عَنِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ، وَلَيْسَ هَاهُنَا لَفْظٌ نَفْيٍ؟

١. أي: على الأمر الأول المتقدم.

٢. في «ب»: «و لا بد».

٣. في «ب»: - «من».

٤. في الذريعة: - «لأن كلامه يقتضي...» إلى هنا.

٥. في الذريعة: - «على الحقيقة».

٦. في الذريعة: «غير المذكور» بدل «الغير».

٧. في الذريعة: «كان».

٨. في الذريعة: - «عند كل عاقل».

٩. في المطبوع: - «لفظة».

١٠. في المطبوع و الذريعة: «وكيف».

١١. في «ب»: - «منه».

و يُمكنُ أن يُستدَلَّ بهذه الطَّرِيقَةِ خَاصَّةً عَلى أن تَعَلِيقَ الحُكْمِ بِصِفَةِ لا يَدُلُّ عَلى نَفِيهِ عَمَّا لَيْسَتْ لَهُ، مِن غَيْرِ حَمَلِ الصِّفَةِ عَلى الاسمِ^١.

[٤]. «و مِمَّا يَقْوَى^٢ أَيْضاً مَا ذَكَرْنَا: أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَقُلْ فِي ذِكْرِ الْأَجْنَاسِ السَّنَّةِ فِي خَيْرِ الرُّبَا^٣ أَنَّ تَعَلِيقَ الْحُكْمِ بِهَا يَدُلُّ عَلى نَفْيِ الرُّبَا عَن غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَقُولُ: يَبْقَى^٤ غَيْرُ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ عَلى الْإِبَاحَةِ، وَ الْآخَرُ يَقِيْسُ غَيْرَهَا عَلَيْهَا^٥.

فَإِن تَعَلَّقَ مَنْ سَوَّى بَيْنَ الْأَسْمِ وَ الصِّفَةِ بِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ اسْتَدَلُّوا عَلى أَنَّ غَيْرَ الْمَاءِ لَا يُطَهَّرُ^٦ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا^٧﴾، فَتَقْوَا الْحُكْمَ عَن غَيْرِ الْمَاءِ؛^٨ وَ هُوَ مُعَلَّقٌ بِالْأَسْمِ^٩، لَا بِالصِّفَةِ.

وَ الْجَوَابُ: أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي اللَّغَةِ، وَ قَدْ حَكَيْنَا أَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ سَوَّى^{١٠} - مُخْطِئًا - بَيْنَ الْأَسْمِ وَ الصِّفَةِ فِي تَعَلِيقِ^{١١} الْحُكْمِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

١. أي: اللَّقْب.
٢. في الذريعة: «و رَيْمًا قَوِيٌّ» بدل «و مِمَّا يَقْوَى».
٣. المراد به ما ورد في حديث أبي سعد الخُدري: «الذهب بالذهب، و الفِضَّةُ بالفِضَّة، و البُرُّ بالبُرِّ، و الشَّعِيرُ بالشَّعِير، و التمر بالتمر، و الملح بالملح، سواء بسواء؛ من زاد أو ازداد فقد أربى». راجع: مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٩؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٣؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٤٣؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٥٧؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٥٤؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ٢٥٤.
٤. في «أ»: + «في». و في «ب»: «بنفي» بدل «يبقى».
٥. في الذريعة: «عليها غيرها» بدل «غيرها عليها».
٦. في الذريعة: + «كالماء».
٧. الفرقان (٢٥): ٤٨.
٨. راجع: البحر المحيط، ج ٣، ص ١٠٩ - ١١٠.
٩. و هو «الماء».
١٠. في الذريعة: «يسوي».
١١. في الذريعة: «تعلق».

و يُمكنُ أن^١ من استدلَّ بهذه الآية أن يكون^٢ إنَّما عَوَّلَ على أن الاسم فيها
يَجري مجرى الصفة؛ لأنَّ مطلق^٣ الماء يُخالِفُ مضافه، فأجره مجرى كون الغنم^٤
سائمةً و معلوفةً.^٥

[والذي يدلُّ الأمر الثاني]

و أمَّا الدلالة على أن الصفة كالاسم في الحكم الذي ذكرناه:
[١] فهي أن الغرض في^٦ وضع الأسماء في أصل اللغة هو التمييز و التعريف،
و ليُمكِنَهُم أن يُخبروا عَمَّنْ غابَ عنهم بالعبارة، كما أخبروا عَنِ الحاضر بالإشارة،
فَوَضَعُوا الأسماء لهذا الغرض؛ و لَمَّا وَقَعَ الإشتراك بالاتفاق في الأسماء^٧، بطل
الغرض الذي هو التمييز و التعريف^٨، فَاحتاجوا إلى إدخال الصفة^٩ و إلحاقها
بالاسم^{١٠}؛ لِيَكُونَ الاسمُ مع الصفة بمنزلة الاسم لو لم يقع اشتراك فيه، و لولا
الاشتراك الواقع في الأسماء لَمَّا احتجَّ إلى الصفات^{١١}؛ ألا ترى أنه لو لم يكن
مُسَمَّى بزيد^{١٢} إلا شخصاً واحداً، لَكَفَى في الإخبار عنه أن يُقال: «قام زيد»، و لم
يُحتجَّ إلى إدخال الصفة؟ فبان بهذه الجملة أن الصفة كالاسم في الغرض، و أن

١. في «أ» و المطبوع و الذريعة: - «أن».

٢. في الذريعة: «و يمكن أن يكون من استدللَّ بهذه الآية».

٣. في الذريعة: + «اسم».

٤. في «ب» و الذريعة: «الإبل».

٥. في الذريعة: «من».

٦. في «أ، ب» و الذريعة: «و عاملة».

٧. في «ب»: «بالأسماء».

٨. في الذريعة: «الصفات».

٩. في الذريعة: «بالأسماء».

١٠. في الذريعة: «الصفة».

١١. في الذريعة: «في العالم من اسمه زيد» بدل «مسمى زيد».

الصفات كَبَعْضِ الْأَسْمَاءِ . وَإِذَا تَبَّتْ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَسْمِ^١ ، تَبَّتْ^٢ فِيمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ وَ يَقُومُ مَقَامَهُ .

[٢]. وَمِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الْأَسْمَ كَالصِّفَةِ^٣ : أَنَّ الْمُخْبِرَ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُخْبِرَ عَن شَخْصٍ بَعِيْنِهِ ، فَيَذْكُرُهُ بَلَقِبِهِ ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى^٤ أَنْ يُخْبِرَ عَنْهُ فِي حَالِ دَوْنِ أُخْرَى ، فَيَذْكُرُهُ بِصِفَتِهِ ؛ فَصَارَتِ الصِّفَةُ مُمَيِّزَةً لِلْأَحْوَالِ ، كَمَا أَنَّ الْأَسْمَاءَ مُمَيِّزَةٌ لِلْأَعْيَانِ ؛ فَحَلًّا مَحَلًّا وَاحِدًا فِي الْحُكْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا يَدُلُّ ابْتِدَاءَ عَلِيِّ بَطْلَانِ دَلِيلِ الْخِطَابِ : أَنَّ اللَّفْظَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلِيَّ مَا يَتَنَاوَلُهُ ، أَوْ عَلِيَّ مَا يَكُونُ بِأَنْ يَتَنَاوَلَهُ أَوْلَى ؛ فَأَمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلِيَّ مَا لَمْ يَتَنَاوَلْهُ وَ لَا هُوَ بِالتَّنَاوُلِ أَوْلَى فَمُحَالٌّ . وَ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ الْمُعْلَقُ بِصِفَةٍ لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرَ الْمَذْكُورِ ، وَ لَا هُوَ بِأَنْ يَتَنَاوَلَهُ أَوْلَى ، لَمْ يَدُلَّ إِلَّا عَلِيَّ مَا اقْتَضَاهُ لَفْظُهُ .

فَإِنْ قِيلَ : اشْرَحُوا^٥ هَذِهِ الْجُمْلَةَ .

قُلْنَا^٦ : قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ»^٧ مَعْلُومٌ حَسًّا وَ إِدْرَاكًا أَنَّهُ لَمْ

١ . من بطلان المفهوم و دليل الخطاب فيه .

٢ . في الذريعة: «يثبت» .

٣ . كذا، و مقتضى سياق البحث أن يقال: «أن الصفة كالاسم» .

٤ . في «أ، ب» و المطبوع: - «إلى» .

٥ . في الذريعة: «و شرح» بدل «فإن قيل: اشرحوا» .

٦ . في الذريعة: «أن» .

٧ . تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٦٤٣؛ الخلاف، ج ٢، ص ٣٤. كتاب الأم، ج ٢، ص ٢٥؛

سنن أبي داود، ج ١، ص ٣٥٠؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٣٩١؛ سنن الدارقطني، ج

٢، ص ١٠٠، ح ١٩٦٦؛ كنز العمال، ج ٦، ص ٣١٦، ح ١٥٨٣٠ .

يَتَنَاوَلِ الْمَعْلُوفَةَ، وَلَا يُمَكِّنُ الْخِلَافَ فِيهَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْجَسِّ^١ - وَلَا هُوَ
بِتَنَاوُلِهَا أَوْلَى؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ وَفِي مَعْلُوفِهَا»، لَمَا كَانَ
مُنَاقِضاً^٢. وَ مِنْ شَأْنِ اللَّفْظِ إِذَا دَلَّ عَلَى مَا لَمْ^٣ يَتَنَاوَلُهُ بَلْفِظِهِ لَكِنَّهُ بَأَن يَتَنَاوَلَهُ أَوْلَى،
أَنْ يَمْنَعَ مِنَ التَّصْرِيحِ بِخِلَافِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ»^٤ لَمَّا
تَنَاوَلَ النَّهْيَ عَنِ التَّأْفُفِ بَلْفِظٍ، وَكَانَ بَأَن يَتَنَاوَلَ سَائِرَ الْمَكْرُوهِ أَوْلَى، لَمْ يَجُزْ أَنْ
يُتَبِعَهُ وَيُلْحِقَهُ بِأَنْ يَقُولَ: «لَا^٥ تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ»، وَاضْرِبُهُمَا وَاشْتِمُهُمَا؛ لِأَنَّهُ نَقَضَ^٦
فَبَأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ» لَيْسَ بِتَنَاوُلِ الْمَعْلُوفَةِ^٧ أَوْلَى^٨.

[الدليل الثالث]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَا لَا يَتَنَاوَلُهُ وَلَا يَكُونُ بِالتَّنَاوُلِ أَوْلَى:
أَنَّهُ لَوْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَنْحَصِرْ مَدْلُوكُهُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ لَا يَتَنَاوَلُهُ، وَ لَيْسَ
بَعْضُهُ^٩ بِأَنَّ يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ مَعَ عَدَمِ التَّنَاوُلِ بِأَوْلَى مِنْ بَعْضٍ.

[الدليل الرابع]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: حُسْنُ اسْتِفْهَامِ الْقَائِلِ: «ضَرَبْتُ طِوَالَ
غِلْمَانِي»، وَ «لَقَيْتُ أَشْرَافَ^{١٠} جِيرَانِي»، فَيُقَالُ لَهُ: «أُضْرِبْتُ الْقِصَارَ مِنْ غِلْمَانِكَ

١. في «ب» و المطبوع: «الجنس».

٢. في الذرية: «متناقضاً».

٣. في «أ» و المطبوع: - «لم».

٤. الإسراء (١٧): ٢٣.

٥. في «أ»: «ولا».

٦. في الذرية: + «لما تقدم».

٧. في الذرية: «بتناوله للمعلوفة» بدل «بتناول المعلوفة».

٨. يوجد هنا بلاغ سماع في «أ»، ونصه: «بلغ سماعاً بحمد الله تعالى».

٩. في «أ، ب»: «بعض». و في المطبوع: - «بعضه».

١٠. في «أ»: «شِراف».

أَمْ لَمْ تَضْرِبِهِمْ؟»، و «لَقَيْتَ الْعَامَّةَ مِنْ جِيرَانِكَ أَمْ لَمْ تَلْقَهُمْ؟»؛ فَلَوْ كَانَ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالصِّفَةِ يَتَّقِضِي وَضْعُهُ نَفْيَ ٣ الْحُكْمِ عَمَّا لَيْسَ لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ - كاقْتِضَائِهِ ثُبُوتَهُ لِمَا لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ - لَكَانَ هَذَا الِاسْتِفْهَامُ قَبِيحاً، كَمَا يَقْبَحُ أَنْ يَسْتَفْهِمَهُ عَنِ حُكْمٍ مَا تَعَلَّقَ لَفْظُهُ ٤ بِهِ؛ فَلَوْ كَانَ الْأَمْرَانِ ٥ مَقْهُومَيْنِ مِنَ اللَّفْظِ لِاشْتِرَاكِ فِي حُسْنِ الِاسْتِفْهَامِ وَقُبْحِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يَحْسُنُ الِاسْتِفْهَامُ عَنِ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَقُلْ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ؛ فَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمَ بِمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الذَّاهِبِينَ إِلَى دَلِيلِ الْخِطَابِ، فَإِنَّهُ ٦ لَا يَسْتَفْهِمُ عَنْ ٧ مُرَادِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنْ [يَجُوزَ أَنْ] ٨ يَكُونَ أَرَادَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ وَالِاسْتِعَارَةِ ٩ خِلَافَ مَا يَتَّقِضِيهِ دَلِيلُ الْخِطَابِ، فَيَحْسُنُ اسْتِفْهَامُهُ لِذَلِكَ.

قُلْنَا: حُسْنُ اسْتِفْهَامِ كُلِّ قَائِلٍ أَطْلَقَ مِثْلَ هَذَا الْخِطَابِ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ؛ ١٠ عَلِمْنَا مَذْهَبَهُ فِي دَلِيلِ الْخِطَابِ، أَمْ لَمْ نَعْلَمَهُ ١١.

١. في الذريعة: «أو».

٢. في الذريعة: «أو» بدل «أم». وفي «أ، ب» و المطبوع: «لا» بدل «لم». و ما أثبتناه أنسب بالسياق.

٣. في المطبوع: «وصف» بدل «وضعه نفى».

٤. في الذريعة: «يتعلق اللفظ» بدل «تعلق لفظه».

٥. في هامش «أ»: «أي تناوُل اللفظ، و عدم تناوُل اللفظ (سمع)».

٦. في الذريعة: «فهو».

٧. في المطبوع: «من».

٨. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق، و يدل عليه ما يأتي في المتن بعد قليل.

٩. في الذريعة: «-والاستعارة».

١٠. في الذريعة: «+«سواء»».

١١. في الذريعة: «أو شككتنا فيه. و أهل اللغة يستفهم بعضهم بعضاً في مثل هذا الخطاب، و ليس

لهم مذهبٌ مخصوصٌ في دليل الخطاب» بدل «أم لم نعلمه».

فأما تجويزنا أن يكون المخاطب عدل عن الحقيقة إلى المجاز في الكلام الذي حكيناه^١، و أن هذا هو علة حسن الاستفهام، فباطل؛ لأنه يقتضي حسن دخول الاستفهام في كل كلام؛ لأنه لا كلام نسمعه إلا ونحن نجوز من طريق التقدير أن يكون المخاطب به أراد المجاز ولم يرد الحقيقة، وفي علمنا بفتح الاستفهام في كثير من المواضع^٢ دلالة على فساد هذه العلة. على أن المخاطب لنا إذا كان حكيماً و أراد المجاز بخطابه، قرّن كلامه بما يدل^٣ على أنه متجوّز به^٤، و لم يحسن منه إطلاقه^٥.

[أدلة القائلين بدليل الخطاب]

و استدلل المخالف بأشياء^٦:

- [١.] منها: أن تعليق الحكم بالسوم^٧ لو لم يدل على انتفائه إذا انتفت الصفة، لم يكن لتعليقه بالسوم معنى، و كان عبثاً^٨.
- [٢.] و منها: أن تعليق الحكم بالسوم يجري مجرى الاستثناء من الغنم، و يقوم مقام^٩ قوله: «ليس في الغنم إلا^{١٠} السائمة الزكاة»؛ فكما أنه لو قال ذلك لوجب أن

١. في الذريعة: - «في الكلام الذي حكيناه».

٢. في الذريعة: «مواضع كثيرة» بدل «كثير من المواضع».

٣. في الذريعة: «قرن به ما يدل».

٤. في الذريعة: - «به».

٥. في العدة: + «و حكى في هذه المسألة ما استدلل به من خالفه، فقال»، و هو قول الشيخ الطوسي، فخذفنا العبارة لاستقلال الرسالة عن عباراته.

٦. في الذريعة: «و قد استدلل المخالف لنا في هذه المسألة بأشياء».

٧. أي تعليق الحكم في قوله عليه السلام: «في سائمة الغنم الزكاة».

٨. راجع: التعريب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٥٤؛ المعتمد، ج ١، ص ١٧٠.

٩. في «أ»: «مقامه».

١٠. في «أ»: - «إلا».

تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهَا بِخِلَافِ حُكْمِ الْإِسْتِثْنَاءِ، فَكَذَلِكَ تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالْصِفَةِ^١.
 [٣.] وَمِنْهَا: أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالشَّرْطِ إِذَا^٢ دَلَّ عَلَى انْتِفَائِهِ الشَّرْطُ، فَكَذَلِكَ
 الصِّفَةُ. وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَالْآخَرِ فِي التَّمْيِيزِ وَالتَّخْصِيسِ؛ لِأَنَّهُ لَا
 فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ»، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ فِيهَا^٣: «إِذَا كَانَتْ
 سَائِمَةً الزَّكَاةُ»^٤.

[٤.] وَمِنْهَا: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدَ نُزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
 «اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ»^٦،
 أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَأَزِيدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ»^٧؛ فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ جِهَةِ دَلِيلٍ^٨
 الْخِطَابِ أَنَّ مَا فَوْقَ السَّبْعِينَ بِخِلَافِهَا، لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ^٩.
 [٥.] وَمِنْهَا: تَعَلُّقُهُمْ بِمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ^{١٠} سَأَلَهُ

١. راجع: المعتمد، ج ١، ص ١٧٠.

٢. في الذريعة: «لَمَّا».

٣. أي: في الغنم.

٤. في «أ، ب»: - «الزكاة».

٥. راجع: التقريب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٢؛ تقويم الأدلة، ص ١٤٠.

٦. التوبة (٩): ٨٠.

٧. التبيان، ج ٥، ص ٢٦٨؛ متشابه القرآن و مختلفه، ج ٢، ص ١٥٠. جامع البيان، ج ١٠، ص
 ٢٥٣؛ فتح القدير، ج ٢، ص ٣٨٧.

٨. في «أ، ب» و المطبوع: - «دليل».

٩. راجع: التقريب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٠.

١٠. هو: يعلَى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي. صحابي أسلم يوم فتح مكة، و شهد صفين
 مع أمير المؤمنين عليه السلام. و قيل: إنه قتل بها. و قيل: مات سنة ٤٧ هـ. و له روايات عديدة
 في صحاح أهل السنة. راجع للمزيد: تهذيب الكمال، ج ٣٢، ص ٣٧٨، الرقم ٧١١٠؛ سير
 أعلام النبلاء، ج ٣، ص ١٠٠، الرقم ٢٠؛ الإصابة، ج ٦، ص ٥٣٨، الرقم ٩٣٧٩.

فَقَالَ لَهُ^١: مَا بِاللَّائِنِ تَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَا؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ^٢: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ ذَلِكَ^٣، فَقَالَ: «صَدَقَ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»^٤.

وَتَعَجَّبُهِمَا^٥ مِنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا فِيهِمَا مِنْ تَعَلُّقِ الْقَصْرِ بِالْخَوْفِ^٦ أَنَّ حَالَ الْأَمْنِ بِخِلَافِهِ^٧.

[٦]. وَ مِنْهَا: مَا رُوِيَ عَنِ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ^٨ أَنَّهُمْ^٩ قَالُوا: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ مَنَسُوخٌ»^{١٠}؛ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَنَسُوخًا إِلَّا مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْخِطَابِ، وَأَنَّ لَفْظَةَ الْخَبْرِ^{١١} تَقْتَضِي^{١٢} نَفْيَ وُجُوبِ الْاِغْتِسَالِ^{١٣} مِنْ غَيْرِ انْزَالِ الْمَاءِ^{١٤}.

١. في المطبوع: - «له».
٢. في الذريعة: - «عمر».
٣. في الذريعة: «فسألت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».
٤. عوالي اللآلي، ج ٢، ص ٦١، ح ١٦٤؛ و ص ٢٢٦، ح ٤٦؛ كتاب الأم، ج ١، ص ٢٠٨؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢٥ و ٣٦؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٣٥٤؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٤٣.
٥. في الذريعة: «فتعجبهما».
٦. يريد قوله تعالى: «وَ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يُفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا» [النساء (٤): ١٠١].
٧. راجع: الفصول، ج ١، ص ٣٠٤؛ التقريب والإرشاد، ج ٣، ص ٣٤١.
٨. في الذريعة: - «كلهم».
٩. في «أ» - «أنهم».
١٠. شرح صحيح مسلم للنووي، ج ٤، ص ٣٧؛ تحفة الأحرار، ج ١، ص ٣٠٨؛ كشف المشكل من حديث الصحيحين، ج ٣، ص ٤٨٧، ح ١٩٦٤.
١١. أي خبر: «الماء من الماء».
١٢. في الذريعة: «لفظ الخبر يقتضي».
١٣. في الذريعة: + «بالماء».
١٤. راجع: التقريب والإرشاد، ج ٣، ص ٣٤١؛ المعتمد، ج ١، ص ١٧١.

[٧]. و مِنْهَا: أَنَّ الْأُمَّةَ إِنَّمَا رَجَعَتْ فِي أَنَّ التَّيْمُّمَ لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ إِلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»^١. وَكَذَلِكَ الصِّيَامُ فِي الْكَفَّارَةِ، وَ أَنَّهُ لَا يُجْزِي إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الرَّقْبَةِ، إِنَّمَا رُجِعَ فِيهِ إِلَى الظَّاهِرِ^٢.

[الجواب عن أدلة دليل الخطاب]

و الجواب عن الأول: أن في تعليق الحكم بالسوم فائدة؛ لأننا به^٤ نعلم وجوب الزكاة في السائمة، و ما كنا نعلم ذلك قبله^٥.

و يجوز أن يكون حكم المعلوفة في الزكاة حكم السائمة، و إن علمناه^٦ بدليل آخر؛ و ليس^٧ يمتنع في الحكمين المتماثلين أن يُعلما^٨ بدليلين مختلفين بحسب المصلحة؛ ألا ترى أن حكم ما لم يقع النص عليه^٩ من الأجناس في الربا حكم المنصوص عليه، و مع ذلك دلنا على ثبوت الربا في الأجناس المذكورة بالنص، و كلنا في إثباته في غيرها إلى القياس أو غير ذلك من الأدلة^{١٠}؟^{١١}

١. النساء (٤): ٤٣.

٢. راجع: المعتمد، ج ١، ص ١٦٢ - ١٦٤.

٣. في العدة: + «قال»؛ أي قال الشريف المرتضى، و هو قول الشيخ الطوسي، و حذفناه لاستقلال الرسالة عن عبارات الناقل.

٤. في «أ، ب» و المطبوع: - «به».

٥. راجع: المجزي، ج ١، ص ٣٦١.

٦. في المطبوع: «علمنا».

٧. كذا، و الأنسب: «فليس».

٨. في المطبوع: «أن يُعلمنا».

٩. في الذريعة: «لا يقع عليه النص» بدل «لم يقع النص عليه».

١٠. في الذريعة: «إلى دلالة أخرى من قياس أو غيره» بدل «إلى القياس أو غير ذلك من الأدلة».

١١. راجع: التقريب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٥٤.

و الجواب عن الثاني: أن الاستثناء من العموم لم يدُلْ بلفظه ونفسه^١ على أن ما لم يتناوله بخلاف حكمه، وإنما دلَّ العموم على دخول الكل فيه؛ فلما أخرج الاستثناء بعض ما تناوله العموم، علمنا حكم المستثنى بلفظ الاستثناء وتناوله لما تناوله^٢، وعلمنا أن حكم ما لم يتناوله بخلافه بلفظ العموم.

مثال ذلك: أن القائل إذا قال: «ضربت القوم إلا زيداً»، فإنما يعلم بالاستثناء أن زيدا ليس بمضروب، ويعلم أن من^٣ عداه من القوم مضروب بظاهر العموم، لا من أجل دليل الخطاب في الاستثناء. وليس هذا موجوداً في قوله عليه السلام: «في سائمة الغنم الزكاة»؛ لأنه عليه السلام ما استثنى من جملة مذكورة؛ ولو كان لسائمة الغنم اسم يختص بها^٤ من غير إضافة إلى الغنم لتعلق^٥ الزكاة به. وليس كل شيء معناه معنى الاستثناء له حكم الاستثناء؛ لأن للاستثناء ألفاظاً موضوعة له، فما لم تدخل فيه لم يكن مستثنى منه، ولا يكون الاستثناء^٦ وارداً إلا على جملة مستقلة بنفسها. وكل هذا إذا وجبت^٨ مراعاته، لم يجر أن يجري قوله عليه السلام: «في سائمة الغنم الزكاة» مجرى الجملة المستثنى منها.

و الجواب عن الثالث: أن الشرط عندنا كالصفة في أنه لا يدُلْ على أن ما عداه

١. في الذريعة: «بلفظ نفسه» بدل «بلفظه ونفسه».

٢. في «أ» و المطبوع: «يتناوله». وفي «ب»: «لما تناوله».

٣. في المطبوع و الذريعة: «من».

٤. في «ب»: «تختص به». وفي «أ»: «به» بدل «بها».

٥. في المطبوع: «تعلق» وفي «أ، ب»: «+ نفي».

٦. في «أ» و المطبوع: «فلما».

٧. في «أ، ب» و المطبوع: «- الاستثناء».

٨. في و المطبوع: «أوجبت».

بِخِلَافِهِ، وَبِمُجَرَّدِ الشَّرْطِ لَا نَعْلَمُ^١ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا نَعْلَمُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِدَلِيلِ مُنْفَصِلٍ^٢؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ الشَّرْطِ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْلُفَهُ^٣ وَ يَنْوَبَ عَنْهُ شَرْطٌ آخَرَ يَجْرِي مَجْرَاهُ، وَ لَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا؛ أَلَا تَرَى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ»^٤ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْ قَبُولِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَنْضَمَّ إِلَيْهِ الْآخَرُ؛ فَانضِمَامُ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ شَرْطٌ فِي الْقَبُولِ، ثُمَّ يُعْلَمُ أَنَّ ضَمَّ امْرَأَتَيْنِ إِلَى الشَّاهِدِ الْأَوَّلِ يَقَوْمُ مَقَامَهُ^٥، ثُمَّ يُعْلَمُ بِدَلِيلٍ أَنَّ ضَمَّ الْيَمِينِ إِلَى الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ يَقَوْمُ مَقَامَ الثَّانِي؟ فَبِنِائَةِ بَعْضِ الشَّرُوطِ عَنْ بَعْضٍ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى^٦.

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا عُلِّقَ بِغَايَةٍ أَوْ عَدَدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الثَّمَانِينَ فِي حَدِّ الْقَازِفِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ^٧ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مَحْظُورٌ بِالْعَقْلِ، فَإِذَا وَرَدَتِ الْعِبَادَةُ بَعْدَ مَخْصُوصٍ، خَرَجْنَا عَنِ الْحَظْرِ بِدَلَالَةٍ، وَ بَقِينَا فِيهَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ الْعَدَدِ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ؛ وَهُوَ الْحَظْرُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِغُلَامِهِ: «أَعْطِ زَيْدًا مِائَةَ دِرْهَمٍ»، فَإِنَّهُ يُعْلَمُ^٨ حَظْرَ الزَّائِدِ عَلَى الْمَذْكَورِ بِالْأَصْلِ. وَ لَوْ قَالَ: «أَعْطَيْتُ فُلَانًا مِائَةً»^٩، لَمْ يَدُلَّ لَفْظًا وَ لَا عَقْلًا عَلَى

١. في «أ» و المطبوع و الذريعة: «لا يُعلم».

٢. في «أ» و المطبوع: - «منفصل».

٣. في «أ، ب» و المطبوع: «أن يُخالفه».

٤. البقرة (٢): ٢٨٢.

٥. في الذريعة: «مقام الثاني» بدل «مقامه».

٦. في «أ»: «تُحصى».

٧. في «أ، ب»: «+ نفي».

٨. في الذريعة: «فإننا نعلم» بدل «فإنه يُعلم».

٩. في الذريعة: «+ درهم».

أَنَّهُ لَمْ يُعْطِهِ^١ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

فَأَمَّا تَعْلِيْقُ الْحُكْمِ بِغَايَةٍ: فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهِ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ، وَ مَا بَعْدَهَا يُعْلَمُ انْتِفَاؤُهُ أَوْ إِثْبَاتُهُ بِدَلِيلٍ. وَ إِنَّمَا عَلِمْنَا فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ»^٢ وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»^٣ وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يَطْهَرْنَ»^٤ أَنَّ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ بِخِلَافِهَا بِدَلِيلٍ، وَ مَا^٥ يُعْلَمُ بِدَلِيلٍ غَيْرِ مَا يَدُلُّ اللَّفْظُ^٦ عَلَيْهِ، كَمَا يُعْلَمُ^٧ أَنَّ مَا عَدَا السَّائِمَةَ بِخِلَافِهَا فِي الزَّكَاةِ^٨ بِدَلِيلٍ.

وَ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ تَعْلِيْقِ الْحُكْمِ بِصَفَةٍ وَ بَيْنَ تَعْلِيْقِهِ بِغَايَةٍ لَيْسَ مَعَهُ^٩ إِلَّا الدَّعْوَى، وَ هُوَ كَالْمُنَاقِضِ؛ لِفَرْقِهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

فَإِذَا قَالَ: فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ اللَّيْلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الصَّوْمُ؟
قُلْنَا: ^{١٠} وَ أَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ»، وَ الْمَعْلُوفَةُ مِثْلُهَا؟

١. في «أ، ب» و المطبوع: «لَمْ يُعْطِ».

٢. البقرة (٢): ١٨٧.

٣. البقرة (٢): ١٨٧.

٤. البقرة (٢): ٢٢٢.

٥. الجار و المجرور متعلق بقوله: «علمنا».

٦. في «أ»: «اللفظة».

٧. في الذريعة: «نعلم».

٨. في الذريعة: «وإنما علمناه».

٩. في نفي مفهوم الوصف، و يثبت مفهوم الغاية.

١٠. في «أ، ب» و المطبوع: «صوم» بدل «الصوم؟ قلنا».

فاذا قيل: لا يَمْتَنِعُ أن تَكُونَ المَصْلِحَةَ في أن يُعْلَمَ ثُبُوتُ الزكَاةِ في السائِمَةِ بهذا النَصِّ، و يُعْلَمُ ثُبُوتُهَا في المَعْلُوفَةِ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

قلنا: كذلك لا يَمْتَنِعُ فيما عُلِّقَ بِغَايَةِ، حَرْفًا بِحَرْفٍ.

و الصحيح: أن^٢ تَعْلِيْقُ الحُكْمِ بِالصِّفَةِ لا يَدُلُّ عَلى أَنَّ ما عَدَاهُ بِخِلَافِهِ عَلى كُلِّ حَالٍ^٣، بِخِلَافِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلى ذَلِكَ إِذَا كَانَ بَيَانًا.^٤

و إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ ما وُضِعَ لَهُ القَوْلُ لا يَخْتَلِفُ أن يَكُونَ مُبْتَدَأً أو بَيَانًا، و إِذَا لَمْ يَدُلُّ تَعْلِيْقُ الحُكْمِ بِصِفَةٍ^٥ عَلى نَفْيِ ما عَدَاهُ، فَإِنَّمَا لَمْ يَدُلُّ عَلى ذَلِكَ لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ؛ فَهُوَ في كُلِّ مَوْضِعٍ كَذَلِكَ.

و الجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ: أَنَّ ما طَرِيقُهُ العِلْمُ لا يُرْجِعُ فِيهِ إِلَى أَخْبَارِ الأَحَادِ، لا سِيَّما إِذَا كَانَتْ ضَعِيفَةً. و هَذَا الخَبْرُ يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَغْفَرَ^٦ لِلْكَفَّارِ، وَ ذَلِكَ لا يَجُوزُ. وَ أَكْثَرُ ما فِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَقَلَ أَنَّ ما فَوْقَ السَّبْعِينَ بِخِلَافِ السَّبْعِينَ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ فَهَمَ ذَلِكَ مِنْ ظَاهِرِ الآيَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ سِوَاهُ^٧؟

و لِقَائِلِ أن يَقُولَ: إِنَّ الاستِغْفَارَ لَهُمْ كانَ في الأَصْلِ^٨ مُباحًا، فَلَمَّا وَرَدَ النَصُّ بِحَظَرِ السَّبْعِينَ، بَقِيَ ما زادَ عَلَيْهِ عَلى الأَصْلِ^٩.

وَ قَدْ رُوِيَ في هَذَا الخَبْرِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلى

١. في الذريعة: «فإن».

٢. في «أ»: - «الصحيح: أن».

٣. في «أ، ب»: - «على كل حال».

٤. راجع: المعتمد، ج ١، ص ١٦١.

٥. في الذريعة: «بالصفة».

٦. في «ب» و الذريعة: «يستغفر».

٧. في «أ، ب» و المطبوع: «يدله» بدل «سواه».

٨. في «أ، ب» و المطبوع: - «في الأصل».

٩. راجع: التقريب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٦.

السَّبْعِينَ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُمْ لَفَعَلْتُ»^١. و على هذه الرواية لا شبهة في الخبر.^٢
 والجواب عن الخامس: أنه^٣ أيضاً خَبَرٌ واحدٌ لا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ^٤ في هذا الموضع.
 ومع ذلك لا يدُلُّ على موضع الخلاف؛ لأننا لا نَعْلَمُ أن تَعَجُّبَهُمَا مِنَ الْقَصْرِ مَعَ
 زَوَالِ الْخَوْفِ هُوَ لِأَجْلِ تَعْلِيْقِ الْقَصْرِ بِالْخَوْفِ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَعَجُّبُهُمَا لِأَنَّهُمَا
 عَقَلَا مِنَ الْآيَاتِ الْوَارِدَاتِ فِي إِجْبَابِ الصَّلَاةِ وَجُوبِ الْإِتْمَامِ فِي كُلِّ^٥ حَالٍ، وَ
 اعْتَقَدَا^٦ أَنْ الْمُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ هُوَ حَالُ الْخَوْفِ، فَتَعَجَّبَا لِهَذَا الْوَجْهِ.^٧

والجواب عن السادس: أنه^٨ إذا صَحَّ قَوْلُهُمْ: «إِنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ مَنْسُوخٌ»^٩، مِنْ
 آيِنِ^{١٠} أَنَّهُمْ عَقَلُوا مِنْ ظَاهِرِهِ^{١١} نَفْيَ وَجُوبِ الْغُسْلِ مِنْ غَيْرِ الْمَاءِ؟ وَ لَعَلَّهُمْ عَلِمُوهُ

١. راجع: مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ١٦؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠٠؛ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ، ج ٤، ص ٣٤٣.

٢. في الذريعة: «والنبي صلى الله عليه وآله أفصح وأظن لأغراض العرب من أن يجوز عليه مثل ذلك؟ لأن معنى الآية النهي عن الاستغفار للكفار، وأنت لو أكثرت في الاستغفار للكفار ما غفر الله لهم؛ فعبّر عن الإكثار بالسبعين، ولا فرق بينها وبين ما زاد عليها؛ كما تقول العرب: لو جنتني سبعين مرة ما جنتك؛ ولا فرق بين الأعداد المختلفة في هذا الغرض؛ فكأنه يقول: لو جنتني كثيراً أو قليلاً ما جنتك؛ وأي عدد تضمّنه لفظه فهو كغيره».

٣. في «أ، ب» و المطبوع: «فهو».

٤. في «أ، ب» و المطبوع: «به».

٥. في «أ، ب»: - «كل».

٦. في «أ، ب» و المطبوع: «واعقدوا». وفي هامش «أ»: «واعتقدوا».

٧. راجع: التقریب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٦؛ الفصول للجصاص، ج ١، ص ٣٠٤.

٨. في «ب»: - «أنه».

٩. تقدّم تخريجه.

١٠. في «أ، ب» و المطبوع: + «لهم».

١١. أي ظاهر خبر: «الماء من الماء».

بَدَلِيلِ سِوَى اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا حَكَمُوا بِأَنَّهُ مَنسُوخٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُوا قَدْ فَهِمُوا
أَنْ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ، فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ^١ أَنَّهُمْ^٢ فَهِمُوا ذَلِكَ بِاللَّفْظِ دُونَ دَلِيلٍ آخَرَ؟
وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْخَبْرُ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ^٤: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنْ
الْمَاءِ»^٥؛ وَبُدْخُولِ لَفْظٍ «إِنَّمَا» يُعَلِّمُ أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «إِنَّمَا لَكَ
عِنْدِي دِرْهَمٌ»، يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ لَكَ سِوَاهُ».

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ تَعَلَّقَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي نَفْيِ الرَّبَا عَنْ^٦ غَيْرِ النَّسِيئَةِ^٧ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ»^٨.

وَقَدْ رُوِيَ أَيْضاً هَذَا الْخَبْرُ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا مَاءَ إِلَّا مِنْ
الْمَاءِ»^٩؛ وَعَلَى هَذَا الْلَفْظِ لَا شُبْهَةَ فِي الْخَبْرِ.

عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تُبَيِّنْ جِهَةَ قَوْلِهَا فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهُ مَنسُوخٌ؛ وَهَلِ النَّسْخُ
تَنَاوَلَهُ^{١٠}، أَوْ دَلِيلُهُ^{١١}، أَوْ مَا عَلِمَ مِنْهُ بِقَرِينَةٍ؟ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْمَذْكَورَ مِنَ الْحُكْمِ فِي

١. في الذريعة: - «لهم».

٢. في «أ»: - «أنهم».

٣. في «ب»: «وأنه» بدل «وهو أنه».

٤. في الذريعة: - «أنه عليه السلام قال».

٥. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٧؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٨٥؛ جامع الأصول، ج ٧، ص ٢٧٢ و
٢٧٣، الرقم ٥٣٠٥ و ٥٣٠٨.

٦. في «ب»: «من».

٧. في «أ، ب»: «نسيئة».

٨. صحيح مسلم، ج ٥، ص ٥٠؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٥٨؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ٢٨١.

٩. راجع: التقریب و الإرشاد، ج ٣، ص ٣٤٧.

١٠. في «أ» و المطبوع: «يتناولوه».

١١. أي: هل النسخ تناول الخبر (الخطاب)، أو مفهومه (دليل الخطاب). فالمراد بقوله: «دليله»

اللفظ - وهو وجوبُ الغُسلِ بالماءِ من إنزالِ الماءِ - ليسَ بَمَنسوخٍ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ^١
 النَّسخَ تَنَاوَلَ دَلِيلَ هَذَا^٢ اللفظِ دُونَ^٣ مَا عَلِمَ مِنْهُ^٤ بَقَرِينَةٍ؟^٥
 والجوابُ عن السَّابعِ: أَنَّ آيَةَ التَّيْمُمِ وَ آيَةَ الكَفَّارَاتِ بَيَّنَّ فِيهِمَا^٦ حُكْمَ الأَصْلِ وَ
 حُكْمَ البَدَلِ؛ لِأَنَّهُ^٧ تَعَالَى أَوْجَبَ الطَّهَارَةَ عِنْدَ وَجُودِ المَاءِ، وَ أَوْجَبَ التَّيْمُمَ عِنْدَ
 عَدَمِهِ. وَ كَذَلِكَ فِي الكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الرُّقْبَةَ فِي الأَصْلِ وَ عِنْدَ عَدَمِهَا أَوْجَبَ
 الصِّيَامَ؛ فَعَلِمْنَا حُكْمَ البَدَلِ وَ المُبَدَّلِ جَمِيعاً بِالنَّصِّ^٨، وَ لَيْسَ لِدَلِيلِ الخِطَابِ فِي
 هَذَا مَدْخَلٌ.^٩

١. في «أ» والمطبوع: - «أ».

٢. في الذريعة: - «هذا».

٣. في «أ»: «أو» بدل «دون».

٤. في «أ»: - «منه».

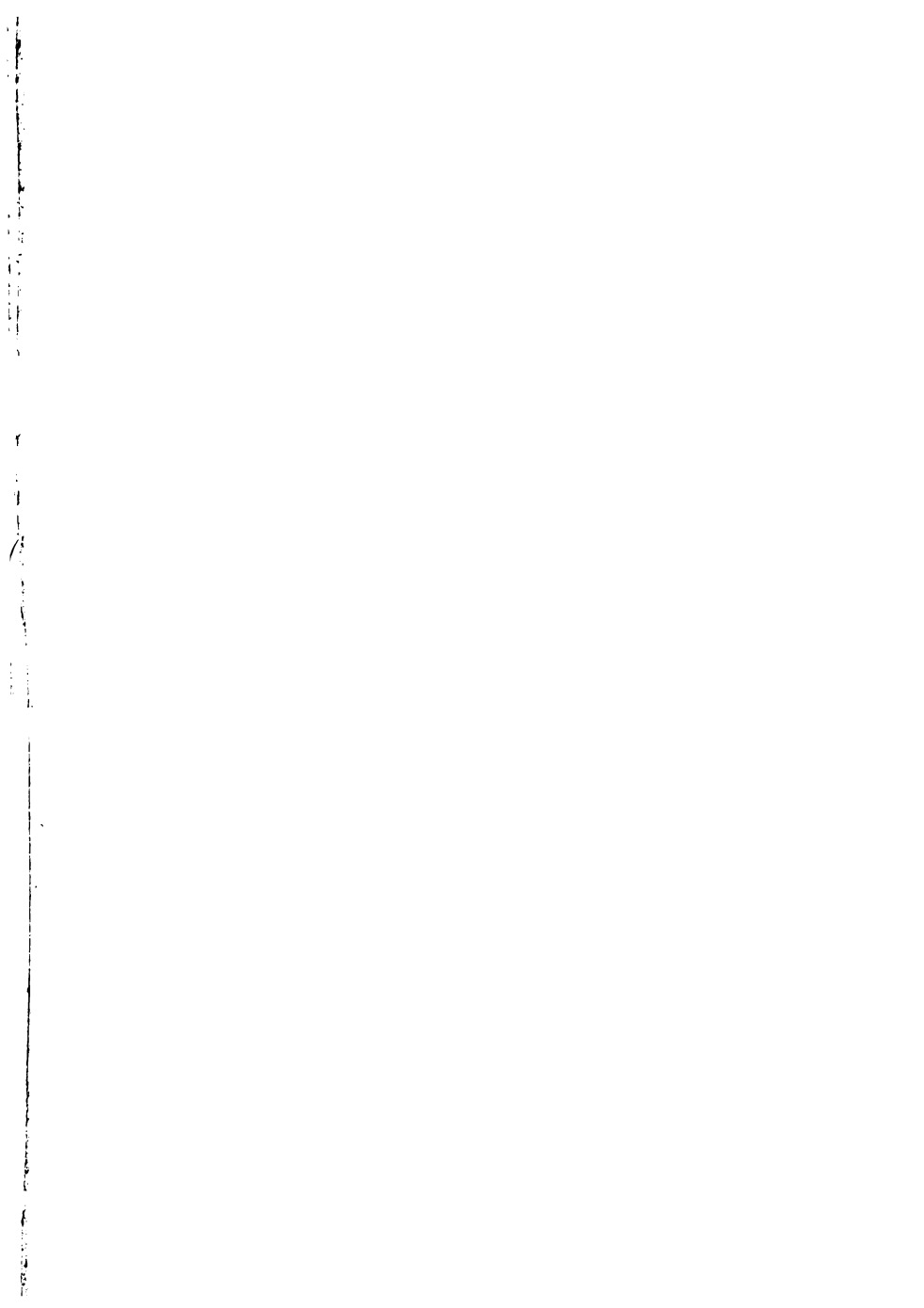
٥. في الذريعة: + «وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: المَرَادُ بِذَلِكَ الإِقْتِصَارُ مِنَ المَاءِ عَلَى المَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا
 بِأَوْلَى مِنَّا أَنْ نَقُولَ: المَرَادُ بِهِ أَنَّ التَّوَضُّؤَ مِنَ المَاءِ مَنسوخٌ بِوَجوبِ الإِغْتِسَالِ مِنْهُ؛ فَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُمْ
 كَانُوا يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ التَّقَاءِ الخِتَائِنِ، فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الغُسْلَ فِي ذَلِكَ».

٦. في «أ، ب» والمطبوع: «فيها».

٧. في «أ، ب»: «لكنه».

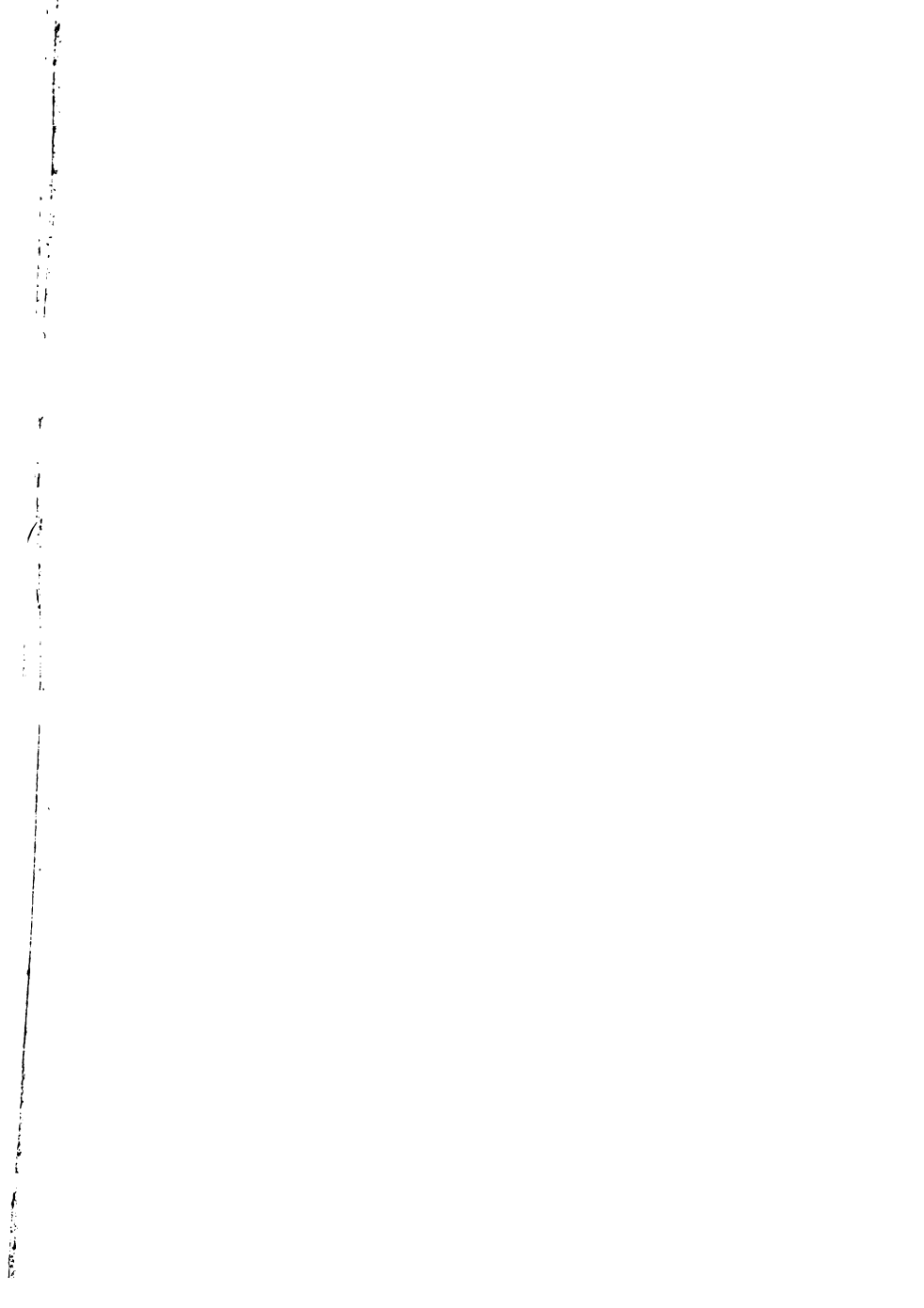
٨. في «أ، ب» والمطبوع: - «بالنص».

٩. قال الشيخ الطوسي رحمه الله بعد ذلك: «هذه المسألة أوردناها على وجهها لأنها مستوفاة، و
 فيها بياضٌ نُصْرَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ المَذْهَبَيْنِ، وَ مَا يُمَكِّنُ الإِعْتِمَادَ عَلَيْهِ لِكُلِّ فَرِيقٍ».



(١٠٦)

طريقُ الاستدلالِ على فروعِ الإماميةِ



مقدمة التحقيق

أولى علماء الإمامية في بغداد أهمية خاصة للدفاع عن المذهب و مناظرة علماء المذاهب الأخرى؛ فإنّ تواجدهم في هذه المدينة الكبرى التي احتوت في داخلها على مختلف المذاهب في شتى المجالات الفكرية جعلهم يحتكّون بتلك المذاهب بصورة مباشرة، و قد حتمّ هذا الاحتكاك المباشر الاهتمام بمناظرتهم في تلك المجالات كلّها. و في الحقيقة لم تقتصر المناظرة على المجال الكلامي و العقائدي، بل تعدّته إلى المجال الفقهي.

و كان الشريف المرتضى ممّن اهتمّ اهتماماً خاصاً بمجال المناظرة الفقهية؛ فقد قام بتأليف كتابه الثمين: «مسائل الخلاف»، و الذي أرجع إليه في مختلف كتبه^١، و اتّبع فيه طريقة ذكية للمناظرة، حيث اعتمد في مجال الجدل مع المخالفين على القياس و خبر الواحد. فعلى الرغم من كونه من الرافضين لحجّيتهما، إلاّ أنّه استعان بهما في مناظرة الآخرين الذين كانوا يؤمنون بحجّيتهما، و ذلك من باب الإلزام؛ و لكن مع الأسف لم يتمكّن من إكمال هذا الكتاب، و المؤسف أكثر هو أن هذا الكتاب قد فُقد، و لم تصل إلينا نسخه، سوى أنّه بقيت بعض الإحالات و الإرجاعات إليه، و التي قد تكشف بعض الشيء عن محتوياته^٢.

١. راجع: الانتصار، ص ١٤؛ الناصريات، ص ٧٩.

٢. راجع: المتبقّى من التراث المفقود للشريف المرتضى.

محتوى الرسالة

و في هذه الرسالة المهمة تعرّض الشريف المرتضى إلى طريقة أخرى لمناظرة الخصوم في المجال الفقهي غير طريقة الاعتماد على القياس و خبر الواحد التي أتبعها في مسائل الخلاف؛ فإنّ القياس و خبر الواحد ليسا بحجّة عنده كما تقدّم، و لا ينفعان إلّا للجدل و المناظرة؛ لكن في هذه الرسالة أراد اللجوء إلى طريقة جديدة تكون حجّة حتّى من وجهة نظره.

و لأجل بيان هذه الطريقة نبّه على أنّه لو كان هناك ظاهر كتاب أو حكم عقليّ لصالح رأي الإمامية، فحينئذ يمكن مناظرة الآخرين من خلالهما؛ و لكن عند فقدان ذلك، و كان الدليل هو إجماع الإمامية، فلا يمكن حينئذ مناظرة الخصوم بهذا الإجماع؛ لأنّه يتوقّف على إثبات دخول الإمام المعصوم عليه السلام في الإجماع، و هذا يجرّنا إلى بحوث كلامية و أصولية مطوّلة، تخرجنا من البحث الفقهيّ. و أمّا القياس و خبر الواحد، فلا ينفعان إلّا للجدل كما تقدّم، و لذلك ينبغي البحث عن طريقة للمناظرة تكون حجّة عندنا و عند المخالفين في آن واحد، و لا يحتاج إثبات حجّيتها إلى الخروج من البحث الفقهيّ، و الدخول في بحوث كلامية.

و هذه الطريقة هي أن يعمد المناظر إلى المسألة التي يريد إثباتها و يقارنها مع مسألة أخرى ثابتة، فيقول: كلّ من قال بهذه، قال بتلك أيضاً، و لا يوجد فصل بينهما، و الذي يفصل بينهما يكون مخالفاً لإجماع المسلمين، و هذا الإجماع حجّة عند الجميع، و لا يحتاج حينئذ إلى الدخول في بحوث كلامية لإثباته.

مثال ذلك: أن نريد إثبات وجوب مسح الرجلين و الرأس ببلّة اليد من دون استئناف ماء جديد، فنقول في الاستدلال: قد ثبت وجوب مسح الرأس و الرجلين على نحو التضييق، أي من دون تجويز التخيير بين مسحهما و غسلهما، و كلّ من قال بوجوب ذلك قال بوجوب مسحهما ببلّة اليد، و التفريق بين المسألتين خلاف الإجماع؛ لأنّه لا يوجد فقيه قال بوجوب مسحهما على نحو التضييق، و لم يوجب

مسحهما ببلة اليد، بل كلّ من قال بالأوّل قال بالثاني، فالفصل بينهما خلاف الإجماع، وبذلك يثبت وجوب مسحهما ببلة اليد بالإجماع.

فهذه هي الفكرة التي تركز عليها هذه الرسالة، والتي يمكن الاستعانة بها في المناظرة الفقهية.

و بعد ذلك أخذ الشريف المرتضى بتفصيل الكلام حولها و تفرّيعه بشيء من الإسهاب والتعقيد أحياناً.

و قد أبدى في الرسالة شيئاً كثيراً من الذكاء و الفطنة و القدرة على التدقيق و التعمّق في المناظرة، و هذا أحد الأسباب التي دعت إلى اشتهاره لدى الجميع و حتّى المخالفين بالذكاء و الفطنة^١.

عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن مسائل المرتضى، ص ٨٤ تحت عنوان: «طريق الاستدلال على فروع الإمامية»^٢.

كما طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١١٥ تحت عنوان: «مناظرة الخصوم، و كيفية الاستدلال عليهم».

و كلا العنوانين مناسبان لمحتوى الرسالة، إلّا أنّ العنوان الأوّل كان في أكثر النسخ الخطية.

و قد أشار الشريف المرتضى فيها إلى كتابه مسائل الخلاف، و هو يعتبر قرينة مهمة على صحّة نسبتها إليه.

١. قال الفخر الرازي في ضمن كلام له حول النصّ الجلي: «... حتّى أنّ الشريف المرتضى، و هو أجل الإمامية قدراً، و أكثرهم علماً، و أوعصهم فكراً و نظراً...» (راجع: محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين، ص ١٩١)

٢. راجع: الذريعة، ج ٢٠، ص ٣٨٩، و ج ٢٢، ص ٢٩١.

مخطوطات الرسالة

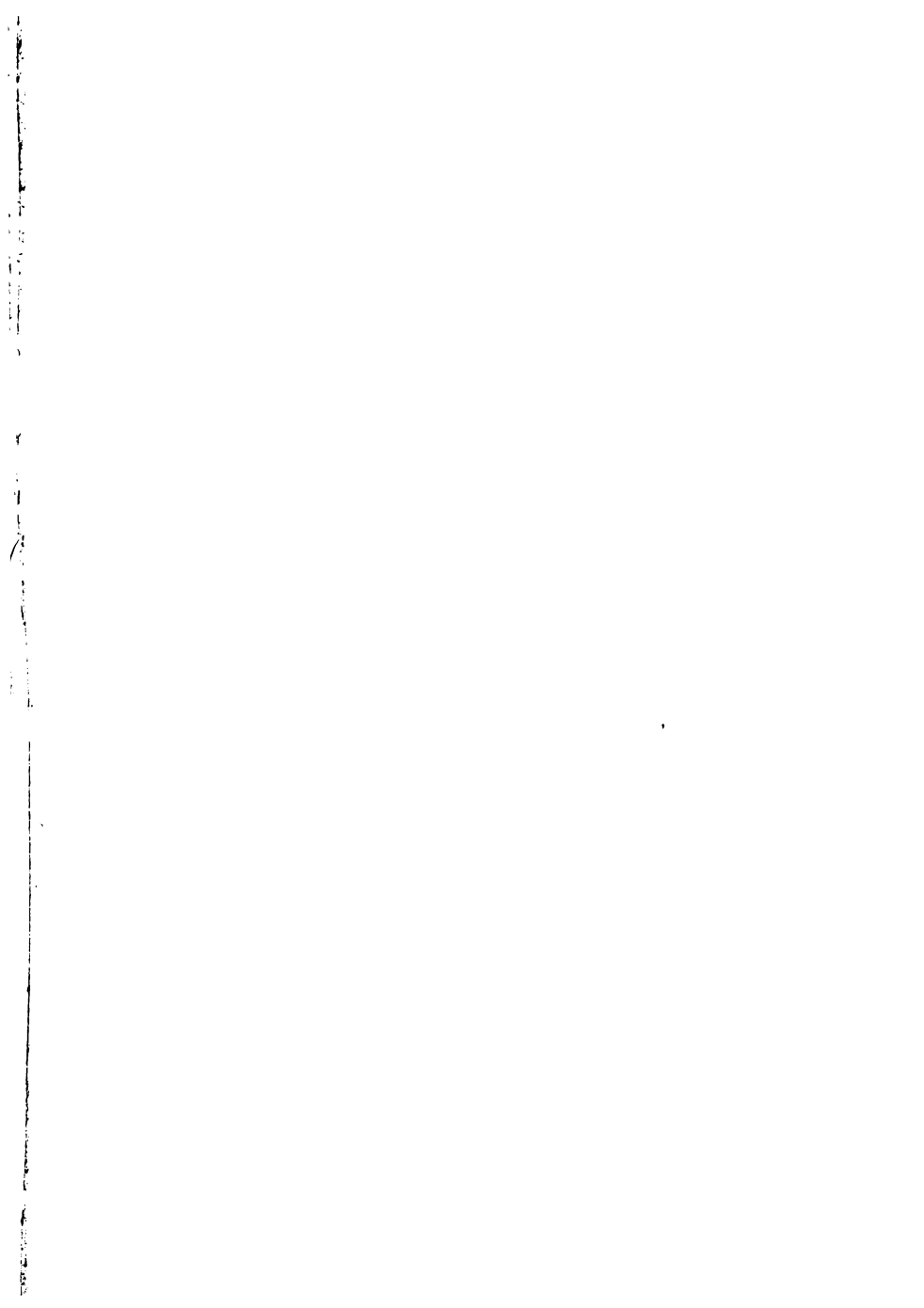
ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢١٩٠٩؛ تقع في الصفحات (١٧-١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٦٩-٣٨٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
٣. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (١-٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«م».
٤. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة بمشهد، المرقمة ٢٠٩٩٨؛ تقع في الصفحات (١٤-١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٥. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٣١-٣٤٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٦. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٣٥-١٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ق».
٧. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢١١-٢١٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
٨. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقمة ٤٣٢/٣؛ تقع في الصفحات (١١-١) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ل».

ب) سائر النسخ:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٥٩-٦٠) من المجموعة، و هي ناقصة من أولها.
٢. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (١٤٥-١٥٦) من المجموعة.

٣. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات (٨٥-١٠٦) من المجموعة.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣٠٤-٣١٣) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٤٤-١٤٨) من المجموعة.



طريق الاستدلال على فروع الإمامية^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به ثقتي^٢

مسألة^٣ في طريق الاستدلال^٤:

[تمهيد في بيان أدلة الإمامية على الفروع]

إِعْلَمُ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى صِحَّةِ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ فِي فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ: هُوَ إِجْمَاعُهُمْ؛ لِأَنَّهُ الطَّرِيقُ الْمَوْصِلُ إِلَى الْعِلْمِ، فَذَلِكَ هُوَ عَلَى الْحَقِيقَةِ الدَّلِيلُ عَلَى أَحْكَامِ هَذِهِ الْحَوَادِثِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ أَنَّ إِجْمَاعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ حُجَّةٌ، وَبَيَّنَّا الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ وَالْوَجْهَ الْمُقْتَضِي لَهُ.

و^٥ بَيَّنَّا كَيْفِيَّةَ الطَّرِيقِ إِلَى مَعْرِفَةِ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ؛ مَعَ^٦ تَبَاعُدِ

١. في «ب، س، م»: - «طريق الاستدلال على فروع الإمامية». و في المطبوع بدلها: «مناظرة الخصوم و كيفية الاستدلال عليهم». و في غير «ب، س، م» و المطبوع: + «إملاء سيّدنا الشريف الأجل المرتضى ذي المجدين علّم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي قدّس الله تعالى روحه».

٢. في «م»: «و به نستعين». و في «أ، س، م» و المطبوع: - «و به ثقتي».

٣. في «أ»: «المسألة الأولى» بدل «مسألة». و في «س، م» و المطبوع: - «مسألة».

٤. في «س» و المطبوع: - «في طريق الاستدلال».

٥. في المطبوع: + «قد».

٦. في المطبوع: «على».

ديارهم و اختلافِ أزمانهم؛ و شَرَحناه و أَوْضَحناه، فلا معنى لِذِكْرِهِ هَاهُنَا.^١
و لَيْسَ يَمْتَنِعُ مع^٢ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ في بَعْضِ ما أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكامِ ظاهِرُ
كِتابٍ يَتَنَوَّلُهُ، أو طَرِيقَةً تَقْتَضِي^٣ الْعِلْمَ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ ما ذَهَبُوا إِلَيْهِ هُوَ الْأَصْلُ في
العَقْلِ، فَيَقَعُ^٤ التَّمَسُّكُ بِهِ، مع فَقْدِ الدَّلِيلِ المَوْجِبِ لِلانْتِقَالِ عَنْهُ.
أو طَرِيقَةً قِسْمِيَّةً؛ مِثْلُ أَنْ تَكُونَ الْأَقْوالُ في هَذِهِ الحادِثَةِ مَحْصُورَةً، فإذا بَطَلَ ما
عَدَا قِسْمًا واحِدًا مِنَ الْأَقْسامِ، ثَبَّتَ^٥ لا مَحالَةَ ذَلِكَ القِسْمِ، و كانَ الدَّلِيلُ على صِحَّتِهِ
بُطْلانًا ما عَداه.

فإِنْ اتَّفَقَ شَيْءٌ مِنَ ذَلِكَ في بَعْضِ الْمَسائِلِ، جازَ الاعتمادُ عَلَيْهِ مِنَ حَيْثُ كانَ
طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ، و صارَ نَظِيرًا لِلإِجماعِ الَّذِي ذَكَرْناهُ في جِوازِ الاعتمادِ عَلَيْهِ.
هَذَا فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنَ المَذْهَبِ.

فأَمَّا ما اِخْتَلَفُوا فِيهِ - فَقَالَ بَعْضُهُمْ في الحادِثَةِ بَشْيِءٍ، و قال آخَرُونَ بِخِلافِهِ - فلا
يَخْلُو مِنَ أَنْ يَصِحَّ دَخُولُهُ تَحْتَ بَعْضِ ظواهرِ الْقُرْآنِ و مَعْرِفَةُ حُكْمِهِ مِنَ عَمومِهِ،
فِيَعْتَمَدُ على ذَلِكَ فِيهِ.

أو أَنْ^٦ يَكُونَ مِمَّا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى حُكْمِ أَصْلِ الْعَقْلِ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَيْهِ مع فَقْدِ أدلَّةِ
الشَّرْعِ.

١ . راجع: الفصل الأول من المسائل الثبائيات.

٢ . في «ب، ج، د»: «من».

٣ . في «ب، ج، د، س، م»: «يقتضي».

٤ . في كشف القناع: «فيصح».

٥ . في «ب، ج، د»: «يثبت».

٦ . في «ب، د، س»: - «أن». و في «د، ج، م»: - «أو». و في «ج»: «لو» بدل «أو أن».

أو يُمكنَ فيه طريقةُ القِسمةِ وإبطالُ بعضها وتصحيحُ ما يَبقى، فَيُسَلِّكُ ذلكَ فيه. أو تَكُونُ^٢ جميعُ الطُرُقِ التي ذَكَرناها فيه مُتَعَدِّرةً^٣، فحينئذٍ يَكُونُ مُخَيَّرًا بَيْنَ تلكَ الأقوالِ التي وَقَعَ الاختلافُ فيها، و لَكَ أن تَذهَبَ و تُفتِيَ بِأَيِّ شَيْءٍ شِئْتَ منها؛ لأنَّ الحَقَّ لا يَعدوها - لإجماعِ الطائفةِ عليها - و قد فُقِدَ دليلُ التمييزِ^٤ بَيْنَها، فلم يَبَقَ في التَكليفِ إلا التَخييرُ.

وَأما ما لَمْ يوجَدَ للإماميةِ فيه نَصٌّ على خِلافٍ و لا وفاقٍ، كانَ لَكَ عندَ حُدوثِهِ أن تَعْرِضَهُ على الأدلَّةِ التي ذَكَرناها من عموماً الكتابِ و ظواهرِهِ، فقلِّمًا^٥ يَفوتُ تَنَاوُلُ بعضها - من قُرْبٍ أو بُعْدٍ - له.

فإن لَمْ يوجَدَ له فيها دليلٌ^٦، عُرِضَ على أصلِ العقلِ و عُمِلَ بِمُقْتَضَاهُ. و إن كانتَ طريقةُ القِسمةِ فيه مُتَأْتِيَةً، عُمِلَ بها. فإن قَدَرنا تَعَدَّرَ ذلكَ كُلَّهُ، كُنْتَ بالخيارِ فيما تَعَمَّلُهُ^٧ فيه؛ على ما ذَكَرناه.

و هذا الذي يَبَيَّنُهُ هو طَريقُ مَعْرِفَةِ الحَقِّ في جميعِ أحكامِ الشَّرْعِ، و لَمْ يَبَقَ إلا: كَيْفَ يُنَاطَرُ^٨ الخُصومُ في هذه المَسائلِ^٩؟

١. في المطبوع: «إذ».

٢. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ق» - و المطبوع: «يكون».

٣. في النسخ المعتمدة ما عدا «ع، ق، ل»: «متعددة».

٤. في «أ، ب، ج، د، م»: «دليل التمييز». و في المطبوع: «الدليل المميز».

٥. في غير المطبوع و كشف القناع: «+ ما».

٦. هكذا في «ع» و المطبوع و كشف القناع. و في «م»: «دخوله». و في غيرها: «دخول».

٧. في «ب، ج، د، س، م»: «يعمله».

٨. في المطبوع: «نناظر».

٩. في «س» و المطبوع: «المسألة».

[في بيان طريقة مناظرة الخصوم في الفروع]

وإِعلمَ أنْ كُلَّ مَذهَبٍ لَنَا فِي الشَّرِيعَةِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ - مِنْ ظَاهِرِ كِتَابٍ، أَوْ حُكْمِ الْأَصْلِ فِي الْعَقْلِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ مُنَازَرَةَ الْخُصُومِ فِيهِ.

فَأَمَّا مَا لَا دَلِيلَ لَنَا عَلَيْهِ إِلَّا إِجْمَاعُ طَائِفَتِنَا خَاصَّةً، فَمَتَى نَاطَرْنَا^١ الْخُصُومَ وَ اسْتَدَلْنَا^٢ عَلَيْهِمْ بِإِجْمَاعِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، دَفَعُوا أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعُهُمْ دَلِيلًا، فَيُحْتَاجُ أَنْ تُبَيَّنَّ^٣ ذَلِكَ بِأَنَّ الْإِمَامَ الْمُعْصُومَ فِي جُمْلَتِهِمْ، وَ يَسْتَقِلُّ^٤ الْكَلَامُ إِلَى الْإِمَامَةِ، وَ يَخْرُجُ^٥ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي يَلْبِقُ بِالْفُقَهَاءِ وَ تَبْلُغُهُ^٦ أَفْهَامُهُمْ.

وَ هَذَا الَّذِي أَحْوَجْنَا إِلَى عَمَلِ «مَسَائِلِ الْخِلَافِ»^٧، وَ اعْتَمَدْنَا فِيهَا - عَلَى سَبِيلِ الاسْتِظْهَارِ عَلَى الْخُصُومِ فِي الْمَسَائِلِ - عَلَى الْقِيَاسِ وَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَ إِنْ كُنَّا لَا نَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُمَا دَلِيلَانِ فِي الشَّرْعِ؛ لِتَنَاقُضِ^٨ مُنَازَرَةِ الْخُصُومِ فِي الْمَسَائِلِ، مِنْ غَيْرِ خُرُوجٍ إِلَى الْأَصُولِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى بُلُوغِهَا.

غَيْرَ أَنَّ الَّذِي اسْتَعْمَلْنَاهُ^٩ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ - مِنَ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْقِيَاسِ وَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي مُنَازَرَةِ الْخُصُومِ^{١٠} - مِمَّا لَا^{١١} يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذَاهِبِنَا، وَ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَعْتَقِدَ لَهُ وَ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ^{١٢}.

-
١. في «ب، ج، د، س، م»: «ناظرت».
 ٢. في «ب، ج، د، س، م»: «واستدلت».
 ٣. في «ب، ج، د، س، م»: «أن يبين».
 ٤. في المطبوع: «ونقل».
 ٥. في المطبوع: «ونخرج».
 ٦. في «س» و المطبوع: «ويبلغه».
 ٧. هذا الكتاب مفقود. راجع: المتبقي من التراث المفقود للشريف المرتضى.
 ٨. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ل» - و المطبوع: «ليتناقض».
 ٩. في المطبوع: «استعملنا».
 ١٠. في «س» و المطبوع: «+ في المسائل».
 ١١. في «س» و المطبوع: «- لا».
 ١٢. في المطبوع: «هذا المذهب بدل هذه المذاهب».

و قد عَزَمْنَا الْآنَ^١ أَنْ نَنْهَجَ^٢ طَرِيقاً يَجْتَمِعُ لَنَا فِيهِ إِمْكَانُ مُنَاطَرَةِ الْخُصُومِ، وَأَنَّهُ مَوْصِلٌ^٣ إِلَى الْعِلْمِ وَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ؛ وَ هُوَ أَنْ نَقْصِدَ^٤ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي يَقَعُ الْخِلَافُ فِيهَا بَيْنَنَا وَ بَيْنَ خُصُومِنَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَنَا ظَاهِرٌ كِتَابٍ يَتَنَاوَلُهَا، وَ لَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ طُرُقٍ^٥ الْعِلْمِ، فَتَبْنِيهَا عَلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّتِهَا. فَتَقُولُ:

[١.] قَدْ ثَبَّتَ وَ جَوَّبَ الْقَوْلَ بِكَذَا وَ كَذَا؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ عَلَيْهِ. وَ كُلُّ مَنْ قَالَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكَذَا، قَالَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى بِكَذَا. وَ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ خُرُوجٌ عَنْ^٦ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ^٧ لَا قَائِلَ مِنْهُمْ بِهِ. مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ نَقْصِدَ^٨ إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى وَ جَوْبِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلَيْنِ بِنَلَّةِ الْيَدِ، مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَائِ مَاءٍ جَدِيدٍ.

فَتَقُولُ: قَدْ ثَبَّتَ وَ جَوَّبَ مَسْحَ^٩ الرَّجْلَيْنِ عَلَى التَّضْيِيقِ^{١٠}، وَ كُلُّ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ قَالَ بِإِجَابِ مَسْحِ الرَّأْسِ وَ الرَّجْلِ^{١١} بِنَلَّةِ الْيَدِ؛ وَ الْقَوْلُ بِوَجُوبِ مَسْحِ الرَّجْلِ^{١٢} مُضْيِيقاً مَعَ نَفْيِ وَ جَوْبِ الْمَسْحِ بِالْبَلَّةِ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ. وَ إِنَّمَا احْتَرَزْنَا^{١٣} بِذِكْرِ

١. في «م»: «عرضنا الآن» بدل «عزمننا الآن». و في المطبوع: «عزمننا إلى» بدلها.

٢. في «س»: «أن ينهج». و في المطبوع: «أن نبيح».

٣. في المطبوع: «يوصل».

٤. في «أ، س، م» و المطبوع: «أن يقصد».

٥. في «س» و المطبوع: «طريق».

٦. في «أ، س» و المطبوع: «من».

٧. في «أ، س» و المطبوع: «أن يقصد».

٨. في المطبوع بين معقوفين: «الرأس و».

٩. في المطبوع: «و الرجلين».

١٠. في «س» و المطبوع: «الرأس» بدل «الرجل».

١١. في المطبوع: «احتزنا».

«التضييق» لأن في الناس من يقول بمسح الرجلين على التخيير، ولا يوجب ما ذكرناه في المسألة الأخرى.^١

[٢]. ولك أيضاً^٢ أن تسلك مثل^٣ هذه الطريقة فيما تريد أن تدل عليه من مسائل الخلاف التي يوافق فيها بعض الفقهاء وإن خالفنا^٤ [فيها] بعض آخر؛ فإنه لا فرق في صحة استعمال هذه الطريقة فيه بين ما يخالفنا فيه الجميع - مثل ما قد بينا من وجوب مسح الرأس ببلّة اليد - وبين ما يخالفنا فيه^٥ بعض ويوافقنا فيه بعض آخر.^٦

مثال ذلك أن نقول: قد ثبت وجوب مسح الرجل مضيّقاً، وكل من أوجب ذلك أوجب الترتيب في الوضوء أو النيّة فيه^٩ أو الموالة.

وهذا ترتيب صحيح وبناء مستقيم؛ لأن كل من أوجب مسح الرجلين دون غيره^{١٠} يوجب النيّة والموالة والترتيب في الوضوء، وإنما يوجد^{١١} من يوجب

١. أي لا يوجب مسح الرأس والرجل ببلّة اليد.

٢. في المطبوع: - «أيضاً».

٣. في «أ، ب، ج، د»: - «مثل».

٤. في «أ، ب، ج، د، س»: «أن يدل».

٥. في «ع» والمطبوع: «خالفها».

٦. في النسخ المعتمدة ما عدا «ق»: «وإنه».

٧. في المطبوع: - «فيه».

٨. في «أ، ج، د، س، م»: + «وإنه لا فرق في صحة استعمال هذه الطريقة فيه، بين ما يخالفنا فيه بعض ويوافقنا فيه بعض آخر»، وهو تكرار لما تقدّم.

٩. في المطبوع: - «فيه».

١٠. أي دون غير المسح، وهو مفاد الوجوب على التضييق.

١١. في «ب، ج، د، م»: «يؤخذ».

تلك الأحكام من الفقهاء من غير إيجاب مسح الرجلين. وليس في الأمة كلها من يوجب مسح الرجل مضيئاً^١ وهو لا يوجب ما ذكرناه؛ لأنه ليس يوجب مسح الرجلين على الوجه الذي ذكرناه^٢ إلا الإمامية، وهم بأجمعهم يوجبون النية و الترتيب و الموالاة في الوضوء.

[٣]. و لك أن تبنى بناء آخر، فتقول^٣ - إذا أردت مثلاً أن تدل^٤ على وجوب الترتيب في الوضوء -: قد ثبت وجوب الموالاة فيه على كل حال، وكل من أوجب من الأمة الموالاة على هذا الوجه^٥ أوجب الترتيب؛ لأن مالكا وإن أوجب الموالاة، فإنه يوجبها على من أذاه اجتهاده إليها، ويسقطها عن من أذاه الاجتهاد إلى خلافها^٦. وليس يوجبها على كل حال إلا الإمامية.

و ليس يجوز لك أن تبنى «الموالاة» على «الترتيب» في الاستدلال، كما بنيت^٧ «الترتيب» على «الموالاة»؛ وذلك أن معنا^٨ ظاهر كتاب^٩ يدل على وجوب الموالاة، و هو آية الطهارة^{١٠}؛ لأنه أمر فيها بغسل هذه الأعضاء، والأمر بالعرف الشرعي^{١١} على الفور^{١٢}؛ فالآية تقتضي غسل كل عضو عقيب^{١٣} الذي قبله.

١. في «س» و المطبوع: «الرجلين».

٢. في «أ، ب، ج، د»: «فتقول». و في «س، م»: «فيقول».

٣. في «ب، ج، د، س»: «أن يدل».

٤. في «ب، ج، د، س»: «أن يدل».

٥. فهو إذن لا يوجبها على كل حال.

٦. في «ب، ج، د» و المطبوع: «معنى».

٧. في المطبوع: «الكتاب».

٨. في المطبوع: «يدل».

٩. المائدة (٥): ٦.

١٠. هذا من باب الإلزام، وإلا فقد ذهب المصنف رحمه الله في هذه المسألة إلى عدم دلالة الأمر

لا على الفور ولا على التراخي. راجع: الذريعة، ج ١، ص ١٣١.

١١. أي فوراً وبدون تأخير.

و لَيْسَ مَعَنَا^١ في وجوبِ الترتيبِ مثْلُ ذلك؛ فإنَّ آيَةَ الطهارة لا توجِبُ^٢ بظاهرها الترتيبَ، و الواؤ غيرُ موجِبَةٍ له لُغَةً؛ و إِنَّمَا يُعْوَلُ^٣ - في إيجابِ الواوِ الترتيبَ^٤ في الشرع - على^٥ أخبارِ آحادٍ، و لَيْسَتْ عندنا حُجَّةٌ في مثْلِ ذلك. فإنَّ الفَرْقَ بَيْنَ الأمرينِ.

[٤.] و لَيْسَ لَكَ^٦ أن تُبْنِي مَسْأَلَةً على أُخْرَى، و ما دَلَّ^٧ على ما جَعَلْتَهُ أَصْلًا يَدُلُّ على الفَرْعِ و يَتَنَاوَلُهُ^٨؛ فإنَّ ذلك لا يَصِحُّ؛ لأنَّ العِلْمَ بِحُكْمِ المَسْأَلَتَيْنِ يَحْصُلُ في حالةٍ واحدةٍ، فَكَيْفَ تُبْنِي واحدةً على الأُخْرَى؟

و إِنَّمَا يَصِحُّ أن تُبْنِي مَسْأَلَةً على أُخْرَى فيما يَنْفَرِدُ العِلْمُ بالأصلِ عن العِلْمِ بالفَرْعِ؛ مثالُ ذلك: لا يَجوزُ لَكَ^٩ أن تُبْنِي القَوْلَ بأنَّ «المَذْيَ لا يَنْقُضُ الطُّهْرَ» على أنَّ الرُّعَافَ أو القِيَاءَ لا يَنْقُضُهُ؛ لأنَّنا إِنَّمَا نَدُلُّ^{١٠} على أنَّ الرُّعَافَ أو القِيَاءَ لا يَنْقُضُ الطهارةَ، بأنَّ نَقْضَ الطهارة حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لا يَقْتَضِيهِ أَصْلُ العَقْلِ، و لا دَلِيلٌ في الشرعِ يَقْطَعُ به على أَنَّهُ ناقِضٌ؛ لأنَّ مُعْوَلِ المَخالفينِ في ذلك على قِياسٍ أو أخبارِ آحادٍ، و لَيْسَ فيهما ما يوجِبُ العِلْمَ؛ و هذا بَعينه قائمٌ في المَذْيِ، فَكَيْفَ يُبْنِي أَحَدُ الأمرينِ على الأُخْرَى، و لَيْسَ يَنْفَرِدُ الأَصْلُ في العِلْمِ عن الفَرْعِ؟

١. في «ب، ج، د» و المطبوع: «معنى».
٢. في «أ، ب، س» و المطبوع: «لا يوجب».
٣. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «نقول». و في «س»: «يقول». و في «م»: «نعسول».
٤. في المطبوع: «للترتيب».
٥. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ق» - و المطبوع: «في».
٦. في «س» و المطبوع: «كذلك».
٧. الواو هنا حالية، أي: و الحال أن ما دل... .
٨. في «ب، ج، د»: «و ثبت أوله». و في المطبوع: «و يتناله».
٩. في المطبوع: - «لك».
١٠. في «س، م»: «يدل».

فإن قيل: هذا يَنْقُضُ كُلَّ ما قَدَّمْتُمُوهُ؛ لأنَّ وجوبَ مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ إِنَّمَا تَعَلَّمُوهُ
 بإجماعِ الإماميةِ عليه، وهذا الإجماعُ بعينه قائمٌ في جميعِ ما بَيَّنْتُمُوهُ عليه^١.
 قلنا: قد قَدَّمنا أنَّ الطريقَ إلى مَعْرِفَةِ صِحَّةِ ما أَجْمَعْتَ عليه الإماميةُ هو إجماعُهُم؛
 وإنما استأنفنا طريقاً يَتِمَكَّنُ من مُناظرةِ الخُصومِ به^٢ من غيرِ انتقالٍ إلى الكلامِ في
 الإماميةِ، فَسَلَكنا ما سَلَكناه من الطُّرُقِ الرَّاجِعَةِ^٣ إلى إجماعِ الأُمَّةِ، كُلُّها مما يَتَّفَقُ على
 أنه^٤ حُجَّةٌ؛ وإلا فإجماعُهُم^٥ كافٍ لنا في العِلْمِ بِصِحَّةِ ما أَجْمَعُوا عليه.
 على أنه غيرُ مُنكَرٍ أن يَسْبِقَ^٦ ناظِرٌ في وجوبِ مَسْحِ الرَّجْلَيْنِ إلى الدَّلالةِ بِالآيةِ
 على ذلك، من غيرِ أن يُفَكِّرَ في طريقةِ الإجماعِ من الطائفةِ، فيَعْلَمَ بِالآيةِ صِحَّتَهُ من
 غيرِ عِلْمٍ بما يُريدُ أن يَبَيِّنَهُ^٧ عليه - من وجوبِ موالاةٍ أو ترتيبٍ أو غيرِ ذلك - ثُمَّ^٨
 يَبْنِي^٩ المَسائِلَ على الطريقةِ التي ذَكَرناها، وَيَصِحُّ بناؤه؛ لِصِحَّةِ^{١٠} عِلْمِهِ بالأصلِ من
 غيرِ أن يَعْلَمَ الفَرعَ.

١. فصار دليل واحد - وهو إجماع الإمامية - دالاً على الأصل والفرع معاً، وقد نفى المصنّف رحمه الله أنفاً صِحَّةَ هذه الطريقة.
٢. في «أ»: «يمكن مناظرة الخصوم به» بدل «يتمكن من مناظرة الخصوم به». وفي «ب، ج، د»: «يتمكن منه دفع الخصوم به» بدلها.
٣. في المطبوع: «راجعة».
٤. في المطبوع: «أن».
٥. أي الإمامية.
٦. في المطبوع: «يكون الشيعة» بدل «يسبق».
٧. في «أ» والمطبوع: «ينبئه». وفي «ب، ج، د»: «ننبئه». وفي «س»: «يبينه».
٨. في «س» والمطبوع: «لم».
٩. في «ب، ج، د»: «بني». وفي المطبوع: «بيني».
١٠. في المطبوع: «بصحة».

ولهذه الجملة لا يصح أن يُبنى أن «الطلاق في الحيض لا يقع» على أن «الطلاق بغير شهادة لا يقع»، ولا «أنه بغير شهادة لا يقع» على «أنه في الحيض لا يقع»؛ لأننا إنما نعلم الجميع بطريقة واحدة، وهي أن تأثير الطلاق حكم شرعي لا يثبت إلا بأدلة الشرع القاطعة^٢، ولا دليل على ثبوت الفرقة بالطلاق في الحيض ولا بغير شهادة، فيجب نفى ذلك كما^٣ يجب نفى كل حكم شرعي لا دلالة في الشرع عليه.

[في بيان أن الطريقة المقترحة يمكن أن توجب العلم للإمامي]

فإن قيل: ليس يصح لكم على أصولكم طريقة البناء^٤ التي ذكرتموها؛ وذلك أن إجماع الأمة عندهم إنما يكون حجة لدخول إجماع الإمامية فيه، فإجماع الإمامية - الذي قول الإمام في جملة - هو الحجة في الحقيقة.

و إذا^٥ كان الأمر على ذلك، لم يصح للإمامي أن تكون^٦ طريقة بناء المسائل التي عددتموها على مسألة مسح الرجلين توجب^٧ له العلم بحكم^٨ تلك المسائل؛ وذلك أنه لا يصح أن يعلم أن «الفرقة بين وجوب مسح الرجلين وبين وجوب مسح الرأس ببله اليد» ليس بمذهب لأحد من الأمة، إلا بعد أن يعلم أن الإمامية قد أجمعت على كل واحد منهما.

١. في المطبوع: «أن».

٢. في المطبوع: - «القاطعة».

٣. في المطبوع بين معقوفين: + «لا»، وفي هامشه ما نصّه: «كذا في النسخة، والظاهر زيادتها».

٤. في المطبوع: «النساء».

٥. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ق» - والمطبوع: «إذا» بدون واو العطف.

٦. في النسخ المعتمدة والمطبوع: «أن يكون». وما أثبتناه هو الصحيح؛ طبقاً لـ «ل».

٧. في جميع النسخ والمطبوع: «يوجب»، وهو سهو.

٨. في المطبوع: «بحكمة».

فإذا عِلِمَ إجماع الطائفة على المسألتين، حَصَلَ له العِلْمُ بصحتهما معاً، مِن غير حاجةٍ إلى حَمَلٍ واحدةٍ على أُخرى؛ فعاد الأمرُ إلى أن هذه الطريقة التي استأنفتموها و قُلتُم: «إنها تصلح للمناظرة مع الخصوم، و يُمكنُ أن تكونَ ١ طريقاً إلى العِلْمِ» إنما ٢ تختصُّ ٣ بالمناظرة دون حصول العِلْمِ.

قلنا: هذا لعمري تدقيقٌ شديدٌ، و تحقيقٌ في هذا الموضع تامٌ؛ و لو صحَّ أن هذه الطريقة إنما تنفع في المناظرة دون إيجاب العِلْمِ، لكان في تحريرها و تهذيبها فائدةٌ كثيرةٌ و مزيةٌ ظاهرة، و تكونُ ٤ أكثرَ فائدةً من طريقة ٥ القياس التي تكلفنا الكلام فيها مع الخصوم للاستظهار. ٦ و كذلك الكلام في أخبار الأحاد.

و الفرقُ بينهما: أن طريقة القياس و أخبار الأحاد لا يُمكنُ أن تكونَ ٧ طريقاً إلى العِلْمِ بشيءٍ من الأحكام البتة و الحال على ما نحن عليه؛ من فقد دليل التبعيد بهما. و ليس كذلك الطريقة التي بنينا فيها بعض المسائل على بعض و رتبناها على الإجماع؛ لأنه إنما لم يكن طريقاً إلى العِلْمِ لنا، لأن العِلْمَ يسبقُ إلى الناظر بصحة الحكم الذي نبنيه ٩ لإجماع الإمامية عليه، و يحصلُ له قبل البناء.

١. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ل» - : «أن يكون».

٢. في «س» و المطبوع: «أنها».

٣. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ل» - : «يختص».

٤. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «و يكون».

٥. في المطبوع: «طريق».

٦. و ذلك في كتاب «مسائل الخلاف» كما تقدم.

٧. في النسخ المعتمدة - ما عدا «ل» - : «أن يكون».

٨. في المطبوع: - «لنا».

٩. في «ب، ج، د»: «بنيته». و في المطبوع: «بنيته». و الأنسب: «بنيته».

و لو لم يَسْبِقْ إليه لَكَانَ البناءُ طريقاً إلى حصوله له^١؛ فَإِنَّ «إجماعَ الأُمَّةِ» - على كُلِّ حالٍ^٢ - طريقٌ إلى العِلْمِ بِصِحَّةِ ما أجمَعوا عليه، لو لم يَسْبِقْهُ «إجماعُ الإماميةِ» الذي عنده يَحْصُلُ العِلْمُ، وفيه الحُجَّةُ. و «القياسُ» و «أخبارُ الأحادِ» بخلافِ ذلك؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكرُه.

غيرَ أَنَّهُ يُمكنُ على بعضِ الوجوه أن تكونَ^٣ هذه الطريقةُ يَحْصُلُ بها العِلْمُ للإماميةِ؛ و ذلك أن العِلْمَ بأنَّ «قولَ الإمامِ هو على الحقيقةِ في جُملةِ أقوالِ الإماميةِ دونَ غيرِهِم» ليسَ بضروريٍّ، و الطريقُ إليه الاستدلالُ. و يُمكنُ أن لا^٤ يَحْصُلُ ذلكَ لبعضِ الإماميةِ، و هو^٥ يَعْلَمُ على الجُملةِ^٦ أن قولَ الإمامِ - الذي هو الحُجَّةُ - لا يَخْرُجُ مِنْ أقوالِ جميعِ الأُمَّةِ، فإذا عَلِمَ أن الأُمَّةَ كُلَّها مُجمِعةٌ على شَيْءٍ عَلِمَ صِحَّتَه؛ لدخولِ قولِ الحُجَّةِ فيه.

فَيَصِحُّ على هذا التقديرِ أن تكونَ^٧ الطريقةُ التي ذَكَرناها توجبُ العِلْمَ للإماميةِ، زائداً على إمكانِ مُناظرةِ الخصومِ بها^٨.

[إمكانِ الاستدلالِ على جميعِ مسائلِ الفقهِ بإرجاعها إلى مسألةِ واحدةٍ بحسبِ الطريقةِ

المقترحة]

فإن قيل: هذا يوجبُ أن تَبْنوا جميعَ مسائلِ الفقهِ على مسألةٍ واحدةٍ ممَّا أجمَعتم عليه، و تَدُلُّوا على صِحَّةِ كُلِّ المسائلِ التي يُخالفُ فيها خصومكم؛ بأن تَرُدُّوا

١. في المطبوع: - «له».
٢. في المطبوع: - «حال».
٣. في «أ، س» و المطبوع: «أن يكون».
٤. في المطبوع: «تحصل».
٥. في المطبوع: - «لا».
٦. في المطبوع: «هو» بدونِ واو العطف.
٧. في «ب، ج، د»: «الكلية».
٨. في «أ، م» و المطبوع: «أن يكون».
٩. في «س» و المطبوع: «لها». و في «م»: - «بها».

تلك^١ المسائل إلى هذه على الطريقة التي ذكرتموها. وكان مسألة وجوب مسح الرجلين إذا صححت لكم بدليلها، فقد صح لكم سائر الفقه بالترتيب الذي رتبتموه، وما تحتاجون إلى تبديل المسائل التي تجعلونها أصولاً ولا تغييرها^٢؛ فلما معنى لذلك. قلنا: الأمر على ما قلتموه، وما المنكر من ذلك؟ وما الذي يدفعه ويفسده؟ ثم نحن بالخيار بين^٣ أن نجعل الأصل مسألة واحدة، أو نبذل ذلك؛ على حسب^٤ ما نختاره من وضوح دلالة الأصل أو أشباهها.

[في بيان إمكان إرجاع مسألة إلى أخرى من دون وجود تجانس بينهما]

فإن قيل: كيف يصح^٥ رد^٦ مسألة إلى أخرى وبنائها عليها، ولا نسبة بينهما ولا تشابه، وهذه مثلاً من الطهارة وتلك من المواريث؟ وإنما فعل الفقهاء ذلك فيما تناسب^٧ وتقارب^٨ من المسائل، فقالوا: إن أحداً من الأمة ما فرق بين مسألة (زوج وأبوين) ومسألة^٩ (امرأة وأبوين)؛ فمنهم من أعطى الأم في المسألتين معاً ثلث ما بقي، ومنهم من أعطاها في المسألتين ثلث أصل المال.

١. من قوله: «المسائل التي يخالف...» إلى هنا ساقط من «م».

٢. في «أ، د»: «ولا تعتبرها». وفي «ب»: «ولا نعتبرها». وفي «ج»: «و لا نعتبرها». وفي «س»: «و لا يغيرها». وفي «م»: «و لا يعتبرها». وفي المطبوع: «و لا تغيرها». وما أثبتناه من «ق».

٣. في المطبوع: - «بين».

٤. في «ب، ج، د، م»: - «حسب».

٥. في «س» والمطبوع: - «يصح».

٦. في المطبوع: «و» بدل «رد».

٧. في أكثر النسخ والمطبوع: «يناسب». وما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لـ «ق».

٨. في «أ، ب، ج، د، س» والمطبوع: «و يقارب».

٩. في «ب، ج، د»: - «مسألة». وفي «م»: - «أبوين ومسألة».

و بدَّعوا ابنَ سيرين^١ في التفرقة بين المسألتين؛ لأنه أعطى الأم في مسألة «زوج وأبوين» الثلث مما بقي^٢، وفي مسألة «زوجة وأبوين» ثلث كل المال.
وكذلك^٣ قالوا: إن أحداً من الأمة لم يُفرق بين من جامع ناسياً في شهر رمضان وبين من أكل ناسياً؛ ففيهم^٤ من فطره بالأمرين، وفيهم^٥ من لم يفطره بكل واحد من الأمرين.
و بدَّعوا الثوري^٦ في تفرقة^٧ بين المسألتين وقوله: «إن الجماع يفطر مع النسيان، والأكل لا يفطر».

فجمَّعوا بين مسائل متجانسة، وأنتم قد سوَّغتم الجمع بين ما لا تناسب^٩ فيه. قلنا: لا فرق بين المتجانس في هذه الطريقة وبين غير المتجانس؛ لأن المعترض هو مخالفة الإجماع والخروج عن أقوال الأمة، وذلك غير سائغ؛ سواء كان في

١. محمد بن سيرين الأنصاري، أحد فقهاء البصرة وإمام وقته، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان. روى عن مولاه أنس بن مالك، وزيد بن ثابت، وجندب بن عبد الله البجلي وغيرهم. و روى عنه الشعبي، وثابت، و خالد الحذاء، و داود بن أبي هند. مات سنة ١١٠ هـ. راجع للمزيد: تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٣٣١، الرقم ٢٨٥٧؛ تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ٣٤٤، الرقم ٥٢٨٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٦٠٦، الرقم ٢٤٦.

٢. في المطبوع: «يبقى».

٣. في «س» و المطبوع: «و كذا».

٤. في المطبوع: «فمنهم».

٥. في «م» و المطبوع: «و منهم».

٦. أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، من فقهاء العامة. روى عن أبيه، و أبي إسحاق الشيباني، و أبي إسحاق السبيعي، و غيرهم. و ذكره الشيخ الطوسي رحمه الله في رجاله فيمن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام. مات بالبصرة سنة ١٦١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٢٢٩، الرقم ٨٢؛ طبقات الفقهاء، ص ٦٥؛ رجال الطوسي، ص ٢٢٠، الرقم ٢٩٢٤.

٧. في «ب، ج، د»: «تفريقه».

٨. في المطبوع: «فقد».

٩. في «ب، ج، د، س»: «لا يناسب».

مُتَجَانِسٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، أَوْ مُخْتَلِفٍ؛ لِأَنَّ وَجْهَ دَلَالَةِ الْمُتَجَانِسِ لَيْسَ هُوَ كَوْنُهُ مُتَجَانِسًا، وَإِنَّمَا هُوَ «رَجوعُهُ إِلَى الإِجْمَاعِ» عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي بَيَّنَّاهَا.

و إِذَا كَانَ هَذَا الْوَجْهَ قَائِمًا بَعَيْنَهُ فِيمَا لَيْسَ بِمُتَجَانِسٍ، كَانَ وَجْهَ الدَّلَالَةِ قَائِمًا؛ وَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَا تُفَرَّقُ^١ بَيْنَ أَنْ تُبْنَى^٢ مَسْأَلَةٌ حَظَرٍ عَلَى مَسْأَلَةِ إِبَاحَةٍ أَوْ إِبَاحَةٌ عَلَى حَظَرٍ، أَوْ تُبْنَى^٣ نَفْيًا عَلَى إِثْبَاتٍ أَوْ إِثْبَاتًا عَلَى نَفْيٍ، أَوْ إِجْبَابًا عَلَى إِبَاحَةٍ أَوْ إِبَاحَةٌ عَلَى إِجْبَابٍ؛ بَعْدَ أَنْ تَكُونَ^٤ طَرِيقَةُ الإِجْمَاعِ - الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَ أَوْضَحْنَاهَا - فِي ذَلِكَ مُتَأْتِيَةً. وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي^٥ مِثْلِ هَذَا مَنْ لَا يُنْعِمُ التَّأَمُّلَ وَ يَفْطَنُ بِالْعَلَلِ وَ الْمَعَانِي.

[فِي بَيَانِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ الطَّرِيقَةِ الْمُقْتَرَحَةِ]

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَبْقَ عَلَيْكُمْ إِلَّا أَنْ تَدُلُّوا عَلَى صِحَّةِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا فِي اعْتِبَارِ الإِجْمَاعِ؛ فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ، فَبَيَّنَّا أَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى «أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ» فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ.

قُلْنَا: لَا شُبْهَةَ فِي صِحَّةِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَصُولِ الْفَقْهِ، وَ أَنَّ مُخَالَفَةَ مَا ذَكَرْنَاهَا يَجْرِي مَجْرَى مُخَالَفَةِ مَا أَجْمَعُوا فِيهِ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ بَدَّعُوا ابْنَ سَيْرِينَ وَ الثَّوْرِيَّ لَمَّا خَالَفَا^٦ الإِجْمَاعَ، وَ إِنْ كَانَ فِي

١. فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَا يَفَرَّقُ».

٢. فِي «أ، م»: «أَنْ يَبْنَى». وَ فِي «ج، د»: «أَنْ تُبْنَى». وَ فِي «س»: «أَنْ يَنْبَغِي». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَبْتَنَى».

٣. فِي «أ»: «يَبْنَى». وَ فِي «ب، ج، د»: «تَبْنَى». وَ فِي «س»: «يَنْبَغِي». وَ فِي «م» الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «يَبْتَنَى». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ «ل».

٤. فِي «أ، س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَكُونَ». وَ فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَنْ».

٦. فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «خَالَفَ».

مَسْأَلَتَيْنِ وَ فِي حُكْمَيْنِ، وَأَجْرُوهُ مَجْرَى الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ وَ حُكْمٍ وَاحِدٍ؟
 وَ مَا اشْتَبَاهُ ذَلِكَ فِي^١ بُعْدِهِ عَنِ الصَّوَابِ إِلَّا كَاشْتَبَاهُ^٢ الْحَالِ عَلَى مَنْ جَوَّزَ
 إِذَا اخْتَلَفَتْ^٣ الْأُمَّةُ عَلَى أَقَاوِيلَ مُحْصَوْرَةٍ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ بِزَائِدٍ عَلَيْهَا، مِمَّنْ^٤ يَدَّعِي
 أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجْرِي مَجْرَى إِجْمَاعِهِمْ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ؛ وَ قَدْ عَلِمْنَا كُلَّنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي
 مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ بَيْنَ أَنْ يُجْمِعُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ^٥ فَيَزِيدَ^٦ زَائِدٌ عَلَيْهِ^٧، أَوْ يَخْتَلِفُوا
 عَلَى أَقَاوِيلَ ثَلَاثَةٍ فَيَقُولَ قَائِلٌ بِمَذْهَبٍ رَابِعٍ؛ لِأَنَّ فِي كِلْتَا الْمَسْأَلَتَيْنِ قَدْ خُولِفَ
 الْإِجْمَاعُ وَ قِيلَ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَى خِلَافِهِ. وَ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَشْتَبَهُ عَلَى ذَوِي النِّقَدِ وَ
 التَّحْصِيلِ.

وَ اعْلَمْ^٨ أَنَّكَ إِذَا سَلَكَتَ مَعَ الْفُقَهَاءِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ^٩ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي
 أَشْرْنَا إِلَيْهَا فِي الرَّجُوعِ إِلَى أَصْلِ مَا فِي الْعَقْلِ، ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الطَّرِيقُ فِي مُنَاطَرَتِكَ،
 وَ قَطَعْتَهُمْ بِذَلِكَ عَنِ مِيدَانٍ وَاسِعٍ مِنَ الْقِيَاسَاتِ وَ اعْتِمَادِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَ حَصَرْتَهُمْ
 بِذَلِكَ حَصْرًا لَا يَمْلِكُونَ مَعَهُ قَبْضًا وَ لَا بَسْطًا.

١. في المطبوع: «من».

٢. في «ب، ج، د»: «اشتباه».

٣. في «د، س» و المطبوع: «اختلف».

٤. في «س»: «مما». و في المطبوع: «ما».

٥. من قوله: «و قد علمنا كلنا...» إلى هنا ساقط من «س» و المطبوع. و في «أ»: «القول الواحد»
 بدل «قول واحد». و في «م»: «قوله واحد» بدلها.

٦. في «س» و المطبوع: «فهو يد» بدل «فيزيد».

٧. في المطبوع: - «عليه».

٨. في المطبوع: «اعلم» بدون واو العطف.

٩. في المطبوع: «في». و في «م»: - «في مسائل الخلاف».

مثال لبعض^١ ما أشرنا إليه، وهو: أن تُسأل^٢ عن إباحتِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ.
فَنَقُولُ: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْمَنَافِعَ الَّتِي لَا ضَرَرَ فِيهَا عَاجِلًا وَلَا أَجَلًا فِي أَصْلِ الْعَقْلِ
مُبَاحَةٌ، وَنِكَاحُ الْمُتَعَةِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَتَجِبُ^٣ إِبَاحَتُهُ.^٤

فَإِنْ سُئِلَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى انْتِفَاءِ الضَّرْرِ عَنْ هَذَا النِّكَاحِ، الَّذِي فِيهِ انْتِفَاعٌ لَا مَحَالَةَ.
قُلْتَ: الضَّرَرُ الْعَاجِلُ يُعْرَفُ بِالْعَادَاتِ وَالْأَمَارَاتِ^٥ الْمُسْتَنِدَةِ^٦ إِلَيْهَا، وَيُعْلَمُ^٧
فَقْدُهُ بِفَقْدِ^٨ ذَلِكَ. وَالضَّرَرُ الْأَجَلُ إِنَّمَا هُوَ الْعِقَابُ، وَذَلِكَ تَابِعٌ لِلْقَبْحِ؛ وَلَوْ كَانَتْ
هَذِهِ الْمَنَفَعَةُ قَبِيحَةً يُسْتَحَقُّ بِهَا الْعِقَابُ، لَدَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ؛ لَوْ جُوبِ إِعْلَامُهُ
الْمُكَلَّفَ مَا هَذِهِ سَبِيلُهُ.

فَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُسْأَلَ^٩ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ «الْمَنَافِعَ الَّتِي صِفَتُهَا مَا ذَكَرْنَاهُ^{١٠}»
فِي الْعَقْلِ عَلَى الْإِبَاحَةِ؛ فَيُنْتَقَلُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْفُرُوعِ إِلَى الْأَصُولِ، ثُمَّ الدَّلَالَةُ عَلَى
ذَلِكَ سَهْلَةٌ يَسِيرَةٌ.

أَوْ يُعَارَضُ بِقِيَاسٍ أَوْ خَبَرٍ وَاحِدٍ، فَلَا يُقْبَلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ حُجَّةٍ عِنْدَكَ
فِي الشَّرْعِ.

١. في المطبوع: «بعض».

٢. في «أ، س، م» والمطبوع: «أن يسأل».

٣. في «ب، ج، د، م» والمطبوع: «فيجب».

٤. راجع: الانتصار، ص ٢٦٨.

٥. في «ب، ج، د، م»: «و الأزمان».

٦. في المطبوع: «المشيرة».

٧. في «أ، د»: «و نعلم». وفي «ب، ج»: «و تعلم». وفي «م»: «أو نعلم».

٨. في «س»: «فقدته بفقده». وفي المطبوع: «فقد» بدل «فقدته بفقده».

٩. في «ب، ج، د، س، م» والمطبوع: «أن يسأل».

١٠. وهي التي لا ضرر فيها عاجلاً ولا أجلاً، كما تقدّم آنفاً.

فإن انتقل [الكلام] إلى الكلام في التعبد بالقياس أو خبر الواحد، كان أيضاً مُنتقلاً من فرع إلى أصل.

وإذا^١ انتقل الكلام إلى ذلك، كان أسهل وأقرب من غيره. وليس^٢ إذا^٣ كنا نسامح الخُصوم في بعض الأوقات^٤، بأن نقبل المعارضة منهم بالقياس أو خبر الواحد، استظهاراً أو استطلاء عليهم، فصار ذلك من الواجب علينا؛ بل المناقشة أولاً تضييق^٥ عليهم، فإذا أردت بعد ذلك أن تنبرع^٦ بما لا^٧ يجب عليك - من قبول ما يعارضون به، و الكلام عليه - فعلت^٨ على بصيرة و بعد بيان وإيضاح.

وكذلك متى^٩ سلكت معهم في بعض مسائل الخلاف الاعتماد على ظاهر الكتاب^{١٠}؛ و مثال ذلك: أن يستدل^{١١} على إباحة نكاح المتعة بقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^{١٢}، و بقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا بِأَذْنِ أَهْلِيهِنَّ﴾^{١٣}.

١. في «أ»: «إن». و في «ب، ج، د، م»: «فإذا».

٢. في المطبوع: «أو ليس».

٣. في «س»: «إذ». و في المطبوع: «إذا».

٤. في المطبوع: «الأزمان».

٥. في أكثر النسخ و المطبوع: «أولى و أضيّق» بدل «أولاً تضييق». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً ل«ق».

٦. في «أ» الكلمة غير واضحة؛ كأنها «أن يتبرع». و في «ب، ج، د»: «أن تفتزع». و في «س»: «أن

يتبرع». و في المطبوع: «أن تنبرع».

٧. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «- لا».

٨. في «ب، ج، د، س»: «فغلب». و في المطبوع: «تغلب».

٩. في أكثر النسخ: «حتى». و الصحيح ما أثبتناه؛ طبقاً للمطبوع و لنسختي «ع، ق».

١٠. في المطبوع: «كتاب».

١١. في «ب، ج، د، م»: «أن نستدل».

١٢. النساء (٤): ٣.

١٣. النساء (٤): ٢٥.

وهذا الظاهرُ عامٌّ في نكاحِ التأييدِ و^١ نكاحِ المُتعة؛ فإنَّ الكلامَ يُصَيِّقُ عليهم؛ لأنَّهم إن عارضوا بقياسٍ أو خبرٍ واحدٍ - و ليسَ لهم إلا ذلك - لم يُتَقَبَّلْ منهم ذلك؛ لأنَّ مذهبك بخلافه^٢، فيَقِفُ الكلامُ ضرورةً عليهم.

فإن قيل: قد بيَّنتُم^٣ أمثلةً^٤ بِنَاءِ الْمَسَائِلِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، وَبَيَّنتُم^٥ كَيْفَ يُسْتَدَلُّ أَيْضاً بِالْأَصْلِ^٦ فِي الْعَقْلِ وَبِظَوَاهِرِ الْكِتَابِ؛ فَادْكُرُوا أَمْثِلَةً «طَرِيقَةَ الْقِسْمَةِ» الَّتِي ذَكَرْتُمْ أَنَّهَا طَرِيقَةٌ صَحِيحَةٌ، وَمِمَّا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي إِجَابِ الْعِلْمِ فِي مُنَاطَرَةِ الْخُصُومِ. قُلْنَا: مِثَالُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّ مَنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ»، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ^٧ أَقْوَالُ الْأُمَّةِ فِيهِ؛ فَمِنْ قَائِلٍ: إِنَّهُ طَلَّاقٌ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِيٌّ، وَ مِنْ قَائِلٍ: إِنَّهُ ظَهَارٌ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ يَمِينٌ.

و قَالَ قَوْمٌ - وَ هُوَ الْحَقُّ -: إِنَّهُ لَعَوْلٌ^٨ تَأْتِيرُ لَهُ، وَ الْمَرْأَةُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ. وَ هَذَا قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ، وَ قَدْ قَالَ بِهِ مَسْرُوقٌ^٩. وَ إِذَا أَبْطَلْنَا مَا عَدَا قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ^{١٠} صَحَّ مَذْهَبُهُمْ؛

١. في المطبوع: «نكاح التأييد و».

٢. في المطبوع: «بخلاف».

٣. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «بيئتم».

٤. في «س» و المطبوع: «أمثلة».

٥. في المطبوع: «و بيئتم».

٦. في «ب، ج، د»: «بالإجماع». و في «م»: «بالأدلة».

٧. في أكثر النسخ و المطبوع: «اختلف». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً لنسختي «ق، ل».

٨. في المطبوع: «و لا».

٩. أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي، ابن أخت عمرو بن معد يكرب، أدرك الجاهلية، و هو تابعي، روى عن أمير المؤمنين علي عليه السلام و أبي بكر و عمر و معاذ بن جبل و أبي بن كعب و غيرهم. توفي سنة ٦٢ هـ. راجع: أسد الغابة، ج ٤، ص ٣٥٤؛ تهذيب الكمال، ج ٢٧، ص ٤٥١، الرقم ٥٩٠٢؛ الإصابة، ج ٦، ص ٢٢٩، الرقم ٨٤٢٦.

١٠. من قوله: «و قد قال به مسروق...» إلى هنا ساقط من «أ، س» و المطبوع: نعم، يوجد في

المطبوع بدلها: «و».

لأنه ليس بعدَ إبطالِ تلكَ المذاهبِ إلَّا هذا المذهبُ^١.

و طريقُ إبطالِ ما عدا مذهبَ الإماميةِ الواضحِ أن نقولَ: كونه «طلاقاً بائناً، أو رجعيّاً، أو ظهاراً، أو يميناً» أحكامٌ شرعيةٌ، و الحكمُ الشرعيُّ لا يجوزُ إثباته إلَّا بدليلٍ شرعيٍّ. و لا دليلٌ على ذلك؛ فإن الذي سلَّكه القومُ في ذلك من القياسِ ليس بصحيحٍ؛ لأنه مبنيٌّ على التعبُّدِ بالقياسِ، و لم يثبت ذلك. فإذا بطلت تلك الأقسامُ صحَّ ما عداها.

و لك أيضاً أن تُبطلها بأن تقولَ: لفظُ «حرامٍ» ليس في ظاهرها طلاقٌ و لا ظهارٌ و لا يمينٌ، فكيف يفهم منها ما ليس في الظاهرِ؟ و هل حملها على ذلك - و الظاهرُ لا يتناولُه - إلَّا كحملها على ما لا يحصي ممَّا لا يتناولُه الظاهرُ؟

[بيان عام آخر للطريقة المقترحة في مناظرة الخصوم]

و أعلمُ أنه لا خفاء على أحدٍ أننا^٢ بما أوضحناه و نهجناه^٣، قد وسعنا الكلامَ - لِمَن أراد أن يناظرَ الخصومَ في جميعِ مسائلِ الخلافِ التي بيننا و بينهم - غايةَ التوسعةِ، و قد كان يُظنُّ أن ذلك يضيِّقُ على من نفى القياسَ و لم يعملْ بخبر الواحدِ. فلا مسألةَ إلَّا و يمكنُ أصحابنا - على الطرقِ التي ذكرناها - أن يناظروا خصومهم فيها؛ لأنَّ مسألةَ الخلافِ لا تخلو^٤ من أن يكونَ خصومنا [هم] القائلينَ فيها بالخطَرِ و نحنُ بالإباحةِ، أو نحنُ نذهبُ إلى الخطَرِ فيها و هم إلى الإباحةِ،

١. في المطبوع: - «إلَّا هذا المذهب».

٢. في «أ» الكلمة غير واضحة. و في «س»: «أتى». و في المطبوع: «أن».

٣. في «أ»: «و بيناه». و في «ب، ج، د»: «بهجناه» بدون واو العطف. و في «س»: «و بهجناه».

٤. في «أ، س، م» و المطبوع: «لا يخلو».

٥. في المطبوع: «على».

أَوْ يَكُونُ حُصُونًا هُمْ الذَاهِبِينَ فِيهَا إِلَى مَا هُوَ عِبَادَةٌ^١ وَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَ نَحْنُ نَنْفِي ذَلِكَ، أَوْ نَكُونُ^٢ نَحْنُ الْمُثْبِتِينَ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَ هُمْ يَنْفَوْنَ ذَلِكَ.

فَدَلَّلْنَا^٣ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ وَ صِحَّةِ مَذْهَبِنَا^٤ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي نَقُولُ فِيهَا بِالِإِبَاحَةِ وَ هُمْ بِالْحَظَرِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَقْلِ الْإِبَاحَةُ، فَمَنْ ادَّعَى حَظْرًا فَقَدْ^٥ ادَّعَى حُكْمًا زَائِدًا عَلَى مَا فِي الْعَقْلِ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ الْمَوْجِبُ لِلْعِلْمِ؛ فَإِذَا^٦ أَوْرَدُوا قِيَاسًا أَوْ خَبْرًا وَاحِدًا عَلِمُوا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِجَهَةِ لِلْعِلْمِ وَ لَا مَوْجِبٍ لِلْعَمَلِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي إِبَاحَةِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَ مَا نُحِلُّهُ مِنَ لُحُومِ الْحُمْرِ^٧ الْأَهْلِيَّةِ وَ يُحَرِّمُونَهُ، وَ تُبَيِّحُهُ مِنْ وَطْءِ^٨ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا^٩ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ وَ الْاسْتِمَاعِ بِهَا وَ يَحْظُرُونَهُ. وَ أَمَثَلُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى^{١٠}.

وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ تُسَلِّكُ^{١١} إِذَا كَانَ الْخِلَافُ مِنْهُمْ^{١٢} فِي إِثْبَاتِ عِبَادَةٍ أَوْ حُكْمٍ

١. في المطبوع: «عبارة».

٢. في «س» و المطبوع: «يكون».

٣. في «س»: «فدلت». و في المطبوع: «فدللنا».

٤. في «س» و المطبوع: «مذهبهم».

٥. في المطبوع: «+ هذه».

٦. في المطبوع: «- ادعى حظراً فقد».

٧. في «س» و المطبوع: «و إذا».

٨. في المطبوع: «- الحمر».

٩. في المطبوع: «خطأ».

١٠. في المطبوع: «- ثلاثاً».

١١. في «أ، ب، ج، د»: «أن يحصى».

١٢. في «د» و المطبوع: «نسلك».

١٣. في المطبوع: «معهم».

شَرعِيٍّ، وَ نَحْنُ نَنْفِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَقْلِ نَفْيُ مَا أُثْبِتَ، فَعَلَيْهِمُ الدَّلِيلُ فِيهِ^١، وَ لَا تَقْبَلُ الْقِيَاسَ وَ لَا أَخْبَارَ الْأَحَادِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ الْقِيَامَ وَ الرُّعَافَ وَ الْمَذْيَ وَ مَسَّ الذَّكْرِ أَوْ الْمَرَأَةَ نَاقِضاً لِلطَّهَارَةِ، وَ ذَلِكَ حُكْمٌ شَرعِيٌّ خَارِجٌ عَنِ الْأَصْلِ مَا هُوَ فِي الْعَقْلِ؛ فَعَلَى مِثْبُتِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ. وَ كَذَلِكَ إِذَا أُثْبِتُوا الزَّكَاةَ فِي الْحُلِيِّ وَ فِي الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ إِنْ لَمْ يَكُونَا مَطْبُوعَيْنِ. وَ أَمِثْلُهُ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى.

فَأَمَّا^٣ إِذَا كَانَ الْحَظْرُ فِي جِهَتِنَا، أَوْ إِثْبَاتُ الْعِبَادَةِ أَوْ الْحُكْمِ الشَّرعِيِّ هُوَ مَذْهَبُنَا، وَ هُمْ يَنْفُونَ ذَلِكَ؛ كَمَا نَقَوْلُهُ فِي تَحْرِيمِ الْفُقَّاعِ، وَ تَحْرِيمِ الشَّرَابِ الْمُسْكِرِ، وَ إِجَابِ التَّشْهَدَيْنِ الْأَوَّلِ وَ الثَّانِي، وَ التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَ السُّجُودِ، وَ إِجَابِ الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ. وَ أَمِثْلُهُ ذَلِكَ أَيْضاً أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَ أَنْتَ تَتَّبِعُهُ^٧ عَلَيْهَا عِنْدَ التَّأْمُلِ^٨.

فَحِينَئِذٍ يَجِبُ الْفَرْعُ^٩ إِلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاها، وَ هُوَ أَنْ تَقْصِدَ^{١٠} إِلَى^{١١} مَسْأَلَةٍ

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فِيهِ».

٢. فِي «أ، س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ لَا يَقْبَلُ».

٣. فِي «س» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ أَمَّا».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «جِهَتِهِمْ».

٥. فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِثْبَاتِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْفُقَّاعِ، وَ تَحْرِيمِ».

٧. فِي «ب، ج، د، م»: «تَتَّبِعُهُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَتَّبِعُهُ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «عِنْدَ التَّأْمُلِ».

٩. فِي «أ»: «التَّفْرِيعِ». وَ فِي «س، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْفَرْعِ» بِالرَّاءِ.

١٠. فِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَقْصِدَ». وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ؛ طَبَقاً لـ«ل» وَ لِسِياقِ الْكَلَامِ.

١١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «إِلَى».

مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي قَدْ دَلَّ^١ عَلَيْهَا دَلِيلٌ يَوْجِبُ الْعِلْمَ؛ مِنْ ظَاهِرِ كِتَابٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ فَتَقُولُ^٢: قَدْ نُبِّتَ كَذَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَكُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ^٣ فِيهَا ذَهَبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْفَلَاتِيَّةِ - فَتَذَكُرُ^٤ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي تُرِيدُ^٥ أَنْ تَدُلَّ^٦ عَلَيْهَا - إِلَى كَذَا، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ، عَلَيَّ مَا شَرَحْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

فَقَدْ بَانَ أَنَّهُ لَا يَفُوتُكَ^٨ طَرِيقٌ تَسْلُكُهُ^٩ مَعَ الْخُصُومِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ الْخِلَافِ؛ فَقَدْ تَبَّهْنَا^{١٠} عَلَيَّ كَيْفِيَّةَ مَا تَعْمَلُهُ^{١١} فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ.

١. في المطبوع: «دلت».

٢. في «أ، ب، ج، د» و المطبوع: «فبقول». و في «س»: «فيقول».

٣. في «ب، ج، د، س» و المطبوع: «ذاك».

٤. في «أ، ب، ج، د»: «فذكر». و في «س»: «فذكر». و في المطبوع: «تذكر».

٥. في «ب، ج، د»: «زيد». و في «س»: «يريد».

٦. في «ب، ج، د»: «أن ندل». و في «س»: «أن يدل».

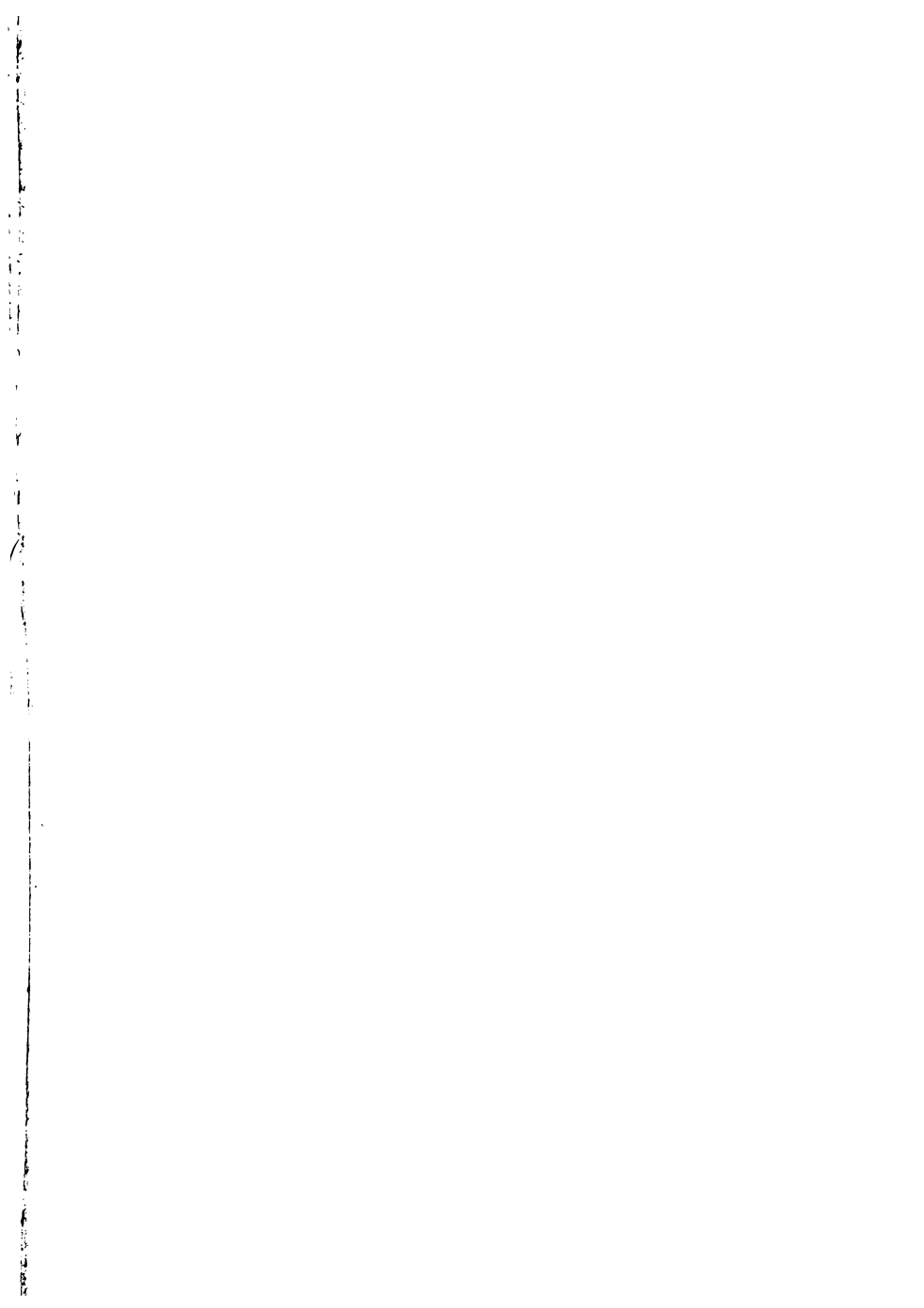
٧. في المطبوع: - «إلى».

٨. في المطبوع: «لا يعزل».

٩. في «س»: «لسلكه». و في المطبوع: «يسلكه».

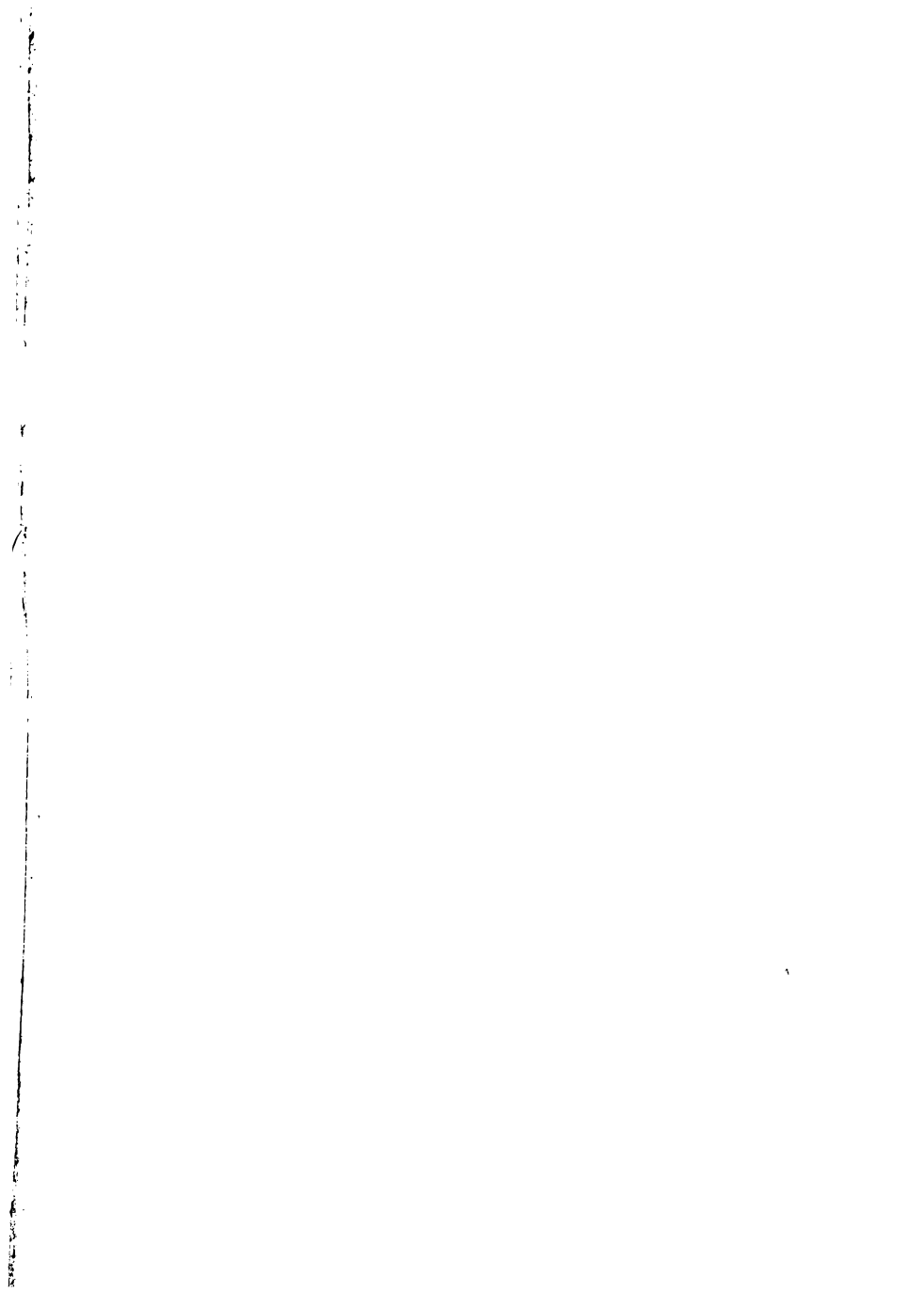
١٠. في «أ، س»: «نبيتها». و في المطبوع: «بيتا».

١١. في «أ»: «نعمله». و في «س» و المطبوع: «يعمله».



(١٠٧)

مَسْأَلَةٌ فِي نَفْيِ الْحُكْمِ بَعْدَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ



مقدمة التحقيق

من أساليب الاستدلال التي اعتمدها الشريف المرتضى في كتبه أنه إذا لم يقدّم دليل على إثبات مسألة فإنه يقطع ببطلان تلك المسألة. و من أبرز أمثلة ذلك مسألة خبر الواحد والقياس؛ فقد استدلل الشريف المرتضى في كتبه على بطلانها من خلال عدم قيام دليل على حجّيتهما^١.

و قد ذُكر في هذه المسألة سؤال عن الدليل على هذه الطريقة، كما ورد فيها إشكال نقضيّ على هذا الأسلوب الاستدلالي، وهو أنه يمكن أن يقال العكس، بمعنى أنه ما دام لم يقدّم دليل على بطلان مسألة، فيجب الحكم بصحّتها؛ فما هو الفرق بين هذه الطريقة وتلك؟

أجاب الشريف المرتضى على ذلك بأنه لا بدّ لكلّ مثبت أو نافي لشيء من دليل على كلامه؛ لكن أحياناً قد يكون عدم الدليل دليلاً على العدم، وذلك في حالة ما لو علمنا أنه لو كان المطلوب صحيحاً، لكان لا بدّ من قيام دليل لإثباته؛ فإذا لم يقدّم دليل، علمنا عدم صحّة ذلك المطلوب.

وهذا لا يعني نفي شيء بلا دليل؛ بل نفس عدم الدليل صار دليلاً على العدم، وذلك فيما لو كانت هناك عوامل تدعو لإقامة الدليل لو كان.

وأما دليل بطلان الإشكال النقضيّ المتقدّم فهو أنه لو احتجنا لإبطال كلّ شيء إلى

١. راجع: الذريعة إلى أصول الشريعة، ج ٢، ص ٥٢٩ - ٥٣٠، ٦٩٧.

دليل يدل على بطلانه لاستلزم إقامة ما لا يتناهى من الأدلة؛ لأنّ الأمور التي نريد أن نفيها - كالتبوّات الباطلة أو الشرائع المزيفة - كثيرة جداً، بينما الأمور التي بحاجة إلى إثباتها محدودة، و لذلك نكتفي في النفي بعدم الدليل، بينما نحتاج في الإثبات إلى دليل، وبهذا اتّضح الفرق بين الأمرين.

عنوان الرسالة

و قد كانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٩٩ تحت عنوان: «مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه».

كما طبعت في ضمن مسائل الشريف المرتضى، ص ١٠٥ تحت عنوان: «مسألة في أصالة البراءة، و نفي الحكم بعدم الدليل عليه».

و يحتمل أنّ عنوان «أصالة البراءة» من إضافات بعض النساخ المتأخّرين.

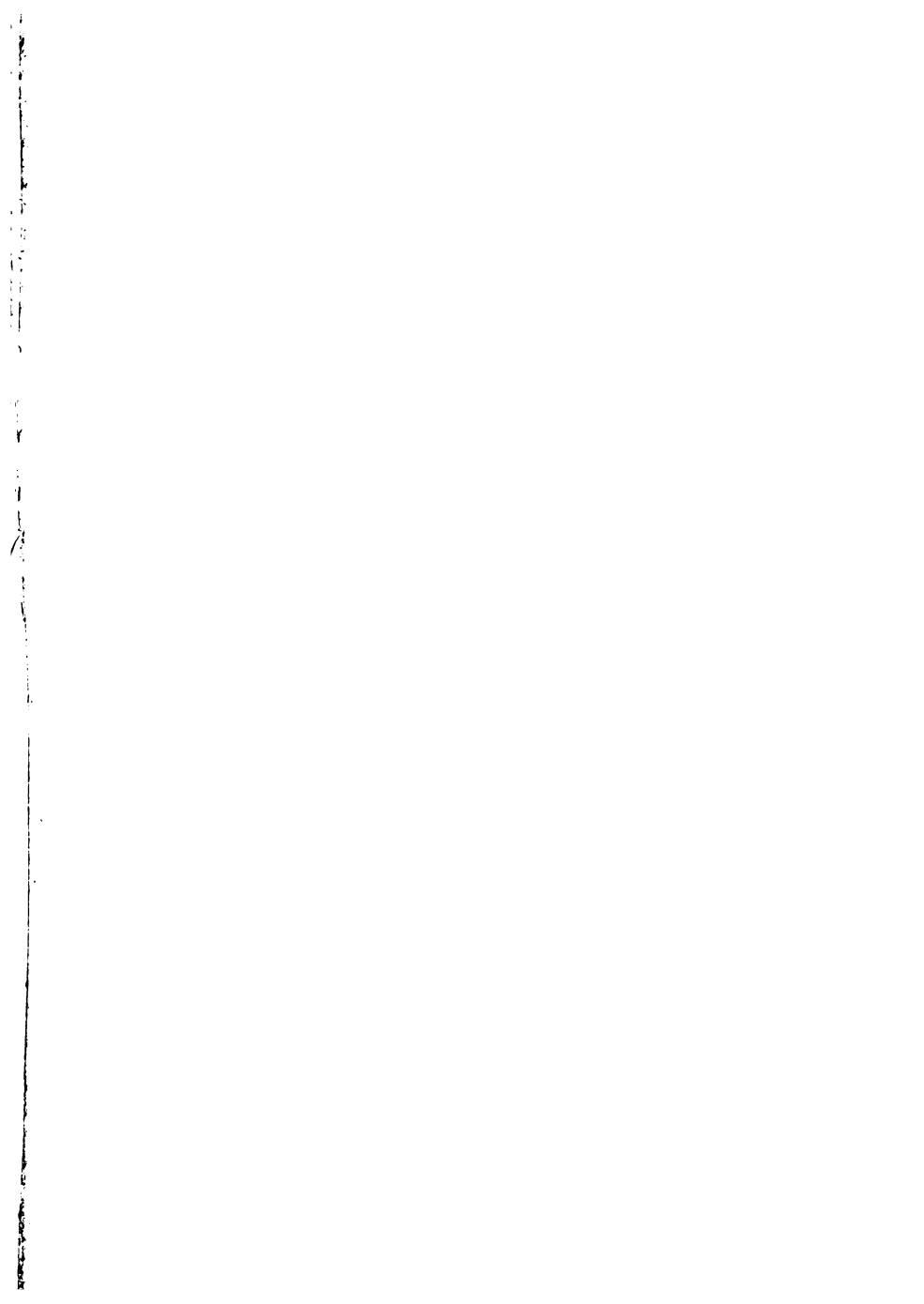
كما سمّاها المحقّق الطهراني باسم «مسألة في عدم الدليل دليل العدم»^١.

مخطوطات الرسالة

ألف) النسخ المعتمدة:

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٦٨ - ٧٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«أ».
٢. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢١٩٠٩؛ تقع في الصفحات (١٧ - ٢٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ج».
٣. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة ٦٩١٤؛ تقع في الصفحات (٣٨٣ - ٣٨٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».

٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١١٣٤٠؛ تقع في الصفحات (٣١٤ - ٣١٦) من المجموعة، و رمزنا لها ب«د».
٥. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٠٩٩٨)؛ تقع في الصفحات (١٤ - ١٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».
٦. مخطوطة مكتبة مدرسة الشهيد المطهري رحمه الله بطهران، المرقّمة ٢٥٣٣؛ تقع في الصفحات (٣٤٣ - ٣٤٥) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ب».
٧. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٣٠) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (١٤٦ - ١٥٠) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ع».
- ب) سائر النسخ:
١. مخطوطة المكتبة المركزية بجامعة طهران، المرقّمة (٢٣٥٨) ١٢٥٦؛ تقع في الصفحات (١٥٦ - ١٥٨) من المجموعة.
٢. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٥١٨٧؛ تقع في الصفحات (٦ - ٨) من المجموعة.
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ٧٦١٥؛ تقع في الصفحات (٢٦٥ - ٢٦٧) من المجموعة.
٤. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحات (١٤٨ - ١٥٠) من المجموعة.
٥. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقلم، المرقّمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢١٨ - ٢٢٠) من المجموعة.
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامة بالعراق، المرقّمة ٤٣٢/٣؛ تقع في الصفحات (١١ - ١٢) من المجموعة.



[مَسْأَلَةٌ فِي نَفْيِ الْحُكْمِ بَعْدَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

مَسْأَلَةٌ مِنْ إِمْلَانِهِ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ^١ :- إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَرَأَيْكُمْ تُعَوَّلُونَ ^٢ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ عَلَى الْقَوْلِ عَلَى أَنَّهُ ^٣: «لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا لَكَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ^٥ وَجَبَ نَفْيُهُ».

مِثْلُ ^٦ مَا تَسْتَدَلُّونَ ^٧ بِهِ عَلَى نَفْيِ الْعِبَادَةِ بِالْقِيَاسِ فِي الشَّرِيعَةِ وَالْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ ^٨.

وَمِثْلُ ^٩ مَا عَوَّلْتُمْ عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ ^{١٠}؛ مِنْ التَّمَسُّكِ بِأَصْلِ

١. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص» وَالْمَطْبُوعِ: - «مِنْ إِمْلَانِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٢. فِي «ب، ج، س، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «تَعَوَّلُونَ».

٣. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص» وَالْمَطْبُوعِ: - «عَلَى». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «بِأَنَّهُ».

٤. فِي «أ، ج، د» وَالْمَطْبُوعِ: «وَإِذَا».

٥. فِي «ب، س، ص»: - «إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ».

٦. فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

٧. فِي «ب، د، ص، س، ج»: «يَسْتَدَلُّونَ».

٨. رَاجِعْ: الذَّرِيعَةُ إِلَى أُصُولِ الشَّرِيعَةِ، ج ٢، ص ٥٢٩ - ٥٣٠، ٦٩٧.

٩. فِي «أ، ب، ج، د، س، ص» وَالْمَطْبُوعِ: «وَمِثْلُهُ».

١٠. فِي «أ، ج، د» وَالْمَطْبُوعِ: «فُرُوعِ الْحُجِّ» بِدَلِ الْفُرُوعِ. وَفِي «ب، س، ص»: «فِرْعَ الْحُجِّ» بِدَلِّهَا.

حُكْمِ الْعَقْلِ، وَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ شَرُّ حَادِثٌ لَكَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ^١.
فَبَيَّنُوا صِحَّةَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ.

وَمَا الْفَصْلُ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ مَنْ عَكَّسَ الْكَلَامَ عَلَيْكُمْ^٢، فَقَالَ: إِذَا أَوْجَبْتُمْ نَفْيَ أَمْرٍ
مِنَ الْأُمُورِ مِنْ حَيْثُ لَا دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِهِ^٣، فَمَا الْفَصْلُ بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ مَنْ أَثْبَتَهُ مِنْ حَيْثُ
لَا دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِهِ^٤؟

فَلَا يَكُونُ بِالنَّفْيِ^٥ هَاهُنَا أَوْلَى مِنْهُ بِالْإِثْبَاتِ.

الْجَوَابُ:

إِعْلَمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ مُثَبِّتٍ أَوْ نَافٍ حُكْمًا عَقْلِيًّا أَوْ شَرْعِيًّا مِنْ دَلِيلٍ، غَيْرَ أَنَّ الدَّلِيلَ
فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى نَفْيِ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ قَدْ يَكُونُ فَقَدَ دَلِيلِ إِثْبَاتِهِ، إِذَا كَانَ مِمَّا
قَدْ عُلِمَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَابِتًا لَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، فَتَقَطَّعَ^٧ هَاهُنَا عَلَى نَفْيِهِ؛
لَفَقَدِ الدَّلِيلَ عَلَى إِثْبَاتِهِ، وَ لَمْ نَفِهِ^٨ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ وَ هُوَ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ.

وَلِهَذَا نَنفِي بُبُوءَةَ كُلِّ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ عِلْمٌ^٩ مُعْجَزٌ^{١٠} عَلَى يَدِهِ^{١١}، وَ تَقَطَّعَ عَلَى انْتِفَاءِ

١. راجع: الانتصار، ص ٤٢٤.

٢. في المطبوع: - «عليكم».

٣. في «ع»: «عليه» بدل «على إثباته».

٤. في المطبوع: «نفي».

٥. في «د، ع» و المطبوع: «النفي».

٦. في المطبوع: - «قد».

٧. في «ج، ع»: «فيقطع». و في المطبوع: «مقطع».

٨. في المطبوع: «و لم ينه».

٩. في «ب، س، ص»: «على». و في «ع» و المطبوع: - «علم».

١٠. في المطبوع: - «معجز».

١١. في المطبوع: + «معجزة».

تُبَوِّتُهُ؛ لانتفاء^١ دليل النبوة وهو المُعْجِزُ، ولا يُحْتَاجُ^٢ في نفي^٣ كونه نبياً إلى دليلٍ سِوَى ذَلِكَ.

و لو قِيلَ لنا: ما الدليل على بُبُوَّةِ نَبِيِّ بَعَيْنِهِ؟ لاحتجنا إلى دليل يَحْضُهَا، ولا تَقْنَعُ^٤ في ذلك بأنه لو لم يكن نبياً لكان على نفي بُبُوَّتِهِ دليلٌ، وإذا فَقَدْنَا حَكْمَنَا بأنه نبيٌّ!

وكذلك نَسْتَدِلُّ كُلُّنَا على أنه لا صلاة زائدة على الخَمْسِ الواجِبَاتِ، ولا صَوْمَ يَجِبُ زَيْدٌ على شهرِ رَمَضَانَ، وما^٥ أشَبَهَ ذَلِكَ مِنَ الأحكامِ الشرعيةِ، بأن نقول: لو وَجَبَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَوَجِبَ قِيَامٌ دليل شرعي عليه، وإذا فَقَدْنَا الدليلَ قَطَعْنَا على انتفاء الحكم.

ولهذا لا نَقْطَعُ على انتفاء^٦ كَوْنِ زَيْدٍ فِي الدَارِ مِنْ حَيْثُ لا دليلٌ يَدُلُّ^٧ على كونه فيها؛ لأن كونه فيها ليس من الباب الذي إذا وَقَعَ فلا بُدَّ مِنْ نَصْبِ دليلٍ عليه. ولهذه الطريقة أصل في الضروريات؛ لأننا ننفي كَوْنَ فيلٍ^٨ بحضرتنا من حيث لو كان حاضراً لرأيناه وعلمناه^٩، فإذا لم نَرَهُ دَلَّ ذَلِكَ على نفي حضوره.

١. في المطبوع: -«لانتفاء».

٢. في «ع» و المطبوع: «و لاحتجاج».

٣. في «أ، ب، ج، د، س، ص» و المطبوع: -«نفي».

٤. في «أ، د» و المطبوع: «و لا يتبع». وفي «ج»: «و لا نمنع».

٥. في المطبوع: «أو ما».

٦. في «ع»: «و هذا لا يقطع بانتفاء».

٧. في المطبوع: -«يدل».

٨. في المطبوع: «جبل».

٩. في المطبوع: «فعلمناه».

فأما العكس في السؤال الذي مضى، فليس بصحيح؛ ولو كان صحيحاً للزم في نفي النبوة و الشرع الزائد، على ما علمناه، وأن^٢ يُقال لنا: إذا عوّلتُم في نفي كون بعض الأشخاص نبياً على نفي دلالة نبوته، فألا وحبّ إثبات نبوته لفقد ما يدلّ على نفيها؟ فلما لم يلزم ذلك - لأيّ شيء قيل^٣ - لم يلزمنا فيما^٤ اعتمدناه من نفي العبادة بالقياس و أخبار الأحاد و غير ذلك.

و الذي يُبين صحّة ما ذكرناه من الطريقة، و بطلان ما عارضونا^٥ به من العكس: أنه لو احتيج في نفي كلّ شيء^٦ نفيه^٦ - من نبوة و شريعة و غير ذلك - إلى دليل يخصّ ذلك المنفي، من غير اعتبار بفقد دلالة إثباته، لوجب إثبات^٧ ما لا نهاية له من الأدلة؛ لأنه لا نهاية لما نفيه^٨ من النبوات، و كذلك لا نهاية لما نفيه^٩ من الشرائع و الأحكام.

و ليس كذلك ما نثبته^{١٠}؛ لأنه متناه محصور، فجاز أن تختصّه^{١١} أدلة محصورة. و هذا يكشف لك عن الفرق بين الأمرين و فساد مذهب من سوى بينهما.

١. في «ج» و المطبوع: «و أمّا».

٢. في المطبوع: «أن» بدون واو العطف.

٣. في المطبوع: «قبل».

٤. في المطبوع: «لم يلزمها، فما» بدل «لم يلزمنا فيما».

٥. في المطبوع: «و بطل ما عارضوا» بدل «و بطلان ما عارضونا».

٦. في «أ، ج»: «بنفيه». و في «ب، س، ص» و المطبوع: «تنفيه».

٧. في «د»: «لوجب إثباته». و في المطبوع بين معقوفين: «لاحتيج إلى» بدل «لوجب إثبات».

٨. في «ج»: «بنفيه». و في المطبوع: «تنفيه».

٩. في «ب» و المطبوع: «تنفيه». و في «ج»: «نفيه».

١٠. في «د، ع»: «نبيته». و في المطبوع: «ثبته».

١١. في «ع» و المطبوع: «أن يخصّه».

و لَوْ قِيلَ لِمَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ: «دَلَّنَا^١ - إِذَا لَمْ تَرْضَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ - عَلَيَّ أَنْ زِيدَ لَيْسَ بِنَبِيٍّ»، فَإِنَّهُ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَيَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَظَهَرَتْ عَلَيَّ يَدُهُ مُعْجِزَةً، وَ جَعَلَ^٢ فَقَدِ الْمُعْجِزَةَ دَلِيلًا عَلَيَّ نَفِيِّ نُبُوَّتِهِ.

فَحَيْثُ^٣ يُقَالُ لَهُ^٤: «فَبَأَيِّ شَيْءٍ تَنْفِصِلُ^٥ مِمَّنْ^٦ قَالَ لَكَ: «مَا^٧ أَنْكَرْتَ مِنْ^٨ كَوْنِهِ نَبِيًّا، وَ دَلَالَةَ كَوْنِهِ^٩ كَذَلِكَ^{١٠} أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا لَكَانَ عَلَيَّ نَفِيِّ نُبُوَّتِهِ دَلِيلًا؛ وَ إِذَا فَقَدْنَا ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ نُبُوَّتِهِ»؟

فَإِنْ رَامَ الْفَصْلَ بغيرِ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَجِدْهُ.

وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ الصَّلَاةُ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ.^{١١}

١. في المطبوع: «و لنا» بدل «دَلَّنَا».

٢. في «د» و المطبوع: «و حصل».

٣. في المطبوع: «حَتَّى».

٤. في المطبوع: - «له».

٥. في «أ»: «تَنْفِصِلُ». و في «ب»: «يَنْفِصِلُ». و في «ج»: «بِتَفْصِيلِ». و في «س، ص»: «يَتَفَضَّلُ». و

في المطبوع: «يَنْفِصِلُ».

٦. في المطبوع: «مَنْ».

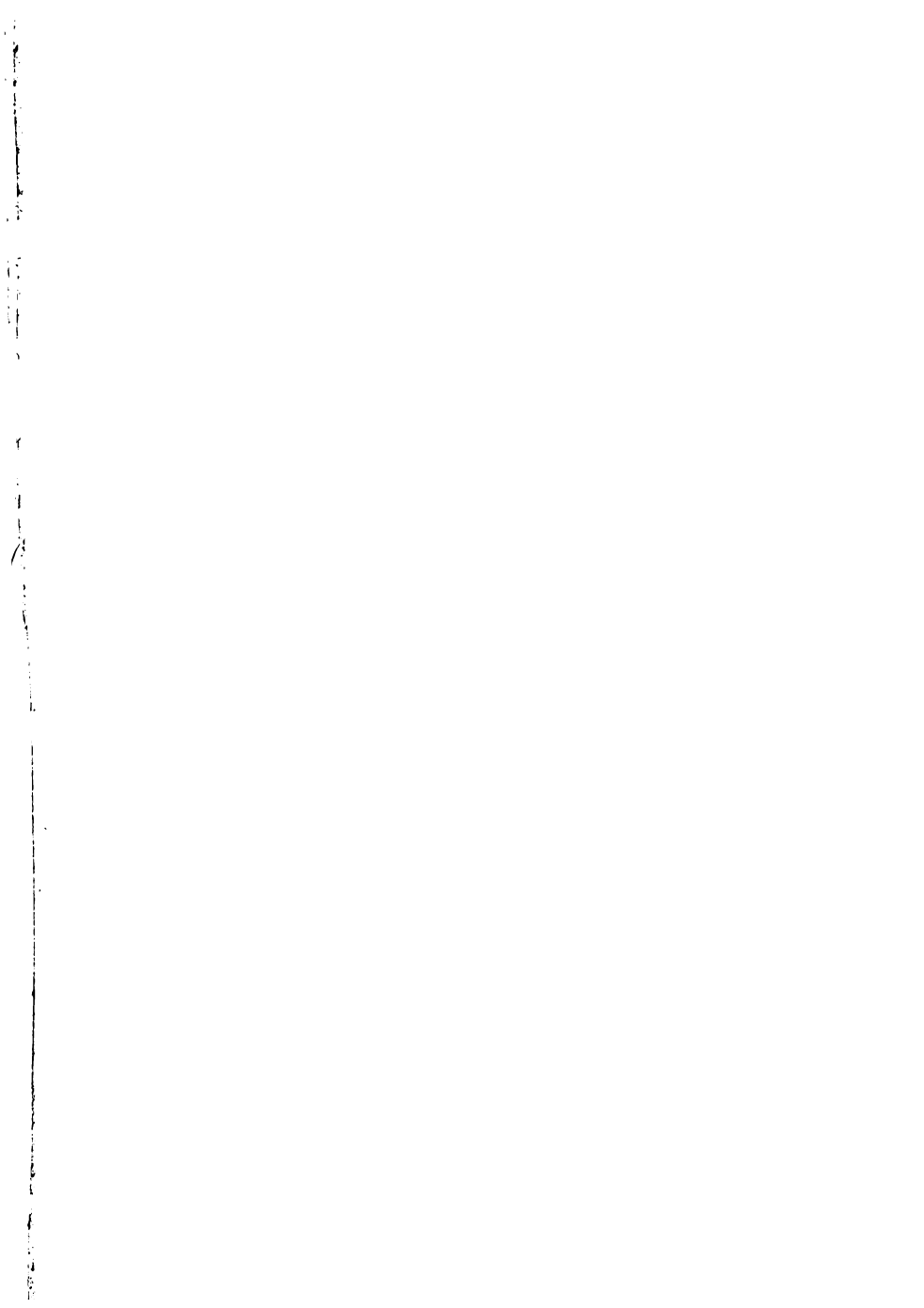
٧. في «د»: «مِمَّا». و في المطبوع: «فَمَا».

٨. في «ع»: «مَا أَنْكَرْتَهُ» بدل «مَا أَنْكَرْتَ مِنْ».

٩. في «د» و المطبوع: - «وَ دَلَالَةَ كَوْنِهِ».

١٠. أي: لماذا أَنْكَرْتَ كَوْنَهُ نَبِيًّا، مع أَنَّ الدليل على كَوْنِهِ كَذَلِكَ...

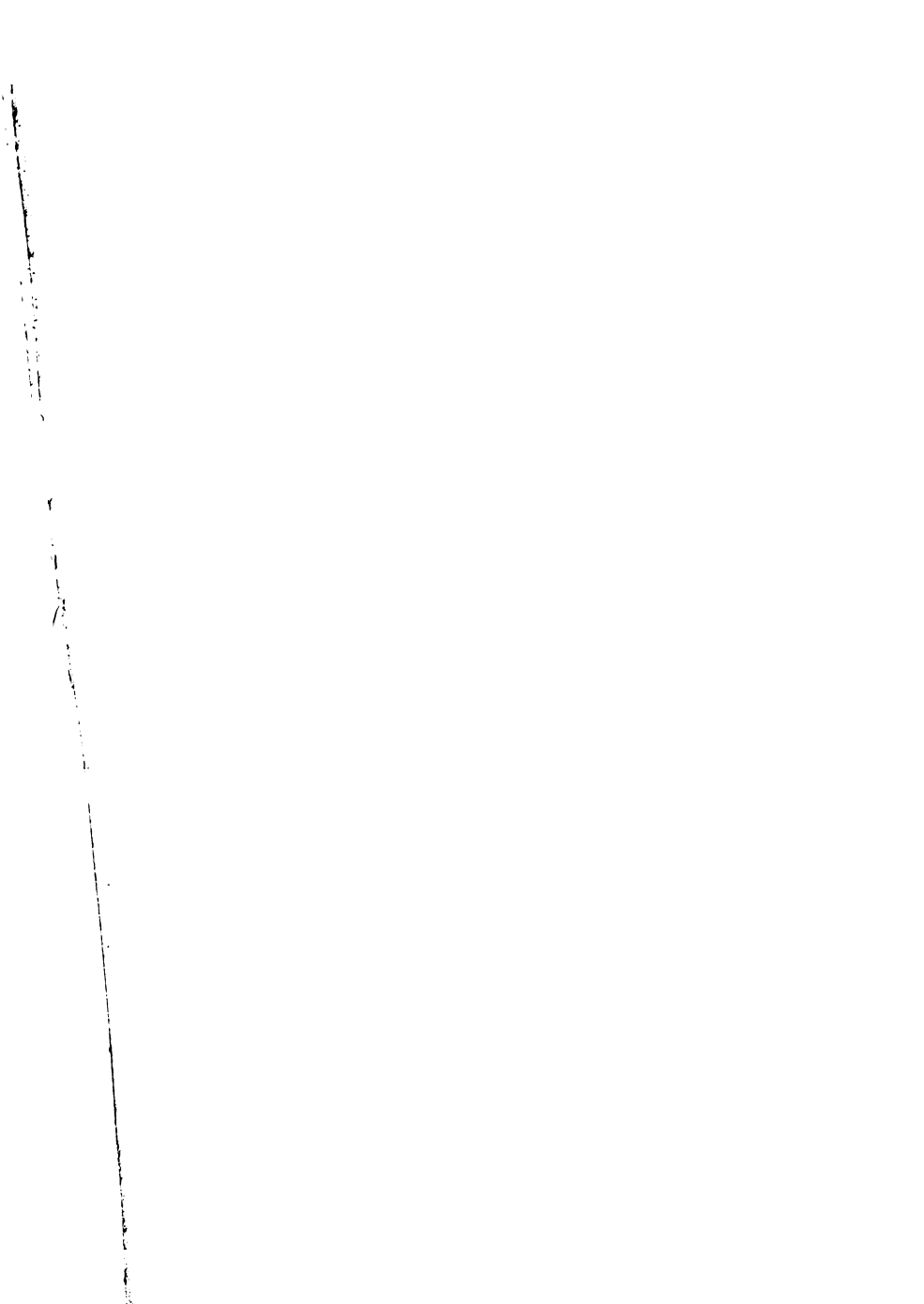
١١. من قوله: «وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ع». و في «د» و المطبوع: + «وَ الْمَنَّةُ لِلَّهِ».



و. الرسائل المنتزعة

(١٠٨)

مجموعة في فنون علم الكلام



مقدمة التحقيق

تحتوي هذه المجموعة على أكثر من عشرين مقطعاً كلامياً منتزَعاً من كلام الشريف المرتضى، فقد قام أحدهم باستخراج عدد من الأبحاث الكلامية من ثنايا كتب الشريف المرتضى ووضعها في هذه المجموعة، من دون أن يبيّن سبب اختياره لهذه المقاطع بالخصوص دون غيرها، و من دون أن يقوم بترتيبها ترتيباً واضحاً، بل نثر الأبحاث لا على ترتيب معين.

ومعظم هذه المقاطع إن لم نُقلَ كلّها منتزَعٌ من كتب الشريف المرتضى المعروفة، وخاصة كتابي الذخيرة والملخص، وبالأخصّ كتاب الذخيرة فإن أكثر المطالب مأخوذة منه، كما صرّح جامع المجموعة أحياناً بنقله من هذا الكتاب.

وهذا الأمر يعطي للمجموعة أهمية خاصة، باعتبار أنها قد عرّضت لنا عدداً من أفكار الشريف المرتضى قبل طباعة الذخيرة بعشرات السنين، فهذه المجموعة قد طبعت في بغداد سنة ١٣٧٩هـ / ١٩٥٥م، في ضمن المجموعة الخامسة من نفائس المخطوطات، أي قبل عشرات السنين من طباعة الذخيرة.

و مما يرفع من أهمية هذه المجموعة تقدّمها التاريخي، فإن إحدى مخطوطاتها المستنسخة في سنة ٩٨٦هـ قد تمّ استنساخها على نسخة يرجع تاريخها إلى سنة ٥٤٥هـ، فقد جاء في آخرها: «فرغ منه يوم الإثنين بعد الظهر بسبع مَضِينٍ من شهر الله الأصمّ رجب المرجّب من سنة خمس وأربعين وخمسمائة من الهجرة النبوية». و

هذه النسخة بالتحديد موجودة في ضمن مجموعة تحتوي على ٣٢ رسالة أخرى: أولها رسالة زهرة الرياض و نزهة المرناض للسيد أحمد بن طاووس، و هي محفوظة في المكتبة الرضوية، رقم ٨٢٨٣، و قد سُميت المجموعة محلّ بحثنا في هذه المخطوطة باسم: «فوائد شريفة من إملاء الشريف المرتضى».

إنّ وجود أصل قديم يرجع إلى القرن السادس لهذه المجموعة يدلّ على أهميتها، فعلى أقلّ التقادير قام جامعها بجمعها بعد حوالي قرن واحد من وفاة الشريف المرتضى، و ليس مستبعداً أن يكون لهذا الأصل المتعلّق بالقرن السادس أصلاً آخر أقدم منه.

و ممّا يزيد من أهميّة هذه المجموعة أيضاً مقطّعها الأول، فإنّه يحتوي على سؤال و جواب لم نعر على نصّهما في كتب الشريف المرتضى الأخرى، و هو يدلّ على اعتماد جامع المجموعة على مؤلّفاتٍ للشريف المرتضى لم تصل إلينا ممّا يرفع من أهميّة عمله.

و الجدير بالذكر أنّ بعض المقاطع التي تحتوي عليها المجموعة لم تنقل من مصادرها بصورة حرفيّة، بل قام الجامع بالتصرّف فيها بالحذف و الاختصار، ممّا يدلّ على أنّ الجامع لم يكن ناسخاً محضاً، بل كان يمتلك قدراً جيّداً من العلم و الفضل، بحيث سمح لنفسه أن يقوم بالتصرّف في كلام الشريف المرتضى.

و في الحقيقة لا نعرف الهدف من اختيار الجامع لهذه المجموعة، فلعلّه حاول من خلالها تلخيص بعض أهمّ أفكار الشريف المرتضى الكلاميّة، بحيث تكون في متناول يده متى رام الرجوع إليها، كما لعلّه كان ينوي إضافة مقاطع أخرى إلا أنّ عوائق الزمن و ربّما الأجل حالاً دون ذلك.

و ينبغي التنويه في الختام إلى أنّ مقدار تصرّف الجامع بكلام المرتضى غير معلوم، و هناك احتمال أنّه أدخل فهمه الشخصي عند تلخيص المطالب، كما يحتمل

أنّه أضاف بعض المطالب من عنده من دون الإشارة إلى ذلك، ولذلك لا يمكن الاعتماد على هذه المجموعة في نسبة كل ما فيها إلى الشريف المرتضى، إلا إذا عُثِر على المصدر الذي نُقلت منه، أو كانت مطالبه موافقة لأفكار الشريف المرتضى. و مما يقلل من خطر هذا الأمر هو ما تقدّم من أنّ معظم مطالب المجموعة موجودة في كتب الشريف المرتضى المُشار إليها.

هذا وقد تقدّم أنّ هذه المجموعة كانت قد طبعت في بغداد في ضمن المجموعة الخامسة من نفائس المخطوطات بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٥م.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجردي رحمه الله بقم، المرقّمة ٣٧٤/٧؛ تقع في الصفحات (٢٦٤ - ٢٩٣) من المجموعة، و فرغ من كتابة الرسالة يوم الخميس بعد الظهر من شهر [رمضان] المبارك سنة ١٠٩٥هـ، و لم يُعلم اسم ناسخها. و رمزنا لها بـ «أ».

٢. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٣١٨١؛ و الرسالة تقع في ٢٠ صفحة، نسخها «محمد شفيع بن محمود الأرومية»؛ و رمزنا لها بـ «ب».

٣. مخطوطة مكتبة الروضة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٣٠٦٠؛ نسخها في كربلاء «محمود بن عليّ أصغر الرشتيّ اللنگرودي» في شهر ربيع الثاني من سنة ١٣٠٥هـ. و تشاهد على هوامشها علامات التصحيح نادراً.

و تقع الرسالة في ٢٧ صفحة؛ و رمزنا لها بـ «ج».

٤. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٤٩ - ٥٩) من المجموعة، نسخها الشيخ المحقّق محمد محسن بن علي

الطهراني المشهور بالأغا بزرك في سامراء، عشية الخميس من شهر ذي الحجة سنة ١٣٢٩هـ، و رمزنا لها بـ «د».

٥. مخطوطة مكتبة السيد حسن الصدر رحمه الله، المرقمة ٥٨٧/٥؛ تقع في الصفحات (٤٢ - ٦٥) من المجموعة، و قد استنسخت اعتماداً على النسخة السابقة، و فرغ منها في ظهيرة الجمعة ١١ ربيع الأول سنة ١٣٩١هـ، و رمزنا لها بـ «س».

مَجْمُوعَةٌ فِي فُنُونِ عِلْمِ الْكَلَامِ^١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^٢

[١]

[وَجْهٌ تَوَجَّهَ الْوَعِيدُ إِلَى الْخَلْقِ]

سُئِلَ الْمُرْتَضَى عَلَّمَ الْهُدَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ^٣ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ لِيَنْفَعَهُمْ - تَفَضُّلاً مِنْهُ، وَ لُطْفاً لَهُمْ، وَ إِحْسَاناً إِلَيْهِمْ؛ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ؛ فَمِنْ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ الْوَعِيدُ؟

الْجَوَابُ:

قَالَ الْمُرْتَضَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ، وَ أَخْرَجَهُمْ^٥ مِنْ

١. في بداية «أ»: «هذا كتاب فيه مجموع من كلام السيد المرتضى علم الهدى ذي الحسين رضي الله عنه و أرضاه في فنون من علم الأصول [أي: أصول الدين] نفع الله به سائر المسلمين. أمين». و قريب منه في «ب». و في «د»: «مجموعة من كلام السيد الأجل المرتضى علم الهدى في فنون من علم الكلام». و في «س»: «مجموعة في فنون علم الكلام للسيد الشريف المرتضى قدس الله سره».

٢. في «أ»: «+» و قل: رب زدني علماً». و في «ب»: «+» و به أستعين».

٣. في «أ، ب، ج»: «-» عن».

٤. في «أ، ج»: «من». و في «ب»: «و من».

٥. في «أ، ب، ج»: «أخرجهم» بدون واو العطف.

الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ تَفْضُلًا مِنْهُ، أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِكَمَالِ الْعَقْلِ؛ لِيَعْرِفُوا خَالَفَهُمْ، فَاسْتَحَقَّ
لذَلِكَ مِنْهُمْ الشُّكْرَ، فَلَمْ يَعْلَمُوا بِمَا يَشْكُرُونَهُ^١.

فحينَ عَلِمَ اسْتِحْقَاقَ وَجوبِ^٢ الشُّكْرِ عَلَيْهِمْ، وَعَلِمَ سُبْحَانَهُ عَدَمَ مَعْرِفَةِ الشُّكْرِ
مِنْهُمْ، لَطَفَ لَهُمْ بِأَنْ كَلَّفَهُمْ عِبَادَتَهُ؛ إِذْ لَا شُكْرَ أَوْفَى مِنَ الْعِبَادَةِ.

ثُمَّ أَوْجَبَ تَعَالَى لَهُمْ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ الْقِيَامِ عِبَادَتَهُ جَزِيلَ الثَّوَابِ بِالنِّعَمِ الدَّائِمِ؛
نِعْمَةً أُخْرَى مُجَدَّدَةً عَلَيْهِمْ.

ثُمَّ لَطَفَ لَهُمْ - جَلَّ اسْمُهُ - إِكْمَالًا لِنِعْمَتِهِ عَلَيْهِمْ بِأَنْ زَجَرَهُمْ عَنِ فِعْلِ الْمَعَاصِي،
وَتَوَعَّدَهُمْ عَلَيْهَا؛ رَغْبَةً مِنْهُ لَهُمْ فِي طَاعَتِهِمْ^٣.

فَلَمَّا سَبَقَ عِلْمُهُ فِيهِمْ أَنْ لَا يَقُومُوا بِذَلِكَ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، لَطَفَ بِهِمْ فِي إِنْغَاذِ الرُّسُلِ
إِلَيْهِمْ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَمُؤَذِّنِينَ^٤، وَشَرَعَ لَهُمُ الشَّرَائِعَ، وَسَهَّلَ لَهُمْ سَبِيلَهَا، وَ
أَزَاحَ جَمِيعَ عِلَّتِهِمْ فِيهَا؛ اخْتِبَارًا لَهُمْ، وَتَأْكِيدًا لِلْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ؛ أَنْ يَقُولُوا: «مَا جَاءَنَا
مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ»^٥.

فَحَسُنَ إِذْ ذَاكَ^٦ مَوْضِعُ النَّعْمِ بِالْإِطْلَاقِ، وَوَجِبَ الثَّوَابُ لِأَهْلِ الطَّاعَاتِ وَ
الْعِقَابُ لِأَهْلِ الْمَعَاصِي.

ثُمَّ أَجْلَاهُمْ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ؛ يَسْتَوْفِي مِنْهُمْ مَا وَجِبَ لَهُ مِنَ الْقِصَاصِ بِمَا

١. في «أ، ب، ج، د»: «يشكروه».

٢. في «س»: - «وجوب».

٣. في «ج»: «رغبة منه لهم - جل اسمه - كمالاً لنعمته عليهم». و في حاشية «ب»: «رغبة منهم له
في طاعته».

٤. في «أ»: + «ومرئين».

٥. المائدة (٥): ١٩.

٦. في «د»: «ذاك» و في «س»: «إذ لك» بدل «إذ ذاك».

تَوَعَّدَهُمْ^١ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِ الْمَعَاصِي، وَ يُوفِّيهِمْ أَجُورَهُمْ عَلَيَّ مَا أَوْجَبَهُ لَهُمْ عَلَيَّ فِعْلِ الطَّاعَاتِ مِمَّا وَعَدَهُمْ بِهِ وَأَوْجَبَهُ عَلَيَّ نَفْسِهِ عَزَّ وَجَلَّ.

و هذا فِعْلُ الْعَادِلِ الْبَرِّ الرَّؤُوفِ، الرَّحِيمِ بِعِبَادِهِ.

و فِي هَذَا الْقَدْرِ مَقْنَعٌ وَ كِفَايَةٌ لِمَنْ يُحْسِنُ أَنْ يَتَدَبَّرَ، وَ مَنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ فَلْيَطْلُبْهُ فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ»^٢ يَجِدُهُ مُسْتَوْفَى فِي الشَّرْحِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ تَقَدَّسَ.

[٢]

[نفي أن تكون الآلام لأجل العقوبة فقط]

و قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي كِتَابِ «الذَّخِيرَةِ»:

نَقُولُ: إِنَّ الْآلَامَ الشَّاقَّةَ، وَ الْأَمْرَاضَ الشَّدِيدَةَ، وَ الْمَصَائِبَ الْمُؤَلِّمَةَ، تَنْزِلُ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ مَنْ عَلِمَتْ طَهَارَتُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ وَ الزُّهَادِ مِمَّنْ^٣ يَجِبُ عَلَيْنَا مَدْحُهُ وَ تَعْظِيمُهُ.

و ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَيَّ يُطْلَانِ قَوْلٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْآلَامَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَقُوبَةً؛ إِذْ بَطَّلَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ تَقَعُّ مِنْهُمْ الْمَعْصِيَةُ قَبْلَ النَّبُوءَةِ فَيُعَاقَبُونَ بِهَا فِي حَالِ النَّبُوءَةِ.

و الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا يُوَاقِعُونَ الْمَعْصِيَةَ قَبْلَ النَّبُوءَةِ، لَمْ يَخْلُوا^٤ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ عِنْدَ حَالِ النَّبُوءَةِ: إِمَّا أَنْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، أَوْ عَلَيْهَا مُصْرِيْنَ.

فَإِنْ كَانُوا تَابُوا مِنْهَا، فَلَا يَحْسُنُ إِيْلَانُهُمْ؛ لَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ رَعَمَ^٥ أَنَّ الْأَلَمَ لَا

٢. الذخيرة، ص ٢٣٩.

١. في النسخ: «تواعدهم».

٤. في «س»: «لم يخل».

٣. في «ب»: «و ممن».

٥. في «ب»: «يزعم».

يَحْسُنُ أَنْ يَتَعَ إِلَّا مُسْتَحَقًّا.

وإن كانوا مُصْرِبِينَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فَقَدْ اسْتَحَقُّوا مِنَّا الذَّمَّ وَ الْإِهَانَةَ فِي حَالِ النُّبُوَّةِ، وَ لَا يَبْلُغُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ مُحْصَلٌ جُمْلَةً.^٢

[٣]

[الآلامُ التي يكونُ عوضُها على اللَّهِ تعالى]

وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - :

كُلُّ أَلَمٍ يَبْتَدِي اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي عَاقِلٍ مُكَلَّفٍ، أَوْ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ مِنْ طِفْلِ أَوْ بَهِيمَةٍ، وَ لَا يَكُونُ وَاقِعًا عِنْدَ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ فِي الْعَادَةِ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ، فِعْوَضُهُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِيُخْرِجَ بِالْعَوَاضِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا.^٣

وَ كَذَلِكَ كُلُّ أَلَمٍ فِعْلٌ بِأَمْرِهِ أَوْ إِيَاحَتِهِ أَوْ إِجَائِهِ^٤ إِلَيْهِ وَ لَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا كَالْحُدُودِ، فَإِنَّ عَوَاضَهُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا جَارٍ مُجْرِي فِعْلِهِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَوَاضُ^٥ عَنِ الذَّبِيحِ لِلْبَهِيمَةِ - إِذَا^٦ كَانَ بِأَمْرِهِ تَعَالَى - عَلَى الذَّبِيحِ دُونَهُ.^٧

[٤]

[معنى الرسول و النبي]

وَ قَالَ^٨ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي النُّبُوتِ :

١. فِي «أ، ب، ج، د»: «أَلَا»، وَ هُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ. ٢. الذَّخِيرَةُ، ص ٢٣٩.
٣. فِي «أ»: «ظَلَمًا».
٤. فِي النُّسخ: «و إِيَاحَتِهِ وَ إِجَائِهِ». وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.
٥. فِي «ب»: «عَوَاضُ الْمَعْصِي» بِدَلِّ «العَوَاض».
٦. فِي «أ، ب، ج، د»: «إِذ».
٧. الذَّخِيرَةُ، ص ٢٣٩.
٨. فِي «ج»: «قَالَ» بِدُونِ وَاوِ الْعَطْفِ.

إِعْلَمَ أَنْ مَعْنَى^١ وَصِفْنَا الرَّسُولَ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ بِأَنَّهُ رَسُولٌ: أَنْ مُرْسِلًا أَرْسَلَهُ. وَ مِنْ جِهَةِ التَّعَارُفِ لِأَبَدٍ مِنْ اشْتِرَاطِ قَبُولِ الْمُرْسَلِ^٢؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يُسَمُّونَهُ رَسُولًا بِأَنْ يُرْسِلَهُ مُرْسِلٌ^٣ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمُوا مِنْهُ الْقَبُولَ لِذَلِكَ.

و هَذِهِ اللَّفْظَةُ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ اللُّغَةِ لَا تُفِيدُ بِأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى، فِإِطْلَاقِهَا بِالتَّعَارُفِ يَقْتَضِي الْاِخْتِصَاصَ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ وَ لِهَذَا إِذَا أُطْلِقُوا: «قَالَ الرَّسُولُ كَذَا»^٤، لَمْ يُفْهَمْ^٥ مِنْهُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ، وَ جَرَى مَجْرَى إِطْلَاقِ «عَاصِي»^٦ فِي اِخْتِصَاصِهِ بِعَاصِي^٧ اللَّهِ تَعَالَى.

فَأَمَّا وَصْفُهُ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ»: فَإِنْ كَانَ مَهْمُوزًا، فَهُوَ مِنَ الْإِنْبَاءِ وَ الْإِخْبَارِ. وَ إِنْ كَانَ مُشَدَّدًا غَيْرَ مَهْمُوزٍ، فَهُوَ مِنَ الرَّفْعَةِ وَ عُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ؛ مَاخُودٌ مِنَ النَّبَاوَةِ^٨. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ وَصْفُ الرَّسُولِ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ» بِالْهَمْزِ وَ غَيْرِ الْهَمْزِ^٩؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعًا مُطَرِّدٌ فِيهِ؛ لَكِنْ مَعَ الْقَصْدِ إِلَى التَّعْظِيمِ لِأَبَدٍ مِنْ تَرْكِ الْهَمْزِ.

وَ [لَيْسَ] ^{١٠} كُلُّ رَفِيعِ الْقَدْرِ يُوَصَّفُ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ»؛ بَلْ تَخْتَصُّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ لِمَنْ عَلَّتْ مَنْزِلَتُهُ لِأَجْلِ تَكْلُفِهِ بِأَدَاءِ^{١١} الرِّسَالَةِ وَ عَزَمِهِ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا. وَ الْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ

١. فِي «س»: - «مَعْنَى».

٢. فِي الذَّخِيرَةِ: «الْمُرْسَل».

٣. فِي «أ»: «كَذَاكَ». وَ فِي «ب، د»: «كَذَلِكَ».

٤. فِي «ج»: «لَمْ نَفْهَمْ».

٥. فِي «أ، ب، ج»: «بِمَعَاصِي».

٦. «النَّبَاوَةُ»: مَا رَافَعَتْ مِنَ الْأَرْضِ. رَاجِعٌ: تَاجِ الْعُرُوسِ، ج ٢٠، ص ٢١٣ (نَبِيٌّ).

٧. فِي «ج»: «بِالْهَمْزَةِ وَ غَيْرِ الْهَمْزَةِ».

٨. أَضْفَانَهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٩. فِي «س»: «بِأَوَّل».

هذا اللفظ مُحْتَصَبًا بِمَنْ [كَانَ] ^١ هَذِهِ صِفَتُهُ مِنَ الْبَشَرِ، بِخِلَافِ مَا قَالَهُ قَوْمٌ مِنْ أَنْ الْمَلَائِكَةَ تَوْصَفُ بِهِ.

وإِطْلَاقِ لَفْظَةِ «نَبِيٍّ» بِالْهَمْزِ ^٢ وَغَيْرِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ ^٣ يَخْتَصَّ بِمَنْ تَحْمَلُ رِسَالَةَ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ، كَمَا قُلْنَا فِي إِطْلَاقِ لَفْظَةِ «رَسُولٍ» ^٤.

[٥]

[حُسْنُ بَعْتَةِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي بَيَانِ حُسْنِ بَعْتَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ:
غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ: فِي أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِ مَا إِذَا فَعَلَهُ اخْتَارَ عِنْدَهُ فَعَلَ
الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ أَوْ الْاِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ، وَفِيهَا مَا إِذَا فَعَلَهُ اخْتَارَ فَعَلَ الْقَبِيحِ
وَإِخْلَالَ ^٥ بِالْوَاجِبِ. وَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِ الْمُكَلَّفِ بِهِ؛
لِيَفْعَلَ مَا يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ، وَيَعْدِلَ عَمَّا يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ إِعْلَامَهُ
بِذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ إِزَاحَةِ عِلَّتِهِ فِي تَكْلِيفِهِ. وَإِذَا كَانَ تَمَيِّزُ مَا يَدْعُوهُ مِنْ أَعْمَالِهِ أَوْ
يَصْرِفُهُ ^٦ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ بِاسْتِدْلَالٍ عَقْلِيٍّ، وَ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَفْعَلَ تَعَالَى لَهُ الْعِلْمَ
الضَّرُورِيِّ بِهِ، فَتَجَبُّ ^٧ بَعْتُهُ مَنْ يُعْلِمُهُ بِذَلِكَ.

١. أضفناه من الذخيرة.

٢. في «ج»: «بالهمزة».

٣. في الذخيرة: - «يحتمل أن».

٤. الذخيرة، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

٥. في الذخيرة: «أو الإخلال»، وهو الأولى.

٦. في «الف»: «ما يدعو من أفعاله أن يصرف».

٧. هكذا في الذخيرة، وفي النسخ: «فيجب».

و هذا الوجهُ خاصَّةٌ هو الذي نقولُ فيه: إنَّ البِعثَةَ إذا حَسُنَتْ له وَجِبَتْ، وإنَّ الوجوبَ [إذْن] ^١ لا يَنْفَصِلُ مِنَ الحُسْنِ.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ العِلْمَ بأحوالِ هذه الأفعالِ في كَوْنِهَا أَلطافاً ^٢ لا يَعْلَمُ ^٣ ضرورةً: ما دَلَّلنا بِهِ عَلَى أَنَّ المَعْرِفَةَ بِهِ تَعَالَى لا تَكُونُ ضَرُورَةً، وَأَنَّ وَقوعَهَا مِنْ كَسْبِنَا أَدْخَلَ فِي كَوْنِهَا أَلطافاً.

و غيرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَبْعَثَ اللهُ تَعَالَى الرِّسُولَ لتَأْكِيدِ ما فِي العُقُولِ فِي أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَرَعٌ ^٥. و إلى ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الجُبَّائِيُّ.

و غيرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَبْعَثَ اللهُ نَبِيًّا بِلا شَرَعٍ، و يَكُونُ العِلْمُ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ لَطْفاً و مَصْلَحَةً لَنَا ^٦.

[٦]

[دلالة المعجز على النبوة]

و قال - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فِي بَيانِ دَلالةِ المُعْجِزِ ^٧ عَلَى النَبِوةِ:
لَفِظَةُ «المُعْجِزِ» تُنْبِئُ ^٨ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ ^٩ عَمَّنْ جَعَلَ غَيْرَهُ عَاجِزاً، و القَدِيمُ تَعَالَى

١. أضفناه من الذخيرة.

٢. في «ب، ج، د، س»: «لأنَّ».

٣. هكذا في «أ» و الذخيرة. و في سائر النسخ: «نعلم».

٤. في الذخيرة: «وإن» بدل «في أن»، و هو الأولى ظاهراً.

٥. في «س»: «شرح»، و هو سهو واضح.

٦. راجع: الذخيرة، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.

٧. في «د، س»: «المعجزة».

٨. في «ب»: «تنبي».

٩. في «ب، ج»: «عبرة».

هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْإِعْجَازِ وَالْإِقْدَارِ^١.

والمُرَاعَى^٢ فِي مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ [اسْتِعْمَالُهَا]^٣ فِي الْعُرْفِ، دُونَ أَصْلِ اللَّغَةِ. وَ
مَعْنَى قَوْلِنَا: «مُعْجِزٌ» فِي التَّعَارُفِ: مَا دَلَّ عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ وَاخْتَصَّ بِهِ؛ وَ
إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بِشَرَايِطَ:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ تَعَالَى.

وَثَانِيهَا: أَنْ تَنْتَقِضَ^٤ بِهِ الْعَادَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِمَنْ ظَهَرَ الْمُعْجِزُ^٥ فِيهِ.

وَثَالِثُهَا: أَنْ يَتَعَدَّرَ عَلَى الْخَلْقِ فِعْلٌ مِثْلُهُ؛ أَمَا فِي جَنْسِهِ، أَوْ فِي صِفَتِهِ
الْمَخْصُوصَةِ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ يَخْتَصَّ بِالْمُدَّعِيِ عَلَى طَرِيقِ التَّصْدِيقِ لِدَعْوَاهِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ «فِعْلِهِ تَعَالَى» وَ لَمْ نَقُلْ: «أَوْ مَا^٦ يَجْرِي
مَجْرَى فِعْلِهِ» - عَلَى مَا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ - لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ إِنَّمَا يَدَّعِي عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ
يُصَدِّقُهُ بِمَا يَفْعَلُهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْقَائِمُ مَقَامَ التَّصْدِيقِ مِمَّنْ طُلِبَ مِنْهُ
التَّصْدِيقُ؛ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَيْهِ. وَ فِعْلُ الْمُدَّعِيِ كِفْعَلِ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادِ فِي أَنَّهُ لَا
يَدُلُّ عَلَى التَّصْدِيقِ، وَ إِنَّمَا يَدُلُّ فِعْلٌ مَنْ أَدَّعَى عَلَيْهِ التَّصْدِيقُ.

وَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَدَلَّ عَلَى

١. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «و الاقتدار».

٢. في الذخيرة: «فالمراعى»، و هو الأولى.

٣. أضفناه من الذخيرة.

٤. في «س»: «أن تقضي».

٥. في «د، س»: «بمعجز».

٦. في «س»: «بأنه».

٧. في «أ»: «و ما».

صِدْقِهِ كَمَا يَدُلُّ وَهُوَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، وَنَقَلَ الْجِبَالِ وَطَفَّرَ الْبِحَارِ يَدْلَانِ عَلَى النُّبُوَّةِ
وَإِنْ كَانَا^١ مِنْ فِعْلِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ.

لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَرَقَ
الْعَادَةَ، لَكَانَ الْمُعْجِزُ فِي الْحَقِيقَةِ، الْوَاقِعُ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ، هُوَ اخْتِصَاصُهُ تَعَالَى لَهُ
بِالْعُلُومِ الَّتِي تَمَكَّنَ بِهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَفَعَلَهَا فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَفِي نَقْلِ الْجِبَالِ وَطَفْرِ
الْبِحَارِ الْمُعْجِزُ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْإِقْدَارُ بِالْقُدْرَةِ^٢ الْكَثِيرَةِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ عَلَى تِلْكَ
الْأَفْعَالِ، دُونَ الْأَفْعَالِ نَفْسِهَا.

وَأَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى^٣ الْعِلْمِ^٤ بِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى: فَهُوَ أَنْ يَكُونَ جِنْسًا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ
الْعِبَادُ كَالْحَيَاةِ وَالْجِسْمِ، أَوْ يَقَعُ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيقَاعِهِ عَلَيْهِ
الْعِبَادُ كَنَقْلِ الْجِبَالِ وَفَلْقِ الْبَحْرِ وَالكَلَامِ الْخَارِقِ لِلْعَادَاتِ بِفَصَاحَتِهِ.

وَاشْتِرَاطُنَا^٥ أَنْ يَكُونَ الْمُعْجِزُ خَارِقًا لِلْعَادَاتِ: فَلَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ تَنَفَعْ^٦
بِهِ دَلَالَةُ تَصْدِيقِي؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ لَوْ جَعَلَ دَلَالَةَ صِدْقِهِ أَنْ تَطَّلَعَ الشَّمْسُ
مِنْ مَشْرِيقِهَا، فَطَلَعَتْ مِنْهُ، لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى صِدْقِهِ^٧؛ وَ لَوْ جَعَلَ دَلَالَتَهُ
طُلُوعَهَا مِنْ مَغْرِبِهَا، فَطَلَعَتْ مِنْهُ، دَلَّتْ عَلَى صِدْقِهِ.

١. في «س»: «كان».

٢. في الذخيرة: «بالقدر».

٣. هكذا في الذخيرة، وفي النسخ: «على».

٤. في «أ، ج»: «العمل»، وهو سهو.

٥. في «س»: «واشترطنا».

٦. في «أ، د، س»: «لم يقع».

٧. في «ب»: «صدق دعواه» بدل «صدقه».

و الطريقُ إلى^١ معرفةِ كَوْنِ الْمُعْجَزِ خَارِقًا لِلْعَادَاتِ: أَنْ الْعَادَاتِ مَعْلُومَةٌ مُسْتَقْرَّةٌ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَ طَرِيقٌ عِلْمِهَا الْمُشَاهَدَةُ^٢؛ وَ قَدْ عَلِمَ الْعُقَلَاءُ أَنَّ الْعَادَةَ مَا جَرَتْ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَ لَا بِخَلْقِ وُلْدٍ مُتَحَرِّكٍ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَ لَا أَنْثَى؛ فَإِذَا^٣ انْتَقَضَ ذَلِكَ وَ تَغَيَّرَ، انْخَرَقَتْ بِهِ الْعَادَاتُ^٤.
وَ لَا بُدَّ مِنْ^٥ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ مُسْتَقْرَّةً جَارِيَةً^٦.

[٧]

[جَوَازُ ظُهُورِ الْمُعْجَزِ عَلَى يَدِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ]

وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي جَوَازِ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ:

الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ يَجُوزُ ظُهُورُهَا عَلَى أَيْدِي الْأُتَمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ يَجِبُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَ يَجُوزُ ظُهُورُهَا عَلَى أَيْدِي الصَّالِحِينَ وَ أَفَاضِلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَ ذَهَبَ كُلُّ مَنْ خَالَفَنَا مِنْ فِرَقِ الْأُتَمَّةِ - سِوَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ - إِلَى أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ لَا يَجُوزُ ظُهُورُهَا إِلَّا عَلَى أَيْدِي الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خَاصَّةً.
وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ: أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ دَعْوَى

١. فِي «ب، س»: «عَلَى».

٢. فِي الذَّخِيرَةِ: + «أَوْ الْأَخْبَار».

٣. فِي «ج»: «إِذَا».

٤. فِي «س»: - «بِه». وَ فِي «د، س»: «الْعَادَةُ» بِدَلِ «الْعَادَاتِ».

٥. فِي «أ، ب، س»: - «مِنْ».

٦. الذَّخِيرَةُ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

تُطَابِقُهَا؛ فَإِنْ ادَّعَى مُدَّعُ نُبُوَّةٍ، فَالْمُعْجِزُ^٢ دَالٌّ^٣ عَلَى نُسُوَّتِهِ؛ وَإِنْ ادَّعَى إِمَامَةً، فَكَذَلِكَ^٤؛ وَإِنْ ادَّعَى صَلاَحاً وَفَضْلاً وَمَقَاماً، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ فِي ذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ دَعْوَى صَرِيحَةٍ أَوْ مُسْتَفَادَةٍ فِي الْجُمْلَةِ.

وَلَيْسَ^٥ ظُهُورُ الْمُعْجِزِ عَلَى يَدِ الْإِمَامِ وَالْعَبْدِ الصَّالِحِ^٦ بِوَجْهِ قُبْحٍ^٧، وَلَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُقَارِنَهُ وَجْهٌ قُبْحٍ^٨؛ وَمَنْ ادَّعَى ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ^٩.

[٨]

[عِصْمَةُ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ فِعْلُ قُبْحٍ فِي حَالِ النُّبُوَّةِ، وَلَا فِي مَا تَقَدَّمَهَا، وَلَا يَجُوزُ^{١٠} أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ كَبِيرُ الذَّنُوبِ وَلَا صَغِيرُهَا:

وَالْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ يَنْفِي عَنْهُمْ الْكِبَائِرَ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَفِيهَا، وَيُجَوِّزُونَ مِنْهُمْ الصَّغَائِرَ فِي الْحَالِينِ بَعْدَ أَنْ لَا تَكُونَ مُسَخَّفَةً^{١١} مُرْدَلَةً^{١٢}.

١. في «أ، ب، ج»: «وإن».

٢. هكذا في الذخيرة، وفي «أ، ب، ج»: «بالمعجز». وفي «د، س»: «بالمعجزة».

٣. هكذا في «ب» والذخيرة. وفي «أ، ج»: «دالاً». وفي «د، س»: «دلت».

٤. هكذا في الذخيرة. وفي «أ، ب، ج»: «وكذلك». وفي «د، س»: «كذلك».

٥. في «س»: - «ليس».

٦. في «س»: + «ليس».

٧. في «ب، ج، د، س»: «قبيح».

٨. في «ب، ج، د، س»: «قبيح».

٩. الذخيرة، ص ٣٣٢.

١٠. لم يرد في «ب، ج، د، س» من قوله: «عليهم فعل قبيح في حال النبوة...» إلى هنا.

١١. سَخَّفَهُ: جَعَلَهُ سَخِيفاً. راجع: تاج العروس، ج ١٢، ص ٢٦٦ (سَخَف).

١٢. أَرْدَلَهُ: عَدَّهُ رَذِيلاً، أَي دُونَاً خَسِيساً. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ٢٨٠ (رذَل).

وَأَجَازَتِ الْحَشَوِيَّةُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِمُ الْكِبَائِرُ سِوَى الْكَذِبِ فِي حَالِ
النَّبْوَةِ، وَجَوَّزُوا الْجَمِيعَ قَبْلَ النَّبْوَةِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَذِبَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ فِيمَا يُؤَدِّوهُ^١ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: هُوَ
الْمُعْجِزُ الَّذِي دَلَّ عَلَى صِدْقِ دَعْوَاهُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ؛ لِأَنَّ ظَهَرَ الْمُعْجِزِ لِدَعْوَاهُ^٢
دَالٌّ عَلَى صِدْقِهِ، وَالْمُعْجِزُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ لَا يُصَدِّقُ بِالْمُعْجِزِ
كَاذِبًا عَلَيْهِ فِيمَا يُؤَدِّيه عَنْهُ.

وَالْبَاقِي مِنَ الْقَبَائِحِ فَالَّذِي يُؤْمِنُ مِنْ وَقْعِهِ: أَنَّ تَجْوِيزَهُ عَلَيْهِمْ صَارِفٌ عَنِ
قَبُولِ أَقْوَالِهِمْ وَمُنْفَرٌّ عَنْهُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يُوَجِّبُ عَلَيْنَا اتِّبَاعَهُ وَتَصْدِيقَهُ
وَهُوَ عَلَى صِفَةٍ تُنْفَرُ عَنْهُ. وَقَدْ جَنَّبَ اللَّهُ [الأنبياء عليهم السلام] الفظاظَةَ^٣ وَ
الغِلْظَةَ وَالجَلْقَ^٤ الْمَشِينَةَ^٥ وَكَثِيرًا مِنَ الْعِلَلِ الْمُقْبَحَةِ^٦ لِأَجْلِ التَّنْفِيرِ، فَأَوْلَى أَنْ^٧
يُجَنَّبُوا^٨ الْقَبَائِحَ لِذَلِكَ^٩. ١٣.

١. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «فيما يوردونه».

٢. في «ب»: «على دعواه».

٣. هكذا في «د، س» والذخيرة. وفي سائر النسخ: «دالاً».

٤. هكذا في «س» والذخيرة. وفي سائر النسخ: «فقد».

٥. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

٦. «الفاظظة»: الغلظة، والخشونة. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ١٥٣ (فظظ).

٧. «الجَلْقُ» جمع «جَلْقَة».

٨. «المشينة»، من شأنه يشبهه شيئاً شوهه. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٤٤ (شين).

٩. في «د، س»: «القبيحة». ١٠. في «أ»: «بأن».

١١. هكذا في «أ» والذخيرة. وفي سائر النسخ: «أن يجنب».

١٢. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «كذلك».

١٣. الذخيرة، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

[٩]

[إعجاز القرآن]

و قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أظهر ما اعتمدوا عليه في الدلالة على صحة نبوة النبي صلى الله عليه وآله
القرآن الذي جاء به، وإن كان النظر في باقي معجزاته عليه السلام يُتمر العلم
بصحة نبوته، ونحن نُقدم الكلام في القرآن.

قد علم كل عاقل سميع الأخبار ونقل الآثار وخالط أهلها ظهور نبينا صلى الله
عليه وآله بمكة، وادعاه أنه رسول الله إلينا وأنه بعث للتنبيه على مصالحنا، و
أنه تحدى العرب الفصحاء بهذا القرآن الذي ظهر على يده وقال أن ربه أنزله إليه
وبعته^٢ به^٣، وأن العرب مع تطاول الأزمان لم يعارضوه.

فلما ثبتت هذه الجملة علمنا أنهم عجزوا^٤ عن معارضته لتعذرها عليهم، وأن
هذا التعذر خارق للعادة؛ فلا بد من أحد أمرين: إما أن يكون القرآن نفسه خرق
العادة^٥ بفصاحته، فلذلك لم يعارضوه؛ أو أن يكون الله تعالى صرفهم عن
معارضته وأعجزهم، ولولا صرفه لهم عنه لعارضوه.
وأي الأمرين كان، فقد ثبتت^٦ نبوته التي جاء بها.

١. في «ب»: «يتميز». وفي «ج»: «بتميز».

٢. في الذخيرة: «وأيده».

٣. في «أ»: «+» و«أيده به».

٤. في الذخيرة: «إنما قعدوا» بدل «عجزوا».

٥. في «س»: «أخرقاً للعادة» بدل «أخرق العادة».

٦. في «أ، ب، ج، د»: «ثبت».

وظهوره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَكَّةَ وَدُعَاؤُهُ^١ إِلَى نَفْسِهِ لَا يُنَكِّرُهُ عَاقِلٌ .
وَأَمَّا ظَهْوُ الْقُرْآنِ عَلَى يَدِهِ فَيَجْرِي [فِي] الظهورِ مَجْرَى ظَهْوِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَدُعَاؤُهُ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ النِّقْلَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَ الشُّكُّ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كَالشُّكِّ
فِي الْآخَرِ .

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي «جَوَابِ الْمَسَائِلِ الطَّرَائِضِيَّاتِ»: أَنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَنْقُوصٍ وَلَا مُعَيَّرٍ
وَلَا مُبَدَّلٍ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الَّذِي فِي أَيْدِينَا هُوَ الَّذِي ظَهَرَ عَلَى يَدِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَالْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ، وَ الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ، وَ الْوَقَائِعِ
الْعِظَامِ، وَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ، وَ الْأَشْعَارِ الْمَرْوِيَّةِ . وَ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعِنَايَةَ مِنَ السَّلَفِ
اشْتَدَّتْ بِالْقُرْآنِ، وَ الدَّوَاعِي تَوَفَّرَتْ عَلَى نَقْلِهِ وَ حِرَاسَتِهِ، وَ بَلَغَتْ مِنْ حِفْظِهِ وَ
رِعَايَتِهِ حَدًّا^٥ لَمْ يَبْلُغْهُ فِي نَقْلِ الْحَوَادِثِ وَ الْوَقَائِعِ وَ الْكُتُبِ - لِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجِزُ
النُّبُوَّةِ وَ أَسْأَلُ الْعِلْمِ بِالشَّرِيعَةِ^٦ وَ الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ، وَ كُلُّ شَيْءٍ دَعَا إِلَى نَقْلِ^٧ جَمِيعِ
مَا تَقَدَّمَ حَاصِلٌ فِيهِ - وَ أَنَّ عُلَمَاءَ السَّلَفِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بَلَّغُوا فِي ضَبْطِهِ وَ حِمَايَتِهِ
أَنَّ عَرَفُوا كُلَّ شَيْءٍ اخْتَلَفَ^٩ فِيهِ مِنْ إِعْرَابِهِ وَ قِرَاءَاتِهِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي حُرُوفِهِ حَتَّى

١. فِي «س»: «و ادْعَاؤُهُ» وَ فِي الذَّخِيرَةِ: «فِي دَعَاؤُهُ» بَدَل «و دَعَاؤُهُ» .

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الذَّخِيرَةِ .

٣. فِي «س»: «بِهَذَا» بَدَل «بِأَنَّ هَذَا» .

٤. فِي الذَّخِيرَةِ: «+ الْمَصْنُفَةُ» .

٥. هَكَذَا فِي «د» وَ الذَّخِيرَةِ . وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «إِلَى حَدِّ» بَدَل «حَدًّا» .

٦. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ . وَ فِي النُّسخِ: «وَ الشَّرِيعَةَ» .

٧. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ . وَ فِي النُّسخِ: «فَعَلَ» .

٨. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ . وَ فِي النُّسخِ: «إِذْ» .

٩. فِي «ب، س»: «اِخْتَلَفُوا» .

فَرُقُوا بَيْنَ مَا رُوِيَ وَ عُرِفَ وَ بَيْنَ مَا لَمْ يُدَكَّرْ وَ لَمْ يُسَطَّرْ؛^١ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ^٢ يَكُونَ مُعْتَبَرًا أَوْ مَقْصُوصًا مَعَ هَذِهِ الْعِنَايَةِ الصَّادِقَةِ وَ الضَّبْطِ الشَّدِيدِ؟^٣

وَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْقُرْآنَ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَجْمُوعًا مُؤَلَّفًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ؛ وَ دَلِيلُنَا عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَانَ يُدْرَسُ وَ يُحْفَظُ جَمِيعُهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، حَتَّى قَدْ عُثِرَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ حَفِظُوهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ وَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَأَبِي بَنِ كَعْبٍ وَ غَيْرِهِ؛ وَ هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُرْتَبًا مَجْمُوعًا، غَيْرَ مَشْهُورٍ وَ لَا مَبْثُوثٍ.

وَ قُلْنَا: إِنْ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ وَ الْحَشَوِيَّةِ لَا يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِمْ خِلَافًا، وَ إِنَّهُ مُضَافٌ إِلَى قَوْمٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ نَقَلُوا^٤ أَخْبَارًا ضَعِيفَةً ظَنُّوْهَا صَاحِحَةً، لَا يُرْجَعُ بِمِثْلِهَا عَنِ الْمَعْلُومِ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ.^٥

[١٠]

[ما عدا القرآن من معجزات النبي ﷺ]

وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِيمَا عَدَا الْقُرْآنَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ:^٦

وَ مَجِيءُ^٧ الشَّجَرَةِ إِلَيْهِ تَخْدُ^٨ الْأَرْضَ خَدًّا لَمَّا قَالَ لَهَا: «أَقْبِلِي»، ثُمَّ عَوْدُهَا إِلَى مَكَانِهَا لَمَّا قَالَ لَهَا: «أَدْبِرِي».

١. في «س»: «و يسطر».
٢. في «س»: - «يجوز أن».
٣. راجع: الذخيرة، ص ٣٦١.
٤. في «ب، ج، د، س»: - «نقلوا».
٥. الذخيرة، ص ٣٦٠ - ٣٦٣.
٦. في «أ، ج، د، س»: - «صلوات الله عليه و آله».
٧. في «أ»: «مجيء» بدون واو العطف.
٨. أي تحفرها. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ١٣٨ (خدد).

وَمِنْهَا: خَبِرَ الْمِيضَاءُ^١، وَ أَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ فِيهَا، وَ كَانَ الْمَاءُ يَفُورُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ حَتَّى شَرِبَ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ مِنْ مَاءِ تِلْكَ الْمِيضَاءِ وَ رَوَوْا^٢.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَطْعَمَ فِي بَعْضِ دُورِ الْأَنْصَارِ جَمَاعَةً كَثِيرَةً مِنْ يَسِيرِ الطَّعَامِ^٣.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْطُبُ مُسْتَبِدًّا إِلَى جِذْعٍ؛ فَلَمَّا تَحَوَّلَ [عَنْهُ] يُخْطَبُ عَلَى مَنْبَرِهِ حَنَّ الْجِدْعُ إِلَيْهِ كَمَا تَحْنُ النَّاقَةُ حَتَّى نَزَلَ إِلَيْهِ، فَالْتَزَمَهُ فَسَكَنَ حَنِينُهُ. وَ مِنْهَا: تَسْبِيحُ الْحَصَى فِي كَفِّهِ.

وَمِنْهَا: كَلَامُ الذَّرَاعِ لَهُ وَ قَوْلُهَا: لَا تَأْكُلْنِي؛ فَإِنِّي مَسْمُومَةٌ.

وَمِنْهَا: حَدِيثُ الْأَسْتِسْقَاءِ، وَ أَنَّ الْمَطَرَ دَامَ، فَأُسْفِقَ مِنْ خَرَابِ أَيْبَاتِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «حَوَالَيْنَا، وَ لَا عَلَيْنَا»، فَطَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى الْمَدِينَةِ وَ الْمَطَرُ يَهْطُلُ^٥ عَلَى مَا حَوْلَهَا.

وَمِنْهَا: مَا نَطَّقَ [بِهِ] الْقُرْآنُ مِنْ انشِقَاقِ الْقَمَرِ، وَ أَنَّهُ رُئِيَ مُنْقَسِمًا بِقِطْعَتَيْنِ.

وَمِنْهَا: إِخْبَارُهُ بِالْغُيُوبِ الْكَائِنَةِ بَعْدَهُ بِزَمَانٍ، كَقَوْلِهِ فِي عَمَّارٍ: «تَقْتُلُهُ^٧ الْفِتْنَةُ

١. «الميضأة»: إناء صغير فيه ماء يتوضأ به. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٧٦ (وضأ).

٢. زَوِيَ مِنَ الْمَاءِ وَ نَحْوَهُ؛ زَيًّا، وَ رَوَى: شَرِبَ وَ شَبِعَ. وَ يُقَالُ: زَوِيَ الشَّجَرُ. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ٣١١ (روي).

٣. لم يرد في «ج»، «د» من قوله: «و منها: أنه صلى الله عليه و آله أطعم في بعض دور الأنصار...» إلى هنا.

٤. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

٥. في «س»: «هطل».

٦. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

٧. في الذخيرة: «تقتلك».

الباغية»^١ و قوله لعائشة: «تَبَحُّكِ كِلَابِ الْحَوَابِ»^٢ وإخباره عَلِيًّا عليه السلام أنه يَقَاتِلُ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ^٣، وَيَقْتُلُ ذَا التُّدَيَّةِ^٤.
فَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَيَّ مَا أَخْبَرَهُ^٥.

و قوله لعلِّي عليه السلام يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ فِي قِصَّةِ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرٍو: «سَدَعْنِي إِلَى مِثْلِهَا، فَتُجِيبُ عَلَيَّ مَضْضٍ»^٦. و أمثال ذلك لَا يُحْصَى كَثْرَةً^٧.

[١١]

[حَكْمُ مُحَارِبِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلِيٍّ)]

و قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَيَمَنْ حَارَبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُخْلِصِينَ^٨ وَالْمُنْصِفِينَ مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنْ مَنْ حَارَبَ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَغَى عَلَيْهِ وَنَكَثَ بَيْعَتَهُ وَمَرَّقَ مِنْ طَاعَتِهِ وَانْكَرَ إِمَامَتَهُ
فَاسَقُّ صَاحِبُ كَبِيرَةٍ.

١. راجع: الذخيرة، ص ٤٠٥.
٢. راجع: تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٨١؛ الجمل للمفيد، ص ١٧٠.
٣. راجع: كفاية الأثر، ص ١١٧؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٣٨٨؛ الأمالي للصدوق، ص ٤٦٣، المجلس ٦٠، ح ٦٢٠؛ الخصال، ص ٥٥١؛ علل الشرائع، ج ١، ص ٦٦، ح ٣؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٦٦، ح ٢٤١. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ١٣٩؛ المعيار و الموازنة، ص ٣٧ و ١١٩؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٣٩٧ و ٥١٩؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٨، ص ٢١٣.
٤. راجع: الإصابة، ج ١، ص ٤٨٤ - ٤٨٥؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٧٣٢.
٥. في «أ، ج»: «أخبر».
٦. راجع: تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٨٩؛ الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٩٠؛ إعلام الوری، ص ١٨٩.
٧. راجع: الذخيرة، ص ٤٠٤ - ٤٠٦.
٨. في الذخيرة: «المخلصين».

وَ اخْتَصَّتِ الشَّيْعَةُ بِتَكْفِيرِ مُقَاتِلِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ حُجَّتُهَا أَنْ مَنْ حَارَبَهُ فَهُوَ مُنَكِّرٌ لِإِمَامَتِهِ وَ دَافِعٌ لَهَا، وَ دَفَعَ الْإِمَامَةُ عِنْدَهُمْ^١ كَذْفَ النَّبُوَّةِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا [فِي الْحُكْمِ]؛^٢ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْإِمَامَةِ كَالْجَهْلِ بِالنَّبُوَّةِ.

وَ كُلُّ مَا يُدْعَى مِنْ تَوْبَةِ عَائِشَةَ وَ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرِ، فَهُوَ أَمْرٌ غَيْرٌ مَعْلُومٌ وَ لَا مَقْطُوعٌ بِهِ؛ فَأَمَّا الْمَعْصِيَةُ فَظَاهِرَةٌ مَعْلُومَةٌ مَقْطُوعٌ عَلَيْهَا، وَ لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ عَنْ مَعْلُومٍ إِلَّا بِمَعْلُومٍ.

وَ كَيْفَ تَابَتْ عَائِشَةُ مِنْ حَرْبِهِ، وَ هِيَ تَقُولُ وَ قَدْ بَلَغَهَا قَتْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
فَأَلْقَتْ عَصَاهَا وَ اسْتَقَرَّتْ^٣ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرَّ عَيْنًا^٤ بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرِ
ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ قَتَلَهُ؟

فَقِيلَ: رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ. فَقَالَتْ:

فَإِنْ يَكُ نَائِبًا فَلَقَدْ نَعَاهُ غُلَامٌ لَيْسَ فِيهِ التُّرَابُ^٥

[١٢]

[أَنْوَاعُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَ تَفْسِيرُ كُلِّ مِنْهَا]

وَ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

الْأَسْمَاءُ فِي اللَّغَةِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يُفِيدُ فِي الْمُسَمَّى فَائِدَةً مَخْصُوصَةً، كَقَوْلِنَا: ضَارِبٌ، وَ قَائِمٌ، وَ عَالِمٌ.
وَ يُلْحَقُ بِهَذَا الضَّرْبِ مَا يُفِيدُ تَمْيِيزَ نَوْعٍ مِنْ نَوْعٍ، نَحْوُ قَوْلِنَا: إِنْسَانٌ، وَ قُدْرَةٌ،

٢. أضفناها من الذخيرة.

١. في «ب، ج، د، س»: «عندهم».

٤. في «ب، ج، د»: «عين».

٣. في «أ، ب، ج، د»: «واستقرت».

٥. راجع: الذخيرة، ص ٤٩٥ - ٤٩٩.

وإرادة^١. وهذا الضرب مفيدٌ، لا يجري مجرى اللَّقْبِ المَحْضِ.
 والضرب الثاني: ما لا يفيدُ، لكنَّ القصدَ به التعريفُ، نحو قولنا: زيدٌ، وعمرو.
 وهذه تُسمَّى ألقاباً، وتُقَامُ مقامَ الإشارةِ.
 فالأسماءُ المفيدةُ - وهي الصفاتُ - تجري عليه تعالى بحيثُ استحقَّ معانيها.
 والألقابُ المحضةُ لا يجوزُ إجراؤها عليه؛ لأنَّ العَرَضَ في الألقابِ الحاجةُ إلى
 الإخبارِ عن الغائبِ عَنَّا؛ لأنَّا مع الحضورِ يُمكنُ أن تُخبرَ عنه بالإشارةِ إليه، ومع
 الغيبةِ لا يُمكنُ ذلك. وهذا غيرُ متأتِّ^٢ في القديمِ تعالى؛ لأنَّا نتمكَّنُ^٣ في [كلِّ]
 حالٍ [من] الإخبارِ عنه بالأوصافِ التي يختصُّ تعالى بها، ولا يُشاركه فيها
 مُشاركٌ؛ فقبَّحَ إجراء اللَّقْبِ عليه.

وقد بيَّنا في غيرِ موضعٍ: أنَّ قولنا «شيءٌ» ليس بلقبٍ ولو كانَ غيرَ مفيدٍ؛ لأنَّ
 هذه اللفظةُ وُضِعَتْ في اللُّغَةِ لِمَا صَحَّ أن يُعلَمَ ويُخبرَ عنه^٤.

[١٣]

[وصفه تعالى بالوجود وما يرجع إليه]

وقال - رضي الله عنه - في وصفه^٥ تعالى بالوجودِ وما يرجعُ إليه:
 إذا كانت لفظةً «موجوداً»^٦ مُستعملةً فيما هو على صفةٍ يُفارقُ^٧ بكونه^٨ عليها

١. في «د، س»: «وإرادة و قدرة».
٢. في «س»: «مناف».
٣. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «لا نتمكَّن».
٤. الذخيرة، ص ٥٧٢ - ٥٧٣.
٥. هكذا في الذخيرة. وفي النسخ: «فيوصف» بدل: «وقال - رضي الله عنه - في وصفه».
٦. في «أ، ب، ج، د»: «موجودة».
٧. هكذا في الذخيرة، وفي النسخ: «تفارق».
٨. في «ب»: «لكونه». وفي «س»: «تكونه».

المعدوم، و يُصَحِّحُ^١ الصِّفَاتِ [الراجعة]^٢ إلى ذاتِه، و كانَ القَدِيمُ تَعَالَى على مِثْلِ هذه الصِّفَةِ، فَوَجَبَ أنْ يُسَمَّى^٣ «مَوْجُوداً» بِحُكْمِ اللُّغَةِ.

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ^٤ «ثَابِتٌ»؛ لقيام هذه الصفة مقامَ «مَوْجُودٍ».

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «كائِنٌ» مُقَدِّمٌ^٥؛ لأنَّ هذه اللفظة تُسْتَعْمَلُ في الوجودِ و في

الكَوْنِ في المَكَانِ.

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «قَدِيمٌ». و قد اختلفَ الناسُ في اللفظة:

فقال أبو عليٍّ و مَنْ وافقه: إنَّ فائدتَها «المَوْجُودُ فيما لم يَزَلْ». فعلى^٦ هذا لا

تَسْتَحِقُّ^٧ هذه اللفظة^٨ أنْ يُسَمَّى بِها غيرُ الله تَعَالَى. و [مَنْ قالَ ذلكَ]^٩ و جَنَحَ إلى

[أَنَّ] قولَهم: «بِناءُ قَدِيمٌ» و «العُرْجُونُ القَدِيمُ» مَجَازٌ.

و قالَ آخَرُونَ: اللفظةُ تَقْتَضِي المُبَالَغَةَ في الوصفِ بالتقدُّمِ^{١٠}. و كانَ أبو هاشمٍ

يُقَوِّي هذا و يَنْصُرُهُ.

و الصحيحُ في هذا: أَنها^{١١} اِخْتَصَّتْ بِما لا أَوَّلَ لوجودِه.

١. هكذا في الذخيرة، و في «أ، ج، د، س»: «+ عليه». و في «ب»: «+ إليه».

٢. أضفناه من الذخيرة.

٣. هكذا في الذخيرة، و في النسخ: «+ لا»، و الظاهر أَنه من سهو النسخ.

٤. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «بالعَلِيَّ لِأَنَّهُ» بدل «تعالَى بِأَنَّهُ».

٥. هكذا في الذخيرة، و الظاهر النسخ: «مفيداً»، و لم نجد له وجهاً.

٦. في «ب»: «و على».

٧. في «ب، ج، د»: «لا يستحق».

٨. في «ج»: «- هذه اللفظة».

٩. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

١٠. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «في وصف القديم».

١١. في «د، س»: «أَنَّهُ».

ولا يوصف تعالى بأنه «عتيق»؛ لأن أبا علي اعتل في نفي ذلك عنه بأن^١ هذه اللفظة إنما تستعمل فيما حدثت من جنسه أمثاله؛ لأنهم يقولون: «تمر عتيق»، إذا طرأ عليه الحديث^٢. ولا يقال في السماء: «إنها عتيقة» لما لم يحدث من جنسها مثلها.

وقال أبو هاشم: هي^٤ عبارة عما أثر في حاله الزمان، وإنما قالوا: «تمر عتيق» لما أثر فيه الزمان، لا لحدوث ما هو من جنسه.

وقولهم: «فرس عتيق» يريدون كرم أصله وجودته، كما قالوا: «البيت العتيق» على سبيل المدح والتعظيم.

ويوصف تعالى بأنه «باقي»، ومعناها^٥ نفي الحدوث، وأن الموصوف بالحدوث لا يستحق هذه التسمية.

ويوصف تعالى بأنه «دائم» [ولهذه اللفظة معنيان: أحدهما أنه موجود في الأحوال كلها، والمعنى الآخر أنه موجود في المستقبل؛ فنصفه تعالى على الوجه الأول بأنه «دائم»^٦ فيما لم يزل؛ لأن الوجود ثابت له في كل حال، ولا نصفه على الوجه الثاني بأنه «لم يزل دائماً»؛ لأن الاستقبال يُنافي ما لم يزل لكننا نقول: «لا يزال دائماً».

١. هكذا في الذخيرة، وهو الأنسب. وفي النسخ: «لأن».

٢. في الذخيرة: «العتيق».

٣. في «ب، ج، د، س»: «إنها».

٤. يريد بها لفظ «عتيق».

٥. أي معنى لفظ «باقي». وفي الذخيرة نسب هذا المعنى إلى أبي علي، ثم نقل عن أبي هاشم أن معناها استمرار الوجود، ثم قال: «وهذا القول أصح».

٦. ما بين المعرفين من الذخيرة.

و لا نَصِفُهُ^١ بأنه «قائمٌ» مُطْلَقاً؛ لأنه يوهِمُ الانتصابَ. وإذا وُصِفَ بأنه «قائمٌ بنفسِهِ»، فَمَعْنَاهُ الاستِغْنَاءُ عَنِ مَحَلِّ فِي^٢ وجودِهِ.

و يوصفُ تعالى بأنه «سابقٌ» و «أَسْبَقُ» و «مُتَقَدِّمٌ» و «أَقْدَمُ» فيما لم يزل.

و يوصفُ تعالى بأنه «أولٌ»، و قد جاءَ القُرْآنُ بِهِ، و الفائدةُ أَنَّهُ مَوْجُودٌ قَبْلَ كُلِّ

مَوْجُودٍ.

و يوصفُ تعالى بأنه «لم يزل».

و امتنع أبو عليّ من ذلك؛ قال^٣: هُوَ كَلَامٌ غَيْرٌ تَامٌ، و يَجِبُ أَنْ يَقْرَنَ إِلَيْهِ مَا يَتِمُّ

بِهِ، و يَكُونُ المَقْرُونُ إِلَيْهِ إِبْتِائاً، فيُقَالُ: «لم يزل موجوداً أو عالماً»^٥، و لا يُقَالُ: «لم

يزل غير فاعلٍ»؛ لأنَّ قولنا: «لم يزل» نفي^٦، و نفي النفي إثبات^٧.

و يوصفُ تعالى بأنه «قادرٌ» فيما لم يزل و لا يزال.

و يوصفُ بأنه «قويٌّ»؛ لأنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى «قادرٍ». و إِنَّمَا وُصِفَ الجَبَلُ و ما أشَبَهَهُ

بأنَّهُ قوِيٌّ لِحُصُولِ الشَّدَةِ فِيهِ و الصَّلَابَةِ عَلَيَّ سَبِيلِ التَّشْبِيهِ.

١. في «أ»: «و لا نصف تعالى». و في «ب، ج، د»: «و لا نصف».

٢. في «د»: - «في».

٣. في «ب، ج»: «و قال».

٤. في «أ، ب، ج، د»: «و لا».

٥. في «ج، د، س»: «و عالماً».

٦. في «أ»: «و غير فاعل نفي».

٧. كذا في النسخ، و في الذخيرة: «و الصحيحُ إجراء لَفْظَةِ «لم يزل» عليه تعالى من غير اقترانٍ

بغيرها؛ لأنَّ معنى ذلك نفي الزوال عنه، و نفي الزوال يقتضي الإثبات؛ فكأنه قال: «مُثَبَّتٌ» أو

«ثابتٌ». و يصحُّ أيضاً أن نقول: «لم يزل غير فاعلٍ»؛ لأنَّ نفي النفي إنما يكون إثباتاً إذا تعلَّقاً

بشيء واحد، فأما إذا تغيَّرت فادخلنا عليه لم يكن إثباتاً...».

و يوصفُ تعالى بأنه «قَدِيرٌ» و «مُقْتَدِرٌ» مُبَالِغَةٌ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ^١.
 و يوصفُ تعالى بأنه «قَاهِرٌ» عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِي كَوْنِهِ أَقْدَرُ.
 و يوصفُ تعالى بأنه «مَلِكٌ» و «مَالِكٌ» عَلَى مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ، و
 قَدْ سَمِيَ^٢ [اللَّهُ تَعَالَى]^٣ نَفْسَهُ بِـ«مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ»^٤ بِمَعْنَى الْجَزَاءِ^٥.
 و يوصفُ تعالى بأنه «سَيِّدٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مَالِكٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَصِفُونَ مَالِكَ الْعَبْدِ بِأَنَّهُ
 سَيِّدُهُ، و يَصِفُونَ مُتَقَدِّمَ الْقَوْمِ بِأَنَّهُ سَيِّدُهُمْ إِذَا مَلَكَ أَمْرَهُمْ و تَدْبِيرَهُمْ.
 و يوصفُ تعالى بـ«صَمَدٍ»^٦. و لهذه اللفظة^٧ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَالِكٌ، فِي
 مِثْلِ مَعْنَى سَيِّدٍ^٨، فَيَجْرِي عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ، و الْمَعْنَى الْآخَرُ: أَنَّهُ يُصَمَدُ إِلَيْهِ فِي
 الْحَاجَاتِ.

و يوصفُ تعالى بأنه «إِلَهٌ» بِمَعْنَى أَنَّ الْعِبَادَةَ تَحِقُّ لَهُ؛ و إِنَّمَا تَحِقُّ لَهُ الْعِبَادَةُ لِأَنَّهُ
 الْقَادِرُ عَلَى خَلْقِ الْأَجْسَامِ و إِحْيَائِهَا و الْإِنْعَامِ عَلَيْهَا بِالنِّعَمِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ بِهَا
 الْعِبَادَةَ^٩، و هُوَ تَعَالَى^{١٠} كَذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ.

١. فِي «ب»: «عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالِغَةِ فِي وَصْفِ الْقُدْرَةِ» بَدَلِ «مُبَالِغَةٍ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ».
٢. فِي «س»: «يَسْمَى».
٣. أَضْفَنَاهُ مِنَ الذَّخِيرَةِ.
٤. الْفَاتِحَةُ (١): ٤.
٥. فِي الذَّخِيرَةِ هُنَا تَعَرَّضَ أَيْضاً إِلَى صِفَتِهِ «الرَّبِّ» وَقَالَ: «لَا يُطَلِّقُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِي اللَّهِ تَعَالَى، و
 يَتَّقِدُونَهُ فِي غَيْرِهِ».
٦. فِي «ب»: «بِأَنَّهُ صَمَدٌ» و فِي «د، س»: «بِالصَّمَدِ» بَدَلِ «بِصَمَدٍ».
٧. فِي «ج»: «وَلِهَذَا اللَّفْظُ».
٨. فِي الذَّخِيرَةِ: «مَعْنَى سَيِّدٍ، و هُوَ الْمَالِكُ» بَدَلِ «أَنَّهُ مَالِكٌ فِي مِثْلِ مَعْنَى سَيِّدٍ».
٩. هَكَذَا فِي «ج» و الذَّخِيرَةِ. و فِي سَائِرِ النُّسخِ: «عَلَيْهَا».
١٠. هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ. و فِي «أ، ج، د، س»: «صَالٍ». و فِي «ب»: «صَمَدٍ».

و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِلَهَاءِ لِلأَعْرَاضِ وَ لا لِلجَوْهَرِ^١ الْوَاحِدِ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يُنْعِمَ عَلَيْهِمَا^٢ بِمَا يَسْتَحِقُّ بِهِ^٣ الْعِبَادَةَ.

وَ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ لِلْأَجْسَامِ - الْحَيَوَانِ مِنْهَا وَ الْجَمَادِ -؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْعِمَ عَلَى كُلِّ جِسْمٍ بِمَا مَعَهُ يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ.^٤
فَأَمَّا وَصْفُهُ بِـ «اللَّهُ» فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ أَوَّلَهُ «لَاةٌ»^٥ - وَ اللَّاهُ هُوَ الْإِلَهُ -، فَأُدْخِلْتَ الْأَلِفَ وَ اللَّامَ عَلَى «لَاةٍ»^٦، فَصَارَ «اللَّهُ».

وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ الْأَلِفَ وَ اللَّامَ أُدْخِلْتَا عَلَى «إِلَهٍ»، فَصَارَ «الْإِلَهُ»؛ وَ خُفِّضْتَ^٧ الْهَمْزَةَ وَ أُدْغِمْتَ إِحْدَى اللَّامَيْنِ فِي الْآخَرَى، فَقِيلَ: «اللَّهُ».

وَ يُوَصَّفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَزِيزٌ» وَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ^٨ مُقْتَدِرٌ عَلَى الْأُمُورِ، وَ لَا يَلْحَقُهُ مَنَعٌ وَ لَا اهْتِضَامٌ.^٩ وَ قَدْ وَصَفُوا الْأَرْضَ الصُّلْبَةَ بِأَنَّهَا «عَزَازٌ»؛ لِشِدَّتِهَا وَ امْتِنَاعِهَا.

وَ يُوَصَّفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «كَرِيمٌ»؛ عَلَى وَجْهَيْنِ: بِمَعْنَى أَنَّهُ عَزِيزٌ؛ كَمَا يُقَالُ: «فُلَانٌ يَكْرُمُ عَلَى فُلَانٍ»، وَ «فُلَانٌ أَكْرَمَ عَلَيَّ» أَي: أَعَزَّ عَلَيَّ. وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ: بِمَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْكَرَمِ وَ الْإِنْعَامِ.

١. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «للجواهر».

٢. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «عليها».

٣. هكذا في «أ» و الذخيرة. و في سائر النسخ: «بها».

٤. هكذا في «أ» و الذخيرة. و لم يرد في سائر النسخ من قوله: «وَ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ لِلْأَجْسَامِ...» إِلَى هُنَا.

٥. في «ج، س»: «إِلَهٌ». ٦. في «ج، د، س»: «إِلَهُ».

٧. في «س»: «خُفِّضْتَ».

٨. في «ب، ج»: «- أَنَّهُ».

٩. في «س»: «الاهتضام» بدل «ولا اهتضام».

و يوصفُ تعالى بأنه «جَبَّارٌ»، ومعناه: أنه لا يُنَالُ باهْتِصَامٍ. و من ذلك قالوا:
«نَحَلَّةٌ جَبَّارَةٌ» لَمَّا بَعُدَ مَنَالُهَا^١.

و يوصفُ تعالى بأنه «مَجِيدٌ» و «مَاجِدٌ»؛ بِمَعْنَى عَزِيزٍ وَ كَرِيمٍ. و قد وُصِفَ
الْقُرْآنُ بِأَنَّهُ «مَجِيدٌ» لَمَّا كَانَ لَا يُنَالُ بِنَقِصٍ وَ تَبْدِيلٍ وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.

و يوصفُ تعالى بأنه «كَبِيرٌ» و «مُتَكَبِّرٌ» و «مُتَجَبِّرٌ» و «عَظِيمٌ» و «مُتَعَطِّمٌ» و
«جَلِيلٌ»؛ و فَوَائِدُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ^٢ تَرْجِعُ إِلَى نِهَائِيَةِ التَّعْظِيمِ وَ الْمَدْحِ^٣.

و يوصفُ تعالى بأنه «عَلِيٌّ» و «عَالِيٌّ» و «مُتَعَالِيٌّ»؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَاهِرٌ لِلْأَشْيَاءِ قَادِرٌ
عَلَيْهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ
بِمَا خَلَقَ وَ لَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^٤ أَرَادَ تَعَالَى: غَلَبَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا^٥ وَ قَهَرَهُ.

و قَالَ: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^٦ أَي قَهَرَ أَهْلَهَا.

و قد قِيلَ فِي مَعْنَى «مُتَعَالِيٌّ»: مُتَنَزِّةٌ عَنِ الْقَبَائِحِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَعَالَى عَمَّا
يُشْرِكُونَ﴾^٧.

و يوصفُ تعالى بأنه «مُسْتَوِيٌّ عَلَى الْأَشْيَاءِ»، بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ:
«اسْتَوَلَى فُلَانٌ عَلَى الْبَلَدِ» إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِهِ.

و لا يوصفُ تعالى بأنه «مُطِيقٌ»؛ لِأَنَّ مُطِيقًا يَقْتَضِي الْجَهْدَ وَ الْمَشَقَّةَ، لِأَنَّهُمْ

١. في «س»: «مثالها»، و هو سهو.

٢. في «س»: «الأشياء».

٣. في «د، س»: «المدح و التعظيم» بدل «التعظيم و المدح».

٤. المؤمنون (٢٣): ٩١.

٥. في «ب»: «على بعض» بدل «بعضاً».

٦. القصص (٢٨): ٤.

٧. النحل (١٦): ٣.

يَقُولُونَ: «بَلَّغَ هَذَا جَهْدَهُ وَطَاقَتَهُ»، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: «لَا أُطِيقُ كَذَا» [إِذَا كَانَ يَشُقُّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى فِعْلِهِ] ^١.

وَلَا يُوَصَّفُ بِأَنَّهُ «رَفِيعٌ» وَلَا «شَرِيفٌ»؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُمَا ارْتِفَاعُهُ وَإِشْرَافُهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ» ^٢ صِفَةٌ لِلدَّرَجَاتِ، لَا لَهُ.

وَيُوَصَّفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَالِمٌ» فِيمَا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ.

وَيُوَصَّفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَارِفٌ» لِمُسَاوَاةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ لِلْفِظَةِ «عَالِمٌ».

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يُوَصَّفُ [تَعَالَى] بِأَنَّهُ «دَارٍ» ^٣، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: «لَا هُمْ لَا أَدْرِي، وَأَنْتَ الدَّارِي».

وَالْأَوْلَى أَنْ لَا يُطَلَّقَ هَذَا عَلَيْهِ.

وَيُوَصَّفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «بَصِيرٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ عَالِمٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَالِمِ، كَمَا أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِي صِحَّةِ الرَّوْيَةِ.

وَيُوَصَّفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَكِيمٌ»، بِمَعْنَى أَنَّهُ عَالِمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَآتَيْنَاهُ الْجِذْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ» ^٤. وَتَفِيدُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ أَيْضًا أَنَّهُ فَعَلَ الْأَفْعَالَ الْمُحْكَمَةَ.

وَوَصَفَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِأَنَّهُ «رَائٍ»، بِمَعْنَى عَالِمٍ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُفِيدُ الْعِلْمَ.

وَلَا يُوَصَّفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «طَيِّبٌ» مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ الطُّبُّ هُنَا الْعِلْمَ، كَقَوْلِهِمْ: «فُلَانٌ طَيِّبٌ بِكَذَا»، إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِ.

١. ما بين المعقوفين من الذخيرة. ٢. غافر (٤٠): ١٥.

٣. في جميع النسخ: «داري» أو «داري». والصحيح ما أنبتهاه؛ كاسم الفاعل من «جَرَى»، وهو «جَارٍ».

٤. ص (٣٨): ٢٠.

٥. في «أ، ج»: «هذا». وفي «س»: «بهذا». وفي الذخيرة: «هو».

٦. في «س»: «لقولهم».

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُتَيَقِّنٌ»، و لا «مُتَبَيِّنٌ»، و لا «مُتَحَقِّقٌ»؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ هَذِهِ الْأَفْظَاظِ تَقْتَضِي الِاسْتِدْرَاكَ .

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «فِيهِمْ»، و لا «فَطِينٌ»؛ لِاخْتِصَاصِ فَائِدَةِ ذَلِكَ بِاسْتِدْرَاكِ مَعْنَى الْكَلَامِ . و لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ لَا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «يَشْعُرُ بِالْأُمُورِ» .

و لا يوصَفُ بِأَنَّهُ «يُحِسُّ بِالْأَشْيَاءِ»؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ تُفِيدُ أَوَّلَ الْعِلْمِ بِالْمُدْرَكَاتِ ، و لَا أَوَّلَ لِكَوْنِهِ تَعَالَى عَالِمًا بِمَا يَعْلَمُهُ .

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «يُشَاهِدُ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ يُفِيدُ^١ حُصُولَ عِلْمٍ عَنِ طَرِيقِ هُوَ الْإِدْرَاكُ ، و ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تَعَالَى .

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَازِقٌ»؛ لِأَنَّ الْحَازِقَ فِي اللَّغَةِ هُوَ الْقَطْعُ ، و إِنَّمَا يَقُولُونَ: «حَازِقٌ» بِمَعْنَى قَطَعَ عَلَى عِلْمِهِ و فَرَّغَ مِنْهُ [، و ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تَعَالَى]^٢ .

و لا يوصَفُ بِأَنَّهُ «ذَكِيٌّ»؛ لِأَنَّ الذَّكَاءَ هُوَ سُرْعَةُ التَّحْفُظِ و التَّلَقُّنِ ، و ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى .

و لا يوصَفُ بِأَنَّهُ «حَافِظٌ لِعِلْمِهِ» [؛ لِأَنَّ مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ يُفِيدُ الْمَنْعَ مِنْ هَلَاكِ الشَّيْءِ و تَلْفِهِ]^٤ - كَمَا يُقَالُ^٥: «حَفِظَ فُلَانٌ مَالَهُ و مَتَاعَهُ» - [و هَذَا الْمَعْنَى يَسْتَحِيلُ فِيهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ لِنَفْسِهِ]^٦ .

١ . هكذا في الذخيرة و ظاهر «أ» . و في سائر النسخ: «تفيد» .

٢ . في «ج، س» - : «هو» .

٣ . ما بين المعقوفين من الذخيرة .

٤ . ما بين المعقوفين من الذخيرة .

٥ . في «ب، ج» - : «لا يقال» . و في «س» - : «يقال» . و في الذخيرة: «يقولون» .

٦ . ما بين المعقوفين من الذخيرة .

و يوصف بأنه «حافظٌ لنا» بمعنى الحِرَاسَةِ لنا و الدِّفاعِ عَنَّا^١.

ولا يوصف تعالى بأنه «عاقِلٌ»؛ لأمرين:

أحدهما: أن وصف العلم بأنه عقلٌ على سبيل المجاز^٢ و التشبيه بعقال الناقه؛

لأنه يمنع من القبيح^٣.

و الأمر الآخر: أن العقل فائدته منع النفس مما تستهيه.

و كلاً المعنيين لا يجوزُ عليه^٤ تعالى.

و يوصف تعالى بأنه «حَيٌّ»؛ إذ^٥ كان الحي من لا يتعدّر كونه عالماً قادراً، و^٦ لا

يصحُّ أن يكون عالماً قادراً إلا و هو حيٌّ، و علمنا^٧ أنه تعالى قادرٌ عالمٌ؛ فواجبٌ

أن نوصفه بـ«حيٌّ»؛ لحصول المعنى فيه.

و نوصفه بأنه «راءٍ» و «مُدركٌ» و «سامعٌ» و «مُبصرٌ»؛ لأن ذلك كله واجبٌ مع

كونه حياً. و إنما نوصفه بذلك بعد وجود المدركات.

و نوصفه بأنه «سميعٌ بصيرٌ فيما لم يزل»؛ لأن فائدة ذلك أنه على حالٍ يجب

معهما أن يدرك المسموعات و المُبصرات إذا وُجدت. و ليس له سبحانه بكونه

سَمِيعاً^٨ بصيراً صفةً زائدةً على كونه حياً.

١. في «ب، ج، د، س»: «لنا».

٢. في «س»: «على سبيل المجاز».

٣. في الذخيرة: + «أو لأن العلم الذي هو عقل يمنع غيره مما هو فرع عليه من الزوال. و ما هو مجاز لا يقاس عليه، و لا يطرد في كل موضع».

٤. في «د، س»: «على الله» بدل «عليه».

٥. في «ب، ج، د، س»: «إذا».

٦. في جميع النسخ: + «من»، و وجوده لا يلائم المتن؛ فحذفناه، و الإشكال يعود إلى ملخص المتن.

٧. هكذا في الذخيرة. و في «أ»: «فيثبت». و في «ب»: «نثبت». و في «ج، د، س»: «فتبت».

٨. في «د، س»: «سَمِيعاً».

و لا يوصف بأنه «ناظر»؛ لأن معنى هذه الصفة يُفيدُ تَقْلِيْبَ الحَدَقَةِ في جِهَةِ المَرْنِيِّ طَلْباً لِرُؤْيَيْتِهِ. و إن وَصَفناه تَعَالَى بأنه^١ «ناظر» بِمَعْنَى «رَاحِمٍ» إِذَا قَيَّدناه. و لا يوصفُ تَعَالَى بأنه «شامٌّ، ذائقٌ»؛ لأن ذلك لَيْسَ بِعِبارةٍ عَنِ الإِدْرَاكِ، و إِنما هو^٢ عِبارةٌ عَنِ تَقْرِيْبِ الجِسْمِ إِلى الحاسَّةِ، و إِنهم يَقولون: «شَمَمْتُهُ فَلَمَّ أَجْدَ لَهُ رِيحاً»، و «ذُقْتُهُ فَلَمَّ أَجْدَ لَهُ طَعِماً»^٣.

[١٤]

[ما يجري عليه من الأوصاف التي لا تختص بنوع مُفرد]

و قال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

يوصفُ تَعَالَى بأنه «واحدٌ» على أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ^٤: أَحَدُهُما أَنَّهُ يَتَبَعَضُ و لا يَتَجَزَأُ، و يُقالُ: «واحدٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِصِفَاتِ نَفْسِهِ التي لَيْسَتْ لغيرِهِ. و يوصفُ بأنه «فردٌ» و «مُنْفَرِدٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِصِفَاتِهِ^٥. و لا يوصفُ تَعَالَى بأنه «فدٌّ»؛ لأنَّها لَفْظَةٌ تُفِيدُ القِلَّةَ و الاِحْتِقاَر^٦. و لا يوصفُ تَعَالَى بأنه «وترٌّ»؛ لأنَّه غَيْرُ مُفِيدٍ كَوْنَهُ تَعَالَى واحِداً، و إِنما يُفِيدُ^٧ عَدَدًا لا نِصْفَ لَهُ - كما يُفِيدُ «الرَّوْحُ» عَدَدًا لَهُ نِصْفٌ - و هذا مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ تَعَالَى.

١. في «ب، ج، د، س»: - «بأنه».

٢. كذا في الذخيرة، و هو الصحيح. و في جميع النسخ: «هي».

٣. أنظر: الذخيرة، ص ٥٧٨ - ٥٨٦.

٤. في «ب»: «المعنيين».

٥. في «ب»: «بصفات نفسه» بدل «بصفاته». و في الذخيرة بدل العبارة: «بمعنى أنه واحد، كما يقولون: فلان فردٌ عصره، و واحدٌ ذهره».

٦. في الذخيرة: «و الاختصار».

٧. في «ب، ج»: «تفيد».

و يوصف بأنه «غني»^١. ومعنى ذلك: أنه غير محتاج، ولا تجوز عليه الحاجة. ولا يوصف تعالى بأنه «يلتذُّ»، ولا^٣ «يألم»، ولا «يُسفق»، ولا «يحدّر»، ولا «يخاف»، ولا «يفزع»^٤.

و يوصف تعالى بأنه «مصيب» و «حكيم»؛ لأن أفعاله كلها صواب و حكمة. و يوصف تعالى بأنه «حكيم»؛ لأنه^٥ لا يتخلل شيئاً من أفعاله شيء من السفة^٦. ولا يوصف بأنه «نور» على سبيل الحقيقة. وقوله تعالى: «اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ»^٧ معناه: أنه منورها، أو فاعل لأهل السماوات و الأرض من الدلالة و البيان ما يستضيئون به كما يستضاء بالنور.

و يوصف بأنه «هادٍ»؛ لأنه فاعل للهدى، الذي هو: الدلالة على الحق، و تمييزه من الباطل^٨. و قال رضي الله عنه:

قد علمنا أنه تعالى لا يفعل شيئاً من القبائح، فيجب أن نصفه بما يقتضي تزده^٩ عنها؛ فوصفه^{١٠} تعالى بأنه «سُبوح، قُدوس»^{١١} يقتضيان تنزيهه عن كل قبيح.

١. في «أ»: «معنى». و في «ب، ج، د، س»: «بمعنى».

٢. في «ب»: «فلا».

٣. في «ج»: «لا». وكذا في كل الموارد الآتية بعدها في العبارة.

٤. الذخيرة، ص ٥٨٦ - ٥٨٧. ٥. في «ب، ج، د، س»: «لأنه».

٦. الذخيرة، ص ٥٩٣ - ٥٩٤.

٧. النور (٢٤): ٣٥.

٨. راجع: الذخيرة، ص ٥٩٥ - ٥٩٦.

٩. في «س»: «تنزيهه».

١٠. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «بوصفه».

١١. في «ب»: «قُدوس سُبوح» بدل «سُبوح قُدوس».

[١٥]

[خَلْقُ الْقُرْآنِ]

وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عَقْلَاءُ سَائِرِ الْمُعْتَزِلَةِ تُجَوِّزُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ»، غَيْرَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي
مَعْنَى الْخَلْقِ:

فَقَالَ^١ أَبُو هَاشِمٍ: إِنَّ أفعالَ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهَا مَخْلُوقَةٌ؛ يُرِيدُ: أَنَّهَا مَقْصُودَةٌ مُرَادَةٌ.
وَقَالَ: إِنَّ الْخَلْقَ بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ؛ كَمَا قِيلَ: «خَلَقْتُ الْأَدِيمَ»، إِذَا قَدَّرْتَ كَمَا
يَجِيءُ الْخُفُّ مِنْهُ؟^٢

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ: إِنَّ الْخَلْقَ هُوَ الْفِكْرُ وَالرُّوْيَةُ؛ يُقَالُ: «خَلَقْتُ»
بِمَعْنَى: فَكَّرْتُ.

وَكُلُّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِالْبَيْتِ الَّذِي يَمْدَحُ فِيهِ^٣ [زُهَيْرٌ هَرَمَ بَنَ سِنَانٍ]:
وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ، وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي^٤
فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: أَرَادَ أَنَّهُ قَدَّرَ وَدَبَّرَ.
وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ: إِنَّهُ قَصَدَ وَأَرَادَ.
وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ: إِنَّهُ أَرَادَ: فَكَّرَ فِيهِ وَتَرَوَى.

١. في «ج»: «قال». وفي «د»: «وقال».

٢. هكذا قرأنا العبارة من ظاهر النسخ، إلا أن في بعضها: «يجني» بدل «يجيء»؛ ومعنى العبارة:
قَدَّرْتَ وَبَسَّتَ مَقْدَارَ الْأَدِيمِ - أَي الْجَلْدِ - الَّذِي تَحْتَاجُهُ لِصِنَاعَةِ الْخُفِّ أَوْ غَيْرِهِ. راجع: الفروق
اللغوية، ص ٢٢٤ (خلق).

٣. وردت العبارة في النسخ هكذا: «الذي يدل فيه»، وهو من سبهاء الملخص لمتن الذخيرة، و
لا تستقيم العبارة بها؛ لكن أثبتنا في المقام عبارة الذخيرة نفسها.

٤. ديوان زهير بن أبي سلمى، ص ٩٤.

و قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَوْلَا أَنْ السَّمْعَ وَرَدَّ بَأَنَّ أفعالَ اللَّهِ تَعَالَى^١ مخلوقةً، لَمَا أَطْلَقْتُ الْقَوْلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ يَقْتَضِي أَنَّهَا وَقَعَتْ بِفِكْرٍ وَرُؤْيَةٍ، وَ هَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ.

و كَلَّمَهُمْ قَالُوا:^٢ «إِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ».

و عِنْدَنَا: لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عَلَى الْقُرْآنِ، وَ إِنِ اثْبَتْنَا مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: «إِنَّهُ مُدَبَّرٌ مُقَدَّرٌ»، وَ نُطَلِّقُ^٣ فِي سَائِرِ أَفعالِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ وَ لَا نَمْنَعُ إِلَّا فِي الْقُرْآنِ، وَ إِنِ كُنَّا نَقُولُ: «إِنَّهُ مُحَدَّثٌ»؛ إِلَّا أَنَّ بِالْخَلْقِ إِذَا لَمْ تُقَيَّدِ الْكَلَامُ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَكْذُوبٌ فِيهِ. فَلِأَجْلِ ذَلِكَ نَمْتَنِعُ مِنْ إِطْلَاقِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ نَقُولُ: «خَلَقَ» وَ «اخْتَلَقَ» وَ «خَرَقَ» وَ «اخْتَرَقَ»^٤ وَ «فَعَلَ» وَ «افْتَعَلَ»، وَ كُلُّ هَذَا يَقْتَضِي الْكِذْبَ. وَ يُقَالُ: «فَصَيْدَةٌ مَخْلُوقَةٌ»، إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ^٥ قَائِلِهَا. وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا إِلاَّ اخْتِلاقٌ﴾^٦.

فَنَحْنُ نُطَلِّقُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ «مُحَدَّثٌ»؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلاَّ اسْتَمْعَوْهُ وَ هُمْ يَلْعَبُونَ﴾^٧. وَ لَا نَقُولُ: «إِنَّهُ مَخْلُوقٌ»؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاها.^٨

١. فِي «س»: «العباد» بدل «الله تعالى».

٢. فِي «ب»: «على». وَ فِي «ج، د، س»: «- قالوا».

٣. فِي «ب، ج، د، س»: «يطلق».

٤. فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «خرع و اخترع». وَ مَا اثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَلْخُصِّ.

٥. فِي «ب، ج، د، س»: «- غير».

٦. ص (٣٨): ٧.

٧. الْأَنْبِيَاءُ (٢١): ٢.

٨. رَاجِعِ: الْمَلْخُصِّ، ص ٤٤٢ - ٤٤٥، مَعَ اخْتِلافِ فِي الْعِبَارَةِ.

[١٦]

[في النسخ والبداء]

و قال - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في الردِّ عَلَى الْيَهُودِ فيما يَأْتُونَهُ^١ مِنْ نَسْخِ الشَّرَائِعِ وَ يَقُولُونَ^٢: هُوَ الْبَدَاءُ:

النَّسْخُ فِي الشَّرَائِعِ لَا يَقْتَضِي الْبَدَاءَ - كَمَا زَعَمَتِ الْيَهُودُ -؛ لِأَنَّ مَا يَقْتَضِي الْبَدَاءَ هُوَ مَا جَمَعَ شُرُوطًا^٣:

منها: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ بِعَيْنِهِ.

و منها: أَنْ يَكُونَ الْوَجْهُ وَالْوَقْتُ وَاحِدًا.

و منها: أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُ وَاحِدًا.

فَإِذَا جَمَعَ هَذِهِ الشُّرُوطَ دَلَّ عَلَى الْبَدَاءِ.

و النَّسْخُ خِلَافُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ غَيْرُ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ إِمْسَاكَ السَّبَبِ الْمَأْمُورِ بِإِمْسَاكِهِ فِي أَيَّامِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ غَيْرُ مَا تَنَاوَلَهُ النَّهْيُ عَنِ إِمْسَاكِهِ فِي أَيَّامِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَ إِذَا تَغَايَرَ الْفِعْلَانِ، فَلَمْ تَتَّكَمَلْ شُرُوطُ مَا يَقْتَضِي الْبَدَاءَ.

و يَلْزَمُ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى^٤ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ: أَنْ لَا يُمِيتَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَحْيَاهُ، وَ لَا يُغْنِي مَنْ أَفْقَرَهُ، وَ لَا يَشْفِي مَنْ أَمْرَضَهُ. فَإِذَا جازَ ذَلِكَ وَ أَمْثَالُهُ وَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْبَدَاءِ، فَالنَّسْخُ لِلشَّرَائِعِ مِثْلُهُ لَا مَحَالَةَ.

١. في «ب، ج»: «يأتون». و في «س»: «يأتونه».

٢. في الذخيرة: «و يقولون»، و هو الأنسب.

٣. في «ج»: «شروطها».

٤. في الذخيرة: - «على».

وقد أُرِموا على هذه الطَّرِيقَةِ أن لا تَخْتَلِفَ شَرَائِعُ الأنبياءِ عليهم السلام، وقد عَلِمْنَا وَصَحَّ لَنَا اختلافُهَا و لم يَكُنْ ذَلِكَ بَدَاءً؛ لِأَنَّ فِي شَرِيعَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزْوِيجَ الْأَخِ بِالْأُخْتِ^١؛ وَ فِي شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبَاحَةَ تَأْخِيرِ الْخِتَانِ إِلَى وَقْتِ الْكِبَرِ، وَ فِي شَرِيعَةِ إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبَاحَةَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ؛ وَ هَذَا^٢ كُلُّهُ يُخَالِفُ شَرَعَ^٣ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.^٤

[١٧]

[نفي رؤيته تعالى]

وَقَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - [فِي] أَنَّهُ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الرُّؤْيَةُ وَ سَائِرُ ضُرُوبِ الإدْرَاكَاتِ:

إِنَّهُ تَعَالَى لَوْ كَانَ مَرْتَبًا لَوَجَبَ أَنْ نَرَاهُ مَعَ رُؤْيَتِنَا الْمَرْتَبَاتِ وَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ الْمَعْقُولَاتِ، وَ لَوْ رَأَيْنَاهُ لَوَجَبَ أَنْ نَعْلَمَهُ وَ نُمَيِّزَهُ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَا يُدْرِكُهُ إِذَا زَالَتْ وَجُوهُ اللَّبِيسِ. وَ وَجُوهُ اللَّبِيسِ لَا تَجُوزُ عَلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى؛ مِنْ حُلُولٍ، وَ مُجَاوِرَةٍ، وَ وُجُودٍ مَا يُشَبِّهُهُ وَ يَلْتَبِسُ بِهِ.

وَدَلِيلٌ [آخِرٌ]^٥ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يُرَى بِالْأَبْصَارِ: أَنَّ لِلرُّؤْيَةِ بِالْبَصَرِ شَرْطًا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ اسْتِحَالَةُ رُؤْيَتِهِ، وَ الشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْتَبِيُّ أَوْ مَحَلُّهُ مُقَابِلًا أَوْ فِي^٦ حُكْمِ الْمُقَابِلِ.

١. فِي «ب، ج، د، س»: «فِي الْأُخْتِ».

٢. فِي النسخ: «وَ هَكَذَا»، وَ هُوَ سَهْوٌ مِنَ النِّسَاحِ.

٣. فِي «ب»: «شَرِيعَةَ». ٤. راجع: الذخيرة، ص ٣٥٧ - ٣٥٨.

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمُلَخَّصِ.

٦. فِي «أ، ج، د، س»: «فِي».

والذي يَدُلُّ على صحّة هذا الشرط ثبوت الرؤية بثبوته، وانتفاؤها بانتفائه؛ ألا ترى أن الجسم إذا كان غير مُقابلٍ لنا، لم نَرَهُ إلا بالمرآة الجارية معها مجرى المُقابل؟

و دَلِيلٌ آخَرُ: هو قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^١؛ لأنه تعالى تَمَدَّحٌ في هذه الآية بنفي الإدراك عنه الذي هو الرؤية؛ لأنه حُصَّ بِآلَةِ الْبَصْرِ، التي لا يُعَقَّلُ إدراكها في غير الرؤية.^٢

[١٨]

[القرآن لا يوصف بأنه مخلوق]

وقال - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في أن القرآن لا يوصف بأنه مخلوق:
وَصَفُ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ «مَخْلُوقٌ» يُغَيِّدُ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ فَاعِلِهِ مُقَدَّرًا^٣؛ فلهذا لا يوصف فعل الساهي و النائم بذلك. و لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ مِنَ الْخَلْقِ الَّذِي هُوَ الْإِرَادَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَصِفُونَ^٤ بِذَلِكَ وَ لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِمْ^٥ الْإِرَادَةُ وَ لَا الْفِكْرُ وَ لَا الرَّوْيَةُ، كَمَا يَصِفُونَ مَنْ فَعَلَ الْمُحْكَمَ^٦ مِنَ الْفِعْلِ بِأَنَّهُ «عَالِمٌ» مِنْ غَيْرِ خُطُورِ الْعِلْمِ^٧ بِقُلُوبِهِمْ.
فَالْقِيَاسُ - لَوْ [لا]^٨ ضَرَبَ مِنَ التَّعَارُفِ - يَقْتَضِي وَصْفَ الْقُرْآنِ بِأَنَّهُ «مَخْلُوقٌ»؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فَعَلَهُ مُقَدَّرًا.

١. الأنعام (٦): ١٠٣.
٢. راجع: الملخص، ص ٢٤١ - ٢٤٣.
٣. هكذا في الملخص، و هو الصحيح. و في النسخ: «مفرداً».
٤. في «أ، ب، ج، د»: «يصف».
٥. هكذا في الملخص. و في النسخ: «من لا يخطر بباله» بدل «و لا يخطر ببالهم».
٦. في «أ، ب، ج»: «بالمحكم».
٧. أي من غير خطور صفة زائدة على الذات و هي: «علم، به كأن عالماً».
٨. ما بين المعقوفين من الملخص.

لَكِنَّهُمْ تَعَارَفُوا بِاسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ «الْخَلْقِ» فِي الْكَلَامِ خَاصَّةً إِذَا كَانَ كَذِبًا أَوْ مُضَافًا إِلَى غَيْرِ قَائِلِهِ؛ فَلهَذَا يَقُولُونَ فِيمَنْ كَذَبَ: «خَلَقَ» و «اخْتَلَقَ» و «خَرَقَ» و «اخْتَرَقَ» و «فَعَلَ» و «افْتَعَلَ». و فِي الْقَصِيدَةِ: «إِنهَا مَخْلُوقَةٌ» إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ قَائِلِهَا. و لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَرَوِيَ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَصَفَ كَلَامًا^٢ بِأَنَّهُ «مَخْلُوقٌ» إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّكْذِيبِ أَوْ مَا^٣ فِي مَعْنَاهُ.

و رُوِيَ^٤ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي يَوْمِ التَّحْكِيمِ أَنَّهُ قَالَ: «وَاللَّهِ، مَا حَكَمْتُ مَخْلُوقًا؛ لَكِنِّي حَكَمْتُ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى»^٥.

[١٩]

[الرَّدُّ عَلَى أَصْحَابِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ]

و قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّدِّ عَلَى أَصْحَابِ خَلْقِ الْأَفْعَالِ:
قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ إِثْبَاتِ الْمُحَدَّثِ أَنَّ التَّصْرِيفَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَّا فِعْلٌ لَنَا وَ مُحَدَّثٌ مِنَّا، وَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمَا وَجَبَ وَقُوعُهُ وَ انْتِفَاؤُهُ بِحَسَبِ أَحْوَالِنَا مَعَ السَّلَامَةِ وَ ارْتِفَاعِ الْمَوَانِعِ.

وَ عُلُقَةُ أَفْعَالِنَا بِنَا مَعْلُومَةٌ؛ لِحُسْنِ الْمَدْحِ لَنَا عَلَى الْإِحْسَانِ وَ الذَّمِّ عَلَى الْإِسَاءَةِ.

١. فِي «أ، ب، ج»: «إذ». و فِي «د، س»: «لذا».

٢. فِي النسخ: «كلامه». و الصحيح مَا أَثْبَتَاهُ مِنَ الْمَلْخَصِّ.

٣. فِي «ب، س»: «- ما».

٤. فِي «أ»: «و فيما روي».

٥. روضة الواعظين، ص ٢٠٤؛ الإرشاد، ج ٢، ص ١٦؛ شُعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ١٨٩؛

شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٧، ص ١٣. و راجع: الْمَلْخَصِّ، ص ٤٤٣ - ٤٤٤.

٦. فِي «س»: «- خلق».

فَلَوْ كَانَ^١ لَغَيْرِنَا، لَمَا تَعَلَّقْتَ أَحْكَامَهُ بِنَا، وَ لَا حَسْنَ مَدْحُنَا وَ دَمْنَا عَلَيْهِ، كَمَا لَا يَحْسُنُ فِي الْخَلْقِ وَ الْهَيْئَاتِ^٢.

[٢٠]

[نفي قِدمِ كلامه تعالى]

وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي نَفْيِ قِدمِ^٣ كَلَامِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ:
لَا يَجُوزُ مِنْ عَاقِلٍ [أَنْ] يَشْكُ فِي حَدُوثِ كَلَامِ الْبَارِي سُبْحَانَهُ مَعَ إِقْرَارِهِ بِأَنَّهُ
مِنْ جِنْسِ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ؛ لِأَنَّ أَمَارَةَ الْحُدُوثِ فِي الْأَصْوَاتِ الْمَسْمُوعَةِ أَقْوَى وَ
أَظْهَرُ مِنْهَا فِي الْأَجْسَامِ وَ بَاقِي الْأَعْرَاضِ.

وَ كَيْفَ يَشْكُ مُحْصَلٌ فِي حَدُوثِ مَا يُنْقَسِمُ، وَ يَتَجَزَأُ وَ يَتَجَدَّدُ وَ يُضَافُ إِلَى
الْعَرَبِيَّةِ وَ هِيَ مُتَجَدِّدَةٌ وَ قَدْ وَصَفَهُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ «مُنزَلٌ» وَ «مَفْعُولٌ» وَ
«مُحْكَمٌ» وَ «مُحَدَّثٌ»؟

وَ إِنَّمَا جَاءَ الْخِلَافُ فِي هَذَا مِنْ قَوْمٍ مُقَلِّدِينَ؛ يَأْتُونَ النَّظَرَ، وَ يَمْتَنِعُونَ مِنَ التَّأْمُلِ^٥.

[٢١]

[الردُّ على مَنْ ادَّعى النَّصَّ على أَبِي بَكْرٍ]

وَ قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعى النَّصَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ:
يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ دَعْوَى مَنْ ادَّعى نَصَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ:

١. أي فلو كان الإحسان أو الإساءة، أو فلو كان فعلنا بوجه عام.

٢. راجع: الملخص، ص ٦٢ - ٦٣، ٤٥٠. ٣. في «ب، ج، د، س»: - «قدم».

٤. في الملخص: + «يوجد و يُعدم، و يترتب وجود بعضه على بعض، و».

٥. راجع: الملخص، ص ٤٢٢.

ظهورُ أقوالٍ و أفعالٍ مِن أبي بكرٍ تَدُلُّ^١ على أَنه غيرُ منصوصٍ عليه:
 منها: احتجاجُه على الأَنصارِ يَوْمَ السَّقِيفَةِ بِما رَواهُ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ
 آلِهِ - لَمَّا نازَعُوهُ في الأَمْرِ - أَنه قَالَ: «الأَئِمَّةُ مِن قُرَيْشٍ»^٢. فَلَوْ كَانَ مَنصُوباً عَلَيْهِ
 بِهَا خَاصَّةً لَاحْتِجَّ بِذَلِكَ فَكَانَ أَبْلَغَ لَهُ^٣. فَإِن كَانَ قَوْلُهُ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
 ما قَالَه مِن ذَلِكَ يَحْسِبُ طَمَعَ الأَنصارِ في الإِمْرَةِ، فَقَدْ طَرَّقَ^٤ لِمَن لا يَسْتَحِقُّ الإِمْرَةَ
 مِن قُرَيْشٍ أَن يَطْمَعَ فِيهَا. وَ لَيْسَتْ حَالُهُ حِينَئِذٍ كحالِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ
 في العُدُولِ عن الاحتجاجِ بالنصِّ عليه و الإِذْكارِ بِهِ^٥؛ لِأَنَّ أميرَ المؤمنينَ عليه
 السلامُ لَمْ يَحْضُرْ مَعَهُمُ السَّقِيفَةَ وَ لا اجْتَمَعَ مَعَهُمْ، وَ لا نَاطَرَ فِيهَا وَ لا نَوَظَرَ، وَ لا
 خَاصَمَ وَ لا خَوِصَمَ.

و مِن الدليلِ على عَدَمِ النصِّ على أبي بكرٍ: قَوْلُهُ يَوْمَ السَّقِيفَةِ، وَ قَدْ أَشَارَ إلى
 عُمَرَوِ وَ أَبِي عُبَيْدَةَ^٦: «بَايعُوا أَيَّ الرَّجُلَيْنِ شِئْتُمْ»، وَ قَوْلُهُ - بَعْدَ ما بُويعَ - لَجَماعَةٍ مِن
 المُسْلِمِينَ: «أَقِيلُونِي، أَقِيلُونِي». وَ كَيْفَ يَجوزُ أَن يَسْتَقِيلَهُمْ في أمرٍ نَصَّ بِهِ عَلَيْهِ
 رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ؟

١. في «ب»: «بدل».

٢. راجع: مسند أحمد، ج ٣، ص ١٢٩؛ و ج ٤، ص ٤٢١؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٤،
 ص ٧٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٢١؛ و ج ٨، ص ١٤١ - ١٤٤؛ مسند أبي يعلى،
 ج ٦، ص ٣٢١، ح ٣٦٤٤؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٤، ص ٢٦؛ المعجم الكبير، ج ١،
 ص ٢٥٢، ح ٧٢٥.

٣. في «د، س»: «- له».

٤. أي جعل له طريقاً. راجع: تاج العروس، ج ١٣، ص ٢٩٧ (طرق).

٥. كذا. والصواب: «وإذكاره»؛ يقال: أذكر فلاناً شيئاً: جعله يذكره. راجع: لسان العرب، ج ٤،
 ص ٣٠٨ (ذكر).

٦. في «س»: «عمرو بن أبي عبيدة» بدل «عمرو أبي عبيدة»، وهو من سهو الناسخ.

و دَلِيلٌ آخَرَ: قَوْلُهُ - وَقَدْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ -: «وَدِدْتُ أَنَّنِي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَنِ هَذَا الْأَمْرِ: فَيَمَنْ هُوَ؟ فَكُنَّا لَا تُنَازِعُهُ أَهْلَهُ».^١

ومنها: وَقَوْعُ أَقْوَالٍ مِنْ غَيْرِهِ تَدُلُّ عَلَى فَقْدِ النَّصِّ عَلَيْهِ:

مِنْهَا^٢ قَوْلُ عُمَرَ: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً وَقَى اللَّهُ شَرَّهَا الْمُسْلِمِينَ؛ فَمَنْ عَادَ إِلَى مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ»^٣، وَ لَوْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَصَّ عَلَيْهِ بِهَا لَمْ يُسَمَّهَا عُمَرُ «فَلْتَةً».

ومنها: قَوْلُ عُمَرَ لَمَّا طَعِنَ: «إِنْ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ -، وَإِنْ أَتْرَكَ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي»^٥ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَقَوْلُهُ أَيْضاً لِأَبِي عُبَيْدَةَ: «أَمُدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ»، فَامْتَنَعَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَقَالَ لَهُ: «مَا لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَةً^٦ غَيْرَهَا».^٧

و دَلِيلٌ آخَرَ: أَنَّ النَّصَّ لَوْ كَانَ صَاحِحاً عَلَى أَبِي بَكْرٍ لَوَقَّعَ الْعِلْمُ بِهِ وَ الْإِسَاعَةُ بِتَقْلِيهِ وَ رِوَايَتِهِ كَمَا وَقَّعَ بِكُلِّ أَمْرٍ ظَاهِرٍ، كَنَصِّ أَبِي بَكْرٍ عَلَى عُمَرَ، وَ كَنَصِّ عُمَرَ عَلَى

١. راجع: تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٣٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٤٧.
٢. في «أ»: «ومنها». وفي الذخيرة: «فمنها» وهو الصواب.
٣. صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٦؛ كشف المشكل، ج ١، ص ٦٥؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٥٨.
٤. هكذا في «أ» و الذخيرة و سائر المصادر المعتمدة. و في ظاهر أكثر النسخ: «وإن أنزل فقد نزل».
٥. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٣ و ٤٦؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٢٦؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٤؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٩٥؛ السنن الكبرى، ج ٨، ص ١٤٨.
٦. هكذا في المصادر. و في ظاهر «أ»، ب، ج، د: «مهة». و في «س»: «مهممة». و الظاهر أن كلها من سهو النساخ. و «الفهة»: السقطة، و الجهلة. راجع: النهاية لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٨٢ (فهه).
٧. الشافي، ج ٢، ص ١١٥؛ و ج ٣، ص ١٧٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٥.

أصحابِ الشورى، و نَظَائِرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الظَاهِرَةِ الفَاشِيَةِ التي لَا يَجْحَدُهَا عَاقِلٌ
و لَا يَشْكُ فِيهَا مُحْصِلٌ.^١

[٢٢]

[الرّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ]

و قَالَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرّدِّ عَلَى مَنْ ادَّعَى نَصَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ
عَلَى عَمِّهِ الْعَبَّاسِ:

الذي يُحْكِي عن الْعَبَّاسِيَّةِ مِنَ النَّصِّ عَلَى الْعَبَّاسِ هي^٢ الْأَخْبَارُ التي تَعَلَّقُوا بِهَا،
و لَا نِسْبَةَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ النَّصِّ و لَا مَا أَشْبَهَهُ؛ لِأَنَّهَا أَخْبَارٌ أَحَادٍ لَا يَتَّبِثُ [شَيْءٌ]
بِمِثْلِهَا^٣. و لَوْ ثَبَّتَ لَمَا كَانَ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ النَّصِّ نِسْبَةٌ^٤ و لَا مُقَارَبَةٌ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «رُدُّوا عَلَيَّ أَبِي»^٥، و مَا رُوِيَ مِنْ تَشْفِيْعِهِ لَهُ فِي «مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ
السَّلْمِيِّ»^٦ و قَدْ التَّمَسَّ الْبَيْعَةَ عَلَى الْهَجْرَةِ - بَعْدَ أَنْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَوْمَ

١. راجع: الذخيرة، ص ٤٦٨ - ٤٧٠.

٢. في جميع النسخ: «في»، و هو سهو.

٣. هكذا في الذخيرة. و في النسخ: «لا يثبت مثلها».

٤. في الذخيرة: «نسبة».

٥. الشافعي، ج ٢، ص ١٢١. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٥٣٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج

٢٦، ص ٢٩٨؛ تخريج الأحاديث للزيلعي، ج ١، ص ٨٩ و ٩٠؛ كز العمال، ج ١٠، ص ٥٢٧،

ح ٣٠١٩٥؛ و ج ١٤، ص ٥٨٤، ح ٣٩٦٥٥.

٦. «مجاشع بن مسعود السلمي»، من الصحابة، صهر بني غزوان، كان على أرض البصرة و

صدقاتها، و له أحوال يقال له: مُجَالِدِ بْنِ مَسْعُودٍ. قُتِلَ مُجَاشِعُ يَوْمَ الْجَمَلِ الْأَصْفَرِ سَنَةَ ٣٦، وَ دُفِنَ

فِي دَارِهِ فِي بَنِي سُلَيْمِ حَضْرَةَ بَنِي سَدُوسٍ. و له فِي الْبَصْرَةِ غَيْرُ دَارٍ؛ فَمِنْهَا دَارُهُ بِحَضْرَةِ مَسْجِدِ

الْجَامِعِ. رَاجِعْ: الْجَرَحُ وَ التَّعْدِيلُ، ج ٨، ص ٣٨٩، الرِّقْمُ ١٧٨٢؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ،

ج ٣، ص ٦١٦؛ عَمْدَةُ الْقَارِي، ج ١٤، ص ٢٢٥.

الْفَتْحُ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ»^١ - فَأَجَابَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى شَفَاعَتِهِ^٢ وَ مِثْلِ مَا أَدْعُوهُ مِنْ^٣ أَنَّهُ سَبَقَ النَّاسَ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدَ وَفَاتِهِ، وَ حَدِيثِ الْمِيرَاثِ^٤، وَ حَدِيثِ اللَّدُودِ^٥، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ، وَ لَا ظَاهِرَ وَ لَا بَاطِنَ، وَ لَا صَرِيحَ وَ لَا فَحْوِيٍّ؛ وَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى تَفْضِيلِ وَ تَقْدِيمِ.

وَ أَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمِيرَاثَ لِأَنَّهُ الْعَمُّ، وَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ وِرَاثَةَ الْمَقَامِ كَمَا يَسْتَحِقُّ^٦ وِرَاثَةَ الْمَالِ؛ فَفَسَادُ ذَلِكَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَوْرَثُ، وَ لَا يَجْرِي^٧ مَجْرَى الْأَمْوَالِ الْمَوْرُوثَةِ. وَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ غَيْرُ مَوْرُوثِ الْمَالِ، وَ مَنْ جَعَلَهُ مَوْرُوثَ الْمَالِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ بِنْتَهُ وَ أَزْوَاجَهُ [هُنَّ]^٨ الْمُسْتَحِقَّاتُ الْمَالِ دُونَ الْعَمِّ.

١. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٦٨٥، المجلس ٧٦، ح ٩٤١. مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٠١ و ٤٦٩؛ وج ٥، ص ٧١؛ وج ٦، ص ٤٦٦؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٣٨؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٤٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٠، ص ٣٣٣ و ٣٢٤؛ الجامع الصغير، ج ٢، ص ٧٥٢، ح ٩٩٢٧.

٢. راجع: صحيح مسلم، ج ٦، ص ٢٧؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٦١٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ١٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٢٠، ص ٣٢٣.

٣. في «أ، ب، د، س»: «إلى».

٤. راجع: الشافي، ج ٢، ص ١٢٣.

٥. مسند أحمد، ج ٦، ص ١١٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٤٢؛ الفائق للزمخشري، ج ٣، ص ٣١٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٣١.

٦. في «ب»: «هو».

٧. في «ب»: «هو».

٨. ما بين المعقوفين من الذخيرة.

و دَلِيلٌ آخَرَ عَلَى بُطْلَانِ مَا ادَّعَوْا^١ لِلْعَبَّاسِ: أَنَّ الْعَبَّاسَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - قَالَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمُدُّ يَدَكَ أَبَايَعَكَ؛ فَيَقُولُ النَّاسُ: عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ بَايَعَ ابْنَ عَمِّهِ؛ فَلَا يَخْتَلِفُ^٢ عَلَيْكَ اثْنَانِ»^٣؛ فَلَوْ كَانَ مَنْصُوصاً عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ لَمَا قَالَ هَذَا لِابْنِ أُخِيهِ.

و منها: أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِدَقِيقِ الدِّينِ وَجَلِيلِهِ؛ حَتَّى لَا يَشِدَّ عَلَيْهِ عِلْمٌ حَادِثَةٌ. وَ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْعَبَّاسَ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.^٥

[٢٣]

[مَعْنَى كَوْنِ الْقَدِيمِ شَاكِرًا]

و قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

يُوصَفُ الْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ «شَاكِرٌ»؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ مُجَازٍ عَلَى الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ الْمُجَازِيَّ عَلَى الشَّيْءِ يُسَمَّى بِاسْمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ؛ كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: «وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»^٦.

و فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، شَاكِرٌ بِمَعْنَى مَشْكُورٍ، كَمَا يُقَالُ: «رِدَاءٌ سَاحِبٌ»، بِمَعْنَى مَسْحُوبٍ؛ فَالشَّاكِرُ بِمَعْنَى مَشْكُورٍ. وَ هَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ.

١. في «ج»: «ادَّعَوْه». ٢. في «ب، ج»: «فلا تختلف».

٣. راجع: الشافعي، ج ١، ص ٦؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٢٥؛ الأحكام السلطانية، ص ٧.

٤. في «د، س»: «هو».

٥. راجع: الذخيرة، ص ٤٧١ - ٤٧٢.

٦. راجع: الذخيرة، ص ٥٩٨. والآية في سورة الشورى (٤٢): ٤٠.

[٢٤]

[بعض أحكام أهل الآخرة]

وقال - رضي الله عنه - في أحكام أهل الآخرة:

سقوط التكليف عن جميع أهل الآخرة واجب؛ لأن أهل الثواب والجنة يجب أن يكونوا مبرئين من المشاق والأوصاب بالتكليف، وكذلك أهل النار والعقاب؛ فلو جاز أن يكونوا مكلفين، لجاز أن تقع منهم توبة يسقط بها العقاب عنهم، والإجماع مانع من تجويز استحقاق ثواب^١ هناك أو عقاب.

وقوله تعالى في أهل الجنة: «كُلُوا وَاشْرَبُوا»^٢ ليس بأمر على الحقيقة - وإن كانت له صورة^٣ - عند أبي علي وأبي هاشم؛ لكن هو زيادة في^٤ سرورهم. وإنما يكون الأمر تكليفاً إذا انضمت إليه المشقة.

فإن قيل: فأهل الجنة لا بد أن يشكروا الله تعالى على نعمه.

قلنا: الشكر بالقلب راجع إلى الاعتقاد، وإن كان باللسان فلا^٦ لهم فيه لذة، فيكون بذلك غير منافع للثواب.

ولا يجوز أن أهل الآخرة مضطرون إلى أفعالهم - على ما ذهب إليه أبو الهذيل -؛ لأن الإضطرار في الأفعال يذهب لذتها والسرور بها، والتخيير فيها أبلغ

١. في «ب»: «الثواب».

٢. الطور (٥٢): ١٩؛ المرسلات (٧٧): ٤٣.

٣. أي صورة أمر.

٤. في «ب»: «+ ثوابهم و».

٥. هكذا في «ب». وفي سائر النسخ: - «أن».

٦. في «ج، د، س»: «ولأن».

فِي اللَّذَّةِ وَالْمَسْرَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا رَغَّبَنَا فِي وُصُولِ الثَّوَابِ إِلَيْنَا فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْلُوفِ^١ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ. وَإِذَا تَأَمَّلْتَ الْقُرْآنَ، وَجَدْتَهُ دَالًّا عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ مُتَّخِرُونَ لِأَفْعَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَضَافَ إِلَيْهِمُ الْأَفْعَالَ فَقَالَ: «يَأْكُلُونَ»^٢، وَ «يَشْرَبُونَ»^٣، وَ «يُخْبِرُونَ»^٤، وَ «يَفْعَلُونَ»^٥؛ وَ ذَلِكَ يَتَّقِضِي أَنَّهَا أَفْعَالٌ لَهُمْ لَا ضَّرُورَةَ فِيهِمْ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ فَآكِهَةٌ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ﴾^٦ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ مُخْتَارُونَ. فَإِذْنِ تَبَّتْ أَنََّّهُمْ غَيْرُ مُضْطَّرِّينَ إِلَى أَفْعَالِهِمْ^٧. وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ، وَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ.

١. فِي «ب»: «+المعهود».

٢. كَذَا. وَ لَمْ نَجِدْ فِي الْقُرْآنِ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ آيَةً أَشَارَتْ إِلَى تَنَعُّمِ أَهْلِ الْآخِرَةِ وَ أَكْلِهِمْ؛ بَلْ وَرَدَ: ﴿لَا يَكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ رَقُومٍ﴾ [الواقعة (٥٦): ٥٢]، ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكُلُونَ مِنْهَا فَمَا لَيْتُوا مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ [الصافات (٣٧): ٦٦]، ﴿كَلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا﴾ [الطور (٥٢): ١٩؛ المرسلات (٧٧): ٤٣].

٣. ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان (٧٦): ٥].

٤. فِي «ج»: «و يجيرون». وَ فِي «س»: «و يخيرون». وَ وَرَدَ فِي الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾. الرُّوم (٣٠): ١٥.

٥. لَمْ يُرِدْ أَنَّ اللَّفْظَ فِي الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ جَاءَ هَكَذَا؛ بَلِ اللَّفْظُ يَشِيرُ إِلَى كُلِّ مَا دَلَّ عَلَى أَفْعَالِهِمْ الْإِخْتِيَارِيَّةِ.

٦. الواقعة (٥٦): ٢٠.

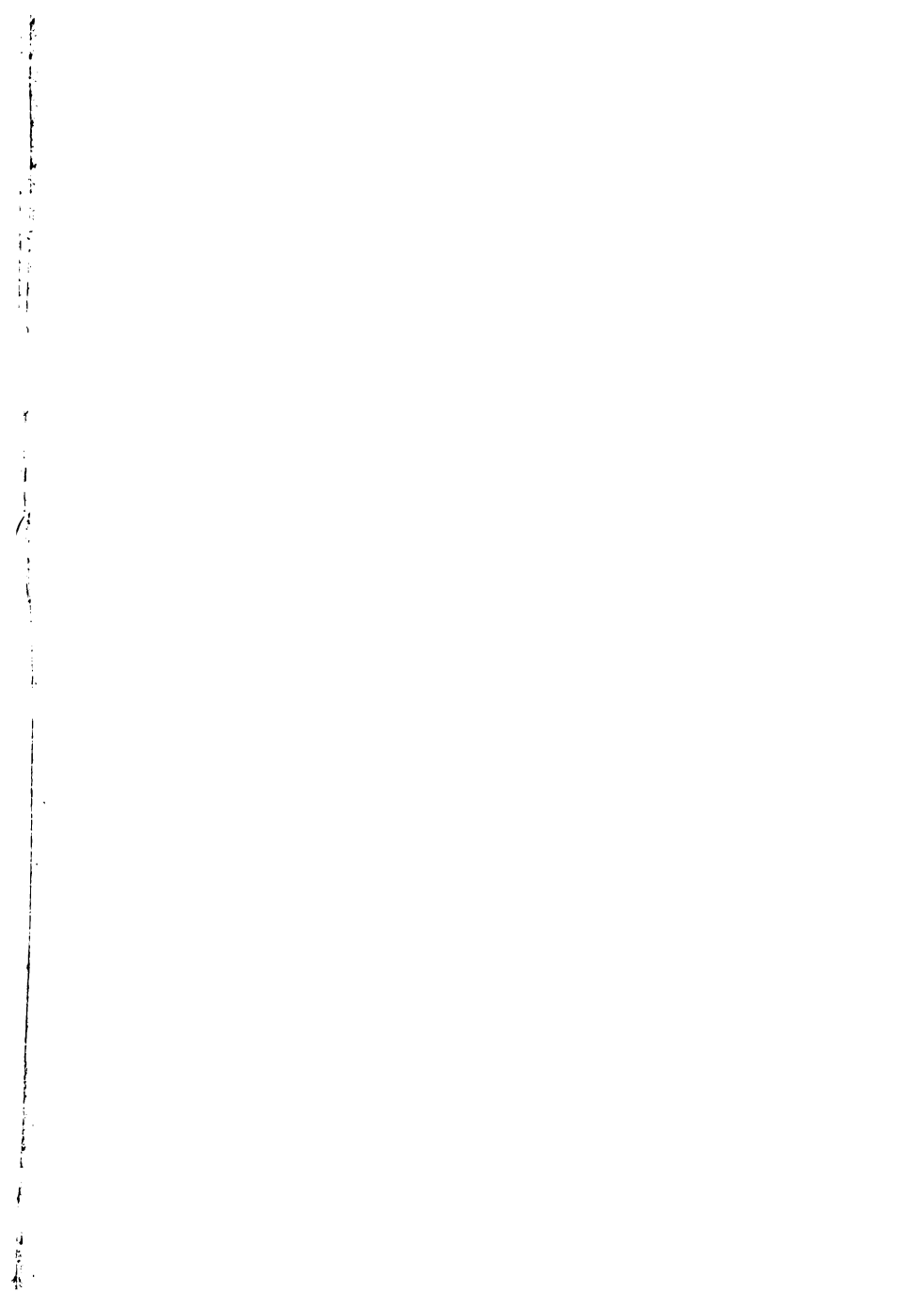
٧. راجع: الذخيرة، ص ٥٢٤ - ٥٢٧.

(١٠٩)

الحدود و الحقائق

المتزعة من كلام الشريف المرتضى

جمعها الشيخ أبي الحسن البصري ابن قارورة



مقدّمة التحقيق

تعدّدت وجوه الاهتمام بتراث الشريف المرتضى، فقد صار هذا التراث موضعاً للشرح والتعليق والتلخيص والدفاع في صورة تعرّضه إلى النقد، إلى غير ذلك من وجوه الاهتمام، كما لاقى هذا التراث اهتماماً من وجه آخر، وهو محاولة اقتطاع و جمع بعض المقتطفات منه و وضعها في موضع واحد، فقد قام البعض بجمع عدد من الآراء الكلاميّة و غير الكلاميّة من مختلف كتب الشريف المرتضى، و أودعها في مجموعة خاصة، و من أمثلة ذلك الرسالة المسماة: «مجموعة في فنون علم الكلام»، فقد قام جامعها - و الذي نجهل شخصيّته - باستخراج مجموعة من الأبحاث الكلاميّة من مصنّفات الشريف المرتضى، و وضعها في هذه المجموعة.

و المثال الآخر هو الرسالة الماثلة بين أيدينا، فقد قام الشيخ أبو الحسين البصري المعروف بابن قارورة، باستخراج مجموعة من الحدود و التعريفات من تراث الشريف المرتضى و وضعها في رسالة واحدة، إنّ هذا النوع من الاهتمام بتراث الشريف المرتضى يدلّ على أنّ شخصيّته العلميّة كانت مهيمنة على المشهد الفكري الإمامي، بحيث وجد ابن قارورة أنّ معرفة تعريف الشريف المرتضى لمختلف المفاهيم يمتلك في حدّ ذاته أهميّة خاصّة، بحيث أصبح استخراج تلك التعريفات و أفرادها في رسالة مستقلّة أمراً مهمّاً، و جديراً ببذل الجهد من أجله.

ابن قارورة

ذكره ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، وقال: «أبو عبد الله الحسين^١ بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن قارورة البصري، له كتب منها كتاب الفقه». كما ورد اسم ابن قارورة في سند إجازة بعض الكتب، وذلك في أواخر إجازة العلامة الحلبي لبني زهرة^٢. وبذلك يمكن تحديد الفترة التي عاشها ابن قارورة بصورة تقريبية، وهي القرن السادس تقريباً، أي أنه كان يفصله عن الشريف المرتضى حوالي قرن من الزمن، وهو يدل على قرب زمانه من عصر الشريف المرتضى، مما يعني أنه كان على اطلاع جيد على تراث الشريف المرتضى وأفكاره.

و مما ينفع أيضاً في تحديد تاريخ حياة ابن قارورة ما جاء في بداية نسخة الرسالة التي بين أيدينا حيث ذكر الناسخ أنه وجد هذه الرسالة مكتوبة بخط الشيخ ابن إدريس (ت ٥٩٨هـ) في سنة ٥٥٤هـ، إن استنساخ ابن إدريس لهذه الرسالة يمكن أن يُستظهر منه تقدّم ابن قارورة عليه ببطقة على الأقل، فإنه لا يُقدّم العلماء عادة على استنساخ كتب نظرائهم و الموافقين لهم في الطبقة، وهذا بالطبع مجرد احتمال.

تصحيح نسبة محتوى الرسالة

يمكن التأكيد من صحة نسبة التعريفات المذكورة في هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى و كونها تعبّر عن أفكاره و آرائه، من خلال عدّة أمور:

١. تقدّم أنّ ابن قارورة قريب عهد نسبياً إلى عصر الشريف المرتضى، ممّا يعني أنه يمكن الاعتماد على ما ينسب إليه في هذه الرسالة.
٢. اهتمام العلماء المتقدمين بهذه الرسالة، فقد تقدّم أنّ ابن إدريس

١. جاء في مخطوطة الرسالة أنّ كنيته: «أبو الحسين».

٢. معالم العلماء، ص ٧٨.

٣. بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ١٢٨.

الحلّي (ت ٥٩٨هـ) قام باستنساخها بخطّه، وهو يقوّي كون الرسالة تعبّر عن آراء الشريف المرتضى.

٣. يمكن التأكّد من أنّ التعريفات المذكورة في هذه الرسالة مستلّة من كلام الشريف المرتضى، وذلك من خلال مقارنتها مع كتبه المشهورة، وخاصّة الذخيرة والملخص والذريعة، فقد قام ابن قارورة باستخراج معظم التعريفات من هذه الكتب. وكلّ هذا يقوّي احتمال كون الرسالة معبّرة عن أفكار الشريف المرتضى إلى درجة كبيرة.

أهمّية الرسالة

و تكمن أهمّية الرسالة في عدّة أمور، منها:

١. ما تقدّم أنفاً من كونها تعبّر عن آراء الشريف المرتضى، فيمكن الاعتماد عليها، وخاصّة بالنسبة إلى التعريفات التي لم تتمكّن من العثور على مصدر لها من بين كتب ورسائل الشريف المرتضى الموجودة، فهو يدلّ على أنّ ابن قارورة اعتمد على كتب ورسائل للشريف المرتضى لم تصل إلينا.

٢. و ممّا يرفع من قيمة الرسالة إشارة ابن قارورة في نهايتها إلى مسائل وردت على الشريف المرتضى من (مامطير)، فما ذكره ابن قارورة يعتبر المصدر الوحيد الذي أشار إلى وجود هذه المسائل، وهذا الأمر يعطي قيمة خاصّة للرسالة.

٣. نقل ابن قارورة في أواخر الرسالة مطلباً في صفحة ونصف أو صفحتين حول بحث الاعتماد، و لم نعثّر على مصدر بين كتب ورسائل الشريف المرتضى يحتوي على هذا البحث، ولكن لقد أشار البصروي والنجاشي^١ إلى إجابة الشريف المرتضى على مسائل وردت عليه من الموصول، وهي المسائل الموصليّات الأولى، و أشاراً

١. مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٥٤؛ فهرست النجاشي، ص ٢٧١.

إلى أنها تحتوي على ثلاث مسائل هي: مسألة في الوعيد، وأخرى في القياس، وثالثة في الاعتماد. وهذه المسائل مفقودة خلا مقاطع من المسألة الأولى و شيء كثير من الثانية. فمن المحتمل قوياً أن يكون بحث الاعتماد الذي نقله ابن قارورة قد انتزعه من المسألة الثالثة من هذه المسائل. و هو يزيد من أهمية الرسالة.

إذن تمتلك هذه الرسالة أهمية خاصة من حيث تعبيرها عن آراء الشريف المرتضى بدقّة، واحتوائها على نصوص لم تصل إلينا من مصادر أخرى. و أخيراً لا بأس أن نشير إلى أن هناك تعريفين قد تكرّرا في هذه الرسالة، و هما تعريف النّص السمعي (رقم ٨٠) و النّص بصورة عامّة (رقم ١١٠)، و لعلّه قد حصل سهو في ذلك.

طباعات الرسالة

طبعت هذه الرسالة في ضمن الذكرى الألفية للشيخ الطوسي، الجزء الثاني، ص ٧٢١، في مدينة مشهد سنة ١٣٩٢هـ، بتحقيق الأستاذ محمّد تقي دانش بجوه (پژوه).

كما أعيدت طباعتها مؤخراً في مجلّة كتاب الشيعة، العدد المزدوج ٩ - ١٠، ص ٢٨٤، بتحقيق محمّد تقي الفقيه العاملي.

و تتميّز الطبعة الأولى بالضبط و القراءة الصحيحة و الدقيقة للنسخة، خلافاً للثانية التي تحتوي على عدد غير قليل من الأخطاء و السقطات - تتّضح لمن يقارن بينها و بين الطبعة الأولى أو الطبعة الحاليّة - حتّى لقد سقط من بدايات بحث الاعتماد منها سطر كامل!!

ولكن تتميّز الطبعة الثانية بوجود تخريجات مفيدة، و هو أمر تفتقده الطبعة الأولى. و قد استفدنا في هذا التحقيق الجديد من الكثير من تلك التخريجات، و أضفنا إليها عدداً غير قليل.

مخطوطة الرسالة

لم نعثر لهذه الرسالة إلا على مخطوطة واحدة فقط محفوظة في المكتبة الوطنية (مليّ) في طهران، و تحمل الرقم ٨٦٣/١، و يرجع تاريخها إلى القرن التاسع، أي إلى سنة ٨٣٧هـ.

و تقع الرسالة في ١٢ و نصف صفحة من المخطوطة، و هي بخطّ الشيخ عليّ بن عليّ الفقّعاني (ت ٨٥٥هـ)^١، و قد استنسخها من نسخة بخطّ الشيخ ابن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨هـ) الذي كتبها في سنة ٥٥٤هـ.^٢

و هناك مصوّرة لهذه النسخة محفوظة في مكتبة كليّة الإلهيات في مشهد، برقم ٣.٦٢/١

و قال الفقّعاني في بداية الرسالة و النسخة: «الحدود و الحقائق، من كلام السيّد الأجلّ العالم الأوحد المرتضى، علم الهدى، ذي المجدين، أبي القاسم عليّ بن الحسين الموسوي، رضي الله عنه، و حشره مع آبائه الطاهرين، جمعُ الشيخ الجليل العالم أبي الحسين البصري ابن قارورة رحمه الله، وجدّته مكتوباً بخطّ الشيخ العالم السعيد الموفّق محمّد بن إدريس رحمهما الله تعالى في سنة ٥٥٤هـ».^٤

و قال في نهاية الرسالة: «تمّت الحدود و الحقائق، و الحمد لله ربّ العالمين،

١. هو الشيخ أبو القاسم عليّ بن عليّ بن جمال الدين محمّد بن طيّب العاملي الفقّعاني، نسبة إلى فقّعية قرية في ساحل صور من جبل عامل. عالم فقيه. له من المؤلّفات: تعليقات على القواعد الشهيدية، و المسائل الفقّهية و تعرف بمسائل ابن طيّب، و رسالة في العقود و الإيقاعات. توفّي سنة ٨٥٥هـ. أعيان الشيعة، ج ١، ص ٢٩٤؛ معجم المؤلّفين، ج ٧، ص ١٥٦؛ موسوعة طبقات الفقهاء، ج ٩، ص ١٥٨؛ تكملة أمل الآمل، ج ١، ص ٣٠٨؛ تراجم الرجال، ج ١، ص ٣٧٤.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٨، ص ٣٦٧.

٣. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣، ص ١٣٤٠.

٤. أي: سنة ٥٥٤هـ.

وصلواته على خير خلقه محمد النبي وآله النجباء من عترته. وكتب علي بن علي الفقعاني لنفسه في شهر ربيع الآخر من سنة سبع و ثلاثين وثمانمئة، حامداً لربه و مصلياً على نبيه و أمته».

و الجدير بالذكر أنه جاء بعد هذه الرسالة رسالة أخرى كتبها الفقعاني أيضاً، ونقلها من خط ابن إدريس أيضاً، أولها: «اعلم أن التكليف ينقسم إلى عقلي و سمعي»، ولكن لم يذكر أي عنوان لها، كما أن مؤلفها مجهول، و هي تقع في ٥٨ و نصف صفحة من المخطوطة، و تنقطع فجأة بسبب أن المخطوطة ناقصة الآخر.

الحدودُ و الحقائقُ لابن قارورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّرْ وَأَعِن

[١]. حقيقة الشيء: هو ما صحَّ أن يُعلمَ و يُخبرَ عنه؛^١ موجوداً كان أو معدوماً^٢، قديماً كان أو محدثاً.

فالقديمُ لا يتقسم^٣، و المحدثُ يتقسمُ ثلاثةَ أقسام: أجسام، و جواهر، و أعراض.

[٢]. فالقديم: ما لا أوَّلَ لوجوده.^٤

[٣]. حدُّ الجسم: هو الطويلُ العريضُ العميقُ.^٥

[٤]. حدُّ الجوهر: هو ما وجبَ له التحيزُ متى وُجدَ.^٦

[٥]. و حدُّ العرض: هو ما يستحيلُ فيه التحيزُ مع الوجود.^٧

١. الذخيرة في علم الكلام، ص ٥٧٣.

٢. هذا بناءٌ على القول بشيئية المعدوم. راجع: المسألة الأولى من المسائل السَلارية.

٣. هذا بناءٌ على إنكار قَدَم العالم. راجع: مسألة حول قَدَم العالم للشريف المرتضى.

٤. الذخيرة، ص ٥٤.

٥. الملخص في أصول الدين، ص ٢١٩.

٦. الملخص، ص ٥٠.

٧. راجع: رسالة الكلام في حقيقة الجوهر للشريف المرتضى.

[٦]. حَدُّ الْحَرَكَةِ: هُوَ كُلُّ كَوْنٍ^١ وَجِدَ عَقِيبَ ضِدِّهِ بِلا فَصْلِ.

[٧]. حَدُّ السُّكُونِ: هُوَ كُلُّ كَوْنٍ وَجِدَ عَقِيبَ مِثْلِهِ.

[٨]. حَدُّ الاجْتِمَاعِ: هُوَ الْكَوْنُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْجِسْمُ أَوْ الْجَوْهَرُ فِي أَقْرَبِ

الْأَمَاكِينِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ، وَ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ «التَّأْلِيفِ»^٢ وَ عَنِ «المُجَاوِرَةِ».

[٩]. حَدُّ الْاِفْتِرَاقِ: هُوَ الْكَوْنُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ الْجِسْمُ فِي الْمَكَانِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ غَيْرِهِ

أَدْنَى بُعْدٍ.

[١٠]. حَدُّ الْمُصَاكَّةِ: هُوَ اعْتِمَادُ جِسْمٍ عَلَى جِسْمٍ أَوْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بَعْدَ أَنْ

كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُزَابِلًا لِصَاحِبِهِ، غَيْرُ مُمَاسِّ لَهُ.

[١١]. حَدُّ الْاِعْتِمَادِ: هُوَ ثِقَلُ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِ الْجَوْهَرِ، وَ هُوَ مَعْنَى لَازِمٌ سَفَلًا.^٣

[١٢]. حَدُّ الْبَاقِي: هُوَ الْمُسْتَمِرُّ الْوَجُودِ، وَ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ^٤.

[١٣]. حَقِيقَةُ الدَّائِمِ: هُوَ الْمَوْجُودُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا^٥.

[١٤]. حَقِيقَةُ الْمُخْتَرِعِ: هُوَ إِخْرَاجُ^٦ الْفِعْلِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوَجُودِ.

١. الكون هو معنى إذا وجد أو جب كون الجوهر كائناً في جهة. الحدود، ص ٣٤.

٢. كذا، ولعل الأنسب أن يقال: «و يعبر عنه بالتأليف و المجاورة».

٣. هذا تعريف لأحد أنواع الاعتماد و هو الثقل، فإن الاعتماد عبارة عن معنى إذا وجد أو جب كون محلّه في حكم المدافع لما يماسّه مماسّة مخصوصة. و هذا الدفع يكون على ستة أنواع بعدد الجهات الستّ. راجع: الحدود، ص ٣٦ - ٣٧. و سوف يأتي. بحث مفصل حول الاعتماد في أواخر هذه الرسالة. ٤. الذخيرة، ص ٩٦ و ٥٧٦.

٥. الذخيرة، ص ٥٧٦. و قد ذكر هناك أن للدائم معنيين: أحدهما المذكور في المتن، و الآخر الموجود في المستقبل.

٦. كذا، و الأنسب: «مُخْرَج».

و في اللغة: إيجاد الفعل في الغير من غير آلة ولا سبب^١.

و الوجهان ثابتان في القديم تعالى^٢.

[١٥]. حقيقة الفعل: ما وجد بعد أن كان مقدوراً^٣.

و ينقسم قسمين:

أحدهما: لا صفة له زائدة على حدوثه، نحو كلام التائم. ولا يوصف هذا القسم

بفتح [و حُسن] ولا ذم [و مدح]^٤.

والآخر: أن تكون له صفة زائدة على حدوثه.

و ينقسم^٥ إلى فعل ملجأ ومحلّي.

[١٦]. فما يقع من الملجأ لا مدح يستحق به ولا ذم.

[١٧]. وما يقع من المحلّي يستحق به المدح والذم؛ لكنه لا يسمى بذلك إلا إذا

علم فاعله بذلك أو دل عليه؛ لأن الأفعال على ضربين: مُحكّم، و مُتَّبِع^٦.

١. من قوله: «و في اللغة» إلى هنا قد وُضع في النسخة متصلاً بتعريف «الافتراق» الأنف، و قد نقلناه إلى هنا لأنه موضعه الصحيح.

٢. قال الشريف المرتضى رحمه الله: «و يوصف تعالى بأنه «مخترع»؛ لأن فائدة هذا الوصف إخراج الفعل من العدم إلى الوجود، و هي ثابتة فيه تعالى و لهذه الكلمة في العرف فائدة أخرى، و هي إيجاد الفعل في الغير من غير آلة و لا سبب، و الوجهان ثابتان فيه تعالى». الذخيرة، ص ٥٩١.

٣. الملخص، ص ٣٠٦.

٤. لقد ذكر الشريف المرتضى رحمه الله ذلك في الملخص في ص ٣٠٦ لكنه ذكر تفصيلاً في ذلك في الملخص، ص ٣٠٨ و ٤٧٥.

٥. أي القسم الآخر.

٦. المتَّبِع هو المضطرب. قال ابن دريد: تَبَّجْتُ الكلامَ تَبَّيجاً، إذا لم تأت به على وجهه. راجع: جمهرة اللغة، ج ١، ص ٢٥٨.

[١٨]. فالْمُحْكَمُ منه: يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ فَاعِلِهِ عَالِمًا.

[١٩]. وَالْمُتَّحِجُّ: لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهُ لَيْسَ بِعَالِمٍ؛ لَوْ قَوَّعَهُ^١ مِنَ الْعَالِمِ وَمِمَّنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ.

وَهُوَ^٢ عَلَى ضَرْبَيْنِ: حَسَنٍ، وَقَبِيحٍ.

[٢٠]. فَحَدُّ الْقَبِيحِ: مَا مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَسْتَحِقَّ فَاعِلُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَالتَّخْلِيَةِ الدَّمَّ.^٣

[٢١]. وَحَدُّ الْحَسَنِ: مَا لَا يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الدَّمَّ.^٤

وَهُوَ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ: وَاجِبٌ، وَمَنْدُوبٌ، وَمُبَاحٌ، وَتَفْضُلٌ.

[٢٢]. فَالْوَاجِبُ: هُوَ مَا يَسْتَحِقُّ الدَّمَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ.^٥

[٢٣]. وَالْمَنْدُوبُ: هُوَ مَا يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ الْمَدْحَ بِفِعْلِهِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الدَّمَّ بِأَنْ لَا

يَفْعَلْهُ.^٦

[٢٤]. وَالْمُبَاحُ: لَا تَكُونُ لَهُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى حُسْنِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَدْحٌ وَلَا دَمٌّ.^٧

[٢٥]. وَالتَّفْضُلُ: هُوَ النَّفْعُ الْوَاصِلُ إِلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.^٨

وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَى الْأَعْمَالِ: مَدْحٌ، وَتَوَابٌ، وَشُكْرٌ، وَدَمٌّ، وَعِقَابٌ، وَعَوْضٌ.^٩

١. في النسخة: «لوقوعهما».

٢. أي: الفعل المخلّى. راجع: الملخص، ص ٣٠٦.

٣. الملخص، ص ٣٠٦.

٤. الملخص، ص ٣٠٦.

٥. هذا تعريف «الواجب المخير». راجع: الملخص، ص ٣٠٧.

٦. الملخص، ص ٣٠٧.

٧. الملخص، ص ٣٠٧.

٨. سمّاه في الملخص، ص ٣٠٧: «الواجب المضيق»، ومثل له بردّ الوديعة بعينها.

٩. الذخيرة، ص ٢٧٦.

- [٢٦]. حَدُّ الْمَدْحِ: هُوَ الْقَوْلُ الْمُنْبِيُّ عَنْ عِظَمِ حَالِ الْمَمْدُوحِ.^١
- [٢٧]. حَدُّ الثَّوَابِ: هُوَ النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ الْخَالِصُ الْمُقَارِنُ لِلتَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ.^٢
- [٢٨]. حَدُّ الشُّكْرِ: هُوَ الْاعْتِرَافُ بِالنُّعْمَةِ، مَعَ ضَرْبٍ مِنَ التَّعْظِيمِ.^٣
- [٢٩]. حَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ: هِيَ ضَرْبٌ مِنَ الشُّكْرِ، وَعِنَايَةٌ فِيهِ، وَكَيْفِيَّةٌ فِيهِ.^٤
- [٣٠]. حَدُّ الذَّمِّ: هُوَ مَا أَنْبَأَ عَنِ اتِّضَاعِ حَالِ الْمَذْمُومِ.^٥
- [٣١]. وَحَدُّ الْعِقَابِ: هُوَ الضَّرَرُ [الْمُسْتَحَقُّ] ^٦ الْمُقَارِنُ لِلِاسْتِخْفَافِ وَالْإِهَانَةِ.^٧
- [٣٢]. حَدُّ الْعِوَضِ: هُوَ النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ، الْخَالِي مِنَ تَعْظِيمٍ وَتَبْجِيلٍ.^٨
- [٣٣]. حَدُّ الْأَلَمِ: هُوَ إِدْرَاكُ مَا يَنْفِرُ عَنْهُ الْمُدْرِكُ.^٩
- [٣٤]. حَدُّ الظُّلْمِ: هُوَ الضَّرَرُ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ يُوفَى عَلَيْهِ، وَلَا دَفْعَ ضَرَرٍ هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَ لَيْسَ بِمُسْتَحَقٍّ، وَ لَمْ يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ الْمُدَافَعَةِ.^{١٠}
- [٣٥]. حَدُّ اللَّذَّةِ: هِيَ إِدْرَاكُ الْمُشْتَهَى.^{١١}
- [٣٦]. حَدُّ الْمَسْرَةِ: هِيَ اعْتِقَادُ وَصُولِ النَّفْعِ وَانْدِفَاعِ الضَّرَرِ.^{١٢}

١. الذخيرة، ص ٢٧٦.

٢. الذخيرة، ص ٢٧٦.

٣. الذخيرة، ص ٢٧٦.

٤. الملخص، ص ٣٠١؛ جمل العلم والعمل، ص ٣٧.

٥. الذخيرة، ص ٢٧٦؛ جمل العلم والعمل، ص ٣٦.

٦. ما بين المعقوفين استفدناه من الذخيرة.

٧. الذخيرة، ص ٢٧٦.

٨. الذخيرة، ص ٢٣٩؛ جمل العلم والعمل، ص ٣٤ و٣٧.

٩. الملخص، ص ١٩٥.

١٠. الذخيرة، ص ٢١٦.

١١. الملخص، ص ١٩٥.

١٢. راجع: المسائل الطرابلسيات، ص ٤٢٣.

[٣٧] حَدُّ التَّعْرِضِ: هُوَ تَصْيِيرُ الْمُعْرَضِ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى مَا عُرِّضَ لَهُ.^١

[٣٨] حَدُّ الْعُمُومِ: هُوَ اعْتِقَادُ وُصُولِ الْمُضَارِّ أَوْ قَوْتِ الْمَنَافِعِ.^٢

[٣٩] حَدُّ الْمَضَارِّ: هِيَ الْآلَمُ وَ الْعُمُومُ، وَ مَا أَدَّى إِلَيْهِمَا أَوْ إِلَى أَحَدِهِمَا.^٣

[٤٠] حَقِيقَةُ الْمُدْرِكِ: هُوَ كَوْنُهُ حَيًّا لَا آفَةَ بِهِ، بِشَرَطِ وَجُودِ الْمُدْرِكِ وَ ارْتِفَاعِ الْمَانِعِ.^٤

[٤١] حَدُّ الْحَيِّ: هُوَ مَنْ لَمْ يَسْتَحِلَّ فِيهِ وَ هُوَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا

عَالِمًا^٥؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدَّ يَدْخُلُ فِيهِ الْقَدِيمُ وَ الْمُحَدَّثُ.

[٤٢] حَدُّ الْقَادِرِ: هُوَ مَنْ كَانَ عَلَى حَالٍ لِكَوْنِهِ عَلَيْهَا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ، مَعَ ارْتِفَاعِ

الْمَنْعِ.^٦

[٤٣] حَقِيقَةُ الْعَالِمِ: هُوَ مَنْ صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ الْمُحَكَّمُ الْمُتَقَنَّ عَلَى جِهَةِ الْإِبْتِدَاءِ إِذَا

كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ وَ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ.^٧

[٤٤] حَقِيقَةُ الْمُنْشِئِ: هُوَ الْمَفِيدُ الْإِبْجَادَ فِي الْغَيْرِ بِلَا سَبَبٍ.^٨

[٤٥] حَقِيقَةُ الْخَالِقِ: هُوَ مَنْ أَوْقَعَ الْفِعْلَ مُقَدَّرًا^٩ غَيْرَ مَسْهُوًّا عَنْهُ.^{١٠}

١. الذخيرة، ص ١٠٨.

٢. الملخص، ص ١٩٥.

٣. الملخص، ص ١٩٥.

٤. الملخص، ص ٩٥.

٥. الملخص، ص ٨٢.

٦. الملخص، ص ٧٣.

٧. الذخيرة، ص ٥٨٢.

٨. الذخيرة، ص ٥٩٢.

٩. في النسخة: «مقدوراً».

١٠. الذخيرة، ص ٥٩٢.

[٤٦]. حَقِيقَةُ الْوَاحِدِ: هُوَ الْمُنْفَرِدُ بِصِفَاتِ نَفْسِيَّةٍ لَيْسَتْ لِغَيْرِهِ.^٢
 [٤٧]. حُدُّ التَّرَكُّ: هُوَ مَا ابْتَدَى بِالْقُدْرَةِ بَدَلًا مِنْ ضِدِّ لَهْ يَصْحُ ابْتَدَاؤُهُ عَلَى هَذَا

الوجه.^٣

[٤٨]. حَقِيقَةُ الضُّدِّينِ: هُمَا الْمُتَعَايَانِ عَلَى مَحَلِّ وَاحِدٍ وَوَقْتٍ وَاحِدٍ.

[٤٩]. مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ حَكِيمٌ»: أَنَّهُ لَا يَتَخَلَّلُ أَعْمَالَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّفَهِّ.^٤

[٥٠]. حَقِيقَةُ الْمُحْسِنِ: مَنْ فَعَلَ الْإِحْسَانَ أَوْ الْحَسَنَ.^٥

[٥١]. حَقِيقَةُ الْمَلِكِ: هُوَ مَا صَحَّ تَصَرُّفُهُ فِيمَا يَمْلِكُهُ بِجَمِيعِ ضُرُوبِ التَّصَرُّفِ.

[٥٢]. حُدُّ الْمَالِكِ:^٦ هُوَ مَا قَدَّرَ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ مِنْهُ.^٧

[٥٣]. حُدُّ الْغَنِيِّ: هُوَ الْحَيِّ الَّذِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ الْحَاجَةُ.^٨

[٥٤]. حَقِيقَةُ الْعَدْلِ فِي اللَّغَةِ: هُوَ الْفِعْلُ إِذَا كَانَ حَسَنًا.^٩

[٥٥]. فَأَمَّا «سَتَارٌ» وَ «سَاتِرٌ» فَمَعْنَاهُمَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَفْعَلْ فِي الدُّنْيَا أَمَارَةَ الْعِقَابِ،

مِنْ لَعْنٍ وَ اسْتِخْفَافٍ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا.^{١٠}

١. في الذخيرة: «نفسه».

٢. هكذا في الذخيرة، ص ٥٨٦. و في النسخة: «ليست غيره».

٣. أي: يصح ابتدائه بالقدرة أيضاً. و راجع: الذخيرة، ص ٢٨٧.

٤. الذخيرة، ص ٥٩٤.

٥. الذخيرة، ص ٥٩٣.

٦. في النسخة: «المالك».

٧. الذخيرة، ص ٥٧٩.

٨. الذخيرة، ص ٥٨٧.

٩. الذخيرة، ص ٥٩٤.

١٠. الذخيرة، ص ٦٠٣.

[٥٦]. فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «حَلِيمٌ» فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَمْ يُعَجَّلِ الْعُقُوبَةَ.^١

[٥٧]. حَقِيقَةُ الْمُكْتَسِبِ: هُوَ الْمُجْتَلِبُ الْمَنَافِعَ وَدَافِعُ^٢ الْمَضَارِّ.^٣

[٥٨]. مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «سُبُوْحٌ قُدُّوسٌ»: هُوَ تَنْزِيهُهُ عَمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ وَ

أَفْعَالِهِ.^٤

[٥٩]. حَقِيقَةُ الْمُبْدِعِ: هُوَ إِيقَاعُ الْفِعْلِ لَا عَلَى مِثَالِ^٥.

[٦٠]. حَقِيقَةُ الطَّالِبِ: هُوَ الطَّالِبُ بِحَقِّ الْمَظْلُومِ فِي الدُّنْيَا؛ بِحَيْثُ أَمْرًا بِأَدَائِهِ إِلَيْهِ، وَ

رَدَّهُ عَلَيْهِ.^٦

[٦١]. حُدُّ التَّكْلِيفِ: هُوَ إِرَادَةُ الْمُرِيدِ مِنْ غَيْرِهِ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ وَ مَشَقَّةٌ.^٧

[٦٢]. حُدُّ اللَّطْفِ: هُوَ مَا دَعَا إِلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ.^٨

[٦٣]. حَقِيقَةُ الْإِسْتِفْسَادِ: هُوَ مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْفَسَادُ، وَ لَوْلَاهُ لَمَا وَقَعَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ

يَكُونَ تَمَكِينًا، وَ لَالَهُ حَظٌّ فِي التَّمَكِينِ.^٩

١. الذخيرة، ص ٦٠٣.

٢. في النسخة: «ودفع».

٣. قال الشريف المرتضى رحمه الله: «و لا يوصف تعالى بأنه «مُكْتَسِبٌ»؛ لأنه يفيد اجْتِلَابَ

المنافع و دفع المضار». الذخيرة، ص ٥٩٢.

٤. الذخيرة، ص ٥٨٩.

٥. الذخيرة، ص ٥٩٢.

٦. الذخيرة، ص ٥٩٨.

٧. الذخيرة، ص ١٠٥.

٨. الذخيرة، ص ١٨٦.

٩. قال الشريف المرتضى رحمه الله: «و لأبي هاشم جواب آخر في استفساد إبليس، و هو أن

يقول: إن حقيقة الاستفساد هو ما وقع عنده الفساد، و لولاه لَمَا وَقَعَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَمَكِينًا، وَ

لاله حظٌّ في التمكن». الذخيرة، ص ٣٨٧.

- [٦٤]. حَقِيقَةُ الْهَادِي: هُوَ الَّذِي يَفْعَلُ الدَّلَالََةَ عَلَى الْحَقِّ وَ تَمْيِيزَهُ مِنَ الْبَاطِلِ . وَجَهٌ آخَرُ فِيهِ: وَ هُوَ أَيْضاً الْهَادِي لِأَهْلِ الثَّوَابِ إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ وَ الثَّوَابِ^١.
- [٦٥]. حُدُّ الْإِضْطِرَارِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: يُفِيدُ أَنْ يُفْعَلَ فِي الْإِنْسَانِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ مَقْدُورِهِ مِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ^٢.
- [٦٦]. حَقِيقَةُ التَّوَكُّلِ^٣: هُوَ طَلَبُ الشَّيْءِ مِنْ جِهَتِهِ وَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أُبِيحَ طَلَبُهُ مِنْهُ، وَ [أَنْ] لَا يَتَقَعَ جَزَعٌ، وَ لَا قُنُوطٌ^٤ عِنْدَ فَوْتِهِ^٥.
- [٦٧]. حَقِيقَةُ الدُّعَاءِ: هُوَ طَلَبُ الدَّاعِي الشَّيْءَ مِنْ غَيْرِهِ^٦.
- [٦٨]. حَقِيقَةُ السُّعْرِ: هُوَ تَقْدِيرُ الْبَدَلِ فِيمَا تُبَاعُ بِهِ الْأَشْيَاءُ^٧.
- [٦٩]. حُدُّ الْفِسْقِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ كُلِّ مَعْصِيَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى. وَ لَا تُخَصُّ بِذَلِكَ كَبَائِرُ مِنْ صَغَائِرِ^٨.

وَ هُوَ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْخُرُوجِ عَنِ الشَّيْءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ بِالتَّعَارُفِ جَعَلُوهُ عِبَارَةً عَنِ الْخُرُوجِ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ حَسَنِ إِلَى قَبِيحٍ^٩.

١. قال الشريف المرتضى رحمه الله: «و يوصف تعالى بأنه «هاد»؛ لأنه فاعل للهدى الذي هو الدلالة على الحق و تمييزه من الباطل، و هو أيضاً الهادي لأهل الثواب إلى طريق الجنة و الثواب». الذخيرة، ص ٥٩٥ - ٥٩٦.
٢. هكذا في الذخيرة، ص ٥٩٦. و في النسخة: «فعله» بدل «دفعه».
٣. هكذا في الذخيرة. و في النسخة: «المتوكل»، هكذا تقرأ.
٤. في النسخة: «و لا يفرط». و ما أثبتناه استفدناه من الذخيرة.
٥. الذخيرة، ص ٢٧٢.
٦. الذخيرة، ص ٦٠٤.
٧. الذخيرة، ص ٢٧٤.
٨. الذخيرة، ص ٥٣٣.
٩. الذخيرة، ص ٥٣٤.

حَدَّ آخِرُ لِلْفِسْقِ: كُلُّ مَا خُرِجَ بِهِ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ إِلَى مُخَالَفَتِهِ^١.
 [٧٠]. وَأَمَّا الْكُفْرُ: فِعِبَارَةٌ عَمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ دَوَامُ الْعِقَابِ وَكَثِيرُهُ، لِحَقَّتْ^٢ بِفَاعِلِهِ
 أَحْكَامٌ شَرَعِيَّةٌ، نَحْوُ مَنَعِ التَّوَارِثِ وَالتَّنَاجُحِ وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
 وَلَا سَبِيلَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ إِلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْفِعْلِ كُفْرًا، وَإِنَّمَا نَعْلَمُهُ سَمْعًا وَ
 تَوْقِيفًا^٣.

[٧١]. فَأَمَّا الْإِيمَانُ: فَهُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ وَالْإِقْرَارُ^٤؛ فَمَنْ^٥ كَانَ عَارِفًا بِاللَّهِ وَبِكُلِّ
 مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ مَعْرِفَتَهُ، مُقِرًّا بِذَلِكَ مُصَدِّقًا، فَهُوَ مُؤْمِنٌ^٦.
 وَ الْكُفْرُ^٧: هُوَ الْجُحُودُ بِالْقَلْبِ دُونَ اللِّسَانِ لِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ الْمَعْرِفَةَ بِهِ. وَلَا يَبْدَأُ مِنْ
 دَلِيلٍ شَرَعِيٍّ عَلَى أَنَّهُ^٨ يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعِقَابُ الدَّائِمُ الْكَثِيرُ^٩.
 [٧٢]. حَدُّ الْخَبْرِ: هُوَ مَا صَحَّ فِيهِ الصِّدْقُ أَوْ الْكُذِبُ. وَلَا نَحُدُّهُ بِمَا مَضَى فِي
 الْكُتُبِ مِنْ أَنَّهُ: مَا صَحَّ فِيهِ الصِّدْقُ وَ الْكُذِبُ.

١. الذخيرة، ص ٥٣٧.

٢. هكذا في الذخيرة. وفي النسخة: «لحقت» بدون الواو.

٣. الذخيرة، ص ٥٣٤. وسوف يأتي تعريف آخر للكفر بعد قليل.

٤. كان في النسخة مكتوب هكذا: «والإقرار باللسان» ثم شُطِبَ على كلمة: «اللسان»، وهو الصواب الموافق لما في الذخيرة، ص ٥٣٦، حيث جاء فيها: «اعلم أن الإيمان هو التصديق بالقلب، ولا اعتبار بما يجري على اللسان». وبذلك يكون المقصود بالإقرار الوارد في المتن الإقرار بالقلب لا باللسان.

٥. في النسخة: + «أقر». و يظهر أنه قد شُطِبَ عليها.

٦. الذخيرة، ص ٥٣٧.

٧. تقدّم تعريف الكفر آنفاً، ولذلك لم نجعل له هنا ترقيمًا مستقلاً.

٨. في النسخة: «من أن» بدل «على أنه».

٩. الذخيرة، ص ٥٣٧.

وَحَدٌّ آخَرَ لِلخَبَرِ مِنْ كَلَامِهِ^١: بَأَنَّهُ مَا احْتَمَلَ التَّصْدِيقَ أَوْ^٢ التَّكْذِيبَ.

وَلَيْسَ يَجِبُ الْفِرَازُ مِنَ الْحَدِّ الْأَوَّلِ لِأَجْلِ الْإِعْتِرَاضِ^٣.

[٧٣]. حَقِيقَةُ الْإِمَامَةِ: هِيَ الرِّئَاسَةُ الْمُطْلَقَةُ، وَهِيَ فَرَضُ الطَّاعَةِ وَنَفَازُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الرَّئِيسُ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ نَبِيًّا يُوْحَىٰ إِلَيْهِ وَمُتَحَمَّلًا لِشَّرِيعَةٍ،

وَبَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ. وَلَا فَرْقَ أَيْضًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُتَفَدِّئًا لِلشَّرْعِ^٤ وَمُقِيمًا

لِلْحُدُودِ شَّرِيعَةٍ^٥ أَوْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ. وَلَا بَدَأَ فِي الرَّئِيسِ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ

لَا رَئِيسَ لَهُ وَلَا يَدَ فَوْقَ يَدِهِ؛ وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَوْجَبْنَا عِصْمَتَهُ^٦.

[٧٤]. حَقِيقَةُ الْعِصْمَةِ: هِيَ اللَّطْفُ الَّذِي يَفْعَلُهُ اللَّهُ، فَيَخْتَارُ الْعَبْدَ عِنْدَهُ الْاِمْتِنَاعَ مِنْ

فِعْلِ الْقَبِيحِ^٧.

[٧٥]. حَقِيقَةُ الْمُعْجَزِ: فِي التَّعَارُفِ: مَا دَلَّ عَلَىٰ صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ وَاخْتَصَّ بِهِ.

وَفِي أَصْلِ اللُّغَةِ يُنْبِئُ عَمَّنْ جَعَلَ غَيْرَهُ عَاجِزًا. وَالْقَدِيمُ تَعَالَىٰ هُوَ الْمُخْتَصُّ

بِالْقُدْرَةِ عَلَىٰ الْإِعْجَازِ وَالْإِقْدَارِ^٨. وَالمُرَاعَى مَعْنَىٰ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الْعُرْفِ دُونَ

أَصْلِ اللُّغَةِ^٩.

١. أي: من كلام الشريف المرتضى رحمه الله.

٢. في الذخيرة: «و» بدل «أو».

٣. الذخيرة، ص ٣٤٢. وقد ذُكر الاعتراض هناك، فراجع.

٤. في الذخيرة: «لشرع».

٥. في الذخيرة: «شرعية».

٦. الذخيرة، ص ٤٠٩.

٧. المسائل الطرابلسيات، ص ١٧٣.

٨. هكذا في الذخيرة، وفي النسخة: «والقدر».

٩. الذخيرة، ص ٣٢٨.

و يَجِبُ ظُهُورُهُ عَلَى يَدِ الْأَنْبِيَاءِ [عَلَيْهِمُ السَّلَامُ] وَ [يَجُوزُ ظُهُورُهُ عَلَى يَدِ] ^١
الْأئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَ أَفْضَلِ الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ. ^٢

[٧٦]. حُدَّ النَّسَخِ: هُوَ كُلُّ دَلِيلٍ دَلَّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ الْأَوَّلِ زَائِلٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ كَانَ ثَابِتًا بِالنَّصِّ الْأَوَّلِ، مَعَ تَرَاحِيهِ عَنْهُ؛ فَهُوَ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ «نَاسِخٌ». ^٣

[٧٧]. حَقِيقَةُ التَّوَاتُرِ: هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْأْتِفَاقُ عَلَى الْكُذِبِ وَ التَّوَاتُؤُ عَلَيْهِ، وَ لَا أَنَّ يَجْتَمِعُوا عَلَى الْكُذِبِ اتِّفَاقًا بَعِيرٍ تَوَاتُؤًا. ^٤
فَأَمَّا النَّصُّ ^٥، فَهُوَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: عَقْلِيٌّ، وَ سَمْعِيٌّ.
فَالْعَقْلِيُّ: جَلِيٌّ، وَ خَفِيٌّ.

[٧٨]. فَالْجَلِيُّ: كَقَوْلِ النَّبِيِّ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هُوَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي» ^٦، وَ «إِمَامُكُمْ بَعْدِي» ^٧، وَ «سَلَّمُوا عَلَيْهِ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ». ^٨
[٧٩]. وَ أَمَّا الْخَفِيُّ: فَمَا جَرَى فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ، وَ كَقَوْلِهِ فِيهِ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى». ^٩

١. ما بين المعقوفين استفدناه من الذخيرة. ٢. الذخيرة، ص ٣٣٢ و ٣٣٣.

٣. الذخيرة، ص ٣٥٥. ٤. الذخيرة، ص ٤٦٣.

٥. سوف يأتي تعريف «النص» عند الرقم (١١٠).

٦. معاني الأخبار، ص ٤٠٢، ح ٦٤؛ شرح الأخبار للمغربي، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٥٧٢؛ إعلام الوری، ج ١، ص ٣٢٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، ص ٤٢ - ٤٣.

٧. كمال الدين، ج ١، ص ٢٦١.

٨. تفسير القمي، ج ١، ص ٣٠١؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٦٤؛ الكافي، ج ٢، ص ٢٠، ح ٧٦٦؛ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لابن عقدة، ص ١٣.

٩. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٢؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٥؛ الأمالي للصدوق، ص ١٧٤، المجلس ٣٢، ح ٧.

- [٨٠] و السَّمْعِيُّ: هُوَ كُلُّ خِطَابٍ أَمْكَنَ مَعْرِفَةَ الْمُرَادِ بِهِ^١.
- [٨١] حَدُّ الْقِيَاسِ: هُوَ إِثْبَاتٌ مِثْلِ حُكْمِ الْمَقْيِسِ عَلَيْهِ فِي الْمَقْيِسِ^٢.
- [٨٢] حَدُّ الْعِلْمِ: هُوَ مَا اقْتَضَى سُكُونَ النَّفْسِ إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ^٣.
- [٨٣] حَدُّ الْجَهْلِ: هُوَ اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ^٤.
- [٨٤] حَدُّ الظَّنِّ: هُوَ الَّذِي يَقْوَى عِنْدَ الظَّانِّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ وَ يُجَوِّزُ الْآخَرَ.
- [٨٥] حَدُّ الشُّكِّ: هُوَ الْوَقْفُ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى أَحَدِ الْمُعْتَقِدِينَ.
- [٨٦] حَدُّ الْعِتْقَادِ: هُوَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ مُعْتَقَدَهُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.
- الشَّاكُّ^٥: هُوَ الْمُتَوَقِّفُ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى أَحَدِ الْمُعْتَقِدِينَ.
- المُعْتَقِدُ: هُوَ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ مُعْتَقَدَهُ عَلَى مَا هُوَ بِهِ.
- [٨٧] حَقِيقَةُ الدَّلِيلِ وَ الدَّالِّ: هُمَا اسْمَانِ لِفاعِلِ الدَّلَالَةِ^٦؛ وَ إِنَّمَا يُعَلِّمُ الدَّلِيلُ دَلِيلًا إِذَا حَصَلَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ^٧.
- [٨٨] حَقِيقَةُ الدَّاعِي^٨ فِي عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ: عِبَارَةٌ عَمَّا لَهُ يَفْعَلُ الْقَادِرُ الْفِعْلَ - أَوْ لَا يَفْعَلُهُ لِلصَّارِفِ^٩ عَنِ الْأَفْعَالِ - وَ هُوَ كَوْنُهُ عَالِمًا أَوْ ظَانًّا أَوْ مُعْتَقِدًا^{١٠}، وَ لَا تَأْثِيرَ لِمَا
-
١. سوف يأتي عند الرقم (١١٠) أن هذا عين تعريف «النص».
٢. الذريعة، ج ٢، ص ١٩٣.
٣. الذخيرة، ص ١٥٤.
٤. راجع: المسائل السلارية (في ضمن ج ٢ من هذه المجموعة)، ص ١١٦.
٥. لم نضع له رقماً خاصاً؛ لتقدم اصطلاح «الشك». و هكذا بالنسبة لاصطلاح «المعتقد» التالي.
٦. الذخيرة، ص ٥٩٥.
٧. المسائل السلارية (في ضمن هذه المجموعة من الرسائل)، ج ٢، ص ١٢٦.
٨. في النسخة: «الدواعي». و هكذا نظيره القادم.
٩. في النسخة: «و الصارف» بدل «للصارف».
١٠. في النسخة: «هو كونه عالماً و ظاناً و معتقداً» بدل «و هو كونه عالماً أو ظاناً أو معتقداً».

عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ كَكُونِهِ^١ حَيًّا وَ قَادِرًا. وَ مِنْ شَأْنِ الدَّاعِي أَنْ يَخْتَلِفَ بِهِ حَالُ
المَقْدُورِ.

[٨٩]. فَأَمَّا الرُّوحُ: فَهُوَ الهَوَاءُ المُتَرَدِّدُ فِي مَخَارِمِ الحَيِّ مِنَّا وَ مَنَافِذِهِ عَلَيَّ وَجِهٍ لَا
يَتِمُّ كُونُهُ حَيًّا إِلَّا مَعَهُ،^٢ حَتَّى إِنَّهُ مَتَى خَرَجَ عَنِ نِظَامِهِ بَطَلَّتِ الحَيَاةُ. وَ الحَيَاةُ عَرَضٌ.
[٩٠]. وَ أَمَّا الكَلَامُ: فَهُوَ مَا انْتَضَمَ مِنْ حَرْفَيْنِ فِصَاعِدًا مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ المَعْقُولَةِ^٣
[إِذَا وَقَعَتْ] مِمَّنْ تَصَحُّ الفَائِدَةُ مِنْهُ أَوْ مِنْ قَبِيلِهِ. وَ هُوَ جِنْسٌ يُخَالِفُ الصَّوْتِ.
وَ هُوَ حَقِيقَةٌ، وَ مَجَازٌ:

[٩١]. فَحَدُّ الحَقِيقَةِ: هُوَ مَا أُفِيدَ بِهِ مَا وُضِعَ لَهُ فِي اللُّغَةِ.^٤ وَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ لِفِظِهِ
مُطَابِقًا لِمَعْنَاهُ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَ لَا نُقْصَانٍ، وَ لَا نَقْلِ عَنِ مَوْضِعِهِ.
[٩٢]. وَ حَدُّ المَجَازِ: مَا أُفِيدَ بِهِ مَا لَمْ يُوَضَّعْ لَهُ.^٥ وَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ لَا يَنْتَظِمَ لِفِظِهِ
لِمَعْنَاهُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، أَوْ بَوْضِعِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.
وَ مِنْ جُمْلَةِ الكَلَامِ الخِطَابُ المُفِيدُ مِنْهُ فِي المِلَّةِ،^٦ [وَ هُوَ] عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ:
لُغَوِيٌّ، وَ شَرْعِيٌّ، وَ عُرْفِيٌّ.

[٩٣]. فَأَمَّا اللُّغَوِيُّ كَقَوْلِنَا: «ظالمٌ» لِمَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ، وَ «قاتلٌ» لِمَنْ فَعَلَ القِتْلَ، وَ مَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ.

١. فِي النسخة: «يكونه».

٢. رسائل المرتضى، ج ١، ص ١٣٠؛ ج ٤، ص ٣٠.

٣. الملخص، ص ٣٩٧.

٤. الذريعة، ج ١، ص ١٠؛ الملخص، ص ٤٠٨.

٥. الذريعة، ج ١، ص ١٠؛ الملخص، ص ٤٠٨.

٦. كذا.

[٩٤]. وَأَمَّا الشَّرْعِيُّ، فَهُوَ مَا انْتَقَلَ عَنْ أَصْلِ اللُّغَةِ وَاخْتَصَّ بِعُرْفِ الشَّرْعِ؛ كَقَوْلِنَا: «صَلَاةٌ» فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِلدُّعَاءِ، وَفِي الشَّرِيعَةِ عِبَارَةٌ عَنْ أَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[٩٥]. وَأَمَّا العُرْفِيُّ، فَهُوَ مَا انْتَقَلَ عَنْ أَصْلِ اللُّغَةِ إِلَى العُرْفِ المُعْتَادِ، كَقَوْلِنَا: «غَانِطٌ» هُوَ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ المَكَانِ المُطْمَئِنِّ، وَتُعَوَّرَفُ فِي العَادَةِ بِالحَدَثِ حَتَّى لَا يُفْهَمُ مِنْ مُطْلَقِهِ غَيْرُهُ. وَكَذَلِكَ «الْوَطْءُ».

فَأَمَّا العِلْمُ، فَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: ضَرُورِيٌّ، وَمُكْتَسَبٌ.

[٩٦]. وَحَدُّ الضَّرُورِيِّ: بِأَنَّهُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ العَالِمَ بِهِ نَفْسَهُ إِذَا انْفَرَدَ، كَالعِلْمِ بِالمُشَاهَدَاتِ.

وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

ضَرْبٌ يَقَعُ عِنْدَ سَبَبٍ، وَلَوْلَاهُ لَمْ يَقَعْ. وَالضَّرْبُ الثَّانِي يَحْصُلُ فِي العَاقِلِ ابْتِدَاءً. وَيَنْقَسِمُ مَا يَحْصُلُ عَنْ سَبَبٍ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ حُصُولُهُ عِنْدَ سَبَبِهِ، كَالعِلْمِ بِالمُشَاهَدَاتِ مَعَ كَمَالِ العَقْلِ وَفَقْدِ اللَّبْسِ.

وَالثَّانِي: يَحْصُلُ عِنْدَ سَبَبِهِ بِالعَادَةِ.

وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: العَادَةُ فِيهِ مُتَّفِقَةٌ غَيْرُ مُتَّفَاوِتَةٍ، كَالعِلْمِ بِمُخْبَرِ الأَخْبَارِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مَا طَرِيقُهُ العَادَةُ [وَتَفَاوُتُ فِيهِ العَادَةُ]^٢، كَالحِفْظِ لِمَا يُدْرَسُ. وَ

١. فِي النسخة: «مَمَّا».

٢. مَا بَيْنَ المَعْقُوفِينَ اسْتَفْدَنَاهُ مِنَ الذَّخِيرَةِ.

العِلْمِ بِالصَّنَائِعِ^١ عِنْدَ مُمَارَسَتِهَا.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَيْنِ الْأُولَيْنِ - وَهُوَ مَا يَحْصُلُ فِي الْعَاقِلِ ابْتِدَاءً - فَهُوَ كَالْعِلْمِ بِأَنَّ الْمَوْجُودَ لَا يَخْلُو مِنْ قِدَمٍ أَوْ حُدُوثٍ، وَالْمَعْلُومَ لَا يَخْلُو مِنْ عَدَمٍ أَوْ وُجُودٍ، وَاسْتِحَالَةٍ كَوْنِ الْجِسْمِ الْوَاحِدِ فِي الْحَالَةِ الْوَاحِدَةِ فِي مَكَائِنٍ^٢.

[٩٧]. وَأَمَّا الْمُكْتَسَبُ، فَحَدُّهُ مَا يُمَكِّنُ الْعَالِمَ بِهِ نَفْسَهُ عَنِ نَفْسِهِ بِإِدْخَالِ شُبْهَةٍ إِذَا انْفَرَدَ.

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَحْصُلُ مِنْ فَعَلَةٍ^٣ إِلَّا مُتَوَلِّدًا عَنِ نَظَرٍ.

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: يَقَعُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ. [هَذَا] وَالضَّرْبُ الثَّانِي هُوَ مَا يَفْعَلُهُ الْمُتَنَبِّهُ مِنْ نَوْمِهِ، وَقَدْ كَانَ عَالِمًا قَبْلَ النَّوْمِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ^٤.

[بِحْثٍ حَوْلِ الْإِعْتِمَادِ]

وَأَمَّا الْإِعْتِمَادُ: فَقَدْ تَقَدَّمَ حَدُّهُ^٥، وَأَجْنَاسُهُ سِتَّةٌ بَعْدَ الْجِهَاتِ السِّتِّ^٦.

وَتَوَلِيدُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ:

مِنْهُ مَا يُؤَلِّدُهُ بِنَفْسِهِ بِغَيْرِ شَرْطٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَحْتَاجُ فِي تَوَلِيدِهِ لَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ إِلَى شَرْطٍ.

١. فِي النِّسْخَةِ: «بِالصَّنَائِعِ».

٢. الذَّخِيرَةُ، ص ١٥٥.

٣. فِي النِّسْخَةِ وَالذَّخِيرَةُ: «مِنْ فَعَلَةٍ».

٤. الذَّخِيرَةُ، ص ١٥٦.

٥. تَقَدَّمَ عِنْدَ الرَّقْمِ (١١)، وَلِذَلِكَ لَمْ نَجْعَلْ لَهُ هُنَا رَقْمًا خَاصًّا.

٦. الْمُلَخَّصُ، ص ١١٠ وَ ١١٧.

ومنه ما يُؤلِّده بنفسه بشرط، ولا يصحُّ أن يُؤلِّده على وجهٍ إلا بشرط.
ومنه ما يُؤلِّده بواسطة، لا بنفسه.

فالَّذي يُؤلِّده بنفسه بغير شرطٍ هو الأكوأ^١ والاعتمادات في محلِّه^٢، وإن كان يُؤلِّدها في غير محلِّه^٣ بشرطِ المُماسَّة.

وما يُؤلِّده بنفسه بشرطٍ لا بدَّ منه هو الأصوات؛ لأنَّه يُؤلِّدها بشرطِ المُصاكَّة، ولا يُؤلِّدها إلا كذلك.

فأما ما يُؤلِّده^٤ بواسطة لا بنفسه، فهو^٥ التَّأليفُ والآلامُ؛ لأنَّه يُؤلِّدُ المُجاوَرَةَ المؤلَّدة للتَّأليفِ، ويؤلِّدُ التَّفريقَ والوهيَ في جسمِ الحيِّ، والألمُ مُتولِّدٌ عنهما؛ فمن حيثٍ وُلِّدَ^٥ ما يُؤلِّدُ الآلامَ والتَّأليفَ ساعَ أن نقولَ: إنَّه مُولِّدٌ لهما بواسطة.

والذي يلزمُ به الاعتمادُ سُفلاً هو الرُّطوبةُ، والذي يلزمُ به الاعتمادُ صُعداً هو اليبوسةُ.

والاعتمادُ يُؤلِّدُ^٦ الاعتمادَ، والاعتمادُ يُؤلِّدُ الصَّوتَ، ويؤلِّدُ الاعتمادَ أيضاً الكلامَ، ويؤلِّدُ أيضاً المُجاوَرَةَ التي تُؤلِّدُ التَّأليفَ، والقَطْعُ^٧ والوهيَ اللَّذينِ^٨ يُؤلِّدانِ الآلامَ.

١. أي: في محلِّ الاعتماد بمعنى أن الاعتماد يولِّد في محلِّه أكوأنا واعتمادات أخرى.

٢. في النسخة: «محلٌّ».

٣. في النسخة: «يولِّدها».

٤. في النسخة: «وهو».

٥. في النسخة: «ذلك».

٦. في النسخة: «هو».

٧. أي: ويولِّد القَطْع. وقد تقدَّم أنفاً التعبير بالتفريق بدلاً من القَطْع.

٨. في النسخة: «اللَّذان».

وَهُوَ مُؤَلَّدُ الْأَكْوَانِ، وَ الْمُجَاوِرَةُ تُؤَلَّدُ التَّأْلِيفَ وَ الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ الْبَقَاءُ مِنْ أَجْنَاسِ الْاعْتِمَادِ [هُمَا: الْاعْتِمَادُ سُفْلًا، وَ الْاعْتِمَادُ صُعْدًا، وَ مَا عَدَاهُمَا مِنْ أَجْنَاسِهِ لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ الْبَقَاءُ وَ الزَّرُومُ. وَ يَصِحُّ عَلَى الْاعْتِمَادِ الْبَقَاءُ.^١ وَ الْاعْتِمَادُ مُخْتَلِفٌ^٢ لَا يَدْرُكُ شَيْءٌ مِنْ الْحَوَاسِّ، وَ هُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَكْوَانِ.^٣ [٩٨]. فَأَمَّا الْإِرَادَةُ: فَهِيَ عَلَى وُجُوهِ؛ فَمِنْهَا: «الْمَحَبَّةُ» وَ «الْمَشِيئَةُ»، وَ تَوْصَفُ بِأَنَّهَا «رِضًا» عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ تُسَمَّى «عَزْمًا» عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ هِيَ «النِّيَّةُ»، وَ «الضَّمِيرُ» يَكُونُ بِالْقَلْبِ.^٤

[٩٩]. وَ الْكِرَاهَةُ: حَقِيقَتُهَا هُوَ النَّهْيُ^٥ عَنِ الْقَبِيحِ. وَ «سَاخَطُ» بِمَعْنَى كَارِهِ.^٦ [١٠٠]. حَقِيقَةُ الْوَعْدِ وَ الْوَعِيدِ: إِنَّمَا هُمَا خَبْرَانِ عَنِ إِيْصَالِ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ إِلَى مَنْ اسْتَحَقَّهُمَا.^٧

[١٠١]. وَ أَمَّا الشَّفَاعَةُ: فَهِيَ^٨ فِي إِسْقَاطِ الْمَضَارِّ، لَا فِي زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ.^٩ [١٠٢]. فَأَمَّا الْمَوَازِينُ: فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَدْلِ وَ التَّسْوِيَةِ الصَّحِيحَةِ، وَ الْقِسْمَةِ الْمُنْصِفَةِ.

١. كذا في النسخة. و الجملة الأخيرة غير واضحة إذا قارناها مع ما قبلها.

٢. هكذا قد تُقرأ الكلمة.

٣. لم نعثر على هذا البحث الذي يدور حول الاعتماد في كتب و رسائل الشريف المرتضى رحمه الله، و من المحتمل أنه مقطع من المسائل الموصليات الأولى المفقودة، فإن مسائلها الثالثة تدور حول بحث الاعتماد.

٤. الذخيرة، ص ٦٠٠ - ٦٠٢. ٥. في النسخة: «الإنهاء».

٦. الذخيرة، ص ٦٠٢. ٧. الذخيرة، ص ٥٠٤.

٨. في النسخة: «هي».

٩. الذخيرة، ص ٥٠٥: حمل العلم و العمل، ص ٣٩.

حَدَّ آخَرَ لِلْمَوَازِينِ: هُوَ ذُو الْكِفَيْتَيْنِ، يُجْعَلُ النُّورُ^١ فِي إِحْدَى الْكِفَيْتَيْنِ عِلَامَةً الرَّجْحَانِ، وَالظُّلْمَةُ فِي الْأُخْرَى عِلَامَةُ التَّقْصَانِ^٢.

[١٠٣]. وَأَمَّا الصَّرَاطُ: فَهُوَ طَرِيقُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ يَتَّسِعُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَيَتَّسَهُلُ سُلُوكُهُ لَهُمْ، وَيَضِيقُ عَلَى أَهْلِ النَّارِ وَيَشْقُ سُلُوكُهُ حَتَّى يَعْثُرُوا.

وَقِيلَ أَيْضاً: الْحُجَجُ وَالْأَدَلَّةُ الْمُفْرَقَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ^٣.

[١٠٤]. وَقَوْلُهُمْ: «هَيُولَى»: هُوَ أَصْلُ الْعَالَمِ، وَإِنَّ الْجَوَاهِرَ وَالْأَجْسَامَ مِنْهَا أَحْدَثَتْ.

[١٠٥]. وَقَوْلُنَا: «عَقْلٌ»^٤ يُفِيدُ مَجْمُوعَ عُلُومٍ. وَالْعَقْلُ عُلُومٌ صَرُورِيَّةٌ^٥ مِنْ فِعْلِهِ

تَعَالَى^٦.

[١٠٦]. الْحَدُّ لِلْأَشْيَاءِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ^٧ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: «عَلَى أَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا

يُذَكَّرُ فِيهِ مَا يَبِينُ بِهِ الْمَحْدُودُ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ»^٨.

[١٠٧]. حَدُّ الْحَيِّ الْفَعَالِ^٩ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ: هُوَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي تُشَاهِدُهَا دُونَ

أَبْعَاضِهَا، وَدُونَ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهَا^{١٠}.

١. في الذخيرة: «وقيل: يُجعل النور...».

٢. الذخيرة، ص ٥٣١ - ٥٣٢.

٣. الذخيرة، ص ٥٣٢.

٤. في النسخة: «عقلي».

٥. في النسخة: «ضرورة».

٦. الذخيرة، ص ١٢١ - ١٢٣.

٧. يعني: الشريف المرتضى رحمه الله.

٨. راجع: الذخيرة، ص ١٥٤.

٩. أي: الإنسان والملائكة والجن. راجع: الذخيرة، ص ١١٤.

١٠. الذخيرة، ص ١١٤.

[١٠٨]. فَأَمَّا كَمَالُ الْعَقْلِ، فَإِنَّمَا يُشِيرُ بِهِ إِلَى جُمْلَةِ الْعُلُومِ الَّتِي لَا يَكُونُ الْعَاقِلُ عَاقِلًا إِلَّا بِاجْتِمَاعِهَا، كَنَحْوِ الْعِلْمِ بِالْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَعْلَمُ بِالْمُشَاهَدَاتِ إِذَا أَدْرَكَهَا وَ ارْتَفَعَ اللَّبْسُ عَنْهَا، وَ يَعْلَمُ قَصْدَ الْمُخَاطَبِ لَهُ إِذَا خَاطَبَهُ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي لَا يَكُونُ الْعَاقِلُ عَاقِلًا إِلَّا مَعَهَا. وَ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَهُوَ مُكَلَّفٌ لِلنَّظَرِ وَ الْمَعْرِفَةِ.

وَ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَسَائِلِ الْوَارِدَةِ مِنْ «مَامْطِيرٍ»^١:

[١٠٩]. وَ التَّقْلِيدُ الْحَقِيقِيُّ: هُوَ قَبُولُ بَعْضِ حُجَّةٍ عَامَّةٍ وَلَا خَاصَّةٍ^٢، مُجْمَلَةٍ وَلَا مُفَصَّلَةٍ.

[١١٠]. حَدُّ النَّصِّ: هُوَ كُلُّ خِطَابٍ أَمَكَّنَ مَعْرِفَةَ الْمُرَادِ بِهِ^٣.

[١١١]. وَ أَمَّا الْمُجْمَلُ فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ: فَهُوَ كُلُّ خِطَابٍ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ؛ لِكِنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ^٤ هَذِهِ اللَّفْظَةَ إِلَّا فِيمَا يَدُلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ.

وَ الْمُتَكَلِّمُونَ يَسْتَعْمِلُونَ فِيمَا يَكُونُ [له]^٥ هَذَا الْمَعْنَى لَفْظَةَ «الْمُتَشَابِهِ»، وَ لَا

يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَ لَفْظَةَ «الْمُجْمَلِ» فِي الْمُتَشَابِهِ^٦.

[١١٢]. وَ أَمَّا قَوْلُنَا: «ظَاهِرٌ»، فَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ عِبَارَةً عَمَّا أَمَكَّنَ أَنْ يُعْرَفَ الْمُرَادُ بِهِ^٧.

١. هذه المسائل مفقودة. ومامطير: بُليدة من نواحي طبرستان قُرب آمل و تسمى اليوم:

بازفروش. معجم البلدان، ج ٤، ص ١٩٨؛ رياض العلماء، ج ١، ص ٣٣٣.

٢. في النسخة: «بالخاصة» بدل «ولا خاصة».

٣. الذريعة، ج ١، ص ٣٢٨. تقدّم عند الرقم (٨٠) أنّ هذا التعريف عين تعريف «النص السمعي».

٤. في النسخة: «لا يستعملوا».

٥. أضفناها لمقتضى السياق.

٦. الذريعة، ج ١، ص ٣٢٩.

٧. الذريعة، ج ١، ص ٣٢٩.

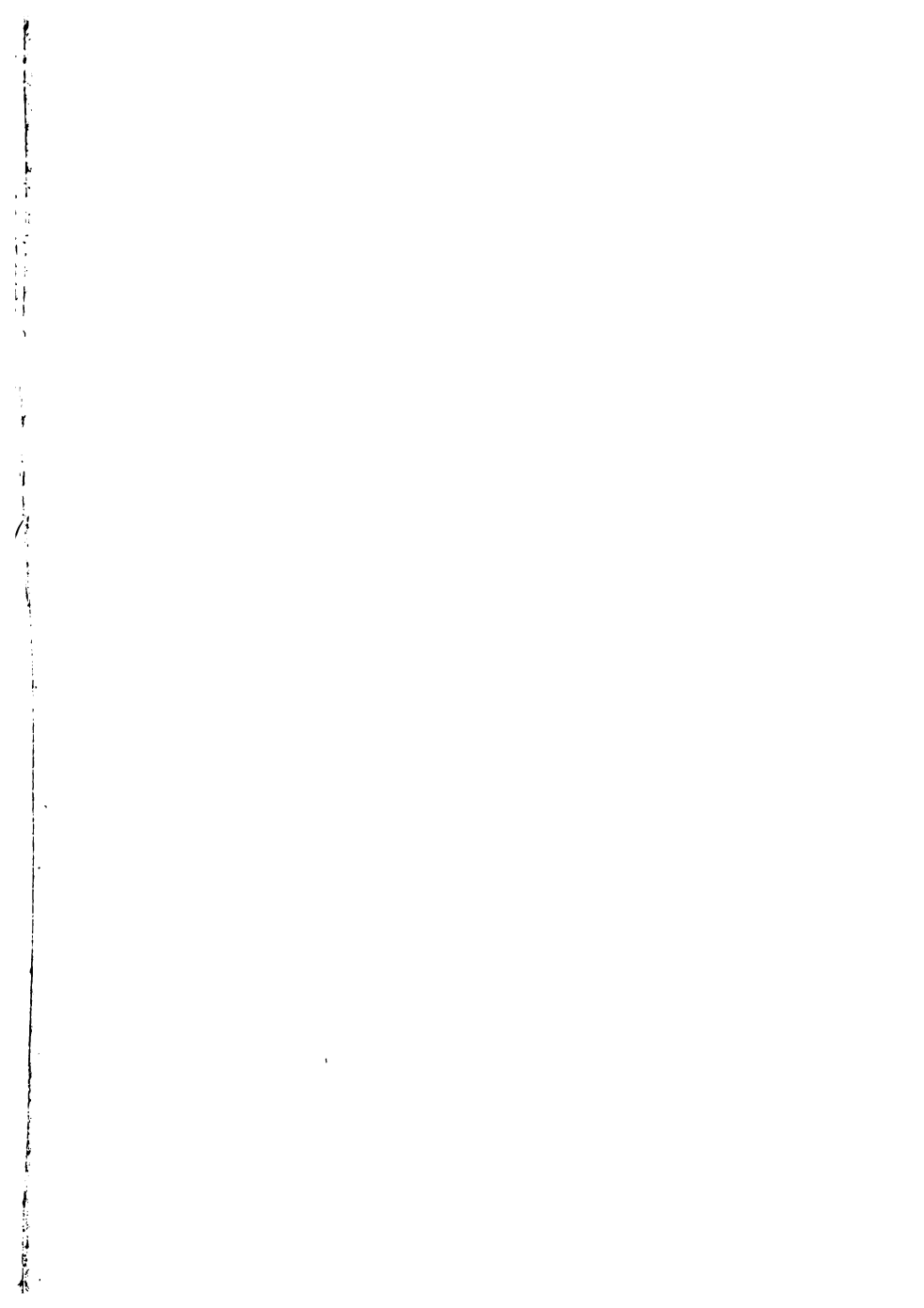
فهرس مصطلحات الرسالة^١

الثواب (٢٧)	الاجتماع (٨)
الجسم (٣)	الإرادة (٩٨)
الجهل (٨٣)	الاستفساد (٦٣)
الجوهر (٤)	الاضطرار (٦٥)
الحَدّ (١٠٦)	الاعتقاد (٨٦)
الحركة (٦)	الاعتماد (١١)
الحَسَن (٢١)	الافتراق (٩)
الحقيقة (٩١)	الألم (٣٣)
الحكيم (٤٩)	الإمامة (٧٣)
الحليم (٥٦)	الإيمان (٧١)
الحَيّ (٤١)	الباقي (١٢)
الحَيّ الفَعَال (١٠٧)	الترك (٤٧)
الخالق (٤٥)	التعريض (٣٧)
الخبر (٧٢)	التفضّل (٢٥)
الدائم (١٣)	التقليد (١٠٩)
الداعي (٨٨)	التكليف (٦١)
الدعاء (٦٧)	التواتر (٧٧)
	التوكّل (٦٦)

١. بما أنّ مصطلحات هذه الرسالة غير مرتّبة بحسب حروف الهجاء، لذلك قرّرنا إضافة فهرس مرتّب وفق هذه الحروف، ووضعنا أمام كلّ مصطلح رقمه الخاصّ به الموجود في متن الرسالة.

العقل (١٠٥)	الدليل، الدالّ (٨٧)
العلم (٨٢)	الذمّ (٣٠)
العلم الضروري (٩٦)	الروح (٨٩)
العلم المُكْتَسَب (٩٧)	سُبُوح قُدُوس (٥٨)
العوض (٣٢)	السِتّار، الساتر (٥٥)
الغموم (٣٨)	السعر (٦٨)
الغنيّ (٥٣)	السكون (٧)
الفسق (٦٩)	الشفاعة (١٠١)
الفعل (١٥)	الشكر (٢٨)
الفعل المُتَّبِع (١٩)	الشكّ (٨٥)
الفعل المُحكّم (١٨)	الشيء (١)
فِعْل المُخْلِى (١٧)	الصراط (١٠٣)
فِعْل المُلْجَأ (١٦)	الضدّان (٤٨)
القادر (٤٢)	الطالب (٦٠)
القبیح (٢٠)	الظاهر (١١٢)
القديم (٢)	الظلم (٣٤)
القياس (٨١)	الظنّ (٨٤)
الكرَاهة (٩٩)	العالم (٤٣)
الكفر (٧٠)	العبادة (٢٩)
الكلام (٩٠)	العدل (٥٤)
الكلام الشرعي (٩٤)	العَرَض (٥)
الكلام العرفي (٩٥)	العصمة (٧٤)
الكلام اللّغوي (٩٣)	العقاب (٣١)

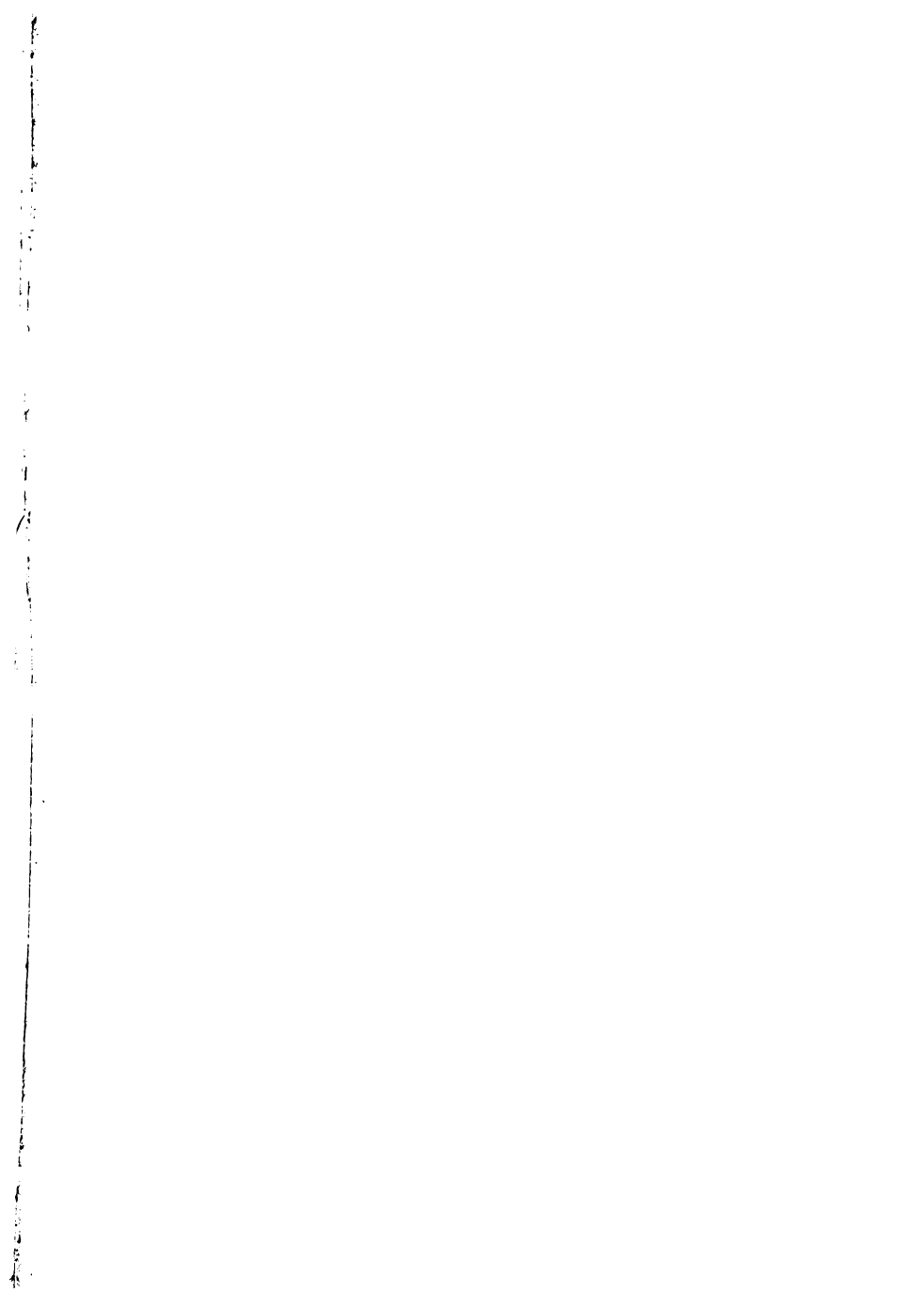
المُكْتَسِب (٥٧)	كمال العقل (١٠٨)
المَلِك (٥١)	اللذّة (٣٥)
المنذوب (٢٣)	اللطف (٦٢)
المُنشئ (٤٤)	المالك (٥٢)
الموازين (١٠٢)	المباح (٢٤)
النسخ (٧٦)	المُبدِع (٥٩)
النصّ (١١٠)	المَجاز (٩٢)
النصّ الجلي (٧٨)	المُجمل (١١١)
النصّ الخفي (٧٩)	المُحسِن (٥٠)
النصّ السمعي (٨٠)	المُخترِع (١٤)
الهادي (٦٤)	المدح (٢٦)
الهيولي (١٠٤)	المُدرك (٤٠)
الواجب (٢٢)	المَسرّة (٣٦)
الواحد (٤٦)	المصاكّة (١٠)
الوعد و الوعيد (١٠٠)	المضارّ (٣٩)
	المعجز (٧٥)



ز . الرسائل المنسوبة

(١١٠)

الحدود و الحقائق



مقدمة التحقيق

اهتم العلماء دائماً بتوضيح معاني المفردات التي يستعملونها في بحوثهم و تحديدها و بيان حقيقتها بصورة دقيقة، و ذلك لأن معرفة حقيقة المفردة أو المصطلح تؤدي إلى توضيح حدود المسألة التي يدور حولها البحث، و بعبارة أكثر علمية: «إن التصديق فرع التصور». كما يؤدي ذلك إلى رفع الكثير من اللبس و سوء الفهم، و بالتالي إلى تفادي إشكالات لا مبرر لها.

و من أهم العلوم التي اهتمت بالتعريف هو علم المنطق، حيث تُقسّم أبحاثه إلى قسمين رئيسيين: المعرف و الحجّة^١، فبحثُ التعريف يعتبر جزءاً أساسياً من هذا العلم، و قد عرّف التعريف بأنه: «انتقال من مجهول تصوّري إلى معلوم تصوّري»، فالتعريف إذن لا يفيد إلاّ التصوّر، و هو أحد قسمي العلم المنقسم بصورة رئيسية إلى تصوّر و تصديق.

و قد قسّم علماء المنطق التعريف إلى قسمين: حدّ و رسم، و قسّموا كلّ واحد منهما إلى تامّ و ناقص، و أكملها هو الحدّ التامّ الذي يبيّن حقيقة المعرفّ بكامل ذاتياته من جنس و فصل، فبواسطة الجنس يتبيّن ما يشترك به المعرفّ مع باقي الأشياء، و بواسطة الفصل يتبيّن ما يتميّز به المعرفّ عن باقي أنواع جنسه. و يكون التعريف بالحدّ التامّ بواسطة الجنس و الفصل القرينين. و الجنس

القريب يحتوي في طبيّاته على كلّ الأجناس العالية، فجنس الحيوان يحتوي في داخله على الجوهر، و الجسم النامي، و الحساس المتحرّك بالإرادة. و أمّا التعريف بالحدّ الناقص فيتمّ من خلال بعض الذاتيات و هو الفصل القريب فقط، أو هو مع الجنس البعيد.

و أمّا التعريف بالرسم التامّ فيتمّ من خلال الجنس و العرض الخاصّ، بينما يقتصر في الرسم الناقص على ذكر العرض الخاصّ فقط^١.

يُلاحظ أنّ العنصر المشترك بين الحدّ و الرسم الناقصين هو أنّ هذه التعريفات تؤكد على تمييز المعرّف عن باقي الأشياء، من دون وجود ضرورة لبيان وجه اشتراكه مع الأمور الأخرى.

و من جهة أخرى، لقد ركّز المتكلّمون على أنّ الحدّ إنّما يجب أن يقتصر على ما يميّز المحدود عن غيره، من دون بيان ما يشترك فيه معه، و إلّا لوجب ذكر كلّ ما يشترك فيه مع الغير، ففي تعريف العلم مثلاً ذكر الشريف المرتضى أنّه يجب تعريفه بأنّه: «ما اقتضى سكون النفس» من دون بيان أنّه من جنس الاعتقادات، فلا يصحّ أن يقال: «إنّه اعتقادٌ يقتضي سكون النفس»، فإنّه على الرغم من كون العلم اعتقاداً لكنّه لا يُذكر في التعريف، و إلّا و جب ذكر كلّ ما يشترك فيه العلم مع الحقائق الأخرى، مثل كونه عرضاً؛ لتمييزه عن الجوهر، أو كونه يوجب حالاً للحَيّ؛ لتمييزه عما يوجب حالاً للمحلّ، أو كونه محلّ القلب و لا يوجد إلّا فيه؛ لتمييزه عن ما يحلّ الجوارح^٢.

و على هذا يظهر أنّ المتكلّمين لا يجوزون ذكر الجنس في الحدّ، و بذلك يكون تعريفهم أقرب إلى الحدّ و الرسم الناقصين.

و قد اهتمّ متكلّمو الإمامية أيضاً بمجال الحدود و التعريفات، و ألفوا في ذلك

١. المصدر السابق، ص ١١٦ - ١١٩.

٢. الذريعة إلى أصول الشريعة، ص ٤٢ - ٤٣؛ الذخيرة، ص ١٥٤؛ الاقتصاد، ص ١٧٩.

رسائل متعدّدة، معظمها قد كتب له البقاء، نذكر منها:

١. الحدود والحقائق، المنسوبة للشريف المرتضى. وهي هذه الرسالة.
٢. المقدّمة في المدخل إلى صناعة علم الكلام، للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ).
٣. الحدود والحقائق، جمعها ابن قارورة (ق ٦) من كلام الشريف المرتضى.
٤. الحدود للمقري النيسابوري (ق ٦).
٥. الحدود والحقائق، للبريدي الأبي (ق ٦).
٦. أعلام الطرائق، لابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ).
٧. اختصار الحدود والحقائق، للكفعمي (ت ٩٠٥هـ).
٨. كما احتوت رسالة: النكت في مقدّمات الأصول، للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) على باب حول التعريفات.

نسبة الرسالة

رسالة الحدود والحقائق محلّ البحث هي رسالة منسوبة إلى الشريف المرتضى، و قد نسبت إليه في كتب الفهارس رسالة تحمل هذا الاسم^١، ولكن مع ذلك، هناك مجالٌ كبير للشكّ في صحّة نسبة ما هو موجود بأيدينا إليه؛ وذلك لأنّ هناك مجموعة من التعريفات المذكورة في هذه الرسالة لا تتلاءم مع آراء الشريف المرتضى المذكورة في كتبه الأخرى، ونحاول في هذا المجال أن نشير إلى بعض تلك التعريفات:

١. عُرّف «الخاطر» في هذه الرسالة بأنّه «تصوّر المعنى بالقلب». بينما عرّفه الشريف المرتضى بأنّه «كلامٌ يفعله الله تعالى داخل سمع المكلف»^٢.

١. معالم العلماء، ص ١٠٦.

٢. الذخيرة، ص ١٧٢.

٢. عُرِفَ «الخبر» في الرسالة بأنه «جملة يُعرف بها إسناد أمرٍ إلى غيره». بينما عرّفه الشريف المرتضى بأنه «ما صحّ فيه الصدق أو الكذب»^١.
٣. عُرِفَ «الروح» في الرسالة بأنه «هواء بارد في القلب، وهو مادّة النفس، وهو شرط الحياة. وقيل: جسم رقيق منساب في بدن الحيوان، وهو محلّ الحياة و القدرة». بينما عرّفه الشريف المرتضى بأنه: «الهواء المتردّد في مخارق الحيّ منّا، الذي لا يثبت كونه حيّاً إلّا مع تردّده. ولهذا لا يسمّى ما يتردّد في مخارق الجماد روحاً، فالروح جسمٌ على هذه القاعدة»^٢. فالشريف المرتضى لم يجعل الروح هواء في القلب، بل اعتبره هواء متردّداً في مخارق الحيّ. وهناك اختلافات أخرى بين التعريفين تتضح للقارئ مع شيء من الدقّة.
٤. عُرِفَ «السميع» في الرسالة بأنه «المبالغ في العلم بالمسموعات». والشريف المرتضى لا يُرجع معنى السميع إلى العلم^٣.
٥. جاء في الرسالة عند تعريف مصطلح «العلم»: «العلم أظهر من كلّ ما يُحدّ به، وقيل: هو اعتقاد الشيء على ما هو به، مع سكون النفس إلى أنّ معتقده على ما اعتقد عليه»^٤. مع أنّ الشريف المرتضى يؤمن بالتعريف الأخير الذي تمّ تضعيفه هنا، وهو أنّ العلم «ما اقتضى سكون النفس إلى ما تناوله»^٥.

١. الذخيرة، ص ٣٤٢.

٢. المسائل الراجية (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٢، ص ٢١٠؛ المسائل النيليات، (في ضمن هذه

المجموعة)، ج ٢، ص ٣١٩.

٣. الملخص، ص ٩٢.

٤. رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٧٦.

٥. الذخيرة، ص ١٥٤.

٦. عُرِفَ «العلم الضروري» في الرسالة بأنه «ما لا يقف على استدلال العالم به إذا أمكن فيه الاستدلال». لكن عرّفه الشريف المرتضى بأنه «ما فعّله فيّ مَنْ هو أقدر منّي، ممّا هو من جنس مقدوري، على وجه لا أتمكّن من دفعه»^١.

٧. عُرِفَ «العقل» في الرسالة بأنه «قوة في القلب تقتضي التميز، وقيل: هو العلوم الضرورية التي يُتمكّن بها من اكتساب العلوم إذا كملت شروطها». لكن من المعروف أنّ الشريف المرتضى كان يختار التعريف الأخير الذي تمّ تضعيفه في هذه الرسالة، فهو قد عرّف العقل بأنه «مجموع علوم»^٢.

٨. عُرِفَ «الفناء» في الرسالة بأنه: «تفرّق أجزاء الجسم بحيث يخرج من صحّة الانتفاع به». بينما عرّفه الشريف المرتضى بأنه «العدم»^٣.

إلى غير ذلك من التعريفات التي لا تتلاءم مع فكر الشريف المرتضى، والتي تحتاج متابعتها كلّها إلى مجال آخر.

إذن لا يمكن تقبّل أن تكون هذه الرسالة للشريف المرتضى.

هذا وكانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن الذكرى الألفية للشيخ الطوسي، ج ٢، ص ١٤٩، كما طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٢٥٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٣٦٠٨١؛ نسخها «إسكندر بن الحسين بن إسكندر الإسترآبادي» في سنة ٨٦٣ هـ بخطّ النسخ.

١. الذخيرة، ٣٤٨.

٢. الذخيرة، ص ١٢١؛ المسائل الرتبة الأولى: (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٤، ص ٢٨.

٣. الذخيرة، ١٤٥.

و تشاهد في هوامشها علامات التصحيح والمقابلة، و حواشٍ توضيحية مختصرة بالفارسيّة و العربيّة.

و تقع الرسالة في ٣٩ صفحة، و رمزنا لها بـ«أ».

٢. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٢٩٨/٥؛ نسخها محمّد بن

طاهر السماوي في سنة ١٤٤١هـ بخطّ النسخ. و رمزنا لها بـ«ب».

الْحُدُودُ وَ الْحَقَائِقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

الْحَمْدُ لِلَّهِ^٢ ذِي الْعَظَمَةِ وَالْكَبْرِيَاءِ، وَ صَلَاتِهِ^٣ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ^٤ وَ عَلَى
جَمِيعِ إِخْوَتِهِ مِنْ^٥ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْصِيَاءِ.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ دَرَكَ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ وَ مَعْرِفَةَ مَبَانِي^٦ الْأَلْفَاظِ عَلَى^٧ مُسَمِّيَاتِهَا مِمَّا
اسْتَأْتَرَ اللَّهُ تَعَالَى^٨ أَوْلِيَائِهِ، الَّذِينَ أَطَّلَعَهُمْ عَلَى بَعْضِ مَكْنُونَاتِهَا^٩، وَ قَالَ^{١٠} فِيهِمْ -
عَزَّ قَانلاً^{١١} - : «وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا»^{١٢}.

١. في «ب»: + «و به نستعين».

٢. في «أ»: «بسم الله».

٣. في «ب»: «و الصلاة و السلام» بدل «و صلاته».

٤. في «ب»: + «و آله الأصفياء».

٥. في «ب»: - «إخوته من».

٦. في المطبوع: «بيان [معاني]» بدل «مباني». و الأصح: «معاني».

٧. كذا، و الأصح: «أعني» بدل «على».

٨. في «أ» و المطبوع: «بها» بدل «تعالى».

٩. في «أ»: «هذه المكنونات» بدل «مكنوناتها».

١٠. في «ب»: «فقال».

١١. في «أ» و المطبوع: - «عزَّ قانلاً».

١٢. البقرة (٢): ٢٦٩.

و قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «رَبِّ، أَرِنِي الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ»^١.
 فَلَوْ لَمْ تَكُنْ^٢ مَعْرِفَةُ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ أَشْرَفَ الْمَعَارِفِ وَأَسْنَاهَا^٣، لَمَا كَانَ مُرَغَّبًا^٤
 فِيهَا مِنْ جِهَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^٥. وَكَيْفَ لَا؟ وَمَعْرِفَةُ أَحْكَامِ الْأَشْيَاءِ مَوْقُوفَةٌ
 عَلَيَّ مَعْرِفَةً^٦ مَا هِيَ تَاهَا.

فَلَمَّا أَلْحَ عَلَيَّ بَعْضُ الْمُسْتَفِيدِينَ أَنْ أَخْتَارَ لَهُمْ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مَا لَا يَبْدُ لَهُمْ مِنْ
 مَعْرِفَتِهِ فِي الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ - عِلْمِي أَصُولِ عِلْمِي أَصُولَ الدِّينِ^٧ -، كَتَبْتُ^٨ هَذِهِ
 الْوَرِيقَاتِ، مُسْتَمِدًّا مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعِصْمَةِ وَالْمَعُونَةَ.

بَابُ^٩ الْأَلْفِ

الإِبْدَاعُ: هُوَ الْإِبْجَادُ لَا عَلَيَّ^{١٠} مِثَالِ سَبَقَ.
 الْإِخْتِرَاعُ: إِبْتِدَاءُ الْقَادِرِ الْفَعْلَ لَا^{١١} فِي نَفْسِهِ.

١. لم نثر على الحديث بهذا النص؛ لكن ورد في عوالي اللآلي، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٢٢٨ هكذا: «اللهم، أرنا الحقائق كما هي».
٢. في «أ»: «لم يكن».
٣. في المطبوع: «+ لأحد».
٤. في «أ» و المطبوع: «مرغوباً».
٥. في «أ» و المطبوع: «عليه السلام».
٦. في «ب» و المطبوع: «- معرفة».
٧. في «ب»: «معرفة في علمي الكلام و الفقه - أعني أصول الدين - و في المطبوع: «معرفة علمي أصول الدين».
٨. في «أ» و المطبوع: «فكتبت».
٩. لم ترد في نسخة «أ» و المطبوع لفظة «باب»، فأضفناها من نسخة «ب» إلى آخر الرسالة.
١٠. في «ب»: «إيجاد على» بدل «الإيجاد لا على».
١١. في «أ»: «- لا».

الإبانت: هو الإخبار عن ثبوت الشيء، أو اعتقاد ثبوته^١. ولهذا سُمِّيَ المَثْبُتُ
 مَثْبُتًا؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْعَدَمِ^٢ يَعْتَقَدُ ثُبُوتَ الْأَشْيَاءِ.
 الإحساس: هو الإدراك بحاسةٍ و آله.
 الإدراك: وجدان المرئيات، و سماع الأصوات، و غيرهما. و هو في الأصل:
 لُحُوقُ جِسْمٍ بِجِسْمٍ.
 الإرادة: عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ: هِيَ خُلُوصُ الدَّاعِي عَنِ الصَّارِفِ، أَوْ تَرْجُحُهُ عَلَيْهِ.
 الاختيار: هو وقوع الفعل لا على وجه الإلجاء.
 الاستدلال: هو التأمل الذي يتضمَّن ترتيب اعتقاداتٍ أو ظنونٍ^٣ ليتوصل بها
 إلى الوقوف على الشيء باعتقادٍ أو ظنٍّ.
 الأصلح: فِعْلٌ الْأَنْفَعِ لِلغَيْرِ إِذَا قُصِدَ ذَلِكَ وَ كَانَ حُكْمًا^٥.
 و الْأَصْلَحُ فِي الدِّينِ: فِعْلٌ اللَّطْفِ^٦.
 الإيجاب: هو صدور الفعل لا مع القصد و الإختيار^٧.
 الإيمان: هو التصديق بالقلب بكلِّ ما يَجِبُ التصديقُ به. و قيل: تصديق
 الرسول^٨ بكلِّ ما عَلِمَ مَجِيئُهُ بِهِ.

١. في «أ»: «بثوته».

٢. في المطبوع: «القدم».

٣. في «أ»: «و ظنون».

٤. في «ب»: «بهما».

٥. كذا والأصح: «حسنًا». راجع: الذريعة، ج ٦، ص ٣٠١.

٦. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «الأصلح: فعل الأنفع للغير...» إلى هنا.

٧. لم يرد في «ب» و المطبوع من قوله: «الإيجاب: هو صدور الفعل...» إلى هنا.

٨. في «ب»: «التصديق للرسول» بدل «تصديق الرسول».

الإسلام: هو الانقياد. و قيل: هو الإيمان أيضاً.

الإجتهاذ: بذلُ الفقيه^١ الوُسع في تعرّفِ الحُكمِ الشرعيّ^٢ من خفيّ النُصوصِ أو الأدلّةِ غيرِ^٣ القاطعة، أو في تعرّفِ ما^٤ يتعلّقُ به حُكمٌ شرعيّ، كجِهَةِ القبلة.

و قيل: هو استفراغُ الوُسعِ للنظرِ فيها لئلاّ يُلحَقَه لومٌ مع استفراغِ الوُسعِ فيه. الإِسْتِحْسَانُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: تَرَكَ وَجِهَ مِنْ وَجُوهِ الْاجْتِهَادِ، مُغَايِرٌ لِلدَّلَالَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْعُمُومَاتِ اللَّفْظِيَّةِ لِوَجْهِ أَقْوَى مِنْهُ، وَ هُوَ فِي حُكْمِ الطَّارِئِ عَلَى الْأَوَّلِ.^٥ الإِسْتِنْبَاطُ: إِسْتِخْرَاجُ الْحُكْمِ مِنْ فَحْوَى النُّصُوصِ.

استصحابُ الحالِ: هُوَ الْحُكْمُ فِي الْحَادِثَةِ الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ تَغْيِيرِهَا^٦ كَالْحُكْمِ قَبْلَ تَغْيِيرِهَا.

الإجماعُ: اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ الدِّينِ فِي عَصْرِ بَعْدَ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي الْحَادِثَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى فَتْوَى وَاحِدَةٍ^٧، أَوْ عَمَلٍ وَاحِدٍ، أَوْ رِضاً وَاحِدٍ.^٨ أَسْوَاطُ الْفِقْهِ: هُوَ الْكَلَامُ فِي تَصْحِيحِ طُرُقِ^٩ الْفِقْهِ عَلَى جِهَةِ الْجُمْلَةِ، وَ مَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ مِنْ كَيْفِيَّةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِطُرُقِ الْفِقْهِ.

١. في «ب»: - «الفقيه».

٢. في «ب»: «في التعرّف لحكم الشرع».

٣. في المطبوع: «الغير».

٤. في «ب»: «التعرّف لما» بدل «تعرّف ما».

٥. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «و قيل: هو استفراغ الوسع للنظر فيها...» إلى هنا.

٦. في المطبوع: «تغييرها» في الموضعين.

٧. في «أ» و المطبوع: «واحد».

٨. في المطبوع: «ورضاً واحد و عمل واحد» بدل «أو عمل واحد أو رضاً واحد».

٩. في المطبوع: «أدلّة» بدل «طُرُق».

و قيل: هو مجموعُ طُرُقِ الفِقْهِ عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ، وَ كَيْفِيَّةِ الإِسْتِدْلَالِ بِهَا، وَ كَيْفِيَّةِ الحَالِ المُسْتَدَلِّ بِهَا.^١

الاستفهام: هو طَلَبُ ما عِنْدَهُ يُعْلَمُ^٢ مُرَادُ المُخاطَبِ.

الإلزام: هو بَيَانُ الغَيْرِ وَجُوبَ أَنْ يَقُولَ^٣ بِمَا لا يَقُولُ بِهِ.

الاعتراض: هو الكَلَامُ الَّذِي يُرَادُ بِهِ إِفْسَادُ ما اسْتَدَلَّ بِهِ الغَيْرُ أَوْ قَالَهُ بِهِ.

الاعتقاد: هو^٤ عَقْدُ القَلْبِ عَلَى ثُبُوتِ أَمْرٍ أَوْ نَفْيِهِ.

الاستثناء: هو إِخْرَاجُ الشَّيْءِ عَمَّا يَصِحُّ دُخُولُهُ فِيهِ، أَوْ عَمَّا^٥ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُهُ.

الاعتماد: قُوَّةُ فِي الجِسْمِ تُدافِعُهُ إِلَى سَمْتٍ مُخْصِصٍ إِذَا فُقِدَ المَانِعُ.

الإغراء: هو البَعْثُ عَلَى الفِعْلِ عَلَى حَدِّ يَصِيرُ كالمَحْمُولِ عَلَيْهِ.

الاضطرار: ما يوجَدُ فِي الحَيِّ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ لا يُمَكِّنُهُ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ.

ومنه: العُلُومُ^٦ الضَّرُورِيَّةُ: ما^٧ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الإِنْسَانِ، وَ لا يُمَكِّنُهُ دَفْعُهُ^٨ عَنْ نَفْسِهِ.

الإباحة: إِعْلَامُ الغَيْرِ بِحُسْنِ الفِعْلِ، وَ تَسَاوِيِ فِعْلِهِ وَ تَرْكِه، وَ رَفْعِ المَنْعِ مِنْهُ.

وَ الإِبَاحَةُ^٩ وَ الإِحْلَالُ وَ الإِطْلَاقُ وَ الإِذْنُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

١. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «و ما يتبع ذلك من كيفية الاستدلال...» إلى هنا.

٢. في «أ» و المطبوع: «+ به».

٣. في المطبوع: «تقول» بدل «يقول» في الموضوعين.

٤. في «ب»: «+ حكم».

٥. في المطبوع: «و عما».

٦. في «ب»: «منه». و في «أ»: «المعلوم» بدل «العلوم».

٧. في «ب»: «- ما».

٨. في المطبوع: «و لا يمكن» بدل «و لا يمكنه». و في «ب»: «دفعها» بدل «دفعه».

٩. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «إعلام الغير بحسن الفعل...» إلى هنا.

الإصرار: هو أن لا يندم من المعصية - مع العلم بها، أو التمكن من العلم بها^١ - و
 الإستمرار على ذلك، و العزم على^٢ مثله في القبح في المستقبل.
 الاعتذار: هو إظهار الندم على الإساءة إلى الغير.
 الأمر: هو قول القائل لغيره «افعل» أو ما يجري مجراه، على جهة الاستعلاء،
 إذا أراد منه الفعل.

وقيل: الأمر طلب الفعل بالقول، على سبيل الاستعلاء^٤.
 الإكراه: هو حمل العاقل^٥ على الفعل الشاق بالتخويف - أو على ترك الفعل -
 على وجه يخرجُه عن داعيه الأصلي^٦، مع سقوط المدح والذم.
 الإلجاء: ما يقوي الداعي إلى الفعل - أو إلى أن لا يفعل - على وجه يسقط مدحه
 و ذمه.

و الإكراه لا يكون إلا في العقلاء، و لا يكون إلا على ما يشق. بخلاف الإلجاء؛
 فإنه^٧ يكون في العقلاء و غيرهم، و على ما يشق و غيره.
 الألم: ما يدرِكُه محل الحياة، في محل الحياة، مما يُنْفِرُ الطبع.
 و الأولى أن لا يُحدَّ الألم و لا غيره من المدركات بالحواس - كالصوت، و
 اللون، و الطعم، و الرائحة، و الحرارة، و البرودة، و اللذة؛ لأن العلم بها للعقلاء

١. في «ب»: - «أو التمكن من العلم بها».

٢. في «ب»: - «ذلك، و العزيمة على». و في المطبوع: «العزيمة» بدل «العزم».

٣. في المطبوع: «جرى».

٤. في «أ» و المطبوع: - «و قيل: الأمر طلب الفعل بالقول، على سبيل الاستعلاء».

٥. في «ب»: «العامل».

٦. في «ب»: «داعية الأصل» بدل «داعيه الأصلي».

٧. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «ما يقوي الداعي إلى الفعل...» إلى هنا.

أَسْبَقَ مِنَ الْعِلْمِ بِالْعِبَارَاتِ الْمُبَيِّنَةِ عَنْهَا.

أُمَّةُ النَّبِيِّ: يُقَالُ لِلَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ. وَيُقَالُ لِلْمُصَدِّقِينَ بِهِ.

الْإِنْسَانُ: أَظْهَرَ مِنْ كُلِّ مَا يُحَدِّثُ بِهِ.

الْإِجَابُ: فِعْلٌ يَصِيرُ بِهِ لِفِعْلِ الْغَيْرِ أَوْ لِإِخْلَالِ الْغَيْرِ بِالْفِعْلِ مَدْخَلٌ فِي اسْتِحْقَاقِ

الْعِقَابِ مِنْ جِهَةٍ، أَوْ فِي عَدَمِهِ مَعَ الْقَصْدِ إِلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ ظَالِمًا.^١

الْأَجَلُ: هُوَ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ لِزَوَالِ^٢ أَمْرٍ أَوْ لِبَقَاءِ أَمْرٍ؛ نَفِيًّا كَانَ أَوْ إِثْبَاتًا.

الْأَزَلُ: عِبَارَةٌ عَنِ اللَّأْوَلِيَّةِ^٣.

الْأَمَارَةُ: هِيَ الَّتِي^٤ يُفْضِي النَّظْرَ الصَّحِيحُ فِيهَا إِلَى غَالِبِ الظَّنِّ.

الْإِلَهُ: هُوَ الَّذِي تَحَقَّقَ لَهُ الْعِبَادَةُ، وَتَلَيَّقُ بِهِ، وَتَنْبَغِي لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ مَا

يَسْتَحِقُّهَا لَهُ.^٥

الإِمَامَةُ: رِنَاسَةٌ عَامَّةٌ فِي الدِّينِ بِالْأَصَالَةِ، لَا بِالنِّيَابَةِ عَمَّنْ هُوَ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ.

الإِمَامِيَّةُ: الذَّاهِبُونَ إِلَى النَّصِّ الْجَلِيِّ عَلَى إِمَامَةِ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِ

النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَوَالِدَيْهِ وَسَلَّمَ.

الْأَحَادُ: هُوَ كُلُّ خَبِيرٍ لَا يُعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ، وَإِنْ زَوَاهُ أَكْثَرُ

مِنْ وَاحِدٍ.

١. لم يرد في «أ» والمطبوع من قوله: «الألم: ما يدركه محل الحياة...» إلى هنا.

٢. في «ب»: - «هو».

٣. في «أ» والمطبوع: «لنزول».

٤. في «ب»: «لا أولية» بدون الألف واللام.

٥. في «ب»: «هو الذي» بدل «هي التي».

٦. في «أ» والمطبوع: «به لأجل ذلك» بدل «له».

٧. في «أ»: «عليه السلام».

الإعادة: تَجْدِيدُ الْخَلْقِ بَعْدَ الْفَنَاءِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

الإِبْطَاطُ: هُوَ إِبْطَالُ الْمَعْصِيَةِ الطَّاعَةِ، أَوْ إِبْطَالُ عِقَابِ الْمَعْصِيَةِ ثَوَابِ الطَّاعَةِ.

الِإِسْطَاعَةُ: هِيَ ^١ التَّمَكُّنُ مِنَ الْفِعْلِ، بِوَجُودِ جَمِيعِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ وَ الْفَاعِلُ، إِنْ كَانَ مَمَّنَّ ^٢ يَحْتَاجُ.

الإِرْهَاصُ: تَمْهِيدُ النَّبُوءَةِ لِمَنْ سَيُبْعَثُ، بِإِظْهَارِ الْمُعْجَزَاتِ ^٣.

إِرَاحَةُ الْعِلَّةِ: تَمْكِينُ الْمُكَلَّفِ مِنَ الْفِعْلِ، وَ رَفْعُ الْمَوَانِعِ، وَ تَقْوِيَةُ دَوَاعِيهِ إِلَيْهِ ^٤، عَلَى وَجْهِ لَا يَبْقَى لَهُ عُدْرَةٌ فِي أَنْ لَا يَفْعَلَهُ.

بَابُ الْبَاءِ

الْبَيَانُ: إِظْهَارُ مَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ بَعْدَ مَا يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِهِ ^٦.

الْبُرْهَانُ: هُوَ كُلُّ كَلَامٍ مُنْبِيٍّ عَنِ نَظَرٍ مُوَصِّلٍ ^٧ إِلَى الْعِلْمِ، أَوْ دَلِيلٍ يُوَصِّلُ ^٨ النَّظَرَ فِيهِ إِلَى الْعِلْمِ.

الْبِقَاءُ: هُوَ اسْتِمْرَارُ الْوُجُودِ.

الْبَاقِي ^٩: هُوَ الْمَوْجُودُ وَقَتَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ فِصَاعِدًا.

١. في المطبوع: «هو».

٢. في «أ» و المطبوع: «مما».

٣. في «أ» و المطبوع: - «الإرهاص: تمهيد النبوة...» إلى هنا.

٤. في المطبوع: «التي» بدل «إليه».

٥. في المطبوع: «محذور».

٦. في «ب» و المطبوع: - «البيان: إظهار ما في نفس المتكلم...» إلى هنا.

٧. في المطبوع: «يوصل».

٨. في المطبوع: + «إليه».

٩. في «أ»: «و الباقي».

البَدَاءُ: هو الأمرُ بالفعلِ الواحدِ بَعْدَ النهيِّ عنه، أو النهيُّ عنه بَعْدَ الأمرِ به، مع اتِّحَادِ الوَقْتِ وِ الوَجْهِ وِ الأَمْرِ وِ المأمُورِ.

البِدْعَةُ: زِيَادَةٌ فِي الدِّينِ، أَوْ تَقْصَانٌ مِنْهُ، مِنْ غَيْرِ إِسْنَادٍ إِلَى الدِّينِ.

البَاطِلُ: هُوَ كُلُّ فِعْلٍ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ فِي أَنَّهُ لَا^٢ يُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا.

البَصِيرُ: هُوَ الْمُبَالِغُ^٣ فِي رُؤْيَةِ الْمَرْتَبَاتِ. وَقِيلَ^٤: الْمُنْتَهِيُّ^٥ لِرُؤْيَةِ الْمَرْتَبِيِّ إِذَا وَجِدَ.

الْبَيَانُ^٦: عَامٌّ، وَخَاصٌّ. فَالْعَامُّ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى الشَّيْءِ، وَالْخَاصُّ هُوَ بَيَانُ الْمُجْمَلِ.

الْبَيْعُ: عَقْدٌ تَنْتَقِلُ^٧ بِهِ عَيْنٌ مَمْلُوكَةٌ مِنْ شَخْصٍ إِلَى غَيْرِهِ، بِعَوَظٍ مِثْلِهَا أَوْ

مُخَالَفٍ لَهَا فِي الصِّفَةِ، عَلَى وَجْهِ التَّرَاضِي.

الْبِنْيَةُ: اِمْتِزَاجُ أَجْزَاءِ ذَاتِ أَعْرَاضٍ مَخْصُوصَةٍ، يَظْهَرُ لِامْتِزَاجِهَا حُكْمٌ أَوْ اسْمٌ لَا

يَظْهَرُ لِأَفْرَادِهَا^٨.

الْبُخْلُ: مَنَعُ الْمُحْتَاجِ حَقَّهُ الْوَاجِبَ مِنْ مَالِهِ.

الْبِدْهِيَّةُ^٩: كُلُّ مَا يَقْتَضِيهِ^{١٠} الْعَقْلُ مِنَ الْعُلُومِ بِسُرْعَةٍ^{١١}.

١. في المطبوع: - «غير». و المراد من الإسناد: الإسناد العلمي المنطقي الصحيح.

٢. في «ب»: - «لا».

٣. في «ب» و المطبوع: «البالغ». و في «ب»: + «أن يعلم».

٤. في «ب»: «قيل» بدون واو العطف.

٥. في «ب» و المطبوع: «المنهي».

٦. في المطبوع: + «هو».

٧. في «أ» و المطبوع: «ينتقل».

٨. في «ب»: «إلا بعد امتزاجها» بدل «لأفرادها».

٩. في «ب» و المطبوع: «البديهية».

١٠. في «أ»: «يقضيه».

١١. في «ب»: «سرعة».

باب التاء

التَّاسِي بالنبي: في الفعل أن ^١ يَفْعَلَهُ مِثْلَ ^٢ فَعَلِهِ في الصورة، على الوجه الذي فُعِلَ، لِأَجْلِ أَنَّهُ فُعِلَ. و في التَّرْكِ و ^٣ الْقَوْلِ مِثْلَهُ.

التقليد: قَبُولُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ أَوْ شُبْهَةٍ.

التصوُّر: عِلْمٌ بِحَقِيقَةِ أَمْرٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ ^٤، أَوْ مَا يُقَدَّرُ ^٥ تَقْدِيرًا مُعَيَّنًا ^٦.

التَّبْخِيثُ: هُوَ السَّبْقُ إِلَى اعْتِقَادِ أَمْرٍ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ أَوْ اسْتِدْلَالٍ ^٧.

التعريضُ: هُوَ تَعْرِيفُ الْغَيْرِ مَا ^٨ يَصِلُ بِهِ إِلَى النِّفْعِ أَوْ دَفْعِ الضَّرْرِ، مَعَ أَنَّهُ لَوْلَاهُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْوَصُولِ إِلَيْهِ، قَاصِدًا بِذَلِكَ إِلَى وَصُولِهِ إِلَيْهِ.

التأويلُ: رَدُّ أَحَدِ الْمَعْنَيَيْنِ وَقَبُولُ مَعْنَى آخَرَ بِدَلِيلٍ ^٩ يَعْضُدُهُ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي اللَّفْظِ أَظْهَرَ.

التأكيدُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِتَقْوِيَةِ مَا يَجُوزُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ لَفْظٍ آخَرَ.

التكليفُ: هُوَ الْبَعْثُ - عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ - عَلَى مَا يَشُقُّ ^{١٠}؛ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ إِخْلَالٍ

بِفِعْلٍ.

١. في «ب»: «بأن». ٢. في المطبوع: «+ ما».

٣. في «ب»: «- الترك و».

٤. في «ب»: «معني». و في المطبوع: «عين».

٥. في «أ»: «تقدّر». و في المطبوع: «يقندر».

٦. في «ب»: «معني».

٧. لم يرد في «ب» و المطبوع من قوله: «التبخيث: هو السبق...» إلى هنا.

٨. في «أ»: «بما».

٩. في «ب»: «- بدليل».

١٠. في «ب»: «يقف».

التأليف: هو^١ التزاقُ جَوْهَرَيْنِ .

التشبيه: هو اعتقادُ أو إخبارُ بأنَّ اللهَ تَعَالَى يُشْبِهُ^٢ بَعْضَ خَلْقِهِ فِي ذَاتِهِ .

التخصيص: هو إخراجُ بَعْضِ مَا صَحَّ أَنْ يَتَنَاوَلَهِ الْخِطَابُ الْعَامُّ فِي الْوَضْعِ .

التخيُّلُ^٣: ظَنُّ الشَّيْءِ الْمُشَاهِدِ عَلَى صِفَةٍ وَهُوَ عَلَى خِلَافِهَا .

التقديرُ: إيجادُ الفعلِ لِعَرَضٍ مِثْلِهِ .

و التدبيرُ: كالتقدير .

و التقديرُ أيضاً: تعليقُ الثاني بِالْأَوَّلِ بِكَلِمَةٍ «لَوْ» . و^٤ قد يُرَادُ بِهِ: الْعِلْمُ بِهَذَا

المعنى .

التَّرَاخِي: جَوَازُ تَأْخِيرِ الْوَاجِبِ مِنْ أَوَّلِ أَوْقَاتِ إِمْكَانِ أَدَائِهِ^٥ إِلَى وَقْتِ تَضْيِيقِهِ،

أَوْ^٦ تَأْخُرُ الْحُكْمُ عَنْ^٧ مَوْتَرِهِ إِلَى وَقْتِ وَجُودِ الشَّرْطِ^٨ .

التَفْضُّلُ: نَفْعُ الْغَيْرِ عَلَى جِهَةِ^٩ الْإِحْسَانِ .

التَّوْبَةُ: النَّدْمُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لِأَنَّهَا مَعْصِيَةٌ، وَالْعَزْمُ عَلَى أَنْ لَا يُعَاوَدَ^{١٠} مِثْلَهَا .

١. في المطبوع: - «هو» .

٢. في «ب»: «يشبهه» .

٣. في المطبوع: «التخييل» .

٤. في «أ» و المطبوع: «مثله، و التدبير كالتقدير، و التقدير أيضاً تعليق الثاني بالأول بكلمة لو فقد

[في المطبوع: «أو قد» بدل «لو فقد»] بدل «التدبير: كالتقدير أيضاً...» إلى هنا .

٥. في «ب»: «من أول إمكان أدائه فيه» . و في المطبوع: «من أول أوقات الإمكان لأدائه» .

٦. في «ب»: «تضييقه فيه، أن» بدل «تضييقه أو» .

٧. في «ب»: «في» .

٨. في «ب» و المطبوع: «شرطه» .

٩. في «ب»: «وجه» .

١٠. في «أ» و المطبوع: + «على» .

التكفير^١: خُرُوجُ الذَّمِّ والعِقَابِ المُسْتَحَقِّينِ مِنْ كَوْنِهِمَا مُسْتَحَقِّينِ^٢، بِمَدْحٍ^٣ أَوْ ثَوَابٍ مُسْتَحَقِّينِ؛ مِثْلَهُمَا^٤، أَوْ أَعْظَمَ مِنْهُمَا^٥.

التمكين: كُلُّ مَا يَصِحُّ مِنَ الْمُكَلَّفِ عِنْدَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا كَلَّفَ.

التَّقْرُبُ^٦: كُلُّ عِبَادَةٍ يُطَلَّبُ بِهَا الْمَنْزِلَةُ عِنْدَ اللَّهِ وَالثَّوَابِ.

التَّوْحِيدُ: الْعِلْمُ بِأَنَّ اللَّهَ^٧ تَعَالَى لَا يُشَارِكُهُ فِي مَا يَوْصَفُ^٨ بِهِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَوْصَفُ بِهِ غَيْرُهُ، وَالْإِقْرَارُ بِذَلِكَ إِذَا أَمَكَّنَهُ الْإِقْرَارُ.

التَّوْفِيقُ: كُلُّ لُطْفٍ يَقَعُ عِنْدَهُ^٩ الْمَلْطُوفُ فِيهِ.

التَّقْوَى: إِجْتِنَابُ الْمَعَاصِي.

التَّحَدَّى: إِظْهَارُ طَلَبِ الْمُعَارِضَةِ؛ لِظُهُورِ^{١٠} عَجْزِ الْمُتَّحِدِيِّ^{١١}.

التَّنْفِيرُ: كُلُّ صِفَةٍ أَوْ فِعْلٍ لَوْ اتَّصَفَ^{١٢} بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَوْ الْإِمَامُ عَلَيْهِ

السَّلَامُ لَتَرَكَ النَّاسُ اتِّبَاعَهُ^{١٣}، أَوْ كَانُوا إِلَى^{١٤} تَرِكِ اتِّبَاعِهِ أَقْرَبَ؛ فَيَجِبُ عِصْمَتُهُ مِنْهُ.

التَّوَاضُعُ: الرِّضَا بِدُونِ مَا يَسْتَحِقُّ^{١٥} مِنَ الْمَنْزِلَةِ.

١. في المطبوع: «التفكر»، وهو سهو. ٢. في المطبوع: - «من كونهما مستحقين».

٣. في «ب»: «لمدح». ٤. في المطبوع: «مثلها».

٥. في المطبوع: «منها». ٦. في المطبوع: «التقريب».

٧. في «ب»: «بأنه» بدل «بأن الله». ٨. في «أ»: «+ له».

٩. في المطبوع: «عند».

١٠. في المطبوع: «بظهور».

١١. في المطبوع: «للمتحدى».

١٢. في «أ» و المطبوع: «لو اختص».

١٣. في «ب»: «لتركه أتباعه» بدل «لترك الناس أتباعه».

١٤. في المطبوع: «[معتقداً] أن» بدل «إلى».

١٥. في «أ»: «تستحقه». و في المطبوع: «يستحقه».

التكبر: تَكَلَّفَ التَّرْفَعِ عَلَى الْغَيْرِ لِإِعْتِقَادِ مَنْزِلَةِ لِنَفْسِهِ لَا يَسْتَحِقُّهَا الْغَيْرُ. وَ
«الْمَتَكَبَّرَ» فِي صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى: الْمُبَالِغُ فِي الْعِظَمَةِ ٢.

باب الناء

الثواب: هُوَ الْمَنَافِعُ الْعَظِيمَةُ، الْمُسْتَحَقَّةُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ.
الثبوت: هُوَ الْوُجُودُ ٣ عَلَى وَجْهِ اللَّزُومِ. وَ تَقْيِضُهُ ٤: الْإِضْطْرَابُ.

باب الجيم

الجَوْهَرُ: ٥ الْحَجْمُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ بُعْدٌ مِنَ الْأَبْعَادِ الثَّلَاثَةِ. أَوْ ٦ الَّذِي يَشْغَلُ فَرَاغًا ٧،
أَوْ الْجُزْءُ الَّذِي ٨ لَا يَتَّجِزُّ.
الجِسْمُ: مَا كَانَ مُرَكَّبًا مِنْهُ. وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَهُ أَبْعَادٌ ثَلَاثَةٌ، وَ هِيَ لَا تَحْصُلُ ٩ إِلَّا
بِمَانِيَةِ أَجْزَائِهَا؛ أَرْبَعَةٌ فَوْقَهَا أَرْبَعَةٌ.
الجِنَّةُ وَ الْجِرْمُ وَ الْحَجْمُ ١٠، بِمَعْنَى وَاحِدٍ، إِلَّا أَنَّ الْجِرْمَ فِي الْعُرْفِ مُسْتَعْمَلٌ فِي
الْأَجْسَامِ اللَّطِيفَةِ كَالهَوَاءِ.

١. في المطبوع: «لا يستحق».

٢. في «ب»: «البالغ» بدل «تعالى: المبالغ في العظمة».

٣. في المطبوع: «هو الموجود».

٤. في «ب»: «و يقابله».

٥. في «ب»: «+ هو».

٦. في «ب»: «وقيل» بدل «أو».

٧. في «ب»: «الفراغ».

٨. في «ب» و المطبوع: «و الذي».

٩. في «ب»: «و هو لا يحصل».

١٠. في المطبوع: «الحجم و الجرم» بدل «و الجرم و الحجم». و في «ب»: «+ كلها».

الجهة^١: الفراغ الذي يجوز أن يشغله الجوهر^٢.
 الجنس: جملة أشياء متففة^٣ بالذات مختلفة بالصفات^٤. وقيل: جملة أشياء
 تميز^٥ بالأنواع.

و جنس الأجناس: ما ليس فوقه جنس.
 الجود: هو الإكثار من فعل الإحسان إلى الغير.
 الجواز: يجيء بمعنى الشك، وبمعنى صحة كون الشيء أو كون ضده، وبمعنى
 صحة الفعل الذي تتبعه^٦ أحكام كصحة الصلاة.
 الجهل: نفي العلم، أو اعتقاد^٧ ليس له معتقد يطابقه^٨.
 الجدل: صرف الخصم من مذهب إلى آخر بطريق الحجة، أو الشبهة، أو الشغب^٩.
 الجزاء: مقابلة الفعل أو ترك الفعل بما يستحق عليه.

باب العاء

الحيز: الفراغ الذي يصح أن يشغله حجم.
 الحادث: هو الموجود بعد العدم.

١. في «ب»: «جهة الجواهر». وفي المطبوع: «جهة الجوهر».
٢. في «ب»: «الجرم».
٣. في المطبوع: «منفقة».
٤. في «ب»: «مختلفة بالصفات».
٥. في «أ»: «متحيزة». وفي المطبوع: «تميزة».
٦. في «أ» و المطبوع: «يتبعه».
٧. في المطبوع: «واعتقاد».
٨. في «أ»: «تطابقه».
٩. «الشغب» بسكون العين: تهييج الشر والفتنة والخصام. راجع: النهاية لابن الأثير، ج ٢، ص ٤٨٢ (شغب).

الْحَدَّثُ: مَا يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ.

الْحُبُّ: أَعْمٌ مِنَ الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الْحُبَّ يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِالْأَعْيَانِ، وَ لَا يَصِحُّ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ بِهَا.

الْحِكْمَةُ: عِلْمٌ بِلَطَائِفِ الْأُمُورِ، أَوْ عِلْمٌ يَتِمَّكَّنُ بِهِ مِنْ إِحْكَامِ الْفِعْلِ وَ تَدْبِيرِهِ.

الْحَكِيمُ: الْمُبَالِغُ فِي هَذَا الْعِلْمِ.

الْحُكْمُ وَالْحِكْمَةُ: كِلَاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ: الْحُكْمُ^٢: مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ؛ مِنْ حُسْنِ الْفِعْلِ أَوْ

قُبْحِهِ^٣، أَوْ وَجُوبِهِ أَوْ كَوْنِهِ نَدْباً أَوْ مَكْرُوهاً.

وَ الْحُكْمُ^٤ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: كُلُّ أَمْرٍ زَائِدٍ عَلَى الذَّاتِ، يَدْخُلُ فِي ضِمَنِ الْعِلْمِ

بِالذَّاتِ أَوْ الْخَبْرِ عَنْهَا. وَ قِيلَ: الْحُكْمُ مَا تَوَجَّهَ^٥ الْعِلَّةُ.

الْحَالُ^٦: مِثْلُ الْحُكْمِ بِالْمَعْنَى^٧ الْأَوَّلِ. وَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْحُكْمَ يُعْتَبَرُ فِي الْعِلْمِ

بِهِ غَيْرُ الذَّاتِ، كَكَوْنِ الْجِسْمِ مَحَلًّا؛ وَ الْحَالُ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، كَكَوْنِ الْجِسْمِ أَسْوَدًا أَوْ

مُنْحَرَكًا.

الْحَقُّ فِي الْعُرْفِ: كُلُّ مَا كَانَ اعْتِقَادُ ثُبُوتِهِ أَوْ نَفْيِهِ عِلْمًا^٨ أَوْ ظَنًّا أَوْ صَوَاباً، أَوْ الْخَبْرُ

١. في «ب»: - «كلاهما».

٢. في المطبوع: «الحكمة».

٣. في المطبوع: «وقبحه».

٤. في «ب»: - «الحكم».

٥. في المطبوع: «يوجهه».

٦. في «أ» و المطبوع: «و الحال».

٧. في المطبوع: «المعنى».

٨. في «ب»: + «أو اعتقاداً».

عن ثبوته صدقاً و صواباً. و الباطل عكسه.

و الحق^١ في الشرع: كل اختصاص لصاحبه، يحسن لأجله أمرًا؛ منه أو له.^٢
الحي: المتميز^٣ تميزاً لأجله لا يستحيل أن يعلم و يقدر و يدرك.

الحياة: اعتدال المزاج، أو قوة الحس.

الحيوان: كل حي مركب من أجزاء ذات أعراض مخصوصة.

الحادث: الحدت^٤ الذي لم يبطل زمان وجوده.

الحركة: حصول الجوهر في جهة عقيب كونه في غيرها.

الخلال و المباح: ما عرف فاعله أنه^٥ لا يستحق به مدحاً و لاذماً.

الحرام: القبيح الذي منعه منه بالزجر.

الحس: إدراك المدرك بألة الإدراك.

الحاسة: آلة إدراك المدركات.

الحواس الخمس: العين، و الصماخ^٦، و الحنك^٧، و الخيشوم^٨، و البشر^٩.

الحسد: كراهة وصول الخير إلى الغير لغم يلحقه عن^{١٠} وصوله إليه.

١. في «ب» - «الحق».

٢. في المطبوع: «أولية» بدل «أوله».

٣. في «ب»: «هو المتميز».

٤. في «أ»: «المحدث».

٥. في «أ» و المطبوع: «حسنه».

٦. «الصماخ»: خرق الأذن، أو الأذن نفسها. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ٣٤ - ٣٥ (صمخ).

٧. «الحنك»: باطن أعلى الفم من داخل. راجع: لسان العرب، ج ١٠، ص ٤١٦ (حنك).

٨. «الخيشوم»: من الأنف: ما فوق نخوته من القصة و ما تحتها من خشارم رأسه. راجع: لسان

العرب، ج ١٢، ص ١٧٨ (خشم).

٩. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «الحاسة: آلة إدراك المدركات...» إلى هنا.

١٠. في «ب»: «من».

الحدُّ: كلامٌ جامعٌ حقيقة الشيء^١، مانعٌ غيره^٢ عنه على وجهٍ يُميِّزه عن غيره.
الحاجة: هي^٣ الطلبُ طبعاً لما يفقدانه^٤ يختلُ بدنُ الحيوانِ، أو طلبُ دفعِ ما
بوصوله^٥ إليه تلحقه مَصْرَةٌ.

الحِفظُ: عِلْمٌ دائمٌ مُستفادٌ.

الحقيقة: كُلُّ لفظٍ أفيد^٦ ما وُضِعَ له في أصلِ المواضع^٧؛ اللُّغويَّة، أو الشرعيَّة، أو
العرفيَّة.

و يَسْتَعْمَلُهُ^٨ الْمُتَكَلِّمُونَ^٩ فِي نَفْسِ الشَّيْءِ.

و يُسْتَعْمَلُ^{١٠} فِي التَّصَوُّرِ الجَارِي فِي العَقْلِ^{١١} مَجْرِي نَفْسِ الشَّيْءِ.

الحَلِيمُ: مَنْ لَا يُعَجِّلُ عُقُوبَةَ المُذْنِبِ تَفْضُلاً مِنْهُ.

الحَيَاءُ: هُوَ الإِمْتِنَاعُ مِنَ الفِعْلِ مَخَافَةً أَنْ يُعَابَ عَلَيْهِ^{١٢}، مَعَ الفِكْرِ فِي وَجْدَانِ مَا

يَسْلَمُ^{١٣} بِهِ مِنَ العَيْبِ، فَلَا يَجِدُهُ.

الحُجَّةُ: هُوَ البُرْهَانُ.

١. في «ب»: «لحقيقة شيء». و في المطبوع: «حقيقة شيء».

٢. في «ب»: «و مانع لغيره». ٣. في «ب» و المطبوع: «هو».

٤. في «ب»: «بما يعتقد أنه» بدل «لما يفقدانه».

٥. في المطبوع: «لوصله». ٦. في المطبوع: «+ [به]».

٧. في المطبوع: «[اللغة] لمواضعه» بدل «المواضع».

٨. في «أ»: «و يستعمل».

٩. في «ب»: «و تُستعمل» بدل «و يستعمله المتكلمون».

١٠. في المطبوع: «و تستعمل». و في «ب»: «- يُستعمل».

١١. في المطبوع: «الفاعل».

١٢. في «ب»: «- عليه». و في «ب»: «أنه» بدل «أن». و في «أ»: «يُعاقب» بدل «يُعاب».

١٣. في «أ» و المطبوع: «لا يسلم».

الْحَمْدُ: مَدْحُ الْمُنْعِمِ عَلَى نِعْمِهِ. وَقِيلَ: الثَّنَاءُ عَلَى الْفِعْلِ^١ الْحَسَنِ؛ نِعْمَةً كَانَ، أَوْ لَا.

بَابُ الْخَاءِ

الْخَبْرُ: جُمْلَةٌ^٢ يُعْرَفُ بِهَا إِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى غَيْرِهِ.

الْخَاصُّ: كُلُّ كَلَامٍ يُفِيدُ وَاحِدًا؛ مُعَيَّنًا أَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ.

الْخِطَابُ: كُلُّ كَلَامٍ^٣ قُصِدَ بِهِ إِفْهَامُ الْغَيْرِ.

الْخَشْيَةُ: أَبْلَغُ مِنَ الْخَوْفِ؛ وَهُوَ: الظَّنُّ بِوُصُولِ^٤ ضَرَرٍ إِلَيْهِ، أَوْ فَوَاتِ نَفْعٍ عَنْهُ^٥

فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

الْحَلْقُ: إِخْتِرَاعُ الْفِعْلِ، أَوْ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ، أَوْ إِحْكَامُهُ^٦.

الْخَاطِرُ: تَصَوُّرُ الْمَعْنَى بِالْقَلْبِ.

الْخَطُّ: جَوْهَرَانِ - أَوْ أَكْثَرُ - مُتَّجَاوِرَانِ^٧ فِي سَمْتٍ وَاحِدٍ.

الْخَلَاءُ: هُوَ الْجِهَةُ.

الْخَدِيمَةُ^٨: إِظْهَارُ مَا يَوْهَمُ السَّدَادَ لِتَيَوُّصَلٍ بِهِ إِلَى مَصْرَّةِ الْغَيْرِ أَوْ نَفْعِهِ^٩ مِنْ غَيْرِ أَنْ

يَفْطَنَ^{١٠}.

١. في المطبوع: «عليه بفعل» بدل «على الفعل».

٢. في المطبوع: «الحملة». ٣. في «أ»: - «الخطاب: كل كلام».

٤. في «ب»: «ظنّ وصول» بدل «الظنّ بوصول».

٥. في «ب»: «منه».

٦. في «ب»: «وإحكامه». وفي المطبوع: «لو إحكامه».

٧. في «أ» و المطبوع: «متجاوزان».

٨. في المطبوع: «الخداع».

٩. في «أ»: «نفيه».

١٠. في «أ»: «أن يُظنّ».

و مُخَادَعَةُ اللَّهِ الْعَبْدَ: مُجَازَاتُهُ بِخِدَاعِهِ^١.
 الْخُضُوعُ وَالْإِنْخِفَاضُ^٢: تَذَلُّلٌ يَلْحَقُ^٣ الْعَبْدَ فِي انْطَوَانِهِ عَلَى تَعْظِيمِ الْغَيْرِ؛ فِي
 عِبَادَتِهِ لَهُ^٤ أَوْ طَاعَتِهِ.
 الْخِذْلَانُ: هُوَ أَنْ لَا يَفْعَلَ فِي حَقِّ الْعَاصِي مَا يَفْعَلُهُ فِي حَقِّ الْمُتَّقِي مِنَ التَّوْفِيقِ
 وَالْعِصْمَةِ.
 الْخُلُودُ: هُوَ الْمَكْتُ الطَّوِيلُ.

بَابُ الدَّالِ

الدُّعَاءُ: طَلَبٌ^٥ أَمْرٌ بِالْقَوْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.
 الدَّاعِي إِلَى الْفِعْلِ: مَا بِهِ^٦ يَخْتَارُ الْقَادِرُ الْفِعْلَ؛ وَ ذَلِكَ إِمَّا عِلْمٌ، أَوْ ظَنٌّ، أَوْ اعْتِقَادٌ.
 فداعي الحكمة هو العِلْمُ بِكَوْنِ الْفِعْلِ إِحْسَانًا أَوْ وَاجِبًا، وَ دَاعِي الْحَاجَةِ عِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ
 أَوْ اعْتِقَادٌ بَأَنَّ لَهُ فِي^٧ الْفِعْلِ مَنَفَعَةٌ أَوْ دَفْعٌ مَضْرَرَةٍ.
 الدين في الشَّرْعِ^٨: كُلُّ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ^٩ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.
 الدَّلِيلُ: هُوَ مَا النَّظَرُ الصَّحِيحُ فِيهِ^{١٠} يُفْضَى إِلَى الْعِلْمِ. وَ كَذَلِكَ الدَّلَالَةُ.

١. في المطبوع: «مجازاة مخادعة» بدل «مجازاته بخداعه».

٢. في «ب»: «+ هو».

٣. في «أ» و المطبوع: «- يلحق».

٤. في «أ» و المطبوع: «- له».

٥. في «ب»: «- طلب».

٦. في «ب»: «له».

٧. في المطبوع جعلت «في» بين معقوفين.

٨. في «أ»: «+ هو».

٩. في «ب»: «- محمد».

١٠. في «أ»: «هو النظر الصحيح فيه الذي». و في المطبوع: «هو النظر الصحيح منه».

الدائم: هو^١ الموجود الذي لا انقطاع لوجوده.
الدولة^٢: هي^٣ التمكن من المنافع العظيمة على وجه لا يتمكن منه كل أحد^٤ في الأغلب.

باب الذال

الذات: كل موجود يصح تعلق العلم به بعينه [ليكونه] أصلاً بنفسه.
وقيل: الذات: ما يستحق صفة ما^٥ أو حكماً ما^٦.
الذم: كل قول^٧ ينبئ عن انضاع حال الغير، مع القصد إلى ذلك.
الذكر: حضور^٨ المعنى للنفس بعد عزوبه عنها. و نقيضه: النسيان^٩.
الذهن: هو القوة على^{١٠} مصادفة صواب الحكم فيما يتنازع فيه.
وقيل: هو جودة استنباط ما^{١١} هو صحيح من الآراء.

باب الراء

الرحمة: هي الرقة^{١٢} الداعية إلى الإحسان إلى الغير. ويقال^{١٣} لنفس تلك^{١٤}

١. في «ب»: - «هو».
٢. في «ب»: «الدلالة»، وهو سهو.
٣. في «ب»: «هو».
٤. في المطبوع: «واحد».
٥. في «أ» و المطبوع: - «ما».
٦. في المطبوع: - «ما».
٧. في «أ»: «شيء».
٨. و في «أ» و المطبوع: «هو ظهور» بدل «حضور».
٩. في «أ»: «و النسيان نقيضه» بدل «و نقيضه النسيان».
١٠. في «ب»: «القدرة على». و في المطبوع: «القوة إلى».
١١. في المطبوع جعلت «ما» بين معقوفتين.
١٢. في «ب»: - «هي». و في «أ»: «الرأفة» بدل «الرقة».
١٣. في «ب»: «ثم استعير» بدل «و يقال».
١٤. في «ب»: - «تلك».

الْمَنْفَعَةِ الْحَسَنَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَى الْمُحْتَاجِ مَعَ قَصْدِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ: رَحْمَةٌ^١.
الرَّجَاءُ: ظَنُّ وَصُولِ نَفْعٍ إِلَيْهِ أَوْ دَفْعِ ضَرَرٍ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، مَعَ قُوَّةِ دَوَاعِيهِ^٢ إِلَى
أَنْ يَحْضَلَ لَهُ.

الرَّيْحُ: هُوَ^٣ الْهَوَاءُ الْمُتَحَرِّكُ.

الرُّوحُ: هَوَاءٌ بَارِدٌ فِي الْقَلْبِ، وَهُوَ مَادَّةُ^٤ النَّفْسِ، وَهُوَ شَرْطُ الْحَيَاةِ.
وَقِيلَ: جِسْمٌ رَقِيقٌ مُنْسَابٌ فِي بَدَنِ الْحَيَوَانِ، وَهُوَ مَحَلُّ الْحَيَاةِ وَالْقُدْرَةِ.
الرِّضَا: إِرَادَةٌ لَمْ يَلْجَأْ إِلَيْهَا صَاحِبُهَا يُطَابِقُهَا^٥ وَقَوْعُ مُرَادِهَا.

الرِّقَّةُ^٦: تَخَلُّخٌ يَكْثُرُ حُصُولُهُ فِي الْجِسْمِ^٧.

الرُّوْيَةُ: قُوَّةُ الْإِدْرَاكِ بِحَاسَةِ الْبَصَرِ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ^٨ مِنْ غَيْرِ حَاسَةٍ، كَرُويَةِ
الْبَارِي تَعَالَى لِلْمَرْتَبَاتِ^٩ لِذَاتِهِ.

الرِّزْقُ: تَمَكِينُ الْحَيَوَانِ^{١٠} مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِالشَّيْءِ، وَ الْحَظْرُ عَلَى غَيْرِهِ^{١١} مِنْ
الْإِنْتِفَاعِ بِهِ. وَ قَدْ يُسَمَّى ذَلِكَ الشَّيْءُ رِزْقاً.

١. في «ب»: - «إليه رحمة».

٢. في «أ»: «واعية».

٣. في «ب»: - «هو».

٤. في «ب»: «مادته» بدل «و هو مادة».

٥. في المطبوع: «يطابعتها».

٦. في «أ» ذكره قبل عنوان «الرضا».

٧. في «ب»: «بالجسم» بدل «في الجسم».

٨. في «أ»: - «مجراه».

٩. في «أ» و المطبوع: «مرتباتاً».

١٠. في «ب»: «الحي».

١١. في «أ»: + «شرعاً».

الرأي: اعتقاد حُكْمٍ شرعيّ - في مسائل الاجتهاد - عن استنباط^١.
 الرخص: نقصان ما أُعتد^٢ من سعر الشيء، في وقت بعينه، في مكان بعينه.
 الرخصة: إباحة الفعل^٣ لشيء الحاجة التي^٤ لولاها^٥ لما أُبيح.
 الزنا: فضّل - مُحَرَّمٌ - على ما يُستَحَقُّ^٦ بالعقد.
 وقيل^٧: بيع المثل من المكيل والموزون بالمثل متفاضلاً.

باب الزاي

الزمان: مرور ساعات الليل والنهار.
 الزاوية: ملتقى^٨ طرفي الخطين.
 الزلّة: كُتِلَ فعلٍ أو إخلال^٩ يسير ليس بخارج عن^{١٠} المروءة أو الدين، ومن حَقَّه أن لا يوجد عن قصده.
 الزكاة: تملك رُبعِ عشرِ النَّصابِ - من الإبل^{١١} أو ما يقوم مقامه - إذا كان واجباً
 لا بسبب من قبله^{١٢}.

١. لم يرد في «أ» والمطبوع من قوله «من الانتفاع به...» إلى هنا.
٢. في المطبوع: «أعطيته».
٣. في «ب»: «الرجل».
٤. في «أ» والمطبوع: - «التي».
٥. في المطبوع: «لولاها».
٦. في «ب»: «يستحقّه».
٧. في «ب»: «أو» بدل «وقيل».
٨. في «أ» والمطبوع: «منتهى».
٩. في «أ» والمطبوع: + «بفعل». وفي «أ»: «وإخلال» بدل «أو إخلال».
١٠. في «ب»: «من».
١١. في «أ»: «الأهل». وفي «ب»: «الأصل».
١٢. في «أ»: + «إلا بالنذر».

باب السين

الساعة: أَقْلُ مَقَادِيرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.^١
 السَّحْرُ: تَخْيِيلٌ^٢ مَا لَيْسَ لَهُ حَقِيقَةٌ كَالْحَقِيقَةِ، يَتَعَذَّرُ^٣ - عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ - وَجْهَ
 الْحِيلَةِ^٤ فِيهِ.
 السَّطْحُ: حُطُوطٌ مُتَّصِلَةٌ عَرَضًا. وَأَقْلُهُ: حُطَّانٌ؛ أَرْبَعَةٌ أَجْزَاءٌ^٥.
 السُّكُوتُ: إِسْكَاتُ آلَةِ الْكَلَامِ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْكَلَامِ، مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ
 اسْتِعْمَالِهَا^٦ فِيهِ.
 السَّمِيعُ: الْمُبَالِغُ فِي الْعِلْمِ بِالمَسْمُوعَاتِ.
 السُّكُونُ: لَبَثُ الْجَوْهَرِ فِي جِهَةٍ، وَقَتَيْنِ فِصَاعِدًا.
 السَّهْوُ: أَنْ لَا يَعْلَمَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ يَصِحَّ أَنْ يَعْلَمَهُ بِاضْطِرَارٍ.
 السَّرُورُ: انْبِسَاطُ الْقَلْبِ وَالِدَّمِ فِي الْبَدَنِ.
 السُّكْرُ: سَهْوٌ أَوْ فُتُورٌ فِي الْأَعْضَاءِ - مَعَ الطَّرَبِ وَالنَّشَاطِ^٧ - يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ.
 السُّنَّةُ: كُلُّ^٨ فِعْلٍ دَاوَمَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنَ التَّوَافِلِ، وَأَكَّدَ الْأَمْرَ
 عَلَى غَيْرِهِ بِالِدَّوَامِ^٩ عَلَيْهِ.

١. في «أ»: - الساعة: أقل مقادير الليل والنهار».

٢. في المطبوع: «تخييل».

٣. في «ب»: «متعذر».

٤. في المطبوع: «الجملة».

٥. ذكر عنوان «السطح» في نسخة «أ» قبل عنوان «السحر».

٦. في «ب»: «لاستعمالها» بدل «من استعمالها».

٧. في «ب»: «طرب و نشاط» بدل «الطرب و النشاط».

٨. في المطبوع: - «كل».

٩. في «ب»: «للدوام».

و قِيلَ: كُلُّ فِعْلٍ دَاوَمَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - عَلَيْهِ^١، وَ لَمْ يَنْبُتْ أَنَّهُ
مَخْصُوصٌ بِهِ^٢.

السَّبَبُ: كُلُّ صِفَةٍ أَوْ قُوَّةٍ فِي شَيْءٍ تَوْجِبُ صِفَةً أُخْرَى.

بَابُ الشَّيْنِ

الشَّيْءُ: هُوَ الثَّابِتُ، وَ الْمَوْجُودُ^٤. وَ قِيلَ: إِنَّهُ لَا يُحَدُّ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ
لِلتَّمْيِيزِ^٥، وَ الشَّيْءُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَيْءٌ لَا يَتَمَيَّزُ.

الشَّرْطُ: مَا يَقِفُ عَلَيْهِ تَأْتِيرُ الْمُؤَثِّرِ فِي الْحُكْمِ. وَ فِي غَيْرِ الْمُؤَثِّرَاتِ: مَا يَقِفُ
عَلَيْهِ^٦ وَجُودُ غَيْرِهِ أَوْ عَدَمُهُ^٧.

الشُّبُهَةُ: تَقْدِيرُ مَقْدَمَتَيْنِ فَاسِدَتَيْنِ - أَوْ إِحْدَاهُمَا^٨ - يُظَنُّ فِيهِمَا أَنَّهُمَا صَحِيحَتَانِ؛
مُشَبَّهَةٌ بِالذَّلَالَةِ^٩.

السُّكُّ: خُطُورُ الشَّيْءِ بِالْبَالِ، مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ نَفِيهِ أَوْ ثُبُوتِهِ.

الشُّعُورُ: أَوَّلُ عِلْمٍ بِالْمَدْرَكِ.

١. في «أ» و المطبوع: - «عليه».

٢. في المطبوع: - «به».

٣. في «ب»: - «هو».

٤. في «أ»: «الثابت الموجود». و في المطبوع: «الثابت الوجود».

٥. في «أ»: «للتمييز».

٦. لم يرد في المطبوع من قوله «تأثير المؤثر في الحكم...» إلى هنا.

٧. في «ب»: + «الشرط: هو الذي يتوقف وجود الشيء عليه، و لا يكون جزءه».

٨. في «ب»: «أخذهما» بدل «أو إحداهما».

٩. في «ب»: «يظنهما صحيحتين بتثبت الدلالة» بدل «يظن فيهما أنهما صحيحتان مشبهة

بالدلالة». و في المطبوع: «فيها» بدل «فيهما».

الشُّعَاعُ: جِسْمٌ رَقِيقٌ مُضِيءٌ قَوِيٌّ الْإِضَاءَةِ.
 الشَّفَاعَةُ: طَلَبٌ دَفَعَ^١ الْمَضَارَّ عَنِ الْغَيْرِ مَمَّنْ هُوَ أَعْلَى رُتْبَةً مِنْهُ^٢ لِأَجْلِ طَلَبِهِ.
 الشَّمُّ: اسْتِجْلَابٌ مَحَلٌّ الرَّائِحَةِ إِلَى الْخَيْشُومِ طَلَبًا لِإِدْرَاكِهَا.
 الشَّهْوَةُ: مَا يَقَعُ بِهِ إِدْرَاكٌ^٣ لَذَّةٍ.
 الشُّكْرُ: تَوْطِينُ النَّفْسِ عَلَى تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ لِأَجْلِ نِعَمِهِ، مَعَ الْقَصْدِ بِهِ إِلَى تَعْظِيمِهِ.
 وَهُوَ عَقْدٌ وَجُوبٌ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ، وَالْعَزْمُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ^٤ عَنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. ثُمَّ تُعْرَفُ بِالْاعْتِرَافِ فِي اللِّسَانِ^٥ بِنِعْمَةِ الْمُنْعِمِ، مَعَ الْقَصْدِ إِلَى تَعْظِيمِهِ بِذَلِكَ.
 الشُّعْرُ: كُلُّ كَلَامٍ مَوْزُونٍ مَقْفَى، إِذَا^٦ قَصَدَ فَاعِلُهُ ذَلِكَ.
 الشَّرْعُ فِي الْعُرْفِ: مَا بَيَّنَّهُ^٧ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ^٨.
 الشُّجَاعَةُ: قُوَّةٌ فِي الْقَلْبِ يَتِمَكَّنُ مَعَهَا مِنْ^٩ تَحْمُلِ مَكَارِهِ الْحَرْبِ، فِي حَالِ^{١٠} لَا يَوْمَنُ فِيهَا^{١١} عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى بَعْضِ^{١٢} أَطْرَافِهِ.
 الشُّفْعَةُ: اسْتِحْقَاقُ الْمَرْءِ صَمًّا^{١٣} مِلْكَ الْمُسْتَرَى إِلَى أَمْلَاكِهِ بِمِثْلِ مَا اشْتَرَاهُ^{١٤}.

١. في المطبوع: «رفع».

٢. في «ب»: «ما يقطع به الإدراك».

٣. في «أ»: «ثم تعورف في الاعتراف باللسان». و في المطبوع: «ثم يتبعه الاعتراف باللسان».

٤. في «ب»: «إذا».

٥. في «أ»: «الأحكام و الأفعال» بدل «أحكام الأفعال».

٦. في «أ» و المطبوع: «من».

٧. في المطبوع: «حالة».

٨. في المطبوع: «بنفيها».

٩. في «ب»: «بعض».

١٠. في «أ» و المطبوع: «استحقاق المرء».

١١. في «ب»: «بمثل ما اشتراه».

باب الصاد

الصارِفُ^١: ما لِأجلِهِ يَمْتَنِعُ القادِرُ مِنَ الفِعْلِ على بَعْضِ الوجوه، احتِرازاً مِمَّا^٢ إذا تَرَجَّحَ عليه الداعي فلا يَمْتَنِعُ. و قد يُقالُ لِلعلمِ^٣ أو الظنِّ أو الإعتقادِ بكونِ الفِعْلِ قَبِيحاً.

و في حَقِّ الباري تَعَالَى يُقالُ^٤: هو العِلْمُ بكونِ الفِعْلِ قَبِيحاً.
الصَّبْرُ: الكَفُّ^٥ عن الجَزَعِ عندَ الشَّدائدِ.

الصَّدْقُ: الخَبْرُ عن الشَيءِ على ما هو عليه في نَفْسِهِ.
الصَّلابةُ: التزاقُ أجزاءِ الجِسمِ بحيثُ يَصعُبُ تَفكيكُها.
الصَّحِيحُ: هو^٦ الذي يتردَّدُ بَيْنَ أن يوجَدَ وأن لا يوجَدَ.
و الصحيحُ أيضاً: الذي لا يَسْتَحِيلُ وجودُهُ.

و في^٧ الأوَّلِ يَكُونُ غَيْرَ ثابتٍ، و في الثاني قد يَكُونُ ثابتاً.
و في عُرْفِ الفُقهاءِ: هو^٨ الفِعْلُ الذي تَتَبَعُهُ^٩ أحكامُه^{١٠}، إذا لم تَكُنْ عُقوبةً،
احتِرازاً عما يَتَبَعُ الكُفْرَ و الزَّنا مِنَ العُقوبةِ.

١. في المطبوع: «الصادف» بالبدال المهملة.

٢. في «أ» و المطبوع: - «مما».

٣. في المطبوع: «العلم».

٤. في المطبوع: - «تعالى». و في «ب»: - «يقال».

٥. في «أ»: «كف» بدون الألف و اللام.

٦. في «ب» و المطبوع: - «هو».

٧. في «ب»: «في» بدون واو العطف.

٨. في المطبوع: - «هو».

٩. في «أ» و المطبوع: «يتبعه».

١٠. في «أ»: «أحكام».

الصحة: إمتزاج من أجزاءٍ مُختلفة الأعراض مُتساوية، و يَثْبُتُ لِإمتزاجها^١
حُكْمٌ^٢ لا يَثْبُتُ لِأفرادها.

الصَّوْتُ: ^٣أظهر من كُلِّ ما يُحدِّد به ^٤.

الصِّفَةُ: كُلُّ أمرٍ زائِدٌ^٥ على الذاتِ، يدخُلُ في ضِمَنِ العِلْمِ به أو الخبيرِ عنه؛ نَفياً
كان، أو إثباتاً؛ حالاً كان، أو غيرِ حالٍ؛ فعلاً كان، أو نَفْيٍ فعلي.

و قيل: الصِّفَةُ: كُلُّ فائدةٍ تُضافُ إلى الذاتِ بلا اعتبارِ غيرٍ^٦؛ والحُكْمُ: فائدةٌ^٧
تُضافُ إلى ذاتٍ باعتبارِ غيرٍ^٨.

و صِفَةُ الذاتِ: ما لا يُفْتَقَرُ في وجوبها إلى غيرِ الذاتِ.

و صِفَةُ الفعلِ: ما لا توصفُ الذاتُ^٩ بها إلا عندَ حدوثِ فعلٍ منها أو نَفْيٍ فعلٍ منها.
الصَّغِيرَةُ و الكَبِيرَةُ: أمرٌ إضافيٌّ؛ فإذا أُضيفَ ما يَنْقُصُ عقابته إلى ما يَزِيدُ عقابته،
يُسَمَّى الأوَّلُ صَغِيراً، و الثاني كَبِيراً.

و قيل: كُلُّ مَعْصِيَةٍ لِصاحبِها ثوابٌ ما رَأاه^{١٠} أعظَمَ من عقابِها.

الصَّوْمُ: الإمساكُ^{١١} عن المُفْطَراتِ في النَّهارِ، تَقَرُّباً إلى اللَّهِ^{١٢} تَعَالَى.

١. في «ب»: «يثبت بامتزاجها» بدل «و يثبت لامتزاجها».

٢. في المطبوع: «حكمة».

٣. في المطبوع: «الصواب».

٤. في المطبوع: «تحده» بدل «يحد به».

٥. في المطبوع: «زائداً».

٦. في المطبوع: «غيره».

٧. في «ب»: «كل فائدة».

٨. في المطبوع: «إلى الذات [ولا يوصف] بدل «إلى ذات باعتبار غير».

٩. لم يرد في المطبوع من قوله: «و صفة الذات ما لا يفتقر في وجوبها...» إلى هنا.

١٠. في «أ» و المطبوع: - «رأه».

١١. في «أ»: «إمساك».

١٢. في المطبوع: «بالله».

بَابُ الضَّادِ

الضَّدَانِ: كُلُّ شَيْئَيْنِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَجْتَمِعَا مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، لِمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتَيْهِمَا^١، إِحْتِرَازًا عَمَّا^٢ يَجْرِي مَجْرَى الضَّدِّ.

[و] الضَّدُّ^٣ فِي الْجِنْسِ: كُلُّ مُنَافٍ لِغَيْرِهِ عَلَى جِهَةِ التَّقْدِيرِ؛ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِي مَحَلِّينِ، أَوْ فِي وَقْتَيْنِ.

وَالجَارِي^٤ مَجْرَى الضَّدِّ: ضِدُّ^٥ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ فِي وُجُودِهِ^٦ إِذَا طَرَأَ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَا يَنَافِيهِ^٧.

الْعِلْمُ^٨ الضَّرُورِيُّ: مَا يَحْدُثُ فِي الْحَيِّ الْمُكَلَّفِ^٩ لَا مِنْ قِبَلِهِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ^{١٠} دَفْعُهُ عَنِ نَفْسِهِ.

الضَّرُورَةُ^{١١}: كُلُّ فِعْلٍ لَا يُمَكِّنُ التَّخَلُّصَ مِنْهُ^{١٢}.

١. فِي «ب»: «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا» بَدَلَ «ذَاتَيْهِمَا». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «ذَاتَهُمَا».

٢. فِي «ب»: «مِمَّا».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الضَّدُّ». وَأَمَّا الْوَاوُ فَأَضْفَعْنَاهَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ لِإِقْتِضَاءِ السِّيَاقِ.

٤. فِي «أ»: وَالْمَطْبُوعِ: «الْجَارِي» بَدُونَ وَآوِ الْعَطْفِ.

٥. فِي «ب»: - «ضَّدُّ».

٦. فِي «ب»: «فِي الْوُجُودِ».

٧. فِي «ب»: «مِمَّا يَنَافِيهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ بَدَلَ: «مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ فِي وُجُودِهِ...» إِلَى هُنَا هَكَذَا:

«مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مَا فِي مَا يَنَافِيهِ(؟)».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: - «الْعِلْمُ».

٩. فِي «ب»: «فِي الْفِعْلِ» بَدَلَ «فِي الْحَيِّ الْمُكَلَّفِ».

١٠. فِي «أ»: «وَلَا يُمَكِّنُ».

١١. فِي «أ»: «وَالضَّرُورَةُ».

١٢. فِي «أ»: «عَنْهُ» بَدَلَ «مِنْهُ». وَ فِي «ب»: «لَا يُمَكِّنُهُ» بَدَلَ «لَا يُمَكِّنُ».

باب الطاء

الطاعة: إيقاع الفعل أو ما يجري مجراه موافقاً لإرادة الغير، إذا كان أعلى رتبة منه، لا على وجه الإلجاء.

الطول: امتداد الجسم إلى قدام^١. وأقل ما يحصل منه جزءان.

الطبع: قيل: هو الخاصة^٢ التي يكون بها الحادث لا من جهة القدرة.

الطلب: قول القائل لمن يساويه في الرتبة: «افعل»، أو ما في^٣ معناه، لا على وجه^٤ الاستعلاء أو التذلل^٥.

باب الظاء

الظلم: كل ضرر ليس بمستحق، ولا نفع فيه، ولا دفع ضرر أعظم منه، معلوم أو مظنون؛ ولا يفعل على مجرى العادة، ولا على جهة الدفع عن النفس.

الظلمة: فقد النور عما يقبل النور.

الظن: تغليب القلب لأحد المجوزين ظاهري^٦ التجويز.

الظل: تغير الهواء إلى الضياء - لانفجار الصبح - إذا حال بينه وبين قرص الشمس حائل.

باب العين

العلم: أظهر من كل ما يحد به.

١. في «أ»: «قامه».

٢. في «أ، ب»: «الخاصية».

٣. في المطبوع: «- ما في».

٤. في المطبوع: «سبيل».

٥. في المطبوع: «التذليل». وفي «ب»: «+ لي بقائل»، ولم نجد لها وجهاً.

٦. في المطبوع: «ظاهر».

وقيل: هو اعتقاد الشيء على ما هو به، مع سُكونِ النفسِ إلى أنْ مُعْتَقَدَهُ^١ على ما اعتُقِدَ عليه^٢.

و العِلْمُ الضَّرُورِيُّ^٣: ما^٤ لا يَقِفُ على استدلالِ العالمِ به، إذا أمكَنَ فيه الاستدلالُ^٥، احترازاً عن عِلْمِهِ تَعَالَى.

وقيل^٦: الضَّرُورِيُّ: عِلْمٌ لا يُمَكِّنُ لِلْعَالِمِ^٧ به دَفْعُهُ عن نَفْسِهِ إذا انْفَرَدَ، احترازاً عن المُكْتَسَبِ إذا ضَامَهُ^٨ الضَّرُورِيُّ. و يَنْتَقِضُ^٩ هذا الحَدُّ بعِلْمِ اللّهِ تَعَالَى بالأشياء؛ إذ لا يُمَكِّنُهُ^{١٠} دَفْعُهُ عن نَفْسِهِ^{١١}.

و العِلْمُ^{١٢} المُكْتَسَبُ: عِلْمٌ يُمَكِّنُ لِلْعَالِمِ^{١٣} به دَفْعُهُ عن نَفْسِهِ إذا انْفَرَدَ. والعقلُ: قُوَّةٌ في القَلْبِ تَقْتَضِي التَّمْيِيزَ^{١٤}.

١. في المطبوع: «تعتقده».

٢. في المطبوع: «إليه».

٣. قد تقدم تعريفه سابقاً في باب الضاد هكذا: «ما يحدث في الحيِّ المُكَلَّفِ لا مِن قِبَلِهِ، ولا يمكنه دفعه عن نفسه».

٤. في المطبوع: «علم» بدل «ما».

٥. في «أ» و المطبوع: - «الاستدلال».

٦. في «ب»: + «العلم».

٧. في المطبوع: «العالم» بدل «للعالم».

٨. في المطبوع و ظاهر «أ»: «فارقه».

٩. في المطبوع: «ويُنْقَضُ».

١٠. في المطبوع: «لا يمكن».

١١. في «ب»: «وليس بضروري» بدل «عن نفسه».

١٢. في المطبوع: «العلم» بدون واو العطف.

١٣. في المطبوع: «العالم» بدل «للعالم».

١٤. في «أ» و المطبوع: «يقتضي التمييز».

وقيل: هو العلوم الضرورية التي يُتَمَكَّنُ بها من اكتساب العلوم إذا كَمَلَتْ شروطها.

وقيل: العقل هو ^١ [العِلْمُ] الذي هو مَنَاطُ التكليف؛ من العِلْمِ ^٢ بوجوب الواجبات، واستحالة المُسْتَحِيلَاتِ.

وقيل: هو غَرِيْزَةٌ تَلْزَمُهَا ^٣ العلوم الكَلِيَّةُ البديهيَّةُ عند سَلَامَةِ الآلاتِ.

العالم: كُلُّ مَوْجُودٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى.

العَمَلُ: هو إيجاد الأثر في الشيء. و الفعل: إيجاد الشيء.

وقيل: العمل إيجاد أفعال بعناء ^٤ و تعب.

العِصْمَةُ: ما يَمْتَنِعُ ^٥ عنده المُكَلَّفُ من فِعْلِ القَبِيحِ والإخْلَالِ ^٦ بالواجب، ولولاه لَمْ يَمْتَنِعْ من ذلك، مع تَمَكُّنِهِ ^٧ في الحالين.

عِبَارَةٌ أُخْرَى: العِصْمَةُ: الأمرُ الذي يَفْعَلُهُ ^٨ اللَّهُ تَعَالَى بالعبد، وَيَعْلَمُ ^٩ أَنَّهُ لَا يَقْدِمُ

مع ذَلِكَ الأمرِ ^{١٠} عَلَى المَعْصِيَةِ، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَنْتَهِيَ فِعْلُ ذَلِكَ الأمرِ إِلَى حَدِّ ^{١١} الإلْجَاءِ.

١. في «ب» و المطبوع: - «هو».

٢. في «ب»: «كالعلم»، و في المطبوع: «هو العلم» بدل «من العلم».

٣. في «أ»: «يلزمها». و في المطبوع: - «تلزمها».

٤. في «ب»: «بعلاج». ٥. في المطبوع: «يُمنع».

٦. في «ب»: «أو».

٧. في المطبوع: «لم يمتنع من ذلك، و مع تمكينه».

٨. في المطبوع: «يفعل».

٩. في المطبوع: «و علم».

١٠. في «ب»: - «الأمر». و في «أ»: - «الذي يفعله الله تعالى بالعبد ويعلم أنه لا يقدم مع ذلك الأمر».

١١. في المطبوع: «لأحد إلى» بدل «إلى حد».

العَجْزُ: انتفاء القدرة عن الحيِّ على الأفعال، أو^١ على بعضها، إذا صَحَّتْ قدرته عليها.

العادة: عَوْدُ الفاعِلِ إلى مثلِ ما فَعَلَهُ، أو ما يَجْرِي مَجْرَاهُ، إذا لَمْ يَكُنْ مُلْجَباً إلى ذلك. العامُّ والعمومُ: كُلُّ كلامٍ وُضِعَ لِاستغراقِ جَمِيعِ ما يَصْلُحُ له.

وقيل: هو^٣ اللفظُ المُستغْرَقُ لِجَمِيعِ ما وُضِعَ له، بِحَسَبِ وُضْعِ واحِدٍ، احترازاً عن المُشْتَرَكِ، أو ما^٤ له حَقِيقَةٌ و مَجَازٌ.

وقيل: هو اللفظُ الدالُّ على شَيْئَيْنِ فصاعداً، مِن غَيْرِ حَصْرِ، احترازاً عن أسماءِ العَدَدِ.^٥

العبادة: نِهايةُ التعظيمِ والتذللِ لِمَنْ يَسْتَحِقُّ ذلك، بأفعالٍ وَرَدَ بها الشرعُ على وجوهٍ مخصوصةٍ، أو ما يَجْرِي مَجْرَاهَا.^٦ و نَعْنِي بـ «الوجوه» الشُّرُوطَ المُعْتَبَرَةَ شرعاً في كَوْنِ الفعلِ عِبَادَةً، و بـ «الجاري مجراها» الإخْلَالَ بِالقَبَائِحِ.

و في عُرْفِ الفُقَهَاءِ: هو كُلُّ فِعْلٍ لا يُجْزئُ^٩ إِلَّا بِنِيَّةِ التعظيمِ لِلَّهِ تَعَالَى^{١٠}.

العَرَضُ: ما يوجَدُ في الجَوْهَرِ، مِن غَيْرِ تَجَاوُزٍ، احترازاً عن وجودِ المظروفِ في الظَّرْفِ.

العَرَضُ: امتدادُ الجَوَاهِرِ في سَمَتٍ مُعْتَرِضٍ لِلْمُحَاذِي^{١١}.

١. في المطبوع: - «أو».

٢. في «ب»: «يوضع».

٣. في المطبوع: «هما».

٤. في «ب» و المطبوع: «عمًا».

٥. في «أ»: «المائة».

٦. في «ب»: «غاية».

٧. في المطبوع: «جري».

٨. في «ب»: «مجراه».

٩. في المطبوع: «لا يجري».

١٠. في المطبوع: - «تعالى».

١١. في «أ»: «معترضاً للمجازي».

العِلَّةُ عِنْدَ مَنْ لَا يُثْبِتُ الْمَعْنَى: كُلُّ أَمْرٍ لَيْسَ بِذَاتِ أَثَرٍ أَمْرًا فِي حَالِهِ^١؛ نَفْيًا كَانَ،
أَوْ إِثْبَاتًا.

العَزْمُ: تَوْطِينُ النَّفْسِ وَالْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ سَيَفْعَلُ الْفِعْلَ أَوْ لَا يَفْعَلُهُ لَا مَحَالَةَ.
وَقِيلَ: الْعَزْمُ إِرَادَةٌ جَازِمَةٌ حَصَلَتْ بَعْدَ التَّرَدُّدِ فِيهِ.

الْعَدْلُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: الْعُلُومُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ^٢ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَعَنِ
الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ.

وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ: مَنْ اسْتَحَقَّ لِقَبُولِ^٣ شَهَادَتِهِ أَوْ رِوَايَتِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ أَوْ الْقَائِمِ مَقَامَهُ^٤ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

الْعِشْقُ: لُزُومٌ شَدِيدَةٌ شَهْوَةٌ الْإِلْتِذَازِ الْمَخْصُوصِ بِالْغَيْرِ، مَعَ الطَّمَعِ^٥ فِي نَيْلِ ذَلِكَ مِنْهُ.
الْعَفْوُ: إِسْقَاطُ الدَّمِّ وَالْعِقَابِ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُمَا.
الْعُمُقُ: امْتِدَادُ الْأَجْزَاءِ مُسْتَمَكًّا^٦.

الْعِقَابُ: الْمَضَارُّ الْمُسْتَحَقَّةُ عَلَى وَجْهِ الْإِهَانَةِ، الْمَفْعُولَةُ عَلَى وَجْهِ الْجَزَاءِ.
الْعَوْضُ: النَّفْعُ الْمُسْتَحَقُّ، الْمُقَابِلُ لِلْمَضَارِّ بِلا تَعْظِيمِ.

بَابُ الْغَيْنِ

الْغَرَضُ: مُرَادُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ قَطْعُهُ، أَوْ مَا هُوَ كَالْمَوْجِبِ^٧ عَنِ الْفِعْلِ.

١. في «ب»: «حال».

٢. في المطبوع: «من».

٣. في «ب»: «من أهل القبول».

٤. في «ب»: «من قام مقامه» بدل «القائم مقامه». وفي المطبوع: «مقام» بدل «مقامه».

٥. لم يرد في «أ» والمطبوع من قوله «العشق: لزوم شدة شهوة الالتذاذ...» إلى هنا.

٦. في «ب»: «سمت كالعرض»، وفي المطبوع: «سمكاً» بدل «مستمكاً».

٧. في المطبوع: «كالفعل».

الغَيْطَةُ^١: تَمَنَّى مَا يَصِحُّ أَنْ يَحْضَلَ لَهُ، مِنْ مِثْلِ فَضْلِ^٢ الْغَيْرِ أَوْ مَنَافِعِهِ.
 الْغَضَبُ: غَلِيَانُ دَمِ الْقَلْبِ، طَلَبًا لِلِانْتِقَامِ.
 الْعَمُّ: انْحِصَارُ الْقَلْبِ وَالدَّمِ الَّذِي فِيهِ.
 الْغَيْرَانِ^٣: كُلُّ ذَاتَيْنِ لَيْسَ^٤ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، وَ لَا^٥ جُمْلَةً تَدْخُلُ^٦ تَحْتَهَا
 الْأُخْرَى.
 الْغَيْبَةُ: دَمُ الْمَرْءِ بَعَيْنِهِ^٧ فِي غَيْبَتِهِ بَعِيرٍ حَقٌّ لَهُ^٨، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى الدَّمِّ بِمَا لَوْ
 سَمِعَهُ لَكَرِهَهُ.

بَابُ الْفَاءِ

الْفَرْضُ: الْوَاجِبُ الْمُقَدَّرُ، وَهُوَ مَا أَعْلِمَ^٩ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ بِوُجُوبِهِ أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ^{١٠}.
 الْفِسْقُ: كُلُّ ذَنْبٍ سِوَى الْكُفْرِ.
 وَأَيْضًا: كُلُّ مَا أَخْرَجَ^{١١} مِنَ طَاعَةِ اللَّهِ إِلَى مُخَالَفَتِهِ.
 الْفَرْعُ: هُوَ مَا [لَا] يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ إِلَّا بِوُصُولِ غَيْرِهِ^{١٢}.

١. في «ب»: + «هي».
٢. في «أ» و «المطبوع»: «فعل».
٣. في «المطبوع»: «الغير».
٤. في «ب»: «الذاتان التي ليست» بدل «كل ذاتين ليس».
٥. في «ب»: + «هي».
٦. في «أ» و «المطبوع»: «يدخل».
٧. في «ب»: «الغير بعينه» بدل «المرء بعينه».
٨. في «أ، ب»: - «له». و في «المطبوع»: «لغير» بدل «بغير».
٩. في «أ، ب» و «المطبوع»: «علم»، و «الصحيح ما أثبتناه».
١٠. في «ب»: «بوجهه أو دال عليه» بدل «بوجوبه أو دل عليه».
١١. في «أ، ب» و «المطبوع»: «خرج»، و «الصحيح ما أثبتناه».
١٢. لم يرد في «ب» و «المطبوع» من قوله: «الفرع»: «هو ما [لا] يمكن...» إلى هنا.

الْفَلَكَ: المَدَارُ الذي تَدَوَّرُ عليه الكَوَاكِبُ. و يَجُوزُ أن لا يَكُونَ جِسْماً، و إنْما يَكُونُ جِهَةً و مُحَاذَاةً. و يَجُوزُ أن يَكُونَ جِسْماً رَقِيقاً، كَالهَوَاءِ.^١

الْفِقْهُ: العِلْمُ بِجُمْلَةِ الأحكامِ الشرعيَّةِ.

و قِيلَ: العِلْمُ بِالأحكامِ الشرعيَّةِ العمليَّةِ، المُسْتَدَلُّ على أعيانها، بِحَيْثُ لا يُعْلَمُ كَوْنُهَا مِنَ الدينِ صُرُورَةً، إِحتِرازاً عن التَّقْلِيدِ، و إِحتِرازاً عن مِثْلِ^٢ العِلْمِ بِوَجوبِ الصَّلَاةِ.

الْفِعْلُ: هُوَ^٣ الحَادِثُ على جِهَةِ الصِّحَّةِ.

الْفَنَاءُ^٤: تَفَرُّقُ^٥ أَجزاءِ الجِسْمِ، بِحَيْثُ يَخْرُجُ مِنَ^٦ صِحَّةِ الانتفاعِ بِهِ.

بَابُ القَافِ

القَدِيمُ: الواجِبُ الوجودِ المُطْلَقُ، أو الذي لا أَوَّلَ لوجودِهِ.

القَادِرُ: الذي يَصِحُّ أن يَفْعَلَ و أن لا يَفْعَلَ^٧، إِذَا انتَفَت عنه المَوَانِعُ^٨ و لَمْ يَكُنِ الفِعْلُ مُسْتَحْيِلاً في نَفْسِهِ.

القُدْرَةُ: هِيَ تِلْكَ^٩ الصِّحَّةُ. و قِيلَ: القُدْرَةُ فِي حَقِّنا: سَلَامَةُ الأَعْضاءِ.

١. لم يرد في «ألف» و المطبوع من قوله: «الفلك: المدار الذي تدور عليه...» إلى هنا.

٢. في «أ» و المطبوع: - «مثل».

٣. في «ب»: - «هو».

٤. في «أ» ذُكِرَ هَذَا العِنوان بَعْدَ عِنوانِ «الفقه».

٥. في «أ» و المطبوع: «تفريق».

٦. في المطبوع: «خرج» بدل «يخرج». و في «ب»: «عن» بدل «من».

٧. في المطبوع: - «و أن لا يفعل».

٨. في «ب»: «إذا ارتفعت الموانع عنه».

٩. في «أ» و المطبوع: - «تلك».

الْقَبِيحُ: مَا لِفِعْلِهِ مَدْخَلٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ.
 وَقِيلَ: مَا لَيْسَ لِلْمُتَمَكِّنِ مِنْهُ وَمِنَ الْعِلْمِ بَبَّحِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ.
 وَقِيلَ: إِنَّهُ الَّذِي عَلَى صِفَةٍ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي اسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ^١.
 الْقَصْدُ: خُلُوصُ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِهِ، أَوْ تَرْجُوحُهُ عَنِ الصَّارِفِ.
 الْقِيَاسُ: تَحْصِيلُ الْحُكْمِ فِي الشَّيْءِ لِتَعْلِيلِ غَيْرِهِ عِنْدَ الْمُثَبِّتِ^٢.
 وَقِيلَ: إِثْبَاتُ^٣ حُكْمٍ مَعْلُومٍ لِأَخْرَءٍ؛ لِأَجْلِ اشْتِبَاهِهِمَا فِي^٥ عِلَّةِ الْحُكْمِ.
 الْقَضَاءُ: إِيجَادُ الْفِعْلِ^٦ عَلَى التَّمَامِ. وَقَدْ يُقَالُ فِي فَصْلِ الْحُكْمِ؛ إِمَّا بِالْأَمْرِ، أَوْ
 بِالْخَيْرِ.

الْقَدْرُ: إِيجَادُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الْإِحْكَامِ، وَبِحَسَبِ^٧ الْمَنْفَعَةِ.
 وَيُقَالُ^٨ لِلْخَيْرِ بِمَا يَكُونُ، إِذَا كَانَ يَجِيءُ عَلَى مِقْدَارِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَيْرِ^٩.
 وَالْقَضَاءُ^{١٠} فِي الْعِبَادَةِ: إِتْيَانُ مِثْلِ الْفِعْلِ السَّابِقِ بِهِ الْأَمْرُ فِي الصُّورَةِ وَالْوَجْهِ - أَوْ
 مَا^{١١} يُقَدَّرُ فِيهِ الْمُمَاتَلَةُ - إِذَا فَاتَهُ الْأَوَّلُ، كَقَضَاءِ الْجُمُعَةِ.

١. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «و قيل: ما ليس للمتمكن منه و من العلم...» إلى هنا.
٢. في «ب»: - «عند المثبت».
٣. في «ب» و المطبوع: + «مثل».
٤. «لآخر» أي: لموضوع آخر. و في «ب»: «بمعلوم آخر» بدل «لآخر».
٥. في «أ»: - «في».
٦. في المطبوع: - «الفعل».
٧. في «أ»: «بحسب» بدون واو العطف.
٨. في المطبوع: «يقال» بدون واو العطف.
٩. في «ب»: «و يقال للخير لما يكون... من الخير».
١٠. في «أ» و المطبوع: «القضاء» بدون واو العطف.
١١. في «ب»: «إذ» بدل «أو ما».

باب الكاف

الكَذِبُ: الخَبْرُ الَّذِي لَا يُطَابِقُ مُخْبِرَهُ، أَوِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مُخْبِرٌ يُطَابِقُهُ.

الكَلَامُ: الْمُتَنَزِّعُ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَسْمُوعَةِ الْمُتَمَيِّزَةُ الْمُتَوَاضِعُ^١ عَلَيْهَا، إِذَا صَدَرَ^٢

عَنْ قَادِرٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ^٣: الْكَلَامُ: الْجُمْلَةُ الْمُفِيدَةُ.

الْكَلِمَةُ: كُلُّ مَنْطُوقٍ بِهِ دَلٌّ^٤ بِالْإِصْطِلَاحِ عَلَى مَعْنَى^٥.

الْكَسْبُ: إِيجَادُ الْفِعْلِ لِاجْتِلَابِ مَنَفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ.

الْكُثَافَةُ: اِكْتِنَازُ^٦ أَجْزَاءِ الْجِسْمِ.

الْكِرَاهَةُ: الصَّارِفُ^٧ عَنِ الْفِعْلِ.

الْكُونُ: حُصُولُ الْجَوْهَرِ فِي الْمُحَاذَاةِ.

الْكَبِيرَةُ: كُلُّ ذَنْبٍ يَعْظُمُ عِقَابُهُ^٨.

الْكُفْرُ: هُوَ^٩ الْإِنْكَارُ وَالتَّكْذِيبُ بِشَيْءٍ مِمَّا يَجِبُ الْإِقْرَارُ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ، وَالجَهْلُ

بِذَلِكَ.

وَقِيلَ: إِنْكَارُ مَا عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ مَجِيءُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^{١٠} بِهِ.

١. في المطبوع: «المتميّزة المواضع» بدل «المتميّزة المتواضع».

٢. في «ب»: «صدرت». ٣. في «ب»: - «قيل».

٤. في المطبوع: «دال».

٥. في «ب»: + «الكبيرة: كل ذنب يعظم عقابه». وسيأتي عنوان «الكبيرة» بعيد هذا.

٦. في المطبوع: «اكتنان». ٧. في المطبوع: «عن».

٨. لم يرد العنوان في «ب» هنا، بل ورد بعد عنوان «الكلمة». وفي المطبوع: «عصيانه بعظيم»

بدل «يعظم عقابه». ٩. في «ب»: - «هو».

١٠. في «ب» والمطبوع: - «صلى الله عليه وآله».

الْكُمُونُ عِنْدَ مُثَبِّتِيهِ أَنْ يَبْطُنَ^١ فِي الْجِسْمِ الْكَوْنِ بِأَنْ يَنْفُذَ^٢ مِنْ ظَاهِرِ أَجْزَائِهِ إِلَى بَوَاطِنِهَا^٣، وَأَنْ لَا يَظْهَرُ^٤ حُكْمُ الْكَوْنِ^٥ وَإِنْ كَانَ فِي الْجَوْهَرِ.

بَابُ اللَّامِ

اللُّطْفُ: مَا عِنْدَهُ يَخْتَارُ الْمُكَلَّفَ الطَّاعَةَ، أَوْ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا - وَلَوْلَاهُ لَمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا^٦ - مَعَ تَمَكُّنِهِ فِي الْحَالِيْنَ.

اللُّطِيفُ: الْجُزْءُ الْمُنْفَرِدُ أَوْ الْأَجْزَاءُ الْقَلِيلَةُ الَّتِي^٧ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُدْرَكَ بِحَاسَةِ الْعَيْنِ. وَاللُّطِيفُ^٨: الْمُنْعِمُ بِالنَّعْمِ مِنْ وَجْهِ خَفِيَّةٍ لَا يَوْقِفُ عَلَيْهَا، وَالَّذِي تَصِلُ^٩ نِعْمَتُهُ إِلَى الْمَوَاضِعِ الْخَفِيَّةِ، وَالْعَالِمُ بِالْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ^{١٠} الَّتِي يَعْسُرُ^{١١} الْوُقُوفَ عَلَيْهَا أَيْضاً^{١٢}.

اللُّقْبُ: كُلُّ كَلَامٍ لَا يُفِيدُ فِي الْمُسَمَّى صِفَةً وَلَا مَجْمُوعَ صِفَاتٍ، وَيَجْرِي مَجْرَى الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ.

١. فِي «ب»: «أَنْ يَنْظُرَ».

٢. فِي «ب»: «الْكُمُونُ بِأَنْ يَفْتَقِدَ».

٣. فِي «ب»: «وَبَوَاطِنِهَا» بَدَلَ «إِلَى بَوَاطِنِهَا».

٤. فِي «ب»: «وَلَا يَظْهَرُ» بَدَلَ «وَأَنْ لَا يَظْهَرُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ أَنْ لَا يَظْهَرُ».

٥. فِي «ب»: «الْكُمُونُ».

٦. فِي «ب»: - «وَلَوْلَاهُ لَمَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «[فِي] الشَّيْءِ» بَدَلَ «الَّتِي».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ: «اللُّطِيفُ» بَدُونَ «وَالْعَطْفُ».

٩. فِي «أ»: وَالْمَطْبُوعُ: «تَصِلُ».

١٠. فِي «ب»: - «وَالْعَالِمُ بِالْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ».

١١. فِي «أ»: وَالْمَطْبُوعُ: «تَعُدُّ».

١٢. فِي «أ»: وَالْمَطْبُوعُ: - «أَيْضاً».

اللَّمْسُ: مُمَاسَةٌ مَحَلُّ الْحَيَاةِ لِلْجِسْمِ^١؛ طَلَبًا لِإِدْرَاكِهِ أَوْ إِدْرَاكِ مَا فِيهِ، أَوْ طَلَبًا لِلذَّةِ
الْمَخْصُوصَةِ.

الذَّةُ: إِدْرَاكُ الْمُشْتَهَى أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الشَّهْوَةُ مِنَ الْمُدْرَكَاتِ.
اللَّيْلُ^٢: اِمْتِدَادُ الظَّلَامِ؛ مِنْ أَوَّلِ مَا يَسْقُطُ قُرْصُ الشَّمْسِ، إِلَى أَنْ يُسْفِرَ الصُّبْحُ.
اللَّيْنُ؛ قِيلَ: مَعْنَاهُ عَدَمُ مُمَانَعَةِ الْغَامِزِ^٣؛ فَلَا يَكُونُ^٤ وَجُودِيًّا.

بَابُ الْمِيمِ

المِئَلَةُ: الشَّرْعُ الَّذِي يَأْتِي بِهِ السَّمْعُ، وَ يَعْمُ الْأَمْرُ بِهِ الْجَمِيعُ^٥.
وَقِيلَ: هُوَ الدِّينُ^٦ الَّذِي يَنْتَجِلُهُ الْإِنْسَانُ.
الْمَنْعُ: مَا يَتَعَدَّرُ لِأَجْلِهِ الْفِعْلُ، مَعَ بَقَاءِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.
الْمُبْتَدَأُ: الْمُحَدَّثُ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْهُ وَجُودُهُ^٧.
الْمُعَادُ^٨: الَّذِي يَتَقَدَّمُهُ وَجُودُهُ^٩؛ أَيْ أُعِيدَ عَلَى الْوُجُودِ^{١٠} الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ.

١. في المطبوع: «محل الحيوان الجسم».

٢. في «ب» ذكر هذا العنوان بعد عنوان «اللقب».

٣. في «ب»: «القاسر». وفي المطبوع: «ما نعمه العام» بدل «ممانعة الغامز». وراجع أيضاً:
الموافق للإيجي، ج ١، ص ٦٣٨.

٤. في «أ»: «ولا يكون».

٥. في «أ» و المطبوع: «للجميع».

٦. في المطبوع: «الدين».

٧. في «ب»: «وجود».

٨. في «أ»: «المعتاد». وفي «ب»: «+المحدث».

٩. في «ب»: «وجود».

١٠. في «ب»: «الوجه».

المُبَاشَرُ: ما يُبْتَدَأُ بِالْقُدْرَةِ فِي مَحَلِّهَا^١. وَ تَقْيِضُهُ^٢: المَتَوَلَّدُ، وَ هُوَ^٣ الَّذِي يَحْدُثُ
عَنْ فِعْلِ آخَرَ.

المُبَاحُ: مَا عَرَفَ فَاعِلُهُ حُسْنَ، أَوْ ذُلَّ عَلَيْهِ؛ وَ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ^٥ مَدْحًا وَ لَا ذَمًّا.
المُتَكَلِّمُ: فاعِلُ الكلامِ.

المُجَاوِرَةُ: كَوْنُ جَوْهَرَيْنِ مُمَاسِّينِ^٦.

المِثْلَانِ: اللَّذَانِ يَكُونُ ذَاتُ أَحَدِهِمَا كَذَاتِ الْآخَرِ.

المُخْتَلِفَانِ: اللَّذَانِ لَا يَكُونُ ذَاتُ أَحَدِهِمَا كَذَاتِ الْآخَرِ.

المُجْزِئُ^٧: الَّذِي يَكْفِي فِي حُصُولِ الْغَرَضِ^٨.

المُجْمَلُ: الْخِطَابُ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِنَفْسِهِ، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ. أَوْ الْخِطَابُ

الَّذِي قَصِدَ بِهِ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ فِي نَفْسِهِ، وَ اللَّفْظُ لَا يُعَيِّنُهُ^٩. وَ قَدْ يُرَادُ بِهِ^{١٠}: الْخِطَابُ
الْعَامُّ لِلْأَشْيَاءِ الَّتِي يَتَنَاوَلُهَا^{١١}.

١. في المطبوع: «محل».

٢. في «ب»: «و يقضيه». و في المطبوع: «و يقضيه».

٣. في «ب»: «هو» بدل «و هو».

٤. في «أ»: «هو الذي» بدل «ما».

٥. في المطبوع: «عليه».

٦. في «ب»: «الجوهرين» بدل «كون جوهرين». و في المطبوع: «مماسّين» بدل «مماسّين».

٧. لم يرد هذا العنوان ولا بيان معناه في نسخة «أ».

٨. في المطبوع: «+ به».

٩. في المطبوع: «لا يعنيه».

١٠. في «ب»: «أو» بدل «و قد يراد به».

١١. في المطبوع: «تناولها».

المُبَيَّنُ: الخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى المُرَادِ بِنَفْسِهِ مِنْ^١ غَيْرِ بَيَانٍ. أَوْ: الخِطَابُ الَّذِي زَالَ^٢ إِجْمَالُهُ بِوُرُودِ بَيَانِهِ.

المُفْضَلُ: الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ. أَوْ: مَا زَالَ إِجْمَالُهُ بِالْبَيَانِ أَيْضاً^٣.
وَكَذَا المُفْسَّرُ.

المُحَالُ: كُلُّ مُتَصَوِّرٍ لَا يَصِحُّ وُجُودُهُ. وَكَذَا المُسْتَحِيلُ.
المُحْتَمِلُ: الخِطَابُ^٤ الَّذِي لَهُ تَأْوِيلَانِ مِنْ جِهَةِ الإِسْتِعْمَالِ.
المُحَدَّثُ: المَوْجُودُ بَعْدَ العَدَمِ^٥.

المَحْظُورُ وَالمُحَرَّمُ: الَّذِي مُنِعَ مِنْ فِعْلِهِ بِالنَّهْيِ وَ الزَّجْرِ.
المُحَكَّمُ: الفِعْلُ^٦ المُرْتَبُّ المَسْوِيُّ^٧ وَ المُنَاطِقُ لِلْمَنْفَعَةِ.
مَحَبَّةُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ: إِرَادَةُ الثَّوَابِ.
وَ مَحَبَّةُ الْعَبْدِ لِلَّهِ: إِرَادَةُ الطَّاعَةِ^٨.

المَلَأَسَةُ: عِبَارَةٌ عَنْ^٩ اسْتِوَاءٍ وَضَعِ الأَجْزَاءِ.

١. في المطبوع: «عن».

٢. في «أ» و المطبوع: «وما زال» بدل «أو: الخِطَابُ الَّذِي زَالَ».

٣. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «المفصل: الذي لا يحتاج...» إلى هنا.

٤. في «ب»: «الخطاب المحتمل» بدل «المحتمل: الخطاب».

٥. في «ب»: «عدم» بدون الألف و اللام.

٦. في «أ» و المطبوع: «الفعل المحكم» بدل «المحكم: الفعل».

٧. في «ب»: «المشتق، أو» بدل «المسوي، و».

٨. في حاشية «أ» و المطبوع: «+ المحدث: المسبوق بالعدم، أو ما لوجوده أول» و قد تقدم عنوان «المحدث» قبيل هذا.

٩. في المطبوع: «من».

المُحَاذَاةُ: الجِهَةُ التي يَصِحُّ أن يَشْعَلَهَا الجَوْهَرُ^١.
 المَحَلُّ: الحَجْمُ الذي فيه عَرَضٌ، أو يَصِحُّ أن يَكُونَ فيه.
 المَخْصُوصُ من جِهَةِ الخِطَابِ: الذي أُريدَ به بعضُ ما يَتَقَضِيهِ ظَاهِرُهُ.
 المَدْحُ: كُلُّ قَوْلٍ يُنْبِئُ عن عِظَمِ حَالِ الغَيْرِ، مع القَصْدِ إلى ذلك المَدْلُولِ^٢.
 المُكَلَّفُ: الذي دُلَّ على^٣ ما أُريدَ منه العِلْمُ به.
 و المَدْلُولُ عليه: ما يَدُلُّ عليه الدليلُ.
 المُرْسَلُ: الحَدِيثُ الذي لَمْ يَذْكَرِ الراوي بعضَ رُواتِهِ، أو وَقَعَ كذلك أَصْلُ
 الرِّوَايَةِ فيه.^٥

الخَبْرُ المُتَوَاتِرُ: خَبْرٌ قَوْمٍ بَلَّغُوا في الكَثْرَةِ إلى حَدِّ^٦ حَصَلَ العِلْمُ بِقَوْلِهِمْ.
 المُسْنَدُ: الذي وَقَعَتْ رِوَايَتُهُ مُتَّصِلَةً إلى الرِّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧.
 المُصَاكَّةُ وَ الإِصْطِكَاكُ: مُمَاسَّةُ جِسْمَيْنِ صُلْبَيْنِ بِشِدَّةٍ.
 المَذْهَبُ: كُلُّ^٨ اعتقادٍ يَسْتَمِرُّ عليه صَاحِبُهُ على جِهَةِ التَّدْيِينِ.

١. في «ب»: «جوهراً» بدل «الجوهر».

٢. في «ب»: - «جهة».

٣. في «أ»: «كُلُّ كلامٍ أو كُلُّ قَوْلٍ مَبْنِيٍّ» بدل «كُلُّ قَوْلٍ يَنْبِئُ». و لم يرد في المطبوع من قوله: «المدح: كُلُّ قَوْلٍ يَنْبِئُ...» إلى هنا.

٤. في «أ» و المطبوع: «عليه».

٥. في «أ» و المطبوع: «لم يذكر الراوي بعض الرواة؛ لأنه (المطبوع: بعد الرواية) وقع في أصل الرواية كذلك».

٦. في «ب»: «حيث».

٧. في «أ»: «عليه السلام».

٨. في المطبوع: - «كُلُّ».

المُطْلَقُ مِنَ الْخِطَابِ: مَا لَمْ يُقَيَّدَ بِصِفَةٍ، أَوْ شَرْطٍ، أَوْ اسْتِثْنَاءٍ.
 الْمُقَيَّدُ: مَا أُدْخِلَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.
 الْمُعْجِزُ^١: الْفِعْلُ الْنَاقِضُ لِلْعَادَةِ مِمَّنْ^٢ يَتَّحِدِي بِهِ الظَّاهِرُ فِي زَمَانِ^٣ التَّكْلِيفِ
 لِتَصْدِيقِ مُدَّعٍ^٤ فِي دَعْوَاهِ.
 وَقِيلَ^٥: أَمْرٌ خَارِقٌ^٦ لِلْعَادَةِ، مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي، مَعَ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ.
 قُلْنَا: «أمرٌ» لِأَنَّ الْمُعْجِزَ قَدْ يَكُونُ إِيثَانًا بغيرِ الْمُعْتَادِ، وَقَدْ يَكُونُ مَنعًا مِّنَ
 الْمُعْتَادِ^٧. وَقُلْنَا: «مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي» لِثَلَا يَتَّخِذُ الْكَاذِبُ مُعْجِزَ مَنْ مَضَى حُجَّةً
 لِنَفْسِهِ^٨، وَلِيَتَمَيَّزَ عَنِ الْإِرْهَاصِ وَالْكَرَامَاتِ^٩. وَقُلْنَا^{١٠}: «مَعَ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ» لِتَمَيَّزِ
 عَنِ السُّحْرِ وَالشَّعْبَدَةِ^{١١}.
 الْمَعْدُومُ: الْمُتَنَفِّي الْعَيْنِ.
 الْمَوْجُودُ: هُوَ^{١٢} الثَّابِتُ الْعَيْنِ^{١٣}، وَهُوَ أَظْهَرُ مِمَّا يُحَدُّ بِهِ.

١. في «أ» والمطبوع: «المعجزة».
٢. في «أ» والمطبوع: «ممن».
٣. في «ب»: «زمن».
٤. في «ب»: «المدعي».
٥. في «ب»: «المعجز».
٦. في «أ»: «خارج».
٧. في المطبوع: «لأن المعجزة قد تكون بالمعتاد، وقد تكون منعاً من المعتاد».
٨. في المطبوع: «لثلاثاً يتحد الطالب المعجزة غير حجة لفيه».
٩. في «أ»: «و الكرامة».
١٠. في المطبوع: «قلنا» بدون واو العطف.
١١. في المطبوع: «الشعبدة» بالبدال المهملة.
١٢. في «ب» والمطبوع: «هو».
١٣. في «ب»: «العين».

المعروف: كُلُّ فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ مَدْبُوبٍ إِذَا عَرَفَ فَاعِلَهُ ذَلِكَ^١، أَوْ دُلَّ عَلَيْهِ.

المُنْكَرُ: كُلُّ فِعْلٍ أَوْ إِخْلَالٍ، بِفِعْلِ^٢ عَرَفَ فَاعِلَهُ قُبْحَهُ، أَوْ دُلَّ عَلَيْهِ.

المَعْصِيَةُ: كُلُّ فِعْلٍ أَوْ إِخْلَالٍ بِفِعْلِ كَرِهَهُ اللَّهُ^٣ تَعَالَى.

المَغْفِرَةُ: أَنْ لَا يَفْعَلَ الْعِقَابُ بَعْدَ وُجُودِ سَبَبِهِ^٤ أَصْلًا.

المُفِيدُ مِنَ الْكَلَامِ: الَّذِي يُنْبِئُ عَنْ أَمْرٍ مَا، وَهُوَ إِمَّا مُفْرَدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ.

وَالْمُفْرَدُ^٥: مَا يُفِيدُ فَائِدَةً وَاحِدَةً.

وَالْمُرَكَّبُ^٦: مَا يُفِيدُ إِسْنَادًا^٧ مَعْنَى إِلَى آخَرَ.

المَكَانُ: الْجِسْمُ الَّذِي يَتَعَمَدُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَالكَعْبِيُّ يُسَمَّى الْجِهَةً^٨ مَكَانًا.

المُمَاسَّةُ: المُجَاوِرَةُ.

المُتَمَتِّعُ: الَّذِي يَسْتَحِيلُ كَوْنَهُ.

المُمْكِنُ^٩: تَقْيِضُهُ؛ وَهُوَ الَّذِي لَا يَلْزَمُ مِنْ فَرَضٍ وَوُجُودِهِ وَلَا مِنْ فَرَضٍ عَدَمِهِ

مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ^{١٠} مُحَالٌ.

١. في «ب» و المطبوع: «ذلك فاعله» بدل «فاعله ذلك».

٢. في المطبوع: «فعل».

٣. في «ب»: «كراهية لله» بدل «كرهه الله».

٤. في «أ»: «بعد وجوب سببه». و في المطبوع: «بعد سببه».

٥. في المطبوع: «المفرد» بدون واو العطف

٦. في المطبوع: «المركب» بدون واو العطف.

٧. في المطبوع: «لإسناد».

٨. في «أ»: «و الكعبي سمي الجبهة» بدل «و الكعبي يسمي الجهة». و في المطبوع بدلها: «و

الكعبي (؟) هي الجهة».

٩. في المطبوع: «و الممكن».

١٠. في «أ» و المطبوع: - «هو».

المُسْتَحِيلُ: الذي يَتَعَذَّرُ وُجُودَهُ فِي نَفْسِهِ.
 المِنَّةُ: ذِكْرُ الصَّنِيعَةِ عَلَى وَجْهِ يُؤْذِي^١ مَنْ فَعَلَتْ لَهُ.
 المَوْتُ: مَا يَقْتَضِي زَوَالَ حَيَاةِ الجِسْمِ، مِنَ اللّهِ تَعَالَى أَوْ المَلَكِ، مِنْ غَيْرِ جُرْحٍ
 يَظْهَرُ بِهِ^٢.
 المُسْتَحَقُّ^٣: الفِعْلُ الحَسَنُ، بَعْدَ تَقَدُّمِ مَا يَقْتَضِي حُسْنَه أَوْ وُجُوبَه^٤؛ وَ لَوْلَا تَقَدُّمُهُ
 لَمَا حَسُنَ.
 المَنْسُوخُ: الحُكْمُ أَوْ دِلَالَةُ الحُكْمِ، إِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا الدَّلِيلُ النَّاسِخُ^٥.
 المُسْتَطِيعُ: هُوَ^٦ المُتَمَكِّنُ مِنَ إِيجَادِ الفِعْلِ، بِحُضُورِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِيجَادِهِ^٧.
 المُحَابَاةُ: تَخْصِيصُ أَحَدِ المُسْتَحَقِّينَ بِنَفْعٍ^٨ دُونَ الآخَرِ، مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي
 الاسْتِحْقَاقِ.

المُؤَاوَزَةُ: أَنْ يَجْتَمَعَ سَبَبَا اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَ العِقَابِ^٩، وَ يَسْقُطَ اسْتِحْقَاقُ الأَقْلَى
 مِنْهُمَا بِالأَكْثَرِ^{١٠}، وَ يَسْقُطَ مِنَ الأَكْثَرِ^{١١} أَيْضاً مَا يُقَابِلُ الأَقْلَى مِنْهُمَا وَ يُوَاوِزُهُ^{١٢}.

١. في المطبوع: - «يؤذي».
٢. في «أ» و المطبوع: - «به».
٣. في «أ»: + «هو».
٤. في «ب»: «و وجوبه». و في المطبوع: «أو وجود به» بدل «وجوبه و».
٥. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «المنسوخ: الحكم أو دلالة الحكم...» إلى هنا.
٦. في «ب»: - «هو».
٧. في «أ» و المطبوع: «الحضور ما يحتاج إليه من إيجاده».
٨. في المطبوع: «[بأن] ينتفع» بدل «بنفع».
٩. في «أ» و المطبوع: «مقابلة الثواب و العقاب» بدل «أن يجتمع سببا استحقاق الثواب و العقاب».
١٠. في «أ»: «الأكثر» بدون الباء.
١١. في المطبوع: «الكثير».
١٢. في المطبوع: «الأول منها» بدل «الأقل منها و يوازنه».

المُؤَافاةُ: تَوَجُّهُ ١ الوَعْدِ أو الوَعِيدِ إلى ٢ من المَعْلومِ منه أَنه يَرِدُ القِيامَةَ مُسْتَحِقًّا
للثوابِ أو العِقابِ ٣، دونَ ما قَبَلَ القِيامَةَ.

المَانَوِيَّةُ: قَوْمٌ يَذْهَبُونَ إلى قَدَمِ النورِ و الظلِّمةِ، و أَنَّ العالَمَ مُرَكَّبٌ مِنهما، و أَنهما
مطبوعانِ على الخَيْرِ و الشرِّ. مَنسُوبونٌ ٤ إلى «ماني» ٥ إسمُ رَجُلٍ ٦.

و المَجوسُ ٧: قَرِيبٌ مِنهم؛ و يَذْهَبُونَ إلى أَنَّ اللّهَ تَعَالَى هو النورُ الأعلى و هو
«يَزْدانُ»، و أَنَّ الشَّيْطَانَ مِن جِنسِ الظلِّمةِ و هو «أَهْرَمَنُ».

المُشْرِكُ ٨: الكافِرُ؛ أُثْبِتَ ٩ لِلّه تَعَالَى شَرِيكاً، أو لا.

المَنْزِلَةُ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ: القَوْلُ بأنَّ لِلفاسِقِ مَنْزِلَةً مَتوسِّطَةً بَيْنَ مَنْزِلَةِ «الكافِرِ» و
«المؤمنِ المُسْتَحِقِّ للثوابِ» في الاسمِ و الحُكْمِ.

المُجْبِرَةُ: الذينَ يَزْعَمُونَ ١٠ أَنه لا مُحَدَّثَ لِلْمُحَدَّثَاتِ - المُحَسَّنَاتِ مِنها ١١ و
المُقَبَّحَاتِ - إلاَّ اللّهُ تَعَالَى.

المُرْجِئَةُ: الواقِفَةُ في الفُساقِ؛ هَلْ لَهُم عَذابٌ، أم لا؟

١. في المطبوع: «توجب».

٢. في «ب» - «إلى». و في «أ» و المطبوع: «و الوعيد» بدل «أو الوعيد».

٣. في المطبوع: «و العقاب».

٤. في «أ» و المطبوع: «منسوبة».

٥. في «ب»: «مان».

٦. في «أ»: «لرجل».

٧. في «ب» و المطبوع: «المجوس» بدون واو العطف.

٨. في المطبوع: «المشركون».

٩. في المطبوع: «الكافرون؛ أثبتوا» بدل «الكافر؛ أثبت».

١٠. في المطبوع: «زعموا».

١١. في «أ» و المطبوع: - «منها». و في «أ»: «و للمُحَسَّنَاتِ بدل «المُحَسَّنَاتِ».

الْمَنْزِلَةُ مِنَ الْعَدْلِيَّةِ: القائلون بالوعيد والعقاب لِفَسَاقِ أَهْلِ الصَّلَاةِ قَطْعاً، و
الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ.

الْمَنْقُولُ: هو المترك ووضعه الأول.

الْمُتَحَيِّزُ: كَوْنُ الشَّيْءِ فِي مَكَانٍ مَا.^١

الْمُشَبَّهَةُ: الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنْ اللَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ؛ طَوِيلٌ، عَرِيضٌ، عَمِيقٌ.^٢

الْمُهْمَلُ: كُلُّ قَوْلٍ لَمْ يُتَوَاضَعْ^٣ عَلَيْهِ لِيُسْتَعْمَلَ.

وَالْمُسْتَعْمَلُ نَقِيضُهُ^٤.

الْمُعَارَضَةُ: مُقَابَلَةُ الْخَصْمِ بِمَا يَظْهَرُ عِنْدَهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِمِثْلِ مَا يَقُولُهُ^٥؛ إِمَّا السَّائِلُ،

أَوْ الْمُجِيبُ.

الْمُنَاقِضَةُ: ذِكْرُ جُمْلَتَيْنِ مُخْبِرَتَيْنِ^٦ وَاحِدٌ، وَوَقْتُهُ وَجِهَتُهُ وَاحِدَةٌ؛ تَقْتَضِي^٧

إِحْدَاهُمَا نَفْيَ مَا تَقْتَضِي الْأُخْرَى^٨ إِثْبَاتَهُ.

الْمُلْكُ الْمُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ فِي الشَّرِيحِ: الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ الْحَسَنِ.

أَمَّا الْمُضَافُ إِلَى الْعَيْنِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ - مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ

١. لم يرد في «ب» و المطبوع من قوله: «المنقول: هو المترك...» إلى هنا.

٢. في المطبوع: - «عميق».

٣. في المطبوع: «[لا] يتواضع» بدل «لم يتواضع».

٤. في «أ»: «و النقيض المستعمل». و في المطبوع: «و هو نقيض المستعمل» بدل «و المستعمل نقيضه».

٥. في المطبوع: «ما يقول». ٦. في المطبوع: «مخبرها».

٧. في «ب»: «مقتضى نفي» و في المطبوع: «يقضي» بدل «تقتضي». و في «أ» و المطبوع: «واحد» بدل «واحدة».

٨. في «ب» و المطبوع: «يقضي» بدل «تقتضي». و في «ب»: «الآخر» - بدل «الأخرى».

التصرفُ بِجَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الْحَسَنَةِ؛ لِإِخْتِصَاصِهِ وَ إِيْحْتِصَاصِ سَبِيهِ الَّذِي يَتَّبَعُهُ
إِخْتِصَاصُ التَّصَرُّفَاتِ^١.

الْمُتَّقِنُ: الْمُحْكَمُ الصَّنْعَةِ^٢.

الْمَلِكُ^٣: مَا قَدِرٌ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مَنَعُهُ مِنْهُ^٥.

الْمُتَرَادِفَةُ: هِيَ الْأَلْفَاظُ الْمُفْرَدَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ بِاعْتِبَارٍ وَاحِدٍ^٦،
كَـ «الْخَمْرِ» وَ «الرَّاحِ»^٧ وَ «الْعُقَارِ»^٨.

الْمُشْتَرَكُ: اللَّفْظُ^٩ الْمَوْضُوعُ لِحَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَضِعاً أَوْلاً، مِنْ حَيْثُ
هُمَا كَذَلِكَ؛ كـ «الْعَيْنِ»، إِحْتِرَازاً مِنَ الْمُتَوَاطِئِ.

الْمُتَوَاطِئَةُ: الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَعْيَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهَا، كَاسْمِ^{١٠}:
«الْإِنْسَانِ» عَلَى زَيْدٍ وَ عَمْرٍو، وَ «الْحَيَوَانَ» عَلَى الْإِنْسَانِ وَ الْفَرَسِ وَ الطَّيْرِ.
الْمُتَرَابِئَةُ: هِيَ الْمُتَبَايِنَةُ الَّتِي لَيْسَ بَيْنَهَا مِنْ هَذِهِ النَّسَبِ شَيْءٌ^{١١}؛ كـ «الْفَرَسِ»
وَ «الدَّهَبِ» وَ «الثَّوْبِ» وَ نَحْوِ ذَلِكَ.

١. في «أ»: «تصرفات» بدون الألف و اللام.

٢. في «أ» و المطبوع: - «المتقن: المحكم الصنعة».

٣. في المطبوع: «المالك».

٤. في «أ»: «قدرة الشيء» بدل «ما قدر». و في المطبوع: «من قدر».

٥. في «أ»: + «الألفاظ». و في المطبوع: + «من الألفاظ».

٦. في «أ» و المطبوع: - «باعتبار واحد».

٧. في «أ»: «و المراح».

٨. في «أ» و المطبوع: «و العقال».

٩. في «أ» و المطبوع: «اللفظ المشترك» بدل «المشترك: اللفظ».

١٠. في «ب»: «كدلالة اسم» بدل «كاسم».

١١. في «ب»: - «شيء». و في المطبوع: «شيء من هذه النسب» بدل «من هذه النسب شيء». و

في «أ» «بينهما» بدل «بينها».

المُشْكَكَةُ^١: ما تَقَعُ^٢ على مُسَمِّيَاتٍ بمعنى واحدٍ، لكن بَيْنَهَا اختلافٌ بالتَقَدُّمِ^٣ والتَأَخُّرِ والشِدَّةِ والضعْفِ، كـ «الْوُجُودِ»^٤ الواقعِ على الخالِقِ والمخلُوقِ^٥، وهو في الخالقِ أولَى؛ وكـ «الْبَيَاضِ»^٦ الواقعِ على الثَّلْجِ والعاجِ، وهو^٧ في الثَّلْجِ أَشَدُّ. المُشَابِهَةُ^٨: ما يَكُونُ المرادُ باللفظِ واحداً^٩ في المُسَمِّيَاتِ، لكنَّ بَيْنَ المعنِيَيْنِ مُشَابَهَةٌ بوجهٍ ما، كلفظِ «الفَرَسِ»: على مُسَمَّاه، وعلى المُصَوِّرِ صورةَ الفَرَسِ. المُحَكَّمُ: إمَّا^{١٠} المُتَقَرَّنُ الصَّنْعَةَ^{١١} في الفَصَاحَةِ، وإمَّا الذي لا يَحْتَمِلُ تأويلَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ^{١٢}، ولا يَمْنَعُ العقلُ من ظاهِرِهِ.

المُشَابِهَةُ: إمَّا^{١٣} المُتساوي في الإحكام، و^{١٤} في الفَصَاحَةِ وحُسنِ المعنى. وإمَّا الذي يَحْتَمِلُ تأويلَيْنِ مُشْتَبِهَيْنِ احتمالاً شديداً، و ظاهِرُهُ يوضَعُ^{١٥} لِمَا يَمْنَعُ منه

١. في المطبوع: «المشكك».
٢. في «أ» و المطبوع: «ما يقع».
٣. في «أ»: «ما بالتقديم» بدل «بالتقدم».
٤. في «أ» و المطبوع: «كالموجود».
٥. في المطبوع: «و المخلوقات».
٦. في «ب»: «و البياض».
٧. في «أ» و المطبوع: «هو».
٨. في «ب»: «المتشابهة».
٩. في «أ، ب»: «واحد».
١٠. في «ب»: «إمَّا» في الموضعين.
١١. في «أ»: «الصنعة».
١٢. في «أ»: «مشبهتين».
١٣. في «ب»: «إمَّا» في الموضعين. و في «أ»: «المشابه» بدل «المتشابه».
١٤. في «أ» و المطبوع: «و».
١٥. في «ب»: «فظاهره موضوع» بدل «و ظاهره يوضع».

العقل، أو أخذ^١ تأويله يحظره العقل.

الْمُكَبَّرُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى: الَّذِي لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبْرِيَاءُ الَّتِي لَا عِظَمَةَ فَوْقَهَا.

وَهُوَ^٣ فِي حَقِّ الْعَبْدِ: الَّذِي يَتَكَلَّفُ أَعْمَالَ الْكُبَرَاءِ^٤ وَ لَيْسَ مِنْهُمْ، مَعَ اعْتِقَادِ

ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ^٥.

الْمَصْلَحَةُ: كُلُّ مَا عِنْدَهُ يَخْتَارُ الْمُكَلَّفُ الطَّاعَةَ، أَوْ يَكُونُ عِنْدَهُ أَقْرَبَ إِلَى

اخْتِيَارِهَا، مَعَ تَمَكُّنِهِ فِي الْحَالِينَ^٦.

الْمَفْسَدَةُ: مَا عِنْدَهُ يَخْتَارُ^٧ الْمُكَلَّفُ الْمَعْصِيَةَ، أَوْ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى اخْتِيَارِهَا، مَعَ

تَمَكُّنِهِ فِي الْحَالِينَ^٨. وَ لَيْسَ فِيهِ تَعْرِضٌ^٩ لِثَوَابِ زَائِدٍ.

الْمَجَازُ: كُلُّ كَلَامٍ أُرِيدَ بِهِ غَيْرُ مَا وُضِعَ لَهُ فِي الْأَصْلِ، عَلَى جِهَةِ التَّبَعِ لِلْأَصْلِ.

بَابُ النُّونِ

النَّبِيُّ: الرَّفِيعُ الْمَنْزِلَةُ^{١٠} عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، الْمُحْتَمَلُ رِسَالَتَهُ^{١١} بِإِلَاحِاسِطَةِ آدَمِيِّ؛

١. في «أ» و المطبوع: «و أحد».

٢. في المطبوع: «التي».

٣. في «ب»: - «هو».

٤. في «أ»: «الكبرياء».

٥. في «أ» و المطبوع: «لنفسه».

٦. في المطبوع: «ما» بدل «مع».

٧. في المطبوع: «ما يختار [عنده]».

٨. لم يرد في «ب» من قوله: «المفسدة: ما عنده يختار المكلف...» إلى هنا.

٩. في «ب»: «تعرض».

١٠. في المطبوع: «رفيع المنزلة».

١١. في «ب»: «و المتحمل لرسالته».

بالهَمْزة - نَبِيَّ - وَغَيْرِهَا^١.

النَّدْبُ: كُلُّ مَا رَغَبَ^٢ فِيهِ مِمَّا^٣ يُسْتَحَقُّ بِهِ^٤ الْمَدْحُ، وَلَا يُسْتَحَقُّ بِالْإِخْلَالِ بِهِ^٥ الذَّمُّ.

وَكَذَا النَّفْلِ^٦.

النَّدَمُ^٧: الْعَمُّ وَالْأَسْفُ عَلَى مَا فُعِلَ أَوْ^٨ لَمْ يُفْعَلْ.

النُّطْقُ: تَقْطِيعُ الْأَصْوَاتِ حُرُوفًا بِاللَّهْوَاتِ^٩. وَالشُّفْتَيْنِ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ، كَأَصْوَاتِ الطُّيُورِ.

نَظَرَ الْعَيْنِ: تَقْلِيبُ الْحَدَقَةِ الصَّحِيحَةِ نَحْوَ الْمَرْتِي التَّمَاثُلِ لِزُؤْيَتِهِ.

وَنَظَرَ الْقَلْبِ: تَرْتِيبُ اعْتِقَادَاتٍ أَوْ ظُنُونٍ؛ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى الشَّيْءِ بِاعْتِقَادٍ أَوْ ظَنٍّْ، وَ يَقِفَ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا النَّظَرُ الصَّحِيحُ: فَتَرْتِيبُ عُلُومٍ أَوْ ظُنُونٍ صَّحِيحَةٍ بِحَسَبِ الْعَقْلِ^{١٠}؛ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى الشَّيْءِ بِعِلْمٍ أَوْ ظَنٍّْ.

١. في «ب»: - «نبيء». و في المطبوع: «ولا يُهمز غيرها» بدل «نبيء و غيرها».

٢. في «أ»: «ما عرف أو ما رغب».

٣. في المطبوع: «بما».

٤. في «ب» و المطبوع: - «به».

٥. في المطبوع: «شيئاً بإخلاله» بدل «بالإخلال به».

٦. في «ب»: «و العقاب و النفل كذلك» بدل «و كذا النفل».

٧. في «ب»: «الندامة».

٨. في المطبوع: «و».

٩. في المطبوع: + «و اللهوات».

١٠. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «ليتوصل إلى الشيء باعتقاد أو ظن...» إلى هنا.

النَّفْيُ: إعدامُ المَوْجُودِ، أو الخَبْرُ عن عَدَمِ الشَّيْءِ .

النُّورُ: الجِسْمُ الرَّقِيقُ المُضْيِءُ .

النَّهْيُ: قَوْلُ القَائِلِ لِغَيْرِهِ: «لا تَفْعَلْ»، على جِهَةِ الإِسْتِعْلَاءِ إذا كَرِهَ ذَلِكَ الفِعْلَ .

النَّصُّ: كُلُّ كَلَامٍ تَظَهَّرَ^١ إِفَادَتُهُ لِمَعْنَاهُ، وَلا يَتَنَاوَلُ أَكْثَرَ مِنْهُ^٢ .

النَّهَارُ: امْتِدَادُ ضِيَاءِ الشَّمْسِ وَحَرَكَتُهَا^٣ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ إِلَى أَنْ تَعْرُبَ .

النُّومُ: سَهْوٌ يَلْحَقُ الإِنْسَانَ مَعَ فُتُورِ الأَعْضَاءِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ .

النَّسْيَانُ: فَقْدُ بَعْضِ العُلُومِ^٥ الضَّرُورِيَّةِ بَعْدَ حُصُولِهَا عَلَى مَجْرَى العَادَةِ .

النَّفَارُ: مِزَاجٌ لِقَلْبِ الإِنْسَانِ يَتَأَذَى لِأَجَلِهِ بِإِدْرَاكِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ فَإِنْ حَصَلَ^٦ ذَلِكَ

المُدْرِكُ فِي بَدَنِهِ كَانَ «أَلْمَأُ»، وَإِنْ أَدْرَكَهُ^٧ خَارِجَ بَدَنِهِ - كَالطُّعُومِ وَالرَّوَاحِ وَ

الأصواتِ وَالمَرْتَبَاتِ وَالحَرَارَةِ وَالبُرُودَةِ - وَتَأَذَى بِهِ كَانَ «مَكْرُوهًا»^٨ .

النَّامِي: كُلُّ جِسْمٍ يَزْدَادُ فِي أَقْطَارِهِ - بِمَا يُخَالِطُهُ مِنَ الأَجْسَامِ^٩ الَّتِي تَسْتَحِيلُ^{١٠}

إِلَى حَقِيقَتِهِ - زِيَادَةً مُنَاسِبَةً؛ أَعْنِي: شَيْئاً فَشَيْئاً .

١. في «أ» و المطبوع: «يظهر» .

٢. في «ب»: «كُلُّ كَلَامٍ تَظَهَّرَ فِيهِ بِمَعْنَاهُ إِفَادَتُهُ، وَلا يَتَنَاوَلُ الكَثِيرَ مِنْهُ» .

٣. في «ب»: «وحرركاتها» .

٤. في «ب»: «سهر» .

٥. في المطبوع: «نقل» بدل «فقد بعض العلوم» .

٦. في «ب»: «حك» .

٧. في «ب»: «ورد» .

٨. في «أ» و المطبوع: «تأذى به و كرهه» بدل «و تأذى به كان مكروهاً» .

٩. في «ب»: «تخالطه» بدل «يخالطه من الأجسام» .

١٠. في «أ»: «يستحيل» .

النَّفَاقُ: إظهارُ الإيمانِ مع إبطانِ الكُفْرِ.

النُّعْمَةُ: المَنْفَعَةُ المَفْعُولَةُ على جِهَةِ الإحسانِ إلى الغَيْرِ.

النِّيَّةُ؛ قِيلَ: هي ^١ الإرادةُ من ^٢ فِعْلِ المُريدِ - لاعلى وَجِهِ الإلجاءِ - المَتَعَلِّقَةُ بِمُرَادِ [ه] مِنْ فِعْلِهِ.

النَّصُّ: كُلُّ خِطَابٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْلَمَ المُرَادُ بِهِ ^٣.

النَّاسِخُ: الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي يَدُلُّ على زَوَالِ مِثْلِ ^٤ الحُكْمِ الَّذِي ثَبَّتَ ^٥ بِدَلِيلٍ آخَرَ شَّرْعِيِّ ^٦، مع تَرَاخِيهِ عنه.

و يُسْتَعْمَلُ ^٧ ذَلِكَ في الحُكْمِ، دونَ الدَّلِيلِ. و يُقَالُ في النَّاصِبِ لِلدَّلَالَةِ ^٨، و في المُعْتَمِدِ ^٩ [لها] أَيْضاً.

و قِيلَ: النَّاسِخُ طَرِيقٌ شَّرْعِيُّ يَدُلُّ على أَنَّ مِثْلَ الحُكْمِ الَّذِي كَانَ ثَابِتاً بِدَلِيلٍ شَّرْعِيِّ، لا يوجَدُ بَعْدَ ذَلِكَ ^{١٠}. و ذَلِكَ بَعْدَ ^{١١} تَرَاخِيهِ عنه على وَجِهِ لَوْلَاةٍ لَكَانَ ثَابِتاً.

١. في المطبوع: «قبل» بدل «قيل: هي».

٢. كذا، و الأصح: «المؤثرة في وقوع» أو «الباعثة نحو» بدل «من».

٣. في «ب»: - «النص: كل خطاب يمكن أن يعلم المراد به». و قد تقدّم عنوان «النص» قبيل هذا.

٤. في المطبوع: «[حكم] قيل» بدل «مثل».

٥. في «أ» و المطبوع: «ثبت».

٦. في «أ»: «شرعياً».

٧. في المطبوع: «و تُستعمل».

٨. في «ب»: «لنَّاسِخِ في الدَّلَالَةِ» بدل «في النَّاصِبِ لِلدَّلَالَةِ».

٩. في «أ» و المطبوع: «المعتد».

١٠. لم يرد في «أ» و المطبوع من قوله: «و قيل: النَّاسِخُ طَرِيقٌ شَّرْعِيُّ يَدُلُّ... إلى هنا».

١١. في المطبوع: «مع» بدل «و ذلك بعد». و في «أ»: «و ذلك مع».

باب الواو

الواحدُ: الفردُ الذي لا يتجزأ، و الذي لا مثل له و لا نظير^٢، و الذي يختصُّ باستحقاقِ العبادَةِ دونَ غيره. و يُقالُ على اللهِ تعالى بالمعاني الثلاثة.

الوحيُّ في العُرفِ: الكلامُ الخفيُّ، من جهةِ ملك، في حقِّ نبيٍّ، في حالِ اليقظة.

الوسوسةُ: الكلامُ الخفيُّ^٣ إذا تضمَّنَ^٤ الدُّعاءَ إلى القَبائحِ، في حالِ اليقظة.

الوعدُّ: إخبارُ الغيرِ بإيصالِ^٥ نفعٍ محضٍ إليه^٦ أو دَفَعِ ضَرَرٍ عنه من جهةِ المُخبرِ.

الوعدِيُّ^٧: إخبارُ الغيرِ بإيصالِ ضَرَرٍ محضٍ إليه، أو تَقْوِيَتِ^٨ نفعٍ عنه من جهةِ

المُخبرِ.

الواجبُ أقسامٌ: مُعيَّنٌ، و مُخيَّرٌ فيه. و مُضَيَّقٌ، و مُوسَّعٌ؛ و واجبٌ على الأعيانِ،

و واجبٌ على الكِفايةِ.

فالمُعيَّنُ: ما لإلخلالٍ به مدخلٌ في استحقاقِ الذمِّ، كالصلاةِ.

و المُخيَّرُ فيه: ما لإلخلالٍ به و ما^٩ يقومُ مقامه مدخلٌ في استحقاقِ الذمِّ،

كإحدى الكفاراتِ الثلاثِ.

١. في «أ»: - «الفرد».

٢. في «ب»: - «و الذي لا مثل له و لا نظير».

٣. في «أ»: «كلام خفي».

٤. في «أ»: «تضمَّنَت».

٥. في «ب»: «في إيصال».

٦. في «أ» و المطبوع: - «إليه».

٧. في «ب»: «و قيل» بدل «الوعد».

٨. في «ب»: «و تقوية». و في المطبوع: «أو تقوية».

٩. في المطبوع: «و بما» بدل «و ما».

و الواجب^١ عَلَى الأعيانِ: الذي لا يَقِفُ استحقاقُ الذمِّ عَلَى الإخلالِ به عَلَى ظَنِّ إخلالِ الغَيْرِ به، كالصلاةِ.

و أما^٢ الواجبُ عَلَى الكِفَايَةِ، فهو الذي^٣ يَقِفُ استحقاقُ الذمِّ عَلَى الإخلالِ به عَلَى^٤ ظَنِّ إخلالِ^٥ الغَيْرِ به^٦، كَالجِهَادِ.

و المَضِيئُ: الذي لا يَجُوزُ تأخيرُهُ عن وَقْتِ إِلَى وَقْتِ آخَرَ، كَمَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى. و الموسَّعُ: الذي يَجُوزُ تأخيرُهُ عن وَقْتِ إِلَى وَقْتِ آخَرَ^٧، كالصلاةِ فِي أَوَّلِ الوَقْتِ إِلَى وَسَطِهِ أو آخِرِهِ^٨.

و الواجبُ عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ: الذي لا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ، و يَتَعَدَّرُ أن لا يَكُونَ. و يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: النَفْيُ، و الإثْبَاتُ.

الْوَقْتُ: ما يَتَعَدَّرُ ظَرْفًا لِحدوثِ^٩ حَادِثٍ أو حَوَادِثٍ، يَمْتَدُّ^{١٠} بامتدادِهَا.

بَابُ الهَاءِ

الهِلَاكُ: خُرُوجُ الشَّيْءِ عَنِ الوَجْهِ الذي لَوْ كَانَ لَصَحَّ^{١١} الإِنْتِفَاعُ بِهِ.

١. فِي «ب»: «فالواجب» بدل «و واجب على الأعيان...» إلى هنا.

٢. فِي «ب»: «أما». ٣. فِي «ب»: «و هو ما».

٤. فِي «ب»: «من».

٥. فِي المَطْبُوعِ: «به على ظن إخلال».

٦. فِي «ب»: «به».

٧. فِي المَطْبُوعِ: «آخر». و لم يرد فِي «ب» مِنْ قَوْلِهِ: «كمعرفة الله تعالى...» إلى هنا.

٨. فِي «ب»: «+ و الموسع: ما يجوز».

٩. فِي «ب»: «ظرف حدوث» بدل «ظرفاً لحدوث».

١٠. فِي «ب» و المَطْبُوعِ: «ممتد».

١١. فِي «ب» و المَطْبُوعِ: «يصح».

باب الياء

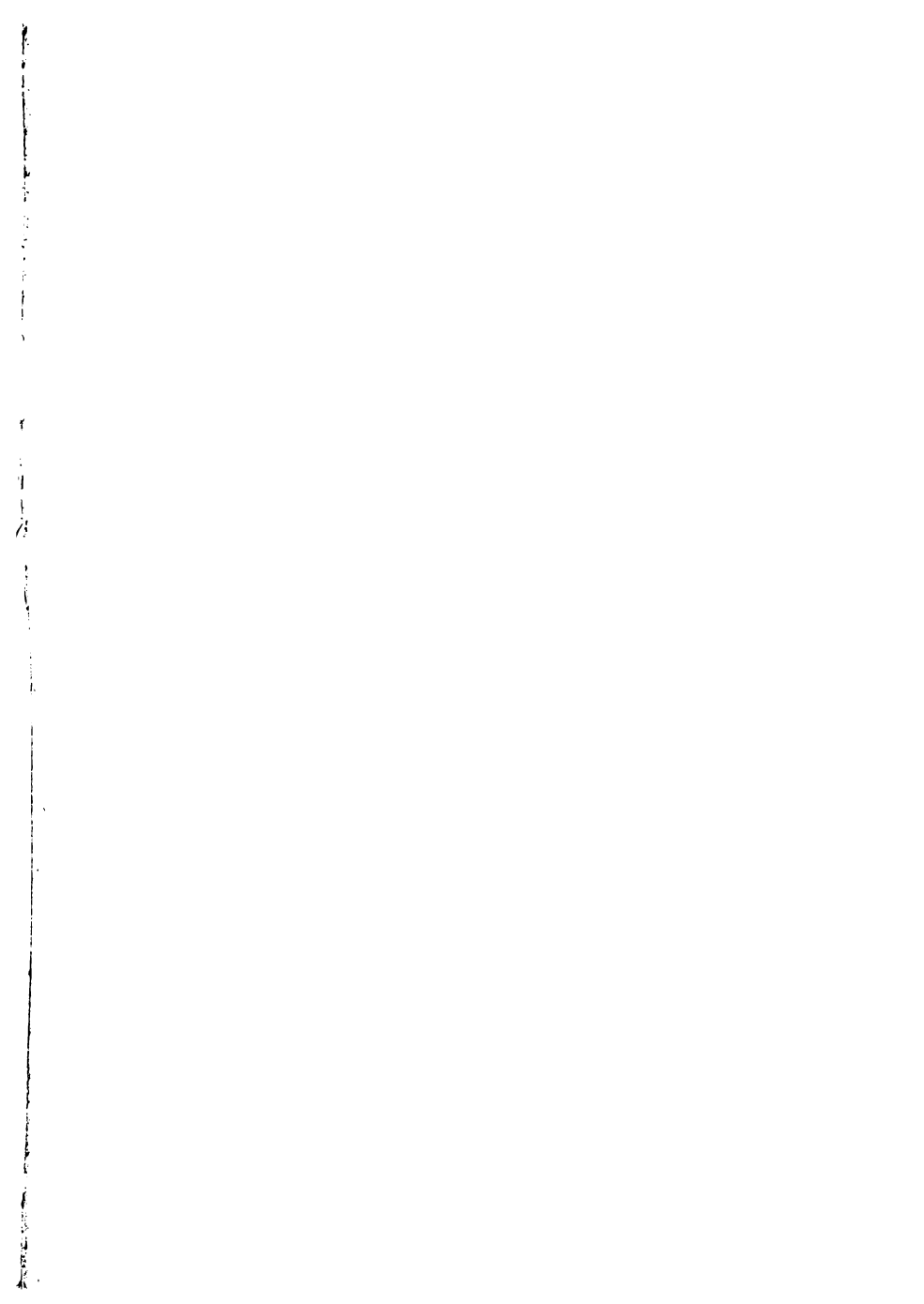
الْيَقِينُ: الْعِلْمُ الظَّاهِرُ الْجَلِيُّ، بَعْدَ حُصُولِ اللَّبْسِ فِي مَعْلُومِهِ^١.
تَمَّ الْحُدُودُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ مِنْهُ، وَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ أَجْمَعِينَ^٢.

١. في المطبوع: + «[الأولئ: الذي لا يفتقر إلى تقديم تصور أو تصديق آخر]».

٢. في «ب»: «تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى» بدل «تَمَّ الْحُدُودُ بِحَمْدِ اللَّهِ...» إلى هنا. و هذه العبارة لم ترد في المطبوع أصلاً.

(١١١)

مسألة في نفي التجسيم و الرؤية



مقدمة التحقيق

تدور أبحاث هذه الرسالة في بدايتها حول نفي التشبيه والتجسيم، وتجب على بعض شبهات المجسمة، ثم تنتقل إلى بحث نفي الرؤية من خلال ذكر كلام لأحد العلماء. وفي الختام تناقش رواية: «تروون ربكم» من خلال تضعيف راويها، وهو قيس بن أبي حازم.

نسبتها إلى المؤلف

هناك مجال كبير للمناقشة في نسبة هذه الرسالة إلى الشريف المرتضى، وذلك من خلال بيان أمور، هي:

أولاً: جاء في بداية الرسالة نسبة مجموعة من كبار متكلمي الإمامية إلى التجسيم؛ حيث جاء فيها في عبارة مثيرة للاستغراب:

وقال هشام بن الحكم، وعلي بن منصور، وعلي بن إسماعيل بن ميشم، ويونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين، وابن سالم الجواليقي، والحشوية وجماعة المشبهة: إنَّ الله - عزَّ وجلَّ - في مكان دون مكان، وإنَّه يتحرَّك وينتقل؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

إنَّ هذا الكلام مستغرب من عالم إمامي مثل الشريف المرتضى، خاصة وإنَّه قام في كتابه الشافي بالدفاع عن هشام بن الحكم في مقابل تهمة التجسيم، حيث قال:

فأما ما رمي به هشام بن الحكم رحمه الله بالتجسيم، فالظاهر من الحكاية عنه القول بجسم لا كالأجسام، ولا خلاف في أن هذا القول ليس بتشبيه، ولا ناقض لأصل، ولا معترض على فرع، وأنه غلط في عبارة يرجع في إثباتها ونفيها إلى اللغة. وأكثر أصحابنا يقولون: إنه أورد ذلك على سبيل المعارضة للمعتزلة... فأما الحكاية عنه أنه ذهب في الله تعالى أنه جسم، له حقيقة الأجسام الحاضرة، و حديث الأشبار المُدعى عليه، فليس نعرفه إلا من حكاية الجاحظ عن النظام، وما هو فيها إلا متهم عليه، غير موثوق بقوله في مثله^١.

فكيف يمكن أن يقول الشريف المرتضى بعد هذا الكلام: إن هشاماً كان يؤمن بحركة الله تعالى وانتقاله من مكان إلى مكان، كما جاء في هذه الرسالة؟!
ثانياً: قال في نهاية الرسالة عند محاولة تضعيف قيس بن أبي حازم - راوي حديث «ترون ربكم» -:

وقيس بن أبي حازم - راوي خبر الرؤية، وهو «ترون ربكم» - مقدوخٌ في عدالته من وجوه؛ منها: أنه كان يطعن على الصحابة...

ثم أشار إلى طعنه على عثمان و الزبير و سعد حيث اعتبر ذلك دليلاً على تضعيف قيس.

إن هذه الطريقة في تضعيف الرواة غريبة جداً على متكلمي إمامي مثل الشريف المرتضى، خاصة أننا إذا رجعنا إلى بحث الرؤية في كتاب «الملخص» لوجدناه يضعف قيس بن أبي حازم أيضاً؛ ولكن بطريقة مختلفة تماماً تناسب متكلمي الإمامية، حيث قال:

... لأنه رواية قيس بن أبي حازم، وقد كان فقد عقله في آخر عمره... على

أن المشهور عنه الانحراف عن أمير المؤمنين عليه السلام والعداوة له والوقعة فيه... وهذا ممّا يقدر في عدالته^١.

إنّ هذا الطريقة هي المناسبة لمتكلم إمامي، لا الطريقة المذكورة في الرسالة محلّ البحث.

إذن يجب التعامل مع هذه الرسالة ونسبتها إلى الشريف المرتضى بحذر شديد؛ فإنّ فيها ما أتضح أنّه لا يلائم أفكاره وآراءه المذكورة في كتبه المعروفة.

تركيبية الرسالة

إنّ الرسالة مركّبة من بحثين: أحدهما حول نفي التجسيم، والآخر حول نفي الرؤية، وينتقل البحث فيها بصورة مفاجئة إلى البحث الثاني. والبحث الأخير غير متماسك الأركان فهو يبدأ بنقل قول للمتكلّم النجّار حول الرؤية من دون نقل قول لمتكلم آخر، ثمّ ينقل رواية عن عائشة حول نفي الرؤية، ثمّ يضعف قيس بن أبي حازم راوي حديث الرؤية، وفي الختام ينقل روايتين حول أنّهم أبي هريرة بالكذب ولم يتّضح الوجه في ارتباطهما ببحث الرؤية. وبهذا يتّضح أنّ الرسالة - وخاصة القسم الثاني منها - مرتبكة وغير متماسكة، ولعلّ في نسخها بعض السقط.

هذا وكانت هذه الرسالة قد طبعت في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٣،

ص ٢٧٩.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة المكتبة الرضوية المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٢٦١٤٩؛ تقع في الصفحات

(١٢٨ - ١٣٣) من المجموعة، ورمزنا لها ب«ل».

٢. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٢٥٤؛ تقع في الصفحة (٢٠٣) من المجموعة، و رمزنا لها ب«ص».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقم، المرقمة ١٤٩٧؛ تقع في الصفحات (٢٩٦- ٢٩٨) من المجموعة، و رمزنا لها ب«س».

[مسألة في نفي التجسيم و الرؤية]

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[بحثٌ حول نفي التجسيم]

مسألة^١: زَعَمَتِ الْمُعْتَرِلَةُ بِأَسْرِهَا وَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّيْعَةِ وَ الزَّيْدِيَّةِ وَ الْخَوَارِجُ^٢ وَ الْمُرْجِئَةُ بِأَجْمَعِهَا: أَنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَ تَعَالَى - لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَرَّكَ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَمَاكِنِ وَ لَا فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ الْأَمَاكِنِ بِالْعِلْمِ بِهَا وَ التَّدْبِيرِ لَهَا.

وَ قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ^٣.....

١. في «س، ص» و المطبوع: - «مسألة».

٢. يمكن أن تكون «الزيدية» و «الخوارج» معطوفة على «الشيعية».

٣. أبو محمد هشام بن الحكم الكندي البغدادي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام و أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، قد صرح النجاشي رحمه الله في رجاله بأنه ثقة في الروايات و حسن التحقيق بهذا الأمر، و قال الشيخ الطوسي رحمه الله: «كان من خواص سيدنا و مولانا موسى بن جعفر عليهما السلام، و كانت له مباحث كثيرة مع المخالفين في الأصول و غيرها، و كان له أصل... و كان ممن فتح الكلام في الإمامة، و هذب المذهب بالنظر. راجع: رجال النجاشي، ص ٤٣٣، الرقم ١١٦٤؛ رجال الكشي، ص ٢٥٥ - ٢٥٨، ح ٤٥٧ - ٤٨٤؛ الفهرست للطوسي، ص ٤٩٣، الرقم ٧٨٣؛ رجال الطوسي، ص ٣١٨، الرقم ٤٧٥٠؛ و ص ٣٤٥، الرقم ٥١٥٣؛ معجم رجال الحديث، ج ٢٠، ص ٢٩٧، الرقم ١٣٣٥٨.

و عليُّ بنُ منصورٍ^١، و عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ ميثمٍ^٢، و يونسُ بنُ عبدِ الرحمنِ مولى آلِ يقطينَ^٣، و ابنُ سالمِ الجواليقي^٤، و الحسويَّةُ و جماعةُ المُشَبَّهَةِ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ و عَزَّ - فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، و إِنَّهُ يَتَحَرَّكُ و يَتَنَقَّلُ^٥؛ تَعَالَى اللَّهُ عَن ذَلِكْ عُلُوًّا كَبِيرًا.

١. أبو الحسن علي بن منصور، متكلم أيضاً، و كان من أصحاب هشام بن الحكم، ذكر له النجاشي رحمه الله كتاب التدير في التوحيد و الإمامة، و لم يوثقه أحد من أهل الرجال. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥٠، الرقم ٦٥٨؛ معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٢٠١، الرقم ٨٥٤٢.
٢. علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار أبو الحسن، مولى بني أسد، كوفي سكن البصرة، ذكره النجاشي رحمه الله في رجاله قائلاً: «و كان من وجوه المتكلمين من أصحابنا، كَلَّمَ أبا الهذيل و النِّظَامَ، له مجالس و كتب، منها: كتاب الإمامة، كتاب الطلاق، كتاب النكاح، كتاب مجالس هشام بن الحكم، كتاب المتعة». و قال الشيخ الطوسي رحمه الله بأنه أول من تكلم على مذهب الإمامية، و صنَّف كتاباً في الإمامة سمَّاه الكامل، و له كتاب الاستحقاق. راجع: رجال النجاشي، ص ٢٥١، الرقم ٦٦١؛ الفهرست للطوسي، ص ١٥٠، الرقم ٣٧٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١٢، ص ٢٩٩، الرقم ٧٩٤٣.
٣. قال النجاشي في رجاله، ص ٤٤٦، الرقم ١٢٠٨: «يونس بن عبد الرحمن مولى علي بن يقطين بن موسى، مولى بني أسد، أبو محمد، كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة، ولد في أيام هشام بن عبد الملك، و رأى جعفر بن محمد عليهما السلام بين الصفا و المروة و لم يرو عنه. و روى عن أبي الحسن موسى و الرضا عليهما السلام، و كان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم و الفتيا. و كان ممن بذل له على الوقف مال جزيل و امتنع من أخذه و ثبت على الحق... و كانت له تصانيف كثيرة، منها: كتاب السهو، و كتاب الأدب و الدلالة على الخير، و كتاب الزكاة...». و راجع أيضاً: معجم رجال الحديث، ج ٢١، ص ٢٠٩، الرقم ١٣٨٦٣.
٤. هشام بن سالم الجواليقي - أو الجوالقي - مولى بشر بن مروان، وثقه النجاشي رحمه الله في رجاله، ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥، و قال بأنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام و أبي الحسن عليه السلام، ثم أخبر بكتابه بإسناده عن ابن أبي عمير عنه، و من كتبه: كتاب الحج، و كتاب التفسير، و كتاب المعراج. راجع: رجال الكشي، ص ٢٨١، ح ٥٠١؛ خلاصة الأثر، ص ١٧٩، الرقم ٢.
٥. من قوله: «و قال هشام بن الحكم» إلى هنا منقول بعينه في كتاب الآراء و الديانات لأبي محمد

فإن قالوا: إذا قلتم: إنَّ اللهَ - جَلَّ و عَزَّ - ﴿عَلَى العَرِشِ﴾^١ بمعنى: استولى عليه بالملكِ والقُدرة، [فيلزِمُكم أن تقولوا: إنَّه على الشمسِ والقمرِ والأرض؛ بمعنى أنه استولى عليها بالملكِ والقُدرة]^٢.

قلنا: لا يلزِمُنَا أن نقيس^٣ على قولِ قلنا به سَماعاً و اتِّباعاً؛ كما لا يلزِمُنَا و المُشَبَّهة إذا قلنا: إنَّ اللهَ^٤ تعالى ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكَيْلٌ﴾^٥، و حَرَجْنَا معناه أنه «حافظٌ» لذلك، أن نَقول^٦: إنَّه وَكَيْلٌ عَلَى البَيْعِ و الكَنائِسِ و الضَّيَاعِ^٧ و المُسْتَعْلَاتِ^٨؛ بمعنى أنه «حافظٌ» لذلك مالك له. و قد قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ﴾^٩، و لا يَقولُ^{١٠}: لِلَّهِ الصَّاحِبَةُ، و لِلَّهِ الوَلَدُ، و لِلَّهِ الأَرْجُلُ، و لِلَّهِ الفُرُوجُ؛ فكذلك ما قلناه، و لا يلزِمُنَا شَيْءٌ مِمَّا أَلْزَمُونَا.

[مناقشة أدلة المجسمة]

[الدليل الأول]

و مِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ دُونَ الأَرْضِ قَوْلُهُ تَعَالَى:

«الحسن بن موسى النوبختي، كما حكاه عنه أبو الحسن الزيدي في المحيط بالإمامة، ج ٢، ص ١٨. (نقلًا من مجلة حديث حوزة، السنة الثالثة، العدد ٤، ص ١٠٥).

١. الأعراف (٧): ٥٤؛ يونس (١٠): ٣ وغيرها.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه من عندنا لاقتضاء السياق. وبدونه تكون العبارة ناقصة.

٣. في «س، ص» و المطبوع: «أن نضيق».

٤. في المطبوع: «الله إن» بدل «إنَّ الله» بتقديم و تأخير.

٥. الأنعام (٦): ١٠٢؛ هود (١١): ١٢؛ الزمر (٣٩): ٦٢.

٦. في النسخ و المطبوع: «يقول»، و ما أثبتناه أنسب بالسياق.

٧. في «س، ص» و المطبوع: «و القبايح».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «و المستقلات».

٩. النحل (١٦): ٥٢.

١٠. كذا، و الأنسب: «و لم يقل».

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^١، قالوا: فالدليل على^٢ أنه في السماء دون الأرض قوله: ﴿يَرْفَعُهُ﴾.

فَيَقَالُ^٣ لَهُمْ: يُجَوِّزُ هَذَا الْقَوْلُ^٤؛ لِأَنَّ اللَّهَ^٥ - عَزَّ وَ جَلَّ - جَعَلَ^٦ دِيوَانَ أَعْمَالِ الْعِبَادِ فِي السَّمَاءِ وَ الْحَفْظَةَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فِيهَا، فَيَكُونُ مَا رُفِعَ^٧ هُنَاكَ قَدْ رُفِعَ^٨ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ. كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي نَاهِبٌ إِلَى رَبِّي^٩﴾، يُرِيدُ: إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي أَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَذْهَبَ إِلَيْهِ. وَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَ رَسُولِهِ^{١٠}﴾، فَجَعَلَ هِجْرَتَهُ عِنْدَهُ إِلَى الْمَوَاضِعِ^{١١} الَّتِي^{١٢} أَمَرَهُ بِالْهِجْرَةِ إِلَيْهَا^{١٣}، وَ هُوَ مَوْضِعُ هِجْرَةِ رَسُولِهِ إِلَيْهِ. وَ هَذَا تَأْوِيلٌ جَائِزٌ.

[الدليل الثاني]

وَ مِمَّا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيْضًا: رَفَعَ أَهْلُ الْأَرْضِ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ عِنْدَ الدَّعَاءِ، كَمَا يَرْفَعُ الرَّافِعُ بَصَرَهُ^{١٤} إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْمَلِكُ عِنْدَ مُخَاطَبَتِهِ. قَالُوا: فَإِذَا سُئِلْنَا عَنِ السُّجُودِ، قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ لَنَا لَا عَلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى التَّدَلُّلِ وَ

١. فاطر (٣٥): ١٠. ٢. في المطبوع: - «على».

٣. في «س» و المطبوع: «يقال». و في «ص»: «فقال».

٤. أي: يجوز استعمال لفظ «الرفع» هنا، مع التأويل المذكور في المتن.

٥. في «س» و المطبوع: «إِلَهُ».

٦. في «س، ص» و المطبوع: - «جعل».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «وقع». و في «ل»: «دفع».

٨. في «س، ص» و المطبوع: «هل وقع» بدل «قد رفع». و في «ل»: «قد دفع».

٩. الصافات (٣٧): ٩٩. ١٠. النساء (٤): ١٠٠.

١١. في المطبوع: «الموضع». ١٢. في «س» و المطبوع: «الذي».

١٣. في المطبوع: «إليه». ١٤. في «س، ص» و المطبوع: «نظره».

الخُضوع؛ لأنَّكَ إذا وَقَفْتَ^١ بَيْنَ يَدَيِ الْمَلِكِ، رَمَيْتَ بَطْرَفِكَ إِلَى دُونَ الْجِهَةِ الَّتِي هُوَ^٢ فِيهَا، وَنَكَسْتَ رَأْسَكَ، وَحَمَلْتَهُ أَنَّهُ بَعْدُ^٣.

فَيَقَالُ لَهُمْ: مَا تُنْكِرُونَ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَفَعٌ مَنْ يَرْفَعُ يَدَهُ وَطَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَيَّ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ دُونَ الْأَرْضِ، كَمَا كَانَ^٤ تَوَجُّهُ الْمُسْلِمِينَ نَحْوَ الْبَيْتِ بِالصَّلَاةِ لَا يُوجِبُ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْكَعْبَةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْبِقَاعِ، وَ قَدْ قَالَ النَّاسُ: «الْحَاجُّ زَوَّارُ اللَّهِ»؟
فَإِنْ قَالَ: ذَلِكَ تَعَبُدٌ.

قُلْنَا: فَرَفَعُ الْأَيْدِي أَيْضاً تَعَبُدٌ.

[بِحْثٍ حَوْلَ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ]

حَكَّتْ^٥ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّجَّارِ^٦: أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ الْعَيْنَ إِلَى الْقَلْبِ وَيَجْعَلَ لَهُ قُوَّةً، فَيُعَلِّمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا^٧، فَيَكُونُ

١. في «س، ص» و «المطبوع»: «وقعت».

٢. في «س، ص» و «المطبوع»: - «هو».

٣. كذا في «ل». و في «س، ص» قد تُقرأ: «قعد» أو «تَعَدُّ». و في المطبوع: «قعد».

٤. في «س، ص» و «المطبوع»: «كما أن» بدل «كان».

٥. انتقل البحث هنا فجأة إلى مسألة نفي الرؤية، ولعله يوجد سقط في النسخ.

٦. في النسخ و «المطبوع»: «الحسن بن محمد النجار»؛ لكن الرجل هو الحسين بن محمد بن عبد الله البغدادي المعروف بالنجار، من متكلمي المجبرة، له من التصانيف: الاستطاعة، والصفات والأسماء، وإنبات الرسل، والتعديل والتجويز، وكتاب الإرادة. وله مع النظام عدة مناظرات. وقد قيل: إنه كان يعمل الموازين توفي سنة ٢٢٠ هـ. راجع للمزيد: سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٥٥٤، الرقم ١٨٨؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٩ و ٢٣٠؛ معجم المؤلفين، ج ٤، ص ٥٣؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٢٧٦.

٧. هكذا في المقالات للبلخي. و في «ل»: «به». و في «س، ص» و «المطبوع»: - «بها».

ذَلِكَ الْعِلْمِ رُؤْيَةً بِالْعَيْنِ؛ أَيِ عِلْمًا بِهِ.^١

وَاحْتَجَّ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ^٢ اللَّهَ لَا يُرَى، بِخَبَرِ رِوَاةِ مَحْبُوبِ بْنِ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ مَسْرُوقٍ^٣ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: ثَلَاثٌ مَن قَالَهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ، [مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةَ]، وَذَكَرَتْ الْأَمْرَيْنِ الْآخَرَيْنِ. قَالَ: قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْظِرِي وَ لَا تَعْجَلِي^٥؛ أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾^٦، وَقَوْلَهُ: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾^٧؟ قَالَتْ: رَأَى جَبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٨.

وَ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ^٩ رَاوَى خَبَرَ الرُّؤْيَةِ - وَهُوَ «سَتَرُونَ رَبِّكُمْ»^{١١} - مَقْدُوحٌ فِي عَدَالَتِهِ مِنْ وَجْهِهِ؛ مِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ يَطْعَنُ عَلَى الصَّحَابَةِ، فَرُوي عَنْهُ مَا أَنْكَرَهُ

١. المقالات للبلخي، ص ٢٤٨.

٢. في «س» و المطبوع: «بأن» بدل «على أن».

٣. في «س، ص» و المطبوع: «المسروق».

٤. ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٥. في «س» و المطبوع: «ولا تعجلي». و في «ص»: «و لا يجعلني».

٦. النجم (٥٣): ١٣.

٧. التكوير (٨١): ٢٣.

٨. سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٢٨؛ الإيمان لابن مندة، ج ٢، ص ٧٦٣.

٩. أبو عبد الله قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي، و اسم أبيه: حصين بن عوف. و قيل: عوف بن عبد الحارث. و في نسبه اختلاف. أدرك الجاهليّة. راجع سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ١٩٨، الرقم ٨١؛ الإصابة، ج ٥، ص ٣٥١، الرقم ٧١٦٨؛ تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٣٤٦، الرقم ٦٩١.

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «ترو».

١١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٣٦٠؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٣٨ و ١٤٣؛ و ج ٦، ص ٤٨؛ و ج ٨، ص ١٧٩؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١١٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٣، ح ١٧٧.

أصحاب الأخبار؛ كـيحيى بن معمرٍ و من جرى مجراه.

قال: استشفعت بعليّ على عثمان، فقال: «استشفع بي على حمالة الخطايا»^١.
 و قال قيس: رأيت الزبير و سعداً اقتسما أرضاً، فما افترقا حتى تراميا بالحجارة^٣.
 و زوي عن قيس عن ابن مسعود، قال: «وَدِدْتُ أَنِّي و عُثْمَانُ بَرَمِلٍ عَلِيجٍ؛ يَحْثُو عَلِيًّا و أَحْثُو عَلَيْهِ^٤، حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَزُ مِنَّا»^٥.
 و كان قيس قد هرم و تغيّر عقله؛ قال إسماعيل: قال لي يوماً: يا إسماعيل، خُذْ هَذَيْنِ الدَّرْهَمَيْنِ؛ فَاشْتَرِ لِي^٦ سَوَاطِءَ؛ أَصْرِفُ بِهِ الْكِلَابَ^٧.
 و يروي^٨ ابنُ فضيل عن فطر^٩ بن خليفة عن أبي خالد الوالبي^{١٠} عن عليّ عليه السلام أنه على المنبر قال: «إِنْ أَكْذَبَ رَجُلٌ مِنْ أَحْبَاءِ الْعَرَبِ عَلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ»^{١١}.

١. في «س، ص» و المطبوع: «حالة الخطاء بان» بدل «حمالة الخطايا».

٢. في «س، ص» و المطبوع: «ترايبا».

٣. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

٤. في «س، ص» و المطبوع: «+ حينئذ».

٥. راجع: الفتوح لابن أعمش، ج ٢، ص ٣٩٣؛ جمهرة الأمثال، ج ١، ص ١٧٦؛ تقريب المعارف، ص ٢٧٤ و ٢٧٥.

٦. في «س»: «و اشترب به». و في «ص»: «فاشترى». و في المطبوع: «و اشتر».

٧. في «س، ص» و المطبوع: «أضرب به الكلام» بدل «أصرف به الكلاب»؛ و لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

٨. في «س، ص» و المطبوع: «و روى». و يظهر أن في النسخ سقطاً؛ فإنه لم يتضح لنا وجه ارتباط هذه الرواية و التي تليها مع ما قبلها.

٩. في «س» و المطبوع: «قطر».

١٠. في «س، ص» و المطبوع: «الرافتي».

١١. ذكره أبو ريرة في كتاب أبي هريرة، ص ١٣٥.

و قال عبد الرحمن بن صالح الأزدي: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَبْلَغُنَا عَنْكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟ مَا سَمِعْتِ إِلَّا مَا سَمِعْنَا، وَلَا رَأَيْتِ إِلَّا مَا رَأَيْنَا! فَقَالَ: يَا أُمَّاهُ، إِنَّهُ كَانَ يَشْغَلُكَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ الْمِرْأَةِ وَالْمِكْحَلِ وَالتَّصْنُوعِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالتَّرْزِينِ^٢؛ وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا كَانَ يَشْغَلُنِي عَنْهُ شَيْءٌ^٣.

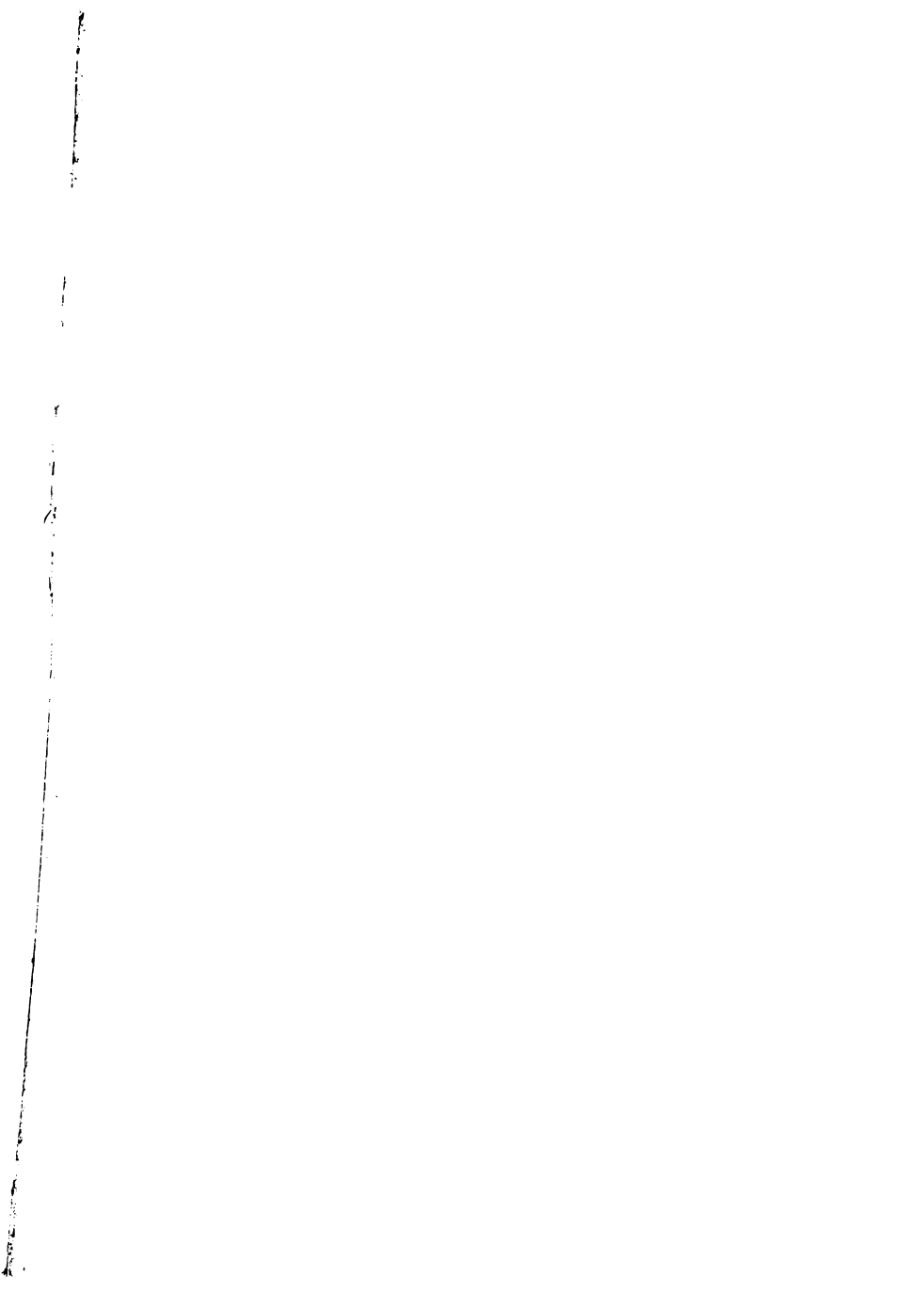
١. في «س، ص» و المطبوع: - «إنه».

٢. في المطبوع: - «و التزین».

٣. المستدرک علی الصحیحین، ج ٣، ص ٥٠٩؛ أبو هريرة، ص ١٨٩؛ تاریخ مدينة دمشق، ج ٢٦،

(١١٢)

إنقاذُ البَشَرِ مِنَ الجَبْرِ وِ القَدَرِ



مقدمة التحقيق

نُسبت رسالة بهذا العنوان إلى الشريف المرتضى، وقد سماها العلامة المجلسي (ت ١١١١هـ) باسم: «منقذ البشر من أسرار القضاء و القدر»^١، فيما سماها البعض: «إيقاظ البشر في القضاء و القدر»^٢.

و تعتبر هذه الرسالة من الرسائل المهمة المؤلفة حول موضوع الجبر و القدر، حيث تعرّض فيها المؤلف إلى المسألة من عدّة جوانب، و استدلّ على رؤية العدلية حول هذا الموضوع.

نسبة الرسالة

لقد تفرّد الشيخ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ) من بين أصحاب الفهارس المتقدمين كالْبُصْرُوي (ت ٤٤٣هـ)، و النجاشي (ت ٤٥٠هـ)، و الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، بنسبة رسالة باسم: إنقاذ البشر من القضاء و القدر إلى الشريف المرتضى^٣. إنَّ تفرّده بنسبة الرسالة إلى الشريف المرتضى من بين كلّ مَنْ كتب حول مصنّفات الشريف المرتضى قد يثير بعض الشكّ في أصل تأليف الشريف المرتضى لرسالة بهذا العنوان، و يقوّي احتمال خطأ ابن شهر آشوب، أو احتمال أن يكون عنوان «إنقاذ البشر» قد أُضيف إلى

١. راجع: بحار الأنوار، ج ١، ص ١١.

٢. راجع: إيضاح المكنون، ج ١، ص ١٣٦؛ هدية العارفين، ج ١، ص ٦٨٨؛ معجم المؤلفين، ج ٧، ص ٨١.

٣. راجع: معالم العلماء، ص ١٠٦.

فهرسه فيما بعد؛ و لكن على أي حال فإن تقدم ابن شهر آشوب، و قرب عهده من عهد الشريف المرتضى يدعو إلى الاطمئنان نسبياً بصحة أصل النسبة، و أن احتمال إضافة عنوان الرسالة إلى فهرسه فيما بعد يفتح الباب أمام التشكيك في الكثير من الكتب المذكورة في الفهارس.

و على أي حال، فالأفضل القول إن شهادة ابن شهر آشوب بتأليف الشريف المرتضى لرسالة باسم «إنقاذ البشر» يدل على أصل تأليفه لرسالة مفقودة تحمل هذا العنوان، دون التي بين أيدينا؛ لأننا إذا دققنا النظر في الرسالة المطبوعة بهذا الاسم، فسوف لن يمكننا تقبل أن يكون الشريف المرتضى قد قام بتأليفها؛ و ذلك لأمرين: أولاً: استدلل بأخبار الأحاد على عقيدة العدل، و هذا الأسلوب يتنافى مع رأيه المعروف في إنكار حجّية خبر الواحد، و عدم إعطاء أدنى قيمة له؛ باعتبار أن خبر الواحد لا يفيد العلم، و إنما يفيد الظنّ، و لهذا نلاحظ أن الشريف المرتضى قد رفض مجموعة كبيرة من أخبار الأحاد، لا لشيء إلا لكونها خبراً واحداً، مثل حديث: «من رأي فقد رأي...»^١، و حديث تغسيل الإمام بواسطة الإمام اللاحق^٢، و أحاديث نسبة البداء إلى الله تعالى^٣، و حديث: «لا تجتمع أمتي على خطأ»^٤، و غير ذلك من أخبار الأحاد، فاستدلّاه في هذه الرسالة على العدل بأخبار الأحاد يتعارض مع هذه الرؤية بصورة جادة.

و لو كان قد أورد تلك الأخبار لمجرد إلزام الخصم الذي يؤمن بحجّية خبر الواحد، لكان قد أشار إلى ذلك، كما أشار إليه في رسالة أخرى له، و هي رسالة:

١. المسائل السأرية (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٢، ص ١٢١-١٢٢.

٢. مسألة فيمن يتولى غسل الإمام (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٣، ص ٣٥١.

٣. المسائل الرازية (في ضمن هذه المجموعة)، ج ٢، ص ١٨٧.

٤. الذخيرة، ص ٢٧.

«مناظرة الخصوم وكيفية الاستدلال عليهم»، حيث أشار إلى أنه اعتمد على القياس و أخبار الآحاد في كتابه «مسائل الخلاف»، لأجل الاستظهار على الخصم، لا اعتقاداً بحجّيتها، بينما لا نجدّه قد أشار إلى ذلك في «إنقاذ البشر»، وهو أمر مثير للشكّ.

ثانياً: أنّ طبيعة الأخبار التي احتجّ بها مؤلّف رسالة «إنقاذ البشر» على العدل تتنافى مع كون المؤلّف شيعياً إمامياً؛ فإنّ الأخبار التي نقلها واحتجّ بها مروية عن صحابة من أمثال أبي هريرة والخليفة الثاني، و لم ينقل أيّ رواية عن أيّ واحد من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، سوى الرواية المشهورة التي رواها الأصمغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام عند مُنصرفه من صفّين، حيث سأله شيخٌ عن القضاء والقدر؛ و هذه الرواية مشهورة جداً، وليست من مختصّات الشيعة، بل نقلها الشيعة وغيرهم على حدّ سواء^١. إذن إنّ الاعتماد على هذا النوع من الأخبار لا يتناسب مع عالم شيعي إمامي مثل الشريف المرتضى.

ثالثاً: المطّلع على مؤلّفات الشريف المرتضى وأسلوبه في الكتابه يعرف أنّه لا ينفكّ عادة من الإرجاع إلى كتبه التي لها علاقة بالموضوع، بينما نجد أنّه لم يرجع في رسالة «إنقاذ البشر» التي تتجاوز صفحاتها التسعين صفحة إلى أيّ كتاب أو رسالة من مؤلّفاته المعروفة، وهو أمرٌ يثير الشكّ في نسبة الرسالة إليه.

أضف إلى ذلك، أنّه لم يُشير إلى «إنقاذ البشر» في أيّ كتاب أو رسالة من مؤلّفاته الأخرى، وهو أيضاً أمر مثير للاستغراب؛ فإنّ من عادة الشريف المرتضى أن لا يترك الإشارة إلى رسالة مهمّة و بهذا الحجم عندما يتحدّث عن موضوع يتناسب معها. رابعاً: أرجع في «إنقاذ البشر» إلى كتاب له يحمل اسم: «صفوة النظر»، مع أنّ أحداً لم ينسب إلى الشريف المرتضى كتاباً بهذا الاسم، رغم كثرة من ذكر فهرس مؤلّفاته،

أو نَقَلَ من كتبه و رسائله الكثيرة، و هو أيضاً يثير الشك في نسبة الرسالة محلّ البحث إلى الشريف المرتضى.

خامساً: جاء في بعض عبارات «إنقاذ البشر» الإشارة إلى الصحابة و التابعين، و ذلك عند استعراض المؤلف لعقيدته، حيث قال:

فأول ذلك أن نقول: إنَّ الله ربَّنَا، و محمدٌ نبينا، و الإسلام ديننا، و القرآن إمامنا، و الكعبة قبلتنا، و المسلمون إخواننا، و العترة الطاهرة من آل رسول الله صَلَّى اللهُ عليه و آلِه و صحابته و التابعين لهم بإحسان سلفنا و قادتنا، و المتمسكون بهديهم من القرون بعدهم جماعتنا و أولياؤنا....

إنَّ لهذه النوع من التعبير أنسب بعالم سُني منه بعالم شيعي.

إذن لا يمكن تقبُّل صحَّة نسبة الرسالة المطبوعة باسم: «إنقاذ البشر» إلى الشريف المرتضى، و إن قَبِلنا بأصل تأليفه لرسالة بهذا العنوان؛ لشهادة ابن شهر آشوب بذلك كما تقدَّم.

و على هذا، فإن كان ما نسبته ابن شهر آشوب إلى الشريف المرتضى صحيحاً، فسوف تكون الرسالة التي أَلفها الشريف المرتضى باسم: «إنقاذ البشر» في عداد تراثه المفقود.

طباعات الرسالة

تكرّرت طباعة هذه الرسالة أكثر من مرّة، نذكر منها:

١. طبعة طهران في سنة ١٣٥٠هـ.

٢. طبعة النجف الأشرف في سنة ١٣٥٤هـ، مع رسالة استقصاء النظر للعلامة الحلبي.

٣. طبعة النجف الأشرف مرّة أخرى في سنة ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٥م، مطبعة الراعي

بتحقيق علي الخاقاني النجفي عضو منتدى النشر، و تقديم الشيخ محمد جواد الجزائري، و طبعت معها رسالة استقصاء النظر أيضاً.

٤. طبعة الكاظمية - بغداد في سنة ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م في ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى، المجموعة الأولى، ص ٥١، بتحقيق السيّد أحمد الحسيني، الناشر: مكتبة الشريف المرتضى العامة.

٥. طبعة القاهرة في سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م في ضمن كتاب رسائل العدل والتوحيد، بتحقيق محمّد عمارة، الناشر: دار الهلال.

٦. طبعة قم في سنة ١٤٠٥ هـ، في ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ١٧٥، بتحقيق السيّد مهدي الرجائي وإشراف السيّد أحمد الحسيني، الناشر: دار القرآن الكريم.

مخطوطات الرسالة

١. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١١٠٤؛ نسخها «أحمد بن الحسين بن أبي القاسم بن الحسين بن محمّد بن العوديّ الأسديّ الحلّي» المعروف بابن العودي، بين الأعوام (٧٤٠ - ٧٤٢ هـ)، بخطّ النسخ.^١

وهي تشتمل على رسالات متعدّدة لا تتعلّق بالشريف المرتضى رحمه الله إلاّ الرسالة الأولى منها، وهي هذه الرسالة التي بين يديك. والرسالة ناقصة من أولها وآخرها، تقع في الصفحات (١ - ٢٥) منها.^٢

وهناك ميكروفيلم من هذه المخطوطة كان موجوداً عند السيّد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله، وهو قد ربّ عليها فهرساً يشتمل على عناوين الرسالات الموجودة فيها.^٣

وكما يوجد ميكروفيلم آخر يكون عند السيّد حسين المدرّسي الطباطبائي، وهو

١. راجع: فهرس المكتبة، ج ٤، ص ١٠.

٢. راجع: فهرس المكتبة، ج ٣، ص ٢١٠ - ٢١١.

٣. راجع: المحقّق الطباطبائي في ذكراه السنوية الأولى، ج ٣، ص ١٤٨٣.

١. قد صحّح رسالتين من رسالاتها طبعنا في ضمن مجموعة «ميراث إسلامي إيران»^١.
و رمزنا لها بـ «ب».
٢. مخطوطة المكتبة الرضويّة المقدّسة بمشهد، المرقّمة ٨٢٨٧؛ نسخت في عام ٩٨٦هـ بخطّ نستعليق، و لم يُعلم اسم ناسخها، و تشاهد في هوامشها علامات التصحيح و المقابلة نادراً.
- و تقع في الصفحات (٤٨ - ١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ج».
٣. مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي رحمه الله بقمّ، المرقّمة ١٢٩٢٣؛ تقع في الصفحات (٤٧٢ - ٤٨٨) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «د».
٤. مخطوطة مكتبة المحقّق البروجردي رحمه الله، المرقّمة ٣٧٤/٦؛ تقع في الصفحات (٢٠١ - ٢٦٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ص».
٥. مخطوطة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بطهران، المرقّمة ٣٧٥٨؛ و هي تحتوي على أربع رسائل، لا يتعلّق بالشريف المرتضى إلا الرسالة الثالثة منها؛ و الرسالة الأولى بخطّ «محمد باقر بن قراخان بيك الأصفهاني» مع خاتمة البيضوي برسم «يا باقر العلوم» بتاريخ ١١٣٧هـ بخطّ النسخ. و الرسالة تقع في الصفحات (١ - ٨٢) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «س».
٦. مخطوطة مكتبة الإمام الحكيم العامّة بالعراق، المرقّمة ٤٣٨/١؛ تقع في الصفحات (٤٣ - ١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ط».
٧. مخطوطة المكتبة المركزيّة بجامعة طهران، المرقّمة (٢٩٢٩) ١١٦٢؛ تقع في الصفحات (٤٣ - ١) من المجموعة، و رمزنا لها بـ «ق».

إِنْقَاذُ الْبَشَرِ مِنَ الْجَبْرِ وَالْقَدْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

نَبَدْتُ^٢ رسالتنا هذه بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبَّنَا عَلَى نِعْمِهِ الْوَاصِلَةِ مِنْهُ إِلَيْنَا، وَعَلَى إِحْسَانِهِ الْمَتَّقَدِّمِ لَدِينَا^٣؛ إِذْ أَصْبَحْنَا بِتَوْحِيدِهِ وَعَدْلِهِ قَائِمِينَ، وَلِمَنْ جَوَّرَهُ فِي حُكْمِهِ عَائِبِينَ، وَلِمَعَاصِينَا عَلَيْهِ غَيْرِ حَامِلِينَ، وَبِأَثَارِ أُمَّةِ الْهُدَى مُقْتَدِينَ، وَبِالْمُحْكَمِ مِنْ كِتَابِهِ وَآيَاتِهِ مُتَمَسِّكِينَ.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اخْتَصَّنَا بِهَذِهِ النِّعْمَةِ، وَشَرَّفَنَا بِهَذِهِ الْفَضِيلَةِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَرَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - الَّذِي جَعَلَهُ رَحْمَةً لِلْعِبَادِ أَجْمَعِينَ، وَاسْتَنْقَذَهُ مِنَ الْهَلَكَةِ، وَهَدَى بِهِ مِنَ الضَّلَالَةِ، وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفًا رَحِيمًا؛ فَبَلَغَ عَنْ رَبِّهِ، وَاجْتَهَدَ فِي طَاعَتِهِ، حَتَّى آتَاهُ الْيَقِينُ - وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ.

سَأَلْتُ - أَعَزَّكَ اللَّهُ وَأَرْشَدَكَ - إِمْلَأْ رِسَالَةَ فِي الْقَدْرِ؛ فَقَدْ جَالَتْ فِيهِ^٤ الْفِكْرُ،

١. في «ج»: + «و به نستعين، وأتق به، وفقني بحقّ وليك الرضا عليه الصلاة والسلام». وفي «د»: + «و به نستعين، ربّ سهل». ومن هنا إلى قوله بعد صفحات: «إلى أن ضلّل بعضهم بعضاً وكفر بعضهم بعضاً» ساقط من «ب». ومن هنا إلى قوله بعد صفحة: «مجهولة منكّرة أو متشابهة» ساقط من «ص».

٢. في «ط» والمطبوع: «نبدأ».

٣. في «ط، ق»: «إلينا». وفي المطبوع: «علينا».

٤. في «ط، ق» والمطبوع: «به».

و أكثرها عن معرفته قد انحسر. و ذَكَرْتُ أَنَّ الَّذِي خَدَاكَ^١ إِلَى ذَلِكَ مَا وَجَدْتَهُ ظَاهِرًا فِي عَوَامِّ النَّبِيلِ^٢ وَ مُعْظَمِ خَوَاصِّهَا، مِنْ الْقَوْلِ بِالْجَبْرِ^٣، الْمُوَدِّي إِلَى الْكُفْرِ الْمَحْضِ^٤ وَ تَجْوِيرِهِمُ اللَّهَ فِي حُكْمِهِ، وَ حَمَلِ^٥ مَعَاصِيهِمْ عَلَيْهِ، وَ إِضَافَتِهِمُ الْقَبَائِحَ إِلَيْهِ؛ وَ تَعَلُّقَهُمْ بِأَخْبَارٍ مَجْهُولَةٍ مُنْكَرَةٍ، أَوْ مُتَشَابِهَةٍ فِي اللَّفْظِ مُجْمَلَةٍ، وَ حِجَاجِهِمْ بِمَا تُشَابَهُ مِنَ الْكِتَابِ؛ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ بِفَائِدَتِهِ، وَ قُصُورِ أَفْهَامِهِمْ عَنِ الْغُرُضِ^٦ الْمَقْصُودِ بِهِ.

وَ إَعْلَمُ^٧ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَضَاءِ وَ الْقَدْرِ قَدْ أَعْيَا أَكْثَرَ أَهْلِ النَّظَرِ، وَ اتَّعَبَ ذَوِي الْفِكْرِ؛ وَ الْمُتَكَلِّمُ فِيهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ عَلَى غَايَةِ^٨ الْخَطَرِ. وَ الَّذِي يَجِبُ عَلَيَّ مَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ هَذَا الْبَابِ هُوَ^٩:

[١] الْعِلْمُ بِمَا يَسْتَحِقُّ الْبَارِي سُبْحَانَهُ مِنَ الْأَوْصَافِ الْحَمِيدَةِ وَ مَا يُنْفِي عَنْهُ مِنْ ضِدِّهَا؛ فَإِنَّهُ مَتَى عَلِمَ ذَلِكَ أَمِنَ^{١٠} أَنْ يُضَيَّفَ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ أَوْصَافِهِ، أَوْ يَنْفِي عَنْهُ مَا هُوَ مِنْهَا.

١. خَدَوْتُهُ عَلَى كَذَا: بَعَثْتُهُ عَلَيْهِ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ج ١، ص ١٢٥.

٢. «النَّبِيلُ» يُطْلَقُ عَلَى عِدَّةِ أَمْكَنَةٍ؛ مِنْهَا بَلِيدَةٌ فِي سَوَادِ الْكُوفَةِ قَرَبَ حِلَّةِ بَنِي مَزِيدَ يَخْتَرِقُهَا خَلِيجٌ كَبِيرٌ يَتَخَلَّجُ مِنَ الْفِرَاتِ الْكَبِيرِ، وَ مِنْهَا نَهْرٌ مِنْ أَنْهَارِ الرَّقَّةِ حَفْرَةُ الرَّشِيدِ عَلَى ضَفَّةِ نَيْلِ الرَّقَّةِ، وَ مِنْهَا نَيْلٌ مِصْرَ الْمَشْهُورِ. رَاجِعْ: مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ، ج ٥، ص ٣٣٤.

٣. فِي «د، ط» وَ الْمَطْبُوعُ: - «بِالْجَبْرِ». ٤. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: + «بِسَبَبِ الْجَبْرِ».

٥. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ حَمَلَهُمْ».

٦. فِي «ط»: - «الْغُرُضُ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَضَعْتَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

٧. كَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: وَ الصَّحِيحُ الْفَصِيحُ: «فَاعْلَمْ».

٨. فِي «ط» وَ كَذَا فِي الْمَطْبُوعِ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ: + «مَنْ».

٩. فِي «ج، د، س، ص، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ هُوَ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: + «مَنْ».

[٢] و يَتَّبِعُ ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ مَا لَا يَبْدُ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ؛ نَحْوُ: الْمَعْرِفَةُ بِأَقْوَالِ الْمُبْطَلِينَ، وَمَعْرِفَةُ أَقْوَالِ الْمُحَقِّقِينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَنُبَيِّنُهُ فِيمَا بَعْدَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[خُدُوثُ الْبَحْثِ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ]

وَإِعْلَمَنَّ أَنَّ أَوَّلَ حَالَةٍ ظَهَرَ فِيهَا الْكَلَامُ وَشَاعَ بَيْنَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ هُوَ أَنَّ جَمَاعَةً ظَهَرَ مِنْهُمْ الْقَوْلُ بِإِضَافَةِ مَعَاصِي الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^١ مِمَّنْ نَفَى ذَلِكَ، وَوَافَقَهُ فِي زَمَانِهِ جَمَاعَةٌ وَخَلَقَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كُلُّهُمْ يُنْكِرُونَ أَنَّ تَكُونَ مَعَاصِي الْعِبَادِ مِنَ اللَّهِ؛ مِنْهُمْ: مَعْبُدُ الْجَهَنِّيُّ^٢،

١. أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت الأنصاري؛ وُلِدَ لِسِتَيْنِ بَقِيَّتًا مِنْ خِلَافَةِ عَمْرٍ، وَأُمُّهُ خَيْرَةُ أُمِّ مَوْلَاةٍ أُمِّ سَلْمَةَ، نَشَأَ بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ صَارَ كَاتِبًا فِي حُكُومَةِ مَعَاوِيَةَ لَوَالِي خِرَاسَانَ الرَّبِيعِ بْنِ زِيَادٍ. وَهُوَ أَحَدُ الزُّهَادِ الثَّمَانِيَةِ، وَكَانَ يَلْقَى النَّاسَ بِمَا يَهْوُونَ وَبِتَصَنُّعٍ لِلرَّئِيسَةِ، وَيُعَدُّ مِنْ رُؤَسَاءِ الْقَدَرِيَّةِ. تُوُفِّيَ بِالْبَصْرَةِ فِي رَجَبِ سَنَةِ ١١٠ ق. رَوَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ وَعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ وَلَمْ يَدْرِكْهُمْ، وَعَنْ ثَوْبَانَ وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ وَغَيْرِهِمْ؛ وَرَوَى عَنْهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلِ وَقَتَادَةُ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ وَغَيْرِهِمْ. رَاجِعْ: إِكْمَالُ الْكَمَالِ، ج ١، ص ٣١٨؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٦، ص ٩٥، الرِّقْمُ ١٢١٦؛ سِيَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٤، ص ٥٦٣، الرِّقْمُ ٢٢٣؛ الْكُنَى وَالْأَنْقَابُ، ج ٢، ص ٧٤.

٢. معبد بن عبد الله بن عويمر - ويقال: معبد بن خالد، ويقال: معبد بن عبد اللاه بن عكيم - الجهني البصري؛ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِالْقَدَرِ فِي الْبَصْرَةِ، وَانْتَقَلَ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَشَرَّ فِيهَا مَذْهَبَهُ. خَرَجَ مَعَ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَلَى الْحَجَّاجِ، فَجُرِحَ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ، فَقَتَلَهُ الْحَجَّاجُ بَعْدَ أَنْ عَذَّبَهُ - وَقِيلَ: صَلَبَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ بِدِمَشْقَ - وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ٨٠ ق. رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَحُمَرَانَ، وَرَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ وَعَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ. رَاجِعْ: الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ، ج ٨، ص ٢٨٠، الرِّقْمُ ١٢٨٢؛ مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ، ج ٤، ص ١٤١، الرِّقْمُ ٨٦٤٦؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٨، ص ١٧٧.

وأبو الأسود الدؤلي^١، ومطرّف بن عبد الله^٢، وهب بن منبّه^٣، وقناة^٤، وعمرو بن دينار^٥، ومكحول الشامي^٦،

١. أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكِناني: من التابعين. عُرِفَ بواضع علم النحو ومبتكره؛ رَسَمَ له الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام شيئاً من أصول النحو. سكن البصرة في خلافة عمر، وولّي إمارتها في أيام علي عليه السلام. وعند الأكثر أنه أوّل من نَقَطَ المصحف. مات بالبصرة سنة ٦٩ ق - وقيل: مات قبيل ذلك - راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٨٥؛ تهذيب الكمال، ج ١٣، ص ٤١٩؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ١٣٥.
٢. أبو عبد الله مطرّف بن عبد الله بن الشَّخِيرِ الحَرَشِي العامري: زاهد، من التابعين. وُلِدَ في حياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وتُوفِيَ بالبصرة في إمارة الحَجَّاجِ بعد الطاعون الذي كان سنة سبع وثمانين. راجع: تهذيب الكمال، ج ٢٨، ص ٦٨، الرقم ٦٠٠١؛ الإصابة، ج ٦، ص ٢٠٥، الرقم ٨٣٤٣؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٥٠.
٣. أبو عبد الله وهب بن منبّه الصنعاني الأبنائي الدَّمَارِي تابعي، ومن المؤرِّخين المعروفين. كثير الأخبار عن الكتب القديمة، عالم بأساطير الأولين ولا سيما الإسرائيليات. أصله من أبناء الفرس الذين بعث بهم كسرى إلى اليمن، وأمّه من حِمَيْر. وُلِدَ ومات بصنعاء، ولآه عمر بن عبد العزيز قضاءها. وقيل: إنّه صحب ابن عباس ولازمه ثلاث عشرة سنة. من كتبه «ذكر الملوك المتوّجة من حِمَيْر وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم» رآه ابن خَلِّكان في مجلّد واحد، وقال: هو من الكتب المفيدة. وله أيضاً: قصص الأنبياء، وقصص الأخيار. تُوفِيَ سنة ١١٤ ق. راجع: تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٥، ص ١٤ - ١٦؛ شذرات الذهب، ج ١، ص ١٥٠؛ وتغيّات الأعيان، ج ٢، ص ١٨٠؛ طبقات الخواص، ص ١٦١؛ الأعلام، ج ٨، ص ١٢٥.
٤. تقدّمت ترجمته في الرسائل القرآنية، فراجع.
٥. أبو محمّد عمرو بن دينار الأثرم الجَمَحِي المَكِّي، مولى آل الزبير بن شعيب: تابعي، وكان مفتي أهل مكّة في زمانه. روى عن ابن عباس و جابر بن عبد الله وابن عمر وأنس بن مالك و عبد الله بن جعفر وغيرهم، و روى عنه ابن جُرَيْج، و الزُّهْرِي و سفيان الثوري و الحفّاذان و آخرون. مات سنة ١٢٥ أو ١٢٦ ق. راجع: تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ٢٦، الرقم ٤٥؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٥٩؛ تهذيب الكمال، ج ٢٢، ص ٥، الرقم ٤٣٦٠.
٦. أبو عبد الله مكحول بن أبي مسلم شُهْرَابِ بن شاذل الهُدَلِي الشامي: مفتي أهل دِمَشْق. أصله

و غِيلَانُ^١، و جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ لَا تُحْصَى^٢.

و لَمْ يَكْ مَا وَقَعَ مِنَ الْخِلَافِ حِينَئِذٍ يَتَجَاوَزُ بَابَ^٣ إِضَافَةِ^٤ مَعَاصِي الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ عَنْ ذَلِكَ - وَ نَفِيهَا عَنْهُ، وَ عُبِّرَ^٥ عَنْ^٦ هَذَا الْبَابِ بِبَابِ^٧ «الْقَضَاءِ وَ الْقَدْرِ»^٨ وَ مَا أَشْبَهَهُ.

[الْأَقْوَالُ فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ]

فَأَمَّا الْكَلَامُ فِي خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَ فِي^٩ الْإِسْتِطَاعَةِ وَ فِيمَا اتَّصَلَ بِذَلِكَ وَ شَاكَلَهُ، فَإِنَّمَا حَدَّثَ بَعْدَ دَهْرٍ^{١٠}.

«من فارس، و مولده بكابل؛ ترعرع بها و سبي، و صار مولئاً لامرأة بمصر من هُدَيْل فُنُسَبَ إِلَيْهَا، وَ أُعْتُقَ. وَ تَفَقَّهَ، وَ رَحَلَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ إِلَى الْعِرَاقِ فَالْمَدِينَةَ، وَ طَافَ كَثِيراً مِنَ الْبِلْدَانِ، وَ اسْتَقَرَّ فِي دِمَشْقَ، وَ تُوُفِيَ بِهَا سَنَةَ ١١٢ أَوْ ١١٣ هـ. وَ زُمِيَ بِالْقَدْرِ. وَ كَانَ يَقُولُ: مَا اسْتَوْدَعْتُ صَدْرِي شَيْئاً إِلَّا وَجَدْتُهُ حِينَ أُرِيدُ. رَاجِعْ: مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ، ج ٤، ص ١٧٧؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٧، ص ٢٨٤.

١. أَبُو مِرْوَانَ غَيْلَانَ بْنِ مُسْلِمِ الدَّمَشَقِيِّ: كَاتِبٌ، مِنَ الْبُلْغَاءِ. هُوَ ثَانِي مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدْرِ وَ دَعَا إِلَيْهِ؛ لَمْ يَسْبِقْهُ سِوَى مَعْبِدِ الْجَهَنِيِّ. بَاهَرْ يَمْذُوبُهُ، فَطَلَبَهُ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَ أَحْضَرَ الْأَوْزَاعِيَّ لِمَنَاظَرَتِهِ، فَأَفْتَى الْأَوْزَاعِيُّ بِقَتْلِهِ، فَضَلَبَ عَلِيٌّ بَابَ كَيْسَانَ بِدِمَشْقَ قَالَ الشَّهْرِسْتَانِيُّ: جَمَعَ غَيْلَانُ خِصَالاً ثَلَاثاً: الْقَدْرَ، وَ الْإِرْجَاءَ، وَ الْخُرُوجَ. رَاجِعْ: الْمَلَلُ وَ النَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١، ص ١٦٥؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٥، ص ١٢٤.

٢. فِي «ج»: «لَا يُحْصَى». وَ فِي «س»، ص: «لَا يَخْفَى». وَ فِي «ق»: «لَا تَخْفَى».

٣. فِي «د»: «إِبْتِات».

٤. هَكَذَا فِي حَاشِيَةِ «ق» وَ الْمَطْبُوعِ، وَ هُوَ الصَّحِيحُ. وَ فِي النُّسخِ: «صَفَات»؛ سَهْواً مِنَ النَّسْخِ.

٥. فِي «س»، ص، ط، ق، وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ غَيْرَهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْ». ٧. فِي «س»، ص، ط، ق: «بَيَان».

٨. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْقُدْرَةُ وَ الْمَقْدُورُ» وَ فِي «ق»: «الْقَدْر» بَدَلَ «الْقَضَاءِ وَ الْقَدْرِ».

٩. فِي «ج»، د، س، ص، ط: «فِي» بَدُونَ وَائِ الْعَطْفِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ جُعِلَتِ الْوَاوُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ.

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ: «+ طَوِيل».

و يُقَالُ: إِنْ أَوَّلَ مَنْ حَفِظَ عَنْهُ الْقَوْلَ بِخَلْقِ أَفَاعِيلِ الْعِبَادِ «جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ»^١؛ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ مَا يَكُونُ فِي الْعَبْدِ مِنْ كُفْرٍ وَإِيمَانٍ وَمَعْصِيَةٍ فَاللَّهُ فَاعِلُهُ كَمَا فَعَلَ لَوْنَهُ وَ سَمْعَهُ وَ بَصَرَهُ وَ حَيَاتَهُ، فَلَا^٢ فِعْلَ لِلْعَبْدِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَ لَا صُنْعَ، وَ اللَّهُ تَعَالَى صَانِعُهُ، وَ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُعَدِّبَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا يَشَاءُ وَ يُثَبِّتَهُ عَلَى مَا يَشَاءُ.

وَ حَكَى عَنْهُ عُلَمَاءُ التَّوْحِيدِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ فِي الْعَبْدِ قُوَّةً بِهَا كَانَ فِعْلُهُ، كَمَا خَلَقَ لَهُ غِذَاءً بِهِ يَكُونُ^٣ قِيَامٌ بِدِينِهِ. وَ لَا يَجْعَلُ الْعَبْدَ - كَيْفَ تَصَرَّفَ حَالُهُ - فَاعِلاً لِشَيْءٍ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَاسْتَشْنَع^٤ ذَلِكَ^٥ مِنْ قَوْلِهِ أَهْلُ الْعَدْلِ وَ أَنْكَرُوهُ، مَعَ أَشْيَاءَ أُخَرَ حُكِّيتَ عَنْهُ.

وَ لَمَّا أَحَدَثَ جَهْمُ الْقَوْلَ بِخَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ قَبْلَ ذَلِكَ «ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو»^٦، بَعْدَ أَنْ كَانَ ضِرَارٌ يَقُولُ بِالْعَدْلِ، فَانْتَقَتَ عَنْهُ الْمَعْتَزَلَةُ وَ اطَّرَحَتْهُ، فَخَلَطَ عِنْدَ ذَلِكَ تَخْلِيطاً كَثِيراً، وَ قَالَ بِمَذَاهِبَ خَالَفَ فِيهَا جَمِيعَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَ خَرَجَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ

١. أبو مُحَرِّزِ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ السَّمْرَقَنْدِي، مِنْ مَوَالِي بَنِي رَاسِبٍ: رَأْسُ الْجَهْمِيَّةِ. وَ كَانَ يَقْضِي فِي عَسْكَرِ الْحَارِثِ بْنِ سُرَيْجِ الْخَارِجِ عَلَى أَمْرَاءِ خِرَاسَانَ. قُتِلَ فِي سَنَةِ ١٢٨ هـ. رَاجِعْ: سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ٦، ص ٢٦، الرِّقْمُ ٨؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ١٤١.

٢. فِي «د»: «لَا أَنَّهُ». وَ فِي «س، ص»: «+ أَنَّهُ». وَ فِي «ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَ أَنَّهُ لَا».

٣. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «يَكُونُ بِهِ» بِدَلِّ «بِهِ يَكُونُ».

٤. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: «فَاسْتَشْنَعَ».

٥. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعُ: - «ذَلِكَ».

٦. ضِرَارُ بْنُ عَمْرٍو الصُّبَيْيُّ: مِنْ رُؤُوسِ الْمَعْتَزَلَةِ، وَ شَيْخُ الضَّرَّارِيَّةِ مِنَ الْفِرْقِ الْجَبْرِيَّةِ. كَانَ فِي بَدءِ أَمْرِهِ تَلْمِيزاً لِوَالِدِ بْنِ عَطَاءِ الْمَعْتَزَلِيِّ، ثُمَّ خَالَفَهُ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ وَ إِنكَارِ عَذَابِ الْقَبْرِ. وَ قَالَ الْجُسَيْمِيُّ: وَ مَنْ عَدَّهُ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّا نَنْبِرُ مِنْهُ؛ فَهُوَ مِنَ الْمُجْبِرَةِ. رَاجِعْ: سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٤٤، الرِّقْمُ ١٧٥؛ الْمَلَلُ وَ النَّحْلُ، ج ١، ص ٨٠؛ الْفَرَقُ بَيْنَ الْفِرْقِ، ص ٢٠١؛ اعْتِقَادَاتُ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ، ص ٦٩؛ فَضْلُ الْإِعْتِدَالِ، ص ٣٩١.

واصل بن عطاء^١ و عمرو بن عبّيد^٢، بعد ما كان يعتقدُ فيهما من العلم و صحّة الرأي؛ لأنه كان في الأولِ على رأيهما، بل صحّجهما و أخذَ عنهما.

ثمّ تكلمَ الناسُ بعد ذلك في الاستطاعة؛ فيقال: إن أولَ من أظهرَ القولَ بأن الاستطاعةَ مع الفعلِ «يوسفُ السّمتي»^٣ و إنّه استرّله إلى ذلك بعضُ الزنادقةِ فقبّله عنه. ثمّ قالَ بذلك حُسينُ النّجّارُ^٤، و انتصرَ لهذا القولِ و وضعَ فيه الكتّابَ.

فصارت مذهبُ المُجبرة بعد ذلك على ثلاثة أقاويل:

أحدها: أن الله تعالى خلقَ فعلَ العبدِ، و ليس للعبدِ في ذلك فعلٌ و لا صنْعٌ، و إنّما يُصافُ إليه أنّه فعله كما يُصافُ إليه لونه و حياته؛ و هو قولُ جهّم.

١. أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزالي، من موالى بني ضبّة أو بني مخزوم: رأس المعتزلة، و من أنمة البلغاء و المتكلمين. سُمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري. لُقّب بالغزالي لتردده على سوق الغزاليين بالبصرة. له تصانيف، منها: أصناف المرجئة، و المستزلة بين المنزلتين، و معاني القرآن، و السبيل إلى معرفة الحق، و كتاب التوبة. تُوّفّي سنة ١٣١ هـ. راجع: سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٤٦٤ و ٤٦٥، الرقم ٢١٠؛ ميزان الاعتدال، ج ٤، ص ٣٢٩، الرقم ٩٣٢٥؛ الأعلام للزركلي، ج ٨، ص ١٠٨ و ١٠٩.

٢. أبو عثمان عمرو بن عبّيد بن باب التيمي البصري: شيخ المعتزلة في عصره و مفتيها. كان أبوه نساجاً، ثمّ شرطياً للحجاج في البصرة، و جدّه من سبي فارس. و قال يحيى بن معين: كان من الدهرية الذين يقولون: إنّما الناس مثل الزرع. تُوّفّي سنة ١٤٤ ق. راجع: الكامل لابن عدي، ج ٥، ص ٩٦، الرقم ٣١١؛ سير أعلام النبلاء، ج ٦، ص ١٠٤، الرقم ٤٧؛ ميزان الاعتدال، ج ٣، ص ٢٧٣، الرقم ٦٤٠٤؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٥٢.

٣. في «ج، س، ص، ط، ق»: «السمني». و في «د»: «السلمني». و كلاهما من سهو أقلام النساخ. و الرجل هو يوسف بن خالد السمّتي - نسبة إلى السمّ و الهيئة - من فقهاء العامة. روى عن عاصم الأحول و إسماعيل بن أبي خالد، و روى عنه نصر بن عليّ و زيد الحريش و جماعة. من آثاره كتاب وضعه في التجهّم يُنكر فيه الميزان و القيامة. تُوّفّي سنة ١٨٩ هـ. راجع: ميزان الاعتدال، ج ٥، ص ٣٦٣؛ معجم المؤلفين، ج ١٣، ص ٢٩٥.

٤. تقدّمت ترجمته في رسالة «أقاويل العرب في الجاهلية».

و الثاني: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِعْلَ الْعَبْدِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فَعَلَهُ بِاسْتِطَاعَةٍ فِي الْعَبْدِ مُتَقَدِّمَةٌ؛ وَهُوَ قَوْلُ ضِرَارٍ وَمَنْ وَافَقَهُ.

و الثالث: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ فِعْلَ الْعَبْدِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ فَعَلَهُ بِاسْتِطَاعَةٍ حَدَّثَتْ لَهُ فِي حَالِ الْفِعْلِ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ؛ وَهُوَ قَوْلُ النَّجَّارِ وَبِشْرِ الْمَرِيَّيْنِ^١ وَ مُحَمَّدِ [بْنِ عَيْسَى] بُرْعُوثٍ^٢ وَ يَحْيَى بْنِ كَامِلٍ^٣ وَ غَيْرِهِمْ مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمُجْبِرَةِ. وَ عِنْدَ هَذَا أَكْثَرَ مُتَكَلِّمِي الْمُجْبِرَةِ؛ نَحْوُ الْأَشَاعِرَةِ وَ غَيْرِهِمْ.

[خُدُوثُ بُحُوثٍ أُخْرَى فِي الْعَدْلِ]

ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيَمَا اتَّصَلَ بِهِذَا مِنْ أَبْوَابِ الْكَلَامِ فِي الْعَدْلِ، وَ اخْتَلَفُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا. وَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَوْسَعِ أَبْوَابِ الْعِلْمِ وَجُوهًا وَ أَعْمَقِهَا بَحْرًا.

١. فِي «س»: «المرنسي». وَ فِي «ط، ق»: «المرسي». وَ الرَّجُلُ هُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَشْرُ بْنُ غِيَاثِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرِيَّيْنِ: فِقِيهٌ مَعْتَزَلِيٌّ، وَ قَدْ يَرْمَى بِالزُّنْدَقَةِ. أَخَذَ الْفَقْهَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي يَوْسُفَ، وَ قَالَ بِرَأْيِ الْجَهْمِيَّةِ، وَ أُوذِيَ فِي دَوْلَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ. وَ قِيلَ: كَانَ أَبُوهُ يَهُودِيًّا مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ يُنْسَبُ إِلَى «دَرْبِ الْمَرِيَّيْنِ» فِيهَا. تُوُفِّيَ سَنَةَ ٢١٨ هـ. رَاجِعِ: الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٢، ص ٥٥.
٢. فِي «ج»: «و مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفٍ». وَ فِي «د، س، ص، ط، ق» وَ الْمَطْبُوعُ: «و مُحَمَّدُ بْنُ غَوْثٍ». وَ كِلَاهُمَا مِنْ سَهْوِ أَقْلَامِ النَّسَّاجِ. وَ الرَّجُلُ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بُرْعُوثٍ: كَانَ مِنْ الْمُنَاطِرِينَ لِابْنِ حَنْبَلٍ فِي مَسْأَلَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ. مِنْ أَكْبَارِ تَلَامِيذِهِ الْحَسَنِ النَّجَّارِ. دَخَلَ عَلَى أَبِي الْهُذَيْلِ وَ سَأَلَهُ عَنِ مَسَائِلَ مِنْ مَصْنَعَاتِهِ: كِتَابُ الْاسْتِطَاعَةِ، وَ كِتَابُ الْمَقَالَاتِ، وَ كِتَابُ الْاجْتِهَادِ، وَ كِتَابُ الرَّدِّ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ حَرْبٍ، وَ كِتَابُ الْمُضَاهَاةِ. رَاجِعِ: سِيَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١٠، ص ٥٥٤، الرَّقْمُ ١٨٩؛ رِبْعِ الْأَثَرِ، ج ٢، ص ٦٣.
٣. أَبُو عَلِيٍّ يَحْيَى بْنُ كَامِلٍ بْنِ طَلِيحَةَ الْخَدْرِيِّ، كَانَ أَوْلَى مِنْ أَصْحَابِ بَشْرِ الْمَرِيَّيْنِ وَ مِنْ الْمَرْجُونَةِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْإِبَاضِيَّةِ، وَ لَهُ مِنَ الْكُتُبِ: كِتَابُ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ جَعْفَرِ بْنِ حَرْبٍ وَ تَعْرِفُ بِالْجَلِيلَةِ، وَ كِتَابُ الْمَخْلُوقَةِ وَ كِتَابُ التَّوْحِيدِ، وَ الرَّدُّ عَلَى الْغَلَاةِ، وَ طَوَائِفُ الشِّيْعَةِ. تُوُفِّيَ حُدُودَ ٢٤٠ هـ. رَاجِعِ: الْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ، ص ٢٣٣؛ هُدِيَّةُ الْعَارِفِينَ، ج ٢، ص ٥١٥؛ مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، ج ١٣، ص ٢٢٠.

[مَنْهَجِيَّةُ هَذِهِ الرَّسَالَةِ]

و نَحْنُ نُوْرِدُ لَكَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا يَتَحَصَّلُ بِهِ الْغَرَضُ، وَ يَنْحَسِمُ^١ بِهِ شَعْبُ^٢ الْخُصُومِ؛ وَ نَجْعَلُهُ مُلْخَصاً وَ جِيزاً، بَلْفِظِ مُهَذَّبٍ، وَ إِلَى الْفَهْمِ مُقَرَّبٍ.
وَ أَبْتَدِئُ^٣ فِي أَوَّلِهِ بِوَصْفِ دَعْوَةِ أَهْلِ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ، وَ أُرْدِفُهَا^٤ بِمَا يَجِبُ.
وَ قَدْ وَ سَمْنَا هَذِهِ الرَّسَالَةَ بِ«إِنْقَاذِ الْبَشَرِ مِنَ الْجَبْرِ وَ الْقَدَرِ»، وَ هَا نَحْنُ مُبْتَدِئُونَ بِذَلِكَ وَ مُسْتَعِينُونَ بِمَنْ لَهُ الْحَوْلُ وَ الْقُوَّةُ، وَ هُوَ حَسْبُنَا وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ.

فصل

فِي دَعْوَةِ أَهْلِ الْحَقِّ وَ بَيَانِهَا

قَالَتْ عُسْبَةُ^٥ الْحَقِّ: إِنَّ اللَّهَ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - اصْطَفَى الْإِسْلَامَ دِيناً، وَ رَضِيَ لِعِبَادِهِ، وَ اخْتَارَهُ لِخَلْقِهِ؛ وَ لَمْ يَجْعَلْهُ مَوْكُولاً إِلَى آرَائِهِمْ^٦، وَ لَا جَارِياً عَلَى مَقَادِيرِ أَهْوَائِهِمْ؛ دُونَ أَنْ نَصَبَ لَهُ الْأَدْلَةَ، وَ أَقَامَ عَلَيْهِ الْبَرَاهِينَ، وَ أَرْسَلَ بِهِ الرُّسُلَ، وَ أَنْزَلَ فِيهِ^٧ الْكُتُبَ؛ «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَ يُحْيَا مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ»^٨.

١. في «ج، ط» و المطبوع: «و تنحسم».

٢. في «ج، د، س، ص، ق»: «شعب» بالعين المهلهة؛ من سهو الأعلام. و في «ط» و المطبوع: «شبه». و «الشَّعْبُ» و «الشَّعْبُ»: تهيج الشرِّ و الفتنة و الخصام. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٣٦١؛ النهاية، ج ٢، ص ٤٨٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ٥٠٤ (شغب).

٣. في «ط» و المطبوع: «و نبتدئ».

٤. في «ط» و المطبوع: «و نردفها».

٥. في المطبوع: «أهل».

٦. في «ط، ق» و المطبوع: «رأيهم».

٧. في «ط، ق» و المطبوع: «به».

٨. الأنفال (٨): ٤٢.

و للإسلام حُدُودٌ، وللقيامِ به حُقُوقٌ؛ و لَيْسَ كُلُّ مَنْ ادَّعَى ذَلِكَ أَحْرَزَهُ^١،
و لا كُلُّ مَنْ انْتَسَبَ إِلَيْهِ صَارَ مِنْ أَهْلِهِ.

و قد عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ قد اختلفوا في أمورٍ صاروا فيها إلى أن ضلَّ^٢ بعضهم
بعضاً و كَفَرَ بعضهم بعضاً^٣، و كُلُّ يَدَّعِي أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ و انتَحَلَهُ هو دينُ
اللَّهِ و دينُ رَسولِهِ.

و معلومٌ عندَ كُلِّ عاقلٍ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ - على اختلافِهِ^٤ - لا يجوزُ أن يَكُونَ حَقًّا؛
لِتَضَادِّهِ و تَنافِيهِ^٥. و لا بُدَّ حينئذٍ مِنْ اعتبارِ ذَلِكَ و تمييزِهِ؛ لِيُتَبَّعَ مِنْهُ الحَقُّ، و
يُجْتَنَبَ^٦ الباطلُ.

و قد عَلِمْنَا بالأدلة الواضحة و البراهين الصحيحة - التي يُوافِقُنَا عليها جميعُ
فِرَقِ أَهْلِ المِلَّةِ - بَطْلانَ قولِ كُلِّ مَنْ خالَفَ جُمْلَةَ الإسلامِ و ما^٧ جاءَ به القرآنُ و
صَحَّ عن الرَسولِ عليه السلامُ. و إذا^٨ كانَ الأمرُ كذلكَ، فواجبٌ^٩ أن يَكُونَ كُلُّ مَنْ
قالَ مِنَ الأُمَّةِ قولاً - يَكُونُ عندَ الاعتبارِ و النظرِ خارجاً مِمَّا يوجبُهُ الإسلامُ و يَشْهَدُ
به الرَسولُ و القرآنُ - أو موجِباً لِأَن يَكُونَ مُعْتَقِده لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ الإسلامِ على

١. في «ط» و المطبوع: «أخذه». و في «ق»: «أحزم».

٢. في «ط» و المطبوع: «إلى خَلَلٍ، فَضَلَّلَ» بدل «إلى أن ضلَّ».

٣. في «د»: - «و كَفَرَ بعضهم بعضاً». و من أوَّلِ الرِسالَةِ إلى هنا ساقط من «ب».

٤. في «ب، ج، د، س، ص»: «اختلاف».

٥. في: «ط، ق» و المطبوع: «و اختلافه».

٦. في المطبوع: + «منه».

٧. في «ط، ق» و المطبوع: «ما» بدون واو العطف.

٨. في «د، ط، ق» و المطبوع: «فإذا».

٩. في «ط» و المطبوع: «و جب» بدل «فواجب».

سَبِيلِ ثِقَةٍ^١ و استبصار؛ لَقَوْلِهِ بِمَا لَا يَصِحُّ اعْتِقَادُهُ الْإِسْلَامَ مَعَهُ، وَ لَا يَوْصِلُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ثُمَّ^٢ الْقَوْلُ بِهِ - فَهُوَ مَحْجُوجٌ فِي مَذْهَبِهِ، وَ مُبْطَلٌ فِي قَوْلِهِ، وَ مُبْتَدِعٌ فِي الْإِسْلَامِ بِدَعَا لَيْسَتْ مِنْ دِينِ اللَّهِ وَ لَا^٣ دِينِ رَسُولِهِ.

قالوا: وَ قَدْ تَدَبَّرْنَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ بِفَطْرِ^٤ عَقُولِنَا، وَ عَرَضْنَا ذَلِكَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَ سُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَوَجَدْنَا الْحَقَّ مِنْ ذَلِكَ^٥ مُتَمَيِّزاً مِنَ الْبَاطِلِ - تَمَيِّزاً^٦ يَدْرِكُهُ كُلُّ مَنْ تَدَبَّرَ الْكِتَابَ وَ السُّنَّةَ بِفِكْرِهِ، وَ تَمَيِّزاً الْأُمُورَ بِعَقْلِهِ، وَ لَمْ يَجْعَلْ هَوَاهُ قَائِداً لَهُ، وَ لَمْ يُقَلِّدْ^٧ مَنْ لَا حُجَّةَ فِي تَقْلِيدِهِ -؛ فَرَأَيْنَا مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْنَا فِي الدِّينِ أَنْ نُبَيِّنَ أَمْرًا^٨ ذَلِكَ لِلنَّاسِ وَ لَا نُكْتِمَهُ، وَ أَنْ نَدْعُوهُمْ إِلَى الْحَقِّ وَ نَحْتَجِّجَ لَهُ، وَ لَا نَتَشَاغَلَ عَنْ ذَلِكَ وَ نُعْرِضَ عَنْهُ؛ وَ نَحْنُ نَرَى مَا حَدَّثَ مِنَ الْبِدْعِ، وَ خَوْلَفَ عَنْ^٩ سَبِيلِ السَّلَفِ.

وَ كَيْفَ يَجُوزُ الْإِعْرَاضُ عَنْ ذَلِكَ، وَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ: ﴿وَ لَنْكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ يَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ أُولَئِكَ هُمُ

١. في «ط، ق» و المطبوع: «قوة».

٢. هكذا في «ق» و المطبوع. و في سائر النسخ: «نعم». و نعلم القول بالشيء: اتساع الاعتقاد به و الاعتماد عليه. راجع: المحيط في اللغة، ج ٢، ص ٦٨.

٣. في «ط، ق» و المطبوع: «من».

٤. في «د»: «بنظر». و في «ط» و المطبوع: «بفطرة».

٥. في «ط، ق» و المطبوع: «بذلك» بدل «من ذلك».

٦. في «ب، د، ط، ق» و المطبوع: «تميزاً».

٧. في «ب، ج، د، س، ص، ط»: «و تقليد». و في المطبوع: «و [لم] يقلد».

٨. في «ب، ج، د، س، ص، ق»: «أمر».

٩. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «من».

الْمُفْلِحُونَ»^١، وَقَالَ تَعَالَى: «لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَ كَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ»^٢؟

قالوا: وَأَيُّ مُنْكَرٍ أَفْحَشُ وَأَيُّ مَعْصِيَةٍ أَعْظَمُ مِنْ تَشْبِيهِ اللَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ، وَمِنْ تَجْوِيرِهِ فِي حُكْمِهِ، وَمِنْ سُوءِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَإِضَافَةِ الْفَوَاحِشِ وَالْقَبَائِحِ إِلَيْهِ؟ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَفِي الْقَوْلِ بِالتَّشْبِيهِ وَالْإِجْبَارِ الْإِنْخِلَاعُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَعْرِفَةِ جَمِيعِ رُسُلِهِ؟ إِذ:

[١] كُلُّ مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، لَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ أَنْ يُثَبِّتَ اللَّهَ قَدِيمًا وَقَدْ أَثَبَّتْ لَهُ مِثْلًا مُحَدَّثًا؛ وَفِي ذَلِكَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالصَّنْعِ وَالصَّانِعِ، وَالرَّسُولِ وَالْمُرْسَلِ.

[٢] وَإِنَّ مَنْ أَجَازَ عَلَى اللَّهِ - جَلَّ وَعَلَا - فِعْلَ الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ وَإِرَادَةَ الْفَوَاحِشِ وَالْقَبَائِحِ، لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُثَبِّتَ لِرَسُولٍ مِنْ رُسُلِ اللَّهِ مُعْجِزَةً أَقَامَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِهِدَايَةِ الْخَلْقِ دُونَ إِضْلَالِهِمْ وَلَا لِرُشْدِهِمْ دُونَ إِغْوَائِهِمْ؛ وَفِي ذَلِكَ سُقُوطُ الْعِلْمِ بِصِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِيمَا دَعَتْ إِلَيْهِ.

وَذَلِكَ يَوْجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُعْتَقِدُ التَّشْبِيهِ وَلَا الْإِجْبَارِ^٦، عَلَى تَقْيَةٍ وَبِقِيْنٍ مِنْ

١. آل عمران (٣): ١٠٤. ٢. في المطبوع: «و يقول».

٣. المائدة (٥): ٧٨ - ٧٩.

٤. في «ب، د» والمطبوع: «عن».

٥. في المطبوع: - «لا».

٦. في «ب»: «معتقداً لتشبيهه والإجبار». وفي «د»: «معتقد الشبيه والإجبار». وفي «س»: «معتقد التشبيه وأمر الإجبار». وفي «ص»: «معتقداً لسننه والإجبار». وفي «ط، ق»: «معتقداً، ولا لازم الإجبار». وفي المطبوع: «معتقداً، ولا لازم الإجبار».

٧. في المطبوع: «عن».

صَدَقِ الرُّسُلِ، وَ لَا صَحَّةَ الْكُتُبِ، وَ لَا كَوْنَ الْجَنَّةِ وَ النَّارِ؛ وَ هَذَا هُوَ الْخُرُوجُ مِنْ^١ الْإِسْلَامِ، وَ الْإِنخْلَاعُ مِنْ^٢ دِينِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قالوا: وَ نَحْنُ نَصِيفُ قَوْلَنَا وَ نَذَكُرُ دَعْوَتَنَا، فَلْيَتَدَبَّرْ ذَلِكَ السَّامِعُ مِنَّا، وَ لِيُقَابِلَ بِهِ قَوْلَ غَيْرِنَا؛ فَإِنَّهُ سَيَعْلَمُ - إِنْ «كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَ هُوَ شَهِيدٌ»^٣ - أَيْنَا أَهْدَى سَبِيلًا، وَ أَقْوَمُ قِيْلًا، وَ أَوْلَى بِالْتِمْسُكِ بِالْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ وَ اتِّبَاعِ الْحُجَّةِ وَ مُجَابَبَةِ الْبِدْعَةِ.

فَأَوَّلُ ذَلِكَ أَنَا نَقُولُ: إِنْ اللَّهُ رَزَّئْنَا، وَ مُحَمَّدًا^٥ نَبِيَّنَا، وَ الْإِسْلَامَ دِينُنَا، وَ الْقُرْآنَ إِمَامُنَا، وَ الْكِعْبَةَ قِبْلَتُنَا، وَ الْمُسْلِمِينَ^٦ إِخْوَانُنَا، وَ الْعِتْرَةَ الطَّاهِرَةَ مِنْ آلِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمْ - وَ صَحَابَتَهُ وَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ سَلَفْنَا وَ قَادَتْنَا، وَ الْمُتَمَسِّكِينَ^٨ بِهَدَاهُمْ مِنَ الْقُرُونِ بَعْدَهُمْ جَمَاعَتُنَا وَ أَوْلِيَاؤُنَا؛ نُحِبُّ مَنْ^٩ أَحَبَّ اللَّهُ، وَ نُبْغِضُ مَنْ أَبْغَضَ اللَّهُ، وَ نُوَالِي مَنْ وَالَى اللَّهُ، وَ نُعَادِي مَنْ عَادَى اللَّهُ. وَ نَقُولُ - فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْقِبْلَةِ - بِأَصُولِ نَحْنُ^{١٠} نَسْرَحُهَا وَ نُبَيِّئُهَا:

١. في المطبوع: «دين».

٢. في «ب، د» و المطبوع: «عن».

٣. ق (٥٠): ٣٧.

٤. في «ط، ق» و المطبوع: «أن».

٥. في «ب، د، س، ص، ق» و المطبوع: «و محمد».

٦. في «ب، د، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «و المسلمون».

٧. في «ب، د»: «محمد».

٨. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «و المتمسكون».

٩. في «ب، د»، و حاشية «ج»: «ما».

١٠. في المطبوع: «نحن».

[دعوة أهل الحق في التوحيد]

فأولها توحيدنا لرَبَّنَا؛ فَإِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»^١، وَأَنَّهُ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَ الْبَاقِي بَعْدَ فَنَاءِ كُلِّ شَيْءٍ،^٢ وَ الْعَالِمُ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَ الْقَادِرُ الَّذِي لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ، وَ أَنَّهُ الْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَ الْقَيُّومُ الَّذِي لَا يَبِيدُ، وَ الْقَدِيمُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ وَ لَا يَزَالُ؛ حَيًّا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، عَالِمًا، قَادِرًا، غَنِيًّا، غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَى مَكَانٍ وَ لَا زَمَانٍ وَ لَا اسْمٍ وَ لَا صِفَةٍ وَ لَا شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَ لَا مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي.

قَدْ سَبَقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِنَفْسِهِ، وَ اسْتَعْنَى عَنْهَا بِذَاتِهِ؛ فَلَا^٣ قَدِيمَ إِلَّا هُوَ وَ حَدَهُ سُبْحَانَهُ. عَزَّ^٤ وَ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمُحَدَّثِينَ، وَ مَعَانِي الْمَخْلُوقِينَ؛ وَ جَلَّ وَ تَقَدَّسَ عَنِ الْحُدُودِ وَ الْأَقْطَارِ، وَ الْجَوَارِحِ وَ الْأَعْضَاءِ، وَ عَنِ مُشَابَهَةِ^٥ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، أَوْ مُجَانَسَةِ جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ، أَوْ مُمَاتَلَةِ شَخْصٍ مِنَ الْأَشْخَاصِ.

فهُوَ^٦ الْإِلَهَ الْوَاحِدُ الَّذِي لَا تُحِيطُ بِهِ الْعُقُولُ، وَ لَا تَتَّصَوَّرُهُ الْأَوْهَامُ، وَ «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَ هُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»^٧، الَّذِي يَعْلَمُ مَا يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ^٨، وَ يَعْلَمُ مَا كَانَ وَ مَا سَيَكُونُ، وَ مَا لَا يَكُونُ أَنْ^٩ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ؛ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَ أَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا، وَ عَلِمَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا بِنَفْسِهِ؛ مِنْ

١. الشورى (٤٢): ١١. ٢. من قوله: «وَأَنَّهُ الْأَوَّلُ...» إلى هنا ساقط من «س».

٣. في «ط، ق» و المطبوع: «و لا». ٤. في «ط» و المطبوع: - «عز».

٥. في «ب، ج، د، س، ص»: - «مشابهة».

٦. في «ط، ق» و المطبوع: «و هو».

٧. الأنعام (٦): ١٠٣.

٨. في المطبوع: - «قبل أن يكون».

٩. في «ط، ق» و المطبوع: - «أن».

غَيْرِ عِلْمِ أَحَدَتِهِ، وَ مِنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ كَأَنَّ مَعَهُ^١، بَلْ عَلِمَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِذَاتِهِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ بِهَا قَادِرًا عَالِمًا حَيًّا سَمِيعًا بَصِيرًا؛ لِأَنَّهُ الْوَاحِدُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ قَبْلَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا.

ثُمَّ خَلَقَ الْخَلْقَ، مِنْ غَيْرِ فَقْرٍ وَلَا حَاجَةٍ، وَلَا ضَعْفٍ وَلَا اسْتِعَانَةٍ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْحَقَهُ لِحْدُوثِ ذَلِكَ تَغْيِيرٌ، أَوْ يَمَسَّهُ لُغُوبٌ، أَوْ يَنْتَقِلَ بِهِ إِلَى مَكَانٍ، أَوْ يَزُولَ بِهِ عَنْ مَكَانٍ؛ إِذْ كَانَ - جَلَّ تَنَاوُهُ^٢ - لَمْ يَزَلْ موجوداً قَبْلَ كُلِّ مَكَانٍ، ثُمَّ حَدَّثَتْ الْأَمَاكِنُ وَهُوَ عَلَى مَا كَانَ، فَلَيْسَ يَحْوِيهِ مَكَانٌ. وَ قَدْ «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ»^٣ بِالْإِسْتِيلَاءِ وَالْمَلِكِ وَالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ بِكُلِّ مَكَانٍ؛ إِلَهٌ عَالِمٌ، مُدَبِّرٌ، قَاهِرٌ.

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْجَاهِلُونَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَجُوزُ إِلَّا عَلَى الْأَجْسَامِ؛ مِنَ الصُّعُودِ وَالهُبُوطِ، وَ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، وَ مِنَ تَصْوِيرِهِمْ لَهُ جَسَدًا، وَ اعْتِقَادِهِمْ إِيَّاهُ مُشَبَّهًا لِلْعِبَادِ: يُدْرِكُونَهُ بِأَبْصَارِهِمْ، وَ يَرَوْنَهُ بِعُيُونِهِمْ، ثُمَّ يَصِفُونَهُ بِالنَّوَاجِذِ وَالْأَضْرَاسِ وَالْأَصَابِعِ وَالْأَطْرَافِ، وَ بِأَنَّهُ^٤ فِي صُورَةِ شَابٍّ أَمْرَدَ شَعْرُهُ^٥ جَعْدٌ قَطَطٌ^٦؛ وَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ بِنَفْسِهِ، وَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا بِذَاتِهِ؛ وَ لَا يَوْصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ وَ لَا يُكَلِّمَ أَحَدًا مِنْ عِبَادِهِ. فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا قَالُوا، وَ سُبْحَانَهُ عَمَّا وَصَفُوا؛ بَلْ هُوَ الْإِلَهُ الْوَاحِدُ الَّذِي «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^٧.

١. في «س»: «يعينه» بدل «معه».

٢. في المطبوع: «شأنه».

٣. الأعراف (٧): ٥٤؛ يونس (١٠): ٣؛ الرعد (١٣): ٢؛ الفرقان (٢٥): ٥٩؛ السجدة (٣٢): ٤؛ الحديد (٥٧): ٤.

٤. في «ط» و المطبوع: «وأنه».

٥. في «ط» و المطبوع: «و شعره». و الشعر و الشعر بمعنى. لسان العرب، ج ٤، ص ٤١٠ (شعر).

٦. في المصباح المنير، ص ٥٠٨ (قطط): «شعرٌ قَطٌّ وَ قَطَطٌ: شديد الجعودة».

٧. الشورى (٤٢): ١١.

العليم القدير؛ الذي كلم موسى تكليماً، وأنزل القرآن تنزيلاً؛ وجعله ذكراً مُحدثاً من أحسن الحديث، وقرأناً عربياً من أبين الكلام، وكتاباً عزيزاً من أفضل الكتب؛ أنزل بعضه قبل بعض، وأحدث بعضه بعد بعض، وأنزل التوراة والإنجيل من قبل، وكل ذلك مُحدث كائن بعد أن لم يكن؛ والله قدير قبله لم يزل، وهو رب القرآن و صانعه و فاعله و مُدبره، و رب كل كتاب أنزله، و فاعل كل كلام كلم به أحداً من عباده.

و القرآن كلام الله، و وحيه و تنزيهه؛ الذي أحدثه لرسوله، و جعله هدى؛ و سمى نفسه فيه بالأسماء الحسنى، و وصفها فيه بالصفات المثلى؛ ليسميه^٢ بها العباد، و يصفوه و يسبحوه بها و يُقدّسوه^٣.

فلا إله إلا الله وحده، و لا قديم إلا الله دون غيره؛ من كل اسم و صفة، و من كل كلام و كتاب، و من كل شيء جاز أن يذكره ذاكر، أو يُخطره على باله مُفكر. هذا قولنا في توحيد ربنا.

[دعوة أهل الحق في العدل]

فأما قولنا في عدله - و هو المقصود من هذا الكتاب، وإنما أوردنا معه غيره لأننا أردنا إيراد جملة الاعتقاد، فأما قولنا في عدله^٥ :-

فإننا نشهد أنه العدل الذي لا يجور، و الحكيم الذي لا يظلم^٦، و أنه لا يكلف

١. في «د، ط» و المطبوع: «أحسن». ٢. في «ب، ج، د، ص»: «لتسميه».

٣. في «ب، ج، د، س، ص، ق»: «و يصفونه و يسبحونه بها و يقَدِّسونه» و في المطبوع: «و يصفوه بها و يسبحوه و يقَدِّسوه» بدل «و يصفونه و يسبحوه و يقَدِّسوه».

٤. في «ط، ق» و المطبوع: «و لا». ٥. في «ط» و المطبوع: - «فأما قولنا في عدله».

٦. في «د» + «أحداً». و في «ط» و المطبوع: + «و لا يظلم».

عبادَه ما لا يُطيقونَ، ولا يأمرُهُم بما لا يَسْتَطيعونَ، ولا يتَعَبَّدُهُم بما ليسَ لهم إليه سَبِيلٌ؛ لأنَّه أحكَمُ الحاكِمينَ، وأرحَمُ الراحِمينَ.

الذي أمرنا بالطاعة، وقَدَّمَ الاستِطاعةَ، وأزاح العِلَّةَ، ونصَّبَ الأدلَّةَ، وأقام الحُجَّةَ، وأرادَ التيسرَ، ولم يردِ العُسْرَ، فلا يُكلِّفُ نفساً إلا وُسْعَها، ولا يُحمِّلُها ما ليسَ^١ من طاقتها. و«لا تَزُرُّ وازِرَةً وَزُرَّ أُخْرَى»^٢، ولا يأخذُ أحداً^٣ بذنبِ غيرِه؛ ولا يُعذِّبُه^٤ على ما ليسَ من فعلِه، ولا يُطالبُه بغيرِ جنائتِه وكَسْبِه؛ ولا يلوِّمُه على ما خلقَه فيه، ولا يَسْتَبْطِئُه فيما لم يُقدِرْه عليه؛ ولا يُعاقِبُه إلا باستحقاقِه، ولا يُعذِّبُه إلا بما جناه على نفسه وأقام الحُجَّةَ عليه فيه.

المنزَّه عن القَبائحِ، والمُبرِّأ من^٥ الفَوَاحِشِ؛ والمُتَعَالِي عن فِعْلِ الظُّلمِ والعُدوانِ، وعن خَلْقِ الزُّورِ والبُهتانِ. الذي «لا يُحبُّ الفَسادَ»^٦، ولا «يُريدُ ظُلماً لِلعِبَادِ»^٧، و«لا يأمرُ بِالْفَحْشاءِ»^٨، و«لا يظلمُ مَنقَالَ ذرَّةٍ وَإنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفُها وَ يُؤْتِ مِنْ لَدُنْه أُجْراً عَظيماً»^٩. وكُلُّ فِعْلِه حَسَنٌ، وكُلُّ صُنْعِه جَيِّدٌ، وكُلُّ تَدْبِيرِه حَكَمَةٌ. سُبْحانَه وَتَعَالَى عَمَّا وَصَفَه به «الْقَدْرِيَّةُ» الْمُجْبِرَةُ الْمُفْتَرُونَ؛ الَّذِينَ أَضافوا إِلَيْه

١. في «د»: «لا تطيقه» بدل «ليس». وفي «ب» يوجد فراغ في هذا الموضع.

٢. فاطر (٣٥): ١٨.

٣. في «ط»: «ولا يؤخذ أحد». وفي المطبوع: «ولا يؤخذ أحداً».

٤. من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «فلو كان الله بخلقه الظلم عادلاً أيضاً» ساقط من نسختي «ب، د».

٥. في «ط» والمطبوع: «عن».

٦. البقرة (٢): ٢٠٥.

٧. إشارة إلى الآية ٣١ من سورة غافر (٤٠): «وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِلْعِبَادِ».

٨. الأعراف (٧): ٢٨.

٩. النساء (٤): ٤٠.

القَبَائِحَ، وَ نَسَبُوهُ إِلَى جَعَلِ الْفَوَاحِشِ، وَ زَعَمُوا أَنَّ كُلَّ مَا يَحْدُثُ فِي الْعِبَادِ - مِنْ كُفْرٍ وَ ضَلَالٍ، وَ مِنْ فِسْقٍ وَ فُجُورٍ، وَ مِنْ ظُلْمٍ وَ جَوْرِ، وَ مِنْ كَذِبٍ وَ شَهَادَةِ زُورٍ، وَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْقَبَائِحِ - فَاللَّهُ تَعَالَى فَاعِلُ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَ خَالِقُهُ وَ صَانِعُهُ، وَ الْمُرِيدُ لَهُ، وَ الْمُدْخِلُ فِيهِ!! وَ أَنَّهُ يَأْمُرُ قَوْمًا مِنْ عِبَادِهِ بِمَا لَا يُطِيقُونَ، وَ يُكَلِّفُهُمْ مَا لَا يَسْتَطِيعُونَ!! وَ يَخْلُقُ فِيهِمْ مَا لَا يَتَهَيَّأُ لَهُمُ الْامْتِنَاعُ مِنْهُ، وَ لَا يَقْدِرُونَ^٣ مَعَ كَوْنِهِ عَلَى فِعْلِ^٤ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ؛ ثُمَّ يُعَذِّبُهُمْ عَلَى ذَلِكَ فِي جَهَنَّمَ بَيْنَ أَطْبَاقِ النَّيِّرَانِ ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾^٥!! وَ يَزْعُمُ مِنْهُمْ قَوْمٌ أَنَّهُ يُشْرِكُ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ الْعَذَابِ الْأَطْفَالَ الصَّغَارَ، الَّذِينَ لَا ذَنْبَ لَهُمْ وَ لَا جُرْمَ!!

وَ يُجِيزُ آخَرُونَ مِنْهُمْ أَنَّهُ يَأْمُرُ^٦ اللَّهُ تَعَالَى الْعِبَادَ - وَ هُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْخَلْقِ وَ هَذَا التَّرْكِيبِ - أَنْ يَطِيرُوا فِي جَوْ السَّمَاءِ، وَ أَنْ يَتَنَاوَلُوا النُّجُومَ، وَ^٧ يَقْتَلِعُوا الْجِبَالَ، وَ يَدْكُدُوا^٨ الْأَرْضَ، وَ يَطْوُوا السَّمَاوَاتِ كَطَيِّ السَّجْلِ!! فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ - لِعَجْزِهِمْ عَنْهُ وَ ضَعْفِ بَنِيَّتِهِمْ عَنْ أَحْتِمَالِهِ - عَذَّبَهُمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ عَذَابًا دَائِمًا!! فَتَعَالَى اللَّهُ ﴿ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾^٩، وَ تَقَدَّسَ عَمَّا وَصَفُوهُ بِهِ.

١. في «ط» و المطبوع: «فعل».

٣. في «ط» و المطبوع: + «على دفعه».

٤. في «ط» و المطبوع: «خلاف» بدل «فعل».

٥. النساء (٤): ١٦٩؛ الأحزاب (٣٣): ٦٥؛ الجن (٧٢): ٢٣.

٦. كذا في جميع النسخ التي بين أيدينا؛ و الصحيح الفصح أن يقال: «أن يأمر».

٧. في «ط» و المطبوع: + «أن».

٨. الفعل «دكدك» ليس موجوداً في لغة العرب، و الصواب: «يدكدوا الأرض» أي يسووا صعودها و هبوطها؛ و منه قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾.

٩. الإسراء (١٧): ٤٣.

بَلْ نَقُولُ: إِنَّهُ الْعَدْلُ الْكَرِيمُ، الرَّوُوفُ الرَّحِيمُ، الَّذِي حَسَنَاتُ الْعِبَادِ مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهِ، وَ سَيِّئَاتُهُمْ مَنْفِيَةٌ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالْحَسَنَةِ وَ رَضِيَهَا وَ رَغَبَ فِيهَا وَ أَعَانَ عَلَيْهَا، وَ نَهَى عَنِ السَّيِّئَةِ وَ سَخَطَهَا وَ زَجَرَ عَنْهَا. وَ كَانَتْ طَاعَاتُ الْعِبَادِ مِنْهُ بِالْأَمْرِ وَ التَّرغِيبِ، وَ لَمْ تَكُنْ مَعَاصِيَهُمْ مِنْهُ؛ لِلنَّهْيِ وَ التَّحذِيرِ. وَ كَانَ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ فَاعِلِيهِ وَ مُكْتَسِبِيهِ بِالْفِعْلِ وَ الْإِحْدَاثِ، وَ كَانَتْ مَعَاصِيَهُمْ وَ سَيِّئَاتُهُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّدْعَاءِ وَ الْإِغْوَاءِ.

[أَقْوَالُ الْمُخَالِفِينَ لِأَهْلِ الْعَدْلِ]

فَأَمَّا مَنْ يُخَالِفُنَا فَقَدْ افْتَضَّحُوا؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى جَوْرَ الْجَائِرِينَ وَ فَسَادَ الْمُفْسِدِينَ^١!! فَهُوَ عِنْدَهُمُ الْمُرِيدُ لِشَتْمِهِ، وَ لِقِتَالِ أَنْبِيَائِهِ، وَ لِلْعِنِّ أَوْلِيَائِهِ!! وَ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْإِيمَانِ وَ لَمْ يُرِدْهُ، وَ نَهَى عَنِ الْكُفْرِ وَ أَرَادَهُ!! وَ إِنَّهُ قَضَى بِالْجَوْرِ وَ الْبَاطِلِ، ثُمَّ أَمَرَ عِبَادَهُ بِإِنكَارِ قَضَائِهِ وَ قَدَرِهِ!! وَ إِنَّهُ الْمُفْسِدُ لِلْعِبَادِ، وَ الْمُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ لِلْفَسَادِ!!^٢ وَ إِنَّهُ صَرَفَ أَكْثَرَ خَلْقِهِ عَنِ الْإِيمَانِ وَ الْخَيْرِ، وَ أَوْقَعَهُمْ فِي الْكُفْرِ وَ الشُّرْكِ!!^٣ وَ إِنَّ مَنْ أَنْفَذَ وَ فَعَلَ مَا شَاءَ عَذَّبَهُ، وَ مَنْ رَدَّ قَضَاءَهُ وَ أَنْكَرَ قَدْرَهُ وَ خَالَفَ مَشِيئَتَهُ أَثَابَهُ وَ نَعَّمَهُ!! وَ إِنَّهُ يُعَذِّبُ أَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ بِذُنُوبِ آبَائِهِمْ!! وَ إِنَّهُ تَزَرُّ الْوَازِرَةَ عِنْدَهُ^٤ وَ زَرَّ أُخْرَى، وَ تَكْسِبُ^٥ النَّفْسُ عَلَى غَيْرِهَا!! وَ إِنَّهُ خَلَقَ أَكْثَرَ خَلْقِهِ لِلنَّارِ!! وَ لَمْ يُمَكِّنْهُمْ مِنْ طَاعَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ بِهَا، وَ هُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهَا، وَ لَا يَجِدُونَ السَّبِيلَ إِلَيْهَا!! ثُمَّ اسْتَبْطَأَهُمْ: لِمَ لَمْ يَفْعَلُوا مَا لَمْ يَقْدِرُوا^٥ عَلَيْهِ؟ وَ لِمَ لَمْ

١. في «س، ط، ق» و المطبوع: «المعتدين».

٢. في «س، ط، ق» و المطبوع: «الفساد».

٣. في «ج»: «عند». و في «ط» و المطبوع: «عندهم».

٤. في «ج، س»: «و يكشف». و في «ص»: «و يكسف».

٥. في «ج، س، ص، ق»: «ما لا يقدرُونَ».

يوجدوا ما لم يُمكنهم^١ منه؟ وإنه صرف أكثر خلقه عن الإيمان ثم قال: «فأنتي تُصْرَفُونَ»^٢!! وأفكهم^٣ و قال: «فأنتي تُؤْفَكُونَ»^٣!! وخلق فيهم الكفر ثم قال: «لِمَ تَكْفُرُونَ»^٤!! وفعل فيهم لبس الحق بالباطل ثم قال: «لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ»^٥!! وإنه دعا إلى الهدى ثم صد عنه و قال: «لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ»^٦!!

و قال خلق كثير منهم: إن الله تعالى منع العباد من الإيمان مع قوله: «و ما منع الناس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى»^٧!! وإنه حال بينهم وبين الطاعة ثم قال: «و ما ذا عليهم لو آمنوا بالله و اليوم الآخر»^٨!! وإنه ذهب بهم عن الحق ثم قال: «فأنتي تذهبون»^٩!! وإنه لم يمكنهم من الإيمان و لم يعطهم قوة السجود ثم قال: «فما لهم لا يؤمنون* و إذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون»^{١٠}!! وإنه فعل بعباده الإعراض عن التذكرة ثم قال: «فما لهم عن التذكرة معرضين»^{١١}!! وإنه يَمَكُرُ بأوليائه المحسنين، و ينظر لأعدائه المشركين.

لأن العبد عندهم مُجتهد في طاعته، فبينما هو كذلك و على ذلك، إذ خلق فيه

١. في «ج، س، ص»: «ما أمكنهم» بدل «ما لم يمكنهم».

٢. يونس (١٠): ٣٢؛ الزمر (٣٩): ٦.

٣. الأنعام (٦): ٩٥؛ يونس (١٠): ٣٤؛ فاطر (٣٥): ٣؛ غافر (٤٠): ٦٢.

٤. آل عمران (٣): ٧٠؛ ٩٨.

٥. آل عمران (٣): ٧١.

٦. آل عمران (٣): ٩٩.

٧. الإسراء (١٧): ٩٤؛ الكهف (١٨): ٥٥.

٨. النساء (٤): ٣٩.

٩. التكوير (٨١): ٢٦.

١٠. الانشقاق (٨٤): ٢٠ - ٢١.

١١. المدثر (٧٤): ٤٩.

الْكُفْرَ، وَأَرَادَ لَهُ الشَّرْكَ، وَنَقَلَهُ مِمَّا يُجِبُّ إِلَى مَا يُسْخِطُ!! وَبَيْنَمَا عَبْدٌ مُجْتَهِدٌ فِي الْكُفْرِ بِهِ وَالتَّكْذِيبِ لَهُ، إِذْ نَقَلَهُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِيمَانِ!! فَهُوَ^٢ عِنْدَهُمْ لِعُدُوِّهِ أَنْظَرُ مِنْهُ لَوْلَايَهُ؛ فَلَيْسَ يَثِقُ وَلِيَّهُ بَوْلَايَتِهِ، وَلَا يَرْهَبُ عُدُوَّهُ مِنْ عَدَاوَتِهِ!!

وَإِنَّهُ يَقُولُ لِلرُّسُلِ: «إِهْدُوا إِلَى الْحَقِّ مَنْ عَنْهُ قَدْ أَضَلَلْتُ، وَانْهَوْا عِبَادِي عَنْ^٣ أَنْ يَفْعَلُوا مَا شِئْتُ وَأَرَدْتُ، وَأَمْرُوهُمْ أَنْ يَرْضَوْا بِمَا قَضَيْتُ وَقَدَّرْتُ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ شَاءَ الْكُفْرِ، وَأَرَادَ الْفُجُورَ، وَقَضَى الْجَوْرَ، وَقَدَّرَ الْخِيَانَةَ!!

وَلَوْلَا كَرَاهَةُ الْإِكْتَارِ لِأَتَيْنَا عَلَى وَصْفِ مَذَاهِبِهِمْ^٤. وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةٌ فِي تَقْبِيحِ مَذَاهِبِهِمْ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى قُوَّةِ الْحَقِّ وَضَعْفِ الْبَاطِلِ.

فصل

[الخيرُ و الشرُّ و معنى نسبتيهما إليه تعالى]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَتَقُولُونَ: إِنَّ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؟

قِيلَ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الْعَافِيَةَ وَالْبَلَاءَ، وَالْفَقْرَ وَالْغِنَى^٥، وَالصَّحَّةَ وَالسُّقْمَ، وَالْخِصْبَ^٦ وَالْجَدْبَ^٧، وَالشَّدَّةَ وَالرِّخَاءَ؛ فَكُلُّ هَذَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى. وَ قَدْ

١. في «ق» و المطبوع: «هو» بدل «عبد».

٢. في «ط، ق» و المطبوع: «و هو».

٣. في «ج، س، ص، ط» - «عن».

٤. في «ط، ق» و المطبوع: «مذاهبهم».

٥. في «ط» و المطبوع: «والغناء».

٦. الخِصْبُ: كثرة العُشْبِ، وَرَفَاعَةُ الْعَيْشِ. راجع: النهاية، ج ٢، ص ٣٦؛ لسان العرب، ج ١، ص ٣٥٥ (خصب).

٧. الجَدْبُ: نقيض الخِصْبِ، وَهُوَ الْقَحْطُ، وَانْقِطَاعُ الْمَطَرِ، وَ يُبْسُ الْأَرْضِ. راجع: المصباح المنير، ص ٩٢؛ لسان العرب، ج ١، ص ٢٥٧ (جدب).

تُسَمَّى شِدَائِدُ الدُّنْيَا شَرًّا، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ وَحَقٌّ وَعَدْلٌ.
وإن أَرَدْتَ أَنْ مِنَ اللَّهِ الْفُجُورَ وَالْفُسُوقَ، وَالْكَذِبَ وَالغُرُورَ، وَالظُّلْمَ وَالْكَفْرَ،
وَالْفَوَاحِشَ وَالْقَبَاحَ؛ فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَقُولَ ذَلِكَ! بَلِ الظُّلْمُ مِنَ الظَّالِمِينَ، وَالْكَذِبُ
مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْفُجُورُ مِنَ الْفَاجِرِينَ، وَالشَّرُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَالْعَدْلُ
الْإِنصَافُ مِنَ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

[الآياتُ المؤكِّدةُ لما قلناه]

و قد أَكَّدَ اللَّهُ تَعَالَى مَا قُلْنَا، فَقَالَ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ
إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾^١، وَ لَمْ يَقُلْ: «مِنْ عِنْدِ خَالِقِهِمْ»، فَعَلِمْنَا أَنَّ
الْمَعْصِيَةَ مِنْ عِبَادِهِ، وَ لَيْسَ هِيَ مِنْ قِبَلِهِ.

وَ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَ إِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ
الْكِتَابِ وَ مَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَ يَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ مَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَ
يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَ هُمْ يَغْلُمُونَ﴾^٢، فَعَلِمْنَا أَنَّ الْكَذِبَ وَ الْكُفْرَ لَيْسَ مِنْ عِنْدِ
اللَّهِ، وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ وَ لَا مِنْ صُنْعِهِ.

وَ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ مَا قَدَّمْتَ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^٣، وَ مَا قَدَّمْتَهُ^٤ أَنْفُسَهُمْ لَمْ يُقَدِّمَهُ
لَهُمْ رَبُّهُمْ.

وَ قَالَ: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾^٥، وَ لَمْ يَقُلْ: «حَمَلَهُ عَلَى الْقَتْلِ رَبُّهُ»، وَ لَا
«أَلْجَأَهُ^٦ إِلَيْهِ خَالِقُهُ».

٢. آل عمران (٣): ٧٨.

١. البقرة (٢): ١٠٩.

٤. في المطبوع بين معقوفين: + «لهم».

٣. المائدة (٥): ٨٠.

٥. المائدة (٥): ٣٠.

٦. في المطبوع: «ألجأ».

و قَالَ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَكَادُ السَّمَوَاتُ
يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَ تَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَ تَجْرُ الْجِبَالُ هَدًا * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا *^١
فَأخْبَرَهُمْ^٢ أَنَّهُمْ جَاؤُوا بِالْإِذِّ^٣، وَ لَمْ يَقُلْ: «أَنَا جِئْتُ بِهِ فَأَدْخَلْتُهُ قُلُوبَهُمْ». وَ قَالَ: «أَنْ
دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا، فَأَخْبَرَهُمْ^٤ أَنَّهُمْ هُمْ ادَّعَوْا الْوَلَدَ وَ لَمْ يَدَّعِهِ لِنَفْسِهِ.

ثُمَّ أَخْبَرَ - جَلَّ وَ عَزَّ - عَنِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَمَّا عَوْتَبُوا عَلَى تَرْكِ
مَنْدُوبٍ وَ مَا أَشْبَهَهُ [أَنْهَا]^٥ أَضَافَتْ^٦ «مَا ظَاهَرَهُ الْإِخْلَالُ بِالْأَفْضَلِ مِنَ الْأَفْعَالِ» إِلَى
أَنْفُسِهَا، وَ لَمْ تُضِفْهَا^٧ إِلَى خَالِقِهَا، فَقَالَ آدَمُ وَ حَوَاءُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا
أَنْفُسَنَا وَ إِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَ تَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ^٨».

وَ قَالَ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَنِيهِ: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا^٩، وَ لَمْ يَقُلْ:
«سَوَّلَ لَكُمْ رَبُّكُمْ».

وَ قَالَ بَنُو يَعْقُوبَ: «يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ^{١٠}»، وَ لَمْ يَقُولُوا:
«إِنْ خَطَايَانَا مِنْ رَبِّنَا».

١. مريم (١٩): ٨٨ - ٩١.

٢. «الإذ»: الداهية، و الأمر الفظيع، و الأمر العظيم، و العجب المنكر. راجع: كتاب العين، ج ٨، ص ١٠٠؛ المحيط في اللغة، ج ٩، ص ٣٩٤؛ الفروق في اللغة، ص ٢٥٢؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٧١ (أدد).

٣. في «ص، ط» و المطبوع: «فأخبر».

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. المطبوع: «إضافة».

٦. في «ج»: «و لم يصفها» و في «ص»: «إذ لم تضفها» بدل «و لم تضفها».

٧. الأعراف (٧): ٢٣.

٨. يوسف (١٢): ١٨، ٨٣. و في «ط» و المطبوع: - «أمرًا».

٩. يوسف (١٢): ٩٧.

و قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ ذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ بمعنى أن نُضَيِّقَ عليه؛ كما قال ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَ يَقْدِرُ﴾^١ يعني يُضَيِّقُ، و قَالَ ﴿وَ مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾^٢ أَي ضَيِّقٌ - ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾^٣، فَأَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ، و لَمْ يُضِفْ إِلَى رَبِّهِ.

و قَالَ موسى عليه السلام:^٤ ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾^٥ مِنْ بَعْدِ مَا قَالَ: ﴿فَوَكَرَهُ^٦ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾^٧، و لَمْ يَقُلْ: «مِنْ عَمَلِ الرَّحْمَنِ». و قَالَ يوسُفُ عليه السلام: ﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَ بَيْنَ إِخْوَتِي﴾^٨. و قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَ إِنْ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُؤجِبُ إِلَيَّ رَبِّي﴾^٩.

و قَالَ فَتَى موسى: ﴿فَأَنَّى نَسِيْتُ الحُوتَ وَ مَا أَنَسَانِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾^{١٠}، و لَمْ يَقُلْ: «و ما أَنَسَانِيَهُ إِلَّا الرَّحْمَنُ».

فما قالوه موافقٍ لقولِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الحَمْرُ وَ المَيْسِرُ وَ

١. الرعد (١٣): ٢٦؛ الإسراء (١٧): ٣٠؛ الروم (٣٠): ٣٧؛ سبأ (٣٤): ٣٦؛ الزمر (٣٩): ٥٢؛

الشورى (٤٢): ١٢.

٢. الطلاق (٦٥): ٧.

٣. الأنبياء (٢١): ٨٧.

٤. في المطبوع: - «موسى عليه السلام».

٥. القصص (٢٨): ١٦.

٦. الزُّكْر: الدفع، و الطعن، و الضرب بجمع الكف. القاموس المحيط، ج ١، ص ٧٢٧ (وكرر).

٧. القصص (٢٨): ١٥.

٨. يوسف (١٢): ١٠٠.

٩. سبأ (٣٤): ٥٠.

١٠. الكهف (١٨): ٦٣.

الْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامِ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ^١، فقال: «رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ»، و لَمْ يَقُلْ: «أَمِنْ عَمَلِ الرَّحْمَنِ». وَقَالَ: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ»، فَعَلِمْنَا أَنَّ مَا أَرَادَ الشَّيْطَانُ غَيْرُ مَا أَرَادَ الرَّحْمَنُ. وَأَخْبَرَ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ: «الرَّحْمَنُ يَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

وَقَالَ: «إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ»^٢، وَلَمْ يَقُلْ: «مِنَ الرَّحْمَنِ».

وَقَالَ: «لَا يَفْتِنَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ آبَايَكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ»^٣؛ يَعْنِي: بَوَسْوَسَتِهِ وَخَدَائِعَتِهِ.

وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ -: «لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ * وَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبَلًا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ»^٤، فَأَخْبَرَ أَنَّ الشَّيْطَانَ أَضَلَّهُمْ عَنِ الْحَقِّ.

وَقَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَعُ بَيْنَهُمْ إِنْ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا»^٥.

وَقَالَ تَعَالَى: «وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَّكُمْ وَعَدَّ الْحَقُّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا

١. المائدة (٥): ٩٠ - ٩١. وفي المطبوع سُجِّلَ رَقْمَاهَا: ٦٠ - ٦١.

٢. في المطبوع: + «رجس».

٣. المجادلة (٥٨): ١٠.

٤. الأعراف (٧): ٢٧.

٥. يس (٣٦): ٦٠ - ٦٢.

٦. الإسراء (١٧): ٥٣.

تَلُومُونِي وَ لُومُوا أَنْفُسَكُمْ^١، و لَمْ يَقُلْ: «فلا تَلومُوني و لوموا رَبَّكُمْ؛ لَأَنه أفسَدَنِي و أفسَدَكُمْ، و كَفَرَنِي و كَفَرَكُمْ».

و لو قَصَدنا إِلَى الإخبارِ عَمَّا أَضافَهُ اللهُ تَعَالَى إِلَى الشَّيْطَانِ مِنْ مَعَاصِي العِبَادِ، لَكَثُرَ ذَلِكَ، و طَالَ بِهِ الكِتَابُ.

فَصْلٌ

[الفرق بين صنع الخالق و المخلوق و دلالة الكتاب]

فإن قال قائل: ما الدليل على أن الله تعالى لم يفعل أفعال عباده، و أن فعل العباد^٢ غير خلق^٣ رب العالمين؟

قيل له: الدليل على ذلك من كتاب الله، و من أخبار رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آله، و من إجماع الأمة، و من حُجَجِ العُقُولِ.

فأما ما يُدَلُّ على ذلك من كتاب الله:

فَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ و تَعَالَى: «صُنِعَ اللهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ»^٤؛ فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ الكُفْرُ بِمُتَقِنٍ و لا بِمُحَكِّمٍ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صُنْعِهِ.

و قَالَ تَعَالَى: «مَا جَعَلَ اللهُ مِنْ بَجِيرَةٍ و لا سَائِبَةٍ و لا وَصِيلَةٍ و لا حَامٍ و لا كِنٍّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ و أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ»^٥، و قد عَلِمْنَا أَنَّ اللهُ تَعَالَى قد جَعَلَ و خَلَقَ الشَّاةَ و البعيرَ، و إِنَّمَا يَنْفِي عَنِ نَفْسِهِ ما جَعَلُوهُ مِنَ الشَّقِّ الَّذِي فَعَلُوهُ فِي آذَانِ أَنْعَامِهِمْ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ ما نَفَاهُ اللهُ تَعَالَى عَنِ نَفْسِهِ هُوَ كُفْرُ العِبَادِ و فِعْلُهُمْ.

٢. في «ط، ق» و المطبوع: «العبد».

١. إبراهيم (١٤): ٢٢.

٤. النمل (٢٧): ٨٨.

٣. في «ط، ق» و المطبوع: «فعل».

٥. المائدة (٥): ١٠٣.

و قال عَزَّ وَجَلَّ: «مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ»^١؛ فَلَمَّا كَانَ الْكُفْرُ مُتَّفَاوِتًا مُتَنَاقِضًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خَلْقِهِ^٢.

و قال عَزَّ وَجَلَّ: «الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ»^٣؛ فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْكُفْرُ بِحَسَنِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خَلْقِهِ وَ لَا مِنْ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ خَلْقَ اللَّهِ هُوَ فِعْلُهُ، وَ قَدْ قَالَ: «اللَّهُ يُخَلِّقُ مَا يَشَاءُ»^٤، وَ قَالَ: «كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»^٥، فَأَخْبَرَ^٦ أَنْ خَلَقَهُ وَ فِعْلَهُ وَاحِدٌ. فإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: إِنَّ الْكُفْرَ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ.

قِيلَ لَهُ: لَوْ جازَ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَهُ، جازَ أَنْ يَكُونَ حَقًّا وَ صِدْقًا وَ عَدْلًا وَ صَلَاحًا؛ فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ حَقًّا وَ لَا صِدْقًا وَ لَا عَدْلًا وَ لَا صَلَاحًا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا. وَ لَوْ كَانَ الْكُفْرُ حَسَنًا كَانَ الْكَافِرُ مُحْسِنًا؛ إِذْ فَعَلَ حَسَنًا. فَلَمَّا كَانَ الْكَافِرُ مُسِيئًا مُفْسِدًا كاذِبًا جائرًا مُبْطِلًا، عَلِمْنَا أَنْ فِعْلَهُ لَيْسَ بِحَسَنِ وَ لَا حَقًّا وَ لَا صِدْقًا وَ لَا عَدْلًا وَ لَا صَلَاحًا.

و قال اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ»^٧، وَ لَوْ كَانَ فاعِلًا لَهَا لَكَانَ قَدْ أَنْزَلَ بِهَا أَعْظَمَ السُّلْطَانِ وَ الْحُجَّةِ.

١ . الملك (٦٧): ٣.

٢ . في «ق» و المطبوع: «خلق الله تعالى» بدل «خلقه».

٣ . السجدة (٣٢): ٧. و لفظ «خلقه» لا يوجد في النسخ التي بين أيدينا؛ لكنّه يوجد في الذكر الحكيم، و لا يستقيم الاستدلال إلا به.

٤ . في «ط، ق» و المطبوع: «إنه» بدل «الله».

٥ . آل عمران (٣): ٤٧.

٦ . آل عمران (٣): ٤٠.

٧ . في «ط، ق» و المطبوع: «و أخبر».

٨ . النجم (٥٣): ٢٣.

و قَالَ: ﴿وَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾^١، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.
و قَالَ: ﴿وَ مَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَ مَا جَعَلَ
أُدْعِيَاءَكُمْ أُنْبِيَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَ اللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَ هُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^٢، و
اللَّهُ قَدْ جَعَلَ الْأَجْسَامَ كُلَّهَا، وَ إِنَّمَا نَفَى عَنِ نَفْسِهِ أَنْ يُكُونَ قَوْلُهُمْ لِأَرْوَاجِهِمْ وَ
قَوْلُهُمْ لِأُدْعِيَائِهِمْ^٣: «أَنْتُمْ أُمَّهَاتُنَا»، وَ «أَنْتُمْ أَبْنَاؤُنَا». ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا، وَ
أَنَّ الْكَذِبَ لَيْسَ مِنْ قَوْلِهِ وَ لَا^٥ فِعْلِهِ.

و قَالَ - عَزَّ وَ جَلَّ -: ﴿وَ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَ خَلَقَهُمْ وَ خَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَ
بَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾^٦، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ^٧؛ وَ
لَوْ كَانَ الْجَاعِلُ لَهَا^٨، كَانَ قَدْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ شُرَكَاءَ. وَ لَا يَخْلُو مِنْ: أَنْ يَكُونَ هُوَ جَعَلَ
لِنَفْسِهِ شُرَكَاءَ دُونَهُمْ، [أَوْ يَكُونَ جَعَلَ مَا جَعَلُوا،]^٩ أَوْ يَكُونُوا هُمُ الَّذِينَ جَعَلُوا لَهُ
شُرَكَاءَ^{١٠} وَ هُوَ عَنِ ذَلِكَ مُتَعَالٍ لَمْ يَفْعَلْهُ وَ لَمْ يَجْعَلْهُ. وَ لَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لِنَفْسِهِ
شُرَكَاءَ دُونَ عِبَادِهِ [لَمَا أَخْبَرَ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ]. وَ إِن^{١١} كَانَ هُوَ جَعَلَ مَا جَعَلُوا،

١. مريم (١٩): ٨١؛ يس (٣٦): ٧٤.

٢. الأحزاب (٣٣): ٤.

٣. في «ص»: «لأمهاتهم». و في «ط، ق» و المطبوع: «الأولادهم».

٤. في «ج، س، ص، ق»: «أنتم».

٥. في «ط» و المطبوع: «من».

٦. الأنعام (٦): ١٠٠.

٧. في «ج، ص»: «الشركاء».

٨. في النسخ و المطبوع: «لما»، و لم نجد له معنى يناسب المقام.

٩. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

١٠. في «س، ص»: «الشركاء».

١١. في «ط» و المطبوع: «أو إن».

كَانَ قَدْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ شُرَكَاءَ كَمَا جَعَلَ ذَلِكَ عِبَادَهُ؛ فَكَانَ^١ قَدْ شَارَكَ عِبَادَهُ فِي شَرِكِهِمْ وَكُفِّرِهِمْ. وَ مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ شَرِيكًا فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ غَيْرَهُ.

و قَالَ^٢: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ التَّنَاتِ﴾^٣، وَقَالَ: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾^٤، وَقَالَ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾^٥؛ فَلَوْ كَانَ جَاعِلًا مَا جَعَلُوهُ مِنَ الْكُفْرِ، كَانَ قَدْ جَعَلَ لِنَفْسِهِ مَا يُكْرَهُ^٦، وَ جَعَلَ لِنَفْسِهِ أَنْدَادًا؛ جَلَّ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ.

و قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسُئِلَ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾^٧، فَتَفَى أَنْ يَكُونَ جَعَلَ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً؛ فَعَلِمْنَا أَنْ اتَّخَذَ الْإِلَهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ.

و قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾^٨؛ فَلَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْحَمِيَّةَ فِي قُلُوبِهِمْ، لَمْ يَقُلْ: «هُمُ الَّذِينَ جَعَلُوا الْحَمِيَّةَ».

فَإِنْ قَالُوا: مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَجْعَلَ مَا جَعَلَهُ^٩ الْعِبَادُ؟

قِيلَ لَهُمْ^{١٠}: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ جَاعِلًا لِمَا جَعَلَهُ الْعِبَادُ، لَكَانَ^{١١} عَادِلًا بَعْدَ الْعِبَادِ،

١. في «ج، س، ص، ط»: «وكان».

٢. في «ج، س، ص، ط»: - «و قال».

٣. النحل (١٦): ٥٧.

٤. النحل (١٦): ٦٢.

٥. إبراهيم (١٤): ٣٠.

٦. في «ط» والمطبوع: «ما يكرهه».

٧. الزخرف (٤٣): ٤٥.

٨. الفتح (٤٨): ٢٦.

٩. في «ط، ق» والمطبوع: «جعل».

١٠. في «ج، س، ص، ق»: «له».

١١. في «ج، س، ص»: «كان».

و مُصْلِحاً بِصَلَاحِ الْعِبَادِ، وَ جَائِزاً بِجَوْرِ الْعِبَادِ، وَ مُفْسِداً بِفَسَادِ الْعِبَادِ، وَ كاذِباً بِكَذِبِهِمْ؛ إِذْ كَانَ لِكَذِبِهِمْ وَ فَسَادِهِمْ وَ جَوْرِهِمْ فَاعِلاً. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ مَا ذَكَرْنَاهُ، عَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ مَا^١ جَعَلَهُ الْعِبَادُ.

وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَسْتَرْوَا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَ وَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾^٢، فَفَعَى عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ كُفْرُهُمْ مِنْ عِنْدِهِ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً^٣.

وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَ إِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾^٤، وَ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً﴾^٥؛ فَلَوْ كَانَ اللَّهُ فَعَلَ الْكَيْدَ وَ الْمَكْرَ بِالنَّبِيِّ، كَانَ قَدْ مَكَرَ بِنَبِيِّهِ وَ كَادَهُ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً^٦.

وَ قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾^٧، وَ لَوْ كَانَ اتَّخَذَهُمُ الْوَلَدَ فَعَلَ اللَّهُ كَانَ قَدْ اتَّخَذَ وَلِداً، وَ لَوْ كَانَ قَدْ فَعَلَ عِبَادَهُ فَعَلَهُ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَنْ ذَلِكَ عُلُوّاً كَبِيراً^٨.

وَ لَوْ قَصَدْنَا إِلَى اسْتِقْصَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَيْنَا مَذْهَبِنَا فِي أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْعَلِ الظُّلْمَ وَ الْجَوْرَ وَ الْكُذِبَ وَ سَائِرَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، لَطَالَ بِذَلِكَ الْكِتَابُ. وَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ كَفَايَةً، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١. في «ط» و المطبوع: «لما».

٢. في «ط» و المطبوع: - «اللَّهُ عن ذلك علوّاً كبيراً».

٣. الأنفال (٨): ٣٠.

٤. الطارق (٨٦): ١٥.

٥. في «ح، ط» - «اللَّهُ». و في «ط» و المطبوع: - «علوّاً كبيراً».

٦. الإسراء (١٧): ١١١.

٧. في «ط» و المطبوع: «تعالى عن ذلك» بدل «تعالى الله... إلى هنا».

[الأخبار المانعة من نسبة الشرور والمعاصي إلى الله تعالى]

فَأَمَّا^١ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ إِضَافَةِ الْحُسَيْنِ إِلَى اللَّهِ وَالسُّوءِ إِلَى الْعِبَادِ: مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهَلِيِّ^٢ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِضْمَنُوا لِي أُمُورًا، أَضْمَنَ لَكُمْ الْجَنَّةَ»؛ قَالُوا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا تَطْلُمُوا عِنْدَ قِسْمَةِ مَوَارِيثِكُمْ، وَلَا تَجْبُنُوا عِنْدَ قِتَالِ عَدُوِّكُمْ، وَامْنَعُوا ظَالِمَكُمْ مِنْ مَظْلُومِكُمْ، وَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تُغْلَوْا غَنَائِمَكُمْ، وَلَا تَحْمِلُوا عَلَى اللَّهِ ذُنُوبَكُمْ».^٣

وَرُوِيَ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ^٤ أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمٍ^٥ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ؟ قَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ مَا لَمْ يَعْمَلُوا

١. في «ط» والمطبوع: «وَأَمَّا».

٢. أبو أمامة صُدِّي بن عجلان بن وهب الباهلي: من أصحاب الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَمَنْ شَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَفَيْنَ. سَكَنَ الشَّامَ. رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَمْرٌ وَعُثْمَانُ وَمُعَاذٌ وَرَوَى عَنْهُ سَلِيمَانُ بْنُ حَبِيبٍ وَشَدَادٌ وَأَبُو سَلَامٍ الْأَسْوَدُ وَمَكْحُولٌ وَغَيْرُهُمْ. مَاتَ سَنَةَ ٨٦ هـ، وَيُعَدُّ آخِرَ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي الشَّامِ. رَاجِعِ: الْمَعَارِفُ لِابْنِ قَتَيْبَةَ، ص ٣٠٩؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ١٣، ص ١٥٨، الرَّقْمُ ٢٨٧٢؛ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٤، ص ٣٦٨، الرَّقْمُ ٧٣٤؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٥، ص ١٣٨.

٣. الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٨، ص ٢٨٢؛ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ، ج ١، ص ١٦٥، ح ١٠٩٤؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ١٥، ص ٨٩٣ ح ٤٣٥٣٣.

٤. أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ الدُّوسِيِّ: صَحَابِيُّ. كَانَ يَتِيمًا ضَعِيفًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِخَيْبَرَ، فَأَسْلَمَ سَنَةَ ٧ هـ، وَوَلِيَ إِمْرَةَ الْمَدِينَةِ مَدَّةً. وَلَمَّا صَارَتِ الْخِلَافَةُ إِلَى عَمْرٍ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، ثُمَّ عَزَلَهُ بَعْدَ مَدَّةٍ. وَكَانَ أَكْثَرَ مَقَامِهِ فِي الْمَدِينَةِ وَتَوَفَّى فِيهَا. وَكَانَ يُفْتِي النَّاسَ، وَقَدْ جُمِعَ تَفْوِيهُ الدِّينِ السُّبْكِيِّ فِتَاوَاهُ. تَوَفَّى سَنَةَ ٥٩ هـ. رَاجِعِ: شِعْرَاءُ الْيَمَنِ، ص ١٩٧ - ٢٢٥؛ الْأَعْلَامُ، ج ٣، ص ٣٠٨.

٥. خَثْعَمٌ: اسْمُ جَبَلٍ، وَاسْمُ قَبِيلَةٍ وَافِقَ اسْمِهَا اسْمُ الْجَبَلِ. الْعَيْنُ، ج ٢، ص ٢٨٥.

بالمعاصي ثُمَّ يَقُولُونَ: هِيَ مِنَ اللَّهِ»^١.

و رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «خَمْسَةٌ لَا تُطْفَأُ نِيرَانُهُمْ، وَ لَا تَمُوتُ دِيْدَانُهُمْ: رَجُلٌ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَ رَجُلٌ عَقَّى وَ الْوَالِدِيَّةِ، وَ رَجُلٌ سَعَى بِأَخِيهِ إِلَى سُلْطَانٍ جَانِرٍ فَقَتَلَهُ، وَ رَجُلٌ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ، وَ رَجُلٌ حَمَلَ عَلَى اللَّهِ ذَنْبَهُ»^٣.

و رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِئِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، خَصَلْتَانِ لَا يَنْفَعُ مَعَهُمَا صَوْمٌ وَ لَا صَلَاةٌ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَ أَنْ يَزْعَمَ عَبْدٌ أَنَّ اللَّهَ يُجْبِرُهُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ»^٤.

و مِنْ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ^٥ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ تُؤْفِي عَنْهَا زَوْجُهَا وَ لَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، فَقَالَ: أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي؛ فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ، وَ إِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَ مِنَ الشَّيْطَانِ^٦.

و رُوِيَ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِذَا قَامَ بِاللَّيْلِ

١. متشابه القرآن، ج ١، ص ١١٨.

٢. في «س، ص، ط، ق»: «لا تطفئ». وفي المطبوع: «لا نطفأ».

٣. راجع: عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

٤. لم نعتَر عليه في مصدر آخر.

٥. أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي: حليف بني زهرة. كان إسلامه قديماً؛ و كان سببه أَنَّهُ كَانَ يَرعى غَنَمًا، فَمَرَّ بِهِ الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَخَذَ شاةً حَانِئًا مِنْ تَلِكِ الْغَنَمِ، فَدَرَّتْ عَلَيْهِ لَبْنًا غَزِيرًا. شَهِدَ بَدْرًا وَ الْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا، وَ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٣٢ هـ، وَ دُفِنَ بِالْبَقِيعِ. رَاجِع: الْإِصَابَةُ، ج ٢، ص ٣٦٨، الرَّقْم ٤٩٥٤؛ سِيَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ، ج ١، ص ٤٦١؛ الْاسْتِيعَابُ، ج ٣، ص ٩٨٧.

٦. السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ٢٤٦؛ المعجم الكبير، ج ٢٠، ص ٢٤٣؛ سنن الدارقطني، ج ٣،

إلى الصلاة قال: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ؛ الْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ».^١
 وَرُويَ عَنْ حُذَيْفَةَ^٢ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَقَوْمٌ وَأَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ».^٣
 وَرُويَ عَنْ أَنَسٍ^٥ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَقْوَامٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُا مِنْ اللَّهِ؛ فَبِإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَكَذَّبُوهُمْ ثُمَّ كَذَّبُوهُمْ».^٦

١. لم نجد رواية الحديث بواسطة أبي هريرة في المصادر الروائية؛ لكن رُوي نحوه عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بواسطة علي بن أبي طالب عليه السلام وَحُذَيْفَةَ وَغَيْرِهِمَا. راجع: مسند أحمد، ج ١، ص ١٠٢؛ سنن الدارمي، ج ١، ص ٢٨٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٨٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٧٦؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٥١؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٣٦٣؛ صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ٢٣٥؛ صحيح ابن جبان، ج ٥، ص ٧٢.
 ٢. أبو عبد الله حذيفة بن اليمان العبسي: صحابي. وَهُوَ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ مِنْ أَعْيَانِ الْمُهَاجِرِينَ - كَانَ وَالِدُهُ «حِشْلًا» قَدْ أَصَابَ دَمًا فِي قَوْمِهِ، فَهَرَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَحَالَفَ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، فَسَمَّاهُ قَوْمَهُ «الْيَمَانِ»؛ لِحَلْفِهِ لِلْيَمَانِيَّةِ، وَهُمُ الْأَنْصَارُ، وَشَهِدَ هُوَ وَابْنُهُ حُذَيْفَةُ أَحَدًا، فَاسْتَشْهَدَ يَوْمَئِذٍ، قَتَلَهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ غَلَطًا... قِيلَ: إِنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَخَى بَيْنَهُ وَعَمَّارَ. وَلِي إِمْرَةَ الْمَدَائِنِ لِعَمْرٍ، فَبَقِيَ عَلَيْهَا إِلَى بَعْدِ مَقْتَلِ عَثْمَانَ، وَتَوَفَّى بَعْدَ عَثْمَانَ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي سَنَةِ ٣٦ هـ. راجع: سیر أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٣٦٢، الرقم ٧٦؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١٧١.
 ٣. راجع: المصادر المذكورة ذيل الحديث السابق.

٤. من قوله: «وَرُويَ عَنْ حُذَيْفَةَ...» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ج».
 ٥. أبو ثُمَامَةَ - وَقِيلَ: أَبُو حَمْزَةَ - أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ الْأَنْصَارِيِّ: خَادِمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَكَانَ آخِرَ أَصْحَابِهِ مَوْتًا. رُويَ عَنْهُ نَفْسُهُ أَنَّهُ قَالَ: «قَدِيمُ النَّبِيِّ الْمَدِينَةِ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سَنِينَ»، وَخَرَجَ مَعَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى بَدْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ يَخْدُمُهُ. ثُمَّ رَحَلَ إِلَى دِمَشْقَ، وَمِنْهَا إِلَى الْبَصْرَةِ، فَمَاتَ فِيهَا سَنَةَ ٩٣ هـ. راجع: سیر أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٣٩٥، الرقم ٦٢؛ الإصَابَةُ، ج ١، ص ٢٧٥، الرقم ٢٧٧؛ الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ٢٤.
 ٦. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

وما أشبه هذه الأخبار كثير، ولو قصدنا إلى ذكرها لَطَالَ بها الكتاب، وإنما نذكرُ
من البابِ الجُملة^١ التي^٢ نُبئُ بها على الحقوقِ^٣.

[الأدلة العقلية على تنزيه الله من خلق الشرور والمعاصي]

وَأَمَّا حُجَّةُ الْمُقُولِ^٤ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْعَلْ أفعالَ الْعِبَادِ، وَأَنَّ فِعْلَ الْخَلْقِ غَيْرُ خَلْقِ^٥
رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَهُوَ: أَنَا وَجَدْنَا مِنْ أفعالِ الْعِبَادِ ما هُوَ ظُلْمٌ وَعَبَثٌ وَفَسَادٌ؛ وَفَاعِلُ
الظُّلْمِ ظالِمٌ، وَفَاعِلُ الْعَبَثِ عابِثٌ، وَفَاعِلُ الْفَسَادِ مُفْسِدٌ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ
مُفْسِدًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الظُّلْمَ وَلَا الْعَبَثَ وَلَا الْفَسَادَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ أفعالَهُمَ الَّتِي هِيَ مُحْكَمَةٌ^٦ ما هُوَ طاعةٌ وَخُضُوعٌ؛ وَفَاعِلُ الطَّاعَةِ
مُطِيعٌ، وَفَاعِلُ الخُضُوعِ خاضِعٌ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُطِيعًا وَلَا خاضِعًا،
عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الطَّاعَةَ وَلَا الخُضُوعَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَذِّبَ الْعِبَادَ عَلَى فِعْلِهِ، وَلَا يُعاقِبَهُمْ عَلَى صُنْعِهِ، وَ
لَا يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يَفْعَلُوا^٩ خَلْقَهُ؛ فَلَمَّا عَذَّبَهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَعاقَبَهُمْ عَلَى الظُّلْمِ، وَ

١. في «ط، ق» و«المطبوع»: «الجُملة».

٢. في المطبوع: «الذي».

٣. في «ط»: «يُنَّبئُ بها على الحقِّ». وفي «ق»: «يُنَّبئُ بها على الحقوقِ». وفي المطبوع: «يُنَّبئُ به على
الحقِّ».

٤. في المطبوع: «القول».

٥. في المطبوع: «فعل».

٦. في «ط» و«المطبوع»: «لم».

٧. في «ط» و«المطبوع» بين معقوفين: «+ منها».

٨. في المطبوع: «لم».

٩. في المطبوع بين معقوفين: «+ ما».

أَمَرَهُمْ بِأَنْ يَفْعَلُوا الْإِيمَانَ، عَلِمْنَا أَنَّ الْكُفْرَ وَالظُّلْمَ وَالْإِيمَانَ لَيْسَ^١ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ وَلَا مِنْ صُنْعِهِ.

وَمِمَّا يَبِينُ مَا قُلْنَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَذَّبَ الْعِبَادَ عَلَى طَوْلِهِمْ وَقَصْرِهِمْ وَأَلْوَانِهِمْ وَصَوْرِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ فَعَلَهُ وَخَلَقَهُ فِيهِمْ. فَلَوْ كَانَ الْكُفْرُ وَالْفُجُورُ فِعْلَ اللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُعَذَّبْتَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَنْهَاهُمْ عَنْهُ، وَلَا يَأْمُرُهُمْ بِخِلَافِهِ؛ فَلَمَّا أَمَرَ اللَّهُ الْعِبَادَ بِالْإِيمَانِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْكُفْرِ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ بِأَنْ يَفْعَلُوا طَوْلَهُمْ وَقَصْرَهُمْ وَأَلْوَانَهُمْ وَصَوْرَهُمْ، عَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ فِعْلُ اللَّهِ، وَأَنَّ الطَّاعَةَ وَالْمَعْصِيَةَ وَالْإِيمَانَ وَالْكَفْرَ فِعْلُ الْعِبَادِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ جَازَ أَنْ يَفْعَلَ الْعَبْدُ فِعْلَ رَبِّهِ، وَأَنْ يَكْسِبَ خَلْقَ إِلَهِهِ - كَمَا قَالَ مُخَالَفُونَا أَنَّ الْعِبَادَ فَعَلُوا فِعْلَ رَبِّهِمْ - لَجَازَ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُمْ كَلَامَ اللَّهِ، فَيَكُونَ كَلَامُ الْعَبْدِ كَلَامَ رَبِّهِ، كَمَا كَانَ كَسْبُ الْعَبْدِ فِعْلَ خَالِقِهِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الْعَبْدِ كَلَامَ خَالِقِهِ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْعَبْدِ فِعْلَ إِلَهِهِ، وَلَا كَسْبُ الْعَبْدِ صُنْعَ خَالِقِهِ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ فِعْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ مَنْ يَخْلُقُ الظُّلْمَ فِي قَوْلِهِمْ وَفِعْلِهِمْ لَا يَخْلُقُ^٢ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِخَلْقِهِ الظُّلْمَ^٣ عَادِلًا أَوْ ظَالِمًا^٤، وَمُصِيبًا بِذَلِكَ أَوْ مُنْخَطَأًا. فَلَوْ كَانَ اللَّهُ بِخَلْقِهِ الظُّلْمَ عَادِلًا

١. في المطبوع: «ليست».

٢. في «ج»: - «من يخلق». وفي «س، ص، ط، ق» والمطبوع: «فإن» (في «ط» والمطبوع «فإنه»)

لا يخلق الظلم في قولهم وفعلهم» بدل «فإن من يخلق الظلم...» إلى هنا.

٣. في «ج»: «يخلق الظالم». وفي «س، ص، ط»: «يخلق الظالم». وفي «ق» والمطبوع: «يخلق

تعالى فيكون الظالم».

٤. في «ق»: «عادلاً لا ظالماً». وفي المطبوع: «لا ظالماً» وأسقط لفظ «عادلاً».

٥. في «ق» والمطبوع: «لا» بدل «أو».

مُصِيباً^١ كَانَ الظُّلْمُ عَدْلًا وَ صَوَابًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصِيبَ إِلَّا بِفِعْلِ الصَّوَابِ، وَلَا يَعْدِلُ إِلَّا بِفِعْلِ الْعَدْلِ. وَلَوْ كَانَ الْكُفْرُ وَالظُّلْمُ صَوَابًا وَعَدْلًا كَانَ الْكَافِرُ وَالظَّالِمُ مُصِيبَيْنِ عَادِلَيْنِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَادِلًا^٢ بِالظُّلْمِ، وَلَا مُصِيبًا^٣ بِفِعْلِ الْخَطَا^٤. فَتَبَّتْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الظُّلْمَ وَالْخَطَا، وَالْفُسُوقَ وَالْفُجُورَ، بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَا بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ.

وَأَيْضًا: فَلَوْ جَازَ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ الظُّلْمَ وَلَا يَكُونَ ظَالِمًا، لَجَازَ أَنْ يُخْبِرَ بِالْكَذِبِ وَيَقُولَهُ^٥ وَلَا يَكُونَ كَاذِبًا. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَقُولَ الْكَذِبِ لِأَنَّ الْقَائِلَ الْمُخْبِرَ بِالْكَذِبِ كَاذِبٌ، كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَفْعَلَ الظُّلْمَ لِأَنَّ الْفَاعِلَ لِلظُّلْمِ ظَالِمٌ. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ عَزَّ وَجَلَّ ظَالِمًا، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ لِلظُّلْمِ فَاعِلًا. تَبَّتْ^٦ أَنَّ الظُّلْمَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ، وَلَا الْكَذِبَ مِنْ قَوْلِهِ؛ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ^٧.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ اللَّهَ سَخَطَ الْكُفْرَ، وَعَابَهُ، وَذَمَّ فَاعِلَهُ. وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْحَكِيمِ أَنْ يَذُمَّ^٨ الْعِبَادَةَ عَلَى فِعْلِهِ^٩ وَلَا يَعْيبَ صُنْعَهُ وَلَا يَسْخَطَ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَرْضَى بِفِعْلِهِ؛

١. في «ق» وكذا في المطبوع بين معقوفين: «أيضاً» بدل «مصيباً». وفي النسخ الأخرى: - «مصيباً». وما أثبتناه هو الصحيح.
٢. في «ط، ق» والمطبوع: - «فلما لم يجز ذلك...» إلى هنا.
٣. في «ط» والمطبوع: «ولا مصيب».
٤. هكذا في «ب، د». وفي «ج» يوجد في موضع لفظ «الخطأ» فراغ. وفي «س، ص، ط، ق»: - «الخطأ». وفي المطبوع بين معقوفين: «الكفر والظلم» بدله.
٥. في المطبوع بين معقوفين «بقوله» بدل «وقوله».
٦. في «ط»: «فتبت». وفي المطبوع: «فتثبت».
٧. في «ج، ط» والمطبوع: - «وبحمده».
٨. في «ج، س، ص، ق»: «أن يذنب»؛ نعم، استظهر في حاشيتي «ص، ق» ما أثبتناه.
٩. في المطبوع: «فعل».

لأنَّ مَنْ فَعَلَ مَا لَا يَرْضَى بِهِ فَهُوَ غَيْرُ حَكِيمٍ، وَمَنْ يَعِيبُ مَا صَنَعَ وَيَصْنَعُ مَا يَعِيبُ فَهُوَ مَعِيبٌ؛ وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَوًّا كَبِيرًا. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ عَلَي رَبَّنَا أَنْ يَعِيبَ مَا صَنَعَ وَلَا يَسْخَطَ مَا يَفْعَلُ، عَلِمْنَا أَنَّ أفعالَ العِبَادِ غَيْرُ فِعْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وأيضاً: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾^١، وَقَالَ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾^٢؛ فَاللَّهُ أَحْكَمُ وَأَعْدَلُ مِنْ أَنْ يَسْخَطَ مِنْ^٣ فِعْلِهِ، وَيَغْضَبَ مِنْ خَلْقِهِ، وَيَفْعَلَ مَا لَا يَرْضَى بِهِ.

وأيضاً: فَإِنَّ الْفَاعِلَ لِلْفَاحِشَةِ وَالظُّلْمِ وَالْكَفْرِ^٤ أَكْثَرُ اسْتِحْقَاقًا لِلذَّمِّ مِنَ الْآمِرِ بِالْفَاحِشَةِ وَالظُّلْمِ وَ^٥ الْكَفْرِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْآمِرُ بِالْكَفْرِ وَالظُّلْمِ وَالْفَوَاحِشِ غَيْرَ حَكِيمٍ، كَانَ الْفَاعِلُ لِذَلِكَ وَالْمُحَدِّثُ لَهُ غَيْرَ حَكِيمٍ. وَلَمَّا كَانَ اللَّهُ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ غَيْرُ فَاعِلٍ لِلْكَفْرِ، وَلَا مُحَدِّثٍ لِلظُّلْمِ، وَلَا مُبْتَدِعٍ لِلْقَبَائِحِ، وَلَا مُخْتَرِعٍ لِلْفَوَاحِشِ. فَثَبَّتَ^٧ أَنَّ الظُّلْمَ فِعْلُ الظَّالِمِينَ، وَالْفَسَادَ فِعْلُ الْمُفْسِدِينَ، وَالْكَذِبَ فِعْلُ الْكَاذِبِينَ؛ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِعْلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وأيضاً: فَإِنَّهُ لَا تَخْلُو^٨ أفعالَ العِبَادِ مِنْ: [١] أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا فِعْلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا

١. الزمر (٣٩): ٧.

٢. محمد (٤٧): ٢٨.

٣. في «ط» و«المطبوع»: «في».

٤. في «د»: «للظلم» بدل «و الظلم و الكفر».

٥. في المطبوع: «أو». وفيه وفي «د، س، ص، ط، ق»: «و الظلم».

٦. في «ج، س، ص، ط، ق» و«المطبوع»: «فلماً».

٧. في «ج، س، ص، ط، ق» و«المطبوع»: «و ثبت».

٨. في «ب، ج، د، س، ق»: «لا يخلو».

فاعل لها غيرُه؛ [٢] أو أن تكونَ فعله و فعلَ خلقه و كَسَبَهُمْ؛ [٣] أو أن تكونَ فعلَ العبادِ، و لَيْسَتْ بِفِعْلِ اللَّهِ.

[١] فلَمَّا لم يَجْز أن يَكُونَ اللهُ تَعَالَى مُنْفَرِداً بِالْأَفْعَالِ و لا فاعِلَ لها غيرُه؛ لأنه لو كانَ كذلك، لكانَ^١ لا يَجوزُ إرسالُ الرُّسُلِ و إنزالُ الكُتُبِ، و لَبَطَلَ الأمرُ و النهيُّ، و الوعدُ و الوعيدُ، و الحمدُ و الذَّمُّ؛ لأنه لا فِعْلَ للعبادِ. و لَوَجِبَ^٢ أيضاً أن يَكُونَ^٣ هو الفاعلُ لِشتمِ نَفْسِهِ، و لَلعِنِ أنبيائه، و لَلفُسوقِ و الفُجورِ، و الكَذِبِ و الظُّلمِ، و العَبَثِ و الفَسادِ. و لو^٤ كانَ ذلكَ مِنْهُ وَحدهَ كانَ هو الظالمَ و الكاذبَ و العابِثَ و المُفْسِدَ؛ إذ كانَ لا فاعلَ للظُّلمِ و العَبَثِ و الكَذِبِ و الفَسادِ غيرُه.

[٢] و لو كانَ فاعلاً لِمَا فَعَلَهُ العبادُ، كانَ هو الفاعلُ للظُّلمِ الذي فَعَلَهُ العبادُ و الكَذِبِ و العَبَثِ و الفَسادِ، و كانَ يَجِبُ أن يَكُونَ ظالِماً كما أَنَّهُم ظالِمُونَ، و كاذباً^٥ عابِثاً مُفْسِداً [كما أَنَّهُم كاذبُونَ عابِثُونَ مُفْسِدُونَ]؛ إذ لَمْ يَكُونوا الفاعِلِينَ لهذِهِ الأمورِ دونَه، و لا هو الفاعلُ لها دونَهُم.

[٣] فلَمَّا بَطَلَ هذانِ الوجهانِ، ثَبَتَ الثالثُ؛ و هو أنْ هذِهِ الأفعالُ عَمَلُ العبادِ و كَسَبُهُم، و أَنَّهُما لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِ رَبِّ العالَمِينَ و لا صُنْعِهِ. و لو قَصَدنا إلى استقصاءِ أدلَّةِ أَهْلِ العَدْلِ في هَذَا البابِ، لَطالَ بِذلكَ الكتابُ.

١. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «كان».

٢. في «ج»: «و لو وجب». و في المطبوع: «و أوجب».

٣. في «ب، د»: «أنه» بدل «أن يكون». و في «ج، س، ص»: «- يكون».

٤. في «ط» و المطبوع: «فلو».

٥. في النسخ و المطبوع: «و كان» بدل «و كاذباً»؛ سهواً واضحاً من النسخ.

فَصْلٌ

[اللوازمُ الفاسدةُ للقولِ بخلقِ أفعالِ العبادِ]

وَمَا يُسْأَلُ عَنْهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِعْلَ الْعِبَادِ هُوَ فِعْلُ اللَّهِ وَخَلَقَهُ، أَنْ يُقَالَ لَهُ^٢: أَلَيْسَ مِنْ قَوْلِكَ^٣: إِنَّ اللَّهَ مُحْسِنٌ إِلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِذْ خَلَقَ فِيهِمُ الْإِيمَانَ، وَالنَّبِيَّ مُحْسِنٌ بِدُعَائِهِمْ إِلَى فِعْلِ^٤ الْإِيمَانِ؟
فَإِنْ قَالُوا: لَا نَقُولُ ذَلِكَ؛ زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يُحْسِنْ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، وَكَفَى بِهَذَا خِزْيًا لَهُمْ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^٥ [مُحْسِنٌ بِخَلْقِ الْإِيمَانِ، وَإِنْ] الْإِنْسَانَ الْمُؤْمِنَ مُحْسِنٌ بِفِعْلِ الْإِيمَانِ وَكَسْبِهِ؛ يُقَالَ لَهُمْ: فَقَدْ كَانَ إِحْسَانًا وَاحِدًا مِنْ مُحْسِنِينَ^٦؛ مِنْ اللَّهِ وَ مِنَ الْعَبْدِ؟

فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ إِسَاءَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ مُسَيِّئِينَ؛ فَيَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُسَيِّئًا^٧ بِمَا فَعَلَ مِنَ الْإِسَاءَةِ الَّتِي الْعَبْدُ بِهَا مُسَيِّءٌ، كَمَا كَانَ مُحْسِنًا بِالْإِحْسَانِ الَّذِي الْعَبْدُ بِهِ^٨ مُحْسِنٌ؟

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ مُسَيِّءٌ بِإِسَاءَةِ الْعِبَادِ؛ لَزِمَهُمْ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا بظُلْمِهِمْ، وَكَاذِبًا

١. في المطبوع: «ممن».

٢. في «ط» و المطبوع: «لهم».

٣. في «ط» و المطبوع: «قولكم».

٤. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «و بين [لهم] بفعل» بدل «و النبي...» إلى هنا.

٥. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: - «اللَّهُ تَعَالَى».

٦. في «ط» و المطبوع: + «بفعل الإيمان و كسبه».

٧. في «ب، ج، د، س، ص، ط»: - «مسيئاً».

٨. في المطبوع: «به العبد» بدل «العبد به».

بكذبهم، و مُفسِداً بفسادهم، كما كان مُسيئاً بإساءتهم.

فإن قالوا: لا يجوز أن تكون إساءة واحدة بين مُسيئين؛ قيل لهم: فما أنكرتم أن لا يكون إحساناً واحداً بين مُحسينين؟

و لا يجدون من هذا الكلام مخرَجاً، و الحمدُ لله رب العالمين.

و كُلُّما اعتلوا بعلّة عورِضوا بمثلها.

و يُقال لهم: أليس الله نافعاً للمؤمنين بما خلق فيهم من الإيمان؟ فمن قولهم:

نعم. فيُقال لهم: و العبد نافع لنفسه بما فعل من الإيمان؟ فإذا قالوا: نعم. قيل لهم: فقد أثبت أن منفعة واحدة من نافعين: هي منفعة من الله بالعبد بأن خلقها، و منفعة من العبد بأن اكتسبها؟

فإن قالوا: نعم. قيل لهم: و كذلك الكُفْر؛ قد ضرَّ الله به الكُفَّار بأن خلقه، و ضرَّ الكافر نفسه بأن اكتسب الكُفْر.

فإذا^٢ قالوها^٣، قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون الله قد أفسد الكافر بأن خلق فساده، و يكون الكافر هو أفسد نفسه بأن اكتسب الفساد؟

فإن قالوا: نعم. قيل لهم^٤: فما أنكرتم أن يكون الكافر جائراً على نفسه بما اكتسب من الجور؟

فإن قالوا: جائر. قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون الله جائراً على نفسه بما فعل من الجور أيضاً، كما قلتم في الكافر؟

١. في «ج» و المطبوع: «قد».

٢. في «ط» و المطبوع: «فإن».

٣. في «د» و المطبوع: «قالوا: نعم» بدل «قالوها».

٤. في المطبوع: - «لهم».

فإن قالوا: جائزٌ. خَرَجُوا مِنْ دِينِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.
 وإن قالوا: لا يجوزُ أن يكونَ اللهُ تعالى جائراً بما فعله العبادُ مِنَ الْجَوْرِ. قيلَ لهم: وكذلك ما أنكرتم أن لا يكونَ مُفسِداً بفسادِهِم، ولا ضاراً لهم بضرِّهِم؟
 فإن قالوا بذلك، قيلَ لهم: فما أنكرتم أن لا يكونَ فاعلاً لِمَا فَعَلُوهُ مِنَ الْكُفْرِ و
 الْفَسَادِ، وأن يكونَ فِعْلُهُ غَيْرَ فِعْلِهِمْ؟

وكلُّمَا اعتلَّوا بعلَّةٍ في هذا الكلامِ عورِضوا بمثلِهَا.
 ويُقالُ لهم: أليس اللهُ نافعاً للعبادِ الْمُؤْمِنِينَ^١ بما خَلَقَ فيهِم مِنَ الْإِيمَانِ؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: نَعَمْ. فيُقالُ لهم^٢: وكذلك النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ نَفَعَهُمْ بِمَا دَعَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ؟

فإن أبوا ذلكَ وَزَعَمُوا^٣ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا نَفَعَ أَحَدًا وَلا أَحْسَنَ إِلَى أَحَدٍ، قيلَ لهم: فما أنكرتم أن لا يَجِبَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ شُكْرُهُ وَلا حَمْدُهُ؛ إِذْ كَانَ غَيْرَ نَافِعٍ لَهُمْ وَلا مُحْسِنٍ لِيهِمْ؟

وإن قالوا: إنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ نَفَعَهُمْ بِدُعَائِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ. قيلَ لهم: أليس اللهُ بما خَلَقَ فيهِم مِنَ الْإِيمَانِ أَنْفَعَ لَهُمْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذْ دَعَاهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ؟ فَلَإِ بَدُّ لَهُمْ مِنَ «نَعَمْ»؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَدْعُوَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ فَلَا يُجِيبُونَ إِيَّاهُ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمُ الْإِيمَانَ إِلَّا وَهُمْ مُؤْمِنُونَ.

١. في «ط»: - «المؤمنين». وفي المطبوع وضع «المؤمنين» بين معقوفين.

٢. في المطبوع: - «لهم».

٣. في «د»: «فإن قالوا ذلك وأثبتوا» بدل «فإن أبوا ذلك وزعموا».

٤. في «ب، ج، د، س، ص، ط، والمطبوع: + «بد من نعم». والصواب ما أثبتناه؛ طبقاً ل«ق».

فَيُقَالُ لَهُمْ^١: أ فَلَيسَ اللهُ قَدْ ضَرَّ^٢ الكَافِرَ - في قَوْلِهِمْ - بما خَلَقَ فِيهِ مِنَ الكُفْرِ؟
فَمِنْ قَوْلِهِمْ: نَعَمْ. يُقَالُ لَهُمْ: وَ كَذَلِكَ إبْلِيسُ قَدْ ضَرَّهُمْ^٣ بِدُعَايِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الكُفْرِ؟
فَلَا بُدَّ مِنْ «نَعَمْ»؛ وَ إِلَّا لَزِمَهُمْ أَنْ لَا يَكُونَ إبْلِيسُ وَسْوَاسَ إِلَى أَحَدٍ بِمَعْصِيَةٍ،
وَ لَا يَجِبُ أَنْ يُذَمَّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِهِ، وَ رَدُّوا أَيْضاً مَعَ ذَلِكَ كِتَابَ اللهِ؛ لِأَنَّ اللهُ
تَعَالَى يَقُولُ: «الشَّيْطَانُ يُعِدُّكُمْ الْفَقْرَ وَ يَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَ اللهُ يُعِدُّكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ
وَ فَضْلاً»^٥.

وَ يُقَالُ لَهُمْ: فَأَيُّمَا أَعْظَمَ: الْمَضْرَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا اللهُ تَعَالَى بِالْكَافِرِ مِنْ خَلْقِ الكُفْرِ
فِيهِ، أَوِ الْمَضْرَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا إبْلِيسُ مِنْ دُعَايِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الكُفْرِ؟

فَإِنْ قَالُوا: الْمَضْرَّةُ الَّتِي فَعَلَهَا بِهِمْ إبْلِيسُ مِنْ دُعَايِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الكُفْرِ^٦ أَعْظَمَ مِنْ
الْمَضْرَّةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللهُ فِيهِمْ، وَ هِيَ خَلَقَ اللهُ الكُفْرَ فِيهِمْ^٧. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ
تَكُونَ مَنفَعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْمُؤْمِنِينَ أَعْظَمَ بِدُعَايِهِ إِيَّاهُمْ إِلَى الإِيمَانِ^٨؟

١. في المطبوع: - «لهم». و من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «لم يجز أن يكون الكافر محسناً»

ساقط من نسختي «ب، د».

٢. في «ط» و المطبوع: «قد ضرَّ الله» بدل «الله قد ضرَّ».

٣. في «ج، س، ص، ط»: «قد ضرَّهم إبليس» بدل «يقال لهم: وكذلك إبليس قد ضرَّهم».

٤. في «ط» و المطبوع: «بمعصيته».

٥. البقرة (٢): ٢٦٨.

٦. في «س، ص»: «فإن قالوا: ...» إلى هنا. و في «ط»: «إن منفعة الله للمؤمنين» بدل «المضرة

التي...» إلى هنا.

٧. في «ج»: «فإن قالوا: ...» إلى هنا. و في «ق» و المطبوع: - «من المضرة...» إلى هنا.

٨. في «ج، س، ص»: + «أعظم منعة من الله لهم بخلق الإيمان فيهم، و أن يكون النبي صلى الله عليه و آله أنفع لهم في خلق الإيمان فيهم أعظم من منعة النبي صلى الله عليه و آله في دعائه إياهم إلى الإيمان».

فإن قالوا: إن المَصْرَةَ التي خَلَقَهَا اللهُ فيهم^١ - وهي خَلَقَ اللهُ الكُفْرَ فيهم^٢ - أعظم^٣. قيل لهم: فما أنكرتم أن تكون مَصْرَةُ اللهُ للكافرين في خَلْقِ الكُفْرِ فيهم^٤ أعظمَ من مَصْرَةَ إبليس بدعائه إياهم إلى الكُفْرِ؟
فإن قالوا بذلك، قيل لهم: فقد وجب عليكم أن إلهكم أضرُّ على الكافرين من إبليس!

فإذا قالوا: إنه أضرُّ عليهم من إبليس. قيل لهم: فما أنكرتم أن يكون شرًّا عليهم من إبليس، كما كان أضرُّ عليهم من إبليس؛ كما قلتم: إن الله أنفع للمؤمنين من النبي، وخيرٌ لهم من النبي؟

فإن قالوا: إن إلههم^٥ شرٌّ من إبليس. فقد خرجوا من دين أهل القبلة.
وإن أبوا ذلك، لم يجدوا منه مخرجاً مع التمسك بقولهم.
ويقال لهم: أتقولون: إن الله^٦ ضرُّ الكفار في دينهم؟ فمن قولهم: نعم. يقال^٧ لهم: فما أنكرتم أن يغرهم^٨ في دينهم، كما أنه ضرهم في دينهم؟
فإن قالوا: إن الله لا يغرُّ العباد في أديانهم. قيل لهم: والله لا يضُرُّهم^٩ في إيمانهم.

١. في المطبوع: «فمنهم».
٢. في المطبوع: - «وهي خلق الله الكفر فيهم».
٣. في «ج، س، ص»: - «فإن قالوا: ...» إلى هنا. وفي «ط»: «فإن قالوا: المصرة التي فعلها بهم إبليس أعظم منفعة من الله لهم بخلق الإيمان فيهم»!!
٤. في «ج، س، ص»: - «فيهم».
٥. في المطبوع: «الهم». وهو سهو واضح.
٦. في المطبوع: + «قد».
٧. في «ط» و المطبوع: «فيقال».
٨. في «ج، س، ص، ط»: «أن يعذبهم».
٩. في «ج، س، ص، ط»: «لا يضُر».
١٠. في «س، ط»: «لا يغرهم».

و إن قالوا: إنَّ اللهَ يَغْرُهُم في أديانِهِم.

قِيلَ لَهُم: فما أنكرتم أن يُمَوَّهَ عليهم و يَخْدَعَهُم عن أديانِهِم؟

فإنَّ^١ قالوا بذلك، شَتَمُوا اللهَ أَعْظَمَ الشَّتِيمَةِ.

و إن قالوا: إنَّ اللهَ لا يَخْدَعُ أَحَدًا عن دينِهِ، و لا يَغْرُ أَحَدًا عن دينِهِ.

قِيلَ لَهُم: فما أنكرتم أن لا يَجُوزَ أن يَضُرَّهُ في دينِهِ؟

و كُلُّمَّا اعتَلَّوا بعلَّةٍ عورِضوا بمثلِها.

و يُقالُ لَهُم: أ تقولون: إنَّ اللهَ ضَرَّ النَّصْرانيَّ في دينِهِ؛ إذ جعلَهُ نصرانيًّا و خلقَ فيه

الكُفْرَ، و كذلك اليَهُوديَّ؟

فإن قالوا: نَعَمْ - و هو قولُهُم - . يُقالُ^٢ لَهُم: فما أنكرتم أن يُفْسِدَهُ في دينِهِ،

فيكونُ مُفْسِدًا لِعِبادِهِ في أديانِهِم؟

فإن قالوا: «إنَّهُ مُفْسِدٌ لَهُم في أديانِهِم.

قِيلَ لَهُم: أ فيجِبُ عليهم شُكْرُهُ، و هو - في قولِهِم - مُفْسِدٌ لَهُم؟

فإن قالوا: لا يَجِبُ أن يُشكَرَ. صَحَّ كُفْرُهُم.

و إن قالوا: إنَّهُ يَجِبُ أن يُشكَرَ. قِيلَ لَهُم: على ما إذا يُشكَرُ؟

فإن قالوا: على الكُفْرِ. فَقَدِ افْتَضَحُوا و بانَ خِزْيُهُم.

و إن قالوا: يُشكَرُ على ما خلقَ فيهِم من الصَّحَّةِ و السَّلامَةِ. قِيلَ لَهُم: أو ليسَ

هذه الأُمُورُ عندكم قد فعلَها مَضَرَّةٌ عليهم في دينِهِم؛ ليكفُروا و يصيروا إلى النارِ؟

١. في «ج، س، ص، ق»: «و إن».

٢. في «ط» و المطبوع: «فيقال».

٣. في المطبوع: «إنَّهُ».

فَكَيْفَ يَكُونُ مَا بِهِ إِهْلَاكُهُمْ^١ نِعْمَةً عَلَيْهِمْ؟! وَإِذَا^٢ جَازَ ذَلِكَ، جَازَ^٣ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَطْعَمَنِي خَبِيصاً^٤ مَسْموماً لِيَقْتُلَنِي بِهِ مُنْعِماً عَلَيَّ وَ مُحْسِناً إِلَيَّ!!
فَإِنْ قَالُوا: لَا يَكُونُ مُحْسِناً إِلَى الْكَافِرِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ؛ إِذْ إِنَّمَا فَعَلَهَا فِيهِمْ لِيَكْفُرُوا وَ يَصِيرُوا إِلَى النَّارِ. فَلَا بُدَّ لَهُمْ أَنْ لَا يَزُوا الشُّكْرَ لِلَّهِ عَلَى الْعِبَادِ وَاجِباً، فَيَخْرُجُوا مِنْ دِينِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

وَ يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ اللَّهُ بِفَعْلِهِ لِلصَّوَابِ مُصِيباً؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: نَعَمْ. يُقَالُ لَهُمْ: فَإِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّهُ قَدْ جَعَلَ الْخَطَأَ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مُخْطِئاً؟
فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ مُخْطِئٌ. بَانَ كُفْرُهُمْ.

وَ إِنْ قَالُوا: لَا يَكُونُ بِفَعْلِهِ لِلْخَطَأِ مُخْطِئاً. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ لَا يَكُونَ بِفَعْلِهِ لِلصَّوَابِ مُصِيباً، كَمَا لَمْ يَكُنْ بِفَعْلِهِ لِلْخَطَأِ مُخْطِئاً؟
وَ كَلِّمُوا اعْتَلَوْا بَعْلَةً عَوْرَضُوا بِمِثْلِهَا.

وَ يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مُصْلِحاً لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَا خَلَقَ فِيهِمْ مِنَ الصَّلَاحِ؟
فَإِذَا قَالُوا: نَعَمْ. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مُفْسِداً لِلْكَافِرِينَ بِمَا خَلَقَ فِيهِمْ مِنَ الْكُفْرِ وَ الْفَسَادِ؟

فَإِنْ قَالُوا بِذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ ظَالِماً بِمَا خَلَقَ فِيهِمْ^٦ مِنَ الظُّلْمِ؟

١. في «ج»: «إهانتهم لهم». و في «س»: «أهلكوا». و في «ق»: «أهلكهم». و في المطبوع: «هلاكمهم».

٢. في «ط، ق» و المطبوع: «فإذا».

٣. في «ج، س، ص، ط» و المطبوع: - «جاز».

٤. في «ط» و المطبوع: - «أن».

٥. الخبيص: الحلواء المخبوصة من التمر و السمن؛ أي المخلوطة منهما. راجع: القاموس

المحيط، ج ١، ص ٨٣٨؛ لسان العرب، ج ٧، ص ٢٠ (خبص).

٦. من قوله: «من الكفر و الفساد...» إلى هنا ساقط من «ج».

فإن أتوا ذلك، سئلوا^١ الفصلَ بينهما، ولن يجدوه.
وإن قالوا: إنه ظالمٌ. فقد وضحَ شتمهم الله تعالى.

و يُقال لهم: أ تقولون: إن الله مُصِيبٌ عادلٌ في جميع ما خلق؟ فإذا قالوا: نعم؛ قيل لهم: فما أنكرتم أن يكونَ جميع ما خلقَ صواباً و عدلاً؛ إذ^٢ كانَ عادلاً مُصِيباً بخلقِه^٣؟

فإن قالوا: إن جميع ما خلقَ عدلٌ و صوابٌ.

قيل لهم: أ فليسَ من قولكم أن الظلمَ و الكُفْرَ و الخطأَ عدلٌ و صوابٌ؟

فإن قالوا: إن ذلكَ عدلٌ و صوابٌ.

قيل لهم: فما أنكرتم أن يكونَ^٤ حقاً و صلاحاً؟

فإن قالوا بذلك، فقد وضحَ فسادُ قولهم، و لزمهم أن يكونَ الكافرُ عادلاً بفعله الكُفْرَ، و أن يكونَ مُصِيباً مُحِقاً مُصلِحاً؛ إذ^٥ كانَ فعله عدلاً و صواباً و حقاً و صلاحاً.

فإن أتوا أن يكونَ الكُفْرُ صلاحاً و صواباً، و حقاً و عدلاً، قيل لهم: فما أنكرتم أن لا يكونَ بفعله الجورَ عادلاً، و لا بفعله الخطأَ مُصِيباً، و لا بفعله الفسادَ مُصلِحاً؟ فإن قالوا بذلك، قيل لهم: فما أنكرتم أن لا يكونَ^٦ الخطأُ و الجورُ من فعله؛ إذ كانَ مُصِيباً عادلاً في جميعِ فعله؟

١. في «ط» و المطبوع: «يُسألوا». و في «ق»: «يُسأل».

٢. في «ط، ق»: «إذا». و في المطبوع: «إن».

٣. في «ق» و المطبوع: «في خلقه».

٤. في «ط» و المطبوع: «+ ذلك».

٥. في المطبوع: «إن».

٦. في المطبوع: «+ إذا».

٧. من قوله: «بفعله الجور عادلاً...» إلى هنا ساقط من «ج».

فإن قالوا بذلك، تَرَكَوا قَوْلَهُمْ، و صاروا إلى قَوْلِ أَهْلِ الْحَقِّ إِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ خَطَأً،
و لا جَوْرًا، و لا باطلاً، و لا فساداً.

و يُقَالُ لَهُمْ: أ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ الظُّلْمَ، و لا يَكُونُ ظالِمًا؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: نَعَمْ.
يُقَالُ^١: فما الفَرْقُ بَيْنَكُمْ و بَيْنَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ظالِمٌ، و إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ظُلْمًا؟

و إن قالوا:^٢ لا يَجوزُ أن يَكُونُ ظالِمًا إلا مَنْ فَعَلَ ظُلْمًا. قِيلَ لَهُمْ: و كَذَلِكَ لا
يَجوزُ أن يَكُونُ لِلظُّلْمِ فاعلاً، و لا يَكُونُ ظالِمًا؛ بل يَجِبُ أن يَكُونَ مَنْ كانَ لِلظُّلْمِ
فاعلاً أن يَكُونُ ظالِمًا.

و يُقَالُ لَهُمْ: أ لَيْسَ مِنْ قَوْلِكُمْ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الكُفْرَ فِي الكافِرِينَ ثُمَّ عَذَّبَهُمْ عَلَيْهِ؟
فإذا قالوا: نَعَمْ. يُقَالُ لَهُمْ: فما أنكرتم أن يَضْطَرَّهم إلى الكُفْرِ ثُمَّ يُعَذَّبَهُمْ عَلَيْهِ؟

فإن قالوا: لو اضْطَرَّهم إلى الكُفْرِ، لَمْ يَكُونُوا مأمورينَ و لا مَنهيينَ؛ لأنَّهُ لا يَجوزُ
أن يَؤمروا. و لا يُنْهَوُا بما اضْطَرَّهم إليه. قِيلَ لَهُمْ: و لو كانَ الكُفْرُ قد خُلِقَ فِيهِمْ، لَمْ
يَكُونُوا مأمورينَ و لا مَنهيينَ؛ لأنَّهُ لا يَجوزُ أن يَؤمروا و يُنْهَوُا بما خُلِقَ اللَّهُ فِيهِمْ.
و كَلِّمُوا عورِضوا بِمِثْلِها.

و إن قالوا: إِنَّ اللَّهَ اضْطَرَّهم إلى الكُفْرِ.

قِيلَ لَهُمْ: فما أنكرتم أن يَكُونُ قد حَمَلَهُمْ عَلَيْهِ و أَجْبَرَهُمْ عَلَيْهِ و أكرَهُهم؟

فإن قالوا بذلك، فَقَدْ صاروا إلى قَوْلِ جَهْم^٣؛ أَنَّهُ لا فِعْلَ لِلعِبَادِ؛ و إِنما هُمْ
كالْحِجَارَةِ تُقَلَّبُ و إن لَمْ تَفْعَلْ^٤ شَيْئًا، [و] كالأبوابِ تُفْتَحُ و تُغَلَقُ و إن لَمْ تَفْعَلْ

١. في «ط» و كذا في المطبوع بين معقوفين: + «لهم».

٢. في «ق» و كذا في المطبوع بين معقوفين: + «إنه».

٣. و هو جهم بن صفوان، الذي تقدّمت ترجمته في هذه الرسالة نفسها.

٤. في «ج، ط، ق»: «لم يفعل».

شَيْئاً. وَلَزِمَهُمْ مَا لَزِمَ جِهَمًا.

فإن صاروا إلى قولِ جَهْمٍ، قيلَ لهم: إذا جازَ عندكم أن يُعذَّبَ اللهُ العبادَ على ما لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ، بل يُعذَّبُهُمْ على ما اضطرَّهم إليه وحمَلَهُم عليه، فما أنكرتم أن يُعذَّبَهُمْ على ألوانِهِمْ وصورِهِمْ وطولِهِمْ وقصرِهِمْ؟

فإن قالوا بذلك، قيلَ لهم: فليَمْ لا يَجوزُ أن يُعذَّبَهُمْ لِمَ^١ خَلَقَهُمْ وخلقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ؟

فإن قالوا بذلك، سَقَطَتِ مَوْنَتُهُمْ، و لَمْ يَأْمَنُوا^٢ لَعَلَّ اللهُ سَيُعذَّبُ قَوْمًا على ما ذَكَرْنَا.

وإن قالوا: لا يَجوزُ أن يُعذَّبَهُمْ على ما ذَكَرْتُمْ. قيلَ لهم: فما أنكرتم أن لا يَجوزَ أن يُعذَّبَهُمْ على ما اضطرَّهم إليه وأجبرَهُم عليه؟
و يُقالُ لهم إن صاروا إلى قولِ جَهْمٍ: إذا زَعَمْتُمْ أن لا فاعِلَ إلا اللهُ، فما أنكرتم أن يَكُونَ لا قائلَ إلا اللهُ؟

فإن قالوا بذلك، قيلَ لهم: فما أنكرتم أن يَكُونَ^٣ هو القائلُ: «إِنِّي ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ^٤» و «إِن لِي ولِدًا» و هو الكاذِبُ بقولِ الكاذِبِ؟ و لَزِمَهُمْ أن يَكُونَ جميعُ أخبارِهِ كَذِبًا.
وإن قالوا: لا يَجِبُ أن يَكُونَ لا قائلَ إلا اللهُ؛ [لأنَّ ذلكَ يوجبُ أَنَّهُ كاذِبٌ؛ إذ لَمْ يَقُلِ الكَذِبَ غَيْرُهُ. قيلَ لهم: و كذلكَ لا يَجِبُ أن يَكُونَ لا فاعِلَ إلا اللهُ؛^٥ لأنَّ هذا يوجبُ أَنَّهُ ظالمٌ عابثٌ؛ إذ لَمْ يَفْعَلِ الظُّلْمَ والعَبَثَ غَيْرُهُ.

١. في المطبوع: «من» بدل «لم».

٢. في «ج، ط» والمطبوع: «و لم يؤمنوا».

٣. في «ج»: «أن لا يكون» بدل «أن يكون». و في «س»: «يكون».

٤. في «س، ص، ق»: «ثلاث».

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. و هكذا ما بعده.

وإن امتنع القوم من أن يقولوا: إن^١ [اللَّهُ تَعَالَى] اضطرَّهم إلى الكُفْرِ. قيلَ لهم: فما أنكرتم أن لا يكونَ قد خلَقَ فيهم الكُفْرَ، كما لم يضطرَّهم إليه ويحملهم عليه؟ ويُقالُ لهم: أليسَ اللهُ تَعَالَى خلَقَ الكُفْرَ والإيمانَ، وأمرَ بالإيمانِ ونهى عن الكُفْرِ، وأثابَ على الإيمانِ وعاقبَ على الكُفْرِ؟ فإذا قالوا: نَعَمْ. قيلَ لهم: فقد أمرَ اللهُ تَعَالَى العبادَ أن يفعلوا خلقه، ونهاهم و غَضِبَ عليهم^٢ من خلقه؛ لأنَّ اللهُ تَعَالَى غَضِبَ من الكُفْرِ وسَخِطَه^٣ وهو خلقه.

فإن قالوا بذلك، قيلَ لهم: فلمَ لا يجوزُ أن يغضِبَ من كلِّ خلقه، كما غضِبَ من بعضِ خلقه؟ ولمَ لا يجوزُ أن يأمرَ وينهى العبادَ ويثيبهم ويُعاقبهم على السَّوادِ والبياضِ والطولِ والقصرِ، كما أمرهم بخلقهِ ونهاهم عن خلقهِ وأثابهم وعاقبهم على خلقهِ؟

ويُقالُ لهم: أليسَ اللهُ تَعَالَى قد فعَلَ الظُّلمَ وأليسَ بظالمٍ؟ فمن قولهم: نَعَمْ. يُقالُ لهم: فما أنكرتم أن يُخبرَ بالكذبِ ولا يكونَ كاذباً؟

فإن قالوا بذلك، لمَ يأمنوا^٤ أن جميعَ أخباره عن الغيبِ والحسابِ والجَنَّةِ والنارِ كذبٌ، وإن لم يكنْ كاذباً.

وإن قالوا: لا يجوزُ أن يُخبرَ بالكذبِ إلا كاذبٌ. قيلَ لهم^٥: فما أنكرتم أن لا يفعلَ الظُّلمَ إلا ظالمٌ؟

١. في المطبوع: «إنه».

٢. في «ح، س، ص، ط» والمطبوع: «عليهم».

٣. في «ط» - «وسخطه». وفي المطبوع بين معقوفين: «وسخط».

٤. في «ط» والمطبوع: «لم يؤمنوا».

٥. في المطبوع: «لهما».

فإن قالوا: لا يَجِبُ أن يَكُونَ اللهُ ظالِماً؛ لأنه إنْما فَعَلَ ظُلْمَ العِبَادِ. قِيلَ لَهُمْ^١: فما أنْكرتم أن لا يَكُونَ كاذِباً؛ لأنه إنْما قَالَ كَذِباً للعِبَادِ؟
وَلَمْ يَجِدُوا مِمَّا سألناهم عنه مَحْلاًصاً.
وَيُقَالُ لَهُمْ: أليسَ اللهُ تَعَالَى قد فَعَلَ - عِنْدَكُمْ - شَتْمَ نَفْسِهِ و لَعَنَ أنبياءه؟ فإن قالوا: نَعَمْ. قِيلَ لَهُمْ: فما أنْكرتم أن يَكُونَ شاتِماً لِنَفْسِهِ لَاعِناً لأنبيائه؟
فإن قالوا: إنَّه شاتِمٌ لِنَفْسِهِ لَاعِنٌ لأنبيائه؛ فَقَدْ سَقَطَتْ مَوْثُوتُهُمْ، و خَرَجُوا مِنْ^٢ دِينِ أَهْلِ القِبْلَةِ.

وإن قالوا: إنَّ اللهُ لا يَجوزُ أن يَشْتَمَ نَفْسَهُ، و لا^٣ يَلْعَنَ أنبياءه.
قِيلَ لَهُمْ: فما أنْكرتم أن لا يَجوزَ أن يَفْعَلَ شَتْمَ نَفْسِهِ، و لا لَعْنَ^٤ أنبيائه؟
و كَلِّمُوا عورِضوا بِمِثْلِها.

فَصْلٌ

[التنديد بالقائلين بخلق الأفعال]

قد كانَ الأولى أن لا نُدُلَّ على مِثْلِ هذه المسألة - أعني أن أفعال العِبَادِ فَعَلَهُمْ و خَلَقَهُمْ -؛ لأنَّ المُنْكَرَ لذلك يُنْكَرُ المحسوساتِ التي قد تَبَيَّنَ صَحَّتْها. و لولا ما رَجَوْتُهُ مِنْ زوالِ شُبْهَةٍ، و مِنْ وُضوحِ حُجَّةٍ، تَحْصُلُ لِقارِي كتابي هذا، لَمَا كانَ هذا البابُ مِمَّا يَنْتَشِرُ فِيهِ القَوْلُ.

١. في المطبوع: - «لهم».

٢. في «ط، ق» و المطبوع: «عن».

٣. في «ق» و المطبوع: - «لا».

٤. في «ج، س، ص، ق»: «و لا قتل».

و لا أَعْجَبَ مَنْ يَنْفِي فِعْلَهُ، مع عِلْمِهِ بَأَنَّهُ يَقَعُ بِحَسَبِ اخْتِيَارِهِ و دَوَاعِيهِ و مَقَاصِدِهِ! نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا اسْتَوْلَى و غَمَرَ أَطْبَقَ^١ و عَمَّ. و قد قَالَ الرَسُولُ الصَّادِقُ - عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ، و عَلَى آلِهِ أَشْرَفُ التَّسْلِيمَاتِ :- «حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي و يُصِمُّ»^٢.

و قد قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي قَوْمٍ عَرَفُوا الْحَقَّ^٣ ثُمَّ عَانَدُوهُ: «و جَحَدُوا بِهَا و اسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا و عُلوًّا فَاانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ»^٤.

فصل

[تنزيهه تعالى عن القضاء بغير الحق]

فإن قال منهم قائل: ماذا نقيتم أن يكون الله فاعلاً لأفعالكم؟ أفتقولون: إنه قضى أعمالكم؟

قيل له: إن الله قضى الطاعة إذ أمر بها، و لم يقض الكفر و الفجور و الفسوق. فإن قال: فما الدليل على ما قلت؟

قيل له: [١] من الدليل على ذلك قول الخالق الصادق عز و جل: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾^٥، فعلمنا أنه يقضي بالحق، و لا يقضي بالباطل؛ لأنه لو جاز أن يتمدح بأنه

١. في «ج، ص»: «و طَبَّقَ». و في «س»: «فَطَبَّقَ». و في «ط، ق» و المطبوع: «طَبَّقَ».

٢. الفقيه، ج ٤، ص ٣٨٠، ح ٥٨١٤؛ المجازات النبوية، ص ١٧٥، ح ١٣٦؛ عوالي الآلي، ج ١، ص ١٢٤، ح ٥٧؛ بحار الأنوار، ج ٧٧، ص ١٦٥، ح ٢.

٣. في «ط» و المطبوع: - «الْحَقِّ».

٤. النمل (٢٧): ١٤.

٥. غافر (٤٠): ٢٠. و في النسخ و المطبوع: + ﴿وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾. و هو سهو؛ لأن هذه العبارة إنما هي في الأنعام (٦): ٥٧ بعد قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ﴾، لا بعد ما في المتن.

يَقْضِي الْحَقَّ^١، وَهُوَ يَقْضِي غَيْرَ الْحَقِّ وَيَقْضِي بِالْبَاطِلِ، لِحَاجَازٍ أَنْ يَقُولَ: «وَاللَّهِ يَقُولُ الْحَقَّ» وَهُوَ يَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ. فَلَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: «وَاللَّهِ يَقُولُ الْحَقَّ» دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ، كَانَ قَوْلُهُ: «يَقْضِي الْحَقَّ» دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْضِي غَيْرَ الْحَقِّ.

[٢] وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ^٢ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ قَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِنَاءَهُ وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^٣، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ وَ الْأَوْلَادِ وَ لَا عُقُوقَ الْوَالِدَيْنِ.

[٣] وَ مِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ^٤: أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَرْضَىٰ بِقَضَائِهِ وَ لَا نَسْخَطَهُ، وَ

أَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَسْخَطَ الْكُفْرَ وَ لَا نَرْضَاهُ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ الْكُفْرَ لَيْسَ مِنْ قَضَائِ رَبِّنَا.

[٤] وَ مِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُنْكِرَ الْمُنْكَرَ وَ أَنْ نَمْنَعَ

الظُّلْمَ، فَلَوْ كَانَ الظُّلْمُ مِنْ قَضَائِ رَبِّنَا، كَانَ قَدْ^٥ أَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُنْكِرَ قَضَاءَهُ وَ قَدْرَهُ.

فَلَمَّا لَمْ يَجْزِ أَنْ يُوجِبَ اللَّهُ إِنْكَارَ قَضَائِهِ وَ لَا رَدَّ قَدْرِهِ، عَلِمْنَا أَنَّ الظُّلْمَ لَيْسَ مِنْ قَضَائِهِ وَ لَا قَدْرِهِ.

[٥] وَ أَيْضًا: قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَ يَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾^٦، وَ قَالَ:

﴿وَ اللَّهُ^٧ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ مَا كَانَ بِغَيْرِ الْحَقِّ غَيْرُ مَا قُضِيَ بِالْحَقِّ. فَلَوْ كَانَ

قَتْلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَضَائِ اللَّهِ، كَانَ حَقًّا، وَ كَانَ يَجِبُ عَلَيْنَا الرِّضَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا

١. في المطبوع: «بالحق».

٢. في «ط» و المطبوع: + «أيضاً».

٣. الإسراء (١٧): ٢٣.

٤. في المطبوع: + «أيضاً».

٥. في «ط» و المطبوع: - «قد».

٦. البقرة (٢): ٦١.

٧. في «ط، ق» و المطبوع: - «و الله».

٨. غافر (٤٠): ٢٠.

الرضا بقضاءِ اللَّهِ. و قد أمرَ اللَّهُ تعالى أن لا يُرضى بِغَيْرِ الْحَقِّ، و لا يُرضى بِقَتْلِ الأنبياءِ. فعَلِمْنَا أن قَتَلَهُمْ لَيْسَ بِقِضَاءِ رَبَّنَا، و لا مِن فِعْلِ خَالِقِنَا.

[٦] و ممَّا يُبَيِّنُ أن اللَّهَ تعالى لَمْ يُقَدِّرِ الكُفْرَ: قَوْلُ اللَّهِ تعالى فِي كتابِهِ: «سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَ الَّذِي قَدَّرَ فْهَدَى»^١، و لَمْ يَقُلْ أَنَّهُ «قَدَّرَ الضَّلَالَ» على خَلْقِهِ، و لا «قَدَّرَ الشَّقَاءَ» على خَلْقِهِ؛ لأنَّهُ لا يَجُوزُ أن يَتَمَدَّحَ بِأنَّهُ «قَدَّرَ الْهُدَى»^٢ و كُلُّ ضَلالٍ عَنِ الْحَقِّ فَمِن تَقْدِيرِهِ!! جَلَّ و عَزَّ عَن ذلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

فصل

[معنى خلق الأشياء كلها]

فإن قيل: فما معنى قول الله تعالى: «خالق كل شيء»^٤ و «خلق كل شيء»^٥؟ قيل له: إنما أراد به خلق السماوات والأرض والليل والنهار والجن والإنس وما أشبه ذلك، و لم يُرَدُّ أَنَّهُ خَلَقَ الكُفْرَ و الظُّلْمَ و الكَذِبَ؛ إذ لَمْ يَجُزْ أن يَكُونَ ظالماً و لا كاذباً؛ عَزَّ و جَلَّ.

١. في «ط» و المطبوع: «قوله» بدل «قول الله».

٢. الأعلى (٨٧): ١ - ٣.

٣. في المطبوع: «قَدَّرَ الضَّلَالَ عَنِ الْحَقِّ». و في «ط، ق»: «و قَدَّرَ الضَّلَالَ عَنِ الْحَقِّ».

٤. الأنعام (٦): ١٠٢؛ الرعد (١٣): ١٦؛ الزمر (٣٩): ٦٢؛ غافر (٤٠): ٦٢.

٥. الأنعام (٦): ١٠١؛ الفرقان (٢٥): ٢. و في حاشيتي «س، ص»: «الشيء هو ما يصح أن يُخبر عنه و يصحُّ الدلالة عليه؛ قال السيّد المرتضى رضي الله عنه: الشيء ما صحَّ أن يُذكر أو يُعلم أو يُخبر عنه. قال الشيخ المفيد رحمه الله: الشيء هو الموجود، و حدُّ الشيء هو القول الدالُّ على ماهيته، و ماهية كلِّ شيء تحصل بصورته التي بها يتميِّز عن أغياره؛ كصورة السكين و الشفرة و المنجَل و نحوها. و لا بدُّ أن تكون تلك الماهية غير معلومة بنفسها - و إلا لاستغنت عن التحديد - بل تُعلم بذلك الحد؛ فيجب أن يكون الحدُّ أعرف عند العقل من المحدود».

و قد بَيَّنَّ اللهُ لَنَا صُنْعَهُ فَقَالَ: «صُنِعَ اللهُ الَّذِي أُتَقَنَ كُلُّ شَيْءٍ»^١، فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْكُفْرُ بِمُتَقِنٍ وَلَا بِمُحَكَّمٍ وَلَا بِحَقٍّ وَلَا بِعَدْلِ^٢، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صُنْعِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَاوِتٌ مُتَنَاقِضٌ.

و قد قَالَ اللهُ^٣ تَعَالَى: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^٤، فَأَخْبَرَ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَا يَكُونُ مِنْ عِنْدِهِ.

و قَالَ تَعَالَى: «مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ»^٥، وَ الْكُفْرُ مُتَّفَاوِتٌ فَاسِدٌ مُتَنَاقِضٌ؛ فَثَبَّتَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الرَّحْمَنِ^٦، وَأَنَّهُ عَمَلُ الْكَافِرِينَ.

فَإِنْ قَالَ: فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ قَوْلَهُ: «كُلُّ شَيْءٍ» قَدْ خَرَجَ مِنْهُ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ؟

قِيلَ لَهُ: قَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: «إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ»^٧، وَ لَمْ يَخْلُقْهَا، وَ الْإِيمَانُ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ^٨ فِرْعَوْنَ وَ الْكَافِرِينَ لَمْ يَخْلُقْهُ؛ فَثَبَّتَ أَنَّ «الْأَشْيَاءَ» أُطْلِقَ^٩ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ^{١٠} دُونَ بَعْضٍ.

و قد قَالَ اللهُ تَعَالَى: «وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»^{١١}، وَ لَمْ تَوْتَ مِنْ مُلْكِ سَلِيمَانَ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ: مِمَّا أُوتِيَتْهُ^{١٢} دُونَ مَا لَمْ تَوْتَهُ.

١. النمل (٢٧): ٨٨.

٢. في «س» و المطبوع: «و لا بعدل».

٣. في المطبوع: - «الله».

٤. النساء (٤): ٨٢.

٥. الملك (٦٧): ٣.

٦. في «س»، ص، ط، ق و المطبوع: «خلقه» بدل «خلق الرحمن».

٧. الحج (٢٢): ١.

٨. في «ج»، س، ص، «به».

٩. في «ج»، س، ص، ط: - «أطلق». و في المطبوع وُضعت بين معقوفين.

١٠. في المطبوع: - «الأشياء».

١١. النمل (٢٧): ٢٣.

١٢. في «ط» و كذا في المطبوع بين معقوفين: + «هي».

و قَالَ تَعَالَى: ﴿يُجِيبِي إِلَيْهِ تَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^١، و قد عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ تُحِبَّ إِلَيْهِ
 تَمَرَاتُ الشَّرْقِ وَ الْعَرَبِ، وَ إِنَّمَا أَرَادَ: مِمَّا يُجِيبِي^٢.
 كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ مِمَّا خَلَقَهُ.
 وَ قَالَ: ﴿فَتَخْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾^٣، وَ لَمْ يَفْتَحْ عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ السَّمَاءِ^٤، وَ
 إِنَّمَا أَرَادَ: مَا فَتِحَ عَلَيْهِمْ.
 وَ قَالَ: ﴿تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^٥، وَ لَمْ يُرِدْ تَبْيَانَ عَدَدِ النُّجُومِ وَ عَدَدِ الْإِنْسِ وَ الْجِنِّ؛
 وَ إِنَّمَا أَرَادَ: تَبْيَانَ كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا بِالْخَلْقِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ فِي دِينِهِمْ.
 وَ قَالَ: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾^٦، وَ لَمْ يُرِدْ أَنَّهَا تُدْمِرُ^٧ هُودًا وَ الَّذِينَ مَعَهُ، وَ
 إِنَّمَا^٨ تُدْمِرُ مَنْ أُرْسِلَتْ لِتَدْمِيرِهِ.
 وَ قَالَ: ﴿أَنْطَقْنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^٩، وَ لَمْ يُنْطِقِ الْحِجَارَةَ وَ الْحَرَكَاتِ^{١٠}
 وَ السَّكِّنَاتِ^{١١}.

١. القصص (٢٨): ٥٧.

٢. في «ط» و المطبوع: + «إليه. و». و قوله تعالى: ﴿يُجِيبِي إِلَيْهِ﴾ أي يُجَمَعُ إِلَيْهِ. و الاجتباء: الجمع على طريق الاصطفاء. راجع: المفردات، ص ١٨٦ (جبي).

٣. الأنعام (٦): ٤٤.

٤. في المطبوع: - «و لم يفتح عليهم أبواب السماء».

٥. النمل (١٦): ٨٩. و في النسخ جاء هكذا: «فيه تبيان كل شيء»؛ سهواً و خطأ؛ فإن هذه العبارة لا توجد في الذكر الحكيم.

٦. الأحقاف (٤٦): ٢٥.

٧. التدمير: إدخال الهلاك على الشيء. راجع: المفردات، ص ٣١٨ (دمر).

٨. في «ط» و المطبوع: + «أراد».

٩. فصلت (٤١): ٢١.

١٠. في «ط» و المطبوع: «و الحركة».

١١. في «ج»: «و السكوت». و في «س، ص، ط» و المطبوع: «و السكون».

و ما أشبه ما ذكرنا كثيراً.

كذلك أيضاً قوله: «بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شيء فقدره تقديراً»^٢، أراد الأزواج والأولاد والأجسام؛ لأن هذا رد على النصارى، ولم يرد الفجور والفسوق.

و ما ذكرنا^٣ في اللغة مشهور؛ قال لبيد بن ربيعة:

ألا، كل شيء ما خلا الله باطلٌ وكُلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ^٥
ولم يرد أن الحق باطل، ولا أن شعره هذا الذي قاله باطل، وقد قال: «كل شيء»
وإنما أراد: بعض الأشياء.

و يقول قائل^٦: «دخلنا المشرق؛ فاشترينا كل شيء، ورأينا كل شيء حسن»، و
إنما يريد^٧: كل شيء مما اشتروا، وكل شيء مما رأوا.

كذلك^٨ «خالق كل شيء» مما خلقه، لا مما فعله عباده؛ لأنه لا يجوز أن يفعل
العباد خلق رب العالمين.

ويقال لهم: إن كان يجب أن تكون^٩ أعمال العباد خلق الله - بقول^{١٠} الله: «خالق»

١. في «ط» والمطبوع: «ما ذكرناه». ٢. الأنعام (٦): ١٠١.

٣. في «ط» والمطبوع: «و ما ذكرناه».

٤. تقدمت ترجمته في رسالة «أقاول العرب في الجاهلية».

٥. ديوان لبيد (طبعة بيروت)، ص ١٣٢.

٦. في «ط» والمطبوع: «القائل».

٧. في المطبوع: «أراد».

٨. في «ج»: - «كذلك». وفي «ق»: «و كذلك». وفي «ط» والمطبوع: «وكذا».

٩. في «ج، س، ص، ق»: «أن يكون».

١٠. في «ط» والمطبوع: «لقول».

كُلُّ شَيْءٍ ١ - فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا ١ خَلَقَهُ حَسَنًا بِقَوْلِهِ ٢: «الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ» ٣؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الشَّرُّ حَسَنًا، وَكَذَلِكَ الظُّلْمُ وَالكَذِبُ وَالفُسُوقُ وَالفُجُورُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ خَلَقَ اللهُ تَعَالَى.

فَإِنْ قَالُوا: إِنْ قَوْلُهُ: «الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ» إِنَّمَا أَرَادَ: بَعْضَ الْأَشْيَاءِ. قِيلَ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، دُونَ مَا لَمْ يَخْلُقْهُ مِمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُّهُ، وَمِمَّا يَقَعُّهُ عِبَادُهُ مِنَ الطَّاعَةِ وَالمَعْصِيَةِ؟

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ ٥: «وَ اللهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ» ٦؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا خَبَّرَ اللهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ حَاجٌّ قَوْمَهُ، فَقَالَ لَهُمْ: «أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ» ٧؛ يَقُولُ: «نَحْتُمُ خَشَبًا ثُمَّ عَبَدْتُمُوهُ؟!» عَلَى وَجْهِ التَّوْبِيخِ، ثُمَّ قَالَ: «وَ اللهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ»؛ يَقُولُ: «خَلَقَكُمْ وَ خَلَقَ الخَشَبَ الَّذِي عَمِلْتُمُوهُ صَنَمًا»، فَسَمَّى الصَّنَمَ الَّذِي عَمِلُوهُ «عَمَلًا لَهُمْ»، وَإِنْ كَانَ الَّذِي حَلَّ فِيهِ مِنَ التَّصْوِيرِ هُوَ عَمَلُهُمْ.

وَلِإِذَا ذَكَرْنَا ٨ نِظَائِرًا مِنَ الْقُرْآنِ وَ اللُّغَةِ؛ فَأَمَّا الْقُرْآنُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: «يَعْمَلُونَ لَهُ مَا

١. فِي «ط» وَ المَطْبُوعُ: - «مَا».

٢. فِي «ط» وَ المَطْبُوعُ: «لِقَوْلِهِ».

٣. السَّجْدَةُ (٣٢): ٧.

٤. فِي «ج، س، ص، ط» وَ المَطْبُوعُ: «وَ الفُجُورُ وَ الفُسُوقُ».

٥. فِي المَطْبُوعِ: «قَوْلَ اللهُ تَعَالَى» بِدَلِّ «قَوْلِهِ».

٦. الصَّافَّاتُ (٣٧): ٩٦.

٧. الصَّافَّاتُ (٣٧): ٩٥. وَ فِي النِّسْخِ وَ المَطْبُوعِ: + «وَ اللهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ».

٨. فِي «ط» وَ المَطْبُوعِ: «ذَكَرْنَاهُ».

يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ^١ وَ تَمَاثِيلَ^٢ وَ جِفَانٍ^٣ كَالْجَوَابِ^٤ وَ قُدُورٍ رَاسِيَاتٍ^٥؛ وَ إِنَّمَا عَمَلُهُمْ حَلٌّ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ؛ فَأَمَّا الْجِجَارَةُ، فَهِيَ خَلْقُ اللَّهِ، لَا فَاعِلَ لَهَا غَيْرُهُ. وَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ: ﴿وَ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾^٦، فَالْخَشَبُ خَلَقَ اللَّهُ، وَ الْعِبَادُ نَجَرُوهُ وَ عَمِلُوهُ فُلُكاً وَ سَفُنًا.

وَ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ: ﴿أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾^٧، فَالْحَدِيدُ خَلَقَ اللَّهُ، وَ لَكِنَّ الْعِبَادَ عَمِلُوهُ دُرُوعاً؛ فَعَمَلُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَلٌّ فِي الْحَدِيدِ، وَ الْحَدِيدُ خَلَقَ اللَّهُ. وَ قَالَ فِي الْحَيَةِ: ﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾^٨، وَ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّهَا تَلَقَّفَ الْجِبَالَ وَ الْعِصِيَّ الَّتِي فِيهَا صُنِعْتُمْ.

كَذَلِكَ قَالَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ﴾؛ خَلَقَ الْخَشَبَ الَّذِي يَعْمَلُونَ مِنْهُ صَنَمًا، لَا أَنْ الْعِبَادَ عَمِلُوا خَلَقَ اللَّهُ، وَ لَا أَنْ اللَّهَ خَلَقَ أَعْمَالَهُمْ.

وَ قَدْ يَقُولُ الْقَائِلُ: «فُلَانٌ يَعْمَلُ الطِّينَ لِبِنَاءٍ، وَ يَعْمَلُ الْحَدِيدَ أَقْفَالًا، وَ يَعْمَلُ

١. المَحَارِبِ: صدور المجالس، جمع «المِحْرَابِ»؛ وَ مِنْهُ سُمِّيَ مِحْرَابُ الْمَسْجِدِ، وَ هُوَ صَدْرُهُ

وَ أَشْرَفُ مَوْضِعٍ فِيهِ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١، ص ٣٠٥ (حرب).

٢. الْجِفَانُ: جَمْعُ الْجَفْنَةِ، وَ هِيَ الْقَضْعَةُ، أَوْ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ مِنَ الْقَضْعِ. وَ الْقَضْعَةُ: إِنَاءٌ. رَاجِعٌ:

لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٣، ص ٨٩؛ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٢، ص ١٥٥٩ (جفن).

٣. الْجَابِيَةُ: الْحَوْضُ الَّذِي يُجْبَى فِيهِ الْمَاءُ لِلْإِبِلِ. وَ الْجَمْعُ: الْجَوَابِي. الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٢٩١

(جبا).

٤. الرَّاسِيَاتُ: الثَّابِتَاتُ. رَاجِعٌ: لِسَانِ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ٣٢١ (رسا).

٥. سِبْأٌ (٣٤): ١٣.

٦. هُودٌ (١١): ٣٧. وَ فِي «ق» وَ الْمَطْبُوعِ: «بِأَعْيُنِنَا».

٧. سِبْأٌ (٣٤): ١١.

٨. طه (٢٠): ٦٩.

الْخُوصَ^١ زُبُلًا^٢»، كذلك أيضاً عَمِلُوا الْخَشَبَ أصناماً، فجازَ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهَا عَمَلٌ لَهُمْ» كما قِيلَ: إِنَّهُمْ يَعْمَلُونَ الطِّينَ وَ الْخُوصَ^٣ وَ الْحَدِيدَ.
 ثُمَّ إِنَّا نَرُودُ هَذَا الْكَلَامَ عَلَيْهِمْ، فَتَقُولُ لَهُمْ: إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ كُفْرَهُمْ خَلَقَ اللَّهُ^٤، وَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ مُحْتَجًّا عَلَيْهِمْ - فِي قَوْلِكُمْ^٥ -: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَعْمَالَكُمْ^٦»، فَلِمَ لَا^٧ قَالُوا: «يَا إِبْرَاهِيمُ، إِذَا كَانَ اللَّهُ خَلَقَ فِينَا الْكُفْرَ، وَ لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَرُدَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِينَا وَ لَوْ قَدَرْنَا لَفَعَلْنَا، وَ أَنْتَ تَأْمُرُنَا بِأَمْرٍ لَا يَكُونُ خَلَقَ اللَّهُ فِينَا؛ فَإِنَّمَا تَأْمُرُنَا بِأَنْ لَا يَخْلُقَ اللَّهُ خَلْقَهُ؟»

حاشا لله! بل لو^٩ قالوا ذلك لتبين إبراهيم عليه السلام أن كفرهم غير خلق الله؛ و لو كان خلق الله ما عذبوا عليه و لا نهوا عنه، و قد قال الله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾^{١٠}؛ فلو كان خلق الله ما بدّل. و ما عذبوا إلا على كفرهم الذي هو غير خلق الله؛ و إن خلق الله حكمةً و صوابً، و الكفر سفةً و خطأً. فثبت أن الحكمة غير السفة، و الخطأ غير الصواب.

١. الخوص: ورق النخل. الواحدة: خوصة. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٣٨ (خوص).

٢. الزُّبُل: جمع «الزُّبيل»، و هو الجراب، و السُّرْقِين، و ما أشبههما. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٣٦٩؛ لسان العرب، ج ١١، ص ٣٠٠ (زبل).

٣. في «ط» و المطبوع: «الخوص و الطين».

٤. في «ط»: «خلق لهم». و في «ق» و المطبوع: «خلقهم».

٥. في «ط، ق» و المطبوع: «قولهم».

٦. في «ط» و المطبوع: «أعمالهم».

٧. في المطبوع: «ما» بدل «لا».

٨. في المطبوع: «إن».

٩. في «ج» و المطبوع: - «لو».

١٠. الروم (٣٠): ٣٠.

و لولا كراهة طول الكتابِ و خوف مَلالِ القارئِ، لَأَتَيْنَا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا يَسْأَلُونَ عَنْهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ فِي تَصْحِيحِ مَذَاهِبِهِمْ؛ وَ فِيمَا ذَكَرْنَا كُفَايَةً وَ دَلَالَةً عَلَى مَا لَمْ نَذْكُرْ^٢. عَلَى أَنَّا قَدْ أَوْدَعْنَا كِتَابَنَا «صَفْوَةَ النَّظَرِ»^٣ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ بَلَاغٌ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَصْلٌ

[معنى «الهدى» في المؤمن والكافر]

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ هَدَى الْكَافِرَ؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْهُدَى عَلَى وَجْهَيْنِ:

هُدَى هُوَ دَلِيلٌ وَ بَيَانٌ، فَقَدْ هَدَى اللَّهُ بِهَذَا الْهُدَى كُلَّ مُكَلَّفٍ بِالْغَى الْكَافِرِ مِنْهُمْ وَ

الْمُؤْمِنِ.

وَ هُدَى هُوَ الثَّوَابُ وَ النِّجَاةُ، فَلَا يَفْعَلُ اللَّهُ هَذَا الْهُدَى إِلَّا بِالْمُؤْمِنِينَ الْمُطِيعِينَ

الْقَابِلِينَ^٤ عَنِ اللَّهِ وَ عَنِ^٥ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ «الْهُدَى» مَا تَقُولُونَ؟

قِيلَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ «الْهُدَى» قَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى «الدَّلِيلِ»:

قَوْلُ اللَّهِ^٦ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: «وَ أَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى

١. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «ذَكَرْنَا».

٢. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ نَذْكُرْ». وَ فِي «ج»: «لَمْ يَذْكُرُوا». وَ فِي «س، ص، ق»: «وَ».

٣. لَمْ نَجِدْ لِهَذَا الْأَثَرِ ذِكْرًا فِي مَصَادِرِ التَّرَاجِمِ وَ كِتَابِ الْفَهَارِسِ.

٤. فِي «ص، ط، ق» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْقَائِلِينَ».

٥. فِي «ط»: «عَنِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ عَنِ».

٦. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَوْلُهُ».

فَأَخَذْتَهُمْ صَاعِقَةً الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ^١، فَقَدَّ خَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ هَدَى
ثَمُودَ الْكُفَّارَ، فَلَمْ يَهْتَدُوا، فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِكُفْرِهِمْ.

وَقَالَ^٢ تَعَالَى: «إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ
سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَ لَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى^٣؛
يَعْنِي الدَّلَالََةَ وَ الْبَيَانَ.

وَقَالَ تَعَالَى: «وَ مَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى^٤؛ يَعْنِي الدَّلَالََةَ
وَ الْبَيَانَ.

وَقَالَ: «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ^٥؛ يَعْنِي: دَلَّلْنَاهُ عَلَى الطَّرِيقِ.

وَقَالَ الَّذِينَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا^٦ أُنْحُنُّ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ
جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ^٧ مُجْرِمِينَ^٨، فَخَبَرُوا فِي الْآخِرَةِ أَنَّ الْهُدَى قَدْ^٩ أَتَى مِنَ اللَّهِ لِلْكَفَّارِ
وَ إِنْ لَمْ^{١٠} يَهْتَدُوا؛ وَ إِنَّمَا هَدَى اللَّهُ هُدَى الدَّلِيلِ.

وَقَالَ لَنَبِيِّهِ عَلَيْهِ وَ آلِهِ السَّلَامُ: «وَ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^{١١}؛ يَعْنِي:
تَدُلُّ وَ تُبَيِّنُ.

١. فَصَلَتْ (٤١): ١٧. ٢. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «اللَّهُ».

٣. النجم (٥٣): ٢٣. ٤. الإِسْرَاءُ (١٧): ٩٤؛ الكهف (١٨): ٥٥.

٥. الإِنْسَانُ (٧٦): ٣.

٦. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَالَ تَعَالَى: وَ».

٧. فِي «ج، س، ص، ط، ق» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَوْمًا». وَ لَا وَجُودَ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ.

٨. سَبَأُ (٣٤): ٣٢.

٩. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «قَدْ».

١٠. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَلَمْ» بَدَلَ «وَ إِنْ لَمْ».

١١. الشورى (٤٢): ٥٢.

و ما أشبهه ما ذكرنا^١ أكثر من أن يؤتى^٢ عليه.

و أما ما يدل على ذلك من اللغة: فإن كل من دل على شيء فقد هدى إليه؛ فلما كان الله تعالى قد دل الكفار على الإيمان، ثبت أنه قد هداهم إلى الإيمان. فأما هدى الثواب الذي لا يفعله^٣ الله تعالى بالكافرين:

فمنه قوله تعالى: ﴿و الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَ يُصَلِّحُ بِاللَّهِمْ﴾^٤، و إنما يهديهم بعد القتل بأن ينجيهم و يثبتهم.

و قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾^٥، و إنما يهديهم بإيمانهم بأن ينجيهم و يثبتهم^٦.
و قال: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾^٧، و قال: ﴿يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾^٨؛ يعني: من تاب.

فهدى الثواب^٩ و ما أشبهه^{١٠} لا يفعله الله إلا بالمؤمنين القابلين للحق^{١١}؛ فأما

١. في «ط» و المطبوع: «ذكرناه».

٢. في «ق» و المطبوع: «أن تأتي».

٣. في «ج، س، ص»: «لا يفعل».

٤. محمّد (٤٧): ٤ - ٥.

٥. يونس (١٠): ٩.

٦. في المطبوع: «إنما» بدون واو العطف.

٧. من قوله: «و قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾» إلى هنا ساقط من «ج».

٨. المائدة (٥): ١٦.

٩. الرعد (١٣): ٢٧.

١٠. في «س»: «فهدى الهدى». و في «ص، ط، ق» و المطبوع: «فهذا الهدى».

١١. في المطبوع: «و ما أشبهه».

١٢. في «ط» و المطبوع: «القائلين بالحق». و في «ق»: «القائلين للحق».

هُدَى^١ الدليلِ فَقَدْ هَدَى اللَّهُ بِهِ^٢ الْخَلْقَ أَجْمَعِينَ.
وَكَلَّمَا سُئِلَتْ عَنْ آيَةٍ مِنَ الْهُدَى مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَرَدَّهَا إِلَى هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ؛
فَإِنَّهُ لَنْ^٣ يَخْلَوْا مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا. وَلَوْلَا كَرَاهَةُ التَّطْوِيلِ لَسَأَلْنَا أَنْفُسَنَا عَنْ
آيَةٍ آيَةٍ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ، وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ دَلِيلٌ عَلَى مَا نُسَأَلُ عَنْهُ.

فَصْلٌ

[حَقِيقَةُ «الِإِضْلَالِ» مِنْهُ سُبْحَانَهُ]

فَإِنْ قِيلَ: أَفَتَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ أَضَلَّ الْكَافِرِينَ؟
قِيلَ لَهُ: نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَضَلَّهُمْ بِأَنْ عَاقَبَهُمْ وَأَهْلَكَهُمْ عُقُوبَةً لَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ. وَلَمْ
يُضِلَّهُمْ عَنِ الْحَقِّ، وَلَا أَضَلَّهُمْ بِأَنْ أَفْسَدَهُمْ؛ جَلَّ وَعَزَّ عَنِ ذَلِكَ.
فَإِنْ قَالُوا: لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الضَّلَالَ قَدْ يَكُونُ عِقَابًا؟
قِيلَ لَهُمْ: قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعْرٍ^٤؛ يَعْنِي: فِي
هَلَاكِ - وَ «سُعْرٍ» يَعْنِي: سُعْرَ النَّارِ فِيهِمْ -؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْآخِرَةِ^٥ ضَلَالٌ هُوَ كُفْرٌ أَوْ
فِسْقٌ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ زَانِلٌ فِي الْآخِرَةِ.
وَ قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يُضِلُّ؛ فَقَالَ: ﴿وَ يُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ^٦، وَ قَالَ:

١. في «ج»: - «هدى». وفي «س، ص، ط، ق» والمطبوع: «قرين».

٢. في «ط، ق» والمطبوع: - «به».

٣. في «ط» والمطبوع: «لا».

٤. القمر (٥٤): ٤٧. و السُّعْرُ هُنَا: الْجُنُونُ (المحيط في اللغة، ج ١، ص ٣٥٨)، لا كما ظنَّ
المصنّف.

٥. في «ط، ق» والمطبوع: - «الآخرة».

٦. إبراهيم (١٤): ٢٧.

﴿يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾^١، وَقَالَ: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^٢، وَقَالَ: ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾^٣.

ثُمَّ أَوْضَحَ الْأَمْرَ، وَخَبَّرَ أَنَّهُ لَا يُضِلُّ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، فَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾^٤، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُضِلُّ أَحَدًا حَتَّى يُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ؛ فَإِذَا ضَلَّ عَنِ الْحَقِّ بَعْدَ الْبَيَانِ وَالْهُدَى وَالذَّلَالَةَ، أَضَلَّهُ^٥ حِينَئِذٍ؛ بَأَن أهلكه وعاقبه.

وَأَمَّا الْإِضْلَالُ الَّذِي نَفِيهِ عَنِ رَبَّنَا تَعَالَى، فَهُوَ مَا أَضَافَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى غَيْرِهِ:

فَقَالَ: ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾^٦؛ يَقُولُ: أَضَلَّهُمْ بِأَن دَعَاهُمْ إِلَى عِبَادَةِ الْعِجْلِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَ مَا هَدَى﴾^٧؛ يُرِيدُ: أَضَلَّهُمْ بِأَن قَالَ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾^٨، وَأَمَرَهُم بِالْكَفْرِ، وَدَعَا إِلَيْهِ؛ وَاللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِعِبَادَةِ غَيْرِهِ، وَلَا يُفْسِدُ عِبَادَهُ.

وَقَالَ: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾^٩، وَقَالَ: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَ فَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾^{١٠}؛ يُرِيدُ: أَنَّهُ أَفْسَدَ وَغَرَّ وَخَدَعَ، وَاللَّهُ لَا يَغُرُّ الْعِبَادَ، وَلَا يُظْهِرُ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ.

وَقَالَ يُخْبِرُ عَنِ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿مَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾^{١١}؛ يُرِيدُ: مَا

٢. البقرة (٢): ٢٦.

٤. التوبة (٩): ١١٥.

٦. طه (٢٠): ٨٥.

٨. النازعات (٧٩): ٢٤.

١. غافر (٤٠): ٧٤.

٣. غافر (٤٠): ٣٤.

٥. في المطبوع: «اللَّهُ».

٧. طه (٢٠): ٧٩.

٩. القصص (٢٨): ١٥.

١٠. يس (٣٦): ٦٢.

١١. الشعراء (٢٦): ٩٩.

أفسدنا، ولا غرنا^١، ولا زين^٢ لنا^٣ الكفر والمعاصي إلا المجرمون. ولم يقولوا: ما أضلنا إلا رب العالمين؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!
 وكل إضلال أضل الله به العباد فإنما هو عقوبة لهم على كفرهم وفسقهم.
 وأما من خالفنا فزعموا أن الله تعالى يبتدئ كثيراً من عباده بالإضلال عن الحق ابتداءً من غير عمل، وإن^٥ من قولهم: إن عبداً مجتهداً في طاعة الله قد عبده مائة عام، ثم لا يأمنه أن يضلَّه عما هو عليه من طاعته^٦؛ فيخلق فيه الكفر، ويزين عنده الباطل. وإن عبداً^٧ يعبد غير مائة عام ويكفر به، ثم لا يأمن أن يخلق في قلبه الإيمان؛ فينقله عما هو عليه^٨. فليس يثق وليه بولايته، ولا يرهب عدوه من عداوته!!

فصل

[عود على بدء في معنى «الهدى»]

فإن سأل سائل فقال: ما معنى قوله: «إنك لا تهدي من أحببت»^٩؟
 قيل^{١٠} له: معنى ذلك أنه^{١١} لا ينجي^{١٢} من العذاب من أحببت، ولا يصير مثاباً

١. في «ط، ق» والمطبوع: «ولا غرنا».
٢. في «س، ص، ط» والمطبوع: «ولا بين».
٣. في «ط» والمطبوع: - «لنا».
٤. من قوله: «ما أضلنا إلا المجرمون» إلى هنا ساقط من «ج».
٥. في المطبوع: - «من».
٦. في المطبوع: «طاعة».
٧. في «ط، ق» والمطبوع: - «عبداً».
٨. من قوله: «من طاعته؛ فيخلق» إلى هنا ساقط من «ج».
٩. القصص (٢٨): ٥٦.
١٠. في «ج، س، ص، ق»: «ف قيل».
١١. في «ط» والمطبوع: «أنك».
١٢. في «ط، ق» والمطبوع: «لا تنجي».

لَمَحَبَّتِكَ^١؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ^٢ كَانَ حَرِيصاً عَلَى نَجَاةِ أَقَارِبِهِ، بَلْ كُلُّ^٣ مَنْ دَعَا.

فَبِإِن قَال^٤: فَلِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ هَذَا هُوَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ؟

قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَانَ اللَّهُ قَدْ هَدَاهُمْ بِأَنَّ دَلَّاهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَهْدِهِمْ
بِهَدْيِ^٥ الثَّوَابِ^٦؛ وَ قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْهُدَى بِمَعْنَى الدَّلِيلِ قَدْ هَدَاهُمْ بِهِ، فَقَالَ:
﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَ لَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾^٧؛ يَعْنِي
الدَّلَالَهَ وَ الْبَيَانَ.

فَبِإِن قَال^٨: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ»^٩؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ: لَيْسَ عَلَيْكَ نَجَاتُهُمْ، مَا عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ؛ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يُنْجِي
مَنْ يَشَاءُ.

فَبِإِن قَال^{١٠}: فَلِمَ قُلْتُمْ هَذَا؟

قِيلَ لَهُ: لَمَّا خَبِرَ^{١١} اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ هَدَى الْكَافِرَ فَقَالَ:

١. في «س، ص، ط، ق»: - «يصير مثاباً لمحبتك»، و في المطبوع فراغ بدله.

٢. في المطبوع: - «قد».

٣. في النسخ: «كان». و ما أثبتناه هو الصحيح؛ وفقاً للمطبوع.

٤. في النسخ: «قيل». و هو خطأ واضح؛ بقرينة الإجابة بـ «قيل له» لا بـ «قلنا».

٥. في «ج، ص، ق»: «بهذا».

٦. في «س، ص»: «للثواب».

٧. النجم (٥٣): ٢٣.

٨. في المطبوع: «قيل».

٩. البقرة (٢): ٢٧٢.

١٠. في «ج، س، ص»: «قيل له» و في «ط، ق» و المطبوع: «بأن قيل» بدل «فإن قال».

١١. في «ط، ق» و المطبوع: «أخبر».

﴿إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^١، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: إِنَّكَ تَدُلُّ؛ فَلَمَّا كَانَ قَدْ دَلَّ الْمُؤْمِنَ
وَالْكَافِرَ، كَانَ قَدْ هَدَى الْكَافِرَ وَالْمُؤْمِنَ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ بِهَذِهِ الْآيَةِ هُدَى الثَّوَابِ
وَالنَّجَاةِ.

فَقَسَّ عَلَيْنَا مَا ذَكَرْنَا^٢ جَمِيعًا مَا تُسَأَلُ^٣ عَنْهُ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ الْآيَةِ.

بَابُ

الْكَلَامِ فِي الْإِرَادَةِ وَحَقِيقَتِهَا

فَإِن سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ: أَتَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ الْإِيمَانَ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ؛
الْمَأْمُورِينَ وَالْمَنْهِيِّينَ؟ أَوْ أَرَادَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ؟
قِيلَ لَهُ: بَلْ أَرَادَ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْخَلْقِ^٤ إِرَادَةً تَلَوَّى وَاجْتِبَارًا، وَلَمْ يُرِدْهُ^٥ إِرَادَةً
إِجْبَارًا وَاضْطِرَارًا. وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾^٦، وَقَالَ: ﴿كُونُوا
قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾^٧؛ فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُمْ هُوَ قِرَدَةً إِرَادَةً إِجْبَارًا وَاضْطِرَارًا فَكَانُوا كُلُّهُمْ
كَذَلِكَ، وَأَرَادَ أَنْ يَقَوْمُوا بِالْقِسْطِ إِرَادَةً تَلَوَّى وَاجْتِبَارًا. فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَكُونُوا قَوَّامِينَ
بِالْقِسْطِ كَمَا أَرَادَ أَنْ يَكُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ، لَكَانُوا كُلُّهُمْ قَوَّامِينَ؛ شَاؤُوا، أَوْ أَبَوْا. وَ
لَكِنْ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ، مَا اسْتَحَقُّوا حَمْدًا وَلَا أَجْرًا.

١. الشورى (٤٢): ٥٢.

٢. في «ط» والمطبوع: «ذكرناه».

٣. في «ج» والمطبوع: «تُسأل». وفي «س»: «تُسأل».

٤. في «ج، س، ص»: - «من جميع الخلق».

٥. في المطبوع: «ولم يرد».

٦. النساء (٤): ١٣٥.

٧. البقرة (٢): ٦٥؛ الأعراف (٧): ١٦٦.

وَمَا يَدُلُّ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ بِخَلْقِهِ الْخَيْرَ وَالصَّلَاحَ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِمُ الْكُفْرَ وَالضَّلَالَ:

قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: «تُرِيدُونَ^١ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»^٢، فَأَخْبَرَ أَنْ مَا أَرَادَ غَيْرَ مَا أَرَادُوا.

وَقَالَ: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ»^٣، فَأَخْبَرَ أَنْ إِرَادَتَهُ فِي خَلْقِهِ الْهَدْيَاةُ وَالتَّوْبَةُ وَالبَيَانُ. ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا»^٤، فَأَخْبَرَ أَنْ مَا أَرَادَ اللَّهُ مِنْهُمْ غَيْرَ مَا أَرَادَ غَيْرُهُ مِنَ الْمَيْلِ الْعَظِيمِ.

وَقَالَ: «يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ»^٥، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَأْبَى مَا أَرَادَهُ الْعِبَادُ مِنْ إِطْفَاءِ نُورِهِ.

وَقَالَ: «وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ»^٦، وَقَالَ: «وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ»^٧، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ الظُّلْمَ بِوَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ؛ كَمَا أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ»^٨ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَرْضَى [بِالْكُفْرِ]^٩ بِوَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ؛ وَكَذَلِكَ لَمَّا

١. في «ج، س، ص، ط، ق» والمطبوع: «يريدون»؛ خلافاً لما جاء في الذكر الحكيم!!

٢. الأنفال (٨): ٦٧.

٣. النساء (٤): ٢٦.

٤. النساء (٤): ٢٧.

٥. التوبة (٩): ٣٢.

٦. غافر (٤٠): ٣١.

٧. آل عمران (٣): ١٠٨.

٨. الزمر (٣٩): ٧.

٩. في المطبوع: «[به]».

قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَوْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»^١ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْمُرَ بِالْفَحْشَاءِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوَجُوهِ. وَ لَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ الظُّلْمَ وَ هُوَ يَقُولُ: «وَ مَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ»، لَجَازَ أَنْ يَرْضَى بِالْكَفْرِ وَ يُحِبَّ الفَسَادَ وَ يَأْمُرَ بِالْفَحْشَاءِ مَعَ هَذِهِ الْآيَاتِ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُرِيدَ الظُّلْمَ.

وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُرِدِ الكُفْرَ وَ الفُجُورَ: أَنَا وَ جَدْنَا المُرِيدَ لِشَتْمِ نَفْسِهِ سَفِيهَاً غَيْرَ حَكِيمٍ؛ فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُرِيدُ شَتْمَهُ، وَ لَا سُوءَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

وَ أَيْضًا: فَإِنَّ الكُفْرَ إِذَا فَعَلُوا مَا أَرَادَ مِنَ الكُفْرِ كَانُوا مُحْسِنِينَ؛ لِأَنَّ مَنْ فَعَلَ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ أَحْسَنَ. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الكَافِرُ مُحْسِنًا^٢ فِي شَتْمِهِ لِلَّهِ وَ مَعْصِيَتِهِ لَهُ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَرَادَ اللَّهُ.

وَ أَيْضًا: فَإِنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ الكُفْرَ بِهِ وَ يَكُونَ بِذَلِكَ ممدوحاً، لَجَازَ أَنْ يُحِبَّ الكُفْرَ وَ يَرْضَى بِهِ وَ يَكُونَ بِذَلِكَ حَكِيمًا ممدوحاً. فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرْضَى بِالْكَفْرِ وَ لَا يُحِبَّهُ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُرِيدَهُ.

وَ أَيْضًا: فَإِنَّ مَنْ أَمَرَ الْعِبَادَ بِمَا لَا يُرِيدُهُ، فَهُوَ جَاهِلٌ، فَلَمَّا كَانَ رَبُّنَا أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِشَيْءٍ لَا يُرِيدُهُ؛ لِأَنَّ مَنْ أَمَرَ بِمَدْحِهِ وَ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَفْعَلَ^٣، وَ نَهَى عَنْ شَتْمِهِ وَ أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ، فَهُوَ جَاهِلٌ نَاقِصٌ. فَلَمَّا كَانَ اللَّهُ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ يُشْتَمَ، وَ لَا يُثْنَى عَلَيْهِ بِسُوءِ الثَّنَاءِ؛ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا.

١. الأعراف (٧): ٢٨.

٢. من قوله قبل عدة صفحات: «أفليس الله قد صرَّ الكافر» إلى هنا ساقط من نسختي «ب، د».

٣. في «ط، ق» و المطبوع: «أن يفعله».

فصل

[في] شبهة لهم [في الإرادة]

قالوا: لو أراد الله سبحانه من زيد الإيمان فوق خلافه، و هو مراد الشيطان و العبد، لكانا قد عجزا الله سبحانه^١، و وجب أن يكونا أقدَر منه.

الجواب^٢ عن ذلك أنه يُقال لهم: لم قلتم ذلك؟

فإن قالوا: لأننا نعلم أن جند السلطان لو فعلوا ما لا يريدُه لَدَلَّ على عجزه و قلة^٣ قدرته.

قيل لهم: إنما صحَّ ذلك؛ لأنَّ السلطان لم يكن ممن يصحُّ منه التكليف، أو ممن له قدرة على الانتصافِ منهم في أيِّ وقتٍ أرادَ لا^٤ يخافُ الفوت، و لم يكن أيضاً ممن يعلمُ مقدارَ الحسنَةِ و الجزاءِ عليها و السيئةِ و الأخذِ بها؛ و أيضاً فإنَّ السلطان يتألَّم إذا لم يقع مراده و يسرُّ بوقوعه.

وكلُّ هذه الأوصافِ مُنتفيةٌ عن القديمِ تعالى؛ فافترق^٥ بين الأمرين، و لم يكن للقياس الذي اعتمدوا عليه معنى في هذا الموضع. و إنما يجب أن يُجمَع بين المعنيين^٦ بعلَّةٍ تجمعهما^٧، و الأمرُ هاهنا بخلاف ذلك.

١. في المطبوع: - «سبحانه».

٢. في «ط» و المطبوع: «و الجواب».

٣. في «ط» و المطبوع: «و عدم».

٤. في «ط» و المطبوع: «ولا». و في «ق»: «و لم».

٥. في «ط» و المطبوع: «ففرق».

٦. في «د»: «الشيئين». و في المطبوع: «المتساويين».

٧. في «ط، ق» و المطبوع: - «تجمعهما».

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَاجِزاً لَوْ أَرَادَ مِنْهُمْ الطَّاعَةَ إِرَادَةً اضْطِرَّارٍ
وإِجْبَارٍ ثُمَّ لَمْ تَقَعْ^٢، فَأَمَّا وَ قَدْ^٣ أَرَادَ إِرَادَةَ الْبَلْوَى وَالِاخْتِبَارِ - فِهَذَا مَا لَا يَغْنَى^٤ إِلَّا
عَلَى الْمُتَبَكِّمِينَ^٥ - وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ^٦، فَلَا يَكُونُ مِنْهُمْ^٧ التَّعْجِيزُ لِلَّهِ تَعَالَى إِذَا
فَعَلَ الْعِبَادُ مَا لَا يُرِيدُهُ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَمْ يَفْعَلُوا مَا أَرَادَهُ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِذْ أَنْ
يَحْمِلَهُمْ عَلَيْهِ حَمَلاً، وَيُلْجِئَهُمْ إِلَيْهِ إِجْءاً، فَيَكُونُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ سَبِيلِ التَّطَوُّعِ.
وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً
فَطَلَّتْ أُغْنَاقَهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^٩، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَأَحْدَثَ آيَةً يَخْضَعُ عِنْدَهَا
الْخَلْقُ؛ وَلَكِنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ مَا اسْتَحَقُّوا حَمِداً وَ^{١٠} جِزَاءً، وَلَا كِرَامَةً وَلَا مَدْحاً؛ لِأَنَّ
الْمُلْجَأَ لَا يَسْتَحِقُّ حَمِداً وَلَا جِزَاءً؛ لِأَنَّهُ^{١١} إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ الْمُسْتَطِيعُ. وَ
قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا

١. في «ب، ج، د، س، ص، ق»: «إن».

٢. في «ج، د، س، ص»: «لم يقع».

٣. في المطبوع: «إذا» بدل «وقد».

٤. في «ج»: «يعتي». وفي «د»: «نعنى». وفي «س»: «يعنى». وفي «ص»: «يعنى».

وغيبي الشيء: خفي. راجع: لسان العرب، ج ١٥، ص ١١٤ (غيب).

٥. في «ج، س، ص، ط، ق» والمطبوع: «المسكين». وفي «د»: «المتبتلين».

والمبتكّم هنا: الجاهل بعلم الكلام؛ نقيض «المتكلم». من البكّم بمعنى العجز عن الكلام.

٦. في «ب»: «كلّ كذلك» وفي «س، ص، ق»: «كلّ ذلك» وفي «ط»: «كلّه ذلك» وفي المطبوع:

«ذلك كلّه» بدل «ذلك كذلك».

٧. في «س، ص، ط، ق» والمطبوع: «متأ».

٨. في «س، ص، ط، ق» والمطبوع: «إذ».

٩. الشعراء (٢٦): ٤.

١٠. في المطبوع: «+ لا».

١١. في المطبوع: «و» بدل «لأنّه».

كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ^١، و قَالَ ٢ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ: «فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا»^٣، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْإِيمَانَ إِذَا كَانَ الْعَذَابُ وَ الْإِلْجَاءُ.

و قَالَ تَعَالَى: «يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا»^٤، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْإِيمَانَ فِي حَالِ الْإِلْجَاءِ.

و قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: «حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْعَرْقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَ أَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^٥.

و قَالَ ٧ اللَّهُ تَعَالَى: «الْآنَ وَ قَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَ كُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ»^٨، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَعَهُ الْإِيمَانَ فِي وَقْتِ الْإِلْجَاءِ وَ الْإِكْرَاهِ.

و قَالَ عَزَّ وَ جَلَّ: «إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ الشُّرُوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَ كَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَ لَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَ لَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَ هُمْ كُفَّارٌ»^٩، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا تَنْفَعُ التَّوْبَةُ فِي حَالِ الْمُعَايِنَةِ لِلْعَذَابِ^{١١}.
و مَا أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَاهُ كَثِيرٌ.

١. غافر (٤٠): ٨٤.

٢. في «ب، ج، د، س، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٣. غافر (٤٠): ٨٥. ٤. الأنعام (٦): ١٥٨.

٥. في «ب، ج، د، س، ص»: «فلما» بدل «حتى إذا»؛ خلافاً لما جاء في الذكر الحكيم.

٦. يونس (١٠): ٩٠.

٧. في «ب، ج، د، س، ص»: «قال» بدون واو العطف.

٨. يونس (١٠): ٩١. ٩. في «ط، ق» و المطبوع: «لا».

١٠. النساء (٤): ١٧ - ١٨.

١١. في «س، ص، ط، ق» و المطبوع: «للعذاب».

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ بِفِعْلِهِ مَا لَمْ يُرِدِ اللَّهُ قَدْ عَجَزَهُ^١، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِفِعْلِهِ مَا يُرِيدُهُ قَدْ أَقْدَرَهُ. وَمَنْ انْتَهَى قَوْلُهُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ، فَقَدْ اسْتُغْنِيَ عَنِ جِدَالِهِ، وَسَقَطَتْ^٢ مَوْثِقَتُهُ.

فَصْلٌ

[الإيمان و حقيقة المشيئة]

فَإِنْ سَأَلُوا عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً فَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^٣.

قِيلَ لَهُمْ: مَعْنَى ذَلِكَ: لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَلْجَأَهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ؛ لَكِنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ، لَرَأَى التَّكْلِيفَ؛ فَلَمْ يَشَأْ ذَلِكَ، بَلْ شَاءَ أَنْ يُطِيعُوا عَلَى وَجْهِ التَّطَوُّعِ وَالْإِثَارِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْإِجْبَارِ وَالْإِضْطْرَارِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾؛ يُرِيدُ: أَنِّي أَنَا أَقْدَرُ عَلَى الْإِكْرَاهِ مِنْكَ؛ وَ لَكِنَّهُ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾^٤.

وَ كَذَلِكَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾^٥، وَ ﴿لَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^٦، وَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَ لَكِنْ ائْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَ مِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾^٧، وَ لَوْ شَاءَ لَحَالَ بَيْنَهُمْ وَ

١. في المطبوع: «أعجزه».

٢. في «س، ص، ط، ق» والمطبوع: «وربحت».

٣. يونس (١٠): ٩٩.

٤. البقرة (٢): ٢٥٦.

٥. الأنعام (٦): ١١٢.

٦. النحل (١٦): ٩.

٧. البقرة (٢): ٢٥٣.

بَيْنَ ذَلِكَ. وَ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ، لَرَأَى التَّكْلِيفَ عَنِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ إِلَّا مَعَ الْإِخْتِيَارِ، لَا مَعَ الْإِجْبَاءِ وَالْإِضْطْرَارِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾^١، فَأَحْبَرَ أَنَّهُ لَوْ شَاءَ لَأَكْرَهَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا^٢ مِنْ قِصَّةِ فِرْعَوْنَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَعَهُمُ الْإِيمَانُ فِي وَقْتِ الْإِكْرَاهِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ لَمْ يَشَأِ الشَّرْكَ، وَكَذَّبَ الَّذِينَ أَضَافُوا إِلَيْهِ ذَلِكَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَفْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾^٣، فَأَحْبَرُوا أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَشْرَكُوا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلذَلِكَ كَذَّبَهُمْ، وَ لَوْ كَانُوا أَرَادُوا أَنَّهُ «لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَحَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْإِيمَانِ»، لَمَا كَذَّبَهُمُ اللَّهُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى تَكْذِيبًا لَهُمْ: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾؛ يَعْنِي: عَذَابَنَا. ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾؛ يَعْنِي: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ أَنَّ اللَّهَ يَشَاءُ الشَّرْكَ؟ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾^٤؛ يَعْنِي: تَكْذِبُونَ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾^٥، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^٦؛ يَعْنِي: يَكْذِبُونَ.

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ

١. الشعراء (٢٦): ٤. في «د» والمطبوع: «ما ذكرناه».

٣. الأنعام (٦): ١٤٨.

٤. في «ب، س، ص»: «فكذلك». وفي «د»: «وكذلك».

٥. في «ب، د» - «اللَّهُ».

٦. الأنعام (٦): ١٤٨.

٨. الزخرف (٤٣): ٢٠.

٧. الذاريات (٥١): ١٠.

نَحْنُ وَ لَا آبَاؤُنَا وَ لَا حَزْمُنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى
الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ^١؛ عَبَّرَ^٢ أَنَّ الرُّسُلَ قَدْ دَعَتِ إِلَى الْإِيمَانِ؛ فَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى
شَاءَ الشَّرْكَ لَكَانَتِ الرُّسُلُ قَدْ دَعَتِ إِلَى^٣ خِلَافِ مَا شَاءَ اللَّهُ. فَعَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ
يَشَأِ الشَّرْكَ.

فَبِإِن قَالَ بَعْضُ الْأَغْيَابِ: فَهَلْ يَشَاءُ الْعَبْدُ شَيْئًا؟ وَ هَلْ تَكُونُ لِلْعَبْدِ إِرَادَةٌ؟
قِيلَ لَهُ: نَعَمْ؛ قَدْ شَاءَ مَا أَمَكَتَهُ اللَّهُ مِنْ مَشِيئَتِهِ، وَ يُرِيدُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِإِرَادَتِهِ؛ فَالْقَوَّةُ
عَلَى الْإِرَادَةِ فِعْلُ اللَّهِ، وَ الْإِرَادَةُ فِعْلُ الْعَبْدِ.

وَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ:

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَ قُلْ^٥ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ إِنَّا
أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا»^٦.

وَ قَالَ تَعَالَى: «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا»^٧.

وَ قَالَ: «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ مَآبًا»^٨.

وَ قَالَ: «تُرْجَىٰ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَ تُؤْوَىٰ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ»^٩.

وَ قَالَ: «وَ كَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ»^{١١}.

١. النحل (١٦): ٣٥.

٢. في «ج، د، س، ق»: «غير». و في «ط»: «خير». و في المطبوع: «خبير».

٣. في المطبوع: - «إلى».

٤. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «أو».

٥. في «ط» و المطبوع: «قل» بدون واو العطف.

٦. الكهف (١٨): ٢٩.

٧. المزمّل (٧٣): ١٩.

٨. النبأ (٧٨): ٣٩.

٩. من قوله: «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا» إلى هنا ساقط من نسختي «ب، د».

١٠. الأحزاب (٣٣): ٥١.

١١. يوسف (١٢): ٥٦.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿فَكَلَا مِنْ حَيْثُ سِئْتُمْ﴾^١.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتُوا حَزَنُكُمْ أَنِّي سِئْتُمْ﴾^٢.

و قَالَ: ﴿لَوْ سِئْتُ لَاتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أُجْرًا﴾^٣.

و قَالَ تَعَالَى فِيمَا بَيَّنَّ أَنَّ الْعَبْدَ قَدْ يُرِيدُ مَا يَكْرَهُ اللَّهُ مِنْ إِرَادَتِهِ، فَقَالَ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾^٤.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿و يُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾^٥.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿و لَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةً﴾^٦، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ لَوْ أَرَادُوا

لَفَعَلُوا كَمَا فَعَلَ مَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ، [ثُمَّ قَالَ: ﴿وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ﴾].

و قَالَ: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾^٧.

و قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾^٨.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿و يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾^٩.

و مَا أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُوتَى^{١٠} عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

فَإِنْ قَالَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿و مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾^{١١}؟

قِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ هَذَا الْمَعْنَى فِي مَوْضِعَيْنِ، وَقَدْ بَيَّنَّهُمَا وَ دَلَّ عَلَيْهِمَا بِأَوْضَحِ

دَلِيلٍ وَ أَشْفَى بُرْهَانٍ عَلَى أَنَّهَا مَسْئَلَةٌ فِي الطَّاعَةِ؛ فَقَالَ: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ

١. الأعراف (٧): ١٩. ٢. البقرة (٢): ٢٢٣.

٣. الكهف (١٨): ٧٧. ٤. الأنفال (٨): ٦٧.

٥. النساء (٤): ٢٧. ٦. التوبة (٩): ٤٦.

٧. الفتح (٤٨): ١٥. ٨. المائدة (٥): ٩١.

٩. النساء (٤): ٦٠.

١٠. في «ط، ق» و المطبوع: «نأتي».

١١. الإنسان (٧٦): ٣٠؛ التكوثر (٨١): ٢٩.

* وَ مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ^١، فهو عَزَّ وَ جَلَّ شاء الاستقامة، و لم يَشَاءِ الاعوجاج و لا الكُفْرَ.

و قال في مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا * وَ مَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ^٢، فاللهُ قد شاءَ اتِّخَاذَ السَّبِيلِ، و لم يَشَاءِ العِبَادُ ذَلِكَ إِلَّا وَ قد شاءَهُ^٣ اللَّهُ تَعَالَىٰ لَهُمْ. فَأَمَّا الصَّدُّ عَنِ السَّبِيلِ وَ صَرْفُ العِبَادِ عَنِ الطَّاعَةِ، فَلَمْ يَشَأْهُ^٤ عَزَّ وَ جَلَّ.

و يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ الْمُرِيدُ لِشَتْمِهِ غَيْرَ حَكِيمٍ؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «نَعَمْ». قِيلَ لَهُمْ: أَوَلَيْسَ الْمُخَيَّرُ بِالكَذِبِ كَاذِبًا؟ فَمِنْ قَوْلِهِمْ: «نَعَمْ». يُقَالُ^٥ لَهُمْ: وَ قَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ شَتْمَهُ، وَ يَكُونُ حَكِيمًا؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الإِقْرَارِ بِذَلِكَ، أَوْ يَتْرُكُوا قَوْلَهُمْ. يُقَالُ^٦ لَهُمْ: فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يُخَيَّرَ بِالكَذِبِ، وَ لَا يَكُونُ كَاذِبًا؟

فإن مَنَعُوا مِنَ ذَلِكَ، قِيلَ لَهُمْ: وَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَكِيمًا بِإِرَادَةِ السَّفَهِّ وَ إِرَادَةِ شَتْمِ نَفْسِهِ. فَلَا^٧ يَجِدُونَ إِلَى الفَصْلِ سَبِيلًا.

فإن أَجَازُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَىٰ أَنْ يُخَيَّرَ بِالكَذِبِ، لَمْ يَأْمَنُوا بَعْدَ إِخْبَارِهِ عَنِ البَعِثِ وَ النُّشُورِ وَ الجَنَّةِ وَ النَّارِ أَنَّهَا كُلُّهَا كَذِبٌ، وَ يَكُونُ بِذَلِكَ صَادِقًا! وَ لَا يَجِدُونَ مِنَ الخُرُوجِ مِنْ^٨ هَذَا الكَلَامِ سَبِيلًا.

و يُقَالُ لَهُمْ: فَمَا تُرِيدُونَ أَنْتُمْ مِنَ الكُفَّارِ؟

١. التكويد (٨١): ٢٨ - ٢٩.
٢. الإنسان (٧٦): ٢٩ - ٣٠.
٣. في «ط، ق» و المطبوع: «شاء».
٤. في المطبوع: «فلم يشأ».
٥. في «ط» و المطبوع: «قيل».
٦. في «ب، ج، د»: «فقد».
٧. في «ط، ق» و المطبوع: «و يقال».
٨. في «س، ص، ط، ق» و المطبوع: «و لا».
٩. في «ج، د» و المطبوع: «عن».

فإن قالوا: ^١ الكُفْرَ. فقد أقرّوا على أنفسهم بأن يُريدوا أن يُكفّرَ بالله، و يَجِبُ عليهم أن يُجيزوا ذلك على النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله بأن يَكُونَ مُريداً للكُفْرِ بالله تَعَالَى!! و هذا غايةُ سُوءِ الشنَاءِ عليه.

و إن قالوا: إن الذي تُريده من الكُفْرِ الإيمَانُ.

قيل لهم: فأبئنا أفضل؛ ما أردتم من الإيمَانِ، أو ما أرادَه ^٢ اللهُ من الكُفْرِ؟

فإن قالوا: ما أرادَه ^٣ اللهُ من الكُفْرِ ^٤ خَيْرٌ ممَّا أردنا من الإيمَانِ. فقد زَعَموا أن

الكُفْرَ خَيْرٌ من الإيمَانِ!!

و إن قالوا: إن ما أردنا من الإيمَانِ خَيْرٌ ممَّا أرادَه اللهُ من الكُفْرِ.

فقد زَعَموا أنهم أولى بالخَيْرِ و الفضلِ مِنَ اللهِ تَعَالَى!! و كفاهم بذلك خِزياً؛

فَيَقَالُ لهم: فما يَجِبُ على العِبَادِ: أه يَجِبُ عليهم أن يَفْعَلُوا ما تُريدونَ أنتم، أو ما يُريدُ اللهُ؟

فإن قالوا: ما يُريدُ اللهُ. فقد زَعَموا أن على أكثرِ العِبَادِ أن يَكْفُرُوا؛ إذ كَانَ اللهُ

تَعَالَى يُريدُ الكُفْرَ!!

و إن قالوا: إنه يَجِبُ على العِبَادِ أن يَفْعَلُوا ما تُريدُ من الإيمَانِ، و لا يَفْعَلُوا ما

يُريدُ اللهُ من الكُفْرِ. فقد زَعَموا أن اتَّبَاعَ ما أرادوا هُم أَوْجِبُ على الخَلْقِ مِنَ اتِّبَاعِ ما

أَرَادَ اللهُ!! و كفاهم بهذا قُبْحاً.

١. في «ط، ق» و المطبوع: + «نريد من الكُفْرِ».

٢. في «ط، ق» و المطبوع: «أراد».

٣. في «ط، ق» و المطبوع: «أراد».

٤. في «س، ص، ط، ق» و المطبوع: - «من الكُفْرِ».

٥. في المطبوع: - «أ».

و لولا كراهة طول الكتاب لسألناهم في قولهم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرَادَ الْمَعَاصِي»
عن مسائل كثيرة؛ بُيِّنَ^١ فيها فساد قولهم. وفيما ذكرنا كفاية.
و الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

[فصل]

[الأخبار المُسَدِّدَة لِمَذْهَبِ الْعَدْلِيَّةِ]

و مَاجَاءُ مِنَ الْحَدِيثِ: مَا يُصَحِّحُ مَذْهَبَنَا فِي الْقَضَاءِ وَالْمَشِيئَةِ - وَغَيْرُ ذَلِكَ مَا^٢
ذَكَرْنَاهُ^٣؛ فَمِنْ ذَلِكَ:

مَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَرْضَى بِقَدْرِ اللَّهِ
تَعَالَى»^٤. وَ هَذَا مُصَحِّحٌ لِقَوْلِنَا؛ لِأَنَّا بِقَدْرِ اللَّهِ رَاضُونَ، وَ بِالْكَفْرِ غَيْرُ رَاضِينَ.
وَ رُوِيَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ^٥ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ
رَضِّنِي بِقَضَائِكَ، وَ بَارِكْ لِي فِي قَدْرِكَ؛ حَتَّى لَا أُحِبَّ تَعْجِيلَ مَا أَخَّرْتَ، وَ لَا تَأْخِيرَ

١. في «س»: «بيِّن». و في «ط، ق» و المطبوع: «يتبيَّن».

٢. في «ط، ق» و المطبوع: «مما».

٣. في «ق» و المطبوع: «ذكرنا». و في «د»: - «ما ذكرناه».

٤. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

٥. عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي: من خلص شيعة أمير المؤمنين عليه السلام. كان مريضاً شديداً الحمى، فعاده الإمام الحسين عليه السلام، فلما دخل باب الدار طارت الحمى عن الرجل. و هو من قبيلة مُضَر، منسوب إلى الليث بن بكير بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة وُلد في عهد النبي صلى الله عليه وآله، و أمه سلمى بنت عميس؛ فهو أخو أولاد حمزة بن عبد المطلب لأنهم و ابن خالة أولاد جعفر و كذا محمد بن أبي بكر. توفي سنة ٨١ أو ٨٢ هـ. راجع: رجال الكشي، ج ١، ص ٢٩٨، ح ١٤١؛ الإصابة، ج ٥، ص ١١، الرقم ٦١٩٢؛ رجال ابن داود، ص ١٢٠، الرقم ٨٧٤؛ معجم رجال الحديث، ج ١١، ص ٢٣٢، الرقم ٦٩٢٩.

ما عَجَلْتِ^١، و النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْضَى بِالْكَفْرِ وَلَا بِالظُّلْمِ.
و رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْمَلُونَ
بِالْمَعَاصِي ثُمَّ^٢ يَقُولُونَ: هِيَ مِنَ اللَّهِ قَضَاءٌ وَ قَدَرٌ. فَإِذَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَأَعْلِمُوهُمْ أَنِّي
مِنْهُمْ بَرِيءٌ»^٣.

و رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي، مَتَى يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ؟
وَ مَتَى يُعَذِّبُ اللَّهُ عِبَادَهُ؟

قَالَ^٤: «يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ إِذَا عَمِلُوا بِالْمَعَاصِي فَقَالُوا: هِيَ مِنَّا. وَ يُعَذِّبُ اللَّهُ عِبَادَهُ
إِذَا عَمِلُوا بِالْمَعَاصِي فَقَالُوا: هِيَ مِنَ اللَّهِ قَضَاءٌ وَ قَدَرٌ»^٥.

وَ رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ^٦ أَتَى بِسَارِقِي، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ هَذَا؟ فَقَالَ:
قَضَاءُ اللَّهِ^٨ وَ قَدَرُهُ. فَضْرَبَهُ عُمَرُ ثَلَاثِينَ سَوْطاً، ثُمَّ قَطَعَ يَدَهُ، فَقَالَ: قَطَعْتُ يَدَكَ
بِسَرِقَتِكَ، وَ ضْرَبْتُكَ بِكَذِبِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى^٩.

وَ هَذَا خَبْرٌ قَدْ رَوَتْهُ جَمِيعُ الْحَشَوِيَّةِ وَ مُعْظَمُ رُوَاةِ الْعَامَّةِ، وَ نَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ

١. المقتبعة، ص ١٧٨؛ مصباح المتهجد، ص ٥٠٧؛ المصباح للكفعمي، ص ١١٤؛ الدعاء للطبراني، ص ١٤٧، ح ٤١٠؛ شُعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٢٢٧؛ الأذكار للنووي، ص ١٢٦، ح ٣٦٥.
٢. في «ط» و المطبوع: «حتى».
٣. رواه أيضاً ابن شهر آشوب رحمه الله في متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ١٩٦.
٤. في «ط» و المطبوع: «فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله».
٥. و لم نعثر على الخبر في مصدر آخر. و في «ق»: - «و قدر».
٦. في «ج، ط، ق» و المطبوع: + «قد».
٧. في «ط» و المطبوع: «و رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ».
٨. في «س، ص، ق» و المطبوع: «قضى».
٩. و راجع: متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ١٩٦.

وغيره من الروايات.^١

و رُوِيَ عن الأصبغ بن نباتة^٢ قَالَ: لَمَّا رَجَعَ أميرُ المؤمنينَ عَلِيٌّ بنُ أَبِي طَالِبٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ رِضْوَانُهُ - مِنْ صَقِينٍ، قَامَ إِلَيْهِ شَيْخٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَخْبِرْنَا عَنْ مَسِيرِنَا إِلَى الشَّامِ؛ أكَانَ بَقْضَاءٍ وَ قَدْرٍ؟

فَقَالَ لَهُ^٣ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «و الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسْمَةَ، مَا وَطِنَا مَوْطِنًا وَ لَا هَبَطْنَا وَاذِيًا وَ لَا عَلَوْنَا^٤ تَلَعَةً إِلَّا بَقْضَاءٍ وَ قَدْرٍ».

فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَحْتَسِبُ عَنَائِي؟ وَ اللَّهُ، مَا أَرَى أَنْ لِي^٥ مِنَ الْأَجْرِ شَيْئًا^٦.

فَقَالَ لَهُ: «بَلَى أَيُّهَا الشَّيْخُ، لَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ أَجْرَكَ بِمَسِيرِكَم وَ أَنْتُمْ سَائِرُونَ، وَ فِي مُنْصَرَفِكُمْ وَ أَنْتُمْ مُنْصَرِفُونَ؛ وَ لَمْ تَكُونُوا فِي شَيْءٍ مِنْ حَالَاتِكُمْ مُكْرَهِينَ، وَ لَا إِلَيْهَا مُضْطَرِّينَ».

فَقَالَ: وَ كَيْفَ لَمْ نَكُنْ مُضْطَرِّينَ، وَ الْقَضَاءُ وَ الْقَدْرُ سَاقَانَا، وَ عَنْهُمَا كَانَ مَسِيرُنَا وَ مُنْصَرَفُنَا؟

١. لم نجد الخبر في مصادر العامة؛ لا في مسند أحمد، ولا في غيره من المصادر.

٢. أبو القاسم أصبغ بن نباتة التميمي المَجاشيعي الحنظلي: من خَاصَّة أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام، و روى عنه عهد الأشر و وصيته إلى محمد ابنه. و هو من أجلاء أصحاب الأئمة عليهم السلام؛ لكن جرح في كتب رجال العامة لحبه علياً و حديثه عنه عليه السلام. راجع للمزيد: رجال النجاشي، ص ٨، الرقم ٥؛ رجال الطوسي، ص ٥٧، الرقم ٤٧٠؛ معجم رجال الحديث، ج ٤، ص ١٣٢، الرقم ١٥١٧؛ الجرح و التعديل، ج ٢، ص ٣١٩، الرقم ١٢١٣؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٢٧١، الرقم ١٠١٤.

٣. في المطبوع جعل «له» بين معقوفين.

٤. في «ط» و المطبوع: «ما إن أرى لي».

٥. في «ب، د»: «و لا ارتقينا».

٦. في «ج، د، س، ص»: «شيء».

فَقَالَ لَهُ: «وَيْحَكَ! لَعَلَّكَ ظَنَنْتَ قَضَاءَ لَازِمًا وَقَدْرًا حَتْمًا؟! لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ بَطَّلَ^١ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ، وَسَقَطَ^٢ الْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، وَالْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ وَالنَّهْيُ؛ وَلَمْ تَكُنْ تَأْتِي^٣ لِأَنَّمَا لِمُذْنِبٍ، وَلَا مَحَمَدَةَ لِمُحْسِنٍ؛ وَلَمْ يَكُنِ الْمُحْسِنُ أَوْلَىٰ بِالْمَدْحِ^٤ مِنَ الْمُسِيءِ، وَلَا الْمُسِيءُ أَوْلَىٰ بِالذَّمِّ^٥ مِنَ الْمُحْسِنِ؛ تِلْكَ مَقَالَةُ عَبْدِ الْأَوْثَانِ، وَجُنْدِ الشَّيْطَانِ، وَخُصَمَاءِ الرَّحْمَنِ، وَشُهُودِ الزُّورِ وَبُهْتَانِ، وَأَهْلِ الْعَمَىٰ عَنِ الصَّوَابِ؛ وَهُمْ قَدَرِيَّةٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَمَجُوسُهَا. إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ تَخْيِيرًا، وَنَهَىٰ تَحْذِيرًا، وَكَلَّفَ يَسِيرًا، وَلَمْ يَكْلَفْ عَسِيرًا، وَأَعْطَىٰ عَلَى الْقَلِيلِ كَثِيرًا^٦؛ وَلَمْ يُعْصِ مَغْلُوبًا، وَلَمْ يُطْعَمْ مَكْرَهًا؛ وَلَمْ يُرْسِلِ الرُّسُلَ لِعِبَاءٍ، وَلَمْ يُنَزِّلِ الْكِتَابَ لِلْعِبَادِ^٧ عَبَثًا، وَلَمْ يَخْلُقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا؛ ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾^٨.

فَقَالَ الشَّيْخُ: فَمَا الْقَضَاءُ وَالْقَدْرُ اللَّذَانِ مَا سِرْنَا إِلَيْهِمَا؟

قَالَ^٩: «ذَلِكَ الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ وَالْحُكْمُ». ثُمَّ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا»^{١٠}.

١. في «ط» والمطبوع: «لبطل».

٢. في «ب، ج، د، س، ص»: «سقط».

٣. في «ب، د، ط»: «تأتي».

٤. في «ب، د، س، ص»: «بالمدح».

٥. في «ب، ج، د، س، ص»: «بالذم».

٦. من قوله: «و لم يكلف» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د، س، ص».

٧. من قوله: «لعباء» إلى هنا ساقط من «ب، ج، د، س، ص».

٨. ص (٣٨): ٢٧.

٩. في «ط» والمطبوع: «فقال عليه السلام».

١٠. الإسراء (١٧): ٢٣.

فنهَضَ الشيخُ مسروراً و هو يقولُ:

أنتَ الإمامُ الذي نرجو بطاعتهِ
يَوْمَ النُّشُورِ مِنَ الرَّحْمَنِ رِضْوَاناً
أَوْضَحْتَ مِن دِينِنَا مَا كَانَ مُلْتَبِساً
جَزَاكَ رَبُّكَ بِالْإِحْسَانِ إِحْسَاناً^١

و رُوِيَ عن جابر^٢ عن النبيِّ عليه السلامُ أَنَّهُ قَالَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي ثُمَّ يَقُولُونَ: اللَّهُ قَدَّرَهَا عَلَيْنَا. الرَّادُّ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ كَالشَّاهِرِ سَيْفِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^٣.

و رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي ثَلَاثًا، فَهَلْ مِنْ مَخْرَجٍ؟ فَقَالَ: وَيْحَكَ! مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: الْقَضَاءُ. فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ: كَذَبْتَ عَلَى رَبِّكَ وَ بَانَتْ مِنْكَ امْرَأَتُكَ.^٤

و رُوِيَ أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ أَيْضاً^٥ مَرَّ بِفُضَيْلِ بْنِ بُرْجَانَ، وَ هُوَ مَصْلُوبٌ، فَقَالَ:

١. الفصول المختارة، ص ٧٠؛ الأمالي للسيد المرتضى، ج ١، ص ١٠٤، المجلس ١٠؛ شرح نهج

البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٨، ص ٢٢٧؛ كنز العمال، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٥٦٠.

٢. أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو الخزرجي الأنصاري: شهد مع النبي صلى الله عليه و

آله تسع عشرة غزاة. و هو أحد السابقين. و كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام و

الحسن المجتبي عليه السلام و الحسين بن علي الشهيد عليه السلام و علي بن الحسين السجاد

عليه السلام و محمد بن علي الباقر عليه السلام. توفي سنة ٧٨ هـ. راجع: رجال الطوسي، ص

٣١، الرقم ١٣٤؛ و ص ٩٣، الرقم ٩٢١؛ و ص ٩٩، الرقم ٩٤٦؛ و ص ١١١، الرقم ١٠٨٧؛ و ص

١٢٩، الرقم ١٣١١؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٢٥٦؛ الإصابة، ج ١، ص ٥٤٦، الرقم ١٠٢٧.

٣. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

٤. في «ط، ق» و المطبوع: + «لي».

٥. جامع البيان، ج ١٥، ص ٨١؛ تفسير الثعلبي، ج ٦، ص ٩٢؛ تفسير السمعاني، ج ٣، ص ٢٣١.

٦. في «ط» و المطبوع: - «أيضاً».

٧. في «ط» و المطبوع: «على فضيل» بدل «بفضيل». و لم نجد له ذكراً في كتب الرجال و

ما حَمَلَك عَلَى السَّرِقَةِ؟ قَالَ: قَضَاءُ اللَّهِ وَ قَدْرُهُ. قَالَ: كَذَبْتَ يَا لَكُعُ؛ أَيْ قَضَى عَلَيْكَ أَنْ تَسْرِقَ، ثُمَّ يَقْضِي عَلَيْكَ أَنْ تُصَلِّبَ؟^١

و رَوَى أَنَّ ابْنَ سِيرِينَ^٢ سَمِعَ رَجُلًا وَ هُوَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ فَيُقَالُ^٣: مَا فَعَلَ فَلَانٌ؟ فَقَالَ: هُوَ كَمَا شَاءَ اللَّهُ. فَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا تَقُلْ: «كَمَا شَاءَ اللَّهُ»، وَ لَكِنْ قُلْ: «هُوَ كَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ»؛ لَوْ كَانَ كَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا.^٥

و مَا أَشْبَهَ هَذَا أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْصَى، وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَرَدَ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْأَثَارِ مَا نَعَلِمَ بِهِ بَطْلَانَ مَذْهَبِ الْقَدْرِيَةِ الْمُجْبِرَةِ^٦ إِلَّا الْخَبْرَ الْمَشْهُورَ الَّذِي تَلَقَّته الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ - وَ هُوَ مَا رَوَاهُ شَدَادُ بْنُ أَوْسٍ^٧ - [لَكَفَى]؛^٨

١. ينقله أيضاً ابن شهر آشوب رحمه الله في متشابه القرآن و مختلفه، ج ١، ص ٢٠٢؛ و لم نجد الخبر في مصدر آخر.

٢. محمد بن سيرين الأنصاري: أحد فقهاء البصرة و إمام وقته. و ولد لستين بقيتا من خلافة عثمان. روى عن مولاة أنس بن مالك و زيد بن ثابت و جندب بن عبد الله البجلي و غيرهم، و روى عنه الشعبي و ثابت و خالد الحذاء و داود بن أبي هند. مات سنة ١١٠ هـ. راجع للمزيد: تاريخ بغداد، ج ٥، ص ٣٣١، الرقم ٢٨٥٧؛ تهذيب الكمال، ج ٢٥، ص ٣٤٤، الرقم ٥٢٨٠؛ سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٦٠٦، الرقم ٢٤٦.

٣. في النسخ و المطبوع: «فقال» و الصواب ما أثبتناه.

٤. في المطبوع: «و لو». ٥. لم نثر على الخبر في مصدر آخر.

٦. في «ط»: «و المجبرية». و في المطبوع: «و الجبرية». و في «ق»: «و المجبرة».

٧. أبو يعلى شداد بن أوس الأنصاري: من الصحابة، و هو ابن أخي حسان بن ثابت. نزل في بيت المقدس و عديده في أهل الشام، و مات بالشام سنة ثمان و خمسين في أيام معاوية. روى عن عبادة بن الصامت و أبي الدرداء. كان شداد ممن أوتي العلم و الحلم، و روى عنه فضائل أمير المؤمنين عليه السلام و النصوص عليه و على أولاده المعصومين عليهم السلام بكثرة. راجع للمزيد: أسد الغابة، ج ٢، ص ٣٨٧؛ تهذيب الكمال، ج ١٢، ص ٣٨٩، الرقم ٢٧٠٤؛ إكمال المنهج، ص ٥٤٧، الرقم ٥٨.

٨. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَقُولُ^١: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ أَوْ حِينَ يُمَسِّي: «اللَّهُمَّ، أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ؛ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، وَأُقِرُّ لَكَ بِالنِّعْمَةِ، وَأُقِرُّ عَلَى نَفْسِي بِالذَّنْبِ، فَاغْفِرْ لِي؛ فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ» [فَمَاتَ دَخَلَ الْجَنَّةَ]^٢». ^٣

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ^٤ لِرَجُلٍ لَهُ مَمْلُوكٌ: «لَا تُكَلِّفُهُ مَا لَا يَسْتَطِيعُ، فَإِنْ كَرِهَتْهُ فَبِعْهُ».^٥

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ^٦ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».^٧

وَرُوي أَنَّهُ قَالَ لِغُلَامَةٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حِينَ أَخَذَمَهَا غُلَامًا: «لَا تُكَلِّفِهِ مَا لَا يَطِيقُ».^٨

وَرُوي عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «فَاسْتَغْفِرُوا^٩ عَنِ الشَّرِّ مَا اسْتَطَعْتُمْ».^{١٠}

وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ، وَتَصْحِيحِ قَوْلِنَا: إِنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَطِيعٌ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ عِبَادَهُ مَا لَا يُطِيقُونَ. وَإِنَّمَا أوردناها لتكون رسالتنا هذه غير محتاجة إلى غيرها في هذا المعنى.

١. في «ب، س، ص، ق»:- «يقول».
٢. ما بين المعقوفين من المصادر.
٣. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٢٤؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٥٠؛ وج ٧، ص ١٤٥؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٣٤٥٣؛ سنن النسائي، ج ٨، ص ٢٧٩ (مع اختلاف يسير).
٤. في «س، ص»:- «عليه السلام». وفي «ط، ق» والمطبوع: «ابن سيرين» بدل «عليه السلام»!!.
٥. راجع: المعجم الأوسط للطبراني، ج ٣، ص ٣٤٥؛ وج ٥، ص ١٦١؛ كنز العمال، ج ٩، ص ٨٠.
٦. في المطبوع: «بشيء»، خلافاً لجميع النسخ.
٧. راجع: مسند الحميدي، ج ٢، ص ٤٧٨؛ مسند ابن راهويته، ج ١، ص ١٣٤، ح ٦٠؛ مسند أبي يعلى، ج ١١، ص ١٩٥، ح ٦٣٠٥؛ وج ١٢، ص ٢٨، ح ٦٦٧٦؛ صحيح ابن جبان، ج ١، ص ١٩٨ - ٢٠٢، ح ١٧ - ٢٢.
٨. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.
٩. في «ط» والمطبوع: «استغفروا».
١٠. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

و من ذلك أيضاً: ما رُوِيَ عن بنتِ رُقَيْعَةَ^١ قَالَتْ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي نِسْوَةٍ، فَأَخَذَ عَلَيْنَا مَا فِي الْآيَةِ: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَ لَا يَسْرِقُنَّ وَ لَا يَزْنِينَ﴾^٢ الْآيَةَ، ثُمَّ قَالَ: «فِيهَا اسْتَطَعْتُنَّ وَ أَطَقْتُنَّ». قَالَتْ: قُلْنَا: اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا.^٤

وَ ذَكَرَ قَتَادَةُ^٥ قَالَ: بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَصْحَابَهُ عَلَى السَّمْعِ وَ الطَّاعَةِ فِيمَا اسْتَطَاعُوا.^٦

وَ هَذَا يُدَلُّ كَلَّ مُنْصِفٍ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ^٧ وَ أَتْبَاعَهُ لَمْ يُلْزِمُوا الْعِبَادَةَ الطَّاعَةَ إِلَّا فِيمَا اسْتَطَاعُوا؛ فَكَيْفَ^٨ يَجُوزُ عَلَى أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ وَ أَحْكَمِ

١. في «ب، د، س، ص، ط» و المطبوع: «بنت ربيعة». و أميمة بنت ربيعة الشقفيّة: كانت من المبيعات؛ تابعيّة. و اسم أبيها عبد الله بن بجداد بن عمير بن الحارث - و قيل: أبو النجار -، و أمها ربيعة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى أخت خديجة بنت خويلد زوج النبي صلى الله عليه وآله. روت عن النبي صلى الله عليه وآله و عن أزواجه، و روى عنها محمد بن المنكدر، و ابنتها حكيمه بنت أميمة. راجع: أسد الغابة، ج ٥، ص ٤٠٣؛ تهذيب الكمال، ج ٣٥، ص ١٣٠، الرقم ٧٧٨٩؛ ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٥٨٧، الرقم ٢٢٣٢.

٢. في «س، ص، ق»: - «لَا يُشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا». و في «ط» و المطبوع: «آية السرقة و الزنا: أن» بدل «الآية: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكُنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَ﴾».

٣. الممتحنة (٦٠): ١٢.

٤. الموطأ، ص ٩٨٢؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٩٥٩، ح ٢٨٧٤؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٧٧، ح ١٦٤٥؛ سنن النسائي، ج ٧، ص ١٤٩؛ المصنّف للصنعاني، ج ٦، ص ٧، ح ٩٨٢٦؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ١٦٣، ح ٣٤١.

٥. تقدّمت ترجمته في أول الرسالة.

٦. الدر المنثور، ج ٦، ص ٢٢٨.

٧. في «ط» و المطبوع: «رسول الله». و في «ق»: «رسول الله صلى الله عليه وآله».

٨. في «ج، س، ص، ط، ق» و المطبوع: «و كيف».

الحاكمين أن يكلّف عباده ما لا يطيقون، وأن يلزمهم ما لا يجدون؟! و رُوِيَ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يَتَّبِعُ مِنْ ابْنِ آدَمَ بَطْنُهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَدْخُلَ بَطْنَهُ إِلَّا طَيِّبًا فَلْيَفْعَلْ»^٢. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعِ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»^٣. فَلَمْ يَوْجِبْ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَحَدٍ أَمْرًا إِلَّا أَنْ يَسْتَطِيعَهُ^٥. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقِيَ وَجْهَهُ حَرَّ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ»^٦. فَلَمْ يُرْغَبْهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا فِيمَا يَسْتَطِيعُونَ. وَرَوَى^٧ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَعَزِّ النَّاسِ؟» قَالُوا: بَلَى^٨. قَالَ: «الَّذِي يَعْفُو إِذَا قَدَرَ»^٩. فَبَيَّنَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ الْعَفْوُ إِذَا قَدَرَ الْعَبْدُ، وَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ فَلَا يَكُونُ الْعَفْوُ.

١. في «ب، ج» الكلمة غير واضحة. وفي «د»: «يبين». وفي «س» الكلمة غير منقوطة. وفي «ط، ق» و«المطبوع»: «تبين».
٢. صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٠٧؛ فتح الباري، ج ١٣، ص ١١٥؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٣٥٨، ح ٢٩٨؛ الآحاد والمثاني، ج ٤، ص ٢٩٣، ح ٢٣١٤؛ كتاب الأوائِل للطبراني، ص ٤٩، ح ٢٢.
٣. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٠٢ و ٣٣٤؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٩؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٤١٥؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٤٣٦، ح ١٧؛ الآحاد والمثاني، ج ٥، ص ٣٢٦، ح ٢٨٧٠.
٤. في «س، ص، ق» - «أمرأ». وفي المطبوع: «شيئاً».
٥. في «س»: «إذا كان مستطيعاً». وفي «ص»: «إذا كان مستطيعاً له». وفي «ق» و«المطبوع»: «بعد الاستطاعة». ومن قوله: «و قال عليه السلام: من استطاع... إلى هنا ساقط من «ط».
٦. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٣٧٧؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ١٩٨؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٣٥، ح ٢٥٢٩؛ مسند أبي داود، ص ١٣٩.
٧. في المطبوع: «عن».
٨. في «ط» و«المطبوع»: «يا رسول الله».
٩. لم نعثر على الخبر في مصدر آخر.

و قد قال الله عزَّ و جَلَّ: ﴿فَاعْفُوا وَ اصْفَحُوا﴾^١، و قال: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَ
اصْفَحْ﴾^٢، و قال: ﴿حُذِ الْعَفْوَ وَ أْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾^٣، عَلِمْنَا^٤ أَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ
يُعَاقِبَ، فَلِذَلِكَ أَمَرَهُ بِالْعَفْوِ^٥؛ وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْفُوَ عَمَّنْ^٦ لَا يَقْدِرُ لَهُ عَلَى مَصْرَةِ وَ لَا
عَلَى مَنْفَعَةٍ.

و رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَ هُوَ قَادِرٌ عَلَى إِمضَائِهِ، مَلَأَ اللَّهُ
قَلْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رِضًا»^٧.

و رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ^٨ - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ قَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ
إِلَى السُّجُودِ وَ هُمْ سَالِمُونَ﴾^٩ قَالَ: وَ هُمْ مُسْتَطِيعُونَ فِي دَارِ الدُّنْيَا.^{١٠}
و رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «يَسْرُوا وَ لَا تُعَسِّرُوا، وَ سَكَنُوا^{١١} وَ لَا
تُتَفَّرُوا»^{١٢}، «خَيْرٌ دِينِكُمُ الْيُسْرُ، وَ بِذَلِكَ أَتَاكُمْ كِتَابُ اللَّهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ

١. البقرة (٢): ١٠٩.

٢. المائدة (٥): ١٣.

٣. الأعراف (٧): ١٩٩.

٤. في «ط» و المطبوع: «فعلمنا».

٥. في «ط» و المطبوع: «فأمره الله لذلك بالعتفو» بدل «فلذلك أمره بالعتفو».

٦. في «ط، ق» و المطبوع: «عمًا».

٧. تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٤١٤؛ تفسير أبي السعود، ج ٢، ص ٨٥؛ كنز العمال، ج ٣، ص ١٣١،
ح ٥٨٢٣. و في كليها: «أمنًا و إيمانًا» بدل «رضًا».

٨. في «ج»: «رضي الله عنه» و في «ط، ق» و المطبوع: - «رحمة الله عليه».

٩. القلم (٦٨): ٤٣.

١٠. راجع: جامع البيان، ج ٢٩، ص ٥٣، ح ٢٦٨٩٦؛ الدر المنثور، ج ٦، ص ٢٥٥.

١١. في «د»: - «و سكنوا». و في «ط، ق» و المطبوع: «و أسكنوا».

١٢. مسند أحمد، ج ٣، ص ١٣١ و ٢٠٩؛ و ج ٤، ص ٤١٧؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٥؛ صحيح
مسلم، ج ٥، ص ١٤١؛ مسند أبي داود، ص ٢٧٨ و ٢٧٩؛ مسند ابن الجعد، ص ٢١٢.

بِكُمْ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ^١، و «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ»^٢.
 و اعلّموا - رَحِمَكُمُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَعَالَى كَلَّفَ خَلْقَهُ مَا لَا يُطِيقُونَ^٣، كَانَ غَيْرَ
 مُرِيدٍ بِهِمْ^٤ الْيُسْرَ، وَ غَيْرَ مُرِيدٍ لِلتَّخْفِيفِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْيُسْرَ وَ التَّخْفِيفُ فِي
 «تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ».

و رُوِيَ أَنَّ^٦ سَعِيدَ بْنَ عَامِرِ بْنِ جَدِيمٍ^٧ لَمَّا اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى
 بَعْضِ كُورِ الشَّامِ، خَرَجَ مَعَهُ يَوْصِيهِ؛ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الْمَكَانِ قَالَ لَهُ سَعِيدٌ: وَ أَنْتَ
 فَاتَّقِ اللَّهَ، وَ خَفِ اللَّهَ فِي النَّاسِ، وَ لَا تَخَفِ النَّاسَ فِي اللَّهِ. وَ أَحِبَّ لِقَرِيبِ
 الْمُسْلِمِينَ وَ بَعِيدِهِمْ مَا تُحِبُّهُ لِنَفْسِكَ وَ أَهْلِ بَيْتِكَ. وَ أَقِمْ وَجْهَكَ؛ يُعِينِكَ اللَّهُ^٨. وَ لَا
 تَقْضِ بِقَضَائِيْنِ؛ فَيَخْتَلِفَ^٩ عَلَيْكَ أَمْرُكَ، وَ تَنْزِعَ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ. وَ خُضِ الْعَمْرَاتِ^{١٠}
 إِلَى الْحَقِّ، وَ لَا تَخَفْ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ.

١. البقرة (٢): ١٨٥.

٢. النساء (٤): ٢٨.

٣. راجع: الأصول للسرخسي، ج ١٠، ص ١٤٥.

٤. في «ط» و المطبوع: «ما لا يستطيعون».

٥. في «ب، ج، د»: «لهم».

٦. في «ط» و المطبوع: «عن». و في «ق»: - «أ».

٧. في «د»: - «بن جديم». و سعيد بن عامر بن جديم الجُمحي: أدرك النبي صلى الله عليه و آله،
 و كان عامل عمر على بعض الشام. و هو مكّي، و أمّه أروى بنت أبي معيط. أسلم قبل خيبر، و
 هاجر، فشهداها و ما بعدها. مات في زمن عمر. راجع: الجرح و التعديل، ج ٤، ص ٤٨، الرقم
 ٢٠٥؛ الإصابة، ج ٣، ص ٩٢، الرقم ٣٢٨٠؛ تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٤٥، الرقم ٨٠.

٨. في «ج»: «بعنك الله». و في «ط، ق» و المطبوع: «تعبداً لله».

٩. في «د»: «يختلف». و في «ج، س، ط، ق» و المطبوع: «مختلف».

١٠. العَمْرَات: جمع «الغمرة»، و هي الماء الكثير. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٣٨٤ (غمر).

فَأَخَذَ عَمْرُ بِيَدِهِ، فَأَقَعَدَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ^١: وَيَحَاكَ! مَنْ^٢ يُطِيقُ هَذَا؟^٣
 انظُرْ^٤ كَيْفَ وَصَاهُ وَأَمْرَهُ بِأَنْ يَفْعَلَ الْخَيْرَ وَيَجْتَهِدَ فِي تَحْصِيلِهِ!
 وما أشبهَ هذا من الحديثِ أكثرُ من أن يُحصَى.
 تَمَّتْ الرِّسَالَةُ؛ وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

١. في «س، ص، ط، ق» و المطبوع: - «له».

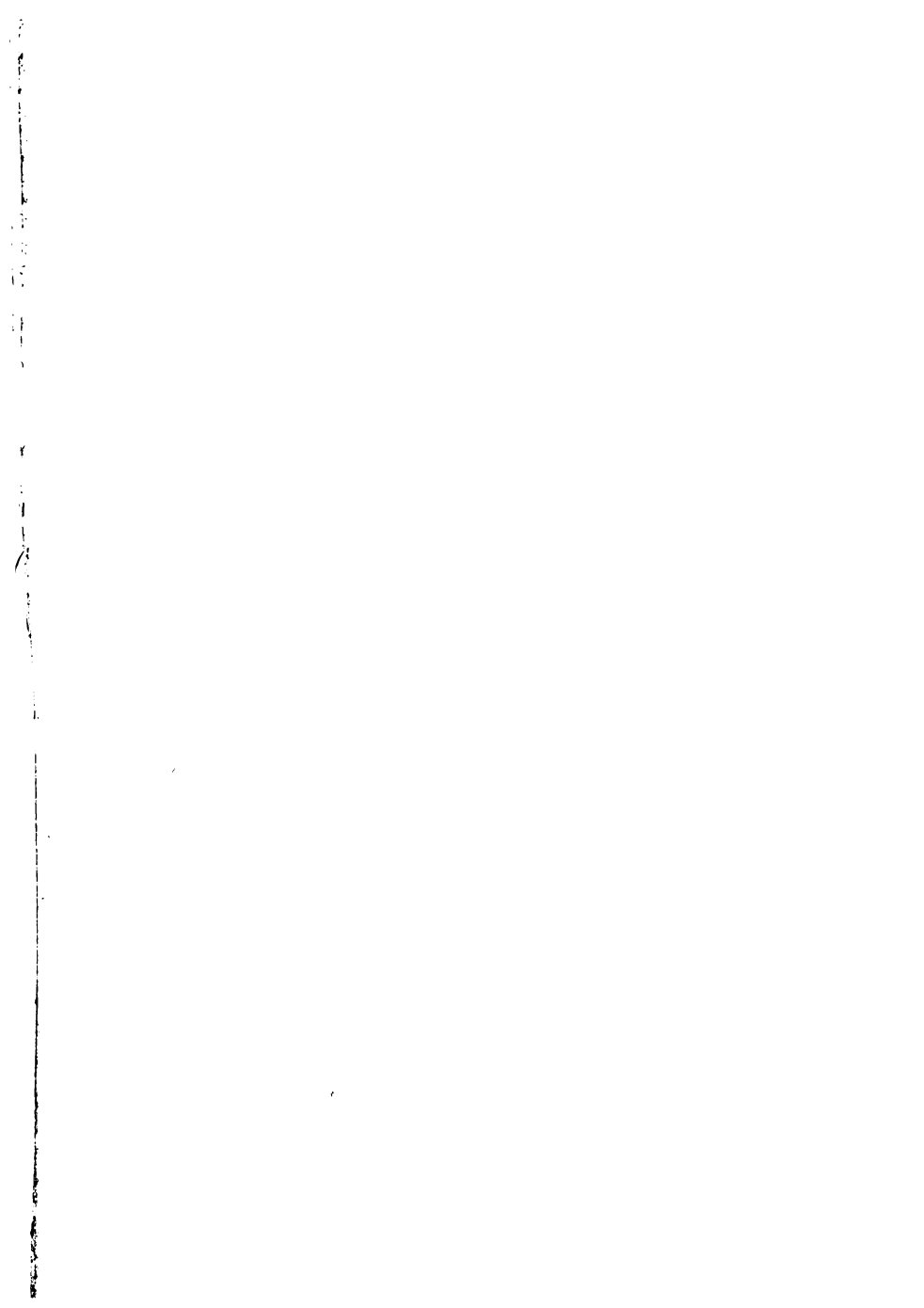
٢. في «س، ص»: «ومن».

٣. التذكرة الحمدونية، ج ٣، ص ٣٣١، ح ٩٧٨.

٤. في «ط» و المطبوع: «فانظر».

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ٥٦٧
٢. فهرس أسماء السور والآيات ٥٩١
٣. فهرس الأحاديث ٥٩٢
٤. فهرس عناوين الأحاديث ٦٠١
٥. فهرس الآثار ٦٠٢
٦. فهرس الأشعار ٦٠٤
٧. فهرس الأعلام ٦٠٧
٨. فهرس الأماكن ٦١٨
٩. فهرس الأديان، والفرق والمذاهب ٦٢١
١٠. فهرس الجماعات والقبائل ٦٢٣
١١. فهرس الأيام والوقائع ٦٣٤
١٢. فهرس الحيوانات ٦٣٧
١٣. فهرس النباتات والمشروبات والأشياء والأمراض والمشاكل ٦٣٩
١٤. فهرس الكتب الواردة في المتن ٦٤١
١٥. فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة ٦٤٤
١٦. فهرس الكلمات المترجمة في المتن ٦٨٣
١٧. فهرس المنابع والمآخذ ٦٨٧
١٨. فهرس المطالب ٧٢٦



(١)

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
فاتحة الكتاب (١)		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	٢٢٧/١
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٢	٢٢٩/١
﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾	٣	٢٢٧/١، ٢٢٥/١
﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤	٣٣٥/٥؛ ٢٣٠/١
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٢٣٢/١
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٢٣٥/١

البقرة (٢)

﴿أَلَمْ﴾	١	٢٤٤، ٢٣٩/١
﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٢	٢٥١/١
﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾	٢٦	٥٣٨/٥
﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا...﴾	٣٠	٢٦٦/١
﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	٣١	٢٦٨، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٣/١
﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾	٣١	٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣/١
﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾	٣١	٢٦٤/١

٢٦٣/١	٣٣	﴿ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾
٢٦٦/١	٣٣	﴿ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ... ﴾
٢٧٧، ٢٧٥/١	٣٧	﴿ فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ... ﴾
١٨١/٣	٤١	﴿ وَ لَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾
٣٧٢/١	٦١	﴿ وَ بَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ﴾
٥٢٦/٥	٦١	﴿ وَ يَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾
٥٤١/٥	٦٥	﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾
٥٠٤/٥	٧٩	﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا... ﴾
٤٩٦/٥	١٠٩	﴿ وَ دَخَلْنَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ... ﴾
٥٦٢/٥	١٠٩	﴿ فَاعْفُوا وَ اصْفَحُوا ﴾
١٩٧/٥	١٦٩	﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾
٢٥٠/٤	١٧٧	﴿ وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ﴾
٤٨١/٤	١٨٣	﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامَ كَمَا كَتَبَ عَلَى الَّذِينَ... ﴾
٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨١/٤	١٨٤	﴿ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ﴾
٤٨٩/٤	١٨٤	﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ... ﴾
٨٣/٤	١٨٥	﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
٤٨٥/٤	١٨٥	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ... ﴾
٤٨٩/٤، ٤٨٦/٤	١٨٥	﴿ وَ لِيَحْكُمُوا الْعِدَّةَ وَ لِيَحْكُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ... ﴾
٥٦٣/٥	١٨٥	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾
٢٥٧/٥	١٨٧	﴿ وَ كَلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ... ﴾
٣٩٨/١	١٨٧	﴿ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾
٤٧٨/٤؛ ٢٥٩/٢	١٨٩	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ ﴾
٥١٣/٤	١٨٩	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ ﴾
١٨١/٤	١٩٧	﴿ فَلَا رَفْتَ وَ لَا فُسُوقَ وَ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾
٢٥٣/٤	١٩٨	﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَادْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْكُمْ ﴾
٤٩١/٥	٢٠٥	﴿ لَا حِبَّ الْفَسَادِ ﴾

٢٥٧/٥	٢٢٢	﴿ حَتَّى يَطْلُهُنَّ ﴾
٢٥٩/٤	٢٢٣	﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ سِنْتُمْ ﴾
٥٥٠/٥ : ٣٥٨/٤	٢٢٣	﴿ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ سِنْتُمْ ﴾
٥٤٧/٥	٢٥٣	﴿ وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ... ﴾
٥٤٧/٥	٢٥٦	﴿ لَا إِخْرَافَ فِي الَّذِينَ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾
٥١٦/٥	٢٦٨	﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ... ﴾
٣٩٧/٥	٢٦٩	﴿ وَ مَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾
٥٤٠/٥	٢٧٢	﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾
١٨٤/٤	٢٧٥	﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ... ﴾
٣٤٣/١	٢٧٦	﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾
١٨٤/٤	٢٧٨	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذُرُّوا مَا بَقِيَ... ﴾
٢٥٦/٥	٢٨٢	﴿ وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾
٢٧٩/٤	٢٨٢	﴿ وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ... ﴾

آل عمران (٣)

٢٤٥/١	٧	﴿ وَ مَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاْسِخُونَ... ﴾
٥٠١/٥	٤٠	﴿ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾
٥٠١/٥	٤٧	﴿ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾
٢٢٨/٤	٥٢	﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾
٤٩٤/٥	٧٠	﴿ لِمَ تَتَكْفَرُونَ ﴾
٤٩٤/٥	٧١	﴿ لِمَ تَتَّبِعُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾
٤٩٦/٥ : ٤٣٢/٢	٧٨	﴿ وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِئَحْسَبُوهُ... ﴾
١٨١/٤	٩٧	﴿ وَ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾
٢٤٣/٢	٩٧	﴿ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا... ﴾
٤٩٤/٥	٩٨	﴿ لِمَ تَتَكْفَرُونَ ﴾
٤٩٤/٥	٩٩	﴿ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

٤٨٥/٥	١٠٤	﴿ وَ لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ... ﴾
٥٤٣، ٥٤٢/٥ : ٢٣٨/٢	١٠٨	﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ ﴾
١٨٤/٤	١٣٠	﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ﴾
٣٩١/٢	١٦٩	﴿ وَ لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا... ﴾

(٤) النساء

٢٢٨/٤	٢	﴿ وَ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾
٢٨٨/٥ : ٢٦٦/٤	٣	﴿ فَانكحوا ما طاب لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
٣٧٦/٤	٣	﴿ مَثْنَى وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعَ ﴾
٣٠٠/٤	٧	﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ... ﴾
٢٩٥/٤	١١	﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّه السُّدُسُ ﴾
٦١٩، ٦١٨، ٦١٤، ٢٩٧/٤	١١	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى... ﴾
٦٢٧، ٦٢١، ٦٢٧، ٦٢١، ٦١٩		
٦١٤/٤	١١	﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾
٦١٦، ٦١٤/٤	١١	﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾
٦١٥/٤	١١	﴿ وَ لِأَيُّوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ... ﴾
٥٤٦/٥	١٧	﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ... ﴾
٥٤٦/٥	١٨	﴿ وَ لَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ... ﴾
٣٠٣/٤	٢٢	﴿ وَ لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
٤١٩/١	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾
٦٢٣/٤	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَ بناتُكُمْ وَ أَخَوَاتُكُمْ وَ عَمَّاتُكُمْ... ﴾
٢٦٥/٤	٢٤	﴿ وَ أَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ... ﴾
٢٨٨/٥	٢٥	﴿ فَانكحوهنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ﴾
٥٤٢/٥	٢٦	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَنَّ لَكُمْ وَ يَهْدِيَكُمْ سَبِيلَ الَّذِينَ... ﴾
٥٤٢/٥	٢٧	﴿ وَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَ يُرِيدَ الَّذِينَ... ﴾
٥٥٠/٥	٢٧	﴿ وَ يُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا... ﴾

٥٦٣/٥	٢٨	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
٤٩٤/٥	٣٩	﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾
٤٩١/٥	٤٠	﴿لَا يظَلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يضاعفها...﴾
٢٥٤/٥	٤٣	﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾
٥٢١/٤	٤٣	﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾
٥٥٠/٥	٦٠	﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾
٤٣٢/٢	٧٨	﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ...﴾
٤٣١/٢	٧٩	﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ...﴾
٥٢٨/٥	٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا...﴾
٥٤١/٥	١٣٥	﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾
١٨١/٣	١٥٥	﴿فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ وَكَفَرْتُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلْتُمْ...﴾
٣١٤/٢	١٦٤	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾
٢٣٥/١	١٦٨	﴿وَلَا يُلِيهِدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾
٤٩٢/٥	١٦٩	﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾
٢٣٥/١	١٦٩	﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾
١٨٠/٢	١٧٢	﴿لَنْ يَسْتَنْجِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ...﴾
٤٣٢/٤	١٧٦	﴿يَسْتَنْقِذُوكَ قُلُوبًا لِلَّهِ يُغْتَبِكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾

المائدة (٥)

٤٢٠/١	١	﴿أَجَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ﴾
٤٢٠/١	٣	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ﴾
١٧١/٥	٣	﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
٤٣٨، ٤٣٠، ٢٢٨، ٤٢٧/٤	٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾
٤٥٨، ٤٣٩		
٢٨٧/١	٦	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
٥٦٢/٥	١٣	﴿فَاغْفِرْ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ﴾

٤٣١/٢	١٤	﴿يَضْنَعُونَ﴾
٥٣٦/٥	١٦	﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾
٣١٤/٥	١٩	﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾
٤٩٦/٥	٣٠	﴿فَطَلَوْعًا لَهُ نَفْسُهُ قَتَلَ أَخِيهِ﴾
٣٥٣/١	٤٥	﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾
٤٨٦/٥	٧٨	﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ...﴾
٤٨٦/٥	٧٩	﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ...﴾
٤٣١/٢	٧٩	﴿يَفْعَلُونَ﴾
٤٩٦/٥	٨٠	﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾
٤٩٨/٥	٩٠	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْحَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾
٥٥٠، ٤٩٩/٥	٩١	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ...﴾
٥٠٠/٥	١٠٣	﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ...﴾

(٦) الأنعام

٥٢٩/٥	٤٤	﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمُ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾
٤٩٤/٥	٩٥	﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾
٥٠٢، ٤٨٣/٣	١٠٠	﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ...﴾
٥٣٠/٥	١٠١	﴿بِدِيحِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ...﴾
٥٢٧/٥	١٠١	﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾
٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٧/٥	١٠٢	﴿خَالِقِ كُلِّ شَيْءٍ﴾
٤٦١/٥	١٠٢	﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾
٤٨٨، ٣٤٧/٥؛ ٣٢١/٣	١٠٣	﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ...﴾
٥٤٧/٥	١١٢	﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾
١٨٤/٣	١١٩	﴿وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾
٥٤٨/٥	١٤٨	﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا...﴾
٣٥٣/١	١٥١	﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾

﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا...﴾ ١٥٨ ٥٤٦/٥

(٧) الأعراف

٢٤٤/١	١	﴿القصص﴾
٣٠٧، ٣٠٥/١	١١	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾
٣٠٦/١	١١	﴿ثُمَّ قَلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾
٢٩٣، ٢٩٢/١	١٢	﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾
٥٥٠/٥	١٩	﴿فَكَلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾
١٧٨/٢	٢٠	﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ...﴾
١٧٩/٢	٢٠	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ﴾
٤٩٧/٥ : ٢٧٦/١	٢٣	﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ...﴾
٤٩٩/٥	٢٧	﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾
٥٤٣، ٤٩١/٥	٢٨	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ...﴾
٤٨٩، ٤٦١/٥	٥٤	﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾
٤٩١/٤	١٤٢	﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَاتَّمَمْنَاهَا بِعَشْرِ...﴾
٥٤١/٥	١٦٦	﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾
١٨٥/٢	١٧٢	﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾
٣١٧/٢	١٧٢	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾
٤٣٣/٢	١٧٩	﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ﴾
٤٨٣/٣	١٩٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَثْمَالُكُمْ فَأَدْعُوهُمْ...﴾
٥٦٢/٥	١٩٩	﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾

(٨) الأنفال

٥٠٤/٥	٣٠	﴿وَإِذْ يَخْرُجُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا يُشْفِقُونَ...﴾
٢٥٠/٤	٤١	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾
٤٨٣/٥	٤٢	﴿لِيَهْلِكَ مَن هَلَكَ عَن بَيْتِهِ وَيَحْيَا مَن حَىٰ عَن بَيْتِهِ﴾

- ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ ٦٧ ٥٥٠، ٥٤٢/٥
- ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ٧٥ ٣٠٣/٤

التوبة (٩)

- ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ... ﴾ ٣٢ ٥٤٢/٥
- ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ﴾ ٤٦ ٥٥٠/٥
- ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ... ﴾ ٨٠ ٢٥٢/٥
- ﴿ جَزَاءَ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ٧٩ ٤٣١/٢
- ﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴾ ٨٤ ٣٧٣/٣
- ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ... ﴾ ١٠٠ ٣١٥/١
- ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ ١١٣ ٣٤١/١
- ﴿ وَمَا كَانَ لِلَّهِ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ... ﴾ ١١٥ ٥٣٨/٥

يونس (١٠)

- ﴿ الْآلِ ﴾ ١ ٢٤٤/١
- ﴿ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ ٣ ٤٨٩، ٤٦١/٥
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ... ﴾ ٩ ٥٣٦/٥
- ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ... ﴾ ١٨ ٤٨٣/٣
- ﴿ فَأَنْتَىٰ تُضْرَفُونَ ﴾ ٣٢ ٤٩٤/٥
- ﴿ فَأَنْتَىٰ تُؤَفَّكُونَ ﴾ ٣٤ ٤٩٤/٥
- ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ... ﴾ ٣٥ ٢٣٧/٣
- ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ... ﴾ ٩٠ ٥٤٦/٥
- ﴿ آلَانَ وَفَدَّ عَصِيَّتَ قَبْلَ وَكُنْتُ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ ٩١ ٥٤٦/٥
- ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً... ﴾ ٩٩ ٥٤٧/٥
- ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ... ﴾ ١٠٥ ٤٧٨/٤

(١١) هود

٢٤٧/١	٥	﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَنْتُونُ صُدُورَهُمْ﴾
٤٦١/٥	١٢	﴿وَعَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾
٥٣٢/٥	٣٧	﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ﴾
٢٦٠/٤	٧٨	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾

(١٢) يوسف

٤٩٧/٥	١٨	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾
٤٨٣/٤	٢٠	﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾
٤٤٠/٤	٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ﴾
٦٦٧/٤	٥٥	﴿اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾
٥٤٩/٥	٥٦	﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾
٤٩٧/٥	٨٣	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا﴾
٤٩٧/٥	٩٧	﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾
٤٩٨/٥	١٠٠	﴿مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾

(١٣) الرعد

١٨١/٣	٢	﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾
٣٧٢، ٢٢٨/١	٢٣	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾
٣٧٢، ٢٢٨/١	٢٤	﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنَغْمُ عَقَبَى الدَّارِ﴾
٤٩٨/٥	٢٦	﴿مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾
٥٣٦/٥	٢٧	﴿يَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾

(١٤) إبراهيم

٤٩٩/٥	٢٢	﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ...﴾
٥٣٧/٥	٢٧	﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾

٥٠٣/٥	٣٠	﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَاداً لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ﴾
٣٤٢، ٣٤١/١	٤١	﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيْ ﴾

(١٦) النحل

٣٣٧/٥	٣	﴿ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾
٥٤٧/٥	٩	﴿ لَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
٥٤٨/٥	٣٥	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ... ﴾
٤٦١/٥	٥٢	﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾
٤٨٢/٣	٥٧	﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾
٥٠٣/٥	٥٧	﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ ﴾
٥٠٣/٥	٦٢	﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾
٢٣٢، ٢٣١/١	٨١	﴿ سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾
٥٢٩/٥	٨٩	﴿ تَبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾

(١٧) الإسراء

٤٣٤/٢	٤	﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ... ﴾
٢٤٩/٥	٢٣	﴿ وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفْ ﴾
٤٣٥/٢	٢٣	﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾
٥٥٦، ٥٢٦/٥	٢٣	﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾
٤٩٨/٥	٣٠	﴿ مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرْ ﴾
١٩٧/٥	٣٦	﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾
٢٣٨/٢	٣٨	﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾
٤٨٢/٣	٤٠	﴿ فَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ... ﴾
٤٩٢/٥	٤٣	﴿ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾
٤٩٩/٥	٥٣	﴿ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ... ﴾
٤٨٢/٣	٥٦	﴿ قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ... ﴾

٣٠٢/٣	٥٩	﴿ وَ مَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ... ﴾
١٧٩/٣	٧٠	﴿ وَأَلْقَدَ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَ حَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَ الْبَحْرِ... ﴾
٤٨٠/٤	٧٨	﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾
٣٠٤/٣	٩٠	﴿ وَ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً ﴾
٣٠٤/٣	٩١	﴿ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَ عِنَبٍ فَتُفَجَّرُ الْأَنْهَارُ... ﴾
٣٠٤/٣	٩٢	﴿ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا مِيسَافاً... ﴾
٣٠٤/٣	٩٣	﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولاً ﴾
٥٣٥، ٤٩٤/٥	٩٤	﴿ وَ مَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾
٥٠٤/٥	١١١	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ... ﴾

الكهف (١٨)

٥٤٩/٥	٢٩	﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ... ﴾
٥٣٥، ٤٩٤/٥	٥٥	﴿ وَ مَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى ﴾
٤٩٨/٥	٦٣	﴿ فَأَنَّى نَسِيَتِ الْحَوَاتُ وَ مَا أُنْسَانِيَةَ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾
١٥٥/٣: ٣٥٨، ٣٥٥/١	٧١	﴿ حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا ﴾
١٥٥/٣: ٣٥٨، ٣٥٥/١	٧٤	﴿ حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ ﴾
١٥٥/٣: ٣٥٨، ٣٥٥/١	٧٧	﴿ حَتَّى إِذَا اتَّيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمُوا أَهْلَهَا ﴾
٥٥٠/٥	٧٧	﴿ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾
٤٣٢، ٤٢٩/٤	٩٦	﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْراً ﴾

مريم (١٩)

٢٤٤/١	١	﴿ كَتَيْبَعِص ﴾
٣٤١/١	٤٧	﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي ﴾
٥٠٢/٥	٨١	﴿ وَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً ﴾
٤٩٧/٥	٨٨	﴿ وَ قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً ﴾
٤٩٧/٥	٨٩	﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدْأ ﴾
٤٩٧/٥	٩٠	﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَ تَنْشَقُّ... ﴾

﴿أَنْ دَعُوا لِلرَّحْمَنِ وَلِدْءِ﴾ ٩١ ٤٩٧/٥

طه (٢٠)

﴿تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا﴾ ٦٩ ٥٣٢/٥

﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾ ٧٩ ٥٣٨/٥

﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ ٨٥ ٥٣٨/٥

﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ ١٢١ ١٩٨، ١٩٥/٢

﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ...﴾ ١٢٨ ٣٦٣/١

الأنبياء (٢١)

﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ...﴾ ٢ ٣٤٤/٥

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ ٢٦ ٤٨٢/٣

﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ ٢٧ ٤٨٢/٣

﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ ٣٢ ٣٨٣/١

﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا...﴾ ٣٦ ٤٨٣/٣

﴿وَإِذَا النُّورُ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ ٨٧ ٤٩٨/٥

﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ...﴾ ٨٧ ٤٩٨/٥

الحج (٢٢)

﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ ١ ٥٢٨/٥

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ ٢٦ ٣٧١، ٢٩٤/١

﴿أَلَا تَشْرِكُ بِي شَيْئًا وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾ ٢٦ ٣٧٥، ٣٧٣، ٣٧٢/١

﴿وَإِذْ أَنْزَلْنَا فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى...﴾ ٢٧ ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧١/١

﴿عَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ ٢٧ ٣٧٥/١

المؤمنون (٢٣)

﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ١٤ ٢٣٢/٢

٣٨٣/١	١٧	﴿ وَ لَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقٍ وَ مَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ ﴾
٣٣٧/٥	٩١	﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ... ﴾
١٨١/٣	١١٧	﴿ وَ مَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾

(٢٤) النور

٦٢٣/٤	٣١	﴿ أَوْ أَبْنَائِهِمْ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِمْ ﴾
٣٤٢/٥	٣٥	﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ ﴾
٢٩٧/٢	٤٣	﴿ وَ يُنَزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾
٢٦٤/١	٤٥	﴿ وَ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ... ﴾

(٢٥) الفرقان

٥٢٧/٥	٢	﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾
٢٤٦/٥	٤٨	﴿ وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾

(٢٦) الشعراء

٥٤٨.٥٤٥/٥	٤	﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ... ﴾
٤٨٨/١	٧	﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا... ﴾
٤٨٩/١	٧	﴿ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾
٣٤١/١	٨٦	﴿ وَ اغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ ﴾
٥٣٨/٥	٩٩	﴿ مَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ ﴾
٢٥٢/٢	١٣٧	﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأُولِينَ ﴾
٢٦٠/٤	١٦٥	﴿ أَتَأْتُونَ الذُّخْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾
٢٦٠/٤	١٦٦	﴿ وَ تَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ... ﴾

(٢٧) النمل

٣٩٨/١	١٤	﴿ وَ جَحَدُوا بِهَا ﴾
٥٢٥/٥	١٤	﴿ وَ جَحَدُوا بِهَا وَ اسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا... ﴾

٥٢٨/٥	٢٣	﴿ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾
٥٢٨.٥٠٠/٥	٨٨	﴿ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾

القصص (٢٨)

٣٣٧/٥	٤	﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾
٤٥٤/٣	٥	﴿ وَ نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ... ﴾
٤٥٤/٣	٦	﴿ وَ نَمَكَّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَ نَرِي فِرْعَوْنَ وَ هَامَانَ وَ جُنُودَهُمَا... ﴾
٤٣٣/٢	٨	﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا ﴾
٥٣٨.٤٩٨/٥	١٥	﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ... ﴾
٤٩٨/٥	١٦	﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾
٥٣٩/٥	٥٦	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾
٥٢٩/٥	٥٧	﴿ يُجِيبِي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾

العنكبوت (٢٩)

٢٥٢/٢	١٧	﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾
٣٨٩/١	٣٧	﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾
١٧٣/٢	٤٨	﴿ وَ مَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَ لَا تَخْطُهُ بِيَمِينِكَ... ﴾

الروم (٣٠)

١٨٤/٣	٨	﴿ وَ إِن كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ﴾
٣٥٦/٥	١٥	﴿ يُخْبِرُونَ ﴾
٥٣٣/٥	٣٠	﴿ لَا تَجْدِيلَ لِحَلْقِ اللَّهِ ﴾
٤٩٨/٥	٣٧	﴿ مَنْ يَشَاءُ وَ يَقْدِرُ ﴾
٣٥٤/١	٤٤	﴿ مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ ﴾

لقمان (٣١)

١٤٥.١٣٩/٣	١٣	﴿ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾
-----------	----	---

(٣٢) السجدة

- ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ ٧ ٥٣١، ٥٠١/٥
 ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ ١١ ٢٧٦/٣

(٣٣) الأحزاب

- ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ لِلَّذِينَ تَبَاهَوْنَ مِنْهُنَّ أَهْمَاتِكُمْ...﴾ ٤ ٥٠٢/٥
 ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ ٦ ٣٢٤، ٣٢٢/٣
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَرْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا...﴾ ٢٨ ٢٧٣/٤
 ﴿وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ...﴾ ٢٩ ٢٧٣/٤
 ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ ٤٣ ٢٢٦/١
 ﴿تَرْجَىٰ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَىٰ إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ ٥١ ٥٤٩/٥
 ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ ٦٥ ٤٩٢/٥

سبأ (٣٤)

- ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ ١١ ٥٣٢/٥
 ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ...﴾ ١٣ ٥٣١/٥
 ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ ٢٨ ١٧١/٥
 ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا...﴾ ٣٢ ٥٣٥/٥
 ﴿مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ ٣٦ ٤٩٨/٥
 ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ ٤٢ ٣٩٣/٢
 ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ...﴾ ٥٠ ٤٩٨/٥

فاطر (٣٥)

- ﴿إِنِّيهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ١٠ ٤٦٢/٥
 ﴿وَلَا تَرَىٰ وَاوَزَةً وَرَرًا أُخْرَىٰ﴾ ١٨ ٤٩١/٥، ٣٥٤/١
 ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ٢٨ ٢٣٧/٣

﴿ نُمُّ أَوْزُنُنَا الْكِتَابِ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا... ﴾ ٣٢ ٣٩٧، ٣١٨/١

يس (٣٦)

﴿ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾ ٦٠ ٤٩٩/٥

﴿ وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ ٦١ ٤٩٩/٥

﴿ وَ لَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَ فَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ ﴾ ٦٢ ٥٣٨، ٤٩٩/٥

الصفات (٣٧)

﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾ ٢٣ ٢٣٤/١

﴿ وَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً ﴾ ٧٤ ٥٠٢/٥

﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ ٩٥ ٥٣٢، ٥٣١/٥

﴿ وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ وَ مَا تَعْمَلُونَ ﴾ ٩٦ ٥٣٢، ٥٣١/٥؛ ٣٠٦/١

﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي ﴾ ٩٩ ٤٦٢/٥

﴿ وَ جَعَلُوا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْجَنَّةِ نِسْبًا ﴾ ١٥٨ ٤٨٣/٣

ص (٣٨)

﴿ إِنَّ هَذَا إِلاَّ اخْتِلَافٌ ﴾ ٧ ٣٤٤/٥؛ ٣٥٩/٤؛ ٢٥٢/٢

﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ١٢ ٤١٩/١

﴿ وَ آتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَ فَضَّلَ الْخَطَابَ ﴾ ٢٠ ٣٣٨/٥

﴿ ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴾ ٢٧ ٥٥٦/٥

﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ ٣٣ ٤٣٩/٤

﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ ﴾ ٣٣ ٤٤٥/٤

الزمر (٣٩)

﴿ وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ... ﴾ ٣ ٢٢٨/١

﴿ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ ٦ ٤٩٤/٥

﴿ وَ لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ ٧ ٥٤٢، ٥١١/٥؛ ٢٣٨/٢

٢٣٧/٣	٩	﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ... ﴾
٤٩٨/٥	٥٢	﴿ مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرْ ﴾
٥٢٧، ٤٦١/٥	٦٢	﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾
٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩		

غافر (٤٠)

٣٣٨/٥	١٥	﴿ رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ﴾
٥٢٦، ٥٢٥/٥	٢٠	﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾
٥٤٢، ٤٩١/٥؛ ٢٣٨/٢	٣١	﴿ وَمَا اللَّهُ يَرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴾
٥٣٨/٥	٣٤	﴿ كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٍ ﴾
٢٩٧/٣	٥١	﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾
٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٧/٥	٦٢	﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾
٤٩٤/٥	٦٢	﴿ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾
٥٣٨/٥	٧٤	﴿ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ ﴾
٥٤٥/٥	٨٤	﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ... ﴾
٥٤٦/٥	٨٥	﴿ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا ﴾

فضلت (٤١)

٣٨٩/١	١٣	﴿ فَقُلْ أَذُنٌ تَكْمُ صَاعِقَةٌ مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَ ثَمُودَ ﴾
٥٣٤/٥	١٧	﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى... ﴾
٥٢٩/٥	٢١	﴿ أَنْطَقْنَا اللَّهَ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾
٢٤٧/١	٥٤	﴿ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ ﴾

الشورى (٤٢)

٤٨٨/٥؛ ٢٩٢/١	١١	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾
٤٨٩/٥	١١	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾

٤٩٨/٥	١٢	﴿ مَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾
٣٥٤/٥	٤٠	﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾
٣١٤/٢	٥١	﴿ وَ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا... ﴾
٥٤١، ٥٣٥/٥	٥٢	﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾
٢٤٦/١	٥٣	﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾

(٤٣) الزخرف

٤٨٢/٣	١٦	﴿ أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بِنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ ﴾
٥٤٨/٥	٢٠	﴿ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾
٥٠٣/٥	٤٥	﴿ وَ سَأَلْنَا مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مَنْ رُسَلْنَا... ﴾

(٤٤) الدخان

٣١٠/٣	٣٢	﴿ وَ لَقَدْ اخْتَرْنَاَهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾
٥٢٩/٤	٤٩	﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾

(٤٥) الجاثية

٤٧٢/٣	٢٤	﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَ نَحْيَا وَ مَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾
-------	----	--

(٤٦) الأحقاف

٥٢٩/٥	٢٥	﴿ تَدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾
-------	----	---

(٤٧) محمد

٥٣٦/٥ : ٢٣٤/١	٤	﴿ وَ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾
٥٣٦/٥ : ٢٣٤/١	٥	﴿ سَيَهْدِيهِمْ وَ يُضْلِحُ بَالَهُمْ ﴾
٢٣٤/١	٦	﴿ وَ يَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ ﴾
٢٣٥/١	١٧	﴿ وَ الَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى ﴾
٥١١/٥	٢٨	﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ... ﴾

﴿ وَ لَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَ لَتَعْرِفَنَّهُمْ... ﴾ ٣٠ ٣٧٣/٣

الفتح (٤٨)

﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا... ﴾ ١١ ٤٠٧/١

﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَ الْمُؤْمِنُونَ... ﴾ ١٢ ٤٠٧/١

﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَابِمِ لِنَأْخُذُهَا... ﴾ ١٥ ٤٠٨/١

﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ ١٥ ٥٥٠/٥

﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى... ﴾ ١٦ ٤٠٨، ٤٠٥/١

﴿ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بِأَسْ شَدِيدٍ ﴾ ١٦ ٤٠٧/١

﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ ﴾ ١٦ ٤١١/١

﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةً... ﴾ ٢٦ ٥٠٣/٥

الحجرات (٤٩)

﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ ١٣ ٢٣٧/٣

ق (٥٠)

﴿ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَ هُوَ شَهِيدٌ ﴾ ٣٧ ٤٨٧/٥

الذاريات (٥١)

﴿ قَتَلِ الْخِرَاصُونَ ﴾ ١٠ ٥٤٨/٥

﴿ وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ٥٦ ٤٣٣، ٢٣٨/٢

الطور (٥٢)

﴿ وَ النَّبِيَّتِ الْمُغْمُورِ ﴾ ٤ ٣٨٣/١

﴿ وَ السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ﴾ ٥ ٣٨٣/١

﴿ كُنُوا وَ اشْرَبُوا ﴾ ١٩ ٣٥٥/٥

(٥٣) النجم

٤٦٤/٥	١٣	﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾
٥٣٥،٥٠١/٥	٢٣	﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ...﴾
٥٤٠/٥	٢٣	﴿إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ...﴾
٩٥،٩٣/٤	٣٩	﴿وَ أَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾

(٥٤) القمر

٥٣٧/٥	٤٧	﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾
-------	----	---

(٥٦) الواقعة

٣١٨/١	١٠	﴿وَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾
٣١٨/١	١١	﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾
٣٥٦/٥	٢٠	﴿وَ فَآكِهِةٍ مِمَّا يَتَخَبِرُونَ﴾
٤٣١/٢	٢٤	﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

(٥٧) الحديد

٤٨٩/٥	٤	﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾
-------	---	-----------------------------

(٥٨) المجادلة

٤٩٩/٥	١٠	﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ﴾
-------	----	---

(٦١) الصف

٢٢٨/٤	١٤	﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾
-------	----	---------------------------------

(٦٠) الممتحنة

٣٤١/١	٤	﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ﴾
٥٦٠/٥	١٢	﴿أَنْ لَا يُشْرِكَنَ بِاللَّهِ شَيْئًا...﴾

الجمعة (٦٢)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ... ﴾ ٩ ٢٤٤/٤

الطلاق (٦٥)

﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأُسْكِرُونَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ... ﴾ ٢ ٢٦٧/٤

﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ٤ ١٩٢، ١٨٦/٤

﴿ وَمَنْ قَدِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ﴾ ٧ ٤٩٨/٥

﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ... ﴾ ١٢ ٣٨٣/١

﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ ١٢ ٣٢٤/٢

الملك (٦٧)

﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾ ٣ ٥٢٨، ٥٠١/٥

القلم (٦٨)

﴿ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴾ ٤٣ ٥٦٢/٥

الحاقة (٦٩)

﴿ وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا ﴾ ١٧ ٢٧٦/٣

﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾ ١٩ ٤٣٣، ٤٢٩/٤

﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ... ﴾ ٢٤ ١٢٥/٣

نوح (٧١)

﴿ سَبِّحْ سَمَاوَاتٍ طَبَاقًا ﴾ ١٥ ٣٢٤/٢

﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴾ ١٩ ٣٨٤/١

﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا... ﴾ ٣٦ ٤٨٣/٣

الجن (٧٢)

﴿ وَأَنْتَهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ ٧ ٤٢٩/٤

المزمل (٧٣)

٥٤٩/٥	١٩	﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾
٢٣٦/٤	٢٠	﴿فَأَقْرَأُوا مَا تَتَشَرُّ مِنَ الْقُرْآنِ﴾
٢٣٦/٤	٢٠	﴿فَأَقْرَأُوا مَا تَتَشَرُّ مِنْهُ﴾

الجن (٧٢)

٤٩٢/٥	٢٣	﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾
-------	----	-----------------------------

المدثر (٧٤)

٣٩٣/٢	٣٨	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ﴾
٤٩٤/٥	٤٩	﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾

الإنسان (٧٦)

٣١٦/١	١	﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنْسَانِ﴾
٥٣٥/٥	٣	﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾
٣٥٦/٥	٥	﴿يَشْرَبُونَ﴾
٥٥١/٥	٢٩	﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكَرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾
٥٥١، ٥٥٠/٥	٣٠	﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

المرسلات (٧٧)

٣٩٨/١	٣٦	﴿وَلَا يُؤَدُّنَ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾
٣٥٥/٥	٤٣	﴿كُلُّوْا وَاشْرَبُوا﴾

النبأ (٧٨)

٣٨٤/١	٦	﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا﴾
٥٤٩/٥	٣٩	﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ مَا بَاءَ﴾

النارعات (٧٩)

٢٥١/١	١	﴿وَالنَّارِعاتِ غَرْقاً﴾
٢٥٢/١	١١	﴿إِذا كُنَّا عِظاماً نَحِرَةً﴾
٥٣٨/٥	٢٤	﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأعلى﴾
٣٨٤/١	٣٠	﴿وَالأَرْضِ بَعْدَ ذلِكَ دَحاها﴾

التكوير (٨١)

٤٦٤/٥	٢٣	﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالأُفقِ المُبِينِ﴾
٤٩٤/٥	٢٦	﴿فَأَينَ تَذَهبُونَ﴾
٥٥٠/٥	٢٨	﴿لِمَنُ شاءَ مِنكُمُ أَنُ يَسْتَقِيمَ﴾
٥٥١ . ٥٥٠/٥	٢٩	﴿وَمَا تَشاءُونَ إِلا أَنُ يَشاءَ اللَّهُ رَبُّ العالَمِينَ﴾

الانشقاق (٨٤)

٤٩٤/٥	٢٠	﴿فَما لَهُمُ لا يُؤمِنُونَ﴾
٤٩٤/٥	٢١	﴿وَإِذا قُرئَ عَلَينَهُمُ القُرآنُ لا يَسجُدُونَ﴾

البروج (٨٥)

٢٥٢/١	١	﴿وَالسَّماءِ ذاتِ البُرُوجِ﴾
-------	---	------------------------------

الطارق (٨٦)

٥٠٤/٥	١٥	﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْداً﴾
-------	----	--------------------------------

الأعلى (٨٧)

٥٢٧/٥	١	﴿سَبِّحِ اسمَ رَبِّكَ الأعلى﴾
٥٢٧/٥	٢	﴿الَّذى خَلَقَ فَسَوَّى﴾
٥٢٧/٥	٣	﴿وَالَّذى قَدَّرَ فَهَدَى﴾

الشمس (٩١)

٢٥٢/١

١

﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾

العلق (٩٦)

٢٣٦/٤

١

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾

الزلزلة (٩٩)

٩٣/٤

٧

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾

(٢)

فهرس أسماء السور و الآيات

سورة النساء، ٢٤٠/١	آيات النكاح، ٢٦٦/٤
سورة حم السجدة، ٣٨٩/١	آيات الوعد بالثواب، ٣١٩/١
سورة من عزائم السجود، ٩٨/٤	آيات الوعيد بالعقاب، ٣١٩/١
سورة «هل أتى»، ٣٢١/١	آية التيمم، ٢٦١/٥
صاد، ٢٣٨/١	آية الطهارة، ٤٦٠/٤؛ ٢٧٧/٥، ٢٧٨
طه، ٢٣٨/١	آية الكفار، ٢٦١/٥
عزائم، ٢٣٥/٤	حم الدخان، ٢٣٨/١
فاتحة الكتاب، ٢٤٠/٤؛ ٢٢٥/١	الحواميم، ٢٣٦/٤
قاف، ٢٣٨/١	الزخرف، ٢٣٨/١
القلم، ٢٣٦/٤	سورة البقرة، ٢٣٧/١
لقمان، ٢٣٦/٤	سورة الكهف، ٣٥٣/١
النجم، ٢٣٦/٤	سورة المائدة، ٢٤٠/١

(٣)

فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

- ٥٠٦/٥ أتاني جبرئيل فقال: «يا محمد، خصلتان لا ينفع معهما صوم... (النبي)
- ٥٥٩/٥ إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
- ٥٠٧/٥ إذا دُعِيَ بي يوم القيامة أقومُ وأقول: لبيك...
- ٧٤/٤ إذا صلى أحدكم ثم أدرك قوماً يصلون فيصلِّي معهم...
- ٥٠٥/٥ اضمّنوا لي أشياء، أضمّن لكم الجنة
- ٢٥٠/٢ أعددتُ شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي
- ٥٦١/٥ ألا أنبئكم بأعزّ الناس؟ قالوا: بلى...
- ٣٢٤/٣ ألسنُ أولى بكم من أنفسكم؟
- ٣٢٢/٣ ألسنُ أولى بكم من أنفسكم؟
- ٣٧٦/٥ إمامكم بعدي
- ٢٤١/٣ إن الله اختار من الأيام الجمعة، ومن الشهور رمضان، ومن...
- ٤٦٣/١ أنا وأنت يا عليّ كهاتين - وأشار إلى إصبعيه
- ٢٤١/٣ أنت إمام، ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمة تسعة...
- ٣٧٦/٥ أنت مني بمنزلة هارون من موسى
- ٢٦٠/٥ إنما الربا في النسبة

- ٢٦٠/٥ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ
- ٢٣٣/٣ إِنِّي مُخْلَفٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ؛ كِتَابَ اللَّهِ وَعِزَّتِي أَهْلَ بَيْتِي...
- ٢٤٢/٣ إِنِّي مُخْلَفٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوْا...
- ٢٤٠/٣ إِنِّي وَ اثْنِي عَشَرَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي - أَوْلَهُمْ عَلِيٌّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ...
- ٥٦١/٥ أَوْلُ مَا يَتَّبِعُنَّ مِنْ ابْنِ آدَمَ بَطْنُهُ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ...
- ٣٧٢، ٣٦١/٤ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثُونَ
- ٢٦٢/٤ أَيُّ امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بَغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَيَنكاحُهَا بَاطِلٌ
- ٢٦٣/٤ أَيُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحْتَ نَفْسَهَا بَغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا، فَيَنكاحُهَا بَاطِلٌ
- ٢٠٢/٤ أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ عِبْدًا عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَذَاهَا...
- ٣٢٨/٥ تَقَتَّلَهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ
- ٣٢٩/٥ تَنَبَّحُكَ كِلَابُ الْحَوَاطِبِ
- ٥٢٥/٥ حُبُّكَ لِلشَّيْءِ يُعْمِي وَيُصِمُّ
- ٣٣٨/٤ حَرَبُكَ يَا عَلِيُّ حَرَبِي، وَسِلْمُكَ سِلْمِي
- ٣١١/٣ حَصَّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرَضَاتِكُمْ...
- ٣٢٨/٥ حَوَالِينَا، وَ لَا عَلَيْنَا
- ٥٠٦/٥ خَمْسَةٌ لَا تُطْفَأُ نِيرَانُهُمْ، وَ لَا تَمُوتُ دِيْدَانُهُمْ...
- ٥٦٢/٥ خَيْرٌ دِينِكُمْ الْيُسْرُ، وَ بِذَلِكَ أَتَاكُمْ كِتَابُ اللَّهِ؛ قَالَ اللَّهُ...
- ٣٩٨/٥ رَبِّ، أَرِنِي الْأَشْيَاءَ كَمَا هِيَ
- ٣٥٢/٥ رُدُّوا عَلَيَّ أَبِي
- ٣٢٩/٥ سَتَدْعِي إِلَيَّ مِثْلَهَا، فَتُجِيبُ عَلَيَّ مَضْضٌ
- ٣٧١/٣ سَتُقَاتِلِينَهُ وَ أَنْتِ ظَالِمَةٌ لَهُ
- ٥٢٢/٤ سَتَكْتُمُنَّ عَلَيَّ الْكُذَّابَةَ مِنْ بَعْدِي، فَمَا وَرَدَ عَنِّي مِنْ خَبَرٍ...
- ٣٧٦/٥ سَلُّمُوا عَلَيْهِ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ
- ٥٠٧/٥ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَقْوَامٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي...

- ٢٥٣/٥ صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ
- ٢٥٩/٢ صوموا الرويَّته، وأفطروا الرويَّته؛ فإنَّ غَمَّ عَلَيْكُمْ، فأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلَاثِينَ
- ٥٢٨، ٥١٩، ٥١٨/٤ صوموا الرويَّته، وأفطروا الرويَّته
- ٥٢٤، ٥٢١، ٥١٥، ٤٧٩/٤ صوموا الرويَّته، وأفطروا الرويَّته، فإنَّ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ
- ١٨٢/٤ العارِيَةُ مردودةٌ، والزَعِيمُ غارِمٌ
- ٥٥٩/٥ فاستغفروا عن الشَّرِكِ ما اسْتَطَعْتُمْ
- ٥١٩، ٥١٨/٤ فإنَّ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ
- ٣٢٤/٣ فَمَنْ كُنْتُ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ، فَعَلِيٍّ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ
- ٣٢٢/٣ فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٍّ مَوْلَاهُ
- ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٥٢، ٢٤٩، ٢٤٨/٥ فِي سَائِمَةِ الغَنَمِ الزَّكَاةُ
- ٥٦٠/٥ فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ
- ٥٠٥/٥ لَا تَظْلِمُوا عِنْدَ قِسْمَةِ مَوَارِيثِكُمْ، وَلَا تَجْبُنُوا...
- ٥٥٩/٥ لَا تُكَلِّفُهُ مَا لَا يَسْتَطِيعُ، فَإِنْ كَرِهَتْهُ فِيعَهُ
- ٥٥٩/٥ لَا تُكَلِّفِيهِ مَا لَا يُطْبِقُ
- ٢٦٦/٤ لَا تُنْكِحِ المَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا وَلَا خَالَئِهَا
- ٢٦٤/٤ لَا صَدَقَةَ وَ ذُو رَجَمٍ مُّحْتَاجٌ
- ٢٦٤/٤ لَا صَلَاةَ لِجَارِ المَسْجِدِ إِلَّا فِي المَسْجِدِ
- ٢٥٢/٥ لَا زَيْدٌ عَلَى السَّبْعِينَ
- ٢٦٠/٥ لَا مَاءَ إِلَّا مِنَ المَاءِ
- ٢٦٤/٤ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِيٍّ وَ شَاهِدِي عَدْلٍ
- ٣٥٣/٥ لَا هِجْرَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ
- ٢٣٩/٣ لَا يَزَالُ أَهْلُ هَذَا الدِّينِ يُنْصَرُونَ عَلَيَّ مَنْ نَآوَاهُمْ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً
- ٥٠٧/٥ لَيْبِكُ وَ سَعْدِيكَ؛ الخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، وَ الشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ
- ٢٣٩/٣ لَنْ يَزَالَ [هَذَا] الدِّينُ قَائِمًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ قَرِيشٍ...

- ٢٥٨/٥ لَوْ عَلِمْتُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى...
- ٢٠٢.٢٠٠/٤ الْمُكَاتَّبِ رِقُّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ
- ٥٦١/٥ مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ
- ٥٦١/٥ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقِيَ وَجْهَهُ حَرَّ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ
٤٨٧. مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الْبَقْلَةَ الْخَبِيثَةَ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا...
- ٢٤٠/٣ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي اثْنَا عَشَرَ نَقِيباً نَجِيباً، مُحَدِّثُونَ مُفَهِّمُونَ...
- ٧٠/٤ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً ثُمَّ ذَكَرَهَا، فَلْيُصَلِّهَا وَقْتَ ذِكْرِهَا...
- ١٢١/٢ مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَثَّلُ بِي
- ١٢٢/٢ مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى
- ٥٥٩/٥ مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ أَوْ حِينَ يُمَسِي: «اللَّهُمَّ، أَنْتَ رَبِّي...»
- ٥٦٢/٥ مَنْ كَظَمَ غَيْظاً وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِمْضَائِهِ، مَلَأ...
- ٤٧١/١ نَاقِصَاتُ عَقْلِ وَدِينِ
- ٤٨٠/١ نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةٌ
- ١٩٢/٢ نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ
- ٥١٧/٤ وَأُفْطِرُوا الرُّؤْيِيَةَ؛ فَإِنْ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ
- ٣٧٣/٤ وَأَنَّ أَهْلَ مِلَّتَيْنِ لَا يَتَوَارَثُونَ
- ٣٤٤/٤ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ
- ٤٩٧/١ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ
- ٤٦٠/٤ هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ
- ٣٧٦/٥ هُوَ خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي
- ٤٨٨/١ يَا جَابِرُ، لَا تُسَبِّحَنَّ شَيْئاً
- ٥٠٥/٥ يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ مَا لَمْ يَعْمَلُوا بِالْمَعَاصِي ثُمَّ...
- ٥٦٢/٥ يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا، وَسَكَنُوا وَلَا تُنْفَرُوا
- ١٦٦/٢ يُسْكِرُ؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَقَالَ ﷺ: «لَا تَقْرَبُوهُ»

- ٢٣٨/٣ يَكُونُ بَعْدِي مِنَ الْخُلَفَاءِ عِدَّةٌ نُبَاءِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ اثْنَا...
- ٥٥٧/٥ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي...
- ٢٣٩/٣ يَكُونُ مِنْ بَعْدِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً، كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

- ٤٤٤/١ أَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا
- ٤٤٠/١ إِلَى أَنْ انْتَكَيْتَ [عَلَيْهِ] فَتَلَّهُ، وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلَهُ، وَكَبَيْتَ بِهِ بِطَنَتَهُ
- ٤٣٩/١ إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ - يَعْنِي عُثْمَانُ - نَافِجًا حِضْنِيهِ
- ٤٦٥/٥ إِنَّ أَكْذَبَ رَجُلٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....
- ١٦٤/٤ إِنَّ الْمَذْيَ وَ الْوُدْيَ لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ
- ٦٢٤/٤ أَنْتَ ابْنِي حَقًّا، وَ هَذَا ابْنَا رَسُولِ اللَّهِ
- ٢٥٣/٢ إِنِّي مَا حَكَمْتُ مَخْلُوقًا، وَ إِنَّمَا حَكَمْتُ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ
- ٥٥٥/٥ بَلَى أَيُّهَا الشَّيْخُ، لَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ أَجْرَكُمْ بِمَسِيرِكُمْ...
- ٤٣١/١ بَيْنَ أَنْ أَصُولَ يَبْدِ جَدَاءَ
- ٤١١/١ تُقَاتِلُ بَعْدِي النَّاكِثِينَ وَ الْقَاسِطِينَ وَ الْمَارِقِينَ
- ٤٤٥/١ تِلْكَ شِقَاقُهَا هَذَرَتْ ثُمَّ قَرَّتْ: «اسْتَقَرَّتْ
- ٤٤١/١ حَتَّى لَقَدْ وَطِئَ الْحَسَنَانِ، وَ شَقَّ عِطْفَائِي، مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي...
- ٥٥٦/٥ ذَلِكَ الْأَمْرُ مِنَ اللَّهِ وَ الْحُكْمُ
- ٤٣٣/١ فَأَدْلِي بِهَا إِلَى فُلَانٍ بَعْدَهُ
- ٤٣٢/١ فَرَأَيْتَ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْبَبِي، فَصَبِرْتُ...
- ٤٣٦/١ فَصَبِرْهَا فِي نَاحِيَةِ خَشْنَاءَ، يَجْفُو مَسْهَا، وَ يَعْظُمُ كَلْمُهَا
- ٤٤٢/١ فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ نَكَصَتْ طَائِفَةٌ، وَ مَرَقَتْ أُخْرَى...
- ٤٤١/١ فَمَا رَاعِنِي إِلَّا وَ النَّاسُ كَعُرْفِ الضُّبُعِ إِلَيَّ....
- ٤٣٨/١ فَمَالَ رَجُلٌ لَصِغْنِهِ، وَ أَصْغَى آخَرَ لَصِهْرِهِ
- ٤٣٣/١ فَيَا عَجَبًا! بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ إِذْ جَعَلَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ
- ٤٣٦/١ كِرَاكِبِ الصُّعْبَةِ، إِنَّ أَسْلَسَ لَهَا عَسْفَ...

- ٤٣٣/٢ لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَابْنُوا لِلْخَرَابِ
- ٤٣٤/١ لَشَدًّا مَا تَشْطُرًا ضَرَعِيهَا
- ٤٢٩/١ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ
- ٤٣٨/١ لِكَيْتِي أَسْفَفْتُ إِذْ أَسْفَوْا، وَطِرْتُ إِذْ طَارُوا
- ٤٣٠/١ لِكَيْتِي سَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبًا
- ٤٤٣/١ لَوْلَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَ قِيَامُ الْحُجَّةِ بِوَجُودِ النَّاصِرِ
- ١٨٠/٤ لَيْسَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ وُلْدِهِ رِيًّا، وَ لَيْسَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَبَيْنَ عَبْدِهِ رِيًّا
- ٤٧٢/١ مَعَاشِرَ النَّاسِ، النَّسَاءُ تَوَاقِصُ الْإِيمَانِ، تَوَاقِصُ الْحُظُوظِ...
- ٣٤٠/٤ مَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ دُونَ الْمَعْنَى فَقَدْ كَفَرَ، وَ مَنْ عَبَدَ الْإِسْمَ...
- ٤٤٢/١ نَكَّتْ طَائِفَةً، وَ قَسَطْتُ أُخْرَى، وَ مَرَّقَ آخَرُونَ
- ٥٥٥/٥ وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا وَطِنَا مَوْطِنًا...
- ٤٥٣/١ وَ اللَّهُ، لِأَنَّ أَيْتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ مُسَهَّدًا، أَوْ أُجْرًا...
- ٣٤٨/٥ وَ اللَّهُ، مَا حَكَّمْتُ مَخْلُوقًا؛ لِكَيْتِي حَكَّمْتُ كِتَابًا...
- ٤٢٩/١ وَ إِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقَطْبِ مِنَ الرَّحَى
- ٤٣١/١ وَ طَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحًا
- ٤٤٠/١ وَ قَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ؛ يَخْضَمُونَ مَالَ اللَّهِ خَضَمَ الْإِبِلِ نِبْتَةَ الرَّبِيعِ
- ٤٤٤/١ وَ لِأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنَ عَفْطَةِ عَنَزِ
- ٤٣٠/١ وَ لَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ
- ٤٤٤/١ وَ لَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوْلَاهَا
- ٤٤٢/١ وَ لَكُنْهُمْ حَلِيَّتِ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ
- ٥٥٦/٥ وَ يَحَاكَ! لَعَلَّكَ ظَنَنْتَ قَضَاءَ لَازِمًا وَ قَدْرًا خَتْمًا؟!...
- ٤٣٠/١ يَنْخَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ

الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام

الإمام الباقر عليه السلام

- ٢٧٢/٤ إذا خَيْرَها، أو جَعَلَ أمرَها بَدِها، في غيرِ قُبَلِ عِدَّتِها...
- ١٩٨/٤ إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امرأته تَطْلِيقَةً في مرضه، [ثُمَّ مَكَتَ في مرضه] حَتَّى انقَضَت عِدَّتُها
- ١٨٩/٤ إذا وَضَعَتْ مِن يَوْمِها فَقَد انقَضَى أَجْلُها
- ١٨٩/٤ وإذا مَضَتْ ثلاثةُ أَشْهُرٍ قَبْلَ أن تَضَعَ فَقَد انقَضَت عِدَّتُها منه...
- ١٨٩/٤ و الحَبْلَى المُطْلَقَةُ تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِ الأَجْلَيْنِ

الإمام الصادق عليه السلام

- ٤٩٤/٤ إذا أَتَاكم عَنَّا حَدِيثَانِ ، فَحَدِّثُوا بِأَعْبَدِهما مِن أقوالِ العامَّةِ
- ٢٦٠/٢ إذا رَأَيْتَ الإِهْلَالَ فَصُومْ، وإذا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ
- ٢٦٠/٢ إذا رَأَيْتُمُ الإِهْلَالَ فَصُومُوا، وإذا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا...
- ٢٢٩/٢ أفعالُ العبادِ مَخْلُوقَةٌ خَلَقَ تَقْدِيرِ، لا خَلَقَ تَكْوِينِ...
- ٢٣٣/٢ أفعالُ العبادِ مَخْلُوقَةٌ خَلَقَ تَقْدِيرِ، لا خَلَقَ تَكْوِينِ
- ٢٣٤/٢ أَمْرَيْنِ أَمْرَيْنِ، لا جَبْرٍ و لا تَفْوِضَ
- ٥١٦/٤ إِنْ النَّاسَ كانُوا يَصُومُونَ بِصِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ...
- ١٩٨/٤ إِنَّها تَرْتُهُ ما دَامَ في مرضه، وإِنْ كانَ إلى سَنَةٍ
- ١٩٧/٤ تَرْتُهُ [في مرضه] ما [بَيْنَهُ وَ] بَيْنَ سَنَةٍ إِنْ ماتَ في مرضه ذَلِكَ
- ١٦٦/٤ الحَدِّ في نِفاَسِ المَرَأَةِ أَكثَرُ أَيامِ حَيْضِها...
- ٢٣٤/٢ خَلَقَ تَقْدِيرِ، لا خَلَقَ تَكْوِينِ
- ٣٨٧/٣ ذَلِكَ فَرجٌ غَصِبنا عليه
- ١٧٤/٤ الشُّفْعَةُ على عَدَدِ الرَّجَالِ
- ١٧٣/٤ الشُّفْعَةُ واجِبَةٌ في كُلِّ شَيْءٍ - مِن حَيوانٍ، أو أرضٍ...
- ٥٢٩، ٥٢٨/٤ شَهْرُ رَمَضانَ يُصِيبُهُ ما يُصِيبُ سائِرَ الشُّهُورِ...
- ١٧٥/٤ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالشُّفْعَةِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ في الأَرْضَيْنِ

- ٦٧٧/٤ كَفَّارَةُ الْعَمَلِ مَعَ السُّلْطَانِ قَضَاءُ حَاجَاتِ الْإِخْوَانِ
 ١٧٤/٤ لَا شُفْعَةَ فِي حَيَوَانٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّرِيكَ فِيهِ وَاحِدًا
 ١٨٠/٤ لَيْسَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَبَيْنَ الذَّمِّ رِبَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَزَوْجِهَا
 ٢٦٠/٢ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّوْبَةُ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّوْبَةُ
 ٢٦١/٢ مَا تَمَّ شَعْبَانُ قَطُّ، وَلَا تَقْصُ رَمَضَانُ قَطُّ
 ٢٣٥/٢ هِيَ مَخْلُوقَةٌ خَلَقَ تَقْدِيرًا، لَا تَكْوِينًا

معصومين ﷺ

- ٢٨١/٣ أَشْهَدُ أَنَّكَ تَسْمَعُ كَلَامِي، وَتَرُدُّ جَوَابِي
 ٥٥٣/٥ اللَّهُمَّ رَضِّنِي بِقَضَائِكَ، وَبَارِكْ لِي فِي قَدْرِكَ...
 ٥٥٩/٤ أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ؛ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ عِنْدَ
 ٥٥٧/٤ أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ؛ لِتَشْهَدَ لِي بِالْمُؤَافَاةِ عِنْدَ
 ٢٨٣/٣ أَمَانَتِي أَدَيْتُهَا، وَمِيثَاقِي تَعَاهَدْتُهُ...
 ٢٧٦/١ أَنْ آدَمَ رَأَى مَكْتُوبًا عَلَى الْعَرْشِ أَسْمَاءَ مُعْظَمَةَ مُكْرَمَةً، فَسَأَلَ عَنْهَا
 ٣٤١/٤ أَنْ النَّاسَ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُثَنَّبٌ، وَنَافٍ...
 ١٩٩/٤ تَرْتُهُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ طَلَّقَهَا فِي حَالِ الْإِضْرَارِ...
 ٥٥٤/٥ سَيَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْمَلُونَ بِالْمَعَاصِي...
 ٥٢٩/٤ شَهْرُ رَمَضَانَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ سَائِرَ الشُّهُورِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ
 ٦٠/٤ صَلِّ لِنَفْسِكَ، وَصَلِّ مَعَهُمْ وَبِهِمْ؛ فَإِنْ قِيلَتْ الْأُولَى، وَإِلَّا قِيلَتْ الثَّانِيَةُ
 ٣٧٣/٤ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ إِبْرِسِمٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَمْرُوجًا بِقَطْنٍ أَوْ كِتَانٍ
 ٢٩٩/٤ لَا تُورَثُ مِنَ الرَّبَاعِ
 ٢٥٣/٢ لَا خَالِقَ، وَلَا مَخْلُوقَ
 ١٠٠/٤ لَا صَلَاةَ لِمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ
 ٥٥٣/٥ لَا يُزْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَرْضَى بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى
 ٥٥٧/٤ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ

- ٥٦٠/٤ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَ النُّعْمَةَ لَكَ وَ الْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ
 ٣٠١/٤ مَا أَتَيْتَ الْفَرَائِضَ فَلِأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرَ
 ٣٤٨/٤ مَنْ زَارَ الْحُسَيْنَ عليه السلام مُحَضَّتْ دُنُوبُهُ كَمَا يُمَحَّضُ...
 ٣٤٧/٤ مَنْ زَارَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَتْ لَهُ الْجَنَّةُ
 ١٨٨/٤ وَ الْحَبْلَى الْمُطْلَقَةُ تَعْتَدُّ بِأَقْرَبِ الْأَجْلِينَ
 ٥٥٤/٥ يَرْحَمُ اللَّهُ عِبَادَهُ إِذَا عَمِلُوا بِالْمَعَاصِي...
 ٥١١/٤ يَوْمَ صَوْمِكُمْ يَوْمَ نَحْرِكُمْ

أدم عليه السلام

- ٢٧٦/١ يَا رَبِّ، أُرَايْتَ إِنْ تُبْتُ وَ أَصْلَحْتُ؟

جبرئيل عليه السلام

- ٢٢٨/١ قُلْ - يَا مُحَمَّدًا! - وَأَمْرُ أُمَّتِكَ أَنْ يَقُولُوا: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(٤)

فهرس عناوین الأحادیث

حدیث المیراث، ٣٥٣/٥	أخبار الرؤیة، ٤٩٣/٤
خبر الغدیر، ٣٢١/٣، ٣٢٢، ٣٣٥	أخبار العدد، ٤٩٣/٤
خبر یوم الدار، ٣٣٥/٣	حدیث اللُدود، ٣٥٣/٥
خبر المیضأة، ٣٢٨/٥	حدیث اللوح، ٢٤٢/٣

(٥)

فهرس الآثار

- ٢٠١/٤ إذا أَدَى ثُلُثَ مَالِ الْكِتَابَةِ عَتَى، وَإِنْ نَقَصَ لَمْ يُعْتَقَ (شريح)
- ٢٠٠/٤ إذا أَدَى قَدْرَ قِيَمَتِهِ عَتَى، وَكَانَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ... (ابن مسعود)
- ١٤٣/٤ إقْرَأْ كَمَا تُحْسِنُ، يُرْفَعُ كَمَا أُنزِلَ (كثير من الطائفة)
- ٥٠٦/٥ أقولُ فيها برأبي؛ فإن يَكُنْ صَوَاباً فَمِنَ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً... (ابن مسعود)
- ٣٥٠/٥ أقيلونى، أقيلونى (أبو بكر)
- ٣٥١/٥ أمدد يدك أبايعك (عمر)
- ٣٥٤/٥ أمدد يدك أبايعك؛ فيقول الناس: عمُّ رسولِ اللَّهِ بايع... (العباس)
- ٣٥١/٥ إن أسخلف فقد استخلف من هو خير مني... (عمر)
- ٤٧٦/٣ إني ما رأيت شيئاً قطُّ خلق نفسه، ولا رأيت موضوعاً إلا مصنوعاً... (عامر بن الظرب)
- ٤٧٤/٣ أيها الناس، هلموا إليّ؛ فإنه لم يبق... (زيد بن عمرو)
- ٣٥٠/٥ بايعوا أيّ الرّجلين شئتم (أبو بكر)
- ٤٦٤/٥ ثلاث من قالهنّ فقد أعظم الفرية، من زعم أن محمداً... (عائشة)
- ٣٨٦/٣ خطبتُ إلى ابن أخيك على بنته أم كلثوم، فدافعتني... (عمر)
- ٣٨٧/٣ رُدَّ أمرها إليّ حتى أعمل أنا ما أراه (العباس)
- ٢٥٣/٥ عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ... (عمر)
- ٤٧٣/٣ فَوَ اللَّهِ، إِنَّ وَرَاءَ هَذِهِ الدَّارِ دَاراً... (عبد المطلب)
- ٥٥٤/٥ قطعْتُ يدَكَ بسِرِّتِكَ، وَصَرَبْتُكَ بِكَذِبِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى (عمر)

- كأنت ببيعة أبي بكرٍ فلتةً وقي الله شرها المسلمين... (عمر) ٣٥١/٥
- كألا، بل هو الله إله واحد، ليس بمولود ولا بوالد... (قس بن ساعدة) ٤٧٥/٣
- كألا، و رب هذه الكعبة، ليعودد من مات... (قس بن ساعدة) ٤٧٥/٣
- لن يخرج من الدنيا ظلوم حتى ينتقم الله منه ويصيبه عقوبة (عبد المطلب) ٤٧٣/٣
- لولا أن تسبني العرب لآمنت أن الذي أحيك بعد... (زهير بن أبي سلمى) ٤٧٧/٣
- ما حملك على السرفة؟ قال: قضاء الله وقدره. قال... (الحسن البصري) ٥٥٨/٥
- ما فعل فلان؟ فقال: هو كما شاء الله. فقال... (ابن سيرين) ٥٥٨/٥
- مالي؟ أبي بأس (عمر) ٣٨٦/٣
- حديث الاستسقاء، ٣٢٨/٥
- الماء من الماء منسوخ (الأصحاب) ٢٥٩، ٢٥٣/٥
- وأنت فاتق الله، وخف الله في الناس... (سعيد بن عامر) ٥٦٣/٥
- وإددت أني وعثمان بزمل عالج، يحثو علي وأحثو... (ابن مسعود) ٤٦٥/٥
- وإددت أنني كنت سألت رسول الله عن هذا الأمر: فيمن هو؟ فكنا... (أبو بكر) ٣٥١/٥
- ويحك! ما حملك على ذلك؟ قال: القضاء. فقال له الحسن... (الحسن البصري) ٥٥٧/٥
- يا أبا هريرة، ما هذه الأحاديث التي تبلغنا عنك عن النبي... (عائشة) ٤٦٦/٥

(٦)

فهرس الأشعار

الصفحة	الشاعر	القافية	السطر الأول
٢٤٩/١	وليد بن عقبة	أن تا	بالخَيْرِ خَيْرَاتٍ، وَإِنْ شَرًّا فَا
٢٤٨/١	حكيم بن معية	تنتا	جارية قد وَعَدْتَنِي أَنْ تَا
٢٩٢/١	أبو النجم	القَفَنَدِرا	وَلَا أَلُومُ الْبَيْضَ أَلَّا تَسْخَرَا
٢٧٥/٣	علي <small>عليه السلام</small>	قُبلا	يَا حَارِ هَمْدَانَ، مَنْ يَمُتْ يَرْنِي
١٩٩/٢	عبيد بن الأبرص أولييد	لائما	فَمَنْ يَلْقُ خَيْرًا يَحْمَدُ النَّاسَ أَمْرَهُ
٢٢٦/١	الشيخ	أينا؟	أَلَا سَأَلْتَ جُمُوعَ كَيْدِ
٥٥٧/٥		رضوانا	أَنْتَ الْإِمَامُ الَّذِي نَرْجُو بَطَاعَتِهِ
١٥٦/٣		يشكونا	يَا مَنْ تَرَى كُلَّ فَوْقِ عَيْنِهِ دُونَا
٤٨٠/٣	ليبيد	أهدامها	تَأْوِي إِلَيَّ الْأَطْنَابِ كُلِّ زِدِيَّةِ
١٨٣/٣	الفرزدق	عيرها	وَلَمْ تَأْتِ عَيْرٌ أَهْلَهَا بِالَّذِي أَنْتَ
٣٣٠/٥	عائشة	التراب	فَإِنْ يَكُ نَائِبًا فَلَقَدْ نَعَاهُ
٢٢٩/٤	الناطقة الذبياني	أجرب	فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ؛ كَأَنْنِي
٤٧٩/٣	جربية	الأقرب	يَا سَعْدُ، إِمَّا أَهْلِكَنَّ فَإِنِّي
٢٣٠/٤	امرؤ القيس	المُنْصَبِ	لَهُ كَفَلٌ كَالدَّعْصِ لَيْدَةَ النَّدَى
٢٢٩/٤	ذو الرمة	القَرَاهِبِ	بِهَا كُلُّ خَوَارِإٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ

٣٧٢/١	الحارث بن عباد	كَلَيْبِ	بُوْبِشِيعِ نَعْلِ كَلَيْبِ
٦٢٤/٤		المُسَدَّدِ	بِالمُشْرِفِي وَ القَنَا المُسَدَّدِ
٢٢٧/١	الحطينة	البُعْدُ	[أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَ أَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ]
٦٢٤/٤		ثُوْقَدِ	إِطْعَنُ بِهَا طَعَنَ أَيْبُكَ تُحَمَّدِ
٤٧٤/٣	عبد المطلب	الثَّلِيدُ	يَا رَبِّ، أَنْتَ الْمَلِكُ الْمَحْمُودُ
٢٩٤/١	جرير بن عطية	سَيَّارِ	جَنَنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ
٤٣٤/١	أعشى قيس	جَابِرِ	شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَيَّ كُورِهَا
٤٧٨/٣	عمرو بن زيد الكلبي	قَاتِرِ	أَبْنَيْ، زُوْدُنِي إِذَا فَارَقْتَنِي
٤٣٤/١	أعشى قيس	الوَائِرِ	عَلَقْمُ، مَا أَنْتَ إِلى عَامِرِ
٤٧٥/٣	زيد	البَشْرُ	فَلَنْ تَكُونَ لِنَفْسِ مِنْكَ وَاقِيَةٌ
٣٣٠/٥	عائشة	المُسَافِرِ	فَأَلَقْتَ عَصَاها وَ اسْتَقَرَّ بِهَا النُّوَى
٤٧٤/٣	أمية بن أبي الصلت	زورُ	كُلُّ دِينِ يَوْمِ القِيَامَةِ - عِنْدَ الـ
١٨٢/٣	سويد بن أبي كاهل	الجَزَعِ	مِنْ أَنَايسِ لَيْسَ فِي أَحْلاَقِهِمْ
٢٤٩/١	وليد بن عقبة	الإيجافِ	فَلَمَّا لَهَا: قَفِي لَنَا، قَالَتْ: قَافِ
٢٢٨/١		يَسْتَبِقُ	وَ قَفَّتْ يَوْمًا بِهِ أَسَائِلُهُ -
٤٧٥/٣	قس بن ساعدة	خِرْقُ	يَا نَاعِي المَوْتِ، وَ الأَمَوَاتِ فِي جَدَثِ
٤٣٢/١	الطائي	حائِلُ	أَبَا جَعْفَرِ، إِنَّ الجَهَالََةَ أُمَّها
٥٣٠/٥	لبيد بن ربيعة	زائِلُ	أَلَا، كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللّهُ بِالطَّلِ
٤٣٧/٤	امرو القيس	مزمل	كَبِيرُ أَنَايسِ فِي بِجَادِ مَزْمَلِ
٤٨١/٣		بالسَّنامِ	فَمَاذَا بِالْقَلْبِ قَلْبِ بَدْرِ
٢٣١/٢	ابن هرمة	الأدَمِ	وَ لَا يَنْطُ بِأَيْدِي الخَالِقِينَ وَ لَا
٤٧٧/٣	زهير بن أبي سلمى	فَيْتَنَمِ	يُوَخَّرُ فَيَوْضَعُ فِي كِتَابِ فَيْدُ خَرُ
٤٧٨/٣	زيد الفوارس	عالمِ	أُرِيدُ بِهِ يَوْمَ الجَزَاءِ حِسَابُهُ
٢٣٤/١	جرير بن عطية	مُسْتَقِيمِ	أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَلَيَّ صِرَاطِ

٤٣٣/٢	سابق البربري	المساكينُ	فَلْيَلْمُوْا تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا
١٦٥/٢		جَعَصَلْفُونِيَهْ	إِسْقِنِي الْأَسْكُرَكَهَ الصُّدَّ
٣٤٣/٥ : ٢٣٠/٢	زهير بن أبي سلمى	يفري	وَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ، وَبَع
٢٤٧/١	امرؤ القيس	أمثالي	أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَابَةِ الْيَوْمِ أَنْتِي
	١٨٥/٢	بطني	إِمْتِلَاءَ الْحَوْضِ، وَقَالَ: قَطْنِي

أنصاف الأبيات

٢٩١/١		يسود	لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ
٤٣٧، ٤٣٤/٤		المُرْمَل	كَأَنَّ عَزَلَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ
٣٣٨/٥		الداري	لَاهُمْ لَا أَدْرِي، وَأَنْتَ الدَّارِي

(٧)

فهرس الأعلام

الف: المعصومون و الأنبياء:

٥٣، ٥٧، ٧٠، ٧٤، ١٢٩، ١٥٠، ١٦٧، ١٧٨،
١٨٤، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢١،
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٣،
٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٥٨،
٣٦٤، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٤٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٥،
٤٧٧، ٤٩١، ٥١٠، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٨، ٥١٩،
٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٣٢، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٦١،
٦٢٤، ٦٦٣، ٦٦٨، ٦٧٨، ٤٧/٥، ٥٥، ٨٢،
٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٦، ٩٨، ٩٩،
١٠٠، ١٠٤، ١١٠، ١٢٨، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤،
١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤،
١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٩٩، ١٩٩، ١٩٩، ٢٥٣،
٣٠٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٤٥،
٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٧٦، ٣٩٧،
٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٥، ٤١٩،
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٥٢،

الرسول = الرسول الصادق = رسول اللّٰه =
رسوله = النبي = نَبِيِّنا = محمد =
محمدًا ﷺ، ١/٢٢٨، ٢٤٣، ٢٧٦، ٣١٦،
٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٤٣، ٣٧١،
٣٧٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤٦٣، ٤٦٤،
٤٧١، ٤٧٩، ٤٩٩/٣، ١٢٢، ١٦٣، ١٦٦،
١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٩٨، ٢١٣، ٢٤٨، ٢٥٠،
٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٩، ٣٠١، ٣١٠، ٣١١،
٣٢٥، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٩٤، ٤٣٢،
١١٩/٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ٢٠١، ٢٠٧،
٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٠، ٢٣٣،
٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢،
٢٨٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٣٣،
٣٣٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩،
٣٧٢، ٣٨٦، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٦،
٤٢٨، ٤٧٤، ٤/١٥، ٢٥، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤١،

العابدين، ٢٣٦، ٢٣٥/٣؛ ٣٤١/٢
 أبو جعفر، ١٨٦/٤، ١٩١، ٢٧٢
 أبو جعفر = أبو جعفر محمد بن علي الباقر =
 الباقر = باقر العلم = محمد بن علي =
 محمد = محمد بن علي بن الحسين عليه السلام،
 ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٢٧، ٢٢٦/٣؛ ٣٤١/٢
 ١٩٨/٤، ٢٢١، ٢٧٢
 أبو عبد الله الصادق = أبو عبد الله = أبو عبد
 الله جعفر بن محمد الصادق = جعفر بن
 محمد = جعفر = الصادق = الصادق أبو
 عبد الله عليه السلام، ٢٢٩/٢، ٢٣٣، ٢٦٠، ٣٤١؛
 ٢٢٦/٣، ٢٢٧، ٢٢٥، ٢٤١، ٣٧٧، ٣٨٧،
 ٤١٣؛ ١٧٣/٤، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٠، ١٩٧،
 ١٩٨، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥١٦، ٥٢٤، ٥٢٨،
 ٦٢٥؛ ٢١٩/٥
 موسى بن جعفر = موسى = الكاظم عليه السلام،
 ٢٢٦/٣؛ ٣٤١/٢، ٢٥١؛ ٢١٤/٥
 أبو الحسن علي بن موسى الرضا = علي =
 علي بن موسى الرضا = الرضا عليه السلام،
 ٢٢٣/٣؛ ٣٤١/٢، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٥٢،
 محمد (بن علي) = أبو جعفر (الجواد)،
 ٢٣٥/٣؛ ٣٤١/٢، ٢٥٢
 أبو الحسن علي بن محمد = علي
 (الهادي) عليه السلام، ٣٤١/٢؛ ٢٣٥/٣
 أبو محمد الحسن بن علي = الحسن
 (العسكري) عليه السلام، ٣٤١/٢؛ ٢٣٥/٣

٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧،
 ٤٨٧، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٣،
 ٥١٥، ٥١٦، ٥٢٥، ٥٣٤، ٥٤٠، ٥٥٢، ٥٥٤،
 ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١
 أمير المؤمنين = أمير المؤمنين علي بن أبو
 طالب = علي بن أبي طالب = علي =
 علي عليه السلام، ٢٧٦/١، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣،
 ٣٢٦، ٤١١، ٤١٢، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٥٥، ٤٦٣،
 ٤٧٢؛ ١٧٢/٢، ٢٥٣، ٢٦٢، ٣٠١، ٣٤١؛
 ٢١٩/٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢،
 ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٥، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٢،
 ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٦٦، ٣٦٧،
 ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٨٨،
 ٤١٣؛ ٥٧/٤، ١٦٤، ١٧٩، ١٩٢، ٢٠٠،
 ٢٤٨، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨،
 ٣٤٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٦٢٤، ٦٦٨، ٦٦٩؛
 ٧٥/٥، ٣٢٩، ٣٤٨، ٣٧٦، ٤٦٥، ٥٥٥
 السيدة فاطمة = سيّدة النساء فاطمة = فاطمة
 فاطمة بنت رسول الله عليه السلام، ٢٧٦/١،
 ٤٧٢؛ ٣٩٥/٣، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥؛
 ٦٣٥/٤، ٦٣٦، ٥٥٩/٥
 الحسن عليه السلام، ٢٧٦/١، ٤٤٢؛ ٣٢٥/٣، ٣٤١؛
 ٢٣٦/٣، ٢٤١، ٢٩٥؛ ٣٣٦/٤، ٦٢٤
 الحسين = الحسين بن علي عليه السلام، ٢٧٦/١،
 ٤٤٢؛ ٣٢٥/٣، ٣٤١، ٢٣٦/٣؛ ٢٤١، ٢٩٥؛
 ٢٣٧/٤، ٦٢٤
 علي = زين العابدين = علي بن الحسين زين

- ابن الحسن = الإمام الغائب = الإمام القائم =
صاحب الزمان = إمام العصر = إمام
عصرنا = الإمام الزمان = صاحب الزمان
محمد بن الحسن = الحجّة صاحب
الزمان = القائم = القائم صاحب الزمان =
المهدي عجل الله فرجه، ٢٠٢/٢، ٢٠٤،
٣٤١؛ ٤٢٣/٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٤٣، ٤٥٢؛
١٠٧/٤، ١١٠، ١١١، ٢٢١، ٣٣٦، ٣٣٨،
٣٦٠، ٣٦٤؛ ٥٦/٥، ١٥٠، ١٦١، ٢١٤،
٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٢
- آدم، ٢٦٥/١، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٦، ٢٧٧؛
١٧٨/٢، ١٩٨؛ ٣٤٦، ٣٤٧، ٤٥٥
- إبراهيم، ٣٤١/١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٧٢، ٣٧٣،
٣٧٤، ٣٧٥؛ ١٢١/٢، ٣١٥؛ ٤٧٤/٣؛
٥٥٧/٤، ٥٦٠، ٣٤٦/٥، ٤٦٢، ٥٣١، ٥٣٣
- إسرائيل، ٣٤٦/٥
- جبرئيل، ٢٢٨/١؛ ١٧٣/٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١؛
٤٦٤/٥، ٥٠٦
- الخضر، ٢٤١/٣، ٢٤٢
- داود، ٤٨٦/٥، ٥٣٢
- سليمان، ٥٢٨/٥
- عيسى = عيسى ابن مريم = المسيح، ١٨١/٢،
٣٢٠؛ ٢١٩/٣؛ ٢٢٨/٤، ٢٢٥؛ ١٢٧/٥،
١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ٤٨٦
- موسى، ٣٥٣/١؛ ٣٥٦، ٣١٤/٢؛ ٢٣٥، ٢٣٩،
٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦؛ ٣٤٥/٥، ٣٤٦، ٤٩٠
- ٤٩٨
نوح، ٤٨٣/٣
يعقوب، ٤٩٧/٥
يوسف، ٤٩٨/٥؛ ٦٦٧/٤
- ب: الأعلام**
- أبان، ١٩٨/٤
إبليس، ٢٩٣/١؛ ١٧٨/٢، ١٨٠، ٣٠٩، ٣١١؛
٥١٧، ٥١٦/٥
ابن أبي عمير، ٢٤١/٣؛ ١٩٨/٤
ابن أذينة، ٢٧٢/٤
ابن الإخشيد، ٣٥٧/٢، ٣٨٨، ٣٨٠
ابنانوبخت، ٣٨٢/٢
ابن بابويه، ٤٣/٤، ٣٣٣
ابن بابويه (أبو الحسن على بن الحسين بن
بابويه القمي)، ٢٧٤/٤
ابن جنّي، ٤١٩/١، ٤٢٠
ابن الراوندي، ٣٥٦/٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٨٠
٣٠١/٣؛ ٣٨٨
ابن سالم الجواليقي، ٤٦٠/٥
ابن سماعة، ٢١٥/٥
ابن سيرين، ٢٨٤/٥، ٢٨٥، ٥٥٨
ابن شاذان، ٦٢٧/٤
ابن عباس، ٢٧٦/١؛ ٤٤٥؛ ١٩٢/٤، ٣٠٢
٣٠٩؛ ٢٦٠/٥، ٥٦١
ابن عبد الله المدني، ١٦٧/٢

أبو الحسن (الأخفش)، ٤٤٠/٤	ابن فضيل، ٤٦٥/٥
أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه	ابن كثير، ٢٧٦/١
القمي، ٢٧٣/٤	ابن لهيعة، ١٦٣/٢
أبو الحسن علي بن عيسى الربيعي، ٤٢٥/٤	ابن المبارك، ١٦٧/٢
أبو حنيفة، ٤٩٧/١؛ ٤٩/٤، ٥٠، ٧٣، ٧٥، ٨٠،	ابن مسعود، ٢٣٨/٣؛ ٢٠٠/٤؛ ٣٢٨، ٣٢٧/٥
٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ١٣٩، ١٦٧، ١٧٨، ١٨٠،	٥٠٦، ٤٦٥
١٩٦، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٦١، ٣٦٣،	ابن المسيب، ٤٠٩/١
٥٧٧، ٥٧٩، ٥٩/٥	ابن ملجم، ٢٦٨/٣
أبو خالد الوالبي، ٤٦٥/٥	ابن وهب، ١٦٣/٢
أبو رشيد سعيد بن محمد، ٤٤٧/٢	أبو الأسود، ١٦٣/٢
أبو روق، ٤٠٩/١	أبو الأسود الدؤلي، ٤٧٨/٥
أبو زيد، ٤٣٨/٤، ٤٤٤، ٤٤٥؛ ١٣٧/٥، ١٤٤،	أبو أمامة الباهلي، ٥٠٥/٥
١٤٥	أبو بصير، ٢٤١/٣
أبو زيد الأنصاري، ٤٢٦/٤	أبو بكر، ٣٢٣/١، ٣٢٤، ٣٢٦، ٤٠٩، ٤١٢؛
أبو سعيد، ٢٤٠/٣	٣٣٢/٣، ٣٣٤، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥؛ ٣٤٩/٥
أبو سعيد البرذعي، ٤٠٨/٢	٣٥١، ٣٥٠/٥
أبو سعيد العصفري، ٢٤٠/٣	أبو بكر بن أبي خيثمة، ٢٣٩/٣
أبو سهل (النوبختي)، ٣٥٦/٢	أبو ثور، ٢٣٣/٤
أبو سهل النبختي، ٣٥٥/٢	أبو الجارود، ٢٤٠/٣
أبو طالب، ٦٣٥/٤	أبو جعفر، ٢٤٠/٣
أبو العباس أحمد بن يحيى، ٢٥٢/١	أبو جعفر = أبو جعفر بن بابويه = أبو جعفر
أبو عبد الله ابن التبان، ٤٧٧/٤	محمد بن علي بن بابويه القمي = أبو
أبو عبد الله البصري، ٣٤٤/٥، ٣٤٣/٥	جعفر محمد بن علي بن الحسين = أبو
أبو عبد الله محمد بن عبد الملك التبان،	جعفر محمد بن علي بن الحسين بن
٢١٧/٤	بابويه، ٢٤٠/٣؛ ١٧٣/٤، ١٧٤، ١٧٥،
أبو عبيد القاسم بن سلام، ١٦٣/٢	١٧٧، ٤٩٠؛ ٢١٥/٥

- أبو عبيدة، ٤٤٣٨/٤؛ ٣٥٠/٥؛ ٣٥١
- أبو عبيدة الحذاء، ١٩٨/٤
- أبو العلاء، ١٣٨/٣؛ ١٣٩، ١٤٤
- أبو العلاء المعري، ١٣٧/٣
- أبو علي، ٤٥٢/٢؛ ٥٠/٣؛ ١٢٢/٤؛ ٣٣٢/٥
- ٣٥٥، ٣٤٣، ٣٣٨، ٣٣٤، ٣٣٣
- أبو علي ابن الجنيد، ١٧٦/٤، ١٩٠
- أبو علي = أبو علي الجبائي، ٣١٧/١، ٣٩٧؛
- ١١٩/٢، ١٢٠، ٣١٢، ٣٥٧؛ ١١٨/٥؛ ٣١٩
- أبو علي الفارسي، ٤٢٦/٤
- أبو عيسى الوراق، ٤٧١/٣
- أبو القاسم البلخي، ٢٣١/٢؛ ٢٣٢؛ ١٢٤/٣
- أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه،
- ٢٤٠/٣
- أبو القاسم الحسين بن علي المغربي، ٦٦٣/٤
- أبو محمد الحسن بن موسى (النوبختي)،
- ٣٥٦/٢
- أبو مخنف، ١٤٤/٥
- أبو مسلم = أبو مسلم محمد بن بحر
- الأصبهاني، ٢٤٠/١، ٢٤٢
- أبو الورد، ١٩٨/٤
- أبو هاشم، ١٩٢/٢، ٣٥٧، ٤٥١، ٤٥٦؛ ٥٠/٣؛
- ١٢١/٤، ١٢٢، ١٢٤؛ ٣٣٢/٥؛ ٣٣٣، ٣٤٣
- ٣٥٥
- أبو هالة، ٣٧٤/٣
- أبو الهذيل، ١٢٦/٣، ١٢٧، ٣٥٥/٥
- أبو هريرة، ٤٦٦/٥، ٥٠٦، ٥٠٥
- أبو هريرة الدوسي، ٤٦٥/٥
- أبو الهيثم بن التيهان، ٢٢٣/١
- أبو يوسف، ٢٤٣/٤، ٢٦١
- أبي، ٢٦٤/١
- أبي بن كعب، ٣٢٧/٥
- أحمد، ١٦٧/٢، ١٦٨
- أحمد بن أبي نصر البرنطي، ١٧٣/٤
- أحمد بن حنبل، ١٦٧/٢؛ ١٧٨/٤؛ ٢٣٣؛
- ٥٥٤/٥
- أرسطاطاليس، ٣٧٩/٢
- إساف، ٤٩٠/٣
- إساف بن عمرو، ٤٨٥/٣
- إسحاق بن راهويه، ٢٣٣/٤
- إسماعيل، ٤٦٥/٥
- إسماعيل بن مسلم، ١٧٤/٤
- أسماء بنت عميس، ١٦٧/٤
- أعشى قيس، ٤٣٤/١
- أفريدون، ٤٩٣/٣
- أفلاطون، ٣٧٩/٢
- السيد = السيد المرتضى = السيد الأجل
- المرتضى علم الهدى = سيدنا = سيدنا
- الأجل المرتضى ذي المجدين علم
- الهدى = سيدنا الأجل المرتضى علم
- الهدى = سيدنا الشريف الأجل
- المرتضى علم الهدى ذي المجدين =

الأوزاعي، ٧٢/٤، ١٧٨، ٧٤، ٢٣٣، ٣٠٩	السيد الأجلّ الأوحّد المرتضى، ذو
أمّ حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله،	المجدين، علم الهدى = الشريف =
١٦٣/٢	الشريف المرتضى = الشريف
امروء القيس، ٣٤/٤، ٢٢٩	المرتضى ذي المجدين = الشريف
أمّ كلثوم، ٣٨٥/٣، ٣٨٦	المرتضى علم الهدى، = الشريف أبو
أميّة بن أبي الصلت، ٤٧٤/٣	محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن
أنس، ٥٠٧/٥	أحمد بن... = الشريف الأجلّ المرتضى
أنس بن مالك، ٢٣٩/٣	= الشريف الأجلّ المرتضى علم الهدى
بشر بن المعتمر، ٣٨١/٤، ٣٨٩	= الأجلّ المرتضى = الأجلّ المرتضى
بشر المريسي، ٤٨٢/٥	علم الهدى = الأجلّ المرتضى علم
البصري، ١٦٨/٤	الهدى ذو المجدين = المرتضى =
بظلميوس، ١٠٩/٢	المرتضى علم الهدى، ٢٢٣/١، ٣١٧
بقرات، ٣٧٩/٢	٣٧١، ٤٠٧، ٤٢٩؛ ٤٩٢/٢، ٥٠، ٥١، ١٦١
البلخي (أبو القاسم البلخي)، ٢٣٣/٢	٢١١، ٢١٢، ٢٢٩، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤، ٤٦٧؛
بنت أمير المؤمنين، ٣٦٩/٣	١٣٨/٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٦، ٢٠٧، ٢١٣
بنت رقيقة، ٥٦٠/٥	٢٣٣، ٢٩٥، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٤٥، ٣٦٥، ٣٨٥
بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر، ٦٢٥/٤	٤٥١؛ ٤٥١، ٤٥٧، ٤٢٥، ٣٢٣، ١٥/٤
بهمن، ٤٩٣/٣	٥٧٧، ٥٨٩، ٦١١؛ ٤٨١/٥، ٧٠، ١٧٢، ٣١٣
ثعلب، ٥٥٨/٤	الأخفش، ٤٤٧/٤
ثمامة، ٢٩٥/٢	الإسكافي، ٧٢/٥
الثوري، ٧٥/٤، ١٦٧، ١٨٠، ١٩٦، ٢٤٣، ٤٣٨؛	الأسوارى، ٣٨٢/٢، ٣٩٠
٢٨٥، ٢٨٤/٥	الأسود بن سعيد الهمداني، ٢٣٩/٣
جابر، ٤٣٥، ٤٣٤/١؛ ٥٥٧/٥	الأشعري، ٣١٤/٢، ٣٨١
جابر بن سليم، ٤٨٨/١	الأصبغ بن نباتة، ٥٥٥/٥
جابر بن سمرة، ٢٣٩/٣	الأصمعي، ١٤٤، ١٤٥، ١٣٧/٥
الجاحظ، ١٠٧/٥	الأعشى، ٤٣٥/١؛ ٣٤٠/٢

- حمزة، ٣٠٠/٣؛ ٣٢٣، ٣٢٢/١
 حواء، ١٧٨/٢
 حيان، ٤٣٥، ٤٣٤/١
 خالد بن سعيد الأموي، ٤٦٦/٥
 خالد بن الوليد، ٤٠٦/١
 خباب بن الأرت = خباب، ٣٢٣/١، ٣٢٢/١
 خثعم، ٥٠٥/٥
 خديجة، ٣٧٤/٣
 خديجة بنت خويلد، ٤٧٢/١
 خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، ٣٢٣/١
 داود الأصفهاني = داود، ٣٠٩، ٢٦٣، ٢٦٢/٤
 دحية، ٣١٠/٢
 دحية بن خليفة الكلبي، ٨٣/٥
 دحية الكلبي، ٣٠٩/٢
 دراج أبي السمح، ١٦٣/٢
 ذا النديّة، ٣٢٩/٥
 ذو الرمة، ٢٢٩/٤
 ذي الأكتاف، ٤٩١/٣
 ذي الكلاع، ٨٤/٥
 ربيع الأصم، ١٩٨/٤
 ربيعة، ١٩٦/٤
 رقية (بنت الرسول)، ٣٧٤/٣
 الزباء، ٢٩٠/١
 الزبير، ٤٦٥، ٣٣٠/٥
 الزنجاج، ٤٨٥/٤
 زرارة، ١٩١، ١٨٦/٤
- جربية بن أشيم الفقعسي الأسدي، ٤٧٩/٣
 جرير بن عبد الله البجلي، ٨٤/٥
 جعفر، ٣٢٣، ٣٢٢/١
 جعفر بن مبشر، ٧١/٥
 جعفر بن محمد المنجم أبو معشر، ٤٨٧/٣
 الجعفرين، ٧٩، ٧٢/٥
 جم، ٤٨٩/٣
 الجن، ٣٠٩/٢، ٣١١، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٥٨، ٣٥٩؛
 ١٨٠، ١٧٩/٣
 جهم، ٥٢١/٥
 جهم بن صفوان، ٣٨٢/٢، ٣٨٩؛ ٤٨٠/٥، ٤٨١
 الحارث بن عباد، ٣٧٢/١
 حاطب بن أبي بلتعة، ٨٣/٥
 الحجر، ٣١٧، ٣١٥/٢
 حذيفة، ٥٠٧/٥
 الحسن، ٢٤٤، ٧٣/٤
 الحسن = الحسن البصري، ٣٠٩/٤؛ ٥٥٧/٥
 الحسن بن أبي الحسن البصري، ٤٧٧/٥
 الحسن بن صالح بن حي، ١٨٠/٤، ٢٣٤
 الحسن بن محبوب، ١٩٨/٤
 الحسن بن موسى، ٤٨٦/٣
 الحسين بن محمد النجار، ٤٦٣/٥
 حسين النجار، ٣٨١/٢؛ ٤٨١/٥
 حفصة، ٣٦٩/٣، ٣٧٠، ٣٨٦
 الحلبي، ٤٣/٤؛ ٢٦٠/٢
 حماد بن علي الفارسي، ٤٩٠/٤

سيبويه، ٤٣٣/٤	زرعة، ١٩٩/٤
سيد العلماء، ٦١/٥	زفر، ٨٥/٤
الشافعي، ٤٩٧/١، ٤٩٤، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٨٠	الزهرة، ٤٩٣/٣
٨٦، ٩٩، ١٣٩، ١٦٨، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٥	الزهري، ١٩٦/٤، ٢٣٤، ٣٠٩
١٩٦، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٤٤، ٣٠٨، ٥٧٩: ٥/٥٩	زهير، ٣٤٣/٥
شداد بن اوس، ٥٥٨/٥	زهير بن معاوية، ٢٣٩/٣
شريح، ٢٠١/٤	زيد بن خيثمة، ٢٣٩/٣
الشعبي، ٢٣٨/٣، ٢٣٩، ٧٤/٤، ٢٣٤: ٥/٤٦٤	زيد بن حارثة = زيد، ٣٢٢/١، ٣٢٣
الشعراني، ١٠٨/٢	زيد بن عمرو بن نفيل، ٤٧٤، ٤٧٤، ٤٧٥
السلمغاني، ٣٣٣/٤	زيد الفوارس بن حصين بن ضرار الضبي،
الشيخ أبو عبد الله المفيد = الشيخ المفيد أبو	٤٧٨/٣
عبد الله محمد بن محمد بن نعمان =	زينب (بنت الرسول)، ٣٧٤/٣
المفيد، ٣٨٢/٢، ٣٩٠: ٣/٢٤٠	السايجي، ١٦٣/٢
الشيطان، ١١٧/٢، ١١٨، ١٢١، ١٢٢: ٤/١٨٤؛	سعداً، ٤٦٥/٥
٤٤٢/٥، ٤٩٣، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٦، ٥١٦،	سعد بن أبي وقاص الزهري، ٤٣٩/١
٥٣٨، ٥٤٤، ٥٥٠، ٥٥٦	سعد بن معاذ، ٣٢٢/١
صاحب جيش البصرة، ٣٣٨/٤	سعيد بن جبير، ٤١٠/١
صالح قبة، ١١٦/٢، ١٢٣	سعيد بن عامر بن حذيم، ٥٦٣/٥
الضحاك، ٤٠٩/١: ٤٩٢/٣	سعيد بن غزوان، ٢٤١/٣
ضرار، ٤٨٢/٥	سقراط، ٣٧٩/٢
ضرار بن عمرو، ٣٨١/٢، ٣٨٨: ٥/٤٨٠	سلمان، ٢٤١/٣
ضمرة، ١٦٧/٢	سليمان بن داود، ١٦٣/٢
الطائي، ٤٣١/١	سليمان الصهرشتي، ١٣٧/٣
الطاطري، ٢١٤/٥	سماعة، ١٩٩/٤
طلحة، ٣٣٠/٥	سويد بن أبي كاهل، ١٨٢/٣
طهمورث، ٤٨٩/٣	سهيل بن عمرو، ١٧٢/٢: ٣٢٩/٥

- عائشة، ٣٦٧/٣، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٦؛
عطاء، ٨٥/٤
عاقبة بن خالد، ١٧٥/٤
عاقيل، ٤٥٤/١
علم الهدى، ٤٥٣/١
علي بن إسماعيل بن ميثم، ٤٦٠/٥
علي بن الجعد، ٢٣٩/٣
علي بن منصور، ٤٦٠/٥
علي بن موسى بن بابويه القمي، ٣٣٢/٤
عمار، ٣٢٨/٥
عمار بن ياسر، ٣٢٢/١
عمر، ٣٧٥/٣، ٣٨٨، ٣٥٣/٥، ٣٥٠، ٣٥١، ٥٦٤
عمر بن الحكم، ١٦٣/٢
عمر بن الخطاب، ٣٦٧/٣، ٣٦٩، ٣٨٦؛
٥٦٣، ٥٥٤، ٢٥٢/٥
عمرو بن أمية الضمري، ٨٣/٥
عمرو بن ثابت، ٢٤٠/٣
عمرو بن الحارث، ١٦٣/٢
عمرو بن دينار، ٤٧٨/٥
عمرو بن زيد الكلبى، ٤٧٨/٣
عمرو بن عبيد، ٤٨١/٥
عمرو بن يحيى، ٤٨٤/٣، ٤٨٥، ٤٩٠
عيسى بن يونس، ٢٣٨/٣
غيلان، ٤٧٩/٥
الفراء، ٤٨٤/٤
الفرزدق، ١٨٢/٣
فرعون، ٤٥٤/٣، ٤٥٦، ٥٢٨/٥، ٥٤٨
- عائشة، ٣٦٧/٣، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٨٦؛
٣٢٩/٥، ٤٦٤، ٤٦٦
عامر بن الظرب العدواني، ٤٧٣/٣، ٤٧٦
العباس، ٢٢٥/٣، ٣٥٢/٥، ٣٥٤
العباس بن عبد المطلب = العباس (بن عبد
المطلب)، ٣٧٦/٣، ٣٨٦، ٣٨٧
عبد الله، ٢٦٤/١
عبد الله بن أبي أمية، ٢٣٩/٣
عبد الله بن جعفر الرقي، ٢٣٨/٣
عبد الله بن حذافة السهمي، ٨٢/٥
عبد الله بن سنان، ١٧٣/٤، ١٧٤
عبد الله بن شداد، ٥٥٣/٥
عبد الله بن مسكان، ١٩٧/٤
عبد الجبار بن أحمد، ٢٠٠/٣
عبد الجبار بن محمد الخطابي، ١٦٧/٢
عبد الرحمن بن صالح الأزدي، ٤٦٦/٥
عبد الرحمن بن عوف الزهري، ٤٣٨/١
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف،
٤٧٢/٣، ٤٧٣، ٤٧٤
عبيد الله الأشجعي، ١٦٧/٢
عبيد الله بن الحسن العنبري، ١٦٧/٤
عبيد الله الحلبي، ٣٣٣/٤
عثمان، ٤٣٨/١، ٤٣٩، ٣٢١/٣، ٣٦٨، ٣٧٠
٣٧٢، ٤٦٥/٥
عثمان بن عفان، ٣٦٦/٣، ٣٨٦، ٤٩٣
العزير، ٦٦٧/٤

مالك بن عطية، ١٩٨/٤	الفضل بن شاذان، ٦١٣/٤، ٦٢٦، ٢١٧/٥
ماني، ٤٤٢/٥	الفضل بن عبد الملك البقباق، ١٩٧/٤
المبرزد، ٢٢٥/١	فضيل بن بركان، ٥٥٧/٥
مجاشع، ٢٣٩/٣	الفضيل بن عثمان، ٢٦٠/٢
مجاشع بن مسعود، ٣٥٢/٥	فطر بن خليفة، ٤٦٥/٥
مجالد، ٢٣٨/٣	القوطبي، ٣٥٦/٢
مجاهد، ٢٧٦/١	قابيل، ٥٠٣/١
محبوب بن الحسن، ٤٦٤/٥	القاسم بن محمد بن أبي بكر، ٦٢٥/٤
محمد بن أبي بكر، ١٦٧/٤	قتادة، ٥٦٠، ٤٧٨/٥، ٤١٠/١
محمد بن أحمد، ٢٤٠/٣	قس بن ساعدة الإيادي، ٤٧٥، ٤٧٢/٣
محمد بن الحسن، ٢٤٠/٣	قيس، ٤٦٥/٥
محمد (بن الحسن بن فرقد الشيباني)،	قيس بن أبي حازم، ٤٦٤/٥
٢٦١/٤	قيصر، ٨٣/٥
محمد بن الحسين، ٢٤٠/٣	كاوس، ٤٩٣/٣
محمد بن الحنفية، ٦٢٤/٤	الكراجكي، ٤١٤، ٤٠٧/٢
محمد بن عثمان الذهبي، ٢٣٨/٣	كسرى أبرويز، ٨٢/٥
محمد [بن عيسى] برغوث، ٤٨٢/٥	كشتاسب، ٤٩١/٣
محمد بن مسلم، ٢٧٢/٤؛ ٢٦٠/٢	الكعبي، ٤٤٠/٥
محمد بن يحيى، ٢٤٠/٣	الكليني، ٤٣/٤
محمد بن يعقوب بن شعيب، ٤٩٠/٤	ليبد، ٤٨٠/٣
محمد بن يعقوب الكليني، ٢٤٠/٣	ليبد بن ربيعة، ٥٣٠/٥
مريم بنت عمران، ٤٧٢/١	الليث، ١٦٧/٤، ١٨٠، ١٩٦، ٢٤٣
مسروق، ٤٦٤، ٢٨٩/٥؛ ٢٣٨/٣	مالك، ٧٥/٤، ٨٠، ٨٧، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٠
مسيلمة، ٣٣/٤	٤٥٨، ٣٥٧، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٤٤، ٢٣٣، ١٩٦
مطرف بن عبد الله، ٤٧٨/٥	مالكا، ٧٢/٤
معاوية، ٣٣٦، ٣٣٧، ٢٣٦/٣	مالك بن أنس، ١٦٨/٢

وئب بن منبّه، ٤٧٨/٥	معمر، ٣٩٠، ٣٨٢، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦١، ٣٥٦/٢
هامان، ٤٥٦، ٤٥٤/٣	المغيرة، ٣٤٠/٢
هذيل، ٤٨٣/٣	المقوقس، ٨٣/٥
هرم بن حيان، ١٩٣/٤	مكحول الشامي، ٤٧٨/٥
هرم بن سنان، ٣٤٣/٥	منوشهر، ٤٩٢/٣
هشام بن الحكم، ٣٨٠/٢؛ ٤٥٩/٥	نائلة، ٤٩٠/٣
يحيى بن كامل، ٤٨٢/٥	نائلة بنت سهيل، ٤٨٥/٣
يحيى بن معمر، ٤٦٥/٥	النابعة الذبياني، ٢٢٨/٤
يزدان، ٤٤٢/٥	النجار، ٤٨٢/٥
يزيد، ٣٣٧، ٣٣٦/٣	النجاشي، ٨٣/٥
يزيد بن هارون، ١٦٨/٢	النخعي، ٧٣/٤
يزيد الرقاشي، ٣٣٩/٣	النظام، ٣٥٧/٢، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٨٠؛ ٧١/٥
يعلى بن أمية، ٢٥٢/٥	١١٤، ١١٣، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧
يوداسف، ٤٨٩، ٤٨٨/٣	واصل بن عطاء، ٤٨١/٥
يوسف السمطي، ٤٨١/٥	الواقدي، ٤١٠/١؛ ٤٤٤/٥
يونس، ٢١٧/٥	وردان، ٢٤١/٣
يونس بن عبد الرحمن، ٤٦٠/٥	الوليد بن عقبة، ٦٦٩/٤

(٨)

فهرس الأماكن

جبل بأصبهان، ٤٩١/٣	أم القرى، ١٧٥/٢
الحجاز، ٢٣١/٥	البحار، ٥٩/٥؛ ٣٦٣/٤
الحجر الأسود = الحجر، ٥٥٩/٤؛ ٢٨٣/٣	البحر، ٥٩/٥؛ ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧/٤
الحرمين، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩/٤	البر، ٥٩/٥؛ ٢١٩، ٢١٨، ٢١٦/٤
حمير، ٤٨٤/٣	البصرة، ٥٨/٥؛ ٣٣٨، ٢٢٨، ١٤٨/٤
خراسان، ٤٥٧/٤؛ ٤٩٣، ٤٩٢، ٢٢٣/٣	بغداد، ١١٩/٥؛ ٢٥٤، ٢٥٣/٣؛ ٤٠٩/٢
دومة الجندل، ٤٨٤/٣	بلخ، ٤٩٢/٣
ذي الحليفة، ١٦٧/٤	البلدان، ٢١٨، ١٩٩، ٥٦/٤؛ ٢٢٣/٣؛ ١٨٣/٢
الرملة، ٤٠٨/٢	١٤٤، ١٣٢، ١٢١، ١١٤، ١١٣، ٦١، ٥٧/٥
رهاط، ٤٨٣/٣	٣٢٦، ٢٣٢، ١٧٣، ١٤٥
الزُّحل، ٤٨٨، ١٤٣، ١٤٢/٣	البلقاء، ٤٩٠/٣
الزُّهرة، ١٤٢/٣	البيت = بيت الله الحرام، ٤٩١، ٤٨٨، ٢٢٣/٣؛ ٤٩١
سابور، ٤٩١/٣	١٦٧/٤
سجستان، ٥٦/٤؛ ٤٩٣/٣	جابرئسا، ٣٢٥/٢
سدوسان، ٤٩٢/٣	جابرئقا، ٣٢٥/٢
السند، ٤٨٣/٣	جبال البرد، ٢٩٧/٢
	الجبل، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ١٠٩/٤

القمر، ٤١٢/٣: ٢٤٥/٤: ٤٧٩	السهل، ١٠٩/٤: ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩: ٥٩/٥
كاوسان، ٤٩٣/٣	الشم، ٥٣١/٤: ٤٩٠/٣: ٥٦٣، ٥٥٥/٥
كركو، ٤٩٣/٣	الشرق، ١٠٩/٤: ٣٣٦
الكعبة، ٣١٥/٢: ٣١٧، ٤٧٤/٣: ٤٧٥، ٤٨٤	شرق الأرض و غربها، ٣٣٥/٤
٤٨٥، ٤٩٠: ٥٠٤/٤: ٥١٠، ٤٦٣/٥: ٤٨٧	الصحاري، ٤٧٧/٤
الكواكب، ٤٨٧/٣: ٤٨٨، ٤٩٠	الصفا، ٤٨٤/٣: ٤٨٥: ٥٥٩/٤
الكواكب السيارة، ١٤١/٣	صفين، ٥٥٥/٥
الكواكب الكبار، ٤٨٨/٣	صنعاء، ٤٩٢/٣
الكوفة، ١٨٥/٣: ٢٢٨/٤: ٥٨/٥	الصين، ٤٨٧/٣: ٢٣١/٥: ٢٣٢
لزحل، ٤٩١/٣	الطائف، ٤٨٤/٣
مامطير، ٣٨٤/٥	طوس، ٢٢٣/٣: ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤
المدينة، ٢٥٢/٣: ٢٥٣، ٢٥٤: ٣٢٨/٥	العراق، ٥٣١/٤: ٥٣٢، ٢٣١/٥
مدينة السلام (= بغداد)، ٢٥٢/٣: ٢٥٤/٤: ٥٥	عرفات، ٢٥٣/٤: ٥٣٢، ٥٥٩
المروة، ٤٨٤/٣: ٥٥٩/٤	عرفة، ٤٨/٤
المريخ، ١٤٢/٣	عطارد، ١٤٢/٣
المسجد الحرام، ٥٣١/٤	عمان، ٥٦/٤
مشاهد الأئمة، ٢٨٣/٣	عمدان، ٤٩٢/٣
المشتري، ١٤٢/٣	الغرب، ٣٣٦/٤: ١٠٩
المشرق، ٥٢٧/٤	فارس، ٤٨٩/٣
المشعر الحرام، ٤٨/٤: ٢٥٣، ٢٩٢/٥	فرغانة، ٤٩٣/٣
المثلل، ٤٨٤/٣	الفلك، ٣٨٤/١: ٩٩/٣
مكة، ١٧٥/٢: ٤٩٠/٣: ٥٣١/٤: ٣٢٥/٥: ٣٢٦	القبلة، ١١٢/٢: ٢٦٠، ٣١٥: ٨٢، ١٦٣
ملك سليمان، ٥٢٨/٥	٢٣٧، ٣٢٩، ٣٩٣، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٠:
الممالك، ٢٩٥/٤	١٤٢/٥، ٤٠٠، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٧
منى، ٥٣٠/٤	٥١٧، ٥١٥
الموصل، ٤٧٧/٤	القرية، ٣٥٨: ٢٩١/١: ١٥٦/٣

نيسابور، ٢٢٣/٣	مولتان، ٤٩٢/٣
النيل، ٢٩٥/٣	الميقات، ٥١٣/٤، ٥١٤
الهند، ٤٨٣/٣، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٢	النجوم السيارة، ١٤٣، ١٤١/٣
اليمن، ٤٨٤/٣، ٤٩٢	النُّوبهار، ٤٩٢/٣

(٩)

فهرس الأديان، و الفرق و المذاهب

الإسلام، ٢٢٣/١، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٨٤، ٤٠٧، ٤١١؛	٣٠٨، ٣٠٩، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٨،
٥٠/٢، ٩٨، ١١١، ٢٣٩، ٢٥٩؛ ٢١٩/٣؛	٣٦١، ٣٧٧، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٩؛ ٦٣، ٦٢/٥؛
٢٩٩، ٣٠٠، ٣٥٦/٤؛ ٣٧٢؛	٦٥، ١٥٨، ١٦٢، ١٨٥، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٠،
٤٨٤، ٤٠٠، ٨٧، ٦٢/٥	٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٧١، ٢٧٧؛
الأشاعرة، ٤٨٢/٥	٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٢٧؛
الأشعرية، ٣٨٩/٢	٤٠٣
الإمامية، ١٦٧، ١٦٢، ١٦١/٢؛ ٣٤٢، ٣١٥/١؛	البَراهمة، ١٩٥/٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠،
٢١٢، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ١٩٥، ١٧٧، ١٧٦	٣٠٤
٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٠/٣؛ ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٥٥	جميع الشرائع، ٤٢٩/٢
٣٦٥، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٣٦، ٢٧٥، ٢٥١، ٢٢٨	الحشوية، ٣٢٧، ٣٢٤/٥، ٤٦٠، ٥٥٤
٤٥٤، ٤٥٢، ٤٥١، ٣٩٦، ٣٧٢، ٣٧٠، ٣٦٦	الخاصة، ٢٣٨/٣؛ ٦٥/٥، ١٣٧
٨٣، ٨٢، ٧٣، ٧٢، ٥٩، ٥٦، ٤٨/٤؛ ٤٥٥	خطابية، ٢١٥/٥
١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ٨٦	الخوارج، ٤١١/١؛ ٢٥٧/٢؛ ٢٨٤/٤؛ ٥٩٩/٥
١١٢، ١٣٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦،	الديصانية، ٣٨٧، ٣٧٩/٢
٢٢١، ٢٢٠، ٢١٦، ٢١٥، ١٩١، ١٧٨، ١٧٧	دين إبراهيم، ٤٧٤/٣
٢٥٦، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٢٦، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢	دين الإسلام، ١١٢/٢، ٤٢٩
٣٠٢، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٥، ٢٥٨	دين الرسول، ١١٢/٢
	الزنادقة، ٤٨١/٥

الغلاة، ٢١٥/٥: ٢٥٨/٣	الزيدية، ٤٥٩، ٣٢٣/٥: ٣٦٥/٣
فرق الشيعة، ٢٢٤/٣	السُّننية، ٢٣١، ٦٠/٥
فرق المسلمين، ١٠٨/٤	السوفسطائية، ٦٠/٥: ١١٦/٢
القدرية، ٥٥٨، ٤٩١/٥	الشَّرائع، ٣٢١/١: ٣٧/٤، ٤١، ٦٨، ١٠٧، ١٠٧، ٣٤٠
الكيسانية، ٤٢٣/٣	٣٩٣
المانوية، ٤٤٢/٥: ٣٨٧، ٣٧٩/٢	شرائع الأنبياء، ٣٤٦/٥
المجبرة، ٤٢٦، ٤٢٥، ٢٣٣، ١٠١/٢: ٢٢٣/١	شرع موسى، ٣٤٦/٥
٤٢٨، ٤٢٧: ٢١٥/٥، ٤٤٢، ٤٨١، ٤٩١	شريعة آدم، ٣٤٦/٥
٥٥٨	شريعة إبراهيم، ٣٤٦/٥
مجسمة، ٢١٥/٥	شريعة إسرائيل، ٣٤٦/٥
مذاهب العرب، ٢٢٦/١	شريعة الإسلام، ٥٠٨/٤
مذاهبنا، ٣١٩/١	الشيعة، ٣٣٦، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٦، ٢٢٠/٣
مذهب الشافعي، ١٧٧/٤	٣٥٠، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٩٦، ٤٢٣: ١٧٨/٤
مذهبننا، ٤٩٧، ٣٢٤، ٢٧٧/١	١٩٣، ١٩٥، ٢٢٤، ٣٥٨، ٤٧٧، ٥٠٠، ٥٠٤
مذهب هشام، ٣٨٧/٢	٥٠٨، ٥٣١، ٦١٩: ٨٠/٥، ٢١٦، ٢٢٠
المرجئة، ٤٥٩، ٤٤٢/٥	٤٥٩، ٣٣٠
المُشبهة، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٤٣، ٢١٥/٥: ٢٢٣/١	الشيعة الإمامية، ٢٥٥، ٢٠٢/٢: ٢٥٥، ٢٠٢/١
المعتزلة، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١، ١٧٩/٢: ٤١١/١	٢٦٢: ٢٢٠/٣، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٧٥، ٣٣٦
٣٩٠، ٣٢١/٣: ٣٣٧، ٣٣٧/٤: ١٩/٤	٣٥٠، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٩٦: ١٦٣/٤، ١٦٤
٤٥٩، ٤٦٣، ٤٨٠	١٧٢، ١٧٧، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧١
المُلحِدة، ٢٢٣/١	٢٨٦، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦١، ٤٥٧: ٤٥٧
الناوسية، ٤٢٤/٣	٥٩/٥، ٦٢، ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٢٢٩، ٢٧١
النَّجارية، ٣٨٩/٢	الشيعة الإمامية مطبقة، ٤٦١/٤
النصارى، ٢٣/٤	الصوفية، ٣٨٨، ٣٨٣/٢
النَّصرانية، ٤٧٢/٣	العامَّة، ٢٣٨، ٢٣٦، ٢٣٥/٣: ٣٢٤، ٣٢٣/١
اليهود، ٢٣/٤	٢٤٠، ٣٣٤، ٧٤/٤، ١٤٤، ١٧٨، ٢٢٣
اليهودية، ٤٧٢/٣	٢٢٥، ٤٩٣، ٤٩٤، ٦٢١: ٦٥/٥، ٧١، ١٣٧

(١٠)

فهرس الجماعات و القبائل

ألف صحابي، ٣٢٥/١	أنمة الهدى، ٤٧٥/٥
آل الرسول، ٣٦٤، ٣٦٣، ٢٤٩/٤	الإثني عشرية، ٤٤٤/٣
آل محمّد، ٢٣٨/٣، ٢٣٩/٤، ٢٥٠/٤	الأحرار، ٣٠٧/٤
آل يقطين، ٤٦٠/٥	الإخوان المؤمنين، ٦٧٨/٤
أنمّتنا، ٢٥٢/٢، ٢٥٣، ٢٥٨، ٣٢٠، ٣٦٤؛	الأدباء، ٣٣٤/٣
٢٢٥/٣، ٢٤٢، ١٦٤/٤، ٢٢١، ٣٥٥، ٦٧٢؛	الأصاغر، ٢٩٧/٤
١٥٠/٥	أصحاب أبي حنيفة، ٤٩/٤، ٢١٩، ٢٢٢
الأئمة، ١٧٦/٢، ١٩٨، ٢١٣، ٢٦٢، ٣١٦، ٣٨٧،	أصحاب الاجتهاد، ٣٩٣/٤
٣٩٢؛ ٢١٩/٣، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦،	أصحاب الأخبار، ٤٦٥/٥
٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٩٦،	أصحاب الأخدود، ٢٥٢/١
٢٩٨، ٤٤٣، ٤٥٥؛ ١٨٤/٤، ٢١٥، ٣٣٦،	أصحاب الأسماء، ٢٦٤/١
٣٣٧، ٣٤٠، ٤٩٣، ٤٩٤؛ ٦٧/٥، ١٣٨،	أصحاب الأشعري، ٣١٤/٢
١٥٨، ١٨٩، ٢١٤، ٣٢٢، ٣٧٦	أصحاب أصول الفقه، ١٨٢/٤
الأئمة الاثني عشر، ٢٤٢/٣	أصحاب التاريخ، ٤٩١/٣
أنمة الحق، ٦٧٠/٤	أصحاب التفسير، ٢٦٤/١
أنمة الفقهاء، ٩٥/٥	أصحاب التقليد، ٤٧/٤
الأئمة الماضون، ٣٣٥/٤	أصحاب التناسخ، ٣١٥/٢
الأئمة من قريش، ٣٥٠/٥	أصحاب الجمل، ٢١٦/٥

أصحاب الحديث، ٣٢٤/١ : ١٦٦/٢، ١٦٧؛	أصحاب الودائع، ١٣٣/٥
١٩٣/٤، ٢٢٤، ٢٦٣، ٤٧٦، ٤٧٧؛ ٧٨/٥،	أطفال المؤمنين، ٣٢٦/٢
٣٢٧، ٣٢٤، ٣٢٢	أطفال المؤمنين والكافرين، ٣٢٦/٢
أصحاب الحديث من أصحابنا، ٢٢٤/٤	الأعاجم، ٣٠/٤، ٣٦، ١٤٤
أصحاب حديثنا، ٢١٦/٥	الأعجمي، ١٤٤/٤
أصحاب حلول، ٢١٥/٥	الأعداء، ٤٢٦/٣، ٤٥٤؛ ١٧٤/٥
أصحاب خلق الأفعال، ٣٤٨/٥	أعداء الإسلام، ٢٢٣/١
أصحاب الرؤية، ٤٨٦/٤، ٤٩٨، ٥٣٢	الأعراب، ٤٠٧/١، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢
أصحاب السير، ٣٢٤/٤ : ٦٢٤/٤	أعلم الأمة، ٣٣٧/٣
أصحاب الشافعي، ٢٢١/٣ : ٤٩/٤، ٢١٩	أفاضل المؤمنين، ٣٢٢/٥
أصحاب الشورى، ٣٥٢/٥	أفاضل المؤمنين الصالحين، ٣٧٦/٥
أصحاب العدد، ٣٤٩/٤، ٤٧٨، ٤٩١، ٤٩٨،	أفصح كلام العرب، ٣٥/٤
٥١٦، ٥١١، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٣٠، ٥٣٢	أفضل النساء، ٣٩٦/٣
أصحاب القياس، ٥٠٠/٤، ٥٩٠	أكثر أصحابنا، ١٨٦/٤
أصحابنا، ١٧٣/٢، ١٧٥، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٠٥،	أكثر الأمة، ٣٥٣/٥
٢٥٨، ٢٦٠، ٢٥٤/٣، ٣٧١، ٣٨٨، ٤٣٨،	أكثر الأمة من الشيعة الإمامية، ٢٢٢/٣
٤٥٣، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٥٧، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠،	أكثر أهل العلم، ٢٦٣/١ : ٢٣١/٢
٩٧، ١١٤، ١٤٤، ١٥٠، ١٧٠، ١٧٩، ١٩٥،	أكثر الفقهاء، ٢٣/٤، ١٧٨، ٣٠٨، ٦٨٤
١٩٧، ٢٠١، ٢٢٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٩٦، ٣٢٣،	أكثر المتكلمين، ٤٠/٣
٣٤٥، ٣٧٣، ٣٧٦، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٩٢، ٤٩٤،	أكثر المفسرين، ٤٤٥/٤
٥١٢، ٥١٧، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٤٦، ٦٠٠، ٦١١،	أكثر المكلفين، ٣٠/٤
٦٢٠ : ٥١/٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١٢٠، ١٥٩،	الأمرء، ١٦٨/٥، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧
١٦٦، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٣، ٢٩٠،	الأمم، ٣١٦/١ : ٢٢٣/٣، ٣٠٣ : ١٦٨/٥
٣٢٢	الأمم السالفة، ٣٦٣/١ : ٢٣٤/٣، ٢٣٧
أصحابنا كلهم، ٢١٤/٤	الأمم كلها، ٣٧١/١
أصحابنا المُحصّلين، ٢٢٧/٤	الأمم الماضية، ٤٨٣/٣

الإنس، ٤٣٤/٢؛ ١٧٩/٣؛ ٥٢٩، ٥٢٧/٥	الأمناء، ٣١٠/٣
الأنصار، ٣٢٦، ٣٢٢/١؛ ٣٣٤/٣؛ ٢١٨/٤	أمهات الأولاد، ٣٥٥، ٣٥٤/٤
٢١٩، ٣٢٨/٥؛ ٣٥٠	الأمة، ٢٥٠/١، ٣١٦، ٣٢١؛ ٢٥٦، ٢٤٨/٢
الأوس، ٤٨٤/٣	٤٢٨، ٤٢٩؛ ١١٨/٣، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٢٦
الأوصياء، ٢٤١/٣؛ ١٢٧/٤؛ ١٢٨، ٣٩٧/٥	٢٩٧، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٨، ٤٢٤؛
أولاد الأخ، ٣٦٢/٤	٣٠/٤، ٦٣، ١٢٣، ١٣٧، ١٤٣، ١٦٨، ٢١٨
أولاد الأخت، ٣٦٢/٤	٢٢٠، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٥٣، ٢٦٨، ٢٩٢، ٤٤٣
أولاد الكفار، ٣٢٦/٢	٤٧٩، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥١٥، ٦٢٣؛ ٥٨، ٥٠/٥
أولي الأرحام، ٣٦٠/٤	٥٩، ٦٢، ٧١، ٧٢، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٦
أهل أطراف البلاد، ١٧٥/٥	١٣٩، ١٤٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤
أهل الاجتهاد، ٣٩٢/٤	١٧١، ٢٥٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢
أهل الأخبار، ٣٧٥/٣	٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٢٩، ٣٥٣، ٤٨٤
أهل الآخرة، ١١٧/٣؛ ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٢؛	٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٤، ٥٠٧، ٥٠٠
٣٥٥/٥	الأمة كلها، ٢٨٢/٥
أهل الأرض، ١٧٢/٥؛ ٤٦٢	أمة محمد صلى الله عليه وآله، ٣٧١/١
أهل الإسلام، ٩٨/٢؛ ١١١؛ ٣٧١/٤؛ ٤٩٨	٣٧٤؛ ٥٦٠/٤
٦٢/٥	أمة النبي، ٤٠٣/٥
أهل الأصنام، ٤٨٦/٣	الإناث، ٣٥٣، ٣٠١/٤
أهل الإمامة، ٢٤٨/٤	الأنبياء، ١١١/٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩
أهل الإمامية، ٢١٢/٢	١٨٠، ١٨١، ١٩٥، ١٩٦، ٣١٦، ٣٨٧، ٣٩٢
أهل الأمصار و ساكني الأقطار، ١٧٨/٥	٤٢٩؛ ١١٩/٣، ١٧٩، ١٨١، ١٨٦، ٢٠١
أهل الأهواء، ٢١٨/٥	٢٠٧، ٢١٩، ٢٤١، ٢٨٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩
أهل الإيمان، ٣٣٥/٤	٣٠١، ٣٠٢، ٤٨٧؛ ١٢٧/٤؛ ١٢٨، ٣٣٩؛
أهل بدر، ٤٨١/٣	٨٥/٥، ١٦٥، ١٦٨، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٢٣
أهل بغداد، ١٨٥/٣	٣٢٤، ٣٧٦، ٣٩٧، ٤٩٧، ٥٢٦، ٥٢٧
أهل البلاد البعيدة، ١٧٥/٥	أنبياء الله، ٢٩٧/٣

أهل خراسان، ٢٢٣/٣	أهل بلخ، ٤٩٢/٣
أهل الديانات والعبادات، ١٠٦/٣	أهل البيت، ٤٥٤/١؛ ٢٣٣/٣؛ ٣٢٤/٤؛ ٣٣٤
أهل الذمة، ٣٧٢/٤	٣٥٠، ٣٢٨
أهل الرأي والحزم، ٨٥/٥	أهل بيت النبي، ٤٠٣/٥
أهل الرجعة، ٤٥٣/٣	أهل بيته، ٣٧٢/٤
أهل الردة، ٤٠٥/١	أهل التأويل، ٤١٠/١
أهل الشريعة، ٤٤٣/٤	أهل التحقيق، ٣٦٠/٢
أهل الشرك، ٣٦٣/٤	أهل التفسير، ١٤٣/٥؛ ٢٦٤/١
أهل صفين، ٣٥٠، ٣٤٩/٣؛ ٤١١/١	أهل التقليد، ٤٧/٤
أهل الصناعة، ٣٥/٤	أهل التكليف، ٢٣٣/٥
أهل الطاعات والعقاب، ٣١٤/٥	أهل التمييز والتفكير، ١٥/٤
أهل العادات، ٥٥/٤	أهل التناسخ، ٣١٨/٢
أهل العداوة، ٣٣٥/٤	أهل التواتر، ٥٨/٤
أهل العدد، ٢٥٩/٢	أهل التوحيد، ٦٢/٥؛ ٤٥١/٣
أهل العدل، ٤١٠/١؛ ٦٢/٥؛ ٤٨٠، ٥١٢	أهل الثواب، ١١٨/٣، ١٢٣، ١٢٧
أهل العراق، ٢٣١/٥	أهل الثواب في الآخرة، ١٢٣/٣
أهل العربية، ٣٠٥/١؛ ٢٣٤/٣؛ ٣٦٦/٤؛ ٦١٦؛	أهل الثواب والجنة، ٣٥٥/٥
٢٣١/٥	أهل الثواب والعقاب، ١٢١/٣
أهل العقاب، ١٢٧/٣	أهل الجمل، ٤١١/١؛ ٣٤٩/٣؛ ٣٥٠
أهل العلم، ٤٧٦/٤؛ ٦١٦؛ ٥٩/٥؛ ٢٤٦، ٢٨٥،	أهل الجنة، ٣٢٨/٢؛ ٤١٣؛ ١١٨/٣؛ ١٢٥،
٤٨٠	١٢٦، ١٢٨، ٢٧٥؛ ٤٦٣؛ ٣٨٣/٥
أهل العلم بالفصاحة، ٣٤/٤	أهل الجهالات، ٦٣/٥؛ ٢٣١/٥
أهل العلم والفضل والدراية والتحصيل،	أهل الحجاز، ٢٣١/٥
٤٧٦/٤	أهل الحق، ٣٢٦/١؛ ٢٦٢/٢؛ ٤٢٥؛ ١٨/٤؛
أهل العمى، ٥٥٦/٥	٥٢١، ٤٨٣، ٣٨٣، ٦٦/٥
أهل فارس، ٤٨٩/٣	أهل الحمد والسلامة، ٤٣٤/٢

أهل القبلة، ٤٨٤/٥، ٤٨٥، ٤٨٧، ٥١٥، ٥١٧	أهل القبله، ٤٨٤/٥، ٤٨٥، ٤٨٧، ٥١٥، ٥١٧
أهل القرية، ٢٩١/١، ٣٥٥، ١٥٥/٣	أهل القرية، ٢٩١/١، ٣٥٥، ١٥٥/٣
أهل الكباير، ٢٥٠/٢	أهل الكباير، ٢٥٠/٢
أهل الكتاب، ٢٣٧/٣، ٢٩٠/٤، ٤٨١، ٤٨٢	أهل الكتاب، ٢٣٧/٣، ٢٩٠/٤، ٤٨١، ٤٨٢
أهل الكتب والتصنيف، ١٤٢/٥	أهل الكتب والتصنيف، ١٤٢/٥
أهل الكفر، ٢٥٥/٢	أهل الكفر، ٢٥٥/٢
أهل الكوفة، ١٨٥/٣	أهل الكوفة، ١٨٥/٣
أهل اللسان، ٤٤٤/٤	أهل اللسان، ٤٤٤/٤
أهل اللُّغة، ٢٢٥/١، ٢٢٨٩، ١٩٠/٢، ٢٣٠، ٢٣١	أهل اللُّغة، ٢٢٥/١، ٢٢٨٩، ١٩٠/٢، ٢٣٠، ٢٣١
٢٣٢، ٣٥٩، ١٨١/٤، ٤٣٩، ١٤١/٥، ١٤٢	٢٣٢، ٣٥٩، ١٨١/٤، ٤٣٩، ١٤١/٥، ١٤٢
١٤٤، ١٤٦، ٢٤٤	١٤٤، ١٤٦، ٢٤٤
أهل اللُّغة العربيّة، ١٤١/٥	أهل اللُّغة العربيّة، ١٤١/٥
أهل مدينة السلام، ٥٥/٤	أهل مدينة السلام، ٥٥/٤
أهل المذاهب، ٦٥/٥	أهل المذاهب، ٦٥/٥
أهل المعاصي الكباير، ٢٥٦/٢	أهل المعاصي الكباير، ٢٥٦/٢
أهل المعرفة بالعربيّة، ٢٩/٤	أهل المعرفة بالعربيّة، ٢٩/٤
أهل مكّة، ٢٧٦/١	أهل مكّة، ٢٧٦/١
أهل الملة، ٣٨٤/١، ٤٨٤/٥	أهل الملة، ٣٨٤/١، ٤٨٤/٥
أهل المؤصل، ٤٧٧/٤	أهل المؤصل، ٤٧٧/٤
أهل الموقف، ١١٨/٣، ١٢١، ١٢٨	أهل الموقف، ١١٨/٣، ١٢١، ١٢٨
أهل النار، ٤١٣/٢، ١١٨/٣، ١٢٨، ١٥٧، ٢٧٥	أهل النار، ٤١٣/٢، ١١٨/٣، ١٢٨، ١٥٧، ٢٧٥
٤٦٤، ٣٨٣/٥	٤٦٤، ٣٨٣/٥
أهل النار والعقاب، ٣٥٥/٥	أهل النار والعقاب، ٣٥٥/٥
أهل النظر، ٤٧٦/٥	أهل النظر، ٤٧٦/٥
أهل النُّقل، ٣٢٣/١	أهل النُّقل، ٣٢٣/١
أهل النُّقل والرواية، ٤٠٧/١	أهل النُّقل والرواية، ٤٠٧/١
أهل النهروان، ٤١١/١	أهل النهروان، ٤١١/١
أهل نيسابور، ٢٢٣/٣	أهل نيسابور، ٢٢٣/٣
أهل الوعيد، ٢٤٥/٢	أهل الوعيد، ٢٤٥/٢
أهل الهند والسند، ٤٨٣/٣	أهل الهند والسند، ٤٨٣/٣
أهل الهند والصين، ٤٨٧/٣	أهل الهند والصين، ٤٨٧/٣
أهل اليمن، ١٦٣/٢	أهل اليمن، ١٦٣/٢
البصريّون، ٣١٢/٢	البصريّون، ٣١٢/٢
بعض أصحابنا، ٢٥٢/٣، ٥٩٩/٤، ١٤٩/٥، ١٨٨، ١٦٦	بعض أصحابنا، ٢٥٢/٣، ٥٩٩/٤، ١٤٩/٥، ١٨٨، ١٦٦
بعض الإماميّة، ٤٨٠/١	بعض الإماميّة، ٤٨٠/١
بعض الرؤساء، ١٠٤/٢، ١٧٠	بعض الرؤساء، ١٠٤/٢، ١٧٠
بعض علماء الإماميّة، ٢١٦/٤	بعض علماء الإماميّة، ٢١٦/٤
بعض الفقهاء، ٢٧٦/٥	بعض الفقهاء، ٢٧٦/٥
بعض المتأخّرين، ٢٦٨/٢، ٣٥٧	بعض المتأخّرين، ٢٦٨/٢، ٣٥٧
بعض المتكلّمين، ١٩٠/٢	بعض المتكلّمين، ١٩٠/٢
بعض مخالفي الشيعة الإماميّة، ٨٠/٥	بعض مخالفي الشيعة الإماميّة، ٨٠/٥
بعض المكلفين، ١٧٦/٢، ٤٩٥/٤، ٤٩٦، ٥٠١	بعض المكلفين، ١٧٦/٢، ٤٩٥/٤، ٤٩٦، ٥٠١
بعض النحويّين، ٢٥٢/١	بعض النحويّين، ٢٥٢/١
البغاة، ٤٢٥/٣	البغاة، ٤٢٥/٣
بنات سيّدنا رسول الله، ٣٤٦/٤	بنات سيّدنا رسول الله، ٣٤٦/٤
بنات النبي، ٣٩٥/٣	بنات النبي، ٣٩٥/٣
بنو آدم، ٣٠٦/١، ٣٠٧، ٣٢٨/٢، ١٨٠/٣، ١٨٥	بنو آدم، ٣٠٦/١، ٣٠٧، ٣٢٨/٢، ١٨٠/٣، ١٨٥
١٨٦، ٦٢٥/٤	١٨٦، ٦٢٥/٤
بنو إسرائيل، ٤٨٦/٥	بنو إسرائيل، ٤٨٦/٥
بنو حنيفه، ٤٣٤/١	بنو حنيفه، ٤٣٤/١
بنو سُلَيم، ٤٨٤/٣	بنو سُلَيم، ٤٨٤/٣

جميع الطائفة، ٧٠/٥	بنو كلب، ٤٨٤
جميع العقلاء والعلماء، ١٢٣/٥	بنو كنانة، ٤٨٤/٣
جميع فرق أهل الملة، ٤٨٤/٥	بنو مروان، ٣٣٧، ٣٣٦، ٢٣٦/٣
جميع الفقهاء، ١٩١/٤، ٢٢٨، ٥٤١، ٥٤٣	بنو نويخت، ٣٩٠/٢
جميع المتكلمين، ١٤٦/٤	بنو نبيخت، ٣٦٣/٢
جميع المسلمين، ٣٢٤/١؛ ٢٥٧/٢؛ ٤٣٥؛	بنو هاشم، ٣٢٦/١؛ ٣٣٤/٣؛ ٣٨٦؛ ٢٥٠/٤
٤٧٦، ٢١٨/٤؛ ٤٥٥، ٣٠٠/٣	التابعين، ١٠١/٥
جميع الملائكة، ١٨١/٢	التسعة من ولد الحسين، ٢٩٥، ٢٤١/٣
جميع المؤمنين، ٤٦٠/٤	ثقيف، ٤٨٤/٣؛ ٤١٠، ٤٠٩/١
الجن، ١١٥/٢، ٣٥٦، ٤٣٤؛ ٣٢/٤؛ ٥٥/٥	ثمود، ٥٣٤/٥؛ ٣٨٩/١
٥٢٩، ٥٢٧	الجاهلون، ٤٨٩/٥؛ ٢٤١/٣
الجناة، ٤٢٥/٣	جرهم، ٤٨٥/٣
الجهال، ٦١/٥، ٦٥	جماعة أهل البيت، ٢٣٤/٣
جيش البصرة، ٣٣٨/٤	جماعة من الصحابة، ٣٢٧/٥
الحفاظ، ٣١٠/٣؛ ١٦٩/٥، ١٧٠، ١٧٨	جماعة من المنافقين، ٣٧٢/٣
الحكام، ١٢٤/٥	جمهور أصحاب الشافعي، ٢٢٢/٣
الحكماء، ٢٣٤/٣؛ ٨٦/٥	جمهور المسلمين، ٣٨٣/١
حكماء العرب، ٤٧٦/٣	جميع أصحاب الشافعي، ٢٢٠/٣
الخزرج، ٤٨٤/٣	جميع أصحاب النبي، ٣٢٥/١
خصومنا، ٨٩/٢، ١٦٢؛ ١٢٩/٥، ٢٧٥، ٢٩١	جميع الأمم المستقبلية، ٣٧٤/١
خلفاء الأنبياء والرسول، ٢٩٦/٣	جميع الأمة، ٣٢٥/١؛ ٢٠٧/٣؛ ٢٠٨؛ ٢٢٠/٤
خيار أصحابه، ١١٢/٢	٥٨/٥، ٧٢، ٢٨٢
الخيريون، ٣٣٦/٣	جميع الأنبياء، ٣٤٣/٢
ذرية آدم، ٣٠٥/١	جميع أهل اللغة، ٣٢٣/٣
الذكران، ٢٦٠/٤	جميع الرواة والمصنفين، ٤١٣/٣
الذكور، ٣٠١/٤، ٣٥٣	جميع الشيوخ، ١٩١/٤

- ذوي الأرحام و الأنساب، ٢٩٤/٤
 ذوي القربيات، ٢٩٣/٤
 ذبي القربى، ٢٥٠، ٢٤٩/٤
 ذبي الكلاع، ٤٨٤/٣
 الرجال، ٣٠٥، ٣٠٠/٤؛ ٤٧٢، ٤٧١/١
 رجال العامة، ٢٣٦/٣
 الرسل = رسله، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦/٣، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠١، ٤٧٢، ٨٤/٥، ٨٥، ٨٧، ٨٩
 ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٢٣، ١٦٨، ١٧٥، ٣١٤
 ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥١٢، ٥٤٩، ٥٥٦
 الرؤاة، ١٤٠/٥
 رواة العامة، ٥٥٤/٥
 الرؤساء، ١٢٣، ١٠١، ٨٥/٥
 رؤساء الأمصار، ٨٢/٥
 الزرّاقين، ١٠٧/٣
 الزّهّاد، ٣١٥/٥
 السابقين، ٣١٨، ٣١٧/١
 سادات بني حنيفة، ٤٣٥/١
 السّعاة، ١٦٨/٥
 السوفسطائية، ١١٦/٣
 الشافعون، ٢١٣/٣
 الشباب، ١٦٤/٤
 شدّاذ الإمامية، ٤٢٣/٣؛ ٢٠٢/٣
 الشّعراء، ٣٤/٤؛ ٢٣٤/٣
 الشهداء، ٢٨٢/٣
 الشياطين، ١٢٢/٣
- الشييوخ، ٣٤٧، ٦٧، ٣١، ٢٤٢/٣؛ ٢٤٢/٣
 ١٦٥، ١٢٢/٥؛ ١٦٤/٤
 شيوخ الإمامية، ٢٢٧/٣
 شيوخ أهل العدل، ٤١٢/٣
 الشيوخ الثّقات، ٢٤٠/١
 شيوخنا، ٣٩٠، ٣١٨/٣
 شيوخ هذه الطائفة، ٢٢٣/٤
 الصالحون، ٣٢٢/٥؛ ٦٦٩/٤؛ ٣٣٦، ٢٨٢/٣
 الصحابة، ٤٦٤، ٢٦٠، ٢٥٣، ١٠١/٥
 صلحاء العترة، ٢٢٦/٣
 الضالّين، ٢٣٥/١
 ضّعفاء المؤمنين، ٣٤٥/٤
 طانفتنا، ٢٠١، ١٩٤/٤
 الطائفة، ٥٦، ٥٣، ٥٢، ٥١/٥؛ ١٣٩، ١٣٧/٤
 ٥٧، ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤
 ٢٨١، ٢٧٩
 الطائفة المحقّقة، ٥٧، ٧٢/٥
 طائفة من طوائف الأّمة، ١٠٦، ٩٤/٥
 الطائفين، ٣٧٣/١
 طوائف الأّمة، ٩٦، ٩٤، ٧٢/٥
 الظالمون، ٤٩٦/٥؛ ٤٢٤/٣
 الظّلّمة، ٦٧٤، ٦٧٣، ٦٦٩، ٦٦٣/٤
 العباد، ٢٣١، ٢٣٠/٣؛ ٤٥٣، ٢٢٩، ٢٢٦/١
 ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٧، ٤٣٠، ٤٣١
 ٥٠٤، ٥٠٣/٥؛ ٥٠٩، ٥٠٣/٤؛ ٤٢٧، ٥٢/٣
 ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٢٣، ٥٠٩، ٥٠٨
 ٥٦٠، ٥٥٢

علماء أهل كُلِّ نَحْلَةٍ وَمَلَّةٍ، ٦١/٥	العبيد، ٢٣٦/١
علماء أهل اللغة، ١٤٢/٥	العترة، ٢٢٨/٣
علماء الدين، ٤٠٠/٥	العترة الطاهرة، ٤٨٧/٥
علماء السُّلَف، ٣٢٦/٥	عترة النَّبِيِّ، ٢٢٥/٣
علماء الشيعة، ٨٠/٥	العجم، ٣٣، ١٥/٤؛ ٤٢١/٣
علماء الشيعة الإمامية، ٧٤/٥	العرب، ٢٥٠، ٢٤٧، ٢٤٢، ٢٣٧، ٢٣١/١
علماء الطائفة ومنتكلموهم، ٤٧/٤	٢٩٠، ٢٩٤؛ ٨١/٣، ٨٨، ١٧٥، ١٨٥، ٣٣٩
علماء الفرقة الإمامية، ١٠٧/٤	٣٥٨، ٣٥٩؛ ٣/١٨٠، ١٨١، ٣٢٣، ٤٢١
علماء الفرقة المُحَقَّة، ١٠٦/٤	٤٧١؛ ٣٢٢/٤، ٣٦٦، ٣٥٧، ٦٢٥؛ ٣٢٥/٥
العلماء المحضِّلين، ٧٣/٥	العصاة، ٢٤٠/٣
علماء المنجِّمون، ١٠٩/٣	العظماء، ١٠١/٥
علماء هذه الطائفة، ٧٥/٥	العقلاء، ٢٦٤/١؛ ٣٠٧؛ ١٢/٣، ١٨٤، ٢٠٦
علماء هذه الفرقة، ٧٨/٥	٣١٥، ٣٩٠؛ ٣/٣٣٥؛ ٦٠/٥، ١٢٣، ١٢٤
علمائنا، ١٠٩/٤، ١٤٤	١٢٥، ١٣٢، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٥، ٣٢٢، ٤٠٢
العَمَّال، ١٢٤/٥، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٦	عقلاء سائر المُعْتزَلَة، ٣٤٣/٥
العوامِّ، ٣٣/٤، ٥٢٨، ٥٣١	عقلاء النساء، ٤٧٢/١
الغاليين، ٢٤١/٣	العلماء، ٢٤٥/١؛ ٦/٣، ١٠٦، ١٨٧، ٣١١؛ ٢٤/٤
غَسَّان، ٤٨٤/٣	٢٥، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥٩، ١٠٦، ١٠٩، ١١١
الفاضلون، ٣٣٦/٣	١١٣، ١٤٥، ١٤٦، ٢٢٠، ٢٢٤، ٤٣٧، ٤٦٩؛
الفرس، ٤٠٦/١	٦١/٥، ٦٥، ٧٠، ٨٨، ١٠١، ١٠٦، ١٢٣
فرق الأمة، ٣٠٠/٣؛ ٣٢٢/٥	١٤٦، ١٧٨، ٢٣٠، ٢٤٦
فرق المسلمين، ١٠٨/٤	علماء أصحاب أبي حنيفة، ٢١٩/٤
الفرقة المُحَقَّة، ١٧٦/٤، ٢٥١؛ ٥٧/٥، ٦١، ٦٦	علماء الإمامية، ١٠٦/٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١١
١٨٩، ١٦٧، ٨٠، ٦٨، ٦٧	٢٢٩/٥؛ ٢٢٠
الفسَّاق، ٣٣٧/٣	علماء الأمة، ٩٧/٥، ١٣٩، ١٤٦
الفُصْحَاء، ١٨٠/٣؛ ٢٣٤؛ ٣٢٥/٥	علماء أهل بيته، ١١٢/٣

قوم من شيوخنا، ٢١٢/٤	الفضلاء، ٨٥/٥
قوم من المُفسرين، ٢٣٢/١	فُقراء المسلمين، ٢٠٧/٣
قوم نوح، ٤٨٣/٣	الفقهاء، ٤٩٧/١؛ ١٠٦/٢؛ ٢٣٤/٣؛ ٤٣/٤، ٥٠
الكافرون، ٢٤٣/١؛ ٢٣٥؛ ٤٢٩/٢؛ ٥١٧/٥	١٢٦، ١٣٩، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٢٦، ٧٥
٥٣٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٢٨، ٥٢١، ٥١٩	٢٣٢، ٢٧١، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٦، ٥٤٢، ٥٤٤
كافة الكُفَّار، ١٦٧/٣؛ ١٦٩	٥٨٩؛ ٧٠/٥؛ ٧١، ٧٩، ١٤٤، ١٦٩، ١٧٠
كثيراً من الفقهاء، ٤٦/٤	١٧٨، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٨٤
كثير من الطائفة، ١٤٣/٤	٤٠٠، ٤١١، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٢٩
الكذَّابين، ٢٠٥/٢	فقهاء أصحابنا، ١٧٩/٤
الكفَّار، ٣٠٠/١؛ ٤١١؛ ٢٤٠/٢؛ ٢٥٦، ٢٥٧	فقهاء الأمة، ٢١٩/٤
٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٢٧، ٣٤٣؛ ١٦٧/٣	فقهاء العامة، ٤٩/٤، ٧٢، ٨٠، ١٩٤، ٤٥٨
١٦٩، ٢٩٧، ٣٧٧، ٤٥٣؛ ٢١/٤؛ ٢٢، ٢٣	الفقهاء المخالفين، ٢٠٠/٤
٣٧، ٤١، ١٥٠، ٢٩٥، ٣٠٨، ٣٤٥؛ ٢٥٤/٥	الفلاسفة، ٣٨٣/١؛ ١٢٣/٢؛ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨
٢٥٨، ٥١٤، ٥١٧، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٣، ٥٥١	٣٨٦
٥٥٢	القاسطين، ٤١١/١؛ ٣٢٩/٥
كُلُّ المُتَكَلِّمين، ١٢٥/٢	القبائل، ٣٥٧/٤
اللُّغويين، ٦١/٥	قبائل اليمن، ٤٨٤/٣
المارقين، ٤١١/١؛ ٣٢٩/٥	القدماء، ٩٨/٢
المُبطلين، ١٧٣/٢؛ ٢٤١/٣	قراية النبي، ٢٥١/٤
المُتأخرين، ٣٠٢/٤	قُرَيْش، ٤٣٢/٢؛ ٢٣٩/٣؛ ٤٨٤؛ ٢٧٣/٤
المُتقدِّمين، ٣٠٩، ٣٠٢/٤	٣٥٠/٥
المُتقدِّمين من شيوخنا، ١٠٧/٤	القضاة، ١٦٨/٥، ١٧٤
المُتكلِّمون، ٩٩، ٩٨/٢؛ ١٨٦، ١٩٠؛ ٢٣٤/٣	قوماً من الشيعة، ٢٠٣/٢
١٠٧، ٧٩، ٧٨، ٧٣/٥؛ ٦٧، ٤٠، ٣٨، ٢٣/٤	قوماً من العرب، ١٦٦/٢
١٤٤، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٨٤، ٤١١، ٤١٣، ٤٢٩	قوم عاد، ٣٨٩/١
٤٥١	قوم من أهل العلم، ٢٣٢/٤

المُستضعفين، ٤٥٥، ٣٥٠/٣	المتكلمين المدققين، ٧٣/٥
المسلمون، ٤٠٩/١، ٤١١، ٩٩/٣، ١١٢، ٢٤٥،	المجرمون، ٥٣٩/٥
٢٥٨، ٢٥٩، ٢٥٨، ٤٢٤، ٤٣٥،	المجوس، ٣٧٩/٢، ٣٨٧، ٢٩١/٤، ٤٤٢/٥
٢٨٣/٣، ٤٠٧، ٤٥١، ١٧/٤، ٢٣، ٧٦، ٨٥،	مُحاربو أمير المؤمنين، ٤١١/١
٢١٨، ٢٣١، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٧، ٣٠٨، ٣٥٣،	المُحدثون، ٣٥/٤
٣٧٤، ٤٦٠، ٤٧٧، ٤٧٨، ٥٠٧، ٥٢٧، ٥٦١،	المُحسنين، ٤٩٤/٥
٦١٩، ٥٩/٥، ١٣٥، ٢٣١، ٣٢٦، ٣٥٠،	مُحصلو أصحاب القياس، ٥٩٠/٤
٣٥١، ٤٦٣، ٤٨٧، ٥٤٦، ٥٦٣،	مُحصلو أصحابنا، ٧٨/٤
مَشايخ العصابة، ٤٩٣/٤	مُحققو أصحابنا، ١٨٧/٢
المُشبهة، ٢٢٣/١، ٤٤٣/٥	مُخالفنا، ٢٩٢/٤
المُشركون، ٢٤٥/١، ٢٩٧/٣، ٤٨١، ١٢٨/٤،	مُخالفو الإمامية، ٢٢٦/٣
٤٩٦، ٤٩٤، ٤٩٣/٥	المُخالقون، ٤٠٨/١، ٤١٢، ١٧٠/٣، ٣٥٥،
مُشركي العرب، ٤٨٢/٣	٤١٣، ٢٣٨، ٢٢٣، ٣٢١، ٢٣٩، ٢٣٨، ٣/٣
المُشككين، ١٧٣/٢	٤٢١، ١٦٤/٤، ٢٨٨، ٣٣٤، ٢٧٨/٥
مشهوري أهل العلم، ٢٣٥/٣	مُخالفونا، ٣٢١/١، ١٦٧/٢، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٣٧،
مصنفي أصحابنا المتكلمين، ٧٩/٥	٣٩٢، ٤٢٩، ٣٣٥/٣، ٣٧٢، ٤٣٧، ٤٣٨،
المعصومون، ٢١٢/٢، ١٤٩/٥	٣٩٤، ٧٠، ١٥٠، ١٧٣، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١،
المُفسرون، ٤٠٩/١، ٤١٠، ٦١٦/٤،	٢١٢، ٤٤٤، ٦٢١، ٦٨/٥، ٥٠٩
المُفوضة، ٣٠١/٢	مُخالفونا في الإمامة، ٢٣٤/٥
المُكاتب، ٢٠١/٤، ٢٠٢، ٣٠٧،	مُخالفينا، ٣١٩/١، ٣٢٥، ٤١١، ٥٠/٥، ٧٩،
المُكَلَّفون، ٣٩٢/٢، ١٩٥/٣، ١٩٨/٣، ١٩٩/٣،	٢٣٢، ٢١٨
٢٩٩/٣، ٤٣٨، ٥٠٧/٤، ٥٠٩، ٥٥٨، ٣٧/٤،	مدققو المتكلمين، ٢٧/٤
٤٢، ٨٩، ٣٤٠، ٣٩٢، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠١،	مذاهب العرب، ٢٢٦/١
٥٠٣، ٥٠٧، ٥٠٥/٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١،	مذحج، ٤٨٤/٣
١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ٢٣٣،	المُرتدين، ٢٤٨/٤
الملائكة، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧،	مُستضعفي أوليائه المؤمنين، ٤٥٥/٣

النحويون، ٣٠٥/١: ٦١/٥	١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١١٨، ١١٥/٢: ٣٠٥
النساء، ٤٧١/١، ٤٧٢: ٣٩٦/٣: ٢٥٩/٤، ٢٦٠	٣٥٦، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣١٠، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩
٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٥٧، ٣٧٦	١٧٩، ١٦٩، ١٦٨/٣: ٣٨٧، ٣٥٩، ٣٥٨
نَسْل آدم، ٣٠٥/١	٤٨٧، ٤٨٣، ٢٧٦، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٠
النُّصَار، ٣٢٧/١	٤٦٢، ٣١٨، ٥٥٥/٥: ٣٣٩/٤
النصارى، ٢٣٩/٢: ٢٦٥، ٢٣/٤: ١٢٧/٥	المُملَحة، ٢٢٣/١
١٣١، ١٣٥، ١٣٥/٥	الملوك، ١٧٧، ١٧٦، ١٢٣، ٨٥، ٥٧/٥
تَقَادُ الحديث، ٢٦٣/٤	مُلوك الأطراف، ٨٢/٥
تُقْبَاء موسى، ٣٣٩/٣	المَلَّة، ٣٠٠/٣
الوزراء، ١٠٤/٢	مَلَّة إبراهيم، ٤٧٤/٣
الوَلَاة، ١٦٨/٥، ١٦٩، ١٧٧	المملوك، ٣٠٧، ٣٠٦/٤
وُلْد أبي طالب، ٦٣٥/٤	المُنافقون، ٣٧٣/٣
وُلْد العَبَّاس، ٢٢٥/٣	المنجَمون، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٢، ٩٨، ٩٧/٢
وُلْد فاطمة، ٦٣٥/٤	١١٢، ١٠٩
وُلْد قابيل، ٥٠٣/١	المُوخَدون، ٤٥١/٣
الهاشميَّات، ٣٥٧/٤	المؤمنون، ٢٢٦/١، ٢٣٥: ٣٣٥/٤: ٥١٣/٥
هَمْدان، ٤٨٤/٣	٥٤٧، ٥٣٦، ٥٣٤، ٥١٩، ٥١٧، ٥١٥
هَوَازِن، ٤١٠/١	المُهَاجرون، ٣٣٤/٣: ٣٢٦/١
يَتَامَى آل مُحَمَّد، ٣٦٤/٤	المؤمنون، ٢٩٧، ٢٩٦، ١١٨/٣: ٤٢٩، ٣٨٧/٢
اليهود، ٢٣٩/٢: ٢٦٥، ٢٣/٤: ١٢٧/٥، ١٣١	٤٥٣، ٣٧٣، ٣٠٨، ٣٠٠، ٢٩٩
١٣٤، ١٣٥، ٣٤٥	الناكثون، ٣٢٩/٥: ٤١١/١
	النجوم، ٩٧/٢

(١١)

فهرس الأيام و الوقائع

بيعة أمير المؤمنين، ٣٣٦/٣	الأذان، ٣٢٧/٤
التاسع من المُحرَّم سنة تسع و عشرين و	أذان الفجر، ٣٣٤/٤
أربعمائة، ١٢٩/٤	استتار إمام الزمان، ٤٢٦/٣
تبوك، ٤٠٨/١	استتار النبي، ٤٢٨، ٤٢٦، ٤٢٥/٣
جُمادى الآخرة سنة خمس عشرة و	إمامة أمير المؤمنين، ٣٤٦/٣
أربعمائة، ٦٦٣/٤	انشقاق القمر، ٣٢٨/٥
الجُمعة، ٢٤٣/٤	أوائل الشهور و أواخرها، ٣٤٩/٤
حال الغيبة، ٤٢٨، ٤٢٧/٣	أول الليل، ١٤٠/٤
حرب الجمل، ٤٧٢/١	أيام أبي بكر، ٤١٢/١
حُنين، ٤٠٨/١	الأيام الجُمعة، ٢٤١/٣
حياة النبي، ٣٦٩/٣	أيام موسى، ٣٤٥/٥
خيبر، ٤٨٧/١	أيام النبي، ٢٦٦/٤
حرق السفينة، ٣٥٥/١	أيام نبينا، ٣٤٥/٥
ذا القعدة، ٥١١/٤	أول يوم من شهر رمضان، ٥١١، ٥١٠/٤
ربيع الآخر سنة سبع و عشرين و أربعمائة،	البعث، ٤٨١، ٤٧٢/٣، ٥٦٧/٣
٥٩٩/٤	بدر، ١٤٢/٥
الرجعة، ٤٥٣، ٤٥٢/٣، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢/٢	بيعة أبي بكر، ٣٢٦/١
زمان الغيبة، ٢٢٠، ٢١٦/٤	بيعة الأمة، ٣٣٦/٣

القائم <small>بلا</small> ، ٤٥٢/٣	زمان النبي، ٣٢٧/٥
العاشر من ذي الحجة، ٥١١/٤	زمن رسول الله، ٣٥١/٤
عهد رسول الله، ٣٣٨/٤	زوال الشمس، ٣٢٦/٤
عهد موسى، ٤٥٥/٣	السقيفة، ٣٥٠/٥
عهد النبي، ٣٢٧/٥	الشتاء، ٥٢٨/٤
العديد، ١٤٢، ١٤١/٤	شعبان، ٥٠٧، ٨٣، ٦٣/٤؛ ٢٥٨/٢
الغروب، ٦٣/٤	شعبان، سنة خمس عشرة وأربعمائة،
غزاة الروم، ٤٠٥/١	٤٥٧/٤
فتح مكة، ٣٥٣/٥	شوال، ٥١١، ٤٨٩/٤
قبل الزوال، ٦٣/٤	الشورئ، ٦٦٨/٤
قبل طلوع الشمس، ٥٢٧/٤	شهر ربيع الأول سنة سبع وعشرين و
قبل طلوع الفجر، ٨٨، ٨٧/٤	أربعمائة، ٧٧/٣؛ ١٩٧/٥، ٢١١
قبل الهجرة، ٤٢٥/٣	شهر رمضان، ٢٥٨/٢، ٢٦١، ٦٣/٤، ٦٤، ٨٢
قتال أمير المؤمنين، ٤١١/١؛ ٣٣٨/٤	٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٤، ١٠٥، ٢٤١
قتال أهل الردة، ٤٠٥/١	٢٨٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٩
قتال بني حنيفة، ٤٠٩/١	٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩
قتال فارس والروم، ٤٠٩/١	٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨
قتال النبي، ٣٣٨/٤	٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٨، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٤١؛
قتل أمير المؤمنين، ٤١٣/٣	١٤٢/٥، ٢٨٤، ٣٠٣
قصة تبوك، ٣٣٥/٣	شهر الصيام، ٤٨٩، ٤٨٦/٤
القيامة، ٥٦/٢	شهور قمرية، ٥١٣/٤
الكسوف، ٩٧/٢؛ ١٤١/٤، ١٤٢	صدر الإسلام، ٥٩٢/٤
الكسوفات، ١١٣/٢	صفر سنة سبع وعشرين وأربعمائة، ٢٣/٣
ليلة الفطر، ٤٨٩/٤	الصيف، ٥٢٨/٤
ليلة القدر، ٢٤١/٣	طلوع الشمس، ٥٢٦/٤
مُحَرَّم سنة سبع وعشرين وأربعمائة،	طلوع الفجر، ٤٨٠/٤
٥٨٩، ٥٧٧/٤	ظهور القائم صاحب الزمان = ظهور

يوم خير، ٤١٠/١	مسألة خرجت في شهر ربيع الأول سنة سبع
يوم الدين، ٢٣١/١	وعشرين وأربعمئة، ١٩٧/٥
يوم السقيفة، ٣٥٠/٥	مؤتة، ٤٠٨/١
يوم الشك، ٦٣/٤، ٨٢، ٨٣، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٠٧	النشور، ٥٥١/٥؛ ٤٧١/٣؛ ٥٦/٢
يوم الطف، ٤١٣/٣	نصب الإمام، ٤٣٨/٣
يوم عرفات، ٥٣٠/٤	النهار، ١٤٠، ١٣٩/٤
يوم عرفة، ٥٣١/٤	نهار شهر رمضان، ٥٤١/٤
يوم الغدير، ٣١٩/٣، ٣٢٠، ٣٢٢؛ ٣٧٦/٥	وفاة الرسول، ٣٤٦/٣
يوم الفتح، ٣٥٢/٥	وفاة النبي، ٣٦٦/٣؛ ٣٢٥/١
يوم القيامة، ٣٥٤/١، ٤٥٣، ٣٧٤؛ ٣١٥/٣	هلال شهر رمضان، ٣٩٢، ٣٩١/٤
يوم النحر، ٢٥٣/٤، ٢٥٤، ٢٥٥	يوم التحكيم، ٣٤٨/٥
يوم النشور، ٥٥٧/٥	يوم التروية، ٥٣١/٤
يوم النحر، ٢٥٣/٤، ٢٥٤، ٢٥٥	يوم الجمعة، ٢٤٤/٤
	يوم الجمل، ٦٢٤/٤
	يوم الحديبية، ١٧٢/٢

(١٢)

فهرس الحيوانات

الخنزير، ٤٨٩/١؛ ٢٥٥/٤؛ ٤٠٤؛ ٥٨/٥	الإبل، ٤٧٣/٣؛ ٤١٨/٥
الدابة، ١٤٢/٣	الأرانب، ٣٥٢، ٣٥٠/٤
الديدان، ١٤٣/٣	الأفاعي، ١١٨، ١١٧/٤
الذئب، ١١٦/٤	البراغيث، ٢٩٥/٢
السباع، ١١٧/٤، ١١٨/٤	البهائم، ٣٦٠/٢؛ ١٧٩/٣؛ ١١٧، ١١٦/٤
السبع، ١١٦/٤	البهيمه، ١٢٠/٥
السلحفاة، ١٤٣/٣	الثعالب، ٣٥٢/٤
السمع، ١١٧/٤	الثعلب، ٣٥٢/٤
السمك، ٢٨٢/٤	الجرئي، ٢٨٢/٤
السموك، ١٤٣/٣	حشرات الأرض، ٢٩٥/٢
الشاة، ٢٨٢/٤؛ ٤٠٤/٤	الحمر الأهلية، ٢٩١/٥
الصنبان، ٢٩٦/٢	الحيات، ١٤٣/٣
الصفادع، ١٤٣/٣	الحيوان، ٢٨٤/٣؛ ٣٠٠؛ ١١٥/٤، ١٧٣، ١٧٤
الطائر، ٢٥٣/٣؛ ١١٥/٤	١٧٧، ١٧٦
الطير، ٢٨٣؛ ٤٤٤/٥؛ ٢٨٢/٤	الحيوان المأكول، ١١٧/٤
الطيور، ٢٥٣/٣	الحيّة، ١١٦/٤، ١١٧، ١١٨؛ ٥٣٢/٥
عزرة، ٤٣٠/٢	الحشاف، ١١٥/٤
العنكبوت، ٤٤٠/٤	الحطاف، ١١٥/٤

الكلب، ٣٤٣، ٢٥٥/٤	الغُرَاب، ١١٥/٤
كَلْبٌ ناشف، ٣٤٢/٤	الغنم، ٢٥٥، ٢٥١/٥؛ ٣٥٣/٤
المازُ ماهي، ٢٨٢/٤	الفرس، ٤٤٤/٥
الناقة، ٣٤٠/٥	فرسِ فاره، ٢٥٢/٤
ناقة صالح، ٣٠٠/٣	القرْدُ، ٤٨٩/١
النمل، ١١٧، ١١٥/٤	قرْدَةٌ، ٥٤١/٥
نملية، ٤٥٥/١	القُمَّل، ٢٩٦/٢
	الكرَاكِي، ٢٥٣/٣

(١٣)

فهرس النباتات و المشروبات و الأشياء و الأمراض و المشاغل

أبرص، ٢٤٤/٤	جلود الغنم، ٣٥٣/٤
الإبريسم، ٣٥٣/٤	الجواهر، ١٢٥/٥
الأخرس، ١٤٤/٤	الحرير، ٣٧٣/٤
الأسكركة، ١٦٦/٣	الحنطة، ١٨٣/٣؛ ٣٥٦/٤
الأطباء، ٢٣٤/٣	الحنظل، ١٤٤/٣
الأطعمة المملدة، ٤٣٠/٣	الخرز، ٣٥٣/٤
الآلات، ١٣٣/٥، ١٣١/٥، ١٢٥/٥	الخمير، ١٦٦/٢، ١٦٣، ١٦٦، ٢٥٦، ٢٦٣؛
الأمم، ٤٥٦/٣، ٤٦٠، ٤٩/٣، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥	٣٨٨/٣؛ ٢١٨/٤، ٢٨٣، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥١
٤٠٢/٥؛ ٥٦	٥٨/٥؛ ٦٧٥، ٣٥٦
الأمراض، ٤٣٢/٣	الدباج، ٣٥٣/٤
الأواني، ١٢٥/٥	الدم، ١٦٢/٣؛ ٢٨٣/٤
بعض المأكولات، ١١٩/٣	الذهب، ٢٩٢/٥
التمر، ٣٥٦/٤؛ ١٨٣/٣	الزبيب، ٣٥٦/٤
الثلج، ٣٠٧/٣	الزيت، ١٨٣/٣
الثوم، ٤٨٨، ٤٨٧/١	السكر، ١٤٤/٣
الثياب، ١٣١/٥	الشراب المتخذ من الشعير، ١٦٦/٣

٢٩٢/٥ : ٣٥١، ٣٥٠، ٢٨٣/٤ : ٢٦٣	الشراب المُسكر، ٢٩٢/٥ : ٢٢١/٤
القز، ٣٥٣/٤	الشَّطْرَنج، ٣٥٢/٤
القطن، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٥٣، ٣٢٩، ١٧٠/٤	الشَّعِير، ٣٥٦/٤
الكتابة، ١٧١/٢	الصَّناعات، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠/٢
الكَثَّان، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٥٣، ٣٢٩، ١٧٠/٤	الصَّيَاغَة، ٣٤/٤ : ١٧٠/٢
لحمُ الأرنب، ٣٥٠/٤	الطب، ٢٣٤/٣
لحم الخنزير، ٥٨/٥ : ٢٨٣/٤ : ١٦٢/٢	العسل، ١٤٤/٣
مجدوم، ٢٤٤/٤	عقال، ٣٤٠/٥
المُسكرات، ١٦٢/٢	العَلَقَم، ١٤٤/٣
المُسكِر التَّمْرِي، ٢٦٣/٢	العليل، ٤٩٠، ٤٨٩/٤
مفلوج، ٢٤٤/٤	الغُبِيرَاء، ١٦٧/٢
الملايس، ١٣٣، ١٢٥/٥	الفضة، ٢٩٢/٥
النَّسَاجَة، ٣٤/٤ : ١٧١، ١٧٠/٢	الفَقَّاع، ٢٦٢، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٢، ١٦١/٢

(١٤)

فهرس الكتب الواردة في المتن

الأحمدِيّ (لابن جنيد)، ١٩٠/٤	القرآن = القرآن المُبين = الكتاب = كتاب الله
اختلاف الفقهاء، ١٦٣/٢	= كتاب الله تعالى = كتاب ناطق، ٢٢٨/١،
الأربعمائة كُتِب، ٢٣٥/٣	٢٩٤، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤١، ٢٣٧
الإنجيل، ٤٩٠/٥	٣٥٦، ٤١٠، ٤٢٠؛ ١٧٤/٢، ١٨٢، ١٩٥،
إنقاذ البشر من الجبر والقدر، ٤٨٣/٥	٢١٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٤،
التكليف، ٣٥٤/٤، ٣٤٠/٤	٣٣٩؛ ١٨١/٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٣٠٢،
تنزيه الأنبياء والأنمة ﷺ، ٣٤٢، ٢٧٧/١	٣٢٣، ٤٥٥، ٤٧٢؛ ٢٩/٤، ٣١، ٣٣، ٣٦،
١٩٨/٢	٩٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٤٤، ١٧٧، ١٨٨، ١٩٠،
التوراة، ٤٩٠/٥	٢١٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥٠،
جواب المسائل الأولى (= المسائل	٢٦٦، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٣١، ٣٥٨، ٣٧٦، ٤٢٥،
الموصليات الثانية)، ٣٠٧، ٢٥٤/٤	٤٢٨، ٤٣٠، ٤٤٧، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٩٥، ٥١٦،
جواب المسائل البرمكيّات، ٤٠/٤	٥٢١، ٥٢٢، ٥١٢، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٥، ٦٤٣،
جواب المسائل التَّبَانِيّات، ٢٢٠/٣؛ ١٠٩/٤	٦٦٧؛ ٥٤/٥، ٥٥، ٧٠، ٩٧، ١٠٦، ١٤٣،
٢١٨، ٢١٤/٥	١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٧، ١٧٣، ٢٧٢، ٣٢٠،
جواب المسائل الحليّات، ٢١٩/٥؛ ٢٧/٤	٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٣٧،
جواب المسائل الطرَابُلسِيّات، ٣٢٦/٥	٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٦، ٤٧٦، ٤٨٤، ٤٨٥،
جواب أهل الموصل، ٢٥٧، ٢١٣/٢	٤٨٧، ٤٩٠، ٥٣١، ٥٤٢، ٥٠٠

كتاب ابن بابويه، ٣٣٣/٤	الجواب عن المسائل الأولى (=المسائل
كتاب «التنزيه»، ١٩٩/٢	الموصليات الثانية)، ٢٧٦/٤
كتاب الحلبي، ٤٣/٤	جواب مسائل ابن التَّبَّان، ٢٣٠/٥
كتاب الشلمغاني، ٣٣٣/٤	جواب مسائل التَّبَّانِيَّات، ٤٦/٤
كتاب المشيخة، ٣٧٢/٤	جواب مسائل أهل الموصل، ٢٤٥/٢
كتاب المقالات، ٤٧١/٣	جواب مسائل وردت من أهل الموصل،
كتاب عبيد الله الحلبي، ٣٣٣/٤	٢١٤/٤
كتاب في مُتَشَابِه الْقُرْآن، ٢٢٣/١	جواب مسألة وردت من الموصل، ١٦١/٥
كتاب من لا يحضُرُه الفقيه، ١٧٣/٤	حُنين، ١٤٢/٥
كتابنا في نُصْرَةِ الصَّرْفَةِ، ٣٢/٤	الذخيرة = كتاب الذخيرة، ٢٠٧/٢، ٢١٣،
كتابه في الإنسان، ٣٥٥/٢	٣٠١، ٥٤/٣، ٢٥٤، ٣٣٢، ٤٥٢؛ ١٨/٤؛
الكُتُب، ١٢٩/٢، ١٣٢/٢	٣١٥/٥
كُتُبُ أَصْحَابِنَا، ٢٦٠/٢؛ ٢٤٢/٣؛ ٤٦٣؛ ٧٨/٥	الرَّدَّ عَلَى الْجَنِيدِيَّة، ٤٩٠/٤
كُتُبُ الْأَصُول، ٢٣٥/٣	رسالة ابن بابويه، ٤٣/٤
كُتُبُ الشَّيْعَةِ، ١٦٤/٤	الرسالة الْمُقْنَعَةُ، ٤٣/٤
كُتُبُ الْعَامَةِ، ٣٣٤/٣	رسالة علي بن موسى بن بابويه، ٣٣٢/٤
كُتُبُ الْفَقْهِ، ١٣٨/٥، ١٣٩	الشافعي = الشافعي في الإمامة = الكتاب
كتب اللُّغَةِ، ١٣٨/٥، ١٣٩، ١٤٠	الشافعي، ٣١٧/١، ٣٢١، ٤٠٧، ٤١١؛
كُتُبُنَا، ٣٢١/١، ٣٥٧، ٤١١؛ ٢٢٠/٣؛ ٧٨/٥	٣٢٤، ٣٢٢، ٣٨٥؛ ٥٧/٤، ٥٨؛
اللُّمَع، ٤١٩/١	١٦٠/٥
مسائل أصول الفقه، ٢٢/٤	الشرح، ٣٠١/٢
المسائل الأولى (=المسائل الموصليات	شرح الفقه، ١٦٦/٤
الثانية)، ٢٧٤، ٢٥٤/٤	صفوة النظر، ٥٣٤/٥
مسائل الخلاف، ١٦٧، ١٦٨، ٣١١،	العباسية، ٣٥٢/٥
٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٧؛ ٧٩/٥، ٢٧٤	الفرائض (لابن شاذان)، ٦٢٦/٤
مسائل الخلاف الشرعية، ٢٢٦/٤	الكافي، ٤٣/٤

- المسائل الرّمليّة، ٣٩٤/٤
- المسائل الواردة من «مامطير»، ٣٨٤/٥
- مسائل أبي عبد الله ابن التّبان، ٤٧٧/٤
- مسألة أمليناها مُنفردة ما يجب أن يعلمه الإمام وما لا يجب أن يعلمه، ٢٦٧/٣
- المصباح، ٥٤٢، ٥٤١/٤
- مصنّفات أصحاب الحديث، ٧٨/٥
- المُعني، ٢٠٠/٣؛ ٣١٧/١
- المقالات، ١١٦/٢
- الملخص، ٤١٣/٢
- المُلخّص في أصول الدين، ٢٤٠/٢
- نُصرة ما انفردت به الإماميّة في المسائل الفقهيّة، ٢٢٠/٥
- نُصرة ما انفردت به الشيعة الإماميّة من المسائل الفقهيّة، ٢٢٠/٣

(١٥)

فهرس المصطلحات و الألفاظ الخاصة

الاتفاق من الأمة، ١٦٨/٤	آلام، ٤٤٩/٢؛ ٥٣/٣، ١٠٤، ١٢٠، ١٢٤/٤
اتفقت الطائفة الإمامية، ٥٩/٤	الآخرة، ١٢٨/١، ٢٢٦، ٢٣٤، ٣٥٦، ٣٥٥
اتفق العلماء، ٥٩/٤	٥٣٧، ٥٣٥؛ ١٢٢/٣، ١٢٣، ٣٠٣، ٣١٠
الإثم، ٤٢٨/٣	٣١٢، ٣٢١، ٤٥٥؛ ١٢٣/٤، ٢٧٣؛ ١٢٨/٥
اجتمعت الإمامية، ٤٥٢/٣	٣٥٦، ٣٥٥، ٥٣٧
الاجتهاد، ٣٢٠/٣؛ ٣٩٣/٤؛ ٥٠/٥، ١٠١، ٤٠٠	آيات القرآن، ١٨٢/٢
٤١٨	الإباحة، ١١٧/٤؛ ٤٠١/٥
الإجزاء، ٢٦٤/٤	الإبداع، ٣٩٨/٥
الإجماع، ٤٧٩/١؛ ٩٩/٢؛ ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨	إبطال العمل بأخبار الآحاد، ٢١٣/٥
٢٥٧، ٢٦٢، ٣٤١؛ ١١٩/٣، ١٢٢، ٢٢٥	آيات الشعر، ١٣٨/٥
٦٥/٤، ١١٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٦٩، ١٧٦	أبيض، ٨٦، ٨٥/٣
١٧٨، ٢١٦، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨	اتباع الظن، ٢٠٠/٥
٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢	اتفاق أصحابنا، ١٩٧/٤
٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨	اتفاق الطائفة، ١٤١/٤؛ ٢٤٦
٢٩٢، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠، ٣٣٥، ٣٩٤، ٤٧٦	اتفاق الطائفة المحقة، ٢٣٩/٤
٥١٣، ٦١٢، ٦١٩، ٦٢٢؛ ٥٧/٥، ٦١، ٦٥	اتفاق العلماء، ١١٣/٤
٦٨، ٧٢، ٨٠، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٦٢، ٢٢٠	اتفاق علماء الإمامية، ١٠٩/٤

- إجماع علماء كل فرقة من فرق المسلمين،
١٠٨/٤
- إجماع الفرقة، ٧٥/٤، ٢٣٤، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٩٠،
٢٩٥
- إجماع الفرقة المحققة، ١٧٦/٤، ١٩٦، ٢٣٥،
٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧،
٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨،
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٩، ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧٠، ٢٨١،
٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧،
٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٥٠٨،
١٨٩، ١٦٧، ٦٧/٥
- إجماع الفرقة المحققة من الإمامية، ٢١٥/٤
- إجماع كل عالم، ٢٢٠/٤
- إجماع كل المسلمين، ٦١٩/٤
- الإجماع المتقدم، ٢٩١/٤
- الإجماع المتقدم والمتأخر، ١٠١/٥
- إجماع المسلمين، ٤٢٨/٢، ٢٣/٤، ٢٣١/٥
- إجماع من جميع المسلمين، ٤٧٦/٤
- إجماع من الأمة، ٢٧٧/٤، ٥٠/٥
- إجماع الأمة، ٢٢٠/٣، ٢٩٧، ١٢٣/٤، ١٣٧،
١٤٣، ٢١٨، ٧١/٥، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠،
٢٨٢
- إجماع هذه الطائفة، ٤٥٢/٣، ١١٢/٤، ٢٧١/٥
- إجماع هذه الفرقة، ١٧٧/٤
- أجمع أهل العربية، ٦١٦/٤
- أجمعت الإمامية، ٨٣/٤، ٢٧٠، ٦١٩،
٢٨٥، ٢٨١، ٢٧٩، ٢٧٥، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٢،
٢٨٩، ٢٩٣، ٣٥٥، ٤٠٠
- إجماع الإمامية، ١٦٢/٢، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٠٤،
٢٦٣، ٢٢٠/٣، ٤٥٥، ٨٦/٤، ١١٠، ١١٢،
٢١٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٥٦، ٢٨٧، ٣٥٨،
٦٢/٥، ٢١٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٧٩،
٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢
- إجماع الأمة، ٢٥٦/٢، ٢٢٠/٣، ٢٩٧، ١٢٣/٤،
١٣٧، ١٤٣، ٢١٨، ٧١/٥، ٢٧٥، ٢٧٩،
٢٨٠، ٢٨٢، ٥٠٠
- إجماع أهل بيت، ٣٤٦/٤
- إجماع أهل الحق، ٢٦٢/٢، ٣٠٦/٤
- إجماع أهل العراق وأهل الحجاز، ٢٣١/٥
- إجماع جميع أهل الحق، ٦٦/٥
- إجماع الشيعة، ٦١٩/٤
- إجماع الشيعة الإمامية، ٢٦٢/٢، ٢٢٠/٣،
٣٩٦، ١٦٤/٤، ٣٣٩
- إجماع طائفتنا، ٢٧٤/٥
- إجماع الطائفة، ٤٩/٤، ٧٤، ١١٢، ٢٣٦، ٦٤/٥،
٢٧٣، ٢٨١
- إجماع الطائفة المحققة، ٢٤٤/٤، ٢٤٧، ٢٨٣،
٤٩٤/٤
- إجماع العامة والخاصة والعلماء والجهال،
٦٥/٥
- إجماع علماء الإمامية، ١٠٦/٤
- إجماع علماء الفرقة المحققة، ١٠٦/٤

- أجمعت عليه الإمامية، ٢١٦/٤، ٥٠٠، ٥٠٤،
٢٧٩/٥: ٥٣١
- أجمعت عليه الطائفة، ٣٤٧/٤
- أجمعت الأمة، ٤٢٨/٢، ٣٩/٤، ٢٦٨، ٣٠٣،
٣١٠، ٣١١، ٤٧٩، ٤٨٩
- أجمع المسلمون، ٢٣٨/٢، ٢٤٥، ٤٢٥، ١٧/٤،
٤٦٠
- الأحاد، ٤٠٣/٥
- الإحباط، ٢٤٧/٢، ٣٤٣، ١٢١/٤، ٤٠٤/٥
- الاحتياط، ٢٣١/٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤١،
٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩
- ٣٧٦
- الإحرام، ٥٠٤، ٥٠١، ٥٣١، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥٠
- الإحرام بالحج، ٥٤٨/٤
- الإحساس، ٣٩٩/٥
- الإحسان، ٣٥٧/١، ١٠١/٢، ٤٢٧، ٤٢٨،
٣٠/٣، ٢٠٨، ٤٧٣، ١١٩/٤، ٦٩٢، ٣١٤/٥،
٤١٦، ٤١٧، ٤٨٨، ٥١٤، ٥١٥، ٥٥٨
- الإحكام، ٤٨٩/١
- الأحكام، ٢٥٤/٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٥٦، ٣٦٤،
٣٧٠، ١٤١/١، ١٤٤، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٥،
٢٣٧، ٣٠٧، ٣٦٨، ٣٧٣٧، ٤٠٣، ٤٢٥،
٤٦/٤، ٥٠/٥، ٥١، ٥٣، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٨،
٧٠، ٧٣، ٩٤، ٩٦، ١٠٦، ١٢٣، ١٣٨، ١٤٦،
١٦٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٨، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨١،
٣٠٤، ٣٢٢، ٣٨٤، ٤٣٢، ٤٤٥
- أحكام أهل الآخرة، ١١٧/٣، ٣٥٥/٥
- الأحكام السمعية، ٤٨/٥
- أحكام الشرع، ٥٢٢/٤، ٢٧٣/٥
- أحكام الشرعيات، ٤٦/٤
- الأحكام الشرعية، ٧٨/٤، ١٠٦، ١٧١، ١٦٤،
٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٤، ٤٧٨، ٤٩٥، ٦٣/٥،
١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٢٩، ٣٠٣، ٤٣١،
أحكام الشريعة، ٤٤/٤، ١٣٨، ١٢، ١٤٠، ١٧١،
١٩٦، ٢١١، ٢١٧، ٥٨٩، ٧٦/٥، ٨٨، ٨٩،
٢١٣، ٢١٣، ٢٩٤، ٢٩٠، ٣٧٤
- أحكام العبادة، ٩٠/٤
- الأحكام المشروعة، ٥١٢/٤
- الأخبار الأحاد، ٣٧٤/١، ١٢٢/٢، ١٦٢، ١٧٣،
١٨٧، ٢٠٤، ٣٢٥، ٣٧١/٣، ٤٣/٤، ٧٩،
١٧٧، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٦٢،
٢٧٣، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٥٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤،
٥١٢، ٥٢٨، ٥٠/٥، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٤،
٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٨، ٨٩،
٩١، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ١٠٣، ١٠٧، ١٢٣، ١٢٧،
١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦،
١٧٥، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٧، ٢١٣،
٢١٨، ٢١٨، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦،
٢٩٢، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٥٢
- أخبار البلدان، ١١٤/٥
- أخبار البلدان والأمصار، ١١٣/٥
- أخبار التقيّة، ٥٢٨/٤، ٥٢٩

الأذان، ٢٣٩/٤، ٣٣٤	الأخبار الشائعة، ٣٣٧/٤
أذان المخالفين، ٣٣٤/٤	أخبار الشريعة، ١٣٠/٥
الإذن السمعي، ١١٦/٤	الأخبار الكثيرة، ١٢٢/٥
الإرادات، ٤٤٨/٢، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨	الأخبار المتواترة، ١٠٨/٤، ١٠٩، ٢١٨؛
الإرادة، ٥٣/٢، ٨٠، ٨١، ٨٧، ٩٤، ١٣٣، ١٣٤	٢١٨، ١٣٣، ٩١/٥
١٣٥، ١٣٦، ١٩٩، ٢٣٦، ٢٣٧، ٣٦٤، ٣٦٧	الأخبار الواردة من طريق الأحاد، ٦٨/٥
٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٨؛ ٧٨/٣	الاختراع، ٣٩٨/٥
١٨٠؛ ١١٧، ٦٧، ٦٦، ١١٧، ١٨٢، ٥٧٩، ٥٨٠	الاختيار، ٣٢٥/١، ٤٤٤؛ ٦٠/٢، ٢٤٣، ٣٢١؛
٣٣١/٥، ٣٤٧، ٣٧٢، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٩	١٢٦/٣، ١٢٧، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٦، ٣٨٧
٤١١، ٤١٧، ٤٢٥، ٤٢٩، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٨٦	٤٢٣؛ ١٧١/٤، ١٩٣، ٢٧٢، ٣٤٦، ٣٤٩
٥٤١، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥١	٣٧١، ٣٧٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٦٦٠؛ ١٥١/٥
إرادة القبيح، ٤٥٢/٢، ٤٥٤، ٤٥٥	١٦٦، ١٦٧، ٣١١، ٣٩٩، ٤٣٤، ٤٤٦، ٥٢٥
الأرايح، ٤٤٩/٢، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠؛ ١١٣/٥	٥٤٨
ارتداد القوم، ٣٤٧/٣	الإخلاص، ٣٩٥/٣، ٦٤/٤
الإرجاء، ٢١٢/٢، ٢٤٥؛ ١٢٠/٤	الأداب المستحبة، ٢٤٢/٤
أركان الحج، ٤٨/٤	الأداء، ٢١/٤، ٦٩
أركان الصلاة، ٢٢١/٣	الإدراك، ٨٢/٢، ٨٩، ٩٠، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩
الأرواح، ٣١٦/٢، ٣١٨، ٣١٩؛ ٢٧٦/٣	١٣٠، ٢٥٢، ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٧٠، ٤٦١؛
الإرهاص، ٤٠٤/٥	١٣/٣، ٣٢١؛ ١٢٠/٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣
إزاحة العلة، ٣٠٣/٣، ٤٠٤/٥	١٢٦، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ٣٣٩، ٣٤١
الأزل، ٤٠٣/٥	٣٤٧، ٣٩٩، ٤١٢
الأسباب المولدة، ٤٥٩/٢	الإدراكات، ٣٤٦/٥
إسباغ الوضوء، ٢٣٤/٤	أدلة السمع، ٣٦٨/٣
أسبق، ٣٣٤/٥	الأدلة الشرعية، ١٤٦/٤؛ ٦٨/٥
الاستثناء، ٤٠١/٥	الأدلة العقلية، ١٩٥/٢، ٣٩١
الاستحسان، ٥٠/٥، ٥٠٠	أدلة العقول، ٥٢٠/٤، ٥٢١، ٥٢٣

الاستنباط، ٤٠٠/٥	الاستحقاق، ٢٤٧، ٢٤٥، ٢١٤، ٥٩/٢؛ ٣٥٦/١
الإسكار، ٢٦٢/٢	٣٠، ٢٩/٣؛ ٤٣٦، ٣٩١، ٣٦٧، ٣٣٨، ٢٥٠
الأسماء، ٣٣٠/٥	٩٦، ٨٦، ٦٨، ٥٥، ٥٤، ٥٢، ٥٠، ٤٩، ٣١
الأصطرلاب، ١٠٨/٢	١٢٣، ١٢٢، ٧٦، ٦٤، ٤١، ٣٩، ٣٨/٤
الأصل، ٦٧، ٦٣/٢؛ ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٣٨، ٢٣٤/١	١٥٢/٥؛ ٦٩١، ٥٤٦، ٤٨٦، ١٥٠، ١٢٤
١٨٣، ١٩٠، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٦؛ ٥١/٣	٤٥١، ٤٣٢، ٤٢١، ٤٠٦، ٤٠٣، ٣٥٥، ٣١٤
٢٢٠، ٢٦٨، ٣٥٠، ٤٤٣؛ ٤٨/٤	٥١١، ٤٩١، ٤٥١، ٤٥٠
١٦٤، ٢١٣، ٢٤٨، ٣٥٦، ٤٧٩، ٤٩٤، ٤٩٥	استحقاق الثواب، ٦٩١، ٦٤/٤؛ ٤٦٤، ٣٤٧/٣
٤٩٧، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٧	استحقاق العقاب، ٤٥٣/٣
٥٨٩، ٥٩٠، ٦٢٥، ٦٧٧؛ ٦٩/٥	الاستخفاف، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠/٤؛ ١٢٠/٣
١٤١، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٨	٣٧١، ٣٦٩/٥؛ ١٢٦، ١٢٥
٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٩٩، ٤٤٦	الاستخلاف، ٣٢٢، ٣٢٠/٣؛ ٣٢١، ٢٦٦/١
أصل العقل، ٢٨٧، ٢٧٨/٥	الاستدلال، ٣٩٩/٥
أصل اللّغة، ٣٢٠، ٣١٩/٥	استصحاب الحال، ٤٠٠/٥
الأصوات، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٦، ٤٤٩/٢	الاستطاعة، ٤٠٤/٥؛ ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١/٢
الأصول، ٢٥٨، ٢٥٥، ٢٥٤، ١٣٣، ٦٦/٢	٥٥٩، ٤٨١، ٤٧٩
٢٦٧، ٢٦٨، ٤٥٢، ٢٣/٣؛ ٢٣٥، ٣٩٦	الاستعارة، ٢٥٠/٥؛ ٦٢٤/٤؛ ٣٠٠/٣
٤٣٨؛ ١٧/٤؛ ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٤٦، ١٩٧	الاستعمال الحقيقية، ٦٢٥/٤
٢١٣، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٢٦، ٤١١، ٤٧٧، ٤٧٧	الاستغراق، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧/٣
٥٤١، ٦٢٥، ١/٥؛ ١٠١، ١٠٢، ١٠٣	الاستغفار، ٣١١، ٣١٠/٣؛ ٣٤٢، ٣٤١/١
١٨٨، ١٨٩، ٢١٤، ٢٨٧	٢٥٨/٥؛ ٣٤٥/٤
أصول الإمامة، ١٨٩/٥	الاستفتاء، ٢٧، ٢٦، ٢٥/٤
أصول الإمامية، ١٨٩/٥	الاستفهام، ٤٠١/٥
أصول الدين، ٢٦٧/٢؛ ٢٦٦/٤، ١١١، ٢٢٥	استمرار النيّة، ٨٧/٤
٣٧١؛ ٩٤/٥؛ ١٠٢	استلام الحجر، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧/٤؛ ٤٣٧/٣
أصول الفقه، ٤٠٠/٥	استلام الحجر الأسود، ٢٨٣/٣

- الاضطرار، ٢٨٠/٤؛ ٣٠٥، ١٢٣/٣؛ ٢٦٧/١، ٤٠٨، ٥٠٩، ٥١٩، ٥٣١، ٧٥/٥؛ ١٥١، ٣٥٥، ٣٧٣، ٣٨٥، ٤٠١، ٤١٩، ٥٤١، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٧
- الإغراء، ٤٠١/٥؛ ٢٠١/٣، ٤٩/٤
- إفساد الحجّ، ٤٩/٤
- إفساد الصلاة أو الصوم، ٤٩/٤
- أفصح كلام العرب، ٣٥/٤
- الإفطار، ٣٩١/٤
- أفعال الحجّ، ٥١، ٥٠/٤
- أفعال الصلاة، ٥٠/٤
- أفعال العباد، ٤٢٨/٣؛ ٥٠٤/٥، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٢٤
- الاعتذار، ٤٠٢/٥
- الاعتراض، ٤٠١/٥
- الاعتقاد، ٤٥٨/٣؛ ٥٠٦/٤، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٩؛ ٤٠١/٥
- إقامة الحدود، ٤٢٨/٣
- أقوال الإمامية، ٢٨٢/٥
- أقوال العلماء، ٦١/٥
- أقوال الأمة، ٢٨٤/٥
- الإكراه، ٤٠٢/٥؛ ٦٦٧، ٣٤٦/٤؛ ٣٨٧/٣، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٤٩/٣
- الأكوان، ٦٩، ٦٨، ٦٦/٢، ١٣٠، ٨٦، ٨٠، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠؛ ٣٨٢، ٣٨١/٥
- الإعجاز، ٣٠/٤
- الإعجاز في القرآن، ٢٩/٤
- إعجاز القرآن، ٣٣/٤
- الأعجمي، ٣٥، ٣٤/٤
- الأعراض، ١٣١، ١٢٩، ١٢٧، ١٢٥، ٧٢/٢، ١٧٤، ٣٦٥، ٣٥٨، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٢٥١، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩؛ ٤٠٣/٤، ٢٢٥، ٤٥١، ١١٧/٥؛ ٣٣٦، ١١٩
- الإلزام، ٤٠١/٥
- ألفاظ الأذان، ٢٣٩/٤
- الألم، ٤٥٦/٣؛ ٤٦٠، ٤٩/٣؛ ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٤٠٢/٥؛ ٥٦

١١٣/٥: ٤٥٩، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٤٩/٢	الألوان
٤٠٣، ٣٣٥/٥	الإله
٦٧٤/٤	الأمارات
٤٠٣/٥	الأمارة
٢٠٣، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩/٢: ٣٢١/١	الإمام
٢٥٢، ٢٥١/٣: ٣٤١، ٣٢٧، ٢٠٦، ٢٠٥	
٣٢١، ٣١٩، ٢٧٥، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٥٤، ٢٥٣	
٤٠٤، ٤٠٣، ٣٨٧، ٣٥٢، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٣٥	
٤٥٣، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٥، ٤٢٤	
١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٦، ٧٦، ٦٠/٤	
٢٢٣، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٦، ٢١٥، ١٤٠، ١١٢	
٣٢٤، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٦، ٢٤٣	
٥٢٩، ٥٢٨، ٤٧٧، ٤٦١، ٣٦٤، ٣٥٥، ٣٤٠	
٦٢، ٦١، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٣، ٥٢/٥: ٦٧٣	
١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١١٠، ٨٠، ٦٥، ٦٤، ٦٣	
٢٧٤، ٢٣٣، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٠، ١٦٦، ١٦٢	
٥٥٧، ٤٠٨، ٣٥٤، ٣٢٣، ٢٨٢، ٢٨٠	
٦٧٣/٤	إمام الحق
٦٧٣، ٣٢٤/٤: ٣٢٧/٢	الإمام العادل
٢٧٤/٥: ٤٦١، ٣٣٩/٤	الإمام المعصوم
٣٤١، ٢٦٨/٢: ٤٣٣، ٣٢٦، ٣١٧/١	الإمامة
٣٣٢، ٣٢٤، ٣٢٢، ٣٢٠، ٢٤١، ٢٣٧/٣	
٣٧٨، ٣٥٢، ٣٤٨، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣	
٤٤٣، ٤٣٨، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٣٨٥	
٤٤٤: ٤٦٨، ٣٣٧، ٢٢٥، ١٤٧، ٤٦/٤	
١٨٩، ١٨٨، ٧٥، ٦٨، ٦٥، ٥٣، ٥١/٥	
٣٧٥، ٣٥٤، ٣٣٠، ٢٧٩، ٢٧٤، ٢٣٤، ٢١٦	
٤٠٣	
١٠٠/٥: ٣٧٦/٤	الإمام
٢٢٠، ١٢٥، ٧٨، ٥٦/٣: ٣٨٤، ٣٨٣/٢	الأمر
٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٢٥٥، ٢٥١، ٢٤٢، ٢٢٤	
٣٤٩، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣١٩، ٣٠٩	
٤٦٤، ٤٣٨، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٢، ٣٨٧	
٤٠٢/٥	
٤٥٢/٢	الأمر بالقبيح
٣٤٣، ٢٦٧/٢	الأمر بالمعروف
٦٨٣/٤	أموال السلطان
٢١٨/٥	أمر عقلية
٣١٠/٤: ٤٢٩/٢	الأمة مجمعة
٤١٥/٥	الانخفاض
٣٦٩، ٣٦٧، ٣٦٠، ٣٥٨، ٣٥٧، ٢/٢	الإنسان
٤٠٣/٥: ٣٨٨، ٣٧٠	
٢٥٢، ٢٥١/٤	الأنفال
٣١٠/٣	الانقطاع إلى الله تعالى
٣٢٢/٢	أول ما خلق
٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٤، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧/٣	الإيثارة
٣٤٦/٤	
٤٠٣، ٣٩٩/٥	الإيجاب
٣٤٢، ٣١٨، ٣١٧، ٢٣٦، ٢٣٥/١	الإيمان
٢١٢/٢: ٤٧٢، ٤١١، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٤	
٤٢٧، ٣٤٣، ٢٤٧، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٠	
٣٦٩، ٣٦٧، ٣٠٧، ٢٢٠، ٢١٩/٣: ٤٢٩	

بلاخلاف بين الأمة، ٤٤٣، ٣٥٧/٤	٣٧١، ٣٣٩، ٣٣٥، ١٢١/٤؛ ٤٦٣، ٣٧١
بلاخلاف بين المسلمين، ٨٥/٤	٤٠٠، ٣٩٩، ٣٨٥، ٣٧٤، ٩٩/٥؛ ٦٦٥
بلاخلاف بينها، ١٧٦/٢	٥١٤، ٥١٣، ٥٠٩، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٤٩
بلاخلاف بينه وبينهم، ٢٣٢/٢	٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٦، ٥٢٨، ٥٢٣، ٥١٦، ٥١٥
البلاغة، ٦١٥/٤	٥٤٩، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤١
البله، ٧٩/٥	٥٥٢
البنية، ٤٠٥/٥	أهوال القيامة، ٢١٢/٢
البيان، ٤٠٥/٤، ٤٠٥	الباطل، ٣٤٧، ٢٢٦/٣؛ ٢٣٤، ١٢٠/٢؛ ٤٤٣/١؛ ٣٥٠
البيع، ٤٠٥/٥؛ ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧/٤	٥٠/٥؛ ٦٧٧، ٢١١، ١٦١، ٢٦، ١٥/٤؛ ٣٥٠
البيعة، ٣٨٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٢/٣	٤٨٥، ٤٨٤، ٤١٢، ٤٠٥، ٣٧٣، ٣٤٢، ١٠٢
البيّنة، ٤٢٨، ٤٠٥/٣	٥٣٩، ٤٩٥، ٤٩٣
التأسّي بالنبي، ٤٠٦/٥	الباطن، ٣٦٩، ٣٣٦/٣؛ ٣٦٩/٢؛ ٣٢٥/١؛ ٣٦٩
التأكيد، ٤٠٦/٥	٦٦٩، ٣٧٥، ٣٣٩/٤
التأليف، ٤٠٧، ٣٦٦/٥؛ ٤٥٢/٣؛ ٤٥٦/٢	باقٍ، ٣٣٣/٥
التأويل، ٤٠٦/٥	الباقي، ٤٠٤/٥
التبخيث، ٤٠٦/٥	البخل، ٤٠٥/٥
التحباط، ١٢١، ٣٩، ٣٨/٤؛ ٢٦٥، ٢٦٤/٢	البداء، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦/٢
التحدّي، ٤٠٨/٥	٤٠٥، ٣٤٥/٥
التحيز، ١٤١، ١٣٨/٣؛ ٤٦٨، ٥٩، ٥٤/٢	البدعة، ٤٠٥/٥؛ ٣٧٨/٤؛ ٣٨٧/٣
٣٦٥/٥	البدهيّة، ٤٠٥/٥
التختم، ٣٤٨/٤	بزّ الوالدين، ١١٩/٤
التخصيص، ٢٥٠، ٢٣٢، ١٨٩/٢؛ ٢٣٥/١	البرهان، ٤٠٤/٥
١٨٣، ١٨٢/٤؛ ٢٩٦، ٢٣٧، ١٨٤، ١٨٠/٣	البصير، ٤٠٥/٥
٤٩٩، ٤٩٠، ٣١١، ٢٩٩، ٢٩٧، ٢٥٠، ١٨٥	بعض الأحكام الشرعيّة من الإماميّة، ١٨٦/٥
٢٢٠، ١٤٦/٥؛ ٦١٩، ٥٢٤، ٥١٧، ٥١٦	بغى، ٣٣٨/٤
٤٠٧، ٢٥٢	بلاخلاف بين أصحابنا، ٩٧/٤

التخلية، ٣٤٧/٣	التفضل، ٣٠/٣، ٣٦٨/٥، ٤٠٧
التخويف، ٣٠٧/٣	التفكر، ١٥/٤
التخيل، ٤٠٧/٥	التفويض، ٤٧٧/٤
التخيير، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧/٣	التقدير، ٤٠٧/٥
التدبير، ٤٠٧/٥؛ ٣٤٦/٣	التقرب، ٤٠٨/٥
التدوير، ١٤١، ١٣٨/٣	التقليد، ١٨/٤، ٢٦، ٤٧٧؛ ٩٤/٥، ١٠١، ١٠٣، ٤٣١
التراخي، ٤٠٧/٥	١٨٦، ١٨٧، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٠٦، ٤٣١
الترجع، ٣٣١/٤	التقليد الحقيقي، ٣٨٤/٥
الترغيب، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٦/٣	تقليد العامي للعالم، ١٠٤/٥
ترك القبيح، ٤٥٤/٣	التقليد في الأصول، ١٠١/٥
التزيين، ٣٠٦/٣	التقوى، ٤٠٨/٥
تسبيح، ١٤٢/٤	التقية، ٢٢٤/٣، ٣٣٥، ٣٨٥، ٣٨٧؛ ٢٤٦/٤
التسليم = التسليم (في الصلاة)، ٣٢٩/٤	٢٥٨، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٧، ٤٩٣
٤٧٧	٥٢٨، ٦٧١، ٦٧٢؛ ١٥٩/٥
التشبيه، ٤٠٧/٥؛ ٢٢٥/٤	التكاليف العقلية والشرعية، ١١٣/٤
التصور، ٤٠٦/٥	التكبر، ٤٠٩/٥
التضاد، ٥٣/٣، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٧٦، ٧٧، ٢٤٦	تكبير، ١٤١/٤
٤٥٦، ٤٥٧؛ ٥٥٤، ٥١٣، ٥٥٥/٤	التكبيرات السبع، ٣٣٠/٤
التطوع، ٦٤، ٦٣/٤، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ١٣٩	تكبيرة الإحرام، ٩٠، ٥٩/٤
التعارض، ٦٤/٥	تكبيرة الافتتاح، ٥٠/٤
التعريض، ٤٠٦/٥	تكرار النية، ٨٧/٤
تفرد بها الإمامية، ٣٠٨، ٣٠٢/٤	التكفير، ٢٥٦/٣، ٢٦١، ١٨/٤؛ ١٨٧/٥، ١٨٨
تفرد به الإمامية، ١٧٨/٤	٤٠٨
تفرد به الشيعة الإمامية، ١٧٢/٤، ١٧٧	التكليف، ٣٠٧/٣، ٣٠٨، ٣٠٩؛ ٣٠٦/٥
تفسير أحكام القرآن أو السنة، ١٤٦/٥	تكليف بما لا يطاق، ٢١/٤
تفسير القرآن و السنة، ١٤٥/٥	التكليف الشرعي، ١٧/٤، ٢٣، ٤٣

التكليف العقلي، ١٠٤/٣ : ١٥٩/٥	الثبوت، ٤٠٩/٥
تكليف ما لا يطاق، ٤٥٢/٢	الثقة، ١٠٦/٤
تلبية الحج، ٥٦٠/٤	الأثمان، ١٨٢/٣
التمكين، ٤٣٢/٢، ٤٣٥ : ٢٩٨/٣، ٣٠٤، ٣٠٦	الثواب، ٢٣٤/١، ٢٣٥، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤
٣٠٨، ٣٤٧، ٤١٣، ٤٢٧، ٤٢٨ : ٤٦٧/٤	٤٦٤ : ١٧٦/٢، ١٧٩، ١٩٢، ١٩٢، ١٩٩
٤١٧/٥، ٣٧٢، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٧	٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢٤٤، ٢٤٥
التمييز، ١٥/٤	٢٤٧، ٢٦٤، ٢٦٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٩١
التناسخ، ٣١٨/٢	٣٩٢، ٤٢٩ : ٦٨/٣، ١٠٤، ١١٧، ١١٨
التفجير، ٤٠٨/٥	١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٧، ٢٠٨، ٢٨٢
التواتر، ٥٢/٤، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٨ : ٦٠/٥، ٦٤	٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٤٧، ٣٩٥، ٣٩٦
١٣٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٥	٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٧٢ : ٣٧/٤، ٣٨
١٧٨	٣٩، ٤١، ٦٣، ٦٤، ٧٦، ٨١، ٩٣، ٩٥، ١٢٢
تواترت به الأخبار، ١٧٣/٥	١٢٧، ١٢٨، ١٥٠، ٣٢٧، ٥٤٦، ٦٩١
التوارث، ٣٦١/٤، ٣٧٣، ٥٩٠، ٥٩١	١٥٢/٥، ٣١٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٧٣
التواريخ، ٢٥٥/٣ : ٣٩٢/٤، ٥٠٠، ٥٠٢	٣٨٢، ٣٨٥، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤٣٧، ٤٤١، ٥٣٤
١٧٠/٥	٥٣٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٥٦
التواضع، ٤٠٨/٥	ثواب الآخرة، ٣١٢/٣
التوبة، ٣٢٧/٢، ٣٤٢ : ١٠٥/٣، ١٩٩، ٣١٠	الثواب الدائم، ١٠٤/٣ : ٣٨/٤
٣١١، ٤٥٤ : ٤٠٧/٥، ٥٤٢، ٥٤٦	الثواب الكثير، ٣٩٥/٣
التوحيد، ٢٦٧/٢ : ٢٦٨، ٣٥١/٣ : ٢٥١/٤، ٤٢	الجاهل، ١١٤/٤ : ١٣٨
٤٦، ٢٢٥ : ١٧٥/٥، ١٨٨، ٢١٦، ٤٠٨	الجاهلية، ٣٥/٤، ٣٠٠، ٦٢٥ : ٥٠٣/٥
التوزك، ٣٣١/٤	جبار، ٣٣٧/٥
التوفيق، ٤٠٨/٥	الجبر، ٢٢٥/٤
التيتم، ٣٩٣/٤، ٤٦١، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١	الجنة، ٤٠٩/٥
٥٢٢، ٥٢٣ : ٢٥٤/٥	جحد النص، ٣٦٦/٣، ٣٦٩
ثابت، ٣٣٢/٥	الجدل، ٤١٠/٥

الجماعة، ٢٤١/٣	الجرم، ٤٠٩/٥
الجنب، ٤٠٤، ٢٣٦، ٢٣٥/٤	الجزاء، ٤١٠/٥
الجنس، ٤١٠/٥	جزيل الثواب، ٣١٤/٥
جنس الأجناس، ٤١٠/٥	الأجسام، ١١٥، ١٠١، ١٠٠، ٨٤/٣؛ ٢٢٩/١
الجنّة، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٥، ٢١٤، ٢١٢، ٥٦/٣	٢٩٦، ٢٥١، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٧، ١٢٥
٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٤٣، ٤١٣؛ ١٢٨/٤	٣٦١، ٣٣٧، ٣١٨، ٣١٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠١
٣٤٧؛ ٣٥٥/٥، ٣٧٣، ٣٨٣، ٤٨٧، ٤٩٩	٣٨٨، ٣٩١، ٤٢٥، ٤٥١، ٤٧٦؛ ٧٨/٣
٥٠٥، ٥٢٣، ٥٥١، ٥٥٩	٢٥٣، ٢٨٤، ٤٨٧؛ ٤٨٧/٤، ١٤٧/٤، ١٤٨، ٤٠٣؛
الجنين، ٢٨٦/٤	٣٨٣، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٤٩، ٣٣٦، ٣٣٥/٥
الجواز، ٤١٠/٥	٤٠٩، ٤٤٨، ٤٨٩، ٥٠٢، ٥٣٠
الجواهر، ٥٩/٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٥، ٣٦٥	الجسم، ٨٧/٢، ٩٨، ١٠٠، ١١٥، ١٢٧، ١٢٨
٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٥٠، ٤٥١؛	١٣٠، ١٣١، ٢١٠، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤
١٣/٣، ٢٥٣، ٢٥٤؛ ٤٥١؛ ٤٠٣/٤؛ ١١٣/٥	٣١٨، ٣٥٧، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٨٠
١٢٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٣، ٤٢٨	٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٢، ٤٥٣؛
الجواهر المؤلفة، ٣٨٧/٢	١٣/٣، ٧٧، ٧٨، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٢٥٢، ٢٥٣
الجود، ٤١٠/٥	٢٥٤، ٢٧٦؛ ٤٥٩/٤؛ ١١٨/٥؛ ٣٣٦، ٣٢١
جوعان، ٢٢٥/١	٣٤١، ٣٤٧، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥
الجوهر، ٥٢/٢، ٥٣، ٥٤، ٣٢٤، ٤٥٣، ٤٦٨؛	٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٢،
٢/٣، ٩٥/٣، ٢٥٤؛ ٣٦٦/٥، ٤٠٩	٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٠
الجهاد، ٣٠٩/٣	٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٨
الجهاد، ٩٣/٤، ١٢٧، ٣٤٨؛ ٤٥١/٥	الأجل، ٤٠٣/٥
الجهل، ١١٦/٢، ٣٨٥، ٤٥٢، ٤٥٣؛ ٢١٩/٣	جلود الثعالب والأرانب، ٣٥٢/٤
٢٨٥، ٤٨١؛ ٣٧/٤، ٦٢، ٩٠، ١١٣، ١١٤	جليل، ٣٣٧/٥
١٣٧، ١٣٨، ٦٩١؛ ٣٣٠/٥، ٣٧٧، ٣٨٥	الجماد، ٣٨٧، ٣٨٥/٤
٤١٠، ٤٣٣، ٥٢٥	الجمادات، ١٧٩/٣
جهة عقلية، ٦٦٦/٤	الجماعات، ٥٧، ٥٥/٤

٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥٠، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٤	الحائض، ٣٦٢، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٢/٤
٢٦٦، ٢٦٥، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥	الحاجة العقلية، ٤٢٧/٣
٢٧٧، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧	الحادث، ٤١٠/٥، ٤١٢
٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨	الحادثات، ٧٨/٣
٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦	حاذق، ٣٣٩/٥
٣٠٠، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣	الحاسة، ٤١٢/٥
٣٣٩، ٣٢٨، ٣٠٨، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣	الحاكم، ٢٧٨/٤؛ ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤/٣؛ ٣٠٠/١
٣٩٣، ٣٩٢، ٣٦١، ٣٥٨، ٣٥٢، ٣٤٨، ٣٤٦	١٧٥، ١٧٣، ١١٠/٥؛ ٣٩٥، ٣٩٤
٤٩٣، ٤٩١، ٤٨٢، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٦١، ٤٤٥	الحاكم بين المسلمين، ٤٠٤/٣
٦١٧، ٥٣٢، ٥٢٣، ٥١٦، ٥١١، ٥٠٨، ٤٩٥	الحب، ٤١١/٥
٦٥، ٦٤، ٥٩، ٥٧، ٥٣، ٤٧/٥؛ ٦٢٣، ٦١٨	الحث، ٩٠/٥؛ ٣٠٦/٣
٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٤، ٧٣، ٧٠، ٦٩، ٦٧، ٦٦	الحج، ٥٠، ٤٩، ٤٨/٤؛ ٢٢٣/٣؛ ٣١٧، ٢٤٣/٢
١٣٩، ١٠٣، ٩٨، ٩٠، ٨٨، ٨٥، ٨٤، ٨٠	١٨١، ١٦٧، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٨٩، ٥١
٢٣٣، ٢٢٩، ٢١٦، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٤٣	٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠، ٤٩٧، ٤٧٨، ٣٤٨، ٢٥٣
٢٨٧، ٢٨٢، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧١، ٢٣٤	٥٦٠
٤٦٣، ٤٣٩، ٤١٣، ٤١٠، ٤٠٦، ٣٨٤، ٣١٥	الحجر، ٧٣/٥؛ ٣٠٧/٣
٥٣٨، ٥٢٤، ٥٠٨، ٥٠١، ٤٩١، ٤٨٧، ٤٨٥	الحجة، ٥٢٠، ٤١٠، ٢٨٩، ٢٦٦، ٢٤٢/١
الحذ، ٤١٣/٥	٤٤٣، ٤٧٩؛ ٥٠/٢، ١٠٠، ١٦٢، ١٧٤
حد الاجتماع، ٣٦٦/٥	٤٠٩، ٣٩٤، ٣٢٥، ٢٦٢، ٢٤٥، ٢٠٣، ١٧٧
حد الاضطراب، ٣٧٣/٥	٤٢٨؛ ٢٣/٣، ٢٢٠، ٢٣٨، ٣٠٢، ٣٣٤
حد الاعتقاد، ٣٧٧/٥	٤٥٢؛ ٤٢٧، ٣٧٥، ٣٦٨، ٣٤٧، ٣٤٦
حد الاعتماد، ٣٦٦/٥	٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٣، ٢٦، ٢٥، ١٥/٤
حد الافتراق، ٣٦٦/٥	١١١، ١١٠، ٩٥، ٩٤، ٨٢، ٧٩، ٧٤، ٥٣
حد الأثم، ٣٦٩/٥	١٩٦، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٥، ١٧٤، ١٦٤، ١١٢
حد الباقي، ٣٦٦/٥	٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢١٦، ٢٠٢، ٢٠١
حد الترك، ٣٧١/٥	٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٦، ٢٣٤، ٢٣١، ٢٢٨

حدّ القادر، ٣٧٠/٥	حدّ التعريض، ٣٧٠/٥
حدّ القبيح، ٣٦٨/٥	حدّ التكليف، ٣٧٢/٥
حدّ القياس، ٣٧٧/٥	الحدث، ٤١١/٥
حدّ اللذّة، ٣٦٩/٥	حدّ الثواب، ٣٦٩/٥
حدّ اللّطف، ٣٧٢/٥	حدّ الجسم، ٣٦٥/٥
حدّ المالك، ٣٧١/٥	حدّ الجوهر، ٣٦٥/٥
حدّ المجاز، ٣٧٨/٥	حدّ الجهل، ٣٧٧/٥
حدّ الملح، ٣٦٩/٥	حدّ الحركة، ٣٦٦/٥
حدّ المسيرة، ٣٦٩/٥	حدّ الحسن، ٣٦٨/٥
حدّ المصاكة، ٣٦٦/٥	حدّ الحقيقة، ٣٧٨/٥
حدّ المضار، ٣٧٠/٥	حدّ الحي، ٣٧٠/٥
حدّ النسخ، ٣٧٦/٥	حدّ الحيّ الفعّال، ٣٨٣/٥
حدّ النصّ، ٣٨٤/٥	حدّ الخبر، ٣٧٤/٥
الحدوث، ٩٦/٣	حدّ الذمّ، ٣٦٩/٥
حدوث الأجسام، ٣٣٧/٣، ٤٥١؛ ١٤٧/٤، ١٤٨	حدّ السكون، ٣٦٦/٥
الحدود، ٤٢٨/٣	حدّ الشكر، ٣٦٩/٥
الحرّ، ٢١٤/٣؛ ٢٤٥/٤؛ ٣٠٦؛ ١٨٩/٥	حدّ الضروريّ، ٣٧٩/٥
الحرائر، ١٠٠/٥	حدّ الظلم، ٣٦٩/٥
الحرارة، ٤٤٩/٣؛ ٤٥٦، ٤٦٠	حدّ الظنّ، ٣٧٧/٥
الحرارة الشديدة، ٩٩/٣	حدّ العرض، ٣٦٥/٥
حرارة الشمس، ٩٩/٣، ١٠١	حدّ العقاب، ٣٦٩/٥
الحرام، ٦٤٩/٤؛ ٦٨٣؛ ٤١٢/٥	حدّ العلم، ٣٧٧/٥
الحسن، ٤١٢/٥	حدّ العوض، ٣٦٩/٥
الحسد، ٤١٢/٥	حدّ الغموم، ٣٧٠/٥
الحسن، ٣٥٥/١؛ ٤٨٩؛ ٧٦/٣؛ ٧٧، ٣٨٥	حدّ الغني، ٣٧١/٥
	حدّ الفسق، ٣٧٣/٥

حقيقة الدائم، ٣٦٦/٥	١٢١، ١٢٠، ٣١، ٣٠/٣:٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٢
حقيقة الداعي، ٣٧٧/٥	١٢٨، ١٦٩، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨؛
حقيقة الدعاء، ٣٧٣/٥	١١٧/٤، ٦٧٧، ٣١٩/٥، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨٥،
حقيقة الدليل و الدال، ٣٧٧/٥	٤١٤، ٤٤١، ٤٤٣، ٥٠٥
حقيقة السعير، ٣٧٣/٥	حسن بعثة الأنبياء، ٣١٨/٥
حقيقة الشيء، ٣٦٥/٥	حسن التدبير، ٣٠٩/٣
حقيقة الصدين، ٣٧١/٥	الحظير، ٣٥٨/٤
حقيقة الطالب، ٣٧٢/٥	الحفظ، ٤١٣/٥
حقيقة العالم، ٣٧٠/٥	الحق، ٢٣٠/١، ٢٣١، ٣٢٦:٣٢٦، ٥١/٢، ٩١، ١٨٢،
حقيقة العبادة، ٣٦٩/٥	١٨٦، ١٩٦، ١٩٧، ٢٣٤، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٢،
حقيقة العدل في اللغة، ٣٧١/٥	٣٩٣، ٤٢٥: ٢٢٦/٣، ٢٢٨، ٢٣٠، ٣٣٦،
حقيقة العصمة، ٣٧٥/٥	٢٣٩، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٤٠٥،
حقيقة الفعل، ٣٦٧/٥	٤٠٦، ٤٢٤، ٤٥٣: ١٥/٤، ١٨، ٢٦، ٢١٥،
حقيقة الكلام، ٣٢٤/٣	٢١٦، ٢٢٢، ٢٩٩، ٣٠٦، ٤٧٧، ٦٢٧، ٦٦٩،
حقيقة المبدع، ٣٧٢/٥	٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٧: ١٠٢/٥، ١٠٩، ١٨٧،
حقيقة المحسن، ٣٧١/٥	٢٢٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٩، ٣٤٢،
حقيقة المخترع، ٣٦٦/٥	٣٧٣، ٣٨٣، ٤١١، ٤١٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥،
حقيقة المدرك، ٣٧٠/٥	٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧،
حقيقة المعجز، ٣٧٥/٥	٥٣٠، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٦٣
حقيقة المكتسب، ٣٧٢/٥	الحقوق الواجبات، ٦٦٧/٤
حقيقة الملك، ٣٧١/٥	الحقيقة، ٦٤٤/٤، ٦٧٠: ٢٥١/٥، ٤١٣
حقيقة المنشي، ٣٧٠/٥	حقيقة الاستفساد، ٣٧٢/٥
حقيقة الواحد، ٣٧١/٥	حقيقة الإمامة، ٣٧٥/٥
حقيقة الوعد و الوعيد، ٣٨٢/٥	حقيقة التواتر، ٣٦٦/٥
حقيقة الهادي، ٣٧٣/٥	حقيقة التوكّل، ٣٧٣/٥
الحكم، ٤١١/٥، ٤٢٣	حقيقة الخالق، ٣٧٠/٥

الحيوان، ٤٠٤/٤؛ ٤١٢/٥	الحكم الشرعي، ١١٣/٤، ١٣٨، ١٧٧، ٢٢٣
الخارق للعادة، ٢٩/٤	٤٠٠، ٢٩٢/٥؛ ٥٤٦، ٢٦٨
الخاص، ٤١٤/٥	حكم الشريعة، ١٩٤/٤
الخاطر، ٤١٤/٥	حكم العقل، ٣٠٢/٥
الخبر، ٢٠٧/٣؛ ٤٩١/٤؛ ٤١٤/٥	الحكم العقلي، ٩٥، ٩٣/٤
خبر الآحاد، ٧١/٥، ١٠١	الحكمة، ٣٠٣/٣، ٤٣٧/٣، ٤٣٨/٣؛ ٤١١/٥
خبر الجماعة، ٥٧/٤	الحكيم، ٤١١، ٣٧١، ٣٤٢/٥
خبر ضعيف مطعون على روايه، ٣٠١/٤	الحل، ٣٤٦/٣
خبر غير مقطوع عليه، ٥١١/٤	الحلال، ٤١٢/٥
الخبر المتواتر، ٥٤/٤، ٥٦، ٢١٥؛ ١٣٥/٥	الحليم، ٤١٣/٥
٤٣٨	حليم، ٣٧٢/٥
الخبر موضوع، ٤٩١/٤	الحمد، ٤١٤/٥
خبر الواحد، ٤٧٩/١؛ ١٢٢/٣؛ ٢١٢/٤؛ ٢٢٤	الحث، ٦٢٦/٤
٢٦٦، ٢٦٢، ٣٠١، ٣٧٣، ٤٩٢؛ ٨٧/٥؛ ٩٦	الحوادث، ٩٥/٣
١٠٨، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢٢، ١٧٥	الحواس، ٣٣٩/٢
١٨٦، ١٨٧، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٤	الحواس الخمس، ٤١٢/٥
٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠	الحي، ٣٦٦/٢، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٩
خبر الواحد العدل، ١٩٩/٥	٤١٢، ٣٤٠/٥؛ ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤
الخديعة، ٤١٤/٥	الحياة، ٤٤٨، ٤٥٦؛ ٤٥٢/٣؛ ٤١٢/٥
الخدلان، ٤١٥/٥	الحياء، ٤١٣/٥
خرق العادات، ٢٥٢/٣	حيثاً، ٢٤/٣
خرق العادة، ٢٥٢/٣؛ ٣٠/٤	الحيز، ٤١٠/٥
الخشية، ٤١٤/٥	الحيض، ٣٩٥/٤؛ ٢٨٠/٥
الخضوع، ٣١٠/٣؛ ٤١٥/٥	الحي الفاعل، ٣٨٦/٢
الخضوع لله، ٣٩٥/٣	الحي الفعال، ٣٥٦، ٣٥٥/٢، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧٩
الخطاب، ٤١٤/٥	٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥

- ٢٧٥/٥ خلاف الإجماع،
 ٤٨/٤ خلاف بين الإمامية،
 ٣٨٧/٣ الخلاف بين المسلمين،
 ٢٧٠/٤ خلاف السنّة،
 ٤١٤/٥ الخلاء،
 ١٢٣/٥ الخلط،
 ٤١٤/٥ الخلق،
 ٣٤٣/٥ خلق القرآن،
 ٤١٥/٥ الخلود،
 ٤٣٠، ٣٤٢/٢ الخلود في النار،
 ٤٣٢/٢ الخلود في النيران،
 الخليفة، ٢٣٠/١، ٢٦٦، ١٠٩/٢، ٢٣٩/٣،
 ٣٢١، ٣١٩
 ٢٦٣، ٢٥٦/٢ الخمر،
 ٣٦٣، ٢٤٩/٤ الخمس،
 ٣٠٥/٤ الخثني،
 ٣٣٨/٥ دار،
 ٤١٥/٥ الداعي إلى الفعل،
 ٣٥٢/٤ الدباغ،
 الدعاء، ٣٠٦، ١٨١/٣، ٤٣٢/٢، ٣٤٣، ٣٤٢/١،
 ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٤١/٤، ٤٢، ٥٥٩،
 ٥٦٠، ٥٦١، ٨٢/٥، ٨٨، ٨٩، ١٤٨، ١٧٤،
 ٣٧٣، ٣٧٩، ٣٨٥، ٤١٥، ٤٥٠، ٤٦٢، ٤٩٣،
 دفع النصّ، ٣٦٧، ٣٦٦/٣،
 الدلالة، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٣، ٢٣٦، ٢٣١/١،
 ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٤٠٧، ٨١/٢، ١٠٤،
 ١٣٠، ١٦٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٢، ٢٠٢،
 ٢٣٥، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٥، ٣٠٦، ٣٧١، ٤٣٣،
 ٢٣، ٢٨، ٦٧، ٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤،
 ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٨، ٢٤٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٣٥،
 ٣٣٧، ٣٤٧، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٦، ٤٠٣،
 ٤٦٧/٤، ٦٧، ٨٠، ١٠٧، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩،
 ٢٢٥، ٢٢٦، ٤٢٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥١٤، ٥١٨،
 ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٩، ٥٣٠،
 ٥٨٩، ٦٢٥، ٦٣٥، ٥٣/٥، ٦٥، ٦٦، ٦٩،
 ٧٠، ٧٤، ١٠٣، ١٢١، ١٥٣، ١٨٦، ١٨٨،
 ٢١٣، ٢١٤، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٧٥،
 ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٠٥،
 ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٧٣،
 ٣٧٧، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٤١، ٤٤٩، ٥٣٤،
 ٥٤٠، ٥٣٨، ٥٣٥
 دليل الخطاب، ٢٤٤/٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣،
 ٢٥٥
 الدليل الشرعي، ٤١١/٥
 الدواعي، ٤٤٥/١، ٨٢/٢، ٨٣، ١٧٤، ٢٠٣،
 ٢٣٤، ٣٨٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٢٨/٣، ٣٠، ١١٩،
 ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٩٨، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٢/٤،
 ٦٧٤، ٥٣/٥، ٥٨، ١٦٠، ٣٢٦، ٤٠٤، ٤١٧،
 ٥٢٥
 الدولة، ٤١٦/٥،
 ذائق، ٣٤١/٥،
 الذات، ٤١٦/٥،

الرسالة، ٢٩٦/٣، ٢٩٧، ٣٠٠	ذات القديم، ٣٩/٣
الرسول، ٥٢/٥، ٥٣، ٥٦، ٥٦، ٦٤، ٨٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥	ذبايح المُشركين، ٣٧٣/١
١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ٣١٧، ٣١٩، ٣٩٩، ٤٨٤، ٤٨٦، ٥٢٥	ذكي، ٣٣٩/٥
الرّضا، ٤١٧/٥	الذم، ٤٣٨/١، ٤٧٢؛ ٨١/٣، ٨٢، ١٠١، ٢٠١
رفيع، ٣٣٨/٥	٢٠٩، ٢٢٩، ٢٣٧، ٣٥٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٣، ٤٢٧؛ ٢٢٧/٣، ٣٠٧، ٣٠٨؛ ٥٠/٤، ٧٦
الرق، ٣٥٥/٤	١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٦، ٢٥٥، ٥٤٦
الرّقة، ٤١٧/٥	٢٢٥؛ ٣١٦/٥، ٣٤٨، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٨٦
ركعتا الطواف، ١٤٢/٤	٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٦، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢
الركوع، ٥٠/٤، ٩٠، ٩٢، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١	٤٣٦، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥١، ٥١٠، ٥١٢، ٥٥٦
١٤٢، ٥٥٠؛ ٢٩٢/٥	الذمّي، ٣٧٢/٣؛ ١١٩/٤، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥
رمي الجمار، ٥٥٩/٤	٢٥١، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٧٤؛ ٩٩/٥
رمي الحجارة، ٤٣٧/٣	الذميّة، ٣٥٧/٤
روايات الأحاد، ٧٢، ٧٠/٥	الذنوب، ١٢٦/٤
روايات كثيرة، ١٩٩/٤	ذوي العقول، ٢٣٤/٣
الروح، ٢١٠/٢، ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١	الذهن، ٤١٦/٥
٣٥٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٨١؛ ٢٨٦/٤؛ ٣٧٨/٥	الرأي، ٤١٨، ١٣٩، ٥٠/٥
٣٨٦، ٤١٧	راء، ٣٤٠/٥
رؤية الهلال، ٣٤٩/٤، ٤٩٩، ٥٠١	الربا، ٤/٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤
رؤية هلال الفطر، ٣٩٢/٤	١٨٥، ٢٥٤؛ ٥٩/٥، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٦٠، ٤١٨
الرؤية، ٣٢١/٣؛ ٤١٧/٥	الربوبية، ٢٤١/٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠
الريب، ٢٣١/١؛ ١٧٤/٣؛ ٢٣٨/٣؛ ٢١٥/٤	الرجعة، ٤٥١/٣، ٤٥٤، ٤٥٥؛ ٣٦٠/٤
٢١٨، ٢٢٠، ٤٩٣؛ ٤٨/٥، ٥٥، ٦١، ٦٢	رجعة الأموات، ٤٥١/٣
٨٢، ٩١، ١٤٥، ١٦٧	الرخص، ٤١٨/٥
الريح، ٤١٧/٥	الرخصة، ٤١٨/٥
	الرذة، ٣٤٦/٣، ٣٤٩

الزواية، ٤١٨/٥	السحر، ٤١٩/٥
الزجر، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧/٣	سرائر اللغة، ١٤٢/٥
الزكاة، ٤٩٤، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٤٥، ٢٤٨، ٢٤٧/٤	السرور، ٤١٩/٥
٤١٨، ٢٩٢، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٥، ٢٥١/٥	السريانية، ٢٢٦/١
زكاة الفطرة، ٢٤٨/٤	السطح، ٤١٩/٥
الزكاة في السائمة، ٢٥٤/٥	سعدين، ١٣٩/٣، ١٤٤
الزلة، ٤١٨/٥	سعة الرزق، ٣١١/٣
الزمان، ٤١٨/٥	السعي، ٩٠/٤
زميزم، ٣٨٦/٣	السعي بين الصفا والمروة، ٥٥٩/٤
الزنا، ٤٩٧/١؛ ٢٥٦/٣؛ ٤٦٣/٣؛ ٤٦٤؛ ٢١٨/٤	السفاح، ٣٧١/٤
٤٢٢، ٢٨٥؛ ٢٩١؛ ١٠٨/٥	السكر، ٤١٩/٥، ٢٤٤/٥
الزيارة، ٣٤٨/٤	سكران، ٢٢٥/١
زيارة قبور الأئمة، ٣٤٧/٤	السكوت، ٤١٩/٥
زيج، ١٠٨/٤	السكون، ٤١٩/٥
سابق، ٣٣٤/٥	السلطان، ٦٨٣، ٦٦٤/٤
ساتر، ٣٧١/٥	السلطان الجائر، ٦٧٣/٤
السارق، ٢٨٥، ٢٨٤/٤	السمع، ٢٥٥، ٢٤٨، ٢٤٥، ٢٣٨، ٢٠٥، ٩٩/٢، ٣١٧
الساعة، ٤١٩/٥	٣٦٨، ٢٨١، ٢٠٧، ١١٩/٣؛ ٣٣٩
سامع، ٣٤٠/٥	٣٤٤، ١٤٩/٥؛ ٦٩١، ٣٣٦، ٩٣، ٢٥/٤
السبب، ٤٢٠/٥	٥٦٠، ٤٣٥
ستوح، ٣٤٢/٥	السمعي، ١١٦/٤؛ ١٧٦، ١٦١/٢؛ ٤٥٤/١
ستوح قدوس، ٣٧٢/٥	٣٨٧، ٣٧٧، ٣٧٦، ٤٨/٥
ستار، ٣٧١/٥	السمن، ٣٩٢، ٣٧٢/٢
السجود، ١٤١، ١٣٨، ٩٩، ٩٨، ٩٢، ٩٠، ٥٠/٤	السميع، ٤١٩/٥
٢٩٢/٥؛ ٥٥٠، ٣٢٩، ٢٤١، ١٧٠	سميع بصير فيما لم يزل، ٣٤٠/٥
سجود الشكر والتعفير، ٢٤٢/٤	السنن المؤكدة، ٢٤٢/٤

٠١٤٠، ٣٥٨، ٤٤٣، ٥٢٢، ٦١٢، ٦٦٦، ٦٦٧،	السنة، ٣/٣٢٣: ٤/٢٤١، ٢٤٦، ٣٣٢، ٣٧٦،
٠٦٩٢، ١٠٥/٥، ١٥٦، ١٦١، ١٦٢، ١٧٤،	٣٧٨، ٤١٩، ٤٨٩
٠١٧٥، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨،	السواد، ٣/٨٦
٠٢٨٠، ٢٨٧، ٣٠٤، ٣٧٩، ٤١٢، ٤١٥، ٤٢١،	سوء الظن، ٥/٧٤
٤٤٣، ٤٣٥، ٤٢٨	سهم الإمام، ٤/٣٦٤
الشرعيات، ٣/١٠٣، ١٠٤، ٢١/٤: ٢٢، ٢٣،	سهم الرسول، ٤/٣٦٤
٠٦٨، ٦٨، ٢١٤، ٢٢٦، ٦٩٢: ٥/١٢٧،	السهو، ٢/١١٤، ٣/٣٣٨، ٣/٢٨١، ٢/٣٠٢: ٤/٦٢،
الشرعة، ١/٤٧٩: ٢/١٦٢، ١/٦٩، ٣٢٢، ٣٢٧:	٠٧٨، ١٤١، ١٤٢، ١٧٨، ٢٧١، ٢٨٠:
٠٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٥٢، ٣٢٠، ٢٦٨/٣	٠١١٧/٥، ١١٩، ٤٤٨،
٠٦١، ٤٩، ٤٢، ٣١، ٢٧، ٢٥/٤: ٤٢٨، ٤٢٥	سيد، ٥/٣٣٥
٠١٨٣، ١٧٧، ١٢٥، ١١٤، ٨٥، ٨٤، ٦٤	شاكرك، ٥/٣٥٤
٠٢٦٩، ٢٦٥، ٢٢٤، ٢١٤، ٢١٢، ١٩٥، ١٨٤	شام، ٥/٣٤١
٠٥٠٣، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٩٨، ٤٩٧، ٣٩٣، ٣٧٢	الشبهات، ١/٢٣٠، ٢/٢٣١: ٣/١٧٨، ٣/٣٥٠:
٠٦٧٠، ٦١٢، ٦٠٠، ٥٥٠، ٥٤٥، ٥١٢، ٥٠٥	٠٤٧/٥، ١١٢، ١٥٨، ٢١٦،
٠٩٥، ٩٤، ٩١، ٨٩، ٨٨، ٧٩، ٧٦، ٧٥، ٧٤/٥	الشبهة، ٣/٣٥٠، ٤/١٥، ٣١، ٣٨، ١٤٧،
٠١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٦	٠٢١٧، ٤١٠/٥، ٤٢٠
٠١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٤٦، ١٣٠، ١٢٨	الشبهة الضعيفة، ٥/١٣٥
٠٢١٣، ٢٠٠، ١٩٧، ١٨٧، ١٧٧، ١٧٥، ١٦٧	الشجاعة، ٥/٤٢١
٠٢٣٤، ٢٣٣، ٢٢٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٤	شدة الكراهة، ٤/٢٢٧
٠٣٧٥، ٣٤٦، ٣٢٦، ٣٠٤، ٣٠١، ٢٧٤، ٢٧١	الشرائع، ٢/١٨٧، ٤/٢٩: ٣/٣٥١، ٥/٨٦، ٩٠،
٤٧٧، ٣٧٩	٠١٠٢، ١٠٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٧٥، ٣٠٤، ٣١٤،
شريف، ٥/٣٣٨	٣٤٥
الشطرنج، ٤/٣٥٢	شرب الخمر، ٣/٣٨٨
الشعاع، ٥/٤٢١	الشرط، ٥/٤٢٠
الشعر، ٢/٣٥٨، ٣/٣٦٧: ٥/٧٣، ١٤٠، ١٤٢،	الشرع، ٢/١٦٢، ١٧١، ٢٥٧، ٣٢٢، ٣٢٤:
٤٢١، ١٤٣	٠٩٦، ٨٤، ٨٢، ٨٠، ٧٩، ٦٩/٤: ٣/٢٦٦،

الصانع القديم، ٤١١/٣، ٤١٢	شعر الجاهلية، ٣٥/٤
الصانع المحدث، ٤١١/٣	الشعري، ١٤١، ١٣٨/٣
الصبر، ٤٢٢/٥	الشعور، ٤٢٠/٥
الصحة، ٤٢٣/٥؛ ٤٢٧/٣	الشغب، ٤١٠/٥
الصحيح، ٤٢٢/٥	الشفاعة، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٥، ٢٤٤/٣، ٢٤٤
الصدق، ٤٢٢/٥	٤٢١، ٣٨٢/٥؛ ٣٠١/٣؛ ٣٤٢، ٣٢٧
الصرفة، ٣٥، ٣٢، ٣١، ٣٠/٤	شفاعة النبي، ٢٥٠/٣
الصغائر، ١٩٧/٣؛ ١٧٩/٣؛ ٣٩٧/١	الشفعة، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢/٤
٣٢٣/٥	٤٢١/٥؛ ٢٥٤، ١٨٣، ١٧٨، ١٧٧
صغير المعصية، ١٩٩/٣	الشك، ٢٥٦، ١٢٩، ٩٦/٣؛ ٣١٥، ٢٣١/١
الصغيرة، ٤٢٣/٥	٢١٩، ٩٦/٣؛ ٤٢٩، ٢٩٧، ٢٦٦، ٢٦٣
صفات الذات، ٣٩/٣	٣٧٥؛ ٢٢٠، ٢١٥، ٢١٣، ٨٣، ٨٢، ٦٣/٤
صفوة الأموال، ٢٥٢/٤	٤٩٣، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧
الصفة، ٤٢٣/٥؛ ٣١٣، ٣١٢/٢	٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٥/٤؛ ٤٨/٥
الصفة بالفاعل، ٨٥/٣	٦٠، ٦١، ٨٢، ٨٩، ١١٩، ١٣١، ١٣٦، ١٤٤
صفة الذات، ٤٢٣/٥	٤٢٠، ٤١٠، ٣٨٦، ٣٧٧، ٣٢٦، ٢٣٢، ٢٣١
صفة الفعل، ٤٢٣/٥	الشكر، ٤٢١/٥
الصلابة، ٤٢٢/٥	الشم، ٤٢١/٥
الصلاة، ٣٧٣/١، ٤٧١، ٤٧٢؛ ١٦٤/٣، ٢٦٤	الشهوات، ٤٥٨/٣
٤٢٧؛ ٢٢٠/٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٥٤	الشهوة، ٤٢١/٥؛ ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٤٨، ٣٨٣/٣
٢٥٥، ٣٤٤، ٣٧٣، ٣٩٦، ٤٦٣؛ ٢٢/٤، ٤٩	الشهيد، ١٢٨/٤
٥٠، ٥٩، ٦٠، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨٦	الشيء، ٤٢٠/٥
٨٩، ٩٢، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤	الصارف، ٤٢٢/٥
١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢	الصانع، ١١٠/٣، ١٧١، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١
١٦٩، ١٧١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٢	٤١٢، ٤١٤؛ ٢٨٣/٣، ٢٨٥، ٣٠٤، ٤٣٧
٢٤٦، ٢٨٥، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٤٢، ٣٥٩	٤٨٦/٥

٣٢٥، ٢٤٤، ٢٤٣	٥٤٥، ٥١٠، ٥٠٢، ٥٠١، ٤٦١، ٣٧٤، ٣٧٣
صلاة العيدين والكسوف، ١٤٢/٤	٢٥٩، ١٤٢، ٤٧/٥؛ ٥٥٠، ٥٤٩، ٥٤٨
صلاة الغداة = الغداة، ٦٠/٤، ٦١، ٦٢، ٧٧،	٤٤٣، ٤٣١، ٤١٠، ٣٧٩، ٣٥٣، ٣٠٥، ٣٠٣
٥١٢	٥٠٧، ٥٠٦، ٤٩٩، ٤٦٣، ٤٥١، ٤٥٠
صلاة الفجر، ٧٠/٤	الصلاة إلى القبلة، ١٤٢/٥
الصلاة في الحرير، ٣٧٣/٤	صلاة تطوع، ٤٩/٤
الصلاة في هذا التشهد، ٢٢١/٣	الصلاة الجماعة = الجماعة، ٧٣، ٧٢، ٦٠/٤،
صلاة الكسوف = الكسوف، ١٤١/٤، ١٤٢،	٣٢٤، ٧٦
٢٤٥	صلاة الجمعة = الجمعة، ٢٢٤/٤، ٢٤٣، ٢٤٤،
صلاة الليل، ٣٢٨/٤	٣٢٤
صلاة المغرب = مغرب، ٦٢/٤، ٣٢٧، ٣٢٨،	(صلاة) الجنائز، ١٤١/٤
الصلاة من قعود، ٣٩٣/٤	صلاة الضحى، ٢٤٢/٤
الصلاة من قيام، ٣٩٣/٤	(صلاة) الطواف، ١٤١/٤، ١٤٢،
(صلاة) النذر، ١٤١/٤، ١٤٢،	صلاة الظهر = الظهر، ٦١، ٦٢، ٧١،
صلاة النَّهَار، ٣٢٨/٤	٤٩٥، ٩٠، ٧٧
الصلاة الوسطى، ٣٢٨/٤	صلاة الظُّهْر والعصر، ٣٢٦/٤
الصلوات، ٦٠/٤، ٦١، ٦٢، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧،	(صلاة) العشاء، ٦١/٤، ٦٢، ٧٧،
١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٣٨، ١٤١، ١٤٢، ٣٢٨،	صلاة عشاء الآخرة = العشاء الآخرة، ٦١/٤،
٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٢	٣٢٨
الصلوات الخمس، ١٣٨/٤، ١٤١،	صلاة العصر = العصر، ٦١/٤، ٦٢، ٧٧، ٣٢٧،
صمد، ٣٣٥/٥	٥١٢، ٣٢٨
الصوارف، ٣١/٣	الصلاة على الآل، ٢٢١/٣
الصوت، ٤٢٣/٥	الصلاة على الموتى، ٢٤٦/٤،
الصوم، ٤٢٧/٣؛ ٦٤/٤، ٦٥، ٨٤، ٨٥، ٨٧،	الصلاة على النبي، ٢٢١/٣
١٣٩، ١٦٩، ٢٣٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٤، ٤٨٥،	الصلاة على نبينا محمد، ٢٢٠/٣
٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٦،	صلاة العيدين = العيدين، ١٤١/٤، ١٤٢،

١٢٠، ١٠٤، ٦٨/٣، ٤٣١، ٤٢٧، ٣٩١	٥٤٩، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤٢
١٢٢/٤، ٤٦٤، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٠٧، ٢٠٠	٤٢٣، ٢٥٧/٥
٣١٥، ٣١٤/٥؛ ٦٦٥	صوماً، ١١٣/٤
الطاعة، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٠/٤؛ ٣٠٩، ٣٠٧/٣	صوم الحائض، ٢٢/٤
٤٢٥، ٤٠٤/٥؛ ٦٧٨	صوم الشك، ٥١٠، ٤٩٩/٤
الطبائع، ١٤٢/٣؛ ٣٠٦/٢	صوم شهر رمضان، ١٤٢، ٨٦، ٨٤/٤
الطبع، ٤٢٥/٥	صوم يوم الشك، ٥٠٥، ٥٠١، ٥٠٠، ٨٣/٤
طرق الآحاد، ٦٨/٥	٥٠٨، ٥٠٦
طريق الآحاد، ٤٧٩/٤	الصيام، ٣٤٨، ١٤٠، ٤٩/٤؛ ٤٦٣، ٣٩٦/٣
طريق العقول، ٩٧، ٧٤/٥؛ ٥٠٥، ٤٩٢، ٢١٢/٤	٥٠٣، ٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٦، ٤٨٤، ٣٩١
طريقة الاحتياط، ٢٥٥/٤	٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٣؛
طريقة القياس، ٢٨١، ٩٨/٥	٢٦١/٥
الطعوم، ١١٣/٥؛ ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٦، ٤٤٩/٢	الصيام في الكفارة، ٢٥٤/٥
الطلاق، ٢٧٤، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧/٤	صيام نافلة، ٤٩/٤
٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٧٨، ٣٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥	صيام يوم الشك، ٥٠٧/٤
٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٤٩٨	الضدان، ٤٢٤/٥
٢٨٠/٥؛ ٦٦٦	الضرر، ٣٨٤، ٢٤٨، ٢٠٦، ١١٣/٢؛ ٣٣٤/١
الطلاق بالثلاث، ٢١٩، ١٨٨/٥	٥٢٦، ٣١٢، ٢٠٨، ١٢٧، ٥٤، ٥٣، ٥٠/٣
طلاق البدعة، ٥٩٩/٤	١٢٨/٥؛ ٦٦٥، ٣٣٥، ١١٧، ١١٦، ١١٥/٤
الطلاق الثلاث، ٥٩٩، ٢٧٥، ٢٦٩/٤	٤٠٦، ٣٦٩، ٢٨٧
الطلاق الثلاث بلفظ واحد، ٢٢٢/٤	الضرورة، ١٧١، ١٧٠/٤؛ ٣٣٥/٣؛ ٢٣٢/١
الطلاق على الطلاق، ٢٧٠/٤	١٩٠، ٢١٤، ٢٢١، ٢٤١، ٤٣٠، ٤٥٩، ٤٧٦،
الطلاق في الحيض، ٦٠٠/٤	٥١٩، ٥٠٨، ٥٣١؛ ٤٢٤/٥
الطلاق المشروط، ٢٦٩/٤	الضروريات، ٣٠٣/٥
الطلب، ٤٢٥/٥؛ ٣٠٩/٣	الطاعات، ٣٢٤، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨/١
طلوع الفجر، ٦٣/٤	٣٨٩، ٣٨٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٤٠/٢

ظلماً، ٤٩/٣، ٥٠/٣	الطواف، ٥٥٩، ١٤٢، ١٤١، ٩٠، ٥٠/٤
الظلمة، ٤٣٢/١، ٤٣٢/٢، ٣٠٤/٣، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٩٠/٣؛	طواف الزيارة، ٨٥، ٨٤/٤
٤٦٦٣/٤، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٤، ٤٨/٥،	الطول، ٤٢٥/٥
٣٨٣، ٤٢٥، ٤٤٢	طول العمر، ٣١١/٣
الظنّ، ٢٨٩/١، ٢٩٠، ٣٢٦، ٤٨٠، ٢٥٤/٣؛	الطهارة، ٨٩/٤، ٩٢، ٩٦، ٣٩٣، ٤٠٤، ٤١١،
٢٦٠، ٤٥٨، ٥٠/٣، ٥٢، ١٢٧، ٣٤٧، ٤٠٥،	٤١٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٥٤٧، ٥٤٧، ٢٦١/٥؛
٤٠٦، ٤٠٦، ٦٢/٤، ٨١، ٨٢، ١١٤، ١٧٤، ١٨٣،	٢٧٨، ٢٦١/٥؛
٢١٢، ٢١٣، ٢٣٢، ٣٩٣، ٤٩٢، ٤٩٣، ٥٠٢،	٤١١، ٢٨٣
٥١٠، ٥١٥، ٥١٨، ٦٦٨، ٦٧٤، ٦٧٥؛	الظاهر، ٢٦٤/١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٨،
٥/٧٤، ٧٩، ٩١، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٢٥،	٣٥٣، ٣٧٣، ١٩٤/٣، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١،
١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٧٦،	٣٦٩، ٣٦٧/٣، ١٨٤، ٢٢٤، ٣٣٤، ٣٣٥،
١٧٧، ١٩٧، ٢٠٠، ٣٧٧، ٣٨٦، ٤٠٣، ٤١٤،	٣٣٦، ٣٧٣، ٣٧٥، ٤٦٣، ٤٦٤؛ ١٩٢/٤،
٤٢٢، ٤٢٥، ٥٣٥، ٥٤٠، ٥٤٨	٢٥١، ٢٧٩، ٣١١، ٣١١، ٤١٢، ٤٦٠، ٥١٦،
ظنّ المكلف، ٥٠٤/٤	٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٥، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٨٣؛
الظنون، ٤٤٨/٢؛ ٦٧٤/٤	٧٣/٥، ٧٥، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٨،
ظواهر آيات القرآن، ١٨٢/٢	١٧٦، ٢٠٠، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣٥٢،
ظواهر الآيات والأخبار، ١٨٥/٤	٣٨٤، ٣٨٦، ٤٣٩، ٤٥٢
ظواهر القرآن، ١٠٦، ٧٠/٥، ١٠٥، ١٦٧،	ظاهر الحديث، ٣٠١/٤
١٧٣، ٢٧٢، ٢٨٩	ظاهر القرآن، ٦١٢، ٢٢٨/٤
ظواهر الكتاب، ٣٠١/٤، ٥١/٥	ظاهر الكتاب، ٣٠٠/٤؛ ٢٧٤، ٢٧٥،
ظواهر الكتاب والسنة المقطوع بها، ٧٨/٥	٢٧٧، ٢٨٨، ٢٩٣
ظواهر من الكتاب، ١٩٥/٢	ظاهر كتاب الله، ٢٩٧/٣؛ ٤٤٧/٤، ٦٢١
الظهار، ٢٧٠/٤	الظاهر من القرآن، ٣٧٦، ٣٣١/٤
العادات، ٥٥/٤، ٥٦، ٥٨، ١١١، ٥١٦،	الظفر، ٣٥٨/٢، ٣٦٧
عادات العقلاء، ١٢٥/٥	الظّل، ٤٢٥/٥
العادة، ٢٣١/١، ٢٦٧، ٥٤/٤، ٥٧٩، ٤٢٨/٥؛	الظلم، ٣٨٤/٢، ٤٢٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥؛
	٣٠١/٣؛ ٤٢٥/٥

عتيق، ٣٣٣/٥	عادة العرب، ٢٣٧/١
العجمي، ٣٦/٤	العالم، ٢٣٨/١؛ ٧٩/٣؛ ٨٨، ٩٠، ١٢٥، ٢٠٨
العدالة، ١٣٨/٥	٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٤٣، ٣٦٦، ٣٧٩
العدل، ٢٦٧/٢؛ ٢٦٨، ٣٣٩؛ ٣٥١/٣؛ ٢٥/٤	٣٨٦، ٣٨٧، ٤٢٥؛ ٤٠/٣؛ ١٤١، ٢٣٧
٤٢، ٤٦، ٢٢٥؛ ١٨٨/٥؛ ٢١٦، ٤٢٩	٢٨٤، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٣٧، ٤٤٣، ٤٨٦، ٤٨٧؛
العدول الثقات، ٤٩٢/٤	٤٢/٤، ١١٠، ١١١، ١٣٨، ١٤٥، ١٤٩؛
العدّة، ١٩٠/٤؛ ٤٩٨	١٢١/٥، ٣٣٨، ٣٦٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣
عدّة الحامل، ١٨٦/٤	٣٨٦، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٤، ٤٤٢، ٤٨٨
عدّة الطلاق، ١٨٦/٤	العَامّ و العوم، ٤٢٨/٥
عذاب القبر، ٣٤٣/٢؛ ٣٩٢	العَامِّي، ٢٥/٤؛ ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٤٤
عذاب يوم الجزاء، ٣٠٣/٣	العبادات، ١٧/٤؛ ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٣٨
العربي، ٣٦، ٣٥/٤	٤٩، ٥٠، ٥٩، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٨٩
العربيّة، ٤٤١/٤	٩٠، ٢١٤، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٧، ٥٠١، ٥٥٨
العرض، ٢٢٣/١؛ ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٦٥؛ ٣٠٦/٢	٥٥٩؛ ٤٨/٥؛ ٥٠، ٥١، ٧٠، ٩٤، ١٧٣، ٤٨٣
٣٢٤، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٩	العبادات الشرعيّة، ١٩/٤؛ ٢٠، ٦٦، ٤٨/٥
٤٥٥، ٤٧٥؛ ٥٦/٣؛ ١٢٠، ٢٠٧، ٢٠٨	العبادة، ٦٣/٤؛ ٦٤، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٢
٣٣٧، ٣٤٩، ٤٨٨؛ ٥٢١/٤؛ ٥٢٣، ٥٢٤	٢١٢، ٢١٣، ٤٩٠، ٤٩٢، ٤٩٧، ٥٠١، ٥٠٥
٥٢٥، ٥٨٠، ٥٩١؛ ٢٧٣/٥؛ ٣٦٥، ٣٧٠	٥١٠، ٥٢٦، ٥٥٨، ٥٥٩؛ ٤٢٨/٥
٣٧٨، ٣٨٦، ٤٢٨، ٤٣٨	العبيث، ٥٦/٢؛ ٣٠٣، ٤٧٢، ٤٧٨
العرف، ٣٠٦/٣؛ ٣٢٠/٥؛ ٤١١	٤٨١، ٤٩٣؛ ١٢٣/٤؛ ٥٠٩، ٨٦، ٨٧، ٨٨
العرف الشرعي، ١٨٥/٤	١٤٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٥
عرف الفقهاء، ٣٨٤/٥؛ ٤٢٨، ٤٢٢	٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٦، ٥٥١
عرف المتكلمين، ٣٧٧/٥	عبثاً، ٤٩/٣؛ ٥١
العزم، ٤٢٩/٥	العبرائيّة، ٢٢٦/١
عزيز، ٣٣٦/٥	العتق، ٢٧٧/٤
العشق، ٤٢٩/٥	العتمة، ٣٣١/٤

٣٤١، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٢، ٣٢١، ٣١٩، ٣١٦

٣٤٣، ٣٧٠، ٣٨٣، ٣٨٣/٣، ١٠٣/٣، ١١٩، ١٢٠

١٩٦، ١٩٧، ٣٣٣، ٣٦٨، ٣٧٥، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٣

١٧/٤، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٥٠، ٥١، ١١٦

٢١٣، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٤، ٢٢٤، ٢٢٤، ٢٢٤

٦٨/٥، ١٠٥، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٢٨

١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٥٧، ٢٢٠، ٢٥٦، ٢٧٢

٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٧، ٢٩١

٢٩٢، ٣١٤، ٣٤٠، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٤

٣٨٦، ٣٨٧، ٤٠٥، ٤١٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٤٥

٤٤٦، ٤٤٧

العقلاء، ٢٨، ٢٤/٤، ٤٩٩

العقليّات، ١٠٤/٣، ١٠٤/٤، ٦٩٢، ١٢٧/٥

العقوبة، ٤٢٢/٥

العقول، ٣٢١/١، ٤٧٢، ١٨٣/٢، ١٩٦، ٣٨٣

٣٩٠، ٢٢٠/٣، ٢٣٨، ٣٧٧، ٣٧٨، ٥٠/٤

١١٥، ١٢٢، ٢١٤، ٤٩٢، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢١

٥٢٣، ٥٥٩، ٦٩١، ١٠٧، ١١٧

١٤٥، ١٤٨، ٣١٩، ٤٨٨، ٥٠٨، ٥٠٨

العلل العقليّة، ١٤٠/٤

العلم، ٢٤٥/١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٩٠، ٣٣٤

٣٥٥، ٤٦٤، ٥٦٣/٢، ٦٠، ٦١، ٧٤، ٧٥، ٧٦

٧٩، ٨٢، ٨٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١١٠

١١١، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠

١٣١، ١٣٣، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٩٠

٢٠٤، ٢٣١، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٦، ٣١٢، ٣١٣

العصمة، ٣٤١/٢، ٤٣٨/٣، ٢١٥/٤، ١٤٩/٥

١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ٢٢٧

عصمة الأنبياء، ١٦٥/٥

عصمة الرسول، ١٤٨/٥

عصمة فاطمة، ٤٠٤/٣

الغفو، ٤٢٩/٥

الغفّة، ٢٢٥/٣

العقاب، ٢٣٤/١، ٢٣٥، ٢٩٩، ٣١٩، ١٩٢/٢

١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٤٤، ٢٤٥

٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦٤، ٣٤٢، ٣٤٣

٣٨٤، ٤١٣، ٤٢٩، ٤٣٠، ٦٨/٣، ١٠٤

١٠٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧

١٥٧، ١٦٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤

٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٥٠، ٤٥٣، ٤٥٤

٤٦٤، ٤٧٢، ٣٨/٤، ٣٩، ٦٣، ٨١، ٨٢

١٢٢، ١٢٧، ٣٤٥، ٣٧١، ٦٧٨، ٦٩١

١٢٩/٥، ٢٨٧، ٣١٤، ٣٥٥، ٣٦٩، ٣٧١

٣٧٤، ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٠٨، ٤٠٨، ٤٢٩، ٤٤٠

٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٥٥٦

عقاب الآخرة، ٣٠٣/٣

العقاب الدائم، ٤٣٠/٢

العقار، ٢٥٤/٤

العقد، ٣٤٦/٣

عقد المتعة، ٣٥٤/٤، ٤٥٥/١، ٤٧١/١، ٤٧٢/١

العقل، ١١٤/٢، ١٢٠، ١٢٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٣

١٨٤، ٢٠٥، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٥

٣٢١، ٣١٩، ٣١٨، ٢٩٣، ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٨٢
 ٣٥١، ٣٤٧، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٢٦، ٣٢٥
 ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٧، ٣٧٤، ٣٦٨
 ٤١٠، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٨
 ٤٢٥، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤١٩، ٤١٦، ٤١٥، ٤١١
 ٤٦٤، ٤٥٢، ٤٣٨، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٢٧، ٤٢٦
 ٤٨٦، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٦

العلم بالعربية، ٣٠/٤

العلم بالنص، ٥٦/٤

العلم الحقيقي، ١١٤/٥

العلم الضروري، ٥٤/٤، ٢٢٢؛ ١١٣/٥، ٢١٣،
 ٤٢٦، ٤٢٤، ٢١٩

علم العربية والنحو، أو اللّغة، ١١١/٤

العلم القاطع، ٤٩٣/٤

العلم المكتسب، ٤٢٦/٥

العلم اليقين، ١٠٠/٥، ١٣٣

علوم الإدراك، ١٣٤/٥

العلوم الضرورية، ٢٨/٤؛ ١٣٤/٥، ٤٢٧

العلة، ٢٥١/١؛ ٥٨/٤؛ ٦٧، ٨٣، ٨٤، ٢٤٢؛
 ٢٥/٣، ٨٦، ٨٧، ٩٥، ٩٦، ١٩٦، ٢٢٤،
 ٣٠٣، ٣٤٧؛ ٨٥/٤؛ ٢١٣، ٤٨٩، ٤٩٠،
 ٥٤٥، ٥٥٨، ٥٨٠، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٢؛
 ٩٨، ٩٣/٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٨، ١٤٩، ١٥١،
 ١٥٢، ١٥٣، ١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧،
 ١٧١، ٢٣١، ٢٥١، ٢٧١، ٢٨٥، ٣٣٩، ٣٧٥،
 ٤٠٤، ٤١١، ٤٢٩، ٤٩١

٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٤٢، ٣٣٩، ٣٣٧، ٣١٥
 ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤١٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥١؛
 ١٣/٣، ٥٠، ٦٨، ١٢٠، ١٦٨، ١٩٨، ١٩٩،
 ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٧، ٢٨٥،
 ٣١١، ٣٧٠، ٣٧٤، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦،
 ٤٢٤، ٤٥٢؛ ١٨/٤، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥،
 ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦،
 ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨،
 ٨٣، ٩٠، ٩١، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠،
 ١١١، ١١٤، ١١٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦،
 ١٤٨، ١٤٩، ١٦٣، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤،
 ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٦٤،
 ٢٧٨، ٤٤٨، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٩٢،
 ٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٩،
 ٦١٦، ٦١٧؛ ٥٠/٥، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧،
 ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧١، ٧٦،
 ٨٠، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٠،
 ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١،
 ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩،
 ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١،
 ١٣٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣،
 ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢،
 ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٧،
 ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٨،
 ١٩٨، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩،
 ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٥٨،
 ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨١

غسل الرّجلين في الطهارة، ٤٢٥/٤	العُمرة، ٤٩٧/٤
غسل الوجه، ٩٠/٤، ٣٣١، ٣٣٢	العمق، ٤٢٩/٥
غسل اليدين من المرفقين، ٢٢٧/٤	العمل بأخبار الأحاد، ٢١٤، ٢١٢/٤، ٢١٧،
الغضب، ٤٣٠/٥	٢٢٤، ٢٢٥؛ ٧٤/٥
الغفلة، ١٧٤/٤؛ ٢٨١/٣؛ ٣٧٤، ٣٨٨؛ ٢٢٥/٤؛	العمل بخبر الأحاد، ٦٩/٥، ٧٥، ٩٨
٧٩، ٧٥، ٧٣/٥	العمل بخبر الواحد، ٢١٣/٤
غفلة أصحابنا، ٣٨٨/٣، ٣٧٤	عمل الصحابة والتابعين والعلماء، ١٠١/٥
غلبة الظنّ، ٤٠٦/٣	عمل الطائفة، ٥١/٥
غلبة الظنون، ٦٧٤/٤	عمل الطائفة وإجماعها، ٦٤/٥
الغمّ، ٤٣٠/٥	عمل العباد، ٥١٢/٥
الغموم، ١٠٤/٣	عمل المعصوم، ٦٦/٥
الغنائم، ٢٥٢/٤، ٣٦٣	عمومات الكتاب، ٢٧٣/٥
غنيّ، ٣٤٢/٥	عموم الكتاب، ٢٩٧/٤
غوامض المعارف، ٢٤/٤	العوض، ٤٢٩/٥
الغيبية، ٤٢١/٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٨؛ ٤٣٠/٥	العول، ٣٠٩/٤، ٣١٠، ٦١٣، ٦١٧
الغيران، ٤٣٠/٥	الغالي، ٣٧١/٤
الفاسق، ٣٦٦/٣، ٣٧١؛ ١٧/٤، ١٩، ١١٩، ١٢٢،	غريب القرآن والحديث، ١٣٧/٥
١٢٥، ٣٢٤، ٣٤٥، ٦٦٧؛ ٩٩/٥، ٢١٨	الغسل، ٢٥٥٤، ٢٥٥٣، ٢٥٥٢، ٢٥٥١؛ ٢٥١/٣،
الفتنة في الدين، ٣٨٧/٣	٩٠/٤، ١٦٣، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٤،
الفتوى، ١٠٣/٥	٢٤٦، ٢٤٥، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٤٢، ٣٦٢، ٣٦٣،
الفرائض، ١٦٤/٣؛ ٣٨/٤، ١٠٢، ١٠٤، ١٤١،	٤١٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١،
٢٤٠، ٣٠١، ٣٠٩، ٣٣٠، ٤٩١، ٤٩٦، ٤٩٧،	٤٣٢، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢،
٦٩٢، ٦٩١	٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٨، ٤٦٠،
الفرض، ٤٨/٤، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ٢٣٢، ٣٣٠،	٥٤٨، ٥٤٧؛ ٢١٩/٥، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٧٧
٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٠٨، ٥٢١، ٥٣١؛	غسل البئر، ٤١٤/٤
٤٣٠/٥	غسل الرّجلين، ٤٤٤/٤؛ ٤٤٧؛ ٢١٩/٥

فعل الطاعات، ٣٩٦، ٣٩٥/٣	فرضا، ٤٨٩/٤
فعل العباد، ٥٤٥، ٥١٣، ٥٠٩/٥	الفرع، ٤٣٠، ٢٧٨/٥؛ ٥١٨/٤
فعل العبادة، ٩٠/٤	الفرقة المحققة، ٤٦١/٤
فعل القبيح، ٤٢٧، ٤٢٢/٣	الفروع، ٢٧، ٢٦، ٢٤/٤؛ ٢٦١، ٢٥٥، ٢٥٤/٣
فعل النبي، ٣٨٨/٣	٤٧، ١٠٩، ٢١٣، ٢٢٥، ٤٧٦، ٤٧٦/٥؛ ٨١/٥، ١٠٢
فعل الواجب، ١٢٦/٤	٣٠١، ٢٨٧، ٢١٤
الفقه، ٤٣١، ٢٨٢/٥	فروع الأحكام الشرعية، ٢٢١/٤
الفلك، ٤٣١/٥؛ ١٤١/٣	فروع الدين، ١٠٢/٥؛ ٢٥٤/٣
الفناء، ٤٣١/٥؛ ٤٥٦/٢	فروع الشرعيات، ١٨٩، ١٨٨/٥
فناء العالم، ٣٤٣/٢	فروع الشريعة، ٢٧١/٥؛ ٢١٦، ٢٧/٤
القبايح، ٤٥٣، ٤٣٥، ٤٢٩، ٤٢٧، ٢٣٦/٢	الفريضة، ٣١٠، ٨٦/٤
٤٥٤؛ ٤٨٥/٤؛ ٤٢٧، ٢٠٨، ٦٨، ٢٩/٣	فريضة الظهر، ٥٩/٤
٤٩٢؛ ٦٧٤؛ ٢١٤/٥؛ ٣٢٤، ٣٤٢، ٤٧٦، ٤٩٢	الفساد، ٨٦، ٦٤، ٦٣/٢؛ ٣٢٧، ٢٤٢، ٢٣٩/١
٤٩٦	٢٦٣، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٧٩، ٤١٢، ٤١٣؛
القبايح العقلية، ٣٨٤، ٣١٨/٥؛ ٣٨٤/٢	١٩٩/٣، ٤٤١، ١٠٢، ٤٦، ٣٨/٤؛ ٣٤٥
القبح، ٦٧٧، ٦٧٥، ٦٦٦/٤؛ ٣٠٧/٣؛ ٤٥٤/٢	٦٠٠؛ ١٢٢/٥، ١٥٧، ٣٧٢، ٤٩١، ٥٠٨
قبل الركوع، ٣٣٠/٤	٥١١، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٣٨
القبيح، ٣٥٥، ٣٥٣، ٣١٩، ٣١٧، ٢٧٧/١	٥٤٣
٢٠٣، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٧٧، ٧٧، ٧٦/٢	الفسق، ٤٣٠/٥
٤٢٩، ٤٢٨، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٣٩، ٢٣٧، ٢٠٥	الفصاحة، ٤٤٥/٥؛ ٣٥، ٣٣، ٢٩/٤؛ ٣٤٠/٢
٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٥، ٢٣/٣؛ ٢٤، ٢٥، ٢٦	فصاحة القرآن، ٣٣، ٣٢/٤
٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ١١٧، ١٢٦، ١٢٧	فصيح الكلام، ٢٩/٤
١٢٨، ١٥٧، ١٦٩، ١٩٥، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥	فعل أمير المؤمنين، ٣٧٥، ٣٦٨/٣
٤١٣، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥٤	فعل الحسن، ٤٢٧، ٤٢٣، ٤٢٢/٣
٤٤، ٤٤، ٢٦، ٢٥/٤، ٨٢، ١١٧	فعل الخيرات و القربات، ٣٩٥/٣
٤٩٢، ٥٤٦، ٥٥٩، ٦١٥، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦	فعل الرسول و الإمام، ٥٢/٥

٥٥٨،٥٥٦،٥٥٥،٥٥٣	:٦٩١ ،٦٧٨ ،٦٧٦ ،٦٧٥ ،٦٧٢ ،٦٧١
قضاء الدين، ٥٧/٣	،١٥٥،١٥٣،١٥١،١٥٠،١٣٠،٨٧،٧٨/٥
القضاء في العبادة، ٤٣٢/٥	،٣٢٣،٣١٨،٢٨٧،٢٥٠،٢١٨،٢١٧،١٥٦
القضاء والقدر، ٤٧٦/٥، ٤٧٩	،٣٨٦،٣٨٢،٣٧٥،٣٧٣،٣٦٨،٣٤٢،٣٤٠
القلب، ٨٠/٢، ٣١٩، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٣	٤٣٢، ٤٢٩، ٤٢٧، ٤٢٢، ٤١٢
٣٦٤، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٨٧/٣، ١٢٦، ١٢٥	القيح العقلي، ٩١/٤
٢٢٨، ٣٣٥، ٣٣٩/٤، ٣٥٥/٥، ٣٧٤، ٣٨٢	قيح محظور، ٦٦٤/٤
٣٩٩، ٤٠١، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٥	القدر، ٥٥٨، ٥٥٦، ٥٥٥، ٤٧٥، ٤٣٢/٥
٤٢٦، ٤٣٠، ٤٤٧، ٤٦٣	القدرة، ٤٣١/٥، ٣٤٧/٣، ٤٥٨، ٤٤٨، ٣٨٣/٢
القلب من الروح، ٣٥٧/٢	قدوس، ٣٤٢/٥
القلوب، ٢٢٢/٣، ٣٣٤، ٣٣٦	قدير، ٣٣٥/٥
قليل الخمر، ١٦٢/٢	القديم، ١١٦، ٩٥، ٦٨/٢، ٣٥٧، ٣٥٥، ٢٢٦/١
القنوت، ١٤١/٤، ٣٣٠	،٣٠٩، ٢٩٩، ٢٩٦، ٢٥١، ٢٣٩، ٢٠٨، ١٧٠
قول الإمام، ٢٠٣/٢، ٢٠٥، ١١٢/٤، ٢١٦، ٢١٦	،٣٩٢، ٣٩٠، ٣٨٧، ٣٦٣، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٠
٢٢١، ٤٧٧، ٥٧/٥، ٦٢، ٦٣، ٢٨٢	،٤١١، ٤١٢، ٤١٤، ٤٥٠، ٤٧٥، ٢٣/٣، ٢٤
قول الإمامية، ١١٢/٤، ٢٢٢	،٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٩، ٤٠، ٥١، ٥٢
القياس، ٢١٢/٤، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٤	،٥٣، ٥٤، ١٢٥، ١٤٣، ٨٨/٥، ٣١٩، ٣٣١
٢٢٦، ٣٩٣، ٤٩٥، ٥٠٥، ٥٨٩، ٥٩٢	،٣٧٠، ٣٦٧، ٣٦٥، ٣٥٤، ٣٤٩، ٣٤٦، ٣٣٢
٥٠/٥، ٧٥، ١٠١، ١٠٤، ١٣٩، ٢١٧، ٢١٨	٥٤٤، ٤٩٠، ٤٨٨، ٤٨٦، ٤٣١، ٣٨٦، ٣٧٥
٢٥٤، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٨٨	القراءة، ٥٥٠، ١٤٢، ١٣٨، ٥٠/٤
٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٤٧، ٣٧٧	قراءة الصلاة، ١٤٣/٤
٣٨٦، ٤٣٢	القصاص، ٣١٤/٥
القياسات، ٢٨٦/٥	القصد، ٤٣٢/٥
قياس بعيد، ٥١٩/٤	القضاء، ٤٣٤/٢، ٤٣٥، ٢١/٤، ٢٣، ٦١، ٩١
القياس الشرعي، ٢٠٠/٥	،٣٤٣، ٢٤٦، ١٣٨، ١٣٧، ١٠٤، ١٠٣، ١٠١
القياس في الشريعة، ٢١٢/٤	،٥٠٦، ٥٤٦، ١٧٣/٥، ٤٣٢، ٤٧٦، ٤٧٩

٣٢٧، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٤٨، ٢٤٣، ٢٣٨
 ١٢٤/٣ : ٤٣٥، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨
 ٣٤٥، ٣٠٧، ٣٠٠، ٢٢٠، ٢١٩، ٢٠٨، ٢٠٧
 ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٦٩، ٣٦٧، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠
 ٤٦٣ : ١٨/٤، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٤١، ١٢٠
 ٣٢٣، ٢٥٠، ١٥٠، ١٤٧، ١٢٦، ١٢٢، ١٢١
 ٤٠٤، ٣٩٤، ٣٧١، ٣٤٧، ٣٤٥، ٣٤٠، ٣٣٨
 ٦٦٧ : ٣٧٤/٥، ٣٨٦، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٣
 ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٨٤، ٤٨٠، ٤٧٦، ٤٤٩
 ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٨، ٥٠٩
 ٥١٠، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨
 ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧
 ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٣
 ٥٥٥، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤

الكفر المحض، ٤٧٦/٥

الكلالة، ٤٣٢/٤

الكلام، ٤٣٣، ٣٧٨/٥

كلام العرب، ٣٢٣/٣

الكلام الفصيح، ٣٣/٤

كلام الله تعالى، ٣١٤/٣

الكلمة، ٤٣٣/٥

كمال العقل، ٢٨، ٢٤/٤ : ١١٧/٥، ١٢٠، ٣٧٩

٣٨٤

الكمون، ٤٣٤/٥

كيفية الاستحقاق، ٩٦/٣

لا خلاف بين أحد منهم، ١٧٦/٤

الكافر، ٢٣، ١٨، ١٧/٤ : ٣٦٨، ٣٦٦/٣ : ٢٣٥/١

١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٨٣، ٣٠٨

٣٤٠، ٣٤١، ٣٧٣ : ٤٠٤ : ٢١٨/٥

الكافر الأصلي، ٢٣، ٢٢/٤

الكافر الحربي، ٣٧٢/٣

الكافرة، ٣٦٨/٣

كامل العقل، ٢٧، ٢٣/٤

الكبائر، ١/١ : ٤١١/١ : ١٩٧/٣، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٦ :

٣٢٤، ٣٢٣/٥ : ٢٠٨، ١٩٥/٣

كبائر الذنوب، ٢٤٧/٢

الكبيرة، ٤٢٣/٥، ٤٣٣

كثرة الثواب، ٣٩٥/٣

الكذب، ٤/٤ : ٣٨٤، ٤٢٨، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤،

٤٥٥ : ٢٨، ٢٧/٣ : ٤٣٣/٥

الكر، ٩٦/٤، ٩٧

الكرهات، ٤٤٨/٢، ٤٥٠، ٤٥٦، ٤٥٨

الكرهية، ٤/٢ : ٤٥٨ : ٧٨/٣ : ٣٨٢/٥، ٤٣٣

كرهية الحسن، ٤٥٢/٢، ٤٥٤، ٤٥٥

الكرهية، ٣٥٨/٤

الكسب، ٤٣٣/٥

الكفارات الثلاث، ٣٥٦/٤

الكفارة، ٤/٤ : ٤٨، ١٠٥، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٤٣، ٣٤٦

٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٥٤٦، ٦٧٧ : ٢٥٤/٥

٢٦١

كفارة اليمين، ٣٥٦، ٢٨٠/٤

الكفر، ١/١ : ٣١٩، ٣٥٤، ٣٥٦ : ٤١١ : ١٩٢/٢

٦٢٤، ٤٥٩، ٤٤٧، ٤٠٤/٤؛ ١٨٥/٣، المجاز،	٣٣٩/٥، متبیین
٣٧٨، ٣٤٠، ٢٥١، ٢٥٠/٥؛ ٦٤٣، ٦٢٥	٢٨٥، ٢٨٤/٥، المتجانس،
٤٤٦، ٣٨٧	٣٣٧/٥، متجبر،
٦٤٣/٤، مجازاً،	٣٣٩/٥، متحقق،
٤٣٦، ٣٦٦/٥، المجاورة،	٤٤٣/٥؛ ٦٥، ٥٨/٢، المتحيز،
١٢٨/٤، المجاهد،	٤٤٤/٥، المترادفة،
٣٤٩/٣، المجاهدة،	٤٤٤/٥، المتزايلة،
٤٣٦/٥، المجزئ،	٤٤٥/٥؛ ٥٢٣/٤، المتشابه،
١٤٤/٤، مجمعة،	٥٢١، ١٩٠/٤، متشابه القرآن،
٦٧/٥، المجمعين،	٣٣٧/٥، متعال،
٤٣٦، ٣٨٤/٥، المجل،	٣٣٧/٥، متعظم،
٤٤٢/٥، المجوس،	٣٧٧، ٣٥١/٤، المتعة،
٣٣٧/٥، مجيد،	٣٣٤/٥، متقدم،
٤٤١/٥، المحاباة،	٤٤٤/٥، المتقن،
٤٣٨/٥، المحاذاة،	٤٤٦، ٤٠٩، ٣٣٧/٥، المتكبر،
٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧/٣؛ ٣٤٠/٢، المحاربة،	٤٣٦/٥، المتكلم،
٣٧٧، ٣٥٢، ٣٥١	٤٨٢/٥، متكلمي المجبرة،
٣٥٢/٣، محاربة الإمام،	٤٥٦/٢، المتماثل،
١٢٣/٤؛ ١١٧/٣، المحاسبة،	٩٠/٥، المتواتر الشائع من الأخبار،
٤٣٧/٥، المحال،	١٠٦، ٧٠، ٥١/٥، المتواتر من الأخبار،
٤٣٧/٥، محبة العبد لله،	٤٤٤/٥، المتواطئة،
٤٣٧/٥، محبة الله تعالى للعبد،	٤٣٦/٥، المتولد،
٤٣٧/٥، المحتمل،	٣٣٩/٥، متيقن،
١٧٠، ١٣١، ٦٩/٢؛ ٣٥٥، ٢٤١/١، المحدث،	٣٦٨/٥، المثنج،
٤١٤، ٤١٢، ٤١١، ٣٠٤، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٥١	٤٣٦/٥، المثان،
٢٩٥، ٢٦٧، ١٤١، ١٤٠، ٩٥/٣؛ ٤٥٠	٣٣٥/٣، المجاذبة،

المصلحة الدينية، ٣٤٦/٣	المسلم، ١١٢، ٨١، ٥٥/٣؛ ٤٠٧، ٢٣٥/١
مصلحة العباد، ١١٤/٥	١٦٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٦٠؛ ٢٥/٣
مصلحة للمكثفين، ٥٥٨/٤	١٧٩/٤، ١٨٣، ١٨٥، ٣٦٠، ٣٧٣
مصيب، ٣٤٢/٥	المسموعات، ٣٤٠/٥
المضيق، ٤٥١/٥	المسند، ٤٣٨/٥
مطبقة، ٤٦١/٤	المسنون، ٣٤٩، ٢٧٠، ٢٣٣، ٢٢٨، ٢٢٧/٤
المطلق، ٤٣٩/٥	مسنونات، ٣٣٠/٤
المطلقة ثلاثاً، ٢٩١/٥	المسنون المغلظ، ٢٢٧/٤
مطيق، ٣٣٧/٥	مسنونة، ٢٣٨، ٢٣١/٤
المعاد، ٤٣٥/٥	المشابهة، ٤٤٥/٥
المعارضة، ٤٤٣/٥	المشترك، ٤٤٤/٥
المعاصي، ١٠٤/٣؛ ٤٣٥، ٤٢٧، ٢٤٧، ٢٣٦/٢	مشرك، ٤٤٢/٥؛ ٣٤١/٤
١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٨، ٣٠٧؛ ١٢٠/٤	المشككة، ٤٤٥/٥
٣٤٦؛ ٢١٤/٥، ٣١٤، ٣١٥، ٤٠٨، ٥٣٩	مشكل الحديث، ١٤٣/٥
٥٥٣	المصاكة و الاصطكاك، ٤٣٨/٥
معاصي العباد، ٤٧٧/٥، ٤٧٩	المصالح، ٣٤٥، ٣١١، ١٩٦، ١٠٥/٣؛ ٢٦٦/١
المعاقبة، ١٢٣/٤	٤٢٧؛ ٧٨/٤، ١١٤، ٦٩١؛ ١٥١/٥، ١٥٢
المعالجات، ١٠٤/٣	١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٣
معاني القرآن، ١٤٣/٥	المصالح الدينية، ٣٤٥/٣
معتقدو العدل، ٥٠٩/٤	مصالح العباد، ١٠٧/٥
المعجز، ١٧٤/٢، ٣٧١، ٢٩/٤، ٣٣، ٣٣٧؛	المصلحة، ٢٩٦، ١٦٢، ١١٨/٢؛ ٣٥٧، ٣٥٥/١
٥٥/٥، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣	٣١١؛ ١٠٤/٣، ١٩٦، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٩
١٦٤، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣	٣١١، ٣٤٦؛ ٩١/٤، ١١٦، ٢١١، ٣٤٠
٣٢٤، ٣٢٦، ٣٧٥، ٣٨٧، ٤٣٩	٤٩٢، ٥٥٨؛ ١٠٨/٥، ١١٤، ١٥١، ١٥٥
المعجزات، ١١١/٢، ١٩٦، ٢٠٣؛ ٢٥٢/٣	١٥٦، ١٦٠، ٢٥٤، ٢٥٨، ٣١٩، ٤٤٦
	مصلحة الأمة، ٣٤٨/٣

١٠٥	١١٠ ٨٨/٥ : ٣٣٧ ، ٢١٥/٤ : ٤٥٣ ، ٣٠٢
المفرد، ٤٤٠/٥	٤٠٤ ، ٣٢٢ ، ١٤٩
المفسدة، ٣٥٧/١ ، ٣٥٧/٢ ، ٩٢/٢ ، ١٠١ ، ٤٥٢ ،	المُعجزات العظيمة، ١١٩/٣
٤٥٥ : ٤٩٣/٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥١ ، ٢١١/٤ ،	مُعجزات النبي، ٥٣/٤
٢٣٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٩ ،	المعجزة، ٣٠٥/٥
١٥٥/٥ ، ٤٤٦ ، ٤٩٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ،	المعدوم، ٤٣٩/٥ : ٤٧٥/٢
٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥١٩	المعرفة، ٤٢ ، ٣٨ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨/٤
المفسر، ٤٣٧/٥	المعرفة بالعربية، ٣٠/٤
المفصل، ٤٣٧/٥	معرفة العربية، ٣٠/٤
المفطرات، ٥٤٢/٤ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٢٣/٥	المعروف، ٤٤٠/٥
المفيد، ٤٤٠/٥	المعصوم، ٣٢١/١ ، ٢٠٣/٢ ، ٣٤١ ، ٣١١
مقتدر، ٣٣٥/٥	٢٢٨ ، ٢٢٢ ، ١٠٦/٤ : ٤٥٢ ، ٤٠٣ ، ٢٢٠/٣
المقلّد، ١٤٦/٤	٦٥ ، ٥٣ ، ٥٠/٥ : ٥٠٨ ، ٤٧٧ ، ٤٦١ ، ٣٣٩
المقلّد للعلماء، ١٤٥/٤	١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ٩٥ ، ٨٠ ، ٧٢ ، ٦٧ ، ٦٦
المقيّد، ٤٣٩/٥	٢٢٩ ، ١٥٠
المكاتب، ٢٠٠/٤	المعصية، ٣٤٢ ، ٢٦٤ ، ٢٤٦ ، ٢٠٠ ، ١٩٨/٢
المكان، ٤٤٠/٥	١١٤/٤ : ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ١٩٩ ، ٥١٣/٣ : ٤٢٥
المكتسب، ٣٨٠/٥	٦٧٧ ، ٣٥٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٢٨١ ، ١٢٧ ، ١٢٠
مكروه، ٣٧٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧/٤	٤٠٢ ، ٣٣٠ ، ٣١٦ ، ٣١٥ ، ٢١٨ ، ١٨٨/٥
المكلّف، ٣١٩ ، ٣١٩ ، ١٨٦/٢ ، ٣٥٧ ، ٢٦٦/١	٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٢٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ، ٤٩٦ ، ٥٠٩
٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٥٢٣/٣ ، ١٠٤ ، ١١٩ ، ١٩٧	٥٣١
١٩٨ ، ٢٠١ ، ٣٠٠ ، ٤١٤ ، ٤٣٨ ، ١٧/٤ : ٢٠	معصية الله، ٣٤٦/٤
٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٦٤ ، ٨٣	المعقول، ٣٠٦/٣
٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١١٤ ، ١٢٧ ، ٢٢٢	المعقولات، ٣٤٦/٥
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٣٩٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩	المغفرة، ٤٤٠/٥
٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٢٦ ، ٦٩١ ، ٤٩/٥ : ١٠٢	المفتي، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤/٥ : ٤٤/٤

٤٤١/٥ المنة	١٧٣، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٠، ١٥٨، ١٥١، ١٤٧
٤٤١/٥ الموازنة	٤٠٤، ٣٨٤، ٣٤٥، ٣١٨، ٣١٦، ٢٨٧، ٢٣٣
٣٨٢/٥ الموازين	٥٣٤، ٤٤٦، ٤٣٨، ٤٣٤، ٤٢٧، ٤٢٤، ٤٠٨
٤٤٢/٥ الموافاة	٤٣٧/٥ الملاسة
٥١٤، ٥١٣/٤ المواقيت	٣٠٤/٤ الملاعة،
٤٤١/٥؛ ٣٨٣/٢ الموت	٢٨٣/٣ الملحد،
٤٣٩/٥؛ ٤٧٥/٢ الموجود	٤٣٧، ٢٩٧، ٢٩٥/٣ الملحدة،
٤٥١/٥ الموسع	٤٣٥/٥ الملة،
٢٥٦، ٢٥٥/٤ المهر،	٤٤٠/٥ المماساة،
٢٣، ٢٠/٤ مهلة النظر،	٤٤٠/٥ الممتنع،
٤٤٣/٥ المهمل،	٤٤٠/٥؛ ٢٩/٤ الممكن،
٦١٢، ٣٥٥، ٣٥٤، ٢٩٣، ١٨٣/٤ الميراث،	٣٣٥/٣ المنازعة،
٦٢٢، ٦٢٠، ٦١٨، ٦١٥	المناظرة، ٢٧٤، ١٣٢، ٥٠/٥؛ ٢٢٦، ١٠٩/٤،
٢٠٧/٣ ميراث الأنبياء،	٢٨٩، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٩، ٢٧٥
٣٠٥/٤ ميراث الرجال،	٣٧٢/٣ المنافق،
٣٠٨/٤ ميراث المجوس،	٤٤٣/٥ المناقضة،
٢٠٧/٣ ميراث النبي،	١٢٣، ١١٩، ١١٨، ١١٥، ١١٤/٣ المنامات،
٣٠٥/٤ ميراث النساء،	١٢٠/٣ منامات الأنبياء،
٣٤٣/٢ الميزان،	٣٦٨/٥؛ ٤٩٠، ١٣٩/٤ المندوب،
٢٤٥، ٢٤٤، ١٠١، ٩٩، ٥٦/٢؛ ٣٣٤/١ النار،	١١٢/٤ مندوحة،
٤٣٠، ٤١٣، ٣٤٣، ٣٤٢، ٢٤٨، ٢٤٧	٤٤٢/٥؛ ٢٦٧/٢ المنزلة بين المنزلتين،
٣٠٧، ٢٧٥، ١٥٧، ١٤٢، ١٢٨، ١١٨/٣	٤٤١/٥؛ ١٨٧/٢ المنسوخ،
٤٩٣، ٤٩٠، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤	٤٣٥/٥ المنع،
٥٢٣، ٥١٩، ٥١٨، ٤٨٧، ٣٨٣، ٣٥٥/٥	٣٤١/٥ منفرد،
٥٦١، ٥٥٦، ٥٥١، ٥٣٨، ٥٣٧	٤٤٣/٥ المنقول،
٤٤٩/٥؛ ١٨٧/٢ الناسخ،	٤٤٠/٥ المنكر،

التزح، ٤١٣/٤	الناصب، ٣٧١/٤
النسخ، ١٨٨، ١٨٧/٢، ١٤٦/٥، ١٥٦، ٢٦٠، ٤٢٨، ٣٨٧، ٣٤٥، ٢٦١	ناظر، ٣٤١/٥
نسخ الشرائع، ٣٤٥/٥	الناعورة، ١٣٨/٣
النسيان، ٤٤٨، ٤١٦/٥	ناقص العقل، ٢٨/٤
النص، ٣٣٥، ٣٣٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٢٣٤/٣	النامي، ٤٤٨/٥
٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٣٦	النبوات، ٣١٦/٥
٣٥٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠	النبوّة، ٢٦٧/١، ٢٦٨، ١٧٢/٢، ١٧٣، ١٧٤
٧٥/٥، ٦٦٨، ٥١٣، ٤٩٥، ٥٦، ٥٣، ٥٢/٤	١٧٥، ١٩٧، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٣٩
٣٧٦، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٢٥٨، ٢٥٤	٢١٩/٣، ٢٤١، ٢٨٥، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٧
٤٤٩، ٤٤٨، ٤٠٣، ٣٨٧، ٣٨٤	٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٥١، ٤٨٩، ٢٩/٤، ٣٠
النصراني، ٣٦٠/٤، ٥١٨/٥	٣٢، ٣٩، ٤٢، ٤٦، ١٤٧، ٢٢٥، ٨٨/٥، ٨٩
النص من الرسول، ٢٣٤/٣	١٥٢، ١٥٧، ١٦٣، ١٧٥، ١٨٨، ٢١٦، ٣٠٣
النصوص، ٤٩٥/٤	٣٠٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٤
النطق، ٤٤٧/٥	٣٢٦، ٣٣٠، ٤٠٤
النظر، ٤٤٨/٢، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩	النجاسات، ٣٤٤/٤
٣٤٦/٣	النجاسة، ٩٦/٤، ٩٧، ٤٠٤، ٤١١
النظر الصحيح، ٤٤٧/٥	نجاسة الخمر، ٣٤٤/٤
نظر العين، ٤٤٧/٥	نجاسة الكلب، ٣٤٣/٤
النظر في طريق معرفة الله، ٦٧/٣	نجنس الحكم، ٤٠٤، ٤٠٣/٤
نظر القلب، ٤٤٧/٥	نجنس العين، ٤٠٤، ٤٠٣/٤
النعمة، ٤٤٩/٥	النحسين، ١٤٣، ١٣٩/٣
النفار، ٤٤٨/٥، ٤٥٨، ٤٥٧/٢	النخلة، ٣٥٨/٢
النفارات، ٤٥٨/٢	الندب، ٦٠/٤، ٩٢، ١٤١، ٤٤٧/٥
النفاس، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦/٤، ٢٣٥	الندم، ٤٤٧/٥
نفاق، ٣٩/٤، ٤٤٩/٥	النذر، ٦١/٤
	النزد، ٣٥٢/٤

النفس، ٢٥١/١، ٣٥٣، ٣٥٤؛ ١٢٣/٢، ١٢٦،	النور، ٤٤٨، ٣٤٢/٥
١٠٤، ٩٦، ٨٧/٣؛ ٤٧٥، ٤٦٨، ٣٧٩، ٣٣٨	النوم، ٤٤٨/٥
١٤٢/٤، ٥٤٢، ٥٧٢؛ ٣٤٠/٥، ٣٧٧، ٤١٧،	النهار، ٤٤٨/٥
٤٩٣، ٤٢٩، ٤٢٥، ٤٢١	النهي، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦/٣؛ ٣٨٤، ٣٨٣/٢
النفع، ٥٥، ٥٣/٣	٤٤٨/٥؛ ٣٤٦، ٣٠٩
التفل، ٤٨/٤، ٥٠، ٥٠٦؛ ٤٤٧/٥	النهي عن الحسن، ٤٥٢/٢
التفي، ٤٤٨/٥	النهي عن المنكر، ٣٤٣، ٢٦٧/٢
النقل المتواتر، ٦٤/٥	النيات، ٦٦/٤
النكاح، ٣٧٢/٣، ٣٨٦، ٢٥٥/٤؛ ٢٦٦٣، ٢٦٤،	النيل، ٤٧٦/٥
٣٥٧، ٣٧١، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٩٠،	النية، ٦٨/٤، ٦٩، ٧٠، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٧،
٥٩٢؛ ١٢٣/٥	٨٨، ٩٠، ٩١، ١٣٩، ١٤٠، ٢٧٠، ٥٠١،
نكاح الحربية، ٣٧٢/٣	٥٤٩، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٠٨، ٥٠٦
نكاح الدوام، ٣٧٧، ٣٧٤/٤	٤٤٩، ٢٧٧، ٢٧٦/٥؛ ٥٥٠
نكاح الذميمة، ٣٧٢/٣؛ ٥٩٠، ٥٩٠/٤، ٥٩١	نية التعيين، ٨٦، ٨٥، ٨٤/٤
النكاح الفاسد، ٣٠٨/٤	نية الصوم، ٨٣/٤
نكاح المتعة، ٢٦٤/٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٣٥٤، ٥٨٩،	نية العبادة، ٨٩/٤
٥٩١، ٥٩٢؛ ٢٨٨، ٢٨٧/٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١	نية القرية، ٨٥/٤
النكاح المؤبد، ٢٦٥/٤، ٥٩١	نية النائب، ٩٣/٤
النكاح المؤجل، ٢٦٥/٤	الواجب، ١٣٩/٤، ١٤١، ٤٨٥، ٥٠٤، ٦٩٢؛
نكاح النساء في أديارهن، ٢٥٨/٤	٤٥٠، ٣٦٨/٥
النوافل، ٣٣٠/٤؛ ٦٩٢، ١٩/٥	الواجبات، ٥١/٤
نوافل شهر رمضان، ٢٤١/٤	الواجبات الشرعية، ٦٩٢/٤
نوافل العقل، ٥١، ٥٠/٤	الواجبات العقلية، ٦٨/٣؛ ٦٩٢/٤؛ ٣١٨/٥
النوافل المسنونة، ٣٢٧/٤	٣٨٤
نوافل المغرب، ٣٢٨/٤	واجبات العقول، ٥٠/٤
نواقض الوضوء، ١٦٤/٤	الواجب العقلي، ٩١/٤

الوقت، ٤٥١/٥	الواجب على الأعيان، ٤٥١/٥
الوقف، ٦٤٣/٤	الواجب على الكفاية، ٤٥١/٥
الوقوف، ٥٠/٤	الواجب عند المتكلمين، ٤٥١/٥
الوقوف بالمشعر الحرام، ٢٩٢/٥	الواحد، ٤٥٠، ٣٤١/٥
الوقوف بعرفات، ٥٥٩/٤	وبر الثعلب والأرنب، ٣٥٢/٤
الوكالة، ٢٧٤/٤	وثر، ٣٤١/٥
الولاية، ٦٦٣/٤، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٦، ٦٧٧	الوجوب، ٦٠/٤، ٦٣، ٦٤، ٩٢، ٢٢٧، ٢٦٨، ٦٦٤
الولاية بالسيف، ٦٦٤/٤	وجوب الإمامة، ٤٢٢/٣
ولد الزنا، ٢٩١/٤	وجوب عصمة الرئيس، ٤٢٣/٣
هاد، ٣٤٢/٥	وجوه الفلاسفة، ٣٧٩/٢
الهرم، ٤٢٧/٢	وجه القرية، ٨٨/٤
الهرولة، ٤٣٧/٣	الوحي، ٤٥٠/٥
الهزال، ٣٧٢/٢، ٣٩٢	الوذي، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣/٤
الهلاك، ٣٠١/٣؛ ٤٥١/٥	ورثة النبي، ٢٠٨/٣
هيولن، ٣٨٣/٥	الوسوسة، ٤٥٠/٥
اليبوسة، ٤٥٦/٢	الوصف، ٣٠٦/٣
يحس بالأشياء، ٣٣٩/٥	الوضوء، ١٦٤/٤، ١٦٥، ٢٣٥، ٣٣١، ٤٦١
اليقين، ٣١٦/١، ١٩٧/٣؛ ٤٣/٤؛ ٤٣١، ٢١٤	٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٤٥، ٥٤٨
٣٣٥؛ ٦١/٥، ١٠٠، ١١٤، ١٢٥، ١٣٠	٢٧٦/٥
١٣١، ١٣٣، ٤٥٢، ٤٧٥، ٤٨٦	الوعد، ٣٠٦/٣؛ ٤٥٠/٥؛ ٥١٢
ينفرد بها الإمامية، ٣٠٨/٤، ٣٠٩	الوعد والوعيد، ٢٦٧/٢، ٣٤٢
ينفرد به الإمامية، ٥٦٤، ٧٢	الوعد، ٢٤٤/٢؛ ١٦٧/٣، ٣٠٦، ٣٠٧؛ ٤٥٠/٥
اليهودي، ٥١٨/٥	٥١٢

فهرس الكلمات المترجمة في المتن

الأمي، ١٧٥/٢	الإجهاز، ٤٤١/١
الإنسكات، ٤٤٠/١	أجهز، ٤٤١/١
الأولون، ٣١٨/١	أحجى، ٤٣٢/١
الأهدام، ٤٨١/٣	أدليت، ٤٣٣/١
باءو، ٣٧٢/١	الأذان، ٣٧٣/١
البداء، ١٨٦/٢	أذن، ٣٧٣/١
بصير، ٣٣٨/٥	الإرجاء، ٢١٢/٢
البطنة، ٤٤١/١	أسف، ٤٣٨/١
البلية، ٤٧٩/٣	أغمي، ٥٢٥/٤
الناء، ٤٠/٣، ٣٩/٣	أفعال القلوب، ١٢٣/٣
التراث، ٤٣٣/١	ألا، ٢٤٧/١
تقمصها، ٤٢٩/١	أحد، ١٤٤/٣
التلقي، ٢٧٦، ٢٧٥/١	إله، ٣٣٥/٥
ثم، ٣٠٥/١	أهد، ١٤٤/٣
جبار، ٣٣٧/٥	إلى، ٢٢٨/٤
جحدوا، ٣٩٨/١	الإمام المحق، ٣٥٥/٤
	الإمامية، ١١٢/٤

الرحمن، ٢٢٥/١، ٢٢٦	الجد، ٤٣١/١
الرحمة، ٢٢٥/١	الجداء، ٤٣١/١
الرحيم، ٢٢٦، ٢٢٥/١	جليل، ٣٣٧/٥
الرفث، ٣٩٨/١	الجرن، ٣٥٦/٢
الزبرج، ٤٤٣/١	جوعان، ٢٢٥/١
الزماع، ١٥٧/٣	حاذق، ٣٣٩/٥
السابقين، ٣٢١/١	حافظ لعلمه، ٣٣٩/٥
سدلت، ٤٣٠/١	الحضن، ٤٣٩/١
السغب، ٤٤٤/١	حكيم، ٣٣٨/٥
سَف، ٤٣٨/١	حلت، ٤٤٣/١
سكران، ٢٢٥/١	حليت، ٤٤٣/١
سيّد، ٣٣٥/٥	الخاطر، ٢٠٧/٢
الشجا، ٤٣٢/١	خبير الواحد، ٦٩/٥
الشطرنج، ٤٣٤/١	الخبثية، ٤٨٨/١
الشفقة، ٤٤٥/١	حرم، ٤٣٦/١
الصاع، ٣٥٦/٤	الخضم، ٤٤٠/١
الصاعقة، ٣٩٠/١	الخبية، ٢٠٠/٢
الصراط، ٢٣٤/١	ذات، ٤٠/٣، ٣٩/٣
الصرف، ٢٩/٤	راقهم، ٤٤٣/١
صمد، ٣٣٥/٥	راء، ٣٣٨/٥
ضامر، ٣٧٥/١	الربا، ١٨٤/٤
الصُّبع، ٤٤١/١	ريضة الغنم، ٤٤٢/١
طبيب، ٣٣٨/٥	رجالاً، ٣٧٥/١
الطخية، ٤٣٢/١	الرجفة، ٣٩٠/١

٣٣٦/٥؛ ٤٨٩/١، كريم	٣٣٨/٥، عارف
٤٣١/١، الكشبح	٣٣٧/٥، عال
٤٤٤/١، الكظّة	٤٩٧/١، العاهر
٢٧٦/١، الكلمات	٣٣٦/٥، عزيز
٥٥٨/٤، اللّامة	٢٢٥/١، عطشان
٥٦٠/٤، لبّيك	٤٤٢/١، العطف
٤٣٢/١، ليلة طخياء	٤٤٤/١، عفة عنز
٣٣٧/٥، ماجد	٣٩/٣، علامة
٤٤٢/١، مارق	٣٣٧/٥، عليّ
٣٣٥/٥، مالك	٤٤٤/١، الغارب
٣٧٢/١، المباءة	٢٢٥/١، غضبان
٣٣٧/٥، متعال	٥٢٥/٤، غمّ
٣٣٧/٥، مجيد	١٩٩/٢، غويّ
١٦٣/٤، المذّي	٢٠٠/٣، الغيّي
٤٤٢/١، مرق	٢٩٧/٢، الغيم
٣٥٥/٤، المسيّات	٣٤٤/٤؛ ٤٩٧/١، الفراز
٤٣٩/٤، مسح	١٧٦/٢، الفضل
٣٣٧/٥، مطيق	٣٨٣/١، الفوق
٤٤٠/١، معتلفه	٤٨١/٣، القالص
٤٨٣/٤، معدودات	٣٣٥/٥، قدير
٣٣٥/٥، مقتدر	٤٤٢/١، قسطت
٣٣٥/٥، ملك	٤٣٤/٢، القضاء
١٧/٤، مهلة النظر	٤٤٠/١، القضم
٤٤٠/٤، النبأ	٤٣٠/١، قطب الرحن

الولاياء، ٤٨٠/٣	نثيله، ٤٤٠/١
هاتا، ٤٣٢/١	نسابة، ٣٩/٣
هن، ٤٣٩/١	النفج، ٤٣٩/١
يحصُ بالأشياء، ٣٣٩/٥	النفج، ٤٣٩/١
ينثالون، ٤٤١/١	نهباً، ٤٣٣/١
	الوسق، ٣٥٦/٤

فهرس المنابع و المآخذ

١. أحكام القرآن، ابن عربي (م ٥٤٣هـ)، طهران: منشورات ناصر خسرو، ١٣٦٤ش.
٢. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (م ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣. أحكام النساء، الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، بيروت: دار المفيد للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٤. أخبار مكة و ما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقى (م بعد ٢٢٣هـ)، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، قم: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٥. اختصاص العلم بالغيب بالله سبحانه (في ضمن كتاب علم إمام، اختيار و تحقيق: محمد حسن نادم)، الشيخ جعفر السبحاني، قم: منشورات جامعة الأديان و المذاهب (انتشارات دانشگاه أديان و مذاهب)، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ش.
٦. اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: مؤسسة آل البيت.
٧. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧-٥٣٨هـ)، القاهرة: دار و مطابع الشعب، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
٨. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن

- عبد الكريم الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري (م ٦٣٠هـ)، تحقيق: عليّ محمّد معوّض، و عادل أحمد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٩. اعتقادات فرق المسلمين، الفخر الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق: عليّ سامي النشار، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٠. إعجاز القرآن، أبو بكر محمّد بن الطيّب الباقلائي (م ٤٠٣هـ)، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة.
١١. إعلام الوري بأعلام الهدى، الشيخ الطبرسي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٢. أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، حَقَّقَه وأخرجه: حسن الأمين، بيروت: دار المعارف للمطبوعات.
١٣. أفلاطون في الإسلام، عبد الرحمن بدوي، بيروت: دار الأندلس، ١٤٠٢هـ.
١٤. إقبال الأعمال، السيّد رضي الدين عليّ بن موسى جعفر بن طاوس (م ٦٦٤هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، رجب ١٤١٤هـ.
١٥. إكليل المنهج في التحقيق المطّلب، محمّد جعفر بن محمّد طاهر الخراساني الكرباسي، تحقيق: السيّد جعفر الحسيني الإشكوري، قم: دار الحديث، ١٣٨٣.
١٦. إكمال الكمال، الحافظ ابن ماكولا (م ٤٧٥هـ)، تحقيق: نايف العبّاس، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
١٧. الآثار الباقية، عبد الجواد علم الهدى، إشراف: محمّد رضا علم الهدى، قم: آل الرسول لإحياء التراث، ١٣٩٤.
١٨. الأحاد والمثاني، أحمد بن عمر بن أبي عاصم (م ٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، الرياض: دار الراجية، ١٤١١هـ.
١٩. الاحتجاج، أبو منصور أحمد الطبرسي، تحقيق: إبراهيم البهادري، محمّد هادي به، قم: منشورات أسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٠. الأحكام السلطانية، أبو يعلى محمّد بن الحسين بن محمّد بن خلف ابن الفراء (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد حامد الفقي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢١. الأخبار الطوال، أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (م ٢٨٢ هـ). تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربي، الطبعة الأولى ١٩٦٠ م.
٢٢. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار عليه السلام، يحيى بن شرف النُّوي (م ٦٧١ هـ)، تحقيق: محمد ناجي العمر، بيروت: دار الخير، ١٤١٤ هـ.
٢٣. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن نعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
٢٤. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٩٠ هـ.
٢٥. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا و محمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠ م.
٢٦. الاستغاثة، أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي (م ٣٥٢ هـ)، طهران: مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ ش.
٢٧. الاستنصار في النص على الأئمة الأطهار عليهم السلام، لأبي الفتح الكراچكي (م ٤٤٩ هـ)، بيروت: نشر دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٢٨. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٣٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢٩. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعي العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: ولي عارف، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣ هـ.
٣٠. الأضنام، هشام بن محمد بن السائب الكلبي، تصحيح: أحمد زكي باشا، القاهرة: المطبعة الأميرية.
٣١. الأصول الستة عشر، نخبة من الرواة، تحقيق و نشر: دار الشبستري، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٣٢. الاعتقادات، محمد بن علي بن بابويه، الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: عصام عبد السيد، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ-١٣٧١ ش.

٣٣. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩م.
٣٤. الأغاني، أبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ.
٣٥. الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، قم: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٦. الاقتصاد في ما يجب على العباد، الشيخ الطوسي، تحقيق: السيد محمد كاظم الموسوي، قم: دليلنا (دليل ما)، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
٣٧. الأمالي، السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، الأفتست، قم: مكتبة السيد المرعشي النجفي، ١٤٠٣هـ، من الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ-١٩٠٧م.
٣٨. الأمالي، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة في البعثة قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٣٩. الأمالي، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠هـ)، تحقيق قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، نشر دار الثقافة قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٤٠. الإمامة والتبصرة من الحيرة، علي بن حسين بن بابويه، تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني، بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٣٦٥.
٤١. الأم (كتاب الأم)، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤هـ)، تحقيق ونشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٤٢. الانتصار، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي البغدادي السيد المرتضى علم الهدى (م ٤٣٦هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٥هـ.
٤٣. الانساب، أبو سعد عبد الكريم التميمي السمعاني، تقديم و تعليق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٤٤. الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٤٥. الأوائل، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي
أمرير، عمان: دار الفرقان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٤٦. الإيضاح، فضل بن شاذان (م ٢٦٠هـ)، تحقيق: ميرجلال الدين محدث الأرموي (١٢٨٣ -
١٣٥٨ش)، طهران: انتشارات دانشگاه تهران (منشورات جامعة طهران)، ١٣٦٣ش.
٤٧. الإيقاظ من الهجعة، محمد بن حسن الحرّ العاملي، ترجمه: أحمد جنتي، قم: دار الكتب
العلمية، بي تا.
٤٨. الإيمان، محمد بن إسحاق بن مندة (م ٣٩٥هـ)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
٤٩. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف أبو القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد
الحسين (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية،
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥٠. إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تقي الدين أحمد بن
علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ (م ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي،
بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٥١. أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل، محمد بن الحسن الحرّ المشغري العاملي (م
١١٠٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، غير مؤرخة.
٥٢. أوائل المقالات، الشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، قم: دار المفيد، ١٤١٤هـ -
١٩٩٣م.
٥٣. إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد، فخر المحققين، تحقيق: مجموعة من المحققين،
الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
٥٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، تصحيح: محمد
شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلگه الكليسي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٥٥. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة محمد باقر المجلسي (م ١١١٠هـ)،
بيروت: مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٦. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الشيخ زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم المصري

٥٦. (م ٩٧٠هـ). تحقيق: الشيخ زكريّا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٥٧. البحر الزخار (مسند البزار)، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (م ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٥٨. البحر المحيط في التفسير، أبو عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي (م ٧٤٥هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٥٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر الكاساني الحنفي، باكستان: المكتبة الحسينية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٦٠. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي (م ٥٩٥هـ)، تحقيق: خالد العطار، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٦١. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (م ٧٧٤هـ)، تحقيق: عليّ الشيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٦٢. البدر الزاهر، ناصر الكرمي، قم: نشر بخشايش، ١٤٢٤هـ.
٦٣. البديع، لابن المعتز (٢٤٧ - ٢٩٦هـ)، تعليق: أغناطيوس كراتشوف، لندن، ١٩٣٥م.
٦٤. البدء والتاريخ، مطهر بن طاهر المقدسي (م ٣٢٢هـ)، بيروت: دار صادر، ١٩٨٨م.
٦٥. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكردي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٦٦. بسط تجربه نبوي (بالفارسية)، عبد الكريم سرروش، طهران: مؤسسه فرهنگي صراط (مؤسسة الصراط الثقافية)، الطبعة السادسة، ١٣٩٢ش.
٦٧. بصائر الدرجات، أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار القمي المعروف بابن فروخ (م ٢٩٠هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
٦٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٦٩. بيان الأديان در شرح أديان و مذاهب جاهلي و إسلامي (بالفارسية)، أبو المعالي محمد الحسيني العلوي، تحقيق الأبواب الأربعة الأولى: عباس إقبال الأشتياني، تحقيق الباب الخامس: محمد تقي دانش بجوه (پژوه)، انتشارات روزنه، الطبعة الأولى.
٧٠. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (م ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.
٧١. پژوهشي در محكم و متشابه (بالفارسية)، د. محمد أسعدي، د. محمود طيب حسيني، قم: مركز دراسات الحوزة و الجامعة (پژوهشگاه حوزة و دانشگاه)، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ش.
٧٢. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٧٣. تاريخ ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة.
٧٤. تاريخ الإسلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٧٥. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، المحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسة و تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٧٦. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم و الملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٧٧. تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، بيروت: دار القلم.
٧٨. تاريخ مدينة دمشق، المحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر، دراسة و تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٧٩. تاريخ يعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح يعقوبي (م ٢٨٤هـ)، تحقيق و نشر: دار صادر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٨٠. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، علي الغروي الحسيني الإسترآبادي (م ٩٤٠هـ)، تحقيق: حسين أستاذ ولي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى،

١٤٠٩ هـ.

٨١. التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٨٢. تجارب الأمم، أحمد بن محمد بن مسكويه الرازي (م ١٠٣٠ هـ)، تحقيق: أبو القاسم الإمامي، دار سروش للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ.
٨٣. تجديد ذكرى أبي العلاء، د. طه حسين، القاهرة: دار الكتب و الوثائق القومية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨ م.
٨٤. تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، العلامة الحلبي جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨-٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٨٥. تحف العقول عن آل الرسول ﷺ، أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
٨٦. تحفة الأحوذين بشرح جامع الترمذي، أبو العلاء محمد عبد الرحمن المباركفوري (م ١٢٨٢ هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٨٧. تحفة الفقهاء، علاء الدين محمد السمرقندي (م ٥٣٩ هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٨٨. تخريج الأحاديث والآثار، عبد الله بن يوسف الزيلعي (م ٧٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، منشورات دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٨٩. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٩٠. التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن بن محمد بن علي، المعروف ب: ابن حمدون، (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: إحسان عباس و بكر عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
٩١. تذكرة الخواص، سبط ابن الجوزي، بيروت: مؤسسة أهل البيت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٩٢. تذكرة الفقهاء، العلامة الحلبي، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة

الأولى، ١٤١٤هـ.

٩٣. تراجم الرجال، السيد أحمد الحسيني الإشكوري، قم: دليل ما، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٩٤. ترتيب إصلاح المنطق، يعقوب بن إسحاق السكيت الدورقي الأهوازي (م ٢٤٤هـ)، رتبّه و قدّم له و علّق عليه: الشيخ محمد حسن بكاني، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية التابع للآستانة الرضوية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٩٥. تصحيح اعتقادات الإمامية، الشيخ المفيد، تحقيق: حسين درگاهي، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٩٦. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، إسماعيل بن عمر البصري دمشقي (م ٧٧٤ق)، تحقيق: عبد العزيز غنيم و محمد أحمد عاشور و محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الشعب.
٩٧. تفسير أبي السعود، أبو السعود محمد بن حمد عمادي (م ٩٥١هـ)، تحقيق: دار إحياء التراث العربي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٩٨. تفسير الألوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع من المثاني)، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (م ١٢٧٠هـ)، تحقيق: محمود الشكري، بيروت: دار إحياء التراث، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٩٩. تفسير البغوي (معالم التنزيل)، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (م ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
١٠٠. تفسير جوامع الجامع، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٠١. تفسير الرازي: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الفخر الرازي (٥٤٤-٦٠٦هـ)، تحقيق: محمد رضوان الدايه، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
١٠٢. تفسير روض الجنان وروح الجنان: أبو الفتوح حسين بن علي الرازي، منشورات جامعة مشهد رضوى، ١٤٠٨هـ.
١٠٣. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي (العياشي) (م ٣٨٣ق)، تحقيق: مسعود مطرجي المحلّاتي، بيروت: دار الفكر، طهران:

- المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ ش .
١٠٤. تفسير السمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني (م ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم، الرياض: دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٠٥. تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٠٦. تفسير العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي (م ٣٢٠هـ)، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، طهران: المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.
١٠٧. تفسير القرآن العزيز، أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن زمين، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٣هـ.
١٠٨. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (م ٦٧١هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
١٠٩. تفسير القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (م ٣٢٩هـ)، تحقيق: السيد طيب الموسوي الجزائري، قم: مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
١١٠. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
١١١. تقريب المعارف في علم الكلام، أبو الصلاح الحلبي، تحقيق: رضا الأستاذي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٤هـ.
١١٢. التقريب والإرشاد، محمد بن الطيب الباقلاني (م ٤٠٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.
١١٣. تقويم الأدلة في الأصول الفقهية، عبد الله بن عمر الدبوسي (٣٦٧ - ٤٣٠هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.
١١٤. تكملة أمل الآمل، السيد حسن الصدر، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله

- النجفي المرعشي، ١٤٠٦ هـ.
١١٥. تلخيص الشافي، الشيخ الطوسي، تحقيق: السيد حسين بحر العلوم، قم: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤ هـ. - ١٩٧٤ م.
١١٦. التمهيد، أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ.
١١٧. تمهيد الأصول في علم الكلام، الشيخ الطوسي، تحقيق: عبد المحسن مشكوة الديني، طهران: جامعة طهران، ١٣٦٢ ش.
١١٨. التنبيه والإشراف، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (م ٣٤٥ هـ)، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، بيروت: دار الصعب، القاهرة: دار الصاوي، ١٣٥٧ هـ.
١١٩. تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، الشريف المرتضى، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ. - ١٩٩١ م.
١٢٠. تنزيه القميين عن المطاعن (في ضمن مجموعة: ميراث اسلامي ايران، المجموعة السادسة)، أبو الحسن بن محمد طاهر شريف العاملي، تحقيق: رسول جعفریان، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ. - ١٣٧٦ ش.
١٢١. تنقيح المقال في علم الرجال، عبد الله المامقاني (١٢٩٠ - ١٣٥٥ هـ)، تحقيق: محيي الدين المامقاني و محمد رضا المامقاني، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٢٣ - ١٤٣١ هـ.
١٢٢. التوحيد (ديوان الأصول)، منسوب إلى أبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة: وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة و الطباعة و النشر، ١٩٦٩ م.
١٢٣. تهافت الفلاسفة، أبو حامد الغزالي، قدم له و علق حواشيه: صلاح الدين الهواري، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٦ هـ. - ٢٠٠٥ م.
١٢٤. تهذيب الأحكام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤ ش.
١٢٥. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٥٢٨ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة

- الأول، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٢٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجّاج يوسف المزني (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشّار عوّاد معروف، بيروت: مؤسّسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
١٢٧. تهذيب اللغة، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري (م ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر: دار القومية العربية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
١٢٨. اللغات، أبو حاتم محمّد بن حبان البستي التميمي (م ٣٥٤ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.
١٢٩. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق ونشر: منشورات الشريف الرضي، قم، ١٣٦٤ ش.
١٣٠. جامع أحاديث الشيعة، السيّد حسين البروجردي، ١٣٩٩ هـ.
١٣١. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مبارك بن محمّد بن محمّد (ابن الأثير الجزري) (م ٦٠٦ هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ.
١٣٢. جامع الخلاف والوفاق بين الإمامية وبين أئمة الحجاز والعراق، عليّ بن محمّد القمي، تحقيق ونشر: حسين الحسيني البيرجندي - قم، ١٣٧٩ ش.
١٣٣. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
١٣٤. الجامع في أخبار أبي العلاء المعري وآثاره، محمّد سليم الجندي، بيروت: دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
١٣٥. جامع المدارك في شرح مختصر النافع، أحمد الخوانساري (م ١٣٦٣ هـ)، تصحيح: عليّ أكبر الغفاري - إيران، ١٣٦٤ هـ.
١٣٦. الجرح والتعديل، أبو محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (م ٣٢٧ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٧٩ هـ.
١٣٧. الجمع بين رأيي الحكيمين، الفارابي، تقديم وتعليق وشرح: عليّ بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٦ م.

١٣٨. **جمل العلم والعمل**، السيّد عليّ بن الحسين بن موسى المعروف بالشريف المرتضى (م ٤٣٦هـ)، المطبوع ضمن رسائل الشريف المرتضى، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، قم: مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، ١٤٠٥هـ.
١٣٩. **جمهرة أشعار العرب**، أبو زيد محمّد بن أبي الخطاب القرشي (م ١٧٠هـ)، بيروت - لبنان: دار صادر، غير مؤرّخة.
١٤٠. **جمهرة الأمثال**، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (م ٣٩٥هـ)، حَقَّقَه وعلّق حواشيه و وضع فهرسه: محمّد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، القاهرة - مصر: المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٤١. **جمهرة خطب العرب في العصور العربيّة الزاهرة**، أحمد زكي صفوت، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٣٥٢هـ.
١٤٢. **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزدي (م ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٤٣. **جوابات أهل الموصل**، الشيخ المفيد، تحقيق: مهدي نجف، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
١٤٤. **جوامع كتاب طيمائوس في العلم الطبيعي**، تأليف: جالينوس، مطبوع ضمن كتاب: أفلاطون في الإسلام، نصوص حَقَّقَها وعلّق عليها: عبد الرحمن بدوي، طهران: مؤسّسة الدراسات الإسلاميّة التابعة لجامعة ماك غيل الكندية، بالتعاون مع جامعة طهران (مؤسسه مطالعات اسلامي دانشگاه مك گيل كندا، با همكاري دانشگاه تهران)، ١٣٥٣ش - ١٩٧٤م.
١٤٥. **الجواهر الحسان، الثعالبي المالكي** (م ٨٧٥هـ)، اعداد: الشيخ علي محمّد معوض، بيروت م: دار احياء التراث العربي، الأولى، ١٤١٨هـ.
١٤٦. **جواهر الفقه**، القاضي عبد العزيز بن البرّاج الطرابلسي (٤٠٠ - ٤٨١هـ)، تحقيق: إبراهيم بهادري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفه، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١٤٧. **جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام**، الشيخ محمّد حسن النجفي (م ١٢٦٦هـ)، تحقيق:

- الشيخ عباس القوجاني، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧ ش.
١٤٨. الجوهر النقي، علاء الدين بن علي بن عثمان بن مارديني الشهير بابن التركماني، قم: مركز اطلاعات و مدارك إسلامي، ١٣٨٦.
١٤٩. حاشية الدسوقي، محمد عرفة الدسوقي (م ١٢٣٠ هـ)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي و شركاه.
١٥٠. حاشية ردّ المحتار، محمد أمين الشهير بابن عابدين (م ١٢٥٢ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م.
١٥١. الحاوي الكبير، علي بن محمد شارح ماوردي (٣٦٤-٤٥٠ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
١٥٢. حُجج برقلس في قدم العالم، تأليف: برقلس، مطبوع ضمن كتاب: الأفلاطونية المُحدثة عند العرب، نصوص حَقَّقها و قدَّم لها: عبد الرحمن بدوي، الكويت: وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، ١٩٧٧ م.
١٥٣. حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الكيذري البيهقي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، طهران: مؤسسة نهج البلاغة، ١٤١٦ هـ.
١٥٤. الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، المحقق الشيخ يوسف البحراني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
١٥٥. الحدود، قطب الدين محمد بن الحسن النيسابوري المقري، تحقيق: محمود يزدي مطلق (فاضل)، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام للتحقيق و التأليف، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
١٥٦. الحكايات، من أمالي الشيخ المفيد، عرض و رواية الشريف المرتضى، تحقيق: السيد محمد رضا الجليلي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.
١٥٧. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، صدر المتألهين الشيرازي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨١ م.
١٥٨. الحماسة، أبو السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري (٤٥٠-٥٤٢ هـ)، طبعة حيدر آباد الدكن-الهند، ١٣٤٥ هـ.
١٥٩. حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمد بن موسى الدّميري (م ٧٧٣ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٦٠. خاتمة مستدرک الوسائل، المحدث العلامة الميرزا حسين النوري، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٦١. الخرائج و الجرائع، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (٥٧٣هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، ذو الحجة ١٤٠٩هـ.
١٦٢. خزنة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
١٦٣. خصائص الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، طهران: وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٦٤. الخصال، الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين - قم، ١٤٠٣هـ.
١٦٥. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، العلامة الحلبي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (٦٤٨ - ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، نشر: مؤسسة الفقه، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٦٦. الخلاف، الشيخ الطوسي، تحقيق: مجموعة من المحققين، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٧هـ.
١٦٧. دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، إشراف: كاظم الموسوي البجنوردي، طهران: مركز دائرة المعارف الإسلامية الكبرى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٦٨. الدر المختار، محمد أمين الشهير بابن عابدين (١٠٨٨هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٦٩. الدر المتثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
١٧٠. الدر المتثور من المأثور و غير المأثور، الشيخ علي بن محمد (سبط الشهيد) بن الحسن (صاحب المعالم) بن زين الدين (الشهيد الثاني) الجبعي العاملي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة السيد المرعشي النجفي، الطبعة الأولى، ١٣٩٨.
١٧١. دروس تمهيدية في القواعد الفقهية، الشيخ باقر الإيرواني، الناشر: مؤسسة الفقه للطباعة و

النشر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٧٢. الدروس الشرعية، الشهيد الأول، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٧٣. دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (٣٦٣هـ)، تحقيق: آصف بن عليّ أصغر فيضي، دار المعارف، ١٣٨٣هـ ١٩٦٣م.

١٧٤. الدعاء، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٧٥. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (م ٤٥٨هـ). تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١٧٦. دنا (فهرستواره دستنوشته هاي ايران) (بالفارسية)، بجهود: مصطفى الدرايتي، طهران: مكتبة و متحف و مركز الوثائق التابعة لمجلس الشورى الإسلامي، ١٣٨٩ش.

١٧٧. الدولة الحمدانية في الموصل وحلب، فيصل السامر، بغداد: مطبعة الإيمان.

١٧٨. ديوان ابن الرومي، أبي الحسن علي بن عباس بن جريج الرومي، تصحيح: حسين نصّار، الهيئة المصرية العامة - مطبعة دار الكتب.

١٧٩. ديوان امرئ القيس، أبو الحارث القيس بن حجر بن حارث الكندي اليماني، المشهور بامرئ القيس (م ٨٠ قبل هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨م.

١٨٠. ديوان جرير، جرير بن عطية (٢٨ - ١١٠هـ)، نشر عبد الله إسماعيل الصاوي، القاهرة - مصر، ١٣٥٣هـ.

١٨١. ديوان الحطيئة، جرول بن أوس الحطيئة، بيروت: دار صادر، ١٤٠١هـ.

١٨٢. ديوان ذي الرُّمّة، قدّم له: أحمد حسن بسح، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٨٣. ديوان زهير بن أبي سلمى، زهير بن أبي سلمى، بيروت: دار صادر.

١٨٤. ديوان الشريف المرتضى، حقّقه ورتّب قوافيه وفسّر ألفاظه: رشيد الصقّار، راجعه و ترجم

- أعيانه: مصطفى جواد، قدم له: محمد رضا الشيباني، بيروت: المؤسسة الإسلامية للنشر (الهدى)، الطبعة الثانية، ١٤٠٧-١٩٨٧م.
١٨٥. ديوان الفرزدق، همام بن غالب التميمي، المعروف ب: الفرزدق، (٢٠-١١٠هـ)، القاهرة: نشر عبد الله إسماعيل الصاوي، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.
١٨٦. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة، بيروت: دار الأرقم، ١٤١٧هـ.
١٨٧. ديوان التابعة الذبياني، التابعة الذبياني، بيروت: دار القلم، ٢٠١٣م.
١٨٨. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١١هـ.
١٨٩. الذريعة إلى أصول الشريعة، الشريف المرتضى، تحقيق: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
١٩٠. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، العلامة الشيخ الأغا بزرك الطهراني، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٩١. الرافد في أصول الفقه، السيد علي الحسيني السيستاني، قم: منير السيد عدنان القطيفي، بيروت: دار المؤرخ العربي، ١٤١٤هـ.
١٩٢. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
١٩٣. رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي (٦٤٧-٧٠٧هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف: منشورات المطبعة الحيدرية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
١٩٤. رجال البرقي، أحمد بن محمد البرقي، تحقيق: جواد القيومي، نشر القيوم، ١٤١٩هـ.
١٩٥. رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٩٦. رجال النجاشي، الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي، تحقيق: آية الله السيد موسى الشيبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.
١٩٧. رسائل الأعلام حول نهج البلاغة، البحرين: دار النهج، ١٤٣١هـ.

١٩٨. رسائل الحكمة، حمزة بن علي، تحقيق: بهاء الدين السموقي، بيروت: دار لأجل المعرفة، ١٤٠٧هـ.

١٩٩. رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف: السيّد أحمد الحسيني، إعداد: السيّد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٠٠. رسائل الكندي الفلسفية، تحقيق: محمّد عبد الهادي أبو ريّدة، بيروت: دار الفكر العربي، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

٢٠١. رسالة في عدم سهو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، الشيخ المفيد، تحقيق: مهدي نجف، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٠٢. الرعاية في علم الدراية، زين الدين بن الشهيد الثاني، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٨هـ.

٢٠٣. الرواشح السماوية، محمّد باقر الحسيني الإسترآبادي، تحقيق: غلامحسين قصصيره ها و نعمة الله جليلي، قم: دار الحديث، ١٣٨٠.

٢٠٤. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمّد باقر الموسوي الخونساري الأصبهاني، بيروت: الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٠٥. روضة الواعظين، محمّد بن حسن بن علي فتال النيسابوري (م ٥٠٨هـ)، تحقيق: حسين الأعلمي، بيروت: مؤسّسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٠٦. رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله الأفندي الإصفهاني (من أعلام القرن الحادي عشر)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، قم: مطبعة الخيام، ١٤٠١هـ.

٢٠٧. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ الجوزي القرشي البغدادي (م ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن سعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٠٨. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبي بكر محمّد بن القاسم الأنباري، بيروت: دار الرسالة، ١٤١٢هـ.

٢٠٩. السرائر، الشيخ ابن إدريس الحلّي، قم: مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢١٠. سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني ابن ماجة (٢٠٧ - ٢٧٥هـ)، تحقيق:

محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.

٢١١. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (م ٢٧٥ هـ)، تحقيق: سعيد محمد

اللحام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٢١٢. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ)، تحقيق: عبد

الوهاب عبد اللطيف، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢١٣. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (م ٣٨٥ هـ)، تحقيق: مجدي بن منصور بن سيد

الشورى، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٢١٤. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (م ٢٥٥ هـ)،

تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩ هـ.

٢١٥. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (م ٤٥٨ هـ)، بيروت: دار الفكر.

٢١٦. سنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الغفار

سليمان البنداري و سيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١

١٩٩١ هـ م.

٢١٧. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، بيروت:

مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢١٨. سيرة ابن إسحاق، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المظلي (م ١٥١ هـ)، تحقيق:

محمد حميد الله، المغرب: معهد الدراسات والبحوث للتعريب، الطبعة الأولى، ١٣٦٩

هـ.

٢١٩. سيرة ابن هشام (السيرة النبوية)، لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري

(م ٢١٨ هـ)، تحقيق: مصطفى سقا وإبراهيم الأنباري، قم: مكتبة المصطفى، الطبعة الأولى،

١٣٥٥ هـ.

٢٢٠. السيرة الحلبية، علي بن برهان الدين الحلبي الشافعي (م ١٠٤٤ هـ)، بيروت: دار إحياء

التراث العربي، دار المعرفة، ١٤٠٠ هـ.

٢٢١. الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، حقه و علّق عليه: السيد عبد الزهراء الخطيب،

طهران: مؤسسة الصادق، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٢٢٢. شخصيت و حقوق زن در اسلام (بالفارسية)، مهدي المهريزي، طهران: شركة المنشورات العلمية و الثقافية (شركة انتشارات علمي و فرهنگي)، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ش.

٢٢٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري الحنبلي، أبو الفلاح (م ١٠٨٩هـ.)، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، بيروت: دار ابن كثير، الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٢٤. شرائع الإسلام في مسائل الحلال و الحرام: أبو القاسم جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلبي (م ٦٧٦هـ). تحقيق: السيد صادق الشيرازي، طهران: منشورات استقلال، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٢٢٥. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، القاضي أبو حنيفة النعمان بن محمد التميمي المغربي (م ٣٦٣هـ.)، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجليلي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٢٦. شرح الإشارات، الخواجة نصير الدين الطوسي، قم: نشر البلاغة، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ش.

٢٢٧. شرح الأصول الخمسة (هذا الكتاب مُستل من بحوث القاضي عبد الجبار المعتزلي)، أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (مانكديم)، اعتنى به: سمير مصطفى رباب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ. - ٢٠٠١م.

٢٢٨. شرح جمل العلم و العمل، السيد مرتضى أبو القاسم علي بن طاهر (م ١٤١٩هـ.)، تهران: دار الأسوة للطباعة و النشر.

٢٢٩. شرح الكافية (= شرح الرضي على الكافية)؛ محمد بن حسن الإسترآبادي المعروف بالرضي (م ٦٨٦هـ.)، تحقيق: يوسف حسن عمر، طهران: مؤسسة الصادق، ١٣٩٥هـ.

٢٣٠. الشرح الكبير، أبي البركات سيدي أحمد الدردير (م ١٣٠٢هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي و شركاه.

٢٣١. شرح المواقف، عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (م ٧٥٦هـ.)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٣٢. شرح النووي على صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي (م ٦٧٦ق)، بيروت: دار الكتاب

- العربي، ١٤٠٧ هـ.
٢٣٣. شرح نهج البلاغة، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة.
٢٣٤. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
٢٣٥. شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد عبد الحميد بن هبة الله، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤ هـ.
٢٣٦. شعب الأيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨ هـ)، تحقيق: محمد السعيد بن بسونو زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٢٣٧. شعراء اليمن، هلال ناجي، بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٦٦ م.
٢٣٨. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٢٣٩. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٣٢-٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، [بالأفست عن طبعة القاهرة، سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م].
٢٤٠. صحيح ابن حبان (٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٢٤١. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣ - ٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٤٢. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦ هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
٢٤٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)، بيروت: دار الفكر.
٢٤٤. الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم: أبو محمد علي بن يونس العاملي (٨٧٧ هـ). تحقيق: محمد باقر البهودي، المكتبة المرتضوية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ.
٢٤٥. الصناعتين، أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٤٠٤هـ.

٢٤٦. طبقات الخواص، أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، بيروت: دار اليمينية، ١٤٠٦هـ.

٢٤٧. الطبقات الكبرى (الطبقة الخامسة من الصحابة)، محمد بن سعد الزهري (كاتب الواقدي) (م ٢٣٠ ق)، تحقيق: محمد بن صامل السلمي، بيروت: دار صادر و طائف: مكتبة الصديق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٤٨. طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: سوسنة ديفلد - فلزر، بيروت: دار المنتظر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٢٤٩. طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٥٠. طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال، علي أصغر جابلقي البروجردي، تحقيق: مهدي الرجائي، قم: مكتبة آية الله المرعشي، ١٤١٠هـ.

٢٥١. الطراز الأول، السيد علي خان بن خان أحمد المدني، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٣٥ - ١٤٢٦هـ.

٢٥٢. طيف الخيال، الشريف المرتضى، تحقيق و مراجعة: محمود حسن أبو ناجي، الناشر: دار التربية للطباعة و النشر.

٢٥٣. العبر في خبر من غير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (م ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية

٢٥٤. العده في أصول الفقه؛ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، قم: مطبعة ستاره، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ش.

٢٥٥. العقد الفريد، أحمد بن محمد الأندلسي (ابن عبد ربه) (م ٣٢٨هـ)، تحقيق: أحمد الزين و إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٥٦. علل الشرائع، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف: منشورات المكتبة

- الحيدريّة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
٢٥٧. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، جمال الدين أحمد بن عليّ الحسيني المعروف بابن عنبه (٨٢٨ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل الطالقاني، النجف: منشورات المطبعة الحيدريّة، الطبعة الثانية، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
٢٥٨. عمدة القاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني (م ٨٥٥ هـ)، تحقيق و نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥٩. عوالي اللآلي العزيزية في الأحاديث الدينية، محمد بن عليّ بن إبراهيم الأحساني المعروف بابن أبي جمهور (م ٨٨٠ هـ)، تحقيق: الحاج آقا مجتبي العراقي، قم: منشورات السيّد المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٦٠. عيون أخبار الرضا عليه السلام، أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: السيّد مهديّ الحسيني اللاجوردي، طهران: منشورات جهان.
٢٦١. عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (م ٣٧٦ هـ)، تحقيق: يوسف عليّ طويل، بيروت - لبنان: دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٢٦٢. غاية الآمال، محمد بن عبد الله المامقاني، قم: دار الذخائر الإسلاميّة، ١٣١٧ هـ.
٢٦٣. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (م ١٣٩٢ هـ)، تحقيق: دائرة معارف الفقه الإسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام، نشر مركز الغدير للدراسات الإسلاميّة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦ هـ.
٢٦٤. غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (م ٢٧٦ هـ)، إعداد: نعيم زور، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٦٥. غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، السيّد حمزة بن عليّ بن زهرة الحلبي (٥١١ - ٥٨٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم البهادري، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٦٦. الغيبة، الشيخ الطوسي، تحقيق: عباد الله الطهراني، عليّ أحمد ناصح، قم: مؤسسة المعارف الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٢٦٧. الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عليّ محمد

- البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٢٦٨. فتح الباري، أحمد بن عليّ العسقلاني (ابن حجر) (م ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز عبد الله بن باز، بيروت: دار الفكر، ١٣٧٩هـ.
٢٦٩. فتح القدير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (م ١٢٥٠هـ)، بيروت: مطبعة دار ابن كثير، مطبعة دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٢٧٠. الفتوح، أبو محمد أحمد بن أعثم الكوفي (م ٣١٤هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٧١. فتوح مصر وأخبارها، عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم، القاهرة: منشورات المدبولي، ١٤١١هـ.
٢٧٢. فرج المهموم في تاريخ العلماء النجوم، السيد ابن طاووس الحسيني، قم: منشورات الشريف الرضي، ١٣٦٣.
٢٧٣. الفرق بين الفرق، عبد القاهر البغدادي، تحقيق: نعيم حسين زرزور، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٧٤. فرق الشيعة، أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (م ٣١٧هـ)، طهران: المكتبة المرتضوية.
٢٧٥. الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (م ٣٩٥هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٧٦. فرهنگ أبجدی، لویس معلوف، تهران: اسلامي، ١٣٧٠.
٢٧٧. الفصول المختارة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٢٧٨. الفصول المهمة في أصول الأئمة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (م ١١٠٤هـ)، تحقيق: محمد بن محمد الحسين القائني، مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٧٩. فقه الرضا عليه السلام، المنسوب للإمام الرضا عليه السلام. تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٨٠. فقه القرآن، أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (قطب الدين الراوندي) (م ٥٧٣ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٢٨١. فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية، مصطفى حسن النشار، بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٨ م.
٢٨٢. فنخا فهرستگان نسخه های خطی ایران، مصطفى الدرايتي، طهران: المكتبة الوطنية.
٢٨٣. الفوائد الرجالية، السيد بحر العلوم، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، السيد حسين بحر العلوم، طهران: مكتبة الصادق، الطبعة الأولى، ١٣٦٣ ش.
٢٨٤. الفهرست، منتجب الدين بن بابويه الرازي (٥٠٤ - ٥٨٥ هـ)، تحقيق: ميرجلال الدين محدث الأرموي (١٢٨٣ - ١٣٥٨ ش)، باهتمام: محمد سامي حائري (١٣٢٣ ش)، قم، ١٣٦٦ ش.
٢٨٥. الفهرست، محمد بن إسحاق الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: رضا تجدد.
٢٨٦. الفهرست، شيخ الطائفة الطوسي، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٨٧. فهرست كتابخانه مجلس شوراي ملي (فهرس مكتبة مجلس الشورى)، ج ١٦، إعداد: أحمد منزوي، طهران، ١٣٤٨ ش.
٢٨٨. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي (م ١٠٣١ هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٢٨٩. قاموس الرجال، الشيخ محمد تقي التستري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ.
٢٩٠. القاموس المحيط، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (م ٨١٤ هـ)، تحقيق: نصر الهوريني، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٢٩١. قرب الإسناد، الشيخ أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

٢٩٢. قصة الحضارة، ول وايريل ديورانت، ج ٣ (الهند و جيرانها)، ترجم هذا الجزء: د. زكي نجيب محمود، بيروت: دار الفكر.
٢٩٣. القواعد الفقهية، السيد محمد حسن البجنوردي، تحقيق: مهدي المهريزي، محمد حسين الدرايتي، قم: نشر الهادي، الطبعة الأولى، ص ١٤١٩هـ.. ١٣٧٧ش.
٢٩٤. القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية، أبو عبد الله محمد بن مكي العاملي المعروف بالشهيد الأول (م ٧٨٦ هـ)، تحقيق: السيد عبد الهادي الحكيم، قم: منشورات مكتبة المفيد.
٢٩٥. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي، صححه و قابله: الشيخ نجم الدين الأملي، طهران: المكتبة الإسلامية، ١٣٨٨.
٢٩٦. الكافي في الفقه، أبو الصلاح الحلبي، تحقيق: رضا الأستاذي، إصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة.
٢٩٧. كامل الزيارات، جعفر بن محمد بن قولويه (ابن قولويه) (م ٣٦٧ هـ)، تحقيق: جواد القمي، قم: نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٢٩٨. الكامل في التاريخ، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٥هـ.. ١٩٦٥م.
٢٩٩. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار الغزاوي، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٩هـ.. ١٩٨٨م.
٣٠٠. كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، أحمد بن حمدان أبو حاتم الرازي، تحقيق: عبد الله سلوم السامرائي، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
٣٠١. كتاب سليم بن قيس، سليم بن قيس الهلالي العامري (م حوالي ٩٠ هـ)، تحقيق: محمد الأنصاري الزنجاني، قم: نشر الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
٣٠٢. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥ هـ). تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.
٣٠٣. كتاب الماء، أبو محمد عبد الله بن الأزدي الصحاري، عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٩٦م.

٣٠٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، تحقيق: الشيخ علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية.
٣٠٥. الكراجكي، الشيخ جعفر المهاجر، قم: مؤسسة تراث الشيعة، ١٤٣٤هـ.
٣٠٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جلال الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧- ٥٣٨هـ)، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٦م.
٣٠٧. كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار، العلامة السيد إجاز حسين النيشابوري الكتوري (١٢٤٠- ١٢٨٦هـ)، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
٣٠٨. كشف الرموز في شرح المختصر النافع، زين الدين أبو علي الحسن بن أبي طالب بن أبي المجد اليوسفي المعروف بالفاضل الأبوي (م ٦٩٠هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٣٠٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣١٠. كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، للشيخ جعفر المعروف بكاشف الغطاء (م ١٢٢٨هـ)، إصفهان: منشورات مهدي، الطبعة الحجرية .
٣١١. كشف الغمّة، علي بن عيسى الإربلي (م ٦٨٧هـ)، تصحيح: السيد هاشم الرسولي، بيروت: دار الكتاب، ١٤٠١هـ.
٣١٢. كشف اللثام عن قواعد الأحكام، الفاضل الهندي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٣١٣. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، العلامة الحلبي، تحقيق: الشيخ حسن حسن زاده الأملي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة التاسعة، ١٤٢٢هـ.
٣١٤. كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (م ٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ.
٣١٥. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد المعروف بالثعلبي (م

- ٤٢٧هـ.)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.
٣١٦. كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي (القرن الرابع الهجري)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمره اي، قم: منشورات بيدار، ١٤٠١هـ.
٣١٧. كمال الدين وتمام النعمة في إثبات الغيبة وكشف الحيرة، الشيخ الصدوق، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٥هـ.
٣١٨. كنز العمال، المتقي الهندي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ. - ١٩٨٩م.
٣١٩. كنز الفوائد، القاضي أبو الفتح الكراجكي، قم: مكتبة المصطفوي، الطبعة الثانية، ١٣٦٩ش.
٣٢٠. الكنى والألقاب، عباس بن محمد رضا القمي (م ١٣٥٩هـ.)، طهران: مكتبة الصدر، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ.
٣٢١. لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (م ٧١١هـ.)، قم: طبعة مؤسسة نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.
٣٢٢. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢هـ.)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية ١٩٧١م - ١٣٩٠هـ.
٣٢٣. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: سميح أبو مغللي، عمان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م.
٣٢٤. اللمعة البيضاء في شرح خطبة الزهراء عليها السلام، محمد علي التبريزي الأنصاري، تحقيق: السيد هاشم الميلاني، قم: دفتر نشر الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٢٥. اللمعة الدمشقية، محمد بن جمال الدين مكي العاملي المعروف بالشهيد الأول (م ٧٨٦هـ.)، تحقيق: علي الكوراني، قم: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٣٢٦. المبسوط في فقه الإمامية، الشيخ الطوسي، تحقيق: السيد محمد تقي الكشفي، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ١٣٨٧هـ.
٣٢٧. متشابه القرآن ومختلفه، محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، الناشر: منشورات بيدار.
٣٢٨. المجازات النبوية، الشريف الرضي، تحقيق: طه محمد الزيني، قم: مكتبة بصيرتي.

٣٢٩. مجاز القرآن، أبي عبدة معمّر بن مثنى التميمي، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٣٣٠. المجدي في أنساب الطالبين، السيد أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد العلوي العمري النسابة (ق ٥ هـ)، تحقيق: أحمد المهدي الدامغاني، قم: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٣٣١. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (م ٤٧٠ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
٣٣٢. مجمع البحرين و مطلع النيرين، فخر الدين الطريحي (م ١٠٨٥ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني الإشكوري، طهران: مكتبة النشر الثقافية الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.
٣٣٣. مجمع البيان، الشيخ الطبرسي، تحقيق: لجنة من العلماء، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م.
٣٣٤. مجمع الزوائد و منبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧ هـ)، القاهرة: مكتبة القدسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
٣٣٥. المجموع شرح المهذب، محيي الدين النووي، بيروت: دار الفكر.
٣٣٦. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (م ٢٨٠ هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: المجمع العالمي لأهل البيت (عليه السلام)، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٣٣٧. المُحَبَّر، أبو جعفر محمد بن حبيب الهاشمي البغدادي (م ٢٤٥ هـ)، تحقيق: ايلزه ليختن شتير، بيروت: المكتب التجاري للطباعة و النشر، مطبعة الدائرة، ١٣٦١ هـ.
٣٣٨. المحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي (٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ-١٩٩٣ م.
٣٣٩. محصل أفكار المتقدمين و المتأخرين من العلماء و الحكماء و المتكلمين، الفخر الرازي، تقديم و تعليق: سميح دغيم، بيروت: دار الفكر اللبناني.
٣٤٠. المحقق الطباطبائي في ذكراه السنوية الأولى، اللجنة التحضيرية، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤١٧ هـ.
٣٤١. المحكم و المحيط الأعظم في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة (م ٤٥٨ هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي.

٣٤٢. المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (م ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الفكر.
٣٤٣. المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار المعتزلي، جمعه: الحسن بن أحمد بن متويه، تحقيق: عمر السيد عزمي، الناشر: الدار المصرية للتأليف و الترجمة.
٣٤٤. المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل الصاحب بن عبّاد الطالقاني (م ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٣٤٥. المختصر في تاريخ البشر (تاريخ أبي الفداء)، عماد الدين إسماعيل بن عليّ أبي الفداء، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
٣٤٦. مختصر المزني، إسماعيل المزني (٢٦٤هـ)، بيروت: دار المعرفة للطباعة و النشر.
٣٤٧. مختلف الشيعة، العلامة الحلّي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٤٨. المخصّص، عليّ بن إسماعيل بن سيده، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣٤٩. المدوّنة الكبرى، مالك بن أنس، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٣٥٠. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، العلامة محمد باقر المجلسي (م ١١١١هـ)، تصحيح: السيّد هاشم الرسولي، مكتبة وليّ العصر عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ.
٣٥١. المراسم العلوية في الأحكام النبوية، سلار الديلمي، تحقيق: محسن الحسيني الأميني، الناشر: المعاونة الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، ١٤١٤هـ.
٣٥٢. مروج الذهب و معادن الجواهر، أبو الحسن عليّ بن الحسين المسعودي (م ٣٤٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤هـ.
٣٥٣. مسائل ابن زهرة، المجيب هو العلامة الحلّي و ابنه فخر المحقّقين، تحقيق: محمد غريبي و قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة، مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
٣٥٤. مسائل الخلاف بين البصريّين و البغداديّين، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ.

٣٥٥. المسائل السروية، الشيخ المفيد، تحقيق: صائب عبد الحميد، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٥٦. المسائل الصاغانية، الشيخ المفيد، تحقيق: السيد محمد القاضي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٣٥٧. المسائل العكبرية، الشيخ المفيد، تحقيق: علي أكبر الإلهي الخراساني، بيروت: دار المفيد، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٣٥٨. المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين، أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري، تحقيق: معن زيادة، رضوان السيد، طرابلس: معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.
٣٥٩. مسائل المرتضى، الشريف المرتضى، تحقيق وفقان خضير محسن الكعبي، الناشر: مؤسسة البلاغ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٦٠. مسائل الناصريات، الشريف المرتضى، تحقيق: مركز البحوث والدراسات العلمية، الناشر: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٣٦١. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، الشهيد الثاني، تحقيق ونشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٣٦٢. مستدركات علم رجال الحديث، علي النمازي الشاهرودي (م ١٤٠٥هـ)، إصفهان: حسينية عماد زاده، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٣٦٣. المستدرک علی الصحیحین، الحاكم النيسابوري، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار المعرفة.
٣٦٤. مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل، المحدّث النوري، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٣٦٥. المستصفي في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٣٦٦. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، ابن الدمياطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٣٦٧. المسلك في أصول الدين، المحقق الحلبي، تحقيق: رضا الأستاذي، مشهد: مجمع البحوث

الإسلامية، ١٤١٤م.

٣٦٨. مسند ابن الجعد، أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري (م ٢٣٠ هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٧ هـ.

٣٦٩. مسند ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي (م ٢٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين برد البلوشي، المدينة: مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

٣٧٠. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشهير بأبي داود الطيالسي (٢٠٤ هـ)، بيروت: دار المعرفة.

٣٧١. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (٢١٠ - ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث.

٣٧٢. مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل (م ٢٤١ هـ)، بيروت: دار صادر.

٣٧٣. مسند الإمام زيد، المنسوب إلى زيد بن علي بن الحسين عليه السلام (م ١٢٢ هـ)، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، الطبعة الأولى، ١٩٦٦ م.

٣٧٤. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (م ٢١٩ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن العظيمي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٧٥. مشارق الشموس في شرح الدروس، السيد حسين الخوانساري، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٣٧٦. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، أبو الفضل علي الطبرسي (القرن السابع الهجري)، تحقيق: مهدي هوشمند، قم: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

٣٧٧. مصائب النواصب في الرد على نواقض الروافض، الشهيد القاضي السيد نور الله بن شرف الدين المرعشي الحسيني التستري، تحقيق: قيس العطّار، قم: دليلنا (دليل ما)، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ.

٣٧٨. مصادر نهج البلاغة وأسانيده، السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٧٩. مصباح الفقاهة، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الخوني (م ١٤١٣ هـ). محمد علي التوحيد

- التبريزي، قم: مكتبة الداوري، الطبعة الأولى، الطبعة الثالثة، ١٣٧١ ش.
٣٨٠. مصباح المتجهد، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: علي أصغر مرواريد، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٣٨١. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومي (م ٧٧٠هـ)، قم - إيران: دار الهجرة، ١٤٠٥ هـ.
٣٨٢. المصنّف، عبد الله بن محمد أبي شيبه العبسي الكوفي (٢٣٥هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٣٨٣. المصنّف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٣٨٤. معارج الأصول، المحقّق الحلّي، إعداد: محمد حسين الرضوي، قم: مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٣٨٥. المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة) (م ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٨٨ هـ.
٣٨٦. المعالم الجديدة للأصول، السيّد الشهيد محمد باقر الصدر، طهران: مطبوعات مكتبة النجاح، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٣٨٧. معالم العلماء، الحافظ محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، قم، بالأوفسيت على طبعة النجف.
٣٨٨. معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: جماعة المدرّسين، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ.
٣٨٩. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (م ٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - لبنان: عالم الكتب.
٣٩٠. المعتبر في شرح المختصر، المحقّق الحلّي، تحقيق: عدّة من الأفاضل، قم: مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام، ١٣٦٤ ش.
٣٩١. المعتزلة في بغداد وأثرهم في الحياة الفكرية والسياسية (من خلافة المأمون حتى وفاة المتوكل على الله)، أحمد شوقي إبراهيم العمرجي، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

٣٩٢. المعتمد في أصول الدين، محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد ماديلوج، طهران: ميراث مكتوب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ ش.
٣٩٣. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، قدم له: الشيخ خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٩٤. معجم الأدباء، المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. مرجليوث، مصر: مطبعة هندية بالموسكي، الطبعة الثانية، ١٩٢٣ م.
٣٩٥. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله و عبد الحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ.
٣٩٦. معجم البلدان، ياقوت الحموي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م.
٣٩٧. معجم رجال الحديث، السيد أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوني (م ١٤١٣ هـ)، قم: منشورات مدينة العلم، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
٣٩٨. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
٣٩٩. معجم متن اللغة، الشيخ أحمد رضا العلامة اللغوي، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٥٨ م.
٤٠٠. معجم المطبوعات العربية، البان سركيس، قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤١٠ هـ.
٤٠١. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (م ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، [بالأفست].
٤٠٢. معجم المؤلفين، عمر كحالة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦ هـ.
٤٠٣. المعجم الوسيط، جماعة من المؤلفين، القاهرة: المجمع العلمي العربي.
٤٠٤. معدن الجواهر ورياضة الخواطر، أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي (م ٤٤٩ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، طهران: مكتبة المرتضوي، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ.
٤٠٥. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذهبهم وأخبارهم، أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي (م ٢٦١ هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، المدينة: مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٤٠٦. المعمرين من العرب و طرف أخبارهم و ما قالوه في مستهل أعمارهم، سهل بن محمد

- السجستاني، مطبعة السعادة، ١٣٢٣هـ.
٤٠٧. المعيار والموازنة في فضائل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي (م ٢٤٠ هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، بيروت: مؤسسة المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
٤٠٨. المغازي، محمد بن عمر بن واقد (الواقدي) (م ٢٠٧ هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
٤٠٩. المغني، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (م ٦٢٠ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
٤١٠. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار الأسد آبادي، تحقيق: محمود محمد قاسم، مراجعة: إبراهيم مذكور، إشراف، طه حسين.
٤١١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السيد المرعشي بقم المقدسة، ١٤٠٤هـ.
٤١٢. مفتاح الكرامة في شرح القواعد، السيد محمد جواد الحسيني العاملي (م ١٢٢٦ هـ)، تحقيق: محمد باقر الخالصي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٤١٣. المفردات في غريب القرآن، محمد حسين الراغب الإصفهاني، طهران: مكتبة المرتضوي، ١٣٦٢ش.
٤١٤. المفضليات، أبو العباس بن مفضل بن محمّة الضبي، تحقيق: حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، المطبعة الرحمانية.
٤١٥. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتز، فيسبادن: دار النشر فرانز، ١٤٠٠هـ.
٤١٦. المقالات والفرق، أبو خلف سعد بن عبد الله الأشعري (م ٣٠١ هـ)، طهران: مؤسسة مطبوعات عطائي، ١٩٦٣م.
٤١٧. مقباس الهداية في علم الدراية، عبد الله المامقاني، تحقيق: محمد رضا المامقاني، بيروت:

- مؤسسة آل البيت، ١٤١١هـ.
٤١٨. مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن عياش الجوهري (ابن عياش) (م ٤٠١هـ)، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٤١٩. المقدمة في المدخل إلى صناعة على الكلام (في ضمن الرسائل العشر)، تحقيق: الأستاذ دانش بجوه (بژوه)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٤٢٠. المقنع في الغيبة، الشريف المرتضى، تحقيق: السيد محمد علي الحكيم، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٤٢١. المقنعة، الشيخ المفيد، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٠هـ.
٤٢٢. الملخص في أصول الدين، الشريف المرتضى، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، طهران: مركز النشر الجامعي (مركز نشر دانشگاهي)، و مكتبة مجلس الشورى الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٨١ش.
٤٢٣. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.
٤٢٤. مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ابن شهر آشوب، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، النجف: المطبعة الحيدرية، ١٣٧٦-١٩٥٦م.
٤٢٥. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.
٤٢٦. متقى الجمان، جمال الدين أبي منصور الحسن بن زين الدين، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦٢.
٤٢٧. المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٤٢٨. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، سعيد بن هبة الله المعروف بقطب الدين الراوندي، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم: مكتبة السيد المرعشي، ١٤٠٦هـ.
٤٢٩. المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (م ٧٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت: دار الجيل، ١٤١٧هـ.
٤٣٠. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي

- المعروف بالحطّاب الرعيني (م ٩٥٤ هـ)، تحقيق: زكريّا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٤٣١. موسوعة ابن إدريس، الشيخ بن إدريس الحلّي، تحقيق: السيّد محمّد مهدي الخرسان، إعداد: مكتبة الروضة الحيدرية، قم: دليل ما، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ١٣٨٧ ش.
٤٣٢. موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: جعفر السبحاني، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٣٧٦.
٤٣٣. الموسّح، أبو بكر بن محرز بن محمّد الخبيصي، عمان: دار عمار، ١٤٣٣ هـ.
٤٣٤. الموضوع عن جهة اعجاز القرآن (الصرفة)، الشريف المرتضى، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمي، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ١٣٨٣ ش.
٤٣٥. الموطأ، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (م ١٧٩ هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٣٦. المهذّب، ابن البرّاج الطرابلسي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين، ١٤٠٦ هـ.
٤٣٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: عليّ محمّد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ.
٤٣٨. المؤلف من المختلف، الفضل بن الحسن الطبرسي، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٠ هـ.
٤٣٩. المؤلف والمختلف في أسماء نقله الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، أبو محمّد عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر بن مروان الأزدي المصري (٣٣٢ - ٤٠٩ هـ)، تحقيق: مثنى الشمري وقيس التميمي، بيروت: دار المغرب، ١٤٢٨ هـ.
٤٤٠. النجاة من الفرق في بحر الضلالات، ابن سينا، تحقيق: الأستاذ محمّد تقّي دانش بجوه (پژوه)، منشورات جامعة طهران، ١٣٧٩ ش.
٤٤١. نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، التكوّن والسيرورة، حيدر حبّ الله، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.
٤٤٢. النفاض بين جرير والقرزوق، رواية أبي عبيدة المعمر بن المثنى، مصر، ١٩٥٣ م.

٤٤٣. نقض كتاب الإشهاد (في ضمن كتاب كمال الدين للشيخ الصدوق)، ابن قبة الرازي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤٠٥هـ.
٤٤٤. النوادر، السيّد ضياء الدين أبو الرضا فضل الله بن عليّ الحسيني الراوندي (م ٥٧١هـ)، تحقيق: سعيد رضا عليّ عسكري، قم: دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٧٧ش.
٤٤٥. النهاية، أبو جعفر محمّد بن الحسن الشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق ونشر: منشورات قدس، قم.
٤٤٦. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهّاب النويري (٦٧٧ - ٧٣٣هـ)، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة.
٤٤٧. نهاية الحكمة، العلامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي، تحقيق: عباس عليّ الزارعي السبزواري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٧هـ.
٤٤٨. النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمّد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (م ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، قم: مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة ١٣٦٤ش.
٤٤٩. نهاية المرام في علم الكلام، العلامة الحلّي، تحقيق: فاضل العرفان، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٤٥٠. النهاية ونكتها، جعفر بن حسن الحلّي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ١٤١٢هـ.
٤٥١. نهج البلاغة، الشريف الرضي، الشارح: الشيخ محمّد عبده، قم: دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٣٧٠ش.
٤٥٢. نهج الحقّ وكشف الصدق، الحسن بن يوسف بن المطهر، العلامة الحلّي (م ٧٢٦هـ)، تحقيق: عين الله الحسيني الأرموي، قم: دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٤٥٣. نيل الأوطار من أحاديث سيّد الأخيار (شرح منتقى الأخبار)، محمّد بن عليّ بن محمّد الشوكاني (م ١٢٥٥هـ) بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م.
٤٥٤. الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
٤٥٥. الوزير المغربي، دراسة في سيرته وأدبه مع ما تبقي من آثاره، إحسان عباس، عمّان: دار

- الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٤٥٦. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق و نشر: مؤسسه آل البيت لإحياء التراث - قم، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٤٥٧. الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ابن حمزة الطوسي، تحقيق: محمد الحسون، قم: مكتبة السيد المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٤٥٨. وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.
٤٥٩. وقعة الجمل، ضامن بن شدقم بن علي الحسيني المدني، مترجم: كاظم شانه جي، قم: دليل ما، ١٣٨١ش.
٤٦٠. الهداية، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسه الإمام الهادي عليه السلام، الطبعة الأولى، رجب المرجب ١٤١٨هـ.
٤٦١. هداية المرتاب و غاية الحفاظ و الطلاب في تبين متشابه الكتاب، علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي المصري، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
٤٦٢. هدية العارفين، أسماء المؤلفين و آثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٦٣. همع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
٤٦٤. يادنامه شيخ طوسي (الذكرى الألفية للشيخ الطوسي)، جامعة مشهد - كلية الإلهيات و المعارف الإسلامية، ١٣٩١هـ - ١٣٥٠ش.
٤٦٥. ينابيع المودة لذوي القربى، سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (م ١٢٩٤هـ)، تحقيق: السيد علي جمال أشرف الحسيني، طهران: دار الأسوة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

(١٨)

فهرس المطالب

المجلد الأول

الفهرس الإجمالي.....٥

مقدمة عامة

الفصل الأول: رسائل الشريف المرتضى دراسة وصفية.....٩

رسائل الشريف المرتضى في كتب الآخرين.....٩

ردود الشريف المرتضى.....١٢

رسائل الشريف المرتضى التي تم الرد عليها.....١٣

نصوص الآخرين المذكورة في رسائل الشريف المرتضى.....١٥

المسائل المنسوبة إلى الأشخاص والبلدان.....١٦

القسم الأول: المسائل المنسوبة إلى الأشخاص السائلين.....١٦

القسم الثاني: المسائل المنسوبة إلى المدن التي أرسلت منها.....١٧

ألف) المسائل المرسله من إيران (و تشمل بلاد الجبل، و.....١٧

ب) المسائل المرسله من العراق.....١٨

ج) المسائل المرسله من الشام.....١٨

د) مدن و بلدان أخرى.....١٨

الرسائل المرسله في عدّة مجموعات.....١٩

- ١٩..... تاريخ كتابة بعض رسائل الشريف المرتضى
- ٢٠..... رسائله القديمة
- ٢١..... سنة ٣٨٠هـ ونيف
- ٢١..... ما قبل سنة ٣٩٨هـ
- ٢١..... ما بعد سنة ٣٩٨هـ
- ٢٢..... بين سنتي ٤١٣ و ٤١٩
- ٢٢..... ما بعد المسائل التبانيات
- ٢٢..... ما بعد سنة ٤١٣هـ
- ٢٢..... سنة ٤١٥هـ
- ٢٣..... سنة ٤٢٠هـ
- ٢٣..... بعد سنة ٤٢٠هـ بقليل
- ٢٣..... بعد سنة ٤٢٠هـ
- ٢٣..... قبل سنة ٤٢٧هـ
- ٢٤..... سنة ٤٢٧هـ
- ٢٤..... سنة ٤٢٩هـ
- ٢٥..... الفصل الثاني: رسائل الشريف المرتضى، تعدادها وعناوينها
- ٢٦..... أولاً: الرسائل المنشورة في هذه الطبعة
- ٢٧..... الجزء الأول (الرسائل القرآنية والحديثية)
- ٢٧..... الرسائل القرآنية
- ٢٨..... الرسائل الحديثية
- ٢٩..... الجزء الثاني: الرسائل الكلامية
- ٢٩..... الجزء الثالث: تنمة الرسائل الكلامية
- ٣٢..... الجزء الرابع: الرسائل الفقهيّة

- الجزء الخامس (الرسائل الأصولية و المنتزعة و المنسوبة)..... ٣٣
- الرسائل الأصولية..... ٣٣
- الرسائل المنتزعة..... ٣٤
- الرسائل المنسوبة..... ٣٤
- ثانياً: رسائل طبعت بصورة كتاب..... ٣٤
- ثالثاً: رسائل تكملة الأمالي..... ٣٥
- رابعاً: الرسائل المفقودة..... ٣٧
- أ. الرسائل المفقودة التي نُقل منها بعض الشذرات..... ٣٧
- ب. الرسائل المفقودة التي لم يبق منها شيء..... ٣٩
- الفصل الثالث: طبعات رسائل الشريف المرتضى**..... ٤١
- أولاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة الكاظمية)..... ٤٢
- ثانياً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة قم)..... ٤٣
- ثالثاً: مسائل المرتضى (طبعة بيروت)..... ٤٧
- أولاً: علم الفقه..... ٤٩
- ثانياً: علم الأصول..... ٥٠
- ثالثاً: علم الكلام..... ٥٠
- رابعاً: الأدب..... ٥٢
- رابعاً: رسائل الشريف المرتضى (طبعة المؤتمر)..... ٥٣
- أولاً: بعض ميزات هذه الطبعة..... ٥٣
- ثانياً: الرسائل الجديدة..... ٥٦
- ثالثاً: الرسائل التي لم تطبع..... ٥٧
١. رسالة نفي سهو النبي ﷺ..... ٥٧
٢. رسالة المحكم و المتشابه..... ٥٨
٣. رسالة في معجزات الأنبياء ﷺ..... ٥٩
- الفصل الرابع: مخطوطات رسائل الشريف المرتضى**..... ٦١

- ١٤٠..... عملنا في التحقيق
- ١٤٢..... كلمة الشكر
- ١٤٣..... نماذج من تصاویر النسخ

الرسائل والمسائل

أ. الرسائل القرآنية

١. تفسير الآيات المتشابهة من القرآن

- ٢١٧..... مقدمة التحقيق
- ٢١٩..... التعريف بالرسالة
- ٢٢١..... مخطوطات الرسالة
- ٢٢٣..... تفسير الآيات المتشابهة من القرآن
- ٢٢٥..... متشابه فاتحة الكتاب
- ٢٢٥..... ﴿اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾
- ٢٢٧..... ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
- ٢٢٩..... ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
- ٢٣٠..... ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
- ٢٣٢..... ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
- ٢٣٤..... ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
- ٢٣٥..... ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾
- ٢٣٧..... متشابه سورة البقرة
- ٢٣٧..... بحث حول أسماء السور
- ٢٣٩..... تفسير ﴿التم﴾، وبحث حول الحروف المقطعة
- ٢٣٩..... القول الأول، و هو المختار

٢٤٢	القول الثاني.....
٢٤٤	القول الثالث.....
٢٤٥	القول الرابع.....
٢٤٥	القول الخامس.....
٢٤٦	القول السادس.....
٢٤٨	القول السابع.....
٢٥٠	القول الثامن.....
٢٥١	القول التاسع.....

٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

٢٥٥	مقدمة التحقيق.....
٢٥٩	نسبة الرسالة إلى المؤلف.....
٢٦٠	إبداعات الشريف المرتضى.....
٢٦٢	مخطوطات الرسالة.....
٢٦٣	مسألة في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.....

٣. مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾

٢٧١	مقدمة التحقيق.....
٢٧٢	نسبة الرسالة إلى المؤلف.....
٢٧٣	مخطوطات الرسالة.....
٢٧٥	مسألة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾.....

٤. مسألة في حكم الباء في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَسْخُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾

٢٨١	مقدمة التحقيق.....
٢٨٣	نسبة الرسالة إلى المؤلف.....

- ٢٨٤..... مخطوطات الرسالة
- ٢٨٧..... مسألة في حُكْمِ الباءِ في قولهِ تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾
- ٢٨٨..... بحث حول التأكيد
- ٢٩٠..... أمثلة مما زاده العرب طلباً للفصاحة
- ٢٩٣..... بيان وجه غريب في زيادة «لا» في بعض الأمثلة

٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً﴾

- ٢٩٧..... مقدّمة التحقيق
- ٢٩٧..... مخطوطات الرسالة
- ٢٩٩..... مسألة في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً﴾

٦. مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ...﴾

- ٣٠٣..... مقدّمة التحقيق
- ٣٠٤..... مخطوطات الرسالة
- ٣٠٥..... مسألة في الإشكال الوارد في آية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ...﴾

٧. مسألة في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي...

- ٣١١..... مقدّمة التحقيق
- ٣١٤..... مخطوطات الرسالة
- ٣١٥..... مسألة: في تفسير آية من كتاب الله تعالى وهي قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأُولُونَ...﴾
- ٣١٧..... معنى «السبق» في الآية
- ٣١٨..... نفي دخول مَنْ يَرَى المخالفون فضله و تقدّمه في الآية
- ٣٢٠..... بيان دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الآية
- ٣٢١..... بيان آخر لتوضيح مَنْ هو داخل في الآية
- ٣٢٥..... نفي ضلال جميع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٨ مسألة في كيفية نجاة هود عليه السلام من الريح المهلكة

- مقدمة التحقيق ٣٣١
- مخطوطات الرسالة ٣٣١
- مسألة في كيفية نَجاةِ هودٍ عليه السلام من الريحِ المهلكةِ ٣٣٣

٩. مسألة في وجه استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه

- مقدمة التحقيق ٣٣٧
- مخطوطات الرسالة ٣٣٩
- مسألة في وجهِ استغفارِ إبراهيمٍ عليه السلام لأبيه ٣٤١

١٠. مسألة في تأويل آية قتل الخضر للغلام

- مقدمة التحقيق ٣٤٧
- عنوان الرسالة ٣٤٧
- محتوى الرسالة ٣٤٨
- مخطوطات الرسالة ٣٥١
- مسألة في تأويلِ آيةِ قتلِ الخضرِ للغلامِ ٣٥٣

١١. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾

- مقدمة التحقيق ٣٦١
- مخطوطات الرسالة ٣٦١
- مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا﴾ ٣٦٣

١٢. مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾

- مقدمة التحقيق ٣٦٧
- محتوى الرسالة ٣٦٨
- مخطوطات الرسالة ٣٦٩

مسألة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ...﴾ ٣٧١

١٣. فصل في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً...

مقدمة التحقيق ٣٧٩

مخطوطات الرسالة ٣٨١

فصل في الاستدلال على كون السماوات والأرضين سبعاً، وأنها غير كروية ٣٨٣

١٤. مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين

مقدمة التحقيق ٣٨٧

مخطوطات الرسالة ٣٨٨

مسألة في المراد من «الصاعقة» و«الريح» و«الرجفة» في الآيتين ٣٨٩

١٥. مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾

مقدمة التحقيق ٣٩٣

مخطوطات الرسالة ٣٩٤

مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ ٣٩٧

تعدياً بعض الأفعال المتعدية بحرف الجر ٣٩٨

معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَقْتَدِرُونَ﴾ ٣٩٨

١٦. مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾

مقدمة التحقيق ٤٠٣

مخطوطات الرسالة ٤٠٤

مسألة في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ...﴾ ٤٠٥

١٧. مسألة حول كلام ابن جني في حذف علامة التانيث

مقدمة التحقيق ٤١٥

- ٤١٨..... مخطوطات الرسالة
- ٤١٩..... مسألة حَوْلَ كَلامِ ابنِ جَنِّي في حَذْفِ علامَةِ التَّأنيثِ

ب. الرسائل الحديثية

١٨. شرح الخطبة الشَّقْشِقِيَّة

- ٤٢٣..... مقدّمة التحقيق
- ٤٢٦..... مخطوطات الرسالة
- ٤٢٩..... سَرحُ الخُطْبَةِ الشَّقْشِقِيَّةِ

١٩. مسألة في كلام لعليّ ﷺ يتبرأ فيه من الظلم

- ٤٤٩..... مقدّمة التحقيق
- ٤٥٠..... مصادر الخطبة
- ٤٥٢..... مخطوطات الرسالة
- ٤٥٣..... مسألة في كلام لعليّ ﷺ يتبرأ فيه من الظلم

٢٠. مسألة في شرح حديث: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين»

- ٤٥٩..... مقدّمة التحقيق
- ٤٦١..... مخطوطات الرسالة
- ٤٦٣..... مسألة في شرح حديث: «أنا و أنت يا عليّ كهاتين»

٢١. مسألة في معنى نقصان الدين و العقل في النساء

- ٤٦٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤٦٨..... آراء أخرى
- ٤٦٩..... مخطوطات الرسالة
- ٤٧١..... مسألة في معنى نُقصانِ الدينِ و العقلِ في النساءِ

٢٢. حول خبر «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَاٍ» و خبرِ

٤٧٥.....	مقدمة التحقيق
٤٧٨.....	مخطوطات الرسالة
٤٧٩.....	حول خبرِ «لا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَاٍ» و خبرِ...
٤٧٩.....	تعليق

٢٣. مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي ﷺ

٤٨٣.....	مقدمة التحقيق
٤٨٤.....	عنوان الرسالة
٤٨٥.....	مخطوطات الرسالة
٤٨٧.....	مسألة في وجه وصف الثوم بالخُبث في كلام النبي ﷺ

٢٤. مسألة في شرح حديث: «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، و للعاهرِ الْحَجَرُ»

٤٩٣.....	مقدمة التحقيق
٤٩٥.....	مخطوطات الرسالة
٤٩٧.....	مسألة في شرح حديث: «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، و للعاهرِ الْحَجَرُ»

٢٥. مسألة في جنس أولاد قابيل

٥٠١.....	مقدمة التحقيق
٥٠١.....	مخطوطات الرسالة
٥٠٣.....	مسألة في جنس أولاد قابيل

المجلد الثاني

٥.....	الفهرس الإجمالي
٧.....	ج. الرسائل الكلامية

٢٦. جوابات المسائل السَّالِيَّة

- ٩..... مقدّمة التحقيق
- ٩..... السائل
- ١١..... مشايخه
- ١٢..... تلاميذه
- ١٣..... مؤلفاته
- ١٣..... المسائل
- ١٧..... محتوى المسائل
- ٤٦..... طبعاات المسائل
- ٤٦..... مخطوطات الرسالة
- ٤٩..... جوابات المسائل السَّالِيَّة
- ٥٢..... المسألة الأولى: في أنّ الجوهر جوهر في حال العدم
- ٥٤..... في بيان الدليل على أنّ الجوهر جوهر في حال العدم
- ٥٦..... في بيان الدليل على وجوب تحيُّز الجوهر عند وجوده
- ٧١..... إبطال بعض الأدلة التي أقيمت لإثبات أنّ الجوهر جوهر في حال العدم
- ٧٥..... مناقشة بعض فقرات كلام السائل
- ٧٩..... المسألة الثانية: في أنّ القدرة توجب حالاً للجمله، دون المحلّ
- ٨٥..... مناقشة بعض فقرات كلام السائل
- ٨٩..... المسألة الثالثة: في أنّ الحياة توجب حالاً للجمله دون المحلّ
- ٩٢..... المسألة الرابعة: في بيان وجه اختصاص العرض بمحلّه
- ٩٧..... المسألة الخامسة: في بيان بطلان أحكام النجوم
- ٩٨..... في إبطال تأثير الكواكب في الأمور الأرضية
- ١٠٣..... استدلالات وبيانات حول عدم إصابة المنجمين في أحكامهم

- ١٠٤.....حكايات و مناظرات وقعت للمصنّف تتعلق بعدم إصابة المنجمين
- ١١١.....أدلة أخرى على بطلان أحكام النجوم
- ١١٣.....صحة الإخبار عن الكسوفات، و فرقه مع سائر إخبارات المنجمين
- ١١٤.....المسألة السادسة: في بيان حقيقة المنامات
- ١١٥.....حقيقة المنامات و فاعلها
- ١١٦.....إبطال القول بصحة جميع المنامات
- ١١٧.....أقسام المنامات
- ١١٨.....في بيان سبب صحة بعض المنامات
- ١١٩.....نفي تأثير المأكولات في حصول المنامات
- ١٢٠.....في حقيقة منامات الأنبياء عليهم السلام
- ١٢١.....تأويل قوله عليه السلام: «من رأني فقد رأني»
- ١٢٣.....في نفي تفسير الفلاسفة للمنامات الصحيحة
- ١٢٤.....في بيان سبب الإنزال في المنام
- ١٢٥.....المسألة السابعة: في توارد الأدلة
- ١٣٣.....المسألة الثامنة: في نفي كون الإرادة مقارنة لكل جزء من أجزاء الخبر

٢٧. جوابات المسائل الرازية

- ١٣٩.....مقدمة التحقيق
- ١٣٩.....نسبتها إلى المؤلف
- ١٤٠.....محتوى الرسالة
- ١٥٨.....مخطوطات الرسالة
- ١٦١.....جوابات المسائل الرازية
- ١٦١.....المسألة الأولى: حرمة الفقاع عند الإمامية
- ١٦٩.....المسألة الثانية: علم النبي عليه السلام بالكتابة و القراءة

- المسألة الثالثة: تفضيل الأنبياء على الملائكة ١٧٦
- مناقشة ما استدلّ به على تفضيل الملائكة على الأنبياء ١٧٨
- المسألة الرابعة: الذُّرُّ و حقيقته ١٨٢
- المسألة الخامسة: البداء و حقيقته ١٨٦
- المسألة السادسة: تحقيقٌ حول قوله ﷺ: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ» ١٩٢
- المسألة السابعة: هل تقع من الأنبياء الصغائر أو الكبائر؟ ١٩٥
- المسألة الثامنة: حقيقة الرجعة ٢٠٢
- المسألة التاسعة: الطريق إلى معرفة الله تعالى ٢٠٥
- المسألة العاشرة: الوجه في حسن أفعال الله تعالى ٢٠٨
- المسألة الحادية عشرة: عدم وجوب خلق الخلق ٢٠٩
- المسألة الثانية عشرة: حقيقة الروح ٢١٠
- المسألة الثالثة عشرة: حكم الزاني بذات البعل في تزويجها ٢١١
- المسألة الرابعة عشرة: الإرجاء ٢١٢
- المسألة الخامسة عشرة: دخول العبد الجنّة باستحقاقه ٢١٤

٢٨. جواب المسائل الواردة من طبرستان

- مقدّمة التحقيق ٢١٧
- نسبتها إلى المؤلف ٢١٧
- محتوى الرسالة ٢١٨
- مخطوطات الرسالة ٢٢٨
- جواب المسائل الواردة من طبرستان ٢٢٩
- المسألة الأولى: نسبة أفعال العباد إلى الله تعالى وإيهم ٢٢٩
- المسألة الثانية: عدم إرادة الله تعالى المعاصي والقبايح ٢٣٦

- ٢٤١..... المسألة الثالثة: القول في الإستطاعة
- ٢٤٤..... المسألة الرابعة: الوعيد و الشفاعة
- ٢٥١..... المسألة الخامسة: القرآن محدثٌ غير مخلوقٍ
- ٢٥٤..... المسألة السادسة: حكم المخالف في الفروع
- ٢٥٦..... المسألة السابعة: حكم مرتكب الكبائر
- ٢٥٨..... المسألة الثامنة: اعتبار الرؤية في الشهور
- ٢٦٢..... المسألة التاسعة: حكم شرب الفقاع
- ٢٦٤..... المسألة العاشرة: حكم عبادة الكافر
- ٢٦٧..... المسألة الحادية عشر: عدد أصول الدين
- ٢٦٨..... خاتمة

٢٩. جوابات المسائل النيليات

- ٢٧٣..... مقدّمة التحقيق
- ٢٧٣..... نسبة الرسالة و عنوانها
- ٢٧٦..... محتوى الرسالة
- ٢٩٢..... مخطوطات الرسالة
- ٢٩٥..... جوابات المسائل النيليات
- ٢٩٥..... المسألة السادسة: إحداث الحشرات و استحاقها للعوض
- ٢٩٧..... المسألة السابعة: ماهية الرعد و البرق و الغيم، و وجود جبال البرد
- ٢٩٨..... المسألة الثامنة: تعقّل عدم كون الفاعل جسماً
- ٢٩٩..... المسألة التاسعة: تعقّل من لا مثل له و لا ضدّ
- ٣٠٠..... المسألة العاشرة: تعقّل فاعلٍ من دون لمسٍ أو اتّصالٍ
- ٣٠١..... المسألة الحادية عشر: استحالة كون خالق الأجسام جسماً أقدره الله على ذلك
- ٣٠٢..... المسألة الثانية عشر: استحالة إقدار الله تعالى جسماً على اختراع الأجسام

- المسألة الثالثة عشر: إمكان صدور الخير و الشرُّ من فاعلٍ واحدٍ ٣٠٣
- المسألة الرابعة عشر: تعقُّل كون الخالق لا جسماً و لا عرضاً ٣٠٤
- المسألة الخامسة عشر: تعقُّل حدوث شيءٍ لا من شيءٍ ٣٠٥
- المسألة السادسة عشر: إشكال إحداث الطبايع للعالم ٣٠٦
- المسألة السابعة عشر: إنكار صفات الطبايع ٣٠٨
- المسألة الثامنة عشر: تمثُّل جبرئيل في صورة دحية الكلبيّ ٣٠٩
- المسألة التاسعة عشر: معنى «الصفة» في القديم تعالى ٣١٢
- المسألة العشرون: كلام الله تعالى؛ كيف يكون؟ ٣١٤
- المسألة الحادية و العشرون: حول «الكعبة» و «الميثاق» و «العقل» و «الروح» ٣١٥
- المسألة الثانية و العشرون: أوّل ما خلق الله تعالى ٣٢٢
- المسألة الثالثة و العشرون: في «الفرغ» و نهايته و علم الباري بها ٣٢٣
- المسألة الرابعة و العشرون: وجود «جابرّقا» و «جابرّسا» و حكم أهلها ٣٢٥
- المسألة الخامسة و العشرون: حكم الأطفال يوم القيامة ٣٢٦
- المسألة السادسة و العشرون: عقاب من قاتل إماماً عادلاً ٣٢٧
- المسألة السابعة و العشرون: حكم الملائكة و الجنّ بعد انتهاء التكليف ٣٢٨

٣٠. مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة

- مقدّمة التحقيق ٣٣٣
- نسبتها إلى المؤلّف ٣٣٤
- مخطوطات الرسالة ٣٣٦
- مقدّمة في الأصول الاعتقاديّة ٣٣٧
- فصل في إثبات الصانع و صفاته ٣٣٧
- فصل في العدل ٣٣٩
- فصل في النبوّة ٣٣٩

٣٤١	فصل في الإمامة
٣٤٢	فصل في الوعد والوعيد
٣٤٣	فصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٤٣	فصل في المعاد

٣١. مسألة في الإنسان

٣٤٧	مقدمة التحقيق
٣٤٩	محتوى الرسالة
٣٥٣	مخطوطات الرسالة
٣٥٥	مسألة في الإنسان
٣٥٥	بيان الأقوال في حقيقة الإنسان
٣٥٧	بيان القول المختار
٣٥٨	مناقشة تعريف الفلاسفة للإنسان
٣٦١	أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان
٣٦٣	مناقشة سائر الأقوال في حقيقة الإنسان
٣٦٦	عودة إلى أدلة القول المختار في حقيقة الإنسان
٣٦٨	عودة لمناقشة الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان
٣٧٠	مناقشة إشكالات القول المختار
٣٧٢	الإشكال الثاني

٣٢. مسألة في بيان حقيقة الحي الفعّال

٣٧٥	مقدمة التحقيق
٣٧٥	نسبة الرسالة
٣٧٦	محتوى الرسالة
٣٧٧	مخطوطات الرسالة

- ٣٧٩.....مسألة في بيان حقيقة الحيِّ الفعَّالِ
- ٣٨٣.....أدلة القول المختار
- ٣٨٦.....مناقشة الأقوال الأخرى
- ٣٩١.....جواب ما قد يرد على النظرية المختارة من إشكالات

٣٣. مسألة حول قدم العالم

- ٣٩٧.....مقدمة التحقيق
- ٤٠١.....هذه الرسالة
- ٤٠٢.....عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
- ٤٠٣.....محتوى الرسالة
- ٤٠٦.....مخطوطات الرسالة
- ٤٠٧.....مسألة حول قدم العالم
- ٤٠٧.....قال المحقق الكراچكي:
- ٤٠٩.....الشبهة:
- ٤١٠.....الجواب:

٣٤. مسألة في خلق الأفعال

- ٤١٧.....مقدمة التحقيق
- ٤١٨.....محتوى الرسالة
- ٤٢٣.....مخطوطات الرسالة
- ٤٢٥.....مسألة في خلق الأفعال
- ٤٢٦.....أدلة اختيار الإنسان
- ٤٢٦.....الدليل الأول
- ٤٢٧.....الدليل الثاني

٤٢٧	الدليل الثالث
٤٢٨	أدلة بطلان الجبر
٤٢٨	الدليل الأول
٤٢٩	الدليل الثاني
٤٢٩	الدليل الثالث
٤٣٠	الدليل الرابع
٤٣١	الأدلة القرآنية على الاختيار و بطلان الجبر
٤٣٤	تحقيق معنى «القضاء»

٣٥. نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض

٤٣٩	مقدمة التحقيق
٤٤١	محتوى الرسالة
٤٤٤	عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٤٤٤	مخطوطات الرسالة
٤٤٧	نقد النيسابوري في تقسيمه للأعراض
٤٤٨	تقسيمات الأعراض
٤٤٨	التقسيم الأول
٤٥٠	التقسيم الثاني
٤٥٠	التقسيم الثالث
٤٥١	التقسيم الرابع
٤٥١	التقسيم الخامس
٤٥٤	التقسيم السادس
٤٥٦	موارد إخلال النيسابوري في تقسيم الأعراض

٣٦. مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر

- ٤٦٣..... مقدمة التحقيق
- ٤٦٥..... حقيقة الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٤٦٦..... مخطوطات الرسالة
- ٤٦٧..... مسألة في الكلام في حقيقة الجوهر

٣٧. مسألة في إبطال قول: «إن الشيء شيء لنفسه»

- ٤٧١..... مقدمة التحقيق
- ٤٧٢..... عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٤٧٢..... مخطوطات الرسالة
- ٤٧٥..... مسألة في إبطال قول: «إن الشيء شيء لنفسه»

المجلد الثالث

- ٥..... الفهرس الإجمالي
- ٧..... تنمة الرسائل الكلامية

٣٨. مسألة في الدليل على أن الجواهر مدركة

- ٩..... مقدمة التحقيق
- ١٠..... عنوان الرسالة
- ١٠..... مخطوطات الرسالة
- ١٣..... مسألة في الدليل على أن الجواهر مدركة

٣٩. مسألة في علة استحقاقه تعالى المدح على تركه القبيح

- ١٧..... مقدمة التحقيق
- ٢١..... عنوان الرسالة
- ٢١..... مخطوطات الرسالة

٢٣ مسألة في علة استحقاؤه تعالى المدح على تركه القبيح

٤٠. مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث

٣٥ مقدمة التحقيق

٣٦ عنوان الرسالة

٣٧ مخطوطات الرسالة

٣٩ مسألة في أن التاء في كلمة «الذات» ليست للتأنيث

٤١. مسألة في الألم ووجه الحسن فيه

٤٥ مقدمة التحقيق

٤٧ نسبة الرسالة و عنوانها

٤٧ مخطوطات الرسالة

٤٩ مسألة في الألم ووجه الحسن فيه

٤٩ في بيان حدّ الظلم

٥١ من وجوه حسن الألم أن يفعل للاعتبار

٥١ أقسام الألم من حيث الوجوه التي يقع عليها

٥٥ تقسيم آخر للألم من حيث الوجوه التي يقع عليها

٤٢. مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه

٦١ مقدمة التحقيق

٦٣ عنوان الرسالة

٦٤ مخطوطات الرسالة

٦٧ مسألة في سبب تقديم أوليّة وجوب النظر على أصل وجوبه

٤٣. مسألة في أن الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

٧١ مقدمة التحقيق

٧٤ عنوان الرسالة

- ٧٤..... مخطوطات الرسالة
- ٧٧..... مسألة في أنّ الجسم لم يكن «كائناً» بالفاعل

٤٤. مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل

- ٨١..... مقدّمة التحقيق
- ٨٢..... عنوان الرسالة
- ٨٣..... مخطوطات الرسالة
- ٨٥..... مسألة في إبطال أحد الأدلة على كون الصفة بالفاعل

٤٥. مسألة في مناقشة الدليل على أنّ الجوهر ليس محدثاً بمعنى

- ٩١..... مقدّمة التحقيق
- ٩٢..... عنوان الرسالة
- ٩٣..... مخطوطات الرسالة
- ٩٥..... مسألة في مناقشة الدليل على أنّ الجوهر ليس محدثاً بمعنى

٤٦. مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه

- ٩٩..... مقدّمة التحقيق
- ١٠٠..... عنوان الرسالة
- ١٠١..... مخطوطات الرسالة
- ١٠٣..... مسألة في وجه المناسبة بين الأفعال الشرعية وما هي لطف فيه

٤٧. مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة

- ١٠٩..... مقدّمة التحقيق
- ١٠٩..... محتوى الرسالة
- ١١٣..... نسبة الرسالة
- ١١٤..... مخطوطات الرسالة
- ١١٧..... مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة

- ١١٧..... مسألة في بيان أحكام أهل الآخرة
 ١١٨..... في بيان سقوط التكليف عن أهل الآخرة
 ١١٩..... في بيان أنّ معارف أهل الآخرة ضرورية
 ١٢٦..... أفعال أهل الآخرة

٤٨. مناظرة أبي العلاء المعريّ مع الشريف المرتضى

- ١٣١..... مقدّمة التحقيق
 ١٣٢..... نسبتها إلى المؤلّف
 ١٣٥..... مخطوطات الرسالة
 ١٣٧..... مناظرة أبي العلاء المعريّ مع الشريف المرتضى
 ١٣٧..... نصّ المناظرة
 ١٤٠..... شرح الشريف المرتضى للمناظرة

٤٩. المسائل المقدّسيّات

- ١٤٩..... مقدّمة التحقيق
 ١٥٣..... مخطوطات الرسالة
 ١٥٥..... المسائل المقدّسيّات

٥٠. مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار

- ١٦١..... مقدّمة التحقيق
 ١٦٤..... عنوان الرسالة
 ١٦٤..... مخطوطات الرسالة
 ١٦٧..... مسألة في وجه العلم بتناول الوعيد كافّة الكفّار

٥١. مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء

- ١٧٣..... مقدّمة التحقيق

- ١٧٧..... عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف
- ١٧٨..... مخطوطات الرسالة
- ١٧٩..... مسألة في المنع من تفضيل الملائكة على الأنبياء ﷺ

٥٢. دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء

- ١٨٩..... مقدّمة التحقيق
- ١٩٣..... عنوان الرسالة
- ١٩٣..... مخطوطات الرسالة
- ١٩٥..... دفع شبهة للبراهمة في بعث الأنبياء ﷺ
- ١٩٥..... شبهة للبراهمة
- ١٩٥..... الجواب
- ١٩٨..... جواب آخر

٥٣. مسألة في ميراث الأنبياء

- ٢٠٥..... مقدّمة التحقيق
- ٢٠٦..... مخطوطة الرسالة
- ٢٠٧..... مسألة في ميراث الأنبياء ﷺ

٥٤. الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة

- ٢١٣..... مقدّمة التحقيق
- ٢١٤..... محتوى الرسالة
- ٢١٦..... مخطوطات الرسالة
- ٢١٩..... الرسالة الباهرة في فضل العترة الطاهرة
- ٢٢٠..... إجماع الإمامية على وجوب معرفة الأئمة ﷺ
- ٢٢٠..... إجماع الأمة على وجوب معرفة الأئمة ﷺ و فضلهم
- ٢٢٢..... إجماع الأمة على لزوم تعظيم الأئمة ﷺ وإكبارهم

٢٢٤..... دفع شبهة في المقام.

٥٥. مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر

٢٣١..... مقدّمة التحقيق

٢٣١..... نسبتها إلى المؤلف

٢٣٢..... مخطوطة الرسالة

٢٣٣..... مسألة في وجه اختصاص الأئمة الاثني عشر: بالإمامة دون سائر أهل البيت

٥٦. مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام

٢٤٥..... مقدّمة التحقيق

٢٤٩..... نسبتها إلى المؤلف

٢٤٩..... مخطوطات الرسالة

٢٥١..... مسألة فيمن يتولّى غسل الإمام

٥٧. مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه

٢٥٩..... مقدّمة التحقيق

٢٦٣..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف

٢٦٥..... مخطوطات الرسالة

٢٦٧..... مسألة في علم الوصيّ بساعة وفاته وعدمه

٥٨. مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته

٢٧١..... مقدّمة التحقيق

٢٧٣..... نسبتها إلى المؤلف

٢٧٣..... مخطوطات الرسالة

٢٧٥..... مسألة في مشاهدة المحتضر الإمام قبل موته

٥٩. مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمتهم

- ٢٧٩..... مقدمة التحقيق
- ٢٨٠..... مخطوطة الرسالة
- ٢٨١..... مسألة في معنى ما يقوله الشيعة عند مشاهد أئمتهم عليهم السلام

٦٠. مسألة في علّة خذلان أهل البيت وعدم نصرتهم

- ٢٨٩..... مقدمة التحقيق
- ٢٩١..... ملاحظة
- ٢٩٢..... مخطوطات الرسالة
- ٢٩٥..... مسألة في علّة خذلان أهل البيت عليهم السلام وعدم نصرتهم
- ٣٠٩..... في بيان الوجه في دعاء الأئمة على من ظلمهم

٦١. مسألة في الجواب عن الشُّبهات الواردة في خبر الغدير

- ٣١٥..... مقدمة التحقيق
- ٣١٦..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٣١٧..... مخطوطات الرسالة
- ٣١٩..... مسألة في الجواب عن الشُّبهات الواردة في خبر الغدير
- ٣٢٢..... تقرير دلالة حديث الغدير على الإمامة

٦٢. مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر

- ٣٢٧..... مقدمة التحقيق
- ٣٢٧..... محتوى الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
- ٣٣٠..... مخطوطات الرسالة
- ٣٣١..... مسألة في علّة مبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر

٦٣. مسألة في علة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الفاصيين لحقّه بعد...

- ٣٤١ مقدّمة التحقيق
- ٣٤٤ مخطوطات الرسالة
- ٣٤٥ مسألة في علة امتناع عليّ عليه السلام عن محاربة الفاصيين لحقّه بعد الرسول صلى الله عليه وآله

٦٤. إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

- ٣٥٥ مقدّمة التحقيق
- ٣٥٥ محتوى الرسالة
- ٣٥٨ نسبتها إلى المؤلف
- ٣٥٩ من فوائد المخطوطات
- ٣٦١ مخطوطات الرسالة
- ٣٦٥ إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر
- ٣٦٨ إنكاح النبي صلى الله عليه وآله ابنتيه عثمان و نكاحه عائشة و حفصة
- ٣٧٥ حقّ القول في إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

٦٥. مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

- ٣٨٣ مقدّمة التحقيق
- ٣٨٤ مخطوطات الرسالة
- ٣٨٥ مسألة أخرى حول إنكاح أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر

٦٦. المسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام

- ٣٩١ مقدّمة التحقيق
- ٣٩٢ محتوى الرسالة
- ٣٩٣ مخطوطات الرسالة
- ٣٩٥ المسألة في تفضيل فاطمة عليها السلام

٦٧. مسألة في فدك

- ٣٩٩..... مقدمة التحقيق
- ٤٠١..... مخطوطات الرسالة
- ٤٠٣..... مسألة في فدك

٦٨. مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام

- ٤٠٩..... مقدمة التحقيق
- ٤١١..... مخطوطات الرسالة
- ٤١٣..... مسألة في صحّة حمل رأس الحسين عليه السلام إلى الشام

٦٩. رسالة في غيبة الحجّة

- ٤١٧..... مقدمة التحقيق
- ٤١٨..... نسبتها إلى المؤلّف
- ٤١٩..... مخطوطات الرسالة
- ٤٢١..... رسالة في غيبة الحجّة
- ٤٢٢..... وجوب الإمامة في كلّ زمان
- ٤٢٣..... وجوب عصمة الإمام
- ٤٢٣..... إثبات إمامة صاحب الزمان عليه السلام
- ٤٢٤..... بيان الوجه في الغيبة
- ٤٢٦..... بيان الفرق بين غيبة الإمام و عدمه
- ٤٢٨..... بيان حال الحدود في عصر الغيبة

٧٠. فصل في الغيبة

- ٤٣٣..... مقدمة التحقيق
- ٤٣٥..... مخطوطات الرسالة
- ٤٣٧..... فصل في الغيبة

٧١. فصل: في الإمامة بعد القائم عليه السلام

- ٤٤١.....مقدمة التحقيق
- ٤٤٢.....مخطوطات الرسالة
- ٤٤٣.....فصل في الإمامة بعد القائم عليه السلام

٧٢. مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيات»

- ٤٤٧.....مقدمة التحقيق
- ٤٤٨.....محتوى الرسالة
- ٤٤٩.....مخطوطات الرسالة
- ٤٥١.....مسألة في الرجعة من جملة «الدمشقيات»
- ٤٥١.....في بيان إمكان الرجعة و وقوعها
- ٤٥٢.....عدم منافاة الرجعة للتكليف

٧٣. مسألة في حكم عبادة ولد الزنا

- ٤٥٩.....مقدمة التحقيق
- ٤٦١.....نسبتها إلى المؤلف
- ٤٦٢.....مخطوطات الرسالة
- ٤٦٣.....مسألة في حكم عبادة ولد الزنا

٧٤. أقاويل العرب في الجاهلية، و مذاهب عبدة الأصنام

- ٤٦٧.....مقدمة التحقيق
- ٤٦٩.....مخطوطات الرسالة
- ٤٧١.....أقاويل العرب في الجاهلية، و مذاهب عبدة الأصنام
- ٤٧١.....١. فصل في أقاويل العرب في الجاهلية أديان العرب و مذاهبهم
- ٤٧٢.....الموحدون من العرب

- ٤٧٨..... المؤمنين بالبعث من العرب
- ٤٨١..... سائر أصناف العرب
- ٤٨٢..... عبادة الأصنام عند العرب
- ٤٨٣..... أصنام العرب
- ٤٨٦..... ٢. فصل في ذكر مذاهب أهل الأصنام، وذكر البيوت و النيران المعظمة
- ٤٨٦..... عبادة الأصنام في الهند و الصين
- ٤٩١..... بيوت الأصنام

المجلد الرابع

- ٥..... الفهرس الإجمالي
- ٣..... د. الرسائل الفقهيّة

٧٥. جوابات المسائل الرسيّة الأولى

- ٩..... مقدّمة التحقيق
- ١١..... نسبتها إلى المؤلّف
- ١٢..... مخطوطات الرسالة
- ١٥..... جوابات المسائل الرسيّة الأولى
- ١٥..... مقدّمة المؤلّف
- ١٧..... المسألة الأولى: حكم عبادات المقلّد و تارك النظر
- ٢٤..... المسألة الثانية: كيفيّة رجوع العامّي إلى العالم
- ٢٧..... في بيان حقيقة العقل
- ٢٩..... المسألة الثالثة: عدم توقّف القول بالصرفة على العلم بالعربيّة و فنون الفصاحة
- ٣٧..... المسألة الرابعة: نفي حصول المعرفة باللّه تعالى للكفّار
- ٤٣..... المسألة الخامسة: عدم جواز الرجوع إلى الكتب المصنّفة لمعرفة الأحكام

- ٤٨..... المسألة السادسة: وجوب قضاء الحج التطوعي عند إفساده.
- ٥٢..... المسألة السابعة: حول الخبر المتواتر.
- ٥٩..... فصل: فيه ست مسائل تتعلق بالنيات في العبادات.
- ٥٩..... المسألة الأولى (وهي الثامنة).
- ٦٠..... المسألة الثانية (وهي التاسعة).
- ٦١..... المسألة الثالثة (وهي العاشرة).
- ٦٢..... المسألة الرابعة (وهي الحادية عشرة).
- ٦٣..... المسألة الخامسة (وهي الثانية عشرة).
- ٦٤..... المسألة السادسة (وهي الثالثة عشرة).
- ٦٦..... جواب المسائل الست المتعلقة بالنيات.
- ٦٦..... جواز نقل نية الصلاة من الحاضرة إلى الفاتنة.
- ٧٢..... استحباب إعادة المنفرد صلاته جماعةً.
- ٧٦..... حكم من فاتته صلاة غير متعينة.
- ٧٨..... حكم الواقع بعض صلاته قبل الوقت.
- ٨٢..... حكم صيام يوم الشك.
- ٨٦..... حكم نية صوم الشهر كله في أوله.
- ٨٩..... فصل يتضمن مسألتين تتعلق أيضاً بأحكام النية في العبادة.
- ٨٩..... المسألة الأولى (وهي الرابعة عشرة).
- ٨٩..... المسألة الثانية (وهي الخامسة عشرة).
- ٩٠..... جواب المسألتين المتعلقةتين أيضاً بالنيات.
- ٩٠..... حكم المخل بالنية في العبادة.
- ٩٢..... حكم نية العبادة المشتملة على أفعال كثيرة.
- ٩٣..... المسألة السادسة عشرة: نية النيابة في العبادات و ثوابها.

- المسألة السابعة عشرة: حكم الماء النجس يتَّم كراً..... ٩٦
- المسألة الثامنة عشرة: سجدة قراءة العزائم في الصلاة تجب بعد الفراغ من الصلاة..... ٩٨
- فصلٌ يتضمَّن مسألتين تتعلقُ بقضاء الصلوات الفائتة..... ١٠٠
- المسألة التاسعة عشرة والعشرون..... ١٠٠
- جواب المسألتين المتعلّقتين بقضاء الصلوات الفائتة..... ١٠٢
- عدم إجزاء أداء الصلاة مع تذكّر الفائتة..... ١٠٢
- حكم من عليه صلواتٌ فائتةٌ كثيرةٌ..... ١٠٣
- المسألة الحادية والعشرون: إثبات حجّية إجماع الطائفة..... ١٠٦
- المسألة الثانية والعشرون: حكم العاقد في الإحرام مع الجهل بالحكم..... ١١٣
- المسألة الثالثة والعشرون: ما يجوز قتله من الحيوان المؤذي..... ١١٥
- المسألة الرابعة والعشرون: برُّ الوالدين الكافرين أو الفاسقين..... ١١٩
- المسألة الخامسة والعشرون: حكم المنعم الكافر..... ١٢١
- المسألة السادسة والعشرون: أَعْوَاضُ الْكَافِرِ فِي الْآخِرَةِ..... ١٢٣
- المسألة السابعة والعشرون: حكم العالم بقبائح غيره..... ١٢٥
- المسألة الثامنة والعشرون: معرفة الشُّهداء والأنبياء و..... ١٢٧
- الخاتمة..... ١٢٩

٧٦. جوابات المسائل الرسيّة الثانية

- مقدّمة التحقيق..... ١٣٣
- نسبتها إلى المؤلّف وتاريخها..... ١٣٤
- مخطوطات الرسالة..... ١٣٤
- جوابات المسائل الرسيّة الثانية..... ١٣٧
- المسألة الأولى: سقوط القضاء بعد الوقت عمّن صلّى تماماً في موضع القصر..... ١٣٧
- المسألة الثانية: جواز تجديد نيّة الصوم بعد مضيّ شطر النهار..... ١٣٩

- المسألة الثالثة: أحكام الصلوات المفروضات غير الصلوات الخمس..... ١٤١
- المسألة الرابعة: حكم اللاحن في القراءة في الصلاة..... ١٤٣
- المسألة الخامسة: هل يدلُّ الكلام المرتَّب المتَّسق على كون فاعله عالماً؟..... ١٤٥

٧٧. جوابات المسائل الموصليّات الثانية

- مقدّمة التحقيق..... ١٥٣
- عنوان الرسالة و نسبتها إلى المؤلف..... ١٥٥
- مخطوطات الرسالة..... ١٥٨
- جوابات المسائل الموصليّات الثانية..... ١٦١
- المقدّمة..... ١٦١
- المسألة الأولى: حكم المذي والودي..... ١٦٣
- المسألة الثانية: أكثر التُّفاس وأقلُّه..... ١٦٦
- المسألة الثالثة: كراهة السُّجود على الثُّوب المنسوج..... ١٧٠
- المسألة الرابعة: مسائل في الشُّفعة..... ١٧٢
- المسألة الخامسة: من لا ربا بينهما..... ١٧٩
- المسألة السادسة: عدّة الحامل..... ١٨٦
- المسألة السابعة: أقلُّ مدّة الحمل وأكثرها..... ١٩٣
- المسألة الثامنة: حكم المطلقة في مرض بعلمها..... ١٩٧
- المسألة التاسعة: حكم عتق عبد المكاتب و توريثه..... ٢٠٠

٧٨. جوابات المسائل الموصليّات الثالثة

- مقدّمة التحقيق..... ٢٠٥
- بين الموصليّات الثالثة و كتاب «الإعلام»..... ٢٠٦
- فوائد مستلّة من المسائل..... ٢٠٧
- نسبتها إلى المؤلّف..... ٢٠٨

- مخطوطات الرسالة ٢٠٩
- جوابات المسائل الموصليات الثالثة ٢١١
- مقدمة ٢١١
- بطلان العمل بالقياس و خبر الواحد ٢١٢
- الدليل على بطلان العمل بهما ٢١٤
- بيان الطريق إلى العلم بالأحكام الشرعية ٢١٤
- إثبات حجّة الإجماع في الأحكام الشرعية ٢١٥
- كيفية تحصيل إجماع الطائفة ٢١٦
- بيان طرق أخرى غير الإجماع لإثبات الأحكام الشرعية ٢٢١
- حكم المسألة الشرعية التي لا دليل عليها من الكتاب والسنة ٢٢٢
- عدم حجّة جلّ الأخبار المنقولة من طريق أصحاب الحديث ٢٢٣
- أحكام الطهارة ٢٢٧
- المسألة الأولى: كيفية غسل اليدين في الوضوء ٢٢٧
- المسألة الثانية: كيفية مسح الرأس في الوضوء ٢٣١
- عدم جواز مسح جميع الرأس، و غسل الرجلين ٢٣٢
- المسألة الثالثة: حكم مسح الأذنين أو غسلهما ٢٣٢
- المسألة الرابعة: عدد الغسلات في الوضوء ٢٣٤
- المسألة الخامسة: أكثر أيام النفاس ٢٣٥
- المسألة السادسة: حكم قراءة القرآن للجنب والحائض ٢٣٥
- فصل: فيه ست مسائل تتعلق بالأموات ٢٣٧
- أحكام الصلاة ٢٣٩
- المسألة الثالثة عشر: وجوب «حيّ على خير العمل» في الأذان ٢٣٩
- المسألة الرابعة عشر: حكم إرسال اليدين في الصلاة وكتفهما ٢٣٩
- المسألة الخامسة عشر: قول «أمين» مبطل للصلاة ٢٤٠

- المسألة السادسة عشر: عدم جواز قراءة أكثر أو أقل من سورة بعد الحمد ٢٤٠
- المسألة السابعة عشر: ما يسجد عليه ٢٤١
- المسألة الثامنة عشر: صلاة التراويح بدعة ٢٤١
- المسألة التاسعة عشر: صلاة الصُّحى بدعة ٢٤٢
- المسألة العشرون: حكم سجود الشُّكر ٢٤٢
- المسألة الحادية والعشرون: العدد المعتبر في مقيمي الجمعة والعيدن ٢٤٣
- المسألة الثانية والعشرون: من لا يصلح لإمامة الجمعة والعيدن ٢٤٤
- المسألة الثالثة والعشرون: حكم صلاة الكسوف ٢٤٥
- المسألة الرابعة والعشرون: كيفية الصلاة على الموتى ٢٤٦
- المسألة الخامسة والعشرون: استحباب توقُّف الإمام حتَّى ترفع الجنازة ٢٤٦
- أحكام الزكاة والخمس** ٢٤٧
- المسألة السادسة والعشرون: حكم الذهب والفضة في باب الزكاة ٢٤٧
- المسألة السابعة والعشرون: أقلُّ ما يجزئ من الزكاة ٢٤٧
- المسألة الثامنة والعشرون: اشتراط الولاية في مستحقِّي الزكاة ٢٤٨
- المسألة التاسعة والعشرون: مقدار زكاة الفطرة ٢٤٨
- المسألة الثلاثون: أحكام الخمس ٢٤٩
- المسألة الحادية والثلاثون: حكم الأنفال ٢٥١
- المسألة الثانية والثلاثون: صفوة الأموال من الأنفال ٢٥٢
- أحكام الحجِّ والشُّفعة والربا** ٢٥٣
- المسألة الثالثة والثلاثون: فوت عرفات وإدراك المشعر ٢٥٣
- المسألة الرابعة والثلاثون: عدد الشُّفعاء في العقار ٢٥٤
- المسألة الخامسة والثلاثون: من لا ربا بينهما ٢٥٤
- أحكام النكاح** ٢٥٥
- المسألة السادسة والثلاثون: حكم الزاني بذات البعل ٢٥٥

- ٢٥٥..... المسألة السابعة والثلاثون: عقد النكاح على ما لا قيمة له
- ٢٥٦..... المسألة الثامنة والثلاثون: التزويج في حال الإحرام
- ٢٥٧..... المسألة التاسعة والثلاثون: التزويج في العدة
- ٢٥٧..... المسألة الأربعون: عقد النكاح في العدة
- ٢٥٧..... المسألة الحادية والأربعون: حكم المطلقة تسعاً
- ٢٥٨..... المسألة الثانية والأربعون: حكم من فجر بعمته أو خالته
- ٢٥٨..... المسألة الثالثة والأربعون: حكم من تلوط بغلام
- ٢٥٨..... المسألة الرابعة والأربعون: جواز نكاح النساء في أدبارهنَّ
- ٢٦١..... المسألة الخامسة والأربعون: عقد المرأة على نفسها من دون إذن وليها
- ٢٦٣..... المسألة السادسة والأربعون: جواز النكاح بغير شهود
- ٢٦٤..... المسألة السابعة والأربعون: حكم نكاح المتعة
- ٢٦٦..... المسألة الثامنة والأربعون: جواز نكاح المرأة على عمّتها وخالتها
- ٢٦٧..... **أحكام الطلاق و الظهار**
- ٢٦٧..... المسألة التاسعة والأربعون: وقوع الطلاق بشاهدين عدلين مسلمين
- ٢٦٨..... المسألة الخمسون: توقيفية ألفاظ الطلاق
- ٢٦٩..... المسألة الحادية والخمسون: حكم الطلاق بشرط
- ٢٦٩..... المسألة الثانية والخمسون: حكم الطلاق باليمين
- ٢٦٩..... المسألة الثالثة والخمسون: حكم الطلاق الثلاث
- ٢٧٠..... المسألة الرابعة والخمسون: شرائط الظهار
- ٢٧١..... المسألة الخامسة والخمسون: حكم التخيير في الطلاق
- ٢٧٤..... المسألة السادسة والخمسون: عدة الحامل
- ٢٧٥..... المسألة السابعة والخمسون: الرجعة في الطلاق الثلاث في مجلس واحد
- ٢٧٥..... المسألة الثامنة والخمسون: حكم المطلقة ثلاثاً في مجلس واحد
- ٢٧٦..... المسألة التاسعة والخمسون: أقل الحمل وأكثره

- ٢٧٧..... أحكام العتق
- ٢٧٧..... المسألة السُّتُون: كَيْفِيَّةُ العتق
- ٢٧٨..... أحكام القضاء و الشهادات
- ٢٧٨..... المسألة الحادية و السُّتُون: مالو ابتداء الخصمان بمحضر الحاكم
- ٢٧٩..... المسألة الثانية و السُّتُون: شهادة الابن لأبيه و عليه
- ٢٨٠..... أحكام النذر و اليمين
- ٢٨٠..... المسألة الثالثة و السُّتُون: حكم حاث النذر
- ٢٨٠..... المسألة الرابعة و السُّتُون: كَيْفِيَّةُ اليمين
- ٢٨١..... المسألة الخامسة و السُّتُون: حكم اليمين
- ٢٨٢..... أحكام بعض الأطمعة و الأشربة
- ٢٨٢..... المسألة السادسة و السُّتُون: حكم الطحال
- ٢٨٢..... المسألة السابعة و السُّتُون: السَّمَكُ المحرَّم
- ٢٨٢..... المسألة الثامنة و السُّتُون: ما يحرم من الطير
- ٢٨٣..... المسألة التاسعة و السُّتُون: ما يحرم من الطير أيضاً
- ٢٨٣..... المسألة السبعون: حكم الفقاع
- ٢٨٤..... أحكام الحدود و الديات
- ٢٨٤..... المسألة الحادية و السبعون: حدُّ السارق
- ٢٨٥..... المسألة الثانية و السبعون: حدُّ السارق إذا عاد إلى السَّرقة
- ٢٨٥..... المسألة الثالثة و السبعون: حدُّ الحرِّ الزاني
- ٢٨٥..... المسألة الرابعة و السبعون: حدُّ العبد الزاني
- ٢٨٦..... المسألة الخامسة و السبعون: شارب الخمر ثلاثاً
- ٢٨٦..... المسألة السادسة و السبعون: حكم من ضرب امرأة فطرحت
- ٢٨٦..... المسألة السابعة و السبعون: إفزاع المجامع و عزله
- ٢٨٧..... المسألة الثامنة و السبعون: إِنْ قتل اثنان أو أكثر واحداً

- المسألة التاسعة و السبعون: إن قتل ثلاثةً واحداً، و اختلفوا فيما قاموا به ٢٨٧
- المسألة الثمانون: حكم من قطع رأس ميت ٢٨٨
- المسألة الحادية و الثمانون: إذا قتل الرجل امرأةً ٢٨٨
- المسألة الثانية و الثمانون: ادعاء رجلين بالقتل ٢٨٩
- المسألة الثالثة و الثمانون: اعتراف رجلين بقتل رجلٍ واحدٍ ٢٩٠
- المسألة الرابعة و الثمانون: ديات أهل الكتاب و ولد الزنا ٢٩٠
- أحكام الإرث** ٢٩٢
- المسألة الخامسة و الثمانون: من يرث مع الوالدين ٢٩٢
- المسألة السادسة و الثمانون: من خلف و الدين و بنتاً ٢٩٣
- المسألة السابعة و الثمانون: من خلف بنتين و أحد أبويه و ابن ابن ٢٩٤
- المسألة الثامنة و الثمانون: لا يحجب الأم الإخوة من الأم خاصةً ٢٩٥
- المسألة التاسعة و الثمانون: من يرث مع الولد ٢٩٥
- المسألة التسعون: حقيقة الحبوة ٢٩٦
- المسألة الحادية و التسعون: ولد الصُّلب يحجب من دونه ٢٩٧
- المسألة الثانية و التسعون: الزوج يرث من الزوجة ٢٩٨
- المسألة الثالثة و التسعون: المرأة لا ترث من الرِّباع ٢٩٨
- المسألة الرابعة و التسعون: إرث الإخوة و الأخوات من الأب خاصةً ٢٩٩
- المسألة الخامسة و التسعون: توريث الرجال و النساء بالنسب ٣٠٠
- المسألة السادسة و التسعون: ميراث من خلف ابنة ابنٍ و ابن عمٍّ ٣٠٢
- المسألة السابعة و التسعون: إرث ابن الأخ مع الجد ٣٠٣
- المسألة الثامنة و التسعون: إرث ولد الملاعنة ٣٠٤
- المسألة التاسعة و التسعون: إرث المطلقة في مرض بعلمها ٣٠٤
- المسألة المائة: كيفية توريث الخنثى ٣٠٥
- المسألة الحادية و المائة: كيفية توريث من ليس له ما للرجال و للنساء ٣٠٥

- المسألة الثانية و المائة: توريث رأسين على حق واحد ٣٠٦
- المسألة الثالثة و المائة: أحكام إرث المملوك ٣٠٦
- المسألة الرابعة و المائة ٣٠٦
- المسألة الخامسة و المائة: ما يرثه المكاتب ٣٠٧
- المسألة السادسة و المائة: ما يورث من المكاتب ٣٠٧
- المسألة السابعة و المائة: إرث الكفار و المجوس ٣٠٨
- المسألة الثامنة و المائة: ميراث المجوس ٣٠٨
- المسألة التاسعة و المائة: حكم العول في الفرائض ٣٠٩

٧٩. جوابات مسائل أهل ميفارقين

- مقدمة التحقيق ٣١٥
- ميفارقين ٣١٥
- مخطوطات الرسالة ٣١٩
- جوابات مسائل أهل ميفارقين ٣٢٣
- مسألة أولة: عدالة إمام الجماعة ٣٢٤
- مسألة ثانية: أحكام صلاة الجمعة ٣٢٤
- مسألة ثالثة: أحكام صلاة العيدين ٣٢٥
- مسألة رابعة: وقت صلاة الظهر و العصر ٣٢٦
- مسألة خامسة: وقت صلاة المغرب و العشاء ٣٢٧
- مسألة سادسة: تعيين الصلاة الوسطى ٣٢٨
- مسألة سابعة: ما يجوز عليه السجود ٣٢٩
- مسألة ثامنة: حكم التسليم في الصلاة ٣٢٩
- مسألة تاسعة: استحباب القنوت في الصلاة ٣٣٠
- مسألة عاشره: التكبيرات السبع في مفتتح الصلاة ٣٣٠

- ٣٣١..... مسألةٌ حادية عشر: الوتيرة
- ٣٣١..... مسألةٌ ثانية عشر: كيفية غسل الوجه في الوضوء
- ٣٣٢..... مسألةٌ ثالثة عشر: وجوب المسح ببلّة اليد
- ٣٣٢..... مسألةٌ رابعة عشر: الرجوع إلى الكتب الثلاثة
- ٣٣٤..... مسألةٌ خامسة عشر: عدم وجوب «محمّدٌ وعليٌّ خير البشر» في الأذان
- ٣٣٤..... مسألةٌ سادسة عشر: «الصلاة خيرٌ من النوم» في الأذان بدعةً
- ٣٣٤..... مسألةٌ سابعة عشر: الأئمة: أحياءٌ يشاهدوننا
- ٣٣٥..... مسألةٌ ثامنة عشر: معنى حضور الرسول وأمير المؤمنين عليهما السلام عند كلِّ ميّت
- ٣٣٦..... مسألةٌ تاسعة عشر: هل الأئمة: يتفاضل بعضهم على بعضٍ؟
- ٣٣٧..... مسألةٌ عشرون: تساوي الحسن والحسين عليهما السلام في الفضل
- ٣٣٧..... مسألةٌ حاديةً وعشرون: إن الله تعالى أطلع الأئمة عليهم السلام على الغائبات
- ٣٣٨..... مسألةٌ ثانيةً وعشرون: متى يظهر الحجّة عليه السلام؟
- ٣٣٨..... مسألةٌ ثالثةً وعشرون: المحارب لعلّي عليه السلام كافرٌ
- ٣٣٩..... مسألةٌ رابعةً وعشرون: تفضيل الأنبياء على الملائكة
- ٣٣٩..... مسألةٌ خامسةً وعشرون: معنى أنه لولا النبيُّ والأئمةُ لما خلق الله السماء والأرض
- ٣٤٠..... مسألةٌ سادسةً وعشرون: حقيقة الكفر والشرك والإيمان
- ٣٤١..... مسألةٌ سابعةً وعشرون: حقيقة التوحيد
- ٣٤١..... مسألةٌ ثامنةً وعشرون: حكم إرث الإحوان
- ٣٤٢..... مسألةٌ تاسعةً وعشرون: الثوب المصاب بالمنيّ ولم يعرف مكانه
- ٣٤٢..... مسألةٌ ثلاثون: إصابة الثوب بالكلب الناشف
- ٣٤٣..... مسألةٌ حاديةً وثلاثون: حكم المجامع أهله في نهار رمضان
- ٣٤٣..... مسألةٌ ثانيةً وثلاثون: لا تجوز الصلاة في ثوبٍ أصابه خمرٌ
- ٣٤٤..... مسألةٌ ثالثةً وثلاثون: حكم من غاب عن أهله سنين
- ٣٤٥..... مسألةٌ رابعةً وثلاثون: عدم جواز الترحّم للأقارب الكفار

- مسألة خامسة و ثلاثون: عدم جواز إعطاء الفطرة و الزكاة للمخالفين ٣٤٥
- مسألة سادسة و ثلاثون: عدم انعقاد اليمين على المعصية ٣٤٦
- مسألة سابعة و ثلاثون: هل زوج أمير المؤمنين عليه السلام فلاتاً ابنته؟ ٣٤٦
- مسألة ثامنة و ثلاثون: ثواب زيارة قبور الأئمة عليهم السلام ٣٤٧
- مسألة تاسعة و ثلاثون: حقيقة المسافر الذي يجب عليه التقصير ٣٤٨
- مسألة أربعون: استحباب التختُّم باليد اليمنى ٣٤٨
- مسألة حادية و أربعون: المعوّل في معرفة أوائل الشهور ٣٤٩
- مسألة ثانية و أربعون: حكم لحم الأرنب ٣٥٠
- مسألة ثالثة و أربعون: حكم شرب الفقّاع ٣٥٠
- مسألة رابعة و أربعون: حليّة المتعة ٣٥١
- مسألة خامسة و أربعون: حرمة اللّعب بالشطرنج و التّرد ٣٥٢
- مسألة سادسة و أربعون: حكم لبس جلود الثعالب و الأرنب، و الصلاة فيها ٣٥٢
- مسألة سابعة و أربعون: لبس ما يتخذ من جلود الغنم ٣٥٣
- مسألة ثامنة و أربعون: حكم لبس القزّ و الخزّ ٣٥٣
- مسألة تاسعة و أربعون: معنى تحليل المولى أمته للغير ٣٥٤
- مسألة خمسون: جعل أمّ الولد في ضمن الميراث ٣٥٤
- مسألة حادية و خمسون: جواز تملكّ السبايا و نكاحهنّ ٣٥٥
- مسألة ثانية و خمسون: حكم زكاة الغلات ٣٥٥
- مسألة ثالثة و خمسون: كفارة حنث اليمين ٣٥٦
- مسألة رابعة و خمسون: إسلام الذمّيّ و له امرأة ذمّيّة ٣٥٦
- مسألة خامسة و خمسون: حكم تزويج الهاشميّة ٣٥٧
- مسألة سادسة و خمسون: حليّة الوطاء دبراً و قبلاً ٣٥٧
- مسألة سابعة و خمسون: القرآن منزل غير مخلوق ٣٥٨
- مسألة ثامنة و خمسون: أفضل الأعمال ٣٥٩

- مسألة تاسعة و خمسون: لزوم العمل مع الاعتقاد ٣٥٩
- مسألة ستون: مسألة الرجعة ٣٦٠
- مسألة حاوية و ستون: المسلم يرث الكافر ٣٦٠
- مسألة ثانية و ستون: العمّة ترث مع العمّ ٣٦١
- مسألة ثالثة و ستون: إرث الخال و الخالة مع الأعمام ٣٦١
- مسألة رابعة و ستون: إرث أولاد الأخت ٣٦٢
- مسألة خامسة و ستون: جواز الوطء قبل غسل الحيض ٣٦٢
- مسألة سادسة و ستون: حكم الخمس ٣٦٣

٨٠. جوابات المسائل الواسطيّات

- مقدّمة التحقيق ٣٦٧
- مخطوطات الرسالة ٣٦٨
- جوابات المسائل الواسطيّات ٣٧١
- المسألة الخامسة من المسائل الواسطيّات: إنكاح التّواصب و الغلاة ٣٧١
- المسألة السادسة من الواسطيّات: المسلم يرث الكافر ٣٧٢
- المسألة السابعة من الواسطيّات: الصلاة في ثوبين أحدهما إبريسم و الآخر كتّان ٣٧٣
- المسألة الثامنة من الواسطيّات: عدّة وفاة الذّمّي ٣٧٤
- المسألة التاسعة من الواسطيّات: المرأة المتسامحة في نفسها عن مراعاة عدّة الطلاق ٣٧٥
- المسألة العاشرة من الواسطيّات: لاحدّ للمستمعات بهنّ في العدد ٣٧٦
- المسألة الحادية عشر من الواسطيّات: طلاق المضطرّ ثلاثاً، كم يعدّ؟ ٣٧٧
- المسألة الثانية عشر من الواسطيّات: جواز التمتع بالمستمع بها قبل انقضاء العدّة ٣٧٨

٨١. جوابات المسائل الرّمليّة

- مقدّمة التحقيق ٣٨١
- نسبة الرسالة ٣٨٣

- ٣٨٤..... محتوى الرسالة
- ٣٨٩..... مخطوطات الرسالة
- ٣٩١..... جوابات المسائل الرَّمليَّة
- ٣٩١..... المسألة السادسة: حكم الخلاف في رؤية الهلال
- ٣٩١..... مسألة من المسائل الرَّمليَّة:
- ٣٩٤..... المسألة السابعة: حكم الطلاق بعد ارتفاع الدم وإيلاء المرأة

٨٢ مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم

- ٣٩٩..... مقدّمة التحقيق
- ٤٠٠..... ملاحظة
- ٤٠١..... مخطوطات الرسالة
- ٤٠٣..... مسألة في الفرق بين نجس العين و نجس الحكم

٨٣ مسألة في حكم ماء البثر النابغ بعد غور مائها النَّجس

- ٤٠٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤٠٨..... عنوان الرسالة و طبعاتها
- ٤٠٨..... مخطوطات الرسالة
- ٤١١..... مسألة في حكم ماء البثر النابغ بعد غور مائها النَّجس

٨٤ مسألة في عدم وجوب غسل الرّجلين في الطهارة

- ٤١٧..... مقدّمة التحقيق
- ٤١٩..... نسبة الرسالة إلى المؤلف، و عرض لمحتواها
- ٤٢٢..... فوائد
- ٤٢٣..... مخطوطات الرسالة
- ٤٢٥..... مسألة في عدم وجوب غسل الرّجلين في الطهارة

٤٢٥	مقدمة
٤٢٩	أرجحية قراءة «وأرجلكم» بالجر
٤٤١	أدلة بطلان أن يكون المسح غسلًا
٤٤١	الدليل الأول
٤٤٣	الدليل الثاني
٤٤٣	الدليل الثالث
٤٤٤	الدليل الرابع

٨٥ مسألة في المسح على الخفين

٤٥١	مقدمة التحقيق
٤٥٢	نسبة الرسالة إلى المؤلف
٤٥٢	محتوى الرسالة
٤٥٣	مخطوطات الرسالة
٤٥٧	مسألة في المسح على الخفين

٨٦ رسالة في الرد على أصحاب العدد

٤٦٥	مقدمة التحقيق
٤٦٨	نسبة الرسالة و عنوانها
٤٦٩	تاريخ تأليف الرسالة
٤٧٠	أهمية الرسالة
٤٧٠	فوائد مهمة من الرسالة
٤٧٢	مخطوطات الرسالة
٤٧٥	رسالة في الرد على أصحاب العدد
٤٧٥	مقدمة
٤٧٦	الفصل الأول: في بيان الأدلة على القول بالرؤية

- ٤٧٦..... الدليل الأول: إجماع المسلمين.
- ٤٧٧..... الدليل الثاني: سيرة المسلمين.
- ٤٧٨..... الدليل الثالث: الكتاب.
- ٤٧٨..... الدليل الرابع: آية قرآنية أخرى.
- ٤٧٩..... الدليل الخامس: السنة.
- ٤٨١..... الفصل الثاني: مناقشة أدلة صاحب الكتاب على القول بالعدد.
- ٤٨١..... الدليل الأول: دليل من القرآن.
- ٤٨٥..... الدليل الثاني: دليل آخر من القرآن.
- ٤٨٦..... معنى نقصان الشهر وكماله.
- ٤٨٨..... معنى إكمال العدة.
- ٤٩٠..... الدليل الثالث: دليل من جهة الأثر.
- ٤٩٢..... ردُّ حجّة خبر الواحد.
- ٤٩٣..... الدليل الرابع: حمل أخبار الرؤية على التقية.
- ٤٩٤..... الدليل الخامس: الاستدلال من طريق القياس.
- ٤٩٦..... الدليل السادس: معرفة أوقات الفرائض قبل حلولها بناء على القول بالعدد.
- ٤٩٨..... الدليل السابع: لوازم باطلة تلزم القول بالرؤية.
- ٥٠٣..... في أن معلوم الله تعالى مطابق لتكاليف المكلفين، وإن اختلفت.
- ٥٠٨..... الكلام في صوم يوم الشك، وفرقه مع صوم المسجون.
- ٥١١..... الدليل الثامن: خبر «يوم صومكم يوم نحركم».
- ٥١٣..... الفصل الثالث: مناقشة ما ردّ به صاحب الكتاب أدلة القائلين بالرؤية.
- ٥١٣..... الدليل الأول: آية الأهله.
- ٥١٥..... الدليل الثاني: خبر «صوموا رؤيته».
- ٥١٧..... بطلان الاستدلال بخبر «صوموا رؤيته» على صحّة القول بالعدد.
- ٥١٨..... مقارنة بين الرؤية والعدد، وبين الوضوء والتميم.

- ٥٢٢..... بطلان المقارنة بين الرجوع إلى القرآن والأخبار وبين العدد والرؤية.
- ٥٢٤..... بطلان تخصيص خبر «صوموا لرؤيته» في سنة واحدة.
- ٥٢٥..... نكتة لغوية.
- ٥٢٥..... مناقشة اعتماد بعض القائلين بالرؤية على العدد.
- ٥٢٨..... الدليل الثالث: خبر «شهر رمضان يصيبه ما يصيب سائر الشهور».
- ٥٢٩..... كيفية الحجّ على القول بالعدد.

٨٧ مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له

- ٥٣٥..... مقدّمة التحقيق.
- ٥٣٧..... عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف.
- ٥٣٧..... مخطوطات الرسالة.
- ٥٤١..... مسألة في استمرار الصوم مع قصد المنافي له.

٨٨ مسألة في استلام الحجر والتلبية

- ٥٥٣..... مقدّمة التحقيق.
- ٥٥٤..... علاقة هذه الرسالة بـ«المسائل المحمّديّات».
- ٥٥٦..... مخطوطات الرسالة.
- ٥٥٧..... مسألة في استلام الحجر والتلبية.

٨٩ مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر

- ٥٦٥..... مقدّمة التحقيق.
- ٥٦٥..... مخطوطات الرسالة.
- ٥٦٧..... مسألة في جواز تزكية مالٍ من مالٍ آخر.

٩٠ مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول

- ٥٧١..... مقدّمة التحقيق.

- ٥٧٢..... عنوان الرسالة
 ٥٧٣..... تاريخ تأليف الرسالة
 ٥٧٣..... مخطوطات الرسالة
 ٥٧٧..... مسألة في نفي دلالة صيغة الأمر على القبول

٩١. مسألة في نكاح المتعة

- ٥٨٣..... مقممة التحقيق
 ٥٨٣..... محتوى الرسالة
 ٥٨٦..... مخطوطات الرسالة
 ٥٨٩..... مسألة في نكاح المتعة
 ٥٨٩..... بطلان الاستدلال على فساد نكاح المتعة بعدم دخول الطلاق فيه

٩٢. مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد

- ٥٩٥..... مقممة التحقيق
 ٥٩٦..... عنوان الرسالة
 ٥٩٦..... مخطوطات الرسالة
 ٥٩٩..... مسألة في حكم الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد

٩٣. مسألة في إرث الأولاد

- ٦٠٣..... مقممة التحقيق
 ٦٠٥..... نسبتها إلى المؤلف
 ٦٠٦..... محتوى الرسالة
 ٦١٠..... مخطوطات الرسالة
 ٦١١..... مسألة في إرث الأولاد
 ٦٢١..... في أن ولد البنت ولد على الحقيقة

٩٤. مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية

- ٦٣١ مقدّمة التحقيق
- ٦٣٢ عنوان الرسالة
- ٦٣٣ مخطوطات الرسالة
- ٦٣٥ مسألة في إضافة أولاد البنت إلى جدّهم إضافة حقيقية

٩٥. مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت

- ٦٣٩ مقدّمة التحقيق
- ٦٣٩ عنوان الرسالة
- ٦٤٠ مخطوطات الرسالة
- ٦٤٣ مسألة في شمول الوقف على الأولاد لولد البنت

٩٦. مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام

- ٦٤٧ مقدّمة التحقيق
- ٦٤٨ مخطوطات الرسالة
- ٦٤٩ مسألة في حكم التصدّق بالمال الحرام

٩٧. مسألة في العمل مع السلطان

- ٦٥٣ مقدّمة التحقيق
- ٦٥٨ عنوان الرسالة
- ٦٦٠ مخطوطات الرسالة
- ٦٦٣ مسألة في العمل مع السلطان
- ٦٦٤ ضروب الولاية من قبل السلطان
- ٦٦٥ بيان الوجه في حسن و وجوب الولاية من قبل الظالم في بعض الأحيان
- ٦٧٢ في جواز القتال لدفاع المتولّي عن ولايته
- ٦٧٣ كيفية معرفة المتولّي المحقّ من غيره

- ٦٧٦..... جواز توصل المتولّي المحقّ إلى منافع الدنيا عرضاً
- ٦٧٧..... معنى حديث عن الصادق عليه السلام حول كفارة العمل مع السلطان

٩٨. مسألة في حكم أموال السلطان

- ٦٨١..... مقدّمة التحقيق
- ٦٨٢..... مخطوطات الرسالة
- ٦٨٣..... مسألة في حكم أموال السلطان

٩٩. مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها

- ٦٨٧..... مقدّمة التحقيق
- ٦٨٨..... عنوان الرسالة
- ٦٨٨..... مخطوطات الرسالة
- ٦٩١..... مسألة في وجوب بيان النوافل على الشرع، ووجه حسنها

المجلد الخامس

- ٥..... الفهرس الإجمالي
- ٧..... ٥. الرسائل الأصولية

١٠٠. أجوبة المسائل التّبائيات في أخبار الأحاد

- ٩..... مقدّمة التحقيق
- ١٠..... أهميّة المسائل
- ١١..... نسبتها إلى المؤلف
- ١١..... تاريخ تأليف الرسالة
- ١٣..... فوائد و ملاحظات
- ٢١..... حياة ابن التّبان
- ٢٢..... اسمه و لقبه

٢٣	شخصيته العلمية.....
٢٤	مذهبه.....
٢٧	أساتذته.....
٢٧	مؤلفاته.....
٢٨	وفاته.....
٢٩	الإجماع و خبر الواحد عند الشريف المرتضى.....
٣٠	الإجماع عند الشريف المرتضى.....
٣٣	خبر الواحد عند الشريف المرتضى.....
٣٣	التوفيق بين كلامين.....
٣٨	محتوى التّبانيات.....
٤٥	مخطوطات الرسالة.....
٤٧	أجوبة المسائل التّبانيات في أخبار الأحاد.....
٤٧	مقدمة المؤلف.....
٤٨	مقدمة السائل.....
٥٠	الفصل الأول: الطريق إلى معرفة الأحكام الشرعية عن أدلتها و.....
٥٥	الطريق إلى معرفة خطاب الرسول ﷺ و الإمام عليّ عليه السلام.....
٥٦	بحثٌ حول الإجماع.....
٥٧	في بيان حجّة الإجماع.....
٥٧	أولاً: كيفية معرفة إجماع جميع الطائفة مع تباعدهم.....
٦٢	ثانياً: كيفية العلم بدخول الإمام عليّ عليه السلام في الإجماع.....
٦٣	عودة إلى مناقشة فقرات السؤال.....
٦٤	عموم طريق الإجماع، و عدم اختصاصه بترجيح أحد الخبرين.....
٦٩	الفصل الثاني: مناقشة دعوى إجماع الطائفة بل الأمة على حجّة خبر الواحد.....
٧٠	بقية السؤال.....

- ٧٤..... في بيان أن عدم عمل الإمامية بأخبار الأحاد يعدّ من الضروريات.
- ٧٥..... بيان الوجه في وجود أخبار الأحاد في مصنّفات الإمامية.
- ٧٥..... بيان إجمالي.
- ٧٦..... بيان تفصيلي.
- ٧٧..... عودة إلى مناقشة فقرات السؤال.
- ٨٢..... الفصل الثالث: مناقشة دعوى اعتماد الرسول ﷺ خبر الواحد.....
- ٨٦..... الجواب.....
- ٨٨..... تقرير آخر لدعوى اعتماد الرسول ﷺ أخبار الأحاد.....
- ٨٨..... تفصيل الجواب على أصل الإشكال.....
- ٩٢..... في بيان فائدة ما يؤدّيه الرسل عند عودتهم إلى النبي ﷺ.....
- ٩٣..... الفصل الرابع: مناقشة دعوى اعتماد عرف المتشرّعة على خبر الواحد.....
- ٩٧..... الجواب.....
- ٩٧..... ١. بيان الفرق بين أخبار الشريعة وأخبار الوكيل والمرأة.....
- ١٠٠..... ٢. بيان الفرق بين أخبار الشريعة وخبر المفتي، وبحث حول التقليد.....
- ١٠٧..... الفصل الخامس: مناقشة دعوى توليد خبر الواحد للعلم.....
- ١١٠..... الجواب.....
- ١١٠..... أدلة بطلان توليد خبر الواحد للعلم.....
- ١١٠..... الدليل الأول.....
- ١١١..... الدليل الثاني.....
- ١١١..... الدليل الثالث.....
- ١١١..... الدليل الرابع.....
- ١١٣..... الدليل الخامس.....
- ١١٤..... عودة إلى مناقشة فقرات السؤال.....
- ١١٧..... الفصل السادس: تتمّة الكلام حول مناقشة دعوى توليد خبر الواحد للعلم.....
- ١١٩..... الجواب.....

- ١٢٣..... الفصل السابع: مناقشة دعوى اعتماد العقلاء على خبر الواحد.
- ١٢٧..... الجواب.
- ١٢٨..... تقرير دليل آخر على حجّية خبر الواحد من قبل المصنّف، و مناقشته.
- ١٣٠..... عودة على بدءٍ
- ١٣٤..... إبطال تواتر أخبار اليهود و النصارى.....
- ١٣٧..... الفصل الثامن: مناقشة دعوى اعتماد أهل اللّغة على خبر الواحد
- ١٤١..... الجواب.....
- ١٤٧..... الفصل التاسع: مناقشة دعوى عصمة الدّعاة الذين يبعثهم الرسول ﷺ.....
- ١٥٠..... الجواب.....
- ١٦٢..... عودة إلى مناقشة فقرات السؤال.....
- ١٦٨..... الفصل العاشر: مناقشة دلالة إنفاذ الرسول الأمراء و العمّال على حجّية خبر الواحد.....
- ١٧٢..... خاتمة كلام السائل.....
- ١٧٣..... الجواب.....
- ١٧٧..... عودة إلى مناقشة فقرات السؤال.....

١٠١. مسألة في خبر الواحد

- ١٨١..... مقدّمة التحقيق.....
- ١٨٢..... نسبة الرسالة و عنوانها.....
- ١٨٣..... مخطوطات الرسالة.....
- ١٨٥..... مسألة في خبر الواحد.....

١٠٢. المنع من العمل بأخبار الآحاد

- ١٩٣..... مقدّمة التحقيق.....
- ١٩٤..... مخطوطات الرسالة.....
- ١٩٧..... المنع من العمل بأخبار الآحاد.....

١٠٣. مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد

٢٠٣	مقدمة التحقيق
٢٠٤	محتوى الرسالة
٢٠٩	مخطوطات الرسالة
٢١٣	مسألة في إبطال العمل بأخبار الآحاد

١٠٤. مسألة في الإجماع

٢٢٣	مقدمة التحقيق
٢٢٣	محتوى الرسالة
٢٢٦	تاريخ تأليف الرسالة
٢٢٦	مخطوطات الرسالة
٢٢٩	مسألة في الإجماع

١٠٥. رسالة في دليل الخطاب في نفي حجبة مفهوم الوصف

٢٣٩	مقدمة التحقيق
٢٣٩	نسبتها إلى المؤلف
٢٤١	مخطوطات الرسالة
٢٤٣	رسالة في دليل الخطاب في نفي حجبة مفهوم الوصف
٢٤٣	أدلة بطلان دليل الخطاب
٢٤٣	الدليل الأول
٢٤٨	الدليل الثاني
٢٤٩	الدليل الثالث
٢٤٩	الدليل الرابع
٢٥١	أدلة القائلين بدليل الخطاب
٢٥٤	الجواب عن أدلة دليل الخطاب

١٠٦. طريق الاستدلال على فروع الإمامية

٢٦٥	مقدمة التحقيق
٢٦٦	محتوى الرسالة
٢٦٧	عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف
٢٦٨	مخطوطات الرسالة
٢٧١	طريق الاستدلال على فروع الإمامية
٢٧١	تمهيد في بيان أدلة الإمامية على الفروع
٢٧٤	في بيان طريقة مناظرة الخصوم في الفروع
٢٨٠	في بيان أن الطريقة المقترحة يمكن أن توجب العلم للإمامي
٢٨٢	إمكان الاستدلال على جميع مسائل الفقه بإرجاعها إلى
٢٨٣	في بيان إمكان إرجاع مسألة إلى أخرى من دون وجود تجانس بينهما
٢٨٥	في بيان الدليل على صحة الطريقة المقترحة
٢٩٠	بيان عام آخر للطريقة المقترحة في مناظرة الخصوم

١٠٧. مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه

٢٩٧	مقدمة التحقيق
٢٩٨	عنوان الرسالة
٢٩٨	مخطوطات الرسالة
٣٠١	مسألة في نفي الحكم بعدم الدليل عليه
٣٠٧	و. الرسائل المتنوعة

١٠٨. مجموعة في فنون علم الكلام

٣٠٩	مقدمة التحقيق
٣١١	مخطوطات الرسالة
٣١٣	مجموعة في فنون علم الكلام

١. وجه توجُّه الوعيد إلى الخلق..... ٣١٣
٢. نفي أن تكون الآلام لأجل العقوبة فقط..... ٣١٥
٣. الآلام التي يكون عوضها على الله تعالى..... ٣١٦
٤. معنى الرسول و النبي..... ٣١٦
٥. حسن بعثة الأنبياء ﷺ..... ٣١٨
٦. دلالة المعجز على النبوة..... ٣١٩
٧. جواز ظهور المعجز على يد غير الأنبياء ﷺ..... ٣٢٢
٨. عصمة الأنبياء ﷺ..... ٣٢٣
٩. إعجاز القرآن..... ٣٢٥
١٠. ما عدا القرآن من معجزات النبي ﷺ..... ٣٢٧
١١. حكم محاربي أمير المؤمنين ﷺ..... ٣٢٩
١٢. أنواع أسماء الله تعالى و تفسير كل منها..... ٣٣٠
١٣. وصفه تعالى بالوجود و ما يرجع إليه..... ٣٣١
١٤. ما يجري عليه من الأوصاف التي لا تختص بنوع مفرد..... ٣٤١
١٥. خلق القرآن..... ٣٤٣
١٦. في النسخ و البداء..... ٣٤٥
١٧. نفي رؤيته تعالى..... ٣٤٦
١٨. القرآن لا يوصف بأنه مخلوق..... ٣٤٧
١٩. الرد على أصحاب خلق الأفعال..... ٣٤٨
٢٠. نفي قدم كلامه تعالى..... ٣٤٩
٢١. الرد على من ادعى النص على أبي بكر..... ٣٤٩
٢٢. الرد على من ادعى النص على العباس..... ٣٥٢
٢٣. معنى كون القديم شاكراً..... ٣٥٤
٢٤. بعض أحكام أهل الآخرة..... ٣٥٥

١٠٩. الحدود و الحقائق لابن قارورة

٣٥٩	مقدّمة التحقيق
٣٦٠	ابن قارورة
٣٦٠	تصحيح نسبة محتوى الرسالة
٣٦١	أهمّية الرسالة
٣٦٢	طبغات الرسالة
٣٦٣	مخطوطة الرسالة
٣٦٥	الحدود و الحقائق لابن قارورة
٣٨٠	بحثّ حول الاعتماد
٣٨٥	فهرس مصطلحات الرسالة
٣٨٩	ز. الرسائل المنسوبة

١١٠. الحدود و الحقائق

٣٩١	مقدّمة التحقيق
٣٩٣	نسبة الرسالة
٣٩٥	مخطوطات الرسالة
٣٩٧	الحدود و الحقائق
٣٩٨	باب الألف
٤٠٤	باب الباء
٤٠٦	باب التاء
٤٠٩	باب الثاء
٤٠٩	باب الجيم
٤١٠	باب الحاء
٤١٤	باب الخاء

٤١٥	باب الدال
٤١٦	باب الذال
٤١٦	باب الراء
٤١٨	باب الزاي
٤١٩	باب السين
٤٢٠	باب الشين
٤٢٢	باب الصاد
٤٢٤	باب الضاد
٤٢٥	باب الطاء
٤٢٥	باب الظاء
٤٢٥	باب العين
٤٢٩	باب الغين
٤٣٠	باب الفاء
٤٣١	باب القاف
٤٣٣	باب الكاف
٤٣٤	باب اللام
٤٣٥	باب الميم
٤٤٦	باب النون
٤٥٠	باب الواو
٤٥١	باب الهاء
٤٥٢	باب الياء

١١١. مسألة في نفي التجسيم و الرؤية

٤٥٥	مقدمة التحقيق
-----	-------	---------------

٤٥٥	نسبتها إلى المؤلف
٤٥٧	تركيب الرسالة
٤٥٧	مخطوطات الرسالة
٤٥٩	مسألة في نفي التجسيم و الرؤية
٤٥٩	بحث حول نفي التجسيم
٤٦١	مناقشة أدلة المجسمة
٤٦١	الدليل الأول
٤٦٢	الدليل الثاني
٤٦٣	بحث حول نفي الرؤية

١١٢. إنقاذ البشر من الجبر و القدر

٤٦٩	مقدمة التحقيق
٤٦٩	نسبة الرسالة
٤٧٢	طبقات الرسالة
٤٧٣	مخطوطات الرسالة
٤٧٥	إنقاذ البشر من الجبر و القدر
٤٧٧	حدوث البحث في أفعال العباد
٤٧٩	الأقوال في خلق الأفعال
٤٨٢	حدوث بحوث أخرى في العدل
٤٨٣	منهجية هذه الرسالة
٤٨٣	فصل: في دعوة أهل الحق و بيانها
٤٨٨	دعوة أهل الحق في التوحيد
٤٩٠	دعوة أهل الحق في العدل
٤٩٣	أقوال المخالفين لأهل العدل

٤٩٥	فصل: الخير والشرُّ ومعنى نسبتهما إليه تعالى
٤٩٦	الآيات المؤكدة لما قلناه
٥٠٠	فصل: الفرق بين صنع الخالق والمخلوق ودلالة الكتاب
٥٠٥	الأخبار المانعة من نسبة الشرور والمعاصي إلى الله تعالى
٥٠٨	الأدلة العقلية على تنزيه الله من خلق الشرور والمعاصي
٥١٣	فصل: اللوازم الفاسدة للقول بخلق أفعال العباد
٥٢٤	فصل: التنديد بالقائلين بخلق الأفعال
٥٢٥	فصل: تنزيهه تعالى عن القضاء بغير الحق
٥٢٧	فصل: معنى خلق الأشياء كلها
٥٣٤	فصل: معنى «الهدى» في المؤمن والكافر
٥٣٧	فصل: حقيقة «الإضلال» منه سبحانه
٥٣٩	فصل: عود على بدء في معنى «الهدى»
٥٤١	باب: الكلام في الإرادة وحقيقتها
٥٤٤	فصل: في شبهة لهم في الإرادة
٥٤٧	فصل: الإيمان وحقيقة المشيئة
٥٥٣	فصل: الأخبار المسددة لمذهب العدلية
٥٦٥	الفهارس العامة
٥٦٧	١. فهرس الآيات
٥٩١	٢. فهرس أسماء السور والآيات
٥٩٢	٣. فهرس الأحاديث
٦٠١	٤. فهرس عناوين الأحاديث
٦٠٢	٥. فهرس الآثار
٦٠٤	٦. فهرس الأشعار
٦٠٧	٧. فهرس الأعلام

٨. فهرس الأماكن..... ٦١٨
٩. فهرس الأديان، و الفرق و المذاهب..... ٦٢١
١٠. فهرس الجماعات و القبائل..... ٦٢٣
١١. فهرس الأيام و الوقائع..... ٦٣٤
١٢. فهرس الحيوانات..... ٦٣٧
١٣. فهرس النباتات و المشروبات و الأشياء و الأمراض و المشاغل..... ٦٣٩
١٤. فهرس الكتب الواردة في المتن..... ٦٤١
١٥. فهرس المصطلحات و الألفاظ الخاصة..... ٦٤٤
١٦. فهرس الكلمات المترجمة في المتن..... ٦٨٣
١٧. فهرس المنابع و المآخذ..... ٦٨٧
١٨. فهرس المطالب..... ٧٢٦